

# الْغُيُوبَاتُ

## فِي الْكَلَامِ

لِلْإِمَامِ كَامِلِ بْنِ نَاصِرٍ الْأَصْهَرِيِّ النِّيسَابُورِيِّ

قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

رِسَالَةُ مَاجِسْتِرْ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

إِعْدَادُ

مُصْطَفَى حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي



الْغِنَى فِي الْكَلَامِ

كَافَّةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ مَحْفُوظَةٌ

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

لصاحبها

عبدُ فادرمحمود البكار

الطَّبعةُ الأولى

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار  
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

النيسابوري ، سلمان بن ناصر بن عمران ، ١٠٩٦ -

١١٥٧

الغنية في الكلام / لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري  
النيسابوري ، دراسة وتحقيق قسم الإلهيات ، إعداد مصطفى  
حسنين عبد الهادي - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة  
والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٠ م .

٢ مج ٢٤٤ سم .

تدمك ٢ ٩٢٣ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - علم الكلام .

٢ - عبد الهادي ، مصطفى حسنين ( محمد )

أ - العنوان .

٢٤٠

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازي لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران  
عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر  
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢) +

المكتب : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢) +  
المكتب : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع  
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢) +  
المكتب : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين  
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣) +

بريداً : القاهرة : ص.ب ١٦١ الخيرية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة  
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت  
على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة  
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،  
٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجا لمقد  
ثالث مضى في صناعة النشر



# الْغِنِيَّةُ فِي الْكَلَامِ

لِلْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ نَاصِرِ الْأَصْطَرِشِيِّ الْكَلْبُورِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ

رِسَالَةٌ مَاجِدَّةٌ

إِعْدَادُ

مُصْطَفَى حَسَنِ عَبْدِ الْهَادِي

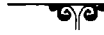
الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

دَارُ السَّكَاةِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فهرس محتويات المجلد الأول



١٥	إهداء.....
١٦	شكر وتقدير.....
١٧	مقدمة.....

### القسم الأول: الدراسة

٢٥	الباب الأول: أبو القاسم الأنصاري وكتابه الغنية في الكلام.....
٢٧	الفصل الأول: التعريف بأبي القاسم الأنصاري.....
٢٧	○ المبحث الأول: عصر الإمام أبي القاسم الأنصاري.....
٢٧	الحالة السياسية.....
٣١	الحالة الاجتماعية.....
٣٤	الحالة العلمية.....
٣٧	○ المبحث الثاني: حياة الإمام أبي القاسم الأنصاري.....
٣٧	اسمه.....
٣٨	نسبه.....
٣٨	شهرته.....
٣٩	مولده.....
٤٠	شيوخه.....
٤٠	أولاً: في رواية الحديث.....
٤١	ثانياً: في التصوف.....

٤٢	ثالثاً: في علم الكلام.....
٤٢	تلاميذه.....
٤٥	مؤلفاته.....
٤٦	مذهبه وطريقته.....
٤٧	أوصافه.....
٤٧	رحلاته.....
٤٨	مكانته العلمية وثقافته.....
٥٣	وفاته.....
٥٥	الفصل الثاني: دراسة عن كتاب الغنية في الكلام.....
٥٥	○ المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.....
٥٦	○ المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف.....
٦١	○ المبحث الثالث: العلاقة بين الإرشاد والغنية.....
٦٢	○ المبحث الرابع: زمن تأليف الكتاب وترتيبه بين مؤلفات الأنصاري.....
٦٢	○ المبحث الخامس: سبب تأليف الكتاب.....
٦٢	○ المبحث السادس: منهج التأليف والأسلوب والمادة العلمية.....
٦٢	المطلب الأول: منهج التأليف في الغنية.....
٦٥	المطلب الثاني: أسلوب الكتابة.....
٦٦	المطلب الثالث: المادة العلمية بالكتاب.....
٦٨	○ المبحث السابع: قيمة الكتاب.....
٦٨	( ١ ) الأهمية العلمية للكتاب.....
٦٩	( ٢ ) الأهمية التاريخية للكتاب.....
٧٥	○ المبحث الثامن: مصادر الكتاب.....
٧٧	○ المبحث التاسع: نُسخ الكتاب ووصفها.....
٧٨	○ المبحث العاشر: منهج التحقيق.....
٨٩	الباب الثاني: ( منهج الأنصاري في دراسة العقيدة ).....
٩١	مدخل.....

٩٣	الفصل الأول: مقدمات المنهج عند الأنصاري
٩٣	○ المبحث الأول: موقف الأنصاري من النظر العقلي
٩٤	حقيقة النظر العقلي
٩٦	مقومات النظر الصحيح الذي هو آلة تحصيل المعرفة
٩٦	وجوب النظر هل هو كفائي أو عيني
٩٧	وجوب النظر وشبه منكره
٩٨	الجواب عن الاعتراضات على حجية النظر
٩٨	( ١ ) دعوى أن الاشتغال بعلم الكلام بدعة
٩٩	( ٢ ) دعوى قدح السلف في علم الكلام وذم أهله
٩٩	( ٣ ) التمسك بالنصوص التي تنهى عن التعمق في النظر في الغيبات
٩٩	( ٤ ) إنكار الجدل في الدين
١٠٠	أهمية النظر العقلي
١٠١	إفادة النظر العقلي العلم
١٠١	كيفية إفادة النظر العقلي العلم
١٠٥	إفادة النظر العقلي اليقين
١٠٧	موقف الأنصاري من إفادة النظر العقلي اليقين
١٠٨	النظر هل يفيد الظن
١١٠	○ المبحث الثاني: تحديد المصطلحات والمفاهيم
١١٠	الحدود الكلامية ضوابط ومقومات
١١٠	- مفهوم الحد
١١١	- مقومات وشروط الحد
١١١	- الحد بين البساطة والتركيب
١١٤	- الحد بين الاطراد والانعكاس ( الجمع والمنع )
١١٥	- الحد صفة كاشفة لا موجب
١١٥	- الحد هل يرجع إلى قول الحادّ أو إلى صفة المحدود؟
١١٦	شروط الحدود ومحترزاتها

## ○ المبحث الثالث: موقف الأنصاري من قضية الدليل والمدلول

- ١١٧ ..... والعلاقة بينهما
- ١١٧ ..... ماهية الدليل
- ١١٨ ..... مكانة الدليل في ميدان البحث الكلامي
- ١٢٠ ..... مقومات الدليل: وفيه مسائل
- ١٢٠ ..... - المسألة الأولى: الدليل بين الاطراد والانعكاس
- ١٢٣ ..... - المسألة الثانية: في العلاقة بين الدليل ومدلوله ودلالته
- ١٢٣ ..... أولاً: المغايرة بين الدليل ومدلوله
- ١٢٤ ..... ثانياً: العلم بالدليل يوجب العلم بالمدلول
- ١٢٤ ..... ثالثاً: العلم بدلالة الدليل يغير العلم بالمدلول
- ١٢٥ ..... رابعاً: الدليل لا ينفك عن مدلوله
- ١٢٦ ..... خامساً: تعدد مدلولات الدليل الواحد
- ١٢٧ ..... سادساً: تعدد الأدلة على المدلول الواحد
- ١٢٧ ..... سابعاً: تفاوت الأدلة في الدلالة على مدلولاتها
- ١٢٨ ..... - المسألة الثالثة: أقسام الدليل
- ١٢٨ ..... أولاً: تقسيم بحسب ما يفيد الدليل من العلم
- ١٢٨ ..... ثانياً: أقسام الدليل بحسب مصدره
- ١٣١ ..... الدليل العقلي وعملية الاستدلال
- ١٣٢ ..... الدليل النقل (السمعي)
- ١٣٥ ..... الفصل الثاني: أصول الأدلة عند أبي القاسم الأنصاري
- ١٣٥ ..... ○ المبحث الأول: الدليل العقلي
- ١٣٥ ..... مكانة الدليل العقلي في البحث الكلامي
- ١٣٧ ..... طرق الاستدلال العقلي على العقيدة عند الأنصاري
- ١٣٧ ..... الطريق الأول: قياس الغائب على الشاهد
- ١٣٨ ..... - مقومات قياس الغائب على الشاهد
- ١٤٢ ..... - قياس الغائب على الشاهد هل يستلزم القول بالحال؟

- ١٤٤ ..... شيوخ قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين.
- ١٤٧ ..... موقف أبي القاسم الأنصاري من الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد.
- ١٤٨ ..... نقد قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين والأصوليين.
- ١٥٣ ..... الطريق الثاني: قياس الأولى.
- ١٥٤ ..... استخدام قياس الأولى في البحث الكلامي.
- ١٥٦ ..... الطريق الثالث: السبر والتقسيم.
- ١٥٨ ..... السبر والتقسيم المنحصر (أو الحاصر).
- ١٥٩ ..... السبر والتقسيم المنتشر.
- ١٦٠ ..... شيوخ استخدام السبر والتقسيم في ميدان البحث الكلامي.
- ١٦٥ ..... موقف الأنصاري من الاستدلال بالسبر والتقسيم.
- ١٦٨ ..... الطريق الرابع: بطلان الدليل يؤذن بطلان المدلول.
- ١٦٩ ..... الطريق الخامس: الاستدلال على انتفاء المدلول بانتفاء دليله.
- ..... الطريق السادس: الاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله
- ١٧٢ ..... وباستحالته على استحالة مثله.
- ..... موقف الأنصاري من الاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله
- ١٧٤ ..... وباستحالته على استحالة مثله.
- ١٧٥ ..... الطريق السابع: الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه.
- ١٧٨ ..... الطريق الثامن: الاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض.
- ١٧٩ ..... الطريق التاسع: الاستدلال بمقدمات عقلية مختلف فيها.
- ١٧٩ ..... - أولاً: مقدمة الكمال والنقصان.
- ١٨٣ ..... نقد فكرة الكمال والنقصان عند المتكلمين.
- ١٨٤ ..... موقف أبي القاسم الأنصاري من الاستدلال بفكرة الكمال.
- ١٨٦ ..... - ثانياً: قاعدة تقابل الصفات.
- ١٨٨ ..... نقد فكرة تقابل الصفات في الفكر الكلامي.
- ١٨٩ ..... موقف الأنصاري من قاعدة تقابل الصفات.
- ١٩٢ ..... ○ المبحث الثاني: الدليل النقلي (السمعي).

١٩٢	الدليل النقلي عند الأشاعرة.....
٢٠٦	موقف أبي القاسم الأنصاري من الدليل النقلي.....
٢٠٨	○ المبحث الثالث: التعارض بين الدليلين العقلي والنقلي.....
٢١١	خاتمة.....

### القسم الثاني: النص المحقق

٢١٧	الاستدلال.....
٢١٩	مقدمة: الطَّرِيقُ إلى معرفة الله تعالى النظرُ.....
٢٢١	الفصل الأول: في إثبات العلم وحقيقته.....
٢٢٥	الفصل الثاني: في أقسام العلوم.....
٢٢٦	- فصل: في أقسام العلوم الضَّرورية.....
٢٢٩	- فصل: في إثبات النَّظَر والكشف عن حقيقته.....
٢٣٧	- فصل: النَّظَر ينقسم إلى الصَّحيح والفاقد.....
٢٤٠	- فصل: النَّظَر الصَّحيح يتضمَّن العلم بالمنظور فيه.....
٢٤١	- فصل: الأدلَّة تنقسم إلى العقليِّ والسَّمعيِّ.....
٢٤٢	- فصل: النَّظَر الموصَّل إلى المعارف واجبٌ ومدرَك وجوبه السَّمع.....
٢٤٣	- فصل: النَّظَر يجب وجوب كفاية.....
٢٧٠	- فصل: أوَّل الواجبات.....
٢٧٣	- فصل: العلم الحاصل عقيب النظر، هل هو من كسب العبد؟.....
٢٧٨	الإلهيات.....
٢٧٩	( ١ ) القول في حدث العالم.....
٢٧٩	○ ( ١ / ١ ) أقسام الموجودات.....
٢٨٧	○ ( ٢ / ١ ) فصل: أقسام الموجودات.....
٢٩٤	( ١ / ٢ / ١١ ) فصل: الجواهر جنس واحد متماثلة.....
٢٩٤	( ١ / ٢ / ١ ب ) فصل: يستحيل على الجواهر التَّدَاخُل.....
٢٩٥	( ١ / ٢ / ١ ج ) فصل: الرَّدُّ على من قال: إنَّ الجواهر أعراضٌ تجتمع فتتَّحيز.....



- القول في الأعراض وأحكامها ..... ٢٩٦
- القول في حدوث الأعراض ..... ٣٠٦
- القول في الأصل الثالث وهو إبانة استحالة عرو الجواهر عن الأعراض ..... ٣٠٩
- ( ٢ ) فصل: القول بحدث العالم ..... ٣١٦
- شبه القائلين بقدوم العالم ..... ٣١٦
- فصل: في الرد على أصحاب الهوى ..... ٣٢٤
- ( ٣ ) فصل: في معنى القديم والحادث ..... ٣٣١
- ( ٤ ) باب: في إثبات العلم بالصانع ..... ٣٣٣
- فصل: المقتضي الموجب اختصاص الأجرام بحيزها
- واختصاصها بأوصافها وأوقاتها مخصص فاعل موجد ..... ٣٣٨
- القسم الثاني من « الإلهيات » : [ النسماء والصفات ]** ..... ٣٤٣
- فصل: خطة كتاب الصفات ..... ٣٤٥
- ( ١ ) القول فيما يجب لله - تعالى - من الصفات ..... ٣٤٧
- ( ١ / ١ / ١ ) فصل: صانع العالم قديم ..... ٣٤٨
- ( ١ / ١ / ٢ ) فصل: الرب تعالى قائم بنفسه ..... ٣٥٢
- ( ١ / ١ / ٣ ) باب: نفي المثال عن الله تعالى ..... ٣٥٤
- ( ١ / ١ / ١٣ ) فصل: المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس ..... ٣٥٦
- ( ١ / ١ / ٣ ) فصل: من حقيقة المثليين أن لا يختص أحدهما عن الآخر
- بصفة نفسية ..... ٣٦٣
- ( ١ / ٢ ) القول فيما يستحيل على الله - تعالى - من الصفات ..... ٣٧٧
- فصل: الرب تعالى عن أن يتصف بصفات الجواهر ..... ٣٧٧
- ( ١ / ٢ / ١ ) الفصل الأول: إقامة الدليل على تقدسه - سبحانه وتعالى -
- عن الأماكن والجهات ..... ٣٧٧
- شبه المخالفين ..... ٣٨٥
- ( ١ / ٢ / ٢ ) الفصل الثاني ..... ٣٨٧
- ( ١ / ٢ / ١٢ ) فصل: في نفي الحد والنهية عن القديم سبحانه ..... ٣٨٧

- ٣٨٨ ..... فصل: في معنى العظمة والعلو والفوقية.
- ٤٠٦ ..... (١ / ٢ / ٢) باب: نفي التجسيم.
- ٤١٧ ..... (١ / ٢ / ٥٢) باب: يشتمل على فصول من الأكوان.
- ٤١٩ ..... - فصل: كل كونين أوجبا الاختصاص بـمكان واحد فهما متماثلان.
- ٤٢١ ..... - فصل: في الاجتماع والافتراق.
- ٤٢٢ ..... - فصل: لا فرق بين المماسّة وبين التآليف والمجاورة والاجتماع.
- ٤٢٤ ..... - فصل: في الثقل والخفة.
- (١ / ٢ / ٣) الفصل الثالث من الفصول المتعلقة بخصائص الجوهر
- ٤٢٨ ..... وإبانة تقدّس الإله عنها.
- ٤٣٨ ..... (١ / ٢ / ١٣) مسألة مترتبة على هذه المسألة: الخلق والمخلوق واحد.
- ٤٤٥ ..... (١ / ٢ / ٣) باب: الكلام على النصارى.
- ٤٤٦ ..... - فصل: الردّ على النصارى قولهم: إنّ الله واحدٌ بالجواهر ثلاثة بالأقنومية.
- ٤٥٣ ..... - شبه النصارى.
- ٤٥٦ ..... ○ (١ / ٣ / ٣) باب: في وحدانية الله تعالى.
- (١ / ٣ / ١) فصل: الاستدلال على الوجدانية باستحالة تقدير
- ٤٦٥ ..... قديمين مستغنيين.
- ٤٦٧ ..... (١ / ٣ / ٢) فصل: في نفي قديم عاجز.
- ٤٦٨ ..... (١ / ٣ / ٣) فصل: مقدورات القديم سبحانه لا تنهاى.
- ٤٧٢ ..... ○ (١ / ٤ / ٤) كتاب الصفات.
- ٤٧٥ ..... (١ / ٤ / ١) فصل: في إثبات العلم بكون صانع العالم مريدًا.
- ٤٨٢ ..... (١ / ٤ / ٢) فصل: في إثبات العلم بكونه سميعًا بصيرًا.
- ٤٨٤ ..... (١ / ٤ / ٣) القول في إثبات العلم بالصفات.
- ٤٨٥ ..... (١ / ٤ / ١٣) فصل: في الحال.
- ٤٩٥ ..... (١ / ٤ / ٣) كتاب العلل: القول في العلّة والمعلول.
- ٤٩٧ ..... - فصل: في بيان أنّ العلّة لابدّ أن تكون وجوديّة.
- ٤٩٩ ..... - فصل: من شرط العلّة العقلية الاطراد والانعكاس.

- فصل: العلة الواحدة هل توجب حكمن مختلفين..... ٥٠٠
- فصل: الحكم الواحد لا يثبت بعلةين..... ٥٠٢
- فصل: من حكم العلة أن تكون ذاتا مفتقرة إلى محل..... ٥٠٣
- فصل: انقسام الأحكام إلى معلل وإلى غير معلل وإلى ما يتوقف في تعليله..... ٥٠٣
- مسألة: الواجب من الأحكام لا يمتنع تعليله لوجوبه..... ٥٠٦
- فصل: في الحد والحقيقة..... ٥١٣
- فصل: (١ / ٤ / ٣ ج) الحد والحقيقة والمعنى والعلة واحد..... ٥١٤
- فصل: هل يجوز تركيب الحد من وصفين؟..... ٥١٧
- فصل: (١ / ٤ / ٣ د) في الأدلة وشرائطها..... ٥١٨
- فصل: العدم هل يكون دليلا أو لا؟..... ٥٢٢
- فصل: شرط صحة الدلالة الاطراد..... ٥٢٢
- فصل: التعليل بالقياس على المعلل..... ٥٢٣
- فصل: (١ / ٤ / ٣ هـ) في إثبات العلم بكون الرب - سبحانه - عالما قادرا
- حيًا بعلم وقدرة وحياة وأنها صفات موجودة زائدة على وجوده سبحانه..... ٥٢٤
- شبه نفاة الصفات..... ٥٣١
- فصل: (١ / ٤ / ٤) باب: في العلم وأحكامه..... ٥٤٣
- فصل: (١ / ٤ / ٤ أ) نفي تعلل العلوم بالحادث بالله تعالى..... ٥٤٣
- فصل: (١ / ٤ / ٤ ب) العلم القديم حقه أن يتعلل بكل معلوم وجودا وعدما..... ٥٤٩
- فصل: (١ / ٤ / ٤ ج) معلومات الرب لا تتناهى..... ٥٥٠
- فصل: (١ / ٤ / ٤ د) العلم الحادث يجوز تعلله بمعلوم على الجملة..... ٥٥٢
- فصل: (١ / ٤ / ٤ هـ) العلم الحادث هل يتعلل بأكثر من معلوم واحد أم لا؟..... ٥٥٤
- فصل: (١ / ٤ / ٤ و) كل علمين تعلقا بمعلومين فهما مختلفان..... ٥٥٩
- فصل: (١ / ٤ / ٤ ز) لا يجتمع للواحد منّا جميع المعلومات..... ٥٦٠
- فصل: (١ / ٤ / ٥) باب: في الإرادة وأحكامها..... ٥٦١
- فصل: (١ / ٤ / ٥ أ) الكراهية تضاد الإرادة..... ٥٦٦
- فصل: (١ / ٤ / ٥ ب) الإرادتان للضدين يتضادان..... ٥٦٧

- ( ١ / ٤ / ٥ ج ) فصلٌ: إرادة الشيء كراهيةً لصدّه أو لأضداده..... ٥٦٨
- ( ١ / ٤ / ٥ د ) فصلٌ: دلالة الفعل على الإرادة والقصد..... ٥٧٠
- ( ١ / ٤ / ٥ هـ ) فصلٌ: القول في متعلّق الإرادة..... ٥٧١
- ( ١ / ٤ / ٥ و ) مسألةٌ: الإرادة هل توجب مرادها؟..... ٥٧٤

\*\*\*

## الهدوء

- إلى والديَّ الكريمين، رمز الحب والعطاء،  
والتضحية والفداء، اللذين طالما نعمت بحبهما  
وحنانهما صغيراً، وبدعائهما ونصحهما كبيراً،  
مَتَّعَهُمَا اللَّهُ بالصحة والعافية، ولا أملك لهما  
كفاء ما يقدمان لي إلا أن أرفع يدي بالدعاء  
طالباً لهما من الله حسن الجزاء؛ ﴿رَبِّ أَرْحَمُهُمَا  
كَأَرْبَابِي صَغِيرًا﴾.

- إلى كلية دار العلوم؛ ذلك الصرح الشامخ،  
قلعة العلم وحصن العلماء، جزى الله أساطين  
العلم فيها عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.  
- إلى زوجتي ( أم هاشم ) رفيقة الدرب،  
التي شاركتني عناء الطريق خطوة بخطوة.

- إلى أولادي: هاشم وحازم وجَنَّة، وكريم،  
قُرَّة العين، وشغاف القلب، وفلذة الكبد، أمل  
الغد المشرق، اللَّهُمَّ اشرح صدورهم، وارزقني  
بِرَّهم، واستعملهم في طاعتك.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل  
المتواضع.

مُصْطَفَى حَسَنِ عَبْدَ الْهَادِي

\*\*\*



## شكر وتقدير

- إلى أستاذاي الفاضل وشيخي البارّ الكريم؛ الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد المذكور؛ الذي تحمل عناء الإشراف على هذا البحث، فغمره وصاحبه بفضل علمه الجَمِّ، وأدبه الرفيع، وحُنُوِّه وعطفه، فأخذ بيده وأسبغ عليه من علمه وحلمه، فقوم من معوجّه، وكان المثلّ في النصّح والإرشاد، والعناية والتوجيه، والمثابرة والتدقيق، فتعلّمتُ من إشاراته قبل عباراته، ومن لَحْظِهِ قبل وعظه، أستاذاي المفضّال الكريم، هذا غرس من غرسك، وقبس من فيض علمك وفضلك، فجزاك الله عني خير الجزاء؛ لقاء ما طوقت به عنقي من أياد بيضاء، ما لي بشكر أقلهن يدان.

- إلى أستاذاي الفاضل، العالم المدقق، والبعثة المحقق؛ الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الجلند، الذي كانت محاضراته « في الفلسفة الخلقية لدى مفكري الإسلام » أول ما قرع سمعي في دار العلوم؛ فنبهني إلى أهمية الخُلُق قبل العلم، ثم جاءت محاضراته في الفكر الإسلامي نبراساً يضيء طريق السالكين، وها هو ذا يتوج أياديّه البيضاء عليّ؛ فيقبل مناقشة هذا البحث وتقويمه، فسعدت بشرف الاتصال به، والنّهل من علمه مرة أخرى، فجزاه الله خيراً على ما قدم ويقدم للبحث والباحثين.

- إلى أساتذة قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جميعاً، وبخاصة الشيخان الكريمان؛ الأستاذ الدكتور/ حسن الشافعي، والأستاذ الدكتور/ مصطفى حلمي؛ على ما يقدمان من دروس عملية ناصعة وأمثلة نادرة باهرة في الصبر والتفاني في خدمة العلم، لا يريدان من أحد جزاءً ولا شكوراً، فلكما عند الله في ذاك الجزاء.

- إلى أستاذاي الكريم؛ الأستاذ الدكتور/ محفوظ عزام، لكم وافر الشكر وعظيم التقدير والامتنان على قبول مناقشة هذا البحث وتقويمه، نفع الله بعلمكم، ومتع بكم، وجزاكم الله خيراً.

## مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن سُنَّةَ اللَّهِ في مدافعة الحقِّ الباطل قائمة؛ ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]، وأمارات النصر والتمكين لهذه الأمة تبشر - على وجه لا احتمال فيه - بأن المستقبل لهذا الدين، وأن السيادة والريادة ثابتة لأمة الإسلام بيقين، لتكون لهم عاقبة الدار؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كُفْمُنَا لِعِبَادِنَا الْغَالِبِينَ﴾ [١٧١ - ١٧٣]، ولما كان الأخذ بالأسباب سُنَّةَ كونية لا تتبدل كان لزاماً على أبناء هذه الأمة المخلصين وحُماتها الغيورين أن يُعِدُّوا العُدَّةَ، ويأخذوا بالأهبة، لينالوا وعد الله، ويستأهلوا مقام الخلافة في الأرض؛ لتمتلى الدنيا عدلاً، كما امتلأت جوراً.

ولن يُخرج أُمَّتَنَا الإسلامية من كبوتها، ويعيدها لتبوء مكانتها إلا أن تستلهم عناصر القوة فيها، بإحياء النافع من أمجاد ماضيها، واستفادة النافع من حاضرها.

من هنا: تبرز أهمية إحياء تراث هذه الأمة، هذا الذي يبرر أهمية موضوع البحث أن يكون في تحقيق ودراسة مصدر هام من مصادر تراثنا الفكري.

وأما سبب اختيار تحقيق غنية أبي القاسم الأنصاري تحديداً: فَيُبْرِزُهَا قِيَمَةُ كتاب الغنية، تلك القيمة التي تظهر من الجانبين العلمي والتاريخي:

### الجانب الأول: القيمة العلمية للكتاب:

تلك القيمة التي تظهر جليلة في توسع الأنصاري في كتابه في بسط استدلالاته أصحاب المقولات في المسائل والدلائل، فإن أبا القاسم قد التزم في كتابه تتبع الأقوال والمذاهب

في كل مسألة - لا سيما مقولات المعتزلة - مع ذكر أدلة كل قول، ووجه الدلالة فيه، وما قد يرد عليه من إیرادات، كل هذا مع التحري ومحاولة الاستقصاء، وصولاً إلى القول الحق في رأيه، خالصاً من شائبة التبع أو الاستدراك.

### الجانب الثاني: القيمة التاريخية للكتاب:

إن كتاب الأنصاري ضمن لنا في ثنياه كثيراً من المذاهب والأقوال التي لا نجدها في غيره؛ إما لأن المصادر أعوزتنا لكونها لازالت مخطوطة أو لأنها مفقودة، يضاف إلى هذا أن الأنصاري يمثل الحلقة المفقودة في المذهب الأشعري؛ تلك الحلقة التي من خلالها اتصل سند الأشاعرة حتى وصل إلى فخر الدين الرازي أحد أهم شخصيات المذهب الأشعري من المتأخرين.

وقد واجهتني في سبيل إعداد هذا البحث صعوبات، منها:

( ١ ) الاعتماد على أصل خطي واحد؛ حيث إن الكتاب لم أقف له - على طول البحث والتنقيب - إلا على أصل خطي واحد، وهذا الأصل وإن سلم من آفة النقص والسقط، إلا أن خطّه تطلب بعض الوقت لأن أخبره؛ لدقة خطه وندرة النقط فيه.

وقد منّ الله تعالى عليّ فذلّل هذه العقبة؛ بالرجوع إلى مصادر أخرى ساعدت في قراءة النذر اليسير الذي خفي عليّ وجه قراءته من المخطوط؛ من هذه المصادر: شرح الإرشاد للمصنف، ومصادر الفكر الأشعري الأخرى؛ لا سيما مصنفات أبي المعالي الجويني؛ كالإرشاد وما طبع من الشامل، ومختصر الشامل لابن الأمير.

( ٢ ) أني حاولت - قدر الطاقة - أن أوثق المقولات المنسوبة في الكتاب إلى أصحابها على تشعب هذه المقولات وكثرة تفاصيلها، مع ندرة المصادر المعينة في التوثيق؛ لا سيما المصادر الناقلة لمقالات الفكر الاعتزالي، ذلك الفكر الذي ازداد اهتمام الأنصاري به في كتابه؛ حتى إنه لا يكاد يغفل مقولة من مقولاته في كل مسألة من مسائل كتابه.

وقد ساعدني لتخطي هذه الصعوبة الرجوع إلى مصادر المذاهب المختلفة والعناية بتتبع ما يجد طبعه منها، ومما أفادني إصداره في مراحل هذا البحث كتاب الاستقصا للنجرائي، والمنهاج للزمخشري، وتحكيم العقول للجشمي، وغيرها؛ مما هو مثبت في قائمة المصادر والمراجع.

( ٣ ) غلبة الطابع الجدلي على الكتاب مما أكسبه بعض التعقيد الذي ينتج عنه بعض



الصعوبة - أحياناً - في فك عبارة الكتاب وفهم مراميه، مما تطلب فترة من المعالجة والممارسة للغة الكتاب وأسلوبه.

وقد قُسمتُ البحث تبعاً لموضوعه قسمين تسبقهما هذه المقدمة، وتتلوهما خاتمة:

**القسم الأول: الدراسة:** وتتألف من باين رئيسين:

الباب الأول: في التعريف بالأنصاري وكتابه الغنية، وفيه فصلان:

- الفصل الأول: في التعريف بأبي القاسم الأنصاري، ويتكون من مبحثير
- المبحث الأول: في البيئة المحيطة بالأنصاري سياسياً واجتماعياً وعلمياً.
- المبحث الثاني: في ملامح أبي القاسم الأنصاري الشخصية والعلمية.

○ الفصل الثاني: في التعريف بكتاب الغنية، ويتناول مباحث شتى من تحقيق اسم الكتاب ونسبة الكتاب إلى مؤلفه، وعلاقة الغنية بمصنفات الأنصاري الأخرى، وزمن تأليف الكتاب، وسبب تأليفه، ومنهج التأليف، وقيمة الكتاب، ومصادره فيه، وأخيراً يأتي الحديث عن أصول الكتاب الخطية ووصفها.

الباب الثاني: في منهج الأنصاري في دراسة العقيدة، وفيه مدخل وفصلان تتبعهما الخاتمة والتوصيات:

أما المدخل: فيتعرض لمصطلح ومفهوم عنوان هذا الباب من مفهومي المنهج والعقيدة، كما يتناول القضايا محل البحث فيه.

○ الفصل الأول: مقدمات المنهج عند الأنصاري، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: موقف الأنصاري من النظر العقلي:

لأن منهج دراسة العقيدة منهج معرفي في المقام الأول، دعا ذلك إلى بحث موقف الأنصاري من قضية النظر العقلي؛ ما حقيقته، ثم ما مقوماته، فنوع الوجوب المتعلق به، فمناقشة شبه منكريه، فوجوبه، وأهمية النظر العقلي، وأخيراً ما يفيد النظر العقلي من اليقين أو الظن.

- المبحث الثاني: موقف الأنصاري من قضية تحديد المصطلحات والمفاهيم:

يبدأ هذا المبحث ببيان أهميته في دراسة المنهج، ثم يتناول الحدود الكلامية، ضوابطها ومقوماتها؛ الحد بين البساطة والتركيب، وبين الاطراد والانعكاس، وكون الحد صفةً كاشفةً

لا موجبة، وهل الحد من قبيل الألفاظ أو من قبيل صفات المحدود، وأخيراً شروط الحدود ومحترزاتها.

- المبحث الثالث: موقف الأنصاري من قضية الدليل والمدلول والعلاقة بينهما:

وفي هذا المبحث تناقش ماهية الدليل، ومكانته في ميدان البحث الكلامي، ثم مقومات الدليل؛ من حيث الاطراد والانعكاس، فالعلاقة بين الدليل ومدلوله، ومن مباحثها المغايرة بينهما، وكون العلم بالدليل يوجب العلم بالمدلول، والمغايرة بين هذين العلمين، ثم عدم الانفكاك بين الدليل ومدلوله، ثم الدليل ومدلوله من حيث الانفراد والتعدد، ثم التفاوت في دلالة الأدلة على مدلولاتها، وأخيراً أقسام الدليل من حيث قوة الدلالة، ثم من حيث المصدر.

○ الفصل الثاني: أصول الأدلة عند أبي القاسم الأنصاري: وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: في الاستدلال بالأدلة العقلية:

ويبدأ هذا الفصل بتمهيد يتعلق بمكانة الدليل العقلي في ميدان البحث الكلامي، ثم طرق الاستدلال العقلي المختلفة وموقف الأنصاري من كل منها؛ كقياس الغائب على الشاهد، وقياس الأولى، والسبر والتقسيم، وإيدان بطلان الدليل ببطلان مدلوله، والاستدلال بانتفاء الدليل على انتفاء المدلول، والاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله وباستحالته على استحالة مثله، والاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه، والاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض، وأخيراً موقفه من الاستدلال بالمقدمات الكلامية المختلف فيها كمقدمة الكمال، ومقدمة تقابل الصفات.

- المبحث الثاني: في الاستدلال بالأدلة النقلية السمعية:

ويبدأ هذا المبحث بمقدمة تاريخية عن موقف المذهب الأشعري عامة من الدليل النقلية، ثم يبحث موقف أبي القاسم الأنصاري من هذا الدليل.

- المبحث الثالث: في العلاقة بين الدليلين العقلي والنقلي.

الخاتمة: وفيها عرضت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث، والمقترحات التي يوصي بها.

### بقي الحديث عن المنهج المتبع في هذه الدراسة:

وقد اعتمدت هذه الدراسة منهجاً مركّباً من عدة مناهج؛ هي التاريخي والتحليلي والمقارن:

فالمنهج التاريخي: في تتبع المقالات في الكتاب ونسبة المذاهب إلى أصحابها.  
والمنهج التحليلي: أحياناً في تقويم المسائل والدلائل بذكر ما قد يردُّ عليها من إیرادات أو استدراكات.

والمنهج المقارن: في مقارنة منهج المؤلف واستدلالاته في القواعد والمسائل -: بمن سبقه من علماء الكلام لا سيما إمام الحرمين الجويني، وكذلك مقارنته بالخالفين من علماء الأشاعرة لتيسير رصد مدى أثر الأنصاري في نقل مقولات الأصحاب إلى من تبعه من منتسبي المذهب الأشعري.

وأخيراً: فهذا جهد المقل، ولن يخلو من هناتٍ أو قُصور، وشفيعي أنني حاولت أن أسدد وأقارب قدر الطاقة.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل لراقمه نافعاً، ولوجهه خالصاً، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

مُصْطَفَى حَسَنِ عَبْدَ الْهَادِي

\* \* \*

\*



# الْغِنِيَّةُ فِي الْكَلَامِ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

---

الدراسة





# الغنية في الكلام

## الباب الأول

أبو القاسم الأنصاري وكتابه

الغنية في الكلام

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول : التعريف بأبي القاسم الأنصاري.

الفصل الثاني : دراسة عن كتاب الغنية في الكلام.







## الفصل الأول

### التعريف بأبي القاسم الأنصاري

ويتكون هذا الفصل من المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عصر الإمام أبي القاسم الأنصاري.

المبحث الثاني: حياة الإمام أبي القاسم الأنصاري.

\*\*\*

### المبحث الأول: عصر الإمام أبي القاسم الأنصاري

#### الحالة السياسية:

لم يذكر أحد ممن ترجموا لأبي القاسم الأنصاري سنة مولده، لكننا - بدلالة شيوخه الذين عاصروهم وتلقى عنهم وبدلالة سنة وفاته (٥١٢هـ) - نستطيع أن نحكم أن أبا القاسم عاش فترة ما بين النصف الثاني من القرن الخامس الهجري ومطلع القرن السادس، في ظل الخلافة العباسية التي امتد سلطانها زهاء خمسة قرون؛ من سنة (١٣٢هـ) عندما انتهى حكم البيت الأموي، حتى سنة (٦٥٦هـ)؛ عندما سقطت بغداد في أيدي التتار في عهد هولاكو:

ويقسم المؤرخون خلافة بني العباس إلى عصرين:

العصر العباسي الأول: وتمتد هذه الحقبة من بداية تولي العباسيين أمر الخلافة سنة (١٣٢هـ) إلى سنة (٢٣٢هـ) بدايةً من عهد السفاح إلى الخليفة الواثق، وقد كان خلفاء هذا العصر يتمتعون بالقوة ونفوذ السلطان، وإدارة شئون الخلافة والمحافظة على سلطان وهيبة الدولة الإسلامية بكفاءة تامة، وكان نفوذ الخليفة يمتد إلى جميع أرجاء الدولة الإسلامية

التابعة لحكم العباسيين<sup>(١)</sup>، لم يظهر في عهدهم نفوذ الجند والموالي، ولم تتقطع الدولة العباسية إلى دويلات وإمارات؛ بل بقي الخليفة نافذ السلطان، والدولة مهابة الجانب.

العصر العباسي الثاني: يمتد هذا العصر من سنة: (٢٣٢ هـ) من بداية خلافة المتوكل، إلى سنة (٦٥٦ هـ) عصر آخر الخلفاء العباسيين المستعصم الذي قتله التتار الحدث الذي أعلن نهاية خلافة بني العباس<sup>(٢)</sup>، وفي هذا العصر يقول أحمد أمين بحق: «تمزقت المملكة كل ممزق، وأخذت الأقطار الإسلامية تستقل عن بغداد شيئاً فشيئاً، وأخذ يخشى ولاتها وأمرائها بعضهم بأس بعض، ويضرب بعضهم بعضاً، فصارت المملكة الإسلامية عبارة عن دول متعددة مستقلة، وعلاقة بعضها مع بعض علاقة مخالفة أحياناً وعداء غالباً، وأصبح لكل دولة مالها وجندها وإدارتها وقضاؤها وسكتها وأميرها، وإن اعترف بعضها بالخليفة في بغداد حيناً من الزمن فاعتراف ظاهري ليس له أثر فعلي»<sup>(٣)</sup>.

ففي العصر الذي عاش فيه أبو القاسم الأنصاري كانت الدولة الفاطمية تحكم بلاد المغرب ومصر<sup>(٤)</sup>، والأمويون يحكمون قرطبة<sup>(٥)</sup>، والدولة الغزنوية تحكم بلاد الأفغان والبنجاب وخراسان من بلاد فارس<sup>(٦)</sup>، وحكم بنو بويه بلاد فارس وامتد حكمهم إلى جنوب العراق<sup>(٧)</sup>.

أما الإقليم الذي كان يعيش فيه الأنصاري: وهي بلاد نيسابور من بلاد ما وراء النهر<sup>(٨)</sup>، فقد كانت تحت سلطان الدولة الغزنوية حتى سنة (٤٢٩ هـ)، ثم الدولة السلجوقية بعد ذلك؛ إذ كان يحكمها - أول أمرها - السلطان محمود بن سُبُكْتِكِين الغَزْنَوي<sup>(٩)</sup>، الذي

(١) لم يخرج عن سلطان العباسيين في هذه الحقبة من أرض الإسلام سوى ما استقلت به الدولة الأموية من بلاد الأندلس.

(٢) انظر: علي إبراهيم حسن: التاريخ الإسلامي العام (ص ٣٣٠)، الشريف: العالم الإسلامي في الحاضر العباسي (ص ٧٦).

(٣) أحمد أمين: ظهر الإسلام (١/٩١).

(٤) العلمي: الأنس الجليل (١/٣٠٦)، حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (٣/١٤٢).

(٥) السابق (٣/١٦٨).

(٦) السابق (٣/٣٩، ٨٣، ٨٥).

(٧) انظر: تاريخ ابن خلدون (٤/٥٧١)، حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام (ص ٢٣٣).

(٨) يراد بها ما وراء نهر جيحون بخراسان، ونهر جيحون الآن يعرف بنهر أموداري، ومعناه النهر الجامع. انظر: معجم البلدان (٥/٤٥).

(٩) محمود بن سبكتكين الغزنوي: وصفه المؤرخون بأنه كان عاقلاً دَيِّناً خَيِّراً، ذا علم ومعرفة، وأنه كان من =

توفي سنة (٤٢١هـ)، ثم أوصى بالملك لابنه محمد؛ فخطب له من أقاصي الهند إلى نيسابور، لكن أخاه الأكبر مسعود - الذي كان بأصبهان عند وفاة والده - عاد إلى نيسابور، واستولى على مقاليد الحكم من أخيه محمد الذي أسلمه جنده إليه، وبهذا اجتمع لمسعود ابن محمود الغزنوي ملك خراسان وغزنة وبلاد الهند والسند وسجستان وكرمان ومكران والري وأصبهان وبلاد الجبل وغير ذلك، وعظم سلطانه، وخيف جانبه<sup>(١)</sup>.

لكن في سنة (٤٢٩هـ) دخل ركن الدين طغرل بك محمد بن ميكائيل بن سلجوق<sup>(٢)</sup> مدينة نيسابور ملكاً لها.

وسبب ذلك أن السلجوقيين لما ظهروا بخراسان، وأفسدوا ونهبوا وخربوا البلاد، سمع الخبر الملك مسعود بن محمود بن سبكتكين، فسير إليهم حاجبه في ثلاثين ألف مقاتل، إلا أن حاجبه واطأ السلاجقة عندما كان بظاهر سرخس والسلاجقة مع طغرل بك في ظاهر مرو، فلما جن الليل أخذ الحاجب وكان اسمه سباش ما خف من مال وهرب في خواصه، وترك خيمته ونيرانه على حالها، فلما أسفر الصبح عرف الباقون من عسكره خبره، فانهزموا واستولى طغرل بك على ما وجده في المعسكر، وقتل منهم مقتلة عظيمة، وسار داود أخو طغرل بك إلى نيسابور فدخلها بغير قتال، ولم يغيروا شيئاً من أمورها.

ووصل بعدهم طغرل بك، ثم وصلت إليهم رسل الخليفة ذاك الوقت؛ ينهاهم عن النهب والقتل والإخراب ويعظهم، فأكرموا الرسل وعظموهم، وامتنعوا عن تخريب نيسابور، ثم استولى السلاجقة على سائر بلاد خراسان<sup>(٣)</sup>.

وفي سنة (٤٣٠هـ) وصل الملك مسعود من غزنة إلى خراسان، وأجلى السلاجقة عنها<sup>(٤)</sup>، إلا أنه في آخر سنة (٤٣١هـ) وأول سنة (٤٣٢هـ) سار طغرل بك إلى نيسابور فملكها من جديد، ونهب أصحابه الناس<sup>(٥)</sup>.

= أحسن ملوك أهل المشرق إسلاماً وعقلاً ودينًا وجهادًا وملكًا في آخر المائة الرابعة، قصده العلماء من أقطار البلاد، وكان يكرمهم ويقلب عليهم، وكان عادلاً كثير الإحسان إلى رعيته كثير الغزوات. ابن الأثير: الكامل في التاريخ: (٣٤٧/٧، ٣٤٨).

(١) ابن الأثير: الكامل في التاريخ (٣٤٦/٧، ٣٤٧).

(٢) أول ملوك السلاجقة، وُصف بأنه كان خيرًا مصليًا محافظًا على الصلاة في أول وقتها، يديم صيام الاثنين والخميس، حلياً عن أساء إليه، كتوماً للأسرار، توفي عام (٤٥٥هـ). ابن كثير: البداية والنهاية (٨٩/١٢).

(٣) انظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ (١٦، ١٥/٧).

(٤) السابق (٨/٢٥، ٢٦).

(٥) السابق (١٧/٧).

ودامت الحروب بعد ذلك بين محمد ومسعود ابني محمود بن سُبُكْتُكِينِ الْغَزْنَويِّ، وبين أبنائهم كذلك في محاولة للسيطرة على ما بقي من ملك أبيهم خارجاً عن سلطان السلاجقة، واستمرت هذه الحروب حتى انتهت بسيطرة مودود بن مسعود الغزنوي على مقاليد الأمور في تلك المناطق<sup>(١)</sup>.

وفي سنة (٤٣٢ هـ) انتهب طغرل بك السلجوقي فرصة الحروب الداخلية التي وقعت بين مسعود الغزنوي وأخيه محمد وابنه مودود، فاستولى طغرل بك على جرجان وطبرستان وفي السنة التالية أي سنة (٤٣٤ هـ) مَلَكَ خوارزم وما حولها<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة (٤٤٧ هـ) ملك طغرل بك بغداد، وسبب ذلك أن الخليفة عندما ثبت عنده سوء عقيدة وتدبير البَسَاسِيرِيِّ<sup>(٣)</sup>، الذي كان مقدماً عند الخليفة القائم بأمر الله؛ لدرجة أنه كان لا يقطع أمراً دونه، وبعد أن عرف الخليفة عزمه على نهب دار الخلافة؛ إذ شهد عنده جماعة من الأتراك أن البَسَاسِيرِيِّ عَرَفَهُمْ أنه راسل الفاطميين، وأنه عَزَمَ على نهب دار الخليفة والقبض على الخليفة<sup>(٤)</sup>، كاتب الخليفة طغرل بك يستنهضه إلى السير إلى العراق، فأجاب طلب الخليفة ودخل بغداد، وأنهى بذلك ولاية بني بويه<sup>(٥)</sup>.

توفي طغرل بك سنة (٤٥٥ هـ)، فحكم بعده ألب أرسلان السلجوقي، وفي سنة خمس وستين قتل السلطان ألب أرسلان وقام في الملك بعده ملكشاه، حتى توفي سنة (٤٨٥ هـ)<sup>(٦)</sup>، وهكذا امتد سلطان الدولة السلجوقية إلى سنة (٥٣٠ هـ).

أما حال الخلافة العباسية في عهد الدولة السلجوقية، فلم يختلف كثيراً عما كان قبله في عهد الدولة البويهية؛ إذ بقي الخليفة ضعيفاً، ليس له من الأمر شيء سوى ذكر اسمه في الخطبة، بينما كانت السلطة الحقيقية بيد سلاطين السلاجقة.

غير أن علاقة السلاجقة بالعباسيين كانت أحسن حالاً من علاقة البويهيين بالعباسيين؛ لأن سلاطين السلاجقة كانوا يجدون في الخليفة العباسي المكانة الروحية، والغطاء السياسي

(١) السابق (٢٦/٨، ٢٧).

(٢) اسمه أرسلان، أبو الحارث، من أهل مدينة بسا، لقبه الملك المظفر، كان مقدماً عند الخليفة القائم بأمر الله، قتل سنة (٤٥١ هـ). ابن كثير: البداية والنهاية (١٢/٨٤).

(٣) انظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٩/٤٠٠).

(٤) البداية والنهاية (١٢/٩٠)، حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي (ص ٥٧ - ٧١)، التاريخ الإسلامي العام (ص ٤٥٥).

(٥) ابن كثير: البداية والنهاية (١٢/١٤٢).

الذي يستمدون منه شرعيتهم في الحكم؛ ولأن السلاجقة كانوا يعتنقون المذهب السني وهو مذهب الخليفة، وكذلك زاد احترام السلاجقة للخلفاء العباسيين بسبب ارتباط البيتين العباسي والسلجوقي برابطة المصاهرة؛ ففي عام (٤٤٨ هـ) عقد الخليفة على خديجة بنت أخي السلطان طغرل بك<sup>(١)</sup>.

### الحالة الاجتماعية:

قليل في وصف أهل بلاد ما وراء النهر: إنهم يرجعون إلى رغبة في الخير والسخاء، واستجابة لمن دعاهم إليه، مع قلة غائلة وسماحة بما ملكت أيديهم، مع شدة شوكة ومنعة وبأس، وعدة وآلة وكراع وسلاح:

فأما سماحتهم: فما ينزل أحد بأحد إلا كأنه رجل دخل دار صديقه لا يجد المضيف من طارق في نفسه كراهةً اعتقادًا للجود والسماحة في أموالهم.

أما بأسهم وشوكتهم: فليس في الإسلام ناحية أكبر خطراً في الجهاد منهم، فجميع حدود ما وراء النهر دار حرب؛ حيث يحيط بها الترك من جهات شتى، ومستفيض أنه ليس للإسلام دار حرب هم أشد شوكة من الترك، وجميع ما وراء النهر ثغر يبلغهم نفير العدو<sup>(٢)</sup>.

غير أن الحال لم يدم على هذا الوصف؛ فما لبثت هذه البلدان أن ابتليت بالفتن والهرج، والصراع على السلطنة من جهة، والصراع الفكري والانتماء العقدي من جهة أخرى؛ فظهر نتيجة ذلك سوء في الحالة الاجتماعية، بسبب ما ساد هذه الحقبة من حروب واضطرابات، نجم عنها غياب الأمن وانتشار الفوضى نتيجة للحروب المستمرة، ونتيجة لما يقوم به العيارون والصوص من سلب ونهب خلال فترات الاضطراب السياسي.

وقد كان هذا الاضطراب حال الأمة الإسلامية الغالب على العصر العباسي الثاني؛ يحكي ابن كثير أحداث سنة (٤٢٤ هـ) فيقول: « فيها تفاقم الحال بأمر العيارين... وكثر العيارون واستطالوا على الناس، ولم يحج أحد من أهل العراق وخراسان لفساد البلاد »<sup>(٣)</sup>.

وأما سنة (٤٢٦ هـ) فقد وصفت أحداث الفتن فيها بأن هذه السنة « في جملتها كثر تردد الأعراب في قطع الطرقات إلى حواشي بغداد وما حولها؛ بحيث كانوا يسلبون النساء

(١) السابق نفسه، وتاريخ الإسلام (٣٥/٣٠)، وتاريخ ابن خلدون (٥٧٤/٣).

(٢) انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان (٤٦، ٤٥/٥)، ط دار الفكر، بيروت.

(٣) انظر: ابن كثير: البداية والنهاية (٣٥/١٢).

ما عليهم... واستفحل أمر العيارين وكثرت شرورهم»<sup>(١)</sup>.

واستمر هذا الاضطراب إلى أن تملك طغرل بك المقاليد « فخافه العيارون، وكفوا عما كانوا يفعلون، وسكن الناس واطمأنوا»<sup>(٢)</sup>.

ومن أخطر الأحداث السياسية في القرن الخامس حادثة البَسَاسِيرِيِّ؛ وقد سبقت الإشارة إليها.

وقد كان من أسباب الفتن والاضطرابات - إضافة إلى الصراع على الملك وفرض الهيمنة على بلاد خراسان - الحروب التي كانت تحدث لأسباب فكرية واتجاهات أيديولوجية؛ كذلك الفتن التي كانت تحدث بين أهل السنة والرافضة، وقد وقع بينهما اقتتال سنة (٤٤٠ هـ) ووقعت - كما يقول ابن كثير - فتنٌ يطول ذكرها<sup>(٣)</sup>.

وفي سنة (٤٤٣ هـ) وقعت الحرب بين الروافض والسنة فقتل من الفريقين خلق كثير وذلك أن الروافض نصبوا أبراجاً وكتبوا عليها بالذهب: « محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر، ومن أبى فقد كفر »، فأنكرت السنة إقران علي مع محمد ﷺ في هذا، فنشبت الحرب بينهم<sup>(٤)</sup>.

وتوالى الصراعات بين الفريقين في سنة (٤٤٤ هـ) وسنة (٤٤٥ هـ)، وكان كل فريق يجتهد في إحراق ما يملكه الآخر، وفي سنة (٤٨٢ هـ) وقعت بين الفريقين فتنة هائلة لم يسمع بمثلها قط، وقتل بينهم عدد كثير<sup>(٥)</sup>.

وكذلك كانت تقع الفتن بين الأشاعرة والحنابلة؛ ففي سنة (٤٤٧ هـ) وقعت الفتنة بين الأشاعرة والحنابلة، فقوي جانب الحنابلة قوةً عظيمةً؛ حتى لم يكن لأحد من الأشاعرة أن يشهد الجمعة ولا الجماعات<sup>(٦)</sup>.

ومن أهم ما وقع في تلك الفترة الفتنة التي حدثت لعلماء الشافعية على يد الكندري وزير طغرل بك، ذلك الوزير شديد التعصب على الشافعية، كثير الوقعة في الشافعي رضي الله تعالى عنه الذي بلغ من تعصبه أنه خاطب السلطان في لعن الرافضة على منابر خراسان، فأذن في ذلك فأمر بلعنهم، وأضاف إليهم الأشعرية، فأنف من ذلك أئمة خراسان؛ منهم الإمام أبو القاسم القشيري، والإمام أبو المعالي الجويني وغيرهما، ففارقوا خراسان،

(١) السابق (٣٧/١٢). (٢) ابن الأثير: الكامل في التاريخ (٢٢/٨).

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية (٥٨/١٢). (٤) السابق (٦٢/١٢).

(٥) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب (٣/٣٦٧). (٦) السابق (٦٦/١٢).

وأقام إمام الحرمين بمكة أربع سنين يدرس ويفتي، إلى أن انقضت وزارة الكندري<sup>(١)</sup>. وفي سنة (٤٩٤ هـ) انتشرت دعوى الباطنية بأصبهان وما حولها، وقويت شوكتهم<sup>(٢)</sup>، وكثرت الباطنية بالعراق والجل وزيهمم إذ ذاك الحسن بن الصباح، فملكوا القلاع وقطعوا السبل، وأهم الناس شأنهم، واستفحل أمرهم لاشتغال أولاد ملكشاه بأنفسهم<sup>(٣)</sup>. إلى جانب الشيعة، كان هناك فرق المعتزلة والمزدكية والجهمية والحنابلة والمشبهة<sup>(٤)</sup>. وقد كان من آثار هذا الاضطراب أن انقسم المجتمع الإسلامي خلال تلك الفترة إلى طبقتين: إحداهما تعيش في ترف وبذخ؛ وهي طبقة الخلفاء والأمراء والوزراء ومن يتصل بهم والتجار، والأخرى تعيش في بؤس وشنظف؛ وهم عامة الناس<sup>(٥)</sup>. وقد اتسمت هذه الحقبة بصفات اجتماعية ناتجة عن الترف وبذخ العيش والصراع الدامي في سبيل فرض السيطرة والهيمنة على أكبر مساحة من البلدان؛ فانتشر الرقيق، وامتألت القصور به، وكثر نسل الجواري، حتى كان من الخلفاء من هم من نسل الجواري، وكثر تعليم الجواري الغناء، وأصبح لهن أماكن يغنين فيها، وكان يتردد عليهن الناس للسمع والشراب<sup>(٦)</sup>. كما كان المجتمع في ذلك العصر يتألف من قوميات وأعراق وأجناس مختلفة؛ فإلى جانب العرب كان هناك الترك والفرس، ويعيش فيما بينهم أهل الذمة اليهود والنصارى. وظهرت هنالك شعوبيات ونعرات قومية بين هذه الأمشاج، وإن كانت أكثر هذه النعرات مقصورة على الجيش والولاة<sup>(٧)</sup>.

وبرغم كل ذلك، فقد كان المعيار في سمو شخصية المسلم ورفعة شأنه هو ما يتمتع به من علم وتقوى، ولم يكن للجنسية أو القومية شأن في رفع شأن من ارتفع من العلماء مثلاً، ولا في إخماد ذكر من انطوى اسمه في التاريخ.

(١) ابن الأثير: الكامل في التاريخ (٩٧/٨)، وتاريخ ابن خلدون (٥٧٩/٣)، وشنذرات الذهب (٣٠٢/٣)، ووفيات الأعيان (١٣٨/٥).

(٢) انظر: ابن العماد الحنبلي: شنذرات الذهب (٣٩٧/٣).

(٣) انظر: السابق (٤٤٠/٣)، ومرآة الجنان لليافعي (١٥٦/٢).

(٤) انظر: البداية والنهاية (١٥٩/١٢)، ومرآة الجنان لليافعي (١٥٦/٢).

(٥) أحمد أمين: ظهر الإسلام (٩٧/١).

(٦) السابق (١٢٤/١).

(٧) السابق (٩٠، ٣/١)، محمد جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق (ص ١٧٠، ١٨٠).

## الحالة العلمية:

لم يؤثر الانقسام السياسي الذي غلب هذه الحقبة من الزمن بالسلب على الجانب العلمي؛ بل على العكس من ذلك؛ كان لقيام هذه الدول أثر كبير في تقدم الحضارة الإسلامية؛ وذلك أنه بعد أن كانت بغداد وحدها مركزاً لهذه الحضارة، ظهرت مراكز أخرى تنافس حاضرة العباسيين في الحضارة وفي العلوم والمعارف؛ مثل قرطبة والقاهرة وبخارى، وأصبح كل منها قبلة العلماء والشعراء والكتّاب؛ الذين تنقلوا بين هذه الحواضر طلباً للعلم أو ابتغاءً للكسب<sup>(١)</sup>، وقد اتفقت كلمة هذه الدويلات والممالك - رغم صراعاتها وتناحرها وتنافسها - على تشجيع العلم وأهله تهيئةً لدعائهم وترويجاً لأفكارها ومعتقداتها ومذاهبها، وقد نشط علماء كل مذهب من مذاهب هذه الدول للدفاع عما يعتقد والزود عما يتنحل؛ فكان من مظاهر هذه الحركة العلمية الثائرة، والمعتكف الفكرية الدائر دوران الرحي أن ظهر حشد كبير من العلماء في كل فن:

### ففي علم الكلام:

فضلاً عن أبي القاسم الأنصاري شخصية هذه الدراسة فقد كان هذا العصر زاخراً بعدد غير قليل من العلماء البارزين في علم الكلام؛ ومن هؤلاء:

كان من المعتزلة عبد السلام بن يوسف القزويني المعتزلي المتوفى سنة (٤٨٢ هـ)، الذي كان يفخر بالاعتزال في حضرة الوزير نظام الملك، وله تفسير كبير يقع - فيما قيل - في سبعمائة مجلد<sup>(٢)</sup>.

ومن الأشاعرة: كان في هذه الأقاليم حشد كبير من علمائهم؛ كأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي<sup>(٣)</sup>، مسند نيسابور، المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) صاحب الأسماء والصفات والاعتقاد وشعب الإيمان وغيرها، وعبد القاهر البغدادي<sup>(٤)</sup> المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) صاحب أصول الدين والفرق بين الفرق، وأبو المظفر الإسفرايني<sup>(٥)</sup> المتوفى سنة (٤٧١ هـ) صاحب

(١) انظر: إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (٦٤/٣).

(٢) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى (١٢١/٥).

(٣) انظر: طبقات الفقهاء (ص ٢٣٣)، وسير أعلام النبلاء (٥٧٩/١٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٢٠/٢).

(٤) انظر: طبقات الفقهاء (ص ٢٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٥٧٢/١٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢١١/٢).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٠١/١٨).



التبصير في الدين، وإمام الحرمين أبي المعالي الجويني<sup>(١)</sup> المتوفى سنة (٤٧٨ هـ) صاحب الشامل والإرشاد ولمع الأدلة والنظامية وغيرها، وأبي حامد الغزالي<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) صاحب الإحياء والاقتصاد في الاعتقاد وتهافت الفلاسفة وغيرها.

ومن الماتريديّة: نجد الإمام أبا اليسر محمد البزدوي، فقيه ما وراء النهر<sup>(٣)</sup>، المتوفى في بخارى في شهر رجب من سنة (٤٩٣ هـ)، صاحب أصول الدين<sup>(٤)</sup> و: «الواقعات» في القضاء و: «المبسوط» في الفروع، وأبا المعين النسفي<sup>(٥)</sup> المتوفى سنة (٥٠٨ هـ)، صاحب تبصرة الأدلة، والتمهيد لقواعد التوحيد، ونجد كذلك أبا الثناء محمود بن زيد اللامشي<sup>(٦)</sup> الحنفي الماتريدي، المتوفى أوائل القرن السادس الهجري، صاحب التمهيد لقواعد التوحيد، ونجم الدين النسفي<sup>(٧)</sup> المتوفى سنة (٥٣٧ هـ) صاحب العقائد النسفية.

وأما العلوم الفلسفية:

فيتصدر هذا العصر علم كبير من أعلام الفلسفة الإسلامية هو أبو علي ابن سينا<sup>(٨)</sup> المتوفى سنة (٤٢٨ هـ)، وأبو الريحان البيروني<sup>(٩)</sup> المتوفى سنة (٤٤٠ هـ)، وعمر الخيام<sup>(١٠)</sup> المتوفى سنة (٥١٥ هـ) وله مختصر في الطبيعة ورسالة في الوجود.

وأما علم التصوف:

فمن أبرز رجاله في ذلك العصر الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري<sup>(١١)</sup>

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٥٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٣٢٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٩٣).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٤٤)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء القرشي (١/١١٨).

(٤) حققه المستشرق هانز بيتر لنس في أطروحة للدكتوراه، وطبع في الخمسينيات من القرن الماضي برعاية الدكتور محمد البهي، وقد نشرت المكتبة الأزهرية بالقاهرة صورة منه سنة (٢٠٠٣ م) مع إضافة اسم أحمد حجازي السقا على الكتاب، وليت شعري: ما مسوغ إضافة هذا الاسم على الكتاب، وما خط فيه يمينه شيئاً؟! انظر: البزدوي: أصول الدين (ص ٣).

(٥) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية لثقي الدين التميمي (٤/٥٠٣)، وتاج التراجم للقاسم بن قطلوبغا (ص ٧٨)، والجواهر المضية للقرشي (٢/١٨٩)، وهدية العارفين (٢/١٨٩).

(٦) انظر: الجواهر المضية للقرشي (٢/١٥٧).

(٧) انظر: الجواهر المضية للقرشي (٢/١٥٣)، وكشف الظنون (١/١١٤).

(٨) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤٤١)، والجواهر المضية للقرشي (١/١٩٥).

(٩) انظر: كشف الظنون (١/٤٢٤). (١٠) انظر: أخبار الحكماء للقفطي (ص ١٠٥).

(١١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٢٢٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٥٤).

المتوفى سنة (٤٦٥ هـ)، صاحب الرسالة القشيرية.

وكان من أبرز رجال الباطنية في ذلك العصر الحسن بن الصباح<sup>(١)</sup>، الذي أحكم خططه في الدعوة إلى مذهبه<sup>(٢)</sup>، وكانت وفاته سنة (٥١٨ هـ).

كان هذا حال بلاد ما وراء النهر العلمي ومستواها الثقافي والفكري، وقد استقر المذهب السني في هذه البلاد المباركة، فمذهبهم الكلامي لا يكاد يخرج عن المذهبين الأشعري والماتريدي، وأما في الفروع فقد غلب عليهم المذهب الحنفي، وبعضهم - لاسيما من التزم مذهب الأشعري - كانوا شافعية في الفروع، يقول المقدسي واصفًا المناخ العلمي لهذا الإقليم: «إنه أجل الأقاليم، وأكثرها أجلة وعلماء، وهو معدن الخير، ومستقر العلم، وركن الإسلام المحكم، وحصنه الأعظم، ملكه خير ملوك، وجنده خير الجنود، فيه يبلغ الفقهاء درجة الملوك، وهو أكثر الأقاليم علمًا وفقهًا، وللمذكرين به صيت عجيب، ولهم أموال جمّة، والغلبة في الإقليم لأصحاب أبي حنيفة»<sup>(٣)</sup>.

ويأتي أبو القاسم الأنصاري وليد هذه البيئة العلمية ورضيع لبانها؛ فهو - كما قد وُصفَ - الصوفي الإمام، الدّين، الورع، فريد عصره، في فقه، بيته بيتُ الصّلاح والتّصوف والزهد، وهو من جملة الأفراد في علم الأصول والتفسير، وهو الإمام ذو الدين والورع والتقدم في علم الكلام<sup>(٤)</sup>، الذي يدعم آراء أصحابه بالبراهين القاطعة، ويعرض مذاهب خصومه عرض العالم المتبصر بمذاهبهم، الواعي بمواطن الخلل فيها؛ فيعرض آراء المعتزلة والجهمية والمجسمة والفلاسفة ويستدل على بطلانها بالحجج الدامغة.

(١) انظر: ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب (٣/٣٩٧)، ومرآة الجنان للياقيني (٢/١٥٦).

(٢) لما اشتد خطر الباطنية وزاد نشاطهم في تلك الحقبة في الدعوة إلى مذهبهم، اهتم علماء ذلك العصر بالتأليف في الرد على هذا المذهب الفكري، بالإضافة إلى ما أوردوا من مناقشتهم في المصنفات الكلامية؛ فألف إمام الحرمين الجويني كتابه: غياث الأمم في التياث الظلم، وهو مؤلف خاص بقضية الإمامة، التي هي إحدى أهم القضايا الخلافية بين الباطنية والجماعة، وألف الغزالي كتابه: المستظهر في «أو: فضائح الباطنية»، و: «حجة الحق»، و: «قواصم الباطنية»، وألف أبو المعين النسفي كتابه: «الإفساد لخدع أهل الإلحاد»، يرد فيه على الباطنية.

(٣) المقدسي: أحسن التقاسيم (ص ٢٩٤) وما بعدها.

(٤) ابن عساكر: تاريخ دمشق (٤٧٦/٢١).

## المبحث الثاني: حياة الإمام أبي القاسم الأنصاري

### اسمه:

سَلْمَانُ بْنُ نَاصِرِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ زِيَادِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، أَبُو الْقَاسِمِ، الْأَنْصَارِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ<sup>(١)</sup>.

هذه التسمية هي الأرجح، وقد خالف عدد قليل ممن ترجموا للأنصاري؛ فبعضهم أسماه: «سليمان»<sup>(٢)</sup> بدلاً من: «سلمان»؛ ولعل هذا راجع إلى تصحيف في نسخ الكتب التي ورد فيها تسميته «سليمان»؛ لكثرة من أسماه «سلمان» ممن ترجم له، وكذلك لقرب الاسمين في الشكل مما يجعل تصحيف سلمان إلى سليمان ليس مستبعداً، ومما يؤكد أن اسمه سَلْمَانُ أن ابن قاضي شعبة في ترجمته للأنصاري ذكر أن اسمه سلمان، ثم ضبط اسمه بالحروف؛ فقال: سلمان بفتح السين<sup>(٣)</sup>؛ مما ينفي احتمال أن يكون اسمه سليمان.

ومن الخلاف أيضاً في اسمه أن النسخة الخطية للكتاب بها مغايرة في كنيته؛ حيث إن كنيته على المخطوط أبو الفتح، وهذا أيضاً وهم من الناسخ أو أحد ممن ملكوا المخطوط؛ فأبو الفتح إنما هي كنية ولده ناصر بن سلمان الأنصاري النيسابوري<sup>(٤)</sup>، كما أن أحداً ممن

(١) من أهم مصادر ترجمة أبي القاسم الأنصاري النيسابوري: أبو إسحاق الشيرازي: طبقات الفقهاء (ص ٢٥١)، وابن عساكر: تاريخ دمشق (٤٧٦/٢١)، وابن منظور: مختصر تاريخ دمشق (٤٧٣/٣)، والذهبي: سير أعلام النبلاء (٤١٢/١٩)، والعبر في خبر من غبر (٢٤٠/١)، وابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية (٢٨٣/٢)، والصفدي: الوافي بالوفيات (١٠٠/٥)، والسيوطي: طبقات المفسرين (ص ٤١)، والأدرنوي: طبقات المفسرين (ص ١٥٥).

(٢) من أقدم من أسماه بهذا الاسم: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٨)، وأبو إسحاق الشيرازي: طبقات الفقهاء (ص ٢٥١)، وابن القيم في كتابه: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص ١٢٢)، والذهبي؛ حيث ذكره في ترجمة محمد بن محمد بن طاهر فضل الله الميهني؛ انظر: تاريخ الإسلام (٣٢٥/٨)، لكنه عاد في سير أعلام النبلاء (٤١٢/١٩) فذكره في شيوخ الميهني نفسه لكن بالاسم الأشهر: سلمان، ومنهم أيضاً: حاجي خليفة: كشف الظنون (١٢١٢/٢، ١٤٣٤)، والبغدادلي: هدية العارفين (٢٠٨/١)، وفوقية حسين: مقدمة الكافية في الجدل (ص ١٩) متابعة لصاحب كشف الظنون في تسميته.

(٣) ابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية (٢٨٣/٢).

(٤) ناصر بن سلمان بن ناصر أبو الفتح ابن أبي القاسم الأنصاري النيسابوري الشافعي، ولد سنة (٤٨٩) وتوفي سنة (٥٥٢)، له كتاب في علم الكلام، انظر في ترجمته: القزويني: التدوين في أخبار قزوين (٣٩١/١)، والسمعاني: التحبير في المعجم الكبير (٣٨٨/٢)، والسبكي: طبقات الشافعية الكبرى (٣١٧/٤)، والذهبي: تاريخ الإسلام =

ترجموا لأبي القاسم لم يُكنه بهذه الكنية.

### نسبه:

أبو القاسم أنصاري النسب نيسابوري المنشأ والمربي: بلده نيسابور؛ فيها نشأ وتربى، وهذه النسبة اتفق جميع من ترجم للأنصاري عليها، وزاد الزركلي في الأعلام أنه أرغاني من أرغيان<sup>(١)</sup>؛ بلدة من نواحي نيسابور، إلا أنه لم يبين مصدر هذه المعلومة.

### شهرته:

اشتهر الأنصاري بين العلماء بأبي القاسم الأنصاري<sup>(٢)</sup>، وقد اشتهر عدد من العلماء بهذه التسمية<sup>(٣)</sup>، ولعل هذا ما جعل بعض العلماء يزيد اسمه بياناً فيقول: أبو القاسم الأنصاري النيسابوري<sup>(٤)</sup>، وهناك أبو القاسم النيسابوري المعروف ببيان الحق أيضاً لكنه لا يوصف في

= (٨/ ٣٦١)، وإساعيل باشا البغدادي: هدية العارفين (١/ ٧٠٥).

(١) أرغيان: بالفتح، ثم السكون، وكسر الغين المعجمة، وياء وألف ونون، كورة من نواحي نيسابور، قيل: إنها تشتمل على إحدى وسبعين قرية، قصبتها الراونير، ينسب إليها جماعة من أهل العلم والأدب؛ منهم: الحاكم أبو الفتح سهل بن أحمد ابن علي الأرغاني، توفي في مستهل المحرم سنة (٩٩٤) وغيره. ياقوت الحموي: معجم البلدان: (١/ ١٥٣).

(٢) انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٧، ٦/ ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٤٨)، ودرء التعارض (١/ ٣٢٢، ١٢/ ٢)، ودقائق التفسير (١/ ٣٣٢)، وبغية المراتد (ص ٢٦٤، ٢٦٦)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ٨٧)، والذهبي: العبر في خبر من غبر (ص ٢٤٠)، والذهبي: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤١٢، ٢٠/ ٢٨٧)، والعيني: عمدة القاري (١٥/ ١٨٣)، والحافظ ابن حجر: فتح الباري: (١١/ ١٥٩)، وابن عساكر: تاريخ دمشق: (٢١/ ٤٧٦)، والصفدي: الوافي بالوفيات (٥/ ١٠٠)، وياقوت الحموي: معجم البلدان (٣/ ٣٧٧)، والعجلوني: كشف الخفا ومزيل الإلباس (١/ ٨٦)، والأدرنوي: طبقات المفسرين (ص ١٥٥)، وابن عيسى: توضيح المقاصد (١/ ١٨٩)، وحاجي خليفة: كشف الظنون (١/ ٧٠)، والقنوجي: أبجد العلوم (٣/ ١٢٢).

(٣) اشتهر بأبي القاسم الأنصاري عدد من العلماء من المحدثين وغيرهم؛ ومن هؤلاء:

- أبو القاسم الأنصاري الصحابي: له ترجمة في: أبو نعيم الأصبهاني: معرفة الصحابة: باب القاف، ابن حجر: الإصابة: (٥/ ٥١٦)، (٧/ ٣٢٦).

- سهاك بن عبد الصمد: من ولد سهاك بن رافع من الصحابة، له رواية عند الرامهرمزي في أمثال الحديث (ص ١٥٠)، باب: في نعت القبائل. انظر ترجمته في: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٩/ ٢١٦)، وابن ماكولا: الإكمال (٤/ ٣٥١).

- ابن بشكوال: خلف بن عبد الملك بن مسعود، الإمام الحافظ المتقن المؤرخ، أبو القاسم الأنصاري الأندلسي، محدث الأندلس، له مصنفات نحو خمسين؛ منها: الصلاة، والمبهمات، وكتاب في طرق حديث من كذب علي. انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٩)، والمعجم في أصحاب القاضي الصدفي (ص ٨٢)، وغيرهم هؤلاء كثير ليس هذا مقام استقصائهم.

(٤) انظر: تبين كذب المفتري (ص ٣٠٧)، وبغية المراتد (ص ٤٥٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٤٩).

نسبه بالأنصاري، وهو أيضًا ممن يشتهر بالأنصاري<sup>(١)</sup>.

كما اشتهر الأنصاري أيضًا بتلمذته لإمام الحرمين؛ فأطلق عليه أحيانًا بتلميذ إمام الحرمين<sup>(٢)</sup>، وأحيانًا أخرى تلميذ أبي المعالي<sup>(٣)</sup>، وقد يعرفونه بشارح الإرشاد<sup>(٤)</sup>، وأحيانًا يعرف الأنصاري بمشيخته للشهرستاني أشهر تلاميذه فيقال شيخ الشهرستاني<sup>(٥)</sup>.

## مولده:

لم يذكر أحد ممن ترجم لأبي القاسم سنة مولده، إلا أننا - عن طريق بعض القرائن - نستطيع أن نحكم أن أبا القاسم الأنصاري ولد في أوائل العقد الرابع من القرن الخامس (٤٣٠ هـ) أو بعدها بقليل؛ وقرائن هذا الحكم هي:

أولاً: تلمذة الأنصاري لفضل الله الميهني المتوفى سنة (٤٤٠ هـ)، وهو ممن روى عنهم الأنصاري، ولن تكون روايته دون السادسة أو الثامنة من عمره؛ حتى يتأهل لحملها، وعلى هذا التقدير تكون ولادة الأنصاري قبل سنة (٤٣٤ هـ) على الأقل.

ثانياً: ذكر الحافظ الذهبي عن أبي القاسم أنه مات عن سن عالية<sup>(٦)</sup> وفي هذا إشارة إلى أن الأنصاري عُمُر، ولعله بُلِّغ الثمانين؛ إذ السن العالية تكون ما بعد السبعين<sup>(٧)</sup>، وهذا يفيد

(١) نجم الدين أبو القاسم محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوري القزويني الشهير ببيان الحق: المفسر الفقيه، له من التأليف: الأسئلة الرائعة والأجوبة الصرعة إلى حلبة البيان وحلية الإحسان، إيجاز البيان عن معاني القرآن يشتمل على عشرة آلاف فائدة، والتذكرة والتنصرة في مسائل الفقه، جمل الغرائب في الحديث، درر الكلمات على غرر الآيات الموهمة للتعارض والشبهات، زبدة التفاسير ولمعة الأقاويل، شوارد الشواهد وقلائد القصائد، فرغ من تصنيف الإيجاز بالحنجد سنة (٥٥٣ هـ)، باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن. انظر: هدية العارفين (١٦٠/٢)، وطبع هذا الأخير باسم وضع البرهان في مشكلات القرآن، ونقل عنه محقق متشابه القرآن (ص ٥٢) هامش ٤.

(٢) انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء (ص ٢٥١)، وابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية (٢/٢٨٣)، والذهبي: العبر (ص ٢٤٠)، وحاجي خليفة: كشف الظنون (٢/١٢١٢)، والبغدادى: هدية العارفين (١/٢٠٨).

(٣) انظر: ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٦/٥٠٦)، ودرر المعارض (١/٣٢٢).

(٤) انظر: الحافظ ابن حجر: فتح الباري (١١/١٥٩).

(٥) انظر: ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٦/٥٠٦، ٥٠٨، ٥٤٨)، ودرر المعارض (١/٣٢٢).

(٦) ذكر الحافظ الذهبي في ترجمته للحافظ أبي العلاء حمد بن نصر بن أحمد بن محمد بن معروف الهمداني المتوفى سنة: (٥١٢ هـ)، عند ذكره سنة وفاة الهمداني، ذكر من توفي في السنة نفسها، وذكر منهم أبا القاسم الأنصاري، لكنه أفاد فائدة لم يذكرها غيره؛ وهي أن أبا القاسم توفي عن سن عالية. انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ (٤/١٢٧٩).

(٧) يستفاد هذا مما أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «أعمار أمي ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك» أخرجه الترمذي في كتاب الذبائح، أبواب الدعوات عن =

تقدم مولد أبي القاسم.

### شيوخه:

تلمذ أبو القاسم الأنصاري لعدد من أجلة علماء عصره في علوم شتى؛ كالحديث والتصوف وعلم الكلام، ومن هؤلاء الشيوخ الذين تخرج الأنصاري على أيديهم وفي علمهم: أولاً: في رواية الحديث:

(١) فضل الله الميهني<sup>(١)</sup>: ذكروه من ضمن شيوخ أبي القاسم الأنصاري<sup>(٢)</sup>، سمع منه بخراسان<sup>(٣)</sup>، وهو القدوة شيخ خراسان، أبو سعيد فضل بن أبي الخير محمد بن أحمد الميهني الصوفي، حدث عن زاهر بن أحمد السرخسي، روى عنه الحسن بن أبي طاهر الختلي، وعبد الغفار بن محمد الشيروي، وآخرون، توفي بقرية ميهنة سنة أربعين وأربعمائة، وله تسع وسبعون سنة، وله أحوال ومناقب ووقع في النفوس وتأله وجلالة<sup>(٤)</sup>.

(٢) أبو الحسن ابن مكي: سمع منه عندما قدم دمشق<sup>(٥)</sup>؛ وهو الحسن بن مكي ابن الحسن ابن القاسم بن الحسن، أبو محمد الشيزري المقرئ، المعروف بفردن<sup>(٦)</sup>، روى عن أبي عبد الله الحسين بن عبد الله بن أبي كامل بسنده عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله ﷻ حتى يرجع».

(٣) عبد الغافر الفارسي<sup>(٧)</sup>: عبد الغافر بن إسماعيل بن أبي الحسين عبد الغافر بن محمد الحافظ المفيد اللغوي الإمام أبو الحسن الفارسي ثم النيسابوري مصنف تاريخ نيسابور وكتاب مجمع الغرائب<sup>(٨)</sup>، والمفهم لشرح مسلم، كان من أئمة المحدثين، بصيراً باللغات

= رسول الله ﷺ، وابن ماجه في الزهد، باب الأمل والأجل، وحسنه الألباني في المشكاة، وقال في السلسلة الصحيحة:

(٢/٣٨٥): حسن لذاته صحيح لغيره، والحديث نفسه في السير (١٥/٧٤، ٢١/٣٧١).

(١) انظر ترجمته في: أبو طاهر السلفي: معجم السفر (١٧٣، ٢٧٦) والذهبي: سير أعلام النبلاء (١٧/٦٢٢).

(٢) ممن ذكره من شيوخ الأنصاري: الذهبي: سير أعلام النبلاء (١٩/٤١٢).

(٣) انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق (٢١/٤٧٦).

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/٦٢٢). (٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر ترجمته في: ابن عساكر: تاريخ دمشق (١١/٣٦٢)، والذهبي: تاريخ الإسلام (٧/٢٨٤)، وميزان

الاعتدال (١/٥٢٤)، والمغني في الضعفاء (ص ١٦٨)، وابن منظور: مختصر تاريخ دمشق (٢/٤١٨)،

وابن حجر: اللسان (٢/٢٥٧).

(٧) انظر ترجمته في: ابن الجوزي: المنتظم (٩/١٦٦)، وابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم (ص ١٠٨) (ط دار

الغرب الإسلامي)، والذهبي: تذكرة الحفاظ (٤/١٢٧٥)، والعبر (ص ٢٣٦).

(٨) كتاب في غريب الحديث؛ انظر: البرهان الأبناسي: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/٤٥٣)، والسخاوي: =

فصيحاً بليغاً، عذب العبارة، ولد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة<sup>(١)</sup>، تفقه بإمام الحرمين، لزمه أربع سنين، ورحل إلى خوارزم والهند، ثم ولي خطابة نيسابور، وعاش ثمانين وسبعين سنة، مات سنة تسع وعشرين وخمسمائة.

وقد أكثر ابن عساكر<sup>(٢)</sup>، وكذلك الذهبي<sup>(٣)</sup>، وابن حجر<sup>(٤)</sup>، من النقل عن تاريخه؛ فهو بحق مؤرخ علماء الأشاعرة، قبل ابن عساكر، ذكره الذهبي وغيره<sup>(٥)</sup> فيمن روى عنهم أبو القاسم الأنصاري.

(٤) كريمة بنت أحمد المروزي: صاحبة الرواية المشهورة عن البخاري؛ وهي: كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم، المروزي المجاورة بحرم الله، سمعت من أبي الهيثم الكُشْمِينِيَّ صحيح البخاري، وكانت إذا روت قابلت بأصلها، لها فهم ومعرفة مع الخير والتعب، روت الصحيح مرات كثيرة، كانت وفاتها سنة خمس وستين وأربعمائة، وقال الذهبي: الصحيح موتها في سنة ثلاث وستين<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: في التصوف:

تلمذ الأنصاري لأبي القاسم القشيري؛ عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك بن طلحة ابن محمد أبو القاسم القشيري النيسابوري، قدم بغداد سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، كان ثقة، يعرف الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي، كان مولده في ربيع الأول من سنة ست وسبعين وثلاثمائة، وتوفي بنيسابور في سنة خمس وستين وأربعمائة<sup>(٧)</sup>.

= فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣/ ٥٠)، والسيوطي: تدريب الراوي (٢/ ١٨٥).

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٧٥).

(٢) انظر ابن عساكر: تبين كذب المفترى (ص ٥٦، ٨٩، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩١)، الأربعين حديثاً لأربعين شيخاً من أربعين بلدة (ص ٢٣).

(٣) انظر تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٠٠، ٤/ ١٢١٧، ١٢٣١).

(٤) انظر ابن حجر: لسان الميزان (١/ ٢٤٤، ٣/ ١٣٧، ٤/ ٢٤٩، ٥/ ٢٩، ٣٧، ١٤٠، ٢٢٣، ٢٧/ ٢٧).

(٥) انظر: العبر في خبر من غير (ص ٢٤٠)، والسيوطي: طبقات المفسرين (ص ١٥٥)، والأدرنوي: طبقات المفسرين (ص ٥٢).

(٦) انظر ترجمتها وروايتها للبخاري في: القاضي عياض: الإلماع (ص ١٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣)، وطبقات المحدثين (ص ١٣٣)، وابن ماكولا: الإكمال (٧/ ١٣٣)، وابن نقطة: التقييد (ص ٤٩٩)، وابن حجر:

هدي الساري (ص ٢٣٠).

(٧) انظر ترجمته في: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (١١/ ٨٣)، وابن ماكولا: الإكمال (١/ ٤٣٩)، والذهبي: =

ويبدو أن علاقة الأنصاري بأبي القاسم القشيري كانت أكبر من علاقة التلميذ بالشيخ؛ بل كانت علاقة المريد والخادم بالمربي والمرشد؛ فقد خَدَمَ الأنصاريُّ أبا القاسم القشيريَّ مدة، وحصل طرفًا صالحًا من العلم منه<sup>(١)</sup>.

ثالثًا: في علم الكلام:

أبو المعالي الجويني (إمام الحرمين): أشهر شيوخ الأنصاري الذين تلقى عنهم العلم وتلمذ لهم؛ وهو: إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: المتوفى سنة (٤٧٨ هـ)، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، له: الشامل والإرشاد والعقيدة النظامية في الكلام، والبرهان في أصول الفقه، وغيرها<sup>(٢)</sup>.

وللجويني أثر كبير في تلميذه أبي القاسم الأنصاري؛ وبمقارنة يسيرة بين الغنية ومؤلفات الجويني الكلامية لا سيما الإرشاد والشامل يتبين قوة تأثير الجويني في تلميذه؛ حتى كأن الأنصاري يشرح مقالات الجويني، ويكفي في التدليل على ذلك أن الأنصاري نقل عن الجويني في الإلهيات من الغنية - مجال هذا البحث - مائة وأربعًا وخمسين مرة تصريحًا، وأما النقل غير الصريح فيفوق هذا العدد بأضعاف مضاعفة.

تلاخيصه:

(١) أبو الفتح الشهرستاني<sup>(٣)</sup>:

محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، كان مولده سنة تسع وسبعين

= العبر (ص ٢١٤)، وابن كثير: البداية والنهاية (١٠٧/١٢) والسيوطي: طبقات المفسرين (ص ٦١)، والأدرنوي:

طبقات المفسرين (ص ١٢٥)، وإسماعيل البغدادي: هدية العارفين (١/٣٢٣).

(١) انظر: تاريخ دمشق (٤٧٧/٢١)، والسيوطي: طبقات المفسرين (ص ٥٢)، والأدرنوي: طبقات المفسرين (ص ١٥٥).

(٢) انظر: السبكي: طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٩/٣)، وابن عساكر: تبين كذب المفتري (ص ٢٧٨)، وهناك دراسات عديدة عنه؛ منها: فوقية حسين: إمام الحرمين الجويني، عبد العظيم الديب: إمام الحرمين حياته وعصره، وفقه إمام الحرمين خصائصه، أثره، منزلته، الزحيلي: الجويني، آل عبد اللطيف: منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة.

(٣) انظر ترجمته في: الذهبي: سير أعلام النبلاء (٢٨٦/٢٠)، وابن خلكان: وفيات الأعيان (٤/٢٧٣)، والصفدي: الوافي بالوفيات (١/٤٠٩)، والحافظ ابن حجر: لسان الميزان (٥/٢٦٣، ٢٦٤)، وياقوت الحموي: معجم البلدان (٣/٣٧٧)، وابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية (٢/٣٢٣)، والقنوجي: أبجد العلوم (٢/٥١٥، ٣/١١٢)، والبغدادي: هدية العارفين (١/٤٩٤)، وسركيس: معجم المطبوعات (٢/١١٥٣)، وكحالة: معجم المؤلفين (١٠/١٨٧).



وأربعمائة، ومات سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، من مؤلفاته: نهاية الأقدام في علم الكلام، الملل والنحل، تاريخ الحكماء، تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام في الكلام، المصارعات، الإرشاد إلى عقائد العباد، وغيرها<sup>(١)</sup>، توفي في شعبان سنة ثمان وأربعين وخمسمائة.

والشهرستاني من أكبر تلاميذ الأنصاري؛ حتى عرف الأنصاري بأنه شيخ الشهرستاني، كما كان الأنصاري أكبر الشخصيات تأثيراً في تلميذه أبي الفتح الشهرستاني؛ حتى ذكر الشهرستاني أن أبا القاسم الأنصاري كان مرجعه فيما يشكل عليه من مسائل فن الكلام؛ فقال مشيداً بشيخه ورسوخ قَدَمه وسداد رأيه: «وأما الكلام في المقدمة الثالثة (إلزام الفلاسفة القائلين بقدوم العالم بإثبات سبب حادث لأمر حادث)؛ وهي المغلطة الزباء، والداهية الدهياء، وكثيراً ما كنا نراجع أستاذنا وإمامنا ناصر السنة، صاحب الغنية وشرح الإرشاد؛ أبا القاسم الأنصاري سليمان بن ناصر الأنصاري فيها»<sup>(٢)</sup>.

ولم تقتصر مشيخة الأنصاري للشهرستاني على علم الكلام<sup>(٣)</sup>، بل تعدتها إلى تعليمه قواعد الأخلاق وآداب السلوك، وتفسير القرآن؛ حتى قال الشهرستاني في وصف شيخه ممثلاً ومعتزلاً بالفضل: «ثم أطلعني مطالعات كلمات شريفة عن أهل البيت وأوليائهم - رضي الله عنهم - على أسرار دفينه»<sup>(٤)</sup>، وأصول متينة من علم القرآن، فتعلمت منه مناهج الخلق والأمر، ومدارج التضاد والترتب، ووجهي العموم والخصوص، وحكمي المفروغ والمستأنف، فشبت من هذا المعاء الواحد، دون الأمعاء التي هي مأكَل الضلال، ومداخل الجهال، وارتويت من مشرب التسليم بكأس كان مزاجه من تسنيم، فاهتديت إلى لسان القرآن: نظمه، وترتيبه، وبلاغته، وجزالته، وفصاحته، وبراعته»<sup>(٥)</sup>، وفي هذا النص ما يوحي

(١) انظر مؤلفات الشهرستاني في: حاجي خليفة: كشف الظنون (١/٢٩١، ٤٧٢، ١٧٠٣/٢، ١٨٢١، ١٩٨٦)، والبغداد: هدية العارفين (١/٤٩٤)، وسركيس: معجم المطبوعات (٢/١١٥٣).

(٢) الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٨).

(٣) الذهبي: تاريخ الإسلام (٣/٣٦١)، وقال ابن السبكي في ترجمة الشهرستاني: «قرأ الكلام أيضاً على أبي القاسم الأنصاري». انظر: ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٢٢)، والنص نفسه أخذه من الذهبي في تاريخ الإسلام، والياضي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان (ص ٣١).

(٤) هذا التعبير يشبه كلام الباطنية، وهو مما يشهد لمن اتهم الشهرستاني بالميل إلى التشيع؛ فقد أُتِّهم بالميل إلى أهل القلاع (الإسماعيلية) والدعوة إليهم ونصر طائفتهم، انظر: التجير للسمعاني (٢/١٦١)، ومنهاج السنة النبوية: (٦/٣٠٥)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٣٧/٣٢٩)، والسير (٢٠/٢٨٧)، والعبر له (٣/٧)، ولسان الميزان: (٥/٢٦٣).

(٥) الشهرستاني: مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار (ص ٣).

بأن أثر الشيخ في تلميذه كان عميقاً؛ حتى كاد يستغني به عن التلمذة لغيره، واكتفى بالنهل من فائض علمه؛ فلم يحتج إلى مزاحمة علماء عصره.

## ( ٢ ) أبو القاسم الرازي<sup>(١)</sup>:

هو عمر بن الحسين بن الحسن، ضياء الدين، أبو القاسم الرازي، والد الإمام فخر الدين، وخطيب الري، وصف بأنه كان أحد أئمة الإسلام، مقدماً في علم الكلام، له فيه: غاية المرام في مجلدين، والذي عدّ من أنفس كتب الأشاعرة وأشدّها تحقيقاً<sup>(٢)</sup>.

أخذ علم الكلام عن أبي القاسم الأنصاري، وقال في آخر كتاب غاية المرام هو شيعي وأستاذي، كان فصيح اللسان، قوي الجنان، فقيهاً أصولياً متكلماً صوفياً خطيباً محدثاً أديباً. وأما تلمذته للأنصاري فقد حكاها من ترجموا له<sup>(٣)</sup>، كما حكى الرازي طرفاً مما نقله أبوه عن الأنصاري مباشرة<sup>(٤)</sup>.

## ( ٣ ) ابنه أبو الفتح الأنصاري النيسابوري<sup>(٥)</sup>:

وهو أبو الفتح ناصر بن سلمان بن ناصر بن عمران بن محمد بن إسماعيل بن إسحاق ابن يزيد بن زياد بن ميمون بن مهران الأنصاري، كان إماماً فاضلاً مناظراً، حاز قصب السبق في علم الكلام على أقرانه، وصنف التصانيف فيه، وكان يترسل إلى الملوك من جهة السلطان سنجر، كانت ولادته في سنة تسع وثمانين وأربعمائة بنيسابور.

أما تتلمذ أبي الفتح على والده؛ فقد ذكر أبو القاسم في مقدمة كتابه الغنية سبب تأليف هذا الكتاب؛ وهو أنه ألفه بناءً على طلب من ولده أبي الفتح الأنصاري<sup>(٦)</sup>، مات أبو الفتح بإحدى قرى مرو، يوم الأحد السادس من جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة.

(١) انظر ترجمته في: ابن السبكي: طبقات الشافعية (٣٠٠/١) في ترجمة ابن كلاب، و (٢٤٢/٧) ترجمة رقم: (٩٤٦)، وابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء (٣٥/٢)، (ط المطبعة الأهلية بمصر ١٢٩٩، ١٨٨٢)، وابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية (١٥/٢)، والبغدادى: هدية العارفين (٧٨٤/١).

(٢) انظر: ابن السبكي: طبقات الشافعية (٢٤٢/٧) ترجمة رقم: (٩٤٦).

(٣) انظر على سبيل المثال: الذهبي: تاريخ الإسلام (٣٥٤/٩)، وابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية (١٥/٢).

(٤) انظر: الرازي: مفاتيح الغيب (٩١/١، ٩١/٦، ٣٤٠/٩، ١٥٠/٩)، وأيضاً: الزركشي: البحر المحيط (٩٧، ٩٦/١).

(٥) انظر في ترجمته: القزويني: التدوين في أخبار قزوين (٣٩١/١)، والسمعاني: التحبير في المعجم الكبير (٣٨٨/٢)، والسبكي: طبقات الشافعية الكبرى (٣١٧/٤)، وإسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين

(١/٧٠٥)، والزركلي: الأعلام (٣٨٤/٧).

(٦) انظر الغنية (ل ٢ أ).

( ٤ ) ابن السمعاني<sup>(١)</sup>:

أبو السعد عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار، تاج الإسلام، قوام الدين، أبو سعد ابن أبي بكر ابن أبي المظفر ابن أبي منصور السمعاني، من أهل مرو، وهو الإمام ابن الأئمة، ذكر السيوطي في طبقات المفسرين أنه روى عن أبي القاسم الأنصاري إجازة<sup>(٢)</sup>.

**مؤلفاته:**

( ١ ) شرح الغنية في فروع الشافعية لابن سريج:

نسبه إليه حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٣)</sup>، وأسماء البغدادي شرح المغني<sup>(٤)</sup>، وأسماء الزركلي: الغنية، وذكر أن موضوعه فروع فقه الشافعية<sup>(٥)</sup>، ولم أقف على شيء من مخطوطاته.

( ٢ ) كتاب الطهارات في الفقه:

ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين<sup>(٦)</sup>.

( ٣ ) كتاب الضحايا: ذكره حاجي خليفة<sup>(٧)</sup>.

( ٤ ) كتاب في التفسير:

ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق عن أبي القاسم أنه صنف في التفسير<sup>(٨)</sup>.

( ٥ ) شرح الإرشاد:

هذا الكتاب من أشهر كتب الأنصاري حتى كان العلماء يعرفونه به وبالغنية أحياناً فيقولون صاحب الغنية وشرح الإرشاد<sup>(٩)</sup>، وهذا الكتاب نسبه إلى الأنصاري عامة من

(١) انظر ترجمته في: الصفدي: الوافي بالوفيات (٦ / ٢٢٢).

(٢) انظر ترجمته في: السيوطي: طبقات المفسرين (ص ٥٢)، والأدري: طبقات المفسرين (ص ١٥٥).

(٣) انظر: حاجي خليفة: كشف الظنون (٢ / ١٢١٢).

(٤) انظر: إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين (١ / ٢٠٨) وذلك في ترجمته لأبي القاسم الأنصاري، لكنه عندما ترجم لابن سريج الشافعي ذكره باسمه الذي في كشف الظنون؛ انظر: هدية العارفين (١ / ٣٠).

(٥) انظر: الزركلي: الأعلام (٣ / ١١٢).

(٦) انظر: إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين (١ / ٢٠٨).

(٧) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٤٣٤).

(٨) انظر: تاريخ دمشق (٢١ / ٤٧٧)، ويحسن لفت النظر إلى أن بيان الحق، المشهور بأبي القاسم النيسابوري - شهرة الأنصاري - له كتاب في التفسير بعنوان وضع البرهان، حتى لا ينسب الكتاب خطأً إلى الأنصاري.

(٩) الشهرستاني: نهاية الأقدام في علم الكلام (ص ٣٨).

ترجم له<sup>(١)</sup>، ونقل عنه غير واحد من أهل العلم<sup>(٢)</sup>، هذا بالإضافة إلى أن الأنصاري نفسه عزا إليه في الغنية في غير موضع<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكرت الأستاذة فوقية حسين محمود أن له نسخة بخزانة القرويين بفاس، بعنوان: شرح الإرشاد للأنصاري المتوفى سنة: (٥١٢ هـ / ١١٢٣ م)<sup>(٤)</sup>.

### (٦) الغنية في الكلام:

هذا الكتاب هو ما نقدم بين يدي تحقيقه هذه الدراسة، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الفصل الثاني من هذا الباب.

### مذهبه وطريقته:

أبو القاسم الأنصاري أشعري المذهب في الأصول؛ على طريقة شيخه أبي المعالي الجويني؛ الذي لا يذكره إلا بأجل الألقاب المشعرة بتوقير ذاك الشيخ واحترامه والاعتراف له بالإمامة والفضل؛ فكان لا يذكره باسمه ولا حتى بألقابه التي عرف بها كأبي المعالي أو إمام الحرمين؛ بل ما كان يعدل عن قوله: شيخنا الإمام<sup>(٥)</sup>.

وهو في الفروع شافعي المذهب، وقد تقدم من مؤلفاته شرح الغنية لابن سريج في فروع المذهب الشافعي.

(١) من هؤلاء: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٨)، والعيني: عمدة القاري (٦/ ٣٨، ١٥/ ١٨٣)، والسيوطي: طبقات المفسرين (ص ٤١)، والأدرنوي: طبقات المفسرين (ص ١٥٥)، والبغدادى: هدية العارفين (١/ ٢٠٨)، والزركلي: الأعلام (٣/ ١١٢، ١٣٧).

(٢) من هؤلاء: ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٦/ ٥٠٦، ٥٠٨)، ودرء التعارض (١/ ٣٢٢)، والزركشي: البحر المحيط (١/ ١٣٢)، معنى لا إله إلا الله (ص ١٣٥)، والعيني: عمدة القاري (١٥/ ١٨٣).

(٣) انظر: الغنية (ل ٣٩٠ ب، ١٢٦ أ).

(٤) حسب ما ورد في فهرس الخزانة، ورقمه ٧١٥، وتوجد نسخة أخرى برقم (٧٣٣/ ٤٠)، وتوجد نسخة ضمن مجموع، أوله «شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد» بمكتبة الكتاني بالخزانة العامة بالرباط، ورقمه: ٤٧٢ كتاني بخط مغربي، وهو في ٢٢٤ صفحة من الحجم المتوسط، ومسطرته: ١٤ × ٢٧، ويلى في هذا المجموع كتاب: «مصباح الإصلاح» للبيضاوي، من صفحة ٢٢٥ إلى ٢٥٠. انظر: الكافية في الجدل: المقدمة (ص ١٩، ٢٠)، وقد توفر لدي بتوفيق الله صورة من نسخة الخزانة العامة، رجعت إليها في تحقيق الغنية.

(٥) من الدليل على هذا الإجلال والتبجيل أن الأنصاري ذكر الجويني في الغنية في ثلاثة وعشرين موضعاً كلها بعبارة: شيخنا الإمام، في حين لم يذكره مرة واحدة بإمام الحرمين ولا بأبي المعالي الجويني، وقد ألف الأنصاري كتابه الغنية بعد وفاة شيخه أبي المعالي؛ إذ ألفه لولده أبي الفتح الذي ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة، معطياً بذلك درساً بليغاً في إجلال العلماء والمشايخ واحترامهم وتبجيلهم.

وفي آداب السلوك: يمشي على طريقة شيخه أبي القاسم القشيري؛ الذي أخذ عنه آداب الطريق، وطريقة أبي سعيد ابن أبي الخير الميهني؛ يقول الأنصاري حاكياً طرفاً مما كان بين الشيخين من مطالعات سلوكية: «حضر الشيخ أبو سعيد ابن أبي الخير الميهني مع الأستاذ أبي القاسم القشيري، فقال الأستاذ القشيري: المحققون قالوا: ما رأينا شيئاً إلا ورأينا الله بعده، فقال الشيخ أبو سعيد ابن أبي الخير: ذاك مقام المرادين، أما المحققون: فإنهم ما رأوا شيئاً إلا وكانوا قد رأوا الله قبله»<sup>(١)</sup>.

### أوصافه:

هو إمام المتكلمين، وسيف النظر، كان يتوقد ذكاء، له تصانيف وشهرة وزهد وتعبد<sup>(٢)</sup>. وهو أيضاً: الصوفي الإمام الدين الورع، فريد عصره في فقه، بيته بيت الصلاح والتصوف والزهد، وهو من جملة الأفراد في علم الأصول والتفسير<sup>(٣)</sup>. وهو الزاهد الورع الذي يكتسب من خطه ولا يخالط أحداً<sup>(٤)</sup>. وهو الصوفي الفقيه الأصولي<sup>(٥)</sup>. وهو الأستاذ الإمام، ناصر السنة<sup>(٦)</sup>. وكان مقدماً في علم الأصول والتفسير<sup>(٧)</sup>. هذه أوصاف الإمام أبي القاسم الأنصاري التي تنبئ عن إمامة في الدين، ورئاسة في العلم، وتقدم في الزهد والورع والعزوف عن الدنيا والتقلل من متاعها.

### رحلاته:

نشأ الشيخ ببلاد ما وراء النهر، ونهل من علم أهلها فسمع بخراسان أبا سعيد فضل الله ابن أحمد بن محمد الميهني وأبا القاسم القشيري<sup>(٨)</sup>، ثم رحل إلى بلاد الشام؛ فقدم دمشق

(١) الرازي: مفاتيح الغيب (٩٠ / ١).

(٢) انظر هذه الأوصاف في: الذهبي: سير أعلام النبلاء (٤١٢ / ١٩).

(٣) ابن عساكر: تاريخ دمشق (٤٧٧ / ٢١).

(٤) ابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية (٢٨٣ / ٢).

(٥) الصفدي: الوافي بالوفيات (١٠٠ / ٥).

(٦) الشهرستاني: نهاية الأقدام في علم الكلام (ص ٣٨).

(٧) ابن عساكر: تاريخ دمشق (٤٧٦ / ٢١)، وابن منظور: مختصر تاريخ دمشق (٣٤٧ / ٣).

(٨) انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق (٤٧٧ / ٢١).

وسمع بها أبا الحسن بن مكّي<sup>(١)</sup>، وزار فيها قبور الأنبياء<sup>(٢)</sup>.

### مكانته العلمية وثقافته:

حاز أبو القاسم الأنصاري قصب السبق في الإمامة في الدين والعلم والزهد والورع؛ فلا جرم كان هو - كما سبق في أوصافه - المقدم في الأصول، المبرز في السلوك، الإمام في التفسير إذا نظرت إلى مكانته في زاوية من هذه الثلاث فهو الإمام القدوة المتبع:

### ففي الأخلاق والسلوك:

هو الصوفي، الإمام، الدّين، الورع، فريد عصره، في فقهِ، بيته بيت الصلاح والتصوف والزهد<sup>(٣)</sup>.

كما قيل في وصفه أيضًا: «كان له معرفة بالطريقة، وقدم في التصوف، ونظر دقيق وفكر في المعاملة، وتساون في النفس، وعفاف في الطعم»<sup>(٤)</sup>.

وللأسف لم أقف في الغنية على أية إشارات تبرز شيئًا من آراء الأنصاري الأخلاقية، ولعل السبب في ذلك طبيعة موضوع كتاب الغنية المختص بعلم الكلام، والذي يُعنى - أولًا وأخيرًا - بإثبات العقائد الدينية القطعية، ومناقشة المخالفين فيما ينتحلون، وكتاب هذا موضوعه حري أن يتعد عن مقام أفعال القلوب، وسبر أغوار النفس الإنسانية، ودرك ما يعترئها من أحوال ومقامات.

### وفي أصول الدين:

بعد اختلاف الأنصاري إلى الجويني وتحصيل طريقتيه في الأصول، تخرج الأنصاري فيها، وصنف تصانيف حسنة، وأخذ في الإفادة، وكان حسن الطريقة، دقيق النظر، واقفًا على

(١) السابق: الموضع نفسه.

(٢) ذكر غير واحد من المفسرين زيارة الأنصاري لبلاد الشام لزيارة قبور الأنبياء، بل واستشهدوا بها رآه في هذه الرحلة على إثبات مواقع قبور الأنبياء أين توجد؛ ومن الأمثلة على ذلك احتكاهم إلى أبي القاسم الأنصاري في تحديد مكان قبر نبي الله صالح الذي أرسله الله إلى ثمود؛ فقد حكوا أن الإمام أبا القاسم الأنصاري قال تعليقًا على من أثبت أن قبر صالح ببلاد اليمن فقال: وهذا عجب لأنني زرت قبر صالح بالشام ببلدة يقال لها عكة فكيف قيل: إنه بحضر موت؟! انظر: النيسابوري: التفسير (٤١٠/٥)، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط (٢٢٨/٨)، وابن عادل: اللباب في تأويل الكتاب (٤٣١/١١)، ومحمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان (٢٧٨/٥).

(٣) انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق (٤٧٧/٢١)، وأيضًا: الذهبي: العبر في خبر من غير (ص ٢٤٠).

(٤) المصدر السابق: الموضع نفسه.

مسالك الأئمة وطرقهم في علم الكلام، بصيرًا بمواضع الإشكال<sup>(١)</sup>.

وسبقت الإشارة إلى عميق تأثير الأنصاري في تلميذه الشهرستاني، والأنصاري كذلك صاحب اختيارات وترجيح للأقوال<sup>(٢)</sup>، وسيأتي في هذه الدراسة تفصيل القول في منهج الأنصاري في دراسة العقيدة؛ فيكفي هنا الإحالة على ما سيأتي.

وفي الحديث:

أما أصول الحديث: فقد كان العالم المؤصل للمسائل ذا منهج قويم، وقد ظهر تأثير هذه الثقافة التأصيلية في كتابه الغنية؛ فنجدته يناقش قضايا في منهجية الحديث؛ من مثل: مراتب نقل الأخبار، وإفادة خبر الواحد العلم<sup>(٣)</sup>، والاستدلال بالخبر فرع ثبوته<sup>(٤)</sup>، وغيرها.

والأنصاري كذلك صاحب رواية؛ له روايات حكى بعضها ابن عساكر<sup>(٥)</sup>.

كما أن عناية الأنصاري بالحديث دراية أمر راسخ في استدلالاته في القسم المحقق من هذا البحث؛ ومن الأمثلة على ذلك:

(١) الاستدلال على حدث العالم<sup>(٦)</sup>.

(٢) أزلية الصفات الإلهية<sup>(٧)</sup>.

(٣) بطلان قول الدهرية القائلين بقدم العالم<sup>(٨)</sup>.

(٤) المنع من التفكير في ذات الله والأمر بالتفكير في مخلوقاته<sup>(٩)</sup>.

(٥) تفسير استقرار الجسم الثقيل بخلق أكوام متجددة مختصة بجهة تحت فيه<sup>(١٠)</sup>.

(٦) المنع من إطلاق القول بأن الله تعالى معدود مع غيره<sup>(١١)</sup>.

ومن مظاهر تأثير هذه الثقافة الحديثية عنايته بالحديث الشريف والاستدلال به، فالنظرة الإحصائية المباشرة لقسم الإلهيات من الغنية تفيدنا استدلال الأنصاري بثمانية وثمانين

(١) المصدر السابق: الموضع نفسه.

(٢) من طريف ما يؤثر عن أبي القاسم الأنصاري أنه سئل عن تكفير المعتزلة، فقال لا؛ لأنهم نزوه، فسئل عن أهل السنة، فقال لا؛ لأنهم عظموه. انظر: الرازي: مفاتيح الغيب (١/٣٢٣).

(٣) انظر: الغنية (ل ٩ ب). (٤) انظر: الغنية (ل ٣١ أ).

(٥) انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق (٢١/٤٧٦، ٤٧٧).

(٦) انظر: الغنية (ل ٨ ب). (٨) انظر: الغنية (ل ١٩).

(٩) انظر: الغنية (ل ٢٩ ب). (١٠) انظر: الغنية (ل ٤١ أ).

(١١) انظر: الغنية (ل ٤٧ أ)، وسيأتي في هذه الدراسة تفصيل القول ببيان موقف الأنصاري من الدليل النقلي.

حديثاً مرفوعاً، وأربعة وأربعين أثراً من أقوال الصحابة والتابعين، وهذا عدد كبير من الأخبار إذا ما قورن بغيره من أصحاب الكلام<sup>(١)</sup>.

وفي التفسير:

هو الإمام المقدم؛ الذي يعتمد المفسرون ما أثر عنه من أقوال في التفسير، مطمئنين بما روجه<sup>(٢)</sup>، كما ذكر عنه أنه صنف في التفسير<sup>(٣)</sup>.

ونستطيع تلمّس منهج الأنصاري في التفسير من خلال كتابه الغنية فيما يلي:

( ١ ) الاستفادة من أسباب النزول، بمراعاة السياق الزماني والمكاني للنص<sup>(٤)</sup>.

( ٢ ) مراعاة سياق النص ( السباق واللاحق ) في التفسير<sup>(٥)</sup>.

( ٣ ) استعراض المعنى الواحد في القرآن الكريم ( التفسير الموضوعي ) والاستفادة منه في توجيه المعنى وتأكيده<sup>(٦)</sup>.

( ٤ ) الاعتماد على معطيات اللغة العربية في التفسير ( التفسير بالرأي )<sup>(٧)</sup>.

( ٥ ) مراعاة الوجوه والنظائر في القرآن الكريم<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر في ذلك: الشافعي: المدخل (ص ١٥٣، ١٥٤).

(٢) من المواضع التي أخذ المفسرون فيها بأقوال الأنصاري: تفسيره خوف موسى عند ظهور المعجزة بأنه من أقوى الدلائل على صدقه في النبوة لأن الساحر يعلم أن الذي أتى به تمويه فلا يخافه البتة. مفاتيح الغيب (١٠/ ٣٧٩).

وبالجملة: أخذ المفسرون بأقوال الأنصاري في كثير من المسائل؛ منها ما في: النيسابوري: الوسيط (١/ ٩٢، ٥/ ٢٧٥، ٣١٣، ٣٦٦، ٤١٠، ١٥٩)، وأبو حيان: البحر المحيط (٨/ ٢٢٨)، مفاتيح الغيب (١/ ٩١، ٣٢٣، ٦/ ٣٤٠، ٩/ ١٥٠، ١٠/ ٣٧٩، ١١/ ٤٦١، ١١/ ٤٢، ٥٤، ٨١، ١٢٩، ١٥٤، ١٥٧، ١٠٤)، وابن عادل: اللباب (١١/ ١٥٠، ٣٣٤، ٤٣١)، والبرسوي: روح البيان (٦/ ٤٠٦)، والشنقيطي: أضواء البيان (٥/ ٢٧٨).

(٣) انظر ابن عساكر: تاريخ دمشق (٢١/ ٤٧٧).

(٤) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَنْدَادِ وَأَخْيَلَيْفِ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ لَا تَتَرَى فِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠]: الغنية (ل ٢٧، ٢٨).

(٥) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَإِنَّ الْقَلْبَ وَالنَّوْمَ يُخْرِجُ لَمَقًّ مِنْ أَلَمَيْتٍ وَيُخْرِجُ أَلَمَيْتٍ مِنَ الْقَلْبِ ﴾ [الأنعام: ٩٥]: الغنية: الموضع السابق، وكذلك تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَكَاتِ وَالْأَنْدَادِ ﴾ [يونس: ١٠١]. الغنية: (ل ١٦).

(٦) انظر تفسيره لآيات الحث على التفكير في مخلوقات الله. في الغنية (ل ١٢).

(٧) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس: ٤٩]. في الغنية (ل ٣ ب).

(٨) من ذلك تتبع معاني النظر في القرآن الكريم. الغنية (ل ١٦)، وكذلك تفسيره للوفاء المضافة إلى عيسى عليه السلام باعتباراً بذكر الوفاء بهذا المعنى في موضع آخر. الغنية (ل ٤٦ ب).



(٦) الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة<sup>(١)</sup>؛ إذ القراءة الشاذة لها من حجية العمل مثل ما لخبر الآحاد، فالعمل يكفي في وجوبه الظن.

وفي الأصول:

نُسب إلى الأنصاري التصنيف في أصول الفقه عامة دون بيان شيء عن تصنيفه في هذا الفن، إلا أن الإشارات الأصولية في الغنية كثيرة جداً ووضوحها يعكس المساحة التي كان يشغلها فن الأصول من ثقافته، ومن هذه الإشارات والقواعد:

(١) قواعد في الحكم الشرعي (التكليفي والوضعي):

- ١ - التحليل والتحریم حکمان لا سبيل إلى القضاء بواحد منهما إلا بالشرع<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - وبمعناها: الأحكام قبل ورود الشرع لا سبيل إلى القضاء فيها إلا بالشرع<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - حكم مسائل الشرع السمعية الرد إلى أصول الشرع التي طريقها السمع<sup>(٤)</sup>.
- ٤ - عدم العلم بالوجوب لا يسقط الوجوب<sup>(٥)</sup>.
- ٥ - ما لا يتأدى الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٦)</sup>.
- ٦ - الأصل عدم الجواز<sup>(٧)</sup>.
- ٧ - التكليف إنما يصح ممن يقتدر على تعريف العباد ما يأمرهم به وينهاهم عنه<sup>(٨)</sup>.
- ٨ - الجزاء من الله إنما يكون على العمل لا على العلم<sup>(٩)</sup>.
- ٩ - الدليل على الإيجاب يجب أن يتميز عن الدليل على الاستحباب<sup>(١٠)</sup>.
- ١٠ - الرب لا يأمر العبد بما ليس فعلاً له<sup>(١١)</sup>.
- ١١ - العلم بالفقه ينقسم إلى الكفائي والعيني<sup>(١٢)</sup>.

(١) من ذلك اعتماده قراءة: « وإنه لعلم للساعة » في إثبات نزول عيسى ابن مريم آخر الزمان. الغنية (ل ٨٥ ب).

(٢) انظر: الغنية (ل ١١ أ).

(٣، ٢) انظر: الغنية (ل ٩٧ ب).

(٦) انظر: الغنية (ل ٦ ب).

(٥) انظر: الغنية (ل ١١ ب).

(٨) انظر: الغنية (ل ٨ أ).

(٧) انظر: الغنية (ل ٩٨ أ).

(١٠) انظر: الغنية (ل ٧٦ ب).

(٩) انظر: الغنية (ل ٦٧ أ).

(١٢) انظر: الغنية (ل ٦ ب).

(١١) انظر: الغنية (ل ١٢ ب).

(٢) قواعد في الأدلة:

- ١ - الاستدلال بالخبر فرع ثبوته<sup>(١)</sup>.
- ٢ - لا سبيل إلى ادعاء الإجماع في مسألة لإيقاعها في مسألة أخرى<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - وبمعناها: الإجماع لا ينقل عن موضعه<sup>(٣)</sup>.
- (٣) قواعد في دلالات الألفاظ:
- ١ - الله تعالى يخاطب عباده على الوجه الذي يخاطب بعضهم بعضًا<sup>(٤)</sup>.
- ٢ - صرف اللفظ عن ظاهره إذا عارض المعقول<sup>(٥)</sup>.
- ٣ - عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام<sup>(٦)</sup>.
- ٤ - المطلق محمول على المقيد<sup>(٧)</sup>.
- ٥ - الاسم المشتق يثبت للموصوف به الصفة التي اشتق منها<sup>(٨)</sup>.
- (٤) قواعد في التعارض والترجيح:
- ١ - النص على الشريعة يدل على استمرارها بشرط ألا يرد الناسخ<sup>(٩)</sup>.
- ٢ - وبعكسها: لا يصح عدم الناسخ دليلًا على استمرار الشريعة<sup>(١٠)</sup>.
- (٥) قواعد في الاجتهاد والتقليد:
- ١ - أحكام الفروع ترد إلى الأصول<sup>(١١)</sup>.
- ٢ - النبي ﷺ لم يمت حتى تكلم في كل ما يحتاج إليه في أمور الدين<sup>(١٢)</sup>.
- ٣ - لا يخلو عصر عن متبحر<sup>(١٣)</sup>.

وفي الفروع:

هو شارح غنية ابن سريج، وله بقايا أقوال في الفروع وصلت إلينا، هو فيها صاحب

- 
- |                                  |                                   |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| (١) انظر: الغنية (ل ٩ ب).        | (٢) انظر: الغنية (ل ٩٨ أ).        |
| (٣) انظر: الغنية: الموضع السابق. | (٤) انظر: الغنية (ل ١٠٠ ب).       |
| (٥) انظر: الغنية (ل ٩ ب).        | (٦) انظر: الغنية (ل ٦١ ب).        |
| (٧) انظر: الغنية (ل ٨٦ ب).       | (٨) انظر: الغنية (ل ٦٣ ب).        |
| (٩) انظر: الغنية (ل ٦١ ب).       | (١٠) انظر: الغنية: الموضع السابق. |
| (١١) انظر: الغنية (ل ١١ أ).      | (١٢) انظر: الغنية (ل ٩ ب).        |
| (١٣) انظر: الغنية (ل ٦ ب).       |                                   |

اختيارات؛ يستند إليها الفقهاء ويعتمد عليها العلماء، ومن هذه الاختيارات:

- ( ١ ) مسألة الترحم على النبي ﷺ قال بمنعه على وجه الأفراد، وأجازه ضمناً<sup>(١)</sup>.
- ( ٢ ) العبادات منوطة بالنية<sup>(٢)</sup>.
- ( ٣ ) الأخرس والذي لا يتمكن من العبارة ينفذ طلاقه وعتاقه ويبيعه وفسخه وإيمانه وكفره، واختلفوا في قذفه ولعانه وشهاداته، وأخذ يفصل القول في المذاهب الفقهية في المسألة<sup>(٣)</sup>.
- ( ٤ ) إرادة الطلاق لا توقع الطلاق إجماعاً<sup>(٤)</sup>.
- ( ٥ ) إذا قال لامرأته: أنت بائن، ولم ينو به طلاقاً لا يقع به الطلاق، ولو قال: أنت طالق، نجز الطلاق وإن لم ينو؛ فصلاً بين التصريح وبين الكناية<sup>(٥)</sup>.

#### وفاته:

أصيب الأنصاري في آخر عمره بضعف في بصره، ووقر في أذنه، وتوفي بعدها<sup>(٦)</sup>.  
واتفق جمهوره من ترجم لأبي القاسم الأنصاري على أن وفاته كانت سنة ( ٥١٢ هـ )، وأضاف بعضهم فائدة أدق في تحديد وفاته؛ حيث ذكروا أنه توفي في شهر جمادى الآخرة من السنة نفسها<sup>(٧)</sup>، وخالف في تحديد سنة وفاته الذهبي والسيوطي، وتبعه الأدرنوي<sup>(٨)</sup>؛ حيث ذكروا أن وفاته كانت سنة ( ٥١١ هـ )، خلافاً للجم الغفير ممن ترجموا له.

\*\*\*

(١) انظر: فتح الباري ( ١١ / ١٥٩ )، وتحفة الأبرار ( ص ١٣ )، وسبل الهدى والرشاد للصالحي ( ١٠ / ٤٧٢ )، وفيه رَجَّح قول الأنصاري.

(٢) انظر: الغنية ( ل ١٧ ). (٣) انظر: الغنية ( ل ١٧٦ ).

(١، ٢) انظر: الغنية: الموضع السابق.

(٦) ابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية ( ٢ / ٢٨٣ )، والزركلي: الأعلام ( ٣ / ١١٢ ).

(٧) انظر: الذهبي: العبر في خبر من غير ( ص ٢٤٠ )، وابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية ( ٢ / ٢٨٣ ).

(٨) انظر: سير أعلام النبلاء ( ١٩ / ٤١٢ )، والسيوطي: طبقات المفسرين ( ص ٥٢ )، والأدرنوي: طبقات المفسرين ( ص ١٥٥ ).



## الفصل الثاني

### دراسة عن كتاب الغنية في الكلام

ويتكون هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإرشاد والغنية.

المبحث الرابع: زمن تأليف الكتاب وترتيبه بين مؤلفات الأنصاري.

المبحث الخامس: سبب تأليف الكتاب.

المبحث السادس: منهج التأليف والأسلوب والمادة العلمية.

المبحث السابع: قيمة الكتاب.

المبحث الثامن: مصادر الكتاب.

المبحث التاسع: نسخ الكتاب ووصفها.

المبحث العاشر: منهج التحقيق.

\*\*\*

### المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب

لم يختلف في اسم كتاب الغنية؛ فقد ذكره الشهرستاني في التعريف بشيخه، فقال عنه:  
صاحب الغنية وشرح الإرشاد<sup>(١)</sup>، .....

(١) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام في علم الكلام (ص ٣٨).

وكذا ذكره بعض من ترجموا لأبي القاسم الأنصاري<sup>(١)</sup>.

وبهذا الاسم أيضًا ذكره العجلوني في كشف الخفا عند كلامه على حديث: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»<sup>(٢)</sup>؛ حيث نقل عن كتاب الغنية معرفاً إياه بهذا الاسم<sup>(٣)</sup>، ومثله نقله عنه الرافعي شيخ الشافعية<sup>(٤)</sup>.

كما أنه اسم الكتاب المثبت على غلاف أصله الخطي، وزيد عليه إضافة موضوع الكتاب؛ فوُسم بالغنية في الكلام.

### المبحث الثاني : نسبة الكتاب إلى المؤلف

إثبات نسبة كتاب الغنية إلى أبي القاسم الأنصاري النيسابوري يعتمد على إثبات مقدمتين؛ هما: إثبات أن لأبي القاسم الأنصاري كتابًا بهذا العنوان، وإثبات أن هذا المخطوط هو نفسه غنية أبي القاسم الأنصاري، وليس كتابًا آخر:

#### أولاً: إثبات أن لأبي القاسم الأنصاري كتابًا بهذا العنوان:

نسبة أن للأنصاري كتابًا بعنوان الغنية أثبتتها تلميذه أبو الفتح الشهرستاني؛ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وحكى ابن قاضي شعبة عنه في طبقاته أن له كتاب الغنية<sup>(٥)</sup>، وكذلك نقل عنه الرافعي<sup>(٦)</sup>، والعجلوني في كشف الخفا<sup>(٧)</sup> كلاهما نقل عنه بهذا الاسم.

#### ثانيًا: إثبات أن هذا المخطوط هو نفسه غنية أبي القاسم الأنصاري:

وهذه الدعوى تثبت بأمرين:

الأول: بيانات النسخة القلمية للكتاب..

حيث كتب عليها: الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري، وعليها ملاحظات؛ نصها: المؤلف من أجلاء تلامذة إمام الحرمين، وله شرح الإرشاد، توفي سنة (٥١٢ هـ).

(١) انظر: الزركلي: الأعلام (٣/ ١١٢).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم: (كتاب الإمارة باب: إذا بويع لخليفتين).

(٣) انظر: العجلوني: كشف الخفا ومزيل الإلباس (١/ ٨٥).

(٤) انظر: ابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية (٢/ ٢٨٣).

(٥) المصدر السابق. (٦) المصدر السابق.

(٧) انظر: العجلوني: كشف الخفا ومزيل الإلباس (١/ ٨٦).

ثانيًا: نقول العلماء عن الغنية، وتوفر هذه النقول في الأصل الذي بين أيدينا:

فقد نقل غير واحد من الأئمة والعلماء على اختلاف تخصصاتهم عن الغنية، مع توفر هذه النقول في كتابنا؛ بما لا يدع للشك مجالاً في أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو غنية أبي القاسم الأنصاري النيسابوري؛ ومن هذه النقول<sup>(١)</sup>:

(١) حكى ابن قاضي شهبة عن الرافعي أنه حكى عن أبي القاسم الأنصاري في كتاب الغنية عن الأستاذ أبي إسحاق جواز نصب إمامين في إقليمين، وهذه الحكاية عن الأستاذ أبي إسحاق موجودة في الغنية؛ حيث يقول الأنصاري: «ذهب بعض أصحابنا إلى منع عقد الإمامة لشخصين في طرفي العالم، قال الإمام: والذي عندي فيه: أن عقد الإمامة لشخصين في صقع واحد متضايق الخطط والمخالف غير جائز وقد حصل الإجماع عليه، فأما إذا بعد المدى وتخلل بين الإمامين شسوع النوى، فلاحتمال في ذلك مجال وهو خارج عن القواطع. قلت - أي: الأنصاري - : وكان الأستاذ أبو إسحاق يجوز ذلك في إقليمين متباعدين للضرورة الحاققة؛ فإنه قد يحدث في أحد الإقليمين أمر لا يتولاه إلا الإمام، ويفوت إلى أن يتداركه من يتباعد عنه»<sup>(٢)</sup>، وقد نقل القرطبي هذه العبارة تقريباً من الغنية، إلا أنه لم يصرح بالنقل عنها<sup>(٣)</sup>.

(٢) المسألة نفسها نقلها العجلوني في كشف الخفا، عند كلامه على حديث: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»: قال: قال الدِّمِيرِيُّ في شرح منهاج النووي: ولا يجوز نصب إمامين في وقت واحد وإن تباعد الإقليمان بهما، وحكى أبو القاسم الأنصاري في الغنية عن الأستاذ أبي إسحاق أنه يجوز نصبهما في إقليمين؛ لأنه قد يحتاج إلى ذلك وهو اختيار الإمام»<sup>(٤)</sup>، وحكاية الأنصاري عندنا في الغنية لوحة (٢٤٦ ب).

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأنصاري في غير موضع من كتبه نصوصاً قصيرة حيناً وطويلة أحياناً، عازياً إياها إلى الغنية وأحياناً إلى شرح الإرشاد، مع وجود هذه النصوص في الغنية؛ ومن ذلك:

(٣) نقل في الفتاوى الكبرى نصّاً طويلاً في تفصيل قول الأشاعرة في نسبة البيدين إلى

(١) يلاحظ على نقول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أنها كانا يسميان الغنية شرح الإرشاد، وسيأتي بحث مسألة الخلط بين الكتابين وتحقيق ما فيها.

(٢) الغنية (ل ٢٤٦)، مع ما ذكره ابن قاضي شهبة عن الرافعي: طبقات الشافعية (٢/ ٢٨٣).

(٣) انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٧٣).

(٤) العجلوني: كشف الخفا ومزيل الإلباس (١/ ٨٦).

الله تعالى بين إثبات المتقدمين؛ كالأشعري والباقلاني والأستاذ أبي إسحاق، وبين تأويل المتأخرين؛ كما عند أبي المعالي الجويني<sup>(١)</sup>.

( ٤ ) وكذا في الرد على المنطقيين نقل تعريف الحد عند أبي المعالي الجويني، ثم نقل كلام أبي القاسم الأنصاري المثبت ها هنا في الغنية عازيًا إياه إلى شرح الإرشاد، وفي هذا العزو إشارة إلى التداخل بين الكتابين وسيأتي تفصيل القول في هذه المسألة<sup>(٢)</sup>.

( ٥ ) نقل عن أبي القاسم الأنصاري فيما حكاه عن أبي إسحاق الإسفراييني لما ذكر قول أبي الحسن وأصحابه في الإيمان وصحح أنه تصديق القلب قال: « ومن أصحابنا من قال بالموافاة، وشرط في الإيمان الحقيقي أن يوافي ربه به ويختم عليه، ومنهم من لم يجعل ذلك شرطًا فيه في الحال، إلخ.

قال الأنصاري: لما ذكر أن معظم أئمة السلف كانوا يقولون: الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، قال الأكثرون من هؤلاء على القول بالموافاة، ومن قال بالموافاة فإنما يقوله فيمن لم يرد الخبر بأنه من أهل الجنة، وأما من ورد الخبر بأنه من أهل الجنة، فإنه يقطع على إيمانه؛ كالعشرة من الصحابة.

ثم قال: والذي اختاره المحققون أن الإيمان هو التصديق، وقد ذكرنا اختلاف أقوالهم في الموافاة، وأن ذلك هل هو شرط في صحة الإيمان وحقيقته في الحال، وكونه معتدًا عند الله به وفي حكمه، فمن قال: إن ذلك شرط فيه، يستنون في الإطلاق في الحال، لا أنهم يشكون في حقيقة التوحيد والمعرفة، لكنهم يقولون: لا يدرى أي الإيمان الذي نحن موصوفون به في الحال هل هو معتد به عند الله؛ على معنى: أنا ننتفع به في العاقبة ونجتني من ثماره<sup>(٣)</sup>.

( ٦ ) قال ابن تيمية: « قال أبو القاسم الأنصاري شيخ الشهرستاني وتلميذ أبي المعالي في شرح الإرشاد: فصل: كلام الله صدق، والدليل عليه: إجماع المسلمين، والكذب نقص.

قال: ومما تمسك به الأستاذ أبو إسحاق والقاضي أبو بكر وغيرهما أن قالوا: الكلام القديم هو القول الذي لو كان كذبًا لنافى العلم به؛ من حيث إن العالم بالشيء من حقه أن

(١) انظر: ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٦/٦٠٤، ٦٠٥)، وبيان تلبس الجهمية (١/٧٩، ٨٠)، وقارنه بها في الغنية: (ل ٩٩ - ٩٩ ب).

(٢) انظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٥٨)، وقارنه بها في الغنية (ل ٦٠ أ).

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٧/٤٣٧)، وقارنه بها في الغنية (ل ٢٢٨ - ٢٢٨ ب).



يقوم به إخبار عن المعلوم على الوجه الذي هو معلوم له، وهكذا القول في الكلام القائم بالـنفس شاهداً، وهو الذي يسمى التدبير، أو حديث النفس، وهو ما يلازم العلم.

قال: فإن قيل لو كان العلم ينافي الكذب، لم يصح من الواحد منا كذب على طريق الجحد، وليس كذلك؛ فإن ذلك متصور موهوم:

قلنا: الجحد إنما يتصور من العالم بالشيء في العبارة باللسان دون القلب، وصاحب الجحد باللسان هو معترف بالقلب؛ فلا يصح منه الجحد بالقلب<sup>(١)</sup>.

(٧) قال شيخ الإسلام - في مسألة الإيمان حقيقته وحده - : « قال أبو القاسم الأنصاري شيخ الشهرستاني في شرح الإرشاد - بعد أن ذكر شرح قول الخوارج والمعتزلة والكرامية قال - : وأما مذاهب أصحابنا: فصار أهل التحقيق من أصحاب الحديث والنظار منهم إلى أن الإيمان هو التصديق، وبه قال شيخنا أبو الحسن، واختلف جوابه في معنى التصديق؛ فقال - مرة - : هو المعرفة بوجوده وقدمه وإلهيته، وقال - مرة - : التصديق قول في النفس غير أنه يتضمن المعرفة ولا يوجد دونها، وهذا مما ارتضاه القاضي، فإن الصدق والكذب والتصديق والتكذيب بالأقوال أجدر، فالتصديق إذا قول في النفس ويعبر عنه باللسان فتوصف العبارة بأنها تصديق؛ لأنها عبارة عن التصديق هذا ما حكاه شيخنا الإمام .

قال النيسابوري: هذه جملة كلام مشايخنا في ذلك، قال: وذهب أهل الأثر إلى أن الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها وعبروا عنه بأنه إتيان ما أمر الله به فرضاً ونفلاً والانتفاء عما نهى عنه تحريماً وإذنًا وبهذا كان يقول أبو علي الثقفي، ومن متقدمي أصحابنا أبو عباس القلانسي، وقد مال إلى هذا المذهب أبو عبد الله بن مجاهد وهو قول مالك بن أنس ومعظم أئمة السلف وكانوا يقولون الإيمان معرفة بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان<sup>(٢)</sup>.

(٨) قال شيخ الإسلام: « قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ النَّيْسَابُورِيُّ: وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي إِبْتَاتِ كَلَامِ اللَّهِ النَّفْسَانِيِّ الَّذِي أَثْبَتَهُ أَنَّ قَالَ: الْأَحْكَامُ لَا تَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَلَا إِلَى أَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَوُرُودُ التَّكْلِيفِ عَلَى الْعِبَادِ دَلِيلٌ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ وَجَوَازُ إِزْسَالِ الرُّسُلِ، وَوُرُودُ التَّكْلِيفِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِهِ وَعِلْمُهُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ الصَّدَقِ أَرَلَا، إِذِ الْعَالَمُ بِالشَّيْءِ

(١) ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٦/٥٠٧، ٥٠٨)، وقارنه بما في الغنية: (ل ٩٠ ب).

(٢) ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٦/٥٠٨ - ٥١٣)، والنص طويل جداً زاد على خمس صفحات؛ فاكثفت بالإشارة إليه، وقارنه بما في الغنية: (ل ٢٢٧ ب، ٢٢٨ ب).

لَا يَخْلُو عَنْ نُطْقِ النَّفْسِ بِمَا يَعْلَمُهُ وَذَلِكَ هُوَ التَّدْبِيرُ وَالْخَبْرُ، وَرُبَّمَا يُعَبَّرُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا لَأَسْتَحَالَ مِنْهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ طُرُقَ التَّعْرِيفِ مَعْلُومَةٌ، وَذَلِكَ كَالْكِتَابَةِ وَالْعِبَارَةِ وَالْإِشَارَةِ<sup>(١)</sup>.

(٩) قال ابن تيمية: «الحول اسم لكل تحول من حال إلى حال، والقوة عام في كل قوة على الحول؛ فنفي القوة كنفي الحول، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع فيما يقع من الاشتباه والنزاع في قدرة العبد هل هي مؤثرة في الفعل أو في بعض صفاته، أو غير مؤثرة بحال؟ وقد وقع تسمية هذه القوة عقلاً في كلام طوائف؛ منهم: أبو المعالي الجويني؛ ذكر في أصول الفقه أن العقل معنى يدرك به العلم وجملة صفات الحي، وكان يقول في التعليق: إنه تثبت سمة إدراك النفس وقد خالفه صاحبه أبو القاسم الأنصاري، وقال: هذا فيه نظر فاعلموه»<sup>(٢)</sup>.

(١٠) وكذلك ابن القيم نقل عن الأنصاري من الغنية عازياً إلى شرح الإرشاد؛ حيث يقول - في كلامه على الختم والطبع -:

«من سلك من القدرية هذه الطريق فقد توسط بين الطائفتين لكنه يلزمه الرجوع إلى مثبت القدر قطعاً، وإلا تناقض أبين تناقض؛ فإنه إذا زعم أن الضلال والطبع والختم والقفل والوقر وما يحول بين العبد وبين الإيمان -: مخلوق لله، وهو واقع بقدرته ومشيتته، فقد أعطى أن أفعال العباد مخلوقة وأنها واقعة بمشيئته؛ فلا فرق بين الفعل الابتدائي والفعل الجزائي، إن كان هذا مقدور الله واقعاً بمشيئته والآخر كذلك، وإن لم يكن ذاك مقدوراً ولا يصح دخوله تحت المشيئة فهذا كذلك، والتفريق بين النوعين تناقض محض، وقد حكى هذا التفريق عن بعض القدرية أبو القاسم الأنصاري في شرحه الإرشاد، فقال: ولقد اعترف بعض القدرية بأن الختم والطبع توابع غير أنها عقوبات من الله لأصحاب الجرائم، قال: وممن صار إلى هذا المذهب عبد الواحد بن زيد البصري وبكر ابن أخته»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٥/٥١٣)، وقارنه بها في الغنية: (ل ٨٢أ).

(٢) ابن تيمية: بغية المرئاد (١/٢٦٤، ٢٦٥)، وقارنه بها في الغنية: (ل ٦٩أ).

(٣) ابن القيم: شفاء العليل (ص ٨٧، ٨٨)، وقارنه بها في الغنية: (ل ١٣٣أ).

## المبحث الثالث: العلاقة بين الإرشاد والغنية

هذه النقول السابقة عن الغنية، لوحظ أن النقلة في أحيان كثيرة يسمون مصدر ما ينقلون عنه من نصوص الأنصاري: شرح الإرشاد، وهذا يثير تساؤلاً عن طبيعة العلاقة بين الكتابين ولماذا عبر هؤلاء العلماء عن الغنية بشرح الإرشاد، والذي يظهر لي من تعليل لهذا الموقف ما يلي:

أولاً: لا نستطيع أن نوحّد بين الكتابين؛ فإن لأبي القاسم الأنصاري كتابين: أحدهما: شرح إرشاد أبي المعالي الجويني، والآخر: الغنية في الكلام، وقد تقدم نسبة الكتابين إليه من كلام تلميذه أبي الفتح الشهرستاني في نهاية الأقدام، كما نقل العجلوني وغيره عن الغنية باسمه؛ وعليه فلا سبيل إلى القول بالتوحيد بين الكتابين، كما أن الأنصاري عزا في الغنية إلى شرح الإرشاد<sup>(١)</sup>؛ بما يقطع بالمغايرة بين الكتابين.

ثانياً: يتضح من تأمل كتاب الغنية والمقارنة بينه وبين الإرشاد -: قرب العلاقة وقوة الوشيجة بينهما؛ فإن أبا القاسم رتب الغنية على ترتيب أبواب الإرشاد، كما أنه كثيراً ما يُصدّر كل عنوان من عناوين الكتاب بعبارة جامعة للباب دائماً ما تكون من كلام شيخه أبي المعالي الجويني في الإرشاد، ولذلك لا نكون قد أبعدنا النجعة إذا حكمنا على الغنية بأنه شرح آخر موسع للإرشاد، لكنه نوع آخر من الشروح، ليس شرحاً بالقول، بل بالمضمون (شرح مزجي)، ولا نستطيع أن نغفل في هذا المقام الأثر البالغ لشخصية إمام الحرمين على التكوين العلمي للأنصاري، والذي قيل في منهجه: اختلف إلى إمام الحرمين واستأنف تحصيل طريقته في الأصول وتخرج بها<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: هناك احتمال أخير يعلل به هذا الخلط بين الكتابين؛ وهو أن الغنية قد يكون وصل إلى هؤلاء العلماء على أنه شرح الإرشاد، ولما كان بين الغنية وإرشاد أبي المعالي هذا الترابط والتشابه الكبير ساغ أن يعتبر الغنية شرحاً للإرشاد، إلا أن هذا الاحتمال ضعيف؛ إذ بعض هؤلاء العلماء الناقلين عن الغنية باسم شرح الإرشاد نقلوا أيضاً عن شرح الإرشاد؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

(١) انظر: الغنية (ل ٣٩٠ ب، ١٢٦ أ).

(٢) المصدر السابق: الموضع نفسه.

## المبحث الرابع: زمن تأليف الكتاب وترتيبه

### بين مؤلفات الأنصاري

الذي يغلب على الظن بعد معالجة تحقيق هذا الكتاب أن الأنصاري صنف كتابه الغنية في مرحلة متأخرة من عمره بعد أن بلغ مرتبة عالية من الإمامة في الدين والقوامة في العلم؛ والذي يرجح هذا الظن أن الكتاب ألف نزولاً على رغبة ولده أبي الفتح الأنصاري، وأبو الفتح ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة، ولا يظن به أن يطلب مثل هذا الطلب دون العاشرة من عمره على أقل تقدير، فينتج من هذه المقدمات أن تأليف الغنية كان أوائل القرن السادس الهجري تقريباً. وأما ترتيب الكتاب بين مؤلفات أبي القاسم الأنصاري: فإنه لم يخلص لنا من مؤلفات أبي القاسم سوى الغنية وشرح الإرشاد، وما عدهما في حكم المفقود؛ حيث لا نملك عنها أية بيانات لأصول خطية، وإذا قارنا بين الغنية وشرح الإرشاد وجدنا أن الغنية كان متأخراً في التأليف عن شرح الإرشاد؛ حيث أحال الأنصاري في الغنية - في موضعين منه - على كتابه شرح الإرشاد<sup>(١)</sup>.

### المبحث الخامس: سبب تأليف الكتاب

ألف الأنصاري كتابه الغنية استجابة لطلب ولده أبي الفتح كما سبق بيانه، وهكذا يجري الأنصاري على طريقة عدد كبير ممن ألفوا في موضوعات شتى في تاريخ التراث الفكري للمسلمين؛ بالنزول على رغبة عزيز من ولد أو تلميذ أو شيخ في تصنيف كتاب أو وضع شرح على آخر، أو حل إشكال في قضية ما.

### المبحث السادس: منهج التأليف والنسلوب والمادة العلمية

#### المطلب الأول: منهج التأليف في الغنية:

لموضوع الكتاب دائماً تأثير في اختيار المنهج الأمثل الذي ينبغي اعتماده في أسلوب

(١) انظر: الغنية (ل ٣٩٠ ب، ١٢٦ أ).

التصنيف، وموضوع كتاب الغنية الذي هو علم الكلام يملئ على التأليف فيه اعتماداً منهج الحجاج العقلي، الممزوج بأساليب الجدل وطرائق البحث والمناظرة التي تعد السمة الكبرى والغالبة على ميدان التصنيف في الفكر الكلامي عامة<sup>(١)</sup>.

وإذا حاولنا أن نتلمس منهج الأنصاري في كتابه، وجدناه يعتمد منهجاً مركباً من عدة مناهج:

فإنه يعتمد المنهج التاريخي: في ذكر المقالات في المسألة محل المعالجة والمناقشة: ومن بديع ما يضرب به المثل هاهنا، ما ذكره الأنصاري من تحرير موقف شيخه أبي المعالي الجويني من القول بالأحوال؛ حيث يقول: «كَانَ الإِمَامُ ﷺ مِنْ مُثْبِتِي الْأَحْوَالِ فِي الْإِتِّدَاءِ، وَقَدْ أَطْنَبَ الْقَوْلَ فِي إِبْتَاتِهَا وَالرَّدَّ عَلَى مُنْكَرِهَا، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَبَالَغَ فِي إِبْطَالِهَا، وَسَقَّهَ عُقُولَ مُثْبِتِيهَا»<sup>(٢)</sup>، وهذا مظهر واضح في مظاهر دقة الأنصاري في عزو المقالات إلى أصحابها.

كما يعتمد المنهج التحليلي: في استعراض الأدلة وقواعد المنهج التي صدرت عنها كل مقولة يتناولها الأنصاري بالمناقشة، وأحياناً يكون الغرض من تحليل المقالة وردها إلى دليلها المنهجي تقوية المقالة باستنادها إلى دليل كلي هو حجة في نفسه، وأحياناً أخرى يكون بالتعرض لأصلها بالتقويم، وقد يكون بالتعرض له بالإبطال:

فمن التدليل على المقالة باستنادها إلى قاعدة منهجية محتج بها: إثبات الصانع مع الاعتماد على دليل التقسيم الحاصر؛ فإن «الْجَائِزَ الْوُجُودَ يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ، وَعَلَى صِفَةٍ مَعْلُومَةٍ مَخْصُوصَةٍ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، وَالتَّقْسِيمُ إِذَا كَانَ دَائِرًا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ ضَرُورَةً».

ومن التعرض لأصل المقالة بالإبطال بإبطال أصلها المستندة إليه:

نقاشه مع مثبتي قدم العالم، ومناقشة قولهم: «لَمْ نَجِدِ الْفَلَكَ إِلَّا دَوَّارًا؛ فَلَزِمَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ أَبَدًا، وَلَمْ نَشَاهِدْ إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ نُطْقِهِ، وَلَا نُطْقَةً إِلَّا مِنْ إِنْسَانٍ، وَلَا لَيْلًا إِلَّا وَقَبْلَهُ نَهَارٌ،

(١) لا نكاد نستثني من هذه السمة فيمن صنفوا في الفكر الكلامي من غير مدرسة الحديث إلا نماذج آحادية، ممن تأثر بطريقة المحدثين؛ كاليهقي والحليمي، وكذلك أبو الحسن الأشعري في الإبانة ورسالة أهل الثغر؛ وسبب تميز أسلوب أبي الحسن فيها أنه كان قد هجر الفكر الكلامي الجدلي الذي يميز المدرسة الاعتزالية، شكلاً ومضموناً، وبنى الفكر السلفي، فظهر ذلك على كتابيه شكلاً ومضموناً أيضاً.

(٢) الغنية (ل ٥٣ ب)، وتوثيق كلام الجويني في المسألة وتحقيق مقاله مثبتة في هامش هذا الموضع من الغنية.

وَلَا نَهَارًا إِلَّا وَقَبْلَهُ لَيْلٌ؛ فَلَزِمَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ أَبَدًا؛ فيضعف الأنصاري هذا الاحتجاج بناءً على أنه قياس للغائب على الشاهد من غير جامع يجمع بينهما، ثم يقول لهم - عن طريق الإلزام - : « مَنْ نَشَأَ فِي بَرِّيَّةٍ، وَلَمْ يَشْرَبْ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا عَذْبًا، وَلَمْ يَرَ مِنَ الْإِنْسِ إِلَّا سُودًا، أَيْسُوعُ لَهُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ فِي الْعَائِبِ؟ فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ فَقَدْ نَقَضُوا مَا مَهْدُوهُ، وَإِنْ جَوَّزُوا هَذَا الْحُكْمَ بَانَ تَهْمَتُهُمْ، وَإِنْ جَوَّزُوا هَذَا الْحُكْمَ بَانَ تَهْمَتُهُمْ »<sup>(١)</sup>.

وأحياناً يعتمد المنهج المقارن: في مقابلة مذهب بمذهب، أو إضعاف قول وتوهينه عن طريق إلزامه مذهب خصمه؛ من ذلك إلزام المعتزلة في نفهم الصفات مذهب النصارى في قولهم بالأقانيم؛ لأن الأقنوم بمثابة الحال عنده؛ يقول الأنصاري: « ثُمَّ النَّصَارَى قَالُوا: إِنَّهُ مُوجُودٌ وَاحِدٌ لَهُ ثَلَاثَةُ أَقَانِيمَ، وَالْأَقَانِيمُ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَاتٍ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَثَابَةِ الْأَحْوَالِ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ، وَبِمَثَابَةِ صِفَاتِ النَّفْسِ عِنْدَ الْجُبَّائِيِّ؛ فَمَذْهَبُ النَّصَارَى لَا زِمٌ لِلْمُعْتَزِلَةِ »<sup>(٢)</sup>.

وقد تأتي هذه المناهج المختلفة مجتمعة في معالجة بعض المسائل، وفي البعض الآخر يأتي بعضها فقط، هذا كله على اختلاف في ترتيب الأفكار؛ فتارة يبدأ الأنصاري بذكر المقالات في المسألة مع استعراض أدلة كل مقالة، ثم يكرّ على هذه الأدلة بالمناقشة والإبطال، وتارة أخرى يبدأ بمذهب أصحابه في المسألة معضداً إياه بالأدلة الصالحة للاحتجاج بها في رأيه، ثم يناقش بعد ذلك أدلة المخالفين.

ولا يفوت أبا القاسم أن ينبه - إذا دعت الحاجة - إلى تحرير محل النزاع: حتى تفهم المقالات على وجهها؛ من ذلك مناقشته للمعتزلة في قضية التحسين والتقييح العقليين عندما قالوا:

« الْعَاقِلُ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ يُدْرِكُ تَفَرُّقَهُ بَيْنَ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ، قَالُوا: وَهَذَا الْوَجْدَانُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الشَّرِّ وَعَدَمِ وُجُودِهِ، فَعَلِمْنَا بِهَذَا تَمَيُّزَ الْقَبِيحِ عَنِ الْحَسَنِ » فأجاب الأنصاري عن احتجاجهم - معتمداً على قضية تحرير محل النزاع - فقال: « بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ الَّذِي تُشِيرُونَ إِلَيْهِ حُكْمَ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكْمُ الْعُرْفِ، وَاسْتِخْبَاتُ النَّفْسِ وَمِثْلُهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ النَّزَاعِ، وَالَّذِي فِيهِ النَّزَاعُ هُوَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَهَذَا مَقْضُودٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ »<sup>(٣)</sup>.

(٢) الغنية (ل ١٦٦ أ).

(١) الغنية (ل ٢٠ ب).

(٣) الغنية (ل ١٦٤ ب).

أو التنبيه على معنى مصطلح: من ذلك عرضه لقضية تضمن النظر العلمَ بالمنظور فيه؛ حيث يعقب على مذهب الأصحاب في القول بالتضمن بقوله: «وَمَعْنَى تَصْمُنِي الْعِلْمَ: أَنَّهُ إِذَا نَمَّ عَلَى سَدَادِهِ، وَلَمْ تَعْقِبْهُ أَفَّةٌ تُضَادُّ الْعِلْمَ؛ كَالنَّوْمِ وَالْغَشْيَةِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ الْعِلْمُ عَقِيبَ النَّظَرِ مَعَ الْإِتِّصَالِ بِتَصَرُّمِ النَّظَرِ»<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: أسلوب الكتابة:

يتميز أسلوب الأنصاري في كتابه بسهولة الأسلوب وجودة السبك، والبعد عن التقرع والتعمق في صياغة العبارة، مع قصر في الجمل، والبعد عن الاستطراد ما أمكن.

لولا ما لازم طبيعة هذا الفن من صعوبة في مصطلحاته وتجريد في معاني موضوعاته وقضاياها، ولا غرو؛ فإن علم الكلام أكثر قضاياها موضوعها الغيب؛ فلا جرم كانت موضوعات أبحاثه تعتمد في الأساس على التجريد، مع امتزاج فن الكلام بفنون أخرى عقلية موغلة في التجريد؛ كالمنطق والجدل، مما أضاف إلى التأليف فيه صعوبة؛ لا سيما على غير الإخصائيين في هذا الفن، ممن لم يعالجه فترة طويلة، تسمح له بفهم مصطلحاته وإدراك مغازيه وأبعاده.

هذا مع التقديم أحياناً بين يدي الموضوع بمقدمة تعد مدخلاً وحسن استهلال للموضوع المراد بيانه وتفصيله: من ذلك على سبيل المثال تلك المقدمة الضافية التي قدم بها الأنصاري بحثه لقضية إثبات النظر والكشف عن حقيقته؛ والتي بدأها بالكلام على معنى مصطلح النظر اللغوي متعرّضاً لاختلاف معناه باختلاف صلاته، ثم المعنى الاصطلاحي له عند النظر، ثم ولج من هذه المقدمة إلى موضوع البحث؛ ألا هو إثبات النظر والرد على منكري حججه من السمنية، والباطنية الإمامية، ثم الظاهرية<sup>(٢)</sup>.

وقد تطول هذه المقدمة أحياناً؛ فتكون مقدمات بين يدي البحث في قضية ما؛ كتلك المباحث التمهيدية التي قدمها الأنصاري بين يدي بحث قضيتي الكلام<sup>(٣)</sup> والرؤية<sup>(٤)</sup>.

(١) الغنية (ل ٥ ب). (٢) انظر: الغنية (ل ٣ ب - ١٥ أ).

(٣) قدم الأنصاري بين يدي البحث في قضية الكلام بمقدمات طويلة في موضوع الكلام وهذه المقدمات هي: حقيقة الكلام وحده (ل: ٧٣ ب)، إثبات أن المتكلم من قام به الكلام (ل: ٧٧ ب)، الكلام هل يفتقر إلى بنية مخصوصة (ل: ٧٩ أ)، أضداد الكلام (ل: ٧٩ أ)، ليدخل بعد ذلك إلى قضية المناقشة؛ وهي: القول في إثبات الكلام لله ﷻ (ل: ١٨٢).

(٤) قبل أن يشرع الأنصاري في مناقشة قضية الرؤية وإثباتها على مذهب الأصحاب قدم لها بمقدمات طويلة ومتنوعة؛ هي: الإدراكات شاهداً، (ل: ١٠١ أ)، الإدراكات هل هي من قبيل العلوم (ل: ١٠٢ أ)، الإدراك غير =

### المطلب الثالث: الهادة العلمية بالكتاب:

يسير كتاب الغنية في ترتيب موضوعاته وفق المنهج المعتمد الذي رسمه كبار علماء الأشاعرة بدءًا من الإمام الباقلاني في التمهيد ومرورًا بالجويني في الإرشاد والشامل؛ ذلك الترتيب الذي اعتمد البُداء بما يمكن تسميته بكتاب الاستدلال؛ المشتمل على المباحث النظرية التأصيلية لعلم الكلام، والتي تسمى على لسان الباحثين المعاصرين بنظرية المعرفة، بما تحويه هذه النظرية من مباحث النظر العقلي ومقوماته وأحكامه ووجوبه، والرد على منكره، والعلم البشري أقسامه ومجالاته.

يأتي بعد ذلك الكلام عن إثبات الصانع ووحدانيته؛ أولى موضوعات علم الكلام، ومفتتح الكلام عن الإلهيات، ومرورًا بموضوعات الإلهيات المختلفة الواضحة من فهرس الموضوعات الملحق بالكتاب.

إلا أن الأنصاري لم يلتزم بوضع ترجمة موضحة لجميع فصول الكتاب فنراه أحيانًا يضع الترجمة الكاشفة عن موضوع الفصل والمادة المندرجة فيه، وأحيانًا أخرى لا يلتزم ذلك، مما دعاني إلى استكمال هذه الترجمات مع التفريق بين ما نص عليه الأنصاري وبين ما أضفته من ترجمات بوضع ما زدته من ترجمات الفصول بين معقوفتين؛ هكذا: [.]

أما مادة الكتاب العلمية: فكتاب الغنية يظهر الجوانب المختلفة لثقافة أبي القاسم الأنصاري خاصة، كما تتجلى فيه موسوعية الجمع والتأليف التي هي سمة بارزة من سمات التصنيف في الفكر الإسلامي:

فالكتاب - فضلًا على استغراق المسائل الكلامية التي هي موضوع الكتاب - حافلٌ بقضايا شتى من فنون مختلفة يناقشها الأنصاري؛ من مثل:

= مفترق إلى بنية مخصوصة (ل: ١٠٣ أ)، المدرك منا هل يدرك بأدوات وآلات (ل: ١٠٣ ب)، الإدراكات شاهداً خمسة (ل: ١٠٦ أ)، الباري سبحانه هل يدرك بالحواس الخمس (ل: ١٠٦ ب)، كل موجود يجوز أن يرى (ل: ١٠٧ أ)، المعدوم يستحيل أن يرى (ل: ١٠٧ ب)، الإدراك الحادث لا يتعلق إلا بمدرك واحد (ل: ١٠٧ ب)، لا يتصور اجتماع رؤيتين في محل واحد (ل: ١٠٨ أ)، كل رؤيتين متعلقتين بعرضين مختلفين مختلفتان (ل: ١٠٨ ب)، الرؤية تتعلق بوجود المرئي (ل: ١٠٨ ب)، المرئي في أوقاتنا الأجسام والألوان والحركات (ل: ١٠٩ أ)، متعلق الإدراكات الآخر (ل: ١٠٩ أ)، أعدد الإدراكات (ل: ١١٠ ب)، الموانع من الإدراكات يجب اختصاصها بمحال الإدراك (ل: ١١١ أ)، حقيقة الرؤية (ل: ١١١ أ)، حتى يصل - في الأخير - إلى قضيته المراد بحثها: الله سبحانه يجوز أن يرى بالأبصار (ل: ١١١ ب)، وهذا النوع من التقديم وإن سبق الأنصاري بمن سلكه إلا أن اختياره إياه له دلالة على اتخاذه منهجاً لتحرير كتابه.



المباحث الأصولية: كمراتب الأخبار وإفادة خبر التواتر العلم، وشروط إفادة خبر الواحد العلم<sup>(١)</sup>، ومسألة خلو العصر عن مجتهد<sup>(٢)</sup>.

والقواعد الأصولية: ومن ذلك:

- ١ - صيغة الإيجاب تقترب بها إرادة الامتنال في الغاية<sup>(٣)</sup>.
- ٢ - قوله: « أَفْعَلْ »: دلالة تقتضي مدلولاً اقتضاء الطاعة<sup>(٤)</sup>.
- ٣ - ورود « ثُمَّ » بمعنى الواو<sup>(٥)</sup>.
- ٤ - ورود حرف الجر « مِنْ » بمعنى « بعد »<sup>(٦)</sup>.
- ٥ - ورود حرف الجر « من » بمعنى « في »<sup>(٧)</sup>، وغيرها<sup>(٨)</sup>.

والمباحث الحديثية: مثل:

- ١ - مسألة مدى حجية الحديث المرسل والمنقطع<sup>(٩)</sup>.
- ٢ - تلقي الخبر بالقبول العام يفيد العلم<sup>(١٠)</sup>.

ومن إشارات التفسيرية:

- ١ - مراعاة قول أئمة التفسير وتضعيف ما لم يقل به أحد منهم إذ اتفاقهم على ترك القول دليل ضعفه<sup>(١١)</sup>.

- ٢ - القرآن إنما أنزل لتدبر آياته<sup>(١٢)</sup>.

والمباحث الفقهية: مثل:

- ١ - القرآن منه ما يجب على الكافة معرفته، وهو ما تصح به الصلاة، ومنه ما يجب على الكفاية<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر: الغنية (ل ٣ ب).

(٢) انظر: فيما سبق الكلام على مكانة أبي القاسم العلمية وثقافته؛ ففيها تفصيل لهذه المادة.

(٣) انظر: الغنية (ل ٧٥ ب).

(٤) انظر: الغنية (ل ٧٥ ب).

(٥) انظر: الغنية (ل ٣٤ ب).

(٦) انظر: الغنية (ل ٢٢ أ).

(٧) انظر: الغنية: الموضع السابق.

(٨) سبق ذكر عدد وافر من هذه الأمثلة في الكلام على المكانة العلمية للأنصاري وثقافته.

(٩) انظر: الغنية (ل ٣ ب).

(١٠) انظر: الغنية (ل ٣ ب).

(١١) انظر: الغنية (ل ١١٦ أ).

(١٢) انظر: الغنية (ل ٧ ب)، وقد سبقت الإشارة إلى لمحات من منهجه في التفسير تحت مبحث مكانته العلمية وثقافته.

(١٣) انظر: الغنية: ل ٦ ب.

٢ - العبادات منوطة بالنية<sup>(١)</sup>.

٣ - الدينُ النَّصِيحَةُ<sup>(٢)</sup>.

والمباحث اللغوية ( مع اتساع مصطلح اللغوية ) : من مثل القضايا التالية :

١ - اختلاف معنى النظر باختلاف صلاته<sup>(٣)</sup>.

٢ - أَسْمَاءُ الْأَجْناسِ وَالْأَلْقَابِ لَا تَقْبَلُ التَّرَايُدَ<sup>(٤)</sup>.

٣ - الإِضَافَةُ تَنْفَسِمُ إِلَى إِضَافَةِ صِفَةٍ، وَإِضَافَةُ مِلْكِ، وَإِضَافَةُ تَشْرِيفٍ<sup>(٥)</sup>.

٤ - الصَّيْغُ إِنَّمَا وُضِعَتْ لِلْإِتْبَاءِ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي فِي النَّفْسِ<sup>(٦)</sup>.

٥ - الْعَرَبُ قَدْ تُحِلُّ أَسْمَاءَ خَارِجَةً عَنْ قِيَاسِ الْمَصَادِرِ الْمُتَقَاسَةِ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ<sup>(٧)</sup>.

٦ - بِنَاءُ « أَفْعَل » قَدْ يَرِدُ عَلَى غَيْرِ إِرَادَةِ الْمُبَالَغَةِ<sup>(٨)</sup>.

٧ - « ثم » تفيد العطف والتراخي<sup>(٩)</sup>، وغيرها كثير، ليس هذا محل استقصائه.

هذا كله يعكس مدى اتساع ثقافة الأنصاري وتشعب معارفه وموسوعيتها.

### الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: قِيَمَةُ الْكِتَابِ



كتاب الغنية في الكلام يغطي مرحلة هامة من مراحل البحث الكلامي عند الأشاعرة ويكشف عن تفاصيلها؛ تلك المرحلة التي تمثل نضج المذهب واستواءه على سوقه، بعد أن أرسى قواعده الأشعري، وأسس بنيانه الباقلاني فانتشر على يده انتشاراً كبيراً، ثم انتقل المذهب - بعد طبقتين من الأصحاب - إلى الجويني الذي يعد مُنْظَرُ المذهب الذي صاغ النظرية العامة والقواعد المنهجية للأشاعرة، من هنا اكتسب الكتاب أهمية كبرى، وتظهر أهميته جلية من عدة جوانب:

#### ( ١ ) الأهمية العلمية للكتاب:

يحتل كتاب الغنية قيمة علمية كبرى؛ من حيث إنه للآن - ما لم يطبع الشامل

(١) انظر: الغنية (ل ١٧).

(٣) انظر: الغنية (ل ٣ ب).

(٥) انظر: الغنية (ل ١٠٠ أ).

(٧) انظر: الغنية (ل ٩٧ أ).

(٩) انظر: الغنية (ل ٣٤ ب).

(٢) انظر: الغنية (ل ٧٢ أ).

(٤) انظر: الغنية (ل ٣٦ أ).

(٦) انظر: الغنية (ل ٧٥ ب).

(٨) انظر: الغنية (ل ٣٧ أ).

لأبي المعالي - هو الكاشف التفصيلي الأوحده لهذا الكتاب الهام في المذهب الأشعري؛ الذي يحفظ فكر وإضافات الجويني تفصيلًا؛ حيث إن الإرشاد والنظامية الاهتمام فيهما بالمسائل أكثر من الدلائل؛ والأنصاري هو الشارح الأكبر لمقالات شيخه أبي المعالي، والمؤصل لأقواله؛ وإن أهم كتب الجويني التي فصل فيها مذهبه واستدل فيها على صحة مقالاته؛ ألا هو كتاب الشامل لم ير النور بعد، سوى نزر يسير من أوله يمثل مقدمة العلم<sup>(١)</sup>؛ فيأتي الغنية كاشفًا عن استدالات الجويني والأنصاري على مقالاتهما بالتفصيل بما لا نراه في مصنف أشعري آخر يعكس هذه المرحلة من المذهب<sup>(٢)</sup>.

## ( ٢ ) الأهمية التاريخية للكتاب:

للأهمية التاريخية لكتاب الغنية مظهران:

المظهر الأول: يتعلق بالسابقين على الأنصاري..

حيث إن أبا القاسم نقل لنا في الغنية مقالات عدد من أجلة علماء الأشاعرة الذين لا نملك لهم مصنفات إلى يوم الناس هذا؛ كابن كُلاب عبد الله بن سعيد، وأبي العباس القلانسي، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وأبي القاسم الإسفراييني، أو الذين لا زالت مصنفاتهم مخطوطة أو مفقودة كالقاضي أبي بكر الباقلاني، أولئك الأعلام الذين لا زالت جوانب من مقالاتهم

(١) كتاب الشامل للإمام الحرمين، طبع طبعين: الأول منهما: بتحقيق المستشرق: هلموت كلوبفر، وإحدى نشراتها طبعة مكتبة العرب بالفجالة، القاهرة، وهي لا تعدو مقدمة الشامل التي تمثل كتاب الاستدلال من الجزء الأول من الأصل الخطي للكتاب، والطبعة الثانية: بتحقيق الأستاذ الدكتور علي النشار والدكتور فيصل بدري عون والدكتورة سهير مختار وهي تمثل الجزء الأول المخطوط كاملاً؛ وفيها ثلاث كتب؛ هي: كتاب النظر ( الاستدلال ) وكتاب التوحيد، وكتاب الملل، وفي آخره التنبيه على أن هذا هو الجزء الأول من الكتاب ويليه: الجزء الثاني في القول في بقية الأحوال. الشامل ( ص ٧١٦ )، يبقى بعد ذلك من موضوعات الشامل سبعة كتب لم تطبع بعد؛ وهي: الصفات، والإرادة، والقدر، والنوآت، وإبطال القول بالتولد، والرد على الطبايعين، والتعديل والتجوير، بما يعني أن ما لم يطبع من الكتاب أكبر من ضعف ما طبع كماً، وفيه جُلُّ المقالات: مسائل ودلائل، باستثناء مسائل قليلة مثل حدث العالم، وإثبات الصانع، وللشامل مختصر لابن أمير الحاج موجود كاملاً؛ هو: الكامل في اختصار الشامل، قام الأستاذ جمال عبد الناصر بتحقيقه في دراسته للماجستير بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وقامت دار السلام للطباعة والنشر بطابعته ونشره عام ( ٢٠١٠ ).

(٢) لا ننسى وجود أبي حامد الغزالي معاصر الأنصاري، وهو الإمام صاحب المقالات في المذهب، إلا أن بين الغزالي والأنصاري فارقاً جوهرياً في المنهج وطريقة التصنيف، وإذا أردنا المقارنة بينهما على وجه التشبيه والتقريب أمكننا القول: إن الأنصاري صاحب الطريقة المدرسية في التصنيف المهمة بمقالات الأصحاب ومناقشة الأدلة، واتباع الطريقة التقليدية في ترتيب الموضوعات، والغزالي صاحب الطريقة الحرة الإبداعية التي تهتم بالتعليل ومنطقية التقسيم والترتيب، فهذا التنوع في التصنيف لكل منهما أهميته وقيمته.

تحتاج إلى كشف وبيان، وهذا الذي جعل عالمًا كابن تيمية - وهو من كبار العلماء المعنيين بتحرير المقالات وتدقيق المذاهب والأقوال - ينقل عن أبي القاسم الأنصاري ما حكاه من مقالات مثل هؤلاء؛ لاسيما مقالات الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني<sup>(١)</sup>.

وسياأتي - في الكلام عن مصادر الكتاب - الحديث عن مصادر الفكر الأشعري التي رجع إليها الأنصاري مما أكثره لا يزال مفقودًا إلى اليوم، وفيما يلي بيان لشيء من المقالات التي حفظها لنا الأنصاري في الغنية لبعض هذه الشخصيات الهامة في تاريخ الفكر الكلامي:

(١) ابن كُلاب عبد الله بن سعيد (٢٤٥هـ)<sup>(٢)</sup>: من مقالاته الهامة في الغنية:

١ - أَثْبَتَ الْقِدَمَ زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ<sup>(٣)</sup>.

٢ - الْبَاقِي بَاقٍ بِنَقَاءِ يَقُومُ بِهِ<sup>(٤)</sup>.

٣ - الْبَقَاءُ صِفَةُ الْبَاقِي زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ فِي حَقِّ الْعَالَمِ<sup>(٥)</sup>.

٤ - الصِّفَةُ لَا تُوصَفُ<sup>(٦)</sup>.

٥ - الصِّفَةُ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوَصْفُ مَا قَامَ بِالْوَاصِفِ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ صِفَةً لِلْوَاصِفِ إِذَا قَامَتْ بِهِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ صِفَةً<sup>(٧)</sup>.

٦ - الْقَدِيمُ قَدِيمٌ بِقَدَمٍ<sup>(٨)</sup>.

٧ - الْقَدِيمُ قَدِيمٌ لِمَعْنَى هُوَ الْقِدَمُ كَالْبَقَاءِ<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٤٣٧/٧)، والفتاوى الكبرى (٥٠٧/٦، ٥٠٨، ٥٤٩)، ودرء التعارض

(٢/١٢) وقارنه بالغنية (ل ١١٢ ب)، دقاتن التفسير (١/٣٣٢) وقارنه بها في الغنية (أ ٤٥).

وأيضاً: ابن القيم ينقل عنه مقالة للقدريّة بأن الختم والطبع توابع غير أنّها عقوبات من الله لأصحاب الجرائم؛ انظر ابن القيم: شفاء العليل (ص ٨٧) وقارنه بها في الغنية (ل ١٣٣ أ).

وقد سبقت الإشارة إلى نقل رأي الأنصاري في مسألة نصب إمامين في إقليم واحد. انظر كشف الخفا (١/٨٦) وقارنه بها في الغنية (ل ٢٤٦)، ومثله في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٢٨٣).

(٢) عبد الله بن سعيد بن كُلاب أبو محمد القطان: متكلم اشتهر بابن كُلاب، كان ينسب إلى مذهب السلف، لكنه كان يسير على طريقة المتكلمين في الحجج والبراهين وكان للإمام أحمد فيه قول شديد، زعم أنه أخو يحيى بن سعيد القطان وهو غلط، وإنما هو من توافق الاسمين والنسبة، له كتب منها: الصفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة، توفي سنة (٢٤٥هـ)، انظر: الفهرست (ص ١٨٠)، ولسان الميزان (٣/٣٦٠)، والأعلام (٤/٩٠).

(٣) انظر: الغنية (ل ٩١ أ). (٤) انظر: الغنية (ل ٩٧ ب).

(٥) انظر: الغنية (ل ٩٠ ب). (٦) انظر: الغنية: ل.

(٧) انظر: الغنية (ل ٩٧ أ، ٩٧ ب). (٨) انظر: الغنية (ل ٩٧ ب).

(٩) انظر: الغنية (ل ٢٥ ب).

٨ - الْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَا يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْمُخَاطَبِينَ وَاسْتِجْمَاعِهِمْ شَرَائِطَ التَّكْلِيفِ<sup>(١)</sup>.

٩ - الْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ<sup>(٢)</sup>.

١٠ - الْمَعْنَى لَا يَقُومُ بِهِ مَعْنَى<sup>(٣)</sup>.

١١ - الْمَنْعُ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الصِّفَاتَ مَعْدُودَةً<sup>(٤)</sup>.

١٢ - الْوَجْهُ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>.

١٣ - الْيَدَانِ صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ تَعَالَى<sup>(٦)</sup>.

١٤ - جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِالْبَاقِي<sup>(٧)</sup>.

١٥ - جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْقَدَمِ قِيَامَهُ بِالْقَدِيمِ<sup>(٨)</sup>.

١٦ - صِفَاتُ اللَّهِ أَرْزَلِيَّةٌ دَائِمَةٌ الْوُجُودِ مُسْتَحِيلَةٌ الْعَدَمِ<sup>(٩)</sup>.

١٧ - صِفَاتُ ذَاتِ اللَّهِ أَرْزَلِيَّةٌ<sup>(١٠)</sup>.

١٨ - كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِحُرُوفٍ وَلَا أَصْوَاتٍ<sup>(١١)</sup>.

١٩ - لَمْ يُطْلَقِ الْقَوْلُ بِأَنَّ صِفَاتِ ذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بَاقِيَاتٌ وَلَا قَدِيمَةٌ<sup>(١٢)</sup>.

(٢) أبو العباس القلانسي<sup>(١٣)</sup>: ومن مقالاته:

١ - الْبَقَاءُ صِفَةٌ الْبَاقِي زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ فِي حَقِّ الْعَالَمِ.

٢ - التَّنْيِيزُ فِي الْيَدَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ<sup>(١٤)</sup>.

(١) انظر: الغنية (ل ٨٤ أ).

(٣) انظر: الغنية (ل ٩١ أ).

(٥) انظر: الغنية (ل ٩٩ أ).

(٧) انظر: الغنية: ل.

(٩) انظر: الغنية (ل ٩٧ ب).

(١١) انظر: الغنية (ل ٨٦ ب).

(١٣) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي: من معاصري أبي الحسن الأشعري، وهو من الصفاتية على طريقة أبي الحسن في الإثبات، وكان أبو العباس على مذهب السلف في الجملة إلا أنه كان ممن باشر علم الكلام وأيد عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية. انظر: الملل والنحل (ص ٣٩)، تبين كذب المفتري (ص ٣٩٨).

(١٤) انظر: الغنية (ل ٩٩ أ).

٣ - الْقَدِيمُ قَدِيمٌ لِمَعْنَى هُوَ الْقَدِيمُ كَالْبَقَاءِ<sup>(١)</sup>.

٤ - الْمَثَلَانِ هُمَا الْمُشْتَرِكَانِ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا بِالثَّانِي<sup>(٢)</sup>.

٥ - عِلْمُهُ شَيْءٌ، وَإِرَادَتُهُ شَيْءٌ، وَلَا أَقُولُ شَيْئَانِ وَلَا أَشْيَاءً. فَهَذَا مِمَّا نُطْلِقُهُ، وَلَا نُطْلِقُ لَفْظَ الْغَيْرِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

(٣) أبو الحسن الباهلي<sup>(٤)</sup>: من مقالاته في الغنية:

١ - الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَعْلُومَيْنِ وَأَكْثَرُ، وَالْعِلْمُ النَّظَرِيُّ لَا يَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَعْلُومٍ وَاحِدٍ<sup>(٥)</sup>.

(٤) الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني<sup>(٦)</sup> ت (١٨٤ هـ): ومن مقالاته في الغنية:

١ - أَثْبَتَ لِلْبَّارِي صِفَةً تُوجِبُ لَهُ التَّقْدُسَ عَنِ الْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَهِيَ أَخْصَصُ صِفَاتِهِ<sup>(٧)</sup>.

٢ - إِرَادَةُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ - كَرَاهِيَّةٌ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ<sup>(٨)</sup>.

٣ - الِاعْتِقَادُ السَّدِيدُ عِلْمٌ<sup>(٩)</sup>.

٤ - الرَّبُّ عَلَى هَذَا بَاقٍ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِهِ، وَبَقَاؤُهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَاقٍ بِنَفْسِهِ<sup>(١٠)</sup>.

٥ - الْعَقْلُ مَا يَقَعُ بِهِ التَّمْيِيزُ وَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَحْسُوسِ<sup>(١١)</sup>.

٦ - الْعِلْمُ الْقَدِيمُ لَا يَتَنَاهَى فِي وُجُودِهِ؛ لِأَزَلِّيَّتِهِ، وَلَا يَتَنَاهَى فِي ذَاتِهِ<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: الغنية (ل ٢٥ ب).

(٢) انظر: الغنية (ل ١٧ ب).

(٣) انظر: الغنية (ل ٦٦ أ).

(٤) أبو الحسن الباهلي البصري: تلميذ الأشعري، شيخ المتكلمين، قال الإسفراييني: أنا في جانب شيخنا أبي الحسن الباهلي كقطرة في بحر. انظر: تبين كذب المفترى (ص ١٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٠٤).

(٥) انظر: الغنية (ل ٦٨ أ).

(٦) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهرا ن الإمام ركن الدين أبو إسحاق الإسفراييني: المتكلم الأصولي الفقيه شيخ أهل خراسان يقال إنه بلغ رتبة الاجتهاد وله المصنفات الكثيرة منها جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين في خمس مجلدات وتعليقه في أصول الفقه، توفي يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة وأربعمائة بنيسابور ونقل إلى إسفرايين فدفن بمشهد بها.

(٨) انظر: الغنية (ل ٧١ أ).

(٧) انظر: الغنية (ل ٣٢ ب).

(١٠) انظر: الغنية (ل ٩١ أ).

(٩) انظر: الغنية (ل ٢ ب).

(١٢) انظر: الغنية (ل ٦٤ ب).

(١١) انظر: الغنية (ل ٣ أ).

٧ - الْقِدْمُ صِفَةٌ إِبْنَاتٍ تَنْصَمْنُ نَفِيًّا<sup>(١)</sup>.

٨ - الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ صِفَةٌ إِبْنَاتٍ تَنْصَمْنُ نَفِيًّا<sup>(٢)</sup>.

٩ - الْكَلَامُ هُوَ التَّذْيِيرُ<sup>(٣)</sup>.

١٠ - حَدَ الشَّيْءِ مَعْنَاهُ الَّذِي لِأَجْلِهِ كَانَ بِالْوَصْفِ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ<sup>(٤)</sup>.

١١ - صِفَاتُ الْإِلَهِ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا التَّمَثُّلُ وَالْإِخْتِلَافُ لَا سِتِحَالَةَ التَّغَايُرِ<sup>(٥)</sup>.

١٢ - الْآخَاذُ الَّتِي لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ، لَا يَجُوزُ بِمِثْلِهَا إِبْنَاتُ صِفَةٍ لِلْقَدِيمِ، وَإِنْ ثَبَتَ مِنْهَا شَيْءٌ بِطَرِيقٍ تُوجِبُ الْعِلْمَ، كَانَ مُتَأَوَّلًا عَلَى الْعَقْلِ<sup>(٦)</sup>.

١٣ - يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ إِطْلَاقِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَرُودِ مَا يَقْطَعُ بِهِ فِي الشَّرْعِ<sup>(٧)</sup>.

(٥) أبو القاسم الإسفراييني<sup>(٨)</sup>، ت (٤٥٢ هـ): من مقالاته في الغنية:

١ - تَعَلَّقُ الْعِلْمُ الْحَادِثُ بِمَعْلُومٍ عَلَى الْجُمْلَةِ لَا يُتَصَوَّرُ، وَإِنْ أُطْلِقَ ذَلِكَ فَفِيهِ تَجَوُّزٌ<sup>(٩)</sup>.

٢ - لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ مِنْ وَجْهِ وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِ بِنَاءٍ عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ<sup>(١٠)</sup>.

٣ - مَنْ عَلِمَ أَنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ لَا تَنْتَاهِي فَمَعْلُومُهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِنْتِفَاءُ النَّهَائَةِ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ<sup>(١١)</sup>.

(٦) القاضي أبو بكر الباقلاني<sup>(١٢)</sup>، ت (٤٠٣ هـ): ومن مقالاته في الغنية؛ مما لم أقف

عليه في مصنفاته الكلامية المطبوعة:

(١) انظر: الغنية (ل ٢٥ ب).

(٣) انظر: الغنية (ل ٧٥ أ).

(٥) انظر: الغنية (ل ٢٧ أ).

(٧) انظر: الغنية (ل ٩٧ ب).

(٨) أبو القاسم عبد الجبار بن علي الإسكافي الإسفراييني الشافعي المعروف بالإسكاف: فقيه أصولي متكلم، صنف في أصول الفقه والجدل وأصول الدين، توفي عام (٤٥٢ هـ). انظر: هدية العارفين (١/ ٤٩٩)، ومعجم المؤلفين (٤٨/٢).

(٩) انظر: الغنية (ل ٦٨ أ).

(١٠) انظر: الغنية: الموضوع السابق.

(١١) انظر: الغنية: الموضوع السابق.

(١٢) محمد بن الطيب بن محمد المعروف بالقاضي الباقلاني المالكي: المتكلم الأصولي، تلمذ لابن مجاهد، يعد الباقلاني، أنه متكلمي الأشاعرة، وأشدهم تأثيراً في المذهب؛ حتى قيل: إنه أول من وجد لأفكار الأشاعرة شكلها الصحيح، توفي سنة (٤٠٣ هـ)، انظر: ابن عساكر: تبين كذب المفتري (ص ١٦٩)، وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب (١٦٨/٣).

- ١ - يجوز الهجوم على النظر من غير شك وتردد في المنظور فيه<sup>(١)</sup>.
  - ٢ - لله تعالى أخص وصف لا يدرك اليوم، وهل يدركه المؤمنون عند الرؤية؟ تردد فيه<sup>(٢)</sup>.
  - ٣ - المختلفان: كل موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس ما لم يثبت للثاني<sup>(٣)</sup>.
  - ٤ - الحكم على صفات القديم بأنها في حكم المختلفات؛ فإن العلم لا يفيد ما أفادت القدرة، فلم يسد أحدهما مسد الآخر، وكذلك جملة الصفات، ولكنه لم يطلق الاختلاف لعدم الإذن<sup>(٤)</sup>.
  - ٥ - قد يتصور الاجتماع في الأخص مع الاختلاف في بعض الأوصاف (أحد قوليه)<sup>(٥)</sup>.
  - ٦ - منع اجتماع المختلفين في الأخص<sup>(٦)</sup>.
- المظهر الثاني من القيمة التاريخية للغنية:

أن أبا القاسم الأنصاري مؤلف هذا الكتاب يمثل حلقة من حلقات المذهب الأشعري كانت مفقودة؛ حيث إن حلقات المذهب الأشعري متصلة من لدن أبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) حتى الجويني (٤٧٨هـ)؛ فإن أبا الحسن أخذ عنه طريقته الجيل الأول من تلاميذه؛ وأهمهم: أبو الحسن الطبري (٣٨٠هـ)، وأبو الحسن الباهلي، وأبو عبد الله ابن مجاهد البصري، وتبعهم طبقة ثانية، أهم رجالاتها أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ)، وابن فورك (٤٠٦هـ)، وأبو إسحاق الإسفراييني (٤١٨هـ)؛ يقول الباقلاني: «كنت أنا وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر بن فورك معاً في درس أبي الحسن الباهلي»<sup>(٧)</sup>، ثم اتصلت بعد ذلك حلقات المذهب الأشعري بعد هؤلاء الثلاثة الأقطاب؛ فجاء في الطبقة التالية لهم أعلام كبار هم أئمة المذهب في طبقته الرابعة؛ كأبي منصور البغدادي (٤٢٩هـ)، الآخذ عن الإسفراييني، والقشيري (٤٦٥هـ)، الآخذ عن ابن فورك والإسفراييني، والبيهقي (٤٥٨هـ)، الآخذ عن ابن فورك، وكان خاتمة هذه الطبقة إمام الحرمين أبو المعالي الجويني الآخذ عن أبي إسحاق الإسفراييني، وعن الجويني تفرع في المذهب الأشعري فرعان: أحدهما طريق أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)، ومن بعده القاضي أبو بكر بن العربي

(١) انظر: الغنية (ل ٥ ب).

(٢) انظر: الغنية (ل ٢٥ أ).

(٣) انظر: الغنية (ل ٢٧ أ).

(٤) انظر: الغنية: الموضوع السابق.

(٥) انظر: الغنية (ل ٢٨ أ).

(٦) انظر: الغنية: الموضوع السابق.

(٧) ابن عساكر: تبين كذب المفتري (ص ١٤٠)، والذهبي: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٠٤).



(٥٤٣هـ)، والثاني: طريق أبي القاسم الأنصاري، وعنه أخذ ضياء الدين الرازي والد الفخر، وأبو الفتح الشهرستاني (٥٤٨هـ)، وعن الضياء الرازي أخذ ولده الفخر الرازي أبو عبد الله ابن الخطيب (٦٠٦هـ)، الذي تعد إضافاته على المذهب تطوراً كبيراً وانتقالاً بالمذهب الأشعري خطوات بعيدة عما نهجه لهم أبو الحسن الأشعري شيخ المذهب، ولم يأت بعد الرازي إلا قليلون ممن لهم أثر بارز إلى المذهب الأشعري؛ كالسيف الآمدي، ومن عده أكثرهم يغلب عليهم النقل والشرح والاختصار، وربما كان لقلة ما نعرفه من كتبهم أثر في هذه الأحكام.

من هنا يظهر أن الأنصاري امتداد وحلقة لفرع هام في المذهب الأشعري<sup>(١)</sup>، الذي وصل المذهب بها إلى ابن الخطيب أهم شخصيات المذهب الأشعري من المتأخرين.

قال ابن خلكان - حاكياً عن الفخر الرازي إسناده في تلقي المذهب إلى أبي الحسن الأشعري -: « ذكر فخر الدين في كتابه الذي سماه « تحصيل الحق » أنه اشتغل في علم الأصول على والده ضياء الدين عمر، ووالده على أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري، وهو على إمام الحرمين أبي المعالي، وهو على الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني، وهو على الشيخ أبي الحسين الباهلي، وهو على شيخ السنة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وهو على أبي علي الجبائي - أولاً - ثم رجع عن مذهبه ونصر مذهب أهل السنة والجماعة »<sup>(٢)</sup>.

### المَبْحَثُ الثَّانِي: مصادر الكتاب

اعتمد كتاب الغنية على مصادر في فنون شتى، وقد توفر لأبي القاسم الأنصاري في إعداد هذا السفر عدد من مصادر الفكر الكلامي الأشعري وغيره مما أكثره في دنيا الناس اليوم في عداد المفقود، وبعضها لا يزال مخطوطاً، واليسير منها الذي طبع ورأى النور:

- 
- (١) سبقت الإشارة إلى أبي حامد الغزالي، والفرق بينه وبين الأنصاري في المنهج، وهما يمثلان فرعي الأشاعرة اللذين اتصل من خلالها سند المذهب الأشعري إلى المتأخرين.
- (٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان (٢٥٢/٤)، وطاش كبرى زاده: مفتاح السعادة (٤٤٦/١)، (ط حيدر آباد، الأولى)، والياضي: مرآة الجنان (١١/٤)، (ط حيدر آباد ١٣٣٩هـ).

## أولاً في علم الكلام:

من تلك المصادر التي تعد مفقودة:

لأبي الحسن الأشعري: الإيضاح<sup>(١)</sup>.

وللقاضي أبي بكر الباقلاني: الاجتهاد<sup>(٢)</sup>، والبيان عن الأصول الخمسة<sup>(٣)</sup>، والنقض الكبير<sup>(٤)</sup>، والهداية<sup>(٥)</sup>، وكتاب الإنسان<sup>(٦)</sup>.

ولأبي بكر بن فورك: شرح الجمل والمقدمات<sup>(٧)</sup>، وشرح لمع الأدلة<sup>(٨)</sup>.

وللأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني: الجامع<sup>(٩)</sup>، والمختصر<sup>(١٠)</sup>، الوصف والقدم<sup>(١١)</sup>.

ولأبي القاسم الإسفراييني: الأسئلة<sup>(١٢)</sup>.

ولأبي المعالي الجويني: الشامل<sup>(١٣)</sup>.

ومن مصادر غير الأشاعرة: المقالات<sup>(١٤)</sup> للجاحظ، الرسالة الناصحية<sup>(١٥)</sup> لأبي سليمان الخطابي.

## ومن مصادر الكلامية المطبوعة:

لأبي الحسن الأشعري: الحث على البحث<sup>(١٦)</sup> (استحسان الخوض في علم الكلام)، اللمع<sup>(١٧)</sup>.

ولأبي المعالي الجويني: الإرشاد<sup>(١٨)</sup>، الرسالة النظامية<sup>(١٩)</sup>.

(١) انظر: الغنية (ل ٢٦ أ).

(٢) انظر: الغنية (ل ١٤٢ ب).

(٣) انظر: الغنية (ل ١٤٢ أ).

(٤) انظر: الغنية (ل ٩٨ أ).

(٥) انظر: الغنية (ل ١٤٢ ب).

(٦) انظر: الغنية (ل ١٢٥ أ، ١٥٣ ب).

(٧) انظر: الغنية (ل ٧٤ ب).

(٨) انظر: الغنية (ل ٧٥ ب، ٧٧ ب، ١٢١ أ، ١٢٢ أ).

(٩) انظر: الغنية (ل ٦٢ أ، ٧١ أ، ١٠٨ ب).

(١٠) انظر: الغنية (ل ٦ ب، ١٢٠ أ، ١٢١ أ، ١٤٢ أ، ١٦٦ أ).

(١١) انظر: الغنية (ل ١٠٩ ب).

(١٢) انظر: الغنية (ل ٩٠ أ، ٩١ ب).

(١٣) انظر: الغنية (ل ٩١ ب، ١٤١ ب).

(١٤) انظر: الغنية (ل ١٤٤ أ).

(١٥) انظر: الغنية (ل ١١ ب، ٨٧ ب).

(١٦) انظر: الغنية (ل ٩ ب - ١١ ب)، وقد أسمى الأنصاري رسالة استحسان الخوض بالحث على البحث، وبالمقارنة

بين النصوص الكثيرة التي نقلها الأنصاري عنها وما في استحسان الخوض، تبين بها لا احتمال فيه أن الرسالتين مصنف واحد، وفي هذا رد على من ضَعَف نسبة رسالة استحسان الخوض إلى أبي الحسن وأدعى انتحالها عليه.

(١٧) انظر: الغنية (ل ٢١ أ، ٢٤ أ).

(١٨) انظر: الغنية (ل ١٢٣ أ).

(١٩) انظر: الغنية (ل ١٢١ أ، ١٤٢ أ).

ومن مصادر غير الأشاعرة: خلق أفعال العباد للإمام البخاري<sup>(١)</sup>، التوحيد لابن خزيمة<sup>(٢)</sup>.

### ومن مصادره غير المختصة بعلم الكلام:

في علم الحديث: صحيحا البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup>، تركية أصحاب الحديث<sup>(٥)</sup> لأبي أحمد الحاكم.

في علوم القرآن: الانتصار للقرآن<sup>(٦)</sup> لأبي بكر الباقلاني.

في التاريخ والطبقات: يرجع إلى تاريخ نيسابور<sup>(٧)</sup> لأبي أحمد الحاكم، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء<sup>(٨)</sup> لأبي نعيم الأصفهاني.

كما كانت الرواية الشفهية من مصادر أبي القاسم في كتابه، وأعني بها ما ينقله الأنصاري عن شيخه أبي المعالي الجويني، ففي الغنية كثير من النصوص التي لم أقف عليها في المطبوع من مصنفات أبي المعالي، والتي يغلب على الظن كونها من الروايات الشفهية عنه، وقد يتغير الرأي فيها أو في بعضها بعد اكتمال طباعة الشامل لإمام الحرمين.

### المَبْحَثُ الثَّانِي: نُسْخُ الْكِتَابِ وَوَصْفُهَا

اعتمدت في تحقيق قسم الإلهيات من كتاب الغنية على نسخة أصلية وحيدة، وهذه بياناتها: توجد هذه النسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم: ١٧٦ (توحيد مفهرس)، وهي مصورة عن نسخة خطية موجودة بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول، تحت رقم: ١٩١٦، ورقم تصويرها بالمعهد هو: ف ٦٥٠ س ١٠٩٠، ومن ملاحظات المعهد المنقولة في التصوير: « المؤلف من أجلاء تلامذة إمام الحرمين، وله شرح الإرشاد، توفي سنة ٥١٢ هـ، هذا المخطوط لا يوجد في بروكلمان ولا في كشف الظنون »، وهذه بيانات هذه النسخة:

يقع الكتاب في ٢٥٢ لوحة، بقياس ٢٦,٥ × ١٩,٥، تحتوي كل لوحة منها على صفتين: « أ »، « ب »، وفي كل صفحة ٢٤ سطراً، يبدأ قسم الإلهيات فيها من اللوحة

(٢) انظر: الغنية: (ل ١٣١).

(٤) انظر: الغنية: (ل ٩).

(٦) انظر: الغنية: (ل ١٠٧).

(٨) انظر: الغنية: (ل ٨).

(١) انظر: الغنية: (ل ٨٦ ب).

(٣) انظر: الغنية: (ل ١٣٦).

(٥) انظر: الغنية: (ل ٨٦ ب).

(٧) انظر: الغنية: (ل ٨٦ ب).

الأولى، وحتى اللوحة: ١٧٨ ب، والنبوات منها إلى اللوحة: ٢٠٨ أ، والسمعيات منها إلى آخر النسخة اللوحة ٢٥٢ ب.

ويقع على الصفحة الأولى من النسخة عنوان الكتاب: الغنية في الكلام، كما أن عليها بعض التمليكات أكثرها غير واضح في القراءة، وعلى بعضها اسم المشتري وثمان النسخة، من هذه التمليكات: تمليكه باسم: محمد بن أحمد الموفق، وأخرى لحسن بن أحمد بن حامد<sup>(١)</sup>، وعلى جانب الغلاف ترجمة للأنصاري مع تكيته بكنية ولده بأبي الفتح؛ هذا نصها:

« أبو الفتح النيسابوري، كان إماماً في الكلام والتفسير، من أجلاء تلامذة إمام الحرمين، له شرح الإرشاد، وكان زاهدا ورعاً، قليل التكثر (كذا)، صاحب الأستاذ أبا القاسم القشيري، توفي سنة اثنتي عشرة أو إحدى عشرة وخمسمائة » ثم توقيع أحد أصحاب التمليكات التي على الغلاف، ويوجد على اللوحة الأولى: ١ ب خاتم لمحمد بن أحمد بن حامد صاحب إحد التمليكات التي على الغلاف.

والنسخة متقدمة زمنياً؛ كتبت في نهاية القرن الذي توفي فيه المؤلف، في سنة (٥٩٢ هـ)، وفي خاتمها: « تم الكتاب بحمد القيوم وحسن توفيقه، ووقع الفراغ من كتابته في الحادي عشر من شهر ربيع الأول، أحد شهور سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة، واللّه الم محمود على التوفيق لإتمامه والمستعان على الإعانة لتدبر ما فيه »، وليس عليه أية معلومات عن ناسخه، ويبدو أنه كان من طلبة العلم نسخها للاستفادة منها، يستفاد هذا من الدعاء في الخاتمة على الإعانة على تدبر ما في الكتاب.

### الْمَجْهُدُ الْعَاشِرُ: منهج التحقيق



#### أولاً: معالجة النص:

قمت بقراءة النص ونسخه؛ مراعيًا في سبيل إخراجه في صورة صالحة ما يلي:

( ١ ) بيان فواصل صفحات الأصل المخطوط، بالنص على بداية كل لوحة ورقمها، والرمز إلى الصفحة الأولى « اليمنى » من كل لوحة بالرمز: « أ »، واللوحة الثانية ( اليسرى ) بالرمز: « ب ».

(١) لم أقف لأصحاب هذه التمليكات على تراجم، ويبدو أنهم لم يكونوا من المشتغلين بالعلم المعروفين به.

( ٢ ) التزام قواعد الإملاء الحديثة بصرف النظر عما ورد في الأصل من اختلاف تبعًا لما كانت تسير عليه قواعد الإملاء قديمًا، دون الإشارة إلى ذلك؛ لكونه أمرًا اصطلاحيًا لا مشاحة فيه، فكان من أثر ذلك أن أثبت ألف نحو: إسحاق وإسماعيل.

( ٣ ) لم أتصرف في النص أية تصرفات إلا عند الضرورة الداعية إلى ذلك من وضوح التصحيح، مع التنبيه على ذلك في الهامش، وفي حالة عدم ظهور المعنى أو اضطراب السياق كنت أحاول ضبط النص بالرجوع إلى المسألة في سياقها من أقرب مصادر الأنصاري، ومن أهمها الإرشاد للجويني، والشامل له أيضًا، والذي استبدلت به مختصره لابن الأمير، وفي القليل النادر حين تعوزني المصادر؛ كنت أحاول الاجتهاد في فهم النص اعتمادًا على قرائن السياق من السباق واللاحق، مع التنبيه في الحالتين على المصدر فيما ضبطته، والمرجع فيما رجحته؛ من ذلك على سبيل المثال ما في اللوحات: ٥٣ ب، ٦٠ أ، ٧٠ أ وغيرها.

( ٤ ) عُنيت عنايةً خاصةً بمعالجة النص؛ فأوليت علامات الترقيم اهتمامًا كبيرًا لما في ملاحظتها من إضاءة للنص بتوضيح المراد منه.

( ٥ ) قمت بضبط النص؛ لما في ضبطه من توجيه القراءة إلى المعنى المراد للمؤلف؛ لا سيما وفي الضبط رفع احتمال ما له وجهان، وتوجيه للنص إلى المعنى المراد، بحسب ما يظهر من السياق.

### ثانيًا: توثيق النصوص:

( ١ ) قمت بعزو الآيات إلى مواضعها من المصحف الشريف؛ بذكر السورة ورقم الآية، وإذا كان النص القرآني المذكور في الكتاب له أكثر من موضع، عزوته إلى مواضع تلك من سور القرآن جميعًا.

( ٢ ) قمت بتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها المعتمدة، مع الاهتمام، فإذا كان في أحد الصحيحين، اكتفيت في العزو إليهما، إلا لزيادة تكون في غيرهما، لا سيما إذا ارتبطت الزيادة بمحل الشاهد، فحينئذ كنت أخرج من غيرهما.

( ٣ ) قمت بتخريج الآثار، وفق المنهج السابق في تخريج الأحاديث المرفوعة.

( ٤ ) قمت بالترجمة للأعلام المذكورين بالمتن، مع الاهتمام في الترجمات بالمعلومات الأساسية لكل شخصية من ذكر الاسم بالكامل وسنة الوفاة والمؤلفات، وأحيانًا أذكر طرفًا مختصرًا من أقوال العلماء في الشخصية المترجم لها بحسب أهمية تلك الشخصية في علم الكلام.

( ٥ ) قمت بالتعريف بالفرق والجماعات على سبيل الاختصار.

( ٦ ) قمت بتخريج الأشعار الواردة بالنص، من مصادرها المعتمدة، لا سيما من دواوين قائلها متى توفرت دواوينهم، وإلا فبالرجوع إلى مصادر الأدب المعتمدة في التخريج.

### ثالثاً: التعليق على النص:

( ١ ) في سبيل توثيق النص قمت بالمقابلة بين نصوصه ونصوص الإرشاد لأبي المعالي؛ الذي وَجَدَ من الأنصاري عنايةً كبيرةً، حتى كان كثيراً ما يُصَدِّرُ الأبواب والفصول بعبارات عبارات الإرشاد، كما كان للأنصاري عناية كبيرة بذكر قول شيخه في أكثر مسائل الكتاب.

( ٢ ) حاولت توثيق المقالات والأقوال وعزوها إلى أصحابها، من خلال ما توفّر من مؤلفاتهم، فإن تعذر توثيقها من مؤلفات، فقد كنت أوثق تلك المقالات من كتب ومقالات أصحابهم في المذهب، وإلا وثقت تلك الأقوال من كتب الفرق والمقالات بحسب ما يتيسر لي.

( ٣ ) حاولت توثيق الأفكار الواردة في الكتاب من غيرها من مصادر الفكر الأشعري المتقدمين على المؤلف والمتأخرين؛ لما في هذا التوثيق من إبراز فكرة التأثير والتأثر، ومحاولة رد الأفكار إلى أصحابها أو إلى أقرب طريق أخذ عنهم.

وأخيراً: قمت بعمل فهرس تفصيلية، تتألف من نوعين من الفهارس؛ هما:

النوع الأول: الفهارس الفنية: وتشمل فهرس كل من: الآيات، والأحاديث، والآثار، والأشعار، والأعلام، والفرق والطوائف، والأماكن والبلدان، والكتب والمصادر.

النوع الثاني: الفهارس التحليلية الموضوعية: ويشمل: معجم المصطلحات ورءوس الموضوعات، وفهرس القواعد والكتابات: بأقسامها الخمسة؛ المنهجية الاستدلالية، والفلسفية، والعقدية<sup>(١)</sup>، والشرعية، واللغوية، ثم فهرس المقالات والنحل، وفهرس الآراء الكلامية الخاصة بمصنف الكتاب.

(١) بحث القواعد الكلامية الاعتقادية، من الموضوعات المستجدة في مجال الدراسات الكلامية، وقد كان أستاذنا الدكتور حسن الشافعي أوّل من لفت انتباه الباحثين إلى قيمته في إثراء الدراسات الكلامية، كان ذلك في المؤتمر الفلسفي الأول بكلية دار العلوم، سنة: ١٩٩٦م، وقد نشر هذا البحث بعد ذلك بمجلة المسلم المعاصر، العدد: ١٠٧، وقد قمت بعمل كشف للقواعد والكتابات بكتاب شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن تحقيقي له، وطبع سنة: ٢٠٠٥ بمكتبة ابن تيمية، وأقوم الآن بإعداد بحث للدكتوراه في هذا الموضوع بعنوان: «الكتابات الكلامية وأثرها في استدلال المتكلمين».

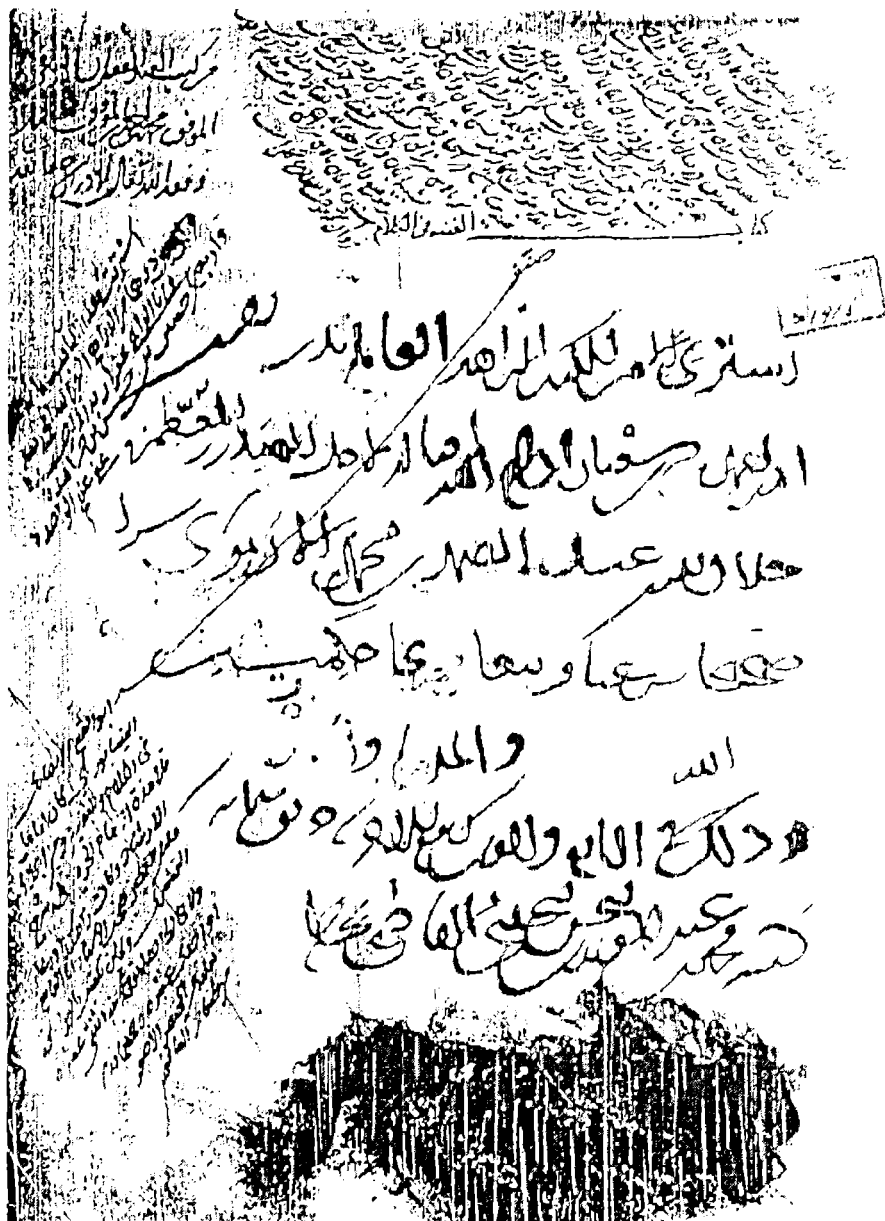
نماذج

من صور الخطوط

















# الْغُنْيَةُ فِي الْكَلَامِ

## البَابُ الثَّانِي

### منهج الأنصاري في دراسة العقيدة

ويشتمل على مدخل وفصلين:

الفصل الأول : مقدمات المنهج عند الأنصاري.

الفصل الثاني : أصول الأدلة عند الأنصاري.







## مَدْخَل

تتناول هذه الدراسة منهج أبي القاسم الأنصاري في دراسة العقيدة، وإن كانت دراسة آراء الأنصاري الكلامية قد تبدو ألصق بموضوع البحث، إلا أنه وقع الاختيار على دراسة منهج الأنصاري في دراسة العقيدة لأمر:

- أن آراء الأنصاري الكلامية في الإلهيات مذكورة في القسم المحقق من الكتاب، فيسهل الرجوع إليها، ورصدها بالرجوع إلى ذلك القسم.

- أن دراسة المنهج عند الأنصاري فيها إضافة جديدة إلى البحث؛ فيحصل بذلك الجمع بين آرائه الكلامية من النص المحقق، وبين منهجه في دراسة العقيدة من خلال هذه الدراسة.

- أهمية بحث منهج دراسة العقيدة، لما فيه من إلقاء الضوء على تطور المذهب الأشعري في المنهج، الذي يعد لرصد تطوره الأثر الأكبر في تتبع مدى التطور الذي وقع في أفكار المذهب ومقولاته.

- ومنهج دراسة العقيدة يشمل أصول الأدلة والقواعد المنهجية الكلية في المقام الأول، كما يشمل قضايا متعلقة بالمنهج تصلح أن تكون مقدمات لهذا المنهج؛ وهذه القضايا هي: الموقف من النظر العقلي.

- وقضية تحديد المصطلحات.

- وقضية الدليل والمدلول والعلاقة بينهما.

وعلى هذا: تأتي دراسة منهج الأنصاري في دراسة العقيدة شاملة القضايا التالية:

**مقدمات المنهج:**

- موقفه من النظر العقلي.

- موقفه من قضية تحديد المصطلحات.
- موقفه من قضية الدليل والمدلول والعلاقة بينهما.
- أصول الأدلة والقواعد المنهجية عند الأنصاري:
- منهجه في الاستدلال العقلي على العقائد.
- منهجه في الاستدلال النقلي على العقائد.

## الفصل الأول

### مقدمات النهج عند الأنصاري

ويتكون هذا الفصل من المباحث التالية:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : موقف الأنصاري من النظر العقلي.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي : تحديد المصطلحات والمفاهيم.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ : موقف الأنصاري من قضية الدليل والمدلول والعلاقة بينهما.

\*\*\*

### الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : موقف الأنصاري من النظر العقلي

افتتح الأنصاري كتابه بما يعرف بكتاب الاستدلال<sup>(١)</sup>؛ الذي هو مقدمة لتحديد أصول الأدلة المعتمدة في مجال البحث الكلامي، والهدف من هذه المقدمة بيان الطريق الموصل إلى معرفة الغيبات التي هي موضوع البحث الكلامي، وهذا مبني أصالةً على فكرة إمكان المعرفة وواقعية حصول اليقين.

والأنصاري ليس بدعاً في ذلك؛ بل هذا ما دأب عليه جُلُّ من صنف في المباحث الكلامية بداية من أبي منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) صاحب هذه الطريقة<sup>(٢)</sup> ثم أدخلها الباقلاني (٤٠٣هـ) على الأشاعرة<sup>(٣)</sup>، ومشى عليها من أتى بعدهما في أكثر المذاهب الكلامية المعهودة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الغنية في الكلام (ل ٢ - ١٢ ب).

(٢) الماتريدي: التوحيد (٣ - ١١)، والمغربي: الماتريدي وآراؤه الكلامية (ص ٣٥).

(٣) الباقلاني: التمهيد، مقدمة الأستاذين الخضير وأبي ريدة (ص ١٥).

(٤) تتابع المتكلمون في مصنفاتهم الكلامية والأصولية على البدء بكتاب الاستدلال الذي ينتظم المسائل المتعلقة =

إن المعرفة ممكنة، واليقين قابل للتحصيل، ومن القضايا المبنية على إمكان تحصيل المعرفة وبلوغ اليقين - : أهم قضية فكرية يمكن أن تشغل فكر متفكر؛ تلك هي قضية العلم بالله تعالى؛ وذلك « أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى النَّظَرُ فِي آيَاتِهِ وَحُجَجِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ »؛ ودليل ذلك: « أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ بِالْحِسِّ وَالصَّرُورَةِ، فَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ الْآيَاتُ وَالْعَلَامَاتُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ، وَلَقَدْ تَعَرَّفَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ إِلَى ذَوِي الْعُقُولِ بِآيَاتِهِ وَحُجَجِهِ فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ »، وفي سبيل إقامة الدليل على أن المعرفة ممكنة؛ بل متحققة من خلال النظر العقلي - : يستعرض الأنصاري الأدلة عقلية ونقلية لإثبات هذه الدعوى<sup>(١)</sup>.

فإذا كانت « الطرق إلى معرفة الله تعالى النظر في أفعاله »<sup>(٢)</sup> وإذا كانت المعرفة ممكنة من خلال نظر العقل - : وجب التعرض للنظر العقلي - وسيلة تحصيل المعرفة - بالبحث والدراسة لمعرفة حقيقته، وأقسامه، وحكمه، وكيفية إفادته المعرفة وكونه آلة تحصيل اليقين:

### حقيقة النظر العقلي:

حكى الأنصاري ها هنا تعريف القاضي الباقلاني للنظر؛ الذي حده بأنه: « فكر يطلب

= بالنظر العقلي: حقيقته، أقسامه، حججه ووجوبه، الرد على الاعتراضات الموجهة إليه، ومن هؤلاء المتكلمين:

أ - من الأشاعرة: الباقلاني: التمهيد (ص ٣٤، ٤١)، الشيرازي: الإشارة (ص ١١١)، والبغدادي: أصول الدين (٣٢، ٥)، والجويني: الشامل (ص ٩٧، ١٢٠)، والإرشاد (ص ٣، ١٦)، والرازي: المعالم (ص ٢١)، والمحصل (٤٠، ٢٨)، والأمدي: غاية المرام (ص ١٨)، والأبكار (١٢٣/١ - ٢١٤)، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ١١٩، ١٤٥)، والجرجاني: شرح المواقف (٦٨/١، ٢٩٧)، والتفتازاني: شرح المقاصد (٢٣٨/١، ٢٤٨)، والدواني: شرح العضدية (١٨٩/١).

ب - ومن المعتزلة: القاضي عبد الجبار: المغني وقد خصص الجزء الثاني عشر منه لأحكام النظر والمعارف (٤١/٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٦٠، ٧٥).

ج - ومن الماتريدية: التوحيد (ص ٧، ١١)، وتبصرة الأدلة (ص ٤، ١٩)، والتمهيد (ص ١١٨، ١٢٢).

د - ومن الظاهرية: ابن حزم: الأصول والفروع (٢٤٨/١، ٢٥١) وفي الفصل (٨/١)، (١٠٩/٥).

(١) من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ الْإِنْسَانِ الْكَلْبِ وَالنَّهَارِ لَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا فِي ذِكْرِ رَبِّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ الْإِنْسَانِ الْكَلْبِ وَالنَّهَارِ وَاللَّيْلِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا فِي ذِكْرِ رَبِّهِ﴾، من ذلك أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوْفِ يُخْرِجُ الْغَيِّ مِنَ السَّيِّئِ وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ فَالِقُ تَوَكُّوْنَ﴾ [فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَمَلَ آيَاتِ سَكَا]، وَذَكَرَ آيَاتٍ كَثِيرَةً إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَعَ كُلِّ شَيْءٍ وَمَوْجِكِلٍ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَمُعَبِّدُهُ وَمُوَعِّلُ كُلِّ شَيْءٍ وَصَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ٩٥: ١٠٠]، وانظر هذه الآيات والكلام عليها في الغنية (ل ٢٠٢).

(٢) الغنية (٢/٢).

به علم أو غلبة ظن « وارتضاه؛ إذ لم يعترض عليه ولم يذكر غيره<sup>(١)</sup> متابعاً في ذلك شيخه أبا المعالي<sup>(٢)</sup>.

ثم يجب الأنصاري عن شبه منكري النظر على اختلافهم؛ من السُّمَنِيَّة<sup>(٣)</sup>؛ الذين حصروا مدارك العلوم في الحس والخبر، والشيعة الباطنية والإمامية؛ الذين ذهبوا إلى أن الدين إنما يتلقى من قول الرسول ﷺ أو من قول الإمام المعصوم<sup>(٤)</sup>، وأهل الظاهر<sup>(٥)</sup> الذين ذهبوا إلى أن التشريع لا مجال فيه للنظر والقياس العقلي<sup>(٦)</sup>.

ومما يسترعي الانتباه أن مناقشة الأنصاري لشبه منكري النظر لا نكاد نراها عند سابقه بهذا التوسع وبسط القول؛ حيث أطال النفس في نقاشه، حتى أتى على شبه منكري النظر على اختلافها وفندها بما لا نراه إلا عند المتأخرين<sup>(٧)</sup>، وسيأتي مبحث خاص بوجوب النظر ومناقشة شبه منكره.

(١) انظر: الغنية (٣/ ب).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ٢٥)، ونقله الزركشي عن شامل الجويني كما في: البحر المحيط (١/ ٦١، ٦٢) وموضعه مفقود في الشامل بطبعته، وهو عند: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣) بلا عزو إلى القاضي.

(٣) السُّمَنِيَّةُ: نسبة إلى سُمَي، قالوا يقدم العالم وأن لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكروا المعاد والبعث، وقالوا بتناسخ الأرواح، انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٣)، وأصول الدين (ص ١٠)، والإرشاد (ص ٢٥)، والحوار العيني (ص ١٩١).

(٤) انظر موقف الباطنية في: الداعي المطلق: دماغ الباطل (١/ ٢٨٠)، والغزالي: فضائح الباطنية (ص ٧٣)، والأبكار (١/ ٢٢٠)، وغاية المرام (ص ٩)، وابن حزم: الإحكام (١/ ١٥، ٣٠)، والحوار العيني (ص ٣٢٦)، ومشكاة الأنوار (ص ٧٩).

(٥) من الحق أن الظاهرية اعتمدوا النظر سبيلاً إلى المعرفة؛ انظر: ابن حزم: الإحكام (١/ ١٥، ٣٠)، والأصول والفروع (١/ ٢٤٨)، والفصل (٨/ ١)، (٥/ ١٠٩)، وانظر: أبو زهرة: ابن حزم (ص ١٩٤)، وإنا أنكروا القياس في الشرعيات (قياس التمثيل) لا مطلق النظر العقلي؛ لهذا كان البغدادي أدق تعبيراً عندما عقد الخلاف مع الظاهرية في حجية القياس الشرعي لا مطلق النظر. انظر: أصول الدين (ص ٢٠).

(٦) انظر: الغنية (٣/ ب، ٥/ أ)، وقد تتابع المتكلمون على مناقشة منكري حجية النظر؛ انظر: الماتريدي: التوحيد (ص ١٥٢)، والبغدادي: أصول الدين (ص ١٠)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٣)، والرازي: المحصل (ص ٤١) وملخصه للطوسي (ص ٤٢)، وسجاقلي زاده: نشر الطوابع (ص ٣٤)، وابن حزم: الأصول والفروع (١/ ٢٤٨)، (ص ٢٥١)، وفي الفصل (٨/ ١)، (٥/ ١٠٩)، وأيضاً: فرغل: الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية (ص ٢٤).

(٧) مثل ما نراه عند الأمدي في الأبكار (١/ ١٣٦، ١٥٣) وغاية المرام (ص ١٨، ٢٠) والإحكام (٢/ ٣٠)، والجرجاني: شرح المواقف (١/ ١٩٨٦) وما بعدها، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ١٧، ١٤٠)، وانظر أيضاً: الشافعي: الأمدي وآراؤه الكلامية (ص ١١١، ١١٩).

## مقومات النظر الصحيح الذي هو آلة تحصيل المعرفة:

النظر ينقسم إلى صحيح يصادف الدليل أو يطلع الناظر على وجهه، وإلى نظير فاسد حائذ عن سنن الدليل، لعارض طارئ<sup>(١)</sup>، ولكي يؤدي النظر وظيفته في الوصول إلى تحصيل العلوم والمعارف ينبغي أن تتوفر فيه خصائص ومقومات النظر الصحيح، التي لا يثمر النظر بدونها؛ إذ هي شرط فيه، والمشروط عدم ما لم يتحقق شرطه:

من خصائص ومقومات النظر الصحيح: أنه يتضمن العلم بالمنظور فيه؛ على قول الأصحاب؛ فإن النظر إذا تم على سداه، ولم يعقبه ما يضاد العلم الذي هو أثر النظر الصحيح؛ فإنه يحصل العلم حينئذ فور الانتهاء من النظر<sup>(٢)</sup>.

لكن لكي يؤدي النظر العقلي وظيفته المنوطة به من تحصيل العلم لا بد له من شروط يتحقق: النظر بتحققها؛ ومن تلك الشروط:

(١) كمال العقل.

(٢) عدم العلم بالمنظور فيه؛ فإن الحاصل لا يُجتهد في تحصيله والموجود لا يُطلب؛ ولذلك فإن النظر يضاد العلم بالمنظور فيه، كما يضاد التقليد والجهل المركب، والشك.

(٣) من شرائط النظر الصحيح مصادفته للدليل، وأن لا يقطع النظر قاطع.

بقي أن العلم المستعقب للنظر: هل هو ضروري أم كسبي: فمشهور المذهب أنه مقدور الناظر ومكتسب له، كما أنه متعلق بالحكم التكليفي الشرعي، والشرع لا يكلف إلا بما هو من كسب المكلف، وبعض الأصحاب زعم أنه يقع ضرورة، ويرد عليه أن العلم لا يقع مأموراً به<sup>(٣)</sup>.

## وجوب النظر هل هو كفائي أو عيني:

هذه مسألة اختلف فيها الأصحاب ومأخذ اختلافهم فيما تتم به المعرفة بالله تعالى وبصفاته ورسله ودين الإسلام: هل الواجب اعتقاد صادر عن دلالة عقلية قطعية بما يجب اعتقاده، أو الواجب الغاية فقط التي هي اعتقاد يصادف المعتقد على ما هو عليه مهما كانت آلة هذا الاعتقاد؟:

فمن قال بالأول: ذهب إلى أن النظر فرض عين في الكليات دون الجزئيات.

(٢) انظر: الغنية: الموضع السابق.

(١) انظر: الغنية (٥/أ - ب).

(٣) انظر: الغنية (٥/ب).

ومن قال بالثاني: ذهب إلى أن النظر فرض كفاية، ليس واجباً عينياً؛ يتعين على كل أحد أن يسلك سبله؛ بل الواجب ما تتم به معرفة الله تعالى، سواء أكانت هذه المعرفة بطريق العقل القائم على النظر، أو بطريق الدليل النقلي من نصوص الكتاب والسنة أو الإجماع<sup>(١)</sup>. لكن يعترض الأنصاري على هؤلاء القائلين بجواز حصول المعرفة بالله من غير طريق النظر العقلي؛ بأن « من قال من أصحابنا: إن العلم بالوحدانية يتم دون النظر فغير مرضي؛ فإن من نظر فيه واستدل ازداد يقيناً وبصيرةً وفارق بذلك أصحاب الشبهة »<sup>(٢)</sup>.

### وجوب النظر وشبهه منكربه:

« النَّظَرُ الْمُوصَّلُ إِلَى الْمَعَارِفِ وَاجِبٌ، وَمَدْرَكٌ وَجُوبِهِ السَّمْعُ، دُونَ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ »<sup>(٣)</sup> هذا ملخص مبحث وجوب النظر الذي يعتمد حكم النظر، ومدرك هذا الحكم:

أما وجوب النظر فباتفاق من أهل الملة على اختلاف منازعهم؛ إذ الإجماع منعقد على وجوبه، مع تحقيق أن مناط هذا النظر الواجب ما كان منه متعلقاً بإثبات الصانع؛ لأنه الذي تبنى عليه الشرائع، وهذا المناط مستفاد من وصفه بالوجوب؛ إذ الوجوب حكم تكليفي شرعي.

وقد اعتمد الأنصاري - لإثبات وجوب النظر - على الدليل النقلي؛ إذ الإلزام شأنه السمع عند الأصحاب دون قضية العقل<sup>(٤)</sup>، وقد دل الدليل النقلي على وجوب النظر من طريقين:

الأول: نصوص الكتاب والسنة.

والثاني: الإجماع، ونرى الأنصاري في هذا المبحث يُولي الدليل النقلي عنايةً كبيرةً لآراها عند كثير من سابقه؛ من بسط القول في الاستدلال بالنصوص<sup>(٥)</sup> بما يجعله يمثل الاتجاه الأكثر اعتداداً بالأدلة النقلية<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الغنية (٦/ب - ٧/أ).

(٢) الغنية (٦/أ)، وهذه العبارة استفادها بعض المتكلمين من كلام أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٨)، والشامل (ص ١١٥)، كما يتضح من كلام الأنصاري ها هنا، وكذلك استخدم الآمدي<sup>(٥)</sup> - في الدلالة على وجوب النظر - نحو عبارة الجويني؛ كما في الأبيكار (١/١٥٥).

(٤) الغنية (ل ١١ ب، ١١٦٧).

(٥) من الحق أن من بحث وجوب النظر ممن تقدموا أبا القاسم عُتُوا في المقام الأول بمناقشة المعتزلة في مدرك وجوب النظر أكثر مما عُتُوا بالاستدلال على وجوبه. انظر استدلال كل من: البغدادي في أصول الدين (ص ٣٢)، والجويني في الشامل (ص ١١٥ - ١٢٠)، وأبو سعيد المتولي في المغني في أصول الدين (٥ ب).

(٦) انتقد الآمدي مسلك الأصحاب في الاستدلال بالدليل النقلي على وجوب النظر بأن هذه الأدلة غير خارجة =

## الجواب عن الاعتراضات على حجية النظر:

اعتنى أبو القاسم ببيان وجوب النظر العقلي اعتناءً بالغاً، وفي سبيل ذلك استعرض شبه المخالفين وأجاب عنها بما فيه مقنع، ومن أهم الاعتراضات على وجوب النظر والتي تناولها الأنصاري بالجواب عنها ما يلي:

(١) لم ينقل عن النبي ﷺ والصحابة الخوض في المسائل الكلامية والاستدلال عليها بالنظر العقلي، ولو حدث ذلك منهم لنقل إلينا؛ كما نقل إلينا ما أثر عنهم من الكلام في الفروع الفقهية، ومفاد هذه الشبهة أن الاشتغال بعلم الكلام بدعة؛ لأنه ليس مما اشتغل به الصدر الأول<sup>(١)</sup>.

(٢) ما ورد عن بعض علماء السلف من القدح في علم الكلام وذم أهله.

(٣) التمسك ببعض النصوص التي تنهى عن التعمق في الاستدلال بالنظر؛ من مثل: حديث: «عليكم بدين العجائز»، حديث: «تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله»<sup>(٢)</sup>.

(٤) إنكار الجدل في الدين؛ للنص على ذمه شرعاً:

(١) دعوى أن الاشتغال بعلم الكلام بدعة، فيقول الأنصاري: إن الصحابة - رضوان الله عليهم - «لم يُتَنَلَّوا بالحِجَاج ولم يُدْفَعُوا إلى مناظرة المخالفين، ولو ابْتُلُوا بها لَأَظْهَرُوا؛ كما أنهم لم يتكلموا في الفقه بجميع ما يورده الفقهاء من أنواع الحجاج والتفريعات، وكانوا عالمين بها»<sup>(٣)</sup>.

ومع ذلك فدعوى عدم خوض الصحابة والسلف الصالح في المسائل الكلامية - لا تُسَلِّم؛ «فقد كان أهل مكة يحاجون الرسول ﷺ في المسائل، ويوردون عليه الشبه؛ مثل ابن المغيرة وابن الزبيري والنضر بن الحارث.

وكذلك الكفار كانوا يجادلون النبي ﷺ ويطالبونه بالحجج في التوحيد والنبوة ويقترحون عليه المعجزات؛ فقال الله تعالى لهم: ﴿يَا مَعْزُومٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]»<sup>(٤)</sup>.

= عن الحجج الظاهرية والأدلة الظنية أبقار الأفكار (١/ ١٥٥)، ويلاحظ تأثره هنا باتجاه متأخري المذهب الذين يوصف موقفهم من الدليل النقلي بالسلبى.

(١) انظر: الغنية (٩/ أ - ب).

(٢) انظر تحريج هذين الحديثين والحكم عليها في التعليق على النص المحقق من الغنية (ل ٩ ب).

(٣) الغنية (٩/ أ)، وبمثل هذا الجواب أجاب أيضاً الآمدي: أبقار الأفكار (١/ ١٦٥ - ١٦٧).

(٤) الغنية (٩/ أ)، والآمدي: أبقار الأفكار (١/ ١٦٧).



والصحابه - رضوان الله عليهم - أُثِرَ عنهم أيضًا البحث في المسائل الكلامية؛ كما قال علي عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْتَجِبُ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ يَخْجُبُ غَيْرَهُ عَنْهُ»، وقال في الرد على الخوارج: «مَا حَكَّمْتُ مَخْلُوقًا، إِنَّمَا حَكَّمْتُ الْقُرْآنَ»، ومثل ذلك يؤثر عن ابن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم.

وأيضًا: فإن موضوع علم الكلام هو العلم بالله وآياته الموصلة إليه وبصفاته الراجعة والجائزة وأنه لا يشبه المخلوقات، ولا يشبهه شيء منها، وكان أصحاب رسول الله ﷺ يعلمون ذلك، والنبى ﷺ لم يجمع المصحف في حياته ولم يأمر به، ثم إن أبا بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - جمعوه وأقرهم على ذلك الصحابة، وقياسًا عليه فإن الخوض في علم الكلام يدخل تحت أصل سد الذريعة كجمع المصحف، فلا يكون بدعة<sup>(١)</sup>.

(٢) أما دعوى قدح السلف في علم الكلام وذم أهله: فإن قدح السلف في علم الكلام وذمهم أهله مقيد بالابتدعة؛ «فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي تِلْكَ الْأَعْصَارِ هُمُ الْقَدَرِيَّةُ وَالْجَهْمِيَّةُ، الْقَائِلُونَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَفْيِ الرُّؤْيَةِ وَالصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup>.

(٣) التمسك بالنصوص التي تنهى عن التعمق في النظر في الغيبات: ذلك أنه وردت بعض النصوص التي يستفاد منها الأمر بالاعتقاد الإجمالي بالغيبات، دون الخوض في تفاصيل تلك الغيبات، ومن هذه النصوص:

(أ) الاستدلال بحديث: «تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ»:

والجواب عن الاستدلال بهذا الحديث: أنه أيضًا دليلنا ومعتمدنا فيما نصير إليه؛ لأنه إنما يتوصل إلى معرفة الله بالتفكر في آياته.

(ب) وحديث: «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ»:

والجواب عنه: أن هذا الحديث لا يصح، ومن القواعد الأصولية أن الاستدلال فرع الثبوت؛ فقد كُفينا مؤنة الجواب عنه، ومع ذلك فلو صح هذا الحديث، فإنه متروك الظاهر؛ «فَإِنْ كُلُّ عِلْمٍ لَمْ تَعْرِفْ الْعَجَائِزَ لَا يَرِغَبُ عَنْهُ وَلَا يَتْرَكَ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْدِينِ الْعَادَةُ»<sup>(٣)</sup>.

(٤) إنكار الجدل في الدين: والجواب على هذه الشبهة حاصله أن: إنكار الجدل

(١) انظر: الغنية (٩/أ - ب).

(٢) الغنية (٩/أ).

(٣) الغنية (٩/ب).

في الدين ليس على إطلاقه؛ بل الجدل منه المذموم ومنه المقبول، فالمقبول منه ما كان غرضه الوصول إلى الحق ودعوة الخلق إليه، والمذموم منه هو الجدل الباطل الذي الغرض منه قصد دفع كلام الخصم من غير إظهار الحجة، أو ما كان القصد منه المغالطة وطلب الخصومة واللجج وحب الظهور.

وها هنا ينقل أبو القاسم إلينا فصلاً حافلاً في الدفاع عن علم الكلام وجواز الخوض فيه، من كلام أبي الحسن الأشعري في رسالته التي أسماها: «الحث على البحث»، والتي طبعت بعنوان: «استحسان الخوض في علم الكلام» بما يؤكد نسبة هذه الرسالة إلى أبي الحسن ويدفع الشكوك عنها<sup>(١)</sup>.

### أهمية النظر العقلي:

إذا كان النظر واجباً، ومدرك وجوبه وجوب ما يفضي إليه من المعرفة بالله تعالى وبصفاته وأنبيائه ودين الإسلام، فهذا يجزّ إلى الحديث عن أول الواجبات عند القائلين بوجوب النظر، وهذا المبحث يعد ثمرة وانعكاساً لأهمية النظر العقلي المفضي إلى المعرفة، إذا استوفى شروطه وأركانه، وتوفرت مقوماته:

وهنا يحكي أبو القاسم اختلاف قول الأصحاب في أول الواجبات ما بين كونه: النظر والاستدلال المؤديان إلى معرفة الله، أو القصد إلى النظر؛ لأنه الواقع أولاً، أو المعرفة؛ مرجحاً - من بينها - القول الأول، متوسّعاً في ذكر الأدلة النقليّة على هذا القول<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً: يأتي الدور على الحديث عن شرف علم الأصول؛ إذ «شرف العلم بشرف المعلوم؛ فكل علم كان المعلوم فيه أفضل فذلك العلم في نفسه أفضل، ولما لم يكن معلوم أجل من الله تعالى وصفاته لم يكن علم أفضل من العلم بالله وصفاته»<sup>(٣)</sup>.

وإنما كان هذا العلم أشرف العلوم؛ لأنه أصل العلوم كلها؛ فإنها جميعاً تنبني عليه «إذ لا تصح المعرفة بكيفية العبادة إلا بعد المعرفة بصحة الشريعة، والعلم بصحتها يبنى على العلم بالنبوة، والعلم بالنبوة يترتب على العلم بالمعجزة، والعلم بالمعجزة بعد العلم بالله وبصفاته، وأنه لا يظهرها على أيدي الكاذبين، وإنما يتوصل العبد إلى معرفة الله ومعرفة صفاته بعد

(١) نقل الأنصاري جُلَّ هذه الرسالة، وقد قمت بالمقارنة بين نصوصها وبين ما في استحسان الخوض وأثبت الفروق بينهما في هامش الغنية، وقد تبين من المقارنة بها لا احتمال فيه أن الرسالتان شيء واحد؛ بها يؤكد نسبة رسالة الاستحسان إلى أبي الحسن. انظر: الغنية (٩ ب - ١١ ب).

(٢) الغنية (٨ أ).

(٣) الغنية (٧ ب).

النظر في حدث العالم، والوجه الذي منه يدل على الحدوث، والعلم بتقدس الإله عن سمات الحدوث عما لأجله اتصف العالم بالحدوث، وافتقر لذلك إلى المحدث، فثبت أنه لا يعلم الشرع إلا بالعقل، فثبت بهذه الجملة فضل علم الأصول على غيره من العلوم<sup>(١)</sup>.

### إفادة النظر العقلي العلم:

اتفق مفكرو الإسلام - على اختلاف مذاهبهم - على إفادة النظر العلم، وإلى هذا ذهب معظم العقلاء وأن صحيحه يؤدي إلى العلم في المسائل العقلية<sup>(٢)</sup> إلا أنهم اختلفوا في كيفية إفادة النظر العلم على مذاهب:

### كيفية إفادة النظر العقلي العلم<sup>(٣)</sup>:

اختلف المتكلمون في كيفية إفادة النظر العلم - بعد اتفاقهم على هذه الإفادة - على

(١) الغنية: الموضع السابق.

(٢) انظر لتحقيق ذلك:

أ - الأشاعرة: الباقلاني: التمهيد (٣٤، ٤١)، والشرازي: الإشارة (ص ١١١)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٥)، والغزالي: فضائح الباطنية (ص ٧٦، ٨٠)، والرازي: المعالم (ص ٢١)، والمحصل (٢٨، ٤٠)، والآمدي: غاية المرام (ص ١٨)، والأبكار (١٣٦/١)، والتفتازاني: شرح المقاصد (٢٣٨/١، ٢٤٨)، والجلال الدواني: شرح العقائد العضدية (١٨٩/١) وغيرها.

ب - المعتزلة: القاضي عبد الجبار: المغني (٤١/٤)، وابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٠، ٧٥).  
ج - الماتريدية: التوحيد (ص ٧)، والنسفي: تبصرة الأدلة (ص ١٦، ١٩)، والتمهيد (ص ١١٨)، وبحر الكلام: (٤/١٤).

د - الظاهرية: الإحكام لابن حزم (١٥/٣٠)، والأصول والفروع (٢٤٨/١، ٢٥١)، والفصل (٨/١)، (١٠٩/٥).

وهذا يتفق أيضاً مع الاتجاه السلفي الذي نجده عند ابن تيمية؛ حيث يقول: «اتفق معظم المحققين من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم من أصحاب أحد ومالك والشافعي وأبي حنيفة على أن معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بالنظر». انظر: درء التعارض (٣٥٢/٧)، بل إنه ينقل إجماع السلف وأهل الحديث على ذلك فيقول: «والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكير والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلماها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر وغير ذلك» مجموع الفتاوى (٥٦/٤). وانظر أيضاً: ابن رشد: مناهج الأدلة (ص ١٣٥)، ومقدمته (ص ١١).

(٣) انظر هذا المبحث في: الجويني: الشامل (ص ١١١، ١١٣)، والإرشاد (ص ٦، ٧)، والرازي: المحصل وتلخيصه للطوسي (ص ٤٧)، والمعالم (ص ٢٣)، والآمدي: الأبكار (١٥٠/١)، وغاية المرام (ص ٨٩)، وابن خلدون: لباب المحصل (ص ٤٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل: (ل ٤ أ)، والجزجاني: شرح المواقف (٢٤٨/١)، وحاشية السيالكوتي عليه، والبيضاوي: طوابع الأنوار (١٤٠، ١٤٢)، وابن تيمية: كتب ورسائل في العقيدة (٣٤/٤).

مذاهب هي:

- المذهب الأول: مذهب أبي الحسن الأشعري وقال به بعض الأشاعرة<sup>(١)</sup>؛ وهو أن حصول العلم عقيب النظر بالعادة؛ واستدل على مذهبه بأنه: « لا مؤثر إلا الله تعالى، والعلم بعد النظر حادث محتاج إلى المؤثر فإذا هو فعل الله تعالى، وليس على الله شيء واجباً وقوعه، وهو أكثرى؛ فهو عادي كطلوع الشمس كل يوم، وذلك أن أفعال الله المكررة يقال: إنه جعلها بإجراء العادة، وكل ما لا يتكرر أو يتكرر قليلاً فهو خارق للعادة أو نادر<sup>(٢)</sup> ».

- المذهب الثاني: مذهب المعتزلة؛ أن حصول العلم عقيب النظر بالتوليد<sup>(٣)</sup> فإن « النظر يولد العلم متى تعلق بالدليل وكان الناظر عالمًا به على الوجه الذي يدل على المدلول، ونظر فيه على هذا الوجه، ومتى لم يكن الناظر بهذه الصفة، ولا كان النظر متعلقًا على هذا الوجه لم يولد العلم<sup>(٤)</sup> ».

- المذهب الثالث: مذهب أبي عبد الله الفخر الرازي؛ أن العلم يحصل عقيب النظر وجوبًا عقليًا غير متولد<sup>(٥)</sup>؛ « لأن كل من علم أن العالم متغير، وكل متغير ممكن، فمع حضور هذين العلمين في الذهن يستحيل أن لا يعلم أن العالم ممكن، والعلم بهذا الامتناع ضروري<sup>(٦)</sup> ».

وقد أرجع بعضهم مذهب الرازي في وجوب حصول العلم عقيب النظر إلى القاضي الباقلاني وإمام الحرمين الجويني؛ « حيث قالوا باستلزام النظر للعلم على سبيل الوجوب،

(١) انظر: الجويني: الشامل (ص ١١١، ١١٣)، وابن خلدون: لباب المحصل (ص ٤٤)، والآمدي: الأبيكار: (١٥٠/١)، وغاية المرام (ص ٨٩)، والرازي: المحصل وتلخيصه للطوسي (ص ٤٧، ٤٨)، والجرجاني: شرح المواقف (٢٤٨/١)، وحاشية السالكوتي عليه، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ١٤٠، ١٤٢).

(٢) الطوسي: تلخيص المحصل (ص ٤٨)، وشرح الجرجاني على مواقف الإيجي (٢٤٩/١).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧٧/١٢).

(٤) القاضي عبد الجبار: المغني (٩/١٦١)، (١٢/١١، ٦٩، ٧٧)، والنيسابوري: مسائل الخلاف (ص ٣١٦). وانظر مناقشة الأشاعرة المعتزلة في حصول العلم بالتولد في: الإرشاد (ص ٦، ٧)، الغنية: (١٢ ب)، والمحصل (ص ٤٨، ٤٧)، والأبيكار (١/١٥٠، ١٥١)، (٢/٤٣٢)، وشرح المواقف (١/٢٥٠، ٢٥٢)، وطوابع الأنوار (ص ١٤٢).

(٥) انظر: الرازي: المحصل (ص ٤٧، ٤٨)، والمعالم (ص ٢١)، ومناظرات الفخر الرازي (ص ٢٦)، (ط حيدر آباد ١٣٥٥)، الزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٤٩٨).

(٦) المرجعان السابقان.

لا يكون العلم علّة ولا مولدًا<sup>(١)</sup>؛ وذلك أن الجويني صرح بأن « النظر الصحيح إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة تنافي العلم حصل العلم بالمنظور فيه على الاتصال بتصرم النظر، ولا يتأتى من الناظر جهل بالمدلول عقيب النظر مع ذكره له »<sup>(٢)</sup>.

وكذا نقل عنه أبو القاسم الأنصاري أن: « الذي ارتضاه أن العلم يتميز عن الاعتقاد، وأنه يقع ضرورةً بعد تصرم النظر »<sup>(٣)</sup>.

ويقول الجويني أيضًا: « إن النظر الصحيح إذا استبق وانتفت الآفات بعده، فيتيقن عقلًا ثبوت العلم بالمنظور فيه؛ فثبوتهما كذلك حتم من غير أن يوجب أحدهما الثاني أو يولده »<sup>(٤)</sup>.

ونوقش هذا القول بأن مراد القاضي والجويني الوجوب العادي دون العقلي<sup>(٥)</sup>، لكن ضعف الأستاذ الزركان - رحمه الله - هذا الجواب؛ اعتمادًا على النص السابق عن الجويني الذي يفهم منه قول الجويني بالثبوت الحتمي العقلي للعلم عقيب النظر، وإن كان هناك فرق بين الجويني والرازي فهو فرق في الألفاظ فقط؛ فبينما يصرح الرازي بالوجوب، كان الجويني لا يُسبغ استعمال هذه الكلمة، مستبدلاً بها الثبوت والحتم، وبناءً على هذه النتيجة ناقش قول الشيخ الكوثري في اللوم على الرازي في مذهبه في نتيجة العلم<sup>(٦)</sup>.

- المذهب الرابع: مذهب الفلاسفة: أن النظر بسبيل الاستعداد؛ فإن مراتب التفكير الإنساني تمر بثلاث مراحل، أو على اصطلاحهم تمر بثلاثة عقول؛ هي: العقل بالقوة أو العقل الهولاني، والعقل بالفعل، والعقل المستفاد:

أما العقل الهولاني: فهو قوة من قوى النفس معدة أو مستعدة لقبول ماهيات الموجودات أو المعقولات.

فإن نفس الإنسان في أولية حالها عقل بالقوة ويسمونها لذلك عقلًا هولانيًا؛ بمعنى أنها محل قابل للمعقولات، ومن شأنها أن تقبلها بتعليم وتعلم<sup>(٧)</sup>.

(١) الطوسي: تلخيص المحصل (ص ٤٨)، وقارنه بما في: الجرجاني: شرح المواقف (١/ ٢٥٢) حيث أشار إلى كلام الطوسي ها هنا دون التصريح باسمه، وانظر أيضًا: الزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٤٩٨).

(٢) الجويني: الإرشاد (ص ٦)، والأنصاري: الغنية (ل ١٧).

(٣) الغنية (ل ١٧). (٤) الجويني: الإرشاد (ص ٦).

(٥) انظر: الجرجاني: المرجع السابق.

(٦) انظر: الزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٤٩٩، ٥٠٠).

(٧) انظر: ابن سينا: الحدود (ص ١٣)، والبغدادي: المعبر في الحكمة (١/ ٤٠٧).

وأما العقل بالفعل: فهو نفس العقل السابق وقد اتحد بالصور العقلية التي كانت موجودة بالقوة في الموجودات أو في الأشياء الخارجية، ثم انتقلت إلى الفعل.

وأما العقل المستفاد: فهو العقل بالفعل عندما يدرك الصور العقلية وتصبح هذه الأخيرة صورة له وحينئذٍ ينقلب عقلاً مستفاداً.

إلا أن هذه العقول ليست كافية وحدها في تحصيل المعرفة؛ إذ لا بد لها من العقل الفعال، وهو العقل الذي تفيض منه النفوس الإنسانية، ولا تتم المعرفة في النفس الإنسانية إلا إذا اتحد هذا العقل الفعال بالنفس العاقلة لدى الإنسان<sup>(١)</sup>.

- المذهب الخامس: مذهب أصحاب المعارف التعليميين؛ وحاصله أن العلم ليس فعلاً للعبد، ولا متولداً؛ وإنما يتم بالطبع، وهكذا كل فعل للعبد ليس له فيه إلا الإرادة<sup>(٢)</sup>.

المذهب السادس: تَصْمُنُ النظر العلمَ بالمنظور فيه؛ وهو مذهب جمهور الأصحاب؛ من الأشاعرة وإليه ذهب الأنصاري وهو أن: « النظر الصحيح يتضمن العلم بالمنظور فيه، ومعنى تضمنه العلم: أنه إذا تم على سداده، ولم تعقبه آفة تضاد العلم؛ كالنوم والغشية، فإنه يحصل العلم عقيب النظر مع الاتصال بتصرم النظر »<sup>(٣)</sup>.

قال الآمدي: « الحق ما اختاره أصحابنا من أن النظر الصحيح يتضمن العلم بالمنظور فيه »<sup>(٤)</sup>.

وقد رجح أستاذنا الدكتور الشافعي القول بالتضمن، وقد أعجبه فكرة التضمن حتى وصفها بأنها: « عبارة دقيقة لا تنفي التلازم أو الاقتران الدائم بين العلم والنظر، ولكنها في

(١) انظر: الفارابي: رسالة في العقل (ص ١٢)، وآراء أهل المدينة الفاضلة (ص ٨٢)، وابن سينا: عيون الحكمة (ص ٤٢)، والإشارات (١١٣/١)، والرازي: المباحث المشرقية (ص ٣٣٠)، وهويدي: محاضرات في الفلسفة (٢٤٨، ٢٤٩)، وفي كلام الفارابي هنا ما يشير إلى التسرب المبكر لفكرة الفيض إلى الفكر الفلسفي الإسلامي.

(٢) انظر مذهب التعليميين من الباطنية والإمامية ومناقشته في: الأشعري: مقالات الإسلاميين (١٢٣/١)، والأنصاري: الغنية: (٥)، والخوازمي: مفيد العلوم ومبيد المهوم (ص ٩)، ويحيى بن حمزة العلوي: مشكاة الأنوار (ص ٧٩)، والإفحام لأفئدة الباطنية الطغام له أيضاً (ص ٥٣، ٥٩)، وانظر كذلك: فرغل: الأسس المنهجية (ص ٢٤).

وقد نازع الطوسي في كون أصحاب التعليم من الإمامية وغيرهم ينكرون إفشاء المقدمات العقلية إلى نتائجها وإفشاء النظر إلى العلم، بل غاية ما يذهبون إليه - في رأيه - أن « التعليم في المعقولات ليس بضروري، مع أنه إعانة وهداية، وحثٌ على استعمال العقل، وفي المعقولات ضروري » انظر: تلخيص المحصل (٤٣، ٤٤)، وانظر عند الباطنية: الداعي المطلق علي بن الوليد: دماغ الباطل وحتف المناضل (٢٧٣/١).

(٣) الغنية (ل ٥ ب).

(٤) الآمدي: الأبيكار (١٥١/١).

الوقت نفسه تنفي الارتباط الذاتي أو الضروري بينهما، المرتبط بفكرة الحتمية أو السببية بمعناها الميتافيزيقي الذي لا يُسَلَّم به الأشاعرة، هكذا يعرض الآمدي فكرة « التَّصَمُّن » في طبيعة العلاقة بين المقدمات ونتائجها في المعرفة العقلية النظرية، في مواجهة فكرتي الحتمية والتولد<sup>(١)</sup>.

وهذا خلافاً لما ذهب إليه الزركان من أن الخلاف بين جمهور الأصحاب القائلين بالتضمن من جهة، وبين الرازي والجويني ومن قبلهما الباقلاني - عند من ردَّ مذهب الرازي إليهما -: القائلين بالوجوب من جهة أخرى -: أنه خلاف لفظي في العبارة، لا خلاف تضاد<sup>(٢)</sup>.

وفي الحق أن فكرة التضمن ليست حلاً قاطعاً لمشكلة تفسير ترتب العلم على النظر، بما لا يخالف موقف الأشاعرة من فكرة السببية وتشددهم في نفي الفعل عن غير الله تعالى لا حقيقة ولا توسعاً ومجازاً؛ لانفكاك الجهة بين التضمن وبين التخريجات التي قدمها المتكلمون والفلاسفة لمسألة حصول العلم عَقِيبَ النظر؛ فإن التضمن قد يكون بالعادة التي أجراها الله بالترتيب بينهما؛ على مذهب أبي الحسن، كما قد يكون بالتولد؛ كما ذهب إليه المعتزلة، وقد يكون بالاستعداد؛ على مذهب الفلاسفة، أو بالإيجاب العقلي؛ على مذهب الفخر الرازي ومن قبله القاضي والإمام؛ فالتضمن في مدلوله من العموم والشمول ما يصح تفسيره بالمذاهب السابقة جميعاً، وتأمل جمع أبي القاسم الأنصاري بين القولين: الوجوب والتضمن، والمواءمة بينهما في قوله: « كُلُّ مَا يَتَّصَمَّنُ عِلْمًا عَلَى الْوُجُوبِ؛ كَالنَّظَرِ وَالْإِذْرَاكِ وَالْإِرَادَةِ، كُلُّ ذَلِكَ بِإِنْشَاءِ اللَّهِ مَعَ كَوْنِهِ وَاجِبًا »<sup>(٣)</sup>.

#### إفادة النظر العقلي اليقين:

عُرِّفَ اليقين بأنه: « اعتقاد أن الشيء كذا مع مطابقته للواقع، واعتقاد أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا »<sup>(٤)</sup>.

ويعرفه الغزالي بأنه: « الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبقى معه ريبة ولا يقارنه إمكان الغلط، ولا يتسع القلب لتقدير ذلك »<sup>(٥)</sup>.

ومفاد هذا أن النظر إذ يفيد العلم يفيد اليقين في الوقت نفسه؛ وذلك لرجوعه إلى ماهية

(١) أستاذنا الدكتور الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية (ص ٤٦٥).

(٢) انظر: الزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٤٩٩، ٥٠٠).

(٣) الغنية (ل ٥٨ ب).

(٤) شرح الجرجاني على مواقف الإيجي (٣٧/٢).

(٥) الغزالي: المتقذ من الضلال (٣٧/٢).

العلم وتعريفه بأنه: « صفة توجب لمحلها تمييزاً لا يحتمل النقيض »<sup>(١)</sup>.

أما المعتزلة: فإنهم استبدلوا باليقين سكون النفس فإن « سكون النفس حكم للعلم، يختص به العالم لمكان العلم، لا أنه معنى سواه، بل يرجع إلى ذات العلم إذا وقع على وجه مخصوص »<sup>(٢)</sup>، وقد خرجوا من اعتراض الأشاعرة عليهم بسكون نفس الجاهل واطمئنانه إلى اعتقاده الخطأ، بالتفريق بين الجاهل والعالم؛ فإن ذلك « تقدير من الجاهل لا أنه في الحقيقة ساكن النفس، وليس كذلك حال العالم؛ لأنه يعلم من نفسه أنها ساكنة إلى ما علمه »<sup>(٣)</sup>.

ومما يحسن مراعاته هاهنا - وهو الذي اعتمد عليه الأشاعرة في مذهبهم في اليقين وفي نقاشهم مع المعتزلة في نقد فكرة سكون النفس -: أن التصديق مقول بالتشكيك<sup>(٤)</sup>؛ « فمنه يقين، ومنه مقارب لليقين، ومنه التصديق الذي يسمى سكون النفس إلى الشيء، وهو أبعد التصديقات عن اليقين، والتصديق الكاذب؛ فلا يقع فيه يقين أصلاً، بل إنما يمكن اليقين في التصديق بما هو صادق »<sup>(٥)</sup>، فالتصديق: « جازم وغير جازم، فالأول إن لم يقبل التغير فعلم؛ كالحكم بأن الجبل حجر، والإنسان متحرك، وإن قبل فاعتقاد: إما صحيح إن طابق؛ كتوحيد المقلدين من المسلمين، إما فاسد إن لم يطابق؛ كاعتقاد المعتزلة منزع الرؤية والفلاسفة قديم العالم، وغير الجازم ما قارنه احتمال: إما ظن إن ترجح على مقابله، أو وهم وهو مقابله، أو شك إن تساوى »<sup>(٦)</sup>، وكان هذا معتمداً لأصحاب في مناقشة المعتزلة في مذهبهم في سكون النفس.

وذلك أن « زِيَادَةَ الْيَقِينِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي عُلِمَ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى كَثَرَةِ الْأَدِلَّةِ الْمُوَصِّلَةِ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى تَوَالِي أَجْزَاءِ الْعِلْمِ »<sup>(٧)</sup>، فإن: « فِي تَكْثِيرِ الْأَدِلَّةِ زِيَادَةً لِلْيَقِينِ، فَقَدْ يُدْرِكُ الشَّيْءُ عِلْمًا، ثُمَّ

(١) الزركشي: البحر المحيط (١/٧٥)، والبخاري: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/٨٠، ٧)، وابن أمير الحاج: التقرير والتحرير شرح التحرير (١/٤٣، ٤٤)، وانظر: فرغل: الأسس المنهجية (ص ١٥٣).

(٢) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/٧٠).

(٣) المرجع السابق نفسه (ص ٣٠).

(٤) المُشْكَك: ما يدل على أشياء لأمر عام مشترك بين أفرادها لا على السواء، بل على التفاوت، أو هو الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفرادها؛ كالبياض في الثلج والعاج. انظر: المين للأمدى (ص ٥٠، ٥١)، (تحقيق: الأعمش) التعريفات (ص ١١٤)، والمعجم الفلسفي (٢/٣٧٨).

(٥) الفارابي: البرهان (ص ٢٠).

(٦) الأخضري: السلم المروني في المنطق (ص ٢٣).

(٧) الغنية (ل ٨١).



يُذَرِّكُ بِالْبَصَرِ، ثُمَّ بِالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ، وَقَدْ يَذَرِّكُ بِالْعَقْلِ، ثُمَّ يَرِدُ السَّمْعُ بِهِ تَأْكِيدًا لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ»<sup>(١)</sup>، وقد ذهب الأشاعرة إلى القول بانتهاء الدليل إلى الضرورة فيما انتهى إليه النظر<sup>(٢)</sup>.

ومن صور انتهاء الدليل إلى الضرورة: التَّقْسِيمُ الدائر بين النفي والإثبات؛ فإنه يفيد العلم ضرورة<sup>(٣)</sup> هذا مذهب إمام الحرمين الجويني<sup>(٤)</sup>.

وفي ذلك يقول الجرجاني أيضًا: «من علم المقدمات الصحيحة القطعية المناسبة لمعرفة الله تعالى على صورة مستلزمة للنتيجة استلزامًا ضروريًا كما في الأقيسة الكاملة حصل له المعرفة قطعًا؛ كقولنا: العالم ممكن، وكل ممكن له مؤثر؛ فالعالم له مؤثر».

ويقول أيضًا: «إنا نعلم ضرورةً وبديهةً أن من علم أن العالم متغير، وكل حادث متغير، واجتمع في ذهنه هاتان المقدمتان على هذه الهيئة امتنع أن لا يعلم أن العالم حادث»<sup>(٥)</sup>.

### موقف الأنصاري من إفادة النظر العقلي اليقين:

أولاً: ناقش أبو القاسم المعتزلة في حدهم العلم بالاعتقاد مع سكون النفس بورود سكون النفس في القولين المتقابلين إثباتًا ونفيًا، إيجابًا وسلبًا، فما العلم من الاعتقادين؟! كما أنه يلزمهم «أَنْ يَجْعَلُوا الْمُقْلَدَّ عَالِمًا؛ فَإِنَّهُ سَاكِنُ النَّفْسِ، وَلَوْ قُطِعَ إِرْبًا إِرْبًا لَمَّا تَرَكَ اعْتِقَادَهُ»<sup>(٦)</sup>.

ثانيًا: عن بناء الدليل على الضرورة فيما انتهى إليه النظر: يقول أبو القاسم في سياق مناقشة السُّمِّيَّة منكري النظر؛ الذين قصرُوا مدارك العلوم على الحس: «النَّاظِرُ قَدْ يَعْلَمُ صِحَّةَ نَظَرِهِ بِالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مَا يَحْصُلُ بِهِ شَرْحُ الصَّدْرِ وَتَلَجُّ الْفَوَادِ وَالْيَقِينُ؛ فَيَتَمَيَّزُ بِحَقِيقَتِهِ مِنَ الْاعْتِقَادَاتِ، وَقَدْ يَعْلَمُ صِحَّةَ نَظَرِهِ بِالِدَّلِيلِ الْقَاطِعِ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ: إِمَّا تَقْسِيمَ ضَرُورِيٍّ بَيْنَ النَّفْيِ

(١) الغنية (ل ٥ ب).

(٢) انظر: الغنية (ل ١٧ أ)، وأيضًا: ابن الوزير: إيثار الحق (ص ١١٤)، فرغل: الأسس المنهجية (ص ١٥٤).

(٣) انظر: الغنية (ل ٢٣ أ).

(٤) من الأمثلة على ذلك عند إمام الحرمين قوله: «ذهب معظم العقلاء إلى إثبات النظر وأن صحيحه يؤدي إلى العلم في المسائل العقلية، وأنكره قوم من الأوائل وحسروا مدارك العلم في الحس والخبر المتواتر فقط، وأنكر قوم أيضًا دلالة الخبر المتواتر، وعلمهم بهذا المذهب الذي يتحلونه غير مستند إلى حس ولا خبر متواتر، وكذا العلم بأن النفي والإثبات ليس بينهما رتبة، وغير ذلك من العلوم البديهية، وأيضًا إذا رأينا شخصًا في مكان، ثم رأيناه خاليًا منه، فإذا أنقدر عدمه أو مجاوزته المكان أو استتاره فيه، وهذا تقسيم ضروري، فإن أقرروا بصحته بطل الحصر الذي يدعونه، وإن أنكروه جحدوا الضرورة» انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٣ ب)، وهذا النص من المفقود مما طبع من الشامل بطبعته، وانظر: الغنية (ل ٢٣ أ)، (ص ١١٢) من النص المحقق، هامش (ص ٤).

(٥) شرح الجرجاني على مواقف الإيجي (١/٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٣).

(٦) الغنية (ل ٢ ب).

وَالْإِثْبَاتِ، فَإِذَا بَحَثَ عَنْهُمَا تَعَيَّنَ لَهُ صِحَّةُ أَحَدِهِمَا وَبُطْلَانُ الثَّانِي، وَإِمَّا تَقْسِيمَاتٌ مَحْصُورَةٌ وَبَحَثَ عَنْهَا، فَإِذَا أَنْعَمَ النَّظَرُ فِيهَا، تَبَيَّنَ لَهُ صِحَّةُ الْوَاحِدِ، وَبُطْلَانُ الْبَاقِيِ».

ثالثاً: يقول الأنصاري في باب إثبات العلم بالصانع: « وَأَصْحَابُنَا سَلَكَوا مَسْلَكَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ إِسْنَادُ الْعِلْمِ بِالْمُحَدِّثِ إِلَى ضَرُورَةِ الْعَقْلِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِحَدِّثِ الْعَالِمِ. وَالْمَسْلُكُ الثَّانِي: طَرِيقُ الْإِسْتِدْلَالِ.

وَالْمَسْلُكَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ إِنْ شِئْتَ سَمَّيْتَهُ اسْتِدْلَالًا، وَإِنْ شِئْتَ سَمَّيْتَهُ ضَرُورَةً؛ فَإِنَّ الْجَائِزَ الوجودَ يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ، وَعَلَى صِفَةِ مَعْلُومَةٍ مَخْصُوصَةٍ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُفْتَضٍ، وَالتَّقْسِيمُ إِذَا كَانَ دَاثِرًا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ ضَرُورَةً عِنْدَ شَيْخِنَا الْإِمَامِ<sup>(١)</sup>».

### النظر هل يفيد الظن:

الظن: ترجيح أحد ممكنين متقابلين في النفس على الآخر<sup>(٢)</sup>، وأفضل من هذا الحد قول من قال: هو حكم يحتمل متعلقه نقيضه عند الحاكم احتمالاً مرجوحاً؛ بمعنى أنه لو خطر النقيض بالبال لحكم بإمكانه<sup>(٣)</sup>، ويجمل الأنصاري العلاقة بين طرفي القضية المنطقية من حيث الترجيح؛ فيقول: « التَّرَدُّدُ فِي الْمُعْتَقَدِ: إِنْ كَانَ مَعَ اسْتِثْوَاءِ الطَّرَفَيْنِ؛ مِثْلُ أَنْ تَرَدَّدَ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، أَوْ لَيْسَ فِي الدَّارِ، فَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الشَّكِّ، فَأَمَّا إِذَا تَرَجَّحَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَهُوَ الظَّنُّ<sup>(٤)</sup>».

أما إفادة النظر الظنَّ: فقد قيل: إنها متفق عليها عند الكل؛ لأنه لو لم يكن مفيداً للظن أيضاً لم يكن مؤدياً إلى حصول المطلوب أصلاً لا علماً ولا ظناً؛ فلا يكون صحيحاً<sup>(٥)</sup>.

ومن مذهب الأصحاب أن: « الفكر قد يكون لطلب علم أو ظن فيسمى نظراً<sup>(٦)</sup>».

أما عند المعتزلة: فإن القاضي عبد الجبار يقرر بوضوح أن: « النظر في الأمارات لا يحدث

(١) الغنية (ل ٢٣ أ).

(٢) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (١/ ١١٦، ١٢١).

(٣) انظر: ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير في شرح التحرير (١/ ٥٥)، ونحوه في: شرح الكوكب المنير (ص ٢٣).

(٤) الغنية (٢ ب).

(٥) انظر: الأمدي: الأبكار (١/ ١٢٦)، شرح المواظف (١/ ١٩٧، ٢١٤، ٢٢٨)، وانظر حاشية السالكوتي عليه.

(٦) شرح الجرجاني على المواظف (١/ ٢٠١).

عنده الظن على حد واحد، بل يختلف، وقد لا يحصل الظن عنده أصلاً مع السلامة لحصول داع يقابل هذا النظر، وقد تتفق أحوال الناظرين في هذا الباب ويختلف ظنهم لاجتهادهم<sup>(١)</sup> فمفهوم هذا النص أن إنتاج الظن بالنظر حاصل وأنه إن تخلف هذا المنتج فلداع يقابل النظر، وهذا خلاف ما قرره الدكتور فرغل حيث ذهب إلى أن «القاضي عبد الجبار يبطل إفادة النظر الظنّ رجوعاً منه إلى قاعدة أن النظر الصحيح يحدث عنده اعتقاداً تسكن إليه النفس، وهذا لا يتفق مع الظن»<sup>(٢)</sup>.

والحق أن إطلاق القول بأن القاضي عبد الجبار يبطل إفادة النظر الظن لا يسلم من إيراد؛ فإن متعلق النظر إذا كان مما لا يفيد صاحبه القطع، كان النظر حينئذٍ مما ينتج الظن دون القطع؛ كالنظر في الأمارات<sup>(٣)</sup>، على ما في المثال السابق من كلام القاضي عبد الجبار.

أما أبو القاسم الأنصاري: فإن النظر عنده يصح أن يُنتج الظن؛ متفقاً في ذلك مع الجَمِّ الغفير من المتكلمين في هذه المسألة؛ حيث يقرر - من فروع هذا القول - أن: «المَطْلُوبُ مِنَ النَّظَرِ فِي الْقُرُوعِ غَلْبَةُ الظَّنِّ»<sup>(٤)</sup>.

كما أنه ارتضى تعريف القاضي الباقلاني للنظر بأنه: «فِكْرٌ يُطْلَبُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ غَلْبَةُ ظَنٍّ» فإذا كان النظر يطلب به غلبة ظن فيطلب به الظن أيضاً فإن الظن - في هذا التعريف وكما يقول الجرجاني - هو المعبر عنه بغلبة الظن؛ «لأن الرجحان مأخوذ في حقيقته؛ فإن ماهيته هو الاعتقاد الراجح، فكأنه قيل: أو غلبة الاعتقاد التي في الظن، وفائدة العدول إلى هذه العبارة هي التنبيه على أن الغلبة؛ أي: الرجحان مأخوذة في ماهيته، وأنت خبير بأن الظن هو الاعتقاد الغالب»<sup>(٥)</sup>.

(١) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٩١/١٢).

(٢) فرغل: الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية (ص ١٥٦)، وقارنه بكلام القاضي عبد الجبار في النص السابق.

(٣) الأمارات: جمع أمارة، وهي العلامة، واصطلاحاً: ما يلزم من العلم به الظن بوجود المدلول؛ كالغيم بالنسبة إلى المطر؛ فإنه يلزم من العلم به الظن بوجود المطر. انظر: التعريفات (ص ٥٢)، والأنصاري: الحدود الأنيقة (ص ٨٣)، وانظر: الآمدي: الإحكام (٣/٣٣٥).

(٤) الغنية (١٢/أ).

(٥) شرح المواقف (١/١٩٧، ١٩٨)، وانظر حاشية السيالكوتي وحاشية الجلبي عليه (مطبوعتان بهامشه).

## المبحث الثاني: تحديد المصطلحات والفاهيم



قضية تحديد المصطلح من القضايا الخادمة لمبدأ التصورات، التي لا يصح الدخول في بحث ما دونها، حتى يمكن الوصول إلى نتيجة مقنعة في الموضوع محلّ البحث؛ إذ الحكم على الشيء فرعُ تصوره.

وهذه القضية من القضايا الهامة في دراسة أي فن من الفنون؛ ذلك أن المصطلح العلمي يمثل اللغة الفنية الخاصة بكل علم، والتي يستخدمها أصحابه في التعبير عن قضاياهم وأفكارهم، وربما استغلقت على غيرهم، لكن ضرورات البحث العلمي المتخصص ومقتضياته استوجبت نشوء هذه اللغة القائمة على العرف الخاص والاتفاق والمواضعة بين أصحاب كل فن أو علم في مجال تخصصهم<sup>(١)</sup>.

ويتناول هذا الجزء من البحث قضية المصطلح الكلامي عند الأنصاري؛ فيتناول قضايا: كفهوم الحد، وخصائصه؛ كالبساطة والتركيب، والاطراد والانعكاس، والكشف والإيجاب، وعود الحد إلى قول الحادّ أو إلى صفة المحدود، وأخيراً يتناول شروط الحد ومحترزاته:

### الحدود الكلامية ضوابط ومقومات:

#### مفهوم الحد:

الحد عند المناطق: « القول الدال على ماهية الشيء »<sup>(٢)</sup>، ومن المناطق من راعى المقومات الشكلية للحد فعرفه بأنه: « مقال وجيز دالٌّ على ذات الشيء المحدود »<sup>(٣)</sup>:

فالمناطق يُعَنون في تصورهم لقضية الحدود بالوقوف على ماهية المحدود وتصور ذاته؛ فإن الحد عندهم: العلم بذوات الأشياء<sup>(٤)</sup>.

فقد قصر المناطق الحدود على أشرف أنواعها عندهم؛ ألا هو الحدّ الحقيقي، حتى زعموا أن التصورات غير البديهية لا تنال إلا بهذا النوع من الحدود<sup>(٥)</sup>، دون التعريف بالمترادفات

(١) انظر: الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام (ص ٢٣١).

(٢) الغزالي: معيار العلم (ص ١٩٢)، وانظر: الحدود في ثلاث رسائل (ص ٤٦)، والبصائر النصيرية (ص ٧٢).

(٣) ابن البهريز: حدود المنطق (ص ١٠٢) (ط طهران ١٣٧٥ هـ بتصحیح محمد تقی دانشی یذوه).

(٤) انظر: الغزالي: معيار العلم (ص ١٩٢).

(٥) انظر نقد هذه الفكرة في: ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٤٩) وما بعدها.

الذي لَقَّبُوهُ بالحد اللفظي<sup>(١)</sup>، أو الحد الرسمي<sup>(٢)</sup>؛ فإن الموصل إلى التصورات منه حد ومنه رسم، وقد كان من أثر هذا الملحظ عند المنطقة أن جعلوا مادة الحد: الأجناس والأنواع والفصول، وصورتها: أن يراعى فيه إيراد الجنس الأقرب، وإردافه بالفصول الذاتية كلها<sup>(٣)</sup>.

أما الأصوليون: وأعني بالأصوليين هاهنا أصحاب الأصلين: أصول الفقه وأصول الدين، فقد كان التفاتهم إلى دَوْرِ الحد ووظيفته في تمييز المحدود أكثر واحتفالهم به أقوى؛ فافتقروا من الحد بالصفة الكاشفة المميّزة له عن غيره؛ فكان من أثر ذلك اعتمادهم الحدّ بالرسم وبالقول الشارح؛ وسبب ذلك أن الحدّ عندهم: «بيان وكشف»<sup>(٤)</sup> أو هو: «القول الجامع المانع»<sup>(٥)</sup>، فإن من رأيهم أن: «المَقْصِدُ مِنَ التَّحْدِيدِ التَّعَرُّضُ لِخَاصِّيَةِ الشَّيْءِ الَّتِي يَهَا يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ»<sup>(٦)</sup>.

#### مقومات وشروط الحد:

الحد بين البساطة والتركيب: سبقت الإشارة إلى اختلاف نظرتي كلّ من الفلاسفة والمنطقة من جهة وأصحاب الأصلين من جهة أخرى إلى وظيفة الحد ودوره؛ فالمناطقه يرون أن الغرض من الحد هو بيان الحقيقة، بينما يرى الأصوليون أن الحد وظيفته الكشف

(١) المراد به: شرح الاسم المحض؛ كمن يقول: حد الشيء هو الموجود، والحركة هي النقلة، والعلم هو المعرفة، وهو لا يفيد إلا تبديل لفظ بما هو أوضح منه عند السائل، على شرط أن يكون مطابقاً له طرداً وعكساً، وهذا وإن سمي حدّاً، فإنه أضعف أنواع الحدود؛ فإنه تكرير لفظ بذكر ما يرادفه. انظر: الغزالي: المستصفى (ص ٢١)، الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٩١، ١٩٢)، الخيصي: التذهيب شرح التهذيب (ص ٢٠٩)، (مع حاشيتي الدسوقي والعتار).

(٢) التعريف بالرسم أو الحد الرسمي هو: تعريف الشيء بعوارضه ولوازمه؛ بأن يعرف الشيء بجنس وخاصة، أو بجنس وعرض؛ مثل: الجوهر القابل للعرض، والجسم: هو المتناهي في الجهات، وقد يفيد هذا القول نوع وقوف على الحقيقة من جهة اللوازم وقد لا يفيد. انظر: الفارابي: المدخل (ص ٨٦)، الغزالي: معيار العلم (ص ١٩٣).

(٣) من الأمثلة على ذلك أن تقول في حد الإنسان: إنه جسم ناطق مائت؛ فإن في ذلك استخداماً للجنس البعيد الذي هو الجسم وإن كان ذلك مساوياً للمطلوب، دون الجنس الأقرب الذي هو الحيوان؛ فإن الحيوان متوسط بين الجسم والإنسان، فهو أقرب إلى المطلوب من الجسم، ولا تقول في حد الخمر: إنه مائع مسكر، بل تقول: شراب مسكر؛ فإنه أخص من المائع، وأقرب إليه من الخمر، وكذلك ينبغي أن يورد جميع الفصول الذاتية على الترتيب، وإن كان التمييز يحصل ببعض الفصول. انظر: المستصفى (ص ١٤)، والبحر المحيط للزركشي (١/١٤٦).

(٤) الغنية (ل ٦١ أ).

(٥) الغزالي: معيار العلم (ص ٢٠٥)؛ حيث ذكر اكتفاء المتكلمين في تعريف الحد بالمميّز فعرفوه بالقول الجامع المانع، ولم يشترطوا في الحد إلا التمييز.

(٦) الغنية (ل ٦٠ أ).

والبيان وتمييز المحدود عن غيره، فإن « سائر طوائف النظار من جميع الطوائف؛ المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم - : عندهم إنما تفيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره، بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره، ولا يجوزون أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره سواء سمي جنساً أو عرضاً عامّاً، وإنما يحدون بما يلزم المحدود طرداً وعكساً، ولا فرق عندهم بين ما يسمّى فصلاً وخاصّة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود من غيره »<sup>(١)</sup>، وهذا ما يُعبّر عنه مفهوم الحد عند الأصوليين<sup>(٢)</sup>:

وقد كان من نتيجة هذه النظرة إلى وظيفة الحد أن رأى المناطق ضرورة تركيب الحد من الجنس والفصل القريين، بينما لم يشترط المتشرعون - فقهاء ومتكلمين - هذا الشرط؛ فأجازوا الحد البسيط، ما دام يؤدي وظيفته من تمييز المحدود عن غيره مما ليس منه؛ « فالمحققون من النظائر يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره » كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعي هذا أهل المنطق اليوناني أتباع أرسطو<sup>(٣)</sup>.

ويحسن استهلال مناقشة مسألة بساطة الحد وتركيبه بالكلام على معنى التركيب في الحد؛ إذ « لَيْسَ الْمُرَادُ بِمَنْعِ التَّرْكِيبِ تَكْلِيفَ الْمَسْئُولِ أَنْ يَأْتِيَ فِي حَدٍّ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ بِعِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ إِتْحَادُ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ »<sup>(٤)</sup> وهذا يفيد أن المراد بالتركيب والبساطة في الحد؛ يعني في أفراد المحدود إذا اختلفت صفاتها الذاتية فيما بينها؛ يؤيد هذا تمثيل الأنصاري بالمرئي عند المعتزلة الذي هو: « ما يكون لوناً أو متلوناً، فَهْمٌ لَا يَرَوْنَ هَذَا التَّرْكِيبَ قَادِحاً فِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِّ حَضْرُ الْمَحْدُودِ، وَلَا يَنْحَصِرُ إِلَّا بِذِكْرِ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ؛ فَإِنَّ الْجَوَاهِرَ مَرِيئَةً، وَالْأَلْوَانَ مَرِيئَةً، وَلَا يَجْتَمِعُ الْأَلْوَانُ وَالْجَوَاهِرُ فِي حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ »<sup>(٥)</sup>، وقد لخص الأمدى هذه المسألة تلخيصاً حسناً عندما قال:

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٥٦، ٥٧).

(٢) حيث عرفوا حد الشيء بأنه حقيقته وخاصيته التي بها يتميز. انظر: الجويني: التلخيص (١٠٧/١)، والكافية في الجدل (ص ٢)، وأبو يعلى الفراء: العدة (٧٤/١)، والغزالي: المستصفى (٢١/١)، وآل تيمية: المسودة (ص ٥٧٠)، وابن قدامة: روضة الناظر (ص ١٥)، والفتوح: شرح الكوكب المنير (٧٩/١)، والقرافي: شرح تنقيح الفصول: (٤)، علاء الدين البخاري: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢١/١).

(٣) ابن تيمية: الرد على المنطقيين (٥٦، ٥٧).

(٥) الغنية: الموضوع السابق.

(٤) الغنية (ل ٦١ أ).

« الشيء المحدود إما أن يكون مركباً أو بسيطاً لا تركيب فيه:

فإن كان مركباً: فيمكن تحديده بالحد الحقيقي؛ لتركيبه، وبالرسمي؛ لأنه لا يخلو شيء من خاصية تخصه دون غيره، وباللفظي؛ إن كان للفظ مرادف.

وإن كان بسيطاً لا تركيب فيه: فليس له الحد الحقيقي، وله الرسم الناقص دون التام، واللفظي»<sup>(١)</sup>.

وهذا هو المراد من التركيب في الحدود خلافاً لصورتين أخريين للتركيب في الحد ليستا مرادتين لها هنا؛ وهما:

الصورة الأولى: تركيب الحد الحقيقي من الجنس والفصل القريبين.

الصورة الثانية: هل الحد هو النسبة بين المعرف - بالبناء للمفعول - ومعرفه - بالبناء للفاعل - فيكون التعريف مركباً من الموضوع الذي هو المحدود، والمحمول الذي هو حده، أو الحد هو المحمول فقط فأنت إذا قلت مثلاً: الإنسان: حيوان ناطق: فهل الحد هو هذه النسبة بين المبتدأ والخبر أو هو الخبر فقط<sup>(٢)</sup>.

أما موقف المتكلمين من تركيب الحد فإننا نجد أبا القاسم الأنصاري ينقل عن شيخه أبي المعالي أن: «المَقْصِدُ مِنَ التَّخْدِيدِ التَّعَرُّضُ لِخَاصِّيَةِ الشَّيْءِ الَّتِي بِهَا يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ، بِنَفْسِهِ لَا بِقَوْلِ الْقَائِلِ»<sup>(٣)</sup>، مما يعني صرف النظر عن التركيب والبساطة فليس من شرط الحد التركيب؛ بل «ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّ الْمُرَكَّبَ لَيْسَ بِحَدٍّ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة التطبيقية على مذهب المتكلمين في عدم اشتراط التركيب في الحد ما ذكره أبو القاسم في حد العلم عند أبي الحسن الأشعري؛ أنه: «مَا أَوْجَبَ كَوْنُ مَحَلِّهِ عَالِمًا، وَهَذَا مُشْتَمِلٌ عَلَى كَلِمَاتٍ، وَلَمْ يُفِذْهَا تَرْكِيبًا؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِّ التَّعَرُّضُ لِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِيْجَابُ الْعِلْمِ بِحُكْمِهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الأمدى: أبحاث الأفكار (١/ ١٨٣).

(٢) انظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٧٤).

(٣) انظر: الغنية (ل ٦٠ أ)، وابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٥٨) حيث نقله عن الغنية حاكياً أنه من شرح الإرشاد، ولم أوفق على هذا النص في شرح الإرشاد للأنصاري في مظانه من عبارات الإرشاد المتعلقة بالحدود.

(٤) الغنية (ل ٦٠ ب)، والجويني: الشامل (ص ٣٤٥).

(٥) الغنية (ل ٦٠ ب - ٦١ أ).

ثم يعقب على هذا النوع من التركيب بأن « مُعْظَمُ أَصْحَابِنَا عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ »<sup>(١)</sup>.

الحد بين الاطراد والانعكاس ( الجمع والمنع ) : « الْإِطْرَادُ وَالْإِنْعِكَاسُ مِنْ شَرَائِطِ الْحَدِّ، وَالطَّرْدُ: هُوَ تَحَقُّقُ الْمَحْدُودِ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَدِّ، وَالْعَكْسُ: هُوَ إِنْقِصَاءُ الْمَحْدُودِ مَعَ إِنْقِصَاءِ الْحَدِّ »<sup>(٢)</sup>.

وأحيانا يعبر عنه الأنصاري بـ: « أَنَّ الْحَدَّ مَا يَحْوِي آخَاذَ الْمَحْدُودِ »<sup>(٣)</sup>.  
أو أن: « مِنْ ضَرُورَةِ الْحَدِّ أَنْ يَجْمَعَ الْمَحْدُودَاتِ »<sup>(٤)</sup>.

وابتلاء اطراد الحد وانعكاسه يكون بصدق أربع جمل بين الحد والمحدود؛ فإننا « إذا قلنا: الْعِلْمُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ: فَكُلُّ عِلْمٍ مَعْرِفَةٌ، وَكُلُّ مَعْرِفَةٍ عِلْمٌ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِعِلْمٍ لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ لَيْسَ بِعِلْمٍ، فَهَذِهِ عِبَارَاتُ أَرْبَعَةٍ، عِبَارَتَانِ فِي الْإِثْبَاتِ، وَعِبَارَتَانِ فِي النِّقْيِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْحَدُّ دُونَ ذَلِكَ »<sup>(٥)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية لفكرة اشتراط الاطراد والانعكاس في الحدود والاحتجاج بها عند الأنصاري ما يلي:

- أن « الْجِسْمُ هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ عِنْدَ الْكَرَامِيَّةِ، ثُمَّ الْجَوْهَرُ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ وَلَا يُسَمِّيهِ أَهْلُ اللِّسَانِ جِسْمًا، وَمِنْ شَرْطِ الْحَدِّ الْإِنْعِكَاسُ كَمَا مِنْ شَرْطِهِ الْإِطْرَادُ »<sup>(٦)</sup>.

- ومنه أيضًا: « إِذَا قِيلَ: حَدُّ الْعِلْمِ هُوَ الْعَرَضُ، لَمْ يَطْرُدْ ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ عَرَضٍ عِلْمًا، فَهَذَا نَقْضُ الْحَدِّ.

وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّ الْعِلْمِ: هُوَ مَعْرِفَةٌ حَادِثَةٌ:

فَهَذَا لَا يَنْعَكِسُ؛ إِذْ ثَبَتَ عِلْمٌ لَيْسَ بِحَادِثٍ، وَالسَّائِلُ عَنْ حَدِّ الْعَالِمِ لَيْسَ يَقْصِدُ ضَرْبًا مِنْهُ تَخْصِيصًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْإِحَاطَةَ بِمَعْنَى سَائِرِ الْعُلُومِ »<sup>(٧)</sup>.

- ومن ذلك أيضًا: « مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِزَةُ: مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ

(٢) الغنية (ل ٦٠ أ).

(١) الغنية (ل ٦٠ ب).

(٤) الغنية (ل ٦٠ ب).

(٣) الغنية (ل ٧٧ أ).

(٦) الغنية (ل ٣٧ أ).

(٥) الغنية (ل ٦٠ أ).

(٧) الغنية (ل ٦٠ أ).



مُتَقَطَّعَةٌ دَالًّا عَلَى أَغْرَاضٍ صَحِيحَةٍ، فَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ: مِنْهَا: أَنَّ الْحَدَّ مَا يَحْوِي أَحَادَ الْمَحْدُودِ، وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ قَدْ يَكُونُ كَلَامًا مُفِيدًا<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك أيضًا: مناقشة مذهب بعض الكرامية الذين عرفوا الكلام بأنه: ما يكون المتكلم به متكلمًا -: مناقشتهم بأن يقال لهم: « أَيْضًا لَا يَصِحُّ عَلَى أَصْلِكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ كَلَامٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ، وَالْحَدُّ مَا يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ، وَيَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ »<sup>(٢)</sup>.

ويعلل الأنصاري اشتراط الاطراد والانعكاس في الحدود بأن: « الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِّ حَصْرُ الْمَحْدُودِ »<sup>(٣)</sup>.

الحد صفة كاشفة لا موجب: « الْحَدُّ لَيْسَ بِمُوجِبٍ فَيَرَاى فِيهِ التَّأْيِيرُ فِي الْإِيجَابِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ وَكَشْفٌ »<sup>(٤)</sup>.

- ومرجع صفة الكشفية في الحدود: أن الحدود أحد أفراد طرق تحصيل المعرفة؛ فإن العلم يحصل بإدراك المعلوم الذي لا يخرج عن أن يكون فردًا أو مركبًا: فإن كان فردًا فإدراكه يكون بالتصور الذي يدرك بالحدود أو بالأقوال الشارحة وباقي المعارف، وإن كان قضية تشتمل على طرفين؛ موضوع ومحمول ونسبة بينهما فهو المركب، والعلم بهذا هو التصديق الذي وضعت له القضايا، ويستفاد من طرق، منها الأقيسة، ولا يؤثر العلم في المعلوم بنوعيه مفردًا ومركبًا؛ بل « العلم يتبع المعلوم »، أو بعبارة أبي القاسم: « الْعِلْمُ يَتَّبِعُ الْمَعْلُومَاتِ وَلَا يَسْتَتِعِهَا »<sup>(٥)</sup>، وأن « الْعِلْمَ لَا يَكْتَسِبُ صِفَةً مِنَ الْمَعْلُومِ، وَلَا يُكْسِبُهُ صِفَةً إِلَّا كَوْنَهُ مَعْلُومًا لِأَجْلِهِ »<sup>(٦)</sup>، وأن « الْعِلْمَ وَالظَّنَّ لَا يُؤْتِرَانِ فِي مُتَعَلِّقَهُمَا »<sup>(٧)</sup>.

الحد هل يرجع إلى قول الحاد أو إلى صفة المحدود؟: « الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُحَقَّقُونَ: أَنَّ الْحَدَّ صِفَةُ الْمَحْدُودِ، وَأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ.

(٢) الغنية (ل ٧٧ ب).

(١) الغنية (ل ٧٧ أ).

(٣) الغنية (ل ٦١ أ).

(٤) الغنية (ل ٦١ أ)، وأيضًا: الجويني: التلخيص في أصول الفقه (١/ ١٢١، ١٢٢).

(٦) الغنية (ل ٦٥ أ).

(٥) الغنية (ل ٢ أ).

(٧) الغنية (ل ١٢٨ أ).

وَقَدْ صَارَ الْقَاضِي إِلَى أَنْ: الْحَدَّ قَوْلُ الْحَادِّ، الْمُشْبِهُ عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا أَحَادُ الْمَحْدُودِ».

وذكر أبو المعالي الجويني مذهب القاضي فقال: «إن ما ارتضاه القاضي: أن الحد يؤول إلى قول الواصف؛ وهو عنده القول المفسر لاسم المحدود وصفته على وجه يخصه ويحصره فلا يدخل فيه ما ليس من قبيله، ولا يخرج منه ما هو من قبيله، فهو - رحمه الله - منفرد بذلك من بين أصحابه»<sup>(١)</sup>.

«وَوَافَقَ الْقَاضِي الْأَصْحَابَ فِي أَنَّ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ يَرْجِعُ إِلَى صِفَتِهِ دُونَ قَوْلِ الْقَائِلِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي الْحَدِّ لِمُشَابَهَةِ الْوَصْفِ، وَمُشَابَهَةِ الْحَقِيقَةِ الصِّفَةِ»<sup>(٢)</sup>.  
شروط الحدود ومحترزاتها:

(١) الاحتراز عن التكرار في الحدود: يرى الأنصاري أن الحدود من شروطها البعد عن التكرار؛ ومن النماذج التطبيقية عنده لهذا الشرط مناقشة تعريف الكلام عند بعض المعتزلة الذين عرفوه بأنه «حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ دَالٌّ عَلَى أَغْرَاضٍ صَحِيحَةٍ» مناقشتهم بأن يقال لهم: «لا مَعْنَى لِلْحُرُوفِ إِلَّا الْأَصْوَاتُ الْمُقَطَّعَةُ، فَلَا مَعْنَى لِتَكْرِيرِهَا، وَالْحُدُودُ يُتَوَقَّى فِيهَا التَّكْرِيرُ؛ فَإِذَا قَالُوا: حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ، فَتَقْدِيرُهُ: أَصْوَاتٌ وَأَصْوَاتٌ»<sup>(٣)</sup>.

(٢) ذكر خاص وصف المحدود في الحد: الغرض من الحد أن «نُبَيِّنَ أَنَّ لِلْمَذْكُورِ حَدًّا هُوَ خَاصٌّ وَصِفِ الْمَحْدُودِ فِي مَقْصُودِ الْحَدِّ»<sup>(٤)</sup>.

- وعلة هذا المقوم للحدود أن: «مَنْ لَا يَعْرِفُ الْحَدَّ، لَا يَعْرِفُ الْمَحْدُودَ بِالْحَدِّ وَالْمَقْصُودَ بِهِ، وَلَا تُنْكِرُ عِلْمَهُ بِصِفَةٍ أُخْرَى غَيْرِ مَقْصُودَةٍ بِالْحَدِّ»<sup>(٥)</sup>.

- ومن النماذج التطبيقية لهذه الفكرة أنه: «إِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: حَدُّ الْعِلْمِ مَا يَعْلَمُ بِهِ؛ فَلَمْ تَذْكُرُوا خَاصِّيَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ مُخْتَلِفَاتٍ، لَا يَجْمَعُهَا خَاصِّيَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ إِذِ الْمُجْتَمِعَانِ فِي الْأَخْصِ مُتَمَاثِلَانِ:

(١) الباقلاني: التقريب والإرشاد (١/ ١٩٩)، والجويني: التلخيص (١/ ١٠٨)، والآمدي: أبنكار الأفكار: (١/ ١٧٩)، والزركشي: البحر المحيط (١/ ١٢٦، ١٢٧).  
(٢) الغنية (ل ٦٠).  
(٣) الغنية (ل ٧٧).  
(٤) الغنية (ل ٦٠ ب).  
(٥) الغنية (ل ٦٠ ب).

قُلْنَا: إِنَّمَا عَرَضْنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ لِلْمَذْكُورِ حَدًّا هُوَ خَاصٌّ وَصِفِ الْمَحْدُودِ فِي مَقْصُودِ الْحَدِّ؛  
إِذْ لَيْسَ الْغَرَضُ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْعِلْمِ التَّعَرُّضِ لِتَفْصِيلِهِ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ مَعْرِفَةُ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَخْصُ  
وَصْفِ الْعِلْمِ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ - مَا يَخْتَلِفُ مِنْهُ وَمَا يَتِمَّائِلُ - مَا ذَكَرْنَاهُ حَيْثُ قُلْنَا: إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ،  
أَوْ مَا يَعْلَمُ بِهِ، أَوِ التَّبَيُّنُ<sup>(١)</sup>.

هذا وللحدود محترزات آخر لم يتعرض لها الأنصاري في كتابه تأصيلًا ولا تفصيلًا؛  
إذ إنها من موضوعات علم المنطق؛ ومن هذه المحترزات:

- أن تصان الحدود عن الألفاظ المهملة التي لا مدلول لها.
- أن تصان الحدود عن الألفاظ الغريبة التي لا يعرفها المخاطب.
- أن تصان الحدود عن الألفاظ المشتركة التي تطلق بالحقيقة على أكثر من معنى.
- أن تصان الحدود عن الألفاظ المجازية غير المنقولة.
- أن تصان الحدود عن أن يعرف الشيء بنفسه.
- أن تصان الحدود عن أن يعرف الشيء بما هو أخفى منه في المعرفة.
- أن تصان الحدود عن أن يعرف الشيء بما هو مساوٍ له في المعرفة والخفاء<sup>(٢)</sup>.

### الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مَوْقِفُ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ قِضِيَّةِ

#### الدليل والهدلول والعلاقة بينهما

#### ماهية الدليل<sup>(٣)</sup>:

الدليل لغةً: «بِمَعْنَى الدَّالِّ، وَهُوَ الْمُرْشِدُ»، «وَيُذَكَّرُ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ»<sup>(٤)</sup> على اختلاف في  
هذا الإطلاق؛ هل هو حقيقة أو مجاز؟<sup>(٥)</sup>.

(١) الغنية (ل ٦٠ أ).

(٢) انظر: الأمدي: أبحاث الأفكار (١/ ١٨٤، ١٨٥).

(٣) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٣٩)، وطبعة بيروت (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، (ص ٣٣، ٣٤)، رسالة  
الحرّة (الإنصاف)، (ص ١٥)، التقريب والإرشاد (١/ ٢٠٢)، والجويني: التلخيص في أصول الفقه (١/ ١١٥)،  
والبرهان (١/ ١٢١)، والمغني للمتولي (٤ أ)، والأنصاري: الغنية في الكلام (٦١ أ)، الأمدي: الأبحاث (١/ ١٨٩).

(٤) الغنية (ل ٦١ أ).

(٥) ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن إطلاق الدليل والدال على الدلالة مجاز وتوسع، وكان يقول: «إنه قد يوضع =

والأدلة في اصطلاح المتكلمين: هي «الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهَا إِلَى الْعِلْمِ الْكَسْبِيِّ»<sup>(١)</sup>، أو الأدلة هي «الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهَا إِلَى عِلْمٍ مَا لَمْ يُعْلَمَ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ اضْطِرَّارًا»<sup>(٢)</sup>، مع التنبيه إلى أهمية الدليل في انعقاد النظر الصحيح؛ إذ «مِنْ شَرَائِطِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ: مُضَادَّتُهُ لِلدَّلِيلِ، وَوَجْهِ الدَّلِيلِ»<sup>(٣)</sup>.

وليس يقتصر دور الدليل في تصحيح النظر للوصول إلى العلم اليقيني الذي هو أقل الواجب في مجال العقائد الدينية، بل إن الدليل له دور أيضا في تقوية العلم ليرتقي في درجات اليقين؛ فإن «الشَّيْءَ قَدْ يُعْلَمُ بِطَرُقٍ وَوُجُوهُ زِيَادَةٍ فِي الْيَقِينِ؛ فَإِنَّ فِي تَكْثِيرِ الْأَدْلَةِ زِيَادَةً لِلْيَقِينِ، فَقَدْ يُدْرِكُ الشَّيْءَ عِلْمًا، ثُمَّ يُدْرِكُ بِالْبَصَرِ، ثُمَّ بِالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ، وَقَدْ يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، ثُمَّ يَرُدُّ السَّمْعُ بِهِ تَأْكِيدًا لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ»<sup>(٤)</sup>، وقد سبقت الإشارة إلى أن التصديق مقول بالتشكيك<sup>(٥)</sup>.

#### مكانة الدليل في ميدان البحث الكلامي:

إذا كان علم الكلام - في تصور ماهيته ودوره - العلم الذي يعني بإثبات العقائد الدينية والدفاع عن هذه العقائد بالأدلة اليقينية، فإن الدليل يحتل في هذا الفن المكانة العليا والنصيب الأوفى من الاهتمام؛ إذ إن مسائل هذا العلم لا يقنع فيها غير اليقين الذي لا يعتري حقائقه ظن ولا يطمح في زعزعة مسلماته شك أو ريب.

وذلك أن طرق تحصيل العلم لا تعدو طريقين رئيسين هما الضرورة والدليل، وما عداهما هو التحكُّم المحض، أو الوهم الذي لا يفيد صاحبه علماً، ولا يورث معالجه يقيناً،

= الدليل والدال في موضع الدلالة توسعاً لأجل ما بين الدال والدلالة من التعلق، وهذا كما يقولون للمعلوم علم، وللمقدور قدرة؛ لما بينهما من التعلق». انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٦)، ووافق الجويني أبا الحسن الأشعري في أن الدليل يطلق بمعنى الدال توسعاً، خلافاً لما رجحه الباقلاني كما أن الدليل هو الدال حقيقة. الباقلاني: التفرير والإرشاد (٢٠٢/١)، ونهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٣٣، ٣٤)، والجويني: التلخيص (١١٦/١)؛ يقول الجويني: «أما الدليل: فهو الفاعل، من الدال؛ كالعليم من العالم، والقدير من القادر، وهو الهادي، أو تقول: هو الكاشف عن المدلول، وهو الناصب للدلالة الفاعل لها، فمن وجد منه نصب الدلالة يقال له دال، ومن كثر منه نصب الدلالة وفعلها، يقال له: دليل، والدليل قد يستعمل في موضع الدلالة، والدلالة في موضع الدليل، فمنهم من قال: ذلك مجاز؛ إقامة للمصدر مقام النعت والاسم، ومنهم من قال: هو حقيقة؛ إذ الاستعمال آية الحقيقة، وقد وجد الاستعمال، والمصير منهم إلى أنه مجاز يقتضي دلالة». انظر: الكافية في الجدل (٤٧، ٤٦).

(٢) الغنية (ل ٥ ب).

(١) الغنية (ل ٦١ أ).

(٤) الغنية (ل ٥ ب).

(٣) الغنية: الموضع السابق.

(٥) انظر فيما سبق مبحث: إفادة النظر العقلي اليقين.

أو الهوى الذي يهدي من اتخذه دليلاً سبل الردى ويورده موارد الهلكة.

ومن مظاهر قول الأنصاري بحصر مسالك اليقين في الضرورة والنظر المستند القائم على مصادفة الدليل - : مناقشته مثبتة الجهة من الكرامية أن اعتمادهم على استحالة موجود لا يحويه محل ولا تضبطه جهة - : بأن قال لهم: « هَذَا تَحَكُّمٌ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَمْ تُسْنِدُوا مَا تَدَّعُونَهُ إِلَى ضَرُورَةٍ، وَلَا إِلَى دَلِيلٍ، وَقَدْ التَّبَسَّ عَلَيْكُمُ الْمَوْهُومُ بِالْمَعْقُولِ »<sup>(١)</sup> فما لم يستند إلى ضرورة أو دليل فهو من التباس الموهوم بالمعقول، أو من التحكم الذي لا يحكمه نظر قويم ولا حجاج مستقيم.

ومن مظاهر أهمية الدليل في الدرس الكلامي: أن مسائل هذا الفن يشترط فيها الوصول إلى أعلى درجات العلم، الذي هو اليقين، وهذا اليقين الذي هو شرط صحة الإيمان لا يحصل إلا من خلال النظر في الأدلة عند الأنصاري، والتي هي ذروة سنام تحقيق العقائد الدينية، « وَمِنْ الدَّلِيلِ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ: أَنَّ فِرْعَوْنَ لَمَّا سَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَ: ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ أَيُّ: طَالِبِينَ لِلْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَفْهَمُوا ذَلِكَ، زَادَهُمْ بَيَانًا، وَنَهَّهُمْ عَلَى الْأَدِلَّةِ بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَعْمِلُوا عُقُولَهُمْ؛ فَقَالَ: ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٣ - ٢٨] »<sup>(٢)</sup>.

حتى على القول بتصحيح إيمان المقلد: إما بدليل آخر غير النظر كالاضطرار أو الدليل الإجمالي<sup>(٣)</sup> - .....

(١) الغنية (ل ٣٣ أ)، ومن ذلك أيضًا ما استدل به الأنصاري على نفي التركيب على ذات القديم (ل ٣٧ ب)، ومنه أيضًا: مناقشة الكرامية في عدم تسليمهم أنه سبحانه قائل بالقول مريد بالإرادة، بل هو قائل بالقائلية مريد بالمرادية، وفي هذا القول نفي الكلام والإرادة - : بأن لا يتركوا ودعواهم، ولا دليل على ما ادعوه إلا التحكم المحض وسوء اللجاج، ومنه أيضًا ما في (ل ٥٠ ب): من أن « إثبات قديم غير قادر على مقدور، ولا عالم بمعلوم ولا حي: تحكم بادعاء ما لا دليل عليه، ولا يقتضيه العقل، وانظر مناقشته المعتزلة في اشتراط الوجود في كون المرئي مرئيًا، في: (ل ١٠٧ ب)، ومثله في (ل ١١٥ ب).

(٢) الغنية (ل ٨ - ٨).

(٣) مُحْصَلُ مذهب الأشاعرة في إيمان المقلد أن « المعرفة الواجبة تنقسم إلى ما حصولها عن الدليل الإجمالي لا التفصيلي؛ بأن لم يكن مقدورًا على تحريره وتقريره ودفع الشبه الواردة عليه، وإلى ما حصولها عن الدليل المعلوم بجهة التفصيل، فلا جرم اختلف الأصحاب: فمنهم من قال: المعرفة بالاعتبار الأول واجبة على الأعيان وبالاختبار الثاني واجبة وجوب كفاية، ومنهم من جعلها بالاعتبار الثاني واجبة على الأعيان، ولكن إن كان الاعتقاد موافقًا للمعتقد الصحيح من غير دليل ولا شبهة، فصاحبه مؤمن عاص بترك النظر الواجب » انظر: الأمدي: أبقار الأفكار (١/ ١٦٤)، والشافعي: الأمدي وأراؤه الكلامية (ص ١١٢، ١١٣).

وهو قول جماهير المتكلمين خلافاً لأبي هاشم<sup>(١)</sup> - يبقى أن هذا الاعتقاد مع القول بتصحيحه « لَا يَتَأْتَى وَلَا يَسْتَفِرُّ وَلَا يَتَمَيَّزُ عَنِ اعْتِقَادِ الْمُحْكَمِ إِلَّا إِذَا كَانَ صَادِرًا عَنْ مَبَادِي النَّظَرِ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى الدَّلِيلِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ تَحْرِيرَهُ وَتَقْرِيرَهُ، وَالْإِنْفَصَالَ عَنِ الشُّبْهِ الَّتِي تَوَرَدُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ الْحَقِيقِيَّ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَ هَذِهِ الْأُمُورِ »<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه المظاهر أيضاً: وجوب اتباع الدليل أينما ولى، وقد كان هذا دأب المحصلين وديدن المنصفين الراسخين؛ يقول أبو الحسن الأشعري: « أَنَا اعْتَقَدْتُ أَنَّ أَحَصَّ الْعِلْمِ الْحَادِثِ تَعَلُّقُهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ لِعِلْمِي بِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ إِلَّا عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِتَخْصِصِ الرَّبِّ تَعَالَى إِيَّاهُ بِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَثْبُتْ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ الْاِخْتِصَاصُ لَمْ أَقُلْ: إِنَّ أَحَصَّ عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ تَعَلُّقُهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لِنَفْسِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَعْلُومٍ لَا تَبَعْتُ الدَّلِيلَ »<sup>(٣)</sup>.

ويحكي الأنصاري قول الباقلاني في تحليل قوله بنفي صفة البقاء: « لَمْ أَقْصِدْ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَمِلْتُ إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ الْبَقَاءِ مُخَالَفَةً لِمَسَائِيخِي، وَتَصَدِّيًا لِأَنِّ أَذْكَرَ بِالْخِلَافِ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ التَّوْحِيدِ وَجْهٌ؛ فَالدَّلِيلُ هُوَ الْمُتَّبَعُ دُونَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ »<sup>(٤)</sup>.

### مقومات الدليل:

وفيه مسائل:

#### المسألة الأولى: الدليل بين الاطراد والانعكاس<sup>(٥)</sup>:

الطرود: تحقق الدليل مع تحقق المدلول، والعكس: انتفاء الدليل مع انتفاء المدلول<sup>(٦)</sup>:  
بيان ذلك: « الْفِعْلُ يَذُلُّ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ وَعَلَى اقْتِدَارِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى بِاطْرَادِ الدَّلِيلِ؛

(١) يقول ابن المرتضى: « البصرية: المقلد في معرفة الله ليس مؤمناً، وقيل: مؤمن عندنا، ولا يدري ما هو عند الله، البخلي: بل هو مؤمن قطعاً إذا وافق الحق لحصول الاعتقاد وإجماع الصحابة، أبو علي وأبو هاشم: التقليد ليس بمخلص؛ فليس بمؤمن ». انظر: ابن المرتضى: القلائد (ص ١٣٣)، والآمدي: الأبيكار (١/ ١٦٤).

(٢) الغنية (ل ٦ ب - أ ٧). (٣) الغنية (ل ٦٤ ب - أ ٦٥).

(٤) الغنية (ل ٩٢ ب).

(٥) انظر: ديوان الأصول للنيسابوري (ص ٣١)، وابن تيمية: منهاج السنة (١/ ٢٥٦)، ومحمد عبده: التوحيد (ص ١١).

(٦) الغنية (ل ٦٠ أ).

فَإِنَّهُ مَهْمَا وُجِدَ الْفِعْلُ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ، كَاشِفًا عَنْهُ، وَعَنِ اقْتِدَارِهِ، ثُمَّ عَدَمُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْفَاعِلِ، وَلَا عَلَى عَجْزِهِ، وَكَذَلِكَ الدُّخَانُ يَدُلُّ عَلَى النَّارِ، فَهَذَا طَرْدُ الدَّلِيلِ، وَعَدَمُ الدُّخَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ النَّارِ، وَلَوْ دَلَّ عَدَمُ الدُّخَانِ عَلَى عَدَمِ النَّارِ، لَانْعَكَسَ الدَّلِيلُ»<sup>(١)</sup>، ومن شرط الدليل الاطراد، وليس من شرطه الانعكاس<sup>(٢)</sup>:

أما تعليل اشتراط اطراد الدليل دون انعكاسه: فقد علله الأنصاري بتعليلات؛ منها:

(١) الدليل كاشف وليس موجباً؛ فلا يلزم من عدم انعكاسه بطلانه<sup>(٣)</sup>؛ إذ الدليل وظيفته الكشف عن الارتباط الوجودي بين الدليل ومدلوله لا الارتباط العدمي.

(٢) اشتراط الانعكاس يلزم منه كون العدم دليلاً، وليس من شرط دليل ما تقدير دليل آخر متعلّق بنقيضه<sup>(٤)</sup>؛ فلا يشترط في كل دليل أن نقيم الحجة على انتفاء المدلول عند انتفاء هذا الدليل المعين، أو يقال: «الدلالة لا بد لها من تعلق بالمدلول، والعدم لا تعلق له بحال»<sup>(٥)</sup>.

(٣) يجوز تعدد الأدلة على المدلول الواحد، فلو حكمنا بأن عدم الدليل يدل على انتفاء المدلول، لزم التناقض؛ المبني على ثبوت المدلول ببعض الأدلة وعدم ثبوته بانتفاء البعض الآخر<sup>(٦)</sup>.

(٤) أننا لا نستبعد أن يثبت شيء، دون أن نملك الدليل عليه؛ إذ الدليل أمانة كاشفة وليس موجباً، واشتراط انعكاس الدليل يناقض هذا المبدأ، فيكون مدفوعاً بما هو أقوى منه<sup>(٧)</sup>.

(٥) وجود الفعل دليل على وجود فاعله، وعدم الفعل ليس يدل على عَدَمِهِ<sup>(٨)</sup>.

- وعلى المستوى التطبيقي لقاعدة اشتراط اطراد الدليل دون انعكاسه - نجد أبا القاسم الأنصاري يعنى بهذه القاعدة ويستدل بها في مناقشة مخالفه في غير مسألة؛ ومن ذلك:

(١) الاستدلال بالإجماع على « أَنَّ الْإِحْكَامَ وَالْإِتِّقَانَ يَدُلُّ عَلَى إِبْتَاتِ الْعِلْمِ شَاهِدًا،

(١) الغنية (ل ٦ أ)، وانظر: الأبكار (٢٠٧/١)، ومثل له بدلالة الحوادث على وجود الصانع طرداً لا عكساً.

(٢) الغنية (ل ٦ أ)، ويقول أيضاً: « شرط صحة الدلالة الاطراد، وليس من شرط صحتها الانعكاس ». (ل: ٦١ ب).

(٣) انظر: الغنية (ل ٦ أ)، ويقول أيضاً: « الدليل هو الكاشف؛ فلا يجب انعكاسه ».

(٤) انظر: الغنية (ل ٦٢ أ). (٥) الغنية (ل ٦١ ب).

(٦) انظر: الغنية (ل ٦٢ أ). (٧) انظر: الغنية (ل ٦١ ب - ٦٢ أ).

(٨) انظر: الغنية (ل ١٦ أ - ١٦ ب).

فَلْيَدُلَّ عَلَى الْعِلْمِ غَائِبًا؛ فَإِنَّ مَذْلُولَ الدَّلِيلِ لَا يَخْتَلِفُ<sup>(١)</sup>.

(٢) من طرق الجمع بين الغائب والشاهد في قياس واحد: الدلالة؛ فكلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَمْرٍ شَاهِدًا دَلَّ عَلَيْهِ غَائِبًا؛ لَأَنَّ الدَّلَالَهَ شَرْطُهَا الْإِطْرَادُ؛ لَأَنَّهَا تَدُلُّ لَانْفُسِهَا، فَلَوْ بَيَّنَّتْ دَلَالَهَ غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَذْلُولِهَا غَائِبًا لَوَجَبَ خُرُوجُ الدَّلَالَهَ عَنْ كَوْنِهَا دَلَالَهَ شَاهِدًا، وَإِذَا دَلَّ قَبُولُ الْحَوَادِثِ شَاهِدًا عَلَى إِسْتِحَالَةِ التَّعَرِّي عَنْهَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ غَائِبًا<sup>(٢)</sup>، وهذا الذي يعبر عنه أبو القاسم الأنصاري بأن: «مَذْلُولُ الدَّلِيلِ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَغَائِبًا»<sup>(٣)</sup>.

(٣) إِنْ قَالَ قَائِلٌ: تَأْتِي الْفِعْلُ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنٍ مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ قَادِرًا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ انْعِكَاسُهُ، فَلَوْ أُلْزِمَ الرَّجُلُ تَأْتِي الْفِعْلِ مَعَ عَدَمِ الْإِقْتِدَارِ، لَكَانَ ذَلِكَ نَقْصًا؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَطْرُدَ، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ عَدَمُ انْعِكَاسِهِ؛ قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَقْتَصِرْ فِي إِبْثَاتِ حُكْمِ الْقَادِرِينَ عَلَى تَأْتِي الْفِعْلِ فَحَسَبُ، بَلْ عَوَّلَ عَلَى تَأْتِي الْفِعْلِ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ وَتَعَدُّرِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَيَتَعَلَّقُ كَلَامُهُ بِنَفْيِ وَإِبْثَاتِ وَتَقْرِيرِ، وَمَنْ اسْتَدَّ دَلِيلُهُ فَقَدْ التَزَمَ مُوجِبَ قَوْلِهِ فِي الشَّقَيْنِ وَالطَّرَفَيْنِ<sup>(٤)</sup>.

(٤) الجواب عن اعتراض المعتزلة على إثبات الصفات بقياس الغائب على الشاهد بأن المعمول في هذا القياس على التارات والجواز يكون الجوهر تارة متحركًا وتارة ساكنًا وغير ذلك، مع استحالة اعتوار التارات والجواز على الله تعالى:

فأجاب الأنصاري عن هذا الاعتراض بأن: «اغْتَوَاؤُ التَّارَاتِ وَجَوَاؤُ الْأَحْكَامِ وَالْأَوْصَافِ لَيْسَ عِلَّةَ لُبُوتِ الْمَعَانِي حَتَّى يَلْزَمَ اطْرَادُهَا وَانْعِكَاسُهَا، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعَانِي، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ الْانْعِكَاسُ؛ فَإِنَّ وُجُودَ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ فَاعِلِهِ، وَعَدَمُ الْفِعْلِ مِنْهُ لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ»<sup>(٥)</sup>.

(٥) مناقشة المعتزلة في استدلاله على منع تعليل الواجب بأن الحائر لا يعلل - بأن هذا الاستدلال من باب «الْتَمَسْكَ بِعَكْسِ الدَّلَالَهَ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَهَ انْعِكَاسُهَا بِإِجْمَاعِ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحَقَائِقِ، وَجَوَاؤُ الْحُكْمِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ عِنْدَ

(٢) الغنية (ل ٦١ أ).

(٤) الغنية (ل ١٣٤ أ).

(١) الغنية (ل ٦٣ ب).

(٣) الغنية (ل ٦٣ ب).

(٥) الغنية (ل ١١٦ أ - ١٦ ب).



الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى التَّعْلِيلِ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ طَرَدُوا الدَّلَالَهَ فَأَتَبَتُوا أَحْكَامًا جَائِزَةً غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ، وَطَالَبُونَا بِعَكْسِهَا !»<sup>(١)</sup>.

(٦) قَالَ الْجُبَّائِيُّ: «مَذْلُولُ الإِحْكَامِ شَاهِدُ الْعِلْمِ، وَمَذْلُولُ الدَّاتِ غَائِبٌ،.. وَمَا قَالَهُ الْجُبَّائِيُّ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مَذْلُولَ الدَّلِيلِ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَغَائِبًا، فَإِنَّ فِي اخْتِلَافِهِ إِنْتِقَاصَ الدَّلِيلِ»<sup>(٢)</sup>.

ويظهر من كثرة استدلالات الأنصاري بهذه القاعدة<sup>(٣)</sup> سواء أكان الاستدل بها على مذهبه أم في مناقشة مذهب المخالف -: يظهر من ذلك أهمية هذه القاعدة عنده في معرض الاستدلال الكلامي، وأنها من صور القواعد المنهجية الهامة التي يعتمد عليها.

المسألة الثانية: في العلاقة بين الدليل ومدلوله ودلالته:

- أولاً: المغايرة بين الدليل ومدلوله<sup>(٤)</sup>:

الدليل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

والمدلول: ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به.

والدلالة: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر<sup>(٥)</sup>، أو هي: العلامة التي بها يدل الدال على المدلول عليه من إشارة أو أثر أو حكم مقتضى لحكم مقتضى<sup>(٦)</sup>:

من هنا تظهر المغايرة بين الدليل ومدلوله؛ فإن: العلم لا بد له من سبب منفصل؛ وهو الدليل، وسبب متصل؛ وهو العلم بالدليل والقوة التي بها يفهم، والنظر الموصل إلى الفهم<sup>(٧)</sup>.

وقد أبان الأنصاري عن علاقة المغايرة بين الدليل ومدلوله في مقام مناقشة منكري حجية النظر وإفادته العلوم، المستدلين بأن إثبات النظر بالنظر نوع من إثبات الشيء بنفسه؛ بأن قال: «نَحْنُ لَا نُنْبِتُ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّا نَتَمَسَّكُ بِضَرْبٍ مِنَ النَّظَرِ عَلَى أَنَّ جِنْسَ النَّظَرِ الْمَوْصُوفِ بِشَرَائِطِهِ مِمَّا يُفِيدُ الْعِلْمَ، فَالَّذِي تَمَسَّكْنَا بِهِ، وَنَعْتَقِدُهُ دَلِيلًا مُغَايِرًا لِلَّذِي نَجْعَلُهُ

(١) الغنية (ل ٥٩ أ). (٢) الغنية (ل ٦٣ ب).

(٣) وانظر صوراً أخرى غير ما ذكر من استدلال الأنصاري على وجوب اطراد الدليل دون انعكاسه في: الغنية: (ل ٩٣ أ، ١٢٥ ب، ١٤٨ أ).

(٤) انظر: الغزالي: المستصفى (١/ ٤٢)، والمقصد الأسنى (ص ٣٣).

(٥) الجرجاني: التعريفات (ص ٧٩، ٨٠).

(٦) ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٦).

(٧) انظر: ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (٦/ ٢٢٢).

مَدْلُولًا، غَيْرَ أَنَّهُ يَجْمَعُهُمَا اسْمُ النَّظَرِ وَاسْمُ الدَّلِيلِ»<sup>(١)</sup>.

- ثانيًا: العلم بالدليل يوجب العلم بالمدلول<sup>(٢)</sup>:

« لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى مَدْلُولٍ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِمَدْلُولِهِ »<sup>(٣)</sup>  
فإن العلم بالدليل المستلزم للعلم بالمدلول عليه، هو تصور الحد الأوسط المستلزم لثبوت  
الأكبر للأصغر.

مثل ذلك: من يعلم أن الخمر حرام، وأن كل مسكر خمر، فيلزم أن يعلم أن كل مسكر  
حرام، وهذا النظر إنما هو عبارة عن ترتيب المقدمتين في النفس<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: أنه « إِذَا ثَبَتَ حَدَثُ الْعَالَمِ، وَأَحَاطَ الْعَاقِلُ بِهِ عِلْمًا، وَنَقَضَ  
عَنْ قَلْبِهِ وَسَاوَسَ الطَّبَائِعِيِّينَ وَالْفَلَاسِفَةَ، عِلْمٌ قَطْعًا صُدُورُهُ مِنْ قَادِرٍ عَالِمٍ مُرِيدٍ حَيٍّ »<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك: استدلال الأنصاري بهذه القاعدة في مناقشته للسائل في مسألة دلالة الإلتقان  
والإحكام على علم المخترع وهل هو علم ضروري أو نظري بأنه « لَا تَنَاقُضُ فِي الْجَمْعِ  
بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنَّا وَإِنْ قُلْنَا: نَعْلَمُ أَنَّ الْمُحْكَمَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ بِهِ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَحَقِيقَةُ  
الْقَوْلِ فِيهِ يَتَوَلَّى إِلَى أَنَّ الْمُحْكَمَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ عَالِمًا بِهِ، مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نَظَرٍ فِي  
كَوْنِهِ دَلِيلًا، وَكَأَنَّ الْأَدْلَةَ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا إِلَّا بِالنَّظَرِ، وَمِنْهَا مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ  
دَلِيلًا عَلَى الضَّرُورَةِ، وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْقِسْمِ الْآخِيرِ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى  
مَدْلُولٍ - إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِمَدْلُولِهِ، وَهَذَا سَبِيلُ الْمُحْكَمِ الدَّالِّ عَلَى عِلْمِ  
مُحْكَمِهِ »<sup>(٦)</sup>.

- ثالثًا: العلم بدلالة الدليل يغير العلم بالمدلول:

اختلف في العلم بدلالة الدليل على مدلوله: هل يغير العلم بالمدلول على قولين:  
القول الأول: التغير بينهما: وهو ما رجحه الرازي، مستدلًا على ذلك بأن: هناك دليل  
مستلزم؛ كوجود العالم، ومدلول لازم؛ كوجود الصانع، ودلالة؛ هي نسبة بينهما متأخرة  
عنهما، ولا شك أنها متغيرة؛ فتكون العلوم المتعلقة بها متغيرة أيضًا.

(١) الغنية (ل ٤ أ).

(٢) انظر: ابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ٩٠)، وابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٣٩٧).

(٣) الغنية (ل ٥١ ب). (٤) انظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٣٩٧).

(٥) الغنية: الموضوع السابق. (٦) الغنية (ل ١٢٤ ب - ١٢٥ أ).

- ومن الأدلة على ذلك أيضًا أن: وجه الدلالة غير الدليل؛ كما نقول: العالم يدل على وجود الصانع؛ لحدوثه أو إمكانه، فالدليل هو العالم، ووجه دلالة هو الحدث أو الإمكان، وهو مغاير له عارض.

القول الثاني: لا تغاير بين وجه الدلالة والدليل: والدليل على ذلك أنه قد يدل الشيء على غيره نظرًا إلى ذاته، وإلا لزم التسلسل؛ لأننا نقل الكلام إلى ذلك الوجه الذي هو سبب دلالة الدليل؛ كالإمكان مثلاً؛ فإنه أيضًا دليل يدل على وجود الصانع فوجب أن يكون له وجه دلالة يغايره، والحدث الذي هو وجه الدلالة ليس غير العالم الذي هو الدليل؛ إذ لا واسطة بين العالم؛ الذي هو ما سوى الله تعالى والصانع، بل كل ما هو مغاير له تعالى فهو داخل فيما سواه؛ فليس ثمة أمر ثالث هو غير العالم والصانع<sup>(١)</sup>.

- أما الأنصاري: فإنه يقول: إن العلم بدلالة الدليل على مدلوله يغاير العلم بالمدلول، وقد اعتمد على هذه القاعدة في غير موضع من كتابه؛ ومن ذلك: ما قاله في مناقشته المعتزلة منكري الرؤية: «وَنَحْنُ نَقُولُ: مَنْ عَلِمَ شَيْئًا ثُمَّ أَبْصَرَهُ وَأَذْرَكَهُ فَيَجِدُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ حَالَيْهِ، وَمَنْ أَنْصَفَ عَلِمَ أَنَّ التَّفْرِقَةَ الَّتِي يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى انْطِبَاعِ حَاسَةِ بِالْمَحْسُوسِ، وَلَا إِلَى اتِّصَالِ شُعَاعٍ بِالْمَرْتَبِيِّ، وَلَا إِلَى كَوْنِهِ فِي مُحَاذَاتِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَجِدُ تَفْرِقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ مُبْصِرًا لِلشَّيْءِ غَيْرِ مُذْرِكٍ لَهُ بِإِذْرَاكِ السَّمْعِ مَثَلًا، وَكَذَلِكَ يَجِدُ تَفْرِقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ اعْتِقَادِهِ الشَّيْءَ لَا عَنْ دَلِيلٍ، وَبَيْنَ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِهِ، ثُمَّ التَّفْرِقَةُ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى عَثُورِهِ عَلَى الدَّلِيلِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالدَّلِيلِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ، وَقَدْ كَانَ مُعْتَقِدًا لَهُ غَيْرَ مُتَيَقِّنٍ، ثُمَّ انْشَرَحَ صَدْرُهُ وَحَصَلَ لَهُ ثَلَجُ الْفَوَادِ»<sup>(٢)</sup>.

- رابعًا: الدليل لا يتفك عن مدلوله<sup>(٣)</sup>:

لا يتصور وجود الدليل غير دالٍّ على مدلوله<sup>(٤)</sup>؛ إذ لا معنى للدليل إلا ما يلزم منه العلم بالمدلول<sup>(٥)</sup>، .....

(١) انظر: الإيجي: المواقف بشرح الجرجاني (١/ ٢٩٤، ٢٩٥).

(٢) الغنية (ل ١١٥ أ).

(٣) انظر: الرازي: المحصول من علم الأصول (٥/ ١٩٠)، (٦/ ٦٦)، وابن تيمية: مجموع الفتاوى (٩/ ١٥٧)، ودرء التعارض (٥/ ٣٤٢)، والنبوات (ص ٢٣٩)، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٨٦ هـ، وآل تيمية: المسودة في أصول الفقه (ص ٢٢١)، والشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٣٥٠).

(٤) الغنية (ل ٥ ب - ٦ أ). (٥) انظر: الشوكاني: إرشاد الفحول (١/ ٣٥٠).

فإن الدليل لا يجوز أن يثبت ولا مدلول هناك<sup>(١)</sup>.

ودليل عدم الانفكاك بين الدليل ومدلوله: أن الدلالة لا يجوز أن تختص؛ فتدل في موضع دون موضع؛ لأن ذلك يحيل كونها دلالة في كل موضع<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك:

(١) دلالة الدليل على مدلوله شاهداً وغائباً؛ فإنه يجب عند وجود الدلالة أن يحصل المدلول على كل وجه، ولا يختلف شاهداً وغائباً<sup>(٣)</sup>، «فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَمْرٍ شَاهِدًا دَلَّ عَلَيْهِ غَائِبًا؛ لِأَنَّ الدَّلَالَهَ شَرْطُهَا الاطرَادُ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ لَانْفُسِهَا، فَلَوْ ثَبَتَ دَلَالَةٌ غَيْرٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَدْلُولِهَا غَائِبًا لَوَجَبَ خُرُوجُ الدَّلَالَهَ عَنْ كَوْنِهَا دَلَالَةً شَاهِدًا»<sup>(٤)</sup>، وهذا أحد الجوامع في القول بقياس الغائب على الشاهد.

(٢) «المُحَدَّثُ دَالٌّ بِجَوَازِ وُجُودِهِ عَلَى مُقْتَضَى يَفْتَضِي لَهُ الوجود»<sup>(٥)</sup>.

(٣) الإحكام والاختصاص الدالّين على علم المحكم، وإرادة المخصّص<sup>(٦)</sup>.

(٤) «الْعَدَمُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً؛ إِذِ الدَّلَالَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ تَعَلُّقٍ بِالمَدْلُولِ، وَالْعَدَمُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِحَالٍ»<sup>(٧)</sup>، وهذا الذي يعبر عنه الأصوليون بمقدمة ما لا دليل عليه يجب نفيه، وسيأتي بيان موقف الأنصاري من هذا الدليل تفصيلاً في الكلام على صور الاستدلال الكلامي عند أبي القاسم.

- خامساً: تعدد مدلولات الدليل الواحد<sup>(٨)</sup>:

« لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَعَلَّقَ دَلِيلٌ وَاحِدٌ بِمَدْلُولَيْنِ أَوْ بِوَجْهَيْنِ، وَيَرْتَبِطُ بِهِمَا - عَلَى الْجَمْعِ - نَظَرٌ وَاحِدٌ »<sup>(٩)</sup>. «فَقَدْ يَدُلُّ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ عَلَى مَدْلُولَيْنِ»<sup>(١٠)</sup>.

ومن المسائل الأصولية المتعلقة بهذه القاعدة: إذا دار لفظ الشارع بين مدلولين، إن حمل

(١) النيسابوري: ديوان الأصول (ص ٣٤٣).

(٢) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٧/٩).

(٣) القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١٠٤/١).

(٥) الغنية (ل ٥٦ - أ).

(٤) الغنية (ل ٦١ أ).

(٧) الغنية (ل ٦١ ب).

(٦) الغنية: الموضع السابق.

(٨) انظر: الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٢٥٥/٣).

(١٠) الغنية (ل ٦٣ ب).

(٩) الغنية (ل ٦٨ أ - ب).

على أحدهما أفاد معنى واحداً، وإن حمل على الآخر أفاد معنيين، ولا ظهور له في أحد المعنيين اللذين دار بينهما:

ذهب الأكثرون إلى أنه ليس بمجمل، بل هو ظاهر في إفادة المعنيين اللذين هما أحد مدلوليه، واختاره الأمدي لتكثير الفائدة<sup>(١)</sup>.

وذهب الأقلون إلى أنه مجمل؛ وبه قال الغزالي، واختاره ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً مسألة استعمال اللفظ المشترك في مفهوماته جميعاً<sup>(٣)</sup>.

ومن فروع هذه القاعدة: ما ذهب إليه القاضي من أنه: « لا يَبْعُدُ أَنْ يُجْعَلَ الْإِحْكَامُ دَلَالَةً عَلَى الْحَالِ وَالْعِلْمِ جَمِيعاً »<sup>(٤)</sup>.

ومنها: « الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ الْحَادِثِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِإِبْثَابِ وُجُودِ مَسْبُوقِ بَقْدَمٍ، وَهُمَا مَعْلُومَانِ ».

ومنها: « الدَّالُّ عَلَى تَمَآثُلِ الْمِثْلَيْنِ وَتَغَايُرِهِمَا أَوْ تَضَادِّهِمَا؛ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومَيْنِ ».

ومنها: « إِحْكَامُ الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ »<sup>(٥)</sup>.

- سادساً: تعدد الأدلة على المدلول الواحد:

« يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْمَدْلُولِ الْوَاحِدِ أَدِلَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ »<sup>(٦)</sup>، والدليل على هذه القاعدة أن الدليل صفة كاشفة، ولا إشكال في تعدد الأدلة، إذ تعلق الدليل بمدلوله ليس كتعلق العلة بمدلولها<sup>(٧)</sup>.

- سابعاً: تفاوت الأدلة في الدلالة على مدلولاتها:

« الْأَدِلَّةُ تَنْقَسِمُ:

فَمِنْهَا: مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا ضَرُورَةً، مِنْ غَيْرِ اخْتِْيَاجٍ إِلَى مُبَاحَثَةٍ وَنَظَرٍ.

(١) انظر: الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام (١٨/٢)، والرازي: المحصول (١/٣٨٨-٣٨٩)، وآل السبكي:

الإبهاج في شرح ألفاظ المنهاج (١/٢٦١)، الإسنوي: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص ١٧٣، ١٧٦).

(٢) انظر: الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ٢٣٣).

(٣) انظر: الرازي: المحصول من علم الأصول (١/٣٧٨).

(٤) الغنية (ل ٦٣ ب).

(٥) الغنية (ل ٦٨ أ - ب).

(٦) الغنية (ل ٦٢ أ).

(٧) انظر: الغنية (ل ٦ أ، ل ٥١ ب، ل ٥٥ أ، ل ٦١ أ، ل ٦١ ب - ٦٢ أ).

وَمِنْهَا: مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا بِنَظَرٍ وَفِكْرٍ<sup>(١)</sup>.

المسألة الثالثة: أقسام الدليل:

تنقسم الأدلة بحسب جهة التقسيم إلى نوعين:

- أولاً: تقسيم بحسب ما يفيد الدليل من العلم إلى: دليل قطعي، ودليل ظني:

فالدليل القطعي: ما أفاد العلم اليقيني، وهو الذي يختص باسم الدليل عند الإطلاق في اصطلاح المتكلمين<sup>(٢)</sup>، فيخرج عن الدليل - في اصطلاحهم - ما يفيد الظن فلا يسمى دليلاً بل يسمى أمانة، وتحقيق ذلك أن الدليل عندهم - يلزم منه العلم.

وللدليل اليقيني القطعي عند الأنصاري صورٌ تفيده: منها: الخبر المتواتر إذا استجمع شرائطه؛ فإنه يفيد علماً ضرورياً<sup>(٣)</sup>، ومنها: خبر الواحد إذا كان مقترناً بالدليل العقلي<sup>(٤)</sup>، ومنها: التقسيم الدائر بين النفي والإثبات<sup>(٥)</sup>، ومنها: الأوليات العقلية<sup>(٦)</sup>، وسيأتي القول مفصلاً في هذه الأدلة في مبحث صور الاستدلال الكلامي عند الأنصاري.

والدليل الظني: هو ما أفاد ترجيح أحد طرفي القضية، وقد يسمى أمانة، وقد يوصف بالدليلية مع التنبيه على ظنيته<sup>(٧)</sup>.

- ثانياً: أقسام الدليل بحسب مصدره:

ينقسم الدليل بحسب مصدره إلى الدليل العقلي، والدليل النقلي السمعي؛ فإن الدليل «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمْعِيًّا: إِمَّا مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِمَّا إِجْمَاعٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَقْلِيًّا»<sup>(٨)</sup>، وقد سلك المتكلمون ومعهم الأصوليون اتجاهين في تحديد أقسام الدليل من

(١) الغنية (ل ٥١ ب).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني (١٢/ ٣٨٦، ٥٢٩)، والبصري: المعتمد (٢/ ٦٠)، والشيرازي: اللمع (ص ٣)، والباقلاني: التقريب والإرشاد (١/ ٢٢٢، ٢٢٣)، والحويني: البرهان (٢/ ٥٥٤)، وابن العربي: قانون التأويل (ص ٥٢٩، ٥٣٠)، والرازي: المحصل (ص ٥٠، ٥١)، والأمدى: الإحكام (١/ ٢٧)، وآل السبكي: الإبهاج (٣/ ٩٣، ٢٥٩)، وآل تيمية: المسودة (ص ٥١٣)، والإسنوي: التمهيد (ص ٥٣٢)، وابن خلدون: اللباب (ص ٤٦)، والتفتازاني: المقاصد (١/ ٢٧٩)، والصنعاني: إجابة السائل (ص ٥٤، ١٣٨، ٤١١)، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ١٦٩)، د/ قوشتي: حجية الدليل النقلي (ص ٢١).

(٣) انظر: الغنية (ل ١٣).

(٤) انظر: الغنية (ل ٣ ب).

(٥) انظر: الغنية (ل ٢٣).

(٦) انظر: الغنية (ل ١٣).

(٧) انظر: الموسوعة الفقهية (٦/ ١٩٤، ١٩٥)، د. أحمد قوشتي: حجية الدليل النقلي (ص ٢٠).

(٨) الغنية (ل ٦ ب).

حيث مصدره، بيانهما فيما يلي:

الاتجاه الأول: القسمة الثنائية للدليل بين العقل والنقل: مذهب جمهور المتكلمين انحصار الدليل في العقل والنقل؛ فالدليل ينقسم عند القاضي عبد الجبار إلى ما كان من باب العقليات وإلى ما كان من باب السمعيات<sup>(١)</sup>، وكذا عند أبي الحسين البصري صاحب المعتمد<sup>(٢)</sup>.

وعند الماتريدي نرى هذه القسمة واضحة منذ فجر المذهب الماتريدي وعند مؤسسه أبي منصور الماتريدي<sup>(٣)</sup>، وكذا عند أبي المعين النسفي<sup>(٤)</sup>.

وكذلك عند الأشاعرة نجد فكرة انحصار الدليل في العقل والنقل؛ فالشيخ أبو الحسن يقسم الأدلة وبوضوح؛ حيث يذكر أن: « جملة الطرق التي يدرك بها العلوم الضرورية والاستدلالية تنحصر في أدلة خمسة: العقول، والكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس »<sup>(٥)</sup>، وهي تؤول إلى الأدلة العقلية والنقلية، ثم هو يؤكد بعد ذلك على أن « حُكْمَ مَسَائِلِ الشَّرْعِ الَّتِي طَرِيقُهَا السَّمْعُ أَنْ تَكُونَ مَرْدُودَةً إِلَى أَصُولِ الشَّرْعِ الَّتِي طَرِيقُهَا السَّمْعُ، وَحُكْمَ مَسَائِلِ الْعَقَلِيَّاتِ أَنْ تُرَدَّ إِلَى الْبَدَائِهِ وَالْمَحْسُوسَاتِ وَالضَّرُورِيَّاتِ لِيُرَدَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى بَابِهِ، وَلَا تَخْتَلِطَ الْعَقَلِيَّاتُ بِالسَّمْعِيَّاتِ، وَلَا السَّمْعِيَّاتُ بِالْعَقَلِيَّاتِ »<sup>(٦)</sup>، والفكرة نفسها تجدها عند البغدادى<sup>(٧)</sup>، والجويني<sup>(٨)</sup>، والآمدي<sup>(٩)</sup>، والتفتازاني<sup>(١٠)</sup> وغيرهم.

وقد استبدل بعض المتكلمين - كالباقلائي<sup>(١١)</sup> وابن فورك<sup>(١٢)</sup> - : الدليل الوضعي بالدليل النقلي؛ في محاولة منهم لإدخال مثل الدلالة والعبارة والرمز في الدليل، إلا أن هذا التقسيم

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٥٥)، (تحقيق د/ عمر عزمي).

(٢) انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه (١/ ٧٩، ٢٧٣، ٢٧٨)، (٢/ ٧٨).

(٣) انظر: الماتريدي: التوحيد (ص ٤)، والمغربي: الماتريدي وآراؤه الكلامية (ص ٥١، ٥٨).

(٤) انظر: النسفي: التمهيد لقواعد التوحيد (ص ١٢٠، ١٢١).

(٥) الزركشي: البحر المحيط (١/ ٨٨، ٨٩).

(٦) أبو الحسن الأشعري: استحسان الخوض في علم الكلام (ص ١٠)، والأنصاري: الغنية (ل ١١ أ).

(٧) انظر: البغدادى: أصول الدين (ص ٩).

(٨) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٨)، والتلخيص في أصول الفقه (١/ ١٣٢)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ١٦٥).

(٩) انظر: الآمدي: أبعاد الأفكار (١/ ١٨٩).

(١٠) انظر: التفتازاني: شرح المقاصد (١/ ٢٨٠).

(١١) انظر: الباقلائي: التقريب والإرشاد (١/ ٢٠٥).

(١٢) انظر: الحدود في الأصول: ورقة (٣) نقلًا عن: حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة (ص ٢٢).

ساغ إيراؤه في المصنفات الأصولية، والمتعلقة بالعمليات أو ما يسمى في اصطلاحهم بأفعال المكلفين، والتي يحتج فيها بالظنيات، أما في ميدان البحث الكلامي فلن يكون ذا بال؛ إذ البحث الكلامي يشترط فيه أن ينبني على الأسس اليقينية والقواطع العقلية، كما أن هذه الأدلة ترجع من حيث هي إلى الدليل النقلي؛ فإن الدليل الوضعي عندهم: « هو ما دل بقضية استناده، ومنه العبارات الدالة على المعاني في اللغات »<sup>(١)</sup>.

**الاتجاه الثاني:** القسمة الثلاثية للدليل: وهذا التقسم مؤداه انقسام الدليل إلى: عقلي محض، ونقلّي محض، ومركبٍ منهما؛ فإن الدليل إما عقلي بجميع مقدماته، أو نقلي بجميعها، أو مركب منهما بأن يكون بعض مقدماته مأخوذاً من العقل، وبعضها مأخوذاً من النقل:

إلا أن خلاف أصحاب هذا التقسيم الذي قال به بعض علماء الأشاعرة؛ كالرازي<sup>(٢)</sup>، والآمدي<sup>(٣)</sup>، والإيجي<sup>(٤)</sup>، والتفتازاني<sup>(٥)</sup> وغيرهم - : خلاف لفظي؛ فإن الدليل النقلي عند الجمهور القائلين بالقسمة الثنائية للدليل لا ينفك عن الدليل العقلي؛ إذ النقل لا تثبت صحته أو يعرف صدقه إلا بالاعتماد على مقدمات عقلية؛ كإثبات صدق المخبر، ومعرفة النبوة، وكلها أمور لا تثبت إلا عقلاً<sup>(٦)</sup>، وفي هذا يقول الرازي: « الدليل السمعي المحض محال؛ لأن خبر الغير ما لم يعرف بالعقل صدقه لم يقد »<sup>(٧)</sup>؛ ومن ثم فإن تقسيمات المتكلمين للدليل تؤول في النهاية إلى الدليلين: الدليل العقلي المحض، والدليل النقلي الذي لا ينفك يعتمد دلالة العقل في إثبات أصله<sup>(٨)</sup>.

- أما أبو القاسم: فقد اعتمد القسمة الثنائية للدليل متابعاً في ذلك جمهرة الأصحاب، فالأدلة عنده « تَنْقَسِمُ إِلَى الْعَقْلِيِّ وَالسَّمْعِيِّ »<sup>(٩)</sup>؛ وقد سبقت الإشارة إلى أن الدليل عنده

(١) الزركشي: البحر المحيط (١/ ٥٤، ٥٥).

(٢) انظر: الرازي: المحصل (ص ٥١)، والأربعين في أصول الدين (٢/ ٢٥١).

(٣) انظر: الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٢٨).

(٤) انظر: المواقف بشرح الجرجاني (٢/ ٤٨، ٥١).

(٥) انظر: التفتازاني: شرح المقاصد (١/ ٢٨٠، ٢٨٢)، وانظر أيضاً: التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون

(١/ ٥٤٧)، أبو البقاء الكفوي: الكليات (٢/ ٣٢٢).

(٦) انظر: الغنية: (ل ٦ ب).

(٧) انظر في ذلك: الرازي: المحصل (ص ٥١)، والأربعين في أصول الدين (٢/ ٢٥١)، والتفتازاني: شرح

المقاصد (١/ ٢٨٠، ٢٨١)، والإيجي: المواقف بشرح الجرجاني (٢/ ٤٩، ٥٠).

(٩) الغنية: (ل ٥ ب).



« يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمْعِيًّا: إِمَّا مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِمَّا إِجْمَاعٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَقْلِيًّا »<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد الأنصاري هذه القسمة على المستوى العملي فاستدل بها في غير موضع على ما يراه، ثم احتج بها على المخالفين، ومن ذلك:

- أنه ناقش تسمية القديم جوهرًا بجامع القيام بالنفس بأن: « الْجَوْهَرُ لَا تَوْقِيفَ مِنَ الشَّارِعِ فِي إِطْلَاقِهِ، وَلَا دَلِيلَ فِي الْعَقْلِ عَلَى جَوَازِهِ »<sup>(٢)</sup>، وإذا خلا مذهبهم من النقل؛ الذي هو توقيف الشارع، ومن دليل العقل؛ فلم يبق لهم دليل يستدلون به على مذهبهم؛ لانحصار الدليل فيهما.

- وناقش السالمية<sup>(٣)</sup> القائلين برؤية المعدوم قائلًا: « قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، أَبِالْضَّرُورَةِ عَرَفْتُمْ ذَلِكَ أَمْ بِالذَّلِيلِ؟! وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ »<sup>(٤)</sup>.

وحكى طريقة بعض الأصحاب في استحالة تقدير قديمين قائمين بالنفس بأن قالوا: « إِنِّبَاتُ مَوْجُودٍ لَا يُعْلَمُ ضَرُورَةٌ وَلَا دَلَالَةٌ تَحْكُمُ مَحْضٌ؛ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعَ عَلَى كَوْنِهِ مَعْقُولًا، وَمَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الْعَقْلِ وَالنَّفْسِ -: لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، وَلَا سَمْعِيٌّ، ثُمَّ إِنِّبَاتُ اثْنَيْنِ مَعَ اللَّهِ هُمَا الْعَقْلُ وَالنَّفْسُ -: لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ إِنِّبَاتِ ثَلَاثَةٍ »<sup>(٥)</sup>.

### الدليل العقلي وعهلية الاستدلال:

يربط القاضي عبد الجبار بين الدليل العقلي، وعملية الاستدلال التي يقوم بها العقل؛ فينص على أن: « ما يدل عليه العقل هو ما فيه استدلال عقلي معلوم، فأما ما ليس هذا حاله فلا دليل في العقل عليه »<sup>(٦)</sup>.

وهذه الفكرة لا يكاد يختلف فيها؛ لذلك نجد الربط واضحًا بين الدليل العقلي وعملية

(١) الغنية (ل ٦ ب).

(٢) الغنية (ل ٤٥ أ).

(٣) السالمية: فرقة تنسب إلى محمد بن أحمد بن سالم البصري المتوفى سنة (٢٩٧هـ) وابنه أحمد المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، وكانوا يجمعون بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية، ومن أشهر المتسبين إلى هذه الطائفة: أبو طالب المكي صاحب قوت القلوب، المتوفى سنة (٣٨٦هـ)، وتأثر بهذه الطائفة كثير من أعلام التصوف. انظر: النشار: نشأة الفكر الفلسفي (ص ٤٠٠، ٤٠٤).

(٤) الغنية (ل ١٠٧ ب).

(٥) الغنية (ل ١٥١ ب).

(٦) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٦/١٥).

الاستدلال، كما نجد التأكيد على استقلالية الدليل العقلي واستغنائه عن وضع واضع؛ ولذلك عُرِّفَ الدليل العقلي بأنه: « ما دل على المطلوب بنفسه من غير احتياج إلى وضع »<sup>(١)</sup>، أو: « ما يدل لذاته »<sup>(٢)</sup>، أو: « ما دلت لأعيانها من غير حاجة إلى قصد قاصد إلى نصبها أدلة »<sup>(٣)</sup>، أو: « ما لا يتوقف على نقل أصلاً »<sup>(٤)</sup>، ويضاف إلى مقومات الدليل العقلي مع الاستقلالية عن النقل - قيام العقل بالاستدلال بجهد ذاتي يتبع فيه القواعد المنطقية وبدهيات ومسلمات العقول<sup>(٥)</sup>.

وعلى الطريقة نفسها سار الأنصاري فعرف الدليل العقلي بأنه: « مَا يَدُلُّ بِصِفَةِ لازِمَةٍ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودُهُ غَيْرَ ذَالٍ عَلَى مَذْلُولِهِ »<sup>(٦)</sup>.

### الدليل النقلي<sup>(٧)</sup> ( السهوي ):

الدليل النقلي مضاف إلى النقل أو إلى السمع<sup>(٨)</sup>، والنقل يطلق في اصطلاح الأصوليين على ما عرف بطريق الرواية أو السماع<sup>(٩)</sup>.

وقد عرف الدليل النقلي - مع مراعاة هذا الأصل - بتعريفات مختلفة، فعرفه بعضهم بالرسم بذكر أفراده بأنه « الكتاب والسنة »<sup>(١٠)</sup>، وبعضهم عرفه بالحد بأنه « الدليل اللفظي المسموع »<sup>(١١)</sup>، أو هو « ما يدل بطريق المواضعة على دلالاته »<sup>(١٢)</sup>، أو: « ما لا يدل بذاته بل

(١) نحوه في: الآمدي: أبكار الأفكار (١/ ١٨٩)، وانظر أيضاً: الزركشي: البحر المحيط (١/ ٥٤، ٥٥).

(٢) الباقلاني: التقريب والإرشاد (١/ ٢٠٥)، والجويني: التلخيص (١/ ١٢٠).

(٣) الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ١٢١).

(٤) الزركشي: البحر المحيط (١/ ٥٤، ٥٥).

(٥) انظر: فرغل: الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية (ص ١٨٩).

(٦) الغنية: (ل ٥ ب - أ ٦).

(٧) انظر: الجويني: التلخيص (١/ ١٢٠)، والبرهان (١/ ١٥٥)، والآمدي: الأبكار (١/ ٨٩)، (٤/ ٣١٩)،

والزركشي: البحر المحيط (١/ ٣٦)، والكفوي: الكليات (٢/ ٣٢٦)، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ١٨٤).

(٨) مما هو مقرر في مقدمات العلوم لاسيما علم أصول الفقه أن المعرفة بالمركب تتوقف على معرفة أجزائه، وسبب هذا لمخ الصفة الداخلة على ما سمي بها من الأعلام، والعلاقة القائمة بين هذا المركب قبل إطلاقه علماً على الأمر المخصوص، على طريقة: « سميته يحمي ليحيى ».

(٩) انظر: المعجم الوسيط: مادة (ن ق ل) (٢/ ٩٨٧)، جميل صليبا: المعجم الفلسفي (٢/ ٤٠٥).

(١٠) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/ ١٥١).

(١١) الآمدي: أبكار الأفكار (٤/ ٣١٩).

(١٢) الباقلاني: التقريب والإرشاد (١/ ٢٠٥).

بالوضع والاصطلاح سواء كان من وضع الشارع أو غيره»<sup>(١)</sup>.  
هذا وسيأتي في مبحث صور الاستدلال الكلامي مناقشة قضية العلاقة بين الدليلين  
العقلي والنقلي، وهل يقع بينهما تعارض؟ ثم ما حكم هذا التعارض؟.

\*\*\*



## الفصل الثاني

### أصول الأدلة عند الأنصاري

ويتكون هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: الدليل العقلي.

المبحث الثاني: الدليل النقلي (السمعي).

المبحث الثالث: التعارض بين الدليلين العقلي والنقلي.

#### المبحث الأول: الدليل العقلي

##### مكانة الدليل العقلي في البحث الكلامي:

العقل ثاني اثنين يتوصل بهما إلى دُرْك العلوم<sup>(١)</sup>، هذان الطريقتان هما العقل والسمع؛ يظهر هذا في تقسيم الأدلة إلى عقلي وسمعي<sup>(٢)</sup>، ولا تقتصر أهمية الدليل العقلي على أنه أحد مصدري المعرفة الدينية في ميدان البحث الكلامي، بل تتعدى أهميته إلى ما هو أبعد من ذلك؛ حيث نجد كثيرًا من المتكلمين - على اختلاف مذاهبهم الكلامية وانتماءاتهم الفكرية - يحددون مجالات اختصاص كل من الدليلين العقلي والنقلي فيخصصون الأصول الكلامية وولايات العقيدة ميدانًا للبحث العقلي نظرًا واستدلالًا؛ فما لا يدرك إلا عقلًا من مسائل أصول الدين: كل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى

(١) خالف الجويني القسمة الثانية؛ فأضاف المعجزة دليلًا مستقلًا عن الدليل العقلي وقسّمها له. انظر: البرهان في أصول الفقه (١/١١٦)، وانظر اعتماد الأنصاري القسمة الثانية للدليل في الغنية (٦ ب) والتعليق عليها.

(٢) انظر: الغنية (٥ ب).

ووجوب اتصافه بكونه صدقاً<sup>(١)</sup>، ويبان ذلك بالمثال أن وجود الباري ﷻ وحياته وأن له كلاماً لا يثبت سمع<sup>(٢)</sup>.

هكذا تبرز قيمة الدليل العقلي واضحة عند المتكلمين؛ فمعرفة الله ﷻ - وهي أصل الأصول العقدية - لا تنال إلا بحجة العقل<sup>(٣)</sup>، ومن التطبيقات العملية لهذه الفكرة الإنكار على من سلك مسلك الاستدلال بالسمع في إثبات الصفات الإلهية؛ إذ صحة السمع تنبني على كونه عدلاً حكيمًا، وكونه عدلاً حكيمًا ينبني على أنه - تعالى - عالم لذاته فكيف يصح ذلك<sup>(٤)</sup>:

ظهرت هذه النزعة القوية في الاعتداد بالعقل وجعل أصول المباحث الكلامية حكراً عليه عند المعتزلة<sup>(٥)</sup>، ولا يكاد متأخرو الأشاعرة يخالفونهم في هذا<sup>(٦)</sup>؛ بل إننا نجد أبا المعالي يخطو بهذا الاعتداد خطوةً أوسع، فنراه يؤصل للدليل العقلي قاعدة كلية تضبط ميدان المعرفة العقلية في العقائد بأن « ما لا يتوصل إليه من العلوم الكسبية إلا بأدلة العقول هو كل علم لا تتم معرفة الوحداية والنبوات إلا به »<sup>(٧)</sup>.

ويتابع أبو القاسم الأنصاري شيخه أبا المعالي في القناعة بالدليل العقلي أداة للبحث في أصول العقيدة؛ بل وبتعيينها سبيلاً إلى الوصول إلى المعرفة في أصول المسائل الكلامية؛ معللاً لهذا المنهج بأن « مُسْتَنَدَ السَّمْعِ دَلَالَةُ الْعَقْلِ، وَوَجْهَ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ مُتَلَقًى مِنْ أَدِلَّةِ الْعَقْلِ وَقَضَايَاهُ »<sup>(٨)</sup>.

(١) الجويني: الإرشاد (ص ٣٥٨).

(٢) انظر: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ١١١).

(٣) ابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ٨٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٢١٢)، واعتماد هذا التعليل على فكرة الدور واضح.

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٨٨، ١٩٤)، والمغني (١٥/ ٢٦، ٢٩)، (١٧/ ٩٣، ٩٤)، والمعتمد (٢/ ٣٥، ٣٢٧).

(٦) - من مظاهر القيمة الكبرى للدليل العقلي عند الأشاعرة ضبط الصفات الثابتة بها بوجه العقل، ويسمون هذه الصفات بالصفات العقلية؛ انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٥١)، رسالة أهل الثغر (ص ٦٧)، واللمع (ص ٢٦، ٢٧)، والباقلاني: التمهيد (ص ٢٣)، ورسالة الحرة (الإنصاف): (ص ٣٥، ٣٧)، وأصول الدين (ص ٩٣، ١٠٧)، والإرشاد (ص ٦١). وخالف الرازي؛ فضعف الاستدلال العقلي على إثبات السمع والبصر والكلام، واكتفى فيها بالدليل السمعي؛ انظر: نهاية العقول: (١٤، ١٥، ١٦٠ أ - ب) نقلاً عن الزركان: (٣٢١)، والمحصل (ص ١٧١).

(٧) الجويني: التلخيص في أصول الفقه (١/ ١٣٣، ١٣٤)، ووافقه الرازي على هذا التنظير كما في: المحصل (ص ٥١)، والأربعين (٢/ ٢٥١).

(٨) الغنية (ل ب ٦).

## طرق الاستدلال العقلي على العقيدة عند الأنصاري:

الطريق الأول: قياس الغائب على الشاهد:

القياس الأصولي هو: « حمل أحد المعلومين على الآخر في إيجاب بعض الأحكام لهما، أو في إسقاطه عنهما بأمر جمع بينهما في إثبات صفة وحكم لهما أو نفي ذلك عنهما »<sup>(١)</sup>، ولا بد للقياس من أركان أربعة؛ هي: الأصل والفرع والحكم والعلة الجامعة.

وقياس الغائب على الشاهد إن هو إلا تطبيق عملي للقياس الأصولي المعروف بقياس التمثيل في مجال البحث الكلامي؛ « فالمقيس عليه عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين، والمقيس هو الفرع، والجامع بين الأصل والفرع أو بين الشاهد والغائب هو العلة عند الأصوليين، ويضيف المتكلمون إلى الجمع بالعلة الجمع بالشرط والدليل والحد والحقيقة »<sup>(٢)</sup>، وقد كان أبو الحسن الأشعري يقول: « معنى قولنا: شاهد وغائب كمعنى قولنا أصل وفرع، ومنظور فيه ومردود إلى منظور فيه، ومعلوم ومشكوك فيه مطلوب علمه من المعلوم »<sup>(٣)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تعريف قياس الغائب على الشاهد بأنه: إثبات حكم لغائب عن حواسنا قياساً على اطراد هذا الحكم في الممكنات المشاهدة، لوصف جامع بينهما من علة أو شرط أو دليل أو حقيقة؛ « فَإِذَا أُعْتَبِرَ مَا لَمْ يُعْلَمَ بِمَا عُلِمَ لِيُعْلَمَ، قِيلَ: إِعْتَبِرَ الْغَائِبُ بِالشَّاهِدِ »<sup>(٤)</sup>.

وليس المراد بالعَبة في قياس الغائب على الشاهد البعد والحجاب، إنما المراد بالغائب مَا لَمْ يُعْلَمَ<sup>(٥)</sup>، ومما ينسب إلى الأشعري أن المراد بالغائب في هذا القياس غيبة العلم

(١) هذا التعريف للقياس هو تعريف القاضي الباقلاني؛ كما في: الجويني: التلخيص (١٤٥/٣) فقرة (١٥٦٤)، وابن أمير الحاج: التقرير والتحجير (١١٩/٣)، وهو ما اعتمدته جمهور الأصوليين؛ كالغزالي في المستصفى (ص ٢٨٠)، والمنحول (ص ٣٢٤)، ووصفه الرازي في المحصول (٩/٥)؛ بأنه أسد ما قيل في هذا الباب، واختاره جمهور المحققين منا، وانظر: الأمدي: الأبيكار (٢١٠/١)، وانتقد ابن حزم على التعريف حتى وصف صاحبه بأنه لا يدري ما القياس ولا الفقه. انظر: ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام (٣٦٨/٧).

(٢) النشار: مناهج البحث (ص ١٣٢، ١٣٣)، وانظر: الأمدي: الأبيكار (ص ٢١٠)، والجرجاني: شرح المواظف (٢٨/٢).

(٣) ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٦).

(٤) الغنية (ل ٦١ ب).

(٥) الغنية: الموضع السابق.

وذهب العالم عن العلم به<sup>(١)</sup> حتى لا يعترض على هذا القياس بسوء الأدب في الوصف بالغيبة كما عابه بهذا بعض العلماء<sup>(٢)</sup>.

كما أن معنى المشاهدة والشاهد فيه: أن ذلك يرجع إلى المعلومات التي هي الأصل في باب الاستدلال<sup>(٣)</sup>.

- مقومات قياس الغائب على الشاهد:

أولاً: ( ضرورة الوصف الجامع بين الغائب والشاهد ):

لا بد للقول بقياس الغائب على الشاهد من جامع بينهما لا يسوغ القياس بدونه؛ فإن اعتبار الغائب بالشاهد من غير جمع يجر إلى الدهر والكفر وكل جهالة تأبأها العقول؛ فإن من قال: يقضى على الغائب بحكم الشاهد من غير جمع، لزمه أن يحكم بكون الباري - تعالى - جسماً محدوداً من حيث لم يشاهد فاعلاً إلا كذلك، ويلزم منه القضاء بتعاقب الحوادث إلى غير أول من حيث لم يشاهدها إلا متعاقبة إلى غير ذلك من الجهالات<sup>(٤)</sup>.

ومن بديع الأمثلة المضروبة في ذلك: أن كل من يجمع بين الشاهد والغائب في معنى لا يشتركان فيه جنساً ومماثلةً -: يكون حكمه حكم من يجمع بين قرص الشمس ومنبع الماء لا في معنى يشتركان فيه جنساً أو مماثلةً، بل بمجرد اسم العين المطلق عليهما بالاشتراك<sup>(٥)</sup>.

ولذلك فالأصحاب « إن استدلوا بالشاهد على الغائب واعتبروا أحدهما بالآخر، فإنما يعتبرونه بجامع عقلي من العلة والحد والحقيقة والشرط والدليل »<sup>(٦)</sup>. فلا يجوز التمسك بقياس الغائب على الشاهد من غير جامع عقلي، أو استناد إلى ضرورة<sup>(٧)</sup>. « ومن رام ذلك من غير وجه في الجمع كان مبطلاً ملتزماً مذهب أهل الدهر، ومذهب المشبهة، ومحصول

(١) ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٦).

(٢) ذكر الشيخ حسن العطار: في حاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع: (٢/ ٢٤٩) هذا الاعتراض على قياس الغائب على الشاهد، وأجاب عن هذا الاعتراض بقريب من جواب أبي الحسن السابق.

(٣) من كلام أبي الحسن الأشعري: انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٦).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٨٢، ٨٣)، والبرهان (١/ ١٠٤) فقرة: (٤٨)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٨٢).

(٥) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٧٤).

(٦) الأنصاري: الغنية (ل ٢٠ ب).

(٧) انظر: الأنصاري: الغنية (ل ٢١ ب).



كلام من يتمسك بمحض الشاهد يرجع إلى القول بأن الذي لم أشاهده ينبغي أن يكون كالذي أشاهده، وهذا تحكم محض؛ فلم يجب أن يكون الغائب عن الحس كالمحسوس؟! <sup>(١)</sup>  
وقياس الغائب على الشاهد لا يكون إلا بجامع من أربعة؛ هي: العِلَّةُ وَالشَّرْطُ وَالْحَقِيقَةُ وَالذَّلِيلُ <sup>(٢)</sup>:

(١) قياس الغائب على الشاهد بجامع العلة: فَإِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ مَعْلُولاً شَاهِداً، يَجِبُ الْقَضَاءُ بِتَغْلِيلٍ مِثْلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ غَائِبًا.

وسبب صلاحية العلة جامعاً بين الشاهد والغائب ليصح قياس الثاني على الأول - : « أن العِلَّةَ مُوجِبَةٌ، فَلَوْ لَمْ تَنْعَكِسْ بَطَلَ إِجَابَتُهَا، فَتَنفِي التَّغْلِيلِ عَنِ الْحُكْمِ غَائِبًا يَتَضَمَّنُ نَفْيَهُ عَنِ الْحُكْمِ شَاهِداً » <sup>(٣)</sup>.

- ومن أمثلة الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد بجامع العلة: استدلال الأشاعرة على استحالة خلو الجوهر عن واحد من كل جنس من الأعراض أو ضده إن كان له ضد؛ « وَعُمْدَةُ الْأَصْحَابِ فِيمَا صَارُوا إِلَيْهِ أَنْ قَالُوا: وَجَدْنَا الْأَجْسَامَ شَاهِدًا يَسْتَحِيلُ خُلُوقُهَا عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ، ثُمَّ بَحَثْنَا عَنِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِذَلِكَ، فَلَمْ نَجِدْ مَعْنَى مُوجِبًا لِذَلِكَ سِوَى قَبُولِهَا لَهُ؛ فَحَكَمْنَا بِأَنَّ كُلَّ ذَاتٍ قَبِلَ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَيَسْتَحِيلُ خُلُوقُ الذَّاتِ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ » <sup>(٤)</sup>.

- ومنها أيضاً: الاستدلال على إثبات أن الله عالم بعلم؛ فقد « ثبت أن كون العالم عالماً شاهداً معلل بالعلم، والعلة العقلية مع معلولها يتلازمان، ولا يجوز تقدير واحد منهما دون الثاني؛ فلو جاز تقدير كون العالم عالماً دون العلم، لجاز تقدير العلم من غير أن يتصف محله بكونه عالماً، ولا معنى لإيجاب العلم حكمه إلا أنه يلازمه، فإنه لا يثبت إثبات القدرة

(١) قال الجويني: « ثم قال - أي: المتكلمون - أما بناء الغائب على الشاهد فلا يجوز التحكم به من غير جامع عقلي، ومن التحكم به شبهت المشبهة، وعطلت المعطلة وعميت بصائر الزندقة: فقالت المشبهة: لم نر فاعلاً ليس متصوراً، وقالت المعطلة: الموجود الذي لا يناسب موجوداً غير معقول... » انظر: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١٠٥/١) فقرة: (٤٨).

(٢) الأنصاري: الغنية (١٦١)، والجويني: الإرشاد (ص ١٨٢) وما بعدها، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٨٣).

(٣) المرجع السابق: الموضع نفسه، وانظر أيضاً: (ل ٣١ ب)، وفيه أن « الْحُكْمُ إِذَا ثَبَتَ مُعْلَلًا شَاهِداً لَزِمَ تَغْلِيلُهُ غَائِبًا طَرْدًا لِلْعِلَّةِ »، ومرة علله بأن « الْعِلَّةُ لَا تَخْتَلِفُ حُكْمًا شَاهِداً وَغَائِبًا »، (ل ٥١ أ)، وانظر أيضاً: الزركشي: البحر المحیط (٨٣/٧)، والحادمي: بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية (١٦٢/١).

(٤) الغنية (١٨ أ).

مقدورها، فلو جاز ثبوت الحكم دون العلة لوجوبه، لجاز وجود العلة دون حكمها؛ لوجوبها»<sup>(١)</sup>.

- ومنها أيضًا: الاستدلال على إثبات صفة القدرة الإلهية بالقياس على ما في عالم الشهادة؛ «لاتفاق العقلاء على أن الفعل المحكم المتقن يدل على كون فاعله قادرًا عالمًا؛ فإن صدور الفعل ممن ليس بقادر مستحيل، والدليل على استحالة أن من الأحياء من يتعذر عليه الفعل، ومنهم من لا يتعذر عليه الفعل، فسيرنا جملة صفات الحي رومًا للحصول على المعنى الذي لأجله يرتفع التعذر، ويحصل به التأتي واليسر، فلم نجد صفة يرتفع تعذر الفعل بوجودها إلا القدرة وكون الفاعل قادرًا، فعلمنا أن الذي صحح الفعل من الحي كونه قادرًا، وبه يرتفع التعذر فكان ذلك علة في صحة الفعل، والعلة لا تختلف حكمًا شاهدًا وغائبًا، فعلمنا بهذا الطريق كونه قادرًا، ومن حيث علمنا كونه قادرًا علمنا كونه عالمًا»<sup>(٢)</sup>.

(٢) قياس الغائب على الشاهد بجامع الشرط: حيث إنه إذا ثبت كون حكم ما مشروطًا شاهدًا لزم القضاء بكون ذلك الحكم مشروطًا غائبًا<sup>(٣)</sup>.

- وسبب صلاحية الشرط جامعًا بين الغائب والشاهد: «أنَّ الْمَشْرُوطَ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُهُ دُونَ شَرْطِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُؤَثِّرُ فِي صِحَّتِهِ، فَتَقِي الشَّرْطُ غَائِبًا يُفْضِي إِلَى تَقْيِهِ شَاهِدًا»<sup>(٤)</sup>.

- ومن أمثلة الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد بجامع الشرط: أنه «إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ صَانِعِ الْعَالَمِ قَادِرًا عَالِمًا، فَبِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ كَوْنَهُ حَيًّا؛ فَالْحَيَاءُ شَرْطُ كُلِّ قَادِرٍ عَالِمٍ مُرِيدٍ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْمَشْرُوطِ دُونَ الشَّرْطِ»<sup>(٥)</sup> وإنما يعلم كون الحياة شرطًا للقدرة والعلم من اطراد هذا الحكم شاهدًا.

- ومن ذلك أيضًا: الاستدلال على إثبات صفتي السمع والبصر تبعًا لإثبات صفة الحياة بجامع الشرطية؛ فإنه «قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْحَيَّ شَاهِدًا قَابِلٌ لِلتَّصَافِ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ سَلَكْنَا طَرِيقَ السَّبْرِ وَالْتَقْسِيمِ؛ وَقُلْنَا: الْجَمَادُ لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِذَا اتَّصَفَ بِالْحَيَاةِ نَهَيَّا لِقَبُولِهِمَا إِنْ لَمْ تَقُمْ بِهِ آفَةٌ، ثُمَّ إِذَا سَبَرْنَا صِفَاتِ الْحَيِّ رَوْمًا لِلْعُثُورِ عَلَى

(١) انظر: الغنية (١٦٢ أ).

(٢) الغنية (٥١ أ).

(٣) انظر: الغنية (١٦١ أ)، وأيده ابن رشد؛ انظر: مناهج الأدلة (ص ١٦٢).

(٤) المرجع السابق، وأيضًا: الزركشي: البحر المحيط (٨٣/٧)، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ١٧٢).

(٥) الغنية (ل ٥١ ب، ل ١١٢ ب)، وقارنه بها في الإرشاد للجويني (ص ٨٣)، حيث يظهر تأثر الأنصاري

مَا يَصَحُّ قَبُولُهُ لِلسَّمْعِ وَالْبَصَرِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى السَّبْرِ إِلَّا كَوْنُهُ حَيًّا<sup>(١)</sup>.

(٣) قياس الغائب على الشاهد بجامع الحقيقة: فمهما تقرر حقيقة شاهدًا في محقق اطردت في مثله غائبًا<sup>(٢)</sup>.

- ومن أمثلة الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد بجامع الحقيقة: « حَقِيقَةُ الْعَالِمِ دُو الْعِلْمِ، وَلَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا؛ كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَحَرِّكِ دُو الْحَرَكَةِ، وَحَقِيقَةَ الْمُتَلَوِّنِ دُو اللَّوْنِ »<sup>(٣)</sup>.

(٤) قياس الغائب على الشاهد بجامع الدليل: فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَمْرِ شَاهِدًا دَلَّ عَلَيْهِ غَائِبًا. - وإنما صلحت الدلالة جامعًا بين الشاهد والغائب ليصح القياس بينهما: « لِأَنَّ الدَّلَالَهَ سَرَطُهَا الْإِطْرَادُ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ لَأَنفُسِهَا، فَلَوْ بَتَّ دَلَالَةً غَيْرُ مُعَلَّقَةٍ بِمَدْلُولِهَا غَائِبًا لَوَجَبَ خُرُوجُ الدَّلَالَةِ عَنْ كَوْنِهَا دَلَالَةً شَاهِدًا »<sup>(٤)</sup>.

- ومن أمثلة الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد بجامع الحقيقة: الاستدلال على إثبات الصفات جملة باستحالة التعري عن الأعراض شاهدًا فإنه « إِذَا دَلَّ قَبُولُ الْحَوَادِثِ شَاهِدًا عَلَى إِسْتِحَالَةِ التَّعَرِّي عَنْهَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ غَائِبًا »<sup>(٥)</sup>.

ثانيًا: ( من مقومات قياس الغائب على الشاهد اطراد الحكم في الشاهد ):

من المقومات الموضوعية لقياس الغائب على الشاهد اطراد الحكم في الشاهد بحيث لا يتخلف عنه فرد ولا يصح له استثناء؛ وذلك لأن القياس في أصل موضوعه يعتمد أصالة على الطرد والعكس، والذي يسمى أحيانًا بالدوران اختصارًا، وهذا الطرد والعكس لا معنى له غير ملازمة وجود الحكم للعلة، وانتفاؤه عند انتفائها، ولا بد فيه من الاستقراء لجميع الجزئيات وفي سائر الأحوال<sup>(٦)</sup>، وقد كان هذا المقوم لقياس الغائب على الشاهد من أقوى الإيرادات الموجهة إلى هذا القياس والتي يصعب الجواب عنها بما فيه مقنع؛ وذلك لتعذر الاستقراء التام في الشاهد، وسيأتي تفصيل القول في هذه المسألة.

(١) الغنية (٥٣ أ)، وانظر إلزامه المعتزلة إثبات صفة القدرة لمشروطة الحياة فيها كالعلم في (ل ٥٩ أ)، وانظر أيضًا (ل ١٠٣ ب، ١٠٤ أ).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٨٤)، والزرکشي: البحر المحيط (٧/ ٨٣).

(٣) الغنية (٦١ أ). (٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق. (٦) انظر: الأمدي: أبقار الأفكار (١/ ٢١٠).

- ومن الأمثلة على بطلان قياس الغائب على الشاهد لفقدان الاطراد شاهداً: مناقشة شبه القائلين بقدّم العالم حيث قالوا: «لَمْ نَجِدِ الْفَلَكَ إِلَّا دَوَّارًا؛ فَلَزِمَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ أَبَدًا، وَلَمْ نُشَاهِدْ إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ نُطْفَةٍ، وَلَا نُطْفَةً إِلَّا مِنْ إِنْسَانٍ، وَلَا لَيْلًا إِلَّا وَقَبْلَهُ نَهَارٌ، وَلَا نَهَارًا إِلَّا وَقَبْلَهُ لَيْلٌ؛ فَلَزِمَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ أَبَدًا: فيقال لهم: مَنْ نَشَأَ فِي بَرِّيَّةٍ، وَلَمْ يَشْرَبْ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا عَذْبًا، وَلَمْ يَرِ مِنَ الْإِنْسِ إِلَّا سَوْدًا، أَيْسُوعُ لَهُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ فِي الْغَائِبِ؟ فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ فَقَدْ نَقَضُوا مَا مَهَّدُوهُ، وَإِنْ جَوَّزُوا هَذَا الْحُكْمَ بَانَ تَهْمَتُهُمْ»<sup>(١)</sup>.

- قياس الغائب على الشاهد هل يستلزم القول بالحال<sup>(٢)</sup>؟

ذهب الجويني إلى القول بلزوم القول بالحال لمن استدل بقياس الغائب على الشاهد؛ اعتماداً على أن قياس الغائب على الشاهد إذا كان بجامع العلة، فالقول بالعلل مما انفرد به القائلون بالحال، وإن كان بطريق الحقيقة، فالحقيقة لا تتعدى إلى القصد إلا بقرينة الأحوال، فلم يبق سوى قياس الغائب على الشاهد بجامع الدليل، وهو لا يستقيم مع نفي الحال؛ إذ الإحكام - على سبيل المثال - إذا دل على العلم شاهداً، وعلم الباري خلاف مدلول الإحكام شاهداً، وقع المستدل في التناقض؛ فكأن مَنْ نفى الحال يقول: إذا دل الإحكام على شيء وجب أن يدل على خلافه؛ حتى قال الجويني: «وحاصل القول أن الطريق الموصلة إلى إثبات الصفات تستند إلى القول بالأحوال»<sup>(٣)</sup>.

وفي البرهان بعد أن رفض دليل قياس الغائب على الشاهد قال: «الجمع بالعلة لا أصل له؛ إذ لا علة ولا معلول عندنا، وكون العالم عالماً هو العلم بعينه، والجمع بالحقيقة ليس بشيء؛ فإن العلم الحادث مخالف للعلم القديم فكيف يجتمعان في الحقيقة مع اختلافهما؟! فإن قيل: جمعتهما العلمية: فهو باطل مبني على القول بالأحوال»<sup>(٤)</sup>، وتابعه في نقده أبو حامد الغزالي<sup>(٥)</sup>.

(١) الغنية (٢٠ ب).

(٢) الحال مرتبة بين الوجود والعدم؛ فهي - عند من أثبتها - صفة ثابتة لموجود لا تتصف بالوجود ولا بالعدم. انظر: الغنية (٢٥ ب).

(٣) ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٢ ب).

(٤) الجويني: البرهان في أصول الفقه (١٠٦/١)، والشامل (٩٧، ٨٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل:

(ل ٦٢/أ)، والنشار: مناهج البحث (ص ١٣٤).

(٥) انظر: الغزالي: المنحول من تعليق الأصول (ص ٥٨).

ويحكي الأنصاري إلزام مثبتي الحال من المعتزلة ومن تابعهم من الأصحاب - كالقاضي الباقلاني والجويني في أول أحواله - فيما فرضه في مناقشته إياهم بأن قالوا: «إِذَا نَفَيْتُمُ الْحَالَ فَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى إِبْتِهَايَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى ذَلِكَ اعْتِبَارُ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ بِجَامِعِ عَقْلِيٍّ، وَأَنْتُمْ مَمْنُوعُونَ عَنْ ذَلِكَ بِنَفْيِكُمُ الْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّكُمْ إِذَا أَنْكَرْتُمْ كَوْنَ الْعِلْمِيَّةِ حَالًا زَائِدَةً عَلَى وُجُودِ الْعِلْمِ، وَقَضِيَّةً يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا جِنْسُ الْعِلْمِ، فَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى اعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، لَا بِطَرِيقِ الْعِلَّةِ، وَلَا بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ - أَغْنِي الْعِلْمَ الْقَدِيمَ وَالْحَادِثَ - أَكْثَرَ مِنَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ...» و«غَايَةُ هَؤُلَاءِ امْتِنَاعُ اعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ عَلَيْنَا، إِذَا رَأَيْنَا نَفْيَ الْأَحْوَالِ»<sup>(١)</sup>.

والآمدي يحكي إلزام منكري الحال امتناع الاستدلال على الصفات<sup>(٢)</sup>.

تأسيسًا على ما سبق نجدنا أمام سؤال حول استلزام قياس الغائب على الشاهد القول بالأحوال:

إن القول بقياس الغائب على الشاهد بجامع الحقيقة ينبغي على القول بالحال البهشية<sup>(٣)</sup>؛ كما سبق تصريح أبي المعالي في البرهان وأصرح منه ما نقلته من اختصار الشامل، لا سيما وقد اعتمد الجويني في نقض القول بقياس الغائب على الشاهد - فيما اعتمد عليه - استناد هذا القياس إلى الحال والقول بالحال باطل<sup>(٤)</sup>، وكذلك أبو القاسم الذي حُصِرَ؛ فاعترف بهذا الإلزام في الجمع بين المختلفات بجامع الوجود في قياس الغائب على الشاهد، فتعلل بقول القاضي الباقلاني، وهو من القائلين بالحال؛ إذ الوجود عنده غير الذات<sup>(٥)</sup>.

(١) الغنية (ل ٥٥ أ)، ويقول الأنصاري أيضًا: «الْحِكْمَةُ مِنْ إِبْتِهَايَاتِ الصِّفَاتِ الِاتِّفَاتِ إِلَى حُكْمِ الشَّاهِدِ بِالْجَوَامِعِ، وَالْقَوْلُ بِالْجَامِعِ تَعَرُّضٌ لِإِبْتِهَايَاتِ الْحَالِ عِنْدَ مُثْبِتِهَا»، وسيأتي في نهاية هذا البحث موقف الأنصاري من الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد بالتفصيل.

(٢) يقول الآمدي: «اعتمد مثبتو الحال على الدلالة والإلزام، وأما ما اعتمده الزامًا، فهو أنهم قالوا القول بإنكار الأحوال يفضي إلى إنكار القول بالحدود والبراهين، وأن لا يتوصل أحد من معلوم إلى مجهول ولا سيما صفات الرب تعالى؛ إذ منشأ القول بها ليس لإقياس الغائب على الشاهد، وهذا كله محال». غاية المرام (ص ٣١).

(٣) البهشية: أصحاب أبي هاشم الجبائي، مما اشتهروا به من الآراء القول بالأحوال، والقول بالاستحقاق. انظر: خثيم: الجبائيان (٣٢٨، ٣٥٤).

(٤) انظر: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١٠٦/١).

(٥) انظر: الغنية (ل ١١٢ ب)، وقد أجاب الأنصاري على الإلزام الذي فرضه بجواب آخر لا يكاد يسلم من إيراد؛ ومفاده أن «نفاة الأحوال يجمعون بين الوجودين المختلفين في قياس الغائب على الشاهد بجامع الحقيقة فيما =

### - شيوخ قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين:

في الحق أن قياس الغائب على الشاهد من صور الاستدلال الكلامية الضاربة بأطنابها في التراث الكلامي؛ حيث اعتمد دليلاً لكثير من المسائل الكلامية أصولها وفروعها<sup>(١)</sup>، وقد كان أحد مظاهر الاهتمام بهذا الدليل أن ألفت فيه الكتب؛ حيث ذكر القاضي عبد الجبار أن لأبي الحسين الخياط كتاباً في قياس الغائب على الشاهد<sup>(٢)</sup>، كما أورد البغدادي في ترجمة نور الدين مصطفى بن محمد بن محمد بن الشيخ جعفر الحسيني الأدهمي البغدادي (١٣٣١هـ) - أن له مؤلفاً في قياس الغائب على الشاهد أسماء: رد الشارد إلى قياس الغائب على الشاهد، والكتاب يظهر من عنوانه أنه ألفت في الاستدلال على حجية هذا الدليل في ميدان البحث العقدي<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهر الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد مبكراً، ولدى المدارس الكلامية والمناحي الفكرية على اختلاف وجهاتها وتنوع طرائقها في البحث ومنازعتها في التأصيل: فالحشوية<sup>(٤)</sup>: اعتمدوا قياس الغائب على الشاهد في إثبات الجسمية بأننا لا نرى في الشاهد موجوداً إلا وهو جسم، فكذا في الغائب<sup>(٥)</sup>.

وعند المعتزلة: نراهم يعتمدون قياس الغائب على الشاهد في كبرى المشكلات الكلامية والمسائل الأصولية؛ بدءاً من الوجدانية، ومروراً بالصفات الإلهية، ثم الصفات الفعلية:

= هو المقصود بالحد، وإنما يجوز وقوع الاختلاف في الأوصاف غير المقصودة في الحد، وكان في هذا الدفع إشارة إلى وقوع القياس في أصل الوصف أو جنسه دون التفصيل، على أن هذا الوصف من باب المشكك؛ الذي هو الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفراد، وبيان ضعف هذا الدفع أن الفرع في الأقيسة - ومنها قياس الغائب على الشاهد - لا يكون أقوى من الأصل لأن الشيء إنما يقاس بالشيء إذا كان بينهما مشابة كثيرة، أو مشابة في أخص أوصافه؛ إذ القياس تشبيه وتمثيل. انظر: السبكي: تكملة المجموع (١٠/٤٨٩)، والزرکشي: البحر المحيط (٧/٣٠)، وقد صرحوا بأن الشاهد أصل الغائب في هذا القياس. والماتريدي: التوحيد (ص ٤٥، ٤٦، ٢٤١).

(١) حيث يحكي الأمدى اتفاق الأصحاب على إلحاق الغائب بالشاهد بجامع الحد والعلّة والشرط والدلالة، وكذلك يحكي ابن سريج الإجماع على استعمال هذا القياس. انظر: الأبكار (١/٢١٢)، والبحر المحيط (٧/٨٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف (ص ١٦٨).

(٣) انظر: البغدادي: هدية العارفين (١/٦٩٢).

(٤) الحشوية: الحشو اتجاه كلامي ينزع إلى الإثبات ظهر عند بعض المحدثين، الذين أخذوا بأحاديث ضعيفة وموضوعة، فوقعوا في التشبيه والتجسيم، ولا يغفل عن أن إطلاق هذا الوصف اتخذ أصحاب التأويل سبباً يصمون بها كل من نزع إلى الإثبات ولو صدر عن دليل صحيح. انظر: الغراي: تاريخ الفرق الإسلامية.

(٥) الأنصاري: الغنية (٣٣)، وابن رشد: مناهج الأدلة (ص ١٧٨)، وقاسم: مقدمة مناهج الأدلة (ص ٣٧).

أما (الوحدانية): فإن « إثبات المحدث في الغائب لا يمكن إلا بعد إثباته في الشاهد، ولو صح ما ذكرناه في الشاهد من أن أحدنا محدث لتصرفه لم يتوجه عليه الاعتراض، وإن لم يصح هذا في الشاهد لم يثبت في الغائب محدث، فلا يمكن أن يعترض به على ما في الشاهد<sup>(١)</sup> ».

وأما (إثبات الصفات): فقد اعتمد المعتزلة قياس الغائب على الشاهد في مسائل الصفات تأصيلًا<sup>(٢)</sup> وتفصيلًا:

- أما تأصيلًا: فيظهر هذا الاعتماد واضحًا عندما يصرحون بأن: « الواجب في حقائق الصفات أن تعلم في الشاهد أولاً، ثم تجري على الغائب<sup>(٣)</sup>، كما أن « حقيقة الصفة لا يجوز أن تختلف في الشاهد والغائب<sup>(٤)</sup> وأوضح منه أنه: « إنما تعقل الصفة في الشاهد ثم تثبت في الغائب على مثلها، ويفصل بينهما من وجه استحقاقها، فأما إذا لم تثبت في الشاهد أصلاً فإثباتها في الغائب محال<sup>(٥)</sup> ».

- وأما تفصيلًا: فقد اعتمد المعتزلة قياس الغائب على الشاهد في إثبات القدرة<sup>(٦)</sup> وإثبات صفة العلم استدلالًا بالأحكام والاتساق<sup>(٧)</sup>، والاستدلال على الحياة بالعلم<sup>(٨)</sup>.

وأما (الصفات الفعلية): فقد استخدموا قياس الغائب على الشاهد في إثبات حدوث الأفعال طبقًا لأصلهم في التحسين والتقبيح<sup>(٩)</sup>.

(١) النيسابوري: ديوان الأصول (ص ٤٦٩).

(٢) أكد أستاذنا الدكتور الشافعي على فكرة استخدام المعتزلة دليل قياس الغائب على الشاهد فيما يتعلق بأفعال الله تعالى دون صفاته في الجملة. انظر: الشافعي: الأمدي وآراؤه الكلامية: (١٤٢، ١٤٤)، المدخل إلى دراسة علم الكلام (ص ٧٦)، وقبله أكد هذه الفكرة نفسها الدكتور فرغل في الأسس المنهجية: (١٧٢)؛ حيث قيد استخدام المعتزلة لهذا الدليل باب العدل، وسيأتي من كلام القاضي عبد الجبار ما يفيد استخدام هذا الدليل في إثبات الصفات جملة، وهذا لا ينسجم مع هذه الفكرة.

(٣) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٩/٧).

(٤) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥٣/٧).

(٥) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧٦/٧).

(٦) انظر: ابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ١٥١، ١٥٢)، والنيسابوري: ديوان الأصول (ص ٤٦٩).

(٧) انظر: النيسابوري: ديوان الأصول (ص ٤٩٦).

(٨) انظر: النيسابوري: ديوان الأصول (ص ٥٥٣، ٥٥٤)، وأيضًا: عماد خفاجي: مناهج التفكير في العقيدة بين

النصين والعقلين (ص ١١).

(٩) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦١/١١).

وعند الماتريدية: نرى الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد واضحاً بدأ بشيخ المذهب أبي منصور الماتريدي؛ الذي يعتمد الاستدلال بالاختيار على القدرة اعتماداً على أن ذلك أمارات الفعل الحقيقية في الشاهد الذي هو أصل للغائب<sup>(١)</sup>.

ويستدل الماتريدي أيضاً على إثبات صفة الكلام من القادر غير الممنوع بامتناع قادر على الكلام ولا كلام له في الشاهد، والشاهد هو دليل الغائب<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الماتريدي استخدم قياس الغائب على الشاهد مقيداً بقيد التشكيك؛ فإن دلالة الاختلاف أوضح بين المشاهد والغائب، فإن الشاهد يدل على الغائب وهو خلافه<sup>(٣)</sup>، واطرد الاستدلال بهذا الدليل عند من تابع أبا منصور على مذهبه<sup>(٤)</sup>.

وكذلك الأشاعرة: لم يخرجوا عن هذا الخط المنهجي العام في الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد منذ بزوغ فجر المذهب على يد أبي الحسن الأشعري؛ الذي استخدم قياس الغائب على الشاهد في إثبات أن الباري تعالى لو لم يكن متكلماً لكان متصفاً بضد الكلام، وأنه لو لم يكن متصفاً بالعلم لكان متصفاً بضده؛ وذلك لأن الحي في الشاهد لا يخلو من الاتصاف بالكلام أو بضده، وهكذا الحكم في الحي الغائب<sup>(٥)</sup>، واستخدم الدليل نفسه في إثبات العلم<sup>(٦)</sup>.

وكذلك الإمام الباقلاني: فإن من صور الاستدلال التي اعتمدها: « أن يجب الحكم والوصف للشيء في الشاهد بعلة ما، فيجب القضاء على أن كل من وصف بتلك الصفة في

(١) انظر: الماتريدي: التوحيد (ص ٤٥). (٢) انظر: الماتريدي: التوحيد (ص ٤٦).

(٣) انظر: المغربي: الماتريدي وآراؤه الكلامية (ص ٦٨).

(٤) انظر: أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة (في إثبات صفة الحياة) (١/ ١٨٩)، وفي مسألة الذات والصفات أو ما يعرف بإثبات أنه تعالى عالم بعلم قادر بقدرة حي بحياة انظر (ص ٢٠٦)، كما استخدم النسفي هذا الدليل في إثبات المحدث؛ فإنه لا يثبت بناء بدون الباني فلا بد من محدث له أحدثه وخصه بالوجود. انظر: التمهيد (ص ١٢٨).

(٥) يقول الأشعري: « فإن قال قائل: ولم زعمتم أنه لو كان لم يزل غير متكلم لكان موصوفاً بضد الكلام؟ قبل له: لأن الحي إذا لم يكن موصوفاً بالكلام كان موصوفاً بضده، كما أنه إذا لم يكن موصوفاً بالعلم كان موصوفاً بضده، وذلك أن الحي فيما بيننا ذلك حكمه، ولم تقم دلالة على حي يخلو من الكلام وأضداده في الغائب، كما لم تقم دلالة على حي يخلو من العلم وأضداده حتى يكون لا موصوفاً بأنه عالم ولا بضد العلم فقد اجتمع الأمر فيهما: أنه مستحيل فيما بيننا حي غير عالم ولا موصوف بضد العلم، وأنه مستحيل فيما بيننا حي غير متكلم ولا موصوف بضد الكلام، وأنه لم يقم على ذلك دلالة في الغائب ». انظر: الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (ص ٣٦، ٣٧). وانظر أيضاً: عماد الحفاجي: مناهج التفكير (ص ٣٧٧، ٣٧٩)، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ١٧٣).

(٦) انظر: الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (ص ٢٨).



الغائب فحكمه في أنه مستحق لها لتلك العلة حكم مستحقها في الشاهد؛ لأنه يستحيل قيام دليل على مستحق الوصف بتلك الصفة مع عدم ما يوجبها».

- ويضرب القاضي مثالاً على استخدام قياس الغائب على الشاهد: «وذلك كعلمنا بأن الجسم إنما كان جسمًا لتأليفه، وأن العالم إنما كان عالمًا لوجود علمه؛ فوجب القضاء بإثبات علم كل من وصف بأنه عالم، وتأليف كل من وصف بأنه جسم أو مجتمع؛ لأن الحكم العقلي المستحق لعله لا يجوز أن يستحق مع عدمها ولا لوجود شيء يخالفها؛ لأن ذلك يخرجها عن أن يكون علة للحكم»<sup>(١)</sup>، كما نراه يستخدم هذا الدليل في استدلاله على إثبات الصفات؛ الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة<sup>(٢)</sup>.

أما أبو المعالي شيخ الأنصاري ومصدر تحصيله الأكبر: فإنه في إحدى مراحل تكوينه الفكري يعتدُّ بهذا القياس اعتدادًا كبيرًا جدًا<sup>(٣)</sup>، وإن انتقده فيما بعد وضعفه، فنراه في مرحلة اعتداده به يصرح بأن: «إثبات العلم بالصفة الأزلية لا يتلقى إلا من اعتبار الغائب بالشاهد»<sup>(٤)</sup>.

وعلى المستوى التطبيقي لهذا الدليل نرى إمام الحرمين يعتني بهذا الدليل عنايةً كبرى في إثبات كثير من المسائل الكلامية كإثبات محدث العالم، وتعليل كون العالم عالمًا بعلم، وإثبات صفات العلم، والحياة، القدرة، وغيرها من الصفات<sup>(٥)</sup>.

- موقف أبي القاسم الأنصاري من الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد:

لم يخالف أبو القاسم الأنصاري منظومة الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد التي سار عليها جمهرة المتكلمين على اختلاف منازعهم واتجاهاتهم، وقد أسهم الأنصاري في إثراء هذا الدليل على المستويين النظري والتطبيقي:

أما على المستوى النظري: فنراه يؤكد بقوة على مراعاة الجامع العقلي في قياس الغائب على الشاهد، ويمنع استخدامه مرسلاً بغير جامع؛ «فلا يجوز التمسك بمجرد الشاهد من

(١) الباقلاني: التمهيد (ص ٣٨). (٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ١٥٢).

(٣) كتب إمام الحرمين الكلامية مشحونة بالاستدلال بقياس الغائب على الشاهد، ومن المعلوم أن مؤلفات الجويني الكلامية - لا سيما الإرشاد والشامل - كانت متقدمة على مؤلفاته الأصولية؛ كالبرهان والتلخيص، واعتراض الجويني على هذا القياس في مصنفاته الأصولية يجعلنا نطمئن إلى أن رفض أبي المعالي لهذا الدليل هو ما استقر عليه رأيه آخرًا.

(٤) الجويني: الإرشاد (ص ٨٢)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣ ب).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٨٢ - ٨٤).

غير جامع عقلي، ولا مستند ضروري»<sup>(١)</sup>.

وإذا استجمع قياس الغائب على الشاهد شرائطه واستوفى مقوماته، فهو حجة؛ فإن «الحُكْمُ إِذَا ثَبَتَ مُعَلَّلًا شَاهِدًا لَرِمَ تَعْلِيلُهُ غَائِبًا طَرْدًا لِلْعِلَّةِ»<sup>(٢)</sup>، وكذلك «إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ حُكْمٍ مَشْرُوطًا شَاهِدًا لَرِمَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَشْرُوطًا غَائِبًا»<sup>(٣)</sup>.

وعلى الجانب التطبيقي لهذا الدليل: نرى الأنصاري يستدل بهذا القياس في إثبات استحالة التعري عن الأعراض شاهداً فإنه «إِذَا ذُلَّ قَبُولُ الْحَوَادِثِ شَاهِدًا عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّعْوِي عَنْهَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ غَائِبًا»<sup>(٤)</sup>، وكذلك في إثبات الصفات كالإرادة والعلم والحياة<sup>(٥)</sup>.

وقد اضطرب منهج الأنصاري - كغيره من المتكلمين - في الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد، فعلى حين نراه يستدل بهذا القياس في المسائل التي أشرنا إليها، نراه يعترض على الاستدلال به رغم توفر مقوماته وشروطه دون بيان دليل على هذا الرفض إلا أن المسألة على غير مذهب أصحابه، فنراه يمنع استدلال مثبتي الجهة بأنهم «إِنْ ادَّعَوْا أَنَّ انْتِفَاءَ الْمَحَلِّ يَتَضَمَّنُ انْفِرَادًا بِجِهَةٍ فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ، وَلَا مُسْتَنَدَ فِيمَا ادَّعَوْهُ إِلَّا الشَّاهِدَ»<sup>(٦)</sup>، وهذا ما يستدعي الحديث عن انتقاد قياس الغائب على الشاهد في الفكر الكلامي:

- نقد قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين والأصوليين:

رغم شيوع استخدام قياس الغائب على الشاهد بين المدارس الكلامية - وهي شتى - إلا أن هذا الدليل لم يسلم من كثير من الانتقادات، بل والنقوض أحياناً كثيرة، وظهر نقد هذا القياس مبكراً؛ عند أبي الحسن الأشعري شيخ المذهب، ثم تتابع المتكلمون والأصوليون على نقد هذا الدليل، حتى يكاد المتأخرون يتفقون على ضعفه وعدم الاحتجاج به<sup>(٧)</sup>:

(١) الغنية (ل ٢١ ب، ل ٤٣ أ، ل ٥٥ أ، ل ٦١ أ).

(٢) الغنية (ل ١٦ ب، ل ٣١ ب).

(٣) الغنية (ل ٦١ أ).

(٤) الغنية (ل ٦١ أ، ل ١٨ أ).

(٥) انظر: الغنية (ل ٤٣ ب، ل ٥١ أ، ل ٥٢ أ).

(٦) يقول الأنصاري في الاستدلال على إثبات العلم مستخدماً قياس الغائب على الشاهد: «أَنَّ الْإِحْكَامَ وَالْإِنْفَاءَ يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الْعِلْمِ شَاهِدًا، فَلْيَدُلَّ عَلَى الْعِلْمِ غَائِبًا؛ فَإِنَّ مَذْكَوْلَ الدَّلِيلِ لَا يَخْتَلِفُ». انظر: الغنية (ل ٢٣ أ)، وسيأتي الكلام في نهاية الكلام على هذا الدليل الإشارة إلى اضطراب منهج المتكلمين في الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد.

(٧) نسب الجرجاني الاحتجاج بقياس الغائب على الشاهد إلى المتقدمين من الأشاعرة، ولعل هذا يفيد بمفهومه مخالفة المتأخرين لهم في القول بحجته لا سيما من أتى بعد السيف الأمدي، انظر: الجرجاني: شرح المواقف (٨/ ٥٢ - ٥٣)، وقد أكد هذه الفكرة أستاذنا الدكتور الشافعي: الأمدي وآراؤه (ص ١٤٧)، والمدخل له =

يقول الأشعري: « لَا قِيَاسَ عِنْدِي فِي الْعَقْلِ، وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِي الْغَائِبِ بِأَمْرِ يَكُونُ فِي الشَّاهِدِ قِيَاسًا، وَمِنْ حُكْمِ النَّاطِرِ أَنْ يَضَعَ دَلِيلَهُ فِي الْغَائِبِ وَضَعَ الْوَاضِعِ دَلِيلَهُ فِي الشَّاهِدِ، فَإِنْ أَفْضَى إِلَى الْعِلْمِ فِيهِ غُبَيْةٌ عَنِ الْإِتِّفَاتِ إِلَى الشَّاهِدِ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ إِبْصَارُ الْعَقْلِ، وَإِنْ لَمْ يُفِذْ دَلِيلُهُ عِلْمًا، فَلَا أَثَرَ لِلشَّاهِدِ، وَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ »<sup>(١)</sup>.

ويقول الأنصاري: « عِنْدَنَا: لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِي الْغَائِبِ بِأَمْرِ يَكُونُ فِي الشَّاهِدِ قِيَاسًا، بَلْ إِنْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَمْرِ حَكَمْنَا بِهِ شَاهِدًا كَانَ أَوْ غَائِبًا »<sup>(٢)</sup>، « مَحْصُولُ كَلَامٍ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِمَحْضِ الشَّاهِدِ يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الَّذِي لَمْ أَشَاهِدْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَالَّذِي أَشَاهِدْهُ، وَهَذَا تَحَكُّمٌ مَحْضٌ؛ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ الْغَائِبُ عَنِ الْحِسِّ كَالْمَحْسُوسِ!؟ »<sup>(٣)</sup>.

وقد كثرت انتقادات العلماء متكلمين وأصوليين لهذا الدليل<sup>(٤)</sup>، وكانت محاولتنا الجويني ومن بعده الآمدي لنقد هذا الدليل من أكبر المحاولات لدفع الاستدلال به وأكثرها جدّةً ومنهجيةً، ومن أهم ما وجه إلى هذا الدليل من انتقادات ما يلي:

(١) نقد الجمع بين الغائب والشاهد بجامع العلة: انتقد أبو المعالي العلة جامعًا عقليًا بين الغائب والشاهد ليتنظما قياس واحد بأنه « لا أصل له؛ إذ لا علة ولا معلول عندنا، وكون العالم عالمًا هو العلم بعينه »<sup>(٥)</sup>.

ففي هذا النص يظهر الرافض الصارخ من إمام الحرمين لمبدأ العلّة والمعلولية بين

= (ص ١٨٣).

(١) الغنية (ل ٢٠ ب).

(٢) الغنية (ل ٢٣ ب).

(٣) الغنية (ل ٦١ أ).

(٤) انظر في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: ابن حزم: الفصل (١٣٦/٢)، (٩٨/٣)، والجويني: البرهان (١٠٦/١)، والغزالي: معيار العلم (ص ١٢٠، ١٢٢)، (ط دار الأندلس)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٧٤)، (ص ٣٦٠)، والآمدي: غاية المرام (ص ٣١)، وابن جماعة: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص ٦٦)، وابن القيم: مفتاح دار السعادة (٢/٤٩، ٧٥، ٧٧)، والكرمي: أقاويل الثقات (ص ١٤٩)، والجرجاني: شرح المواقف (٢/٢٨)، (٨/٥٣، ٥٤).

ومن توسعوا جدًّا في نقد هذا الدليل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ انظر نقده في: درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٨٨، ٣٩٣)، وبيان تلبيس الجهمية (١/٣١٧، ٣٢٦)، (٢/٧٣)، ومجموع الفتاوى (١٤/٥٣).

وانظر من الدراسات الحديثة: النشار: مناهج البحث (ص ١٣٤، ١٣٦)، والشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ١٤٤، ١٤٨)، والمداخل (ص ١٧٩، ١٨٣)، وفوقية حسين: الجويني إمام الحرمين (ص ١٤٠)، والمغربي: الماتريدي وآراؤه (ص ٦٨).

(٥) الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/١٠٦) فقرة: ٤٩، والغزالي: المنحول من تعليق الأصول (ص ٥٧).

العلم - مثلاً - والعالمية، ولا يظن بالأشاعرة التناقض بين رفضهم لمبدأ العلية في البحث الكلامي، وإثباتهم إياها على المستوى التشريعي العملي؛ المتعلق بأفعال المكلفين، لا سيما إذا لاحظنا المقصد والسياق الذي يناقشون فيه مبدأ العلية في الأفعال الإلهية؛ ألا هو الرد على المعتزلة؛ الفائلين بوجوب الصلاح والأصلح في حق الله ﷻ، إن جمهرة الأصوليين الأشاعرة ينصون على أن الشريعة معللة بمصالح العباد، أو معللة بالأغراض تفضلاً من الباري ﷻ لا وجوباً عليه<sup>(١)</sup>، وإن كان هذا الاعتذار والتخريج لمسلك القوم لا ينسجم مع مذهب الأشاعرة القائم على القدر في العلة والتعليل في المباحث الكلامية<sup>(٢)</sup>؛ إذ إن تعليل الأحكام هو اللاتق بصفة الحكمة، وإذا كان التعليل واجباً لاقتضاء صفة من الصفات الإلهية وجوبه، فلا غضاضة في ذلك؛ إذ الوجوب نابع من الصفة التي لا تنفك عن الذات استقلالاً دفعاً لوهم المغايرة؛ كوجوب العدل وحرمة الظلم؛ التابعين من صفة الغنى والقيام بالذات. ويمكن الإشارة هنا - على سبيل الاستطراد - إلى أهمية فتح باب البحث في مجال البعد التشريعي للعقائد<sup>(٣)</sup>، والذي يمكن تسميته: «علم مقاصد العقائد»؛ ذلك الجانب العملي الهام لعلم الكلام، الذي هو - بلا مبالغة - ثمرة العقيدة وقطف جنتها، والذي لا نكاد نرى التفاتاً إليه إلا في مواضع شتى في غير مظانها، «وليست شرائع الإسلام أولى بالعناية وبالبحث عن مقاصدها من عقائد الإسلام، فلماذا نجد الحديث ينمو ويتكاثر عن مقاصد الأحكام، ولا نجد شيئاً عن مقاصد العقائد<sup>(٤)</sup>؛ إن الله ﷻ لم يكتف بتكليفنا بأصل التوحيد

(١) انظر: الإسوي: نهاية السؤل (٣/ ٧١٣) ط دار الفكر، والشاطبي (٢/ ٦) الذي نعى على الرازي تناقضه في منع التعليل في العلميات، ثم اضطارره إلى القول به في الشرعات، وابن أمير الحاج: التقرير والتحجير في شرح التحرير (٣/ ١٤٢) وابن النجار الفتوح: شرح الكوكب المنير (ص ٥١٨)، والطار: حاشية على شرح جمع الجوامع (١/ ١٣٤)، وأيضاً: ابن القيم: أعلام الموقعين (٢/ ٧٥)، وابن عاشور: التحرير والتنوير (١/ ٥٩٧).  
(٢) انظر: ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق (ص ٢٠١).

(٣) من الأمثلة على استثمار البُعد التشريعي للعقائد ما قرن بالآيات من الصفات؛ فإنه جاء حاثاً على الطاعات وزاجراً عن المخالفات؛ مثل أن يذكر سعة رحمة؛ ليرجوه (العباد) فيعملوا بالطاعات، ويذكر شدة نقمته؛ ليخافوه فيجتنبوا المخالفات، ويذكر نظره إليهم؛ ليستحيوا من اطلاعه عليهم، فلا يعصوه، ويذكر تفرد بالضر والنفع؛ ليتوكلوا عليه ويُقَوِّضُوا إليه، ويذكر إنعامه عليهم وإحسانه إليهم؛ ليحبوه ويطيعوه ولا يخالفوه؛ فإن القلوب مجبولة على حب من أنعم عليها وأحسن إليها، وكذلك يذكر أوصاف كماله؛ ليعظموه ويهابوه، ويذكر سمعه؛ ليحفظوا ألسنتهم من مخالفته، ويذكر بصره؛ ليستحيوا من نظر مراقبته، ويجمع بين ذكر رحمة وعقوبته؛ ليكونوا بين الخوف والرجاء. العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام (١/ ٢٧).

(٤) د أحمد الريسوني: البحث في مقاصد الشريعة، نشأته وتطوره ومستقبله (ص ٣٤)، (بحث مقدم لندوة مقاصد الشريعة، التي نظمتها مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، من ١ إلى ٥ مارس ٢٠٠٥).

من الربوبية والإلهية، حتى كلفنا بالعلم التفصيلي بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، وبتفاصيل المعاد، والقضاء والقدر، وما دامت الشريعة معللة، فلا بد لهذا التكليف بهذه العلميات من غاية يرمي إليها؛ لتؤتي أكلها؛ خلقاً قويمًا في سلوك المكلف، واطمئناناً وسكينة في نفسه، ورضاً بما يوجه إليه من تكليفات، هذه الثمرة التي تجلت في أبدع صورة رأيناها في تاريخنا المجيد في تضحيات أبناء هذا الدين بالنفس والنفيس؛ لنشر هذا الدين، والمحافظة عليه؛ لا سيما في مجال الجهاد في سبيل الله، حتى ضربت في سبيل ذلك أعظم الأمثلة.

(٢) نقد الجمع بين الغائب والشاهد بجامع الحقيقة: انتقد بعض المتكلمين الجمع بين الغائب والشاهد بجامع بالحقيقة؛ استناداً إلى أن العلم الحادث يخالف العلم القديم، فكيف يجتمعان حقيقةً وخذاً مع اختلافهما؟!<sup>(١)</sup> ولا يجاب عن هذا الاعتراض بالجمع بينهما في العلمية إذ القول بالعلمية قائم على القول بالأحوال، والقول بالأحوال باطل<sup>(٢)</sup>.

وقد نقض ابن تيمية قياس الغائب على الشاهد معتمداً على هذا الإراد مستدلاً على نقضه بأن هذا الدليل قياس تمثيل، وقياس التمثيل لا يجوز في العلم الإلهي؛ لأن العلم الإلهي لا يجوز أن يستوي فيه الأصل والفرع؛ لأن الله ليس كمثله شيء، ويؤسس على ذلك أن المتكلمين والفلاسفة لما سلكوا هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا إلى اليقين وتضاربت أدلتهم<sup>(٣)</sup>.

وقد تنبه أبو منصور الماتريدي إلى هذا الاعتراض على قياس الغائب على الشاهد فحاول دفع هذا الإراد فمنع أن يدل الشاهد على مثله إلا مقيداً بالعلم بصفة الشاهد وكيفيته؛ فإن شرط المساواة بين كيفية وصفة الشاهد والغائب أساس لدلالة الشاهد على مثله في الغائب<sup>(٤)</sup>، والشاهد يدل على الغائب وهو خلافه؛ بمعنى أن يكون المقيس والمقاس عليه مقولان بالتشكيك.

(٣) قياس الغائب والشاهد لا يفيد اليقين<sup>(٥)</sup>: إنما كان قياس الغائب على الشاهد ظنيًا من حيث إنه يعتمد العلة جامعًا عقليًا بين الأصل والفرع، وجامع العلة عندهم أقوى الجوامع،

(١) انظر: النشار: مناهج البحث (ص ١٣٤).

(٢) انظر: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١٠٦/١) فقرة: (٤٩).

(٣) انظر: ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل (١٩/١) ط د محمد رشاد سالم.

(٤) انظر: الماتريدي: التوحيد (ص ٢٨)، المغربي: الماتريدي وآراؤه الكلامية (ص ٦٧، ٦٨).

(٥) انظر: الغزالي: معيار العلم (ص ١٢٢)، الآمدي: أبكار الأفكار (٢١١، ٢١٠/١)، الجلال المحلي: شرح جمع الجوامع بحاشية العطار (٢٥٠/٢)، النشار: مناهج البحث (ص ١٣٤، ١٣٥).

ولا سبيل للقائس إلى القطع بهذه العلة الجامعة إلا من طريقين: الطرد والعكس، أو السبر والتقسيم، وكلاهما لا يفيد القطع:

- أما الطرد والعكس: فلأنه لا بد فيه من الاستقراء التام لجميع الجزئيات وفي جميع الأحوال، ولا سبيل إلى هذا الاستقراء التام لخروج الفرع في الشاهد عن أن يحاط بمشخصاته هذه الإحاطة<sup>(١)</sup>.

- وأما السبر والتقسيم<sup>(٢)</sup>: فمعظم ما يستعمل منه باطل؛ فإنه لا ينحصر في نفي وإثبات؛ كقول من يقول: لو كان الإله مرثياً لرأيته الآن؛ فإن المانع من الرؤية القرب المفرط، أو البعد المفرط، أو الحُجُب، إلى غير ذلك مما يعدونه وهذا الفن لا يفيد<sup>(٣)</sup>، وإن سلم الحصر فلا بد من إبطال التعليل بكل واحد واحد من الأوصاف المحذوفة، وإبطال كل رتبة تحصل من اجتماعهما<sup>(٤)</sup>.

فيتج من هاتين المقدمتين أن قياس الغائب على الشاهد لا يفيد قطعاً ولا يحقق يقيناً.

( ٤ ) عدم الحاجة إلى الشاهد في قياس الغائب على الشاهد: أنه لا فائدة من ذكر الشاهد في هذا الدليل، سواء أقيم الدليل على المطلوب في الغائب أم لم يقم دليل على المطلوب؛ قال الجويني: « وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ: إِنْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ فِي الْغَائِبِ فَذِكْرُ الشَّاهِدِ لَا مَعْنَى لَهُ، وَلَيْسَ فِي الْمَعْقُولِ قِيَاسٌ أَصْلًا »<sup>(٥)</sup>.

( ٥ ) يضاف إلى ما سبق من الانتقادات الموجهة على قياس الغائب على الشاهد: أنه

(١) يضاف إلى هذا أنه لو سلم كون استقراء أفراد الشاهد تاماً، فيبقى عدم القطع بكون الوصف الجامع علة لجواز تركيب العلة من أوصاف، هذا الوصف المدعى بعضها، وحيث وجد الحكم عند وجوده يحتمل أن باقي أوصاف العلة كانت موجودة، وبه كمال العلة، وحيث انتفى الحكم عند انتفائه كان لأنه بعض العلة. انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٢١١/١).

(٢) السبر والتقسيم: ويسمى التقسيم الحاصر؛ هو: حصر الأوصاف الموجودة في الأصل الصالحة للعِلِّيَّة في عدد، ثم إبطال عِلِّيَّة بعضها لتثبت عليه الباقي. انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٢١١/١)، وآل السبكي (عبد الوهاب وأبوه علي بن عبد الكافي): الإيهاج في شرح المنهاج (٧٧/٣)، والتفتازاني: شرح التلويح على التوضيح (١٥٣/٢).

وبعض الأصوليين ينتقد تسميته بالسبر والتقسيم اعتماداً على أن السبر لا يكون إلا بعد التقسيم، فهو في الحقيقة: تقسيم وسبر، تبعاً لتقدم الرتبة الزمنية للتقسيم. انظر: ابن اللحام: المختصر في أصول الفقه (ص ١٤٨)، والإسنوي: نهاية السؤل (٣/٧٢٩) ط دار الفكر، والقراقي: شرح تنقيح الفصول (ص ٣٠٩) ط دار الفكر، والصنعاني: إجابة السائل شرح بغية الآمل (ص ١٩٤).

(٣) انظر: الجويني: البرهان (١٠٦/١). (٤) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٢١١/١).

(٥) الجويني: البرهان في أصول الفقه (١٠٦/١)، والأنصاري: الغنية (٦١ أ - ب).

كيف يمكن في المسائل الإلهية التحقق من اشتراك الغائب والشاهد في وصف يعمهما، أو في حكم يترتب على ذلك؟! وهل يجوز للعقل أن يطبق المقولات الإنسانية على ذات الله تعالى وما يتصل بها من صفات أو أفعال؟! تلك هي أزمة هذا القياس الكلامي، ومع ذلك فقد استخدمه المتكلمون بعد أن استعاروه من (أصول الفقه) وغاب عنهم أن كل منهج يجب أن يتناسب مع الموضوع وطبيعة العلم الذي يطبق فيه، وشتان بين بحث موضوعه الوقائع المادية، أو أفعال المكلفين، وآخر موضوعه ذات الله الذي ليس كمثله شيء<sup>(١)</sup>.

وأخيراً: في نهاية المطاف مع قياس الغائب على الشاهد تبقى إشكالية في هذا الدليل تأبى أن تنفك عنه؛ وهي اضطراب منهج المتكلمين في الاستدلال بهذا القياس؛ فقد طهر تتابعهم في الاستدلال به على كثير من المسائل الكلامية تأصيلاً وتفصيلاً، وكذلك تتابعهم على نقده وتضعيفه منذ عهد أبي الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup>، وقد تنبه ابن تيمية إلى هذا الاضطراب المنهجي في التعامل مع هذا الدليل حيث يقول: «المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطربون؛ كل منهم يستعمله فيما يشبهه، ويرد على منازعه ما استعمله في ذلك، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه؛ وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم؛ بل صار قبوله ورده هو بحسب القول، لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي»<sup>(٣)</sup>.

وهذا يشي بأهمية الأبحاث المعنية بتتبع مناهج المتكلمين في الاستدلال بالأدلة بين الاطراد والاضطراب، عسى أن يقبض الباحثون أنفسهم لمثل هذه الأبحاث الهامة في محاولة للوصول إلى نظرية مطردة ومثلى للمعرفة في ميدان البحث الكلامي.

\*\*\*

### الطريق الثاني: قياس الأولي:

قياس الأولي أحد أنواع القياس الأصولي ويسميه الأصوليون القياس الجلي، وبعضهم

(١) أستاذنا الشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ١٤٢)، والمدخل إلى دراسة علم الكلام (ص ١٧٦)، وقريب منه حضر الأستاذ الزركان مشكلة الصفات الإلهية في «أن المتكلمين لم يفصلوا تمام الفصل بين عالين مختلفين هما عالم الغيب وعالم الشهادة، ومن ثم طبقوا المعايير الإنسانية على الذات الإلهية». انظر: الزركان: الرازي وآراؤه (ص ٢١٩).

(٢) انظر فكرة اضطراب منهج المتكلمين في الاستدلال بهذا القياس واضحة في: الشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ١٤٤، ١٤٧)، والمدخل (ص ١٧٩، ١٨٣).

(٣) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٢٦)، وأيضاً: ابن القيم: مفاتيح دار السعادة (٧٧/ ٢).

يسميه فحوى الخطاب، بالإضافة إلى اسمه المعهود في المباحث الكلامية قياس الأولى؛ وهو ما علم فيه نفي اعتبار الفارق بين الأصل والفرع<sup>(١)</sup>، ويمثلون له بالمثال المشهور الذي هو قياس الضرب على التأنيف في التحريم المستفاد من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ويعرف بأنه ما يكون الحكم المطلوب فيه أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه<sup>(٢)</sup>.

وقد نازع بعض الأصوليين في اعتبار هذا الدليل من الأقيسة؛ لأن القياس يفترق إلى ضرب من النظر والاعتبار وتأمل حال الفرع والأصل، والجمع بين حكميهما بعد الاستدلال على المعنى الموجب للجمع، وليست هذه القضية موجودة فيما سَمَّوهُ قياساً جلياً<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تحقيق مناط هذا القياس في علم الكلام بأن يقال في تعريفه: كل نقص ينزه عنه مخلوق من المخلوقات، فالخالق - تعالى - أولى بتزيهه عنه، وكل كمال مطلق ثبت لموجود من الموجودات، فالخالق - تعالى - أولى بثبوت الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا القياس: أنه سبحانه واجب الوجود فوجوده أكمل من الوجود الممكن من كل وجه، ولأنه مُبدع الممكنات وخالقها فكل كمال لها فهو منه وهو معطيه والذي خلق الكمال وأبدعه وأعطاه أحق بأن يكون له الكمال<sup>(٥)</sup>.

#### - استخدام قياس الأولى في البحث الكلامي:

ظهر استخدام قياس الأولى دليلاً كلامياً منذ البوادر الأولى للاستدلال الكلامي فشاع بين السلف من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم من أهل القرون الأولى الفاضلة، كما نراه كذلك مستخدماً لدى للمدارس الكلامية السنية منذ فجر نشأتها عند شيخي المدرستين الأشعرية والماتريدية:

أما السلف: فقد عرفوا قياس الأولى دليلاً أصولياً لإثبات الأسماء الحسنى والصفات العلى؛

(١) انظر: الجصاص: الفصول في الأصول (٤/ ١٠٠)، والبغدادى: أصول الدين (ص ١٨)، وابن أمير الحاج: التقرير والتحجير في شرح التحرير (٣/ ٢٢١)، والشوكاني: إرشاد الفحول (١/ ٢٣٩).

(٢) انظر: ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٤٣)، والشارح: مناهج البحث (ص ٢٧٩).

(٣) انظر: الجصاص: الفصول في الأصول (٤/ ١٠٠).

(٤) انظر: ابن تيمية: الفتاوى الكبرى (١/ ١٣٠).

(٥) انظر: ابن تيمية: درء التعارض (٤/ ٥٦)، وتبلييس الجهمية (١/ ٣٢٧)، وشرح الأصفهانية (ص ٧٤).



ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما سلكه الإمام أحمد بن حنبل في إبطال دعوى الحلولية وأنه تعالى في كل مكان على أساس أنه ﷻ له المثل الأعلى فيقول: « قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظم الرب شيء، فقالوا: أي مكان؟ فقلنا: أجسامكم وأجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذرة ليس فيها من عظم الرب شيء »<sup>(١)</sup>.

وأما عند الماتريدية: فنجد هذا الدليل مستخدمًا عند شيخ المذهب أبي منصور الماتريدي الذي استدل به على إثبات الكلام الإلهي؛ فإن كل عالم قادر لا يتكلم فعن آفة يكون؛ من عجز أو منع، والله عنه متعال، ثبت أنه متكلم على أن الذي لا يتكلم في الشاهد إنما لا يتكلم بالمعنى الذي لا يسمع ولا يبصر من الآفة، والله منزّه عن المعنى الذي يقتضى الصمم والعمى وكذلك البكم وهو أولى إذ هو أجل ما يحمده في الشاهد وبه ينفصل البشر من سائر الحيوان مع ما كان كل محتمل الكلام فعن عجز لا يتكلم أو عن سكوت<sup>(٢)</sup>.

وأما أبو الحسن الأشعري: فيستدل بقياس الأولى في إثبات صفات المعاني على أساس أن الله تعالى هو الذي خلق لنا السمع للأشياء، والبصر بها؛ فلا بد أن يكون ﷻ أسمع لها منا وأبصر؛ يقول الأشعري: « لأن ما خلق الله القدرة فينا عليه فهو عليه أقدر، كما أن ما خلق فينا العلم به فهو به أعلم، وما خلق فينا السمع له فهو له أسمع »<sup>(٣)</sup>.

وكذلك الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: الذي « اسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ مَقْدُورًا لِلَّهِ تَعَالَى بِأَن قَالَ: إِذَا أَقْدَرَ اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى شَيْءٍ، لَزِمَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي أَقْدَرَهُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْإِقْدَارُ تَمْكِينٌ مِنَ الشَّيْءِ، وَالتَّمْكِينُ مِنَ الشَّيْءِ فَوْقَ التَّمْكِينِ مِنْهُ »<sup>(٤)</sup>.

واستدل به أيضًا على إثبات العلم فقال: « إِذَا أَعْلَمَ اللَّهُ الْعَبْدَ شَيْئًا، لَزِمَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَا أَعْلَمَهُ، وَإِذَا جَعَلَهُ مُدْرِكًا لَشَيْءٍ، يَجِبُ كَوْنُهُ مُدْرِكًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ »<sup>(٥)</sup>.

وكذلك أبو المعالي: يستدل بقياس الأولى في إثبات السمع والبصر؛ فيقول مستدلًا على ذلك بسمع الإنسان وبصره: « ..... وإن أنكر منكر كونه مدرّكًا لحقيقة الأشياء فقد أثبت للمخلوق في الإحاطة والدرك مزية على الخالق، ولا خفاء ببطلان ذلك؛ وكيف يصح في

(١) أحمد بن حنبل: الرد على الجهمية والزنادقة (ص ٣٨) وما بعدها، ط المطبعة السلفية.

(٢) الماتريدي: التوحيد (ص ٥٧، ٥٨)، وانظر: النسفي: التمهيد (ص ١٧٤، ١٧٥)، والمغربي: الماتريدي وآراؤه (ص ٦٩).

(٣) انظر: الأشعري: اللمع (ص ١٨، ١٩).

(٤) الغنية (ل ١٢٢ ب).

(٥) المرجع السابق: الموضع نفسه.

العقل أن يخلق الرب للعبد الدرك الحقيقي، وهو لا يدرك حقيقة ما خلق للعبد إدراك»<sup>(١)</sup>.  
وأما الأنصاري: فقد استدل بقياس الأولى، وعُلِّل الاستدلال به بأن الله تعالى له المثل الأعلى، ونعوت الجلال وصفات الكمال<sup>(٢)</sup>.

كذلك قد استخدم قياس الأولى؛ ومن الأمثلة على ذلك أن استدل به على نفي الظلم في مسألة خلق الأفعال بأن قال: « مَا يَصْدُرُ مِنَ الْمُكْلَفِ لَوْ قُدِّرَ صُدُورُهُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْبَهِيمَةِ - لَمْ يُسَمَّ ظَالِمًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ خُرُوجُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مِنَ التَّكْلِيفِ لِنَقْصٍ فِيهِ يَدْرَأُ عَنْهُ اسْمُ الظَّالِمِ، فَلَأَنْ يَجِبَ تَقْدُّسُ الْبَارِي عَنْهُ؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ أُولَى »<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

### الطريق الثالث: السبر والتقسيم:

السَّبْرُ لغةً: الأصل واللون والهيئة والمنظر؛ يقال: إنه لَحَسَنُ السَّبْرِ، إذا كان حسن الهيئة واللون، وينطق بفتح السين وكسرهما، كما يستعمل بمعنى حسن الوجه، ويقال: سَبَرْتُ الْجُرْحَ أَشْبَرُهُ، إذا نظرت ما عَوْرُهُ<sup>(٤)</sup>.

وأما اصطلاحًا: فالسبر اختبار الوصف في صلاحيته وعدمها للتعليل بها.

وأما التقسيم: فهو لغةً: جزأً وُفِّرَقَ<sup>(٥)</sup>.

وفي الاصطلاح هو: حصر الأوصاف المحتملة للتعليل؛ بأن يقال: العلة إما كذا أو كذا<sup>(٦)</sup>.

والسبر والتقسيم يسمى نمطًا التعاند، والمناطقة يسمونه الشرطي المنفصل، وذلك لأنه يرجع إلى مقدمتين ونتيجة<sup>(٧)</sup>.

ويعرف السبر والتقسيم - باعتباره لقبًا على دليل أصولي - بأنه: « حصر الأوصاف

(١) الجويني: العقيدة النظامية (ص ٣١). (٢) انظر: الغنية (ل ٣٠ ب).

(٣) الغنية (ل ١٣٠ ب).

(٤) انظر: ابن منظور: لسان العرب (٣/ ١٩٢٠، ١٩٢١)، والرازي: مختار الصحاح (٢/ ٦٧٥)، مادة: (س ب ر).

(٥) انظر: ابن منظور: لسان العرب (٥/ ٣٦٢٨، ٣٦٣١)، ومختار الصحاح (٢/ ٢٠١١)، مادة: (ق س م).

(٦) انظر: القرافي: شرح تنقيح الفصول (ص ٣٠٩)، ط دار الفكر.

(٧) انظر: الغزالي: المستصفى (ص ٣٤).

الموجودة في الأصل الصالحة للعلية في عدد، ثم إبطال بعضها، وهو ما سوى الذي يدعى أنه العلة واحدًا كان أو أكثر»<sup>(١)</sup>.

والارتباط بين هذا الدليل وبين العلة في قياس التمثيل واضح جلي، وهذا ما حدا ببعض النظار أصوليين ومتكلمين إلى منع اعتبار السبر والتقسيم دليلًا مستقلًا قائمًا بذاته؛ بل لا يعدو أن يكون مسلكًا من المسالك التي تختبر بها العلة ليكشف به عن استحقاقها لوصف العلية من عدمه<sup>(٢)</sup>، والبعض الآخر منهم يرى أن السبر والتقسيم دليل مستقل قائم بذاته، وهذا القول الثاني هو الراجح لمرجحين:

**المرجح الأول:** تصريح غير واحد من الأصوليين والمتكلمين ممن يعتبر في التأصيل والتنظير للاستدلال باعتباره دليلًا مستقلًا<sup>(٣)</sup>.

**المرجح الثاني:** استخدام هذا الدليل مستقلًا في غير صورة القياس التمثيلي، ومن صور ذلك أن نقول: «العالم إما قديم وإما حادث. وهذه مقدمة وهي قضيتان، الثانية أن تسلم إحدى القضيتين أو نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات، فإننا نقول: لكنه حادث فليس بقديم، لكنه قديم فليس بحادث، لكنه ليس بحادث فهو قديم، لكنه ليس بقديم فهو حادث»<sup>(٤)</sup>، وظاهر أن المثال المضروب ليس فيه حمل أحد المعلومين على الآخر في إيجاب بعض الأحكام بوصف جامع؛ كما هو شأن قياس التمثيل<sup>(٥)</sup>.

- وينقسم السبر والتقسيم قسمين؛ فإنه لا يشترط أن تنحصر القضية في قسمين؛ بل شرطه

(١) الزركشي: البحر المحيط (٢٨٢/٧، ٢٨٣)، والإسنوي: نهاية السؤل (٧٢٨/٣)، وابن قاسم العبادي: الآيات البينات حاشية على شرح المحلى على جمع الجوامع (٨٤/٤)، وحاشية الشيخ بخيت المطيعي على الإسنوي (١٢٨/٤).

(٢) انظر: النشار: مناهج البحث (ص ١٣٧).

(٣) كالجويني في البرهان (١٠٤/١، ١٠٦)؛ حيث ذكر انقسام أدلة العقول عند الأئمة إلى أربعة؛ هي: بناء الغائب على الشاهد وإنتاج المقدمات النتائج والسبر والتقسيم وأخيرًا الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه، ثم ناقش كشف العلة في قياس الغائب على الشاهد بالسبر والتقسيم، وذكر السبر والتقسيم دليلًا مستقلًا تناوله بالناقشة والتمحيص، كما صرح في موضع آخر بجريانه في العقلية منفكًا عن قياس التمثيل كما في البرهان أيضًا (٥٣٤/٢)، وانظر أيضًا: الغزالي: الاقتصاد (ص ١٣)، ط جامعة أنقرة ١٩٦٢م، الزركشي: البحر المحيط (٥٦، ٥٥/١).

(٤) الغزالي: المستصفى (ص ٣٤)، ط دار الكتب العلمية.

(٥) سبق الكلام على قياس التمثيل واستخدامه في ميدان البحث الكلامي في صورة قياس الغائب على الشاهد بتفصيل في القول.

أن تستوفي أقسامه، وتأسيسًا على ذلك فالسبر والتقسيم نوعان هما:

- السبر والتقسيم المنحصر (أو الحاصر): وهو ما كان دائرًا بين النفي والإثبات؛ بمعنى أن تنحصر قضيته في قسمين لا واسطة بينهما.

مثاله أن تقول: العالم إما قديم وإما حادث، لكنه ليس بقديم لطروء التغير عليه، فينتج من بطلان احتمال القدم صحة قسميه؛ وهو: العالم حادث؛ إذ لا واسطة بينهما.

وهذا النوع من التقسيم حجة يفيد العلم، يقول الجويني: «إن كان التقسيم العقلي مشتملاً على النفي والإثبات حاصرًا لهما، فإذا بطل أحد القسمين تعين الثاني للثبوت»<sup>(١)</sup>، ودليل ذلك أن «كل قسمين متناقضين متقابلين إذا وجد فيهما شرائط التناقض، فيُنتج إثبات أحدهما نفياً الآخر ونفي أحدهما إثبات الآخر»<sup>(٢)</sup>؛ إن النظر إن كان يعتمد تقسيمًا ضروريًا دائرًا بين النفي والإثبات، وبحث الناظر في حالتيه، تعين له صحة أحدهما وبطلان الثاني قطعاً<sup>(٣)</sup>، كما أن العلم بأن النفي والإثبات ليس بينهما رتبة من العلوم البديهية<sup>(٤)</sup>.

يبقى في هذا النوع من التقسيم ما فيه من إشكالية وتناقض ينتجان من القول بحجتيه مع القول بالحال على ما ذهب إليه أبو هاشم ومن لفَّ لفَّه من المعتزلة والقاضي الباقلاني من الأشاعرة<sup>(٥)</sup>، فإن التقسيم المنحصر يعتمد ضمن مقوماته منع الواسطة بين الإثبات والنفي، والأحوال «لَا يَتَأْتَى فِيهَا النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) الجويني: البرهان في أصول الفقه (٢/ ٥٣٤)، ويقول الأنصاري عن شيخه أبي المعالي «التَّقسِيمُ إِذَا كَانَ دَائِرًا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ ضَرُورَةً عِنْدَ شَيْخِنَا الْإِمَامِ ﷺ». انظر: الغنية (ل ٢٣، أ، ل ٦١ ب).

(٢) الغزالي: المستصفى (ص ٣٤)، ط دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: الغنية (ل ٤ ب، ل ٥ ب، ل ١٦ ب).

(٤) ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٣ ب)، وينبغي هنا أن يلاحظ أن قطعية السبر والتقسيم المنحصر تعتمد على منع القول بإثبات الأحوال؛ إذ القول بالحال يُجَوِّزُ رتبة بين النفي والإثبات، ليست نفيًا ولا إثباتًا.

(٥) قول الباقلاني بالحال فيه تردد وإن كان ميل أكثر أصحابه إلى نسبة القول بها إليه، وقد حرر أبو المعالي موقف القاضي من الحال قائلا: «لَمْ يُنَجِّ بِإِثْبَاتِ الْأَحْوَالِ صَرِيحًا أَحَدٌ قَبْلَ أَبِي هَاشِمٍ، فَأَوَّلُ مَنْ تَابَعَهُ عَلَى رَأْيِهِ فِي إِثْبَاتِ الْأَحْوَالِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ الْقَوْلَ بِهَا، وَفِي كَلَامِهِ تَرَدُّدٌ، وَأَكْثَرُ مِلَّةٍ إِلَى الْإِثْبَاتِ». انظر:

الغنية (ل ٢٥ ب، ل ٢٧، أ، ل ٥٣ ب، ل ٦١ ب)، والآمدني: أبنكار الأفكار (٣/ ٤٠٧)، ونسب غير واحد القول بالأحوال إلى القاضي بغير تردد؛ مثل: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٠٣)، والرازي: المحصل (ص ٦٠)، والذي في التمهيد للباقلاني (ص ١٥٣، ١٥٥) القول بنفي الأحوال بمعناها عد أبي هاشم وانظر أيضًا: غاية المرام (ص ٢٧) هامش (ص ٤).

(٦) بيان ذلك أن الحال «صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْجُودٍ، لَا تَنْصَفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ». انظر: الغنية (ل ١٣ أ - ب، ل ١٦ أ، =

- السبر والتقسيم المنتشر: المراد بهذا التقسيم ما لم يكن دائراً بين النفي والإثبات، إذ « لا يشترط أن تنحصر قضية التقسيم في قسمين؛ بل شرطه أن تستوفى أقسامه »<sup>(١)</sup>.

والتقسيم المنتشر يختلف المتكلمون في إفادته العلم: وممن قال بحجته القاضي الباقلاني؛ فمن طرق الاستدلال عنده « أن ينقسم الشيء في العقل على قسمين أو أقسام، يستحيل أن تجتمع كلها في الصحة والفساد، فيُبطل الدليلُ أحدَ القسمين، فيقضي العقل على صحة ضده، وكذلك إن أفسد الدليل سائر الأقسام، صحح العقل الباقي منها لا محالة »<sup>(٢)</sup>، ثم يضرب على ذلك مثلاً منتجاً عنده من هذا النوع من التقسيم.

والقول الثاني في التقسيم المنتشر هو الظنية، وهو قول جمهور المتكلمين، نراه مصرحاً به عند غير واحد:

كالقاضي عبد الجبار من المعتزلة؛ الذي يرى - في توصيف شارحه ششديو - أن « القسمة إذا لم تتردد بين النفي والإثبات، احتملت الزيادة، وكان للخصم أن يُشعَبَ فيها »<sup>(٣)</sup>، ومن الأشاعرة إمام الحرمين الجويني الذي يرى أن هذا الفن لا يفيد علماً قط، ويكفي في رده قول المعترض: بم تنكرون على من يثبت مانعاً غير ما ذكرتموه<sup>(٤)</sup>؟ فلا يجد السابر المقسم من ذلك محيصاً<sup>(٥)</sup>.

وكذلك الغزالي؛ الذي يرى أن من التقسيم ما لا ينتج؛ و: « هو أن لا يكون محصوراً؛ كقولك: زيد إما بالعراق وإما بالحجاز، فهذا مما يوجب إثبات واحد، ونفي الآخر، أما إبطال واحد فلا يُنتج إثبات الآخر؛ إذ ربما يكون في صقع آخر »<sup>(٦)</sup>.

= ٢٥ ب)، ومن الأمثلة على امتناع التقسيم المنحصر مع القول بالأحوال انظر (ل ٢٨ أ - ب).

(١) الغزالي: المستصفى (ص ٣٤) ط دار الكتب العلمية.

(٢) الباقلاني: التمهيد (ص ٣٨).

(٣) ابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ٩٨).

(٤) وهذا ما يعبر عنه بالنقض بالقسمة الناقصة؛ ومن الأمثلة على ذلك اعتراض ابن حزم على استدلال الدهرية القائلين بقدم العالم الحاصرين كون العالم في أنه من فعل الله القديم، إما لإنه (أي: لذاته)، أو لعله خارجة عنه، واعتراضه على هذه القسمة بأنها قسمة ناقصة؛ إذ هناك احتمال ثالث؛ هو: أن يكون خلقه العالم لا لإنه، ولا لعله خارجة. انظر: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٧).

(٥) انظر: الجويني: البرهان (١/ ١٠٦)، والمثال المضروب الذي تولى الجويني نقضه فيما نقل عنه هاهنا قول من يقول: لو كان الإله مرئياً لرأيناه الآن؛ فإن المانع من الرؤية القرب المفرط، أو البعد المفرط، أو الحجب، إلى غير ذلك مما يعدونه.

(٦) الغزالي: المستصفى (ص ٣٤).

كذلك أبو القاسم الأنصاري؛ نراه يقتفي أثر شيخه أبي المعالي في منع إنتاج التقسيم المنتشر، وعدم إفادته العلم؛ إذ من رأيه أن من قوادح النظر الصحيح أن « قَدْ تَكُونُ التَّقْسِيمَاتُ غَيْرَ مَحْصُورَةٍ، فَيُظَنُّهَا مَحْصُورَةً »<sup>(١)</sup>.

ويزيد رأيه هذا وضوحاً حيث يقول: « السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ يَتَنَوَّعُ: فَمَا يَسْتَنِدُ إِلَى نَفْيٍ وَإِبْطَالٍ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ يُفِيدُ عِلْمًا اضْطِرَّارًا، وَمَا لَا يَسْتَنِدُ إِلَى ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ الْإِنْحِصَارُ فِيهِ عَلَى الْقَطْعِ، إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ السَّابِرُ قَدْ أَغْفَلَ قِسْمًا هُوَ الصَّحِيحُ دُونَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَقْسَامِ، فَمَا يُدْرِيهِ أَنَّهُ ضَبَطَ جُمْلَةَ الْأَقْسَامِ، فَمَا هَذَا سَبِيلُهُ لَا يُفِيدُ عِلْمًا »<sup>(٢)</sup>، وقد تتابع الأشاعرة على نقد التقسيم المنتشر لا سيما عند المتأخرين منهم<sup>(٣)</sup>.

### - شيوع استخدام السبر والتقسيم في ميدان البحث الكلامي:

- استخدام السبر والتقسيم - منحصرًا ومنتشرًا - شائع في تاريخ الفكر الفلسفي عامة؛ سواء أكان في ذلك الفكر الفلسفي أم الفكر الكلامي على حدٍّ سواء:

أما في الفكر الفلسفي: فنراهم يعتمدون التقسيم صورة من صور الاستدلال؛ حيث إن « الطرق التي سلكها الفلاسفة... في التعاليم وطلبهم معرفة حقائق الأشياء أربعة أنواع؛ وهي: التقسيم والتحليل والحدود والبرهان »<sup>(٤)</sup>.

ويطبق هذا الأصل في مثل: الاستدلال على بقاء النفس الناطقة<sup>(٥)</sup>.

وأما بين المدارس الكلامية وأمثالها: فنرى بواكير الاستدلال بالتقسيم عند السلف: فهذا الإمام أحمد بن حنبل يستخدم التقسيم في الرد على الحلولية<sup>(٦)</sup>، وكذلك الكناني المكي<sup>(٧)</sup>

(١) الغنية (ل ٥ أ).

(٢) الغنية (ل ٦١ ب، ١١٤ ب).

(٣) يقول الآمدي: « السبر، غير مفيد لليقين؛ بل حاصله أني بحثت فلم أطلع على غير المذكور، وغاية فائدة البحث الظن بانتفاء غير المعين، لا العلم به، ثم إن أفاد علمًا للسائل، فذلك ليس بحجة على غيره؛ إذ بحث زيد لا يؤثر علماً في حق عمرو، وإن أفاده ذلك ظناً ». انظر: غاية المرام (ص ١٢٢ - ١٢٣، ١٦٥، ١٧٠)، ولعله استفاد من نقد الغزالي له؛ كما في القسطاس المستقيم (ص ٧٥، ٧٨) (ضمن القصور العوالي)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٦٠)، وانظر: الجرجاني: شرح المواقف (٢/ ٣٣).

(٤) إخوان الصفا: الرسائل (١/ ٣٤٣)، (ت / خير الدين الزركلي سنة ١٩٢٨ م).

(٥) ابن السيد البطليوسي: الحدائق في المطالب العالية (ص ١٢٨، ١٣٣).

(٦) أحمد بن حنبل: الرد على الجهمية والزنادقة (ص ٤٠)، (ت / محمد حسن راشد).

(٧) عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي، ممن تخرجوا في مدرسة الإمام الشافعي، له مصنفات عديدة أشهرها: الحيدة؛ وهي مناظرة جرت بينه وبين بشر المريسي حول خلق القرآن، كان الكناني حيًّا إلى سنة =

في مناقشة بشر المريسي في المناظرة التي جرت بينهما في خلق القرآن<sup>(١)</sup>، وكذلك يستخدمه المكي في إثبات قدم الصفات<sup>(٢)</sup>، ويستخدمه أيضًا ابن جرير الطبري في مناقشة المعتزلة في قولهم بخلق القرآن<sup>(٣)</sup>، أما ابن تيمية فقد انتصر لدليل التقسيم وناقش من منع حجته من المناطق؛ بأنه « لا فرق بينه وبين قياس الشمول الذي يخصونه باليقينية، فيلزمهم فيه ما قالوه في غيره من الظنية؛ وذلك أن التقسيم من جنس القياس الشرطي المنفصل، فإذا أنكروا إفادته اليقين مطلقًا بطل جعلهم الشرطي المنفصل من صور القياس البرهاني، وإن أقرروا بأنه قد يفيد اليقين بطل قولهم الأول: إنه من الجائز أن يكون التقسيم غير حاصر، فلا سبيل إلى اليقين<sup>(٤)</sup>»، كما استخدمه في إثبات صفة العلو<sup>(٥)</sup>.

وهؤلاء المعتزلة يستدلون به مع تنبهم إلى تنوعه تقسيمًا منحصرًا ومتشعبًا؛ يتبين ذلك من تعليق ابن أبي هاشم « ششديو » على طريقة القاضي عبد الجبار في إثبات الأكوان؛ حيث يقول: « ... وهذه القسمة مترددة بين النفي والإثبات، كذا أورده قاضي القضاة في المحيط<sup>(٦)</sup> »، وذكر بعدها بيان القاضي عبد الجبار انقسام هذا الدليل من حيث الغرض منه إلى ما يكون الغرض منه إبطال البعض وتصحيح البعض، وإلى ما يكون الغرض منه إبطال الكل، وإلى ما يكون الغرض منه تصحيح الكل، ثم هو يضرب الأمثلة على كل نوع منها<sup>(٧)</sup>. وأما الماتريدية: فقد استخدموا التقسيم دليلًا أصوليًا على كثير من المسائل الكلامية، وعم استخدام هذا الدليل أشياخ وعلماء المذهب بدءًا من شيخهم أبي منصور الماتريدي؛ الذي استخدم هذا الدليل في غير مسألة من المسائل الكلامية الكبرى<sup>(٨)</sup>؛ ومن ذلك:

= ٢٤٠هـ. انظر: السبكي: طبقات الشافعية (٢/ ١٤٤، ١٤٥).

(١) عبد العزيز الكنانى: الحيدة (ص ١٢٦، ١٢٨)، (ت/ جيل صليبا).

(٢) عبد العزيز الكنانى: الحيدة (ص ٥١)، وقد أرجع ابن تيمية الاستدلال على قدم الصفات بطريقة التقسيم الثلاثي إلى عبد العزيز المكي، ثم صارت هذه الطريقة بعد ذلك معتمد القائلين بقدم الصفات من الأشاعرة وغيرهم. انظر: ابن تيمية: درء التعارض (١/ ٣٥٤، ٣٥٥)، واستدلال الأمدي على قدم الصفات في غاية المرام (ص ٥٧)، هامش ٦.

(٣) ابن جرير الطبري: التبصير في معالم الدين (تبصير أولي النهى ومعالم الهدى)، (ص ٢٠٢) ط دار العاصمة ١٤١٦هـ، وطه تجار رمضان: أصول الدين عند الإمام الطبري (ص ٢٣١ - ٢٣٤)، ط دار الكيان بالرياض.

(٤) ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٢٣٧، ٢٣٥)، ط إدارة ترجمان القرآن - لاهور ١٤٠٢هـ.

(٥) انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٢).

(٦) ابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ٩٨).

(٧) انظر: ابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ٩٩، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٥٨، ٥٦٠).

(٨) انظر: ابن تيمية: درء التعارض (ص ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥).

إثبات حدث العالم<sup>(١)</sup>.

إثبات أن محدث العالم واحد<sup>(٢)</sup>.

وفي الرد على الثنوية في امتزاج النور والظلمة ضمن مناقشته أقاويل من يدعي قدم العالم<sup>(٣)</sup>.

وفي نفى الجسمية عن ذات القديم<sup>(٤)</sup>.

وفي إثبات الصفات ومناقشة الكعبي في قوله بنفيها<sup>(٥)</sup>، وغير ذلك كثير<sup>(٦)</sup>.

وكذلك أصحاب أبي منصور ممن تابعه على مذهبه عنوا باستخدام هذا الدليل في مسائل؛ منها: إثبات توحيد الصانع<sup>(٧)</sup>، ومسألة إثبات قدم الصانع<sup>(٨)</sup>، ومسألة إثبات أن التكوين أزلي على مذهب الماتريدي<sup>(٩)</sup>، وفي إثبات صفة الإرادة<sup>(١٠)</sup>.

وأما الأشاعرة: فنرى استخدام التقسيم - منحصراً ومنتشراً - معروفاً عنهم ذائعاً بينهم: فقد استخدمه أبو الحسن الأشعري شيخ المذهب وإمام المدرسة الأشعرية في الإبانة محدداً المراد باليد في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدْنِي﴾ [ص: ٧٥] بأنه: «ليس يخلو أن يكون معنى ذلك:

إثبات يدين نعمتين.

أو يكون معنى ذلك: إثبات يدين جارحتين، تعالى الله عن ذلك.

أو يكون معنى ذلك: إثبات يدين قدرتين.

أو يكون معنى ذلك: إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين ولا قدرتين لا توصفان إلا كما وصف الله تعالى:

(١) انظر: الماتريدي: التوحيد (ص ١٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ٣٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ٥٨).

(٦) كثرت المسائل التي سلك فيها الماتريدي مسلك التقسيم في الاستدلال كثرة بالغة، وأشهر هنا إلى عناوين بعض المسائل التي استخدم فيها أبو منصور هذا الدليل في كتابه التوحيد مع ذكر أرقام الصفحات اختصاراً؛ فمن ذلك - مضافاً إلى ما ذكرته آنفاً: الرد على الثنوية في إثبات الأصلين النور والظلمة (ص ١١٤، ١١٥، ١٢٢)، نقض مذهب المجوس في خلق الشر، وأن خلق العالم كان لا عن صانع؛ (ص ١٧٣)، ومسألة اتحاد مسمى الإسلام والإيمان (ص ٣٩٦).

(٧) انظر: أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة (١/ ٨١). (٨) انظر: أبو المعين النسفي: التمهيد (ص ١٣٢).

(٩) انظر: المصدر السابق (ص ١٩٧، ١٩٨). (١٠) انظر: المصدر السابق (ص ٢٠٨، ٢٠٩).



فلا يجوز أن يكون معنى ذلك نعمتين؛ لأنه لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول القائل: عملت بيدي وهو نعمتي، ولا يجوز عندنا ولا عند خصومنا أن نعني جارحتين، ولا يجوز عند خصومنا أن نعني قدرتين.

وإذا فسدت الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] إثبات يدين ليستا جارحتين ولا قدرتين ولا نعمتين لا يوصفان إلا بأن يقال: إنهما يدان ليستا كالأيدي خارجتان عن سائر الوجوه الثلاثة التي سلفت<sup>(١)</sup>، كما استخدمه أبو الحسن أيضًا في إثبات العلم بالصانع<sup>(٢)</sup>، وفي إثبات توحيد الربوبية<sup>(٣)</sup>، ونفي الشريك<sup>(٤)</sup>، وفي نفي الجسمية عن الباري تعالى<sup>(٥)</sup>، ونفي خلق القرآن<sup>(٦)</sup>، وإثبات الرؤية<sup>(٧)</sup>، وإثبات قدم الصفات<sup>(٨)</sup>.

وكذلك الباقلاني: نراه يذكر التقسيم طريقًا من طرق الاستدلال سواء أكان التقسيم منحصراً أم منتشرًا<sup>(٩)</sup>.

وعلى المستوى التطبيقي: يعنى القاضي بهذا الدليل فيستخدمه في الاستدلال على غير مسألة؛ كإثبات الأعراض والألوان والطعوم والأرايح والتأليف والحياة والموت والعلم والجهل والقدرة والعجز وغير ذلك من ضرورها<sup>(١٠)</sup>، وكذلك في تفسير الرضا والغضب بالإرادة على مذهب الأشاعرة<sup>(١١)</sup>، وفي نفي الجسمية<sup>(١٢)</sup>، وفي إثبات الصفات<sup>(١٣)</sup>، وفي إثبات قدم صفات المعاني<sup>(١٤)</sup>، وكذلك في إنكار أن تكون الطبيعة صانع العالم<sup>(١٥)</sup>.

ومثله استدلالات أبي سعيد المتولي<sup>(١٦)</sup> الشافعي المتوفى سنة (٤٤٨ هـ) على إثبات

(١) الأشعري: الإبانة (ص ١٣٣، ١٣٤) الفقرة (ص ١٣٤).

(٢) انظر: الأشعري: اللمع (ص ١٨، ٢٠)، والأنصاري: الغنية (ل ٢٤ أ).

(٣) انظر: الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (ص ٢١).

(٤) انظر: الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر (ص ١٥٦)، ط مكتبة العلوم والحكم.

(٥) انظر: المصدر السابق (ص ٢٤).

(٦) انظر: المصدر السابق (ص ٧١).

(٧) انظر: المصدر السابق (ص ١١٧، ١١٨).

(٨) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (١/ ٩٣)، (ت / محمد سيد كيلاني).

(٩) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٣٨).

(١٠) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٤٨).

(١١) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٤٨).

(١٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٤٨، ٤٩).

(١٣) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٥٢).

(١٤) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٥٢).

(١٥) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٥٢).

(١٦) أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، برع في العلوم وصف المغني في أصول الدين، وكتاباً في الخلاف، =

حدث العالم<sup>(١)</sup>، وفي إثبات استحقاق أبي بكر الخلافة<sup>(٢)</sup>.

وأما أبو المعالي الجويني: فقد حفل بهذا الدليل وعني به على المستويين التنظيري<sup>(٣)</sup> والتطبيقي؛ فتراه يكثر من الاستدلال به في الإرشاد والشامل؛ ومن أمثلة استدلالاته بالتقسيم: مسألة إثبات الأعراض<sup>(٤)</sup>، وإثبات أن مخصص العالم بالوجود فاعل مختار<sup>(٥)</sup>، وإثبات أن القبيح إنما كان قبيحاً لنهي الشرع عنه<sup>(٦)</sup>، وكذلك مسألة أن المتكلم من قام به الكلام<sup>(٧)</sup>.

والغزالي أيضاً يستدل به على مسائل: كمسألة حكم وصف العبد بمثل أوصاف الله تعالى<sup>(٨)</sup>، وفي نفي الاتحاد<sup>(٩)</sup>.

ومن المتأخرين من الأشاعرة: تأتي استدلالات الرازي بطريقة القسمة، من ذلك استدلاله على إثبات واجب الوجود<sup>(١٠)</sup>. وعلى إثبات القدرة والإرادة ونفي الإيجاب بالذات<sup>(١١)</sup> وفي إثبات الإرادة<sup>(١٢)</sup>، وكذلك في نفي تعلق الحوادث بالقديم<sup>(١٣)</sup>، وغير ذلك كثير.

وبأني من بعده السيف الأمدي: الذي يستخدم التقسيم مستدلاً به على أن ما يكون به الافتراق يكون في المدلول لا في مجرد التسمية<sup>(١٤)</sup>، كما استخدمه في إثبات قدم الصفات<sup>(١٥)</sup>، وفي إثبات الكلام النفساني وأنه غير الإرادة<sup>(١٦)</sup>، .....

= ومختصراً في الفرائض، والتمة تلخيص إبانة الفوراني في فروع الشافعية، توفي ببغداد، ليلة الجمعة، الثامن عشر من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة. انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء (ص ٢٣٨).

(١) انظر: أبو سعيد المتولي: الغنية في أصول الدين (ص ٥٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ١٨٣).

(٣) انظر: الجويني: الكافية في الجدل (ص ٣٩٤)، والبرهان في أصول الفقه (ص ١٠٦، ١٠٧)، (٢ / ٥٣٤ - ٥٤٥، ٥٣٦).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨، ١٩)، والشامل (ص ١٦٨)، (ت / على سامي النشار).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٨، ٢٩). (٦) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٦، ٢٦٧).

(٧) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٠٩، ١١١).

(٨) انظر: الغزالي: المقصد الأسنى (ص ١٥١)، (ت / بسام عبد الوهاب الجاي).

(٩) انظر: المصدر السابق (ص ١٥٢).

(١٠) انظر: الرازي: الأربعين (١ / ١٠٣)، معالم أصول الدين (ص ٣٨)، واعتبره الدليل الوحيد لمعرفة واجب الوجود في المطالب (١ / ٣٥)، وانظر: الزركان: الرازي وآراؤه (ص ١٨٩).

(١١) انظر: الرازي: معالم أصول الدين (ص ٤٩).

(١٢) انظر: الرازي: المرجع السابق (ص ٥٤). (١٣) انظر: الرازي: الأربعين (١ / ١٧١).

(١٤) انظر: الأمدي: غاية المرام (ص ٣٣). (١٥) انظر: الأمدي: المرجع السابق (ص ٥٧).

(١٦) انظر: الأمدي: غاية المرام (ص ٩٧)، أبكار الأفكار (١ / ٣٩٦).

وكذلك في إثبات السمع والبصر<sup>(١)</sup>، وكذلك في نفي تعلق الحوادث بالقديم<sup>(٢)</sup>.

وعند غير الأشاعرة أيضًا نرى استدلالات ابن حزم الظاهري بالتقسيم على مسائل: كاستدلاله على إثبات حدث العالم بالاعتماد على فكرة تناهي الزمان فيما لم يزل<sup>(٣)</sup>، وكذا في مناقشة الفلاسفة القائلين بقيام النفس بذاتها وحملها أعراضها<sup>(٤)</sup>، ومناقشته القائلين بالخلاء وأن خارج الفلك ما لا يتناهى من المكان<sup>(٥)</sup>، وغيرها الكثير<sup>(٦)</sup>.

– موقف الأنصاري من الاستدلال بالسبر والتقسيم:

اعتنى أبو القاسم الأنصاري بدليل التقسيم على المستويين النظري والتطبيقي: فعلى المستوى النظري: نراه يقول بحجية التقسيم الحاصر، مستدلًا على ذلك بأن البحث في أحد طرفي التقسيم الدائر بين النفي والإثبات، إذا تعين بطلان أحد هذين الطرفين، قطعنا بصحة الطرف الثاني ضرورة منع ارتفاع النقيضين<sup>(٧)</sup>.

وكذلك الأدلة عند الأنصاري « انحصار الأقسام في شيء علمًا وذکرًا، فإذا بطل جميعها في مقصد الدليل إلا واحدًا منها، وثبت قطعًا أنه لا بد من ثبوت أحد الأقسام فنعلم قطعًا نعين ما لم يطل »<sup>(٨)</sup>.

وكذلك نراه ينبه على ضعف التقسيم المنتشر: « فقد تكون التقسيمات غير محصورة، فيظنّها محصورة »<sup>(٩)</sup>، ويستدل على ذلك بقول أبي المعالي الجويني حيث يقول: « السبر والتقسيم يتنوع: فما يستند إلى نفي وإثبات من غير مزيد يفيد علمًا اضطرارًا، وما لا يستند إلى ذلك لا يعلم الانحصار فيه على القطع؛ إذ من الممكن لأن يكون السابر قد أغفل قسمًا هو الصحيح دون ما ذكره من الأقسام، فما يذريه أنه ضبط جملة الأقسام، فما هذا سبيله

(١) انظر: الأمدي: غاية المرام (ص ١٢١).

(٢) انظر: الأمدي: أبحاث الأفكار (٢٧/٢)، وغاية المرام (ص ١٩١، ١٩٢).

(٣) انظر: ابن حزم: الفصل في الملل والنحل والأهواء والبدع (٢١/١)، ط مكتبة الخانجي.

(٤) انظر: المصدر السابق (٣١/١). (٥) انظر: المصدر السابق (٣٤/١).

(٦) انظر على سبيل المثال: ابن حزم: الفصل في الملل والنحل والأهواء والبدع (٢٦/٢، ٣٢)، (١٦/٣، ١٠٨، ١٤٥)، (٢٤/٤)، (٨١/٤، ١١٧، ١٢٣)، (١٦/٥).

(٧) انظر: الغنية (ل ٤ ب، ل ٥ ب)، وزاد الأنصاري على حجية التقسيم الحاصر دليلًا أصوليًا في ميدان البحث الكلامي حتى وصفه بالضروري كما في (ل ١٦ ب، ٢٣ أ) عازيًا القول بضرورة العلم الناتج عن التقسيم الحاصر إلى إمام الحرمين.

(٨) الأنصاري: الغنية (ل ٦١ ب، ل ١١٤ ب). (٩) الأنصاري: الغنية (ل ٥ أ).

لَا يُفِيدُ عِلْمًا»<sup>(١)</sup>.

إلا إذا كان انحصار الأقسام قطعياً فإن أصحاب يقولون: «إِذَا عَلِمْنَا انْحِصَارَ الْأَقْسَامِ قَطْعًا فَإِنَّهُ يُفِيدُ عِلْمًا:

بَيَانُهُ: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، ثُمَّ لَمْ نَرَهُ فِيهَا، وَلَيْسَ لِلدَّارِ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَابَيْنِ، تَعَيَّنَ خُرُوجُهُ مِنَ الثَّالِثِ»<sup>(٢)</sup>.

وعلى المستوى التطبيقي: نرى أبا القاسم يستدل بالتقسيم والسبر على مسائل؛ منها:

- أولاً: مسألة عدم تناهي المقدورات: فعند مناقشته من فرض تجويز قادرين يختص كل منهما بجنس من المقدورات دون سائرهما قال: «ثُمَّ نَحْنُ نُصَوِّرُ جِسْمًا، وَنَعْرِضُ تَقْسِيمَ الدَّلِيلِ بِتَخْرِيكِهِ وَتَسْكِينِهِ، فَإِنْ زَعَمَ الْمُخَالِفُ أَنَّهُمَا جَمِيعًا خَارِجَانِ عَنِ مَقْدُورِيَهُمَا كَانَ مُحَالًا مُؤَدِّيًا إِلَى خُلُوقِ الْجِسْمِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَإِنْ قُدِّرَ السُّكُونُ مَقْدُورًا لِأَحَدِهِمَا وَالْحَرَكَةُ مَقْدُورَةٌ لِلْآخَرِ، فَمَالَ هَذَا التَّقْدِيرُ التَّمَانُحُ؛ كَمَا قَرَّرْنَاهُ»<sup>(٣)</sup>.

- ثانياً: في إثبات صفتي السمع والبصر: فإنه «قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْحَيَّ شَاهِدًا قَابِلٌ لِلاتِّصَافِ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ سَلَكْنَا طَرِيقَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ؛ وَقُلْنَا: الْجَمَادُ لَا يَقْبَلُ الْإِتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِذَا اتَّصَفَ بِالْحَيَاةِ تَهَيَّأَ لِقَبُولِهِمَا إِنْ لَمْ تَقُمْ بِهِ آفَةٌ، ثُمَّ إِذَا سَبَرْنَا صِفَاتِ الْحَيِّ رَوْماً لِلْعُنُورِ عَلَى مَا يُصَحِّحُ قَبُولَهُ لِلسَّمْعِ وَالْبَصَرِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى السَّبْرِ إِلَّا كَوْنُهُ حَيًّا؛ إِذْ لَوْ قَالَ الْقَائِلُ: الْمُصَحِّحُ لِذَلِكَ حُدُوثُهُ أَوْ وُجُودُهُ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: الْمُصَحِّحُ لِذَلِكَ الْحَاسَّةُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرَى مِنْ غَيْرِ حَاسَّةٍ وَلَا بَنِيَّةٍ، وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - حَيًّا، لَزِمَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ قَبُولِ الْأَقَاتِ وَالنَّقَائِصِ»<sup>(٤)</sup>.

- ثالثاً: مناقشة القاضي أبي بكر الباقلاني في قوله بالأحوال: من مذهب القاضي أبي بكر أن «مِنَ الْأَحْوَالِ مَا يَثْبُتُ مُعَلَّلاً، وَمَا يَثْبُتُ غَيْرَ مُعَلَّلٍ: فَالْمُعَلَّلُ مِنْهَا كُلُّ حُكْمٍ ثَابِتٍ لِلذَّاتِ عَنْ مَعْنَى قَائِمٍ بِهِ نَحْوُ كَوْنِ الْحَيِّ حَيًّا، وَكَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا، وَكُلُّ مَعْنَى قَائِمٍ بِمَحَلٍّ فَهُوَ عِنْدَنَا يُوجِبُ لَهُ حَالًا، وَلَا يَخْتَصُّ إِنْبَاتُ الْأَحْوَالِ بِالْمَعَانِي الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي بُتُوتِهَا الْحَيَاةُ»<sup>(٥)</sup>:

(١) الأنصاري: الغنية (ل ٦١ ب).

(٢) الأنصاري: الغنية (٥٠ ب).

(٣) الأنصاري: الغنية (٥٣ أ).

(٤) الأنصاري: الغنية (٥٣ ب).

فيناقشه الأنصاري بأن « هَذَا تَحَكُّمٌ فِي التَّقْسِيمِ؛ فَالْصُّفَةُ الَّتِي أَسَارَ إِلَيْهَا - مَوْردِ الْكَلَامِ - إِمَّا أَنْ تَكُونَ ثَابِتَةً أَوْ مُتَنَفِّيةً، ثُمَّ يَلْزَمُ فِي الثُّبُوتِ مَا يَلْزَمُ فِي الْوُجُودِ »<sup>(١)</sup>.

- رابعاً: مسألة إثبات قدرة العباد على كسبهم خلافاً للجبرية القائلين بنفي القدرة: ويستدل الأنصاري على إثبات قدرة العباد بأن « نَسْلُكُ سَبِيلِ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ فِي إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ، فَتَقُولُ: يَسْتَحِيلُ رُجُوعُ التَّفْرِقَةِ إِلَى نَفْسِ الْمُكْتَسِبِ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَاسْتَمَرَّتْ صِفَةُ النَّفْسِ مَا دَامَتِ النَّفْسُ، وَإِذَا رَجَعَتِ التَّفْرِقَةُ إِلَى زَائِدٍ عَلَى النَّفْسِ، لَمْ يَحُلْ ذَلِكَ الزَّائِدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالاً أَوْ عَرَضاً، وَالْحَالُ الْمُتَحَرِّكَةُ لَا تَطْرَأُ عَلَى الْجَوْهَرِ، بَلْ تَتَّبِعُ مَوْجُوداً طَارِئاً؛ كَمَا قَدَّمَاهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الزَّائِدُ عَرَضاً فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ قُدْرَةً؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمُكْتَسِبِ - غَيْرِ الْقُدْرَةِ -؛ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ ثُبُوتُهَا مَعَ انْتِفَاءِ الْاِفْتِدَارِ؛ كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَنَحْوِهَا، وَتَنْتَهِي مُعْظَمُ الصِّفَاتِ الْمُغَايِرَةِ لِلْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ، وَالْإِرَادَةَ، وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ -؛ يَتَصَوَّرُ انْتِفَاؤُهَا مَعَ ثُبُوتِ الْاِفْتِدَارِ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ مَنْ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْعَقْلَةُ قَدْ يَفْعَلُ مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ. وَأَمَّا الْحَيَاةُ: فَإِنَّهَا لَا تَنْتَهِي مَعَ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ مَشْرُوطَةٌ بِهَا »<sup>(٢)</sup>، وغير هذه المسائل مما استدل عليه الأنصاري بالتقسيم كثير<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً: بعد هذا التطواف مع دليل السبر والتقسيم، والذي اتسم بشيء من بسط القول فيه، فما كان ذاك إلا لإظهار أهمية هذا الدليل وإطراد استخدامه في ميدان البحث الكلامي على تنوع اتجاهات أصحابه واختلاف أصول الاستدلال عندهم.

\*\*\*

(١) الأنصاري: الغنية (ل ٥٤ ب).

(٢) الأنصاري: الغنية (ل ١٣٣ ب).

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر: الاستدلال على صحة قياس التمثيل بصحة رد الشيء إلى شكله ونظيره في (ل ١٠ ب)، ومسألة إثبات الأعراض في (ل ١٦ أ، ١٧ أ)، ومسألة نفي قيام العرض بالعرض وهي مقدمة إثبات الجوهر (ل ١٧ ب، ١٨ أ)، ومسألة استحالة تعري الجواهر عن الأعراض (ل ١٩ أ)، ومسألة إثبات العلم بالصانع (ل ٢٣ أ)، ومسألة إثبات العلم بالصانع (ل ٢٤ أ)، وإثبات استحالة اتصاف الباري بخصائص الجوهر (ل ٤١ ب)، وإثبات أن الحكم الواحد لا يثبت بعلتين (ل ٥٧ ب)، ومسألة إثبات صفة القدرة (ل ٢٤ أ)، ومسألة إثبات الإرادة (ل ٦٢ ب)، وغير ذلك كثير.

### الطريق الرابع: بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول<sup>(١)</sup>:

وصورة هذا الدليل أن نتلمس أدلة المثبتين للشيء، ونثبت كذبها وضعفها بحيث لا نجد دليلاً آخر على ثبوت الشيء سواها، وبتعبير آخر، نقوم بعملية حصر وجوه الأدلة، ثم نقوم باستقراء دقيق لها، ينتهي إلى نفي هذه الوجوه كلها بحيث لا نجد وجوهاً أخرى غيرها<sup>(٢)</sup>.

وقد مزج الأستاذ النشار<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - بين هذا الدليل ودليل انتفاء المدلول بانتفاء دليله، على اختلاف صورتيهما وفرضيهما مبنًى ومعنى؛ فإنهما وإن كانا من أدلة الدفع إلا أن بينهما فروقاً؛ فإن بطلان المدلول ببطلان دليله يُعنى بإبطال أدلة الخصم للخلوص إلى بطلان قوله؛ ففيه أدلة يزعمها القائل به ويؤيد بها قوله، بخلاف الثاني الذي يعتمد النفي الجملي لعدم وجود دليل عليه، كما أن هذا الدليل يعتمد على عمل استقراء تام لأدلة المثبت ثم إبطالها مما يعطي هذا الدليل قوةً وتأييداً أكثر من انتفاء المدلول بانتفاء الدليل؛ إذ إن هذا الحصر لأوجه الأدلة وإبطالها - أقوى في الوصول إلى اليقين من مجرد النفي المجمل لعدم وجود الدليل<sup>(٤)</sup>.

وفي الحق أن إبطال المدلول ببطلان الأدلة الموصلة إليه يتصل بسبب قوي بدليل السبر والتقسيم السابق؛ إذ فيه يتم عمل استقراء ينبغي لهذا الاستقراء أن يكون تاماً، فإذا ثبت بطلان

(١) انظر الكلام على هذا الدليل في: ابن خلدون: المقدمة (ص ٤٦٥)، ط دار القلم ١٩٨٤م، القنوجي: أبعاد العلوم (٢/ ٤٥٠)، ط دار الكتب العلمية ١٩٧٨م.

(٢) انظر: النشار: مناهج البحث (ص ١٣٩).

(٣) الأستاذ النشار من رواد المفكرين في مجال الفكر الفلسفي والكلامي، وهو صاحب تأصيل وتنظير هذا الفكر في العصر الحديث؛ فقد قام بيسط آراء الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الفكر الفلسفي في العصر الحديث وصياغتها في نظريات محكمة بدءاً من مناهج البحث عند مفكري الإسلام وإظهار أصولها وجديتها، ثم ظهر تجديده في صياغة تاريخ الفكر الفلسفي صياغة محكمة، كما أنه من المفكرين الغيورين جداً على إثبات أصالة الفكر الإسلامي واستقلاليته من خلال فكر المتكلمين والأصوليين والمحدثين، كما كان الرجل صاحب قضية يدافع عنها، وقد أخبرني الأستاذ الدكتور أحمد الريسوني - مشافهةً - طرفاً من جهاد النشار في نشر الفكر الإسلامي الأصيل ومناهضة الفكر العلماني اليساري في بلاد المغرب قرابة عشر سنوات.

(٤) وهذا المزج من الأستاذ النشار رحمه الله بين هذين الدليلين هو الذي جعل رأيه يختلف ولا يطرد في نسبة القول ببطلان المدلول لبطلان دليله إلى الإمام الجويني؛ فنراه في مناهج البحث (ص ٩٧، ٩٨) يذهب إلى نسبة استخدام هذا الدليل إلى الجويني اعتماداً على نسبة ابن خلدون هذا الدليل إليه ولا يعقب عليها، ثم يعود بعد ذلك فينفي عنه استخدام هذا الدليل «لقد مضى الجويني في بناء العقيدة على أسس منطقية سليمة؛ ففي صدد استدلاله على وجود الله بين أن بطلان الدليل لا يؤدي إلى بطلان المدلول؛ مثلاً ذهب إلى ذلك من قبل الباقلاني». انظر: النشار: مقدمة الشامل (ص ٧٧).

الأدلة المفروضة، وثبت أيضًا امتناع ورود دليل آخر يأتي به الخصم فيما بعد، استفاد هذا الدليل قوة في الدفع ليست لدليل الانتفاء بانتفاء المدلول.

كما أن هذا الدليل يعتبر من أدلة الدفع لا من أدلة الإثبات - على تعبير الأصوليين والقانونيين - وهذا يجعله أقرب إلى أن يكون منهجًا من مناهج الجدل، وأسلوبًا من أساليب البحث والمناظرة، أكثر من أن يكون دليلًا يعتمد عليه في تأسيس رأي أو دعم حكم، كما يجعلنا أكثر تساهلًا في التعامل معه؛ لكونه دليل نفي لا دليل إثبات<sup>(١)</sup>.

والقول ببطلان المدلول لبطلان دليله ينسب إلى القاضي الباقلاني أنه أول من قال به<sup>(٢)</sup>. ومن صور استدلال الأنصاري ببطلان المدلول لبطلان دليله مناقشته للمعتزلة في مسألة نفي العلم وقولهم إنه ﷻ عالم بالذات معقبًا على إبطاله دليلهم بقوله: «إِذَا بَطَلَ مُعَوَّلُكُمْ فِي مَنَعِ كَوْنِ الْبَارِي مُرِيدًا لِنَفْسِهِ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَهُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضًا: مناقشته المخالفين في إثبات الكلام النفسي على مذهب الأشاعرة - لا سيما من الكرامية - بأنه «قَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْحُرُوفِ لَيْسَتْ قُرْآنًا».

وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْحُرُوفُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا قُلْنَاهُ؛ أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْقَوْلُ، وَالْقَوْلُ هُوَ الْكَلَامُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ حُرُوفًا وَلَا قُدْرَةً عَلَيْهَا»<sup>(٤)</sup>.

الطريق الخامس: الاستدلال على انتفاء المدلول بانتفاء دليله<sup>(٥)</sup>:

من المبادئ العقلية التي لا خلاف فيها أن العلم بشيء لا يكون إلا بما دل عليه الدليل نفيًا

(١) يقول الزركشي في التفريق بين أدلة الإثبات وأدلة النفي: «أدلة النفي أوسع من أدلة الثبوت؛ لأن كل ما يدل على الثبوت يدل على النفي، وقد يدل الشيء على النفي ولا يدل على الثبوت أصلًا؛ كالدليل العقلي، والبراءة الأصلية، ومن ثم قيل: لا دليل على النافي». انظر: الزركشي: البحر المحيط (١/ ٦٠)، ط دار الكتبي، وانظر التفريق بين أدلة الإثبات وأدلة النفي في: ابن التجار: شرح الكوكب المنير (ص ١٣)، مطبعة السنة المحمدية.

(٢) انظر: ابن خلدون: المقدمة (ص ٤٦٥)، والقنوجي: أبجد العلوم (٢/ ٤٥٠).

(٣) انظر: الغنية (ل ٦٢ ب).

(٤) انظر: الغنية (ل ٧٧ ب).

(٥) انظر الكلام على هذا الدليل في: الأمدى في: غاية المرام (ص ١٣٥)، وابن تيمية: مجموع الفتاوى (١٣/ ٧١) ودرء التعارض (٢/ ٢١٧)، وابن الوزير: إيثارات الحق على الخلق (ص ١٤٢)، والجرجاني: شرح المواقف (٢/ ٢٤)، والصنعاني: إجابة السائل شرح بغية الأمل (ص ١٨٦)، الشافعي: الأمدى وآراؤه الكلامية (ص ١٥٠)، ويسمى هذا الدليل أيضًا بقاعدة: ما لا دليل عليه يجب نفيه، أو أن انتفاء الدليل هل يدل؟

أو إثباتًا، وأن عدم العلم بثبوت شيء لا يفيد في نسبة حكم إلى ذلك الشيء وجودًا ولا عدمًا، وهذا ما يعبر عنه الأصوليون أحيانًا بأن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، أو أن عدم الدليل ليس دليل عدم<sup>(١)</sup>.

« مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ الإِطْرَادُ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ الإِنْعِكَاسُ، وَالدَّلِيلُ كَاشِفٌ؛ فَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ انْعِكَاسِهِ بُطْلَانُهُ »<sup>(٢)</sup>، وإذا لم يكن من شرط الدليل الانعكاس، لم يلزم من انتفائه انتفاء مدلوله<sup>(٣)</sup>، وغاية ما يلزم من انتفاء دلالة الدليل على الوصف انتفاء العلم بوجوده وذلك مما لا يلازمه القول بنفي تجويزه<sup>(٤)</sup>.

ويزيدنا الأنصاري بيانًا لهذا الدليل قائلًا: « الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ وَعَلَى اقْتِدَارِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى بِإِطْرَادِ الدَّلِيلِ؛ فَإِنَّهُ مَهْمَا وَجِدَ الْفِعْلُ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَالًا عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ، كَاشِفًا عَنْهُ، وَعَنِ اقْتِدَارِهِ، ثُمَّ عَدَمُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْفَاعِلِ، وَلَا عَلَى عَجْزِهِ، وَكَذَلِكَ الدُّخَانُ يَدُلُّ عَلَى النَّارِ، فَهَذَا طَرْدُ الدَّلِيلِ، وَعَدَمُ الدُّخَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ النَّارِ، وَلَوْ دَلَّ عَدَمُ الدُّخَانِ عَلَى عَدَمِ النَّارِ، لَانْعَكَسَ الدَّلِيلُ »<sup>(٥)</sup>.

ومن الأدلة على ضعف هذا الدليل أنه: « لَا اسْتِيعَادَ فِي أَنْ يَثْبُتَ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ انْتِصَابِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، فَالْحُدُوثُ يَدُلُّ عَلَى الْمُحْدِثِ وَوُجُودِهِ، وَعَدَمُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ، وَالْإِتْقَانُ فِي الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ، وَعَدَمُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْجَهْلِ ».

يضاف إلى هذا أنه يجوز تعدد الأدلة على المدلول الواحد، فلو انعدام بعض هذه الأدلة استغنينا بالموجود من هذه الأدلة في الدلالة على مدلولها، فلو صلح الدليل الذي قدرنا انتفاء حجة في انتفاء المدلول، لزم من ذلك انتفاء المدلول لعدم بعض أدلته، وثبوته بثبوت البعض الآخر، وهذا تناقض<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٦ / ٤٥٠)، والنبوات (ص ٢٨٥)، المطبعة السلفية، والرد على المنطقيين (ص ١٠٠)، وبيان تلبس الجهمية (١ / ٧٨).

(٢) انظر: الغنية (ل ٦، ل ٥١، ب، ل ٥٥، ل ٦١، ل ٦١ ب - ٦٢ أ).

(٣) انظر: الأمدى في: أباكار الأفكار (١ / ٢٠٧). (٤) انظر: الأمدى في: غاية المرام (ص ١٣٥).

(٥) انظر: الغنية (٦ أ).

(٦) انظر: الغنية (ل ٦١ ب - ٦٢ أ)، ويقول الجويني: « وليس من شرط الأدلة انعكاسها بإجماع من المحققين؛ إذ لو شرط فيها ذلك لدل عدم الإتيان على جهل الفاعل، كما دل الإتيان على علمه، ولدل عدم العالم على عدم المحدث؛ كما دل حدوثه على وجوده إلى غير ذلك مما يطول تتبعه، وإنما يشترط الانعكاس في العلل العقلية » الشامل (ص ٧٠٤).



ومن تفصيل القول في ضعف هذا الدليل وعدم إفادته العلم؛ أن « هذه الطريقة إنما تتم بانتفاء الأدلة، وبيان لزوم انتفاء المدلول من انتفائها:

ولا طريق إلى الأولى إلا بالبحث والسبر مع عدم الاطلاع عليه.

وأما الثاني: فطريقه أن يقال: لو لم يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول لما ثبت المدلول عند وجود دليله؛ لاحتمال أن يكون الغلط واقعاً فيه مع عدم الدليل عليه، ولجاز أن يكون بين أيدينا جبال شامخة وأمور هائلة وإن كنا لا نحس بها ولا قام الدليل على وجودها، وهو ممتنع، وهو أيضاً غير يقيني؛ فإنه لا يلزم من البحث والسبر العلم بعدم الدليل، بل غايته عدم العلم بالدليل، ولا يلزم من عدم العلم بالدليل عدم الدليل في نفسه»<sup>(١)</sup>.

من هذا المنطلق اعتمد الأنصاري على تضعيف الأقوال التي تنبني على هذا الدليل، ومن ذلك:

ضعف استدلال الأصحاب على مسألة حصر أجناس الألوان ونحوها من الأكوان والهيئات بعدم الدليل على إثباتها؛ فوجب نفيها، مؤيداً هذا الضعف بموقف شيخه أبي المعالي منها، وكذلك باختلاف موقف القاضي نفسه من هذا الدليل استدلالاً وإلغاءً<sup>(٢)</sup>.

وكذلك اعترض على هذا الدليل ونقض استدلال الكرامية به على مذهبهم في إثبات كون المقدور في محل القدرة شاهداً وغائباً بأن ما قالوه: «دَعَاوَى بِاطِلَّةٍ وَتَعَوَّلَ عَلَى الْجَهْلِ؛ فَإِنْ عَدَمَ الْعِلْمُ بِحُكْمِ الشَّيْءِ إِنَّمَا يُفِيدُ وَقَفًا وَحَيْرَةً وَلَا يَقْتَضِي عِلْمًا»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضاً نقض المعتزلة على قول الأصحاب بإثبات قدم الكلام بطريقة التقسيم بأن قالوا: «الدَّلِيلُ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ عَدَمُ الدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِهِ؛ إِذْ لَوْ ثَبَتَ لَعِلْمَ صَرُورَةٍ أَوْ دَلَالَةٍ:

فَيَقَالُ لَهُمْ: لِمَ جَعَلْتُمْ عَدَمَ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِثْبَاتِ دَلِيلًا عَلَى النَّفْيِ؟ وَلِمَ جَعَلْتُمْ عَدَمَ عِلْمِكُمْ عِلْمًا بِالْعَدَمِ؟»<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك أيضاً: الرد على الكرامية في إثباتهم تعلق الحوادث بالقديم بالزامهم لوناً قديماً: «فَإِنْ قَالُوا: لَا دَلِيلَ عَلَى ثُبُوتِ اللَّوْنِ: قُلْنَا: وَلَا دَلِيلَ عَلَى نَفْيِهِ أَيْضًا، فَتَوَقَّفُوا فِيهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الآمدي في: أبحاث الأفكار (١/ ٢١٠ - ٢١٢).

(٣) الغنية (ل ٤٣ أ).

(٢) الغنية (ل ١٤٧ ب).

(٥) الغنية (ل ٤٢ أ).

(٤) الغنية (ل ٦١ ب).

وإن كنا نرى أبا القاسم في مواضع أخرى يحكي استدلال الأصحاب بهذا الدليل ويقره دون أن يعقب عليه<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

الطريق السادس: الاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله وباستحالته على استحالة مثله:

المراد بهذا الدليل أن يستدل بصحة الشيء على صحة مثله وما هو في معناه، وباستحالته على استحالة مثله وما كان في معناه، وذلك لأن حكم الشيء حكم مثله، وهذا الدليل فرع قاعدة منع اجتماع النفي والإثبات مع اتحاد الجهة؛ « وذلك لأنه إذا دلت الدلالة على أن التعيين الذي به الامتياز غير داخل في المناط، فحينئذ لم يبق إلا الماهية، فلو صارت تلك الماهية محكوماً عليها بحكم في موضع، ويسلب منها الحكم في موضع آخر لزم اجتماع النفي والإثبات »<sup>(٢)</sup>، ودليل ذلك أيضًا أن الله تعالى حكم في الشيء بحكم مثله وجعل سبيل النظر ومجره مجرى نظيره<sup>(٣)</sup>.

وذلك كاستدلالنا على إثبات قدرة القديم سبحانه على خلق جوهر ولون مثل الذي خلقه، وإحياء ميت مثل الذي أحياه وخلق الحياة فيه مرة أخرى بعد أن أماته، وعلى استحالة خلق شيء من جنس السواد والحركات لا في مكان في الماضي؛ كما استحال ذلك في جنسهما الموجود في وقتنا هذا<sup>(٤)</sup>.

وهذا الدليل في حقيقته لا يعدو أن يكون صورةً من صور قياس التمثيل بجامع إلغاء الفارق<sup>(٥)</sup>، وهذا الجامع يختلف بحسب كل صورة من صورته؛ كأن يكون بجامع العلة المؤثرة كما في قياس الإعادة على النشأة الأولى، أو يكون بجامع العادة المطردة التي لم يرصد تخلفها ولو مرة؛ كاستحالة خلق عَرَض لا في مكان؛ كما مثل به الباقلاني آنفًا، أو بجامع المثلية، وهو الأكثر في صور هذا القياس؛ كما إذا عرفنا أن هذه النار محرقة علمنا أن النار

(١) الغنية (ل ١٥١ ب)؛ حيث يحكي استدلال الأصحاب على استحالة تقدير قديمين قائمين بالنفس بدلالة انتفاء الدليل على ذلك.

(٢) الرازي: الأربعين (٢/٣٢٣). (٣) الأشعري: اللمع (ص ٢٣).

(٤) الباقلاني: التمهيد (ص ٣٨)، وطبعة بيروت منه المطبوعة باسم تمهيد الأوائل (ص ٣٢).

(٥) ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ٢٥٦)، ط مؤسسة الريان ٢٠٠٥م؛ حيث يذكر أن القياس لا يخلو إما أن يكون بإبداء الجامع، أو بإلغاء الفارق.

الغائبة محرقة لأنها مثلها، وحكم الشيء حكم مثله<sup>(١)</sup>.

وهذا الدليل من الأدلة التي جاءت في القرآن الكريم في الاستدلال على البعث في كثير من المواضع؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدْ زَيَّنَّا لَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمُسْبِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ<sup>(٣)</sup> وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٠ - ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] على القول الراجح في تفسيرها، وقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن نَّارٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ لَّنَبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِنَبْلُوَكُمْ أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُؤْفَقُ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُّدْرَأُ إِلَىٰ أَزْدَلِ الْأَعْمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَنَرَى الْآرْضَ هَامِيَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ يَأْنِ لِلَّهِ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ الْمَوْتِ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٥، ٦]، واستدل بالاعتقاد على النشأة الأولى على النشأة الثانية في آيات كثيرة<sup>(٥)</sup>.

يقول الشيخ الشنقيطي: ولأجل قوة دلالة هذا البرهان المذكور على البعث بين جل وعلا أن من أنكر البعث فهو ناسٍ للإيجاد الأول؛ كقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨] إلخ<sup>(٦)</sup>.

وقد استفاد المتكلمون من هذا الدليل من القرآن الكريم، فشاع بينهم الاستدلال به مبكراً فراه في استدلالات أبي الحسن الأشعري على إثبات البعث<sup>(٧)</sup>، ثم عند من تابعه على مذهبه<sup>(٨)</sup>، وكذلك نرى اهتمام أبي المعالي الجويني بهذا الدليل؛ فيستدل به كذلك على إثبات جواز رؤية الله تعالى<sup>(٩)</sup>.

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٩/ ١١٤)، والرد على المنطقيين (ص ١١٤)، ط دار المعرفة، بيروت.

(٢) الغنية (ل ٨ ب).

(٣) الشنقيطي: أضواء البيان في تفسير القرآن (٥/ ١٩، ٢٠).

(٤) الأشعري: اللمع (ص ٢٢).

(٥) الباقلائي: التمهيد (ص ٣٨)، وطبعة بيروت منه المطبوعة باسم تمهيد الأوائل (ص ٣٢)، والجويني: الإرشاد

(ص ٣٧٢)، وأبو سعيد المتولي الشافعي: الغنية في أصول الدين (ص ١٢٠، ١٦٢)، والغزالي: فضائح الباطنية

(ص ٤٨)، (ت / عبد الرحمن بدوي)، والجرجاني: شرح المواقيف (٢/ ٢٧٠).

(٦) الجويني: الإرشاد (ص ١٧٧).

وكذلك عند أصحاب الاتجاه السلفي؛ كالمَلْطِيِّ المتوفى سنة (٣٧٧هـ)، وغيره<sup>(١)</sup>.  
 - موقف الأنصاري من الاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله وباستحالته على استحالة مثله:

يبين الأنصاري دليل حجية الاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله وباستحالته على استحالة مثله وذلك؛ إِذْ مِنْ حُكْمِ الْمُتَمَائِلَاتِ اسْتَوَاؤُهَا فِي الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ<sup>(٢)</sup>.

كما استخدم أبو القاسم هذا الدليل في غير موضع من كتابه، ومن ذلك:  
 أولاً: إثبات الإعادة: يقول الأنصاري شارحاً استدلال القرآن الكريم لقضية إثبات الإعادة قياساً على النشأة الأولى: «الْكَلَامُ فِي جَوَازِ الْبَعْثِ وَاسْتِحَالَتِهِ الَّذِي قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ مُشْرِكُو الْعَرَبِ وَمَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ حَتَّى تَعَجَّبُوا مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ؛ فَقَالُوا: ﴿إِنَّا إِنَّمَا نَبْعَثُكُمْ﴾ [الصفات: ١٦]، وَقَالُوا: ﴿ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣]، وَ: ﴿هِيَكَاتَ هِيَكَاتٍ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وَ: ﴿مَنْ يُعِثِّهِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيْدٌ﴾ [يس: ٧٨] وَنَحْوَ هَذِهِ الشُّبُهَةِ.

فَوَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِهِ تَأْكِيداً لِجَوَازِ ذَلِكَ فِي الْعُقُولِ، وَعَلَّمَ اللَّهُ نَبِيَّهُ تَثْبِيتَ الْحِجَاجِ عَلَيْهِمْ فِي إِنْكَارِهِمُ الْبَعْثَ مِنْ وَجْهَيْنِ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْهُمْ: طَائِفَةٍ أَقَرَّتْ بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ وَأَنْكَرَتِ الثَّانِي، وَطَائِفَةٍ جَحَدَتْ ذَلِكَ، وَقَالَتْ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، فَاحْتَجَّ عَلَى الْمُقِرِّ مِنْهُمَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩].

وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَظَائِرِهِ.

فَنَبِّهَهُمْ بِهَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِعْلاً لَا عَلَى مِثَالِ سَبَقٍ فَهُوَ أَقْدَرُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِعْلاً مُخْتِذاً، وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَتَعَارَفَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧] الْآيَةِ، أَيُّ: فَلَيْسَ خَلْقُ شَيْءٍ بِأَهْوَنَ عَلَيْهِ مِنْ خَلْقِ آخَرَ.

وَقَالَ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١].

(١) المَلْطِيُّ: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص ٢٤)، وابن تيمية: درء التعارض (٤/ ٦٠)، النبوات (ص ٦٠، ٦١)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٩، ١٧/ ٢٥١، ٢٥٢)، وابن القيم: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٧٤)، وأعلام الموقعين (١/ ١٣٠)، ط دار الجليل، وابن أبي العز: شرح الطحاوية (ص ٤٠٤) ط المكتب الإسلامي.  
 (٢) الغنية (ل ٢٣ - ب).

وَقَالَ: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] «<sup>(١)</sup>».

ثانياً: إثبات رؤية الباري: يقول الأنصاري: «وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ فِي مَدْرَكِ الْعُقُولِ: أَنَّا نَقُولُ: أَذْرَكْنَا - شَاهِدًا - مُخْتَلِفَاتٍ؛ كَالْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ تَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُخْتَلِفَاتُ، وَإِنَّمَا يُؤَوَّلُ اخْتِلَافُهَا إِلَى أَحْوَالِهَا الزَّائِدَةِ عَلَى وُجُودِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، فَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَرَى وَيُمَيِّزُ فِي حُكْمِ الْإِذْرَاكِ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ رَأْيٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ فَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ بِذَاتٍ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ لَا تَخْتَلِفُ، فَإِذَا رَأَى مَوْجُودًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيُهُ كُلُّ مَوْجُودٍ؛ كَمَا إِذَا رَأَى جَوْهَرًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيُهُ كُلُّ جَوْهَرٍ»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: إثبات الإرادة بالاستدلال بدلالة الاختصاص مع تماثل المخصّصات: حيث يقول: «مَا ثَبَتَ مُوجِبًا عَنْ مُوجِبٍ -: فَسَبِيلُ ثُبُوتِهِ أَلَّا يَنْقَدِحَ فِي الْعَقْلِ غَيْرُ ثُبُوتِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ثَبَتَ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَوْضَحْنَا اسْتِوَاءَ الْأَحْيَازِ فَلَوْ قَرَضْنَا الْمُفْتَضِيَّ عِلَّةً، فَمَا لَهَا افْتَضَتْ تَخْصُّصَ الْأَجْزَامِ بِهَذِهِ الْأَحْيَازِ دُونَ أَمْثَالِهَا فَإِنَّ الْمَوْجِبَ لَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ مِثْلَيْنِ، وَلَا يُخَصِّصُ الشَّيْءَ عَنْ مِثْلِهِ، وَكَذَلِكَ الطَّبَعُ الْمُؤَثِّرُ لَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ مِثْلَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

الطريق السابع: الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه<sup>(٤)</sup>:

هذا الدليل صورة من صور القياس، وتكون في الصور المتنازع عليها والمختلف فيها فيقيسون ما اختلفوا فيه على ما اتفقوا عليه؛ فيجعلون ما اتفقوا عليه هو الأصل وما اختلفوا فيه هو الفرع؛ ليثبتوا الحكم الذي ثبت في المتفق عليه للمختلف فيه<sup>(٥)</sup>.

وهذا الدليل في حقيقته إنما هو تنبيه للخصم على افتقار منهجه في الاستدلال إلى الثبات والاطراد، وذلك لأنه قائم في جوهره على إلزام الخصم خلاف قوله قياساً على قوله في مسألة شبيهة بالتي ينازع فيها.

(١) الغنية (ل ١٠ أ - ب)، وانظر أيضاً (ل ١٢ ب).

(٢) الغنية (ل ١١٢ أ - ب). (٣) الغنية (ل ٢٤ أ).

(٤) انظر الكلام على هذا الدليل في: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ١٠٥)، (٢/ ٥١٤، ٥٩١، ٥٩٢، ٧٠٩)، ابن العربي: المحصول في أصول الفقه (ص ١٢٥)، (ط دار البيارق، الأردن)، الرازي: المحصول من علم الأصول (٦/ ٦٠٣)، الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ٢٩٥).

(٥) لا سيما وبعض الأصوليين يعرف قياس التمثيل (القياس الأصولي) بأنه إلحاق المختلف فيه بالمتفق عليه. انظر: الشوكاني: إرشاد الفحول (ص ٢٩٥).

والاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه شائع بين المتكلمين؛ فقد نبه أبو الحسن الأشعري عليه في رد أحكام حوادث الفروع إلى الأصول المتفق عليها؛ حين يقول: «قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: فَهَذِهِ أَحْكَامُ حَوَادِثِ الْفُرُوعِ، رَدُّوْهَا إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الْأَصُولِ فِي تَعْيِينِ مَسَائِلَ، فَيَنْبَغِي لِكُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ أَنْ يَرُدَّ حُكْمَهَا إِلَى جُمْلَةِ الْأَصُولِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بِالْعَقْلِ وَالْحِسِّ وَالْبَدِيهَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

كما استخدم أبو الحسن هذا الدليل في إلزام المعتزلة بعموم القدرة وعموم الخلق - وقد خالفوا فيه - قياساً على عموم العلم وهو متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

واستخدمة أيضاً في إثبات عموم الإرادة لجميع المرادات قياساً على عموم العلم<sup>(٣)</sup>. وإذا جئنا إلى أبي بكر الباقلاني وجدناه يستخدم هذا الدليل في إثبات أنه لا يلزم التجسيم من إثبات صفتي الوجه واليد، خلافاً لمتأخري أصحابه<sup>(٤)</sup>.

وكذلك استخدمه في مناقشة المعتزلة في نفيهم الرؤية محتجين على ذلك بأن الله تمدح بقوله: ﴿لَا تَدْرِيكَ أَهْلَ الْأَبْصَارِ﴾ [الأنعام: ١٠٣] والقول بإثبات الرؤية يلغي هذا التمدح، فأجاب بأن الطعوم والروائح والعلوم لا ترى وليست بمدوحةً بذلك؛ فالمتفق عليه هنا: الطعوم والروائح والمعدوم وأنها ليست بمدوحةً بعدم رؤيتها، والمختلف فيه: أن عدم رؤية الباري يتضمن مدحاً<sup>(٥)</sup>.

وكذلك إمام الحرمين استخدم هذا الدليل في إثبات عدم تعري الجواهر عن الألوان قياساً على الأكوان<sup>(٦)</sup>، كما استخدمه أيضاً في استكمال دليل التمانع إذ لم يقف عند حد فرض اختلاف الإلهين، بل تنزّل إلى فرض اتفاقهما حال اجتماعهما في الإرادة؛ قياساً على

(١) انظر: الأشعري: استحسان الخوض (ص ١١)، الغنية (ل ١١ أ).

(٢) يقول الأشعري: «يقال لأهل القدر: أليس قول الله تعالى: ﴿يَكُنْ وَيَكُنْ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] يدل على أنه لا معلوم إلا والله به عالم؟ فإذا قالوا: نعم، قيل لهم: ما أنكرتم أن يدل قوله تعالى: ﴿عَلَّ كُنْ وَفَوَيْدٌ﴾ [آل عمران: ٢٦] على أنه لا مقدور إلا والله عليه قادر؟! وأن يدل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢] على أنه لا محدث مفعول إلا والله محدث له فاعل خالق». انظر: الأشعري: اللمع (ص ٨٨).

(٣) الأشعري: اللمع (ص ٤٨).

(٤) الباقلاني: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٢٦٠).

(٥) الباقلاني: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٢٦٨).

(٦) الجويني: الشامل (ص ٢١٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١ أ).

حال انفرادهما<sup>(١)</sup>، كذلك استخدمه في إلزام الكعبي إثبات صفة الإرادة قياساً على إثباته صفة العلم؛ إذ المعتزلة يستخدمون قياس الغائب على الشاهد في إثبات الإرادة<sup>(٢)</sup>.

وقد انتقد إمام الحرمين هذا الدليل بالرغم من استخدامه إياه<sup>(٣)</sup>، معللاً نقده إياه بأن « لا أصل له؛ فإن المطلوب في المعقولات العلم ولا أثر للخلاف والوفاق فيها »<sup>(٤)</sup>.

وتابعه الغزالي في نقد هذا الدليل؛ فقال - بعد أن نقض قياس الغائب على الشاهد - : « وكذا نقول في رد المختلف إلى المتفق ولا استرواح في المعقولات إلى إجماع ولا إلى مسلك جدلي وإلزام، فإن دل العقل على شيء منها في محل النزاع فهو كافٍ وإلا فلا فائدة في الاتفاق وتسليم الخصم، نعم ذلك يورد للتضييق وتبكيك الخصم إن جحد البديهة ليختري »<sup>(٥)</sup>.

أما الأنصاري: فقد استخدم الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه في صور كثيرة؛ منها:

- أولاً: استكمال فرض المسألة في دلالة التمانع:

ذلك أن المتكلمين في فرض دلالة التمانع يقفون في استدلالهم عند فرض اختلاف القديمين فلا يقوم عندها أمر العالم على استقامة، خلافاً لواقع الكون المشاهد منتظماً متسقاً، فتَنَزَّلُ الأنصاريُّ إلى فرض اتفاقهما، فناقش هذا الفرض حتى أتى على كل ما يرد على هذه الدلالة، ففي هذا الدليل جواز اختلاف القديمين حال اجتماعهما في الإرادة قياساً على حال انفرادهما؛ حيث يقول أبو القاسم:

« إِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِهَمْ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ قَدِيمَيْنِ، يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يُرِيدُهُ الْآخَرُ؟ »

فُلْنَا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ تَطَرَّدُ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِخْتِلَافِ كَمَا قَدَّرْنَاهُ، وَهِيَ جَارِيَةٌ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ الْإِتِّفَاقِ؛ فَإِنَّ إِرَادَةَ تَحْرِيكِ الْجِسْمِ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ إِرَادَةِ الثَّانِي تَسْكِينَهُ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ مُسْتَحِيلَةٍ، وَكُلُّ مَا دَلَّ وَفُوعُهُ عَلَى الْحَدَثِ وَالْإِتِّصَافِ بِنَقْصِ الْقُصُورِ - دَلَّ جَوَازَهُ عَلَى مِثْلِهِ<sup>(٦)</sup>،

(١) الجويني: الإرشاد (ص ١٥٤). (٢) الجويني: الإرشاد (ص ٦٤، ٦٥).

(٣) وهذا يؤيد ما سبقت الإشارة إليه من كون هذا الدليل أقرب إلى أساليب الجدل والبحث والمناظرة وأنه في حقيقته إلزام للخصم بما قال به في مسألة أخرى لعدم الفارق.

(٤) الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ١٠٦).

(٥) الغزالي: المنحول من تعليق الأصول (ص ٥٨). (٦) الغنية (ل ٤٧ ب).

ولا يخفى أنه ها هنا متابع لشيخه أبي المعالي<sup>(١)</sup>.

- ثانيًا: مناقشة المعتزلة في نفهم الرؤية:

حيث احتج المعتزلة على نفي الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]:  
«بأن قالوا: إِنَّمَا نَسْتَدِلُّ بِفَحْوَى الْآيَةِ عَلَى اسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ لَا بِظَاهِرِهَا؛ فَإِنَّهَا فِي مَعْرِضِ التَّمَدُّحِ، وَكُلُّ مَا يَتِمَّدَحُ بِهِ إِلَٰهُهُ سُبْحَانَهُ - فَهُوَ وَاجِبٌ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]:

فُلَّنَا: قَدْ تَمَدَّحَ اللَّهُ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَثْبَتْنَا مَعَ اللَّهِ أَلْفَ أَلْفِ خَالِقٍ.  
ثُمَّ نَقُولُ: أَقِيمُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ فِي خُرُوجِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ عَنِ الْمَرْتَبَاتِ تَمَدُّحًا، وَقَدْ قُلْنَا: الطُّعُومُ وَالرَّوَائِجُ وَالْعُلُومُ وَأَضْدَادُهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَرْتَبَاتِ، وَلَا تَمَدُّحٌ لَهَا بِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.  
فالمتفق عليه في الصورة الأولى من هذا النقاش: استدلال المعتزلة بالتمدح في نفي الرؤية، والمقيس عليه عموم الإيجاد، وقد تمدح الله به أيضًا، فيلزم المعتزلة القول بعموم الخلق فيبطل بذلك مذهبهم في خلق أفعال العباد.

والصورة الثانية منه: أنهم لا يشتون التمدح للطعوم والروائح والعلوم وأضدادها وهي خارجة عن المراتب، فلماذا أثبتوه لله ولم يشتوه لهذه الأشياء، قد كان ينبغي لهم أن يتردوا دلائلهم وأن يحققوا مناطقها في جميع مشخصاتها.

\*\*\*

الطريق الثامن: الاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض<sup>(٣)</sup>:

المراد بالمقتضى السالم عن المعارض ظهور الدعوى دون أن يخالفها أو يعارضها أحد، وهذا الدليل أشبه ما يكون بدليل الإجماع السكوتي المبني على الاحتجاج بإقرار السامعين، ويقرر الأنصاري الاستدلال بالمقتضى السالم عن المعارض إذ «عَدَمُ كُلِّ مُعَارِضٍ لِكُلِّ

(١) انظر: الجويني: الشامل (ص ٣٥٣)، ومقدمة الأستاذ النشار للشامل (ص ٧٦، ٧٧).

(٢) الغنية (ل ١١٧).

(٣) انظر صورًا من الاستدلال بهذا الدليل في: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٣/ ١٩، ٦/ ٤٦، ٦/ ٤٣٠)، ودرء التعارض (٤/ ٣٢٨)، وابن أبي العز: شرح الطحاوية (ص ٧٧)، وابن عيسى: توضيح المقاصد (٢/ ٥٨).  
ومن الاستدلال به على الأحكام الفرعية انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر (١/ ١٥٤)، والبهوتي: الروض المربع (ص ٣٦٨)، وآل السبكي: الإبهاج (٣/ ٧٣)، وآل تيمية: المسودة (ص ٣٦٢)، والشاطبي: الموافقات (١/ ١٦٧).



دَلِيلٌ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ فِي الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ»، ويذكر أن ميل القاضي إلى هذا، كما يحكي خلاف من خالف في الاستدلال بهذا الدليل إذ «الْعَدَمُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً؛ إِذِ الدَّلَالَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ تَعَلُّقٍ بِالدَّلِيلِ، وَالْعَدَمُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِحَالٍ»<sup>(١)</sup>.

كما يستدل الأنصاري بهذا الدليل مؤيداً في ذلك مذهب القاضي الباقلاني في العمل به، مستدلّين به على إثبات صحة المعجزة؛ إذ «عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ لِلْمُعْجِزَةِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمُعْجِزَةِ دَلِيلًا عَلَى الصِّدْقِ»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

الطريق التاسع: الاستدلال بمقدمات عقلية مختلف فيها:

– أولاً: مقدمة الكمال والنقصان<sup>(٣)</sup>:

معنى هذه المقدمة «أنهم إذا أرادوا إثبات صفة لله تعالى قالوا: هذه صفة كمال فثبت لله، وهذه صفة نقص فتنتفي عنه»<sup>(٤)</sup>، ويعتبرون هذه المقدمة في الأفعال وفي الذات وفي الصفات<sup>(٥)</sup>.

إلا أن هذه المقدمة مقيدة عند من قال بها بأمور:

( ١ ) قبول الذات للصفة المستدل عليها بها؛ فإن الذات إذا لم تكن قابلة لها لم يمكن الاستدلال بكونها كمالاً على اتصاف الذات بها؛ ألا ترى أن إيجاد العالم في الأزل كمال له تعالى من حيث إنه وجود مستمر، لكن كونه فاعلاً مختاراً مانع من اتصافه به؛ لأن فعله يجب أن يكون حادثاً لكونه مسبوقاً بالقصد والاختيار والإرادة.

( ٢ ) حصول معنى الكمال أنه ماذا.

( ٣ ) أن تكون تلك الصفة كمالاً للذات، لائقاً بها في نفس الأمر؛ إذ يجوز أن يكون كمالاً بالقياس إلينا ولا يكون كمالاً بالقياس إلى ذاته تعالى؛ كالكتابة مثلاً، ووجب لها كل

(٢) الغنية (ل ١٤٧ ب).

(١) الغنية (ل ٦١ ب).

(٣) انظر الكلام على هذه المقدمة في: الرازي: الأربعين (٢/ ٣٢٥)، والآمدي: أبحاث الأفكار (١/ ٢٧٦) حيث قام بتفصيل القول في هذه القاعدة بما زعم أنه لم يسبق إليه وحسن هذه الطريقة جداً في إثبات الصفات على سبيل الإجمال، وابن تيمية: درء التعارض (١/ ٣٢٠)، والصفدية (١/ ٦٠، ٦٢)، والجرجاني: شرح المواقيف (٤٨/٢).

(٤) الجرجاني: شرح المواقيف (٤٨/٢).

(٥) المرجع السابق: الموضوع نفسه، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ٢٤٢).

ما هو كمال بالبرهان<sup>(١)</sup>.

(٤) يضاف إلى ما سبق: ملاحظة قيد هام ينبغي أن يكون محل اعتبار في هذا الدليل ألا هو أن الله تعالى يوصف من كل صفة كمال بأكملها وأجلها وأعلاها، فيوصف من الإرادة بأكملها؛ وهو الحكمة وحصول كل ما يريد بإرادته؛ كما قال تعالى: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]، وإرادة اليسر لا العسر؛ كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وإرادة الإحسان وتمام النعمة على عباده؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، وإرادة التوبة له وإرادة الميل لمبتغي الشهوات، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ يُرِيدُ لَیُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وكذلك العليم الخبير أكمل من الفقيه العارف، والكریم الجواد أكمل من السخي، والرحيم أكمل من الشفيق، والخالق البارئ المصور أكمل من الفاعل الصانع<sup>(٢)</sup>.

وهذه القاعدة محل عناية المتكلمين حتى صرح الرازي بأن أكثر مذاهب المتكلمين متفرعة على هذه المقدمة<sup>(٣)</sup>، وهذا يعكس كبر حجم ما شغلته هذه القاعدة من مساحة استدلالية عند المتكلمين؛ لا سيما الصفاتية منهم، وفيما يلي بيان بعض المسائل المعتمدة على هذه القاعدة دون إبداء فارق بين المذاهب الكلامية؛ لاتفاقها على إثبات قاعدة الكمال والعمل بها؛ فمن ذلك:

- (الاستدلال على إثبات الصفات بهذه القاعدة) نحو:

إثبات صفة الحياة: الذي يظهر فيه الاستدلال بفكرة الكمال<sup>(٤)</sup>، مضافاً إليها فكرة انبئاء سائر الكمالات على صفة الحياة؛ فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها

(١) انظر: الجرجاني: شرح المواقف (٤٨/٢)، وانظر تفصيل القول في مقومات الكمال الذي يصح وصف الله تعالى به في: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٨٥/٦)، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ٢٤٢).

(٢) انظر: ابن عيسى: توضيح المقاصد (٧٥٢/١، ٧٥٣)، وأيضاً: مجموع الفتاوى (٧١/٦)، وهراس: ابن تيمية السلفي (ص ١٠٦).

(٣) الرازي: الأربعين (٣٢٥/٢)، وحكاه عنه ابن تيمية في: مجموع الفتاوى (٢٢٩/١٢)، والصفدية (٦٠/١).

(٤) أبو المعين النسفي: التمهيد (ص ١٦٧)، وابن تيمية: منهاج السنة النبوية (٥٩٧/٢)، ومجموع الفتاوى (٣٩/٣)، ومحمد عبده: رسالة التوحيد (ص ١٩).

إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة<sup>(١)</sup>.

إثبات صفة العلم: فقد اعتمد الأشعري فكرة الكمال دليلاً على إثبات صفة العلم<sup>(٢)</sup> وتابعه على الاستدلال بهذه المقدمة أصحابه من الأشاعرة<sup>(٣)</sup>، وكذلك أبو منصور الماتريدي<sup>(٤)</sup>، ومنهم من يتعدى صفة العلم إلى الاستدلال بقاعدة الكمال إلى جميع أوجه الإدراك<sup>(٥)</sup>، وكذلك نرى الاعتماد على فكرة الكمال في إثبات صفة العلم عند أصحاب الاتجاه السلفي<sup>(٦)</sup>.

وصفة الإرادة: اعتمد كثير من المتكلمين عليها في إثبات صفة الإرادة من الأشاعرة<sup>(٧)</sup> وغيرهم<sup>(٨)</sup>.

وصفة القدرة: حيث استند أبو الحسن الأشعري في إثباتها إلى فكرة الكمال<sup>(٩)</sup>، ونرى هذا الاستدلال كذلك عند غيره من أصحابه الأشاعرة<sup>(١٠)</sup> ومن غيرهم<sup>(١١)</sup>.

وصفة الكلام: إثبات الكلام اعتماداً على فكرة الكمال هو الدليل المرضي عند أبي حامد الغزالي بعد أن وهن غيره من الأدلة<sup>(١٢)</sup>، وهو حجة الأصحاب في دعوى الرازي ممزوجة بقاعدة تقابل الصفات تقابل السلب والإيجاب<sup>(١٣)</sup>، ورجحه الآمدي<sup>(١٤)</sup> وغيره من متأخري الأشاعرة<sup>(١٥)</sup>، .....

(١) الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٧) عازياً إياه إلى بعض العقلاء مناقشاً من قال باشتراط البنية، وابن أبي العز الحنفي: شرح الطحاوية (ص ١٢٠)، ومحمد عبده: رسالة التوحيد (ص ٦٠).

(٢) الأشعري: اللمع (ص ٢٦، ٢٧).

(٣) الآمدي: غاية المرام (ص ٧٨)، ومحمد عبده: رسالة التوحيد (ص ٦٠).

(٤) انظر: أبو المعين النسفي: التمهيد (ص ١٦٧)، وقاسم: مقدمة مناهج الأدلة (ص ٥٣)، والمغربي: الماتريدي وآراؤه (ص ١٩١) حيث يدل على اعتماد الماتريدي على فكرة الكمال في إثبات صفة العلم.

(٥) انظر: الآمدي: غاية المرام (ص ١٦٩)، وأبكار الأفكار (١/ ٥١٤) ووصف هذا المسلك بأنه أشبه الحجج.

(٦) ابن تيمية: درء التعارض (١/ ٥٠، ٢٤١)، وابن أبي العز الحنفي: شرح الطحاوية (ص ١٤١).

(٧) الآمدي: غاية المرام (ص ٥٣ - ٥٦، ٦٤) وفيه الاستدلال بهذه القاعدة في إثبات عموم متعلّق الإرادة.

(٨) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٦/ ١٣٠). (٩) الأشعري: اللمع (٢٦، ٢٧).

(١٠) الآمدي: غاية المرام (ص ٢١٨) وفيه صوّب هذا الدليل ورجّحه على غيره.

(١١) أبو المعين النسفي: التمهيد (ص ١٦٧)، وابن تيمية: درء التعارض (١/ ٢٤١، ٣٣٦)، ومجموع الفتاوى (١٣٠/ ١٣٣)، وابن أبي العز: شرح الطحاوية (ص ١٣٦).

(١٢) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٩٢) (مع توضيح المراد).

(١٣) الرازي: المحصل (ص ١٧٣). (١٤) الآمدي: غاية المرام (ص ٩١، ٩٢).

(١٥) ابن حيدرة: حز الغلاصم في إفحام المخاصم (ص ٨٩).

وهو أيضًا المسلك المرضي عند أصحاب الاتجاه السلفي<sup>(١)</sup>.

والسمع والبصر: حيث اعتمد الأشعري في إثباتهما على مقدمة الكمال والنقصان<sup>(٢)</sup>، وتبعه على ذلك الجويني<sup>(٣)</sup>، والغزالي<sup>(٤)</sup> حتى أطلق على استخدام هذا الدليل طريقة الغزالي، ثم من بعدهما الرازي<sup>(٥)</sup>، والآمدي الذي دافع عن إثباتهما بقاعدة الكمال والنقصان مازجًا بينهما وبين دليل قياس الغائب على الشاهد<sup>(٦)</sup> وهو متأثر في تحقيقه هذا سواء أكان في سرد الأسئلة والإيرادات، أم في الجواب عنها بآبِن الخطيب<sup>(٧)</sup>، كما نرى هذا الاستدلال عند غير الأشاعرة<sup>(٨)</sup>، ومن غير الأشاعرة: ابن الزاغوني الذي ضعف من أثبت هاتين الصفتين من غير هذا الطريق<sup>(٩)</sup>.

وكذلك في نفي العلة والغرض عن أفعال الله على مذهب الأشاعرة: كما استدل على ذلك الآمدي بقاعدة الكمال<sup>(١٠)</sup>، وإن كنا نرى مخالفينهم أيضًا يستدلون بالمقدمة نفسها على إثبات التعليل في أفعال الله ﷻ<sup>(١١)</sup>.

وأخيرًا في نفي تعلق الحوادث بالقديم: وذلك اعتمادًا على أن تعلق الحوادث بالقديم يوجب النقص له وأثبت ذلك يكون بطريقة التقسيم الحاصر<sup>(١٢)</sup>.

والفلاسفة كذلك: استفادوا أيضًا من فكرة الكمال الإلهي؛ فاستدلوا بها واستخدموها، فابن رشد يستخدمها في إثبات الصفات وقد أسماها طريقة التشبيه<sup>(١٣)</sup>، وكذلك استخدمها

(١) انظر: ابن تيمية: درء التعارض (١/ ٣٦٣)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ٥٩٧)، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص ٩٨)، ط مكتبة الرشد، ومجموع الفتاوى (٦/ ٢١٩، ٩/ ٢٨٥، ١٢/ ٥٢)، وابن عيسى: توضيح المقاصد (١٢/ ٣١٢).

(٢) الأشعري: اللمع (ص ٢٦، ٢٧)، وانظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٢، ٣٤٣)، والآمدي: غاية المرام (ص ١٢١).

(٣) الجويني: العقيدة النظامية (ص ٣١).

(٤) الغزالي: الاقتصاد (مع توضيح المرام) (ص ٨٢).

(٥) الرازي: الأربعين (١/ ٢٣٩).

(٦) الآمدي: أبكار الأفكار (١/ ٤٠٥).

(٧) الرازي: المحصول (ص ١٧١)، ط المكتبة الأزهرية.

(٨) أبو المعين النسفي: التمهيد (ص ١٦٧)، وابن تيمية: مجموع الفتاوى (٦/ ١٣٣).

(٩) ابن الزاغوني: الإيضاح في أصول الدين (ص ١٥٩).

(١٠) الآمدي: أبكار الأفكار (٢/ ١٥٣، ١٥٤)، وغاية المرام (ص ٢٢٦).

(١١) ابن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة (ص ٥١٤، ٥١٨)، والقاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٥٨، ٧٨)، والآمدي: أبكار الأفكار (٢/ ١٥٥، ١٥٦)، وغاية المرام (ص ٢٣٠).

(١٢) الرازي: الأربعين (١/ ١٧١)، الآمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٢٧)، غاية المرام (ص ١٩١، ١٩٢).

(١٣) قاسم: ابن رشد وفلسفته الدينية (ص ١٢٣)، والفيلسوف المفترى عليه (ص ٩٦)، والشافعي: الآمدي =

القائلون منهم بقدّم العالم حيث اعتمدوا على فكرة الكمال أو كانت شبهة لهم في القول بقدّم العالم؛ انطلاقاً من أن إيجاد العالم نابع من صفة الجود الإلهية وحدث العالم ينفي هذه الصفة في الأزل<sup>(١)</sup>.

(نقد فكرة الكمال والنقصان عند المتكلمين)<sup>(٢)</sup>:

رغم شيوع استخدام المتكلمين لقاعدة الكمال والنقصان في أكثر مسائل الصفات الإلهية؛ إلا أنها لم تسلم من نقد موجه إليها، وكانت أهم انتقادات وجهت إليها:

(١) هذا الدليل ضعيف؛ لأن لقائل أن يقول: الماشي أكمل ممن لا يمشي، والحسن الوجه أكمل من القبيح، والواحد منا موصوف به فلو لم يكن الله تعالى موصوفاً به لزم أن يكون الواحد منا أكمل من الله تعالى<sup>(٣)</sup>، وهذا الانتقاد لقاعدة الكمال تناول الجانب التمثيلي من القاعدة، حيث إنها مبنية في جوهرها على مبدأ قياس الغائب على الشاهد، حيث إنه لا سبيل إلى تطبيق مبدأ الكمال بالمقاييس البشرية القاصرة على الغائب المتصف من الكمال والغنى والجلال من الغاية القصوى ومن الرفعة المنتهى<sup>(٤)</sup>.

(٢) انتقاد خاص بالأشاعرة: حاصله أن استدلالهم بقاعدة الكمال لا ينسجم مع مذهبهم ولا يطرد على طريقتهم ما داموا يقولون: إن أفعال الله تعالى لا توصف بالحسن والقبح، وأنه قد يأمر عندهم بما لا يطاق<sup>(٥)</sup>، ولا يعد منه قبيحاً؛ إذ كيف يطبقون عليه معيار الكمال في الصفات، ولا يطبقونه عليه في الأفعال<sup>(٦)</sup>؟!

= وآراؤه (ص ٢٣٠).

(١) انظر: ابن سينا: الإشارات والتنبيهات (٣/ ٥٤٧)، والبغدادى: المعبر في الحكمة (٢/ ٢٨)، والماتريدي: التوحيد (ص ٣٠)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٤٥، ٤٨)، والرازي: الأربعين (١/ ٧٧، ٨١)، والآمدي: الأبيكار (٢/ ٢٧)، وغاية المرام (ص ٢٦٦، ٢٧٠)، والجرجاني: شرح المواقيف (٧/ ٢٣٧) (بحاشيتي السيلالكوتي والجلبي). وانظر حديث الغزالي عن الجود الإلهي وعلاقته بخلق العالم في المقصد الأسنى (ص ١٤١)؛ وهو القائل: «ليس في الإمكان أبعد من هذا العالم». وانظر: ابن تيمية: جامع الرسائل (١/ ١٤١)، واليافعي: مرهم العلل (ص ٥١).

(٢) انظر نقد فكرة الكمال في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٧٠)، والرازي: المحصل (ص ١٧٢)، وحكاية انتقاد المخالفين لها في أبيكار الأفكار (١/ ٤٠٥)، والزركان: الرازي وآراؤه (ص ٣١٩، ٣٢١).

(٣) انظر: الرازي: المحصل (ص ١٧٢).

(٤) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٧٠)، والجرجاني: شرح المواقيف (٢/ ٤٨)، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ٢٤٢).

(٥) انظر مذهب الأشاعرة في مسألة التكليف بما لا يطاق في: الغزالي: المنخول (ص ١٢٢)، والآمدي: الإحكام (١/ ١٧٩، ١٩١)، والرازي: المحصول (٣/ ٢٣٩).

(٦) انظر: الزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٣٢١).

(٣) ما في هذه المقدمة من الدور: فإن في هذه الطريقة إسناد العلم بنفي النقائص إلى السمع، والسمع نفسه مبني على إثبات صدق دعوى النبوة بالمعجزة<sup>(١)</sup>.

(موقف أبي القاسم الأنصاري من الاستدلال بفكرة الكمال):

على الجانب النظري نجد عند الأنصاري تعليل الاحتجاج لقاعدة الكمال؛ إذ لله المثل الأعلى وتُعوتُ الجلالِ وصفاتُ الكمالِ<sup>(٢)</sup>، ومن الأدلة عليها أيضًا الإجماع على استحقاق الله تعالى صفات الكمال المطلق؛ فقد «أجمع المسلمون على أنه عظيم، وأعظم من كل عظيم، ومعنى العظمة والعلو والعزة والرفعة وال فوقية واحد، وهو استحقاق نُعوت الجلال وصفاتِ التَّعالي على وصفِ الكمال، وذلك تقدُّسه عن مُشابهة المخلوقين، وتزُّهه عن سِماتِ المُحدَّثين، وعن الحاجة والنقص، وأنصافه بصفاتِ الإلهية؛ كالفُدرة الشاملة للمقدورات، والإرادة النافذة في المرادات، والعلم المحيط بالمعلومات، والقول القديم، والسمع والبصر، والوجه واليد؛ كما نطق به الكتاب والسنة<sup>(٣)</sup>»، وتستفيد هذه القاعدة حجيتها من تعاليه سبحانه عن النقائص<sup>(٤)</sup>.

ومن الدلالة على قاعدة الكمال في القرآن الكريم: قوله سبحانه في ذم عبدة الأوثان حيث اتخذوا آلهة لا رجل لها تمشي بها، ولا يد لها تبطش بها، ولا أذن لها تسمع بها، فكما عابهم وعاب آلهتهم بذلك، كذلك عابهم حيث جعلوا لأنفسهم البين ولله سبحانه البينات في مواضع كثيرة من القرآن؛ فقال مرة: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢]، وقال في موضع: ﴿أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَأَتَّخِذُ مِنَ الْمَلِكَةِ إِنْتًا إِنَّكُمْ لَعَاوِلُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠].

وكذلك عاب آلهتهم بأنها لا تملك لأنفسها نفعًا ولا ضرًا فيجب على هذه القضية أن يكون الربُّ سبحانه يملك لنفسه النفع والضرر، وأن يكون لله سبحانه البتون دون البينات، إنما عابهم باتخاذهم آلهة لا تملك لأنفسها نفعًا ولا ضرًا، وهم يملكون ذلك لأنفسهم على وجه ما، وليس لها قدرة للأخذ والبطش والمشي، وهم يملكون ذلك، فإنه سبحانه عابهم في عبادة ما هو دونهم في العجز والنقص، وأنهم أفضل منها من جميع الوجوه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الغنية (ل ٨٣ أ).

(٢) انظر: الغنية (ل ٣٠ ب).

(٣) انظر: الغنية (ل ٣٣ ب).

(٤) انظر: الغنية (ل ١٣٠ ب، ل ٥٣ أ).

(٥) انظر: الغنية (ل ٣٠ أ - ب).

وكذلك على الجانب التطبيقي نرى أبا القاسم يستخدم دليل الكمال في غير موضع؛ من ذلك:

(١) استدلاله على إثبات وجود الصانع: لأنه «يَجْتَرِئُ الْعَاقِلُ فِي دَرْكِ وُجُودِهِ بِآيَاتِهِ وَتَعَالِيهِ عَنِ النَّقْصِ وَسِمَاتِ الْحُدُوثِ»<sup>(١)</sup>.

(٢) استدلاله على إثبات السمع والبصر: «فِي إِثْبَاتِ ضِدِّ قَدِيمٍ لِلسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ مَعَ أَنَّهَا صِفَاتُ مَدْحٍ وَكَمَالٍ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: إِنَّ الْإِذْرَاكَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ، أَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ عِلْمٌ مَخْصُوصٌ مُخَالَفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِذْرَاكَ - فَبِئْسَ تَفْهِيمُهُ قُصُورٌ وَنَقْصٌ، وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى»<sup>(٢)</sup>، وكذلك «إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - حَيًّا لَزِمَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِالسَّمْعِ وَالبَصَرِ لِتَعَالِيهِ عَنِ قُبُولِ الْآفَاتِ وَالتَّقَايُصِ»<sup>(٣)</sup>.

(٣) استدلاله على إثبات القدرة: «لَأَنَّ الْحَيَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا وَاجِبَ كَوْنُهُ عَاجِزًا، وَالْعَجْزُ نَقْصٌ، فَإِنَّهُ مُنْعٌ مِنْ صِحَّةِ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثٍ مِنْ اتَّصَفَ بِهِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ»<sup>(٤)</sup>.

(٤) الاستدلال على إثبات العلم: فإننا «نَعْلَمُ كَوْنَ الصَّانِعِ عَالِمًا؛ فَإِنَّ الْحَيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا كَانَ بِضِدِّهِ مَوْصُوفًا، وَأَضْدَادُ الْعِلْمِ نَقَايِصُ»<sup>(٥)</sup>.

(٥) الاستدلال على إثبات الكلام: فإن «أَضْدَادَ الْكَلَامِ نَقَايِصُ، وَيَتَعَالَى الْإِلَهُ سُبْحَانَهُ عَنِ النَّقَايِصِ وَالْآفَاتِ»<sup>(٦)</sup>.

(٦) الاستدلال على إثبات عموم الإرادة للذوات والأفعال: لأنه «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَرِهَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، لَأَفْضَى ذَلِكَ إِلَى انْتِسَابِهِ إِلَى الْقُصُورِ؛ فَإِنَّ الْعُقْلَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ نَفَادَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِنْ أَحَقِّ دَلَالَاتِ الْكَمَالِ، وَتَقْيِضُهُ دَلِيلُ نَقِصَةٍ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَحْدِهِ وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ نَفُوذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِمَّا يُمْتَدِّحُ بِهِ، وَعَدَمُ نَفُوذِهَا مِنْ أَمَارَاتِ الْقُصُورِ وَدَلَالَاتِ الضَّعْفِ، أَوْ مِنْ عَلَامَاتِ الْغَفْلَةِ وَالدُّهُولِ، وَلَا تَقْيِصَةَ أَعْظَمُ مِنْ

(١) انظر: الغنية (ل ٣٠). (٢) انظر: الغنية (ل ٥٣ ب).

(٣) الأنصاري: الغنية (ل ٥٣ أ - ب).

(٤) انظر: الغنية (ل ٥١ أ).

(٥) انظر: الغنية (ل ٥١ أ، ل ١٥٩ ب)، وأيضاً: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٣).

(٦) انظر: الغنية (ل ١٨٢). وانظر الاستدلال على الكلام بدليل نفي النقص في: السعد التفتازاني: شرح المقاصد

(٤/ ١٤٣ - ١٤٦)، وفيه مناقشة في كون عدم الكلام من النقص، لا سيما مع القدرة على الكلام.

أَنْ يَقَالَ: الْأُمُورُ جَارِيَةٌ فِي الْمَمْلَكَةِ أَرَادَهَا الْمَلِكُ أَوْ كَرِهَهَا<sup>(١)</sup>، ومن الصور الأخرى على الاستدلال على عموم الإرادة؛ فإنه « ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ نُفُوذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، وَعَدَمُ نُفُوذِهَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ »<sup>(٢)</sup>.

( ٧ ) وعلى الجانب السلبي التنزيهي: يستدل بقاعدة الكمال على نفي الكذب عن الباري ﷻ؛ فإن « الْكَذِبَ نَقْصٌ، وَهُوَ مُنْزَعٌ عَنِ النَّقَائِصِ »<sup>(٣)</sup>، وغير هذه المسائل مما استدل فيها الأنصاري بقاعدة الكمال كثير<sup>(٤)</sup>.

– ثانيًا: قاعدة تقابل الصفات<sup>(٥)</sup>:

المراد بهذه القاعدة أن يقال: لو لم تثبت له هذه الصفات لثبت أضعافها وهي نقص محال عليه؛ فينتج ثبوت الصفات، وواضح أن هذه القاعدة تعتمد على مبدأ التقابل في المقام الأول، مستندة إلى أن التقابل بين الصفات من باب تقابل النقيضين، فإذا لم تثبت صفة ما، ثبت نقيضها لا محالة طردًا لمبدأ استحالة رفع النقيضين، ولذا تسمى هذه الطريقة أحيانًا طريقة إثبات الصفات بنفي ما يناقضها<sup>(٦)</sup>.

وهذه القاعدة من صور الأدلة لقيت عناية كبيرة من المتكلمين في باب إثبات الصفات، وقد ظهر استعمالها مبكرًا؛ فراها في استدلالات أبي الحسن الأشعري ومن تابعه على مذهبه؛ حيث استدل بها على إثبات الصفات جملة<sup>(٧)</sup>، ثم استخدمها - هو وغيره - تفصيلًا، كما فعل في إثبات صفة الإرادة؛ فإن الله تعالى إن لم يكن متصفًا بالإرادة لاتصف بأضعافها من السهو والكرهاة والآفة<sup>(٨)</sup>، وقد استخدم الماتريدية أيضًا الدليل نفسه في

(١) انظر: الغنية (ل ١٥٦ ب).

(٢) انظر: الغنية (ل ١٥٦ ب).

(٣) انظر: الغنية (ل ٩٠ ب).

(٤) انظر: الغنية (ل ٣٠ أ - ب، ل ٣٧ أ، ل ٥٠ أ، ل ٥٣ ب، ل ٦٧ أ).

(٥) انظر الكلام عن هذه القاعدة في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٧٠، ٣٤١)، والآمدني: الأبيكار (١/ ٢٧١،

٢٧٣، ٤٠٢) ووصفها بأنها طريقة الأصحاب في إثبات السمع والبصر، وابن تيمية: مجموع الفتاوى (٣/ ٨٨)،

(٦/ ٥٣٨، ١٢/ ٣٥٧)، والطوسي: ملخص المحصل (ص ١٧٢)، والنسفي: التمهيد (ص ١٦٧)، والزركان

(ص ٣١٨)، والشافعي: الأمدي وآراؤه (ص ٢٢٥).

(٦) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٣/ ٨٨).

(٧) الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر (ص ٢١٥)، ط مكتبة العلوم والحكم ١٩٨٨ م.

(٨) الأشعري: اللمع (ص ٣٨)، وابن تيمية: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٥٥)، وقاسم: مقدمة سناجح الأدلة

(ص ٥٨).



## إثبات الإرادة<sup>(١)</sup>.

كذلك استخدمها في إثبات العلم<sup>(٢)</sup>.

وفي إثبات صفة القدرة<sup>(٣)</sup>.

وفي إثبات صفة الكلام؛ فإن الباري تعالى حي، ولو لم يكن متصفاً بالكلام لاتصف بالخرس، وهو نقص ينافي معنى الألوهية<sup>(٤)</sup>، وقد عرف الاستدلال بهذه المقدمة على صفة الكلام بأنه طريق الأشعرية<sup>(٥)</sup> أو الطريق المشهور<sup>(٦)</sup>.

وكذلك في إثبات السمع والبصر: فإن الحي إذا لم يكن سمياً بصيراً كان متصفاً بضد ذلك من الصمم وهذا ممتنع في حق الرب تعالى؛ فيجب أن يتصف بكونه سمياً بصيراً<sup>(٧)</sup>، واستخدام هذا الدليل على إثبات السمع والبصر وصف بأنه حجة الجمهور من الأصحاب من الأشاعرة<sup>(٨)</sup>.

واستخدمها غير الأشاعرة أيضاً في إثبات صفة الرحمة<sup>(٩)</sup>، وصفة العلو<sup>(١٠)</sup>، وصفة الحكمة<sup>(١١)</sup>.

(١) الماتريدي: التوحيد: (٤٥) وفيه الاستدلال على إثبات الإرادة بحدث العالم « وذلك نوع ما لا يبلغه إلا فعل من هو في غاية الاختيار، وما يكون بالطبع فحقه الاضطراب »، وأبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة (١/٣٧٦)، التمهيد له (ص ٢٠٦)، اللامثي: والتمهيد (ص ٧٨).

(٢) الأشعري: اللمع (ص ٣٨، ٤٢)، وأبو إسحاق الشيرازي: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١١٨).

(٣) أبو إسحاق الشيرازي: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١١٨).

(٤) الأشعري: اللمع (ص ٣٦، ٤٢)، والباقلاني: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٤٦)، ط بيروت من التمهيد، وأبو إسحاق الشيرازي: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٠)، والآمدي: أبحار الأفكار (١/٣٧٠).

(٥) الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٦٨). (٦) الآمدي: غاية المرام (ص ٩٠).

(٧) انظر: الأشعري: اللمع (ص ٢٦)، والباقلاني: التمهيد (ص ٤٧)، ورسالة الحرة (الإنصاف: (ص ٣٦، ٣٥)، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٤٦)، ط بيروت من التمهيد، وأبو إسحاق الشيرازي: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٠)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤١، ٣٤٢)، وابن تيمية: مجموع الفتاوى (١٦/٣٥٥)، وانظر نقد الاعتقاد على هذه الفكرة في: الرازي: المحصل (ص ١٧١)، والآمدي: غاية المرام (ص ٥١).

(٨) انظر: الرازي: الأربعين (١/٢٣٩)، والجرجاني: شرح المواقف (٨/٩٩).

(٩) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (١٦/٣٥٥).

(١٠) ابن أبي العز الحنفي: شرح الطحاوية (ص ٢٨٠)، ط المكتب الإسلامي.

(١١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (١٦/٣٥٥)، وجامع الرسائل (ص ١٢٨)، ت / محمد رشاد سالم.

(نقد فكرة تقابل الصفات في الفكر الكلامي) (١):

على الرغم من شيوع الاستدلال بقاعدة تقابل الصفات حتى سميت طريقة الأشعرية، وهي الطريقة المشهورة عندهم - بالرغم من هذه الأهمية التي تبوأها هذا الدليل إلا أنه لم يسلم من النقد، وقد توجه النقد إليه من عدة أوجه:

الوجه الأول: انبناء هذه المقدمة على قياس الغائب على الشاهد، وقد تقدمت أوجه النقد الموجهة إليه، وقوام هذا الاعتراض على المخالفة بين ذاته تعالى وسائر الذوات، والمخالفة بين صفاته تعالى وصفات سائر الموجودات؛ بيان ذلك بالتمثيل بالاستدلال بهذه المقدمة على إثبات السمع والبصر أنهم يقولون في منطق استدلالهم بها: «كل حي يصح أن يكون موصوفاً بالسمع والبصر» فيقال: أليس كل حي يصح في الشاهد أن يكون موصوفاً بالجهل والظن والشهوة والنفرة والألم واللذة؟! ثم إنه ﷺ حي مع أنه لا يصح عليه شيء من ذلك فعلماً أنه لا يلزم من كونه حياً أن يصح عليه ما يصح على سائر الأحياء (٢).

ويمكن مناقشة هذا الاعتراض بأنه مبني على قلب قاعدة تقابل الصفات القائمة فلسفتها على إثبات المقابل بدليل انتفاء مقابله المستلزم للنقص، وهذا الاعتراض بدأ بالنقائص التي هي الجهل والظن والشهوة والنفرة والألم واللذة، فيمنع بدهاءً باستلزام الوصف المنقوضة به النقص.

الوجه الثاني: حاصله أن تقابل الصفات الذي اعتمدت عليه هذه الفكرة ليس من باب تقابل التقيضين كالسلب والإيجاب؛ بحيث يلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر ضرورة مبدأ عدم التناقض، بل هو من باب تقابل العدم والملكية (٣)، ولا يلزم من نفي الملكية تحقق العدم، ولا من نفي العدم تحقق الملكية؛ ولهذا يصح أن يقال: الحجر ليس بأعمى ولا بصير (٤)،

(١) انظر تقويم فكرة تقابل الصفات اعتباراً أو إهداراً في: الأمدي: غاية المرام (ص ٥٠، ٩٠)، أوبكار الأفكار (١/ ٣٧٠)، ودافع عنها ابن تيمية في: مجموع الفتاوى (٣/ ٢١، ٨٨، ٨٨/ ٦، ٨٩، ٢٩٢) وفيها حكاية نقد المتأخرين كالرازي والأمدي لهذه المقدمة والدفاع عنها (١٢/ ٣٥٧)، ودرء التعارض (١/ ٣٣٦، ٤١١، ١٤٠/ ٢، ١٤١، ١٩٥، ٣/ ٣٩، ١٧١، ٤/ ٢٦٣).

(٢) انظر: الرازي: الأربعين (١/ ٢٤٠)، والمحصل (ص ١٧١).

(٣) تقابل العدم والملكية: التقابل عبارة عما لا يجتمع في شيء واحد من جهة واحدة، والمراد بالملكية: القابلية؛ أي: كل قوة على شيء ما مستحقة لما قامت به إما لذاته أو لذاتي له، ومن تقابل العدم والملكية تقابل العمى مع البصر. انظر: الأمدي: المبين (ص ٣٧٩)، (ضمن المصطلح الفلسفي للأعمس)، وغاية المرام (ص ٥١).

(٤) انظر: الأمدي: غاية المرام (ص ٥٠، ٥١، ٩٠)، وأوبكار الأفكار (١/ ٢٧١، ٢٧٣، ٣٧٠)، وهذا النقد مما استفاده الأمدي من أبي عبد الله الرازي من الأربعين (١/ ٢٤٠)، وحذا الإيجي حذوه دون الإشارة إلى ذلك؛ =

ولهذا الدليل استمداد من الفلاسفة<sup>(١)</sup>.

مناقشة هذا الإيراد<sup>(٢)</sup>: يمكن مناقشة هذا الإيراد من وجوه:

أولاً: التفريق بين السلب والایجاب وبين العدم والملكة أمر اصطلاحی، وإلا فكل ما ليس بحي فإنه يسمى ميتاً؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (٦) ﴿أَمْزَجَ اللَّهُ أَلْوَانَهُمْ فَمِنْهُمْ شُرَكَاءُ كَذِبٌ﴾ (٧) وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿ [النحل: ٢٠، ٢١] (٣).

ثانياً: أن قاعدة تقابل الصفات مبني على وجود الصفة وعدمها، والوجود والعدم يتقابلان تقابل النقيضين، إلا عند من قال بالحال وجمهور المثبتين ليسوا قائلين بالحال، وتأسيساً على ذلك يمتنع أن يرفع الوجود والعدم مثلاً، أو الحياة والموت، أو العلم والجهل وغيرها.

ثالثاً: لو قيل تنزلاً: إن الصفات تتقابل تقابل العدم والملكة، وإن رفع الصفة يقابله العدم لا إثبات النقيض من السهو والغفلة أو الصمم والعمى وغير ذلك - لو قيل بذلك فإن العدم كافٍ في الاستدلال بمقدمة التقابل، فكان - على القول بالعدم والملكة - السمعُ يقابله عدم السمع لا الصمم، والبصر يقابله عدم البصر لا العمى، وهذه الصفات كافية في كونها نقائص وكون مقابلها كملاً فيجب إثباته تحقيقاً لقاعدة الكمال التي تمثل الأصل والمدرک لقاعدة تقابل الصفات<sup>(٤)</sup>.

رابعاً: ما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت، والعمى والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات - أنقص مما يقبل ذلك؛ فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحداً منهما، فلزم القياس على ما يقبل الكمال على ما عداه؛ عملاً بقاعدة الكمال التي استند إليها مثبتو الصفات تحقيقاً لاطراد المنهج واتساق الأصول.

(موقف الأنصاري من قاعدة تقابل الصفات):

علل الأنصاري لمقدمة تقابل الصفات بما لا نراه عند سابقيه؛ إذ نجده يربطها بفكرة

= انظر: شرح المواقيف (٨/ ٩٩، ١٠٠)، والزرکان: الرازي وآراؤه (ص ٣١٩).

(١) انظر: ابن سينا: النجاة (ص ١١٤) طبعة بحی الدين الكردي، والسهوردي: اللمحات (ص ١٢٤) (ت إيميل المعلوف)، وابن رشد: رسالة ما بعد الطبيعة (ص ١٢٦)، وتفسير ما بعد الطبيعة (ص ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٣١١)، والرازي: الأربعين (١/ ٢٤١)، والمحصل (ص ١٧١).

(٢) انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٣/ ٢١، ٨٨، ٨٨، ٨٩، ٢٩٢، ١٢/ ٣٥٧)، ودرء التعارض (١/ ٣٣٦، ٤١١، ٢/ ٤٠، ١٤١، ١٩٥، ٣/ ٣٩، ١٧١، ٤/ ٢٦٣)، وابن عيسى: توضیح المقاصد (١/ ٣١٢).

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٦/ ٨٩).

(٤) ابن تيمية المرجع السابق: الموضع نفسه.

استحالة عُرُو الجواهر عن واحد من كل جنس من الأعراض أو ضده معللاً امتناع هذه الاستحالة بأنا « وَجَدْنَا الْأَجْسَامَ شَاهِدًا يَسْتَحِيلُ خُلُوقُهَا عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ، ثُمَّ بَحَثْنَا عَنِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِذَلِكَ، فَلَمْ نَجِدْ مَعْنَى مُوجِبًا لِذَلِكَ سِوَى قَبُولِهَا لَهُ؛ فَحَكَمْنَا بِأَنَّ كُلَّ ذَاتٍ قَبْلَ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ، فَيَسْتَحِيلُ خُلُوقُ الذَّاتِ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ »<sup>(١)</sup>.

وعلى المستوى التطبيقي لهذا التعليل نرى الأنصاري يعلل لإثبات صفتي السمع والبصر برفع نقيضيهما أيضاً معتمداً على هذه الفكرة<sup>(٢)</sup>.

ومفاد هذا أن الأنصاري يعد تقابل الصفات من جنس تقابل النقيضين، لا من تقابل العدم والملكية، ولذلك اطرده عنده الاستدلال بمقدمة تقابل الصفات؛ حيث إن تقابل الصفات تقابل النقيضين يجعل الاستدلال بها من جنس الاستدلال بالتقسيم الدائر بين النفي والإثبات، وهو حجة مفيدة للقطع كما سبق بيانه.

وأما استخدام الأنصاري لفكرة تقابل الصفات فنراه في استدلاله على إثبات السمع والبصر؛ حيث يقول: « إِنْ قِيلَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّصِفْ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ يَجِبُ انْتِصَافُهُ بِضِدِّهِمَا؟ قُلْنَا: كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ عُرُو الْجَوَاهِرِ عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ »<sup>(٣)</sup>.

وكذلك استخدمها في إثبات العلم؛ « فَإِنَّ الْحَيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا كَانَ بِضِدِّهِ مَوْصُوفًا، وَأَضْدَادُ الْعِلْمِ نَقَائِصُ »<sup>(٤)</sup>، وأيضاً فإن « الْحَيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا كَانَ بِضِدِّهِ مَوْصُوفًا »<sup>(٥)</sup>.

وفي إثبات القدرة؛ إذ « وَلَوْ كَانَ حَيًّا لَكَانَ مَوْصُوفًا بِالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ، أَوْ بِضِدِّهِمَا »<sup>(٦)</sup>. وفي إثبات الإرادة حيث « أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ نَفْوَذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِمَّا يُمْتَدِّحُ بِهِ، وَعَدَمَ نَفْوَذِهَا مِنْ أَمَارَاتِ الْقُصُورِ وَدَلَالَاتِ الضَّعْفِ، أَوْ مِنْ عَلَامَاتِ الْغَفْلَةِ وَالذُّهُولِ، وَلَا نَقِيصَةَ اعْظَمَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: الْأُمُورُ جَارِيَةٌ فِي الْمَمْلَكَةِ أَرَادَهَا الْمَلِكُ أَوْ كَرِهَهَا »<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الغنية (ل ١٨ أ). وأيضاً: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٢)، وشرح الأصفهانية (١٠٤، ١١١، ١١٢) ط مكتبة الرشد.

(٢) انظر: الغنية (ل ٥٣ أ)، على حين نجد أكثر من تناولوا هذه القاعدة بالبحث - لا سيما المتأخرون كالأمدي والرازي - يقتصرون على بحث مسألة نوع التقابل بين الصفات، وهل هو من باب تقابل النقيضين، أو من باب تقابل العدم والملكية، وقد سبق تناول هذه المسألة بالبحث عند الحديث عن نقد فكرة تقابل الصفات.

(٣) انظر: الغنية (ل ٥٣ أ). (٤، ٥) انظر: الغنية (ل ٥١ أ).

(٦) انظر: الغنية (ل ٥٠ ب). (٧) انظر: الغنية (ل ١٥٦ ب).

وفي إثبات صفة الكلام: إذ « سَبِيلُ إِبْطَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا كَسَبِيلِ إِبْطَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا »<sup>(١)</sup>، وتفصيل ذلك أن يقال: « الْحَيُّ، لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْعِلْمِ لَوَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ »<sup>(٢)</sup>، ويؤكد على الفكرة نفسها بأن « الْحَيُّ يَصِحُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْكَلَامِ وَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ، وَذَلِكَ أَفْءُ وَنَقْصُ »<sup>(٣)</sup>.

وأخيرًا: (مما يلاحظ على هذه القاعدة أمور):

الأمر الأول: اعتماد هذه القاعدة على مقدمة الكمال السابق بيانها؛ إذ إنها ترجع في معقوليتها وتعليلها إلى إثبات الكمال المطلق إلى ذات الباري تعالى ونفي النقائص عنه، فإن عماد هذه القاعدة إثبات أن نقائص الصفة المراد إثباتها نقائص، فثبتت الصفات نفيًا لهذه النقائص، وتحقيقًا لمبدأ الكمال وقاعدته.

الأمر الثاني: اعتمادها أيضًا على الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد؛ فإن فرض مقابل الصفة، وفرض امتناع الوساطة بينه وبين الصفة محل البحث، ثم أخيرًا فرض كون المقابل نقصًا ومقابله كمالًا -: هذا كله مقيس على ما نراه في الشاهد<sup>(٤)</sup>، وقد كان هذا سببًا لتوجه الاعتراض عليها وإيراد الإشكالات على الاحتجاج بها.

الأمر الثالث: أن استعمال هذه القاعدة في جانب الإثبات أكثر منه في جانب التنزيه والنفي؛ إذ إن فلسفة هذه القاعدة تقوم على نفي المقابل المستلزم نقصًا، وذلك بإثبات مقابله المقتضي كمالًا.

هاتان المقدمتان - مقدمة الكمال ومقدمة تقابل الصفات - من صور الاستدلال الهامة التي اعتمد عليها كثير من المتكلمين في إثبات الصفات، وهناك مقدمات كلامية أخرى جزئية خاصة بمسألة أو أكثر؛ مقدمة الوجوب والإمكان المتعلقة بإثبات الوجدانية، ومقدمة وجوب الصفات بوجوب الذات، ومقدمة المساواة المطلقة للتساوي في صفة، ومقدمة: « ليس عدد أولى من عدد » المبنية على منع الترجيح بغير مرجح -: هذه المقدمات جميعًا لها استخدام في ميدان البحث الكلامي إلا أن البحث فيها أغنى عنه ضعفها أحيانًا، وضيق

(٢) انظر: الغنية (ل ٨٢).

(١) انظر: الغنية (ل ٥٣ ب).

(٣) انظر: الغنية (ل ٨٣).

(٤) راجع استدلالات الأشعري بهذه المقدمة لا سيما استدلاله بها على إثبات السمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة؛ فإنها مبنية كلها على مبدأ أن (الحي إذا لم يكن موصوفًا بكذا اتصف بضده). انظر: الأشعري: اللمع (ص ٢٦، ٢٧، ٣٨).

دائرتها وقلة مسائلها أحياناً أخرى، كما أن العناية بأكثر هذه المقدمات ظهر بصورة أكبر عند المتأخرين بدءاً من الرازي والآمدي ومن تابعهما، مما أغنى عن الخوض في بحثها.

### الْمَجْهَدُ الثَّانِي: الدليل النقلي ( السهمي )



الدليل السمعي أحد نوعي الأدلة التي يتوصل بصحيح النظر فيها إلى علم ما لم يعلم، فإن الأدلة تنقسم إلى: عقلي وسمعي، والسمعي منها هو ما يستند إلى خبر صادق أو إجماع أو ما في معناه<sup>(١)</sup>، ويوضح لنا الأنصاري - في موضع آخر - أن الخبر الصادق إنما يكون كتاباً أو سنة؛ إذ « الدليل: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمْعِيًّا: إمَّا مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِمَّا الْإِجْمَاعِ »<sup>(٢)</sup>، وقبل الشروع في بحث موقف الأنصاري من الدليل النقلي يحسن عرض الدليل النقلي وقيمه الاستدلالية في المذهب الأشعري عامة مما يسهم في ملاحظة مصادر الأنصاري في تكوين موقفه من الدليل النقلي ومن تأثر بهم في تأسيس منهجه في هذه القضية، ثم هل كان للأنصاري تأثير فيمن أتى بعده من الأشاعرة في قضية الاستدلال بالدليل النقلي على العقائد؟

#### الدليل النقلي عند النشاعة:

ما أن خلع أبو الحسن الأشعري عن عنقه ربة الاعتزال، وولج حظيرة الجماعة وآلى على نفسه أن ينافح عن المذهب السني؛ يدفع عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين - حتى أعلنها واضحة؛ « قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله ربنا ﷻ، وبسنة نبينا محمد ﷺ وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتمدون »<sup>(٣)</sup>، ثم يحكي لنا بعد إجماع المسلمين على « التصديق بجميع ما جاء به رسول الله في كتاب الله، وما ثبت به النقل من سائر سنته ووجوب العمل بمحكمه والإقرار بنص مشكله ومتشابهه ورد كل ما لم يحط به علماً بتفسيره إلى الله مع الإيمان بنصه وأن ذلك لا يكون إلا فيما كلفوا الإيمان بجملة دون تفصيله »<sup>(٤)</sup>، فمما يدل على عناية أبي الحسن بالأدلة السمعية على سبيل الإجمال أن أورد الأشعري في كتابه الإبانة - مع صغر حجمه -

(١) انظر: الغنية (ل ٦ أ).

(٢) انظر: الغنية (ل ٦ ب).

(٣) الأشعري: الإبانة (ص ٢٠).

(٤) الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٩٣)، ط مكتبة العلوم والحكم ١٩٨٨م.

ما لا يقل عن مائتين وخمسين آية، بحيث لا تكاد صفحة تخلو من ذكر آية أو أكثر<sup>(١)</sup>.

وعنده أن « القرآن على ظاهره ولا يزول عن ظاهره إلا بحجة »<sup>(٢)</sup>.

وقد صرح الأشعري بأن مسائل التوحيد مأخوذة من القرآن جملةً وتفصيلاً فأصل التوحيد مأخوذ من القرآن الكريم من مثل آية التمانع، وكذلك سائر الكلام في تفصيل الفروع « وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْكَلَامِ فِي تَفْصِيلِ فُرُوعِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ إِنَّمَا هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْقُرْآنِ »<sup>(٣)</sup>.

وقد كان منهج أبي الحسن في الاستدلال بالأدلة النقلية مطرداً؛ بحيث لم يفرق في استدلاله بين القرآن الكريم والحديث الشريف وإجماع المسلمين، كما شمل استدلاله بالأدلة السمعية شتى مسائل علم الكلام، سواء أكانت هذه المسائل من أصول العقيدة مما يتوقف صحة النقل عليها؛ كمسائل إثبات الصانع<sup>(٤)</sup> والوحدانية<sup>(٥)</sup>، وصفة العلم<sup>(٦)</sup>، والإرادة<sup>(٧)</sup>، والقدرة<sup>(٨)</sup>، والكلام<sup>(٩)</sup>، أم كانت من فروعه كالصفات الخيرية؛ من الرؤية<sup>(١٠)</sup> والاستواء<sup>(١١)</sup> والعلو<sup>(١٢)</sup> واليدين<sup>(١٣)</sup>.....

(١) فوقية حسين: مقدمة الإبانة (ص ١١١) وما بعدها، ود/ أحد قوشتي: حجية الدليل النقل (ص ٤٦، ٤٧).

(٢) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٣٧). (٣) انظر: الغنية (ل ١٠).

(٤) الأشعري: اللمع (ص ٢٠)، وصبحي: الأشاعرة (ص ٦٠).

(٥) الأشعري: اللمع (ص ٢١، ٢٢)، وصبحي: الأشاعرة (ص ٦١).

(٦) الأشعري: الإبانة (ص ٢٢، ٤١، ١٤٧، ١٥٢)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٥، ٣٥٠)، ورسالة إلى أهل الثغر (ص ٢١٧)، والأنصاري: الغنية (ل ٦٣ ب)، وابن عساكر: تبين كذب المفتري (ص ١٥٨)، وابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٢٧)، والذهبي: العلو للعلي الغفار (ص ٢١٧)، ط أضواء السلف، وابن عيسى: توضيح المقاصد (٢/ ٤١٧).

(٧) الأشعري: الإبانة (ص ١٦٧)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٥، ٣٥٠)، وصبحي: الأشاعرة (ص ٦١).

(٨) الأشعري: الإبانة (ص ١٤٢)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٥، ٣٥٠)، وابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (٣٩٧/٢).

(٩) الأشعري: الإبانة (ص ٦٣)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٦، ٣٥٠)، ورسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٢١)، والأنصاري: الغنية (ل ٨٧).

(١٠) الأشعري: الإبانة (ص ٣٥، ٤٦)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٦، ٣٥٠)، ورسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٣٧)، والأنصاري: الغنية (ل ١١٧ ب)، والشهرستاني: الملل والنحل (١/ ٩٣)، وبالدليل نفسه أثبت أبو منصور الماتريدي الرؤية كما في التوحيد (ص ٧٩).

(١١) الأشعري: الإبانة (ص ١٠٥) وما بعدها، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٥، ٣٥٠).

(١٢) الأشعري: الإبانة (ص ١٠٥).

(١٣) الأشعري: الإبانة (ص ١٢٥، ١٣٧) وفيه مناقشة للقائلين بتأويل اليد بالنعمة وبالقوة، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٥، ٣٥٠).

والوجه<sup>(١)</sup>، والعينين<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن المسائل من غير الإلهيات؛ كاستدلاله على إثبات القدر<sup>(٣)</sup>؛ وخلق أفعال العباد، والتعديل والتجوير، وكذلك الكلام في الاستطاعة<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك أيضاً الكلام في الإيمان<sup>(٥)</sup>.

والمسائل التفصيلية للدار الآخرة من عذاب القبر<sup>(٦)</sup>، وإثبات البعث<sup>(٧)</sup>، ثم تفاصيل اليوم الآخر؛ كالشفاعة<sup>(٨)</sup>، وغيرها.

وكذلك مسائل الإمامة؛ كإمامة أبي بكر الصديق عليه السلام<sup>(٩)</sup> وغيرها من المسائل<sup>(١٠)</sup>؛ التي نراه معتدّاً فيها بالدليل النقلي بما لا نراه عند أتباع مذهبه.

وكذلك استخدم الأشعري الاستدلال بالسنة النبوية؛ من ذلك استدلاله بها على إثبات صفة الكلام، والرؤية<sup>(١١)</sup>، والصفات الخبرية كالاستواء على العرش<sup>(١٢)</sup>، والإصبع<sup>(١٣)</sup>، وإثبات عذاب القبر، والحوض<sup>(١٤)</sup>، وغيرها، ومن تتبع كتاب الإبانة وجد فيه الاستدلال على المسائل العقدية بعشرات الأحاديث.

وكذلك الإجماع: فقد أثبت به صفة العلم<sup>(١٥)</sup>، والإرادة<sup>(١٦)</sup>، والشفاعة<sup>(١٧)</sup>، وقد عقد أبو الحسن في رسالته إلى أهل الثغر باباً فيما أجمع عليه السلف من الأصول، وحكى في هذا الباب واحداً وخمسين إجماعاً تشمل شتى المسائل الكلامية أصولها وفروعها<sup>(١٨)</sup>.

كان هذا منهج أبي الحسن، خاصة في الإبانة؛ التسليم المطلق للنص والافتداء به والسير خلفه أينما ولى.

- 
- (١) الأشعري: الإبانة (ص ١٢٤)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٥، ٣٥٠).
  - (٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٥، ٣٥٠).
  - (٣) حيث استدلل على إثباته بالكتاب والسنة، والأشعري: الإبانة (ص ٢٤٧، ٢٤٩).
  - (٤) الأشعري: الإبانة (ص ١٨١) وما بعدها، ومقدمته (ص ١١٥)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٧، ٣٥٠).
  - (٥) الأشعري: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٦، ٣٥٠).
  - (٦) الأشعري: الإبانة (ص ٢٤٧).
  - (٧) انظر: الغنية (ل ١١٠).
  - (٨) الأشعري: الإبانة (ص ٢٤٣).
  - (٩) الأشعري: الإبانة (ص ٢٥١).
  - (١٠) انظر بالتفصيل: فوقية حسين: مقدمة الإبانة (ص ١١١، ١٢٢)، وصبحي: الأشاعرة (ص ٥٨) وما بعدها.
  - (١١) الأشعري: الإبانة (ص ٥٣).
  - (١٢) الأشعري: الإبانة (ص ١١٠، ١١٢).
  - (١٣) الأشعري: الإبانة (ص ٢٧).
  - (١٤) الأشعري: الإبانة (ص ٢٤٥) وما بعدها.
  - (١٥) الأشعري: الإبانة (ص ١٤٤).
  - (١٦) الأشعري: الإبانة (ص ١٥).
  - (١٧) الأشعري: الإبانة (ص ٢٤١).
  - (١٨) الأشعري: رسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٠٥، ٣١٠).



وبالرغم من أن تتبع تطور الأفكار ورصد تغير المناهج أمر من الصعوبة بمكان، إلا أننا نستطيع أن نسجل خروجًا مبكرًا عن طريقة أبي الحسن الأشعري، ظهر منذ الجيل الأول من تلاميذ الأشعري:

كان بداية إرهاصات ذلك التحول عند أبي الحسن الطبري المتوفى سنة ( ٣٨٠هـ)؛ في تأويله لعدد كبير من الصفات الخبرية السمعية؛ وقد جعل قاعدة منهجه في تأويل نصوص الصفات الخبرية -: تفسيرها بـ « ما يوافق المعقول من الأصول، والمعمول به من اللغات »<sup>(١)</sup>، فأبو الحسن الطبري يعتمد دلالة العقل واللغة في تأويل نصوص الإثبات بما لم نكن نراه عند شيخه الأشعري، كما كان ديدن أبي الحسن الطبري الحذر من التشبيه أكثر من الحذر من التعطيل<sup>(٢)</sup>.

إن أبا الحسن الطبري وإن أثبت العلو والاستواء<sup>(٣)</sup> مشيًا على طريقة أبي الحسن، فقد فوض صفة اليمين<sup>(٤)</sup>، كما أول في باقي الصفات الخبرية؛ كالوجه<sup>(٥)</sup>، والعين<sup>(٦)</sup>، والقدم<sup>(٧)</sup>، والساق<sup>(٨)</sup>، والإتيان والمجيء<sup>(٩)</sup>، والنزول<sup>(١٠)</sup>، والضحك<sup>(١١)</sup>، والفرح<sup>(١٢)</sup>، والعجب<sup>(١٣)</sup>.

وإذا أتينا إلى القاضي أبي بكر الباقلاني (٤٠٣ هـ): وجدناه سائرًا على طريقة شيخ مذهبه

- 
- (١) أبو الحسن الطبري: تأويل الآيات المتشابهة (ص ٩٤، ٩٥)، ومقدمة التحقيق (ص ١٧).
  - (٢) وهذا خلافًا لما يحكيه عنه ابن تيمية دائمًا من إثبات الصفات جملةً خبرية منها والمعنوية والفعلية؛ كما في منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٢٣)، ودرء التعارض (١/ ٢٤١)، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص ٢٤)، وبيان تلبس الجهمية (١/ ٢٣)، وأيضًا: ابن القيم: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨١)، ولا أدري هل لأبي الحسن قولان في مسألة الصفات الخبرية، أو أن ابن تيمية نقل مذهبه في الصفات الخبرية عن غيره، والمسألة تحتاج إلى إنعام نظر وفضل تأمل؛ فإن ابن تيمية من مؤرخي المقالات الذين يتصفون بالدقة والإحكام.
  - (٣) أبو الحسن الطبري: تأويل الآيات المتشابهة (ص ١٦٧، ١٧٥)، والدراسة عن الكتاب (ص ٥٩، ٦٣).
  - (٤) أبو الحسن الطبري: تأويل الآيات المتشابهة (١٦٠، ١٦٤)، والدراسة عن الكتاب (ص ٥٣، ٥٤).
  - (٥) المرجع السابق (ص ٣٩، ٤٢).
  - (٦) المرجع السابق (ص ٥١، ٥٤).
  - (٧) المرجع السابق (ص ١٩٦).
  - (٨) المرجع السابق (ص ١٣١).
  - (٩) المرجع السابق (ص ٧١، ٧٢).
  - (١٠) المرجع السابق (ص ٦٤).
  - (١١) المرجع السابق (ص ١٨١).
  - (١٢) المرجع السابق (ص ٢٠٢).
  - (١٣) انظر: أبو الحسن الطبري: تأويل الآيات المتشابهة (ص ١٥، ١٧).

أبي الحسن الأشعري؛ فإن « طرق الأدلة التي يدرك بها الحق والباطل خمسة أوجه: كتاب الله ﷺ، وسنة رسوله، وإجماع الأمة، وما استخرج من هذه النصوص وبني عليها بطريق القياس والاجتهاد وحجج العقول »<sup>(١)</sup> فأنت ترى في هذا النص أن طرق الأدلة الخمسة أربعة منها راجعة إلى الدليل النقلي عند أبي بكر وقد أخذ القاضي بعد هذا النص يدل على الأدلة من نصوص الكتاب والسنة، ويقول أيضًا: « قد يستدل على بعض القضايا العقلية وعلى الأحكام الشرعية بالكتاب والسنة وإجماع الأمة »<sup>(٢)</sup>، بل من أوجه إعجاز القرآن الكريم عنده ما تضمنه من المعاني في أصل وضع الشريعة والأحكام، والاحتجاجات في أصل الدين والرد على الملحدين<sup>(٣)</sup>.

وللباقلاني كتابان في الدفاع عن القرآن الكريم هما: « إعجاز القرآن »<sup>(٤)</sup> و « الانتصار للقرآن »<sup>(٥)</sup>: الأول منهما إثبات أن القرآن كلام الله حقًا ووحيه وأنه حجة من أعظم الحجج؛ فيه الحكمة وفصل الخطاب، والثاني ألفه لإثبات حفظ القرآن وصحة نقله وقطعية ثبوته. إلا أن أبا بكر الباقلاني كانت له إشارات في كلامه ثم فيما نقله عنه أصحابه تفيد تأثره بنظرية الدور الاعتزالية المنشأ؛ من ذلك:

تقسيم أبي بكر للأدلة تقسيمًا ثلاثيًا إلى ما لا يصح أن يعلم إلا بالعقل دون السمع، وما لا يصح أن يعلم إلا بالسمع دون العقل، والثالث: ما صح أن يعلم عقلًا وسمعًا، والذي يهمنا من هذا التقسيم تصور القاضي للنوع الأول منها، الذي لا يصح أن يعلم إلا بالعقل دون السمع؛ ويمثل له بحدوث العالم وإثبات محدثه ووحداثيته وما هو عليه من صفاته ونبوة رسله، بل وينظر له بوضع ضابط معياري لهذا النوع من الأدلة باختصاصه بـ « ما لا يتم العلم بالتوحيد والنبوة إلا به »، وتعليل اختصاص الدليل العقلي بهذه المدلولات عند القاضي « أن السمع

(١) الباقلاني: رسالة الحرة (الإنصاف)، (ص ١٩).

(٢) الباقلاني: التمهيد (ص ٣٩).

(٣) الباقلاني: إعجاز القرآن (ص ٩٤).

(٤) طبع عدة طبعات من أهمها طبعة الأستاذ السيد صقر، وعقدت عليه عدة دراسات منها دراسة في مقدمة الأستاذ السيد صقر على تحقيقه، وكذلك مقدمة الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي لتحقيقه له، وانظر أيضًا: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب (١٥٢/٢)، وعبد الرؤوف مخلوف: الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ١٩٦٥م)، ومحمد رمضان عبد الله: الباقلاني وآراؤه الكلامية (ص ٢٠٥، ٢٠٦)، (رسالة دكتوراه بأصول الدين القاهرة).

(٥) طبع في سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م في مجلدين بتحقيق محمد عصام القضاة، عن أصل رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان، والكتاب اختصره أبو بكر الصيرفي وأسماه: « نكت الانتصار » وحققه الأستاذ محمد زغلول سلام ونشرته منشأة المعارف بالإسكندرية.

هو كلام الله وقول من يعلم أنه رسول له وإجماع من خبر أنه لا يخطئ في قوله، ولن يصح أن يعرف أن القول قول لله ولمن هو رسول له وصدق من خبر الرسول ﷺ عن صوابه وصدقه إلا بعد معرفة الله تعالى؛ لأن العلم بأن القول قول له، والرسول رسول له - فرع للعلم به سبحانه؛ لأنه علم بكلامه وإرساله وصفة من صفاته، ومحال أن يعرف هذه الصفة لله من لا يعرف الله، كما أنه محال أن يعرف أن الكلام والرسول كلام ورسول لزيد من لا يعرف زيدا، فوجب أن يكون العلم بالله وبنبوة رسله معلوماً عقلاً قبل العلم بصحة السمع<sup>(١)</sup>.

- ويؤيد تأثر الباقلاني بالدور شواهد أخرى؛ منها:

(١) هذا الرأي أثبته الجويني في كتاب التلخيص<sup>(٢)</sup>، والذي اختصر فيه كتاب الباقلاني التقريب والإرشاد.

(٢) حكى الغزالي موقف القاضي الباقلاني من النص؛ أنه «يجوز التمسك به في كل معقول ينحط إثباته عن إثبات الكلام للباري؛ فإنه مستند السمعيات كما في مسألة الرؤية وخلق الأفعال ولكن ليعتقد أن الدليل لا ينحصر فيه»<sup>(٣)</sup>.

(٣) مذهب القاضي في الإجماع في العقلیات القول بقسم الأحكام العقلية قسمين «أحدهما: ما يجب تقديم العمل به على العلم بصحة السمع، كحدوث العالم، وإثبات الصانع، وإثبات صفاته، فلا يكون الإجماع حجة فيها»<sup>(٤)</sup>، وهذا ما أثبته الجويني في تلخيصه للتقريب والإرشاد<sup>(٥)</sup>.

ومذهب القاضي في الإجماع في العقلیات يظهر فيه تأثره بفكرة الدور الاعتزالية واضحة بمقارنته بمذهب المعتزلة فيما ينعقد فيه الإجماع<sup>(٦)</sup>.

(١) الباقلاني: التقريب والإرشاد (١/ ٢٢٨)، وقد أوردت هذا النص على طوله لأهميته في إبراز فكرة تسرب نظرية الدور الاعتزالية إلى الأشاعرة في هذه المرحلة المبكرة جداً من عمر المذهب الأشعري.

(٢) الجويني: التلخيص في أصول الفقه (١/ ١٣٣، ١٣٤) فقرة: (٣٩).

(٣) الغزالي: المنحول من تعليق الأصول (ص ١٦٧، ١٦٨).

(٤) الزركشي: البحر المحيط (٦/ ٤٩٢).

(٥) انظر: الجويني: التلخيص في أصول الفقه (٣/ ٥٢)، فقرة: (١٣٩٦)، وهذا وكتاب الإجماع من التقريب والإرشاد كان في اعتبار المفقود، حتى طبع الجزء الأول منه في ثلاثة مجلدات، وتنتهي بنهاية الكلام على الكتاب من مباحث الأدلة الأصولية، إلا أن الجويني في التلخيص حكى القول نفسه في حجية الإجماع في العقلیات وأصول الديانة بما يؤيد ما حكاه الزركشي قبلًا من مذهب القاضي الباقلاني في الإجماع بما يظهر فيه تأثر القاضي بفكرة الدور الاعتزالية.

(٦) انظر على سبيل المثال مذهب أبي الحسين البصري في الإجماع في العقلیات في المعتمد (٢/ ٣٥).

تأسيساً على ما سبق نستطيع أن نرجع تسرب فكرة الدور إلى الأشاعرة في فترة مبكرة تبدأ - على الأقل - من عصر أبي بكر الباقلاني خلافاً لمن أرجع بدايات هذه الفكرة عند الأشاعرة إلى عبد القاهر البغدادي<sup>(١)</sup>.

وإذا التفتنا إلى مسلك أبي بكر الباقلاني في الجانب التطبيقي: لم نجد أثراً لفكرة الدور يذكر، بل نرى القاضي يستدل بالأدلة النقلية في أصول مسائل العقيدة وفروعها: كاستدلاله على أصول مسائل الإلهيات؛ من مثل: إثبات العلم<sup>(٢)</sup>، والإرادة<sup>(٣)</sup>، والقدرة<sup>(٤)</sup>، والكلام<sup>(٥)</sup>. ومن فروع الصفات: الرؤية<sup>(٦)</sup>، ومنها الصفات الخيرية كالوجه واليدين والعين والاستواء على العرش<sup>(٧)</sup>. وكذلك مسائل الإيمان<sup>(٨)</sup>، مع مراعاة أن تحرير مقالات الباقلاني في باب الصفات الخيرية الذاتية والاختيارية لم يصل بعد إلى حسم القول فيه نظراً لاختلاف روايات أصحاب المقالات عنه وكذلك للاختلاف الواضح في نسخ بعض مؤلفاته<sup>(٩)</sup>.

أما ابن فورك<sup>(١٠)</sup> المتوفى سنة (٤٠٦ هـ): فلم تكن محاولته في أحسن أحوالها إلا إعادة

(١) الذي انتهى إليه أستاذنا الشافعي إرجاع بدايات ظهور نظرية الدور في الفكر الأشعري إلى عبد القاهر البغدادي، ونقي تأثر الباقلاني بالفكرة، بل يرى أستاذنا أن الباقلاني رفض الأساس الذي قامت عليه فكرة الدور، وقد بنى هذا الرفض على اعتراض الباقلاني في إعجاز القرآن على من زعم أن «إثبات وحدانية الله تعالى مما لا سبيل إليه إلا من جهة العقل»، إلا أن ما في التقريب والإرشاد من قسمة الباقلاني الثلاثية للأدلة التي سبق عرضها، وموقفه من الإجماع في العقلية، يجعلنا نطمئن إلى الحكم بتأثر الباقلاني بهذه الفكرة قبل البغدادي، وقد طبع الجزء الأول من كتاب التقريب والإرشاد للباقلاني بعد دراسة أستاذنا الشافعي بفترة طويلة.

(٢) الباقلاني: رسالة الحرة (الإنصاف)، (ص ١٤).

(٣) الباقلاني: رسالة الحرة (الإنصاف)، (ص ١٨، ٢٤)، وانظر ابن القيم: حاشية على سنن أبي داود (١٨/١٣) ط دار الكتب العلمية.

(٤) الباقلاني: رسالة الحرة (الإنصاف)، (ص ٢٢).

(٥) الباقلاني: تمهيد الأوائل (ص ٢٧١)، وزاد في رسالة الحرة (الإنصاف)، (ص ٢٦) أن كلامه - تعالى - مسموع بالآذان.

(٦) الباقلاني: تمهيد الأوائل (ص ٢٩٢، ٣٠٣، ٣١٠)، ورسالة الحرة (الإنصاف) (ص ٢٤).

(٧) الباقلاني: رسالة الحرة (الإنصاف) (ص ٢٣). (٨) المصدر السابق (ص ٢٢).

(٩) من الأمثلة على ذلك الاختلاف الكبير بين نسختي التمهيد المطبوعتين؛ حتى إن النسخة المطبوعة ببيروت بتحقيق عماد حيدر وعنوانها «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» تعد أكبر من ضعفي النشرة القديمة التي حققها الأستاذان الخضير وأبو ريدة، وفيها من نصوص الإثبات مما ليس في نسخة الأستاذين شيء كثير.

(١٠) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني: لغوي مفسر فقيه متكلم على مذهب الأشعرية، له: مشكل الحديث، الحدود، مجرد مقالات الأشعري،،، وغيرها، وعندما حقق كتاب أبي الحسن الطبري: تأويل الآيات المشككة وبمقارنته بمشكل الحديث ظهر اعتياده عليه حتى إنه لا يكاد يخلص لابن فورك من كتابه شيء ذو =

صياغة لموقف أبي الحسن الطبري من نصوص الإثبات مع زيادة في الميل - وأحياناً الغلو - في تغليب الجانب العقلي، فأسرف - مقارنةً بمن كان قبله - في تأويل الأدلة النقلية على العقيدة، غافلاً عن مبدأ الخلاف الجوهرى بين الغائب والشاهد، وأن إثبات أصل المعنى المشترك بين الغائب والشاهد لا يلزم منه اشتراكهما في كيف هذا المعنى<sup>(١)</sup>، ومخالفاً في منهجه هذا ما كان عليه أبو الحسن الأشعري صاحب الطريقة.

وقد كان من معالم منهج ابن فورك فيما يتعلق بأخبار الآحاد وهي من جنس الأدلة النقلية أن « ما كان من نوع الآحاد مما صحت الحجة به من طريق وثاقة النقلة وعدالة الرواة واتصال نقلهم - : فإن ذلك - وإن لم يوجب العلم والقطع - فإنه يقتضي غالب ظن وتجويز حكم حتى يصح أن يحكم أنه من باب الجائز الممكن دون المستحيل الممتنع »<sup>(٢)</sup>، والسبيل الأمثل في هذه النصوص تخريجها وتأويلها وليس إنكارها، ولا اعتقاد التشبيه بها<sup>(٣)</sup>.

وقد كان للمنهج التأويلي لابن فورك والميل نحو الأدلة العقلية أثره الظاهر في مقالاته بما يعد مخالفةً واضحةً لمذهب الأشعري، وقلةً اعتداداً بالأدلة النقلية، وقد كان من مظاهر ذلك المنهج وتطبيقاته في مقالات ابن فورك ما يلي:

( ١ ) نفي الصفات الاختيارية ( الفعلية ) وهي المسألة الملقة بحلول الحوادث<sup>(١)</sup>، وكان من مظاهر هذه القاعدة أن أول ابن فورك صفات النزول<sup>(٥)</sup>، والإتيان<sup>(٦)</sup>، والمجيء<sup>(٧)</sup>، والضحك<sup>(٨)</sup>، والعجب<sup>(٩)</sup>، والرحمة<sup>(١٠)</sup>، والغضب<sup>(١١)</sup>، والفرح<sup>(١٢)</sup>، وغيرها.

= بال. انظر: مقدمة تأويل الآيات المشككة ( ص ٢٨ )، توفي سنة ٤٠٦ هـ. وانظر: التبيين ( ص ٢٣٢ )، والنجوم الزاهرة ( ٤ / ٢٤٠ )، والشذرات ( ٣ / ١٨١ )، وهديّة العارفين ( ٢ / ٦٠ )، والأعلام ( ٦ / ٨٣ )، ومعجم المؤلفين ( ٣ / ٢٢٩ )، بروكلمان ( ٢ / ٣٨٧ ).

(١) أثبت ابن فورك الوجه واليدى والعين إثباتاً بلا تمثيل، لكن لم يطرد منهجه في الإثبات من غير تمثيل؛ فأول باقى الصفات الخبرية، مع أن ما يقال في الصفات الثلاثة الأول يقال في غيرها دون فارق يذكر!!

(٢) ابن فورك: مشكل الحديث وبيانه ( ص ٢٢ )، ( ت موسى محمد علي )، المكتبة العصرية.

(٣) انظر: المصدر السابق ( ص ٢٣٥، ٢٣٦ ).

(٤) المصدر السابق ( ص ٦٨، ١٠٠، ١٣٣، ١٤٣، ١٩٣، ١٩٤، ٢٣٠ ).

(٥) المصدر السابق ( ص ٩٩، ١٠١، ١٩١، ٢٢٢، ٢٢٤ ).

(٦) المصدر السابق ( ص ٤٣، ١٠٢ ). (٧) المصدر السابق ( ص ١٠٢، ١٢٤ ).

(٨) المصدر السابق ( ص ٦٧، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٢٦ ).

(٩) المصدر السابق ( ص ٩٥ ). (١٠) المصدر السابق ( ١١٢، ١٧٩ ).

(١١) المصدر السابق ( ص ٢٢٩ ). (١٢) المصدر السابق ( ص ٩٢، ٢٢٧ ).

( ٢ ) تأويل الصفات الخيرية<sup>(١)</sup> ما عدا الوجه واليدين والعين؛ فأوّل اليد<sup>(٢)</sup>، ويمين الرحمن<sup>(٣)</sup>، والكف<sup>(٤)</sup>، والقبضة<sup>(٥)</sup>، والقدم<sup>(٦)</sup>، والأصابع<sup>(٧)</sup>، والساق<sup>(٨)</sup>، ولم يجعل هذه الصفات كاليدين في الإثبات مع عدم التمثيل!!

وأما عبد القاهر البغدادي<sup>(٩)</sup> (٤٢٩ هـ): فقد كان - في الجملة - امتداداً لمن كان قبله من الأصحاب فيما يتعلق بقضية الدليل النقلي وقيّمته الاستدلالية، ومن مظاهر ذلك أنه يقرر ما سبق أن قرره الباقلاني في تقسيم الأدلة، ويزيد عليه إضافة العلوم الشرعية إلى النظر العقلي، وكان أثر هذه الإضافة التفريق بين مشمولات الدليل العقلي ومشمولات الدليل النقلي، معللاً إضافة العلوم الشرعية إلى النظر بأن « صحة الشريعة مبنية على صحة النبوة، وصحة النبوة معلومة من طريق النظر والاستدلال »<sup>(١٠)</sup>، كما طابق موقفه من أخبار الآحاد موقف ابن فورك؛ فإن من رأيه أنه « إن كان ما رواه الراوي الثقة يروع ظاهره في العقول، ولكنه يحتمل تأويلاً يوافق قضايا العقول قِلْنَا روايته وتأوّلناه على موافقة العقول »<sup>(١١)</sup>.

- ومن مظاهر البعد النسبي لدى البغدادي عن الدليل النقلي والميل إلى دلالة العقل:

( ١ ) متابعتة ابن فورك ومن قبله أبا الحسن الطبري في تأويل الصفات الخيرية: حيث نفى ما يقوم بالله تعالى من الصفات الاختيارية الفعلية (مسألة حلول الحوادث)؛ فقال بوحدة الصفات الفعلية كالكلام الإلهي الأزلي غير المحدث<sup>(١٢)</sup>، ووحد العلم المحيط بجميع المعلومات، الذي يعلم به ما كان منها وما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف يكون<sup>(١٣)</sup>،

(١) الشافعي: الأمدي وآراؤه الكلامية (ص ١٢٥).

(٢) ابن فورك: مشكل الحديث وبيانه (ص ٢٠٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٠٩).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٩).

(٥) المصدر السابق (ص ١١٨، ١١٦).

(٦) المصدر السابق (ص ١٦٧، ٢١٠).

(٧) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي البغدادي الشافعي: فقيه أصولي متكلم، مشارك في أنواع من العلوم، توفي بأسفرايين سنة (٤٢٩ هـ)، من مؤلفاته: الكلام في الوعيد، الفاخر في الأوائل والأواخر، الفرق بين الفرق، أصول الدين. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٧٥)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٢٣٨)، وتبيين كذب المفتري (ص ٢٥٣)، ومروءة الجنان (٣/ ٥٢)، وهدية العارفين (١/ ٦٠٦)، وإنباه الرواة (٢/ ١٨٥)، والأعلام (٤/ ٤٨)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٠١).

(٨) البغدادي: أصول الدين (ص ١٤، ١٥).

(٩) المرجع السابق (ص ٢٣، ١٥)، والفرق بين الفرق (ص ٣٢٥).

(١٠) البغدادي: أصول الدين (ص ١٠٦).

(١١) المصدر السابق (ص ٩٥).

وكذلك السمع صفة واحدة أزلية يسمع بها كل مسموع<sup>(١)</sup> وكذلك البصر؛ لأن الله - عند الأشاعرة - راء برؤية أزلية يرى بها جميع المراتب<sup>(٢)</sup>، وهذا القول بنفي حدوث متعلقات السمع والبصر مبني أيضًا على نفي حلول الحوادث<sup>(٣)</sup>، وكذلك «الإرادة صفة واحدة محيطبة بجميع مراداته على وفق علمه»<sup>(٤)</sup>، وكذلك قال بنفي الحركة والانتقال<sup>(٥)</sup>، وكذلك تأول صفات المحبة والرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك<sup>(٦)</sup>، كل هذه المقالات صدرت عن أصل نفي حلول الحوادث عند الأشاعرة<sup>(٧)</sup>.

(١) البغدادي: أصول الدين (ص ٩٦). (٢) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٩٧).

(٣) البغدادي: أصول الدين (ص ٣٣٧، ٣٣٨) ويلاحظ على هذا السياق للبغدادي أن حلول الحوادث بذات الله تعالى ممنوع لـ «ما يلزم عليه من نقض دلالة الموحدين على حدوث الأجسام، الذي يترتب عليه القول بحدوث العالم، وإذا لم يصح عندهم حدوث العالم لم يكن لهم طريق إلى معرفة صانع العالم وصاروا جاهلين به»، ويرد على هذه الدلالة إيرادات؛ منها: اقتصار الدليل على حَدِّثِ العالم على نفي تعلق الحوادث إلا بحدوث، والمعروف بدليل حدوث الأعراض، وهذا من آثار غلو الأشاعرة في الاعتقاد على هذا الدليل في إثبات حدث العالم، كما أن تحرير المسائل المبنية عندهم على هذا الأصل كان بمعزل عن تأمل أدلتها بصورة موضوعية خالصة؛ بل كان بحثهم فيها واضعاً نصب عينيه ما تؤدي إليه - في نظرهم - من إفساد دلالات أخرى اعتمد عليها المذهب، وهذا التعليل غير كافٍ في تبني مقالة أو رفض مقالة أخرى. ولذلك نرى أحياناً محاولات لبعض نظائرهم إثبات حدث العالم بأدلة أخرى غير دليل حدوث الأعراض؛ انظر: الجويني: الشامل (ص ٢٤٧)، ومن قبله أعرض الأشعري عن دليل حدوث الأعراض؛ كما في اللمع (ص ١٨، ١٩)، ولو رجع هؤلاء الأشاعرة إلى دليل شيخهم، لما وقعوا في هذه الإشكالات.

(٤) البغدادي: أصول الدين (ص ١٠٢). (٥) البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ٣٣٣).

(٦) البغدادي: أصول الدين (ص ٤٦، ٨٠).

(٧) من الحق أن اعتماد الأشاعرة على أصل نفي حلول الحوادث بذات الله تعالى، وغلُّوهم أحياناً في تخريج المسائل عليه أوقعهم في إشكالات كثيرة كانت مثار جدل وانتقاد من مخالفهم؛ من هذه الإشكالات قولهم بوحدة الكلام الإلهي، وأنه أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعد مما اتخذه خالفوهم ذريعةً للطعن عليهم، وقد جرهم ذلك إلى القول بالكلام النفسي، والقول بوحدة العلم الإلهي المتعلق بالحوادث قبل خلقها وبعده، ووحدة الإرادة. انظر في انتقادات الأشاعرة فيها بونه على هذا الأصل من فروع في: ابن رشد: مناهج الأدلة (ص ١٦١، ١٦٣)، وقاسم: مقدمة المناهج (في نقد وحدة العلم ووصفه بالبدعة)، (ص ٥٤، ٥٥)، وفي نقد القول بوحدة الإرادة (ص ٥٨، ٥٩). وهل الرؤية التي أثبتتها جمهرة مثبتي الصفات إلا من قبيل تعلق الحوادث بذات القديم؟!، ولذلك اضطربوا في ضبط الصفات الفعلية؛ فقد صرح الباقلاني: رسالة الحرة (الإنصاف)، (ص ٢٥): بأن «صفات الأفعال هي التي سَبَقَهَا، وكان تعالى موجوداً في الأزل قبلها» ثم عاد فقال بنفي كل ما يدل على الحدوث من الأفعال برأيه؛ فنفى الجهة، والتحول والانتقال لدلالة هذه الصفات على الحدوث. الإنصاف (ص ٣٩، ٤٠).

ولذلك نرى الرازي من المتأخرين يخفف من حدة هذه المسألة، بل وينتهي أخيراً إلى القول بأن تعلق الحوادث «قال به أكثر فرق العقلاء وإن كانوا ينكرونه باللسان»، وأصرح من هذا أن القول بحلول الحوادث يلزم الطوائف جميعاً بما فيهم الأشاعرة والماتريدية والفلاسفة. انظر: الرازي: الأربعين (١/ ١٧٠)، والمطالب العالية (٢/ ٧١، ٧٤)، ابن تيمية: مجموع الفتاوى (١/ ١٢٧)، ونقل توهين الأشعري لهذه الطريقة، (٥/ ٣٧٩، ٦/ ٦٢٥)، =

(٢) تأويل الصفات الخبرية: فقال بتأويل الوجه بالذات، والعين برؤيته للأشياء، واليد بالقدرة<sup>(١)</sup>.

تلمذ لابن فورك ولعبد القاهر البغدادي عالمٌ كبير ينسب إلى الأشاعرة؛ وهو الإمام البيهقي<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة (٤٥٨ هـ)، ومع غض الطرف مما قد يثار من النظر في نسبة البيهقي إلى المذهب الأشعري بإطلاق؛ نظرًا إلى منهجه المحافظ مقارنةً بمعاصريه من أصحاب الأشعري، فإن البيهقي كان له الأثر الحميد في الاعتداد بالنص والدوران في فلكه حيث دار، وقد كان هذا المنهج من آثار اختصاص البيهقي بعلم الحديث، الذي أُشْرِبه وتخصص فيه أكثر من غيره من العلوم، وبما كان للبيهقي من مكانة كبيرة في المذهب الشافعي؛ حتى عُدَّ من كبار العلماء المنتسبين إلى المذهب الشافعي<sup>(٣)</sup>، هذه المكانة الكبرى للبيهقي مع محاولاته في دعم المذهب الأشعري من خلال الاستدلال على مسائله بدلائل نقلية من القرآن والسنة، وبيان أن منهج الأشاعرة الكلامي لا يخالف تلك النصوص كان لهذه الأسباب مجتمعة أثر كبير في رد الثقة إلى المذهب الأشعري أكثر من ذي قبل.

نستطيع أن نحكم - إلى هذه المرحلة - على المنتسبين إلى المذهب الأشعري بالالتزام غير القليل بطريقة شيخ المذهب أبي الحسن الأشعري، وبالالتجاه التقليدي المحافظ على المذهب الأشعري.

حتى جاء أبو المعالي الجويني (٤٧٨ هـ): الذي خطا بالمذهب الأشعري خطوات في الميل إلى دليل العقل، والتقليل من أهمية الدليل النقلي في المنهج الاستدلالي الكلامي؛ من مظاهر هذه النقلة تصريحه بأن «الظواهر التي هي غرضة التأويل لا يسوغ الاستدلال

= ودرء التعارض (١/٢٤١، ٢/١٩١)، وابن أبي العز: شرح الطحاوية (ص ١٢٤)، والزرکان: الرازي وآراؤه (ص ٢٢٨، ٢٣١)، والشافعي: الأمدى وآراؤه (ص ٣٠١، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٧٤، ٣٧٦).

(١) البغدادي: أصول الدين (ص ١٠٩، ١١١).

(٢) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الإمام المحافظ أبو بكر البيهقي: ولد سنة ٣٨٤ هـ من أئمة المذهب الشافعي في الفروع، له مساجلات مع أبي محمد الجويني والد إمام الحرمين تدل على علم ومكانة كبيرة لهذا الإمام، من تصانيفه: السنن الصغرى، والسنن الكبرى، ومعرفة السنن والآثار، والاعتقاد، والأسماء والصفات،، وغيرها الكثير، توفي البيهقي بنيسابور في شهر جمادى الأولى، سنة: ٤٥٨ هـ. انظر: الشيرازي طبقات الفقهاء (ص ٢٣٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٢).

(٣) قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا البيهقي؛ فإن له على الشافعي منةً لتصانيفه في نصره مذهبه. طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٢١).



بها في العقلية<sup>(١)</sup>، وأصرح من هذا في التقييد لفكرة الدور قوله: «إنَّ الْمَعْقُولَ لَا يُنْتَقَضُ، وَالنَّظَرُ الْعَقْلِيُّ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ النَّقْضُ، وَكُلُّ مَا عَقِلَ فَقَدْ عَقِلَ، وَلَيْسَ كَالنَّظَرِ السَّمْعِيِّ الَّذِي يُتَرَقَّبُ عَرَضُهُ عَلَى الْأَصُولِ، وَسَلَامَتُهُ عَنِ النَّقْضِ»<sup>(٢)</sup>، كما قال بالقسمة الثلاثية للأدلة ومتعلقاتها من المسائل الكلامية<sup>(٣)</sup>، والظن راجح بأخذ أبي المعالي هذه الفكرة من القاضي الباقلاني؛ لا سيما وقد اختصر الجويني كتاب الباقلاني التقريب والإرشاد الذي ذكر فيه هذه الفكرة في كتابه التلخيص في أصول الفقه، والفكرة مذكورة في الكتابين<sup>(٤)</sup>، ولعل هذا الاحتمال أرجح في تحليل انتقال هذه الفكرة إلى الجويني من مجرد إرجاع الفكرة إلى الأخذ عن المعتزلة؛ خاصة أباهاشم<sup>(٥)</sup>.

وتفريعاً على هذه الفكرة يقرر الجويني أن «كل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صدقاً لا يمكن أن تدرك إلا بالعقل؛ إذ السمعية تستند إلى كلام الله تعالى، وما يسبق ثبوته في الترتيب ثبوت الكلام وجوباً فيستحيل أن يكون مدركه السمع»<sup>(٦)</sup>، ومن مظاهر هذه الفكرة أيضاً عند أبي المعالي قوله برفض الإجماع - وهو من الأدلة النقلية - في العقلية مستنداً على رفضه بأنه «لا أثر للوفاق في المعقولات؛ فإن المتبع في العقلية الأدلة القاطعة فإذا انتصبت لم يعارضها شقاق ولم يعضدها وفاق»<sup>(٧)</sup>.

(١) الجويني: الشامل (ص ١٢٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٦ ب).

(٢) الأنصاري: الغنية (ل ١٦ ب).

(٣) الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ١١٠، ١١١).

(٤) انظر: الباقلاني: التقريب والإرشاد (١/ ٢٢٨)، والجويني: التلخيص في أصول الفقه (١/ ١٣٣، ١٣٤) فقرة: (٣٩).

(٥) انظر: أستاذنا الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية (ص ١٢٥)، وقد كان لهذا الرأي مسوغاته ووجاهته قبل طباعة الكتابين المشار إليهما، وكذلك كتاب المنحول من تعليق الأصول للغزالي، والتي أظهرت تسرب فكرة الدور إلى الفكر الكلامي الأشعري في فترة مبكرة قبل الجويني، وعلى وجه الخصوص عند القاضي أبي بكر الباقلاني، والأخص بالشيء مقدم دائماً.

(٦) الجويني: الإرشاد (ص ٣٥٨)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ١١٠، ١١١).

(٧) الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ٤٥٨، ٤٥٩)، والتلخيص في أصول الفقه (٣/ ٥٢)، فقرة: ١٣٩٦، آل السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٤٩)، ط دار الكتب العلمية، والزركشي: البحر المحيط (٦/ ٤٩٣)، وابن أمير الحاج: التقرير والتحجير (٣/ ١١٦)، وحاشية الشربيني على شرح المحلى على جمع الجوامع (٢/ ٢٢٧) مع حاشية العطار على الشرح نفسه، وانظر نقد فكرة رفض الإجماع فيها توقف عليه من العقلية في: الإسني: نهاية السؤل (٢/ ٦٢٩)، وقريب منه اعتراض البدخشي في مناهج العقول (حاشية على نهاية السؤل، الموضع نفسه)، =

ولا يكتفي أبو المعالي بتأصيل هذه القاعدة لبيني عليها مقالاته الكلامية، بل يحاول تقوية فكرته بعزوها إلى أبي الحسن الأشعري نفسه؛ زاعماً أن استدلالاته بالأدلة النقلية على إثبات الصانع لم تكن استدلالات منهجية، ولم يكن احتجاجه بها على سبيل الاستقلال، بل إن الشيخ لم يستدل بنفس الآية وإنما استدل بمعناها<sup>(١)</sup>، أو إن الشيخ رام تقريب الأمر على منكري الكلام من الحشوية والمقلدة، فإنهم ظنوا أن الكلام في التوحيد مما أبدعه المتأخرون واستحدثه الخلف بعد انقراض سلف الأمة<sup>(٢)</sup>، وبمثل هذا التأويل يعلل مسلك القاضي الباقلاني في استدلاله على نفي القديم العاجز بالسمع<sup>(٣)</sup>، محاولاً باعتذاره إرجاع فكرة الدور إلى شيخه المذهب الأشعري والباقلاني<sup>(٤)</sup>.

وأما مظاهر أثر فكرة الدور في مقالات أبي المعالي الجويني فمما لا يخفى؛ من ذلك أنه يجعل الدلالة العقلية مستأثرة بأصول المسائل؛ من إثبات حدث العالم، والعلم بالصانع، وإثبات الوجدانية، وإثبات قدرة المحدث وإرادته وكونه حياً متكلماً، وكونه صادقاً، وسبب ذلك أنه ما لم يثبت ذلك بالدليل العقلي، لم يثبت الشرع، فلو توقف ثبوت هذه الأصول على الشرع للزم الدور<sup>(٥)</sup>.

بعد أبي المعالي الجويني وتأثراً بمنهجه غلبت النزعة العقلية على الفكر الكلامي الأشعري، حتى أصبح ضابط أصول الدين من فروعها أن «كل ما هو معقول ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال فهو من الأصول، وكل ما هو مظنون ويتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع»<sup>(٦)</sup>، الأمر الذي جعل أبا بكر ابن العربي (٥٤٣ هـ) وهو من كبار علماء الأشاعرة

= وانظر حاشية العطار: الموضوع السابق، الموسوعة الفقهية الكويتية (٢/ ٤٩).

(١) لا يخفى ما في هذا التعليل من خفة وزن، إذ الاستدلال بمعنى الآية لا يخرج عن أن يكون استدلالاً بالآية؛ فالعبرة بالمعنى المستفاد من النص القرآني، ويشير هذا التعليل بمقدار المساحة الكبيرة التي تحول بين أبي المعالي وبين الاستدلال بالنقل.

(٢) الجويني: الشامل (ص ٢٨٧).

(٣) الجويني: الشامل (ص ٣٩٨)، والزرزكي: البحر المحيط (٦/ ٤٩٣).

(٤) سبق ذكر وجود فكرة الدور عند الباقلاني إلا أن محاولة القاضي لم تعد طور الفكرة التي لا نكاد نرى لها مشخصات تطبيقية في مقالات القاضي، وقد سبقت الإشارة إلى استدلال الباقلاني بالنقل على مسائل العقيدة الأصلية والفرعية.

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٣٥٨، ٣٦٠)، وفرغل: الأسس المنهجية (ص ١٩٠، ١٩١).

(٦) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (١/ ٤٠)، والنشار: نشأة الفكر الفلسفي (١/ ٤٦٢)، وأستاذنا الشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ١٢٦).

ومقدّمهم في عصره، يقدّم الاعتذار عن عدول العلماء عن الكتاب إلى أدلة العقول<sup>(١)</sup>؛ ومهما قيل في قبول هذا الاعتذار أو مناقشته، فمجرد تقديمه مما يشي بتحرج هذا الإمام الكبير من غلو الأصحاب في الميل إلى دلالة العقل على حساب الدليل السمعي الموحى به.

فهذا أبو حامد الغزالي المتوفى سنة ( ٥٠٥ هـ ) : قد سلك سنن شيوخه أبي المعالي الجويني؛ فقال بالقسمة الثلاثية للأدلة المعتمدة على فكرة الدور<sup>(٢)</sup>، كما ظهر أثر هذه الفكرة في مقالاته؛ من ذلك منعه من الاستدلال بالأدلة العقلية على إثبات صفة الكلام لما في هذا الاستدلال من الدور حيث يستدل على الشيء بنفسه<sup>(٣)</sup>.

ولما جاء أبو عبد الله الرازي المتوفى سنة ( ٦٠٦ هـ ) أخذ المنهج الكلامي للأشاعرة طوراً أكثر غلواً في الميل إلى دلالة العقل، ولا نكون مغالين إن وصفنا نظريته بأن هدفها يكاد ينتهي إلى إلغاء دليل السمع؛ فإن « الدليل النقلي - عنده - لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواية مفردات تلك الألفاظ، وإعراؤها، وتصريفها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والنقل، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة، وعدم الإضمار، والتأخير والتقديم، والنسخ، وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح عليه » ثم يعلل هذه القاعدة بقوله: « إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه »، ويختم هذه النظرية بنتيجتها الحتمية: « إذا كان المنتيج ظنيّاً فما بالك بالنتيجة؟! »<sup>(٤)</sup>.

بل ويخطو الرازي خطوة أكبر في رفض الدليل النقلي؛ بما يصور استحالة إفادته اليقين؛ وذلك باشتراط السلامة من المعارض العقلي المحتمل؛ إذ إن « الدليل السمعي لا يفيد اليقين بوجود مدلوله إلا بشرط أن لا يوجد دليل عقلي على خلاف ظاهره، فحينئذ لا يكون الدليل النقلي مفيداً للمطلوب إلا إذا بينا أنه ليس في العقل ما يقتضي خلاف ظاهره، ولا طريق لنا إلى إثبات ذلك الأمر إلا من وجهين:

إما أن نقيم دلالة عقلية على صحة ما أشعر به ظاهر الدليل النقلي، وحينئذ يصير الاستدلال بالنقل فضلاً غير محتاج إليه.

وإما بأن نزيل أدلة المنكرين لما دل عليه ظاهر النقل، وذلك ضعيف؛ لما بينا من أنه

(١) انظر: ابن العربي: قانون التأويل (ص ٥٠١، ٥٠٤).

(٢) انظر: الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٨، ١٧٦)، والمنحول من تعليق الأصول (ص ٦٢).

(٣) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد (ص ١٠٢)، ط مصطفى أبو العلا، ١٩٧٢م.

(٤) الرازي: المحصل (ص ٥١)، والأربعين (٢/ ٢٥١، ٢٥٣)، وابن خلدون: لباب المحصل (ص ٤٦).

لا يلزم من فساد ما ذكره أن لا يكون هناك معارض أصلاً، اللهم إلا أن نقول: إنه لا دليل على هذه المعارضات فوجب نفيه ولكننا زيفنا هذه الطريقة.

أو نقيم دلالة قاطعة على أن المقدمة الفلانية غير معارضة لهذا النص ولا المقدمة الفلانية الأخرى، وحينئذ يحتاج إلى إقامة الدلالة على أن كل واحدة من هذه المقدمات التي لا نهاية لها غير معارضة لهذا الظاهر؛ فثبت أنه لا يمكن حصول اليقين بعدم ما يقتضي خلاف الدليل النقلي، وثبت أن الدليل النقلي يتوقف إفادته اليقين على ذلك، فإذا الدليل النقلي يتوقف إفادته على مقدمة غير يقينية وهي عدم دليل عقلي فوجب تأول ذلك النقل، وكل ما تبني صحته على ما لا يكون يقينياً لا يكون هو أيضاً يقينياً، فثبت أن ذلك الدليل النقلي من هذا القسم لا يكون مفيداً لليقين<sup>(١)</sup>.

كذلك الأمدي (٦٣١ هـ): دار في فلك فخر الدين الرازي في موقفه من الأدلة النقلية<sup>(٢)</sup>، ومن مظاهر اعتماده دلالة العقل - دون غيرها - ما قال به من أنه «لو تعارضت آية ودليل عقلي، فإن الدليل العقلي يكون حاكماً عليها»<sup>(٣)</sup>.

ومن مقالات الأمدي المتأثرة بفكرة الدور: اعتراضه على الاستدلال بالأدلة السمعية على إثبات صفة القدرة؛ لا سيما والقدرة من فروع إثبات صفة الكلام<sup>(٤)</sup>.

ومن تأمل هذه النظرية المحكمة - عند متأخري الأشاعرة - في عقد الأغلال والأصفاة على الدليل النقلي، حتى رانت عليه؛ فلم تترك له متنفساً<sup>(٥)</sup>، شعر يقيناً بتحول المذهب الأشعري خطوات كبيرة نحو الاعتزال؛ فلا جرم أسلم الاعتزال الراية للأصحاب، أو لنقل: ظهر الاعتزال في ثوب جديد تحت راية المتأخرين من أهل الحق.

موقف أبي القاسم الأنصاري من الدليل النقلي:

إذا أردنا تلمس القواعد المنهجية التي صدر عنها الأنصاري في تحديد موقفه من الأدلة

(١) هذا النص نقله ابن تيمية في درء التعارض (٣/ ٧٢) عن نهاية العقول في دراية الأصول للرازي، وهذا الأخير حقق في دراسة للدكتوراه بأصول الدين، لكن لم يتيسر لي الوقوف على هذا النص منها لتوثيقه، ولقوة دلالة هذا النص على نظرية الرازي ولتأخر الكتاب زمناً عن غيره من مصنفات الرازي، كل هذا يرجع هذا النص، وإن كانت هذه النظرية مبسوطة في مؤلفات الرازي المختلفة.

(٢) الأمدي: أبحاث الأبحاث (١/ ٢١٤، ٤/ ٣١٩، ٣٢٦).

(٣) الأمدي: الإحكام (٣/ ١٧٢)، دار الكتاب العربي ١٤٠٤ هـ.

(٤) الأمدي: أبحاث الأبحاث (١/ ٢٨٠)، والشافعي: الأمدي (ص ٢٦٢).

(٥) مما وصفت به نظرية الاحتمالات العشرة التي ابتدعها الرازي أنها سفسطة. الخادمي: منافع الدقائق (١٠، ٨٣).

السمعية وجدنا الأدلة تنقسم - عند أبي القاسم الأنصاري - إلى الدليل العقلي والدليل السمعي، والدليل السمعي « مَا يَسْتَنْدُ إِلَى خَبَرٍ صِدْقٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ »، والخبر يتنوع إلى خبر تواتر وخبر آحاد، والمتواتر إذا استجمع شرائطه أفاد علماً ضرورياً؛ ومن أوصافه أن يكون المخبرون جمعاً لا يتصور منهم التواطؤ على الكذب، وكانوا يخبرون عن سماع أو عن مشاهدة، ولا يخبرون عن نظر واستدلال<sup>(١)</sup>.

أما من حيث تحديد اختصاص الدليل السمعي بنوع من المسائل: فإن الأنصاري لا يرى إطلاق الاعتماد على الدليل السمعي في الاستدلال تبعاً للتقسيم الثلاثي للأدلة المبني على فكرة الدور؛ فإنه « قَدْ تَتَعَيَّنُ دَلَالَةُ الْعَقْلِ فِي بَعْضِ الْقَوَاعِدِ »؛ وتعليل هذا التقيد عند أبي القاسم أن « مُسْتَنْدَ السَّمْعِ دَلَالَةُ الْعَقْلِ، وَوَجْهَ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ مُتَلَفَّى مِنْ أَدِلَّةِ الْعَقْلِ وَقَضَايَاهُ »<sup>(٢)</sup>.

وتفصيل القول في الاستدلال على هذه القضية أنه « لا تصح المعرفة بكيفية العبادة إلا بعد المعرفة بصحة الشريعة، والعلم بصحتها ينبنى على العلم بالنبوة، والعلم بالنبوة يترتب على العلم بالمعجزة، والعلم بالمعجزة بعد العلم بالله وبصفاته، وأنه لا يظهرها على أيدي الكاذبين، وإنما يتوصل العبد إلى معرفة الله ومعرفة صفاته بعد النظر في حدث العالم، والوجه الذي منه يدل على الحدوث، والعلم بتقدس الإله عن سمات الحدوث »<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على هذه الفكرة يرى الأنصاري - كغيره ممن تأثر بالدور - صلاحية الدليل النقلي استقلالاً في نوع خاص من المسائل؛ ألا هو المسائل الشرعية؛ والمراد منها « أَحْكَامُ الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْهَا الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ، وَالْوُجُوبُ وَالْحَظَرُ وَالْفَسَادُ، فَبِالْعَقْلِ يُعْلَمُ أَنَّ نَفْسَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَالْأَوْصَافِ لَا يُعْلَمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوْلِ الرُّسُلِ، وَالْعَقْلُ أَلَّا تُعْرَفَ بِهَا هَذِهِ الْمَعَارِفُ »<sup>(٤)</sup>، ومن هنا خلص القول عند الأصحاب أن الواجبات كلها سمعية<sup>(٥)</sup>.

وإذا كان الدليل العقلي هو أصل دليل النقل؛ بناءً على ذلك فلا يصح الاستدلال بالإجماع في العقليات؛ إذ « الْإِجْمَاعُ لَا يَدُلُّ عَقْلاً، وَإِنَّمَا دَلَّ السَّمْعُ عَلَى كَوْنِهِ دَلِيلًا »<sup>(٦)</sup>.

(١) الغنية (ل ٣، أ ٦١، ب ١٢٦).

(٢) الغنية (ل ٦، ب ٨)، وفيه تفصيل القول في اعتماد العلم بالشريعة على دلالة العقل.

(٣) انظر: الغنية: الموضع السابق.

(٤) الغنية (ل ٨، أ ١١، ب).

(٥) الغنية (ل ١١، ب ١٦٧).

(٦) الغنية (ل ٥٣، ب).

## المبحث الثالث: التعارض بين الدليلين العقلي والنقلي

من مظاهر تأثير الأنصاري بفكرة الدُّور: تقديم دلالة العقل على الدليل النقلي، مع التنبيه على أن « السَّمْعَ لَا يَرِدُ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ »<sup>(١)</sup>؛ ولو تَوَهَّم التعارضُ بينهما فيقدم دليل العقل، وقد كان لترجيح الدليل العقلي عنده مسوغات:

( ١ ) النظر العقلي لا يرد عليه النقض؛ فهو بمثابة الإبصار والرؤية<sup>(٢)</sup>.

( ٢ ) الدليل السمعي يحتاج إلى العرض على الأصول القطعية من العقلية<sup>(٣)</sup>.

( ٣ ) الدليل السمعي يشترط فيه السلامة من النقوض، بخلاف الدليل العقلي الذي لا يتطرق إلى نقض أصلاً<sup>(٤)</sup>.

( ٤ ) الظواهر السمعية لا يقطع بها؛ لأنها يصح تخصيصها، كما يصح نسخها بأدلة غير قطعية؛ من أخبار الآحاد والأقيسة، وما يترك بما لا يقطع به كيف يقطع به؟!<sup>(٥)</sup>.

( ٥ ) إذا تعارضت الآيات، فليس بعضها أولى بالاحتجاج به من بعض<sup>(٦)</sup>.

( ٦ ) لا يصح في العقلية التمسك بألفاظ تحتل المجاز<sup>(٧)</sup>.

وإن لم يسمح هذا المقام بالتقويم والنقد، إلا أنه لا ينبغي أن يفوتنا التنبيه على ضعف القول بنظرية الدُّور؛ المبنية على رفع العقل فوق مكانته التي يستحقها، وإقحامه في غير مجاله في الغيبات المحضة التي ينبغي للعقل أن يكون فيها تلميذاً للشرع؛ فالعقل ميزان صحيح، وأحكامه يقينية لا كذب فيها، ولا ريب، غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية وكل ما وراء طور ذلك العقل؛ فإن ذلك مُحال، ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب، فطمع أن يزن به الجبال، فهذا لا يدل على أن الميزان في أحكامه غير صادق، لكن العقل قد يقف عنده ولا يتعدى طوره، حتى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته فإنه ذرة من ذرات الوجود الحاصل منه<sup>(٨)</sup>.

تلك كانت معالم المنهج الذي اعتمده الأنصاري في تحديد موقفه من الدليل السمعي،

(١) الغنية (ل ٩٥ أ).

(٢) انظر: الغنية (ل ١٦ ب).

(٣) انظر: السابق: الموضع نفسه.

(٤) انظر: السابق: الموضع نفسه.

(٥) انظر: الغنية (ل ١٠٠ ب).

(٦) انظر: الغنية (ل ٣٤ ب).

(٧) انظر: الغنية (ل ١٤٨ أ).

(٨) المقدمة لابن خلدون (ص ٤٦٠).

وقد كان لهذا المنهج أثره الواضح في مقالات أبي القاسم؛ ومن هذه المقالات:

**أولاً: مسائل لا يكفي الدليل النقلي فيها استقلالاً بل استئناساً وتأبيداً:**

(١) إثبات العلم بالصانع فإن « الطريق إلى معرفة الله - تعالى - أدلة العقول، وبذلك عرفنا الإله سبحانه، وبها تعرف إلى عباده »<sup>(١)</sup>.

(٢) تأويل صفات الوجه واليدين<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً: تأويل النصوص لمعارضتها دلالة العقل عند أبي القاسم:**

(١) نفي الصفات الاختيارية الفعلية؛ حذراً من القول بحلول الحوادث، وحفاظاً على دلالة حدث العالم بدليل حدوث الأعراض<sup>(٣)</sup>: فنفي النزول<sup>(٤)</sup>، والضحك<sup>(٥)</sup>، والفوقية والعلو<sup>(٦)</sup>، والاستواء<sup>(٧)</sup>، والجهة والمكان<sup>(٨)</sup>.

ولا شك في وضوح التأثير السلبي لحرص الأنصاري تبعاً للأصحاب على دليل حدوث الأعراض، وكان من أهم مظاهر هذا التأثير القول بنفي حلول الحوادث بذات الإله، فوقعوا في إشكالات كثيرة، والزامات شنيعة لم يجدوا عنها محيصاً، ولا للخروج منها مندوحة؛ من ذلك قولهم بوحدة الكلام الإلهي فقالوا بالكلام النفسي، ثم قالوا إن الكلام الأزلي لم يزل متصفاً بكونه أمراً نهياً خبراً، ومن ذلك أيضاً قولهم بوحدة العلم الإلهي، وكذلك القول بوحدة الإرادة، وقد سبق التنبيه على هذا النقد المنهجي المتوجه بقوة إلى الأصحاب من جراء دفاعهم عن دليل حلول الحوادث<sup>(٩)</sup>.

(٢) تأويل الصفات الخبرية: كاليد<sup>(١٠)</sup>، والوجه<sup>(١١)</sup>، والعين<sup>(١٢)</sup>، والقدم<sup>(١٣)</sup>، والساق<sup>(١٤)</sup>.

(١) الغنية (ل ٣٨)، وفي موضع آخر يصرح بأن: « الطريق إلى معرفة الله - تعالى - ومعرفة رسله ﷺ الأدلة العقلية ». (ل ٥)، وانظر أيضاً (ل ٦ ب).

(٣) الغنية (١٧ ب، ل ١٩ ب).

(٢) الغنية (ل ١٠٠ ب).

(٥) الغنية (ل ٣٠، ٣١، ١٠١ أ).

(٤) الغنية (ل ٣٤ ب، ١٠٠ ب).

(٧) الغنية (ل ٣٤ ب).

(٦) الغنية (ل ٣٤ أ).

(٩) انظر فيما سبق (ص ١٥٨) هامش: ٢.

(٨) الغنية (ل ٣٦ أ، ل ١٣٥ أ).

(١١) الغنية (ل ١٠٠ أ).

(١٠) الغنية (ل ٩٩ ب) وما بعدها.

(١٣) الغنية (ل ٣٠ ب).

(١٢) الغنية: الموضع السابق.

(١٤) الغنية (ل ١٠٠ ب).

### ثالثاً: مسائل يكفي فيها الدليل النقلي حجة مستقلة:

وهي مسائل الأحكام الشرعية السمعية، سواء أكانت متعلقة بأفعال المكلفين، أو من تفاصيل وفروع مسائل الاعتقاد التي لا تتوقف صحة الشريعة عليها:

- ( ١ ) إثبات صفة الرؤية<sup>(١)</sup>.
- ( ٢ ) نفي القول بخلق القرآن<sup>(٢)</sup>.
- ( ٣ ) « أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَسُكَّانَهَا لَا يَفْنَوْنَ »<sup>(٣)</sup>.
- ( ٤ ) الواجبات كلها سمعية<sup>(٤)</sup>.
- ( ٥ ) « وَجُوبُ عِبَادَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تُدْرَكُ إِلَّا سَمْعًا »<sup>(٥)</sup>.
- ( ٦ ) توقيفية الأسماء والصفات<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

---

(١) الغنية (ل ١١٦) أو ما بعدها.  
 (٢) الغنية (ل ٨٦ ب).  
 (٣) الغنية (ل ٩٥ ب).  
 (٤) الغنية (ل ١١ ب، ١١٦ أ).  
 (٥) الغنية (ل ١٠٠ أ).  
 (٦) الغنية (ل ١٣١ أ - ب).



## خاتمة

بعد هذا التطواف مع أبي القاسم الأنصاري ومنهجه في دراسة العقيدة أُجْمِل ما اشتملت عليه هذه الدراسة من أفكار في المحاور التالية:

( ١ ) لم تتناول هذه الدراسة الآراء الكلامية للأنصاري؛ بل اتجهت إلى تناول منهج الأنصاري في دراسة العقيدة، وأصول الأدلة التي اعتمد عليها في تكوين مذهبه الكلامي والدفاع عنه؛ وسبب ذلك ما في تناول المنهج من أهمية، ثم من إضافة إلى البحث، على أن الآراء الكلامية لشخصية هذه الدراسة يسهل تتبعها في مظانها من النص المحقق من الكتاب.

( ٢ ) لما كان منهج دراسة العقيدة يتناول بعض القضايا التي هي من صميم المنهج، والتي تصلح أن تكون مقدمة للمنهج من مثل قضايا: مباحث النظر العقلي، وتحديد المصطلحات الكلامية، وقضية الدليل والمدلول والعلاقة بينهما - : تناولت الدراسة هذه القضايا عند الأنصاري بالبحث.

( ٣ ) توسع الأنصاري في بحثه قضية النظر العقلي: خصائصه ومقوماته، حجته، وإفادته لليقين، ثم إفادته الظن.

( ٤ ) في قضية تحديد المصطلحات الكلامية يؤكد الأنصاري على عدة مقومات وخصائص لا بد من توافرها في المصطلح؛ كقضية البساطة والتركيب؛ فالحد عنده لا يشترط فيه التركيب، وكذلك يشترط الأنصاري في الحد الاطراد والانعكاس حتى يكون جامعاً مانعاً، والتأكيد على أن الحد صفة كاشفة لا موجبة بنفسها، كما يؤكد الأنصاري على محترزات الحدود والمصطلحات التي ينبغي تجنبها لتفديد هذه الحدود والمصطلحات في تصور ما تحدّه، كالاحتراز عن التكرار، وأن يشتمل الحد على أخص وصف المحدود

ليكون مؤثراً في تصور المحدود وتمييزه عما عداه.

قضية الدليل الكلامي خصائصه ومقوماته:

للأنصاري وقفات طويلة في قضية الدليل خصائصه ومقوماته، ثم علاقته بالمدلول؛ فيؤكد أولاً على أهمية الدليل العقلي في البحث الكلامي، ومن مظاهر هذه الأهمية أن اليقين في العقائد لا يحصل إلا بالدليل العقلي، ثم يؤكد الأنصاري على مقومات الدليل وخصائصه؛ من اشتراط الاطراد في الأدلة دون الانعكاس، والعلاقة بين الدليل والمدلول عند الأنصاري؛ الذي يرى المغايرة بينهما، ويرى أن العلم بالدليل يوجب العلم بالمدلول، وأن الدليل لا ينفك عن مدلوله؛ فحيث علم الدليل وتُصور على وجهه وجب حتماً العلم بمدلوله، كما يرى الأنصاري جواز تعدد مدلولات الدليل الواحد، ويصحح عكس ذلك من جواز تعدد الأدلة للمدلول الواحد، كما أن الأدلة عنده تتفاوت في الدلالة على مدلولاتها، كذلك يرى ما رآه جمهور الأشاعرة من القسمة الثنائية للأدلة من حيث مصدرها إلى دليل عقلي ودليل نقلي.

( ٥ ) يرى الأنصاري أن الدليل العقلي له المكانة الكبرى في ميدان البحث الكلامي؛ الذي يتعين إعماله في مباحث العقيدة الكبرى دون غيره من الأدلة.

( ٦ ) كذلك يرى الأنصاري أن مجال النظر العقلي في ميدان البحث الكلامي ميدان رحب ومجال النظر فيه فسيح؛ حيث تستأثر المعرفة العقلية بأصول المسائل الكلامية؛ من وجوب الواجبات؛ كإثبات حدث العالم، ووحدة الصانع، وكبريات مسائل الأسماء والصفات؛ كالصفات العقلية السبع عند الأشاعرة، وكذلك استحالة المستحيلات؛ كاستحالة قدم العالم، واستحالة قديمين، واستحالة حلول الحوادث بذات القديم، وغيرها.

( ٧ ) اهتم الأنصاري بدليل قياس الغائب على الشاهد، على المستوى النظري؛ حيث أكد على أهمية مراعاة الجامع العقلي بين المقيس عليه والمقيس؛ ويحذر من استخدامه مرسلًا بغير علاقة.

( ٨ ) يرى الأنصاري صحة استخدام قياس الأولى، اعتماداً على أن الله له المثل الأعلى وصفات الجلال والكمال، ويستخدمه كذلك في بعض المسائل؛ كمسألة نفي الظلم عن الله.

( ٩ ) ويعتمد الأنصاري دليل السبر والتقسيم المنحصر لإفادته اليقين، بخلاف السبر والتقسيم المنتشر؛ لأنه لا يفيد إلا الظن لاعتماده على الاستقراء الناقص.

( ١٠ ) يرى الأنصاري صحة الاستدلال بأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول، وقد

استخدمه بالفعل في الرد على المعتزلة في مسألة نفي العلم، واستخدمه أيضًا في مناقشة المخالفين في إثبات الكلام النفسي.

(١١) لا يرى الأنصاري صحة الاستدلال بانتفاء الدليل على انتفاء المدلول، ويبنى رأيه هذا على أن الدليل شرطه الاطراد دون الانعكاس، وأن الدليل كاشف؛ فلا يلزم من انتفائه بطلان المدلول.

(١٢) يرى الأنصاري صحة الاستدلال بصحة الشيء على صحة مثله وببطلانه على بطلان مثله؛ مؤسسًا رأيه هذا على قاعدة أن من حكم التماثلات الاستواء في الوجوب والاستحالة، ومؤيدًا هذا الرأي بوجود هذا الاستدلال في القرآن الكريم في إثبات البعث؛ بل ويستدل به في مسائل؛ منها: إثبات الإعادة، والعلم بالصانع، وإثبات الرؤية، وإثبات الإرادة.

(١٣) استخدم الأنصاري الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه في مسائل؛ منها: دلالة التمانع، ومناقشة المعتزلة في نفي الرؤية.

(١٤) يرى الأنصاري صحة الاستدلال بالمقتضى السالم عن المعارض؛ بانيًا هذا الرأي على قاعدة أن عدم كل معارض لكل دليل دليلٌ على صحة ذلك الدليل عقلاً وشرعاً، واستخدم الأنصاري هذا الدليل على إثبات صحة المعجزة.

(١٥) استخدم الأنصاري في استدلالاته مقدمة الكمال والنقصان في مسائل؛ منها: إثبات وجود الصانع، وإثبات صفة القدرة، وإثبات صفة العلم، وصفة الكلام، وعموم الإرادة للذوات والأفعال.

(١٦) اعتمد الأنصاري الاستدلال بقاعدة تقابل الصفات، وعللها بما لا نراه عند سابقه من ربط هذه القاعدة بفكرة استحالة عرو الجواهر عن واحد من كل جنس من الأعراض، مع مراعاة أن تقابل الصفات عند الأنصاري من تقابل النقيضين لا تقابل العدم والملكة، واستخدم الأنصاري هذه القاعدة في إثبات السمع والبصر، وفي إثبات العلم، وفي إثبات الإرادة، وفي إثبات صفة الكلام.

(١٧) أما الدليل النقلي السمعي فإن الأنصاري لا يرى إطلاق اعتماد هذا النوع من الأدلة؛ تبعًا للتقسيم الثلاثي للأدلة، والمبني على فكرة الدور، وتعليل هذا التعيد عند الأنصاري أن مستند السمع دلالة العقل، وهذا يؤيد تأثر الأنصاري بشيخه الجويني في القول بالدور، وإن كان الأنصاري في الجملة أكثر اعتدًا من شيخه بالعمل بالنصوص وتمثلها، لكن بما لا يخرج عن الخطوط العريضة للجويني في العلاقة بين الدليلين العقلي والنقلي.

(١٨) وأخيرًا فإن الأنصاري يرى تقديم الدليل العقلي على الدليل النقلي عند تعارضهما في الظاهر، اعتمادًا على أن السمع لا يرد بخلاف العقل، وأن النظر العقلي لا يرد عليه النقض، والنقلي على خلاف ذلك يُترَقَّب عرضه على الأصول.

### المقترحات والتوصيات:

من أهم المقترحات والتوصيات التي أرى أن لها أهمية تجعلها تستحق مزيدًا من العناية والبحث ما يلي:

(١) مواصلة العناية بتحقيق التراث والكشف عن الجوانب التي لا تزال في حاجة إلى مزيد كشف وبيان؛ لما لهذه العناية من أهمية في تجلية تراثنا الفكري، للاستفادة منه على الوجه الأكمل.

(٢) مزيد العناية بدراسة القضايا المنهجية عند المتكلمين، وأصول الأدلة التي انطلقوا منها لتأسيس مذاهبهم، ودعم مقولاتهم، إذ إن هذا الجانب من الدراسات الكلامية لازال في حاجة إلى مزيد بحث.

(٣) مزيد العناية بالدراسات المنهجية المقارنة بين المتكلمين المتمين للمذهب الواحد؛ لرصد مدى التطور الذي تمر به المدرسة الكلامية الواحدة، وبين المدارس الكلامية المختلفة لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين تلك المدارس، ورصد الثوابت والمتغيرات في كل مدرسة، لما لهذه الدراسات من أهمية في تقريب وجهات النظر بين هذه المدارس في مسائل الخلاف اللفظي، أو تلك المسائل التي تعود إلى أصول متفق عليها بين تلك المدارس، ولما لهذه الدراسات أيضًا من أهمية في تقويم الآراء وتصويب المقولات.

(٤) الإشارة إلى أهمية العناية بالجانب العملي لعلم الكلام، الذي يعد من أهم جوانب التجديد والإثراء لهذا العلم، ويتمثل هذا الجانب العملي للعقائد في مظهرين هامين:

المظهر الأول: العناية بالبُعد التشريعي للعقائد؛ لأهمية هذا الجانب في إبراز وتأكيـد انسجام مضامين الإسلام وانتظامها في سلك واحد تفضي كليّاته إلى جزئياته إفضاءً فطرياً منطقيّاً؛ فإن مضامين هذا الدين تبدأ بالعقيدة التي ترسخ في نفس متلقيه الإيمان الثابت باستحقاق الخالق بالعبادة، ثم الشريعة تأتي لربط العبد بخالقه، فيثمر ذلك كله ثمرته في الأخلاق والسلوك.

المظهر الثاني: أثر العقيدة في الأخلاق والسلوك، هذا الجانب الذي يمكن أن يسمى: «مقاصد العقائد»؛ الذي يعني بالجانب التعليلي المقاصدي للعقائد.

# الْغُبَيْتَةُ فِي الْكَلَامِ

الْقِسْمُ الثَّانِي

النص المحقق



[ ٢ / ١ ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحَقُّ مَا يُفْتَحُ بِهِ الْكَلَامُ، وَيَخْصُلُ بِهِ النِّظَامُ؛ فِي أَمْرِ الدِّينِ  
وَالدُّنْيَا - : الشَّاءُ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمُصْطَفَى  
مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ الْأَخْيَارِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ اسْتَدْعَى مِنِّي وَلَدِي <sup>(١)</sup> أَنْ أُمْلِيَ عَلَيْهِ مُخْتَصَرًا فِي  
أُصُولِ الدِّينِ؛ يَكُونُ « غُنْيَةً » لِلْمُسْتَرَشِدِينَ؛ وَتَذَكُّرَةً لِلْمُسْتَبْصِرِينَ؛  
فَأَجَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ؛ مُتَبَرِّئًا مِنْ حَوْلِي وَقُوَّتِي؛ وَمُسْتَعِينًا بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُ خَيْرُ  
مُؤَفَّقٍ وَمُعِينٍ.

\* \*

(١) ناصر بن سلمان بن ناصر أبو الفتح ابن أبي القاسم الأنصاري النيسابوري الشافعي، ولد سنة (٤٨٩هـ) وتوفي سنة (٥٥٢هـ)، له كتاب في علم الكلام؛ انظر في ترجمته: القزويني: التدوين في أخبار قزوين (١/٣٩١)، السمعي: التحبير في المعجم الكبير (٢/٣٨٨)، والسبكي: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٣١٧)، وتاريخ الإسلام (٨/٣٦١)، وهدية العارفين (١/٧٠٥).

# الْغُنَيْةُ فِي الْكَلَامِ

[ الاستدلال ]







### [ مُقَدِّمَةٌ : الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى النَّظَرُ <sup>(١)</sup> ]

اعْلَمْ - أَرَشَدَكَ اللَّهُ - : أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - النَّظَرُ فِي آيَاتِهِ وَحُجَجِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، وَهِيَ أَفْعَالُهُ سُبْحَانَهُ:

وَذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ بِالْحِسِّ وَالضُّرُورَةِ، فَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ الْآيَاتُ وَالْعَلَامَاتُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

وَلَقَدْ تَعَرَّفَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - إِلَى ذَوِي الْعُقُولِ بِآيَاتِهِ وَحُجَجِهِ فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهْجُرُوا إِلَهَ وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، تَعَجَّبَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانُوا يَعْبُدُونَ إِلَهَةً وَأَوْثَانًا؛ فَطَالَبُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ إِلَهِهِ؛ فَقَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْمُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَآ يَنْتَظِرُ لِقَوْمٍ يُعْقِلُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> [البقرة: ١٦٤].

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوَى﴾ يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْحَيِّ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوَى﴾ يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنْ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَالِقُ تَوْفِكُونَ <sup>(٤)</sup>

(١) هذا العنوان ليس في الأصل لكن حسن إثباته فارقاً بين مقدمة الكتاب وبداية كتاب الاستدلال.

(٢) قارنه بها في: الباقلاني: الإيضاف (ص ٢٢)؛ حيث ذكره بمعناه.

(٣) أخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص ٤٨) عن عطاء، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٩٣/٣) إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ، وانظر: تفسير الطبري (٨٤/٢)؛ وصرح فيه بطلب الكفار الحجة والبرهان على وحدانية الله، ورواه البيهقي في الاعتقاد (ص ٣٨)، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦٧٩/١).

فَالْيُ الْإِصْبَاحَ وَجَعَلَ<sup>(١)</sup> أَلَيْلَ سَكَنًا ﴿ وَذَكَرَ آيَاتٍ كَثِيرَةً إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام: ٩٥، ١٠٢].

وَفِي صَدْرِ سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ ﴾ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُتَّقَى ﴾ [يونس: ٣-٦].

وَفِي سُورَةِ يُوسُفَ أَيْضًا: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَعْلَمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ ﴾<sup>(٢)</sup>، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ ﴾ [يونس: ٣١، ٣٢].

وَفِي الزُّمَرِ: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكْوِرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكْوِرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَفْوَ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ خَلَقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقِي فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثِ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ [الزمر: ٥، ٦].

وَفِي سُورَةِ غَافِرٍ<sup>(٣)</sup>: ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَرَارًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> هُوَ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ [غافر: ٦٤، ٦٥].

فَهَذِهِ وَأَمْثَالُهَا تَعْرِيفَاتٌ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - لِلْعُقَلَاءِ، يُعَرِّفُهُمْ بِهِذِهِ الْآيَاتِ: أَنَّهُ مَنْ هُوَ<sup>(٥)</sup>. فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - : النَّظَرُ فِي أَعْمَالِهِ؛ فَالْكَلَامُ فِي النَّظَرِ يَنْبَغِي عَلَى مُقَدِّمَاتٍ لَا بُدَّ مِنْهَا؛ مِنْ ذَلِكَ: الْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ، وَمَاهِيَّتِهِ، وَإِثْبَاتِهِ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّظَرِ فِي أَعْمَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - تَحْصِيلُ الْعِلْمِ بِإِفْتِقَارِهَا إِلَى فَاطِرِ لَهَا مُدَبِّرِ عَالَمِهِ.

ثُمَّ الْكَلَامُ فِي أَقْسَامِ الْعِلْمِ وَمَدَارِكِهِ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَأْتِي الْقَوْلُ فِي حَقِيقَةِ النَّظَرِ:

(١) في الأصل: « وجاعل الليل سكنًا ».

(٢) في الأصل: « أمن يملك السمع والأبصار والأفئدة »، والآية في يونس بدون « الأفئدة ».

(٣) في الأصل: « وفي سورة السجدة »، والصواب أنها غافر.

(٤) فارنه بما في: البيهقي: الاعتقاد ( ص ٣٨ ) وما بعدها؛ حيث تحدث عن الآيات الأمرة بالنظر في المخلوقات وتدبر عجائب الصنع في الكون للوصول إلى الله.

## الفصل الأول: في إثبات العلم وتحقيقته

اعْلَمْ: أَنَّ إِبْطَاتِ الْعِلْمِ يَتَرْتَّبُ عَلَى إِبْطَاتِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَخَوَاصِّهَا؛ فَمَا مِنْ جِنْسٍ فِي الْكَائِنَاتِ وَلَا نَوْعٍ مِنْهَا، إِلَّا وَلَهُ حَقِيقَةٌ وَخَاصِيَّةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنِ الْجِنْسِ الْآخَرِ؛ فَمَنْ أَحَاطَ بِحَقِيقَتِهَا وَوَقَفَ عَلَيْهَا وَاعْتَقَدَهَا، صَارَ عَالِمًا بِهَا، وَمَنْ اعْتَقَدَهَا عَلَى خِلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ كَانَ جَاهِلًا بِهَا؛ فَالْجَهْلُ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْوَجْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَّبِعُ الْمَعْلُومَاتِ وَلَا يَسْتَتْبِعُهَا. وَالَّذِينَ أَنْكَرُوا الْعُلُومَ وَجَحَدُوهَا؛ مِنَ السُّوفِسْطَائِيَّةِ<sup>(١)</sup> أَنْكَرُوا لِذَلِكَ الْحَقَائِقِ؛ فَقَالُوا: لَا عِلْمَ وَلَا حَقِيقَةَ:

وَهَؤُلَاءِ أَقْوَامٌ غَيْرُ كَامِلِي الْعُقُولِ، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ؛ فَتَقَامُ عَلَيْهِمُ الْأَدَلَّةُ، فَإِنَّ مَنْشَأَ النَّظَرِ الْعُلُومُ الْبَدِيعِيَّةُ؛ فَمَنْ جَحَدَهَا فَلَا سَبِيلَ إِلَى مُنَاطَرَتِهِ، فَإِنَّمَا أَنْ تُضْرَبَ لَهُمُ الْأَمْثَالُ رَفَقًا بِهِمْ لِيَسْتَبْهَوْا، وَإِنَّمَا أَنْ يُزَجَّرُوا عَنْ مُعْتَقِدِهِمْ قَهْرًا وَعُنْفًا<sup>(٢)</sup>.  
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا حَقِيقَةُ الْعِلْمِ:

قُلْنَا: حَقِيقَةُ الْعِلْمِ: مَا يُعْلَمُ بِهِ<sup>(٣)</sup> أَوْ مَا يَصِيرُ [ ٢ / ب ] الْعَالِمُ بِهِ عَالِمًا<sup>(٤)</sup>.....

(١) السوفسطائية: طائفة من المعلمين ينكرون الحسيات والبدهيات ومذهبهم قائم على استخدام الأقيسة المركبة من الوهميات لتغليط الخصم. وللتعريف بالسوفسطائية انظر: غلاب: الفلسفة الإغريقية (ص ١٣٩)، وستيس: الفلسفة اليونانية (ص ٩٧)، وقصة الفلسفة اليونانية (ص ٩٠)، وكرم: تاريخ الفلسفة اليونانية (ص ٤٥)، وربيع الفكر اليوناني (ص ١٦٥)، والتهانوي: الكشف (٣/ ١٧٣)، ودستور العلماء (٢/ ١٦٩)، وصالح: قوانين الفكر (ص ١١٣)، وحماية: ابن حزم (ص ٣١٩).

(٢) للتحقق من مذهب السوفسطائية والجواب عنه انظر: أصول الدين (ص ٦)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٥) والبرهان (١/ ٩٦، ٩٧)، والماتريدي: التوحيد (ص ١٥٣)، وتبصرة الأدلة (ص ١٦)، وابن حزم: الفصل (١/ ١٤)، والرازي: المحصل (ص ٣٩)، والنفازاني: شرح المقاصد (١/ ٢٤٨)، وكشاف اصطلاحات الفنون (٣/ ١٧٣) وفي مناظرهم أو تأديبهم انظر: المغني (١٢/ ٤١)، والفرهاري: النبراس (ص ٣٢)، ونظرية التكليف (ص ٥٠)، والجباثان (ص ١٣٩).

(٣) بهذا عرفه الجويني في الكافية في الجدل (ص ٢٥)، ونسبه الغزالي في المنحول (ص ٩٤) إلى أبي القاسم الإسفراييني واعترض عليه، والآمدي في الأبطال (ص ١/ ٧٥)، ونسبه الرازي في تفسيره (١/ ٦٣٣) إلى أبي الحسن الأشعري.

(٤) هذا تعريف أبي الحسن الأشعري: الجويني: الإرشاد (ص ٣٣)، وعابه بالدور، الرازي: التفسير (١/ ٦٣٣)، والآمدي: أبطال الأفكار (١/ ٧٤)، واعترض عليه بأنه أخذ العالم في حد العلم وهو أخفى من العلم، شرح المواقف (١/ ٧٩).

أَوْ اسْتِبَانَةُ الْحَقَائِقِ<sup>(١)</sup>، أَوْ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ<sup>(٢)</sup> أَوْ تَبَيُّنُ الْمَعْلُومِ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: « حَدَّ الْعِلْمِ اعْتِقَادُ الْمُعْتَقِدِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ».

قَالَ: وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِعْتِقَادَ يَنْقَسِمُ إِلَى: اعْتِقَادٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمُعْتَقِدِ مَعَ التَّرَدُّدِ، وَاعْتِقَادٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ:

فَأَمَّا التَّرَدُّدُ فِي الْمُعْتَقِدِ: إِنْ كَانَ مَعَ اسْتِوَاءِ الطَّرَفَيْنِ؛ مِثْلُ أَنْ تَرَدَّدَ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، أَوْ لَيْسَ فِي الدَّارِ، فَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الشَّكِّ، فَأَمَّا إِذَا تَرَجَّحَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَهُوَ الظَّنُّ. وَأَمَّا الْإِعْتِقَادُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْمُعْتَقِدِ مَعَ التَّصْمِيمِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ: فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، فَهُوَ الْجَهْلُ.

وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْمُعْتَقِدِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَهُوَ الْعِلْمُ<sup>(٤)</sup>.

وَمَنْ صَارَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ يَصِيرُ إِلَى أَنَّ اعْتِقَادَ الْمُقَلِّدِ عِلْمٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ<sup>(٥)</sup>: فَإِنَّهُمْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ مِنْ قَبِيلِ الْإِعْتِقَادِ<sup>(٦)</sup> غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا

(١) عزاه الرازي في تفسيره (١/٦٣٤) إلى أبي إسحاق الإسفراييني واعترض عليه، والآمدي: أباكار الأفكار: (١/٧٥).  
(٢) تعريف الباقلاني في التمهيد (ص ٣٤)، والإنصاف (ص ١٣)، وانظر: التلخيص (١/١٠٨)، والبرهان (١/٩٩)، والإرشاد (ص ٣٣)، واللمع للشيرازي (ص ٥)، والبايجي: الإحكام (ص ٤٥)، والمستصفي (١/٢٤)، والرازي: تفسيره (١/٦٣٣)، والأبكار: (١/٢ب)، وشرح المواقف (١/٧٨)، وانظر: نظرية التكليف (ص ٤٨).

(٣) عزاه النسفي في التبصرة (ص ١١) إلى الإسفراييني، والجويني: الإرشاد (ص ٣٣)، والشامل (ص ١٧)، والغزالي: المنحول (ص ٩٥)، والرازي: تفسيره (١/٦٣٤)، والأبكار (١/٧٦) واعترض عليه، والقاضي عبد الجبار: المغني (١٢/١٩).

(٤) من عرف العلم بطريقة القسمة والمثال ذهب إلى أن حد العلم نظري، لكن يعبر تحديده إلا بهذه الطريقة؛ كإمام الحرمين: البرهان (١/١١٦، ١١٩)، ومختصر ابن الحاجب (ص ٤٦)، والغزالي: المستصفي (١/٢٥)، والمنحول (ص ٩٨)، والرازي: مفاتيح الغيب (١/٦٣٤) واعترض عليه، والمحصل (١/٨٣)، والجرجاني: شرح المواقف (١/٧٤)، والفتازاني: شرح المقاصد (١/٢١٢)، واعترض الآمدي على هذه الطريقة؛ انظر الأبكار (١/٣ب) والإحكام (١/١٢).

(٥) المعتزلة: أرباب الكلام وأصحاب الجدل، يبنون مذهبهم على أصول خمسة هي: العدل، والتوحيد، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. انظر: الحور العين (ص ٢٥٨)، والتنبيه والرد (ص ٣٥)، ونشأة الفكر (١/٣٧٣)، ومن الدراسات المستقلة بدراسة المعتزلة: المعتزلة لزهدي جار الله وفلسفة المعتزلة لأبير نصري نادر.

(٦) اختلفت آراء شيوخ المعتزلة في علاقة العلم بالاعتقاد: فذهب أبو القاسم البلخي إلى أن العلم غير الاعتقاد وأن كلاً منهما جنس بمفرده، والعلاف حكى عنه الرأبان، والجباينان: العلم من جنس الاعتقاد، ورجح القاضي رأي =

اعْتِقَادُ الْمُقَلِّدِ عِلْمًا، فَرَادُوا فِي الْحَدِّ، فَقَالُوا: « الْعِلْمُ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ مَعَ سُكُونِ النَّفْسِ »<sup>(١)</sup> هَذَا مَذْهَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup>.

فَيَقَالُ لَهُمْ: أَنْتُمْ تَعْتَقِدُونَ نَفْيَ رُؤْيَةِ اللَّهِ وَنَفْيَ الصِّفَاتِ وَأَنْتُمْ سَاكِنُو النَّفْسِ، وَخُصُومُكُمْ اعْتَقَدُوا ثُبُوتَ الرُّؤْيَةِ وَالصِّفَاتِ وَهُمْ سَاكِنُو النَّفْسِ فَمَا الْعِلْمُ مِنَ الْإِعْتِقَادَيْنِ؟<sup>(٣)</sup> وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ: « الْعِلْمُ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، إِذَا كَانَ عَنْ ضَرُورَةٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ تَذَكُّرٍ نَظَرٍ »<sup>(٤)</sup>.

وَالْأَسْتَاذُ<sup>(٥)</sup> - وَإِنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِقَادَ السَّيِّدَ عِلْمٌ - لَمْ يَقْصِدْ بِهِ تَحْدِيدًا؛ فَإِنَّهُ سَيَبْطُلُ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ.

وَقَالَ الْبَاقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: الْعِلْمُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْإِعْتِقَادِ؛ بَلْ هُوَ مُغَايِرٌ لَهُ، وَمَنْ اعْتَقَدَ شَيْئًا ثُمَّ لَاحَ لَهُ الدَّلِيلُ، يُدْرِكُ تَفَرُّقَهُ فِي نَفْسِهِ بَيْنَ حَالِ كَوْنِهِ مُعْتَقِدًا عَنْ تَقْلِيدٍ، وَبَيْنَ حَالِ كَوْنِهِ مُعْتَقِدًا عَنْ دَلِيلٍ، كَمَا يُدْرِكُ التَّفَرُّقَ فِي نَفْسِهِ بَيْنَ حَالِ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالشَّيْءِ غَيْرَ مُدْرِكٍ لَهُ بِالْبَصَرِ، وَمِنْ حَالِ كَوْنِهِ مُبْصِرًا إِيَّاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَالتَّفَرُّقُ قَائِمَةٌ إِلَى غُثْرِهِ عَلَى الدَّلِيلِ لَا إِلَى حَالِ كَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ مُعْتَقِدًا:

= الشيخين. انظر: القاضي عبد الجبار: المغني (٢٥/١٢)، وعبد الكريم عثمان: نظرية التكليف (ص ٤٦)، ونظرية المعرفة عند المعتزلة (ص ٢٧٤)، والزرکشي: البحر المحيط (٥٢/١).

(١) انظر: الأصول الخمسة (ص ٤٦)، ورجع عنه في المغني (١٣/١٢)، والمعتمد للبصري (١٠/١)، وحد القاضي العلم بالاعتقاد كان في مرحلة متابعته لأبي هاشم في أكثر أفكاره. نظرية التكليف (ص ٤٧)، وانظر: أصول الدين (ص ٥)، وتبصرة الأدلة (ص ٤)، والإرشاد (ص ٣٤)، والأبكار (٢/١ ب)، والأسس المنهجية (ص ١٣٤)، ومقالات الأشعري (ص ١١)، والباقلاني وآراؤه الكلامية (ص ٢٥٦).

(٢) يعني: الجبائين، وفي تعريف العلم عند المعتزلة انظر: القاضي عبد الجبار: المغني (١٣/١٢)، والأصول الخمسة (ص ٤٦) وأبو الحسين البصري: المعتمد (١٠/١)، وعثمان: نظرية التكليف (ص ٤٧)، ونظرية المعرفة عند المعتزلة (ص ٢٧٩).

(٣) في نقد تعريف العلم بسكون النفس انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٥)، والنسفي: تبصرة الأدلة (ص ٤) والغزالي: المنحول (ص ٩)، والرازي: مفاتيح الغيب (٦٣٥/١).

(٤) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٥)، ونسبه النسفي في تبصرة الأدلة (ص ٤) إلى أبي علي الجبائي، وانظر أيضًا: الغزالي: المنحول (ص ٩٨)، والأمدى: أبكار الأفكار (٧٣/١).

(٥) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني: الأصولي المتكلم شيخ الشافعية، له الجامع في أصول الدين، وتعليقه في أصول الفقه، توفي سنة (٤١٨ هـ)، انظر: أبو إسحاق الشيرازي: طبقات الفقهاء (ص ١٣٤)، والسبكي: طبقات الشافعية الكبرى (١١١/٣)، وابن هداية: طبقات الشافعية (ص ٢٢٥).

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَاحَ لَهُ الدَّلِيلُ تَغَيَّرَ حَالُ كَوْنِهِ مُعْتَقِدًا، وَحَصَلَ لَهُ شَرْحُ الصَّدْرِ وَتَلَجَّ الْفُؤَادَ، وَعَرَفَهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ وَتَبَيَّنَتْ بَعْدَمَا كَانَ مُقَلِّدًا فِيهِ، بِحَيْثُ لَوْ أُورِدَ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ لَتَشَكَّكَ؛ وَلَآنَ الإِعْتِقَادَ افْتِعَالٌ مِنَ الْعَقْدِ، وَهُوَ الشَّدُّ؛ فَكَأَنَّ الْمُقَلِّدَ يَعْقُدُ قَلْبَهُ عَلَى مَا سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ، وَإِذَا عَلِمَهُ بِالدَّلِيلِ انشَرَحَ صَدْرُهُ، وَانْحَلَّ عَقْدُهُ، وَعَرَفَهُ يَقِينًا.

وَلَآنَ الْعِلْمُ لَوْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الإِعْتِقَادِ، لَلَزِمَ الْحُكْمُ بِمُمَائِلَةِ اعْتِقَادِ الْعِلْمِ اعْتِقَادَ الْجَهْلِ<sup>(١)</sup>. بَيَانُهُ: إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا، كَانَ هَذَا الإِعْتِقَادُ جَهْلًا، فَإِذَا دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ؛ وَلَمْ يَشْعُرْ هُوَ بِهِ، بَلْ هُوَ عَلَى الإِعْتِقَادِ الْأَوَّلِ، صَارَ ذَلِكَ الإِعْتِقَادُ عِلْمًا، وَذَلِكَ بَاطِلٌ<sup>(٢)</sup>. وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ اعْتِقَادًا لَكَانَ الْعَالِمُ مُعْتَقِدًا، وَلَمَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ - سُبْحَانَهُ - عَالِمٌ وَلَا يُسَمَّى مُعْتَقِدًا، تَبَيَّنَ أَنَّ الإِعْتِقَادَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ إِذْ قَالُوا: الْعِلْمُ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ مَعَ سُكُونِ النَّفْسِ. قُلْنَا: فَيَجِبُ أَنْ يَجْعَلُوا الْمُقَلِّدَ عَالِمًا؛ فَإِنَّهُ سَاكِنٌ النَّفْسِ، وَلَوْ قُطِعَ إِرْبًا إِرْبًا لَمَا تَرَكَ اعْتِقَادَهُ<sup>(٤)</sup>.

قَالُوا: لَا تَعْوِيلَ عَلَى سُكُونِ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أُورِدَ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ، لَتَحَيَّرَ وَزَالَ سُكُونُ النَّفْسِ، وَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى مُعْتَقِدِهِ، أَوْ كَانَ اعْتِقَادُهُ صَادِرًا عَنِ الدَّلِيلِ، حَصَلَ لَهُ سُكُونُ النَّفْسِ.

قُلْنَا: إِذَا لَاحَ لَهُ الدَّلِيلُ صَارَ اعْتِقَادُهُ عِلْمًا، وَحَصَلَ لَهُ الْيَقِينُ وَالثِّقَةُ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ اعْتِقَادًا<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر في مخالفة اعتقاد العلم باعتقاد الجاهل: الغزالي: المستصفى (٢٦/١)، والأملدي: أبنكار الأفكار (١١٣/١).

(٢) لم يذكر المصنف ما وجه بطلانه ولو فعل لكان حسناً؛ لأنه في مقام الاستدلال ببطلان هذا اللازم على بطلان ملزومه، ووجه بطلانه أن: الجاهل لو كان مماثلاً للعلم لجاز على كل واحد منهما ما جاز على الآخر، ومن صفات العلم جواز حصوله بالنظر الصحيح، وذلك غير متصور في الجاهل بالاتفاق؛ فلا يكون مثلاً للعلم، وعلى هذا: فقد بطل أن يكون اعتقاد كون زيد في الدار وهو فيها مماثلاً لاعتقاد كونه فيها قبل ذلك « انظر: الأبنكار (١١٣/١) ».

(٣) أجاب المعتزلة عنه بأن: « المعتقدُ وصفٌ بذلك؛ لأنه عَقْدٌ بقلبه على ما اعتقده، فإذا استحال القلب عليه تعالى لم يجوز أن يوصف بأنه معتقد » المغني (٢٨/١٢)، نظرية المعرفة عند المعتزلة (ص ٢٨٠)، واعترض القاضي عبد الجبار على التعريف: المغني (١٧/١٢)، وقال بالمخالفة بين العلم والاعتقاد العلاف وأصحابه: الأصول الخمسة (ص ٤٦)، والكردي: نظرية المعرفة (ص ٣٥).

(٤) مثله في: الجويني: البرهان (٩٨/١، ٩٩)، والغزالي: المنحول (ص ٩٧)، والنسفي: تبصرة الأدلة (ص ٤).

(٥) انظر في مناقشة تقييد العلم بالاعتقاد: البغدادي: أصول الدين (ص ٥، ٦)، والجويني: البرهان (٩٨/١)، =

وَأَمَّا تَفْيِيدُهُمْ حَدَّ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ: فَلَا مَحْضُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْمَعْدُومَ مَعْلُومٌ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَتَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَسْمُ الشَّيْءِ بِحَدِّهِمْ يَقَعُ عَلَى الْمَوْجُودِ، أَوْ عَلَى الْمَعْدُومِ الَّذِي يَصِحُّ وَجُودُهُ. إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ: أَنَّ الْعِلْمَ صِفَةُ شَرَفٍ وَمَذْجٍ لِلْعَالَمِ بِهِ، وَلَا يَقَعُ فِي نَوْعِهِ ذَمِيمَةٌ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْعِلْمِ - بِأَيِّ مَوْجُودٍ كَانَ - يَنْتَفِي عَنْ صَاحِبِهِ نَقْصٌ أَضْدَادِ الْعِلْمِ، وَمَا بِوُجُودِهِ يَنْتَفِي النَقْصُ وَلَا يُخِلِفُ نَقْصًا؛ فَهُوَ صِفَةُ شَرَفٍ لَا مَحَالَةَ؛ وَالشُّكُّ قَدْ يَنْتَفِي بِالظَّنِّ أَوْ الْجَهْلِ، وَلَكِنْ أَخْلَفَ نَقْصًا، وَالْعِلْمُ إِذَا حَصَلَ انْتَفَى كُلُّ نَقْصٍ، [١/٣] وَالنَّهْيُ الَّذِي وَرَدَ عَنْ تَعَلُّمِ السَّحْرِ: فَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ دُونَ نَفْسِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ السَّحْرِ لِلْمَيِّزِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعْجِزَةِ<sup>(٢)</sup>.

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِلْمَ فِي الْجُمْلَةِ صِفَةُ شَرَفٍ لِلْعَالَمِ بِهِ، فَشَرَفُ الْعِلْمِ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ؛ فَكُلُّ عِلْمٍ كَانَ الْمَعْلُومُ بِهِ أَشْرَفَ؛ كَانَ ذَلِكَ الْعِلْمُ فِي نَفْسِهِ أَفْضَلَ؛ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومٌ أَجَلٌ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ أَفْضَلَ مِنَ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ.

### الفصل الثاني: فِي أَقْسَامِ الْعُلُومِ

الْعِلْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى: الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ:

فَالْقَدِيمُ: صِفَةُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ.

وَالْمُحَدَّثُ: يَنْقَسِمُ إِلَى الصَّرُورِيِّ وَإِلَى الْكَسْبِيِّ:

= وتبصرة الأدلة (ص ٧)، والمستصفي (١/ ٢٥)، والباقي: الحدود (ص ٢٥)، والرازي: التفسير (١/ ٦٣٥)، والجرجاني: شرح المواقف (١/ ٧٦).

(١) انظر مناقشة حد العلم بالشيء: التمهيد (ص ٣٤)، وأصول الدين (ص ٥)، والإرشاد (ص ٣٤)، والشامل (ص ٣٦)، والبرهان (١/ ٩٧)، والمتولي: المغني: (٣)، والغزالي: المستصفي (١/ ٢٤)، ومحك النظر (ص ١٢٣)، والنسفي: تبصرة الأدلة (ص ٦).

(٢) انظر تعريفات للعلم وما يرد عليها في: الباقلاني: التمهيد (ص ٣٤)، والإنصاف (ص ١٣)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٥، ٦)، والجلويني: الإرشاد (ص ٢١، ١٣)، والبرهان (١/ ٩٧)، والغزالي: المستصفي (١/ ٢٤) وما بعدها، والمنخول (ص ٩٤)، والرازي: المحصل (ص ٦٩)، والآمدي: أبقار الأفكار (١/ ٧٣، ٧٩)، والجرجاني: شرح المواقف (١/ ١٩٦، ٢١٠).

فَالضَّرُورِيُّ مِنْهُ: هُوَ الْعِلْمُ الْحَادِثُ غَيْرُ الْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ<sup>(١)</sup>، وَحُكْمُهُ أَنْ يَتَوَالَى، وَلَا يَتَأَتَّى الْإِنْفِكَاكُ عَنْهُ، وَلَا التَّشَكُّكُ فِيهِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ حَرَكَةِ الْمُزْتَعِشِ لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهَا؛ كَذَلِكَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ.

وَأَمَّا الْكُنْسِيُّ: فَهُوَ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ<sup>(٢)</sup>، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ صَادِرًا عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ، وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِحْدَاثُ عِلْمٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ النَّظَرِ، إِلَّا أَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ كُلَّ كُنْسِيٍّ نَظَرِيٍّ، وَمَنْ صَارَ إِلَى أَنْ الْإِغْتِفَادَ الْمُجَرَّدَ عَنِ الدَّلِيلِ عِلْمٌ، فَهُوَ عِلْمٌ مُكْتَسَبٌ، غَيْرُ صَادِرٍ عَنِ النَّظَرِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ<sup>(٣)</sup>.

### فَضْلٌ: فِي أَقْسَامِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ

قَالَ أَصْحَابُنَا: مِنَ الْعُلُومِ مَا يَخْصُلُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَمَدْرَكٍ<sup>(٤)</sup> وَمِنْهَا مَا يَصْدُرُ عَنْ سَبَبٍ أَوْ مَدْرَكٍ:

فَأَمَّا مَا يَخْصُلُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ: فَهُوَ الْعُلُومُ الْبَدِيهِيَّةُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بَدِيهِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تَبْدَهُ الْإِنْسَانُ وَتَفْجَاهُ، وَهُوَ نَحْوُ مَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ أَحْوَالِهِ، كَالْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ، وَالْحُزَنِ وَالْفَرَحِ، وَكَوْنِهِ عَالِمًا وَمُرِيدًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ وَمِنْ ذَلِكَ عِلْمُهُ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ: إمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا، أَوْ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، وَالْمَعْلُومَ: إمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، أَوْ مَعْدُومًا، وَأَنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فِي مَكَائِنَ، وَلَا يَكُونُ مُتَحَرِّكًا سَاكِتًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالْحَقُّ بِهَذَا الْقَبِيلِ: الْأُمُورُ الْوَاقِعَةُ عَنْ تَجَارِبِ الْعَادَاتِ، نَحْوُ عِلْمِنَا أَنَّ الْخُبْرَ يُشْبِعُ، وَأَنَّ الْمَاءَ يَزْوِي، وَالنَّارَ تُحْرِقُ، وَأَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي رَأَيْنَاهُ - مَخْلُوقٌ مِنْ أَبَوَيْنِ، وَأَنَّ الْجِبَالَ ثَابِتَةٌ كَمَا عَهْدْنَاهَا، وَالْأَنْهَارَ جَارِيَةٌ كَمَا رَأَيْنَاهَا، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

(١) قارنه بما في: الأمدي: أبكار الأفكار (١/ ٤٤ ب)؛ واعترض على هذا التعريف، وانظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٣٥).

(٢) قارنه بما في: الأمدي: أبكار الأفكار (١/ ١٥ أ).

(٣) انظر مسألة أقسام العلوم في: الباقلاني: التمهيد (ص ٣٥)، والإنصاف (ص ١٤)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٨)، والجويني: الإرشاد (ص ٣٥)، وأبو سعيد المتولي: المعنى: (٣ ب)، والغزالي: المنحول (ص ١٠٠).

(٤) المَذْرُوكُ - بفتح الميم والراء -: المأخذ والدليل. انظر المصباح المنير (مادة: درك) وعزاه بالفتح إلى الفقهاء، وذكر أن ليس لتخرجه وجه، والشبراملي: حواشيه على نهاية المحتاج للرملي (١/ ٣٧).



وَالْعَقْلُ: بَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ<sup>(١)</sup> وَهُوَ: «كُلُّ عِلْمٍ لَا يَخْلُو الْعَاقِلُ عَنْهُ عِنْدَ الذِّكْرِ، وَلَا يُشَارِكُهُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ».

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَذَلِكَ كَالْعِلْمِ بِجَوَازِ الْجَائِزَاتِ وَاسْتِحَالَةِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ قَدِيمًا حَدِيثًا، وَأَنَّ الْمَعْلُومَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا أَوْ مَعْدُومًا، وَأَنَّ الْخَبَرَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا، وَالْجِسْمَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا» وَنَحْوِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(٤)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْعَقْلُ: مَا يَقَعُ بِهِ التَّمْيِيزُ، وَيُمْكِنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَحْسُوسِ»<sup>(٥)</sup>.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ: الْعَقْلُ: شَرْطُ كُلِّ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ وَمَنْشُؤُهُ، وَقَدْ قِيلَ: الْعَقْلُ: مَا يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ بِهِ عَنْ حَدِّ الْمَعْتُوهِينَ؛ وَتُسَمِّيهِ الْعُقَلَاءُ عَاقِلًا.

وَأَمَّا الْعُلُومُ الْحَاصِلَةُ عَنِ الْأَسْبَابِ وَالْمَدَارِكِ: فَاعْلَمْ: أَنَّ مَدَارِكَ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ: حِسٌّ، وَنَظَرٌ، وَخَبَرٌ:

(١) هذا تعريف العقل عند المتكلمين والأصوليين، انظر: الإرشاد (ص ١٥)، والأبكار (١٨/١ ب)، والحدود الفلسفية للخوارزمي (ص ٢٤٠)، والحدود للغزالي (ص ٢٨٣) (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب)، ومعيار العلم (٢٠٧ - ٢١٣)، وشرف العقل وماهيته (ص ٥٩)، والإحياء (٨٥/١)، والمنحول (ص ١٠٢)، وأكد على أن العقل بعض العلوم الضرورية وليس كلها؛ «إذ الأصم والأخرس والأعمى عاقل وقد اختلف بعض حواصه»، ومثله في: الأنصاري: شرح الإرشاد: (ل ١٩)، وانظر: المستقصى (٣٣/١)، والباقي: الحدود (ص ٣١)، والفراء: العدة (٨٣/١)، والفنوحى: الكوكب المنير (١١١/١).

(٢) محمد بن الطيب بن محمد المعروف بالقاضي الباقلاني المالكي: المتكلم الأصولي، تلمذ لابن مجاهد، يعد الباقلاني أنه متكلمي الأشاعرة، وأشدهم تأثيراً في المذهب؛ حتى قيل: إنه أول من وجد لأفكار الأشاعرة شكلها الصحيح، توفي سنة (٤٠٣ هـ)، انظر: ابن عساكر: تبين كذب المفترى (ص ١٦٩)، وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب (١٦٨/٣).

(٣) الباقلاني: التقريب والإرشاد (١٩٥/١)، والجويني: البرهان (٩٥/١)، والتلخيص (١١٠، ١٠٩/١)، والإرشاد (ص ٣٦)، والغزالي: الحدود (ص ٣٨٣)، والمنحول (ص ١٠٣)، وشرف العقل (ص ٥٨)، والمستقصى (٢٣/١)، والإحياء (٨٥/١)، والأمدي: الأبكار (١٧/١)، والفراء: العدة (٨٧/١)، والكلوذاني: التمهيد (٤٥/١)، والكوكب المنير (٨٢/١).

(٤) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإمام ركن الدين أبو إسحاق الإسفراييني: المتكلم الأصولي الفقيه شيخ أهل خراسان يقال إنه بلغ رتبة الاجتهاد وله المصنفات الكثيرة منها جامع الحلى في أصول الدين والرد على الملحدين في خمس مجلدات وتعليقه في أصول الفقه، توفي يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة وأربع مائة بنيسابور ونقل إلى إسفرايين فدفن بمشهد بها.

(٥) هذا التعريف محكي أيضاً عن القلانسي؛ انظر تفسير القرطبي (٤١١/١)، والحدود لابن سينا (ص ٢٤٠).

وَالْحَوَاسُ خَمْسٌ: سَمْعٌ، وَبَصَرٌ، وَذَرْكٌ شَمٌّ، وَذَرْكٌ ذَوْقٌ، وَذَرْكٌ لَمْسٌ، وَنَغْنِي بِالْحَوَاسِ هَاهُنَا الْإِذْرَاكَاتِ، وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ عُلُومًا ضَرُورِيَّةً.

وَأَمَّا الْخَبَرُ: فَيَنْقَسِمُ إِلَى خَبَرٍ تَوَاتُرٍ، وَإِلَى خَبَرٍ أَحَادٍ:

فَالْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ: إِذَا اسْتَجْمَعَ أَوْصَافُهُ يُفِيدُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَمِنْ أَوْصَافِهِ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُونَ جَمْعًا لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ التَّوَاطُّؤُ عَلَى الْكَذِبِ، وَكَانُوا يُخْبِرُونَ عَنْ سَمَاعٍ، أَوْ عَنْ مُشَاهَدَةٍ، وَلَا يُخْبِرُونَ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

وَأَمَّا الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ - رحمه الله -: فَإِنَّهُ سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ فِي الْأَخْبَارِ، وَجَعَلَهَا عَلَى مَرَاتِبٍ:

فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: [٣/ب] أَنْ يُخْبِرَ أَهْلُ بَلَدَةٍ عَظِيمَةٍ، بِحَيْثُ لَا يُخَصِّصُهُمْ عَدَدٌ، فَخَبَرَهُمْ يُفِيدُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَمَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ لَا يُقْبَلُ خِلَافُهُ، وَلَا يُنَاطَرُ فِي ذَلِكَ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يُخْبِرَ جَمْعٌ كَثِيرٌ كَأَهْلِ مَسْجِدٍ جَامِعٍ، أَوْ أَصْحَابِ قَافِلَةٍ.

قَالَ: فَخَبَرَهُمْ يُفِيدُ عِلْمًا اسْتِدْلَالِيًّا، وَيُقْبَلُ خِلَافُ مَنْ خَالَفَ فِيهِ، وَيُنَاطَرُ.

وَوَجْهُ الْأَسْتِدْلَالِ فِيهِ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْجَمْعِ مَعَ تَبَايُنِ هِمَمِهِمْ لَا يَتَوَاطَّؤُونَ عَلَى الْكَذِبِ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يُخْبِرَ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، وَهُمْ عُذُولٌ، وَعَرِضَ خَبَرُهُمْ عَلَى حَمَلَةِ الْحَدِيثِ، وَعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، فَتَلَفُّوهُ بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يَبْدُ مِنْ أَحَدِهِمْ نَكِيرٌ:

فَهَذَا كَالْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ؛ يُفِيدُ عِلْمًا اسْتِدْلَالِيًّا؛ فَإِنَّ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ لَا يُتَصَوَّرُ سُكُوتُهُمْ عَلَى

الْبَاطِلِ<sup>(١)</sup>.

وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ الْمُسْنَدِ الْمَرْفُوعِ فَهَذَا يُفِيدُ الْعَمَلَ.

وَالْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ: « الْمُرْسَلُ وَالْمُنْقَطِعُ، فَهَذَا لَا يُفِيدُ الْعَمَلَ وَحْدَهُ وَيَصِحُّ لِلتَّرْجِيحِ ».

قَالَ أَصْحَابُنَا: « وَخَبَرُ الْوَاحِدِ<sup>(٢)</sup> قَدْ يُفِيدُ عِلْمًا إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِالِدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ أَوِ السَّمْعِيِّ ».

(١) هذه المرتبة مردها إلى خبر الواحد إذا احتفت به القرائن القاطعة لاحتمال الوهم والكذب، والقرينة هاهنا: تلقي العلماء

له بالقبول، انظر: الجويني: البرهان (١/٣٧٨)، والغزالي: المنحول (ص ٣٣٣)، والشيرازي: اللمع (ص ٧٠).

(٢) المراد بخبر الواحد: ما لم يبلغ حد التواتر. انظر: ابن حجر: نزهة النظر (ص ١٤، ٢١).

## فَصْلٌ: فِي إِثْبَاتِ النَّظَرِ <sup>(١)</sup> وَالْكَشْفِ عَنْ حَقِيقَتِهِ

النَّظَرُ فِي اللُّغَةِ: يَرُدُّ عَلَى مَعَانٍ <sup>(٢)</sup> وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ بِاخْتِلَافِ صَلَاتِهِ <sup>(٣)</sup>:

فَإِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الصَّلَاتِ: يَكُونُ بِمَعْنَى الْإِنْتِظَارِ؛ يُقَالُ: نَظَرْتُ فَلَانًا، بِمَعْنَى: اُنْتَظَرْتُهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس: ٤٩]؛ أَي: مَا يَنْتَظِرُونَ؛ فَكَأَنَّ النَّظَرَ أَصْلُهُ طَلَبُ إِذْرَاكِ الشَّيْءِ.

وَإِذَا وُصِّلَ بِحَرْفٍ «إِلَى»: يَكُونُ بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ؛ تَقُولُ: نَظَرْتُ إِلَى فَلَانٍ؛ أَي: أَبْصَرْتُهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَنْظُرْ إِلَى مَا نَشَاءُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الروم: ٥٠].

وَإِذَا وُصِّلَ بِحَرْفِ اللَّامِ: يَكُونُ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ؛ يُقَالُ: نَظَرَ الْأَمِيرُ لِرَعِيَّتِهِ، وَنَظَرَ الْأَبُّ لَوْلَدِهِ. وَإِذَا وُصِّلَ بِحَرْفٍ «فِي»: يَكُونُ بِمَعْنَى الْفِكْرَةِ وَالْإِعْتِبَارِ:

(١) اتفق المتكلمون على اختلاف مذاهبهم على إثبات النظر طريقاً إلى العلم وأجابوا عن منكره، وانظر لتحقيق ذلك:

أ - الأشاعرة: الباقلاني: التمهيد (ص ٣٤، ٤١)، والمتولي: المغني (ص ٤)، والشيرازي: الإشارة (ص ١١١)، والجويني: البرهان (١/ ٩٦، ٩٧)، والغزالي: فضائح الباطنية (ص ٧٦، ٨٠)، والرازي: المعالم (ص ٢١)، والمحصل (ص ٢٨، ٤٠)، والآمدي: غاية المرام (ص ١٨)، والأبكار (١/ ١٩)، وابن الأمير: الكامل (ل ٣ ب)، والتفتازاني: وشرح المقاصد (١/ ٢٣٨، ٢٤٨)، والدواني: شرح العقائد العضدية (١/ ١٨٩)، وغيرها.

ب - المعتزلة: القاضي عبد الجبار: المغني (٤/ ٤١)، الجزء ١٢ كاملاً، الأصول الخمسة (ص ٦٠، ٧٥).

ج - الماتريدية: الماتريدي: التوحيد (ص ٧)، وتبصرة الأدلة (ص ١٦، ١٩)، والتمهيد (ص ١١٨).

د - ومن الظاهرية: الإحكام (١/ ١٥، ٣٠)، والأصول والفروع (١/ ٢٤٨، ٢٥٠)، والفصل (١/ ٨)، (٥/ ١٠٩). وابن تيمية: درة التعارض (٧/ ٣٥٢)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٥٦)، وسناهج الأدلة (١١/ ١٣٥).

(٢) المعنى الجامع الذي يربط بين معاني النظر المختلفة: هو الإقبال؛ وذلك أن أصل النظر المقابلة، فالنظر بالبصر: الإقبال به نحو المبصر، والنظر بالقلب: الإقبال بالفكر نحو المفكر فيه، ويكون النظر باللمس ليدري اللين من الخشونة، والنظر إلى الإنسان بالرحمة هو الإقبال عليه بالرحمة، والنظر نحو ما يتوقع والإنظار إلى مدة هو: الإقبال بالنظر نحو المتوقع، والنظر بالأمل: هو الإقبال به نحو المأمول، والنظر من المملك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الإقبال نحوه بها «انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: (ص ٥٧، ٥٨).

(٣) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ٣٥)، والمغني (٤/ ١٢)، والأصول الخمسة (ص ٤٤، ٤٥)، والإرشاد (ص ١٨٢)، والكافية (ص ١٦، ١٧)، والاعتقاد (ص ١٢٠)، والأبكار (١/ ١٥ ب)، وغاية المرام (ص ١٧٥)، والإحكام (١/ ١١)، وشرح الطحاوية (٢/ ٢٠٩)، ومن كتب اللغة: ابن الأثير: النهاية (٥/ ٧٧)، والراغب: المفردات، وبصائر ذوي التمييز (٥/ ٨٢، ٨٤).

وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْفَصْلِ؛ فَالنَّظَرُ: فِكْرُهُ الْقَلْبُ، وَتَأْمُلُهُ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ؛ لِيَعْرِفَ حُكْمَهُ، وَيَرُدَّ غَيْرُهُ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: النَّظَرُ: «فَكُرْتُ يَطْلُبُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ غَلْبَةٌ ظَنٌّ»<sup>(١)</sup> وَلَهُ شَرَائِطُ سَنَدُكُرْهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُ طَائِفَةً مِنَ الْأَوَائِلِ إِنْصَاءَ النَّظَرِ إِلَى الْعِلْمِ؛ وَقَالُوا: لَا مَذْرَكَ لِلْعِلْمِ إِلَّا الْحِسَّ وَالْخَبَرَ؛ فَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى مُكَالَمَتِهِمْ؟

وَهَذَا مَذْهَبُ السُّنِّيَّةِ<sup>(٢)</sup>؛ قَالُوا: «لَا مَذْرَكَ لِلْعِلْمِ إِلَّا الْحِسَّ وَالْخَبَرَ»<sup>(٣)</sup>.

وَنُقِلَ عَنِ الْبَاطِنِيَّةِ<sup>(٤)</sup> وَالْإِمَامِيَّةِ<sup>(٥)</sup> أَيْضًا أَنَّهُمْ قَالُوا: «الَّذِينَ لَا يُتَلَقَّى مِنَ الْقِيَاسِ وَالنَّظَرِ؛ وَإِنَّمَا يُتَلَقَّى مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ»<sup>(٦)</sup>.

وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ الظَّاهِرِ<sup>(٧)</sup>:.....

(١) انظر: الإرشاد (ص ٢٥)، وابن الأمير: الكامل (ل ٣)، والآمدي: الأبيكار (١/ ١٥١)، والإحكام (٢٨/ ١) والبحر المحيط (١/ ٦١، ٦٢)، وابن حزم: الأحكام (١/ ١١)، والجرجاني: شرح المواقف (١/ ١٩٦)، وجمع الجوامع (١/ ١٤٢، ١٤٥).

(٢) السُّنِّيَّةُ: نسبة إلى سمنى، قالوا يقدم العالم وأن لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكروا المعاد والبعث وقالوا بتناسخ الأرواح، انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٣)، وأصول الدين (ص ١٠)، والإرشاد (ص ٢٥)، والحدود العينية (ص ١٩١).

(٣) انظر مذهب السمنية في: التوحيد (ص ١٥٢)، وأصول الدين (ص ١٠)، والفرق (ص ٢٠٣)، والمحصل (ص ٤١)، ونشر الطوابع (ص ٣٤)، وأيضاً: الباجي: الإحكام (ص ٢٣٦)، والمستصفى (١/ ١٢٣)، والمحصل (٤/ ٢٢٨)، وروضة الناظر (١/ ٢٤٤)، وآل السبكي: الإبهاج (٢/ ٣١٤)، ونهاية السؤل (٢/ ٢١٨)، ومناهج العقول (٢/ ٢١٦)، وإرشاد الفحول (١/ ٢٠١).

(٤) الباطنية: القائلون بأن لكل ظاهر من النصوص باطنًا، ولكل تنزيل تأويلًا، خلط المتقدمون منهم كلامهم بكلام الفلاسفة، كانوا يسمون في العراق: الباطنية والقرامطة والمزدكية، وفي خراسان: التعليمية والملحدة، انظر: الإسفراييني: التبصير (ص ٨٣)، والفرق (ص ٢٨١)، والملل والنحل (ص ٨١)، وللغزالي: فضائح الباطنية وللعلوي: مشكاة الأنوار المهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، والإفحام لأفتدة الباطنية الطغام.

(٥) الإمامية: فرقة من الشيعة، قالوا باتباع الأئمة الاثني عشر، وتفرقت الإمامية فرقًا لا اختلافهم في سؤق الإمامة بعد الإمام الحسين. فرق الشيعة (ص ٢٦)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٨٨)، والحدود العينية (ص ٢١١). وقد وقع اضطراب في تعريفات الجرجاني (ص ٥٣) حيث خلط بينهم وبين الخوارج، والأغرب من ذلك متابعة النواوي له في التوقيف (ص ٩١).

(٦) وانظر موقف الباطنية في: الداعي المطلق: دماغ الباطل (١/ ٢٨٠)، وانظر: الغزالي: فضائح الباطنية (ص ٧٣)، والأبيكار (١/ ٤١)، وغاية المرام (ص ٩)، وابن حزم: الإحكام (١/ ١٥، ٣٠)، والحدود العينية (ص ٣٢٦)، ومشكاة الأنوار (ص ٧٩).

(٧) الظاهرية: إتياع مذهب الإمام داود بن علي الأصفهاني، ومن أصولهم: إنكار القياس الشرعي، فجعلوا المدارك =

رَعَمُوا أَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا يُتْلَقَى مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ أَيْمَةِ السَّلَفِ<sup>(١)</sup>، وَلَا مَجَالَ لِلنَّظَرِ وَالْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ فِيهِ<sup>(٢)</sup>:

أَمَّا مَنْ قَالَ: لَا مَدْرَكَ لِلْعِلْمِ إِلَّا الْحَوَاسُّ وَالْخَبَرُ: فَالْوَجْهُ فِي مِثَالِهِمْ أَنَّ نَقْسَمَ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ فَنَقُولُ:

أَتَعْلَمُونَ فَسَادَ النَّظَرِ أَمْ تَسْتَرِيدُونَ فِيهِ؟

فَإِنْ أَدَعَوْا أَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِفَسَادِ النَّظَرِ، فَقَدْ أَبْطَلُوا مَصِيرَهُمْ إِلَى أَنَّ مَدَارِكَ الْعُلُومِ الْحَوَاسُّ؛ فَإِنْ فَسَادَ النَّظَرِ لَا يُدْرِكُ بِالْحِسِّ.

ثُمَّ إِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِفَسَادِ النَّظَرِ: فَالْعِلْمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَرُورِيًّا أَوْ نَظَرِيًّا.

فَإِنْ أَدَعَوْا عِلْمًا ضَرُورِيًّا يَخْتَصُّونَ بِهِ.

كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْعُقَلَاءُ، وَنَحْنُ نُخَالِفُهُمْ فِيمَا أَدَعَوْهُ.

وَإِنْ أَدَعَوْا عِلْمًا نَظَرِيًّا.

فَقَدْ تَمَسَّكُوا بِضَرْبٍ مِنَ النَّظَرِ فِي إِبْطَالِ جَمِيعِهِ، وَذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ.

فَإِنْ عَارِضُونَا وَقَالُوا: أَنْتُمْ تُثَبِّتُونَ النَّظَرَ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ بِالنَّظَرِ، وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ، وَإِنْ أَثَبَّتُمُوهُ نَظَرًا، فَقَدْ أَثَبَّتُمُ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ<sup>(٣)</sup>.

= الشريعة منحصرة في النصوص والإجماع، وردوا القياس الجلي، انظر: أبجد العلوم للفقنوني (٢/٤٠٧، ٣/١٤٤).  
(١) المراد بالسلف: من كان على طريقة الصحابة والتابعين في العقيدة، ولمنهجهم قواعد بنى عليها؛ مثل: موافقة الشرع الصحيح للعقل الصحيح، رفض التأويل غير المعتمد على قرينة صحيحة، العمل بخبر الأحاد، الكتاب والسنة هما مصدر العقيدة في المسائل والدلائل، إثبات الأساء والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها. انظر: لوامع الأنوار (١/٢٠)، وقواعد المنهج السلفي (ص ١٨٥)، ونظريات شيخ الإسلام (١/٣١، ٣٢)، ومنهج الأشاعرة (ص ٢١٢)، واشتهر نسبة التفويض إلى السلف. النظامية (ص ٣٢)، وإلجام العوام (ص ٦٢)، والملل والنحل (ص ٤٤)، وأساس التقديس (ص ٢٣٦)، وإيضاح الدليل (ص ٩٢)، والسيوطي: الإتيان (٣/١٤)، والشنقيطي: استحالة المعية بالذات (ص ٧٠)، وتحاف الكائنات (ص ٥)، ومناهل العرفان (٢/٢٨٧)، والجانب الإلهي (ص ٣٧)، والتفكير الفلسفي (ص ٩٨)، والتوحيد الخالص (ص ١٤٣)، وكبرى اليقينيات (ص ١١٤).

(٢) من الحق أن الظاهرية اعتمدوا النظر سبيلاً إلى المعرفة، انظر: ابن حزم: الإحكام (١/١٥، ٣٠)، والأصول والفروع (١/٢٤٨)، والفصل (١/٨، ٩/١٠٩)، وانظر: أبو زهرة: ابن حزم (ص ١٩٤)، وإننا أنكرنا القياس الشرعي، وقد كان البغدادى أدق تعبيراً عندما عقد الخلاف مع الظاهرية في حجة القياس الشرعي لا مطلق النظر. أصول الدين (ص ٢٠).

(٣) ذكر أبو سعيد المتولي هذا الجواب عن منكري النظر في المغني (ل ٤)، وكذلك الرازي في المعالم (ص ٢١).

قُلْنَا: كَلَامُكُمْ هَذَا هَلْ يُفِيدُكُمْ عِلْمًا؟ وَهَلْ يَجْلِبُ حُكْمًا أَمْ لَا؟

فَإِنْ رَعَمُوا أَنَّهُ لَا يُفِيدُ عِلْمًا، فَقَدْ اعْتَرَفُوا بِكَوْنِهِ لَعْوًا، وَكَفَوْنَا مُؤَنَّةَ الْجَوَابِ، وَإِنْ رَعَمُوا أَنَّهُ يُفِيدُهُمْ عِلْمًا بِفَسَادِ كَلَامِنَا فَقَدْ تَمَسَّكُوا بِضَرْبٍ مِنَ النَّظَرِ فِي إِبْطَالِ جَمِيعِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: غَرَضُنَا مُقَابَلَةُ الْفَاسِدِ بِالْفَاسِدِ.

قُلْنَا: وَمُقَابَلَةُ [١/٤] الْفَاسِدِ بِالْفَاسِدِ، هَلْ تُفِيدُ عِلْمًا؟

وَلَا تَرَأُلْ نُدِيرُ عَلَيْهِمُ التَّقْسِيمَ.

ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ نَتَمَسَّكُ بِضَرْبٍ مِنَ النَّظَرِ فِي إثْبَاتِ جَمِيعِهِ، وَلَيْسَ فِي تَصْحِيحِ الشَّيْءِ بِمَا يُدْعَى لَهُ الصَّحَّةُ تَنَاقُضٌ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا التَّنَاقُضُ فِي إِبْطَالِ الشَّيْءِ بِمَا يُدْعَى فِيهِ الْبُطْلَانُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَدْعِي أَنَّ النَّظَرَ فَاسِدٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ - إِذَا تَمَسَّكَ بِمَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ عِلْمًا؛ لِيُفِيدَ لَهُ عِلْمًا فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ تَقْيِصَيْنِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ النَّظَرَ يُفِيدُ عِلْمًا - إِذَا تَمَسَّكَ بِمَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُفِيدُ عِلْمًا - لِيُفِيدَ لَهُ عِلْمًا فَقَدْ أَصَابَ.

وَضَرْبٌ أَصْحَابُنَا مِثَالَيْنِ فِي الْوَجْهَيْنِ فَقَالُوا:

مِثَالٌ مَنْ يُبْطِلُ الشَّيْءَ بِمَا يَعْتَقِدُهُ بَاطِلًا -: قَوْلُ الْقَائِلِ: « جَمِيعُ مَا تَسْمَعُ مِنْ كَلَامِي كَذِبٌ »؛ فَلَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ كَذِبِهِ فِي الْجَمِيعِ، مَا لَمْ يُعْرِفْ صِدْقَهُ فِي الْبَعْضِ، فَإِذَا عُرِفَ صِدْقُهُ فِي الْبَعْضِ، بَطَلَ قَوْلُهُ: « جَمِيعُ كَلَامِي كَذِبٌ ».

وَمِثَالٌ مَنْ يُصَحِّحُ الشَّيْءَ بِمَا يَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ -: قَوْلُ الْقَائِلِ: « جَمِيعُ كَلَامِي صِدْقٌ »؛ فَيُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ صِدْقِهِ فِي جَمِيعِ كَلَامِهِ بِهَذَا الْكَلَامِ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ، وَيُعْرِفُ صِدْقَهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِعَيْنِ هَذَا الْكَلَامِ، وَهَكَذَا الْعِلْمُ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ، وَيَتَعَلَّقُ أَيْضًا بِنَفْسِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ لَا نُنِثُ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّا نَتَمَسَّكُ بِضَرْبٍ مِنَ النَّظَرِ عَلَى أَنَّ جِنْسَ النَّظَرِ الْمَوْصُوفَ بِشَرَائِطِهِ مِمَّا يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ فَالَّذِي تَمَسَّكْنَا بِهِ، وَنَعْتَقِدُهُ دَلِيلًا مُعَايِرًا لِلَّذِي نَجْعَلُهُ مَذْلُولًا، غَيْرُ أَنَّهُ يَجْمَعُهُمَا اسْمُ النَّظَرِ، وَاسْمُ الدَّلِيلِ، فَلَا مَسْلَكَ لَهُمْ فِي إثْبَاتِ مَا ادَّعَوْهُ إِلَّا بِإِبْطَالِ مَا ادَّعَوْهُ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ بِهِ كَلَامُ السَّمْنِيَّةِ: أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ الْحِسَّ مِنْ مَدَارِكِ الْعُلُومِ، فَهُوَ

(١) قارنه بما في المعني لأبي سعيد المتولي (ل ٤ ب).

دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ مِنْ مَدَارِكِ الْعُلُومِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعُقَلَاءَ وَجَدْنَاهُمْ إِذَا التَّبَسَّ عَلَيْهِمْ حُكْمُ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ فِي اللَّوْنِ، وَالطَّعْمِ، وَالرَّائِحَةِ، يَفْزَعُونَ إِلَى الْحِسِّ، كَذَلِكَ وَجَدْنَاهُمْ إِذَا التَّبَسَّ عَلَيْهِمْ حُكْمُ شَيْءٍ مِمَّا يَغِيبُ عَنِ الْحِسِّ يَفْزَعُونَ إِلَى النَّظَرِ وَالْفِكْرِ، فَيَتَفَكَّرُ الْعَاوِلُ وَيَنْظُرُ؛ لِيَعْلَمَ؛ كَمَا أَنَّ السَّلِيمَ الْحَوَاسَّ يَنْظُرُ بَعَيْنِهِ فَيَدْرِكُ وَيَعْلَمُ، وَيُصْغِي إِلَى كَلَامِ الْمُخَاطَبِ، فَيَسْمَعُ، وَيَعْلَمُ مَقْصُودَهُ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحَوَاسِّ.

فَإِنْ قَالُوا: لَسْنَا عَالِمِينَ بِفَسَادِ النَّظَرِ، وَلَكِنَّا مُسْتَرِيُونَ شَاكُونَ. قُلْنَا: سَبِيلُ الْمُسْتَرِيبِ الْمُسْتَرَشِدُ أَنْ يَنْظُرَ نَظْرًا قَوِيًّا تَامًّا عَلَى السَّدَادِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، فَيَسْتَفِيدَ - لَا مَحَالَةَ - عِلْمًا.

فَإِنْ قَالَ: نَظَرْتُ، وَلَمْ يُفِدْنِي عِلْمًا، سَقَطَ اسْتِرْشَادُهُ، وَيَنْتَهِي عِنَادُهُ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَبْطَلْتُمْ كَلَامَ الْخَصْمِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى إِبْطَاتِ النَّظَرِ، وَأَنَّهُ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ؟

قُلْنَا: كُلُّ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحِسَّ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ الْاِمْتِحَانُ، وَفَرَعُ الْعُقَلَاءِ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّبَاسِ الْأُمُورِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ النَّظَرَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا مُفْضِيًّا إِلَى الْعِلْمِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَاسِدًا، وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الصَّحَةِ وَالْفَسَادِ؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَهُوَ مَا قُلْنَا، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا، فَالْعِلْمُ بِفَسَادِهِ لَا يَتَلَقَّى مِنَ الْبِدِيهَةِ وَالْحِسِّ.

وَإِذَا انْحَسَمَ ذَلِكَ: فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِفَسَادِهِ - عَلَى رَعْمِ الْخُصُومِ - إِلَّا النَّظَرُ؛ وَفِي إِبْطَالِ النَّظَرِ بِالنَّظَرِ صِحَّةُ النَّظَرِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ مِنْ مَدَارِكِ الْعُلُومِ - أَنَّا وَجَدْنَا كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ صَارُوا إِلَى مَذْهَبٍ؛ بِدَلِيلٍ أَفْضَى بِهِمْ إِلَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ، ثُمَّ تَرَكُوا ذَلِكَ الْمَذْهَبَ؛ وَانْتَقَلُوا إِلَى مَذْهَبٍ آخَرَ بِدَلِيلٍ آخَرَ؛ وَادَّعَوْا أَنَّ النَّظَرَ الَّذِي أَفْضَى بِهِمْ إِلَى الْأَوَّلِ - كَانَ فَاسِدًا، ثُمَّ لَا نَأْمَنُ أَنَّهُمْ لَوْ عَاشُوا بُرْهَةً مِنَ الدَّهْرِ لَتَرَكُوا الْمَذْهَبَ الثَّانِيَّ إِلَى مَذْهَبٍ ثَالِثٍ، ثُمَّ

(١) قارن ما سبق من جواب المصنف عن السمنية بما في الإرشاد (ص ٢٥، ٢٦).

إِلَى رَابِعٍ، وَتَرَكُوا النَّظَرَ بِنَظَرٍ؛ فَلَا تَعْوِيلَ إِذَنْ عَلَى النَّظَرِ، وَاسْتَبَانَ أَنَّهُ لَيْسَ [٤/ب] مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: هَذَا - أَوَّلًا - تَعْوِيلٌ مِنْكُمْ عَلَى قِيَاسٍ تَعْتَقِدُونَ بَطْلَانَهُ؛ لِيُبْطِلُوا بِهِ غَيْرَهُ، وَإِبْطَالُ الشَّيْءِ بِمَا يُدْعَى فِيهِ الْبُطْلَانُ بَاطِلٌ قَطْعًا.

ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا السُّؤَالُ صَادِرًا مِنَ الَّذِينَ حَصَرُوا مَدَارِكَ الْعُلُومِ فِي الْحَوَاسِّ: فَتَقُولُ: هَذَا السُّؤَالُ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ فِيمَا اعْتَقَدْتُمُوهُ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى شَيْءٍ بَعِيدٍ، رُبَّمَا يَظُنُّهُ وَيَعْتَقِدُهُ إِنْسَانًا، فَإِذَا هُوَ غُرَابٌ، أَوْ يَعْتَقِدُهُ صَغِيرًا فَإِذَا هُوَ كَبِيرٌ، فَيَتَرَكُ مُعْتَقِدَهُ الْأَوَّلَ إِلَى مُعْتَقِدِ ثَانٍ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَادِحًا فِي أَنَّ الْحَسَّ مِنْ مَدَارِكِ الْعُلُومِ؛ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: مُجَرَّدُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ - لَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْمَذْهَبِ الْمُتَقَلِّ عَنْهُ، وَصِحَّةِ الْمَذْهَبِ الْمُتَقَلِّ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

قَالُوا: الْحَسُّ لَهُ شَرَائِطُ، فَمَنْ وَفَّى بِشَرَائِطِهِ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ.

قُلْنَا: كَذَلِكَ نَقُولُ فِي النَّظَرِ؛ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ، وَإِلَى فَاسِدٍ، فَمَنْ أَتَى بِالصَّحِيحِ وَوَفَّى بِشَرَائِطِهِ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا الَّذِي تَمَسَّكْتُمْ بِهِ، وَجَعَلْتُمُوهُ مُعَوَّلَكُمْ فِي إِبْطَالِ النَّظَرِ - حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ؛ فَإِنَّ الَّذِي تَرَكَ نَظْرًا بِنَظَرٍ لَا يَضْرِبُ عَنِ النَّظَرِ أَصْلًا، لَكِنْ يَعُودُ إِلَى النَّظَرِ ثَانِيًا وَثَالِثًا، إِلَى أَنْ يَقْضِيَ عُمُرُهُ؛ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ إِلَّا النَّظَرُ؛ فَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ مِنْ مَدَارِكِ الْعُلُومِ<sup>(٣)</sup>.

سُؤَالٌ آخَرُ: فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قُلْتُمْ بِإِنْقِسَامِ النَّظَرِ إِلَى الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ، فِيمَ تُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَفَاسِدِهِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: النَّظَرُ الصَّحِيحُ مَا يُقْضَى بِصَاحِبِهِ إِلَى الْعِلْمِ.

يُقَالُ لَكُمْ: وَبِمَ عِلْمْتُمْ أَنَّ الَّذِي أَقْضَى بِكُمْ إِلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ هُوَ الْعِلْمُ، دُونَ اعْتِقَادِ الْجَهْلِ أَوْ الظَّنِّ.

(١) انظر هذه الحجة والجواب عنها في المحصل (٤١، ٤٢).

(٢) انظر هذا السؤال والجواب عنه في الإحكام لابن حزم (١٦، ١٥).

(٣) انظر نحو هذا الجواب في الإحكام لابن حزم (١٦، ١٥).



فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا عَلِمْنَا أَنَّ الَّذِي أَفْضَى بِنَا إِلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ هُوَ الْعِلْمُ - عَلِمْنَا صِحَّةَ النَّظَرِ،  
وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ هُوَ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ.

يُقَالُ لَكُمْ: وَبِمَ عَلِمْتُمْ صِحَّتَهُ؟! فَهَذَا إِحَالَةٌ مُشْكِلٍ عَلَى مُشْكِلٍ.

الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ:

أَحَدُهَا: أَنْ نَمْنَعَهُمْ عَنِ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّهُمْ رَامُوا إِبْطَالَ النَّظَرِ بِالنَّظَرِ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّ السُّؤَالَ يَنْعَكِسُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَوَاسِّ؛ فَإِنَّ الْأَحْوَالَ يَرَى الشَّيْءَ شَيْئَيْنِ،  
وَالصَّفَرَاوِيُّ يَتَنَاوَلُ السُّكَّرَ فَيَجِدُهُ مُرًّا، وَالنَّاظِرُ فِي الْمَاءِ يَرَى الْقَمَرَ؛ وَيَرَى نَفْسَهُ فِي الْمَاءِ  
مَنْكُوبًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، فِيمَ يَعْلَمُ ذُو الْحِسِّ أَنَّ الَّذِي تَرَاهُ لَهُ إِدْرَاكٌ حَقِيقِيٌّ دُونَ  
أَنْ يَكُونَ خَيَالًا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ نُمِيزُ بَيْنَ الْإِدْرَاكِ وَالْخَيَالِ بِالضَّرُورَةِ، وَقَدْ نُمِيزُ بَيْنَهُمَا بِالدَّلِيلِ.

قُلْنَا: هَكَذَا قَوْلُنَا فِي النَّاظِرِ؛ قَدْ يَعْلَمُ صِحَّةَ نَظَرِهِ بِالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مَا يَخْصُلُ بِهِ شَرْحُ  
الصَّدْرِ وَتَلْجُ الْفَوَادِ وَالْيَقِينُ؛ فَيَتَمِيزُ بِحَقِيقَتِهِ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَقَدْ يَعْلَمُ صِحَّةَ نَظَرِهِ بِالدَّلِيلِ  
الْقَاطِعِ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ: إِمَّا تَقْسِيمَ ضَرُورِيٍّ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِذَا بَحَثَ عَنْهُمَا تَعَيَّنَ لَهُ صِحَّةُ  
أَحَدِهِمَا وَبُطْلَانُ الثَّانِي، وَإِمَّا تَقْسِيمَاتٍ مَحْصُورَةٍ وَبَحَثَ عَنْهَا، فَإِذَا أَنْعَمَ النَّظَرَ فِيهَا، تَبَيَّنَ لَهُ  
صِحَّةُ الْوَاحِدِ، وَبُطْلَانُ الْبَاقِي.

سُؤَالٌ آخَرُ لَهُمْ: فَإِنْ قَالُوا: اخْتِلَافُ الْعُقَلَاءِ فِي أَنَّ النَّظَرَ هَلْ هُوَ مِنْ مَدَارِكِ الْعُلُومِ  
أَمْ لَا - يَخْرُجُ أَصْلُكُمْ، وَأَمَّا الْحِسُّ: فَأَنْتُمْ لَمْ تَخْتَلِفُوا فِي أَنَّهُ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ.

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ قَادِحًا فِي مُعْتَقَدِنَا فِي صِحَّةِ النَّظَرِ، فَهُوَ أَيْضًا قَادِحٌ فِي مُعْتَقَدِكُمْ  
فِي فَسَادِ النَّظَرِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: كُلُّ مَا كَانَ مَذْرُكُهُ الْحِسُّ؛ لَمْ يَتَصَوَّرْ اخْتِلَافُ أَرْبَابِ الْحَوَاسِّ فِيهِ،  
وَقَدْ وَجَدْنَا الْعُقَلَاءَ مُخْتَلِفِينَ فِيمَا طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ النَّظَرُ فَتَحَزَّبُوا أَحْزَابًا، يُحْطَى بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ،  
وَيَتَبَرَّأُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

(١) قارن جواب المصنف عن إبطال النظر بالنظر بما في: الغزالي: فضائح الباطنية (ص ٧٩)، والآمدي: غاية المرام

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: ذَكَرْنَا وَجْهَيْنِ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِمَا:

وَالْجَوَابُ الثَّالِثُ أَنْ نَقُولَ: الْحِسُّ إِنَّمَا يَسْتَدْعِي فِي مَجْرَى الْعَادَةِ سَلَامَةَ النِّبَةِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَرْبِيُّ وَالْمَسْمُوعُ مِنْهُ عَلَى حَدِّ مَعْلُومٍ فِي مُطَرِّدٍ [١/٥] الْعَادَةِ، وَأَمَّا النَّظَرُ الْعَقْلِيُّ: فَيَسْتَدْعِي شَرَايِطَ جَمَّةٍ لَا يَبْقَى بِمَجْمُوعِهَا إِلَّا مُوَفَّقٌ؛ فَقَدْ يَزَعُهُ عَنِ النَّظَرِ الرُّكُونُ إِلَى التَّقْلِيدِ، وَقَدْ يَمْنَعُهُ الْكَسَلُ، وَقَدْ يَزَعُهُ الْحَيْدُ عَنْ سَنَنِ الدَّلِيلِ، وَقَدْ يُوَفِّقُ لِلْاِسْتِدَادِ، وَلَكِنْ يَقْطَعُهُ قَاطِعٌ؛ فَلَا يَتِمُّهُ، وَقَدْ يَمْنَعُهُ بِلَادَةُ الْقَرِيحَةِ، فَتَوَرَّثَ لَهُ الْحَيَرَةُ؛ وَقَدْ تَكُونُ التَّقْسِيمَاتُ غَيْرَ مَحْصُورَةٍ، فَيَطْنُنُهَا مَحْصُورَةٌ، وَقَدْ يَبْنِي نَظْرًا صَحِيحًا عَلَى اعْتِقَادٍ فَاسِدٍ؛ فَلَا يُفْضِي بِهِ إِلَى الْعِلْمِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ قَالَ: الدِّينُ لَا يُتَلَقَّى إِلَّا مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ، أَوْ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَنْوِبُ مِنَّا عَنْهُ مِنَ الْأَيِّمَةِ - فَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ، وَالْقَدَرُ اللَّائِقُ بِهِذَا الْفَضْلِ أَنْ نَقُولَ: بِمَ يَعْرِفُ الْإِمَامُ؟ وَبِأَيِّ طَرِيقٍ يَتَوَصَّلُ إِلَى وَجُوبِ طَاعَتِهِ وَمُتَابَعَتِهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَعْلَمُ إِمَامَتَهُ بِتَنْصِيصِ الرَّسُولِ.

يُقَالُ لَهُمْ: وَبِأَيِّ طَرِيقٍ يَعْرِفُ الرَّسُولُ؟

فَإِنْ قَالُوا: بِمَا يَظْهَرُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ.

يُقَالُ لَهُمْ: وَلِمَ كَانَتْ الْمُعْجِزَةُ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ؟

قَالُوا: لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - خَصَّصَهُ بِهَا، وَجَعَلَهَا عَلَمًا عَلَى صِدْقِهِ.

يُقَالُ لَهُمْ: وَبِمَ عَلِمْتُمْ الْإِلَهَ؟ وَبِمَ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَظْهَرَ ذَلِكَ عَلَى يَدِهِ؟ وَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الشَّيَاطِينِ، وَبَعْضِ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ، وَهُوَ الَّذِي تَوَصَّلَ إِلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ بِالسَّحْرِ؟

وَلَا جَوَابَ لَهُمْ، وَلَا لِأَصْحَابِ الظَّاهِرِ عَنْ هَذِهِ الْمُطَالَبَاتِ، إِلَّا أَنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَعْلَمُ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ، وَبِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ؛ فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَصِفَاتِهِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَانْفِرَادِهِ، وَالْاِفْتِدَارِ عَلَى إِظْهَارِ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ، إِنَّمَا هُوَ النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ؛ فَقَدْ بَطَلَ دَعَوَاهُمْ: أَنَّ النَّظَرَ لَا يُفِيدُ عِلْمًا، وَأَنَّ الدِّينَ لَا يُتَلَقَّى إِلَّا مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُعْلَمُ وَجُوبُ طَاعَتِهِ بِقَوْلِ الرَّسُولِ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُرْسِلُ بِصِفَاتِهِ، لَا يَعْرِفُ كَوْنَهُ رَسُولًا مِنْ

قَبْلِهِ، وَلَا يَكُونُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ حُجَّةً إِلَّا بِإِسْنَادِهِمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>.  
فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْرِفَةِ رَسُولِهِ ﷺ الْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ.

### فَضْلُ: النَّظَرِ يَنْقَسِرُ إِلَى الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ<sup>(٢)</sup>

وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ: مَا صَادَفَ الدَّلِيلَ؛ أَوْ مَا يُطْلَعُ النَّاطِرُ عَلَى وَجْهِ الدَّلِيلِ<sup>(٣)</sup>.  
وَالدَّلِيلُ: هُوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمَطْلُوبِ<sup>(٤)</sup>.

بَيَانُهُ: أَنَّ النَّاطِرَ إِذَا نَظَرَ فِي الْفِعْلِ وَبَحَثَ عَنْ صِفَاتِهِ؛ لِيَعْلَمَ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ لَمْ يَجِدْ وَجْهًا لِأَجَلِهِ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ إِلَّا جَوَازَ وَجُودِهِ، وَجَوَازَ عَدَمِهِ، فَإِذَا اخْتَصَّ بِالْوُجُودِ بَدَلًا مِنْ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ، اقْتَضَى فَاعِلًا؛ خَصَّصَهُ بِالْوُجُودِ، فَيَتَحَقَّقُ أَنَّ جَوَازَ وَجُودِهِ وَجَوَازَ عَدَمِهِ وَاخْتِصَاصَهُ بِالْوُجُودِ دُونَ الْعَدَمِ هُوَ الدَّالُّ عَلَى الْفَاعِلِ، فَهَذَا بَيَانُ تَصَحُّحِ النَّظَرِ وَهُوَ: أَنَّ يَكُونَ مُصَادِفًا لَوَجْهِ الدَّلِيلِ.

وَالنَّظَرُ الْفَاسِدُ: مَا عَدَاهُ؛ فَقَدْ يَفْسُدُ النَّظَرُ بِحَيْدِهِ عَنْ سَنَنِ الدَّلِيلِ، وَقَدْ يَقْصُرُ مَعَ اسْتِدَادِهِ لِّلْسَدَادِ أَوْ لَا لِيَطْرُقَ قَاطِعٌ، فَإِذَا: النَّظَرُ الصَّحِيحُ: الَّذِي تَمَّ عَلَى سَدَادِهِ.  
نُفٍّ اعْلَمْ أَنَّ لِلنَّظَرِ شَرَايِطَ: مِنْهَا: مَا هُوَ شَرْطٌ فِي صَحِيحِ النَّظَرِ وَفَاسِدِهِ، وَمِنْهَا: مَا هُوَ شَرْطٌ فِي النَّظَرِ الصَّحِيحِ.

(١) انظر في الرد على التعليميين من أصحاب المذاهب؛ كالباطنية والإمامية الذين يرون أخذ العقائد والشرائع من المعصوم: الخوارزمي: مفيد العلوم وميد الهموم (ص ٩)، ويحيى بن حزة العلوي: مشكاة الأنوار (ص ٧٩)، والإنعام لأفئدة الباطنية الطغام له أيضًا (ص ٥٣، ٥٩)، وانظر كذلك: هاشم فرغل: الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية (ص ٢٤/٢١٥، ٢١٦).

وقد نازع الطوسي في كون أصحاب التعليم من الإمامية وغيرهم ينكرون إفضاء المقدمات العقلية إلى نتائجها وإفضاء النظر إلى العلم، بل غاية ما يذهبون إليه - في رأيه - أن «التعليم في المعقولات ليس بضروري، مع أنه إعانة وهداية، وحثٌّ على استعمال العقل، وفي المتقولات ضروري» انظر: تلخيص المحصل (ص ٤٣، ٤٤)، ومن مصادر الباطنية انظر: علي بن الوليد (للداعي المطلق): دماغ الباطل وحف المفاضل (١/ ٢٧٣).

(٢) انظر هذا البحث في: المغني لأبي سعيد المتولي الشافعي (ص ٥)، وشرح المواقف (١/ ٢١٠)، وشرح المقاصد (٢٥٨/١).

(٣) الإرشاد (ص ٢٨).

(٤) نحوه في: التمهيد (ص ٣٩)، والإنصاف (ص ١٥)، والمغني للمتولي (ص ٤)، والأبكار (١/ ٣٢ ب).

أَمَّا كَمَالُ الْعَقْلِ: فَإِنَّهُ شَرْطٌ فِي كُلِّ نَظَرٍ<sup>(١)</sup>.

وَعَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ أَيْضًا شَرْطٌ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عَالِمًا بِالْمَنْظُورِ فِيهِ لَمَا تَأْتَى مِنْهُ طَلْبُهُ وَتَخْصِيلُهُ؛ فَإِنَّ الْحَاصِلَ لَا يُجْتَهِدُ فِي تَخْصِيلِهِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَوْجُودُ لَا يُطْلَبُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: النَّظَرُ يُضَادُّ الْعِلْمَ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ<sup>(٣)</sup>؛ فَلَا يُجَامِعُهُ، بَلْ يُتَافَاهُ<sup>(٤)</sup>، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالشَّيْءِ، فَلَا يَتَأْتَى مِنْهُ طَلْبُهُ بِالنَّظَرِ وَالْفِكْرِ.

وَلِهَذَا قَالُوا: النَّظَرُ يُضَادُّ الْجَهْلَ؛ وَاعْتِقَادَ الْمُقَلَّدِ؛ فَإِنَّ الْمُقَلَّدَ وَالْجَاهِلَ يَعْتَقِدَانِ أَنَّهُمَا عَالِمَانِ<sup>(٥)</sup> وَمَنْ صَمَّمَ عَقْدَهُ عَلَى شَيْءٍ لَا يَتَأْتَى مِنْهُ النَّظَرُ فِي تَخْصِيلِ الْعِلْمِ بِهِ، بَلْ إِنَّمَا [٥/ب] يُتَصَوَّرُ طَلْبُ الْعِلْمِ مِمَّنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ، أَوْ يَكُونُ مُتَرَدِّدًا شَاكًا فِيهِ، وَأَمَّا الْمُصَمِّمُ عَلَى اعْتِقَادِهِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ طَلْبُ الْعِلْمِ بِمَا يَعْتَقِدُهُ<sup>(٦)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَالشَّكُّ فِي الْمَنْظُورِ فِيهِ، هَلْ هُوَ شَرْطٌ فِي النَّظَرِ؟

قُلْنَا: مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(٧)</sup> وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا<sup>(٨)</sup> أَنَّهُ شَرْطٌ فِيهِ، وَقَالَ الْقَاضِي: «يَجُوزُ الْهُجُومُ عَلَى النَّظَرِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَتَرَدُّدٍ فِي الْمَنْظُورِ فِيهِ، بَلْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ شَرْطٌ فِي النَّظَرِ».

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ النَّظَرَ هَلْ يُضَادُّ الشَّكَّ؛ كَمَا يُضَادُّ الْجَهْلَ وَيُضَادُّ الْعِلْمَ؟ فَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّهُ يُضَادُّ الشَّكَّ<sup>(٩)</sup>.

(١) الشامل (ص ٢٤).

(٢) نحوه في المحصل (ص ٤٤).

(٣) نحوه في أبحاث الأفكار للأمدى (١٤/١ ب، ١٥)، والمعالم (ص ٢٣).

(٤) إنما يضاد النظر العلم «من حيث إن الناظر طالب والمعتقد مصمم جازم، ولا طلب مع التصميم والاعتقاد الجازم» انظر: الأبحاث (١٥/١).

(٥) المراد: الجاهل جهلاً مركباً؛ فإنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأمر ما على خلاف ما هو عليه، أما الجهل البسيط: فلا يضاد النظر لخلوه عن الجزم. انظر: الأبحاث (١٥/١ ب).

(٦) الإرشاد (ص ٢٧)، والمعالم (ص ٢٣).

(٧) حكاة القاضي عبد الجبار عن أبي علي وأبي هاشم الجبائين، والنظر والمعارف (ص ١١).

(٨) حكاة الأمدى في الأبحاث (١٤/١ أ، ب) عن القاضي الباقلاني، وانظر الأمدى وآراؤه الكلامية (ص ١١٠)، وشرح المقاصد (٢٨٣/١)، إلا أن نقل المصنف عنه جواز الهجوم على النظر من غير شك يناقضه.

(٩) الإرشاد (ص ٢٧).

وَصَارَ أَبُو هَاشِمٍ <sup>(١)</sup> إِلَى أَنَّهُ: لَا يُضَادُّ بَلَّ يَجِبُ مُقَارَنَتُهُ لِلشَّكِّ؛ فَإِنَّ النَّاطِرَ إِنَّمَا يَقْصِدُ بِالنَّظَرِ إِزَالَهَ مَا بِهِ مِنَ الشَّكِّ <sup>(٢)</sup>.

يُقَالُ لَهُ: النَّاطِرُ إِنَّمَا يَقْصِدُ بِالنَّظَرِ طَلَبَ الْعِلْمِ فَإِنْ كَانَ مِنْ شَكٍّ، فَإِنَّمَا كَانَ قَبْلَ إِقْبَالِهِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّ الشَّكَّ وَاقِفٌ حَائِزٌ، وَالنَّاطِرُ مُضْرِبٌ عَنْ وَقْفَتِهِ وَحَيْرَتِهِ، فَهُمَا حَالَتَانِ مُتَنَافِيَتَانِ.

وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ <sup>(٣)</sup> يَقُولُ: «مَا قَالَ أَبُو هَاشِمٍ مِنْ وَجُوبِ مُقَارَنَةِ النَّظَرِ الشَّكِّ - سَرَفٌ، وَمَا قَالَ الْأَصْحَابُ مِنْ وَجُوبِ التَّضَادِّ بَيْنَهُمَا فِيهِ سَرَفٌ، وَالْمَسْأَلَةُ مَظْنُونَةٌ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا: أَنَّ النَّظَرَ كَمَا يُضَادُّ الْعِلْمَ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ، فَكَذَلِكَ يُضَادُّ جُمْلَةَ أَضْدَادِ الْعِلْمِ مِنَ الْجَهْلِ، وَالشَّكِّ، وَالظَّنِّ».

وَمِنْ سَرَائِطِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ: مُضَادَّتُهُ لِلدَّلِيلِ، وَوَجْهُ الدَّلِيلِ، وَأَنْ لَا يَقْطَعَهُ عَنْ إِتْمَامِهِ قَاطِعٌ كَمَا قَدْ مَنَاهُ.

ثُمَّ النَّظَرُ قَدْ يَضْدُرُّ عَنْ عِلْمٍ بَدِيهِيٍّ، أَوْ عَنْ عِلْمٍ مَحْسُوسٍ، أَوْ عَنْ عِلْمٍ نَظَرِيٍّ، وَقَدْ يَتَرْتَّبُ النَّظَرُ عَلَى النَّظَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قُلْتُمْ: «إِنَّ النَّظَرَ لَا يُجَامِعُ الْعِلْمَ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ، بَلَّ يُضَادُّهُ»، فَقَدْ وَجَدْنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاطِرِينَ بَعْدَ مَا حَصَلَ لَهُمُ الْعِلْمُ بِحَدِيثِ الْعَالَمِ - مَثَلًا - يَفْتَتِحُونَ نَظْرًا آخَرَ فِيهِ لِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ.

قُلْنَا: مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: «إِنَّمَا يَبْصَحُ ذَلِكَ لِمَنْ ذَهَلَ عَنْ نَظَرِهِ الْأَوَّلِ، وَعِلْمِهِ».

(١) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي: المتوفى سنة (٣٢١ هـ)، هو وأبوه من شيوخ المعتزلة البصريين، إليه تنسب البهشية أول الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة، انظر: طبقات المعتزلة (ص ١٠٠)، ووفيات الأعيان (٢٩٢/١)، وميزان الاعتدال (١٣١/٢)، ولسان الميزان (٢٠/٤).

(٢) حكاة القاضي عبد الجبار عن الجبائين؛ فقال: «ومن حق النظر أن لا يَبْصَحُ إِلَّا مع الشك في المدلول عند شيخنا» المغني (١١/١٢)، وحكى عن أبي علي الجبائي أنه قال: «إن الشك في أول التكليف يحسن». المغني (١٨/١٢).

(٣) إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: المتوفى سنة (٤٧٨ هـ)، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، له: الشامل والإرشاد والعقيدة النظامية في الكلام، والبرهان في أصول الفقه، والتبصرة في الفروع، وغيرها، انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢٤٩/٣)، وتبيين كذب المفتري (ص ٢٧٨).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: « إِنَّمَا يَقْصِدُ بِالنَّظَرِ الثَّانِي طَلَبَ عِلْمٍ بِالِدَّلِيلِ، فَيَمْتَحِنُ الدَّلِيلَ؛ لِيَعْلَمَ كَوْنُهُ دَلِيلًا أَمْ لَا »<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الشَّيْءُ قَدْ يُعْلَمُ بِطَرِيقٍ وَوُجُوهٍ زِيَادَةٍ فِي الْيَقِينِ؛ فَإِنَّ فِي تَكْثِيرِ الْأَدِلَّةِ زِيَادَةً لِلْيَقِينِ، فَقَدْ يُدْرِكُ الشَّيْءَ عِلْمًا، ثُمَّ يُدْرِكُ بِالْبَصَرِ، ثُمَّ بِالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ، وَقَدْ يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، ثُمَّ يَرِدُ السَّمْعُ بِهِ تَأْكِيدًا لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ<sup>(٢)</sup>.

### فَصْلٌ: [ النَّظَرُ الصَّحِيحُ يَتَضَمَّنُ الْعِلْمَ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: النَّظَرُ الصَّحِيحُ يَتَضَمَّنُ الْعِلْمَ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ، وَمَعْنَى تَضَمُّنِهِ الْعِلْمُ: أَنَّهُ إِذَا تَمَّ عَلَى سَدَادِهِ، وَلَمْ تَعْقِبْهُ آفَةٌ تُضَادُّ الْعِلْمَ؛ كَالنَّوْمِ وَالْغَشْيَةِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ الْعِلْمُ عَقِيبَ النَّظَرِ مَعَ الْإِتِّصَالِ بِتَصَرُّمِ النَّظَرِ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيبَ النَّظَرِ هَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِلنَّاطِرِ، وَمُكْتَسَبٌ لَهُ أَمْ يَقَعُ ضَرُورَةً؟ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ: فَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَقَعُ مُكْتَسَبًا<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى إِثَارِهِ وَاخْتِيَارِهِ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ الْمُكْتَسَبَةِ؛ وَلِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ وَمَنْهِيٌّ عَنْ تَرْكِهِ وَمُثَابٌّ عَلَى فِعْلِهِ.

وَصَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُ: يَقَعُ ضَرُورَةً؛ بِمَثَابَةِ الْعُلُومِ الْحَاصِلَةِ عَقِيبَ الْإِذْرَاكَاتِ، وَالْأَمْرُ الْوَارِدُ بِاِكْتِسَابِهِ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِاِكْتِسَابِ النَّظَرِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ؛ كَمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِالتَّسَبُّبِ إِلَيْهِمَا مِنْ فَتْحِ الْأَجْفَانِ، وَالتَّخْدِيقِ إِلَى صَوْبِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ تَقْسِيمٌ مَحْضُورٌ، وَبَحْثٌ وَنَتِيجَةٌ، فَإِذَا أَتَى بِالتَّقْسِيمِ وَبَحَثَ عَنْهُمَا، تَعَيَّنَ لَهُ أَحَدُ الْقِسْمَيْنِ ضَرُورَةً، وَلَيْسَ لَهُ اِزْتِبَاطٌ بِالْقُدْرَةِ.

فَيُقَالُ: إِذَا تَمَّ نَظَرُهُ، حَصَلَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى اِكْتِسَابِ الْعِلْمِ، فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: الْأَمْرُ الْوَارِدُ بِاِكْتِسَابِ الْمَعَارِفِ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِاِكْتِسَابِ الْاِعْتِقَادِ، وَالْعِلْمُ لَا يَقَعُ مَأْمُورًا بِهِ.

(١) الشامل (ص ١٤)، وهذا الجواب يتفق مع المذهب المجوز اجتماع فكرين مختلفين في المسألة الواحدة، وذكر الجويني أنها الطريقة المرضية، وذكر الأمدى الجوابين في الأبكار (١/ ١٥٠).

(٢) شرح المقاصد (١/ ٢٨٤).

(٣) الإرشاد للجويني (ص ٢٧)، والأبكار: (١/ ١٨ ب)؛ حيث أورد حجج المخالفين في إفشاء النظر إلى العلم وأجاب عنها.

(٤) الشامل (ص ٢٣).

## فَصْلٌ: [ الدِّلَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ ]

الْأَدِلَّةُ: هِيَ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهَا إِلَى عِلْمٍ مَا لَمْ يُعْلَمْ فِي مُطَرِدِ الْعَادَةِ اضْطِرَارًا<sup>(١)</sup> وَتَنْقَسِمُ إِلَى الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ:

فَالْعَقْلِيَّةُ: مَا يَدُلُّ بِصِفَةِ لَازِمَةٍ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، لَا يَتَصَوَّرُ وَجُودَهُ غَيْرَ دَالٍّ عَلَى مَذْلُولِهِ، [ ١/٦ ] كَالْمُحَدَّثِ الدَّالِّ بِجَوَازِ وَجُودِهِ عَلَى مُقْتَضَى يَقْتَضِي لَهُ الْوُجُودَ؛ وَكَالْإِحْكَامِ وَالْإِخْتِصَاصِ الدَّالِّينِ عَلَى عِلْمِ الْمُحْكَمِ، وَإِرَادَةِ الْمُخْصَصِ.

وَأَمَّا السَّمْعِيَّةُ: فَهُوَ مَا يَسْتَنِدُ إِلَى خَبَرِ صَدِّقٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.

ثُمَّ مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ الْإِطْرَادُ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ الْإِنْعِكَاسُ، بِخِلَافِ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ؛ فَلَوْ لَمْ يَنْعَكِسْ بَطْلٌ إِيَّاجِبَاهَا، وَالدَّلِيلُ كَاشِفٌ؛ فَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ انْعِكَاسِهِ بُطْلَانُهُ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ الْفَاعِلِ وَعَلَى اقْتِدَارِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنِيُّ بِإِطْرَادِ الدَّلِيلِ؛ فَإِنَّهُ مَهْمَا وَجَدَ الْفِعْلَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى وَجُودِ الْفَاعِلِ، كَاشِفًا عَنْهُ، وَعَنِ اقْتِدَارِهِ، ثُمَّ عَدَمُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْفَاعِلِ، وَلَا عَلَى عَجْزِهِ، وَكَذَلِكَ الدُّخَانُ يَدُلُّ عَلَى النَّارِ، فَهَذَا طَرْدُ الدَّلِيلِ، وَعَدَمُ الدُّخَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ النَّارِ، وَلَوْ دَلَّ عَدَمُ الدُّخَانِ عَلَى عَدَمِ النَّارِ، لَانْعَكَسَ الدَّلِيلُ.

وَأَمَّا الْعِلَّةُ: فَإِنَّهَا تُوجِبُ الْحُكْمَ لِعَيْنِهَا، كَالْحَرَكَةِ تُوجِبُ كَوْنَ الْمَحَلِّ مُتَحَرِّكًا، فَهَذَا طَرْدُ الْعِلَّةِ، وَكَذَا الْعِلْمُ يُوجِبُ كَوْنَ مَحَلِّهِ عَالِمًا<sup>(٢)</sup>، فَمَهْمَا وَجَدَ الْعِلْمُ ثَبَتَ حُكْمَهُ، وَعَكْسُ الْعِلَّةِ: أَنْ لَا يُوجَدَ الْحُكْمُ دُونَ الْعِلَّةِ، حَتَّى لَوْ وَجَدَ كَوْنَ الْمَحَلِّ مُتَحَرِّكًا، أَوْ عَالِمًا، أَوْ قَادِرًا، أَوْ مُتَكَلِّمًا، دُونَ الْحَرَكَةِ، وَالْعِلْمِ، وَاللَّوْنِ، لَبَطَلَ إِيْجَابُ الْعِلَّةِ إِذَا وَجَدَ الْحُكْمَ دُونَهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

(١) انظر: الباقلاني: الإنصاف (ص ١٥).

(٢) هذا تعريف أبي الحسن الأشعري للعلم؛ انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٣٣)، والزرکشي: البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٥٢).

## فَصْلٌ: [ النَّظَرُ الْمُوصَّلُ إِلَى الْمَعَارِفِ وَاجِبٌ وَمَذْرُكٌ وَجُوبُهُ السَّمْعُ <sup>(١)</sup> ]

النَّظَرُ الْمُوصَّلُ إِلَى الْمَعَارِفِ وَاجِبٌ وَمَذْرُكٌ وَجُوبُهُ السَّمْعُ، دُونَ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ <sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ وَجُوبُهُ بِسَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نُصُوصُ الْكِتَابِ.

وَالثَّانِي: الْإِجْمَاعُ.

أَمَّا نُصُوصُ الْكِتَابِ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا تُعْطِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]؛ مَعْنَاهُ: لَا تَتِمَّةُ لَهُمْ فِي طَلَبِ الرُّشْدِ؛ إِذْ لَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مِنَ الْإِذْعَانِ، وَتَرْكِ الْعِنَادِ، وَقَبُولِ الْحَقِّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١].

وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَمَا آتَى بِهَدَى الْعُمَى عَنْ ضَلَلَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعْ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا﴾ [النمل: ٨١]، وَالرُّوم: ٥٣] يَعْنِي: لَوْ تَرَكَ الْعِنَادَ؛ وَتَقَبَّلَ الْحَقَّ.

وَمِنْ النُّصُوصِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُعْجِزٌ أَلْمُوتِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الرُّوم: ٥٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾؛ يَعْنِي: أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فَيَعْلَمُوا: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الرُّوم: ٨]، وَهُوَ: أَنَّ فِي خَلْقِهَا آيَاتٍ دَالَّةً عَلَى إِلَهِيَّتِهِ؛ فَيَعْرِفُونَهُ، وَيُعَظِّمُونَهُ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ لَهُ - بِحَقِّ مُلْكِهِ وَإِلَهِيَّتِهِ - أَنْ يَتَعَبَّدَهُمْ بِالشَّرَائِعِ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَيُثِيبَ الْمُطِيعِينَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَيُعَاقِبَ الْعُصَاةَ عَلَى

(١) انظر هذا البحث في: أصول الدين (ص ٣١، ٣٢)، والمتولي: المغني (٥ ب)، والشامل (ص ١١٥، ١٢٠)، والإرشاد (ص ٨، ١١)، والأبكار (١/ ١٥٥)، وابن الأمير: الكامل: (ل ٦)، والمحصل (ص ٤٤)، وشرح المواقف (١/ ٢٥١)، وشرح المقاصد (١/ ٢٩٠). وأيضاً: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٦، ٧٠)، والمحيط بالتكليف (ص ٢٦، ٣٢).

(٢) الشامل (ص ٢٧)، والأبكار: (١/ ٢٤ ب).



الْمَعْصِيَةِ؛ كَمَا قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَقِّ﴾ [النجم: ٣١].  
وَقَالَ: ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾، أَيُّ: بِالْفُرْآنِ ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

وَكَانَ ﷺ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْجِهَادِ مَا دَامَ بِمَكَّةَ؛ وَلَمْ يُؤَدِّنِ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْقِتَالِ مَا دَامُوا بِمَكَّةَ؛ وَكَانُوا يُؤْمَرُونَ بِإِظْهَارِ الْحُجَجِ وَالْمُحَاجَّةِ مَعَ الْكُفَّارِ، ثُمَّ لَمَّا هَاجَرُوا إِلَى الْمَدِينَةِ، أُذِنُوا فِي الْقِتَالِ.

وَمِنَ النُّصُوصِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَنْصِ وَأَخْتِلَافِ أَلْبِلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، وَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَاحَكَهَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا»<sup>(١)</sup>.

وَأَمثالُ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالنَّسِيهَاتِ كَثِيرَةٌ لَا تُحْصَى؛ فَاقْتَصَرْنَا [٦/ب] عَلَى هَذَا الْقَدْرِ.  
وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّةِ - قَبْلَ ظُهُورِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ<sup>(٢)</sup> - عَلَى وَجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى<sup>(٣)</sup> - وَالْمَعْرِفَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ، وَمَا لَا يَتَأَدَّى الْوَاجِبُ إِلَّا بِفِعْلِهِ، فَفِعْلُهُ وَاجِبٌ؛ كَوُجُوبِ الطَّهَّارَةِ، وَطَلَبِ الْمَاءِ؛ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ، وَقَطْعِ الْمَسَافَةِ؛ لِأَدَاءِ الْحَجِّ.

### فصل: [النَّظَرُ يَجِبُ وَجُوبُ كِفَايَةٍ]

إِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ النَّظَرِ عَلَى الْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ وَجُوبُ كِفَايَةٍ، وَهَلْ فِيهِ مَا يَجِبُ وَجُوبٌ أَعْيَانٍ، يَنْبَغِي عَلَى أَصْلِ فِي بَيَانِ مَا تَتِمُّ الْمَعْرِفَةُ بِهِ بِاللَّهِ، وَبِصِفَاتِهِ، وَرُسُلِهِ، وَدِينِ الْإِسْلَامِ؟

(١) رَوَاهُ السَّيُوطِيُّ فِي الدَّر الْمَشْهُورِ بِقَصْطِهِ وَمُخَارَجِهِ، وَانْظُر: الْمَغْنِي عَنْ حُلِ الْأَسْفَارِ (٤/ ١١٥)، أَمَا لَفْظُ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَاحَكَهَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ»، فَلَمْ أَهْتِدِ إِلَيْهِ فِي مِظَانِهِ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ.

(٢) الْهَوَى: مِيلُ النَّفْسِ إِلَى خِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ، وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ: أَهْلُ الْقِبْلَةِ الَّذِينَ لَا يَكُونُ مَعْتَقِدُهُمْ مَعْتَقِدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُمُ الْجَبْرِيتُ، وَالْقَدَرِيَّةُ، وَالرَّوَافِضُ، وَالْخَوَارِجُ، وَالْمُعْتَطِلَةُ، وَالْمُشَبَّهَةُ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ فِرْقَةً، فَصَارُوا اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ، انْظُرِ التَّعْرِيفَاتِ (ص ٥٧)، وَالتَّوْقِيفِ (ص ١٠٤)، وَدُسْتُورِ الْعُلَمَاءِ (١/ ٢١٢).

(٣) حَكَى هَذَا الْإِجْمَاعُ الْجَوْنِيُّ فِي الشَّامِلِ (ص ١١٩، ١٢٠)، وَالتَّوْلِي فِي الْمَغْنِي (٥ ب)، وَالْأَمْدِي فِي الْأَبْكَارِ (١/ ١٥٦)، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ، وَالْمَحْصُلُ (ص ٤٤)، وَشَرَحَ الْمَوَاقِفَ (١/ ٢٥١)، وَشَرَحَ الْمَقَاصِدَ (١/ ٢٦٢).

فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ اعْتِقَادٍ صَادِرٍ عَنْ دَلَالَةِ عَقْلِيَّةٍ قَطْعِيَّةٍ بِمَا يَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ فَيَكُونُ اعْتِقَادُ مُعْتَقِدِهِ بِذَلِكَ عِلْمًا حَقِيقِيًّا.

قَالُوا: وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقَلَاءِ بِحُجَجِهِ وَآيَاتِهِ كَمَا قَدَّمْنَا هَا، وَأَمَرَهُمْ بِالنَّظَرِ فِيهَا، وَالْبَحْثِ الَّذِي لِأَجْلِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَعَلَى صِفَاتِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ إِسْنَادِ الْاعْتِقَادِ إِلَى الدَّلِيلِ:

ثُمَّ الدَّلِيلُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمْعِيًّا: إمَّا مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِمَّا الْإِجْمَاعَ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَقْلِيًّا، وَقَدْ تَتَعَيَّنُ دَلَالَةُ الْعَقْلِ فِي بَعْضِ الْقَوَاعِدِ؛ فَإِنَّ مُسْتَنَدَ السَّمْعِ دَلَالَةُ الْعَقْلِ، وَوَجْهَ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ مُتَلَقًى مِنْ أُدْلَةِ الْعَقْلِ وَقَضَايَاهُ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ اعْتِقَادٍ يُصَادَفُ الْمُعْتَقَدَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ مُجَرَّدُ اعْتِقَادِهِ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ عِلْمًا.

فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ: قَالَ: إِنَّ النَّظَرَ وَالْإِسْتِدْلَالَ فِي مَسَائِلِ الْكَلَامِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

فَمِنْهُ مَا هُوَ فَرَضٌ عَيْنِي: وَهُوَ مَا يُصَحِّحُ بِهِ مَعْرِفَتَهُ بِاللَّهِ، وَبِصِفَاتِهِ، وَرُسُلِهِ، وَدِينِ الْإِسْلَامِ جُمْلَةً.

وَمِنْهَا مَا هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةِ: إِذَا أَضْرَبَ عَنْهُ الْجَمِيعُ أَثْمُوا، وَصَارُوا مَأْخُودِينَ بِهِ فِيهِ؛ وَهُوَ مِثْلُ تَكْثِيرِ الْأَدْلَةِ، وَالْمُنَاطَرَةِ، وَالْكَشْفِ، وَالْبَيَانِ، وَالْإِفْهَامِ، وَالذَّبِّ عَنْ بَيِّضَةِ الْإِسْلَامِ، وَالرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ؛ وَإِبْطَالِ شُبْهِ أَهْلِ الزَّيْغِ، وَالْمُبْتَدِعِينَ؛ وَذَلِكَ مَقَامٌ شَرِيفٌ، لَا يُوَازِيهِ مَقَامٌ، وَمَنْ رُفِعَ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ وَبَلَغَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ فَهُوَ - لَا مَحَالَةَ - مِنَ الصَّدِيقِينَ.

(١) خالف أبو القاسم هاهنا شيخه أبا المعالي الجويني الذي جعل دليل المعجزة قسماً للدليل العقلي، لا فرداً من أفرادها؛ فإن من مذهبه أن «مدارك العلوم في الدين ثلاثة في التقسيم الكلي: أحدها: العقول...، والثاني: هو المرشد إلى ثبوت كلام صدق، وهذا لا يتمحض العقل فيه؛ فإن مسلكه المعجزات، وارتباطها بالعادات انخفاً واستمراراً، والثالث: أدلة السمعيات المحضة» انظر: البرهان (١/١١٦)، موافقاً في جعل دلالة المعجزة من قبيل الدليل العقلي القاضي بالافلاحي الذي صرح بأن «سبيل العلم بكلام الذراع وتسبيح الحصى وحنين الجذع وجعل قليل الطعام كثيراً وأشبه ذلك من أعلامه <sup>الظاهرة</sup> فهو نظر واستدلال لا اضطراب» انظر: التمهيد (ص ١١٥)، والمطبوع باسم: تمهيد الأوائل (ص ١٥٨).

وَلَا يَخْلُو الْعَصْرُ عَنْ مُتَّبَحِّرٍ يَقُومُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ<sup>(١)</sup> وَصَارَ هَذَا كَمَا قُلْنَا فِي عِلْمِ الْفِقْهِ؛ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يَجِبُ عَلَى الْكَافَّةِ كَمَعْرِفَةِ الصَّلَاةِ، وَأَرْكَانِهَا، وَشَرَائِطِهَا، وَمَعْرِفَةِ شَهْرِ الصِّيَامِ، وَإِلَى مَا يَجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ كَالاجْتِهَادِ فِي الْمَسَائِلِ الْاجْتِهَادِيَّةِ، وَالْفُرُوعِ الْخَفِيَّةِ، وَكَمَا قُلْنَا فِي الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ مِنْهُ مَا يَجِبُ عَلَى الْكَافَّةِ مَعْرِفَتُهُ، وَهُوَ مَا تَصِحُّ بِهِ الصَّلَاةُ، وَمِنْهُ مَا يَجِبُ عَلَى الْكِفَايَةِ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فِي « الْمُخْتَصَرِ » وَذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ النَّظَرِ فِي قَوَاعِدِ الدِّينِ، وَمَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ.

وَكَانَ يَقُولُ فِي الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ: « مَنْ اعْتَقَدَ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا شَبَهَةٍ فَهُوَ مُؤْمِنٌ بِعَقِيدِهِ عَاصٍ بِتَرْكِ النَّظَرِ ».

فَأَوْجَبَ النَّظَرَ وَلَمْ يَشْرُطْهُ فِي كَوْنِ الْعَقِيدَةِ عِلْمًا.

وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ يَخْتَارُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ وَيَقُولُ: « فِي تَكْلِيفِ الْعَوَامِّ النَّظَرَ وَالِاسْتِدْلَالَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ التَّرَامُ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ؛ فَمَالَ هَذَا الْقَوْلُ تَكْفِيرُ الْعَوَامِّ ».

قَالَ: « وَإِنَّمَا كُلُّفُوا بِالْإِعْتِقَادِ السَّيِّدِ الْعَرِيِّ عَنِ الشَّكِّ وَالِازْتِيَابِ وَلَمْ يُكَلَّفُوا الْعِلْمَ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَهْجُومًا عَلَيْهِ كَانَ مَبْحُوثًا عَنْهُ، وَالبَحْثُ: هُوَ النَّظَرُ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الْمُسْتَنَدُ التَّامُّ الْمُوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ، فَانْتَفَيْ مِنَ الْعَوَامِّ بِالْإِعْتِقَادِ الصَّحِيحِ الصَّافِي عَنِ الشَّكِّ وَالِازْتِيَابِ وَهُوَ الْإِيمَانُ وَالتَّصَدِيقُ ».

قَالَ: « وَلَوْ سَمِيَ مُسَمًّا هَذَا الْإِعْتِقَادَ عِلْمًا وَمَعْرِفَةً عَلَى سَبِيلِ التَّوَشُّعِ لَمْ يَكُنْ مُبْعَدًا ».

ثُمَّ قَالَ: « وَهَذَا الْإِعْتِقَادُ [١/٧] الَّذِي يُكْتَفَى بِهِ مِنَ الْعَوَامِّ لَا يَتَأَنَّى وَلَا يَسْتَقِرُّ وَلَا يَتَمَيَّزُ عَنِ اعْتِقَادِ الْمُخَمَّنِ إِلَّا إِذَا كَانَ صَادِرًا عَنْ مَبَادِي النَّظَرِ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى الدَّلِيلِ عَلَى الْجُمْلَةِ،

(١) انظر مسألة خلو العصر عن مجتهد في: ابن عبد البر: جامع بيان العلم (٢/ ١٠٩، ١٢٠)، والإحكام للآمدي (٢/ ٤٥٥)، وأعلام الموقعين (٢/ ١٦٨، ٢٥٠)، والإبهاج (ج ٣)، ونفائس الأصول (٩/ ٣٩٦٧)، ونهاية السؤل (٣/ ٢١٨)، والبحر المحيط (٦/ ٢٠٧)، والتحرير (ص ٥٤٦)، ومسلم النبوت (٢/ ٣٩٩)، وغاية الوصول شرح لب الأصول (ص ١٥٤)، وإرشاد الفحول (٢/ ٣٠٤)، والاجتهاد والتقليد (ص ٢٩)، وجلاء العينين (ص ١٩٤)، وبلوغ السؤل لمخلوف (ص ١٤)، وأصول الفقه لزهير (٤/ ٢٥٨)، وفلسفة التشريع للمحمصاني (ص ١٣٩)، والمدخل للفقه الإسلامي المذكور (ص ٢٩٦)، وموسوعة الفقه الإسلامي (٣/ ١٢).

وَأَنَّ لَمْ يُحَسِّنْ تَحْرِيرَهُ وَتَقْرِيرَهُ، وَالْإِنْفِصَالَ عَنِ الشُّبْهِ الَّتِي تُورَدُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ الْحَقِيقِيَّ إِنَّمَا يَخْصُلُ عِنْدَ هَذِهِ الْأُمُورِ».

وَالَّذِينَ قَالُوا بِوُجُوبِ النَّظَرِ عَلَى الْكَافَّةِ اكْتَفَوْا بِهَذَا الْقَدَرِ، فَإِذَا: لَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ النَّظَرِ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَبَيْنَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ إِلَّا فِي الْعِبَارَةِ؛ وَكَأَنَّ شَيْخَنَا الْإِمَامَ لَمْ يُسَمِّ الْإِعْتِقَادَ الصَّادِرَ عَنْ مَبَادِي النَّظَرِ عِلْمًا حَقِيقِيًّا، وَالَّذِي ارْتَضَاهُ: أَنَّ الْعِلْمَ يَتِمُّ عَنِ الْإِعْتِقَادِ، وَأَنَّهُ يَفْعُ صَرُورَةً بَعْدَ تَصَرُّمِ النَّظَرِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَمَّا الْعَوَامُّ وَنِسَاءُ أَهْلِ الْفِئْلَةِ فَإِنَّهُمْ عَلَى صَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْمٌ لَا يَخْلُونُ عَنْ صَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْكَمَالِ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهُ وَالنُّصْرَةِ لَهُ، فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، كَانَ مُؤْمِنًا عَلَى الصَّحَّةِ عَارِفًا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَالثَّانِي: قَوْمٌ لَا يَهْتَدُونَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ، لَا تَصِحُّ لَهُمُ الْمَعْرِفَةُ، لَكِنَّهُمْ إِذَا اعْتَقَدُوهُ عَنْ تَقْلِيدٍ، لَمْ يَصِفْ لَهُمُ الْإِعْتِقَادُ، وَلَمْ يَخُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنِ الرَّيْبِ وَالشَّكِّ ». هَذَا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ النَّظَرِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ مَا يَجِبُ<sup>(٢)</sup>:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ شَرْعًا النَّظَرُ وَالْإِسْتِدْلَالُ الْمُؤَدِّيَانِ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: « أَوَّلُ مَا يَجِبُ الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ؛ فَإِنَّهُ الْوَاقِعُ أَوَّلًا »<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ كَانَ الْمَرْعِيُّ هُوَ الْمَقْصُودُ؛ وَالْمَقْصُودُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنْ كَانَ النَّظَرُ يَجِبُ لِأَجْلِ الْمَعْرِفَةِ، فَالْقَصْدُ يَجِبُ لِأَجْلِ النَّظَرِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الذي انتهى إليه رأي الجويني: القول بأن العلوم كلها ضرورية؛ انظر: البرهان ( ١٠٣/١، ١٠٤ ) وهو من أواخر كتبه.

(٢) المراد بأول الواجبات المقصود وجوبه أولاً، لا المقصود ذاته أولاً. حاشية المطبعي على الخريدة (ص ٢٦).

(٣) قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، انظر: شرح المقاصد ( ٣٠١/١ )، وملخص المحصل (ص ٤٧)، وشرح المواقف ( ١/ ٢٨٢، ٢٨٦ )، والإنصاف (ص ٢٢)، والشامل (ص ٣٢)، وانظر: الأبيار ( ١/ ٣٠٠ ).

(٤) انظر مناقشة القاضي عبد الجبار لهذا الرأي في: المجموع المحيط بالتكليف ( ٢١/١ ).

(٥) الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٠٩)، والإرشاد (ص ٢٥)، وحكاية في الشامل (ص ٣٢) عن الباقلاني، وقال به المتولي في المغني ( ٥ هـ )، ورحبه الرازي: المحصل (ص ٤٧)، وحاشية المطبعي (ص ٢٥)، وانظر: عبد الجبار: المحيط بالتكليف ( ١/ ٢٢ ).

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا قُلْتُمْ: أَوَّلَ مَا يَجِبُ: التَّجْوِيزُ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ أَوَّلًا؟!

قُلْنَا: التَّجْوِيزُ شَكٌّ، وَالشَّكُّ لَا يُؤْمَرُ بِهِ بَلْ يُؤْمَرُ بِإِزَالَتِهِ إِنْ كَانَ وَاقِعًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَقْصُودُ مِنَ النَّظَرِ الْمَعْرِفَةُ؛ فَنَقُولُ: أَوَّلَ مَا يَجِبُ شَرْعًا مَعْرِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - بِشَرَائِطِهَا، وَمِنْ شَرَائِطِهَا النَّظَرُ، وَإِرَادَةُ النَّظَرِ، فَعَلَى هَذَا: أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ وَبِدِينِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَتَأْتَى دُونَ النَّظَرِ، فَالْمَقْصُودُ هَذِهِ الْمَعَارِفَ، وَالنَّظَرُ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِيهَا<sup>(١)</sup>.

مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ النَّظَرِ رَبِّمَا يَقُولُ: الْعِبَادَاتُ مَنْوُطَةٌ بِالنِّيَّةِ، وَالنِّيَّةُ هِيَ الْقَصْدُ إِلَى أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ عِبَادَةً لِمَقْصُودٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ الْقَصْدُ إِلَى إِفْرَادِ الْمَعْبُودِ بِالْعِبَادَةِ، وَهَذَا الْقَصْدُ لَا يَصِحُّ دُونَ الْمَعْرِفَةِ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا تَصِحُّ دُونَ النَّظَرِ؛ فَإِذَا: أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ النَّظَرُ الْمُوَصَّلُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ هُوَ النَّظَرُ فِي أَعْمَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَآيَاتِهِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ - تَعَالَى - لَمَّا قَالَ: ﴿وَالْهَكَرُ إِلَهُ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣] قَالَتْ قُرَيْشٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

وَقَدْ صَدَرْنَا هَذَا الْمُخْتَصَرُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالتَّعْرِيفَاتِ وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُخَصَّى. وَلَوْلَا أَنَّ النَّظَرَ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ وَبِهِ يُتَوَصَّلُ إِلَى الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ لَمَا أُمِرْنَا بِهِ، وَقُدَوْنَا فِي ذَلِكَ الْخَلِيلُ ﷺ؛ فَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ بِآيَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى إِلَهِيَّتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَبَنِيَّةِ قَوْمِهِ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتِهِ مَن نَّشَاءُ﴾ [الأنعام: ٧٦: ٨٣] يَغْنِي: بِعِلْمِ التَّوْحِيدِ.

وَكَذَلِكَ مُوسَى ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ: ﴿فَمَنْ رَبُّكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ٥٠] وَالْخِطَابُ لِمُوسَى وَهَارُونَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - فَقَالَ: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، وَلَمَّا

(١) هذا قول الأشعري، انظر شرح المقاصد (١/ ٣٠٢)، وملخص المحصل (ص ٤٧)، وشرح المواقيف (١/ ٢٧٥، ٢٨٠)، وحاشية المطيعي على شرح الخريدة (ص ٢٥)، ومنهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام (ص ٣١٨).

(٢) انظر الجمع بين الأموال في مسألة أول الواجبات في: المحصل (ص ٤٧)، والمواقيف (١/ ٢٨٣)، وحاشية المطيعي (ص ٢٥).

قَالَ: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قَالَ فِرْعَوْنُ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾  
الآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: [٧/ب] ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ [الشعراء: ١٦: ٢٨].

وَقَالَ الْخَلِيلُ عليه السلام أَيضًا: ﴿فَأَنَّهُمْ عُدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾؛ أَشَارَ إِلَى الْأَصْنَامِ الَّتِي اتَّخَذَهَا  
قَوْمُهُ آلِهَتَهُمْ ﴿إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(١)</sup> الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ... وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خِطِيئَتِي يَوْمَ  
الْذِينِ ﴿[الشعراء: ٧٧: ٨٢] الْآيَاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا أَمَرَ بِالنَّظَرِ أَصْحَابُ الشُّكُوكِ:

قُلْنَا: لَوْ أَنصَفْتُمْ وَتَذَبَّرْتُمْ حَقَّ التَّدَبُّرِ لَعَلِمْتُمْ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - جَعَلَ الطَّرِيقَ إِلَى  
مَعْرِفَتِهِ النَّظَرَ فِي آيَاتِهِ، وَنَبَّهَ الْعُقَلَاءَ عَلَيْهِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ لَا تُحْصَى، وَلَمْ يُعَرِّفْهُمْ نَفْسَهُ إِلَّا بِهَا  
كَمَا صَدَرْنَا هَذَا الْمُخْتَصَرِ بِذَلِكَ: أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا أَنْزَلَهُ لِتَذَبُّرِ آيَاتِهِ فَقَالَ: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ  
مُبَارَكًا لِيَتَذَكَّرُوا أَيْتِيهِ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩] <sup>(٢)</sup> أَيُّ: ذُوو الْعُقُولِ.

وَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْتَغِي فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وَمَدَحَ الْمُتَفَكِّرِينَ فِيهَا، وَذَمَّ الْمُعْرِضِينَ عَنْهَا؛ فَقَالَ: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

وَقَالَ: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَمُرُوتٍ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].  
وَإِذَا بَتَّ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقَلَاءِ بِآيَاتِهِ وَحُجَجِهِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالُهُ <sup>(٣)</sup>، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّفَكُّرِ  
فِيهَا، وَالبَحْثِ عَنِ الْوَجْهِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْفَاعِلِ الْحَيِّ الْقَادِرِ الْعَالِمِ الْمُخْتَارِ، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ  
يَعْرِفُوهُ بِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَعَرَّفَ إِلَيْهِمْ، وَلَمْ يَعْرِفُوهُ بِحُجَجِهِ وَآيَاتِهِ فَقَدْ قَالَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا.  
وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]،  
وَهَذِهِ الْبَصِيرَةُ كَيْفَ تَتَحَقَّقُ ذُوو النَّظَرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - إِنَّمَا عَرَّفَهُمْ نَفْسَهُ بِهَا،  
وَالْمُقَلَّدُ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْبَصِيرَةِ؟

وَلَقَدْ افْتَتَحَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ سُورَةَ يُوسُفَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَكَا لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ  
أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾؛ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنْ رَجَعْكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ الْآيَةَ؛ ثُمَّ زَادَ فِي التَّعْرِيفِ

(١) في الأصل: (وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ).

(٢) انظر دليل الاختراع في: اللمع (ص ١٨) و التمهيد (ص ٤٤)، وأصول الدين (ص ٦٨)، والاعتقاد

(ص ٣٨)، والإشارة (ص ١١٣).

فَقَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ السَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّعَوِّدِ بَشَرًا﴾<sup>(١)</sup>، ثُمَّ ذَمَّ الْمُعْرِضِينَ عَنِ الْآيَاتِ؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَاتِنَا غَافِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أُولَئِكَ مَا لَهُمْ نَارٌ ﴿[يونس: ٨: ٢] فَإِنَّمَا اسْتَوْجِبُوا الْعُقُوبَةَ لِتَغَافُلِهِمْ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ شُبَّةَ الْمُعْطَلَةِ<sup>(٣)</sup> وَالْمُلْحَدَةَ وَالْيَهُودِ<sup>(٤)</sup> وَالنَّصَارَى<sup>(٥)</sup> - كَيْفَ يَكُونُ ذَا بَصِيرَةٍ إِلَّا أَنْ يُوقِّعَهُ اللَّهُ لِلنَّظَرِ فِي حُجَجِهِ لِإِرَاحَةِ شُبَّهِهِمْ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ فَهَذَا تَكْلِيفٌ، ثُمَّ قَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿٥﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾.

ثُمَّ عَرَّفَهُمْ صِدْقَ الرَّسُولِ ﷺ يَقُولِهِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ بَيِّنْ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَىٰ صِدْقِهِ هَذَا الْقُرْآنُ؛ بِهَذَا النَّظْمِ الْعَجِيبِ الْبَلِيجِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] فَقَدْ صِرْتُمْ مَخْجُوجِينَ؛ فَإِنَّ الْأَدِلَّةَ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَمَعْرِفَةِ رَسُولِهِ قَدْ وَضَحَتْ، وَالْعِلَالُ أُزِيحَتْ، وَالْأَعْدَارُ ارْتَفَعَتْ؛ فَتَحَقَّقَ التَّعْرِيفُ، وَاتَّجَهَ التَّكْلِيفُ؛ فَقَالَ: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] الْآيَةَ.

وَأَفْتَحَ سُورَةَ الْأَنْعَامِ يَقُولِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ ءَايَةٍ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ١ - ٤].

(١) في الأصل: «إن في اختلاف الليل والنهار آيات لقوم يتقون».

(٢) المعطلة: هم الذين غلوا في نفي الصفات عن الله تعالى حتى نفوا عنه القدرة والعلم والحياة، وأول من دان بنفي الصفات الجهم بن صفوان شيخ الجهمية، انظر معنى التعطيل في: نهاية الأقدام (ص ١٢٣).

(٣) اليهود: هم أمة نبي الله موسى ﷺ وكتابه التوراة، والعيسوية منهم يقرون بنبوته محمد ويقصرونها على العرب، انظر: التبصير (ص ٨٩، ٩٠)، والملل والنحل (ص ٩٥)، صالح: العقيدة اليهودية (ص ٣٦، ٣٧).

(٤) النصارى: أمة عيسى ﷺ، وفرقهم: المملوكية والنسطورية واليعقوبية. التبصير (ص ٩٠)، الملل والنحل (ص ١٠٠).

(٥) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ليس في الأصل.

فَإِنْ قِيلَ: أَنْتُمْ تَفْضُلُونَ هَذَا الْعِلْمَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ بِأَيِّ حُجَّةٍ وَأَيِّ دَلِيلٍ؟

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعِلْمَ فِي الْجُمْلَةِ صِفَةُ مَدْحٍ وَشَرَفٍ لِلْعَالَمِ بِهِ، وَعَلِمْنَا أَنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ؛ فَكُلُّ عِلْمٍ كَانَ الْمَعْلُومُ فِيهِ أَفْضَلَ فَذَلِكَ الْعِلْمُ فِي نَفْسِهِ [١/٨] أَفْضَلُ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومٌ أَجَلَ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَصِفَاتِهِ لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ أَفْضَلَ مِنَ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَصِفَاتِهِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا الْعِلْمُ أَصْلُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ إِذَا لَا تَصِحُّ الْمَعْرِفَةُ بِكَيْفِيَّةِ الْعِبَادَةِ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّرِيعَةِ، وَالْعِلْمُ بِصِحَّتِهَا يَنْبِئُ عَلَى الْعِلْمِ بِالنُّبُوَّةِ، وَالْعِلْمُ بِالنُّبُوَّةِ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمُعْجِزَةِ، وَالْعِلْمُ بِالْمُعْجِزَةِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُظْهَرُهَا عَلَى أَيْدِي الْكَاذِبِينَ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَنَاهِي مَقْدُورَاتِهِ، وَفِي إِظْهَارِهَا عَلَى الْكَذَّابِينَ إِنْطَالُ التَّكْلِيفِ، وَإِفْسَادُ الْأَدِلَّةِ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ إِنَّمَا يَصِحُّ مِمَّنْ يَتَّصِفُ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى تَعْرِيفِ الْعِبَادِ مَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ وَيَنْهَاهُمْ عَنْهُ.

وَأِنَّمَا تَصِحُّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ إِذَا كَانَتْ الْمُعْجِزَةُ مُخْتَصَّةً بِالصَّادِقِ دُونَ الْكَاذِبِ، وَفِي عَدَمِ هَذَا الْإِخْتِصَاصِ بُطْلَانُ الشَّرَائِعِ، وَتَنَاهِي الْمَقْدُورَاتِ، وَإِخْرَاجُ الْهِدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ.

وَإِنَّمَا يَتَوَصَّلُ الْعَبْدُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَمَعْرِفَةِ صِفَاتِهِ بَعْدَ النَّظَرِ فِي حَدَثِ الْعَالَمِ، وَالْوَجْهِ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ، وَالْعِلْمُ بِتَقْدُّسِ الْإِلَهِ عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ عَمَّا لِأَجَلِهِ اتَّصَفَ الْعَالَمُ بِالْحُدُوثِ، وَافْتَقَرَ لِذَلِكَ إِلَى الْمُحْدِثِ.

فَنَبَتْ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ الشَّرْعُ إِلَّا بِالْعَقْلِ، وَالْمَعْنَى بِالشَّرْعِ أَحْكَامُ الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْهَا الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ، وَالْوُجُوبُ وَالْحُظْرُ وَالْفَسَادُ، فَبِالْعَقْلِ يُعْلَمُ أَنَّ نَفْسَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَالْأَوْصَافِ لَا يُعْلَمُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَقَوْلِ الرُّسُلِ، وَالْعَقْلُ أَلَهُ تُعْرَفُ بِهَا هَذِهِ الْمَعَارِفُ.

فَنَبَتْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ فَضْلُ عِلْمِ الْأُصُولِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ، وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ الْخَطَأَ فِيهِ يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ الْإِيمَانِ، وَصِحَّتُهُ تُؤَدِّي إِلَى تَصْحِيحِهِ؛ فَيَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ إِحْكَامُهُ وَإِتْقَانُهُ لِيَأْمَنَ الْخَطَأَ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى مُفَارَقَةِ وَصْفِهِ وَبُطْلَانِ أَصْلِهِ، وَأَقْدَارِ الْأَشْيَاءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ

(١) قارنه بما في المطالب العالية (١/٣٧)، ومفاتيح الغيب (١/٤٧١، ٤٧٣)، وغاية المرام (ص ٤).



بِأَصْدَادِهَا، وَأَيْضًا فَإِنَّ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ الثَّوَابَ الْمُقِيمَ وَالنَّجَاةَ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَفِي فَسَادِهِ وَعَدَمِ كَمَالِهِ الْعِقَابَ الدَّائِمَ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ - .

ثُمَّ الرَّبُّ ﷻ قَرَنَ شَهَادَةَ عُلَمَاءِ الدِّينِ بِشَهَادَةِ الْمَلَائِكَةِ وَبَشَهَادَةِ نَفْسِهِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨] مَعْنَاهُ: بَيَّنَّ اللَّهُ وَحْدَانِيَّتَهُ بِالْأَدِلَّةِ وَالْحُجَجِ، وَاعْتَرَفَ الْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَبَيَّنُّوهُ لِلنَّاسِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الْعِلْمَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ يَتِمُّ دُونَ النَّظَرِ<sup>(١)</sup> فغَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ فِيهِ وَاسْتَدَلَّ اِزْدَادَ يَقِينًا وَصَبِيرَةً وَفَارَقَ بِذَلِكَ أَصْحَابَ الشُّبْهِ.

وَكَذَلِكَ فَضَّلَ عُلَمَاءُ الدِّينِ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِمَعْرِفَتِهِمُ النُّبُوَّةَ وَالْمُعْجَزَةَ وَالْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - فَقَالَ: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾، فَقَالَ: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾؛ يَعْنِي: مُبَيَّنًا صِدْقَ النَّبِيِّ بِالْآيَاتِ الَّتِي أَظْهَرَهَا عَلَيْهِ ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣] يَعْلَمُونَ ذَلِكَ وَيُبَيِّنُونَهُ لِلنَّاسِ.

وَقَالَ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] أَرَادَ بِهِ الْعُلَمَاءَ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْهُ لَمْ يَخْشَهُ.

وَقَالَ: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ رَفَعَ دَرَجَتَهُ مِنْ نَشَأِهِ﴾؛ وَأَيُّ فَضِيلَةٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ؛ أَخْبَرَ أَنَّ الْيَقِينَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْأَدِلَّةِ وَالنَّظَرِ فِيهَا، ثُمَّ عَلَّمَهُ الْإِسْتِدْلَالَ بِالتَّغْيِيرِ عَلَى الْحُدُوثِ، وَبِالْحُدُوثِ عَلَى الْمُحْدِثِ بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ، ثُمَّ سَمَّاها حُجَّةً فَقَالَ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾، ثُمَّ جَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لِرَفْعِ الدَّرَجَاتِ، وَتَقْدِيرِ النَّظْمِ: ﴿رَفَعَ دَرَجَتَهُ مِنْ نَشَأِهِ﴾ [الأنعام: ٧٥: ٨٣] فَنُورَتِهِ مِنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ مَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) حكاة في الشامل (ص ٢٤) عن الأستاذ الإسفراييني واعترض عليه (ص ٢٤، ٢٦)، وكذا الأملدي في الأبقار (٤/١ ب).

(٢) انظر استدلال إبراهيم عليه السلام في: الماتريدي: التوحيد (ص ٥٣)، والتبصير (ص ١٦٠)، والمثل (١/٢٢٨)، (٢/٥٠)، الفصل (٦/٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٩٠)، وإيضاح الدليل (ص ١١٧)، وشرح المواقف (٤/٣٨)، والسبتي: تنزيه الأنبياء (ص ٨٩)، وشيث بن حيدة: حز الغلام (ص ٨١). وانظر نقده في: مجموع الفتاوى (٥/٥٤٢، ٥٥٠، ٦/٢٥٢، ٢٨٤)، ومنهاج السنة النبوية (١/٢٠٢، ٢/١٩٣)، ودرء التعارض =

وَمِنَ الدَّلِيلِ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ: أَنَّ فِرْعَوْنَ لَمَّا سَأَلَ مُوسَى عليه السلام عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَ: ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [أي: طَالِبِينَ لِلْعِلْمِ] [٨/ب] وَالْيَقِينَ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَفْهَمُوا ذَلِكَ زَادَهُمْ بَيَانًا، وَتَبَّهَهُمْ عَلَى الْأَدِلَّةِ بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَعْمِلُوا عُقُولَهُمْ؛ فَقَالَ: ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٤: ٢٨].

وَلَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام عَالِمًا بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - هُوَ الْمُخَيِّ وَالْمُحْيِثُ غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَرَادَ بَيَانًا لِيَحْصُلَ لَهُ الْيَقِينُ وَالطَّمَأْنِينَةُ وَلِتُلْجَ الصَّدْرُ؛ فَقَالَ: ﴿ وَلَكِنْ لِنُظْمِنَ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وَرَأَيْتُ فِي « حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ »: أَنَّهُ: اتَّقَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup> وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ <sup>(٢)</sup>، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَرْجَى عِنْدَكَ؟ فَقَالَ: ﴿ يَتَعَبَّدُونَ الَّذِينَ أَنْشَأُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الزمر: ٥٣].

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِكَيْنِي: قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ: ﴿ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخَيِّ الْمَوْتَى ﴾ فَقَالَ: ﴿ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِنُظْمِنَ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠] <sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ أَشْرَفَ الْعُلُومِ لَنُطِقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَلَشَرَعَ فِيهِ الصَّحَابَةُ: قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - عَرَفَ الْعُقُلَاءَ إِلَهِيَّةً وَوَحْدَانِيَّةً وَصِفَاتِهِ بِالْحُجَجِ الْوَاضِحَةِ وَالآيَاتِ الْبَاهِرَةِ، وَنَصَبَ الْأَدِلَّةَ عَلَى حَدِّثِ الْعَالَمِ، وَاللَّهُمَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَعَلَّمَهُ ذَلِكَ فَقَضَى بِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور: ٣٥] [أي: مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ أَنْفُسُهُمْ؟]

وَقَالَ: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> مَا تَخْلُقُونَهُ؟ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩].

= (١/٦٢)، ودقائق التفسير (١١٢/٢)، والرد على المنطقيين (ص ٣٠٤)، وبغية المرتاد (ص ٣٥٩)، وبيان تلبيس الجهمية (١/٥٢٩) وابن عيسى: توضيح المقاصد (٢/٢٨١).

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب: حبر الأمة وترجمان القرآن وإمام التفسير، توفي سنة (٦٨ هـ)، انظر: الاستيعاب (٣/٩٣٣، ٩٣٩)، وسير أعلام النبلاء (٣/٣٣١، ٣٥٩)، وصفة الصفوة (١/٣٢٣، ٣٢٨).

(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص، الإمام الحبر العابد، له مناقب وفضائل، توفي سنة (٦٣ هـ) وقيل (٦٥ هـ)، انظر: الاستيعاب (٣/٩٥١، ٩٥٩)، وسير أعلام النبلاء (٣/٧٩، ٩٤)، وصفة الصفوة (١/٢٧٨، ٢٨٠).

(٣) حديث حسن: أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/٧٠)، وحسنه الحافظ في فتح الباري (٦/٤٧٤).

وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾، وَذَكَرَ الْأَحْوَالَ وَالْأَطْوَارَ الدَّالَّةَ عَلَى الْخَالِقِ الْمُدَبِّرِ الْمُصَوِّرِ، ثُمَّ أَتَى عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤] ثُمَّ دَلَّاهُمْ بِدَائِعِ صُنْعِهِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْسَاقِ وَالْإِنْتِظَامِ وَالْإِخْتِصَاصَاتِ عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا قَادِرًا مُرِيدًا عَالِمًا، ثُمَّ دَلَّاهُمْ أَيْضًا عَلَى صِفَاتِهِ بِخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْحَشْرِ يُفَرِّقُ فِيهَا بَيْنَ صِفَاتِ ذَاتِهِ وَبَيْنَ صِفَاتِ أَفْعَالِهِ.

وَبَيَّنَ فِي التَّوْحِيدِ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِإِثْنَيْنِ لَا يَجْرِي عَلَى النِّظَامِ فَقَالَ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْكَافِرُ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وَقَالَ: ﴿إِذَا لَمْ يَكُنْ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَمَّا لَبِثُوهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وَقَالَ: ﴿إِذَا لَبِثُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الاسراء: ٤٢]؛ يَعْني: بِالْفَهْرِ وَالْعَلْبَةِ.

وَقَالَ فِي إِبْتِاثِ نَبِيِّنَا ﷺ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] الْآيَةُ؛ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَاسْتَدَلَّ بِالِافْتِدَارِ عَلَى النَّشْأَةِ الْأُولَى عَلَى النَّشْأَةِ الثَّانِيَةِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ لِنَبِيِّنَا ﷺ: ﴿وَحَدِّثْ لَهُمْ يَا لَيْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] أَي: بِالْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ أَرْفَقُ وَأَنْفَعُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْقَبُولِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْقَضْدُ إِظْهَارَ الْحُجَّةِ، وَإِفْحَامَ خَصْمِهِ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ وَالشَّفَقَةِ.

وَالْجِدَالُ بِالْبَاطِلِ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الْقَضْدُ دَفْعَ كَلَامِ الْخَصْمِ فَقَطْ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [فاطر: ٥]، وَقَالَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج: ٨، لقمان: ٢٠].

وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى سِتَّةِ آلَافِ آيَةٍ مِنْهَا خَمْسُمِائَةٌ آيَةٌ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَالبَاقِي فِي التَّوْحِيدِ وَالنُّبُوَّةِ وَالْقَصَصِ وَالْأَمْثَالِ مُؤَكَّدَةٌ لَدَلَّةِ التَّوْحِيدِ وَالنُّبُوَّةِ<sup>(١)</sup>.

(١) الْآيَاتُ الْوَارِدَةُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ أَقَلُّ مِنْ سِتْمِائَةٍ، وَالبَاقِي فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ وَالنُّبُوَّةِ وَالرَّدِّ عَلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَأَصْنَافِ الْمُشْرِكِينَ. انْظُرْ: مِفْتَاحُ الْغَيْبِ (١/ ٤٧٣)، وَتَبْيِينَ كَذِبِ الْمُفْتَرِي (ص ٣٥٩)، وَالْأَبْكَارُ: (١/ ٢٨) ب، =

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ <sup>(١)</sup> - حِينَ سَأَلَهُ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ، ثُمَّ خَلَقَ الذَّكْرَ؛ فَكَتَبَ فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ» <sup>(٢)</sup>.

فَفِيهِ تَفْصِيلُ مَا قَضَى بِهِ وَقَدَّرَ؛ وَعَلِمَ فِي أَزَلِهِ، وَأَرَادَ؛ وَفِيمَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْبَاءُ حَدَثِ الْعَالَمِ، وَالْعِلْمُ بِوُجُودِ الْإِلَهِ بِلاَ جِهَةٍ وَلَا غَيْرٍ وَلَا فَلَكَ وَلَا نَفْسٍ.

وَفِي قَوْلِهِ: «وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ» تَنْبِيهُ عَلَى الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ؛ الَّتِي لَا يَصْلُحُ الْخَلْقُ دُونَهَا، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَغْيَارٍ لَهُ.

وَدَعَوَاهُمْ أَنْ الصَّحَابَةَ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا بِهَذَا الْعِلْمِ:

إِنْ عَتَوْا بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا [١/٩] مَا اضْطَلَحُوا عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفَاطِ فَهُوَ كَمَا ادَّعَوْهُ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْأَلْفَاطَ الَّتِي اضْطَلَحَ عَلَيْهَا الْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ وَالْمُفَسِّرُونَ وَأَهْلُ النَّحْوِ <sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ عَتَوْا بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَدِلُّوا بِآيَاتِ اللَّهِ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا لِمَا نَبَّهَهُمُ اللَّهُ:

فَهَذَا قَدْحٌ عَظِيمٌ، وَحَاشَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا أُنْزِلَ بِلُغَتِهِمْ لِيَتَدَبَّرُوا مَعَانِيَهَا وَيَتَفَكَّرُوا فِيهَا، وَقَدْ أَتَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَقَالَ: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وَيَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ [آل عمران: ١٩١].

وَقَالَ ﷺ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَا كَهَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا».

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٢١]، وَقَالَ: ﴿بَلْ هُمْ آيَاتٌ يَنْتَظِرُونَ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِالنَّظَرِ فِيهَا وَلَمْ يَتَّبِعُوا مَا بَيَّنَّ اللَّهُ

= وترجيح أساليب القرآن (ص ٩، ٢٢)، وشرح الطحاوية (١/ ٤٢)، والبرهان للزركشي (٢/ ٢٤، ٢٥)، وأبجد العلوم (٢/ ٥٨٩).

(١) أبو نجيد عمران بن حصين: أسلم قديماً، وشهد المشاهد، توفي بالبصرة سنة (٥٢ هـ). انظر: صفة الصفوة: (١/ ٦٨١).

(٢) حديث صحيح: أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَلْزَمَ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾ (ح ٣١٩٢) بلفظ: «ولم يكن شيء غيره»، وفي رواية له: «ولم يكن شيء قبله». ولعل رواية المصنف بالمعنى. انظر: فتح الباري (٦/ ٣٣٣).

(٣) قارنه بما في الأبكار (١/ ٢٨ ب).

لَهُمْ فَقَدْ كَابَرَ الْبِدَايَةَ وَجَحَدَ الضَّرُورَةَ؛ وَسَوَّى بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُئِمَّةِ السَّلَفِ، وَبَيَّنَ الْكُفَّارِ الْمُعْرِضِينَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ.

وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ - تَعَالَى - أَقْوَامًا أَعْرَضُوا عَنْ آيَاتِ اللَّهِ فَقَالَ: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].

وَقَالَ: ﴿وَبَلِّ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ ءَايَاتِ اللَّهِ تُنْثَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَزَا بِهَا عَذَابِ ٱلْعَذَابِ﴾ <sup>(١)</sup> [الجاثية: ٧، ٨].

وَقَالَ: ﴿وَمِنَهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنَهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ﴾ [يونس: ٤٢].

فَمَنْ سَوَّى بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَدِلِّينَ بِآيَاتِ اللَّهِ الْمُتَفَكِّرِينَ فِيهَا، وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْمُعَانِدِينَ؛ فَقَدْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ وَصَارَ مِنْ جُمْلَةِ الْفُسَّاقِ.

نَعَمْ: لَمْ يُبْتَلَوْا بِالْحِجَاجِ، وَلَمْ يُدْفَعُوا إِلَىٰ مُنَاطَرَةِ الْمُخَالِفِينَ؛ وَلَوْ ابْتُلُوا بِهَا لَأَظْهَرُوهَا؛ كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْفِقْهِ بِجَمِيعِ مَا يُورِدُهُ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَنْوَاعِ الْحِجَاجِ وَالتَّقْرِيعَاتِ، وَكَانُوا عَالِمِينَ بِهَا.

وَقَدْ كَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يُحَاجُّونَ الرَّسُولَ ﷺ فِي الْمَسَائِلِ، وَيُورِدُونَ عَلَيْهِ الشُّبُهَةَ؛ مِثْلُ ابْنِ الْمُغِيرَةِ <sup>(٢)</sup> وَابْنِ الزُّبَيْرِ <sup>(٣)</sup> وَالنَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ <sup>(٤)</sup>.

وَكَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ كَانُوا يُجَادِلُونَ النَّبِيَّ ﷺ وَيُطَالِبُونَهُ بِالْحُجَجِ فِي التَّوْحِيدِ وَالنَّبُوءَةِ وَيَقْتَرِحُونَ عَلَيْهِ بِالْمُعْجَزَاتِ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ لَهُمْ: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] <sup>(٥)</sup>.

(١) وقع في الأصل: ﴿كَأَن فِي أُنْثَىٰ وَرَأً﴾ وهذا تداخل بين الآية: ٧ من سورة لقمان والآية: ٧ من سورة الجاثية.  
(٢) الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم: أحد صناديد الكفر في قريش، كان يجادل عن كفار قريش، ذمه القرآن، انظر: القرطبي (٤٣٠٢/٦).

(٣) عبد الله بن الزبير: أحد كبار الشعراء في الجاهلية، اشتهر بحربه على الإسلام والجدل واللدن في الخصومة، فيه نزل قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَهْجُونَ عَنَّهُ وَتَوَتَّعَتْ عَنْهُ﴾. الجمحي: فحول الشعراء (ص ١٩٦، ٢٠٤)، والقرطبي (٢٤٩١/٣).

(٤) النضر بن الحارث: من أئمة الكفر في قريش، وهو الذي قال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ ٱلْحَقُّ مِن عِبْدِكَ﴾ الآية، قتل يوم بدر صبراً. انظر: الجمحي: فحول الشعراء (ص ٢١٣)، والطبري (٣٠٦/٦)، والقرطبي (٢٥٦٥/٣).

(٥) قارنه بما في الأبكار (٢٨/١ ب) وما بعدها.

وَمَا وَرَدَ مِنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ مِنَ الْقَدَحِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَدَمَّ أَهْلِهِ: فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي تِلْكَ الْأَعْصَارِ هُمُ الْقَدَرِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالْجَهْمِيَّةُ<sup>(٢)</sup>، الْقَائِلُونَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَفْيِ الرُّؤْيَةِ وَالصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَنَّهُ مَرَّ بِقَصَابٍ، وَكَانَ يَخْلِفُ وَيَقُولُ: وَالَّذِي اخْتَجَبَ بِسَبْعٍ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ فَقَالَ: أَوْ أَكْفُرُ عَنْ يَمِينِي؟ فَقَالَ: لَا؛ وَإِنَّمَا حَلَفْتَ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْمَحْجُوبَ لَيْسَ هُوَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ<sup>(٣)</sup>.

وَرُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْتَجِبُ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ يَحْجُبُ غَيْرُهُ عَنْهُ».

وَقَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْخَوَارِجِ: «مَا حَكَمْتُ مَخْلُوقًا، إِنَّمَا حَكَمْتُ الْقُرْآنَ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ أَيْضًا: «وَالَّذِي آيَنَ الْآيَنَ؛ لَا يُقَالُ لَهُ: أَيْنَ؛ وَالَّذِي كَيْفَ الْكَيْفَ لَا يُقَالُ لَهُ: كَيْفَ؛ وَالَّذِي حَيْثُ الْحَيْثُ؛ لَا يُقَالُ لَهُ حَيْثُ»<sup>(٥)</sup>.

وَقِيلَ لِعَلِيِّ ﷺ: «إِنْ فَلَانًا يَدَّعِي أَنَّهُ يَمْلِكُ أَفْعَالَهُ، فَدَعَاهُ وَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي أَمْلِكُ حَرَكَاتِي وَسَكَنَاتِي، وَأَمْلِكُ طَلَاقَ رَوْجَتِي، وَعِتْقَ أَمَّتِي، وَجَمِيعَ ذَلِكَ إِلَيَّ وَبِي، فَقَالَ لَهُ

(١) القدريّة: قالوا بنفي القدر وأن الله تعالى ليس له في أفعال العباد صنع ولا تقدير، أدركها بعض الصحابة كعبد الله بن عمر، صحيح مسلم (٢٨/١)، منهم معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، والجعد بن درهم. انبصير في الدين (ص ١٣).

(٢) الجَهْمِيَّة: أصحاب جهم بن صفوان الذي ابتدع القول بخلق القرآن، كان من مذهبه نفي الصفات، وقال: لا يجوز على الله أن يعلم الشيء قبل خلقه، والإنسان مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وقال بانقطاع حركات أهل الخلد، وبفناء الجنة والنار، وأن الإيثار واحد لا يتفاوت، ونفى الرؤية، ووجوب المعارف قبل السمع. انظر: الملل والنحل (ص ٣٦)، واعتقادات الرازي (ص ٦٨)، والرد على الرافضة للمقدسي (ص ١٦٨)، والحوار العين (ص ٢٠٠).

(٣) أورده القاضي عبد الجبار في المحيط بالتكليف (ص ١٠٠)، ولم أقف عليه مسنداً في مظانه من مصادر الحديث والآثار.

(٤) رواه اللالكائي في أصول الاعتقاد (٢٢٧/٢) من طرق، وعزاه السيوطي في الدر إلى ابن أبي حاتم والبيهقي في الأسماء والصفات، واستدل به الشيرازي في الإشارة (ص ١٣٩، ١٤٠)، وانظر: الأسماء والصفات (ص ٢٤٣) والكامل في التاريخ (٣/٣٢٨)، والعقد الفريد (١/٢٠٦)، والبداية والنهاية (٤/٢٩١)، وكثر العمال: (ح ٣١٥٧٨).

(٥) لا أصل له عن علي: صرح بذلك ابن تيمية، وشدد على المستدلين به فقال: وإنا غايتمكم أن تمسكوا بأثر مكذوب. ونحوه في العلو (ص ٩٥)، عن وهب بن منبه، وفيه أحمد بن محمد الباهلي، كذاب، قال الذهبي: أحسبه من وضع غلام الخليل. وانظر: درء التعارض (٥/٢٢٥، ٥/٦)، والتسعينية (ص ٢٦٣)، وتلبس الجهمية (١/٥٧١)، والعظمة (٥/٤٠٣).

عَلَيَّْ ﷺ: « وَتَمْلِكُهَا دُونَ اللَّهِ أَوْ تَمْلِكُهَا مَعَ اللَّهِ؟ فَإِنْ قُلْتَ: أَمْلِكُهَا دُونَ اللَّهِ، فَقَدْ أَثْبَتَ مَعَ اللَّهِ مَالَكُمْ، وَإِنْ قُلْتَ: أَمْلِكُهَا مَعَ اللَّهِ، فَقَدْ أَثْبَتَ نَفْسَكَ شَرِيكًا لِلَّهِ »<sup>(١)</sup>.

وَلَا تَخْفَى أَسْئَلُهُ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ<sup>(٢)</sup> وَمُرَاجَعَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ<sup>(٣)</sup> وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ.

وَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: « مَتَى أُخْرِجَ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ؟

فَقَالَ: قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ.

فَقَالَ: كَيْفَ؟

فَقَالَ: قَوْلُهُ لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]»<sup>(٤)</sup>.

وَقَوْلُهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: « إِنْ أَرْجَى آيَةٌ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ خَبَرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَلَكِنْ

لِيُطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]:

أَشَارَ بِهِدَا أَنَّ الْمُتَبَحِّرَ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ يُبْتَلَى بِوَسْوَاسِ [٩/ب] الشَّيْطَانِ، فَرَبَّمَا يَخَافُ عَلَى

دِينِهِ وَإِخْلَاصِهِ، فَأَمَّنَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ بِقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَالَ نَبِيُّنَا ﷺ: « نَحْنُ أَوْلَى بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ »<sup>(٥)</sup>:

(١) لم أقف عليه في مغلطانه، وأورده في الأبكار (١/ ١٢٩) محتجاً به على ممارسة الصحابة لعلم الكلام، ومظاهر الصنعة ومخایل التفليق ظاهرة عليه لانبثاقه على طريقة الجدلين في استعمال القسمة والتشقيق الجدلي، ولبعده عن فصاحة وبلاغة علي.

(٢) نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي الحروري: رأس الأزارقة من الخوارج، قتل سنة (٦٥ هـ)، انظر: الكامل للمبرد (٢/ ١٣٨، ١٦٣، ٢٧٠)، ورغبة الأمل (٧/ ٧٤، ٦، ٥)، والمعارف (ص ٦٢٢)، والميزان (٤/ ٢٤١)، واللسان (٦/ ١٧٣).

(٣) انظر: الكامل للمبرد (٢/ ١٦٣، ١٦٨)، ومجمع الزوائد (٦/ ٣٠٣، ٣١٠)، والإتقان (٢/ ٦٧، ١٠٥)، والتفسير والمفسرون (١/ ٧٥)، وتاريخ التراث (١/ ٤٦). وادعى طه حسين انتحالها: الشعر الجاهلي (ص ٣٥) لغرض ما؛ كإثبات فصاحة النص القرآني، أو علم ابن عباس، أو أنها من وضع الشيعة، أو لغرض تعليمي، ولم يُقَمَّ دليلاً على أحد هذه الاحتمالات، إلا أن تصديقها من السذاجة!! انظر: نقض الشعر الجاهلي (ص ١١٩)، ومصادر الشعر الجاهلي (ص ٤٠٥).

(٤) عزاء السيوطي في الدر إلى وكيع وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن عساكر.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب: قوله ﷺ: ﴿وَيَنْتَهَمُ عَنْ شَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: زيادة طمأنينة القلب بظاهر الأدلة. ومعناه: أن الشك مستحيل في حق إبراهيم؛ فإن الشك في إحياء الموتى لو كان متطرقاً إلى الأنبياء لكانت أنا أحق به من إبراهيم، وقد علمتم أنني لم أشك، فاعلموا أن إبراهيم عليه السلام لم يشك. شرح مسلم للنووي (٢/ ١٨٣)، ومختلف الحديث (ص ٩١)، والمحرر الوجيز (٢/ ١٢١).

وَهَذَا الْخَبَرُ أَوْرَدَهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> فِي صَحِيحِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ هَذَا الشُّكِّ الَّذِي يَغْتَرِي الْأَضْيَاءَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَبَيْنَ سُكُوكِ الْعَوَامِّ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَطْلُبُونَ إِمَّا زِيَادَةَ الْيَقِينِ، وَإِمَّا أَنْ يَصِيرَ الْغَيْبُ لَهُمْ عَيَانًا، وَأَمَّا الْعَوَامُّ: فَإِنَّهُمْ يَزْدَادُونَ حَيْرَةً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْأَوَّلِينَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ إِذَا سَأَلْتَهُمْ طَبِيعٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١].

وَقَالَ لِنَبِيِّنَا ﷺ: ﴿وَأِمَّا يَزْعَمَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠، فصلت: ٣٦].  
وَقَالَ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وَقَالَ لِلْخَلِيلِ: ﴿أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١].

وَقَالَ فِي صِفَةِ الْآخَرِينَ: ﴿وَلَا يَخَافُهُمْ يُعَذِّبُهُمْ فِي الْعَنِيِّ ثُمَّ لَا يَقْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].  
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْإِسْتِغَالَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ بِدْعَةٌ:

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا عِلْمَ الْكَلَامِ، وَبَيَّنَّا مَعْنَاهُ، وَأَنَّهُ طَلَبُ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ الْمُوَصَّلَةِ إِلَيْهِ، وَبِصِفَاتِهِ الْوَاحِيَةِ وَالْجَائِزَةِ، وَأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا يُشَبِّهُ شَيْءٌ مِنْهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ؛ وَلَقَدْ أَتَى اللَّهَ - تَعَالَى - عَلَيْهِمْ حَيْثُ تَفَكَّرُوا فِي آيَاتِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّوْا بِالْحِجَاجِ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي؛ قَبْلَ أَنْ تَبْعَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، ثُمَّ الَّذِينَ بَعْدَهُمَا لَمَّا ابْتَلَوْا بِذَلِكَ صَنَّفُوا التَّصَانِيفَ؛ وَاسْتَعْمَلُوا الْفَلَاظَ؛ تَقْرِيْبًا وَإِرْشَادًا لِلْمُبْتَدِئِينَ؛ كَمَا أَنَّ الْفُقَهَاءَ صَنَّفُوا التَّصَانِيفَ؛ وَأَخَذُوا التَّعْرِيفَاتِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ كُلِّ صَنْعَةٍ صَنَّفُوا التَّصَانِيفَ؛ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُفَسِّرِينَ؛ وَغَيْرِهِمْ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَجْمَعْ الْمُصْحَفَ فِي حَيَاتِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ ثُمَّ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ<sup>(٢)</sup> وَعُمَرُ<sup>(٣)</sup> وَعُثْمَانُ<sup>(٤)</sup> -

(١) الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ، صاحب الصحيح، توفي سنة ٢٦١ هـ انظر: مقدمة النووي على صحيح مسلم (١/١١)، وتهذيب التهذيب (٤/٤٢٦).

(٢) أبو بكر الصديق: عبد الله بن أبي قحافة، أول من أسلم من الرجال، والصاحب في الهجرة، شهد بدرًا والمجاهد، له من المناقب والفضائل الكثير، والصحابة مجمعون على أنه أفضل هذه الأمة، استخلف على المسلمين، وقضى على الردة، وجمع المصحف، توفي سنة (١٣ هـ)، انظر: الاستيعاب (٢/٢٣٤، ٢٤٨).

(٣) عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو حفص، أول من لقب بأمر المؤمنين، شهد المشاهد، ولي الخلافة بعد أبي بكر، فَمَضَّرَ الْأَمْصَارَ وَدَوَّنَ الدَّوَاوِينَ، توفي سنة (٢٣ هـ)، انظر: ابن الجوزي: صفة الصفوة (١/١١٣، ١٢٣).

(٤) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، استشهد سنة (٣٥ هـ)، انظر: صفة الصفوة (١/١٢٣).



رضي الله عنهم - جَمَعُوهُ، وَقَرَّرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَلَيَّ ﷺ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ <sup>(١)</sup> وَاسْتَحْسَنُوا ذَلِكَ فَجَمَعُوهُ بَعْدَ مَا كَانَ مُفَرَّقًا وَمَكْتُوبًا عَلَى الْحِجَارَةِ وَالْأَكْتَابِ <sup>(٢)</sup> وَكَانَ ذَلِكَ بِدْعَةٍ حَسَنَةً <sup>(٣)</sup> بَلْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُور، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَاَلَهُ لِحَفِظُونَهُ﴾ [الحجر: ٩].

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ» <sup>(٤)</sup>:  
فَهَذَا مُعْتَمِدُنَا فِيمَا نَصِيرُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ بِالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِهِ.  
وَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَازِ» <sup>(٥)</sup>:

(١) قال علي: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً؛ فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا» فتح الباري (١٤/٦٣٤).

(٢) حديث جمع القرآن حديث صحيح: أخرجه البخاري: كتاب التفسير (ح ٤٦٧٩).

(٣) وصف المصنف جمع القرآن بالبدعة الحسنة فيه نظراً؛ من حيث إن البدعة التي يجوز وصفها بالحسن إنما هي البدعة لغوة، وهي اختراع الشيء لا على مثال سابق. أما شرعاً: «فكل بدعة ضلالة»، كما أن جمع القرآن في عهد أبي بكر، وكذا توحيد المصحف في عهد عثمان ليس من قبيل المحدثات ولا البدع لا لغة ولا شرعاً؛ لأن لهذا الجمع أصلاً شرعياً وأدلة تفصيلية وإجمالية يستند إليها؛ ومن أهمها: استناد جمع القرآن وتوحيد المصاحف إلى الإجماع: فقد جمعه أبو بكر في خلافته والصحابة متوافرون ولم ينقل عن أحدهم مخالفته فكان إجماعاً منهم؛ على القول بحجية الإجماع السكوني لا سيما عند توافر المجتهدين وعدم إنكار أحدهم، وهذا الإجماع متحقق في توحيد عثمان المصاحف. يضاف إلى هذا: أن عدداً من الصحابة صرحوا بجمع القرآن على عهد النبي ﷺ وهذا الجمع وإن كان جمعاً جزئياً لم يشمل القرآن كله إلا أنه أفادنا أن لجمع القرآن أصلاً شرعياً، وأخيراً: فإن جمع القرآن وتوحيد المصاحف من أهم الواجبات شرعاً؛ فإن من المقاصد العامة للشرعية حفظ الكليات الخمس، وأهمها الدين، ولا يتم حفظه إلا بجمع القرآن خشية الضياع بعد حرب الردة؛ فإن ذلك راجع إلى حفظ الشريعة والأمر بحفظها معلوم، وأما توحيد عثمان المصحف فقد استلزمه جمع كلمة المسلمين وسد ذريعة الاختلاف في أصل الشريعة الذي هو القرآن، وحفظ الكلمة من لوازم حفظ النفس والدين؛ فكان جمع القرآن وكذا توحيد المصحف مستنداً إلى المصالح المرسله وسد الذرائع وهما من الأدلة الشرعية المعتمدة، وانظر الاعتصام للشاطبي (١٠٤/٢).

(٤) ورد الحديث بنحو هذا اللفظ عن عبد الله بن سلام مرفوعاً؛ أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦٦/٦٧) وفيه عبد الجليل بن عطية، وشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وهما صدوقان سَيِّئَا الْحِفْظِ. ومن شواهد: ما أخرجه الطبراني في الأوسط (ص ٦٤٥٦)، واللالكائي في السنة (١١٩/١)، والبيهقي في شعب الإيثار (٧٥/١) عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ: «تَفَكَّرُوا فِي آيَةِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ» أَعْلَهُ الْهَيْثُمِيُّ بِالْوِزَارِ بن نافع فقد ضعفه البخاري وغيره. وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به، أخرجه ابن عساکر في أماليه (١/٥٠) في المجلس (٣٩). وفي الباب: عن أبي ذر في كتاب العظيمة (٢١٤/٥)، وعن ابن عباس في الآساء والصفات (ص ٤٢٠)، والعرش: (ح ١٦). وانظر لتحقيق الحديث: المغني للعراقي (٤١٠/٤)، ومجمع الزوائد (٨١/١)، والجامع الصغير (ص ١٢٠)، وصحيح الجامع (ح ٢٩٧٥)، والسلسلة الصحيحة (ح ١٧٨٨).

(٥) لا أصل له بهذا اللفظ: قال العراقي في المغني (٧٥/٣)، لم أقف له على أصل يرجع إليه من رواية صحيحة ولا سقيمة. وورد بلفظ: «إذا كان في آخر الزمان واختلفت الأهواء فليكنم بدين أهل البادية والنساء»، لكنه =

فَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ كُلَّ عِلْمٍ لَمْ تَعْرِفْهُ الْعَجَائِزُ لَا يُرْعَبُ عَنْهُ وَلَا يُتْرَكُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينَ الْعَادَةُ<sup>(١)</sup>.

وَأَنْكَرُوا الْجَدَلَ فِي الدِّينِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ قُرَيْشًا كَانُوا يُحَاجُّونَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْبَاطِلِ وَيَغْيِرُ عِلْمَ، وَقَصْدُهُمْ إِبْطَالُ الْحَقِّ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يُجَادِلَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ وَأَزْفَقُ، وَأَقْرَبُ إِلَى النَّصِيحَةِ وَالْمَنْفَعَةِ وَإِظْهَارِ الْحَقِّ.

وَالْجِدَالُ بِالْبَاطِلِ: هُوَ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ دَفْعُ كَلَامِ الْخَصْمِ مِنْ غَيْرِ إِظْهَارِ الْحُجَّةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> ﷺ فِي كِتَابِهِ الْمُتَرْجَمِ بِـ «الْحَثَّ عَلَى الْبَحْثِ»<sup>(٣)</sup>:  
«إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ جَعَلُوا الْجَهْلَ رَأْسَ مَالِهِمْ، وَثَقُلَ عَلَيْهِمُ النَّظَرُ وَالْبَحْثُ عَنِ الدِّينِ، وَمَالُوا إِلَى التَّقْلِيدِ»<sup>(٤)</sup>، وَطَعَنُوا عَلَى مَنْ فَتَشَ عَنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَنَسَبُوهُ إِلَى الضَّلَالِ، فَزَعَمُوا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْجِسْمِ وَالْعَرَضِ وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْأَلْوَانِ وَالْأَكْوَانِ وَالْجُزْءِ وَالطُّفْرَةِ وَصِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى - بِدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ:

قَالُوا: لَوْ كَانَ ذَلِكَ هُدًى وَرُشْدًا<sup>(٥)</sup>، لَتَكَلَّمَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَخُلِقَافُوهُ وَأَصْحَابُهُ.

= موضوع، قال الصَّغَانِيُّ: موضوع، وفي المقاصد الحسنة: لا أصل له بهذا اللفظ، لكن عند الديلمي عن ابن السلمي وهو ضعيف جدًا حدث عن أبيه بإثبات حديث كلها موضوعة لا يحل ذكرها إلا على وجه التعجب. انظر: تذكرة الموضوعات: كتاب التوحيد - باب افتراق الأمة، والمغني للرافعي (٣/ ٧٥)، وكشف الخفا (ح ١٧٧٤).  
(١) قارنه بما في الأبيكار: (١/ ١٢٩).

(٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري: يتنسب إلى أبي موسى الأشعري، مؤسس المذهب الأشعري تلقى الاعتزال على يد أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد سنة (٣٢٤هـ)، قيل بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب منها: مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة، اللمع وغيرها، انظر: تبين كذب المفتري لابن عساكر، والأشعري لحمودة غرابة.

(٣) ذكره ابن عساكر في تبين كذب المفتري (ص ١٣٦)، وانظر الإبانة (ص ٦٩) وذكر أن للأشعري رسالة بدون عنوان تبحث دعوى أن البحث حول المشاكل الدينية والفلسفية بدعة وضلالة، ذكرها بروكلمان: تاريخ الأدب العربي (٤/ ٤١) وعزاها إلى برلين برقم (ص ٢١٦٢)، وسزيكين وعزاها إلى برلين برقم: (٢١٠٩) الأوراق (٤ - ٦) فلعلها هذه الرسالة، تاريخ التراث العربي (٢/ ٣٧٧)، وهذه الرسالة طبعت واشتهرت بعنوان: استحسان الخوض في علم الكلام، ولعل هذه النقول عن هذه الرسالة مما يدفع قول من شكك في نسبتها إلى أبي الحسن، ويحكم بأن الرسالتين لمسمًى واحد.

(٤) الذي في استحسان الخوض (ص ٢): «ومالوا إلى التخفيف والتقليد».

(٥) الذي في استحسان الخوض (ص ٢): «ورشادًا».

قَالُوا: وَلَآئِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُمْتْ حَتَّى تَكَلَّمَ فِي كُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَبَيَّنَّهٗ بَيَانًا شَافِيًا، وَلَمْ يَتْرِكْ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ مَقَالًا فِيمَا بِالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ مِنْ أُمُورِ دِينِهِمْ<sup>(١)</sup> فَلَمَّا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ الْكَلَامُ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، عَلِمْنَا أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَالبَحْثُ عَنْهُ ضَلَالَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ لَمَّا فَاتَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَلَتَكَلَّمُوا فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

قَالُوا: وَلَآئِ لَيْسَ يَخْلُو ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونُوا [١٠/١] عِلْمُوهُ فَسَكَتُوا عَنْهُ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ لَنَا السُّكُوتُ عَنْهُ، وَلَآئِ لَوْ كَانَ مِنَ الدِّينِ لَمَّا وَسِعَهُمُ السُّكُوتُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا أَنْ لَمْ يَعْلَمُوهُ بَلْ جَهِلُوهُ، فَوَسِعَنَا جَهْلُهُ؛ كَمَا وَسِعَ أَوْلَئِكَ جَهْلُهُ.

وَلَآئِ لَوْ كَانَ مِنَ الدِّينِ لَمْ يَجْهَلُوهُ<sup>(٤)</sup>.

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي تَرْكِ النَّظَرِ فِي الْأُصُولِ.

قَالَ: وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: قَلْبُ السُّؤَالِ عَلَيْهِمْ، بِأَنْ يُقَالَ لَهُمْ: فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَقُلْ أَيْضًا: إِنَّ مَنْ بَحَثَ عَنْ ذَلِكَ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ، فَاجْعَلُوهُ مُتَبَدِّعًا ضَالًّا، فَقَدْ لَزِمَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مُتَبَدِّعَةً ضَالًّا؛ بِتَضْلِيلِكُمْ مَنْ لَمْ يُضِلَّهُ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٥)</sup>.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْجَوَابِ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> عَلَى الْجُمْلَةِ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ الْكَلَامُ فِي أَحَادِهَا، كَيْفَ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا مُعَيَّنَةً - أُصُولُهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ جُمْلَةً غَيْرَ مُفْصَلَةٍ<sup>(٧)</sup>؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ خَيْرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) في استحسان الخوض (ص ٢): «في أمور دينهم وما يقربهم إلى الله ﷻ ويباعدتهم عن سخطه».

(٢) أورد الأمدى هذه الشبهة في الأبيكار: (١/٢٦٦) ثم أجاب عنها.

(٣) في استحسان الخوض (ص ٢): «ووسعنا ترك الخوض كما وسعهم ترك الخوض فيه».

(٤) في استحسان الخوض (ص ٣): «فعل كلاً الوجهين: الكلام فيه بدعة، والخوض فيه ضلالة».

(٥) في استحسان الخوض (ص ٣): «إذ قد تكلمتم في شيء لم يتكلم فيه النبي ﷺ».

(٦) اسم الإشارة عائد على الكلام في الجسم والعرض والحركة والسكون والجزء والطفرة، كما في استحسان الخوض (ص ٣).

(٧) في استحسان الخوض (ص ٣): «فأما الحركة والسكون والكلام فيها فأصلهما موجود في القرآن، وهما يدلان على التوحيد، وكذلك الاجتماع والافتراق؛ قال الله تعالى مخبراً عن خليله إبراهيم...» وانظر: الأبيكار: (١/٢٨٨ ب).

فِي قِصَّةِ أَقُولِ الْكَوَكِبِ وَزَوَالِهَا وَانْتِقَالِهَا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ - مَا دَلَّهُ عَلَى أَنَّ رَبَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ وَأَنَّ مَنْ جَارَ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ وَالْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَلَيْسَ بِإِلَهِ «.

قُلْتُ: وَقَوْلُهُ الطَّلَاةُ: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] أي: لَا أَرْضِيهِ فِيمَا أَطْلَبُهُ وَأَبْغِيهِ، وَلَا تَقَعُ بِهِ الْكِفَايَةُ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي التَّوْحِيدِ: فَمَا أَخُوذُ مِنَ الْكِتَابِ كَمَا تَلَوْنَا مِنَ الْآيَاتِ؛ مِثْلَ آيَةِ التَّمَانِعِ. وَمِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦] الْآيَةِ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْكَلَامِ فِي تَفْصِيلِ فُرُوعِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ إِنَّمَا هُوَ مَا أَخُوذُ مِنَ الْقُرْآنِ».

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي جَوَازِ الْبَغْيِ وَاسْتِحَالَتِهِ الَّذِي قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ مُشْرِكُو الْعَرَبِ وَمَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ حَتَّى تَعَجَّبُوا مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ؛ فَقَالُوا: ﴿أَوَدَا مِنَّا وَكَأَزَابًا وَعَظْمًا أَوْثًا تَلْبَعُونَهُنَّ﴾ [المؤمنون: ٨٢، والصفات: ١٦، والواقعة: ٤٧] <sup>(١)</sup> وَقَالُوا: ﴿ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣]، وَ: ﴿هِيَآتَ هِيَآتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] وَ: ﴿مَنْ يُعِزِّ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] وَنَحْوَ هَذِهِ الشُّبْهِ.

فَوَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِهِ تَأْكِيدًا لِجَوَازِ ذَلِكَ فِي الْعُقُولِ، وَعَلَّمَ اللَّهُ نَبِيَّهَ تَنْبِيَتَ الْحِجَابِ عَلَيْهِمْ فِي إِنْكَارِهِمُ الْبَغْيَ مِنْ وَجْهَيْنِ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْهُمْ: طَائِفَةٌ أَقَرَّتْ بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ وَأَنْكَرَتِ الثَّانِي؛ وَطَائِفَةٌ جَحَدَتْ ذَلِكَ؛ وَقَالَتْ يَقْدَمُ الْعَالَمُ، فَاخْتَجَّ عَلَى الْمُقِرِّ مِنْهُمَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]. وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَظَائِرِهِ.

فَنَهَّيَهُمْ بِهِذِهِ الْآيَاتِ عَلَى أَنْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا لَا عَلَى مِثَالِ سَبَقٍ فَهُوَ أَقْدَرُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا مُخْتَدِيًا، وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَتَعَارُفُكُمْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَهُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧] الْآيَةِ؛ أَي: فَلَيْسَ خَلْقُ شَيْءٍ بِأَهْوَنَ عَلَيْهِ مِنْ خَلْقِ آخَرَ.

وَقَالَ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١].

وَقَالَ: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

(١) استشهد في الاستحسان بقوله تعالى: ﴿أَوَدَا مِنَّا وَكَأَزَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣].

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ حَيْثُ قَالَتْ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَأَنْكَرَتْ الْحَلْقَ الْأَوَّلَ؛ وَشَبَّهَتْهُمْ أَنْ قَالُوا:  
وَجَدْنَا الْحَيَاةَ رَطْبَةً حَارَّةً، وَالْمَوْتَ بَارِدًا يَابِسًا، وَهُوَ<sup>(١)</sup> مِنْ طَبْعِ التُّرَابِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ  
يُجْمَعَ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالتُّرَابِ وَالْعِظَامِ النَّخِرَةِ، فَتَصِيرَ خَلْقًا سَوِيًّا، وَالضُّدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ؟!  
فَأَنْكُرُوا الْبَغْتَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

وَلَعَمْرِي: الضُّدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>؛ بَلْ يَصِحُّ وَجُودُهُمَا فِي الْمَحَلِّينِ  
عَلَى سَبِيلِ الْمُجَاوَرَةِ فَاحْتِجَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ قَالَ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾  
[يس: ٨٠] فَرَدَّهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا يَغْرِفُونَهُ وَيُشَاهِدُونَهُ مِنْ خُرُوجِ النَّارِ عَلَى حَرِّهَا وَيُسَيِّهَا  
مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ، عَلَى بَرْدِهَا وَرُطُوبِيتِهَا؛ فَجَعَلَ جَوَازَ النَّشْأَةِ الْأُولَى دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ النَّشْأَةِ  
الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا، وَجَعَلَ فِي مُجَاوَرَةِ النَّارِ عَلَى حَرِّهَا وَيُسَيِّهَا لِلشَّجَرِ الْأَخْضَرِ عَلَى  
بَرْدِهَا وَرُطُوبِيتِهَا دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ مُجَاوَرَةِ الْحَيَاةِ التُّرَابِ وَالْعِظَامِ؛ وَجَعَلَهَا خَلْقًا سَوِيًّا.

وَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَكَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ»<sup>(٣)</sup>: دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا لَيْلَ  
[١٠/ب] إِلَّا وَقَبْلَهُ نَهَارٌ، وَلَا حَرَكَهَ إِلَّا وَقَبْلَهَا سُكُونٌ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا عُدْوَى وَلَا طَيِّرَةٌ»<sup>(٤)</sup> وَفِي جَوَابِهِ لِلْأَعْرَابِيِّ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ»<sup>(٥)</sup>  
دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَا.

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَا قَالُوا مِنْ أَنَّهُ لَا حَرَكَهَ إِلَّا وَقَبْلَهَا حَرَكَهَ، لَاسْتَحَالَ حُدُوثُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛  
لَأَنَّ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ لَا حُدُوثَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ لَمَّا قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: «إِنَّ أَمْرًا بِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ» وَعَرَّضَ بِنَفْيِهِ فَقَالَ ﷺ لَهُ:  
«هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟» فَقَالَ: حُمْرٌ. فَقَالَ ﷺ: «هَلْ فِيهَا مِنْ  
أَوْرَقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ إِنَّ فِيهَا أَوْرَقَ. قَالَ: «فَأَنَّى تَرَاهُ ذَلِكَ؟» فَقَالَ: لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ. فَقَالَ ﷺ:  
«لَعَلَّ وَلَدَكَ نَزَعَهُ عِرْقٌ»<sup>(٦)</sup>.

(١) كلمة: «هو» ليست في الأصل، واستفدناها من استحسان الخوض (ص ٥).

(٢) في استحسان الخوض (ص ٥): «ولا في جهة واحدة ولا في الموجود في المحل».

(٣) تقدم تخريجها؛ انظر (ل ٨/ب).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الجذام، ومسلم: (ح ٢٢٢٥) عن أبي هريرة.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (ص ٥٣٨٧، ٥٤٣٧)، ومسلم: (ح ٢٢٢٠) عن أبي هريرة.

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (ص ٤٩٩٩، ٦٤٥٥)، ومسلم: (ح ١٥٠٠)، عن أبي هريرة.

وَهَذَا مَا عَلَّمَهُ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ رَدِّ الشَّيْءِ إِلَى شَكْلِهِ وَنَظِيرِهِ، فَهَذَا أَصْلُ لَنَا فِي سَائِرِ مَا يُحْكَمُ بِهِ مِنَ الشَّيْءِ وَالنَّظِيرِ.

وَكَذَلِكَ نَحْتَجُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُشَبِّهُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهُوَ جِسْمٌ. بِأَنْ نَقُولَ لَهُ: «لَوْ كَانَ يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ لَكَانَ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُشَبِّهَهُ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ، أَوْ يُشَبِّهَهُ مِنْ بَعْضِ جِهَاتِهِ:

فَإِذَا كَانَ يُشَبِّهَهُ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُخَدَّنًا مِنْ حَيْثُ أَشَبَّهُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُشَبَّهَيْنِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا اشْتَبَهَا فِيهِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَدَّنُ قَدِيمًا وَالْقَدِيمُ مُخَدَّنًا، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَالَ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]».

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّ لِلْجِسْمِ نِهَايَةً، وَإِنَّ الْجُزْءَ لَا يَنْقَسِمُ - فَدَلِيلُ ذَلِكَ مِنَ التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨] وَيَسْتَحِيلُ إِخْصَاءُ مَا لَا يَتَنَاهَى وَمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخَالِقَ هُوَ مَنْ تَنَاطَى الْمَخْلُوقَاتُ مِنْهُ عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ، وَأَمَّا مَنْ يَكُونُ مَقْدُورُهُ وَأَقْعًا عَلَى خِلَافِ قَصْدِهِ، أَوْ دُونَ قَصْدِهِ فَلَيْسَ بِخَالِقٍ لَهُ، وَلَا الْمَقْدُورُ مَخْلُوقًا لَهُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴿٨٨﴾ إِنَّهُمْ يَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩].

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْنُوتُ ﴿١٦﴾ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ آلِهَتِهِمْ وَلَهُمْ آفَاقٌ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ مَدِيدٌ ﴿١٨﴾ فَلَهُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ ذِي الْعَرْشِ مَدِيدٌ ﴿١٩﴾ وَلَهُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ ذِي الْعَرْشِ مَدِيدٌ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤] الْآيَةِ. وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَائِنَاتِ عَلَى وَفْقِ تَقْدِيرِهِ سُبْحَانَهُ وَمَشِيتَتِهِ مِنَ التَّنْزِيلِ - فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنبَأَ كُلَّ نَفْسٍ هَدْبَهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَىٰ آلِهَتِهِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ﷺ وَأَمَّا أَصْلُنَا فِي الْمُنَاقَضَةِ عَلَى الْخُصْمِ فِي النَّظَرِ: فَمَا خُودٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَالِكِ بْنِ الصَّيْفِ - وَكَانَ حَبْرًا سَمِينًا مِنْ أَهْبَارِ الْيَهُودِ -: «نَشَدْتُكَ اللَّهَ هَلْ تَجِدُ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ التَّوْرَةِ أَنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْحَبْرَ السَّمِينِ؟!» فَغَضِبَ الرَّجُلُ وَقَالَ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ<sup>(١)</sup>.

فَنَاقَضَهُ عَنْ قُرْبٍ؛ لِأَنَّ التَّوْرَةَ شَيْءٌ، وَمُوسَى بَشَرٌ فَعَلَّمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - حَتَّى قَالَ: ﴿مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١].

وَكَذَلِكَ نَاقَضَ الَّذِينَ رَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَهْدٌ إِلَيْهِمْ أَلَّا يُؤْمِنُوا بِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَإِلَٰذِي قُلْتُمْ قَلِيلًا فَنَلْتُمُوهُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، فَنَاقَضَهُمْ بِذَلِكَ وَحَاجَّهُمْ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا أَصْلُنَا فِي مُعَاْلَطَةِ الْخُصُومِ: فَذَلِكَ مَاخُذٌ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمَّا قَالَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، أَرَادَ ابْنُ الزَّبْعَرِيِّ أَنَّ يُنَاقِضَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ عِبُدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ عِيسَى أَتَقُولُ يَا مُحَمَّدٌ: إِنَّهُمْ حَصَبُ جَهَنَّمَ؟! فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعَجُّبًا مِنْ جَهْلِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: وَمَنْ تَعْبُدُونَ فَلَمْ يَدْخُلْ عِيسَى وَلَا الْمَلَائِكَةُ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ بَيَّانًا لِذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُعَذَّوُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

وَقَالُوا: ﴿إِلَهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ يَعْتُونَ عِيسَى، أَرَادُوا مُعَاْلَطَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: عِيسَى خَيْرٌ، فَقَدْ أَثْبَتَ لِإِلَهَتِهِمْ خَيْرِيَّةً؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩].

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَالْجَوَابُ الثَّلَاثُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الَّتِي ذَكَرُوهَا وَسَأَلُوا عَنْهَا قَدْ عَلِمَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَجْهَلْ مِنْهَا شَيْئًا مُفَصَّلًا، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَحْدُثْ فِي أَيَّامِهِ مُعَيَّنَةً فَيَتَكَلَّمُ فِيهَا، [١/١١] أَوْ لَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا؛ فَإِنَّهَا<sup>(٣)</sup> كَانَتْ أَصُولُهَا مَوْجُودَةً فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ شَيْءٍ فِيمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالَّذِينَ مِنْ جِهَةِ الشَّرِيعَةِ، فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ وَبَحَثُوا عَنْهُ وَنَاطَرُوا فِيهِ وَحَاجُّوا؛ كَمَسَائِلِ الْعَوْلِ وَالْجَدَاتِ مِنْ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْمِيرَاثِ، وَعِدَّةِ الْحَامِلِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلٌ مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ<sup>(٤)</sup>، وَغَيْرُ

(١) انظر: استحسان الخوض في علم الكلام (ص ٨).

(٢) انظر الاستدلال بهذا الخبر على جواز الخوض في النظر والاستدلال والجدال في: الأمدي: الأبيكار (١/١٦٦)، وفيه قال: «ما أجهدكم بلغة قومك، إذا علمت أن «ما» لما لا يعقل»، وأمارات الصنعة ظاهرة عليها.

(٣) في الأصل: «فإن كانت أصولها» الخ، وأضيف لحاجة السياق.

(٤) في الاستحسان (ص ٩): «وكالحرام والبائن وألبنة وحبلك على غاربك».

ذَلِكَ مِنَ الْخُدُودِ وَالْمَعَامَلَاتِ، فَتَكَلَّمُوا فِيهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ وَجَدُوا فِيهَا نَصًّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ لَوْ وَجَدُوا فِيهَا لَمَا اخْتَلَفُوا فِيهَا وَبَقِيَ الْإِخْتِلَافُ إِلَى الْآنَ.

وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا نَصٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُمْ رَدُّوْهَا وَقَاسَوْهَا عَلَى مَا فِيهِ نَصٌّ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ بِاجْتِهَادِهِمْ.

قُلْتُ: وَلَمَّا قَالَ مِسْزُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ لِعَلِيِّ ﷺ، فِيمَا جَرَى لَهُ مِنْ حَرْبِ الْجَمَلِ مِنَ الْقِتَالِ وَالْقَتْلِ: «هَلْ عَهْدُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ؟ فَقَالَ عَلِيُّ ﷺ: لَا وَاللَّهِ، حَابٌّ مَنِ افْتَرَى، وَلَكِنَّا<sup>(١)</sup>: الْقُرْآنُ قَرَأْنَا فِيهِ رَأْيَا»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: فَهَذِهِ أَحْكَامُ حَوَادِثِ الْفُرُوعِ، رَدُّوْهَا إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الْأَصُولِ فِي تَعْيِينِ مَسَائِلٍ؛ فَيَنْبَغِي لِكُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ أَنْ يَرُدَّ حُكْمَهَا إِلَى جُمْلَةِ الْأَصُولِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بِالْعَقْلِ وَالْحِسِّ وَالْبَدِيْهَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ مَسَائِلِ الشَّرْعِ الَّتِي طَرِيقُهَا السَّمْعُ أَنْ تَكُونَ مَرْدُودَةً إِلَى أَصُولِ الشَّرْعِ الَّتِي طَرِيقُهَا السَّمْعُ، وَحُكْمُ مَسَائِلِ الْعَقْلِيَّاتِ أَنْ تُرَدَّ إِلَى الْبَدَائِهِ وَالْمَحْسُوسَاتِ وَالضَّرُورِيَّاتِ لِيُرَدَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى بَابِهِ وَلَا تَخْتَلِطِ الْعَقْلِيَّاتُ بِالسَّمْعِيَّاتِ، وَلَا السَّمْعِيَّاتُ بِالْعَقْلِيَّاتِ.

وَلَوْ حَدَّثَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ الْكَلَامُ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْجُزْءِ وَالْجِسْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَتَكَلَّمَ فِيهِ وَبَيَّنَ كَمَا بَيَّنَّ مَا حَدَّثَ فِي زَمَانِهِ وَأَيَّامِهِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: فَالِنَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ حَدِيثٌ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَا هُوَ مَخْلُوقٌ، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ قَالَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

قُلْنَا: فَيَلْزَمُ الصَّحَابِيُّ وَالتَّابِعِيُّ عِنْدَكُمْ مِثْلُ مَا يَلْزَمُكُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدِعًا صَالًّا؛ إِذْ قَالَ مَا لَمْ يَقُلْهُ النَّبِيُّ ﷺ لَا سِيَّمَا وَلَا قُرْآنَ عِنْدَكُمْ إِلَّا الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ وَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ كَفَرَ.

(١) كذا بالأصل، ويمكن تخرجها على قوله تعالى: ﴿لَيْكُنْهَا هُوَ اللَّهُ رَبُّ﴾ [الكهف: ٣٨].

(٢) حديث صحيح: أخرجه البخاري، وأبو داود: (٤٥٣٠)، وانظر: كنز العمال (٣١٦٤٧)، نصب الرأية

(٣/٣٩٣)، (٤/٣٣٤)، والمغني للعراقي (١/٢٨٤)، من رواية قيس بن عباد والأشتر، ومن رواية أبي جحيفة،

أما تخرج الحديث عن المسور بن مخرمة فلم أفهم عليه، كما أنه لم يرد في هذه الروايات ذكر لموقعة الجمل.

(٣) في الاستحسان (ص ١١): ردوها إلى أحكام الشريعة التي هي فروع لا تستدرك أحكامها إلا من جهة السمع والربط.



فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا مُتَوَقِّفٌ فِيهِ؛ فَلَا أَقُولُ: مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.  
قُلْنَا: فَأَنْتَ مِنْ تَوَقُّفِكَ فِي ذَلِكَ مُبْتَدِعٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَقُلْ: إِذَا حَدَّثْتَ هَذِهِ الْحَادِثَةَ،  
فَتَوَقَّفُوا فِيهَا، وَلَا تَقُولُوا فِيهَا شَيْئًا، وَلَا قَالَ: كَفَرُوا وَضَلُّوا مَنْ قَالَ بِخَلْقِهِ.  
وَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: عِلْمُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، أَوْ قَالَ فِي وَضْفِهِ مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ -: أَتَتَوَقَّفُونَ  
فِيهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: فَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا صَحَابَتُهُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا!  
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا كَفَرْنَا الْقَائِلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ أَيْمَةَ السَّلَفِ كَفَرُوهُ.  
قُلْنَا: إِذَا لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حُكْمٌ فِي ذَلِكَ؛ فَلِمَ كَفَرُوهُ، وَهَلَّا سَكْتُوا عَنْهُ؛ كَمَا سَكَتَ  
عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ!! كَانَ عَالِمًا بِالْمُنَافِقِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يُجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمَ  
الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ وَلَا فِي نَفْيِ خَلْقِهِ، كَانَ الْوَاجِبُ عَلَى أَيْمَةِ السَّلَفِ  
أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا بُدَّ لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْحَادِثَةِ؛ لِيَعْلَمَ الْجَاهِلُ حُكْمَهَا:  
قِيلَ: فَهَذَا أَرَدْنَا مِنْكُمْ، فَلِمَ أَضْرَبْتُمْ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ وَمَنْعْتُمُوهُ؟!  
وَهَؤُلَاءِ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْكَلَامِ حَتَّى إِذَا انْقَطَعُوا قَالُوا: نُهِينَا عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ، وَيُقَلِّدُونَ مَنْ  
كَانَ قَبْلَهُمْ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْفُرْقَةِ وَالْوَصَايَا، وَلَا فِي حِسَابِ الْمُنَاسَخَاتِ،  
وَلَا صَنَّفَ فِي ذَلِكَ كِتَابًا، كَمَا صَنَّفَ مَالِكٌ<sup>(٢)</sup> وَأَبُو حَنِيفَةَ<sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -

(١) في الأصل بغير مقول القول، وتصحيحه من استحسان الخوض في علم الكلام (ص ١١).

(٢) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي: إمام دار الهجرة مؤسس المذهب المالكي، ولد سنة (٩٣ هـ) وتوفي سنة (١٧٩ هـ)، صَنَّفَ: الموطأ، انظر: تهذيب التهذيب (٥/٣٥٠)، وشذرات الذهب (١/٢٨٩).

(٣) أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي: إمام المذهب الحنفي، ولد سنة (٨٠ هـ) وتوفي سنة (١٥٠ هـ)، انظر: البداية والنهاية (١٠/١٠٧)، والنجوم الزاهرة (٢/١٢).

(٤) أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي المظلي القرشي: ولد سنة (١٥٠ هـ) وتوفي بمصر سنة (٢٠٤ هـ)، إمام المذهب الشافعي، أفرد لترجمته التصانيف؛ منها: الشافعي حياته وعصره لأبي زهرة، انظر: تاريخ بغداد (٢/٥٦)، وطبقات الفقهاء (ص ٦٠)، وطبقات الشافعية لابن هداية (ص ١٨٥)، وتهذيب التهذيب (٥/٢٠).

فَلَزِمَكُمْ أَنْ تَحْكُمُوا عَلَيْهِمْ بِالْبِدْعَةِ؛ إِذْ فَعَلُوا مَا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ [١١/ب] فِي هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(٢)</sup> بِجَمْعِ الْمُضْحَفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ عَهْدٌ أَوْ إِذَنْ.

ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ ﷺ جَدَّدَ جَمْعَهُ ثَانِيًا، وَأَبْطَلَ مَا كَانَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup> وَأَبِي<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْقُرَاءِ، وَأَمَرَ بِغَسْلِ ذَلِكَ وَإِبْطَالِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ إِذَنْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَفَعَلُوا مَا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَلَّا حَكَمْتُمْ عَلَيْهِمْ بِالْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ.

وَقَدْ رَأَيْتُ فِي «الرِّسَالَةِ النَّاصِحِيَّةِ»<sup>(٥)</sup> مِنْ تَصْنِيفِ الْإِمَامِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيِّ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي صَدَرَ مِنْ أُمَّةِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ فِي تَكْفِيرٍ مِنْ تَنَاوَلَ الْحَدِيثَ فِي الصِّفَاتِ، وَتَكْفِيرٍ مَنْ قَالَ يَخْلُقُ الْقُرْآنَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: إِنَّمَا هُوَ لِلتَّغْلِيطِ عَلَيْهِمْ وَالتَّنْكِيرِ لِقَوْلِهِمْ، دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَيْهِمْ، وَإِخْرَاجُهُمْ مِنَ الْمِلَّةِ، وَإِنْ كَانُوا مُخْطِئِينَ فِي قَوْلِهِمْ، وَكَيْفَ نَظَرُ بِهِمْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ وَقَدْ كَانُوا يَقْبَلُونَ شَهَادَتَهُمْ، وَيَسْتَجِيزُونَ مُنَاكَحَتَهُمْ، وَلَكِنَّ مَرَادَهُمْ بِذَلِكَ تَنْكِيرُ قَوْلِهِمْ».

وَقَدْ جَاءَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْحَدِيثِ:

كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٧)</sup>.

(١) استحسان الخوض في علم الكلام (ص ١٣).

(٢) زيد بن ثابت بن الضحاك: أبو سعيد، من صغار الصحابة، من كتبه الوحي، أمره أبو بكر بجمع القرآن، وأمره عثمان بتوحيد المصحف، توفي سنة (٤٥ هـ)، انظر: ابن الجوزي: صفة الصفوة (١/٣٠١).

(٣) عبد الله بن مسعود الهذلي: من السابقين إلى الإسلام، من فقهاء الصحابة، قدم المدينة في خلافة عثمان فبات بها سنة (٣٢ هـ)، توفي قبل مقتل عمر، انظر: الإصابة (٤/٢٣٣)، وصفة الصفوة (١/١٦٥).

(٤) أبي بن كعب الأنصاري الصحابي الجليل: سيد القراء، أول من كتب الوحي، شهد العقبة وبردًا والمشاهد، توفي سنة (١٩ هـ)، في خلافة عمر، انظر: الإصابة (١/٣١)، والاستيعاب (١/٢٧).

(٥) لم أقف في ترجمة أبي سليمان الخطابي على أن له رسالة بهذا العنوان، لكن نقل عنها الإمام ابن تيمية في غير موضع من كتبه منها: بيان تلبس الجهمية (١/٤٤١، ٢/١٦٩).

(٦) الخطابي: أبو سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البُشَيْرِي: ولد سنة (٣١٩ هـ)، وتوفي سنة (٣٨٨ هـ)، له تصانيف. انظر: إنباء الرواة (١/١٢٥)، وتذكرة الحفاظ (٣/٢٠٩).

(٧) حديث ضعيف: رواه الطبراني في الأوسط، وقال الهيثمي: ورجاله موثقون إلا محمد بن أبي داود؛ فإني لم أجِدَ مَنْ تَرْجَمَهُ، ورواه أبو نعيم، وفيه عطية وهو ضعيف، والصحيح في هذا الباب: حديث: بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة، =

وقوله: « لا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ »<sup>(١)</sup>.  
 وَكَقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقَتَالُهُ كُفْرٌ »<sup>(٢)</sup>، ومثل هذا كثيرٌ.  
 قَالَ: وَإِنَّمَا جَاءَ الْفَسَادُ فِي هَذَا مِنْ قِبَلِ الدُّخْلَاءِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِينَ لَمْ يَتَرَسَّخُوا فِي عِلْمِهِ  
 وَلَمْ يَتَفَقَّهُوا فِي تَأْوِيلِهِ، فَصَارُوا مِخَنَّةَ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ، هَذَا كَلَامُهُ.  
 وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ قَالَ: « قَالَ لِي الْأَمِيرُ عَبْدُ اللَّهِ  
 ابْنُ طَاهِرٍ<sup>(٤)</sup>: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرَوْنَهَا فِي التَّرْوِلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا هِيَ؟  
 قَالَ: قُلْتُ: أَيُّهَا الْأَمِيرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ جَاءَتْ فِي الْأَحْكَامِ وَنَقَلَهَا الْعُلَمَاءُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ  
 تُرَدَّ هِيَ كَمَا جَاءَتْ لَا بِكَيْفٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَدَقْتُ. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: قَالَ لِي الْأَمِيرُ:  
 كَيْفَ يَنْزِلُ؟ قُلْتُ: « لَا يُقَالُ لِأَمْرِ اللَّهِ: كَيْفَ؛ إِنَّمَا يَنْزِلُ بِلَا كَيْفٍ »<sup>(٥)</sup>.  
 وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(٦)</sup>: سَمِعْتُ أَبِي<sup>(٧)</sup> وَأَبَا زُرْعَةَ<sup>(٨)</sup> يَقُولَانِ: « اَعْلَمُوا أَنَّ

- = رواه مسلم وغيره. مجمع الزوائد (١/٢٩٥)، والتلخيص الخبير (٢/١٥٦)، والمغني للعراقي (١/١٤٧).
- (١) حديث ضعيف: ليس له إسناد ثابت وهو عند الشافعي عن علي، ورجاله ثقات اهـ. انظر: التلخيص (٢/٣١)، وكشف الخفا (ح ٣٠٧٣)، ونصب الراية (٤/٤١٢)، والمغني عن حل الأسفار (١/١٥١)، والسلسلة الضعيفة (ح ١٨٣).
- (٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٠/٣٨٧) فتح، ومسلم (ص ٦٤)، ولم أقف عليه موقوفاً على ابن مسعود.
- (٣) إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحنظلي التميمي المروزي أبو يعقوب إسحاق بن راهويه: عالم خراسان في عصره توفي سنة (٢٣٨ هـ). انظر: ميزان الاعتدال (١/١٨٢)، وتهذيب التهذيب (١/١٣٩)، والشذرات (٢/٨٩).
- (٤) عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي بالولاء أبو العباس أمير خراسان: ولي إمرة الشام مدة ثم خراسان، كانت له إمرة طبرستان وكرمان وخراسان والرّي والسواد، توفي سنة (٢٣٠ هـ). الشذرات (٢/٦٨)، والأعلام (٤/٩٣).
- (٥) أخرجه اللالكائي: اعتقاد أهل السنة (٢/٣٦٦، ٤٥٢)، انظر: شرح الأصفهانية (ص ٥٠)، وأقاويل الثقات (ص ٢٠١)، وتلخيص الجهمية (١/٤٣٩).
- (٦) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي: أبو محمد، من كبار المحدثين له: الجرح والتعديل، والتفسير، توفي سنة (٣٢٧ هـ)، انظر: تذكرة الحفاظ (٢/٢٣٤)، وشذرات الذهب (٢/٣٠٨).
- (٧) أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي: حافظ الحديث من أقران البخاري ومسلم، توفي ببغداد سنة (٢٧٧ هـ). تهذيب التهذيب (٥/٢٤)، والمنهج الأحمد (١/١٨٣)، والشذرات (٢/١٧١).
- (٨) عبيد الله بن عبد الكريم بن زيد بن فروخ المخزومي بالولاء، أبو زرعة الرازي: من أئمة حفاظ الحديث، توفي بالرّي سنة (٢٦٤ هـ)، له: المسند، انظر: تهذيب التهذيب (٤/٢٢)، وشذرات الذهب (٢/١٤٨).

صِفَاتِ اللَّهِ كُلَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَأَنَّهُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَاحِدٌ وَالْخَلْقُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِمْ مَخْلُوقُونَ؛ فَمَنْ لَمْ يُقِرَّ بِأَنَّ اللَّهَ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَاحِدٌ فَهُوَ زَنْدِيقٌ « هَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ وَهِيَ مُقْتَبَعَةٌ.

### فَضْلٌ : [ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ ]

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَنَا سَمْعِيَّةٌ خِلَافًا لِلْمُعْتَرِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَسَمُوا الْوَاجِبَاتِ إِلَى مَا يَكُونُ مَذْرُكُهُ الْعَقْلُ؛ وَإِلَى مَا يَكُونُ مَذْرُكُهُ السَّمْعُ.

ثُمَّ الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ - عِنْدَ بَعْضِهِمْ - : التَّرَدُّدُ وَالشُّكُّ<sup>(١)</sup>، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ النَّظَرُ الْمُوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَشُكْرِهِ لِإِنْعَامِهِ.

وَعِنْدَنَا: الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ هُوَ النَّظَرُ فِي مُعْجِزَةِ الرَّسُولِ، فَإِذَا جَاءَ الرَّسُولُ وَمَعَهُ الْمُعْجِزَةُ وَأَوْجَبَ النَّظَرَ فِي مُعْجِزَتِهِ بِإِيجَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَدْعُوُّ إِلَى النَّظَرِ بِحَيْثُ يَتَأَتَّى مِنْهُ تَحْصِيلُ الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ - : فَقَدْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ، وَلَا يَتَوَقَّفُ الْوُجُوبُ عَلَى عِلْمِهِ بِالْوُجُوبِ، بَلْ يَكْفِيهِ تَمَكُّنُهُ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، فَالْوَاجِبُ إِذَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَى مَنْ كَانَ عَالِمًا بِالْوُجُوبِ، أَوْ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا يَذَرِيهِ أَنْ الَّذِي مَعَهُ دَلِيلُ الْإِيجَابِ، فَلَا أَثَرَ لِإِفْتِرَائِهِ بِدَعْوَتِهِ فِي حَقِّ الْمَدْعُوِّ إِلَى النَّظَرِ.

قُلْنَا: كَلَامُنَا فِي الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ شَرْطًا فِي الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ لَكَانَ إِمَّا ضَرُورِيًّا أَوْ نَظَرِيًّا، وَالضَّرُورِيُّ مَأْيُوسٌ مِنْهُ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ، وَالنَّظَرِيُّ مُفْضٍ إِلَى التَّسْلُسِ، وَلَوْ كَانَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ يُسْقِطُ الْوُجُوبَ؛ لَمَا تَوَجَّهَ عَلَى الْكَافِرِ، وَلَا عَلَى الْجَاهِلِ بِالْوُجُوبِ وَاجِبٌ أَضَلًّا، زَقَدَ وَافَقْنَا الْمُعْتَرِلَةَ عَلَى هَذَا؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ هُوَ النَّظَرُ فِي جِسْمٍ - مَثَلًا - لِيَمْتَحِنَهُ هَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى الصَّانِعِ أَمْ لَا؛ فَإِنْ اسْتَبَانَ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ إِذْ ذَاكَ

(١) أول الواجبات الشك مذهب أبي هاشم، ونقل عن أبي علي أن الشك في أول التكليف يحسن. المعني (١٢/١٨٨)، وناقشه في المحيط بالتكليف (ص ٣٠)، وانظر: الشامل (ص ٣٢)، والأبكار (١/ ١٣٠)، وضعف جواب الأشاعرة بأن الإشكال وارد على الأشاعرة في إيجاب النظر. شرح المواقف (١/ ٢٨٤)، وشرح المقاصد (١/ ٣٠١).

بَانَ صِحَّةُ نَظَرِهِ وَوُجُوبُهُ، وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ هَذَا النَّظَرِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوبِهِ<sup>(١)</sup>.

[١/١٢] فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الشُّكُّ، وَهُوَ إِيرَادُ الْخَاطِرَيْنِ:

قُلْنَا: بِمَ يُعْلَمُ وَجُوبُ إِيرَادِ الْخَاطِرَيْنِ؟ وَلَا جَوَابَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْخَاطِرَانِ يَرِدَانِ عَلَى الْعَاقِلِ ضُرُورَةً.

قُلْنَا: كَمْ مِنْ عَاقِلٍ يَعِيشُ سِنِينَ كَثِيرَةً، وَلَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ الْخَاطِرَيْنِ، وَإِنْ قُدِّرَ جَرَيَانُهُمَا وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنْ سَلَّمْنَا جَرَيَانَهُمَا فَبَعَارِضُهُمَا خَاطِرَانِ آخَرَانِ: بِأَنَّ مَنْ لَهُ الْإِيجَابُ فَلَا إِيجَابَ حَقُّهُ وَصَاحِبُ الْحَقِّ يَجُوزُ أَنْ يُطَالِبَهُ بِحَقِّهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ، وَهُوَ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي نَفْسِهِ وَتَتَعَبَّهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ، لَا سِيَّمَا وَمَالِكُهُ لَا يَنْتَفِعُ بِشُكْرِهِ وَرُبَّمَا يُعَاتِبُهُ وَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ حَتَّى قَابَلْتَ إِنْعَامِي بِشُكْرِكَ الْيَسِيرِ الْحَقِيرِ؛ فَبَطُلَ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْوَاجِبَ يُتَلَقَّى مِنَ الْخَاطِرَيْنِ، وَتَبَتَّ أَنَّ الْوَاجِبَ الْأَوَّلَ هُوَ النَّظَرُ فِي مُعْجَزَةِ الرَّسُولِ؛ بِإِيجَابِ الرَّسُولِ<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِيجَابِ - وَهُوَ الْمُعْجَزَةُ - فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَى أَحَدٍ شَيْءٌ. وَامْتِنَاعُ الْمَدْعُوِّ إِلَى النَّظَرِ - إِمَّا سَمْعًا وَإِمَّا عَقْلًا - عَنِ النَّظَرِ -: لَا يُسْقِطُ عَنْهُ الْوُجُوبُ؛ فَدَعْوَةُ ذِي الْعَقْلِ إِلَى الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ كَدَعْوَةِ ذِي الْحِسِّ إِلَى الْإِحْسَاسِ، وَهُوَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ. وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: « لَا سَبِيلَ لِجُمْلَةِ الْعُقَلَاءِ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ عَنِ النَّظَرِ؛ إِذْ مِنْ شَرَائِطِ الْمُعْجَزَةِ تَوْفُّرُ الدَّوَاعِي إِلَى النَّظَرِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَكَلَّمُ الْآنَ فِي النَّظَرِ الْأَوَّلِ ».

وَلَوْ قِيلَ: كُلُّ نَظَرٍ عَقْلِيٍّ أَوْ سَمْعِيٍّ فَإِنَّمَا يُعْلَمُ وَجُوبُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ -: لَكَانَ صَحِيحًا؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالْوُجُوبِ النَّظَرُ الصَّحِيحُ، وَإِنَّمَا تُعْلَمُ صِحَّتُهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ، وَالْمَطْلُوبُ بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ الْعِلْمُ، وَالْمَطْلُوبُ مِنَ النَّظَرِ فِي الْفُرُوعِ غَلْبَةُ الظَّنِّ، وَإِنَّمَا يُتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْأَمْرَ بِالنَّظَرِ أَوْ بِالْعِبَادَةِ؛ كَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا إِذَا اتَّصَلَ بِالْمُخَاطَبِ

(١) انظر: الأصول الخمسة ( ص ٣٩ )، وأما أنه ينبغي النظر في الحوادث من الأجسام وغيرها ففي الأصول الخمسة ( ص ٦٥ ).

(٢) أورد الأمدى الاستدلال باحتمال العقاب على النظر والشكر في الأبيكار: ( ١ / ٢٩ ب ).

المُكَلَّفِ فَيَصِيرُ عَالِمًا بِوُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا مَعَ جَوَازِ أَلَّا يَبْقَى مُسْتَجْمِعًا لِشَرَائِطِ الْوُجُوبِ إِلَى إِتْمَامِهِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ وَجُوبُ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ مَعْدُورًا بِتَرْكِ الْإِقْدَامِ<sup>(١)</sup>.

وَحَالَفَ أَبُو هَاشِمٍ فِي ذَلِكَ؛ وَقَالَ: «إِنَّمَا يَعْلَمُ وَجُوبُهُ إِذَا عُلِمَ بَقَاؤُهُ عَلَى اللَّامَةِ إِلَى آدَاءِ الْعِبَادَةِ عَلَى التَّمَامِ».

قَالَ: «وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَبْقَى لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ فَجَوَازُ أَلَّا يَبْقَى كَالْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى»:

وَفِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِمَالٌ، وَالْأَصَحُّ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ وَجُوبُ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ، فَيَحْكُمُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالْوَاجِبَاتِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْأَمْرُ.

فَأَمَّا الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ فَتَقُولُ: إِنَّهُ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ؛ إِذْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْمُوجِبِ بَعْدُ. فَهَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ كَافٍ بِالْغُلَّةِ.

وَهَذَا السُّؤَالُ إِنَّمَا يورده البراهمة<sup>(٢)</sup> وَمُنْكَرُو النُّبَوَاتِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

غَيْرَ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يُدْلُونَ عَلَيْنَا وَيَقُولُونَ: إِذَا قُلْنَا: وَجُوبُ النَّظَرِ مِمَّا يُدْرِكُ عَقْلًا، فَيُمْكِنُنَا دَفْعُ سُؤَالِ الْبَرَاهِمَةِ، وَأَمَّا أَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمْ: وَجُوبُ النَّظَرِ يُدْرِكُ سَمْعًا فَيُؤَدِّي إِلَى تَنَاقُضٍ عَظِيمٍ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ لَكُمْ: بِمَ يَعْرِفُ وَجُوبُ النَّظَرِ؟ فَسَيَقُولُونَ: بِالسَّمْعِ، فَإِذَا قِيلَ لَكُمْ: وَبِمَ عَرَفْتُمُ السَّمْعَ؟ فَسَيَقُولُونَ: بِالنَّظَرِ، فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَصِيرَ الْفَرْعُ أَصْلًا وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ إِذَا جَاءَ الرَّسُولُ وَدَعَا الْعُقَلَاءَ إِلَى النَّظَرِ فِي أَمْرِهِ، فَسَيَقُولُونَ: الْعَقْلُ غَيْرُ مُوجِبٍ عِنْدَنَا وَالسَّمْعُ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدُ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِفْهَامِ النَّبِيِّ<sup>(٣)</sup>:

قُلْنَا: الْعَقْلُ الْمُجَرَّدُ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا الدَّالُّ عَلَيْهِ نَظَرُ الْعَقْلِ وَفِكْرُهُ، وَهُوَ

(١) يورد الأشاعرة على قضية وجوب النظر وزمن تعلق هذا الوجوب بالملكف - مسألة ما إذا ابتدر العاقل في أول حالة التكليف إلى النظر ولم يفرط، ثم اخترمته المنية قبل إتمامه، فما حكمه؟ انظر: الشامل (ص ٣٢)، والأبكار (١/٣٠).

(٢) البراهمة: قوم من أهل الهند، ينكرون النبوات، ويقولون بحدوث العالم وتوحيد الصانع. التمهيد (ص ٩٦)، والملل (ص ٢٤٦)، والحدود العين (ص ١٩٥، ١٩٦).

(٣) انظر: الشامل (ص ٢٧)، والمغني للمتولي (ص ٥)، والأبكار (١/٢٦، ٢٩)، وشرح المقاصد (١/٢٩٨).

التَّجْوِيزُ وَالتَّشْكِيكُ، وَسَيَقُولُ الْمَدْعُوُّ إِلَى النَّظَرِ إِمَّا مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ: أَمَّا إِنِّي لَوْ تَفَكَّرْتُ وَرَدَدْتُ خَاطِرِي إِلَى أَمْرِكَ رَبِّمَا يَتَبَيَّنُ لِي حَالُكَ؛ وَلَكِنْ لَمْ أَعْلَمْ وَجُوبَ إِيرَادِ هَذَا الْخَاطِرِ فَمَا لَمْ أَعْلَمْ وَجُوبَهُ عَلَيَّ؛ لَا أَوْرُطُ نَفْسِي فِيهِ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى إِفْحَامِ الدَّاعِي فَيَضْرِبُ عَنْهُ وَيَتَعَاوَلُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْخَاطِرَانِ يَرِدَانِ عَلَيْهِ ضَرُورَةً:

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ تَأْتِي عَلَى الْعَاقِلِ خَمْسُونَ سَنَةً، وَلَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ هَذَا الْخَاطِرَ؛ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّجْوِيزَ تَشْكِيكٌ وَالرَّبُّ لَا يَخْلُقُ الشَّكَّ عِنْدَكُمْ.

### فَضْلُ: [ العلم الحاصل عقيب النظر: هل هو من كسب العبد؟ ]

[ ١٢/ب ] مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ تَنْقَسِمُ إِلَى مُبَاشِرٍ بِالْقُدْرَةِ، وَإِلَى مُتَوَلَّدٍ عَنْ سَبَبٍ مُبَاشِرٍ بِالْقُدْرَةِ، ثُمَّ الْمُتَوَلَّدُ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ السَّبَبِ، وَسَرُّهُ أَنْ يَكُونَ مُبَاشِرًا عَنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ النَّظَرُ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّهُ يُؤَلَّدُ الْعِلْمُ فِي مَحَلِّهِ<sup>(٢)</sup>، وَنَاقَضُوا فَقَالُوا: تَذَكَّرُ النَّظَرَ لَا يُؤَلَّدُ الْعِلْمُ<sup>(٣)</sup>.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَوْ نَظَرَ وَحَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ فَمَا قَوْلُكُمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ: أَهُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ أَوْ فِعْلِ الْعَبْدِ؟

وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى إِضَافَتِهِ إِلَى فِعْلِ اللَّهِ لِمَعْنَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُسْقِطُ التَّكْلِيفَ؛ إِذِ الرَّبُّ لَا يَأْمُرُ الْعَبْدَ بِمَا لَيْسَ فِعْلًا لَهُ.

(١) الفعل المباشر عندهم هو ما نفعله ابتداءً في محل القدرة من دون فعل سواه، والمتولد على ضربين: أحدهما: أن يكون كال مباشر في كونه في محل القدرة، كما نقوله في العلم المتولد عن النظر، والثاني: يتعدى محل القدرة وإن كان السبب يوجد في محل القدرة، انظر: المحيط بالتكليف (ص ٣٥١)، والمغني (١٢/٧٧)، والمقالات (٩٢/٢)، والحرية المستولة (ص ٤٩).

(٢) انظر توليد النظر العلم في: المغني (٩/١٦٢، ١٢٥، ١٢/١١).

(٣) رفض القاضي إفادة التذكر للنظر علمًا؛ لأن «التذكر للأحوال لا يجب على طريقة واحدة أن يذكر الشيء ويعلمه، بل قد يتذكر كيفية أكله ويقع له العلم بغيره من الأحوال الغامضة»، المغني (١٢/٨٦)، وصرح أبو هاشم بأن التذكر السانح للذهن بلا قصد من العبد لا يولد العلم التابع له؛ لأن ذلك إنما يكون من فعل الله - تعالى - انظر الحرية المستولة (ص ٢٥).

وَالثَّانِي: أَنَّ مُعْظَمَهُمْ أَنْكَرُوا التَّوَلَّدَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا قَالُوا: إِنَّ الْعِلْمَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَعَلَ الْعَبْدُ.

قُلْنَا: أَهْوُ فَعَلَ لَهُ بِطَرِيقِ التَّوَلَّدِ أَمْ بِطَرِيقِ الْمُبَاشَرَةِ؟

وَالأَوَّلُ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ النَّظَرِ لَا يُؤَلِّدُ الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

وَالثَّانِي مُسْتَحِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَصْلِهِمْ لِمَعْنِيَّتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ حُكْمَ الْمَقْدُورِ الْمُبَاشَرِ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَيْهِ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَهَاهُنَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ لَهُ شَاءَ أَوْ أَبَى، فَأَبْطَلُوا هَذَا الْأَصْلَ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ جَازَ حُصُولُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِالْقُدْرَةِ لَجَازَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ النَّظَرِ، وَبَطَلَ الْقَوْلُ بِالتَّوَلَّدِ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: النَّظَرُ يَتَّصِفُ<sup>(٣)</sup> الْعِلْمَ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ وَجُوبًا<sup>(٤)</sup>، فَالْعِلْمُ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَهُوَ مُكْتَسَبٌ لِلْعَبْدِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ: الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيبَ النَّظَرِ يَقَعُ كَسْبًا لِلنَّاطِقِ.

(١) انظر: القاسم بن محمد: الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٠٥)، وأيضًا: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٤٣١)، (٤٤٦).

(٢) قياس النظر على التذكر اعترض عليه الرازي بأن «القياس على التذكر لا يفيد اليقين ولا الإلزام» المحصل (ص ٤٨)، وانظر: شرح المواقف (١/ ٢٥٠، ٢٥٢)، وشرح المقاصد (١/ ٢٦٢، ٢٦٣).

(٣) التعبير عن حصول العلم عقيب النظر يتضمن النظر الصحيح العلم - عبارة القاضي الباقلاني؛ حيث عرف العلم النظري بأنه: ما يتضمنه النظر الصحيح، ورجع الأمدي في الأبكار (١/ ٥ ب) هذه العبارة ووصفها بأنها موافقة لأصول أهل الحق من أصحابنا.

(٤) ذهب القاضي الباقلاني إلى أن العلم يقع بعد النظر وجوبًا كما في شرح المواقف (١/ ٢٥٢)، وتابعه عليه جمهرة الأشاعرة وإن بصرحوا بالوجوب؛ بل اختاروا له وصفًا آخر هو التضمن لاتساقه مع المذهب الأشعري المعتمد على فكرة العادة لتحليل مبدأ السببية هروبًا من نسبة الفعل إلى غير الله تعالى؛ كالجويني في الشامل (١١٢، ١١٣)، والرازي في المحصل، وتلخيصه للطوسي (ص ٤٧)، والعالم (ص ٢٣)، والأمدي في غاية المرام (ص ٨٩)، وابن خلدون في لباب المحصل (ص ٤٤) وقد اقتصر عليه في حكاية المذهب الأشعري في هذه المسألة مع قول أبي الحسن بالعادة فيه، وصرح الغزالي بأن هذا مذهب أكثر الأشاعرة. انظر: حاشية السيالكوتي على شرح الجرجاني على المواقف (١/ ٢٤٨)، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ١٤٠، ١٤٢)، وابن تيمية: كتب ورسائل في العقيدة (٣٤/ ٤).

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأشعري من أن حصول العلم بعد النظر عادي: فلم يأخذ به إلا بعض الأشاعرة، واعترض عليه الأمدي في الأبكار (١/ ٢٣ ب) محتجًا بأن «الموجب لا بد وأن يكون متحققًا مع الموجب، والنظر مضاد للعلم بالمنظور فيه، فلا يكون معه، فلا يكون موجبًا له».



وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ ضَرُورِيٌّ، فَالْمَأْمُورُ هُوَ النَّظَرُ، وَالتَّسَبُّبُ إِلَى الْعِلْمِ، فَتَضَمَّنُ النَّظَرَ الْعِلْمَ  
كَتَضَمَّنِ الْإِرَادَةُ الْعِلْمَ.

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيبَ النَّظَرِ فَعُلُ النَّاطِرِ بِطَرِيقِ التَّوَلُّدِ، وَهُمْ فِي هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ أَنْ يُشَبِّتُوا التَّوَلُّدَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ، فَيَلْزِمُهُمْ مَذْهَبُ الطَّبَّائِعِيِّينَ<sup>(١)</sup>، أَوْ يُخْرِجُوا مُعْظَمَ  
الْمَعَارِفِ عَنْ كَوْنِهَا مَأْمُورًا بِهَا. فَبَطَلَ التَّكْلِيفُ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، أَوْ يُبْطَلُوا فَضِيَّةُ الْقُدْرَةِ مِنَ  
الْخَيْرَةِ لِلْقَادِرِ وَبَيْنَ أَنْ يُبْطَلُوا الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ.

\*\*\*

(١) الطَّبَّائِعِيُّونَ: قَوْمٌ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ الْأَوَائِلِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْجَوْهَرَ أَرْبَعَةُ أَجْنَاسٍ، وَهِيَ الطَّبَائِعُ الْأَرْبَعَةُ: الْحَرَارَةُ  
وَالْبُرُودَةُ وَالرُّطُوبَةُ وَالْيَبُوسَةُ، انْظُرْ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ( ١٠ / ٢ )، وَالْمَوْسُوعَةُ الْفَلَسْفِيَّةُ د. عَبْدُ الْمَنَعَمِ حَفْنِي  
( ص ٢٧٨ ).



# الْغُنْيَةُ فِي الْكَلَامِ

[ الإلهيات ]

[ القسم الأول: مقدمة في إثبات الصانع ]





( ١ )

## الْقَوْلُ فِي حَدَثِ الْعَالَمِ

أَوَّلُ مَا نُصَدِّرُ الْبَابَ بِهِ الْقَوْلُ فِي أَقْسَامِ الْمَعْلُومَاتِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا تَجَزَّ عَرْضْنَا مِنْهَا فَتَعَقَّدُ بَابًا فِي أَقْسَامِ الْمَوْجُودَاتِ، وَأَقْسَامِ الْمُحْدَثَاتِ الَّتِي يَجْمَعُهَا اسْمُ الْعَالَمِ.

### [ ( ١ / ١ ) أَقْسَامِ الْمَعْلُومَاتِ ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: « الْمَعْلُومَاتُ عَلَى صَرِيحَيْنِ: مَعْدُومٌ وَمَوْجُودٌ ». وَالْمَوْجُودُ: هُوَ الشَّيْءُ الثَّابِتُ الْكَائِنُ، وَهُوَ الذَّاتُ وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ هَذِهِ عِبَارَاتٌ عَنِ الشَّيْءِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَوْجُودٌ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ شَيْءٌ، وَمَا لَا يُوصَفُ بِالْوُجُودِ لَا يُوصَفُ بِكُونِهِ شَيْئًا، وَمَا لَا يُوصَفُ بِكُونِهِ شَيْئًا لَا يُوصَفُ بِالْوُجُودِ.

وَدَهَبَتِ الْمُعْتَرِلَةُ إِلَى أَنَّ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ هُوَ الْمَعْلُومُ فَطَرَدُوا ذَلِكَ وَعَكَّسُوهُ، وَقَالُوا عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ: كُلُّ مَعْدُومٍ مَعْلُومٌ؛ فَهُوَ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>.

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَعْلُومَ عِنْدَنَا كَمَا يَنْقَسِمُ إِلَى الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، كَذَلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى شَيْءٍ وَإِلَى مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَإِلَى ثَابِتٍ وَإِلَى غَيْرِ ثَابِتٍ؛ لِمَا يَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالْوُجُودِ وَالذَّاتِ وَالنَّفْسِ.

فَنَقُولُ: إِنَّ الْمَعْدُومَ مَعْلُومٌ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا ذَاتٍ وَلَا ثَابِتٍ كَمَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، بَلْ هُوَ

(١) انظر: التمهيد (ص ٤٠)، والإنصاف (ص ١٥)، وأصول الدين (ص ٥)، والشامل (ص ٣٤)، والإرشاد (ص ٣٤)، والأربعين (ص ٨٢)، والمحصل (ص ١٠٣)، والعالم (ص ٢٥)، وطوالع الأنوار (ص ١٤٩)، وشرح المواقف (٢/٦٢)، وشرح المقاصد (١/٣٩٨).

(٢) هذا القول ابتدعه الشحام وتابعه الخياط واشتهر به أبو هاشم. رياضة الأفهام (١/٩٩)، والمقالات (٢/٢٠٢)، والشامل (ص ٣٤)، والمحصل (ص ٥٩). ورفضه العلاف والكمي وأبو الحسين البصري، والخوارزمي. الكامل في الاستقصاء (ص ١٨٥).

الْمُتَنَبِّهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمَعْنَى تَعَلَّقِ الْعِلْمُ بِهِ: تَعَلُّقُهُ بِإِنْتِفَائِهِ.

وَعِنْدَ مُعْظَمِ الْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ<sup>(١)</sup>: لَا مَعْلُومٌ إِلَّا الشَّيْءُ؛ وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ فَلَيْسَ بِمَعْلُومٍ.

وَعِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ: الْمَحَالَاتُ لَا<sup>(٢)</sup> يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِهَا، وَلَيْسَتْ مَعْلُومَةً؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَعْلُومَةً لَكَانَتْ أَشْيَاءَ؛ وَأَوَّلُ مَنْ أَخَذَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْهُمْ الشَّحَامُ<sup>(٣)</sup> وَتَابَعَهُ مُعْتَزَلَةُ الْبَصْرَةِ أَوْ مُعْظَمُهُمْ<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ أَتَبَتُوا لِلْمَعْدُومِ خَصَائِصَ أَوْصَافِ الْأَنْفُسِ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ جَوْهَرٌ وَعَرَضٌ وَلَوْ وَكَوْنٌ وَسَوَادٌ وَعِلْمٌ وَرَائِحَةٌ وَبَيَاضٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ<sup>(٥)</sup>.

وَعِنْدَهُمْ: صِفَةُ النَّفْسِ: مَا يَلْزِمُ النَّفْسَ وَجُودًا وَعَدَمًا، ثُمَّ نَاقَضُوا فِي أَشْيَاءَ؛ فَلَمْ يُثْبِتُوا لِلْجَوْهَرِ الْحُجْمِيَّةَ وَالنَّحْزِيَّةَ، وَلَمْ يُثْبِتُوا لِلْعَرَضِ الْقِيَامَ بِالْمَحَلِّ، وَنَفَوُا التَّعْلِيلَاتِ وَالْإِصْفَاتِ؛ فَأَتَبَتُوا الْعِلْمَ بِهَا لِعَالِمٍ، وَلَا مُتَعَلِّقًا بِالْمَعْلُومِ، وَالسَّوَادَ وَالْبَيَاضَ لَا لِجَوْهَرٍ، وَلَمْ يُثْبِتْ قِيَامَ الْعَرَضِ بِالْجَوْهَرِ إِلَّا الشَّحَامُ، [١/١٣] فَأَلْزِمَ الْجِسْمَ فِي الْعَدَمِ فَالْتَزَمَ<sup>(٦)</sup>.

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّ: الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ<sup>(٧)</sup>، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ وَالْمُتَأَخِّرِينَ كَأَبِي الْهَذِيلِ<sup>(٨)</sup>.....

(١) فرع البصرة: يبدأ بواصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وعن الأول أخذ: عثمان الطويل، وحفص بن سالم، والحسن بن ذكوان، وعندهم: العلاف، والأصم، ومعمار بن عباد، وعندهم: النظام، والشحام، والفوطي، وبشر بن المعتمر. التنبيه والرد (ص ٣٧)، وضحي الإسلام (٣/ ٩٦)، وفلسفة المعتزلة (ص ١٣٥).

(٢) كلمة: «لا» ليست في الأصل ولعلها سقطت من الناسخ، والسياق يقتضيها.

(٣) يوسف بن عبد الله، أبو يعقوب الشحام: انتهت إليه رئاسة المعتزلة بالبصرة، كان من أعلم الناس بالجدل، توفي سنة (٢٨٠ هـ)، انظر: طبقات المعتزلة (ص ٧٧)، ولسان الميزان (٦/ ٣٩٧)، والمعتزلة (ص ٥٨).

(٤) صاحب هذا القول الشحام، ثم الخياط الذي أثبت للمعدوم صفة الجسمية. رياضة الأفهام (١/ ٩٩)، والفرق (ص ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ١٥١)، والمعتزلة (ص ٥٨).

(٥) قارنه بما في الشامل (ص ٣٤) فإن المصنف هنا حكى كلام شيخه الجويني في الشامل.

(٦) انظر: الشامل (ص ٣٤).

(٧) المعدوم ليس بشيء مذهب الكعبي، حكاه عنه الجويني في الشامل (ص ٣٥) ونسبه إلى متبعيه من معتزلة بغداد.

(٨) محمد بن الهذيل بن عبد الله العبدى، أبو الهذيل العلاف: من أئمة معتزلة البصرة، توفي سنة (٢٣٥). الفرق (ص ١٢٢)، والانتصار (ص ٤٠)، وطبقات المعتزلة (ص ٥٤)، وأمالى المرتضى (١/ ١٢٤)، والتنبيه والرد (ص ٣٨، ٤٠)، وللغرابي كتاب عنه باسمه.

وغيره، ويُعزى هذا أيضًا إلى الكعبي<sup>(١)</sup> وهشام الفوطي<sup>(٢)</sup>.

وصار بعضهم: إلى أن المَعْدوم شيء، ولم يزيدوا على هذا الإطلاق، وهذا مذهب عباد الصيمري<sup>(٣)</sup> وابن عياش<sup>(٤)</sup> وغيرهما.

والذين أثبتوا للمَعْدوم خصائص الصفات فإنما حملهم على ذلك دَعْوَاهُمْ أَنَّ الشَّيءَ المطلق الذي لا صفة له غير معقول، فأثبتوا للذوات المَعْدومة خصائص الصفات لتمييز بعضها من بعض في حكم العقل:

وهذا منهم تحكُّم محض، فإنهم إذا لم يثبتوا للجوهر في العدم الحُجْم والتَّحْيز والقبول للصورة، فكيف يُمَيِّزُ عن العرض؟ وإذا لم تكن الأعراض قائمة بالمحال ولا مُتعلِّقة بِمُتعلِّقها، فكيف تُمَيِّزُ عَنِ الجواهر؟ فَمَا اسْتَعَادُوا بِإِثْبَاتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ لِلذَّوَاتِ الْمَعْدُومَةِ إِلَّا جَهْلًا، وَلَمْ يُمَيِّزْ مَذْهَبُهُمْ عَنْ مَذْهَبِ مَنْ أَطْلَقَ الشَّيْءَ وَأَبْهَمَهَا فَقَدْ بَطَلَ الْمَذْهَبَانِ قَطْعًا، وَمَحْصُولُهَا تَقْدِيرَاتٌ وَهَمِيَّةٌ وَرَدُّوْهَا لِيَتَوَكَّأَ الْعِلْمُ عَلَيْهَا<sup>(٥)</sup>.

ثم قال أصحابنا: ما من قاعدة من قواعد الأصول إلا فسرها المعتزلة بإرتكابهم هذا المذهب.

فَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْعَقْلِيَّةِ: إطباق العَلَاءِ عَلَى أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالْوُجُودِ، وَبَيْنَ الثَّابِتِ وَالْمَوْجُودِ وَهَؤُلَاءِ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا تَحْكُمًا:

وَلَوْ قَلَبَ قَالِبٌ عَلَيْهِمْ يَقُولُ: لَا بَلِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي أَثْبَتُوهَا فِي الْعَدَمِ مَوْجُودَةٌ وَلَيْسَتْ ثَابِتَةً، فَلَا جَوَابَ لَهُمْ، إِلَّا أَنْ قَالُوا: كَيْفَ تَكُونُ مَوْجُودَةً مَعَ تَحَقُّقِ الْعَدَمِ.

(١) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، أبو القاسم: إليه تنسب الكعبية، توفي ببلخ سنة (٣١٩ هـ)، من مقالاته: نفى الإرادة مطلقًا، انظر: المعتزلة (ص ٧٢)، وطبقات المعتزلة (ص ٩٣)، ولسان الميزان (٣/ ٣١٨).  
(٢) هشام بن عمرو الفوطي الشيباني: له أقوال انفرد بها في: الجسم والجوهر، وصفات الله تعالى، وأن الجنة والنار لم تخلقا بعد، انظر: طبقات المعتزلة (ص ٦٩)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ٥٥)، والمنية والأمل (ص ٥٤)، والانتصار (ص ١٠٥، ١١٢).

(٣) عباد بن سليمان الصِّمَرِيُّ أو الصِّمَرِيُّ: من أصحاب الفوطي. الانتصار (ص ١٤٤)، وطبقات المعتزلة (ص ٨٣)، والقلائد (ص ٥٥)، ولسان الميزان (٣/ ٢٨٩)، والتبصير (ص ٤٦)، ونفائس الأصول (١/ ٤٥٧).

(٤) إبراهيم بن عياش، أبو إسحاق البصري المعتزلي: تلمذ لأبي هاشم، وهو أستاذ القاضي عبد الجبار، من مصنفاته: الحسن والحسين، توفي في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، انظر: طبقات المعتزلة (ص ١١٣).  
(٥) كذا بالأصل.

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِإِجَادِ مَا هُوَ ثَابِتٌ وَذَاتٌ وَعَيْنٌ وَنَفْسٌ، وَسُنْبِينٌ بَعْدَ هَذَا بَطْلَانُ الْإِجَادِ وَالْإِعْدَامِ مَعَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَهْلُ اللِّسَانِ يَقُولُونَ: «الْقِيَامَةُ ثَابِتَةٌ»:

قُلْنَا: وَقَدْ يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا كَائِنَةٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا سَتَكُونُ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ آتٍ فَكَانَ قَدْ.

وَقَدْ يُرَادُ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا ثَابِتٌ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥، والأنبياء: ٣٥، والعنكبوت: ٥٧] عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا سَتَذُوقُ، وَقَدْ نَاطَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الصَّاحِبَ بْنَ عَبَّادٍ<sup>(١)</sup> فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَالْزَمَهُ الدَّهْرِيَّةَ<sup>(٢)</sup>، وَأَصْحَابَ الْهَيُولَى<sup>(٣)</sup>؛ حَيْثُ أَثْبَتُوا الْجَوَاهِرَ فِي الْأَزَلِ كَمَا أَثْبَتَهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَقَطَعُوا بِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ الثُّبُوتِ؛ فَقَالَ الْأُسْتَاذُ: «وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: الْمُعْتَزِلَةُ لَمَّا أَطْلَقُوا عَلَيْهَا لَفْظَ الثُّبُوتِ إِنَّمَا عَنَوْا بِهِ الْوُجُودَ؛ ثُمَّ إِنَّ أَصْحَابَ الْهَيُولَى أَثْبَتُوا مَا أَثْبَتَهُ الْمُعْتَزِلَةُ، وَنَفَوْا التَّحْيِزَ كَمَا نَفَاهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَزَادَ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَيْهِمْ إِثْبَاتَ الصُّورِ وَالْأَعْرَاضِ، وَأَصْحَابُ الْهَيُولَى نَفَوْا الصُّورَ وَالْأَعْرَاضَ عَنِ الْهَيُولَى، وَشَبَّهَهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ تَذَانِي شُبْهَةَ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى»<sup>(٤)</sup>.

وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي أَفْسَدُوهَا: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - كَانَ فِي الْأَزَلِ وَلَا شَيْءَ؛ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ فَقَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ».

وَالطَّائِفَتَانِ<sup>(٥)</sup> أَصْحَابُ الْهَيُولَى فِي حُكْمِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَلَمْ يُثْبِتُوا مَعَ اللَّهِ أَعْدَادًا يَلَا نِهَآيَةَ

(١) إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني: لقب بالصاحب، لما صارت إليه الوزارة والسلطة استخدمها لنصرة الاعتزال، انظر: المعتزلة (ص ٢٠٩)، ولسان الميزان (١/ ٤٦١، ٤٦٤)، ولبدي طبانة: صاحب بن عباد. (٢) الدهرية: طائفة من الفلاسفة القدماء، جحدوا الصانع المدبر، وزعموا: أن العالم لم يزل موجوداً كذلك بنفسه وبلا صانع. المنقذ من الضلال (ص ٩٦)، والخور العين (ص ١٩٥)، والمعجم الفلسفي (ص ٧٦).

(٣) الأجسام تتكون من ذرات غير متناهية هي جواهر فردة. ستيس: الفلسفة اليونانية (ص ٨١)، والمدخل إلى الفلسفة (ص ١٦٣)، وربيع الفكر اليوناني (ص ١٥١)، وأسس الفلسفة (ص ٢٤٣)، وقصة الفلسفة اليونانية (ص ٦٩)، وقال المتكلمون بقولهم. نشأة الفكر (١/ ٤٧١)، والزركان (ص ٤١٧). والثاني تألف الجسم من هيولى وصورة. الطبيعية (١/ ٤٢٨)، وتابعه ابن سينا، والشفاء (١/ ٣٤)، والنجاة (ص ٢٠٢)، والحدود (ص ٢٤٨)، وغرابة (ص ١٠٩)، والفلسفة الطبيعية (ص ١٠١)، والحدود للخوارزمي (ص ٢١٠).

(٤) انظر هذه المناظرة في الشامل (ص ١٢٤، ١٢٥)، فيصل بدير: فكرة الطبيعة في الفلسفة الإسلامية (ص ٢٠١). (٥) كذا بالأصل.



وَالْمُعْتَرِلَةَ أَثْبَتُوا أَعْدَادًا بِلاَ نِهَايَةٍ وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ قَطْعًا.

وَمِنَ الْأُصُولِ الَّتِي شَوَّشُوهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ: الْإِيجَادُ وَالْإِعْدَامُ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْإِيجَادِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ يَجْعَلَ اللَّهُ مَا لَيْسَ بِذَوَاتٍ وَأَشْيَاءَ ذَوَاتٍ وَأَشْيَاءَ وَأَعْيَانًا وَجَوَاهِرَ وَأَعْرَاضًا. وَنَحْنُ إِذَا سَأَلْنَا هَؤُلَاءِ، فَتَقُولُ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَوْ جَدَّ الْعَالَمِ؟ أَتَقُولُونَ: إِنَّهُ أَوْ جَدَّ ذَوَاتِهَا أَوْ غَيْرَ ذَوَاتِهَا؟

فَإِنْ قَالُوا: ذَوَاتِهَا.

فَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبَهُمْ.

وَإِنْ قَالُوا غَيْرَهَا.

نُسَائِلُهُمْ عَنْ غَيْرِهَا.

فَمَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ فَلَا مَطْمَعَ لَهُ فِي الْإِنْفِصَالِ.

وَمَنْ أَثْبَتَهَا قَبِلَ قَوْلَ: الْوُجُودُ يُوجِدُهُ الْقَاعِلُ.

قُلْنَا: الْحَالُ عِنْدَكُمْ لَيْسَتْ مَقْدُورَةٌ وَلَا مَعْلُومَةٌ عَلَى حِيَالِهَا، وَإِنَّمَا تُعْلَمُ الذَّاتُ عَلَيْهَا وَالذَّاتُ تُقْبَلُ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ؛ فَأَمَّا الْأَحْوَالَ فَلَا يَتَأَنَّى فِيهَا النَّفْيُ [١٣/ب] وَالْإِثْبَاتُ، وَلَوْ جَازَ صَرْفُ أَثَرِ الْقُدْرَةِ أَوْ الْقَادِرِيَّةِ إِلَى الْحَالِ، لَجَازَ صَرْفُ أَحْكَامِ الْجَوَاهِرِ وَاخْتِلَافِهَا إِلَى الْأَحْوَالَ؛ وَاسْتَعْنَتْ بِهَا عَنِ الْأَعْرَاضِ فَتَعَلَّلَ أَحْكَامُهَا بِأَحْوَالٍ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْقَادِرِيَّةِ، وَفِي نَفْيِ الْأَعْرَاضِ نَفْيُ حَدَثِ الْجَوَاهِرِ.

وَكَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ صَاحِبَ هَذَا الْمَذْهَبِ إِضَافَةَ الْإِعْدَامِ إِلَى اللَّهِ، بَلْ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُمُ الْقَوْلُ بِالْعَدَمِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا بِأَجْمَعِهِمْ: السَّوَادُ يُثَاقِي الْبَيَاضَ وَيُضَادُّهُ وَيُعْدِمُهُ.

فَنُسَائِلُهُمْ عَنْهُ فَتَقُولُ: كَيْفَ يَنْعَدِمُ السَّوَادُ بِضِدِّهِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: يَنْعَدِمُ وَجُودُهُ دُونَ سَوَادِيَّتِهِ.

فَلَا تَضَادُّ لَوْجُودِيَّتِهِمَا؛ فَإِنَّ التَّضَادَّ مِنْ صِفَاتِ الْأَنْفُسِ عِنْدَهُمْ، وَذَلِكَ يَنْتَفِي، وَلَا يُوصَفُ الرَّبُّ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى إِعْدَامِهِ، فَمَا يَقَعُ بِهِ التَّنَاقُيُ لَا سَبِيلَ إِلَى نَفْيِهِ، وَمَا يَنْصِفُ الرَّبُّ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْوُجُودُ فَلَا يَقَعُ التَّنَاقُيُ بِهِ.

فَأَمَّا شُبُهُهُمْ:

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَاتُ تَنْقَسِمُ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ، وَالْوَاجِبُ يَسْتَقِلُّ بِوُجُوبِهِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَأَمَّا الْجَائِزُ فَهُوَ إِلَى خَيْرَةِ الْقَادِرِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِلْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّ مَا سَمَّيْتُمُوهُ وَاجِبًا مِنَ الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَالسَّوَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ عِنْدَنَا وَجَمِيعُهَا إِلَى خَيْرَةِ الْقَادِرِ، وَلَا مَعْنَى لَوُجُودِ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ إِلَّا ذَاتُهُمَا، وَلَا مَعْنَى لِإِبْجَادِهِمَا إِلَّا إِبْتِثَاتُ ذَوَاتِهِمَا بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتًا وَشَيْئًا وَنَفْسًا، فَالَّذِي أَتَيْتُمُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ النَّاتِجَةِ لِلْحُدُوثِ كَالْتَحْيِزِ وَقِيَامِ الْعَرَضِ بِالْجَوْهَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ وَقُلْتُمْ: إِنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْحُدُوثِ وَوُجُوبًا، فَالصِّفَاتُ الَّتِي سَمَّيْتُمُوهَا صِفَاتِ الْأَنْفُسِ كَالْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَالذَّاتِيَّةِ - هِيَ عِنْدَنَا تَابِعَةٌ لِلْحُدُوثِ كَالْتَحْيِزِ وَقِيَامِ الْعَرَضِ بِالْمَحَلِّ. ثُمَّ دَعَوَانَا أَنَّهَا تَتَّبِعُ الْحُدُوثَ - دَعَا بَاطِلَةٌ.

وَلَوْ قَالَ لَكُمْ قَائِلٌ: بَلِ الْحُدُوثُ يَتَّبِعُ التَّحْيِزَ وَاجِبًا، وَالْوُجُودُ وَاجِبٌ لَدَى التَّحْيِزِ وَقِيَامِ الْعَرَضِ بِالْمَحَلِّ، فَلَا يُمَكِّنُكُمْ دَفْعُ هَذَا الْقَلْبِ؛ فَإِنَّهُ تَحَكُّمٌ مَحْضٌ.

وَقَوْلُكُمْ: «إِنَّ الْجَائِزَ يَسْتَنِدُ إِلَى الْفَاعِلِ وَخَيْرِيَّتِهِ» - لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ؛ فَإِنَّ إِذْرَاكَ الْأَلَمِ وَالْعِلْمِ بِالْأَلَمِ يَتَلَازَمَانِ وَوُجُوبًا<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ إِلَى الْفَاعِلِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ تَذَكُّرِ النَّظَرِ وَمُقَابَلَتِهِ وَاجِبٌ، وَمَعَ ذَلِكَ حَكَمْتُمْ بِأَنَّهُ مَقْدُورُ النَّاطِرِ وَمَنْ فَعَلَ انْفَجَا ذِكْرُ النَّظَرِ، وَالْمَشْرُوطُ لَا يَتَصَوَّرُ بُتُوهُ دُونَ الشَّرْطِ، وَكَذَلِكَ الْعَرَضُ يَجِبُ انْفِقَارُهُ إِلَى الْمَحَلِّ، وَمَعَ ذَلِكَ أَثَرٌ عَلَى الْفَاعِلِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الذَّاتُ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ ذَاتًا بِالْفَاعِلِ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ ذَاتُ الْقَدِيمِ بِالْفَاعِلِ.

قُلْنَا: يَبْطُلُ بِالْوُجُودِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْوُجُودُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَوْجِدِ لِمَحْضِ الْوُجُودِ بَلْ لَتَجَدِّدِهِ.

قُلْنَا: كَذَلِكَ الذَّاتُ؛ قَدْ يَفْرَقُ بَيْنَ الْمَعْدُومِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ وَوُجُودِهِ، وَبَيْنَ الْمَعْدُومِ الَّذِي

(١) قارنه بما في الشامل (ص ٤٠).

(٢) قارنه بما في الشامل (ص ٤٠، ٤١).

يَصِحُّ وُجُودُهُ، وَإِنَّمَا يَقَعُ هَذَا الْفَرْقُ وَالتَّمْيِيزُ بِثُبُوتِ أَحَدِ الْمَعْدُومِينَ وَكَوْنِهِ ذَاتًا<sup>(١)</sup>.  
قُلْنَا: التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا يَقَعُ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَجُوزُ وُجُودُهُ دُونَ الثَّانِي وَهَذَا ظَاهِرٌ وَلَوْ كَانَ  
التَّمْيِيزُ إِنَّمَا يَقَعُ بِالذَّاتِ، لَوَجَبَ كَوْنُ الْمُسْتَحِيلِ ذَاتًا؛ كَالْمَعْدُومِ الثَّانِي.  
قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ نَعْلَمَ مَا لَيْسَ بِذَاتٍ لَجَازَ أَنْ نُذْرِكَ وَنَرَى مَا لَيْسَ بِذَاتٍ.  
قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْإِذْرَاكِ؟

قَالُوا: وَمَا الْفَارِقُ؟  
قُلْنَا: الْفَرْقُ بَعْدَ الْجَمْعِ، وَبِمَ جَمَعْتُمُ بَيْنَهُمَا؟  
ثُمَّ نَقُولُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِذْرَاكِ وَالْعِلْمِ أَنَّ الْإِذْرَاكَ يَفْتَضِي نَفْسَ الْمُذْرَكِ، وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ  
بِالْمَعْلُومِ جُمْلَةً وَتَقْدِيرًا.

وَمِنْ شُبْهِهِمْ: أَنَّهُمْ قَالُوا: شَرْطُ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَوَكَّأُ عَلَى النَّفْيِ  
الْمَحْضِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَا أَعْلَمُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَعْلَمُ لَا.  
قُلْنَا: قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْعِلْمَ كَمَا يَتَعَلَّقُ بِثُبُوتِ الشَّيْءِ يَتَعَلَّقُ بَانْتِفَائِهِ، وَمَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ  
فِي كُمِّهِ شَيْءٌ - مَثَلًا - وَبَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ، فَقَدْ جَحَدَ؛ وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بَانْتِفَائِهِ كَمَا  
يَتَعَلَّقُ [١/١٤] بِثُبُوتِهِ.

وَنَقُولُ: هَلْ تَعْلَمُونَ انْتِفَاءَ الْوُجُودِ عَنِ الْجَوَاهِرِ الْمَعْدُومَةِ الْآنَ أَمْ لَا؟  
فَإِنْ قَالُوا: لَا تَعْلَمُ انْتِفَاءً  
قُلْنَا: فاعْلَمُوهُ مَوْجُودًا؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَإِنْ عَلِمْتُمْ انْتِفَاءَ الْوُجُودِ،  
وَكَذَلِكَ عَلِمَ اللَّهُ انْتِفَاءَ الْوُجُودِ عَنْهَا؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْانْتِفَاءَ مَعْلُومٌ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْدَمَ  
اللَّهُ عَرَضًا أَوْ جَوْهَرًا، فَهَلْ عَلِمَ انْتِفَاءَ الْوُجُودِ عَنْهُ؟  
فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَقُولُوا: يَعْلَمُ انْتِفَاءَهُ، وَانْتِفَاءَ الْوُجُودِ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ إِعَادَةَ جَوْهَرٍ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ مَعَ الْقَوْلِ بَأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؟! وَعَلَى  
قَضِيَّةِ قَوْلِكُمْ: إِنَّمَا يُعِيدُ مِثْلَهُ لَا عَيْنَهُ:

(١) قارنه بما في الشامل (ص ٤٠).

قُلْنَا: إِنَّ خَرَجَ عَنِ الْوُجُودِ بِإِعْدَائِهِ لَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْلُومِهِ؛ فَكَمَا خَلَقَ مَا عَلِمَ خَلَقَهُ قَبْلَ  
وُجُودِهِ، يُعِيدُهُ كَمَا خَلَقَهُ.

ثُمَّ نَقْلِبُ عَلَيْهِمُ السُّؤَالَ فنقول: إذا أراد أن يُوجِدَ جَوْهَرًا مِنْ بَيْنِ الْجَوَاهِرِ الْمَعْدُومَةِ  
الثابتة أو عَرَضًا فَكَيْفَ يَتَعَيَّنُ لَهُ عَيْنُهُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْيَانِ وَالْجَوَاهِرِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي وَكَيْفَ يَتَمَيَّزُ لَهُ  
الْجَوْهَرُ عَنِ الْعَرَضِ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرُ ذَا حَجْمٍ مُتَحَيِّزًا وَلَا الْعَرَضُ قَائِمًا بِالْمَحَلِّ؟  
وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمُطَالَباتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: النَّفْيُ الْمُطْلَقُ لَا يُعْلَمُ عَلَى التَّعْيِينِ مَا لَمْ يُسْنَدْ إِلَى ثَابِتٍ وَيُضَفَّ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ فيقال:  
عَدَمُ الْجَوْهَرِ وَعَدَمُ الْإِنْسَانِ، فَتَقْدَرُ الْمَقْدُورَ جَوْهَرًا أَوْ إِنْسَانًا، ثُمَّ تَنْفِيهِ وَنَعْلَمُ انْتِفَاءَهُ؛ وَلِهَذَا  
قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ: الْمَعْدُومُ إِنَّمَا يُعْلَمُ عَلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ ثَابِتٍ، وَالْعِبَارَةُ عَنِ  
الْمَعْدُومَاتِ عَلَى أَقْسَامٍ: فَتَعْلَمُ انْتِفَاءَ مَا قَدْ كَانَ وَمَضَى، وَنَعْلَمُ انْتِفَاءَ مَا سَيَكُونُ فَتَقْدَرُ ثُبُوتُ  
الْقِيَامَةِ، ثُمَّ نَعْلَمُ انْتِفَاءَهُ، وَنَعْلَمُ انْتِفَاءَ مَا لَا يَكُونُ مِمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ  
يَكُونُ، وَنَعْلَمُ انْتِفَاءَ مَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ فَتَقْدَرُ اجْتِمَاعًا حَيْثُ يَجُوزُ، ثُمَّ تَنْفِيهِ عَنِ الضَّدِّينِ، فثَبَّتَ  
أَنَّ الْعِلْمَ كَمَا يَتَعَلَّقُ بِالثُّبُوتِ يَتَعَلَّقُ بِالْإِنْتِفَاءِ تَقْدِيرًا.

فَإِنْ قَالَ عَبَادُ الصَّيْمَرِيِّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]:

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: سَتَصِيرُ شَيْئًا كَمَا قُلْتُمْ: سَيَصِيرُ عَظِيمًا؛ فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِعَظِيمٍ عِنْدَكُمْ، وَإِنْ  
كَانَ شَيْئًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ﴾ [الكهف: ٢٣]؛ مَعْنَاهُ: لَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ  
إِذَا فَعَلْتَهُ صَارَ شَيْئًا؛ كَمَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَطْلَقَ لَفْظَ السَّمَاءِ عَلَى الدُّخَانِ وَقَالَ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوِي إِلَى السَّمَاءِ  
وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ نَجَرَ عَرَضًا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّاشِي<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: «لَا شَيْءَ إِلَّا الْقَدِيمُ».

(١) فِي الْأَصْلِ: «يُضَافُ» وَيَأْبَاهُ السِّيَاقُ وَمَحَلُّ الْإِعْرَابِ؛ فَإِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَجْزُومِ قَبْلَهُ.

(٢) انْظُرْ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْاسْتِدْلَالِ بِمَثَلِ هَذِهِ النُّصُوصِ: التَّمْهِيدُ (ص ٤٠)، وَفِي الْإِنْصَافِ (ص ١٥)، وَالشَّامِلُ  
(ص ٤٣)، وَالْفَصْلُ (٢٧/٥)، وَغَايَةُ الْمَرَامِ (ص ٢٨١)، وَشَرْحُ الطُّحَاوِيَةِ (١١٨/١).

(٣) مِنَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي يَجِبُ بِهَا عَنْ هَذَا الدَّلِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ تَكُنْ شَيْئًا﴾ [مریم: ٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿هَذَا أَنْ عَلَى الْإِنْسَانِ يَنْزِلُ الذِّكْرُ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الْإِنْسَانُ: ١] فَأَخْبَرَ أَنَّ الْمَعْدُومَ مُنْتَفٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالْمَوْجُودُ هُوَ  
الشَّيْءُ الْكَائِنُ الثَّابِتُ. انْظُرْ: الْبَاقِلَانِي: الْإِنْصَافُ (ص ١٥)، وَالْجَوْنِي: الشَّامِلُ (ص ٤٣).

(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ، أَبُو الْعَبَّاسِ النَّاشِي الْمَعْرُوفُ بِابْنِ شَرِّشِيرِ الشَّاعِرِ: مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، =

وقال جَهَنَّمُ: « لا شَيْءَ إِلَّا الحادث والرَّبُّ مُشَيِّعُ الْأَشْيَاءِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ »<sup>(١)</sup>.

وقال هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ<sup>(٢)</sup>: « الشَّيْءُ هُوَ الْجِسْمُ »<sup>(٣)</sup>.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ سَمَّى نَفْسَهُ شَيْئًا؛ قَالَ: ﴿ قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهْدَةً قُلِ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٩].

وَسَمَّى أفعالَ الْعِبَادِ شَيْئًا، وَهِيَ أَعْرَاضٌ؛ فَقَالَ: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢].  
وَقَالَ: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف: ٢٣]، هَذَا كَلَامُنَا فِي أَقْسَامِ الْمَعْلُومَاتِ<sup>(٤)</sup>.

### ( ٢ / ١ ) فصل: [ أَقْسَامُ الْمَوْجُودَاتِ ]

فَأَمَّا الْمَوْجُودَاتُ: فتنقسمُ إِلَى القديم والحادث، أَي: إِلَى مَوْجُودٍ لَا أَوَّلَ لَهُ، وَإِلَى مَوْجُودٍ لَهُ أَوَّلٌ<sup>(٥)</sup>، وَالتَّرْتِيبُ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي أَقْسَامِ الْمُحَدَّثَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ فِيهَا وَفِي أَقْسَامِهَا وَحَقَائِقِهَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْفَاطِرِ الْقَدِيمِ الْحَكِيمِ.  
وَالْمُحَدَّثَاتُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ<sup>(٦)</sup>: جَوَاهِرٌ وَأَعْرَاضٌ وَأَجْسَامٌ.

= له كتب كثيرة نقض فيها كتب المنطق، توفي سنة (٢٩٣ هـ) انظر: طبقات المعتزلة (ص ٩٨).

(١) انظر: الأشعري: المقالات (١/٢٥٩، ٢/٢٠١).

(٢) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء الكوفي، أبو محمد الحرار: متكلم مناظر، من مصنفاته: الإمامة، والقدر، توفي بالكوفة سنة (١٩٠ هـ/ ٨٠٥ م)، انظر: ابن المرتضى: القلائد لتصحيح العقائد (ص ١٨٠)، والانتصار (ص ١٨٧، ٢١٢).

(٣) انظر هذه الأقوال في تفسير الشيء عند المعتزلة في الشامل (ص ٣٤، ٣٥)، والمحصل للرازي (ص ٥٥).

(٤) انظر مسألة شيئية المعدوم والجواب عنها في: التمهيد (ص ٤٠)، والإنصاف (ص ١٥)، وأصول الدين (ص ٦، ٧)، والشامل (ص ٣٤)، ونهاية الأقدام (ص ١٥٠)، والمحصل (ص ٥٥، ٦٠)، والأربعين (١/٨٢)، والمعالن (ص ٢٦)، وغاية المرام (ص ٢٨١)، وطوالع الأنوار (ص ١٥٦)، وشرح المواقف (٢/١٨٩)، وشرح المقاصد (١/٣٩٤)، ونشر الطوالع (ص ٤١).

ومن الماتريدية: التوحيد لأبي منصور الماتريدي (ص ٨٦) وما بعدها، وتبصرة الأدلة للنسفي (ص ٦).

ومن المعتزلة: الكامل في الاستقصاء للنجراي (ص ١٨٥) وما بعدها، رياضة الأفهام (١/٩٩).

(٥) تقسيم الموجودات إلى قديم وحادث قسمة عقلية بديية جامعة لأقسام الموجودات، يُعْلَمُ بالضرورة استحالة الزيادة عليها؛ فإنها مستندة إلى نفي وإثبات، وليس بين النفي والإثبات رتبة. انظر الشامل (ص ٤٦).

(٦) حصر المحدثات في الأقسام الثلاثة التي ذكرها المصنف: الجواهر والأعراض والأجسام لم يتفق عليه الأشاعرة =

فَالْجَوَاهِرُ: أَصُولُ الْمُركَّبَاتِ، وَالْمُركَّبَاتُ: هِيَ الْأَجْسَامُ.

وَالْأَعْرَاضُ هِيَ: الْمَعَانِي الْقَائِمَةُ بِالْجَوَاهِرِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تُسَمَّى الْعَالَمَ؛ وَهُوَ اسْمٌ لْجَمِيعِ مَا سِوَى اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

وَاخْتَلَفُوا أَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ أَمْ لَا.

فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّلْقِيبُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ الْجِسْمِ وَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ:

وَفِي الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّأْلِيفِ، وَأَقْلُ التَّأْلِيفِ بَيْنَ جَوْهَرَيْنِ<sup>(٢)</sup> وَإِذَا اتَّكَلَفَا فَهُمَا مُجْتَمِعَانِ [ب / ١٤] بِاجْتِمَاعَيْنِ وَتَأْلِيفَيْنِ قَائِمَيْنِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup>.

= أنفسهم بل اختلف مسلكهم في هذه المسألة على قولين: الأول: التقسيم الثلاثي للموجودات قال به الباقلاني في التمهيد (ص ٤١)، والإنصاف (ص ١٦)، والبغدادى في أصول الدين (ص ٣٨)، والرازي في المحصل (ص ٩٢)، والأربعين (١/ ١٩)، وابن حزم في الأصول والفروع (١/ ١٤٦). الثاني: الاكتفاء بالقسمة الثنائية للمحدثات: كما في الإرشاد (ص ٣٩)، واعترض على التقسيم الثلاثي في الشامل (ص ٤٧)، ورفض الماتريدي التقسيم الثلاثي في التوحيد (ص ٤٠)، والتبصرة (ص ٥٣)، والتمهيد للنسفي (ص ١٢٣)، وشرح النسفية (ص ٢٣)، والمغربي (ص ٩٦). والراجح في المسألة: أن الموجودات أعراض وأعيان؛ والأجسام ناتجة عن تأليف الجواهر فينبغي عموم وخصوص مطلق ولا فرق في تقسيم الأجناس بين الشيء وما تألف منه، فضلاً عن أن يصبح قسماً لأجزائه المؤلفة له، اللهم إلا إذا زدنا على التقسيم قَيْدَ البساطة أو التركيب. المقالات (٩/ ٢)، والتمهيد للنسفي (ص ١٢٤)، أو قَيْدَ القابلية للانقسام. المحصل (ص ٩٢)، والأربعين (١/ ١٩، ٢٠)، والمعالم (ص ٣٠)، وغاية المرام (ص ١٨٥).

(١) انظر: أصول الدين (ص ٣٣)، والنظامية (ص ١٦)، واللمع (ص ٧٦)، والمغني للمتولي (ل ٣/ أ)، والأربعين (١/ ١٩)، والتوقيف (ص ٤٩٦).

(٢) التمهيد (ص ٤١)، والمحصل (ص ٩٢)، وأساس التقديس (ص ٣٠، ٣١)، وتبليص الجهمية (١/ ٤٨٧، ٤٩٨). (٣) القول بأن كل مؤلف جسم ولو من جوهرين فقط مما انفرد به الأشاعرة الإمام أبو الحسن الأشعري ومدرسته، أما المدارس الكلامية الأخرى فقد اعتبروا فيه الأبعاد الثلاثة: فقال الكعبي: أربعة جواهر ثلاثة كمثلث ورابعها فوقها، ويصير بها كمخروط ذي أربعة أضلاع بشكل هرمي. والعلاف: ستة جواهر ثلاثة على ثلاثة. والباقون: ثمانية جواهر كمكعب ذي ستة أضلاع مربعات. والفلاسفة اعتبروا فيه قبول الأبعاد الثلاثة مع إنكار كونه مؤلفاً من جواهر أفراد. انظر: رسالة في الحدود لابن سينا (ص ٢٤٨)، ومعياري العلم للغزالي (ص ٢١٩).

وانظر فيما يتألف منه الجسم: المقالات (٢/ ١٤)، والأبكار (٢/ ١٧، ٢١)، وملخص المحصل (ص ٩٣)، والتبصرة (١/ ٥٧)، وشرح النسفية (ص ٢٣، ٢٤)، وتعريف الجسم عند الأشاعرة في: اللمع (ص ٢٤)، والإرشاد (ص ٣٩)، ومعياري العلم (ص ٢١٩)، وأساس التقديس (ص ٣٠)، والمبين للأمدى (ص ٣٧١)، والطوالع =

ثُمَّ هُمَا جِسْمَانِ أَمْ جِسْمٌ وَاحِدٌ؟

اختلف أصحابنا فيه:

فَصَارَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ إِلَى أَنَّهُمَا جِسْمَانِ؛ لَتَجَسُّمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ كَمَا أَنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ وَمُؤْتَلِفَانِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلتَّأْلِيفِ إِلَّا الْاجْتِمَاعُ<sup>(١)</sup>.

وَصَارَ الْمُفْتَصِّدُونَ إِلَى أَنَّهُمَا جِسْمٌ وَاحِدٌ تَغْلِيْبًا لِلْقَبِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْجَوْهَرُ: هُوَ الْجِزْمُ الْمُتَحَيِّزُ<sup>(٣)</sup>.

وَالْمَعْنِيُّ بِالتَّحْيِيزِ: هُوَ الَّذِي إِذَا وَجَدَ فَرَاغًا أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ فَرَاغًا<sup>(٤)</sup>.

وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يُمْنَعُ مِثْلُهُ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ هُوَ<sup>(٥)</sup>.

وَالْعَرَضُ: هُوَ الْمَعْنِيُّ الْقَائِمُ بِالْجَوْهَرِ<sup>(٦)</sup>.

وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْجَوْهَرِ لَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ.

وَلَا يُمْنَعُ تَقْدِيرُ أَعْرَاضٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ بِحَيْثُ الْجَوْهَرُ؛ إِذْ لَا حَاجَمَ لِلْأَعْرَاضِ فَيَقَعُ فِيهَا التَّرَاحُمُ فِي الْوُجُودِ، فَإِنْ وَقَعَ تَمَانُعٌ بَيْنَ عَرَضَيْنِ فَلِلتَّضَادِّ؛ إِذْ الضَّدَانِ يَتَنَافَيَانِ عَلَى الْمَحَلِّ لَا لِلْعَرَضِيَّةِ لَكِنْ لِلتَّضَادِّ.

= (ص ٢٢٥)، وشرح المقاصد (٣/ ١٠٥)، والمعتزلة: رياضة الأفهام (١/ ١٠٠)، ونشأة الفكر (١/ ٥١٥)، وعون: فكرة الطبيعة (ص ١٦٩).

(١) حكاة أبو الحسن الأشعري في المقالات (٢/ ٤)، عن عيسى الصوفي من معتزلة بغداد.

(٢) حكاة أبو الحسن الأشعري عن الإسكافي دون أن يجزم به. المقالات (٢/ ٥).

(٣) جمهور المتكلمين يخصون اسم الجوهر بالجواهر الفرد المتحيز الذي لا ينقسم، ويسمون المنقسم جسماً لا جوهرًا، وبحكم ذلك يمتنعون عن إطلاق اسم الجوهر على المبدأ الأول. انظر: معيار العلم للغزالي (ص ٢١٩)، والحدود الفلسفية له (ص ٢٩٥)، والمعجم الفلسفي (ص ٦٠)، وانظر في حد الجوهر بالمتحيز: الشامل (ص ٤٨)، ولمع الأدلة (ص ٧٧)، والمبين للآمدي (ص ٣٧٠) ومن المعتزلة انظر: رياضة الأفهام (١/ ١٠٠).

(٤) فسر الرازي المراد بالمتحيز بأنه الذي يمكن أن يشار إليه إشارة حسية بأنه هنا أو هناك. الأربعين (ص ١٩)، وأما الآمدي: فيفسر التحيز بالمكان أو تقدير المكان. انظر: الأبيكار (٢/ ٢٢)، المبين له (ص ٣٤٩).

(٥) قارنه بما في المغني للمتولي (ل ٣/ أ)، والآمدي: الأبيكار (٢/ ٢)، واعترض عليه بأنه: «منتقض بالعرض؛ فإنه ليس بجوهر ولم يوجد حيث وجوده مثله لاستحالة التداخل بين المتاثلاث».

(٦) ذكره في الشامل (ص ٦٨) ورجحه واصفًا إياه بالوضوح وأنه «لا يستقيم على أصول المعتزلة؛ فإنهم أثبتوا الأعراض في العدم غير قائمة بالجواهر»، ولمع الأدلة (ص ٧٧)، والمغني للمتولي (٣/ أ)، ومثّل له بالطعوم والروائع والألوان، وأصول الدين (ص ٣٣)، والأبيكار (٢/ ٤٠ ب).

وَالْجَوْهَرَانِ إِذَا اجْتَمَعَا فَإِنَّهُمَا يَتَجَاوَرَانِ فَيَلْتَقِيَانِ بِحَدِّيهِمَا وَمُعْظِمِهِمَا<sup>(١)</sup>؛ إِذْ كُلُّ حَجْمٍ وَجِزْمٍ وَجُثَّةٌ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي ذَاتِهِ يَقْبَلُ الْإِتِّصَالَ؛ وَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ الثَّانِي بِخِلَافِ الْعَرَضَيْنِ، فَهَذَا هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ.

وَقِيلَ فِي حَدِّ الْجَوْهَرِ: هُوَ الْقَابِلُ لِلْعَرَضِ<sup>(٢)</sup> فَيَتَغَيَّرُ بِهِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.  
وَقِيلَ: هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ: الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ الْمَحَلِّ، وَذَلِكَ صِفَةُ إِنْشَاءٍ تَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْمَحَلِّ<sup>(٤)</sup>.  
وَمِنْ الْمُحَقِّقِينَ مَنْ قَالَ: الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ هُوَ الْمُسْتَغْنِي عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ جَمِيعِ  
الْوُجُوهِ<sup>(٥)</sup>.

وَعَلَى هَذَا: لَا قَائِمَ بِالنَّفْسِ إِلَّا اللَّهُ، وَالْجَوْهَرُ إِنْ سُمِّيَ بِهِذَا فَعَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ؛ فَإِنَّهُ  
إِنْ اسْتَغْنَى عَنِ الْمَحَلِّ فَقَدْ افْتَقَرَ إِلَى مُوجِدٍ يُوجِدُهُ، وَإِلَى عَرَضٍ وَكَوْنٍ يُخَصِّصُهُ بِحَيِّزٍ  
أَوْ مَكَانٍ<sup>(٦)</sup>.

فَنَبَتْ: أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الْجَوْهَرِ أَنَّ لَهُ حَجْمًا وَجُثَّةً، وَأَنَّهُ مُتَحَيِّزٌ قَابِلٌ لِلْعَرَضِ، لَهُ حَظٌّ مِنْ  
الْمِسَاحَةِ، وَهَذَا حُكْمٌ كُلُّ مُتَحَيِّزٍ ذِي جُثَّةٍ وَحَجْمٍ، وَأَنَّهُ يَقْبَلُ الْإِتِّصَالَ بِمِثْلِهِ فَيَصِيرُ مُجْتَمِعًا  
وَجِسْمًا بِهِ.

(١) كذا بالأصل.

(٢) انظر: الشامل (ص ٤٨)، ولمع الأدلة (ص ٧٧)، والأبكار (٢/ ٢٢٠).

(٣) تعريف الجوهر بأنه القائم بنفسه مذهب الحكماء والفلاسفة؛ انظر: الحدود والرسوم (ص ١٩١)، وابن سينا  
في الحدود (ص ٢٤٩)، والمقالات (٢/ ٨)، والحدود للغزالي (ص ٢٤٩)، والمبين (ص ٣٦٩) حيث صرح بأنه  
مبنى على أصول الحكماء، وكذا الجويني في الشامل (ص ٤٩).

(٤) هذا المعنى للقائم بالنفس هو الذي رجحه النسفي؛ انظر: تبصرة الأدلة (١/ ٥٣).

(٥) تفسير القائم بالنفس بأنه المستغني على الإطلاق بنسبه النسفي إلى الأشعري واعترض عليه بأنه نقض لأصل  
أبي الحسن من وجهين: الأول: أنه يقول: لا قائم بالذات إلا الله تعالى، وقد وصف الجوهر بأنه القائم بالذات.  
والآخر: أن من أصله أن الحد ينبغي أن يكون مستقلاً بصفة واحدة، وهو يأبى تركيب الحد من الوصفين فصاعداً.  
تبصرة الأدلة (١/ ٥٦)، والذي في المقالات (٢/ ٨) نسبة تفسير الجوهر بالقائم بالذات إلى النصارى وإلى بعض  
الفلاسفة دون ترجيح له على غيره.

(٦) تنوعت عبارات الأشاعرة في تعريف الجوهر فقليل في تعريفه: الذي له حظ من المساحة، أو: الذي يشار إليه  
بالقصد الأول، أو: الجرم، أو: المتحيز؛ انظر: الشامل (ص ٤٨، ٤٩)، والأبكار (٢/ ٢٢٠).



وَالْجَوْهَرُ الْوَاحِدُ: هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ، وَلَا يَقْبَلُ الْقَسْمَ وَالتَّجْزُؤَ لَا بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْقُوَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ، وَلَوْ قَبِلَ الانْقِسَامَ لَكَانَ شَيْئَيْنِ لَا شَيْئًا وَاحِدًا<sup>(١)</sup>.

وَمَذْهَبُ النَّظَامِ<sup>(٢)</sup> وَكَثِيرٌ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمُهَنْدِسِينَ أَنَّ الْجُزْءَ يَنْقَسِمُ أَبَدًا بِلاَ نِهَآيَةٍ، وَتَنْتَهِي قِسْمَتُهُ بِالْفِعْلِ، وَلَا تَنْتَهِي قِسْمَتُهُ بِالْقُوَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ، وَسَوَّوْا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فِي قَبُولِ الْقِسْمَةِ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ<sup>(٤)</sup>.

وَنَحْنُ نَقْرِضُ الْكَلَامَ فِي جُمْلَةٍ ذَاتِ أَضْلَاحٍ فَنَقُولُ لَهُمْ: اتَّعَرَّفُونَ بِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُتَنَاهِيَةُ الْأَطْرَافِ وَالْجَوَابُ أَمْ لَا؟

فَإِنْ لَمْ تَعْتَرِفُوا بِهِ، فَقَدْ جَحَدْتُمُ الْحِسَّ وَالْبَدِيهَةَ؛ فَكُلُّ ذِي حِسٍّ يَقْطَعُ بِأَنَّ لَهَا مُنْقَطِعَاتٍ وَجَوَابُ: بِهَا ثَلَاثِي مَا ثَلَاثِي، وَثُخَاذِي مَا ثُخَاذِي، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مُنْقَطِعَاتٌ، لاسْتَحَالَ عَلَيْهَا الْاِتِّصَالُ وَالْمَحَاذَةُ.

وَإِنْ سَلَّمْتُمْ بِنَتَآئِهَا: فَالْمُتَنَاهِي كَيْفَ يَنْقَسِمُ جُمْلًا لَا تَتَنَاهَى، وَلَوْ جَاَزَ هَذَا، لَجَاَزَ أَنْ يَنْكَسِرَ الرَّغِيفُ لَقَمًا بِلاَ نِهَآيَةٍ.

فَإِنْ قَالُوا: تَتَنَاهَى قِسْمَتُهَا بِالْفِعْلِ، وَلَا تَتَنَاهَى قِسْمَتُهَا بِالْقُوَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ.

(١) انظر في تعريف الجوهر الفرد والدلالة عليه: المقالات (١٤/٢)، وأصول الدين (ص ٣٥)، والشامل (ص ٤٩)، والمغني للمتولي (٣/أ)، وأصول الدين (ص ٣٥)، والأربعين (٣/٢)، والمعال (ص ٣٢)، والمعتزلة (ص ١١٦)، ونشأة الفكر الفلسفي (١/٤٧١، ٤٧٦)، والزركان (ص ٤١٩)، ومن العقيدة إلى الثورة (١/٥٥٧)، وفكرة الجوهر في الفكر الفلسفي (ص ٣٨٧).

(٢) إبراهيم بن بشار بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام المتوفى سنة (٢٣١ هـ/٨٤٥ م)، من أئمة المعتزلة، إليه تنسب النظامية. القلائد (ص ٦٤)، وطبقات المعتزلة (ص ٥٩، ٦٢)، ولسان الميزان (١/٥٩)، والمعتزلة (ص ٤١)، وآراؤه في الانتصار (ص ٥٤، ٥٥، ٦٣، ٩٨)، والملل والنحل (ص ٢٤، ٢٧)، ولأبي ريدة: النظام وآراؤه الفلسفية والدينية.

(٣) انظر: الانتصار (ص ٧٦)، ورياضة الأفهام (١/١٠١) وذكر أنه يلزم على قوله كون الجوهر مؤلفًا، واستحالة قطع كل جسم، ولهذا الإلزام التزم القول بالطفر، والمقالات (٢/١٧)، والفصل (٥/٩٢) وأيده، والأصول والفروع (١/١٥٠)، والملل والنحل (١/٢٥)، والشامل (ص ٤٩)، والفرق (ص ١٣٩)، وأصول الدين (ص ٣٦)، والتبصير (ص ٤٣)، والأربعين (٢/٣، ١٧)، ومذاهب الإسلاميين (١/٢٢٣)، ونشأة الفكر (١/٤٩٦)، والمعتزلة (ص ١٢١)، وفي علم الكلام (١/٢٣٦).

(٤) وقع في حاشية الأصل ما يلي: «تفسير مذهب النظام: ومذهب النظام أن الجزء ينقسم بلا نهاية، وتنتهي قسمته بالفعل، ولا تنتهي قسمته بالقوة والصلاحية».

قلنا: إِنَّمَا تَعْنُونَ بِالْقُوَّةِ عَجْزَكُمْ عَنِ التَّقْسِيمِ.

وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي خَرَدَلَةٍ مَثَلًا، وَقَدَرْنَا - عَلَى رَعْمِكُمْ - انْقِسَامًا فِيهَا بِلَا نِهَآيَةٍ، فَيُفْضِي هَذَا إِلَى الْحُكْمِ بِأَنَّ فِيهَا مُتَجَاوِرَاتٍ مُتَأَلِّفَةً بِلَا نِهَآيَةٍ وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِنَّمَا هِيَ تَقْدِيرُ مُتَجَاوِرِينَ، وَمِنْ ضَرُورَةِ هَذِهِ الْقِسْمَةِ تَقْدِيرُ مُتَجَاوِرَاتٍ قَابِلَةٍ لَتَقْسِيمَاتٍ بِلَا نِهَآيَةٍ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وأيضًا: فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَقْبَلُ التَّبْعِيضَ وَالتَّشْطِيرَ؛ وَكُلُّ مَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّقْصَانُ يَكُونُ مُتَنَاهِيًا لَا مَحَالَةَ؛ فَإِنَّ مَا لَا يَتَنَاهَى لَا جُزْءَ لَهُ وَلَا يَقْبَلُ التَّقْصَانُ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مُتَنَاهِيَةٌ: جَوَازُ قَطْعِهَا وَتَخْطِيطِهَا؛ فَالذَّبِيبُ يَنْقَطِعُ الرَّحَى وَمَا شَاكَلَهَا سَاعَةً وَاحِدَةً، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ لَمَا جَازَ قَطْعُهَا.

وَلَا حَقِيقَةَ لِلطَّفَرَةِ؛ فَإِنَّ الْجِسْمَ لَا يَقْطَعُ مَكَانَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا مَعْلُومٌ [١٥/أ] بِدَيْهَةٍ وَجَسًا وَلَوْ لَمْ يُمَاسَّ أَجْزَاءُ الذَّبِيبِ بَعْضُ أَجْزَاءِ الرَّحَى لَمَاسَتْ أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ الَّتِي تُحَاطِبُهَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: نَفَرَضُ الْكَلَامَ فِي جَوْهَرَيْنِ جَوْهَرَيْنِ أَوْ فِي سِتَّةٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ أَيْلَاقِي هَذَا بَعْضِنِ مَا أَيْلَاقِي ذَلِكَ أَوْ بَعْضِهِ، وَفِي الْأَوَّلِ سَفْسَطَةٌ وَفِي الثَّانِي تَسْلِيمُ الْمَسْأَلَةِ، وَقَوْلٌ بِتَبْعِيضِ الْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُدِّرَ جَوْهَرٌ فَوْقَ جَوْهَرٍ أُعْطِيَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ دُونَ الطَّرَفِ الْآخَرِ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَسَمَ جَوْهَرَيْنِ عَلَى مُتَّصِلِ جَوْهَرَيْنِ، فَيَكُونُ لَا مَحَالَةَ عَلَيْهِمَا، وَذَلِكَ تَبْعِيضٌ لِلْجَوْهَرِ.

قلنا: هَذَا تَفْرِيعٌ مِنْكُمْ عَلَى أَصْلِ ذَكَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ<sup>(٢)</sup> غَيْرَ مَعْقُولٍ عِنْدَكُمْ وَالَّذِي فَرَضْتُمْ الْكَلَامَ فِيهِ فَجُمْلَةٌ ذَاتُ أَضْلَاحٍ.

قَالُوا: نَسْتَفِيدُ بِهَذَا التَّفْرِيعِ إِبْطَالَ مَذْهَبِكُمْ، وَنَكْفِيْنَا ذَلِكَ.

قلنا: لَوْ كَانَ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ مُشَكَّلٌ مَحْسُوسٌ لَهُ أَطْرَافٌ فَيَلْزَمُنَا التَّبْعِيضُ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَوَصَّلُ إِلَى إِبْثَابِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ، وَذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَالْجَوْهَرُ عِنْدَنَا مَعْقُولٌ الدَّلِيلُ كَسَائِرِ مَا يَكُونُ مَعْلُومًا بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ، وَوُجُودُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ وَصِفَاتُهُ مِنْ هَذَا

(١) انظر هذا الجواب في الشامل (ص ٥٠).

(٢) الجوهر الفرد: الجزء الذي لا يتصور تجزئته عقلاً ولا تقدير تجزئته وهماً. المعني للمتولي (٣/أ).

القبيل، وكذلك الأزل والأبد والوقت الواحد ونحو ذلك.

قَالُوا: إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ لَكُمْ ذَلِكَ لَوْ لَمْ تَقُولُوا: إِنَّ الْجَوْهَرَ لَهُ حَجْمٌ مُتَحَيِّزٌ مَخْدُودٌ، وَإِذْ قُلْتُمْ ذَلِكَ؛ فَيَلْزَمُكُمْ مَا أَلْزَمْنَاكُمْوهُ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يَتَرَأَى لَنَا حَجْمُهُ وَتَحَيُّزُهُ بَانْضِمَامٍ أَمْثَالِهِ إِلَيْهِ، وَدَلِيلُ الْعَقْلِ شَاهِدٌ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَهُ جُثَّةٌ وَإِلَّا فَبِالْإِنْضِمَامِ لَا تَخْصُلُ الْحَجْمِيَّةُ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ طَائِفَ شَعْرَةٍ مِنْ شَعْرِ الْعَنْكَبُوتِ لَا يَتَرَأَى لَنَا لَوْنُهُ مَا دَامَ مُفَرِّدًا، وَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ لَا يَتَجَدَّدُ لَهُ لَوْنٌ، بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِلوَاحِدِ مِنْهَا لَوْنٌ، وَإِنْ لَمْ نَرَهُ فِي مُطَرِّدِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ؛ كَذَلِكَ الْجَوْهَرُ فِي اللَّحْظِ يُحِيطُ بِهِ سِتَّةٌ جَوَاهِرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي حَيِّزٍ نَفْسِهِ.

وَلَوْ قَدَّرْنَا عَرَضًا لَا فِي مَحَلٍّ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِزُ، وَقَدَّرْنَا إِحَاطَةَ جَوَاهِرِ بِهَا فَذَلِكَ لَا يُؤَدِّي إِلَى تَبْعِيضِ الْعَرَضِ، كَذَلِكَ كَلَامُنَا فِي الْجَوْهَرِ بَيْنَ سِتَّةِ جَوَاهِرَ.

ثُمَّ تَنْعَكِسُ هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ عَلَيْكُمْ مِمَّا لَا جَوَابَ لَكُمْ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَوْهَرُ يَنْقَسِمُ أَبَدًا فَفِيهِ مُتَجَاوِرَاتٌ بِلَا نِهَآيَةٍ، وَمَا هَذِهِ سَبِيلُهُ فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْمُلَاقَاةُ وَالْمُمَاسَّةُ وَالِاتِّصَالُ، فَكَيْفَ تَسْتَفِيدُونَ بِهَذَا التَّفْرِيعِ بُطْلَانَ كَلَامِنَا، وَفِيهِ بُطْلَانُ كَلَامِكُمْ بِالْكُلِّيَّةِ؟! فَشَتَّانَ بَيْنَ مَا أَلْزَمْتُمُونَا وَبَيْنَ مَا أَلْزَمْنَاكُمْ!!

وَنَحْنُ نَقُولُ: الْوَاحِدُ لَا طَرَفَ لَهُ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ صَارَ أَحَدُهُمَا طَرَفًا لِلْآخَرِ، وَلَيْسَ لِلوَاحِدِ أَطْرَافٌ وَلَا جِهَاتٌ.

وَإِنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ مُطْلَقًا تَوَسَّعًا فَمَعْنَاهُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ الْجَوَاهِرَ مُحِيطَةٌ بِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ فِي حَيِّزٍ نَفْسِهِ، وَأَنَّ لَهُ فِي اللَّفْظِ سِتَّ جِهَاتٍ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ لَهُ أَطْرَافٌ فَلَا<sup>(١)</sup>.

(١) انظر في الجواب عن القول بالجزء الذي لا يتجزأ: أصول الدين (ص ٣٦)، والشامل (ص ٤٩، ٥٣)، والفرق (ص ١٣٩)، والملل والنحل (ص ٢٥)، والتبصير (ص ٤٣)، ونهاية الأقدام (ص ١٣)، والأربعين (٣/٢)، وطوالع الأنوار (ص ٢٢٦).

## ( أ ) فصل: [ الجواهر جنس واحد متماثلة ]

من أوصاف الجواهر أنها جنس واحد متماثلة<sup>(١)</sup> والمرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس، والجواهر متساوية في الجنة والتحيز وقبول الأعراض والقيام بالنفس، وهذه الصفات واجبة للجواهر، وضدّها مستحيلة عليها، واختلافها يرجع إلى أعراضها، ومن الأعراض ما خصّصه الله ببعض الجواهر لزوماً<sup>(٢)</sup>.

وظنّ ظانون من الطبائعيين: أنها من صفات أنفسها؛ إذ لم يشاهدوا إلا كذلك فقالوا لذلك: إن الجواهر مختلفة الأجناس؛ فإنّ جوهر النار صورته الحرارة واليبوسة، وجوهر الهواء صورته الرطوبة، وجوهر الماء صورته البرودة، وجوهر الأرض صورته اليبوسة<sup>(٣)</sup>. ونحن نقول: إنّما خصّص الله بعض الصور ببعض الجواهر عادة لا وجوباً، ويجوز أن يُكسّى جوهر الماء صورة النار خرقاً للعادة، وكذلك تُكسّى صورة الأرض جوهر الهواء خرقاً لهذه العادة.

## ( ب ) فصل: [ يستحيل على الجواهر التداخل ]

ومما يستحيل على الجواهر التداخل<sup>(٤)</sup>، وخالف في ذلك النظام<sup>(٥)</sup>؛ وجوز التداخل على اللطيف منها:

وهذا محال؛ فإنّ الهواء أَلْفُ الجواهر، [ ١٥ / ب ] والتّراحم محسوس في أجزائه؛ فإنّ الرّق إذا نفخت فيه، وملائته هواء، وشدّدت رأسه، فلا يسع فيه شيء آخر، والإناء إذا كان صلب الفم، فلا يدخل فيه الماء إلا بالقدر الذي يخرج منه الهواء.

(١) مقالات الإسلاميين (٩ / ٢) وعزاه إلى أصحاب أرسطو، والشامل (ص ٥٧).

(٢) انظر الصفات الواجبة والجائزة للجواهر وما يستحيل عليها في الشامل (ص ٦٧).

(٣) مقالات الإسلاميين (١٠ / ٢)، والشامل (ص ٥٨).

(٤) انظر مسألة استحالة التداخل على الجواهر في: المقالات (٢٤ / ٢) حيث نقل الإجماع على إنكار أن يكون جسماً في موضع واحد في حين واحد، والشامل (ص ٦٣)، والأبكار (٦ / ٢).

(٥) انظر مذهب النظام في جواز تداخل الجواهر والرد عليه في: رياضة الأفهام (١٠٣ / ١)، والمقالات (٢٤ / ٢)، والشامل (ص ٦٣)، والأبكار (٦ / ٢).

وَأَمَّا الْأَشْئَةُ: فَلَا تَدْخُلُ فِيهَا اتِّفَاقًا؛ فَإِنَّهَا هَوَاءٌ مُشْرِقٌ.

فَإِذَا تَحَقَّقَ حَجَمِيَّةُ الْجَوَاهِرِ وَتَحَيُّزُهَا فَيَسْتَحِيلُ تَدَاخُلُهَا<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لِلْجَوَاهِرِ: قَبُولُ الْأَعْرَاضِ جُمْلَةً<sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا قَبُولُ أَحَادِهَا عَلَى الْبَدَلِ فَمِنْ صِفَاتِهَا الْجَائِزَةِ.

وَمِنْ صِفَاتِهَا الْوَاجِبَةِ: اخْتِصَاصُهَا بِالْأَحْيَازِ، وَأَمَّا تَعْيِينُ الْأَحْيَازِ فَمِنْ صِفَاتِهَا الْجَائِزَةِ.

وَالْكُونُ فِي الْمَكَانِ: لَيْسَ مِنْ صِفَاتِهَا الْوَاجِبَةِ؛ فَإِنَّ جُمْلَةَ الْجَوَاهِرِ لَيْسَتْ فِي مَكَانٍ بَلْ هِيَ فِي تَقْدِيرِ أَمَاكِنَ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْأَحْيَازَ.

( ج ) فَضْلٌ: [ الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْجَوَاهِرَ أَعْرَاضٌ تَجْتَمِعُ فَتَتَحَيُّزُ ]

صَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ أَعْرَاضٌ تَجْتَمِعُ فَتَحَيُّزُ<sup>(٣)</sup>:

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْعَرَضَ إِذَا لَمْ يَتَحَيَّزْ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ تَحَيُّزُهُ مِنْ صِفَةٍ نَفْسِهِ، فَبِأَنِ انْضَمَّ إِلَيْهِ أَمْثَالُهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ، لَا تَتَقَلَّبُ صِفَةً نَفْسِهِ، وَلَا تَتَغَيَّرُ، وَإِنْقِلَابُ الْأَجْنَاسِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَحَالَاتِ<sup>(٤)</sup>.

فَمِنْ صِفَةِ نَفْسِ الْعَرَضِ انْفِقَارُهُ إِلَى مَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِهِ؛ فَلَوْ قَدَّرْنَا عَرَضًا لَا فِي مَحَلٍّ فَهُوَ غَيْرُ مُتَحَيِّزٍ عِنْدَ الْمُخَالِفِ؛ فَأَنْضِمَامُ تِسْعَةِ أَعْرَاضٍ إِلَيْهِ لَا يَقْلِبُ حَقِيقَتَهُ.

(١) من الأوجه التي أجيب بها عن مذهب النظام في جواز تداخل الجواهر: ما يترتب عليه من لوازم باطلة، وما يلزم منه باطل فهو باطل ومن هذه اللوازم: جواز مداخلة كرة العالم الخردلة الواحدة، وأن يكون في الخردلة عوالم متعددة، وذلك كله جحد للضرورة ومكابرة للعقل. الأبيكار (١٧/٢).

(٢) سبق في تعريف الجوهر أنه الذي يقبل العرض فيتغير به من حال إلى حال، انظر: الشامل (ص ٤٨)، وأبيكار الأفكار (١٢/٢)، (٧/٢ ب).

أما عند المعتزلة: فإن قبول الجواهر الأعراض من الصفات الجائزة لها لا الواجبة؛ إذ يصح عندهم خلو الجوهر عن الأعراض جملة، وعند أبي هاشم: إلا الألوان، انظر: رياضة الأفهام (١٠٢/١).

(٣) القول بأن الجوهر أعراض مجتمعة وهو عين الأعراض مذهب النظام والتجار من المعتزلة، ومال إليه بعض الفلاسفة. انظر: رياضة الأفهام (١٠٢/١)، والشامل (ص ٥٣)، وأبيكار الأفكار (١٤/٢).

(٤) انظر هذا الاعتراض على مذهب النظام في: الشامل (ص ٥٣، ٥٤)، والأبيكار (١٤/٢)؛ إلا أن الآمدي ضعف مسلك الأشاعرة في الرد على أن الجوهر أعراض مجتمعة، واعترض على جواب المصنف بأن «دعوى أن الحكم الذي لا يثبت للواحد لا يثبت لأمثاله دعوى ممنوعة، ولا يلزم من الاستدلال بالحياة والعالمية طرد ذلك فيما سواه إلا بدليل ولا دليل». أبيكار الأفكار (١٤/٢).

وإن قال الخصم: إن الواحد منها متحيز، فهو إذا جوهر وليس بعرض<sup>(١)</sup>.  
ويقال له: إذا قامت حركة بجوهر، أقول: إنها قامت بجميعها أو بواحد منها؟  
وكذلك الكلام في العلم القائم بالجوهر وغيره من الأعراض، وهم لا يقولون: إن الجوهر  
أبعض وأعراض، والأبعض عشرة، وهي ما لا يعقل جوهر دونها، وتتفي الجواهر بانتفاؤها:  
كاللون والطعم والحرارة واليبوسة ونحوها، ونحن لا نفرق بين الأعراض والأبعض، وما  
من عرض يعدونه من الأعراض إلا ويجوز انتفاؤها بمثله أو بضده مع بقاء الجوهر، ويترد  
هذا الحكم في جملة الأعراض.

### ( ١ / ٢ / ٢ ) القول في النزاع وأحكامها

الأعراض أجناس مختلفة منها الأكوان، وذلك: « كل عرض يخصص الجوهر بمكان،  
أو تقدير مكان<sup>(٢)</sup> ». وقيل: « هو ما يخصص الجوهر بالحيز، ويندرج تحت هذا الجنس الحركات<sup>(٣)</sup>  
والسكنات<sup>(٤)</sup> ».....

(١) ذكر الأمدي في الأبكار هذا الاعتراض في الجواب عن مذهب النظام وفصل القول فيه مدعيًا أنه لم يسبق إلى هذا  
الاستنباط فقال: « والمعتمد في المسألة مسلكان: الأول: أنه لو كان الجوهر مركبًا من الأعراض، فتلک الأعراض إما:  
أن تكون مفتقرة إلى محل تقوم به أو لا تكون كذلك: فإن كان الأول: فذلك المحل إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا:  
فإن كان أيضًا مركبًا من الأعراض: فالكلام في تلك الأعراض كالکلام في الأول وهو مسلسل ممتنع. وإن لم يكن  
مركبًا من الأعراض: فهو المطلوب. وإن كان ذلك المحل عرضًا: فالكلام فيه كالکلام في الأول وهو تسلسل ممتنع؛  
كيف وإن ذلك يفضي إلى قيام العرض بالعرض وهو ممتنع على ما يأتي.

وإن كان الثاني: وهو أن لا تكون مفتقرة إلى محل تقوم به فهي جواهر أسماها الخصم أعراضًا؛ فإننا لا نعني بالجواهر  
غير الوجود الممكن القائم بنفسه، وهذه الطريقة الرسيخة (أو الرشيقة) مما لم أجدها لأحد غيري. انظر: أبكار  
الأفكار (٣/ ٣٤).

(٢) انظر في تفسير الكون بالتحيز: الشامل (ص ٦٠)، والإرشاد (ص ١٧)، والمبين (ص ٣٤٩)، والأبكار  
(٢/ ٢ ب)، (٤٧/ ٢ أ) حيث ذكر أن القول هو الذي عليه اتفاق معظم أصحابنا.

(٣) الحركة: « حصول الجوهر في حيز بعد أن لم يكن فيه. الأبكار (٢/ ٤٧ ب)، أو حصول الأول في الحيز الثاني.  
المحصل (ص ٩٦)، والمعال (ص ٣١).

(٤) السكون: « الحصول في الحيز إما مشتركًا فيه ألبتة أو غير مشترك فيه » الأبكار (٢/ ٤٨ أ)، أو هو « الحصول  
الثاني في الحيز الأول » انظر: المحصول (ص ٩٦)، والمعال (ص ٣١).

وَالْإِجْتِمَاعَاتُ<sup>(١)</sup> وَالْإِفْتِرَاقَاتُ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا الْجِنْسُ مِنَ الْأَعْرَاضِ مِمَّا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ كَوْنُ مَحَلِّهِ فِي مَكَانٍ أَوْ تَقْدِيرٍ مَكَانٍ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَكْوَانًا<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ أَجْنَاسِ الْعَرَضِ: الْكَوْنُ، وَالطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ، وَالْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ، وَالرُّطُوبَةُ وَالْيُبُوسَةُ، وَاللِّينُ وَالْخُسُونَةُ.

وَمِنْهَا: الْحَيَاةُ، وَمَا يُصَحِّحُهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَأَضْدَادِهَا، وَالْأَلَمُ وَاللَّذَّةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ وَأَضْدَادِهَا.

وَجُمْلَةُ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ أَوْ مُعْظَمُهَا مِمَّا يُدْرِكُهُ الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ، وَكَذَلِكَ الْأَكْوَانُ<sup>(٤)</sup>.

وَصَارَ بَعْضُ الْمُخَالِفِينَ إِلَى نَفْيِ الْأَعْرَاضِ أَصْلًا<sup>(٥)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْفِي الْأَكْوَانَ.

فَإِذَا قَالَ الْمُخَالِفُ: إِذَا ادَّعَيْتُمُ الْعِلْمَ بِهَا ضَرُورَةً<sup>(٦)</sup>، فَمَا الَّذِي أَخَوَجَكُمُ إِلَى إِقَامَةِ الْأَدِلَّةِ عَلَيْهَا؟

قُلْنَا: إِنَّمَا نُقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَيْهَا؛ لِإِلْتِبَاسِ بَعْضِ الْأَعْرَاضِ بَأَنْفُسِ الْجَوَاهِرِ فِي ظَنِّ النَّاظِرِ، فَنُقِيمُ الدَّلِيلَ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ؛ كَمَا أَنَّ الشَّعْرَ الْمَخْضُوبَ بِالْخُضْرَةِ وَالْوَسْمَةَ قَدْ يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّهُ نَفْسُ الْجَوْهَرِ، وَإِنَّمَا هُمَا جَوْهَرَانِ: شَعْرٌ وَخُضْرَةٌ.

(١) الاجتماع: «حصول الجوهرين في حيزين لا يفصلهما ثالث» أبقار الأفكار (٢/ ٤٨ أ)، والمعالم (ص ٣١).

(٢) الافتراق: «حصول الجوهرين في حيزين يفصلهما ثالث» أبقار الأفكار (٢/ ٤٨ أ)، والمعالم (ص ٣١).

(٣) لا يخلو الجوهر من جنس الكون: فإن كان مجتمعاً مع غيره فالكون الذي فيه: اجتماع وتآليف، وإن كان في مكان فالكون الذي فيه: سكون أو تحول إلى مكان آخر، فأول كون له في المكان الثاني سكون فيه وحركة عن الأول، هذا قول أبي الحسن الأشعري. انظر: أصول الدين (ص ٤٠).

(٤) انظر تفصيل القول في أجناس الأعراض في: أصول الدين (ص ٤١، ٤٦) حيث أوصلها إلى ثلاثين جنساً، ونشر الطوالع لسجاقلي زاده (ص ١٠٢)، وانظر: ابن المرتضى: رياضة الأفهام في لطيف الكلام (١٠٦/١).

(٥) اشتهر القول بنفي الأعراض جملةً عن طوائف من الدهرية، والسمنية، ونفاة الصانع، وعن ابن كيسان الأسم، «وأما معتمر: فيزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وثامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها»، انظر: الأصول الخمسة (ص ٩٦)، والفرق (ص ١١٥)، وأصول الدين (ص ٣٦)، والغني للمتولي (ص ٦ أ)، والشامل (ص ٦٩)، والتبصرة (ص ٦٠)، والأبقار (٢/ ٤٠ ب)، ونسبه ابن حزم في الأصول والفروع (١٤٦/١) إلى هشام ابن الحكم، وحكى عن النظام أنه ذهب إلى مثل هذا «حاشا في الحركات؛ فإنه كان يراها أعراضاً لا أجساماً».

(٦) ممن ذهب إلى إثبات الأعراض بالضرورة أبو المعالي في الشامل (ص ٧٩) وما بعدها.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْأَكْوَانِ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا رَأَيْنَاهُ مُتَحَرِّكًَا زَائِلًا عَنْ مَكَانِهِ بَعْدَ مَا كَانَ سَاكِئًا فِي مَكَانٍ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ اخْتِصَاصَهُ بِالْجِهَةِ الَّتِي انْتَقَلَ إِلَيْهَا مِنَ الْمُمْكِنَاتِ وَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ بَقَائِهِ فِي الْجِهَةِ الْأُولَى، وَهَذَا الْإِمْكَانُ يُدْرِكُ ضَرُورَةً، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ فَقَدْ جَحَدَ الْبِدِيهَةَ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْمُمَيِّزُ بَيْنَ الْإِسْتِحَالَةِ وَالْإِمْكَانِ وَالْوُجُوبِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ خَرَجَ عَنْ حَيْزِ الْعُقْلَاءِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِخْتِصَاصَ بِبَعْضِ الْجِهَاتِ مِنَ الْجَائِزَاتِ، فَالْجَائِزُ ثُبُوتُهُ وَالْجَائِزُ انْتِفَاؤُهُ لَا يَخْتَصُّ [١/١٦] بِالثُّبُوتِ بَدَلًا مِنَ الْإِنْتِفَاءِ الْمُجَوِّزِ إِلَّا لِمُقْتَضِي، ثُمَّ الْمُقْتَضِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْيًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِبْثَاتًا، وَالنَّفْيُ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِبَعْضِ الصِّفَاتِ دُونَ الْبَعْضِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً فِي حُكْمٍ ثَابِتٍ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا كَانَ مُتَحَرِّكًَا لِانْتِفَاءِ السُّكُونِ عَنْهُ:

قُلْنَا: انْتِفَاءُ السُّكُونِ وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى ذَاتٍ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ انْتِفَاءً وَعَدَمًا، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَخْصُصٌ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ، ثُمَّ فِيمَا قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ حُصُولُ غَرَضِنَا، وَهُوَ إِبْثَاتُ السُّكُونِ<sup>(٢)</sup>، وَتَعْلِيلُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِعِلَّةٍ ثَابِتَةٍ أُولَى مِنْ تَعْلِيلِهِ بِالنَّفْيِ.

وَلِإِنْ كَانَ مُقْتَضَى هَذَا الْإِخْتِصَاصِ ثَابِتًا، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَاتَ الْجَوْهَرِ، أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضَى نَفْسَ الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ الْإِطْرَادَ وَالْإِنْعِكَاسَ، وَمَعْنَى الْإِطْرَادِ: ثُبُوتُ الْحُكْمِ لِثُبُوتِ الْعِلَّةِ، وَالْإِنْعِكَاسُ: عَدَمُ الْحُكْمِ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ؛ وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ ثُبُوتِ ذَاتِ الْجَوْهَرِ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ تِلْكَ الْجِهَةِ الَّتِي انْتَقَلَ إِلَيْهَا أَوِ الْجِهَةِ الَّتِي

(١) تتابع المتكلمون من الأشاعرة وغيرهم على إثبات الأكوان التي هي الحركة والانتقال والاجتماع والافتراق ثم إثبات سائر الأعراض انظر: التمهيد (ص ٤٢)، والإنصاف (ص ١٧)، وأصول الدين (ص ٣٧)، والإشارة (ص ١١٣)، والإرشاد (ص ١٨)، والشامل (ص ٦٩)، والمغني للمتولي (ل ٦ أ)، والأربعين (١/ ٢١)، والعالم (ص ٣٤)، وأبكار الأفكار (٢/ ٤٠ ب).

ومن المعتزلة: الأصول الخمسة (ص ٩٢)، والمحيط بالتكليف (ص ٤٠)، والمختصر في أصول الدين (ص ٢٠٣)، وديوان الأصول (ص ٦١)، والكامل في الاستقصاء (ص ٦٢)، رياضة الأنفهام (١/ ١٠٦)، والقلائد (١/ ٥٢).

ومن الماتريدية: التوحيد (ص ١١)، والتمهيد (ص ١٢٥)، وشرح النسفية (ص ٢٥).

ومن الظاهرية: الأصول والفروع لابن حزم (١/ ١٤٦).

(٢) قارن هذا الجواب بما في الشامل (ص ٨٠)، والإرشاد (ص ١٨).



انْتَقَلَ عَنْهَا، فَبَطَلَ كَوْنُهَا مُقْتَضِيًا لِهَذَا الْإِخْتِصَاصِ<sup>(١)</sup>.

وَالرَّائِدُ عَلَى الذَّاتِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَهَا، أَوْ مُخَالِفًا لَهَا، وَمِثْلُ الْجَوْهَرِ جَوْهَرٌ، وَمَا مِنْ جَوْهَرٍ يُقَدَّرُ مُقْتَضِيًا لِإِخْتِصَاصِ الْجَوْهَرِ بِهَذِهِ الْجِهَةِ إِلَّا وَيَجُوزُ وَجُودُهُ مَعَ عَدَمِ هَذَا الْإِخْتِصَاصِ، أَوْ عَدَمُهُ مَعَ ثُبُوتِ الْإِخْتِصَاصِ<sup>(٢)</sup>.

فَتَعَيَّنَ إِذَا أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى هَذَا الْإِخْتِصَاصِ مُخَالِفًا لِهَذَا الْجَوْهَرِ، وَالْمُخَالِفُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى مُوجِبًا أَوْ فَاعِلًا مُخْتَارًا، وَإِنَّمَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي جَوْهَرٍ بَاقٍ غَيْرٍ مُقَدَّورٍ لِلْفَاعِلِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضَى فَاعِلًا لِلْجَوْهَرِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا يَفْعُلُ الْفَاعِلُ مَعْنَى مُوجِبًا لِلْإِخْتِصَاصِ.

قُلْنَا: فَالْمُقْتَضَى إِذَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِيهِ دُونَ الْفَاعِلِ؛ فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ اخْتِصَاصَهَا بِذَاتٍ مِنْ لَهَ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ هُوَ الْكَوْنُ الَّذِي خَصَّصَ الْجَوْهَرُ بِهَذِهِ الْجِهَةِ، وَهُوَ الَّذِي سُمِّيَ الْحَرَكَةَ<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُوجِبَةَ لِكَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا - الْحَرَكَةُ دُونَ مَعْنَى آخَرَ؟

قُلْنَا: لَمَّا كَانَ الْحُكْمُ هُوَ كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ الْحَرَكَةُ لَا غَيْرُ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ الَّذِي يُطْلَبُ عِلَّتُهُ وَمُوجِبُهُ كَوْنُ الذَّاتِ عَالِمًا وَمُحِيطًا، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ عِلَّتُهُ الْإِحَاطَةُ.

(١) انظر هذا الجواب في الشامل (ص ٦٩)، وكذلك (ص ٧٩، ٨٠)؛ حيث ذكره الجويني وزاد عليه أوجهًا في الجواب عنها، والإرشاد (ص ١٨)، وأبكار الأفكار (٢/ ٤٠ ب، ٤١ أ).

(٢) ذكر الجويني هذا الجواب وزاد عليه في الشامل (ص ٧٠)، وأوضح منه ما ذكره الأمدى في الأبكار بعد إثبات أن المقتضي لاختصاص الجوهر بمحلله أمر بثبوت ذاته: «إما أن يكون متحيزًا بذاته أو غير متحيز: فإن كان الأول: فهو جوهر - فلنا لا نعني بالجواهر غير الموجود المتحيز بذاته - وعند ذلك: فلما أن يكون في حيز الجسم مع الجسم أو في غيره: فإن كان في حيز الجسم: فهو عين التداخل بين الجواهر وقد أبطلناه، وإن في غير حيز الجسم فهو جوهر مباين للجسم، والجوهر المباين للجسم في حيزه لا يكون صفةً للجسم واختصاص الجسم بالمكان صفةً للجسم فلا يكون جوهرًا مباينًا له. أبكار الأفكار (٢/ ٤١ أ).

(٣) انظر هذا الإيراد والجواب عنه في الشامل (ص ٧١).

(٤) أجاب الجويني عن هذا الإيراد بجواب آخر يتعلق بفرض المسألة في جوهرٍ باقٍ مستمر الوجود؛ فإنه «وإن قَدَّرَ الْمُقَدَّرُ الْمُخَصَّصَ فَاعِلًا - والكلام في جوهر مستمر الوجود - كان ذلك محالًا؛ إذ الباقي لا يفعل، ولا بد للفاعل من فعل فخرج من مضمون ذلك ثبوت الأعراض وهو من أهم الأغراض في إثبات حدث العالم» الإرشاد (ص ١٩).

فَإِنْ قِيلَ: بِمَ تُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا كَانَ مُتَحَرِّكًا وَمُحِيطًا بِهَذِهِ الْجِهَةِ لِكَوْنِهِ عَلَى حَالٍ؟

قُلْنَا: الْحَالُ عِبَارَةٌ عَنِ النَّفْيِ أَوْ عَنِ الْإِثْبَاتِ، وَقَدْ فَرَعْنَا مِنَ الْقِسْمَيْنِ، فَهَذَا هُوَ الْقَاطِعُ فِي إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ، وَهُوَ مُطَرِّدٌ فِي إِثْبَاتِ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: اخْتِصَاصُ الْعَرَضِ بِبَعْضِ الْمَحَالِّ كَاخْتِصَاصِ الْجَوْهَرِ بِبَعْضِ الْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ، فَإِنْ افْتَقَرَ أَحَدُ الْإِخْتِصَاصَيْنِ إِلَى مُقْتَضٍ، فَلْيُفْتَقَرْ الْإِخْتِصَاصُ الثَّانِي إِلَى مُقْتَضٍ؛ لِإِطْرَادِ الْجَوَازِ الْعَقْلِيِّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ:

قُلْنَا: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْأَعْرَاضُ تَخْتَصُّ بِمَحَالِّهَا لِأَعْيَانِهَا حَتَّى لَا يَجُوزُ وُجُودُهَا فِي الْعَقْلِ إِلَّا فِي تِلْكَ الْمَحَالِّ، وَهَذَا مَقُولٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، وَانْدَفَعَ بِهِ السُّوَالُ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ فَإِنَّ الْجَوَازَ الْعَقْلِيَّ مُطَرِّدٌ فِي الْبَاقِيَيْنِ.

وَالْجَوَابُ الْمَرْضِيُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْأَعْرَاضَ إِنَّمَا تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمَحَالِّ دُونَ بَعْضٍ بِتَخْصِيصِ اللَّهِ إِيَّاهَا بِهِ، وَالْأَعْرَاضُ غَيْرُ بَاقِيَةٍ فَتَخْتَلِفُ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ فِي حَالِ الْبَقَاءِ كَمَا تَخْتَلِفُ عَلَى الْجَوَاهِرِ، بَلْ لَيْسَ يُوجَدُ إِلَّا مَقْدُورًا حَالَةَ الْحُدُوثِ فَيُخَصِّصُهَا الْفَاطِرُ بِمَا يَشَاءُ مِنَ الْمَحَالِّ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: فَالْجَوَاهِرُ حَالَةَ حُدُوثِهَا مُشَارِكَةٌ لِلْأَعْرَاضِ فِي كَوْنِهَا مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَاجْلِبُوا اخْتِصَاصَهَا بِالْجِهَاتِ حَالَةَ الْحُدُوثِ إِلَى جَعْلِ الْجَاعِلِ وَإِرَادَةِ الْفَاطِرِ.

قُلْنَا: اخْتِصَاصُ الْجَوَاهِرِ بِالْجِهَاتِ فِي حَالَةِ الْحُدُوثِ مُمَازِلٌ لِاخْتِصَاصِهَا بِجِهَاتِهَا فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ، ثُمَّ اخْتِصَاصُهَا بِالْأَمَاكِينِ فِي حَالِ بَقَائِهَا وَاسْتِمْرَارِ وُجُودِهَا - لَا يُعْلَلُ بِجَعْلِ الْجَاعِلِ وَإِرَادَةِ الْفَاطِرِ؛ كَذَلِكَ الْإِخْتِصَاصُ حَالَةَ الْحُدُوثِ، وَكُلُّ مَا اقْتَضَى شَيْئًا اقْتَضَى مِثْلَهُ مَا اقْتَضَاهُ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ [ب / ١٦] مِنَ الْمُعْتَرِزَةِ: مُعَوْلُكُمْ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَالْمَعَانِي شَاهِدًا - عَلَى التَّارَاتِ وَالْجَوَازِ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ تَارَةً مُتَحَرِّكًا، وَتَارَةً سَاكِنًا، وَتَارَةً عَالِمًا، وَتَارَةً غَيْرَ

(١) قارنه بما في الشامل (ص ٧١).

(٢) قارنه بما في الشامل (ص ٧٤).

(٣) انظر: الشامل (ص ٧٤، ٧٥).

عَالِمٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْصَافِ الْجَائِزَةِ، ثُمَّ أُثْبِتُمْ الْمَعَانِي فِي الصِّفَاتِ غَائِبًا، مَعَ اسْتِحَالَةِ اعْتَوَارِ النَّارَاتِ وَالْجَوَازِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

فُلْنَا: اعْتَوَارُ النَّارَاتِ وَجَوَازُ الْأَحْكَامِ وَالْأَوْصَافِ لَيْسَ عِلَّةً لثُبُوتِ الْمَعَانِي حَتَّى يُلْزَمَ اطِّرَادُهَا وَانْعِكَاسُهَا، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعَانِي، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ الْإِنْعِكَاسُ؛ فَإِنَّ وُجُودَ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ فَاعِلِهِ، وَعَدَمُ الْفِعْلِ مِنْهُ لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ؛ فَالدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعَانِي شَاهِدُ الْجَوَازِ وَالدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِهَا غَائِبًا وَجُوبُ انْعِكَاسِ الْعِلَّةِ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ، وَلَوْ جَارَ الْحُكْمُ دُونَ الْعِلَّةِ بَطَلَ إِيجَابُهَا، وَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ مُعَلَّلًا شَاهِدًا وَجَبَ تَعْلِيلُهُ غَائِبًا<sup>(٢)</sup>.

وَالْبَصْرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ: نَاقِضُوا هَذَا الْأَصْلَ، وَهُوَ جَوَازُ الْحُكْمِ وَاعْتَوَارِ النَّارَاتِ؛ فَنفَوْا الْإِذْرَاكَ شَاهِدًا مَعَ وَجْدَانِهِمُ الْحَيَّ تَارَةً: مُدْرِكًا سَمِيعًا بَصِيرًا، وَتَارَةً: غَيْرَ مُدْرِكٍ وَغَيْرَ سَمِيعٍ بَصِيرٍ.

وَقَدْ عَبَّرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِعِبَارَةِ سَدِيدَةٍ جَامِعَةٍ فَقَالُوا: اخْتِلَافُ الْأَحْكَامِ مَعَ اتِّحَادِ الذَّوَاتِ مُشْعِرٌ بِمَعَانٍ لَوْلَاهَا لَمَا اخْتَلَفَتِ الْأَحْكَامُ، فَوَجَّهَ نَفَاهُ الْأَعْرَاضِ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَسْئَلَةً:

مِنْهَا أَنْ قَالُوا: لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَالِمًا بِوُجُودِ الْعَالَمِ، وَلَا سَمِيعًا لِلْأَصْوَاتِ، وَلَا مُبْصِرًا لِلْأَلْوَانِ، ثُمَّ صَارَ مُوصُوفًا بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدِ الْمَعَانِي، وَقَدْ أُثْبِتُمْ الْاِخْتِلَافَ وَالتَّارَاتِ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدِ الْمَعَانِي.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَتَجَدَّدُ عَلَى الْقَدِيمِ فِي هَذِهِ الصُّورِ حَالٌ وَلَا حُكْمٌ؛ فَيُلْزَمُ بِذَلِكَ تَجَدُّدُ الْمَعَانِي لِاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ وَتَجَدُّدِهَا، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى تَجَدُّدِ الْمَعْلُومِ وَالْمُدْرِكِ؛

(١) عبر بالانعكاس عن الجمع علمًا بأن التحقيق عند المناطقة أن الطرد هو المنع والعكس هو الجمع خلافًا لمن عكس ذلك انظر: السنوسي: مختصر في المنطق (ص ١١١)، (مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠ هـ)؛ فإنه نص على أن الطرد يستلزم المنع، والعكس يستلزم الجمع، وانظر أيضًا: الشنقيطي: آداب البحث (١/ ٤٢)، خلافًا للساوي في البصائر النصيرية في علم المنطق (ص ٢١٣). هذا: وقد خالف المصنف فيما سيأتي ما مشى عليه هاهنا في اصطلاح الطرد والعكس فسار على العكس منه؛ انظر (ل ٦٠/أ)، وفيما سبق (ل ١٦ أ).

(٢) قارنه بما في الشامل (ص ٧٧، ٧٨).

إِذْ لَمْ يَكُنِ الْعَالَمُ مَوْجُودًا فِي الْأَرْلِ، فَيُعْلَمُ وَجُودُهُ أَوْ يُدْرَكُ، فَصَارَ مَوْجُودًا، فَلَا اخْتِلَافَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَا إِلَى ذَاتِ الْقَدِيمِ سُبحَانَهُ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: « لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ عَالِمًا بِوُجُودِ الْعَالَمِ، وَلَا مُدْرِكًا إِيَّاهُ »، لَكِنْ يُقَالَ: « لَمْ تَكُنِ الْكَائِنَاتُ مُدْرَكَةً فَصَارَتْ مُدْرَكَةً ».

الجواب الثاني: أَنَّ الْعِلْمَ وَالْإِدْرَاكَ يَقْتَضِي مَعْلُومًا وَمُدْرَكًا، فَأَمَّا تَعْيِينُ الْمَعْلُومِ وَالْمُدْرَكِ فَمِنْ جُمْلَةِ الْإِصَافَاتِ، وَالْإِصَافَاتُ لَا تُعَلَّلُ؛ فَإِضَافَةُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ إِلَى مَعْلُومٍ كإِصَافَتِهِ إِلَى مَعْلُومٍ آخَرَ، فَلَيْسَ يَخْتَلِفُ الْعِلْمُ لِاخْتِلَافِ الْمَعْلُومِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ إِضَافَةِ وَجُودِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - إِلَى وَجُودِ الْمُخْدَنَاتِ وَتَجَدُّدِهَا؛ فَلَيْسَ يَقْتَضِي ذَلِكَ تَجَدُّدَ حُكْمٍ لِلإِلَهِ سُبحَانَهُ، وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ مُحَادَاثِ الْجَوَاهِرِ مِنَ الْأَجْسَامِ، وَاخْتِلَافُ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ وَالْقُرْبِيَّةِ؛ فَإِنَّ السَّفَفَ يُسَمَّى فَوْقَكَ إِذَا كُنْتَ تَحْتَهُ، وَإِذَا عَلَوْتَهُ يُسَمَّى تَحْتَ، وَلَيْسَ يَخْتَلِفُ ذَاتُ السَّفَفِ، فَنَحْنُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ بَيِّنَ أَنْ نَمْنَعَ الْاخْتِلَافَ، وَنَجَدِّدَ الْأَحْوَالَ عَلَى ذَاتِ الْقَدِيمِ، وَبَيِّنَ أَنْ نَلْتَزِمَهُ وَنَرُدَّهُ إِلَى الْمَعْلُومِ وَالْمُدْرَكِ، هَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأَصْحَابُ فِي الْجَوَابِ.

والذي ارتضاهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ عليه السلام فِي ذَلِكَ أَنْ قَالَ: « أَنْتَيْتُمْ مَا رَسَمْنَاهُ وَأَثْبَتْنَاهُ أَمْ لَمْ تَنْسُوهُ؟ »

فَإِنْ أَنْكَرُوا الْبَيِّنَ أَعَدْنَاهُ.

وَإِنْ قَالُوا: عَرَفْنَاهُ، وَلَكِنَّهُ يُنْقَضُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

قُلْنَا: الْمَعْقُولُ لَا يُنْقَضُ، وَالنَّظَرُ الْعَقْلِيُّ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ النِّقْضُ، وَكُلُّ مَا عُقِلَ فَقَدْ عُقِلَ، وَلَيْسَ كَالنَّظَرِ السَّمْعِيِّ الَّذِي يُتَرَقَّبُ عَرْضُهُ عَلَى الْأُصُولِ، وَسَلَامَتُهُ عَنِ النُّقُوضِ، بَلْ هُوَ تَقْسِيمٌ ضَرُورِيٌّ، وَبَحْثٌ فِيهِ؛ لِيَتَرَقَّى بِذَلِكَ فِي مَدَارِجِ الْعُلُومِ، وَتَطَّلِعَ عَلَى مَرَاتِبِهَا، وَمَنْ تَبَّهَ لِأَمْرِ فَقَدْ عَرَفَهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَهْلِ لَهُ، وَالنَّظَرُ الْعَقْلِيُّ بِمَثَابَةِ الْإِبْصَارِ وَالرُّؤْيَا؛ فَلَيْسَ النَّظَرُ الْعَقْلِيُّ أَمْرًا مَوْضُوعًا وَقَوْلًا مَقُولًا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنْ عَسَرَ انْفِصَالٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي فَرْعٍ هَذَا الْأَصْلِ الْمَعْقُولِ الْمُبْرَهَنِ، فَذَلِكَ لَا يَنْعَكِسُ عَلَى الْأَصْلِ بِالْإِبْطَالِ فَمَا أَنْ يُتَوَقَّفَ فِيهِ، أَوْ يُجْتَهِدَ فِي إِظْهَارِ عُذْرِهِ لِإِزَالَةِ الْإِشْكَالِ.

[١/١٧] وَهَذَا هُنَا قَدْ عَرَفْتُمْ مَا أَجْرَيْنَاهُ، وَتَبَيَّنَتْ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُخَالِفُ نَفْسَهُ، وَلَا يُغَايِرُهَا، وَعَرَفْتُمْ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ وَبَيْنَ الْجَائِزِ، فَإِنْ عَنْ إِشْكَالٍ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى لِيُظَنَّ

ظَنُّنَاهُ، فَإِنْ سَبِيلَ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ كَسَبِيلِ النَّظَرِ السَّمْعِيِّ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ مُعَارَضَةُ مَذْهَبٍ بِمَذْهَبٍ، وَقَدْ قُلْنَا: ذَلِكَ الصِّفَةُ أَعْمَضُ مِنْ ذَلِكَ الْمُوصُوفِ، وَالنَّاطِرُ هَاهُنَا بَعْدَ فِي إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِالْمَوْصُوفِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ أَبْعَدُ فِي الذَّرَكِ كَيْفَ وَالْمَوْصُوفِ بِلا «كَيْفَ»، وَلَا «حَيْثُ»، وَلَا تُمَثِّلُهُ الْعُقُولُ؛ فَلَا مَطْمَعُ فِي الْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَهُوَ الْمَقَامُ الْأَوَّلُ.

وَإِذَا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ فَتَنْظُرُ فِيهِ قَرِيبًا، وَنُبَيِّنُ أَنَّ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ إِضَافَتُهُ إِلَى مَعْلُومٍ كَإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ الْإِخْتِصَاصُ، وَلَا يُعْقَلُ فِي حَقِّ الْعِلْمِ الْحَادِثِ إِلَّا الْإِخْتِصَاصُ. قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَسْأَلَةُ الْجُزْءِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، فَالْجَوْهَرُ الْوَاحِدُ غَيْرُ مُحْسُوسٍ فَيُشَاهَدُ، بَلْ هُوَ مَعْقُولٌ الدَّلِيلُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَالَّذِي لَا نِهَآيَةَ لَهُ لَا يَتَنَاهَى.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ هُوَ مُتَحَيِّرًا:

قُلْنَا: يَتَبَيَّنُ بِانْضِمَامِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ تَحَيُّرُهُ فِي الْأَصْلِ؛ إِذْ الْوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ لَا حَيَّرَ لَهُ وَلَا طَرَفَ. فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرُ قَدِيمًا فَصَارَ قَدِيمًا لَا لِمَعْنَى، وَإِذَا أَعْدَمَ اللَّهُ عَرْضًا ثُمَّ أَعَادَهُ فَصَارَ مُعَادًا لَا لِمَعْنَى:

قُلْنَا: مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْقَدِيمُ قَدِيمٌ لِمَعْنَى هُوَ الْقَدِيمُ كَالْبَاقِي، وَالْمُعَادُ مُعَادٌ لِمَعْنَى، فَأَحَالَ إِعَادَةَ الْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّ الْعَرَضَ لَا يَقُومُ بِهِ عَرَضٌ.

وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ لَا لِمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يَتَقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْبَاقِي؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَوَجَّدَ نَفْسُهُ غَيْرَ بَاقٍ، وَهُوَ حَالَةُ الْحُدُوثِ، فَاسْمُ الْقَدِيمِ وَإِنْ كَانَ مُتَجَدِّدًا، فَإِنَّهُ يَنْعَطِفُ عَلَى ابْتِدَاءِ وُجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ تَقَدَّمَ، وَاسْمُ الْبَاقِي غَيْرُ مُنْعَطِفٍ عَلَى أَوَّلِهِ، وَأَمَّا الْمُعَادُ فَهُوَ غَيْرُ الْمُشْتَأَى، وَالْإِعَادَةُ لَيْسَتْ مُعْتَمِدَةً أَبَدًا عَلَى الْمُعَادِ، وَلَمْ تَتَغَيَّرْ صِفَتُهُ، وَإِنَّمَا يَتَجَدَّدُ لَهُ اسْمٌ وَلَقَبٌ لِيَتَبَدَّلَ الْأَوْقَاتِ، فَهُوَ إِذَا أُعِيدَ مُبْتَدَأً ثَانٍ، فَلَيْسَ لَهُ حَقِيقَةُ إِلَّا إِضَافَةُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، وَلَا تَعْوِيلَ عَلَى الْأَلْقَابِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ تَسْمِيَةِ بَعْضِ الْآنِ مِنْهُ يَوْمًا وَأَمْسًا وَعَدَا؛ فَالْإِخْتِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى مُضِيِّ الْأَوْقَاتِ وَاسْتِمْرَارِهَا وَتَوَقُّعِ وُجُودِهَا.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا<sup>(١)</sup> مَنْ عَبَّرَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فِي إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْنَا الْجَوْهَرَ سَاكِنًا

ثُمَّ رَأَيْنَاهُ مُتَحَرِّكًا، أَوْ رَأَيْنَاهُ أَيْبَضَ ثُمَّ أَسْوَدَ، أَوْ جَاهِلًا ثُمَّ عَالِمًا، أَوْ وَجَدْنَاهُ غَافِلًا عَنِ الشَّيْءِ ثُمَّ بَصِيرٌ عَالِمًا بِهِ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ، وَهَذِهِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا مُدْرَكَةٌ ضَرُورَةٌ، وَالْعَاقِلُ يُدْرِكُ هَذِهِ التَّفْرِقَةَ فِي أَحْوَالِ نَفْسِهِ كَمَا يُدْرِكُهَا فِي غَيْرِهِ.

فَإِنْ أَنْكَرَ الْخَصْمُ ذَلِكَ التَّفْرِقَةَ: قُطِعَ الْكَلَامُ عَنْهُ.

وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهَا: بَيَّنَّا عَلَيْهَا غَرَضَنَا، وَقُلْنَا: يَسْتَحِيلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَفْسِهِ؛ إِذْ الشَّيْءُ لَا يُغَايِرُ نَفْسَهُ وَلَا يُخَالِفُهَا، فَثَبَّتَ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ وَالْمُغَايِرَةَ رَجَعَتْ إِلَى مَوْجُودٍ زَائِدٍ عَلَى ذَاتِ الْجَوْهَرِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ مِنْ أَصْلِ الْخَصْمِ: أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي زَوَالِهِ عَلَى حَالِهِ فِي سُكُونِهِ، فَلَوْ رَجَعَتِ التَّفْرِقَةُ إِلَى نَفْسِهِ، لَأُدْرِكَتِ التَّفْرِقَةُ فِي دَوَامِ سُكُونِهِ إِنْ سَاعَ مُخَالَفَةُ الشَّيْءِ نَفْسَهُ.

وَإِذَا اعْتَرَفَ الْخَصْمُ بِإثباتِ مُقتَضِي لِهَذَا الْحُكْمِ، فَلَا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يَكُونَ مُقتَضِيهِ نَفْسَهُ أَوْ زَائِدًا عَلَيْهِ.

وَيَبْلَلُ أَنْ يَكُونَ مُقتَضِيهِ نَفْسَهُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ مَا دَامَتِ النَّفْسُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا كَانَ بَعْضُ الْجِهَاتِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ؛ إِذْ إِصَافَةُ النَّفْسِ إِلَى بَعْضِهَا كإِصَافَتِهَا إِلَى سَائِرِهَا، ثُمَّ الْإِخْتِصَاصُ يَخْتَلِفُ وَنَفْسُ الْجَوْهَرِ لَا يَخْتَلِفُ<sup>(١)</sup>.

فَثَبَّتَ أَنَّ الْمُقتَضِيَّ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى نَفْسِ الْجَوْهَرِ.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى لِاسْمِ الْأَكْوَانِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى الْحَرَكَةِ، وَإِرَادَةً لِلانْتِقَالِ إِلَى بَعْضِ الْأَمَاكِينِ، وَلَيْسَ [١٧/ب] مُتَعَلِّقٌ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا مُتَعَلِّقُهُمَا كَوْنُهُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

وَيَطْرُدُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمُتَعَلِّقِيهَا.

وَكَذَلِكَ تَطْرُدُ فِي الْخَبَرِ؛ وَهُوَ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: زَيْدٌ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ، أَوْ لَيْسَ بِسَاكِنٍ، أَوْ قَائِمٍ، أَوْ قَاعِدٍ، أَوْ عَالِمٍ، أَوْ جَاهِلٍ؛ فَمُتَعَلِّقُ النَّفْسِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ وَالْقِيَامُ وَالْقُعُودُ وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعَجْزُ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنَّهُ مُتَحَرِّكٌ، أَوْ سَاكِنٌ، أَوْ قَائِمٌ، أَوْ قَاعِدٌ، أَوْ عَالِمٌ،

أَوْ جَاهِلٌ؛ فَمُتَعَلِّقُ الْإِنْبَاتِ الْكَوْنُ وَالْقِيَامُ وَالْفُعُودُ وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ، وَالْإِنْبَاتُ يَرْجِعُ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ النَّفْيُ إِذَا كَانَ حَقًّا صِدْقًا، وَالنَّفْيُ يَرْجِعُ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْإِنْبَاتُ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ<sup>(٢)</sup>: سَبِيلُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِنْبَاتِ - سَبِيلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: « هَذَا سَوَادٌ وَلَيْسَ بِحَرَكَةٍ، وَهَذَا جَوْهَرٌ وَلَيْسَ بِعَرَضٍ ».

قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا وَرَأَى مَسْأَلَتَنَا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: « هَذَا سَوَادٌ وَلَيْسَ بِحَرَكَةٍ » - لَيْسَ نَفْيًا حَقِيقِيًّا رَاجِعًا إِلَى ذَاتٍ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ مِنْهُ إِثْبَاتُ مُحَالَفَةٍ بَيْنَهُمَا.

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُقْنِعَةٌ فِي إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ، وَهُوَ مِنْ أَحَقِّ الْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِ حَدَثِ الْعَالَمِ:

إِثْبَاتُ الْأَعْرَاضِ وَحُدُوثِهَا.

وَاسْتِحَالَةِ تَعَرِّيِ الْجَوَاهِرِ عَنْهَا.

وَإِذَا ثَبَتَتْ هَذِهِ الْأُصُولُ، تَرْتَبُ عَلَيْهَا الْحُكْمُ بِأَنَّ مَا صَاحَبَ الْحَادِثَ وَلَمْ يَسْبِقْهُ فَهُوَ حَادِثٌ قَطْعًا<sup>(٣)</sup>.

(١) اعتمد المصنف هنا في إثبات الأكوان على طريقة النفي والإثبات تبعاً للجويني في الشامل (ص ٨١).

(٢) هذا الاعتراض ذكره إمام الحرمين عن ابن الراوندي وأجاب عنه في الشامل (ص ٨١).

(٣) تابع المصنف هنا جمهور المتكلمين من الأشاعرة في اعتياد دليل الحدوث للبرهنة على وجود الله، والحق أن أبا المذيل العلّاف ت ( ٢٣٥ هـ ) يُعَدُّ أَوَّلَ مَنْ قَالَ بفكرة الجوهر الفرد لإثبات حدوث العالم؛ فقد كان يقول: « إن للأشياء المحدثات كلاً وجميعاً وغاية تنتهي إليه في العلم بها والقدرة عليها؛ وذلك لمخالفة القديم للمحدث، فلما كان القديم عنده ليس بذِي غَايَةٍ وَلَا نَهَايَةٍ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ بَعْضٌ وَلَا كُلٌّ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْدُوثُ ذَا غَايَةٍ وَنَهَايَةٍ وَأَنْ لَهُ كُلاًَّ وَجَمِيعاً، وَمَنْ أَدْلَتُهُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، و﴿ يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمٌ ﴾، و﴿ يَكُلُّ شَيْءٌ حِطٌّ ﴾، وبقوله: ﴿ وَأَمَّا كُلُّ شَيْءٍ عَدَا ﴾، قال: فقد ثبت بقوله ﷻ أَنَّ للأشياء كلاً وثبت نفسه عالماً به محيطاً له والإحصاء والإحاطة لا تكون إلا لمنتهى ذي غَايَةٍ » انظر: الانتصار للخطباط (ص ٤٣)، ومحاضرات في الفلسفة الإسلامية د يحيى هويدي (ص ١٣٦).

ونرى هذا الدليل كذلك عند أبي منصور الماتريدي مستندلاً بأنه: « لا يخلو الجسم من حركة أو سكون، وليس لها الاجتماع، فيزول من جملة أوقاته نصف الحركة ونصف السكون، وكل ذي نصف متناه، على أنها إذ لا يجتمعان في القِدَمِ لَزِمَ حَدَثُ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وبطلانه أن يكون محدثاً في الأزل لزم في الآخر، وفي ذلك حدث ما لا يخلو عنه » التوحيد (ص ١٢)، والماتريدي وآراؤه الكلامية للمغربي (ص ١١٩)، وتبصرة الأدلة (ص ٧٤)، والتمهيد للنسفي (ص ١٢٣، ١٢٧)، وشرح النسفية للفتازاني (ص ٢٦)، والنبراس للغرهاري (ص ٧٦).

ومن اعتمد هذا الدليل من الأشاعرة: الباقلاني في التمهيد (ص ٤٤)، والبغدادى في أصول الدين (ص ٣٣)، والجويني في الإرشاد (ص ١٧)، والشامل (ص ٣٤)، والمتولي: المغني في أصول الدين (ل ٦ أ)، والرازي: الأربعين =

### الْقَوْلُ فِي حَدُوثِ النِّعَاضِ<sup>(١)</sup>:

فَنَفَرَضَ الْكَلَامَ فِي الْأَكْوَانِ وَقُولُ: إِذَا تَحَرَّكَ بَعْدَ مَا كَانَ سَاكِناً فَقَدْ طَرَأَتْ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ، وَطُرُوقُهَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهَا، وَانْتِفَاءُ السُّكُونِ لَطُرُوقِهَا يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ السُّكُونِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ قَدِيمًا لَمَا انْتَفَى<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ طُرُوقَ الْحَرَكَةِ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهَا، وَمَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ الْحَرَكَةَ كَانَتْ كَامِنَةً فِي الْجَوْهَرِ حَالَ كَوْنِهِ سَاكِناً، فَظَهَرَتْ وَأَنْكَمَنَ لظُهُورِهَا السُّكُونُ؟ قُلْنَا: الظُّهُورُ وَالْكُمُونُ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَهُوَ الْكَشْفُ عَنْ أَمْثَالِهِ أَوْ التَّسْتَرُّ بِهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ فِي الْأَعْرَاضِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اعْتِبَارَ التَّارَاتِ عَلَى الشَّيْءِ يُشْعِرُ بِثُبُوتِ الْمَعَانِي، وَالْمَعْنَى لَا يَقْبَلُ الْمَعْنَى، وَلَا مَعْنَى لظُهُورِ الْحَرَكَةِ إِلَّا وَجُودُهَا فِي الْجَوْهَرِ وَتَحَقُّقُهَا؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ إِنَّمَا تَحَرَّكَ لَوْجُودِ الْحَرَكَةِ، وَلَوْ جَارَ وَجُودُهَا فِيهِ وَلَمْ تُوجِبْ تَحَرُّكَهُ لَا تَقَلَّبَ جِنْسُهَا، وَلَسَاعَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ مُتَحَرِّكًا سَاكِناً فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، اسْتَحَالَ اجْتِمَاعُ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْحَرَكَةِ إِلَّا تَحَرُّكُ الْجَوْهَرِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَانْتَقَلَتْ إِلَى هَذَا الْجَوْهَرِ. قُلْنَا: الْمَانِعُ مِنْهُ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ صِفَاتِ الْقَائِمَاتِ بَأَنْفُسِهَا وَالْبَاقِيَّاتِ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ وَلَا يَنْقَى.

= (١٢٤/١)، والمعالم (ص ٣٨)، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ٢٦١)، ونشر الطوابع (ص ٢١٩).

(١) الغرض من إثبات حدث الأعراض أنه يترتب عليه أصول، منها: إيضاح استحالة عدم القديم. واستحالة عدم قيام الأعراض بأنفسها واستحالة انتقالها. والرد على القائلين بالكمون والظهور. انظر: الشامل (ص ٨٣)، الإرشاد (ص ٢٠).

(٢) قارنه بما في الإرشاد (ص ٢٠).

(٣) تابع المصنف هنا شيخه الجويني في الجواب عن اعتراض منكري حدث الأعراض بالقول بالكمون باستحالة اجتماع الضدين، انظر: الإرشاد (ص ٢٠)، والشامل (ص ٨٦)، إلا أن للجويني جواباً سديداً على هذا الاعتراض مضمونه: «أنه ليس يعقل من الكمون معنى إلا التستر بالحواجز، والتغطي بالأجرام السائرة: فإن عنيتم بالكمون ذلك، فهو غير معقول في الجوهر الواحد؛ إذ ليس ينقسم الجوهر الفرد إلى الظاهر والباطن ليتقرر الاندخال فيه، وإن أراد الخصم بالكمون غير ما قلناه فعليه إيضاح معناه» الشامل (ص ٨٦)، والتمهيد (ص ٤٤)، وأصول الدين (ص ٥٥)، وتبصرة الأدلة (ص ٧٨).



وأيضاً: فَلَوْ قُدِّرَ عَلَى الْحَرَكَةِ انْتِقَالٌ، لَلَزِمَ قِيَامُ عَرَضٍ بِعَرَضٍ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، وَمُقْضٍ إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُنْتَقِلٍ إِنَّمَا يَنْتَقِلُ بِانْتِقَالٍ<sup>(١)</sup>.

والدليل على أَنَّ العَرَضَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ: أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي اللَّوْنِ وَالْكُونِ أَوِ الْعِلْمِ مَثَلًا، وَقَدَّرْنَا قِيَامَهَا بِأَنْفُسِهَا، وَعَلِمْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ عَالِمٌ، أَوْ يُعْلَمَ بِهِ مَعْلُومٌ، وَلَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْأَحْيَاءِ بِأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ أَوْ لَى مِنْ بَعْضٍ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَحْيَاءِ عَالِمِينَ بِذَلِكَ الْعِلْمِ، وَلَا جَمِيعُ الْمَعْلُومَاتِ مَعْلُومَةً بِهِ، فَبَطَلَ تَقْدِيرُهُ، وَامْتَنَعَ تَصْوِيرُهُ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي اللَّوْنِ وَالْكُونِ وَنَحْوِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ جَارَ قِيَامُ مَعْنَى بِمَعْنَى، لَجَارَ أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ مُنَحَرَكَةً دُونَ الْمَحَلِّ، وَأَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ عَالِمًا مَرَّةً وَجَاهِلًا أُخْرَى؛ فَإِنَّ الْمُصَحَّحَ لِقَبُولِ الْمَعْنَى الْقِيَامَ بِنَفْسِهَا، وَلَوْ قُدِّرَ قِيَامُ عِلْمٍ بِنَفْسِهِ، وَسَاعَ قِيَامُ مَعْنَى بِمَعْنَى لَسَاعَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ عَالِمًا بِقِيَامِ عِلْمٍ بِهِ، أَوْ جَاهِلًا بِقِيَامِ جَهْلٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتُمْ بِاسْتِحَالَةِ عَدَمِ الْقَدِيمِ؟

قُلْنَا: الْقَدِيمُ: «الَّذِي لَا بُدَّ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ وَجُودُهُ وَلَا قِيَامُهُ بِغَيْرِهِ»، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ وَاجِبَ الْوُجُودِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَالْحَالَاتِ؛ فَيَسْتَحِيلُ عَدَمُهُ.

ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ عَدَمُهُ: فَلَا يَخْلُو: [١/١٨] إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ عَدَمٌ وَاجِبٌ أَوْ عَدَمٌ جَائِزٌ، وَتَقْدِيرُ عَدَمٍ وَاجِبٍ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مُسَاكِلٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ وَمُمَاتِلٌ لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ -: مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْقَطْعِ؛ إِذِ الْمَوْجُودُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ كَيْفَ يَتَعَيَّنُ لِعَدَمِهِ وَقْتُ عَلَى الْوُجُوبِ مَعَ تَسَاوِي الْأَوْقَاتِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الجواب عن الاعتراض بأزلية الأعراض وانتقالها بين الجواهر في: أصول الدين (ص ٥٦)، والشامل (ص ٨٧)، والإرشاد (ص ٢٢).

(٢) ذكر الجويني هذا الدليل على استحالة قيام العرض بنفسه بصورة أوضح مستنداً إلى «أن العلم ونحوه لو قام بنفسه لم يخل: إما أن يعلم به ويثبت حكمه أو لا يعلم به، فإن لم يعلم به كان ذلك انقلاب جنسه، وإن قال الخصم: إنه يعلم به، طوّل عند ذلك بذكر العالم به، فلا يجد إلى إيدائه سبيلاً» الشامل (ص ٩٧).

(٣) انظر الشامل (ص ٩٧).

(٤) انظر استدلال الجويني على استحالة تقدير عدم واجب في بعض الأوقات في الشامل (ص ٩٠)، والإرشاد (ص ٢١).

وَهَكَذَا نَقُولُ فِيمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْمُخَدَّثَ كَانَ جَائِزَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ قَبْلَ وُجُودِهِ، ثُمَّ صَارَ  
وَاجِبَ الْوُجُودِ فِي وَفْتِ وُجُودِهِ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِبَ الْعَدَمِ حَالِ عَدَمِهِ ثُمَّ صَارَ وَاجِبَ  
الْوُجُودِ فِي حَالِ وُجُودِهِ: «إِنَّ الْأَوْقَاتَ لَا أَثَرَ لَهَا، وَإِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُتَمَاثِلَاتِ؛ فَلَا يَتَعَيَّنُ  
لِوُجُوبِ الْعَدَمِ وَلَا لِوُجُوبِ الْوُجُودِ وَفَتْ مِنْ بَيْنِ الْأَوْقَاتِ الْمُتَسَاوِيَةِ، وَمَنْ خَطَرَ بِبَالِهِ أَنْ  
يُبَكِّرَ هَذَا الْيَوْمَ، وَيَأْتِيَ هَذَا الْجَبَلَ فَيَقْلَعَ مِنْهُ حَجَرًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الطِّينِ - لِمَنْ الْجَائِزُ أَنْ يَخْطُرَ  
لَهُ هَذَا الْخَاطِرُ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ بِيَوْمٍ أَوْ بِسَاعَةٍ، أَوْ بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ بِيَوْمٍ أَوْ بِسَاعَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ  
الْجَائِزَاتِ عِنْدَ مَنْ لَهُ مُسْكَنَةٌ مِنَ الْعَقْلِ؛ فَلَا يُفْضَى فِيهَا بِالْوُجُوبِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيرِ عَدَمِ جَائِزٍ لِلْقَدِيمِ؟

قُلْنَا: لَوْ كَانَ عَدَمُهُ جَائِزًا لَكَانَ وُجُودُهُ جَائِزًا أَيْضًا؛ فَإِنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ يَسْتَحِيلُ أَنْ  
يُفَرَّضَ لَهُ عَدَمٌ جَائِزٌ، ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ عَلَى بُعْدٍ، فَالْجَائِزُ لَا يَخْتَصُّ بِالثَّبُوتِ دُونَ مُقْتَضَى،  
ثُمَّ الْمُقْتَضَى: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضِدًّا مُتَافِيًا وَجُودَهُ، أَوْ انْتِفَاءً شَرْطٍ لَوْجُودِهِ<sup>(١)</sup>، أَوْ فَاعِلًا مُخْتَارًا؛  
فَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ ضِدِّ الْقَدِيمِ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّضَادَّ قَضِيَّةٌ يَشْتَرِكُ فِيهَا الضَّدَّانِ، فَلَيْسَ الطَّارِئُ يَنْفِي الْبَاقِيَ أَوَّلَى مِنْ  
الْبَاقِي يَنْفِي الطَّارِئِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الضَّدَّ الَّذِي قُدِّرَ لَوْ كَانَ يَطْرَأُ فِي حَالِ وُجُودِ الضَّدِّ الْآخَرِ، فَقَدْ تَقَيَّأَ  
وَالضَّدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَلَوْ جَازَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي أَوْقَاتٍ؛  
فَبَطَلَ تَضَادُّهُمَا، وَإِنْ قُدِّرَ طَرِيَانُهُ بَعْدَ انْتِفَاءٍ مَا يُقَدَّرُ ضِدًّا لَهُ فَلَمْ يَكُنْ انْتِفَاؤُهُ بِهِ؛ فَبَطَلَ تَقْدِيرُ  
ضِدِّ الْقَدِيمِ، وَبَطَلَ إِعْدَامُ الضَّدِّ ضِدَّهُ.

وَأَمَّا تَقْدِيرُ عَدَمِهِ بِعَدَمِ شَرْطٍ لَوْجُودِهِ: فَمَحَالٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي عَدَمِ ذَلِكَ الَّذِي قُدِّرَ  
شَرْطًا كَالْكَلَامِ فِي عَدَمِ الْقَدِيمِ، وَلَوْ كَانَ وُجُودُ الْقَدِيمِ مَشْرُوطًا بِشَرْطٍ، فَكَانَ ذَلِكَ الشَّرْطُ  
مَشْرُوطًا وَجُودُهُ بِشَرْطٍ آخَرَ فَيَتَسَلَّلُ، وَإِنْ قُدِّرَ مُقَدَّرُ عَدَمِ الْقَدِيمِ بِفَاعِلٍ قَادِرٍ كَانَ مُحَالًا؛ إِذْ  
الْفَاعِلُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِفِعْلٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَا يَقْدِرُ الْقَادِرُ، وَبَيْنَ

(١) قوله: «أو انتفاء شرط لوجوده»: خبر كان في قوله: «ثم المقتضي إما أن يكون ضدًا متافيًا وجوده» والمعنى: أن  
العدم الجائز لا يكون إلا لمقتض، وهو إما أن يكون ضدًا متافيًا أو انتفاء شرط لوجوده، والعبارة في كلام أبي المعالي  
في الشامل (ص ٩٠) أوضح منها هنا.

قَوْلِهِ: يَقْدِرُ عَلَى لَا فِعْلٍ<sup>(١)</sup>.

( ١ / ٢ / ٣ ) الْقَوْلُ فِي النِّصْلِ الثَّلَاثِ وَهُوَ إِبَانَةُ اسْتِحَالَةِ عُرْوِ الْجَوَاهِرِ عَنِ الْأَعْرَاضِ



مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الْجَوْهَرَ يَسْتَحِيلُ خُلُوهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ أَوْ ضِدِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ ضِدٌّ، وَإِنْ قُدِّرَ عَرَضٌ لَا ضِدَّ لَهُ، فَالْجَوْهَرُ لَا يَخْلُو عَنْ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِهِ إِذَا كَانَ قَابِلًا لَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ طَوَائِفُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْدهَرِيَّةِ:

فَأَمَّا الْدهَرِيَّةُ: فَقَدْ أَثْبَتَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ غُنْصًا قَدِيمًا يُسَمُّونَهُ هَيُولَى وَمَادَّةً، وَقَضَوْا بِخُلُوهِ عَنِ الصُّورِ وَالْأَعْرَاضِ وَالتَّشَكُّلِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ إِذَا تَشَكَّلَ وَقَبِلَ الْأَعْرَاضَ فَيَسْتَحِيلُ إِذْ ذَاكَ خُلُوهُ عَنْهَا<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الْكَعْبِيُّ وَاتَّبَاعُهُ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ<sup>(٤)</sup>: فَجَوَّزُوا خُلُوهَ الْجَوْهَرِ عَنِ الْأَعْرَاضِ سِوَى الْأَلْوَانِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ خُلُوهُ عَنْهَا<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: فَجَوَّزُوا خُلُوهَ الْجَوْهَرِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ سِوَى الْأَكْوَانِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر الشامل (ص ٩١)، والإرشاد (ص ٢٢) حيث قرر فيه استحالة: «استناد عدم القديم إلى انتفاء شرط من شرائط استمرار وجوده؛ إذ لو قُدِّرَ لوجود القديم شرط، لكان قديماً مفتقراً عدمه - لو قُدِّرَ - إلى مقتض، ثم يتسلسل القول».

(٢) انظر مسألة استحالة تعري الجواهر عن الأعراض في: أصول الدين (ص ٥٧)، والإرشاد (ص ٢٢)، والشامل (ص ٩٨)، وأبكار الأفكار (٧/٢ ب)، ومن الماتريدية: تبصرة الأدلة (ص ٧٩).

(٣) انظر مذهب الدهرية في: أصول الدين (ص ٥٧)، والإرشاد (ص ٢٢)، والشامل (ص ٩٨)، وأبكار الأفكار (٧/٢ ب).

(٤) البغداديون: خالفوا في أشياء منها مسألة: هل يقدر الرب على مثل مقدور العبد، كما خالفوهم في الكلام على النبوة والإمامة، وغيرها من المسائل، ومن المعتزلة البغداديين: الكعبي واتباعه.

(٥) انظر: مسائل الخلاف (ص ٦٢)، وأصول الدين (ص ٥٧)، والإرشاد (ص ٢٤)، والشامل (ص ٩٨)، (٩٩)، والأبكار (٧/٢ ب)، والتصور الذري (ص ٤٩، ١٩٧)، وينسب هذا المذهب أيضاً إلى أبي علي الجبائي، انظر: المحيط بالتكليف (ص ٧٣).

(٦) هذا المذهب يمثلته أبو هاشم الجبائي. انظر: مسائل الخلاف (ص ٦٢)، والتذكرة لابن متويه (ص ١٢٤)، وأصول الدين (ص ٥٧)، والإرشاد (ص ٢٢)، والشامل (ص ٩٨)، وأبكار الأفكار (٧/٢ ب).

وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُرَامِيَّةِ<sup>(١)</sup> أَيْضًا<sup>(٢)</sup>.

وَجَوَزَ الصَّالِحِيُّ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ خُلُوَ الْجَوْهَرِ عَنْ جَمِيعِ الْأَعْرَاضِ<sup>(٤)</sup>.

وَعُمْدَةُ الْأَصْحَابِ فِيمَا صَارُوا إِلَيْهِ أَنْ قَالُوا: وَجَدْنَا الْأَجْسَامَ شَاهِدًا يَسْتَحِيلُ خُلُوهَا عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ، ثُمَّ يَحْتَنَّا عَنِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِذَلِكَ، فَلَمْ نَجِدْ مَعْنَى مُوجِبًا لِذَلِكَ سِوَى قَبُولِهَا لَهُ؛ فَحَكَمْنَا بِأَنَّ كُلَّ ذَاتٍ قَبْلَ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَيَسْتَحِيلُ خُلُوُ الذَّاتِ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ<sup>(٥)</sup>.

وَيُسْتَشْهَدُ بِالْإِجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ: وَهُوَ: قِيَاسُ الْمُخْتَلِفِ عَلَى الْمُتَّفِقِ، وَكُلُّ مُخَالَفٍ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُوَافِقُنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ خُلُوِ الْأَجْسَامِ عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ [١٨/ب] بَعْدَ قَبُولِهَا لَهَا.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّمَا قَضَيْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَرَضٍ بَاقٍ فِي الْمَحَلِّ، فَلَا يَنْتَفِي عَنِ الْمَحَلِّ إِلَّا بِضِدٍّ يُعَدِّمُهُ؛ فَمَالَ هَذَا الْمَذْهَبُ: الْحُكْمُ بِاسْتِحَالَةِ خُلُوِ الْجَوْهَرِ عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ بَعْدَ الْقَبُولِ:

وَقَدْ أَبْطَلْنَا فِي الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ بَطْلَانَ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِإِعْدَامِ الضِّدِّ بِالضِّدِّ بَمَا فِيهِ مَقْنَعٌ<sup>(٦)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ تُوَافِقُونَنَا عَلَى أَنَّ الضِّدَّيْنِ هُمَا الْمُتَنَافِيَانِ عَلَى الْمَحَلِّ فَهَذَا مَا نَعْنِيهِ بِالْإِعْدَامِ.

(١) الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كُرَّام (ت ٢٥٥ هـ) كان يقول بالتشبيه والتجسيم. انظر: الفرق (ص ٢١٥)، والتبصير (ص ٦٥)، والملل والنحل (ص ٤٦)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٧)، والتجسيم (ص ٦٩).

(٢) هذا القول مستنبط من مذهب الكرامية في ذات الإله لا صريح قولهم؛ فإنه عندهم جوهر، ثم إنهم: «أجمعوا على أن ذات الإله لا يخلو في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل. شرح نهج البلاغة (١/٢٩١)، نشأة الفكر الفلسفي (١/٣٠٠، ٣٠٢)، والتجسيم عند المسلمين (ص ٢٣٦).

(٣) صالح بن عمر أبو الحسين الصالحى: من مشاهير المعتزلة وأتباعه يسمون الصالحية، قتل عام (٧٦ هـ)، جمع بين القدر والإرجاء. انظر مقالاته في: الشهرستاني: الملل والنحل (١/١٤٤)، ودرء التعارض (٢/١٨٩).

(٤) المقالات (٢/١١)، وأصول الدين (ص ٥٧)، والشامل (ص ٩٨)، والإرشاد (ص ٢٣)، والأبكار (٢/٧ ب).

(٥) حصر المصنف هنا علة استحالة قبول الجواهر للمتصادات شاهدا في قبول الجواهر للأعراض ولم يُدرِ التقسّم على المخالفين من المعتزلة في بيان هذه العلة، وكان الأولى له أن يورد القسمة العقلية في عِلَّةِ امتناع قبول الجواهر للأعراض المتضادة كما فعل الجويني؛ حيث قرر أن علة امتناع قبول الجواهر للأعراض المتضادة: «لا تخلو؛ إما أن تقولوا: إن ذلك لنفس الجوهر، فيلزم طرد ذلك في أول الخلق أيضًا، وإما أن تقولوا: إن الجوهر لا يخلو عن الأعراض لقبوله لها، فيلزمكم طرد ذلك إلى أول الخلق أيضًا» انظر: الشامل (ص ١٠٢).

(٦) انظر فيما تقدم (ل ١٨/أ).

قُلْنَا: وَلَا سَوَاءَ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى بِالتَّنَافِي: وَجُودُ أَحَدِهِمَا فِي حَالِ عَدَمِ الثَّانِي؛ لِاسْتِحَالَةِ خُلُوعِ الْمَحَلِّ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَهُوَ بِمَثَابَةِ تَوَارِدِ الْمَاءِ الْجَارِي عَلَى النَّاعُورِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ تَخْلُو أَجْزَاءُ النَّاعُورِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَلَا يَبْقَى جُزْءٌ وَاحِدٌ مِنَ الْمَاءِ حَالَتَيْنِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ النَّاعُورِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي لَهَيْبِ الشَّمْعِ وَالسَّرَاجِ.

فَنَقُولُ لِلْمُعْتَزَلَةِ: كَمَا يَسْتَحِيلُ خُلُوعُ الْجَوْهَرِ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَضَادَّاتِ إِلَّا بِضِدٍّ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ صِفَةٍ مِنْهَا إِلَّا بِصِفَةٍ تَعُقِبُهَا، كَذَلِكَ لَا يَتَجَدَّدُ لِلْجَوْهَرِ صِفَةٌ إِلَّا تُخْرِجُهُ مِنْ صِفَةٍ قَبْلَهَا. وَأَيْضًا: فَإِنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ الْقَدِيمِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَوْ قَبْلَ ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ الْحَادِثُ لَمَا خَلَا عَنْهُ كَالْجَوْهَرِ، فَلَوْ سَاعَ قِيَامُ مُعْظَمِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ الْجَوْهَرِ وَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى حَدَثِهِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ قِيَامِ بَعْضِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ الْقَدِيمِ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى حَدُوثِهِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ مُنَاقَضَاتِهِمْ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: لِمَ أَحَلَّكُمْ خُلُوعَ الْجَوَاهِرِ عَنِ الْأَكْوَانِ؟ فَمَا مِنْ وَجْهِ يَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي اسْتِحَالَةِ خُلُوعِ الْجَوْهَرِ عَنِ الْكَوْنِ إِلَّا وَلِلْكَفْيِ أَنْ يَتَشَبَّثَ بِهِ فِي اسْتِحَالَةِ خُلُوعِ الْجَوْهَرِ عَنِ اللَّوْنِ، فَيُعَارِضُ هَذَا الْمَذْهَبَ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: وَجُودُ الْجَوْهَرِ يَتَضَمَّنُ وَجُودَ الْكَوْنِ بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: يَتَضَمَّنُ وَجُودُهُ وَجُودَ اللَّوْنِ، وَنَحْنُ نَطْرُقُ هَذَا الْمَعْنَى فِي جَمِيعِ الْأَعْرَاضِ<sup>(٢)</sup>.

وَرُبَّمَا يَقُولُ الْأَصْحَابُ: تَعَاقَبَ الضَّدَّتَيْنِ عَلَى الْمَحَلِّ حُكْمٌ حَقِيقِيٌّ لَهُمَا؛ فَكَمَا لَا يَجُوزُ بَطْلَانُ هَذَا الْحُكْمِ بِاجْتِمَاعِهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ، لَا يَجُوزُ بَطْلَانُهُ بِخُلُوعِ الْمَحَلِّ عَنْهُمَا. وَاعْلَمْ: أَنَّ الْغَرَضَ الْأَعْظَمَ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِبَانَةُ اسْتِحَالَةِ خُلُوعِ الْجَوَاهِرِ عَنِ الْأَكْوَانِ؛ فَإِنَّ مُعْظَمَ الْقَائِلِينَ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ يَتَشَبَّثُونَ بِذَلِكَ، وَأَنَّ الْقَوْلَ فِيهَا يَسْتَنِدُ إِلَى الضَّرُورَةِ. فَنَقُولُ: بِبَيِّهَةٍ مِنْ عَقُولِنَا نَعْلَمُ أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْقَابِلَةَ لِلْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُهَا غَيْرَ مُجْتَمِعَةٍ وَلَا مُفْتَرَقَةٍ وَلَا مُتَمَاسَةٍ وَلَا مُتَبَايِنَةٍ، وَكَذَلِكَ الْجَوْهَرُ الْوَاحِدُ؛ لَا يُقْعَلُ وَجُودُهُ إِلَّا قَارًا فِي حَيِّزِهِ أَوْ مَائِلًا عَنْهُ.

(١) انظر: الإرشاد (ص ٢٥)، والشامل (ص ١٠٤، ١٠٥).

(٢) هذا الجواب عن مذهب المعتزلة في جواز تعري الجواهر عن الأعراض أخذه المصنف عن الجويني؛ انظر الشامل (ص ١٠٣).

وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيمَا لَا يَزَالُ، فَلَا يَتَقَرَّرُ فِي الْعَقْلِ اجْتِمَاعُهُمَا إِلَّا عَنِ  
افْتِرَاقٍ سَابِقٍ، لَوْ قُدِّرَ لَهَا الْوُجُودُ قَبْلَ الْاجْتِمَاعِ، وَكَذَلِكَ إِذَا افْتَرَقَتْ فَلَا تَفْتَرِقُ إِلَّا عَنِ اجْتِمَاعٍ  
سَابِقٍ، لَوْ قُدِّرَ لَهَا الْوُجُودُ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ إِذَا سَلَّمْنَا لَكُمْ تَحْيِيزَهَا وَتَشَكُّلَهَا، وَالْهُيُولَى لَا شَكْلَ لَهَا  
وَلَا صُورَةَ.

قُلْنَا: فَلَمْ تَكُنْ جَوَاهِرَ إِذَا؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ جِزْمٌ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْمِسَاحَةِ، وَيَقْبَلُ الْأَعْرَاضَ، وَإِنَّمَا  
هُوَ تَقْدِيرٌ يَقْدَرُونَهُ، كَتَقْدِيرِ الْقَائِلِينَ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ بِإِبْثَاتِ جَوَاهِرٍ فِي الْعَدَمِ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ  
صَلَابِيَّةٍ وَوُجُودِ الْجَوَاهِرِ وَهِيَ الْأَخْيَارُ لَا غَيْرُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: أَنْتَقُولُونَ: إِنَّ الْمَادَّةَ وَالْعُنْصُرَ قَائِمَةٌ بِالنَّفْسِ أَمْ لَا تَقُولُونَ ذَلِكَ؟  
فَإِنْ لَمْ يُنْبِتُوا قِيَامَهَا بِالنَّفْسِ: فَهِيَ إِذَا مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي إِذَا اجْتَمَعَتْ يَكُونُ بَعْضُهَا بِحَيْثُ  
الْبَعْضُ، وَيَحْوِيهَا الْجَوْهَرُ:

وَأِنْ أُثْبِتُمْ قِيَامَهَا بِالنَّفْسِ: فَكَيْفَ يَتَمَيَّزُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ عَنْ غَيْرِهِ؟ فَإِنْ أُثْبِتُمْ لَهَا مُنْقَطَعَاتِ  
يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا عَنِ الْبَعْضِ، فَهِيَ إِذَا جَوَاهِرُ مُتَحَيِّزَةٌ، وَإِنْ لَمْ تُثْبِتُوا لِيُوجِدْهَا نِهَائِيَّاتٍ، فَكَيْفَ  
يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا عَنِ الْبَعْضِ؟ وَكَيْفَ يَتَمَيَّزُ وُجُودُهَا وَذَوَاتُهَا عَنْ وُجُودِ الْعِلَّةِ الْأُولَى؟ وَكَيْفَ  
تَتَمَيَّزُ النَّفْسُ عَنِ الْعَقْلِ؟  
فَإِنْ قُلْتُمْ: النَّفْسُ صُورَةٌ.

فَهِيَ إِذَا مِنْ قِبَلِ [١٩/أ] الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْقَائِمَاتِ بِنَفْسِهَا، فَاجْتِمَاعُ الْأَعْرَاضِ إِنَّمَا  
يُتَصَوَّرُ بِالْحَيِّيَّةِ، وَاجْتِمَاعُ الْقَائِمَاتِ بِنَفْسِهَا بِالْمُجَاوَرَةِ وَالْمُلَاقَاةِ، وَلَقَدْ قَالَ أَفْلَاطُونُ<sup>(٢)</sup>  
صَاحِبُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ: « لَا يَكُونُ اثْنَانِ بِلَا نِهَائِيَّةٍ؛ لِأَنَّ وُجُودَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْتَهَى وَوُجُودُ  
الْآخَرِ »، هَكَذَا نَقَلَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْهُ.

(١) انظر الشامل (ص ٩٩).

(٢) أَفْلَاطُونُ ابْنُ أَرِسْطُونِ: تَلَمَذَ لِسُقْرَاطَ عَشْرَ سِنِينَ، مَاتَ سَنَةَ (٣٤٧ ق.م)، يَحْتَلِ مَنَازِلَةَ الصَّدَارَةِ فِي تَارِيخِ  
الْفِكْرِ الْإِنْسَانِيِّ. انظر: أَخْبَارُ الْحِكْمَاءِ (ص ١٣، ٢١)، وَالْفَلَسَفَةُ فِي كُلِّ الْعَصُورِ (١/٦٠)، وَالْفَلَسَفَةُ الْإِغْرِيقِيَّةُ  
(١/٢٠٤)، وَمَشْكَالَةُ الْأُلُوْهِيَةِ (ص ٢٦)، وَكُرَم: تَارِيخُ الْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ (ص ٦٢)، وَسْتِيس: الْفَلَسَفَةُ الْيُونَانِيَّةُ  
(ص ١٤٣)، وَتَارِيخُ الْفِكْرِ الْفَلَسَفِيِّ (١/١٥٧) وَالْفَلَسَفَةُ عِنْدَ الْيُونَانِ (ص ١٦١).

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ تَتَمَيَّزُ أَجْرَامُ الْعَالَمِ عَنِ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - وَهُمَا قَائِمَانِ بَأَنْفُسِهِمَا؟  
قُلْنَا: الْأَجْرَامُ لَهَا حَظٌّ مِنَ الْمَسَاحَةِ، وَلَهَا حُدُودٌ وَمُنْقَطَعَاتٌ تَتَمَيَّزُ بِهَا، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ  
الْقَدِيمَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْمَحَلِّ وَالْمَكَانِ، وَعَنِ التَّخْصِصِ وَعَنِ جُمْلَةِ الْحَاجَاتِ،  
وَهُوَ بِنَفْسِهِ مُقَدَّسٌ عَنِ الْأَحْيَازِ وَالْجِهَاتِ وَالنَّهَائِيَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ، وَأَنْتُمْ تُثْبِتُونَ لِبَعْضِ الْعَقْلِ  
وَالنَّفْسِ ظُرُوفًا هِيَ مُفْتَضِيهِمَا وَحَيْثُهِمَا، وَالْقَدِيمُ لَا حَيْثَ لَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ الْقَلْبُ وَلَا الدِّمَاغُ ظُرُفًا لِلنَّفْسِ وَالْعَقْلِ.  
قُلْنَا: قَدْ أَطْلَقَ الْقَائِلُونَ بَأَنَّ فِي كُلِّ شَخْصٍ نَفْسًا، وَفِي كُلِّ مُمَيَّزٍ عَقْلًا هُوَ جَوْهَرٌ، وَهَذَا  
يُبْطِلُ كَلَامَكُمْ بِالْكُلِّيَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَلَامُنَا فِي الْفَيْضِ وَالْمُفِيزِ بِمَثَابَةِ كَلَامِكُمْ فِي الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ الْقَدِيمَتَيْنِ  
وَمُتَعَلِّقَهُمَا.

قُلْنَا: مَا أَشْرَرْتُمْ إِلَيْهِ تَعَلَّقَ حِسِّيٌّ، وَمَا نَعْتَقِدُهُ تَعَلَّقَ عَقْلِيٌّ، فَسَتَّانَ بَيْنَهُمَا.  
وَأَعْلَمُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ وَافَقُونَا عَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَرِّيِ الْجَوَاهِرِ عَنِ الْأَعْرَاضِ بَعْدَ أَنْ قِيلَتْهَا،  
فَلَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ تَقُولُوا: وَجَبَ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَزَالُ لَأَنْفُسِهَا.

فَيَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي الْأَزَلِ لَوْجُودِ أَنْفُسِهَا.

وَأَمَّا أَنْ تَقُولُوا: ثَبَتَ ذَلِكَ لِمَعْنَى.

فَيَلْزَمُ إِثْبَاتُ مَعْنَى آخَرٍ يُوجِبُ قَبُولَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ ثُمَّ يَتَسَلَّلُ الْقَوْلُ.

وَأِنْ زَعَمُوا أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ - وَهُوَ قَبُولُ الْأَعْرَاضِ - فِيمَا لَا يَزَالُ ثَبَتَ لِلنَّفْسِ وَلَا لِمَعْنَى،  
كَانَ بَاطِلًا، وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِنَفْيِ الْأَعْرَاضِ، وَالْقَوْلُ بِالْعُرْوَةِ عَنِ الْأَعْرَاضِ فَرْعٌ لِلْقَوْلِ بِثُبُوتِهَا،  
فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الْجَوَاهِرَ إِنَّمَا تَقْبَلُ الْأَعْرَاضَ بَأَنْفُسِهَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ الْعَقْلُ يَخْتَصُّ بِمَا لَا يَزَالُ وَيَمْتَنِعُ فِي الْأَزَلِ:

قُلْنَا: إِنَّ الَّذِي أَحْلَيْنَاهُ فِي الْأَزَلِ إِثْبَاتُ فِعْلٍ لَا أَوَّلَ لَهُ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ أَبَدًا؛ إِذِ الْأَزَلِيُّ

مَا لَا أَوَّلَ لَهُ، وَالْفِعْلُ مَا ابْتَدَىٰ إِبْجَادُهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَنَاقِضٌ؛ فَحَيْثُ يُتَصَوَّرُ الْفِعْلُ، نُجَوِّزُهُ وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَىٰ فَاعِلٍ قَاصِدٍ إِلَىٰ إِبْدَاعِهِ، وَخَصْمُنَا يُحِيلُ عَلَىٰ الْهَيُولَىٰ قَبُولَ الْعَرَضِ فِي وَقْتٍ لَا وَجْهَ لِاسْتِحَالَتِهِ وَامْتِنَاعِهِ فِيهِ، ثُمَّ يَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ لَوْ وَقَعَ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ فِيمَا لَا يَزَالُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ كَانَتْ الْهَيُولَىٰ مُتَهَيِّئَةً لِقَبُولِ الصُّورَةِ فِي الْأَزَلِ أَمْ لَا؟

فَإِنْ كَانَتْ مُتَهَيِّئَةً لِقَبُولِهَا فِي الْأَزَلِ: فَمَا بِأَلْهَا لَمْ تَقْبَلْهَا إِلَى الْآنِ؟!

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَهَيِّئَةً لِذَلِكَ: فَلِمَ صَارَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِيمَا لَا يَزَالُ، وَالْأَزَلِيُّ لَا يَزُولُ؟! فَهَلَا بَقِيَتْ عَلَىٰ هَيْوَلَاهَا!!

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا لَمْ تَقْبَلْهَا فِي الْأَزَلِ لِמَانِعٍ.

قُلْنَا: الْمَانِعُ الْأَزَلِيُّ لَا يَزُولُ.

فَإِنْ عَارَضُونَا بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ.

فَالْجَوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَهِيَ أَنَّهَا مُصَحَّحَةٌ لِلْفِعْلِ؛ حَيْثُ يُتَصَوَّرُ الْفِعْلُ، وَالْمُصَحِّحُ مِنْ حُكْمِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَىٰ مَا يُصَحِّحُهُ، وَالْقُدْرَةُ لَا تَتَغَيَّرُ عَنْ حَقِيقَتِهَا، وَلَا تَتَجَدَّدُ لَهَا صِفَةٌ عِنْدَ حَدُوثِ الْمَقْدُورِ، وَالْهَيُولَىٰ يَتَشَكَّلُ وَيَتَغَيَّرُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَغَيِّرًا، وَسَيَأْتِي بَعْدَ هَذَا فَصْلٌ فِي بَقِيَّةِ الْكَلَامِ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ.

ثُمَّ الْمُعْتَرِئَةُ: رُبَّمَا يَتَمَسَّكُونَ بِقُشُورٍ مِنَ الْكَلَامِ لَا مَحْصُولَ لَهَا مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «الْهَوَاءُ وَالْمَاءُ لَا لَوْنَ لَهُمَا، وَالْحَجَرُ لَا طَعْمَ»<sup>(١)</sup> لَهُ وَأُمَثَالِ ذَلِكَ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: الْهَوَاءُ لَا يُنْكِرُ لَوْنُهُ؛ فَهُوَ بِالنَّهَارِ يَضْرِبُ إِلَى الْبَيَاضِ الْمُشْرِقِ، وَبِاللَّيْلِ يَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ، وَالْمَاءُ لَوْنُهُ الْبَيَاضُ، وَيُذْرِكُ ذَلِكَ مِنْهُ إِذَا انْجَمَدَ، وَيُقَالُ: لِلْمَاءِ لَوْنٌ يُخَالِفُ الْأَلْوَانَ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ مَرْتَبِي، وَعِنْدَ طَوَائِفِ الْمُعْتَرِئَةِ لَا مَرْتَبِي إِلَّا اللَّوْنُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْجَوْهَرُ مَقْدُورًا لَهُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَىٰ إِبْجَادِهِ دُونَ الْعَرَضِ؛ إِذْ لَيْسَ مُوجِبُ الْجَوْهَرِ الْأَعْرَاضَ.

(١) قال الجويني في الجواب عن قول المعتزلة بأنه لا طعم للحجر «وكذلك الحجر إذا سحق واستف سحاقتة لأدرك طعمها، وكذلك القول في كل ما ألزموه، ولو سلمنا لهم جدلاً ما راموه لما كان فيه حجة لما قدمنا من أن عدم الإدراك لا يدل على عدم المدرك» الشامل (ص ١٠٧).



قُلْنَا: باطلٌ بِالكَوْنِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مِنْهُمْ، وبِالْلَوْنِ عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ، ثُمَّ الْعِلْمُ مَقْدُورٌ  
لِلَّهِ - تَعَالَى - إِلَّا أَنَّهُ [ ١٩ / ب ] مَشْرُوطٌ بِالْحَيَاةِ؛ فَلَا يَتَصَوَّرُ وُجُودَهُ دُونَ شَرْطِهِ، وَكَذَلِكَ  
الْأَعْرَاضُ مَقْدُورَةٌ، وَلَا يَتَصَوَّرُ وُجُودُهَا دُونَ مَحَالِّهَا.

\*\*\*

( ٢ )

## فَصْلٌ : [ الْقَوْلُ بِحَدَثِ الْعَالَمِ ]



إِذَا ثَبَّتَ هَذِهِ الْأُصُولُ تَرْتَّبَ عَلَيْهَا الْعِلْمُ بِحَدَثِ الْعَالَمِ.  
والذي يُدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ: تَعَاقُبُهَا عَلَى الْجَوَاهِرِ، وَحُدُوثُ بَعْضِهَا وَبُطْلَانُ  
بَعْضِهَا.

والذي يُدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الْجَوَاهِرِ: اسْتِحْوَاطُهَا سَبْقُهَا الْحَوَادِثَ، وَمَا لَا يَسْبِقُ مَا لَهُ أَوَّلٌ فَلَهُ  
أَوَّلٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْحَوَادِثُ الَّتِي تَرَاهَا مُتَعَاقِبَةً عَلَى الْأَجْسَامِ - لَا تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ،  
وَالْحَوَادِثُ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ مِثْلُهَا؛ فِي أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ.

قُلْنَا: الْحَوَادِثُ الَّتِي فِي وَقْتِنَا وَقَعَتْ الْجَوَاهِرُ قَبْلُهَا، وَلَمْ تَدُلَّ عَلَى حُدُوثِهَا، وَأَوَّلُ  
الْحَوَادِثِ لَمْ تَسْبِقْهُ الْجَوَاهِرُ، فَدَلَّ عَلَى حُدُوثِهَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَنْ يُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّ لِلْحَوَادِثِ أَوَّلًا، وَمِنْ مَذْهَبٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَوَائِلِ: أَنَّ الْعَالَمَ  
لَمْ يَزَلْ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ، وَلَمْ تَزَلْ دَوْرَةٌ لِلْفَلَكَ قَبْلَ دَوْرَةٍ إِلَى غَيْرِ أَوَّلٍ، وَلَمْ تَزَلْ الْحَوَادِثُ  
فِي عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ تَتَعَاقَبُ إِلَى غَيْرِ مُفْتَتِحٍ، وَكُلُّ وَلَدٍ مَسْبُوقٌ بِوَالِدِهِ، وَكُلُّ زَرْعٍ مَسْبُوقٌ  
بِبَذْرِ، وَكُلُّ بَيْضَةٍ مَسْبُوقَةٍ بِدَجَاجَةٍ، وَلَا لَيْلٌ إِلَّا وَقَبْلَهُ نَهَارٌ، وَلَا نَهَارٌ إِلَّا وَقَبْلَهُ لَيْلٌ؟!<sup>(٢)</sup>.

قُلْنَا: مُوجِبُ هَذَا الْأَصْلِ يَقْضِي بِدُخُولِ حَوَادِثٍ لَا نِهَآيَةَ لِأَعْدَادِهَا، وَلَا غَايَةَ لِأَمَادِهَا  
عَلَى التَّعَاقُبِ فِي الْوُجُودِ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ بِطِلَافُتِهِ بِأَوَائِلِ الْعُقُولِ.

فَإِنَّا نَفَرِّضُ الْكَلَامَ فِي الدَّوْرَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا، وَنَقُولُ: مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّهُ انْقَضَتْ قَبْلَ هَذِهِ

(١) وهذا الجواب مبني على ما تقدم من القول باستحالة تعري الجواهر عن الأعراض.

(٢) هذا مذهب الدهرية القائلين بقدام العالم، وانظر: الشامل (ص ١٠٧، ١١٥)، والإرشاد (ص ٢٥).

الدَّوْرَةُ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا دَوَّرَاتٍ بِلا نِهَايَةٍ، وَمَا انْتَفَتْ عَنْهُ النَّهَايَةُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْصَرِمَ بِالوَاحِدِ عَلَى إِثْرِ الْوَاحِدِ، فَإِذَا انْصَرَمَتِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الدَّوْرَةِ آذَنَ انْقِصَاؤُهَا وَانْتِهَائُهَا بِانْتِهَائِهَا، وَلَأنَّ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ لَا عَدَدَ يَحْضُرُهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَمْضِيَ الْآحَادُ عَلَى التَّوَالِي، وَأَقْرَبُ الْأُمُورِ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ نَفْيِ النَّهَايَةِ، وَالْمَصِيرِ إِلَى التَّنَاضِي، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ فَإِنَّ التَّنَاضِي مُشْعِرٌ بِالنَّهَايَةِ، وَتَرْتَّبُ الْأَعْدَادُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ مُؤَدِّنٌ بِثُبُوتِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَمَا لَمْ تَفْتَحْ عَنْ أَوَّلٍ لَا يَنْتَهِي إِلَى آخِرٍ<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنْ شَرْطُ كُلِّ حَادِثٍ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْوُجُودِ، وَتَنْتَهِيَ النَّوْبَةُ إِلَيْهِ عَلَى مُقْتَضَى دَعْوَى الْخَصْمِ -: أَنْ تَنْقُضِي قَبْلَهُ آحَادًا لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَمَا لَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحْدُثُ حَادِثٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْقُضِيَ مَا لَا يَنْقُضِي، وَكُلُّ مَا عَلِقَ حَدُوثُهُ وَثُبُوتُهُ بِمُحَالٍ أَوْ عَلَى مُحَالٍ كَانَ مُحَالًا<sup>(٢)</sup>.

وَعِنْدَ الْخَصْمِ: يَتَوَقَّفُ حَدُوثُ كُلِّ حَادِثٍ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالْوَلَدِ وَالْوَالِدِ، وَالْبَيْضَةِ وَاللَّدْجَاجَةِ عَلَى وُجُودِ مَا قَبْلَهُ، وَعَلَى انْقِصَائِهِ حَتَّى يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ وُجُودُ الثَّانِي، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْآحَادِ أَوَّلٌ تُفْتَحُ مِنْهُ كَيْفَ تَنْتَهِيَ النَّوْبَةُ إِلَى حَادِثٍ يَعْقِبُهُ، وَإِذَا لَمْ يَسْبِقِ اللَّيْلُ النَّهَارَ، وَلَا النَّهَارُ اللَّيْلَ بَطَلَ تَعَاقُبُهُمَا، وَإِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا الثَّانِي فَقَدْ سَلِمَ الْمَسْأَلَةُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا الْحَوَادِثَ ثُمَّ نَفَوْا الْأَوَّلِيَّةَ عَنْهَا، وَذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: نَفْيُ الْأَوَّلِيَّةِ يَرْجِعُ إِلَى مَاذَا؟

فَإِذَا أَنْ يَرْجِعُ إِلَى مَوْجُودٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَوْجُودَاتٍ.

فَإِنْ قَالُوا: يَرْجِعُ إِلَى جُمْلَتِهَا.

قُلْنَا: الْجُمْلَةُ آحَادٌ مُجْتَمِعَةٌ، وَإِذَا كَانَ حَقِيقَةُ الْحَادِثِ الْوَاحِدِ مَا لَهُ أَوَّلٌ، فَحَقِيقَةُ الْحَوَادِثِ هِيَ الَّتِي لَهَا أَوَّلٌ.

وَأِنْ قَالُوا: انْتِفَاءُ الْأَوَّلِيَّةِ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ أَوْ لِيٍّ، فَقَدْ أَثْبَتُوا أَوَّلًا لَا أَوَّلَ لَهُ، وَحَوَادِثَ لَهَا أَوَّلٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ٢٥، ٢٦)، والشامل (ص ١٠٧)، ونهاية العقول (ص ٢٧).

(٢) حكى الجويني هذا الجواب عن أبي الحسن الأشعري، انظر: الشامل (ص ١٠٧، ١٠٨).

(٣) قارنه بما في الشامل (ص ١٠٨).

فَإِنْ عَارِضُونَا بِوُجُودِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ أَرَلَا مَعَ اسْتِمْرَارِ وُجُودِهِ فِيمَا لَا يَزَالُ:

قُلْنَا: لَيْسَ لَوْجُودِهِ سُبْحَانَهُ امْتِدَادٌ وَلَا اسْتِمْرَارٌ، وَلَا تَحِينُ عَلَيْهِ الْأَحْيَانُ، لَكِنَّ أَرَلَهُ أَبَدُهُ، وَوُجُودُهُ الْآنَ هُوَ وُجُودُهُ الْأَزَلِيُّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَوَادِثُ؛ فَإِنَّ وُجُودَ بَعْضِهَا مُنْفَصِلٌ عَنِ وُجُودِ الْآخَرِ، وَكُلُّ دَوْرَةٍ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الدَّوْرَةِ الَّتِي مَضَتْ وَمُتْرَبَّةٌ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ ابْتَنَيْتُمْ هَذِهِ التَّشْنِيعَاتِ عَلَى مَا تَخَيَّلْتُمُوهُ مِنَ الْأَعْدَادِ الْمُتَغَايِرَةِ [١/٢٠] فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّمَا هِيَ كَالْخَصْلَةِ الْوَاحِدَةِ بِمَثَابَةِ وُجُودِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

قُلْنَا: مَنْ أَنْكَرَ الْمُغَايِرَةَ وَالْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْيَوْمِ وَبَيْنَ أَمْسٍ، وَبَيْنَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ، وَبَيْنَ الدَّوْرَةِ الْمَاضِيَةِ لِلْفَلَكَ وَبَيْنَ الدَّوْرَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا، فَقَدْ جَحَدَ الْحِسَّ، وَأَنْكَرَ الْبِدِيهَةَ، وَإِنَّمَا نُقِيمُ الدَّلَالََةَ عَلَى حُدُوثِ هَذِهِ الْأَجْسَامِ الَّتِي نُشَاهِدُهَا، وَمَا يُشَاكِلُهَا مِنَ الْأَجْسَامِ الَّتِي غَابَتْ عَنْهَا وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ مُتَغَايِرَةٌ مُتْرَبَّةٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَوُجُودُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ لَا بُدُّ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَوْجُودِهِ مُفْتَتَحٌ، وَلَا يُعْقَلُ فِيهِ التَّنَاهِي وَالْإِمْتِدَادُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ حَدَثٌ بَعْدَ حَدَثٍ لَا إِلَى آخِرٍ، كَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ حَدَثٌ قَبْلَهُ حَدَثٌ لَا إِلَى أَوَّلٍ؛ يَشِيرُونَ بِهَذَا إِلَى حَرَكَاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَا آخِرَ لَهَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْوُجُودِ مَا لَا يَتَنَاهَى آخَاذًا عَلَى التَّوَالِي، لَا سِيَّمَا وَلَا مُفْتَتَحَ لَهَا، وَلَيْسَ فِي تَوَقُّعِ الْوُجُودِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ قَضَاءُ بَوْجُودِ مَا لَا يَتَنَاهَى؛ فَإِنَّهَا حَوَادِثُ لَهَا أَوَّلٌ وَمُفْتَتَحٌ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْوُجُودِ مِنْ مَقْدُورَاتِ الْبَارِي إِلَّا مَا يَخْصُرُهُ عَدَدٌ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْحَادِثِ: مَا لَهُ أَوَّلٌ، وَإِثْبَاتُ الْحَوَادِثِ مَعَ نَفْيِ الْأَوَّلِيَّةِ تَنَاقُضٌ، وَلَيْسَ مِنْ حَقِيقَةِ الْحَادِثِ أَنْ يَكُونَ لَهُ آخِرٌ<sup>(١)</sup>.

وَأَصْحَابُنَا ذَكَرُوا مِثَالَيْنِ فِي الْوَجْهَيْنِ فَقَالُوا: «مِثَالُ حَوَادِثٍ لَا أَوَّلَ لَهَا بَعْضُهَا قَبْلَ بَعْضٍ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ لِمَنْ يُخَاطِبُهُ: لَا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إِلَّا أُعْطِيكَ قَبْلَهُ دِينَارًا، وَلَا أُعْطِيكَ ذَاكَ الدِّينَارَ إِلَّا أُعْطِيكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا». وَلَيْسَ لِهَذَا أَوَّلٌ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُعْطِيَ عَلَى حُكْمِ شَرْطِهِ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا.

فَإِنْ قَالُوا فِي الْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ: إِنَّمَا اسْتَحَالَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ؛ لِأَنَّكُمْ قَدَرْتُمُوهُ فِي الْمَاضِي

فَقُلْتُمْ: « لَا أُعْطِيكَ كَذَا إِلَّا أُعْطِيكَ قَبْلَهُ كَذَا »<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: كُلُّ مَاضٍ فَهُوَ قَبْلُ مُضِيِّهِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا، وَكُلُّ مَا كَانَ مُحَالًا فَلَا تَتَخَصَّصُ اسْتِحَالَتُهُ بِمَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ.

وَمِثَالُ مَا أَلْزَمُونَا أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: « لَا أُعْطِيكَ دِينَارًا إِلَّا أُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِرْهَمًا، وَلَا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إِلَّا أُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِينَارًا » فَيَتَصَوَّرُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حُكْمِ شَرْطِهِ.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: إِذَا لَمْ يُمَكِّنْكُمْ تَعْيِينَ أَوَّلِ الْحَوَادِثِ، لَا يُمَكِّنْكُمْ الْحُكْمُ بِأَنْ مَا لَا يَسِقُّ الْحَوَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ.

قُلْنَا: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ تَعْيِينُ وَقْتِهِ؛ فَالْبِنَاءُ يَدُلُّ عَلَى الْبَاقِي، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ مَعَ الدُّهُولِ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي اتَّفَقَ فِيهِ الْفِعْلُ، وَمَا قُلْنَا يَسْتَدِلُّ إِلَى الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ؛ فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَحَالَ تَقْدِيرُ حَوَادِثٍ مُتَعَاكِفَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا مُفْتَتِحٌ، وَتَبَتِ اسْتِحَالَةُ وُجُودِ الْجَوَاهِرِ عَارِيَةً عَنْهَا اسْتِبْكَانٌ عَلَى الضَّرُورَةِ سَبْقُهَا لَهَا، فَإِذَا اسْتَحَالَ سَبْقُهَا الْحَوَادِثِ، شَارَكَهَا فِي الْحُدُوثِ وَثُبُوتِ الْأَوَّلِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

**شُبْهَةُ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ<sup>(٣)</sup>:**

قَالُوا: مَا نِسْبَةُ الْأَزَلِيِّ فِيمَا لَا يَزَالُ؟ فَإِذَا أَثْبَتْنَا أَرْلِيًّا لَا بُدَّوْ لَهُ، وَأَثْبَتْنَا لِلْعَالَمِ مُفْتَتِحًا مَا نِسْبَةُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ.

وَوَيْبَمَا تَقُولُونَ: الْمُدَّةُ الَّتِي بَيْنَ مُفْتَتِحِ الْعَالَمِ وَبَيْنَ وُجُودِ الْقَدِيمِ مُتَنَاهِيَّةٌ، أَمْ غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٍ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهَا مُتَنَاهِيَّةٌ فَقَدْ أَبْطَلْتُمْ أَرْلِيَّةَ الْقَدِيمِ، وَإِنْ قَضَيْتُمْ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٍ، فَكَيْفَ انْتَهَتْ إِلَى مُفْتَتِحِ الْعَالَمِ<sup>(٤)</sup>؟

(١) انظر: الشامل (ص ١١٠، ١١١).

(٢) هذا الجواب أخذه المصنف من كلام شيخه الجويني مع تصرف في العبارة، انظر: الشامل (ص ١١٣).

(٣) القائلون بقدم العالم هم الفلاسفة والدهرية: أما الفلاسفة: فإنهم قالوا بقدم العالم لكنه مع ذلك مخلوق لله تعالى أو - بعبارة أدق - معلول للعلة الأولى النامة أزلًا فهو موجود بإيجاده واجب بوجوبه. وأما الدهرية أو الماديون: فإنهم أنكروا أن يكون العالم مخلوقًا بفعل خالق، بل أنكروا العناية الإلهية ولم يسلموا بما جاء به الأديان وردوا كل ما يحدث في العالم إلى فعل القوانين الطبيعية « محاضرات في الفلسفة الإسلامية » (ص ٧٩).

(٤) هذا الدليل للقائلين بقدم العالم قد اشتهر عنهم بدليل قدم الحركة، وهو مبني على مقدمات: ١ - الإلزام بقدم الزمان. ٢ - ثم: تجويز حوادث لا أول لها نظرًا لارتباط الزمان بالحركة. ٣ - وأخيرًا: القول بقدم الحركة التي تعني =

وقالوا: إذا كانت المدة بينهما غير متناهية فقد أثبتتم أزمنة ممتدة بلا نهاية، فلا يمتنع أن تكون مشحونة بالحوادث المتعاقبة، والحركات المتوالية، والتقدير كالتحقيق، فثبت تجويز حوادث لا تتناهي في أزمنة غير متناهية:

قلنا: لا نسبة بين القديم والحادث بالزمان ولا بالمكان؛ إذ المصحح لقبول الأنساب الزمانية والمكانية التناهي، وما لا نهاية له في وجوده - أعني: نفي الأولية عنه - ولا نهاية له [٢٠/ب] في ذاته - أعني: نفي الحجيبة والحدود عنه - لا يناسب المتناهي بوجه، وإطلاق لفظ « بين » فيما لا نهاية له خطأ؛ فإنه من الظروف، وإنما تستعمل في ذوي النهايات<sup>(١)</sup>.

ولو قال قائل من المجسمين: تقدير قائمين بأنفسهما لا متماسين ولا متباينين، وليس أحدهما على نسبة من الآخر؛ في الجهة والفوقية والتحتية محال، فما جوابكم؟ فإن قلتم: ما لا نهاية لذاته لا يناسب المتناهي، فهذا جوابنا في النسبة الزمانية التي تطالبوننا بها.

فنعارض قول الدهرية بقول المجسمين، وقول المجسمين بقول الدهرية، ولسنا نقول: لو كان بين القديم والحادث حوادث تقديرًا لكانت بلا نهاية؛ فإن ما حصره الوجود، وثبت أوليته فهو متناه لا محالة.

فإن قالوا: فإذا لم تثبتوا مدة مديدة قبل الفعل فيلزمكم مقارنة الفعل وجود القديم: قلنا: قد قارن وجود القديم عدم فعله، ثم قارن وجوده وجود فعله، مع استحالة الاستمرار والامتداد على الوجود الأزلي؛ فإنه لا بدو لوجوده، ولا نهاية، وإنما الاستمرار والامتداد يرجع إلى تقديرات الأوهام، ووجوده سبحانه ليس مجال الأفكار، ولا مناط الأوهام.

= قدم العالم. وانظر هذه الشبهة في: الإشارات (٢٢١/١)، وابن سينا بين الدين والفلسفة (ص ١١٤، ١١٥)، وبدوي: أرسطو (ص ١٤٩)، والجواب عنها في: التهافت (ص ١١٠)، ونهاية الأقدام (ص ٣٠)، والذخيرة للطوسي (ص ٤١)، وتهافت التهافت (ص ١٤٠)، والفلسفة الطبيعية عند ابن سينا (ص ٢٥٥)، والزعة الفلسفية في فلسفة ابن رشد (ص ١٥٨)، والفلسفة الإسلامية في المشرق (ص ٤٢٢).

(١) جواب المصنف أقوى من جواب الغزالي في التهافت والذي اعتمد فيه على نفي الزمان قبل خلق العالم، وإلى مثل ما قاله المصنف ذهب ابن رشد وضعف جواب الغزالي. تهافت التهافت (ص ١٤٠)، ونهاية الأقدام (ص ٣٣، ٣١).

(٢) المجسمة: من أثبت الصفات إثباتاً انتهى بهم إلى التجسيم والتشبيه، ومن أشهر هؤلاء الكرامية.

وَاعْلَمُوا: أَنَّ مُعْظَمَ الْفَلَاسِفَةِ وَافَقُونَا عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَأَزَلَّيَةِ الْإِلَهِ؛ فَالَّذِينَ قَالُوا بِقَدَمِ  
 الْعَالَمِ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِالْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ، وَالْعِلَّةِ الْأُولَى، فَمَا مَعْنَى أَوَّلِيَّتِهِ؟<sup>(١)</sup>  
 فَإِنْ أَثْبَتُوا لَهُ رُبَّةَ التَّقْدَمِ: فَقَدْ اعْتَرَفُوا بِتَأَخُّرِ الْمَعْلُولِ، وَالْمَعْلُولُ لَا يَتَرَاخَى عَنِ الْعِلَّةِ،  
 وَكُلُّ مَوْجُودَيْنِ لَمْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَهُمَا قَدِيمَانِ أَوْ حَادِثَانِ.  
 وَيُقَالُ لَهُمْ: مَا نِسْبَةُ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ فِي وَقْتِنَا، أَوْ حَادِثٍ يَخْدُثُ فِي يَوْمِنَا مَعَ وُجُودِ الْقَدِيمِ؟  
 وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ، وَسَتَكَلِّمُ بَعْدَ هَذَا فِي الْوَقْتِ وَالزَّمَانِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.  
 وَمِنْ شُبُهِهِمْ: الْإِسْتِدْلَالُ بِالشَّاهِدِ عَلَى الْغَائِبِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا؛ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: لَمْ نَجِدِ  
 الْفَلَكَ إِلَّا دَوَّارًا؛ فَلَزِمَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ أَبَدًا، وَلَمْ نَشَاهِدْ إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ نُطْقَةٍ، وَلَا نُطْقَةً إِلَّا مِنْ  
 إِنْسَانٍ، وَلَا لَيْلًا إِلَّا وَقَبْلَهُ نَهَارٌ، وَلَا نَهَارًا إِلَّا وَقَبْلَهُ لَيْلٌ؛ فَلَزِمَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ أَبَدًا.  
 قُلْنَا: اتَّعَلَّمُونَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْغَائِبِ عَلَى مَا نَشَاهِدُ فِيهِ الْآنَ ضَرُورَةٌ أَوْ دَلَالَةٌ؟ وَلَا سَبِيلَ  
 لَهُمْ إِلَى إِسْنَادِ الْعِلْمِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ.  
 ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ نَشَأَ فِي بَرِّيَّةٍ، وَلَمْ يَشْرَبْ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا عَذْبًا، وَلَمْ يَرَ مِنَ الْإِنْسِ إِلَّا سُودًا،  
 أَيْسُوعُ لَهُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ فِي الْغَائِبِ؟ فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ فَقَدْ نَقَضُوا مَا مَهَّدُوهُ، وَإِنْ جَوَّزُوا هَذَا  
 الْحُكْمَ بَانَ تَهَمُّهُمْ.  
 ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَكُمْ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ، وَقَدْ أَثْبَتَ مُعْظَمُكُمْ فِي الْغَائِبِ مَا لَا يَعْقِلُ  
 ثُبُوتَهُ فِي الشَّاهِدِ مِنَ: الْهَيُولَى، وَالْعُنْصُرِ الْفَرْدِ، وَالْأَفْرَادِ مِنَ الطَّبَائِعِ؛ وَلِذَلِكَ أَثْبَتُوا النَّفْسَ  
 وَالْعَقْلَ مُنْفَرِدَيْنِ عَنْ هَذَا الْعَالَمِ.  
 وَأَصْحَابُنَا إِنْ اسْتَدَلُّوا بِالشَّاهِدِ عَلَى الْغَائِبِ وَاعْتَبَرُوا أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ، فَإِنَّمَا يَعْتَبِرُونَهُ

(١) من الحق أن الفلاسفة يستخدمون ألفاظًا مثل الحدوث، وصدور العالم عن الواحد؛ إلا أن لهم اصطلاحًا خاصًا  
 بهم؛ فلا يعنون ما يعنيه المتكلمون من الحدوث الزماني المسبوق بالعدم؛ فابن سينا مثلاً يستخدم الحدوث والإيجاد  
 ولا يعني بهما الإيجاد من العدم، بل يعني بالإيجاد: إدامة وجود الشيء، والفساد هو عدم إدامة الوجود؛ ذلك أن  
 «المفعول الذي نقول: إنَّ موجدًا يوجد لا يخلو: إما أن يوصف بأنه موجد له ومفيد لوجوده في حال العدم، أو في  
 حال الوجود، أم في الحالين جميعًا، ومعلوم أنه ليس موجدًا له في حال العدم؛ فبطل أن يكون موجدًا له في الحالتين  
 جميعًا، فيقي أن يكون موجدًا له إذ هو موجود»؛ فالحدوث والإيجاد في لغة ابن سينا يتضمنان وجود شيء عن شيء  
 إلى ما لا بداية من الزمان، الإشارات والتنبيهات (ص ٥٢٥)، والنجاة (ص ٢١٣)، وهويدي: محاضرات في  
 الفلسفة الإسلامية (ص ٧٩)، وعون: الفلسفة الإسلامية في الشرق (ص ٣٠٦، ٣٠٧).

بِجَامِعِ عَقْلِيٍّ مِنَ الْعِلَّةِ وَالْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ وَالشَّرْطِ وَالذَّلِيلِ.

وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: « لَا قِيَاسَ عِنْدِي فِي الْعَقْلِ، وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِي الْغَائِبِ بِأَمْرِ يَكُونُ فِي الشَّاهِدِ قِيَاسًا، وَمِنْ حُكْمِ النَّاطِرِ أَنْ يَضَعَ دَلِيلَهُ فِي الْغَائِبِ وَضَعَ الْوَاضِعِ دَلِيلَهُ فِي الشَّاهِدِ، فَإِنْ أَفْضَى إِلَى الْعِلْمِ فَفِيهِ غُنْيَةٌ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الشَّاهِدِ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ إِبْصَارُ الْعَقْلِ، وَإِنْ لَمْ يُفِذْ دَلِيلُهُ عِلْمًا، فَلَا أَثَرَ لِلشَّاهِدِ، وَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ ».

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: الصَّانِعُ بِالْقُوَّةِ لَنْ يَصِيرَ صَانِعًا بِالْفِعْلِ إِلَّا بِسَبَبٍ أَوْجَبَ خُرُوجَهُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ تَغْيِيرُهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّ الْإِلَهِ تَعَالَى. وَفَهَرُوا هَذِهِ الشُّبْهَةَ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ بِأَنْ قَالُوا: قَدْ كَانَ تَارِكًا لِلْفِعْلِ لِكُونِهِ تَارِكًا لِلْفِعْلِ بِنَفْسِهِ أَوْ لِمَعْنَى، وَأَيُّهُمَا كَانَ، كَانَ حُكْمًا أَزَلِيًّا؛ فَلَا يَجُوزُ زَوَالُهُ.

قَالُوا: وَإِذَا فَعَلَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا، فَقَدْ اخْتَارَ الْفِعْلَ، وَآثَرُهُ عَلَى التَّرْكِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَامِلٍ يَحْمِلُهُ عَلَى الْفِعْلِ.

[١/٢١] قُلْنَا: كَانَ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ أَزَلًا، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي فَعَلَهُ لِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَحُكْمِهِ السَّابِقِ؛ فَإِنَّهُ عَلِمَ مَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ، وَقَضَى وَقَدَّرَ، فَيُوقِعُهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ وَقُوعَهُ وَحَكَمَ بِهِ، فَلَا مَرَدَّ لِحُكْمِهِ، وَلَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَزَلِ فَاعِلًا؛ لِاسْتِحَالَةِ وَقُوعِ الْفِعْلِ أَزَلًا، فَإِنْ عَنِتُّمْ بِالتَّرْكِ فَعَلًا، فَالْفِعْلُ الْأَزَلِيُّ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَإِنْ عَنِتُّمْ بِالتَّرْكِ عَدَمَ الْفِعْلِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَزَلِ فَاعِلًا لِعَدَمِ الْفِعْلِ، وَصَارَ فِي « لَا يَزَالُ » فَاعِلًا؛ لِوُجُودِ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ - بِوَضْفِ كَوْنِهِ فَعَلًا - ضِدٌّ، وَإِنَّمَا التَّضَادُّ يَجْرِي فِي خُصُوصِ الْأَوْصَافِ عَلَى الْمَحَالِّ، وَالْأَفْعَالُ لَا تَقُومُ بِذَاتِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ.

وَمِثَالُ وَقُوعِ الْأَفْعَالِ مِنْهُ سُبْحَانَهُ مَعَ اسْتِحَالَةِ تَأَثُّرِهِ بِهَا عَلَى رَأْيِ أَصْحَابِ الطَّبِيعَةِ -: قَوْلُ الْقَائِلِ: « جَمَالَ الْمَعْشُوقِ وَمَلَاحَتُهُ تُوَثِّرُ فِي الْعَاشِقِ لَا لِانْقِلَابِ الْمَعْشُوقِ، بَلِ الْعَاشِقُ انْقَلَبَ وَتَأَثَّرَ بِهِ »<sup>(١)</sup>، وَيُقَالُ: « أَهْلَكَتْ فَلَانَةً فَلَانًا بِجَمَالِهَا »، وَقَوْلُهُمْ: « إِنَّ الْحَكِيمَ لَا يَفْعَلُ إِلَّا لِعَرَضٍ ».

(١) التمثيل بالعشق على وقوع الأفعال منه سبحانه مع استحالة تأثره بها فيه إشارة إلى مذهب أرسطو الذي يعلل حركة الأفلاك بعشقها للمحرك الأول، وأن حركة العشق هي العلة الفاعلية، انظر: بدوي: أرسطو (ص ١٧٦).



فَلَنَّا: إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ النَّفْعُ وَالضَّرُّ فَكَمَا قُلْتُمْ، فَأَمَّا إِذَا تَقَدَّسَ عَنِ الْأَعْرَاضِ، وَاسْتَوَتْ فِي حَقِّهِ جِهَاتُ الْفِعْلِ فَإِنَّمَا يَنْفَعُ الْفِعْلُ مِنْهُ عَلَى وَفْقِ تَقْدِيرِهِ وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ.

وَقَدْ سُئِلَ أَفَلَاطُونُ<sup>(١)</sup>: لِمَ خَلَقَ الْعَالَمَ وَمَنْ خَلَقَهُ؟

فَقَالَ: « خَلَقَهُ وَاحِدٌ لَمْ يَزَلْ دَائِمًا كَمَا لَمْ يَزَلْ غَيْرُ مُتَنَاهٍ وَلَا مُتَغَيِّرٍ، وَخَلَقَ بِحِكْمَةٍ كَامِلَةٍ، لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَأُظِنُّ أَنَّهُ كَمَا أَخَذَتْهُ هَكَذَا يُبْطِلُهُ ».

وَسُئِلَ أَرِسْطَالِيْسُ فَقِيلَ: إِذَا كَانَ لَمْ يَزَلْ، وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ، ثُمَّ أَخَذَتِ الْعَالَمَ، فَلِمَ أَخَذَتْهُ؟ فَأَجَابَ وَقَالَ: « لِمَ » غَيْرَ جَائِزَةٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ « لِمَ » تَقْتَضِي عِلَّةً، وَالْعِلْلُ مَحْمُولَةٌ فِيمَا هِيَ عِلَّةٌ لَهُ مِنْ مُعَلٍّ فَوْقَهُ، وَلَا عِلَّةَ فَوْقَهُ، وَلَيْسَ بِمُرَكَّبٍ؛ فَتَحْتَمِلُ ذَاتُهُ الْعِلْلَ؛ فَ « لِمَ » عَنْهُ مَنَفِيَّةٌ، فَإِنَّمَا فَعَلَ مَا فَعَلَ لِجُودِهِ.

فَقِيلَ: فَهَلَّا فَعَلَ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ جَوَادٌ لَمْ يَزَلْ؟!

قَالَ: مَعْنَى لَمْ يَزَلْ: لَا أَوَّلَ لَهُ، وَ « فَعَلَ » يَقْتَضِي أَوَّلَ، وَاجْتِمَاعُ أَنْ يَكُونَ مَا لَا أَوَّلَ لَهُ ذَا أَوَّلٍ فِي الْقَوْلِ وَالذَّاتِ تَنَاقُضٌ.

قِيلَ لَهُ: فَهَلْ يُبْطِلُ هَذَا الْعَالَمَ؟

قَالَ: نَعَمْ يُبْطِلُهُ.

قِيلَ: فَإِذَا أَبْطَلَهُ بَطَلَ الْجُودُ؟!

قَالَ: « يُبْطِلُهُ؛ لِتَضَوُّعِهِ الصَّيْغَةُ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الْفَسَادَ »<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ سَلَكَ بَعْضُ الْحَذَّاقِ مِنَ الْأَضْحَابِ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي إِثْبَاتِ حَدَثِ الْعَالَمِ، وَهُوَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته الله؛ فَقَالَ: « لَا يُعْقَلُ وُجُودُ الْأَجْسَامِ - لَوْ قُدِّرَ وُجُودُهَا أَرْلًا - إِلَّا عَلَى وَصْفِ مَا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَالْإِجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ، أَوْ هَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَفِي وَجْهِنَا ذَلِكَ الْآنَ مُخْتَلِفَةً الْأَحْكَامِ - مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ قَدِيمِهَا؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ الْجَوَاهِرُ قَدِيمَةً لَكَانَتْ أَوْصَافُهَا قَدِيمَةً ».

(١) فِي الْأَصْلِ: أَفَلَاطُنْ عَلَى طَرِيقَةِ النَّسَاجِ قَدِيمًا فِي كِتَابَةِ هَذَا الْأِسْمِ بِدُونِ رَسْمِ الْأَلْفِ.

(٢) الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِي ( ص ١٨٧ )، وَحَاشِيَةُ الشَّيْخِ الْمُطْعِيِّ عَلَى شَرْحِ الدَّرْدِيرِ عَلَى خَرِيدَةِ التَّوْحِيدِ

وَهَذِهِ دَلَالَةٌ مُفْتَضِّلَةٌ مِنَ الدَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو الْحَسَنِ فِي «الْلَمْعِ» حَيْثُ قَالَ: «لَوْ قَدَرْنَا قِدَمَ الْجَوَاهِرِ لَمْ تَخُلْ مِنْ خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُجْتَمِعَةً ثُمَّ افْتَرَقَتْ وَهِيَ مَشْهُورَةٌ.

فَصَلَّ: فِي الرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ الْهَيُولَى:

قَدْ ذَكَرْنَا صَدْرًا مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ الْآنَ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: مَا قَوْلُكُمْ فِي الْهَيُولَى؟ أَتَقُولُونَ إِنَّهُ فِي حُكْمِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، أَوْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا جَوَاهِرُ مُتَعَدِّدَةٌ؟ فَإِنْ كَانَتْ جَوَاهِرَ فَلَا تُعْقَلُ إِلَّا مُجْتَمِعَةً أَوْ مُفْتَرَقَةً. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهَا مُتَّحِدَةٌ بِالذَّاتِ.

قُلْنَا: أَتَعْنُونَ اتِّحَادًا كَاتِّحَادِ الشَّخْصِ وَالْإِنْسَانِ، أَوْ اتِّحَادًا حَقِيقِيًّا غَيْرَ قَابِلٍ لِلانْقِسَامِ: وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِالتَّرَكِيبِ وَالتَّالِيفِ، وَالْهَيُولَى غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّرَكِيبِ وَالصُّورِ<sup>(١)</sup>.

وإِنْ قُلْتُمْ: إِنْ نَبَتْ جُمْلَةُ الْجَوَاهِرِ تَثْبُتُ بِحَيْثُ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ، فَالْتِدَاخُلُ فِي الْأَجْزَامِ مُسْتَحِيلٌ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْاجْتِمَاعُ بِالْحَيْثِيَّةِ فِي الْأَعْرَاضِ، وَالتِدَاخُلُ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بِالتَّالِيفِ، وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِهِمْ.

وإِنْ عَنَّا بِالِاتِّحَادِ حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ اجْتِمَاعٍ وَلَا انْدِخَالٍ، ثُمَّ زَعَمُوا أَنَّ الْجَوَاهِرَ فِي وَفْتِنَا هِيَ غَيْرُ تِلْكَ الْهَيُولَى الْوَاحِدِ وَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ -: فَقَدْ جَحَدُوا الْبَدِيهَةَ؛ لِاسْتِحَالَةِ صُدُورِ مَوْجُودَاتٍ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ؛ فَإِنَّ الْإِفْتِرَاقَ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا عَنِ اجْتِمَاعٍ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ الْعُنْصُرُ فِي الْأَزْلِ مُتَحَيِّرًا، فَمِنْ ضَرُورَتِهِ اخْتِصَاصُهُ بِجِهَةٍ، وَافْتِقَارُهُ إِلَى كَوْنٍ يُخَصِّصُهُ بِهَا، وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى حُدُوثِهِ، وَإِنْ كَانَ [٢١/ب] مُخْتَصَّصًا بِجِهَةٍ يَكُونُ قَدِيمًا، فَيَسْتَحِيلُ زَوَالُهُ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ، وَلَمَّا وَجَدْنَاهُ زَائِلًا عَنْ جِهَتِهِ فَقَدْ بَطَلَ قَدَمُهُ، وَيُوضَحُ تَمَثُّلُ هَذَا الْكَلَامِ حُدُوثَ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِيِّ لَوْ قُدِّرَ بُتُوهُ مُنْفَرِدًا.

وإِنْ قَالُوا: الْعُنْصُرُ لَمْ يَكُنْ مُتَحَيِّرًا وَلَا مُخْتَصَّصًا بِجِهَةٍ وَلَا بِمَحَلٍّ، وَإِنَّمَا نَبَتْ لَهُ التَّحَيُّرُ وَالْجِهَةُ فِي «لَا يَزَالُ».

(١) لم يُجِبِ المصنف عن القسم الثاني وهو القول بالاتحاد الحقيقي غير القابل للانقسام لما فيه من تناقض واضح؛ حيث إن الاتحاد لازمه العقلي القابلية للانقسام فيكون باطلاً.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ كَمَا قَدْ مَنَاهُ وَهُوَ عَيْنُ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إِثْبَاتِهِمُ الْجَوَاهِرَ فِي الْعَدَمِ، وَبِمَا يَتِمِّيزُ وُجُودَ مَا هَذَا وَصَفُهُ عَنِ وُجُودِ الْعِلَّةِ الْأُولَى؟

على أَنَّا نَقُولُ: مَا لَا يَكُونُ مُتَحَيِّزًا إِذَا ثَبَتَ لَهُ التَّحَيُّزُ فَقَدْ انْقَلَبَ جِنْسُهُ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ، جَارَ أَنْ يَتَحَيَّزَ كُلُّ مَا لَا يَتَحَيَّزُ؛ مِنَ الْعَرَضِ وَالنَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَدْ تَبَعْتُ صَدْرًا صَالِحًا مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ، فَتَحَقَّقْتُ أَنَّ الْهَيُولَى عِنْدَ حُدُوثِهِمْ عِبَارَةٌ عَنْ إِمْكَانِ الْوُجُودِ فَقَطْ، وَهَكَذَا قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إِثْبَاتِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ فِي الْعَدَمِ».

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ كَانَ الْعُنْصُرُ خَالِيًا عَنِ الصُّورِ وَالتَّشَكُّلِ، ثُمَّ حَدَثَتْ فِيهِ الصُّورُ وَالْأَعْرَاضُ، وَتَغَيَّرَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: انْفَعَلَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، أَوْ إِنَّهُ تَشَكَّلَ بِمُقْتَضٍ.

أَمَّا الْإِنْفَعَالُ: فَسَبْطُ لَهُ فِي بَابِ إِثْبَاتِ الْعِلْمِ بِحَدَثِ الْعَالَمِ، وَأَقْرَبُ شَيْءٍ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبْعُدْ انْفَعَالُ الْأَعْرَاضِ وَحُدُوثُهَا مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، ثُمَّ يَبْعُدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعُنْصُرِ وَالْهَيُولَى.

وَإِنْ أَثْبَتُوا مُقْتَضِيًا ثَابِتًا فِي الْأَزَلِ، فَيَجِبُ ثُبُوتُ مُقْتَضَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ لِמَانَعٍ.

قُلْنَا: الْكَلَامُ فِي الْمَانَعِ كَالْكَلَامِ فِي الْمُقْتَضِي؛ فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا بَطَلَ رَوَايُهُ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا يَجِبُ ثُبُوتُ الْأَثَارِ وَالْأَعْرَاضِ قَبْلَ حُدُوثِهِ.

فَإِنْ قَالُوا بِحُدُوثِ الْمُقْتَضِي عَنِ عِلَّةٍ أَوْ طَبِيعَةٍ: فَسَائِلُهُمْ عَنِ مُقْتَضِيهِ، فَإِنْ حَدَثَ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، فَذَلِكَ قَوْلٌ بِالْإِنْفَعَالِ، وَإِنْ حَدَثَ بِالصَّانِعِ فَذَلِكَ قَرِيبٌ، وَبَقِيَ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي الْعُنْصُرِ، وَقَدْ فَرَعْنَا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَثَارُ وَالصُّورُ حَدَّثَتْ بِإِرَادَةِ الصَّانِعِ وَكَلِمَتِهِ، فَيَلْزَمُ الْقَوْلُ بِحُدُوثِ الْعُنْصُرِ بِقُدْرَةِ الصَّانِعِ وَكَلِمَتِهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا عُنْصَرَ لَهَا بَلْ تَحْدُثُ بَدْءًا بِالصَّانِعِ، فَلَيْسَ يَبْعُدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْهَيُولَى.

وَلَهُمْ اخْتِلَافُ قَوْلٍ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ: الْعُنْصُرُ، كَمَا ذَكَرْنَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَوَّلُ مَا خَلَقَ: الْمَاءُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْهَوَاءُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: النَّارُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِأَرْبَعَةِ الْعُنُصُرِ وَالزَّمَانِ وَالْفَضَاءِ وَالْفَاعِلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِأَرْبَعَةِ الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ.

وَشَبَّهَهُ الْقَائِلِينَ بِالْمَادَّةِ وَالْعُنُصُرِ: أَنَّهُمْ لَمْ يُشَاهِدُوا حَدُوثَ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ، كَالْإِنْسَانِ مِنَ الطُّفَةِ، وَالْجَانِّ مِنَ النَّارِ، وَمَا يَتَغَدَّى بِهِ الْإِنْسَانُ فَمِنْ الْمَوَادِّ الْأَرْبَعِ: التُّرَابِ وَالْهَوَاءِ وَالشَّمْسِ وَالْمَاءِ؛ قَالُوا: فَيَقْضَى بِذَلِكَ غَائِبًا، قَالُوا: الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ بِيَدِهِ طِينَةٌ أَوْ أَصْلٌ مِنَ الشَّمْعِ وَغَيْرِهِ، فَيُمَكِّنُهُ تَأْلِيفُهُ وَتَرْكِيبُهُ عَلَى أَيْ صُورَةٍ شَاءَ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عُنْصُرٌ وَأَصْلٌ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَصْوِيرِهِ وَتَأْلِيفِهِ:

وَالْجَوَابُ مَا ذَكَرْنَا: وَهُوَ أَنَّ الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ فَإِنَّمَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِ مَادَّةٍ وَعُنْصُرٍ، وَهُوَ التَّأْلِيفُ، فَلْيَتَّبِعْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْعُنْصُرِ.

ثُمَّ الْقَوْلُ الْوَجِيزُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَادَّةُ وَاجِبَةً الذَّاتِ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ يَمْتَنِعُ تَغْيِيرُهُ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ - فَلَنْ يَتَكُونَ مِنْهُ شَيْءٌ آخَرَ أَصْلًا، فَبَطُلَ أَنْ تَكُونَ الْمَادَّةُ وَاجِبَةً الذَّاتِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَادَّةُ جَوْهَرًا قَابِلًا لِلتَّغْيِيرِ مُحْتَمِلًا لِلْمُتَضَادَّاتِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَنْ يَتَكُونَ إِلَّا بِإِبْدَاعٍ مُبْدِعٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى إِبْجَازِهِ وَاقِعٌ عَلَى كُلِّ مَنْ أَثْبَتَ عُنْصُرًا قَدِيمًا كَالطَّبِيعَةِ وَالْكَوْكَبِ، وَالتُّورِ وَالظُّلُمَةِ، وَالنَّفْسِ الْمُبْدِعِ الْجَاهِلِ عَلَى زَعْمِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ:

فَنَقُولُ لَهُؤُلَاءِ: لِمَ قُلْتُمْ لَا نَعْمَلُ حَدُوثَ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ؟ أَلْتَدْعُونَ ذَلِكَ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا؟ وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِمَجَرَّدِ الشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ عَقْلِيٍّ، وَلَا مُسْتَنَدٍ ضَرُورِيِّ، ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّهُمْ تَوَلَّوْا نَقْضَ هَذَا الْأَصْلِ؛ فَاتَّهَمُوا لَمْ يَجِدُوا فِي الشَّاهِدِ بَسِيطًا خَالِيًا عَنِ الصُّورِ وَالْأَشْكَالِ، وَقَدْ أَثْبَتُوهُ فِي الْغَائِبِ، فَقَدْ قَضَوْا بِمُخَالَفَةِ الْجُزْئِيَّاتِ وَالْكُلِّيَّاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: [١/٢٢] بَلْ لَا يُعْمَلُ فِي الْحَقِيقَةِ حَدُوثُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، وَلَا مَخْلَصٌ لَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمُطَالَبَةِ أَبَدًا؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى زَعْمِهِمْ

إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْمَادَّةِ عَاقِبَهَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ حَدُوثًا، وَإِنَّمَا هُوَ ظُهُورٌ وَتَكُونٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِيهَا بَلْ يَحْدُثُ ابْتِدَاءً فَإِنَّمَا يُعْقَلُ الْحُدُوثُ عَنْ عَدَمٍ، وَلَا مَعْنَى لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَادَّةِ، وَإِنْ عَنَوْنَا بِالْمَادَّةِ مَوْجُودًا سَابِقًا هُوَ مُسْتَنَدٌ الْأَشْيَاءِ وَذَلِكَ هُوَ الْإِلَهُ الَّذِي هُوَ مُبْدِعُ الْأَشْيَاءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ أَشْيَاءً.

وَقَدْ اسْتَهْرَ عَنْ الْفَلَاسِفَةِ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَوْثَسُ الْأَيْسَاتِ عَنْ لَيْسَ، يَعْنُونَ بِهِ: مُصَيِّرُ الْعَدَمِ مَوْجُودًا، وَإِنْ لَفْظُ: « مِنْ » عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى « بَعْدَ » تَارَةً، وَبِمَعْنَى « فِي » مَرَّةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾ [ الزحرف: ٦٠ ] يَعْنِي: بَعْدَكُمْ؛ فَقَوْلُ الْقَائِلِ: الْإِنْسَانُ مِنْ نُطْفَةٍ، يَعْنِي: بَعْدَهَا، وَالنَّبَاتُ مِنَ الْأَرْضِ، يَعْنِي: كَانَ فِيهَا فَحَدَّثَ، فَأَمَّا أَنْ يَحْدُثَ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فَذَلِكَ مُحَالٌ، وَكَيْفَ يُعْقَلُ أَنْ يَصِيرَ الْوَاحِدُ أَشْيَاءً مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ.

ثُمَّ تِلْكَ الزِّيَادَةُ قَدْ تَضَافَ إِلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا حَدَثَتْ بَعْدَهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ [ النور: ٦٠ ]، وَالْإِنْسَانُ مِنَ النُّطْفَةِ، ثُمَّ مِنَ التُّرَابِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَسَخَّرْنَاكُمْ مَاءً فِي السَّمَوَاتِ وَمَاءً فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾ [ الجاثية: ١٣ ] أَيْ: مِنْهُ خُلِقَ وَأُبْدِيَ، وَهَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ [ النساء: ١٧١ ].

وَالْكَلَامُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَنَاصِرِ وَالطَّبَائِعِ وَالنُّورِ وَالظُّلْمَةِ وَالْكَوَائِبِ - كَالْكَلَامِ عَلَى أَصْحَابِ الْهَيُولَى؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَصِرْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَى إِبْطَاتِ عُضْرِ قَدِيمٍ اسْتَمَرَّ عَلَى صِفَتِهِ الْأَزَلِيَّةِ، لَكِنَّهُمْ حَكَمُوا بِتَغْيِيرِهِ عَنْ صِفَتِهِ، وَمَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ يَطْرُدُ عَلَيْهِ دَلَالَةُ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ.

وَاعْلَمْ: أَنَّ مُحَالَفَتَنَا فِي حَدَثِ الْعَالَمِ طَائِفَتَانِ:  
طَائِفَةٌ: هُمُ الْأَزَلِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِقَدَمِ الْأَفْلَاقِ وَالْعَنَاصِرِ.  
وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى: هُمُ الَّذِينَ قَالُوا: الْعَالَمُ قَدِيمُ الْعُنْصُرِ مُحْدَثُ التَّرْكِيبِ، ثُمَّ افْتَرَقَ هَؤُلَاءِ إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ:

١ - أَصْحَابُ الْهَيُولَى.

٢ - وَأَصْحَابُ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ<sup>(١)</sup>.

(١) أَصْحَابُ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ: الشُّبُوحُ مِنَ الْمَجُوسِ، الْقَائِلُونَ بِأَنَّ لِلْعَالَمِ أَصْلَيْنِ هُمَا: النُّورُ وَالظُّلْمَةُ، فَالنُّورُ يَفْعَلُ الْخَيْرَ، وَالظُّلَامُ يَفْعَلُ الشَّرَّ.

### ٣ - والطَّبَائِعِيُّونَ.

وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ اعْتَرَفُوا بِأَنَّ الْعُنْصَرَ وَالْمَادَّةَ الْقَدِيمَةَ الْوَاجِبَةَ الْوُجُودِ يَتَغَيَّرُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ بِتَرْتِيبٍ وَامْتِزَاجٍ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَغَيَّرَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَقَبْلَ الصُّورَةِ وَالتَّرَكِيبِ، وَقَبْلَهُ ذَلِكَ يُشْعِرُ بِاسْتِحَالَةِ خُلُوقِهِ عَنِ الْحَوَادِثِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَطْرَأُ عَرَضٌ وَحَادِثٌ إِلَّا يَبْطُلَانِ حَدِثِ عَنْهُ، وَرَوَالِهِ وَخُرُوجِهِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَمَا لَا يَسِقُّ الْحَوَادِثَ لَا يَكُونُ قَدِيمًا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْوَاجِبَ الذَّاتِ يَسْتَحِيلُ تَغْيِيرُهُ وَانْقِلَابُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَقَدْ قَالَ الطَّبَائِعِيُّونَ: «إِنَّ الطَّبَائِعَ كَانَتْ أَفْرَادًا فَا مَتَرَجَتْ».

وَقَالَتِ الثَّنَوِيَّةُ: «إِنَّ النُّورَ أَجْسَامٌ مُتَّصِدَةٌ لَا نِهَايَةَ لَهَا مِنْ جِهَةِ الْعُلُوِّ، وَيَنْتَهِي حَدُّهَا مِنْ جِهَةِ السُّفْلِ، وَالظُّلْمَةُ عَلَى الْعَكْسِ».

قَالُوا: «وَالنُّورُ: أَشْخَاصٌ وَرُوحٌ مَجْمُوعُهَا جَوْهَرٌ لَطِيفٌ عَلَى صُورَةِ جِزْمِ الشَّمْسِ، وَكَذَلِكَ الظُّلْمَةُ لَهَا أَبْدَانٌ وَرُوحٌ مَجْمُوعُهَا جَوْهَرٌ وَاحِدٌ عَلَى صُورَةِ الْأَرْضِ، وَإِنَّهُمَا يَتَحَادَّانِ مُحَادَاةَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ، وَأَنَّهُمَا حَيَّانٌ مُخْتَدَّانِ، مُتَضَادَّانِ النَّفْسِ وَالصُّورَةِ، وَالْفِعْلِ وَالتَّدْبِيرِ؛ فَإِنَّ جَوْهَرَ النُّورِ خَيْرٌ فَاضِلٌ كَرِيمٌ النَّفْسِ؛ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْخَيْرَ، لَمْ يُفَرِّدْ مَرَاجَهُ، وَجَوْهَرَ الظُّلْمَةِ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُمَا اقْتَضَيَا الْعَالَمَ بِطَبْعِيَّتِهِمَا، وَهَؤُلَاءِ أَصْنَافٌ، وَلِكُلِّ صِنْفٍ مَذْهَبٌ: فَمِنْهُمْ الْمَانَوِيَّةُ<sup>(١)</sup>، وَالدِّيَصَانِيَّةُ<sup>(٢)</sup>، وَالمَرْقِيُونِيَّةُ<sup>(٣)</sup>».

(١) المانوية: فرقة من الثنوية، من مذهبهم أن مبدأ العالم كونان: أحدهما نور، والآخر ظلمة، كل منهما منفصل عن الآخر. انظر: الفرق (ص ٢٧١)، والتبصير (ص ٨٠)، والملل والنحل (ص ١١٥)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٨)، والخور العين (ص ١٩١).

(٢) الديصانية: من الثنوية، أثبتوا أصليين: نورًا وظلامًا، فالنور يفعل الخير قصدًا واختيارًا، والظلام يفعل الشر طبعًا واضطرارًا. التوحيد (ص ١٦٣، ١٧٠)، والملل والنحل (ص ١١٨)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٨)، والخور العين (ص ١٩٢).

(٣) المرقونية: من الثنوية، أثبتوا أصليين قديمين متضادين: أحدهما: النور، والثاني: الظلمة، وأثبتوا أصلًا ثالثًا هو المعدل الجامع. انظر: الفهرست (ص ٤٧٤)، والتوحيد (ص ١٧١)، والملل والنحل (ص ١١٨)، والخور العين (ص ١٩٣).

وَقَالَتِ الدِّيصَانِيَّةُ: إِنَّ الظَّلَامَ مَوَاتٌ يَقْتَضِي الشَّرَّ بِطَبْعِهِ، وَالنُّورَ حَيٌّ يَعْمَلُ الْخَيْرَ قَضْدًا. وَالْمَرْقُوبِيَّةُ أَثْبَتُوا أَصْلًا ثَالِثًا لَيْسَ بِنُورٍ بَحْتٍ، وَلَا ظَلَامٍ بَحْتٍ هُوَ الْمُعَدَّلُ بَيْنَ النُّورِ وَالظَّلَامِ، قَالُوا: سَبَبُ كَوْنِ الْعَالَمِ مِنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ امْتِزَاجُ جُزْأَيْنِ مِنْ أَجْزَائِهِمَا فِي هَوَسَاتٍ كَثِيرَةٍ لَيْسَ فِي نَقْلِهَا فَائِدَةٌ.

وَذَهَبَ الْمَجُوسُ<sup>(١)</sup> [ ١/٢٢ ] إِلَى قَدَمِ النُّورِ وَحُدُوثِ الظَّلَامِ، وَسَبَبُ حُدُوثِ الظَّلَامِ طَرَيَانُ فِكْرَةٍ رَدِيئَةٍ عَلَى النُّورِ، فَحَصَلَتْ مِنْهَا الظَّلَامُ، وَذَلِكَ أَنَّ النُّورَ قَالَ فِي نَفْسِهِ يَوْمًا: « مَا أَخَوْفَنِي أَنْ يَدْخُلَ فِي مُلْكِي مَنْ يُضَادُّنِي »، فَكَانَتْ هَذِهِ الْفِكْرَةُ مُؤَلَّدَةً لِلظَّلَامِ؛ فَاعْتَرَفَ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ بِتَغْيِيرِ الْعُنْصُرِ الْقَدِيمِ، وَامْتِزَاجِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا غَيْرَ مُمْتَرِجٍ. وَمَا ذَكَرَ هَؤُلَاءِ الثَّنَوِيَّةُ: تَحَكُّمَاتٌ وَهَوَسَاتٌ عَرِيَّةٌ عَنِ الْبُرْهَانِ وَالْحُجَّةِ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلْقَلْبِ وَالْعَكْسِ:

فَلَوْ قِيلَ: لِلدِّيصَانِيَّةِ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَا بَلَّ الظَّلَامُ حَيٌّ يَعْمَلُ اخْتِيَارًا، وَالنُّورُ جَمَادٌ.

وَيُقَالُ لِلْمَرْقُوبِيَّةِ: هَذَا الْمُعَدَّلُ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِأَحَدِ الْأَصْلَيْنِ فَهُوَ ذَاكَ، وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِهَؤُلَاءِ فَتَحْتَاجُ إِلَى مُعَدَّلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا لِلْمُتَافَقَةِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَتَسَلَّلُ الْقَوْلُ فِي الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ، وَالْكَلَامُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ سَيَأْتِي.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ النُّورُ وَالظُّلْمَةُ يَتَبَاعَدَانِ أَوَّلًا فَكَيْفَ امْتِزَجَا؟ وَالْبُعْدُ الَّذِي بَيْنَهُمَا كَيْفَ انْتَهَى؟

وَيُقَالُ لِلْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الطَّبَائِعِ: اتَّقُولُونَ: إِنَّهَا فِي الْأَزَلِ كَانَتْ أَفْرَادًا أَمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا مُخْتَصصةٌ بِالْجَوَاهِرِ، وَالْجَوَاهِرُ قَدِيمَةٌ؟ فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى حُدُوثِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ.

وإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهَا أَفْرَادٌ: فنَقُولُ: أَهِيَ قَائِمَاتٌ بَأَنْفُسِهَا، أَمْ هِيَ فِي حُكْمِ الْأَعْرَاضِ، أَوْ فِي حُكْمِ الْخَوَاصِّ. فَإِنْ قَامَتْ بَأَنْفُسِهَا فَهِيَ مُضَاهِيَةٌ لِلْجَوَاهِرِ، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى حُدُوثِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، ثُمَّ مِنْ صَرُورَةِ الْعَرَضِ أَوْ الْخَاصِيَّةِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مُخْتَصصًا

(١) المجوس: أثبتوا أصليين كالثنوية، إلا أنهم زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي، والظلمة محدثة. انظر: التبصير (ص ٨٩)، والملل والنحل (ص ١٠٩)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٦).

بِالْجَوَاهِرِ، وَلَا تُعْقَلُ خَاصِّيَّةٌ إِلَّا لِمُخْتَصٍّ، وَلَوْ قَامَتِ الْخَاصِّيَّةُ بِنَفْسِهَا لَمَا كَانَتْ خَاصِّيَّةً،  
وَانْقَلَبَتْ عَنْ حَقِيقَتِهَا.

وَلَأَنَّ الطَّبَائِعَ بَعْدَ الْإِمْتِزَاجِ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا فَكَيْفَ يُعْقَلُ قِيَامُهَا بِنَفْسٍ قَبْلَ الْإِمْتِزَاجِ، وَلَوْ  
تُصَوِّرَ قِيَامُهَا بِنَفْسٍ فِي حَالٍ لَجَارَ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَكَمَا قَالُوا: يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ جَوَاهِرِ  
دُونَ خَوَاصِّهَا؛ فَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْخَوَاصِّ دُونَ الْمُخْتَصِّ بِهَا، وَقَوْلُهُمْ: «لَمْ تَكُنْ  
مُمْتَرِجَةً فِي الْأَزَلِ ثُمَّ امْتَرَجْتَ» - اعْتِرَافٌ مِنْهُمْ بِطُلَانِ أَرْلِيَّتِهَا وَحَدِيثِهَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: مَا افْتَضَى امْتِزَاجُهَا؟ طَبِيعَةٌ أُخْرَى وَمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، أَوِ الْفَاعِلُ الْمُدَبِّرُ،  
وَالْكَلَامُ عَلَيْهِمْ كَالْكَلَامِ عَلَى أَصْحَابِ الْهَيُولَى.

وَيُقَالُ: اثْبَتْنَا لِلطَّبَائِعِ مَحَالٌّ أَمْ لَا؟ وَيَسْتَحِيلُ الْإِمْتِزَاجُ لَا فِي مَحَالٍّ، فَإِنْ حَصَلَ الْمَحَلُّ  
مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا كَانَ مُحَالًّا؛ لِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ الْمَحَلُّ مَعَ الْإِمْتِزَاجِ، فَلِمَ كَانَ الْمَحَلُّ بِاقْتِضَاءِ  
الْإِمْتِزَاجِ أَوَّلَى مِنَ الْإِمْتِزَاجِ بِاقْتِضَاءِ الْمَحَلِّ، وَإِنْ حَصَلَ الْمَحَلُّ بَعْدَهَا فَقَدْ حَصَلَ الْإِمْتِزَاجُ  
فِي غَيْرِ مَحَلٍّ.

فَإِنْ اثْبَتْنَا لِلطَّبَائِعِ مَحَالٌّ وَهِيَ الْفَضَاءُ، وَزَعَمُوا أَنَّهَا قَدِيمَةٌ:

قُلْنَا: هَلْ لِلْفَضَاءِ مَكَانٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ جَارَ ثُبُوتُهَا لَا فِي مَكَانٍ، جَارَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الطَّبَائِعِ،  
وَإِنْ كَانَ لَهَا مَكَانٌ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَكَانِ مَكَانٌ بِلَا نِهَآيَةٍ، ثُمَّ الْفَضَاءُ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ،  
وَالْمَوْجُودُ إِمَّا هُوَ فِي حُكْمِ الْجَوْهَرِ، أَوْ فِي حُكْمِ الْعَرَضِ.

فَإِنْ فَسَّرُوهُ بِالْخَلَاءِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْفَرَاغِ الَّذِي إِذَا حَصَلَ فِيهِ الْجَوَاهِرُ أَخْرَجَتْهُ عَنْ كَوْنِهِ  
فَرَاغًا، وَلَيْسَتْ الْأَخْيَارُ مَوْجُودَةً، وَإِنَّمَا هِيَ تَقْدِيرَاتٌ وَهَيْمَةٌ يُقَدَّرُهَا الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ لِيَعْرِفَ بِهَا  
مَسَاحَةَ الْجَوْهَرِ، وَهِيَ لَا تَتَنَاهَى حُكْمًا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَعِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّهَا فِي حُكْمِ  
الْمُتَنَاهِي؛ وَاعْتَقَدُوا لِذَلِكَ وَجُوبَ وَجُودِ هَذِهِ الْأَجْرَامِ فِي مَرَائِزِهَا، وَاسْتِحَالَةَ انْتِقَالِهَا عَنْ  
مَرَائِزِهَا، وَاسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ غَيْرِهَا مَعَهَا، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْمَعْقُولِ، وَإِبْطَالٌ لِلْجَوَازِ الْعَقْلِيِّ  
الَّذِي يَذَرِكُهُ كُلُّ نَاطِقٍ، وَهُوَ خَرَقٌ لِجَمَاعِ أَهْلِ الْمِلَالِ، وَأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى -  
قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ أَمْثَالِ مَا خَلَقَ.



( ٣ )

## فَضْلٌ: فِي مَعْنَى الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ

مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ وَكَثِيرٍ مِنْ مَشَايِخِنَا: أَنَّ الْقَدِيمَ: هُوَ الَّذِي لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ<sup>(١)</sup>.  
وَصَارَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى أَنَّ: الْقَدِيمَ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْوُجُودِ بِسَرَطِ الْمُبَالِغَةِ؛ قَالَ: « وَيَنْطَلِقُ  
هَذَا الْاسْمُ عَلَى الَّذِي لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ، وَعَلَى الْمُتَقَدِّمِ الْمُتَقَادِمِ [١/٢٣] مِنْ الْحَوَادِثِ »<sup>(٢)</sup>.  
وَاسْتَدَلَّ عَلَى مَا قَالَهُ بِإِطْلَاقِ أَهْلِ اللِّسَانِ هَذَا الْإِسْمَ عَلَى الَّذِي تَقَادَمَ وَعَتَّقَ؛ فَيَقُولُونَ:  
بِنَاءً قَدِيمٌ، وَعِزٌّ قَدِيمٌ، وَشَيْخٌ قَدِيمٌ، وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿ كَالْمَرْجُونِ الْقَدِيرِ ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿ وَإِنَّكَ لَبِىْ  
ضَلَالٍ كَ الْفَكِيرِ ﴾ [يوسف: ٩٥].

وَقَدْ اشْتَهَرَ هَذَا الْإِطْلَاقُ عَنِ اللُّغَةِ وَشَاعَ، وَلَمْ يَنْبُتْ عَنْهُمْ كَوْنُهُ مُتَجَوِّزًا بِهِ عَنْ أَصْلِ  
سَابِقٍ فِي اللُّغَةِ فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْبَاقِي الَّذِي يَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْقَدِيمِ  
وَالْحَادِثِ<sup>(٣)</sup>.

وَعِنْدَ الْجُبَّائِيِّ<sup>(٤)</sup>: لَا قَدِيمَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٥)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ صَحَّ مَا قُلْتُمُوهُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعَالَمُ حَادِثًا قَدِيمًا:

قُلْنَا: لَا تَنَاقُضَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُ التَّنَاقُضُ بَيْنَ ثُبُوتِ الْأَوَّلِيِّ لِلشَّيْءِ وَنَفْيِهَا

(١) انظر الشامل (ص ١٣٦).

(٢) انظر الشامل (ص ١٣٧).

(٣) قارنه بما في الشامل في الموضع السابق، والإرشاد (ص ٣٢).

(٤) أبو علي الجبائي: محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن زيد، رأس معتزلة البصرة، له من التصانيف نحو سبعين،  
كان يقول: إن صفات الله هي ذاته، توفي سنة (٣٠٣هـ)، انظر: طبقات المعتزلة (ص ٨٥، ٩٠)، ولسان الميزان  
(٣٠٧/٥).

(٥) نقله عنه الجويني في الشامل (ص ١٣٦، ١٣٧) وذكر أن معتمده في سبيل إثبات ذلك « أن الباري تعالى قديم،  
وقدمه أحص وصفه، فلو ثبت صفة قديمة لشاركته في أحص الوصف ».

عَنْهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ دَعْوَى التَّنَاقُضِ مَا لَمْ يُشْتَوْا أَنَّ الْقَدِيمَ هُوَ الَّذِي لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ، وَالْمَرْجِعُ فِي إثْبَاتِ مَا رُفِئَتْهُ إِلَى اللَّغَةِ<sup>(١)</sup>.

وَالْقَدِيمُ: «فَعِيلٌ»، مِنْ أُبَيَّةِ الْمُبَالَغَةِ، وَاقْتَضَى ذَلِكَ مُبَالَغَةً فِي التَّقَدُّمِ، وَتَبَتَّ أَنَّ الْقَدِيمَ فِي وَضْعِ اللَّغَةِ: هُوَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى مَا يُوجَدُ بَعْدَهُ بِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ.

ثُمَّ إِبْطَاقُ الْقَدِيمِ فِي الْعُرْفِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْأَزَلِيِّ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِذَا قُلْتَ: الْعَالَمُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ عَلَى الْإِبْطَاقِ، نَفَيْتَ عَنْهُ الْأَزَلِيَّةَ، وَبَيَّنْتَ أَنَّهُ مُفْتَتَحُ الْوُجُودِ، وَإِذَا أُثْبِتَ لَهُ التَّقَدُّمُ بِشَرْطِ الْمُبَالَغَةِ كَانَ الْأِسْمُ حَقِيقَةً فِيهِ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى مُحَدَّثٍ آخَرَ وَجَدَ بَعْدَهُ، وَقَدْ يُحْمَلُ مُطْلَقُ الْأِسْمِ عَلَى غَيْرِ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مُقَيَّدُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْمَعْنَى فِي مَوْضِعِ اللَّغَةِ؛ فَالْمَفْهُومُ مِنْ مُطْلَقِهِ: الْأَزَلِيُّ عِنْدَ أَهْلِ الدِّينِ، ثُمَّ لَا يَخْرُجُ الْأِسْمُ عَنْ حَقِيقَتِهِ عِنْدَ التَّقْيِيدِ، وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْمُحَدَّثِ الْمُتَقَادِمِ عَهْدُهُ بِالْوُجُودِ.

وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ فَهُوَ: الْكَائِنُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ مُفْتَتَحُ الْوُجُودِ، وَالْمَوْجُودُ الَّذِي لَهُ أَوَّلٌ<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) قارنه بها في الشامل (ص ١٣٨).

(٢) يطلق القديم في اصطلاح الحكماء والمتكلمين على وجوه: يقال قديم بالقياس وقديم مطلقاً، والقديم بالقياس هو: شيء زمانه في الماضي أكثر من زمان شيء آخر هو قديم بالقياس إليه. وأما القدم المطلق: فهو أيضاً يقال على وجهين: بحسب الزمان وبحسب الذات، أما الذي بحسب الزمان فهو: الشيء الذي وُجِدَ في زمان ماضٍ غير متناه، وأما القديم بحسب الذات فهو: الشيء الذي ليس لوجود ذاته مبدأً أوجبه، وهو الواحد الحق. انظر: ابن سينا: الحدود الفلسفية (ص ٢٦٢)، وقارنه بها في معيار العلم (ص ٢١٤)، والمصطلح الفلسفي (ص ٢٨٩)، والآمدي: المئين (ص ٣٨٣)، والمعجم الفلسفي (ص ١٢٨).

(٣) انظر تفسير الحوادث وتفصيل المذاهب فيه في الشامل للجويني (ص ١٤٢).

( ٤ )

## بَابُ: فِي إِثْبَاتِ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ

إِذَا ثَبَتَ حَدَثُ الْعَالَمِ، فَالْمُحْدَثُ جَائِزُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَكُلُّ وَقْتٍ صَادَقَهُ وَقُوعُهُ كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنِ تَقْدَمُهُ عَلَيْهِ بِأَوْقَاتٍ، وَمِنَ الْجَائِزِ اسْتِخَارُ وُجُودِهِ عَنْ وَقْتِهِ بِسَاعَاتٍ، فَإِذَا وَقَعَ الْوُجُودُ الْجَائِزُ بَدَلًا مِنْ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ الْمُجَوِّزِ، قَضَتِ الْعُقُولُ بَيِّنَاتِهَا بِإِفْتِقَارِهِ إِلَى مُخَصَّصٍ خَصَّصَهُ، وَهَذَا مُسْتَبِينٌ عَلَى الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى التَّمَسُّكِ بِسَبِيلِ النَّظَرِ<sup>(١)</sup>.

هَذَا مَا اخْتَارَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

وَأَصْحَابُنَا سَلَكُوا مَسْلَكَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ إِسْنَادُ الْعِلْمِ بِالْمُحْدَثِ إِلَى ضَرُورَةِ الْعَقْلِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِحَدَثِ الْعَالَمِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْمَسْلُكُ الثَّانِي: طَرِيقُ الْإِسْتِدْلَالِ.

وَالْمَسْلُكَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ إِنْ شِئْتَ سَمَّهِ اسْتِدْلَالًا، وَإِنْ شِئْتَ سَمَّهِ ضَرُورَةً؛ فَإِنَّ الْجَائِزَ الْوُجُودَ يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ، وَعَلَى صِفَةِ مَعْلُومَةٍ مَخْصُوصَةٍ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُفْتَضٍ، وَالتَّقْسِيمُ إِذَا كَانَ دَائِرًا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِضَرُورَةٍ عِنْدَ شَيْخِنَا الْإِمَامِ عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

(١) قارنه بما في الإرشاد (ص ٢٨).

(٢) انظر تفصيل طريقة الجويني في إثبات الصانع في: الإرشاد (ص ٢٨)، والشامل (ص ١٤٦).

(٣) الشامل (ص ١٤٥).

(٤) مذهب الجويني أن التقسيم إذا دار بين النفي والإثبات أفاد العلم الضروري بشيئ أحد هذين الوصفين عند انتفاء الثاني؛ إذ لا واسطة بينهما، وهذه الطريقة تسمى عند الجدليين بالتقسيم، وقد اعتمد الجويني هذا الدليل في استدلالاته مثل: مسألة أقسام الموجودات وانحصارها في القديم والحادث « فهذه قسمة بديهية تعلم بضرورة العقل =

وَقَالُوا: نَرَى الْمُحَدَّثَاتِ يَتَقَدَّمُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْوُجُودِ، وَيَتَأَخَّرُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ؛ فَلَوْلَا تَعَلُّفُهَا بِقَصْدٍ قَاصِدٍ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، لَمْ يَكُنْ تَقَدُّمٌ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَى مِنْ تَأْخِيرِهِ.

قَالُوا: وَلَآنَ حَقِيقَةُ الْمُحَدَّثِ مَا ابْتَدَى عَنْ أَوَّلٍ، وَلَوْلَا تَعَلُّفُهُ بِمُحَدِّثِهِ وَمُبْدِيهِ لَمْ يَكُنْ بِأَنْ يَخْدُثَ أَوَّلَى بِأَنْ لَا يَخْدُثُ، وَلَآئِذَا وَقَعَتْ عَلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ عَلَى خِلَافِهَا، فَلَوْلَا تَعَلُّفُهَا بِمَوْعِهَا الَّذِي أَوْفَعَهَا كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ وَقُوعُهَا عَلَى بَعْضِ الصِّفَاتِ أَوَّلَى مِنْ وَقُوعِهَا عَلَى خِلَافِهَا.

وَلَآنَ الَّذِي كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَاخْتَصَّ بِوَقْتٍ مَخْصُوصٍ وَقُطِرَ مَخْصُوصٍ أَوْ مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ وَصِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ - فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ وَجُودُهُ فِي الْوَقْتِ الْمَعْنِيِّ بِالصِّفَاتِ الْمَخْصُوصَةِ وَاجِبًا أَوْ جَائِزًا، وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ لَوْ وَجِبَ لَهُ الْوُجُودُ فِي الْوَقْتِ الْمَخْصُوصِ، لَمَا كَانَ هُوَ بِوُجُوبِ الْوُجُودِ أَوَّلَى مِنْ سَائِرِهَا مِمَّا تَلَّ؛ إِذْ مِنْ حُكْمِ الْمُتِمَاتِلَاتِ اسْتِوَاؤُهَا فِي الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ، فَلَوْ وَجِبَ الْوُجُودُ لِجَوْهَرٍ فِي وَقْتٍ، لَلَزِمَ ذَلِكَ فِي كُلِّ جَوْهَرٍ، وَكَذَلِكَ [ب/٢٣] الْقَوْلُ فِي الْأَعْرَاضِ الْمُتِمَاتِلَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوْقَاتِ فِي حُكْمِ الْمُتِمَاتِلَاتِ، وَكَيْفَ نَعْنَى بَعْضُ الْأَوْقَاتِ لِوُجُوبِ الْوُجُودِ دُونَ بَعْضٍ، وَوَجْهُ ادِّعَاءِ الْوُجُوبِ فِي بَعْضِهَا كَوَجْهِ ادِّعَائِهِ فِي سَائِرِهَا.

وَلَآنَ الْمَصِيرَ إِلَى وَجُوبِ الْوُجُودِ الْحَادِثِ يُفْضِي إِلَى الْقَوْلِ بِاسْتِحَالَةِ مَا عَلِمَ جَوَازُهُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، وَمَنْ رَعِمَ أَنَّ الَّذِي يَتَحَقَّقُ عَدَمُهُ سَابِقًا إِلَى غَيْرِ أَوَّلٍ، ثُمَّ قَرَضَ الْكَلَامَ فِي وَقْتٍ مُمَاتِلٍ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ وَمُشَاكِلٍ لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَقَالَ: كَانَ الْعَدَمُ جَائِزًا فِي الْوَقْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ، ثُمَّ اسْتَحَالَ الْعَدَمُ فِي هَذَا الْوَقْتِ مَعَ تَمَاطُلِ الْوَقْتَيْنِ وَعَدَمِ تَأْثِيرِهِمَا فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَلَمْ يَثْبُتْ مُوجِبٌ وَلَا مُفْتَضٍ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا قَبْلَ، وَمَعَ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ

= استحالة الزيادة عليها؛ فإنها مستندة إلى نفي وإثبات، وليس بين النفي والإثبات رتبة. انظر الشامل (ص ٤٦)، ومنها: إثبات الأعراض، الإرشاد (ص ١٨، ١٩)، ومنها: مسألة إثبات أن حدوث الحادث لمخصص خصصه بالوجود دون العدم الجائزين عليه في وقت وجوده، الشامل (ص ١٤٧)، ومنها: مسألة إثبات أن القبيح إنما كان قبيحًا لورود الشرع بالنهي عنه، انظر الإرشاد (ص ٢٦٦، ٢٦٧)، والكافية في الجدل (ص ٣٩٤)، والجويني إمام الحرمين (ص ١٤٠).

ولا يخفى اعتماد هذا الدليل على مسألة نفي الأحوال؛ فإن دليل التقسيم يبنى على أن لا واسطة بين النفي والإثبات، والقول بالأحوال ينقض هذا الأصل، فينتقض به فرعه الذي هو دليل التقسيم.

يَسْتَجِيلُ اسْتِمْرَارُ الْعَدَمِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ - فَقَدْ خَرَجَ عَنْ ضَرُورَةِ الْعَقْلِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَصِيرُ إِلَى  
وُجُوبِ وَجُودٍ مَا ثَبَتَ عَدَمُهُ كَالْمَصِيرِ إِلَى وَجُوبِ عَدَمِ الْقَدِيمِ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: الْمُحَدَّثُ وَاجِبُ الْوُجُودِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ، وَوَاجِبُ  
الْوُجُودِ فِي حَالِ عَدَمِهِ<sup>(٣)</sup>؟!

قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ مَا اسْتَحَالَ نَقِيضُهُ، وَالَّذِي وَجَدَ الْآنَ كَانَ جَائِزًا أَنْ لَوْ وَجَدَ  
قَبْلَهُ بِوَقْتٍ، وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ إِضَافَةَ وَجُودِ الْحَادِثِ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ جَوَازًا وَصِحَّةً كإِضَافَتِهِ  
إِلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ أَوْ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنْهَا، ثُمَّ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ كَالْمُتَمَّائِعَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ  
يَكُونَ عِلَّتُهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا وَهُوَ الْجَوَازُ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى وَقُوعِهِمَا  
مَعَائِلَتَهُمَا، وَلَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ.

وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الْوُجُودُ إِنَّمَا تَحَقَّقَ بَدَلًا مِنَ الْإِنْفَاءِ الْمُجَوِّزِ لِنَفْسِهِ.  
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا حَدَثَ لِمَعْنَى أَوْجَبَ حُدُوثَهُ.

قُلْنَا: إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى قَدِيمًا، وَجَبَ قَدَمُ مَا اقْتَضَاهُ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا يُفْضِي إِلَى مَعْنَى  
آخَرَ ثُمَّ يَتَسَلَّلُ<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ حَدَثَ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِمَعْنَى كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ الْخَصْمُ جَوَازَ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ،  
وَاعْتَرَفَ بِتَمَائِلِ الْأَوْقَاتِ، وَعَدَمَ تَأْيِيرِهِمَا فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، ثُمَّ قَالَ مَعَ ذَلِكَ بِثُبُوتِ الْوُجُودِ  
فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ - فَقَدْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «كُلُّ مَا ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ مَنَعٌ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ -

(١) قوله: «فقد خرج عن ضرورة العقل» جواب لقوله في أول هذه الفقرة: «ومن زعم أن الذي يتحقق  
عدمه» إلخ.

(٢) قارنه بما في الشامل (ص ١٤٦) حيث ذكر أن هذا الجواب هو أحسن الطرق وأولها.

(٣) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في الشامل (ص ١٤٦، ١٤٧)، (ت هلموت كلوبفر).

(٤) انظر: الشامل (ص ١٤٨).

(٥) اكتفى المصنف في جوابه هنا بنسبة قائله إلى جحد الضرورة، وقد أضاف الجويني جوابًا آخر للمحققين عن  
هذا القول؛ هو أن يقال: «تجوز ثبوت حكم من غير مقتض يجر إلى القول بنفي الأعراض؛ إذ لو جاز ثبوت  
الوجود بدلًا عن العدم من غير مقتض، جاز ثبوت الأعراض؛ التحرك بدلًا عن التسيكين، من غير مقتض».  
الشامل (ص ١٤٩).

وَجَبَ أَنْ يَقَعَ لَا مُحَالَةً عِنْدَ اِرْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَكَانَ وَاجِبَ الوجودِ كَالْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ نِسْبَتَهُ فِي خَاصِّيَّةِ الوجودِ إِلَى كَافَّةِ الْأَحْوَالِ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ: « وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَاتُ الشَّيْءِ هُوَ الْمُحْدِثُ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذْنَاهَا فِي حَالَةِ الْعَدَمِ كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَإِذَا وُجِدَ فَقَدْ اسْتَعْنَى عَنِ السَّبَبِ الْمُوجِدِ لَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ وَجَبَ انْفِقَارُ الْحَادِثِ إِلَى الْمُحْدِثِ وَجَبَ انْفِقَارُ الْعَدَمِ إِلَى الْمُعْدِمِ: قُلْنَا: نَحْنُ قَدْ خَصَّصْنَا كَلَامَنَا بِالْأَوْقَاتِ وَالْأَوْصَافِ؛ فَلَا يَلْزِمُنَا مَا قُلْتُمُوهُ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى. عَلَى أَنَّا لَوْ قُلْنَا: الْمُحْدِثُ جَائِزُ الوجودِ وَالْعَدَمُ، فَإِذَا اخْتَصَّ بِالوجودِ اقْتَضَى مُخَصَّصًا، فَلَا يَلْزِمُ عَلَى هَذَا انْفِقَارُ الْعَدَمِ إِلَى الْمُعْدِمِ؛ لِأَنَّ الْعَدَمَ نَفْيٌ مَخْصُصٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَيْسَ بِمَوْصُوفٍ فِي نَفْسِهِ وَلَا صِفَةً لِغَيْرِهِ، فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ وَجْهُ ثُبُوتٍ، وَلَا مَعْنَى يَتَعَلَّقُ التَّخْصِصُ بِهِ؛ إِذُ التَّخْصِصُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُخَصَّصٍ، وَالْمُخَصَّصُ ثَابِتٌ، وَالْعَدَمُ مُنْتَفٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا تَوَثَّرَ الْقُدْرَةُ فِي الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ مُتَعَلِّقًا لِلْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنْكُمْ إِبْتِاثُ الْمُحْدِثِ غَائِبًا، وَلَمْ تُثْبِتُوا مُحْدِثًا شَاهِدًا؛ إِذْ سَبِيلُ إِبْتِاثِ الْحُكْمِ غَائِبًا زِدُّهُ إِلَى الشَّاهِدِ، وَالْإِكْتِسَابُ الَّذِي أَثْبَتُمُوهُ شَاهِدًا تُحِيلُونَهُ غَائِبًا، وَالَّذِي أَثْبَتُمُوهُ غَائِبًا مَنَعْتُمُوهُ شَاهِدًا؟!

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ عِنْدَنَا: لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِي الْغَائِبِ بِأَمْرٍ يَكُونُ فِي الشَّاهِدِ قِيَاسًا، بَلْ إِنْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَمْرِ حَكَمْنَا بِهِ شَاهِدًا كَانَ أَوْ غَائِبًا<sup>(٣)</sup>، وَتَعَلَّقُ الْحَادِثُ بِالْمُحْدِثِ - مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ - مُتَحَقِّقٌ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِشَاهِدٍ وَغَائِبٍ؛ إِذِ الْحَادِثُ [ ١/٢٤ ] الْجَائِزُ يَفْتَقِرُ مِنْ وَجْهِ جَوَازِهِ إِلَى مُخَصَّصٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطِرَ لِلنَّاطِلِ تَثْبِيتُ فَاعِلٍ شَاهِدًا.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ لِلزِّمِّ نَفْيُ مُخْتَرِعِ الْجَوَاهِرِ غَائِبًا مِنْ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ فِي الشَّاهِدِ مُخْتَرِعًا لِلْأَجْسَامِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر نسبة هذا القول للأستاذ أبي إسحاق في الشامل (ص ١٤٩).

(٢) انظر: الشامل (ص ١٥٠) وما بعدها. (٣) انظر فيها ما تقدم (ل ٢٠/ب) من هذا الكتاب.

(٤) ذكر إمام الحرمين الجويني هذه الشبهة في الشامل (ص ١٥٨) وأجاب عنها (ص ١٦٤).

فَإِنْ قَالُوا: ثُبُوتُ الْإِخْتِرَاعِ فِي الْأَعْرَاضِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي الْأَجْسَامِ:  
قُلْنَا: إِنْ جَارَ لَكُمْ الْإِسْتِدْلَالُ بِخَلْقِ الْأَعْرَاضِ عَلَى خَلْقِ الْأَجْسَامِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَجْنَاسِ  
فَلَا يُسْتَبْعَدُ أَيْضًا الْإِسْتِدْلَالُ بِتَعَلُّقِ قُدْرَتِنَا عَلَى تَعَلُّقِ قُدْرَةِ الْبَارِي، وَإِنْ اخْتَلَفَ وَجْهُ تَعَلُّقِ  
الْقُدْرَتَيْنِ.

ثُمَّ الَّذِي قَالُوهُ يَجْرُ إِلَى الدَّهْرِ وَالْإِلْحَادِ؛ فَإِنْ قَائِلًا لَوْ قَالَ: لَمْ نَجِدْ إِلَهًا شَاهِدًا، فَلَا سَبِيلَ  
إِلَى إِبْنَاتِ إِلَهٍ أَصْلًا، أَوْ قَالَ: لَمْ نَجِدْ فَاعِلًا لِلْأَجْسَامِ مَحْدُودًا لَزِمَ الْقَضَاءُ بِمِثْلِهِ غَائِبًا<sup>(١)</sup>.

وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام فِي «اللُّمَعِ» عَلَى إِبْنَاتِ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ بِطَرِيقَةٍ فَقَالَ: النُّطْفَةُ إِذَا  
انْقَلَبَتْ عَنْ حَالِهَا وَصَارَتْ عَلَقَةً ثُمَّ مُضْغَةً ثُمَّ بَشَرًا سَوِيًّا، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ النُّطْفَةُ هِيَ  
الَّتِي قَلَبَتْ نَفْسَهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، أَوْ الْأَبْوَانِ يَقْلِبَانَهَا، أَوْ انْقَلَبَتْ وَانْفَعَلَتْ بِنَفْسِهَا، وَالرَّجُلُ  
الَّذِي بَلَغَ أَشَدَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَزِيدَ لِنَفْسِهِ إِضْبَاعًا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ بِهِ إِذَا كَانَ نُطْفَةً وَمُضْغَةً،  
وَالْأَبْوَانِ يَتَمَنَّيَانِ الْوَلَدَ فَلَا يَكُونُ، وَيَتَمَنَّيَانِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا فَيَكُونُ أُنْثَى.

وَأَمَّا الْإِنْفِعَالُ فَمُسْتَحِيلٌ؛ فَلَوْ جَارَ ذَلِكَ لَجَارَ أَنْ يَنْتَظِرَ أَحَدُنَا حَتَّى يَصِيرَ التُّرَابُ لِبَنَاتٍ  
ثُمَّ يَصِيرَ بِنَاءً رَفِيعًا وَقَصْرًا مَشِيدًا، مِنْ غَيْرِ بَانٍ، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْمَعْقُولِ. ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ٥٨ «أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ» أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ٥٩ [الواقعة: ٥٨] <sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: «كُرْهُ الْأَرْضِ عِنْدَ خُصُومِنَا مَحْفُوفَةٌ بِالْمَاءِ وَالنَّارِ وَالْهَوَاءِ، وَجُمْلَتُهَا  
مَحْفُوفَةٌ بِجَزْمِ الْفَلَكَ، فِيمَا إِذَا أَجْرَامٌ مُتَحَيِّزَةٌ شَاغِلَةٌ جَوًّا، ثُمَّ بِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ أَنَّ فَرَضَ هَذِهِ  
الْأَجْرَامِ مَيَّامَةٌ عَنْ مَقَرِّهَا أَوْ مُتَبَايَسَةٌ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْجِهَاتِ، لَيْسَ مِنْ مُسْتَحِيلَاتِ الْعُقُولِ،  
وَمَنْ أَبْدَى مِرَاءً فِي اسْتِوَاءِ هَذِهِ الْأَخْيَازِ، وَطَمَعَ فِي إِبْنَاتِ قُضِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ تَوْجِبُ اخْتِصَاصَ  
الْأَجْرَامِ بِالْخَلَاءِ الَّذِي شَغَلَهُ دُونَ فَرَضِ خَلَاءٍ فِي الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - فَقَدْ أَبْدَى  
صَفْحَةَ الْعِنَادِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَكُلُّ مُحْتَصٍ بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْجَوَازِ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُفْتَضٍ بِضُرُورَاتِ الْعُقُولِ،

(١) أراد المصنف بهذا القول الثاني مذهب المجسمة لا الدهرية؛ فإنه يبنّي على اشتراط قياس الغائب على الشاهد  
في مسألة إثبات الصانع -؛ الاتزام بمذهب المجسمة؛ إذ قالوا: إذا لم نشاهد فاعلاً إلا جسماً لزم القضاء بذلك على  
الغائب. انظر: الشامل (ص ١٦٤).

(٢) انظر: الأشعري: اللمع (ص ١٨، ٢٠)، والجويني: الشامل (ص ١٥٤).

وَأَرْبَابُ الْعُقُولِ مُسْتَوُونَ فِي الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِإِفْتِقَارِ الْوَاقِعِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْجَوَازِ إِلَى مُقْتَضِي، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي تَعْيِينِ الْمُقْتَضِي «.

**فَصْلٌ: [ الْمُقْتَضِي الْمَوْجِبُ اخْتِصَاصَ الْأَجْزَاءِ بِحَيْزِهَا وَاخْتِصَاصَهَا بِأَوْصَافِهَا وَأَوْقَاتِهَا مُخَصَّصٌ فَاعِلٌ مُوجِدٌ ]**

إِذَا تَمَهَّدَ مَا ذَكَرْنَاهُ: لَمْ يَخُلْ الْمُقْتَضِي الْمَوْجِبُ اخْتِصَاصَ الْأَجْزَاءِ بِحَيْزِهَا وَاخْتِصَاصَهَا بِأَوْصَافِهَا وَأَوْقَاتِهَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا كَالْعِلَّةِ وَالطَّبْعِ عِنْدَ مُثْنِيَّتِهِمَا، أَوْ مُخَصَّصًا فَاعِلًا مُوجِدًا؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ:

وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ: فَإِنَّ الْمَوْجِبَ إِنْ كَانَ قَدِيمًا يَجِبُ قَدَمُ مُوجِبِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ اسْتِخَارِ الْمَعْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ، وَالتَّأْيِيرِ عَنِ الطَّبْعِ الْمُؤَثِّرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَانِعٌ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى حُدُوثِ الْأَثَارِ، وَإِنْ كَانَ الْمُقْتَضِي مُخَدَّنًا فَالْكَلَامُ فِي افْتِقَارِهِ إِلَى مُقْتَضِي آخَرَ كَالْكَلَامِ فِي افْتِقَارِ الْعَالَمِ إِلَى الْمُخَدِّثِ وَيَتَسَلَّلُ<sup>(١)</sup>.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَا ثَبَتَ مُوجِبًا عَنْ مُوجِبٍ -: فَسَبِيلُ ثُبُوتِهِ أَنْ لَا يَنْقَدِحَ فِي الْعَقْلِ غَيْرُ ثُبُوتِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ثَبَتَ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَوْضَحْنَا اسْتِوَاءَ الْأَحْيَازِ فَلَوْ قَرَضْنَا الْمُقْتَضِيَّ عِلَّةً، فَمَا لَهَا افْتَضَتْ تَخْصِصَ الْأَجْزَاءِ بِهِذِهِ الْأَحْيَازِ دُونَ أَمْثَالِهَا فَإِنَّ الْمَوْجِبَ لَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ مِثْلَيْنِ، وَلَا يُخَصِّصُ الشَّيْءَ عَنْ مِثْلِهِ، وَكَذَلِكَ الطَّبْعُ الْمُؤَثِّرُ لَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ مِثْلَيْنِ.

وَلَوْ شَرِبْتَ دَوَاءً، فَلَيْسَ لِلدَّوَاءِ إِثَارٌ وَاخْتِيَارٌ حَتَّى يُخَصَّصَ بَعْضُ الْأَعْضَاءِ بِجَذَبِ الْمُرَّةِ الصَّفْرَاءِ أَوِ السَّوْدَاءِ أَوِ الْبَلْعَمِ عَنْهُ دُونَ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ، وَثَبَتَ الْإِفْتِقَارُ إِلَى مُخَصَّصٍ، فَلَا وَجْهَ إِلَّا الْمَصِيرُ إِلَى مُؤَثِّرٍ مُوجِدٍ مُخْتَارٍ حَيْثُ عَالِمٍ قَادِرٍ، وَهَذَا قَاطِعٌ.

وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ فَرَضَ هَذِهِ الدَّلَالََةَ فِي الَّذِي يُوجِبُ اخْتِصَاصَ الْأَجْزَاءِ بِأَحْيَازِهَا، وَهِيَ مُطَرِّدَةٌ أَيْضًا فِي اخْتِصَاصِهَا بِالْوُجُودِ غَيْرِ الْعَدَمِ، وَهَذَا قَاطِعٌ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ؛ فَاسْتَبَانَ أَنَّ مَا خَذَ حَدَثَ الْعَالَمِ جَوَازُهُ، [ ٢٤/ب ] وَانْبَنَى عَلَيْهِ أَنَّ مَا خَذَ الْعِلْمَ بِالْمُخَدِّثِ افْتِقَارُ الْجَوَازِ إِلَيْهِ،

(١) انظر تفصيل القول في الجواب عن القائلين بكون الموجب لا اختصاص الأجرام بحيزها واختصاصها بأوصافها وأوقاتها -: هو الطبع والعلة في: الشامل (ص ١٢٨) وما بعدها.



وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ مَا خَذَ حَدِثَ الْعَالَمِ جَوَازُهُ، أَنَّ أَحْكَامَ الْجَوَاهِرِ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَاسْتَعْنَتْ عَنِ الْأَعْرَاضِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ حَدُوثُ الْجَوَاهِرِ بِتَعَاقُبِ الْأَثَارِ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُقْتَضِي هُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ، وَأَبْطَلْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي جَارِيًا مَجْرَى الْعِلَلِ، فَأَبَيْنَا لَنَا حَقِيقَةَ خَلْقِهِ الْعَالَمِ، وَإِبْجَادِهِ الْكَائِنَاتِ شَيْئًا فَشَيْئًا عَلَى تَوَالِي الزَّمَانِ مَعَ اسْتِحْوَاجِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ وَالذَّوَاعِي وَالْخَوَاطِرِ، وَاسْتِحْوَاجِ تَجَدُّدِ عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، أَوْ تَجَدُّدِ حَالٍ أَوْ تَعَلُّقٍ بِقُدْرَتِهِ، فَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ فَاعِلًا لِلْمَفْعُولَاتِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحَالٍ؟ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا الْمَذْهَبِ وَمَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ؟

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْمُوجِبَ لَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ مِثْلَيْنِ، وَمَا مِنْ كَائِنٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ مِنَ الْجَامِدَاتِ وَالنَّاعِمَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ إِلَّا وَشَوَاهِدُ الْفِطْرَةِ عَلَيْهِ ظَاهِرَةٌ، وَدَلَائِلُ التَّرْتِيبِ وَالْحِكْمَةِ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ، كَأَنَّهُ يُنَادِي عُقُولَ الْعُقَلَاءِ بِأَنَّهُ مُرَبُّوبٌ مُسَخَّرٌ، مَصْنُوعٌ لِصَانِعٍ حَكِيمٍ مُدَبِّرٍ عَلِيمٍ؛ فَالْكُلُّ فِي قَبْضَةِ الْقُدْرَةِ يَتَقَلَّبُونَ، وَفِي بَحَارِ التَّقْدِيرِ يَسْبَحُونَ، ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] <sup>(١)</sup>.

وَقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾ [الحج: ١٨].

وَقَوْلِهِ: ﴿يَنْفَعُوا لِرَبِّهِمْ إِنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْجِبَالَ وَالنُّجُومَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالشَّجَرُ وَالْأَنْبَاءَ وَالْأَنْبَاءَ وَالْأَنْبَاءَ﴾ [النحل: ٤٨].

فَهُوَ سُخَّانُهُ يُعْلَمُ مَا سَيَكُونُ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ، وَيُحِيطُ بِتَفَاصِيلِهَا عِلْمًا وَإِرَادَةً، وَلَهُ مَشِئَةٌ قَدِيمَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِلْمُهُ وَخَبْرُهُ وَقَضَاؤُهُ وَتَقْدِيرُهُ، وَلَهُ قُدْرَةٌ كَامِلَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْدُودَاتِ؛ فَكُلُّ مَا عِلْمٌ وَقُوعُهُ وَأَرَادَ حُصُولُهُ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ مَا عِلْمُهُ وَأَرَادَهُ، وَلَا يَقَعُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِيقَاعِهِ وَدُونِ إِيجَادِهِ، وَلَيْسَ إِيقَاعُهَا بِأَحْدَاثٍ حَادِثَةٍ فِي ذَاتِهِ، وَلَا اسْتِعْمَالُ أَدَاةٍ وَآلَةٍ، وَلَا مُعَالَجَةٍ وَلَا اعْتِمَادٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُؤَلَّفٍ، وَلَا شَخْصٍ مُرَكَّبٍ؛ بَلْ هُوَ مُتَعَالٍ عَنِ

(١) وقع في الأصل: «من في السموات ومن الأرض» وهو خطأ.

سِمَاتِ الْخُدُوثِ، فَمَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ فِعْلًا لَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَقْدُورًا لَهُ فَوْجِدَ، وَمُرَادًا وَمَعْلُومًا لَهُ فَوَقَعَ وَحَصَلَ بِقُدْرَتِهِ عَلَى وَفْقِ تَقْدِيرِهِ وَتَدْبِيرِهِ.

وَلَا حَقِيقَةَ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ عِلَّةٌ لِلْكَائِنَاتِ مُوجِبٌ لَهَا دُونَ ثُبُونِهَا، وَوُجُودُهَا مَعَهُ سُبْحَانَهُ أَرْلًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ بِالْإِيجَادِ ظُهُورَ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ قَبْلُ، وَلَا خُدُوثَ شَيْءٍ؛ فَإِنَّ الْمَعْلُولَ وَالْمُوجِبَ لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْعِلَّةِ وَالْمُوجِبِ.

وَأِنْ أَطْلَقَ هَذَا الْقَائِلُ الْخَلْقَ وَالْفِعْلَ لَفْظًا فَإِنَّمَا يُطْلِقُهُ تَوْسَعًا<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ مِنْ ضَرُورَةِ الْفَاعِلِ أَنْ يَسْبِقَ فِعْلُهُ، وَلَوْ كَانَ سَابِقًا لَهُ وَفَاعِلُهُ، بَطَلَ إِيجَابُهُ إِيَّاهُ.

وَأِنْ فُسِّرَ الْإِيجَابُ بِأَنَّ الْكَائِنَاتِ مِنْهُ حَصَلَتْ وَبِهِ ظَهَرَتْ، فَلَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا الْخَلْقُ وَالْإِحْدَاثُ عَنِ الْعَدَمِ؛ فَإِنَّ ذَاتَهُ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَكُنْ جَامِعًا حَاقِيًا لِلْكَائِنَاتِ، وَلَا افْتِرَاقًا إِلَّا عَنِ اجْتِمَاعِ، فَتَظْهَرُ مِنْهُ تَوَلُّدًا؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَحَدِيّ الذَّاتِ بِلَا انْقِسَامٍ وَلَا اخْتِلَافٍ، وَهَذِهِ الْكَائِنَاتُ مُخْتَلِفَةٌ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالصِّفَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمُوجِبِ وَمَا يُوجِبُهُ.

وَأِنْ قَالَ: مَعْنَى إِيجَابِهِ إِيَّاهَا جُودُهُ الْفَيَاضُ؛ فَأَبْدَعَهَا بِجُودِهِ:

قُلْنَا: كَيْفَ حَصَلَ هَذِهِ الْمَنَاحِسُ وَالسَّرَقَةُ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ بِجُودِهِ وَإِفْضَالِهِ؟! وَكَيْفَ سَلَطَ بَعْضُ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ عَلَى بَعْضٍ؛ فَيَأْكُلُهُ أَوْ يَهْلِكُهُ أَوْ يَفْقَرُهُ وَيَسْتَسْخِرُهُ؟! وَكَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الْأُمُورُ نَتِيجَةَ الْجُودِ وَالْإِفْضَالِ، وَمُوجِبَ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ عَنِ الْأَغْرَاضِ وَالْمَنَافِعِ وَالْمَصَارِّ؟!!

وَالثَّنَوِيَّةُ إِنَّمَا صَارُوا إِلَى إِبْتَاتٍ مُدْبَّرِينَ لِلْعَالَمِ: أَحَدُهُمَا خَالِقُ الْخَيْرِ، وَالثَّانِي خَالِقُ الشَّرِّ لِهَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَالَّذِينَ صَارُوا مِنَ الْأَوَائِلِ إِلَى إِبْتَاتِ نَفْسٍ قَدِيمٍ جَاهِلٍ، فَهُوَ مُبْدِعُ الْعَالَمِ، فَإِنَّمَا صَارُوا إِلَيْهِ لِهَذِهِ النُّكْتَةِ، وَهِيَ اسْتِيْلَاءُ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ عَلَى بَعْضٍ، وَجَعَلَ بَعْضُهَا طُعْمَةً لِلْبَعْضِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَصَارَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ [١/٢٥] إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْمَخْلُوقِ:

فَقَالَ أَبُو الْهَدَيْلِ: «الْخَلْقُ: قَوْلُ يَخْلُقُهُ لَا فِي مَحَلٍّ».

(١) سبق الحديث عن إطلاق القائلين بقدم العالم لألفاظ الخلق والإيجاد والإحداث ومرادهم بها.

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: «هُوَ: إِرَادَةُ يُخْدِئُهَا اللَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ».

وَصَارَتْ الْكَرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْخَلْقَ: قَوْلٌ وَإِرَادَةُ يُخْدِئُهَا اللَّهُ - تَعَالَى - فِي ذَاتِهِ، وَأَرَادُوا  
الْفَضْلَ بَيْنَ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ، وَبَيْنَ الْفَاعِلِ الْمُوجِدِ الْمُخْتَارِ:  
وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَا مِنْ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ إِلَّا وَيَخْدُثُ فِيهَا مِنَ الْكَائِنَاتِ مَا يَمْتَنِعُ عَدُّهُ وَحَضْرُهُ  
لِكَثْرَتِهَا، فَيَحْصُلُ فِي كُلِّ حَالَةٍ آلَافُ آلَافِ الْحَوَادِثِ وَلِئِنْ اسْتَنَدَ الْمُخَدَّنَاتُ إِلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ  
وَالِإِرَادَاتِ، فَيَجِبُ افْتِقَارُ هَذِهِ الْحَوَادِثِ إِلَى حَوَادِثٍ هِيَ خَلْقٌ لَهَا لِاشْتِرَاكِهَا فِي الْحُدُوثِ،  
ثُمَّ أَيُّ أَثَرٍ لِمَعْنَى يُوجَدُ لَا فِي مَحَلٍّ فِي حَدُوثٍ غَيْرِهِ؟! عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ دَاعٍ يَدْعُوهُ  
إِلَى خَلْقِ الْأَقْوَالِ وَالِإِرَادَاتِ إِمَّا فِي نَفْسِهِ، أَوْ لَا فِي مَحَلٍّ وَيَتَسَلَّسَلُ، وَمَا لَا يَسْبِقُ الْحَادِثَ  
حَادِثٌ، فَإِنْ اكْتَفَوْا بِكَوْنِهِ - سُبْحَانَهُ - عَالِمًا بِمَا سَيَكُونُ مِنَ الْكَائِنَاتِ وَشَائِبِهَا، فَهَلَّا اكْتَفَوْا  
بِذَلِكَ عَنِ الْأَقْوَالِ الَّتِي لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْمُخَدَّنَاتِ وَالْمَخْلُوقَاتِ.

ثُمَّ الْكَرَامِيَّةُ اثْبُتُوا هَذِهِ الْأَفْعَالَ مَعَ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الرَّبِّ فَاعِلًا بِهَا:

وَكُلُّ هَذَا تَخْلِيطٌ وَخَبْطٌ، وَالْقَوْلُ الْمُغْنِي مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ مَعْنَى الْفِعْلِ: مَقْدُورٌ وَجَدَ عَلَى  
وَفَقِ الْقَضَاءِ وَالتَّقْدِيرِ، وَسَعُودُ إِلَى هَذَا الْفَضْلِ.

\*\*\*



# الْغُبَيَّةُ فِي الْكَلَامِ

[ القسم الثاني من « الإلهيات » ]

[ الأسماء والصفات ]





## فَصْلٌ: [ خُطَّةُ كِتَابِ الصِّفَاتِ ]<sup>(١)</sup>

إِذَا أَحَاطَ الْعَاقِلُ بِحَدِّثِ الْعَالَمِ، وَاسْتَبَانَ أَنَّ لَهُ صَانِعًا مُخْتَارًا، فَتَعَيَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ النَّظَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَصُولٍ:

أَحَدُهَا: يَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ مَا يَجِبُ لِلَّهِ - تَعَالَى - مِنَ الصِّفَاتِ.

وَالثَّانِي: يَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ: يَنْطَوِي عَلَى ذِكْرِ مَا يَجُوزُ مِنْ أَحْكَامِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته الله: « قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: إِنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ حَيٌّ، قَادِرٌ عَالِمٌ مُرِيدٌ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ، لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا يَشْغُلُ حَيِّزًا، وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ وَلَا جَانِبٌ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمُعَاوَرَةُ وَالْمُحَازَاةُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الرُّوْهِمِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ، لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ عَنْهَا، وَلَا شَيْءٌ يُشَارِكُهُ فِيهَا ».

قَالَ: « وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ يَخْتَصُّ هُوَ بِهَا، وَاسْتَحَقَّ مِنْ أَجْلِهَا الْإِلَهِيَّةَ، وَهِيَ أَنَّ الْعِبَادَةَ تَصِحُّ لَهُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، أَوْ مِنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَمِنْ إِذَا وُجِدَ الْخَلْقُ كَانَ مِنْهُ، أَوْ مَنْ تُقَدَّرُ مَشِيئَتُهُ عَلَى وَصْفِهَا، فَهَذِهِ مَعَانِي الْإِلَهِيَّةِ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُدْرِكُ مَا لَا يَتَنَاهَى بِأَوْهَامِ مُتَنَاهِيَةٍ؟

وَقَدْ اخْتَلَفَ جَوَابُ أَهْلِ الْحَقِّ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ: فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْبَارِيَّ - سُبْحَانَهُ - مَعْلُومٌ لِأَهْلِ الْحَقِيقَةِ؛ فَتَعَلَّمَ وَجُودَهُ، وَتَعَلَّمَ أَنَّا مَتَى تَوَهَّمْنَا وَجُودَهُ وَإِنْ طَالَتِ الْفِكْرَةُ فِيهِ، كَانَ سَابِقًا لِمَا تَوَهَّمْنَاهُ، وَلَا غَايَةَ لَهُ، وَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ مَعْلُومَةٌ، وَوَجْهُهُ عِلْمِنَا بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتُهُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ لَهُمَا

(١) ما بين المعقوفين من وضع الباحث وليس في أصل الكتاب.

(٢) قارنه بما في الإرشاد للجويني (ص ٢٩).

فِي الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَقْدُورِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الصِّفَاتِ.  
وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّا وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُهُ، فَلَا يَعْلَمُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِلَّا هُوَ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته الله: « وَالْقَوْلَانِ مُتَقَارِبَانِ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّا لَا نَعْرِفُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَمَعْنَاهُمْ بِذَلِكَ أَنَّ عُلُومَنَا لَا تَسْتَعْرِقُ وُجُودَهُ؛ إِذْ لَيْسَ لِلذَّاتِ نِهَايَةُ وَالْأَزْلُ غَيْرُ مُدْرِكٍ، وَلَا يُسْتَوْفَى مَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ فَإِنَّهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الْعَدَدِ، فَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ بِهِ، وَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ »، هَذَا كَلَامُ الْأُسْتَاذِ.  
وَكَانَ يَقُولُ: « حَقِيقَةُ الْإِلَهِ وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، صِفَةٌ ثَابِتَةٌ اقْتَضَتْ لَهُ التَّقْدُسَ عَنِ الْأَحْيَاذِ وَمُنَاسَبَةَ الْحَدَثَانِ ».

وَمِنَ الْمُعْتَزِلَةِ مَنْ قَالَ: حَقِيقَةُ الْإِلَهِ: قِدَمُهُ وَوُجُوبُ وَجُودِهِ.  
وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: « أَحْصُ وَصْفِهِ رحمته الله: حَالٌ، هُوَ عَلَيْهَا، تُوجِبُ لَهُ كَوْنُهُ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا ».  
وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: « قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ بِلَا نِهَايَةَ ».  
وَقَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذِهِ الْفَاطَةُ مِنْهُمْ ».

وَقَالَ الْقَاضِي: « لِلَّهِ تَعَالَى أَحْصُ وَصْفٍ لَا يُدْرِكُ الْيَوْمَ <sup>(١)</sup>، وَهَلْ يُدْرِكُهُ الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ الرُّؤْيَةِ؟ تَرَدَّدَ فِيهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا فِي مَوْضِعِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ: « إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ حَقِيقَةَ نَفْسِهِ وَوُجُودَهُ، وَلَيْسَ لِلْمَقْدُورِ الْمُمَكِّنِ مِنْ مَرَايَا الْعُقُولِ عِنْدَنَا مَوْقِفٌ تَنْتَهِي إِلَيْهِ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ مَزِيَّةٌ لَوْ وَجِدَتْ لَاقْتَضَتْ الْعِلْمَ بِحَقِيقَةِ الْإِلَهِ رحمته الله [ ٢٥ / ب ] ».

\*\*\*

(١) ونسب الشهرستاني نفى إدراك أحص وصف الله تعالى إلى أبي المعالي الجويني، انظر: نهاية الأقدام (ص ١٠٩).



( ١ )

الْقَوْلُ فِيهَا يَجِبُ لِلَّهِ - تَعَالَى - مِنَ الصِّفَاتِ

( ١ / ١ )

اعْلَمْ: أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ - سُبحَانَهُ - تَنْقَسِمُ إِلَى صِفَاتِ نَفْسِيَّةٍ وَإِلَى صِفَاتِ مَعْنَوِيَّةٍ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي إِبْتَاتِ الْأَحْوَالِ وَنَفْيِهَا:

فَمَنْ اثْبَتَهَا مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَمِنْ أَصْحَابِنَا - وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مِنْ جُمْلَتِهِمْ - يَقُولُ: « الْحَالُ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْجُودٍ، لَا تَتَصِفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ، ثُمَّ هِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مُعَلَّلٍ وَغَيْرِ مُعَلَّلٍ، فَالْمُعَلَّلُ مِنْهَا: الْأَحْكَامُ الصَّادِرَةُ لِلْمَحَالِّ عَنِ الْمَعَانِي كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ وَالْمُتَحَرِّكِ وَالسَّائِكِينَ وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُعَلَّلِ: فَكَالصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ ».

فَقَالَ الْقَاضِي فِي تَحْدِيدِ صِفَةِ النَّفْسِ: « كُلُّ صِفَةٍ إِبْتَاتٍ لِذَاتٍ لَزِمَتَهُ »:

فَأَثْبَتَ النَّفْسَ غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ، فَالْتَحَيَّزُ عِنْدَهُ مِنْ صِفَةِ نَفْسِ الْجَوْهَرِ، وَكَذَلِكَ لَوْنِيَّةُ الْعَرَضِ وَسَوَادِيَّتُهُ مِنْ صِفَاتِ نَفْسِهِ، وَكَوْنُ الْعَرَضِ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَحَيَاةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَعْرَاضِ، فَهِيَ مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ.

وَالَّذِينَ نَفَوْا الْأَحْوَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: فَإِنَّهُمْ يُطْلِقُونَ صِفَةَ النَّفْسِ ثُمَّ يَنْعُونَ بِهَا النَّفْسَ لَا غَيْرَ؛ فَيَقُولُونَ: صِفَةُ النَّفْسِ مَا تَقْيِدُ النَّفْسَ؛ قَالُوا: وَكُلُّ مَا يَصِحُّ وَصْفُ الشَّيْءِ بِهِ فَذَلِكَ صِفَتُهُ، ثُمَّ يُوصَفُ الْجَوْهَرُ بِأَنَّهُ ذَاتٌ وَجَوْهَرٌ وَنَفْسٌ وَمَخْدُودٌ لَهُ مِسَاحَةٌ وَقَائِمٌ بِالنَّفْسِ وَقَابِلٌ لِلْعَرَضِ، وَكَذَلِكَ الْعَرَضُ يُوصَفُ بِأَوْصَافٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ عَلَى وَجُودِهِ، فَقَالُوا: الْجَوْهَرُ وَالْمُحَدَّثُ - جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ، وَمُحَدَّثٌ لِنَفْسِهِ، وَعَرَضٌ لِنَفْسِهِ، وَسَوَادٌ لِنَفْسِهِ، فَصِفَةُ النَّفْسِ: مَا لَا تُعْقَلُ النَّفْسُ بِدُونِهِ، وَوُجُودُ الْإِلَهِ لَا يُعْقَلُ دُونَ صِفَاتِ ذَاتِهِ لَا لِكُونِهَا مِنْ صِفَاتِ نَفْسِهِ، بَلْ لِرُجُوبِ وَجُودِهَا وَلِذَاتِهَا.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ: فَهِيَ الْأَحْكَامُ الثَّابِتَةُ لِلْمَوْصُوفِ بِهَا الْمُعْلَلِ بِعِلَلٍ قَائِمَةٍ بِالْمَوْصُوفِ  
نَحْوُ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا وَنَحْوِ ذَلِكَ.

إِذَا ثَبَتَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَاعْلَمْ: أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ مَوْجُودٌ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ  
مَوْجُودًا لَكَانَ مَعْدُومًا؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ نَفْيِ الصَّانِعِ وَبَيْنَ تَقْدِيرِ صَانِعٍ  
مَعْدُومٍ، وَنَفْيِ الصَّانِعِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِيلًا فَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، وَتَقْدِيرِ صَانِعٍ مَعْدُومٍ فِيهِ تَنَاقُضٌ  
بَيْنَ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْمُعْتَزِلَةَ الْقَوْلُ بِهِ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْمَعْدُومِ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ، وَقَصَّوْا بِأَنَّهَا عَلَى  
خَصَائِصِ الصِّفَاتِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُودِ الصَّانِعِ ثُبُوتُ الْأَفْعَالِ مِنْهُ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ،  
وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى صِفَاتٍ قَائِمَةٍ مُخْتَصَّةٍ بِالْفَاعِلِ كَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ، وَهَذِهِ  
الصِّفَاتُ يَسْتَحِيلُ اخْتِصَاصُهَا بِالْمَعْدُومِ، فَثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الصَّانِعَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ  
مَعْدُومًا.

### ( ١ / ١ / ١ ) فَضْلُ: صَانِعِ الْعَالَمِ قَدِيرٍ

صَانِعِ الْعَالَمِ قَدِيمٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ، وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ كَلَامُ  
أَبِي الْحَسَنِ رحمه الله.

وَمَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ <sup>(١)</sup> وَالْقَلَانِسِيِّ <sup>(٢)</sup>: أَنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِمَعْنَى هُوَ الْقَدَمُ كَالْبَقَاءِ،  
وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ نَحْوَ هَذَا فِي كِتَابِ الْإِيضَاحِ <sup>(٣)</sup>، وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ.

(١) عبد الله بن سعيد بن كلاب أبو محمد القطان: متكلم اشتهر بابن كلاب، كان ينسب إلى مذهب السلف، لكنه  
كان يسير على طريقة المتكلمين في الحجج والبراهين وكان للإمام أحمد فيه قول شديد، زعم أنه أخو يحيى بن سعيد  
القطان وهو غلط وإنما هو من توافق الاسمين والنسبة، له كتب منها: الصفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة،  
توفي سنة (٢٤٥ هـ)، انظر: الفهرست (ص ١٨٠)، ولسان الميزان (٣/ ٣٦٠) والأعلام (٤/ ٩٠).

(٢) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي: من معاصري أبي الحسن الأشعري، وهو من الصفاتية على  
طريقة أبي الحسن في الإثبات، وكان أبو العباس على مذهب السلف في الجملة إلا أنه كان ممن باشر علم الكلام وأبد  
عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية. انظر: الملل والنحل (ص ٣٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ٣٩٨).

(٣) كتاب إيضاح البيان في الرد على أهل الزيغ والطفیان لأبي الحسن الأشعري جعله كالمدخل لكتابه الموجز، انظر:  
تبيين كذب المفتري (ص ١٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٦)، وفوقية حسين: مقدمة الإبانة (ص ٤٥).

ثُمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: « الْقِدَمُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْيِ الْأَوَّلِيَّةِ عَنِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ يُوصَفُ الشَّيْءُ بِمَا يُفِيدُ نَفْيًا، كَالْغَنِيِّ وَالْقَائِمِ بِالنَّفْسِ ».

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته: « إِنَّهُ صِفَةُ إِبْنَاتٍ تَتَضَمَّنُ نَفْيًا »، وَطَرَدَ كَلَامُهُ فِي الْغَنِيِّ وَالْقَائِمِ بِالنَّفْسِ.

قَالَ: « وَمَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ قَدِيمٌ: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ كَانَ مَوْجُودًا، وَلَا يَنْتَهِي بِأَوْهَامِنَا إِلَى حَالَةٍ إِلَّا وَكَانَ مَوْجُودًا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَادِثًا، لافْتَقَرَ إِلَى مُخْدِتٍ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُخْدِتِهِ، فَيَلْزَمُ إِبْنَاتُ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، أَوْ يَنْتَهِي إِلَى قَدِيمٍ وَاجِبِ الوجودِ، وَلَوْ لَا وَجُوبُهُ لَمَا كَانَ يَخْتَصُّ بِالوجودِ إِلَّا بِمُخْصَصٍ، فَالْقَدِيمُ: هُوَ الَّذِي لَا بُدَّ لَهُ وَلَا غَايَةَ، وَلَا يَكُونُ قِوَامُهُ بِغَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي إِبْنَاتِ مَوْجُودٍ لَا أَوَّلَ لَهُ إِبْنَاتُ أَوْقَاتٍ مُتَعَاكِبَةٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ اسْتِمْرَارُ الوجودِ إِلَّا فِي أَوْقَاتٍ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِبْنَاتِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا؛ مَا مِنْ وَقْتٍ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ حَدُوثُ حَادِثٍ فِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ كَالْتَحْقِيقِ؛ فَيَلْزَمُ إِبْنَاتُ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، قَالُوا: وَإِنَّمَا نَسْتَبْعِدُ حَدُوثَ حَوَادِثَ لَا نِهَايَةَ لَهَا فِي أَوْقَاتٍ مُتَنَاهِيَةٍ:

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا سَبَقَ [١/٢٦] اسْتِحَالَةَ تَقْدِيرِ حَوَادِثَ يَتَرْتَّبُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِلَا أَوَّلٍ.

وَقَوْلُكُمْ: « إِنَّهُ لَا يُعْقَلُ اسْتِمْرَارُ الوجودِ إِلَّا فِي وَقْتٍ »:-

تَحَكُّمٌ مَخْصُصٌ؛ فَإِنَّ الْوَقْتَ لَيْسَ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِلَى رَأْيِ الْمُؤَقَّتِ فِي تَحْصِيلِ غَرَضِهِ، وَلَوْ افْتَقَرَ كُلُّ مَوْجُودٍ إِلَى وَقْتٍ وَكَانَ الْوَقْتُ مَوْجُودًا، لافْتَقَرَ الْوَقْتُ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ فَيَسْلَسِلُ، وَالْمُسْتَمِرُّ فِي الْعَادَاتِ التَّغْيِيرُ بِالْأَوْقَاتِ عَنْ حَرَكَاتِ الْفَلَكَ، وَتَعَاكِبِ الْجَدِيدِينَ، بَلِ الْأَصْلُ فِي التَّوْقِيتِ التَّقْدِيرُ، يُقَالُ: سَيَرُ مُؤَقَّتٌ أَيْ مُقَدَّرٌ، وَمَا لَهُ يَرْجِعُ إِلَى تَخْصِيصِ الشَّيْءِ بِمُقَارَنَةِ مَعْلُومٍ مُتَجَدِّدٍ عَلَى أَيْ وَجْهِ قُدْرٍ، وَمَقْصُودُ الْمُؤَقَّتِ إِرَاةُ الْإِبْهَامِ الْمَوْهُومِ؛ فَإِذَا قَالَ: قَدِمَ زَيْدٌ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ <sup>(١)</sup>، فَقَدْ جَعَلَ الطُّلُوعَ وَقْتًا لِلْقُدُومِ، وَإِذَا قَالَ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ عِنْدَ قُدُومِ زَيْدٍ، فَقَدْ جَعَلَ الْقُدُومَ وَقْتًا لِلطُّلُوعِ.

(١) انظر هذه الأمثلة ونحو هذا الفصل في شرح الإرشاد لأبي بكر بن ميمون (ص ٩٦).

وَقَدْ يُجْعَلُ الشَّيْءُ وَقْتًا إِذَا تَحَقَّقَ التَّجَدُّدُ فِيهِ، مِثْلَ قَوْلِ الْقَائِلِ: تَحَرُّكَ الْجَوْهَرُ عِنْدَ انْتِهَاءِ الشُّكُونِ عَنْهُ، وَذَلِكَ إِلَى قَصْدِ الْمُؤَقَّتِ وَإِرَادَتِهِ، وَحَقِيقَتُهُ تَتَوَلَّى إِلَى قَرْنٍ مُتَجَدِّدٍ بِمُتَجَدِّدٍ؛ لِإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ الْمَوْهُومِ فِي أَحَدِهِمَا.

وَلَوْ قِيلَ: قَدِيمَ زَيْدٌ عِنْدَ اسْتِعْلَاءِ السَّمَاءِ، أَوْ اسْتِقْرَارِ الْأَرْضِ:

فَذَلِكَ لَعَوٌّ، لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُسْتَمِرٌّ لَا يَتَمَيَّزُ فِيهِ التَّجَدُّدُ، وَكَذَلِكَ لَا مَعْنَى لِلتَّوَقُّيْتِ بِالْقَدِيمِ الْمُسْتَمِرِّ، وَلَا بِالْقَدِيمِ الْمُسْتَمِرِّ وَجُودُهُ بِلَا أَوَّلٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَلَا مَعْنَى لِتَوَقُّيْتِ وَجُودِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بِوُجُودِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يُوقَّتُ الشَّيْءُ بِوُجُودِ الْقَدِيمِ، وَلَا يُوقَّتُ وَجُودُ الْقَدِيمِ بِوُجُودِ شَيْءٍ آخَرَ؛ فَإِنَّ التَّوَقُّيْتِ يَنْبِي عَلَى التَّقْدِيرِ فِي جُمْلَةِ الْأَمْرِ، وَذَاتُ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَوُجُودُهُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّقْدِيرُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ وَجُودَ الْقَدِيمِ لَا يُصَادِفُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُصَادِفُهَا الْحَوَادِثُ؟ قُلْنَا: إِنْ عَنِتُّمْ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهُ وَقْتًا لِلْحَوَادِثِ أَوْ مُوقَّتًا بِهَا، فَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَإِنْ عَنِتُّمْ بِهِ وَجُودَ الرَّبِّ ﷻ مَعَ تَقْدِيرِ الْأَوْقَاتِ فِي الْأَزْلِ، فَلَا اسْتِنكَارَ فِيهِ، ثُمَّ الْبَارِي ﷻ قَبْلَ حَدُوثِ الْحَوَادِثِ مُنْفَرِدٌ بِالْوُجُودِ وَالصِّفَاتِ، لَا يُقَارَنُ حَدِثٌ، فَتَبَّتْ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ بِطُلَانِ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: لَا يُعْقَلُ اسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ إِلَّا فِي أَوْقَاتٍ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ وَجُودِ الشَّيْءِ أَنْ يُقَارَنَ مَوْجُودٌ آخَرَ، إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ أَحَدُهُمَا بِالْبَاقِي فِي قَضِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ، وَالْوَقْتُ لَيْسَ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ الزَّمَانُ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمُدْرَكَةِ، وَلَا مِنَ الْمَعَانِي الْمَحْسُوسَةِ فِيهَا وَلَا مِنَ الْكَائِنَاتِ الْمَعْقُولَةِ، بَلْ هُوَ نَازِلٌ مَنْزِلَةً الْحَزِيٍّ لِلْجَوْهَرِ، وَالْحَزِيٌّ لَيْسَ شَيْئًا مَعْلُومًا عَلَى حَيَالِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ: تَقْدِيرٌ مُتَشَكِّلٌ أَوْ جِزْمٌ<sup>(١)</sup>، وَالزَّمَانُ: تَقْدِيرٌ مُتَجَدِّدٌ، وَذَلِكَ يَتَوَلَّى إِلَى تَعَاقُبِ الْكَائِنَاتِ وَالْمَعْلُومَاتِ، فَقَدْ يَتَرَتَّبُ وَجُودُ عَلَى عَدَمٍ، وَعَدَمٌ عَلَى وَجُودٍ، كَذَلِكَ الْمُرَادُ بِالْأَحْيَاءِ، وَمَسَاحَاتِ الْجَوَاهِرِ، وَأَقْدَارِ أَجْرَامِهَا، وَانْطِبَاعِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ.

وَتَقْدِيرُ جَوْهَرَيْنِ فِي حَزِيٍّ وَاحِدٍ مُحَالٌ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ تَقْدِيرِ ارْتِدْحَامِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فِي

(١) يَعْرِفُ الْحَزِيَّ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ بِأَنَّهُ: «عِبَارَةٌ عَنِ الْمَكَانِ أَوْ تَقْدِيرِ الْمَكَانِ»، أَوْ هُوَ: «الْفَرَاغُ الْمَوْهُومُ الَّذِي يَشْغَلُهُ شَيْءٌ مَعْدَمٌ كَالْجِسْمِ، أَوْ غَيْرِ مَعْدَمٍ كَالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ» انظر: الْأَمَدِيُّ: الْمُبِينُ (ص ٣٤٩)، وَالتَّعْرِيفَاتُ (ص ١٢٧).

المَعْلُومِ الْوَاحِدِ، فَالْتَرْتُّبُ الْمَقْضُوعُ فِي الْجَوْهَرَيْنِ انْجِازُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْثَانِي، فَيَصِيرُ أَحَدُهُمَا عَلَى نِسْبَةِ مِنَ الْآخَرِ: إِمَّا بِالْمُجَاوَرَةِ أَوْ الْمُحَادَاةِ وَالتَّرْتُّبُ الْمَفْرُوضُ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَكَذَلِكَ الْحَادِثُ وَالْبَاقِي هُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ ضَرُورَةِ الْحَوَادِثِ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِكَوْنِ الْبَاقِي مَسْبُوقًا بِحَالَةِ الْخُدُوثِ.

ثُمَّ مَا مِنْ حَدِيثٍ نَفَرُصُ حُدُوثُهُ إِلَّا وَتَتَصَوَّرُ تَقْدِمُهُ أَوْ تَأَخُّرُهُ، فَعَبَّرَ عَنْ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ بِأَزْمِنَةٍ وَأَوْقَاتٍ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ تَمْيِيزُ مَعْلُومٍ عَنْ مَعْلُومٍ، وَلَوْ قَدَرْنَا حُدُوثَ شَيْءٍ، ثُمَّ عَدَمَهُ بَعْدَ الْوُجُودِ، ثُمَّ إِعَادَتَهُ بَعْدَ الْعَدَمِ فَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ مُرْتَبًا فِي ثَلَاثَةِ أَزْمِنَةٍ وَحَالَاتٍ، وَلَوْ قَدَرْنَا وُجُودَ جَوْهَرٍ آخَرَ مَعَهُ وَفَرَضْنَا بَقَاءَهُ وَاسْتَمْرَارَهُ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ.

وَقَالَ أَيْضًا: «إِنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَزْمِنَةٍ، فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ لَا يَبْقَى كَالْحَادِثِ الْآخَرِ، إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَالتَّقْدِيرُ يَتَّصِفُ بِالشَّيْءِ وَتَقْيِضُهُ؛ فَيُقَالُ: يَجُوزُ وُجُودُهُ وَيَجُوزُ عَدَمُهُ، وَيَجُوزُ بَقَاؤُهُ وَيَجُوزُ فَنَائُهُ، وَإِنَّمَا يَقْبَلُ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ مَنْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْجَوَازُ وَالتَّغْيِيرُ، وَالْقَدِيمُ وَاجِبُ الْوُجُودِ مُسْتَمِرُّ الثَّبُوتِ؛ فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَى وُجُودِهِ التَّقْدِيرُ وَالْإِمْكَانُ، وَلَا تَقْدِيرُ الْعَدَمِ بَعْدَ الْوُجُودِ، وَلَا التَّغْيِيرُ.

وَكُلُّ مَوْجُودٍ [٢٦/ب] يَصِحُّ تَقْدِيرُ عَدَمِهِ بَعْدَ الْوُجُودِ، فَإِذَا بَقِيَ وَلَمْ يَنْقَطِعْ، يُقَالُ: امْتَدَّ، وَالْقَدِيمُ يَتَعَالَى وَجُودُهُ عَنِ الْإِمْتِدَادِ؛ إِذْ لَا تَحِينُ عَلَيْهِ الْأَوْقَاتُ وَالْأَجَالُ، فَلَا بُدَّ لَوْجُودِهِ، وَلَا نِهَائِهِ؛ فَازَلَهُ أَبَدٌ، وَقَدِمَهُ بَقَاءٌ؛ فَهُوَ أَحَدِي الذَّاتِ، صَمَدِي الْوُجُودِ، سَرْمَدِي الصِّفَاتِ، لَا يُنَاسِبُ وُجُودُهُ وَدَائِهِ وُجُودَ ذَوِي النِّهَايَاتِ مِنَ الْأَزْمِنَةِ وَالْجِهَاتِ، جَلَّ عَنِ الْإِجْلَالِ قُدْرُهُ، وَعَنِ الْإِعْزَازِ ذِكْرُهُ، تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى جَدُّهُ.

يَقُولُ قَائِلُهُمْ:

أَسْمَاءٌ لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً      وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَّرْنَاَهَا<sup>(١)</sup>  
وَكُلُّ مَنْ أَطْنَبَ فِي وَصْفِهِ      صُبْحَ مَنْسُوبًا إِلَى الْعَمِيِّ<sup>(٢)</sup>

(١) من إنشاد أبي الطيب المتنبي في مدح عضد الدولة. وانظر البازجي: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب (ص ٥٨٦).

(٢) نُسِبَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَارِ النِّظَامِ، نَسَبَ إِلَيْهِ: ابْنُ دَاوُدَ الْأَصْفَهَانِي فِي الزُّهْرَةِ (١/ ١٦٠).

[ فَضْلُ : ( ٢ / ١ / ١ ) الرَّبِّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ ]



الرَّبُّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، مُتَعَالٍ عَنِ الْإِفْتِقَارِ إِلَى مَحَلٍّ يَحُلُّهُ، أَوْ مَكَانٍ يُقَلُّهُ<sup>(١)</sup>.  
وَرَادَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ : « أَوْ غَيْرِ يَسْتَعِينُ بِهِ، لَكِنَّ قِيَامَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَا تَتَغَيَّرُ أَوْ صَافُهُ فِي  
نَفْسِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ ».

وَاخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ الْأَصْحَابِ فِي مَعْنَى الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ:  
فَقَالَ بَعْضُهُمْ: « هُوَ الْمَوْجُودُ الْمُسْتَغْنِي عَنِ الْمَحَلِّ »، وَعَلَى هَذَا: فَالْجَوْهَرُ قَائِمٌ  
بِنَفْسِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: « هُوَ الْمُسْتَغْنِي عَنِ الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ عَنْ جَمِيعِ وُجُوهِ الْحَاجَاتِ »:  
وَعَلَى هَذَا: فَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - هُوَ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا قَائِمَ بِنَفْسٍ غَيْرِهِ،  
وَالْقَوْلَانِ مَعزُومَانِ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي هُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ الْأَقْرَبُ إِلَى مَا خِذَ أَهْلُ اللُّغَةِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ  
إِنَّمَا تُعَبَّرُ بِالْقَائِمِ بِنَفْسِهِ عَمَّنْ تُقَدَّرُ فِيهِ اسْتِقْلَالًا وَعَدَمَ افْتِقَارٍ إِلَى شَيْءٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْكِرَامِيَِّّةِ: « الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ: هُوَ الْمُنْفَرِدُ عَنِ الْمَحَلِّ، وَالْإِنْفِرَادُ عَنِ الْمَحَلِّ  
يَتَضَمَّنُ اخْتِصَاصًا بِجِهَةٍ كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ قَامَتِ الصِّفَةُ بِهِ بِقِتْصَافٍ وَجُودِهِ ».

قُلْنَا: الْعِلْمُ بِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ عِلْمٌ بِاسْتِغْنَائِهِ عَنْ شَيْءٍ يَحُلُّهُ، فَأَمَّا الْإِخْتِصَاصُ بِجِهَةٍ، فَإِنَّمَا  
تَقْتَضِيهِ الْحُجْمِيَّةُ وَالنِّهَايَةُ وَالْحَدُّ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْمُخْتَصَّصَ بِالجِهَةِ لَمْ يَصِحَّ الْعِلْمُ إِلَّا بِأَن نَعْلَمَ أَنَّهُ أَقَلُّ الْقَلِيلِ،  
أَوْ نَعْلَمَ بِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْهُ؛ فَيَكُونُ شَيْئَيْنِ فَمَا زَادَ، وَإِذَا أَثْبَتْنَا جِسْمًا مُتَحَيِّزًا خَارِجًا عَنِ الْوَضْفَيْنِ،  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعْلُومًا فِي سَائِرِ الْأَجْسَامِ، سَقَطَ مَا قُلْنَا.

وَلَأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ لَهُ مُحَادَاةٌ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا عَلَى أَقَلِّ الْقَلِيلِ مِنَ السَّمْتِ،  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُحَادَاةٌ فِي سَمْتَيْنِ وَأَكْثَرَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْوَحْدَةَ، وَيُؤْذِنُ بِانْقِسَامِ

(١) قارنه بما في: أبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ٩٣، ٩٤).

الْجُزْءِ الْوَاحِدِ، عَلَى أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ يَبْصُحُ فِيهِ الْمُحَادَاةُ - لَمْ يَنْقَرَّرْ ذَلِكَ فِيهِ إِلَّا مَعَ صِحَّةِ الْوَصْلِ وَالتَّأْلِيفِ وَجَوَازِ الإِحَاطَةِ، وَذَلِكَ مِنْ أَوْصَافِ الْأَجْزَامِ الْمَحْدُودَةِ الَّتِي يُقَدَّرُ لَهَا فَوْقُ وَتَحْتُ، وَيَمِينٌ وَيَسَارٌ، وَالْقَدِيمُ مُتَعَالٍ عَنِ ذَلِكَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ وَاسْتِحَالَةِ حُلُولِهِ فِي غَيْرِهِ: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا بِذَاتِهِ قَبْلَ حُلُولِ مَا يَحُلُّهُ أَوْ يُقْلَهُ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ فِي نَفْسِهِ بِخَلْقِهِ الْأَمَاكِنَ وَالْمَحَالَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَوْ حَلَّ مَحَلًّا لَكَانَ صِفَةً لِلْمَحَلِّ، وَالصِّفَةُ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَتَّصِفَ بِالْأَحْكَامِ الَّتِي تُوجِبُهَا الْمَعَانِي مِنَ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ غَنِيٌّ، وَهَذَا الْاسْمُ لَهُ مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: انْتِفَاءُ الْحَاجَاتِ عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا هُوَ غَنِيٌّ لِذَاتِهِ.

وَالثَّانِي: تَمَكُّنُهُ وَاقْتِدَارُهُ عَلَى تَنْفِيذِ الْمُرَادِ، وَهُوَ عَلَى هَذَا غَنِيٌّ بِغِنَاةٍ، وَذَلِكَ قُدْرَتُهُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِهِ.

وَكِلَا الْمَعْنَيَيْنِ صَحِيحٌ، وَوَاجِبٌ فِي حَقِّهِ، وَرَبُّ اسْمٍ يُفِيدُ مَعْنَيَيْنِ وَأَكْثَرَ كَالرَّبِّ وَالسَّلَامِ وَالْمُهَيِّمِينَ وَالْعَزِيزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: تَفْسِيرُ الْغِنَى بِالْفَارِسِيَّةِ: «بِي بِنَانِ»، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: «تَوَأْنَكَرَ أَي تَوَانَهُ كَي كِيدَانَجِ خَوَاهِرَ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى انْتِفَاءِ الْحَاجَاتِ عَنْهُ: أَنَّ الْحَاجَةَ حَقِيقَتُهَا نَقِصَةٌ وَالْأَلَمُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِيمَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ الْكَامِلَةُ وَالْإِرَادَةُ النَّافِذَةُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَقْتَضِي مُحْتَاجًا وَمُحْتَاجًا إِلَيْهِ، وَشَرْطُ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُتَوَقِّعَ الْوُجُودِ، وَالْمُسْتَحِيلُ لَا يُتَرَقَّبُ وَوُجُودُهُ، وَكَذَلِكَ الْمَوْجُودُ يَسْتَحِيلُ فَرُضَ حَاجَةٍ إِلَيْهِ، وَتَقْدِيرُ حَاجَةٍ فِي الْأَزَلِ كَتَقْدِيرِ عَجَزٍ فِي الْأَزَلِ، وَكِلَاهُمَا مُسْتَحِيلٌ.

وَإِذَا تَحَقَّقَ الْغِنَى فِي الْأَزَلِ: فَالْأَزَلِيُّ لَا يَزُولُ أَصْلًا، وَقِيَامُ حَدَثٍ بِذَاتِ الْقَدِيمِ مُسْتَحِيلٌ أَيْضًا؛ فَانْتَفَتْ الْحَاجَاتُ عَنِ الْقَدِيمِ بِكُلِّ وَجْهِ.

وَأَيْضًا: [١/٢٧] فَإِنَّمَا تَتَحَقَّقُ الْحَاجَةُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُرَادِ، وَتَرْتَفِعُ بِوُجُودِهِ، وَإِذَا انْتَفَعَ النِّقْصُ بِوُجُودِ الْمُرَادِ أَوْ بِوُجُودِ مَا يَمْنَعُهُ، فَلَا تُعْقَلُ الْحَاجَةُ، فَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُسْتَعْنٍ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَنِ الْأَعْيَارِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: بَلْ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ غَيْرٌ مِنَ الْأَعْيَارِ.

## ( ١ / ١ / ٣ ) بَابُ: نَفْيِ الْمِثَالِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى

مِنْ صِفَاتِ نَفْسِ الْقَدِيمِ مُخَالَفَتُهُ لِلْحَوَادِثِ؛ فَالرَّبُّ ﷻ لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ مِنْهَا.

وَالْتَشْبِيهُ قَدْ يُطْلَقُ وَالْمَرَادُ مِنْهُ اعْتِقَادُ الْمُسَابَهَةِ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْحُكْمُ وَالْإِخْبَارُ عَنْ تَشَابُهِ الْمُتَشَابِهَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وَمَذْهَبُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ: «كُلُّ مَوْجُودَيْنِ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ مَا ثَبَتَ لِلثَّانِي<sup>(٢)</sup>».

وَالْمُخْتَلِفَانِ: «كُلُّ مَوْجُودَيْنِ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ مَا لَمْ يَثْبُتْ لِلثَّانِي<sup>(٣)</sup>».

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الْمِثْلَانِ: «كُلُّ غَيْرَيْنِ يَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقَامَ صَاحِبِهِ، وَيُسَدُّ مَسَدَهُ».

وَالْخِلَافَانِ: كُلُّ غَيْرَيْنِ لَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ وَلَا يَسُدُّ مَسَدَهُ.

وَأِنَّمَا قَيَّدَ أَبُو الْحَسَنِ الْحَدَّ بِالْغَيْرِيَّةِ؛ لِكَيْ لَا يَرِدَ عَلَيْهِ صِفَاتُ الْقَدِيمِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مُتَغَايِرَةً، فَلَا تُوصَفُ بِالْإِخْتِلَافِ وَالتَّمَاثُلِ، فَإِنَّهُمَا مِنْ فُرُوعِ التَّغَايُرِ.

وَالْقَاضِي لَمْ يَتَحَاشَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى صِفَاتِ الْقَدِيمِ بِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُخْتَلِفَاتِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يُفِيدُ مَا أَفَادَتِ الْقُدْرَةُ، فَلَمْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَ الْآخَرِ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الصِّفَاتِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُطْلَقِ الْإِخْتِلَافُ لِعَدَمِ الْإِذْنِ.

وَالْيَدَانِ وَالْوَجْهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ فَلَمْ يُطْلَقِ التَّمَاثُلُ لِعَدَمِ الْإِذْنِ وَالتَّوْقِيفِ فِي مَعْنَاهُمَا<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَذْهَبَ الْقَاضِي فِي مَعْنَى صِفَةِ النَّفْسِ، وَأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْحَالِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الجويني: الشامل (ص ١٦٨).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٦٩).

(٣) وهذا مذهب الجويني في الشامل (ص ١٦٨).

(٤) انظر: الشامل (ص ١٩٩).

(٥) انظر ما تقدم في (ل ٢٥/ب).



وَأَبُو الْحَسَنِ مِنْ نِفَاةِ الْأَحْوَالِ؛ فَلَمْ يُطْلَقْ فِي الْحَدِّ التَّسَاوِي فِي صِفَاتِ النَّفْسِ، بَلْ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ: يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « حَقِيقَةُ الْمُثَلِّينِ: مَا لَا يَصِحُّ اخْتِصَاصُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِصِفَةٍ ».

قَالَ: « وَصِفَاتُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ: كُلُّ صِفَةٍ مِنْهَا اخْتَصَّتْ عَنِ الْآخَرَى بِصِفَةٍ؛ فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا التَّمَاثُلُ وَالْإِخْتِلَافُ لِاسْتِحَالَةِ التَّغَايُرِ ».

فَمَا لَا يَصِحُّ التَّمَاثُلُ فِيهِ بِتَنْقِيسٍ - عَلَى أَصْلِ الْأُسْتَاذِ - إِلَى: مَا يَجِبُ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ، وَهُوَ كُلُّ مَا تَحَقَّقَ فِيهِ التَّغَايُرُ، وَإِلَى مَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ، وَهُوَ مَا يَسْتَحِيلُ فِيهِ التَّغَايُرُ.

وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ الَّذِي حَكَمْنَاهُ عَنِ الْأَصْحَابِ: إِنَّمَا يَتَوَلَّى إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الْعِبَارَةِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْمَعْنَى؛ لِإِتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْقُدْرَةِ وَكَذَلِكَ سَائِرُ صِفَاتِهِ.

وَأَمَّا الْغَيْرَانِ: فَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ جَوَابُ أَبِي الْحَسَنِ فِي حَقِيقَتِهِمَا أَنَّهُمَا: « كُلُّ شَيْئَيْنِ يَجُوزُ مُفَارَقَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ: إِمَّا بِالزَّمَانِ أَوْ بِالْمَكَانِ، أَوْ بِالْعَدَمِ وَالْوُجُودِ »<sup>(١)</sup>، هَذَا جُمْلَةُ مَذَاهِبِنَا.

وَمِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْمُتَمَثِّلَيْنِ إِنَّمَا يَتَمَثَّلَانِ لِأَنفُسِهِمَا لَا لِمَعْنَيْنِ قَائِمَيْنِ بِهِمَا، وَكَذَلِكَ الْمُخْتَلِفَانِ؛ فَالْمَرْعِيُّ فِي التَّمَاثُلِ: التَّسَاوِي فِي صِفَاتِ النَّفْسِ.

وَقَالَ أَبُو الْهُدَيْلِ: « التَّمَاثُلُ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْجَوَاهِرِ دُونَ الْأَعْرَاضِ؛ فَكُلُّ جَوْهَرٍ قَامَ بِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ مِثْلُ مَا قَامَ بِالثَّانِي فَهُمَا مُتَمَثِّلَانِ، وَإِذَا قَامَ بِأَحَدِهِمَا عَرَضٌ هُوَ فِي حُكْمِ الْمُخَالِفِ لِلْعَرَضِ الْقَائِمِ بِالثَّانِي فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ ».

(١) انظر تفسير الغبرين في: أبو الحسن الأشعري: اللمع (ص ٢٩)، والجويني: الإرشاد (ص ١٣٢)، وأبو سعيد المتولي: المغني في أصول الدين (المطبوع بعنوان: الغنية في أصول الدين)، (ص ١١٠)، والرازي: المحصل (ص ١٠٦)، والآمدي: غاية المرام (ص ١٤٦)، وكتاب أصول الدين لأحمد بن محمد بن محمود بن سعيد (ص ١٠٩)، وابن الأمير: الكامل في إحصاء الشامل (ل ٦٦/ب)، وابن خلدون: لباب المحصل (ص ٨٨)، وللشيخ محمد عبده نقد لتفسير الغبرين عند الأشاعرة؛ انظر: محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (١/٣١٨).

وانظر أيضاً: ابن تيمية: منهاج السنة النبوية (٢/١٦٦)، وشرح العقيدة الأصبهانية (ص ٣٨) حيث عزاه إلى الكلائية والأشاعرة وكثير من أهل الحديث والتصوف الموصلي عن ابن القيم: مختصر الصواعق المرسلة (٣/٩٨٢).

فَيَقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا مُرَادُنَا بِالتَّمَاثُلِ أَنْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ، فَتَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ السَّوَادَ يَسُدُّ مَسَدَّ السَّوَادِ الثَّانِي، وَأَنَّهُ لَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْبَيَاضِ، فَإِنْ اعْتَرَفُوا بِذَلِكَ ارْتَفَعَ الْخِلَافُ.

فَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ: «السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ كُلُّ وَاحِدٍ خِلَافُ الْآخَرِ، وَلَيْسَا بِمُخْتَلِفَيْنِ».

قَالَ: «وَالْقَدِيمُ لَا يُخَالِفُ الْحَادِثَ؛ فَإِنَّ الْمُخَالَفَ يُخَالِفُ مَا يُخَالِفُهُ لِمَعْنَى، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ لَا يَقُومُ بِهِ مَعْنَى، وَكَذَلِكَ الْعَرَضُ لَا يَقُومُ بِهِ مَعْنَى».

### ( أ ) فَضْلُ: [ الْمَرْعِي فِي التَّمَاثُلِ النَّسَائِي فِي صِفَاتِ النَّفْسِ ]

ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَرْعِيَّ فِي التَّمَاثُلِ النَّسَائِي فِي صِفَاتِ النَّفْسِ؛ فَالْمُشْتَرَكِ كَانَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ لَيْسَا بِمِثْلَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ الَّتِي وَقَعَ الْإِشْتِرَاكُ فِيهَا مِمَّا يُعْطَى [ ٢٧ / ب ] لَهُ حُكْمُ الْعُمُومِ أَوْ حُكْمُ الْخُصُوصِ، وَخَالَفْنَا فِي ذَلِكَ طَوَائِفُ:

فَقَالَتِ الْبَاطِنِيَّةُ وَبَعْضُ الْفَلَّاسِفَةِ: «إِنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ يُوجِبُ الْإِشْتِبَاهَ»:

فَلَمْ يُطْلِقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - مَوْصُوفٌ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ مِثْلَ كَوْنِهِ مَوْجُودًا حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا.

قَالُوا: «وَالْإِشْتِرَاكُ فِي صِفَةِ النَّفْسِ لَا يُوجِبُ الْإِشْتِبَاهَ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْدُومٍ وَلَا عَاجِزٍ وَلَا جَاهِلٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ».

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: الْمِثْلَانِ هُمَا الْمُشْتَرَكَانِ فِي صِفَةِ النَّفْسِ، وَصِفَةُ النَّفْسِ لَا تَتَعَدَّدُ، وَهِيَ مَا يَقَعُ بِهِ التَّمَاثُلُ وَالْإِخْتِلَافُ، وَهِيَ الَّتِي يُسَمِّيَهَا ابْنُهُ: الْأَخْصَصُ.

وَقَالَ ابْنُ الْإِخْشِيدِ<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ: «الْمِثْلَانِ هُمَا الْمُشْتَرَكَانِ فِي أَخْصَصِ الْوَصْفِ»<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ وَشِيعَتِهِ، ثُمَّ زَعَمُوا بِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْأَخْصَصِ يُوجِبُ الْإِجْتِمَاعَ

(١) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَيْعُجُورَ الْبَغْدَادِي الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْإِخْشِيدِ أَوْ الْإِخْشَادِ: مِنْ رُؤَسَاءِ الْمَعْتَزِلَةِ وَزُهَادِهِمْ، تَوَفَّى سَنَةَ (٣٢٦هـ)، لَهُ: اخْتِصَارُ تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ، اخْتِصَارُ كِتَابِ الْجَبَائِي فِي النَّفْسِ وَالْإِثْبَاتِ، الْإِجْمَاعُ، الْمُبْتَدَى، الْمَعُونَةُ فِي الْأَصُولِ، النُّقْضُ عَلَى الْخَالِدِيِّ فِي الْإِرْجَاءِ، نَقْلُ الْقُرْآنِ، وَكَانَ لَهُ تَعْصِبٌ عَلَى أَبِي هَاشِمٍ وَأَصْحَابِهِ، انْظُرْ: طَبَقَاتُ الْمَعْتَزِلَةِ (ص ١٠٦، ١٠٧)، وَلِسَانُ الْمِيزَانِ (١/ ٢٤٩)، وَهَدِيَةُ الْعَارِفِينَ (١/ ٦٠)، وَالْأَعْلَامُ (١/ ١٧١).

(٢) لَمْ أَفْقِدْ عَلَى تَوْثِيقِ مَذْهَبِ ابْنِ الْإِخْشِيدِ فِي مَصَادِرِ الْفِكْرِ الْإِعْزَازِي.

فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي تَثْبُتُ لَا لِمَعْنَى <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ النَّجَّارُ <sup>(٢)</sup>: « الْمِثْلَانِ هُمَا الْمُشْتَرِكَانِ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا بِالثَّانِي ».

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيِّ <sup>(٣)</sup>.

وَاخْتَرَا بِقَوْلِهِمَا: « إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا بِالثَّانِي »: عَنِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ؛ فَإِنَّ الْحَادِثَ حَصَلَ بِقُدْرَةِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ.

وَفَائِدَةُ هَذَا: أَنَّ الْمُحَدَّثَاتِ يَجُوزُ أَنْ يَتِمَّائِلَ بَعْضُهَا فِي الْحُدُوثِ، وَفِي وَجْهِ دُونَ وَجْهِ؛ فَالْقَدِيمُ لَا يُشَارِكُ الْحَادِثَاتِ فِي الْوُجُودِ وَشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ مِنَ الْوُجُودِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَاللَّوْنِيَّةِ، ثُمَّ هُمَا مُخْتَلِفَانِ، وَكَذَلِكَ الْجَوْهَرُ وَالْعَرَضُ؛ فَالْقَدِيمُ وَالْحَادِثُ أَيْضًا مُشْتَرِكَانِ فِي بَعْضِ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي مُعْظَمِ الصِّفَاتِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ عَلَى الْقَدِيمِ بِأَنَّهُ مُوجُودٌ؛ فَإِنَّ الْمَوْجُودَ يَقْتَضِي وَاجِدًا. قُلْنَا: اثْبُتَوْنَ اللَّهَ - تَعَالَى - أَمْ تَنْفَوْنَهُ؟ وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ أَثْبَتُوهُ، فَيَلْزَمُهُمْ مِنْ إِثْبَاتِهِ مَا حَادَرُوهُ؛ فَإِنَّ الْحَادِثَ ثَابِتٌ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ بِمَنْفِيٍّ.

قُلْنَا: نَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، كَمَا أَنَّ نَفْيَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ، وَإِذَا لَزِمَ الثُّبُوتُ مِنْ نَفْيِ النَّفْيِ حَصَلَتْ الْمُمَاتِلَةُ؛ فَإِنَّ الثُّبُوتَ مُتَحَقِّقٌ فِينَا.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ لَا نُطْلِقُ الْإِثْبَاتَ عَلَى صِفَاتِهِ، وَلَا نَنْطِقُ بِهِ.

قُلْنَا: فَقَدْ نَطَقْتُمْ فِي صِفَاتِ الرَّبِّ بِالْإِثْبَاتِ أَوْ بِصِغَةٍ تَتَضَمَّنُهُ، وَالْمَقْصِدُ مِنَ الْعِبَارَاتِ مَعْنَاهَا.

(١) قارنه بما في الشامل (ص ١٧٠).

(٢) الحسين بن محمد بن عبد الله البغدادي، المعروف بالنجار أبو عبد الله الرازي: رأس الفرقة النجارية من المعتزلة، من متكلمة المجرة، له مع النظام عدة مناظرات، وله تصانيف منها: الاستطاعة، الصفات والأسماء، إثبات الرسل، التعديل والتجوز، الإرادة، انظر: الإمتاع والمؤانسة (٥٨/١)، وهديّة العارفين (٣٠٣/١)، ومعجم المؤلفين (٦٣٩/١)، والأعلام (٢٥٣/٢).

(٣) مذهب أبي العباس القلانسي في تعريف المثلين حكاه عنه الأستاذ أبو بكر بن فورك أنه: « كل مشتركين في الحدوث فهما مثلان ». وانظر: الجويني: الشامل (ص ١٧٠).

ثُمَّ نَقُولُ: اتَّعَقِدُونَ ثُبُوتَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا نَعْتَقِدُهُ، قُطِعَ عَنْهُمْ الْكَلَامُ فِيمَا هُوَ فَرَعٌ لَهُ عَلَى أَنَّهُمْ رَاغَمُوا الْبِدِيهَةَ؛ لِعِلْمِنَا بِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إِبْتَاتٌ.

وَإِنْ قَالُوا: نَعْتَقِدُ الثُّبُوتَ غَيْرَ أَنَّا لَا نَنْطِقُ بِهِ، وَلَا نُطْلِقُهُ:

قُلْنَا: كَلَامُنَا فِي الْحَقَائِقِ لَا فِي الْإِطْلَاقَاتِ، فَصِفُوا الرَّبَّ - تَعَالَى - بِالثُّبُوتِ وَالْوُجُودِ وَانْطِقُوا بِهِ وَاعْتَقِدُوا وُجُودَ الْحَادِثِ، وَلَا تَنْطِقُوا بِهِ لِتَنْتَهِيَ الْمُتَمَثِّلَةُ لَفْظًا كَمَا رَعَمْتُمْ، فَالْثُّبُوتُ الْوَاجِبُ أَوَّلَى بِأَن نَنْطِقَ بِهِ مِنَ الْجَائِزِ.

قَالُوا: التَّشْبِيهُ مِمَّا يَتَوَقَّى فِي الْعَقَائِدِ.

قُلْنَا: تَتَوَقَّى اللَّفْظُ لِأَدَائِهِ إِلَى الْحُدُوثِ، فَكُلُّ مَا لَا يُؤَدِّي إِلَى الْحُدُوثِ لَا يُكْتَرَثُ بِهِ، عَلَى أَنَّ مُحَادَرَةَ التَّعْطِيلِ أَوَّلَى مِنْ مُحَادَرَةِ التَّشْبِيهِ.

وَمِمَّا تَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: هَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي صِفَةِ النَّفْيِ مُوجِبٌ لِلِاشْتِبَاهِ، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ صِفَةِ الْإِبْتَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ صِفَةِ النَّفْيِ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مَعْقُولٌ وَمَذْكُورٌ كَالْحَادِثِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ، وَلَا مُخَالَفَةَ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ.

وَأَمَّا مَا قَبِدَ النَّجَارُ كَلَامَهُ: فَلَيْسَ بِعَاصِمٍ لَهُ؛ فَلَا أَثَرَ لِتَقْيِيدِهِ إِلَّا رِعَايَةَ الْأَدَبِ، وَقَدْ رَدَّ الْقَاضِي قَوْلَهُ فِي أَنَّ التَّمَثُّلَ هَلْ هُوَ حُكْمٌ بَعِلَلٍ أَمْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَسَاوِيِ الْمِثْلَيْنِ فِي صِفَاتِ النَّفْسِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّمَثُّلَ مَنْفِيٌّ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَخْصَصِ:

وَشُبْهَتُهُمْ فِيمَا صَارُوا إِلَيْهِ أَنْ قَالُوا: لَا تَتَصَوَّرُ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْأَخْصَصِ إِلَّا مَعَ الْإِشْتِرَاكِ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ، وَقَدْ تَتَصَوَّرُ الْإِشْتِرَاكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ صِفَاتِ الْعُمُومِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَخْصَصِ وَالْأَعْمِ، فَلِهَذَا عَلَّلْنَا التَّمَثُّلَ بِالِاشْتِرَاكِ فِي الْأَخْصَصِ.

[٢٨/١] وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: أَنَّ الْأَخْصَصَ وَالْأَعْمَ إِنَّمَا يَجْرِي فِي الْأَلْفَاطِ، وَالذَّاتُ الْوَاحِدَةُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ وَالْعَرَضِيَّةُ وَاللَّوْنِيَّةُ مِنَ الْأَلْفَاطِ الْعَامَّةِ فِي وَضْعِ اللِّسَانِ، وَكَذَلِكَ الْوُجُودُ؛ فَإِنَّ

وُجُودَ السَّوَادِ لَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ وُجُودِ الْبَيَاضِ مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي وُجُودِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، لَكِنَّ الْوُجُودَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ يَشْمَلُ كُلَّ مُوجُودٍ، وَاللَّوْنُ الْمُطْلَقُ يَشْمَلُ كُلَّ لَوْنٍ لَفْظًا.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ السَّوَادَ لَوْنٌ عَلَى السَّوَادِ، وَلَوْنِيَّةُ السَّوَادِ الْمُعَيَّنِ لَا تَنْدَرِجُ تَحْتَ لَوْنِيَّةِ الْبَيَاضِ الْمُعَيَّنِ، وَلَيْسَ لِلْسَّوَادِ جِهَتًا لَوْنٍ إِحْدَاهُمَا عَامٌّ وَالْأُخْرَى خَاصٌّ، فَهَذَا جَوَابُنَا عَمَّا قَالُوهُ إِذَا تَقَيَّنَا الْحَالَ<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا إِذَا أَتَيْنَا الْحَالَ فَتَقُولُ: إِنَّ الْأَخْصَّ لَوْ أَوْجَبَ الْإِشْتِرَاكُ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ لَا مَنَعَ مُشَارَكَةَ الشَّيْءِ خِلَافَهُ فِي صِفَاتِ الْعُمُومِ؛ إِذْ هُمَا غَيْرُ مُشْتَرَكَيْنِ فِي الْأَخْصِّ، وَإِذَا فُقدَتِ الْعِلَّةُ لَزِمَ انْتِفَاءُ الْمَعْلُولِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ السَّوَادَ الْمُخَالَفَ لِلْحَرَكَةِ فِي الْأَخْصِّ مُشَارِكٌ لَهَا فِي الْحُدُوثِ وَالْعَرَضِيَّةِ؛ فَبَطَلَ تَعْلِيلُ التَّمَاثُلِ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَخْصِّ.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنْ يَنْبُتَ الْحُكْمُ مَعْلُولًا مَرَّةً وَغَيْرَ مَعْلُولٍ أُخْرَى؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا مِنَّا مَعْلُولٌ، وَكَوْنَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ غَيْرَ مَعْلُولٍ:

قُلْنَا: هَذَا مِنْ أَعْظَمِ زَلَلِكُمْ؛ حَيْثُ فَرَّقْتُمْ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ فَرَّقَ مِنْكُمْ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ أَسَنَدَ مُعْتَقَدَهُ إِلَى فَرْقِ أَبْدَاهُ، لَيْسَ يَتَحَقَّقُ مِثْلُهُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: كَوْنَ الْقَدِيمِ عَالِمًا وَاجِبٌ لَهُ، وَالْوَاجِبُ لَا يُعْلَلُ، وَكَوْنَ الْعَالِمِ فِيهِ عَالِمًا جَائِزٌ فَيُعْلَلُ، فَقَدْ أَشَارَ هُوَ إِلَى مَا عَنَّا فِي صُدُورِهِمْ مِنَ الْفَرْقِ، وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ مِنَ التَّمَاثُلِ وَالْإِخْتِلَافِ لَا تَفَارِقُ صُورَةً مِنْهُ صُورَةً<sup>(٢)</sup> فِي حُكْمِ الْجَوَازِ وَقَضِيَّةِ الْوُجُوبِ، فَيَفْرُقُ فِي تَعْلِيلِ أَحَدِهِمَا وَتَقْيِ تَعْلِيلِ الثَّانِي.

فَإِنْ تَعَسَّفَ مُتَعَسِّفٌ وَقَالَ: الْمِثْلَانِ هُمَا الْمُجْتَمِعَانِ فِي الْأَخْصِّ، وَالْإِجْتِمَاعُ فِي الْأَخْصِّ لَيْسَ بِعِلَّةٍ لِلْإِجْتِمَاعِ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ.

قُلْنَا: فَمَا يُؤْمِنُكُمْ إِذَا أَنْ يَجْتَمَعَ الشَّيْئَانِ فِي الْأَخْصِّ مَعَ التَّبَاطُئِ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَمَا يَخْتَلِفُ الْمُخْتَلِفَانِ فِي الْأَخْصِّ مَعَ الْإِشْتِرَاكِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْصَافِ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْهُ.

(١) هذا الجواب ذكره الجويني في الشامل (ص ١٧٣).

(٢) في الأصل: «لا تفارق صورة من صورته» والتصحيح من الشامل للجويني (ص ١٧٤).

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا سَلَّمْتُمْ لَنَا أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي الْأَخْصِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي إِيْجَابِ الْجَمَاعَةِ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ، فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِ الْأَخْصِ بِالذِّكْرِ؛ إِذْ قَضِيَةُ التَّمَاثُلِ تَعُمُّ جُمْلَةَ صِفَاتِ النَّفْسِ كَمَا قُلْنَا، فَلَا يَبْقَى لِلْخِلَافِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ<sup>(١)</sup> مَوْفِعٌ، إِلَّا الْعِبَارَةُ وَالَّتِ الْعِبَارَةُ إِلَى الْكَلَامِ؛ فَإِنَّكُمْ قَدْ قُلْتُمْ: لَيْسَ الْأَخْصُ عِلَّةً، وَقُلْنَا لَا يَجْتَمِعُ مُخْتَلِفَانِ فِي الْأَخْصِ، فَكَأَنَّكُمْ عَبَرْتُمْ عَنِ التَّمَاثُلِ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ بِالْجَمَاعَةِ فِي الْأَخْصِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْجَمَاعَةُ فِي الْأَخْصِ إِلَّا مَعَ التَّسَاوِي فِي سَائِرِ صِفَاتِ النَّفْسِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُتَصَوَّرُ الْجَمَاعَةُ فِي الْأَخْصِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ؟ قُلْنَا: صَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى تَصَوُّرِ ذَلِكَ، وَهُوَ أَحَدُ جَوَابِي الْقَاضِي؛ حَيْثُ قَالَ: «أَخْصُ وَصْفِ عِلْمِ الْوَاحِدِ مِمَّا تَعَلَّقَهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ، وَعِلْمُ الرَّبِّ يَتَعَلَّقُ بِعَيْنٍ ذَلِكَ الْمَعْلُومِ<sup>(٣)</sup>، فَيَتَحَقَّقَانِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ تَمَاثُلُهُمَا».

وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْقَاضِي: مَنَعُ اجْتِمَاعِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْأَخْصِ.

ثُمَّ قَالَ: «أَخْصُ وَصْفِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ تُوجِبُ لَهُ الْإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَأَخْصُ وَصْفِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ الْمُتَعَلِّقِ بِالسَّوَادِ مِثْلًا أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ وَحَالَةٍ تَقْتَضِي لَهُ الْإِخْتِصَاصَ بِهَذَا الْمَعْلُومِ، فَلَمْ يَجْتَمِعَا فِي الْأَخْصِ أَصْلًا».

ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْ سَاعَ اجْتِمَاعِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْأَخْصِ لَسَاعَ اجْتِمَاعِ السَّوَادَيْنِ فِي كَوْنِهِمَا سَوَادًا مَعَ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِصِفَةٍ لَا تُثَبِّتُ لِلثَّانِي، بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا سَوَادًا وَحَلَاوَةً أَوْ عِلْمًا مِثْلًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ».

فَمَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: اسْتَقَامَ لَهُ نَفْيُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّوَادَ وَالْحَلَاوَةَ وَجُودَانِ، وَلَا يَتَقَرَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودَانِ لِمَوْجُودٍ وَاحِدٍ؛ إِذِ الْوُجُودُ هُوَ نَفْسُ الْمَوْجُودِ.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْأَحْوَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: فَإِنَّهُ يُجِيبُ عَنْ هَذَا بِأَجْوَبَةٍ:

مِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ سَاعَ ذَلِكَ لَسَاعَ أَنْ يَثْبُتَ لِلْسَّوَادِ أَيْضًا خَاصِيَةُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ كَمَا ثَبَّتَ لَهُ خَاصِيَةُ

(١) يعني من المعتزلة القائلين: إن الاجتماع في الأخص لا يوجب الاجتماع في سائر الصفات. انظر: الشامل (ص ١٧٤).

(٢) انظر هذه الاعتراضات والجواب عنها في الشامل للجويني (ص ١٧٣، ١٧٥).

(٣) هكذا في الأصل، ولعلها: «وعلم الرب يتعلق بعين ما يتعلق به علم الواحد منا» انظر: الشامل (ص ١٩٥).

الْحَلَاوَةُ، [٢٨/ب] فَيُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ خَوَاصِّ الْأَعْرَاضِ لِلْعَرَضِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ يُؤْذِنُ بِرَفْعِ الْحَقَائِقِ وَنَفْيِ الْأَعْرَاضِ، وَلَوْ قُدِّرَ سَوَادٌ هُوَ حَلَاوَةٌ لَمَا امْتَنَعَ طَرَيَانُ ضِدِّ أَحَدِهِمَا؛ فَيَنَافِيهِ مِنْ وَجْهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ مِنْ وَجْهِ، وَذَلِكَ بَأَن يَطْرَأَ الْبَيَاضُ فَتَنْتَفِي سَوَادِيَّتُهُ دُونَ حَلَاوَتِهِ<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ فِي إِبْطَالِ كَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنْ نَقُولَ: مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ الشَّيْءَ يُخَالِفُ مَا يُخَالِفُ بِالْوَصْفِ الَّذِي يُمَائِلُ مَا يُمَائِلُ:

فَنَقُولُ لَهُمْ: هَلْ يُخَالِفُ الْعِلْمُ الْقُدْرَةَ فِي كَوْنِهِ عِلْمًا؟  
فَإِنْ اعْتَرَفُوا بِذَلِكَ:

فَيَلْزَمُ أَنَّ يُمَائِلُ الْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ كَانَ عِلْمًا جَرِيًّا عَلَى مَا مَهَّدُوهُ مِنْ أَنَّ الشَّيْءَ يُمَائِلُ مِثْلَهُ بِمَا يُخَالِفُ بِهِ خِلَافَهُ، فَيَلْزَمُ مِنْ مُقْتَضَى ذَلِكَ تَمَائُلُ كُلِّ عِلْمَيْنِ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.  
وَأِنْ زَعَمُوا أَنَّ الْعِلْمَ لَا يُخَالِفُ الْقُدْرَةَ مِنْ حَيْثُ كَانَ عِلْمًا:

فَقَدْ خَرَجُوا عَنِ الْمَعْقُولِ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ كَالْمُخَالَفَةِ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، فَلَوْ سَاعَ لِقَائِلِ أَنْ يُنْكَرَ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا فَيَلْزَمُهُ الْحُكْمُ بِتَمَائُلِهِمَا؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَ حُكْمِ الْإِخْتِلَافِ وَبَيْنَ حُكْمِ التَّمَائُلِ رُبَّةٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَوْنُ الْعِلْمِ عِلْمًا فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ لِكَوْنِ الْقُدْرَةِ قُدْرَةً، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْمُمَائِلَةِ لَهُ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بُطْلَانُهُ ضَرُورَةٌ.

وَمِنْ مُتَأَفِّصَاتِ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَأَصْحَابِهِ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّهُمْ حَكَمُوا بِأَنَّ الْجَوْهَرَ الْمَعْدُومَ يُمَائِلُ الْجَوْهَرَ الْمَوْجُودَ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْصَافِ.

وَقَدْ يَقُولُ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: خَاصِيَّةُ الْجَوْهَرِ صِفَةٌ تُوجِبُ لَهُ التَّحْيِزَ عِنْدَ الْوُجُودِ، وَأَثْبَتُوا لِلَّهِ إِرَادَةَ حَادِثَةٍ مُمَائِلَةٍ لِإِرَادَتِنَا إِذَا تَعَلَّقْنَا بِمُرَادٍ وَاحِدٍ، مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْصَافِ !.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنْ قَالُوا: تَمَائُلُ الْمُتَمَائِلَاتِ حُكْمٌ وَاحِدٌ؛ فَلَا يُعَلَّلُ بِعِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَالْأَخْصُ فِي السَّوَادَيْنِ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَخْصِ فِي الْحَرَكَتَيْنِ وَالْعِلْمَيْنِ وَالْجَوْهَرَيْنِ، فَأَخْصُ كُلِّ جِنْسٍ مُخَالَفٌ لِلْأَخْصِ فِي الْجِنْسِ الْآخَرِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ التَّمَائُلَ حُكْمٌ وَاحِدٌ فِي الْمُتَمَائِلَاتِ، كَمَا أَنَّ الْوُجُودَ حُكْمٌ وَاحِدٌ فِي الْمَوْجُودَاتِ فَيَسْتَحِيلُ تَعْلِيلُهُ بِعِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُعَلَّلَ كَوْنُ الْبَارِي عَالِمًا مَرَّةً بِالْعِلْمِ وَمَرَّةً بِالْقُدْرَةِ.

فَإِنْ عَارَضُونَا فَقَالُوا: الْعَالِمِيَّةُ حُكْمٌ وَاحِدٌ عِنْدَكُمْ، ثُمَّ عَلَّلْتُمُوهَا مَرَّةً بِالْعِلْمِ الْحَادِثِ وَمَرَّةً بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ.

قُلْنَا: كَمَا أَنَّ الْعَالِمِيَّةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عَالِمِيَّةٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا، فَالْعِلْمُ الَّذِي هُوَ عِلَّةٌ لَهَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ عِلْمًا، فَلَمْ يَخْتَلِفِ الْعِلْمَانِ فِي قَضِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ كَمَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْحُكْمَانِ فِي قَضِيَّةِ الْمَعْلُولِ، فَالْعِلْمُ يَقْتَضِي حُكْمَهُ لِكَوْنِهِ عِلْمًا لَا لِحُدُوثِهِ أَوْ قَدَمِهِ وَلَا لِيَوْصِفِ آخَرَ، وَكَذَلِكَ الْعَالِمُ افْتَضَى الْعِلْمَ لِكَوْنِهِ عِلْمًا لَا لِيَوْصِفِ آخَرَ.

فَإِنْ قَالُوا: كَذَلِكَ قَوْلُنَا فِيمَا أَلْزَمْتُمُونَا؛ فَإِنَّ السَّوَادِيَّةَ وَإِنْ خَالَفتِ الْبَيَاضَ فِي وَجْهِ فَقَدْ اسْتَوَيَا فِي كَوْنِهِمَا أَحْصَيْنِ وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي نُنْفِيهِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَالِ إِنَّ الْعَالِمِيَّةَ حَالٌ لِلْعِلْمِ وَصِفَةٌ لَهُ زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ، فَلَا يَبْعُدُ رِبْطُ حُكْمٍ بِهَا إِذَا تُحِيلَ فِيهَا الْإِشْتِرَاكُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ بِحَالٍ، وَأَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمْ: كَوْنُ السَّوَادِ سَوَادًا إِنَّمَا افْتَضَى الْمُمَائِلَةَ وَالْمُخَالَفَةَ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَحْصَى.

فَيَقَالُ لَهُمْ: كَوْنُ السَّوَادِ أَحْصَى: إِمَّا أَنْ يُنْبِئَ عَنْ وَصْفٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يُنْبِئَ عَنْ وَصْفٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْتَضِ كَوْنُهُ أَحْصَى وَصْفًا زَائِدًا وَحَالًا فَقَدْ بَطَلَ التَّمَسُّكُ بِهِ، وَالْمَصِيرُ إِلَى أَنْ كَوْنُ السَّوَادِ سَوَادًا يُوجِبُ التَّمَائُلَ مِنْ أَجْلِهِ، بَلْ مَا لَمْ يَثْبُتْ أَصْلًا كَيْفَ يُحَالُ عَلَيْهِ وَجْهُ إِيْجَابِ التَّمَائُلِ؟!

وَإِنْ رَعَيْنَاهُمْ أَنَّ كَوْنَهُ أَحْصَى وَصْفٌ زَائِدٌ عَلَيْهِ فَنَقُولُ: ذَلِكَ الْوَصْفُ لَهُ حُكْمُ الْعُمُومِ أَوْ الْخُصُوصِ؟

فَإِنْ كَانَ خَاصًّا: وَجَبَ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ حَالٌ بِخُصُوصِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ حُكْمُ الْعُمُومِ، وَلَيْسَ لِلْحَالِ حَالٌ، فَلَوْ كَانَ الْأَخْصِيَّةُ حَالًا لَهَمَّا كَانَ مُحَالًا؛ إِذِ الْأَحْوَالُ لَا أَحْوَالَ لَهَا.

وَإِذَا نَفَيْنَا الْحَالَ فَنَقُولُ: الْخُصُوصُ إِذَا حَقَّقَ فِي كَوْنِ السَّوَادِ سَوَادًا، فَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَّا إِلَى نَفْيٍ مَحْضٍ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِنَا: إِنَّ السَّوَادِيَّةَ أَحْصَى أَوْ صَافٍ هَذَا الْعَرَضِ -: إِلَّا انْتِفَاءً هَذِهِ الْقَضِيَّةِ عَنْ غَيْرِ الذَّاتِ الْمُعَيَّنَةِ.



وَهَذَا الْمَعْنَى مُحَقَّقٌ عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَالِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَالِمِيَّةُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْحَالِ؛ فَإِنَّهَا صِفَةٌ ثَابِتَةٌ يَشْتَرِكُ فِيهَا جِنْسُ الْعِلْمِ.

[١/٢٩] فَاسْتَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَبَيْنَ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ، فَاسْتَفَدْنَا مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ أَنَّ الْأَخْصَ لَيْسَ رَاجِعًا إِلَى أَمْرٍ ثَابِتٍ وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ تَفِيدُ النَّفْيِ.

وَمِمَّا يَصُدُّهُمْ عَنِ الْمَصِيرِ إِلَى تَعْلِيلِ التَّمَائِلِ بِالْأَخْصِ: مَا ثَبَتَ مِنْ أَصْلِهِمْ مِنْ مَنَعِ تَعْلِيلِ الْوَاجِبِ.

وَتَمَائِلُ السَّوَادَيْنِ إِنْ كَانَ وَاجِبًا امْتَنَعَ تَعْلِيلُهُ عَلَى أَصْلِهِمْ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فَيَلْزَمُ مِنْهُ اخْتِلَافُ السَّوَادَيْنِ مَرَّةً وَتَمَائِلُهُمَا أُخْرَى.

## ( ب ) فَضْلٌ : [ مِنْ حَقِيقَةِ الْمُثَلِّينِ أَنْ لَا يَخْتَصَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ ]

قَالَ الْقَاضِي: « قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ حَقِيقَةِ الْمُثَلِّينِ أَنْ لَا يَخْتَصَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ يَجُوزُ أَنْ تَخْتَصَّ بَعْضُ الْجَوَاهِرِ عَنْ بَعْضِهَا بِضُرُوبٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ يَجُوزُ أَمْثَالُهَا فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ».

وَقَدْ أَوْضَحْنَا تَجَانُسَ الْجَوَاهِرِ فَبَرَأَى فِي حُكْمِ الْمُتَمَائِلَةِ صِفَاتُ الْأَنْفُسِ، وَالطَّوَارِئُ الْجَائِزَةُ لَا تُحِيلُ صِفَاتِ الْأَنْفُسِ وَلَا تَمْتَنِعُ مُشَارَكَةُ الشَّيْءِ لِمَا يُخَالِفُهُ فِي بَعْضِ صِفَاتِ الْعُمُومِ؛ فَإِنَّ السَّوَادَ وَإِنْ خَالَفَ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهُ يُشَارِكُهُ فِي الْوُجُودِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَاللَّوْنِيَّةِ، قَالَهُ الْقَاضِي عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَالِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَمَائَلَ الشَّيْئَانِ مِنْ وَجْهِ وَيَخْتَلِفَا مِنْ وَجْهِ؟ قُلْنَا: كُلُّ شَيْئَيْنِ ثَبَتَ اخْتِلَافُهُمَا لَمْ يَصِحَّ تَمَائِلُهُمَا، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَائِلَيْنِ إِنَّمَا يَتَمَائِلَانِ لِأَنْفُسِهِمَا، وَنَحْنُ عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ نَفْيِ الْوُجُودِ، وَإِنْ أَطْلَقْنَاهَا فِي بَعْضِ مَجَارِي الْكَلَامِ، أَشَرْنَا بِهَا إِلَى اخْتِلَافِ الْعُلُومِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَعْلُومِ الْوَاحِدِ، فَتَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ السَّوَادَ إِذَا خَالَفَ الْبَيَاضَ فِي كَوْنِهِ سَوَادًا، فَقَدْ خَالَفَهُ فِي وُجُودِهِ وَعَرَضِيَّتِهِ؛ إِذْ لَيْسَ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ صِفَاتٌ بَعْضُهَا أَعَمُّ وَبَعْضُهَا أَخْصَ.

وَأِنْ أَثْبَتْنَا الْحَالَ، وَقُلْنَا: الْمُتَمَثِّلَانِ هُمَا الْمُتَسَاوِيَانِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ، فَإِذَا اخْتَلَفَ الشَّيْئَانِ مِنْ وَجْهِ فَلَيْسَا مُتَمَثِّلَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ التَّمَثُّلُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَمَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَأَمَّا الْمُخْتَلِفَانِ فَلَيْسَ مِنْ حُكْمِهِمَا الْإِخْتِلَافُ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِ النَّفْسِ؛ فَإِنَّهُمَا اخْتَصَّ وَاسْتَبَدَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِصِفَةٍ فَقَدْ تَحَقَّقَ الْإِخْتِلَافُ وَبَطَلَ التَّمَثُّلُ، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ اشْتَرَاكُهُمَا فِي الْوُجُودِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقُولُوا: إِنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ مُتَمَثِّلَانِ فِي الصِّفَاتِ الَّتِي اشْتَرَكَا فِيهَا.

قُلْنَا: قَالَ الْقَاضِي: «لَوْ أَطْلَقَ مُطْلَقُ ذَلِكَ وَقَيَّدَ التَّشَابُهَ بِهَا فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى»<sup>(١)</sup>.

وَمَا قَالَهُ غَيْرُ مُسْتَنَكِرٍ فِي اللَّغَةِ أَيْضًا، وَالْكَلَامُ فِي الْحَوَادِثِ فَلَا مُنَاقَشَةَ فِي التَّعْيِيرِ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا الَّذِي نَمْنَعُهُ أَنْ نُطْلِقَ لَفْظَ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا: الْقَدِيمُ يُمَثِّلُ الْحَادِثَ فِي الْوُجُودِ.

قُلْنَا: أَمَّا عَلَى نَفْيِ الْحَالِ فَلَا يَلْزَمُ؛ فَإِنَّ الْقَدِيمَ يُخَالِفُ الْحَادِثَ فِي الْوُجُودِ، وَإِذَا أَثْبَتْنَا الْحَالَ فَقَدْ مَنَعَ الْقَاضِي إِطْلَاقَهُ؛ فَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: الْقَدِيمُ يُمَثِّلُ الْحَادِثَ فَقَدْ وَصَفَ ذَاتَهُ بِالْمُمَثَّلَةِ، وَإِنَّمَا شَارَكَ الْقَدِيمُ الْحَادِثَ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِ التَّمَثُّلِ عُمُومًا، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى الْخُصُوصِ، بَلْ نَقُولُ: حَقِيقَةُ الْوُجُودِ تَثْبُتُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ شَاهِدًا أَوْ غَائِبًا، وَنُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ خِلَافُ خَلْقِهِ، وَمُخَالِفٌ لِحُكْمِهِ، مَعَ مُشَارَكَةِ الْخَلْقِ فِي الْوُجُودِ؛ فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ لَا تَقْتَضِي الْإِخْتِلَافَ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُقْنَعَةٌ فِي أَحْكَامِ التَّمَثُّلِ، وَالْغَرَضُ الْأَعْظَمُ فِيهِ نَفْيُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ كَلَامًا بَلِيغًا وَجِيزًا فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «إِذَا ثَبَتَ حَقِيقَةُ الْمِثْلَيْنِ وَالْخِلَافَيْنِ تَحَقَّقَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ فِي الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - وَفِي صِفَاتِهِ».

بَيَانُهُ: أَنَّ أَقَلَّ مَا يَقَعُ الْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحَدَّثَاتِ قِدَمُهُ، وَنَزِيدُ عَلَيْهِ اسْتِحَالَةُ قَبُولِهِ لِلْحَوَادِثِ، وَنَفْيُ النَّهَايَةِ عَنْهُ، وَاسْتِغْنَاءُهُ عَنِ الْمَحَلِّ وَالْحَيْزِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْتِبَاهُ بِالِاشْتِرَاكِ فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا فِي صِفَاتٍ عِدَّةٍ، وَإِنَّمَا

(١) هذا القول للقاظمي الباقلاني حكاه عنه الجويني في الشامل (ص ١٩٩).

يَجِبُ ذَلِكَ بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ؛ وَلِذَلِكَ يَسْتَحِيلُ التَّمَثُّلُ فِي الصِّفَاتِ لِاخْتِصَاصِ كُلِّ صِفَةٍ عَنْ غَيْرِهَا بِمَا تَخْتَصُّ بِهِ كَصِحَّةِ الْفِعْلِ بِالْقُدْرَةِ، وَتَخْتَصُّ كُلُّ صِفَةٍ بِمَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ، وَالْإِخْتِصَاصُ وَالِاسْتِئْذَادُ يَمْنَعُ التَّمَثُّلَ.

هَذَا كَلَامُ الْأُسْتَاذِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةَ فِي حُكْمِ الْمُخْتَلِفَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهَا لَفْظُ الْإِخْتِلَافِ [٢٩/ب] لِعَدَمِ الْإِذْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ قَطْعُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ لِلْمُعْتَرَلَةِ الَّذِينَ نَقَوْا الصِّفَاتِ وَالرُّؤْيَةَ.

قُلْنَا: الْمُعْتَرَلَةُ أُثْبِتُوا لَهُ أَحْكَامَ الصِّفَاتِ، وَكُلُّ مَا تُودِّي إِلَيْهِ الصِّفَاتُ تُودِّي إِلَيْهِ أَحْكَامُهَا، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ التَّشْبِيهُ فِي الصِّفَاتِ لَوْ شَرَطْنَا فِيهَا الْبَيِّنَةَ وَالتَّأْلِيْفَ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مُتَقَدِّسٌ عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، كَمَا أَنَّ وَجُودَهُ غَيْرُ مُكَيَّفٍ وَلَا مُمَثَّلٍ مُصَوِّرٌ فِي الْأَوْهَامِ، فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ؛ فَإِنَّهَا أَرْزَلَةٌ لَا مُسْتَحَاحَ لَهَا، أَبَدِيَّةٌ لَا مُنْقَطِعَ لَهَا وَلَا نِهَايَةَ لَهَا فِي دَوَائِهَا وَمُتَعَلِّقَاتِهَا.

وَأَمَّا الرُّؤْيَةُ: فَإِنَّهَا بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَرْئِيَّ وَلَا تَقْتَضِي مُقَابَلَةً وَلَا جِهَةً، وَمَنْ لَا صِفَةَ لَهُ، وَيَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَةِ بِهِ، وَلَا تُخَصِّصُهُ جِهَةٌ مِنَ الْجِهَاتِ - كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمَعْدُومَاتِ<sup>(١)</sup>.

وَالْبَصَرِيَّةُ مِنَ الْمُعْتَرَلَةِ: أُثْبِتُوا فِي الْعَدَمِ جَوَاهِرَ وَأَعْرَاضًا، وَأَثْبِتُوا لَهَا خَصَائِصَ الصِّفَاتِ فَيَلْزَمُهُمْ - وَهَذِهِ أَصُولُهُمْ - أَنْ يَكُونَ الْإِلَهَ شَيْئًا ثَابِتًا مُخْتَصًّا بِخَصَائِصِ الصِّفَاتِ، وَلَيْسَ مَوْجُودًا، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ افْتَتَحَ طَائِفَتَانِ بِهَذَا الْبَابِ فَعَلَّتْ طَائِفَةٌ فِي النَّفْيِ فَعَطَّلَتْ، وَعَلَّتْ طَائِفَةٌ فِي الْإِثْبَاتِ فَشَبَّهَتْ وَأَثْبَتَتْ لَهُ الْجَوَارِحَ وَالْإِنْحِصَارَ وَالصُّورَةَ وَالشَّعْرَ وَالنُّقْلَةَ وَالذَّهَابَ، وَسَيَاتِي الْكَلَامِ عَلَى هَؤُلَاءِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا فِي نَفْيِ الْمِثْلِ وَالشَّبَهِ عَنِ الْقَدِيمِ ﷺ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] أَيُّ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ كُفُوًا لَهُ.

وَبِقَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أَيُّ: نَظِيرًا وَكَفِيًّا.

وَيَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ تَمَدَّحٌ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي أَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ رَدًّا عَلَى الْمُشَبَّهِ<sup>(١)</sup>.

وَالْعَاقِلُ إِذَا تَفَكَّرَ وَتَدَبَّرَ مَعْنَى الْكَلَامِ وَفَحَوَاهُ، اسْتَبَانَ عَلَى الْقَطْعِ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ نَفْيُ الْمِثْلِ عَلَى أَبْلَغِ مَا يُفْهَمُ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادَتِ التَّأْكِيدَ فِي نَفْيِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَجَمُّعُ بَيْنَ حَرْفَيْ التَّشْبِيهِ فَتَقُولُ: «لَيْسَ كَمِثْلِ فُلَانٍ أَحَدٌ».

وَقَالَ قَلِيلُونَ: الْكَافُ صِلَةٌ زِيدَتْ فِي الْكَلَامِ لِلْمُبَالَغَةِ.

وَقِيلَ: الْمِثْلُ صِلَةٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمُوءًا بِمِثْلِ مَاءٍ آمَنَتْمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧] أَيْ: بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، وَيُقَالُ فِي الْخِطَابِ: لَيْسَ هَذَا كَلَامَ مِثْلِكَ<sup>(٢)</sup>.

(١) المشبهة: مَنْ غَالَى فِي الْإِبْطَاتِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالْكَيفِ حَتَّى انْتَهَى بِهِ الْأَمْرُ إِلَى تَشْبِيهِ اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ، فَاتَّبَعُوا لَهُ الْمَلَامَةَ وَالْمَصَافِحَةَ وَغَيْرَهَا، وَهُمْ صِنْفَانِ: صِنْفٌ شَبَّهُوا ذَاتَ الْبَارِي بِذَاتِ غَيْرِهِ، وَصِنْفٌ آخَرُ شَبَّهُوا صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ غَيْرِهِ. انظر مقالات الإسلاميين (٢٥٨/١)، والفرق بين الفرق (ص ٢٢٥).

والحق أن المشبهة لا يعدون فرقة واحدة قائمة لها إمام تنتسب إليه ومنهج تستند إليه، بل هي اتجاه فكري تبناه عدد من أتباع المذاهب الفكرية المختلفة؛ فهناك مشبهة الشيعة، كالهشاميين، ومشبهة الحشوية؛ كَمُضَرٍّ وَكَهَمَسُ وَأَحْمَدُ الْهَجِيمِي. الملل والنحل (ص ٤٤)، والذين قادوا حركة الحشو، وبنوا أفكار التشبيه والتجسيم في المجتمع الإسلامي هم جماعة من أئمة اليهود ورجال النصارى. تبين كذب المفتري (ص ١٠)، وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض؛ مثل بنان بن سيمعان، والهشاميين، ويونس القمي، وأبو جعفر الأحول (شيطان الطاق). اعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٣)، ومختصر التحفة (ص ٨١).

(٢) اختلفت تخريجات المفسرين والنحاة لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ على أقوال:

القول الأول: أن الكاف في الآية حرف تشبيه بمعنى مثل؛ زيدت لتأكيد نفي التشبيه، رجحه ابن جني والمبرد والأعلم الشنتمري؛ فقال - في تعليقه على كتاب سيبويه -: وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازًا حسنًا لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه، ولو كرر المثل لم يحسن.

القول الثاني: أن: «مثل» زائدة للتوكيد، والمعنى: ليس كذاته شيء؛ قاله الطبري واعترض عليه أبو حيان؛ بأنه «ليس بجيد؛ لأن مثلاً اسم والأسماء لا تزاد، بخلاف الكاف؛ فإنها حرف فتصلح للزيادة».

القول الثالث: أن المراد بالمثل الصفة، فيكون المعنى: «ليس مثل صفته تعالى شيء» من الصفات التي لغيره.

القول الرابع: وهو «أن لا يحكم بزيادة الكاف، بل تكون على طريقة قولك: «ليس لأخي زيد أخ» أي نفي الشيء بنفي لازمه، فالآية نفت أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى؛ إذ لو كان له مثل لكان الله تعالى مثلاً مثله، وهذا ما تنفيه الآية.

انظر: الشامل (ص ٢٠٨، ٢٠٩)، وشرح الطحاوية (ص ١٣٦)، وأيضاً: المقتضب (٤/ ١٤٠)، وشرح الكافية (٢/ ٣٤٤)، وتأويل مشكل القرآن (ص ٢٥٠)، ومعاني الحروف (ص ٤٩)، والبيان للأبباري (٢/ ٣٤٥)، وورصف الباني (ص ١٩٧)، وشرح التسهيل (٣/ ١٧٠)، ومغني اللبيب (١/ ١٧٩)، وتلخيص الشواهد (ص ٢٢٩)، وجمع =

ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رَدًّا عَلَى الْمُعْطَلَةِ.  
فَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُعْطَلَةِ: إِنَّبَاتٌ مُوجُودٌ لَا يَخْوِيهِ مَكَانٌ وَلَا تَقْدِيرُ مَكَانٌ وَلَا يُصَوِّرُهُ وَهُمْ  
وَلَا يُقَدِّرُهُ فِكْرٌ، وَلَا يَحْمِلُهُ جِزْمٌ، كَيْفَ يَكُونُ مَعْلُومًا؟! بَلْ كَيْفَ يَكُونُ مَعْقُولًا؟!  
قُلْنَا: أَمَّا الْوَهْمُ فَلَا يُصَوِّرُهُ؛ إِذْ لَا صُورَةَ لَهُ، وَالْفِكْرُ لَا يُقَدِّرُهُ إِذْ لَا مَقْدَارَ لَهُ، وَالْعَقْلُ لَا يُمَثِّلُهُ؛  
إِذْ لَا مِثَالَ لَهُ، لَكِنَّ أَدِلَّةَ الْعَقْلِ تُثَبِّتُهُ وَتَقْتَضِيهِ إِذْ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ فَهُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ مُسْتَحَقُّ الثَّبُوتِ،  
وَكَمَا قَضَى الْعَقْلُ بِثُبُوتِهِ، كَذَلِكَ قَضَى بِتَقْدُّسِهِ وَتَنْزِهِهِ عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ، وَإِذَا اسْتَحَالَ  
تَقْدِيرُ جِهَةٍ لَهُ عَلَى التَّعْيِينِ وَجُوبًا مِنْ بَيْنِ الْأَحْيَازِ الْمُتَمَائِلَةِ وَالْجِهَاتِ الْمُتَسَابِقَةِ وَالْأَمَاكِينِ  
الْمُتَعَارِضَةِ، فَلَوْ قُدِّرَ لَهُ ﷻ اخْتِصَاصٌ بِبَعْضِ الْجِهَاتِ مَعَ تَعَارُضِهَا وَتَسَاوِيهَا فَلَا يَفْعُ ذَلِكَ  
اتِّفَاقًا مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ مُخَصَّصٍ، وَمَا افْتَقَرَ فِي اخْتِصَاصِهِ بِجِهَةٍ إِلَى مُخَصَّصٍ كَانَ حَادِثًا  
كَسَائِرِ الْأَجْرَامِ.

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ تَطَرَّدُ فِي الْأَزْمَانِ وَالْأَوْقَاتِ؛ فَكَمَا اسْتَحَالَ اخْتِصَاصُ وُجُودِهِ بِوَقْتٍ دُونَ  
وَقْتٍ وَجَبَ تَعَالِيهِ عَنِ الْأَزْمَنِ وَالْأَوْقَاتِ، فَلَا يَحُدُّهُ زَمَانٌ وَلَا يَخْوِيهِ مَكَانٌ، وَلَا تَقْدِّرُهُ جِهَةٌ،  
وَالْمُصَحِّحُ لِلْإِنْسَابِ الزَّمَانِيَّةِ وَالْمَكَانِيَّةِ النَّهَايَاتِ وَالْأَفْدَازِ، وَمَنْ لَا نِهَابَةَ لَهُ فِي ذَاتِهِ لَا نِهَابَةَ لَهُ  
فِي وُجُودِهِ، وَلَا حَدَّ لَهُ، وَلَا مَقْدَارَ، كَيْفَ يَخْوِيهِ مَكَانٌ؟! أَوْ كَيْفَ يَحُدُّهُ زَمَانٌ؟! وَإِنَّمَا تَعَرَّفَ  
إِلَى الْعُقُلَاءِ بِآيَاتِهِ وَحُجَجِهِ الَّتِي هِيَ أَعْمَالُهُ كَمَا صَدَّرْنَا بِذَلِكَ هَذَا الْكِتَابَ.  
فَهُوَ مَعْلُومٌ بِصَفْوَةِ الْعُقُولِ مُتَعَالٍ عَنِ تَطَرُّقِ الْأَوْهَامِ وَتَمَثُّلِ الْأَفْكَارِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
« لَا فِكْرَةَ فِي الرَّبِّ »<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ: « تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ »<sup>(٢)</sup>.  
وَكَمَا قَضَى الْعَقْلُ بِأَزَلِّيَّتِهِ مَعَ اسْتِحَالَةِ دَرْكِ الْأَزْلِ وَالْأَبَدِ، كَذَلِكَ يَقْضِي الْعَقْلُ بِوُجُودِهِ مَعَ  
اسْتِحَالَةِ تَحْدِيدِهِ [٣٠/أ] وَتَكْيِيفِهِ.

= (الموامع ٣/٢)، ومعاني القرآن للفراء (٣/٣٩٥)، والكشاف (٤/٢١٢)، والقرطبي (٩/٦٠٥)، والبيضاوي (٤/٨٦)، وابن عاشور (٢٥/٤٥).

(١) أخرجه الدارقطني في الأفراد، والبغوي في تفسيره عن أبي بن كعب مرفوعاً في قوله: ﴿وَأَنْذِرْكَ النَّهْيَ﴾،  
وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (٥/٢١٧) عن سفیان الثوري مقطوعاً.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (١/٢١٦) عن ابن عباس، وفي (١/٢١٤) عن أبي ذر، وفي (١/٢٣٦) عن  
يونس بن مسيرة.

وَكَمَا اكْتَفَى الْخَلِيلُ ﷺ فِي مَعْرِفَةِ وَجُودِهِ بِآيَاتِهِ وَحُجَجِهِ؛ فَقَالَ: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ  
لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

وَكَذَلِكَ اكْتَفَى بِمِثْلِهِ مُوسَى ﷺ؛ حِينَ سَأَلَهُ فِرْعَوْنُ عَنِ الرَّبِّ وَمَاهِيَّتِهِ فَقَالَ مَرَّةً: ﴿رَبُّنَا  
الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، وَلَكَمَا قَالَ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، قَالَ: ﴿رَبُّ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾، أَيْ: طَالِبِي الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، الْآيَاتِ، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَوْ  
جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبينٍ﴾ [الشعراء: ٢٣: ٣٠].

كَذَلِكَ: يَجْزِي الْعَاقِلُ فِي ذِكْرِ وَجُودِهِ بِآيَاتِهِ وَتَعَالِيهِ عَنِ النَّقْصِ وَسِمَاتِ الْحُدُوثِ،  
وَسَنَعُوذُ إِلَى هَذِهِ الْفُصُولِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ تَمَسَّكَ أَهْلُ الظَّاهِرِ بِالْقَاطِئِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُوْهِمُ ظَاهِرُهَا التَّشْبِيهَ:

مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿أَلَهُمْ أَزْجَلُ يَمُوتُونَ بِهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾  
[الأعراف: ١٩٥].

وَقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَكْنُفُ عَنْ سَانِي﴾ [القلم: ٤٢].

وَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وَمِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»<sup>(١)</sup>.  
وَمِنْهَا: حَدِيثُ الْقَدَمِ<sup>(٢)</sup>.  
وَحَدِيثُ الضَّحِكِ<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب: خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، ومسلم في كتاب:  
الجنة وصفة ونعيم أهلها، باب: يدخل الجنة أقوام أفندتهم مثل أفندة الطير.

(٢) المراد بحديث القدم: ما أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها،  
من حديث أنس بن مالك، ورواه البخاري في التوحيد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تزال جهنم تقول: ﴿هَلْ  
مِنْ مُزِيدٍ﴾ حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول قط قط وعزتك، ويُزَوَّى بعضها إلى بعض».

(٣) المراد بحديث الضحك: ما ورد من الأحاديث المصراحة بالضحك صفةً لله ﷻ؛ من ذلك ما أخرجه البخاري  
في كتاب الجهاد والسير باب: الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعده، ومسلم في كتاب الإمامة باب: بيان الرجلين  
يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر  
يدخلان الجنة؛ يقاتل هذا في سبيل الله فيُقتل، ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد»، ومن ذلك حديث آخر هذه  
الأمة دخولاً الجنة فيه: «فلا يزال يدعو حتى يضحك الله منه، فإذا ضحك منه قال له: ادخل الجنة» أخرجه =

وَحَدِيثُ الْإِثْنَانِ بِالْهَرَوَلَةِ<sup>(١)</sup>.

وَالِإِصْبَعَيْنِ<sup>(٢)</sup> وَتَحْوِ ذَلِكَ.

وَسَبِيلُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الظَّوَاهِرِ أَنْ نَقُولَ: الْمَقْصُودُ مِنَ الْخِطَابِ إِفْهَامُ الْمُخَاطَبِ الْمَعْنَايَ، وَلَنْ يَخْصُلَ ذَلِكَ مَا لَمْ يُكَلِّمْ وَيُخَاطَبْ بِلِسَانِهِ وَلِسَانِ قَوْمِهِ؛ عَلَى مَا تَوَاضَعُوا عَلَيْهِ لِفَهْمِ الْمَعْنَايَ، ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يُرَاعَى فِي ذَلِكَ مَا يُرَاعَوْنَهُ مِنَ الْإِسْتِعَارَاتِ وَاسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ الْمَجَازِيَةِ لِإِفْهَامِ دَقَائِقِ الْمَعْنَى: إِمَّا فِي التَّقْرِيبِ وَالتَّرْجِيحِ، وَإِمَّا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّخْفِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَيُخْرِجُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً».

وَقَوْلِهِ: «مَرِضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي»<sup>(٣)</sup> الْحَدِيثَ.

وَقَوْلِهِ: «أَنَا عِنْدَ الْمُتَكْسِرَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ أَجْلِي»<sup>(٤)</sup>.

وَقَوْلِهِ: «لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ مِنَ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي وَجَدَ صَالَتَهُ»<sup>(٥)</sup>.

= البخاري في كتاب التوحيد باب: قول الله تعالى: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ومسلم في كتاب الإبان باب: معرفة طريق الرؤية، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى﴾، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) المراد بحديث الإصبعين: ما أخرجه الترمذي في كتاب القدر باب ما جاء أن القلوب بين إصبعي الرحمن، وقال: حديث حسن، من حديث أنس، وفيه: قلت: يا رسول الله، أمتنا بك وبها جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «نعم؛ إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقبلها كيف يشاء».

(٣) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب فضل عبادة المريض، من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَيْدِي فَلَتَا مَرَضٍ فَلَمْ تُعْذِرْ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عَذَنْتَنِي لَوْ جَدْتَنِي عِنْدَهُ؟» الحديث.

(٤) لا أصل له في المرفوع: قال العجلوني في كشف الخفاء، (ح ٦١٤): «قال في المقاصد: ذكره في البداية للغزالي، وقال القاري غيبة: لا يخفى أن الكلام في هذا المقام لم يبلغ الغاية. قلت: وتامه وأنا عند المدرسة قلوبهم لأجلي، ولا أصل لهما في المرفوع. انتهى. وفي الدر المنثور للسيوطي قال: أخرج أحمد عن عمر أن القصير قال: قال موسى بن عمران: «أي رب، أين أبغيك؟ قال: ابغيني عند المتكسرة قلوبهم، إني أدنوا منهم كل يوم باعاً ولولا ذلك انهدموا» وذكره المناوي في فيض القدير: (ح ١٠٥٥) عن بعض الكتب الإلهية. ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء: عن مالك بن دينار قال: «قال موسى ﷺ: يَا رَبِّ أَيْنَ أَبْغِيكَ؟ قَالَ: ابْغِي عِنْدَ الْمُتَكْسِرَةِ قُلُوبُهُمْ»، وفي الحلية أيضاً عن وهب بن منبه قال: «قال داود عليه السلام: إِلَهِي أَيْنَ أَجِدُكَ إِذَا طَلَبْتُكَ؟ قَالَ: عِنْدَ الْمُتَكْسِرَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ تَخَافِي».

(٥) حديث صحيح: أخرجه البخاري في كتاب الدعوات من حديث عبد الله بن مسعود، ومسلم في التوبة من حديث أبي هريرة.

وَحَدِيثُ الصَّحِيحِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

وَقَوْلُهُ: « فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا »<sup>(١)</sup>.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٤٥، الحديد: ١١].

وَقَوْلُهُ: ﴿ يُؤْذُونَ اللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿ ءَاسِفُونَكَ ﴾ [الزخرف: ٥٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٩، النساء: ١٤٢].

وَقَوْلُهُ: « لَا تَسْبُوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ »<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِ: « حَتَّى تَبْدُو نَوَاجِذَهُ »<sup>(٣)</sup> - مُبَالَغَةٌ فِي اللَّطْفِ وَالتَّقْرِيبِ.

وَنَظَائِرُ هَذَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ لِيُظْهِرَ مَعْنَاهَا عِنْدَ الْعَالِمِ بِالْمَعَانِي وَيَفْحَوْى الْأَلْفَافِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: إِنْزَالُ الْكُتُبِ وَالْحَفِظَةُ لِاسْتِنْسَاحِ أَعْمَالِ أَهْلِ التَّكْلِيفِ مَعَ وُجُوبِ إِحَاطَةِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ بِكُلِّ مَعْلُومٍ مِنَ الْجَهْرِ وَالسِّرِّ وَمَا تُكِنُّهُ الصُّدُورُ وَمَا لَا تَتَطَّلَعُ عَلَيْهِ السَّفَرَةُ وَالْحَفِظَةُ.

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ مُوسَى عليه السلام وَجَوَابُهُ لِفِرْعَوْنَ حَيْثُ قَالَ لَهُ: ﴿ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴾<sup>(٤)</sup> قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَبْصُلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴿ [طه: ٥١، ٥٢]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كِتَابٍ يَحْفَظُ الْأَشْيَاءَ وَمَعْرِفَةُ تَفَاصِيلِهِ، وَلَكِنَّهُ - تَعَالَى - أَجْرَى هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ عَلَى حَسَبِ مَا يُطْلَقُ وَيَفْهَمُ الْمُخَاطَبُونَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي ذِمِّ عَبْدَةِ الْأَوْتَانِ حَيْثُ اتَّخَذُوا إِلَهَةً لَا رِجْلَ لَهَا تَمْشِي بِهَا، وَلَا يَدَ لَهَا تَبْطِشُ بِهَا، وَلَا أُذُنَ لَهَا تَسْمَعُ بِهَا، فَكَمَا عَابَهُمْ وَعَابَ إِلَهُتَهُمْ بِذَلِكَ، كَذَلِكَ عَابَهُمْ حَيْثُ

(١) حديث صحيح: أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب: النواضع، وهو جزء من حديث قديسي أوله: « من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب » الحديث.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب التفسير سورة الجاثية، باب: وما يهلكنا إلا الدهر، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عن سب الدهر، وانظر: عبد الباقي: اللؤلؤ والمرجان (٣/٧٦).

(٣) وردت أحاديث كثيرة فيها أن النبي ﷺ كان يضحك حتى تبدو نواجذه، أما في حق الله ﷻ فلا أصل لها.



جَعَلُوا لِأَنْفُسِهِمُ الْبَيْنِينَ وَلِلَّهِ سُبْحَانَهُ الْبَنَاتِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَقَالَ مَرَّةً: ﴿تِلْكَ إِذَا فَسَنُهُ ضَرَبَكَ﴾ [النجم: ٢٢]، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَأَتَّخَذَ مِنَ الْمَلَكِكَةِ إِنثًا إِنَّكُمْ لَقَائِلُونَ فَلَوْلَا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠].

وَكَذَلِكَ عَابَ آلِهَتُهُمْ بِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِهَا نَفْعًا وَلَا ضَرًّا فَيَجِبُ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ النَّفْعَ وَالضَّرَّ، وَأَنْ يَكُونَ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - الْبَنُونَ دُونَ الْبَنَاتِ. فَإِنْ قَالُوا: لَا يَجِبُ ذَلِكَ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَعِيبَ الْأَصْنَامَ وَيَذُمَّهَا بِمَا يَتَقَدَّسُ نَعْتُهُ عَنْهُ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا عَابَهُمْ بِاتِّخَاذِهِمْ آلِهَةً لَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِهَا نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، وَهُمْ يَمْلِكُونَ ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمْ عَلَى وَجْهِ مَا، وَلَيْسَ لَهَا قُدْرَةٌ لِلْأَخْذِ وَالْبَطْشِ وَالْمَشْيِ، وَهُمْ يَمْلِكُونَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ عَابَهُمْ فِي عِبَادَةِ مَا هُوَ دُونُهُمْ فِي الْعَجْزِ وَالنَّقْصِ، [٣٠/ب] وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْهَا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَقَدْ قَالَ فِي وَصْفِهَا: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ كَانَتْ لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ جَوَارِحُ مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهَا وَلَا قُوَّةَ وَلَا سَمْعَ وَلَا بَصَرَ فَهَذَا وَجْهُ الدَّمِّ، وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَنُعُوتُ الْجَلَالِ وَصِفَاتُ الْكَمَالِ مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ الْأَعْضَاءِ وَالْجَوَارِحِ.

ثُمَّ الْعَجَبُ مِمَّنْ يُضْرَبُ عَنْ نُصُوصِ الْآيَاتِ الْمُصَرِّحَةِ بِنَفْيِ الْمِثْلِ وَالشَّبِيهِ عَنِ اللَّهِ، ثُمَّ يُثَبِّتُ لَهُ - عَزَّ اسْمُهُ - الْجَوَارِحُ؛ لِمَفْهُومِ الْكَلَامِ الَّذِي قَدْ تَرَدَّدَ الْفُقَهَاءُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً أَمْ لَا. ثُمَّ يَلْزُمُنَا: أَنْ نُثَبِّتَ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِمَفْهُومِ هَذِهِ الْآيَةِ: الْيَدَ وَالرَّجْلَ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ بَيْنَهُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] مَثْرُوكُ الظَّاهِرِ أَيْضًا عِنْدَ أَرْبَابِ الْعُقُولِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي كَشْفِ السَّاقِ بِغَيْرِ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ مَعْنَى، وَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ: يَوْمَ تَقُومُ الْقِيَامَةُ وَيُكْشَفُ عَنْ شِدَّتِهَا وَأَهْوَالِهَا، كَمَا يُقَالُ: قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقِهَا. أَيْ: عَلَى شِدَّتِهَا، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَاللَّيْلِ السَّاقِ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] أَيْ: الشَّدَّةُ بِالشَّدَّةِ، وَذَلِكَ الْخُرُوجُ مِنَ الدُّنْيَا وَالْإِقْبَالُ عَلَى أُمُورِ الْآخِرَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُكْشَفُ عَنْ أَمْرِ عَظِيمٍ»<sup>(١)</sup>.

هَذَا قَوْلُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ وَأَصْحَابِ الْمَعَانِي.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] فَلَا يَسْتَجِيزُ دُونُ دِينٍ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ ضَوْءَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوَاكِبِ هُوَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - فَهُوَ إِذَا مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ، وَمِمَّا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ. وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا مِنْ الرُّجُوعِ إِلَى التَّأْوِيلِ أَنَّ الْآيَةَ: إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي مَعْرِضِ الْمَثَلِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَضَرِبَ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ﴾ [النور: ٣٥] فَتَأْوِيلُ الْآيَةِ: اللَّهُ هَادِي أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَكَمَا يُسْتَهْدَى بِالنُّورِ كَذَلِكَ يُسْتَهْدَى بِهَدَى اللَّهِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: اللَّهُ مُنَوِّرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهُ نُورُهُمَا: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩] أَيْ: بِنُورٍ مِنْ رَبِّهَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الباقية: ١٣].

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: بِأَثَارِ عَذْلِ رَبِّهَا، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي مَنْ مِنْهُ الشَّيْءُ بِاسْمِ الشَّيْءِ؛ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بُرْسِلَ السَّمَاءُ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [هود: ٥٢، ونوح: ١١] يَعْنِي: الْمَطَرُ مُتَتَابِعًا. فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا حَمَلْتُمْ النُّورَ فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] عَلَى النُّورِ الَّذِي يَهْدِي بِهِ أَهْلُ الْإِيمَانِ.

قُلْنَا: هَذَا مُحْتَمَلٌ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْآيَةِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ

(١) أثر ضعيف: وله طرق:

الطريق الأولى: أخرجه الطبري في تفسيره (٢٩/ ٢٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٣٨)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٣٧، ٣٨) جميعهم عن إبراهيم النخعي عن ابن عباس قال: «يكشف عن أمر شديد، يقال: قد قامت الحرب على ساق» وعلّة هذا الإسناد الانقطاع؛ فإن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن عباس.

الطريق الثانية: أخرجه الطبري والبيهقي في الأسماء والصفات من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: «هو الأمر الشديد المقطع في الهول يوم القيامة» وعزه السيوطي في الدر المنثور إلى ابن أبي حاتم. وهذا الإسناد فيه علتان:

العلّة الأولى: الانقطاع بين علي بن أبي طلحة وابن عباس؛ فإن علياً لم ير ابن عباس كما في تقريب التهذيب، وانظر: الإبتقان (١٨٨/ ٢).

العلّة الثانية: أن فيها أبا صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف لسوء حفظه. وأخرج مثله اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة بلفظ: «عن بلاء عظيم» وفي إسناده من لا يعرف برواية الحديث. انظر الكلام على هذا الأثر باستفاضة في بحث: المورد العذب الزلال لسليم عيد الهلالي.

مَنْ يَشَاءُ ﴿ [النور: ٣٥]، وَقَالَ: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [النور: ٤٠]، وَلَكِنَّ هَذَا النُّورَ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ وَمَجْعُودٌ لَهُ، فَهُوَ مِنْهُ كَمَا قَدَمْنَاهُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [النورى: ٥٢]، وَقَالَ: ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [الزمر: ٢٢]، وَقَدْ قَالَ: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١] فَالنُّورُ - مَحْسُوسًا كَانَ أَوْ مُدْرَكًا بِالْعُقُولِ - فَهُوَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ بَحَسَرْتُ عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦].

قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: مَعْنَاهُ: فَصَرْتُ فِي أَمْرِ اللَّهِ، وَفِيمَا يُوصِّلُنِي إِلَى رِضَاهُ وَطَاعَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ الْقَدَمِ: فَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِظَاهِرِهِ إِجْمَاعًا؛ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [السجدة: ١٣].

وَقَالَ أَيْضًا: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ بَعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٥]؛ فَهَذَا نَصٌّ قَاطِعٌ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يَمْلَأُ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ، وَأَنَّ جَهَنَّمَ إِنْ كَانَتْ تَسْتَرِيدُ فَإِنَّمَا تَسْتَرِيدُ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعِظًا عَلَيْهِمْ، وَتَشْفِئًا مِنْهُمْ، فَكَيْفَ يَسْتَفِيمُ مَعَ هَذَا حَمْلُ الْقَدَمِ عَلَى غَيْرِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْقَدَمِ: مَنْ قَدَّمَهُ اللَّهُ لِلنَّارِ، فِي سَابِقِ حُكْمِهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي ﴾ [السجدة: ١٣] الْآيَةُ، وَقَالَ: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ<sup>(١)</sup> وَأَيْمَنَةِ اللُّغَةِ وَعُلَمَاءِ الدِّينِ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ.

وَيَجُوزُ حَمْلُ الْجَبَّارِ عَلَى الرَّجُلِ الْعَاتِي فِي الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَحَبَّابُ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ١٥]، وَقَدْ وَصَفَ النَّبِيُّ ﷺ الْكُفَّارَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ بِأَنَّهُمْ فِي

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي: نحوي لغوي عروضي، استنبط من العروض وعلمه ما لم يستخرجه أحد، واستنبط أيضًا من علم النحو ما لم يسبق إليه، وحصر علم اللغة بحروف المعجم وصنف في ذلك كتاب العين وله علم بالإيقاع وله فيه كتاب، وكان عفيف النفس؛ لا يختار صحبة الملوك والأمراء، ولد الخليل سنة (١٠٠) وتوفي سنة (١٧٠هـ)، انظر: أخبار النحويين البصريين (ص ٣٨، ٤٠)، والمعارف (ص ٢٣٦)، وطبقات الزبيدي (ص ٢٢، ٢٥)، ومراتب النحويين (ص ٤٣)، والمزهر للسيوطي (٢/ ٤٠١)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤١، ٣٤٧)، وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي (٢/ ١٣١)، ونشأة النحو (ص ٤٥)، والمدارس النحوية: (ص ٣٠، ٥٦).

الصَّخَامَةِ وَالْكَثَافَةِ بِمَثَابَةِ الْجَبَلِ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بَيْنَ مَنْكِبَيْ الْكَافِرِ مِثْلَ مَا بَيْنَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْبِلَادِ، وَإِنَّ سِنَّ الْكَافِرِ مِثْلُ جَبَلٍ أُحَدِّدُ، وَأَنْ يَصِيرَ جِلْدُهُ [ ١/٣١ ] أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا<sup>(١)</sup>» بَعْضُ غِلْظِ جِلْدِهِ، فَبَضْعُ هَذَا الْكَافِرِ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ، فَتَقُولُ النَّارُ: حَسْبِيَ قَدْ امْتَلَأْتُ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا حَدِيثُ الصُّورَةِ: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ<sup>(٣)</sup> فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ»: «الَّذِي صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ الصُّورَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدٌ لِفَتَاهُ أَوْ مَمْلُوكِهِ: قَبِّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ، وَوَجْهَ مَنْ أَشْبَهَكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»<sup>(٤)</sup>؛ أَيْ: عَلَى صُورَةِ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ بِالتَّقْبِيحِ. قَالَ: «وَهَذَا مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ<sup>(٥)</sup>».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: «تَوَهَّمُ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَتَحَرَّ الْعِلْمَ أَنْ قَوْلَهُ: «عَلَى صُورَتِهِ» يُرِيدُ صُورَةَ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ وَجَلَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَعْنَى الْخَبَرِ، بَلْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «عَلَى صُورَتِهِ»<sup>(٦)</sup> أَيْ: صُورَةَ الْمَضْرُوبِ الْمَشْتُومِ».

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الرقاق باب: صفة الجنة والنار، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، من حديث أبي هريرة بنحو هذا اللفظ.

(٢) لا يخفى ما في هذا التأويل من ضعف فإن من روايات الحديث في الصحيحين: «حتى يضع رب العزة فيها قدمه»، الحديث، كما أن النار لا تقول قط قط حتى يدخلها آخر أهلها دخولاً، والجبارون من أهل النار هم أول الناس دخولاً تتخطفهم كلاب جهنم على الصراط.

(٣) الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح أبو بكر السلمي النيسابوري: إمام الأئمة الحافظ صاحب التصانيف شيخ الإسلام، ولد سنة (٢٢٢ هـ) تفقه على المزني وغيره، تزيد مصنفاته على مائة وأربعين، منها: التوحيد وإثبات صفات الرب، صحيح ابن خزيمة، توفي سنة (٣١١ هـ)، انظر: طبقات الفقهاء (ص ١١٦)، وطبقات الشافعية لابن هداية (ص ١٩٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند، في مسند الكثيرين، من حديث أبي هريرة بلفظ: «إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه، ولا تقل: قبح الله وجهك» الحديث، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد، وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٢٧)، واللائكاني (٣/ ٤٢٣)، والآجري (ص ٣١٤)، والبيهقي في الأساء والصفات (ص ٣٧٠)، وانظر الحكم على هذا الحديث وبيان طرقه في ظلال الجنة للألباني (١/ ٢٢٧، ٢٣٠)، والسلسلة الصحيحة (ح ٨٦٢).

(٥) أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي: على الراجح من اسمه حافظ الصحابة على الإطلاق ووعاء السنة، مات سنة (٥٩ هـ)، قال الحاکم أبو أحمد: كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ وألزمهم له صحة على شيع بطنه فكانت يده مع يده، يدور معه حيث دار إلى أن مات، ولذلك كثر حديثه، انظر: الإصابة (٧/ ٤٢٢)، والتهذيب (٦/ ٤٧٩)، والكاشف للذهبي (٣/ ٣٨٥).

(٦) في كتاب التوحيد (ص ٣٧): «الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم».

قَالَ: «وَرَجَرَ ﷺ أَنْ يَقُولَ: وَوَجْهَ مَنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ؛ لِأَنَّ وَجْهَ آدَمَ ﷺ شَبِيهُ وَجْهِ بَنِيهِ، فَإِذَا قَالَ الشَّاتِمُ<sup>(١)</sup>: «قَبَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ، وَوَجْهَ مَنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ، كَانَ مُقْبِحًا وَجْهَ آدَمَ ﷺ» فَافْهَمُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - مَعْنَى الْخَبَرِ، لَا تَغْلَطُوا وَلَا تَغَالِطُوا فَتَصُدُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ<sup>(٢)</sup>».

قَالَ: وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ<sup>(٣)</sup> عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْبِحُوا الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»:

قَالَ: فَغَلَطُوا فِي هَذَا غَلَطًا بَيِّنًا أَعَادَنَا اللَّهُ وَكُلُّ مُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

وَالَّذِي عِنْدِي فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ - إِنْ صَحَّ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ مُوضُوعًا<sup>(٥)</sup> - : أَنَّ إِضَافَةَ الصُّورَةِ إِلَى الرَّحْمَنِ فِي هَذَا الْخَبَرِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْخَلْقِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ يُضَافُ إِلَى الرَّحْمَنِ، إِذِ اللَّهُ قَدْ خَلَقَهُ، كَذَلِكَ الصُّورَةُ تُضَافُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ صَوَّرَهَا<sup>(٦)</sup>، فَإِنَّ مَعْنَى الْخَبَرِ إِنْ صَحَّ: فَأَبْنُ آدَمَ

- 
- (١) في كتاب التوحيد: «إِذَا قَالَ الشَّاتِمُ لِبَعْضِ بَنِي آدَمَ»، إلخ.
- (٢) في كتاب التوحيد: «كَانَ مُقْبِحًا وَجْهَ آدَمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - الَّذِي وَجْهَ بَنِيهِ شَبِيهُهُ بِوَجْهِ أَبِيهِمْ، فَفَافْهَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ مَعْنَى الْخَبَرِ».
- (٣) انظر كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ لابن خزيمة (ص ٣٧، ٣٨).
- (٤) الذي في كتاب التوحيد أن الحديث من رواية أبي هريرة لا ابن عمر.
- (٥) الذي في كتاب التوحيد: «وَقَدْ افْتَنَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ الَّتِي فِي خَبَرِ عَطَاءٍ عَالِمٍ عَنْ لَمْ يَتَحَرَّ الْعِلْمَ، وَتَرَاهُمَا أَنْ إِضَافَةَ الصُّورَةِ إِلَى الرَّحْمَنِ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنْ إِضَافَةِ صِفَاتِ الذَّاتِ؛ فَغَلَطُوا فِي هَذَا غَلَطًا بَيِّنًا، وَقَالُوا مَقَالَةً شَنِيعَةً، مُضَاهِيَةً لِقَوْلِ الْمَشَبْهَةِ أَعَادَنَا اللَّهُ وَكُلِّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ» التوحيد (ص ٣٨).
- (٦) ذلك لأن في الحديث عَلَلًا ثَلَاثًا ذَكَرَهَا ابْنُ خَزِيمَةَ، وَهِيَ:
- العلة الأولى: أَنَّ الثَّوْرِيَّ قَدْ خَالَفَ الْأَعْمَشَ فِي إِسْنَادِهِ فَأَرْسَلَ الثَّوْرِيَّ وَلَمْ يَقُلْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.
- العلة الثانية: أَنَّ الْأَعْمَشَ مَدْلَسٌ، وَلَمْ يَصِرْ بِالسَّاعِ مِنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ.
- العلة الثالثة: أَنَّ حَبِيبَ بْنَ أَبِي ثَابِتٍ أَيْضًا مَدْلَسٌ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَطَاءٍ، انظر: التوحيد (ص ٣٨).
- والحديث بهذه الرواية أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي الشَّرِيعَةِ (ص ٣١٥)، وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ (ص ٣٧١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خَزِيمَةَ بَعْلِلَهُ الثَّلَاثَ، وَانْظُرْ: ضَلَالُ الْجَنَّةِ فِي تَخْرِيجِ السَّنَةِ لِلْأَلْبَانِيِّ (١/٢٢٩). وَقَدْ طَعَنَ ابْنُ قَتِيبَةَ فِي مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ (ص ٢٠٥) فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَكَذَا الْمَازَرِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فَقَالَ: «لَا يَثْبُتُ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ النُّقْلِ، وَلَعَلَّهُ نَقَلَ مِنْ رَاوِيهِ بِالْمَعْنَى الَّذِي تَوَهَّمَهُ وَظَنَّ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَأَظْهَرَهُ» انظر: الْمُعْلِمُ (٢/٣٧٩)، وَشَرَحَ مُسْلِمٌ لِلنَّوَوِيِّ (١٦٦/١٦).

وعليه: فَلَا دَاعِيَ لِلتَّهْمِاسِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ؛ فَإِنَّ الاسْتِدْلَالَ فَرَعَ الثَّبُوتَ.

(٧) فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ بَعْدَ ذَلِكَ: «أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَهُ ﷻ: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ فَأَضَافَ اللَّهُ الْخَلْقَ إِلَى نَفْسِهِ؛ إِذِ اللَّهُ تَوَلَّى خَلْقَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَابَةُ﴾ فَأَضَافَ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَقَالَ: ﴿تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾، وَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِمَةً فَتَاجِرُوا فِيهَا﴾ وَقَالَ: ﴿إِنَّكَ الْأَرْضُ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ =

خُلِقَ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي خَلَقَهَا الرَّحْمَنُ حِينَ صَوَّرَ آدَمَ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ.  
 قَالَ: « وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « خُلِقَ  
 آدَمُ عَلَى صُورَتِهِ، وَطُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا »<sup>(١)</sup>، وَجَلَّ رَبُّنَا عَنْ أَنْ يُوصَفَ بِالذَّرْعَانِ وَالْأَشْبَارِ.  
 ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مُرْسَلٌ، وَمِثْلُ هَذَا الْخَبَرِ لَا يَحْتَجُّ بِهِ عُلَمَاؤُنَا مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ، هَذَا  
 كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

وَقَدْ ذُكِرَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ وَجُوهٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ:  
 فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْهَاءُ رَاجِعٌ إِلَى آدَمَ إِذْ ابْتَدَأَ اللَّهُ خَلْقَهُ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ نَزَعَ إِلَيْهِ.  
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَجُوزُ رَدُّ الْكِتَابَةِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - وَالصُّورَةُ بِمَعْنَى الصِّفَةِ؛ فَخَلَقَهُ حَيًّا  
 عَالِمًا قَادِرًا. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْأَصَحُّ فِي هَذَا: مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ.  
 وَأَمَّا الضَّحِكُ الَّذِي وَرَدَ فِي الْخَبَرِ: فَمَعْنَاهُ إِظْهَارُ الْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ؛ تَقُولُ الْعَرَبُ:  
 « ضَحِكْتَ الْأَرْضُ بِالنَّبَاتِ »، إِذَا أَخْرَجَتْ زَيْتَهَا وَنَبَاتَهَا<sup>(٢)</sup>.

وَسَتَكَلِّمُ فِي الْمَجِيءِ وَالنُّزُولِ وَالْإِسْتِوَاءِ وَالْإِصْبَعَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.  
 وَقَوْلُهُ: « مَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ »<sup>(٣)</sup> يَعْنِي: مَا رَدَّدْتُ أَفْعَالِي لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَهِيَ  
 كَرَاهِيَتُهُ لِذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: « كُنْتُ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا وَرَجُلًا »: أَيُّ: كُنْتُ حَافِظًا لَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

= مِنْ يَسَاوِي. فَأَضَافَ اللَّهُ الْأَرْضَ إِلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ اللَّهُ تَوَلَّى خَلْقَهَا فَبَسَطَهَا، وَقَالَ: « فَبَسَطَ اللَّهُ أَلَى فُطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا »  
 فَأَضَافَ اللَّهُ الْفُطْرَةَ إِلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ اللَّهُ فُطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، فَمَا أَضَافَ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ عَلَى مِثْلِهِ: إِحْدَاهُمَا إِضَافَةُ  
 الذات، وَالْأُخْرَى إِضَافَةُ الْخَلْقِ فَتَهْمُوا هَذَيْنِ الْمُعْنَيْنِ وَلَا تَغَالَطُوا.

(١) انظر كتاب التوحيد لابن خزيمة (ص ٣٧، ٤٠).

(٢) تابع المصنف في تأويل صفة الضحك أبا الحسن الطبري حيث قال في الأخبار الواردة فيها: « والجواب - والله  
 الموفق للصواب - أن الضحك عن الله - بكسر الهمزة وفجر الفم - منفى، لا يجوز وصفه به، لما فيه من التشبيه  
 الظاهر؛ تعالى الله عن ذلك !! ولكن العرب تقول: ضحك الأرض: إذا أنبت؛ لأنها تبدى عن حسن النبات  
 وتنفق عن الزهر، كما ينفق الضاحك عن الثغر؛ وكذلك قيل لطلع النخل إذا انفق عنه كافوره: الضحك؛ لأنه  
 يبدو منه للناظر كيباض الثغر، ويقال: ضحك الطلعة: إذا بدا ما كان فيها مستجئاً » انظر: تأويل الآيات المشككة

(ص ١٩٧)، وكذا تابعه ابن فورك في مشكل الحديث (ص ١٤٨).

(٣) جزء من حديث: « من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب » الحديث، وسبق تخريجه.

## ( ٢ / ١ ) [ الْقَوْلُ فِيهَا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ ]

فَضْلُ: [ الرَّبُّ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَنْصِفَ بِصِفَاتِ الْجَوَاهِرِ ]<sup>(١)</sup>

قَدْ ذَكَّرْنَا أَوْصَافَ الْجَوَاهِرِ وَخَصَائِصَهَا، كَالْتَحْيِيزِ، وَالْحَجْمِيَّةِ، وَقَبُولِ التَّأْلِيفِ وَجُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ؛ فَهَذِهِ الصِّفَاتُ مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ الْجَوَاهِرُ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْهَا، فَتَرْسِمُ الْآنَ ثَلَاثَةَ فُصُولٍ:

( ١ / ٢ / ١ ) الْفَضْلُ النَّوْلُ

إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى تَقَدُّسِهِ ﷻ  
عَنِ الذَّهَاكِنِ وَالْجِهَاتِ

وَقَدْ خَالَفْنَا فِي ذَلِكَ الْمُشَبَّهَةَ وَالْكَرَامِيَّةَ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ:  
فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُمَاسٌّ لِلصَّفْحَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْعَرْشِ، وَقَدْ يُجَوِّزُونَ عَلَيْهِ  
سُبْحَانَهُ التَّحَوُّلَ وَالْإِنْتِقَالَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَرْشِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: امْتَلَأَ الْعَرْشَ بِهِ.

وَصَارَ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْكَرَامِيَّةِ إِلَى: أَنَّهُ ﷻ بِجِهَةٍ فَوْقَ وَمَحَازٍ لِلْعَرْشِ، ثُمَّ  
اِخْتَلَفُوا:

(١) ما بين المعقوفتين من وضع الباحث وليس في أصل الكتاب.

فَقَالَ الْعَابِدِيُّ<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ: إِنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَرْشِ مِنَ الْبُعْدِ وَالْمَسَافَةِ مَا لَوْ قُدِّرَ مَشْغُولًا بِالْجَوَاهِرِ لَا تَصَلَّتْ بِهِ.

وَأَنْكَرَ الْحَذَّاقُ مِنْهُمْ هَذَا الْقَوْلَ، وَقَالَ: إِنَّهُ بِجِهَةِ فَوْقَ، وَبَيْنَهُ وَالْعَالَمِ بُعْدٌ لَا يَتَنَاهَى، وَإِنَّهُ [ب/٣١] مُبَايِنٌ عَنِ الْعَالَمِ يَتَنَوَّنُهُ أَرْلِيَّةٌ، وَأَثْبَتُوا لَهُ تَحْتًا عَلَى التَّقْدِيرِ دُونَ سَائِرِ الْجِهَاتِ. وَالْهَيْصَمِيُّ مِنْهُمْ: صَرَّحُوا بِنَفْيِ التَّحْيِزِ وَالْمُحَادَاةِ، وَأَثْبَتُوا الْفَوْقِيَّةَ وَالْمُبَايِنَةَ<sup>(٢)</sup>.

وُقِيلَ عَنْ بَعْضِ أَوَائِلِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِالتَّدْبِيرِ<sup>(٣)</sup>، وَيُعْزَى هَذَا إِلَى النَّجَّارِ وَغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ أَطْلَقَ أَضْحَابُنَا لَفْظَ: «فَوْقَ» مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ مَعَ اعْتِقَادِ تَقْدُسِهِ سُبْحَانَهُ عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) العابدية: إحدى فرق الكرامية، منسوبون إلى عثمان العابد، الذي أخذ الكلام عن أبي الفضل العابد، عن أبي عمرو المازلي، عن عبدان عن محمد السجزي عن ابن كرام. انظر: الملل والنحل (ص ٤٦)، والتجسيم عند المسلمين (ص ٩٤).

(٢) انظر مذهب الكرامية في مسألة الجهة في: أصول الدين (ص ٧٦، ٧٧)، والفرق (ص ٢١٦)، والتبصير في الدين (ص ٦٦)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٥١)، والإرشاد (ص ٣٩)، والملل والنحل (ص ٤٧)، ونهاية الأقدام (ص ١٠٤)، وغاية المرام (ص ١٩٣)، والأبكار (١/ ١٥٠)، والأربعون (ص ١٥٥)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٧)، وطوالع الأنوار (ص ٢٦٤)، وتلخيص المحصل (ص ١٥٧، ١٥٨)، وشرح المواقف (١٩/٨)، ومقدمة مناهج الأدلة (ص ٧٣)، والتجسيم عند المسلمين (ص ١٩٨).

(٣) انظر: الأشعري: مقالات (١/ ٢٣٦) حيث نسب إلى جمهور المعتزلة أبي الهذيل والجعفرين والإسكافي والجبائي، إلا أنه عاد فخالف ما ذكره عنهم؛ فنسب إليهم القول بأن الله في كل مكان بذاته؛ كما في: الإبانة (ص ١٠٩).

(٤) القلائد (ص ٥٥) وحكاها كذلك عن البلخي ونقل قول الإمام الهادي: «ومعني قولنا: إن الله بكل مكان»: أنه الشاهد لنا غير الغائب عنا، لا يغيب عن الأشياء ولا تغيب عنه قُزْبُ إدناء، والله الواحد الجليل الأعلى؛ لأن من غاب عن الأشياء كان في عزلة منها، والعزلة موجدة للحد والتحديد، ومن غاب عنه المعلومات كان من أجهل الجهالات، وكانت عنه عازبة غائبة، والله سبحانه لا تخفى عليه خافية سراً كانت أو علانية، فعلى هذا يخرج قولنا: إن الله بكل مكان نريد أنه العالم الشاهد لكل شأن، وانظر: أصول الدين (ص ٧٧)، والمعتزلة (ص ٨٤)، ومقدمة مناهج الأدلة (ص ٧٤).

(٥) ما حكاها المصنف من أن مذهب الأشاعرة إطلاق لفظ الجهة مع اعتقاد تقديس الله عن المكان والجهة إنها هو مذهب من جاء بعد إمام المذهب أبي الحسن الأشعري؛ كالباقلائي الذي يذهب إلى أن «الباري ليس في السماء ولا هو مستور على عرشه بمعنى حلوله على العرش» التمهيد (ص ٨٨)، وإن كان تحرير مذهب الباقلائي في الصفات الحزينة يحتاج إلى دراسة متأنية لاختلاف النقل عنه، واختلاف ما في نُسَخ كتابه التمهيد فيما يتعلق بالصفات الحزينة، وانظر: أصول الدين (ص ٧٨)، والتبصير في الدين (ص ٩٥)، والإرشاد (ص ٣٩)، وقواعد العقائد (ص ٢٥)، والاقتصاد (ص ١٣٠)، وإلجام العوام (ص ٦٦)، (ضمن القصور العوالي).



فَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ كَائِنٍ فِي مَكَانٍ أَوْ مُخْتَصِّ بِجَهَةٍ - فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْمَكَانِ بِمِقْدَارِ نَفْسِهِ، وَيَأْخُذُ الْمَكَانُ مِنْهُ بِمِقْدَارِهِ، وَلَوْ كَانَ الْقَدِيمُ - سُبْحَانَهُ - بِمَكَانٍ أَوْ جَهَةٍ فَلَا يَخْلُو الْمَكَانُ الَّذِي شَغَلَهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْحَيِّزِ الْوَاحِدِ وَفِي قَدْرِهِ كَالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ:

وَيَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْجَوْهَرِ قَدْرًا<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُ: فَفِيهِ بُطْلَانُ الْوَاحِدَةِ وَإِثْبَاتُ الْبَعْضِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ لَا يَخْتَصُّ بِقَدْرٍ دُونَ قَدْرٍ، وَيَعْدِدُ دُونَ عَدَدٍ إِلَّا لِمُخْتَصِّصٍ وَتَقْدِيرٍ اخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَقْدَارِ وَبَعْضِ الْجِهَاتِ وَبَعْضِ الْأَقْطَارِ وَجُوبًا حَتَّى يَسْتَحِيلَ خِلَافُهُ مَعَ تَسَاوِي الْأَقْطَارِ وَالْأَقْدَارِ - مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْقَطْعِ<sup>(٣)</sup>، وَلَوْ ادَّعَى مُدَّعٍ اسْتِحَالَتَهُ ضَرُورَةً لَمْ يَكُنْ مُبْعَدًا فِي دَعْوَاهُ.

وَكَمَا عَلِمْنَا بُطْلَانَ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: كَانَ الْمُحَدَّثُ وَاجِبَ الْعَدَمِ فِي حَالِ عَدَمِهِ وَوَاجِبَ الْوُجُودِ فِي حَالِ وُجُودِهِ مَعَ تَمَازُي الْأَوْقَاتِ وَعَدَمِ تَأْثِيرِهَا فِي الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي وُجُوبِ عَدَمِ الْقَدِيمِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مَعَ تَمَازُي الْأَوْقَاتِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ كَائِنًا فِي مَكَانٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ لِكَوْنِهِ هُوَ مَعْنَى خَصَصَهُ بِهِ أَوْ لَا لِكَوْنِهِ.

فَإِنْ زَعَمَ الْخَصْمُ: أَنَّهُ اخْتَصَّ بِهِ لِذَاتِهِ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ قَادِحًا فِي إِثْبَاتِ الْأَكْوَانِ.

= أما الأشعري: فقد كان يثبت العلو والاستواء على العرش؛ كما في الإبانة (ص ١٠٥)، والمقالات (١/ ٣٤٥) مع: ٣٥٠، ورسالة إلى أهل النغر (ص ٢٣٣)، والبيان (ص ١٥٨)، ويقول ابن رشد - في مسألة الجهة: «لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثم تبهم على نفيها متأخرو الأشاعرة» مناهج الأدلة (ص ١٧٧) والمقدمة (ص ٧٧)، وبيان تلبس الجهمية (٢/ ٤٥).

(١) يرد على هذا الدليل «أن الجسم العظيم الذي لم يفصل بعضه عن بعض فيجعل في حيزين منفصلين أو لا يمكن ذلك فيه - إذا وصف بأنه غير منقسم لم يلزم من ذلك أن يكون بقدر الجوهر الفرد، بل قد يكون في غاية العظم والكبر» بيان تلبس الجهمية (٢/ ٥١)، أما قول الرازي في أساس التقديس (ص ٦٣)، «إن العظيم يجب أن يكون مركباً منقسماً» فهذا قياس للغائب على الشاهد دون جامع بينهما فيبطل. بيان تلبس الجهمية (٢/ ٦٥).

(٢) انظر هذا الجواب في: الرازي: أساس التقديس (ص ٦٣)، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ٢٦٥).

(٣) ذكر الأمدى هذا الجواب عن مثبتى الجهة، لكنه انتقده بأنه مبني على قول من يذهب إلى أن كون الله تعالى في الجهة إنما هو كون الأجرام. الأمدى: غاية المرام (ص ١٩٥)، وانظر كذلك: الاقتصاد (ص ١٣٣).

فَإِنْ قَالَ: إِنَّ الْجَوْهَرَ افْتَقَرَ إِلَى الْكَوْنِ مِنْ حَيْثُ كَانَ اخْتِصَاصُهُ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ جَائِزًا،  
وَاخْتِصَاصُ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِجِهَةٍ وَاجِبٌ، فَاسْتَعْنَى عَنِ الْمُخَصَّصِ مِنَ الْكَوْنِ وَغَيْرِهِ:

فَالْجَوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْفًا، وَهُوَ: اسْتِحَالَةُ تَعْيِينِ جِهَةٍ لِلْقَدِيمِ مِنْ بَيْنِ الْجِهَاتِ الْمُتَسَاوِيَةِ  
فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الصَّالِحَةِ لِاخْتِصَاصِهِ سُبْحَانَهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِهَا، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: الْأَحْيَا  
وَالْجِهَاتُ لَا تَتَنَاهَى، أَوْ قُلْنَا بِتَنَاهِيهَا، فَكَيْفَ يُذَرِّكُ الْعَاقِلُ تَعْيِينَ جِهَةٍ لَهُ وَجُوبًا مَعَ  
تَسَاوِيهَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ أَشَارُوا إِلَى الْفَوْقِيَّةِ: فَمَا مِنْ جِهَةٍ يُسَمُّونَهَا فَوْقًا إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى تَحْتَ بِالْإِضَافَةِ  
إِلَى مَا فَوْقَهُ؛ فَإِنْ فَوْقَ وَتَحْتَ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِضَافَةِ وَلَيْسَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، وَكَذَلِكَ الْيَمِينُ  
وَالْيَسَارُ، وَقُدَّامَ وَخَلْفَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: اخْتِصَاصُ الْجَوَاهِرِ بِأَحْيَازِهَا حُكْمٌ وَاجِبٌ لَهَا، فِيمَ تَنْفَصِلُونَ عَنْ هَذَا  
إِلَّا بِأَنْ تَقُولُوا: إِضَافَةُ الْجَوَاهِرِ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ كَإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ؛ لِتَسَاوِيِ  
الْجِهَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ كَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي اخْتِصَاصِ الْقَدِيمِ بَعْضُ الْجِهَاتِ دُونَ بَعْضٍ؛  
فَلَا يَقَعُ الْإِخْتِصَاصُ بِبَعْضِ الْجِهَاتِ أَوْ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا جَائِزًا، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ  
ثُبُوتِ جَوْهَرٍ سَاكِنٍ بِسُكُونٍ قَدِيمٍ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ الْكِرَامِيَّةِ؛ فَإِنْ مِنْ جَائِزَاتِ الْعُقُولِ  
رَوَالَ كُلِّ سَاكِنٍ وَانْتِقَالِهِ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: الْحُكْمُ إِذَا ثَبَتَ مُعَلَّلًا شَاهِدًا لَزِمَ تَعْلِيلُهُ غَائِبًا طَرْدًا لِلْعِلَّةِ، وَلَا يَمْنَعُ

(١) الغزالي: الاقتصاد (ص ١٣٤)، والرازي: أساس التقديس (ص ٧٢).

(٢) الاستدلال على إثبات الجهة بإثبات الفوقية أجاب عنه نفاة الجهة بالقول بأن الجهة أمر نسبي ينتفي بانتفاء  
النسب. الاقتصاد (ص ١٣٤)، ونهاية الأقدام (ص ١١٣)، والأربعين (ص ١٦٢)، والمسيرة (ص ١٦)،  
وهذا الجواب مبني على:

١ - أنه: «لو كان الفوق متميزًا عن التحت بالتميز الذاتي لكانت الجهات أمورًا وجوديةً عمدةً قابلةً للانقسام، وذلك  
يقضي تقدم الجسم؛ لأنه لا معنى للجسم إلا ذلك».

٢ - نفى الجهة لأنها أينٌ بالإضافة، وهي نسبة تنتفي بانتفاء النسب.  
ويرد على هذا الجواب: إرادة نفس ذلك النسبي مع قطع النسبة؛ فإن المحل المخصوص ينسب فيتصف بالجهات  
الست. القبلي: العلم الشامخ (ص ١٦٦).

ومن الجدير بالذكر: أن الرازي الذي اعتمد هذا الجواب في غير موضع من مصنفاته - عاد فخالفه بأن: «الجمعية  
ليست عبارة عن وجود هذه الأبعاد بالفعل» انظر: الباحث المشرقية (٤٧/٢)، والمطالب العالية (١/٢٢٥).

مِنْ طَرْدِهَا افْتَرَأَ الْحُكْمَيْنِ فِي الْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، وَبِمِثْلِ هَذَا تَرُدُّ عَلَى الدَّهْرِيِّ إِذَا ادَّعَى اخْتِصَاصَ الْأَفْلَاقِ وَالنُّجُومِ بِأَحْيَازِهَا وَأَقْدَارِهَا وَجُوبًا.

ثُمَّ الْكَرَامِيَّةُ قَالُوا: إِنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ مُخْتَصِّ بِجِهَةٍ لِمَعْنَى، وَقَالُوا: إِنَّهُ مُبَايِنٌ عَنِ الْعَالَمِ بَيِّنُوتُهُ قَدِيمَةٌ، فَعَبَّرُوا عَنِ الْكَوْنِ الَّذِي يُخَصِّصُهُ بِالْجِهَةِ بِالْبَيِّنُوتَةِ.

وَالْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا مُبَايَنَةَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ لِلْعَالَمِ قَبْلَ وُجُودِ الْعَالَمِ، وَإِنَّمَا تُتَصَوَّرُ الْمُبَايَنَةُ وَتَتَحَقَّقُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي جِهَتَيْنِ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ تَجَدُّدَ الْإِسْمِ يُوجِبُ التَّغْيِيرَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُبَايِنًا أَوْ مُحَازِيًا لِلْعَالَمِ أَوْ فَوْقًا ثُمَّ يَتَجَدَّدُ لَهُ هَذَا الْإِسْمُ فِي لَا يَزَالُ أَوْ جَبَّ تَغْيِيرُهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالُوا: يَفْعَلُ فِي ذَاتِهِ أَفْعَالًا [١/٣٢] وَلَا يَصِيرُ بِهَا فَأَعْلًا كَالْأَقْوَالِ وَالْإِرَادَاتِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ كَانَ الْكَوْنُ الَّذِي يُخَصِّصُهُ - سُبْحَانَهُ - بِجِهَةٍ قَدِيمًا فَالْقَدِيمُ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِبَعْضِ الْجِهَاتِ، فَكَيْفَ يَتَّعِنُ لِلْكَوْنِ الْقَدِيمِ جِهَةً مُمَازِلَةً لِسَائِرِ الْجِهَاتِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ لَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ، وَهَذَا يُوجِبُ كَوْنَهُ فِي سَائِرِ الْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ.

وَلَوْ قَالَ الدَّهْرِيُّ: الْأَفْلَاقُ مُخْتَصَّةٌ بِأَمَاكِينِهَا لِذَوَاتِهَا أَوْ بِأَكْوَانٍ قَدِيمَةٍ، فِيمَاذَا نُجِيبُهُمْ؟ فَإِنْ قَالُوا: جَوَابًا لَهُمْ أَنَّ إِضَافَةَ الْجَوْهَرِ إِلَى جِهَةٍ كِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ فِي حُكْمِ الْجَوَازِ، وَإِضَافَةَ هَذَا الْقَطْرِ إِلَى هَذَا الْجَزْمِ كِإِضَافَةِ قُطْرٍ آخَرَ إِلَيْهِ:

قُلْنَا: فَيَلْزَمُكُمْ طَرْدُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِي كُلِّ مُخْتَصِّ بِجِهَةٍ حَتَّى لَا يَقَعَ اخْتِصَاصُ بِجِهَةٍ إِلَّا جَائِزًا لَهُ حُكْمُ الْجَوَازِ.

فَإِنْ قَالُوا: وَالدَّهْرِيُّ يُسَلِّمُ لَنَا جَوَازَ نَقْلِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، فَإِذَا سَلَّمُوا ذَلِكَ فِي الْأَبْعَاضِ، يَلْزَمُهُمْ تَجَوُّزُهُ فِي الْجُمْلَةِ:

قُلْنَا: الدَّهْرِيُّ إِنَّمَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ الْإِخْتِصَاصِ بِالْحَيِّزِ وَالْقُطْرِ فِي الْجُمْلَةِ دُونَ أَجْزَاءِ الْعَنَاصِرِ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ نَفْيُ الْخَلَاءِ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمُ: الْعَالَمُ مَمْلُوءٌ وَلَيْسَ فِيهِ خَلَاءٌ أَصْلًا، وَكَمَا لَا يَخْتَوِي جُمْلَتُهَا عَلَى خَلَاءٍ فَلَا تُنَاجِمُ مُنْقَطِعَاتِهَا خَلَاءً، فَإِنَّمَا لَمْ يُجَوِّزُوا انْتِقَالَ جُمْلَتِهَا مِنْ أَفْطَارِهَا لِعَدَمِ الْخَلَاءِ:

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ خَلَطٌ لِلْجَوَازِ الْعَقْلِيِّ الْبَدِيهِيِّ بِالْإِسْتِحَالَةِ، وَمَنْشَأُ النَّظَرِ مَعْرِفَةُ الْجَوَازِ

وَالِاسْتِحَالَةَ وَتَمْيِيزُ الْبَعْضِ عَنِ الْبَعْضِ، وَمَنْ خَلَطَ أَبَا بِيَابٍ خَرَجَ عَنْ حَيْزِ الْعُقْلَاءِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمُنَظَرَةَ وَالْمُكَالَمَةَ.

وَالْكَرَامِيَّةُ: يُسَلِّمُونَ لَنَا أَنَّ الْأَخْيَارَ وَالْجِهَاتِ الصَّالِحَةَ لِاخْتِصَاصِ الْقَدِيمِ بِهَا مُسَاوِيَةٌ: وَإِنْ تَعَسَّفَ مُتَعَسِّفٌ وَمَنَعَ التَّسَاوِيَّ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَبَيِّنَ لِلْجِهَةِ الَّتِي اخْتَصَّ الْقَدِيمُ بِهَا صِفَةً تَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا تَمَيَّزَهَا بِالْفَوْقِيَّةِ، وَإِذَا تَحَقَّقَ اسْتَوَاؤُهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بَطَلَ الْحُكْمُ بِتَغْيِينِ بَعْضِهَا لِلِاخْتِصَاصِ وَجُوبًا فَشَارَكَ الْجَوَاهِرَ فِي جَوَازِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ بِطَرِيقَةِ مَتِينَةٍ فَقَالَ: « الْمُخْتَصُّ بِالْجِهَاتِ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمُحَادَاةُ مَعَ الْأَجْسَامِ، وَكُلُّ مَا يُحَادِي الْأَجْسَامَ لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لِأَقْدَارِهَا أَوْ لِأَقْدَارِ بَعْضِهَا أَوْ يُحَادِيهَا مِنْهُ بَعْضُهُ، فَإِنَّ كُلَّ أَصْلٍ يَجْرُنَا إِلَى تَقْدِيرِ الْإِلَهِ وَتَبَعِيضِهِ فَهُوَ كُفْرٌ » (١). وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مُفْتَضِّلَةٌ مِنَ الطَّرِيقَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا.

فَإِنْ قَالُوا: الْقَدِيمُ لَا حَيِّثَ لَهُ؛ فَلَا يَقْبَلُ التَّقْدِيرُ وَالتَّبَعِيضُ بِخِلَافِ الْمُحَدَّثَاتِ: قُلْنَا: أَلَيْسَ يَخْتَصُّ بِجِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَخَلَّتْ سَائِرُ الْجِهَاتِ الْأُخْرَى عَنْهُ، وَصَارَتْ جِهَتُهُ مَشْغُولَةً بِهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ قَائِمِ بِنَفْسٍ غَيْرِهِ الْإِخْتِصَاصَ بِهَذِهِ الْجِهَةِ، وَأَنَّهُ يُحَادِي الْعَرَّضَ وَجُمْلَةَ الْمُحَدَّثَاتِ، وَإِنَّمَا يُحَادِي الشَّيْءَ مَا يُحَادِيهِ بِحَدِّهِ وَمُنْقَطَعِهِ، وَكُلُّ هَذَا مُؤَدِّنٌ بِالْحَيِّثِيَّةِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ يَقْصِدُ إِلَى ذَاتِهِ بِإِخْدَاتِ الْحَوَادِثِ فِيهِ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ ذُو حَيْثٍ لَمَا حَلَّتْهُ الْأَعْرَاضُ الْمُفْتَقِرَةُ إِلَى الْمَحَالِّ الْمُتَنَاهِيَةِ؛ فَإِنَّ الْعَرَّضَ فِي حُكْمِ الْمُتَنَاهِي عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَنْحَصِرُ فِي مَحَلِّهِ، وَلَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَنْبَسِطُ عَلَى مَحَلِّينِ.

فَإِنْ قَالُوا: اللَّوْنُ وَالْكُونُ وَالصَّوْتُ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْجِهَاتِ وَلَا حَيْثَ لَهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا قَابِلَةٌ لِلْمُحَادَاةِ:

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ وَلَيْسَ لِلْعَرَّضِ جِهَةٌ بِدَلِيلِ جَوَازِ اجْتِمَاعِ كَثِيرٍ مِنْهَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَزَاحُمٍ وَلَا تَمَانُعٍ (٢).

وَمَعْنَانَا بِالِاخْتِصَاصِ بِالْجِهَةِ: اشْتِغَالَ الْجِهَةِ بِهِ وَامْتِنَاعُ وَجُودِ ذِي حَيْثُ فِي جِهَتِهِ، وَلَوْ أَطْلَقَ مُطْلَقًا أَنَّ اللَّوْنَ الَّذِي فِي السَّقْفِ قَوْفًا أَوْ يُحَاذِينَا فَهُوَ فِي إِطْلَاقِهِ مُتَجَوِّزٌ؛ فَإِنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي فِيهِ اللَّوْنُ يُحَاذِينَا بِمُنْقَطَعِهِ وَحَدَهُ دُونَ اللَّوْنِ وَالْكَوْنِ، فَإِنَّهُمَا اجْتَمَعَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَمَانُعٍ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ سَلَّمْنَا لَكُمْ الْمُحَادَاةَ فَنَمْنَعُ التَّقْدِيرَ وَالتَّبَعِيضَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْأَجْسَامِ الَّتِي لَهَا أَقْدَارٌ وَأَقْطَارٌ، فَهِيَ إِذَا مَا سَتْ جِسْمًا أَوْ قَابَلَتْهُ، [٣٢/ب] فَيَتَقَدَّرُ لَا مَحَالَةَ بِمُقْدَارِهِ.

فَأَمَّا الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ: فَإِنَّهُ عَظِيمٌ لَا يَقْبَلُ التَّقْدِيرَ:

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْإِخْتِصَاصَ بِالْجِهَاتِ وَالْإِنْحِصَارَ فِيهَا وَالْإِنْقِطَاعَ عَلَيْهَا -: يَتَضَمَّنُ تَحْدِيدًا وَتَقْدِيرًا وَتَبَعِيضًا وَنَهَاءً.

يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ مَنْ جَارَ عَلَيْهِ الْمُحَادَاةُ مَعَ الْأَجْسَامِ جَارَ عَلَيْهِ الْمُمَاسَّةُ مَعَهَا؛ لِأَنَّ الْمُصَحَّحَ لِلْأَمْرَيْنِ الْإِخْتِصَاصُ بِالْجِهَةِ وَالْإِنْقِطَاعُ عَلَيْهَا.

وَنَزِيدُ لِهَذَا تَقْرِيرًا فَنَقُولُ: كُلُّ مَا يَلَاقِي مُتَقَدِّرًا مِنْ جِهَةٍ فَجِهَةٌ مُلَاقَاتِهِ إِيَّاهُ مُنْقَطِعَةٌ، فَقَدْ انْتَهَى فِي جِهَةِ الْمُلَاقَاةِ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُجَاوِرِ بِجِهَتِهِ الْمُمَاسِّ لَهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ بَعْضُ الْجِهَاتِ بِتَقْدِيرِ الْمُحَادَاةِ أَوْ لَى مِنْ بَعْضٍ؛ فَلَيْزَ جَارَ تَقْدِيرِ الْمُحَادَاةِ مِنْ جِهَةٍ تَحْتَ مَعَ الْمَصِيرِ إِلَى نَفْيِ التَّقْدِيرِ، جَارَ تَقْدِيرِ الْمُحَادَاةِ يَمْنَهُ وَيَسْرَهُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْجِهَاتِ.

ثُمَّ نَعْبَرُ عَنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ بِعِبَارَاتٍ فَنَقُولُ: الْمُمَكِّنُ فِي الْمَكَانِ أَوْ الْمُخْتَصَّصُ بِالْجِهَةِ لَا يَكُونُ مُتَمَكِّنًا إِلَّا وَالْمَكَانُ تَحْتَهُ، وَكُلُّ مَا جَارَ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَحْتَ جَارَ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَائِرُ الْجِهَاتِ، وَالْمَانِعُ مِنَ الْجَمِيعِ أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ لُزُومُ الْمُخْصَصِ وَالْمُقَدَّرِ، فَإِنْ اسْتَحَالَ عَلَيْهِ الْجِهَاتُ الْخَمْسُ لِهَذَا الْمَانِعِ، اسْتَحَالَ عَلَيْهِ جِهَةٌ تَحْتَ لِذَلِكَ، فَنَقُولُ: مَنْ صَحَّتْ لَهُ جِهَةٌ وَاحِدَةٌ وَجَبَتْ لَهُ سَائِرُ الْجِهَاتِ كَالْجَوْهَرِ، وَمَا اسْتَحَالَ عَلَيْهِ جِهَاتٌ اسْتَحَالَ عَلَيْهِ جِهَةٌ كَالْعَرَضِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْعَرَضُ غَيْرُ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ، وَالْقَدِيمُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَيَجِبُ انْفِرَادُهُ:

قُلْنَا: لَوْ كَانَ انْفِرَادُهُ يَتَضَمَّنُ جِهَةً لَصَحَّتِ الْجِهَاتُ الْأُخْرَى كَسَائِرِ الْقَائِمَاتِ بِنَفْسِهَا، وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي فَصْلِ « الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ وَحَقِيقَتُهُ ».

فَإِنْ قَالُوا: الْجَوْهَرُ صِفَةٌ وَالرَّبُّ تَعَالَى عَظِيمٌ:

قُلْنَا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لِعَظَمَتِهِ، وَسَنَعِدُ فَضْلًا فِي الْعَظِيمِ وَمَعْنَاهُ؛ فَتَبَتْ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ أَنَّ مَا انْقَطَعَ مِنْ جِهَةٍ يَجِبُ انْقِطَاعُهُ مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا هَذِهِ النُّكْتَةَ فِي الزَّمَانِ مَعَ الْقَائِلِينَ بِإِبْتِثَاتِ حَوَادِثٍ لَا أَوَّلَ لَهَا: إِنَّ الْإِنْتِهَاءَ مُشْعِرٌ بِالنِّهَايَةِ.

وَأَمَّا الْهَيْصِمِيَّةُ: فَإِنَّهُمْ مَنَعُوا الْمُحَادَاةَ وَالنِّهَايَةَ، وَأَنكَرُوا الْحَيِّثِيَّةَ وَشَغَلَ الْقَطْرَ، ثُمَّ نَاقَضُوا حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُبَيِّنٌ عَنِ الْعَالَمِ، وَإِنَّهُ إِذَا رَأَى فَإِنَّهُ يَرَى مِنْ جِهَةٍ فَوْقَ؛ فَإِنَّ الْمُبَايَنَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا مِمَّا لَهُ حَدٌّ وَمُنْقَطَعٌ، لَا سِيَّمَا وَالرُّؤْيَا عَنْهُمْ تَقْتَضِي الْمُقَابَلَةَ.

فَإِنْ فَسَّرُوا الْمُبَايَنَةَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الطَّبَقَتَيْنِ فَهَمَّ مُسَاعِدُونَنَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَتَبَتُوا لَهُ الْجِهَةَ، وَمَنَعُوا تَقْدِيرَ قَائِمٍ بِنَفْسٍ آخَرَ بِجِهَتِهِ، وَعَيَّنُوا لَهُ جِهَةً فَوْقَ، وَأَنَّهُ يَرَى فِي تِلْكَ الْجِهَةِ، وَكُلُّ هَذِهِ مُنَاقَضَاتٌ.

فَإِنْ قَالُوا: وَأَنْتُمْ يَلْزَمُكُمْ التَّعْطِيلُ وَنَفْيُ الْوُجُودِ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ إِلَّا مُتَفَرِّدًا:

قُلْنَا: الْمُبَايَنَةُ وَالْإِنْفِرَادُ إِنْ أُريدَ بِهِ انْفِرَادُ عَزَلَةٍ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي تَحْدِيدًا لَا مَحَالَ، وَأَنْتُمْ إِنَّمَا اسْتَبَعَدْتُمْ مَا قُلْنَا؛ لِأَنَّكُمْ تَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُوهُومَاتِ الَّتِي تُشَاهِدُونَهَا، ثُمَّ لَمْ تُوقِفُوا عَلَيْهِ فَضَايَا الْمُوهُومَاتِ؛ حَيْثُ أَتَّكَّرْتُمْ لَهُ الْجِهَاتِ الْخَمْسَ، وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ تَقْدُّسَهُ عَنْ خَصَائِصِ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ وَمُخَالَفَتَهُ لِهَمَّا، وَأَنَّهُ مَعْقُولٌ الدَّلِيلِ غَيْرُ مُوهُومٍ وَلَا مَقْدُورٍ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ الْأُسْتَاذِ أَنَّهُ أَثْبَتَ لَهُ صِفَةً تُوجِبُ لَهُ التَّقْدُّسَ عَنِ الْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ وَهِيَ أَخْصُ صِفَاتِهِ.

ثُمَّ دَعَاكُمْ بِإِبْتِثَاتٍ بُعْدَ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْعَرْشِ بِلَا نِهَائِيَّةٍ - بَاطِلَةٌ؛ فَتَقْدِيرُ مَسَافَةٍ بَيْنَهُمَا بِلَا نِهَائِيَّةٍ مُسْتَحِيلٌ.

وَأَمَّا الْعَابِدِيَّةُ: إِذَا سَلَّمُوا تَنَاهِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ فَلَوْ قَدَّرْنَا وُجُودَ جِسْمٍ فَوْقَ الْعَرْشِ أَوْ عَلَى يَمِينِهِ، أَوْ عَلَى يَسَارِهِ، وَقَدَّرْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَرْشِ مِنَ الْبُعْدِ مِثْلَ مَا بَيْنَ الْقَدِيمِ مِنَ الْبُعْدِ وَبَيْنَ الْعَرْشِ، فَبِمَ تَعْرِفُونَ حُدُوثَ ذَلِكَ الْجِسْمِ، فَكُلُّ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى حُدُوثِ مَا يُشَاكِلُهُ، أَوْ يَلْزَمُ الْحُكْمُ بِقَدَمِ الْجَمِيعِ، وَهَكَذَا نَقُولُ: فَيَمَنْ يَعْتَرَفُ بِأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَمُمَاسَّ لَهُ.

### شُبْهِ الْمُخَالَفِينَ:

مَحْصُولُ كَلَامِهِمْ [١/٣٣] يَزْجِعُ إِلَى أَنَّ: مِنْ حُكْمِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ أَنْ يَكُونَ مُنْفَرِدًا أَوْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِجِهَةٍ، وَبَنَوْا عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْقَائِمِينَ بِأَنْفُسِهِمَا أَنْ يَكُونَا مُتَجَاوِزِينَ أَوْ مُتَبَايِنِينَ<sup>(١)</sup>.

وَنَحْنُ قَدْ نَقُولُ: لَا قَائِمَ بِالنَّفْسِ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَمَعْنَانَا بِهِ: انْتِفَاءُ الْمَحَلِّ.

فَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ انْتِفَاءَ الْمَحَلِّ يَتَضَمَّنُ انْفِرَادًا بِجِهَةٍ فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ، وَلَا مُسْتَدَّ فِيمَا ادَّعَوْهُ إِلَّا الشَّاهِدَ.

ثُمَّ نَاقِضُوا فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ فِي الشَّاهِدِ الْمُخْتَصَّ بِالجِهَةِ إِمَّا أَنْ يَشْغَلَ أَقْلَ الْقَلِيلِ مِنَ الْمَكَانِ أَوْ الجِهَةِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ يُحَازِي مَا يُحَازِيهِ فِي أَقْلِ الْقَلِيلِ مِنَ السَّمْتِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، فَهَذَا حُكْمٌ مَا وَجَدْنَاهُ فِي الشَّاهِدِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ سَمَّ أَتَبَوْا جِسْمًا فِي الْغَائِبِ قَائِمًا بِالنَّفْسِ، خَارِجًا عَنْ هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي يَجِدُونَهُ فِي الشَّاهِدِ، فَبَطَلَ الْإِسْتِدْلَالُ بِالشَّاهِدِ.

ثُمَّ الْقَائِمَاتُ بِأَنْفُسِهَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي صَحَّ مُبَايَنَتُهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ يَصِحُّ مُمَاسَّتُهَا، وَيَصِحُّ تَقْدِيرُ بَعْضِهَا فِي الْمُبَايَنَةِ وَالْمُمَاسَّةِ بِمِقْدَارِ الْآخَرِ، وَمِنْ الْوَجْهِ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهَا فَوْقَ الْآخَرِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ، وَأَنْتُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذِهِ الْوُجُوهَ وَهَذِهِ التَّقْدِيرَاتُ فِي الْقَدِيمِ؛ فَبَطَلَ الْإِلْتِجَاءُ إِلَى الْقَائِمَاتِ بِأَنْفُسِهَا فِي الشَّاهِدِ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمُنَاقَضَاتِ.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: الْمَوْجُودُ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ هُوَ كَالْعَرَضِ مَعَ الْجَوْهَرِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِجِهَةٍ مِنْهُ:

فَيَقَالُ لَهُمْ: عَلِمْتُمْ ذَلِكَ ضَرُورَةً أَوْ دَلَالَةً؟

فَإِنْ فَرَعُوا إِلَى الشَّاهِدِ وَقَالُوا: وَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ تَغْلِيلُ ذَلِكَ بِالْحُدُوثِ؛ فَإِنَّهُ وُجُودٌ عَنْ عَدَمٍ، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، فَلَمْ يَنْتَقِ إِلَّا الْوُجُودُ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذَا حُكْمٌ كُلُّ مَوْجُودَيْنِ:

(٢) قارنه بها في الإرشاد (ص ٤٠).

(١) انظر: الرازي: الأربعمائة (ص ١٥٣).

قُلْنَا: كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَّلْتُمُوهُ بِالْوُجُودِ عَنِ الْعَدَمِ؛ كَمَا قُلْتُمْ: «الْمَوْجُودُ عَنِ الْعَدَمِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا، أَوْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، أَوْ لَطِيفًا أَوْ كَثِيفًا، أَوْ خَالِقًا أَوْ مَخْلُوقًا» فَعَلَّلْتُمْ جَمِيعَ ذَلِكَ بِالْوُجُودِ عَنِ الْعَدَمِ، كَذَلِكَ عَلَّلُوا هَذَا بِالْوُجُودِ عَنِ الْعَدَمِ.

ثُمَّ بُبْطِلَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ بِالْعَرَضَيْنِ فِي مَحَلَّيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا مَوْجُودَانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِحَيْثُ الْآخَرُ وَلَا بِجِهَةٍ مِنْهُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُقْتَضِي لِمَا قَدَّرْتُمُوهُ الْحُجْمِيَّةُ وَالنَّهَائِيَّةُ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْمُقْتَضِي لِلْأَسْبَابِ النَّهَائِيَّاتِ، وَمَنْ لَا نِهَائِيَّةَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي وُجُودِهِ وَلَا يُنَاسِبُ الْمُتَنَاهِي فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَمَنْ لَا حَيْثُ لَهُ - لَا يُنَاسِبُ مَا لَهُ حَيْثُ.

ثُمَّ نَعَارِضُ قَوْلَ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِ الدَّهْرِيَّةِ؛ حَيْثُ طَالَبُونَا بِإثْبَاتِ نِسْبَةِ بَيْنِ الْأَزَلِ وَبَيْنَ مَا لَا يَزَالُ، فَيُضْطَرُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرِيقَيْنِ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُقْتَضِي لِلْأَسْبَابِ النَّهَائِيَّةِ، وَمَنْ لَا نِهَائِيَّةَ لَهُ فِي ذَاتِهِ لَا يَقْبَلُ النِّسْبَةَ مِمَّا لَهُ نِهَائِيَّةٌ، وَبِمِثْلِ هَذَا تَرُدُّ عَلَيْهِمْ إِذَا قَالُوا: خَلَقَ اللَّهُ الْعَالَمَ فِي نَفْسِهِ أَوْ مُبَايِنًا عَنْهُ. أَوْ قَالُوا: تَقْدِيرُ مَوْجُودٍ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَ الْعَالَمِ غَيْرُ مَعْقُولٍ<sup>(١)</sup>.

فَنَقُولُ: إِنَّ حُرُوفَ الظَّرْفِ - مِثْلُ: فِي، وَبَيْنَ، وَالذُّخُولِ، وَالْخُرُوجِ، وَحَيْثُ، وَأَيْنَ، وَإِلَى، وَأَمْثَالَهَا - إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي ذَوِي الْحُدُودِ وَالنَّهَائِيَّاتِ، وَمَنْ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا ظَرْفَ، لَا يُعْقَلُ فِي حَقِّهِ الدُّخُولُ وَالْخُرُوجُ، وَالْبَيْنُونَةُ وَالْإِنْتِصَالُ وَالْمُجَاوَرَةُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَرَبَّمَا نَقُولُونَ: لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ مُنَحْزِرًا لَجَازَ أَنْ يُوجَدَ بِحَيْثُ وَجُودُهُ مُنَحْزِرٌ: قِيلَ لَهُمْ: وَلَوْ كَانَ مُخْتَصًّا بِجِهَةٍ وَمُنْحَصَرًّا فِيهِ - وَهُوَ غَيْرُ مُنَحْزِرٍ - لَجَازَ أَنْ يُوجَدَ بِجِهَةٍ وَوُجُودِهِ مُنَحْزِرٌ، كَمَا قُلْتُمْ فِي اللَّوْنِ وَالْكُونِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ رَجَعَ إِلَى عَقْلِهِ وَلَمْ يَعْتَسِفْ عِلْمَ أَنَّ الْمَوْجُودَ الَّذِي لَا يَحْوِيهِ مَحَلٌّ وَلَا تَضْبِطُهُ جِهَةٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمَنْ رَامَ مَعْرِفَةَ شَيْءٍ، سَبَقَ عَقْلُهُ إِلَى مَكَانِهِ وَجِهَتِهِ:

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَمْ تُسَيِّدُوا مَا تَدَّعَوْنَهُ إِلَى صَرُورَةٍ، وَلَا إِلَى دَلِيلٍ، وَقَدْ التَّبَسَّ عَلَيْكُمْ الْمَوْهُومُ بِالْمَعْقُولِ، وَرَبَّ أَمْرٍ تُدْرِكُهُ الْعُقُولُ وَلَا تَتَصَوَّرُهُ الْأَوْهَامُ، وَوُجُودُ



الْقَدِيمِ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ وَجِبَ مُخَالَفَتُهُ وَتَنَزُّهُهُ عَنِ تَصْوِيرِ الْأَوْهَامِ وَتَمَثُّلِ الْأَفْكَارِ، وَقَدْ قَالَ عليه السلام: «تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ، وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ».

[ ٣٣ / ب ] وَمِمَّا يَذَرُكَ بِالْعَقْلِ دُونَ الْوَهْمِ الْأَزَلُ وَالْأَبَدُ، وَكَذَلِكَ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ، وَكَذَلِكَ الْإِبْجَادُ وَالْإِبْدَاعُ مَعَ اسْتِحَالَةِ تَجَدُّدِ حَالِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ وَلَا تَجَدُّدِ تَعَلُّقٍ وَلَا أَدَاةٍ وَلَا آلَةٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

وَمُخَالَفُونَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا ضَاقَ مَجَالُهُمْ يُعَلِّلُونَ أَنْفُسَهُمْ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَظِيمٌ؛ فَلِذَلِكَ لَا يَقْبَلُ التَّقْدِيرَ وَالتَّخْدِيدَ مِنَ الْجِهَاتِ، فَهَلَّا اعْتَقَدُوا اعْتِقَادَ أَهْلِ الْحَقِّ وَعَلَّلُوا أَنْفُسَهُمْ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ وَلِذَلِكَ لَا يَصَوِّرُهُ الْوَهْمُ وَلَا يُمَثِّلُهُ الْفِكْرُ وَلَا حَيْثُ لَهُ وَلَا كَيْفَ.

## ( ١ / ٢ / ٢ ) الْفَصْلُ الثَّانِي

### ( أ ) فَصْلُ: فِي نَفْيِ الْحَدِّ وَالنَّهَائَةِ عَنِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ

اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ: أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا نِهَائَةَ لَهُ فِي ذَاتِهِ؛ عَلَى مَعْنَى نَفْيِ الْجِهَةِ وَالْحَيْثِيَّةِ عَنْهُ، وَلَا يَتَنَاهَى فِي وُجُودِهِ؛ عَلَى مَعْنَى نَفْيِ الْأَوَّلِيَّةِ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ أَرْلِيَّ أَبَدِيٌّ.

وَكَذَلِكَ صِفَاتُ ذَاتِهِ لَا تَتَنَاهَى فِي ذَوَاتِهَا؛ لِإِخْتِصَاصِهَا بِذَاتٍ لَا تَتَنَاهَى، وَلَا تَتَنَاهَى فِي وُجُودِهَا؛ لِوُجُوبِ أَرْلِيَّتِهَا وَبَقَائِهَا، وَكَذَلِكَ لَا تَتَنَاهَى فِي مُتَعَلِّقَاتِهَا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومَاتٍ لَا تَتَنَاهَى، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ وَالْكَلَامُ وَالْإِرَادَةُ.

وَأَمَّا الْجَوْهَرُ: فَإِنَّهُ يَتَنَاهَى فِي الْوُجُودِ وَالذَّاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْغُلُ إِلَّا حَيَازَهُ حُكْمِ النَّهَائَةِ، وَلَهُ مُفْتَتِحٌ فِي الْوُجُودِ وَيَجُوزُ عَدَمُهُ.

وَالْعَرَضُ يَتَنَاهَى فِي الذَّاتِ حُكْمًا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَسِطُ عَلَى مَحَلِّينَ، وَيَتَنَاهَى فِي الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُي وَفَتَيْنِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ إِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ.

وَأَمَّا الْمُجَسِّمَةُ: فَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَتْ لِلْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ النَّهَائَةَ مِنْ سِتِّ جِهَاتٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَتْهَا مِنْ جِهَةٍ تَحْتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُطْلِقُ النَّهَائَةَ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ انْقَطَعَ مِنْ جِهَةٍ فَيَجِبُ انْقِطَاعُهُ مِنَ الْجِهَاتِ، وَأَنَّ الْإِنْخِصَاصَ بِالْجِهَةِ يُوجِبُ النَّهْيَةَ وَالْإِنْقِطَاعَ وَتَجْوِيزَ الْمُحَادَاةِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ النَّهْيَةَ تُنَافِي الْعِظَمَةَ وَتُوجِبُ الصَّغَرَ، وَلِهَذَا أَحَالُوا كَوْنَهُ وَسَطَ الْعَالَمِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ اتِّصَافَهُ بِالصَّغَرِ وَهُوَ سُبْحَانَهُ عَظِيمُ الذَّاتِ لِإِنْتِفَاءِ النَّهَائِيَّاتِ وَالصَّغَرِ عَنْهُ، لَا بَلْ هُوَ أَحَدِي الذَّاتِ بِلَا حَجْمٍ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ وَالْمُحَادَاةُ.

### ( ب ) فَصْلٌ: فِي مَعْنَى الْعِظَمَةِ وَالْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ عَظِيمٌ، وَأَعْظَمُ مِنْ كُلِّ عَظِيمٍ، وَمَعْنَى الْعِظَمَةِ وَالْعُلُوِّ وَالْعِزَّةِ وَالرَّفْعَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَاحِدٌ، وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ نُعُوتِ الْجَلَالِ وَصِفَاتِ التَّعَالِي عَلَى وَصْفِ الْكَمَالِ، وَذَلِكَ تَقْدُّسُهُ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِينَ، وَتَنْزُّهُهُ عَنْ سِمَاتِ الْمُحْدَثِينَ، وَعَنِ الْحَاجَةِ وَالنَّقْصِ، وَاتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ؛ كَالْقُدْرَةِ الشَّامِلَةِ لِلْمَقْدُورَاتِ، وَالْإِرَادَةِ النَّافِذَةِ فِي الْمُرَادَاتِ، وَالْعِلْمِ الْمُحِيطِ بِالْمَعْلُومَاتِ، وَالْقَوْلِ الْقَدِيمِ، وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَالْوَجْهِ وَالْيَدِ؛ كَمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

وَصَارَ طَائِفَةٌ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ إِلَى أَنَّ مَعْنَى عِظَمَتِهِ أَنَّهُ مَعَ وَحْدَتِهِ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْعَرْشِ، وَأَنَّ الْعَرْشَ تَحْتَهُ، وَهُوَ فَوْقَ كُلِّهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ كَلِمَةٍ: « حَذُو ».

وَمِنْهُ قَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى عِظَمَتِهِ أَنَّهُ يَلَاقِي مَعَ وَحْدَتِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، وَأَنَّهُ يَلَاقِي جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْعَرْشِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: الَّذِي يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللَّغَةِ مِنَ الْعِظَمَةِ عِظَمَةُ الْجُنَّةِ وَكَثْرَةُ الْأَجْزَاءِ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى أُطْلِقَ عَلَى مَنْ عَلَتْ رُبُوبَتُهُ وَكَثُرَتْ فَضَائِلُهُ الْإِحَاقَا بِهِ بِنَوْعٍ مِنَ التَّشْبِيهِ كَمَا قَالُوا فِي الْجِسْمِ وَالْجَسِيمِ: إِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ كَثْرَةُ الْأَجْزَاءِ مَعَ التَّأَلُّفِ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى قَالُوا: « لِفُلَانٍ عَلَيَّ مِنْهُ جَسِيمَةٌ » الْإِحَاقَا بِهِ عَلَى نَوْعٍ مِنَ التَّشْبِيهِ كَذَلِكَ يَقُولُونَ: « نَفْسٌ نَفِيسٌ » لِكَثْرَةِ فَضَائِلِهَا.

ثُمَّ يَقُولُونَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ شَاغِلٌ لِكُلِّ حَيٍّ فِي حَالِهِ وَاحِدَةٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ عَظِيمٍ؟

قَالُوا: هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَ جِسْمَيْنِ فِي حَيٍّ وَاحِدٍ.

قُلْنَا: وَلِمَ مَنَعْتُمْ ذَلِكَ وَأَنْكَرْتُمُوهُ فِي جِسْمَيْنِ قَدِيمٍ وَحَادِثٍ، وَإِنَّمَا نَمْنَعُ ذَلِكَ فِي جِسْمَيْنِ صَغِيرَيْنِ، وَلِمَا كَانَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَعْظَمَ مِنْ كُلِّ عَظِيمٍ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ الْأَمَاكِنِ، وَنَحْنُ لَمَّا جَعَلْنَا عَظَمَتَهُ مِنْ طَرِيقِ الرُّتْبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ جَعَلْنَا رُتْبَتَهُ فَوْقَ كُلِّ رُتْبَةٍ فِي صِفَاتِ الْمَدْحِ، وَلَوْ كَانَ سُبْحَانَهُ مُخْتَصًّا بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ لَكَانَ صَغِيرًا وَمُخَالَفُونَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ جِهَةٌ فَوْقَ، [١/٣٤] ثُمَّ صَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ يَقْضِي بِأَنَّهُ فِي جِهَةٍ فَوْقَ، فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمَدْحِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الشَّرْعُ عَرَّفَنَا ذَلِكَ:

يُقَالُ لَهُمْ: دَعَوَاكُمْ أَنَّ الْفَوْقِيَّةَ مِنْ جِهَةِ الْمَكَانِ، وَالْجِهَةُ صِفَةُ شَرَفٍ وَمَدْحٍ: تَحَكُّمٌ مَخْصُصٌ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا صِفَةُ مَدْحٍ لِأَصْحَابِ الْأَغْرَاضِ لِلْإِشْرَافِ عَلَى مَنْ دُونَهُمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: فَقَدْ يُؤْثِرُونَ جِهَةً تَحْتَ لِأَغْرَاضٍ لَهُمْ، وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ، عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ «فَوْقَ» مِنْ أَسْمَاءِ النَّسَبِ؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعْيِينِ جِهَةٍ تَكُونُ فَوْقًا لِعَيْنِهَا.

وَإِذَا قِيلَ: نَعْنِي بِقَوْلِنَا: إِنَّهُ صِفَةُ مَدْحٍ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَنْ هُوَ تَحْتَهُ، فنَقُولُ: إِذَا قَدَرْنَا عَدَمَ الْعَالَمِ فَلَا يَتَحَقَّقُ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ فَوْقَ وَلَا تَحْتَ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لِلْقَدِيمِ فِي الْأَزْلِ جِهَةٌ وَجُوبًا عَلَى رُغْمِ الْخُصُومِ، فَلَا يَتَعَيَّنُ لِلْعَالَمِ جِهَةٌ وَجُوبًا لِتَسَاوِي الْجِهَاتِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُحَدَّثَاتِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَخْلُقَهُ فِي جِهَةٍ لَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى وُجُودِهِ - سُبْحَانَهُ - تَحْتَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ فِي الشَّرْعِ إِيمَاءً إِلَى الْفَوْقِيَّةِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الْفَاحِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١].

وقَوْلِهِ: ﴿سَجَّ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الاعلى: ١].

وقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ أَعْلَى الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ٢٥٥، والشورى: ٤]:

فنَقُولُ: لَفْظُ فَوْقَ فِي اللَّغَةِ وَالْقُرْآنِ وَرَدَ عَلَى مَعَانٍ:

فَقَدْ وَرَدَ بِمَعْنَى الْجَانِبِ وَالْجِهَةِ: وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ عَلَى الْقَدِيمِ.

وَوَرَدَ بِمَعْنَى الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ: وَهُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الْفَاحِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١].

وقَوْلِهِ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] وَالْمَعْنَى بِهِ أَنَّ قَهْرَهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِمِقْدَارٍ قَهْرِهِمْ؛ بَلْ فَوْقَهُ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥، والشورى: ٤]: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عُلُوُّ الرُّتْبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالْعِظَمَةِ وَالْإِقْتِدَارَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿سَقِيلُ أَبْنَاءِهِمْ وَسَعَتِي، نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

وَقَالَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤].

وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣١].

وَقَالَ لِمُوسَى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨].

وَقَالَ لِأَصْحَابِ نَبِيِّنَا ﷺ: ﴿وَلَا تَخْزَوْا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

وَقَالَ: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠].

فَكُلُّ هَذَا يُرَادُ بِهِ عُلُوُّ الرُّتْبَةِ وَالْفَضِيلَةِ، وَإِنَّمَا خُوطِبْنَا عَلَى قَدْرِ أَفْهَامِنَا وَاعْتِقَادِنَا.

و«فَوْقَ»: قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى الْفَضِيلَةِ وَالشَّرَفِ كَمَا قَالَ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

وَقَالَ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وَيُقَالُ: الدِّينَارُ فَوْقَ الدَّرْهِمِ، وَنَحْوِهِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ فَوْقَ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ - فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَوْلَا الْخَبَرُ لَمَا عَرَفْنَا تَسْمِيَةَ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ فَوْقًا فِي حَقِّ اللَّهِ، وَلَا تَسْمِيَةَ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ فِي حَقِّهِ فَوْقًا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾.

وَلَوْ قِيلَ: الْأَصْلُ فِيهِ فَوْقِيَّةُ الْجِهَةِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الْفَضِيلَةِ وَالْغَلْبَةِ الْإِحَاقَا بِهِ بِنَوْعٍ مِنَ الْمُسَابَهَةِ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِظَمَةِ وَالْجِسْمِ، كَانَ حَسَنًا، وَهَذَا الْمَعْنَى يَجْرِي فِي الْعُلُوِّ أَيْضًا. وَلَوْ قِيلَ عَلَى الْعَكْسِ: إِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ فَوْقِيَّةُ الرُّتْبَةِ وَعُلُوُّ الرُّتْبَةِ وَالْفَضِيلَةِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ كَانَ حَسَنًا.

ثُمَّ أَصْحَابُ الْأَعْرَاضِ مَرَّةً يُؤْثِرُونَ جِهَةً فَوْقَ لِإِشْرَافِ وَالِاسْتِيْلَاءِ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَقَدْ يُؤْثِرُونَ فِي السِّتِنَا جِهَةً تَحْتَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]<sup>(١)</sup>:

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ: فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِوَاءَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ، وَالَّذِينَ صَارُوا إِلَى أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ تَحَرَّبُوا حَرْبَيْنِ:

فَصَارَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ هُوَ الْعُلُوُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْإِفْتِقَارِ وَالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ وَالْإِنْفِرَادِ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ، وَهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ مُدْرَكًا بِالْعَقْلِ، وَلَكِنَّ تَسْمِيَتَهُ اسْتِوَاءَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْخَيْرِ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَمَنْ قَالَ هَذَا فَإِنَّهُ يُسَمِّي الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ حِينَ خَلَقَ الْعَرْشَ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] <sup>(١)</sup>.

قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: لَمْ يَزَلِ الرَّبُّ تَعَالَى عَلَى صِفَةِ يَصِحُّ بِهَا الْإِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ إِذَا خَلَقَهُ؛ كَمَا قُلْنَا: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَلَى صِفَةِ يَصِحُّ بِهَا سَمَاعُ الْأَصْوَاتِ إِذَا وُجِدَتْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: الْإِسْتِوَاءُ صِفَةُ خَبَرِيَّةٌ لَا بَيَانَ لَهَا أَكْثَرُ مِمَّا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ [٣٤/ب] السَّلَفِ، وَنَحْوُ هَذَا قَالُوا فِي الْقَوَفِيَّةِ وَالنُّزُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُؤَثِّرُ هَذَا الْمَعْنَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «الْإِسْتِوَاءُ ثَابِتٌ بِلَا كَيْفٍ».

وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ.

وَقَالُوا: الْكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ:

فَمَنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ: فَالَّذِي يَلِيقُ بِهِ الْإِضْرَابُ عَنْ تَفْسِيرِهِ وَتَأْوِيلِهِ، وَتَرَكَ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ فِي تَجْوِيزِ الْجِهَةِ وَالِاسْتِفْرَارِ عَلَى اللَّهِ، وَعَلَى هَذَا انْقَرَضَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا - فِي خَبَرِ النَّزُولِ - : يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ نُقْلَةٍ وَرَوَالٍ، وَلَا يَخْلُو الْعَرْشَ مِنْهُ بِلَا كَيْفٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِسْتِوَاءَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَعَانِي وَاللُّغَةِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَبِي الْحَسَنِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: فَعَلَ فِعْلًا فَسَمَاهُ اسْتِوَاءَ مِنْ زِيَادَةِ هَيْئَةٍ أَوْ نَظْمٍ، وَحَرْفُ «ثُمَّ» عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلتَّرَاخِي.

وَإِذَا جَعَلْنَاهُ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ فَالتَّرَاخِي إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْبَارِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « ثُمَّ » بِمَعْنَى الْوَاوِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتَرَبٍ ﴾ (١٦) ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا [البلد: ١٦، ١٧]؛ أَيْ: وَكَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا.

وَقَالَ: ﴿ خَلَقْتَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْتَكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِ كُلِّ ﴿ [الأعراف: ١١]؛ أَيْ: ثُمَّ أَخْبَرَكُمْ بِهَذَا، وَكَقَوْلِهِ: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢ و ١٥٥].

وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ التَّرَاخِي يَرْجِعُ إِلَى خَلْقِ الْعَرْشِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْإِسْتِوَاءُ الْمُصَافُ إِلَى الْعَرْشِ يُنْبِئُ بِظَاهِرِهِ عَنِ الْإِسْتِقْرَارِ، غَيْرَ أَنَّهُ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ رَوَى الْكَلْبِيُّ<sup>(١)</sup> عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ: اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَقَرَّ<sup>(٢)</sup>: وَهَذَا مِنْ زِيَادَاتِ الْكَلْبِيِّ؛ فَإِنَّ تَلَامِذَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ نَقَلُوا عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ: فَرَوَى أَبُو رَوْحٍ<sup>(٣)</sup> عَنِ الضَّحَّاكِ<sup>(٤)</sup>.....

(١) محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث بن عبد العزى الكلبي: أبو النضر الكوفي النسابة المفسر، من عبد وُدٍّ، وشهد الكلبي موقعة « دير الجماجم » مع ابن الأشعث، من آثاره تفسير للقرآن، قال الحافظ: اتهم بالكذب، توفي سنة (١٤٦ هـ). انظر: المعارف (ص ٥٣٥)، وتهذيب التهذيب (١١٦/٥)، وتقريب التقریب: ٢/، وشذرات الذهب (٢١٧/١)، وهدية العارفين (٧/٢)، ومعجم المؤلفين (٣٠٨/٣)، وبروكلمان (٩/٤)، (٣٠/٣)، وسزكين (٥٦/١).

(٢) انظر: الأساء والصفات (ص ٥٢١) وضعفه فقال: « هذه الرواية منكورة، وأبو صالح هذا والكلبي ومحمد ابن مروان كلهم متروك عند أهل العلم بالحديث، لا يحتجون بشيء من رواياتهم لكثرة المناكير فيها وظهور الكذب منهم في رواياتهم »، وحكى الثعلبي في تفسيره هذا القول عن الكلبي ومقاتل، وانظر: شرح حديث النزول (ص ٣٩٢).

(٣) أبو روق عطية بن الحارث الهمداني الكوفي صاحب التفسير: قال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقریب: صدوق من الخامسة أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. انظر: تهذيب التهذيب (١٤٣/٤)، وتقريب التهذيب (٢٤/٢).

(٤) الضحاک بن مزاحم الهلالي أبو القاسم ويقال: أبو محمد، البلخي الخراساني: من كبار المفسرين، أكثر من النقل عن ابن عباس في التفسير، وفي سماعه منه نظر، ضعف هذا السماع عبد الملك بن ميسرة، وابن حبان، وابن عدي، ويحيى القطان توفي سنة مائة وخمس، انظر: المعارف (ص ٤٥٧)، وميزان الاعتدال (٣٢٥/٢)، وتهذيب التهذيب: (٥٧٢/٢)، وشذرات الذهب (١٢٤/١)، والأعلام (٣١٠/٣)، ومعجم المؤلفين (٥/٢)، وتاريخ التراث العربي (٤٩/١).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَعْنَاهُ صَعِدَ أَمْرُهُ<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى عَطَاءٌ<sup>(٢)</sup> عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: « خَالِئٌ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ »<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ<sup>(٤)</sup> فِي قَوْلِهِ: « ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ » [البقرة: ٢٩، فصلت: ١١]: « أَيْ قَصَدَ إِلَى خَلْقِهَا »<sup>(٥)</sup>، فَكَذَلِكَ « أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ » أَيْ: قَصَدَ إِلَى خَلْقِهِ. وَهَذَا قَوْلُ أُثَمَّةِ اللَّغَةِ، قَالُوا: مَعْنَاهُ أَقْبَلَ عَلَى خَلْقِ الْعَرْشِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٥/١)، والتفسير الوسيط للواحدي (٧٢/١)، وتفسير القرطبي (٢٩٩/١)، (٦٠٨/٩)، وأخرج ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥٢٠) والبخاري في صحيحه في كتاب التوحيد باب: « وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْآلَاءِ »: قال أبو العلية: « ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ » ارتفع « فَسَوَّاهُ »: خلقه. وكذا أخرجه الطبري (٢٧٦/١) من طريق أبي جعفر الرازي عنه، وأولُه البيهقي بارتفاع أمره كما في الأسماء والصفات (ص ٥٢٠). وانظر: فتح الباري (٤١٤/١٣)، والدر المنثور (١٠٧/١)، والقرطبي (٢٩٩/١)، وشرح حديث النزول (ص ٣٨٩)، وهذا ما رجحه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٧٦/١)، وهو رأي ابن عباس وأكثر مفسري السلف. انظر: معالم التنزيل للبغوي (١٢٢/١).

(٢) عطاء بن أبي رباح واسم أبيه أسلم أبو محمد المكي: مولى قریش أحد الأئمة الأعلام من التابعين، أدرك ماتنين من الصحابة، كان مفسراً ومحدثاً وفقيهاً، وكان يعرف بمفتي مكة، توفي سنة مائة وأربعة عشر، انظر: المعارف (ص ٤٤٤)، وطبقات الفقهاء (ص ٥٧)، وتهذيب التهذيب (١٢٨/٤)، ونكت الهميان (ص ١٩٩)، وتاريخ التراث العربي (٥١/١).

(٣) حكاه عنه القرطبي في تفسيره (٤٣٤١/٦).

(٤) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي: ولد سنة (٩٥ هـ)، المحدث الفقيه الزاهد، أمير المؤمنين في الحديث، كان للثوري مذهب فقهي على طريقة أهل الحديث، له: الجامع الكبير والصغير، الفرائض، التفسير، انظر: المعارف (ص ٤٩٧)، وتهذيب التهذيب (٣٥٣/٢)، والتقريب (٣١١/١)، والشذرات (٢٥٠/١)، وهدية العارفين (٣٨٧/١)، والأعلام (١٠٤/٣)، كحالة (٧٧١/١)، وسزكين (٢٢٣/٢)، وحياة الشعر في الكوفة (ص ٢٥٦)، ولابن الجوزي كتاب في مناقبه.

(٥) حكى عن سفيان بن عيينة وابن كيسان حكاه ابن عطية (٢١٤/١)، والقرطبي (٢٩٩/١)، أما عن الثوري فلم أقف عليه، وهذا التأويل هو الراجح؛ لتعديه بحرف الغاية، ويكون معنى الآية: قصد إليها بإرادته ومشيتته قصداً سوياً بلا صارف يلويه ولا عاطف يشنه من إرادة خلق شيء آخر في تضاعيف خلقها، وهذا المعنى هو الذي رجحه كثير من المفسرين؛ كالواحد في الوسيط (٧١/١)، والزغشري (١٢٣/١)، وابن كثير (٦٧/١)، وأبو السعود (٧٨/١)، والنسفي (٣٩/١).

(٦) تفسير الاستواء على العرش بالإقبال على خلقه مردود من وجوه:

أن خلق العرش سابق على خلق السموات والأرض؛ ففي البخاري مرفوعاً: « كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض » فإذا كان العرش مخلوقاً قبل خلق السموات والأرض فكيف يكون استواءه عمده إلى خلقه والاستواء في الآية بعد خلق السموات والأرض؟! أن هذا التفسير لا يُعرف في اللغة قط لا حقيقة ولا مجازاً، لا في نظم ولا في نثر. شرح حديث النزول (ص ٣٩٣).

وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ<sup>(١)</sup> وَالزَّجَّاجِ<sup>(٢)</sup> وَعَلِيِّ بْنِ عِيسَى<sup>(٣)</sup> وَتَعْلَبٍ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِمْ.  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْتَوَى بِمَعْنَى عَلَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

= أن هذا التفسير لا يستقيم: لأن الاستواء إلى الساء عُدِّي بحرف الغاية: « إلى » كما يقال: عمدت إلى كذا وقصدت إلى كذا، ولا يقال: عمدت على كذا ولا قصدت عليه.

أن هذا التفسير لم يقل به أحد من السلف، بل السلف كلمتهم متفقة في هذا الباب؛ وهي إثبات علو الله على عرشه، أما ما نقله المصنف عن أئمة اللغة فأكثره وارد في الاستواء إلى السماء لا الاستواء على العرش وبينهما فرق كبير.

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفراء: أخذ عن الكسائي ويونس بن حبيب البصري وغيرهما، إمام مدرسة الكوفة النحوية بعد شيخه الكسائي، توفي في طريقه إلى مكة سنة (٢٠٧هـ)، له: معاني القرآن والحدود في النحو، انظر: الأضداد (ص ١٥٩)، وطبقات الزبيدي (ص ١٣١، ١٣٣)، وأعيان الأعيان (ص ٤٢)، والمزهر (٢/٤١٠)، والشذرات (٢/١٩)، وهدية العارفين (٢/٥١٤)، وضحي الإسلام (٢/٣٠٧)، ومعجم المؤلفين (٤/٩٦)، وبروكلمان (٢/١٩٩)، والمدارس النحوية (ص ١٩٢، ٢٢٣)، وحياة الشعر في الكوفة (ص ٢٦٤)، ونشأة النحو (ص ٧٢)، ومقدمة معاني القرآن له (١/٧).

وأما قوله في تفسير الآية: ففي معاني القرآن له (١/٢٥)، وحكاه عنه ثعلب في مجالسه (١/١٧٤) غير أنه ورد في الاستواء إلى السماء لا الاستواء على العرش.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج: لزم المبرد حتى حسن رأي المبرد فيه، تولى تعليم عبيد الله ابن سليمان وزير الخليفة معلماً لولده القاسم، ولما تولى القاسم الوزارة اتخذه كاتباً، توفي سنة (٣١٠هـ)، له: معاني القرآن، حروف المعاني، انظر: أخبار النحويين البصريين (ص ١٠٨)، الزبيدي (ص ١١١، ١١٢)، إنباء الرواة (١/١٥٩)، الشذرات (٢/٢٥٩)، النجوم الزاهرة (٣/٢٠٨)، ضحي الإسلام (٢/٦٧)، الأعلام (١/٤٠)، كحالة (١/٢٧)، بروكلمان (٢/١٧١)، نشأة النحو (ص ١٠٥)، وأما قوله في تفسير هذه الآية: فحكاها الواحدي في الوسيط (١/٧١) لكن في الاستواء إلى السماء لا على العرش.

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني الإخشيدي الوراق: من تلاميذ ابن السراج وابن دريد، ولد ببغداد سنة (٢٧٦هـ) وتوفي بها سنة (٣٨٤هـ)، تلمذ لأجلة أعلام العربية: الزجاج وابن السراج وابن دريد، له: شرح سيبويه، النكت في مجاز القرآن، الحدود في النحو، معاني الحروف، وفي علم الكلام: الأسماء والصفات، صنعة الاستدلال، والروية في النقض على الأشعري وغيرها، انظر: الزبيدي (ص ١٣٠)، وإنباء الرواة (٢/٢٩٦، ٢٩٤)، وميزان الاعتدال (٢/٢٣٥)، واللسان (٤/٢٤٨)، والشذرات (٣/١٠٩)، وهدية العارفين (١/٦٨٣)، وبروكلمان (٢/١٨٩)، ومقدمة معاني الحروف له (ص ١١).

(٤) أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني بالولاء المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة والحديث، ولد سنة (٢٠٠هـ)، كان بينه وبين المبرد إمام البصريين منافسة وخصومة، له: الفصح وأماله المعروفة بمجالس ثعلب وغيرهما، انظر: طبقات الزبيدي (ص ١٤١، ١٥٠)، والإنباء (١/١٣٨، ١٥١)، والمزهر (٢/٤١٢)، والنجوم الزاهرة (٣/١٣٣)، والشذرات (٢/٢٠٧)، وبروكلمان (٢/٢١٠)، ونشأة النحو (ص ٧٣)، والمدارس النحوية (ص ٢٢٤، ٢٣٧)، ومقدمة مجالس ثعلب (١/٩).

وأما تفسيره الآية بالقصد إلى السماء ففي مجالسه (١/١٧٤) وحكاها عنه الواحدي في التفسير الوسيط (١/٧١)، لكن في الاستواء إلى السماء لا الاستواء على العرش وبينهما فرق واضح.



فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ جَعَلْنَاهُمْ صَرَعى لِنَسِرَ وَكَاسِرٍ<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ الْوَاحِدِيُّ<sup>(٢)</sup> ﷺ: قَالَ أَصْحَابُ الْمَعَانِي: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بِالْعُلُوِّ  
وُنُقُودِ السُّلْطَانِ، وَأَصْلُهُ اسْتَوَاءُ التَّدْبِيرِ كَمَا أَنَّ أَصْلَ الْقِيَامِ الْإِنْتِصَابُ.

ثُمَّ يُقَالُ: فُلَانٌ قَائِمٌ بِأَمْرِ فُلَانٍ أَيْ: بِالتَّدْبِيرِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ أَيْ: بِالتَّدْبِيرِ  
وَالْمُضَاءِ الْأُمُورِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿قَالِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَذُرُّ  
الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣]<sup>(٣)</sup>.

وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّ فِرْعَوْنَ يُوسُفَ عَرَضَ عَلَيْهِ السَّرِيرَ وَالْخَاتَمَ وَالتَّاجَ، فَقَالَ يُوسُفُ: أَمَّا  
السَّرِيرُ فَأَدِيرُ بِهِ مُلْكَكَ، وَالْخَاتَمُ أَحْفَظُ بِهِ مُلْكَكَ.

فَنَقُولُ لِأَصْحَابِ الظَّاهِرِ الْمُحْتَجِّينَ بِظَوَاهِرِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ: أَتَجَوِّزُونَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ  
الْإِسْتِقْرَارَ؟

فَإِنْ جَوَّزُوا ذَلِكَ أَوْ شَكُّوا فِيهِ، فَقَدْ عَدَلُوا عَنْ طَرِيقَةِ أَيْمَةِ السَّلَفِ.  
فَهُمْ بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا مُعْتَقِدِينَ لِلتَّجَسُّمِ أَوْ شَاكِينَ فِيهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ عُذُولٌ عَنْ طَرِيقَةِ أَيْمَةِ  
السَّلَفِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فَظَاهِرُ  
هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ بِالذَّاتِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ<sup>(٤)</sup>: ﴿وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ فِي الْمُحْتَضِرِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥].

قَالَ النَّخَعِيُّ<sup>(٥)</sup>: «لَا تَبْصُقْ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي»<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَثُوءَةَ الْوَاحِدِي: صاحب التفسير، كان أستاذ عصره في التفسير والنحو، نعته الذهبي بإمام علم التأويل، من تصانيفه: البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب نزول القرآن، وشرح ديوان المتنبي الذي يعد أجملها نفعا وأكثرها فائدة، وكتاب المغازي، والإعراب في علم الإعراب، وتوفي سنة (٤٦٧)، بمدينة نيسابور. انظر: إنباء الرواة (٢٢٣/٢)، وطبقات الشافعية لابن هداية (ص ٢٣٦)، وشذرات الذهب (٣٣٠/٣)، والنجوم الزاهرة (١٠٤/٥)، وهدية العارفين (٦٩٢/١)، وأبجد العلوم (١٤٧/٣)، ومعجم المؤلفين (٤٠٠/٢)، والأعلام (٢٥٥/٤)، والرسالة المستطرفة (ص ٧٨).

(٢) انظر التفسير الوجيز للواحدِي.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، ومسلم في كتاب المساجد، باب النهي عن البزاق في المسجد في الصلاة وغيرها، كلاهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧].

وَقَالَ: ﴿ مَا أَمْنُكُمْ مَن فِي السَّلَامَةِ ﴾ [الملك: ١٦، ١٧].

وَإِذَا تَعَارَصَتِ الْآيَاتُ فَلَيْسَ بَعْضُهَا بِإِلَّا خِتَجَاجٍ بِهِ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ.

ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رحمه الله <sup>(١)</sup> حَكَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِثْلَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ <sup>(٢)</sup>، وَعَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ <sup>(٣)</sup>، وَمُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَرْيَابِيِّ <sup>(٤)</sup>، وَشُعَيْبِ بْنِ حَرْبٍ <sup>(٥)</sup>، وَيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ <sup>(٦)</sup>،

(١) الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني إمام أهل السنة والجماعة: ولد في بغداد سنة (١٦٤ هـ)، مؤسس المذهب الفقهي السني الرابع، وقع مع الخلفيتين المأمون والمعتصم في محنة لرفضه رأي المعتزلة بخلق القرآن، له من الكتب: المسند، والناسخ والمنسوخ، والزهد، والورع، والرد على الجهمية والزنادقة (المنسوب إليه)، وغيرها، توفي سنة (٢٤١ هـ) في بغداد. أفردت لسيرته المصنفات؛ منها: لصالح بن أحمد بن حنبل، ولحنبل ابن إسحاق، وللبيهقي وابن الجوزي والمقرئزي والحافظ المقدسي، وابن عبد الهادي، وعنه دراسات معاصرة للشيخ أبي زهرة وعلي عبد الحق وعبد الحليم الخندي، ولوتر ملفيل باتون. وانظر ترجمته في: طبقات الفقهاء (ص ١٠١)، وطبقات الخنابلة (١/ ٤، ٢٠)، وصفة الصفوة (١/ ٥٣٦)، والكاشف للذهبي (١/ ٦٨)، والشذرات (٢/ ٩٦)، والنجوم الزاهرة (٢/ ٣٠٤)، والمنهج الأحمد (١/ ٥)، ومعجم المؤلفين (١/ ٢٦١)، والأعلام (١/ ٢٠٣)، وضحي الإسلام (٢/ ١٢١، ٢٣٤)، وبروكلمان (٣/ ٣٠٨)، وسزكين (٢/ ١٩٦، ٢٠٧).

(٢) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي: ولد في الكوفة سنة (١٠٧ هـ)، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب العلم من الحجاز، له: تفسير القرآن الكريم، وجزء في أحاديث، توفي ابن عيينة سنة (١٩٦ هـ). انظر: الفهرست (ص ٢٢٦)، والمعارف (ص ٢٥٤)، وصفة الصفوة (١/ ٤٧٢)، والكاشف (١/ ٣٧٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٧٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٧)، والأعلام (٣/ ١٥٩)، ومعجم المؤلفين (١/ ٧٧١)، والرسالة المستطرفة (ص ٦٣)، والأعلام (٣/ ١٠٥)، وسزكين (١/ ١٣٩).

(٣) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولا هم: ضعفه علماء الجرح والتعديل من قبل حفظه: قال عنه الحافظ: صدوق يخطئ ويصير، ورمي بالتشيع، انظر: مجمع الزوائد (١/ ٢٠٩)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١٦)، وتقريب التهذيب (٢/ ٣٩)، وبروكلمان (١/ ١٤١).

(٤) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولا هم أبو عبد الله الفريابي: قال الحافظ: ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق، توفي سنة (٢١٢ هـ). انظر: رجال البخاري (٢/ ٦٨٥)، ورجال مسلم (٢/ ٢١٨)، والكاشف (٣/ ١١١)، وميزان الاعتدال (٤/ ٧١)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٤٢)، وتقريب التهذيب (٢/ ٢٢١)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٨)، وهدية العارفين (٢/ ١٠)، والرسالة المستطرفة (ص ٥١)، والأعلام (٧/ ١٤٧)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٧٩١)، وبروكلمان (١/ ٦٧).

(٥) شعيب بن حرب المدائني أبو صالح البغدادي: نزيل مكة، روى عنه البخاري، توفي سنة (١٩٧ هـ). انظر: رجال صحيح البخاري (١/ ٣٤٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٥٠٥)، وتقريب التهذيب (١/ ٣٥٢)، وشذرات الذهب (١/ ٣٤٩).

(٦) يزيد بن هارون بن وادي: ويقال: زاذان بن ثابت السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي، ولد سنة (١١٨ هـ) ومات في خلافة المأمون سنة (٢٠٦ هـ). انظر: المعارف (ص ٥١٥)، ورجال البخاري (٢/ ٨١٠)، ورجال مسلم =

وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّةٍ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ<sup>(٢)</sup>، وَعَامَّةَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ<sup>(٣)</sup>، وَخَلَقَ كَثِيرٌ [١/٣٥] مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ، وَلَا يَخْلُو الْعَرْشَ عَنْهُ، وَلَا يُقَالُ لِلَّهِ: كَيْفَ؟ لِأَنَّهُ خَلَقَ كَيْفَ، ﴿لَا يُشْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «نُزُولُ الرَّبِّ حَقٌّ بِلَا نُقْلَةٍ وَزَوَالٍ وَلَا كَيْفٍ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ»<sup>(٤)</sup>:

وَاجْتَنَّبَ فِي هَذَا بِقَوْلِ الْحَلِيلِ رحمته الله: ﴿لَا أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٧٦].

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله هَذَا الْاجْتِنَاجَ أَيْضًا.

وَقَدْ حَكَيْنَا فِيمَا سَبَقَ عَنِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ الْحَنْظَلِيِّ رحمته الله أَنَّ الْأَمِيرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ طَاهِرٍ سَأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ فَأَجَابَ بِمِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى كَمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي أَبْوَابِ النَّظَرِ.

= (٢/٣٥٦)، وطبقات الحنابلة (١/٤٢٢)، وصفة الصفوة (٢/٩)، وتهذيب التهذيب (٦/٢٣١)، والمنهج الأحمد (١/٧٥)، والشذرات (٢/١٦)، وهدية العارفين (٢/٥٣٦)، والأعلام (٨/١٩٠)، ومعجم المؤلفين (٤/١٢١)، وبروكلمان (٤/١٠)، وأعمال الأعيان (ص ٥٢).

(١) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول: إمام قدوة ثقة حافظ متقن، زعم الخطيب ضياء الدين أنه أخو ابن كلاب، وليس بشيء بل هو غلط وإنما اتفاقا في الاسم والنسبة كما قاله الحافظ في لسان الميزان (٣/٣٦١)، توفي يحيى في صفر سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر: رجال مسلم (٢/٣٣٨)، وطبقات الحنابلة (١/٤٠١)، وصفة الصفوة (٢/٢٢٢)، وميزان الاعتدال (٤/٣٨٠)، والكاشف (٣/٢٥٦)، وتهذيب التهذيب (٦/١٣٨)، والمنهج الأحمد (١/٥٧)، والشذرات (٣/٢)، وهدية العارفين (٢/٥١٣)، والأعلام (٨/١٤٧)، ومعجم المؤلفين (٤/٩٦)، وسزكين (١/٣٠٣).

(٢) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري: وقيل الأزدي مولا هم أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الإمام العَلَم، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: المعارف (ص ٥١٣)، ورجال البخاري (١/٤٥٤)، وطبقات الحنابلة (١/٢٠٦)، وصفة الصفوة (٢/٢٣٢)، وأعمال الأعيان (ص ٤٢)، وتهذيب التهذيب (٣/٤٢٤)، والمنهج الأحمد (١/٥٨).

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح: عالم فقيه مفسر محدث مؤرخ نحوي لغوي، من تصانيفه: الزهد، السنن، التفسير، البر والصلة، الجهاد، مات في رمضان سنة (١٨١هـ). انظر: المعارف (ص ٥١١)، وطبقات الفقهاء (ص ١٠٧)، وصفة الصفوة (٢/٣٣٠)، وتهذيب التهذيب (٣/٢٤٧)، والشذرات (١/٢٩٥)، والنجوم الزاهرة (٢/١٠٣)، وهدية العارفين (١/٤٣٨)، والأعلام (٤/١١٥)، ومعجم المؤلفين (٢/٢٧١)، وبروكلمان: (٣/١٥٣)، وتاريخ التراث العربي (١/١٣٧).

(٤) لم أقف على هذا الأثر من كلام الإمام الشافعي ولا من ينقله عنه.

وَقَدْ سَلَكَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْقَفَّالُ<sup>(١)</sup> طَرِيقَهُ لَا بَأْسَ بِهَا فَقَالَ: «الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ مَحْمُولٌ عَلَى انْتِظَامِ أَمْرِ الْمَلَكُوتِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ السَّرِيرُ، وَالنَّاسُ وَإِنْ أَطْلَقُوا مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى الْمُلُوكِ فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِإِطْلَاقِهِ إِفْهَامَ هَذَا الْمَعْنَى».

فَإِنْ اسْتَدَلُّوا بِظَوَاهِرٍ مِنَ الْقُرْآنِ تَقْتَضِي تَحْدِيدًا وَإِشْعَارًا بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ فِي مَكَانٍ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

وَقَوْلِهِ: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُقَنَّدٍ﴾ [القمر: ٥٥].

وَمِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠، يونس: ٤].

وَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

وَ: ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [غافر: ٣].

وَقَوْلِهِ: ﴿تَرْجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

وَيَقُولُ فِرْعَوْنُ حِينَ قَالَ لِهَامَانَ: ﴿أَنْبِئْنِي بِصَرْمٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

وَيَتِمَسَّكُونَ بِالْمِعْرَاجِ، وَيَحْدِثُ الْجَارِيَةُ الْخَرَسَاءُ<sup>(٣)</sup>، وَيَرْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ أَيْدِيَهُمْ فِي

(١) أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافعي، فقيه محدث مفسر أصولي لغوي شاعر، توفي سنة (٣٦٥ هـ)، له: كتاب في أصول الفقه، شرح الرسالة للشافعي، التقریب، محاسن الشريعة، وغيرها. انظر: طبقات الفقهاء (ص ١٢٠)، وطبقات الشافعية لابن هداية (ص ٢٠٩)، وشذرات الذهب (٥١/٣)، والنجوم الزاهرة (٢٩٦/٣)، وهدية العارفين (٤٨/٢)، والأعلام (٢٧٤/٦)، ومعجم المؤلفين (٤٩٨/٣)، وبروكلمان (٣٠٣/٣)، وتاريخ التراث العربي (١٨٧/٢).

(٢) ويونس ٣، والفرقان ٥٩، والسجدة ٤، والحديد ٤.

(٣) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة، عن أبي هريرة، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ أَعْجَمِيَّةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ عِتْقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» فَأَشَارَتْ إِلَى السَّيِّءِ بِأَصْبِعِهَا السَّبَّائَةِ، فَقَالَ لَهَا: «مَنْ أَنَا؟» فَأَشَارَتْ بِأَصْبِعِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى السَّيِّءِ، أُنِيَ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا». والحديث له رواية أخرى فيها أن الجارية لم تكن خرساء ولعله حديث آخر. وانظر في تخريج الحديث: التوحيد (ص ١٢١)، والعلو (ص ١٦)، وظلال الجنة (٢١٥/١).

= وقد طعن الشيخ الكوثري - عفا الله عنه - في هذا الحديث بما لا مطعن فيه؛ فقال في عطاء بن يسار: «انفرد برواية حديث القوم عن معاوية بن الحكم، وقد وقع في لفظ له - كما في العلو للذهبي - ما يدل على أن حديث الرسول ﷺ مع الجارية لم يكن إلا بالإشارة، وسبك الراوي ما فهمه من الإشارة في لفظ اختاره !!؛ فلفظ عطاء الذي يدل على ما قلنا هو: «حدثني صاحب الجارية نفسه» الحديث، وفيه: فمد النبي ﷺ يده إليها مستفهاً: «مَنْ فِي السَّاءِ؟» وقالت: الله. قال: «فمن أنا؟» فقالت: رسول الله. قال: «أعتقتها فإنها مسلمة». وهذا من الدليل على أن: أين الله؟ لم يكن لفظ الرسول ﷺ وقد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب !! انتهى كلامه من تعليقه على الأسماء والصفات (ص ٥٣٢)، وانظر تعليقاته على السيف الثقيل لابن السبكي (ص ٨٢، ٨٦).

وكلام الشيخ الكوثري في ترجيح رواية الإشارة في الحديث ظاهر التهافت، والجواب عنه من وجوه:  
الأول: أن قصة الجارية تكررت غير مرة من غير حديث معاوية بن الحكم ومن غير طريق عطاء بن يسار وفيها التصريح بالسؤال الذي تخرج منه الشيخ؛ ومن ذلك: ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف؛ عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء.. الحديث وفيه زيادة السؤال عن الإيوان بالبعث، وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٧٩)، وصححه الذهبي في العلو وفيه روايات أخرى غير هذه، تقوى بمجموع الطرق، فيما جواب الشيخ الكوثري عن هذه الروايات؟!

الثاني: أن علماء الحديث متفقون على صحة حديث معاوية بن الحكم السلمي بلفظ: «أين الله؟» وقد أخرجه مالك (ح ١٥١١)، والشافعي، وأحمد (ح ٧٨٤٦، ٢٧٧١٨، ٢٧٧١٩، ٢٧٧٢٠)، ومسلم (ح ٥٣٧)، وأبو داود (ح ٩٣٠، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤)، والنسائي (ح ١٣١٨)، وابن خزيمة (١/ ٢٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٥)، (ح ٤٨٩-٤٩٠)، والأسماء والصفات (ص ٥٣٢)، وغيرهم كثير، حتى حكم الذهبي على الحديث بأنه متواتر (العلو: ١٦)، فهل غفل هؤلاء جميعاً عن هذه الرواية الراجحة - فيما ادعاه الشيخ - فلم يخرجوها في كتبهم؟!

الثالث: أن هذه الرواية التي رجحها الشيخ الكوثري ونقلها عن كتاب العلو للذهبي لم يسندوها الذهبي في كتابه؛ بل علقتها عن عطاء، والتعارض فرع التكافؤ في الثبوت، فهل تقوى هذه الرواية على معارضة ما أخرجه الثقات - وهم متوافرون - من التصريح بصيغة السؤال، فضلاً عن أن ترجح عليه؟!

الرابع: اعتمد الشيخ في ترجيحه أن حديث الجارية لم يكن إلا بالإشارة، بأن الراوي سبك ما فهمه من الإشارة في لفظ اختاره، ولم يعرفنا الشيخ: مَنْ ذلك الراوي الذي سبك ما فهمه؟ وما الدليل على سبكه؟ ثم هل يجوز - على قواعد أهل الحديث وعلماء الجرح والتعديل وكذلك عند الأصوليين - أن يطعن في إسناد ما طعنًا مجملًا بغير بيّنة اعتيادًا على الاحتال، أو على رواية غير مسندة أصلاً؛ فضلاً عن أن تكون صحيحة؟! والجرح المجمل لا اعتبار به.  
الخامس: من جهة الرواية: لم يطعن في الحديث أحدٌ من أهل السنة؛ فقد أخذ به من خرّجه من الأئمة السابق ذكرهم، كما أخذ به الماتريدي، والذين ينتمي الشيخ الكوثري إلى مذهبهم؛ من أمثال: السعد التفتازاني؛ شرح المقاصد (٢/ ٥٠) وذكر ما فهم أن إثبات العلو أحد قول الماتريدي. انظر: إشارات المرام (ص ١٩٨)، والتنكيل للمعلمي: (٢/ ٣٥٧).

كذلك أخذ به أبو الحسن الأشعري شيخ الأشاعرة؛ كما في الإبانة (ص ١١٩)، وقال بعد أن ذكر الحديث: وهذا يدل على أن الله تعالى على عرشه فوق السماء فوقية لا تزده قرباً من العرش، وسبق أن الحديث من مرويات البيهقي.

السادس: سؤال: «أين الله؟» ورد في أحاديث غير حديث الجارية؛ منها حديث أبي رزين فيما أخرجه الترمذي عنه أنه قال: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عماء ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء».

الدَّعَوَاتِ إِلَى جِهَةِ فَوْقِ.

قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨] وَنَظَائِرُهُ فَاَلْمَعْنَى بِهِ: فَالَّذِينَ هُمْ بِالْقُرْبِ مِنْ رَبِّكَ اضْطِغَاءً وَاجْتِبَاءً وَمَنْزِلَةً وَرِفْعَةً؛ كَقَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْأَنْبِيَاءِ فِي حَالِ خَيْرِيَّتِهِمْ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] وَالْمُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عُلُوِّ الرُّتْبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ، وَكَمَا قَالَ لِنَبِيِّنَا ﷺ: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩].

وَفِي الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَيْئًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذَرَاعًا»، إِلَى قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوْلَةً».

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ إِيَّانَ الْعَبْدِ إِلَيْهِ لَيْسَ يَقْطَعِ الْمَسَافَةُ، كَذَلِكَ إِيَّائِهِ - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ بِالْمَسَافَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمُقَابَلَةِ بِالتَّوْفِيقِ وَلَا يَظْهَرُ الْكَرَمُ. وَمِثْلُ قَوْلِهِ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا»<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «مَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي فِي قَبْضِ رُوحِ عَبْدِي بِكُرْهِ الْمَوْتِ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ».

وَقَالَ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي».

و: «أَنَا عِنْدَ الْمُتَكَبِّرَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ أَجْلِي».

وَقَوْلُهُ: «مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدَّنِي، فَيَقُولُ الْعَبْدُ: وَرَبُّ الْعَالَمِينَ يَمْرُضُ؟! فَيَقُولُ: مَرَضَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي، أَمَّا إِنَّكَ لَوْ عُدَّتَهُ، لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ بِإِكْرَامٍ لَا مَدَى لَهُ».

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥، الحديد: ١١].

وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ: «أَنَّ الرَّحِمَ يَأْخُذُ بِحَقْوِي الرَّحْمَنُ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَصِلْ مَنْ وَصَلَكَ وَأَقْطَعْ مَنْ قَطَعَكَ»<sup>(٢)</sup>.

= السامع: لا تعارض بين رواية الإشارة ورواية السؤال؛ إذ كل من اللفظ والإشارة قول دال عند اللغويين والمناطقية خلافاً لاصطلاح النحاة؛ الذين يفصلونه على اللفظ؛ انظر: آداب البحث والمناظرة (١٢/١)، وفيما سيأتي: (ل ٧٤/ب).

(١) الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة: بلفظ: «كنت سمعه وبصره»، وهو في الحلية لأبي نعيم بلفظ المصنف هنا من حديث أنس بسند ضعيف، انظر تخريج الإحياء للحافظ العراقي (٧١/١).

(٢) حديث صحيح: أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن باب: وتقطعوا أرحامكم، من حديث أبي هريرة.

تَقُولُ الْعَرَبُ: عُدْتُ بِحَقْوِ فَلَانٍ إِذَا اسْتَنْصَرْتُهُ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْأَلْفَافَ وَتَدَبَّرَ مَعَانِيَهَا فَأَنْصَفَ عِلْمَ أَنَّهَا وَرَدَتْ مُورِدَ التَّقْرِيبِ وَالْإِكْرَامِ، وَالتَّشْوِيقِ، وَإِظْهَارِ اللَّطْفِ وَالْكَرَمِ، وَرَفَعَ الْعِبَادَ وَمَنَّاظِلَهُمْ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مَا يُؤْذِنُ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ.

الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّ الْقُرْبَ بِالْمَسَافَةِ لَا أَثَرُ لَهُ فِي هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ؛ فَبِالْحَدِيثِ: «أَنَّ مِنْ كَوَاهِلِ حَمَلَةِ الْعَرْشِ إِلَى شُرَفَاتِهِ مِثْلَ مَا بَيْنَ كَوَاهِلِهِمْ إِلَى أَقْصَى نُحُومِ الْأَرْضِينَ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ثُمَّ فَوْقَ الشُّرَفَاتِ حُجُبُ الْعِزَّةِ، وَبَعْدَ كُلِّ حِجَابٍ كِبُغْدِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»<sup>(٢)</sup>؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ اسْتَلَمَهُ نَالَ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي يَنَالُهَا مَنْ تَمَكَّنَ مِنْ تَقْبِيلِ يَمِينِ الْمَلِكِ<sup>(٣)</sup>.

وَكَذَا قَوْلُهُ: «مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي».

[٣٥/ب] وَقَوْلُهُ: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] أَي: إِلَى حَيْثُ يَأْمُرُهُمُ اللَّهُ

بِهِ وَيَرْصَاهُ.

(١) حديث إسناده ضعيف: أورده الحافظ في المطالب العالية: كتاب الإيهان: باب عظمة الله وصفاته (ح ٣٠٩١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ثم قال الحافظ: هذا إسناده ضعيف، والحديث أخرجه الطبراني في الأحاديث الطوال (ص ٢٧٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (ص ٢٨٥)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/٨٣٠)، (٤/١٣٨٨).

(٢) حديث ضعيف: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد: (٦/٣٢٨)، وابن عدي في الكامل (٢/١٧) وعزاه الألباني في الضعيفة (١/٢٥٧ ح) إلى ابن خلاد في الفوائد (١/٢٢٤/٢)، وأمالى ابن بشران (٣/١/٢) من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، كذبه أبو بكر بن أبي شيبة، وموسى بن هارون، وأبو زرعة الرازي، قال الخطيب في ترجمته: يروي عن مالك وغيره من الرفعاء أحاديث منكورة، وقال ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث، وكذا الدارقطني. ميزان الاعتدال (١/١٨٦).

والحديث ضعفه المناوي في فيض القدير (٣/٤١٠)، كما نقل تضعيف ابن الجوزي وابن العربي له، وكذا الألباني في السلسلة الضعيفة (ص ٢٢٣)، وانظر: كشف الخفا (ح ١١٠٩)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (ح ٢٢٣).

(٣) كأن المصنف أخذ هذا التأويل من ابن قتيبة حيث قال في هذا الحديث: «إن هذا تمثيل وتشبيه، وأصله: أن الملك كان إذا صافح رجلاً، قَبَّلَ الرجل يده، فكان الحجر لله تعالى بمنزلة اليمين للملك، تستلم وتسلم»:

والحق أن ابن قتيبة أبعد النجعة في تأويله، إذ الحديث ضعيف؛ فلا حاجة إلى تأويله؛ فلا استدلال فرع الثبوت، وعلى فرض ثبوته، فالتأويل الأقوى له أن هذا الخبر لو صح لم يكن ظاهراً أن الحجر صفة لله لقوله: «يمين الله في الأرض» فقيده في الأرض، ولقوله: «فمن صافحه فكأنها صافح الله»، والمشبه ليس هو المشبه به. درء التعارض (٣/٣٨٤).

وَكَذَلِكَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾ [الصافات: ٩٩].

و: ﴿مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦] وَكَانَ مَقْصِدُهُ الشَّامَ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٠٠]؛ أَيُّ: إِلَى مَوْضِعٍ يَرْضَاهُ وَبِأَمْرِهِ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨، ١٠٥، هود: ٤] يَعْنِي: إِلَى حُكْمِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [الفجر: ٢٨] أَيُّ: إِلَى ثَوَابِهِ.

و: ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ وَمِلْكًا، وَ «وَأَنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» [البقرة: ١٥٦] حُكْمًا، وَفِي الدُّنْيَا الْحُكْمُ وَالْمُلْكُ وَالْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالْمَرْجِعُ إِلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الدَّعَاوَى تَنْقَطِعُ فِي الْآخِرَةِ، وَالظُّنُونُ تَتَلَاشَى.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] يَعْنِي: إِلَى قَبُولِهِ.

و: «الْصَّدَقَةُ تَقَعُ بِيَدِ اللَّهِ ثُمَّ بِيَدِ السَّائِلِ»؛ يَعْنِي: تَقَعُ مَوْقِعَ الْقَبُولِ.

﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] أَيُّ: يُثَبِّتُ لَهُ قَدْرًا وَمَنْزِلَةً وَيَقْبَلُهُ، وَالْإِنْتِقَالَ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ مُنْتَبِعٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْحَفَظَةَ يَكْتُبُونَهَا وَيَصْعَدُونَ بِهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿ءَايَنُّكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]؛ أَيُّ: مَنْ فَوْقَ السَّمَاءِ، أَوْ مَنْ فِي السَّمَاءِ سُلْطَانُهُ وَمَلَائِكَتُهُ.

﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] أَيُّ: لَهُ الْإِلَهِيَّةُ وَالسُّلْطَانُ فِيهِمَا كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] وَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَى: وَهُوَ اللَّهُ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

وَأَيْنَمَا عُرِجَ بِالنَّبِيِّ عليه السلام لِيَرَى مَلَكَوَتَ السَّمَوَاتِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿لِيُرِيَهُ، مِنْ مَا لَيْسَ أَتَيْنَا﴾ [الإسراء: ١].

كَمَا أَمَرَ مُوسَى عليه السلام بِالْمَجِيِّءِ إِلَى الطُّورِ لِيُسْمِعَهُ اللَّهُ كَلَامَهُ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الطُّورِ.

وَأَمَّا صُعُودُ مُنْرُودٍ فِي صَوْبِ السَّمَاءِ<sup>(١)</sup>،.....

(١) أخرج الطبري عن ابن جبير قال: «إِنَّ مُنْرُودَ صَاحِبِ الشُّوْرِ لَعَنَهُ اللَّهُ أَمَرَ بَنَاتُوتَ فَجَعَلَ وَجَعَلَ مَعَهُ رَجُلًا، ثُمَّ أَمَرَ بِالشُّوْرِ فَآخِطِلَ، فَلَمَّا صَعَدَ قَالَ لِصَاحِبِهِ: أَيُّ شَيْءٍ تَرَى؟ قَالَ: أَرَى الْمَاءَ وَجَزِيرَةً - يَعْنِي الدُّنْيَا - ثُمَّ صَعَدَ =



وَقَوْلٍ فِرْعَوْنَ لِهَامَانَ<sup>(١)</sup>:

فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمُشِيتِي الْجِهَةِ؛ لَأَنْتَهُمَا تَوَهَّمَا أَنَّ الرَّبَّ الَّذِي يَعْبُدُهُ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَبَدَعُوا إِلَهُمَا إِلَيْهِ هُوَ فِي السَّمَاءِ، وَلَقَدْ تَعَرَّفَ اللَّهُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى بِآيَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ كَمَا تَلَوْنَا مِنَ الْآيَاتِ خَبْرًا عَنْهُمَا، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

وَقَالَ مُوسَى فِي جَوَابِ فِرْعَوْنَ: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤]، وَ ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٨].

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ فِرْعَوْنَ أَوْهَمَ قَوْمَهُ أَنَّ إِلَهَ مُوسَى فِي السَّمَاءِ، وَيُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ، وَكَانَ يَتَحَمَّقُ فِي ذَلِكَ أَوْ يُلْبَسُ عَلَى قَوْمِهِ، وَمِنْ انْحَصَرَ مَمْلَكَتُهُ وَسُلْطَتُهُ فِي مِصْرَ وَتَوَاجِيهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مُلْكُ الشَّامِ، وَمَا حَوَالِي مِصْرَ مِنْ تَوَاجِيهِ الْمَغْرِبِ - كَيْفَ يَلِيْقُ بِهِ هَذَا الْقَوْلُ لَوْلَا تَلَبُّسُهُ أَوْ حِمَاقَتُهُ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: فِي قِصَّةِ الْمِعْرَاجِ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۖ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨، ٩]. قُلْنَا: قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: كَانَ بَيْنَ جِبْرِيلَ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - هَذَا الْمِقْدَارُ، وَجِبْرِيلُ هُوَ الَّذِي دَنَا مِنْ مُحَمَّدٍ فَتَدَلَّى، أَيُّ: نَزَلَ مِنَ الْهَوَاءِ إِلَيْهِ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْئِ الْتُبِينَ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٣]؛ فَالْكِنَايَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى جِبْرِيلَ، وَهُوَ الرَّسُولُ الْكَرِيمُ

= فَقَالَ لِصَاحِبِهِ: أَيُّ شَيْءٍ تَرَى؟ قَالَ: مَا تَرَدَّدُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا بَعْدًا، قَالَ: أَهِيْطُ. انظر: الطبري (١٣/٣٢٢)، والقرطبي (٥/٣٨٢١)، وابن كثير (٢/٥٦٦).

(١) يريد به قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ الآية: ٣٨ من سورة القصص.

(٢) القول المشهور في تفسير هذه الآية أنه: قال فرعون على جهة الاستخفاف إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون؛ أي: ليس يجيبني عما أسأل، فأجابه موسى ~~عليه السلام~~ عن هذا؛ بأن قال: رب المشرق والمغرب؛ أي: ليس ملكه كملكك؛ لأنك إنما تملك بلدًا واحدًا لا يجوز أمرك في غيره، انظر: القرطبي: جامع أحكام القرآن (١٣/٩٨).

أما ما ذكره المصنف من تحامق فرعون وإيهامه قومه أن إله موسى في السماء؛ فلم أقف عليه في مصادر التفسير، على أن فيه نظرًا؛ حيث إن القرآن الكريم نص على أن فرعون علل طلبه من هامان بناء الصرح بقوله: ﴿لَمَّا كُنِيَ الظُّلُمُ إِلَى إِلَهِهِ مُوسَى﴾ وليس في النص قرينة تصرفه إلى ما ذكره المصنف هاهنا؛ متاثرًا بمذهبه الكلامي في تفسير الآية.

بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ النَّجْمِ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ۝ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝﴾ [النجم: ٥ - ٨] فَكَانَ بَيْنَ جَبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ مَقْدَارُ قَوْسَيْنِ أَوْ أَذْنَى، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى عَبْدِهِ مُحَمَّدٍ بِوَاسِطَةِ جَبْرِيلَ مَا أَوْحَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَرَاءَى لَهُ عَلَى صُورَتِهِ وَلَهُ سِتْمَانَةٌ جَنَاحَ فِي الْهَوَاءِ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَيْهِ فَغُشِيَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَعَادَ إِلَى صُورَةِ بَشَرٍ<sup>(١)</sup>، وَخَلَصَ عَبْدُهُ فَكَانَ بَيْنَهُمَا مَقْدَارُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ بَلْ أَذْنَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الَّذِي رَأَى نَبِيَّنَا ﷺ نَزَلَهُ أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى هُوَ جَبْرِيلُ ﷺ أَيُّ: وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَلَهُ أُخْرَى نَازِلًا إِلَيْهِ نَزَلَهُ أُخْرَى عِنْدَ السِّدْرَةِ. وَلَمْ يَصِرْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَبَّهُ يَتْلُكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: دَنَا مُحَمَّدٌ مِنْ سَاقِ الْعَرْشِ فَتَدَلَّى؛ أَيُّ: أَهْوَى إِلَى السُّجُودِ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: دَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مُحَمَّدٍ فَتَدَلَّى أَيُّ: فَدَنَى دُنُو كَرَامَةٍ وَمَنْزِلَةٍ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩] أَيُّ: نَالَ مُحَمَّدٌ مِنْ رَبِّهِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ وَهَذِهِ الْقُرْبَةَ؛ كَمَا فِي الْحَبَرِ: «الْحَجَرُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

أَمَّا رَفْعُ الْأَيْدِي فِي الدُّعَاءِ إِلَى جِهَةِ فَوْقَ: فَلَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ جَعَلَ السَّمَاءَ قِبْلَةً دُعَانَا؛ كَمَا جَعَلَ الْكَعْبَةَ قِبْلَةً صَلَاتِنَا، وَلَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ الْمُوَكَّلِينَ بِنَبِيِّ آدَمَ [١/٣٦] لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ مَقَامُهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَحَوْلَ الْعَرْشِ؛ فَيَرْفَعُ الدَّاعِي يَدَهُ إِلَى جِهَةِ فَوْقَ وَتَعَلَّقُ قَلْبُهُ إِلَى اللَّهِ.

وَأَمَّا قِصَّةُ الْجَارِيَةِ الْخُرَسَاءِ: فَمِمَّا يُقَالُ أَحَادًا، ثُمَّ هُوَ مَثْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ إِنَّمَا يُعْتَدُ بِهِ إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ قَصَدَ النَّبِيُّ بِهَذَا السُّؤَالِ التَّعَرُّفَ لِصِحَّةِ إِيْمَانِهَا لَسَأَلَهَا عَنِ الْإِيمَانِ بِهِ حَتَّى تَكُونَ مُجَرَّتَةً فِي الْكُفَّارَةِ، وَلَكِنْ كَانَ الْمَقْصِدُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهَا: هَلْ هِيَ مِنْ عِبْدَةِ الْأَوْتَانِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى الْأَرْضِ، فَلَمَّا أَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ عَرَفَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَتِهِمْ<sup>(٢)</sup>،

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة، وتفسير القرآن باب: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾، ومسلم: كتاب الإيمان باب: في ذكر سيرة المنتهى كلاهما من حديث عبد الله بن مسعود.

أما أن النبي ﷺ غُشِيَ عَلَيْهِ لما رأى جبريل على صورته: فأخرجه ابن المبارك في الزهد عن الزهري وعن الحسن مرسلًا، وأخرج البزار مثله من حديث ابن عباس بسند جيد، ورواه ابن المبارك من رواية الحسن مرسلًا بلفظ: فغشي عليه، وأورده الغزالي في الإحياء. انظر تخريج الإحياء (٤/ ١٧٧).

(٢) لا يخفى على منصف تهافت هذا التأويل البارد للحديث؛ الذي لا يشهد له سياق؛ لا سابق ولا لاحق، ولا قرينة تؤيد معناه، فإن الرقبة المراد عتقها لا تكون مؤمنة بخروجها عن عبادة الأوثان التي في الأرض؛ فإن أسباب الكفر =

وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: أَيْنَ اللَّهُ؟ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ ﷻ جَوَزَ عَلَى اللَّهِ الْمَكَانَ؛ كَمَا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَأُمِّ جَمِيلٍ<sup>(١)</sup>: «كَمْ تَعْبُدِينَ مِنِّي؟» فَقَالَتْ: حَمْسَةٌ. فَذَلِكَ لَمْ يُشْعِرْ بِأَنَّهُ ﷻ اعْتَقَدَ الْعَدَدَ فِي الْإِلَهِ، غَيْرَ أَنَّهُ خَاطَبَهَا عَلَى قَدَرِ فَهْمِهَا وَعَلَى وَفْقِ اعْتِقَادِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَكَذَلِكَ يُرَوَى أَنَّهُ ﷻ قَالَ: «لَا شَخْصَ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> ﷺ فِي صَحِيحِهِ: الْمُسْنَدُ عَنْ

= غير قاصرة على عبادة الأوثان؛ فقد تعبد النجوم والأفلاك كفعل الفلاسفة الأوائل، وقد تعبد النار كفعل المجوس.  
(١) أم جميل أروى بنت حرب بن أمية زوج أبي لهب وهي أخت أبي سفيان صخر بن حرب: كانت عورتاً لزوجها على كفره وجحوده؛ فلهذا تكون يوم القيامة عورتاً عليه في عذابه في نار جهنم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ في جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسٍ يَعْنِي تَحْمِلُ الْحَطَبَ فتلقي على زوجها ليزداد على ما هو فيه.

(٢) الاستدلال بحديث أم جميل لتعليل تأويل المصنف لحديث الجارية قياس مع الفارق؛ فإن حديث الجارية المراد منه إثبات إيمان الجارية حتى يصح عققها، بخلاف حديث أم جميل الذي غايته مناقشتها لثنيها عن عقيدتها الفاسدة، فالسؤال الأول غرضه إثبات الإيمان، ولا يكون إثبات الإيمان إلا بما يثبت به حقاً.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب اللعان (٤/١٣٢)، وأورده البخاري معلقاً في كتاب التوحيد باب: قول النبي ﷺ: «لا شخص أغير من الله». ووردت أحاديث كثيرة في وصف الله ﷻ بالغيرة بغير لفظ المصنف؛ منها: المتفق عليه من حديث عائشة مرفوعاً فيه: «... يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزِيَّ عَبْدُهُ أَوْ تَزِيَّ أُمَّتُهُ...» الحديث. أما إطلاق لفظ: «لا شخص» ثم استثناء لفظ الجلالة منها، فقد ورد في أحاديث؛ منها: «لا شخص أحب إليه العذر من الله»، و: «لا شخص أحب إليه المدح من الله ولذلك وعد الجنة». وللتشقيطي بحث في هذه المسألة تتبع فيه الروايات الواردة في الشخص والغيرة وبيان ما يتعلق بها رواية ودراية؛ انظر: استحالة المعبة بالذات (ص ١٨٨، ١٩٧).

(٤) الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، حبر الإسلام والحافظ لحديث رسول الله ﷺ صاحب الجامع الصحيح، ولد سنة (١٩٤ هـ) في بخارى، قال عنه الحافظ في التقریب: «جبل الحفظ وإمام الدنيا». من تصانيفه الكثيرة: الجامع الصحيح، التاريخ الكبير، الأساء والكنى، الرد على الجهمية، وخلق أفعال العباد، رفع اليدين في الصلاة، أفردت في ترجمته المصنفات؛ منها: أخبار البخاري للذهبي، ترجمة البخاري للدواليبي، الفوائد الدراري للعجلوني، مناقب البخاري للعيدروسي، وللبسكري، وحياة البخاري للقاسمي، تاريخ الإمام البخاري للمباركفوري، وغيرها الكثير.

انظر في ترجمته: صفة الصفوة (٢/٣٥٤)، وتهذيب التهذيب (٥/٣٣، ٣٨)، والمنهج الأحمد (١/١٣٣)، وشذرات الذهب (٢/١٣٤)، وتاريخ الأدب العربي (٣/١٦٣)، وتاريخ التراث العربي (١/١٧٣) وفي هذا المرجع الأخير طعن متهافت لا وزن له؛ حيث زعم صاحبه أنه «بعد دراسة ناقدة عميقة، اتضح له منها أن الكتاب صادف حظاً كبيراً، وأن معلقات البخاري إنما هي أسانيد ناقصة في ربع مادتها، وأنه بهذا يفقد كتاب البخاري كثيراً من شهرته بالجمع والشمول، ولا يكون البخاري بهذه المعلقات العالم الذي طور الإسناد إلى الكمال، بل هو أول من بدأ معه انبهار الإسناد!!».

النَّبِيِّ ﷺ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» قَالَ: «وَلَا شَخْصَ» مِنْ كَلَامِ الرَّائِي<sup>(١)</sup>.  
وَتَأْوِيلُ هَذَا: أَنَّ الْأَحَادَ مِنْ بَنِي آدَمَ أَشْخَاصٌ، فَعَبَّرَ عَنِ الْأَحَدِ بِالشَّخْصِ، وَالْمَقْصِدُ مِنْهُ  
التَّعْرِيفُ<sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: «أَيَّنَ» كَمَا يُسْتَخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَكَانِ يُسْتَخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَكَانَةِ وَالْمَنْزِلَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ -  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَيَّنَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِكَ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، أَيُّ: إِنَّهُ بِالْمَحَلِّ الرَّفِيعِ مِنْ قَلْبِي<sup>(٣)</sup>.

### ( ج ) بَابُ نَفْيِ التَّجْسِيمِ

صَرَّحَتْ طَوَائِفُ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ مِنَ الْمُشَبِّهَةِ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - جِسْمٌ<sup>(٤)</sup>، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ  
فِي حَقِيقَةِ الْجِسْمِ:

= ومثل هذا النقد يكشف عن جهل بعلوم أهل الحديث واصطلاحهم؛ إذ إنه لا يفرق بين صحيح البخاري وبين  
معلقات البخاري، وبينها الفرق؛ فإن معلقات البخاري لا تأخذ حكم الأحاديث الموصولة، بل هي كما قيل فقه  
الإمام البخاري في صحيحه، لا أنها هي الصحيح نفسه. انظر: مقدمة فتح الباري (ص ١٩٧٧)، تعليق التعليق  
(١/ ٢٨٠)، وقواعد التحديث (ص ١٢٤).

(١) الذي في صحيح البخاري (١٣/ ٤١١) في ترجمة باب هذا الحديث أنه قال: باب قول النبي ﷺ: «لَا شَخْصَ  
أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»، وقال عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» فذكر أن هذه اللفظة مرفوعة  
إلى النبي ﷺ كما أنها مروية عن عبيد الله الرُّقَئِيِّ الْأَسَدِيِّ عن عبد الملك بن عمير، وقد سبق تخريج هذه الرواية وأنها  
صحيحة عند مسلم وغيره، وقال الحافظ في الفتح: «لم يفصح المصنف بإطلاق الشخص على الله، بل أورد ذلك  
على طريق الاحتمال» فتح الباري (١٣/ ٤١٣).

(٢) تفسير هذه العبارة فيه أقوال للعلماء من شراح الحديث:  
الشَّخْصُ: كُلُّ جِسْمٍ لَهُ ارْتِفَاعٌ وَظُهُورٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِبْثَاتُ الذَّاتِ، فَاسْتَعِيرَ لَهَا لَفْظَ الشَّخْصِ. وقد  
جاء في رواية أخرى: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ».

وقيل معناه: لَا يَنْبَغِي لِشَخْصٍ أَنْ يَكُونَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ. انظر: النووي على مسلم (٤/ ١٣٢)، وفتح الباري  
(١٣/ ٤١٢)، والنهاية لابن الأثير، واللسان: مادة (ش خ ص).

وقيل: إنها من قبيل الاستثناء المفرغ: كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَهٌ قَبْلَكَ﴾ قال الإسماعيلي: ليس في قوله:  
«لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» إِبْثَاتُ أَنَّ اللَّهَ شَخْصٌ، بل هو كما جاء: «مَا خَلَقَ اللَّهُ أَعْظَمَ مِنْ آيَةِ الْكَرْسِيِّ»؛ فإنه  
ليس فيه إِبْثَاتُ أَنَّ آيَةَ الْكَرْسِيِّ مخلوقة؛ بل المراد أنها أعظم المخلوقات. فتح الباري (١٣/ ٤١٢) وفيه تفصيل جيد  
لأقوال العلماء في تفسير هذه اللفظة.

(٣) لا يخفى أن هذا التأويل للحديث خفيف الوزن، ولا دليل عليه من قرينة أو دلالة؛ فإن الأصل في الكلام  
الحقيقة، ولا يحمل على المجاز إلا لقرينة تصرفه عن حقيقته، ولا قرينة، ثم إن المراد من هذا السؤال معرفة إيمان  
الحاجرة؛ ليصح عتقها في الكفارة التي كانت على سيدها معاوية بن الحكم السلمي، والإيمان يثبت بأقل من هذا  
السؤال على المعنى الذي أولَّه به المصنف.

(٤) انظر قضية التجسيم وموقف الكرامية وغيرهم منها في: اللمع (ص ٢٣، ٢٤)، والتمهيد (ص ١٤٨، ١٥٢)، =

فَقَالَتِ الْمُعْتَرِلةُ: هُوَ الطَّوِيلُ الْعَرِیْضُ الْعَمِیقُ، وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَوَائِلِ؛ قَالُوا:  
« الْجِسْمُ ذُو الْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ »، يَنْعُونَ بِهَا: الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ وَالْعُمُقَ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْكِرَامِيَّةِ.

ثُمَّ أَقَلَّ الْجِسْمِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَرِلةِ ثَمَانِيَةُ أَجْزَاءٍ<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ أَكْثَرُ الْكِرَامِيَّةِ: الْجِسْمُ هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْقَائِلُ لِلصِّفَاتِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مَا يُمَاسُّ غَيْرُهُ مِنْ أَحَدٍ جِهَاتِهِ.

وَأَمَّا أَصْحَابُنَا: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْجِسْمُ هُوَ الْمُؤْتَلَفُ، أَوْ مَا مِنْهُ التَّأْلِيفُ وَالْاجْتِمَاعُ وَلَا فَرْقَ  
بَيْنَ التَّأْلِيفِ وَالْاجْتِمَاعِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْجِسْمُ هُوَ الْمُؤْتَلَفُ؛ تَغْلِيْبًا لِلْقَبِ، وَأَقَلُّ التَّأْلِيفِ بَيْنَ جَوْهَرَيْنِ، وَإِذَا اتَّخَفَا

فَهُمَا جِسْمَانِ أَوْ جِسْمٌ وَاحِدٌ؟

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُمَا<sup>(٦)</sup> جِسْمٌ وَاحِدٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَلْقَابِ كَالطَّوِيلِ مَثَلًا؛ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِجَوَاهِرَ

مُجْتَمِعَةٍ عَلَى الطُّوْلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُمَا جِسْمَانِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُمَا تَأْلِيفًا وَاجْتِمَاعًا، وَهُوَ بِهِ مُجْتَمِعٌ  
وَمُؤْتَلَفٌ بِصَاحِبِهِ كَذَلِكَ جِسْمٌ صَاحِبِهِ، وَهُوَ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ، وَمُحَدَّثٌ لِنَفْسِهِ، وَمُؤْتَلَفٌ وَجِسْمٌ  
بِانضِمَامٍ مِثْلِهِ إِلَيْهِ، وَكَمَا جَارَ أَنْ يُقَالَ: جَوْهَرٌ وَعَرَضٌ وَمُحَدَّثٌ لِنَفْسِهِ، وَجَوْهَرٌ وَعَرَضٌ  
وَمُحَدَّثٌ لِمُحَدِّثِهِ، وَيَكُونُ الْاسْمَانِ حَقِيقَةً فِيهَا.

= (ص ١٤٨، ١٥٢)، والملل والنحل (ص ١٤٤، ١٥٣)، والفصل (١١٩/٢)، ومحصل أفكار المتقدمين

(ص ١١٣، ١١٥)، وتأسيس التقديس (ص ٩٨، ١٨)، وغاية المرام (ص ١٨٠).

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٥٩/١)، (ص ٣٠٣، ٣٠٤)، وشرح المواقف (٣١٤/٢)، والبيضاوي: طوالع  
الأنوار (ص ٢٢٥).

(٢) أقل الجسم يتألف من ثمانية أجزاء مذهب أبي علي الجبائي؛ انظر: المواقف (٣١٤/٢)، والفصل في الملل  
والنحل: (٦٦/٥).

(٣) انظر: الفصل (٦٦/٥)، والجسم عند العلاف يتألف من ستة أجزاء؛ بأن يوضع ثلاثة على ثلاثة؛ شرح المواقف  
(٣١٥/٢).

(٤) الآمدي: أبكار الأفكار (١٢/٢). (٥) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل (٦٧/٥).

(٦) أي: الجوهران اللذان هما أقل ما يتألف منه الجسم.

وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ مَا زَادَ عَلَى جَوْهَرَيْنِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: جِسْمٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِي الْجَوْهَرَيْنِ الْمُؤْتَلِفَيْنِ.

فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ مَا فِيهِ التَّأْلِيفُ هُوَ أَنَّ عِنْدَ زِيَادَةِ التَّأْلِيفِ وَكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ يَجْرِي عَلَيْهِ بِنَاءُ الْمُبَالِغَةِ؛ فَيُقَالُ: جَسِيمٌ وَأَجْسَمُ، وَلَا وَجْهَ لِحَمَلِ الْمُبَالِغَةِ إِلَّا عَلَى تَأْلِفِ الْأَجْزَاءِ، فَإِذَا أُنْبِئَ بِنَاءُ الْمُبَالِغَةِ الْمَأْخُودُ مِنَ الْجِسْمِ عَنْ زِيَادَةِ التَّأْلِيفِ، فَاسْمُ الْجِسْمِ يَجِبُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّأْلِيفِ؛ إِذِ الْأَعْلَمُ لِمَا دَلَّ عَلَى مَرَيَّةٍ فِي الْعِلْمِ دَلَّ الْعَالِمُ عَلَى أَصْلِهِ<sup>(١)</sup>.

يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْجِسْمَ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ كَالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، وَلَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ؛ فَلَيْسَ يَصِحُّ مَعْنَى أُسْنِدٍ إِلَيْهِ اسْتِقَاقُهُ إِلَّا التَّأْلِيفُ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ إِجْرَاءُ بِنَاءِ الْمُبَالِغَةِ عِنْدَ زِيَادَةِ التَّأْلِيفِ، وَأَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ وَالْأَلْقَابِ لَا تَقْبَلُ التَّزَايُدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ بِأَسْمَاءِ الْأَلْقَابِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ التَّسْمِيَةَ لِلشَّيْءِ بِأَنَّهُ جِسْمٌ يُفِيدُ التَّجَنُّيسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالَ: جِسْمٌ أَجْسَمُ مِنْ جِسْمٍ، وَأَمَّا جَسِيمٌ فَإِنَّهُ يُفِيدُ زِيَادَةَ التَّأْلِيفِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَسَامَةِ بِخِلَافِ الْجِسْمِ. قَالُوا: وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: نَفْسٌ نَفِيسٌ؛ فَإِنَّ نَفِيسًا مِنَ النَّفَاسَةِ لَا مِنَ النَّفْسِ، فَيُفِيدُ مَا لَا يُفِيدُهُ النَّفْسُ:

قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ؛ فَإِنَّ الْأَجْسَمَ وَالْجَسِيمَ [٣٦/ب] لَا أَصْلَ لَهُمَا إِلَّا الْجِسْمُ؛ كَمَا أَنَّ الشَّيْءَ وَالْأَشْءَ، وَالْعَدِيلَ وَالْأَعْدَلَ، وَالْمَثِيلَ وَالْأَمْثَلَ - لَا أَصْلَ لَهَا إِلَّا الْمَثَلُ وَالشَّئْبَ وَالْعِدْلَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْجَسِيمُ وَالْأَجْسَمُ مُبَالِغَةً فِي الْجِسْمِ، لَمَا قِيلَ: هَذَا جَسِيمٌ، وَهَذَا أَجْسَمُ، فَيَجِبُ إِذَنْ أَنْ يُفِيدَ الْجِسْمُ تَأْلِيفًا كَمَا يُفِيدُ الْجَسِيمُ.

وَأَمَّا نَفِيسٌ: فَإِنَّهُ مِنَ النَّفْسِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّفَاسَةِ فَيُقَالُ: لَيْسَ لِفُلَانٍ نَفْسٌ، وَلِفُلَانٍ نَفْسٌ شَرِيفٌ، يَعْنُونَ بِهِ وَصْفَهُ بِالنَّفَاسَةِ وَعُلُوِّ الْهِمَّةِ، وَقَدْ يُطْلَقُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ عَنْ ثُبُوتِهِ أَوْ نَفْيِهِ، وَإِنْ قَوْلُ الْقَائِلِ: «فُلَانٌ لَا نَفْسَ لَهُ»؛ يَعْنِي بِهِ: أَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا فَايِدَةَ فِيهِ، وَإِذَا قَالُوا: لِفُلَانٍ نَفْسٌ، يُرِيدُونَ تَعْظِيمَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَكَذَلِكَ النَّفِيسُ يَجْرِي فِي ذَلِكَ مَجْرَى النَّفْسِ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ يُفِيدُ تَارَةً التَّأْلِيفِ وَتَارَةً الْقِيَامِ

(١) قارنه بما في التمهيد للباقلاني (ص ٤١)، والإرشاد للجويني (ص ٤٢، ٤٣).

بِالنَّفْسِ؛ فَإِنَّ الْجِسْمَ عِنْدَهُمْ يَخْتَصُّ بِالْقِيَامِ بِالنَّفْسِ دُونَ التَّأْلِيفِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي جَسِيمٍ وَأَجَسَمَ مِثْلُهُ؛ بَأَن يَكُونَ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ جَسِيمٌ يُفِيدُ فَوَائِدَ مَعْنَى الْجِسْمِ بِزِيَادَةٍ، لَا عَلَى مَعْنَى زِيَادَةِ التَّأْلِيفِ، بَلْ عَلَى مَعْنَى وَصْفِهِ بِالْقِيَامِ بِالنَّفْسِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَحَلِّ؛ كَمَا يُقَالَ: مَنَّةٌ جَسِيمَةٌ، وَلَهُ عِنْدِي أَيَادٍ جَسِيمَةٌ؟

قِيلَ: هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ كُلَّ أَوْصَافِهِ سِوَى التَّأْلِيفِ إِذَا حَصَلَ لَا يُكْسِبُهُ هَذَا الْوَصْفَ، وَمَعْنَى الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ حَاصِلٌ فِيهِ انْفِرَادٌ أَوْ اجْتِمَاعٌ؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ يَخْتَصُّ حَالَ الْاجْتِمَاعِ بِهَذَا الْإِسْمِ لِأَجْلِ الْاجْتِمَاعِ لَا غَيْرٍ، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِمْ: طَوِيلٌ وَأَطُولُ؛ فِي أَنَّهُ يُفِيدُ التَّأْلِيفَ أَوْ زِيَادَةَ التَّأْلِيفِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَنَّةٌ جَسِيمَةٌ فَإِنَّهُ تَوَشَّعَ وَمَجَازٌ؛ فَإِنَّ الْعَرَضَ لَا يُوصَفُ بِأَوْصَافِ الْجِسْمِ إِلَّا عَلَى التَّجَوُّزِ، ثُمَّ يَلْزَمُهُمْ عَلَى مَسَاقِ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْجَسِيمِ وَالْأَجَسَمِ عَلَى اللَّهِ بِمَعْنَى الْمَعْنَى.

فَإِنْ قَالُوا: مُعَوَّلُكُمْ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ عَلَى الْأَجَسَمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ اللَّغَةِ؛ فَإِنَّ ابْنَ دُرَيْدٍ<sup>(١)</sup> صَاحِبَ الْجَمْهَرَةِ أَنْكَرَهُ.

قُلْنَا: قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: إِنَّ الْجِسْمَ كُلَّ شَخْصٍ مُذَرَكٍ مَأْخُوذٍ مِنْ جِسْمِ الشَّيْءِ جَسَامَةٌ فَهُوَ جَسِيمٌ، مِثْلُ كَرَمٍ فَهُوَ كَرِيمٌ، وَظَرْفٌ فَهُوَ ظَرِيفٌ، فَيَصِحُّ فِي الْقِيَاسِ بِنَاءُ « أَفْعَلٌ » مِنْهُ، وَلِذَا قَاسُوهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَلَمْ يُذِيعُوهُ فِي مَجَارِي الْكَلَامِ.

ثُمَّ إِنْ نَاقَشَ مُنَاقِشٌ فِي الْأَجَسَمِ فَلَا مُنَاقِشَةَ فِي الْجَسِيمِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لِلْمُبَالَغَةِ، ثُمَّ تِلْكَ الْمُبَالَغَةُ لَا تَرْجِعُ إِلَّا إِلَى كَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ أَوْ تَأْلِيفِهَا، وَيُقَالُ: الْجِسْمُ هُوَ الْمُتَجَسِّمُ الْمُجَسَّمُ، وَهُوَ التَّأْلِيفُ الْمُؤَلَّفُ؛ يُقَالُ: جَسَمْتُهُ فَتَجَسَّمُ، فَهُوَ جِسْمٌ، كَمَا يُقَالُ: أَلْفَنْتُهُ فَتَأَلَّفَ فَهُوَ إِلْفٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: تَجَسَّمُ وَتَأَلَّفَ فِي الْجَوْهَرَيْنِ الْمُشْتَرَكَيْنِ فَصَاعِدًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ خَبْرًا عَنِ الْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ؛ لِكُونِهِ شَيْئًا أَوْ كَوْنِهِ قَائِمًا بِذَاتِهِ، أَوْ لِقِيَامِ أَعْرَاضٍ بِهِ، ثُمَّ الْجَسَدُ وَالْجِسْمُ فِي عُرْفِهِمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأودي: ممن أكتبوا مدرسة البصرة شهرةً وازدهارًا بتميزه في العلم والأدب، صَنَّفَ كتابَ الجَمْهَرَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ (٣٠٨ هـ). انظر: الزبيدي (ص ١٨٣، ١٨٤)، وميزان الاعتدال (٤٥/٣)، واللسان (١٥٠/٥)، والمزهر (٤٠٩/٢)، والنجوم الزاهرة (٢٤٠/٣)، والشذرات (٢٨٩/٢)، وهديّة العارفين (٣٢/٢)، ومعجم المؤلفين (٢١٧/٣)، وبروكلمان (١٧٧/٢).

فَإِنْ ادَّعَى أَنَّ الْجَسَدَ لِلصُّورَةِ الْحَيَوَانِيَّةِ أَوْ لِمَا لَهُ جَوْفٌ: فَبِتِلْكَ الدَّعْوَى تَعَيَّنَتْ فِي الْجِسْمِ  
مُمْكِنَتُهُ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ فِيهَا سَوَاءٌ، وَالتَّنْزِيلُ شَائِعٌ فِيهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ  
أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] وَلَوْ قَالَ: وَلَوْ أَبْدَلَ بِأَجْسَادِهِمْ لَكَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا، وَقَالَ: ﴿عَجَلًا  
جَسَدًا لَمْ حُورِ﴾ [الأعراف: ١٤٨، طه: ٨٨] أَيْ: مُرَكَّبًا مُؤَلَّفًا.

وَقَالَ: ﴿وَزَادَهُ، بَسَطَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْجِسْمَ اسْمٌ لِلْمَجْسَمِ؛ كَمَا أَنَّ الْقِسْمَ اسْمٌ لِلْمُقَسَّمِ، وَكَذَلِكَ الْقِسْطُ اسْمٌ  
لِلْمُقَسَّطِ، وَالنِّصْفُ اسْمٌ لِلْمُنْصَفِ، وَكَذَلِكَ الطَّخَنُ اسْمٌ لِلْمَطْخُونِ، وَالضَّعْفُ اسْمٌ  
لِلْمُضْعَفِ، وَالْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى، وَالْفِعْلُ هُوَ الْمَفْعُولُ، هَذَا حُكْمُ اللَّغَةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ  
فَيَقْتَضِي مُجَسِّمًا وَمُجَسِّمًا، وَإِذَا كَانَ هَذَا شَأْنُهُ فَيَمْتَنِعُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ.

فَنَقُولُ: إِنَّ مَا جَسَمَ فَجَسَمَ فَهُوَ جَسِيمٌ، كَمَا أَنَّ مَا نُصِفَ فَتَنَصَّفَ فَهُوَ يَصِفُ، وَمَا قُسِمَ  
فَتَقَسَّمَ فَهُوَ قِسْمٌ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا كَوْنُ الْعِلْمِ بِمَعْنَى الْمَعْلُومِ، لِمَعْنِيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَسْتَتِدُّ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ هُوَ أَوْلَى بِالْمَصْدَرِ حَتَّى يَكُونَ هَذَا مُشْتَقًّا مِنْهُ،  
وَالْجَسَامَةُ هِيَ أَصْلُ الْمَصْدَرِ، وَالطَّخَنُ - يَفْتَحُ الطَّاءُ - هُوَ أَصْلُ الْمَصْدَرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْمَصْدَرُ الْأَصْلِيُّ بِعَيْنِهِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْعَرَبَ تَصِفُ الْجِسْمَ بِالسَّمَنِ وَالتَّحُولِ، وَالْعِبَالَةِ وَالضَّخَامَةِ، بِخِلَافِ الْقَائِمِ  
بِالذَّاتِ، وَالْقِيَامُ بِالذَّاتِ لَوْ أَوْجَبَ الْحُجُومِيَّةَ لَأَوْجَبَ الْحَجَمَ [١/٣٧] وَشَغَلَ الْحَيِّزَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْقِيَامَ بِالذَّاتِ لَوْ أَوْجَبَ الْجِسْمَ لَمْ يَكُنْ أَوْلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ: يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ  
جَوْهَرًا مُتَحَيِّزًا؛ فَإِنَّهُ قَائِمٌ بِالذَّاتِ، وَيُوجِبُ الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ وَالْعُمُقَ، وَلَا يَلْزَمُنَا ذَلِكَ؛ فَإِنَّ  
الْمَعْنِيَّ يَكُونُهُ سُبْحَانَهُ قَائِمًا بِذَاتِهِ: اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ، وَعَنِ الْفَاعِلِ وَالْمُفْعِي  
وَالْمُمْسِكِ وَالْمُعِينِ وَالْمُشِيرِ، وَالْمُمَاسَّةِ وَالْمُلَاقَاةَ، وَالْمُمَاسَّةَ تَقْضِي بِاعْتِمَادِهِ عَلَى مَا يُمَاسُّهُ  
نُقْصَانًا مِنْ صِفَةِ قِيَامِهِ بِذَاتِهِ، وَلَكِنْ جَارَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ كَمَا أَنَّهُ شَيْءٌ  
لَا كَالْأَشْيَاءِ جَارَ أَنْ يَكُونَ مُؤَلَّفًا لَا كَالْمُؤَلَّفَاتِ، وَطَوِيلًا لَا كَالطُّوَالِ، وَغَيْرُهُ.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: بِنَاءُ «أَفْعَلُ» قَدْ يَرِدُ عَلَى غَيْرِ إِرَادَةِ الْمُبَالِغَةِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: اللَّهُ أَكْبَرُ؛ فَإِنَّهُ  
بِمَعْنَى الْكَبِيرِ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] بِمَعْنَى: هَمَّ عَلَيْهِ.



قُلْنَا: هَذَا خُرُوجٌ عَنْ مَقْصِدِنَا؛ فَإِنَّا لَمْ نَقُلْ: إِنَّ أَجْسَمَ يُنْبِئُ عَنِ التَّفَاضُلِ لِذَاتِهِ وَلِنَبَيِّنَ عَلَى التَّجَرُّدِ.

لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّهُمْ يُطْلِقُونَهُ عَلَى إِرَادَةِ الْمُبَالَغَةِ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا شَخْصَيْنِ أَحَدُهُمَا يَخْتَصُّ بِالْعِبَالَةِ<sup>(١)</sup> يَقُولُونَ: هَذَا أَجْسَمٌ مِنْ ذَاكَ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى إنْكَارِهِ، وَلَا مَخْلَصَ لِلْخَصْمِ مِنْهُ بِتَصْوِيرِهِ يُنَافِي غَيْرَ الْمُبَالَغَةِ بَعْدَمَا وَضَحَ إِرَادَةُ الْمُبَالَغَةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ رَدَدْنَا إِلَى قِيَاسِ الْأَبْنِيَّةِ، لَمَا كَانَ مَا قَالُوهُ مُنَاطِرًا لِمَا أَبْدَيْنَاهُ؛ فَإِنَّ « أَفْعَلَ » إِذَا اسْتُعْمِلَ مَعَ « مِنْ » أَنْبَأَ عَنِ الْمُبَالَغَةِ لَا مَحَالَةَ، وَلَوْ قُدِّرَ مَفْضُولًا عَنْ « مِنْ » لَأَنْقَسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ مَذَاهِبُهُ، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهِ الْمُبَالَغَةُ، وَالَّذِي اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ مَقْرُونٌ بِمَنْ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ التَّغْوِيلُ عَلَى التَّأْلِيفِ وَكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ، لَكَانَتْ الزُّبْرَةُ مِنَ الْحَدِيدِ مِثْلَ رُمَانَةِ الْقِيَانِ أَجْسَمٌ مِنَ الْحَشَبَةِ الْعَرِيضَةِ الْمُتَخَلِّلَةِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمَا لَوْ عَرِضَا عَلَى الْعَرَبِ لَقَالَتْ: إِنَّ الْحَشَبَةَ أَجْسَمٌ مِنَ الزُّبْرَةِ.

قُلْنَا: لَوْ عَلِمُوا أَنَّ الْأَجْزَاءَ فِي الزُّبْرَةِ أَكْثَرُ لَقَالُوا: إِنَّهَا أَجْسَمُ.

فَإِنْ قَالُوا: عِنْدَكُمْ: أَقْلُ التَّأْلِيفِ بَيْنَ جَوْهَرَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ عَرِضَا عَلَى الْعَرَبِ جَوْهَرَيْنِ وَثَلَاثَةَ جَوَاهِرَ لَمَا سَمَوْهَا جِسْمًا.

قُلْنَا: وَلَوْ عَرِضَ ثَمَانِيَةُ جَوَاهِرَ عَلَيْهِمْ لَمَا سَمَوْهُ جِسْمًا، ثُمَّ نَحْنُ نَتَلَقَّى مِنَ الْعَرَبِ مَعَانِي كَلَامِيَّهَا، وَلَا نَحَاكِمُهُمْ فِي التَّعْيِينِ، وَلَا فِيمَا يَدِقُّ مَذْرُوعُهُ، وَإِذَا ثَبَتَ ابْتِنَاءُ الْجِسْمِ عَنِ التَّأْلِيفِ حَقَّقْنَاهُ فِي كُلِّ مُتَأَلِّفٍ فَهَمَّتْهُ الْعَرَبُ أَوْ جَهَلَتْهُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الطُّوْلَ لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْجِسْمِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُخَالَفِ، ثُمَّ نَكْتَفِي فِي تَصْوِيرِ الطُّوْلِ بِتَرْكِبِ الْجَوْهَرِ مِنْ كُلِّ قَطْرٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ عَرِضَ ذَلِكَ عَلَى الْعَرَبِ لَمَا سَمَوْهُ طَوْلًا، وَكَذَلِكَ الْجِسْمُ هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ عِنْدَ الْكِرَامِيَّةِ، ثُمَّ الْجَوْهَرُ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ وَلَا يُسَمَّى أَهْلُ اللِّسَانِ جِسْمًا، وَمِنْ شَرْطِ الْحَدِّ الْإِنْعِكَاسُ كَمَا مِنْ شَرْطِهِ الْإِطْرَادُ.

وَنَقُولُ لِلْكَرَامِيَّةِ: الْجِسْمُ مَا يَسُوعُ التَّفَاضُلُ وَالتَّزَايُدُ فِي مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ.

(١) العباله: الضخامة، والعليل: الضخم من كل شيء. انظر: الزغشري: الفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٤٩).

(٢) سبق كلام المصنف على أقل ما يتألف منه الجسم في الفصل الخاص بأقسام الموجودات؛ انظر (ل: ١٤ ب).

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ نُطْلِقُ الْأَجْسَمَ عَلَى الْقَائِمَاتِ بِأَنْفُسِهَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا نُطْلِقُ ذَلِكَ عِنْدَ تَأْلُفِهَا وَتَرْكِهَا، وَلَوْ كَانَ التَّغْوِيلُ عَلَى الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ دُونَ التَّأْلِيفِ أَطْلَقَ ذَلِكَ عَلَيْهَا فِي حَالِ افْتِرَاقِهَا.

وَنَقُولُ لِلْمُعْتَزِّلَةِ: لَوْ اسْتَحَقَّ الْجِسْمُ هَذَا الْإِسْمَ بِالْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ لَمَا اسْتَحَقَّ الْأَجْسَمُ إِلَّا بِالزِّيَادَاتِ الثَّلَاثِ فِيهَا.

فَأَمَّا مَنْ سَمَّى اللَّهَ - تَعَالَى - جِسْمًا وَلَمْ يُنَبِّثْ لَهُ حَقِيقَةَ الْجِسْمِ مِنَ التَّأْلِيفِ، وَيَقُولُ: أَغْنَى بِهِ وُجُودُهُ وَقِيَامَهُ بِالنَّفْسِ وَاسْتِغْنَاءَهُ عَنِ الْمَحَلِّ.

قُلْنَا: لِمَ تَحْكُمْتُمْ بِتَسْمِيَةِ الْقَدِيمِ بِاسْمِ يُنْبِئُ عَمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ؟ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَسَدِ وَالشَّخْصِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ السَّخِيَّ بِمَعْنَى الْجَوَادِ، وَالْعَاقِلَ بِمَعْنَى الْعَالِمِ وَالْحَكِيمِ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهَ - تَعَالَى - بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَاسُوا عَلَى النَّفْسِ: فَإِنَّهُ مَا ذُوْنٌ فِي إِطْلَاقِهِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

قُلْنَا: فَاطْلُقُوا أَيْضًا الْجَسَدَ قِيَاسًا عَلَى النَّفْسِ، عَلَى أَنَّ النَّفْسَ يُنْبِئُ عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ؛ يُقَالُ: نَفْسُ الْعِلْمِ، وَنَفْسُ السَّوَادِ، وَلَا يُقَالُ جِسْمُ الْعِلْمِ وَالسَّوَادِ<sup>(١)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ: حَاصِلَ مَذْهَبِ الْكِرَامِيَّةِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ فِي تَسْمِيَتِهِمُ الْقَدِيمَ جِسْمًا يَرْجِعُ إِلَى إِبْثَابِ الْحُجْمِ وَالنَّهْيَةِ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ، وَإِنْ أَنْكَرُوهُ لَفْظًا.

ثُمَّ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ عَلَى أَصْلِنَا يُنْبِئُ عَنْ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ وَالْمَحَالِّ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ فِي الْقَائِمِ [٣٧/ب] بِالنَّفْسِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْمَجَسِّمَةِ وَالْمُسَبِّهَةِ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَاشَوْا مِنَ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْكِيبِ وَالِاخْتِصَاصِ بِنِغْصِ الْأَشْكَالِ فَالْقَوْلُ الْوَجِيزُ فِيهِ أَنْ نَقُولَ:

أَنْتُمْ بَيْنَ أَنْ تَنْقُضُوا دَلَالََةَ حَدَثِ الْأَجْسَامِ؛ فَإِنَّ مَبْنَاهَا عَلَى قَبُولِهَا التَّأْلِيفَ وَالتَّفْرِيقَ وَالِاجْتِمَاعَ وَالِافْتِرَاقَ وَاخْتِصَاصِهَا بِبَعْضِ الْأَقْدَارِ وَالْأَقْطَارِ.

وَأَمَّا أَنْ تَطْرُدُوهَا، وَتَنْقُضُوا بِدَلَالَةِ قِيَامِ الْحَدَثِ عَلَى كُلِّ جِسْمٍ مُتَأَلِّفٍ:

(١) قارنه بما في: الإرشاد (ص ٤٤)، ومثله في أبكار الأفكار (١٨/٢).

وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ خُرُوجٌ مِنَ الدِّينِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ أَرَدْنَا بَسْطَ الْقَوْلِ فِيهِ فَنَقُولُ: لَوْ تَرَكَبَ الْقَدِيمُ مِنْ جُزْأَيْنِ فَصَاعِدًا، وَالْأَفْعَالُ تَذُلُّ عَلَى قُدْرَةِ الْفَاعِلِ وَعِلْمِهِ وَحَيَاتِهِ وَإِرَادَتِهِ، فَنَفْرُضُ الْكَلَامَ فِيهَا فَنَقُولُ: هَذِهِ الصِّفَاتُ تَقُومُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزْأَيْنِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا أَوْ تَنْبَسِطُ عَلَيْهِمَا؟

فَإِنْ قَالَ الْحَصْمُ: تَقُومُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

فَيَلْزِمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مُخْتَرَعًا، وَفِيهِ تَضَرِيعٌ بِإِثْبَاتِ إِلَهَيْنِ أَوْ آلِهَةٍ؛ فَإِنَّ الَّذِي يُحِيلُ ثُبُوتَ قَدِيمَيْنِ مُخْتَرَعَيْنِ مُتَفَصِّلَيْنِ يُحِيلُ ثُبُوتَهُمَا مُتَّصِلَيْنِ، وَدَلَالَةُ التَّمَانُعِ تَطَرُّدُ فِي الْبَاقِيَيْنِ. وَإِنْ زَعَمَ أَنَّ الصِّفَاتِ تَقُومُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ:

فَذَلِكَ هُوَ الْمُخْتَرَعُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِثْبَاتُ الْآخَرِ تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ لَيْسَ بَعْضُ الْأَجْزَاءِ بِاخْتِصَاصِ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَنَحْوِهِمَا بِهِ أَوْلى مِنْ بَعْضٍ، وَإِنْ زَعَمَ الْمُخَالَفُ أَنَّ الصِّفَاتِ تَنْبَسِطُ عَلَى الْأَجْزَاءِ كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ لَا يَنْقَسِمُ، وَلَوْ قَامَ الْوَاحِدُ بِاثْنَيْنِ وَالَّذِي قَامَ بِأَحَدِهِمَا هُوَ الَّذِي قَامَ بِالْآخَرِ، لِلزِّمِّ تَعَدُّدُ الْوَاحِدِ أَوْ اتِّحَادُ الْإِثْنَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالَ: مَا الْمَانِعُ مِنْ قِيَامِ الصِّفَاتِ بِالْبَعْضِ، وَرُجُوعِ حُكْمِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ أَوْ إِلَى الْآخَرِ؟ قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِلْحُكْمِ الْحَقِيقِيِّ لِذَاتِ مِنَ الْمَعْنَى إِلَّا اخْتِصَاصَ الْمَعْنَى بِهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا الْفَصْلِ، وَتُبْطِلُ اشْتِرَاطَ الْبِنْيَةِ.

وَالْأَصْحَابُ إِنَّمَا ذَكَرُوا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي الْمَوْجُودِ الْقَابِلِ لِلتَّأْلِيفِ تَقْدِيرًا، وَيَتَعَالَى إِلَهُ عَنْ قَبُولِ التَّأْلِيفِ وَعَنْ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا أَوْ جُمْلَةً؛ إِذْ لَا كَيْفَ لَهُ وَلَا مَا يَفْعَلُهُ.

وَمِمَّا تَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ مَحْدُودًا، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تُثَبَّتَ لَهُ جُمْلَةُ الْحُدُودِ وَالْمَقَادِيرِ عَلَى تَنَاقُضِهَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ؛ فَإِنَّ فِيهَا الطُّوْلَ وَالْقَصَرَ، وَالتَّرَفُّعَ وَالتَّسْدِيسَ وَالتَّذْوِيرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْحُدُودِ أَوْلى مِنْ بَعْضٍ.

(١) قارنه بما في الإرشاد (ص ٤٣).

(٢) هذا الدليل الذي ذكره المصنف مشهور عند الأشاعرة وهو معتمد غير واحد منهم، فقد نقله الرازي عن أبي الحسن الأشعري؛ أنه قال: «كل واحد من أجزاء الإنسان موصوف بعلم على حدة وقدره على حدة، وهذا يقتضي أن يكون هذا البدن مركبًا من أشياء كثيرة، وكل واحد منها عالم قادر حي، وهذا بما لا نزاع فيه، وأما التزام ذلك في حق الله ﷻ فإنه يقتضي تعدد الألوهة وذلك محال» أساس التقديس (ص ٥٦)، والأبكار (١٨، ١٧/٢).

وَيُمَثِّلُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ نُوضِّحُ اسْتِحَالَةَ اللَّوْنِ وَالْكُونِ وَالصَّوْتِ وَنَحْوِهَا عَلَى الْقَدِيمِ؛ فَإِنَّ كُلَّ جِنْسٍ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ لَهَا حُكْمُ الْإِخْتِلَافِ، وَلَيْسَ بَعْضُهَا بِالثَّبُوتِ أَوْ الْوُجُوبِ أَوْ لَى مِنْ بَعْضٍ. وَتَجْرِي هَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي جَمِيعِ الْأَعْرَاضِ، وَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَطِيفًا أَوْ كَثِيفًا.

فَإِنْ عَارَضُونَا بِصِفَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ: فَإِنَّ الْحَيَّ يَجُوزُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالْعِلْمِ وَضِدِّهِ، وَبِالْقُدْرَةِ وَضِدِّهَا، فِيهِ الْإِخْتِصَاصُ بِأَحَدِ الضَّدَيْنِ افْتِقَارًا إِلَى الْمُخَصَّصِ.

قُلْنَا: صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ الذَّاتِ وَتَقْتَضِيهَا الْأَفْعَالُ فَلَمْ يَتَقَابَلْ فِي أَحَادِهَا الْجَائِزَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحُدُودُ وَالْأَقْدَارُ وَالْأَشْكَالُ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْخُصُوصِ، بَلْ لَا شَيْءَ مِنْهَا إِلَّا وَبَجُوزِ انْتِفَائِهِ بِدَلٍّ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَاسْتَحَالَ تَقْدِيرُ انْتِفَائِهِ بِدَلٍّ، وَكَذَلِكَ فِي انْتِفَائِهِ ثُبُوتُ نَقِيضِهِ لِلْقَدِيمِ أَوْ رَدُّ لِنَصِّ مَقْطُوعٍ بِهِ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، فَاسْتَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ وَالْحُدُودِ الْجَائِزَةِ وَالْأَعْرَاضِ الطَّارِئَةِ؛ كَالْأَكْوَانِ.

فَإِنْ قَالَ: دَعَوَاكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي انْتِفَاءِ الْحُدُودِ وَالْأَقْدَارِ عَنْهُ نَقِيصَةٌ وَلَا رَدُّ لِنَصِّ قَاطِعٍ سَمْعِيٍّ - دَعَاى بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ إِبْنَاتَ مَوْجُودٍ لَا يُشَارُ إِلَى جِهَتِهِ وَلَا إِلَى مَحَلِّهِ وَلَا يُنَاسَبُ ذَوِي الْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا لَهُ حَدٌّ وَلَا نِهَآيَةٌ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ وَاحِدٌ غَيْرُ قَابِلٍ لِلْقِسْمَةِ مَوْصُوفٌ بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَلَا يُوصَفُ بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ مِمَّا تَأْبَاهُ الْعُقُولُ وَتَجْحَدُهُ، وَمَنْ أَنْصَفَ وَلَمْ يَتَعَسَّفْ عَلِمَ أَنَّ فِي ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ [١/٣٨] إِيْمَاءً إِلَى الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحُدُودِ وَالنَّهَآيَةِ لَا سَبِيلَ إِلَى جَحْدِهَا لِمَنْ تَكَبَّرَ.

قُلْنَا: قَدْ قَدَّمْنَا وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - أَدَلَّةُ الْعُقُولِ، وَبِذَلِكَ عَرَفْنَا الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ، وَبِهَا تَعَرَّفَ إِلَى عِبَادِهِ، وَهِيَ الْآيَاتُ الْوَاضِحَةُ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ بِالْحَدِّ الْأَجْسَامُ، وَالرَّبُّ مُخَالِفٌ لَهَا، وَكُلُّ مَا شَارَكَ الْجِسْمَ فِي خَاصٍّ وَصْفِيٍّ شَارَكَهُ فِي حُكْمِهِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَأَعْرَاضِهَا وَافْتِقَارِهَا إِلَى مُبْدِعٍ يُخَالِفُهَا فِي الصِّفَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي لَاجِلُهَا إِلَى الْمُبْدِعِ الْمُخَصَّصِ، وَالْأَوْهَامُ لَا تُحِيطُ بِهِ وَالْأَفْكَارُ لَا تُقَدِّرُهُ، وَالْعُقُولُ بِدَائِعِ الصَّنْعِ وَسَوَاهِدِ الْفِطْرَةِ تُدْرِكُهُ، بَلَا كَيْفٍ، وَلَا مَا هِيَّةٍ، وَلَا كَمِّيَّةٍ، وَلَا أَتَيْنِيَّةٍ.

وَأَمَّا مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ؛ مِنْ إِمَاءِ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى الْفَوْقِيَّةِ وَالْجَهَةِ:

فَلَعَمْرِي فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ نُصُوصٌ دَالَّةٌ عَلَى تَقْدِسِهِ عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ، وَعَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْجِهَاتِ، وَتَعَالِيهِ عَنْ صِفَاتِ الْبَشَرِ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَالَ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وَرَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١، الزمر: ٦٧] حَيْثُ وَصَفُوهُ بِالْأَصَابِعِ وَالْجَوَارِحِ، وَهُمْ الْيَهُودُ فَقَالَ حَبْرٌ مِنْ أَحْبَابِهِمْ: يَضَعُ الْجَبَّارُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِبْصَعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِبْصَعٍ فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا يُرْوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي»<sup>(٢)</sup> وَلَوْ كَانَ جِسْمًا مَحْدُودًا لَمَا قَالَ ذَلِكَ.

وَكَمَا أَنَّ بَعْضَ الظَّوَاهِرِ تُشِيرُ إِلَى الْفَوْقِيَّةِ مِثْلَ الْإِسْتِوَاءِ وَالْعُرُوجِ وَصُعُودِ الْعَمَلِ وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ وَلَفْظُ: «عِنْدَ» وَغَيْرِهَا، فَأَكْثَرُهَا يُشِيرُ إِلَى كَوْنِهِ بِكُلِّ مَكَانٍ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِنْ عَادُوا إِلَى السُّؤَالِ الْأَوَّلِ: وَفَرَضُوا الْكَلَامَ فِي مُتَعَلِّقَاتِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَاخْتِصَاصِ بَعْضِهَا بِالْوُقُوعِ دُونَ بَعْضٍ مَعَ أَنَّ قُضِيَّةَ الْجَوَازِ تَشْمَلُ الْآحَادَ عَلَى الْبَدَلِ:

فُلْنَا: تَعْيِينَ الصِّفَةِ الْأَرَلِّيَّةِ بِتَعْيِينِ وَفُوعِ مَا يَقَعُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ -: مِمَّا لَا يُعْلَلُ؛ فَكَمَا أَنَّ وُجُودَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ مِمَّا لَا يُعْلَلُ فَكَذَلِكَ تَعَلُّقُ الصِّفَاتِ الْأَرَلِّيَّةِ مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَى تَغْلِيلِهِ، هَذَا بَيَانُ قَوْلِهِ ﷺ: «قُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أفق على الأثر عن ابن عباس، وهو مخالف لما أخرج الشيخان في صحيحهما من حديث عبد الله ابن مسعود ؓ قال: جاء خبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقاً لقول الخبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ. وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ. سُبْحَنَهُ. وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الكبر، من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة.

(٣) من زيادات البيهقي في شعب الإبان (٢١٦/١) على حديث ابن عباس: «يا غلام احفظ الله يحفظك» =

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ [يونس: ١٩] <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣].

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧].

وَقَالَ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ الْفَرَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦] يَعْنِي فِي سَابِقِ حُكْمِهِ وَعِلْمِهِ وَفَضَائِهِ.

وَقَالَ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنْ قَالُوا: كُلُّ وَصْفٍ صَحَّ أَصْلُهُ وَفِيهِ مُبَالِغَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ وَجَبَتْ الْمُبَالِغَةُ فِيهِ لِلْقَدِيمِ كَمَا وَجَبَ أَصْلُهُ كَمَا قُلْنَا فِي الْقَادِرِ وَالْعَلِيمِ، وَلَوْ كَانَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - جِسْمًا لَكَانَ هُوَ الْجِسْمُ وَالْأَجْسَمُ؛ كَمَا أَنَّهُ عَظِيمٌ وَأَعْظَمُ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَى الْجِسْمِ وَالْأَجْسَمِ فِي حَقِّهِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُلَاقِي مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَجْسَامًا كَثِيرَةً بِخِلَافِ الْأَجْسَامِ الصُّغَارِ.

قُلْنَا: عَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ لَا جِسْمٌ وَلَا أَجْسَمٌ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا خِلَافُ أَهْلِ اللِّسَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ نَجِدْ فَاعِلًا إِلَّا جِسْمًا كَمَا لَمْ نَجِدْ فَاعِلًا إِلَّا مَوْجُودًا حَيًّا:

قُلْنَا: غَيْرُ مُسْلَمٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ حَيَاةٌ وَقُدْرَةٌ فَهُوَ الْفَاعِلُ، وَالْحَرَكَةُ لَا تَنْبَسِطُ عَلَىٰ مَحَلِّينَ وَلَا عَلَىٰ فَاعِلَيْنِ مَعًا.

ثُمَّ: كَمَا لَمْ تَجِدُوا فَاعِلًا إِلَّا جِسْمًا، لَمْ تَجِدُوهُ إِلَّا مَحْدُودًا وَذَكَرًا أَوْ أُنْثَىٰ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ جِسْمًا لِكُونِهِ فَاعِلًا فَإِنَّ كَوْنَهُ فَاعِلًا يَقْتَضِي كَوْنَهُ جِسْمًا، ثُمَّ يَلْزَمُهُمْ كَوْنُهُ جَسَدًا وَشَخْصًا مِنْ حَيْثُ لَمْ يُشَاهِدُوا فَاعِلًا إِلَّا شَخْصًا وَجَسَدًا.

وَمِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ لَهُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ لَهُمْ أَنَّا إِنَّمَا نَتَوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْقَدِيمِ فَاعِلًا بِكَوْنِنَا فَاعِلِينَ، بَلْ إِذَا ثَبَتَ جَوَازُ الْفِعْلِ وَاسْتَبَانَ اسْتِحَالُهُ وَقُوْعُهُ بِنَفْسِهِ [٣٨/ب] ثَبَتَ افْتِقَارُهُ إِلَى مُخْصَصٍ فَاعِلٍ.

= الحديث، انظر: السنة لابن أبي عاصم (١/١٣٧)، والشرعية للأجري (ص ١٩٨)، وفتح الباري (١١/٥٠٠).

(١) وهود ١١٠، وطه ١٢٩، وفصلت ٤٥، والشورى ١٤.

وَأَعْلَمَ أَنَّ: مَا اسْتَبَعْدُوهُ مِنَّا حَيْثُ قُلْنَا: «إِنَّهُ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مَوْهُومٍ وَلَا مَحْدُودٍ» يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ إِذْ قَالُوا: إِنَّهُ يَنْقَطِعُ مِنْ جِهَةٍ دُونَ سَائِرِ الْجِهَاتِ.

### ( د ) بَابُ يَسْتَهْلُ عَلَى فُضُولٍ مِنَ الْكُؤَانِ

الْكُؤَانُ: مَا يُخَصَّصُ الْجَوْهَرُ بِمَكَانٍ أَوْ تَقْدِيرٍ مَكَانٍ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ مَا يُخَصَّصُ الْجَوْهَرُ بِحَيِّزٍ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْإِسْمِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ، وَالْإِجْتِمَاعُ وَالْإِفْتِرَاقُ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا الْحَرَكَةُ: فَهِيَ الْكُؤَانُ فِي الْمَكَانِ الثَّانِي عَقِيبَ الْكُؤَانِ فِي الْمَكَانِ الْأَوَّلِ بِلا فَضْلٍ<sup>(٢)</sup>. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هِيَ تَفْرِغُ مَكَانٍ وَشَغْلُ مَكَانٍ.

وَمِنْ ضَرُورَةِ الْحَرَكَةِ أَنْ تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِكُؤَانٍ ثُمَّ تَكُونَ الْحَرَكَةُ انْتِقَالًا مِنْهُ، وَنَفْسُ الْإِنْتِقَالِ عَنِ الْمَكَانِ الْأَوَّلِ سُكُونٌ فِي الْمَكَانِ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، أَوْ كُلُّ حَرَكَةٍ عَنِ الْمَكَانِ سُكُونٌ فِي غَيْرِهِ، وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ جَوْهَرًا فَالْكُؤَانُ الْأَوَّلُ فِيهِ سُكُونٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ لَا يُسَمَّى سُكُونًا وَلَا حَرَكَةً، وَلَا يُتَصَوَّرُ حَرَكَةً أَسْرَعُ مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا أبطأ مِنْ حَرَكَةٍ؛ إِذِ الْبُطْءُ وَالسَّرْعَةُ فِي الْكُؤَانِ الْوَاحِدِ مُسْتَحِيلٌ<sup>(٣)</sup>.

وَالْجَوْهَرُ لَا يَقْطَعُ مَكَانَيْنِ إِلَّا فِي حَالَتَيْنِ، فَمَا لَمْ يَقْطَعِ الْمَكَانَ الْأَوَّلَ لَا يَنْتَهِي إِلَى الثَّانِي، وَقَدْ يَسْبِقُ أَحَدُ الْمُسْتَبْقَيْنِ الْآخَرَ لِتَوَالِي حَرَكَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلِ سُكُونٍ، وَيَتَخَلَّفُ الْآخَرُ؛ لِتَخَلُّلِ سَكَنَاتٍ فِي أَثْنَاءِ حَرَكَاتِهِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا تَصَوَّرَ تَقْدِيرَ حَرَكَتَيْنِ مُتَنَاقِضَتَيْنِ فِي جِهَتَيْنِ؛ فَالْنَّمْلَةُ تَذُبُّ عَلَى الرَّحَى فِي جِهَةٍ يَمَنَةً، وَالرَّحَى تَسِيرُ فِي جِهَةٍ يَسْرَةً، وَعَلَى هَذَا يُخَرَّجُ اخْتِلَافُ حَرَكَاتِ الْأَنْجَمِ حَرَكَةً مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ، وَحَرَكَةً مِنَ الْغَرْبِ إِلَى الشَّرْقِ.

وَمَا رَوَى عَنْ عُرُوجِ الْمَلَائِكَةِ وَنُزُولِهَا مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ وَمِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ

(١) انظر تعريف الكون والكلام عليه في: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٤٣)، ومعالم أصول الدين (ص ٢٦)، وأبكار الأفكار (٣/ ١٧٩)، والمبين في ألفاظ الحكماء والمتكلمين (ص ٣٥٢).

(٢) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٤٠)، وتلخيص المحصل (ص ٤٨)، وشرح المقاصد (١/ ٣٦٠)، والقوشجي: شرح تجريد العقائد (ص ٥).

(٣) انظر: أبكار الأفكار (٣/ ١٨٠).

فِي يَوْمٍ أَوْ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يُشْعُرُ بِقَطْعِ الْجِسْمِ مَكَانَيْنِ وَأَمَاكِينَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَإِنَّ السَّاعَةَ تَسْتَعْمِلُ عَلَى أَوْقَاتٍ وَحَالَاتٍ اللَّهُ بِهَا أَعْلَمُ، وَالْيَوْمُ عِبَارَةٌ عَنْ أَقْدَارٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ مُخْتَلِفَةٍ.

وَمِنْ أَحْكَامِ الْحَرَكَةِ: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَسْتَعْمِلُ أَنْ يَدُورَ عَلَى جَوْهَرٍ أَوْ يَتَحَرَّكَ عَلَيْهِ حَرَكَةً رَحْوِيَّةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُولَ عَنْ مَكَانِهِ؛ إِذِ الْحَرَكَةُ هِيَ الزَّوَالُ وَأَخْذُ مَكَانٍ مُجَدِّدٍ بَعْدَ مَكَانٍ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفَضْلِ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا أَحَاطَتْ بِهِ سِتَّةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ ثُمَّ زَالَ الْجِسْمُ عَنْ مَكَانِهِ وَتَحَرَّكَ فَهَلْ يُعْطَى لِلْجُزْءِ الْبَاطِنِ الْمُخْتَوِشِ بِالْجَوَاهِرِ مِنْ جِهَاتِهِ حُكْمُ الْحَرَكَةِ؟ وَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَجْزَاءَ الْبَاطِنَةَ تَحَرَّكَتْ بِتَحَرُّكِ الْأَجْزَاءِ الظَّاهِرَةِ؟

وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ قَرِيبُ مِنْهُمْ: الْجُزْءُ الْبَاطِنُ لَمْ يَزُلْ عَنْ مَكَانِهِ، وَلَمْ تَبْدَلْ مُحَادَاثُهُ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَرَكَةَ إِنَّمَا هِيَ تَبْدُلُ الْمُحَادَاثَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْحَرَكَةِ؛ لِتَبْدُلِ حَيِّزِهِ؛ فَإِنْ حَيِّزُهُ إِذَا انْتَقَلَ إِلَى بَغْدَادَ غَيَّرَ حَيِّزَهُ حِينَ كَانَ بِخُرَّاسَانَ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا اسْتَقَرَّ عَلَى جَوْهَرٍ، ثُمَّ تَزَحَّزَحَ الْمُتَسَفِّلُ وَالْجَوْهَرُ الْأَوَّلُ مُسْتَقَرٌّ عَلَيْهِ زَائِلٌ بِزَوَالِهِ؛ كَالرَّاكِبِ عَلَى الدَّابَّةِ وَفِي السَّفِينَةِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا الْمُتَحَرِّكُ هُوَ الْمُتَسَفِّلُ دُونَ الْمُسْتَقَرِّ عَلَيْهِ مِنَ الدَّابَّةِ وَالسَّفِينَةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ تَحَقَّقَتِ الْمُرَايَلَةُ عَنِ الْأَحْيَازِ فِي الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَى الدَّابَّةِ أَوْ فِي الَّذِي رَكِبَ السَّفِينَةَ، وَتَحَقَّقَ مِنْهُ خَرْقُ أَجْزَاءِ الْهَوَاءِ كَمَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ فِي الْمُتَسَفِّلِ، فَلَا مَعْنَى لِنَهْيِ الْحَرَكَةِ عَنْهُ، وَلَأنَّ اتِّصَالَ الْأَعْلَى بِالْأَسْفَلِ كَاتِّصَالِ الْأَسْفَلِ بِالْأَعْلَى، فَإِنْ لَزِمَ إِخْرَاجُ الْأَعْلَى عَنْ حُكْمِ الْحَرَكَةِ، لَزِمَ ذَلِكَ فِي الْأَسْفَلِ.

وَأَمَّا السُّكُونُ: فَهُوَ الْكَوْنُ فِي الْمَكَانِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ اللَّبْثُ، وَالْجَوْهَرُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ سَاكِنٌ.

وَصَارَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ اللَّبْثَ شَرْطٌ فِيهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ:

وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا بَقِيَ فِي حَيِّزِهِ الْأَوَّلِ، وَالْأَكْوَانُ تَتَجَدَّدُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ



استِحَالَةُ بَقَائِهَا، فَالْكُونُ الثَّانِي مِنْ جِنْسِ الْكُونِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ خَاصِّيَّةَ الْكُونِ إِيجَابُهُ تَخْصِصَ الْجَوْهَرِ بِمَكَانٍ أَوْ تَقْدِيرِ مَكَانٍ، وَإِذَا الْمُوجِبُ الْكُونُ الثَّانِي فِي تَخْصِصِ الْجَوْهَرِ مَا أَوْجَبَهُ الْأَوَّلُ فَقَدْ ثَبَتَ تَمَثُّلُهُمَا، ثُمَّ الْكُونُ الثَّانِي سُكُونٌ فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

وَأَيْضًا: [ ١/٣٩ ] فَلَوْ شَرَطْنَا لُبَّنَا فِي السُّكُونِ، وَقَطَعْنَا أَنَّ السُّكُونَ لَا يَبْقَى، لَمَا نُصَوِّرَ سُكُونٌ أَصْلًا؛ فَيَنْبَغِي أَلَّا نَصِفَ كَوْنًا بِأَنَّهُ سُكُونٌ، أَوْ نَقُولَ: إِنَّ السُّكُونُ اسْمٌ يَنْطَلِقُ عَلَى كَوْنَيْنِ مُتَعَايِنَيْنِ؛ فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ صَائِرٌ.

**فصل: [ كُلُّ كَوْنَيْنِ أَوْجَبَا الْإِخْتِصَاصَ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ فَهُمَا مُتَمَثِّلَانِ ]:**

كُلُّ كَوْنَيْنِ أَوْجَبَا الْإِخْتِصَاصَ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ فَهُمَا مُتَمَثِّلَانِ، وَكُلُّ كَوْنَيْنِ تَنَافَيَا فِي ذَلِكَ؛ فَأَوْجَبَ أَحَدُهُمَا الْإِخْتِصَاصَ بِمَكَانٍ، وَأَوْجَبَ الثَّانِي الْإِخْتِصَاصَ بِغَيْرِهِ -: فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ. وَإِبْضَاحُ ذَلِكَ بِالْمِثَالِ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا اسْتَقَرَّ فِي حَيْزٍ وَتَتَابَعَتْ عَلَيْهِ الْأَكْوَانُ فَلَاكْوَانُ الْمُتَتَابِعَةِ عَلَيْهِ مُتَمَثِّلَةٌ، مِنْ حَيْثُ أَوْجَبَ كُلُّ كَوْنٍ مَا أَوْجَبَهُ سَائِرُ الْأَكْوَانِ، وَتَمَثَّلُ الْأَعْرَاضُ مُتَضَادَّةً عِنْدَنَا، فَإِذَا زَالَ الْجَوْهَرُ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، فَالْكُونُ الَّذِي خَصَّصَهُ بِهِ يُخَالِفُ الْأَكْوَانَ الَّتِي خَصَّصَتْهَا بِالْمَكَانِ الْأَوَّلِ فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ مُتَضَادَّانِ، فَمَنْ نَعَى الْمُمَاسَةَ - زَائِدَةً عَلَى الْكُونِ الْمُخَصَّصِ لِلْجَوْهَرِ فِي الْمَكَانِ - أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَكْوَانَ مُخْتَلِفَةٌ مُتَضَادَّةٌ، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ كَوْنَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ سِوَاءَ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ أَوْ مُتَمَثِّلَيْنِ، وَمَنْ أَثَبَّتَ الْمُمَاسَةَ لَمْ يُطْلَقْ ذَلِكَ؛ إِذْ يَجُوزُ عِنْدَهُ اجْتِمَاعُ مُمَاسَاتٍ فِي الْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ.

وَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّ الْأَكْوَانَ جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَأَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَاكِنِ وَالْأَحْيَازِ، فَإِنَّ الْجَوَاهِرَ مُتَمَثِّلَةٌ وَالْأَحْيَازُ فِي حُكْمِ الْمُتَمَثِّلَاتِ، وَاسْتَشْهَدُوا بِالسَّوَادَيْنِ فِي مَحَلِّينِ:

وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْكُونَ الَّذِي أَوْجَبَ الْإِخْتِصَاصَ لِلْجَوْهَرِ بِمَكَانٍ لَا يُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ بِمَكَانٍ آخَرَ، وَكُلُّ شَيْئَيْنِ لَا يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ الْكُونَ فِي الْمَكَانِ الثَّانِي لَوْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْكُونِ فِي الْمَكَانِ الْأَوَّلِ لَطَرَأَ عَلَى الْجَوْهَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْتَضِيَ زَوَالُهُ وَانْقِلَاقُهُ؛ كَمَا تَتَابَعَتْ الْأَكْوَانُ الْمُتَمَثِّلَةُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُسْتَقَرُّ فِي الْمَكَانِ الْأَوَّلِ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٧/أ).

فَإِنْ قَالُوا: سَوَادًا جَوْهَرَيْنِ كَكُونِي جَوْهَرَيْنِ:

قُلْنَا: الْكَوْنَانِ اللَّذَانِ فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهِمَا بِمَثَابَةِ اللَّوْنَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ وَلَيْسَا بِمَثَابَةِ السَّوَادَيْنِ؛ فَإِنَّ السَّوَادَ لَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْأَسْوَدِ فِي مَكَانٍ أَوْ حَيْزٍ مَخْصُوصٍ؛ إِذِ اللَّوْنُ لَا اِزْتِبَاطَ لَهُ بِالْمَكَانِ، وَلَا عُرْفَ التَّمَاثُلِ وَالْاِخْتِلَافِ فِي قَبِيلِهِ بِمَحَلِّهِ وَلَا بِجِهَةِ مَحَلِّهِ وَلَا كَذَلِكَ الْكَوْنُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اخْتِلَافَ الْمَكَاتِينِ وَالذَّهَابِ فِي جِهَةِ الْعُلُوِّ مُخَالِفٌ لِلذَّهَابِ فِي جِهَةِ السُّفْلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْمَانِعُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْجَوْهَرَيْنِ فِي الْمَكَانِ الْوَاحِدِ أَوْ الْحَيْزِ الْوَاحِدِ؟ قُلْنَا: قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: ذَلِكَ يُنْمَعُ لِنُضَادِّ الْكَوْنَيْنِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُمَا فِي مَكَانٍ يَقْتَضِي كَوْنَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي الْمَكَانِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ لِنُضَادِّ الْمُثَلِّينِ.

وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ عَرَضٍ فِي مَحَلِّينِ وَبَيْنَ مُثَلِّينِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ؛ كَمَا لَا فَرْقَ بَيْنَ وُجُودِ جَوْهَرَيْنِ فِي مَكَاتِينِ وَبَيْنَ وُجُودِ جَوْهَرَيْنِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُمَا فِي مَكَانٍ يَقْتَضِي كَوْنَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي الْمَكَانِ بِهِمَا يُمَاسُّ الْمَكَانَ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ كَمَا أَنَّ وُجُودَهُ فِي مَكَاتِينٍ يَقْتَضِي قِيَامَ كَوْنَيْنِ بِهِمَا يَكُونُ فِي الْمَكَاتِينِ، وَهَذِهِ الْإِسْتِحَالَةُ فِي الْجَوْهَرَيْنِ فِي مَكَانٍ، وَفِي جَوْهَرٍ فِي مَكَاتِينٍ تَسْتَنِدُ إِلَى الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ. وَسَلَكَ الْقَاضِي فِي هَذَا مَسْلَكَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنْ قَالَ: يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ جَوْهَرَيْنِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ لِنَفْسَيْهِمَا لَا لِمَعْنَى سِوَاهُمَا؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ لِدَايَتِهِمَا فَالْجَرْمَانِ يَتَرَاخَمَانِ عَلَى الْحَيْزِ لِنَفْسَيْهِمَا، ثُمَّ لَمْ يُسَمِّ ذَلِكَ تَضَادًّا، وَالْأُسْتَاذُ لَمْ يَتَحَاشَ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ التَّضَادِّ عَلَيْهِمَا. قَالَ الْقَاضِي فِي الْجَوَابِ الثَّانِي: إِنَّمَا لَمْ يُوجَدْ أَحَدُهُمَا بِحَيْثُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ شَرْطَ وُجُودِهِ فِي حَيْزٍ عَدَمُ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِ جَوْهَرَيْنِ فِي حَيْزَيْنِ؟ قُلْنَا: نَمْنَعُ ذَلِكَ لِنُضَادِّ كَوْنِيهِ، وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: نَمْنَعُ ذَلِكَ لِاتِّحَادِهِ، وَالْوَاحِدُ لَا يَقْسِمُ عَلَى حَيْزَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ نَمْنَعْ أَنْ يُلَاقِيَ الْجَوْهَرُ سِتَّةً مِنَ الْجَوَاهِرِ لَمْ نَمْنَعْ أَنْ يَشْغَلَ مَكَاتِينِ: قُلْنَا: إِذَا شَغَلَ مَكَاتِينِ بَطَلَ اتِّحَادُهُ، وَلَا نَمْنَعُ أَنْ يُحْبِطَ بِهِ سِتَّةٌ أَمْثَالُهُ، [ ٣٩ / ب ] وَيَكُونُ كُلُّ

وَاحِدٍ فِي حَيْزِ نَفْسِهِ؛ إِذْ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى انْقِسَامِهِ، وَلَوْ مَا بَيْنَ جَوْهَرَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَدَّى إِلَى الْإِنْقِسَامِ؛ كَمَا لَوْ شَغَلَ مَكَاتَيْنِ.

### فصل: فِي الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ:

مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ - رحمه الله - أَنَّ الْجَوْهَرَ الْمُفْرَدَ فِيهِ كَوْنٌ يُخَصِّصُهُ بِحَيْزِهِ، وَلَوْ انْضَمَّ إِلَيْهِ جَوْهَرٌ آخَرٌ وَمَا سَهُ فَمُمَاسَّةُ الْجَوْهَرِ لِلْجَوْهَرِ عَرَضٌ زَائِدٌ عَلَى الْكَوْنِ الْمُفْتَضِي اخْتِصَاصَهُ بِالْجِهَةِ، وَلَوْ مَاسَ الْجَوْهَرُ سِتَّةً مِنَ الْجَوَاهِرِ فَقَدْ حَلَّتْهُ سِتَّةٌ مِنَ الْمُمَاسَّاتِ، ثُمَّ الْمُمَاسَّاتُ مِنَ الْجِهَاتِ السِتِّ مُخْتَلِفَةٌ غَيْرُ مُتَضَادَّةٍ، وَكَيْفَ تَتَوَقَّعُ تَضَادُّهَا مَعَ تَصَوُّرِ اجْتِمَاعِهَا؟! وَإِنَّمَا يَتَضَادُّ الْمُمَاسَّانِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُمَا مُتَمَاثِلَتَانِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَمِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْمُجَاوِرَةَ تُغَايِرُ الْمُمَاسَّةَ، وَالْمُرَادُ بِالْمُجَاوِرَةِ وَفُوعُ جَوْهَرَيْنِ فِي حَيْزَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَيْزٌ ثَالِثٌ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي أَنَّ الْمُمَاسَّةَ هَلْ لَهَا أَضْدَادٌ أَمْ لَا؟

وَمِنْ مَذْهَبِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَوْ خَلَقَ اللَّهُ جَوْهَرًا، فَفِيهِ سَبْعَةُ أَكْوَانٍ، وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي «سُرْحِ الْإِرْشَادِ» فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ جَوْهَرٌ مِنْ جِهَةٍ زَالَتْ مُبَايَنَّتُهُ وَعَاقِبَتُهَا مُجَاوِرَةٌ مُضَادَّةٌ لِلْمُبَايَنَّةِ، وَتَتَابَعَ عَلَى الْجَوْهَرِ خَمْسٌ مِنَ الْمُتَبَايِنَاتِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: وَالْقَاضِي رحمته الله لَمْ يَرْضَ مُعْظَمَ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ، وَسَلَكَ مَسْلَكًا آخَرَ فِي الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ لَا يَصِحُّ عِنْدِي سِوَاهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: لَا حُكْمَ لِلْجَوْهَرِ مِنَ الْكَوْنِ إِلَّا اخْتِصَاصُهُ بِحَيْزِهِ، وَإِذَا اخْتَصَّ بِحَيْزِهِ وَتَتَابَعَتْ عَلَيْهِ الْأَكْوَانُ فِي ذَلِكَ الْحَيْزِ الْوَاحِدِ فَلَا أَكْوَانٌ مُتَمَاثِلَةٌ، وَلَوْ انْضَمَّ إِلَيْهِ جَوْهَرٌ فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِصَاصِهِ، مَا تَبَدَّلَتْ صِفَتُهُ، وَانْضِمَامُ الْجَوْهَرِ إِلَيْهِ لَمْ يُغَيِّرْ حُكْمَهُ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ.

وَالتَّسْمِيَّاتُ تَعْتَوِرُ الْكَوْنَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ زَائِدٍ فِي الْعَقْلِ، فَإِذَا كَانَ الْجَوْهَرُ فَرْدًا سُمِّيَ الَّذِي خَصَّصَهُ كَوْنًا وَسُكُونًا، وَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ جَوْهَرٌ كَانَ الْجَوْهَرُ الْمُتَجَدَّدُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْضِمَامِ مُمَاثِلًا لِلْكَوْنِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، وَلَكِنْ يُسَمَّى مَعَ انْضِمَامِ الْجَوْهَرِ إِلَيْهِ اجْتِمَاعًا وَمُمَاسَّةً وَمُجَاوِرَةً،

(١) انظر: مجرد مقالات الأشعري (ص ٣٠)، والمحصل (ص ٩٧)، والمعالم (ص ٢٦)، وأبكار الأفكار (٣/ ١٨٠، ٢٠٢).

(٢) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٣/ ٢٠٣).

وَإِذَا فَارَقَهُ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ يُسَمَّى الْكَوْنُ الْمُتَجَدِّدَ فِي الْجَوْهَرِ الْمُسْتَقِيمِ فِي حَيْرِهِ مُبَايَنَةً وَافْتِرَاقًا؛ فَتَبَدَّلَ عَلَيْهِ التَّسْمِيَّاتُ وَالْأَكْوَانُ لَا تَخْتَلِفُ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ قَضِيَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا كَوْنَانِ يُوجِبُ أَحَدُهُمَا التَّخْصِصَ بِحَيْرِهِ، وَيُوجِبُ الْآخَرُ التَّخْصِصَ بِغَيْرِهِ، وَنُخْرِجُ مِنْ مَضْمُونِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا أَحَاطَتْ بِهِ سِتَّةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ فَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا كَوْنٌ وَاحِدٌ، فَإِنْ اسْتَدَلَّ مَنْ نَصَرَ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ فِي إِبْطَالِ الْمُمَاسَّاتِ بِاخْتِلَافِ الْمَنْظَرِ فِي الْجَوْهَرِ وَاخْتِلَافِ الْهَيْئَةِ بِأَنْ يَصِيرَ مُتَحَرِّكًا بَعْدَ مَا كَانَ سَاكِئًا، وَكَذَلِكَ تَرَى الْجَوْهَرَيْنِ يَجْتَمِعَانِ بَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ، وَكُلُّ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ مَعْنِيَانِ فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ.

قُلْنَا: إِنْ كَانَ التَّغْوِيلُ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَنَاطِرِ، وَجَبَ لِذَلِكَ إِذَا تَبَاعَدَ جَوْهَرَانِ ثُمَّ اقْتَرَبَا وَلَمْ يَبْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مِقْدَارٌ يَسِيرٌ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ اقْتِرَابُهُمَا عَرَضًا زَائِدًا؛ كَالْمُمَاسَّةِ وَالْمُخَالَفَةِ لِأَعْيَارِ مَا فِي الْأَكْوَانِ؛ إِذَا الْمَنْظَرُ قَدْ اخْتَلَفَ بِقُرْبِ الْجَوْهَرَيْنِ كَمَا اخْتَلَفَ بِاجْتِمَاعِهِمَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا مَاسَ جِسْمٌ جِسْمًا أَحَسَّ الْمُمَاسَّةَ.

قُلْنَا: هَذَا تَلْبِيسٌ؛ فَإِنَّ الَّذِي نُحِسُّهُ حَرَارَةَ الْجِسْمِ أَوْ بُرُودَهُ وَخُسُوفَهُ.

**فَصْلٌ: [ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُمَاسَّةِ وَبَيْنَ التَّأْلِيفِ وَالْمُجَاوَرَةِ وَالْاجْتِمَاعِ ]:**

وَأَعْلَمُ: أَنَّا إِذَا أَثْبَتْنَا الْمُمَاسَّةَ مَعْنَى فَلَسْنَا نَفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّأْلِيفِ وَالْمُجَاوَرَةِ وَالْاجْتِمَاعِ؛ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ الْمُجَاوَرَةِ دُونَ الْمُمَاسَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمُمَاسَّةُ وَالتَّأْلِيفُ عِبَارَتَانِ عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر: الشامل (ص ٤٥٥، ٤٦٦) وذكره في الأبيكار (٢٠٤/٣)، ورجحه على مذهبي أبي الحسن والإستاذ أبي إسحاق الإسفراييني.

(٢) الاجتماع: حصول الجوهرين في حيز واحد بحيث لا يمكن أن يتخللها ثالث. المحصل (ص ٧٦، ١٧)، أو هو: تقارب أجسام بعضها من بعض. التعريفات (ص ٢٠). والافتراق: حصول الجوهرين بحيث يمكن أن يتخللها ثالث. المحصل (ص ٧٦، ١٧)، أو هو: كون الجوهرين في حيزين بحيث يمكن التفاضل بينهما. التعريفات (ص ٤٢). والناس: تلاقي الذوات بأطرافها على وجه لا يكون بينهما بُعد أصلاً. الحدود لابن سينا (ص ٢٥٩)، المين (ص ٣٤٩). وأما التأليف: فهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، سواء كان لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر أم لا، وعليه التأليف أهم من الترتيب. التعريفات (ص ٥٩).

(٣) يقول الأشعري: إن التأليف والاجتماع والمماس والمجاورة والاتراق والاتصال، كل ذلك مما ينبئ عن =

وَقَدَّمَ مِمَّا مِنْ اخْتِيَارِ الْقَاضِي أَنَّ الْمُمَاسَّةَ تَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْكَوْنِ الْمُقْتَضِي تَخْصِيصَ الْجَوْهَرِ بِحَيْزِهِ<sup>(١)</sup>.

وَسَلَّكَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ مَسْلَكًا آخَرَ فِي الْمُمَاسَّةِ فَقَالُوا: إِذَا تَجَاوَرَ جَوْهَرَانِ وَاخْتَصَّ أَحَدُهُمَا بِرُطُوبَةٍ وَالْآخَرُ بِيُبُوسَةٍ وَلَدَّتِ الْمُجَاوَرَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَيْنَ الْجَوْهَرَيْنِ تَأْلِيفًا وَاحِدًا قَائِمًا بِهِمَا جَمِيعًا، وَإِنَّمَا يَضَعُ تَفَكُّيْكُهُمَا لِلتَّأْلِيفِ الْقَائِمِ بِهِمَا، فَهُوَ فِي حُكْمِ [١/٤٠] الرِّبْطِ لِأَحَدِهِمَا بِالثَّانِي وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ وَالْجُبَّائِيِّ وَالْحَدَّاقِ مِنَ مُعْتَزِلَةِ الْبَصْرَةِ.

وَإِذَا وَقَعَ الْجَوْهَرُ بَيْنَ سِتَّةِ جَوَاهِرَ فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَقُومُ بِالْجَوَاهِرِ السَّبْعَةِ تَأْلِيفًا وَاحِدًا.

وَمَنْ حَقَّقَ مِنْهُمْ يَقُولُ: يَقُومُ بِالْوُسْطَاءِ فِي سِتَّةٍ مِنَ التَّأْلِيفَاتِ<sup>(٢)</sup>.

وَنَحْنُ نَقُولُ: تَقْدِيرُ قِيَامِ تَأْلِيفِ جَوْهَرَيْنِ يُؤَدِّي إِلَى انْقِسَامِ الْوَاحِدِ أَوْ اتِّحَادِ الْإِثْنَيْنِ وَذَلِكَ مُحَالٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: يَقُومُ سِتُّ مُمَاسَّاتٍ بِالْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ وَلَا يُوْجِبُ انْقِسَامُهُ، كَذَلِكَ نَقُولُ فِي التَّأْلِيفِ:

قُلْنَا: فِي قِيَامِ الْوَاحِدِ بِإِثْنَيْنِ انْقِسَامُ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ فِي قِيَامِ أَعْدَادٍ بِالْوَاحِدِ انْقِسَامُهُ.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يُوْجِبِ انْقِسَامُهُ فَيُوْجِبُ تَعَدُّدَ جِهَاتِهِ.

قُلْنَا: الْجَوَاهِرُ الْمُحِيطَةُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي حَيْزِ نَفْسِهِ، وَهُوَ كِلَا حَاطَةِ الْجَوَاهِرِ بِالْعَرَضِ الَّذِي لَا فِي مَحَلٍّ تَقْدِيرًا، وَإِنَّمَا هُوَ إِضَافَاتٌ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا نَفْيُ الْمُمَاسَّاتِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْكَوْنِ الْمُخَصَّصِ، وَلَوْ جَازَ قِيَامُ تَأْلِيفِ جَوْهَرَيْنِ لَجَازَ قِيَامُ عِلْمٍ بِمَحَلِّينِ، أَوْ سَوَادٍ بِمَحَلِّينِ. فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِصُعُوبَةِ التَّفَكُّيْكِ: فَذَلِكَ إِنَّمَا يَلْزَمُ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلُّدِ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِهِ، وَإِنَّمَا

= معنى واحد وهو كون الجوهر مع الجوهر بحيث لا يصح أن يتوسطها ثالث وهما على ما هما عليه. انظر: مجرد مقالات الأشعري (ص ٣٠).

(١) انظر: الشامل (ص ٤٥٨، ٤٥٩)، والأبكار (٣/ ٢٠٤).

(٢) لم أقف على كلام المعتزلة في المجاورة والماسة والتأليف في مصادرهم، وانظر عند غيرهم: أبكار الأفكار (٣/ ٢٠٣)، وانظر الجواب عنها في (٣/ ٢٢٠) وما بعدها.

حَمَلْنَا عَلَى ذَلِكَ اطِّرَادُ الْعَادَاتِ وَقَدْ تَخْتَلِفُ الْعَادَاتُ فِي ذَلِكَ.

وَأِنْ قُلْنَا: التَّأْلِيفَاتُ مُخْتَلِفَةٌ فِي أَنْفُسِهَا فَذَلِكَ غَيْرُ بَعِيدٍ.

وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّمَا يَصْعُبُ تَفْكِيكُ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ بِأَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ أَكْوَائًا فِيهَا تُخَصِّصُهَا بِجِهَاتِهَا أَكْثَرُ مِمَّا يُحَاوِلُهُ الْعَبْدُ، فَلَا يُوجَدُ فِعْلُ الْعَبْدِ لِذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا كَالْحَبْلِ يَتَجَادَبُهُ شَخْصَانِ وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَوِيًّا، فَلَا يَنْجِرُ الْحَبْلُ إِلَّا فِي جِهَتِهِ، كَذَلِكَ يَرُومُ الْعَبْدُ إِنْبَاتَ تَفْرِيقِ، وَالرَّبُّ يَخْلُقُ فِي الْجَوْهَرَيْنِ مُجَاوِرَاتٍ؛ فَيَبْقَيَانِ مُتَجَاوِرَيْنِ؛ فَتَوَوَّلُ صُعُوبَةُ التَّفْكِيكِ إِلَى هَذَا، وَالْإِنْسَانُ يَجْمَعُ كَفَيْهِ فَيَسْهَلُ بَسْطُهُ عَلَى الْغَيْرِ تَارَةً إِذَا قَلَّ اعْتِمَادُ الْعَائِضِ<sup>(٢)</sup>، وَيَتَعَذَّرُ إِذَا كَثُرَ اعْتِمَادُهُ، وَلَيْسَ الْإِعْتِمَادُ مِنَ التَّأْلِيفِ وَلَا مَوْلَدًا لَهُ عِنْدَنَا، وَالْقَصَبَةُ لَوْ مَدَّتْ طَوْلًا لَمْ تَنْقَطِعْ وَإِنْ عَظُمَ الْإِعْتِمَادُ، وَلَوْ لَوِيَتْ لَأَنْكَسَرَتْ.

ثُمَّ مِنَ الْأَجْسَامِ مَا يَكُونُ تَفْكِيكُهُ أَصْعَبَ مِنْ غَيْرِهِ.

فَاخْتَلَفَتِ الْمُعْتَزِلَةُ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ التَّأْلِيفَاتِ فِي جِنْسِهَا.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى قَلَّةِ التَّأْلِيفَاتِ فِي الْبَعْضِ وَكَثْرَتِهَا فِي الْبَعْضِ.

### فَصْلٌ فِي الثَّقَلِ وَالْخِفَةِ<sup>(٣)</sup>:

الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الثَّقَلَ يَرْجِعُ إِلَى ذَوَاتِ الْأَجْسَامِ، فَكُلُّ جَوْهَرٍ ثَقِيلٍ فِي نَفْسِهِ، وَالزُّبُرَةُ مِنَ الْحَدِيدِ إِنَّمَا كَانَتْ أَثْقَلَ مِنْ مِثْلِهَا مِنَ الْخَشَبَةِ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الزُّبُرَةِ أَكْثَرُ، وَالتَّخْلُخُلُ فِيهَا أَقْلُ<sup>(٤)</sup>.

(١) يقول أبو الحسن الأشعري في المؤلف: وإن تعذر تفكيك بعض الأجزاء دون بعض لأجل فقد قدرته لا لأجل معنى زائد على المهاسة والمجاورة. ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٣٠).

(٢) كذا بالأصل.

(٣) مبحث الثقل والخفة في: المقالات (١٠٥/٢)، والشامل (ص ٤٩٠)، وأصول الدين (ص ٤٥)، والأبكار (٣/٢٣٣)، والمواقف (٢٠٢/٥).

(٤) هو مذهب الأشعري حيث يقول في: الثقل هو الثقيل، وكذلك الخفة هو الخفيف، وإنما يكون الشيء أثقل بزيادة الأجزاء. انظر: المقالات (٩٩/٢)، وأصول الدين (ص ٤٦)، وهو مذهب الأستاذ الإسفراييني؛ انظر: الأبكار (٣/٢٣٣) واستدل عليه بأن: «الجواهر أفراد المتجانسة؛ فلا تتفاوت بالثقل والخفة» وشرح المواقف (٢٠٢/٥).

وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الثَّقَلَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى وُجُودِ الْجَوْهَرِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ:  
فَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ الثَّقَلَ عِبَارَةٌ عَنِ اعْتِمَادِ الشَّيْءِ فِي جِهَةِ السُّفْلِ.  
وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الثَّقَلَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْإِعْتِمَادِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ.  
فَمَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الثَّقَلَ هُوَ الْإِعْتِمَادُ، فَلَا يَجُوزُ جَوْهَرٌ أَثْقَلُ مِنْ جَوْهَرٍ مَعَ التَّسَاوِي فِي  
الْإِعْتِمَادِ، وَلَا يَتَقَرَّرُ عِنْدَنَا قِيَامُ اعْتِمَادَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الْجَوْهَرِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ تَفَاضُلُ الثَّقَلِ  
الْمُفَسَّرِ بِالْإِعْتِمَادِ.  
فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ تُقَارَنُ هَذَا الْمَذْهَبُ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ؛ تَمْنَعُ خِفَّةَ الْجَوْهَرِ وَتَقْطَعُ بِثِقَلِ كُلِّ  
جَوْهَرٍ.

وَمَنْ صَرَفَ الثَّقَلَ إِلَى الْإِعْتِمَادِ فَيَقُولُ: قَدْ يَتَّصِفُ جَوْهَرٌ بِالثَّقَلِ بِأَنْ يَكُونَ فِيهِ اعْتِمَادٌ  
سُفْلِيٌّ، وَيَتَّصِفُ جَوْهَرٌ بِالْخِفَّةِ بِأَنْ يَكُونَ فِيهِ اعْتِمَادٌ عُلوِّيٌّ، فَإِنَّ مَنْ صَرَفَ الثَّقَلَ إِلَى نَفْسِ  
الْجَوْهَرِ لَمْ يَصِفْهُ بِالْخِفَّةِ إِلَّا تَجَوُّزًا؛ فَإِذَا قَالَ: «جِسْمٌ أَخَفُّ مِنْ جِسْمٍ»: عَنِ بَذَلِكَ قِلَّةُ  
الْأَجْزَاءِ فِي أَحَدِهِمَا وَكَثْرَةُ الْأَجْزَاءِ فِي الْآخَرِ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الثَّقَلَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْإِعْتِمَادِ فَيُنْشِئُ الْخِفَّةَ عَرَضًا مُضَادًّا لِلثَّقَلِ، وَعَلَى  
هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجِسْمِ الصَّغِيرِ مِنَ الثَّقَلِ مَا يُرْزَنُهُ حَتَّى يَصِيرَ أَثْقَلَ مِنْ  
الْكَبِيرِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الطَّبَائِعِيِّينَ: الْمَعْنِيُّ بِثِقَلِ الْعُنْصُرِ حَيْنَهُ إِلَى الْمَرْكَزِ، وَالْمَعْنِيُّ بِخِفَّتِهِ حُصُولُهُ  
فِي الْمَرْكَزِ وَمَرْكَزُ الْأَثِيرِ وَهُوَ عُنْصُرُ النَّارِ فَوْقَ مَرْكَزِ الْهَوَاءِ، وَمَرْكَزُ الْهَوَاءِ فَوْقَ مَرْكَزِ الْمَاءِ  
[٤٠/ب] وَمَرْكَزُ الْمَاءِ فَوْقَ مَرْكَزِ الْأَرْضِ وَمَرْكَزُ الْأَرْضِ وَسَطَ الْكَوْنِ، وَالْقَوْلُ بِالْمَرْكَزِ بَاطِلٌ  
عِنْدَنَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْإِعْتِمَادِ<sup>(٢)</sup>؟

(١) منسوب إلى القلانسي. انظر: أصول الدين (ص ٤٦)، وحكي عن الباقلاني. الشامل (ص ٤٩٠)، ونسبه  
الأمدي إلى المعتزلة والفلاسفة ورجحه محتجاً له بتجربة وزن الإناء الواحد المملوء بالماء ثم بالزئبق؛ الأوبار  
(٢٣٣/٣)، وشرح المواقف (٢٠٣/٥، ٢٠٤).

(٢) الاعتماد والميل: كيفية يكون بها الجسم مدافعاً لما يمنعه عن الحركة إلى جهة ما. الحدود لابن سينا (ص ٢٥٦)،  
وشرح المواقف (١٩٢/٥).

الَّذِي يَلِيقُ بِمَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ وَأَصْحَابِهِ: نَفْيُ الْإِعْتِمَادِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْإِعْتِمَادَ الَّذِي أَثْبَتَهُ مَنْ أَثْبَتَهُ لَوْ قُدِّرَ ثُبُوتُهُ لَمَّا اقْتَضَى هُويًّا وَلَا تَصَعُّدًا، وَإِنَّمَا يَهْوِي الثَّقِيلُ إِذَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ أَكْوَائًا تُخَصِّصُهُ بِجِهَةِ السُّفْلِ، وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ أَكْوَائًا تُخَصِّصُهُ بِجِهَةِ أُخْرَى لَاخْتَصَّ بِتِلْكَ الْجِهَةِ، وَإِثْبَاتُ الْإِعْتِمَادِ يَقْوَى عَلَى أَصْلِ الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ حَيْثُ قُدِّرَ الْهُوِيُّ وَالتَّصَعُّدُ مِنْهُ.

قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ مَنْ حَمَلَ شَيْئًا فِي يَدِهِ وَاسْتَقَلَّ الْمَحْمُولُ كَانَ ذَلِكَ لِسُكُونِ يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِي الْمَحْمُولِ فَمَنَعَ يَدَهُ مِنَ الِازْتِفَاعِ فِي جِهَتِهِ، وَلَيْسَ فِي الْجَمِيعِ سِوَى الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَلَا حَقِيقَةً لِلِإِعْتِمَادِ ».

وَمَنْ أَثْبَتَ الْإِعْتِمَادَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: عَلَى الْقَطْعِ نَعْلَمُ أَنَّ السَّوَارِي وَالْحَيْطَانَ تَحْمِلُ السَّقُوفَ، وَلَوْ لَا هِيَ لَهَوَتْ السَّقُوفُ بِمَا فِيهَا مِنَ الْإِعْتِمَادِ الْمَوْجِبِ لِلْهُوِيِّ.

وَمَنْ نَفَى الْإِعْتِمَادَ فَيَقُولُ: إِنَّمَا وَقَعَتِ السَّقُوفُ لِسُكْنَاتِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ فِيهَا، وَإِذَا نَفَيْنَا تَوَلِيدَ الطَّبَعِ فَالْخِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ.

وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْقَاضِي: أَنَّ الْإِعْتِمَادَ مَعْنَى، وَاعْتَدَرَ بِأَنَّ قَالَ: مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى الشَّيْءِ الْحَسَّاسِ أَذْرَكَ اعْتِمَادَهُ؛ كَمَا يُدْرِكُ حَرَارَتَهُ وَبُرُودَتَهُ، ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ مَعْنَى فَيَتَصَوَّرُ سِتَّةً مِنَ الْإِعْتِمَادَاتِ عَلَى حَسَبِ تَعَدُّدِ الْجِهَاتِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَنَفْيُ الْإِعْتِمَادِ بِأُصُولِنَا أَجْدَرُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الْإِعْتِمَادَ لَا يُوجِبُ حَرَكَةً وَلَا يُؤَلِّدُهَا، وَالْمُعْتَزِلَةُ أَثْبَتُوا الْإِعْتِمَادَ، وَبَنَوْا عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ؛ فَجَعَلُوا مِنْهُ مَا يَكُونُ لَازِمًا طَبِيعِيًّا كَاعْتِمَادِ الثَّقِيلِ فِي جِهَةِ سُفْلِ، وَاعْتِمَادِ لَهَبِ النَّارِ فِي جِهَةِ عُلوٍّ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مُكْتَسَبٌ مُجْتَلَبٌ كَانْدِفَاعِ الشَّيْءِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً ».

فَأَمَّا وَثُوفُ الْأَرْضِ: فَصَارَ بَعْضُ الْأَوَائِلِ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ وَاقِفَةٍ بَلْ هِيَ مُتَحَرِّكَةٌ مُتَتَابِعَةٌ الدَّوْرَانِ عَلَى هَيْئَةِ دَوْرَانِ الدُّوَلَابِ.

(١) نفي الاعتماد حكى عن الأشعري حيث إنه: « كان ينكر قول من قال: إن الاعتماد هو الثقل ». مجرد مقالات الأشعري (ص ١٥٥) وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق. الأبيكار (٢٣٥/٣)، وشرح المواقيف (١٩٢/٥)، وحكى الآمدي إثبات الاعتماد عن القاضي الباقلاني وأكثر الأصحاب والمعتزلة. الأبيكار (٢٣٥/٣)، وشرح المواقيف (١٩٢/٥) واستدلوا عليه بضرورة الحس. (٢) قارنه بما في الأبيكار (٢٣٥/٣).



وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا هَاوِيَّةٌ أَبَدًا.

وَالْقَوْلَانِ بَاطِلَانِ:

فَلَوْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً كَمَا زَعَمُوا لَوَجِبَ أَنْ يُطْلَلَ ذَلِكَ مَشِيَّتَنَا وَحَرَكَتَنَا.

وَلَوْ كَانَتْ هَاوِيَّةً لَوَجِبَ أَنْ لَا يَسْتَقِرَّ عَلَيْهَا جِسْمٌ خَفِيفٌ لِسُرْعَةِ هَوِيِّ الثَّقِيلِ؛ حَتَّى لَوْ تَرَدَّى شَخْصٌ مِنْ سَطْحٍ لَمَا انْتَهَى إِلَى الْقَرَارِ أَبَدًا لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمُتَرَدِّي خَفِيفًا كَالْقَطْرِ، وَوَجِبَ أَنْ تَزْدَادَ كُلُّ يَوْمٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالنُّجُومِ بَعْدًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا وَاقِفَةٌ، وَسَبَبُ وَقُوفِهَا الْهَوَاءُ الْمُحِيطُ بِهَا. وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلِمْتَهُ الْأُمَّةُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ [الرعد: ٢].

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا وَاقِفَةٌ لِدَوْرَانِ الْفَلَكَ عَلَيْهَا:

وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوهُ، لَوَجِبَ أَنْ يُمْنَعَنَا مِنَ الْمَشْيِ وَالْحَرَكَةِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ: إِنَّهَا وَاقِفَةٌ لِحُصُولِهَا فِي الْمَرْكَزِ، وَيَعْنُونَ بِالْمَرْكَزِ اخْتِصَاصَ الْعُنْصُرِ بِجِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ بِنَفْسِهَا وَطَبْعِهَا. وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمُ الْعُنْصُرِ خَارِجًا عَنِ الْمَرْكَزِ؛ فَإِنَّ مَنْ أَلْقَى حَجَرًا فِي بَيْتٍ فَهَوَى فِيهَا، فَمَا عَلَهُ هَوِيٌّ؟ فَإِنْ قَالُوا: يَطْلُبُ مَرْكَزَهَا.

قُلْنَا: فَقَبْلَ أَنْ يُلْقَى فِيهَا كَانَ مُسْتَقِرًّا عَلَى الْأَرْضِ، أَكَانَ فِي الْمَرْكَزِ أَوْ خَارِجَ الْمَرْكَزِ؟ فَإِنْ كَانَ خَارِجَ الْمَرْكَزِ، فَجَمِيعُ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ إِذَا خَارِجَ الْمَرْكَزِ، وَهِيَ مُسْتَقِرَّةٌ، فَمَا لِلْحَجَرِ يَهْوِي؟! قَالُوا: يَطْلُبُ الْمَرْكَزَ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ طُولُ الْبَرِّ مِائَةَ أَلْفٍ فَرَسَخٍ، لَهَوَى فِيهَا، فَأَيْنَ يَطْلُبُ فِي هَوِيِّهِ، وَلَا قَرَارَ لَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ بِجُمْلَتِهَا مُسْتَقِرَّةٌ خَارِجَ الْمَرْكَزِ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ تَطْرُدُ فِي الْأَثَرِ وَجُمْلَةَ الْعَنَاصِرِ.

وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُونَ، فَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: إِنَّ مُعْظَمَ الْأَرْضِ مِمَّا عَلَى جِهَةِ السُّفْلِ اسْتِقْرَاضُهُ تَجَدُّدُ سَكَنَاتٍ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَا تَجَدُّدُهَا لَهَوَتْ الْأَرْضُ<sup>(١)</sup>.

(١) هذه المسألة هي المعروفة عند المعتزلة بمسألة بقاء الاعتمادات وقد اختلفوا فيها: فذهب أبو هاشم الجبائي إلى أن =

وَلِنَّمَا شَرَطَ تَجَدُّدُ السَّكَنَاتِ؛ لِأَنَّ الْحَادِثَ [١/٤١] أَقْوَى عِنْدَهُمْ مِنَ الْبَاقِي؛ فَهُوَ بِالْمُدَّافَعَةِ أَوْلَى.

ثُمَّ إِذَا وَقَفَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَرْضِ بِتَتَابُعِ السَّكَنَاتِ فِيهِ، فَالَّذِي قَوْفَهُ يَسْكُنُ يَسْكُونُ الْبَاقِي؛ إِذْ هُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا تَحْتَهُ.

وَأَصَحُّ أَجْوِبَةٍ أَبِي هَاشِمٍ فِي ذَلِكَ: أَنَّ أَحَدَ شَطْرَيْ الْأَرْضِ، وَهُوَ الَّذِي بَيْنَنَا فِيهِ اعْتِمَادَاتٌ سُفْلِيَّةٌ، وَالشَّطْرَ الْآخَرَ مِنْ جِهَةٍ تَحْتَ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ اعْتِمَادَاتٍ عُلْوِيَّةً، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ اعْتِمَادَاتُ الشَّطْرَيْنِ تَسْفُلًا وَتَصْعَدًا افْتَضَى ذَلِكَ اسْتِقْرَارًا، وَتُنْزَلُ الْأَرْضُ مَنْزِلَةَ جِسْمٍ يَتَجَادَبُهُ شَخْصَانِ مُتَسَاوِيَانِ فِي الْأَلَةِ وَالْقُوَّةِ، فَيَقْتَضِي وَقُوفَ الْجِسْمِ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>.

وَعِنْدَنَا: إِنَّمَا يَسْتَقِرُّ الْجِسْمُ الثَّقِيلُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَخْلُقُ فِيهِ أَكْوَانًا مُتَجَدِّدَةً تُخَصِّصُهُ بِجِهَةٍ، كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُعَمِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا﴾ [فاطر: ٤١] الْآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وَفِي الْخَبَرِ: أَنَّ حَمَلَةَ الْعَرْشِ لَمَّا رَأَوْا أَفْدَامَهُمْ مُعَلَّقَةً فِي الْهَوَاءِ قَالُوا: سُبْحَانَ حَامِلِ حَمَلَةِ الْعَرْشِ<sup>(٢)</sup>.

### ( ١ / ٢ / ٣ ) الْفَصْلُ الثَّالِثُ

#### مِنْ الْفُصُولِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِخَصَائِصِ الْجَوْهَرِ وَإِبَانَةِ تَقْدُّسِ الْإِلَهِ عَنْهَا

اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ<sup>(٣)</sup>.

= الاعتمادات غير باقية، واحتج على مذهبه بأن قال: «لو بقي الاعتماد اللازم في جهة السفلى، لبقى الاعتماد المجتلب فيها»، وهو باطل عند الجميع؛ فبطل اللازم. الأبيكار (٢٣٩/٣)، وشرح المواقف (٢٢٠، ٢١٩/٥).

(١) انظر: الأبيكار (٢٤٠/٣)، وشرح المواقف (٢١٩/٥، ٢٢٠، ٢٢١)، وأما الدليل الثاني لأبي هاشم على مذهبه في بقاء الاعتمادات فهو أن القياس على بقاء الألوان والطعوم، والعلة الجامعة بينها كونها مشاهدة بالاستمرار والاتصال، وهو بعينه متحقق في الاعتمادات اللازمة. المرجع السابق.

(٢) قال السدي: العرش تحمله الملائكة فوقهم (فوق الملائكة) ولا يحمل حمله العرش إلا الله.

(٣) انظر مسألة قيام الحوادث بذات البارئ تعالى عند الأشاعرة في: الفرق بين الفرق (ص ٢١٧)، والتبصير في الدين (ص ٦٦)، والإرشاد (ص ٢٥، ٢٧، ٤٤، ٤٦)، ولمع الأدلة (ص ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ١٠٣، ١١٤، ١٢١)، وأما الفخر الرازي فقد اختلف قوله في هذه المسألة؛ فأنكرها في مصنفاته السابقة على المطالب العالية مثل: المحصل =

وَقَدْ صَرَّحَ الْكَرَامِيَّةُ بِقِيَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَاعْتَقَدُوهُ دِينًا. وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ مَا يَخْدُثُ فِي ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْحَوَادِثِ فَإِنَّمَا يَخْدُثُ بِقُدْرَتِهِ، وَمَا يَخْدُثُ مُبَايَنًا عَنْ ذَاتِهِ فَإِنَّمَا يَخْدُثُ بِوَاسِطَةِ الْإِحْدَاثِ، وَيَعْتُونَ بِالْإِحْدَاثِ الْإِبْجَادَ وَالْإِعْدَامَ الْوَاقِعَيْنِ فِي ذَاتِهِ بِقُدْرَتِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْإِرَادَاتِ، وَيَعْتُونَ بِالْمُحْدَثِ مَا بَايَنَ ذَاتَهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَيَقَرُّونَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْمَخْلُوقِ وَالْإِبْجَادِ وَالْمُوجِدِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْإِعْدَامِ وَالْمَعْدُومِ، فَالْمَخْلُوقُ إِنَّمَا يَقَعُ بِالْخَلْقِ، وَالْخَلْقُ يَقَعُ فِي ذَاتِهِ بِالْقُدْرَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَعْدُومُ يَصِيرُ مَعْدُومًا بِالْإِعْدَامِ الْوَاقِعِ فِي ذَاتِهِ بِالْقُدْرَةِ.

وَرَعَوْا أَنَّ فِي ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ حَوَادِثَ كَثِيرَةً وَاقِعَةً بِالْقُدْرَةِ سِوَى الْإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ؛ كَالْإِنْجَارِ عَنِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ وَالْآتِيَةِ وَالْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الرَّسْلِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَالْقَصَصِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَالْأَحْكَامِ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّسْمِعَاتُ وَالتَّبَصُّرَاتُ.

وَأَمَّا الْإِبْجَادُ وَالْإِعْدَامُ: فَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُمَا الْقَوْلُ وَالْإِرَادَةُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ: «كُنْ»، وَالْإِرَادَةُ لِكُونِهِ، وَقَوْلُهُ لِلشَّيْءِ: «كُنْ» - صَوْتَانِ، وَهَكَذَا الْإِعْدَامُ.

وَفَسَّرَ ابْنُ هَيْصَمٍ الْإِبْجَادَ وَالْإِعْدَامَ بِالْإِرَادَةِ وَالْإِثَارِ؛ قَالَ: وَذَلِكَ مُشْرُوطٌ بِالْقَوْلِ شَرْعًا؛ فَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ إِحْدَاثَ شَيْءٍ يَقُولُ لَهُ: «كُنْ».

فَعَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ: الْخَلْقُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوْلِ وَالْإِرَادَةِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: لِكُلِّ مُوجِدٍ إِبْجَادٌ وَلِكُلِّ مَعْدُومٍ إِعْدَامٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِبْجَادٌ وَاحِدٌ يَصْلُحُ لِمُوجِدَيْنِ إِذَا كَانَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسُ تَعَدَّدَ الْإِبْجَادُ<sup>(١)</sup>.

= (ص ٥٨، ١٥٩)، والعالم (ص ٤٤)، ثم أثبتنا حتى جعلها تلزم جميع المذاهب الكلامية وإن أنكروها باللسان؛ انظر: المطالب (٢/ ٧١)، والأربعين (١/ ١٦٨)، والأبكار (٢/ ٢٠، ٣٣)، وغاية المرام (ص ١٨٦، ١٨٧)، وشرح المواقف (٧/ ٣٥، ٤٣)، وشرح المقاصد (٢/ ٥٢)، ونشر الطوالع (ص ٢٣٢)، وابن تيمية ليس سلفيًا (ص ١٣٣). وفي الفكر السلفي انظر: موافقة (٢/ ١١، ١٢)، ومنهاج السنة (١/ ١٨٧)، والأصفهانية (ص ٩٩)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٢٢٠)، والرسائل والمسائل (٣/ ٤٦٠)، والصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٦، ٩٣٥)، وشرح الطحاوية (ص ١٢٨، ١٢٩)، وابن تيمية السلفي (ص ١٢٥، ١٣٣). وأيضًا: نشأة الفكر (١/ ٦٣٩)، والرازي وآراؤه (ص ٢٢٨)، والآمدي وآراؤه الكلامية (ص ٣٤١، ٤٣٨).  
(١) تفصيل مذهب الكرامية في تعلق الحوادث بذات الله في: الفرق (ص ٢١٧)، والبصرة (ص ٦٧)، والشامل =

فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ افْتَقَرَ كُلُّ مُوجِدٍ أَوْ كُلُّ جِنْسٍ إِلَى إِيْجَادٍ؛ فَلْيَفْتَقِرْ كُلُّ إِيْجَادٍ إِلَى قُدْرَةٍ.  
فَانْتَرَمَ بَعْضُهُمْ تَعَدُّدَ الْقُدْرَةِ، فَقَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ: تَتَعَدَّدُ الْقُدْرَةُ بِتَعَدُّدِ أَجْنَاسِ الْمُحْدَثَاتِ،  
وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: « بَلْ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ أَجْنَاسِ الْحَوَادِثِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي ذَاتِهِ مِنَ الْكَافِ  
وَالنُّونِ، وَالْإِرَادَةِ وَالتَّسْمُعِ وَالبَصَرِ وَهِيَ خَمْسَةٌ وَالتَّسْمَعَاتُ لِلْأَصْوَاتِ، وَالتَّبَصُّرَاتُ لِلْأَلْوَانِ  
وَنَحْوِهِمَا ».

وَمِنْهُمْ: مَنْ فَسَّرَ السَّمْعَ وَالبَصَرَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْمُعِ وَالتَّبَصُّرِ.  
وَمِنْهُمْ: مَنْ أَثْبَتَ آلَةَ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالتَّسْمَعَاتِ وَالتَّبَصُّرَاتِ هِيَ إِضَافَةُ الْمُدْرَكَاتِ  
إِلَيْهِمَا.

وَقَدْ أَثْبَتُوا لِلَّهِ ﷻ مَشِيئَةً قَدِيمَةً مُتَعَلِّقَةً بِأُصُولِ الْمُحْدَثَاتِ وَبِالْحَوَادِثِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي  
ذَاتِهِ، وَأَثْبَتُوا الْإِرَادَاتِ حَادِثَةً تَتَعَلَّقُ بِتَفَاصِيلِ الْمُحْدَثَاتِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ لَا تُوجِبُ لِلَّهِ وَضْعًا، [٤١/ب] وَلَا هِيَ صِفَاتٌ لَهُ سُبْحَانَهُ،  
فِيَحْدُثُ فِي ذَاتِهِ هَذِهِ الْحَوَادِثُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْإِرَادَاتِ وَالتَّسْمَعَاتِ وَالتَّبَصُّرَاتِ، وَلَا يَصِيرُ  
بِهَا قَائِلًا وَلَا مُرِيدًا وَلَا سَمِيعًا وَلَا بَصِيرًا، وَلَا يَصِيرُ بِخَلْقِ هَذِهِ الْحَوَادِثِ مُخْدِنًا وَلَا خَالِقًا،  
وَإِنَّمَا هُوَ قَائِلٌ بِقَائِلِيَّتِهِ، وَخَالِقٌ بِخَالِقِيَّتِهِ، وَمُرِيدٌ بِمُرِيدِيَّتِهِ، وَذَلِكَ قُدْرَتُهُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الْحَوَادِثَ الَّتِي يُحْدِثُهَا فِي ذَاتِهِ وَاجِبَةُ الْبَقَاءِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ عَدَمُهَا؛  
إِذْ لَوْ جَارَ عَلَيْهَا الْعَدَمُ لَتَعَاقَبَتْ عَلَيْهَا الْحَوَادِثُ وَلَسَارَكَ الْجَوْهَرُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ قُدِّرَ عَدَمُهَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ عَدَمُهَا بِالْقُدْرَةِ أَوْ بِإِعْدَامِ يَخْلُقُهُ فِي ذَاتِهِ،  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُهَا بِالْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى ثُبُوتِ الْمَعْدُومِ فِي ذَاتِهِ، وَشَرَطُ الْمَوْجِدِ  
وَالْمَعْدُومِ أَنْ يَكُونَا مُبَايِنَيْنِ لِذَاتِهِ، وَلَوْ جَارَ وَقُوعُ مَعْدُومٍ فِي ذَاتِهِ بِالْقُدْرَةِ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ لَجَارَ  
حُصُولُ سَائِرِ الْمَعْدُومَاتِ بِالْقُدْرَةِ، ثُمَّ يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي الْمَوْجِدِ حَتَّى يَجُوزَ وَقُوعُ مَوْجِدٍ  
وَمُحْدَثٍ فِي ذَاتِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ.

وَلَوْ فُرِضَ إِعْدَامُهَا بِالْإِعْدَامِ لَجَازَ تَقْدِيرُ عَدَمِ ذَلِكَ الْإِعْدَامِ فَيَسْتَلْسِلُ، فَازْتَكَبُوا لِهَذَا التَّحَكُّمِ اسْتِحْصَالَهُ عَدَمِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَاتِهِ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الْمُحْدَثَ إِنَّمَا يَحْدُثُ فِي ثَانِي حَالِ ثُبُوتِ الْإِحْدَاثِ لَا فَضْلَ وَلَا أَثَرَ لِلْإِحْدَاثِ فِي حَالِ بَقَائِهِ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ مَا يَحْدُثُ فِي ذَاتِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ أَمْرَ التَّكْوِينِ وَهُوَ فِعْلٌ يَقَعُ عِنْدَ الْمَفْعُولِ، وَإِلَى مَا لَيْسَ أَمْرَ التَّكْوِينِ، وَهُوَ الْخَبَرُ وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَأَمْرُ التَّكْلِيفِ وَنَهْيُ التَّكْلِيفِ، وَهِيَ أَفْعَالٌ مِنْ حَيْثُ دَلَّتْ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَلَا يَقَعُ تَحْتَهَا مَفْعُولَاتٌ<sup>(١)</sup>.

وَنَحْنُ نَرَسُمُ عَلَى هَؤُلَاءِ صَرَبَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ: أَحَدُهُمَا الْإِلْزَامَاتُ، وَالثَّانِي الْأَدِلَّةُ: أَمَّا الْإِلْزَامَاتُ: فَمِنْ أَقْوَاهَا أَنْ نَقُولَ: هَلَّا أَثْبَتْنَا لِلَّهِ عُلُومًا حَادِثَةً مَعَ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ؛ كَمَا أَثْبَتْنَا الْإِرَادَاتِ مَعَ الْمَشِيئَةِ الْقَدِيمَةِ، وَالتَّسْمَعَاتِ وَالتَّبَصُّرَاتِ مَعَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ؛ فَلَيْتَنَّا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى إِرَادَاتِ حَادِثَةٍ مَعَ الْمَشِيئَةِ الْقَدِيمَةِ، وَإِلَى التَّسْمَعَاتِ وَالتَّبَصُّرَاتِ مَعَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَالْحَاجَةُ إِلَى الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ مَعَ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَمْسٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِأَنْ سَيَكُونُ لَا يَكُونُ عِلْمًا بِالْكَوْنِ، وَهُمْ إِنَّمَا أَثْبَتُوا الْإِرَادَاتِ مَعَ الْمَشِيئَةِ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَشِيئَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِرَادَةُ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ أَنْكَرُوا الْمَشِيئَةَ أَصْلًا فَنَقُولُ: كَيْفَ يَحْدُثُ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ حَوَادِثُ مُخْتَصَّةٌ بِأَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ بِالْقُدْرَةِ دُونَ الْمَشِيئَةِ، وَلَيْتَنَّا اسْتَغْنَتْ تِلْكَ الْحَوَادِثُ عَنِ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ فَلَيْسَتْغْنِ جُمْلَةُ الْمُحْدَثَاتِ عَنِ الْإِرَادَةِ، وَلَا جَوَابَ عَنْ هَذَا.

وَمِنْ الْإِلْزَامَاتِ أَنْ قَالُوا: قَوْلُ اللَّهِ وَإِرَادَتُهُ مِنْ جِنْسِ قَوْلِنَا وَإِرَادَتِنَا، ثُمَّ لَيْسَ لِقَوْلِنَا وَإِرَادَتِنَا مَفْعُولٌ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ لَهُ فَيَقْتَضِي مَخْلُوقًا، وَقَوْلُنَا لَيْسَ خَلَقًا لِلَّهِ تَعَالَى. قُلْنَا: هَذَا اقْتِصَارٌ عَلَى الْمَذْهَبِ فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ مَعَ تَمَاطُلِ الْقَوْلَيْنِ، وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ فِعْلًا فِي جِسْمٍ مِنْ جِنْسِ مَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِي نَفْسِهِ، وَجَبَ أَنْ يَقْتَضِيَ مَفْعُولًا.

(١) قارن ما في الملل والنحل - وهو تلميذ الأنصاري - : ( ١١٠ / ١ ) بكلام المصنف هاهنا وتأمل مدى تأثر الشهرستاني به.

(٢) قارنه بها في نهاية الأقدام (ص ١١٩).

قَالُوا: إِذَا خَلَقَ قَوْلًا فِي غَيْرِهِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَوْلًا لَهُ.

قُلْنَا: لَا حَاصِلَ لِهَذِهِ الْإِضَافَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لَهُ، وَلَا الْقَوْلُ صِفَةً لَهُ وَقِيَامُهُ بِهِ كَقِيَامِهِ بِغَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَفْتَضِي قَوْلُهُ مَفْعُولًا؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ قُصِدَ بِهِ التَّكْوِينُ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ؛ فَقُولُوا: لَوْ خَلَقَ فِي غَيْرِهِ قَوْلًا مِثْلَ قَوْلِهِ وَقَصَدَ بِهِ التَّكْوِينَ لَا فِتْنَةَ مَفْعُولًا، ثُمَّ قَوْلُهُ: لَهُ صَوْتَانِ كَافٌ وَتُونٌ، يَقَعَانِ عَلَى التَّعَاقُبِ، وَالتَّعَاقُبُ فِيهِ بَطْلَانُ شَيْءٍ وَحُدُوثُ غَيْرِهِ، وَالْعَدَمُ عَلَى الْحَوَادِثِ لَا يَصِحُّ عِنْدَكُمْ.

قَالُوا: إِنَّمَا يَقَعَانِ مُرَتَّبًا مِنْ غَيْرِ عَدَمِ الْأَوَّلِ.

قُلْنَا: إِنْ لَمْ يَحْتَمِمْ فِي الْحُدُوثِ فَيَحْتَمِمْ فِي الْبَقَاءِ، وَفِي الْاجْتِمَاعِ بَطْلَانُ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ النَّفْيُ الْمَحْضُ كَيْفَ يُخَاطَبُ بِالتَّكْوِينِ.

وَاسْتَبَعَدُوا مِنَّا تَعَلُّقَ الْأَمْرِ الْقَدِيمِ بِالْمَعْدُومِ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ بِحَيْثُ [١/٤٢] يَكُونُ خِطَابًا لَهُ حَالَةُ الْوُجُودِ، ثُمَّ ارْتَكَبُوا مِثْلَ هَذِهِ الْمُنَاقَضَاتِ.

وَكَذَلِكَ يَلْزَمُهُمْ إِبْطَالُ أَكْوَانٍ حَادِثَةٍ مَعَ الْكَوْنِ الْقَدِيمِ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ الْكَوْنَ الْقَدِيمَ لَا يُوجِبُ انْفِرَادَهُ وَمُبَايَنَّتَهُ عَنِ الْعَالَمِ وَلَا فَوْقِيَّتَهُ وَلَا اسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَلَا الْمُحَادَاةَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ أَكْوَانٍ تُوجِبُ هَذِهِ الْأَوْصَافَ؛ كَالْإِرَادَاتِ مَعَ الْمَشِيئَةِ، وَالتَّسْمِعَاتِ وَالتَّبَصُّرَاتِ مَعَ الْبَصَرِ، وَلَئِنْ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَزَلِ مُبَايِنًا وَمُحَادِيًا وَقَوْفًا مَعَ عَدَمِ مَا يُحَادِيهِ وَيُبَايِنُهُ، فَلَا يَبْعُدُ كَوْنُهُ سُبْحَانَهُ مُبَايِنًا فِي الْأَرْضِ لِكُلِّ مَا سَيَكُونُ، وَلَئِنْ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَزَلِ عَلَى صِفَةِ لَوْ قُدِّرَ ثُبُوتُ الْعَالَمِ لَكَانَ تَحْتَهُ وَكَانَ هُوَ فَوْقَهُ، وَلَوْ قُدِّرَ عَرْشٌ لَكَانَ مُسْتَوِيًا عَلَيْهِ، كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِذْرَاكٌ لَوْ قُدِّرَ مَوْجُودًا وَصَوْتُ لَكَانَ إِذْرَاكًا لَهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَقَدْ أَلْزَمُوا أَيْضًا: لَوْ تَا قَدِيمًا؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ جِسْمٌ عَلَى أَصْلِهِمْ مُخْتَصٌّ بِجِهَةٍ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَخْلُو عَنْ هَيْئَةٍ وَلَوْنٍ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا دَلِيلَ عَلَى ثُبُوتِ اللَّوْنِ.

قُلْنَا: وَلَا دَلِيلَ عَلَى نَفْيِهِ أَيْضًا، فَتَوَقَّفُوا فِيهِ.

(١) قارنه بما في نهاية الأقدام (ص ١١٩).

عَلَى أَنَّا قَدْ أَوْصَحْنَا لَكُمْ أَنَّكُمْ قَدْ اعْتَقَدْتُمْ كَوْنَهُ جِسْمًا مُخْتَصًّا بِجِهَةٍ فَيَلْزَمُكُمْ ذَلِكَ.  
فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ نَسْلُكُ فِي نَفْيِ اللَّوْنِ وَغَيْرِهِ مَسْلَكَكُمْ.  
قُلْنَا: مِنْ أَصْلَانَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَرْزَلِي لَا بُدْرِكَ الْعَقْلُ حَقِيقَتُهُ وَكُنْهَ عَظَمَتِهِ، وَلَا يُصَوِّرُهُ الْوَهْمُ،  
فَأَنَّى تَلِيْقُ بِهِ سِمَاتُ الْخُدُوثِ، وَاللَّوْنُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِ الْمَدْحِ، وَلَمْ يَرِدْ  
بِهِ الْخَبَرُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْأَلْوَانَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي أَنْفُسِهَا مُخْتَلِفَةٌ مُتَضَادَّةٌ؛ لَا تَحْتَمِلُ ذَاتَ  
وَاحِدَةٍ جَمِيعَهَا مَعَ تَضَادِّهَا، وَالْعَقْلُ لَا يُفْضِي بِوُجُوبٍ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْيَقِينِ، وَكُلُّ مَا اسْتَوَى  
فِي حُكْمِ الْعَقْلِ تَقْدِيرُهُ وَتَقْدِيرُ ضِدِّهِ التَّحَقُّ بِالْجَائِزَاتِ.  
وَأَمَّا أَنْتُمْ: فَكَمَا عَيَّنْتُمْ لَهُ سُبْحَانَهُ جِهَةً عَلَى الْوُجُوبِ مَعَ تَسَاوِي الْجِهَاتِ فَأَثْبَتُوا لَهُ هَيْئَةً  
وَلَوْْنَا عَلَى الْوُجُوبِ مَعَ تَسَاوِي الْأَلْوَانِ فِي اخْتِصَاصِ ذِي الْجِهَةِ بِهَا.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْكَلَامِ: وَهُوَ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى مَا صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ فَنَقُولُ:  
الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ خُدُوثِ الْجَوَاهِرِ قُبُولُهَا لِلْحَوَادِثِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى اسْتِحَالَةِ  
خُلُوقِهَا مِنْهَا وَفِي ذَلِكَ وَجُوبٌ مُصَاحِبَتِهَا لَهَا، وَمَا صَاحَبَ الْحَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ<sup>(١)</sup>.  
وَنَحْزُرُ فَنَقُولُ: لَوْ قِيلَ ذَاتُ الْقَدِيمِ حَادِثًا لَهُ ضِدٌّ لَاسْتَحَالَ خُلُوقُهُ عَنْهُمَا، وَمَا لَا يَخْلُو  
عَنِ الْحَوَادِثِ فَلَا يَسْبِقُهَا، وَقَدْ عَلِمْنَا تَضَادَّ الْأَقْوَالِ وَالْإِرَادَاتِ فِي نَفْسِهَا وَكَذَلِكَ يُضَادُّهَا  
السُّكُوتُ وَالْغَفْلَةُ وَالْكَرَاهَةُ، فَلَزِمَ الْحُكْمُ بِقَدَمِ الْجَوَاهِرِ، أَوْ بِخُدُوثِ كُلِّ مَا شَارَكَهَا فِيَمَا  
لَأَجَلِهِ قُضِيَ بِخُدُوثِهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) اعتنى الأشاعرة بهذا الدليل في الرد على الكرامية في إثباتهم قيام الحوادث بذات الباري ﷻ فذكره الجويني في  
الإرشاد (ص ٤٥)، والغزالي في الاقتصاد (ص ٨٦)، والأبكار (٢٢/٢)، وغاية المرام (ص ١٨٧)، وشرح  
المواقف (٤٠/٨).

(٢) هذا الدليل ضَعْفُهُ غير واحد من الأشاعرة؛ كالرازي في المطالب (٧٢/٢)، والآمدي في الأبكار (٢٢/٢)،  
وغاية المرام (ص ١٨٧)، والإيجي في الواقف (٤١/٨)، وانظر: مناهج الأدلة (ص ١٤١، ١٤٤)، والموافقة  
(٩٧/٢)، والأصفهانية (ص ٩٩)، وتلييس الجهمية (٦١٨/١)، ومجموع الفتاوى (٤٩/٦)، وشرح الطحاوية  
(ص ٦٦، ٧٤)، وانظر: الآمدي وآراؤه الكلامية (ص ٣٠١، ٣٤١، ٣٧٤، ٣٧٦). وضعف هذا الدليل  
سببه انبناؤه على مقدمات مشككة لا يصح الاستدلال بها؛ منها: «إن تسمح بتسليم أن ما لا يتخلو من الحوادث  
حادث، لكن لا يلزم من كون الباري تعالى قابلاً للحوادث أن لا يتخلو عنها» غاية المرام (ص ١٨٧).

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُكُمْ: «إِنْ قَبُولُهَا لِلْحَوَادِثِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ خُلُوقِهَا عَنْهَا» دَعَوَى مَخْصَصَةً، وَنَحْنُ نَجُوزُ خُلُوقَ الْجَوَاهِرِ عَنْ مُعْظَمِ الْأَعْرَاضِ، فَقَبُولُهَا لَهَا لَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهَا، وَقَدْ كَانَ الْقَدِيمُ خَالِيًا عَنِ الْأَقْوَالِ وَالْإِرَادَاتِ، فَقَبُولُهُ لَهَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

قُلْنَا: قَدْ أَحْكَمْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي بَابِ حَدِيثِ الْعَالَمِ، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الدَّالَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ خُلُوقِ الْجَوَاهِرِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الْمُتَضَادَّةِ قَبُولُهَا لَهَا، وَقَرَّرْنَا ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَمَا اسْتَحَالَ خُرُوجُ الذَّاتِ عَنِ صِفَةٍ مِنْهَا إِلَّا بِصِفَةٍ تَتَعَقَّبُهَا، كَذَلِكَ لَا يَتَجَدَّدُ وَصْفٌ لَهَا إِلَّا بِالْخُرُوجِ عَنْ وَصْفٍ يَضَادُّهُ، وَاسْتَشْهَدْنَا بِالْأَكْوَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَسْتَقِيمُ لَكُمْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَوْ سَلَّمْ لَكُمْ أَنَّ لِهَذِهِ الْحَوَادِثِ الْقَائِمَةَ بِذَاتِ الْقَدِيمِ أَضْدَادًا، وَلَسْنَا نُسَلِّمُ لَكُمْ ذَلِكَ.

قُلْنَا: مَنْ أَنْكَرَ مُضَادَّةَ الشُّكُوتِ الْقَوْلَ، وَمُضَادَّةَ الْغَفْلَةِ وَالْكَرَاهَةِ الْإِرَادَةَ: فَقَدْ جَحَدَ الْحِسَّ وَالضَّرُورَةَ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى مُضَادَّةِ الشُّكُوتِ الْحَرَكَةَ، وَمُضَادَّةِ الْإِفْتِرَاقِ الْاجْتِمَاعَ فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى مُضَادَّةِ الشُّكُوتِ الْقَوْلَ، وَلَوْ جَازَ قَبُولُ ذَاتِ الْقَدِيمِ هَذِهِ الْحَوَادِثَ مَعَ سَبْقِهِ لَهَا، لَمْ نَأْمَنْ مِثْلَهُ فِي الْجَوَاهِرِ، فَيَنْحَسِمُ سَبِيلُ إِبْثَاتِ حُدُوثِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّالُّ عَلَى حُدُوثِ الْجَوَاهِرِ اسْتِحَالَةُ خُلُوقِهَا عَنِ الْأَكْوَانِ، وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَعَالٍ عَنِ تَعَاقُبِ الْأَكْوَانِ عَلَيْهِ:

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ تَقْدِيرَ [٤٢/ب] جِهَةٍ وَاجِبَةٍ عَلَى التَّعَيُّنِ لِلْقَدِيمِ مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ؛ فَالْإِخْتِصَاصُ بِبَعْضِهَا مَعَ تَسَاوِيهَا لَا يَقَعُ إِلَّا جَائِزًا فَيَقْتَضِرُ إِلَى مُقْتَضٍ جَائِزٍ كَمَا قُلْنَا فِي نَفْيِ الْأَلْوَانِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ.

فَإِنْ قَالُوا: بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا يُعْقَلُ وَجُودُهَا إِلَّا مُجْتَمِعَةً أَوْ مُفْتَرَقَةً، وَبِالدَّلِيلِ نَعْلَمُ ثُبُوتَ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ وَتَعَاقُبُهُمَا عَلَيْهِ؛ فَبِهَذَا الطَّرِيقِ نَعْلَمُ اسْتِحَالَةَ خُلُوقِهَا عَنِ الْأَكْوَانِ.

قُلْنَا: كُلُّ مُخْتَصٍّ بِجِهَةٍ أَوْ مَكَانٍ فَيَجُوزُ اسْتِفْرَاؤُهُ فِيهَا أَوْ انْتِقَالُهُ عَنْهَا إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى، فَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَوْضَحْنَا حُدُوثَ الْجَوَاهِرِ لَا سَيِّمًا حُدُوثَ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، ثُمَّ إِنْ سَاعَ دَعَوَى الضَّرُورَةِ فِي الْجَوَاهِرِ بِأَنَّهَا لَا تُعْقَلُ إِلَّا مُجْتَمِعَةً أَوْ مُفْتَرَقَةً -: سَاعَ مِثْلِ هَذِهِ الدَّعَوَى فِي كُلِّ



حَيٍّ؛ بَأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ كَوْنُهُ حَيًّا عَالِمًا إِلَّا مُرِيدًا لِلشَّيْءِ أَوْ كَارِهًا أَوْ قَائِلًا أَوْ سَاكِنًا؛ فَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ اسْتِحَالَةَ خُلُوهِ عَنْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ لَا نُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَائِلٌ بِالْقَوْلِ وَمُرِيدٌ بِالْإِرَادَةِ، بَلْ هُوَ قَائِلٌ بِالْقَائِلِيَّةِ وَمُرِيدٌ بِالْمُرِيدِيَّةِ.

قُلْنَا: لَا تُتْرَكُونَ وَدَعَاؤُكُمْ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ إِلَّا التَّحَكُّمُ الْمَخْضُ وَسُوءُ اللَّجَاجِ. ثُمَّ قَدْ تَمَسَّكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ بِطَرِيقَةٍ فَقَالَ: الْحَادِثُ فِي غَايَةِ النَّهَائَةِ حُكْمًا وَحَقِيقَةً؛ فَتَقْدِيرُ اخْتِصَاصِهِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى فِي ذَاتِهِ مُسْتَحِيلٌ.

ثُمَّ قَالَ: إِذَا أَحْلَمْتَ قِيَامَ عَرَضٍ وَاحِدٍ بِجُزْأَيْنِ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَرْشِ، فَكَيْفَ تُجَوِّزُونَ قِيَامَ عَرَضٍ وَاحِدٍ بِمَا يُقَابِلُ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْعَرْشِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَيْمَةُ أَنْ قَالُوا: لَوْ قَامَ حَدِثٌ بِذَاتِ الْقَدِيمِ لَأَتَّصَفَ بِهِ، وَصَارَ الْحَادِثُ صِفَةً لَهُ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِقِيَامِ الصِّفَةِ أَوْ الْمَعْنَى بِالذَّاتِ إِلَّا كَوْنُهُ صِفَةً لَهُ، وَكَوْنُ الذَّاتِ مَوْصُوفَةً بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا حَجَمَ لَهُ فَيَجَاوِرُهُ، فَلَوْ قَامَتِ الْحَوَادِثُ بِذَاتِ الْقَدِيمِ لَأَتَّصَفَ الْقَدِيمُ بِهَا كَمَا اتَّصَفَ بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْمَشِيئَةِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَائِنِ، فَلَيْسَ الْمَوْجِبُ لِاتِّصَافِهِ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ قِدَمُهَا، وَلَا الْمَانِعُ مِنْ اتِّصَافِهِ بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهِمَا حَدُوثُهَا؛ إِذْ لَا أَثَرٌ لِلْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ فِي ذَلِكَ.

فَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُ هَذِهِ الْحَوَادِثِ صِفَاتٍ لَهُ سُبْحَانَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَقَدْ قَضَى الْعَقْلُ بِتَغْيِيرِهِ، وَالتَّغْيِيرُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

وَدَعَاؤُ الْمُخَالِفِ أَنْ التَّغْيِيرُ: بَطْلَانُ صِفَةٍ وَحُدُوثُ صِفَةٍ بَعْدَهَا فَقَطْ - دَعَاؤُ بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ التَّغْيِيرِ خُرُوجُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَةِ وَالْحَالِ، وَإِذَا كَانَ الْقَدِيمُ خَالِيًا عَنِ الْحَوَادِثِ، ثُمَّ اعْتَرَاهُ مِنَ الْحَوَادِثِ بَعْدَ أَجْزَاءِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ مُتَغَيِّرًا.

ثُمَّ التَّغْيِيرُ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي مُغْيَرًا غَيْرَهُ، وَإِنَّمَا عَلِمْنَا حَدُوثَ الْهَيُولَى وَالْعُنْصُرِ بِتَغْيِيرِهَا وَخُرُوجِهَا عَنْ وَصْفِهَا الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ عَلَى زَعْمِ أَصْحَابِ الْهَيُولَى، وَلَآنَ الْعِلْمُ يُوجِبُ الْحُكْمَ لِعَيْنِهَا؛ فَلَمَّا أَوْجَبَ الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْمَشِيئَةَ الْأَحْكَامَ لِذَاتِ

الْقَدِيمِ، كَذَلِكَ الْإِرَادَاتُ وَالْأَصْوَاتُ مُوجِبَةٌ أَحْكَامَهَا لِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ عَلَى زَعْمِ الْمُخَالِفِ<sup>(١)</sup>.  
 ثُمَّ نُصَوِّصُ الْكِتَابَ مُصَرِّحَةً بِاتِّصَافِ الرَّبِّ - تَعَالَى - بِأَوْصَافِ أَقْوَالِهِ وَإِرَادَاتِهِ؛ فَإِنَّهُ -  
 تَعَالَى - قَالَ: ﴿ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ [ طه: ٦٨ ]، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ كَتِبْ ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهُ:  
 ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [ المائدة: ١٢ ]، وَقَوْلُهُ: ﴿ سَلِّمْ قَوْلًا مِنْ رَبِّ تَجِيبِ ﴾ [ يس: ٥٨ ]، وَكَذَلِكَ  
 قَوْلُهُ: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ ﴾ [ النساء: ٢٨ ]، ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ [ الكهف: ٨٢ ]، ﴿ وَإِذْ أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ  
 قَوْمَهُ ﴾ [ الإسراء: ١٦ ]، وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: قَالَ يَقُولُ قَوْلًا؛ فَهُوَ قَائِلٌ، وَأَرَادَ يُرِيدُ إِرَادَةً؛ فَهُوَ مُرِيدٌ.

كَمَا وَصَفَ الرَّبُّ نَفْسَهُ بِالْعِلْمِ وَالْمَشِيئَةِ كَذَلِكَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْقَوْلِ وَالْإِرَادَةِ.  
 شُبْهَةٌ لَهُمْ: قَالُوا: لَمْ يَكُنْ الْقَدِيمُ - سُبْحَانَهُ - سَامِعًا لِلْأَصْوَاتِ وَلَا رَائيًا لِلْمُدْرَكَاتِ، ثُمَّ  
 صَارَ مُدْرِكًا لَهَا فَاقْتَضَى ذَلِكَ تَجَدُّدَ ذَاتِهِ<sup>(٣)</sup>.  
 قُلْنَا: هَذَا أَوْ لَا نَقْضَ لِقَوْلِكُمْ: لَا يَتَّصِفُ الْقَدِيمُ بِأَوْصَافِ [ ١/٤٣ ] الْحَوَادِثِ وَلَا يَتَجَدَّدُ لَهُ  
 مِنْهَا اسْمٌ.

وَأَمَّا نَحْنُ: فَلَا نُنْطَلِقُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: لَمْ تَكُنْ الْمُحَدَّثَاتُ مُدْرَكَةً لَهُ فَصَارَتْ مُدْرَكَةً،  
 كَمَا لَمْ يَكُنْ وُجُودُ الْعَالَمِ وَخُصُوصُ أَوْصَافِهِ مَعْلُومَةً لَهُ تَحْقِيقًا قَبْلَ الْوُجُودِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ  
 الرَّبُّ ﷻ مَوْصُوفًا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَمَا كَانَ أَمْرًا وَلَا نَاهِيًا، وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ وَصِفَ  
 بِالْعِلْمِ بِذَلِكَ وَلَمْ يُوجِبْ تَجَدُّدَ الْعِلْمِ، وَلَا تَجَدُّدَ الْإِدْرَاكِ، إِنَّمَا الْمُتَمَتِّعُ ثُبُوتُ إِدْرَاكِ لَا مُدْرَكَ  
 لَهُ، فَأَمَّا تَعْيِينُ الْمُدْرَكِ فَإِنَّهُ إِضَافَةٌ، وَالْإِضَافَاتُ لَا تَعْلَلُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْعِلْمُ بِأَنْ سَيَكُونُ الشَّيْءُ عِلْمٌ بِكَوْنِهِ فِي وَقْتٍ وَلَيْسَ الْإِدْرَاكِ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ  
 لَا يَتَعَلَّقُ تَقْدِيرًا وَلَا تَحْقِيقًا.

قُلْنَا: كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ عِلْمٌ بِوُجُودِهِ وَقْتٌ وَوُجُودِهِ، كَذَلِكَ الْمَشِيئَةُ مَشِيئَةٌ لَوُجُودِهِ وَقْتٌ وَوُجُودِهِ،  
 فَاتَّقَنُوا بِهَا عَنِ الْإِرَادَةِ، فَكُلُّ مَا عِلِمٌ وَوُجُودُهُ شَاءَ وَوُجُودُهُ.

(١) الاستدلال بنفي قيام الحوادث بالذات بلزوم نسبة التغير الذي هو سمة الحدوث استدلل به الشهرستاني في نهاية  
 الأقدام (ص ١١٥، ١١٦)، وذكره الأمدى في الأبيكار (٢/ ٢٣)، وغاية المرام (ص ١٨٧) وضعفه، كذا ضعفه  
 الرازي بأنه مصادرة على المطلوب؛ لأنه يشبه القول: لو قامت به الحوادث لقامت به الحوادث؛ فلا معنى للتغير  
 إلا هذا. المطالب العالية (٢/ ٧٤)، والموافقة (٢/ ١٠٠).

(٢) جزء من الآيات: البقرة ٣٤، والإسراء ٦١، والكهف ٥٠، وطه ١١٦.

(٣) هذا الدليل استدلل به الرازي على إثبات قيام الحوادث بالذات؛ كما في المطالب العالية (٢/ ٧٤).

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ عَلِمْنَا بِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ سَيَكُونُ الشَّيْءُ - لَا يَكُونُ عِلْمًا بِكَوْنِهِ، وَالْعِلْمُ بِانْتِفَاءِ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ عِلْمًا بِشُبُوتِهِ، وَلَئِنْ سَأَغَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا الْمَعْلُومُ يَتَجَدَّدُ دُونَ الْعِلْمِ، سَأَغَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا وَجَدَ الشَّيْءُ وَتَحَقَّقَ ثُبُوتُهُ صَارَ مُدْرَكًا، وَصَارَ الْإِدْرَاكُ إِدْرَاكًا لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقَلِبَ الْعِلْمُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، أَوْ يُوجِبُ تَجَدُّدَ صِفَةٍ وَحَالٍ لِلْقَدِيمِ.

وَمِنْ الْكَرَامِيَّةِ مَنْ يُفَسِّرُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ بِإِضَافَةِ الْمَسْمُوعِ وَالْمُبْصَرِ إِلَى سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ.  
ثُمَّ نَعَارِضُهُمْ فَنَقُولُ: قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَكُنْ قَبْلَ خَلْقِ الْعَرْشِ مُسْتَوِيًّا عَلَيْهِ وَلَا فَوْقًا وَلَا مُقَابِلًا وَلَا مُبَايِنًا عَنْهُ، ثُمَّ يُوصَفُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ فِي لَا يَزَالُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَجَدَّدَ لَهُ صِفَةٌ أَوْ حَالٌ، بَلْ مَعْنَى وَضْعِهِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ وَجُودُ الْعَرْشِ فِي مُحَادَاثِهِ، وَفِي جِهَةٍ تَحْتَ، كَذَلِكَ لَمْ تَكُنِ الْكَائِنَاتُ مُدْرَكَةً لَهُ قَبْلَ وَجُودِهَا، ثُمَّ صَارَتْ مُدْرَكَةً لَهُ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدِ صِفَةٍ وَإِدْرَاكِ.  
فَإِنْ قَالُوا: نُسَمِّيهِ مُبَايِنًا قَبْلَ وَجُودِ مَا يُبَايِنُهُ فَقَدْ خَرَجُوا عَنِ الْمَعْقُولِ وَالْمَحْسُوسِ، وَإِنْ سَمَّوْهُ مُبَايِنًا فِيمَا لَا يَزَالُ فَقَدْ تَرَكُوا أَصْلَهُمْ.

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ: قَالُوا: مِنْ حُكْمِ الْمَقْدُورِ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ، كَذَلِكَ وَجَدْنَاهُ شَاهِدًا، وَسَبَرْنَا الْأَوْصَافَ رَوْمًا وَطَلَبْنَا لِلْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ كَانَ كَذَلِكَ، فَلَمْ نَجِدْ مَعْنَى غَيْرَ كَوْنِهِ مَقْدُورًا، فَحَكَمْنَا أَنَّ مِنْ حَقِّ الْمَقْدُورِ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ شَاهِدًا وَغَائِبًا فَاقْتَضَى ذَلِكَ قِيَامَ الْأَفْعَالِ بِذَاتِ الْقَدِيمِ؛ إِذْ هِيَ مَقْدُورَةٌ لَهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ: دَعَاوَى بَاطِلَةٌ وَتَغْوِيلٌ عَلَى الْجَهْلِ؛ فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِحُكْمِ الشَّيْءِ إِنَّمَا يُفِيدُ وَفَقًا وَحَيْرَةً وَلَا يَفْتَضِي عِلْمًا، ثُمَّ بَنَوْا عَلَى هَذَا أَنَّ الْعَقْلَ غَيْرَ الْمَعْقُولِ، وَسَنَبِّينَ بَطْلَانَ ذَلِكَ.

ثُمَّ نَقُولُ: عَامَّةُ الْمُعْتَزِلَةِ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْمَقْدُورَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَتَعَدَّى مَحَلَّ الْقُدْرَةِ بِوَسَائِطِ الْأَسْبَابِ، وَإِلَى مَا لَا يَتَعَدَّى مَحَلَّهَا، فَإِنَّ التَّرَمُّنَا ذَلِكَ لَمْ يَتَّقِ لَهُمْ مُعْتَصَمٌ؛ فَإِنْ مَا ادَّعَوْهُ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَلَا مِنْ نَظَرِ الْعَقْلِ، وَلَا يَسُوعُ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ إِلَّا بِجَامِعٍ عَقْلِيٍّ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: وَجَدْنَا أَفْعَالَ الْمُحْدِثِينَ لَيْسَ لَهَا مَفْعُولَاتٌ، وَتَقْدِيرُ فِعْلٍ لَا مَفْعُولَ لَهُ مُسْتَحِيلٌ، وَلَمْ نَجِدْ مَعْنَى أَحَلَّنَا ذَلِكَ عَلَيْهِ فَقَضَيْنَا بِذَلِكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا اسْتِثْنَاءُ الْأَقْوَالِ فِي حَقِيقَتِهَا وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِنَا وَإِرَادَتِنَا مَفْعُولٌ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ لِقَوْلِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ مَفْعُولٌ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كُلُّ فَاعِلٍ يَتَغَيَّرُ بِفِعْلِهِ شَاهِدًا فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ غَائِبًا.

وَمِمَّا نَعَارِضُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: لَوْ وَجَبَ اخْتِصَاصُ الْمَقْدُورِ بِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ وَجَبَ اخْتِصَاصُ الْمُحْدَثِ بِمَحَلِّ الْإِحْدَاثِ، وَاخْتِصَاصُ الْمُرَادِ بِمَحَلِّ الْإِرَادَةِ، وَأَنْ تَكُونَ الْإِرَادَةُ تُوجِبُ لِمَحَلِّهَا وَصْفًا كَالْمَشِيشَةِ وَالْعِلْمِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الْمَقْدُورَ فِي الشَّاهِدِ لَا يَتَعَدَّى مَحَلَّ الْقُدْرَةِ، فَبَحَثْنَا عَنِ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ فَمَا عَثَرْنَا عَلَيْهَا، وَلَوْ أَنْصَفْتُمْ وَتَذَبَّرْتُمْ حَقَّ التَّدْبِيرِ لَعَلِمْتُمْ [٤٣/ب] أَنَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ نَاقِصَةٌ وَقَاصِرَةٌ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ لِاخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ لَا تَسْتَقِلُّ بِالتَّأْثِيرِ فِي الْأَكْسَابِ، وَلَا تَتَعَلَّقُ عِنْدَكُمْ بِالْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةِ الْخَلْقِ كَالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لِأَفْعَالِنَا مَفْعُولَاتٌ، وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْدُورِ عِنْدَنَا، فَلِهَذِهِ الْمَعَانِي لَا يَتَعَدَّى مَقْدُورُهَا مَحَلَّهَا؛ إِذْ لَوْ تَعَدَّى مَحَلَّهَا لَشَارَكَتِ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ، وَلَتَعَلَّقَتْ بِكُلِّ مَقْدُورٍ.

ثُمَّ نَقُولُ: وَجَدْنَا كُلَّ ذِي قَوْلٍ وَإِرَادَةٍ وَعِلْمٍ وَحَيَاةٍ مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ شَاهِدًا فَيَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ غَائِبًا، ثُمَّ هَذَا الَّذِي جَعَلُوهُ عُمْدَتَهُمْ وَرَاطَهُمْ فِي مُخَالَفَةِ الْجَمَاعِ، وَمُرَاغَمَةِ نُصُوصِ الْقُرْآنِ؛ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَيْسَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ مَقْدُورَةً لِلَّهِ تَعَالَى.

### ( أ ) مَسْأَلَةٌ مُتَرْتِبَةٌ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ <sup>(١)</sup>: [ الْخَلْقُ وَالْمَخْلُوقُ وَاحِدٌ ]:

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْخَلْقَ وَالْمَخْلُوقَ وَاحِدٌ بِمَثَابَةِ الْوُجُودِ وَالْمَوْجُودِ وَالْحُدُوثِ وَالْمُحْدَثِ، وَإِضَافَةُ الْخَلْقِ إِلَى الشَّيْءِ الْمَخْلُوقِ لَا تُشْعِرُ بِمُغَايِرَةٍ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ بِمَثَابَةِ إِضَافَةِ الْوُجُودِ إِلَى الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ <sup>(٢)</sup>.

فَنَقُولُ: وَجُودُ الْجَوْهَرِ وَذَاتُهُ وَتَحْيِيُّهُ، وَذَاتُ الْعَرَضِ وَنَفْسُهُ وَحَقِيقَتُهُ، وَوُجُودُ السَّوَادِ وَذَاتُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَاحِدٌ، فَكَذَلِكَ خَلَقَ الشَّيْءُ هُوَ نَفْسُهُ مَخْلُوقًا.

(١) انظر قضية العلاقة بين الخلق والمخلوق في: المقالات (ص ٣٦٣، ٥١٠)، ومجرد مقالات أشعري (ص ٢٨)، والتوحيد للما تردي (ص ٢٤٣)، والأصول الخمسة (ص ٣٨٠، ٥٤٨)، والمنغني (٨/ ٢٥٧).

(٢) كان أبو الحسن الأشعري يقول: « إن معنى قولنا: محدث وإحداث وحدث وحديث وحديث وحديث، وإن وفعل ومفعول، وإيجاد وموجد، وإبداع ومبدع، واختراع، وتكوين ومكوّن، وخلق ومخلوق: سواء في المعنى، وإن المحدث بكونه محدثًا، وكذلك الموجود المطلق على معنى الثبوت أيضًا لا يقتضي معنى به يكون موجودًا ». انظر: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

وَصَارَتْ الْكَرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ خَلَقَ الشَّيْءَ غَيْرُهُ؛ وَهُوَ مَا يُخْدِنُهُ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ فِي ذَاتِهِ مِنْ الْقَوْلِ وَالْإِرَادَةِ.

وَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: خَلَقَ الشَّيْءَ غَيْرُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ لَهُ: «كُنْ»، يَخْلُقُهُ اللَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ<sup>(١)</sup>.

وَعِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ: الْخَلْقُ لِلشَّيْءِ إِنَّمَا هُوَ إِرَادَةُ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي غَيْرِ مَحَلٍّ<sup>(٢)</sup>. وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَذَهَبَ الْكَرَامِيَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ، وَأَتْنَهَمَا غَيْرَ الْمُوجِدِ وَغَيْرِ الْمَعْدُومِ.

وَعِنْدَنَا: الْإِبْجَادُ هُوَ الْمُوجِدُ وَالْإِعْدَامُ هُوَ الْمَعْدُومُ، وَلَيْسَ الْإِبْقَاءُ هُوَ الْمُبْقَى؛ فَإِنَّ غَيْرَ الْمُبْقَى يَكُونُ غَيْرَ الْمُبْقَى وَهُوَ حَالَةٌ حُدُوثِهِ فَإِنَّهُ مَوْجُودٌ وَلَا يُسَمَّى بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى؛ فَإِبْقَاءُ الشَّيْءِ عِبَارَةٌ عَنْ خَلْقِ الْبَقَاءِ لَهُ، إِذَا جَعَلْنَا الْبَقَاءَ مَعْنَى.

وَقَالَتِ الْكَرَامِيَّةُ: الْخَلْقُ وَالْمَخْلُوقُ بِمَثَابَةِ الضَّرْبِ وَالْمَضْرُوبِ، يُقَالُ: ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَحَرَكَهُ بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ: خَلَقَهُ وَأَوْجَدَهُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ: ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَحَرَكَهُ مَعْنَاهُ: أَدْخَلَ فِيهِ؛ بِمَعْنَى: غَيْرُهُ بِهِ عَنْ وَصْفِهِ وَلَيْسَ هَذَا بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ: خَلَقَهُ، فَلَيْسَ خَلْقُ الشَّيْءِ تَغْيِيرُهُ عَنْ وَصْفِهِ وَإِنَّمَا هُوَ إِبْجَادُهُ وَتَضْيِيرُهُ مَوْجُودًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا.

فَإِذَا قِيلَ: خَلَقَ اللَّهُ الْجَوْهَرَ مَعْنَاهُ أَثْبَتَهُ، لَا أَنَّهُ فَعَلَ فِيهِ فِعْلًا غَيْرَهُ بِهِ؛ بَلْ كَالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ. وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ نَفْسَ الْمَضْرُوبِ وَالْمَقْتُولِ لَمْ يَصِرْ نَفْسًا بِالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ؛ إِذْ يَجُوزُ وَجُودُ نَفْسِهِ غَيْرَ مَضْرُوبٍ وَلَا مَقْتُولٍ، وَنَفْسُ الْمَخْلُوقِ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرَ مَخْلُوقٍ.

فَإِنْ قَالُوا: يُقَالُ: خَلَقَ اللَّهُ الشَّيْءَ يَخْلُقُهُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، كَمَا يُقَالُ: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ فَهُوَ مَضْرُوبٌ. قُلْنَا: وَقَدْ يُقَالُ: خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فِي ذَاتِهِ فَهُوَ خَالِقٌ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَا خَلَقَهُ مَخْلُوقًا؛ فَإِنَّهُ خَلَقَهُ وَهُوَ خَالِقُهُ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ كَمَا يَقْتَضِي مَخْلُوقًا يَقْتَضِي خَالِقًا، وَكَمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ يَقْتَضِي خَالِقًا فَكَذَلِكَ يَقْتَضِي الْخَلْقُ خَالِقًا.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٣٦٣، ٥١٠).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، والمغني (٨/ ٢٥٧).

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ لَا نُسَمِّيهِ مِنْ أَجْلِ الْخَلْقِ خَالِقًا.

قُلْنَا: لَيْسَ كَلَامُنَا فِي التَّسْمِيَّاتِ الَّتِي تُعَلَّلُونَ أَنْفُسَكُمْ بِهَا لِإِبْطَالِ مَذْهَبِكُمْ، وَإِنَّمَا نَتَكَلَّمُ فِي الْحَقَائِقِ، وَقَدْ خَلَقَ فِي ذَاتِهِ الْحَوَادِثَ فَصَارَتْ مُحَدَّثَةً فِي ذَاتِهِ، وَصَارَ هُوَ مُحَدِّثًا لَهَا.

وَقَوْلُكُمْ: يُقَالُ خَلَقَ اللَّهُ الشَّيْءَ فَهُوَ مَخْلُوقٌ - إِنَّمَا هُوَ تَوْسُّعٌ فِي الْكَلَامِ، بِمَثَابَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: وَجُودُ الْجَوْهَرِ وَذَاتُ الْعَرَضِ إِنَّمَا هُوَ إِضَافَةٌ لِلشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣] أَوْ قَعَّ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّيْءِ قَبْلَ فِعْلِهِ تَوْسُّعًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا: مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام فَقَالَ: «لَوْ كَانَ خَلْقُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ لَكَانَ الْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ الشَّيْءِ قُدْرَةً عَلَى غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ [١/٤٤] الْجِسْمُ مَقْدُورًا لِخَالِقِهِ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ خَالِقًا لَهُ».

وَمِمَّا ذَكَرَهُ أَيْضًا: «أَنَّ الْخَلْقَ وَالْمَخْلُوقَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَغَايُرِهِمَا حَادِثَانِ وَمَوْجُودَانِ عَنْ عَدَمٍ، وَإِذَا اشْتَرَكَا فِي الْحُدُوثِ وَفَارَقَا الْقَدِيمَ بِالْحُدُوثِ، فَلَوْ سَاعَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: أَحَدُ الْحَادِثَيْنِ لَمْ يَخْدُثْ عَنِ الْعَدَمِ إِلَّا لِحَادِثٍ قَبْلَهُ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِهَذَا الْحُكْمِ أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ فَيَجِبُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَتَسَلَّلَ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ فِي حُدُوثِهِ عَنْ حَادِثٍ قَبْلَهُ».

وَعَبَّرَ الْأُسْتَاذُ عَنْ هَذَا بِعِبَارَاتٍ فَقَالَ: «إِذَا افْتَقَرَ الْمَخْلُوقُ وَهُوَ مَوْجُودٌ عَنْ عَدَمٍ إِلَى الْخَلْقِ افْتَقَرَ الْخَلْقُ أَيْضًا إِلَى خَلْقٍ آخَرَ، فَإِنْ اسْتَعْنَى الْخَلْقُ عَنْ خَلْقٍ آخَرَ اسْتَعْنَى الْمَخْلُوقُ عَنِ الْخَلْقِ».

فَإِنْ قَالَ الْحُضْمُ: لَا نُسَلِّمُ اسْتِوَاءَهُمَا؛ فَإِنَّ الْحَادِثَ حَادِثٌ بِالْقُدْرَةِ، وَالْمُحَدَّثُ مُحَدَّثٌ بِالْإِحْدَاثِ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ مَحْضٌ؛ إِذْ لَا يَنْفَصِلُ قَائِلُهُ عَنْ أَنْ يُقَلَّبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ؛ فَيَقَالَ: بَلِ الْحَادِثُ مَا بَاتِنَ ذَاتَ الْقَدِيمِ بِوَاسِطَةِ الْمُحْدِثِ، فَالْمُحْدِثُ مَا أَحْدَثَهُ فِي ذَاتِهِ.

وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ قَالَ: «مَا اسْتَحَالَ أَنْ يَقَعَ تَحْتَ قُدْرَةِ اسْتِحَالِ أَنْ يَقَعَ تَحْتَ خَلْقٍ؛ كَالْقَدِيمِ».

وَقَالَ: «لَيْنَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِنَا فِعْلٌ، صَحَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَفْعُولٌ؛ كَالْقَدِيمِ، أَوْ إِنْ اسْتَحَالَ

أَنْ يَكُونَ لَهُ مَفْعُولٌ، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ لِلْقَدِيمِ مَفْعُولٌ؛ إِذِ الْوَجْهَ الَّذِي يَفْتَضِي الْفِعْلُ مَفْعُولًا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ كَالْقَوْلِ، وَالْإِرَادَةَ كَالْإِرَادَةِ.

مِنْ أَصُولِ الْكَرَامِيَّةِ: أَنَّ الْحَوَادِثَ الْقَائِمَةَ بِذَاتِ اللَّهِ يَسْتَحِيلُ عَدَمُهَا كَالْقَدِيمِ.

وَمِنْ أَصُولِ الْعُقْلَاءِ: أَنَّ الْقَدِيمَ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَالْمُحْدَثُ جَائِزُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ الْعَاقِلُ أَنْ يَحْكُمَ بِبَقَاءِ الْأَصْوَاتِ مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَدَرٍ تَرَوْنَهَا وَآلَفَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ١٠، ١١] إِشَارَةً إِلَى جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تُشَوِّهُ خَلْقِي بِالنَّارِ »<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ سَيِّبُونِي<sup>(٢)</sup>: « الْمَفْعُولَاتُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ هُوَ الْمَصْدَرُ كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ».

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - خَالِقُ الْخَلْقِ وَرَازِقُهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وَالْكَرَامِيَّةُ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - خَلَقَ مَا فِي ذَاتِهِ مِنْ حَوَادِثَ، وَلَا يَقُولُونَ: خَالِقُ مَا فِي ذَاتِهِ. فَلْيَكُنِ الَّذِي خَلَقَهُ مَخْلُوقًا لَهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَخْلُقَ مَا لَا يَصِيرُ مَخْلُوقًا لَهُ.

فَإِنْ عَارِضُونَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٥١].

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَا يَفْهَمُ مَعَانِيَ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْإِرَادَةِ

(١) حديث ضعيف: عزاه في كثر العمال (ح ٣٨٢٩) إلى الدبلي في مسند الفردوس، من حديث أبي بن كعب ؓ أن النبي ﷺ قال: « أتاني جبريل فقال: يَا مُحَمَّدُ، جِئْتُكَ بِكَلِمَاتٍ لَمْ آتِ بِهَا أَحَدًا قَبْلَكَ، قُلْ: يَا مَنْ أَظْهَرَ الْجَمِيلَ وَسَرَّ الْقَبِيحَ، وَلَمْ يُؤَاخِذْ بِالْجَرِيرَةِ، وَلَمْ يَنْتِهِكَ السُّرُّ يَا عَظِيمَ الْعَفْوِ وَالصَّفْحِ، وَيَا صَاحِبَ كُلِّ نَجْوَى، وَيَا مُنْتَهَى كُلِّ شَكْوَى، وَيَا مُتَبَدِّلَ النِّعَمِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، يَا رَبَّاهُ وَيَا سَيِّدَاهُ وَيَا أُنْفِيَاهُ وَيَا غَايَةَ رَغْبَتَاهُ! أَشَأْلُكَ أَنْ لَا تُشَوِّهُ خَلْقِي بِالنَّارِ » قال العقيلي: لا يتابع زهدم عليه ولا يعرف إلا به.

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه: إمام النحاة وأشهر علماء العربية، أول من بسط علم النحو وألف الكتاب، توفي سنة (١٨٠ هـ). انظر: مراتب النحويين (ص ٦٥)، وطبقات الزبدي (ص ٦٦، ٧٢)، وأخبار النحويين البصريين (ص ٤٨، ٥٠)، وإنباه الرواة (٣٤٦/٢)، والشذرات (٢٥٢/١)، والنجوم الزاهرة (٩٩/٢)، والمزهر (٤٠٥/٢)، وبروكلهان (١٣٤/٢)، ومعجم المؤلفين (٥٨٤/٢)، والأعلام (٨١/٥)، وسيبويه إمام النحاة (ص ٦٤)، ونشأة النحو (ص ٤٧)، والمدارس النحوية (ص ٥٧، ٩٣).

(٣) حكى ابن حزم هذا الإجماع في مراتب الإجماع (ص ٦٧)، وانظر: غاية المرام (ص ٢٠٣).

مِمَّا لَا نُشَاهِدُ فَلَمْ يَلْحَقْهُمْ بَعْدَ مُشَاهَدَتِهِمْ ذَلِكَ ذَمٌّ وَلَا نَقْصٌ.

وَأِنَّمَا مَعْنَى الْكَلَامِ: مَا أَحْضَرْتُهُمْ حِينَ خَلَقْتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَا شَاوَرْتُهُمْ فِي خَلْقِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَمَا اسْتَعْنْتُ بِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَالْكِنَايَةُ فِي ذَلِكَ رَاجِعَةٌ إِلَى إِبْلِيسَ وَذُرِّيَّتِهِ؛ الَّذِينَ اتَّخَذَهُمْ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَأَطَاعُوهُمْ فِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَفِي مَعْصِيَتِهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَفَنَسْخُدُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي﴾ [الكهف: ٥٠].

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]. قُلْنَا: لَيْسَ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ خَلْقَ شَيْءٍ بِقُدْرَتِهِ تَعَلَّقَ بِهِ أَمْرُ التَّكْوِينِ كَمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ.

قَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا الْمَقْصِدُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْإِنْبَاءُ عَنْ نُفُوذِ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ، وَكَمَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَغْتَاصُ عَلَيْهِ مَقْدُورٌ وَلَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ مَقْطُورٌ.

قَالُوا: هَذَا بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥، الأعراف: ١٦٦] وَقَوْلِهِ لِلسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ: ﴿أَتَيْنَا طَرَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]؛ إِذِ الْمَعْدُومُ لَا يُخَاطَبُ بِالتَّكْوِينِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «بِالْعَقْلِ نَعْلَمُ أَنَّهُ يَخْلُقُ الْأَشْيَاءَ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَبِالشَّرْعِ نَعْلَمُ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ [٤٤/ب] يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرُ التَّكْوِينِ».

وَنَقُولُ لِلْكَرَامِيِّ: أَيْقُولُ لَهُ كُنْ يَقُولُهُ أَمْ بِقَائِلِيَّتِهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: يَقُولُهُ.

قُلْنَا: كَيْفَ يَقُولُ بِمَا لَيْسَ بِقَائِلٍ بِهِ.

وَأِنْ قَالُوا: بِالقَائِلِيَّةِ.

قُلْنَا: فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى الْقَوْلِ؟

فَإِنْ قَالُوا: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا﴾ [الإسراء: ١٦]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ نَقُولَ﴾ [النحل: ٤٠] دَلِيلٌ عَلَى حُدُوثِ الْقَوْلِ وَالْإِرَادَةِ.

(١) انظر: الفاضلي عبد الجبار: متشابه القرآن (ص ١٠٦، ١٠٨، ٤٤٢، ٤٤٣).



قُلْنَا: الِاسْتِقْبَالَ يَرْجِعُ إِلَى حَدُوثِ الْمُرَادِ وَالْمَقُولِ لَهُ، أَوْ إِلَى إِحْدَاثِ الصَّبْغِ عَنْ تَعَلُّقِهِمَا؟! <sup>(١)</sup>

وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ كَالْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْنِ شَيْئًا﴾ [الإسراء: ٨٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ يَعْلَمَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٧٠] وَنَظَائِرِهِمَا، وَسَعُوذُ إِلَى ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الْعِلْمِ.

وَالْكَرَامِيَّةُ أَحَالُوا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَفْعُولًا، ثُمَّ قَالُوا: فِعْلٌ أَحَدِنَا مَفْعُولٌ لِلَّهِ، وَعِلْمُ اللَّهِ مَعْلُومٌ لَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَتَ لِلَّهِ عِلْمَيْنِ: كُلُّ وَاحِدٍ مَعْلُومٌ بِالْآخِرِ.

وَأَعْلَمُ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِبْدَاعِ وَالْإِحْدَاثِ هُوَ إِبْدَاعُ شَيْءٍ لَا عَنْ شَيْءٍ، وَذَلِكَ لَا يَتَأْتَى مِنَ الْحَيِّ الْعَالِمِ الْمُرِيدِ إِلَّا بِزِيَادَةِ صِفَةٍ يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنَ الْإِخْتِرَاعِ، وَبِهَا يُفَارِقُ الْعَاجِزَ، وَتِلْكَ الصِّفَةُ هِيَ الْقُدْرَةُ الْكَامِلَةُ، وَهِيَ مَذْلُولُ الْجَوَازِ وَالْإِمْكَانِ؛ فَإِنَّ الْجَائِزَاتِ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُسْتَحِيلِ بِتَصَوُّرٍ وَقُوْعِهِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ وَقُوْعُهُ إِلَّا بِصِفَةٍ كَامِلَةٍ يَتَأْتَى بِهَا الْإِيقَاعُ، وَمَعْنَى كَمَالِهَا: اسْتِفْلَاؤُهَا بِالتَّأْثِيرِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى آلَةٍ وَأَدَاةٍ، وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «كُلُّ جَائِزٍ مَقْدُورٌ وَمُتَعَلِّقٌ لِلْقُدْرَةِ».

وَالْجَوَازُ لَا نِهَايَةَ لَهُ؛ فَالْمَقْدُورَاتُ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَمَنْ رَجَعَ إِلَى عَقْلِهِ عَرَفَ أَنَّ لَا اِزْتِبَاطَ بَيْنَ الْكَافِ وَالنُّونِ وَبَيْنَ الْمُمَكِّنَاتِ فِي الْعَدَمِ لِيَصِيرَ كَاثِنًا بِهِمَا.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مِنْ أَصُولِ الْكَرَامِيَّةِ: أَنَّهُ لَا يَتَجَدَّدُ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - اسْمٌ وَلَا وَصْفٌ مِنَ الْأَفْعَالِ.

فَيَنْبَغِي عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: الْحُكْمُ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقٌ فِي الْأَرْلِ وَرَازِقٌ فِي الْأَرْلِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْأَفْعَالِ.

قَالُوا: ثُمَّ يَخْلُقُ الْخَلْقَ فِي لَا يَزَالُ وَلَا يَصِيرُ بِهِ خَالِقًا.

فَقَالُوا: اللَّهُ - تَعَالَى - خَالِقٌ بِالْخَالِقِيَّةِ، وَهِيَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ.

وَصَارَ بَعْضُ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا إِلَى قَرِيبٍ مِنْ هَذَا؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ خَالِقٌ وَرَازِقٌ فِي الْأَرْلِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ سَيَخْلُقُ وَسَيَرْزُقُ، وَعَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ <sup>(٢)</sup>.

وَالرَّبُّ - تَعَالَى - يُسَمِّي نَفْسَهُ خَالِقًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَهُمْ لَا يَتَحَاشَوْنَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ أَرَلًا وَأَبَدًا.

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا خَلَقَ الْخَلْقَ فِي لَا يَزَالُ، يُسَمَّى بِهِ وَيُسْتَقُّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ اسْمُ الْخَالِقِ حَقِيقَةً.

وَالْكَرَامِيَّةُ أَطْلَقُوا هَذَا الْإِسْمَ فِي وَقْتٍ أَوْ تَقْدِيرٍ وَقْتٍ يَسْتَحِيلُ الْخَلْقُ، وَإِذَا تَحَقَّقَ الْخَلْقُ أَحَالُوا وَصَفَهُ بِهِ لَا مَجَازًا وَلَا حَقِيقَةً!!

وَقَالَ مُحَقِّقُو أَصْحَابِنَا: « الْخَالِقُ اسْمٌ مُسْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى هُوَ الْخَلْقُ، فَمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُطْلَقُ هَذَا الْإِسْمُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعَالَمِ وَالْقَادِرِ وَنَحْوِهِ؛ وَكَمَا لَا يُقَالُ: خَلَقَ فِي الْأَرَلِ لَا يُقَالُ: خَالِقٌ فِي الْأَرَلِ ».

وَمَنْ أَجَارَ إِطْلَاقَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ فَيَقُولُ: خَالِقٌ بِالتَّنْوِينِ، مَعْنَاهُ: سَيَخْلُقُ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

وَعِنْدَ الْكَرَامِيَّةِ: الْقُدْرَةُ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَمُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّادِّينِ:

فَيَلْزَمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمُؤْمِنَ كَافِرٌ؛ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَالْكَافِرَ مُؤْمِنٌ، وَالْمُطِيعَ فَاسِقٌ؛ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْفِسْقِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَنْتَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي الْأَرَلِ خَالِقُ الْعَالَمِ بِمَا فِيهَا عَلَى التَّفْصِيلِ؛ كَالْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِهَا وَرَازِقٌ لَهُمْ؟ وَبِمِ<sup>(١)</sup> تَمْتَعُونَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ؟ فَإِنْ قَالُوا: تَجَدُّدُ الْإِسْمِ يُوجِبُ التَّغْيِيرَ.

قُلْنَا: قَدْ كَانَ خَالِيًا عَنِ الْحَوَادِثِ، ثُمَّ حَدَثَ فِيهِ مِنَ الْحَوَادِثِ بَعْدَ الْكَائِنَاتِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَكْثَرَ، وَلَمْ يُوجِبْ تَغْيِيرُهُ، وَتَجَدُّدُ الْإِسْمِ لَا يُوجِبُ لَهُ حَالًا، وَهَذَا مِنْ عَجِيبِ الْأَمْرِ؛ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُسَمَّى وَالِدًا وَلَا عَمًّا وَلَا خَالَ، فَإِذَا وُجِدَ لِأَخِيهِ أَوْ لِأُخْتِهِ وَلَدٌ يُسَمَّى عَمًّا وَخَالَ، وَتَجَدُّدُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا يُوجِبُ تَغْيِيرًا، وَكَذَلِكَ السَّقْفُ يُسَمَّى فَوْقًا لِمَنْ هُوَ تَحْتَهُ، وَإِذَا عَلَا الشَّخْصُ يُسَمَّى تَحْتَ لَهُ وَالسَّقْفُ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - لَا يُسَمَّى فِي الْأَرَلِ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ وَلَا مُحَازِيًّا وَلَا مُبَايِنًا، ثُمَّ يُسَمَّى بِهِ فِي لَا يَزَالُ، وَلَا يُوجِبُ تَغْيِيرًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: «بِمَا» بِالْأَلْفِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ.

فَإِنْ قَالُوا: أَهْلُ اللِّسَانِ يُسَمُّونَ الشَّيْءَ [١/٤٥] بِاسْمِ مَا يَتَأَتَّى مِنْهُ فِي الْإِسْتِقْبَالِ فَيَقُولُونَ  
لِلْسَيْفِ الْمُرْهَفِ: قَاطِعٌ، وَلِلْقَادِرِ عَلَى النُّطْقِ: نَاطِقٌ؛

قُلْنَا: إِنَّمَا تَتَكَلَّمُ فِي الْحَقَائِقِ لَا فِي الْمَجَازِيَّاتِ، ثُمَّ السَّيْفُ الْمُرْهَفُ إِنْ لَمْ يُعْهَدْ مِنْ مِثْلِهِ  
قَطْعٌ، لَا يُسَمَّى قَاطِعًا، وَإِنْ عُهِدَ مِنْ مِثْلِهِ قَطْعٌ سُمِّيَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ، ثُمَّ إِذَا تَحَقَّقَ الْقَطْعُ  
مِنْهُ يُسَمَّى قَاطِعًا حَقِيقَةً، وَالْعُقْلَاءُ يَفْرُقُونَ بَيْنَ الْإِطْلَاقَيْنِ، وَهَكَذَا فِي السَّاكِتِ وَالنَّاطِقِ.

### ( ب ) بَابُ: الْكَلَامُ عَلَى النَّصَارَى <sup>(١)</sup>

مِنْ مَذْهَبِ النَّصَارَى أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ - جَوْهَرٌ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِذَا الْإِطْلَاقِ  
اتِّصَافَهُ بِخَصَائِصِ الْجَوْهَرِ مِنَ: التَّحْزِيرِ، وَالْحَجْمِيَّةِ، وَقَبُولِ التَّأْلِيفِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْحَدِّ  
وَالنِّهَائَةِ؛ بَلْ يَعْنُونَ بِهِ أَنَّهُ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ.

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: وَلِمَ إِذَا كَانَ قَائِمًا بِالنَّفْسِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا، وَلَوْ عَرِضَ ذَلِكَ عَلَى  
أَهْلِ اللِّسَانِ لِأَبْوَةٍ، وَلَمْ يَرِذْ بِإِطْلَاقِهِ إِذْنٌ مِنَ الشَّارِعِ؟!

قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْمَحَلِّ كَالْجَوْهَرِ فَسَمَّيْنَاهُ جَوْهَرًا لِذَلِكَ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: أَقِيمُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ إِنَّمَا يُسَمَّى جَوْهَرًا لِإِقْيَامِهِ بِالنَّفْسِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ نَجِدْ جَوْهَرًا إِلَّا قَائِمًا بِالنَّفْسِ.

قُلْنَا: وَلَمْ نَجِدْ جِسْمًا إِلَّا قَائِمًا بِالنَّفْسِ، فَسَمَّوْهُ بِهِ، وَلَمْ نَجِدْ جَوْهَرًا إِلَّا حَجْمًا  
مَخْدُودًا، فَسَمَّوْهُ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَكُنْ جِسْمًا لِإِقْيَامِهِ بِالنَّفْسِ.

قُلْنَا: فَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ جَوْهَرًا لِإِقْيَامِهِ بِالنَّفْسِ.

وَكَذَلِكَ لَمْ نَجِدْ عَرَضًا إِلَّا فِي مَحَلٍّ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ عَرَضًا لِذَلِكَ.

ثُمَّ نَحْنُ لَمْ نُسَمِّ الْقَدِيمَ قَائِمًا بِالنَّفْسِ لِاسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْمَحَلِّ فَقَطْ، بَلْ سَمَّيْنَاهُ لِاسْتِغْنَائِهِ

(١) انظر هذا البحث في: التمهيد (ص ٧٨، ٩٦)، وأعلام النبوة للهاوردي (ص ٣٧)، والتبصير في الدين  
(ص ٩٠)، والإرشاد (ص ٤٦، ٥١)، والأبكار (٢/٥٧، ٧٤)، والتوحيد (ص ٢١٠، ٢١٢)، والمغني في أبواب  
العدل والتوحيد (٥/٨١، ٩٦)، وشرح المقاصد (٤/٥٧)، وشرح المواقف (٣/٢٠٠)، والشيخ محمد عبده بين  
الفلاسفة والمتكلمين (ص ٥١٧)، ومنهاج السنة النبوية (٢/٤٩٧)، وبيان تلبيس الجهمية (١/٤٧٤).

عَلَى الْإِطْلَاقِ كَمَا قَدَّمَاهُ، وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَهُوَ كَالْتَوْقِيفِ مِنَ الشَّارِعِ.  
وَأَمَّا الْجَوْهَرُ: فَلَا تَوْقِيفَ مِنَ الشَّارِعِ فِي إِطْلَاقِهِ، وَلَا دَلِيلَ فِي الْعَقْلِ عَلَى جَوَازِهِ.  
وَقَدْ قَالَتِ النَّصَارَى أَيْضًا: الْجَوْهَرُ فِي اللُّغَةِ أَضَلُّ الشَّيْءِ، وَالْقَدِيمُ - سُبْحَانَهُ - أَضَلُّ  
الْأَقَانِيمِ؛ فَسَمَّيْنَاهُ جَوْهَرًا لِذَلِكَ.

فُلْنَا: الْمُتَكَلِّمُونَ وَأَهْلُ اللُّغَةِ إِنَّمَا سَمَّوُا الْجَوْهَرَ جَوْهَرًا لِنَفَاسَتِهِ، لَا لِكَوْنِهِ أَضَلَّ الْمُرَكَّبَاتِ،  
وُسَمِيَ بَعْضُ الْأَحْجَارِ جَوْهَرًا لِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْأَقَانِيمُ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا لَيْسَتْ مَوْجُودَاتٍ عِنْدَكُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ الْخَوَاصُّ، ثُمَّ لِلْعَرَضِ  
أَيْضًا خَوَاصُّ كَاللُّونِيَّةِ وَالسَّوَادِيَّةِ، فَكُلُّ عَرَضٍ مَوْجُودٌ بِهِ خَوَاصُّ فَهَلَّا سَمَّيْتُمُوهُ جَوْهَرًا!  
فَإِنْ قَالُوا: الْمَوْجُودَاتُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا هُوَ نَفِيسٌ كَالْجَوْهَرِ، وَإِلَى مَا هُوَ خَسِيسٌ  
كَالْأَعْرَاضِ، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ نَفِيسٌ فَكَانَ جَوْهَرًا.

فُلْنَا: فَهَلَّا سَمَّيْتُمُوهُ نَفِيسًا! ثُمَّ لَوْ سَلَّمْ لَكُمْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَلَا نَفَاسَةَ فِي الْجُثِّثِ وَالْمَبَانِي،  
وَإِنَّمَا النَّفَاسَةُ فِي الْمَعَانِي؛ فَإِطْلَاقُ هَذَا الْإِسْمِ عَلَى الْعَرَضِ أَوَّلَى.

ثُمَّ الْجَوْهَرُ إِنَّمَا يُسَمَّى جَوْهَرًا لِحَجَمِهِ وَجُثَّتِهِ، وَأَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - يُرَاعَى فِي إِطْلَاقِهَا  
الِإِذْنُ وَالتَّوْقِيفُ<sup>(١)</sup>؛ وَلِذَلِكَ لَا تُسَمِّيهِ عَاقِلًا وَلَا سَخِيًّا وَلَا فَقِيهًا، وَتُسَمِّيهِ عَالِمًا حَكِيمًا جَوَادًا.

**فَصْلُ: [ الرَّدُّ عَلَى النَّصَارَى قَوْلُهُنَّ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ بِالْجَوْهَرِ ثَلَاثَةً بِالنَّقُونِيَّةِ ]:**

وَمِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - وَاحِدٌ بِالْجَوْهَرِ ثَلَاثَةً بِالْأَقْنُونِيَّةِ، وَيَعْنُونَ بِالْأَقَانِيمِ الْوُجُودَ  
وَالْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ، ثُمَّ الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ عِنْدَهُمْ لَيْسَا بِوُضُفَيْنِ زَائِدَيْنِ عَلَى الْمَوْصُوفِ مَوْجُودَيْنِ،

(١) هل الأسماء والصفات توقيفية تحتاج إلى الإذن الشرعي في إطلاقها، أو اجتهادية للعقل مساغ في دركها، يقول  
الرجائي في تحرير محل النزاع في هذه القضية: ليس الكلام في أسائه الأعلام الموضوعية في اللغات، إنما النزاع في  
الأسماء المأخوذة من الصفات والأفعال.

وأما المذاهب فيها: فقد ذهب الإمام أبو الحسن الأشعري إلى أنه لا بد من التوقيف ورجحه الإيجي للاحتياط  
احترازًا عما يوهم باطلا لعظم الخطر في ذلك فلا يجوز الاكتفاء في عدم إيهام الباطل بمبلغ إدراكنا، بل لا بد من  
الاستناد إلى إذن الشرع.

وذهب القاضي الباقلاني إلى أن كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه بلا توقيف إذا لم يكن إطلاقه  
موهملًا لا يُلِيْقُ بكبريائه. انظر: شرح المواقيف: (٢٣٢-٢٤٠) والمقصود الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى  
(ص ١٧٣).

بَلْ هُمَا صِفَتَانِ نَفْسِيَتَانِ لِلْجَوْهَرِ، فَلَا قَانِيمٌ عِنْدَهُمْ بِمَثَابَةِ الْأَحْوَالِ عِنْدَ مُثَبِّتِيهَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَفِي عَدِّهِمُ الْوُجُودَ مِنَ الْأَقَانِيمِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَقَانِيمَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَعَانِي الْمَوْجُودَةِ؛ إِذِ الْوُجُودُ لَوْ كَانَ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الْمَوْجُودِ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ لِلْوُجُودِ وَجُودًا أَيْضًا إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى.

ثُمَّ النَّصَارَى رُبَّمَا يُعَبِّرُونَ عَنِ الْأَقَانِيمِ بِالْأَبِ وَالْإِبْنِ وَرُوحِ الْقُدُسِ، يَعْنُونَ بِالْأَبِ الْوُجُودَ وَبِالْإِبْنِ الْكَلِمَةَ وَالْمَسِيحَ، وَرُبَّمَا يُسَمُّونَ الْكَلِمَةَ عِلْمًا، وَالْعِلْمَ كَلِمَةً، وَيُعَبِّرُونَ عَنِ الْحَيَاةِ بِرُوحِ الْقُدُسِ، وَلَا يُرِيدُونَ بِالْكَلِمَةِ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ مَخْلُوقٌ عِنْدَهُمْ، وَلَا يُسَمُّونَ الْعِلْمَ قَبْلَ تَذَرُّعِهِ بِالْمَسِيحِ ابْنًا؛ بَلِ الْمَسِيحُ مَعَ مَا تَذَرَّعَ بِهِ ابْنٌ.

وَلَنَا عَلَى النَّصَارَى وَجُوهٌ مِنَ الطَّلِيَّاتِ:

مِنْهَا: حَضَرُهُمُ الْأَقَانِيمَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، [٤٥/ب] فَهَلَّا كَانَتْ أَرْبَعَةً، فَلَيْسَ إِخْرَاجُ الْقُدْرَةِ مِنْهَا بِأَوَّلَى مِنْ إِخْرَاجِ الْعِلْمِ مِنْهَا، وَلَكِنْ أَجْزَأَتْ الْحَيَاةُ عَنِ الْقُدْرَةِ فَهَلَّا أَجْزَأَتْ عَنِ الْعِلْمِ؟! وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ الْحَيَّ قَدْ يَخْلُو عَنِ الْعِلْمِ وَلَا يَخْلُو عَنِ الْقُدْرَةِ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْمَرِيضَ الْمُذْنَفُ وَالْمَغْشَى عَلَيْهِ يَتَصَوَّرُ خُلُوقَهُمَا عَنِ الْقُدْرَةِ مَعَ بَقَاءِ الْحَيَاةِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ تَزِيدُ عَلَى الْحَيَاةِ شَاهِدًا، وَلَوْ لَمْ يُسَلِّمْ ذَلِكَ لَزِمَهُمْ نَفْيُ الْأَعْرَاضِ.

وَإِنْ قَالُوا: مِنْ حُكْمِ الْخَاصِّيَّةِ لِلشَّيْءِ أَنْ تَلْزَمَهُ وَلَا تَتَعَدَّاهُ، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْغَيْرِ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الْخَوَاصِّ:

قُلْنَا: وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَغْيَارِ أَيْضًا وَيَتَقَدَّرُ الْقَدِيمَ.

ثُمَّ نَقُولُ: حَاجَةُ الْخَالِقِ إِلَى الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ أَمْسُ مِنْ حَاجَتِهِ إِلَى الْعِلْمِ.

وَمِنْ مَذْهَبِهِمْ: أَنَّ الْكَلِمَةَ اتَّحَدَتْ بِجَسَدِ الْمَسِيحِ وَتَذَرَّعَتْ بِالنَّاسُوتِ مِنْهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَ الْإِتِّحَادَ بِالْإِخْتِلَاطِ وَالْإِمْتِزَاجِ، وَهَذَا قَوْلُ طَوَائِفَ مِنَ الْيَعْقُوبِيَّةِ وَالنُّسْطُورِيَّةِ وَالْمَلِكِيَّةِ<sup>(١)</sup> قَالُوا: إِنَّ الْمَلَكَ مَارَجَتْ جَسَدَ الْمَسِيحِ كَمَا يُمَارِجُ الْخَمْرُ بِاللَّبَنِ أَوْ بِالْمَاءِ فَصَارَا شَيْئًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قَلَّةً، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَلِكِيَّةِ، وَمُعْظَمُ الرُّومِ مَلِكِيَّةٌ.

(١) كذا الملكية والملكانية والملكانية؛ وهم أصحاب ملكا الذي ظهر بالروم واستولى عليها، ومعظم الروم ملكانية، قالوا: إن القتل والصلب وقع على الناسوت واللاهوت. انظر: التبصير في الدين (ص ٩٠)، والملل والنحل (١/١٣١)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٤).

وَمِنَ الْيَعْقُوبِيَّةِ<sup>(١)</sup> مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْكَلِمَةَ انْقَلَبَتْ لَحْمًا وَدَمًا، وَصَارَتْ شِرْذِمَةً مِنْ كُلِّ صَنْفٍ. إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِتِّحَادِ ظُهُورُ اللَّاهُوتِ عَلَى النَّاسُوتِ؛ كَاسْتِوَاءِ الْإِلَهِ عَلَى الْعَرْشِ عَيَانًا. وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الطَّوَائِفِ إِلَى أَنَّ: الْمُرَادَ بِالْإِتِّحَادِ الْحُلُولُ، وَعَبَّرُوا عَنِ الْإِتِّحَادِ بِالتَّذَرُّعِ، وَهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ فَكَانَتْهُنَّ اغْتَفَدُوا - تَجْوِيزًا وَتَحْقِيقًا - اتِّخَاذَ اللَّاهُوتِ جَسَدَ الْمَسِيحِ دِرْعًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ: الْإِخْتِلَاطَ وَالْإِمْتِزَاجَ وَالْحُلُولَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَيَسْتَحِيلُ تَصَوُّرُ ذَلِكَ فِي الْأَقَانِيمِ، وَالْخَوَاصِّ الَّتِي لَا تُوصَفُ بِالْوُجُودِ عَلَى حَيَالِهَا، وَأَنَّهُمْ عَنَوْا بِالْحُلُولِ وَفَسَّرُوهُ بِاخْتِصَاصِ الْكَلِمَةِ بِجَسَدِ الْمَسِيحِ كَاخْتِصَاصِ الْعَرَضِ بِالْمَحَلِّ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: أَتَعْتَقِدُونَ انْفِصَالَ الْكَلِمَةِ عَنِ الْجَوْهَرِ وَاتِّصَالَهَا بِنَاسُوتِ الْمَسِيحِ حَالَةَ الْحُلُولِ أَمْ لَا؟

فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ فَيُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ حَلَّتِ الْكَلِمَةُ نَاسُوتَ الْمَسِيحِ مَعَ اخْتِصَاصِهَا بِالْجَوْهَرِ الْقَدِيمِ، إِذَا اسْتَحَالَ قِيَامُ عَرَضٍ بِمَحَلِّينِ اتِّفَاقًا فَاسْتَحَالَ ذَلِكَ فِي الْخَوَاصِّ أَوَّلَى، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ مَعْنَى فِي جَسَدِ الْمَسِيحِ مِنْ غَيْرِ حَدُوثٍ وَلَا انْتِقَالٍ، وَالْإِنْتِقَالُ عَلَى الْمَعَانِي مُسْتَحِيلٌ، وَالْحُدُوثُ عَلَى الْكَلِمَةِ مُسْتَحِيلٌ عِنْدَهُمْ أَيْضًا.

فَإِنْ هُمْ سَلَّمُوا الْإِنْفِصَالَ، فَيَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يَكُونَ الْجَوْهَرُ بَعْدَ مَوْلِدِ عِيسَى عليه السلام عَالَمًا، وَيَلْزَمُ مُزَايَلَةَ صِفَةِ النَّفْسِ.

وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُطَالِبَاتِ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: هَلَّا تَجَوَّزُوا اتِّحَادَ الْحَيَاةِ بِعِيسَى عليه السلام وَبِنَاسُوتِهِ؟ فَإِنَّ الْحَيَاةَ هِيَ الْقُدْرَةُ عِنْدَكُمْ، وَحَاجَتُهُ إِلَى الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ أَمْسٌ مِنْ حَاجَتِهِ إِلَى الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُبْرَأُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَيُخَيِّ الْمَوْتَى، فَلَا يُبْذَوْنَ فِي امْتِنَاعِ الْإِتِّحَادِ فِي الْحَيَاةِ مَعْنَى إِلَّا تَحَقُّقَ مِثْلِهِ فِي الَّذِي فِيهِ النَّزَاعُ، وَيَلْزَمُ طَرْدُ الْمَنْعِ فِي الْأَقَانِيمِ أَوْ طَرْدُ التَّجْوِيزِ فِيهِمَا.

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ: تَجْوِيزُ اتِّحَادِ صِفَةِ نَفْسِ جَوْهَرٍ بِعَرَضٍ أَوْ صِفَةِ نَفْسٍ عَرَضٍ بِجَوْهَرٍ حَتَّى يَصِيرَ الْجَوْهَرُ السَّوَادَ، وَيَصِيرَ السَّوَادُ فِي حُكْمِ الْجَوْهَرِ.

(١) اليعقوبية: وهو يقولون: إن روح الباري اختلط ببدن عيسى اختلاط الماء باللبن. انظر: اعتقادات فرق المسلمين.

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ: اتِّحَادُ صِفَةِ الْحَادِثِ بِالْجَوْهَرِ الْقَدِيمِ، وَهَذَا مَا لَا يَجِدُونَ فِيهِ فَضْلًا.  
فَإِنْ قَالُوا: فِي اتِّحَادِ الْقَدِيمِ بِالْحَادِثِ تَشْرِيفُ الْحَادِثِ، وَفِي اتِّحَادِ الْحَادِثِ بِالْقَدِيمِ تَقْصُصُ  
لِلْقَدِيمِ.

قُلْنَا: إِنْ وَجَبَ بِاتِّحَادِ الْحَادِثِ بِالْقَدِيمِ انْتِقَاصُهُ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ انْتِقَاصُ الْأَقْنُومِ بِاتِّحَادِهِ  
بِالْحَادِثِ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ لَمْ يَجِبْ فِي الثَّانِي<sup>(١)</sup>.  
وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى مَنْ قَالَ: انْقَلَبَتِ اللَّاهُوتُ لَحْمًا وَدَمًا، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ فِي  
الْخَاصِّيَّةِ، وَلَوْ سَاعَ ذَلِكَ جَارَ أَنْ يَنْقَلِبَ السَّوَادُ أَوْ الْبَيَاضُ جَوْهَرًا.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِذَا انْقَلَبَ الْأَقْنُومُ لَحْمًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقَلِبَ لَحْمًا حَادِثًا؛ لِأَنَّ لَحْمَ الْمَسِيحِ  
كَانَ حَادِثًا، أَوْ يَجِبُ أَنْ يَصِيرَ النَّاسُوتُ قَدِيمًا، وَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَصِيرَ النَّاسُوتُ [١/٤٦] إِلَٰهَا  
لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَصِيرَ قَدِيمًا.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْإِتِّحَادِ بِالظُّهُورِ وَالْفَيْضِ فَسَيَأْتِي عِنْدَ الرَّدِّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ.  
وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا: أَنَّ النَّاطِرَ فِي الْمِرَاةِ إِنَّمَا يَرَى نَفْسَهُ، وَلَا يَحْدُثُ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ أَمْرٌ  
لَمْ يَكُنْ بَلْ هُوَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُحَادِثَهُ هَذَا الْجِسْمُ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَرَى نَفْسَهُ، وَلَا رَيْبَ  
فِي أَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ الطَّبَائِعِيِّينَ: أَمَّا أَنْ نَقَابِلَ الصَّقِيلِ فَيَنْطَبِعَ فِيهِ، فَإِنْ أَنتُمْ سَلَكْتُمْ هَذَا الْمَسْلَكَ  
فَقَدْ قَضَيْتُمْ بِحُلُولِ الْكَلِمَةِ جَسَدَ الْمَسِيحِ، وَتَرَكْتُمْ الْقَوْلَ بِالْفَيْضِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ ظُهُورًا مَحْضًا  
دُونَ الْحُلُولِ وَالْإِتِّصَالِ فَيَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ لِلْمَسِيحِ صِفَةُ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى مُقْتَضَى أَصْلِهِمْ، وَهُمْ  
مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْمَسِيحَ إِلَٰهٌ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمِرَاةَ لَا تَصِيرُ إِنْسَانًا بِأَنْ تَظْهَرَ عَلَيْهِ صُورَةُ  
الْإِنْسَانِ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الظُّهُورِ بِالْإِسْتِوَاءِ: فَبِإِعْدَادِ لِحَقِّهِ؛ فَإِنَّ الْمَعْنِيَّ بِالْإِسْتِوَاءِ الْغَلْبَةُ وَالْقَهْرُ، فَإِنْ هُمْ  
فَسَّرُوهُ بِذَلِكَ فَلَا اخْتِصَاصَ إِذَنْ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الذَّكْرُ.  
وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ الْبِعْقُوبِيَّةَ وَالنُّسْطُورِيَّةَ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَيْسَ بِغَيْرٍ لِلْأَقَانِيمِ.

(١) قارنه بما في أبحاث الأفكار (٢/ ٦٤، ٦٥).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (ص ٨٧).

ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْجَوْهَرَ هُوَ الْأَقَانِيمُ.  
وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ غَيْرُ الْأَقَانِيمِ وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ هُوَ الْأَقَانِيمُ.  
وَصَرَّحَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَقَانِيمِ.  
فَالَّذِينَ قَالُوا: «إِنَّهُ الْأَقَانِيمُ».

فَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْمَعْقُولِ؛ لِمَصِيرِهِمْ إِلَى اخْتِلَافِ الْأَقَانِيمِ، وَلِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْجَوْهَرَ يُوَافِقُ  
الْأَقْنُومَ بِالْأَقْنُومِيَّةِ وَيُخَالِفُهَا بِالْجَوْهَرِيَّةِ، فَالْوَاحِدُ الَّذِي لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ كَيْفَ يَكُونُ  
غَيْرَ مُخْتَلِفَاتٍ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْوَاحِدُ عَدَدًا؟!

وَلَوْ كَانَ الْجَوْهَرُ عَيْنَ الْكَلِمَةِ لَكَانَ مُتَّحِدًا بِالْمَسِيحِ مِنْ حَيْثُ اتَّحَدَتِ الْكَلِمَةُ بِهِ؛ إِذْ كَانَتْ  
الْكَلِمَةُ غَيْرَ مُتَّحِدَةٍ بِالْمَسِيحِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَّحِدْ بِهِ جَوْهَرٌ.  
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «لَا هُوَ هِيَ، وَلَا هِيَ غَيْرُهَا».

فَنَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ الْجَوْهَرَ مُوجُودٌ قَدِيمٌ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْأَقَانِيمِ: أَهِيَ مَوْجُودَاتٌ زَائِدَةٌ  
عَلَى وُجُودِ الْجَوْهَرِ، لَا تُوصَفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ؟  
فَإِنْ قَالُوا بِوُجُودِهَا، وَأَنَّهَا مَعَ الْجَوْهَرِ مَوْجُودَاتٌ أَرْبَعَةٌ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَسْفُوا مِنْ إِطْلَاقِ  
الْمُعَايَرَةِ.

فَهَذَا قَرِيبٌ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَبْطَلُوا التَّثْلِيثَ وَأَثْبَتُوا التَّرْيِيعَ، ثُمَّ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ إِلَهَا  
ذَا صِفَاتٍ، وَتَمَثَّلَ هَذَا مِنْ رَدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْجَوْهَرَ غَيْرُ الْأَقَانِيمِ؛ فَإِنَّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى  
التَّثْلِيثِ.

وَأِنْ قَالُوا: إِنَّ الْأَقَانِيمَ بِمَثَابَةِ الْأَحْوَالِ وَلَيْسَتْ بِمَوْجُودَاتٍ، فَكَيْفَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ عِلْمٌ  
وَرُوحٌ وَكَلِمَةٌ وَإِلَهٌ؟!  
وَهَذَا فَاسِدٌ عَلَى الْقَطْعِ.

فَإِنْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: هُوَ وَإِنْ غَايَرِ الْأَقَانِيمِ الثَّلَاثَةُ فَهُوَ مَعَهَا ثَلَاثَةٌ.  
قُلْنَا: هَذَا جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: الْأَبُ وَإِنْ غَايَرِ الْإِبْنِ فَهُوَ هُوَ، وَالْكَلِمَةُ  
وَإِنْ غَايَرَتِ الرُّوحَ فَهِيَ الرُّوحُ.



ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْعِزْ كَوْنُ الْأَقَانِيمِ إِلَهَةً مَعَ أَنَّهَا لَا تَنْصِفُ بِالْوُجُودِ؛ فَالْجَوْهَرُ أَوَّلَى بِالْإِلَهِيَّةِ مِنْ حَقِّهِ أَلَّا يُوصَفَ بِالْوُجُودِ.

ثُمَّ نَقُولُ: شَرَطُ كُلِّ غَيْرَيْنِ أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ؛ يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ، أَوْ خِلَافَيْنِ. فَقَالَتِ الرُّومُ: الْجَوْهَرُ يُوَافِقُهَا بِالْجَوْهَرِيَّةِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْجَوْهَرِيَّةَ جَمْعُ الْجَوْهَرِ وَالْأَقَانِيمِ. ثُمَّ قَالُوا: الْأَقَانِيمُ تُخَالِفُ الْجَوْهَرَ بِالْأَقْنُومِيَّةِ.

وَهَذَا خَبْطٌ عَظِيمٌ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّ الْجَوْهَرَ يُوَافِقُ الْأَقَانِيمَ بِالْجَوْهَرِيَّةِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْأَقَانِيمَ لَيْسَتْ بِجَوْهَرٍ.

وَاخْتَلَفُوا مِنْ وَجْهِ آخَرَ: فَذَهَبَتِ الرُّومُ إِلَى التَّصْرِيحِ بِإِثْبَاتِ ثَلَاثَةِ إِلَهَةٍ، وَامْتَنَعَ الْبَاقُونَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ، وَالتَّرَمُّوهُ مِنْ وَجْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْكَلِمَةُ إِلَهٌ، وَالرُّوحُ إِلَهٌ، وَالْأَبُ إِلَهٌ، وَالثَّلَاثَةُ الْأَقَانِيمُ الَّتِي كُلُّ أَقْنُومٍ إِلَهٌ -: إِلَهٌ وَاحِدٌ.

وَكُلُّ هَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مِنْ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ لَا تَكُونُ وَاحِدًا، وَنَحْنُ نَقُولُ: الْإِلَهُ وَاحِدٌ وَلَهُ صِفَاتٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا جَعَلْتُمُ الْوُجُودَ مِنَ الْأَقَانِيمِ، فَأَخْبِرُونَا عَنِ الْجَوْهَرِيَّةِ الَّتِي خَالَفَ بِهَا الْأَقَانِيمِ. وَلَا جَوَابَ لَهُمْ.

وَكَيْفَ تُوصَفُ الْكَلِمَةُ بِالْإِلَهِيَّةِ وَلَا تَنْصِفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْفِعْلِ وَلَا بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ؟! وَمِمَّا نُسَائِلُهُمْ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ: هَلْ تَقْدَمُ الْأَبُ الْإِبْنِ، وَهَلْ تَأَخَّرُ الْإِبْنُ عَنِ الْأَبِ؟ وَيُقَالُ لَهُمْ: أَتَدْعُونَ أَنَّ عَيْسَى قُتِلَ وَصَلِبَ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِيهِ وَهُوَ عَلَى الصَّلِيبِ، [٤٦/ب] أَكَانَ لَا هُوتًا أَمْ نَاسُوتًا، أَمْ كِلَاهُمَا؟

فَإِنْ كَانَ نَاسُوتًا مَحْضًا فَلَمْ يُقْتَلِ الْمَسِيحُ إِذَنْ؛ فَإِنَّهُ كَانَ نَاسُوتًا وَلَا هُوتًا. وَإِنْ قَالُوا: كَانَ نَاسُوتًا وَلَا هُوتًا، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ الْقَتْلِ عَلَى اللَّاهُوتِ، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الدِّينِ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا الصَّادِقُ بِأَنَّهُ لَمْ يُقْتَلْ وَلَمْ يُصَلَّبْ، وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ<sup>(١)</sup>، وَالَّذِينَ شَاهَدُوا الْوَاقِعَةَ عَلَى رَعِيهِمْ لَمْ يَبْلُغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ، وَلَمْ يَكُونُوا عَلَى يَقِينٍ مِمَّا رَأَوْهُ أَوْ تَحَيَّلُوهُ، فَقَدْ

(١) أراد به قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَقُولِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَخَلَائِفٌ مِنْكُمْ يَكْفُرُونَ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۖ﴾ بل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا.

قِيلَ: كَانُوا أَرْبَعَةً، وَقِيلَ أَكْثَرُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ، بَلْ هُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ.  
فَإِنْ قَالُوا: فَإِذَا جَازَ إِلْقَاءُ شَيْءٍ غَيْرِ الْمَرْئِيِّ عَلَى الْمَرْئِيِّ كَانَ ذَلِكَ قَدْحًا فِي الْمَحْسُوسِ،  
وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي خَبَرُ التَّوَاتُرِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ التَّعْوِيلَ عَلَيْهِ.

فُلْنَا: إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى عَدَدٍ لَمْ يَبْلُغْ عَدَدَ التَّوَاتُرِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ  
أَخْبَارَ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي عَدَدِ أَهْلِ التَّوَاتُرِ، وَهُوَ أَلَّا يَحْوِيَهُمْ بَلَدٌ، وَلَا يُحْصِيَهُمْ عَدَدٌ،  
وَأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَبْلُغُوا هَذَا الْحَدَّ فَيَقْدُ خَبَرُهُمْ عِلْمًا اسْتِدْلَالِيًّا بَأَن يُقَالَ: مِثْلُ هَذَا الْعَدَدِ الْكَثِيرِ مَعَ  
تَبَاطُؤِ هِمَمِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ لَا يَتَوَاطَأُونَ عَلَى الْكُذِبِ<sup>(١)</sup>.

وَأَيْضًا: فَإِنَّا إِنَّمَا نُجَوِّزُ ذَلِكَ فِي زَمَانِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام حِينَ يُخْبِرُونَ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَعَلَى  
هَذَا يُخْرَجُ تَقْلِيلُ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ، وَتَكْثِيرُ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ يَوْمَ بَدْرٍ.

ثُمَّ هَذَا الَّذِي أُلْقِيَ عَلَيْهِ شَبَهٌ غَيْرُهُ لَا يَبْقَى كَذَلِكَ بَلْ يَعُودُ إِلَى صُورَتِهِ عَنْ قَرِيبٍ، وَقَدْ  
كَانَ جَبْرِيلُ عليه السلام يَأْتِي الرُّسُلَ عليهم السلام مَرَّةً عَلَى صُورَتِهِ، وَمَرَّةً عَلَى صُورَةِ أَعْرَابِيٍّ<sup>(٢)</sup>؛ فَلَا اعْتِمَادَ  
عَلَى تَقْلِيلِهِمْ وَلَا عَلَى دَعْوَاهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ الزَّمَانُ زَمَانُ انْخِرَاقِ الْعَادَاتِ، فَلَا تَعْوِيلَ عَلَى  
دَعْوَاهُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ فِي كِتَابِكُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِعِيسَى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾  
[آل عمران: ٥٥].

وَقَالَ عِيسَى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ؟﴾ [المائدة: ١١٧]؟

فُلْنَا: قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أَيُّ: مُنِمْكَ إِنَامَةً لِلَّهِ ثُمَّ رَفَعَهُ؛ كَمَا قَالَ:  
﴿تَوَفَّنَا بِأَيْتِلٍ﴾ [الأنعام: ٦٠] أَيُّ: يُنِمْكُمْ بِاللَّيْلِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي رَوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ<sup>(٣)</sup>: «﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ [المائدة: ١١٧] أَيُّ: قَبَضْتَنِي إِلَى  
السَّمَاءِ وَأَنَا حَيٌّ»، وَالتَّوَفَّى فِي اللُّغَةِ: الْأَخَذُ.

(١) انظر فيما تقدم (ل ٣/أ - ب).

(٢) كما في حديث الإيوان والإسلام والإحسان وهو في صحيح مسلم.

(٣) أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني: قال أحمد: ثقة ثقة من أجل الناس وأوثقهم، مات سنة (١٠١ هـ).  
المعارف (ص ٤٧٨)، ورجال البخاري (٢٤٣/١)، ورجال مسلم (١٩٩/١)، والكاشف (٢٩٧/١)،  
وتهذيب التهذيب (١٣٠/٢)، والتفريب (٢٣٨/١).

وَقَالَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: «مُتَوَفِّكَ أَيُّ: مُمِيتِكَ».

قَالَ وَهْبُ بْنُ مُنْبِهٍ<sup>(١)</sup>: «أَمَاتَهُ ثَلَاثَ سَاعَاتٍ مِنَ النَّهَارِ، ثُمَّ أَحْيَاهُ وَرَفَعَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا أَبَعْدُ الْأَقَاوِيلِ؛ فَإِنَّ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ وَيَقْتُلُ الدَّجَالَ وَيَلْبَثُ حِينًا» فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: «أَرْبَعًا»<sup>(٣)</sup> وَعِشْرِينَ سَنَةً. وَفِي بَعْضِهَا: «أَرْبَعِينَ سَنَةً»<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَأَلَا يُؤْمِنُوا بِهِ، قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] أَيُّ: حِينَ نَزُولِهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْأَقْوَالِ: إِنِّي قَابِضُكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمِنَ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ.

### شُبْهَةُ النَّصَارَى:

تَمَسَّكُوا بِمَا كَانَ اللَّهُ يُجْرِيهِ عَلَى يَدِهِ مِنَ الْخَوَارِقِ مِثْلَ إِبْرَاءِ الْأَكْمَهِ وَالْأَبْرَصِ، وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ:

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ تَمْوِيَةٌ: وَلَوْ كَانَ ﷺ فَاعِلًا لِهَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ لَأَقْتَدَرَ عَلَى تَخْلِصِ نَفْسِهِ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى زَعْمِهِمْ، وَلَا يُنْكِرُ جَرَّائِنَهَا عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ، وَهَذَا شَرُطُ الْمُعْجَزَةِ، وَبِذَلِكَ تَتَمَيَّزُ عَنِ الْكَرَامَاتِ.

وَدَعَاوَاهُمْ أَنَّهَا كَانَتْ مَقْدُورَةً لَهُ -: دَعَاوَى بَاطِلَةً، وَكَانَ ﷺ يَبْتَهِلُ إِلَى اللَّهِ وَيَتَضَرَّعُ وَيَسْأَلُهُ إِظْهَارَ ذَلِكَ.

ثُمَّ تَعَارِضُهُمْ بِمُعْجَزَاتِ مُوسَى ﷺ مِنْ قَلْبِ الْعَصَا وَالْيَدِ الْبَيْضَاءِ وَأَنْغِلَاقِ الْبَحْرِ وَالْمَنْ وَالسَّلْوَى، وَكَوْنِهِمْ فِي التَّيِّهِ طَوَالَ تِلْكَ الْمُدَّةِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِيهِ مِنَ الْعَجَائِبِ، فَإِنْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ فَتَنْكِرُ آيَاتِ عِيسَى أَيْضًا.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ: أَنَّ عِيسَى ﷺ كَانَ رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتَهُ.

(١) وهب بن منبه بن كامل الصنعاني: تابعي ثقة، مات سنة (١١٠ هـ). انظر: رجال البخاري (٢ / ٧٦٠)، والميزان (٤ / ٣٥٢)، والتهذيب (٦ / ١٠٧)، والشذرات (١ / ١٥٠)، وهدية العارفين (٢ / ٥٠١)، والأعلام (٨ / ١٢٥)، وكحالة (٤ / ٧٩)، وفجر الإسلام (ص ١٦٠).

(٢) هذا الأثر ذكره ابن كثير في تفسيره (١ / ٣٦٧).

(٣) في الأصل: «أربعة وعشرين سنة» والصواب ما أثبتناه.

(٤) المعجم الأوسط، والهيشمي: (ح ١٣٢٧٧)، ورواية المصنف لم أقف عليها. وانظر: الإصابة (٤ / ٣).

يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا سُمِّيَ كَلِمَةَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ تَكُونُ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ، كُنْ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وَقِيلَ: الْكَلِمَةُ هِيَ الْبَشَارَةُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ.

وَقِيلَ: الْكَلِمَةُ بِمَعْنَى الْآيَةِ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكُنْتِهَا﴾ [التحریم: ١٢] أَيْ: بِآيَاتِ رَبِّهَا.

وَسَمَّاهُ اللَّهُ رُوحًا تَخْصِيصًا لَهُ وَتَشْرِيفًا كَمَا قَالَ فِي قِصَّةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩، ص: ٧٢].

وَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١، التحريم: ١٢]، وَقَالَ: ﴿وَسَخَّرْنَا لَكَ آيَاتِي﴾ [١/٤٧] مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴿[الجنانية: ١٣] أَيْ: مِنْهُ خَلْقًا، ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧، ٢٥٣] أَيْ: بِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى تَمَثَّلَ لِمَرْيَمَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - بَشَرًا سَوِيًّا.

وَيَتَسَكَّرُونَ بِكَلِمَاتٍ يَنْقُلُونَهَا مِنَ الْإِنْجِيلِ، وَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهَا إِنْ صَحَّتْ؛ فَإِنَّهُمْ حَرَفُوا الْإِنْجِيلَ، ثُمَّ إِنَّهُ عَلَى لُغَةِ السُّرْيَانِيَّةِ فَيَنْقُلُونَهَا إِلَى الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَا يُجِبُونَ، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ فِي الْإِنْجِيلِ أَنَّ مَرْيَمَ تَلِدُ إِلَهًا<sup>(١)</sup>.  
قُلْنَا: إِلَهًا لَا يُولَدُ وَلَا يَلِدُ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: قَالَ عِيسَى: مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى أَبِي؛ فَإِنِّي وَإِيَاهُ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup>.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ وَكَذِبٌ؛ فَإِنْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] فَكَذَّبَتْهُمُ وَقُلْتُمْ: إِنَّهُ ابْنُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا رَأَوْا نَاسُوتَهُ دُونَ لَاهُوتِهِ، وَاللَّاهُوتُ هُوَ ابْنُ اللَّهِ عَلَى رُغْمِهِمْ، وَفِي الْقُرْآنِ خَبَرًا عَنْ عِيسَى وَأُمِّهِ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] وَكُنَّا بِأَكْلِ الطَّعَامِ عَنِ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ نَعَارِضُهُمْ بِمَا رُوِيَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَنْ أَبُوكَ؟ فَقَالَ: الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ. وَقَدْ نَقَلُوا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ: أَذْهَبَ إِلَى أَبِي وَأَبِيكُمْ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا التَّعْمِيمِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: أبقار الأفكار (٧٢/٢).

(٢) انظر: الباقلائي: التمهيد (ص ٩٥)، والأبقار (٧٤/٢)، والجواب الصحيح (٣/٣٤٣)، (٤/١٤٠).

(٣) انظر: الفصل (١/٥٤)، والأبقار (٧٤/٢)، والجواب الصحيح (٢/١٥٣)، (٣/١٣٤، ١٩٤، ٢٣٩).

وَقِيلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ.

قُلْنَا: إِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَالْمَعْنَى: إِنِّي كُنْتُ فِي حُكْمِ اللَّهِ نَبِيًّا قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ.

وَيُقَالُ: إِنْ فِي صُحُفِ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - قَالَ: إِنِّي كُنْتُ قَبْلَ الدُّنْيَا صَبِيًّا  
الَّهُوَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ.

فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يُحْكِي وَيُطَوِّى.

وَقَدْ ذَهَبَ شِرْذِمَةٌ مِنَ النَّصَارَى يَقَالُ لَهُمُ الْأَرِيَوَسِيَّةُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ عِيسَى ابْنًا عَلَى سَبِيلِ  
الْكَرَامَةِ؛ كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ يَعْني عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ  
وَالنَّبِيِّ ﴿لَا صُلْفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾، ثُمَّ نَزَّهَ نَفْسَهُ وَقَالَ: ﴿سُبْحَانَهُ، هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْفَهَّارُ﴾  
[الزمر: ٤]، وَلَا يَلِيقُ بِهِ اتِّخَاذُ الْوَلَدِ لَا بِالنَّبِيِّ وَلَا مِنْ طَرِيقِ الْوِلَادَةِ، وَقَالَ: ﴿تَكَادُ  
السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾<sup>(٢)</sup> وَمَا يُعْنِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا<sup>(٣)</sup> إِنْ كُلُّ  
مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿[مریم: ٩٠ - ٩٣]، وَقَالَ: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ  
يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].

ثُمَّ نَقُولُ: الْبُتُوَّةُ تَقْتَضِي الْحِسِّيَّةَ، وَالْخُلَّةُ لَا تَقْتَضِي الْحِسِّيَّةَ؛ نَقُولُ الْعَرَبُ: اتَّخَذْتُ سَيْفِي  
خَلِيلًا، وَلَا نَقُولُ: اتَّخَذْتُ سَيْفِي وَلَدِي.

\*\*\*

( ١ / ٣ ) بَابُ: فِي وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْوَاحِدُ: هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَصِحُّ انْقِسَامُهُ.  
ثُمَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَتَرَدَّدُ بَيْنَ مَعَانٍ:

فَقَدْ يُرَادُ بِهِ: الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ؛ كَمَا ذَكَرْنَا.  
وَقَدْ تُطْلَقُ وَالْمُرَادُ مِنْهَا: نَفْيُ الْأَشْكَالِ وَالنَّظَائِرِ عَنْهُ.

وَقَدْ يُرَادُ بِإِطْلَاقِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: أَنَّهُ الْمَلَجُ وَلَا مَلَجًا وَلَا مَلَاذَ سِوَاهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكٍ<sup>(٣)</sup>: « إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قَسِيمَ لَهُ، وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ، وَوَاحِدٌ فِي أَعْمَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ ».

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « الْوَاحِدُ هُوَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الرَّفْعَ وَالْوَضْعَ » يَعْنِي الْوَضْلَ

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٤٦)، أصول الدين (ص ٨٨)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١١٤)، والإرشاد (ص ٥٢)، ونهاية الأقدام (ص ٩٧، ٩٠)، والمحصل (ص ١٩٣)، والأربعون (١ / ٣١٢)، والأبكار (٢ / ٨٧، ١١٢)، وغاية المرام (ص ١٤٩)، وطوالع الأنوار (ص ٢٧١).  
وعند الماتريدية: التوحيد (ص ١٩)، تأويلات أهل السنة (٣ / ٤٩٣)، أبو المعين النسفي: التمهيد لقواعد التوحيد (ص ١٢٩).

(٢) تابع المصنف في تعريف الواحد جمهور الأشاعرة في أن الواحد والأحد يطلق على أحد معان ثلاثة: الواحد في ذاته الذي لا قسم له، أو: الواحد في صفاته الذي لا شبه له، أو: الواحد في أفعاله الذي لا شريك له. الإنصاف (ص ٣٣، ٣٤)، ومجرد المقالات (ص ٥٥)، والاعتقاد (ص ٦٣)، والإرشاد (ص ٥٢)، ولمع الأدلة (ص ٨٦)، والاقتصاد (ص ٤٩)، ونهاية الأقدام (ص ٩٠)، والأبكار (٢ / ٨٩).

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني: لغوي مفسر فقيه متكلم على مذهب الأشعرية، له: مشكل الحديث، الحدود مجرد مقالات الأشعري وغيرها، توفي سنة (٤٠٦ هـ). انظر: التبيين (ص ٢٣٢)، والنجوم الزاهرة (٤ / ٢٤٠)، والشذرات (٣ / ١٨١)، وهدية العارفين (٢ / ٦٠)، والأعلام (٦ / ٨٣)، ومعجم المؤلفين (٣ / ٢٢٩)، وبروكلمان (٢ / ٣٨٧).

وَالْفَضْلَ، أَشَارَ إِلَى وَحْدَةِ إِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ يَقْبَلُ التَّأْلِيفَ وَالزِّيَادَةَ، وَالْإِلَهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ؛ فَلَا يَقْبَلُ فَضْلًا وَلَا وَضْلًا.

وَنَحْنُ قَدْ أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى نَفْيِ الْمِثْلِ، وَنَفْيِ الْإِنْقِسَامِ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ فَبَقِيَ عَلَيْنَا إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى نَفْيِ التَّثَانِي، وَهُوَ نَفْيُ الشَّرِيكِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَتَقُولُونَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ أَمْ لَا مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ، وَهَلْ تَعُدُّهُ غَيْرُهُ؟

قُلْنَا لِلسَّائِلِ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ يُذَكَّرُ مَعَ غَيْرِهِ فَهَذَا غَيْرُ مَمْنُوعٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ تَجْنِيسًا وَتَمْثِيلًا بِالْمَعْدُودِ.

وَإِنْ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنِ إِبْطَالِ اللَّفْظِ: فَصَارَ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ إِبْطَالِهِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَرَدْ فِيهِ إِذْنٌ صَرِيحٌ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَامَ خَطِيبٌ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ ﷺ: «بِشَسِ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ أَنْ تَشَاءَ ثُمَّ شِئْتُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَامَ آخَرُ يَوْمًا آخَرَ فَقَالَ: مَنْ يُطِيعُ [٤٧/ب] اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ ﷺ: «بِشَسِ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى»<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ قَالَ اللَّهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِمُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية. قُلْنَا: مَنْ جَوَّزَ إِبْطَالَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فَإِنَّمَا يَحْتَجُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْإِبْطَالِ الْعَدَدُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ فَقَطْ كَمَا قَالَ: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

فَإِنْ قِيلَ: أَتَطْلُقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الصِّفَاتَ مَعْدُودَةٌ؟

قُلْنَا: نُفَعِّلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ أَنَّهُ مَنَعَ إِبْطَالَ قَوْلِهِ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ بِصِفَاتِهِ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده من حديث ابن عباس، وابن أبي شبة، والبخاري في الأدب المفرد، والنسائي: كتاب الأيمان والنذور، باب: الحلف بالكعبة، وابن ماجه (ح ٢١١٧)، والدر المنثور (١/ ٢٢)، وتخرجه الإحياء (٣/ ١٥٨)، وكثر العمال (ح ٧٥٢٢، ٨٣٧٩)، والهيتمي (ح ٦٦٢٧)، والإصابة (٨/ ٧٨). وليس في رواياته أن الرجل القائل قام خطيباً وأن النبي ﷺ قال له: «بش الخطيب أنت».

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه: في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: لَمْ يَرِدْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّحَادُ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِّطُهُ فِي مَذْهَبِ ثِقَاةِ الصِّفَاتِ، أَوْ فِي مَذْهَبِ النَّصَارَى وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَحَدَ مَعْنَيْنِ: إِمَّا الْوَحْدَةَ فِي الْإِلَهِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَتَعَدَّدُ الْإِلَهُ بِثُبُوتِ الصِّفَاتِ، فَالْإِلَهُ وَاحِدٌ مُوصُوفٌ بِالصِّفَاتِ، قَالَ: وَيَجُوزُ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ لَفْظِ التَّعَدُّدِ.

قَالَ الْقَاضِي: أَنَا وَإِنْ اِمْتَنَعْتُ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ مَعْدُودٌ مَعَ غَيْرِهِ، فَلَا أَمْتَنِعُ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الصِّفَاتِ مَعْدُودَةٌ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ دُونَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ. وَقَالَ: لَا أُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الصِّفَاتِ أَشْيَاءٌ؛ حَدَرًا مِنْ إِبْهَامِ الْعَدَدِ، وَلَا أَقُولُ: عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ شَيْئَانِ؛ بَلْ أَقُولُ: الْعِلْمُ شَيْءٌ، وَالْقُدْرَةُ شَيْءٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى التَّوْحِيدِ؟

قُلْنَا: مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ اعْتِقَادُ التَّوْحِيدِ وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ.

أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَفْيِ الشَّرِيكَ عَنْهُ:

فَاعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْحَابَ سَلَكُوا طَرَقًا فِي الدَّلَالَةِ، وَالَّذِي جَرَى الرَّسْمُ بِتَقْدِيمِهِ دَلَالَةُ التَّمَانِعِ. وَسَبِيلُ تَحْرِيرِهَا أَنْ نَقُولَ: لَوْ قَدَّرْنَا إِلَهَيْنِ وَقَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي جِسْمٍ، وَقَدَّرْنَا مِنْ أَحَدِهِمَا إِرَادَةَ تَحْرِيرِكِهِ، وَمِنَ الثَّانِي إِرَادَةَ تَسْكِينِهِ فَيَتَصَدَّى لَنَا وَجُوهٌ كُلُّهَا مُسْتَحِيلَةٌ.

وَذَلِكَ أَنَّا إِذَا فَرَضْنَا نَقُودَ إِرَادَتَيْهِمَا وَوُقُوعَ مُرَادَيْهِمَا: أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى اجْتِمَاعِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، وَالدَّلَالَةُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى اتِّحَادِ الْوَقْتِ وَالْمَحَلِّ.

وَيَسْتَحِيلُ أَيْضًا أَنْ لَا تَنْفُذَ إِرَادَاتَاهُمَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى خُلُوقِ الْمَحَلِّ الْقَابِلِ لِلْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ.

ثُمَّ مَالَهُ إِنْ بَاتُ إِلَهَيْنِ عَاجِزَيْنِ قَاصِرَيْنِ عَنْ تَنْفِيذِ الْمُرَادِ.

وَيَسْتَحِيلُ أَيْضًا الْحُكْمُ بِثُبُوتِ إِرَادَةِ أَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي، أَوْ فِي ذَلِكَ تَعْجِيزٌ مَنْ لَمْ تَنْفُذْ إِرَادَتَهُ، وَسَنَدُلُّ مِنْ بَعْدُ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قَدِيمٍ عَاجِزٍ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر دليل التمانع عند الأشاعرة في كل من: اللمع (ص ٢٠، ٢١)، والتمهيد (ص ٤٦)، والإرشاد (ص ٥٢، ٥٩)، ونهاية الأقدام (ص ٩١، ٩٧)، والأربعون (١/ ٣١٢)، والأبكار (٢/ ٩٧) وذكر أن هذا الدليل عليه اعتمد أكثر أئمة الأشاعرة، وانظر تصحيح ابن تيمية لدليل التمانع وردده على ابن رشد تضعيفه في درء التعارض (٩/ ٣٥٤).



فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَمْ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ قَدِيمِينَ، يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يُرِيدُهُ الْآخَرُ؟  
قُلْنَا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ تَطْرُدُ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِخْتِلَافِ كَمَا قَدَرْنَاهُ، وَهِيَ جَارِيَةٌ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ  
الِاتِّفَاقِ؛ فَإِنَّ إِرَادَةَ تَحْرِيكِ الْجِسْمِ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ إِرَادَةِ الثَّانِي تَسْكِينُهُ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ مُسْتَحِيلَةٍ،  
وَكُلُّ مَا دَلَّ وَقُوعُهُ عَلَى الْحَدَثِ وَالِاتِّصَافِ بِنَقْصِ الْقُصُورِ - دَلَّ جَوَازُهُ عَلَى مِثْلِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ جَوَازَ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ الْقَدِيمِ مُلْتَزِمٌ مَا يُفْضِي بِهِ إِلَى  
الْحُكْمِ بِحَدَثِهِ - نَازِلٌ مَنْزِلَةً مَنْ يَعْتَقِدُ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ وَقُوعًا وَتَحَقُّقًا.  
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ يُبْطِلُ عَلَيْكُمْ أَصْلَابِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: لَوْ ظَهَرَتِ الْمُعْجِزَةُ عَلَى وَفَى دَعْوَى الْكَاذِبِ لَاقْتَضَى ظُهُورُهَا  
بُطْلَانَ وَجْهِ دَلَالَتِهَا عَلَى صِدْقِ الصَّادِقِ، وَقَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - يُوَصِّفُ بِالْقُدْرَةِ  
عَلَى إظهارِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى أَيْدِي الْكَذَّابِينَ فَيَلْزِمُ طَرْدُ مَا قَدَّمْتُمُوهُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى إظهارِ  
المُعْجِزَةِ عَلَى أَيْدِي الْكَذَّابِينَ تَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ وَجْهِ دَلَالَتِهَا عَلَى صِدْقِ الصَّادِقِ؛ جَزْيًا عَلَى  
مَا مَهَّدْتُمُوهُ مِنْ تَنْزِيلِ جَوَازِ الشَّيْءِ مَنْزِلَةً وَقُوعِهِ.

وَالْأَصْلُ الثَّانِي: خِلَافُ الْمَعْلُومِ؛ فَإِنَّهُ مَقْدُورٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَإِنْ كَانَ لَا يَقَعُ، وَلَوْ وَقَعَ خِلَافُ  
الْمَعْلُومِ لَدَلَّ عَلَى انْقِلَابِ الْعِلْمِ جَهْلًا، وَجَوَازُ وَقُوعِهِ وَكَوْنُهُ مَقْدُورًا لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُعْجِزَةَ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ لِعَيْنِهَا، [١/٤٨] وَهُوَ عِلْمُ الصَّادِقِ وَدَلِيلُهُ،  
فَيَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ مَعَ الْكَاذِبِ، نَعَمْ: خَلَقَ الْكَذِبَ عَلَى حَيَالِهِ لَا اسْتِحَالَةً فِيهِ، وَقَلْبُ الْعَصَا  
حَيَّةٌ عَلَى حَيَالِهِ لَا اسْتِحَالَةً فِيهِ، وَتَقْدِيرُهُمَا مَعًا بِحَيْثُ يَرْتَبِطُ أَحَدُهُمَا بِالثَّانِي مُحَالٌ لَا يَجُوزُ  
تَقْدِيرُهُ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ خَلْقَ السَّوَادِ فِي الْجَوْهَرِ عَلَى انْفِرَادِهِ أَوْ خَلْقَ الْبَيَاضِ عَلَى انْفِرَادِهِ  
مَقْدُورٌ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُسْتَحِيلٌ، فَاسْتَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ مَا يَدُلُّ - لَوْ وَقَعَ - عَلَى إِبْطَالِ الْمُعْجِزَةِ  
لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ، وَقَدْ أَثْبَتْنَا جَوَازَ وَقُوعِ التَّمَانِعِ مِنَ الْقَدِيمِينَ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِظْهَارُ مَا يَخْرِقُ الْعَادَةَ عَلَى يَدَيِ الْكَاذِبِ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ فَإِنَّمَا  
يَجُوزُ وَقُوعُهُ وَظُهُورُهُ عَلَيْهِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَهُ لَا يَقْدَحُ فِي مُعْجِزَةِ الصَّادِقِ.

وَأَمَّا خِلَافُ الْمَعْلُومِ: فَالْمَعْنَى بِقَوْلِنَا: إِنَّهُ مَقْدُورٌ: أَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ  
وَقُوعُهُ وَحَدَثُهُ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى جِنْسِهِ، وَعِلْمُ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَلَا يَقَعُ أَصْلًا، غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ

وَقُوْعُهُ لَكَانَ اللَّهُ عَالِمًا بِوُقُوعِهِ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُوقَعَ شَيْئًا وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِهِ، فَقُولُوا - عَلَى طَرْدِ ذَلِكَ - : إِنَّ الْمَنْعَ لَوْ وَقَعَ لَا يَدُلُّ عَلَى الضَّعْفِ .

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَارَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: خِلَافُ الْمَعْلُومِ مَقْدُورٌ وَلَا يَقَعُ إِلَّا مَعْلُومًا، جَارَ لِحُصُومِكُمْ فِي التَّوْحِيدِ أَنْ يَقُولُوا: اخْتِلَافُ الْقَدِيمَيْنِ مُمَكِّنٌ وَلَكِنَّهُ لَا يَقَعُ، وَلَوْ وَقَعَ لَكَانَ اتِّفَاقًا، وَلَمْ يَكُنْ اخْتِلَافًا.

قُلْنَا: إِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي مُخْتَرِعٍ وَاحِدٍ: وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا يَقَعُ مِنْ أَعْمَالِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ، فَلَوْ قُلْنَا: يَقَعُ خِلَافُ مَعْلُومِهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ لَدَلَّ وَقُوْعُهُ عَلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا لِمُخْتَرِعِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَهُ فَيَجْتَمِعُ صِفَتَانِ مُتَنَاقِضَتَانِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا غَيْرَ مَعْلُومٍ لِلْقَادِرِ الْوَاحِدِ، وَهَذَا غَايَةُ التَّنَاقُضِ، فَأَحْلَلْنَا لِذَلِكَ وَقُوعَ شَيْءٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ لِمُخْتَرِعِهِ فَالذَّاتُ ذَاتُ وَاحِدَةٍ.

وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي قَدِيمَيْنِ: فَلَا يَجِبُ لِأَحَدِهِمَا حُكْمٌ مِنْ إِرَادَةِ الثَّانِي؛ فَإِنَّهُمَا ذَاتَانِ مُرِيدَانِ بِإِرَادَتَيْنِ، وَلَا يَثْبُتُ التَّنَاقُضُ بَيْنَ ذَاتَيْنِ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا مَكْرُوهًا لِلْآخَرِ، فَلَمْ يَسْتَقِمْ لَهُمْ فِي الْقَدِيمَيْنِ الْمُقَدَّرَيْنِ مَا قُلْنَاهُ فِي الْقَدِيمِ الْوَاحِدِ مِنَ التَّنَاقُضِ؛ فَثَبَّتَ عَلَى أَصُولِنَا اسْتِقَامَةَ الدَّلَالَةِ وَالتَّفَصُّي عَنِ السُّوَالِ، وَلَمْ تَسْتَقِمْ لِلْمُعْتَرِزَةِ؛ فَإِنَّ جُمْهُورَهُمْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الظُّلْمَ مَقْدُورٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ؛ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ، وَغِنَاهُ عَنْ فِعْلِهِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: لَوْ جَارَ لَكُمْ الْقَوْلُ بِأَنَّ الظُّلْمَ مَقْدُورٌ، وَلَا يَجُوزُ وَقُوْعُهُ سَاعَ لِلثَّنَوِيَّةِ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْقَدِيمَيْنِ مُمَكِّنٌ، وَلَا يَجُوزُ وَقُوْعُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ.

وَنَحْنُ قَدْ قُلْنَا: دَلَالَةُ الصِّدْقِ يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهَا عَلَى الْكَذِبِ فَهُوَ غَيْرُ مَقْدُورٍ بِخِلَافِ الْمَعْلُومِ، إِنَّمَا يَجُوزُ وَقُوْعُهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مَعْلُومًا كَمَا بَيَّنَّاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَتَحْنُ نَقُولُ فِي الظُّلْمِ مَا قُلْتُمُوهُ فِي خِلَافِ الْمَعْلُومِ.

قُلْنَا: لَا يَسْتَمِرُّ لَكُمْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّا إِذَا قَدَرْنَا الْوُقُوعَ فِي الشَّيْءِ وَقَدَرْنَاهُ مَعْلُومًا فَلَيْسَ فِي تَقْدِيرِهِ مَعْلُومًا تَغْيِيرُ جَنْبِهِ، وَلَا تَبْدِيلُ صِفَتِهِ؛ إِذْ لَا وَصْفَ لِلْمَعْلُومِ بِكَوْنِهِ مَعْلُومًا رَاجِعًا إِلَى ذَاتِهِ، وَأَنْتُمْ أَصْفَيْتُمْ مَنْعَ وَقُوعِ الظُّلْمِ إِلَى جَنْبِهِ، وَلَوْ قُدِّرَ وَاقِعًا لِلزِّمِ قَلْبُ جَنْبِهِ فَقَدْ وَضَحَ أَنَّهُ يُنَافِي ذَلِكَ، فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى الْحُكْمِ بِأَنَّ الظُّلْمَ لَوْ وَقَعَ لَمْ يَكُنْ ظُلْمًا.

هَذَا إِذَا اعْتَرَفَ الشَّوْثِيَّةُ بِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْقَدِيمَيْنِ الْمُقَدَّرَيْنِ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ.  
فَأَمَّا إِذَا قَالُوا: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا مُسْتَحِيلٌ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُرِيدَ كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا مَا يُرِيدُهُ الْآخَرُ.

قُلْنَا: لَوْ قَدَّرْنَا انْفِرَادَ أَحَدِهِمَا لَا يُمْنَعُ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ إِرَادَةُ تَحْرِيكِ الْجِسْمِ فِي الْوَقْتِ  
الْمَقْرُوضِ، وَلَوْ قَدَّرْنَا إِرَادَةَ الثَّانِي لَمْ نَمْنَعْ إِرَادَتَهُ تَسْكِينَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَذَاتُ لَا اخْتِصَاصَ  
لَهَا بِأُخْرَى لَا يُوجِبُ تَغْيِيرَ أَحْكَامِ صِفَاتِهَا، فَلْيُجْزَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ مَا يَجُوزُ  
عِنْدَ الْانْفِرَادِ.

فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ قُلْنَا: هَذَا الْإِمْتِنَاعُ إِمَّا أَنْ يُحَقَّقَ لِنَفْسٍ أَحَدِ الْقَدِيمَيْنِ، أَوْ لِإِرَادَتِهِ الْقَدِيمَةِ،  
أَوْ لِصِفَةِ أُخْرَى، وَيَبْطُلُ إِحَالُهُ الْإِمْتِنَاعِ عَلَى نَفْسٍ أَحَدٍ [٤٨/ب] الْقَدِيمَيْنِ؛ فَإِنَّ نَفْسَ أَحَدِهِمَا  
لَيْسَ يَخْصُصُ بِنَفْسِ الثَّانِي اخْتِصَاصَ قِيَامٍ؛ فَاسْتَحَالَ أَنْ تُوجِبَ لَهُ حُكْمًا مَعْنَوِيًّا وَهُوَ كَوْنُهُ  
مُرِيدًا لِمُرَادٍ مُعَيَّنٍ مَخْصُوصٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ نَفْسَ الْقَدِيمِ الْآخَرِ لَا تَقْلِبُ حَقِيقَةَ إِرَادَةِ الْقَدِيمِ الثَّانِي، وَقَدْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ - مَعَ  
تَقْدِيرِ الْانْفِرَادِ - صَالِحَةً لِلْوَجْهِ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ، وَإِنَّمَا صَلَحَتْ لَهُ وَصَحَّ ذَلِكَ الْوَجْهُ مِنْهَا  
لِنَفْسِ الْإِرَادَةِ وَذَاتِهَا، فَاسْتَحَالَ خُرُوجُهَا عَنْ حَقِيقَتِهَا وَقَضِيَّةِ صِفَتِهَا فِي الْوُجُوبِ وَالصَّحَةِ  
بِسَبَبِ نَفْسِ الْقَدِيمِ الْآخَرِ.

فَأَمَّا إِذَا أُحِيلَ هَذَا الْإِمْتِنَاعُ عَلَى إِرَادَةِ الْقَدِيمِ الْآخَرِ: كَانَ الْكَلَامُ فِيهِ كَالْكَلَامِ فِيَمَا سَبَقَ؛  
فَإِنَّ إِرَادَةَ أَحَدِ الْقَدِيمَيْنِ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ اخْتِصَاصًا، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ تُؤَثِّرَ فِي الذَّاتِ الَّتِي لَمْ تَقُمْ بِهَا  
كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرِيدَ الْمُرِيدُ بِإِرَادَةِ تَقْوَمُ بغيره، وَيَسْتَحِيلُ خُرُوجُ الشَّيْءِ عَنْ صِفَةِ نَفْسِهِ لِإِرَادَةِ  
تَخْتَصُّ بِغيره.

وَالَّذِي يُحَقَّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْإِرَادَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ وَتُؤَثِّرُ فِيهِ، أَوْ فِيَمَا هُوَ فِي مَعْنَى  
الْحُدُوثِ، فَأَتَى بِسْتَقِيمٍ مَعَ ذَلِكَ تَأْتِي إِحْدَى الْإِرَادَتَيْنِ فِي قَضِيَّةِ الْإِرَادَةِ الْأُخْرَى مَعَ قَدَمِهَا،  
فَاسْتَبَانَ بِذَلِكَ قَطْعُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ لَا يُؤَثِّرُ فِي تَغْيِيرِ قَضِيَّةِ الْإِرَادَةِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: الَّذِي نَحَاوَلُهُ فِي إثْبَاتِ الْقَدِيمَيْنِ تَمَانُعٍ فِي الْفِعْلِ، فَإِذَا ادَّعَى الْخَصْمُ قَضِيَّةً  
مِنْ قَضَايَا الْإِرَادَةِ لَوْلَا الْاجْتِمَاعُ مَا اتَّسَقَتْ فَهَذَا أَعْظَمُ مِمَّا نَنْفِيهِ؛ فَإِنَّ الْمَنْعَ فِي قَضِيَّةِ الصَّفَةِ

الْقَدِيمَةِ أَعْظَمُ مِنَ الْمَنْعِ فِي قَبِيلِ الْأَفْعَالِ.

وَإِذَا ادَّعَى الْخَصْمُ أَنَّ نَفْسَ أَحَدِ الْقَدِيمِينَ أَوْ صِفَتُهُ تَنْتَهِضُ مَانِعَةً لِلثَّانِي مِنْ إِرَادَةِ الْمُخَالَفَةِ فَقَدْ تَحَقَّقَ الْإِمْتِنَاعُ وَالْمَنْعُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلثَّانِي، فَقَدْ صَارَ أَحَدُهُمَا أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَمْنُوعًا بِصَاحِبِهِ.

وَاعْلَمْ: أَنَّ لِهَذِهِ الدَّلَالََةِ أَصُولًا تُشِيرُ إِلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ:

فَمِنْهَا: وَجُوبُ اخْتِصَاصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَدِيمِينَ بِإِرَادَتِهِ عَلَى التَّحْقِيقِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْإِرَادَةِ، فَمَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ إِرَادَتَهُمَا ثَابِتَةٌ وَحَادَةٌ لَا فِي مَحَلٍّ، أَوْ حَادِثَةٌ فِي ذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ الذَّاتُ مَوْصُوفَةً بِهَا فَلَا يُتَصَوَّرُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ كَوْنُهُ مُرِيدًا بِتِلْكَ الْإِرَادَةِ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لَا فِي مَحَلٍّ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الذَّوَاتِ، وَلَوْ قَدَرْنَا قَدِيمِينَ لَا جِهَةً لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَالْإِرَادَةُ لَا فِي مَحَلٍّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَا جَمِيعًا مُرِيدِينَ بِتِلْكَ الْإِرَادَةِ؛ إِذَا إِضَافَةُ الْإِرَادَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا كَإِضَافَتِهَا إِلَى الْآخَرِ.

فَإِنْ قَالُوا: يَخْتَصُّ بِالْإِرَادَةِ خَالِقُهَا.

قُلْنَا: فَلْيَكُنِ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُرِيدًا بِإِرَادَةٍ يَخْلُقُهَا فِي غَيْرِهِ، كَمَا قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ.

وَأَمَّا الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْهُمْ: فَلَمْ يُثْبِتُوا لِلَّهِ الْإِرَادَةَ وَلَا مَطْمَعَ لَهُمْ فِي دَلَالَةِ التَّمَانُعِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِرَادَةِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ أَصُولِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ: أَنَّ نَعْلَمَ أَنَّ الْمَمْنُوعَ مِنَ الشَّيْءِ مَنْ يُرِيدُ الشَّيْءَ فَيُمنَعُ مِنْهُ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَرُدَّهُ، وَكَانَ مُضْهِيًا عَنْهُ فَلَا يَكُونُ مَمْنُوعًا.

وَمِنْ أَصُولِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ: أَنَّ نَعْلَمَ أَنَّ قُدْرَةَ الْقَدِيمِ لَا تُوجِبُ وُجُودَ مَقْدُورِهَا، وَكَذَلِكَ إِرَادَتُهُ لَا تُوجِبُ وُجُودَ الْمُرَادِ، وَلَوْ كَانَتْ الْقُدْرَةُ تُوجِبُ وُجُودَ مَقْدُورِهَا، وَالْإِرَادَةُ تُوجِبُ

(١) اعتمد المعتزلة دليل التمانع في إثبات الوجدانية لا على أصل اختلاف إرادتي القديمين في فرض الدليل؛ بل على مجرد الخلف في الفعل؛ فإن «التمانع ليس بأكثر من أن يفعل أحدهما ضد ما يفعله الآخر، وهذا يصح في مجرد الفعل، ومجرد الفعل لا يحتاج إلى القصد والإرادة، ولهذا فإن من وقف على شفير الجنة والنار، وعلم ما في الجنة من المنافع، وما في النار من المضار، وسلب عنه إرادة دخول الجنة، وخلق فيه إرادة دخول النار، فإنه يدخل الجنة لا محالة مع فقد الإرادة» شرح الأصول الخمسة (ص ٢٨٣).

وَجُودٌ مُرَادِهَا لَأَدَى إِلَى اجْتِمَاعِ الضَّدِّينِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَمَانُعًا.

وَلَوْ سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ لَكَانَ ذَلِكَ حَيْدًا مِمَّا عَنْ دَلَالَةِ التَّمَانُعِ، وَلَكِنَّا مَتَمَسِّكُونَ<sup>(١)</sup> بِطَرِيقَةِ أُخْرَى فِي الدَّلَالَةِ، وَإِنَّمَا عَظُمَ التَّنَافُسُ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي دَلَالَةِ التَّمَانُعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا هِيَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

فَخَرَجَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّا إِذَا قَدَرْنَا قَدِيمِينَ وَتَمَسَّكْنَا بِطَرِيقَةِ التَّمَانُعِ لَزِمَنَا الْقَطْعُ بِأَنَّ كُلَّ إِرَادَةٍ لِكُلِّ قَدِيمٍ لَا تُوجِبُ مُرَادَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ مِنْ أَصْلِحِكُمْ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَا يُرِيدُ شَيْئًا إِلَّا كَانَ كَمَا أَرَادَهُ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا يَجِبُ ذَلِكَ لَوْجُوبِ إِيجَادِ الْقَدِيمِ؛ فَلَوْ قَدَرْنَا قَدِيمِينَ لَمْ يَجِبْ نُفُوذُ إِرَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَلْ يَلْزَمُ نُفُوذُ إِرَادَةِ أَحَدِهِمَا وَقُصُورُ الثَّانِي عَنْ مُوجِبِ الإِرَادَةِ، فَالْتَّيْسَةُ تَدُلُّ عَلَى قُصُورِ [١/٤٩] أَحَدِ الْقَدِيمِينَ لَا مَحَالَةَ.

وَمِنْ أَصُولِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ التَّمَانُعَ لَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِي الْقَدِيمِينَ وَلَا إِلَى صِفَاتِيهِمَا، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَفْعَالِ الْمُتَضَادَّةِ؛ فَإِنَّ ذَاتَ أَحَدِ الْقَدِيمِينَ لَا تُؤَثِّرُ فِي ذَاتِ الثَّانِي وَلَا تُغَيِّرُ صِفَتَهُ وَلَوْ وَقَعَ الْمَنْعُ بِالذَّاتِ لَوَقَعَ بِهَا مَعَ الْمُخَالَفَةِ وَالْمُوَافَقَةِ، وَكَذَلِكَ فِي الإِرَادَةِ؛ إِذْ لَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدِي الإِرَادَتَيْنِ بِالْقَدِيمِ الْآخَرِ؛ فَبَيَّنَّا أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْفِعْلِ فَإِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا الْحَرَكََةَ فِي الْجَوْهَرِ، كَانَتْ الْحَرَكََةُ مَنَعًا لِلْآخَرِ مِنْ فِعْلِ السُّكُونِ فِي وَفِي الْحَرَكََةِ؛ فَارْجَعَ التَّمَانُعُ إِلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلَانِ الْمُتَمَانِعَانِ هُمَا الضَّدَّانِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ تُثْبِتُوا مَنَعًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلِمَ أَطْلَقْتُمُ التَّمَانُعَ وَهُوَ تَفَاعُلٌ مِنَ الْمَنْعِ؟

قُلْنَا: رُمْنَا بِإِطْلَاقِهِ أَنَّهُ مَا مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُ مَانِعًا وَمَمْنُوعًا عَلَى الْبَدَلِ، فَلَمَّا اسْتَوَيَا فِي تَقْدِيرِنَا أَطْلَقْنَا لَفْظَ التَّمَانُعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مَتَمَسِّكِينَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) وَرَدَ دَلِيلُ التَّمَانُعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّكَ يَقْعُ يَتَمَسَّكُ بِهِ وَيُؤْتِيهِمْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَلْقٍ﴾. وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿٥٥﴾ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَيِّ الْأَبِيدِ ﴿٥٦﴾ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ أَشْيَاءَ الْغَيْبِ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ. وَسَيَأْتِي ذِكْرُ هَذَا الدَّلِيلِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَانْظُرْ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِيهِ وَاعْتِنَاهُ عَلَى مَبْدَأِ الْفَسَادِ بِفَسَادِ الْإِزْمِ فِي: دُرَّةِ التَّعَارُضِ (٣٥٧، ٣٥٦/٩)، وَشَرَحِ الْأَصْفَهَانِيَةِ (ص ١٠٣، ١٣٤)، وَالصَّفَدِيَّةِ (١/٩١، ٩٥).

وَمِنْ أَصُولِهَا أَنْ نَعْلَمَ: أَنَّ مَنْ لَمْ تَنْفُذْ إِرَادَتُهُ مَعَ قَصْدِهِ إِلَى التَّنْفِذِ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ.

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ لَا تَسْتَمِرُّ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَرِلةِ؛ مَعَ مَصِيرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ مِنَ الْعِبَادِ مَا لَا يُرِيدُهُ الرَّبُّ - تَعَالَى - وَلَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِقُصُورِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ - تَعَالَى - قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ مُرَادِهِ مِنْهُمْ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ لَا مَحْصُولَ لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِلْجَاءَ إِنْ أَرَادُوا بِهِ التَّخْوِيفَ وَالتَّهْوِيلَ، فَرَبَّمَا يَقَعُ فِي الْمَعْلُومِ إِبَاءُ الْمُلْجَأِ وَعِنَادُهُ وَلَوْ كَانَ فِيهِ قَوَاتٌ رُوحِيَّةٌ؛ فَإِنَّ الْإِلْجَاءَ لَا يَسْلُبُ قُدْرَةَ الْمُلْجَأِ، وَمِنْ حُكْمِ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَرِلةِ<sup>(١)</sup>، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِجْبَارِ الْمُلْجَأِ ضِدَّ مَا أُلْجِيَ إِلَيْهِ لِعُتُوِّهِ وَاسْتِكْبَارِهِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ نَقُولَ: مُرَادُ الرَّبِّ - تَعَالَى - أَنْ يُؤْمِنُوا اخْتِيَارًا لِيُثَابُوا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَنْ يُؤْمِنُوا إِيْمَانًا هُمْ إِلَيْهِ مُلْجَتُونَ، فَلَا يَسْتَوْجِبُونَ عَلَى ذَلِكَ ثَوَابًا، فَالَّذِي قَدَّرَ عَلَيْهِ لَا يُرِيدُهُ، إِذْ لَوْ أَرَادَهُ لَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ حَكِيمًا مُسْتَضِلِّحًا عِبَادَهُ، وَالَّذِي يُرِيدُهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

وَقَدْ أَضْرَبَ شُبُوحُ الْمُعْتَرِلةِ عَنْ دَلَالَةِ التَّمَانِعِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَهِيَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا فِي الْقُرْآنِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وَقَالَ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾<sup>(٢)</sup> [الأنبياء: ٢٢] يَعْنِي: السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ فَإِنَّ كُلَّ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِأَثْنَيْنِ - لَمْ يَجْرِ عَلَى النَّظَامِ وَأَدَّى إِلَى الْفَسَادِ.

وَالْقَاضِي رحمته الله ذَكَرَ دَلَالَةَ مُفْتَضِّلَةٍ مِنَ دَلَالَةِ التَّمَانِعِ فَقَالَ: « لَوْ قَدَّرْنَا قَدِيمَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ فِي

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١/١٠٧).

(٢) اعترض ابن تيمية على استشهاد متكلمي الأشاعرة على دليل التمانع بهذه الآية اعتراضاً له حظ من النظر وخلاصته أن: التمانع يمنع وجود المفعول، لا يوجب فساداً بعد وجوده، وذلك يذكر في الأسباب والبدائيات التي تجري على العلل الفاعلات، والثاني يذكر في الحكم والنهيات التي تذكر في العلل التي هي الغايات، والتمانع يدل على أنه لو فرض أكثر من صانع لما وجدت المخلوقات، فوجودها يدل على صانع واحد، أما الآية فهي دالة على أنه لو وجد أكثر من إله يعبد لحدث الفساد « شرح الأصفهانية (ص ١٠٤، ١٠٥).

جُمْلَةُ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ قَدَرْنَا اخْتِلَالَهُمَا فِي الْإِرَادَةِ، إِمَّا فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ، أَوْ فِي الْفِعْلَيْنِ الْمُتَضَادَّيْنِ، فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَنْ يُوجَدَ مَقْدُورُهُ وَيَسْتَبْدَّ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِي، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْمَقْدُورَيْنِ لِتَضَادِّهِمَا، فَلَمْ يَنْتَقِ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ مَقْدُورٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ؛ إِذَا الْإِقْدَارُ فِي الْفِعْلِ الْمُمَكِّنِ يَتَضَمَّنُ تَجْوِيزَ وَقُوعِهِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَادِرُ مَمْنُوعًا.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا اسْتِحَالَةَ رُجُوعِ الْمَنْعِ إِلَى ذَاتِهِمَا أَوْ إِلَى صِفَتَيْهِمَا، وَإِذَا وَضَحَ اسْتِثْنَاءُ الْقَدِيمَيْنِ، وَاتَّضَحَ اسْتِحَالَةُ تَخْصِصِ مَقْدُورٍ أَحَدِهِمَا بِالْحُدُوثِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ امْتِنَاعُ الْمَقْدُورَيْنِ، وَفِي امْتِنَاعِهِمَا خُلُوعُ الْمَحَلِّ عَنِ الضَّدَيْنِ، وَاسْتِحَالَةُ ذَلِكَ كَاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الضَّدَيْنِ، وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ كَتَحْرِيكِ جِسْمٍ أَوْ تَسْكِينِهِ أَوْ إِحْيَائِهِ أَوْ إِمَاتَتِهِ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِالْفِعْلِ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِي؛ لِاسْتِثْنَائِهِمَا فِي صِفَاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَإِذَا اتَّحَدَ مُرَادَاهُمَا، فَيَلْزَمُ إِمَّا وَقُوعُ الْفِعْلِ لِهَمَا، وَإِمَّا أَنْ لَا يَقَعَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَيَسْتَحِيلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: خُرُوجُ الْقُدْرَةِ الْمُؤَثَّرَةِ عَنْ قَضِيَّتَيْهَا.

وَالثَّانِي: انْقِسَامُ الْوَاحِدِ عَلَى اثْنَيْنِ.

وَأَمَّا الْآخَرُ: فَمُسْتَحِيلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِ الْجَائِزِ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَانْقِلَابِهِ مُسْتَحِيلًا.

( ١ / ٣ / ١ ) فَضْلٌ: [ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ ]

بِاسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ مُسْتَغْنِيَيْنِ [



وَتَمَسَّكَ الْكَمْبِيُّ بِطَرِيقَةٍ لَا لَبَسَ بِهَا؛ فَقَالَ: تَقْدِيرُ قَدِيمَيْنِ لَا يَنْفَصِلُ أَحَدُهُمَا عَنِ الثَّانِي بِزَمَانٍ وَلَا بِمَكَانٍ وَحَيْزٍ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا صِفَةً لِلثَّانِي - [ ٤٩ / ب ] مُسْتَحِيلٌ، وَكَذَلِكَ لَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الثَّانِي بِصِفَةٍ ذَاتِيَّةٍ وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ، وَلَا بِفِعْلِ يَخْتَصُّ بِهِ عَنِ الثَّانِي؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ فِعْلِ يُوجَدُ إِلَّا وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكُلُّ مَوْجُودَيْنِ لَا يَتَصَوَّرُ تَمَيُّزَ أَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي فَلَا يَتَصَوَّرُ الْعِلْمُ بِهِمَا<sup>(١)</sup>.

(١) انظر هذا الدليل في: الأبيكار ( ٢ / ١٠٤ ) وذكر أن هذه الطريقة في الاستدلال مما اعتمد عليها حذاق المعتزلة =

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ: أَنَّ الصَّانِعَ الْوَاحِدَ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي إِسْنَادِ الصَّنْعِ إِلَيْهِ، وَتَتَعَارَضُ الْأَقْوَالُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يَتَرَجَّحُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فَتَتَسَاوَى.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا مِمَّا لَا يُفْضِي إِلَى الْقَطْعِ؛ فَإِنَّهُ كَمَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى إِبْنَاتِ ثَانٍ، لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِهِ، وَلَكِنْ دَلَّ عَدَمُ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْنَاتِ ثَانٍ عَلَى نَفْيِهِ، فَلْيَدُلَّ عَدَمُ الدَّلِيلِ عَلَى نَفْيِهِ عَلَى الثَّانِيَّةِ.

وَلَوْ نَظَرَ نَاطِرٌ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ فَقَالَ: هَذِهِ السَّمَاءُ الْمُظِلَّةُ عَلَيْنَا مَعْلُومَةٌ، وَلَيْسَ تَقْدِيرُ سَمَاءٍ فَوْقَهَا أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ سَمَوَاتٍ، وَتَتَعَارَضُ الْأَقْوَالُ فِي مَبَالِغِ الْأَعْدَادِ فَيَجِبُ الْقَطْعُ بِنَفْيِهَا، فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا أَمْ لَا؟

فَإِنْ رَعِمَ الْحَضَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعْتِرَافِ بِهِ.

يُقَالُ لَهُ: فَقَدْ تَقَابَلَ الْجَائِزَانِ عَلَى نَحْوِ مَا جَوَزْتُمُوهُ فِي الدَّلَالَةِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: لَوْ قُدِّرْنَا قَدِيمَيْنِ فَلَمْ يَخْلُ: إِمَّا أَنْ يَقْدَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى نَصْبِ دَلَالَةٍ تَخْتَصُّ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَقْدَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يَقْدَرَ أَحَدُهُمَا دُونَ الثَّانِي:

فَإِنْ لَمْ يَقْدَرَ، أَوْ لَمْ يَقْدَرَ أَحَدُهُمَا -: بَانَ الْعَجْزُ وَوَضَحَ النَّقْصُ.

وَإِنْ قُدِّرَا عَلَى ذَلِكَ كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ الدَّالَّ عَلَى الصَّانِعِ صُنْعُهُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعُقُولِ تَقْدِيرُ صُنْعٍ تَبَيَّنَ اخْتِصَاصُهُ بِأَحَدِهِمَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: فَلَوْ قِيلَ نَصَبُ الدَّلِيلِ عَلَى مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا لَيْسَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ، فَمَا الْجَوَابُ عَنْهَا؟

قُلْتُ: بَلْ تَقْدِيرُ قَدِيمَيْنِ صَانِعَيْنِ، لَا يَقْدِرُ أَحَدُهُمَا عَلَى تَعْرِيفِ الْعُقَلَاءِ نَفْسَهُ لَيْسَ مِنْ

= وبعض الأشاعرة ووصفها بأنها بعيدة عن التحصيل ثم أورد ما ينقضها معتمداً على أن عدم العلم ليس علماً بالعدم.

(١) انظر هذا الدليل في: الأبكار (٢/ ١٠٥) وضعفه بأننا «إذا فرضنا وجود إلهين وقدرنا استحالة قدرة كل واحد منهما على نصب دلالة عليه تحضه، فلا يكون كل واحد منهما عاجزاً، مع فرض استحالة المقدور عليه؛ ولهذا فإن الإله لا يوصف بكونه عاجزاً عن الجمع بين الضدين وإيجاد المحالات، وعلى هذا فلا يلزم ما ذكره خروج كل واحد منهما عن الإلهية»، وقد اعتمد جمهور الأشاعرة هذا الدليل على حجية المعجزة ودلالته على صدق مدعي النبوة. انظر: شرح الأصفهانية (ص ٢٠٦).



الْمُمْكِنَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِذَاتِهِ وَوُجُودِهِ، فَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، وَإِنْ تَمَيَّزَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَكَانَا صَانِعَيْنِ، لَا بُدَّ وَأَنْ يَقْدِرَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى تَعْرِيفِ الْعُقَلَاءِ نَفْسَهُ، وَوَجِبَ أَنْ يَمْتَنَزَ صُنْعُ هَذَا عَنِ صُنْعِ ذَاكَ، وَذَلِكَ قَوْلُ بَتَّاهِي الْمَقْدُورِ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

### ( ١ / ٣ / ٢ ) فَضْلٌ: فِي نَفْيِ قَدِيرٍ عَاجِزٍ <sup>(١)</sup>

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ أَنَّا لَوْ أَثْبَتْنَا عَاجِزًا قَدِيمًا، لَكَانَ عَاجِزًا بِعَجْزٍ قَدِيمٍ قَائِمٍ بِهِ، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِاسْتِحَالَةِ الْعَجْزِ الْقَدِيمِ؛ إِذْ مِنْ حُكْمِ الْعَجْزِ أَنْ نَمْنَعُ بِهِ إِيقَاعَ الْفِعْلِ الْمُمْكِنِ فِي نَفْسِهِ، وَلَوْ أَثْبَتْنَا عَجِزًا قَدِيمًا لَجَرْنَا ذَلِكَ إِلَى الْحُكْمِ بِإِمْكَانِ الْفِعْلِ أَرْلًا، ثُمَّ الْقَضَاءُ بِأَنَّ الْعَجْزَ مَانِعٌ مِنْهُ، وَبِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ اسْتِحَالََةَ الْفِعْلِ أَرْلًا، وَهَذَا بِمَثَابَةِ قَطْعِنَا بِاسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ حَرَكَةٍ قَدِيمَةٍ؛ إِذِ الْحَرَكَةُ لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِكَوْنِ فِي مَكَانٍ، ثُمَّ تَكُونَ الْحَرَكَةُ انْتِقَالًا مِنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا ذَكَرْتُمُوهُ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ فِي إِبْنَاتِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ تَقْتَضِي تَمَكُّنًا مِنَ الْفِعْلِ، فَالْتَرْتُمُوا مِنْ إِبْنَاتِ الْقُدْرَةِ الْأَرْلِيَّةِ الْحُكْمَ بِإِمْكَانِ فِعْلِ أَرْلِيٍّ.

فُلْنَا: لَيْسَ مِنْ حُكْمِ الْقُدْرَةِ التَّمَكُّنُ بِهَا نَاجِزًا، فَلَوْ قَدَرْنَا - شَاهِدًا - قُدْرَةً بَاقِيَةً، وَاعْتَقَدْنَا ذَلِكَ مَثَلًا، فَلَا نَمْنَعُ تَقَدُّمَهَا عَلَى الْمَقْدُورِ، وَلَا نَمْنَعُ مَنَعَ الْقَادِرِ مِنَ مَقْدُورِهِ مَعَ اسْتِمْرَارِ قُدْرَتِهِ؛ فَوَضَحَ بِذَلِكَ أَنَّا لَا نَشْتَرِطُ مُقَارَنَةَ إِمْكَانِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ الْقُدْرَةَ، وَيَسْتَحِيلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مُقَارَنَةُ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ الْعَجْزَ عَنْهُ.

وَالسَّرُّ فِي هَذَا: أَنَّ الْقُدْرَةَ مُصَحَّحَةٌ لِلْفِعْلِ؛ فَلَا نَمْنَعُ تَقَدُّمَهَا عَلَى مَا تُصَحِّحُهُ، وَالْعَجْزُ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَدُّرِ الْفِعْلِ وَامْتِنَاعِهِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بَعْدَ إِمْكَانِ الْعَقْلِ؛ لِاسْتِحَالَةِ الْعَجْزِ عَنِ الْمُسْتَحِيلِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَقْدُورَاتِ الرَّبِّ لَا تَنْتَاهِي، وَأَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُتَضَادَّاتِ، وَلَا تَنْتَاهِي بِمَا يَدْخُلُ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ، وَكَذَلِكَ الْمُتَضَادَّاتُ، وَلَوْ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ إِحْدَاثُ جَوْهَرٍ وَإِعْدَامُهُ ثُمَّ إِعَادَتُهُ، فَإِنَّمَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَزْمِنَةٍ، فَالْقُدْرَةُ عَلَى الْإِعَادَةِ فِي الْحَالَةِ

(١) انظر هذا المبحث في: أبي سعيد المتولي: المغني في أصول الدين ( والمطبرع بعنوان: الغنية في أصول الدين )

الثَّالِثَةُ ثَابِتَةٌ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَقْدُورُهَا [١/٥٠] مَعَهَا، فَلَمْ نَمْنَعْ إِذَنْ اسْتِخَارَ  
 الْمَقْدُورِ عَنِ الْقُدْرَةِ إِذَا كَانَتْ الْقُدْرَةُ بَاقِيَةً، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ لِاسْتِحَالَةِ  
 بَقَائِهَا، فَلَيْسَ يَنْعُدُ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - فِي أَزَلِهِ عَلَى صِفَةِ يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ لِأَجْلِهَا  
 فِي لَا يَزَالُ، وَلَا يَجْرِي الْعَجْزُ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّا صَوَّرْنَا قَادِرًا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَقْدُورُهُ  
 لِمَعْنَى مُتَحَقِّقِ الْإِمْتِنَاعِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ عَاجِزٌ عَنِ الشَّيْءِ مَعَ مُقَارَنَةِ التَّمَكُّنِ لِعَجْزِهِ، حَتَّى يُقَالَ:  
 مُتَمَكِّنٌ مِمَّا هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ، وَسَيَطْنُهُ أَثَرُ عَجْزِهِ فِي الثَّانِي؛ فَالْعَجْزُ وَالْإِمْكَانُ مُحَقَّقَانِ، وَلَيْسَ  
 كَذَلِكَ الْقُدْرَةُ؛ فَإِنَّهَا قَدْ تَفَارَقَ الْإِمْكَانُ؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَقْتَضِي التَّمَكُّنَ بِهَا فِي الْحَالِ، هَذَا  
 جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِيهِ.

الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: « الْعَجْزُ: مَنَعٌ مِنَ الْعَقْلِ، وَالْمَنَعُ يَقْتَضِي مَمْنُوعًا، وَمَمْنُوعٌ فِي  
 الْأَزَلِ مُحَالٌ، فَالْمَنَعُ فِي الْأَزَلِ أَيْضًا مُحَالٌ ».

وَكَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ يَقُولُ: « الْعَاجِزُ لَيْسَ مُقْتَضَى الْفِعْلِ، بَلْ عَنْهُ غُنْيَةٌ، وَمَنْ لَا يَقْتَضِي  
 وَلَا يَقْتَضَى فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، وَلَا مَذْلُولَ الْفِعْلِ؛ بَلْ هُوَ مِنَ  
 الْجَائِزَاتِ.

( ١ / ٣ / ٣ ) فَضْلُ: [ مَقْدُورَاتِ الْقَدِيرِ سُبْحَانَهُ لَا تَتَنَاهَى ]<sup>(١)</sup>



مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْقَدِيرِ سُبْحَانَهُ لَا تَتَنَاهَى.  
 وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمَقْدُورَاتِ لَوْ تَنَاهَتْ مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ يَقْضِي بِجَوَازِ وَقُوعِ أَمْثَالِهَا وَقَعَ،  
 وَهَكَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعُقُولِ، فَإِنَّ مَا جَازَ وَقُوعُهُ جَازَ وَقُوعُ مِثْلِهِ وَأَمْثَالِهِ؛ لِوُجُوبِ اسْتِوَاءِ  
 الْمُتَمَازِيَاتِ فِي الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، ثُمَّ الْإِمْكَانُ لَا نِهَايَةَ لَهُ؛ فَالْمَقْدُورَاتِ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَإِنَّمَا قُلْنَا  
 ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَائِزَ لَا يَقَعُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ؛ فَإِنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِنَفْسِهِ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ وَقُوعِهِ جَوَازُهُ،  
 لَوَقَعَ كُلُّ جَائِزٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: وَقَعَ بِنَفْسِهِ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: وَقَعَ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، عَلَى أَنَّ إِضَافَةَ وَقُوعِهِ

(١) انظر هذا المبحث في: الأشعري: مقالات (١/ ٢٤٤)، والآمدي: غاية المرام (ص ٢٢٨).

إِلَى النَّفْسِ أَوْ إِلَى كَوْنِهِ جَائِزًا كإِصَافَةِ عَدَمٍ وَقُوْعِهِ إِلَيْهَا، فَلِمَ اخْتُصَّ بِالْوُقُوعِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِعَوَازِهِ دُونَ أَنْ يَبْقَى عَلَى اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِعَوَازِهِ؟!

ثُمَّ إِنَّ الْجَائِزَاتِ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُسْتَحِيلِ بِتَصَوُّرٍ وَقُوْعِهِ وَصِحَّةِ وُجُودِهِ، ثُمَّ قَدْ مَنَّا اسْتِحَالَةَ وَقُوْعِهِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، وَأَوْضَحْنَا فِي بَابِ «إِبْنَاتُ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ» أَنَّ لَا مُقْتَضٍ إِلَّا الْقُدْرَةَ، وَأَبْطَلْنَا شُبُهَاتِ الطَّبَائِعِيِّينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ مِنْ مُنْكَرِي الصَّانِعِ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فَقُولُ: فِي قَصْرِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُتَنَاهِي، وَاخْتِصَاصِهَا بِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ إِخْرَاجُ أَمْثَالِهَا عَنْ إِمْكَانِ الْوُقُوعِ؛ إِذْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْحَادِثُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ، وَفِي ذَلِكَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِمْكَانِ وَالِاسْتِحَالَةِ فِيمَا عُلِمَ فِيهِ الْإِمْكَانُ؛ فَإِنَّ الْمُمْكِنَ مَا لَا يَمْتَنِعُ وَقُوْعُهُ، وَالْمُسْتَحِيلُ مَا يَمْتَنِعُ وَقُوْعُهُ، وَلَا مَوْقِعَ إِلَّا الْقُدْرَةُ، فَتَقْدِيرُ مُمْكِنٍ تَتَفَاعَدُ عَنْهُ الْقُدْرَةُ جَمْعٌ بَيْنَ الْإِمْكَانِ وَالِاسْتِحَالَةِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُمْكِنَاتِ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، فَالْمَقْدُورَاتِ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، فَالْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ شَامِلَةٌ لِكُلِّ مُمْكِنٍ، وَلَوْ قُدِّرَ اخْتِصَاصُهَا بِبَعْضِ الْمُمْكِنَاتِ لَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى حُدُوثِهَا؛ إِذْ لَا تَخْتَصُّ بِالْبَعْضِ إِلَّا لِمُخَصَّصٍ يُخَصَّصُهَا بِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَثِمَّتِنَا أَنَّ فِي تَنَآهِِي الْمَقْدُورِ وَالْمَعْلُومِ وَنَحْوَهُمَا حُدُوثُ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: النَّقْصُ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ، ثُمَّ أَثَرُ الْقُدْرَةِ الْكَامِلَةِ يُصِيرُ الْعَدَمَ وَجُودًا، وَعَبَّرَ مُوَحِّدُو الْفَلَّاسِفَةِ عَنْ هَذَا مُؤَيِّسَ الْأَيَّاسَاتِ عَنْ أَيْسٍ، يَغْنُونَ مُخْتَرَعُ الْأَعْيَانِ، وَمُبْدِعُ الْكَائِنَاتِ، وَجَاعِلُ مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ شَيْئًا، كَمَا قَالَ الْإِسْلَامِيُّونَ، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ شَامِلَةٌ لِكُلِّ مَا وَجَدَ فِي الْإِمْكَانِ خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا.

إِذَا تَبَدَّلَ الْعَدَمُ وَجُودًا، لَا تَخْتَلِفُ بِأَنْ يَكُونَ الْمَوْجِدُ وَالْمُخْتَرَعُ خَيْرًا أَوْ شَرًّا، أَوْ نَفْعًا أَوْ ضَرًّا؛ فَإِنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ خَيْرًا أَوْ شَرًّا إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُشْتَبَعِ بِهِ، أَوِ الْمُسْتَضَرَّرِ بِهِ لَا إِلَى عَيْنِ الْفِعْلِ وَنَفْسِهِ، وَيَتَعَالَى الْخَالِقُ الْمُبْدِعُ عَنْ أَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ بِخَصَائِصٍ أَوْ صَافٍ الْفِعْلِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ يَخْلُقُ لِغَيْرِهِ قُدْرَةً عَلَى بَعْضِ مَقْدُورَاتِهِ - سُبْحَانَهُ - فَيُشَارِكُ الْقَدِيمَ غَيْرُهُ فِي الْإِقْتِدَارِ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَيَجِدُ فِي نَفْسِهِ حَالَ الْقَادِرِينَ، وَيَصِيرُ فَاعِلًا وَمُكْتَسِبًا لَهُ بِأَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ، وَيَتَصَفُّ [٥٠/ب] بِخُصُوصٍ أَوْ صَافٍ فِعْلِهِ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ بِهَذِهِ الْجِهَةِ.

ثُمَّ الْقَدِيمُ - سُبْحَانَهُ - هُوَ الْمَوْجِدُ الْمُخْتَرَعُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَمُنْشِئُ أَعْيَانِهَا وَذَوَاتِهَا، وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ مُكْتَسِبُونَ لَهَا، وَهُمْ الْمَوْصُوفُونَ بِخَصَائِصٍ أَوْ صَافِيهَا، فَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ

بِهِمُ التَّكْلِيفُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَهُوَ اقْتِدَارُهُمْ عَلَيْهَا، وَوُقُوعُهَا عَلَى حَسَبِ إِثَارِهِمْ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ دُونَ التَّفْصِيلِ، وَإِنَّمَا الْعَالَمُ بِالتَّفْصِيلِ هُوَ الَّذِي يُنْشِئُ الْأَعْمَالَ وَيُبْدِعُ الدَّوَاتِ، وَهُوَ الْإِلَهُ الَّذِي سَمِلَتْ قُدْرَتُهُ كُلَّ مَقْدُورٍ، وَأَحَاطَ عِلْمُهُ بِكُلِّ مَعْلُومٍ، وَنَقَذَتْ إِرَادَتُهُ فِي كُلِّ مَرَادٍ. وَقُدْرَةُ الْعَبْدِ قَاصِرَةٌ، وَمُعْظَمُ أَعْمَالِهِ إِنَّمَا تَقَعُ فِي حَالِ غَفْلَتِهِ، وَذُهُولِهِ عَنْ حَقَائِقِهِ، إِلَّا أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَخْلُقُ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا وَنُشِئَ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِعَيْنِهِ وَذَاتِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ النَّاقِصَةِ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةُ أَنَّ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْقُدْرَةِ إِزْتِبَاطًا عَقْلِيًّا؛ لَا يَتَحَقَّقُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ، وَفِي إِثْبَاتِ نَقِیْضَيْنِ نَفِیْهُمَا، وَهَذَا كَلَامٌ نَفِیْسٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ قَدِيمِينَ يَقْدِرُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى جِنْسٍ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ، وَتَخْتَصُّ بِهِ دُونَ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ؟

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْمُمَكِّنَاتِ لَا نِهَایَةَ لَهَا، وَأَنَّهَا مُتَسَاوِيَةٌ فِي صِفَاتِ أَنْفُسِهَا، وَأَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْوُجُودِ وَالثَّبُوتِ عَنِ الْعَدَمِ إِلَّا لِمَوْقِعٍ مُخَصَّصٍ، وَأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَفْعَالِ لَا يَقْدَحُ فِي إِبْجَادِ الْمُبْدِعِ الْخَالِقِ، وَالْمَعْنَى الْجَامِعُ لَهَا تَبَدُّلُ الْعَدَمِ وَوُجُودًا.

وَذَلِكَ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ تَشْمَلُ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا عَلَى أَنَّ لَوْ سَلَّمْنَا لِلْمُخَالَفِ مَا قُدْرَهُ وَاعْتَقَدَهُ مِنْ اخْتِصَاصِ كُلِّ قُدْرَةٍ بِجِنْسٍ دُونَ جِنْسٍ فَقُولُ:

إِنْ كَانَ مَا قُدْرَتُهُ حُكْمًا وَاجِبًا لِلْقُدْرَةِ حَتَّى يَسْتَجِيلَ تَقْدِيرُ خِلَافِهِ: فَلَيْسَ فِي الْكَفِّ عَنِ الْمُحَالِ قُصُورٌ عَنِ الْقُدْرَةِ، وَلَيْسَ الْمُحَالُ مَقْدُورًا فَيَسْأَلُ عَلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ جَائِزًا: فَمَا الَّذِي أَوْجَبَ اخْتِصَاصَ الْقُدْرَةِ بِبَعْضِ الْجَائِزَاتِ دُونَ بَعْضٍ مَعَ اسْتِوَائِهِمَا فِيمَا لَهُ كَانَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ.

وَهَذِهِ النُّكْتَةُ تَطَرَّدُ فِيمَا هُوَ الْمَقْدُورُ مِنَ الْقَدِيمِ الْوَاحِدِ، وَمِنَ الْقَدِيمَيْنِ.

ثُمَّ نَحْنُ نَصَوِّرُ جِسْمًا، وَنَعْرِضُ نَفْسِي الدَّلِيلِ بِتَحْرِيكِهِ وَتَسْكِينِهِ، فَإِنْ رَعِمَ الْمُخَالَفُ أَنَّهُمَا جَمِيعًا خَارِجَانِ عَنِ مَقْدُورِيهِمَا كَانَ مُحَالًا مُؤَدِّيًّا إِلَى خُلُوعِ الْجِسْمِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَإِنْ قُدِّرَ السُّكُونُ مَقْدُورًا لِأَحَدِهِمَا وَالْحَرَكَةُ مَقْدُورَةٌ لِلْآخَرِ، فَمَالَ هَذَا التَّقْدِيرُ التَّمَانُعَ؛ كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالَ: التَّحْرِيكُ وَالتَّسْكِينُ وَقَبِيلُ الْأَكْوَانِ مَقْدُورٌ أَحَدُهُمَا دُونَ الثَّانِي.

فَنَفَرَضُ الْكَلَامَ فِي الْأَلْوَانِ: فَإِنْ عَوْرَضْنَا فِيهَا تَعَدَّيْنَاهَا إِلَى قَبِيلِ آخَرَ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَنُرْتَّبُ عَلَيْهِ التَّمَانِعَ؛ إِذْ كُلُّ قَبِيلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ يَشْتَمِلُ عَلَى مُتَضَادَّاتٍ وَمُتَمَائِلَاتٍ، وَمُتَمَائِلُ الْأَعْرَاضِ مُتَضَادَّةٌ عِنْدَنَا.

فَإِنْ قَالَ السَّائِلُ: إِنَّ أَحَدَ الْقَدِيمَيْنِ يَنْفَرِدُ بِالِافْتِدَارِ عَلَى جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْأَعْرَاضِ.

قُلْنَا: هَلْ يَتَّصِفُ الثَّانِي بِالِافْتِدَارِ عَلَى خَلْقِ الْجَوَاهِرِ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَقْتَدِرُ عَلَى خَلْقِ شَيْءٍ أَضَلًّا فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ قَادِرًا، وَإِثْبَاتُ قَدِيمٍ غَيْرِ قَادِرٍ عَلَى مَقْدُورٍ، وَلَا عَالِمٍ بِمَعْلُومٍ، وَلَا حَيٍّ - تَحَكُّمٌ بِإِدْعَاءِ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَا يَفْتَضِيهِ الْعَقْلُ، وَلَوْ كَانَ حَيًّا لَكَانَ مَوْصُوفًا بِالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ، أَوْ بِضِدِّهِمَا.

وَإِنْ زَعَمَ أَنَّ خَلْقَ الْجَوَاهِرِ مَقْدُورٌ لِأَحَدِهِمَا.

قُلْنَا: الْجَوَاهِرُ الْعَرِيٌّ عَنِ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُمَكِّنٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الْإِفْتِدَارُ إِلَّا بِالْمُمَكِّنِ، وَحَقُّ الْمُفْتَدِرِ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْ إِيقَاعِ مَقْدُورِهِ، فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ، وَفِيهِ غُنْيَةٌ وَبَلَاغٌ.

\*\*\*

## ( ١ / ٤ ) كِتَابُ الصِّفَاتِ

كَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ عليه السلام يَقُولُ: « هَذَا الْبَابُ يَضْبِطُهُ رُكْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْعِلْمُ بِأَحْكَامِ الصِّفَاتِ.

وَالثَّانِي: إِبْتِثَاتُ الْعِلْمِ بِالصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لِأَحْكَامِهَا.

فَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَمِمَّا نَصَدَّرُ الْبَابَ بِهِ أَنْ نُوضِّحَ كَوْنَ الصَّانِعِ قَادِرًا عَالِمًا حَيًّا <sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: لَا فَرْقَ عِنْدَ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ [ ١ / ٥١ ] بَيْنَ الصِّفَاتِ وَبَيْنَ أَحْكَامِ الصِّفَاتِ؛ فَإِنْ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا هُوَ عِلْمُهُ الْمُخْتَصُّ بِهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ فَصَلُوا بَيْنَ الْبَابَيْنِ تَقْرِيبًا وَتَسْهِيلًا عَلَى الْمُتَبَدِّلِينَ الْمُسْتَرَشِدِينَ، وَلَأنَّ النَّاطِرَ فِي ابْتِدَاءِ نَظَرِهِ قَدْ يَذْرُكُ كَوْنَهُ عَالِمًا بِالشَّيْءِ، وَيُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ هَذَا الْوُجْدَانَ، وَلَا يَدْرِي حَقِيقَةَ مَا يَذْرُكُهُ، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ أَوْ إِلَى صِفَةٍ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُرِيدٍ، أَوْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى نَفْسِهِ وَصِفَةٍ نَفْسِهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى فِكْرٍ وَنَظَرٍ يُوَصِّلُهُ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ وَيَذْرُكُهُ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَ لَهُ الْوَصْفَ بِهِ، وَلَاجِلِهِ اسْتَحَقَّ هَذَا الْحُكْمَ وَهُوَ كَوْنُهُ عَالِمًا.

وَلَأنَّ مُخَالِفِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَتَبُّوا لَهُ أَحْكَامَ الصِّفَاتِ وَلَمْ يُبْتِثُوا لَهُ الصِّفَاتِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْأَحْكَامِ مُغَايِرٌ لِلدَّالِّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُوجِبَةِ لَهَا؛ فَإِنَّ الدَّالَّ عَنْدهُمْ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَاتِ جَوَازُ الْأَحْكَامِ، وَالدَّالُّ عَلَى الْأَحْكَامِ وَفُوعُ الْأَفْعَالِ الْمُتَقَنَّةِ.

فَالْأَصْحَابُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَقَدُوا بَابًا فِي أَحْكَامِ الصِّفَاتِ الَّتِي اعْتَرَفَ الْمُخَالِفُونَ بِثُبُوتِهَا، ثُمَّ أَقَامُوا الْأَدِلَّةَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الَّتِي اعْتَرَفُوا بِهَا هِيَ الصِّفَاتُ بِأَعْيَانِهَا.

ثُمَّ لَا تَمَيَّنَا مَذْهَبَانِ فِي إِبْنَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - قَادِرًا عَالِمًا:  
أَحَدُهُمَا: طَرِيقُ الْإِسْتِدْلَالِ.

وَالثَّانِي: إِسْنَادُ الْعِلْمِ بِذَلِكَ إِلَى الضَّرُورَةِ، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ بِالْآخِرَةِ أَنَّ مَا خَذَ الطَّرِيقَتَيْنِ  
وَالْمَذْهَبَيْنِ وَاحِدٌ.

فَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: فَهِيَ اتِّفَاقُ الْعُقَلَاءِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُحَكَّمِ الْمُتَقَنَّ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ  
فَاعِلِهِ قَادِرًا عَالِمًا؛ فَإِنَّ صُدُورَ الْفِعْلِ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ مُسْتَحِيلٌ، وَالذَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ أَنَّ  
مِنَ الْأَحْيَاءِ مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، فَسَبَرْنَا جُمْلَةَ صِفَاتِ  
الْحَيِّ رَوْمًا لِلْحُصُولِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي لِأَجْلِهَا يَرْتَفِعُ التَّعَذُّرُ، وَيَخْصُلُ بِهِ الثَّانِي وَالتَّيْسُرُ، فَلَمْ  
نَجِدْ صِفَةً يَرْتَفِعُ تَعَذُّرُ الْفِعْلِ بِوُجُودِهَا إِلَّا الْقُدْرَةَ وَكَوْنَ الْفَاعِلِ قَادِرًا، فَعَلِمْنَا أَنَّ الَّذِي صَحَّحَ  
الْفِعْلَ <sup>(١)</sup> مِنَ الْحَيِّ كَوْنُهُ قَادِرًا، وَبِهِ يَرْتَفِعُ التَّعَذُّرُ فَكَانَ ذَلِكَ عِلَّةً فِي صِحَّةِ الْفِعْلِ، وَالْعِلَّةُ  
لَا تَخْتَلِفُ حُكْمًا شَاهِدًا وَغَائِبًا، فَعَلِمْنَا بِهَذَا الطَّرِيقِ كَوْنُهُ قَادِرًا، وَمِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا كَوْنُهُ قَادِرًا  
عَلِمْنَا <sup>(٢)</sup> كَوْنُهُ عَالِمًا.

وَلَأَنَّ الْحَيَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا وَجَبَ كَوْنُهُ عَاجِزًا، وَالْعَجْزُ نَقْصٌ، فَإِنَّهُ مَنَعٌ مِنْ صِحَّةِ الْفِعْلِ،  
وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ مَنْ اتَّصَفَ بِهِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ نَعْلَمُ كَوْنَ الصَّانِعِ عَالِمًا؛ فَإِنَّ الْحَيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا كَانَ بِضِدِّهِ  
مَوْصُوفًا، وَأَضْدَادُ الْعِلْمِ نَقَائِصٌ، وَهِيَ مَانِعَةٌ مِنْ صِحَّةِ الْفِعْلِ الْمُحَكَّمِ، وَالْعُقَلَاءُ مُجْمِعُونَ  
عَلَى أَنَّ إِحْكَامَ الْفِعْلِ وَإِتِّفَاقَهُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمُتَقَنَّ عَالِمًا، وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ رَيْدًا هَلْ هُوَ  
عَالِمٌ بِالْكِتَابَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الصَّنَاعَاتِ، يَفْرَعُونَ إِلَى فِعْلِهِ وَكِتَابَتِهِ، فَإِنْ وَجَدُوهَا مُحْكَمَةً مُتَقَنَّةً  
اسْتَدَلُّوا بِذَلِكَ عَلَى عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَلَوْ جَازَ صُدُورُ الْفِعْلِ الْمُحَكَّمِ مِنْ غَيْرِ عَالِمٍ بِهِ لَمْ نَأْمَنَ أَنَّ  
تَكُونَ الْمُصَوِّرَاتِ وَالْمُنْقَشَاتِ مِنَ الدِّيَاجِ وَالْفُرَشِ وَنَحْوِهَا وَاقِعَةً مِنْ جَاهِلٍ بِهَا.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: «الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى قَصْدِ الْفَاعِلِ وَإِرَادَتِهِ؛ فَإِنَّ الْجَائِزَ ثُبُوتُهُ وَالْجَائِزَ  
اِتِّفَاقُهُ لَا يَخْتَصُّ بِالثُبُوتِ بَدَلًا مِنَ الْاِتِّفَاقِ الْمُجَوِّزِ إِلَّا لِمُخَصَّصٍ قَاصِدٍ إِلَى إِيقَاعِهِ، فَإِذَا  
تَجَرَّدَ الْقَصْدُ لِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ يَتَعَيَّنُ لَا مَحَالَةَ.

(٢) قوله: «قادرًا علمنا كونه» هامش الأصل.

(١) في الأصل: «الفاعل» والصواب ما أثبتناه.

ثُمَّ مِنْ ضَرُورَةِ الْقَصْدِ إِلَى إِيقَاعِ الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ الْقَاصِدُ قَادِرًا عَلَيْهِ مُتَمَكِّنًا مِنْهُ، وَالْقَصْدُ إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ مُسْتَحِيلٌ، فَوَجَبَ كَوْنُهُ عَالِمًا.

وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: فَلَقَدْ قَالَ الْقَاضِي رحمه الله: «إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْبَارِي ﷻ صَانِعُ الْعَالَمِ، وَاسْتَبَانَ الْعَقْلُ لَطَائِفَ الصُّنْعِ، وَأَحَاطَ بِمَا تَنْصِفُ بِهِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ مِنَ الْإِتْسَاقِ وَالْإِنِّتِظَامِ وَالْإِتْقَانِ؛ فَيُضْطَرُّ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهَا لَمْ تَحْدُثْ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ بِهَا قَادِرٍ عَلَيْهَا، وَلَا يَسْتَرْيبُ اللَّيْسُ فِي امْتِنَاعِ<sup>(١)</sup> الْإِخْتِرَاعِ مِنَ الْمَوْتَى وَالْعَجَزَةِ، وَكَذَلِكَ يَعْلَمُ كُلُّ عَاقِلٍ عَلَى الضَّرُورَةِ أَنَّ الْفِعْلَ الرَّصِينِ الْمُحَكَّمِ الْمَتِينِ يَسْتَحِيلُ صُدُورُهُ مِنَ الْجَاهِلِ بِهِ».

قَالَ: «وَمَنْ جَوَزَ - وَقَدْ لَاحَظَ لَهُ أَسْطَرُ مَنْظُومَةٍ وَخُطُوطُ مُسْتَقِيمَةٍ مَرْقُومَةٍ - [٥١/ب] صُدُورَهَا مِنْ جَاهِلٍ بِالْخَطِّ -: كَانَ عَنِ الْمَعْقُولَاتِ خَارِجًا، وَفِي تَمَتِّهِ الْجَهْلُ وَالِجَا «هَذَا مَا حَكَاهُ الْإِمَامُ عَنِ الْقَاضِي».

وَقَالَ الْقَاضِي أَيْضًا: «عُمْدَةُ الْمُسْتَدَلِّينَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ قَوْلُهُمْ: وَجَدْنَا الْفِعْلَ يَتَعَذَّرُ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ، وَلَا يَتَعَذَّرُ مِنْ بَعْضٍ، فَجَرَرْنَا السَّبْرَ وَالتَّقْسِيمَ إِلَى أَنَّ الَّذِي لَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ هُوَ الْقَادِرُ الْعَالِمُ<sup>(٢)</sup>».

قَالَ الْقَاضِي: «وَمَا لَ ذَلِكَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ؛ إِذْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَا يَمْتَنِعُ الْفِعْلُ وَلَا يَتَعَذَّرُ عَلَى كُلِّ حَيٍّ، كَانَ الْوَجْهَ فِي رَدِّهِ نَسْبَتَهُ إِلَى جَعْدِ الضَّرُورَةِ، فَإِذَا اضْطَرَرْنَا إِلَى ذَلِكَ أَنْتِهَاءً كَانَ الْأَخْرَى التَّمَسُّكُ بِهِ ابْتِدَاءً<sup>(٣)</sup>».

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ الْقَاضِي مَأْخَذُهُ الْبَحْثُ وَالِاسْتِدْلَالُ، وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ قَدْ يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ ضَرُورَةً، وَالْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَدَّعِ فِي ذَلِكَ عِلْمًا بَدْهِيًّا يَشْتَرِكُ فِيهِ أَرْبَابُ الضَّرُورَةِ، بَلْ أَسْنَدَ مَا قَالَهُ إِلَى الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ، وَمَنْ تَدَبَّرَ مَجَامِعَ كَلَامِهِ اسْتَيْقَنَ ذَلِكَ. غَيْرَ أَنَّ الْأَدْلَةَ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَلِيلًا ضَرُورَةً، مِنْ غَيْرِ اخْتِجَاجٍ إِلَى مُبَاحَثَةٍ وَنَظَرٍ، وَمِنْهَا: مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَلِيلًا بِنَظَرٍ وَفِكْرٍ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ ذَلِيلًا عَلَى مَذْلُولٍ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِمَذْلُولِهِ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ رحمه الله.

(١) قوله: «امتناع» بهامش الأصل.

(٢) انظر: الجويني: الشامل (ص ٦٢٢).

(٣) انظر الإرشاد (ص ٦١، ٦٢) وهو فيه من غير نسبة إلى الباقلاني، ولم أفق على هذا النقل عن القاضي في مؤلفات القاضي.



وَلَقَدْ قَالَ الْقَاضِي: « إِذَا ثَبَتَ حَدَثَ الْعَالَمِ، وَأَحَاطَ الْعَاقِلُ بِهِ عِلْمًا، وَنَفَضَ عَنْ قَلْبِهِ وَسَاوَسَ الطَّبَائِعِيَّينَ وَالْفَلَاسِفَةَ عِلْمَ قَطْعًا صُدُورَهُ مِنْ قَادِرِ عَالِمٍ مُرِيدٍ حَيٍّ »<sup>(١)</sup>.

فَكَأَنَّ أَحَدَ الْقَائِلِينَ يَدَّعِي لِلْفِعْلِ الْمُتَقِنِ تَعَلُّقًا بِالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ - : تَعَلَّقَ الدَّلِيلُ بِالْمَذْلُولِ. وَالْقَائِلُ الثَّانِي يَقُولُ: بَلْ نَعْلَمُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ وَالْإِحْكَامِ عِلْمَ الْمُتَقِنِ وَاقْتِدَارِهِ كَمَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِالْمَذْرُوكِ عِنْدَ الْإِذْرَاكِ.

وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُ صَانِعِ الْعَالَمِ قَادِرًا عَالِمًا فَبِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ كَوْنَهُ حَيًّا؛ فَالْحَيَاةُ شَرْطُ كُلِّ قَادِرٍ عَالِمٍ مُرِيدٍ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْمَشْرُوطِ دُونَ الشَّرْطِ<sup>(٢)</sup>، وَصَحَّةُ كَوْنِ الشَّيْءِ قَادِرًا عَالِمًا مُرِيدًا حُكْمٌ مُعَلَّلٌ بِالْحَيَاةِ، فَالْحَيَاةُ عِلَّةٌ فِي صَحَّةِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَتَطَرُّدُ وَتَنَعُّكُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عِلَّةٌ.

#### ( ١ / ٤ / ١ ) فَصْلٌ: فِي إِثْبَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ صَانِعِ الْعَالَمِ مُرِيدًا<sup>(٣)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ مُرِيدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْكُغْنِيَّ وَالنَّظَّامُ؛ فَإِلَالَهُ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِهِ حَقِيقَةً؛ قَالَ: « وَإِنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ شَرْعًا فِي أَفْعَالِهِ؛ فَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا أَنَّهُ خَالِقُهَا وَمُنْشِئُهَا، وَإِذَا وَصِفَ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ فَالْمَعْنَى بِهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِهَا »<sup>(٤)</sup>.

(١) قارنه بما في الإرشاد (ص ٦٣).

(٢) قارنه بما في الإرشاد للجويني (ص ٨٣).

(٣) انظر هذا البحث في: المقالات (٢٦٦/١)، واللمع (ص ٤٨، ٦٠)، والإبانة (ص ١٦١، ١٧٩)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٥)، وأصول الدين (ص ١٠٢)، والإشارة (ص ١١٩)، والإرشاد (ص ٦٣)، والاقتصاد (ص ٥٧)، وشرح الإرشاد (ص ٥٧)، ونهاية الأقدام (ص ٢٣٨)، والأربعين (١/٢٠٥)، والمحصل (ص ١٨٣، ١٦٨)، والمطالب (٣/١٠٧)، والعالم (ص ٥٤)، والأبكار (١/٢٩٨، ٣٢١)، وغاية المرام (ص ٥٢، ٧٥)، والكامل (ل ٧٨/ب - ١٠١/أ)، وشرح المقاصد (٤/١٢٨)، وشرح المواقف (٨/٩٢، ٩٩)، ونشر الطوالع (٢٥٣)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (٢/٤٧٨)، والعلم الشامخ (ص ٢٠٣، ٢١٥)، والأرواح النوافع (ص ٢١٠)، والرازي وآراؤه (ص ٢٩٣، ٣٠٠)، والآمدي وآراؤه (ص ٢٩٣، ٢٤٨)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٣)، مقدمتها (ص ٥٦، ٦٢)، والمسيرة (ص ٦١، ٧٦)، واستحالة المعية (ص ٩٥). (٤) انظر مذهب النظام وأصحابه في الإرادة في شرح الأصول الخمسة (ص ٤٣٤)، والمقالات (ص ١٩٠).

وَدَهَبَ النَّجَّارُ إِلَى: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُرِيدٌ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ تَرَدَّدَ فِيهِ، وَقَالَ عِنْدَ الْمُرَاجَعَةِ: الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ مُرِيدًا أَنَّهُ غَيْرُ مَغْلُوبٍ، وَلَا مُسْتَكْرَهٍ<sup>(١)</sup>.

وَدَهَبَ مُعْتَزِلَةُ الْبَصْرَةِ إِلَى: أَنَّهُ تَعَالَى مُرِيدٌ لِلْحَوَادِثِ بِإِرَادَاتٍ يُحْدِثُهَا لَا فِي مَحَالٍّ<sup>(٢)</sup>.  
وَأَنْكَرَ الْجَاحِظُ<sup>(٣)</sup> أَصْلَ الْإِرَادَةِ وَقَالَ: مَهْمَا انْتَفَى السَّهْوُ عَنِ الْفَاعِلِ، وَكَانَ عَالِمًا بِمَا يَفْعَلُهُ فَهُوَ الْمُرِيدُ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَلَا مَعْنَى لِلْقَصْدِ إِلَى الْفِعْلِ إِلَّا هَذَا؛ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ لَيْسَتْ جِنْسًا مِنَ الْأَعْرَاضِ.

قَالَ: « وَأَمَّا إِرَادَةُ فِعْلِ الْغَيْرِ فَذَلِكَ مِثْلُ النَّفْسِ »<sup>(٤)</sup>.  
وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَمَا يُجِسُّ مِنْ نَفْسِهِ عِلْمُهُ بِالشَّيْءِ يُجِسُّ مِنْ نَفْسِهِ إِرَادَتَهُ وَقَصْدَهُ إِلَى شَيْءٍ وَعَزَمَهُ، ثُمَّ قَدْ يَفْعَلُهُ عَلَى مُوجِبِ إِرَادَتِهِ، وَقَدْ لَا يَفْعَلُهُ وَتَنْقُصُ عَزِيمَتُهُ وَيَنْفَسُخُهُ، وَالْعِلْمُ حَاصِلٌ فِي الْحَالَتَيْنِ.

وَكَذَلِكَ يُدْرِكُ فِي نَفْسِهِ مُعَايَرَةً بَيْنَ إِرَادَتِهِ لِفِعْلِ الْغَيْرِ وَبَيْنَ كَرَاهِيَّتِهِ لَهُ، وَيُمَيِّزُ بَيْنَ شَهْوَتِهِ لِلشَّيْءِ وَمِثْلِ نَفْسِهِ إِلَيْهِ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ خِلَافَهُ، فَمَنْ أَنْكَرَ الْإِرَادَةَ وَالْقَصْدِيَّةَ فَقَدْ جَحَدَ الْحَقِيقَةَ، وَسَبِيلُهُ سَبِيلُ مَنْ يُنْكِرُ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ، وَيَقُولُ: لَا مَعْنَى لَهُمَا إِلَّا الْحَيَاةُ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا الْكَمْبِيُّ وَالنِّظَامُ وَاتَّبَاعُهُمَا فَتَقُولُ: قَدْ سَلَّمْتُمْ لَنَا أَنَّ اخْتِصَاصَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ بِأَوْقَاتِهَا

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٤٠)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٨)، والملل والنحل (١/ ٨٩).

(٢) انظر: المعنى في أبواب العدل والتوحيد (٢/ ٦)، والإرشاد (ص ٦٣، ٦٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٩٠/ ١ - ٩١/ ب).

(٣) عمرو بن بحر الجاحظ، أبو عثمان البصري المعتزلي: إليه تنسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة، من تأليف: الحيوان والبيان والتبيين، مات سنة (٢٥٥ هـ). انظر: طبقات المعتزلة (ص ٧٣)، والفرق (ص ١٧٥)، والملل والنحل (ص ٣١)، واللسان (٤/ ٤٠٩)، والشذرات (٢/ ١٢١)، وهدية العارفين (١/ ٨٠٢)، والأعلام (٥/ ٧٤)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٥٨٢)، وضحى الإسلام (١/ ٤٠٤، ٤٢٠)، (٣/ ١٢٧، ١٤٠)، وبروكليان (٣/ ١٠٦، ١٢٨)، وعصر المأمون (١/ ٤٢٩، ٤٣٠)، (٣/ ٧٢، ١٢٧)، وزهدي (ص ١٤٥)، وقد أفردت الأبحاث لدراسة الجاحظ منها: النشر الفني ومكانة الجاحظ فيه لعبد الحكيم بليغ، وأمراء البيان لمحمد كرد علي (٢/ ٣١١، ٤٩٣)، والنزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ للأب فيكتور شلخت اليسوعي وغيرها.

(٤) انفرد الجاحظ بنفي الإرادة شاهداً. انظر: المعنى (٢/ ٦)، وفي (١٧/ ٢١) نسب إليه أن الإرادة تقع من القادر لا بالطيع. والملل والنحل (١/ ٧٥)، ونهاية الأقدام (ص ٢٣٩)، وغاية المرام (ص ٥٢)، والأبكار (١/ ٢٩٩)، والكامل (ل ٧٨/ ب)، وشفاء العليل (ص ١٧٤).

(٥) مثل هذا الجواب في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٧٩/ ب).

وَحَصَائِصِ صِفَاتِهَا يَفْتَضِي الْقَصْدَ مِنْهُمْ إِلَى تَخْصِيصِهَا بِأَوْقَاتِهَا وَحَصَائِصِ صِفَاتِهَا، فَكَمَا أَنَّ الإِحْكَامَ وَالْإِتْقَانَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمُتَقِنِ عَالِمًا، كَذَلِكَ الإِخْتِصَاصُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ قَاصِدًا إِلَى التَّخْصِيصِ، وَالْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ يُلْزِمُ اطِّرَادَهَا.

فَنَقُولُ لِلْكُنْبِيِّ بَعْدَ تَقَرُّرِ ذَلِكَ: كُلُّ وَجْهِ يَدُلُّ الْفِعْلُ شَاهِدًا مِنْ أَجْلِهِ عَلَى كَوْنِهِ مُرَادًا مَقْصُودًا فَهُوَ مُقَرَّرٌ فِي فِعْلِ اللَّهِ، فَيَلْزَمُ دَلَالَةُ فِعْلِهِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ شَاهِدًا، وَلَوْ سَاعَ التَّعَرُّضُ لِنَقْضِ الدَّلَالَةِ، وَحَسْبِ طَرْدِهَا لِسَاعِ أَنْ يَدُلَّ الإِحْكَامُ شَاهِدًا عَلَى كَوْنِ الْمُحْكِمِ عَالِمًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدُلَّ الإِحْكَامُ فِي فِعْلِ اللَّهِ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا [١/٥٢].

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا يَدُلُّ الْفِعْلُ شَاهِدًا عَلَى الْقَصْدِ مِنْ حَيْثُ لَا يُحِيطُ الْعَالِمُ بِالْمُعْنَى عَنْهُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِوَقْتِ الْعِلْمِ وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ تَقْدِيرِ قَصْدٍ، وَالْبَارِي - تَعَالَى - عَالِمٌ بِالْغُيُوبِ عَلَى حَقَائِقِهَا، فَوَقَعَ الإِخْتِرَارُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا عَنْ تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مُرِيدًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ: أَقْرَبُهَا أَنَّ مَا ذُكِرَ يَجْرُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَحْكُمُوا بِأَنَّ الْبَارِي تَعَالَى غَيْرُ قَادِرٍ اكْتِفَاءً بِكَوْنِهِ عَالِمًا، وَفَرَقًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ.

فَإِنْ قَالُوا: الإِيجَادُ إِنَّمَا يَقَعُ بِكَوْنِهِ قَادِرًا.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ الإِخْتِصَاصُ يَقَعُ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، وَالْعِلْمُ لَا يُوقِعُ الشَّيْءَ، بَلْ يَتَّبِعُ الْوَاقِعَ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ لَا يَقَعُ بِهَا التَّخْصِيصُ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَهَا بِمَا لَا يَقَعُ، وَإِصَافَتَهَا إِلَيْهِ بِمَثَابَةِ تَعَلُّقِهَا بِالْوَاقِعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ زَائِدٍ عَلَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ بِهِ التَّخْصِيصُ وَالِإِخْتِصَاصُ.

ثُمَّ تَفَرُّضُ عَلَيْهِمْ فَاعِلًا فِي الشَّاهِدِ، عَالِمًا بِمَا سَيَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ؛ بِإِخْبَارِ صَادِقِ إِيَّاهُ مِنَ الرُّسُلِ، وَبِإِعْلَامِ اللَّهِ إِيَّاهُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَافْتَقَرَ الْفِعْلُ مَعَ ذَلِكَ إِلَى الْقَصْدِ إِلَيْهِ؛ فَبَطُلَ التَّعْوِيلُ عَلَى مَا قَالَهُ الْكُنْبِيُّ.

ثُمَّ النَّاطِرُ فِي الْأَفْعَالِ الْمُقَدَّرَةِ لِلْعِبَادِ يَسْتَدِلُّ بِأَفْعَالِهِمُ الْمُخْتَصَّةِ بِأَوْقَاتِهَا وَحَصَائِصِ صِفَاتِهَا عَلَى قَصْدِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُمْ ذُهُولُهُمْ وَأَبْطُلُوا الْعُثُورُ عَنْهُمْ، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْقَصْدِ شَاهِدًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ الْفَاعِلُ مَالَ الْأَفْعَالِ لَتَوَقَّفَ اسْتِدْلَالُ النَّاطِرِ عَلَى أَنْ يَخْطُرَ ذَلِكَ بِالْبَالِ، فَإِنَّ انْخِرَامَ رُحْنٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ يَمْنَعُ الْعُثُورَ عَلَى الْعِلْمِ فِي ثَانِي الْحَالِ.

فَإِنْ تَعَسَّفَ مُتَعَسِّفٌ، وَزَعَمَ أَنَّ الْفِعْلَ شَاهِدًا غَيْرَ دَالٍّ عَلَى الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ، فَهَذَا جَحْدُ الضَّرُورَةِ.

وَأَقْرَبُ مَا يُعَارِضُ بِهِ هَذَا الْقَائِلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَدُلُّ الْمُحْكَمُ عَلَى عِلْمِ الْمُحْكِمِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ الْعِلْمُ بِدَلَالَةِ أُخْرَى<sup>(١)</sup>.

وَإِنَّمَا يَتَمَيَّزُ مَذْهَبُنَا عَنْ مَذْهَبِ الطَّبَائِعِيِّينَ بِإِثْبَاتِ الْإِرَادَةِ لِلصَّانِعِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: مَنْ أَنْشَأَ فِعْلًا وَكَانَ عَالِمًا بِأَنْشَائِهِ إِيَّاهُ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مُؤَثِّرًا إِيْقَاعَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعَ اقْتِدَارِهِ عَلَيْهِ وَعِلْمِهِ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ إِرَادَتَهُ لِلشَّيْءِ حَسَبَ إِحْسَاسِهِ وَعِلْمِهِ وَفِكْرِهِ، ثُمَّ يَسْتَتِينُ بِالْدَّلِيلِ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ مِنَ الْإِرَادَةِ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ وَالْفِكْرِ وَحَدِيثِ النَّفْسِ وَالْمِيلِ وَالتَّوْقَانِ وَالْإِعْتِقَادِ وَالْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ الْإِرَادَةُ.

وَكَيْفَ تَلْتَبِسُ الْإِرَادَةُ بِالْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ، وَالْإِرَادَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْحَادِثِ أَوِ الْمُتَجَدِّدِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: فِي إِثْبَاتِ إِرَادَةِ قَدِيمَةٍ إِثْبَاتٌ عَزَمَ مُضَافٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قُلْنَا: الْعَزْمُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّسَانِ: تَوْطِينُ نَفْسٍ بَعْدَ تَرَدُّدٍ، وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ عَلَى الْقَدِيمِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ إِرَادَةُ مُتَقَدِّمَةٍ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُرَادِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ الْمُرِيدُ لِلشَّيْءِ مُتَمَنِّيًا أَوْ مُشْتَهِيًا وَمَائِلًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعَالِمُ بِالشَّيْءِ مُعْتَقِدًا سَاكِنَ النَّفْسِ مُتَرَوِّيًا مُفَكِّرًا، فَلَمَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْإِلَهَ - سُبْحَانَهُ - عَالِمٌ مَعَ اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مُعْتَقِدًا سَاكِنَ النَّفْسِ بَطَلَ تَمْوِيهَاتُ الْكَعْبِيِّ.

وَأَمَّا النَّجَارُ: فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ كَوْنَهُ مُرِيدًا حُكْمٌ ثَابِتٌ لِلنَّفْسِ مِثْلُ كَوْنِهِ عَالِمًا فَسَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِ وَعَلَى نُفَاةِ الصِّفَاتِ.

وَإِنْ زَعَمَ أَنَّ كَوْنَهُ مُرِيدًا أَنَّهُ غَيْرُ مَغْلُوبٍ وَلَا مُسْتَكْرَهٍ: فَقَدْ فَسَّرَ حُكْمًا ثَابِتًا بِنَفْيٍ، وَإِنْ جَارَ ذَلِكَ، جَارَ أَنْ تُفَسَّرَ كَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا بِنَفْيِ الْجَهْلِ وَالْعَجْزِ وَالْمَوْتِ عَنْهُ كَمَا قَالَتِ الْبَاطِنِيَّةُ.

(١) لعل هذا الجواب عن الكعبي مما استفاده الأنصاري من كلام شيخه في الإرشاد (ص ٦٤، ٦٦) فإنه يكاد يطابقه لفظاً ومعنى.

(٢) انظر الإرشاد (ص ٦٩).

ثُمَّ نَقُولُ: قَوْلُكَ غَيْرُ مَغْلُوبٍ وَلَا مُسْتَكْرَهٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا نَسَأَلُكَ عَنْ إِبْطَاتِ صِفَةِ حَقِيقَتِهِ، فَإِنْ نَفَيْتَهَا فَيَلْزَمُكَ مَا أَلْزَمَنَا الْكَعْبِيُّ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْبَصَرِيِّينَ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي فَضْلَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: فِي وَصْفِهِمُ الْبَارِي ﷻ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا.  
وَالثَّانِي: فِي حُكْمِهِمْ بِحُدُوثِ الْإِرَادَةِ.

فَنَقُولُ: مَا دَلِيلُكُمْ عَلَى كَوْنِ الْبَارِي - تَعَالَى - مُرِيدًا؟

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ اخْتِصَاصُ الْحَوَادِثِ بِأَوْقَاتِهَا وَخَصَائِصِ صِفَاتِهَا، أَبْطَأَ عَلَيْهِمُ بِالْإِرَادَاتِ الْحَادِثَةِ الَّتِي يُحْدِثُهَا إِلَهُ ﷻ لِنَفْسِهِ عَلَى رَغْمِهِمْ، وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ عِنْدَهُمْ مَعَ كَوْنِهَا مُخْتَصَّةٌ بِأَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ وَأَوْصَافٍ مُتَعَيَّنَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ ثُبُوتُ الْإِرَادَاتِ عَلَى هَذِهِ الْخَصَائِصِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا وَهِيَ [ ٥٢/ب ] غَيْرُ مُرَادَةٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تُنْثَبَ جُمْلَةُ الْحَوَادِثِ غَيْرَ مُرَادَةٍ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْضُهَا بِالْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِرَادَةِ أَوْ الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهَا بِأَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ.

فَأَمَّا الْمُسَبِّبَاتُ الْوَاقِعَةُ عَنِ الْأَسْبَابِ تَوَلَّدًا فَإِنَّهَا مِنْ فِعْلِ فَاعِلٍ الْأَسْبَابِ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مُرَادَةً لِفَاعِلِ الْأَسْبَابِ، فَإِذَا لَمْ تُبْعَدُوا إِثْبَاتِ هَذِهِ الضُّرُوبِ مِنَ الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا مُرِيدًا مَعَ اتِّصَافِهِ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِمَا وَقَعَ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ لِمَنْ هَذَا مُعْتَقَدُهُ طَرْدُ الدَّلَالَةِ عَلَى إِبْطَاتِ الْإِرَادَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْإِرَادَةُ مُرَادٌ بِهَا، وَلَا تُرَادُ فِي نَفْسِهَا، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ تَرَدُّدٌ:

فَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: لَا يَصِحُّ مِنْ فَاعِلِ الْإِرَادَةِ إِرَادَةُ الْإِرَادَةِ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ غَيْرِ فَاعِلِ الْإِرَادَةِ أَنْ يُرِيدَ الْإِرَادَةَ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: الْإِرَادَةُ الْقَصْدِيَّةُ - وَهِيَ الْمُقَارِنَةُ لِلْفِعْلِ - يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَهَا فَاعِلُهَا، وَيَصِحُّ أَنْ لَا يُرِيدَهَا، وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الَّتِي تَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ بِأَرْمَانٍ وَكَانَتْ فِي حُكْمِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْمَالِ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُرَادَةً إِذَا كَانَتْ فِعْلًا لِلْمُرِيدِ، وَهُوَ عَالِمٌ بِهَا.  
وَعِنْدَنَا: الْفَاعِلُ لِلشَّيْءِ الْعَالِمُ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا سِوَاءَ كَانَ الْفِعْلُ إِرَادَةً أَوْ غَيْرَهَا.

(١) قارن بما في الإرشاد (ص ٦٧، ٦٨).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢/٦)، (٥، ١١)، وأيضاً: علي خشيم: الجبائيان (ص ١١٠).

فَإِنْ قَالَ الْجَبَائِيُّ: لَوْ أَرَادَ الْمُرِيدُ إِرَادَتَهُ لَأَفْضَى ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِرَادَتَهُ بِإِرَادَةٍ وَجَبَ أَنْ يُرِيدَ إِرَادَةَ الْإِرَادَةِ بِإِرَادَةٍ أُخْرَى، وَهَذَا يَجْرُ إِلَى مُحَالٍ.

قُلْنَا: كُلُّ إِرَادَةٍ كَانَتْ مِنْ كَسْبِ الْمُرِيدِ مِنَّا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُرَادَةً لَهُ مَعَ الْعِلْمِ، ثُمَّ يُوَدِّي إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَإِنَّ الْإِرَادَاتِ تَنْتَهِي إِلَى إِرَادَةِ ضَرُورِيَّةٍ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ غَيْرِ مُكْتَسَبَةٍ لِلْعَبْدِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُرِيدَ عَبْدٌ إِرَادَتَهُ الضَّرُورِيَّةَ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُرِيدَ الْمُرِيدُ فِعْلَهُ نَفْسَهُ، إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لَهُ، فَأَمَّا فِعْلُ الْغَيْرِ فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُرِيدَهُ.

فَإِنْ قَالَ الْجَبَائِيُّ: الدَّاعِي إِلَى الْمُرَادِ دَاعٍ إِلَى الْإِرَادَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَفْرِيدِ الْإِرَادَةِ بِالْإِرَادَةِ، بَلْ يُجْتَرَأُ عَنْهَا بِالْذَّوَاعِي.

قُلْنَا: لَوْ وَجَبَ الْإِكْتِفَاءُ بِالْذَّوَاعِي فِي الْإِرَادَةِ لَوَجَبَ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ فِي الْمُرَادِ حَتَّى لَا يَفْتَقَرَ مُرَادٌ إِلَى الْإِرَادَةِ.

فَإِنْ قَالَ: لَوْ جَازَ أَنْ تُرَادَ الْإِرَادَةُ لَجَازَ أَنْ تُشْتَهَى الشَّهْوَةُ، وَتُتَمَنَّى التَّمَنِّي:

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالشَّهْوَةِ، وَمَنْ شَبَّهَ مُخْتَلِفَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، وَهُمْ لَا يَجِدُونَ جَامِعًا بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ لَهُمْ: الْعِلْمُ يُعْلَمُ بِهِ، وَلَا يُعْلَمُ فِي نَفْسِهِ جَزْيًا عَلَى مَا مَهْدُوهُ، وَفَيَاسًا عَلَى الشَّهْوَةِ وَالتَّمَنِّي، لَكَانَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُغْنِيهِمْ خَبْطُهُمْ فِي الْإِرَادَةِ، وَقَدْ نَقَضَ دَلِيلُهُمْ؛ فَإِنَّ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ مِنْ دَلَالَةِ الْإِكْتِفَافِ عَلَى الْإِرَادَةِ بَطَلَ عَلَيْهِمْ بِالْإِرَادَةِ، وَكَلاَمُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْلِيلٌ لِلنَّقْضِ.

فَإِذَنْ: قَدْ انْسَدَّ عَلَيْهِمْ طَرِيقُ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى كَوْنِ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - مُرِيدًا.

ثُمَّ مَا ذَكَرُوهُ يَبْتَطِلُ بِالْإِرَادَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنَّ أَبَا هَاشِمٍ حَكَّمَ بِأَنْ مِثْلَ هَذِهِ الْإِرَادَةِ تُرَادُ، فَقَدْ اضْطَرَّرْنَا هُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْإِرَادَةِ الْحَادِثَةِ مُرَادَةً، ثُمَّ يَتَسَلَّلُ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لِلَّهِ تَعَالَى إِرَادَةٌ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ كَمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ؛ فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَنْفَصِلُوا عَنِ التَّسْلُسِ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِمَا انفَصَلْنَا بِهِ عَنْ إِرَادَتِنَا.

وَمِمَّا نَطْلُبُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: هَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُرِيدٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ عِنْدَكُمْ!!

فَإِنْ قَالُوا: الْحُكْمُ الثَّابِتُ لِلنَّفْسِ إِنْ كَانَ يَقْتَضِي تَعْلُقًا يَجِبُ أَنْ يَعْمَ تَعْلُقُهُ لِحُجْمَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، وَلِذَلِكَ وَجَبَ كَوْنُهُ عَالِمًا لِلْمَعْلُومَاتِ لِكَوْنِهِ عَالِمًا لِنَفْسِهِ؛ إِذْ لَا اخْتِصَاصَ لِلنَّفْسِ بِبَعْضِ الْمُتَعَلِّقَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَمَسَاقُ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِكُلِّ مُرَادٍ لِلْفَوَاحِشِ وَغَيْرِهَا لَوْ كَانَ مُرِيدًا لِنَفْسِهِ.

قُلْنَا: كُلُّ هَذَا تَحَكُّمٌ، وَقَدْ قَالَ النَّجَّارُ: إِنَّهُ ﷻ مُرِيدٌ لِنَفْسِهِ لِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ، وَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ عَلَى بَعْضِ الْمَقْدُورَاتِ، وَأَخْرَجْتُمْ أَفْعَالَ الْمُحْدِثِينَ وَغَيْرَ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا مَقْدُورَةً لَهُ سُبْحَانَهُ؛ فَقَدْ تَوَلَّيْتُمْ نَقْضَ كَلَامِكُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ يُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ الرَّبُّ - تَعَالَى - عَالِمًا بِالْمَعْلُومَاتِ؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَةُ الثَّابِتَةُ لِلنَّفْسِ لَيْسَتْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، أَوْلَى مِنْهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِهَا.

قُلْنَا: هَذَا تَلْيِيسٌ؛ فَإِنْ قَوْلُكُمْ: إِنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ لَيْسَ تَعْلِيلًا بِالنَّفْسِ؛ فَإِنَّكُمْ مَنَعْتُمْ تَعْلِيلَ الْوَاجِبِ مِنَ الْأَحْكَامِ، [١/٥٣] فَإِنَّمَا عَنَيْتُمْ بِهِ نَفْيَ الْعِلَّةِ، وَنَفْيَ أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ عَالِمًا مُعَلَّلًا، فَرَجَعَ قَوْلُكُمْ: « إِنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ إِلَى مِثْلِ قَوْلِ الْقَائِلِ: الْعِلْمُ بِالسَّوَادِ إِنَّمَا كَانَ عِلْمًا بِهِ لِنَفْسِهِ، فَيَلْزَمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا: نَفْسُ الْعِلْمِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَعْلُومٍ كَنَفْسِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِ الْمَعْلُومَاتِ، فَإِذَا لَمْ تَقُولُوا ذَلِكَ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومِهِ لِنَفْسِهِ، فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ﷻ مُرِيدٌ لِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ لِنَفْسِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ حَادِثَةً فَمَا الْمَانِعُ مِنْ قِيَامِهَا بِذَاتِ الْإِلَهِ، وَقَدْ التَزَّمْتُمْ تَجَدُّدَ الْأَحْوَالِ عَلَيْهِ، وَالْمَحْذُورُ مِنْ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَجَدُّدُ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ قَامَ بِذَاتِهِ حَادِثٌ لَمْ يَخُلْ عَنْهُ وَعَنْ صِدْهِ، ثُمَّ يَنْسَاقُ ذَلِكَ إِلَى الدَّلِيلِ عَلَى حَدِيثِهِ.

قُلْنَا: إِنْ جَارَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ مُتَعَاقِبَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِأُضْدَادِهَا قَبْلَ الْإِتِّصَافِ بِهَا فَمَا الْمَانِعُ مِنْ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ فِي لَا يَزَالُ مَعَ خُلُوءِهِ عَنْ أُضْدَادِهَا قَبْلَهَا.

( ١ / ٤ / ٢ ) فَضْلٌ فِي إِثْبَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.  
 خِلَافًا لِلْكَعْبِيِّ وَشِيعَتِهِ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ؛ فَإِنَّهُمْ صَارُوا إِلَى أَنَّهُ إِذَا وُصِفَ بِكَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا  
 فَالْمَعْنَى بِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِالْمَعْلُومَاتِ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّجَّارِيَّةِ.  
 وَذَهَبَ طَوَائِفٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ،  
 حَكَاهُ الْإِمَامُ، وَهَذَا كَأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى مَذْهَبِ الْكَعْبِيِّ.  
 وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا أَنَّهُ حَيٌّ لَا آفَةَ بِهِ، وَطَرَدَا ذَلِكَ  
 شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَسَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ فِي مَوْضِعِهِ.  
 وَبِالْجُمْلَةِ نَعْلَمُ: أَنَّ كَوْنَ الْمُدْرِكِ مُدْرَكًا حُكْمٌ ثَابِتٌ، وَحَالٌ يُحِسُّهَا الْحَيُّ الذَّاكِرُ مِنْ نَفْسِهِ  
 زَائِدًا عَلَى حَيَاتِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيلُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِعِلَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا نَفْيٌ.  
 وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ: أَنَّ الْأَفْعَالَ دَالَّةٌ عَلَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ حَيًّا؛  
 كَمَا سَبَقَ تَقَرُّرُهُ، وَالْحَيُّ يَجُوزُ أَنْ يَتَّصِفَ بِكَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ سَمِيعًا بَصِيرًا لَزِمَ  
 انْتِصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُتَوَفًّا وَذَا آفَةٍ، وَكُلُّ قَابِلٍ لِنَقِيضَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا يَسْتَحِيلُ خُلُوهُ  
 عَنْهُمَا، وَإِذَا ثَبَتَ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ ذَا آفَةٍ تَعَيَّنَ انْتِصَافُهُ بِكَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا.  
 فَإِنْ قِيلَ: بَيِّنْتُمْ كَلَامَكُمْ هَذَا عَلَى قَبُولِ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - الْإِتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فِيمَ  
 تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَأْبَى ذَلِكَ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ قَبُولُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَأَصْدَادُهُمَا كَمَا  
 يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ قَبُولُ الْأَلْوَانِ.  
 قُلْنَا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْحَيَّ شَاهِدًا قَابِلٌ لِلإِتِّصَافِ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ سَلَكْنَا  
 طَرِيقَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ؛ وَقُلْنَا:

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة (ص ٢٢)، واللمع (ص ٢٦)، والتمهيد (ص ٤٧)، وأصول الدين (ص ٩٦، ١٠٢)، والتبصير في الدين (ص ٩٩)، والإرشاد (ص ٧٦، ٧٢)، والنظامية (ص ٣١)، وقواعد العقائد (ص ٥٨، ١٨٠)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٧)، ونهاية الأقدام (ص ٣٤١، ٣٥٥)، والمحصل (ص ١٧١)، الأربعون (١/ ٢٤٣، ٢٣٦)، والمطالب (٣/ ١١٥، ١٢٣)، وغاية المرام (ص ٣٨)، والأبكار (١/ ٤٠١، ٤٣٥)، وشرح المقاصد (٤/ ١٣٨)، وشرح المواقف (٨/ ٩٨، ١٠٣)، والفصل (٢/ ١٠٩).



الْجَمَادُ لَا يَقْبَلُ الْإِتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِذَا اتَّصَفَ بِالْحَيَاةِ تَهَيَّأَ لِقَبُولِهِمَا إِنْ لَمْ تَقُمْ بِهِ آفَةٌ، ثُمَّ إِذَا سَبَرْنَا صِفَاتِ الْحَيِّ رَوْماً لِلْعُتُورِ عَلَى مَا يُصَحِّحُ قَبُولَهُ لِلْسَّمْعِ وَالْبَصَرِ لَمْ يَصَحَّ عَلَى السَّبْرِ إِلَّا كَوْنُهُ حَيًّا؛ إِذْ لَوْ قَالَ الْقَائِلُ: الْمُصَحِّحُ لِذَلِكَ حُدُوثُهُ أَوْ وُجُودُهُ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: الْمُصَحِّحُ لِذَلِكَ الْحَاسَّةُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَرَى مِنْ غَيْرِ حَاسَّةٍ وَلَا بِنِيَّةٍ، وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - حَيًّا لَزِمَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ لِتَعَالِيهِ عَنْ قَبُولِ الْآفَاتِ وَالنَّقَائِصِ، وَلَيْسَ مُنْكَرٌ صِحَّةِ قَبُولِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ بِأَسْعَدَ حَالًا مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْبَارِيَّ - تَعَالَى - لَا يَتَّصِفُ بِالْعِلْمِ وَضِدَّهُ مَصِيرًا إِلَى اسْتِحَالَةِ اتِّصَافِهِ بِحُكْمِهِمَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّصَفِ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِضِدِّهِمَا؟ قُلْنَا: كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ عُرْوِ الْجَوَاهِرِ عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ سَبَقَ الْإِيمَاءُ إِلَيْهِ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِتِّصَافَ بِضِدِّ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنَ النَّقَائِصِ؟ قُلْنَا: كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِتِّصَافَ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنْ صِفَاتِ الْمَدْحِ فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِتِّصَافَ بِأَضْدَادِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ نَقَائِصٌ وَآفَاتٌ، وَيَجِبُ تَعَالِيهِ عَنِ الْآفَاتِ وَالنَّقَائِصِ، وَلَقَدْ وَصَفَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - نَفْسَهُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ عَلَى وَجْهِ التَّمَدُّحِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا عَلَى وَجْهِ التَّمَدُّحِ، فَلَوْلَا أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ صِفَتَا مَدْحٍ فِي حَقِّهِ - سُبْحَانَهُ - لَمَا تَمَدَّحَ سُبْحَانَهُ بِهِ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ [٥٣/ب] عَلَى تَقْدِيرِهِ تَعَالَى عَنِ الْآفَاتِ وَالنَّقَائِصِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: الْإِجْمَاعُ لَا يَدُلُّ عَقْلاً، وَإِنَّمَا دَلَّ السَّمْعُ عَلَى كَوْنِهِ دَلِيلًا، وَالسَّمْعُ وَإِنْ تَشَعَّبَتْ طُرُقُهُ فَمَالَهَا كَلَامٌ لِلَّهِ الصَّدْقُ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَالْأَفْعَالُ لَا تَدُلُّ عَلَى الْكَلَامِ، بَلْ سَبِيلُ إِبْنَاتِهِ كَسَبِيلِ إِبْنَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ، فَلَوْ وَقَعَتِ الطَّلِبَاتُ فِي الْكَلَامِ نَفْسِهِ، وَأَسْنَدْنَا إِبْنَاتَهُ إِلَى نَفْيِ الْآفَةِ، ثُمَّ رَجَعْنَا فِي نَفْيِ الْآفَةِ إِلَى الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْكَلَامِ لَكُنَّا مُحَاوِلِينَ إِبْنَاتِ الْكَلَامِ بِمَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِتَقْدُمِ الْعِلْمِ بِالْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ نِهَائِهِ الْعَجْزُ.

(١) قارنه ما سبق بما في الإرشاد (ص ٧٢، ٧٤).

(٢) انظر فيما سبق (ل ١٨ أ) من هذا الكتاب.

(٣) اعتمد الجويني على الدليل السمعي في إثبات السمع والبصر في الإرشاد (ص ٧٢)، بما لا ينسجم مع طريقته في استقلال دليل العقل في أصول المسائل الكلامية؛ كإثبات الصانع والوحدانية وغيرها.

وَأِنَّمَا يَتَأَتَّى دَفْعَ هَذَا السُّؤَالِ عِنْدَ ذِكْرِنَا وَجْهَ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَسَبِيلُ إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا كَسَبِيلِ إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا، وَسَفَرِدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَصْفَيْنِ كِتَابًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَقَدْ أَطْلَقَ الْأَصْحَابُ الْقَوْلَ بِأَنَّ النِّقْصَ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ؛ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى تَنَاهِي<sup>(١)</sup> مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ فِي اخْتِصَاصِهَا بِنَعْصِ الْمُتَعَلِّقَاتِ دُونَ بَعْضِ مَا<sup>(٢)</sup> يَفْتَضِي مُخْصَصًا يُخْصَصُهَا بِهِ، وَلِأَنَّ النِّقْصَ مَنَعٌ، وَالْمَنَعُ فِي حُكْمِ الْعَجْزِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَثْبُتُ مَعَهُ مَا يُضَادُّهُ، وَفِي إِبْثَاتِ صِدْقِ قَدِيمٍ لِلْسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ مَعَ أَنَّهَا صِفَاتٌ مَدْحٌ وَكَمَالٌ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: إِنَّ الْإِدْرَاكَ مَعْنَى رَأَيْدٍ عَلَى الْعِلْمِ، أَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ عِلْمٌ مَخْصُوصٌ مُخَالَفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِدْرَاكِ - فَفِي نَفْيِهِ قُصُورٌ وَنَقْصٌ، وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى.

### ( ١ / ٤ / ٣ ) الْقَوْلُ فِي إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِالصِّفَاتِ<sup>(٣)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ عَالِمٌ يَعْلَمُ، قَادِرٌ يَقْدِرُ، حَيٌّ يَحْيَا. وَانْفَقَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ، ثُمَّ اخْتَلَفَتْ آرَاؤُهُمْ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ وَصْفِهِ بِأَحْكَامِ الصِّفَاتِ:

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا: عَدَمُ تَنَاهِي مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ تَبَعًا لِمَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ فِي الصِّفَاتِ، وَتَصْحِيحًا لَهَا مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٢) كَلِمَةٌ: « مَا » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَصَحَّحْتُهَا تَبَعًا لِلْسِّيَاقِ.

(٣) انظر هذا المبحث في: أبي الحسن الأشعري: الإبانة (ص ١٤١)، والباقلاني: الإنصاف (ص ٢٥)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٩٠، ٩٣)، وأبو المظفر الإسفرائيني: التبصير في الدين (ص ١٠٠)، والجويني: لمع الأدلة (ص ٩٩)، والإرشاد (ص ٧٩)، والعقيدة النظامية (ص ٢٤)، والغزالي: قواعد العقائد (ص ١٨٨)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (٦٤/ ب)، والشهرستاني: الملل والنحل (٩٥/ ١)، ونهاية الأقدام (ص ١٨٠، ٢١٤)، والرازي: المحصل (ص ١٨٠)، والمطالب العالية (٣/ ١٥، ١٢٣)، والآمدي: غاية المرام (ص ٣٨)، وأبكار الأفكار (١/ ٢٥٦، ٢٧٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٢/ أ)، وشرح المقاصد (٤/ ٦٩، ٨٥)، وشرح المواقف (٨/ ٥٢، ٥٧)، وجوده غرابة: الأشعري (ص ٩٠)، وانظر أيضًا: الزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٢١٧، ٢٢٤)، والشافعي: الأمدي وآراؤه الكلامية (ص ٢٠٥، ٢٠٩)، وراجع الكردي: علاقة صفات الله تعالى بذاته (ص ١٢٣، ١٤٨).

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذِهِ الْأَحْكَامُ ثَابِتَةٌ لَهُ لِنَفْسِهِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهَا ثَابِتَةٌ لَهُ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِعِلَّةٍ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: هَذَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ رَاجِعٌ إِلَى عِبَارَةٍ، وَمَذْهَبُ جَمِيعِهِمْ نَفْيُ الْعِلَّةِ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِالْأَحْكَامِ، وَنَفْيُ التَّعْلِيلِ بِالذَّاتِ.

وَأَمَّا أَبُو هَاشِمٍ: فَإِنَّهُ يَرَى رَأْيًا خَالَفَ بِهِ مَشَائِخَهُ مُخَالَفَةً مَعْنَوِيَّةً، وَقَالَ: هَذِهِ الْأَحْكَامُ مُعَلَّلَةٌ بِأَخْصِ صِفَاتِ الْبَارِي، وَهِيَ حَالٌ ثَابِتٌ لَهُ مُوجِبَةٌ لَهُ هَذِهِ الْأَحْكَامَ، وَهِيَ كَوْنُهُ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا.

وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ نَقْدَمَ عَلَى الْخَوْصِ فِي الْحِجَاجِ فَضْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي التَّعَرُّضِ لِلْأَحْوَالِ بِالْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ.

وَالثَّانِي: فِي جَوَازِ تَعْلِيلِ الْوَاجِبِ مِنَ الْأَحْكَامِ.

لأنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ الْإِلْتِفَاتُ إِلَى حُكْمِ الشَّاهِدِ بِالْجَوَامِعِ، وَالْقَوْلُ بِالْجَامِعِ تَعَرُّضٌ لِإِثْبَاتِ الْحَالِ عِنْدَ مُثَبِّتِهَا<sup>(٢)</sup>.

### ( أ ) فَصْلٌ: فِي الْحَالِ<sup>(٣)</sup>

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عليه السلام: « لَمْ يُبْعَ بِإِثْبَاتِ الْأَحْوَالِ صَرِيحًا أَحَدٌ قَبْلَ أَبِي هَاشِمٍ، فَأَوَّلُ مَنْ تَابَعَهُ عَلَى رَأْيِهِ فِي إِبْثَاتِ الْأَحْوَالِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ - رحمه الله - عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْزِمِ الْقَوْلَ بِهَا، وَفِي كَلَامِهِ تَرَدُّدٌ، وَأَكْثَرُ مَيْلِهِ إِلَى الْإِثْبَاتِ<sup>(٤)</sup> ».

(١) انظر: المقالات ( ص ١٩٨ )، وشرح الإرشاد للأنصاري ( ٦٤/ب، ٦٥/أ )، والكامل في اختصار الشامل ( ٦٢/أ ).

(٢) قارنه بما في الشامل ( ص ٩٧، ٨٠ )، والكامل في اختصار الشامل ( ل ٦٢/أ ).

(٣) انظر: التمهيد ( ص ١٥٣، ١٦٠ )، والإرشاد ( ص ٨٠ )، وشرح الإرشاد للأنصاري ( ٦٥/أ )، ونهاية الأقدام ( ص ١٣١، ١٤٩ )، والمحصل ( ص ٦٠ )، وغاية المرام ( ص ٢٧ )، والأبكار ( ٣/٤٠٧، ٤١٨ )، وشرح المواقف ( ٣/١٧ )، والفصل ( ٣١/٥، ٣٥ )، والأمدى وآراؤه الكلامية ( ص ٢١٤ ).

(٤) تردد مذهب الباقلاني في إثبات الأحوال ونفيها؛ حتى قال الجويني في الشامل: « وَرَدَّ الْقَاضِي جَوَابَهُ فِي نَفْيِ الْحَالِ وَإِبْثَاتِهَا، وَلَمْ أَرْ لَهُ فِيهَا عَشْرَتَ عَلَيْهِ مِنْ مَصْنَفَاتِهِ قَطْعًا بِأَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ » والأبكار ( ٣/٤٠٧ )، ونسب غير واحد =

وَكَانَ الْإِمَامُ عليه السلام مِنْ مُشْتَبِي الْأَحْوَالِ فِي الْإِنْتِدَاءِ، وَقَدْ أَطْنَبَ الْقَوْلَ فِي إِثْبَاتِهَا وَالرَّدَّ عَلَى مُنْكَرِهَا، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَبَالَغَ فِي إِبْطَالِهَا، وَسَقَّ عُقُولَ مُشْتَبِيهَا<sup>(١)</sup>.

= القول بالأحوال إلى القاضي بغير تردّد؛ كالشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٠٣)، والرازي: المحصل (ص ٦٠)، والذي في التمهيد (ص ١٥٣، ١٥٥) القول بنفي الأحوال بمعناها عند أبي هاشم، وانظر: غاية المرام (ص ٢٧) هامش (ص ٤).

(١) نسبة القول بالأحوال أو نفيها إلى الجويني مما يحتاج إلى إنعام نظر وتأمل: فمن العلماء من نسب القول بالأحوال إلى الجويني مطلقاً جزماً بغير تردّد؛ انظر: غاية المرام (ص ٢٧)، والأبكار (٣/ ٤٠٧)، وبعضهم نسب إليه القول بإثبات الأحوال أولاً ثم نفيها بآخره؛ انظر: نهاية الأقدام (ص ١٣١)، والمحصل (ص ٦٠)، واعتراض أستاذنا الشافعي على هذا بأننا «نجد الجويني في الشامل يرفض الأحوال (١/ ٧١، ١٩٦، ٢٠٥)، بينما يقبلها في الإرشاد (ص ٨٠، ٨٤) وهذا قد يعارض كلام الشهرستاني أنه رفضها أخيراً؛ لأن كتاب الإرشاد متأخر عن الشامل» كما في مقدمة الشامل (ص ٧). انظر: الأمدي وآراؤه (ص ٢٢٧)، وغاية المرام (ص ٢٧) هامش (ص ٤).

وليت شعري: ما الحُجَّةُ في تأخر الإرشاد عن الشامل؟! وقد عزا الجويني - في الإرشاد - إلى الشامل مرة بالإحالة إلى ما سبق تحريره فيه، ومرة بالإحالة إلى ما سوف يبسطه فيه؛ فتراه يقول في الإرشاد (ص ٢٨٩): «وما اتفقوا على وجوب إيجاب الطاعات بالفسوق وقبول التوبة، إلى غير ذلك مما استقصيناه في الشامل»، وفي الإرشاد أيضاً (ص ٤١٨) ما نصه: «والذي عندي أن إجماع سائر الأمم في الأحكام على موجب ما طردناه يوجب العلم جرياً على مستقر العادة، وهذا حسن بالغ وسبسطه في كتاب الشامل»، وهذان النصان يقويان احتمال تزامن الكتابين، ولعل فيه نقضاً لقول ابن خلدون: «ثم جاء بعد القاضي الباقلاني إمام الحرمين، فأمل في الطريقة كتاب الشامل، وأوسع القول فيه، ثم لخصه في كتاب الإرشاد، واتخذ الناس إماماً لعقائدهم» المقدمة (ص ٤٦٥)، وقد رجح المَقْبَلِيُّ تقدّم الإرشاد زمناً بجحة أنه «طالع الإرشاد ولاح له تقدّمه؛ لِرِكْتِهِ لفظاً ومعنى بالنسبة إلى نحو البرهان، وكثرة غلظه في النقل أصلاً وبناءً» العلم الشامخ (ص ٣٣٠).

ومن الحق: أن المسألة في حاجة إلى مزيد بحث وإنعام نظر للوصول إلى آخر أقوال أبي المعالي في الأحوال؛ فمما يَقْوِي قول إمام الحرمين بالحال تضعيفه استدلال الأشاعرة على إثبات الصفات بقياس الغائب على الشاهد بجامع العلة أو الحقيقة أو الدلالة؛ حتى زعم أن «الطريق الموصلة إلى إثبات الصفات تستند إلى القول بالأحوال، وقد نفاها معظم الأصحاب، وغالب الظن أنهم أثبتوها وسمّوها وجوهاً وصفاتٍ» الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٢/ ب)، وانظر البرهان (١/ ١٠٦).

ومن جهة أخرى: نرى كلام الانصاريّ هنا يَقْوِي رجوع أبي المعالي عن القول بالأحوال؛ لأن التلميذ أدرى بأقوال شيخه، وما رآه كمن سمع.

ويقوي رجوع أبي المعالي أيضاً عن القول بالأحوال - ولعل في هذا حجة قاطعة على أن نفي الأحوال كان آخر أقواله -؛ نفيه الأحوال في كتابه: البرهان في أصول الفقه (١/ ١٣٠)، وهو متأخر عن مؤلفات الجويني الكلامية قطعاً؛ فإنه ذكر في البرهان (٢/ ٩١٦) كتابه الغيائي، والغيائي متأخر في التأليف عن الإرشاد والشامل؛ إذ استعاض الجويني في الغيائي والبرهان عما جاء في التلخيص من الأدلة على حجية الإجماع بأدلة أخرى، زعم أنها ما لم يسبق إليه كما في الغيائي (ص ٥٣)، وفي الإرشاد (ص ٤١٧) إشارة إلى كتابه التلخيص في أصول الفقه؛ مما يفسر الحكم بتأخر البرهان عن الإرشاد، وقد سبقت الإشارة إلى كلام المَقْبَلِيِّ في تقدم الإرشاد على البرهان، وهذا ما رجحه الأستاذ الزركاني في الرازي وآراؤه (ص ٥٢٦).

قَالَ الْقَاضِي رحمته: «اعْلَمْ: أَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ لِمَوْجُودٍ غَيْرٍ مُتَّصِفٍ بِالْوُجُودِ، ثُمَّ مِنَ الْأَحْوَالِ مَا يُثْبِتُ مُعْلَلًا، وَمَا يُثْبِتُ غَيْرَ مُعْلَلٍ: فَالْمُعْلَلُ مِنْهَا كُلُّ حُكْمٍ ثَابِتٍ لِلذَّاتِ عَنْ مَعْنَى قَائِمٍ بِهِ نَحْوُ كَوْنِ الْحَيِّ حَيًّا، وَكَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا، وَكُلُّ مَعْنَى قَائِمٍ بِمَحَلٍّ فَهُوَ عِنْدَنَا يُوجِبُ لَهُ حَالًا، وَلَا يَخْتَصُّ إِثْبَاتُ الْأَحْوَالِ بِالْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ»، هَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْقَاضِي. وَخَالَفَهُ أَبُو هَاشِمٍ فِي ذَلِكَ، وَخَصَّصَ الْأَحْوَالَ بِالْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ، ثُمَّ تَنَاقَضَ فِيهِ وَقَالَ: الْحَرَكَةُ تُوجِبُ حَالًا لِلْمُتَحَرِّكِ، وَطَرَدَ ذَلِكَ فِي الْأَكْوَانِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ، ثُمَّ هَذِهِ الْأَحْوَالُ تُثْبِتُ لِلْمَحَالِّ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا الْمَعْنَايِ عِنْدَ الْقَاضِي، وَلِلْجُمْلِ الَّتِي الْمَحَلُّ مِنْهَا عِنْدَ الْجُبَّائِيِّ؛ إِذِ الْجُمْلُ عِنْدَهُمْ فِي حُكْمِ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ فِي الْمَعْنَايِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ؛ لَوْجُوبِ اشْتِرَاطِ الْبِنْيَةِ لِصِفَاتِ الْحَيِّ عِنْدَهُمْ<sup>(١)</sup>.

قَالَ: وَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي لَا تُعْلَلُ: فَكُلُّ صِفَةٍ إِثْبَاتٍ لِذَاتٍ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ نَحْوُ تَحْيِيزِ الْجَوَاهِرِ؛ [١/٥٤] فَإِنَّهُ زَائِدٌ عَلَى وُجُودِهِ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْقَوْلِ كَوْنُ الْعَرَضِ لَوْنًا، سَوَادًا، كَوْنًا، قُدْرَةً، عِلْمًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قَالُوا: فَكُلُّ مَوْجُودٍ لَهُ خَاصِيَّةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ، فَالْمَوْجُودَاتُ لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِوُجُودِهَا وَذَوَاتِهَا، إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ بِأَحْوَالِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، وَهِيَ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّمَانُلُ وَالْإِخْتِلَافُ، ثُمَّ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لَا تُرْصَفُ بِالتَّمَانُلِ وَالْإِخْتِلَافِ وَلَا بِالْوُجُودِ وَلَا بِكَوْنِهَا أَشْيَاءً.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: وَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ مَعْلُومَةٌ عَلَى حِيَالِهَا، بَلْ تُعْلَمُ الذَّاتُ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>. وَعِنْدَ الْقَاضِي: لَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهَا مَعْلُومَاتٍ.

وَأَمَّا نِفَاءُ الْأَحْوَالِ: فَعِنْدَهُمُ الْمَوْجُودَاتُ وَالذَّوَاتُ تَتَمَانُلُ وَتَخْتَلِفُ بِأَنْفُسِهَا لَا غَيْرَ، وَأَنَّ السَّوَادَ يُخَالَفُ الْبَيَاضَ بِوُجُودِهِ كَمَا يُخَالَفُ بِسَوَادِيَّتِهِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: الْقَوْلُ بِالْحَالِ فِي مُبْتَدَأِ الْأَمْرِ مُتَنَاقِضٌ يُدْرِكُ تَنَاقُضَهُ بِالْبَدِيدَةِ، وَالتَّعَرُّضُ لِلْمَذَاهِبِ بِالرَّدِّ وَالْقَبُولِ يَتَرْتَّبُ عَلَى ثُبُوتِهَا، وَإِمْكَانِ اغْتِقَادِهَا، وَإِذَا وَضَحَ التَّنَاقُضُ اكْتَفَى اللَّيْسُ مُتَمَسِّكًا فِي الْحُكْمِ بِظُلَانِ أَصْلِ الْمَذْهَبِ.

(١) انظر: نهاية الأقدام (ص ١٣١)، والأبكار (٣/ ٤٠٩).

(٢) انظر: غاية المرام (ص ٣٤)، والأبكار (٣/ ٤١٠).

(٣) انظر: نهاية الأقدام (ص ١٣١).

فَأَمَّا التَّنَاقُصُ الْبَدِيهِيُّ فَمِنْ ذَلِكَ:

أَنْ مُشَبَّهِي الْأَحْوَالِ مُطْبِقُونَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ بَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ، وَنَحْنُ عَلَى اضْطِرَارٍ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْوُجُودِ إِلَّا الثَّبُوتُ، وَكُلُّ ثَابِتٍ مَوْجُودٌ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ، وَلَيْسَ نَفْيُ الْوُجُودِ وَالْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ - أَوَّلَى مِنْ نَفْيِ الثَّبُوتِ وَالْحُكْمِ بِالْوُجُودِ، وَإِذَا اسْتَمَرَّ مَسْلُكُ الْعَقْلِ فَلَا اكْتِرَاثَ بَعْدَهُ بِالْإِطْلَاقِ وَالْمَنْعِ الْإِلَيْنِ إِلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ الْعَقْلُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَحْسُوسِ الْمُسْكَلِ، وَيَبَيِّنُ الْمَعْقُولَ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْوَهْمُ، مَعَ أَنَّ الْمَوْجُودَ الْمَعْقُولَ مَوْجُودٌ حَقًّا، وَإِذَا نَفَى النَّافِي الْوُجُودَ أَصْلًا فَقَدْ نَفَى الثَّبُوتَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَسُوعُ لَكُمْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي هَذَا، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ طَوَائِفَ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ قَضَوْا بِأَنَّ الْمَعْلُومَاتِ أَشْيَاءَ وَذَوَاتٍ عَلَى خَصَائِصِهَا، وَلَيْسَتْ مَوْجُودَةً، وَلَا وَجْهَ لِنِسْبَتِهِمْ مَعَ كَثَرَتِهِمْ وَامْتِدَادِهِمْ إِلَى جَحْدِ الضَّرُورَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا: «نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا ثُبُوتَ أَشْيَاءَ، وَذَلِكَ الثَّبُوتُ فِي حُكْمِ الْوُجُودِ، وَلَمْ يَرْتَضُوا إِلَّا حَالًا يَنْضَمُّ إِلَى ذَوَاتٍ اعْتَقَدُوا ثُبُوتَهَا، وَلَوْ ابْتَدَرَ سَابِقٌ إِلَى عَقْدِهِمْ وَذَهَبَ مَذْهَبُهُمْ، وَلَمْ يَرِ فِي اضْطِلَاحِهِمْ فِي الثَّبُوتِ وَالْوُجُودِ، لَمَا افْتَضَى عَقْلُهُ الْمُنْطَوِي عَلَى اعْتِقَادِ الثَّبُوتِ نَفْيَ الْوُجُودِ».

قُلْتُ: مَحْصُولُ كَلَامِهِمْ فِي أَنَّ الْمَعْدُومَ ثَابِتٌ يَرْجِعُ إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوُجُودَ الَّذِي تَوَقَّعُوا تَحَقُّقَهُ لَيْسَ أَمْرًا مَعْقُولًا زَائِدًا عَلَى الثَّبُوتِ وَالذَّاتِ وَهَذَا الْوَجْهُ الزَّامُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ عَنُوا بِالثَّبُوتِ ثُبُوتًا تَقْدِيرِيًّا وَهَمِيًّا، وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الْعِلْمِ فَيَقَالُ: الْمَعْدُومُ مَعْلُومٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ.

وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ يُبَاطِرُ الصَّاحِبَ بْنَ عَبَّادٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالزَّمَهُ مَذْهَبَ أَصْحَابِ الْهَيْوَلَى:

فَقَالَ الصَّاحِبُ: إِنَّمَا نُنَزِّمُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ قُلْتُ: بِوُجُودِ الْجَوَاهِرِ فِي الْأَرْلِ:

فَقَالَ الْأُسْتَاذُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الثَّبُوتِ وَالْوُجُودِ.

فَقَالَ الصَّاحِبُ: أَصْحَابُ الْهَيُولَى أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يُطْلِقُوا لَفْظَ الْوُجُودِ، وَيَعْنُونَ<sup>(١)</sup> بِهِ الْوُجُودَ الْحَقِيقِيَّ، لَكِنْ عَنَّا بِهِ الثَّبُوتَ.

فَقَالَ الْأُسْتَاذُ: انْفِصِلْ مِمَّنْ تَقُولُ الْمُعْتَرِ لَهُ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يُطْلِقُوا لَفْظَ الثَّبُوتِ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِ الْوُجُودَ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: الْعُقَلَاءُ يُطْلِقُونَ لَفْظَ الثَّبُوتِ عَلَى الْمَقْدُورِ فَهُوَ لَيْسَ بِالْقِيَامَةِ ثَابِتَةً. قُلْنَا: وَقَدْ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا كَائِنَةٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا سَتَكُونُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُ أَتَى اللَّهُ﴾ [النحل: ١] وَقَالَ: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِي مَعْنَاهُ، فَكَذَلِكَ تَقُولُونَ: إِنَّهَا ثَابِتَةٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا ثَابِتٌ.

ثُمَّ الْعَجَبُ مِنْ ابْنِ الْجَبَّائِي حَيْثُ أَثْبَتَ ذَوَاتٍ فِي الْعَدَمِ، وَأَثْبَتَ لَهَا خَصَائِصَ الصِّفَاتِ، وَتِلْكَ الصِّفَاتُ رَغَمَ أَنَّهَا أَحْوَالٌ لَا تُوصَفُ، وَاعْتَرَفَ بِأَنَّ اللَّهَ مُوجُودٌ ثَابِتٌ، وَلَوْ طُولِبَ بِالْفَضْلِ بَيْنَ الذَّاتِ الثَّابِتَةِ الْمَوْصُوفَةِ فِي الْعَدَمِ وَبَيْنَ الْوُجُودِ الْأَزَلِيِّ الْمَوْصُوفِ فِي الْوُجُودِ وَبَيْنَ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا وَسَمَّاها أَحْوَالًا، وَزَعَمَ أَنَّهَا لَا تُوصَفُ - لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

وَلَوْ قِيلَ لَهُ: الْقَدِيمُ ثَابِتٌ وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَالْأَحْوَالُ مُوجُودَةٌ، لَمْ يَجِدْ عَنْهُ انْفِصَالًا. وَيُقَالُ لِلْقَاضِي: إِذَا لَمْ يَتَّعِدْ أَنْ تَكُونَ الْأَحْوَالُ مَعْلُومَةً وَمُقَدَّرَةً تَبَعًا لِلذَّوَاتِ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِهَا مُوجُودَةً تَبَعًا لَهَا لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَمِمَّا عَدَّهُ الْعُقَلَاءُ مِنَ الْبَدَائِهِ إِطْلَاقُهُمُ الْقَوْلَ بِأَنَّ: لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، [٥٤/ب] فَكَيْفَ يَرْجُو النِّجَاءَ مِنْ ذَلِكَ مُحَقِّقٌ بِلَفْظَةٍ يُطْلِقُهَا وَيُحِيلُ بِهَا رُبَّةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَيَقُولُ: الْمَعْلُومَاتُ تَنْقَسِمُ إِلَى مُتَنَبِّ وَإِلَى مَوْجُودٍ وَإِلَى صِفَةٍ وَجُودٍ لَا تَنْصِفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ، وَالصِّفَةُ لَا تُوصَفُ ».

فَيُقَالُ: هَذَا تَحَكُّمٌ فِي التَّنْقِيسِ؛ فَالصِّفَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا - مُورد الكلام - إِمَّا أَنْ تَكُونَ ثَابِتَةً أَوْ مُتَنَبِّةً، ثُمَّ يَلْزَمُ فِي الثَّبُوتِ مَا يَلْزَمُ فِي الْوُجُودِ.

وَقَوْلُهُ: الصِّفَةُ لَا تُوصَفُ - دَعَاوَى عَرِيَّةً، فَيُقَالُ لَهُ: الصِّفَةُ هَلْ تَخْتَصُّ، وَهَلْ تُخَصَّصُ، وَهَلْ تَقْتَضِي حُكْمًا وَتَمَازُلًا وَاجْتِلَافًا؟

(١) كذا في الأصل على الرفع، ولعل لها وجهًا على الحالية أو الاستئناف.

(٢) كذا بالأصل.

فَإِنْ أَتَنَكَّرَ ذَلِكَ بَانَ مِنْ مُنْكَرِهِ الْجَحْدُ وَالْعِنَادُ.

وَإِنْ اعْتَرَفَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فَالْمُخْتَصَّاتُ مُخْتَصَّةٌ بِخَصَائِصِهَا، وَخَصَائِصُهَا مُمَيَّزَةٌ لَهَا، فَتَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِهِ يَجْرُ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، وَالْإِعْتِرَافَ بِهِ خُرُوجٌ عَنِ الْمَعْقُولِ، وَامْتِنَاعُ ذَلِكَ قَاضٍ بِحَضَرِ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى الدَّوَاتِ تَقْدِيرًا أَوْ تَحْقِيقًا، أَوْ عَلَى الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، ثُمَّ الْعَدَمُ إِنَّمَا يُعْلَمُ مُصَافًا إِلَى وُجُودٍ، أَوْ إِلَى تَقْدِيرِ وُجُودٍ، فَهَذَا وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ الْبَدَائِهِ وَالضَّرُورَاتِ.

وَأَتَضَحَّ بِذَلِكَ أَنَّ الدَّوَاتِ إِنَّمَا تَخْتَلِفُ وَتَتَمَثَّلُ بِنَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ فِي أَنْفُسِهَا وَلَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمُخْتَلِفِ.

وَلَوْ أَطْلَقَ مُطْلَقَ لَفْظِ الْوُجُودِ عَلَى الْأَحْوَالِ، فَيُقَالُ لَهُ: لَوْ كَانَتِ الْأَحْوَالُ مَوْجُودَةً لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً لَا اخْتِصَاصَ لَهَا، أَوْ تَكُونَ مُخْتَصَّةً.

وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ الْمُطْلَقَ الْمُرْسَلَ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُهُ، وَكَذَلِكَ النَّفْيُ الْمُرْسَلُ وَالثَّبُوتُ الْمُرْسَلُ، وَكَيْفَ نَطْمَعُ فِي ذَلِكَ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ كَوْنَ السَّوَادِ سَوَادًا لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَيَاضِ بَيَاضًا، وَكَوْنَ الْعِلْمِ عِلْمًا لَيْسَ فِي مَعْنَى كَوْنِ الْقُدْرَةِ قُدْرَةً، فَإِنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الدَّوَاتِ إِنَّمَا يَقَعُ بِالْأَحْوَالِ لَا غَيْرٍ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الدَّوَاتِ عِنْدَ مُنْتَبِئِي الْأَحْوَالِ مَوْجُودَاتٌ مُطْلَقَةٌ دُونَ أَحْوَالِهَا الْمُخْتَصَّةِ لَهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ أَحْوَالُهَا مُطْلَقَةً؟! وَلَوْ قَبْلَ ذَلِكَ لَطَاحَ التَّخَصُّصُ وَالْمُخْتَصُّ وَالْمَيَّزُ بَيْنَ الْإِخْتِلَافِ وَالتَّمَثُّلِ، وَكَيْفَ تَخْتَلِفُ الدَّوَاتُ بِمَا لَا تَخْتَلِفُ، وَتَتَفَقُّ بِمَا لَا تَتَفَقُّ، وَلَوْ كَانَتِ الدَّوَاتُ ثَابِتَةً مَوْجُودَةً لَا اخْتَصَّتْ بِأَحْكَامٍ أَوْ هَمَّ مُنْتَبِئُو الْأَحْوَالِ بِأَمْثَالِهَا، ثُمَّ الْقَوْلُ فِي أَحْوَالِ الْأَحْوَالِ كَالْقَوْلِ فِي الْأَحْوَالِ.

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ: أَنَّ مِنْ أَصْلِ الْمُشَبَّهَةِ أَنَّ وُجُودَ الْجَوْهَرِ فِي حُكْمِ وُجُودِ الْعَرَضِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا فِي حُكْمِ الْوُجُودِ افْتِرَاقٌ، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ بِحَالِيَهُمَا أَوْ أَخَصِّيَهُمَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَكَانَ وُجُودُ الْجَوْهَرِ فِي حُكْمِ وُجُودِ الْعَرَضِ، فَمَا لَهُ اخْتِصَّاسٌ بِلَازِمِ حَالِهِ، وَمَا لِحَالِهِ اخْتِصَّاسٌ بِهِ، وَوُجُودُهُ كَوُجُودِ غَيْرِهِ؟! فَلَوْ أَلْزَمُوا قَلْبَ الْأَجْنَاسِ فِيمَاذَا يُجِيبُونَ؟!

وَجُمْلَةُ مَا ذَكَرَهُ الْمُشَبَّهَةُ كَوْنُهَا مَسَالِكُ:



أَحَدُهَا - وَهُوَ أَوْقَعُهَا - أَنَّهُمْ قَالُوا: نَحْنُ - عَلَى قَطْعٍ - نَعْلَمُ أَنَّ السَّوَادَ يُشَارِكُ الْبَيَاضَ  
بَوَجْهِ لَا يُشَارِكُ بِهِ الْقُدْرَةَ أَوْ الْعِلْمَ، وَزَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ ضَرُورِيٌّ، ثُمَّ قَالُوا: السَّوَادُ يُخَالِفُ  
الْبَيَاضَ بِوَجْهِ بِيَدِيهِ لَا يُنْكِرُ، فَإِذَا قَضَى الْعَقْلُ بِاجْتِمَاعِ وَاجْتِلَافِ نَظَرِ الْعَاقِلِ بَعْدَ ذَلِكَ،  
فَيَسْتَبِينُ أَنَّ الشَّيْئَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِيمَا يَفْتَرِقَانِ فِيهِ، وَالشَّيْءُ لَا يُخَالِفُ نَفْسَهُ وَلَا يُقَارِفُهُ،  
وَكَذَلِكَ لَا يُمَاطِلُ نَفْسَهُ، وَهَذَا قَاضٍ بِوَجْهَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا: الْإِشْتِرَاكُ، وَهُوَ الْوُجُودُ وَاللَّوْنِيَّةُ،  
وَفِي الثَّانِي: الْإِخْتِلَافُ، وَهُوَ الْحَقِيقَةُ وَالْخَاصِيَّةُ.

وَهَذَا أَوْجَزُ مَسَلِكٍ لَهُمْ، وَهُوَ عَلَى الْفَوْرِ مُنْتَقِضٌ بِحَالِي السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ لَوْ قِيلَ بِالْحَالِ،  
وَكَذَلِكَ بِحَالِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا مُشْتَرِكَا فِي الثَّبُوتِ، مُتَبَايِنَانِ فِي قَضِيَّةِ الْإِخْتِصَاصِ،  
وَلَا جَوَابَ عَنْ هَذَا، وَلَا يُجَبِّهُهُمْ قَوْلُهُمْ: الصِّفَةُ لَا تُوصَفُ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَالْمَسَلِكُ الثَّانِي لَهُمْ، وَمَنْشَأُهُ مِنْ اخْتِلَافِ الْعُلُومِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَعْلَمُ الْعَالِمُ الْوُجُودَ،  
وَلَا يَعْلَمُ الْخَاصِيَّةَ، بَلْ يَعْلَمُ بَعْدَ ذَلِكَ اخْتِصَاصَهُ، وَالْعِلْمَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
الْمَعْلُومُ بِالْعِلْمِ الثَّانِي هُوَ الْمَعْلُومُ بِالْعِلْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ يَقْطَعُ عِنْدَ الْإِئْتِصَافِ بِالْعِلْمِ  
الثَّانِي أَنَّهُ أَحَاطَ بِمَا لَمْ يُحِطْ بِهِ مِنْ قَبْلُ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الْجَهْلِ بِالتَّحْزِيرِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ،  
[١/٥٥] فَلَوْ كَانَ تَحْزِيرُ الْجَوْهَرِ وَجُودَهُ، لَاسْتَحَالَ ذَلِكَ؛ كَمَا اسْتَحَالَ أَنْ يَعْلَمَ الْوُجُودَ مَنْ  
يَجْهَلُهُ.

يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَوْ اتَّحَدَ مَعْلُومُ الْعِلْمَيْنِ لَمْ يَتَقَرَّرَ الْقَضَاءُ بِاخْتِلَافِهِمَا قِيَاسًا عَلَى  
الْعِلْمَيْنِ الْحَادِثَيْنِ بِوُجُودِ الْجَوْهَرِ، وَهَذَا عَلَى الْفَوْرِ يُنْتَقِضُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ الصَّائِرَ إِلَيْهَا يَعْتَقَدُ  
ثُبُوتَهَا، ثُمَّ يُدْرِكُ بَعْدَ ذَلِكَ حَقَاقَتَهَا بِزَعْمِهِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَيْنُ مَا أَلْزَمَ خَصَمَهُ فِي مُبْتَدَأِ الْأَمْرِ،  
وَلَا خَفَاءَ بِلُزُومِ ذَلِكَ، وَلَا يُنَجِّي مِنْ ذَلِكَ إِطْلَاقُ لَفْظٍ وَمَنْعُ لَفْظٍ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ يُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّهُ يُدْرِكُ وَجُودَ جَوْهَرٍ دُونَ تَحْزِيرِهِ، أَوْ يُدْرِكُ وَجُودَ لَوْنٍ عَلَى التَّعْيِينِ  
إِلَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِلْعُمُومِ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَالْإِدْرَاكُ يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمُدْرِكِ،  
وَوُجُودَ الْجَوْهَرِ لَا يَكُونُ وَجُودًا لِلْجَوْهَرِ إِلَّا مَعَ التَّحْزِيرِ، وَبِهِ يَتِمِّيزُ عَنْ وَجُودِ الْعَرَضِ.

وَالْمَسَلِكُ الثَّالِثُ لَهُمْ يَتَعَلَّقُ بِتَهْوِيلَاتٍ لَا حَاصِلَ لَهَا، مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا:

إِذَا نَفَيْتُمُ الْحَالَ فَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى إِبْتِاثِ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ، وَنَمْتَنِعُ عَلَيْكُمْ إِبْتِاثُ الصِّفَاتِ

لِلَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ: مَا أَوْجَبَ الْحُكْمَ، وَالْمَعْلُولَ: مَا أَوْجَبَتْهُ الْعِلَّةُ، وَلَا شَيْءَ يُوجِبُ نَفْسَهُ، فَفِي نَفْيِ الْحَالِ إِبْطَالُ إِيْجَابِ الْعِلَّةِ.

فَإِذَا قُلْتُمْ: الْعِلْمُ يُوجِبُ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا، فَالْمُطَابَقَةُ بَاقِيَةٌ عَلَيْكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ إِنْ عَنِتُّمْ بِالْمُوجِبِ ذَاتَ الْعَالِمِ فَقَدْ سَبَقَ ذَاتُهُ ذَاتَ الْعِلْمِ.

وَإِنْ قُلْتُمْ: يُوجِبُ الْعِلْمُ بِنَفْسِهِ، فَالشَّيْءُ لَا يُوجِبُ بِنَفْسِهِ، وَفِيهِ بُطْلَانُ الْقَصْدِ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا أَنَّ الْمَعْلُولَ هُوَ الْحُكْمُ الثَّابِتُ لِدَاتِ الْعَالِمِ الصَّادِرِ مِنَ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي الْحَالِ الْمُعْلَلَةِ.

قَالُوا: وَإِذَا نَفَيْتُمُ الْحَالَ فَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى إِبْتَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى ذَلِكَ اعْتِبَارُ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ بِجَمَاعِ عَقْلِيٍّ، وَأَنْتُمْ مَمْنُوعُونَ عَنْ ذَلِكَ بِنَفْيِكُمْ الْأَحْوَالَ؛ فَإِنَّكُمْ إِذَا أَنْكَرْتُمْ كَوْنَ الْعِلْمِيَّةِ حَالًا زَائِدَةً عَلَى وُجُودِ الْعِلْمِ، وَقَضِيَّةٌ يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا جِنْسُ الْعِلْمِ، فَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى اعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، لَا بِطَرِيقِ الْعِلَّةِ، وَلَا بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ - أَعْنِي الْعِلْمَ الْقَدِيمَ وَالْحَادِثَ - أَكْثَرُ مِنَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ.

وَلَوْ قِيلَ: «الْعِلْمُ يُوجِبُ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا فَلْيُوجِبْ كَوْنَ الْقَادِرِ قَادِرًا غَائِبًا»: كَانَ بَاطِلًا مِنَ الْقَوْلِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: «حَقِيقَتُهُ فِي الشَّاهِدِ مِنْ لَهُ الْعِلْمُ، فَلْيَكُنْ فِي الْغَائِبِ مِنْ لَهُ الْقُدْرَةُ»: كَانَ مُحَالًا.

وَإِذَا قُلْتُمْ: الْوَجْهَ الَّذِي افْتَضَى الْعِلْمَ حُكْمُهُ غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي خَالَفَ بِهِ الْعِلْمَ الْقَدِيمُ الْعِلْمَ الْحَادِثَ. فَقَدْ أَثْبَتْنَا وَجْهَيْنِ، وَذَلِكَ مُرَادُنَا.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رحمته الله: «غَايَةُ هَؤُلَاءِ امْتِنَاعُ اعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ عَلَيْنَا، إِذَا رَأَيْنَا نَفْيَ الْأَحْوَالِ»، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا نَقَدَّمُ أَوْ سَنُوضِّحُ أَنَّهُ: لَا مَعْنَى لِاعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ، وَالطَّرُقُ الَّتِي ادَّعَوْا انْحِسَامَهَا عَلَيْنَا بَاطِلَةٌ عِنْدَنَا مَعَ الْقَوْلِ بِإِبْتَاتِ الْحَالِ بُطْلَانَهَا مَعَ الْمَصِيرِ إِلَى نَفْيِهَا. فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ: فَلَا تَحْقِيقَ لَهُمَا، وَالْأَحْوَالَ الَّتِي نَدَّعِي الْإِشْتِرَاكَ فِيهَا لَا حَاصِلَ لَهَا.

وَالْقَوْلُ الْوَجِيزُ الْمُغْنِي فِي ذَلِكَ كُلِّهِ: أَنَّا نَضَعُ دَلِيلَنَا فِي الْمَوْجُودِ الْأَرَلِيِّ وَضَعُ الْوَاضِعِ

أَوَّلُ دَلِيلُهُ فِي الشَّاهِدِ، فَإِنْ أَفْضَى إِلَى حَقِّ اعْتِمَادِنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يُفْضِ إِلَى مَقْصُودٍ مَطْلُوبٍ لَمْ يَنْفَعِ مَعَ انْجِسَامِ النَّظَرِ فِي اطِّرَادِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الطَّلَبِ، يَغْنِي فِي الشَّاهِدِ.

وَأَمَّا كَلَامُ الْأَصْحَابِ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ - فَنَرَسِمُ فِيهِ فَضْلاً جَامِعاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا عُمْدَتُهُمْ فِي الْبَابِ: أَنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ اشْتَرَكَا فِي اللَّوْنِيَّةِ وَاخْتَلَفَا فِي الْحَقِيقَةِ وَالْخَاصِّيَّةِ؛ إِذِ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ وَالِاشْتِرَاكُ وَالِاخْتِلَافُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ غَيْرُ مَعْقُولٍ، فَتَبَتَ أَنَّ لِلْسَّوَادِ صِفَاتٍ، وَكَذَلِكَ لِلْبَيَاضِ، يُتَصَوَّرُ الْإِشْتِرَاكُ فِي بَعْضِهَا لِعُمُومِهَا، وَالِاخْتِلَافُ فِي بَعْضِهَا لِخُصُوصِهَا.

وَنَحْنُ قَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ بِالْأَحْوَالِ [ ٥٥/ب ] لِإِشْتِرَاكِهَا فِي الثُّبُوتِ وَكَوْنِهَا أَحْوَالاً، وَلِاخْتِلَافِهَا فِي الْمُقْتَضِيَّاتِ، ثُمَّ الصِّفَةُ لَا تُوصَفُ، فَإِنْ جَارَ الْإِكْتِفَاءُ بِالْأَحْوَالِ، جَارَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِالذَّوَاتِ عَنِ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ تَبَتَ أَنَّ السَّوَادَ مَوْجُودٌ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ الْبَيَاضُ، فَلَا مَعْنَى لِصِفَاتٍ لَا تَتَّصِفُ بِوُجُودٍ وَلَا عَدَمٍ يَقَعُ بِهَا الْإِخْتِصَاصُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْقَلَ فِيهَا الْإِخْتِصَاصُ، وَلَكِنْ قَدْ يُعْلَمُ الشَّيْءُ مِنْ وَجْهِ وَيُجْهَلُ مِنْ وَجْهِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: عَبَّرَ ثُمَّ عَنِ الْأَحْوَالِ بِالْوُجُوهِ.

قُلْنَا: هَذَا ظَنٌّ مِنْكُمْ ظَنَنْتُمُوهُ بِنَا، فَنَحْنُ لَا نُثْبِتُ مَا لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الثُّبُوتُ وَالْوُجُودُ، إِلَّا أَنْ الشَّيْءَ يُعْلَمَ مَعَ غَيْرِهِ مَرَّةً، وَيُعْلَمَ مُنْفَرِداً عَنْهُ مَرَّةً، وَهَذَا مَعْنَى الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَذَلِكَ إِلَى اضْطِلَاحِ أَهْلِ اللِّسَانِ حَيْثُ جَعَلُوا اللَّوْنَ اسْماً عَامّاً لِأَصْنَافِ اللَّوْنِ، وَجَعَلُوا الْعَرَضَ اسْماً عَامّاً يَشْمَلُ أَصْنَافَ الْمَعَانِي الْمُحَدَّثَةِ، فَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ رَاجِعَانِ إِلَى الْأَسْمَاءِ؛ فَإِنَّ الذَّاتَ الْوَاحِدَةَ لَيْسَ فِيهَا عُمُومٌ وَلَا خُصُوصٌ، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ لَهُ فِي هَذَا الْكَيْسِ دَرْهَمًا، أَوْ أَنَّ لَهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ أُخْتًا مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَلَيْسَ يَعْلَمُ عَيْنَ الْمَعْلُومِ فَقَدْ عَلِمَ وَجْهَهُ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ عِلْمَهُ وَجْهَهُ يَرْجِعَانِ إِلَى أَحْوَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ إِضَافَاتٌ وَنِسَبٌ، وَكَذَلِكَ الْجَوْهَرُ لَهُ أَحْكَامٌ وَأَوْصَافٌ يَجُوزُ أَنْ نَعْلَمَ بَعْضَهَا وَنَجْهَلَ بَعْضَهَا، وَلَيْسَتْ جُمْلَةً أَوْصَافُهَا الَّتِي يَصِحُّ الْعِلْمُ بِهَا أَحْوَالاً عِنْدَ مُثَنِّيَّهَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ: بَدَأَتْهُ الْعُقُولُ شَاهِدَةً لِمَنْ لَا يَتِمَارَى فِيهَا بِأَنَّ السَّوَادِيَّةَ لَوْنِيَّةٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ أَنَّ السَّوَادِيَّةَ لَوْنِيَّةٌ سَفَهٌ.

وَإِذَا لَاحَ ذَلِكَ قِيلَ: إِنْ كَانَتْ لَوْنِيَّةُ السَّوَادِ سَوَادِيَّةً، وَسَوَادِيَّةُ ذَاتِهِ، فَقَدْ انْتَفَتِ الْأَحْوَالُ أَصْلًا.

وَإِنْ قِيلَ: لَوْنِيَّةُ السَّوَادِ الَّتِي بِهَا يُشَارِكُ الْبَيَاضُ زَائِدَةٌ عَلَى سَوَادِيَّةِهِ، وَسَوَادِيَّةُ لَوْنِيَّةِهِ: فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ لَوْ نُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ اللَّوْنِيَّةَ الَّتِي إِلَيْهَا مَرَامِي الْمُشْتَبَةِ فِي حُكْمِ صِفَةٍ عَامَّةٍ، وَالسَّوَادِيَّةُ فِي حُكْمِ صِفَةٍ خَاصَّةٍ، فَكَيْفَ يَنْسَاقُ فِي الْعَقْلِ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى خُصُوصٍ وَعُمُومٍ فِي اللَّوْنِيَّةِ؟ وَهَلْ يُتَلَقَّى ذَلِكَ بِالْقَبُولِ؟! فَلْيَجِرَّ الْمُحَاوِرُ فِي ذَلِكَ جَوَابَهُ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَهِيَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا بَيِّنٌ فَمَا الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْتِرَاكِ وَالْإِخْتِلَافِ؟

قُلْنَا: لَيْسَتْ الْأَلْوَانُ مُشْتَرَكَةً أَصْلًا، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ السَّوَادِ لَوْنًا غَيْرَ كَوْنِهِ سَوَادًا، وَلَا يَكُونُ الْبَيَاضُ لَوْنًا غَيْرَ كَوْنِهِ بَيَاضًا، وَلَيْسَ فِي لَوْنٍ جِهَتَا لَوْنِيَّةٍ.

وَأَمَّا الْإِشْتِرَاكُ فِي اسْمِ اللَّوْنِ: فَلَيْسَ لَهُ تَحْقِيقٌ؛ فَإِنَّ اللَّوْنَ الْمُطْلَقَ مِنْ غَيْرِ تَنْصِيبٍ عَلَى تَخْصِيبٍ لَيْسَ مَعْقُولًا.

نَعَمْ: هُوَ لَفْظٌ عَامٌّ يَشْمَلُ أَحَادًا، وَحَظٌّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَاصَّةً، وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِالْعُمُومِ ثُبُوتَ أَحْوَالٍ لَهَا حُكْمُ التَّمَاثُلِ فِي الْأَحَادِ، وَلَكِنَّ مَسْمِيَّاتِ الْعُمُومِ فِي ذَوَاتِهَا عَلَى خُصُوصِ أَحْكَامِهَا، وَاللَّفْظُ بِصِغَةٍ يَتَنَاوَلُهَا فَإِمَّا أَنْ يَثْبُتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَسْمِيَّاتِ مَعْنَى هُوَ بَعِيْنُهُ ثَابِتٌ كَسَائِرِهَا فَمُحَالٌ.

فَإِنْ قَالُوا: اجْتِمَاعُ الْأَلْوَانِ فِي اللَّوْنِيَّةِ مَعْنَى مَعْقُولٌ.

قُلْنَا: لَيْسَتْ اللَّوْنِيَّةُ مَعْقُولَةٌ عَلَى إِزْسَالِهَا أَصْلًا، وَإِنَّمَا تُعْقَلُ عَلَى حَقِيقَتِهَا إِذَا عَقَلْنَا السَّوَادِيَّةَ وَالْبَيَاضِيَّةَ وَنَحْوَهَا؛ فَإِنَّ مَحْضُولَ الْكَلَامِ إِلَى أَنَّ الْمُخْتَلَفَاتِ لَا تَشْتَرِكُ فِي مَعْنَى مَعْقُولٍ مُسْتَقِلٍّ، وَإِنَّمَا تَشْتَرِكُ فِي اسْتِمَالِ لَفْظَةٍ عَلَيْهَا حَظٌّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا خَاصَّةً، وَاللَّفْظُ فِي الْوَضْعِ عِلْمٌ شَامِلٌ.

ثُمَّ مَنْ أَثْبَتَ الْأَحْوَالَ وَحَكَمَ بِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ مُتَمَاثِلَةً فِي الْوُجُودِ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ وُجُودَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ مُمَاتِلٌ لَوُجُودِ الْمُخْدَنَاتِ فِي حُكْمِ الْوُجُودِ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُفْنِعَةٌ.

( ب ) كتاب العلال ( الْقَوْلُ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ )<sup>(١)</sup>

قَالَ أَصْحَابُنَا: « الْعِلَّةُ هِيَ الصِّفَةُ الْجَالِيَّةُ لِلْحُكْمِ، أَوْ الْمَوْجِبَةُ لِلْحُكْمِ ».  
وَقَالَ الْقَاضِي - رحمه الله - : « هِيَ الصِّفَةُ الْمَوْجِبَةُ لِمَا قَامَتْ بِهِ حُكْمًا وَالْمَعْلُولُ مَا أَوْجَبَتْهُ الْعِلَّةُ »<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأَصْحَابِ: لَا مَعْنَى لِلْمَعْلُولِ وَالْحُكْمِ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْعِلَّةِ بِمَا هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ، وَاخْتِصَاصُهَا بِهِ هُوَ نَفْسُهَا لَا غَيْرُ، فَالْعِلَّةُ وَالْمَعْلُولُ وَاحِدٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ [١/٥٦] الْإِخْتِصَاصُ ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ كَاخْتِصَاصِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ، وَالْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ، وَالْإِذْرَاكِ بِالْمُدْرَكِ، وَكَذَا اخْتِصَاصُ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالْأَفْعَالِ عَلَى وَجْهِهِ مَخْصُوصَةٍ حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهَا حَلَالًا وَبَعْضُهَا حَرَامًا، وَبَعْضُهَا صَحِيحًا وَبَعْضُهَا فَاسِدًا، وَهَذَا الْإِخْتِصَاصُ هُوَ نَفْسُ الْمُخْتَصِّ بِمَا هُوَ مُخْتَصَّ كَمَا قَدْ مَنَّا.

وَقَالَ قَائِلُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي مَعْنَى الْحُكْمِ وَالْمَعْلُولِ: إِنَّهُ اسْتِحْقَاقُ مَا لَهُ الْعِلَّةُ الْخَبَرُ بِأَنَّهُ لَهٗ تِلْكَ الْعِلَّةُ، أَوْ خَصَّتْهُ أَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِ، وَلَسْنَا نُرِيدُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ نَفْسَ الْخَبَرِ، بَلْ عَيْنًا بِهِ أَنَّ مُخْبِرًا لَوْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ تِلْكَ الْعِلَّةُ كَانَ صَادِقًا، سَوَاءٌ وَجَدَ الْخَبَرُ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ، وَبِهَذَا الْإِخْتِصَاصِ فَرَّقْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَمْ تَخْتَصَّ بِهِ.

وَمُنْتَبَهُ الْأَحْوَالِ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْمَعْلُولَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ وَحَالٌ، وَهِيَ صَادِرَةٌ عَنِ الْعِلَّةِ ثَابِتَةٌ لِمَحَلِّهَا عِنْدَ الْقَاضِي، وَتَنْبَسِطُ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي الْمَحَلُّ مِنْهَا عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ وَأَتْبَاعِهِ.

(١) مبحث العلة والمعلول وما يتبعه من مباحث إنما ينفع القائلين بالأحوال، فإن ذلك من توابع القول بالأحوال وفروعها، أما على مذهب نفاة الأحوال - وهم جمهور الأشاعرة - « فلقد كان إبطال الأصل مغنياً عن النظر في الفرع التابع؛ لكنه ربما دعت حاجة بعض الناس إلى معرفتها عند ظنه صحة القول بالأحوال » انظر: الأبيكار (٤١٨/٣)، وشرح المواقف (٤/١٨٤، ١٨٥).

وانظر مباحث العلة وأحكامها في: الشامل (ص ٦٤٦، ٦٥٠)، والأبيكار (٣/٤١٩، ٤٦٠)، وغاية المرام (ص ١٦، ١٤)، وشرح المقاصد (٢/٧٥، ١٣٦)، وشرح المواقف (٤/١٨٤، ٢٠٧).

(٢) تعريف القاضي لليلة، نسبه إليه الجويني في الشامل (ص ٦٤٦) ورجحه، والآمدي في الأبيكار (٣/٤٢٢)، وهو متأثر بتعريف أبي الحسن الأشعري؛ حيث عرف العلة بأنها « المعنى الذي يتعلق بها الحكم الموجب عنه، وكان لا يابى تسمية المعاني التي تقوم بالجواهر كالأعراض الحادثة القائمة بها عللاً، وكان يسمي أحكامها الموجبة عنها معلولة بها، وذلك كقولنا: الحركة علة للمتحرك في كونه متحركاً، فيكون كونه متحركاً معلولاً بالحركة والحركة علته، وليس كونه متحركاً أكثر من ذاته ووجود الحركة بها » ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٣٠٩).

فَإِنْ قِيلَ: الْعُقْلَاءُ يَذَرِكُونَ الْأَحْكَامَ أَوْ لَا ضَرُورَةَ مِثْلَ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَكَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ اعْتَقَدُوا وَجُوبَهَا لَا يَنْحَثُونَ عَنْ عَلَيْهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا أَدْرَكُوهُ ضَرُورَةً زَائِدَةً عَلَى مَا يَطْلُبُونَ الْوُصُولَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ نَظَرًا.

قُلْنَا: مَنْ أَدْرَكَ جِسْمًا مُثَلِّوًا أَوْ مُتَحَرِّكًا أَوْ أَدْرَكَ نَفْسَهُ عَالِمَةً، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَرَكَةَ وَاللَّوْنَ وَالْعِلْمَ، غَيْرَ أَنَّهُ التَّبَسُّعُ عَلَيْهِ ذَاتُ الْجَوْهَرِ بِذَوَاتِ هَذِهِ الْمَعَانِي، فَيَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَفِكْرٍ لِدَرْكِهِ حَقِيقَتَهُ؛ وَهَذَا كَمَنْ يَذَرِكُ جِسْمًا عَلَى بُعْدِ الْمَسَافَةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ جِزْمَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذَرِكْ حَقِيقَتَهُ: أَهْوَ طَائِرٌ أَوْ بَهِيمَةٌ أَوْ إِنْسَانٌ؟ فَيَتَفَكَّرُ فَيَعْلَمُ مَا هِيَ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَنْ أَدْرَكَ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا أَوْ عَالِمًا، فَقَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَدْرَكَ ذَاتًا عَلَى حَالٍ، ثُمَّ يَسْتَبِينُ بِالْفِكْرِ أَنَّ مَا أَدْرَكَهُ هُوَ اللَّوْنُ وَالْحَرَكَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْعِلَّةَ وَالْمَعْلُولَ وَاحِدٌ، فَقَدْ أَبْطَلْنَا الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَوْجِبِ وَالْمُوجَبِ. قُلْنَا: إِنْ بَطَلَ التَّفْسِيمُ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، بَطَلَ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمُحَقَّقِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُمَا وَاحِدٌ، ثُمَّ لَوْ بَطَلَ ذَلِكَ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ إِذْ قُلْنَا: إِنَّهُ اخْتِصَاصُهَا بِمَا اخْتَصَّ بِهِ إِمَّا قِيَامًا أَوْ تَعَلُّقًا - بَطَلَ أَيْضًا فِي اخْتِصَاصِ الْحَالِ بِمَا هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ، ثُمَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْعِلَّةِ - وَهِيَ ذَاتُ بِذَاتٍ - أَوْضَحَ مِنْ اخْتِصَاصِ الْحَالِ الَّتِي لَا تُوصَفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْعِلَّةُ هِيَ الْمَعْلُولُ لَكَانَ الْعِلْمُ هُوَ الْعَالِمُ.

قُلْنَا: الْعِلْمُ خَبَرٌ عَنْ ذَاتٍ وَشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَالْعَالِمُ خَبَرٌ عَنْ ذَاتَيْنِ وَشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا قَائِمٌ بِالنَّفْسِ لَهُ عِلْمٌ، وَالْمَعْلُولُ كَوْنُ الذَّاتِ عَالِمَةً، وَعِلَّتُهَا عِلْمُهَا مُضَافًا إِلَيْهَا بِهِذِهِ الْهَاءِ، فَأَمَّا مُفْرَدًا لِقَوْلِ عِلْمٍ خَبَرٌ كَمَا بِهِ يَعْلَمُ فَنَقُولُ: عِلْمُهُ هُوَ عَالِمِيَّتُهُ لَا غَيْرُ، وَلَا نَقُولُ: الْعِلْمُ وَالْعَالِمُ وَاحِدٌ، وَمَا أَطْلَقُوهُ مِنْ لَفْظِ الْإِيجَابِ فِيهِ تَوْشُّعٌ، وَإِنَّمَا أَطْلَقُوهُ تَقْرِيبًا وَتَسْهِيلًا عَلَى الْمُتَبَدِّلِينَ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِالْإِيجَابِ إِيجَادًا وَإِيقَاعًا، وَإِنَّمَا يُوَوَّلُ حَاصِلُ كَلَامِهِمْ إِلَى ثُبُوتِ حُكْمٍ مُرْتَبٍ عَلَى عِلْمٍ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْحُكْمُ مَذْرُوعًا ضَرُورَةً، وَاتَّفَقَ الْعُقْلَاءُ قَاطِبَةً عَلَى دَرْكِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ، ثُمَّ إِذَا تَدَبَّرُوا وَتَأَمَّلُوا فِيمَا أَدْرَكُوهُ - تَبَيَّنَا أَنَّ الَّذِي عِلْمُوهُ لَيْسَ رَاجِعًا إِلَى نَفْسِ الْعَالِمِ، وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى اخْتِصَاصِ الْعِلْمِ بِهِ، فَلَمَّا اسْتَبَانُوا بِالْآخِرَةِ أَنَّ مَا أَدْرَكُوهُ أَوْ لَا هُوَ الْعِلْمُ لَا غَيْرُ - حَكَّمُوا بِأَنَّ الْعِلَّةَ وَالْمَعْلُولَ وَاحِدٌ.

**فَصْلٌ: [ فِي بَيَانِ أَنَّ الْعِلَّةَ لِلْبُذِّ أَنْ تَكُونَ وَجُودِيَّةً ]<sup>(١)</sup>:**

قَالَ الْقَاضِي: « مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ أَنْ تَكُونَ ذَاتًا وَمَوْجُودًا ».

قَالَ: وَمِنْ شَرْطِهَا قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْمَعْدُومِ<sup>(٢)</sup>.  
وَمَذْهَبُ ثَنَاءِ الْأَحْوَالِ أَنَّ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا مُعَلَّلَةٌ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، فَالْإِثْبَاتُ يُعَلَّلُ بِالْإِثْبَاتِ،  
وَالنَّفْيُ يُعَلَّلُ بِالنَّفْيِ، وَلَا يُعَلَّلُ الْإِثْبَاتُ بِالنَّفْيِ، وَلَا النَّفْيُ بِالْإِثْبَاتِ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: النَّفْيُ لَا يُعَلَّلُ، وَلَا يُعَلَّلُ بِهِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ؛  
فَإِنَّ الْمَعْلُومَ وَالْمَقْدُورَ وَالْمُدْرَكَ وَنَحْوَهَا مُعَلَّلَةٌ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِدْرَاكِ، وَفَعَلَ اللَّهُ -  
تَعَالَى - عِلَّةً فِي كَوْنِهِ فَاعِلًا، وَيَسْتَحِيلُ قِيَامُهُ بِهِ، [٥٦/ب] وَالتَّحْرِيمُ وَالتَّحْلِيلُ فِي الْمُحَرَّمَاتِ  
وَالْمُحَلَّلَاتِ مُعَلَّلَةٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَ اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِالْمُحَرَّمِ وَالْحَلَالِ.

قَالَ الْقَاضِي: « الْعِلَّةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عِلَّةٌ لَا تَخْتَلِفُ، فَإِذَا وَجَبَ قِيَامُ بَعْضِهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ  
الْحُكْمُ، وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْكُلِّ ».

قُلْنَا: إِنَّمَا يُلْزَمُ هَذَا لَوْ كَانَتْ عِلَّةٌ لِقِيَامِهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، وَلَمْ يَكُنْ عِلَّةً لِهَذَا كَمَا أَنَّ  
الْمَوْجُودَ لَا يَخْتَلِفُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ، فَإِذَا قَامَ بَعْضُ الْمَوْجُودَاتِ بِنَفْسِهِ لَمْ يَجِبْ قِيَامُ كُلِّ  
مَوْجُودٍ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ يَجِبْ قِيَامُ الْعِلَّةِ بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، لَمْ يَكُنْ اخْتِصَاصُ بَعْضِ الدَّوَاتِ  
بِحُكْمِهَا أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ.

قُلْنَا: إِنْ لَزِمَ هَذَا فِي الْعِلَّةِ لَزِمَ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، فَيَجِبُ قِيَامُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ  
بَعْضُ الدَّوَاتِ بِحُكْمِ الْفِعْلِ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا كَانَ فَاعِلًا لِأَنَّهُ مَا وَجَدَ كَانَ مَقْدُورُهُ، وَقَدْ حَدَثَ قَبْلُ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّ بَعْضُ  
الدَّوَاتِ بِأَحْكَامِ بَعْضِ الْعِلَلِ؛ لِاخْتِصَاصِ بَعْضِ الْعِلَلِ فِي التَّعَلُّقِ بِبَعْضِ الدَّوَاتِ دُونَ  
بَعْضٍ، وَالتَّعَلُّقُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَامِ بِالذَّاتِ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَالْعِلْمُ عِلَّةُ الْعَالِمِ لِتَعَلُّقِهِ بِهِ ضَرْبًا

(١) ما بين المعقوفين من وضع الباحث، وانظر: الشامل (ص ٦٥١)، والأبكار (٣/٤٢٤، ٤٢٧)، وشرح  
المقاصد (٢/٨٣، ٨٦)، وشرح المواقيف (٤/١٩٥، ١٩٧).  
(٢) انظر الجواب عن هذا الاستدلال في الأبكار (٣/٤٢٦).

مِنَ التَّعَلُّقِ، وَكَانَ تَعَلُّقُهُ بِالْمَعْلُومِ عِلَّةً فِي كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا: إِنَّهُ مَعْلُومٌ بِالْعِلْمِ، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: مَعْلُولٌ بِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْفِعْلُ عِلَّةً فِي كَوْنِهِ فَاعِلًا، وَكَانَ الْعِلْمُ عِلَّةً فِي كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا لَوْ جَبَّ تَغْيِيرُ ذَاتِ الْفَاعِلِ بِحُكْمِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ.

قُلْنَا: لَمْ يَكُنْ عِلَّةً لِمَا هِيَ عِلَّةٌ لَهُ لِلتَّغْيِيرِ، وَإِنَّمَا كَانَ عِلَّةً لِإِبْجَابِهَا الْحُكْمَ، وَعِلَّةٌ تَغْيِيرِ الذَّاتِ قِيَامَ صِفَةٍ بِهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةً بِغَيْرِهَا، أَوْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ مَوْصُوفَةً بِهَا لِأَنَّهَا مِنَ الْمُغَايِرَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لِمَ شَرَطْتُمْ فِي بَعْضِ الْعِلَلِ الْقِيَامَ بِالْمَحَلِّ الَّذِي لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا، وَاکْتَفَيْتُمْ فِي الْبَعْضِ بِالتَّعَلُّقِ؟!

قُلْنَا: لَمْ يَجِبْ قِيَامُ بَعْضِهَا بِالْمَحَلِّ الَّذِي لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا لِكَوْنِهَا عِلَّةً؛ بَلْ لِكَوْنِهَا صِفَةً مُفْتَرَّةً إِلَى مَحَلٍّ، وَلَهَا ضِدٌّ خَاصٌّ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَيُشْتَرَطُ قِيَامُهَا بِالْمَحَلِّ الَّذِي لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُشَرَطْ قِيَامُهُ بِهِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى بُطْلَانِ وَصْفِ التَّضَادِّ، وَإِلَى رَفْعِ الْحَقَائِقِ.

بَيَانُهُ: أَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَرْجِعَ حُكْمُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَنَحْوَهُمَا - مِمَّا لَهُ ضِدٌّ خَاصٌّ - إِلَى غَيْرِ الْمَحَلِّ الَّذِي لَهُ الْحُكْمُ مِنْهُ، لَجَازَ أَنْ يَرْجِعَ حُكْمُ ضِدِّهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ أَيْضًا؛ فَيَكُونُ جَاهِلًا بِمَا هُوَ عَالِمٌ بِهِ؛ إِذْ لَا تَضَادَّ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ فِي مَحَلِّينَ، وَعَكْسُ هَذَا الْفِعْلِ؛ فَإِنَّهُ يُوصَفُ بِكَوْنِهِ فِعْلًا لَا ضِدَّ لَهُ، فَلَمْ يُشَرَطْ قِيَامُهُ بِالْفَاعِلِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا؛ وَلِذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - أَفْعَالُ الْأَحْكَامِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ فَيَكُونُ مُحْيِيًا مُمَيِّتًا، نَافِعًا ضَارًّا، مُتَحَرِّكًا سَاكِنًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا يَقَعُ التَّرَاحُمُ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ عَلَى الْإِلَهِ الْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُشْتَرَطْ قِيَامُ أَفْعَالِهِ بِهِ، وَالتَّرَاحُمُ مِنَ الصِّفَاتِ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْمَحَالِّ؛ فَلَا يُنْبَحُ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ الْوَاحِدُ حَيًّا مَيِّتًا مُتَحَرِّكًا سَاكِنًا أَسْوَدَ أَبْيَضَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مَعَانٍ خَاصَّةٌ لَهَا بِخُصُوصِ أَوْصَافِهَا أَضْدَادٌ خَاصَّةٌ، فَلَوْ كَانَتِ الذَّاتُ الَّتِي تَنْصِفُ بِالْحَيَاةِ تَنْصِفُ بِالْمَوْتِ مَعَ بَطْلَانِ تَضَادِّ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ.

فَثَبَّتْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ قِيَامَ الْعِلْمِ بِالْمَحَلِّ لَيْسَ مِنْ حُكْمِ الْعِلَّةِ فِي شَيْءٍ، وَحُكْمُ الْعِلَّةِ فِي كَوْنِهِ عِلْمًا أَنَّهُ بِهِ يُعْلَمُ، وَبِهِ يُعْلَمُ، وَأَنَّهُ عِلْمٌ وَاحِدٌ، وَكَمَا عَرَفْتُمْ كَوْنَ الشَّيْءِ مَعْلُومًا بِالْعِلْمِ،



وَعَرَفْتُمْ كَوْنَهُ مُحَرَّمًا بِالنَّهْيِ، فَاعْمِلُوا كَوْنَهُ مُعْلَلًا بِهِ وَمُتَعَلِّقًا بِهِ.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ: مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ قَالَ: الْحَيَاةُ عِلَّةٌ مُصَحَّحَةٌ لِصِفَاتِ الْحَيِّ، فَهِيَ عِلَّةٌ فِي صِحَّةِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا، وَكَذَلِكَ عِلَّةٌ صِحَّةُ كَوْنِ الشَّيْءِ مُذَرَكًا بِالْوُجُودِ، وَلَمْ يَكُنِ الْوُجُودُ قَائِمًا بِالصِّحَّةِ.

**فَصْلٌ: [ مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِطْرَادُ وَالْإِنْعِكَاسُ ]<sup>(٢)</sup>:**

مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِطْرَادُ وَالْإِنْعِكَاسُ؛ فَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْعِلَّةِ دُونَ ثُبُوتِ الْمَعْلُولِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ اسْتَحَالَ ثُبُوتُ مَعْلُولِهَا دُونَهَا؛ فَفِي ثُبُوتِ الْمَعْلُولِ دُونَ الْعِلَّةِ بَطْلَانٌ إيجابِ الْعِلَّةِ، وَالْعِلَّةُ مُوجِبَةٌ لِنَفْسِهَا.

وَمَنْ قَالَ: الْعِلَّةُ وَالْمَعْلُولُ وَاحِدٌ فَالطَّرْدُ وَالْعَكْسُ آيِلَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَيَقُولُونَ: الْعِلْمُ مَا يُعْلَمُ بِهِ، فَهَذَا طَرْدٌ، وَمَا يُعْلَمُ بِهِ فَهُوَ الْعِلْمُ، فَهَذَا عَكْسٌ، وَكِلَاهُمَا [ ١/٥٧ ] يَرْجِعَانِ إِلَى قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ.

وَوُجُوبُ الْإِطْرَادِ وَالْإِنْعِكَاسِ فِي الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ مِمَّا يَدَّعِي ثُبُوتَهُ كُلُّ خَائِضٍ فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ غَيْرَ أَنَّهُمْ يَتَنَازَعُونَ فَيَدَّعِي كُلُّ ذِي مَذْهَبٍ عَدَمَ اسْتِقَامَةِ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ الْخُضْمِ. ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِطْرَادَ وَالْإِنْعِكَاسَ شَرْطُ الْعِلَّةِ، وَلَيْسَا أَمَارَةً صِحَّةِ الْعِلَّةِ؛ إِذْ قَدْ يُقَارَنُ الْحُكْمُ لَزُومًا مَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ فِيهِ، فَإِنَّ عِلْمَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِ الْعَالِمِ مِنَّا عَالِمًا، فَلَا يُتَصَوَّرُ عَالِمٌ مِنَّا إِلَّا وَالرَّبُّ عَالِمٌ بِكَوْنِهِ عَالِمًا، فَإِذَا خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عَالِمًا لَمْ يَكُنِ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مَوْصُوفًا بِكَوْنِهِ عَالِمًا، وَإِذَا خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عَالِمًا لَمْ يَكُنِ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفًا بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِأَنَّهُ عَالِمٌ، فَهُوَ مَنْوُطٌ بِالْحُكْمِ الَّذِي فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، ثُمَّ عِلْمُ اللَّهِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ فِي كَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا عَالِمًا.

**فَإِنْ قِيلَ: فِيمَ تُعْرَفُ صِحَّةُ الْعِلَّةِ؟**

**قُلْنَا: مَهْمَا اطَّرَدَتْ الْعِلَّةُ وَانْعَكَسَتْ وَاسْتَحَالَ تَقْدِيرُ الْحُكْمِ دُونَهَا وَتَقْدِيرُهَا دُونَ الْحُكْمِ،**

(١) كذا بالأصل وقد سبق حكاية مذهب الباقلاني في المسألة وأنه قال: «لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ»؛ انظر فيما سبق (ل ١/٥٦).

(٢) ما بين المعقوفين من وضع الباحث وليس في أصل الكتاب، وانظر هذا البحث في: الشامل (ص ٦٦٠)، والأبكار (٣/ ٤٣٥، ٤٣٧)، وشرح المقاصد (٢/ ٨٣، ٨٦)، وشرح المواقف (٤/ ١٩٨، ٢٠٠).

فَنَقْطَعُ بِصِحَّتِهَا وَكَوْنِهَا مُوجِبَةً، فَوُجُوبُ اقْتِرَانِهَا زَائِدٌ عَلَى الْإِطْرَادِ وَالْإِنْعِكَاسِ.  
وَمِنْ حُكْمِ الْعِلَّةِ: أَنَّ لَا تَثْبُتَ دُونَ مَعْلُولِهَا، وَعِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ  
عِلْمُهُ يَكُونُ أَحَدِنَا عَالِمًا قَبْلَ وَجُودِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: تَعَلَّقَ عِلْمُهُ هُوَ الْعِلَّةُ دُونَ ذَاتِ الْعِلْمِ.  
قُلْنَا: تَعَلَّقَهُ لَيْسَ بِوَضْعٍ زَائِدٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَيْسَ بِحَالٍ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى بِذَلِكَ وَفُوعُ الْمُتَعَلِّقِ؛  
إِذْ لَيْسَ يَتَجَدَّدُ لِلَّهِ عِلْمٌ وَلَا صِفَةٌ وَلَا حَالٌ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لِمَ يَلْزَمُ كَوْنُ الْبَارِي عَالِمًا هَذَا الْحُكْمَ مِنْ حَيْثُ هَذَا الْحُكْمُ، وَمُقْتَضَاهُ  
كَاقْتِضَاءِ الْعِلَّةِ الْمَعْلُولَ، وَإِنَّمَا لَزِمَ ذَلِكَ لِوُجُوبِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup> الْقَدِيمِ بِكُلِّ مَعْلُومٍ، وَكَذَلِكَ  
كَوْنُ أَحَدِنَا عَالِمًا لَيْسَ يُتَلَقَّى مِنْ عِلْمِ اللَّهِ كَمَا يُتَلَقَّى الْمَعْلُولُ مِنَ الْعِلَّةِ، وَالْمُوجِبُ مِنَ  
الْمُوجِبِ، وَعِلْمُهُ لَا يَكْسِبُ لِأَحَدِنَا هَذَا الْحُكْمَ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لَا مَعْنَى لِلْمَعْلُولِ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْعِلَّةِ بِمَا هِيَ عِلَّةٌ لَهُ، وَعِلْمُ الرَّبِّ لَا يَخْتَصُّ  
بِأَحَدِنَا.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعِلْمَ عِلَّةٌ فِي كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: كَوْنُ أَحَدِنَا  
عَالِمًا مُعَلَّلٌ<sup>(٢)</sup> بِتَعَلُّقِ عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ بِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ بِعِلْمِهِ.

**فصل: العِلَّةُ الْوَاحِدَةُ هَلْ تُوجِبُ حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ<sup>(٣)</sup>:**

قَالَ الْقَاضِي: إِنْ جَعَلْنَا الْمُصَحَّحَ حُكْمًا مُعَلَّلًا فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَقْتَضِيَ الْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ تَصَحُّيَحَ  
ضُرُوبٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَذَلِكَ نَحْوُ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّهَا تُصَحِّحُ كَثِيرًا مِنَ الْمَعَانِي، فَهِيَ عِلَّةٌ عَلَى  
هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي صِحَّةِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا  
الْحَيَاةُ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْمُصَحَّحَ لَيْسَ بِعِلَّةٍ فِي الْمُصَحَّحِ فَلَا يَجْرِي ذَلِكَ.  
وَمِمَّا يَذْكَرُ فِي هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ مُتَّصِفٌ بِعِلْمٍ وَاحِدٍ وَبِكَلَامٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ الْعِلْمُ

(١) كلمة: « العلم » ليست في الأصل، وزدتها تبعاً للسياق.

(٢) في الأصل: « متعلل » والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر هذا المبحث في: الشامل (ص ٦٧٢)، والأبكار (٣/ ٤٤٠، ٤٤٦)، وشرح المواقيف (٤/ ٢٠٠).

يُوجِبُ لَهُ الْإِحَاطَةُ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ مَعَ اخْتِلَافِهَا، وَالْكَلَامُ يُوجِبُ لَهُ كَوْنُهُ أَمْرًا نَاهِيًا مُخْبِرًا،  
وَالْكَلَامُ مِنَ الْمَعْنَايِ الْمُوجِبَةِ لِلْأَحْوَالِ كَالْعِلْمِ، فَيَلْزَمُ أَنْ نَجْعَلَ الْكَلَامَ عِلَّةً فِي كَوْنِهِ أَمْرًا نَاهِيًا  
مُخْبِرًا، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى الْقَوْلِ بِثُبُوتِ أَحْكَامٍ عَنْ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي بَقَاءِ الْإِلَهِ -  
سُبْحَانَهُ - عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ؛ فَإِنَّهُ عِلَّةٌ فِي كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ بَاقِيًا، وَفِي كَوْنِ صِفَاتِهِ بَاقِيَاتٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَعَلْتُمُ الْعِلْمَ عِلَّةً فِي كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَفِي كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا فَقَدْ أَوْجَبْتُمْ  
بِهِ حُكْمَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، فَهَلَّا جَارَ مَذْهَبُ الْمُعْتَرِزِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهَا  
رَاجِعَةٌ إِلَى ذَاتِهِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْجُبَّائِيُّ، أَوْ صَادِرٌ عَنْ أَخْصَصِ صِفَاتِهِ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ.  
قُلْنَا: مَعْنَى كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا هُوَ أَنَّ لَهُ عِلْمًا بِالْمَعْلُومِ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ عِلْمٌ لَا مَعْلُومَ لَهُ  
فَهُمَا وَاحِدٌ.

وَنَقُولُ: كُلُّ حُكْمَيْنِ مُعْلَلَيْنِ يَجُوزُ تَقْدِيرُ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا مَعَ انْتِفَاءِ الثَّانِي فَلَا يَتَّبِعَانِ مُعْلَلَيْنِ  
بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا وَكَوْنُهُ قَادِرًا شَاهِدًا حُكْمَانِ يَسُوعُ تَقْدِيرُ أَحَدِهِمَا مَعَ انْتِفَاءِ  
الثَّانِي، وَهُمَا مُعْلَلَانِ؛ فَلَا يَسُوعُ أَنْ تَقْتَضِيَ الْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،  
فَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ حُكْمَانِ لَا يَتَقَرَّرُ فِي الْمَعْقُولِ ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي، وَهُمَا مُعْلَلَانِ فَيَسُوعُ  
تَعْلِيلَهُمَا بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْعِلْمَ الْمُتَعَلِّقَ بِالسَّوَادِ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِكَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا بِالسَّوَادِ، فَلَمَّا اسْتَحَالَ  
افْتِرَاقُ الْحُكْمَيْنِ فَأَثْبَتُوا عِلْمًا وَاحِدًا مُوجِبًا لِهَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ - عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ -: كَوْنُ الرَّبِّ تَعَالَى عَالِمًا لَا يَفَارِقُ كَوْنَهُ حَيًّا قَادِرًا [٥٧/ب]   
مُرِيدًا، فَانْتَفُوا بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ تُوجِبُ هَذِهِ الْأَحْكَامَ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْكَلَامِ الْأَرْزَلِيِّ الْمَوْجِبِ لِكَوْنِهِ  
سُبْحَانَهُ أَمْرًا نَاهِيًا مُخْبِرًا.

قُلْنَا: الْمَعْنَى مِنْ هَذِهِ الْمَعْنَايِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْأَرْزَلِيَّةِ  
لَهُ بِخُصُوصٍ وَصْفِهِ ضِدُّ يَخْصُهُ، وَلَا يَدْخُلُ اثْنَانِ مِنْهُمَا تَحْتَ قَضِيَّةٍ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ  
الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَيْرِ، وَبِخِلَافِ الرَّحْمَةِ وَالْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَكَأَنَّهَا أَحْكَامُ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ،  
وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ  
الْقَدِيمُ يُوجِبُ لَهُ - سُبْحَانَهُ - الْإِحَاطَةُ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ مَعَ اخْتِلَافِهَا؛ فَإِنَّهَا أَحْكَامُ صِفَةٍ

وَاحِدَةً؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَكُونُهُ عِلْمًا لَهُ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَهُ يَكُونُهُ عِلْمًا ضِدُّ يَخْصُهُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْإِرَادَةِ وَالْكَلَامِ؛ فَإِنَّ مَا يُضَادُّ الْأَمْرَ يُضَادُّ النَّهْيَ وَالْخَبَرَ، وَكَذَلِكَ مَا يُضَادُّ الْإِرَادَةَ يُضَادُّ الرَّحْمَةَ وَالسُّخْطَ، وَلَا كَذَلِكَ الْحَيَاةُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ؛ فَإِنَّهَا لَا تَنْدَرِجُ تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَجْمَعُهَا ضِدٌّ خَاصٌّ، وَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ تُفِيدُ مَا لَا تُفِيدُ الصِّفَةُ الْأُخْرَى، وَلَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يَجِبُ افْتِرَانُهَا لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى ذَوَاتِهَا، وَإِنَّمَا يَجِبُ افْتِرَانُهَا لَوْجُوبٍ وَجُودِهَا.

### فَضْلٌ <sup>(١)</sup> [ الْخُكْمُ الْوَاحِدُ لَا يَثْبُتُ بِعِلَّتَيْنِ ]:

الْحُكْمُ الْوَاحِدُ لَا يَثْبُتُ بِعِلَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِعِلَّتَيْنِ لَمْ يَخُلُ الْقَوْلُ فِيهِمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ.

فَبَطَلَ كَوْنُهُمَا مِثْلَيْنِ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى تَضَادِّ الْمِثْلَيْنِ.

وَإِنْ كَانَا خِلَافَيْنِ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحَيْثُ لَوْ انْفَرَدَ لَاسْتَقَلَّ بِإِثَارَةِ الْحُكْمِ وَإِفَادَتِهِ، أَوْ لَا يَسْتَقِلُّ بِذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مُسْتَقِلًّا بِإِثَارَةِ الْحُكْمِ وَإِفَادَتِهِ فَلَا فَايِدَةَ فِي الثَّانِي إِذَا بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُكْمِ بِأَحَدِهِمَا.

وَإِنْ قِيلَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنَيْنِ لَا يَسْتَقِلُّ بِإِفَادَةِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْفِرَادِهِ، وَهَذَا هُوَ الْغَرَضُ الْأَعْظَمُ مِنْ رَسْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ لَا تَتَرَكَّبُ، وَإِنَّمَا هِيَ ذَاتٌ وَصِفٌ وَاحِدٌ، فَنَقُولُ: مَا لَا يُؤَثِّرُ عِنْدَ انْفِرَادِهِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ غَيْرِهِ، وَوُجُودُهُ فِي التَّأْثِيرِ بِمَثَابَةِ عَدَمِهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ انْضِمَامَ هَذَا الثَّانِي إِلَيْهِ لَا يُغَيِّرُ وَصْفَهُ، وَلَا يَقْلِبُ جِنْسَهُ، وَإِيجَابُ الْعِلَّةِ لِلْمَعْلُولِ مِنْ صِفَةِ نَفْسِ الْعِلَّةِ، وَصِفَاتِ النَّفْسِ لَا تَخْتَلِفُ بِالْانْضِمَامِ وَالْإِنْفِرَادِ، وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مُؤَثِّرًا مَعَ غَيْرِهِ لَأَبْثَنَّا لَهُ صِفَةَ نَفْسٍ لَمْ تَكُنْ، وَهَذَا مُحَالٌ، وَلَوْ قُدِّرَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِوَصْفَيْنِ لَأَدَّى إِلَى أَنْ لَا يَنْعَكِسَ كُلُّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَثْبُتُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِنَّ الْحُكْمَ إِذَا صَارَ مُسْتَفَادًا مِنَ الْمَعْنَيْنِ فَلَا يَنْتَقِي بِإِنْتِفَاءِ أَحَدِهِمَا، وَفِي نَقْضِ الْعَكْسِ نَقْضُ الطَّرْدِ.

(١) انظر هذا المبحث في: الشامل (ص ٦٨٠)، والأبكار (٣/ ٤٤٧، ٤٤٩)، وشرح المقاصد (٢/ ٨٧)، وشرح المواقف (٤/ ٢٠٠).

**فَضْلٌ<sup>(١)</sup>: [ مِنْ حُكْمِ الْعِلَّةِ أَنْ تَكُونَ ذَاتًا مُفْتَقِرَةً إِلَى مَحَلٍّ ]:**

قَالَ الْقَاضِي: وَمِنْ حُكْمِ الْعِلَّةِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنْ تَكُونَ ذَاتًا مُفْتَقِرَةً إِلَى مَحَلٍّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً بِالنَّفْسِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْعِلَّةِ اخْتِصَاصُهَا بِذَاتٍ مِنْ لَهَا الْحُكْمُ عَلَى وَجْهِ مَا. وَلَوْ فُذِّرَ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ عِلَّةً لَكَانَ إِمَّا قَدِيمًا وَإِمَّا حَادِثًا، وَالْقَدِيمُ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِبَعْضِ الْحَوَادِثِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا يَبْغِضُ الْأَحْكَامَ دُونَ بَعْضٍ، فَكَانَ يَلْزَمُ لَوْ كَانَ مُقَدَّرًا مُوجِبًا أَنْ يُوجِبَ لِجُمْلَةِ الذَّوَاتِ جُمْلَةَ الْأَحْكَامِ عَلَى تَنَاقُضِهَا، وَيُمَثِّلُ هَذَا يُرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ وُجُودَ الْقَدِيمِ عِلَّةٌ فِي وُجُودِ الْعَالَمِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَلَزِمَ الْقَوْلُ بِقَدَمِ الْعَالَمِ؛ إِذِ الْمَعْلُولُ لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: عَيْنًا بِكَوْنِهِ عِلَّةً لِلْعَالَمِ أَنَّهُ فَاعِلُهَا، وَلَوْلَاهُ لَمَا وُجِدَ، فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى وَأَخْطَأَ فِي اللَّفْظِ؛ فَإِنَّ مِنْ ضَرُورَةِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً؛ لَهُ أَوَّلٌ، يَجُوزُ كَوْنُهُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ.

ثُمَّ مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلشَّيْءِ ثُبُوتُ مُنَاسَبَةٍ وَعُلُقَةٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَالْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ لَا تُوجِبُ مُخْتَلِفَاتٍ لِاسْتِحَالَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ، وَالْعِلَّةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْمُتَكَلِّمُونَ لَا تُوجِبُ ذَاتًا، وَلَا تُوجِدُهُ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمَعْلُولُ عَلَى مَذْهَبٍ، أَوْ تُوجِبُ حُكْمًا لِلذَّاتِ عَلَى مَذْهَبٍ.

وَكَذَلِكَ يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَادِثَ الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ عِلَّةً فِي الْأَحْكَامِ الْمَعْلُولَةِ؛ لِاسْتِحَالَةِ قِيَامِ جَوْهَرٍ بِجَوْهَرٍ، وَكَذَلِكَ لَا اخْتِصَاصَ لِبَعْضِ الْجَوَاهِرِ بِأَنْ يَكُونَ عِلَّةً؛ فَإِنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، فَلَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ دُونَ بَعْضٍ [١/٥٨].

**فَضْلٌ<sup>(٢)</sup>: [ انْقِسَامُ الْأَحْكَامِ إِلَى مُعَلَّلٍ وَإِلَى غَيْرِ مُعَلَّلٍ وَإِلَى مَا يَتَوَقَّفُ فِي تَغْلِيلِهِ ]:**

قَسَمَ الْقَاضِي ﷺ الْأَحْكَامَ إِلَى مُعَلَّلٍ، وَإِلَى غَيْرِ مُعَلَّلٍ، وَإِلَى مَا يَتَوَقَّفُ فِي تَغْلِيلِهِ، فَقَالَ: الذَّوَاتُ لَا تُعَلَّلُ فِي كَوْنِهَا ذَوَاتٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ عُلِّلَتْ فِي كَوْنِهَا ذَوَاتٍ بِعِلَّةٍ، لَكَانَتِ الْعِلَّةُ ذَاتًا لَا مَحَالَةَ، وَلَوْ جَبَّ تَغْلِيلُهَا فَيَنْفِضِي إِلَى السَّلْسُلِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر هذا البحث في: الشامل (ص ٦٥٤)، والأبكار (٣/٤٢٨، ٤٣٤)، وشرح المواقيت (٤/١٨٨، ١٩٥).

(٢) انظر هذا البحث في: الشامل (ص ٦٨٥)، والأبكار (٣/٤٥٠، ٤٥٥).

(٣) انظر الجويني: الشامل (ص ٦٨٦).

قَالَ: وَالنَّفْيُ لَا يُعْلَلُ، وَلَا يُعْلَلُ بِهِ، فَلَا يُقَالُ: عَدَمُ السُّكُونِ عِلَّةٌ لِكَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا؛ لِأَنَّ النَّفْيَ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِذَاتٍ مِنَ الذَّوَاتِ.

وَإِذَا قِيلَ: الرَّبُّ ﷻ لَمْ يَكُنْ خَالِقًا فِي الْأَزَلِ، فَيَقُولُونَ: لَمْ يَكُنْ خَالِقًا لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَعْنَى.

فُلْنَا: النَّفْيُ لَا يُعْلَلُ، وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: لِمَ لَمْ يَتَحَرَّكِ الْجَوْهَرُ، وَلِمَ لَمْ يَسْكُنْ، وَلِمَ لَمْ يَقُمْ الْعَرَضُ بِنَفْسِهِ، وَلِمَ لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرُ قَائِمًا بغيره؟

وَعِنْدَ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ: إِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ خَالِقًا لِعَدَمِ الْخَلْقِ، وَلَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرُ مُتَحَرِّكًا لِعَدَمِ الْحَرَكَةِ، وَعِلَّةُ الْعَدَمِ انْتِفَاؤُهُ وَانْتِفَاؤُهُ عَدَمُهُ، وَكِلَاهُمَا وَاحِدٌ، وَلَمَّا لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُومُ مَعْلُومًا أَوْ مَقْدُورًا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَعْلِيلًا لِلنَّفْيِ بِالْإِثْبَاتِ، كَذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ مُعْلَلًا بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا وَمَقْدُورًا مُعْلَلٌ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، لَا كَوْنُهُ مَعْدُومًا، وَتَعْلُقُ الْعِلْمُ بِالْمَعْدُومِ وَغَيْرِهِ هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ مُتَعَلِّقًا بِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: « وَمِمَّا لَا يَبْصَحُ تَعْلِيلُهُ: صِحَّةُ كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا؛ فَإِنَّا لَوْ عَلَّلْنَا صِحَّةَ بُوْجُودِهِ لَزِمَ أَنْ لَا نَعْلَمَ الْوُجُودَ، وَإِنْ رُمْنَا تَعْلِيلُهُ بِالْعَدَمِ وَالْوُجُودُ كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ صِحَّةَ كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا حُكْمٌ وَاحِدٌ لَا تَبَايُنَ فِيهِ فَيَمْتَنِعُ تَعْلِيلُهُ بِصِفَاتٍ مُتَبَايِنَةٍ ».

قَالَ: « وَإِذَا أَحْطَتْ عِلْمًا بِهَذَا الْفَضْلِ فَقَسَّ عَلَيْهِ فِي امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ كُلِّ مَا لَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ، وَاقْطَعْ بِمَنْعِ تَعْلِيلِهِ بِمِثْلِ مَا قَطَعْتَ بِهِ فِي صِحَّةِ كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا، فَيَمْتَنِعُ تَعْلِيلُ صِحَّةِ كَوْنِ الْمَقْدُورِ مَقْدُورًا، وَالْمَذْكُورِ مَذْكُورًا، وَالْمُرَادِ مُرَادًا، فَأَمَّا صِحَّةُ كَوْنِ الْمَرْئِيِّ مَرْئِيًّا وَالْمُذْرَكِ مُذْرَكًا، فَلَا يَشْتَرِكُ فِيهَا الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ، فَلَا يَنْطَلُ تَعْلِيلُهُمَا بِهَذَا الطَّرِيقِ، فَإِنْ بَطَلَ بَطَلَ بِغَيْرِهِ ».

وَهَذَا كَلَامُنَا فِي الصَّحَةِ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مَعْلُومًا وَمَقْدُورًا وَمُذْرَكًا وَنَحْوُ ذَلِكَ فَيَمْتَنِعُ تَعْلِيلُهُ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْمَعْلُومَ قَدْ يَكُونُ مَوْجُودًا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا، فَإِنْ عُلِّلَ بِكَوْنِهِ مَوْجُودًا انْتَقَضَ بِكَوْنِ الْمَعْدُومِ مَعْلُومًا.

قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَقُومُ بِذَاتِ الْمَعْلُومِ، وَلَا يُوجِبُ لَهُ حَالًا. وَأَمَّا نَفَاةُ الْأَحْوَالِ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: صِحَّةُ كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا بِصِحَّةِ الْعِلْمِ بِهِ، كَمَا أَنَّ كَوْنَهُ

مَعْلُومًا بَتَعْلُقِ الْعِلْمِ بِهِ، فَيَعْلَمُونَ الصَّحَّةَ بِالصَّحَّةِ، وَقَدْ قِيلَ: صِحَّةُ كَوْنِ الْمَقْدُورِ مَقْدُورًا بِصِحَّةِ حَدُوثِهِ.

قَالَ الْقَاضِي: «وَمِمَّا لَا يُعَلَّلُ: وَقُوعُ الْفِعْلِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ عُلِّلَ بِذَاتِ الْفَاعِلِ فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى فِعْلِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ عُلِّلَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَلَا يَتَجَدَّدُ لِلْقُدْرَةِ صِفَةٌ وَلَا حَالٌ وَلَا وَصْفٌ فَيُعَلَّلُ بِهِ».

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: «الْفِعْلُ عِلَّةٌ فِي كَوْنِ الْفَاعِلِ فَاعِلًا، وَلَا عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ فِي كَوْنِهِ فِعْلًا، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ الْإِضَافَةِ: كَانَ فِعْلُهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ، وَكَانَ فَاعِلُهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِعْلُهُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعَالِمِ: إِنَّهُ لِيَعْلَمِهِ كَانَ عَالِمًا، وَكَوْنُهُ عَالِمًا لِيَعْلَمِهِ، فَأَمَّا إِذَا أُفِرِدَ الْفِعْلُ فَلَهُ عِلَّةٌ وَهُوَ نَفْسُهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَكَانَ، وَإِنَّمَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ هَذَا لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَعْلُولَ - عِنْدَهُ -: اسْتِحْقَاقُ مَا لَهُ الْعِلَّةُ الْخَبَرُ بِأَنَّ لَهُ تِلْكَ الْعِلَّةَ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا حُكْمَ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُعَلَّلًا بِهِ؟

قُلْنَا: فَلَا تَجْعَلُوهُ فَاعِلًا لِأَجْلِهِ، فَإِذَا كَانَ فَاعِلًا لِأَجْلِ الْفِعْلِ كَانَ مَعْلُولًا بِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ فِعْلًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لَهُ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الْفَاعِلَ كَمَا يُحَدِّثُ بِفِعْلِهِ يُعَلَّلُ بِفِعْلِهِ، ثُمَّ الْفِعْلُ فِعْلٌ لِنَفْسِهِ، وَمُحَدَّثٌ لِعَيْنِهِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا عِلَّةَ لَهُ فِي كَوْنِهِ مَوْجُودًا أَوْ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا أَكْثَرَ مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ لِمَعْنَى أَوْ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضٌ لِمَعْنَى.

وَمَعْنَى أَنَّهُ فِعْلٌ: أَنَّهُ مُفْتَتَحُ الْوُجُودِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فَكَانَ، وَأَنَّ فَاعِلَهُ أَوْجَدَهُ لَا لِعِلَّةٍ هِيَ عَرَضٌ.

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ جَوْهَرٌ أَنَّهُ حَجْمٌ وَجَرْمٌ.

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ عَرَضٌ أَنَّهُ قَائِمٌ بِالْجَوْهَرِ.

فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ مَعْنَى، وَالْحُدُوثُ وَالْوُجُودُ يَجْمَعُهُمَا، فَتَقُولُ:

إِنَّهُ مُحَدَّثٌ بِفَاعِلِهِ.

وَقَوْلُنَا: «إِنَّهُ بِفَاعِلِهِ»: لَيْسَ تَعْلِيلًا لَهُ بِالْفَاعِلِ، لَكِنَّهُ إِثْبَاتٌ لِمَحَلِّهِ مُحَدِّثًا لَهُ بِقُدْرَتِهِ، وَلَيْسَ الْقَادِرُ عِلَّةً لَهُ فِي وُجُودِهِ وَلَا قُدْرَتُهُ تَصِيرُ [٥٨/ب] عِلَّةً لَهُ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْمَوْجِدُ لِلشَّيْءِ عَنْ عَدَمِ عِلَّةٍ لَهُ، وَالْعِلَّةُ تَلْزِمُ الْحُكْمَ، وَالْفَاعِلُ لَا يُلَازِمُ فِعْلَهُ وَلَا قُدْرَتُهُ تَلْزِمُهُ، لَكِنَّ الَّذِي يُلَازِمُهُ نَفْسُهُ، فَهُوَ مُحَدَّثٌ لِنَفْسِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقُولُوا فِي الْكَسْبِ: إِنَّهُ كَسْبٌ لِنَفْسِهِ.

فُلْنَا: هُوَ كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ فِي الْمَعْلُومِ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ لِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ، كَذَلِكَ فِي الْكَسْبِ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَقْدُورٌ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ، وَكَوْنُهُ مَقْدُورًا لَيْسَ لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ كَوْنَهُ مَعْلُومًا لَيْسَ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ تَغْلِيلُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْحَقِيقَةِ فَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا بِنَفْسِهِ، لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا الْقَاضِي: فَإِنَّهُ يُحِيلُ تَغْلِيلَ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ فَيَقُولُ: «مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ مُحَدَّثٌ وَمَوْجُودٌ وَجَوْهَرٌ وَعَرَضٌ وَسَوَادٌ لِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَا عِلَّةَ لَهُ».

قَالَ: «وَلَوْ عَلَّلْنَا أَوْصَافًا لِأَجْنَاسٍ بِنَفْسِهَا، لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَصِيرَ السَّوَادُ عِلَّةً فِي كَوْنِهِ سَوَادًا». وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيمَا لَا يُعَلَّلُ كَوْنُ الْمَأْمُورِ مَأْمُورًا، وَكَوْنُ الْمَنْهِيَّ مَنْهِيًّا، وَكَوْنُ الْمَقْدُورِ مَقْدُورًا، وَكَذَلِكَ تَعَلَّقَ الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ بِمُتَعَلِّقِهَا عَلَى الْعُمُومِ.

قَالَ: «وَالضَّائِبُ فِيمَا لَا يُعَلَّلُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ كَالْمَعْلُومِ وَالْمَقْدُورِ، وَمِنْ ذَلِكَ صِفَاتُ الْأَجْنَاسِ وَمِنْهَا الْعَدَمُ، وَمِنْ ذَلِكَ كُلُّ صِفَةٍ لَا تَنْفَرِدُ ذَاتٌ وَاحِدَةً بِالْإِتِّصَافِ بِهَا كَالْتِمَازِلِ وَالْإِخْتِلَافِ وَالتَّضَادِّ وَالتَّغَايُرِ، فَقَسَّ عَلَى هَذَا».

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «إِنْ امْتَنَعَ تَغْلِيلُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَبَ أَنْ يَمْتَنَعَ تَحْدِيدُهَا وَذِكْرُ حَقَائِقِهَا؛ فَلَا مَعْنَى لِلتَّغْلِيلِ غَيْرُ ذَلِكَ».

وَأَمَّا مَا يُعَلَّلُ عِنْدَ الْقَاضِي فَهُوَ كُلُّ حُكْمٍ ثَابِتٍ لِدَاثٍ قَائِمَةٍ بِنَفْسِهَا عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِهَا فَهُوَ مُعَلَّلٌ، كَكَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا، فَهَذِهِ مَرَاوِدَاتٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ مِنْ تَأْمُلِهَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْخِلَافَ كُلَّهُ آيِلٌ إِلَى اسْمٍ، وَفِي الْقَوْلِ بِالْحَالِ وَنَفْيِهَا غُمُوضٌ، وَلِذَلِكَ تَرَدَّدَ الْقَاضِي فِيهِ، وَالْأَوَّلَى نَفْيُهَا.

مَسْأَلَةٌ<sup>(١)</sup>: [الْوَاجِبُ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا يَمْتَنِعُ تَغْلِيلُهُ لَوْجُوبِهِ]:

أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَقِّ أَنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا يَمْتَنِعُ تَغْلِيلُهُ لَوْجُوبِهِ، كَمَا أَنَّ الْجَائِزَ لَا يَجِبُ تَغْلِيلُهُ لِجَوَازِهِ؛ فَلَا يَدُلُّ وَجُوبٌ وَلَا جَوَازٌ عَلَى تَغْلِيلٍ وَلَا عَلَى مَنَعِ تَغْلِيلٍ.

(١) انظر هذا المبحث في: الإرشاد (ص ٨٤، ٩٠)، ونهاية الأقدام (ص ١٨٣)، وغاية المرام (ص ٤٧، ٤٩)، والأبكار (١/ ٢٧٦، ٢٧٣)، والكمال (ل ٦٦ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ٧٢، ٧٧)، وشرح المواقف (٨/ ٥٢، ٥٧)، وشرح الأصول الخمسة (١٧٢، ١٩٩، ٢٠١).



وَأَتَّفَقَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يُعْلَلُ؛ وَمِنْ هَذَا الْأَصْلِ قَالُوا: كَوْنُ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا لَمَّا كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَكُنْ مُعْلَلًا، وَكَوْنُهُ سُبْحَانَهُ مُرِيدًا لَمَّا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عِنْدَهُمْ كَانَ مُعْلَلًا فَقَالُوا: « الْوَاجِبُ يَسْتَقِلُّ بِوُجُوبِهِ عَنِ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْعِلَّةِ، وَإِنَّمَا الْجَائِزُ هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَثْبُتَ، فَإِذَا تَحَقَّقَ الثَّبُوتُ بَدَلًا مِنَ الْإِنْفَاءِ الْمُجَوِّزِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُقْتَضِي يَقْتَضِي ذَلِكَ إِمَّا اخْتِيَارًا وَإِمَّا عِلَّةً مُوجِبَةً ».

وَسَبَّهُوا الْحُكْمَ الْوَاجِبَ وَالْجَائِزَ بِالْوُجُودِ الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ، وَالْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - لَمَّا كَانَ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَمْ يَتَعَلَّقْ وَجُودُهُ بِمُقْتَضِي، وَالْحَادِثُ لَمَّا كَانَ جَائِزَ الْوُجُودِ افْتَقَرَ وَجُودُهُ إِلَى مُقْتَضِي، فَهَذِهِ عُمْدَتُهُمْ<sup>(١)</sup>.

فَيُقَالُ لَهُمْ: كُلُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ دَعَاوَى.

فَقُولُكُمْ: إِنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الْأَحْكَامِ يَسْتَقِلُّ بِوُجُوبِهِ.

فَهُوَ غَيْرُ مَا نَارَعْنَا فِيهِ؛ فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الْأَحْكَامِ يُعْلَلُ بِعِلَّةٍ وَاجِبَةٍ، وَالْجَائِزُ مِنَ الْأَحْكَامِ يُعْلَلُ بِعِلَّةٍ جَائِزَةٍ؟!

وَاسْتَشْنَاهُمْ بِالْوُجُودِ الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ: لَا<sup>(٢)</sup> مَخْصُولَ لَهُ؛ فَإِنَّا لَمْ نَحْكُمْ بِمَا قَالُوهُ بِوُجُوبِ وَجُودِ الْقَدِيمِ، بَلْ قَضَيْنَا بِهِ مِنْ حَيْثُ انْتَفَتِ الْأَوَّلِيَّةُ عَنِ وَجُودِ الْبَارِي، وَمَا لَا أَوَّلَ لَهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفَاعِلٍ؛ فَإِنْ كُلُّ فِعْلٍ مُبْتَدَأٌ، فَاسْتَحَالَ لِذَلِكَ تَعَلُّقُهُ بِفَاعِلٍ، وَاسْتَحَالَ أَيْضًا تَعَلُّقُهُ بِعِلَّةٍ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ لَا يُعْلَلُ شَاهِدًا وَغَائِبًا.

ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ نَعْتَقِدُ كَثِيرًا مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَحْوَالِ عِنْدَ مُثْبِتِهَا وَاجِبَةُ الْوُجُودِ وَالثَّبُوتِ كَالْمَعْلُولَاتِ وَصِفَاتِ الْأَنْفُسِ، وَمَا يُسَمَّى فِي اضْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ شَرْطًا فِي غَيْرِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَاجِبُ الثَّبُوتِ بِإِنشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْ ذَلِكَ: كُلُّ مَا يَتَضَمَّنُ عِلْمًا عَلَى الْوُجُوبِ؛ كَالنَّظَرِ وَالْإِذْرَاكِ وَالْإِرَادَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِإِنشَاءِ اللَّهِ مَعَ كَوْنِهِ وَاجِبًا، وَكَذَلِكَ اقْتِضَاءُ الْعَرَضِ الْجَوْهَرِ، فَطَلَّ دَعَاؤُهُمْ أَنَّ الْوَاجِبَ يَسْتَقِلُّ بِوُجُوبِهِ عَنِ الْمُقْتَضِي.

(١) مقتبس من كلام شيخه الجويني في الإرشاد (ص ٨٤، ٨٥).

(٢) في الأصل: « فلا »، ولا موضع للفاء إذ لم تسبق بها يستدعيها من شرط أو غيره.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُوجِدِ وَالْمُوجِبِ: أَنَّ الْمُوجِدَ مِنْ ضَرُورَتِهِ تَقْدُمُهُ عَلَى مَا يُوجِدُهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَلَازُمُ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ وَمَا تُوجِبُهُ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ [١/٥٩] إِذْ ذَاكَ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ الْوَاجِبِ بِعِلَّةٍ وَاجِبَةٍ تَلَازِمُهُ.

وَرُبَّمَا يَتَمَسَّكُونَ بِامْتِنَاعِ تَعْلِيلِ السَّوَادِ فِي كَوْنِهِ سَوَادًا.

فَيَقَالُ لَهُمْ: لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ امْتِنَاعَ تَعْلِيلِ صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ، فَذَلِكَ لَا يَنْفَعُكُمْ فِيمَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِ، بَلْ عَلَيْكُمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهَا امْتَنَعَ تَعْلِيلُهَا لَوْجُوبِهَا، وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى ذَلِكَ، وَعِنْدَنَا صِفَاتُ الْأَجْنَاسِ بِمَثَابَةِ الْحُدُوثِ، وَالْمُقْتَضَى لِإِبْتَاتِهَا الْقُدْرَةَ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يُعْلَلُ هُوَ أَنَّ الْجَائِزَ يُعْلَلُ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى تَعْلِيلِهِ إِلَّا جَوَازُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْصُصُ بِالثُبُوتِ بَدَلًا مِنْ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ إِلَّا لِمُقْتَضَى، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ طَرِيقَ إِبْتَاتِ الْعِلَلِ جَوَازٌ أَحْكَامُهَا، فَإِذَا عُلِّلَتْ مِنْ حَيْثُ جَازَتْ يَنْبَغِي أَلَّا يُعْلَلُ الْوَاجِبُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ:

أَفْرُبُّهَا: أَنَّكُمْ أَنْتَبَهْتُمْ جُمْلَةً مِنَ الْأَحْكَامِ الْجَائِزَةِ، وَلَمْ تُعْلَلُوهَا؛ مِنْهَا وُجُودُ الْحَادِثِ؛ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِكُلِّ مُحْدَثٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُعْلَلُ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الْوُجُودُ فِي الْمُحْدَثَاتِ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَغَرَضُنَا مِمَّا قُلْنَا تَعْلِيلُ الْحُكْمِ الْجَائِزِ بِمُقْتَضَى، ثُمَّ الْمُقْتَضَى قَدْ يَكُونُ عِلَّةً، وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلًا.

قُلْنَا: هَذَا تَضَرُّعٌ مِنْكُمْ بِإِبْطَالِ الْعِلَّةِ، وَتَسَبُّبٌ إِلَى إِفْسَادِ سَبِيلِ إِبْتَاتِ الْأَعْرَاضِ، وَلَا يَثْبُتُ حَدَثُ الْجَوَاهِرِ إِلَّا بِإِبْتَاتِهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْجَوْهَرَ عِنْدَ مُعْظَمِ الْمُعْتَزِلَةِ جَوْهَرٌ فِي الْعَدَمِ، ثُمَّ يَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ تَقْتَضِيهِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ بِالْفَاعِلِ.

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ٨٥)، الذي حاول نقض قول المعتزلة بعدم تعليل الواجب بطريق الطرد والعكس، واعتراض عليه الأمدي واصفًا إياه بأنه منتقض في كلا الطرفين. الأبكار (١/ ٢٧٤)، كما وصفه بأنه ليس من صحيح الجواب؛ غاية المرام (ص ٤٨)، ووجه اعتراض الأمدي على هذا الجواب أنه: «إنما يلزم أن لو قيل: إن كل جازئ معلل بالصفة، وليس كذلك؛ بل إنما قالوا: لا يعمل إلا الجائز، ولا يلزم من كون التعليل لا يكون إلا للجائز، أن يكون كل جازئ معللاً»، انظر المرجعين السابقين.

قُلْنَا: الْوُجُودُ عَلَى زَعْمِكُمْ حَالٌ يَطْرَأُ عَلَى ذَاتِ الْجَوْهَرِ، وَلَوْ جَازَ صَرْفُ أَثَرِ الْقُدْرَةِ إِلَى الْحَالِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا حَالٌ يَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ الْوُجُودَ بِالْقَادِرِ.

وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ أَنَّ كَوْنَ الْمُتَحَرِّكِ يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا بِالْفَاعِلِ، وَكَذَلِكَ الْقَادِرُ وَالْحَيُّ وَالْمُرِيدُ وَنَحْوَهَا مِنْ غَيْرِ إثْبَاتِ الْمَعَانِي، وَذَلِكَ كَالْوُجُودِ الطَّارِي عَلَى الذَّاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِخَصَائِصِ الصِّفَاتِ وَجُودًا وَعَدَمًا، وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَى نَفْيِ الْأَعْرَاضِ وَالْعِلَلِ شَاهِدًا، وَفِي نَفْيِ الْأَعْرَاضِ نَفْيُ حَدَثِ الْعَالَمِ، وَنَفْيُ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمُحْدِثِ، فَفِي تَغْلِيْقِ مَا قَدَرْتُمُوهُ بِالْفَاعِلِ نَفْيُ الْفَاعِلِ.

وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ اعْتِبَارِ الْجَوَازِ فِي التَّغْلِيلِ أَبْطَلُوهُ بِكَوْنِ الْمُدْرِكِ مُدْرَكًا، وَكَوْنِ الشَّاكِّ شَاكًّا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا نَاقَضُوا فِيهِ.

ثُمَّ إِنْ سَلَّمَ لَكُمْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ تَغْلِيلِ الْجَائِزِ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَلِمَ قُلْتُمْ: «إِذَا عَلَّلَ الْجَائِزُ امْتَنَعَ تَغْلِيلُ الْوَاجِبِ»، وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَمَسُّكٌ بِعَكْسِ الدَّلَالَةِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَةِ إِنْعِكَاسُهَا بِإِجْمَاعِ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحَقَاقِي، وَجَوَازُ الْحُكْمِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ عِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى التَّغْلِيلِ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ طَرَدُوا الدَّلَالَةَ فَأَثْبَتُوا أَحْكَامًا جَائِزَةً غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ، وَطَالَبُونَا بِعَكْسِهَا.

وَقَوْلُهُمْ: «الْوَاجِبُ يَسْتَقِيلُ بِوُجُوبِهِ» يَنْطَلُ بِأَشْيَاءٍ<sup>(١)</sup>:

مِنْهَا: التَّمَاثُلُ فِي الْمَتَمَثِّلَاتِ؛ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ، فَقَدْ عَلَّلُوهُ، وَكَوْنُ الرَّبِّ - تَعَالَى - حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا عَلَّلَهُ أَبُو هَاشِمٍ بِصِفَةٍ هِيَ أَحْصَى وَصَفَ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهَا: أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا إِذَا ثَبَتَ هَذَا التَّحَقُّقَ بِالْوَاجِبَاتِ.

- وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَصْلَانِ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِّلَةِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْحَادِثُ غَيْرُ مَقْدُورٍ فِي حَالِ حُدُوثِهِ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِهِ قُبِيلَ

(١) مقتبس من كلام شيخه الجويني في الإرشاد (ص ٨٦).

(٢) انظر مسألة إثبات أحص وصف للباري تعالى في: الشامل (ص ١٣٧)، الإرشاد (ص ٩١)، وترجيح أساليب القرآن (ص ١١٩)، وغاية المرام (ص ٤٣)، والمغني (٤/ ٢٥١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ١٩٥، ٢٠٠)، والآمدي وآراؤه الكلامية (ص ٢٠٣).

الْحُدُوثِ، فَلَمَّا اسْتَقْلَّ الْحَادِثُ بِالْوُقُوعِ عَنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، فَلَيْسَتْ قَلَّ الْحَالُ عِنْدَ الْوُقُوعِ عَنْ  
إِجَابِ الْعِلَّةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ أَتَبَتُوا صِفَاتِ سَمَوَهَا تَابِعَةً لِلْحُدُوثِ، وَرَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَقَعُ بِالْقُدْرَةِ لَوْجُوبِهَا  
مِثْلَ تَحْزِيءِ الْجَوْهَرِ، وَفِيَّامِ الْعَرَضِ بِالْمَحَلِّ، وَمِنْهَا كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا مُعَلَّلًا بِالْعِلْمِ، فَإِذَا أَحَقُّوا  
الْحَالَ الَّتِي فِيهَا نِزَاعُنَا بِالصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ، وَأَخْرَجُوهَا عَنْ كَوْنِهَا مَقْدُورَةً،  
وَلَمْ يُخْرِجُوهَا عَنْ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً، فَتَبَتَ لِمَجْمُوعِ ذَلِكَ أَنَّ الْوُجُوبَ لَا يُنَافِي التَّعْلِيلَ<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ: أَنَّهُمْ طَرَدُوا الشَّرْطَ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَحَكَمُوا بِأَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا  
مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ حَيًّا، ثُمَّ نَقَضُوا ذَلِكَ فِي كَوْنِ الْبَارِي - تَعَالَى - عَالِمًا وَقَادِرًا، فَإِذَا لَمْ يَفْصِلُوا  
بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ فِي حُكْمِ الشَّرْطِ لَمْ يَسْغُ لَهُمُ الْفَصْلُ فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَيُوقَفُ فِي تَعْلِيلِهِ فَمِنْ ذَلِكَ الشَّرْطُ [ ٥٩ ب ]  
وَالْمُصَحَّحُ.

وَالشَّرْطُ إِذَا أُطْلِقَ: فَالْمُرَادُ بِهِ فِي اضْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا لَا يُوجِبُ ثُبُوتَ مَشْرُوطِهِ، وَلَكِنْ  
يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ الْمَشْرُوطِ إِنْ كَانَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي انْتَصَبَ شَرْطًا؛ فَالْحَيَاةُ شَرْطٌ فِي ثُبُوتِ الْعِلْمِ،  
وَلَا يَتَحَقَّقُ الْعِلْمُ دُونَهَا، وَهِيَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً لِلْعِلْمِ؛ إِذْ قَدْ تَصَحَّحَ الْحَيَاةُ دُونَ الْعِلْمِ، وَإِنْ لَمْ  
يَصَحَّ الْعِلْمُ دُونَ الْحَيَاةِ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَلَازَمَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْحَيَاةُ لِمُجَرَّدِهَا لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهَا الْعِلْمُ، حَتَّى تَنْتَفِي أَوْضَادُ الْعِلْمِ، فَهَلَّا جَعَلْتُمْ  
انْتِفَاءَ الْأَوْضَادِ شَرْطًا؟

قُلْنَا: قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: الْعَدَمُ لَا يَكُونُ شَرْطًا، وَلَكِنَّ الْحَيَاةَ مَعَ عَدَمِ الْأَوْضَادِ شَرْطٌ.  
وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ الْعَدَمِ شَرْطًا؛ إِذِ الشَّرْطُ مَا تَحَقَّقَ الْإِفْتِقَارُ إِلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ  
مُوجِبٍ عَدَمًا كَانَ أَوْ وَجُودًا، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الْحَيَاةِ شَرْطًا فِي الْعِلْمِ إِلَّا اِفْتِقَارُ الْعِلْمِ إِلَيْهَا،  
وَالْعِلْمُ يَفْتَقِرُ ثُبُوتُهُ إِلَى انْتِفَاءِ الْأَوْضَادِ حَسَبَ اِفْتِقَارِهِ إِلَى الْحَيَاةِ، ثُمَّ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ  
الْوَاحِدِ شَرْطٌ بِخِلَافِ الْعِلَلِ؛ فَإِنَّ التَّرَكِيبَ مُمْتَنِعٌ فِيهَا، فَإِنَّهَا مُوجِبَةٌ مُؤَثَّرَةٌ، وَالشَّرْطُ غَيْرُ  
مُؤَثَّرٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ التَّرَكِيبُ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٨٧).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٨٧)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٨٦).

ثُمَّ عَبَّرَ الْمُحَقِّقُونَ عَنِ الشَّرْطِ بِكَوْنِهِ مُصَحِّحًا، وَكَمَا لَا يَبْعُدُ إِثْبَاتُ أَشْيَاءَ شَرْطًا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ؛ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُؤَثَّرَ الشَّيْءُ فِي صِحَّةِ أَشْيَاءَ.

قَالَ: «ثُمَّ إِذَا تَبَيَّنَ الشَّرْطُ، وَوَضَحَ أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْمَشْرُوطَ، وَلَكِنْ يَتَضَمَّنُ تَصْحِيحَهُ؛ فَلَا يَكُونُ الشَّرْطُ إِذَنْ عِلَّةً فِي الْمَشْرُوطِ، وَهَلْ يَكُونُ عِلَّةً فِي تَصْحِيحِ الْحُكْمِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ الْحَيَاةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةً فِي الْعِلْمِ فَهِيَ عِلَّةٌ فِي صِحَّتِهِ».

تَرَدَّدَ الْقَاضِي فِيهِ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ هَاهُنَا أَنَّ «الشَّرْطَ عِلَّةً فِي تَصْحِيحِ الْحُكْمِ فَمِنْ وَجْهِ كَوْنِهِ شَرْطًا لَا يُوجِبُ مَشْرُوطَهُ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ عِلَّةً أَوْجَبَ مَذْلُولَهُ، فَهِيَ عِلَّةٌ فِي الصَّحَّةِ مُوجِبَةٌ لَهَا، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الصَّحَّةِ»، فَهَذَا مَسَائِلُ كَلَامِ الْقَاضِي.

وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ جَوَازَ الرُّوْيَةِ فَقَالَ: «صِحَّةُ الرُّوْيَةِ حُكْمٌ لَا بُدَّ مِنْ تَعْلِيلِهَا»، ثُمَّ عَلَّلَهَا بِالْوُجُودِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: «وَالَّذِي عِنْدِي: مَنَعُ تَعْلِيلِ الصَّحَّةِ؛ إِذْ فِي تَعْلِيلِهَا هَذَا أَصُولُ الْعِلَلِ مِنْ وَجْهِ».

أَخَذَهَا: أَنَّ الْحَيَاةَ لَا تَسْتَقِلُّ بِالتَّصْحِيحِ حَتَّى يَتَقَدَّرَ مَعَهَا الْمَحَلُّ، وَانْتِفَاءُ الْأَضْدَادِ، وَفِيهِ تَرْكِيبُ الْعِلَلِ.

وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّا جَعَلْنَا النَّفْيَ مِنَ الشَّرَائِطِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا كَوْنَ النَّفْيِ عِلَّةً مُوجِبَةً. وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الصَّحَّةَ لَيْسَتْ بِحُكْمٍ وَلَا حَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ، فَهَذَا مَا يُعَلَّلُ مِنَ الصَّحَّةِ.

قَالَ: «وَهَذَا الَّذِي أَلْزَمْنَا مِنَ التَّرْكِيبِ إِنَّمَا هُوَ فِي صِحَّةِ الْعِلْمِ، فَأَمَّا صِحَّةُ الرُّوْيَةِ فَيَسْتَقِلُّ بِمُجَرَّدِ الْوُجُودِ، وَلَا تَرْكِيبَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ الْأَخِيرُ وَهُوَ أَنَّ الصَّحَّةَ - أَعْنِي صِحَّةَ الرُّوْيَةِ - إِشَارَةٌ إِلَى النَّفْيِ، وَالنَّفْيُ لَا يُعَلَّلُ، وَهَذَا مِمَّا أَسْتَخِيرُ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهِ».

عَلَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: صِحَّةُ الرُّوْيَةِ حَالٌ، لَمْ يَبْعُدْ نَفْيُ النَّفْيِ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ؛ فَإِنَّا بِالصَّحَّةِ نَنْفِي الْإِسْتِحَالَهَ، وَالْإِسْتِحَالَهَ عِبَارَةٌ مُبَيَّنَّةٌ عَنْ لُزُومِ الْإِنْتِفَاءِ، فَالصَّحَّةُ رَجَعَتْ إِلَى صِفَةٍ إِذَنْ، وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ إِنَّمَا قَالَ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَالِ.

وَأَمَّا الْقَاضِي: فَإِنَّهُ جَعَلَ مِنَ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامَهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، وَالْوُجُودُ لَيْسَ قَائِمًا

بِالصَّحَّةِ، فَقَدْ يَكُونُ الْوُجُودُ قَائِمًا بِالنَّفْسِ، وَالْحَيَاةُ تُصَحِّحُ صِفَاتِ الْحَيِّ، ثُمَّ لَمْ يَجِبْ قِيَامُ الْمُصَحِّحِ بِمَا يُصَحِّحُهُ، وَالْجَوْهَرُ يُصَحِّحُ قِيَامَ الْعَرَضِ، وَالْجَوْهَرُ لَا يَقُومُ بِالْعَرَضِ، وَالْوُجُودُ مُصَحِّحٌ لِتَعَلُّقِ الْإِذْرَاكِ بِهِ، وَلَمْ يَجِبْ قِيَامُ الْوُجُودِ بِالْإِذْرَاكِ، وَلَا بِصِحَّتِهِ، وَلَمْ يَجِبْ أَيْضًا بِكَوْنِهِ مُوجِبًا لِلتَّصْحِيحِ لَهُ حَالًا، أَوْ بِهِ حَالًا.

وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: الْعِلَّةُ لَا تُوجِبُ إِلَّا حَالًا، وَإِنَّهُ يَجِبُ قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ وَالذَّاتِ لَيْسَتْ بِأَحْوَالٍ حَتَّى تَكُونَ مُوجِبَةً، وَلَا صِحَّةً كَوْنِهِ مَرْتَبًا حَالًا لَمَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَرْتَبًا.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا: «كُلُّ حُكْمٍ لَوْ عُلِّلَ لَمْ يَبْطُلْ تَغْلِيلُهُ، وَاطَّرَدَ وَانْعَكَسَ، وَسَلِمَ عَنِ الْقَوَادِحِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَلَ؛ وَتَبْنِي عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ تَغْلِيلُ صِحَّةِ الرُّؤْيَةِ بِالْوُجُودِ بَعْدَ اسْتِيعَابِ الْأَقْسَامِ وَإِبْطَالِ جَمِيعِهَا إِلَّا الْوُجُودَ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جَعَلْتُمْ الْوُجُودَ عِلَّةً لِصِحَّةِ كَوْنِهِ مُذْرَكًا، فَهَذَا تَغْلِيلٌ لِلْمَوْجُودِ بِمَا يُقَارِفُهُ، وَقَدْ قُلْتُمْ: مَهْمَا أُمَكَّنَ أَنْ يُرْجَعَ فِي تَحْدِيدِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ أَوْ إِلَى صِفَةِ نَفْسِهِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ فِي شَيْءٍ؛ وَلِهَذَا حَدَدْتُمْ الْجَوَاهِرَ بِالْحَجْمِ دُونَ التَّخْيِيزِ وَقَبُولِ الْعَرَضِ.

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْمَوْجُودُ مَوْجُودًا لِنَفْسِهِ، وَكَانَ مُذْرَكًا لِتَعَلُّقِ [١١/٦٠] الْإِذْرَاكِ بِهِ، وَصِحَّةُ كَوْنِهِ مُذْرَكًا لِصِحَّةِ تَعَلُّقِ الْإِذْرَاكِ بِهِ لَا أَنَّ الْإِذْرَاكَ يَقْتَضِي وُجُودَ الْمُذْرَكِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَتْ الْقُدْرَةُ مُصَحِّحَةً لِلْفِعْلِ، ثُمَّ أَتَيْتُمْ قُدْرَةَ أَرْزَلِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ؟ قُلْنَا: إِنَّمَا يَصَحُّ الْقُدْرَةُ مَا يَصِحُّ لَا مَا يَسْتَحِيلُ، وَإِذَا قُرِنَ الْفِعْلُ بِالْأَرْزَلِ صَارَتْ الصَّحَّةُ اسْتِحَالَةً.

وَقَدْ نَقُولُ: إِنْ الصَّحَّةُ تَتَعَلَّقُ بِالضَّادِّينِ وَبِمَا لَا يَتَنَاهَى، وَلَكِنْ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ. ثُمَّ الصَّحَّةُ قَدْ تُذَكَّرُ بِمَعْنَى الْوُقُوعِ؛ كَمَا يُقَالُ فِي الْجَوْهَرِ: يَصِحُّ الْإِخْتِصَاصُ بِبَعْضِ الْأَمَاكِينِ بِمَعْنَى: يَقَعُ.

وَقَدْ تُذَكَّرُ بِمَعْنَى نَفْيِ الْإِسْتِحَالَةِ؛ فَيُقَالُ: إِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَقْبَلَ الْمُتَضَادَّاتِ بِمَعْنَى نَفْيِ الْإِسْتِحَالَةِ، عَلَى الْبَدَلِ، وَيُقَالُ: يَصِحُّ مِنَ الْفِعْلِ فِيمَا لَا يَزَالُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا عَلَلْتُمْ وَجُوبَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ فَذَلِكَ تَغْلِيلٌ لِلْوَاجِبِ بِالنَّفْيِ.

قُلْنَا: قِيَامُهُ بِالنَّفْسِ صِفَةٌ إِبْتَاتٍ، وَاسْتِغْنَاؤُهُ صِفَةٌ إِبْتَاتٍ، وَلِذَلِكَ هُوَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، هُوَ لَا يَتَمَحَضُ نَفْيًا.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: كَوْنُ الشَّيْءِ قَائِمًا بِالنَّفْسِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَبْلَ الصِّفَةِ، لَا أَنَّهُ عِلَّةٌ فِي قَبُولِ الصِّفَةِ.

وَقَدْ تَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي أَنَّ قَبُولَ الْجَوْهَرِ لِلْعَرَضِ هَلْ هُوَ مُعَلَّلٌ أَمْ لَا؟ وَمَنْ عِلَلَهُ فَإِنَّمَا يُعَلِّلُهُ بِكَوْنِهِ جِزْمًا وَحَجْمًا.

### ( ج ) فَضْلٌ: فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ <sup>(١)</sup>

قَالَ الْأُسْتَاذُ رحمته الله: « حَدُّ الشَّيْءِ مَعْنَاهُ الَّذِي لِأَجْلِهِ كَانَ بِالْوَصْفِ الْمَقْصُودِ بِالْحَدِّ <sup>(٢)</sup>، وَلَوْ قُلْتُ <sup>(٣)</sup>: حَدُّ الشَّيْءِ مَعْنَاهُ أَوْ حَقِيقَتُهُ أَوْ خَاصَّتُهُ كَانَ سَدِيدًا <sup>(٤)</sup> ».

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: حَدُّ الْعِلْمِ مَا يُعْلَمُ بِهِ؛ فَلَمْ تَذْكُرُوا خَاصَّتِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ مُخْتَلِفَاتٍ، لَا يَجْمَعُهَا خَاصَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ إِذِ الْمُجْتَمِعَانِ فِي الْأَخْصِ مُتَمَاثِلَانِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا عَرَضْنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ لِلْمَذْكُورِ حَدًّا هُوَ خَاصٌّ وَصِفِ الْمَحْدُودِ فِي مَقْصُودِ الْحَدِّ؛ إِذْ لَيْسَ الْغَرَضُ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْعِلْمِ التَّعَرُّضِ لِتَفْصِيلِهِ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ مَعْرِفَةُ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَخْصُ وَصْفِ الْعِلْمِ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ مَا يَخْتَلِفُ مِنْهُ وَمَا يَتِمَّائِلُ، مَا ذَكَرْنَاهُ حَيْثُ قُلْنَا: إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ، أَوْ مَا يُعْلَمُ بِهِ، أَوْ التَّبَيِّنُ.

ثُمَّ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ: أَنَّ الْحَدَّ صِفَةُ الْمَحْدُودِ، وَأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ <sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ صَارَ الْقَاضِي إِلَى أَنَّ: الْحَدَّ قَوْلُ الْحَادِّ، الْمُتَنَبِّئُ عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا أَحَادُ

(١) انظر هذا البحث في: معيار العلم (ص ٢٣٤)، ونهاية الأقدام (١٣٥، ١٨٨، ١٩١)، وأبكار الأفكار (١٨٥، ١٧٩/١).

(٢) كذا بالأصل، ونقل ابن تيمية هذا النص عن الأنصاري عازيًا إياه إلى شرح الإرشاد. انظر: الرد على المنطقيين (ص ٥٨).

(٣) في الرد على المنطقيين (ص ٥٨): قال أبو المعالي: « ولو قال قائل: حد الشيء ..... ».

(٤) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٣٥، ١٨٨، ١٩١).

(٥) انظر المرجع السابق.

المُخْدُودُ<sup>(١)</sup>، وَوَافَقَ الْأَصْحَابَ فِي أَنَّ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ يَرْجِعُ إِلَى صِفَتِهِ دُونَ قَوْلِ الْقَائِلِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي الْحَدِّ لِمُشَابَهَةِ الْوَصْفِ، وَمُشَابَهَةِ الْحَقِيقَةِ الصِّفَةِ.

ثُمَّ قَالَ: « وَمِنْ الْأَشْيَاءِ مَا يُحَدُّ، وَمِنْهَا مَا لَا يُحَدُّ، وَمَا مِنْ مُحَقِّقٍ إِلَّا وَلَهُ حَقِيقَةٌ وَضِدٌّ. وَصَارَ إِلَى أَنَّ الْحَدَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمُخْدُودِ.

فَنَقُولُ: مَا مِنْ ذِي حَقِيقَةٍ إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ نَفْيًا كَانَ أَوْ إِثْبَاتًا، وَالْمَقْصِدُ مِنَ التَّحْدِيدِ التَّعَرُّضُ لِخَاصِيَةِ الشَّيْءِ الَّتِي بِهَا يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ، بِنَفْسِهِ لَا بِقَوْلِ الْقَائِلِ.

ثُمَّ الْإِطْرَادُ وَالْإِنْعِكَاسُ مِنْ شَرَائِطِ الْحَدِّ.

وَالطَّرْدُ: هُوَ تَحَقُّقُ الْمُخْدُودِ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَدِّ.

وَالْعَكْسُ: هُوَ انْتِفَاءُ الْمُخْدُودِ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَدِّ.

فَإِذَا قِيلَ: حَدُّ الْعِلْمِ هُوَ الْعَرَضُ، لَمْ يَطْرُدْ ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ عَرَضٍ عِلْمًا، فَهَذَا نَقْضُ الْحَدِّ. وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّ الْعِلْمِ: هُوَ مَعْرِفَةٌ حَادِثَةٌ.

فَهَذَا لَا يَنْعَكِسُ؛ إِذْ ثَبَتَ عِلْمٌ لَيْسَ بِحَادِثٍ، وَالسَّائِلُ عَنْ حَدِّ الْعَالِمِ لَيْسَ يَقْصِدُ ضَرْبًا مِنْهُ تَخْصِيصًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْإِحَاطَةَ بِمَعْنَى سَائِرِ الْعُلُومِ.

وَإِذَا قُلْنَا: الْعِلْمُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ، فَكُلُّ عِلْمٍ مَعْرِفَةٌ، وَكُلُّ مَعْرِفَةٍ عِلْمٌ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِعِلْمٍ لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ لَيْسَ بِعِلْمٍ، فَهَذِهِ عِبَارَاتٌ أَرْبَعَةٌ، عِبَارَتَانِ فِي الْإِثْبَاتِ، وَعِبَارَتَانِ فِي النِّفْيِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْحَدُّ دُونَ ذَلِكَ.

**فَضْلٌ: [ الْحَدُّ وَالْحَقِيقَةُ وَالْمَعْنَى وَالْعِلَّةُ وَاحِدٌ ]:**

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته الله: « الْحَدُّ وَالْحَقِيقَةُ وَالْمَعْنَى وَالْعِلَّةُ وَاحِدٌ كُلُّهَا آيِلَةٌ إِلَى مَالٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنَّ الْعِلَّةَ وَالْمَعْلُولَ وَاحِدٌ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِالْحَدُودِ مَعَ انْكَارِ الْأَحْوَالِ؟

(١) انظر: التقریب والإرشاد (١/ ١٩٩)، وذكر الجويني أن ما ارتضاه القاضي: « أن الحد يؤول إلى قول الواسف؛ وهو عنده القول المفسر لاسم المحدود وصفته على وجه يخصه ويحصره فلا يدخل فيه ما ليس من قبيله، ولا يخرج منه ما هو من قبيله، فهو - رحمه الله - منفرد بذلك من بين أصحابه » انظر: التلخيص (١/ ١٠٨)، والأبكار (١٧٩/١).



قَالَ الْإِمَامُ: « مَا يَفْتَضِيهِ كَلَامُ الْقَاضِي أَنَّ نَفْيَ الْأَحْوَالِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْحُدُودِ وَالْحَقَائِقِ؛ فَقَدْ قَالَ فِي إِبْطَاتِ الصِّفَاتِ: إِنْ لَمْ تَرَ الْقَوْلَ بِالْأَحْوَالِ فَسَبِيلُ التَّوَصُّلِ إِلَى الْعِلْمِ بِالصِّفَاتِ الْحَقَائِقُ ».

وَقَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « إِنْ نَفَى الْأَحْوَالِ يَسُدُّ بَابَ الْقَوْلِ بِالْحَقَائِقِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَيْنِ مُخْتَلِفَانِ لِذَاتَيْهِمَا عِنْدَ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ، وَلَيْسَ لَهُمَا أَحْوَالٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتَيْهِمَا؛ فَتَقْدَرُ الْإِشْتِرَاكُ فِي بَعْضِهَا وَالْإِخْتِلَافُ [ ٦٠/ب ] فِي سَائِرِهَا، فَمَنْ حَاوَلَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا كَانَ كَمَنْ حَاوَلَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، فَالْمُسْتَشْهِدُ بِالْعِلْمِ عَلَى عِلْمٍ يُخَالِفُهُ كَالْمُسْتَشْهِدِ بِالْعِلْمِ عَلَى الْقُدْرَةِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْحَدَّ إِنْ كَانَ يَشْتَمِلُ عَلَى مُخْتَلِفَاتٍ، لَمْ يَسْتَقِيمْ عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ؛ إِذْ مِنْ ضَرُورَةِ الْحَدِّ أَنْ يَجْمَعَ الْمَحْدُودَاتِ، وَلَا يَتَأْتَى اجْتِمَاعُ الْمُخْتَلِفَاتِ عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ ».

قَالَ: « وَإِنْ اشْتَمَلَ الْحَدُّ عَلَى جِنْسٍ وَاحِدٍ فَيَسْتَقِيمُ عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ كَحَدِّ الْجَوْهَرِ وَحَدِّ السَّوَادِ وَنَحْوِهِمَا ». هَذَا كَلَامُهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَالِ.

وَأَمَّا نَفَاةُ الْأَحْوَالِ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا سُئِلْنَا عَنْ حَدِّ الْعِلْمِ لَمْ نُسَالِ عَنْ قَدَمِهِ أَوْ حُدُوثِهِ، وَلَيْسَ غَرَضُ السَّائِلِ الْوُقُوفَ عَلَى تَفَاصِيلِ الْعُلُومِ وَأَوْصَافِهَا، وَلَكِنَّ غَرَضَهُ الْوُقُوفُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي لِأَجْلِهِ كَانَ عِلْمًا، وَهُوَ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً أَوْ تَبَيُّنًا أَوْ مَا يُعْلَمُ بِهِ، فَالْعِلْمُ ذَاتٌ يُعْلَمُ بِهِ الْمَعْلُومُ، كَمَا أَنَّ الْجَوْهَرَ حَجْمٌ وَجُثَّةٌ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ جُمْلَةُ الْأَجْزَامِ، كَذَلِكَ ذَوَاتُ الْعُلُومِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْحَجْمِيَّةَ لَيْسَتْ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى ذَاتِ الْجَوْهَرِ؛ كَذَلِكَ الْإِحَاطَةُ وَالْمَعْرِفَةُ تَشْتَرِكُ فِيهَا ذَوَاتُ الْعُلُومِ، وَاجْتِمَاعُ الْعِلْمَيْنِ فِي الْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ لَيْسَ رَاجِعًا إِلَى الْوُجُودِ، وَإِلَى مَا لَهُ كَانَ عِلْمًا، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِلَافٌ فِي انْقِطَاعِ الْوُجُودِ وَسَبْقِ الْعَدَمِ، أَوْ عَدَمِ انْقِطَاعِهِ وَوُجُوبِ اسْتِمْرَارِهِ، وَكَذَلِكَ الْإِخْتِلَافُ فِي كَثَرَةِ الْمَعْلُومِ وَقِلَّتِهِ لَيْسَ اخْتِلَافًا آيِلًا إِلَى الْمَعْلُومِ وَمَاهِيَّتِهِ.

(١) انظر الجواب عنه في: نهاية الأقدام (ص ١٣٥)؛ حيث حاول أثبات عكسه بناءً على أن « إثبات الحال التي لا توصف بالوجود والعدم، وتوصف بالثبوت دون الوجود حسم باب الحد والاستدلال؛ فإن غاية الناظر أن يأتي في نظره بتقسيم دائر بين النفي والإثبات، فينفي أحدهما حتى يتعين الثاني ومثبت الحال قد أتى بواسطة بين الوجود والعدم، فلم يقد التقسيم والإبطال علماً، ولا يتضمن النظر حصول معرفة أصلاً ».

قُلْنَا: نَقُولُ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ وَالْحَادِثَ تَمَازُلًا فِي الوجودِ، وَفِي الْخَاصِّيَّةِ، بَلْ هُمَا كَالْجَوْهَرِ وَالسَّوَادِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا مِمَّا نَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ، وَلَوْ تَقَدَّمَ جَوْهَرٌ عَلَى جَوْهَرٍ بِأَلْفِ سَنَةٍ مَثَلًا فَتَقَدَّمَهُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا فِي حَقِيقَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ، وَمَا لِأَجَلِهِ كَانَ جَوْهَرًا، كَذَلِكَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ وَالْعِلْمُ الْحَادِثُ ».

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ حَكَمْتُمْ بِاخْتِلَافِهِمَا؟

قُلْنَا: مِنْ شَرْطِ الْمُثَلِّينَ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ، أَوْ يَقُومَ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: التَّعَرُّضُ لِصِفَاتِ النَّفْسِ قَوْلٌ بِالْأَحْوَالِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَقَدْ يُعْلَمُ الشَّيْءُ وَيُجْهَلُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي الَّذِي يَعْلَمُ الشَّيْءَ جُمْلَةً، ثُمَّ يَعْلَمُ مُفَصَّلًا، وَإِذَا سَاعَ لِلْقَاضِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الوجودَيْنِ وَيَقُولَ: الوجودُ حَقِيقَةٌ تَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُخْتَلِفَاتُ، وَإِنَّ الوجودَ لَيْسَ بِحَالٍ، وَإِنَّ وُجُودَ الْقَدِيمِ مُخَالَفٌ لوجودِ الْحَادِثِ، سَاعَ لَنَا أَنْ نَجْمَعَ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ بِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ، وَبِهِ يَتَمَيَّزُ وُجُودُ الْعِلْمِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ صِفَةً رَائِدَةً عَلَى وُجُودِ الْعِلْمِ وَلَا حَالًا، وَهَذَا حَدٌّ وَاقِعٌ.

يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَمَازُلُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْعِلْمِ الْحَادِثِ؛ إِذْ لَمْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَ الْآخَرِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا يُوصَفُ الشَّيْءُ بِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَالًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي مَسْأَلَةِ نَفْيِ الْأَحْوَالِ، ثُمَّ إِنَّ الْقَاضِيَّ اسْتَدَلَّ بِالْفِعْلِ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ وَاقْتِدَارِهِ، وَاعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الْغَائِبَ بِالشَّاهِدِ مَعَ مُخَالَفَةِ وُجُودِ الْقَدِيمِ وُجُودَ الْحَادِثِ، وَمَعَ أَنَّ الوجودَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِحَالٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُحَضُّ الذَّاتِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ نَعْلَمُ وُجُودَ الْجَوْهَرِ، وَلَا نَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ؟

قُلْنَا: لَمْ نَقُلْ: مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ لَا يَعْرِفُ وُجُودَهُ، لَكِنْ نَقُولُ: مَنْ لَا يَعْرِفُ الْحَدَّ، لَا يَعْرِفُ الْمَحْدُودَ بِالْحَدِّ وَالْمَقْصُودَ بِهِ، وَلَا تُنْكِرُ عِلْمَهُ بِصِفَةٍ أُخْرَى غَيْرِ مَقْصُودَةٍ بِالْحَدِّ.

بَيَانُهُ: أَنَّا إِذَا حَدَدْنَا الْجَوْهَرَ بِالْحَجْمِيَّةِ أَوْ بِالتَّخْيِيرِ فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ وُجُودَهُ، بَلْ

(١) انظر الباقلاني: التمهيد (ص ٤٤)، والإنصاف (ص ١٧، ١٨).

الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ كَوْنُهُ جَوْهَرًا، فَلَا جَرَمَ لَا يَعْلَمُ كَوْنَ الْجَوْهَرِ جَوْهَرًا مَنْ لَا يَعْلَمُ حَجَمِيَّتَهُ، وَالَّذِي عَلِمَهُ مِنَ الْوُجُودِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ جَوْهَرٍ مُوجُودًا فَقَدْ يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي الْوُجُودِ.

**فَصْلٌ: [ هَلْ يَجُوزُ تَرْكِيبُ الْحَدِّ مِنْ وَصْفَيْنِ؟ ]:**

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ تَرْكِيبُ الْحَدِّ مِنْ وَصْفَيْنِ أَمْ لَا<sup>(١)</sup>؟

فُلْنَا: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّ الْمُرَكَّبَ لَيْسَ بِحَدٍّ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَنْعِ التَّرْكِيبِ تَكْلِيفَ الْمَسْئُولِ أَنْ يَأْتِيَ فِي حَدٍّ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ بِعِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ اتِّحَادُ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَالْعِبَارَاتُ لَا تُقْصَدُ لِأَنْفُسِهَا، وَلَيْسَتْ هِيَ حُدُودًا، وَإِنَّمَا هِيَ مُبَيِّنَةٌ عَنِ الْحُدُودِ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي حَدِّ الْعِلْمِ: « مَا أَوْجَبَ كَوْنَ [ ١/٦١ ] مَحَلِّهِ عَالِمًا »<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا مُشْتَمِلٌ عَلَى كَلِمَاتٍ، وَلَمْ يُعْذَرْ بِتَرْكِيبٍ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِّ التَّعَرُّضُ لِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِجْبَابُ الْعِلْمِ بِحُكْمِهِ.

ثُمَّ التَّرْكِيبُ يَنْقَسِمُ: فَمِنْهُ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَمِنْهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ:

فَالْبَاطِلُ مِنْهُ: هُوَ أَنْ نَذْكُرَ اتِّحَادَ مَعْنَيْنِ يَقَعُ الْاسْتِقْلَالُ بِأَحَدِهِمَا، وَذِكْرُ الْآخَرِ لَعَوٍّ فِي مَقْصُودِ الْحَدِّ.

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ: فَكَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزِّلَةُ فِي حَدِّ الْمَرْئِيِّ: مَا يَكُونُ لَوْنًا أَوْ مُتَلَوَّنًا؛ فَهَمَّ لَا يَرُونَ هَذَا التَّرْكِيبَ قَادِحًا فِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِّ حَصْرُ الْمَحْدُودِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَنْحَصِرُ

(١) كلمة: « لا » ليست في الأصل، وصحتها تبعًا للسياق.

(٢) انظر الجويني: الشامل ( ص ٣٤٥ )؛ حيث حكى عن أبي الحسن أنه يأبى التركيب في الحد كما يأبى التركيب في العلل.

(٣) انظر الجويني: الإرشاد ( ص ٣٣ ).

(٤) الغرض من الحد عند المتكلمين والأصوليين إنما هو تمييز المحدود عن غيره بوصف يخصه، لذلك جاز عندهم تركيب الحد؛ بخلافه عند المناطقة؛ الذين يرون أن المقصود من الحد بيان حقيقة الشيء وماهيته، ولا يتأتى هذا إلا بذكر صفاته الذاتية، ومن ثم يرون ضرورة تركيب الحد الحقيقي من الجنس والفصل القريبين، كما اشترطوا أن يكون الجنس قريبًا؛ يقول الغزالي عن المناطقة: « والمخلصون - يعني المناطقة - إنما يطلبون من الحد: تصور كنه الشيء، وتمثل حقيقته في نفوسهم، لا مجرد التمييز، ولكن مهما حصل التصور بكماله تبعه التمييز، ومن يطلب التمييز =

إِلَّا بِذِكْرِ هَذَيْنِ الْوُصْفَيْنِ؛ فَإِنَّ الْجَوَاهِرَ مَرْئِيَّةً، وَالْأَلْوَانَ مَرْئِيَّةً، وَلَا يَجْتَمِعُ الْأَلْوَانُ وَالْجَوَاهِرُ فِي حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَمُعْظَمُ أَصْحَابِنَا عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ<sup>(١)</sup>.

وَالْقَاضِي يَقُولُ: «الَّذِي يَنْبَغِي تَحْدِيدُهُ يَنْقَسِمُ، فَمِنْهُ مَا يَصِحُّ فِيهِ الْحَدُّ، وَمِنْهُ مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ، وَذَلِكَ كَانْقِسَامِ الْأَحْكَامِ فِي قَضِيَّةِ الْعِلَلِ، فَمِنْهَا مَا يُعْلَلُ، وَمِنْهَا مَا لَا يُعْلَلُ».

قَالَ: «وَلَوْ حَقَّ ذَلِكَ، زَالَ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي يُحَدُّ بِصِفَتَيْنِ، لَوْ قِيلَ لَهُ: أَتَدَّعِي اجْتِمَاعَ الْقَيْلَيْنِ فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ؟ لَمَا ادَّعَاهُ.

وَلَوْ قِيلَ لِمُطَالِبِهِ: أَتَنْكَرُ تَحَقُّقَ الْإِنْحِصَارِ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّفَتَيْنِ؟

لَمَا وَجَدَ سَبِيلًا إِلَّا أَنْكَارَ ذَلِكَ.

وَالْحَدُّ لَيْسَ بِمُوجِبٍ فِرَاعَى فِيهِ التَّأْثِيرُ فِي الْإِيجَابِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ وَكَشْفٌ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي الصَّفَتَيْنِ تَحَقُّقُهُ فِي الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ، فَالْكَلامُ إِلَى مُنَاقَشَةِ فِي الْعِبَارَةِ. هَذَا مُتَّهَى كَلَامِ الْقَاضِي.

وَالَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ أَنْ مَثَلُ هَذَا يُسَمَّى حَدًّا وَالْمَقْصِدُ مِنْهُ الْكَشْفُ.

### ( د ) فَضْلٌ: فِي الدَّلِيلَةِ وَشَرَاهِطِهَا

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «الدَّلِيلُ بِمَعْنَى الدَّالِّ، وَهُوَ الْمُرْشِدُ، وَيُذَكَّرُ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ تَوْسَعًا<sup>(٣)</sup>».

وَقَالَ الْقَاضِي: «الدَّلِيلُ هُوَ الدَّلَالَةُ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، وَالْأَدِلَّةُ هِيَ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِصَحِيحِ

=المجرد يقتنع بالرسم». انظر: الغزالي: معيار العلم (ص ١٩٤، ٢٠٥)، وانظر أيضًا: ابن تيمية: الرد على المنطقيين (ص ١٤)، والفاكهي: الحدود (ص ٩)، (ضمن الحدود في ثلاث رسائل).

(١) قيد الجويني المنع من التركيب في الحدود بها «إذا تركب الحد من وصفين يتقرر في المعقول ثبوت أحدهما دون الثاني، فأما إذا انطوى التعرض لمعينين متلازمين لا يعقل ثبوت أحدهما دون الثاني، فلا منع في التحديد على هذا الوجه». انظر الجويني: الشامل (ص ٣٤٦).

(٢) كلمة: «فيه» ليست في الأصل، وصححتها تبعًا للسياق.

(٣) وافق أبو المعالي الجويني شيخ المذهب أبا الحسن الأشعري في أن الدليل يطلق بمعنى الدال توسعًا، خلافًا لما رجحه الباقلاني من أن الدليل هو الدال حقيقة. انظر: التلخيص (١/ ١١٦)، والكافية في الجدل (ص ٤٦، ٤٧)، والتقريب والإرشاد للباقلاني (١/ ٢٠٢).

النَّظَرِ فِيهَا إِلَى الْعِلْمِ الْكَسْبِيِّ»<sup>(١)</sup>، وَتَنْقَسِمُ إِلَى الْعَقْلِيِّ وَالسَّمْعِيِّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ.

### فَأَمَّا أَقْسَامُ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ:

فَمِنْهَا: اعْتِبَارُ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ بِجَامِعِ عَقْلِيٍّ، وَمَنْ رَامَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ فِي الْجَمْعِ كَانَ مُبْطِلًا مُلْتَزِمًا مَذْهَبَ أَهْلِ الدَّهْرِ، وَمَذْهَبَ الْمُشَبِّهَةِ، وَمَحْصُولُ كَلَامٍ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِمَحْضِ الشَّاهِدِ يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الَّذِي لَمْ أَشَاهِدْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَالَّذِي أَشَاهِدْهُ، وَهَذَا تَحَكُّمٌ مَحْضٌ؛ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ الْغَائِبُ عَنِ الْحِسِّ كَالْمَحْسُوسِ؟!<sup>(٢)</sup>

ثُمَّ قَالَ الْأَصْحَابُ: فَالْجَوَامِعُ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ أَرْبَعَةٌ: الْعِلَّةُ وَالشَّرْطُ وَالْحَقِيقَةُ وَالِدَّلِيلُ.

فَإِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ مَعْلُولًا شَاهِدًا، يَجِبُ الْقَضَاءُ بِتَعْلِيلٍ مِثْلَ ذَلِكَ الْحُكْمِ غَائِبًا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مُوجِبَةً، فَلَوْ لَمْ تَنْعَكِسْ بَطَلَ إِجَابَتُهَا، فَتَفِي التَّعْلِيلِ عَنِ الْحُكْمِ غَائِبًا يَتَضَمَّنُ نَفْيَهُ عَنِ الْحُكْمِ شَاهِدًا.

وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُ حُكْمٍ مَشْرُوطًا شَاهِدًا لَزِمَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ مَشْرُوطًا غَائِبًا؛ لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُهُ دُونَ شَرْطِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُؤَثِّرُ فِي صِحَّتِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، فَتَفِي الشَّرْطِ غَائِبًا يُفْضِي إِلَى نَفْيِهِ شَاهِدًا<sup>(٣)</sup>.

وَالطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ فِي الْجَمْعِ: الْحَقِيقَةُ: فَحَقِيقَةُ الْعَالِمِ ذُو الْعِلْمِ، وَلَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا؛ كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَحَرِّكِ ذُو الْحَرَكَةِ، وَحَقِيقَةَ الْمُتَلَوِّنِ ذُو اللَّوْنِ.

وَالطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ فِي الْجَمْعِ: الدَّلَالَةُ: فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَمْرٍ شَاهِدًا دَلَّ عَلَيْهِ غَائِبًا؛ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ شَرْطُهَا الْإِطْرَادُ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ لَأَنْفُسِهَا، فَلَوْ ثَبَتَ دَلَالَةٌ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَذْلُولِهَا غَائِبًا لَوَجَبَ

(١) انظر: الباقلاني: الإنصاف (ص ١٥)، والتقريب والإرشاد في أصول الفقه (٢٠٢/١).

(٢) قال الجويني: ثم قال - أي: المتكلمون - «أما بناء الغائب على الشاهد فلا يجوز التحكم به من غير جامع عقلي، ومن التحكم به شبهت المشبهة، وعطلت المعطلة وعميت بصائر الزندقة، فقالت المشبهة: لم نر فاعلاً ليس متصوراً، وقالت المعطلة: الموجود الذي لا يناسب موجوداً غير معقول» انظر: البرهان في أصول الفقه (١٢٧/١)، والإرشاد (ص ٨٣).

(٣) لعله مستفاد من كلام شيخه الجويني في الإرشاد (ص ٨٣).

خُرُوجُ الدَّلَالَةِ عَنْ كَوْنِهَا دَلَالَةً شَاهِدًا، وَإِذَا دَلَّ قَبُولُ الْحَوَادِثِ شَاهِدًا عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّعَرِّيِ عَنْهَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ غَائِبًا<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: «مَأْخُذُ هَذِهِ الطُّرُقِ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ حُكْمٍ ثَبَتَ اِرْتِبَاطُهُ بِشَيْءٍ شَاهِدًا لَوْ لَمْ يَرْتَبِطْ بِهِ غَائِبًا لَأَدَّى إِلَى بُطْلَانِ مَا عَلِمَ شَاهِدًا، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى الْغَائِبِ بِمَا ثَبَتَ فِي الشَّاهِدِ مُحَافَظَةً عَلَى الْمَعْلُومِ شَاهِدًا، أَوْ مُجَاوِزَةً عَنِ الْقَدَحِ فِيهِ، وَكُلُّ مَا قُدِّرَ نَفْيُهُ غَائِبًا لَمْ يَنَافِ عِلْمًا شَاهِدًا فَلَا يَجِبُ فِيهِ الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ عَلَى الْغَائِبِ، وَهَذَا كَمَا إِذَا نَفَيْنَا كَوْنَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ جِسْمًا لَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّ الْفَاعِلَ مِنَّا جِسْمٌ؛ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْفَاعِلُ مِنَّا جِسْمًا مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا، فَهَذَا هُوَ السُّرُّ فِي اعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ: إِنْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ فِي الْغَائِبِ فِدُكْرُ الشَّاهِدِ لَا مَعْنَى لَهُ [٦١/ب]، وَلَيْسَ فِي الْمَعْقُولِ قِيَاسٌ أَصْلًا»<sup>(٢)</sup>.

وَمُرَادُنَا بِالشَّاهِدِ مَا عُرِفَ، وَبِالْغَائِبِ مَا لَمْ يُعْلَمْ، فَإِذَا اعْتَبِرَ مَا لَمْ يُعْلَمْ بِمَا عَلِمَ لِيُعْلَمَ قِيلَ: اعْتَبِرَ الْغَائِبُ بِالشَّاهِدِ.

وَمِنْ أَبْوَابِ الدَّلَالَةِ اقْتِضَاءُ الْجَوَازِ فِي الْأَمْرِ الثَّابِتِ الْإِفْتِقَارَ إِلَى مُقْتَضِي فَاعِلٍ أَوْ عِلَّةٍ مِنْهَا:

- الْإِنْتِقَانُ الدَّالُّ عَلَى الْعِلْمِ.

- وَالْإخْتِصَاصُ الدَّالُّ عَلَى الْإِرَادَةِ.

- وَالْحَدَّثُ الدَّالُّ عَلَى الْقُدْرَةِ.

وَمِنْهَا: انْحِصَارُ الْأَقْسَامِ فِي شَيْءٍ عِلْمًا وَذِكْرًا، فَإِذَا بَطَلَ جَمِيعُهَا فِي مَقْصِدِ الدَّلِيلِ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا، وَثَبَتَ قَطْعًا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ أَحَدِ الْأَقْسَامِ فَتَعْلَمُ قَطْعًا تَعَيَّنَ مَا لَمْ يَبْطُلْ.

قَالَ الْإِمَامُ: «السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ يَتَنَوَّعُ: فَمَا يَسْتَنِدُّ إِلَى نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ يُفِيدُ عِلْمًا اضْطِرَازًا، وَمَا لَا يَسْتَنِدُّ إِلَى ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ الْإِنْحِصَارُ فِيهِ عَلَى الْقَطْعِ، إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ لَأَنْ يَكُونَ السَّابِرُ قَدْ أَغْفَلَ قِسْمًا هُوَ الصَّحِيحُ دُونَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَقْسَامِ، فَمَا يُدْرِيهِ أَنَّهُ صَبَطَ جُمْلَةَ الْأَقْسَامِ، فَمَا هَذَا سَبِيلُهُ لَا يُفِيدُ عِلْمًا».

(١) قارنه بما في الجويني: الإرشاد (ص ٨٣، ٨٤).

(٢) انظر الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ١٣٠).

فَأَمَّا الْأَصْحَابُ: فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا عَلِمْنَا انْحِصَارَ الْأَقْسَامِ قَطْعًا فَإِنَّهُ يُفِيدُ عِلْمًا.  
يَبَيِّنُهُ: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، ثُمَّ لَمْ نَرَهُ فِيهَا، وَلَيْسَ لِلدَّارِ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ  
لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَابَيْنِ، تَعَيَّنَ خُرُوجُهُ مِنَ الثَّلَاثِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَقْسَامِ  
ثَلَاثَةٍ: إِمَّا أَنْ أَخَذَتْهَا فِي نَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ لَا فِي مَحَلٍّ، وَإِذَا بَطَلَتْ الْأَقْسَامُ تَعَيَّنَ كَوْنُهُ قَدِيمًا.»  
وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ لَا يُنْكِرُ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ إِذَا عَلِمَ انْحِصَارُ الْأَقْسَامِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَقَالَ قَائِلُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ: الدَّلِيلُ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ عَدَمُ  
الدَّلِيلِ عَلَى إِبْتَائِهِ؛ إِذْ لَوْ ثَبَتَ لَعِلْمُ ضَرُورَةٍ أَوْ دَلَالَةٍ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: لِمَ جَعَلْتُمْ عَدَمَ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِبْتَاءِ دَلِيلًا عَلَى النَّفْيِ؟ وَلِمَ جَعَلْتُمْ عَدَمَ عِلْمِكُمْ  
عِلْمًا بِالْعَدَمِ؟

وَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقْلِبُ عَلَيْكُمْ مَرَامِكُمْ، وَيَجْعَلُ عَدَمَ الدَّلِيلِ عَلَى النَّفْيِ دَلِيلًا عَلَى  
الْإِبْتَاءِ؛ فَلَيْسَ أَحَدُ الْقَائِلِينَ أَسْعَدَ حَالًا مِنَ الثَّانِي.»

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ: «مَا يَصْلُحُ لِلِاعْتِمَادِ فِي دَفْعِ السُّؤَالِ، وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.»  
وَذَكَرَ الطَّرِيقَةَ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي إِبْتَاءِ الْأَكْوَانِ، وَفَرَضَ تِلْكَ الطَّرِيقَةَ فِي تَعْيِينِ الْعِلْمِ فَقَالَ:  
«إِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي الْعَالِمِ، فَنَقُولُ: هَذَا الْحُكْمُ إِمَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ،  
أَوْ يَرْجِعَ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى النَّفْسِ، وَالزَّائِدُ عَلَى النَّفْسِ نَفْيٌ أَوْ إِبْتَاءٌ، وَالْإِبْتَاءُ مُمَائِلٌ  
لَهُ أَوْ مُخَالَفٌ، وَالْمُخَالَفُ مَعْنَى قَائِمٌ بِهِ أَوْ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، وَأَبْطَلْنَا كَوْنَ الْفَاعِلِ عِلَّةً لَهُ، فَتَعَيَّنَ  
كَوْنُهُ مَعْنًى.

فَإِنْ قَالَ السَّائِلُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى تَعْيِينِ الْعِلْمِ دُونَ مَعْنَى آخَرَ؟  
قُلْنَا: إِذَا عَلِمْنَا حُكْمًا، وَأَحْطَيْنَا بِقُضِيَّتِهِ، فَتَعَلَّمْنَا أَنَّ مُوجِبَهُ يُشَارِكُهُ فِي قُضِيَّتِهِ، فَإِذَا كَانَ كَوْنُهُ  
عَالِمًا إِحَاطَةً اسْتَيْقَنَّا أَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْجِبَ لَهُ مُشَارِكٌ لِنَفْيِ قُضِيَّتِهِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَ الْمَوْجِبُ لِكَوْنِهِ عَالِمًا غَيْرَ الْعِلْمِ، لَثَبَّتَ الْحُكْمُ دُونَ الْعِلْمِ، وَثَبَّتَ الْعِلْمُ  
دُونَ الْحُكْمِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى رَفْعِ الْحَقَائِقِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ ادَّعَى الْمُدَّعِي صِفَةً لَمْ تُعْلَمْ اضْطِرَّارًا وَلَا نَظَرًا، فَسَبِيلُ تَقْدِيرِهَا كَسَبِيلِ تَقْدِيرِ أُخْرَى، ثُمَّ لَا يَنْضَبُ الْقَوْلُ فِي مَبَالِغِهَا، ثُمَّ لَيْسَ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ سَائِرِهَا، وَهَذَا الْقَدْرُ كَانَ تَبَيَّنًا.

**فَضْلٌ: [ الْعَدَمُ هَلْ يَكُونُ دَلِيلًا أَوْ لَا؟ ]**

اِخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي أَنَّ الْعَدَمَ هَلْ يَكُونُ دَلِيلًا أَمْ لَا؟  
فَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ قَالَ: عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمُعْجِزَةِ، وَعَدَمُ كُلِّ مُعَارِضٍ لِكُلِّ دَلِيلٍ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ فِي الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَعَدَمُ الْمُخَصَّصِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ تَعْمِيمِ اللَّفْظِ الْعَامِّ، وَمِثْلُ الْقَاضِي إِلَى هَذَا.  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْعَدَمُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً؛ إِذِ الدَّلَالَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ تَعَلُّقٍ بِالْمَذْلُولِ، وَالْعَدَمُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِحَالٍ.

قَالَ: « وَعَدَمُ الْمُعَارَضَةِ لَيْسَ دَلِيلًا، وَلَكِنَّ نَفْسَ الْمُعْجِزَةِ دَلَّتْ عَلَى الصِّدْقِ، وَعُومُ اللَّفْظِ بِظَاهِرِهِ يَدُلُّ، وَالنَّصُّ عَلَى الشَّرِيعَةِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِمْرَارِهَا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ نَاسِخٌ، فَيَأْمَأَنَّ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ النَّاسِخِ دَلِيلًا عَلَى اسْتِمْرَارِ الشَّرِيعَةِ فَلَا.  
قَالَ الْإِمَامُ: « وَفِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِمَالٌ ».

**فَضْلٌ: [ شَرْطُ صِحَّةِ الدَّلَالَةِ الْإِطْرَادُ ]**

شَرْطُ صِحَّةِ الدَّلَالَةِ الْإِطْرَادُ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا الْإِنْعِكَاسُ، بِخِلَافِ الْعِلَلِ؛ فَإِنَّهَا مُوجِبَةٌ، فَلَوْ لَمْ تَنْعَكِسْ بَطَلَتْ إِجَابَتُهَا لِثُبُوتِ الْحُكْمِ الْمُوجِبِ دُونَهَا، وَالدَّلِيلُ هُوَ الْكَاشِفُ؛ فَلَا يَجِبُ انْعِكَاسُهُ، [ ١/٦٢ ] وَلَا اسْتِنْعَادَ فِي أَنْ يَثْبُتَ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ انْتِصَابِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، فَالْحُدُوثُ يَدُلُّ عَلَى الْمُخْدِثِ وَوُجُودِهِ، وَعَدَمُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ، وَالْإِتْقَانُ فِي الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ، وَعَدَمُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْجَهْلِ<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْحُدُوثَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَذْلُولِهِ تَقْدِيرُ دَلِيلٍ آخَرَ مُتَعَلِّقٍ بِمَذْلُولٍ آخَرَ.

(١) قال الجويني: « وليس من شرط الأدلة انعكاسها بإجماع من المحققين؛ إذ لو شرط فيها ذلك لدل عدم الإتيان على جهل الفاعل، كما دل الإتيان على علمه، ولدل عدم العالم على عدم المحدث؛ كما دل حدوثه على وجوده إلى غير ذلك مما يطول تتبعه، وإنها يشترط الانعكاس في العلة العقلية »؛ والشامل (ص ٧٠٤).



وَلَوْ قُلْنَا: «إِذَا دَلَّ وُجُودٌ عَلَى وُجُودٍ دَلَّ عَدَمُهُ عَلَى عَدَمِهِ»: كُنَّا قَدَرْنَا الْعَدَمَ دَلِيلًا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ تَقْدِيرِ دَلِيلٍ تَقْدِيرُ دَلِيلٍ آخَرَ مُتَعَلِّقٍ بِتَقْضِي الْأَوَّلِ.

يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْمَدْلُولِ الْوَاحِدِ أَدْلَةٌ مُخْتَلِفَةٌ إِذَا قُدِّرَ عَدَمٌ<sup>(١)</sup> بَعْضُهَا اسْتَقْلَلَتْ بَقِيَّةُ الْأَدْلَةِ بِالذَّلَالَةِ عَلَى الْمَدْلُولِ، فَلَوْ قَدَرْنَا عَدَمَ الدَّلِيلِ الَّذِي فَرَضْنَا عَدَمَهُ دَلًّا عَلَى انْتِفَاءِ الْمَدْلُولِ، لَزِمَ انْتِفَاؤُهُ لِعَدَمِ بَعْضِ الْأَدْلَةِ، وَثُبُوتُهُ لثُبُوتِ سَائِرِهَا.

### فَضْلٌ: [ التَّعْلِيلُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمُهْلَلِ ]:

إِذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى تَعْلِيلِ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَفَضَى بِكَوْنِهِ مُعْلَلًا، فَمَهْمَا تَقَدَّرَ حُكْمٌ مُسَاوٍ لِلْحُكْمِ الَّذِي تَبَتَّ تَعْلِيلُهُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي فَضَى الْحُكْمُ التَّعْلِيلَ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ مِنَ الدَّلَالَةِ مِثْلُ مَا قَامَ عَلَى الْحُكْمِ شَاهِدًا.

مِثَالُهُ: إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْعَالِمِ مِمَّا عَالِمًا مُعْلَلًا بِالْعِلْمِ، وَكَانَ الدَّلِيلُ الْمُفْضِي إِلَى التَّعْلِيلِ جَوَازَ ثُبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ وَجَوَازَ انْتِفَائِهِ مَعَ بُطْلَانِ سَائِرِ وُجُوهِ الْإِفْتِضَاءِ سِوَى الْعِلَّةِ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ قُلْنَا: إِذَا اتَّصَفَ الْبَارِي بِكَوْنِهِ عَالِمًا وَجَبَ صُدُورُ هَذَا الْحُكْمِ عَنِ الْمَوْجِبِ طَرْدًا لِلْعِلَّةِ الثَّابِتَةِ شَاهِدًا، وَأَنْكَرَتِ الْمُعْتَرِزَةُ ذَلِكَ، وَقَالُوا: «إِذَا كَانَ الدَّلَالُ عَلَى ثُبُوتِ الْعِلَّةِ لِلْحُكْمِ شَاهِدًا جَوَازَ الْحُكْمِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ لَيْسَ يَتَحَقَّقُ فِي كَوْنِ الْبَارِي - تَعَالَى - عَالِمًا، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ وَاجِبٌ لَهُ، فَلَمْ يَتَقَرَّرْ فِي حُكْمِهِ الدَّلِيلُ الْمُتَقَرَّرُ فِي حُكْمِنَا».

قُلْنَا لَهُمْ: مَا الْمَانِعُ مِنْ ثُبُوتِ التَّعْلِيلِ شَاهِدًا بِدَلِيلٍ، وَثُبُوتِهِ غَائِبًا بِدَلِيلٍ آخَرَ؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِتَبَايُنِ الْحُكْمَيْنِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ثُبُوتِهِمَا بِدَلِيلَيْنِ؟

فَنَقُولُ: الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ التَّعْلِيلِ شَاهِدًا مَا ذَكَرْتُمْ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ غَائِبًا أَطْرَادُ الْعِلَّةِ وَانْعِكَاسُهَا.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: اتَّفَاقُنَا عَلَى أَنَّ الدَّلِيلَ لَا يَنْعَكِسُ، فَسَبِيلُ التَّحْقِيقِ فِيهِ أَنْ يُقَالَ: إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْعِلَّةِ فَيُثَبَّتُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الْعِلَّةُ، ثُمَّ يُثَبَّتُ مِنْ مُقْتَضَى الْعِلَّةِ وُجُوبُ الْإِنْعِكَاسِ.

(١) كلمة: «عدم» ليست في الأصل، وصحتها تبعًا للسياق؛ لقوله بعد: «فَلَوْ قَدَرْنَا عَدَمَ الدَّلِيلِ الَّذِي فَرَضْنَا عَدَمَهُ...».

وَقَدْ ذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أُمُثْلَةً فِي الْجَامِعِ لِهَذَا؛ مِنْهَا أَنْ قَالَ: «إِنَّمَا يُعَرَفُ كَوْنُ الْوَاحِدِ مِنَّا فَاعِلًا بِوُقُوعِ الْفِعْلِ فِي مَحَلِّ قُدْرَتِهِ وَتَغْيِيرِهِ بِهِ، ثُمَّ لَا يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ غَائِبًا حَتَّى يُقَالَ: فِعْلُ الْقَدِيمِ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَتَغَيَّرُ بِهِ.

وَلَكِنْ قَالَ أَهْلُ التَّحْصِيلِ: لَا يَتَعَدُّ كَوْنُ الْوَاحِدِ مِنَّا فَاعِلًا بِوَجْهِهِ، وَيَثْبُتُ كَوْنُ الْقَدِيمِ فَاعِلًا بِوَجْهِهِ آخَرَ، وَكَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْلَمُ كَوْنُ الْوَاحِدِ مِنَّا مُحَرِّكًا لِعَيْرِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ، إِذَا فَعَلَ فِي نَفْسِهِ حَرَكَةً أَوْ اعْتِمَادًا، ثُمَّ نَعْلَمُ كَوْنَ الْبَارِي مُحَرِّكًا لِلْأَجْسَامِ مِنْ غَيْرِ قِيَامِ حَدِيثِ بِذَاتِهِ. وَكَذَلِكَ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ: الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ<sup>(١)</sup>، وَشَرْطُهُ ثُبُوتُ الْبِنْيَةِ، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ، وَتَقَطُّعُهُ عَلَى أَجْزَاءِ الْهَوَاءِ وَثَبَتَ كَوْنُ الْبَارِي مُتَكَلِّمًا مِنْ غَيْرِ الْوَجْهِ الدَّالِّ فِي الشَّاهِدِ.

( هـ ) فَضْلُ: فِي اثْبَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا

بِعِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَحَيَاةٍ

وَأَنَّهَا صِفَاتٌ هَوُجُودَةٌ زَالِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ سُبْحَانَهُ<sup>(٢)</sup>

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ اعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ بِالْجَوَامِعِ الْأَرْبَعَةِ، فنَقُولُ: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا مُعَلَّلٌ بِالْعِلْمِ، وَالْعِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ مَعَ مَعْلُولِهَا يَتَلَازِمَانِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الثَّانِي؛ فَلَوْ جَارَ تَقْدِيرُ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا دُونَ الْعِلْمِ، لَجَارَ تَقْدِيرُ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّصِفَ مَحَلُّهُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا، وَلَا مَعْنَى لِإِجَابِ الْعِلْمِ حُكْمَهُ إِلَّا أَنَّهُ

(١) انظر مذهب المعتزلة في صفة الكلام ومعنى المتكلم عندهم في: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٣٦)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٣٢٧، ٣٢٠، ٣٣٤)، والمغني (٧/٤٧، ٤٩).

(٢) انظر هذا البحث في: الإنصاف (ص ٢٥)، وأصول الدين (ص ٩٠، ٩٣)، والتبصير (ص ١٠٠)، ومجرد المقالات (ص ٤٠)، ولع الأدلة (ص ٩٩)، والإرشاد (ص ٧٩)، والنظامية (ص ٢٤)، وقواعد العقائد (ص ١٨٨)، والمثل والنحل (١/٩٥)، ونهاية الأقدام (ص ١٨٠، ٢١٤)، والمحصل (ص ١٨٠)، والمطالب (٣/١٤٥)، وغاية المرام (ص ٣٨)، والأبكار (١/٢٧٨، ٢٦٥)، وشرح المقاصد (٤/٦٩، ٨٥)، وشرح المواقف (٨/٥٢، ٥٧)، والأشعري (ص ٩٠)، والرازي وآراؤه (ص ٢١٧، ٢٢٤)، والآمدي وآراؤه (ص ٢٠٥، ٢٠٩)، وعلاقة صفات الله تعالى بذاته (ص ١٢٣، ١٤٨).

وقد سبق أبا الحسن الأشعري في تقرير زيادة الصفات على الذات الإمام أبو حنيفة؛ كما في الفقه الأكبر المنسوب إليه (ص ٣).

يُلازمُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُثْبِتُهُ إِثْبَاتُ الْقُدْرَةِ مَقْدُورَهَا، فَلَوْ جَازَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ دُونَ الْعِلَّةِ لَوُجُوبِهِ، لَجَازَ  
وُجُودُ الْعِلَّةِ دُونَ حُكْمِهَا؛ لَوُجُوبِهَا<sup>(١)</sup>.

وَنُحَرِّرُ فَقُولُ: اقْتِضَاءُ الْوَصْفِ لِلصِّفَةِ كَاقْتِضَاءِ الصِّفَةِ لِلْوَصْفِ، فَمَنْ يَثْبُتُ لَهُ هَذِهِ  
الْصِّفَاتُ وَجَبَ وَصْفُهُ بِهَا، كَذَلِكَ إِذَا وَجَبَ وَصْفُهُ بِهَا وَجَبَ إِثْبَاتُ الصِّفَةِ لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ  
لَهُ الْإِرَادَةُ وَجَبَ كَوْنُهُ مُرِيدًا بِهَا، وَمَنْ ثَبَتَ لَهُ الْكَلَامُ [٦٢/ب] وَجَبَ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا بِهِ، وَكَذَلِكَ  
إِذَا كَانَ مُرِيدًا مُتَكَلِّمًا وَجَبَ لَهُ الْإِرَادَةُ وَالْكَلَامُ<sup>(٢)</sup>.

وَنَسْأَلُهُمْ فَقُولُ: كَوْنُ الرَّبِّ - تَعَالَى - عَالِمًا حُكْمٌ ثَابِتٌ لِلذَّاتِ كَمَا أَنَّ كَوْنَهُ مُرِيدًا حُكْمٌ  
ثَابِتٌ لِلذَّاتِ، ثُمَّ مَنَعْتُمْ كَوْنَهُ مُرِيدًا لِنَفْسِهِ، وَكُلُّ مَا صَدَّكُمْ عَنْ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ مُرِيدًا فَهُوَ مُتَقَرَّرٌ  
فِي كَوْنِهِ عَالِمًا، فَلِمَ فَرَقْتُمْ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؟!

وَنَقُولُ: امْتِنَاعُ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُرِيدًا لِنَفْسِهِ إِنْ اسْتَدَّ إِلَى وَجُوبِ تَعْلِيلِ هَذَا الْحُكْمِ غَائِبًا كَمَا  
ثَبَتَ تَعْلِيلُهُ شَاهِدًا، فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَيَجِبُ مِنْ مَضْمُونِهِ تَعْلِيلُ كَوْنِهِ - سُبْحَانَهُ - عَالِمًا؛  
طَرْدًا لِلْعِلَّةِ الْمُقَدَّرَةِ شَاهِدًا، وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرُوهُ فِي حُكْمِ الْإِرَادَةِ يَسْتَدُّ إِلَى مَا هَذَا وَابِهِ مِنْ أَنَّهُ  
لَوْ كَانَ مُرِيدًا لِنَفْسِهِ، لَكَانَ مُرِيدًا لِكُلِّ مُرَادٍ، فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ، وَإِذَا بَطَلَ مُعْوَلُّكُمْ فِي مَنَعِ كَوْنِ  
الْبَارِي مُرِيدًا لِنَفْسِهِ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَهُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ يَجْرِي كَوْنُ الْمُرِيدِ مُرِيدًا مَجْرَى كَوْنِ الْفَاعِلِ فَاعِلًا؛ فَإِنَّ لِلْمُرِيدِ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا حُكْمًا  
وَحَالًا عَلَى التَّحْقِيقِ، وَلَيْسَ لِلْفَاعِلِ بِكَوْنِهِ فَاعِلًا حَالًا، فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ قَاطِعَةٌ فِيمَا نَبَّغِيهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا نص الجويني في الإرشاد (ص ٨٨، ٨٩)، وقد تابع الأنصاري - في هذه المسألة - من سبقه من شيوخ  
الأشاعرة في اعتداد قياس الغائب على الشاهد. للمع (ص ٢٦، ٢٧)، والمغني في أصول الدين (٢٠/ب)، ونهاية  
الأقدام (ص ٢٧٤)، وشرح المواقف (٨/٥٢).

هذا واعتماد دليل قياس الغائب على الشاهد ضعفه غير واحد من الأشاعرة أنفسهم؛ وذلك لضرورة إثبات علة  
مشتركة بين المقيس والمقيس عليه، وهو مشكل جدًا لجواز كون خصوصية الأصل شرطًا لوجود الحكم فيه، أو كون  
خصوصية الفرع مانعًا من وجوده فيه، وعلى التقديرين لا يثبت بينهما علة مشتركة. وانظر في نقد قياس الغائب على  
الشاهد: البرهان (١/١٣٠)، ومعيار العلم (ص ١٣٥)، والمنحول (ص ٥٧)، وشرح المواقف (٢/٢٨)،  
(٨/٥٢)، ونقص التأسيس (٢/٤٥٩).

(٢) انظر الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٨٢)؛ فقد ظهر تأثيره بشيخه أبي القاسم الأنصاري في تحرير هذا  
الدليل.

(٣) مقتبس من كلام شيخه الجويني في الإرشاد (ص ٨٧، ٨٨).

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَوْنُ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - عَالِمًا وَاجِبٌ، وَكَوْنُ الْعَالِمِ مِنَّا عَالِمًا جَائِزًا، فَاسْتَبَانَ اخْتِلَافَ الْحُكْمَيْنِ.

وَنَحْنُ قَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ نَفْيًا وَإِتْبَانًا، وَتَرْيِدُهُ تَقْرِيرًا بِأَن نَقُولَ:

لَوْ كَانَ اقْتِضَاءُ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا عِلْمًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ جَائِزًا، لَلَزِمَ تَعْلِيلُ كُلِّ جَائِزٍ، وَوَجِبَ تَعْلِيلُ الْحَادِثِ لِحُجُوزِهِ، وَلَوْ كَانَ جَوَازُ كَوْنِهِ عَالِمًا يَفْتَضِي عِلْمًا، لَكَانَ الشَّكُّ ذَا عِلْمٍ؛ لِحُجُوزِ كَوْنِهِ عَالِمًا.

قَالُوا: لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّكِّ عَالِمًا فِي حَالِ شَكِّهِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْجَوَازُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

قُلْنَا: قَدْ نَقَطَعْتُمْ بِمَا يُبْطِلُ مَعَوْلَكُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ سَيِّدًا لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِجَوَازِهِ مَعَ ثُبُوتِهِ، فَإِنَّهُ كَمَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ الْعِلْمِ مَعَ الشَّكِّ فَكَذَلِكَ يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ انْقِضَاءِ حُكْمِ الْعِلْمِ مَعَ ثُبُوتِهِ، فَاقْضُوا بِأَن حُكْمَ الْعِلْمِ إِذَا ثَبَتَ وَاجِبٌ، وَامْتَنَعُوا مِنْ تَعْلِيلِهِ جَزْيًا عَلَى أَضْلِكُمْ فِي مَنَعِ تَعْلِيلِ الْوَاجِبِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نُعَلِّلُ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا لِثُبُوتِ مَا كَانَ جَائِزًا.

قُلْنَا: بَاطِلٌ بِالتَّحْزِيرِ وَقِيَامِ الْعَرَضِ بِالْمَحَلِّ؛ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ جَائِزًا قَبْلَ الْوُقُوعِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُعَلِّلُ عِنْدَكُمْ.

قَالُوا: كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا يَجُوزُ ثُبُوتُهُ، وَيَجُوزُ انْتِفَاؤُهُ.

قُلْنَا: كَذَلِكَ الصِّفَاتُ الثَّابِتَةُ الْوَاجِبَةُ عِنْدَكُمْ يَجُوزُ ثُبُوتُهَا، وَيَجُوزُ انْتِفَاؤُهَا، وَعَلَى أَصْلِنَا بِمَثَابَةِ الْحُدُوثِ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَا قُلْتُمْ بِاسْتِقْلَالِ الْوَاحِدِ مِنَ الْأَحْكَامِ دُونَ الشَّرْطِ؛ كَمَا حَكَمْتُمْ بِاسْتِقْلَالِهِ دُونَ الْعِلَّةِ، وَهَذَا مِمَّا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَلَسْتُمْ تَحْكُمُونَ بِمَخَالَفَةِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ الْقَدِيمِ، فَإِذَا اخْتَلَفَا ثَبَتَ لِحُكْمِهِمَا قَضِيَّةُ الْاِخْتِلَافِ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي اقْتَضَى الْعِلْمُ حُكْمَهُ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ شَاهِدًا وَعَايِيًا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ وَإِنْ خَالَفَ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ فِي الْحُدُوثِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَاتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ، فَالْعِلْمُ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ لَا يُوجِبُ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَالِمًا وَهُوَ

الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ شَاهِدًا وَعَايِنًا، ثُمَّ مَا الرُّمُونا مِنْ تَبَايُنِ الْحُكْمَيْنِ فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ يَلْزَمُهُمْ مِنْ تَبَايُنِهِمَا فِي حُكْمِ الشَّرْطِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: إِبْتِاثُ الْوَجْهِ زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ تَعَرُّضٌ لِلْحَالِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنْ كَوْنُهُ عِلْمًا يَرْجِعُ إِلَى وُجُودِهِ فَقَطْ، وَالْقَدَمُ وَالْحُدُوثُ يَرْجِعَانِ إِلَى الْوُجُودِ مُسْتَمِرًّا أَوْ مُنْقَطِعًا، فَالْعِلْمُ وَوُجُودُهُ مَعْرِفَةٌ، كَمَا أَنَّ الْجَوْهَرَ هُوَ حَجْمٌ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ نَاقَضْتُمُ الْعِلَّةَ فِي بَابِ الْبَقَاءِ حَيْثُ قُلْتُمْ: الْبَاقِي بَاقٍ بِبَقَاءِ زَيْدٍ عَلَيْهِ، ثُمَّ حَكَمْتُمْ بِأَنَّ صِفَاتِ الرَّبِّ بَاقِيَاتٌ مِنْ غَيْرِ بَقَاءِ.

قُلْنَا: قَدْ نَقُولُ: الْبَاقِي بَاقٍ لِنَفْسِهِ، كَمَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ سَلَكَنَا مَسْلَكَ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ، وَقُلْنَا: الْبَاقِي مُعَلَّلٌ بِبَقَاءِ زَيْدٍ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، فَنَقُولُ: صِفَاتُ الْقَدِيمِ بَاقِيَاتٌ بِبَقَاءِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامُهُ بِالْبَاقِي؛ فَإِنَّ الْبَقَاءَ لَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا مُغَايِرَةَ بَيْنَ وُجُودِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَبَيْنَ صِفَاتِ ذَاتِهِ.

وَمِمَّا تَنَمَّسْتُ بِهِ، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام فَتَقُولُ: الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعْلُومِ عِلْمٌ، فَإِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْبَارِيَّ عَالِمٌ بِالْمَعْلُومِ، وَالْمَعْلُومُ فِي حَقِّهِ مُحَاطٌ بِهِ، [١/٦٣] وَلَا يَتَقَدَّرُ مَعْلُومٌ مُحَاطٌ بِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مُتَعَلِّقٌ، ثُمَّ الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعْلُومِ الْمُحَاطُ بِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ خَارِجًا عَنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، وَلَا مَعْنَى لَتَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِالْعُلُومِ إِلَّا كَوْنُ الْمَعْلُومِ مُحَاطًا بِهِ، وَهَذَا أَكَّدُ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تَعَلَّقَ الْعِلْمَيْنِ بِالْمَعْلُومِ الْوَاحِدِ يُوجِبُ تَمَازُلَهُمَا، وَنَبَوْنَا عَلَى ذَلِكَ مُمَازَلَةَ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ - لَوْ ثَبَتَ - الْعِلْمِ الْحَادِثِ، فَإِذَا كَانَ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا فِي حُكْمِ الْمُحِيطِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ لِكَوْنِهِ عَالِمًا فِي مَعْنَى الْإِحَاطَةِ، وَهَذَا قَاطِعٌ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْلُومُ اللَّهِ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِكَوْنِهِ عَالِمًا لَا لِلْعِلْمِ.

قُلْنَا: قَدْ تَبَيَّنَا أَنَّ الْمَعْلُومَ فِي حَقِّهِ مُحَاطٌ بِهِ؛ كَالْمَعْلُومِ فِي حَقِّقْنَا، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ

(١) مقتبس من كلام شيخه الجويني في الإرشاد (ص ٩٠).

(٢) انظر الباقلاني: التمهيد، النسخة المطبوعة باسم: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، بتحقيق عماد الدين حيدر (ص ٢٩٩).

(٣) انظر مذهب أبي الحسن الأشعري في البقاء: هل هو معلل أو لا؟ في: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٧).

الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعْلُومِ الَّذِي لِأَجْلِهِ كَانَ مَعْلُومًا خَارِجًا عَنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ: «إِنَّهُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ يَعْلَمُ هُوَ نَفْسَهُ، وَنَفْسُهُ لَيْسَ يَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>، فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ الْعَالِمَ ذُو الْعِلْمِ.

فَتَبَّتْ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ: أَنَّ كُلَّ مَعْلُومٍ هُوَ مُتَعَلِّقٌ عِلْمٌ، وَأَنَّ الْعِلْمَ مَا يُعْلَمُ بِهِ الْمَعْلُومُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - ذَا عِلْمٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْلُومٌ، وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا.

وَقَالُوا: «لَوْ كَانَ لِلَّهِ عِلْمٌ لَكَانَ مُمَاتِلًا لِعِلْمِنَا لِاتِّحَادِ مُتَعَلِّقَيْهِمَا».

فَنَقُلُوا حُكْمَ الْمُتَعَلِّقِ مِنَ الْمُتَعَلِّقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ بَيْنَ ذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ وَبَيْنَ ذَاتِ الْعِلْمِ أَشَدُّ وَأَكْثَرُ مِنَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَاتُ الْإِلَهِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِالْمَعْلُومِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: أَلَسْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَوْهَرِ: إِنَّهُ حَجْمٌ وَجِزْمٌ وَمُتَحَيِّزٌ وَقَائِمٌ بِالنَّفْسِ وَقَابِلٌ لِلْعَرَضِ؟! وَقُلْتُمْ فِي الْعَرَضِ: إِنَّهُ لَوْنٌ وَسَوَادٌ عَرَضٌ؟! فَيَصِفُونَ الْجَوْهَرَ وَالْعَرَضَ بِصِفَاتٍ هِيَ صِفَاتُ الْأَنْفُسِ الَّتِي لَا يُغْفَلُ الْجَوْهَرُ وَالْعَرَضُ دُونَهَا، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ ذَاتٌ وَاحِدَةٌ لَا غَيْرَ، كَذَلِكَ نَقُولُ: إِنْ كَوَّنَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا صِفَاتُ النَّفْسِ.

قُلْنَا: لَيْسَ فِي وَصْفِنَا الْجَوْهَرَ وَالْعَرَضَ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ أَكْثَرُ مِنْ إِبْثَاتِ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ لَهَا خَاصِيَّةٌ تَمَيِّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهَا، وَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ دَالَّةٌ عَلَى تِلْكَ الْخَاصِيَّةِ، وَهِيَ: الْحَجْمِيَّةُ فِي الْجَوْهَرِ، وَالسَّوَادُ مَثَلًا فِي الْعَرَضِ، وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ مَا تَخْصُهُ وَلَا تَتَعَدَّاهُ، وَذَلِكَ فِي الْجَوْهَرِ كَوْنُهُ جِزْمًا وَحَجْمًا، فَأَمَّا تَحْيِيزُهُ وَقَبُولُهُ لِلْعَرَضِ فَذَلِكَ تَعَرُّضٌ لِلْغَيْرِ وَإِصَافَتُهُ إِلَيْهِ تَقْدِيرًا أَوْ تَحْقِيقًا.

فَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي نَعْتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ، قَدِيمٌ، قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، غَنِيٌّ، أَحَدٌ، صَمَدٌ، غَيْرُ مُتَنَاهٍ فِي الْوُجُودِ وَالذَّاتِ، مُخَالِفٌ لِمَا سِوَاهُ مِنَ الْكَائِنَاتِ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَوْصَافِ وَنَحْوُهَا مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةِ وَاحِدَةٍ يَنْعَتِ الْجَلَالِ.

(١) انظر مذهب أبي الهذيل في صفة العلم في: الانتصار (ص ٥٩، ٨٣، ٩١)، والمقالات (ص ١٦٥، ١٨٧)، وأصول الدين (ص ٩١)، والفصل (١٢٦/٢)، وإنما اقتبس أبو الهذيل العلاف هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته، بل هي ذاته، وترجع إلى الأسلوب أو اللوازم. انظر: الملل والنحل (٤٩/١).

فَأَمَّا وَصْفُهُ بِكَوْنِهِ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا: فَإِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى صِفَاتٍ ثَلَاثَةٍ لِكُلِّ صِفَةٍ مِنْهَا حَقِيقَةٌ وَخَاصِيَّةٌ تَخْصُّهَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضِدٌّ يَخْصُّهُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَكَذَلِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَائِدَةٌ غَيْرُ فَائِدَةِ الصِّفَةِ الْأُخْرَى، وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ يَخْصُّهُ: فَالْحُدُوثُ يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْإِحْكَامُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ، وَالْإِخْتِصَاصُ يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ.

وَبِهَذِهِ الطَّرِيقِ يُعْلَمُ تَعَدُّ الدَّوَاتِ وَالْمَعَانِي، وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ رَدَدْنَا عَلَى النَّصَارَى حَيْثُ قَالُوا: الْحَيَاةُ هِيَ الْقُدْرَةُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ لُهُمَا تَعَلُّقٌ بِالْغَيْرِ، وَذَاتُ الْقَدِيمِ لَا تَعَلُّقٌ لَهَا بِالْمَعْلُومَاتِ، وَلَوْ جَازَ تَقْدِيرُ ذَاتِ لَهَا حُكْمُ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ لَجَازَ فِي الشَّاهِدِ مَعْنَى لَهُ خَاصِيَّةُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ، وَلَوْ كَانَ مَا بِهِ يُعْلَمُ مَا بِهِ يُقَدَّرُ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَا بِهِ يُعْلَمُ مَا بِهِ يُجْهَلُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ يَجْمَعُهُمَا الْإِعْتِقَادُ، وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ لَا يَجْمَعُهُمَا خَاصِيَّةٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَازَ أَنْ يُثْبِتَ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَحْكَامَ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُثْبِتَ لِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ أَحْكَامَ الصِّفَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ؟! قُلْنَا: سُنَجِيبُ عَنْ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ.

وَمِمَّا يَتِمَسَّكُ بِهِ مُسْتَنَدًا إِلَى الْحَقِيقَةِ أَيْضًا دَلَالَةُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ: وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ» فَهَذَا يَتَضَمَّنُ إِبْنَاتًا لَا مَحَالَةَ، وَإِذَا قَالَ: «لَيْسَ بِعَالِمٍ» فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ نَفْيًا، فَلَا يَخْلُو الْإِثْبَاتُ [ب/٦٣] وَالنَّفْيُ إِمَّا أَنْ يَرْجِعَ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَخْصِصِ الذَّاتِ، وَإِمَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الصِّفَةِ، أَوْ إِلَى الْحَالِ، وَيَسْتَحِيلُ صَرْفُهُ إِلَى الذَّاتِ؛ إِذْ قَدْ يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مَعْقُولَةٌ دُونَ الْإِتِّصَافِ بِالْعَالَمِيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ إِلَى الْحَالِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى حَيَالِهَا، وَلَا تُنْفَى، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صَرْفُ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ إِلَى الْعِلْمِ وَإِلَى الذَّاتِ وَالْعِلْمِ، وَفِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ حُصُولُ غَرَضِنَا.

قَالَ الْجُبَّارِيُّ: قَوْلُ الْقَائِلِ: «عَالِمٌ»، إِبْنَاتٌ لِمَا يُعْلَمُ بِهِ الْعَالِمِ. فَإِنْ أُطْلِقَ ذَلِكَ شَاهِدًا، فَالْمُثَبَّتُ هُوَ الْعِلْمُ، وَإِنْ أُطْلِقَ ذَلِكَ فِي نَعْتِ الْقَدِيمِ، فَهُوَ إِبْنَاتٌ لِلذَّاتِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

وَقَالَ ابْنُهُ: النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ لَا يَتَحَقَّقُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: عَالِمٌ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ؛ فَإِنَّ الْعَالِمِيَّةَ حَالٌ<sup>(١)</sup>، وَالْحَالُ لَا يُثْبَتُ، وَلَا يُنْفَى.

فَيُقَالُ لِلْجُبَّائِيِّ: إِذَا كَانَ الْمُثْبِتُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: «عَالِمٌ» الذَّاتَ فَقَطَّ فَالنَّفْيُ يَرْجِعُ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْإِثْبَاتُ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْفِيُّ هُوَ الذَّاتُ إِذَا قَالَ: «لَيْسَ بِعَالِمٍ».

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ - وَهُوَ ابْتِدَاءُ دَلِيلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ -: أَنَّ الْعُقَلَاءَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: الْبَارِي - تَعَالَى - لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «لَيْسَ بِعَالِمٍ»، وَيَقْطَعُونَ بِالتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَنْ يُنْكِرُ الصَّانِعَ أَصْلًا وَبَيْنَ مَنْ يُنْكِرُ كَوْنَهُ عَالِمًا، فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ كَوْنَهُ سُبْحَانَهُ حَيًّا قَادِرًا عَالِمًا» لَيْسَ مِنَ النُّعُوتِ - قُطِعَ عَنْهُ الْكَلَامُ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ عَالِمًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ، يُقَالُ: عَلِمَ يَعْلَمُ فَهُوَ عَالِمٌ، فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا الْاسْمُ لِلَّهِ تَعَالَى مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْاسْمَ مِنَ النُّعُوتِ: أَنَّ مَنْ أَطْلَقَ الْعَالِمِيَّةَ فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: عَالِمِيَّةٌ مَنْ تُرِيدُ؟

وَمِمَّا يَتِمَسَّكُ بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنْ نَقُولَ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْإِحْكَامَ وَالْإِتْقَانَ يَدُلُّ عَلَى إِبْتِائِ الْعِلْمِ شَاهِدًا، فَلْيَدُلَّ عَلَى الْعِلْمِ غَائِبًا؛ فَإِنَّ مَذْلُولَ الدَّلِيلِ لَا يَخْتَلِفُ.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ: «مَذْلُولُ الْإِحْكَامِ شَاهِدُ الْعِلْمِ، وَمَذْلُولُ الذَّاتِ غَائِبًا».

وَقَالَ ابْنُهُ: «مَذْلُولُ الْإِحْكَامِ شَاهِدًا وَغَائِبًا كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا، فَلَمْ يَبْعُدْ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مَذْلُولَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً عَلَى حَيَالِهَا».

قَالَ: «ثُمَّ بِدَقِيقِ النَّظَرِ يُعْلَمُ الْعِلْمُ شَاهِدًا، وَانْتِفَاؤُهُ غَائِبًا».

فَاخْتَلَفَ جَوَابُ الْقَاضِي؛ فَقَالَ مَرَّةً: «مَذْلُولُهُ الْحَالُ، ثُمَّ الْحَالُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ بِطَرِيقِ الْعِلَلِ».

وَقَالَ مَرَّةً: «لَا يَبْعُدُ أَنْ يُجْعَلَ الْإِحْكَامُ دَلَالَةً عَلَى الْحَالِ وَالْعِلْمِ جَمِيعًا، وَقَدْ يَدُلُّ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ عَلَى مَذْلُولَيْنِ».

وَنَقُولُ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ: إِذَا لَمْ تَكُنْ الْحَالُ مَعْلُومَةً فَكَيْفَ تَكُونُ مَذْلُولَةً؟!



فَإِنْ قَالَ: الْمَذْلُومُ ذَاتٌ عَلَى حِيَالِهَا<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: الذَّاتُ عَلَى حِيَالِهَا لَيْسَتْ مَذْلُومَةً، وَالْحَالُ لَيْسَتْ مَذْلُومَةً عَلَى حِيَالِهَا، فَمَا يَنْفَعُكَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟!

وَمَا قَالَهُ الْجَبَّائِيُّ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مَذْلُومَ الدَّلِيلِ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَعَائِبًا، فَإِنَّ فِي اخْتِلَافِهِ انْتِقَاصَ الدَّلِيلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مُخَالَفًا لِلْعِلْمِ الْحَادِثِ فَقَدْ جَوَزْتُمْ الْإِخْتِلَافَ فِي الْمَذْلُومِ.

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْعِلْمَيْنِ لَمْ يَخْتَلِفَا فِي الْوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَى الْعِلْمُ حُكْمَهُ، وَذَلِكَ الْوَجْهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ، وَهُوَ الْمَذْلُومُ بِالِدَّلِيلِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ، ثُمَّ اخْتِلَافُ الْمَوْجُودَيْنِ فِي الْأَوْصَافِ لَمْ يَكُنْ قَادِحًا فِي وَجْهِ الدَّلِيلِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ عَلَى ثُبُوتِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَضَعْ إِلَّا وَعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١، فصلت: ٤٧].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ آخَرْتَهُمْ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الدخان: ٣٢].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وَقَوْلِهِ: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

وَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

وَقَدْ يُوجَدُ فِي الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ إِبْتِاثُ الْقُدْرَةِ لِلَّهِ تَعَالَى.

**شَبْهَةُ نَفَاقَةِ الصِّفَاتِ<sup>(٢)</sup>:**

قَالَ الْإِمَامُ: «جَمِيعُ كَلَامِ الْمُخَالَفِينَ يَسْتَدِلُّ إِلَى مَسَالِكِ ثَلَاثَةِ:

(١) في الأصل: «حال»، وصححتها تبعًا للسياق.

(٢) انظر: اللمع (ص ٢٧)، وأصول الدين (ص ٩٠، ٩٣)، والتبصير في الدين (ص ١٠٠، ١٠١)، ولمع الأدلة (ص ٩٩، ١٠٢)، والإرشاد (ص ٨٧، ٩٤)، والنظامية (ص ٢٤)، وقواعد العقائد (ص ١٨٩)، والملل والنحل (١/ ٩٥)، ونهاية الأقدام (ص ١٨٠، ٢١٤)، والمغني في أصول الدين (٢٠/ ب)، والمحصل (ص ١٨٠، ١٨٢)، =

أَحَدَهَا: مَا يَتَعَلَّقُ بِإِدْعَائِهِمْ: أَنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا يُعْلَلُ.  
وَالثَّانِي: أَنَّ الصِّفَاتِ لَوْ ثَبَّتَ لَمَا ثَبَّتَ الْوُجُودُ الْأَرَلِيُّ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الْجَبَّائِيُّ وَمَنْ تَقَدَّمَهُ مِنْ شُبُوحِهِمْ: جِهَةٌ وَجُوبِ الصِّفَاتِ مُمَائِلَتُهَا قِدَمَهَا، وَإِنَّ أَحْصَ وَصَفِ الْإِلَهِ قِدَمُهُ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ مَا مَائِلَ الشَّيْءِ فِي أَحْصَ وَصْفِهِ مَائِلُهُ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ إِلَى إِبْطَالِ تَلَقِّي الْمُمَائِلَةِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَقَالَ: أَحْصَ صِفَةً عَلِمْنَا بِالسَّوَادِ - مَثَلًا - كَوْنُهُ عَلِمًا بِهِ، فَلَوْ ثَبَّتَ لِلْبَّارِي تَعَالَى عِلْمٌ [ ١/٦٤ ] بِمَعْلُومٍ عَلِمْنَا، لَكَانَ مُشَارَكَةً فِي أَحْصَ وَصْفِهِ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ بِتَمَائِلِهِمَا، فَيُضِي إِلَى الْقَوْلِ بِحُدُوثِ عِلْمِ الْبَارِي تَعَالَى أَوْ قِدَمِ عَلِمْنَا.

وَالْمَسْلُكُ الثَّلَاثُ لَهُمْ: يَتَعَلَّقُ بِالْكَلَامِ عَلَى تَفَاصِيلِ مَذْهَبِ الْمُشْبِتَةِ، فَأَمَّا مَنْعُهُمْ تَعْلِيلَ الْوَاجِبِ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.

وَأَمَّا الْمَسْلُكُ الَّذِي سَبَّكُوهُ مِنَ التَّمَائِلِ: فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ فِي كِتَابِ التَّمَائِلِ، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ التَّمَائِلَ مِمَّا لَا يُعْلَلُ؛ إِذِ التَّمَائِلُ لَيْسَ حَالًا تَشْتَرِكُ فِيهَا التَّمَائِلَاتُ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْئَيْنِ مِثْلَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ قِيَامِ أَحَدِهِمَا مَقَامَ الْآخَرِ.

ثُمَّ إِنَّ عُلْلَ التَّمَائِلِ: فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ بِالْأَخْصَ؛ فَإِنَّ الْأَخْصَ وَالْأَعَمَّ إِنَّمَا يَجْرِي فِي الْأَلْفَاطِ.

وَإِنْ سَلَّمْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ: فَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْقِدَمَ أَحْصَ الْأَوْصَافِ، وَلَا مُوجِبَ لَهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ: سَبَرْنَا الْأَوْصَافَ فَلَمْ نَجِدْ صِفَةً أَحْصَ مِنَ الْقِدَمِ<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا مِنْهُمْ اسْتِيقَاءٌ لِلْعِلْمِ مِنْ نَفْيِ الْعِلْمِ، وَنَفْيِ الْعِلْمِ لَا يُفِيدُ عَلِمًا<sup>(٤)</sup>.

= الأربعين (١/٢١٩)، والمطالب (٣/١٤٥، ١٤٩)، وغاية المرام (ص ٣٨، ٥١)، والأبكار (١/٢٦٥، ٢٧٨)، وغنصر

المحصل (ص ١٨٣)، وشرح المقاصد (٤/٧٢، ٨٨)، وشرح المواقف (٨/٥٥، ٥٧)، ونشر الطوالع (ص ٢٣٩).

(١) انظر ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٢/ب).

(٢) انظر ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٢/ب)؛ حيث وصف هذه الشبهة عند المعتزلة بأنها أقوى

شبههم.

(٣) انظر أبو سعيد المتولي: المغني في أصول الدين (والمطبوع بعنوان: الغنية في أصول الدين)، (ص ٩٤).

(٤) أضاف الجويني جواباً آخر قوياً في رده على المعتزلة وهو الإلزام؛ حيث إنهم حكموا بتماثل أشياء لاشتراكها =

فَإِنْ قَالُوا: أَوْضِحُوا أَنْتُمْ الْأَخْصَّ.

قُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا ذَلِكَ، وَلَوْ اعْتَرَفْنَا بِالْمُعْجِزَةِ لَمَا نَفَعَكُم ذَلِكَ؛ فَإِنَّا لَوْ وَقَفْنَا مَوْقِفَ الْمُسْتَرَشِدِينَ لَمَا نَفَعَكُم جَهْلُنَا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ؟ إِذْ قُلْتُمْ: الْإِشْتِرَاكُ فِي أَحَدِهِمَا يُشْعِرُ بِالْمُمَاثَلَةِ، وَالْإِشْتِرَاكُ فِي الثَّانِي لَا يُشْعِرُ بِهِ؟!

قَالُوا: وَجَدْنَا الْمُحَدَّثَاتِ مُخْتَلِفَاتٍ.

قُلْنَا: وَقَدْ يَقُولُ خُصُومُكُمْ: صِفَاتُ الْإِلَهِ فِي حُكْمِ الْمُخْتَلِفَاتِ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يُفِيدُ مَا أَفَادَهُ الْآخَرُ، وَلَا يَقُومُ مَقَامَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا مَعْنَى لِلْحُدُوثِ إِلَّا الْوُجُودُ عَنِ الْعَدَمِ.

قُلْنَا: وَلَيْسَ لَوْجُوبِ الْوُجُودِ صِفَةٌ إِلَّا أَنَّهُ وُجُودٌ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ.

قَالُوا: الْقَدِيمُ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَهُوَ مُسْتَنَدُ الْجَائِزَاتِ.

قُلْنَا: فَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ كَانَ إِلَهًا لِهَذَا الْمَعْنَى، وَيَمَا تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ صِفَاتِ الْإِلَهِ تُشَارِكُهُ فِي وُجُوبِ الْوُجُودِ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ لَوْجُودِهِ سُبْحَانَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ التَّوْقِيفُ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ، وَهِيَ فِي أَنْفُسِهَا فِي حُكْمِ الْمُخْتَلِفَاتِ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ.

وَأَمَّا اسْتِنَادُ الْجَائِزَاتِ إِلَيْهِ: فَلَمْ يَكُنْ لِلْقَدَمِ وَتَفِي الْأَوَّلِيَّةِ عَنْهُ، وَلَكِنْ لِمَا لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: إِنَّمَا يَكُونُ الْقَدَمُ أَخْصَّ وَصِفِ الْإِلَهِ لَوْ لَمْ يُوصَفْ بِهِ غَيْرُهُ، وَقَدْ وَصَفَ

الرَّبُّ سُبْحَانَهُ كَثِيرًا مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ بِهَذَا الْأَسْمِ؛ فَقَالَ: ﴿كَالْعَرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩].

وَقَالَ: ﴿إِنَّكَ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

وَقَالَ: ﴿إِنَّكَ لَفِي صَلَاتِكَ الْقَدِيرُ﴾ [يوسف: ٩٥].

= في الأخص على زعمهم ثم فرقوا بينها في الأحكام؛ فقالوا: الإرادة القديمة كالإرادة الحادثة لا اشتراكها عندهم في الأخص وهو اتحاد المتعلق ووجه التعلق مع وجوب المحل في الثانية دون الأولى، وأن العلم بماثل الجهل مع اختلاف أحكامهما قطعاً، وأن الجوهر المعلوم مثل الجوهر الموجود مع امتناع التحيز وقيام العرض في الأول دون الثاني، وأن الصومين المتماثلين إذا وقعا في وقتين لا يجوز تقدير أحدهما في وقت الآخر، فإذا لم تمتنع هذه الفروق من هذه الأشياء مع تماثلها لم يلزم من مشاركة الصفات للذات في العلم مشاركتها في الإلهية. « انظر: المغني في أصول الدين (المطبوع بعنوان: المغني في أصول الدين)، (ص ٩٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٢/ب).

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الْقَدَمَ أَحْصَى الصِّفَاتِ، فَلِمَ قَالُوا: «إِنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْأَخْصِ يُوجِبُ الْإِشْتِرَاكَ فِيمَا عَدَاهُ، وَقَدْ أَفْسَدُوا ذَلِكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَسَائِلَ ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ: نَفْيِ الْمُثَلِّينِ. وَالْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ صَارُوا إِلَى مَنَعِ تَغْلِيلِ الْوَاجِبِ، مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِوُجُوبِ تَمَائُلِ الْمُثَلِّينِ، ثُمَّ عَلَّلُوا بِالْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَخْصِ.

وَأَمَّا مَا تَمَسَّكَ بِهِ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ مِنْ أَنَّ فِي إِبْثَابِ الْعِلْمِ لِلَّهِ - تَعَالَى - مَا يَدُلُّ عَلَى مُمَائِلَتِهِ لِلْعِلْمِ الْحَادِثِ:

فَلَا مَحْضُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَوَّلًا يَسْتَنِدُ إِلَى تَغْلِيلِ التَّمَائُلِ بِالْأَخْصِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْمُثَلِّينَ عِنْدَنَا هُمَا: الْمُسْتَوِيَّانِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ أَحْصَى صِفَاتِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ اخْتِصَاصُهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ؟ وَلَا جَوَابَ لَهُمْ إِلَّا الْإِشْتِرَاكِ إِلَى السَّيْرِ، وَتَلَقَّى الْعِلْمِ مِنْ نَفْيِ الْعِلْمِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: أَحْصَى صِفَاتِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ صِفَةً تُوجِبُ لَهُ الْإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَأَحْصَى صِفَاتِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ صِفَةً تُوجِبُ لَهُ الْإِخْتِصَاصَ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ<sup>(١)</sup>، فَلَا يَرْجِعُ الْأَخْصُ إِلَى نَفْسِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْمَعْلُومِ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى صِفَةٍ تُوجِبُ لَهُ الْإِخْتِصَاصَ بِمُعَيَّنٍ، وَهَذَا كَمَا قَالَ أَبُو هَاشِمٍ: الْجَوْهَرُ فِي الْعَدَمِ عَلَى صِفَةٍ تُوجِبُ لَهُ التَّحَيُّزُ عِنْدَ الْوُجُودِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ وَجَبَ لِاتِّحَادِ مُتَعَلِّقِ الصِّفَتَيْنِ الْقَضَاءُ بِتَمَائُلِهِمَا، لَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِتَمَائُلِ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ؛ إِذَا تَعَلَّقَا بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ إِذَا تَعَلَّقَا بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ إِرَادَةُ اللَّهِ وَإِرَادَةُ أَحَدِنَا إِذَا تَعَلَّقَا بِمُرَادٍ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) وعند الآمدي أحصى وصف العلم الحادث جواز تعلقه بالمعلومات لا نفس وقوع التعلق. انظر: غاية المرام (ص ٨١).

(٢) اختلف جواب الأشاعرة عن إلزام المعتزلة لهم من إثبات صفة العلم - الماثلة بين العلمين القديم والحادث - ما بين:

أ - المنازعة في أن العلمين إنما يجب تماثلها إذا تعلقا بمعلوم واحد على وجه واحد. تمهيد الأوائل (ص ٢٣٨، ٢٣٩).

ب - المنازعة في أن القدم أحصى وصف الباري تعالى؛ كما فعل الأنصاري هنا، وكما في الإرشاد (ص ٩١). عدم التسليم بالإلزام: استدلالاً بالتفريق بين العلمين القديم والحادث في الأخص. الأبيكار (١/ ٣٤٨)، وغاية المرام (ص ٨١).

فَإِنْ قَالُوا: وَجْهٌ تَعْلُقُ الْقُدْرَةُ مُخَالِفٌ لَوْجْهِ تَعْلُقِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِي مُتَعَلِّقَيْنِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَالْعِلْمَيْنِ.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ إِذَا تَعَلَّقَتْ عَلَى وَجْهِ الْإِحْدَاثِ [ ٦٤/ب ] فَذَلِكَ الْوَجْهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ؛ إِذَا لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ وَجْهِ يَسْتَحِيلُ تَعْلُقُ الْعِلْمِ بِهِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصِدُ أَنْ نُوضِّحَ تَعْلُقَ صِفَتَيْنِ بِرَوْجِهِ وَاحِدٍ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « وَهَذَا مِنْ أَقْوَى الْعِصَمِ فَتَدَبَّرْهُ ».

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ لَمْ يَلْزَمْ تَمَثُّلُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْعِلْمِ الْحَادِثِ لِاتِّحَادِ مُتَعَلِّقَيْهِمَا، فَكَأَنَّكُمْ أَثَبْتُمْ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَحْكَامَ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْعِلْمَ بِالسَّوَادِ يُخَالِفُ الْعِلْمَ بِالْبَيَاضِ كَمَا يُخَالِفُ الْعِلْمُ الْقُدْرَةَ، فَلِذْنِ جَازَ تَقْدِيرُ عِلْمٍ فِي حُكْمِ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَهَلَّا<sup>(١)</sup> جَوَزْتُمْ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ صِفَةٌ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا فِي الشَّاهِدِ. وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا وَجُوهًا فِي الْجَوَابِ؛ مِنْهَا أَنْ قَالُوا:

الْعُلُومُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَحَقِيقَةُ الْعِلْمِيَّةِ جَامِعَةٌ لَهَا؛ فِيهِ مَعَ اخْتِلَافِهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ الْجَامِعَةِ، وَالْمَعْلُومَاتُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعِلْمِ الْقَدِيمِ كَالْمَعْلُومِ الْوَاحِدِ، وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ لَا يَتَجَدَّدُ لَهُ حَالٌ، وَلَا تَعْلُقُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْلُومَاتِ إِنْ تَجَدَّدَ أَسْمَاؤُهُ، وَهَذَا كَمَا قُلْنَا فِي كَلَامِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَعَ وَحْدَتِهِ أَمْرٌ بِالْمَأْمُورَاتِ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمَنْهِيَّاتِ، وَخَبَرٌ عَنِ الْمُخْبِرَاتِ، وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ تَنْدَرِجُ تَحْتَ كَوْنِهِ كَلَامًا، كَذَلِكَ الْعِلْمُ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ؛ إِذْ هُمَا صِفَتَانِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ خَاصَّةٌ وَحَقِيقَةٌ لَا تَنْدَرِجُ تَحْتَ خَاصَّةٍ أُخْرَى، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ ضِدٌّ يَخُصُّهُ؛ فَلَوْ قَدَّرْنَا عِلْمًا هُوَ فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَطْرَأَ مَعْنَى يُضَادُّ خَاصَّةً الْقُدْرَةَ فَيَنْتَهِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قُدْرَةٌ، وَلَا يَنْتَهِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عِلْمًا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ<sup>(٢)</sup>.

وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُعْلَمُ اسْتِحَالَةُ كَوْنِ الشَّيْءِ سَوَادًا حَلَاوَةً لِاسْتِحَالَةِ الْعِلْمِ بِهِ.

= ج - الجواب الإلزامي: وهو أن الدليل الذي اقتضى كون العلم بالمعلومات مختلفاً اقتضى كون العالمية بحسبها مختلفة متعذرة، فما كان جوابهم في العالمية فهو جواب الأشاعرة في العلم، قال الرازي: وهذه المعارضة لازمة على جميع شبه المعتزلة؛ انظر: الرازي: المحصل (ص ١٨٢)، والطوسي: مختصر المحصل (ص ١٨٣)، والجرجاني: شرح المواظف (٨/٨٩).

(١) كلمة غير واضحة، وصححتها تبعاً للسياق.

(٢) انظر: أبا سعيد المتولي: المغني في أصول الدين (والمطبوع بعنوان: الغنية في أصول الدين): (ص ٩٤).

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا ذُكِرَ فِي الْجَوَابِ، وَهُوَ مَدْخُولٌ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ تَجْوِيزُ مِنْهُ شَاهِدًا حَتَّى لَا يَمْتَنِعَ تَقْدِيرُ عِلْمٍ فِي حُكْمِ عُلُومٍ، هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ.

وَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايْنِيُّ<sup>(١)</sup> قَوْلًا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - : « أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ عِلْمٍ حَدِيثٍ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ، إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ عَنْهُ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ ».

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « الْعِلْمُ الْحَادِثُ مُتَنَاهٍ فِي نَفْسِهِ، فَلَمَّا تَنَاهَى فِي نَفْسِهِ وَجُودًا وَذَاتًا، تَنَاهَى فِي تَعَلُّقِهِ بِخِلَافِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاهَى فِي وَجُودِهِ؛ لِأَزَلِّيَّتِهِ، وَلَا يَتَنَاهَى فِي ذَاتِهِ؛ لِأَخْتِصَاصِهِ بِذَاتٍ لَا تَتَنَاهَى، بِخِلَافِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ؛ فَإِنَّهُ قَائِمٌ بِذَاتٍ مُتَنَاهِيَةٍ، وَلَا يَنْبَسِطُ عَلَى مَحَلِّينَ ».

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ حَيْثُ يَخْلُقُهُ اللَّهُ يُخَصِّصُهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ، وَالْعَالِمُ مِنَّا يَجُورُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئًا وَيَجْهَلَ غَيْرَهُ، أَوْ يَتَعَاوَلَ عَنْهُ، وَهَذَا الْجَوَابُ فِي حَقِّ الْعَالِمِ مِنَّا مُدْرِكُ عَقْلًا، وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ لَا يُعْقَلُ فِيهِ هَذَا الْإَخْتِصَاصُ، فَتَثَبُّتُ لَهُ الْإِحَاطَةُ بِكُلِّ مَعْلُومٍ.

وَمِمَّا ذُكِرَ فِي الْإِنْفِصَالِ عَنِ السُّوَالِ أَنْ قِيلَ: « لَوْ ثَبَّتَ لِلْعِلْمِ حُكْمُ الْقُدْرَةِ لَكَانَ الْعِلْمُ قُدْرَةً، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ مِنْ حَيْثُ كَانَ قُدْرَةً بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عِلْمًا، وَهَذَا يُوجِبُ كَوْنَ الْقَدِيمِ مَقْدُورًا مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْلُومًا »<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا سَاقِطٌ، وَأَقْرَبُ شَيْءٍ فِيهِ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالْكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْقَدِيمِ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَبْرًا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَمْرًا وَنَهْيًا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيرِ صِفَةٍ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ يَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ »<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو القاسم عبد الجبار بن علي الإسكافي الإسفراييني الشافعي المعروف بالإسكاف: فقيه أصولي متكلم، صنف في أصول الفقه والجدل وأصول الدين، توفي عام (٤٥٢ هـ). انظر: هدية العارفين (١ / ٤٩٩)، ومعجم المؤلفين (٤٨ / ٢).

(٢) انظر: الغنية في أصول الدين (ص ٩٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٦٣ / ب).

(٣) بقية جواب الجويني: « ويوضحه أنه لا يشترط لتقدير صفة عامة امتناع صفة خاصة؛ فقد علم وجود عرض ثم علم كونه سوادًا، فليس لقاتل أن يقول: لو كان عرض سوادًا والحالان لذات واحدة لزم أن يكون كل عرض سوادًا، ولذا ليس لقاتل أن يقول: لو كان صفة واحدة علمًا قدرة للزم أن يعم كونها قدرة تعلقًا كما عم كونها علمًا تعلقًا » انظر: الكامل (ل ٦٣ / ب).

وَمِمَّا ذُكِرَ فِي الْجَوَابِ مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ - رحمه الله - : « إِنْ اسْتَقَامَ لِلْخَصْمِ أَنْ يَقُولَ: أَخَصَّ عَلِمْنَا تَعَلُّقَهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ، فَلَا يَسْتَفِيمُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ثُمَّ؛ لِعَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ فِي حَقِّهِ، فَعَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ لَا يُفِيدُ عِلْمًا بِالْأَخَصِّ ».

قَالَ أَبُو هَاشِمٍ: « إِنَّمَا نَشَأَ هَذَا السُّؤَالُ فِي الْعِلْمِ الْحَادِثِ؛ فَإِنَّ مِنْ حُكْمِهِ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَعْلُومٍ ».

فَقُلْتُ: « لَوْ ثَبَتَ فِي الْغَائِبِ عِلْمٌ لَكَانَ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ ».

قُلْنَا: يُوجِبُ أَنْ لَا يَثْبُتَ مَوْجُودٌ فِي الْغَائِبِ إِلَّا مَحْدُودٌ مُتَنَاهٍ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمُتَنَاهِي اعْتِبَارًا بِالشَّاهِدِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « أَنَا اعْتَقَدْتُ أَنَّ أَخَصَّ الْعِلْمِ الْحَادِثِ تَعَلُّقَهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ لِعِلْمِي بِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ إِلَّا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِتَخْصِصِ [١/٦٥] الرَّبِّ - تَعَالَى - إِيَّاهُ بِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَثْبُتْ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ الْإِخْتِصَاصُ لَمْ أَقُلْ: إِنَّ أَخَصَّ عِلْمِهِ - سُبْحَانَهُ - تَعَلُّقَهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لِنَفْسِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَعْلُومٍ لَاتَّبَعْتُ الدَّلِيلَ »<sup>(١)</sup>.

فَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: « الْقَدِيمُ شَارَكَ الْعِلْمَ الْحَادِثَ فِي التَّعَلُّقِ بِهِذَا الْمَعْلُومِ، وَإِنْ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ الْإِحَاطَةِ فِي مُعْتَقِدِكُمْ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، فَإِنَّ لِلْعِلْمِ بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَجْهًا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا نَعْلَمُ السَّرَادَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي نَعْلَمُ الْبَيَاضَ، فَثَبَّتَ أَنْ لِلْعِلْمِ اخْتِصَاصًا بِالْمَعْلُومِ ».

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي نَخَيَّلُهُ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ لِلْعِلْمِ الْحَادِثِ - إِنَّمَا هُوَ لِدُھُولِ صَاحِبِهِ عَنْ مَعْلُومٍ آخَرَ، أَوْ جَوَازِ الدُّھُولِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الدُّھُولُ لَا يَعْتَقَدُ لِعِلْمِهِ بِالْمَعْلُومِ ذَلِكَ الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ كَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ، وَلَأنَّهُ عِلْمٌ بِالْمَعْلُومِ،

(١) ضعف الجويني الاستدلال بوجوب تعميم متعلق الصفات بأنه استدلال بمحل النزاع، ولأن العلم بغير القدرة، والصفة الواحدة لا توجب أحكام العلوم والقدر والإرادات، فإذا جاز أن تكون صفة واحدة تقتضي أحكام جميع العلوم جاز أن تكون صفة واحدة تقتضي أحكام بعض العلوم، ولأن الإرادة القديمة تتعلق ببعض ما يصح أن يراد لا بأكمله، ولا يقال يجب تعميم تعلقها.

والقول: إن الصفة القديمة لا تقتضي اختصاصًا ببعض المتعلقات دون بعض: لا طائل تحته؛ لجواز أن يقال: يختص أحدهما ببعض المتعلقات لذاته وكذا الآخر؛ كما يختص القدرة بأحكام القدرة لذاتها، وكذا العلم؛ لأنه لو تعلق علم حادث بسواد فليس لأحد أن يقول: لم يختص به مع جواز كونه متعلقًا ببياض؛ لأن تعلقه بالسواد لنفسه، ولا يجوز تقدير تعلقه بغيره. انظر: الكامل (ل ٦٤/ب - ٦٥/أ)، والغنية في أصول الدين (ص ٩٤).

وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِمُعَايَرَةِ الْجَوْهَرِ الْعَرَضِ، وَمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ يُلَازِمُ الْعِلْمَ بِمُعَايَرَةِ الْعَرَضِ لِلْجَوْهَرِ  
وَمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِمُمَانِلَةِ السَّوَادِ السَّوَادِ.

فَبَتَّ أَنْ هَذَا الْإِخْتِصَاصَ الَّذِي نَتَخَلَّاهُ لَيْسَ مِنْ خَاصِّيَّةِ الْعِلْمِ، وَلَوْلَا قِيَامُ الدَّلِيلِ عَلَى  
إِخْتِصَاصِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ بِالْمَعْلُومِ الْمُعَيَّنِ، لَكَانَ حَقُّ الْعِلْمِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مَعْلُومٍ يُعْرَضُ  
عَلَيْهِ؛ كِبَاصَارِ الْعَيْنِ.

وَالسَّرُّ فِيهِ: أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَكْتَسِبُ صِفَةً مِنَ الْمَعْلُومِ، وَلَا يَكْسِبُهُ صِفَةً إِلَّا كَوْنَهُ مَعْلُومًا لِأَجْلِهِ،  
وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَعْلُومَاتِ، وَلَوْلَا قِيَامُ الدَّلِيلِ وَهُوَ أَنَّ الدَّلِيلَ لَا يُعْقَلُ فِيهِ  
الْإِخْتِصَاصُ، وَأَنَّ الْحَادِثَ لَا يَجِبُ فِيهِ الْإِخْتِصَاصُ لِطَرْدِنَا هَذَا الْحُكْمَ فِي الْعِلْمِ الْحَادِثِ.

وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَلَكَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي دَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ فَقَالَ: « هَذِهِ الْكَلِمَاتُ  
مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ كَلَامٌ فِي فَرْعٍ أَكْثَرُوا أَضْلُهُ، وَلَا سَبِيلَ لِلْمُحَصِّلِ إِلَى الْكَلَامِ فِي التَّفْصِيلِ مَعَ  
إِنْكَارِ الْأَضْلِ، فَلَا يَسْتَوْجِبُ الْمُعْتَزَلَةُ فِي حُكْمِ الْجَدَلِ جَوَابًا؛ إِذْ لَيْسَ الْغَرَضُ مُكَالَمَتُهُمْ  
فِي أَعْدَادِ الصِّفَاتِ، وَلَا فِي تَفَاصِيلِهَا، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ مُكَالَمَتُهُمْ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ، وَلَوْ قَدَّرْنَا  
تَسْلِيمَ مَا رَأَوْهُ، وَحَكَمْنَا بِإِبْثَابِ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَقْدَحْ فِي الدَّلِيلِ عَلَى أَصْلِ الصِّفَةِ »<sup>(١)</sup>.

وَرُبَّمَا يَقُولُ الْقَاضِي: « الْقَوْلُ بِإِبْثَابِ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ إِحْدَاثُ قَوْلٍ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى  
قَوْلَيْنِ: إِمَّا نَفِي الصِّفَاتِ، وَإِمَّا إِبْثَابَ صِفَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ »<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا ذَكَرْتُمُوهُ - عَلَى اسْتِنْعَادٍ - يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي هَاشِمٍ  
وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ عَلَى حَالٍ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا، وَهُوَ عَلَى حَالٍ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا،  
وَكَذَلِكَ فِي كَوْنِهِ حَيًّا، ثُمَّ زَعَمُوا أَنَّ حَالَهُ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا زَائِدٌ عَلَى حَالِهِ فِي كَوْنِهِ حَيًّا، ثُمَّ  
قَالُوا: وَالْمُقْتَضِي لِهَذِهِ الْأَحْوَالِ حَالٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ زَائِدَةٌ عَلَى الْقَدِيمِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِذَا لَمْ تَكْتَفُوا بِحَالٍ وَاحِدَةٍ تَنْبُتُ لَهَا قَضِيَّةُ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ، فِيمَا تُنْكِرُونَ عَلَى  
مُشَبَّهِ الصِّفَاتِ إِذَا أَثْبَتُوا لِلَّهِ عِلْمًا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومَاتِ، وَلَا يَنْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْقُدْرَةِ، كَمَا لَا يَنْبُتُ  
عِنْدَكُمْ لِحَالٍ حُكْمٌ حَالٍ.

ثُمَّ قَالُوا: لِلَّهِ تَعَالَى حَالٌ وَاحِدَةٌ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَلَا يَنْبُتُ لِحَالِهِ فِي

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٩٢)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٣/ ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٤/ ب).



كَوْنِهِ عَالِمًا حُكْمُ كَوْنِهِ قَادِرًا، وَقَدْ أَثْبَتَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ<sup>(١)</sup> لِلْقَدِيمِ أَحْوَالًا لَا تَتَنَاهَى، فَلَهُ بِكُلِّ مَعْلُومٍ حَالٌ:

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ يُفْضِي إِلَى الْقَوْلِ بِتَعَدُّدِ أَحْوَالِ الْقَدِيمِ لِتَجَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ، وَهَذَا يَأْبَاهُ كَافَّةُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَفِيهِ نَقْضٌ لِأُصُولِهِمْ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: «أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ وَجَبَ لِلرَّبِّ تَعَالَى فِي أَزَلِهِ فَلَا يُعْلَلُ، وَكُلُّ حُكْمٍ يَثْبُتُ لَهُ فِي لَا يَزَالُ فَإِنَّهُ مُعْلَلٌ؛ كَكَوْنِهِ مُرِيدًا وَمُتَكَلِّمًا، فَلَوْ فَضُّوا يَتَجَدَّدُ أَحْوَالِ الْقَدِيمِ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا لِلزَّمَنِ إِبْتِثَاتٌ عِلَلٌ حَادِثَةٌ؛ فَيَثْبُتُ أَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ عَلَى مُنْتَهَى الصِّفَاتِ فَهُوَ يَنْعَكِسُ عَلَيْهِ فِي الْأَحْوَالِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُ دَلِيلٌ، فَإِنَّهُ إِنْ تَمَسَّكَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ بِمَنْعِ تَحْلِيلِ الْوَاجِبِ، لَزِمَهُ مِثْلُهُ فِي الْأَخْصِ الَّذِي يَثْبُتُهُ؛ فَإِنَّهُ عِلَلٌ كَوْنُهُ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا بِالْأَخْصِ، وَلَيْسَ الْقَدَمُ عَلَى أَصْلِهِ هُوَ الْأَخْصُ؛ فَتَبَيَّنَ عَلَى ذَلِكَ وَجُوبُ مُمَائِلَةِ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ لِلذَّاتِ؛ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَكَا فِي الْقَدَمِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «لَوْ كَانَ لِلَّهِ عِلْمٌ لَكَانَ مُمَائِلًا لِعِلْمِنَا - يَبْطُلُ عَلَيْهِ بِالْحَالِ، وَيَلْزِمُهُ حُكْمٌ بِمُمَائِلَةِ الْحَالِ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْقَدِيمُ لِلْعِلْمِ الْحَادِثِ، فَقَدْ اسْتَدَّ عَلَيْهِ طُرُقُ الْاسْتِدْلَالِ».

وَيَلْزِمُ الْجُبَّائِيُّ أَنْ يَقُولَ: ذَاتُ الْإِلَهِ مُمَائِلَةٌ لِلْعِلْمِ الْحَادِثِ [٦٥/ب] إِذَا تَعَلَّقَا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا الْجُبَّائِيُّ: فَإِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْبَارِيَّ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ»، فَالتَّغْيِيرُ إِذْنًا فِي حُكْمِ الْمُوجِبِ، ثُمَّ أَوْجَبَ أَحْكَامَ الْعُلُومِ وَالْقُدْرَةِ مَعَ اتِّحَادِهِ، فَإِذَا لَمْ يَتَّحِدْ أَنْ تَوْجِبَ الذَّاتُ الْوَاحِدَةُ أَحْكَامًا مُخْتَلِفَةً مَعَ اتِّحَادِهَا، لَمْ يَتَّحِدْ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ حُكْمُ الْإِحَاطَةِ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ لِلَّهِ - تَعَالَى - قُدْرَةٌ وَعِلْمٌ وَحَيَاةٌ لَكَانَتْ أَعْرَاضًا، وَلَنْ تَقُومَ هَذِهِ الْأَعْرَاضُ إِلَّا بِذِي بَيِّنَةٍ.

وَرَمَوْا قَالُوا: لَوْ كَانَ لِلَّهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُخْتَاجًا إِلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ لِلَّهِ عِلْمٌ لَكَانَ إِمَامًا صَرُورًا وَإِمَامًا كَسْبِيًّا:

(١) الشيخ أبو عبد الله الحسين بن علي البصري، من أصحاب أبي هاشم، توفي سنة (٣٦٧ هـ). فرق المعتزلة (ص ١١١).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٤/أ).

وَكُلُّ هَذِهِ تَحَكُّمَاتٌ، وَكُلُّ مَا يُلْزِمُونَنَا فِي الصِّفَاتِ يُلْزِمُهُمُ الْبَاطِنَةُ فِي أَحْكَامِ الصِّفَاتِ؛ تَلْقِينًا مِنَ الشَّاهِدِ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا فِي الشَّاهِدِ مَوْصُوفًا بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ إِلَّا جِسْمًا مَحْدُودًا ذَا بَنِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَجِدُوا فَاعِلًا فِي الشَّاهِدِ إِلَّا ذَا بَنِيَّةٍ يَفْعَلُ: إِمَّا فِي نَفْسِهِ، وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ؛ بِوَاسِطَةِ حَرَكَةٍ أَوْ اعْتِمَادٍ يَفْعَلُهُمَا فِي نَفْسِهِ، وَلَا عَالِمًا إِلَّا مُخْتَاجًا أَوْ مُضْطَرًّا أَوْ مُكْتَسِبًا، وَلَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَالِمًا لِنَفْسِهِ، أَوْ لِكُونِهِ عَلَى حَالٍ، لَكَانَ مُخْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: دَرَكُ الصِّفَةِ أَغْمَضُ مِنْ دَرَكِ الْمَوْصُوفِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ لَا يَحُدُّهُ الْوَصْفُ وَلَا يُصَوِّرُهُ الْفِكْرُ، فَكَيْفَ تُشَبِّهُ صِفَاتُهُ صِفَاتِ الْخَلْقِ، ثُمَّ الْحَاجَةُ إِنَّمَا تَتَصَوَّرُ إِلَى مَا يَتَوَقَّعُ حُصُولُهُ، وَصِفَاتُ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - أَزَلِيَّةٌ؛ فَلَا يَتَصَوَّرُ تَقْدِيرُ حَاجَةٍ إِلَيْهَا، لَا سِيَّمَا وَبِصِفَاتِهِ اسْتَغْنَى، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْوُجُودِ حَاجَةٌ وَمَعَ الْعَدَمِ حَاجَةٌ، فَلَا يُعْقَلُ قَطُّ إِلَّا الْحَاجَةُ، وَلَوْ سَاعَ تَقْدِيرُ حَاجَتِهِ إِلَى صِفَاتِهِ لَلَزِمَ تَقْدِيرُ حَاجَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ كَانَ عَالِمًا لِنَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ تَتَصَوَّرُ حَاجَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَبِنَفْسِهِ غِنَاهُ؟

قُلْنَا: وَكَيْفَ يَخْتَاجُ إِلَى صِفَاتِهِ الْأَزَلِيَّةِ، وَبِهَا اسْتِغْنَاؤُهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّمَا نُلْزِمُ الْمُعْتَرِضَ ثُبُوتَ الْحَاجَةِ لِلْقَدِيمِ؛ لِقَوْلِهِمْ يَحْدُوثُ الْكَلَامِ وَالْإِرَادَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى خَلْقِ شَيْءٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ لِنَفْسِهِ إِرَادَةً، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَكْلِيفِ الْعِبَادِ مَا لَمْ يَخْلُقْ لِنَفْسِهِ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ، وَلَوْ كَانَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - عَالِمًا لَكَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ أَوْ مُكْتَسِبًا.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَا سَمَّيْتُمْ عِلْمَهُ ضَرُورِيًّا أَوْ بَدِيهِيًّا مِنْ حَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ دَفْعُهُ.

قُلْنَا: إِنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ إِنَّمَا يُسَمَّى ضَرُورِيًّا بِالْإِقْتِرَانِ بِضَرَرٍ أَوْ حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّرَرِ، وَالْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّلَاثُ مِنْ شُبُهِهِمْ فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ لِلَّهِ عِلْمٌ لَكَانَ عِلْمُهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ، وَتَقْدِيرُ صِفَةٍ وَمَوْصُوفٍ لَيْسَتْ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفُ وَلَا غَيْرُهُ غَيْرٌ مَقْبُولٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الباقلاني: التمهيد، طبعة بيروت (ص ٢٣٣).

(٢) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: نهاية الأقدام (ص ١٩٩)، والمحصل (ص ١٨٢)، والأربعين (١/٢١٩) والجواب عنها في (١/٢٢٩)، والمطالب (٣/١٤٦)، والأبكار (١/٢٦٧)، وغاية المرام (ص ٣٨)، والكامل (ل ٦٦/ب)، وشرح المقاصد (٤/٧٨)، وشرح المواقف (٨/٥٦).

قُلْنَا: لَا تَجْرِي الْمُعَايِرَةُ بَيْنَ صِفَاتِ اللَّهِ وَبَيْنَ ذَاتِهِ - سُبْحَانَهُ - وَلَا بَيْنَ الصِّفَاتِ أَنْفُسِهَا؛  
لَأَنَّ مِنْ أَصْلَانَا أَنَّ الْغَيْرَيْنِ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ يَصِحُّ مُفَارَقَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ  
عَدَمٍ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي صِفَاتِ اللَّهِ، وَفِي وُجُودِهِ مَعَ صِفَاتِهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا: فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ صِفَةَ الْإِلَهِ لَيْسَتْ هِيَ هُوَ،  
وَلَيْسَتْ هِيَ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «كَمَا لَا يُقَالُ: صِفَتُهُ غَيْرُهُ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهَا هُوَ - فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ  
بَيْنَ النَّفْيَيْنِ؛ فَلَا يُقَالُ: لَيْسَتْ هِيَ هُوَ، وَلَيْسَتْ هِيَ غَيْرُهُ»<sup>(٣)</sup>.

وَالْبَاقُونَ أَطْلَقُوا ذَلِكَ فَلَمْ يَرَوْا بِإِطْلَاقِهِ بَأْسًا، وَقَالُوا: «لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِطْلَاقِ كُلِّ  
وَاحِدَةٍ مِنَ اللَّفْظَتَيْنِ عَلَى انْفِرَادِهِمَا؛ إِذْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَيْسَتْ صِفَتُهُ غَيْرُهُ، لَمْ يُنْمَعْ مِنْ قَوْلِهِ،  
وَلَوْ قَالَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ: لَيْسَتْ هِيَ هُوَ، لَمْ يُنْمَعْ، فَإِذَا جَازَ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى فَضْلِ بَيْنَهُمَا،  
فَيَجُوزُ الْإِثْنَانُ بِهِمَا عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الْقَاضِي»<sup>(٤)</sup>.

(١) سبق التعريف بالغيرين والكلام عليه عند الأشاعرة؛ انظر (٢٧/ ب).

(٢) انظر: رسالة أهل الثغر (ص ٦٢)، والتبصير (ص ١٠٠)، وإيضاح الدليل (ص ٣٦)، والإشارة إلى مذهب  
أهل الحق (ص ١٤٩، ١٥٠).

(٣) انظر: اللمع (ص ٢٩)، وانظر هذا النقل عنه في: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٦/ ب)، وعلل الجويني  
مذهبه في المنع من إطلاق الغيرية لإيهام الخطأ وعدم الإذن شرعاً. وعن قال بقول أبي الحسن في مسألة علاقة الصفات  
بالذات: أبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ١٠٠)، وأصول الدين للنيسابوري (ص ١٠٩)، والإشارة  
إلى مذهب أهل الحق (ص ١٤٩، ١٥٠).

(٤) انظر: تمهيد الأوائل (ص ٢٦١)، ويمكن تعليل مذهب القاضي بانفكاك الجهة؛ حيث تنقسم الصفات إلى  
ضربين:

فضرب منها: هو هو تعالى إذا كان اسماً عائداً إلى نفسه؛ ككونه موجوداً وشيئاً وقديماً وذاتاً وأحدًا وغيرًا لما غابر  
وخلافاً لما خالف، وأمثال ذلك من الأسماء الراجعة إلى ذاته تعالى؛ لأن ذاته ليست بمعنى سواه، أو معنى لا يقال:  
هو هو.

والضرب الآخر: اسم هو لله تعالى، وهو الصفة الحاصلة له، وهي على ضربين: إما أن تكون صفة ذات أو صفة  
فعل:

فإن كانت صفة ذات: كقولنا عالم الراجع إلى العلم، وقادر وحي وما جرى مجرى ذلك - فهي أسماء له، ولا يقال:  
هي غيره؛ لاستحالة مفارقتها له على بعض وجوه المفارقات الموجبة للغيرية.

وما كان من أسمائه راجعاً إلى إثبات صفة من صفات فعله؛ ككونه عادلاً ومحسناً ومتفضلاً ومحياً ومميتاً - فهي  
غيره؛ لأنه قد كان موجوداً متقدماً عليها ومع عدمها. الإنصاف (ص ٢٥، ٣٧)، وشرح الإرشاد (ل ٩٩)،  
والكامل (ل ٦٦/ ب).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَرَادَ مُرِيدُ الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «لَا هِيَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَلَا لَا هُوَ وَلَا لَا غَيْرُهُ» فَيَكُونُ الْعَدُّ مِنَ الْإِبْهَامِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: «كَمَا لَا يَقُولُ: صِفَتُهُ غَيْرُهُ، لَا يَقُولُ: لَيْسَتْ غَيْرًا لَهُ؛ فَإِنَّ إِبْهَاتَ الْغَيْرِيَّةِ يُوْهِمُ جَوَازَ الْعَدَمِ، وَنَفْيَ الْغَيْرِيَّةِ يُوْهِمُ نَفْيَ الصِّفَةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي وَاحِدٍ [١/٦٦] مِنْهُمَا إِذَنْ فَيَجِبُ التَّوْقِيفُ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَفْسَسُ مِنَ الطَّرِيقَةِ الْأُولَى»<sup>(٢)</sup>.

وَجُمْهُورُ الْأَصْحَابِ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَقُدْرَتَهُ شَيْئَانِ مَوْجُودَانِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ.

وَحَكَيْنَا عَنْ الْقَلَانِسِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «عِلْمُهُ شَيْءٌ، وَإِرَادَتُهُ شَيْءٌ، وَلَا أَقُولُ: شَيْئَانِ وَلَا أَشْيَاءٌ. فَهَذَا بِمِثْلِ نَطْلِقُهُ، وَلَا نَطْلِقُ لَفْظَ الْغَيْرِيَّةِ، إِنَّمَا لِعَدَمِ الْإِذْنِ، أَوْ لِأَنَّ الْغَيْرِيَّةَ تُشْعِرُ وَتُنْبِئُ عَنْ جَوَازِ الْعَدَمِ وَالْمُفَارَقَةِ، وَصِفَاتُ الْقَدِيمِ أَرْزَلِيَّةٌ وَاجِبَةُ الْوُجُودِ»<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ لِأَبِي هَاشِمٍ: كَيْفَ يَلِيقُ بِكَ هَذَا الْإِسْتِيعَادُ، وَأَنْتَ تُثَبِّتُ لِلَّهِ أَحْوَالَ، وَهِيَ صِفَاتٌ ثَابِتَةٌ عِنْدَكَ، وَالصِّفَاتُ الَّتِي تُثَبِّتُهَا نَحْنُ تَنْتَزِلُ مَنَزَلَةَ الْأَحْوَالِ لِلزُّوْمِهَا وَوُجُوبِ وَجُودِهَا، وَالْخِلَافُ بَيْنَنَا إِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى إِطْلَاقِ لَفْظِ الْوُجُودِ، وَكُلُّ ثَابِتٍ مَوْجُودٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وَنَحْنُ امْتَنَعْنَا مِنْ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ؛ لِعَدَمِ التَّوْقِيفِ؛ فَلَا عَتَبَ عَلَيْنَا فِيهِ، وَدَعَوَاكُمْ أَنَّ الْأَحْوَالَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ وَلَا مَعْلُومَةٌ عَلَى حِيَالِهَا لَا يُنْجِيكَ مِنْ هَذَا الْإِلْزَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالشُّبُوتِ، وَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا أَحْوَالَ وَصِفَاتٌ ثَابِتَةٌ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَلَا يَبْعُدُ مِنَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا مَوْجُودَاتٌ»<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الْوَحْدَةُ تُنَافِي الْعَدَدَ.

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِي بَابِ الْوَحْدَانِيَّةِ، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْعَدَدَ إِنَّمَا هُوَ فِي الصِّفَاتِ لَا فِي الْإِلَهِ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٦/ب) حكاه عنه في أجوبة له عن مسائل.

(٢) وتعليل ذلك أن الشيخ جوز إطلاق كل نفي وحده ومنع الجمع بينهما. انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٦/ب).

(٣) انظر مذهب القلانسي في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٦/ب).

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٤/أ).

سُبْحَانَهُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّهُ نَائِمٌ ثَمَانِيَةَ.

قُلْنَا: لَمْ يُكْفَرْهُمْ لِإِثْبَاتِهِمُ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَثَبَّتَ لِنَفْسِهِ الصِّفَاتِ، وَأَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ بِهَا، فَقَالَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥، آل عمران: ٢] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَالآيَاتُ فِي آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ، وَسُورَةِ الْإِحْلَاصِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. ثُمَّ النَّصَارَى قَالُوا: «إِنَّهُ مُوجُودٌ وَاحِدٌ لَهُ ثَلَاثَةُ أَقَانِيمَ، وَالْأَقَانِيمُ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَاتٍ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَثَابَةِ الْأَحْوَالِ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ، وَبِمَثَابَةِ صِفَاتِ النَّفْسِ عِنْدَ الْجَبَائِي؛ فَمَذْهَبُ النَّصَارَى لَا زِمَ لِلْمُعْتَرِ لَةً.

عَلَى أَنَّ النَّصَارَى قَالُوا فِي الْأَقَانِيمِ: إِنَّهَا إِلَهَةٌ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَلَهُ صِفَاتُ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا كَفَرُوهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا عِيسَى وَأُمَّهُ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَقَدْ صَرَّحَ التَّنْزِيلُ بِذَلِكَ فَقَالَ: ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

### ( ١ / ٤ / ٤ ) باب: في العلم وأحكامه

#### ( أ ) فَضْلُ: [ نَفْيِ تَعَلُّقِ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى ]<sup>(١)</sup>

ذَهَبَ جَهْمٌ<sup>(٢)</sup> إِلَى إِثْبَاتِ عُلُومٍ حَادِثَةٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَقَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ

(١) انظر هذا المبحث في: المقالات (١/ ٣٣٨، ٢٩٣)، وأصول الدين (ص ٩٥)، والفرق (ص ٢١١)، والتبصير في الدين (ص ٦٤)، والإرشاد (ص ٩٦)، وشرح الإرشاد للنصارى (٨٠/ ب)، ونهاية الأقدام (ص ٢١٥)، والمثل والنحل (١/ ٨٦)، والأربعين (١/ ١٩٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٨) وفيه: وكان يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَحْدَثٌ»، وذكر أن في هامش إحدى النسخ: علم الله، وهو الصواب كما لا يخفى، وأبكار (١/ ٣٢٣)، وغاية المرام (ص ٧٦)، والغنية في أصول الدين (ص ٩٦). وانظر: الانتصار (ص ١٨٨)، والفصل (١٢/ ١٢٧)، ونشأة الفكر (١/ ٣٣٦، ٣٤٠)، وفي الفلسفة الإسلامية (٢/ ٢٨)، ومقدمة مناهج الأدلة (ص ٥٠)، والآمدي وآراؤه (ص ٢٥٠، ٢٥٨).

(٢) جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز: رأس الجهمية، من عقائدهم: أن الجنة والنار تفتيان، وأن الإيثار هو =

كَانَ فِي الْأَزَلِ عَالِمًا لِنَفْسِهِ وَبِمَا سَيَكُونُ، فَإِذْ قَدْ خَلَقَ الْعَالَمَ، وَتَجَدَّدَتِ الْمَعْلُومَاتُ أَحَدَتْ لِنَفْسِهِ عُلُومًا تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومَاتِ الْمُتَجَدِّدَةِ، ثُمَّ الْعُلُومُ تَتَعَاقَبُ حَسَبَ تَعَاقُبِ الْمَعْلُومَاتِ فِي وُقُوعِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ خُرُوجَ عَنِ الدِّينِ، وَمُقَارَقَةً لِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ عَلَى الْبَصَرِيِّينَ فِي إِبْتَاهِهِمْ إِرَادَاتٍ حَادِثَةً لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي غَيْرِ مَحَالٍ<sup>(٢)</sup>.

فَيُقَالُ لِحُجَّتِهِمْ: إِنْ افْتَقَرَتِ الْحَوَادِثُ إِلَى عُلُومٍ بِهَا، فَلْتَقْتَرِ الْعُلُومُ الْحَادِثَةُ إِلَى عُلُومٍ أُخَرَ مُتَعَلِّقَةً بِهَا<sup>(٣)</sup>.

وَلَكِنْ سَأَعِ لِلْبَصَرِيَّةِ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تُرَادُّ لِعُدْرِ وَإِ<sup>(٤)</sup> تَمَسَّكُوا بِهِ، لَمْ يَسْغُ لِحُجَّتِهِمْ أَنْ يَقُولَ: الْعِلْمُ لَا يَعْلَمُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مِمَّا يُعْلَمُ قَطْعًا، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

ثُمَّ الْعُلُومُ الَّتِي أَثْبَتَهَا مُحَدَّثَةٌ إِمَّا:

أَنْ يُحَدِّثَهَا فِي نَفْسِهِ: فَيَصِيرُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ.

أَوْ يُحَدِّثَهَا فِي أَجْسَامٍ: فَيَلْزِمُهُ تَجْوِيزُ قِيَامِ عِلْمٍ بِجِسْمٍ، وَالْمَوْصُوفُ بِحُكْمِهِ جِسْمٌ آخَرُ؛ طَرْدًا لِمَا جَوَّزُوهُ مِنْ قِيَامِ عِلْمٍ بِجِسْمٍ مَعَ رُجُوعِ حُكْمِهِ إِلَى اللَّهِ.

أَوْ يُحَدِّثُهُ لَا فِي مَحَلٍّ: وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ؛ إِذْ فِي نَفْيِ الْمَحَلِّ عَنِ الْعَرَضِ نَفْيُ الْإِخْتِصَاصِ<sup>(٥)</sup>، وَمَا لَا حَيْثُ لَهُ كَيْفٌ يَخْتَصُّ بِمَا لَا حَيْثُ لَهُ، وَكَيْفٌ يَتَمَيَّزُ فِي الْعَقْلِ مَا لَا حَيْثُ لَهُ عَمَّا لَا حَيْثُ لَهُ<sup>(٦)</sup>.

= المعرفة فقط، وأنه لا فعل لأحد على الحقيقة إلا لله، والإنسان مجبر في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار. انظر: ميزان الاعتدال (١/١٩٧)، واللسان (٢/١٧٩)، والحدود العين (ص ٣٠٩)، والمغرب (ص ٩٧)، والأعلام (٢/١٤١)، وسزكين (٢/٣٦٢).

(١) انظر: المقالات (١/٣٣٨) ونسب إليه هذا المذهب بصيغة التمرّض، ومرة نسب إليه ثم حكى خلافاً في ذلك وأن هذا القول نسب إلى الجهم بلازم قوله: إن الله لا يعلم الأشياء قبل أن تكون. المقالات (١/٢٩٣).

(٢) قارنه بما في الإرشاد (ص ٩٦)؛ حيث يظهر اقتباس أبي القاسم الأنصاري من كلام شيخه أبي المعالي بجلاء.

(٣) أي: مما يفضي إلى التسلسل لإفضائه إلى إثبات علوم لا نهاية لها، وهي متعاقبة حادثة، ومفاده تسويغ حوادث لا أول لها، وإن لم يلزم جهم ذلك، لزمه من استغناء العلوم عن علوم مع حدوثها استغناء جملة الحوادث عن تعلق العلوم بها.

(٤) في الأصل: واهي، وما أثبت هو الصواب؛ إذ لا تعريف ولا إضافة تقتضي إثبات بقاء الاسم المنقوص.

(٥) أي: نفي اختصاص العلوم بالحادثة بالباري تعالى.

(٦) انظر: الإرشاد (ص ٩٦)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢١٦).

فَإِنْ قَالُوا: وَجْهُ الْإِخْتِصَاصِ أَنَّهُ خَلَقَهَا عِلْمًا لِنَفْسِهِ، وَإِرَادَةً لِنَفْسِهِ.

فُلْنَا: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَهَا فِي غَيْرِهِ وَيَجْعَلَهَا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِهِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْكَلَامِ الَّذِي يَخْلُقُهُ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ [٦٦/ب]؛ وَكَمَا يَخْلُقُ إِرَادَةً لَا فِي مَحَلٍّ، وَيَجْعَلَهَا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي التَّعْظِيمِ وَالْإِيمَانِ الْمَخْلُوقَيْنِ لَا فِي مَحَلٍّ مَعَ الْإِخْتِصَاصِ بِبَعْضِ الْعِبَادِ، عَلَى أَنَّا قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَالَمِيَّةِ إِلَّا اخْتِصَاصَ الْعِلْمِ بِالْعَالِمِ، فَتَقْدِيرُ عِلْمٍ لَا فِي مَحَلٍّ بَاطِلٌ مِنَ الْقَوْلِ، وَقَلْبٌ لِلْحَقَائِقِ.

وَإِذَا أَثْبَتْنَا الْأَحْوَالَ فَقُولُ: إِنَّمَا الْمَحْذُورُ مِنْ قِيَامِ عُلُومٍ حَادِثَةٍ بِذَاتِ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَتَجَدَّدَ لَهُ الْأَحْوَالُ، وَإِذَا اعْتَرَفْتُمْ بِتَجَدُّدِ الْأَحْوَالِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ قِيَامِ مُوجِبَاتِهَا بِهِ تَعَالَى. وَنَقُولُ لِبُجْهِمَ: إِذَا كَانَ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - عَالِمًا فِي أَرْزَلِهِ بِمَا سَيَكُونُ، فَإِنَّمَا يَعْلَمُهَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهَا؛ فَيَجِبُ أَنْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ عِنْدَ الْخَلْقِ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي إِحْدَاثِ عُلُومٍ بِهَا مَعَ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ، وَلَقَدْ كَانَ عَالِمًا بِهَا تَقْدِيرًا، فَإِذَا وَجَدَتْ تَحَقُّقَ مَا كَانَ مَقْدُورًا، وَالتَّقْدِيرُ وَالتَّحْقِيقُ آيَلَانِ إِلَى الْمَعْلُومِ لَا إِلَى الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا أَحْدَثَ اللَّهُ الْمَعْلُومَ يَتَجَدَّدُ لَهُ حُكْمٌ، وَكَمَا يَتَجَدَّدُ الْحُكْمُ عِنْدَ تَجَدُّدِ الْعِلَّةِ، وَجَبَ أَنْ تَتَجَدَّدَ الْعِلَّةُ عِنْدَ تَجَدُّدِ الْحُكْمِ.

فُلْنَا: إِنَّمَا يَتَجَدَّدُ لَهُ الْحُكْمُ عَلَى رَغْبَتِكُمْ بَعْدَ وُفُوعِ الْكَائِنَاتِ لَا قَبْلَهَا، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يُحْدِثُ لِنَفْسِهِ عُلُومًا بِهَا قَبْلَهَا، وَمُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا؟

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى الْعِلْمِ قَبْلَ الْخَلْقِ.

فُلْنَا: وَلَقَدْ كَانَ عَالِمًا بِهَا قَبْلَ الْخَلْقِ، وَالتَّقْدِيرُ كَالْتَّحْقِيقِ.

فَإِنْ قَالَ: كَانَ الْبَارِي فِي أَرْزَلِهِ عَالِمًا بِعَدَمِ الْعَالَمِ<sup>(٢)</sup> لَا بِوُجُودِهِ، فَإِذَا حَدَثَ الْعَالَمُ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ لَا يَكُونُ عَالِمًا بِهَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونُ عَالِمًا بِهَا، فَقَدْ تَجَدَّدَ لَهُ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَجَدُّدِ عُلُومٍ.

(١) انظر: شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري (١/٨٠).

(٢) في الأصل: «العلم» وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٩٧).

ثُمَّ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بِقِيَامِ عُلُومٍ حَادِثَةٍ بِذَاتِهِ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلٍ مَنْ قَالَ: كَانَ فِي الْأَزَلِ عَالِمًا يَوْجُودُهَا قَبْلَ الْوُجُودِ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَهْلٌ، وَلَيْسَ بِعِلْمٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ عِلْمَهُ فِي الْأَزَلِ بِمَا سَيَكُونُ صَارَ عِلْمًا بِالْكُونِ، فَقَدْ صَرَّحَ بِانْقِلَابِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ، وَتَغْيِيرِهِ، وَتَجَدُّدِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ تَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِتَجَدُّدِ عُلُومٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - يُخْدِتُهَا لَا فِي مُحَالٍ قَبْلَ الْمَعْلُومَاتِ.

قُلْنَا: لَا يَتَجَدَّدُ لِلَّهِ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ، وَلَا تَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ الْأَحْوَالُ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ تَعَاقُفِهَا مَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَاقُبِ الْحَوَادِثِ عَلَى الْجَوَاهِرِ، بَلِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ مُتَّصِفٌ بِعِلْمٍ وَاحِدٍ مُتَعَلِّقٍ بِمَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ، وَهُوَ يَوْجِبُ لَهُ الْإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى تَفَاصِيلِهَا مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدٍ وَجْهِهُ لِلْعِلْمِ، أَوْ تَجَدُّدٍ تَعَلُّقٍ أَوْ حَالٍ لَهُ لِقَدَمِهِ؛ فَالْقَدِيمُ لَا يَتَغَيَّرُ، وَلَا يَتَجَدَّدُ لَهُ حَالٌ<sup>(١)</sup>.

وإِضَافَةُ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ إِلَى الْكَائِنَاتِ فِيمَا لَا يَزَالُ مِنْ حَيْثُ لَا تَنْقَلِبُ عَنْ حَقِيقَتِهَا بِتَجَدُّدِ الْكَائِنَاتِ، وَلَا تَكْتَسِبُ صِفَةً مِنْ تَجَدُّدِهَا بِمِثَالِةٍ إِضَافَةِ الْوُجُودِ الْأَزَلِيِّ الْأَبَدِيِّ الَّذِي لَا يُنَاسِبُ الْأُزْمَةَ إِلَى الْكَائِنَاتِ الْحَاصِلَةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ.

عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ مِنْ حَقِيقَتِهِ أَنْ يَتَّبِعَ الْمَعْلُومَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكْتَسِبَ مِنْهُ صِفَةً أَوْ يَسْتَجِدَّ حَالًا، وَالْمَعْلُومَاتُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وَتَعَدَّدَتْ فَقَدْ تَشَارَكَتْ فِي كَوْنِهَا مُتَعَلِّقَةً بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ اخْتِلَافُهَا لَتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهَا، بَلِ اخْتِلَافُهَا لَأَنْفُسِهَا، وَكَوْنُهَا مَعْلُومَةً لَتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهَا، وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ، وَكَذَلِكَ فِي تَعَلُّقَاتِ صِفَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ فَلَا نَقُولُ: يَتَجَدَّدُ عَلَيْهِ الْحَالُ بِتَجَدُّدِ الْمَعْلُومِ وَالْمُتَعَلِّقِ كَمَا قَالَ جَهْمٌ، وَلَا نَقُولُ يَعْلَمُ الْعَدَمَ وَالْوُجُودَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ لِتَنَاقُضِهِمَا،

(١) اعتمد جمهور الأشاعرة في مقام ردهم على الجهم قوله بتعلق العلم بالحادث بذات الباري -: دليل أحادية العلم الإلهي؛ فعلم الله للحادث وقت حدوثه ووقت عدمه عندهم علم واحد، فكان علمه تعالى بأنه وجد -: عين علمه بأنه سيوجد؛ فلا يلزم من تغير العلوم من عدم إلى وجود تغيرًا في علمه؛ إذ إن علم الله تعالى ليس علمًا زمنيًا. وانظر هذا الدليل في: الإرشاد (ص ٩٨)، ونهاية الأقدام (ص ٢١٩)، وشرح المواقف (٨٦/٧).

لكن يرد على هذا الدليل إيرادات اعترض بها أبو الحسين البصري ورجحها الرازي، خلاصتها: أن حقيقة أنه سيقع غير حقيقة أنه وقع ضرورة؛ لاختلاف المتعلقين، كما أن شرط العلم بأنه وقع هو الوقوع وشرط العلم بأنه سيقع هو عدم الوقوع؛ فلو كانا واحدًا لم يختلف شرطهما أصلًا فضلًا عن التنافي بين متعلقيهما.

وانظر نقده هذا الدليل في: المطالب (١/ ١٨٤)، والأربعين (١/ ١٩٤)، وشرح المواقف (٨/ ٨٦)، والرازي وآراؤه (ص ٣٠٩)، ومقدمة المناهج (ص ٥٥)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (ص ٣٤٤، ٤٢١)، والآمدني وآراؤه (ص ٢٥٧).



بَلْ يَعْلَمُ الْعَدَمَ فِي وَقْتِ الْعَدَمِ، وَيَعْلَمُ الْوُجُودَ فِي وَقْتِ الْوُجُودِ، مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدٍ حَالٍ عَلَى الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ صِفَةُ مُبَيَّنَّةٍ لِدَرْكِ مَا يُعْرَضُ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ أَثْبَتَ لِعَالِمِيَّةِ الْإِلَهِ وَجُوهًا وَأَحْوَآلًا حَسَبَ تَجَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ بَقَاءَ الْعِلْمِ الْحَادِثِ، ثُمَّ صَوَّرَ عِلْمًا مُتَعَلِّقًا بِأَنْ سَيَقْدَمُ زَيْدٌ عَدًّا، وَقَدِمَ، اسْتَمَرَّ<sup>(٢)</sup> الْعِلْمُ بِتَوَقُّعِ قُدُومِهِ إِلَى وَقْتِ قُدُومِهِ، فَإِذَا قَدِمَ لَمْ يَقْفُزْ إِلَى عِلْمٍ مُجَدَّدٍ بِوُقُوعِ قُدُومِهِ؛ إِذْ قَدْ سَبَقَ لَهُ الْعِلْمُ بِقُدُومِهِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ.

فَإِنَّهُ ذَلِكَ أَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا اعْتِقَادَ دَوَامِ الْعِلْمِ كَمَا صَوَّرْنَا، وَلَمْ نَفْرَضْ عِنْدَ وُقُوعِ الْقُدُومِ عِلْمًا آخَرَ سِوَى مَا قَدَّرْنَا دَوَامَهُ، وَقُلْنَا: لَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ السَّابِقُ بِالْوُقُوعِ -: لَلزِمَ كَوْنُهُ جَاهِلًا بِالْوُقُوعِ فِي وَقْتِهِ، أَوْ غَافِلًا عَنْهُ مَعَ تَقْدِيرِ دَوَامِ الْعِلْمِ بِالْوُقُوعِ الْمَرْقُوبِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ، [١/٦٧] وَذَلِكَ بَاطِلٌ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَوُجُوبُ كَوْنِهِ عَالِمًا بِقُدُومِهِ حَالِ قُدُومِهِ بِالْعِلْمِ الْأَوَّلِ لِمَنْعِ تَجَدُّدِ عِلْمٍ أَوْ تَقْدِيرِ جَهْلٍ، فَقَدْ يَنْجُزُ مَا كَانَ مُتَوَقَّعًا، أَوْ يُحَقِّقُ مَا كَانَ مُقَدَّرًا، فَانْدَرَجَ تَحْتَ هَذَا الْعِلْمِ الْقَطْعُ بِعَدَمِ الْقُدُومِ قَبْلَ وَقْتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ يَجِدُ تَفَرُّقًا فِي نَفْسِهِ بَيْنَ عِلْمِهِ بِأَنْ سَيَقْدَمُ وَبَيْنَ عِلْمِهِ بِوَقْتِ الْقُدُومِ. قُلْنَا: عِلْمُهُ بِأَنْ سَيَقْدَمُ عَدًّا، عِلْمٌ بِالْقُدُومِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ، فَمُتَعَلِّقٌ بِعِلْمِهِ قُدُومُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، ثُمَّ مِنْ تَوَابِعِ هَذَا الْعِلْمِ الْعِلْمُ بِعَدَمِ الْقُدُومِ قَبْلَ الْوَقْتِ الْمَفْرُوضِ، فَإِنْ قَرَضَ فَارِضٌ تَجَدُّدَ حَالٍ، أَوْ تَغَيَّرَ نَفْسٍ فَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى إِحْسَاسِ الْقُدُومِ وَمُعَايِنَتِهِ، وَلَيْسَ الْمُخْبِرُ كَالْمُعَايِنِ، وَلَيْسَ التَّقْدِيرُ كَالْتَحْقِيقِ فِي حُفُوقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ أَنْ تَتَجَدَّدَ لَهُ حَالٌ أَوْ تَتَغَيَّرَ، وَلَيْسَ مِنْ مُعْتَقِدِنَا بَقَاءَ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ، وَلَكِنَّ الْأَدِلَّةَ تُنَبِّئُ عَلَى الْحَقَائِقِ مَرَّةً، وَعَلَى تَقْدِيرِ اعْتِقَادَاتٍ أُخْرَى، فَإِذَا لَمْ يَلْزَمْ شَاهِدًا تَجَدُّدُ عُلُومٍ عِنْدَ تَجَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ فِي حَقِّ مَنْ سَبَقَ لَهُ الْعِلْمُ بِوُقُوعِهِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، فَلَا أَنْ لَا يَلْزَمْ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ ﷺ أَوَّلَى.

فَإِنْ تَمَسَّكَ بِهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠]، وَقَوْلِهِ ﴿حَتَّى تَعْلَمَ

(١) قارنه بما في نهاية الأقدام (ص ٢١٨، ٢١٩)؛ حيث يظهر تأثره بشيخه في تحرير هذا الاستدلال، وغاية المرام (ص ٨١، ٨٢).

(٢) الذي في الأصل: «استمرار» وفي الإرشاد (ص ٩٨): «وقرر استمرار» ولعله تصحيف لِقَدَمَ.

الْمُجَاهِدِينَ ﴿ [ محمد: ٣١ ] ، وَنَظَائِرِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَلَيْنَ شَيْئًا ﴾ [ الإسراء: ٦٨ ] ، ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ [ الأعراف: ١٧٦ ، الفرقان: ٥١ ، السجدة: ١٣ ] ، ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا ﴾ [ الإسراء: ١٦ ] :

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: مَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ تَحَقُّقِ مَا كَانَ مُقَدَّرًا قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَيَنْجُزُ مَا كَانَ مُتَوَقَّعًا قَبْلَ أَوَانِهِ ، وَظُهُورِ مَا كَانَ مُسْتَتِرًا قَبْلَ حِينِهِ .

فَقَوْلُهُ: ﴿ إِنْ يَسْلَمْ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا ﴾ [ الأنفال: ٧٠ ] : مَعْنَاهُ: إِنْ يَكُنْ فِي قُلُوبِكُمْ إِيمَانٌ فَيَعْلَمُهُ ، وَقَدْ كَانَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ بِأَنْ سَيَكُونُ قَبْلَ وَقُوعِ الْكَوْنِ وَتَحَقُّقِهِ ، فَإِذَا تَحَقَّقَ مَا كَانَ مُتَوَقَّعًا كَانَ الْعِلْمُ عِلْمًا بِوُقُوعِهِ فِي وَقْتِهِ ، وَالِاسْتِقْبَالُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْلُومِ وَوُقُوعِهِ ، فَيَنْتَقِلُ إِلَى الْعِلْمِ تَوْسِعًا مِنْ حَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُ كَائِنٍ إِلَّا وَالْعِلْمُ الْأَرْثِيُّ مُحِيطٌ بِهِ ، فَإِذَا وَجَبَ تَلَاؤُهُمَا صَحَّ التَّغْيِيرُ عَنْ أَحَدِهِمَا ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْآخَرُ .

وَهَذَا كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لِغَيْرِهِ: « لَا أَرَيْتَكَ هَاهُنَا فَأَضْرِبَكَ » ، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ: لَا تَكُونَنَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ فَتَسْتَحِقَّ الضَّرْبَ ، فَلَيْسَ الْمَنْهِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الرُّؤْيَى ، وَإِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، وَلَكِنْ لَمَّا لَمْ يُتَصَوَّرْ كَوْنُهُ تَحَقُّقًا إِلَّا وَهُوَ بِمَرَأَى مِنْهُ ، صَحَّ إِطْلَاقُ ذَلِكَ ؛ كَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ .

وَلَأَنَّ الْجَزَاءَ مِنَ اللَّهِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْعَمَلِ ، لَا عَلَى الْعِلْمِ ؛ فَأُطْلِقَ صِفَةَ الْإِسْتِقْبَالِ عَلَى الْعِلْمِ ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْعَمَلُ ، كَمَا قَالَ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ [ آل عمران: ١٤٢ ] أَيْ: وَلَمْ يَقَعْ مِنْكُمْ جِهَادٌ وَصَبْرٌ عَلَى الْبَلَايَا فَيَعْلَمُهُ .

وَمِنَ الْمُفَسِّرِينَ مَنْ فَسَّرَ الْعِلْمَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ بِالرُّؤْيَى وَالتَّمْيِيزِ فَيَقُولُ: حَتَّى يَرَى اللَّهُ وَيُمَيِّزَ .

وَالْكَلَامُ فِي الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ كَالْكَلَامِ فِي الْعِلْمِ ، وَكَأَنَّ التَّأْوِيلَ: لَوْ كَانَتْ مَشِيئَتُنَا وَإِرَادَتُنَا إِرَادَةً وَمَشِيئَتُهُ لَوْ قُوعَ هَذَا الْأَمْرِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ لَيَفْعَلَنَّ كَمَا أَرَدْنَا ، وَإِنَّمَا خُوطِبْنَا عَلَى حَسَبِ مَا يُخَاطَبُ بَعْضُنَا بَعْضًا .

( ب ) فَضْلُ : [ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ حَقُّهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَجُودًا وَعَدَمًا ]<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ حَقُّهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَجُودًا وَعَدَمًا؛ إِذْ لَا مَعْلُومَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَوْلَى مِنْ مَعْلُومٍ؛ لَا سِيَّمَا وَالْعِلْمُ لَا يَكْتَسِبُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ، وَلَا يُفَرِّضُ اخْتِصَاصَهُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ كَالْعِلْمِ الْحَادِثِ، إِذِ الْقَدِيمُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّخْصِصُ؛ فَلَا يُعْقَلُ فِيهِ الْإِخْتِصَاصُ، وَلَوْ فَرَضَ فِيهِ الْإِخْتِصَاصُ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ لَأَدَّى إِلَى النَّقْصِ وَالْقُصُورِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَعْضِ إِلَّا لِمُخْتَصِّصٍ يُخَصِّصُهُ بِهِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ. وَأَيْضًا..

فَإِنَّهُ مَا مِنْ مَعْلُومٍ يُفَرِّضُ إِلَّا وَيَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ الْوَاحِدُ مِنَّا، وَهَذَا التَّصَوُّيرُ مَعْلُومٌ عَلَى الصَّرُورَةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى جَحْدِهِ، ثُمَّ لَا يَثْبُتُ لَنَا الْعِلْمُ بِالْمَعْلُومِ إِلَّا ضَرُورِيًّا أَوْ كَسْبِيًّا، وَعَلَى أَيِّ الْوَجْهَيْنِ نَفَرِّضُ بُتُوهُ فَالَلَّهُ مُوجِدُهُ وَمُخْتَرِعُهُ، فَإِذَا أَخْبَرَ عَنْهُ فَلَا مَحَالَةَ يَكُونُ عَالِمًا بِهِ، وَإِذَا وَجَبَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِالْعِلْمِ، وَجَبَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَعْلُومِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّ كُلَّ عَالِمٍ يَعْلَمُ فَهُوَ لَا مَحَالَةَ عَالِمٌ بِمَعْلُومِ الْعِلْمِ، ثُمَّ لَا مَعْلُومَ لِلرَّبِّ تَعَالَى إِلَّا وَيَجُوزُ فَرَضُهُ مَعْلُومًا لَنَا بِأَنْ يَخْلُقَ لَنَا عِلْمًا بِذَلِكَ، وَلَا يَجْتَمِعُ مَعْلُومَاتُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ؛ لاسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ عُلُومٍ لَا تَنْتَاهِي، وَلَمَّا قَامَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومَاتٍ، هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ، وَمَنْ جَوَّزَ تَعَلُّقَهُ بِمَعْلُومَاتٍ فَلَا يُطْلَقُ [ ٦٧ / ب ] الْقَوْلُ بِجَوَازِ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي.

(١) انظر هذا البحث في: الباقلاني: الإنصاف (ص ٣٤)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٩٥)، والفرق بين الفرق (ص ٣٣٥)، وأبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ١٠١)، والجويني: لمع الأدلة (ص ٩٦)، والغزالي: نهافت الفلاسفة (ص ١٨١)، والاقتصاد في الاعتقاد (ص ٥٢)، وقواعد العقائد (ص ٥٥)، والشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢١٥) وما بعدها، والملل والنحل (١/ ٩٦)، والرازي: المطالب العالية (٣/ ٨٧)، والأربعين (١/ ١٩٢)، والآمدي: أبكار الأفكار (١/ ٣٢٣)، وغاية المرام (ص ٧٦)، وكتاب أصول الدين (ص ٩٤)، وابن عساكر: تبين كذب المفترى (ص ٣٠١)، وسليمان دنيا: محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (٢/ ٣٤٤، ٤٢١).

وانظر أيضًا: النشار: نشأة الفكر الفلسفي (١/ ٤٥٩، ٤٦٠)، ومحمود قاسم: مقدمة مناهج الأدلة (ص ٥٥)، والشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية (ص ٢٥٥).

( ج ) فَضْلُ : [ مَعْلُومَاتِ الرَّبِّ لَا تَنْتَاهِي ] <sup>(١)</sup>

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَعْلُومَاتِ الرَّبِّ لَا تَنْتَاهِي، وَكَذَلِكَ كُلُّ صِفَةٍ قَدِيمَةٍ لَهَا تَعَلُّقٌ بِمَتَعَلِّقٍ فَلَا نِهَآيَةَ لِمَتَعَلِّقَاتِ تِلْكَ الصِّفَةِ، وَإِطْلَاقُ ذَلِكَ فِي السَّمْعِ وَالْبَصْرِ صَرْبٌ مِنَ التَّوَشُّعِ.

وَقَدْ أَطْلَقَ الْأَصْحَابُ الْقَوْلَ بِأَنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي كُلِّ مَعْلُومٍ لَا تَنْتَاهِي، أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَاتِ الْجَائِزَةَ فِي حَقِّ كُلِّ مَعْلُومٍ مِنْ جَوْهَرٍ أَوْ عَرَضٍ لَا تَنْتَاهِي؛ إِذْ مَا مِنْ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَلَا فُطْرٍ مِنَ الْأَفْطَارِ إِلَّا وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ وَقُوعِ هَذَا الْجَوْهَرِ وَثُبُوتِهِ فِيهِ عَلَى الْبَدَلِ، وَمَا مِنْ عَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ إِلَّا وَيَجُوزُ اخْتِصَاصُهُ بِكُلِّ جَوْهَرٍ عَلَى الْبَدَلِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: إِنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ لَا تَنْتَاهِي، وَمَا يَكُونُ مَعْلُومًا لِلَّهِ - تَعَالَى - فَهُوَ مُفَصَّلٌ مُعَيَّنٌ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ التَّفْصِيلِ وَانْتِفَاءِ النِّهَآيَةِ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ؛ فَإِنَّ نَفْيَ النِّهَآيَةِ يُشْعِرُ بِنَفْيِ الْحَصْرِ فَهُوَ مُتَنَاهٍ؟!

فَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ فِي الْكَشْفِ عَنْ هَذَا: « أَمَّا الْكَائِنَاتُ فَمُفَصَّلَةٌ مُنْحَصِرَةٌ، وَمَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ كَوْنُهُ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْكَائِنَاتِ، وَمَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ فَلَا يَنْفَصِلُ وَلَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ، وَالْعِلْمُ عَلِمٌ بِاسْتِحَالَتِهِ، وَمَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَيَجُوزُ كَوْنُهُ فَذَلِكَ هُوَ الَّذِي لَا يَنْتَاهِي، وَذَلِكَ مَا نَعْنِيهِ بِالْمَقْدُورَاتِ وَالْمُمْكِنَاتِ <sup>(٢)</sup>. »

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: « إِنَّهَا مِنَ الْجَائِزَاتِ »: أَنَّ أَحَادَهَا مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ وَالْبَدَلِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحَالَةِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَضْدَادِ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ فَالْقُدْرَةُ لَا تَتَقَاعَدُ عَنْهُ؛ إِذْ هُوَ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحَّةُ الَّتِي أَطْلَقْنَاهَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ وَغَيْرُهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ -: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا صِفَةٌ مُنْتَهِيَةٌ لِدَرْكِ مَا يَعْزِضُ عَلَيْهَا، فَالْمَعْنِيُّ بِالْعَرَضِ جِهَةٌ الْإِمْكَانِ، وَتُعَيِّنُ الْآحَادِ عَلَى الْبَدَلِ.

(١) انظر هذا المبحث في: المقالات (٢٤٣/١)، والتبصير (ص ١٠١)، ولمع الأدلة (ص ٩٤)، وتهافت الفلاسفة (ص ١٨١)، والاقتصاد (ص ٥٣)، ونهاية الأقدام (ص ٢١٥)، والمطالب (٣/٨٧)، والأبكار (١/٣٢٢)، وغاية المرام (ص ٧٦)، والكمال (ل ٦٥/أ)، وشرح المقاصد (٤/١١٨)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (٢/٣٤٤، ٤٢١). وانظر: الشافعي: الأمدي وآراؤه الكلامية (ص ٢٥٥).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٦٥/ب).

وَنَعْنِي بِالْمَعْرُوضِ عَلَيْهِ: أَنَّ مَا خَرَجَ عَنْ حَيْزِ الإِسْتِحَالَةِ إِلَى حَيْزِ الإِمْكَانِ فَالْعِلْمُ عِلْمٌ بِهِ مُمَكِّنًا، وَمَا كَانَ مُحَالًا فَالْعِلْمُ عِلْمٌ بِكُونِهِ مُحَالًا؛ فَلَا يُقَالُ: يَعْلَمُ الْمُحَالُ مُمَكِّنًا، وَلَا الْمُمَكِّنُ مُحَالًا، وَمَا لَا يَنْقَسِمُ أَحَادًا لَا يَعْلَمُهُ أَحَادًا، فَالْعِلْمُ يَنْبَغِ الْمَعْلُومَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَالْكَائِنَاتُ لَا تُضَافُ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى بِالنَّسْبَةِ وَالْجُزْئِيَّةِ؛ فَإِنَّ مَا لَا يَتَنَاهَى لَا جُزْءَ لَهُ، فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ الْجَائِزَ جَائِزًا، وَالْمُسْتَحِيلَ مُسْتَحِيلًا.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: صِفَةُ مُنْتَهِيَةٍ لِدَرْكِ مَا يَعْرِضُ عَلَيْهَا؟ أَتَعْنُونَ بِالْعَرَضِ حَقِيقَةَ الْوُقُوعِ، أَوْ تَقْدِيرَ الْوُقُوعِ؟ وَالتَّقْدِيرُ غَيْرُ مَقُولٍ فِي حَقِّ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؟!

قُلْنَا: قَدْ يَكُونُ الْعَرَضُ وَقُوعًا إِذَا عِلِمَ وَقُوعُهُ، وَقَدْ يَكُونُ تَقْدِيرًا إِذَا عِلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، ثُمَّ الْوَاقِعُ مِنْهُمَا وَالْمَقْدُورُ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ مُلْحَقٌ بِالْكَائِنَاتِ، وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ عِلْمٌ بِهَا وَقُوعًا وَتَقْدِيرًا.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ الَّذِي وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ مَعَ كُونِهِ مَأْمُورًا، عِلِمَ اللَّهُ لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ لَوْ آمَنَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْأَمْنِ فِي الدُّنْيَا وَالثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ، وَالْقُرْآنُ مُصَرِّحٌ بِمَا قُلْنَا فِي مَوَاضِعَ مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وَ ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَدَخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [المائدة: ٦٥]، وَ ﴿لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَهَذِهِ تَقْدِيرَاتٌ لِمَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَقَدْ وَرَدَ التَّقْدِيرُ بِمَا يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] غَيْرَ أَنَّ التَّقْدِيرَ الْمُضَافَ إِلَيْنَا مُتَجَدِّدٌ وَمُخَدَّثٌ، وَيَتَعَالَى الْإِلَهِ عَنْ تَجَدُّدِ الْحَالِ عَلَيْهِ وَعَلَى صِفَاتِهِ، وَقَدْ قُلْنَا: دَرَكُ الصِّفَةِ أَغْمَضُ مِنْ دَرَكِ الْمَوْصُوفِ، وَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ بِلَا كَيْفٍ وَلَا نِهَايَةٍ فَصِفَاتُهُ بِمَثَابَتِهِ لَا كَيْفَ وَلَا نِهَايَةٍ، وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى، وَالصِّفَاتُ الْعُلَى، وَالْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةِ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَالَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَقَالَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١، الزمر: ٦٧]، فَمَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ الْجَائِزَاتِ لَا تَتَنَاهَى: أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَحَادُهَا عَلَى الصَّحَّةِ وَالْبَدَلِ، ثُمَّ [١/٦٨] فَفَرَّغْنَا هَذَا التَّعْيِينَ فِي حَقِّ الْمُخَدَّثَاتِ بِتَقْدِيرَاتِ

مُتَجَدِّدَةٌ يُورِدُهَا عَلَى فِكْرِهِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا تَتَعَيَّنُ أَحَادُ الْمُمَكِّنَاتِ إِلَّا وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ عِلْمٌ بِهَا، هَذَا مَعْنَى الْعَرَضِ وَالْإِسْتِزَالِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ عَرَفْتُمُ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَقْدُورَاتِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَتَنَاهَى:

قُلْنَا: الْمَقْدُورَاتُ فِيمَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورًا لَا تَتَنَاهَى، وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومَاتُ فِيمَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومًا، وَالْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ، لَا لِقُصُورِ فِيهَا، وَمِنْ ضَرُورَةٍ تَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِالْمُمَكِّنَاتِ الْعِلْمُ الْوَاجِبُ وَالْمُسْتَحِيلُ لِيَتَمَيَّزَ الْمُمَكِّنَاتُ عَنْهَا، وَهَذِهِ نَفِيسَةٌ وَنُكْتُ عَزِيزَةً فَافْهَمُوهَا، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ وَالْمُعِينُ.

#### ( د ) فَضْلٌ: [ الْعِلْمُ الْحَادِثُ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَعْلُومٍ عَلَى الْجُمْلَةِ ]<sup>(١)</sup>

ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَطَوَائِفُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَعْلُومٍ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَبِمَعْلُومَاتٍ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ أَبِي هَاشِمٍ<sup>(٢)</sup>.

وَصَارَ كَثِيرٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ إِلَى مَنَعِ ذَلِكَ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي هَاشِمٍ. وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ لَهُ ذَرَهًا مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَأَنَّ لَهُ أُخْتًا فِي جُمْلَةِ نِسَاءِ هَذِهِ الْبَلَدَةِ، وَلَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا، وَكَذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تَتَنَاهَى.

وَمِمَّا يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالْجُمْلَةِ يُنَاقِضُ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ؛ فَإِنَّ مَنْ أَحَاطَ بِالتَّفْصِيلِ لَا يَتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ الْعِلْمُ بِذَلِكَ عَلَى الْجُمْلَةِ، ثُمَّ التَّنَاقُضُ وَالتَّضَادُّ يُؤَوَّلُ إِلَى الْجَهْلِ بِالتَّفْصِيلِ وَالْعِلْمُ بِالتَّفْصِيلِ؛ إِذْ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - عَالِمٌ بِالْمَعْلُومَاتِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ كَمَا قَدَّمَاهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْلُقَ لِلْعَبْدِ عِلْمًا بِبَعْضِ الْوُجُوهِ دُونَ بَعْضٍ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ الْمَعْلُومَاتِ بِجَمِيعِ وُجُوهِهَا، وَهَذَا لَا يُنْكَرُهُ عَاقِلٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « قَوْلٌ مِنْ قَالٍ: الْعِلْمُ بِالْجُمْلَةِ لَا يُجَامِعُ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ خَطَأً، بَلْ لَا يُجَامِعُ الْجَهْلُ بِالتَّفْصِيلِ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ ».

(١) انظر هذا البحث في: الأمدى: أبحار الأفكار (١/ ١٠١)، والشافعي: الأمدى وآراؤه الكلامية (ص ٤٦٢).

(٢) كذا نسبه الأمدى إلى القاضي الباقلاني وإلى المعتزلة عموماً؛ كما في: الأمدى: أبحار الأفكار (١/ ١٠١).

ثُمَّ قَالَ بَانِيًا عَلَى ذَلِكَ: إِذَا عَلِمَ الْعَبْدُ أَنَّ مَعْلُومَاتِ الرَّبِّ لَا تَتَنَاهَى، فَمُتَعَلِّقٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا تَتَنَاهَى مَعْلُومَاتُهُ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِانْتِفَاءِ النَّهَايَةِ عَنْ مَعْلُومَاتِهِ، وَهَذَا مِمَّا يَعْلَمُهُ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ مِنْ صِفَةِ نَفْسِهِ، غَيْرَ أَنَّ الْعَبْدَ يَخْتَصُّ بِالْجَهْلِ بِالتَّفْصِيلِ «.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ: « الْعِلْمُ بِالْجُمْلَةِ لَا يَتَصَوَّرُ، وَإِنْ أُطْلِقَ ذَلِكَ فَقِيهِ تَجَوُّزٌ؛ فَإِنَّ الَّذِي عَلِمَهُ لَيْسَ فِيهِ إِجْمَالٌ، وَالَّذِي فِيهِ إِجْمَالٌ فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ أَصْلًا، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ لَهُ دِرْهَمًا مِنْ جُمْلَةِ الدَّرَاهِمِ مِنْ غَيْرِ التَّعْيِينِ فَلَا إِجْمَالٌ فِيمَا عَلِمَهُ، وَالَّذِي هُوَ مُجْمَلٌ لَمْ يَتَعَلَّقْ عِلْمُهُ بِهِ، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ لَا تَتَنَاهَى فَمَعْلُومُهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ انْتِفَاءُ النَّهَايَةِ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ «.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَعْنَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ وَالْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ.  
وَمِنْ مَذْهَبِهِ: أَنَّ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ مِنْ وَجْهِ وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِ بِنَاءً عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُجْهَلَ الْوَجْهُ الَّذِي عُْلِمَ، وَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي وَجْهَيْنِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ: « مَنْ عَلِمَ أَنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ لَا تَتَنَاهَى فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ عِلْمَهُ تَعَلَّقَ بِمَعْلُومَاتٍ؛ غَيْرَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْعِلْمِ مَبْدَأٌ وَأَصْلٌ، وَهُوَ انْتِفَاءُ النَّهَايَةِ عَنْهَا، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ زَيْدًا سَيَقْدُمُ عَدَا أَنْدَرَجَ تَحْتَ هَذَا الْعِلْمِ الْعِلْمُ بَعْدَمَ قُدُومِهِ قَبْلَ الْعَدِّ، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ بِالْعِلْمِ قُدُومُهُ فِي الْعَدِّ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ لَا يَجْتَمِعَانِ فَالْمَقْصُودُ نَفْيُ الْاجْتِمَاعِ، ثُمَّ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ عُلُومٍ: عِلْمٌ بِالسَّوَادِ، وَعِلْمٌ بِالْبَيَاضِ، وَعِلْمٌ بِالْاجْتِمَاعِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذِهِ الْعُلُومُ دَاخِلَةٌ تَحْتَ هَذَا الْعِلْمِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِأَنَّ لَا شَرِيكَ لِلَّهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ<sup>(٢)</sup>؛ أَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومَاتٍ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا وَاحِدًا «.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٩٨).

(٢) أبو الحسين محمد بن علي البصري، صاحب المعتمد في أصول الفقه، من الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة، أخذ عن القاضي عبد الجبار، كان جلدًا حادقًا، له مصنفات كثيرة منها: تصفح الأدلة في أصول الدين في مجلدين، غرر الأدلة، نقض الشافي في الإمامة، نقض المقتنع في الغيب، صار كتابه المعتمد أصلًا لمن صنف من بعده في علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين، توفي أبو الحسين يوم الثلاثاء الخامس من شهر ربيع الآخر سنة (٤٣٦هـ) ببغداد. انظر: فرق وطبقات المعتزلة (ص ١٢٥)، وميزان الاعتدال (١٠٦/٣)، ولسان الميزان (٢٩٨/٥)، والقفطي: أخبار الحكماء (ص ١٩٢)، والنجوم الزاهرة (٣٨/٥)، وشذرات الذهب (٢٩٥/٣)، وهدية العارفين (٦٩/٢)، والأعلام (٢٧٥/٦)، ومعجم المؤلفين (٥١٨/٣)، وسزكين: تاريخ التراث العربي (٤١٤/٢).

( هـ ) فَضْلُ: [ الْعِلْمُ الْحَادِثُ هَلْ يَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَعْلُومٍ وَاحِدٍ أَمْ لَا؟ ]<sup>(١)</sup>

اختلف المتكلمون في أن العلم الحادث هل يتعلّق بأكثر من معلوم واحد أم لا؟  
فالذي صار إليه أكثر أصحابنا ومُعْظَمُ الْمُعْتَزِّلَةِ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>، وهذا هو  
المشهور من مذهب أبي الحسن<sup>(٣)</sup>.

وصار أبو الحسن الباهلي<sup>(٤)</sup> من أصحابنا إلى أن العلم الضروري يجوز تعلّقه بمعلومين  
وأكثر، والعلم النظري لا يتعلّق بأكثر من معلوم واحد؛ لأن العلم النظري له ارتباط بالنظر  
فيمتنع جمع نظرين؛ لتضادّهما، وكذلك العلمان<sup>(٥)</sup>.

فيقال له: لا يمتنع أن يتعلّق دليل واحد بمدلولين أو وجهين، ويترتّب بهما [ ٦٨ / ب ] -  
على الجمع - نظر واحد؛ وذلك نحو الدليل على حدوث الحادث؛ فإنه يتعلّق بإثبات وجود  
مسبوق بقدّم، وهما معلومان، والدال على تماثل المثليين وتغايرهما أو تضادّهما؛ فإنه يتعلّق  
بمعلومين، وإحكام الفعل يدلّ على العلم والإرادة.

وله أن يقول: المدلول في هذه المسائل واحد، وهو التماثل والتغاير.

ثم نقول: لم قلت: يجوز تعلّق العلم الضروري بمعلومين وأكثر مع جواز بعضها.

ولأبي الحسن قول في أن العلم يتعلّق بمعلومات من غير فصل، ولكن المشهور  
ما قدّمناه.

(١) انظر: المقالات (٨٢/٢)، وأصول الدين (ص ٣٠)، والأبكار (٩٥/١)، والكامل (ل ٥٦/أ)، وشرح  
المواقف (١٨/٦).

(٢) انظر: الأمدي: نهاية الأقدام (ص ٦٩).

(٣) حجة هذا القول أنه لو جاز أن يتعلّق العلم الواحد بالحادث بمعلومين، لجاز أن يتعلّق بثالث ورابع إلى  
ما لا يتناهى، ويلزم من ذلك أن يكون الواحد منا عالماً بعلم واحد بمعلومات لا تتناهى. انظر: الأمدي: أبكار  
الأفكار (٩٦/١).

(٤) أبو الحسن الباهلي البصري: تلميذ الأشعري، شيخ المتكلمين، قال الإسفراييني: أنا في جانب شيخنا أبي الحسن  
الباهلي كقطرة في بحر. انظر: تبين كذب المفترّي (ص ١٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٣٠٤).

(٥) وجه دلالة امتناع تعلّق العلم النظري بمعلومين: ما يلزم عليه من أنه لو امتنع تعلّق العلم الواحد بمعلومين بناءً  
على نظر واحد، لكن يردّ عليه أنه غير مسلم، كما يردّ عليه أيضاً أنه قياس تمثيل وإلحاق شاهد بغائب من غير دليل  
جامع؛ فكون باطله. الأبكار (٩٨/١)، وشرح المواقف (٦/٢٠)، وانظر المذاهب والأقوال في هذه المسألة في:  
أصول الدين (ص ٣٠، ٣١).



وَقَالَ الْقَاضِي: كُلُّ مَعْلُومَيْنِ يَجُوزُ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا وَالْجَهْلُ بِالْآخَرِ أَوْ الْغَفْلَةُ عَنْهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْعِلْمُ الْوَاحِدُ بِهِمَا؛ كَالْعِلْمِ بِالْجَوْهَرِ وَالْجَوْهَرِ، وَالْعَرَضِ مَعَ الْجَوْهَرِ أَوْ مَعَ الْعَرَضِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ غَيْرَيْنِ فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ جَوْهَرًا مَنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ: وَكُلُّ مَعْلُومَيْنِ لَا يَجُوزُ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا مَعَ الذُّهُولِ أَوْ الْجَهْلِ بِالْآخَرِ فَالْعِلْمُ الْوَاحِدُ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا جَمِيعًا.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِمُعَايَرَةِ جَوْهَرٍ جَوْهَرًا لَا تُثْبِتُ مَعَ الْجَهْلِ بِمُعَايَرَةِ الْآخَرِ لَهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَعْلَمَ مُعَايَرَةَ الْجَوْهَرِ لِلْعَرَضِ مَنْ يَجْهَلُ مُعَايَرَةَ الْعَرَضِ لِلْجَوْهَرِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُمَاثِلَةِ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ، وَالْمُضَادَّةِ وَالْمُخَالَفَةِ وَالْقُرْبِ وَالْبُعْدِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: عِلْمُ الْعَالَمِ بِمَعْلُومٍ مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِعِلْمِهِ بِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ أَحَدِ الْمَعْلُومَيْنِ دُونَ الثَّانِي، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالسَّوَادِ عِلْمٌ بِأَنَّهُ عِلْمٌ بِهِ، فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ.

فَأَمَّا مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا جَارَ تَعَلُّقُهُ بِمَعْلُومَيْنِ جَارَ تَعَلُّقُهُ بِأَكْثَرٍ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَى جَحْدِهَا لَا سِيَّمَا وَالْإِنْسَانُ عَيْبَةُ الْعَبَثِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: كَمَا أَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ جَائِزَاتِ الْعُقُولِ فَجَوَازُ كَوْنِهِ عَالِمًا بِمَعْلُومَيْنِ وَأَكْثَرٍ مِنْ جَائِزَاتِ الْعُقُولِ:

قُلْنَا: مَا أَتَكْرَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: مِنَ الْعُلُومِ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومَيْنِ فَلَا يَتَعَدَّاهُمَا، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ؟ فَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ مَا يُحِيلُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْلُومُ الْوَاحِدُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّلِيلِ. قُلْنَا: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَزِيدَ عَلَى الْوَاحِدِ فِي جُمْلَةِ الْعُلُومِ؟ وَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْمَصِيرِ

(١) نسبة إليه الجويني في الشامل والآمدي في الأبكار، ورجحه على غيره من الأقوال؛ انظر: الأبكار (٩٥/١)، والكمال في اختصار الشامل (ل: ٥٦/أ)، وإن كان الجويني نسب إلى القاضي أيضًا التفريق بين العلم النظري والعلم الضروري.

(٢) انظر: الآمدي: أبكار الأفكار (٩٥/١).

إِلَى أَنْ بَعْضُ الْعُلُومِ يَسْتَقِلُّ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وَبَعْضُهَا لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِمَعْلُومَيْنِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي؟! وَإِنَّمَا نَعْلَمُ الْمَعْلُومَيْنِ بِعِلْمَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ، وَهُوَ عُمْدَةُ ابْنِ الْجَبَّائِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّ لِلْعِلْمِ اخْتِصَاصًا بِالْمَعْلُومِ، وَإِذَا تَعَلَّقَ بِالسَّوَادِ مَثَلًا فَلَهُ اخْتِصَاصٌ بِهِ، وَلَوْ قُدِّرَ تَعَلُّقُهُ بِالْبَيَاضِ أَيْضًا لَبْطَلَّ اخْتِصَاصُهُ بِهِ.

قَالَ: « وَهَذَا الْاِخْتِصَاصُ مُدْرِكٌ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَنَحْنُ قَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِ هَذِهِ الدَّعْوَى فِيمَا نَقَدَّمْ، وَأَجَبْنَا عَنْ ذَلِكَ بِأَجْوِبَةٍ فِي اثْبَاتِ الْعِلْمِ بِصِفَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ ».

وَمِمَّا نَزِيدُهُ هَاهُنَا أَنْ نَقُولَ: هَذَا الْاِخْتِصَاصُ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُتَلَقًى مِنْ نَفْسِ الْعِلْمِ وَالْعَالَمِيَّةِ فَهُوَ بَاطِلٌ بِعَالَمِيَّةِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَعْلُومٍ مَعَ اسْتِحَالَةِ الْاِخْتِصَاصِ، وَهَذَا الْمَعْنَى الْمُسَارُّ إِلَيْهِ لَا يَخْتَلِفُ بِأَنْ يَكُونَ صَدَرَ عَنْ عِلْمٍ أَوْ عَنْ حَالٍ صَادِرَةٍ عَنِ النَّفْسِ، وَإِنْ كَانَ مُتَلَقًى مِنْ حُدُوثِ الْعَالَمِ أَوْ الْحَالِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْجَاعِلُ إِذْ خَلَقَهُ وَأَخَذَهُ خَصَصَهُ بِمَعْلُومَيْنِ.

وَيُقَالُ لِلْقَاضِي: مَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا ارْتَضَيْتَهُ؟

فَإِنْ قَالَ: لَا يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ الْعِلْمِ بِالسَّوَادِ مَعَ الْجَهْلِ بِغَيْرِهِ كَالْبَيَاضِ وَنَحْوِهِ، فَلَوْ ثَبَتَ عِلْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِمَا لَاسْتَحَالَ ثُبُوتُ أَحَدِ الْمَعْلُومَيْنِ دُونَ الثَّانِي، وَهَذَا حُكْمٌ بِاسْتِحَالَةِ مَا عُلِمَ جَوَازُهُ قَطْعًا.

قَالَ: وَأَمَّا الدَّلِيلُ فِي الطَّرَفِ الْآخِرِ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَعْلُومَيْنِ اسْتَحَالَ ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي، وَجَبَ صَرَفُهُمَا إِلَى عِلْمٍ وَاحِدٍ كَمَا اسْتَحَالَ أَنْ يَتَّصِفَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ مَنْ لَا يَتَّصِفُ بِالنَّهْيِ عَنْ أَضْدَادِهِ، وَجَبَ لِذَلِكَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ نَهْيًا عَنْ أَضْدَادِهِ.

يُقَالُ لَهُ: بِمِ تَنْكِيرُ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْتَ الْكَلَامَ فِيهَا أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ عِلْمَيْنِ بِالْمَعْلُومَيْنِ، وَكَانَ يَلَازِمُهُمَا وَاجِبًا حَسَبَ تَلَازِمِ الْعِلْمِ بِالْأَلَمِ وَإِذْرَاكِ الْأَلَمِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ يُشْتَرِطُ تَلَازِمُهُمَا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ [١/٦٩] فَلَيْسَ الْأَمْرُ

(١) زاد الأمدى في جوابه عن هذا الدليل: بأن المستدل به « إن كان معتزلياً (إشارة إلى أبي هاشم الجبائي)، فيلزم عليه القدرة الحادثة؛ فإنه يجوز عنده تعلُّقها بمقدورين فصاعداً مع اتحادها، وما يلزم من ذلك جواز تعقبها بمقدورات غير متناهية، وإن كان غير متمتع في القدرة؛ فمثله في العلم من غير فرق ». انظر: الأبيكار (١/٩٥)، وشرح المواظف (١٩/٦).

نَهْيًا، وَلَكِنْ يَتَضَمَّنُ نَهْيًا، وَهُمَا مَعْنِيَانِ مُتَلَازِمَانِ.

فَإِنْ قَالَ: كُلُّ عَالِمٍ بِالشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّهُ عَالِمٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَهُ ذُو الْحَيَاةِ إِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ الْآفَاتُ<sup>(١)</sup>.

فَنَقُولُ: مَنْ عِلِمَ بِالسَّوَادِ مَثَلًا يَعْلَمُ وَقَدْ وَجَبَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِأَنَّهُ عَالِمٌ، فَلَا يَخْلُو بَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَعْلَمَهُمَا بِعِلْمٍ وَاحِدٍ؛ كَمَا صَرَّحْنَا إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْلَمَهُمَا بِعِلْمَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: عِلْمُهُمَا بِعِلْمٍ وَاحِدٍ.

فَهُوَ مَا قُلْنَا.

وَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ بِعِلْمٍ آخَرَ.

فَهَذَا يَجْرُ الْقَائِلُ بِهِ إِلَى اسْتِحَالَةٍ؛ فَإِنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ مَا لِلْعِلْمِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا عِلِمَ كَوْنَهُ عَالِمًا، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ عَالِمٌ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي عِلْمًا آخَرَ فَيَتَسَلَّلُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَإِنْ قِيلَ: مَنْ عِلِمَ شَيْئًا فَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ نَفْسَهُ عَالِمًا.

قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ، وَلَوْ جَارَ هَذَا لَجَارَ أَنْ يَعْلَمَ الْوَاحِدُ فَنُونَ الْعِلْمِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ، وَهَذِهِ جَهَالَةٌ عَظِيمَةٌ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « مَنْ عِلِمَ سَوَادًا فَلَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ عَالِمًا بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِالسَّوَادِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا عَيْنُ عِلْمِهِ بِالسَّوَادِ، فَالْعِبَارَاتُ تَخْتَلِفُ وَتَتَعَدَّدُ دُونَ الْمَعْلُومِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْعِلْمِ بِالشَّيْءِ إِلَّا كَوْنُ صَاحِبِهِ عَالِمًا بِهِ ».

هَذَا كَلَامُهُ، أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا عِلِمَ شَيْئًا فَعِلْمُهُ بِهِ عِلْمٌ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ.

وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رحمته الله يَقُولُ: « إِذَا تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِالسَّوَادِ مَثَلًا فَإِنَّمَا يُدْرِكُ صَاحِبُهُ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ بِإِدْرَاكِ النَّفْسِ، وَإِدْرَاكِ النَّفْسِ مُتَعَلِّقٌ بِجُمْلَةِ صِفَاتِ الْحَيِّ مِنْ صَاحِبِهِ ».

(١) وصف الأمدى في الأبكار هذه الحجة بأنها في غاية الحسن والقوة، لكن لقائل أن يقول: الكلام إنما هو في جواز تعلق العلم الواحد بمعلومين، وتعلق العلم بنفسه نسبة وإضافة بين العلم ونفسه، وذلك يستدعي التغاير بين العلم ونفسه، وهو محال؛ فلا تعلق للعلم بنفسه. انظر: الأبكار (١/٩٦): وأجيب عنه: بأن تعلق العلم بالعلم ليس من قبيل تعلق الشيء بنفسه؛ بل من قبيل تعلق جزئي من العلم بجزئي آخر منه، ولا محذور فيه. شرح المواقف (٢٥، ٢٤/٦).

(٢) في الأصل: « معنى لكونه عالمًا بأنه عالم بأنه عالم بالسواد » وفيه تكرار.

قَالَ: « وَلَوْ سَمَى مُسَمَّ إِدْرَاكَ النَّفْسِ عَقْلًا، كَانَ مُصِيبًا ».

وَنَحْنُ قَدْ كَشَفْنَا عَنْ هَذِهِ الْعُقْدَةِ فِي بَابِ إِبْثَاتِ مَا هِيَ الْعَقْلُ فِي اضْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ.  
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ حَقِيقَةَ الْإِحَاطَةِ وَالْإِسْتِبَانَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَكْتَسِبُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ،  
فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِمَعْلُومَاتِ كَالْعِلْمِ الْقَدِيمِ.

قُلْنَا: مَا مِنْ مَعْلُومَيْنِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا عِلْمٌ وَاحِدٌ إِلَّا وَيَجُوزُ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ الدَّهْوُلُ عَنْ  
أَحَدِهِمَا، أَوِ الْجَهْلُ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِالثَّانِي، فَهَذَا الْجَوَازُ غَيْرُ مَجْهُودٍ، فَلَا يَخْتَصُّ الْعِلْمُ بِأَحَدِ  
الْمَعْلُومَيْنِ دُونَ الثَّانِي إِلَّا بِمُخَصَّصٍ يُخَصِّصُهُ بِهِ، وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ لَا يُفْرَضُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ،  
فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى مُخَصَّصٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْمُخْتَارُ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ؟

قُلْنَا: كَانَ صَفْوُ الْإِمَامِ ﷺ إِلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا يَبْلُغُ الْكَلَامَ فِيهَا مَبْلَغَ الْقَطْعِ، فَهِيَ إِذَنْ مِنْ  
الْمُظَنُّونَاتِ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْلُقَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ لِلْعَبْدِ عِلْمًا بِمَعْلُومٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَيَخْلُقَ  
لَهُ عِلْمًا بِمَعْلُومَيْنِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْعِلْمُ الْحَادِثُ لَا يَبْقَى، بَلْ يَتَجَدَّدُ حَالًا عَلَى حَالٍ،  
فَلَا يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ عِلْمٍ بِمَعْلُومٍ فَيَنْتَهِيَ هَذَا الْعِلْمُ وَيَخْلُفُهُ عِلْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْلُومَيْنِ، ثُمَّ يَنْتَهِيَ ذَلِكَ  
وَيَخْلُفُهُ عِلْمٌ بِأَحَدِ الْمَعْلُومَيْنِ دُونَ الْآخَرِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يَخْلُقُ لَهُ عِلْمَيْنِ بِالْمَعْلُومَيْنِ اللَّذَيْنِ يَجِبُ تَلَاُزُّهُمَا، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
أَحَدُ الْمَعْلُومَيْنِ مَقْصُودًا، وَالثَّانِي يَقْتَرِنُ بِهِ تَبَعًا؛ كَمَنْ يَعْلَمُ امْتِنَاعَ اجْتِمَاعِ الضُّدِّينِ، فَالْمَعْلُومُ  
الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ وَاحِدٌ، وَهُوَ اسْتِحَالَةُ الْاجْتِمَاعِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ عِلْمٌ بِالسَّوَادِ  
مَثَلًا، وَعِلْمٌ بِالْبَيَاضِ، وَعِلْمٌ بِالْاجْتِمَاعِ حَيْثُ يُتَصَوَّرُ الْاجْتِمَاعُ، وَالْمَقْصُودُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ  
نَفْيُ الْاجْتِمَاعِ الْمُقَدَّرِ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>.

(١) ما حكاه الأنصاري هنا من عدم جزم أبي المعالي لأحد الأقوال في مسألة تعلق العلم بالحادث بأكثر من معلوم -  
مخالف لما نسب إليه الأمدى في الأبكار؛ حيث نسب إليه مذهب القاضي في المسألة بصيغة الجزم؛ كما في الأبكار  
(٩٥ / ١)، وشرح المواقف (٢١ / ٦).

( و ) فَضْلُ: [ كُلِّ عِلْمَيْنِ تَعَلَّقَا بِمَعْلُومَيْنِ فَهَمَّا مُخْتَلِفَانِ ]<sup>(١)</sup>

كُلِّ عِلْمَيْنِ تَعَلَّقَا بِمَعْلُومَيْنِ فَهَمَّا مُخْتَلِفَانِ سِوَاءَ تَمَائِلِ الْمَعْلُومَانِ أَوْ اخْتِلَافَا، فَالْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ تَعَدُّ الْمَعْلُومِ لَا اخْتِلَافُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعِلْمَيْنِ لَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْآخَرِ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْمُخْتَلِفَيْنِ. وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَا مِثْلَيْنِ لَصَادَ كُلُّ وَاحِدٍ مَا صَادَ صَاحِبُهُ، وَلَمَّا جَازَ وُجُودَ أَحَدِ الْعِلْمَيْنِ مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ، عِلْمِنَا اخْتِلَافَهُمَا.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعِلْمَيْنِ لَوْ تَمَائَلَا لاسْتَحَالَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ؛ فَإِنْ تَمَائَلَا الْأَعْرَاضُ مُتَصَادَةً عِنْدَنَا، فَلَمَّا لَمْ يَسْتَجِلِ اجْتِمَاعُ عِلْمَيْنِ بِجَوْهَرَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى اخْتِلَافِهِمَا؛ إِذْ لَوْ تَمَائَلَا لَمَا اجْتَمَعَا كَمَا لَا يَجْتَمِعُ سَوَادَانِ وَلَا بَيَاضَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ. فَإِنْ قِيلَ: أَوْضَحُوا تَمَائِلَ الْعِلْمَيْنِ.

فُلْنَا: كُلِّ عِلْمَيْنِ حَدِيثَيْنِ تَعَلَّقَا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ -: فَهَمَّا مِثْلَانِ<sup>(٣)</sup>؛ إِذْ قَامَ أَحَدُهُمَا [ ٦٩/ب ] مَقَامَ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ هَذَا عَلَى التَّعَاقُبِ وَالْبَدَلِ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ التَّعَاقُبُ فِي وَقْتَيْنِ.

وَإِذَا اتَّحَدَ الْمَعْلُومُ وَالْعِلْمَانِ تَعَلَّقَا بِهِ عَلَى التَّعَاقُبِ وَالْبَدَلِ فَهَمَّا مِثْلَانِ، وَلَا يُؤَثِّرُ تَعَدُّ الْوَقْتِ فِي الْإِخْتِلَافِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي التَّمَائِلِ؛ إِذِ الْأَوْقَاتُ لَا أَثَرَ لَهَا فِي الذَّوَاتِ وَخَصَائِصِ الصِّفَاتِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر هذا البحث في: الأبيكار (١/١٠٤، ١٠٥)، وشرح المقاصد (١/١٧٤)، وشرح المواقف (٦/٥٢، ٥٤).

(٢) حكى الجرجاني أن هذا قول الأصحاب سوى خطيب الري. انظر: شرح المواقف (٦/٥٢).

(٣) نبه الأمدى هنا على أن اعتبار الوقت يمكن على وجهين: أحدهما: أن يكون ظرفاً للعلم؛ فلا يوجد تعدده تعدداً فيه فضلاً عن الاختلاف والتماثل، وإذا فرض تعدده فيها كانا متماثلين. والثاني: أن يكون قيداً للمعلوم فيتعدّد العلم ويكون مختلفاً. انظر: شرح المواقف (٦/٥٣). هذا ولم أفد على هذا النص عن الأمدى في الأبيكار ولا في غاية المرام.

(٤) اعترض على الاستدلال بأن اختلاف الوقت لا يؤثر في اختلاف العلمين كما لا يؤثر اختلاف الوقت في اختلاف الجوهرين -: اعترض عليه بأن المعلوم فيها نحن فيه ليس من حيث هو جوهر أو عرض من الأعراض فقط؛ بل مقيد بوقت معين؛ فإن المفهوم من كون الجوهر معلوماً في وقت كذا غير المفهوم من كونه معلوماً في وقت غير ذلك الوقت. انظر الأمدى: أبيكار الأفكار (١/١٠٥)، والشريف الجرجاني: شرح المواقف (٦/٥٣).

فَإِنْ قِيلَ: وَلَوْ اخْتَلَفَ الْعِلْمَانِ مِنْ شَخْصَيْنِ، وَاتَّحَدَ الْمَعْلُومُ فَهَلْ هُمَا مِثْلَانِ؟  
قُلْنَا: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ الْحُكْمُ بِتَمَثُّلِهِمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُسَدُّ مَسَدَ الْآخَرِ<sup>(١)</sup>.  
وَمَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ تَخْتَصُّ بِالْمَحَالِّ لِأَعْيَانِهَا فَتَخْتَلِفُ إِذَنْ بِاخْتِلَافِ مَحَالِّهَا،  
وَالصَّحِيحُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ.

وَإِذَا ثَبَتَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيمَا يَتِمَّائِلُ وَيَخْتَلِفُ؛ فَكُلُّ مُتَمَائِلَيْنِ مِنَ الْعُلُومِ مُتَضَادَّانِ.  
وَأَمَّا الْعُلُومُ الْمُخْتَلِفَةُ: فَلَا تَضَادُّ فِيهَا أَصْلًا، فَلَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي مَحَلٍّ  
وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>.

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ كَانَ يَمْنَعُ اجْتِمَاعَ الْعِلْمَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ،  
وَيَحْكُمُ بِتَضَادِّهِمَا، وَهَكَذَا قَوْلُهُ فِي الْإِذْرَاكَاتِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ.

### ( ز ) فَضْلٌ : [ لَا يَجْتَمِعُ لِلْوَاحِدِ مِنَّا جَمِيعُ الْمَعْلُومَاتِ ]

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، فَلَا يَجْتَمِعُ لِلْوَاحِدِ مِنَّا جَمِيعُ  
الْمَعْلُومَاتِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ عُلُومٍ حَادِثَةٍ بِلَا نِهَآيَةٍ، ثُمَّ كُلُّ مَعْلُومٍ - يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ  
الْوَاحِدُ مِنَّا، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمَهُ - فَإِنَّهُ يَخْلُو عَنِ الْعِلْمِ بِهِ لِمَانِعٍ مِنْ غَفْلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَضْدَادِ الْعُلُومِ،  
وَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِ مَوَانِعِ بِلَا نِهَآيَةٍ.

وَلَكِنْ نَقُولُ: الْمَانِعُ الْوَاحِدُ لَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُ بِأُمُورٍ؛ فَالْسَّهْوُ الْوَاحِدُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ جُمْلَةً  
مَا لَا يَعْلَمُهُ، فَإِذَا ازدَادَ عِلْمًا ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْمَنَعُ بِمَنْعٍ آخَرَ يَكُونُ مَنَعًا عَمَّا لَا يَعْلَمُ.

وَلَا بَقَاءَ لِلْعُلُومِ عِنْدَنَا وَلَا لِأَضْدَادِهَا، وَقَدْ أَشْرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى أَضْدَادِ الْعُلُومِ عَلَى  
الْجُمْلَةِ، فَمِنْ الْأَضْدَادِ الْخَاصَّةِ:

الْجَهْلُ: وَهُوَ اعْتِقَادٌ يَتَعَلَّقُ بِمُعْتَقَدٍ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُكْتَسَبًا لِلْجَاهِلِ،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرُورِيًّا بِأَنْ يَخْلُقَهُ اللَّهُ ابْتِدَاءً فِيهِ، وَذَلِكَ كَالنَّوْمِ وَالْغَفْلَةِ، وَالْمُعْتَرِضَةُ بِأَبْوَنَ  
ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ.

(١) اعترض عليه بأنها لو تماثلت لتضادا، ولو تضادا لما اجتماعا، ولا مانع من اجتماعها. الأبيار (١/ ١٠٥).

(٢) قال الأمدى معقبا على جزم الأصحاب بالتضاد بين العلوم المختلفة بأنه غير يقيني؛ إذ لا يساعد عليه دليل قطعي غير النظر إلى السبر والاستقراء الناقص، وليس بقطعي. انظر الأمدى: أبيار الأفكار (١/ ١٠٥).

وَالشَّكُّ: مَعْنَى فَرَدُّ يَتَعَلَّقُ بِمُعْتَقِدَيْنِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؛ مِنْ تَرْجِيحِ مُسْتَرِيبٍ أَنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ  
أَمْ لَا، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ وَقُوْعُهُ ضَرُورِيًّا، وَيَجُوزُ وَقُوْعُهُ كَسْبِيًّا.

وَالظَّنُّ كَالشَّكِّ إِلَّا أَنَّهُ مَعَ تَرْجِيحٍ.

وَالْمَوْتُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، وَلَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُهُ عَلَى إِثْبَاتِ تَقْدِيرِ حَيَاةٍ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَيْهِ، بَلْ كُلُّ  
جَمَادٍ فِيهِ مَوْتُ، وَمَوَاتَةُ الْجَمَادِ تَجَانَسَ الْمَوْتُ الطَّارِئُ عَلَى الْحَيِّ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ  
ذَكَرَ فِيهِ خِلَافٌ.

وَقَدْ نَجَزَ غَرَضَنَا مِنْ أَحْكَامِ الْعُلُومِ، وَنَحْنُ الْآنَ نَرْسُمُ بَابًا فِي حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ وَأَحْكَامِهَا،  
وَنَسْتَعِينُ بِاللَّهِ، وَهُوَ خَيْرُ مُعِينٍ.

#### ( ١ / ٤ / ٥ ) بَابُ: فِي الْإِرَادَةِ وَأَحْكَامِهَا<sup>(١)</sup>

قَالَ الْقَاضِي رحمته الله:

- الْإِرَادَةُ إِثَارُ الْمُرَادِ.

- أَوْ اخْتِيَارُ حَادِثٍ.

- أَوْ مَشِيئَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المقالات (٢/ ١٠٠، ١٠٥، ٢٦٦)، واللمع (ص ٤٨، ٦٠)، والإبانة (ص ١٦١، ١٧٩)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٥)، وأصول الدين (ص ١٠٢، ١٠٥)، والإشارة (ص ١١٩)، والإرشاد (ص ٦٣، ٧١، ٢٣٧، ٢٥٤)، ولمع الأدلة (ص ٨٣، ٨٥)، والنظامية (ص ٢٥)، والاقتصاد في الاعتقاد (ص ٥٧)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٥٧)، ونهاية الأقدام (ص ٢٣٨)، والأربعين (١/ ٢٠٥)، والمحصل (ص ١٦٨، ١٨٣)، والمطالب (٣/ ١٠٧)، والعالم (ص ٥٤)، والأبكار (١/ ٢٩٨، ٣٢١)، وغاية المرام (ص ٥٢، ٧٥)، والكامل (ل ٧٨ ب - ١٠١ أ)، وشرح المقاصد (٤/ ١٢٨)، وشرح المواقف (٦/ ٦٨، ٨٢)، (٨/ ٩٢، ٩٩)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٢)، ومحمد عبده (٢/ ٤٧٨).

وأيضًا: العالم الشامخ (ص ٢٠٣، ٢١٥)، والأرواح النوافع (ص ٢١٠)، والرازي وآراؤه (ص ٢٩٣، ٣٠٠)، والآمدي وآراؤه (ص ٢٩٣، ٢٤٨)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٣)، ومقدمة المناهج (ص ٥٦، ٦٢)، والمسيرة (ص ٦١، ٧٦)، واستحالة المعية (ص ٣٠) وما بعدها.

(٢) هذه الحدود المذكورة للإرادة لا تخلو من نظر، وجملة ما قيل فيها أن حاصلها راجع إلى التعريف بالحد اللفظي، الذي يفيد الجاهل بدلالة اللفظ، العالم بمعناه، وأما الجاهل بنفس المعنى فلا. انظر: الأبكار (١/ ٣٠٠)، والكامل (ل ٧٩ أ).

وَسَيَأْتِي أَثَرُ اخْتِلَافٍ هَذِهِ الْأَقْوَالِ إِذَا تَكَلَّمْنَا فِي مُتَعَلِّقِ الْإِرَادَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِرَادَةَ قَدْ تَكُونُ قَضْدًا إِلَى الْمُرَادِ، وَقَدْ لَا تَكُونُ قَضْدًا؛ فَإِرَادَةُ الْمَرْءِ فِعْلٌ نَفْسِيهِ - قَضْدٌ مِنْهُ إِلَيْهِ، وَإِرَادَةُ فِعْلِ الْغَيْرِ لَيْسَتْ قَضْدًا إِلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَنْكَرَ الْجَا حِظُّ الْإِرَادَةِ أَصْلًا، وَرَعِمَ أَنَّ إِرَادَةَ فِعْلِ الْغَيْرِ تَرْجِعُ إِلَى مَيْلِ النَّفْسِ، وَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْقَضْدِ إِلَى الْفِعْلِ إِلَّا نَفْسُ الْفِعْلِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَانْتِفَاءِ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ عَنْهُ.

وَقَالَ: « الْمُرِيدُ هُوَ الْفَاعِلُ الَّذِي لَيْسَ بِسَاءٍ وَلَا جَاهِلٍ »<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ بَاطِلٌ: فَإِنَّ الْمُرِيدَ يُدْرِكُ مِنْ نَفْسِهِ إِرَادَتَهُ، أَوْ حَالَ كَوْنِهِ مُرِيدًا بِالضَّرُورَةِ؛ كَمَا يُدْرِكُ حَالَ كَوْنِهِ عَالِمًا، فَيُدْرِكُ تَفْرِقَةَ بَيْنَ إِرَادَتِهِ لِمَا يُرِيدُ، وَبَيْنَ كَرَاهِيَّتِهِ لِذَلِكَ.

وَقَدْ يَغْرِمُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْفِعْلِ، وَيُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ الْقَضْدَ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَلَا يَفْعَلُهُ.

وَيُرِيدُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ وَيُؤَثِّرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ إِرَادَتُهُ لِذَلِكَ مَيْلَ نَفْسٍ وَلَا تَوْقَانَ وَلَا شَهْوَةً وَلَا قَضْدًا إِلَى إِيقَاعِهِ، وَيُرِيدُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ فِعْلًا، وَإِنَّمَا إِرَادَتُهُ لِذَلِكَ قَضْدٌ إِلَى إِيْجَادِهِ وَإِبْدَاعِهِ، وَيَتَعَالَى عَنِ الْمَيْلِ.

وَيُدْرِكُ الْمَرْءُ تَفْرِقَةَ بَيْنَ مَيْلِ نَفْسِهِ إِلَى الشَّيْءِ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ لَهُ.

وَمَنْ عَلِمَ وَفُوعَ مَكْرُوهِهِ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُرِيدَ خِلَافَ مَا عَلِمَ، ثُمَّ لَا تَمِيلُ نَفْسُهُ إِلَى وَفُوعِهِ. وَتَمِيلُ نَفْسُ الصَّائِمِ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَلَا يُرِيدُهُ، بَلْ يَكْرَهُهُ. وَيُرِيدُ شَرَابَ الدَّوَاءِ، وَلَا تَمِيلُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَنَعْلَمُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ [١/٧٠] مُخَالَفَةَ الشَّهْوَةِ الْإِرَادَةَ:

فَالْإِرَادَةُ قَدْ تُرَادُ، وَالشَّهْوَةُ لَا تُشْتَهَى.

وَالشَّهْوَةُ لَا تُكْتَسَبُ وَلَا تُتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الْغَيْرِ بِخِلَافِ الْإِرَادَةِ.

(١) انظر مذهب الجاحظ في الإرادة في: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢/٦، ٥، ١١) ونسب إليه القول بأن الإرادة تقع من القادر لا بالطبع؛ كما في المغني (٢١/١٧)، وانظر: نهاية الأقدام (ص ٢٣٨)، والمثل والنحل (١/٧٥)، وغاية المرام (ص ٥٢)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٧٨/ب)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ١٧٤).

(٢) مثل هذا الجواب وغيره تجده في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٣٩)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٧٩/ب).



وَلَا تَتَعَلَّقُ الشَّهْوَةُ إِلَّا بِأَمْرِ مَخْسُوسٍ بِخِلَافِ الْإِرَادَةِ.  
وَالْإِرَادَةُ تُؤَثِّرُ فِي الْإِخْتِصَاصِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ بِخِلَافِ الشَّهْوَةِ.  
فَالشَّهْوَةُ إِذَنْ تَوْقَانُ النَّفْسِ وَضِدُّهَا النُّفْرَةُ وَالْعِيَافَةُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ،  
وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.  
فَأَمَّا التَّمَنِّيُّ: فَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «هُوَ: إِرَادَةُ مَا عَلِمَ الْمُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ  
أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، أَوْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ»<sup>(٢)</sup>.  
وَمَعَ الْقَاضِي أَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِ الْإِرَادَةِ<sup>(٣)</sup>.  
وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ اخْتَلَفُوا:  
فَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ فِي التَّمَنِّيِّ: «قَوْلُ الْقَائِلِ: لَيْتَ مَا لَمْ يَكُنْ كَانَ، وَمَا كَانَ لَمْ يَكُنْ»<sup>(٥)</sup>.  
وَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْأَخْرَسَ يَتَمَنَّى، وَابْنُ الْجُبَّائِيِّ لَا يُثْبِتُ قَوْلَ النَّفْسِ<sup>(٦)</sup>.  
وَقَالَ فِي التَّمَنِّيِّ: «هُوَ التَّلَهُّفُ».  
وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَإِنَّ التَّلَهُّفَ يَخْتَصُّ بِمَا مَضَى وَفَاتَ، وَالتَّمَنِّيُّ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٧)</sup>.  
وَقَالَ أَيْضًا: «التَّمَنِّيُّ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ»<sup>(٨)</sup>.  
وَقَالَ الْقَاضِي: «التَّمَنِّيُّ جِنْسٌ يُخَالِفُ الْإِرَادَةَ؛ فَإِنَّ التَّمَنِّيَّ لَا يَتَمَنَّى، وَالْإِرَادَةُ قَدْ تَرَادُ.

(١) انظر الفرق بين الإرادة والشهوة في: الأمدي: أباكار الأفكار (١ / ٣٠١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار  
الشامل (ل ٧٩ / أ).

(٢) انظر قول الأشعري في تعريف التمني في: أباكار الأفكار (١ / ٣٠١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشام  
الشامل (ل ٧٩ / ب).

(٣) انظر: الأمدي: الأباكار (١ / ٣٠٢)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشام (ل ٧٩ / ب).

(٤) انظر مفارقة الإرادة للتمني عند المعتزلة في: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٤٢) وعلله بكون أهل اللغة يعدونه  
من أقسام الكلام، ويأن أحدهما قد يريد وجود الحلاوة واللون في محل فيحصل أحدهما ولا يحصل الآخر، ولو جاز أن  
يقال: إن أحدهما بمن لجاز مثله في الآخر؛ إذ لا يمكن الفصل بينهما. المغني (٢ / ٦).

(٥) التمني عند أبي علي: «قول علي وصف، وهو أن يقول: ليت كان كذا وكذا، أو لم يكن». انظر: المغني في أبواب  
العدل والتوحيد (٢ / ٦)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشام (ل ٧٩ / ب).

(٦) انظر مفارقة الإرادة للتمني عند المعتزلة في: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢ / ٦).

(٧) انظر هذا الجواب أيضًا في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشام (ل ٧٩ / ب).

(٨) أورد عليه أنه غير مميز للتمني؛ فإن ما عداه من ضروب الاعتقادات والظنون يصدق عليه أنه ضرب من  
الاعتقادات والظنون، وليس تمنياً. الأباكار (١ / ٣٠٢).

وَالْإِرَادَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِأَمْرٍ نَاجِزٍ فِي الْحَالِ أَوْ مُتَوَقَّعٍ فِي الْإِسْتِقْبَالِ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَاضِي.  
وَالْإِرَادَةُ قَدْ تَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومٍ وَاقِعٍ، وَالتَّمَنِّي لَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرٍ نَاجِزٍ<sup>(١)</sup>.  
وَأَمَّا الْعَزْمُ: فَهُوَ: تَوْطِينُ نَفْسٍ بَعْدَ تَرَدُّدٍ.  
وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ إِلَى أَنَّ: الْعَزْمَ هُوَ الْإِرَادَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى الْمُرَادِ؛ لِهَذَا نَقَوْا الْإِرَادَةَ الْقَدِيمَةَ  
لِلَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.  
قُلْنَا: حَقِيقَةُ الْعَزْمِ فِي عُرْفِ أَهْلِ اللِّسَانِ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَلَا تُسَمَّى الْإِرَادَةُ لِمَجَرَّدِ التَّقَدُّمِ عَزْمًا،  
مَا لَمْ تَكُنْ تَوْطِينًا بَعْدَ تَرَدُّدٍ.  
فَإِنْ سَمَّيْتُمُ الْإِرَادَةَ الْأَرْثِيَّةَ لِمَحْضِ التَّقَدُّمِ فَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ، وَاللَّفْظُ مَمْنُوعٌ لِعَدَمِ  
الِإِذْنِ<sup>(٣)</sup>.  
وَأَمَّا الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا: فَظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْإِرَادَةِ، وَلَا يَجْرِي  
بَيْنَهُمَا تَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ كَالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْإِسْطِطَاعَةِ؛ لِذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ مُتَعَلِّقُهُمَا<sup>(٤)</sup>.  
وَذَهَبَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْمَحَبَّةَ جِنْسٌ يُخَالِفُ الْإِرَادَةَ؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْقَدِيمِ  
سُبْحَانَهُ بِخِلَافِ الْإِرَادَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِأَمْرٍ مُتَجَدِّدٍ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا  
أَسَدٌ حَبَّالَهُ﴾ [البقرة: ١٦٥].

(١) خلافاً لأبي هاشم؛ فإنه يرى أن أحداً يجوز أن يتمنى في شيء وقع أن لا يكون قد وقع، فيكون هذا التمني متعلقاً بهذا الشيء الموجود أن لا يكون كما كان. انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٦٦).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢/٦، ١١/٢٩، ١٥٣، ١٤/٣٧٠)، والمحيط بالتكليف (١/٢٩٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٩/ب)، وابن خلدون: لباب المحصل (ص ٧٢).

(٣) مثله في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٩/ب).

(٤) كان الأشعري يقول: «إن للإرادة أساءاً وأوصافاً؛ منها: القصد والاختيار، ومنها: الرضا والمحبة، ومنها: الغضب والسخط، ومنها الرحمة». انظر: مجرد مقالات الأشعري (ص ٦٩). وأيضاً: الإنصاف (ص ٤٣)؛ حيث أطلق القول بعدم الفرق بين الإرادة والمشينة والاختيار والرضى والمحبة، والإرشاد (ص ٢٣٩)، والغنية في أصول الدين (ص ١٢٧)، والأبكار (١/٣٠٣، ٣٠٤)؛ حيث نسبته إلى معظم الأصحاب؛ وفيه تفصيل في مسألة العلاقة بين الرضا والمحبة وبين الإرادة. شرح المواقف (١٣٨/٦).

(٥) انظر العلاقة بين الإرادة والمحبة: المحيط بالتكليف (١/٢٩٧)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/٥١)، (٥٦).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُحِبُّ وَلَدَهُ وَصَدِيقَهُ فِي حَالِ بَقَائِهِ، وَالْبَاقِي لَا يُرَادُّ بِالْإِجْمَاعِ.  
وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ غَيْرُ سَدِيدٍ: فَإِنَّ مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا فَقَدْ أَرَادَهُ، وَمِنْ حُكْمِ كُلِّ  
مُخْتَلَفَيْنِ غَيْرِ مُتَضَادَّيْنِ جَوَازُ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا مَعَ ضِدِّ<sup>(١)</sup> الثَّانِي؛ كَالسَّوَادِ وَالْحَرَكَهَ مَثَلًا، وَلَمَّا  
اسْتَحَالَ ثُبُوتُ الْمَحَبَّةِ مَعَ الْكَرَاهِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، بَطَلَ هَذَا التَّقْدِيرُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ الْمَرِيضُ يُرِيدُ شُرْبَ الدَّوَاءِ الْبَشِعِ وَلَا يُحِبُّهُ؟  
قُلْنَا: هَذَا هَوَسٌ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَقْصِدُ إِصْلَاحَ نَفْسِهِ بِالدَّوَاءِ يُحِبُّ إِصْلَاحَ نَفْسِهِ، وَلَوْ جَارَ  
التَّمَسُّكُ بِالْإِطْلَاقَاتِ دُونَ الْبَحْثِ عَنِ الْمَعَانِي، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: الْمَرِيضُ يَكْرَهُ الدَّوَاءَ مِنْ  
حَيْثُ لَا يَسْتَلِذُّهُ وَلَا يُحِبُّهُ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُرِيدَ مَا يَكْرَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَحَبَّةَ غَيْرُ الْإِرَادَةِ، لَكِنَّهَا مُشْرُوطَةٌ بِالْإِرَادَةِ؟  
قُلْنَا: لَوْ جَازَ هَذَا، لَجَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ وَالْإِسْطَاعَةِ، وَالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ.  
ثُمَّ: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا، وَفِي مَذْهَبِ الْخَضَمِ أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ وَلَا يُرَادُّ؟  
وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْقَدِيمَ يُحِبُّ وَلَا يُرَادُّ، فَإِنَّ الْإِرَادَةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِحَادِثٍ.  
قُلْنَا: وَالْمَحَبَّةُ أَيْضًا تَتَعَلَّقُ بِحَادِثٍ، وَذَلِكَ لُطْفٌ وَكَرَامَةٌ تُتَوَقَّعُ مِنَ اللَّهِ.  
فَثَبَّتْ أَنَّ الْمَحَبَّةَ تُخَالِفُ الْإِرَادَةَ<sup>(٣)</sup>، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي مَسْأَلَةِ إِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>.

وَالْقَوْلُ الْوَجِيزُ فِي هَذَا: أَنَّ مَحَبَّةَ الْعَبْدِ لِلَّهِ - تَعَالَى - فَهِيَ إِرَادَتُهُ طَاعَتَهُ سُبْحَانَهُ؛ كَذَا قَالَهُ  
ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَهِيَ مِنَ الْأَلْفَازِ الْمُتَأَوَّلَةِ كَالشَّقْوَى.

(١) في الأصل «الضد»، وصححتها تبعًا للسياق.

(٢) كذا بالأصل، والأولى أن يقول: لا تمتاع المحبة وعدم الإرادة؛ لأن عدم الإرادة أعم من الكراهية مطلقًا، وهذا ما عبر عنه الجويني؛ كما في: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٩/ب).

(٣) وهذا ما رجحه الأمدى أيضًا؛ كما في الأبيكار (١/٣٠٤)؛ حيث ذكر في أدلة القائلين بالمغايرة بين المحبة والرضا وبين الإرادة أنه الأقوى وعليه المعتمد، والتحقيق: عدم إطلاق القول بالاتفاق أو المفارقة بين المحبة والإرادة؛ بل يقال: الأمور المرادة منها ما يراد لنفسه فهو مراد بالذات فهو محبوب لله مرضي له، وفيها ما يراد لغيره، وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة إلى المراد المحبوب لذاته. انظر: شيخ الإسلام ابن تيمية: منهاج السنة النبوية (٣/١٦٣ - ١٦٤).

(٤) انظر ما سيأتي في (ل ١/١٥٦).

قِيلَ: الْمَحَبَّةُ حَالَةٌ يَجِدُهَا الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ، تَحْمِلُهُ تِلْكَ الْحَالَةُ عَلَى تَعْظِيمِ أَمْرِ اللَّهِ، وَإِذَا قِيلَ: الْعَبْدُ يُحِبُّ اللَّهَ، فَاَلْمَعْنَى بِذَلِكَ أَنَّهُ يُحِبُّ أَحْوَالَ شَرِيفَةٍ وَأَلْطَافًا لَذِيذَةٍ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢، الكهف: ٢٨] يَعْنِي: التَّعَرُّفَ إِلَيْهِ بِالطَّاعَةِ لِتَنَالِ هَذِهِ الْأَلْطَافُ. وَأَمَّا مَحَبَّةُ اللَّهِ الْعَبْدَ: فَهِيَ بِمَثَابَةِ الرَّحْمَةِ، بَلْ أَحْصُ مِنْهَا. وَسَعُودُ إِلَى هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى [٧٠/ب].

### (١) [ فَضْلُ: الْكَرَاهِيَّةُ تُضَادُّ الْإِرَادَةَ ]<sup>(١)</sup>

الْكَرَاهِيَّةُ تُضَادُّ الْإِرَادَةَ، فَجَعَلُوا إِرَادَةَ الشَّيْءِ كَرَاهِيَةً ضِدَّهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ وَصْفِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِالْكَرَاهِيَّةِ عَلَى التَّحْقِيقِ كَمَا وَصَفُوهُ بِالْإِرَادَةِ. وَذَهَبَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ كُتُبِهِ إِلَى أَنَّ الْكَرَاهِيَّةَ لَا تَرْجِعُ إِلَى مَخْضِ حُكْمِ الْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى الْحَقِيقَةِ النَّفُورُ، وَهُوَ مِنْ قِبَلِ الْآلَامِ<sup>(٣)</sup>. وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ لَا يُوصَفُ بِالْكَرَاهِيَّةِ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ فَإِنَّ كُلَّ كَارِهِ لِلشَّيْءِ نَافِرٌ عَنْهُ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي نَعْتِهِ، فَإِنْ وَرَدَتْ لَفْظَةً فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ مُشْتَمِلَةً عَلَى ذِكْرِ الْكَرَاهِيَّةِ فَهِيَ مُؤَوَّلَةٌ كَسَائِرِ الْمُشَابِهَاتِ. وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ وَكَافَّةُ الْمُعْتَرِلَةِ: أَنَّ الْكَرَاهَةَ تُضَادُّ الْإِرَادَةَ<sup>(٤)</sup>، وَكَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهَا نَفُورٌ وَلَا أَلَمٌ. وَمِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا: أَنَّ السَّهْوَ عَنِ الشَّيْءِ يُضَادُّ الْإِرَادَةَ، وَكَذَلِكَ الْغَفْلَةُ عَنْهُ؛ إِذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ السَّاهِي عَنِ الشَّيْءِ مُرِيدًا لَهُ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ.

(١) انظر هذا المبحث في: أصول الدين (ص ١٠٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٧١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٨٦/أ).

(٢) القول بأن الكراهة تضاد الإرادة ليس على إطلاقه عند أبي الحسن؛ بل الإرادة هي الكراهة على وجه؛ وذلك أنه إذا أراد كون شيء فَقَدْ كَرِهَ فَقْدَهُ، وإذا أراد فَقْدَهُ فَقَدْ كَرِهَ كَوْنَهُ، وأن إرادته لكون الشيء هو نفس الكراهة لفقده. انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٧١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٦/أ).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٦/أ).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٣٦/١١)، واشترط لمضادة الكراهة للإرادة التفتن للضدد. الطوسي: تلخيص المحصل (ص ١٦٨).

وَوَافَقْنَا الْمُعْتَزِلَةَ عَلَى اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْإِرَادَةِ مَعَ السَّهْوِ وَالْعَقْلَةِ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يُطْلِقُوا عَلَيْهِمَا لَفْظَ التَّضَادِّ؛ لِأَنَّ مِنْ حُكْمِ الصِّدِّينِ عِنْدَهُمْ أَنَّ يُضَادَّ كُلُّ وَاحِدٍ مَا ضَادٌّ صَاحِبُهُ. ثُمَّ الْإِرَادَةُ لَا تُضَادُّ مَا يُضَادُّ السَّهْوُ وَالْعَقْلَةُ، وَهُوَ الْعِلْمُ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّضَادِّ عِنْدَنَا إِلَّا التَّنَافِي كَمَا قَدَّمَاهُ.

### ( ب ) فَضْلُ : [ الْإِرَادَتَانِ لِلصِّدِّينِ يَتَضَادَّانِ ]<sup>(١)</sup>

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ - رحمه الله - : « الْإِرَادَتَانِ لِلصِّدِّينِ يَتَضَادَّانِ كَمَا يَتَضَادُّ مُتَعَلِّقُهُمَا » : بَيَانُهُ : أَنَّهُ كَمَا يَتَضَادُّ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ، كَذَلِكَ إِرَادَةُ الْحَرَكَةِ وَإِرَادَةُ السُّكُونِ لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا مُتَعَلِّقَتَيْنِ بِحَرَكَةٍ وَسُّكُونٍ مَعًا، وَلَا تَضَادٌّ فِي إِرَادَةِ حَرَكَةٍ فِي وَقْتٍ، وَإِرَادَةِ سُكُونٍ فِي وَقْتٍ؛ إِذْ لَا يَتَضَادُّ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ فِي وَقْتَيْنِ.

قَالَ الْقَاضِي - رحمه الله - : « الَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي أَنَّهُمَا لَا يَتَضَادَّانِ؛ فَإِنَّ مَنْ جَهِلَ تَضَادَّ سَيِّئَيْنِ، وَقَدَّرَ جَوَازَ اجْتِمَاعِهِمَا فَيَتَصَوَّرُ مِنْهُ إِرَادَتُهُمَا جَمِيعًا، فَيَجْتَمِعُ لَهُ الْإِرَادَتَانِ، وَلَوْ كَانَا صِدِّينِ لَا اسْتِحَالَ اجْتِمَاعُهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، سَوَاءً قَارَنَهُمَا عِلْمٌ أَوْ جَهْلٌ؛ كَمَا قُلْنَا فِي السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَنَحْوِهِمَا، فَلَمَّا اخْتَصَّ اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِ الْإِرَادَتَيْنِ بِحَالَةِ الْعِلْمِ بِتَضَادِّ الصِّدِّينِ دَلَّ أَنََّّهُمَا لَيْسَا بِصِدِّينِ »<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَوْلُكُمْ فِي كَرَاهِيَّتَيْنِ لِصِدِّينِ هَلْ يَتَضَادَّانِ أَمْ لَا؟

قَالَ الْقَاضِي : « إِنْ كَانَ الضَّدَّانِ اللَّذَانِ قَدَّرَ السَّائِلُ تَعَلُّقَ الْكَرَاهِيَّةِ بِهِمَا بِحَيْثُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنْهُمَا، فَمَنْ عَلِمَ ذَلِكَ فَيَسْتَحِيلُ مِنْهُ كَرَاهِيَّةُ الصِّدِّينِ مَعًا.

وَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ تَضَادًّا أَمْ لَا؟

الْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي إِرَادَةِ الصِّدِّينِ؛ إِذْ كَمَا يَسْتَحِيلُ إِرَادَةُ الصِّدِّينِ، يَسْتَحِيلُ الْعُرْوُ عَنِ الصِّدِّينِ اللَّذَيْنِ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَدَّرَ السَّائِلُ صِدِّينِ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةً كَالْحُمْرَةِ وَالسَّوَادِ، فَلَا يَبْعُدُ تَعَلُّقُ الْكَرَاهِيَّةِ بِهِمَا؛

(١) انظر هذا البحث في: غاية المرام (ص ٦٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٨٤/أ)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٤٣)، والمحيط بالتكليف (١/٢٧٧)، والغني في أبواب العدل والتوحيد (٤/٢٨٣)، (١١/٣٠٥).  
(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٤/أ).

إِذَا لَا اسْتِحَالَةَ فِي خُلُوقِ الْمَحَلِّ عَنْهُمَا جَمِيعًا إِذَا قَامَتْ وَاسِطَةٌ بِالْمَحَلِّ.

وَأَمَّا كَرَاهِيَةُ الضَّادَيْنِ: فَغَيْرُ مُتَضَادَّيْنِ إِذَا كَانَ لَهُمَا ضِدٌّ ثَالِثٌ، أَوْ أَضْدَادٌ، وَهِيَ وَسَائِطُ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا كَذَلِكَ صَحَّ أَنْ تَفْعَلَ الْكَرَاهِيَةُ لَهُمَا جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ نَكْرَهُ الْخُرُوجَ مِنْ تِسْعَةِ أَبْوَابِ الدَّارِ مَعًا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنَ الْعَاشِرِ، وَأَنْ يَفْعَلَ الْكَرَاهِيَةُ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْأَبْوَابِ الْعَشْرَةِ إِذَا أَرَادَ الْجُلُوسَ فِي الدَّارِ.

### ( ج ) قَضَلُ: [ إِرَادَةُ الشَّيْءِ كَرَاهِيَةً لِضِدِّهِ أَوْ لِأَضْدَادِهِ ]<sup>(١)</sup>

ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ أَنَّ إِرَادَةَ الشَّيْءِ كَرَاهِيَةً لِضِدِّهِ أَوْ لِأَضْدَادِهِ إِنْ كَانَتْ لَهَا أَضْدَادٌ؛ كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ أَضْدَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ. وَبَيَّنَّا ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ مِنْ شَخْصٍ قُعُودًا، وَعَلِمَ أَنَّ لِلْقُعُودِ أَضْدَادًا فَإِرَادَتُهُ لِلْقُعُودِ عِنْدَ الْمَسَائِخِ كَرَاهِيَةٌ لِأَضْدَادِ الْقُعُودِ.

قَالُوا: وَسَبِيلُ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ كَسَبِيلِ الدَّلِيلِ عَلَى تَعَلُّقِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِالْمَعْلُومَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يَجُوزُ ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا مَعَ انْتِفَاءِ الثَّانِي؛ فَكُلُّ مُتَعَلِّقَيْنِ تَلَازَمًا، وَلَمْ يَجَزْ تَقْدِيرُ أَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي، فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مُتَعَلِّقٌ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup>، وَكَوْنُ أَضْدَادِ الْقُعُودِ مَكْرُوهَةٌ يُلَازِمُ كَوْنَ الْقُعُودِ مُرَادًا، وَكَوْنُ الْقُعُودِ مُرَادًا يُلَازِمُ كَوْنَ أَضْدَادِهِ مَكْرُوهَةً، فَقَدْ تَحَقَّقَ التَّلَازُمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَيَلْزَمُ الْقَطْعُ بِاتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي كَوْنِ الْأَمْرِ نَهْيًا، وَكَوْنِ الْقَدِّ مِنْ جِسْمٍ بَعِيدًا مِنْ غَيْرِهِ؛ هَذِهِ طَرِيقَةُ الْأَصْحَابِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: « هَذَا الَّذِي يُخَالِفُهُ ظَاهِرٌ فِي حَقِّ مَنْ يُرِيدُ الشَّيْءَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ أَضْدَادًا، وَقَدْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يُرِيدَ الشَّيْءَ مَنْ لَا يَعْلَمُ لَهُ أَضْدَادًا، وَلَا يَخْطُرُ لَهُ بَيَالٌ، فَيَنْعَدُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ طَرْدَ مَا قَدَّمَناه مِنَ الدَّلِيلِ، [١/٧١] أَوْ لَا يَكْرَهُ الشَّيْءَ وَلَا يُرِيدُهُ مَنْ لَا يَعْلَمُهُ.

فَإِذَا تَصَوَّرَتْ إِرَادَةُ الشَّيْءِ، لَا تَكُونُ كَرَاهِيَتُهُ لِأَضْدَادِ الْمُرَادِ، فَلَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَدْعِي تَلَازِمَ

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٤/١).

(٢) مثله في الشامل، واعتراض عليه بجواز أن يكره الشيء من يجهل ضده؛ فإذا جاز إرادة شيء بغير كراهة ضده في حال بطل دعوى التلازم قطعًا، وحينئذ لا يلزم اتحاد التعلق؛ بل يكون متعلق الإرادة غير متعلق الكراهة، والكامل (ل ٨٤/١).

الْحُكْمَ لِهَذَا؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَصَوَّرَ ثُبُوتَ أَحَدِهِمَا فِي حَالِ دُونَ الثَّانِي بَطَلَ ادِّعَاءُ تَلَاَزُمِهِمَا، وَهَذَا يُوجِبُ لَا مَحَالَةَ أَلَا يُقَالُ: إِذَا أَرَادَ الْمُرِيدُ شَيْئًا ذَكَرَهُ ضِدَّهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِنْثَابِ إِرَادَةِ وَكَرَاهِيَةِ مُتَعَايِرَتَيْنِ؛ إِذْ قَدْ وَضَحَ مِمَّا ثَبَتَ أَنَّهُمَا لَا يَتَلَازِمَانِ كَمَا شَرَطْنَا عِلْمَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومَيْنِ لَا يَتَلَازِمَانِ.

قَالَ: « وَالَّذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ يَجْرِي عَلَى أَصْلٍ قَدَّمَاهُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْإِرَادَتَيْنِ الْمُتَعَلِّقَتَيْنِ بِالضَّدَيْنِ يَتَضَادَّانِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمَا ».

وَقَالَ الْقَاضِي: « لَا يَتَضَادَّانِ؛ لِتَصَوُّرِ اجْتِمَاعِهِمَا عِنْدَ الْجَهْلِ بِالتَّضَادِّ، وَلَوْ كَانَا مُتَضَادَّتَيْنِ لاسْتَحَالَ اجْتِمَاعُهُمَا أَبَدًا ».

وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ أَصْلُ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ إِرَادَةَ الشَّيْءِ كَرَاهِيَةً لِأَضْدَادِهِ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالْأَضْدَادِ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ أَصْلُ الْقَاضِي: أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَكُونُ كَرَاهِيَةً فِي حَالٍ، يَجِبُ أَنْ لَا تَكُونُ كَرَاهِيَةً فِي كُلِّ حَالٍ؛ كَمَا قَالَ: إِنَّ الْإِرَادَتَيْنِ لِلضَّدَيْنِ لَمَّا لَمْ تَكُونَا مُتَضَادَّتَيْنِ فِي حَالٍ، لَمْ تَكُونَا مُتَضَادَّتَيْنِ فِي كُلِّ حَالٍ.

قَالَ: فَهَذَا الَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فِي كَوْنِ الْإِرَادَةِ كَرَاهِيَةً، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى مَا قُلْتُهُ فِي تَضَادِّ الْإِرَادَتَيْنِ.

قَالَ: « وَالَّذِي يَجِبُ تَحْصِيلُهُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ إِرَادَةٍ لِحُدُوثِ شَيْءٍ كَرَاهِيَةً لِعَدَمِهِ »<sup>(١)</sup>. هَذَا لَا شَكَّ فِيهِ، فَأَمَّا الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ لِلشَّيْءِ كَرَاهِيَةً لِضِدِّهِ فَفِيهِ النَّظَرُ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَتَدَبَّرُوا ذَلِكَ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ فِي ذَيْقِ الْجَامِعِ: « إِنَّ الْإِرَادَةَ لِلشَّيْءِ لَا تَكُونُ كَرَاهِيَةً لِضِدِّهِ عَلَى حَسَبِ مَا قُلْتُهُ ».

وَتَمَسَّكَ فِي إِحَالَةِ ذَلِكَ بِمَا مِثْلُهُ تَمَسَّكَتُ بِهِ، نَحْوَ كَلَامِ الْقَاضِي.

ثُمَّ قَالَ: « إِنِّي وَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ إِرَادَةَ الشَّيْءِ لَيْسَتْ كَرَاهِيَةً لِضِدِّهِ، فَأَقُولُ: إِنَّ إِرَادَةَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ كَرَاهِيَةً لِأَنْ لَا يَكُونَ؛ فَإِنْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ يَجِدُ عَلَى الصَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ كَارِهَا لِأَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ ».

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٤/أ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؟

قُلْنَا: قَدْ يَأْمُرُنَا بِالشَّيْءِ مَنْ يَجْهَلُ ضِدَّهُ، كَمَا يُرِيدُ الشَّيْءَ مَنْ لَا يَعْلَمُ ضِدَّهُ، وَالْقَوْلُ فِي كَوْنِ الْأَمْرِ نَهْيًا بِمَثَابَةِ الْقَوْلِ فِي كَوْنِ الْإِرَادَةِ كَرَاهَةً فِي كُلِّ تَفْصِيلٍ قَدَّمْنَاهُ.

قَالَ الْإِمَامُ: الْأَمْرُ يُفَارِقُ الْإِرَادَةَ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّهُ يَتَحَقَّقُ أَنْ نَقُولَ: إِرَادَةُ الشَّيْءِ كَرَاهِيَةٌ أَنْ لَا يَكُونَ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ نَقُولَ: الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ هُوَ أَنْ لَا يَكُونَ، هَذَا بَعِيدٌ لَا وَجْهَ لَهُ؛ فَإِنَّ النَّهْيَ رَجَزٌ عَنْ تَقْدِيرِ كَائِنٍ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ اقْتِضَاءٌ لِإِبْثَاتِ كَائِنٍ<sup>(١)</sup>.

### ( د ) فَضْلٌ: [ دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى الْإِرَادَةِ وَالْقَضْدِ ]

الوَاحِدُ مِمَّا إِذَا فَعَلَ فَعَلًا، وَكَانَ ذَا كِرَا لِفَعْلِهِ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لَهُ قَاصِدًا إِلَيْهِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ إِرَادَةً أَوْ ضَرْبًا آخَرَ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَمَاذَا إِذَا كَانَ عَامِلًا سَاهِيًا فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَصِحُّ مِنَ السَّاهِيِ فِعْلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ نَرَى السَّاهِيَّ وَمَنْ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْعَقْلَةُ يَفْعَلُ الْأَفْعَالَ، وَكَذَلِكَ النَّائِمُ قَدْ يَفْعَلُ الْقَلِيلَ مِنَ الْأَفْعَالِ.

قُلْنَا: مَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فَقَدْ يَقُولُ: سَهُوَ الْقَلْبِ وَغَفْلَتُهُ لَا يُنَافِي فِعْلَ الْجَوَارِحِ؛ فَالْمُحْتَرِفُ الْحَاقِظُ فِي جَوَارِحِهِ عُلُومٌ بِهَا يُمَارِسُ الصَّنَائِعَ، فَلَا يَمْتَنِعُ قِيَامُ عُلُومٍ بِالْجَوَارِحِ، وَقِيَامُ أَضْدَادِ الْعُلُومِ بِالْقَلْبِ بَاقٍ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا.

فَعَلَى هَذَا: لَا يَصِحُّ الْفِعْلُ مِنَ السَّاهِيِ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْعَالِمِ بِهِ.

وَمَنْ قَالَ: يَصِحُّ الْاِكْتِسَابُ مِنَ السَّاهِيِ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ، وَإِنَّمَا يُنَافِي السَّهُوُ الْخَلْقَ، وَلَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهَ، فَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَسْتَفِيمُ التَّفْسِيمُ، فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ سَاهِيًا فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِمَا هُوَ سَاهٍ عَنْهُ، وَسَنَكْشِفُ عَنْ هَذِهِ الْعُقْدَةِ فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ.

فَأَمَّا فِعْلُ غَيْرِ الْمُرِيدِ: فَقَدْ صَارَ صَائِرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِفَعْلٍ غَيْرِهِ قَاصِدًا لَهُ، وَإِذَا كَانَ عَالِمًا فَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: أَوْ مُضْرِبًا عَنْهُ آيَا.

فَجَوَازُ الْإِبَاءِ وَالْإِضْرَابِ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهِيَةِ، وَلَيْسَ الْإِبَاءُ عِنْدَهُ عِبَارَةٌ عَنْ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٤ / ب).



اِنْتَقَالَ الْإِرَادَةَ وَالْكَرَاهِيَةَ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ يَجِدُهُ الْعَاقِلُ مِنْ نَفْسِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْقَاضِي فِي الْهِدَايَةِ إِلَى هَذَا أَيْضًا.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهُوَ الصَّحِيحُ ».

وَنَخْرُجُ مِنْ مَضْمُونِ ذَلِكَ أَنَّ الْإِضْرَابَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي فِعْلِ الْغَيْرِ، وَكُلُّ فَاعِلٍ عَالِمٍ بِفِعْلِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا إِلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْإِضْرَابُ عَنْهُ، وَيَطْرُدُ هَذَا فِي الْمُلْجَأِ إِلَى الْأَفْعَالِ الْمُكْرَهَةِ عَلَيْهَا؛ وَمَا يُطْلَقُ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَنَّ الْمُكْرَهَةَ مَسْلُوبُ الْإِخْتِيَارِ، [٧١/ب] فَالْمَعْنَى بِهِ: مَسْلُوبُ حُكْمِ الْإِخْتِيَارِ مَعْنَى؛ لَا حُكْمَ لِإِخْتِيَارِهِ فِي الشَّرْعِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِهِ نَفْيَ حَقِيقَةِ الْإِخْتِيَارِ عَنْهُ.

#### ( هـ ) فَضْلُ: الْقَوْلُ فِي مُتَعَلِّقِ الْإِرَادَةِ <sup>(١)</sup>

الْإِرَادَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ مَعَ الْعِلْمِ بِاسْتِحَالَتِهَا شَاهِدًا وَعَائِبًا؛ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُرِيدَ الْمُرِيدُ اجْتِمَاعَ الضَّدَّيْنِ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُحَالَاتِ <sup>(٢)</sup>.

وَكَمَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَقَعَ لَأَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ بِمَا يَكُونُ وَلَا يَكُونُ مُرَادًا أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ قَصْدًا إِلَيْهِ.

وَمِنْ هَذَا أَجْمَعَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يُرَادُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ لَهُ الْوُجُودُ، فَالْإِرَادَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ مِنْ حَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ، ثُمَّ قَدْ تَتَعَلَّقُ الْقَصْدُ بِحَادِثٍ هُوَ مِنْ فِعْلِ الْقَاصِدِ، وَقَدْ تَتَعَلَّقُ إِرَادَتُهُ بِحَادِثٍ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، كَمَا يُرِيدُ الْمُرِيدُ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ، وَكَمَا يُرِيدُ قِيَامَ زَيْدٍ وَقُعُودَ عَمْرٍو وَنَحْوَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جَارَ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْإِرَادَةُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُ الْغَيْرِ مُقْدُورًا لِلْمُرِيدِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْإِرَادَةُ بِالْقَدِيمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ مُقْدُورًا لِلْمُرِيدِ كَمَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِهِ؟

(١) انظر هذا البحث في: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨١/أ). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٤٦، ٥١٦)، والمحيط بالتكليف (١/٢٨٦).

(٢) عبر الجويني عما يمتنع أن يكون متعلق الإرادة بالواجب ولا المستحيل، « فلا يصح أن تتعلق الإرادة بوجود الضدين ولا امتناع النقيضين ولا وجود الباري ولا عدمه، ولا تحيز الجوهر ولا عدمه ». انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨١/أ).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد المقالات (ص ٨٧).

قُلْنَا: حَقُّ الْمُحَقِّقِ أَنْ يَتَّبَعَ الْمَعَانِي، وَلَا يَشْتَغِلَ بِمَوَارِدِ الْأَلْفَاظِ، وَنَحْنُ نَنْظُرُنَا فِي صِفَةِ الْإِرَادَةِ وَالْحَقِيقَةِ فَوَجَدْنَاهَا قَصْدًا أَوْ فِي تَقْدِيرِ قَصْدٍ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْقَصْدُ إِلَى مَا يَجُوزُ كَوْنُهُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي فِعْلِ الْمُرِيدِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ، وَنَحْنُ نَشْتَرِطُ كَوْنَ الْمُرَادِ حَادِثًا لِيَكُونَ مَقْدُورًا لِلْمُرِيدِ، بَلِ اشْتَرَطْنَا ذَلِكَ لِيَكُونَ جَائِزًا مُتَجَدِّدًا سَوَاءً كَانَ مَقْدُورًا لِلْمُرِيدِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَالْقَدِيمُ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَلَوْ جَرَتْ الْإِرَادَةُ مَجْرَى الْعِلْمِ لَتَعَلَّقَتْ بِالْمُسْتَحِيلِ وَالْوَاجِبِ وَالْمَاضِي كَمَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤَثَّرَةً فَسَيَلُ تَعَلُّقُهَا سَبِيلُ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ، فَلْتَتَعَلَّقْ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ.

قُلْنَا: إِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تُؤَثِّرْ بِنَفْسِهَا، فَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُهَا إِلَّا مُقَارِنَةً لِلْأَثَرِ؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُوبِ مُقَارِنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ الْمَقْدُورِ، وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تُؤَثِّرُ فِي إِبْثَابِ حَالِ لِلْمُكْتَسِبِ زَائِدَةً عَلَى وُجُودِهِ ».

كَمَا أَنَّ مُعْتَزِلَةَ الْبَصْرَةِ قَالُوا: « لَا أَثَرَ لِلْقَادِرِيَّةِ شَاهِدًا وَغَائِبًا إِلَّا فِي إِبْثَابِ حَالَةِ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّوَاتِ وَالْأَنْفُسِ ».

وَعَبَّرُوا عَنْ تِلْكَ الْحَالِ بِالْوُجُودِ وَالْحُدُوثِ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ مِنْ حَيْثُ أَنْ يَكُونَ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يُرِيدُ أَحَدُنَا الْحُدُوثَ فِي فِعْلِ غَيْرِهِ مَعَ أَنَّ الْإِعْتِقَادَ أَنَّ الْمُحْدَثَ اللَّهُ؟! قُلْنَا: يُرِيدُ حُدُوثَهُ فِي فِعْلِ بِقُدْرَتِهِ تَعَالَى، وَاتِّسَابِهِ لَهُ بِقُدْرَةِ زَيْدٍ، وَالْإِرَادَةُ لَا يَخْتَصُّ تَعَلُّقُهَا بِالْحُدُوثِ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مُتَجَدِّدٍ جَائِزٍ؛ كَكُونِ الْكَسْبِ كَسْبًا، وَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ قَدْ تُؤَثِّرُ فِي إِبْثَابِ حَالِ لَهَا حُكْمُ التَّجَدُّدِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ تَصَحُّحُ إِرَادَةِ عَدَمِ حَادِثٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَدَمُ حُدُوثًا، وَلَكِنَّهُ أَمْرٌ جَائِزٌ وَحُكْمٌ مُتَجَدِّدٌ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْمُرِيدُ أَنْ لَا يَحْدُثَ الشَّيْءُ أَصْلًا حَتَّى تَكُونَ الْإِرَادَةُ مُتَعَلِّقَةً

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨١/أ).

(٢) انظر مسألة إرادة المعدم في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨١/ب).

بِقَدِيمٍ لَمْ يَسْبِقْهُ وَجُودٌ كَمَا جَوَزْتُمْ إِرَادَةَ عَدَمٍ مُسْبُوقٍ بِوُجُودٍ.

قُلْنَا: قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ وَالْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: «إِنَّ الْإِرَادَةَ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِأَنْ يَخْدُثَ فَكَذَلِكَ تَتَعَلَّقُ بِأَنْ لَا يَخْدُثَ، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - يُرِيدُ فَيُخْدِثُ، وَيُرِيدُ أَنْ لَا يَخْدِثَ، فَلَا يُخْدِثُ»<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قُلْنَا: إِرَادَةُ الشَّيْءِ كَرَاهَةُ ضِدِّهِ؛ فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ حُدُوثَ الْعَالَمِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فِي عِلْمِهِ فَإِرَادَتُهُ لِذَلِكَ كَرَاهَةُ لِعَدَمِ حُدُوثِهِ قَبْلَ وَقْتِهِ.

وَحَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ مَذْهَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِأَنْ لَا يَخْدُثَ، وَلَكِنْ مَنْ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ لَا يَتَحَرَّكَ زَيْدٌ. فَهُوَ عِبَارَةٌ مُنْبِئَةٌ عَنِ إِرَادَةِ السُّكُونِ، وَإِلَّا فَلَا تَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ بِالنَّفْيِ الْمَحْضِيِّ<sup>(٢)</sup>، هَذَا مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: وَإِنْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْدُثَ الشَّيْءُ، فَتَصَحُّحُ إِرَادَتِهِ، وَلَكِنَّهَا إِرَادَةٌ لَا مُرَادَ لَهَا؛ كَمَا اثْبَتُوا عِلْمًا لَا مَعْلُومَ لَهُ<sup>(٣)</sup>:

وَكِلَا الْمَذْهَبَيْنِ بَاطِلٌ: فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُرِيدُ أَنْ لَا يَخْدُثَ عَرَضٌ، وَأَنْ مَا يَخْطُرُ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ضِدَّانَ، وَكَذَلِكَ يُرِيدُ أَنْ لَا يَخْدُثَ جَوْهَرٌ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ الْفَنَاءُ الَّذِي قَدَرَهُ الْمُعْتَزِلَةُ ضِدًّا لِلْجَوْهَرِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ كَوْنِ الشَّيْءِ مُرَادًا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لِلْمُرِيدِ أَوْ مُعْتَقَدًا.

وَأَمَّا إِرَادَةُ الشَّيْءِ مَعَ الذُّهُولِ عَنْهُ: وَمَعَ الْقَطْعِ بِإِبْطَالِهِ - مُحَالٌ لَا سَبِيلَ لَهُ.

وَتَقْدِيرُ إِرَادَةِ لَا مُرَادَ لَهَا: تَقْدِيرُ فَاسِدٍ؛ لِمَا يَبَيَّنُ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمُرَادِ إِرَادَةٌ لِتَجَدُّدِ الْإِتْيَانِ أَطْلَقُوا ذَلِكَ جَزْئًا عَلَى الْأَغْلَبِ وَالْأَعَمِّ، وَمَا قَصَدُوا تَحْدِيدًا [١/٧٢]، وَهَذَا كَاطِلَا فِيهِمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِرَادَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ.

(١) انظر المرجعين السابقين.

(٢) وعلل القاضي عبد الجبار امتناع تعلق الإرادة بالنفي لما يلزم عليه من تعلق الإرادة بالقديم والماضي والباقي. وأما إرادة أن لا يقوم زيد: فهي متعلق بضد القيام؛ وهو القعود، ولذلك لا يصح أن يريد من الميت أن لا يقوم؛ لما لم يأت منه القعود. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٤٦)، والمغني (٦/٢٩٧)، (٨/١٣٨)، (١١/١٥٩)، (١٦٣).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٤٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١٦٣/١١).

ثُمَّ حَكِّمُوا بِأَنَّ الْقَدِيمَ الَّذِي تَقَدَّمَهُ وَجُودٌ وَالَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمَهُ وَجُودٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا، وَلِذَلِكَ حَكِّمُوا بِأَنَّ كَوْنَ الْعَقْلِ كَسْبًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَجْهَ حُدُوثًا. قَالَ: وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَعْلُومٍ قُدِّرَ عَلَى وَجْهِ يَجُوزُ خِلَافُهُ أَوْ نَقِيضُهُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا، وَالْقَدَمُ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهُ وَجُودٌ أَصْلًا فَهُوَ جَائِزٌ غَيْرٌ وَاجِبٍ، يَجُوزُ تَقْدِيرُ وَجُودِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: جَوِّزُوا أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي مُرَادًا؛ فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَجَدِّدًا. قُلْنَا: إِنْ رَامَ السَّائِلُ بِإِرَادَةِ الْبَاقِي إِرَادَةَ الْمَعْنَى الَّتِي لِأَجْلِهَا بَقِيَ الْبَاقِي فَهُوَ صَحِيحٌ. فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ نَفْسُ وَجُودِ الْبَاقِي وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ الْبَقَاءُ، وَلَمْ يُشَيْئْهُ وَلَمْ يَنْفِهِ؟ قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: كَمَا يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ الْمُرِيدُ أَنْ لَا يُعَدَمَ الْبَاقِي؛ فَإِنَّ عَدَمَهُ مُمَكِّنٌ؛ كَمَا أَنَّ وَقُوعَ الْحَادِثِ مُمَكِّنٌ، فَرَجَعَ مَحْصُولُ الْقَوْلِ إِلَى تَصْحِيحِ إِرَادَةِ وَجُودِ الْبَاقِي، وَحَيْثُ كَانَ جَائِزًا كَمَا صَحَّتْ إِرَادَةُ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ ». وَالَّذِي أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ أَنَّ الْبَاقِيَ لَا يُرَادُ وَلَا يَكُونُ مُرَادًا كَمَا لَا يَكُونُ مَقْدُورًا -: عَنْوَابِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَجَدُّدُ وَجُودِهِ.

فَمِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ تَفْتَرِقُ الْإِرَادَةُ وَالْقُدْرَةُ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: يَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: يُرِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ، أَوْ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَمِرَّ وَجُودُهُ، وَلَا يَقْنَى، وَلِلْقَاضِي فِيهِ تَفْصِيلٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

### ( و ) مَسْأَلَةٌ: [الْإِرَادَةُ هَلْ تُوجِبُ مُرَادَهَا؟]<sup>(١)</sup>

ذَهَبَ قَدَمَاءُ الْمُعْتَزِلَةِ؛ كَالنَّظَّامِ وَأَبِي الْهُذَيْلِ وَغَيْرِهِمَا إِلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ تُوجِبُ الْمُرَادَ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر هذا البحث في: الأبيكار ( ٢ / ٤٦٨ )، والكامل في اختصار الشامل ( ل ٨٤ / ب )، وشرح المواظف ( ٦ / ٧٠، ٧١ ).

(٢) انظر: مسائل الخلاف بين البصريين والبعثاديين ( ص ٣٥٧ )؛ حيث حكاها عن أبي القاسم الكعبي، وأجاب عن هذا القول ورفضه، ( ص ٣٥٨، ٣٦٣ )، والآمدني أضاف نسبة هذا القول إلى جعفر بن حرب، وقيد الجويني هذا القول بأن « لم يكن عزمًا متقدمًا، بل كانت بمعنى الإنشاء عند زوال الموانع، ولم يكن المراد فعلًا لغير المريد. انظر: الأبيكار ( ٢ / ٤٦٨ )، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل ( ل ٨٤ / ب )، ( ٨٥ / ب ).

وَدَهَبَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُمْ؛ كَالْجُبَائِيِّ وَابْنِهِ إِلَى أَنَّهَا لَا تُوجِبُهُ<sup>(١)</sup>.  
وَالَّذِينَ قَالُوا بِإِيجَابِهَا خَصَّصُوا مَا قَالُوهُ بِالْقَصْدِ عَلَى<sup>(٢)</sup> إِنْشَاءِ الْفِعْلِ فَقَطُّ.  
وَأَمَّا الْعَزْمُ فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ الْفِعْلَ الْمَعْرُومَ عَلَيْهِ.  
وَكَذَلِكَ إِرَادَةُ فِعْلِ الْغَيْرِ لَا تُوجِبُ الْمُرَادَ.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ: الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الإِرَادَةَ تُوجِبُ الْمُرَادَ لَمْ يُرِيدُوا بِالْإِيجَابِ إِيجَابَ الْعِلَّةِ  
وَالْمَعْلُولِ، وَلَا إِيجَابَ التَّوْلِيدِ.  
فَإِنْ ادَّعَى مُدْعٍ تَوْلِيدًا فِي الإِرَادَةِ كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عِنْدَهُمْ تَتَضَمَّنُ إِحْدَاثَ الْمُرَادِ  
بِوَاسِطَةِ السَّبَبِ، فَلَوْ تَضَمَّنَتِ الإِرَادَةُ وَقُوعَهُ أَيْضًا، لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ حَدُوثُ الْحَادِثِ  
مُسْتَنِدًا إِلَى سَبَبَيْنِ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ جَارَ وَقُوعُهُ بَعِلَّتَيْنِ.  
وَنَحْنُ نَقُولُ: لَوْ كَانَتِ الإِرَادَةُ الْحَادِثَةُ مُوجِبَةً لِلْمُرَادِ لَكَانَتْ إِرَادَةُ اللَّهِ مُوجِبَةً لِلْمُرَادِ  
أَيْضًا، وَلَا تَسْتَغْنِي الإِرَادَةُ عَنِ الْقَادِرِيَّةِ، وَيَلْزَمُ مَذْهَبَ الْكَرَامِيَّةِ؛ حَيْثُ قَالُوا: الْقُدْرَةُ تُؤَثِّرُ فِي  
الإِرَادَةِ، ثُمَّ الإِرَادَةُ تُؤَثِّرُ فِي الْمُرَادِ.  
وَيَبِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ إِرَادَاتُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا فَائِدَةَ فِي  
ذِكْرِهَا هَاهُنَا<sup>(٣)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الإِرَادَةَ الْقَصْدِيَّةَ تَفْعُ مَعَ الْمُرَادِ عَلَى أَصْلِنَا، وَلَا تَفْعُ مُتَعَدِّيَّةً أَصْلًا إِذَا كَانَتْ  
حَادِثَةً.

وَإِنْ تَقَدَّمَ كَانَ عَزْمًا، إِذَا لَمْ تَدْعُ إِلَى وَقُوعِ الْمُرَادِ.  
وَالْإِرَادَاتُ الْحَادِثَةُ يَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهَا بِالِاتِّفَاقِ، وَإِذَا أَرَادَ الْمُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا لَمْ يَحْدُثْ  
فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ عَلَى ذِكْرِ وَعِلْمٍ، فَقَدْ تَبَتَّ إِرَادَتَانِ: أَمَّا الْأُولَى فَكَانَتْ إِرَادَةً لِأَنْ يَكُونَ،  
وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَإِنَّهَا إِرَادَةُ لِلْكَوْنِ مَعَ الْكَوْنِ.

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/ ٨٤)، (٩/ ١٣٢)، وديوان الأصول (ص ٢١٨)؛ حيث أطلق القول بعدم تأثير الإرادة في إيجاد الذات من غير حكاية خلاف في المسألة، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٥٧).

(٢) كذا بالأصل، والصواب أن الفعل: قَصَدَ يَتَعَدَّى بحرف الجر: «إِلَى».

(٣) انظر هذه الإيرادات في: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٥٧، ٣٦٣)، وكذا حكاها في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٥/أ).

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُرَادُ الْوَاقِعُ، وَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ بِالْوَاقِعِ؟  
وَهَذَا مِمَّا نَسْتَفْصِي فِي كِتَابِ الْإِسْطِطَاعَةِ.

وَيُقَالُ لِلنِّظَامِ: أَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ الْقَاصِدُ إِلَى إِيقَاعِ حَرَكَةٍ فِي الثَّانِي، ثُمَّ يَمُوتُ فِي  
الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ يُغْشَى عَلَيْهِ، وَلَا يَتَحَرَّكُ، وَلَا مَخْلَصٌ لَهُ مِنْ هَذَا، وَيَبْطُلُ دَعْوَاهُ فِي إِجَابِ  
إِرَادَةِ الْمُرَادِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ الْمَوْقِعُ الْقُدْرَةُ  
لَا الْإِرَادَةَ<sup>(٢)</sup>.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ لَوْ كَانَتْ مَوْقِعَةً بِنَفْسِهَا وَمُؤَثَّرَةً دُونَ الْإِرَادَةِ، لَوَقَعَ فِي الْمَقْدُورَاتِ مَا لَا يُخْصَى  
دَفْعَةً<sup>(٣)</sup> وَاحِدَةً، وَلَكَانَتْ مُشَاكِلَةً لِلْعَلَّةِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ حَدُوثُ حَدِيثٍ إِلَّا مُخْتَصِّصًا بِوَقْتٍ وَصِفَةٍ،  
وَالْتَخْصِصُ إِنَّمَا يَقَعُ بِالْإِرَادَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦].

عَلَى أَنْ مَعْمَرًا<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ قَدْ قَالَ: «لَا مَقْدُورٌ لِلْعَبْدِ بِالْإِرَادَةِ».  
وَعِنْدَ ابْنِ هَبِصَمٍ: «لَا مَقْدُورٌ شَاهِدًا وَغَائِبًا لِلْإِرَادَةِ وَالْإِثَارِ».

فَعَلَى قَوْلٍ هُوَ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ تُوجِبُ الْمُرَادَ عَلَى التَّحْقِيقِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ فِي أَحْكَامِ الْإِرَادَةِ مُرْسِدَةٌ إِلَى الْمَقْصِدِ الْأَعْظَمِ، وَهُوَ الْكَلَامُ فِي إِرَادَةِ  
اللَّهِ ﷻ، [٧٢/ب] وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى كَوْنِ الْبَارِي ﷻ مُرِيدًا، وَأَوْضَحْنَا أَنَّهُ مُرِيدٌ بِالْإِرَادَةِ  
قَدِيمَةً، وَرَدَدْنَا عَلَى الْبَصْرِيِّينَ فِي إِنْجَابِهِمْ إِرَادَاتِ حَدِيثَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِ اللَّهِ ﷻ مَعَ اسْتِحَالَةِ  
الْإِتِّصَافِ بِهَا.

(١) انظر دليل النظام ومن وافقه على إيجاب الإرادة مرادها والجواب عنه في: مسائل الخلاف (ص ٣٥٧، ٣٦٣)،  
وأبكار الأفكار (٢/ ٤٦٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٨٥/أ).

(٢) في الأصل: لا الآلة، والصواب المثلث أعلاها؛ كما لا يخفى من السياق.

(٣) في الأصل: ما لا يحصى دفعه دفعة واحدة، والمثلث هو الصواب.

(٤) مُعَمَّرُ بْنُ عِبَادِ السَّلْمِيِّ، أَبُو مَعْمَرٍ أَوْ عَمْرُو، كَانَ أَحَدَ مَشَاهِيرِ الْقَدَرِيَّةِ، مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ لَا تَنْصَبُ عَلَى  
الْأَعْرَاضِ، وَأَنْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تَكُونَ الْأَعْرَاضُ لَازِمَةً لِلْإِنْسَانِ بِوَاسِطَةِ الْمَعَانِي الَّتِي تَكُونُ لَازِمَةً لِمَعَانٍ أُخْرَى وَهَكَذَا  
إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا غَيْرَ الْأَجْسَامِ، إِلَيْهِ تَنْسَبُ جَمَاعَةُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ هُمُ الْمَعْمَرِيَّةُ، تَوَفَّى مَعْمَرُ سَنَةَ  
(٢١٥هـ). انظر: فرق المعتزلة (ص ٦٣)، والانتصار (ص ٥٦، ٩٩، ١٠٤)، والفرق (ص ١٥١)، والتبصير  
(ص ٤٥)، والملل والنحل (ص ٢٨)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٤٢)، واللسان (٦/ ٨٣)، والأعلام  
(٢٧٢/٧)، والمعتزلة (ص ٥٧، ٦٧)، وسركين: تاريخ التراث العربي (٢/ ٣٩٧).

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّهُ ﷺ مُرِيدٌ بِالْمُرِيدِيَّةِ أَوْ بِالْمَشِئَةِ -: دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ يَقَعُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُسْتَعْنَى بِالْمَشِئَةِ وَالْمُرِيدِيَّةِ عَنِ الْإِرَادَاتِ الْحَادِثَةِ بِذَاتِهَا؛ كَمَا لَوْ وَقَعَ الْإِكْتِفَاءُ بِالْعِلْمِ عَنِ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ، وَلَوْ جَارَ تَقْدِيرُ إِرَادَةِ حَادِثَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - مَعَ الْحُكْمِ بِأَنَّهُ كَانَ مُرِيدًا قَبْلُهَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيرِ قُدْرَةِ حَادِثَةٍ مَعَ الْمَصِيرِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا قَبْلُهَا، وَلَوْ جَارَتْ إِرَادَةُ لَا مُرِيدَ لَهَا، جَارَ عِلْمٌ لَا عَالِمَ بِهِ، وَجَارَتْ إِرَادَةُ لَا مُرَادَ بِهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ قَلْبٌ لِلْحَقِيقَةِ.

وَمَقْصِدُ الْإِسْلَامِيِّينَ فِي إِبْنَاتِ الْعِلْمِ بِحَدَّثِ الْعَالَمِ -: اسْتِنَادُ الْأَفْعَالِ إِلَى فَاعِلٍ مُخْتَارٍ، وَيَكُونُ فَاعِلًا لَهَا، وَيُسَمَّى لِأَجْلِهَا فَاعِلًا وَخَالِقًا؛ فَإِنَّ اقْتِضَاءَ الْفِعْلِ الْفَاعِلَ كَاقْتِضَاءِ الْفَاعِلِ لِلْفِعْلِ، وَهَؤُلَاءِ أَثْبَتُوا فِي ذَاتِ الْبَارِي أَفْعَالًا كَثِيرَةً لَا تُخْصَى مُقْتَضِيَةً فَاعِلًا، بَلْ يَتَعَالَى إِلَهُ عِنْدَهُمْ عَنْ أَنْ يُسَمَّى بِتِلْكَ الْأَفْعَالِ فَاعِلًا أَوْ بِتِلْكَ الْإِرَادَاتِ وَالْأَقْوَالِ مُرِيدًا وَقَائِلًا، بَلْ سَمَّوْهُ مُتَكَلِّمًا وَقَائِلًا بِمَا لَيْسَ بِقَوْلٍ وَلَا كَلَامٍ، وَهُوَ الْقَوْلُ عَلَى الْقَوْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الْأَفْعَالُ اقْتَضَتْ كَوْنَهُ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا، وَلَكِنْ لَا يُسَمَّى فَاعِلًا بِهَا. قُلْنَا: هَذَا تَلْيِيسٌ؛ فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ: لَا يَتَجَدَّدُ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ حُكْمٌ، وَهَذَا تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْصُرْ بِفِعْلِهِ فَاعِلًا.

فَأَمَّا تَسْمِيَتُنَا إِيَّاهُ فَلَا تَوْجِبُ لَهُ تَجَدُّدَ حُكْمٍ، وَلَا تَغْيِيرَ حَالٍ، وَلَوْ جَارَ أَنْ يَفْعَلَ أَفْعَالًا فِي ذَاتِهِ وَلَا يَكُونُ فَاعِلًا، جَارَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَكُونُ لَهَا خَالِقًا وَلَا فَاعِلًا.

وَلَيْسَ الْمَقْصِدُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ التَّشْنِيعُ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَا أَنْزَعُ نَفْسِي عَنْ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْغَيْرَةَ عَلَى الدِّينِ حَمَلْتَنِي عَلَى أَمْثَالِ هَذَا الْكَلَامِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ سَأَلَتْهُ الْمَرْأَةُ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ<sup>(١)</sup>، فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا فَلَانُ، فَإِنَّهُ لَا يَضْعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ<sup>(٢)</sup>».

فَلَا يُظَنُّ بِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ أَنَّهُ اغْتَابَهُمَا، أَوْ قَصَدَ بِذَلِكَ الْوَقِيعَةَ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنْ قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ.

(١) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس أبو عبد الرحمن الأموي، ولَّاهُ عمرُ على الشام بعد أخيه يزيد، وأقره عثمان عليها مدة خلافته، ثم ولي الخلافة، توفي سنة (٦٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٤٧٨/٥)، وهدي الساري (ص ٥٠٠)، ورجال البخاري (٧٠٣/٢)، ورجال مسلم (٢٢٨/٢).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها من حديث فاطمة بنت قيس.

وَقَدْ قَالَ: «أَلَا إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ قَالَ: «إِنِّي أَغَارُ، وَلَا أَحَدَ أَغِيرُ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>. وَاللَّهُ يَرْحَمُنَا وَإِيَّاهُمْ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ قَدِيمَةٌ<sup>(٣)</sup>: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَادِثَةً لَكَانَتْ إِذَا قَائِمَةٌ بِدَاتِهِ سُبْحَانَهُ، أَوْ مُخْتَصَّةً بِنَعْصِ الْأَجْسَامِ، أَوْ بِقُدْرَةٍ لَا مَحَلَّ، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ لَمْ يَبْقَ لِلْقَوْلِ بِحُدُوثِ الْإِرَادَةِ وَجْهٌ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَيُّمَةُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَنْ قَالُوا: لَوْ أَرَادَ اللَّهُ فِيمَا لَا يَزَالُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، كَانَ ذَلِكَ ذَالًا عَلَى الْبَدَاءِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الْمُرِيدَ مَا لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَبْدُو لَهُ أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ فِيمَا مَضَى، وَالْبَدَاءُ إِنَّمَا هُوَ الْعِلْمُ؛ فَإِنَّ مَنِ اسْتَفَادَ عِلْمًا بِأَمْرٍ قِيلَ: بَدَأَ لَهُ أَمْرٌ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِمَا سَيَكُونُ عَلَى جَمِيعِ صِفَاتِهِ؛ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَجَدَّدَ لَهُ عِلْمٌ يَنْقُضِي إِرَادَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَمِمَّا يَوْضَحُ ذَلِكَ: أَنَّ كَافَّةَ الْمُعْتَزِلَةِ قَالُوا: الْحَكِيمُ يُرِيدُ الْحَسَنَ لِحُسْنِهِ، وَيَكْرَهُ الْقَبِيحَ لِقُبْحِهِ، فَمَا بَالُهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ - تَعَالَى - كَرِهَ الْقَبِيحَ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ، فَهَلَّا كَرِهَهُ قَبْلَهُ بِوَقْتٍ، وَقَدْ كَانَ عَالِمًا بِقُبْحِهِ أَرَلًا؟ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَارِهَا لَمْ يَزَلْ، فَإِذَا تَجَدَّدَتْ كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ عَلَى تَجَدُّدِ عِلْمٍ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَكْرَهُ الْقَبَائِحَ إِذَا وَقَعَتْ؛ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ وَالْكَرَاهِيَةَ مِنْ قِبَلِ الْأَفْعَالِ فَتَقْدِيرُهَا فِي الْأَرَلِ مُحَالٌ.

قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا مَذْهَبَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ مَا وَقَعَ لَا يُرَادُ وَلَا يُكْرَهُ، وَإِنَّمَا يُرَادُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ وَفُوعِهِ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ إِرَادَةَ الْبَارِي تَنْقَسِمُ؛ فَمِنْهَا إِرَادَةُ لِأَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ، وَمِنْهَا إِرَادَةُ لِأَفْعَالِ

(١) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة ح: (٥٦) عن نعيم بن أوس الداري.

(٢) تقدم بلفظ: «لا شخص أغير من الله»، وقد سبق تخريجه؛ انظر (ل ٣٦/أ).

(٣) انظر مسألة قدم الإرادة والرد على معتزلة البصرة القائلين بحدوث الإرادة في: الإبانة (ص ١٦١)، ونهيد الأوائل (ص ٥٥)، ولمع الأدلة (ص ٩٦)، والغنية في أصول الدين (ص ٩٤)، وغاية المرام (ص ٥٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٩٠/أ).



غَيْرِهِ، فَأَمَّا إِرَادَتُهُ لِأَفْعَالِهِ فَتَقَدَّمَ عَلَى أَفْعَالِهِ بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَمَّا إِرَادَتُهُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَفْعَالٍ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ كَرَاهِيَّتُهُ فَيَجُوزُ تَقَدُّمُهَا عَلَى أَفْعَالِ الْفَاعِلِينَ بِأَوْقَاتٍ وَأَرْمَانٍ<sup>(١)</sup>.

فَإِذَا قِيلَ: حَدِّدُوا لَنَا زَمَانًا يَتَقَدَّمُ بِذَلِكَ الْقَدَرِ الْإِرَادَةُ وَالْكَرَاهِيَّةُ عَلَى أَفْعَالِ الْعِبَادِ، لَمْ يَجِدُوا إِلَى تَحْدِيدِ سَبِيلًا، وَلَيْسَ بَعْضُ الْأَوْقَاتِ بِهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، [١/٧٣] وَلَيْسَ يُخْلَصُهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْحُكْمُ بِقَدَمِ الْإِرَادَةِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَزَلْ مُرِيدًا كَارِهًا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا الْبَدَاءُ فِي الْعِلْمِ وَحُكْمُهُ لَا فِي الْإِرَادَةِ.

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ تَجَدُّدَ الْإِرَادَةِ يَفْتَضِي تَجَدُّدَ عِلْمٍ.

وَالَّذِي يُقَرَّرُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَوْ قَدَرْنَا أَمْرًا بِعِبَادَةٍ، ثُمَّ قَدَرْنَا نَسَخَهَا قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ تَتَأْتَى الْعِبَادَةُ فِيهِ، لَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْبَدَاءِ<sup>(٢)</sup>.

وَإِنَّمَا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ قَوْلَانِ، وَلَيْسَ فِي الْأَقْوَالِ بَدَاءٌ، وَلَكِنَّهُمْ رَعَوْا أَنَّ تَقْدِيرَ الْقَوْلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَدُلُّ عَلَى الْبَدَاءِ فِي الْعِلْمِ؛ فَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْإِرَادَةِ؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِلْمًا، فَتَبَدُّلُهَا يَدُلُّ عَلَى الْبَدَاءِ فِي الْعِلْمِ.

وَمِمَّا يَوْضَحُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ أَرَادَ اللَّهُ شَيْئًا، ثُمَّ كَرِهَ<sup>(٣)</sup> مَا أَرَادَهُ، لَكَانَ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى الْبَدَاءِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْإِرَادَةُ نَفْسَ الْعِلْمِ، فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا أَصْلًا، ثُمَّ صَارَ مُرِيدًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ كَارِهًا، ثُمَّ صَارَ كَارِهًا.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد: ٦ - القسم الثاني (ص ١٤٧).

(٢) انظر: الانتصار (ص ٩٣)؛ حيث نص على أن القول بالنسخ في الأمر والنهي ليس من القول بالبداية في الأخبار في شيء.

ووجه عدم دخول البداية في الأمر والنهي: أن البداية لا يكون إلا عند اعتبار أمور: نحو أن يكون المكلف واحدًا، والفعل واحدًا، والوقت واحدًا، والوجه واحدًا، ثم يرد الأمر بعد النهي، أو النهي بعد الأمر، ومثاله أن يقول أحدنا لغلامه: إذا زالت الشمس ودخلت السوق فاشتر اللحم، ثم يقول له: إذا زالت الشمس ودخلت السوق فلا تشتري اللحم. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٨٤)، والمغني (١١/٢٥)، (١٦/٥٩، ٦٥، ٦٨)، وفيها النص على اشتراط اتحاد الوجه في البداء مع نفي هذا البداء عن الله تعالى، وانظر: المعتمد في أصول الفقه (ص ٣٩٨)، والقلائد (ص ٨٦) حيث قصر القول بالبداية على بعض الرافضة أحدثه المختار بن أبي عبيد، وانظر: الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٥٧)، وللشهرستاني مبحث ضاف في نسخ الشرائع وهل هو من البداء في نهاية الأقدام (ص ٤٩٩، ٥٠٣) ولم يشر فيه إلى مثل هذا الإجماع. وليت شعري: أين هذا الإجماع من المعتزلة على تجويز البداء في الأمر والنهي عند نسخ الأحكام؟!.

(٣) في الأصل: ثم كره غير ما أَرَادَهُ، والمثبت هو الصحيح لمقتضى السياق.

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ أَرَادَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ كَرِهَهُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ لَهُ مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُرِيدًا بَعْدَ أَنْ كَانَ كَارِهًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مُبْتَدَى الْإِرَادَةِ لِلشَّيْءِ.

قُلْنَا: لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَكُلُّ مَنْ أَرَادَ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا لَهُ مَعَ ذِكْرِهِ لَهُ وَعِلْمِهِ بِهِ، فَلَا يُدْرِكُهُ إِلَّا لِإِنْتِزَالِ الْعِلْمِ بِحَالٍ وَصِفَةٍ لَهُ افْتَضَتْ إِرَادَتَهُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ الْأَيْمَةُ بِهِ فِي قَدَمِ الْإِرَادَةِ: أَنَّ الْحَيَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِمَا يَفْعَلُهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ أَوْ كَارِهًا، وَقَدْ اسْتَحَالَ كَوْنُ الرَّبِّ ~~لَهُ~~ سَاهِيًا فِي أَزْلِهِ مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا أَوْ كَارِهًا.

وَقَدْ أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْإِرَادَةِ الْحَادِثَةِ بِذَاتِهِ، وَتَقْدِيرِ إِرَادَةٍ لَا فِي مَحَلٍّ. وَقَدْ اسْتَدَلَّتِ الْمُعْتَرِزَةُ فِي نَفْيِ الْإِرَادَةِ الْقَدِيمَةِ بِكُلِّ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ فِي نَفْيِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ، وَالْجَوَابُ قَدْ سَبَقَ.

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَاتُ الْقَائِمَةُ إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً يَجِبُ أَنْ تَعُمَّ مُتَعَلِّقَهَا حَتَّى لَا يُعْقَلَ فِيهَا الْإِخْتِصَاصُ، كَمَا قُلْتُمْ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ، فَلَوْ كَانَتْ الْإِرَادَةُ قَدِيمَةً، لَتَعَلَّقَ كُلُّ مُرَادٍ مِنْ أَعْمَالِهِ وَمِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُرِيدًا لِجَمِيعِ مُرَادَاتِ الْخَلْقِ عَلَى تَضَادِّهَا وَتَنَاقُضِهَا، حَتَّى إِنَّ زَيْدًا لَوْ أَرَادَ حَرَكَةَ جِسْمٍ، وَأَرَادَ عَمَرُو سُكُونَهُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مُرِيدًا لِإِرَادَتَيْهِمَا وَمُرَادَيْهِمَا جَمِيعًا، كَمَا قُلْتُمْ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ.

قَالُوا: وَذَلِكَ مُحَالٌ وَلَا يَصِحُّ مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّضَادِّ إِرَادَةُ الصَّادِقِينَ أَوْ كَرَاهَتُهُمَا.

قُلْنَا: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ عَلَى الْخُصُوصِ كَمَا قَالَ النَّجَّارُ؟!

قَالُوا: كُلُّ مُرَادٍ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهُ كُلُّ مُرِيدٍ؛ كَمَا أَنَّ كُلَّ مَعْلُومٍ <sup>(١)</sup> يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ عَالِمٍ.

قُلْنَا: أَمَّا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ - فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ، وَالْإِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْمُمْكِنَاتِ.

وَقَوْلُكُمْ: «إِنَّ كُلَّ مَعْلُومٍ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ عَالِمٍ» - غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَعْلَمَ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ،

(١) في الأصل: قالوا: «كل مراد يجوز أن يريد به كل مرید؛ كما أن كل معلوم يجوز أن يريد به كل مرید، كما أن كل معلوم يجوز أن يعلمه كل عالم»؛ وعبارة: «كما أن كل معلوم يجوز أن يريد به كل مرید»: مقحمة وغريبة عن السياق.

وَالوَاحِدُ مِنَّا يَعْلَمُهَا عَلَى الْإِجْمَالِ، وَالرَّبُّ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُصَحِّحَ لِكَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا عَالِمًا قَادِرًا مُرِيدًا - كَوْنُهُ حَيًّا، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ حَيٌّ، فَلَمْ يَصِحَّ قَصْرُ بَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمُرَادَاتِ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ.

قُلْنَا: قَدْ نَقَضْتُمْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ حَيْثُ قُلْتُمْ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُوصَفُ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ مَعَ كَوْنِهِ - سُبْحَانَهُ - حَيًّا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُصَحِّحُ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا كَوْنُهُ حَيًّا، وَكَوْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِمَّا يُصَحِّحُ كَوْنُهُ مَقْدُورًا.

قُلْنَا: فَمَا أَتَكْرَثُمْ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَعْلُومِ وَالْمُرَادِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُصَحِّحَ لِكَوْنِهِ عَالِمًا وَمُرِيدًا كَوْنُهُ حَيًّا، وَكَوْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِمَّا يُصَحِّحُ كَوْنُهُ مَعْلُومًا وَمُرَادًا.

أَوْ يُقَالُ لَهُمْ: فَيَجِبُ إِذَا كَانَ الْعَالِمُ مِنَّا هُوَ الْمُعْتَقِدُ لِلشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ مَعَ سُكُونِ النَّفْسِ، وَكَانَ حَالُ الْقَدِيمِ؛ فِي كَوْنِهِ فَاعِلًا كَحَالِ الْمُعْتَقِدِ مِنَّا بِإِعْتِقَادِهِ وَعِلْمِهِ، وَتَبَتَ فِي أَصْلِكُمْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ لِدَاتِهِ، فَهُوَ إِذَنْ بِمَعْنَى الْمُعْتَقِدِ لِدَاتِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَحَّ كَوْنُهُ مُعْتَقِدًا لِكُلِّ مَا يَعْتَقِدُهُ الْمُعْتَقِدُ مِنَّا، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدِ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَعَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَعَلَى وَجْهِ الظَّنِّ [٧٣/ب] وَالتَّخْمِينِ؛ حَتَّى يَكُونَ بِكَوْنِهِ عَالِمًا لِنَفْسِهِ مُعْتَقِدًا لِكُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يَعْتَقِدَهُ<sup>(١)</sup>، أَنْ يَكُونَ هُوَ - تَعَالَى - عَالِمًا جَاهِلًا طَائِنًا؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِكُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَجْتَمِعَ لَهُ الْوَصْفُ بِالشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ.

قُلْنَا: <sup>(٢)</sup> مَنَعَ دُخُولِ الْإِخْتِصَاصِ فِي الْمَعْلُومِ الْمُعْتَقَدِ يُوجِبُ عَلَيْكُمْ مَا أَلَزَمْنَاكُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ - يَعْنُونَ الْجَمْعَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ فِي الْإِعْتِقَادِ - لِأَنَّهُ يُوجِبُ جَمْعَ الصَّدِّينِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَالْإِرَادَةُ لِلشَّيْءِ وَضِدُّهُ لَا إِحَالَةَ فِيهِ.

قُلْنَا: هَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الصَّدِّينِ مَعَ الْعِلْمِ بِتَضَادِّهِمَا ضِدَانٌ لَا مَحَالَةَ، وَذَلِكَ بِمَثَابَةِ الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ.

هَذَا كُلُّهُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ حَيْثُ جَمَعُوا بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ.

(١) في الأصل: موضع كلمتين غير واضحتين، لم أستطع الوقوف عليهما.

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل تشبه كلمة: تعليلكم، لم أتمكن من تفسيرها.

وَلَوْ قِيلَ لَهُمْ: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟  
فَإِنْ قَالُوا: كُلُّ وَاحِدٍ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ.

قُلْنَا: فَتَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ، وَبِالْمَحَالَّاتِ؛ كَالْعِلْمِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُ الْمُرِيدِينَ حَرَكَةً، وَأَرَادَ الْآخَرُ سُكُونًا، فَالْبَارِي ﷻ يُرِيدُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ، وَهُوَ الْمُرَادُ حَقًّا، وَالثَّانِي مَتَمَّنٌّ غَيْرُ مُرِيدٍ، وَالْقَدِيمُ لَا يُوصَفُ بِالتَّمَنِّيِّ، وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ وَجِبَ كَوْنُهُ عَالِمًا، وَلَمْ يَجِبْ وَصْفُهُ بِضُرُوبِ الْإِعْتِقَادَاتِ كَالظَّنِّ وَالْجَهْلِ».

بَيَانُهُ: أَنَّ يَتَعَقَّدَ شَخْصٌ كَوْنٌ زَيْدٍ فِي الدَّارِ، وَيَتَعَقَّدَ الْآخَرُ هَذَا الشَّخْصَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَتَبَيَّنَ لِلْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - حُكْمُ الْإِعْتِقَادِ بَلْ يَتَبَيَّنُ لَهُ حُكْمُ الْعِلْمِ دُونَ الْجَهْلِ، فَكَذَلِكَ نُثَبِّتُ لَهُ حُكْمَ الْإِرَادَةِ دُونَ التَّمَنِّيِّ.

وَجَوَابُ آخَرٍ: وَهُوَ أَنَّ إِرَادَةَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْكَائِنَاتِ؛ فَتَتَعَلَّقُ بِالْإِرَادَاتَيْنِ لَوْ قُوعِهِمَا، وَتَتَعَلَّقُ بِأَحَدِ الْمُرَادَيْنِ، وَهُوَ الْوَاقِعُ مِنْهُمَا فِي الْمَعْلُومِ، وَتَتَعَلَّقُ بِعَدَمِ الْآخَرِ، وَالْإِرَادَةُ الْأَرَلِيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُرَادَيْنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَهِيَ إِرَادَةُ بَوْقُوعِ أَحَدِهِمَا، كَرَاهِيَةُ لَوْ قُوعِ الْآخَرِ.

فَإِنْ قَالَ الْجُبَّائِيُّ: الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ يَسْتَحِيلُ إِطْلَاقُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهَا كَالْعِلْمِ، بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ؛ فَيَقَالُ: «يَخْلُقُ، وَلَا يَخْلُقُ»، وَلَا يُقَالُ: «لَا يُعْلَمُ»، وَلَا: «لَا يُرِيدُ»؛ وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْمُنْسَرَّ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِرَادَةَ مِنْ قَبِيلِ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَمَّا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨] قَالُوا: أَوْتِيَهُ بِمَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ.

قُلْنَا: ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْمُنْسَرَّ﴾؛ يَعْنِي: وَيُرِيدُ بِكُمْ خِلَافَ الْعُسْرِ، فَيُخْبِرُ عَنِ الْمَعْلُومِ بِالْعِلْمِ، وَبِالْمُرَادِ عَنِ الْإِرَادَةِ؛ لَوْ جُوبِ اقْتِرَانُهُمَا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ السَّلَفِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَسَأَلْ لَمْ يَكُنْ»: تَأْوِيلُهُ: وَمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ لَا يَكُونُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿كَرِهَ اللَّهُ أَنْبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]: فَالْكَرَاهَةُ نَفْسُ الْإِرَادَةِ، وَإِرَادَةُ الشَّيْءِ كَرَاهِيَةُ ضِدُّهُ أَوْ عَدَمُ مُرَادِهِ.

هَذِهِ جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي أَحْكَامِ الْإِرَادَةِ، فَأَمَّا إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُرِيدٌ لِلْكَائِنَاتِ فَقَدْ  
أَخَّرْنَاَهَا إِلَى أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ.

\*\*\*

إلى هنا ينتهي المجلد الأول  
ويليه المجلد الثاني حيث يبدأ بـ:  
« باب: في إثبات العلم بكون الرب - سبحانه - متكلمًا بكلام يختص به »

# الْغُضْبَةُ

## فِي الْكَلَامِ

لِلْإِمَامِ الْفَتَاوَى كَلَامُ بْنُ نَاصِرٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْكَلْبِيِّ

قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

رِسَالَةُ مَاجِسْتِر

الْمَجْدُ الشَّامِي

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

إِعْدَادُ

مُصْطَفَى حَسَنِ عَبْدُ الْهَادِي

كَافَّةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ مُحْفُوظَةٌ

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

لصاحبها

عبدُ فادِرٍ مُحَمَّدُ الْبَكَارُ

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار  
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

النيسابوري ، سلمان بن ناصر بن عمران ، ١٠٩٦ -

١١٥٧

الغنية في الكلام / لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري  
النيسابوري ، دراسة وتحقيق قسم الإلهيات ، إعداد مصطفى  
حسين عبد الهادي - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة  
والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٠ م .

٢ مج ٢٤٤ سم .

تملك ٢ ٩٢٣ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - علم الكلام .

٢ - عبد الهادي ، مصطفى حسين ( محمد )

أ - العنوان .

٢٤٠

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي مواز لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران  
عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشرييني - مدينة نصر  
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢+) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢+)

المكتب : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢+)  
المكتب : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع  
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢+)  
المكتب : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين  
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣+)

بريدًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ القومية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة  
ش.م. ٢٠٢٠

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت  
على جائزة أفضل ناشر للفترات الثلاثة  
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،  
٢٠٠١م هي غر الجائزة تنويهاً لعقد  
ثالث مضى في صناعة النشر

# الْغُنْيَةُ فِي الْإِسْلَامِ

لِلْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ نَاصِرٍ الْأَنْصَارِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ

رِسَالَةٌ مَاجِسْتَرِ

إِعْدَادُ

مُصْطَفَى حَسَنِ عَبْدِ الْهَادِي

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

خَارِ السَّالِمِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ



## فهرس محتويات المجلد الثاني

### تابع: [ النسماء والصفات ]

- ٥٩٣ ..... ( ١ / ٤ / ٦ ) باب في إثبات العلم بكون الربّ سبحانه متكلمًا بكلام يختصّ به.....
- ٥٩٣ ..... ( ١ / ٤ / ١٦ ) فصل: في حقيقة الكلام وحده.....
- ٦١٣ ..... ( ١ / ٤ / ٦ ) مسألة المتكلم من قام به الكلام
- ٦١٩ ..... ( ١ / ٤ / ٦ ) فصل: الكلام هل يفتر إلى بنية مخصوصة؟.....
- ٦٢٠ ..... ( ١ / ٤ / ٥٦ ) القول في أضداد الكلام.....
- ٦٢١ ..... - مقدمة في حقيقة الكلام وأحكامه.....
- ٦٢١ ..... - فصل: الفعل لا ضدّ له.....
- ٦٢٣ ..... - فصل: حقيقة التّرك.....
- ٦٢٤ ..... - فصل: لا يتحقّق التّضادّ في صفة ترجع إلى الأفعال.....
- ٦٢٥ ..... - فصل: التّضادّ إنّما يقع عند قيام معنيين متضادّين في محلّ واحد
- ٦٢٦ ..... - فصل: آخر في هذا الباب مضادّة العلم الموت.....
- ٦٢٧ ..... مسألة: متماثل الأعراض متضادّة.....
- ٦٢٩ ..... - فصل: في أضداد الكلام.....
- ٦٣٣ ..... - القول: في إثبات الكلام لله ﷻ.....
- ٦٤٢ ..... - شبهة المخالفين.....
- ٦٥٨ ..... - فصل: مناقشة أهل الظاهر فيما ذهبوا إليه في حقيقة الكلام.....
- ٦٦١ ..... - فصل: في القراءة والمقروء والقارئ.....
- ٦٦٢ ..... - فصل: هل القراءة غير المقروء؟.....

- ٦٦٦ - فصل: كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ.....
- ٦٦٧ - فصل: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مُنَزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.....
- ٦٦٨ - فصل: كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ.....
- ٦٧١ - فصل: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ.....
- ٦٧٤ - فصل: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ صَدَقَ.....
- ٦٧٥ (١ / ٤ / ٧) القول في البقاء واختلاف النَّاسِ فيه.....
- ٦٨٤ مسألة: الْأَعْرَاضُ لَا تَبْقَى.....
- ٦٩١ مسألة: فِي الْفَنَاءِ وَحَقِيقَتِهِ.....
- ٦٩٧ (١ / ٤ / ٨) القول في الاسم والمسمى وما يتعلَّقُ بهما.....
- ٧٠٣ (١ / ٤ / ٨ أ) فصل: الصِّفَةُ هَلْ تُوصَفُ؟.....
- ٧٠٤ (١ / ٤ / ٨ ب) فصل: أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَوْجِدُ قِيَاسًا وَاعْتِبَارًا مِنْ جِهَةِ أَدَلَّةِ الْعُقُولِ.....
- ٧١٠ (١ / ٤ / ٨ ج) فصل: الْيَدَانِ وَالْوَجْهَ صِفَاتٌ ثَابِتَةٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى.....
- ٧١٩ (٢) القول فيما يجوز على اللَّهِ تعالى.....
- ٧٢٠ ○ (٢ / ١) إثبات الإدراكات شاهدًا.....
- ٧٢٤ (٢ / ١ / ١) فصل: الإدراكات هل هي من قبيل العلوم؟.....
- ٧٢٧ (٢ / ١ / ٢) فصل: الإدراك غير مفتقر إلى بنية مخصوصة.....
- ٧٢٩ (٢ / ١ / ٣) فصل: المدرك منَّا هل يدرك بأدواتٍ وآلاتٍ؟.....
- ٧٣٨ (٢ / ١ / ٤) فصل: الإدراكات شاهدًا خمسة.....
- ٧٤٠ (٢ / ١ / ٥) فصل: الْبَارِي سُبْحَانَهُ هَلْ يَدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ؟.....
- ٧٤٣ ○ (٢ / ٢) بَابُ: كُلُّ مَوْجُودٍ يَجُوزُ أَنْ يَرَى.....
- ٧٤٥ (٢ / ٢ / ١) فصل: الْمَعْدُومُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَى.....
- ٧٤٦ (٢ / ٢ / ٢) فصل: الإدراك الحادث لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَدْرِكٍ وَاحِدٍ.....
- ٧٤٧ (٢ / ٢ / ٣) فصل: لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ رُؤْيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.....
- ٧٤٩ (٢ / ٢ / ٤) فصل: كُلُّ رُؤْيَيْنِ مُتَعَلِّقَتَيْنِ بَعَرَضَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ.....

٧٤٩	فصل: الرؤية تتعلق بوجود المرئي
٧٥١	فصل: المرئي في وقتنا الأجسام والألوان والحركات
٧٥٣	○ فصل: في متعلق الإدراكات الأخر
٧٥٥	فصل: الشَّم معنى في الجسم تدرك به الرّوائح
٧٥٨	○ فصل: في أضداد الإدراكات
٧٦٠	فصل: الموانع من الإدراكات يجب اختصاصها بمحال الإدراكات
٧٦٢	○ فصل: في حقيقة الرؤيا
٧٦٤	○ فصل: مسألة: الله ﷻ يجوز أن يرى بالأبصار
٧٧٨	شبهة أخرى لهم
٧٨١	○ فصل: القول في أن أهل الجنان يرون الله تعالى وعدًا منه حقًا
٧٩٣	<b>القسم الثالث من الإلهيات: النفعال الإلهية</b>
٧٩٥	( ١ ) القول في خلق الأعمال
٧٩٩	فصل: في حقيقة الخلق
٨٠٣	فصل: لا يجوز أن يكون الفعل متعلقًا بالفاعل من جميع الجهات
٨٠٦	فصل: في حقيقة الكسب
٨٠٩	فصل: القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها
٨١٥	فصل: الكلام في المضطر
٨١٦	فصل: في إثبات مقدور بين قادرين
٨٥٢	○ القول فيما يستدلون به من ظواهر القرآن
٨٥٤	فصل: في الهدى والضلال والختم والطبع
٨٦٤	○ القول في الاستطاعة وحكمها
٨٦٩	مسألة: القدرة الحادثة غير باقية
٨٧٣	شبه القائلين بتقدم القدرة على المقدور وجوبًا
٨٨١	مسألة: القدرة الواحدة لا تتعلق إلا بمقدور واحد

- ٨٩١ ..... فصل: في ذكر مذاهب المعتزلة في أحكام القدرة واختلافهم فيها
- ٨٩٣ ..... ○ القول في العجز والمنع
- ٨٩٥ ..... فصل: العجز عجزٌ عن معدومٍ ومتعلِّقٍ به
- ٨٩٨ ..... فصل: في حقيقة المنع
- ٩٠٠ ..... فصل: كُلُّ قدرتين تعلَّقتا بمقدورين فهما مختلفتان
- ٩٠١ ..... ○ القول في تكليف ما لا يطاق
- ٩١١ ..... فصل: ما علم الله أنه لا يقع من الممكنات لا يخرج من قبيل الممكنات
- ٩١٤ ..... فصل: في البدل عن الموجود
- ٩١٧ ..... باب: الرد على القائلين بالتوَلَّد
- ٩٣٥ ..... باب: الرد على الطَّبائعيِّين والفلاسفة
- ٩٤٠ ..... فصل: شُبُه الطَّبائعيِّين
- ٩٤٩ ..... فصل: في الكلام على المنجِّمين وذكر مناقضاتهم
- ٩٥٢ ..... في الرد على الأحكاميِّين
- ٩٥٦ ..... ( ٢ ) القول في الإنسان وما يتَّصل به
- ٩٦٧ ..... باب: إرادة الكائنات
- ٩٧٦ ..... شُبُه المعتزلة في أن الله لا يريد من عباده إلا ما أمرهم به
- ٩٨٣ ..... شُبُه أخرى لهم
- ٩٨٥ ..... فصل: في متعلقاتهم من ظواهر الكتاب
- ٩٩٠ ..... فصل: في التَّوفيق والعصمة
- ٩٩٣ ..... فصل: في القدرية
- ٩٩٧ ..... ( ٣ ) القول: في التَّعديل والتَّجوير
- ١٠٠٩ ..... فصل: في ذكر مذاهب المعتزلة في التَّحسين والتَّقبيح
- ١٠١٢ ..... فصل: في ذكر عبارات النَّاس في تحديد الحسن والقبح
- ١٠١٧ ..... مسألة: الفعل لا يدلُّ على وجوبٍ واجبٍ

١٠٢٤	فصل: في بيان ألفاظ لا بُدَّ من الوقوف على معانيها
١٠٢٩	مسألة: في أن لا علة ولا غرض لأفعال الله
١٠٣٤	○ القول في الآلام وأحكامها
١٠٤٣	فصل: في الأعراض واختلاف أقوال المعتزلة فيها
١٠٥٠	القول في حكم إيلاَم الأطفال إلى آخره
١٠٥٢	○ القول في الصَّلاح والأصلح
١٠٦٢	○ القول في اللُّطف ومعناه
١٠٦٧	<b>الفهارس العامة للنص المحقق</b>
١٠٦٩	أولاً: الفهارس الفنية
١٠٧١	فهرس الآيات القرآنية
١٠٩٧	فهرس الأحاديث النبوية
١١٠٠	فهرس الآثار
١١٠٢	فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات
١١٠٣	فهرس الأعلام والأماكن
١١٠٨	فهرس الفرق والطوائف
١١١٣	ثانياً: الفهارس التحليلية الموضوعية
١١١٥	معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات
١١٣٧	فهرس القواعد والكليات
١١٦٤	فهرس المقالات والنحل
١٢٠٩	فهرس آراء المصنف الكلامية
١٢١٠	فهرس المصادر والمراجع
١٢٥٣	السيرة الذاتية للمحقق



( ١ / ٤ / ٦ ) بَابُ: فِي اثْبَاتِ الْعِلْمِ

بَكُونِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ يَخْتَلِصُ بِهِ



وَعَلِمَ: أَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ غَرَضًا مِنْ إِبْصَاحِ الْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بَعْدَ عَقْدِ فُصُولٍ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ شَاهِدًا، وَفِي أَحْكَامِهِ، وَإِذَا وَضَحَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ فَحِينَئِذٍ نَنْعُطِفُ عَلَى مَقْصِدِنَا.

( أ ) فَضْلُ: فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَحَدِّهِ<sup>(١)</sup>

ذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ جِسْمٌ لَطِيفٌ يَتَّبِعُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَقْرَعُ أَجْزَاءَ الْهَوَاءِ وَتَشَابُهَا وَتَدَاخُلَهَا<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ؛ فَقَالَ مَرَّةً: « ذَلِكَ الْجُزْءُ الَّذِي يُدَاخِلُ أَجْزَاءَ الْهَوَاءِ، يُصَاكُ الْمَسَامِعُ،

(١) انظر مبحث الكلام وما يتعلق به في: المقالات (١/٢٦٣، ١٠٧/٢)، (١١٥، ٢٥٩، ٢٧٦)، واللمع (ص ٤٧، ٣٣)، والإبانة (ص ٦٣، ٨٥)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٦، ٦٨، ١٣٧)، وأصول الدين (ص ١٠٦، ١٠٨)، والفرق (ص ٣٣٤)، والإشارة (ص ١٣٠، ١٤١)، والتبصير (ص ١٠٢)، والإرشاد (ص ٩٩، ١٣٦)، ولمع الأدلة (ص ١٠٢، ١٠٦)، والاقتصاد (ص ٨٩، ١٠٢)، وقواعد العقائد (ص ٥٩)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٢، ٩٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٦٨، ٣٤٠)، والأربعين (١/٢٤٤، ٢٥٨)، والمحصل (ص ١٨٤، ١٨٦)، والمطالب (٣/١٢٥، ١٣١)، والعالم (ص ٦١، ٦٥)، والأبكار (١/٣٥٣، ٤٠٠)، (٥/٤٣)، وغاية المرام (ص ٨٨، ١٢٠)، والكامل (ل ١٠١/أ-١٢٣/أ)، وشرح المقاصد (٤/١٤٣، ١٦٢)، ورسالة في الذب عن الأشعري: ٢، وشرح المواقف (٦/٦٨، ٨٢)، (٨/١٠٣، ١١٨)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٤، ٢٥٨)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/٤٩٦).

وعند المعتزلة انظر: الرخشمري: المنهاج في أصول الدين (ص ١٢، ١٧، ١٨)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/١٤، ٢١، ٤٨)، والمحيط بالتكليف (ص ٣٠٩)، ومتشابه القرآن (ص ١٠، ١٢)، ورسالة إيليس إلى إخوانه المناحيس للجشمي (ص ٦٥، ٦٩).

وأيضًا: العَلَمُ الشامخ (ص ١٦٨، ١٧٣)، والأرواح النوافح (ص ١٦٨)، واستحالة المعية بالذات (ص ٢٦٩، ٢٩٧)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٣، ١٦٦)، والمقدمة (ص ٦٣، ٧٢)، والمسامرة (ص ٣٢، ٣٦)، والرازي وآراؤه (ص ٣٢٢، ٣٣١)، والأمدي وآراؤه (ص ٢٦٧، ٢٨٣).

(٢) انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٣١)، والمقالات (٢/٧١، ١١٠، ١١٢، ٢٦٠، ٢٧٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣١٨)، وفي الدلالة على أن الكلام ليس بجسم وما يتصل بذلك انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٢٤)، وقد أخذ النظام مذهبه في الكلام والصوت من الفلاسفة. انظر نهاية الأقدام (ص ٣١٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٠/أ).

وَيَهْجُمُ عَلَى الْأَرْوَاحِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُسْمَعُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ فِي قَوْلٍ آخَرَ: «إِذَا مَارَجَ الْكَلَامُ الْهَوَاءَ تَشَكَّلَ أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ بِشَكْلِهِ وَتَمَثَّلَ بِمِثَالِهِ، وَحَدَّثَ فِي الْهَوَاءِ فِي أَجْزَائِهِ أَعْدَادٌ مُتَشَكِّلَةٌ عَلَى سِلْكِ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَبَايِهَا».

قَالَ: «وَإِذَا سَمِعَ طَائِفَةٌ كَلَامًا؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقْرَعُ أُذُنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، مِمَّا تَشَكَّلَ شَيْءٌ لِلَّذِي سَمِعَهُ بَعْضُهُمْ، غَيْرَ الَّذِي سَمِعَهُ الْبَاقُونَ».

وَكَانَ مِنْ أَصْلِهِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ جَمِيعَ السَّامِعِينَ سَمِعُوا وَاحِدًا.

فَقِيلَ لَهُ: مِنْ أَصْلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُسْمَعُ إِذَا قَارَعَ الْمُسْتَمِعَ وَدَاخَلَهُ، وَهَجَمَ عَلَى الرُّوحِ، وَقَدْ يَتَكَلَّمُ الْوَاحِدُ بِكَلِمَةٍ فَيَسْمَعُهَا أَقْوَامٌ كَثِيرَةٌ فِي أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ جَمِيعَهُمْ سَمِعُوا كَلِمَةً وَاحِدَةً، [١/٧٤] فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ يَسْتَحِيلُ أَنْ تُشَابِكَ أَذَانُ أَقْوَامٍ حَتَّى تَكُونَ بِجُمْلَتِهَا مُتَشَابِكَةً لِأُذُنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُشَابِكُ أَذُنَ الْآخَرِ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى جَوَازِ كَوْنِ الْجِسْمِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَمَاكِنَ كَثِيرَةٍ.

وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ سَمِعُوا عَلَى التَّرْتِيبِ: فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَمِعُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ.

فَلَمَّا عَلِمَ لُزُومُ السُّؤَالِ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ تَشَكَّلُ عَلَى مِثَالِ الْكَلِمَةِ، وَيَتَمَثَّلُ مِنْهَا أَعْدَادٌ فِي الْهَوَاءِ، وَيَقْرَعُ أُذُنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَاحِدَةً.

وَجَرَّهَ ارْتِكَابُهُ إِلَى أَنْ قَالَ: لَمْ يَسْمَعْ اثْنَانِ مِنْهُمْ شَيْئًا وَاحِدًا، بَلْ مَا سَمِعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرُ الَّذِي سَمِعَهُ الْآخَرُونَ.

وَفِي قَبِيضِهِ أَصْلُهُ أَنْ يَقُولَ: مَا سَمِعَ سَامِعٌ كَلَامَ مُتَكَلِّمٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا سَمِعَ مَا يُمَازِلُ كَلَامَهُ مِمَّا تَشَكَّلَ فِي الْهَوَاءِ.

وَهَذَا جَحْدٌ لِلْحِسِّ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ بِبِدْيَةِ أَنْ مَنْ بَدَرَتْ مِنْهُ كَلِمَةٌ، فَقَدْ تَعَلَّقَ إِذْرَاكُ السَّمْعِ بِعَيْنِ

(١) يرد عليه أن الجسم لا يشغل أحياءاً كثيرة ولا يداخل أجزاء كثيرة في وقت واحد. وقد أنكر على النظام مذهبه في الصوت وأنه جسم من أصحابه المعتزلة قبل الأشاعرة؛ انظر: ديوان الأصول (ص ٤٠، ٤٣، ٤٤)، والكمال (١/١٠١).



تِلْكَ الْكَلِمَةِ لَا بَعِيرَهُ الَّذِي هُوَ مِثْلُهَا، فَكَذَلِكَ السَّامِعُ يُفَرِّقُ بَيْنَ كَلَامٍ صَادِرٍ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ فِي السَّمْعِ، وَبَيْنَ كَلِمَاتٍ صَدَرَتْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَعِنْدَ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ تَصِيرُ كَلِمَاتٌ فِي الْجَوِّ، فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَهُ لَمَا تَحَقَّقَ الْفَضْلُ بَيْنَ كَلِمَةٍ وَبَيْنَ كَلِمَاتٍ؛ إِذِ الْجَوُّ فِي الْحَالَتَيْنِ مُتَمَثِّلٌ فِي الْكَلِمَةِ الْمُتَشَكِّلَةِ، وَالسَّامِعُ يَسْمَعُ مَا يَفْرَعُ أُذُنُهُ، فَتَبَتْ بَطْلَانُ قَوْلَيْهِ لِتَنَاقُضِهِمَا وَعَدَمِ اسْتِفَامَتِهِمَا.

وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ جِسْمًا قَائِمًا بِالنَّفْسِ <sup>(١)</sup> لَصَحَّ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ عَلَى سَائِرِ الْأَجْسَامِ؛ إِذْ قَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى تَجَانُسِ الْأَجْسَامِ <sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ الْكَلَامُ فِي مَقْدُورَاتِ الْبَشَرِ، وَالْبَشَرُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْأَجْسَامِ. وَالْعَجَبُ مِنَ النَّظَامِ أَنَّهُ أَبْطَلَ الْقَوْلَ بِالتَّوَلُّدِ وَخَالَفَ أَصْحَابَهُ فِيهِ، وَالتَّرَمُّ التَّوَلَّدَ فِي الْأَجْسَامِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: لَوْ كَانَ الصَّوْتُ جِسْمًا لَكَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ مُنْفَرِدًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ نِسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَيَكُونُ صَائِتًا بِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِبْتَاتِ صَوْتٍ لَا لِمَصَوْتٍ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ الْأَصْوَاتَ تُصَاكُ الْأَسْمَاعَ، حَتَّى يَجِدَ السَّامِعُ لِمُصَاكَّتِهَا الْأَلَمَ، وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ.

قُلْنَا: الَّذِي يُصَاكُ الْأَسْمَاعَ <sup>(٣)</sup> مَحَلُّ الْحَرَكَةِ وَهُوَ الْهَوَاءُ دُونَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَرَضِ؛ فَإِنَّ الصَّائِتَ يُحَوِّلُ الْهَوَاءَ بِصَوْتِهِ فِي حُكْمِ الْعَادَةِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَ الصَّوْتُ جِسْمًا لَكَانَ مَسْمُوعًا عَلَى الدَّوَامِ إِذْ لَا تَفْنَى الْأَجْسَامُ.

(١) في الأصل موضع كلمة مضروب عليها بالسواد.

(٢) انظر في القول بتجانس الأجسام: أصول الدين (ص ٥٢، ٥٥)، والمطالب (٦/ ١١٧)، والمحصل (ص ١٣١)، والقوشجي: شرح تجريد العقائد (ص ١٨١)، والجلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (ص ١٢٥)، والمفداد السيوري: إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين (ص ٥٤)، وعبد الرزاق اللاهيجي: شوارق الإلهام (٢/ ٨٧)، والجلي: أنوار الملكوت في شرح الباقوت (ص ٢٠).

وانظر نقد القول بتماثل الأجسام في: شرح الأصول الخمسة (ص ٩٠)، والأبكار (٣/ ١٠٣)، والموافقة (٢/ ٢٦٢)، وهراس: ابن تيمية السلفي (ص ١٨٠)، والشافعي: الأمدي وآراؤه (ص ٤١٦، ٤١٧).

(٣) في الأصل عبارة: «حَتَّى يَجِدَ السَّامِعُ لِمُصَاكَّتِهَا الْأَلَمَ» مضروب عليها بالسواد، ويبدو أنه سبق قلم من الناسخ.

قُلْتُ: وَالنَّظَامُ يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ يَتَجَدَّدُ الْأَجْسَامُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنْ مَنْ تَكَلَّمَ بِفُصُولٍ<sup>(٢)</sup> يَسْمَعُ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ، وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: الْإِنْسَانُ يَتَكَلَّمُ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ فَيَسْمَعُ مَنْ هُوَ دُونَهُ، وَلَا يَسْمَعُ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ جَسَمٌ تَدْفَعُهُ الرِّيحُ إِلَى جِهَةِ انْحِدَارِهِ، لَكَانَ يَسْمَعُهُ كُلُّ مَنْ حَوْلَ الْمُتَكَلِّمِ.

وَلِلنَّظَامِ أَمْثَالُ هَذَا شُبّهٌ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَيَجُوزُ انْخِرَاقُ الْعَادَةِ بِهَا، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَنَّا نَرَى الْفَرْقَ<sup>(٣)</sup> مِنَ السَّحَابِ، ثُمَّ نَسْمَعُ بَعْدَ ذَلِكَ صَوْتَ الرَّعْدِ، وَكَذَلِكَ الصَّكُّ.

وَنَحْنُ قَدْ أَوْضَحْنَا مَذْهَبَ النَّظَامِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَسْمَعُهَا الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى مَنَازِلَ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ كَيْفَ يَفْرَعُ مَسَامِعَهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً مَعَ كَثَرَتِهِمْ؟! وَكَيْفَ تَصِيرُ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ كَلِمَاتٍ بَعْدَ السَّامِعِينَ؟!

وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: مَا سَمِعَ سَامِعٌ كَلَامَ مُتَكَلِّمٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَسْمَعُ مِثْلَ كَلَامِهِ. وَالَّذِي يُبْطِلُ قَاعِدَةَ كَلَامِهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُطْبِقُ شَفَتَيْهِ، وَيَتَنَحَنَحُ، فَيُوجَدُ الصَّوْتُ فِي جَوْفِهِ يَسْمَعُهُ صَاحِبُهُ، مَعَ أَنَّهُ يَسُدُّ أُنْفَهُ وَقَمَهُ، فَيَسْمَعُ قَرْفَرَةً بَطْنِيهِ، وَصَوْتَ تَنَحْنُجِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي بَيْتٍ مَسْدُودِ الْجِهَاتِ وَالْجَوَانِبِ فَيَصُوتُ فِيهِ فَيَسْمَعُ صَوْتَهُ مَنْ كَانَ خَارِجَ الْبَيْتِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا فُرِعَ الطَّسْتُ فَإِنَّهُ يَطْنُ وَيَتِمَادَى طَيْنُهُ زَمَانًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْدُثَ<sup>(٤)</sup> فِي أَجْزَائِهِ اضْطِكَاكٌ فَإِنَّهَا مُتَرَاصَّةٌ، وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَكُمْ: إِنَّ الصَّوْتَ اضْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ<sup>(٥)</sup>.

قُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي أَجْزَاءِ الطَّسْتِ تَخَلُّلٌ يَسْلُكُ فِيهِ الْهَوَاءُ فَيَصُكُّ بَعْضُ أَجْزَائِهِ بِبَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَطْنُ مَا دَامَ يَتَحَرَّكُ.

(١) انظر نسبة القول بتجدد الأجسام إلى النظام في: الشريف الجرجاني: شرح الموافقات (٥/ ٤٧).

(٢) أي: بفصل بين عباراته ومجمله.

(٣) الفرق: السحابة المنفردة لا تخلف؛ قال الجوهري: وربما شبهوا السحابة التي تنفرد من السحاب بهذه الناقة؛ فيقال: فاروق، وقال ابن سيده: سحابة فاروق منقطعة من معظم السحاب تشبه بالفارق من الإبل.

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل قريبة من كلمة: يتحرك، ولم يتضح لي قراءتها.

(٥) القول بأن الصوت اضطكاك الأجرام ليس خاصًا بالأشاعرة؛ بل قال به أيضًا بعض المعتزلة؛ انظر: ديوان الأصول (ص ١٦٤) حيث اعتبر وجود الصوت مشروطًا بالمصاكة، وانظر: ابن الأثير: الكامل في الاختصار الشامل (١/ ١٠٤ ب).

ثُمَّ لَأَيَّمْتِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تَرَدُّدٌ وَاخْتِلَافٌ حَوْلَ حَقِيقَةِ الصَّوْتِ.

[ ٧٤/ب ] فَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ<sup>(١)</sup> عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ فُورَكٍ فِي شَرْحِ كِتَابِ « الْجُمْلِ وَالْمُقَدَّمَاتِ » أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ لِأَبِي الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَصًّا فِي أَنَّ الصَّوْتَ مَا هُوَ؟ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَلِيقُ بِأَصْلِهِ أَنَّهُ عَرَضٌ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَتِ الْفَلَّاسِفَةُ: « إِنَّهُ اضْطِكَكَ الْأَجْرَامُ »<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْجُبَّانِيُّ: « إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ غَيْرٌ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْحَرَكَةِ »<sup>(٤)</sup>.

وَجَوَّزَ أَبُو هَاشِمٍ وَجُودَهُ إِنْتِدَاءً دُونَ تَقَدُّمِ الْحَرَكَةِ<sup>(٥)</sup>.

وَالَّذِي حَكَاهُ الْإِمَامُ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ: « الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الصَّوْتَ اضْطِكَكَ الْأَجْرَامُ الصُّلْبِيَّةُ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ قِيَامُ صَوْتٍ بِجَوْهَرٍ فَرْدٍ، فَعَلَى هَذَا: الْإِفْتِرَاقُ بِيضَادُ الْمَلَأَقَةِ »<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: فَعَلَى هَذَا: لِلصَّوْتِ مَعْنَيَانِ يَخْدَتَانِ فِي جَوْهَرَيْنِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، فَإِنْ اضْطَكَكَ الْجَوْهَرَانِ أَحَدُتْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى سَمِي كِلَا الْمَعْنَيْنِ صَوْتًا وَاحِدًا.

وَمَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ: افْتَرَقَهُمَا يُضَادُّ الصَّوْتُ، وَالِاضْطِكَكَ نَوْعٌ مِنَ الْمُمَاسَةِ.

(١) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي البغدادي الشافعي، فقيه أصولي متكلم مشارك في أنواع من العلوم، توفي بأسفرايين سنة (٤٢٩هـ)، من مؤلفاته: الكلام في الوعيد، الفاخر في الأوائل والأواخر، الفرق بين الفرق، أصول الدين. انظر: وفيات الأعيان (١/٣٧٥)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/٢٣٨)، وتبيين كذب المفتري (ص ٢٥٣)، ومرآة الجنان (٣/٥٢)، وهدية العارفين (١/٦٠٦)، وإنباه الرواة (٢/١٨٥)، والأعلام (٤/٤٨)، ومعجم المؤلفين (٢/٢٠١).

(٢) تفسير الصوت بالعرض الواحد هو المناسب لأصول الأشعري لأن الكلام - عنده - ما أوجب لمحلله كونه متكلمًا. الإرشاد (ص ١٠٤).

(٣) انظر: رسائل إخوان الصفا (٣/٣٨٧).

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٣٦)، وأيضًا: المقالات (٢/٢٧٢)، الكامل في اختصار الشامل (١٠٦/ب).

(٥) انظر: التذكرة لابن متويه (ص ٣٦٢)؛ ذكر أن الكلام عند أبي هاشم: الأصوات المخصوصة لا معنى سواها بخالفها.

(٦) وانظر الجواب عن هذا المذهب في: ابن قدامة المقدسي: تحريم النظر في علم الكلام (ص ٦٢) وما بعده.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الصَّوْتَ اضْطَرَّكَ الْجُزْأَيْنِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحَرَكَةِ، يُضَادُّهُ السُّكُونُ.

وَمِنَ الْأَوَائِلِ مَنْ قَالَ: الصَّوْتُ انْسِدَادُ الْهَوَاءِ مِنْ مَضِيْقٍ.

وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: أَنَّ الْأَصْوَاتِ تَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهَا عَلَى الْأَسْمَاعِ، وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُخَالِفُ الْآخَرَ: فَمِنْ خَفِيٍّ، وَمِنْ عَلِيٍّ، وَمِنْ خَفِيفٍ وَمِنْ رَفِيعٍ، وَمِنْ شَجِيٍّ وَمِنْ حَزِينٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْأَجْسَامِ أَنْ تَفْعَلَ شَيْئًا مِنْهُ إِلَّا بِاعْتِمَادٍ وَحَرَكَةٍ، فَإِذَا ضُرِبَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ وَجَدَ عِنْدَهُ صَوْتَانِ، وَإِذَا ضُرِبَ الْإِنْسَانُ يَدَهُ عَلَى طِسْتٍ وَجَدَ عِنْدَهُ صَوْتَانِ: أَحَدُهُمَا فِي يَدِهِ وَهُوَ كَسْبُهُ، وَالْآخَرُ فِي الطَّسْتِ، وَهُوَ خُلُوقُ لَبَنَتِهِ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ بَيْنِ جِسْمَيْنِ لِبَنَتَيْنِ أَحَدُ أَجْناسِ الصَّوْتِ، وَمَا وَجَدَ مِنْ أَصْوَاتٍ عِنْدَ عِبَارَاتِهِ وَتَتَخَنُّجِهِ فَذَلِكَ كَشَفٌ لَا حَالٌ فِي لَبَنَاتِهِ وَاسْتِدْقِافِهِ وَلَهَوَاتِهِ، وَقَدْ يَضْرِبُ الْمَاءُ بِيَدِهِ فِي آيَةٍ فَيَنْخُجُ الصَّوْتُ فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ، وَيَصِحُّ مِنَ اللَّهِ خَلْقُ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ مِنْ غَيْرِ حَرَكَةٍ وَلَا ضَرْبٍ جِسْمٍ خَرَقًا لِلْعَادَةِ، هَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَالَ أَبُو الْهَذَلِ وَالشَّحَامُ وَالْجَبَائِي: الْكَلَامُ حُرُوفٌ مُفِيدَةٌ مَسْمُوعَةٌ مَعَ الْأَصْوَاتِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ مَعَ الْكِتَابَةِ وَالْحِفْظِ<sup>(١)</sup>.

وَصَارَ الْبَاقُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ ضَرْبًا مِنَ الْإِنْتِظَامِ مُفِيدَةٌ، وَأَنَّ الْحُرُوفَ هِيَ الْأَصْوَاتُ الْمُتَقَطَّعَةُ ضَرْبًا مِنَ التَّقْطِيعِ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّهَا أَغْيَارُهَا تَوْجَدُ مَعَهَا، وَتَوْجَدُ مَعَ كِتَابَةِ الْكَاتِبِ وَحِفْظِ الْحَافِظِ، هَذِهِ مَذَاهِبُ هَؤُلَاءِ.

وَأَمَّا مَشَابِيحُنَا: فَقَدْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ: مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ وَيَذَاتِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ بِالْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُحْدِثُهُ الْعَاقِلُ فِي نَفْسِهِ، وَيُزَوِّرُهُ فِي خَلْدِهِ

(١) انظر مذهبهم في: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٨)، والمحيط بالنكليف (٣١٧/١) والمغني (٦/٧)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٥).

وحكايته في: الإرشاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٨، ٣٢٠)، والملل والنحل (٨٠/١)، والكمال (ل ١٠١/١).

(٢) انظر: المعالم (ص ٦١)، وشرح المواقف (٨/١٠٥). وحكايته عنهم في: الإرشاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٨، ٣٢٠)، والملل والنحل (٨٠/١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠١/١).

(٣) انظر مذهب الأشاعرة في الكلام في: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٢٨٢)، والإرشاد (ص ١٢٤)، والنظامية =

وَفِي قَلْبِهِ، يَعْرِفُهُ فِي نَفْسِهِ ضَرُورَةً؛ كَمَا يَعْرِفُ غَضَبَهُ وَرِضَاهُ وَمَحَبَّتَهُ وَكَرَاهِيَّتَهُ وَعِلْمِهِ، فَمَنْ أَنْكَرَ وَجْدَانَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْكَلَامُ فِي نَفْسِ الْحَيِّ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ وَجْدَانَ مَعْنَى الْعِلْمِ فِي نَفْسِ الْحَيِّ، وَمَنْ أَنْكَرَهُمَا كَانَ مُكَابِرًا لِنَفْسِهِ.

وَسَبِيلُ إِبْنَانِهِمَا عَلَيْهِ أَنْ يُرَدَّ إِلَى عَقْلِ نَفْسِهِ وَيُنْبَتُّ عَلَيْهِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: هُوَ مَا يَحْدُثُ فِي نَفْسِكَ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْحَبْرِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي نَفْسِكَ وَبَيْنَ الْإِرَادَةِ الَّتِي تَجِدُهَا فِي قَلْبِكَ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْإِعْقَادُ، وَإِذَا أَرَدْتَ الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ دَلَّلْتَ عَلَيْهِ مَرَّةً بِالْعِبَارَةِ وَتَارَةً بِالْكِتَابَةِ وَتَارَةً بِالْإِشَارَةِ، وَيَعْلَمُ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْغَيْرِ بِهِذِهِ الْغَرِيزَةِ.

وَالدَّلَالَاتُ الْمَوْضُوعَةُ عَلَيْهَا غَيْرُ هَذَا اللِّسَانِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي اللَّغَةِ إِذَا أَشَارَ السَّيِّدُ إِلَى عَبْدِهِ بِالْقِيَامِ: إِنَّهُ أَمَرَهُ بِالْقِيَامِ. وَلَيْسَتْ الْإِشَارَةُ أَمْرًا، وَكَذَلِكَ إِرَادَةُ الْقِيَامِ مِنْهُ لَيْسَتْ أَمْرًا، وَلَمْ تَدُلَّ الدَّلَالََةُ عَلَى أَنَّهُ مَجَازٌ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَمَرُهُ بِأَمْرٍ فِي نَفْسِهِ، وَدَلَّ عَلَيْهِ بِإِشَارَتِهِ وَعِبَارَتِهِ وَكِتَابَتِهِ.

كَذَلِكَ إِحْكَامُ الْفِعْلِ وَإِتْقَانُهُ يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِ، فَكَمَا أَنَّ الْكِتَابَةَ وَالْعِبَارَةَ [ ١/٧٥ ] وَالْإِشَارَةَ تَدُلُّ عَلَى كَلَامٍ مَنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ إِتْقَانَ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَالْعِبَارَةُ وَنَحْوَهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ الْمَوَاضِعَةِ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «إِنَّ الْخَوَاطِرَ كَلَامٌ»<sup>(١)</sup>

وَرُبَّمَا يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي سَمَّيْتُمُوهُ كَلَامَ النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ الْخَوَاطِرُ الْجَارِيَةُ فِي النَّفْسِ، وَهِيَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ خَفِيَّةٌ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ الظَّاهِرَةِ»<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّ الْخَوَاطِرَ هَلْ يَسْمَعُهَا صَاحِبُهَا؛ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يَسْمَعُهَا لِخَفَائِهَا وَالتَّبَاسِهَا بِالْإِرَادَةِ وَالْإِعْقَادِ وَالنَّظَرِ»<sup>(٣)</sup>.

= (ص ٢٧)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٢، ٣٢٠)، والملل والنحل (١/٩٦)، والأبكار (١/٣٥٣)، وغاية المرام (ص ١١٥)،

وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠١/ب)، وابن حيدة: حز الغلاصم في إفحام المخاصم (ص ٩١).

(١) قال أبو هاشم في سائر كتبه: إن الخاطر كلام، إما أن يفعله الله تعالى أو يأمر به بعض الملائكة بفعله، ولا يجوز أن يكون سواه؛ ولذلك أغنى دعاء الداعي وخطابه عنه، ولو كان غير كلام لم ينب متابه. انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/٤٠٢، ٤٠٣)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)، وأصول الدين (ص ٢٧)، والإرشاد (ص ١٠٤).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٠٩).

(٣) حكى ابن متويه عن أبي هاشم الجبائي أن الخاطر: كلام خفي يفعله الله تعالى في سمع المكلف. انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)، وتلخيص المحصل (ص ١٧٠).

وَقَالَ مَرَّةً: «يَسْمَعُهَا»، وَاسْتَفَرَّ جَوَابُهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَمَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْخَوَاطِرَ لَيْسَتْ بِكَلَامٍ، وَإِنَّمَا هِيَ اعْتِقَادَاتٌ وَإِرَادَاتٌ<sup>(١)</sup>.  
وَأَمَّا أَصْحَابُنَا: فَإِنَّهُمْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْخَوَاطِرَ الْقَائِمَةَ بِالنَّفْسِ كَلَامٌ، وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ  
وَلَا أَصْوَابٍ، وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْعِبَارَاتِ.

فَصَارَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا هُوَ  
الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ فِي أَجْوِبَةِ الْمِصْرِيَّاتِ<sup>(٣)</sup>: «الْكَلَامُ اسْمٌ يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي فِي النَّفْسِ وَعَلَى  
الْعِبَارَةِ جَمِيعًا عَلَى التَّحْقِيقِ»<sup>(٤)</sup>.

فَالْكَلَامُ فِي الشَّاهِدِ ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ بَلْ هُوَ مَذْلُومُ الْحَرْفِ  
وَالصَّوْتِ.

وَالثَّانِي: الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ وَالْعِبَارَةُ الْمُقَدَّرَةُ عِنْدَ الْإِصْطِلَاحِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا حَدُّ الْكَلَامِ عِنْدَكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ الْقَوْلُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْعِبَارَاتُ وَنَحْوُهَا مِنَ الدَّلَالَاتِ، وَهَذَا قَوْلُ  
الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ<sup>(٥)</sup>.

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْكَلَامُ هُوَ التَّنْذِيرُ».

وَتَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا يُحَدُّ أَوْ مِمَّا لَا يُحَدُّ، ثُمَّ اسْتَفَرَّ رَأْيُهُ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يُحَدُّ  
كَالْعِلْمِ.

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/٤٠١)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)،  
والمقالات (١١٤/٢).

(٢) قال أبو الحسن الأشعري: «الخطر كلام القلب وحديث النفس، وهو ما يلقي في روع الإنسان وخلده من  
بعث على أمر أو زجر عنه أو تنبيه أو تحذير أو تذكير»: انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٣١).

(٣) كذا في الأصل، وفي شرح الإرشاد للمصنف (ل ٨٦): «وقال في جواب المسائل البصرية».

(٤) وذلك أن المعتزلة من مذهبهم: أنه تعالى قادر بنفسه لا بقدرة حتى يشئوا عدم تناهي متعلق قدرة الله. ويلزمهم  
على قياس هذا: أن يرجعوا الكلام إلى محل الذات، أو إلى الجملة التي فيها المحل. انظر: الكامل في اختصار الشامل  
(١/١٠٥).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٤/١).

ثُمَّ قَالَ فِي حَدِّهِ: «هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَتَخَصَّصُ بِمُواضِعَةٍ وَتَوْفِيْفٍ»<sup>(١)</sup>.

وَفِي هَذَا اخْتِرَازٌ عَنِ الْعِبَارَاتِ؛ فَإِنَّهَا تَتَخَصَّصُ بِمُواضِعَةٍ، وَلَوْ لَا الْمُواضِعَاتُ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ كَلَامًا عِنْدَ مَنْ يُسَمِّيْهَا كَلَامًا؛ فَإِنَّ أَلْحَانَ الْأَوْتَارِ وَالْمَزَامِيرَ وَتَغْرِيدَ الطُّيُورِ، لَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَلَامًا؛ لِعَدَمِ الْمُواضِعَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ سَمَى اللَّهُ - تَعَالَى - تَغْرِيدَ الطُّيُورِ فِي زَمَنِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - مَنْطِقًا؛ فَأُخْبِرُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: ﴿عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦]، وَأَصَافَ الْقَوْلَ إِلَى الْهُدْهُدِ وَالنَّمْلِ فَقَالَ: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، وَأُخْبِرُ عَنِ الْهُدْهُدِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَحْطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢]؟

وَأَجَابَ الْقَاضِي عَنْ هَذَا بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ﷺ أَنْطَقَ الْهُدْهُدَ وَالنَّمْلَةَ فِي عَهْدِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُعْجِزَةً لَهُ، وَخَصَّهُ بِالْعِلْمِ بِمَا كَانَ يَسْمَعُ مِنَ الطَّيْرِ، فَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّ الَّذِي خَاطَبَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذِهِ الطُّيُورِ وَمِيزَهَا كَانَ ذَا عَقْلٍ وَتَمْيِيزٍ، وَمَسَائِ كَلَامِ الْهُدْهُدِ وَالنَّمْلَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُسْتَطَقَّيْنِ بِضَرْبٍ مِنَ اللَّغَاتِ أَفْهَمَهَا اللَّهُ ذَلِكَ سُلَيْمَانَ، وَكَانَتِ الطَّيْرُ وَالنَّمْلُ لَا يَدْرِيانِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا.

وَهَذَا حَسَنٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى أُصُولِنَا، وَعَلَى هَذَا إِنَّمَا يُسَمَّى الطَّيْرُ وَالنَّمْلُ نَاطِقَيْنِ تَوْسَعًا وَمَجَازًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفْهَمُ عِنْدَ أَصَوَاتِهِمَا مَا يُفْهَمُ عِنْدَ أَصَوَاتِ النَّاطِقِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي «سُرْحِ اللَّعَمِ»<sup>(٣)</sup> فِي حَدِّ الْكَلَامِ: «إِنَّهُ الْمَسْمُوعُ».

(١) انظر المرجع السابق، والجويني في الإرشاد (ص ١٩٣).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) المراد: القاضي الباقلاني في شرح لمع الأشعري؛ فقد جاء في ترتيب المدارك في ترجمة القاضي الباقلاني - بعد أن ذكر مناظرته في مجلس عضد الدولة - قال: «أخذ عنه إذ ذاك أبو عبد الرحمن السلمي وجماعة من أهل شيراز، وقرأوا عليه شرح اللعَم»، وذكر الحسين بن محمد بن فيرة في فهرست القاضي أبي بكر بن الطيب كتابه شرح اللعَم، ذيل التمهيد (ص ٢٥٧)، لكن قد يعكر على هذا المعنى تعبير أبي القاسم هاهنا عنه بالأستاذ أبي بكر وليس من عادته التعبير عن القاضي بالأستاذ! بل الأستاذ أبو بكر في إطلاق المتكلمين يراد به ابن فورك، ولم أقف لابن فورك في مؤلفاته على شرح اللعَم.

أَوْ قَالَ: « الْمَفْهُومُ الَّذِي يُعِيدُ مَعَانِي الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ مُوَاضَعَةٍ ».

فَنَبَتْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ أَتَمَّتِنَا: جِنْسٌ بِنَفْسِهِ ذُو حَقِيقَةٍ، فَبِحَقِيقَتِهِ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ: مِنَ الْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالنَّظَرِ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ.

وَعِنْدَ مُحَالَفَتِنَا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ: لَيْسَ الْكَلَامُ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَلَا كَلَامًا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ بِالْمُوَاضَعَةِ، حَتَّى لَوْ تَوَاضَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ فِي التَّفَاهُمِ عَلَى غَيْرِ الْعِبَارَاتِ؛ كَنَفَرَاتٍ مَثَلًا، أَوْ إِشَارَاتٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ مِمَّا يُفْرَضُ التَّوَاتُؤُ عَلَى كَوْنِهِ عِلْمًا، لَحَلَّتْ مَحَلَّ الْعِبَارَاتِ فِي الْإِفَادَةِ، وَلَكَانَ ذَلِكَ الْكَلَامَ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَا هِيَ الْكَلَامُ، وَكَشَفْنَا عَنْ حَقِيقَتِهِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَبَلَاغٌ، وَبَيَّنَّا أَنَّ سَبِيلَ إِبْثَاتِهِ كَسَبِيلِ إِبْثَاتِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَكَسَبِيلِ إِبْثَاتِ الْقُدْرَةِ زَائِدَةً عَلَى الْحَيَاةِ [ ٧٥ ب ] عَلَى مَنْ يَخُكِّمُ بِاتِّحَادِهَا.

وَمَنْ قَضَى بِالِاتِّحَادِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، قَضَى الْعَقْلُ بِالتَّعَدُّ فِيهِمَا فَسَبِيلُ إِبْثَاتِ الْعَدَدِ: إِمَّا إِبْثَاتُ تَحْقِيقِ التَّغَايُرِ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَقْدِيرِ التَّغَايُرِ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يُغَايِرُ نَفْسَهُ، فَهَهُمَا أَمْكَنُ مُقَارَنَتُهُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ إِمَّا بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ بِقَدَمٍ تَحَقُّقِ التَّغَايُرِ، وَقَدْ يُمَكِّنُ إِبْثَاتُ التَّعَدُّ بِالْجَدْوَى وَالْفَائِدَةِ إِنْ وَجَبَ تَلَازُمُهُمَا.

وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى التَّعَدُّ بِاخْتِلَافِ الْعِبَارَةِ عَنْهُمَا أَوْ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا؛ فَإِنَّ الصَّبْغَةَ الَّتِي نُصِبَتْ عَلَمًا ذَالًا عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي فِي النَّفْسِ غَيْرِ الصَّبْغَةِ الَّتِي فُرِضَتْ ذَالًا عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي فِي النَّفْسِ.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْثَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ:

لِلْأَمْرِ: اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ.

وَلِلنَّهْيِ: اقْتِضَاءُ التَّرْكِ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَالْعَاقِلُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ، وَإِنْ تَصَرَّمَ صَوْتُهُ وَانْقَضَتْ عِبَارَتُهُ وَخَرُوفُهُ إِذَا كَانَ مُصَمِّمًا عَلَى اقْتِضَائِهِ وَدُعَائِهِ، وَاقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ أَمْرٌ وَدُعَاءٌ إِلَى الْفِعْلِ.

وَالْأَمْرُ كَلَامٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ وَجْدَانَ هَذَا الْإِقْتِضَاءِ مِنَ النَّفْسِ كَانَ جَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ، وَبِمَثَابَةِ مَنْ أَنْكَرَ وَجْدَانَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَرُبَّمَا لَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ حَاضِرًا وَهُوَ يُرِيدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ



الطَّاعَةِ مِنْهُ، وَيُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ تَوْجِيهِ الْخِطَابِ عَلَيْهِ وَإِفْهَامُهُ مَعْنَى الْإِيجَابِ إِذَا حَضَرَ: إِمَّا بِعِبَارَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ رَمَزٍ، أَوْ إِشَارَةٍ، عَلَى حَسَبِ مَا وَقَعَ الْأَصْطِلَاحُ بَيْنَهُمَا فِي التَّفَاهُمِ.

ثُمَّ هُوَ يَفْرُقُ بَيْنَ مَا يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالطَّلَبِ، وَيَبَيِّنُ تَرْوِيرَهُ وَتَقْدِيرَهُ الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ وَإِفْهَامِهِ إِيَّاهُ بِصَرْبٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ هُوَ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ فَتَوَهَّمْتُمُوهَا كَلَامًا، أَوْ اعْتِقَادَ طَّاعَةٍ فَظَنَّهُ كَلَامًا.

قُلْنَا: أَمَّا وَجْدَانُ النَّفْسِ لِلْإِقْصَاءِ فَلَا خَفَاءَ بِهِ، وَمَا ادَّعَيْتُمْ فِي الَّذِي يَجِدُهُ إِرَادَةُ الْإِمْتِثَالِ فَبَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ:

مِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ بِمَا لَا يُرِيدُ كَوْنَهُ؛ لِيُغَرِّضَ لَهُ، فَرُبَّمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِأَنَّكَ لَوْ أَمَرْتَ عَبْدَكَ

(١) الكلام النفسي من المسائل الكلامية التي ظهرت في آراء ابن كلاب وتابعته عليها المدرسة الأشعرية؛ لحل مشكلة الصفات الاختيارية وقيامها بالله تعالى؛ حيث واجهتهم مشكلة التناقض والاضطراب بين القول بقدم الكلام وأحدثته على مذهبهم مع إمكان وحدوث وتعدد متعلّقه؛ من المخاطبين بالأوامر والنواهي، وانظر في أدلتهم: اللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإنصاف (ص ١٠١، ١٠٩) وتوسع جدًا في ذكر أدلة الأصحاب على إثباته، والأبكار (١/ ٣٥٣) وناقش فيه أدلة الأصحاب في إثبات الكلام النفسي وضعفها واعتمد غيرها، غاية المرام (ص ٨٨)، والأحكام له (٣/ ٦٥)، والمحصل (ص ١٨٤)، والكامل (١٠١/ ب، ١٠٣/ أ).

وفي الاعتراض على الكلام النفسي وإنكاره انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ١٥)، التسعينية وهو مؤلف خصّصَ لمناقشة فكرة الكلام النفسي والجواب عنها، تجريد الاعتقاد (ص ٦٠، ٦٢)، والجلي: أنوار الملكوت في شرح الياقوت (ص ١٣٩)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (٢/ ٥٨٤، ٦٠٦) وفيه بحث جريء للشيخ محمد عبده - كما عبر بذلك الأستاذ سليمان دنيا - في توهين القول بالكلام النفسي وترجيح القول بأن المتكلم من فعل الكلام وفقًا لمذهب المعتزلة.

ومن الحق: أن إيرادات الشيخ محمد عبده على الكلام النفسي من القوة بمكان، وإن نوزع فيما توصل إليه من ترجيح كون المتكلم من فعل الكلام.

وأيضًا: يلاحظ على الشيخ محمد عبده في رسالته في التوحيد ملاحظتان في هذه المسألة تشيران على استحياء إلى خروج الشيخ عن مذهب الأشاعرة في مسألة الكلام وهاتان الملاحظتان هما:

الملاحظة الأولى: أنه لم يُعَدَّ صفةً الكلام ضمن صفات المعاني السبع التي يثبتها الأشاعرة؛ بل أدرج صفة الكلام ضمن الصفات السمعية؛ التي جاء ذكرها على لسان الشرع ولا يحيلها العقل إذا حملت على ما يليق بواجب الوجود<sup>(٢)</sup>، ولعله لم يسبق إلى عد صفة الكلام من الصفات الخبرية السمعية، لا الصفات المعنوية الذاتية.

الملاحظة الثانية: عبارة قالها خلال حديثه عن صفة الكلام تشي بمذهب المعتزلة في الكلام؛ حيث قال: «وليس في القول بأن الله أوجد القرآن!! بدون دخل لكسب بشر في وجوده - ما يمس شرف نسبته؛ بل ذلك غاية ما دعا الدين إلى اعتقاده؛ فهو السنة، وهو ما كان عليه النبي وأصحابه، وكل ما خالفه فهو بدعة وضلالة. التوحيد (ص ٦٥، ٦٦).

أَوْ وَلَدَكَ خَمْسَ خِصَالٍ، فَإِنَّهُ يَتَكَاسَلُ فِيهَا وَلَا يَنْشُطُ لِامْتِنَالِهَا، وَلَوْ أَمَرْتُهُ بِعَشْرِ خِصَالٍ، ثُمَّ خَفَفْتُ عَنْهُ وَحَطَطْتُ عَنْهُ خَمْسًا فَإِنَّهُ يُبَادِرُ إِلَى طَاعَتِكَ، فَإِذَا أَمَرَهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - بِعَشْرِ خِصَالٍ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ امْتِنَالَ جَمِيعِهَا.

وَهَذَا الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ لَعَلَّ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا جَرَى لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ مِنَ الْأَمْرِ بِخَمْسِينَ صَلَاةً مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُرْزَ إِلَّا الْخَمْسَ.

وَكَذَلِكَ لَرُدِّعَ إِلَى سُلْطَانِ الْبَلَدِ أَنَّ فَلَانًا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي تَأْدِيبِ غِلْمَانِهِ وَعَبِيدِهِ مِنْ غَيْرِ جَنَايَةٍ تَصْدُرُ مِنْهُمْ، وَاسْتَحْضَرَهُ السُّلْطَانُ وَعَاتَبَهُ عَلَيْهِ؛ فَيَقُولُ - مُعْتَذِرًا أَوْ مُتَعَلِّلًا -: إِنَّمَا أُؤَدِّبُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْصُونَنِي، وَيُخَالِفُونَنِي فِي أَوْامِرِي، فَيَتَّبِعُهُ السُّلْطَانُ وَلَا يُصَدِّقُهُ فِي عُذْرِهِ، فَرَامَ تَحْقِيقَ مَقَالِهِ وَقَالَ: هُوَ ذَا اسْتَحْضَرَهُمْ وَأَوْجَهُ عَلَيْهِمْ أَمْرًا بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا خَالَفُونِي وَعَصَوْا أَمْرِي، اسْتَبَانَ لِلْمَلِكِ صِدْقِي، فَإِذَا اسْتَحْضَرَهُمْ وَأَمَرَهُمْ أَوْ نَهَاَهُمْ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُرِيدُ مِنْهُمْ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنْ يُخَالِفُوهُ وَلَا يُطِيعُوهُ تَمْهِيدًا لِعُذْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ: مَا يَصْدُرُ مِنْهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

قُلْنَا: هَذَا جَحْدٌ لِلْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعُوا قَوْلَهُ وَأَمَرَهُ مِنَ الْحَاضِرِينَ فَهَمُّوا مِنْهُ الْأَمْرَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ كَمَا كَانُوا يَقْهَمُونَهُ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ، وَإِنَّمَا يَتَمَهَّدُ عُذْرُهُ إِذَا كَانَ أَمْرُهُ جَارِمًا لَا تَرَدُّدٌ فِي فَحْوَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ سَلَمْنَا لَكُمْ أَنْ قَوْلُهُ: «افْعَلْ»: دَلَالَةٌ تَقْتَضِي مَذْلُومًا لَا اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ، فَلَا مَذْلُولَ لَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ فَإِنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْإِمْتِحَانَ، وَقَرَّرُوا هَذَا بِأَنْ قَالُوا: صِغَةُ الْإِيجَابِ تَقْتَرِنُ بِهَا إِرَادَةُ الْإِمْتِنَالِ فِي الْغَايَةِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَعْرِى عَنْهَا فِي حَالٍ، جَازَ أَنْ يَعْرِى عَنْ طَلَبِهِ امْتِنَالًا؛ لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلصُّورَةِ وَبَيْنَ حَالَةِ الْإِمْتِحَانِ.

قُلْنَا: الصَّبْغُ إِنَّمَا وَضِعَتْ لِلْإِنْبَاءِ عَنِ الْمَعَانِي الَّتِي فِي النَّفْسِ، فَإِذَا دَخَلَتْ الصِّغَةُ عَلَى مَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَلْيَدُلُّ مِثْلُهَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَوْ سَاعَ ثُبُوتُ صِغَةِ لَا مَذْلُولَ لَهَا، بَطَلَ كَوْنُهَا دَلَالَةً، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقَوْلِ اللَّفْظِيِّ إِنْسَاءُ صِغَةِ الْأَمْرِ مَعَ تَجَرُّدِهَا عَنِ الْقَرَائِنِ الْمُشْعِرَةِ بِإِرَادَةِ الطَّاعَةِ [١/٧٦]، لَا يَمْتَنِعُ فِي كَلَامِ النَّفْسِ وَجُودُ الْإِقْتِضَاءِ وَالْإِيجَابِ مُجَرَّدًا عَنْ إِرَادَةِ الطَّاعَةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ كَلَامًا بِنَفْسِهَا وَجِنْسِهَا إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِإِفْهَامٍ مَعْنَى.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ لِمَنْ يُخَاطَبُهُ: أَفَعَلْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَهَذِهِ الصِّعَةُ مُبَيَّنَةٌ عَنْ مَعْنَى دَالَّةٍ عَلَيْهِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَتَحْنُ نَدْعِي أَنَّ مَذْلُولَهَا هُوَ الْاِقْتِضَاءُ وَالْإِجَابُ، وَخُصُومُهَا يَدْعُونَ أَنَّ الْمَذْلُولَ هُوَ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ، فَإِذَا أَعْيَاهُمْ تَقْدِيرُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ دُونَ إِرَادَةِ الطَّاعَةِ بَطَلَ دَعْوَاهُمْ رَأْسًا. وَدَعْوَاهُمْ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ صَرْبٌ مِنَ الْإِعْتِقَادِ.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: « أَفْعَلْ » تَرْجَمَهُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَدَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ تَرْجَمَةً عَنِ اعْتِقَادٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ جَهْلِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ فِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: « انْطَلِقْ »: طَلَبَ الْانْطِلَاقِ، لَا الْعِلْمَ بِالْانْطِلَاقِ، وَلَا الْإِرَادَةَ، وَلَا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِهِ إِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: قُمْ أَوْ يَعْتَقِدْهُ، وَهَذَا جَوَابٌ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ مَا سَيَبِيئُهُ وَيُظْهِرُهُ مِنَ الْعِبَارَةِ، وَتَصْوِيرِ نَظْمِهَا.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ يُذَكِّرُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً بَيْنَ الْإِجَابِ الَّذِي فِي نَفْسِهِ، وَبَيْنَ تَقْدِيرِ دَلَالَتِهِ لِلْمُخَاطَبِ عَلَيْهِ لِيَفْهَمَهُ.

ثُمَّ مَا أَشْرَرْتُمْ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ، وَكُلُّ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَفِي النَّفْسِ عَنْهُ كَلَامٌ هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ لَا يُجَحِّدُ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ وَجْدَانُ أَمْرٍ لَا زِمَ وَطَلَبِ بَاتٍ، وَهُوَ تَرْجَمَةُ لِقَوْلِهِ الْجَارِمِ: « أَفْعَلْ »، ثُمَّ هُوَ يَحْدُثُ فِي نَفْسِهِ، وَيُفَكِّرُ فِي كَيْفِيَّةِ إِعْلَامِ الْمَأْمُورِ بِمَا يَأْمُرُهُ بِهِ؟ وَالْعَاقِلُ يُذَكِّرُ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ إِرَادَةٌ لِتَضْيِيرِ: « أَفْعَلْ » أَمْرًا وَتَمْيِيزِهِ عَنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ.

وَتَحْنُ قَدْ اجْتَنَبْنَا عَنْ هَذَا، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْعَاقِلَ يُذَكِّرُ تَفْرِقَةً بَيْنَ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ وَالطَّلَبِ الْبَاتِ، وَبَيْنَ مَا يَقْدَرُهُ فِي نَفْسِهِ وَيُزَوِّرُهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ هَذِهِ الْإِرَادَةُ الَّتِي أَشْرَرْتُمْ إِلَيْهَا، إِنْ ثَبَّتَتْ، فَإِنَّمَا ثَبَّتْ مَعَ اللَّفْظِ أَوْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ بِرَمَانٍ، وَإِذَا تَصَرَّمَتِ اللَّفْظَةُ اسْتَحَالَ اسْتِمْرَارُ الْإِرَادَةِ فِي فِعْلِهَا، وَتَضْيِيرِهَا أَمْرًا، وَالَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ مِنَ الْاِقْتِضَاءِ الْجَارِمِ قَدْ يَسْتَمِرُّ مَعَ تَصَرُّمِ اللَّفْظِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يُرَادُ، بَلْ يُتْلَهْفُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الَّذِي يَجِدُهُ إِلَّا تَلَهُّفًا عَلَى مُنْقَضٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا هُوَ  
إِجَابٌ نَاجِزٌ وَتَرْجَمَةٌ تَرْجَمَةُ طَلَبٍ مَخْضٍ.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ لِحُصُومِنَا الْمُثْبِتِينَ لِلنَّظَرِ: لَيْسَ النَّظَرُ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِرَادَةٌ عِلْمٌ بِالْمَنْظُورِ  
فِيهِ، أَوْ صَرْبٌ مِنَ الْإِعْتِقَادِ.

فَلَا يَنْفَصِلُونَ عَنْ ذَلِكَ، مِمَّا يُوَضِّحُ كَوْنَ النَّظَرِ رَائِدًا عَلَى الْإِرَادَةِ وَالْإِعْتِقَادِ أَوْ حَدِيثِ  
النَّفْسِ - إِلَّا وَسَّيْلُهُمْ يَطْرِدُ لَنَا فِي إِبْثَاتٍ غَرَضِنَا.

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ فِي إِبْثَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَشَارَ إِلَى عَبْدِهِ بِأَمْرٍ، وَأَفْهَمَ ذَلِكَ عَنْ  
مُواضِعَةٍ تَقَدَّمَتْ، وَذَلِكَ تِلْكَ الْإِشَارَةُ لِلْعَبْدِ عَلَى الْإِجَابِ؛ فَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ، وَلَا إِجَابَ  
إِلَّا مَعَ تَقْدِيرِ أَمْرٍ مِنَ الْمَوْجِبِ، وَلَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهَا حَرْفٌ  
وَلَا صَوْتُ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ: الْإِشَارَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَرَفَعَ الرَّأْسِ وَكَسَرَ الْحَاجِبِ -  
لَيْسَتْ كَلَامًا، فَلَا وَجْهَ إِلَّا تَقْدِيرُ أَمْرٍ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وَعَصَّدُوا ذَلِكَ بِأُمُورٍ سَمْعِيَّةٍ: مِنْهَا أَنَّ الْأَخْرَسَ وَالَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِبَارَةِ يَنْفَعُ طَلَاقُهُ  
وَعَتَاقُهُ وَيَبْعُهُ وَفَسَحُهُ وَإِيمَانُهُ وَكُفْرُهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْفِهِ وَلَعَانِهِ وَشَهَادَتِهِ، فَتَفَرَّضُ الْكَلَامُ فِي  
طَلَاقِهِ فَنَقُولُ:

إِنَّمَا يَقَعُ طَلَاقُهُ بِتَقْدِيرِ نُطْقٍ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ إِرَادَةُ الطَّلَاقِ لَا تُوقِعُ الطَّلَاقَ إِجْمَاعًا، وَكَذَلِكَ  
الْكَلَامُ فِي بَيْعِهِ وَعَتَاقِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ فِي النَّفْسِ كَلَامٌ لَوَقَعَ بِذَلِكَ طَلَاقُ النَّاطِقِ، إِذَا جَزَمَ فِي نَفْسِهِ طَلَاقًا وَإِنْ  
لَمْ يُعَبِّرْ عَنْهُ.

قُلْنَا: قَدْ صَارَ أَصْحَابُ مَالِكٍ إِلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا جَزَمَ فِي نَفْسِهِ طَلَاقًا وَقَعَ.  
وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رحمته الله أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ وَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِكُلِّ نُطْقٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ بِمَا  
ظَهَرَ وَانْتَشَرَ.

(١) في الأصل: منقضي، وما أثبت هو الصواب؛ إذ لا تعريف ولا إضافة تقتضي إثبات بقاء الاسم المنقوص.

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٨).

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ بَائِنٌ، وَلَمْ يَنْوِ بِهِ طَلَاقًا لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، نَجَرَ الطَّلَاقُ [٧٦/ب] وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَضْلًا بَيْنَ التَّصْرِيحِ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ. وَكَمَا جازَ الْفَضْلُ بَيْنَ قَوْلٍ وَقَوْلٍ، جازَ الْفَضْلُ فِي حَقِّ الْمُعْبَّرِ بَيْنَ مَا يُظْهِرُهُ، وَبَيْنَ مَا لَا يُظْهِرُهُ، فَإِذَا عَجَزَ عَنِ إِظْهَارِ مَا فِي النَّفْسِ بِالْعِبَارَةِ اكْتَفَى بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «لَوْ أَشَارَ النَّاطِقُ إِشَارَةً الْأَخْرَسِ وَقَعَ طَلَاقُهُ، وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا، وَأَشَارَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ وَقَعَ الثَّلَاثُ»<sup>(١)</sup>. فَقَدْ وَضَحَ أَنَّا لَمْ نَشْرِطِ التَّعْبِيرَ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَلَكِنْ شَرَطْنَا إِظْهَارَ مَا فِي الضَّمِيرِ إِمَّا بِعِبَارَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا.

وَدَهَبَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ<sup>(٢)</sup> وَأَبُو عَيْسَى الْوَرَّاقُ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُمَا إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا فِي إِنْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ، وَقَالَا: «إِنَّ الْعِبَارَاتِ مُخْتَلِفَةً حَسَبَ اخْتِلَافِ اللُّغَاتِ، وَالْمَعْنَى الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِإِخْدَى اللُّغَتَيْنِ هُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِاللُّغَةِ الْأُخْرَى؛ فَإِنَّ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَبَرِ وَاحِدٌ، لَا يَتَفَاوَتْ يَتَفَاوَتْ اللُّغَاتُ، وَلَا يَتَزَايَدُ وَلَا يَتَنَاقَضُ، فَعِلْمُ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَتَزَايَدُ وَلَا يَتَفَاوَتْ يَتَفَاوَتْ يَتَفَاوَتْ اللُّغَاتِ غَيْرَ الَّذِي يَتَفَاوَتْ وَيَتَزَايَدُ، وَالَّذِي يَقُومُ بِنَفْسِ الْعَرَبِيِّ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ مِثْلُ مَا يَقُومُ بِنَفْسِ الْعَجَمِيِّ وَالتُّرْكِيِّ وَالْهِنْدِيِّ، وَعِبَارَةُ كُلِّ وَاحِدٍ تُخَالِفُ عِبَارَةَ الْآخَرِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ هُوَ مَا قَامَ بِالنَّفْسِ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ وَالْخَبَرُ؛ فَإِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْعِبَارَةِ وَالْكِتَابَةِ وَالْإِشَارَةِ

(١) من القواعد الفقهية المقررة عند الفقهاء أن الإشارة تقوم مقام العبارة؛ لا سيما عند العجز عن العبارة، وانظر مسألة إشارة الأخرس وقيامها مقام عبارته في: البجيرمي على الخطيب (٤٩٧/٣)، وحاشيته على شرح المنهج (٨/٤).

(٢) أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق البغدادي المعروف بابن الراوندي، ولد سنة (٢٠٥هـ)، ملحد صنف التصانيف في الخط على ملة الإسلام؛ فصنف: التاج في الرد على الموحدين، وبعث الحكمة في تقوية القول بالاثنتين، والدامغ في الرد على القرآن، والفريد في الرد على الأنبياء، وله: الأسماء والأحكام، خلق القرآن، فضائح المعتزلة، توفي سنة (٢٩٨هـ). انظر: رسالة الغفران (ص ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٢)، والإمتاع والمؤانسة (٧٨/٢)، والفهرست (ص ٥٧، ٩٤)، واللسان (٣٢٣/١)، والنجوم الزاهرة (١٧٥/٣)، والشذرات (٢٣٥/٢)، وهدية العارفين (١/٥٥)، والأعلام (٢٣٩/٥)، ومعجم المؤلفين (٣٢٢/١)، وسزكين (٤٠٤/٢).

(٣) أبو عيسى محمد بن هارون الوراق، كان صديقاً لابن الراوندي وأستاذاً له، اهتم بالإلحاد والزندقة ومذهب أصحاب الاثنين، توفي سنة (٢٩٧هـ) له من التصانيف: المقالات، والرد على الفرق الثلاث من النصاري، والمجالس. انظر: الانتصار (ص ٢١٩، ٢٢٧)، والفهرست (ص ٣٣٨)، واللسان (٤٦٧/٥)، والمعتزلة (ص ١٩٧)، وبروكلمان (٣٠/٤)، وسزكين (٤٠٣/٢).

إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامًا تَوْشَعًا وَمَجَازًا؛ كَمَا يُسَمَّى مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ عِلْمًا، وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ قُدْرَةً»:

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ هُوَ الْقَاطِعُ فِي إِبْنَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ، وَهُوَ بَيَانُ مَا قَدَّمَناهُ مِنْ أَنَّ صَاحِبَ الْعِبَارَةِ إِنَّمَا يَقْصِدُ بِعِبَارَتِهِ إِفْهَامَ الْمُخَاطَبِ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ.

وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْعِبَارَةَ تَرْجَمَةُ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى، وَإِذَا بَطَلَ كَوْنُ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَدَاءً تَعَيَّنَ كَوْنُهُ أَمْرًا جَازِمًا فِي النَّفْسِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ عَرَضًا: أَنَّ يَكُونَ هُوَ الْإِيجَابُ بِنَفْسِهِ؛ فَإِنَّ صُورَةَ اللَّفْظِ فِي إِرَادَةِ الْإِيجَابِ كَصُورَةِ اللَّفْظِ فِي إِرَادَةِ الْإِسْتِحْبَابِ؛ إِذْ هُوَ أَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعةٌ صَرْبًا مِنَ التَّقْطِيعِ، وَالْأَصْوَاتُ لَا تَخْتَلِفُ فِي انْقِسَامِ جِهَاتِ الْإِحْتِمَالَاتِ عَلَى قَطْعٍ؛ فَلَزِمَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ الْإِيجَابَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ يَتَمَيَّزُ بِخَاصَّةٍ وَصِفَةٍ عَنِ الْإِسْتِحْبَابِ الْهَاجِسِ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ يَغْتَوِرُ عَلَيْهَا الدَّلَالَاتُ وَالْعِبَارَاتُ.

وَنَحْنُ نَقُولُ لِحُصُومِنَا: قَوْلُ الْقَائِلِ: افْعَلْ: إِذَا كَانَ إِيجَابًا بِمَاذَا صَارَ إِيجَابًا، وَهُوَ يَصْلُحُ لِلنَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِالْإِرَادَةِ:

قُلْنَا: قَوْلُهُ: افْعَلْ - وَهُوَ مُوجِبٌ - بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: افْعَلْ، وَهُوَ نَادِبٌ، وَالْقَوْلَانِ مُتَمَاثِلَانِ، فَلَوْ كَانَتِ الْإِرَادَةُ تَثْبُتُ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ صِفَةً، لَتَمَيَّزَ الْقَوْلُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِاخْتِلَافِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلْزَمْتُمُونَا فِي رَأْيِكُمْ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى مَا فِي النَّفْسِ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الْإِيجَابِ يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ عَنِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

قُلْنَا: الدَّلَالَةُ تَحْتَمِلُ مَا لَا يَحْتَمِلُ الْمَدْلُولُ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ تَمَيُّزُ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى نَفْسِ وَأَصْوَاتِ، وَلَكِنْ إِذَا افْتَرَقَتِ الْقَرَائِنُ بِالْأَلْفَاظِ وَشَهِدَتِ الْأَصْوَاتُ، اضْطَرَّ الْمُخَاطَبُ إِلَى دَرْكِ مَقْصُودِ اللَّافِظِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَصْوَاتِ لَيْسَتْ مِنَ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمُخَالَفِينَ، وَالصَّيْغَةُ لَا تَتَغَيَّرُ وَلَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ، بَلْ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: صِفَةُ الْإِيجَابِ تَتَمَيَّزُ بِنَفْسِهَا عَنْ صِفَةِ النَّدْبِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِجُمْلَتِهَا عَلَى ثُبُوتِ الْمَدْلُولِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ

أَمْرًا مُسْتَقِيلًا مُمْتَزًّا عَنْ غَيْرِهِ، فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي مَدَارِكِ الْعُقُولِ.

وَأِنْ رَجَعْنَا لِلْإِطْلَاقِ وَأَهْلِ اللِّسَانِ: عَرَفْنَا قَطْعًا أَنَّ الْعَرَبَ تُطْلِقُ كَلَامَ النَّفْسِ، وَتَقُولُ: كَانَ فِي نَفْسِي كَلَامٌ، وَزَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا، وَقُلْتُ فِي نَفْسِي، وَاسْتَهَارَ ذَلِكَ يُغْنِي عَنْ الْإِسْتِهَادِ عَلَيْهِ بِنَثْرِ نَائِرٍ أَوْ شِعْرِ شَاعِرٍ.

وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ ﴾ [المجادلة: ٨].

وَقَالَ: ﴿ يُخَفُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ ﴾، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قَاتَلْنَا هَهُنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وَقَالَ: ﴿ يَقُولُونَ يَا فَوْهَهُمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وَقَالَ الْأَخْطَلُ<sup>(١)</sup>:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا  
وَهُوَ مِمَّنْ يُخْتَجُّ بِشِعْرِهِ<sup>(٢)</sup>، [٧٧/١] وَكَانَ مُتَنَصِّرًا.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: « زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا، فَسَبَقَنِي إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ »<sup>(٣)</sup>.

(١) الأخطل: من فحول الشعراء في الدولة الأموية، كان مختصًا بالخليفة عبد الملك بن مروان، مات سنة ٩٠ هـ.

(٢) انظر: شعر الأخطل (ص ٨٠٥) طبعة دار الشروق، وبعده:

لَا يُفْجِبُكَ مِنْ خَطْبِ قَوْلِهِ  
حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْبَيَانِ أَصْبَلًا

واشتهر هذا البيت في استدلالات الأشاعرة على إثبات الكلام النفسي، انظر: الإنصاف (ص ١٠٥)، وتمهيد الأوائل (ص ٢٨٤)، والإرشاد (ص ١٠٨)، ولمع الأدلة (ص ١٠٤)، والاقتصاد (ص ٩٥)، وقواعد العقائد (ص ١٨٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣٢٣)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٢)، والأبكار (١/٣٩٣)، وغاية المرام (ص ٩٧)، وحز الغلاصم (ص ٩٢)، والفصل (٣/٢١٩)، وشرح الطحاوية (ص ١٢١).

واعترض الطوسي على الاحتجاج بهذا البيت بأنه استدلال ركيك؛ وهو يقتضي أن يقال للأخرس متكلم؛ لكونه بهذه الصفة؛ تلخيص المحصل (ص ١٧٤)، والزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٣٢٧).

واعترض عليه كذلك صاحب ابن الجوزي في الإيضاح لقوانين الاصطلاح (ص ٢٤٨) بأنه ليس عربيًا محضًا، وإن سلم فمعناه أن المقصود من الكلام ما يحصل معناه في القلب فلا يلزم منه إثبات كلام النفس.

وقال اليوناني في ذيل مرآة الزمان: ومن زعم أن هذا الشعر للأخطل التغلبي فقد أخطأ، وفيه البيت الذي استشهدت به الأشعرية على حقيقة الكلام على ما أنشده وهو:

إِنَّ الْبَيَانَ مِنَ الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا  
جُعِلَ اللِّسَانُ لِمَا يَقُولُ رَسُولًا

ورواه الأشعرية:

إن الكلام من الفؤاد وإنما  
جعل اللسان على الفؤاد دليلًا

(٣) قال عمر رضي الله عنه هذه المقالة يوم سقفة بني ساعدة بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة عندما اجتمعوا لينظروا أمر الخلافة =

فَقَدْ وَضَحَ عَقْلًا أَوْ يَقِينًا وَسَمِعَا أَنَّ فِي النَّفْسِ كَلَامًا.

فَإِنْ قِيلَ: الْعَرَبُ تُسَمِّي الْأَلْفَاظَ الْمُفِيدَةَ كَلَامًا؛ وَقَالَ أَهْلُ النَّحْوِ: « الْكَلَامُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى «، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ أَرْبَابِ اللِّسَانِ، وَاشْتِهَارُهُ يُغْنِي عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُونَ: سَمِعْتُ كَلَامًا، وَأَذْرَكْتُ كَلَامًا فَأَلْفَيْتُهُ جَزْلاً فَصِيحًا.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: « فَالْعِبَارَةُ الْمَرْضِيَّةُ أَنَّ الْعِبَارَاتِ تُسَمَّى كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ أَيْضًا كَلَامٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مَا يَذَرُّ تَشْغِيبَ الْمُخَالِفِينَ، فَإِذَا قَالَ أَهْلُ اللِّسَانِ: كَلَامٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ جَزْلٌ مَسْمُوعٌ عَنَّا بِهِ الْعِبَارَاتِ، وَإِنْ قَالُوا: قُلْتُ فِي نَفْسِي، وَحَدِيثٌ فِي نَفْسِي، يَعْنون بِهِ كَلَامَ النَّفْسِ، فَقَدْ قُلْنَا بِمُوجِبِ مَا قَالُوهُ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ أَنَّهُ لَا كَلَامَ إِلَّا الْعِبَارَاتُ الْمَسْمُوعَةُ، بَلْ نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ كَلَامٌ، وَهَذَا لَا يَنْفِي كَوْنَ غَيْرِهِ كَلَامًا.

وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: حَدِيثُ النَّفْسِ يُسَمَّى كَلَامًا تَوْشَعًا وَمَجَازًا بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: بَلِ الْكَلَامُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ كَلَامُ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ بِجَنْسِهِ وَعَيْنِهِ، وَالْعِبَارَاتُ تُسَمَّى كَلَامًا لِأَنَّهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ بِالْمُوَاضَعَةِ؛ كَمَا حَكَيْنَا عَنْ ابْنِ الرَّائِدِيِّ وَغَيْرِهِ <sup>(١)</sup>، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُفْنِعَةٌ فِي إِبْنَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ.

وَأَمَّا مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ: مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ دَالٌّ عَلَى أَغْرَاضٍ صَحِيحَةٍ، فَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ:

مِنْهَا: أَنَّ الْحَدَّ مَا يَخْوِي آحَادَ الْمَحْدُودِ، وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ قَدْ يَكُونُ كَلَامًا مُفِيدًا؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَمَرْتَ مِنْ « وَفَى يَفِي »، « وَوَشَى يَشِي »، « وَوَعَى يَعِي »، قُلْتَ: ق، و: ع، و: ش، فَهَذَا كَلَامٌ وَلَيْسَ بِحُرُوفٍ <sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: ذَلِكَ إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامًا إِذَا وُصِلَ بِهِاءِ الْإِسْتِرَاحَةِ، فَقِيلَ: « قِه »، « وَ » شِه »، « وَ » عِه » <sup>(٣)</sup>.

= بعد النبي ﷺ انظر القصة في صحيح البخاري: كتاب الفضائل، باب: فضل أبي بكر، وأحمد في مسند ابن عباس حديث السقيفة.

(١) انظر فيما تقدم (ل ٧٦/ ب).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٠٧).

(٣) انظر: الأصول الخمسة (ص ٥٢٨)؛ واعتراض على هذا التعريف للصوت واعتمد تعريف الكلام بأنه: =



قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا كَلَامٌ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ وَوَصْلِهِ دُونَ هَاءِ الْإِسْتِرَاحَةِ<sup>(١)</sup>.  
وَلَا مَعْنَى لِلتَّقْيِيدِ بِالْإِفَادَةِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ فَأَفَادَ، وَتَكَلَّمَ فُلَانٌ فَمَا أَفَادَ؛ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُفِيدِ قَدْ يُسَمَّى كَلَامًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا مَعْنَى لِلْحُرُوفِ إِلَّا الْأَصْوَاتُ الْمُقَطَّعَةُ، فَلَا مَعْنَى لِتَكْرِيرِهَا، وَالْحُدُودُ يَتَوَقَّى فِيهَا التَّكْرِيرُ؛ فَإِذَا قَالُوا: حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ، فَتَقْدِيرُهُ: أَصْوَاتٌ وَأَصْوَاتٌ. وَإِذَا حَدَّثُوا الْحُرُوفَ قِيلَ لَهُمْ: الْأَصْوَاتُ الْمُتَقَطَّعَةُ لَا تُفِيدُ لَأَنْفُسِهَا مَا لَمْ يُصْطَلَحَ عَلَيْهَا.

وَإِنْ اِكْتَفَيْتُمْ بِذَلِكَ بَلَزْكُمْ عَلَى مَسَاقَةٍ تَسْمِيَةِ نَقَرَاتٍ عَلَى أَوْتَارٍ مُصْطَلَحٍ عَلَيْهَا كَلَامًا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي مَنَعَ أَنْ تَكُونَ الْحُرُوفُ الْمُرْتَبَةُ عَلَى نَظْمٍ مَخْصُوصٍ كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؟

قُلْنَا: قَدْ يَقُولُ هَذَا لِلتَّشْغِيبِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا كَلَامًا فَيَقُولُ: الْحُرُوفُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْمَخَارِجِ أَيْضًا؛ فَيَقَالَ: حَرْفٌ شَفَوِيٌّ، وَحَرْفٌ حَلْقِيٌّ، أَوْ لَهَوِيٌّ، فَلَوْ كَانَ الْحَرْفُ كَلَامًا، لَكَانَ مَنْسُوبًا إِلَى الْمَخَارِجِ أَيْضًا، فَيَقَالَ: كَلَامُ الشَّفَةِ وَكَلَامُ الْحَلْقِ، وَلَمَّا لَمْ يُقَلْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ لَيْسَتْ كَلَامًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْحَرَكَةِ مَعْنَى النُّقْلَةِ وَكَانَتْ النُّقْلَةُ لِمَحَلِّهَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ لِمَحَلِّهَا<sup>(٢)</sup>.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْحُرُوفَ هِيَ الْأَصْوَاتُ، وَالْأَصْوَاتُ لِلْمَحَالِّ، بِخِلَافِ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ لِلْجُمْلَةِ. وَأَيْضًا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَوَاطَأَ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنْ يُصْدَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَرْفًا بَعْدَ حَرْفٍ، عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي إِذَا سَمِعَهُ السَّامِعُ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ مَسْمُوعِهِ إِذَا حَصَلَ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَبَيْنَ مَسْمُوعِهِ إِذَا حَصَلَ مِنْ وَاحِدٍ، فَيَلْزَمُ ثُبُوتُ كَلَامٍ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، أَوْ كَلَامٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَوْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَرْفٍ كَلَامًا.

ثُمَّ الْحَرْفُ فِي الْحَقِيقَةِ طَرَفُ جِسْمٍ، وَتَسْمِيَةُ الْأَصْوَاتِ حُرُوفًا تَوْشُّعٌ وَمَجَازٌ، وَإِذَا قُلْنَا:

= ما انتظم من حرفين فصاعدًا، أو ما له نظام من الحروف مخصوص. وانظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣١٧).

(١) انظر مثل هذا الاعتراض في: ابن الامير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٣ / ب).

(٢) انظر: أبو إسحاق الشيرازي: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٢).

العِبَارَاتُ كَلَامٌ فَلَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَةُ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمُتَنَظِّمَةِ الْجَيِّدَةِ الْمَعَانِي كَلَامًا؛ كَمَا تَسْمَى  
الْحَرَكَاتُ الْمُتَوَالِيَةُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ مَشْبَاهٍ أَوْ سَبَاحَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

أَمَّا الْكَلَامُ عَلَى أَبِي الْهَذَلِ وَالْجُبَّائِيِّ فَسَيَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكَرَامِيَّةُ: فَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ، وَقَالَ: «الْكَلَامُ: هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى تَرْتِيبِ  
الْحُرُوفِ الَّتِي إِذَا ثَبَتَتْ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ سُمِّيَتْ أَمْرًا، نَهْيًا، خَبْرًا، اسْتِخْبَارًا»، [٧٧/ب] ثُمَّ  
يَذْكُرُ لِلْقَوْلِ حَدًّا آخَرَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ: «هُوَ مَا يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ مُتَكَلِّمًا»<sup>(١)</sup>.

فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى أَصْلِكَ؛ إِذَا لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَائِلًا  
عَلَى أَصْلِكَ لَا عَلَى الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَائِلٌ بِالْقَائِلِيَّةِ.  
وَتَقُولُ: لَمْ يَزَلْ قَائِلًا<sup>(٢)</sup>، وَلَا تَقُولُ: لَمْ يَزَلْ لَهُ قَوْلٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ: حُرُوفٌ مُرْتَبَةٌ تَرْتِيبًا يُفِيدُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ بِهَا.

يُقَالُ لَهُ: أَيْضًا لَا يَصِحُّ عَلَى أَصْلِكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ كَلَامٌ عَلَى  
الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ، وَالْحَدُّ مَا يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ، وَيَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ.

فَإِنْ قَالُوا: حَدُّ الْكَلَامِ: الْحُرُوفُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، أَمْ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا.

فَلَا يَصِحُّ: لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَحْدُودٍ؛ فَإِنْ كَانَ كَلَامًا لِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ،  
فَلَا كَلَامٌ إِلَّا وَهُوَ قُدْرَةُ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ حُرُوفٌ مُرْتَبَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ  
لَا كَلَامَ إِلَّا مَا كَانَ كَذَلِكَ.

وَمَنْ ذَهَبَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ إِلَى إِبْطَاتِ كَلَامَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى: أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ وَالْآخَرُ  
حَادِثٌ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَلَامِ الَّذِي يَصِحُّ وَيَطْرُدُ.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ، وَزَعَمَ أَنَّ حَدَّ الْكَلَامِ مَا يَكُونُ قُدْرَةُ عَلَى التَّكْلِيمِ  
وَالتَّكَلُّمِ، وَهُوَ هَذِهِ الْحُرُوفُ.

(١) انظر مذهب الكرامية في تعريف الكلام في: الفرق (ص ٢١٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٨)، والأربعين

(٢٤٩/١)، وغاية المرام (ص ٨٩).

(٢) الذي في الأصل: «قائما» وصححتها تبعًا لهامش الأصل.

يُقَالُ لَهُ: أَجْمَعَ أَهْلُ اللَّسَانِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَا يَكُونُ أَمْرًا نَهْيًا خَبْرًا اسْتِخْبَارًا، فَتَقْدِيرُ كَلَامٍ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ تَقْدِيرٌ مُحَالٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا الْفَضْلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ يَفْلِبُ عَلَيْكَ قَوْلَكَ، فَيَقُولُ: الْقَوْلُ: هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَالْكَلَامُ هُوَ الْحُرُوفُ الْمُرْتَبَةُ، فَلَا تَجِدُ فَضْلًا، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى خَطِيئِهِ فِي الْفَرْقِ.

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْحُرُوفِ لَيْسَتْ قُرْآنًا.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْحُرُوفُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا قُلْنَا: أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْقَوْلُ، وَالْقَوْلُ هُوَ الْكَلَامُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ حُرُوفًا وَلَا قُدْرَةً عَلَيْهَا، وَهَذَا الْفَضْلُ مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «شَرْحِ اللَّامِ».

## ( ب ) مَسْأَلَةٌ: [ التَّكَلُّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ ]<sup>(١)</sup>

الْمُتَكَلِّمُ عِنْدَنَا: مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ، وَالْكَلَامُ عِنْدَ مُنْتَبِي الْأَحْوَالِ مِنْ أَصْحَابِنَا يُوجِبُ لِمَحَلِّهِ حُكْمًا، وَهُوَ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، وَيُنْزَلُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لِلْأَحْوَالِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر مبحث المتكلم وما يتعلق به في: الإبانة (ص ٦٨)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٠، ١٤١)، والتبصير (ص ٤٣)، والإرشاد (ص ١٠٩)، ولمع الأدلة (ص ١٠٢)، والاقتصاد (ص ٩٣)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٦، ٩٥)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٣، ١٠٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٤)، والأربعين (٢٤٨/١)، وللرازي ها هنا مذهب خارج عن صراط الأشاعرة؛ فوافق المعتزلة على أن الله قادر على أن يخلق أصواتًا معينة في جسم معين؛ ليدل بها على أنه يريد أمرًا أو يكره آخر؛ فقول المعتزلة: إن هذه الأصوات مخلوقة لا غبار عليه، ويبقى الخلاف في أن هذا الفعل من الله هل يسمى كلامًا أو لا؟ ورجح هنا كون التكلم من فعل الكلام !! وانظر: المطالب (٣/ ١٢٧، ١٢٨)، والأبكار (١/ ٣٨٨، ٣٩٥)، وغاية المرام (ص ١٠٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٤، ب، ١٠٥/ب)، ولباب المحصل (ص ١٠١)، وشرح المقاصد (٤/ ١٤٧)، ومرهم العلل المضلة (ص ٣١)، والفوشجي: شرح تجريد العقائد (ص ٣١٦)، ونشر الطوائف (ص ٢٥٥)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/ ٥٨٤، ٦٠٦). وأيضًا: رسائل الشريف الرضي (٤/ ٢٧)، والأصول الخمسة (ص ٥٢٩)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٤٧)، والمحيط بالتكليف (ص ٣٢٠، ٣٢٧)، والبراهين في علم الكلام (١/ ١٤٩)، وأقاريل النفقات (ص ٢١٢، ١١١)، وتوضيح المقاصد (١/ ٢٦٧)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٦، ١٦٦)، ومقدمته (ص ٧١، ٧٢)، والزركان: الرازي وآراؤه (ص ٣٢٧)، والشافعي: الأمدي وآراؤه (ص ٢٦٨).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١١٢)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٢٦).

وَدَهَبَتْ الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ: مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ لَيْسَ لِلْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِهِ حُكْمٌ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، إِذِ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ فَاعِلًا: وَقُوْعُ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَعَلَى مُوجِبِ ذَلِكَ لَمْ يَشْتَرِطُوا قِيَامَ الْكَلَامِ بِالْمُتَكَلِّمِ كَمَا يَجِبُ قِيَامُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ.

قَالُوا: وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ كَلَامًا ضَرُورِيًّا فِي الْوَاحِدِ مِنَّا كَانَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ دُونَ مَنْ قَارَنَهُ الْكَلَامُ.

وَعِنْدَنَا: الْمُتَكَلِّمُ هُوَ مَنْ وَجَدَ الْكَلَامَ بِذَاتِهِ، سَوَاءً كَانَ الْكَلَامُ مَقْدُورًا لَهُ، أَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا فِيهِ، وَسَوَاءً قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ، أَوْ قُلْنَا: هُوَ الْعِبَارَاتُ، فَالْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ.

وَحُصُومُنَا لَوْ وَافَقُونَا عَلَى إِبْثَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ لَقَالُوا: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ؛ كَمَا قَالُوا نَحْوَ ذَلِكَ فِي الْعَالَمِ وَالْقَادِرِ؛ وَنَحْوِهِمَا مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ رَاجِعَةٌ عِنْدَهُمْ إِلَى الْمَحَلِّ أَوْ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي الْمَحَلُّ فِيهَا<sup>(٢)</sup>.

وَنَحْنُ إِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَاتِ كَلَامًا لَقُلْنَا: إِنَّمَا شَرَطُ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ؛ وَالْمُتَكَلِّمُ مَنْ سُمِعَ مِنْهُ الْكَلَامُ.

وَالْغَرَضُ الْأَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنْ تَعْلَمَ: أَنَّ الْقَدِيمَ ﷻ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا لِيَخْلُقَ الْكَلَامَ، وَإِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِاخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِهِ وَقِيَامِهِ بِذَاتِهِ.

وَإِذَا بَيَّنَّا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ وَهِيَ أَنَّ لَا كَلَامَ إِلَّا الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ، وَأَنَّ لَهُ ضِدًّا، لَكَانَ حَسَنًا بِالْعَا، غَيْرَ أَنَّا لَا نَذْكُرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، فَإِنَّا وَإِنْ وَافَقْنَا حُصُومَنَا فِي جَعْلِ الْعِبَارَاتِ كَلَامًا، فَلَا تُسَاعِدُهُمْ فِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ صَاحِبَ الْعِبَارَةِ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا بِهَا لِقِيَامِهَا بِهِ، لَا لِفِعْلِهِ إِيَّاهَا.

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٣٦)، والمحيط بالكليف (٣١٧/١، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٤)، والمغني (٤٧/٧)، (١٩١/١٦)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤١١)، وعند الزيدية: القلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٤). والأشاعرة في: الإرشاد (ص ١١٢)، ونهاية الأقدام (ص ٢٧٩، ٢٨٥)، والمثل والنحل (٨٠/١)، وغاية المرام (ص ٩٤)، ولباب المحصل (ص ١٠١)، والكمال (١٠٤/ب).

(٢) وذلك أن المعتزلة من مذهبهم: أنه تعالى قادر بنفسه لا بقدرة حتى يثبتوا عدم تناهي متعلق قدرة الله، ويلزمهم على قياس هذا: أن يرجعوا الكلام إلى محل الذات، أو إلى الجملة التي فيها المحل. الكامل في اختصار الشامل (١/١٠٥).

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ مَنْ سَمِعَ كَلَامًا صَادِرًا مِنْ مُتَكَلِّمٍ فَيَقْطَعُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِكَلَامِهِ أَوْ غَيْرَ فَاعِلٍ لَهُ، وَلَوْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ لَكَانَ لَا يَعْلَمُ [١/٧٨] الْمُتَكَلِّمَ مُتَكَلِّمًا مَنْ لَا يَعْلَمُهُ فَاعِلًا لِكَلَامِهِ، وَسَبِيلُ كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا كَسَبِيلِ مَعْرِفَةِ كَوْنِ الْمُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا، فَكَمَا يَعْلَمُ كَوْنُ الْمُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ بِالْبَالِ اخْتِيَارًا وَافْتِدَارًا، وَفِعْلُ وَفَاعِلُ، كَذَلِكَ يَعْلَمُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي أَوَائِلِ الْعُقُولِ: اسْتِحْالَةُ كَوْنِ الْحَيِّ مَوْصُوفًا بِالْكَلَامِ الَّذِي سَمِعَ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ فِعْلُهُ لَمَا سَمِعَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَ مِنْ مَحَلِّهِ الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ.

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَا: أَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ لَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ، وَنُصَمِّمُ عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ، وَلَا يَزَعُنَا ذَلِكَ عَنِ الْعِلْمِ الصَّرُورِيِّ بِأَنَّ الَّذِي سَمِعْنَا مِنْهُ الْكَلَامَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ قَدْ يَقُومُ بِاللِّسَانِ وَبِمَخَارِجِ الْحُرُوفِ، ثُمَّ لَا يُقَالُ بِأَنَّ اللِّسَانَ مُتَكَلِّمٌ أَمْرًا نَاهٍ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ، فَلَوْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ لِلزِّمِّ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا أَرْزَلًا، أَوْ يَقُومَ بِهِ كَلَامٌ حَادِثٌ، وَفِي فَسَادِ الْأَمْرَيْنِ صِحَّةٌ قَوْلِنَا: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ سَاقِطٌ، فَإِنَّا لَمْ نَقُلْ: إِنَّمَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مُتَكَلِّمًا لِقِيَامِ الْكَلَامِ بِهِ، بَلْ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِقِيَامِ الْكَلَامِ بِهِ، لَا لِلْكَلَامِ فَقَطْ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنْ كُلَّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَشَرْطُهُ قِيَامُهُ بِمَنْ وَصِفَ بِهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.

ثُمَّ نَحْنُ لَا نَتَحَاشَى مِنْ إِضَافَةِ الْكَلَامِ إِلَى اللِّسَانِ إِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا كَلَامَ إِلَّا الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَالْمُتَكَلِّمُ ذُو الْكَلَامِ، وَهُوَ الْمَحَلُّ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ الْكَلَامُ، وَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُ صِفَةِ مَحَلِّهَا.

فَأَمَّا مَا اسْتَبْعَدُوهُ مِنْ قِيَامِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ بِذَاتِيَةِ الْإِلَهِ أَرْزَلًا: فَذَلِكَ وَاجِبٌ، وَإِنَّ مِنْ حُكْمِ الْكَلَامِ اخْتِصَاصُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، وَإِذَا بَطُلَ اخْتِصَاصُ الْفِعْلِ يَبْقَى اخْتِصَاصُ الْقِيَامِ؛ لَا سِيَّمَا وَالْكَلَامُ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ.

(١) أي: «إنما كان المتكلم متكلمًا؛ لقيام الكلام به، لا على وجه التعليل». انظر: الكامل في اختصار الشامل (١/١٠٥).

فَإِنْ قَالُوا: الْكَلَامُ قَدْ يَحُلُّ بِجَوِّ وَهُوَ الْمَسْمُوعُ، وَلَيْسَ هُوَ كَلَامَ الْجَوِّ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْجَوِّ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّوَلُّدِ، وَالْجَوُّ مَوْصُوفٌ بِالْكَلَامِ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ وَسُمِعَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْمَخَارِجُ مُتَّصِفَةٌ بِالْأَصْوَاتِ، وَلَا كَلَامٌ عِنْدَكُمْ إِلَّا الْأَصْوَاتُ، وَالْجَوُّ مَحَلُّ الصَّوْتِ، وَهُوَ الصَّائِتُ عِنْدَكُمْ فَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ قَالُوا: الْكَلَامُ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ عِنْدَكُمْ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: « قَدْ قُمْتُ الْيَوْمَ إِلَى زَيْدٍ، وَقُلْتُ: كَيْتَ وَكَيْتَ »، فَهَذَا الصَّادِرُ مِنْهُ كَلَامٌ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ، وَالْقَائِلُ بِهِ، وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ الْحُرُوفَ بِهَذَا النِّظْمِ فِي النَّائِمِ وَالْمُبْرَسَمِ ضُرُورِيًّا، فَلَا يَخْلُو الْمُخَالِفُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِمَّا أَنْ يَقُولَ: الْمُتَكَلِّمُ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ مَحَلُّهَا، وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ: إِنْ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا فَاعِلُهَا.

فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا مَحَلُّ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَقَدْ أَفْسَدَ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ مَنْ فَعَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَإِنْ زَعَمَ أَنَّ مَحَلَّ الْكَلَامِ، أَوِ الْجُمْلَةَ الَّتِي مَحَلُّ الْكَلَامِ مِنْهَا لَيْسَتْ مُتَكَلِّمَةٌ بِهَذَا الْكَلَامِ فَقَدْ عَانَدَ وَجْهَ الضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّا سَمِعْنَاهُ قَائِلًا: فَقَدْ قُمْتُ الْيَوْمَ إِلَى زَيْدٍ، وَأَكَلْتُ وَشَرِبْتُ، كَمَا إِذَا سَمِعَهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي حَالِ يَقْظَتِهِ وَسَلَامَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَنْطِقْ مَا سَمِعْنَا نُطْقَهُ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَعْلَمْ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْعِلْمِ، وَلَمْ يَتَحَرَّكْ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْحَرَكَةِ.

وَمَنْ سَمِعَ كَلَامَ النَّائِمِ وَالْمُبْرَسَمِ، وَقَدْ سَبَقَ لَهُ اعْتِقَادُهُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، لَاسْتِرَابَ فِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ الَّذِي قَدْ فَعَلَ الْكَلَامَ هُوَ اللَّهُ أَوْ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ وَغَيْرُهُمْ فِي الْجَوِّ.

وَلَوْ بَيَّنَّا غَرَضَنَا عَلَى أَصْلِنَا فِي اسْتِثْنَاءِ الرَّبِّ بِخَلْقِ الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْهَا الْكَلَامُ، وَحَكَمْنَا بِأَنْ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، فَيَتَضَحُّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ بُطْلَانُ الْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا مَنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا لِلْكَلَامِ؛ إِذْ هُوَ فَاعِلُ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَيْسَ مُتَكَلِّمًا بِهِ.

وَيَتَضَحُّ الْإِلْزَامُ عَلَى النَّجَارِيَّةِ: فَإِنَّهُمْ يُوَافِقُونَنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى خَالِقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَلَا يَسْتَمِرُّ لَهُمْ، وَهَذَا أَصْلُهُمْ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ

تَعَالَى مُتَكَلِّمًا بِكَلَامِنَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَالِقُهُ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا بِحَرَكَاتِنَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَالِقَهَا<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِكُمْ هُوَ الْأَصَوَاتُ، فَلَيْنَ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَلْيَكُنِ الْمُصَوِّتُ مَنْ فَعَلَ الصَّوْتَ، وَيَلْزَمُ مِنْ مَسَاقِ ذَلِكَ كَوْنُ الرَّبِّ ﷻ مُصَوِّتًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِلصَّوْتِ!!<sup>(٢)</sup>، [ ٧٨/ب ] وَهَذَا ابْتِدَاءٌ دَلِيلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ سَمِعَ اخْتِطَافَ الرِّيَّاحِ وَخَرِيرَ الْأَنْهَارِ وَخَضَفَ أَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ صَوْتَ اللَّهِ!!

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ بِفِعْلِهِ الْكَلَامَ مُتَكَلِّمًا، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِهِ السُّكُوتَ سَاكِنًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ السُّكُوتَ»، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ كَاذِبًا فِي الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ فِيهِ بِأَنْ يَخْلُقَ صِدْقًا وَكَذِبًا فِي مَحَلِّينَ<sup>(٣)</sup>، كَمَا يَكُونُ مُخَيِّيًا مُمَيَّنًا يَخْلُقُ حَيَاةً وَمَوْتَ فِي مَحَلِّينَ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ كُلَّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَشَرْطُهُ قِيَامُهُ بِالْمَوْضُوفِ، وَالْكَلَامُ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوفًا بِحُكْمٍ ضِدِّهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، فَيَكُونُ مُتَكَلِّمًا بِمَا هُوَ سَاكِنٌ عَنْهُ، أَمِيرًا بِمَا هُوَ نَاهٍ عَنْهُ، وَصَادِقًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ كَاذِبًا فِيهِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِلضَّدِّينَ.

وَهَذَا مِمَّا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ؛ مِنْ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِأَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَأَوْجَبُوا لَهُ وَصْفًا خَاصًّا مِنَ الْفِعْلِ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمِيرٌ نَاهٍ يَفْعَلُ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، كَذَلِكَ جَازَ أَنْ يَرْجَعَ حُكْمُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فَاعِلَهَا.

وَمِمَّا يَقْوَى التَّمَسُّكُ بِهِ أَنْ قَالُوا<sup>(٤)</sup>: الْمُتَكَلِّمُ مِنْ أَخْصِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْكَلَامِ فَيُشْتَرَطُ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ؛ كَالْمُتَحَرِّكِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا يُشْكَلُ بِالْعَادِلِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَخْصِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْعَدْلِ، ثُمَّ لَا يَجِبُ قِيَامُ الْعَدْلِ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَادِلًا.

(١) انظر: شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري (ل ٨٥).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١١١)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٨٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٤/ب).

(٣) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٨٥). (٤) أي: الأصحاب.

قُلْنَا: الْعَادِلُ مِنْ أَعْمَ الْأَسْمَاءِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ الْعَدْلِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْعَدْلِ بِالْعَادِلِ مِنَّا، لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا لِلْعَدْلِ، بَلْ بِخُصُوصٍ وَصَفِ ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ قَدْ يَكُونُ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا أَوْ نَحْوَهُمَا، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ يَجِبُ قِيَامُهُ بِهِ، وَكُلُّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَهَذَا حُكْمُهُ، وَالَّذِي يُسَمَّى عَدْلًا فِينَا مِنَ الْأَفْعَالِ فَلَهُ ضِدٌّ وَهُوَ الْجَوْرُ، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ يَجِبُ قِيَامُهُ بِالْفَاعِلِ مِنَّا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُعْرَفُ الْمُتَكَلِّمُ فِيمَا بَيْنَنَا مُتَكَلِّمًا؛ لَوْقُوعِ الْكَلَامِ مِنْهُ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ، فَيُنْشِئُ الْكَلَامَ وَالْأَصْوَاتَ فِي الْمَخَارِجِ؛ فَيَصِيرُ مُتَكَلِّمًا مِنْ حَيْثُ فَعَلَ الْكَلَامَ وَأَنْشَأَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ قَامَ الْكَلَامُ بِبَعْضِ مَخَارِجِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ فَاعِلَ الْكَلَامِ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالِافْتِدَارِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَحَلُّ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى الْجُمْلَةُ مُتَكَلِّمَةً بِكَلَامٍ فِي بَعْضِهَا تَوْسَعًا وَمَجَازًا، وَمَا أَشْبَهَ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ؛ فَإِنَّهُ اضْطِكَكَ الْأَجْرَامَ، ثُمَّ الْمُتَحَرِّكُ مَحَلُّ الْحَرَكَةِ، كَذَلِكَ الصَّوْتُ وَالْمُتَكَلِّمُ، وَبِهِمَا سَمِعَ مِنْهُ الْكَلَامُ، فَيَعْرِفُ كَوْنَهُ مُتَكَلِّمًا عَلَى الضَّرُورَةِ، سَوَاءً كَانَ الْكَلَامُ وَاقِعًا بِعِلْمِهِ وَاخْتِيَارِهِ أَوْ كَانَ سَاهِيًا غَيْرَ مُخْتَارٍ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّاسُ يَقُولُونَ: « تَكَلَّمَ الْجِنِّي عَلَى لِسَانِ الْمَضْرُوعِ »، وَإِنَّمَا يُطْلَقُونَ هَذَا الْقَوْلَ؛ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْمَضْرُوعِ؛ قَالُوا: نَحْنُ وَإِنْ أَنْكَرْنَا وَلَوْ جِئْنَا فِي الْإِنْسِ، وَلَكِنَّا نَتَمَسَّكُ بِإِعْتِقَادِ النَّاسِ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْمَضْرُوعِ كَلَامُ الْجِنِّي وَفِعْلُهُ الْكَلَامَ فِيهِ، وَلَا يَتَّبَعُ اعْتِقَادُ بَعْضِ النَّاسِ جَوَازَ وَلَوْجِ الْجِنِّ فِي الْإِنْسِ، ثُمَّ بَطْلَانُ هَذَا الْإِعْتِقَادِ مِنْهُمْ لَا يَتَّبَعُ فِي اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فَاعِلُ الْكَلَامِ<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: دَعَوَاكُمْ أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ - إِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ جُمْلَةَ النَّاسِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ بَعْضَ الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالْحَقَائِقِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ظَنِّهِمْ وَقَوْلِهِمْ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي قَوْلِ عُلَمَاءِ الْأَئِمَّةِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: كَمَا نَسَبَ هَؤُلَاءِ الْكَلَامَ إِلَى الْجِنِّيِّ، كَذَلِكَ يَنْسُبُونَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَقْرَفُونَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، وَلَوْ كَانَ فِي قَوْلِهِمْ حُجَّةٌ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُصَوَّتَ مَنْ فَعَلَ الصَّوْتِ، كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ.

(١) انظر هذا المثال والجواب عنه في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٥/أ).



ثُمَّ نَقُولُ: لَا يَبْعُدُ أَنْ يَظُنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْجِنِّيَّ يَتَوَلَّجُ بِلَطَافَةِ جِسْمِهِ فِي خَلَلِ جِسْمِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ نَطَقْتُ بِذَلِكَ الْأَخْبَارُ، ثُمَّ إِنَّهَا تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَقُومُ بِأَجْسَامِهَا الْخَفِيَّةِ عَنِ الْأَبْصَارِ؛ فَيَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّهُ كَلَامُ الْمَضْرُوعِ، وَهُوَ كَلَامُ الْجِنِّيِّ، وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ مَا [٧٩/أ]؛ فَإِنَا بِالضَّرُورَةِ يُعْلَمُ أَنَّ الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنَ الْمَضْرُوعِ فَهُوَ كَلَامُهُ، وَنَرَى لِسَانَهُ يَتَحَرَّكُ وَيَنْطِقُ وَتَتَحَرَّكُ شَفَتَاهُ بِالنُّطْقِ؛ كَمَا كَانَ يَتَحَرَّكُ حَالُ كَوْنِهِ سَلِيمًا صَحِيحًا، غَيْرَ أَنَّا لَا نُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الْجِنِّيُّ يُورِدُ عَلَى قَلْبِهِ الْوَسَاوِسَ، وَيُلْقِي إِلَيْهِ الْكَلَامَ؛ فَيَجْرِي لِسَانُهُ بِمَا فِي ضَمِيرِهِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَوَامِّ: «إِنَّ الْجِنِّيَّ يَتَكَلَّمُ عَلَى لِسَانِ الْمَضْرُوعِ».

### ( ج ) فَضْلُ: الْكَلَامُ هَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ<sup>(١)</sup>

مِنْ مَذَهَبِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّ الْكَلَامَ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ<sup>(٢)</sup>؛ وَهِيَ مَخَارِجُ الْحُرُوفِ شَاهِدًا وَعَايَةً، قَالَ: «وَإِذَا خَلَقَ اللَّهُ كَلَامًا فِي جِسْمٍ، كَانَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِمَا خَلَقَ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَتَشَكَّلَ ذَلِكَ الْجِسْمُ عَلَى هَيْئَاتِ الْمَخَارِجِ؛ حَتَّى تَنْطَبِعَ عَلَيْهَا الْأَصْوَاتُ».

وَقَالَ ابْنُهُ: «الرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ كَلَامًا مُنْتَظِمًا فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ، وَإِنْ كَانَ مُضْمَنًا غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِبِنْيَةٍ، وَالوَاحِدُ مِمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّكَلُّمِ إِلَّا عِنْدَ الْإِتِّصَافِ بِالْبِنْيَةِ الْمَخْصُوصَةِ. وَالْعَجَبُ مِنَ الْجُبَّائِيِّ حَيْثُ قَالَ: الْكَلَامُ لَيْسَ بِأَصْوَاتٍ، وَإِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ مُقَارِنَةٌ لِلْأَصْوَاتِ مُغَايِرَةٌ لَهَا!!».

فَهَلَّا خَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَصْوَاتِ، فَقَالَ: الْكَلَامُ وَإِنْ كَانَ مُغَايِرًا لِلْأَصْوَاتِ، وَلَكِنْ يُوجَدُ مَعَهَا؛ فَالْأَصْوَاتُ تَسْتَدْعِي بِنْيَةً مَخْصُوصَةً.

ثُمَّ قَالَ الْجُبَّائِيُّ أَيْضًا: «الْكَلَامُ مُفْتَقِرٌ إِلَى حَرَكَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَقَائِمَةٍ بِالْمَحَلِّ الَّذِي قَارَنَهُ الْكَلَامُ».

وَطَرَدَ ذَلِكَ شَاهِدًا وَعَايَةً<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: نهاية الأقدام ( ص ٢٨٨ )، والكمال ( ل ١٠٦ / ب )، وعند المعتزلة: المغني ( ٣١ / ٧ )، والمحيط بالتكليف ( ٤١١ / ١ ) .

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٧ / ٧ )، والكمال في اختصار الشامل ( ل ١٠٦ / ب ) .

وَحَالَهُ ابْنُهُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: « الْكَلَامُ غَائِبًا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَرَكَةِ أَصْلًا ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّرَافِ.

### ( د ) الْقَوْلُ فِي أَضْدَادِ الْكَلَامِ <sup>(١)</sup>

جَرَى رَسْمُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ الْأَضْدَادِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى جُمْلٍ مِنْهَا هَاهُنَا وَنُؤَيِّرُ الْإِيجَازَ:

فَالضَّدَانِ: كُلُّ مَعْنِيَيْنِ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لِذَاتَيْهِمَا <sup>(٢)</sup>.

فَالْتَضَادُّ يَتَعَلَّقُ بِاسْتِحَالَةِ الْاجْتِمَاعِ، وَلَمْ يَتَّجِعْ فِي اسْتِحَالَةٍ وَجْهِ سِوَى التَّضَادِّ، وَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ لَمَّا تَضَادَّا لِذَاتَيْهِمَا لَمْ يَتَقَرَّرْ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، وَلَا مَعْنَى لِامْتِنَاعِ ذَلِكَ إِلَّا تَضَادُّ وُجُودَيْهِمَا؛ فَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: « لِذَاتَيْهِمَا وَوُجُودَيْهِمَا » عَنْ كُلِّ مَعْنَى يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي، لَا لِلتَّضَادِّ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ لَا يُجَامِعُ الْحَرَكَةَ الْكُسْبِيَّةَ، لَيْسَ ذَلِكَ لِلتَّضَادِّ؛ فَإِنَّ الْحَرَكَةَ فِي جِنْسِهَا لَا تُضَادُّ الْعَجْزَ؛ فَإِنَّ الْعَجْزَ يُوْجَدُ مَعَ الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ، وَالْحَرَكَةُ الضَّرُورِيَّةُ مُمَازِلَةٌ لِلْحَرَكَةِ الْكُسْبِيَّةِ.

وَلَوْ كَانَ الْعَجْزُ مُضَادًّا لِلْحَرَكَةِ لاسْتَحَالَ اجْتِمَاعُهُ مَعَ جِنْسِ الْحَرَكَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ لَمَّا ضَادَّتِ السُّكُونُ ثَبَتَ التَّضَادُّ بَيْنَهُمَا، سَوَاءً كَانَتَا ضَرُورِيَّتَيْنِ أَوْ كُسْبِيَّتَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا ضَرُورِيًّا وَالْآخَرُ كُسْبِيًّا <sup>(٣)</sup>، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَأَمَّا الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ قَالَ:

« الَّذِي يَبْصُحُ فِي حَدِّ الْمُتَضَادِّينِ أَنْ يُقَالَ: مَا لَا يَتَقَرَّرُ فِي الْوَهْمِ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْوُجُودِ، لَا يَدْخُلُ فِي الْوُجُودِ فِيهِ؛ اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِ الْجَوْهَرَيْنِ فِي الْحَيِّزِ الْوَاحِدِ؛ فَإِنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ فِي الْوُجُودِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْحَيِّزِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ وُجُودُ سَوَادٍ فِي مَحَلٍّ وَوُجُودُ بَيَاضٍ فِي غَيْرِهِ؛

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل: ١٠٧/أ).

(٢) انظر تعريف الضدين في: غاية المرام (ص ١٨٧)، ولباب المحصل (ص ٨٨)، والكامل (ل: ١٠٧/أ)، وديوان الأصول (ص ١٣٤).

(٣) كذا بالأصل، والصواب: « أو إحداهما ضرورية، والأخرى كسبية » بالتأنيث؛ نظرًا لعُزْدِ الضمير.

فَلَيْسَا مُجْتَمِعَيْنِ؛ فَإِنَّ الْاجْتِمَاعَ فِي الْعَرَضَيْنِ بِالْحَيَثِّيَّةِ، وَفِي الْجَوْهَرَيْنِ بِالتَّقَارُبِ وَالتَّجَاوُرِ،  
وَالْمَعْنَى: الْاجْتِمَاعُ فِي التَّضَادِّ وَالْقِيَامِ بِالْحَيَثِّيَّةِ.

حَتَّى إِذَا قَالَ الْعَالِمُ: الْجَوْهَرَانِ ضِدَّانِ، قُلْنَا: لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ.  
قَالُوا: فَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ مُجْتَمِعَانِ هَكَذَا.

قُلْنَا: لَيْسَ الْاجْتِمَاعُ فِي الْمَعَانِي بِالْحَجْمِ وَشَغْلِ الْحِيزِ.

قَالَ: « وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي أَجْنَاسٍ مَا يَتَضَادُّ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ تَضَادٌّ كَانَ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَوْعِهِ تَضَادٌّ.

مِثَالُهُ: السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ، وَالسَّوَادُ مَعَ السَّوَادِ، وَالْحَرَكَةُ مَعَ السُّكُونِ، وَالْحَرَكَةُ مَعَ الْحَرَكَةِ.  
وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَضَادٌّ، ثُمَّ ثَالِثٌ يُضَادُّ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْحَيَاةِ  
وَالْمَوْتِ؛ فَإِنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، ثُمَّ الْعِلْمُ يُضَادُّ الْمَوْتَ دُونَ الْحَيَاةِ.

وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَبَيْنَ شَيْئَيْنِ آخَرَيْنِ تَضَادٌّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَكُونُ  
وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضِدًّا الْآخَرِ، [ ٧٩/ب ] وَلَا يَكُونُ ضِدًّا لِصَاحِبِهِ؛ كِلَا زَادَةِ السَّوَادِ  
وَزَادَةِ الْبَيَاضِ؛ يَتَضَادُّانِ، وَالْكَرَاهِيَةُ لِهَمَا فَيَتَنَاقِضَانِ أَيْضًا، ثُمَّ لَا تَكُونُ كَرَاهِيَةُ السَّوَادِ ضِدًّا  
لِزَادَةِ الْبَيَاضِ، وَلَا تَكُونُ كَرَاهِيَةُ الْبَيَاضِ ضِدًّا لِزَادَةِ السَّوَادِ، هَذَا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ.

[ مقدمة في حقيقة الكلام واحكامه ]:

فَضْلُ [ الْفِعْلُ لَا ضِدَّ لَهُ ]<sup>(١)</sup>:

قَالَ الْقَاضِي - رحمه الله - : « اتَّفَقَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا ضِدَّ لَهُ »<sup>(٢)</sup>

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ جِنْسَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ، أَوْ فِي مِثْلَيْنِ مِنْ جِنْسٍ  
وَاحِدٍ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ فِعْلًا يَتَجَنَّسُ؛ إِذْ تَنْدَرِجُ تَحْتَهُ الْأَجْنَاسُ الْمُخْتَلِفَةُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّا لَوْ قَدَرْنَا لِلْفِعْلِ ضِدًّا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا، ثُمَّ كَانَ لِلضَّدِّ الْمُقَدَّرِ  
لِلْفِعْلِ فِعْلًا، كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا؛ مُؤَدِّيًّا إِلَى أَنْ يُضَادَّ الْفِعْلُ نَفْسَهُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: الْفِعْلُ  
مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا مُعَايِّرٌ لِلْأَفْعَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرًا لِنَفْسِهِ.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٧/ب).

(٢) وانظر أيضًا: الأشعري: اللمع (ص ٣٦، ٣٧).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ التَّضَادَّ لَوْ أُسْنِدَ إِلَى كَوْنِ الشَّيْءِ فِعْلًا، لَمَا تَصَوَّرَ اجْتِمَاعُ عَرَضَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ يَكُونَانِ فِعْلَيْنِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَجُوبَ اجْتِمَاعِ الْأَعْرَاضِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا<sup>(١)</sup>، وَالضَّدُّ فِعْلٌ؛ فَيَبْطُلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ لَيْسَ بِفِعْلٍ، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ الَّذِي لَيْسَ بِفِعْلٍ قَدِيمٌ، وَالْقَدِيمُ وَجُودُ الْإِلَهِ عَلَيْهِ صَلَواتُهُ وَصِفَاتُهُ الْقَائِمَةُ بِهِ، وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ وَجُودِهِ مُضَادًّا لِلْأَفْعَالِ؛ إِذْ لَوْ ضَادَّهَا لَأَسْتَحَالَ وَجُودُهَا.

ثُمَّ التَّضَادُّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ تَقْدِيرِ اجْتِمَاعِ فِي مَحَلٍّ، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْحَادِثِ وَالْقَدِيمِ بِوَجْهِهِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ قُدِّرَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ هُوَ فِعْلٌ، لَكَانَ إِمَّا جَوْهَرًا، وَإِمَّا عَرَضًا. فَإِنْ قُدِّرَ جَوْهَرًا وَحَكِيمٌ بِمُضَادَّتِهِ لِلْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّا أَقْمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى تَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ فِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ وَجُودُ الْجَوَاهِرِ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ قُدِّرَ ضِدٌّ هُوَ عَرَضٌ، كَانَ مُحَالًا أَيْضًا؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ بِجَوْهَرٍ، فَكَيْفَ يُحَكِّمُ بِمُضَادَّتِهِ لِلْجَوَاهِرِ وَالْجَوَاهِرُ مُتَجَانِسَةٌ، وَكُلُّ مَا ضَادَّ شَيْئًا ضَادٌّ كُلِّ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ.

وَقَدْ مَنَّا أَنْ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ؛ كَالْتِمَائِلِ وَالْاِخْتِلَافِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَوْضَحُ الرَّدَّ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ؛ إِذَا قَالُوا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ كَانَ تَارِكًا لِلْفِعْلِ أَرْلًا، وَكُلُّ صِفَةٍ تَبْتُ أَرْلِيَّةً يَسْتَحِيلُ انْتِفَاؤُهَا.

وَهَذَا كَلَامٌ لَا حَاصِلَ وَرَاءَهُ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ عَتَوْا بِالتَّرْكِ فِعْلًا يُضَادُّ مَا سَيَكُونُ، فَهَذَا تَنَاقُضٌ؛ فَتَقْدِيرُ فِعْلٍ أَرْلِيٍّ مُسْتَحِيلٌ.

وَإِنْ فَسَّرُوا التَّرْكَ بِصِفَةٍ قَدِيمَةٍ: فَالْقَدِيمُ يُضَادُّ الْحَادِثَ. وَإِنْ عَتَوْا بِالتَّرْكِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الْفِعْلِ أَنْ لَا يَبْتُ شَيْءٌ ثُمَّ تَبَتْ إِذْ هَذِهِ سَبِيلُ كُلِّ حَادِثٍ.

(١) عبارة: « وَالضَّدُّ فِعْلٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا » مكررة في الأصل.

(٢) كذا بالأصل !!.

فَصَلِّ: حَقِيقَةُ التَّرْكِ<sup>(١)</sup>:

التَّرْكِ فِي اضْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ عِبَارَةٌ عَنْ مَوْجُودٍ كَائِنٍ مُضَادٍّ لِمَا يُضَادُّهُ<sup>(٢)</sup>، وَالْحَرَكَةُ تَرْكٌ لِلسُّكُونِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ ضِدِّينَ؛ فَمَا مِنْ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الْقَادِرُ - وَلَهُ ضِدٌّ أَوْ أَضْدَادٌ - إِلَّا وَكَانَ فِعْلُهُ تَرْكًا لِمَا يُضَادُّهُ، وَلِتَرْكِ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ أَضْدَادٌ كَثِيرَةٌ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى الْجَمْعِ بَدَلًا مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «التَّرْكِ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِعْرَاضِ عَنِ الشَّيْءِ وَقَطْعِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِإِتْبَاتِ مَوْجُودٍ هُوَ التَّرْكِ.

وَتَفْسِيرُهُ: أَنَّ يَخْلُو الْقَادِرُ عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ، فَجَوَرَ خُلُوَ الْحَيِّ الْمَأْمُورِ بِالْفِعْلِ عَنْ فِعْلٍ مَا أَمَرَ بِهِ، وَعَنْ فِعْلِ ضِدِّهِ، ثُمَّ يُسَمَّى تَارِكًا لِمَا أَمَرَ بِهِ وَإِنْ تَلَبَّسَ بِفِعْلِ ضِدِّهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ الْمَذْحُ وَالذَّمُّ عَلَى فِعْلٍ؛ فَسَمَوُهُ<sup>(٤)</sup> أَصْحَابُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَبَا هَاشِمٍ الذَّمِّيَّ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الذَّمَّ عَلَى لَا فِعْلٍ.

وَحَالَفَ شُيُوخَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا بِفِعْلِ مُبَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَعْصِي وَيُذَمُّ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَيْسَ يَعْصِي بِتَعَاطِيهِ فِعْلًا آخَرَ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ رُبَّمَا يُخَيَّلُ إِلَى بَعْضِ النَّاطِرِينَ اتِّجَاهُهُ، وَلَيْسَ كَمَا تَخَيَّلَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْصِيهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْفِعْلَ الْمُبَاحَ تَرْكًا لَوَاجِبٍ، وَلَا يَعْصِيهِ مِنْ حَيْثُ تَعَاطَى فِعْلًا مُبَاحًا؛ وَهَذَا كَالْمُصَلِّي فِي الدَّارِ الْمَغْضُوبَةِ: [ ١/٨٠ ] فَإِنَّهُ يَعْصِي بِكَوْنِهِ مِنْهَا، وَلَا يَعْصِي بِفِعْلِهِ الصَّلَاةَ، وَالْوَجْهَ الَّذِي يَعْصِي بِهِ غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي حَكِمَ بِكَوْنِهِ مُطِيعًا فِيهِ.

(١) انظر هذا البحث في: الأشعري: المقالات (٢/ ٢٢٤).

(٢) خالف في ذلك ابن خلدون؛ فذهب إلى أن الترك عديمي؛ لأنه لا فرق بينه وبين: «لم يفعل»؛ فليس بمقدور، وعنده: لا يقال: فعل الضد؛ لأننا نقول: فلم يخل عن ضد العالم. انظر: لباب المحصل (ص ٩٧).

(٣) التَّرك عند أبي هاشم يجب أن يكون جامعا لشروط أربعة: أن يكون القادر على الترك والمتروك واحدا، والوقت الذي يصح وجودهما فيه واحدا، وأن يكون بينهما تضاد، وأن يحل في محل القدرة عليها؛ فلا يحصل فيها التعدي من محل القدرة إلى غير محلها ولا في أحدهما، ولا يكون هذا حالهما إلا وهما مباشران، غير متولين.

(٤) كذا بالأصل ويمكن تخريجه - من حيث العربية - على لغة: «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ»، ولعله خطأ في النسخ.

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/ ٢٠٢).

ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ يَزَلِ الرَّبُّ تَارِكًا؛ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا مِمَّا قَدَرَ عَلَيْهِ». هَذَا صَحِيحٌ فِي حَقِّ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، غَيْرَ أَنَّ إِطْلَاقَ الْأَسْمِ مَمْنُوعٌ لِعَدَمِ الْإِذْنِ، فَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْوَاحِدِ، فَذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَبْقَى زَمَانَيْنِ؛ فَلَا يَصِحُّ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مَعْدُومَةٍ حَالَ إِيقَاعِ الْفِعْلِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ لَصَادَفَ عَلَى ذَلِكَ، وَالتَّارِكُ لِلشَّيْءِ يَسِيرُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمُتَرَوِّكِ.

### فَصْلٌ: لَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ فِي صِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْأَفْعَالِ:

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَتَضَادُّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَفْعَالٌ، فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ فِي صِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْأَفْعَالِ دُونَ التَّجَنُّيسِ، وَأَفْعَالُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ لَا تَتَضَمَّنُ تَجَدُّدَ صِفَاتٍ لِيُجَوِّدَ سُبْحَانَهُ، فَالْمَعْنَى بِاتِّصَافِهِ بِكَوْنِهِ خَالِقًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَصِفًا بِهِ أَنَّ الْخَلْقَ وَقَعَ بِقُدْرَتِهِ، وَذَلِكَ لَا يَتَضَمَّنُ تَجَدُّدَ صِفَتِهِ، كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي جُمْلَةِ أَفْعَالِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ فِي مُتَوَرِّثِينَ عَلَى مَحَلِّ تَعَاقُبًا، يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ اجْتِمَاعِهِمَا مَعًا، وَكُلُّ شَيْئَيْنِ يَسْتَحِيلُ قِيَامُهُمَا بِذَاتِهِ، يَسْتَحِيلُ الْحُكْمُ بِأَنَّهَا تَتَضَادُّ عَلَى الذَّاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا قَوْلُكُمْ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي أَفْعَالِنَا، وَقَدْ حَكَمْتُمْ بِوُجُوبِ قِيَامِهَا بِفَاعِلِهَا؟! وَإِذَا اتَّصَفَ الْعَبْدُ بِكَوْنِهِ مُحْسِنًا أَوْ مُسِيئًا أَوْ عَادِلًا أَوْ جَائِرًا تَوَجَّبَ قِيَامُ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ وَالْإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ بِهِ، أَتَقُولُونَ: إِنَّ الْعَدْلَ وَالظُّلْمَ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ يَتَضَادَّانِ، وَإِنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ؛ مِنْ حَيْثُ رَجَبَ قِيَامُهَا بِهِ، أَوْ تُبْطِلُونَ مُضْيِرَكُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ لَا ضِدَّ لَهُ؟!

قُلْنَا: الْعَدْلُ وَالْجَوْرُ لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ، وَكَذَلِكَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ؛ فَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ الْأَفْعَالِ وَجَنْسِهَا؛ فَلَيْسَ الْعَدْلُ عَدْلًا لِنَفْسِهِ وَجَنْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْجَوْرُ وَنَحْوُهُ مِنْ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، فَكُلُّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى قَضِيَّةِ الشَّرْعِ.

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْعَدْلَ وَالظُّلْمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْطَوِي عَلَى أَجْنَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَالتَّضَادُّ يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ الْخَاصَّةِ.

وَيَبَيِّنُهُ: أَنَّ السَّوَادَ لَا يُضَادُّ الْبَيَاضَ مِنْ حَيْثُ اللَّوْنِيَّةُ أَوْ الْعَرَضِيَّةُ، وَإِنَّمَا يُضَادُّهُ لَوْصِفِهِ الْخَاصِّ، وَذَلِكَ السَّوَادِيَّةُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ مِنْ أَصْلَانَا أَنَّ مَا صَادَ الشَّيْءُ صَادًا مِثْلَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ مِثْلُ الظُّلْمِ غَيْرًا لِظُّلْمٍ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِكُمْ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعَدْلَ مِثْلُ صَادِّ الْجَوْرِ.

قُلْنَا: إِنْ أَطْلَقُوهُ فَإِنَّمَا يُطْلِقُونَهُ تَوْسَعًا فِي الْكَلَامِ؛ وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: إِنْ فَعَلَ الْحَرَكَةُ يُضَادُّ فِعْلَ السُّكُونِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ لَا تَضَادَّ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ، وَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ إِنَّمَا يَتَضَادَّانِ بِخُصُوصٍ أَوْ صَافِيهِمَا.

فَضْلٌ: التَّضَادُّ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ مَعْنِيَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>:

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ: أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ مَعْنِيَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، هَذَا مَذْهَبُنَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ، وَبَيْنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي لَا تُشْتَرَطُ الْحَيَاةُ فِي ثُبُوتِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَحَالَفَنَا الْمُعْتَرِثُ فِي الْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ الْحَيَاةُ فِي ثُبُوتِهَا؛ فَقَالُوا: بَلْ يَرْجِعُ مُوجِبُ التَّضَادِّ إِلَى الْجُمْلَةِ؛ فَالْعِلْمُ إِذَا قَامَ بِجُزْءٍ مِنَ الْقَلْبِ، فَالْعَالِمُ بِذَلِكَ الْجُزْءِ الْجُمْلَةُ الَّتِي الْمَحَلُّ مِنْهَا، وَالْجُمْلَةُ تَنْزِلُ عَنْدهُمْ مَنْزِلَةُ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ التَّضَادِّ فِيهَا.

قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ قِيَامُ عِلْمٍ بِالسَّوَادِ بِجُزْءٍ مِنَ الْقَلْبِ، وَقِيَامُ جَهْلٍ بِالسَّوَادِ بِجُزْءٍ آخَرَ مِنَ الْجُمْلَةِ؛ إِذْ لَوْ قُدِّرَا كَذَلِكَ، لَوَجَبَ انْتِصَافُ الْجُمْلَةِ بِكَوْنِهَا عَالِمَةً جَاهِلَةً.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِنَا: إِذْ حُكِّمَ كُلُّ صِفَةٍ يَخْتَصُّ عَنْدَنَا بِمَحَلِّهَا؛ فَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مَا سِوَاهُ، فَلَا يَبْعُدُ عَلَى ذَلِكَ قِيَامُ عِلْمٍ وَجَهْلٍ بِجُزْأَيْنِ مِنْ جُمْلَةٍ، وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا فِي مَوْضِعِهِ.

فَنَقُولُ لِلْمُعْتَرِثِ: إِنْ أَوْجَبَ أَصْلُكُمْ امْتِنَاعَ ثُبُوتِ عِلْمٍ وَجَهْلٍ كَمَا صَوَّرْتُمُوهُ، فَلِمَ عَلَلْتُمْ ذَلِكَ بِالتَّضَادِّ؟! وَهَذَا كَمَا أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْعِلْمِ وَالْمَوْتِ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِضِدَّيْنِ عِنْدَكُمْ، [٨٠/ب] فَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ لَا يُشْتَبَانِ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ تَضَادُّهُمَا، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ.

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٨/١).

(٢) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٥٨).

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ: لَا يَتَضَادُّ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ لِتَنَاقُضِ حُكْمَيْهِمَا، وَهَذَا مُسَلَّمٌ لَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ نَقَضُوهُ؛ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ الَّتِي لَا فِي مَحَلٍّ تَضَادُّ كَرَاهِيَّةً لَا فِي مَحَلٍّ.

ثُمَّ صَارُوا فِي تَحْقِيقِ تَضَادِّهِمَا إِلَى تَنَاقُضِ حُكْمَيْهِمَا لَوْ وَرَدَا، فَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَضَادِّ مَعْنَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ قِيَامِ بِمَحَلٍّ، فَلَأَن يَحْكُمُوا بِذَلِكَ فِي الْمَعْنَيْنِ الْعَالَمَيْنِ بِجُزْأَيْنِ فِي جُمْلَةٍ أُولَى.

فَصَلَّ آخِرُ فِي هَذَا الْبَابِ [مُضَادَّةُ الْعِلْمِ الْمَوْتِ] <sup>(١)</sup>:

الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا قَطَعُوا بِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ الْمَوْتِ، وَالْمَوْتُ كَمَا يُضَادُّ الْحَيَاةَ <sup>(٢)</sup> يُضَادُّ كُلَّ صِفَةٍ لَا تُثْبِتُ دُونَ الْحَيَاةِ؛ كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهِمَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: « الْمَوْتُ لَا يُضَادُّ الْعِلْمَ، وَالْعِلْمُ يَنْتَفِي بِمُضَادَّةِ الْمَوْتِ إِثْبَاتًا، وَإِنَّمَا يَنْتَفِي بِإِنْفَاءٍ شَرْطِهِ وَهُوَ الْحَيَاةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ بِالْمَوْتِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ أَنَّ: التَّضَادَّ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا لَمْ يَتَّجِهْ فِي امْتِنَاعِ الْاجْتِمَاعِ وَجَهٌ يَقْوَى لِلتَّضَادِّ، وَهَذَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ إِذْ يَتَّجِهُ فِي امْتِنَاعِ مُجَامَعَةِ الْعِلْمِ الْمَوْتِ أَنَّ يُقَالَ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ شَرْطِ الْعِلْمِ.

قَالَ الْقَاضِي: « وَالْخِلَافُ فِي أُمْتَالِ هَذَا يَعُودُ إِلَى مُنَاقَشَةِ وَعِبَارَةٍ ».

وَمِنْ الْمُعْتَزِّلَةِ مَنْ حَمَلَ الْمَوْتَ عَلَى انْتِقَاضِ النِّبْيَةِ، وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ أَثْبَتُوهُ مَعْنَى، وَنَقَوْا كَوْنَهُ مُضَادًّا لِمَا عَدَا الْحَيَاةَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ فَهَمَّا كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا لَا <sup>(٣)</sup> يُوجَدُ الْعِلْمُ مَعَ الْمَوْتِ؛ لِإِنْفَاءِ شَرْطِهِ، لَا لِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ إِثْبَاتًا.

قُلْنَا: وَلَوْ قِيلَ إِنَّمَا لَا يُوجَدُ السَّوَادُ مَعَ الْبَيَاضِ؛ لِإِنْفَاءِ شَرْطِهِ، لَا لِمُضَادَّةِ السَّوَادِ إِثْبَاتًا، وَلَكِنَّ عَدَمَ الْبَيَاضِ شَرْطٌ فِي وُجُودِ السَّوَادِ، وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْعَدَمِ شَرْطًا.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/١٠٨).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوعة باسم تهيئة الأوائل) (ص ٤٨).

(٣) في الأصل: « إنا يوجد العلم مع الموت، إلخ » بالإثبات والصواب ما أثبت لمقتضى السياق.



وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا يَخْتَصُّ الْعِلْمُ بِمَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَيَاةُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِ الْعِلْمِ انْتِفَاءُ ضِدِّهِ، وَمِنْ أَضْدَادِهِ الْمَوْتُ، وَلَا يَنْتَفِي إِلَّا بِالْحَيَاةِ - : مَا (١) كَانَ مُبْعَدًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْمَوْتُ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، لَوَجَبَ مُضَادَّةُ الْعِلْمِ الْإِرَادَةَ؛ كَمَا أَنَّ السَّوَادَ لَمَّا ضَادُّهُ الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ كَانِ الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ مُتَضَادِّينِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْعَلُوا النَّظَرَ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعِلْمَ ضَادُّ الشَّكِّ، وَالنَّظَرَ لَا يُضَادُّهُ عَلَى رَعْمِهِمْ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ وَادِّعَاءٌ طَرِدَ قِيَاسٍ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ لَا يَطْرُدُ الْقِيَاسَ فِي جَمِيعِهَا؟

وَمِمَّا يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ: أَنَّهُمْ رَعَمُوا أَنَّ السَّوَادَ الْوَاحِدَ يُبْطِلُ بَيَاضَيْنِ فَصَاعِدًا، ثُمَّ الْبَيَاضَانِ لَا يَتَضَادَّانِ فِي أَنْفُسِهِمَا عِنْدَهُمْ.

مَسْأَلَةٌ: [مُتَمَاثِلُ الْأَعْرَاضِ مُتَضَادَّةٌ]:

مُتَمَاثِلُ الْأَعْرَاضِ مُتَضَادَّةٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِ لَه؛ فَكُلُّ عَرَضَيْنِ مِثْلَيْنِ، فَإِنَّهُ يَسْتَجِيزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

وَالْعَرَضَانِ الْمُخْتَلِفَانِ قَدْ يَتَضَادَّانِ؛ كَالسَّوَادِ وَالْحَرَكَةِ، وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ.

وَأَتَّفَقَتِ الْمُعْتَرِ لَةُ عَلَى أَنَّ الْمِثْلَيْنِ لَا يَتَضَادَّانِ، بَلْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُمْ فِي أَعْدَادٍ مِنْ جِنْسٍ كَقَوْلِهِمْ فِي اثْنَيْنِ، فَلَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ عَرَضَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

وَمَنْعَ أَكْثَرُهُمْ اجْتِمَاعَ الْحَرَكَتَيْنِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، وَاخْتَلَفُوا فِي السُّكُونَيْنِ.

وَلِلْكَرَامِيَّةِ تَرَدُّدٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ السَّوَادَ حَقِيقَتُهُ اسْوَادُ الْمَحَلِّ، وَتَقْدِيرُ سَوَادٍ فِي مَحَلٍّ لَا يُفِيدُ حُكْمَهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ، بَلْ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ فِي سَوَادٍ لَجَارَ فِي كُلِّ سَوَادٍ، وَذَلِكَ يَقْلِبُ الْجِنْسَ وَيُحِيلُ الْحَقِيقَةَ وَيُبْطِلُ الْقُدْرَةَ وَالْحُلُولَ.

فَإِنْ قِيلَ: السَّوَادُ الثَّانِي يُفِيدُ فَائِدَةً، وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ الْمَحَلُّ أَشَدَّ سَوَادًا مِمَّا كَانَ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَعْقُولٌ وَمَحْسُوسٌ:

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَمَا كَانَ مُبْعَدًا» وَالصَّوَابُ بغيرِ العطف؛ لكونه جزءًا لجملة الشرط أولِ الفقرة.

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ أَسْوَدَ إِلَّا أَنْ يَحُلَّ فِيهِ سَوَادٌ، وَالسَّوَادُ الْوَاحِدُ لَا يَحُلُّ إِلَّا جَوْهَرًا وَاحِدًا، وَشِدَّةُ السَّوَادِ فِي الْجَوْهَرِ <sup>(١)</sup> الْوَاحِدِ غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ فَإِنَّمَا يُدْرِكُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا سَوَادٌ وَفِي بَعْضِهَا لَوْنٌ آخَرُ، وَقَدْ حَصَلَ السَّوَادُ فِي الْجَوْهَرِ [١/٨١] وَأَسْوَدَ بِهِ، فَلَوْ قَدَرْنَا سَوَادًا آخَرَ لَمَا أَفَادَ لِلْمَحَلِّ حُكْمًا، وَلَمَا عَقِلَ وُجُودُهُ، وَلَوْ وُجِدَ سَوَادَانِ فِي مَحَلٍّ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا يَتَسَوَّدُ بِالْمَحَلِّ وَإِفَادَةِ الْحُكْمِ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِي؛ فَيَتَصَادَانِ وَيَتَرَاكَمَانِ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَيَنْتَهِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِوُجُودِ صَاحِبِهِ، فَيُعْتَبَرَانِ كَالْعِلْتَيْنِ لِمَعْلُولٍ وَاحِدٍ، فَتَقْدِيرُ سَوَادَيْنِ فِي مَحَلٍّ بِمَثَابَةِ تَقْدِيرِ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الْعِلْمَيْنِ وَالْإِرَادَتَيْنِ.

وَقَدْ طَرَدْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ فَاعِلَيْنِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ.

فَإِنْ قَالُوا: كَوْنُ الْمَحَلِّ أَشَدَّ سَوَادًا وَأَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ أَمْرٌ مَحْسُوسٌ مُدْرِكٌ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ السَّوَادُ الثَّانِي وَالْعِلْمُ الثَّانِي.

قُلْنَا: كَوْنُهُ أَشَدَّ سَوَادًا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ لَيْسَ حُكْمًا وَلَا حَالًا، وَإِذَا اشْتَغَلَ الْمَحَلُّ بِسَوَادٍ وَاحِدٍ، فَتَقْدِيرُ سَوَادٍ آخَرَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، بَلْ يُزَاحِمُهُ مُزَاحِمَةُ الْبَيَاضِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْجَبْرُ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ الرَّمَادِ، وَالْمَعْنَى بِهِ: أَنَّ أَجْزَاءَ السَّوَادِ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الرَّمَادِ، وَفِي الرَّمَادِ أَجْزَاءٌ مِنَ الْبَيَاضِ، وَأَجْزَاءٌ مُخْتَلِطَةٌ بِأَجْزَاءِ سُودٍ؛ وَذَلِكَ كَالْفَحْمِ وَالْجَصِّ إِنْ جُمِعَا وَدُقَّا؛ فَتَخْتَلِطُ الْأَجْزَاءُ بِالْبَعْضِ.

فَإِنْ قَالُوا: الثُّوبُ يُغَمَسُ فِي الصَّبْنِ فَتَعْلُوهُ كُدْرَةٌ ثُمَّ كَهْنَةٌ ثُمَّ سَوَادٌ حَالِكٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَضَاعُفِ أَجْزَاءِ السَّوَادِ.

وَهَذَا جَهْلٌ؛ فَإِنَّ الثُّوبَ التَّصَقَّتْ بِهِ جَوَاهِرُ سُودٍ وَجَوَاهِرُ مُخْتَلِفَةِ اللَّوْنِ.

وَلَوْ قُلْنَا: السَّوَادُ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةُ الْكُدْرَةِ وَالْخُضْرَةِ وَالْكَهْنَةِ، لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا.

فَإِنْ قَالُوا: الْعَالَمُ بِالشَّيْءِ إِذَا تَجَدَّدَ لَهُ عِلْمٌ آخَرٌ بِذَلِكَ الْمَعْلُومِ، فَقَدْ أَوْجَبَ الْعِلْمُ الثَّانِي حَالًا مُتَجَدِّدًا، وَالْحَالَانِ فِي حُكْمِ الْمُتِمَّائِلَيْنِ.

(١) في الأصل عبارة: « وشدة الجوهر في السواد » ثم ضرب عليها والمعنى واحد والاختلاف فقط في العبارة بالتقديم والتأخير.

وَهَذَا لَا حَاصِلَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالسَّوَادِ أَوْ بِشَيْءٍ آخَرَ إِلَّا أَنْ لَهُ عِلْمًا بِهِ،  
وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِالْعِلْمِ الْوَاحِدِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْعِلْمِ الثَّانِي وَلَا لِحُكْمِهِ.

وَلَوْ جَارَ تَقْدِيرُ تَجَدُّدِ حَالٍ تَحْكُمًا، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ يَتَجَدَّدُ الْجَوْهَرُ فِي كُلِّ حَالٍ؛ فَثَبَّتَ  
لِلْحَالِ الْوَاحِدَةِ وَجُودًا؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ عِنْدَ الْبَصْرِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ حَالٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْجَوْهَرِ  
وَالْعَرَضِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ وَجُودَيْنِ مَعَ تَحْقِيقِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْوَاحِدِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ حَالَيْنِ فِي كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِحَالٍ وَاحِدَةٍ،  
وَزِيَادَةُ الْيَقِينِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي عِلِمٌ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى كَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ الْمُوصِلَةِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى تَوَالِي  
أَجْزَاءِ الْعِلْمِ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ: أَنَّ الْإِرَادَةَ الْوَاحِدَةَ إِذَا أَثَرَتْ فِي إثْبَاتِ اخْتِصَاصِ الصِّغَةِ بِالْإِيجَابِ  
فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا: لَوْ ثَبَتَ إِرَادَتَانِ مُتَمَثِّلَتَانِ مُتَعَلِّقَتَانِ بِالصِّغَةِ الْوَاحِدَةِ، فَيُثْبِتُ لَهَا اخْتِصَاصًا  
بِالْوُجُوبِ مُتَمَثِّلَانِ، وَهَذَا مِمَّا يَأْتُونَ وَلَا يَقُولُونَ بِهِ، وَهُوَ نَقْضٌ صَرِيحٌ لِمَا قَالُوهُ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا فِيهِ  
مُسْتَدِلًّا عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ حُصُولُ عِلْمَيْنِ مِثْلَيْنِ وَحَالَيْنِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ،  
فَمَا الْمَانِعُ مِنْ طَلَبِ عِلْمٍ يَأْتِي بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ.

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ أَيْضًا: يَجُوزُ كَوْنُ الشَّيْءِ مَقْدُورًا بِقُدْرَتَيْنِ مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ،  
فَثَبَّتُ كُلَّ قُدْرَةٍ لَهُ وَجُودًا.

فَضْلٌ: فِي أَضْدَادِ الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup>:

قَالَ أَضْحَابُنَا: الْكَلَامُ جِنْسٌ لَهُ ضِدٌّ أَوْ أَضْدَادٌ؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.  
وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ لَيْسَ لِلْكَلامِ ضِدٌّ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْأَفْعَالِ، وَالْفِعْلُ لَا ضِدَّ لَهُ.

(١) انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبيгдаيين (ص ٨٦).

(٢) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/أ).

(٣) الذي في الأصل: « ومذهب المعتزلة: أنه للكلام ضد لأنه من قبيل الأفعال » وهو خطأ، والصواب أن النص  
ليس بالإثبات؛ بل بنفي الضد عن الكلام كما هو مذهب المعتزلة؛ قال الجويني: « ولما ظن المعتزلة أنه (الكلام) من  
صفات الأفعال، لم يثبتوا له ضداً؛ إذ لا ضد للفعل ». انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/أ).

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: أَمَّا الْقَوْلُ فَلَا ضِدَّ لَهُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ فَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْقَوْلِ، وَلَهُ ضِدٌّ وَهُوَ الْعَجْزُ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي فِي النَّفْسِ، فَكُلُّ مَا يُتَأَفَى حَدِيثَ النَّفْسِ فَهُوَ ضِدٌّ لِلْكَلَامِ؛ فَيُضَادُّهُ السَّهْوُ وَالْغَفْلَةُ وَالطُّفُولِيَّةُ وَالْبَهِيمِيَّةُ، وَالْخَرَسُ مَانِعٌ مَنَعَ مِنْ خُطُورِ الشَّيْءِ بِالْبَالِ، وَهُوَ أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهَا بِالطُّفُولِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ، وَمَنْ عَجَزَ لِسَانُهُ وَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنَ النُّطْقِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا عِلَّةَ بِقَلْبِهِ تَمْنَعُهُ مِنْ خُطُورِ الْخَوَاطِرِ فَهُوَ نَاطِقٌ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصْوِيتِ، وَقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفَلَّاسِقَةِ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَصَرَفُوا النُّطْقَ إِلَى نُطْقِ الْقَلْبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِنْدِيِّ وَأَبِي عِيْسَى<sup>(١)</sup>.

[٨١/ب] وَإِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فَلَا نُنْكِرُ نُطْقَ النَّفْسِ، فَتُنْبِتُ لِنُطْقِ النَّفْسِ مِنَ الْأَصْدَادِ مَا قُلْنَا، وَتُنْبِتُ لِلْعِبَارَاتِ أَضْدَادًا أَيْضًا؛ كَالسُّكُوتِ وَالْخَرَسِ، وَتَجْعَلُ الْآفَاتِ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَتَمْنَعُ مِنَ التَّغْيِيرِ أَضْدَادًا لِلْكَلَامِ الَّذِي هُوَ الْعِبَارَةُ. وَمِنْ أَصْلِنَا: أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ وَاخْتِصَاصُهُ بِذَاتِهِ، سَوَاءٌ قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ أَوْ هُوَ الْعِبَارَةُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ فَقَالُوا: كَلَامُ اللَّهِ لَا يَقُومُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُهُ.

وَأَمَّا كَلَامُ الْمَخْلُوقِينَ فَقَالَ النِّظَامُ: «كَلَامُ كُلِّ مُتَكَلِّمٍ يَقُومُ بِالْجَوِّ، وَعِنْدَ قِيَامِهِ بِالْجَوِّ يَكُونُ كَلَامًا».

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ كَلَامٍ بِمَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ اعْتِمَادَاتُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ حَرَكَاتُ مَخَارِجِهِ تُولَّدُ فِي الْجَوِّ كَلَامًا آخَرَ، وَهُوَ مُوجِدُ الْكَلَامَيْنِ فَاعِلٌ لهُمَا، فَالَّذِي قَامَ بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ مَقْدُورٌ لَهُ، وَالَّذِي تَبَتَّ فِي الْجَوِّ وَقَعَ مُتَوَلَّدًا، فَقَالُوا - بَيْنَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ -: الْكَلَامُ هُوَ الصَّوْتُ الْخَارِجُ عَنِ اعْتِمَادَاتِ الْمَخَارِجِ<sup>(٢)</sup>، وَالسُّكُوتُ وَالْخَرَسُ جَارِيَانِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ يَتَضَادَّانِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَحَلِّينِ.

وَأَمَّا النَّجَارُ: فَإِنَّهُ أَثَبَّتَ لِلْكَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ أَضْدَادًا، وَمَنَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مِنْ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/ب).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٦/٧).

أَصْلُهُ أَنَّ كَلَامَ الْوَاحِدِ مَنَّا يَجِبُ قِيَامُهُ بِهِ، وَكَلَامُ الْبَارِي يَسْتَحِيلُ قِيَامُهُ بِهِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِأَفْعَالِنَا الْمَقْدُورَةِ لَنَا؛ مِنْ حَيْثُ يَجِبُ قِيَامُهَا بِنَا، وَيَسْتَحِيلُ قِيَامُ أَفْعَالِ اللَّهِ بِهِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْمَذَاهِبِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ شَرْطَ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، فَكُلُّ مَا عَلِمْنَا بِهِ يُضَادُّهُ السَّهْوُ لِلْعِلْمِ، بِمِثْلِهِ يُعْلَمُ مُضَادَّةُ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ، وَالْمَوَارِعُ الَّتِي تُضَادُّ الْحَوَاطِرَ؛ كَالطُّفُولِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ لِلْعِلْمِ.

وَكَذَلِكَ لَا تُنْكِرُ مُضَادَّةُ الشُّكُوتِ وَالْخَرَسِ لِلْكَلَامِ الَّذِي هُوَ الْعِبَارَةُ.

وَكَذَلِكَ الْآفَاتُ الْمَانِعَةُ مِنْ نَظْمِ الْعِبَارَاتِ الْحَادِثَةِ فِي الْمَخَارِجِ.

وَسَبِيلُ مُضَادَّةِ الشُّكُوتِ لِلْكَلَامِ كَسَبِيلِ مُضَادَّةِ الشُّكُونِ لِلْحَرَكَةِ وَالْجَهْلِ لِلْعِلْمِ.

فَإِنْ قَالُوا: الشُّكُوتُ تَسْكِينُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ، وَسُكُونُهَا يُضَادُّ حَرَكَتَهَا وَلَا يُضَادُّ الْكَلَامَ الْقَائِمَ بِهَا:

قُلْنَا: الشُّكُوتُ يُنَاقِضُ الْكَلَامَ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ سَاكِتٌ مُتَكَلِّمٌ، وَلَوْ كَانَ الشُّكُوتُ رَاجِعًا إِلَى الشُّكُونِ، لَجَازَ وَصْفُ الْمَوَاتِ وَالْجَمَادِ بِالشُّكُونِ؛ كَمَا جَازَ وَصْفُهَا بِالتَّلَوْنِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَعْنَى يَحْدُثُ عِنْدَ تَحْرِيكِ الْآلَةِ، سَاعَ أَنْ يُقَالَ: الشُّكُوتُ مَعْنَى يَحْدُثُ عِنْدَ تَسْكِينِ الْآلَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الشُّكُوتُ مُضَادًّا لِلْكَلَامِ، لَكَانَ مُذَرِّكًا أَوْ مَسْمُوعًا؛ كَالْكَلَامِ.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي الْمُتَضَادَّاتِ عَلَى الْإِنْقِسَامِ، وَلَمْ يَجِبْ طَرْدُهَا فِيمَا طَرَدْتُمُوهُ.

ثُمَّ يَبْطُلُ مَا قُلْتُمُوهُ بِالْفَنَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُضَادُّ الْجَوَاهِرَ، وَلَا يَرَى وَلَا يُلْمَسُ كَالْجَوَاهِرِ، وَكَذَلِكَ السَّهْوُ وَالْغَفْلَةُ مِنَ أَضْدَادِ الْعِلْمِ، وَلَا تُذَرِّكُ وَلَا تُحَسُّ كَمَا يَذَرِّكُ الْعِلْمُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الشُّكُوتُ ضِدًّا لِلْكَلَامِ لَجَازَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِضَرْبٍ وَيَسْكُتَ عَنْ بَعْضٍ حَتَّى يُقَالَ: سَاكِتٌ مُتَكَلِّمٌ؛ كَمَا يُقَالَ: عَالِمٌ جَاهِلٌ، لِلَّذِي عَلِمَ شَيْئًا وَجَهِلَ غَيْرَهُ.

قُلْنَا: قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: «الْمُتَكَلِّمُ بِضَرْبٍ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ بِهِ سُكُوتٌ أَصْلًا».

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رحمه الله: «وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَرْضِيَّةٌ؛ فَإِنَّ الشُّكُوتَ لَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَانِعٍ لَا تَعْلُقُ

لَهُ يُضَادُّ مَا لَهُ تَعَلَّقُ، فَإِذَا ثَبَتَ ضَرْبٌ مِمَّا لَهُ تَعَلَّقُ وَجَبَ إِغْفَالُ الْمَانِعِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْمَوْتَ  
لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ لَمْ يَكُنْ يَتَعَلَّقُ، فَإِذَا ثَبَتَ عَلَى وَاحِدٍ، لَا يَبْقَى الْمَوْتُ لَا مَحَالَةً.  
فَعَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: الْمُتَكَلِّمُ يَضْرِبُ مِنَ الْكَلَامِ لَا يَتَصِفُ بِكَوْنِهِ سَاكِتًا.  
وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَبْعُدُ وَصْفُ الْمُتَكَلِّمِ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا مِنْ وَجْهِ، أَخْرَسَ مِنْ وَجْهِ  
آخَرَ.

وَأَمَّا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا أَبْعُدُ قَوْلَ الْعَالِمِ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ بِكَلَامٍ وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهِ،  
وَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَثْبُتَ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَامِ وَيَثْبُتَ مَانِعٌ مِنْ ضَرْبٍ هُوَ فِي حُكْمِ الْخَرَسِ،  
وَلَكِنْ إِذَا تَبَعَّضَ الْأَمْرَيْنِ<sup>(١)</sup> لَا يُسَمَّى الْمَانِعُ خَرَسًا، أَوْ لَا يُسَمَّى الْمُضَادُّ لِبَعْضِ الْكَلَامِ  
سُكُوتًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ السُّكُوتِ فَيَتَوَلَّى الْكَلَامُ إِلَى التَّسْمِيَّاتِ».  
قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْأَصَحُّ طَرِيقَةُ الْقَاضِي، وَالسُّؤَالُ مَدْفُوعٌ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ».

وَأَعْلَمُ أَنَّا: وَإِنْ قُلْنَا: الْكَلَامُ مَعْنَى فِي النَّفْسِ، فَالسُّكُوتُ إِضْرَابُ النَّفْسِ عَنِ الْكَلَامِ  
وَتَسْمِيَّتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ سَاكِتًا بِمَنَائَةِ تَسْمِيَةِ الْعِبَارَةِ كَلَامًا، [١/٨٢] وَقَدْ بَيَّنَّا وَقَدَّْمْنَا أَنَّهُ عَلَى التَّوَسُّعِ  
وَالْمَجَازِ، وَإِنْ تَوَسَّعَ يَشِيعُ شُيُوعُ الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا، وَالْكَلامَ الَّذِي فِي النَّفْسِ  
كَلَامًا، وَالَّذِي لَا يُعْبَرُ سَاكِتٌ عَنْهُ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ الْعِبَارَاتُ، مُتَكَلِّمٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي  
يَقُومُ بِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا فَضْلُ النَّجَّارِ بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ: فَبَاطِلٌ، فَكَيْفَ يَخْلُقُ لِلْعِبَادِ كَلَامًا  
وَهُوَ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ بِهِ؟!

وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ بِنَفْسِهِ.

قُلْنَا: وَفُتُوغُ الشَّيْءِ مَخْلُوقًا مَعْقُولًا، فَأَمَّا وَفُوعُهُ لِمَوْصُوفٍ دُونَ مَوْصُوفٍ فَإِضَافَةٌ غَيْرُ  
مَعْقُولَةٍ، وَلَوْ كَانَ لِذَلِكَ مَعْنَى مَعْقُولٌ لَجَارَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ عِلْمًا لِنَفْسِهِ، وَحَرَكَةً لِنَفْسِهِ؛ فَيَتَحَرَّكُ  
بِهَا جَلٌّ وَعَزٌّ، وَيَخْلُقُهَا لِغَيْرِهِ فَلَا يَتَحَرَّكُ بِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا قَوْلُكَ فِيمَا إِذَا خَلَقَ كَلَامًا فِي إِنْسَانٍ، وَلَمْ يَخْلُقْهُ لِنَفْسِهِ، أَتَقُولُونَ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ  
بِهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ؟

فَإِنْ قُلْتَ ذَلِكَ: أَبْطَلْتَ مَذْهَبَكَ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الَّذِي قَامَ بِهِ الْكَلَامُ الصَّرُورِيُّ لَمْ يَفْعَلْهُ.

وَإِنْ قُلْتَ: الْمُتَكَلِّمُ بِهِ هُوَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ، فَقَدْ فَعَلَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بغيرِهِ لَا لِنَفْسِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِهِ.

**الْقَوْلُ فِي إِبْثَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ ﷻ<sup>(١)</sup>:**

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مُتَكَلِّمٌ<sup>(٢)</sup>: أَمْرٌ، نَاهٍ، مُخْبِرٌ، وَاعِدٌ، مُتَوَعِّدٌ.

وَسَبِيلُ تَخْرِيرِ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْثَاتِ كَوْنِ الرَّبِّ ﷻ مُتَكَلِّمًا وَأَنَّ لَهُ كَلَامًا -: ثَبَّتَ بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ أَنَّهُ حَيٌّ، وَالْحَيُّ يَصِحُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ، فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْعِلْمِ لَوَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ أَضْدَادِ ذَلِكَ، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، وَفِي ثُبُوتِ ضِدِّ لِكَلَامٍ قَدِيمٍ نَفْيٌ لِكَوْنِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ أَمْرًا نَاهِيًا وَاعِدًا مُتَوَعِّدًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ<sup>(٣)</sup>.

وَلِأَنَّ أَضْدَادَ الْكَلَامِ نَقَائِصُ، وَيَتَعَالَى الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - عَنِ النِّقَائِصِ وَالْآفَاتِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: اللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإبانة (ص ٦٣)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٧)، وأصول الدين (ص ١٠٦، ١٠٨)، والإشارة (ص ١٣٠، ١٤١)، والإرشاد (ص ١١٩)، ولمع الأدلة (ص ٨٥)، والاقتصاد (ص ٨٩)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٢، ٨٤)، والغنية في أصول الدين (١٠٣، ١٠٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٦٨)، والمحصل (ص ١٨٤)، والأربعين (١/٢٤٧، ٢٥٢)، والمطالب (٣/١٢٨)، والأبكار (١/٣٥٦، ٣٦٤)، وغاية المرام (ص ٨٩، ٩٤)، وفيها تضعيف مأخذ الأصحاب في إثبات الكلام وبيان المعتمد عنده، الكامل (ل ١١٢/أ، ١١٧/ب)، وشرح المقاصد (٤/١٤٣، ١٤٦)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٤)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين: (٢/٤٩٦).

(٢) لا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلمًا، وإنما دار الخلاف بينهم في معنى كلامه، وفي قدمه وحدوثه؛ فقد حكى الجويني اتفاق المسلمين على أنه تعالى متكلم، نهاية الأقدام (ص ٢٦٨)، وغاية المرام (ص ٨٨)، وحكى هذا الإجماع أيضًا في الأبكار (١/٣٥٣)، وشرح المقاصد (٤/١٤٤)، والكامل (ل ١١٢/أ)، وما سيأتي في (ل ٨٢/أ).

(٣) الاستدلال على الكلام بدليل الحياة مما اعتمد جمهور الأشاعرة في إثبات الكلام حتى وصف بالطريق المشهور وطريق الأشعرية، انظر: اللمع (ص ٢٦، ٢٧، ٣٧)، والتمهيد (ص ٤٧)، والأبكار (١/٣٧٠) وفيه توهين أدلة الأصحاب في إثبات الكلام، وغاية المرام (ص ٩٠)، والكامل في اختصار الشامل (١١٣/ب)، والشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ٢٧٢).

(٤) انظر: شرح المقاصد (٤/١٤٣، ١٤٦)، وفيه مناقشة في كون عدم الكلام من النقائص، لا سيما مع القدرة على الكلام.

وَلَهُمْ أَسْئَلَةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي إِبْتَابِ الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الصِّفَاتِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنْ قَالُوا: « قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ مُبْحَنَانَهُ مَلِكٌ مُطَاعٌ، وَمِنْ حُكْمِ الْمَلِكِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ يُطَاعُ وَنَهْيٌ يُتَّبَعُ ». هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ <sup>(١)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي مَعْرِضٍ آخَرَ فَقَالَ: « كَمَا نَعْلَمُ بِحُكْمِنَا أَنْ تَرُدَّ الْخَلْقَ عَلَى صُورِ التَّغَايُرِ فِي الْجَائِزَاتِ، كَذَلِكَ تَصَرُّفُهُمْ وَتَرُدُّهُمْ نَحْوُ أَمْرِ مُطَاعٍ وَنَهْيٍ مُتَّبَعٍ مِنَ الْجَائِزَاتِ ».

عَنْ يَهْدَا: كَوْنُهُمْ مُطِيعِينَ أَوْ عَصَاةَ.

قَالَ: « وَإِذَا قَضَى الْعَقْلُ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَكُلُّ جَائِزٍ فِي صِفَاتِ الْخَلْقِ يَسْتَنِدُ إِلَى صِفَةٍ وَاجِبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، فَتَرُدُّهُمْ فِي صُنُوفِ التَّغَايُرِ يَسْتَنِدُ إِلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَهِيَ الْقُدْرَةُ؛ فَيَجِبُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي اتِّصَافُ رَبِّهِمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ، فَهُوَ الْمَلِكُ حَقًّا، وَلَا يَتِمُّ وَصْفُ الْمَلِكِ دُونَ الْإِتِّصَافِ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى تَغْيِيرِ الْخَلْقِ، فَهَذَا مَكَانُ تَوْجِيهِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَيْهِمْ تَعَبُّدًا وَتَكْلِيفًا؛ فَتَقَرَّرَ بِذَلِكَ وَجُوبُ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا أَمْرًا نَاهِيًا، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ بِطَرِيقٍ غَيْرِ هَذَا مِنْهَا أَنْ قَالَ: « إِحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْأَفْعَالِ وَلَا إِلَى صِفَاتِهَا، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ، وَوُجُودِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْعَبِيدِ دَالٌّ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ ».

قَالَ: « وَجَوَازُ إِزْسَالِ الرُّسُلِ وَالتَّكْلِيفِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِهِ ﷻ، وَعِلْمُهُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ، الْأَرْزَلِيُّ الصَّدَقُ <sup>(٣)</sup> ».

وَكَذَلِكَ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ: يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ الْأَرْزَلِيُّ، وَالْعِلْمُ الْأَرْزَلِيُّ دَالٌّ عَلَى الْكَلَامِ الصَّدَقِ <sup>(٤)</sup>

(١) نسب إلى الأستاذ أبي إسحاق الاستدلال على الكلام بالعلم؛ لأن العلم والخبر يتلازمان، وكذلك يصح من الباري التكليف والتعريف والإخبار والتنبية والإرشاد والتعليم فوجب أن يكون له كلام. انظر: نهاية الأقدام (ص ٢٦٩).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٤/أ).

(٤) عبارة: وكذلك خلق الأشياء. موجودة بهامش الأصل.



أَزَلًا؛ لِأَنَّ تَحَرِّيَّ خَبَرِ الصِّدْقِ قَرِينَةُ الْعِلْمِ؛ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ دُونَ الْخَبَرِ عَنْهُ عِنْدَ وُجُودِ النُّطْقِ بِهِ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ، وَلَوْ قُدِّرَ خُلْفٌ بِعِبَارَةٍ لَكَانَ مُتَجَدِّدًا، وَيَتَعَالَى إِلَهُهُ عَنِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَيُحَقِّقُ وَجُوبَ الْكَلَامِ الصِّدْقِ أَرَلًا وَالْأَزَلِيَّ لَا يَزُولُ.

وَرُبَّمَا عَبَّرَ عَنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: «لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا لَاسْتَحَالَ مِنْهُ التَّنْبِيهُ وَالتَّعْرِيفُ عَلَى التَّكْلِيفِ؛ إِذْ مَرَدُّ التَّعْرِيفِ يَتَعَلَّقُ بِهِ<sup>(١)</sup>»، وَذَلِكَ كَالْكِتَابَةِ وَالْعِبَارَةِ وَالْإِشَارَةِ، وَسَيِّءٌ مِنْ هَذَا لَا يَقَعُ بِهِ التَّعْرِيفُ دُونَ أَنْ يَكُونَ تَرْجَمَةً عَنِ الْكَلَامِ الْقَائِمِ [٨٢/ب] بِالنَّفْسِ، وَمَنْ لَا كَلَامَ لَهُ، اسْتَحَالَ أَنْ يَنْبَغَ غَيْرُهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَسْتَنِدُ إِلَى الْكَلَامِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ تَعَالَى: آيَاتُ الرُّسُلِ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ نَازِلَةً مَنَزِلَةَ التَّصْدِيقِ بِالْقَوْلِ، وَالْمُصَدِّقُ لَا يَكُونُ مُصَدِّقًا لِقِيَامِ التَّصْدِيقِ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ مِنْ قِبَلِ الْأَقْوَالِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّا فِي دِينِنَا مَأْمُورُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَمَنْهُونَ بِنَهْيِهِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْكَلَامَ أَصَوَاتٌ مَحْصُولَةٌ يَقُولُ أَنَّهَا لَا تَبْقَى، وَأَنَّهَا كَمَا وَجِدَتْ عُدِمَتْ، فَبَيَّنَتْ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ أَرَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>.

وَأَطْبَقَ الْمُتَمَثِّلُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ عَلَى إِبْنَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ ﷻ، وَلَمْ يَنْتَحِلْ أَحَدٌ فِي كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا نِجْلَةً نَفَاةِ الصِّفَاتِ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا لِنَفْسِهِ.

ثُمَّ ذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْخَوَارِجُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالْإِمَامِيَّةُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَدِثٌ مُفْتَتَحٌ الْوُجُودِ.

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ كَلَامِ الْأَنْصَارِيِّ نَقْلُهُ عَنْ ابْنِ نَيْمَةَ وَنَصَهُ: «قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ النَّيْسَابُورِيُّ: وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي إِبْنَاتِ كَلَامِ اللَّهِ النَّفْسَانِي الَّذِي أَثْبَتَهُ أَنْ قَالَ: الْأَحْكَامُ لَا تَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَلَا إِلَى أَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَذَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ، فَوُرُودُ التَّكْلِيفِ عَلَى الْعِبَادِ دَلِيلٌ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ وَجَوَازِ إِزْسَالِ الرُّسُلِ، وَوُرُودُ التَّكْلِيفِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِهِ وَعِلْمُهُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ الصِّدْقِ أَرَلًا، إِذِ الْعَالِمُ بِالشَّيْءِ لَا يَخْلُو عَنْ نُطْقِ النَّفْسِ بِمَا يَعْلَمُهُ وَذَلِكَ هُوَ التَّذْيِيرُ وَالْحَبْرُ، وَرُبَّمَا يُعْبَرُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا لَاسْتَحَالَ مِنْهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى التَّكْلِيفِ لِأَنَّ طَرُقَ التَّعْرِيفِ مَعْلُومَةٌ، وَذَلِكَ كَالْكِتَابَةِ وَالْعِبَارَةِ وَالْإِشَارَةِ». انظر: الفتاوى الكبرى (٥١٣/٥).

(٢) هذا الاستدلال حكاة الجويني عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (١/١١٥).

وَصَارَ صَائِرُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ عَنْ تَسْمِيَّتِهِ مَخْلُوقًا مَعَ الْقَطْعِ بِحَدِيثِهِ لِمَا فِي لَفْظِ: «مَخْلُوقٍ» مِنْ إِيْهَامِ الْخَلْقِ؛ إِذِ الْكَلَامُ الْمُخْتَلَقُ هُوَ الَّذِي يُبْدِيهِ الْمُتَكَلِّمُ غَرَضًا مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ؛ كَمَا أَخْبَرَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾ <sup>(١)</sup> [الشعراء: ١٣٧] أَيْ: اخْتِلَافُهُمْ وَأَكَاذِبُهُمْ <sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا لَا حَاصِلَ لَهُ، وَالْأَمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُحَدِّثٍ مَخْلُوقٌ، وَعَلَى أَنَّ أَقْوَالَ الرُّسُلِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مَعَ وَجُوبِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ - مَخْلُوقَةٌ، وَأَنَّ الرَّبَّ خَالِقٌ، وَلَوْ كَانَ الْخَلْقُ يُنْبِئُ عَنِ التَّخَرُّصِ، لَوَجَبَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ إِطْلَاقِ الْأَسْمِ الْمُسْتَقَّ مِنْهُ فِي حَقِّ الْإِلَهِ ﷻ. وَأُطْلِقَ مُعْظَمُ الْمُعْتَرِ لَةِ لَفْظَ الْمَخْلُوقِ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ.

وَذَهَبَ الْكِرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - قَدِيمٌ، وَهُوَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقَوْلِ، وَقَوْلُهُ حَدِيثٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَالْقُرْآنُ قَوْلُ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِقَائِلٍ بِقَوْلِهِ. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى الْوَقْفِ فِي الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؛ قَالُوا: لَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدِيمٌ، وَلَا نَقُولُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، بَلْ نَتَوَقَّفُ فِيهِ.

وَصَارَ بَغْضُ هَؤُلَاءِ إِلَى الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُحَدَّثٌ وَحَدِيثٌ؛ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ رَزَّاهُمْ مَثَدِّبٌ﴾ [الأنبياء: ٢]. وَالْأَكْثَرُونَ قَطَعُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

وَمِنْ قَضِيَّةِ أَصْلِنَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ وَاحِدٌ. وَهُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِ الْكَلَامِ؛ كَمَا نَقُولُ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْإِدْرَاكِ؛ فَنَقُولُ:

كَلَامُ اللَّهِ خَيْرٌ عَنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ صِدْقًا وَتَحْقِيقًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُخْبِرٌ عَنْ وُجُودِ الْمَوْجُودَاتِ وَعَدَمِ الْمَعْدُومَاتِ وَتَقْدِيرِ الْمُقَدَّرَاتِ، وَخَبَرُهُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مُخْبَرٍ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ؛ كَمَا نَقُولُ فِي عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ، فَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ خَبَرٍ: خَبَرٌ عَنْ كَوْنِهِ أَمْرًا، وَكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مَأْمُورًا بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ خَبَرٍ خَبَرٌ عَنْ ذَلِكَ، وَكَلَامُهُ الْوَاحِدُ يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ، وَمَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ مِنْ خَبَرٍ: خَبَرٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ عِلْمُهُ، وَلَوْ قَدَّرْنَا

(١) سيأتي توجيه هذه القراءة في (ص ٨٠١) من هذا الكتاب.

(٢) أول من قال بهذا القول: محمد بن شجاع لظنه أن المخلوق هو المتقول تخوضًا وكذبًا. انظر: الكامل.

أَمْرًا مُتَعَلِّقًا بِمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَأَخْبَرَ عَنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ لَتَنَاقُضِ الْخَبْرَانِ وَأَدَّى إِلَى الْخُلْفِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْنَاتِ الْكَلَامِ الْأَزْلِيِّ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْحَيَّ يَصِحُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْكَلَامِ وَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ، وَذَلِكَ آفَةٌ وَنَقْصٌ.

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: مَا تَمَسَّكَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: قَدْ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبٍ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ فِي إِضَافَةِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ، ثُمَّ الْاِخْتِصَاصُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْمُقْضِي بِهِ عَقْلًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ: اخْتِصَاصٌ قِيَامَ كَمَا صِرْنَا إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اخْتِصَاصٌ فِعْلٍ بِالْفَاعِلِ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِلُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى قِصِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ مَا يَدَّعِيهَا مُعْتَرِلُهُ الْبَصَرَةِ فِي الْإِرَادَةِ الثَّابِتَةِ لَا فِي مَحَلٍّ.

أَمَّا جِهَةُ اخْتِصَاصِ الْفِعْلِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ خَلْقِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَبَيَّنَّ خَلْقَ الْكَلَامِ فِي أَنَّهُ: لَا يَرْجِعُ إِلَى الْقَدِيمِ صِفَةً حَقِيقَةً مِنْ خَلْقٍ جَمِيعٍ مَا يَخْلُقُ.

يَبْطُلُ تَفْسِيرُ الْاِخْتِصَاصِ بِكَوْنِ الْكَلَامِ مُتَعَلِّقًا بِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْوُجُوهَ تَتَحَقَّقُ فِي كَلَامِ الْعِبَادِ مَعَ اخْتِصَاصِهِمْ بِالْإِتِّصَافِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ يَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ عَلَى وَجْهِ بَصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ لِلْبَارِي تَعَالَى، [ ١ / ٨٣ ] فَإِنَّ ذَلِكَ اخْتِمَالٌ لِادِّعَاءِ الْاِخْتِصَاصِ، وَنَحْنُ فِي مُحَاوَلَةٍ إِبْصَاحِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ.

لَمْ يَبْقَ إِذَنْ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْقَدَمِ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِقِيَامِ الْكَلَامِ بِذَاتِهِ؛ لَمَّا وَجَبَ الْوَصْفُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ حَادِثًا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ قَبُولِهِ سُبْحَانَهُ لِلْحَوَادِثِ.

وَلَا يَبْقَى بَعْدَ بَطْلَانِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِلَّا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي وَصْفِ الْبَارِي ﷻ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ قَدِيمٍ أَزْلِيٍّ.

وَقَدْ سَلَكَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ طَرِيقَةً عَظِيمًا فِيهَا التَّشْغِيبُ فَقَالَ: لَوْ كَانَ كَلَامُ الْبَارِي ﷻ حَادِثًا لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِذَاتِهِ، فَيَصِيرُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، أَوْ يَحْدُثُ لَا فِي مَحَلٍّ فَيُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَبَيْنَ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، عَلَى أَنَّ فِي نَفْسِ

الْمَحَلُّ نَفْيُ الْاِخْتِصَاصِ؛ إِذْ لَيْسَ اِخْتِصَاصُهُ بِاللَّهِ بِهِ أَوَّلَى مِنْ اِخْتِصَاصِهِ بِغَيْرِهِ، وَإِنْ حَدَثَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ لَكَانَ كَلَامًا لِذَلِكَ الْمَحَلِّ، وَلَكَانَ الْمَحَلُّ لَهُ مُتَكَلِّمًا أَمْرًا نَاهِيًا؛ إِذْ كُلُّ قَائِمٍ بِمَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِهِ اِخْتِصَاصًا يَجِبُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ عِنْدَ الْعِبَارَةِ عَنْهُ بِأَخْصٍ أَوْ صَافٍ، أَوْ يُسْتَقَّ لَهُ أَوْ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي مِنْهَا وَضَفٌ مِنْهُ إِمَّا مِنْ أَخْصٍ وَضَفِيهِ، أَوْ أَعَمٍّ أَوْ صَافِيهِ، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ، أَوْ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ بِأَخْصٍ وَضَفِيهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَطَلَ أَنْ يَخْلُقَ كَلَامُهُ فِي مَحَلٍّ<sup>(١)</sup>.

بَيَانُ هَذَا: أَنَّ السَّوَادَ إِذَا قَامَ بِمَحَلٍّ اشْتَقَّ لَهُ مِنْ أَخْصٍ وَضَفِيهِ وَضَفٌ، فَقِيلَ: إِنَّهُ أَسْوَدُ، وَإِذَا قَامَ عَلَيْهِ بِمَحَلٍّ اشْتَقَّ لِلْمَحَلِّ أَوْ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي الْمَحَلُّ مِنْهَا اسْمٌ عَالِمٌ، وَهَذَا فِيْمَا لَا يَتَعَلَّقُ اِلِاشْتِقَاقُ مِنْهُ بِالْأَخْصِ؛ فَإِنْ أَخْصَّ وَضَفِيهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ، وَالرَّوَائِجُ الْمَخْصُوصَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَالِّهَا فَأَقْصَى مَا يُقَالُ: إِنَّ لَهَا رَائِحَةَ طَيِّبَةٍ أَوْ كَرِبَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ إِضَافَةٍ؛ يُقَالُ: رَائِحَةُ الْمِسْكِ، وَطَعْمُ الْعَسَلِ.

وَفِي مَسْأَلَتِنَا: لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ صِفَةٌ أَضْلًا؛ فَلَا يُقَالُ: كَلَامُ الْمَحَلِّ.  
فَإِنْ قِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ التَّصْوِيتُ.

قُلْنَا: مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَخْصَّ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الْمَحَلِّ وَصِفَةِ الْفَاعِلِ؛ كَمَا لَوْ خَلَقَ اللَّهُ لَوْنًا أَوْ حَرَكَةً فِي مَحَلٍّ، فَلَهُ وَضَفُ الْخَالِقِيَّةِ، وَلِلْمَحَلِّ التَّحَرُّكُ وَالتَّلَوْنُ، وَذَلِكَ أَخْصُّ مِنَ الْخَالِقِيَّةِ، وَأَمَّا التَّصْوِيتُ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنَ التَّكَلُّمِ.  
فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ كِتَابَةً فِي مَحَلٍّ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ مَاذَا؟

قُلْنَا: قَدْ يَرْجِعُ فِي مَعْنَى الْكِتَابَةِ إِلَى الْمَحَلِّ اسْمٌ خَاصٌّ؛ فَيُقَالُ: مُجْتَمِعٌ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَعْنَاهَا اِلِاجْتِمَاعُ، وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الرُّقُومُ وَالرُّسُومُ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ عَلَى طُولِهَا لَا تُفْضِي إِلَى الْمَقْصِدِ مَا لَمْ تُعْصِدْ بِمَا قَدَّمَاهُ فِي الطَّرِيقَةِ الْأُولَى؛ وَهِيَ أَنَّ لِلْكَلَامِ اِخْتِصَاصًا بِالْمُتَكَلِّمِ، وَتَعَيَّنُ اِخْتِصَاصِي الْكَلَامِ، فَهَذِهِ أَدْلَةٌ أَهْلِ الْحَقِّ.

فَنَقُولُ لِلْمُعْتَزِلَةِ: الْكَلَامُ فِي الْقَدَمِ وَالْحَدَثِ فَرْعٌ لِلْكَلَامِ فِي إِبْنَاتِ أَصْلِ الْكَلَامِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ مَعَاشِرَ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ كَلَامًا، وَبِمَا تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ اِلِاِخْتِصَاصُ أَضْلًا؟!

وَيَبَيِّنُ أَنَّ خَلْقَهُ الْأَصْوَاتِ فِي الْمَحَالِّ بِمِثَابَةِ خَلْقِهِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ حُكْمٌ مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا تُخْلَقُ أَصْوَاتٌ فِي جِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ دَالَّةٌ عَلَى إِزَادَتِهِ بِالضَّرُورَةِ، وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ سَمِعَ مِنْ مُتَصَوِّتٍ صَوْتًا أَوْ كَلَامًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا لغيره، أَوْ يَتَكَلَّمَ بِهِ سِوَاهُ.

قَالُوا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَالرَّبُّ ﷻ مُقْتَدِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَقْدُورًا لَهُ - سُبْحَانَهُ - يَجِبُ وَقُوعُهُ؛ إِذْ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى وَقُوعِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْحَوَادِثِ؛ حَيْثُ كَانَتِ الْمَقْدُورَاتُ لَا تَتَنَاهَى، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ اقْتَدَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ وَقَعَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا عَرَضْنَا وَقُوعَ الْكَلَامِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَاتَّصَفَهُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا بِالْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوتِ، ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - أَخْبَرُوا عَنْ وَقُوعِ الْكَلَامِ، وَهُمْ الْمُصَدِّقُونَ.

وَعَضَّدُوا كَلَامَهُمْ بِأَن قَالُوا: قَدْ أَسْنَدْتُمُ الْعِلْمَ بِنَفْيِ النِّقَائِصِ إِلَى السَّمْعِ، ثُمَّ بَيَّنَّتُمْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُعْجَزَاتِ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَكُمْ فِي ذَلِكَ؟!.

قُلْنَا: خُصُومُنَا مُضْطَوِّدُونَ عَنْ إِبْتِاتِ الْمُعْجَزَاتِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوهِهَا الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ الْمُتَحَدِّثِ بِهَا عَلَى مَا سَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا يَسْتَقِيمُ لَكُمْ مَا اسْتَقَامَ لَنَا؛ فَإِنَّا قُلْنَا - عِنْدَ مُحَاوَلَةِ إِبْتِاتِ مَا رُمِنَاهُ -: مَتَى تَصَدَّى الْمَلِكُ وَتَصَدَّرَ بِمَنْصِبِهِ فِي مَوْعِدٍ مَعْلُومٍ، وَاحْتَفَ بِهِ الْحَاضِرُونَ الْمُخْتَصُّونَ بِخِدْمَتِهِ، ثُمَّ ادَّعَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَاضِرِينَ مُدَّعٍ أَنَّهُ رَسُولُ الْمَلِكِ إِلَى مَنْ حَضَرَ وَعَابَ، [٨٣/ب] وَذَلِكَ بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ وَسَمْعِ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى إِبْتِاتِ الرِّسَالَةِ بِأَمْرِ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ يَصْدُرُ مِنَ الْمَلِكِ، فَأَجَابَهُ الْمَلِكُ إِلَى مُنَاهُ<sup>(١)</sup>؛ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى تَصْدِيقِ الْمَلِكِ إِيَّاهُ، بِقَوْلٍ فِي نَفْسِهِ، وَالْفِعْلُ الظَّاهِرُ مُتَرَجِّمٌ عَنْهُ نَازِلٌ مِنْزِلَةَ الْعِبَارَةِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهَا فِي إِفْهَامِ الْمَعْنَايِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِنْ خَاطَبَ غَيْرَهُ يَجْعَلُ عِبَارَتَهُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهِ تَرْجَمَةً عَمَّا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْقَوْلِ؛ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

(١) حكى الجويني هذا المثال عن القاضي أبي بكر الباقلاني في كتبه؛ انظر: البرهان في أصول الفقه (١/١١٧).

وَالْخَبَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

كَذَلِكَ الرَّبُّ تَعَالَى يَجْعَلُ مَا يُظْهِرُهُ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ هُوَ سُبْحَانَهُ بِالْاِفْتِدَارِ عَلَيْهَا عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُمْ عِلْمًا دَالًّا عَلَى صِدْقِهِمْ، وَتَرْجَمَةً عَنْ تَصْدِيقِهِ إِيَّاهُمْ، هَذَا سَبِيلُنَا<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَسْتَتِبُ ذَلِكَ لِلْمُعْتَرِ لِه؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا عَنْهُمْ أَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَيْسَ فِي ظُهُورِ الْآيَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ أَصْوَاتًا مُتَقَطَّعَةً فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ هِيَ كَلَامٌ، وَإِنَّمَا تَرْتَبِطُ الْمُعْجَزَاتُ بِتَصْدِيقِ مُظْهِرِهَا إِذَا كَانَ التَّصْدِيقُ صِفَتَهُ، وَكَانَ مُتَّصِفًا بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ عَنْ فِعْلِ صِفَةٍ حَقِيقِيَّةٍ إِلَى الْفَاعِلِ، وَلَا تَكُونُ إِذَنْ دَالَّةً عَلَى ثُبُوتِ كَلَامٍ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَا: أَنَّا لَوْ صَحَّحْنَا بِالْبَرَاهِينِ أَنَّ الْمُصَدِّقَ لَا يَكُونُ مُصَدِّقًا يَفْعَلُهُ التَّصْدِيقُ، وَالتَّصْدِيقُ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَذَلِكَ يَخْتَوِي عَلَى التَّصْدِيقِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْكَلَامِ، فَإِذَا بَطَلَ كَانَ الْبَارِي مُصَدِّقًا لِلرُّسُلِ بِقَوْلٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَرِ لِه.

وَوَجْهُ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ - نَزْوُلُهَا مَنْزِلَةً التَّصْدِيقِ بِالْقَوْلِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَّضِحُ بَطْلَانُ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى تَأْيِيدِ عَقَائِدِهِمْ، وَفِي بَطْلَانِ الْمُعْجَزَاتِ انْحِسَامٌ لِسَبِيلِ الْمَعْصِيَةِ وَسَالِكِهَا إِلَى إِبْثَاتِ الْقَوْلِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَمِمَّا نَطْلُبُ لَهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: يَمْ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ لِنَفْسِهِ، وَتَلْزِمُونَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ مُرِيدًا؛ كَمَا قَدْ مَنَاهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَةُ الثَّابِتَةُ لِلنَّفْسِ تَعُمُّ بَعْلَتَهَا إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِسَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ إِذْ كَانَ عَالِمًا لِنَفْسِهِ.

قُلْنَا: هَذِهِ أَيْضًا دَعْوَى عَرِيَّةٍ عَنِ الْبُرْهَانِ، فَلِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ مُرِيدٌ لِنَفْسِهِ لِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا، فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ اِفْتِدَارَهُ بِبَعْضِ الْمَقْدُورَاتِ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا لِنَفْسِهِ.

(١) انظر هذا التمثيل لحجية المعجزة في: أصول الدين (ص ١٧٨)، والإرشاد (ص ٣٢٩)، والنظامية (ص ٦٧)، وقواعد العقائد (ص ٢١٥)، والأبكار (٢٦/٤)، وغاية المرام (ص ٣٢٨)، وتجريد الاعتقاد (ص ١٩٦)، وشرح الأصفهانية (ص ٢٠٧) وعزاه إلى الجويني والباقلاني.

وَهَذَا بِمَثَابَةِ اخْتِصَاصِ الْإِرَادَةِ الْحَادِثَةِ بِمُتَعَلِّقِهَا، وَاخْتِصَاصِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ بِمُتَعَلِّقِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ، فَهَذَا حُكْمُ نَفْسِيٍّ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُ، وَنَحْنُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى كَوْنِهِ -سُبْحَانَهُ- عَالِمًا بِالْمَعْلُومَاتِ كَوْنُهُ عَالِمًا لِنَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ مُتَكَلِّمًا لِنَفْسِهِ لَكَانَتْ نَفْسُهُ فِي حُكْمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ.  
قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ عَالِمًا قَادِرًا لِنَفْسِهِ لَكَانَتْ نَفْسُهُ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَنَحْنُ قَدْ أَثْبَتْنَا كَلَامًا لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا بِإِرَادَةٍ يَخْلُقُهَا لَا فِي مَحَلٍّ، وَجَبَ أَنْ لَا يَمْنَعَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ لَا فِي مَحَلٍّ؛ كَمَا قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ: إِنَّ الْخَلْقَ قَوْلٌ يَخْلُقُهُ لَا فِي مَحَلٍّ.

قَالَ الْإِمَامُ رحمته الله: «وَأَعْلَمُوا بَعْدَهَا أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ مُخَالِفِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْكَلَامِ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِيٍّ وَإِثْبَاتٍ؛ فَإِنَّ مَا أَثْبَتُوهُ وَقَدَّرُوهُ كَلَامًا فَهُوَ فِي نَفْسِهِ ثَابِتٌ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ إِذَا رُدَّ إِلَى التَّحْصِيلِ إِلَى الْكَلَامِ إِلَى اللُّغَاتِ وَالتَّسْمِيَّاتِ؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ كَلَامُ اللَّهِ: أَنَّهَا خَلْقُهُ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ كَوْنَهَا خَلْقًا لِلَّهِ، وَلَكِنَّا نَمْنَعُ تَسْمِيَةَ خَالِقِ الْكَلَامِ مُتَكَلِّمًا بِهِ، فَقَدْ أَطْبَقْنَا عَلَى النَّفْسِ وَتَنَازَعْنَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ فِي تَسْمِيَّتِهِ.

وَالْكَلَامُ الَّذِي يَقْضِي أَهْلُ الْحَقِّ بِقَدَمِهِ هُوَ الْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَالْمُخَالِفُونَ يُنْكِرُونَ أَصْلَهُ فَتَنَازَعُوا بَعْدَ إِثْبَاتِهِ فِي حُدُوثِهِ وَقَدَمِهِ؛ فَلَمْ نَجْتَمِعْ عَلَى مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفْنَا فِي حُدُوثِهِ وَقَدَمِهِ: فَإِذَا تَعَرَّضْنَا لِلْحِجَاجِ كَانَ مَا بِهِ إِثْبَاتُ مَوْجُودٍ نَقَوْا أَصْلَهُ؛ فَنَقُولُ:

قَدْ ثَبَتَ كَوْنُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِاخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِهِ، وَلَا يَخْلُو الْإِخْتِصَاصُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا لِلَّهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ يَكُونُ قَائِمًا بِذَاتِهِ، وَإِذَا أَبْطَلْنَا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ بَيَّنَّ الثَّانِي.

وَقَدْ سَرَدْنَا الطَّرِيقَةَ عَلَى وَجْهِهَا<sup>(١)</sup> [ ١/٨٤ ] وَصَمَّمْنَا إِلَيْهَا طَرَفًا لِلْأَضْحَابِ فَوَضَحَ الْمُقْصُودُ عَوْنُ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ.

(١) انظر فيها تقدم طريقة أبي الحسن الأشعري في إثبات الكلام في (ل ٨٢/١).

شُبّه الْمُخَالِفِينَ:

- فَمِمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ أَنْ قَالُوا:

إِذَا أَتَيْتُمْ لِلَّهِ - تَعَالَى - كَلَامًا أَزَلِيًّا لَمْ يَخُلْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَقْضُوا بِكُونَ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا، وَإِمَّا أَنْ لَا تَقْضُوا بِذَلِكَ.

فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ كَانَ فِي الْأَزَلِ أَمْرًا نَهْيًا، فَقَدْ أَحْلَلْتُمْ أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَنْ يُصَادِفَا مَأْمُورًا وَمَنْهِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَزَلِ مُخَاطَبٌ يَتَعَرَّضُ لِأَنْ يُحَثَّ عَلَى أَمْرٍ، وَيُزَجَرَ عَنْ آخَرَ، وَلَيْسَ يُعْقَلُ أَمْرٌ وَلَا مَأْمُورٌ بِهِ، وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا.

وَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَزَلِ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِأَحْكَامِ أَقْسَامِ الْكَلَامِ، فَقَدْ ذَهَبْتُمْ إِلَى مَا لَا يُعْقَلُ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعَ عَلَى كَوْنِهِ مَعْقُولًا<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: قَدْ ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ مِنْ أَتَمَّتِنَا إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْأَزَلِيَّ لَا يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْمُخَاطَبِينَ وَاسْتِجْمَاعِهِمْ سَرَائِطَ التَّكْلِيفِ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا أُبْدِعَ اللَّهُ الْعِبَادَ وَأَفْهَمَهُمْ طَلِبَتَهُ عَلَى قَضِيَّةٍ أَمْرٍ أَوْ مُوجِبٍ زَجَرٍ، اتَّصَفَ عِنْدَ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ؛ فَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ عِنْدَهُ بِمَثَابَةِ اتِّصَافِ الْبَارِي فِيْمَا لَا يَزَالُ بِكَوْنِهِ خَالِقًا رَازِقًا مُحْسِنًا، فَهُوَ كَلَامٌ لِنَفْسِهِ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ وَخِطَابٌ وَتَكْلِيمٌ لَا لِنَفْسِهِ، بَلْ لِإِفْهَامِ الْمُخَاطَبِ كَوْنُهُ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَالْمَعْنَى بِالْإِفْهَامِ خَلْقُ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ الْمُخَاطَبِ بِذَلِكَ، وَوُرُودُ الْعِبَارَةِ عَنْهُ، عَلَى وَجْهِ يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُونَ بِهَا أَنَّهَا فِي لُغَتِهِمْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ وَاسْتِخْبَارٌ، وَإِنَّمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ هَذَا الْقَوْلُ؛ لِاسْتِيعَادِهِمْ تَقْدِيرَ أَمْرٍ وَالْمَأْمُورُ مُنْعَدِمٌ.

- وَاخْتَلَفَ جَوَابُ هَؤُلَاءِ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ خَبَرًا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ خَبَرًا لَكَانَ خَارِجًا عَنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ فَكَأَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَزَلْ مُخْبِرًا عَنْ نَفْسِهِ وَصِفَاتِهِ، وَعَمَّا سَيَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَلَا سَتَدْعَى الْخَبْرُ مُخَاطَبًا، وَإِنَّمَا الْخِطَابُ يَسْتَدْعِي مُخَاطَبًا.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الإرشاد (ص ١١٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٠١)، والكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

(٢) انظر مذهب ابن كلاب في أن الكلام الأزلي لا يكون أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٣).



وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَكُونُ الْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ خَبْرًا عِنْدَ وُجُودِ السَّامِعِينَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَإِنْ دَرَأَتْ تَشْغِيئًا فَهِيَ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ، وَإِنَّمَا الْمَرْضِيَّةُ طَرِيقَةُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ - رحمه الله - أَنَّ الْكَلَامَ الْأَزَلِيَّ لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بِكَوْنِهِ أَمْرًا نَهْيًا خَبْرًا، وَالْمَعْدُومُ عَلَى أَصْلِنَا مَأْمُورٌ بِالْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَالْأَمْرُ الْأَزَلِيُّ فِي نَفْسِهِ عَلَى صِفَةِ الْإِفْتِضَاءِ مِمَّنْ سَيَكُونُ إِذَا كَانُوا<sup>(١)</sup>.

وَإِنَّمَا أَضْرَبْنَا عَنْ طَرِيقَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ؛ فَإِنَّ تَقْدِيرَ كَلَامٍ خَارِجٍ عَنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَوْ جَارَ إِثْبَاتُ كَلَامٍ فِي الْغَائِبِ لَيْسَ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ وَلَا خَبَرٍ، جَارَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ؛ إِذِ الْحَقَائِقُ لَا تَخْتَلِفُ، وَالْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ إِذَا كَانَ إيجابًا كَانَ إيجابًا لِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ خَبْرًا أَوْ نَهْيًا.

وَلَوْ جَارَ تَقْدِيرُ كَلَامٍ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَأْمُورٍ، وَلَا مِنْهْيٍّ، وَلَا مُخْبِرٍ مُحَقِّقٍ وَلَا مُقَدِّرٍ، لَجَارَ تَقْدِيرُ عِلْمٍ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِعُلُومٍ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَأْمُورِينَ إِذَا وَجَدُوا وَأَفْهَمَهُمُ اللَّهُ مَعَانِي كَلَامِهِ عَلَى مُوجِبِ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ، اتَّصَفَ الْكَلَامُ إِذْ ذَاكَ بِأَحْكَامِ أَقْسَامِ الْكَلَامِ لَا مَحْصُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ إيجابًا لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهُمْ الْإِيجَابُ مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ تَحْرِيمًا لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهُمْ التَّحْرِيمُ مِنْهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: الْقُدْرَةُ؛ فَإِنَّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ إيجابًا فِي تَحْرِيمِهَا، لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهَمُّهَا مِنْهَا، وَكَيْفَ يُفْهَمُ اللَّهُ عِبَارَةً مِنْ كَلَامٍ مَعْنَى الْإِيجَابِ وَأَمَكْنَ الْإِيجَابِ مِنْ صِفَتِهِ، أَوْ كَيْفَ تَتَجَدَّدُ لَهُ صِفَةُ الْإِيجَابِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ فَهُمْ ذَلِكَ الْعِبَارَةُ ثُمَّ عَلَمًا؟!

قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ السَّامِعِينَ وَالْمُخَاطَبِينَ؛ كَمَا قَالُوا فِي أَقْسَامِ الْكَلَامِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِذَا أَفْهَمَ اللَّهُ عِبَارَةً مَعَانِي الْكَلَامِ صَارَ الْكَلَامُ إِذْ ذَاكَ مَوْصُوفًا بِهِذِهِ الْأَحْكَامِ - مَا مَعْنَى اتِّصَافِهِ بِهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: انْقَلَبَ أَمْرًا وَنَهْيًا.

قُلْنَا: إِنْ عَنِيتُمْ بِالْإِنْقِلَابِ تَغْيِيرُهُ، فَذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى الْقَدِيمِ.

(١) انظر مذهب الأشعري في كون الكلام الأزلي أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٣).

وإن أردتُمْ أَنَّهُ يَسْتَجِدُّ أَحْوَالًا فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْحَالَ عِنْدَ مُنْتَبِهَا لَا تَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضِي، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَاهَا الْقُدْرَةَ فَذَلِكَ قَوْلٌ بِحَدِّثِ الْكَلَامِ.

وإن عَيَّنْتُمْ بِالْإِنْقِلَابِ تَجَدَّدَ اسْمٍ كَمَا تَتَجَدَّدُ أَسْمَاءُ اللَّهِ؛ لَوْجُودِ الْأَفْعَالِ، فَذَلِكَ أَيْضًا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ خَالِقًا يَرْجِعُ إِلَى وُجُودِ الْخَلْقِ فِي غَيْرِهِ، لَمْ يَعُدْ إِلَى ذَاتِهِ مِنْ فِعْلِهِ عَائِدٌ، وَكَانَ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

قَالُوا: لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ أَمْرًا وَنَهْيًا إِلَّا إِفْهَامُ اللَّهِ عِبَارَةً هَذِهِ الْمَعَانِي، [٨٤/ب] وَهَذَا يُنْشِئُ بَأَنَّ الْمَعَانِيَ الَّتِي يُفْهَمُهُمُ اللَّهُ عَنْهَا الْإِجَابَ وَالْتَّحْرِيمَ لَمْ تَكُنْ تَرْجَمَةً، وَلَا دَلَالَةً عَلَى الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ: فَالَّذِي اسْتَنْكَرُوهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا لَا تَحْصِيلَ لَهُ، وَالْوَجْهَ مَعَارَضَتُهُمْ بِأَصْلٍ لَهُمْ يَصُدُّهُمْ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مَعْدُومٌ، وَإِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ عَلَى الْعِبَادِ بِفِعْلٍ، فَالْفِعْلُ قَبْلَ وُجُودِهِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَإِذَا وُجِدَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِهِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ؛ كَمَا خَرَجَ إِذْ ذَاكَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا عَلَى أَصُولِهِمْ، وَلَيْسَ نَفْيُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ يُبْجِئُهُ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الثَّابِتُ مَأْمُورًا بِهِ كَانَ النَّفْيُ مَأْمُورًا بِهِ لِذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَنْبَعِدُوا مَأْمُورًا بِهِ مَعْدُومًا لَمْ يَسْتَقِمِ اسْتِبْعَادُ مَأْمُورٍ مَعْدُومٍ، وَمَا ذَكَرُوهُ أَبْعَدُ؛ فَإِنَّا نُحَوِّرُ كَوْنَ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، فَإِذَا وَجِدَ تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مَأْمُورًا، وَتَمْنَعُ تَقْدِيرِ مَعْدُومٍ - عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ - مَأْمُورٍ، أَوْ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ وُجُودِهِ مَأْمُورًا، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ قَضَوْا بِأَنَّ الْمَعْدُومَ مَأْمُورٌ بِهِ، وَهُوَ يَخْرُجُ عِنْدَ الْوُجُودِ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا، وَهَذَا الْمُخْتَصُّ مِنْهُمْ يَتَعَلَّقُ لِأَنَّهُ الْمَعْدُومُ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مِنْ ضَرُورَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْجُودًا حَاصِلًا؛ فَيَنْبَغِي تَحْصِيلُهُ بِالْأَمْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَأْمُورُ وَالْمُخَاطَبُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْدُومًا كَيْفَ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْخِطَابُ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا.

ثُمَّ نَقُولُ: اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّا - فِي وَقْتِنَا - مَأْمُورُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَمَذْهَبُ الْحَذَّاقِ

(١) كذا بالأصل، ولم يبين لي وجه قراءة هذه العبارة.

مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي وَفَيْتَا كَلَامٍ، وَأَنَّ مَا وَجَدَ مِنْ كَلَامِهِ عُدِمَ، فَإِذَا لَمْ نَسْتَعِذْ كَوْنَنَا مَأْمُورِينَ وَلَا أَمَرَ، لَمْ يَتَّقْ لَهُمْ مُضْطَرَبٌ فِيمَا ذَكَّرُوهُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَبْعُدْ مَأْمُورٌ بِأَمْرٍ مَعْدُومٍ، لَمْ يَبْعُدْ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِمَأْمُورٍ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ، وَالْأَمْرُ الْمَعْدُومُ لَا يَعَادُ عِنْدَهُمْ؛ فَإِنَّ الْأَصْوَاتَ لَا بَقَاءَ لَهَا، وَمَا لَا يَبْقَى مِنَ الْأَعْرَاضِ لَا يَجُوزُ إِعَادَتُهُ عِنْدَهُمْ، وَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَنْ انْتَقَلَ إِلَى رِضْوَانِهِ مِمَّنْ يُنْشِئُ أَمْرًا فِي وَفَيْتَا وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِأَوَامِرِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ يَتَوَلَّدُ مِنَ الْجَوِّ، وَقَدْ كَانَ مِنْ صَدَرَ مِنْهُ الْكَلَامُ، ثُمَّ أَمْرُهُ يَسْمَعُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ أَمْرٌ مَيِّتٌ؛ فَلَا اسْتِعَادَ فِي مَأْمُورٍ مَعْدُومٍ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: « لَا يَمْتَنِعُ قِيَامُ الْأَمْرِ مِنَّا بِالنَّفْسِ مَعَ غَيْبَةِ الْمَأْمُورِ؛ فَإِنَّ الْمُزْمِعَ عَلَى أَمْرٍ غَائِبٍ وَتَوَجَّهَ الْخَطَابُ عَلَيْهِ، يَجِدُ فِي نَفْسِهِ الْأَمْرَ عَلَى تَحْقِيقِهِ؛ كَمَا يَجِدُ عِلْمَهُ وَإِرَادَتَهُ، ثُمَّ إِذَا شَهِدَ الْمَأْمُورُ وَحَضَرَ، ازْتَبَطَ الْأَمْرُ بِهِ عِنْدَ بُلُوغِهِ إِيَّاهُ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ فِي كَلَامِنَا فَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِثُبُوتِ الْأَمْرِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَسْرَزْتُمْ إِلَيْهِ فِي وَجْدَانِ الْإِقْتِضَاءِ فِي النَّفْسِ فِي حَالِ غَيْبَةِ الْمَأْمُورِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ أَمْرًا حَاطًا، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ أَمْرٍ وَتَصْوِيرُهُ فِي النَّفْسِ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ، وَالْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَيْسَ تَقْدِيرًا وَلَا تَرْوِيرًا.

قُلْنَا<sup>(٢)</sup>: الْإِقْتِدَارُ عِنْدَ كَثْرَةِ الْقُدْرَةِ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ لَهَا مُتَعَلِّقٌ، وَمُتَعَلِّقُهَا هُوَ الْمَقْدُورُ الْمُمَكِّنُ، وَالْإِمْكَانُ وَالْأَزْلُ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ إِبْتِاثُ كَلَامٍ هُوَ اقْتِضَاءُ مِمَّنْ سَيَكُونُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا مَعْنَى لَتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ أَوْ الْقَادِرِيَّةِ بِالْمَقْدُورِ، إِلَّا صَلَاحِيَّتُهَا وَتَهَيُّؤُهَا لِلْإِيجَادِ.

قُلْنَا: نَعَمْ الْإِيجَادُ إِذَا وَقَعَ فَإِنَّمَا يَقَعُ بِهَا إِذَنْ لِصَلَاحِيَّةٍ أَنْ يُوَقَعَ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْإِمْكَانُ فِي الْمُمَكِّنَاتِ؛ لِكُونِهَا مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، وَتَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمُمَكِّنَاتِ لَا يُنْكَرُ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ لَا مَقْدُورَ وَلَا مَأْمُورَ إِلَّا الْوُجُودَ، وَالتَّفْهِيمَ الْمَخْصُصَ لَيْسَ أَثَرًا لِلْقُدْرَةِ فَيُعْتَقَدُ كَوْنُهُ مَقْدُورًا، وَكَذَلِكَ الْمَعْدُومُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُورُ حُدُوثُ الْوُجُودِ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومَاتِ تَقْدِيرًا وَتَحْقِيقًا، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْخَبَرِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ، وَالْأَمْرُ أَيْضًا فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْخَبَرِ.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

(٢) بهامش الأصل في هذا الموضع عبارة: « الْإِقْتِدَارُ عِنْدَكُمْ وَالْقُدْرَةُ عِنْدَنَا ».

وَأَمَّا الْإِقْتِضَاءُ الَّذِي يَجِدُهُ الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ، فَلَيْسَ بِإِقْتِضَاءٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ اقْتِضَاءٍ، وَالْكَلَامُ الْأَرْزَلِيُّ لَيْسَ تَقْدِيرًا وَلَا تَزْوِيرًا.

قُلْنَا: هَذَا يَنْطُلُ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَنَاهَى عِنْدَنَا، وَالْعَالِمِيَّةُ عِنْدَكُمْ تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ لِعَاقِلٍ أَنْ يَقُولَ: [١١/٨٥] لَيْسَ ذَلِكَ عِلْمًا حَقِيقِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ عِلْمٍ، كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْإِقْتِضَاءِ الَّذِي نَجِدُهُ فِي أَنْفُسِنَا، وَالْكَلَامُ الْأَرْزَلِيُّ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمُتَعَلِّقَاتِ نَحْوِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ الْأَرْزَلِيِّ بِالْمَعْلُومَاتِ، وَالتَّقْدِيرُ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ لَا فِي الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ.

وَقَدْ ضَرَبَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ - رحمه الله - لِهَذَا مَثَلًا فِي الشَّاهِدِ فَقَالَ: « إِذَا حَسَبَ الْمُحْسِبُ ضَمِنَتْهُ وَعَقَارُهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِ، فَيُبْتِغَى مُوجِبُ كَلَامِهِ عَلَى الَّذِي سَيُوجَدُ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ، كَمَا يُبْتِغَى لِلْمَوْجُودِينَ لَدَى التَّعْيِينِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ شَاهِدًا، فَلَا وَجْهَ لِاسْتِنَاعِهِ فِي أَمْرِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> ».

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا ذَلِكَ لِيَتَعَلَّقَ الْكَلَامُ بِالْمَوْجُودِينَ فِي الْحَالِ، فَيَسْتَقِلَّ الْكَلَامُ فِي تَعَلُّقِهِ بِهِمْ، وَالَّذِينَ سَيُوجَدُونَ بَعْدَهُمْ فِي حُكْمِ التَّبَعِ لَهُمْ.

قُلْنَا: مَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ وَإِقْعَا، لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ تَابِعًا وَلَا مَتَّبِعًا، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ الْمُحَالَاتُ.

ثُمَّ نَفَرَضُ الْكَلَامَ فِيمَنْ أَخْبَرَهُ نَبِيٌّ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي عَقِبِهِ وَلَدٌ صَالِحٌ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ، فَيَقُولُ هَذَا الْمُوصِي: أَوْصَيْتُ لَأَوْلَادِي كَذَا، وَلَوْلَدِي الصَّالِحِ مِنْ جُمْلَتِهِمْ كَذَا وَكَذَا؛ فَتَتَعَلَّقُ الْوَصِيَّةُ بِهِ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ.

وَمِمَّا يَسْتَرْوِحُونَ إِلَيْهِ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَبْلَ ظُهُورِ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ سُورٌ وَأَيَاتٌ وَحُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَكَلِمَاتٌ مَجْمُوعَةٌ، وَهِيَ مَسْمُوعَةٌ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَفِيهَا مُفْتَحٌ وَمُخْتَمٌ؛ فَإِنَّهُ مُعْجَزَةٌ لِلرُّسُولِ ﷺ وَالْأَمَّةُ عَلَى صِدْقِهِ، وَلَا تَكُونُ الْمُعْجِزَةُ إِلَّا فِعْلًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ.

(١) استدلل الأشعري على جواز الأمر ولا مأمور على توجه الخطاب إليه متى وجد بقياس الغائب على الشاهد، وضرب لهذا الاستدلال المثال المذكور. وانظر هذا المثال وتوجيهه والجواب عما يرد عليه في: الكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

وَمِمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنْ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي دُعَائِهِ: يَا رَبَّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَيَا رَبَّ طه  
ويس - لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمُسْتَفِيزَةِ فِي السَّلَفِ.

قَالُوا: وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى تَسْمِيَةِ كَلَامِ اللَّهِ قُرْآنًا، وَاشْتِقَاقِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَرَأْتُ الشَّيْءَ إِذَا  
جَمَعْتُهُ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَجْمُوعَةُ الْمُؤَلَّفَةُ<sup>(١)</sup>.

فَأَقُلُّ مَا نَفَاتِحُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: مَذْهَبُ حَذَاقِكُمْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - إِذْ خَلَقَهُ كَانَ  
أَصْوَاتًا، ثُمَّ تَصَرَّ مَتْ وَانْقَضَتْ، وَالْمَتْلُوُ الْمَحْفُوظُ وَالْمَتْلُوُ الْمَكْتُوبُ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ، هَذَا  
مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَصِيرُ إِلَى نَفْيِ الْكَلَامِ أَشْنَعُ وَأَبْسَعُ مِنْ  
الْمُمَارَاةِ فِي صِفَةِ الْكَلَامِ.

وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ الْجَبَانِيُّ ذَلِكَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ التَزَمَ ذَلِكَ كَانَ خَرَقًا لِلِاجْتِمَاعِ أَبَدَعَ مَذْهَبًا شَنِيعًا،  
وَرَكِبَ فِيهِ جَحْدَ الضَّرُورَاتِ فَقَالَ: كَلَامُ اللَّهِ يُوجَدُ مَعَ قِرَاءَةِ كُلِّ قَارِيٍّ وَيُسْمَعُ، وَكَذَلِكَ  
يُوجَدُ مَعَ الْكِتَابَةِ وَالْحِفْظِ وَلَا يُسْمَعُ وَلَا يُرَى، وَزَعَمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حُرُوفٌ مَسْمُوعَةٌ عِنْدَ  
أَصْوَاتِ الْقِرَاءَةِ، وَلَا يُرَى عِنْدَ ثُبُوتِ مَا يُنْتَظَرُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ  
لِنَفْسِهِ كَلَامًا فِي مَحَلِّ قِرَاءَتِهِ، وَكَذَلِكَ يَخْلُقُ الْحُرُوفَ عِنْدَ إِرَادَتِهِ كِتَابَةَ الْمُصْحَفِ، أَوْ كِتَابَةَ  
بَعْضِ الْآيَاتِ<sup>(٣)</sup>، .....

(١) هذه الشبهة والجواب عنها في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٩)، والأبكار (١/٣٥٨، ٣٦١)، وغاية المرام (ص  
٩٥، ٩٦)، والكمال (١/١١٦).

(٢) انظر مذهب المعتزلة في أن المكتوب والمتلو والمحفوظ ليس بكلام في: المغني في أبواب العدل والتوحيد  
(١/٣٤٢)، خلافاً لأبي علي منهم؛ حيث من مذهبه أن الكلام هو الحروف، فعلى طريقته: الاختصار في حد الكلام  
على أنه الحروف أولى؛ لأنها عنده الكلام دون الأصوات، ولذلك يقول في المكتوب والمحفوظ: إنها كلام، وإن  
لم يقارنها الصوت. انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٧)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر  
والأعراض (ص ٣٦٢).

(٣) لم أقف على التصريح بها حكاه الأنصاري ها هنا عن الجبائي، ولعل الأنصاري حكاه متابعة لشيخه أبي المعالي،  
الذي حكاه عنه في غير موضع وتوابع عليه. الإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والملل والنحل (١/٨١)، والأبكار  
(١/٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨)، والكمال (ل/١١٦ ب).

وقد تكون نسبة هذه الأقوال إلى أبي علي من باب حكاية لازم مذهبه؛ حيث إن من مذهب الشيخ أبي علي الجبائي  
أن الكلام معنى زائد على الأصوات، فجعل الكلام والحروف سواء، وجعل الحروف غير الصوت، وذهب إلى بقاء  
الكلام دون الأصوات، وأثبت مسموعاً عند مقارنة الصوت له، وذكر عنه أنه يجعله باقياً إذا ابتدئ مكتوباً دون أن =

وَنَفْسٌ نَقَلَ هَذَا الْمَذْهَبَ يُغْنِي اللَّيْبَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّا نَرَسِمُ فَضْلًا مُفْرَدًا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ. ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ رَعَمْتُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَإِذَا رُوجِعْتُمْ فِي مَعْنَى إِصَافَةِ الْكَلَامِ، لَمْ تُبْدُوا وَجْهًا مِنَ الْإِخْتِصَاصِ سِوَى كَوْنِهِ فِعْلًا لَهُ، وَالَّذِي رَعَمْتُمْ أَنَّهُ فِعْلٌ لَهُ، فَأَنْتُمْ<sup>(٢)</sup> مُسَاعِدُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَذْهَبِنَا، وَهُوَ أَقْصَى غَرَضِكُمْ فِي إِصَافَةِ كَلَامِ اللَّهِ إِلَيْهِ، فَقَدْ تَسَاوَتْ الْأَقْدَامُ فِي إِصَافَةِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ، وَبَقِيَ تَنَازُعٌ فِي تَسْمِيَّتِهِ إِطْلَاقًا.

وَلَيْسَ مِنَ التَّعَبُّدِ عِنْدَنَا إِصَافَةُ فِعْلِ اللَّهِ إِلَيْهِ إِذَا وَرَدَ الْإِذْنُ مِنَ الشَّارِعِ فِيهِ؛ وَهُوَ كَإِصَافَةِ الرُّوحِ إِلَيْهِ، ثُمَّ الْقُرْآنُ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْقِرَاءَةِ مَرَّةً، وَيُقَدَّرُ مُصَدَّرُهَا؛ يُقَالُ: قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَقَرَأْنَا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأَنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] بِغَنِي: الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ، وَقَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عُثْمَانَ بْنِ عَمَانَ رضي الله عنه:

صَحَّحُوا بِأَسْمَطَ عُنْوَانَ السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا<sup>(٣)</sup>

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقُرْآنَ يُذَكَّرُ بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ، فَالْقِرَاءَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ السُّورِ وَالْآيَاتِ، وَالْأَسْبَاعِ وَالْأَعْشَارِ، فَيَحْمَلُ قَوْلُ الْقَائِلِ: سُورٌ وَآيَاتٌ، وَلَهَا مَطَالِعٌ وَفَوَاصِلُ عَلَى الْقِرَاءَةِ، وَإِذَا قِيلَ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ، أَوْ قَرَأْتُ كَلَامَ اللَّهِ، أَوْ قِيلَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَا مَخْلُوقٌ، فَإِنَّهُ أُرِيدَ بِهِ هَذَا<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ»<sup>(٥)</sup>.

وَأِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْمَصَاحِفَ، فَسَمَّاها قُرْآنًا؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى السُّورِ وَالْآيَاتِ.

وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ؛ إِذَا كَانَ مِنْهُ تَسَبُّبٌ؛ وَتُسَمِّي الرَّائِبَ بِاسْمِ الْمَرْكُوبِ [٨٥/ب]؛ كَمَا يُسَمِّي اللَّهُ - تَعَالَى - السَّمَاءَ مَطَرًا؛ وَقَالَ فِي قِصَّةِ عِيسَى عليه السلام: ﴿وَأَنَّهُ لَعَلَّمْ

= يتبدأ مسموعًا. انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٦٢)، وانظر المعني الموضع السابق. ويقوي هذا الفرض ما حكاه الجويني عنه من أنه يلزم على مذهبه أن يقوم من قرأ ما حكاه الله تعالى عن الطير والنمل مثل كلامه تعالى، ومثل كلام الطير والنمل. انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/ب).

(١) كذا بالأصل، وفي الإرشاد (ص ١٢٣): «ونفس نقل هذا المذهب يغني الليب عن تكلف الرد عليهم».

(٢) الذي في الأصل: «وأنتم»، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٢٤)، وبينهما فرق في المعنى.

(٣) انظر ديوان حسان (ص ٢١٦).

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٥) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب: النهي عن أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف الوقوع بأيديهم، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

لِلسَّاعَةِ ﴿١﴾ [الزخرف: ٦١]؛ أَي: مَا تُعَلِّمُ بِهِ السَّاعَةُ؛ فَإِنَّهُ عَلَامَةٌ وَدَلَالَةٌ عَلَى الْقِيَامَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ وَنَظَائِرُ، وَفِيهَا ذِكْرُنَاهُ مَقْنَعٌ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ اسْتِيفَائِهَا فِيهَا، مِثْلَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا نَقَلَهُ الشَّرْعُ وَاللُّغَةُ إِلَى مَعْنَاهِ الشَّرِيعَةِ.

فَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ لِكَلَامِ اللَّهِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي اسْمِ اللَّهِ: إِنَّهُ اسْمٌ لَوْجُودِ اللَّهِ، جَارٍ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَائِهِ. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لِحُصُومِنَا فِي الْأَصْلِ لَمْ نُسَاعِدْهُمْ فِي تَفْصِيلِهِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامُ اللَّهِ قُرْآنًا لِإِبَانَتِهِ عَنْ جَمِيعِ الْمَعَانِي وَاقْتِضَائِهِ الْأَوَامِرَ وَالنَّوَاهِي وَالْوَعْدَ وَالْوَعْدَ؛ فَهُوَ قُرْآنٌ عَلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ الْمَعَانِي يَعْنِي مِنَ الْإِنْبَاءِ عَنْهَا، وَلَيْسَ يَبْعُدُ فِي قِيَاسِ اللُّغَةِ تَسْمِيَةُ الْفَاعِلِ بِالْمَصْدَرِ أَوْ بِالِاسْمِ الْمُتَنَزِّلِ مَنَزِلَةَ الْمَصْدَرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُمْ سَمَوْا الْعَادِلَ عَدْلًا، وَالْمُخَاصِمَ خَضَمًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَالْمَصْدَرُ فِي الْمَقُولِ مِنْ: قَرَأَ يَقْرَأُ: الْقِرَاءَةُ، وَالْقُرْآنُ اسْمٌ يَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فَيَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْقَارِئِ الَّذِي بِمَعْنَى الْجَامِعِ، وَلَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَقْرُوءِ بِمَعْنَى الْمَجْمُوعِ أَوْلى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْقَارِئِ بِمَعْنَى الْجَامِعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا بَعْدَ فِي تَسْمِيَةِ كَلَامِ اللَّهِ قُرْآنًا؛ مِنْ حَيْثُ انْتَضَمَتِ الْعِبَارَاتُ عَنْهُ، وَتَجَمَّعَتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، وَالدَّلَالَةُ قَدْ تُسَمَّى بِاسْمِ الْمَذْلُولِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السُّورَ وَالْآيَاتِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى. قُلْنَا: وَذَلِكَ كَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ:

(١) قرأ هذه القراءة - فتح لام علم؛ بمعنى العلامة والأمانة - قرأ بها ابن عباس وأبو هريرة وقناة والأعمش وأبو مالك الغفاري وزيد بن علي ومجاهد والضحاك ومالك بن دينار والكلبي وأبو نصره وعكرمة. انظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص ٣٦٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٩٨/٣)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢٦/٨)، والطبري (٥٥/٢٥)، والقرطبي (١٠٥/١٦)، والكشاف (٤٩٤/٣)، والمجمع للطبرسي (٥٤/٩)، ومعاني القرآن للفراء (٣٧/٣)، وتفسير الرازي (٢٧/٢٢٢).

### قَفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي [حبيب ومنزل] (١)

شِعْرُ امْرِئِ الْقَيْسِ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُخَرَّجَةَ فِي الصَّحَاحِ كَلَامُ الرَّسُولِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَذَلِكَ السُّورُ وَالْآيَاتُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ.

وَنَحْنُ أَسْعَدُ حَالًا مِمَّنْ يَقُولُ (٢): إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ حُرُوفٌ مُغَايِرَةٌ لِأَصْوَاتِ الْقِرَاءَةِ مَسْمُوعَةٌ عِنْدَهَا؛ فَإِنَّ هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ.

فَالَّذِينَ قَالُوا مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: إِنَّ الْعِبَارَاتِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَقُولَةِ فِيهِ الْمُتَرَتِّبَةُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ قَدِيمَةٌ وَلَيْسَتْ مَخْلُوقَةٌ - فَهَذَا أَيْضًا خِلَافُ الْمَعْقُولِ.

وَمَنْ قَالَ: السُّورُ وَالْآيَاتُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ لَهُ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - مِنْ فِعْلِهِ حَالٌ وَلَا صِفَةٌ فَقَدْ وَافَقْنَاهُمْ فِي الْمَعْنَى مِنْ إِبْطَالِ اسْمٍ وَوَضْفٍ، وَلَيْسَ يَبْعُدُ عِنْدَنَا إِضَافَةُ فِعْلٍ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - لِيُورِدَ الْإِذْنَ، وَهُوَ كِإِضَافَةِ الرُّوحِ وَالنَّافَةِ وَالْكَعْبَةِ إِلَيْهِ.

عَلَى أَنَّ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: هَذِهِ السُّورُ وَالْآيَاتُ لَيْسَتْ كَلَامَ اللَّهِ، بَلْ هِيَ مِثْلُ كَلَامِ اللَّهِ وَحِكَايَةٌ لَهُ؛ فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ إِذَا وُجِدَ عَدَمٌ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَصْلِهِمْ، فَلَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي وَفَيْتَا كَلَامٌ وَلَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: الْإِضَافَةُ تَخْتَلِفُ: فَمِنْهَا إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ كَقَوْلِكَ: وَجُودُ اللَّهِ وَدَائِمُهُ، وَوُجُودُ الْجَوْهَرِ، وَمِنْهَا إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى اللَّهِ كَقَوْلِكَ: عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ، وَمِنْهَا إِضَافَةُ الْمِلْكِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ٥٥، النور: ٦٤]، مِنْهَا إِضَافَةُ الْإِخْتِصَاصِ؛ كِإِضَافَةِ الرُّوحِ وَالنَّافَةِ وَالْعِبَادِ وَنَحْوِهَا إِلَيْهِ، وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ - تَعَالَى - فِي حَقِّ آدَمَ لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥].

وَحُصُومُنَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ لَمْ يُرِيدُوا بِإِضَافَةِ السُّورِ وَالْآيَاتِ إِلَيْهِ إِلَّا إِضَافَةَ الْحَقِّ وَالْمِلْكِ، وَهُوَ أَصْلُنَا؛ فَقَدْ أَطَبَقْنَا عَلَى الْمَعْنَى وَاخْتَلَفْنَا فِي إِبْطَالِ لَفْظِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: هَذِهِ الْعِبَارَاتُ كَلَامُ اللَّهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ بِهَا تَتَوَصَّلُ إِلَى فَهْمِ كَلَامِ اللَّهِ وَدَرْكِ مَعَانِيهِ، وَلَوْ أَطْلَقَ مُطْلَقٌ بِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «اللَّهُ»: مُؤَلَّفَةٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ لَمْ تُنْكَرْ عَلَيْهِ.

(١) مطلع معلقة امرئ القيس.

(٢) أراد به أبا علي الجبائي وقد حكى مذهبه فيما تقدم أوائل هذا الفصل؛ انظر (٨٥/أ).



ثُمَّ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ ﷺ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ حُرُوفًا، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ مُؤَلَّفٌ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: «كَلَامَ اللَّهِ سُورٌ وَأَيَاتٌ»؛ مَعْنَاهَا: أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ، وَبِهَا يَقُولُ كَلَامُهُ، وَأَنَّهَا الْمُتَرَلَّةُ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ ﷺ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ اثْنَانِ قُرْآنَانِ: أَحَدُهُمَا: كَلَامُ اللَّهِ، وَالثَّانِي: السُّورُ وَالْآيَاتُ. وَنَحْنُ نُعَارِضُهُمْ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: هُوَ الْمَعْبُودُ.

وَقَوْلُهُمْ: اللَّهُ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ، وَقَوْلُهُمْ: الْقُرْآنُ مُعْجَزَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَالْإِعْجَازُ يَنْحَصِرُ فِي النِّظْمِ وَالْبَلَاغَةِ.

قُلْنَا: نَعَمْ؛ لَا إِعْجَازَ إِلَّا مِنْ حَادِثٍ؛ كَمَا قُلْتُمُوهُ، وَالْقَدِيمُ لَا يُتَحَدَّى بِهِ، ثُمَّ يُسَمَّى كَلَامَ اللَّهِ مُعْجَزًا؛ جَزِيًّا عَلَى الْأَصْلِ الْمُتَمَهِّدِ فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعَ جِبْرِيلَ ﷺ وَتَلَقَّاهُ ابْتِدَاءً مِنَ اللَّهِ عُدِمَ وَانْقَضَى، وَالَّذِي أَوْحِيَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ [١/٨٦] تَلَقَّاهُ وَسَمِعَهُ ابْتِدَاءً مِنَ اللَّهِ، فَالَّذِي تَحَدَّى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْعَرَبَ كَانَ مِثْلًا لِمَا أَتَى بِهِ جِبْرِيلُ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ مَا أَتَى بِهِ فَقَدْ أُثْبِتَ لِلْقُرْآنِ مِثْلًا، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - يَقُولُ: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ وَدَعَوَاتِهِمْ: يَا رَبِّ طَهَّ وَيَسْ، وَيَا رَبَّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ. فَذَلِكَ مِنْ نُدُورِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ الْآحَادِ وَالْأَفْرَادِ، فَلَمْ يَصِحَّ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِيهِ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا النُّقْلُ عَنْهُمْ مَعَ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ».

ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا النُّقْلُ لَكَانَ تَأْوِيلُهُ: يَا ذَا الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿سَبَّحَنَ رَبُّكَ رَبَّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠]؛ يَغْنِي: ذِي الْعِزَّةِ، الَّذِي نَعْتُهُ وَوَصَفُهُ الْعِزَّةَ.

ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ هَذَا الْقَائِلِ بِلَفْظِ: الْقُرْآنِ الْفِرَاءَةِ، وَوَصَفَهَا بِالْعَظِيمِ لِأَنَّ بِهَا يُذْرَكُ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ، وَالشَّارِعُ أَثْبَتَ لَهَا حُرْمَةً عَظِيمَةً<sup>(١)</sup>.

(١) لم أفق على شيء ماثور عن السلف - رضي الله عنهم - أن أحدهم كان يدعو برب القرآن، على كثرة ما نعتت عنه في مصادر الحديث والأثر المعتمدة في التخريج؛ وقد تقدم معنا أثر ابن عباس وقد أنكر على من دعا برب القرآن. انظر (١/١١).

وَمِمَّا يُسْتَعْبُونَ بِهِ وَيُسْتَدِلُّونَ بِهِ الْعَوَامُّ<sup>(١)</sup> أَنْ قَالُوا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] كَلَامُ اللَّهِ، وَتَقْدِيرُ الْإِتِّصَافِ بِهِذَا وَالْأَمْرُ بِهِ قَبْلَ خَلْقِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ خُلْفٌ وَهَجْرٌ مِنَ الْكَلَامِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] فِي وَقْتِنَا هَذَا كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمُوسَى غَيْرُ مُحَاطَبٍ الْآنَ، فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ مَتَرًا خِيفًا لَمْ يَبْعُدْ مُتَقَدِّمًا.

قَالُوا: وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ إِسْرَائِيلَ نُوحٍ إِلَى قَوْمِهِ وَإِهْلَاكِهِ كَفَرَةَ الْأُمَمِ، وَعَنْ تَكْلِيمِهِ سُبْحَانَهُ مُوسَى وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْكَائِنَاتِ قَبْلَ كَوْنِهَا، وَكَلَامُ اللَّهِ صِدْقٌ، فَلَوْ ثَبَتَ أَرْثًا لَكَانَ خَبْرًا عَنْ وُقُوعِ مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدُ، وَلَوْ قُدِّرَ ثُبُوتُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي لَا يَزَالُ كَانَتْ مُتَجَدِّدَةً<sup>(٢)</sup>.

وَالْوَجْهُ فِي الْجَوَابِ أَنْ نَقُولَ: مُحَاطِفُونَا فِي هَذَا الْبَابِ قَدَرُوا الْكَلَامَ حُرُوفًا وَأَصْوَاتًا، وَبَنَوْا عَلَى مَا اعْتَقَدُوهُ اسْتِحَالَةَ مُحَاطَبَةِ الْمَعْدُومِ بِحُرُوفٍ تَتَوَالَى، وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ قَدِيمًا، لَأَدَّى إِلَى انْفِرَادِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - فِي الْأَزَلِ بِكَلَامٍ مِنْ غَيْرِ سَامِعٍ، وَمُتَابَعَةِ الْكَلَامِ، وَإِدَامَةِ النُّطْقِ بِهِ لَا لِخِطَابٍ وَلَا لِتَعْلِيمٍ أَوْ تَعْلِيمٍ أَوْ دِرَاسَةٍ فِي غَايَةِ الْهَدْيَانِ.

يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا يُسْتَبَعَدُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْعِبَارَاتِ وَالْأَصْوَاتِ وَالْكَلَامِ عِنْدَنَا بِقَرِينَةِ الْعِلْمِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ التَّذْيِيرِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَبَعَدًا فِي الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَجَبَ أَنْ يُسْتَبَعَدَ فِي الْعَالَمِيَّةِ وَالْعِلْمِ، وَالْعِبَارَاتُ دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي فِي النَّفْسِ، وَالْعِبَارَاتُ وَالصَّبِيغُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْكَائِنَاتِ، وَالَّذِي هُوَ مَذْلُولُ الْعِبَارَاتِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَا يَخْتَلِفُ؛ وَذَلِكَ كَتَعَلُّقِ عِلْمِهِ وَعَالَمِيَّتِهِ بِالْمَعْلُومَاتِ، ثُمَّ الصَّبِيغُ وَالْعِبَارَاتُ عَنْ ذَلِكَ تَخْتَلِفُ، وَالْعِلْمُ لَا يَخْتَلِفُ، وَلَوْ قُدِّرَ الْعِبَارَةُ عَنْ إِسْرَائِيلَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ إِسْرَائِيلِهِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ: إِنَّا سَنُرْسِلُ نُوحًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْإِطْلَاقِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَ عِبَادَهُ بِغَيْرِ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ جَارًا، وَالْإِرَادَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْحَادِثِ.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ كَوْنَ الْكَلَامِ أَمْرًا وَنَهْيًا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، غَيْرَ أَنَّا نَقُولُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: لَوْ أَرَادَ الْأَمْرَ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى حُصُولِ

(١) العبارة غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد للجويني (ص ١٢٦).

(٢) انظر: قواعد العقائد (ص ١٨٦)، وحجج القرآن (ص ٦٥)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٥).

المأمور، وَلَوْ قُدِّرَ عَلَى خِلَافٍ مَا وَقَعَ لَكَانَ الْأَمْرُ الْقَدِيمُ أَمْرًا بِهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي إِمْكَانٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ؛ فَإِلَّا مَكَانَ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْلُومِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠].

و﴿إِنْ نَشَأْ نُخِيفَ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ [سبا: ٩].

و﴿إِنْ نَشَأْ نُزِيلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الشعراء: ٤].

وقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّاسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣] يعني: وَلَوْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ - سُبْحَانَهُ - رُشْدُهُمْ وَإِيمَانُهُمْ لَّاسْمَعَهُمْ.

كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا مَعْنَاهُ: لَوْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ وَمَشِيتُهُ مَشِيتَةً وَإِرَادَةً لَوْفُوعَ ذَلِكَ لَوْقَعَ، وَلَوْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ إِرَادَةً لِّغَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْعِ، لَكَانَ الْأَمْرُ أَمْرًا بِذَلِكَ، وَلَوْ وُجِدَ الشَّيْءُ لَكَانَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ عِلْمًا بِهِ، وَلَوْ كَانَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ سَمْعًا لِذَلِكَ وَإِذْرَاكَ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ كَانَ النَّاسُ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّورِ وَالآيَاتِ، فَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رحمته الله.

وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ، فَأَجْمَعُوا عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، فَأَمَّا الْمَصِيرُ إِلَى إِبْطَاتِ كَلَامٍ قَدِيمٍ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ خَرَقَ لِلْإِجْمَاعِ، وَإِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَوْلَيْنِ<sup>(١)</sup>!

قُلْنَا: وَأَمَّا الْعَصْرُ الْأَوَّلُ [٨٦/ب] فَلَمْ نَقِفْ<sup>(٢)</sup> فِي النُّقْلِ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ خَاصُّوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي قَدَمِ الْحُرُوفِ وَحُدُوثِهَا، وَلَمْ يَتَّفَقْ عَصْرٌ يُقَدَّرُ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا وَلِأَهْلِ الْحَقِّ غُضْبَةٌ مُّشَبَّهُونَ بِالْحَقِّ، وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رحمته الله كَانَ يَقُولُ بِقَدَمِ الْحُرُوفِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ وَالَّذِي صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَوَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِمَاهِيَةِ الْقُرْآنِ، وَالْكَيْفُ عَنْهُ فَمَا لَمْ يَغْتَرِفْ بِهِ.

وَكَانَ السَّلَفُ يُؤْثِرُونَ الْإِعْرَاضَ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَيَكْرَهُونَ التَّعَمُّقَ فِيهَا، وَكَانَ الْحَارِثُ الْمُحَاسِبِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَيْمَةِ قَاطِعِينَ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَيْسَ بِحُرُوفٍ

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٦/أ).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة: «نكتفي».

وَلَا أَصْوَاتٍ، وَكَانُوا فِي زَمَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَلَمْ يَسْتَقِمِ لِلْخَصْمِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، فَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْحُكْمِ بِقَدَمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ لَهَا مُفْتَحًا وَمُخْتَمًا، يُحَرِّمُ الْقَوْلَ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالسَّلَفُ مُبْرَأُونَ عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْحَاكِمُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ رحمته الله بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله فِي كِتَابِ: «تَرْكِيبِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ»<sup>(١)</sup>، وَفِي «تَارِيخِ نَيْسَابُورَ» أَنَّهُ قَالَ: «الْفَاطَةُ الْآدَمِيَّةُ كَيْفَمَا دَارَتْ مَخْلُوقَةً، وَكَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ».

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ عِلْمُ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَمَنْ قَالَ: عِلْمُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ».

وَقَالَ إِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ رحمته الله: «مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْمَشِيئَةَ مَخْلُوقَةٌ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ».

وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْ عَمِّهِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُكَلِّمًا».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، يُرِيدُ بِهِ أَنْ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ».

وَرَوَى عَنْهُ مُطْلَقًا أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ»، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «كَانَ أَبِي يَكْرَهُ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِي اللَّفْظِ بِشَيْءٍ فَيَقُولُ: مَخْلُوقٌ، أَوْ غَيْرَ مَخْلُوقٍ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِ «أَفْعَالِ الْعِبَادِ» فِي تَصْنِيفِهِ: «فَأَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ الْفَرِيقَانِ لِمَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَيَدَّعِيهِ كُلُّ لِنَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> فَلَيْسَ يَثْبُتُ كَثِيرًا فِي أَخْبَارِهِمْ، وَرَبَّمَا لَمْ يَفْهَمُوا دَقَّةَ كَلَامِهِ، بَلْ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا سِوَاهُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَأَنَّهُمْ كَرِهُوا الْبَحْثَ وَالتَّقْيِيسَ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْغَامِضَةِ، وَتَحْقِيقَ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْخَوْصِ وَالتَّنَازُعِ إِلَّا فِيمَا جَاءَ فِيهِ الْعِلْمُ، وَبَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب المعروف في هذا الموضوع هو: «شعار أصحاب الحديث» لأبي أحمد الحاكم لا أبو عبد الله الحاكم.

(٢) الذي في الأصل: «كل النفس» وصححته تبعًا لخلق أفعال العباد للبخاري (ص ٦٢).

(٣) انظر: البخاري: خلق أفعال العباد (ص ٦٢).

وَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: « مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ »<sup>(١)</sup>

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: « تَحَرَّكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَسَكَنَاتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ ».

قُلْنَا: الْكَلَامُ الْمَتَلُو الْمُثَبَّتُ فِي الْمَصَاحِفِ، الْمَرْعِيُّ فِي الْقَلْبِ، فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: « مَنْ قَالَ بِأَنَّ كَلَامَ الْعِبَادِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَهُوَ كَافِرٌ ».

ثُمَّ نَقُولُ لِيُخْصِصُوا مِنَّا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: الْعَجَبُ مِنْكُمْ حَيْثُ تَنْسِبُونَا إِلَى خَرَقِ الْإِجْمَاعِ، وَتَعْرِفُونَ مِنْ مَذْهَبِ الْجُبَّائِيِّ وَأَبِي الْهَذِيلِ وَالشَّحَامِ مَا تَعْرِفُونَ<sup>(٢)</sup>، وَتَعْلَمُونَ مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي وَفَيْتَا كَلَامٍ وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ أَصْحَابُنَا فِي نَفْيِ خَلْقِ الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]، قَالُوا: فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا حَادِثًا لَكَانَ أَيْضًا فِي حُكْمِ الْحَوَادِثِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ إِلَّا بِقَوْلٍ آخَرَ سَابِقٍ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى إِبْتِاطِ أَقْوَالِ حَادِثَةٍ لَا نِهَابَةَ لَهَا، أَوْ مُفْضٍ إِلَى قَوْلٍ قَدِيمٍ لَيْسَ بِحَادِثٍ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الْآيَةُ مَتْرُوكَةُ الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُؤْمَرُ بِالتَّكْوِينِ، وَلَا يَتَكَوَّنُ بِنَفْسِهِ فَيُؤْمَرُ بِهِ، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ الْآيَةُ عَلَى ضَرْبِ الْمَثَلِ فِي سُرْعَةِ نَفُوضِ أَفْعَالِ اللَّهِ وَمَشِيتِيهِ، وَلَيْسَ أَرَادَ تَصْوِيرَ قَوْلٍ وَتَقْدِيرَ مَقُولٍ لَهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ عُذُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ أَمْرَ التَّكْوِينِ أَمْرٌ اقْتِضَاءً وَطَلَبٌ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ [البقرة: ٦٥، الأعراف: ١٦٦]، وَالْكَائِنُ إِنَّمَا يَكُونُ كَائِنًا بِالْقُدْرَةِ عِنْدَ أَمْرِ التَّكْوِينِ، وَالْفِعْلُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، فَكَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ،

(١) انظر: البخاري: خلق أفعال العباد (ص ٤٧).

(٢) أراد ما ذهب إليه ثلاثتهم من أن الكلام حروف مفيدة مسموعة مع الأصوات غير مسموعة مع الكتابة. نهاية الأقدام (ص ٣٢٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٣/ب) وعزاء إلى النظام بدلاً من أبي الهذيل العلاف، ولعله خطأ من الناسخ.

(٣) انظر هذا الدليل عند الأشاعرة في: الإبانة (ص ٦٥)، واللمع (ص ٣٣)، ورسالة أهل النفر (ص ٢٢٣)، والإنصاف (ص ٦٨)، وتمهيد الأوائل (ص ٦٢٨، ٢٧١)، وحجج القرآن (ص ١٦٠)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٢)، والأبكار (١/٣٥٦)، وغاية المرام (ص ١٠٩، ١١٠)، والكامل في اختصار الشامل (١١٦/ب).

وَوُرُودُ السَّمْعِ بِأَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ بِهِ أَيْضًا، وَمَا أَرَادَهُ فَهُوَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِهِ؛ لَأَنَّهُ كَائِنٌ بِالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا أُريدُ بِهِ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى حَسَبِ قَضِيَّةِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، كَذَلِكَ الْقَوْلُ.

[ ٨٧/أ ] فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾ [ النحل: ٤٠ ] يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ؛ إِذْ لَا صِفَةَ لِلْعُمُومِ عِنْدَكُمْ، إِنَّمَا اسْتَدَلَّلْنَا بِفَحْوَى الْكَلَامِ لَا بِظَاهِرِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا وَرَدَتْ فِي التَّمْدِيحِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [ البقرة: ٢٠ ]<sup>(١)</sup>. وَ﴿ يَكُلُّ شَيْءٌ عَلَيْهِم ﴾ [ البقرة: ٢٩ ]<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلِهِ: « إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ »<sup>(٣)</sup>. وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾ [ يس: ٨٢ ].

وَ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ﴾ [ مريم: ٣٥ ].

أَنَّ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى التَّعْميمِ بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُولُ لِنَشَاءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدًّا ﴾ [ الكهف: ٢٣ ].

وَقَدْ تَمَثَّلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [ الأعراف: ٥٤ ]؛ فَقَالُوا: فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مِنْ جُمْلَةِ الْخَلْقِ لَمَا اسْتَقَامَ الْفَضْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ.

وَحُصُومُنَا يُعَارِضُونَنَا بِكَلَامٍ<sup>(٤)</sup> هُوَ فِي الْقُرْآنِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [ الأنبياء: ٢ ].

وَقَوْلُهُ: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾ [ الزمر: ٢٣ ].

وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [ الزخرف: ٣ ].

﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [ النساء: ٤٧، الأحزاب: ٣٧ ].

وَقَوْلُهُ: ﴿ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾ [ المزمل: ١٨ ].

(١) وكذلك على سبيل المثال: البقرة في الآيات (١٠٦، ١٠٩، ١٤٨، ٢٥٩، ٢٨٤)، وآل عمران (٢٦، ٢٩، ١٦٥، ١٨٩)، وغيرها.

(٢) وكذلك على سبيل المثال: البقرة (٢٣١، ٢٨٢)، والنساء (٣٢، ١٧٦)، المائدة (٩٧)، الأنعام (١٠١)، الأنفال (٧٥).

(٣) كذا بالأصل، والصواب ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا ﴾ [ النحل: ٤٠ ].

(٤) كلمتان غير واضحتين في الأصل بهذا الرسم: «أول هو».

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: مَنْ كَانَ لَهُ أَذْنَى مَعْرِفَةٍ بِفَحْوَى الْكَلَامِ وَبِمَقْهُومِهِ، وَكَانَ مُنْصِيفًا، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُخَذِّتُ﴾ [الأنبياء: ٢] التَّعَرُّضُ لِقَدَمِ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَا لِحُدُوثِهِ؛ بَلِ الْمَقْصِدُ مِنْهُ الْإِنْبَاءُ عَنِ اسْتِبْطَاءِ فَهْمِهِمْ، وَعَدَمِ اتِّعَاطِهِمْ بِمَوَاعِظِ الْقُرْآنِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِهِ: «لَمْ يُجَدِّدْ لَهُمْ وَعْظًا إِلَّا قَابَلُوهُ بِالْهَزْؤِ وَاللَّعِبِ لِعَدَمِ تَذَبُّرِهِمْ فِيهِ، وَذُهُولِهِمْ عَنْهُ»؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَعْبُجُونَ﴾ ❶ وَتَضَعُكُونَ وَلَا تَنْتَكِرُونَ ❷ وَأَنْتُمْ سَمِيدُونَ ❸ [النجم: ٥٩ - ٦١]؛ يَعْنِي: لَا عِبُونَ غَافِلُونَ تَجَبَّرُوا وَتَكَبَّرُوا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَعْظٍ مِنْ رَبِّهِمْ إِلَّا وَالَّذِي أَنَاهُمْ بَعْدَهُ أَحَدْتُ مِنَ الْأَوَّلِ» ❹.

وَلَا أَثَرُ إِذَنْ لِقَدَمِ الْقُرْآنِ أَوْ لِحُدُوثِهِ مِنْ هَذَا الْمَقْصِدِ.  
عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي أَنَاهُمْ إِنَّمَا هُوَ الْأَلْفَاطُ وَالْعِبَارَاتُ وَالتَّلَاوَةُ، وَنَحْنُ قَائِلُونَ بِحُدُوثِهَا، وَقَدْ جَاءَ الذِّكْرُ فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَى الرَّسُولِ.

وَقَوْلِهِ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ: لَا يَعْنِي أَحْسَنَ مَا يُتَحَدَّثُ بِهِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: حَدَّثْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ رَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢].

وَقَدْ عَرَفْتُمْ - مَعَاشِرَ الْخُصُومِ - أَنَّا إِنَّمَا نَحْكُمُ بِقَدَمِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَا نَقُولُ بِقَدَمِ الْعِبَارَةِ وَالتَّلَاوَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا﴾ [الزخرف: ٣]: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنَّا وَصَفْنَاهُ وَسَمَّيْنَاهُ، وَاجْعَلُ بِمَعْنَى الْوَصْفِ سَائِغٌ فِي اللَّغَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: ١٠٠، الرعد: ٣٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنَّا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ عَنْهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ.  
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِغَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] أَي: مَا جَعَلَ اللَّهُ الْبَحِيرَةَ شَرْعًا ❺.

(١) ومثل هذا المعنى مروى عن الكلبي. انظر تفسير البغوي (٣/ ٣٨١).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٧/ ب).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧، الأحزاب: ٣٧]. أَي: كَانَتْ، وَالْمُرَادُ بِالْأَمْرِ الْمَأْمُورُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ أَي: مَا وَعَدَهُ مَفْعُولًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا تُوْعِدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥] أَي: ذُو صِدْقٍ، وَالْفَاعِلُ قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، أَي: الصَّدْقُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: بِمَعْنَى الشَّأْنِ؛ الَّذِي جَمَعَهُ أُمُورٌ.  
- فَضَّلْ: [مُنَاقَشَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ] <sup>(١)</sup>:

ذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ.

ثُمَّ رَعَمُوا أَنَّهُ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ، وَقَطَعُوا بِأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْ أَصْوَاتِ الْقَرَاءِ وَتَعْمَاتِهِمْ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ.

وَأَطْلَقَ الرَّعَاغُ مِنْهُمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ صِفَةُ اللَّهِ <sup>(٢)</sup>؛ وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ: اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ لَا كَلَامَ إِلَّا الصَّوْتُ وَالْحُرُوفُ.

وَقَالُوا: إِنَّ الْقِرَاءَةَ هِيَ عَيْنُ الْمَقْرُوءِ، وَإِنَّ الَّذِي تَسْمَعُهُ مِنَ الْقَارِي عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ.

فَمَفْتَضَى هَذَا الْقَوْلِ وَهَذَا الْإِعْتِقَادِ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْقَارِي صَوْتُ اللَّهِ.

وَرَأَدُوا عَلَى هَذَا فَقَالُوا: إِذَا كُتِبَ كَلَامُ اللَّهِ بِجِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ، وَانْتَضَمَتْ لِنَلِكِ الْأَجْسَامِ رُسُومًا وَرُقُومًا وَأَسْطُرًا، فِيهِ بِأَعْيَانُهَا كَلَامُ اللَّهِ الْقَدِيمِ، وَقَدْ كَانَ - إِذْ كَانَ جِسْمًا - حَادِثًا فَاثْقَلَبَ قَدِيمًا.

وَقَصَّوْا بِأَنَّ الْمَرْيَبِيَّ مِنَ الْأَسْطُرِ الْكَلَامُ الْقَدِيمِ؛ الَّذِي هُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ.

وَأَصْلُهُمْ: أَنَّ الْأَصْوَاتَ عَلَى تَقْطِيعِهَا وَتَوَالِيهَا كَانَتْ ثَابِتَةً فِي الْأَزَلِ [٨٧/ب] قَائِمَةً بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: « وَقَوَاعِدُ مَذْهَبِهِمْ عَلَى جَحْدِ الضَّرُورَاتِ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْكَلَامِ الْقَدِيمِ - بَرْعِهِمْ - ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَمُفْتَتَحًا وَمُخْتَتَمًا، وَجَعَلُوا مِنْهُ سَابِقًا وَمَسْبُوقًا؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ الثَّانِيَّ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ مَسْبُوقٌ بِالْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَسْبُوقٍ مُبْتَدَأُ الْوُجُودِ، وَبِأَضْطِرَارِ

(١) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٨)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٩٥، ٩٧).

(٢) انظر هذا النص بتمامه في الإرشاد (ص ١٢٨).



نَعْلَمُ كَوْنَ الْمُفْتَتَحِ وَجُودَهُ حَادِثًا، وَلَا خَفَاءَ لِمَرَامَتِهِمْ لِيَدِيهِ الْعُقُولِ فِي حُكْمِهِمْ بِانْقِلَابِ  
الْحَادِثِ قَدِيمًا<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ عَلَى الْأَجْسَامِ لَا يُفَارِقُ ذَاتَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.  
ثُمَّ وَجَّهَ عَلَى نَفْسِهِ سُؤَالَ، فَقَالَ: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قَدَّمْتُمْ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْعُلُومِ أَنَّ الْعُقَلَاءَ  
مَعَ اسْتِوَائِهِمْ فِي السَّلَامَةِ وَانْتِفَاءِ الْآفَاتِ عَنْهُمْ لَا يَسُوعُ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ».  
فَأَجَابَ وَقَالَ: «لَسْنَا نُكْرِى الْمُخَالَفَةَ فِي الضَّرُورِيَّاتِ مِنْ أَقْوَامٍ لَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِمْ  
وَقَوْلِهِمْ: الضَّرُورَةُ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى خَرْقِ الْعَادَةِ، وَيَجْرُ ذَلِكَ إِلَى التَّشْكِيكِ فِي جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ  
الْمُتَوَاتِرَةِ؛ فَإِنْ تَجَوَّزَ الْمُوَاضِعَةَ مُحَالٌ فِي جَمِيعِهَا».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَتْ الْحُرُوفُ<sup>(٢)</sup>: حَكَمُوا بِقَدَمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَقَصَّوْا بِأَنَّ الرُّفُومَ  
الْمُثَبَّتَةَ فِي الْخَشَبِ وَضُرُوبِ السَّرِ<sup>(٣)</sup> وَأَنْوَاعِ الْعَقَارَاتِ وَالْخَبَرِ<sup>(٤)</sup> قَدِيمَةٌ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ ذَلِكَ  
جَحْدُ الضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِحُدُوثِ الْجَوَاهِرِ مَنْظُورٌ فِيهِ مُسْتَدَلٌّ عَلَيْهِ.  
قُلْنَا: مَنْ حَصَلَ مِنْهُمْ، وَأَضْرَبَ عَنْ سَبِيلِ التَّقْلِيدِ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَصْلًا، وَأَمَّا الرَّعَاعُ الْأَغْيَاءُ  
مِنْهُمْ فَقَدْ يُطْلَقُونَ ذَلِكَ؛ لِدَهْوِلِهِمْ عَنْ حَقِيقَةِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، أَوْ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ  
نَقَلَتْ هَذَا الْأِسْمَ عَنْ أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَى عَرَفِ الشَّرِيعَةِ.

وَهَكَذَا نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ صَارُوا إِلَى قَدَمِ الْإِيمَانِ، وَأَنْكَرُوا أَنَّ يَكُونَ مَخْلُوقًا.  
قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ عَلَى جِهَةٍ تَغْطِيهِمْ لِأَلْفَافِ الْقُرْآنِ  
وَالْإِيمَانِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، وَقَصَّدُوا بِهَذَا الْإِطْلَاقِ نَفْيَ النَّقِصَةِ عَنْهُمْ.

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «الرَّسَالَةِ النَّاصِحِيَّةِ»<sup>(٥)</sup> مِنْ تَصْنِيفِهِ: إِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ  
قَدْ يُسْرِعُ قَوْمٌ مِنْهُمْ إِلَى تَكْفِيرٍ مِنْ تَنَاوُلِ الْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ، وَمَا هُمْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَعَامَّةِ  
الْفُقَهَاءِ بِكُفَّارٍ، وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَكَيْفَ يُكْفَرُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَيَجُوزُ مُنَاقَحَتُهُ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٩)، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

(٣) عبارة غير واضحة بالأصل ولم أقف على تصحيحها من مصادر الأشاعرة.

(٤) عبارة غير واضحة بالأصل ولم أقف على تصحيحها من مصادر الأشاعرة.

(٥) تقدم الكلام على الرسالة الناصحية ومن نقل عنها من العلماء؛ انظر (١١/ب).

وَتَجِلْ ذَبِیحَتُهُ؟! وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا النَّوعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا فَقَدْ كَفَرَ»، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّنْكِيرُ وَالتَّغْلِیظُ عَلَيْهِمْ. «انْتَهَى كَلَامُهُ.

قُلْنَا: وَقَوْلُهُ: «وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ»: هَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ فَإِنَّهُمْ قَصَدُوا بِنَاوِيلِهِ إِنْقَادَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الضَّلَالَةِ وَالْبِدْعَةِ؛ كَمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَمْرًا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، وَلَوْ لَمْ يُفَضَّلَا ذَلِكَ لَوَقَعَ النَّاسُ فِي الْفِتْنَةِ وَالْإِخْتِلَافِ وَتَضْلِيلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا؛ قَرَّبَ بِدْعَةٍ فِيهَا مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْبَرَكَاتِ مَا فِي السُّنَّةِ<sup>(١)</sup>.

عَلَى أَنَّ أَئِمَّةَ الْكَلَامِ لَمْ يُسَلِّمُوا لِأَصْحَابِ الظَّاهِرِ أَنَّ النَّظَرَ الْمُوَصَّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ وَالْجَائِزَةِ بِدْعَةٍ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ مَا تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقَلَاءِ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا بِأَفْعَالِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، وَمَا لَمْ يَعْرِفِ الْمَرْءُ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ، وَالْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ تَدُلُّ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صَدَقِ الرُّسُلِ، وَمَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ لِلْوُقُوفِ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّرَائِعِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ، وَهَذَا الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي سُمِّيَ الْكَلَامَ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْإِسْتِعْغَالُ بِهِ بِدْعَةٍ مَعَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَرِيضَةِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا بِهِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ<sup>(٣)</sup> وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

قَالَ الْإِمَامُ ﷺ: «وَمِمَّا يُقَرَّرُ افْتِضَاحُهُمْ فِي مُنَاكَرَةِ الْحَقَائِقِ: أَنَّ الْحُرُوفَ لَوْ مُثِّلَتْ مِنْ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ، فَهِيَ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ عِنْدَهُمْ، وَالْحَدِيدُ الَّذِي صَبِغَ مِنْهُ الْحُرُوفُ خَارِجٌ عَنْ كَوْنِهِ حَدِيدًا، وَنَحْنُ نُدْرِكُ زُبَرَ الْحَدِيدِ مُتَالِفَةً حِشًّا، وَكَيْفَ يَسُوعُ مُحَاجَّةُ قَوْمٍ هَذِهِ غَايَتُهُمْ.

ثُمَّ جَهَلَتْهُمْ يُصَمِّمُونَ عَلَى أَنَّ اسْمَ اللَّهِ إِذَا كُتِبَ فَالرَّقْمُ الْمَرْئِيُّ هُوَ الْإِلَهَ الْمَعْبُودُ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ!!<sup>(٤)</sup> هَذَا كَلَامُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ.

(١) تقدم الكلام في أحكام البدعة وأنه ليس في الإسلام بدعة - بمعناها الشرعي - حسنة، بل: «كل بدعة ضلالة» كما في الحديث، وما من شيء يدعى فيه وجهًا من الحسن والمصلحة إلا ويرجع إلى أصل شرعي تنصيصًا أو تأصيلًا أو إحالة، لا سيما بدليل المصلحة المرسلة واعتبار مقاصد الشريعة بحفظ الكليات الخمس، وانظر ما سبق (ل ٩/ب) من هذا الكتاب.

(٢) انظر ما تقدم (٦/ب).

(٣) في الأصل: به علمًا والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٩، ١٣٠).

قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هُوَ لَا يَلْتَزِمُونَ مَا أَلْزَمْنَاهُمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمُ الْأَخْذُ بِالظَّوَاهِرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ، مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ فِي أُصُولِهَا، وَلَا فِكْرَةٍ فِي قَضَائِهَا وَتَنَائِجِهَا. وَلَوْ طُولُوا بِذَلِكَ، [١/٨٨] وَدَعُوا إِلَى النَّظَرِ فِيهَا، لَكَانَ جَوَابُهُمْ: إِنَّا نُهَيِّنَا عَنِ الْبَحْثِ عَنْ هَذِهِ الدَّفَائِقِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ.

### فَصْلٌ: [ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ وَالْقَارِي ]:

الْقِرَاءَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: أَصَوَاتُ الْقِرَاءِ وَفِعَالُهُمْ؛ فَهِيَ اكْتِسَابُهُمُ الَّتِي يُؤْمَرُونَ بِهَا فِي حَالِ إِيْجَابًا فِي بَعْضِ الْعِبَادَاتِ، وَنَدْبًا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَيُزَجَرُونَ مِنْهَا إِذَا أَجْنَبُوا وَيُثَابُونَ عَلَيْهَا، وَيُعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِهَا.

وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَنَطَقَتْ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِنْ اكْتِسَابِ الْعِبَادِ، وَيَسْتَحِيلُ ارْتِبَاطُ التَّكْلِيفِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَالتَّغْنِيفِ بِصِفَةِ أَرْزَلِيَّةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْمُمْكِنَاتِ وَقَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ.

وَالْقِرَاءَةُ هِيَ الَّتِي تُسْتَطَابُ مِنَ قَارِيٍّ وَتُسْتَبَعُ مِنْ آخَرَ، وَهِيَ الْمَلْحُونَةُ وَالْقَوِيْمَةُ، وَتَنْزَعُهُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ الصِّفَةِ الْقَدِيْمَةِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِبَعْضِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ وَالْقَارِي: هَلْ تَلَحَّنُ؟ قَالَ بَلَى، فَقَالَ: لَا لَحْنٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا اللَّحْنُ فِي قِرَائَتِهِ.

ثُمَّ اغْلَمَ أَنَّ الْمَقْرُوءَ لَا يَحِلُّ الْقَارِيُّ وَلَا يَقُومُ بِهِ، وَسَبِيلُ الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ كَسَبِيلِ الذِّكْرِ وَالْمَذْكُورِ؛ فَالذِّكْرُ يَرْجِعُ إِلَى أَقْوَالِ الدَّاكِرِينَ، وَالرُّبُّ الْمَذْكُورُ الْمُسَبَّحُ الْمُمَجَّدُ غَيْرُ الذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّمْجِيدِ، وَالْعَرَبُ كَمَا سَمَّيْتَ الْإِنْبَاءَ عَنِ الشُّعْرِ إِنْشَادًا، وَالْإِنْبَاءَ عَنِ الْغَائِبَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْكَلَامِ ذِكْرًا، كَذَلِكَ سَمَّيْتَ الدَّلَالََةَ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ بِالْأَصَوَاتِ قِرَاءَةً.

وَكَمَا أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَلَامُهُ ﷻ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ رِوَايَةَ الرَّاوي وَأَصْوَاتُهُ لَيْسَتْ أَصَوَاتُ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا كَلَامُهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَيْهِ؛ كَذَلِكَ أَصَوَاتُ الْقُرَّاءِ وَالْفَظَاهُ لَيْسَتْ كَلَامُ اللَّهِ الْقَائِمُ بِذَاتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَيْهِ، وَمَنْ أَشَدَّ قَصِيْدَةً مِنْ أَمْرِ الْقَيْسِ فَالْمَقْرُوءُ وَالْمَفْهُومُ شِعْرُ أَمْرِ الْقَيْسِ، وَإِنْشَادُ هَذَا الرَّاوي رِوَايَةً وَإِنْشَادُ وَحِكَايَةً لَشِعْرِهِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩].  
 وَقَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿أَنْتَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]؛ وَفَرْقُ بَيْنَ التَّلَاوَةِ  
 وَبَيْنَ مَا يُحْكَى.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

وَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبَيِّنُ فِي سُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [الأنبياء: ٤٩].

فَذَكَرَ - سُبْحَانَهُ - أَنَّ الْقُرْآنَ يُتْلَى وَيُكْتَبُ وَيُحْفَظُ، فَالْمِدَادُ وَالرُّقُّ خَلَقَ اللَّهُ؛ وَكَمَا أَنَّكَ  
 تَكْتُبُ اسْمَ اللَّهِ، فَالرَّبُّ ﷻ هُوَ الْخَالِقُ الْمَعْبُودُ، وَخَطُّكَ وَاتِّسَابُكَ مِنْ فِعْلِكَ خَلَقَ اللَّهُ  
 وَتَقْدِيرُهُ. هَذَا الَّذِي قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ .

- فَضْلُ: [ هَلِ الْقِرَاءَةُ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ؟ ]:

جَمَاهِيرُ الْمُعْتَرِ لَه صَارُوا إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ <sup>(١)</sup>.

وَيُحْكَى عَنِ النَّجَّارِ أَنَّهُ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا <sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يُوجَدُ مَعَ قِرَاءَةِ الْقَارِي، وَلَا مَعَ كِتَابَةِ الْكَاتِبِ، وَإِنَّمَا  
 وَجَدًا فِي وَفَيْتٍ وَاحِدٍ حِينَ أُلْقِيَ عَلَى جِبْرِيلَ ﷺ، ثُمَّ عُدِمَ، وَأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْقَارِي قِرَاءَتُهُ  
 لَا كَلَامَ اللَّهِ، وَأَنَّ كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِحَالٍ فِي الْقَارِي وَلَا فِي الْمُصْحَفِ.

وَقَالُوا: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَمَقْرُوءٌ قِرَاءَتِهِ وَمَذْلُولٌ عِبَارَتِهِ حُرُوفٌ مُقَدَّرَةٌ، مُنْتَظِمَةٌ، عَلَى نِهَآيَةِ  
 الْبَلَغَةِ، يَتَعَدَّرُ الْإِنْيَانُ بِمِثْلِهِ، وَقَدْ فَاتَ وَعُدِمَ؛ كَمَا أَنَّ مَنْ أَنْشَدَ قَصِيدَةً لَامِرِي الْقَيْسِ فَإِنْشَادُهُ  
 لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَلَامٍ مُقَدَّرٍ فَصِيحٍ، وَقَدْ فَاتَ وَعُدِمَ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَقْرُوءَ عَيْنُ الْقِرَاءَةِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَسْمُوعَةُ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ  
 الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، وَالْقَائِمُ بِذَاتِهِ قَائِمٌ بِذَاتِ سَائِرِ الْقِرَاءَةِ عَلَى كَثَرَتِهِمْ، وَهُوَ كَلَامٌ وَاحِدٌ سَمِعَ فِي  
 مَحَالٍّ كَثِيرَةٍ.

وَكَانَ الَّذِي يَلْبِقُ بِطَرِيقَتِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، وَهُوَ الَّذِي يَقْرَأُهُ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/١).

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

الْقَارِئُ، وَهُوَ الْمَقْرُوءُ بِالْقِرَاءَاتِ الْمَكْتُوبَةِ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَحْفُوظَةِ فِي الصُّدُورِ؛ كَمَا أَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ حُكْمُهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ.

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: مَقْرُوءٌ قِرَاءَتِنَا الْأَقْوَالِ الْحَادِثَةُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ أَصَوَاتٌ بَاقِيَةٌ، وَذَلِكَ الْقُرْآنُ.

وَعِنْدَ النَّجَّارِ: أَنَّ الَّذِي سَمِعَهُ مِنَ الْقَارِئِ بِحَاسَةِ السَّمْعِ كَلَامُ اللَّهِ.

وَهَذَا مِنْهُ عَجِيبٌ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ مُتَعَدِّدَةٌ تَخْتَلِفُ، وَالْقُرْآنُ لَا يَتَعَدَّدُ، وَمِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ مِنْ فِعْلِ الْقَارِئِ، وَكَيْفَ تَكُونُ كَلَامًا لِلَّهِ وَهِيَ مِنْ فِعْلِ الْقَارِئِ.

وَمَذْهَبُنَا: أَنَّ الْمَقْرُوءَ بِقِرَاءَتِنَا هُوَ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ، الْقَائِمُ بِذَاتِهِ ﷻ.

وَقَدْ حَكَيْنَا [ ٨٨ / ب ] مَذْهَبَ أَبِي الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيِّ: أَنَّ مَنْ قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَقُومُ بِهِ قِرَاءَتُهُ، وَيُوجَدُ مَعَ قِرَاءَتِهِ كَلَامُ اللَّهِ، وَهَذَا أَيْضًا قَائِمٌ بِالْقَارِئِ وَيَحُلُّ قِرَاءَتُهُ، فَكَذَلِكَ يُوجَدُ كَلَامُ اللَّهِ مَعَ الْكِتَابَةِ قَائِمًا بِالْمُضْحَفِ، حَالًا فِيهِ، وَلَيْسَ هُوَ الرُّسُومُ وَالرُّقُومُ وَالْمِدَادُ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَفِظَ الْحَافِظُ كَلَامَ اللَّهِ، فَيُوجَدُ كَلَامُ اللَّهِ حَالًا فِي الْحَافِظِ.

ثُمَّ قَالَا: لَوْ قَرَأَ أَلْفُ قَارِئٍ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ كَلِمَةً مِنْهُ، فَيُوجَدُ فِي كُلِّ قَارِئٍ تِلْكَ الْآيَةُ أَوْ الْكَلِمَةُ، وَالَّذِي قَامَ بِزَيْدٍ غَيْرُ مَا قَامَ بِعَمْرٍو، وَالْتَزَمَا قِيَامَ مَعْنَى وَاحِدٍ بِمَحَالٍّ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ أَمْسَكَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْقِرَاءَةِ انْتَقَى عَنْهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَالَّذِي انْتَقَى عَنْهُ فَهُوَ بِعَيْنِهِ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِسَائِرِ الْقُرَاءِ، وَلَوْ جَارَ هَذَا لَجَارَ قِيَامُ عَرَضٍ بِمَحَالٍّ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالُوا: كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ مِنَ الْقَارِئِ بِحَاسَةِ السَّمْعِ، وَلَيْسَ بِصَوْتٍ، بَلْ هُوَ حُرُوفٌ، وَإِذَا وُجِدَ مَكْتُوبًا أَوْ مَحْفُوظًا فَلَا يُسْمَعُ وَلَا يُرَى.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ قَوْلًا خَالَفَ بِهِ أَبَا الْهَذِيلِ؛ فَقَالَ: «الْقِرَاءَةُ كَمَا تَقْتَضِي وَجُودَ كَلَامِ اللَّهِ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي وَجُودَ كَلَامٍ لِلْقَارِئِ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فَيُوجَدُ فِيهِ الْإِلْقَانُ وَلَا مَانٍ وَحَاءَانٍ وَمِيمَانٍ وَدَالَانٍ، ثُمَّ إِنَّهُمَا لَمْ يُخَصَّصَا قَوْلَيْهِمَا بِكَلَامِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُمَا قَالَا: مَنْ أُنْشِدَ شِعْرًا

(١) انظر: المغني (١/ ٣٤٢)، والتذكرة في أحكام الجواهر (ص ٣٦٢)، والإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والمثل والنحل

(١/ ٨١)، والأبكار (١/ ٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨)، والكامل (ل ١١٦ ب)، (ل ١١٨ ب).

وَحَكَى حِكَايَةً، فَيُوجَدُ مَعَ إِنْشَادِهِ شِعْرٌ ذَلِكَ الشَّاعِرِ، وَقَدْ رُمَّتْ عِظَامُهُ وَشِعْرُهُ مَوْجُودٌ<sup>(١)</sup>.  
وَالْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمَا أُتْبِئَا حُرُوفًا لَيْسَتْ بِأَصْوَابٍ، وَهِيَ مَسْمُوعَةٌ مَعَ الْأَصْوَابِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ  
الْحُرُوفَ: مَا يَنْقَطِعُ مِنَ الْأَصْوَاتِ عِنْدَ انْطِيقِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَانْفِتَاحِهَا، فَمَنْ ادَّعَى مَعْنَى  
وَرَاءَ ذَلِكَ، كَانَ بِمَثَابَةِ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ يَتَحَرَّكُ بِمَعْنَى غَيْرِ<sup>(٢)</sup> الْإِنْتِقَالِ، وَالْعَالِمَ عَالِمٌ  
بِمَعْنَى غَيْرِ الْعِلْمِ.

وَهَذَا جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّا لَا نَذَرُكَ بِحَاسَةِ السَّمْعِ فِي وَفْتِنَا  
إِلَّا الْأَصْوَاتَ.

وَلَجَارَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَسْمُوعًا؛ لِإِفْتِرَائِهِ بِالرُّسُومِ الْمُرْتَبَةِ؛ إِذْ لَا تَخْتَلِفُ صِفَةُ الْكَلَامِ  
قُرًى، أَوْ كُتِبَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْأَصْوَاتُ تُوصَفُ بِالرَّقَّةِ وَالْإِنْخِفَاضِ، وَالْحُسْنِ وَالِازْتِفَاعِ، وَضِدُّ ذَلِكَ،  
بِخِلَافِ الْحُرُوفِ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ لِلْوَطْرِ: حَسَنُ الصَّوْتِ، وَلَا يُقَالُ: حَسَنُ الْحُرُوفِ.

قُلْنَا: لَا عِبْرَةَ بِإِطْلَاقِ الْعَوَامِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَقَائِقِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يُصَافُ الْحُسْنُ وَالِازْتِفَاعُ وَضِدُّ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْحُرُوفِ إِلَى الصَّوْتِ؛  
لَأَنَّ الَّذِي يَرِقُّ صَوْتُهُ وَتَطِيبُ نَعْمَتُهُ، فَلَا يَتَخَصَّصُ حُسْنُ الصَّوْتِ مِنْهُ أَنْ تُقَطَّعَ حُرُوفًا  
أَوْ تُنْزَكَةَ غَفْلًا<sup>(٣)</sup>.

عَلَى أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: فَلَا حُسْنَ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، وَلَقَدْ اسْتَطَابَ كَلَامَهُ، وَمَا نَظَمَ مِنْ  
حُرُوفِهِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنَكَّرًا.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْجَبَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْكَلَامُ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ كِبْنِيَّةِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ؛

(١) لم أفق على مذهب الجباني في المسألة، وقد حكى مذهبه عند مخالفه؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار  
الشامل (ل ١١٨/أ).

(٢) كلمة: «غير» ليست في الأصل، والصواب إثباتها لمقتضى السياق، ولما في الكامل في اختصار الشامل  
(ل ١١٨/أ).

(٣) زاد الجويني أن مذهب أبي علي منعكس عليه بالرقوم؛ فإنها توصف بالحسن والجودة، وليست عنده حروفاً.  
الكامل (ل ١١٦/ب)، (ل ١١٨/ب)، والإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والملل والنحل (١/٨١)، والأبكار  
(١/٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨).

كَالْحَلْقِ وَالشَّفَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَقُومُ الْكَلَامُ عِنْدَ الْكِتَابَةِ بِالرَّقِّ، وَعِنْدَ الْحِفْظِ بِالْقَلْبِ، وَأَنْكَرَ الْكَلَامَ الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ.

فَيُقَالُ لَهُ: إِذَا أَرَادَ مُرِيدٌ أَنْ يَحْكِيَ قَوْلَ أَلْفِ رَجُلٍ قَالُوا: «بِسْمِ اللَّهِ»، يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ أَلْفُ كَلَامٍ، وَيَقُومَ - مَعَ كُلِّ كَلَامٍ - كَلَامٌ لَهُ؛ تَوَلَّدَا، وَقَدْ التَزَمَ الْجُبَائِيُّ ذَلِكَ.

ثُمَّ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا أُسْنِدَ الْحَدِيثُ أَوْ الرَّوَايَةُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فَكَمَا التَزَمَ قِيَامَ كَلَامٍ مَنْ رَوَى عَنْهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَزِمَ قِيَامَ كَلَامٍ مَنْ تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ الرَّوَايَةُ وَالْحِكَايَةُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَنْعِ ذَلِكَ مَعَ التَّزَامِ.

وَإِذَا قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»: يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ كَلَامٌ كُلُّ مَنْ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ» قَبْلَهُ، وَفِي حَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ؛ إِذْ قَصْدُهُ لَا يُغَيِّرُ حُكْمًا.

وَقَدْ بَأَى الْجُبَائِيُّ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا يَقُومُ بِهِ كَلَامٌ غَيْرُهُ، إِذَا فَصَدَ حِكَايَةَ كَلَامِهِ. وَيُقَالُ لَهُ: مِنْ أَصْلِكَ أَنَّ مَنْ كَتَبَ كَلَامَ غَيْرِهِ، فَالْكِتَابَةُ تَوَلَّدَ فِي الرَّقِّ كَلَامًا لِلْكَاتِبِ قَبْلَ كَلَامِ الْغَيْرِ، فَأَخْبِرْنَا عَمَّنْ جَرَى الْقَلَمُ عَلَى الْقِرْطَاسِ، مِنْ غَيْرِ مُرَادٍ، عَلَى حَسَبِ إِجْرَائِهِ مَعَ الْمِدَادِ، فَهَلْ يَتَوَلَّدُ فِي الرَّقِّ كَلَامٌ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالَ: لَا، كَانَ بَاطِلًا؛ فَإِنَّ الْمُؤَلَّدَ عِنْدَهُ الْحَرَكَاتُ، وَعِنْدَ ابْنِهِ الْإِعْتِمَادُ، وَالضَّرْبَانِ جَمِيعًا مَوْجُودَانِ مَعَ إِجْرَاءِ الْقَلَمِ مِنْ غَيْرِ حَبِيرٍ.

وَقَدْ تَحَيَّرَ الْجُبَائِيُّ فِي ذَلِكَ فَقَالَ مَرَّةً: يَحْدُثُ بِلاَ مِدَادٍ.

وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَحْدُثُ إِلَّا مَعَ الْمِدَادِ الْآلَةُ فِي التَّوْلِيدِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الْمُؤَلَّدَ الْحَرَكَةُ وَالْإِعْتِمَادُ، وَقَدْ وَجَدَا.

فَإِنْ قَالَ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَحَكَّى كَلَامَ غَيْرِهِ أَنَّهُ قَرَأَ كَلَامَ اللَّهِ، وَصَارَ الْكَلَامُ مَقْرُوءًا لَهُ وَمَرْوِيًا، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْإِطْلَاقِ [١/٨٩] إِلَّا أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ كَلَامُهُ، ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ كَلَامُ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ عَنِ كَلَامِهِ الَّذِي هُوَ الْقِرَاءَةُ وَالْحِكَايَةُ، وَعَنْ أَصَوَاتِهِ الَّتِي هِيَ نَعْمَاتُهُ:

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٩/أ).

قُلْنَا: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا التَّحَكُّمِ؟ مَا أَنْكَرْتَ أَنَّهُ لِيُجُوبَ قِيَامُ الْمَقْرُوءِ بِذَاتِ الذَّاكِرِ  
وَالْعَالِمِ؟

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحِفِ، وَأَنَّهُ  
مَسْمُوعٌ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ.

قُلْنَا: مَعْنَاهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ؛ كَمَا يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الدَّارَ فِي الْقِبَالَةِ  
وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ<sup>(١)</sup> فِي الْمَصَاحِفِ؛ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّتِي لَا تَمُوتُ أَلَدَىٰ يَحْدُودِهِ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي  
الْتُورَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّا نَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ: أَنَّ نَفْهَمُ كَلَامَهُ عِنْدَ سَمَاعِ قِرَاءَةِ الْقَارِي؛ كَمَا قُلْنَا فِي  
حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ هِيَ الْمَقْرُوءُ، وَهِيَ غَيْرُ كَلَامِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ.  
فَيَحِبُّ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا حُلُولَ كَلَامِ اللَّهِ ذَاتَ الْقَارِي؛ كَاتِحَادِ الْكَلِمَةِ بِجَسَدِ الْمَسِيحِ،  
وَإِمَّا مَذْهَبَ الْجَبَائِثِ، فَذَلِكَ يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ، ثُمَّ يَكُونُ الْمَسْمُوعُ مِثْلَ  
كَلَامِ اللَّهِ، وَلَا غَيْرَ كَلَامِهِ.

فَضْلٌ: [ كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ ]:  
كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، وَلَيْسَ حَالًا فِي الْمُصْحَفِ،  
وَلَا قَائِمًا بِقَلْبٍ.

فَإِنْ قِيلَ: تُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْكِتَابَةِ.  
قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ:

فَعِنْتُهُمْ: مَنْ مَنَعَ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوْهِمُ حُلُولَهُ فِيهِ.  
وَمِنْهُمْ: مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَهُ عَلَى مَا قَبْلَ التَّقْيِيدِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٣٦﴾ فِي كِتَابٍ  
مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّهُ فِي أَوْ أَلِكِتَابٍ﴾ [الزخرف: ٤].

(١) كلمات غير واضحة في الأصل، والذي في الشامل: «فإنهم يقولون: الله في المصحف أيضًا»، انظر: ابن الأمير:  
الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/أ).



وَكَمَا يُقَالُ: كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ.

وَتَأْوِيلُهُ: أَنَّ الْمُصْحَفَ كِتَابَةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿الَّتِي الْأُمَمُ الَّتِي يُحْدِثُونَ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وَالْكِتَابَةُ قَدْ يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْأَحْرَفِ وَالرُّقُومِ، وَقَدْ يُعْبَرُ بِهَا عَنْ حَرَكَاتِ يَدِ الْكَاتِبِ، وَإِذَا أُضِيفَتِ الْكِتَابَةُ إِلَى اللَّهِ، فَالْمُرَادُ بِهَا الْإِنْبَاتُ وَالْخَلْقُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أَيْ: خَلَقَ وَأَثْبَتَ.

فَصُلِّ: [كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مُنَزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ]:

كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - مُنَزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَالْقُرْآنُ مُنَزَّلٌ وَمُنَزَّلٌ بِهِ، وَهَذِهِ الْإِطْلَاقَاتُ قَدْ يَرِدُ بِهَا التَّنْزِيلُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢، الدخان: ٣، القدر: ١]. وَقَالَ: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وَقَالَ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِنْزَالِ حَطُّ شَيْءٍ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَخَصَّصُ بِالْأَجْسَامِ، وَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ ذَلِكَ فِي الْمَعْنِي، وَالْمَعْنِيُّ بِالْإِنْزَالِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَدْرَكَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ فِي مَقَامِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ، وَبَلَغَ ذَلِكَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَإِذَا قِيلَ: نَزَلَتْ رِسَالَةُ الْمَلِكِ إِلَى الْقَصْرِ<sup>(١)</sup>، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ سَامِعًا سَمِعَهُ فِي الْقَصْرِ، وَيَنْزِلُ وَيُودِّيهِ فِي جَهَةِ سُفْلٍ.

وَيُقَالُ: فَلَانٌ يَنْقُلُ الْكَلَامَ، وَيَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَالْإِنْتِقَالُ حَقِيقَةٌ فِي السَّامِعِ، مُؤَوَّلٌ فِي الْكَلَامِ، وَالْأَصْوَاتُ لَا تَنْتَقِلُ وَلَا يُنْقَلُ بِهَا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي صُعُودِ الْكَلَامِ وَرَفْعِ الْعَمَلِ؛ إِذِ الْمَلَائِكَةُ يَسْمَعُونَ بِهِ فِي الْأَرْضِ وَيَصْعَدُونَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَالصُّعُودُ وَالْإِرْتِفَاعُ يَتَحَقَّقُ فِي الْمَلَائِكَةِ، وَفِي إِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ تَوْسِعٌ، وَاسْتِعْمَالُهُ سَائِغٌ مُسْتَفِضٌ.

(١) العبارة غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد للجويني (ص ١٣٥).

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الْإِنزَالَ بِمَعْنَى حُلُولِ الشَّيْءِ فِي جِهَةٍ تَحْتَ، وَخَلَقَ الْفَهْمَ لِلْمَنْزُولِ عَلَيْهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤] أَيْ: أَثْبَتَهَا وَخَلَقَهَا.

وَالْفَهْمُ لِلشَّيْءِ أَيْضًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلْنَا<sup>(١)</sup> عَلَيْكَ لَيْسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ أَيْ: أَنْزَلْنَا الْمَطَرَ وَسَبَبْنَا ذَلِكَ وَهَيَّأْنَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٧٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]؛ مَعْنَاهُ: أَثْبَتَهُ بِالْوَحْيِ وَالنَّفْثِ فِي رُوعِهِ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - هُوَ الْخَالِقُ الْمُثَبِّتُ لِلْفَهْمِ.

فَضْلٌ: [كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup>]:

كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥].

وَالسَّمَاعُ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ مَعَانٍ: فَقَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى الْإِذْرَاكِ بِالْأُذُنِ، وَيَرِدُ بِمَعْنَى الْفَهْمِ وَالْإِحَاطَةِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ﴾ [الملك: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ: ﴿لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠، الروم: ٥٢].

﴿وَلَا تَسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ [النمل: ٨٠، الروم: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿صُمُّكُمْ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨، ١٧١]، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ اخْتِلَالُ جَوَابِهِمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ إِضْرَابَهُمْ عَنْ تَدْبِيرِ آيَاتِ اللَّهِ.

وَقَدْ يَرِدُ السَّمْعُ بِمَعْنَى الْإِجَابَةِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥،

النساء: ٤٦].

وَيُقَالُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»؛ يَعْنِي: أَجَابَ.

وَالَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ: أَنَّ الْمَسْمُوعَ الْمُدْرَكَ [٨٩/ب] فِي وَفَيْتَا<sup>(٣)</sup> الْأَصَوَاتِ، وَإِذَا سُمِّيَ كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعًا فِي وَفَيْتَا، فَالْمَعْنَى بِهِ كَوْنُهُ مَقْرُوءًا عَنْ أَصَوَاتٍ مُدْرَكَةٍ مَسْمُوعَةٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَأَنْزَلْنَا وَلَعَلَّهُ خَطَأٌ فِي النِّسْخِ.

(٢) انْظُرْ هَذَا الْمَبْحَثَ فِي: الْجَوْنِي: الْإِرْشَادُ (ص ١٣٢).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَقْتُ» وَصَحَحْتَهَا تَبَعًا لِلْسِّيَاقِ

وَالشَّاهِدُ لِدَلِيلِكَ فِي قَضِيَّةِ الشَّرِيعَةِ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى خَصَّصَ مُوسَى عليه السلام وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِأَنَّهُمْ كَلَامُهُ الْعَزِيزَ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَلَوْ كَانَ السَّمِيعُ لِأَصْوَاتِ الْبَارِي مُدْرِكًا لِنَفْسِ كَلَامِ اللَّهِ بِإِذْرَاكِ السَّمْعِ لَمَا كَانَ مُوسَى مُخَصَّصًا بِإِذْرَاكِ كَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَبْلِيغٍ مُبْلَغٍ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - خَلَقَ فِي مُوسَى عليه السلام مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي؛ أَذْرَكَ بِهِ كَلَامَهُ، وَبِهِ كَانَ اخْتِصَاصُهُ فِي سَمَاعِهِ لَهُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ نَبِيَّنَا صلى الله عليه وسلم سَمِعَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ كَلَامَ اللَّهِ، وَهَلْ سَمِعَ جِبْرِيلُ كَلَامَهُ عَلَى طَرِيقَتَيْنِ وَقَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: النَّقْلُ الْمَقْطُوعُ بِهِ، وَذَلِكَ مَفْقُودٌ».

قَالَ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ سَمَاعَ الْخَلْقِ لَهُ - عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ - عَلَى أَنَّهُمْ سَمِعُوا الْعِبَارَةَ الَّتِي عَرَفُوا بِهِ مَعْنَاهُ دُونَ سَمَاعِهِ فِي عَيْنِهِ».

وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّهُ لَا مَسْمُوعَ إِلَّا الْأَصْوَاتَ<sup>(٢)</sup>.

وَعِنْدَ الْجُبَايِّيِّ وَأَبِي الْهَذَلِ: الْمَسْمُوعُ هُوَ الْأَصْوَاتُ، وَالْكَلَامُ الْمَوْجُودُ مَعَ الْأَصْوَاتِ.

وَعِنْدَ ابْنِ الْجُبَايِّيِّ: الْخَوَاطِرُ قَدْ يَسْمَعُهَا صَاحِبُهَا، وَهِيَ أَصْوَاتٌ خَفِيَّةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «فَأَجَرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ» [التوبة: ٦] مَعْنَاهُ: حَتَّى يَسْمَعَ قِرَاءَةَ كَلَامِ اللَّهِ، أَوْ يُقَالَ: حَتَّى يَفْهَمَ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ الْمُبْلَغِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي هَذَا الْوَجْهِ فِي مَعْنَى الْمَسْمُوعِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَجَازٌ شَائِعٌ، وَالْمَسْمُوعُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُدْرِكُ بِإِذْرَاكِ السَّمْعِ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٣٤).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالكليف (١/ ٣٤٤)، والأشعري: المقالات (٢/ ٢٧٢)، والجويني: الإرشاد (ص ١٢٩).

(٣) انظر: المغني (١٢/ ٤٠٢)، والتذكرة في أحكام الجواهر لابن متويه (ص ٣٩٣)، وأصول الدين (ص ٢٧)، وتلخيص المحصل (ص ١٧٠).

وَهَؤُلَاءِ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي وَفْتِنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، عَلَى هَذَا الْمَعْنَى،  
وَلَيْسَ يَعْنُونَ أَنَّهُ مُدْرَكٌ فِي وَفْتِنَا بِإِدْرَاكِ السَّمْعِ، وَإِنَّمَا يُعْزَى هَذَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَهَذَا بَعِيدٌ.  
قَالَ الْإِمَامُ: وَفِيهِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَهَلْ يُلَاحِظُ مَذْهَبُ الْجَبَّائِيِّ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: هَذِهِ مُشْكِلَةٌ، وَفِي هَذَا تَرَدَّدَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ.  
وَسَنَذَكُرُ فِي كِتَابِ الْإِدْرَاكَاتِ اخْتِلَافَ الْأَصْحَابِ؛ فِي أَنَّ: الْإِدْرَاكَاتِ مِنَ الْعُلُومِ أَمْ هِيَ  
زَائِدَةٌ عَلَى الْعُلُومِ<sup>(١)</sup>؟

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّهَا وَجَدَانَاتٌ؛ بِمَثَابَةِ وَجْدَانِ النَّفْسِ لِلْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ، وَإِدْرَاكِ السَّمْعِ وَجْدَانٌ  
مَخْصُوصٌ، غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُقُ الْأَجْسَامَ ذَلِكَ فِي وَفْتِنَا إِلَّا بِآلَةٍ وَمُدْرَكٍ  
وَحْصُوصٍ، وَشَرَائِطَ مِنْ اتِّصَالِ جِسْمٍ بِجِسْمٍ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَشْرُوطٍ فِي حَقِيقَةِ الْإِدْرَاكِ.  
وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « الْإِدْرَاكَاتُ عُلُومٌ مَخْصُوصَةٌ »، وَيَنْسَبُ الْحَدُّ<sup>(٢)</sup> إِلَى  
أَبِي الْحَسَنِ.

وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّ مُوسَى عليه السلام أَدْرَكَ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَخَلَقَ اللَّهُ لَهُ عِلْمًا  
ضُرُورِيًّا؛ بِأَنَّ الَّذِي يَسْمَعُهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَنَّ مَنْ نَادَاهُ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ «.  
وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَصْوَاتًا فِي الشَّجَرَةِ، وَأَسْمَعَهَا مُوسَى عليه السلام هَذَا مَعْنَى  
تَكْلِيمِهِ بِهِ وَتَخْصُصِهِ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ هُمْ يُسْغَبُونَ عَلَيْنَا: بِأَنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: كَلَامَ اللَّهِ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ، فَكَيْفَ  
يُسْمَعُ؟! وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْكُمْ بِأَنَّ مُوسَى لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْمُوعَ هُوَ الْأَصْوَاتُ.  
وَنَحْنُ نَقُولُ: سَمِعَ مُوسَى كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ بِلَا كَيْفٍ، وَكُلُّ مُشْكِلَةٍ تُوْرَدُ عَلَيْنَا فِي الْإِدْرَاكِ  
نُعَارِضُهَا بِالْعِلْمِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَن إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ٤٢].

(١) انظر: ما سيأتي (ل ١٠١/أ) وما بعدها.

(٢) كلمتان غير واضحتين في الأصل.

(٣) مذهب المعتزلة في تكليم موسى: المغني (٣/٧)، والمقالات (١/٢٦٧)، والإبانة (ص ٦٨، ٦٩)، والإرشاد

(ص ١٠٦)، والفصل (٣/٥).

وَقَدْ أَثْبَتَ أَبُو الْهَدَيْلِ وَالْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ سَمَاعٌ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنْهُ هَذَا التَّشْنِيعُ وَهَذَا الْإِسْتِيعَادُ فِي سَمَاعِ كَلَامٍ لَيْسَ بِصَوْتٍ.

فَصْلٌ: [ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ ]:

كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ؛ كَمَا قَدَّمْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ قَرِيبُهُ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ؛ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَسَبَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ.

وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ وَإِرَادَتَهُ آحَادٌ، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ: لَا مَعْلُومٌ - فِي كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ - أَوْلَى مِنْ مَعْلُومٍ، وَكَذَلِكَ لَا مَقْدُورٌ - فِي كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ - أَوْلَى مِنْ مَقْدُورٍ، وَفِي فَضْرِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى مُتَعَلِّقٍ<sup>(١)</sup> حُكْمٌ يَنْتَاهِي الْمَقْدُورِ وَالْمَعْلُومِ، وَالتَّنَاهِي يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

وَكَذَلِكَ لَا مَأْمُورٌ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورٌ أَوْلَى مِنْ مَأْمُورٍ؛ فَيَجِبُ تَعَلُّقُ الْأَمْرِ بِكُلِّ مَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَأْمُورًا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي خَبَرِهِ؛ إِذْ لَا خَبَرَ أَوْلَى مِنْ خَبَرٍ.

وَالسَّرُّ فِيهِ: أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَقْبَلُ الْإِخْتِصَاصَ، وَالصِّفَةُ الْأَزَلِيَّةُ إِذَا كَانَتْ مُعَلِّقَةً، فَيَجِبُ أَنْ يَعْمَ تَعَلُّقُهَا جَمِيعَ مُتَعَلِّقَاتِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ خَصَائِصَ وَفَوَائِدَ.

وَالْعِلْمُ، وَالْإِحَاطَةُ [ ١/٩٠ ]، وَالْإِسْتِبَانَةُ، وَالْقُدْرَةُ: الْإِبْجَادُ، وَهُوَ تَصَدُّرُ الْقَدَمِ وَجُودًا، وَالْإِرَادَةُ تُخَصِّصُ بَعْضَ الْمُمَكِّنَاتِ بِالْوُقُوعِ عَلَى حَسَبِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعِلْمُ وَالْقَضَاءُ وَالْقُدْرَةُ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ صَلَاحِيَّتُهَا لِإِبْجَادِ بَعْضِ الْجَائِزَاتِ كَصَلَاحِيَّتِهَا لِمِثْلِهِ أَوْ ضِدِّهِ، وَالْإِرَادَةُ تُخَصِّصُ، وَالْإِلَهَ الْحَقُّ الْقَادِرُ يُوجَدُ وَيُوقَعُ، وَلَوْ جَارَ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْمَعَانِي بِخَوَاصِّهَا فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، لَجَارَ انْتِدَاجُهَا تَحْتَ الْمَوْجُودِ الْأَزَلِيِّ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ.

وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَجُودَ الْإِلَهِ - لَيْسَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْإِذْرَاكِ فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ، وَلَوْ قَدَّرَ مَقْدَرٌ ذَلِكَ لَزِمَهُ مِثْلُ ذَلِكَ شَاهِدًا، وَثُبُوتٌ مَعْنَى لَهُ عَوَائِدُ مُخْتَلِفَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَفْعَ الْحَقَائِقِ وَتَفْيَ الْأَعْرَاضِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْخَبَرُ وَالِاسْتِخْبَارُ شَيْئًا وَاحِدًا؟!

قُلْتُ: حَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ فِي كِتَابِ « الْأَسْئَلَةِ » عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُ أَثْبَتَ خَمْسَ كَلِمَاتٍ: خَبَرًا وَاسْتِخْبَارًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا وَنِدَاءً<sup>(١)</sup> وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ.

وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ: أَنَّ هَذِهِ أَوْصَافَ خُصُوصِ الْكَلَامِ، وَالْكَلَامُ صِفَةٌ خَاصَّةٌ، وَلَهُ بِخُصُوصِ وَصْفِهِ صِفَةٌ خَاصَّةٌ، فَهَذِهِ خَصَائِصُ ذَلِكَ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ؛ كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ تَخْتَلِفُ مَعْلُومَاتُهَا، وَهِيَ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ فِي نَفْسِهَا؛ فَتَكُونُ عِلْمًا بِالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، وَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وَأَجْنَاسَ الْمُحْدَثَاتِ؛ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ مَعَ اخْتِلَافِهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَمْرًا وَنَهْيًا، خَبَرًا وَاسْتِخْبَارًا هُوَ كَوْنُهُ كَلَامًا، وَلَهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ ضِدٌّ خَاصٌّ يُضَادُّهُمَا؛ كَمَا قَدْ مَنَّا.

وَكَمَا لَا يَجِبُ تَعَدُّدُ الْعِلْمِ بِتَعَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ؛ كَذَلِكَ لَا يَجِبُ تَعَدُّدُ الْكَلَامِ بِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ فَيَكُونُ الْكَلَامُ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا اسْتِخْبَارًا أَوْصَافَ الْكَلَامِ؛ كَمَا أَنَّ كَوْنَ السَّوَادِ لَوْنًا عَرَضًا مُحْدَثًا أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْجَوْهَرِ حَجْمًا ذَا مَسَاحَةٍ، قَائِمًا بِالنَّفْسِ، مَحْدُودًا، قَابِلًا لِلْعَرَضِ - صِفَاتُ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

وَلَقَدْ قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّ كَوْنَ الْقَدِيمِ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا - أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ. وَقَدْ أَخْطَأُوا فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَصْفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ لَهُ خَاصِّيَّةٌ تُخَالِفُ خَاصِّيَّةَ الْوَصْفِ الْآخَرِ، وَفَائِدَةٌ تُخَالِفُ الْفَائِدَةَ الْآخَرَى، وَلَهُ بِخُصُوصِ وَصْفِهِ ضِدٌّ يُخَالِفُ صِفَةَ الْآخَرِ، وَلَا يَمْتَنِعُ وُجُودُ بَعْضِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ مَعَ ضِدِّ صَاحِبِهِ؛ فَرُبَّ قَادِرٍ غَيْرِ عَالِمٍ، وَرُبَّ عَالِمٍ عَاجِزٍ؛ فَإِذَا لَمْ يُتَّعَدَّ أَنْدَرَا جُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ - مَعَ اخْتِلَافِ خَصَائِصِهَا وَأَضَادِهَا وَفَوَائِدِهَا - تَحْتَ قَصِيَّةٍ وَجُودٍ وَاحِدَةٍ، فَكَيْفَ يَلِيْقُ بِهِمْ اسْتِئْجَادُ كَوْنِ كَلَامٍ وَاحِدٍ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا أَوْصَافُ الْكَلَامِ وَخَصَائِصُهُ، وَلَهَا بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ ضِدٌّ وَاحِدٌ هُوَ السُّكُوتُ، وَمَعَ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَكُلُّ أَمْرٍ وَنَهْيٍ هُوَ مُخْبِرٌ عَمَّا يَأْمُرُ بِهِ، وَيَنْهَى عَنْهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا بِمَثَابَةِ كَوْنِ السَّوَادِ لَوْنًا عَرَضًا مُحْدَثًا مَوْجُودًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

(١) حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ، وَهُوَ ابْنُ كَلَّابٍ. انظر: الإرشاد (ص ١١٩)، ونهاية الأندام (ص ٢٩١)، وغاية المرام (ص ١١٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١١٥/ب)، وقد يراد به كذلك أبو العباس القلانسي. البرهان (١/١٩١).

وَمَا اغْتَفَدَهُ الْحَضَمُ دِينًا وَمَذْهَبًا بِمَثَابَةِ كَوْنِ الْوُجُودِ الْوَاحِدِ عَلِيمًا قُدْرَةً حَيَاةً، وَبِمَثَابَةِ كَوْنِ الشَّيْءِ لَوْنًا طَعْمًا رَائِحَةً، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ.

وَالْكَرَامِيَّةُ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ فِي أَزَلِهِ مُخْتَصَّ بِجَهَةِ بَكُونٍ قَدِيمٍ، ثُمَّ ذَلِكَ الْكَوْنُ<sup>(١)</sup> فَوْقِيَّةٌ وَعُلُوٌّ وَاسْتِرَاحَةٌ، مَعَ عَدَمِ مَا يُبَيِّنُهُ أَوْ يَكُونُ بِحَالِهِ، وَاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ أَزَلًا.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ التَّوَرَاةُ، وَالْإِنْجِيلُ، وَالزَّبُورُ، وَالْفُرْقَانُ وَاحِدًا، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ قَدْ أَثَبَتْ لِنَفْسِهِ كَلِمَاتٍ؛ فَقَالَ: ﴿مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

وَقَالَ: ﴿لَنَفِدَ الْخَرُّ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّي﴾ [التحریم: ١٢].

قُلْنَا: كَمَا أَنْزَلَ الْكُتُبَ وَأَثَبَتْ لِنَفْسِهِ كَلِمَاتٍ، كَذَلِكَ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ كَثِيرَةٍ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِلَّهِ نِسْعَةٌ وَتُسْعُونَ اسْمًا»<sup>(٢)</sup>.

أَفَتَقُولُونَ: تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى لِتَعَدُّدِ الْأَسْمَاءِ؟

أَوْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى مُسَمَّى وَاحِدٍ؛ فَهِيَ مُسَمِّيَاتٌ مُتَعَدَّدَةٌ بِالْفَظِ مُخْتَلِفَةٍ، وَلُغَاتٍ مُتَبَايِنَةٍ، دَالَّةٌ عَلَى مُسَمَّى وَاحِدٍ، مَوْصُوفٍ بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَنُعُوتِ الْجَلَالِ.

فَكَمَا قُلْتُمْ بِتَعَدُّدِ الْمُسَمِّيَّاتِ وَالْمُسَمَّى وَاحِدٍ، كَذَلِكَ نَقُولُ: كَلَامُهُ الْقَدِيمُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّ الْإِشَارَاتِ وَالْعِبَارَاتِ عَنْهَا تَتَعَدَّدُ وَتُخْتَلِفُ حَسَبَ [٩٠/ب] اخْتِلَافِ أَرْبَابِ اللُّغَاتِ؛ وَإِذَا قُرِئَ كَلَامُهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ يُسَمَّى قُرْآنًا، وَإِذَا قُرِئَ بِلُغَةِ السُّرْيَانِيَّةِ أَوْ الْعِبْرَانِيَّةِ يُسَمَّى تَوْرَةً وَإِنْجِيلًا، كَذَلِكَ الرَّبُّ يُسَمَّى بِالْعَرَبِيَّةِ: اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، وَبِالْفَارِسِيَّةِ: خُدَايَ وَانَرَدَ، وَبِالتُّرْكِيَّةِ: بَنَكْرَايَ، وَبِالْحَبَشِيَّةِ: مَحْنَكُكَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ وَالتَّسْمِيَّاتُ مُتَعَدَّدَةٌ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ الْمَقْصُودُ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَقُصُودٍ مُتَبَايِنَةٍ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ بِأَذْكَارٍ مُخْتَلِفَةٍ.

(١) موضع كلمة غير واضحة بالأصل تشبه كلمة: «ثبوته»، ولم يتبين لي وجهها.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ: أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: لله مائة اسم غير واحد، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها.

كَذَلِكَ الْكَلَامُ يُتَذَكَّرُ وَيُقْرَأُ وَيُكْتَبُ، وَيُعَبَّرُ بِالْفَاطِظِ وَأَذْكَارِ مُتَبَايِنَةٍ، وَكِتَابَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا نَفَذْتَ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ أَي: مَعَانِي كَلَامِهِ وَقَوَائِدُهُ؛ فَسَمِيَ كَلَامَهُ كَلِمَاتٍ؛ لِكثْرَةِ مَعَانِيهِ وَقَوَائِدِهِ، وَلِقِيَامِهِ قِيَامَ كَلِمَاتٍ ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ؛ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

وَقِيلَ: سَمِيَ كَلَامَهُ كَلِمَاتٍ لِكثْرَةِ مُتَعَلِّقَاتِهِ وَكثْرَةِ الْعِبَارَاتِ عَنْهُ.

فَصُلِّ: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ صَدُقَ:

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجُوبِ الصَّدَقِ فِي كَلَامِهِ.

وَلَأَنَّ الْكَذِبَ نَقْصٌ، وَهُوَ ﷻ مُنَزَّهٌ عَنِ النَّقَائِصِ.

وَلَوْ لَمْ يَجِبِ الصَّدْقُ فِي كَلَامِهِ لَمَا وَثِقَ وَاثِقٌ بِأَخْبَارِهِ، وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الْكَلَامُ الْقَدِيمُ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَوْ كَانَ كَذِبًا لَنَافَى الْعِلْمَ بِهِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُومَ بِهِ إِخْبَارٌ عَنِ الْمَعْلُومِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقُومُ مَعْلُومًا لَهُ.

وَهَكَذَا نَقُولُ فِي الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ شَاهِدًا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى حَدِيثَ النَّفْسِ وَالسَّرِّ، وَهَذَا الَّذِي يُلَاقِي الْعِلْمَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَصِحُّ مِنَ الْوَاحِدِ كَذِبٌ عَلَى طَرِيقِ الْجَحْدِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْجَحْدُ مِنَ الْعَالِمِ بِالشَّيْءِ فِي الْعِبَارَةِ بِاللِّسَانِ، دُونَ الْقَلْبِ، وَصَاحِبُ الْجَحْدِ مُعْتَرِفٌ بِالْقَلْبِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْجَحْدُ بِالْقَلْبِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ لَا تَمْنَعُ تَصْوِيرَ الْجَحْدِ بِالْقَلْبِ وَالْعِلْمِ بِالنَّفْسِ؛ إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْلَمَ الْعَالِمُ كَوْنَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ، وَيَكُونُ فِي خَلْدِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الدَّارِ.

قُلْنَا: هَذَا تَخْيِيلٌ وَتَوَهُّمٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ إِخْبَارٌ عَنْ تَقْدِيرِ أَخْبَارٍ، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ قَاطِعٍ مَبْنُوتٍ.



وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَالِمَ بِوُجْدَانِ الرَّبِّ - تَعَالَى - قَدْ يُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ مَذْهَبُ الشَّوْثِيَّةِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُتَافِيًا لِعِلْمِهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ اعْتِقَادًا حَقِيقِيًّا لَنَافَى.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِلْمَ يَدُلُّ عَلَى الْخَبَرِ الصَّدَقِ: فَإِذَا تَعَلَّقَ الْخَبَرُ بِالْمُخْبِرَاتِ عَلَى وَجْهِ الصَّدَقِ، فَتَقْدِيرُ خَيْرٍ هُوَ خُلْفٌ مُسْتَحِيلٌ مَعَ الْخَبَرِ الْقَدِيمِ، إِذْ لَا يَتَجَدَّدُ لِلَّهِ كَلَامٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ أَمْرًا مِنْ وَجْهِ، نَهْيًا مِنْ وَجْهِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا مِنْ وَجْهِ كَذِبًا مِنْ وَجْهِ؟

قُلْنَا: الْأَمْرُ فِي حَقِيقَتِهِ هُوَ النَّهْيُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَاهٍ عَنْ ضِدِّهِ، فَلَا تَنَاقُصُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَقُ كَذِبًا بِوَجْهِ، وَتَعَلَّقَ الْخَبَرُ بِالْمُخْبِرِ بِمَثَابَةِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ، وَإِذَا تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِوُجُودِ الشَّيْءِ فَلَا يَكُونُ عِلْمًا بِعَدَمِهِ فِي حَالِ وُجُودِهِ.

#### ( ١ / ٤ / ٧ ) الْقَوْلُ فِي الْبَقَاءِ وَاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ وَالْأَكْثَرِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْبَقَاءَ صِفَةُ الْبَاقِي زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ فِي حَقِّ الْعَالِمِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر مبحث البقاء في: المقالات (٢/ ٥٣، ٥٦)، والتمهيد (ص ٤٩)، وتمهيد الأوائل (ص ٢٩٩)، والإنصاف (ص ٢٢، ٣٦)، وأصول الدين (ص ١٠٨، ١٠٩)، والمغني في أصول الدين (ل ٢٠)، والإرشاد (ص ٧٨، ١٣٨)، والنظامية (ص ٣٢)، وشرح الإرشاد (ل ٦٤)، والأربعين (١/ ٢٥٩، ٢٦٥)، والمحصل (ص ١٧٤)، والمطالب (٣/ ١٣٥، ١٣٦)، والأبكار (١/ ٤٤٠، ٤٤٩)، (٥/ ٤٣)، وغاية المرام (ص ١٣٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣ أ، ٧٨ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ١٦٤، ١٦٨)، وشرح المواقف (٨/ ١١٩، ١٢٣)، وطوابع الأنوار (ص ٢٩٢، ٢٩٣)، ونشر الطوابع (ص ٢٥٨، ٢٦١)، ورسالة التوحيد (ص ٥٧، ٥٨)، وسليمان دنيا: محمد عبده (١/ ٢٤٣، ٢٥٦).

وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥/ ٢٣٦، ٢٣٧)، والمحيط بالتكليف (١/ ١٤٦)، وديوان الأصول (ص ٥٥، ٥٩)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبعثانيين (ص ١٧٩). وأيضًا: المسيرة (ص ١١، ١٢)، والرازي وآراؤه (ص ٢٨٧، ٢٩٣)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٠٣، ٣٠٦).

(٢) انظر: أصول الدين (ص ١٠٩)، والإرشاد (ص ١٣٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣ أ)، وشرح المقاصد (٤/ ١٦٤، ١٦٨).

أما بقاء الله تعالى وصفاته: فقد حكى الآمدي اختلاف قول أبي الحسن فيه؛ فإنه قال تارة: الله تعالى وصفاته باقية بقاء واحد، وذلك البقاء باقٍ ببقاء آخر، وقال تارة: الله تعالى باقٍ ببقاء قائم به، وكل صفة من صفاته باقية ببقاء هو نفسها. انظر: الأبكار (١/ ٤٤١).

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيِّ مِنْ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَتَرَدَّدَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي إثْبَاتِ الْبَقَاءِ وَتَفْيِهِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ جَوَابُهُ عَلَى أَنَّ الْبَقَاءَ لَيْسَ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَاتِ الْبَاقِي<sup>(٢)</sup>، هَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الشَّيْخُ الْإِسْلَامُ<sup>(٤)</sup>.

وَاتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ فِي أَوَّلِ حَالٍ حُدُوثِهِ لَا يُسَمَّى بَاقِيًا، وَإِنَّمَا يُسَمَّى بَاقِيًا إِذَا اسْتَمَرَّ لَهُ الْوُجُودُ.

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهُ بَاقِيًا فِي أَوَّلِ حَالٍ وَجُودِهِ فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ كَرَّامٍ.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ<sup>(٥)</sup>: «الْبَاقِي عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، [١/٩١] وَمَنْ يُسَمِّي مَخْلُوقًا بَاقِيًا فَهُوَ مُتَجَوِّزٌ».

وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ الْقِدَمَ لَيْسَ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى وَجُودِ الْقَدِيمِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٢٢٥).

(٢) انتقال القاضي الباقلاني من قول جمهور الأصحاب بإثبات البقاء عَرَضًا، وإثبات كون الباقي باقياً ببقاء إلى القول بنفي البقاء - يظهر هذا الانتقال في كتابيه التمهيد والإنصاف؛ ففي الإنصاف (ص ٣٦)؛ يذكر مما يجب اعتقاده أن يعلم: «أن الله ﷻ باق؛ ومعنى ذلك: أنه دائم الوجود»، وهذا خلافاً لما في التمهيد «المطبوعة باسم تمهيد الأوائل»: (ص ٢٦٣، ٢٩٩) يذهب إلى أن «الباقي منا لا يبقى إلا ببقاء». وانظر أيضاً: أصول الدين (ص ١٠٩، ١٢٣، ٢٣١) وقال بقول الباقلاني في نفي البقاء، وأيضاً: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٣) انظر: المغني (٥/ ٢٣٦)، (١١/ ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٠)، والتذكرة (ص ١٥٦)، وديوان الأصول (ص ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٩). وأيضاً: أصول الدين (ص ١٠٩)، والإرشاد (ص ١٤٠)، والكامل (٧٣/ أ).

(٤) انظر: الإرشاد (ص ٧٨، ١٣٣)؛ ورجح كون الباقي باقياً لنفسه، وليس كونه باقياً من الأحكام التي توجهها المعاني. والكامل في اختصار الشامل (٧٤/ أ - ب).

(٥) كذا في الأصل نسبة هذا المذهب إلى الجبائي، وذكر الجويني والآمدني: أنه مذهب أبي هاشم بن الجبائي؛ كما في: الأوبكار (١/ ٤٤٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ)، ونسبه إليه الأشعري. المقالات (٢/ ٥٤).

أما في مصادر المعتزلة: فقد نسب ابن متويه إلى أبي علي مثل ما ذكره الأنصاري ها هنا بلازم مذهبه في تفسير الباقي؛ فقد «حد الباقي بأنه الموجود بغير حدوث، واقتضى هذا أن غير القديم جل وعز لا يسمى باقياً على الحقيقة، بل يكون مجازاً، وحقيقته فيه تعالى» التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ١٥٣).

وَقَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «إِنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ بِمَعْنَى هُوَ الْقَدَمُ»<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ إِنَّ أَبَا الْحَسَنِ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ لَهَا أَضْدَادٌ؛ فَشَرَطَ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي قِيَامَهَا بِالْمَوْصُوفِ بِهَا إِبْقَاءَ عَلَى التَّضَادِّ كَمَا بَيَّنَّاهُ قَبْلَ، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِالْبَاقِي؛ لِأَنَّ الْبَقَاءَ لَا ضِدَّ لَهُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: فَإِنَّهُ جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْقَدَمِ قِيَامَهُ بِالْقَدِيمِ.

وَكَذَلِكَ جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِالْبَاقِي، فَلِذَلِكَ لَمْ يُطْلَقِ الْقَوْلُ بِأَنَّ صِفَاتِ ذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بَاقِيَاتٌ وَلَا قَدِيمَةٌ.

قَالَ: «الْمَعْنَى لَا يَقُومُ بِهِ مَعْنَى».

ثُمَّ لَمْ يُخَالَفْ أَبَا الْحَسَنِ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّهُ قَالَ: صِفَاتُ ذَاتِ اللَّهِ أَزَلِيَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الْبَاقِي هُوَ مَنْ لَهُ الْبَقَاءُ؛ فَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ بَاقٍ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِذَاتِهِ.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ: فَإِنَّهَا بَاقِيَاتٌ بِبَقَاءِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِمَا لَيْسَ بِغَيْرِ الْبَاقِي، وَلَا مُعَايِرَ مِنْ ذَاتِ الْإِلَهِ وَمِنْ صِفَاتِهِ؛ فَلَا يُمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُ ذَاتِهِ بَاقِيَاتٌ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ بَاقِيًا بِبَقَاءِ الْجَوْهَرِ؛ لِتَحَقُّقِ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَأَعْرَاضِهِ.

هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَقْوَالِ أَبِي الْحَسَنِ فِي بَقَاءِ صِفَاتِ الْإِلَهِ أَنَّهَا بَاقِيَاتٌ بِبَقَائِهِ وَبَقَاؤُهُ

سُبْحَانَهُ بَاقٍ بِبَقَاءِ هُوَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ غَيْرُ الْبَقَاءِ<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكر ابن فورك عن الأشعري اختلاف قوله في مسألة القديم: هل هو قديم بقدم على أن القدم معنى أو عرض أو القول بأن القديم قديم بنفسه «فذهب في بعض كتبه إلى أن القديم بِقَدَمٍ، وهو على نحو ما ذهب إليه المتقدمون من أصحاب الصفات؛ كنحو عبد الله بن سعيد وغيره، وقال في كتابه المسمى بالمختزن: «إني أقول: القديم قديم بنفسه لا بمعنى له كان قديماً» وذكر أن ذلك يجري مجرى وصفٍ تَقَدُّمِهِ بالوجود، والتقدم بالوجود -؛ هو أن يوجد الشيء قبل الشيء، والشيء بكونه موجوداً لا يقتضي معنى على جميع الأحوال». انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

(٢) انظر: الأمدي: أبحاث الأفكار (١/ ٤٥٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٧)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٧)، والبغدادى: أصول الدين (ص ٢٣٠).

قَالَ: وَهَذَا كَمَا أَنَّ الشَّيْءَ يُعْلَمُ بِالْعِلْمِ، ثُمَّ الْعِلْمُ أَيْضًا يُعْلَمُ بِعِلْمٍ هُوَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ عِلْمٌ، وَذَاتُ الْعِلْمِ عِلْمٌ وَذَاتُ الْبَقَاءِ بَقَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «صِفَاتُ ذَاتِ الْإِلَهِ بِاقِيَّاتٍ بِأَنْفُسِهَا، وَأَنْفُسُهَا بَقَاءٌ لَهَا، فَالْعِلْمُ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بَقَاءً لِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ»<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ؛ قَالَ: «وَهَذَا كَالْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّهَا أَكْوَانٌ لِأَنْفُسِهَا أَعْرَاضٌ لِلْجَوَاهِرِ، فَالرَّبُّ عَلَى هَذَا بَاقٍ بِبَقَاءٍ يَقُومُ بِهِ، وَبَقَاؤُهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَاقٍ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ بَقَاءٌ، فَهُوَ بَقَاءٌ لِنَفْسِهِ وَلَوْ جُودِ الْإِلَهِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ أَصْحَابِكُمْ خِلَافٌ فِي نَفْيِ أَوْ إِبْتِاثِ يُؤَدِّي إِلَى التَّكْفِيرِ أَوْ التَّضْلِيلِ، وَتُعَيَّرُونَ الْمُعْتَزِلَةَ بِتَكْفِيرِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَقَدْ أَنْكَرْتُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا أَنْكَرْتُمُوهُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَتَقْلُتُمْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ أَثْبَتَ الْبَقَاءَ زَائِدًا عَلَى وَجُودِ الْبَاقِي، وَالرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِبَقَاءٍ.

وَأَمَّا عَنِ الْقَاضِي: فَإِنَّهُ نَفَى مَا أَثْبَتَهُ أَبُو الْحَسَنِ.

وَحَكَيْتُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ أَثْبَتَ الْقِدَمَ زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِهِ:

وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِكُمْ فِي إِبْتِاثِ الْبَقَاءِ وَنَفْيِهِ، وَفِي إِبْتِاثِ الْقِدَمِ وَنَفْيِهِ، وَمُخَالَفَةُ بَعْضِكُمْ بَعْضًا بِمَنَابَةِ مُخَالَفَتِكُمُ الْمُعْتَزِلَةَ فِي إِبْتِاثِ الصِّفَاتِ وَنَفْيِهَا، وَأَقْلٌ مَا يُلْزَمُ مُثَبَّتِ صِفَةٍ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ أَوْ نَافِيهَا التَّفْسِيقُ وَالتَّضْلِيلُ.

فَإِنْ ارْتَضَيْتُمْ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ، فَهَلْ تُضَلِّلُونَ الْقَاضِيَّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ، وَإِنْ ارْتَضَيْتُمْ مَذْهَبَ الْقَاضِي وَعَبْدَ اللَّهِ فَهَلْ تُضَلِّلُونَ أَبَا الْحَسَنِ؟<sup>(٢)</sup>

قُلْنَا: لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى؛ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «مَنْ نَفَى الْعِلْمَ عَنِ اللَّهِ، فَقَدْ نَفَى كَوْنَهُ عَالِمًا؛ إِذْ لَا حَقِيقَةَ لِلْعَالَمِيَّةِ إِلَّا الْعِلْمُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَا عِلْمَ لِي بِكَذَا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَسْتُ عَالِمًا بِهِ».

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/أ).

(٢) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ب).

قَالَ: « وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَقَاءُ وَالْبَاقِي؛ فَإِنَّ التَّوَصُّلَ إِلَى كَوْنِ الْقَدِيمِ بَاقِيًا لَيْسَ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِنْثَابِ الْبَقَاءِ، وَلَيْسَ يَنْخَرِمُ بِنَفْيِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَرْلِيَّةَ الْإِلَهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا أَوَّلَ لَهُ، وَاعْتَقَدَ اسْتِمْرَارَ وُجُودِهِ وَاسْتِحَالَةَ الْعَدَمِ عَلَيْهِ فَقَدْ قَطَعَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا؛ فَبَيَّنْتُ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى ثُبُوتِ كَوْنِهِ عَالِمًا تَنْخَرِمُ بِنَفْيِ الْعِلْمِ، وَالدَّلَالََةُ عَلَى كَوْنِهِ بَاقِيًا لَا تَنْقَدِحُ بِنَفْيِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ؛ هُوَ الْبَقَاءُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالْقَدَمِ وَاسْتِحَالَةَ الْعَدَمِ وَوُجُوبِ الْوُجُودِ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْبَقَاءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْعَالَمِيَّةِ إِنْثَابِ الْفِعْلِ، وَهُوَ فِي الدَّلَالََةِ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا كَهَوِّ فِي الدَّلَالََةِ عَلَى الْعِلْمِ ».

وَأَمَّا سَبِيلُ الْجَوَابِ عَلَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنْ يُقَالَ: نَفْيُ الْقَدَمِ مَعْنَى [ ٩١/ب ] لَا يُنَافِي الْعِلْمَ بِالْقَدِيمِ، وَلَا يَنْقَدِحُ فِي الدَّلَالََةِ الْمَوْصَلَةِ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ اسْتِحَالَةَ التَّسْلُسِ فِي الْحَوَادِثِ الْمُتَرْتَّبِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ عِلْمٌ<sup>(١)</sup> أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ لَوْ كَانَ حَادِثًا لَافْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ، ثُمَّ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُحَدِّثِهِ إِلَى غَيْرِ أَوَّلٍ، وَهَذَا يَجْرُ إِلَى الدَّهْرِ أَوْ الْإِلْحَادِ، وَهَذِهِ الدَّلَالََةُ لَا يَنْقَدِحُ فِيهَا نَفْيُ صِفَاتٍ أَوْ إِنْثَابَتِهَا، فَشَتَانٌ مَا بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ.

فَبَيَّنْتُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

أَوْ أَرَادَ بِالْقَدَمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ أَبُو الْحَسَنِ؛ فَقَدَّمَ اللَّهُ بِقَاوُوهُ.

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: « أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْقَدَمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ اخْتِصَّ بِصِفَةٍ؛ لِأَجْلِهَا يَثْبُتُ وُجُودُهُ لَا فِي مَكَانٍ؛ كَمَا اخْتِصَّ الْمُتَحَيِّرُ بِمَعْنَى لِأَجْلِهَا يَتَخَصَّصُ بِحَيِّزٍ<sup>(٢)</sup> ».

أَشَارَ إِلَى صِفَةِ نَفْسِيَّةٍ قَالَ: فَانْفِرَادُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَاسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْأَمَاكِنِ وَالْأَحْيَازِ يَقْتَضِيهِ مَعْنَى.

قَالَ: وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

هَكَذَا حَكَى الْإِمَامُ عَنْهُ فِي الشَّامِلِ، ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنْ قَالَ: تَقْدُّسُهُ عَنِ الْأَحْيَازِ صِفَةٌ نَفْيِيَّةٌ، وَصِفَةُ النَّفْيِ لَا تَقْتَضِي مُوجِبًا ثَابِتًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: « عَلَى »، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْجَوْنِيِّ فِي الشَّامِلِ، انْظُرْ: ابْنُ الْأَمِيرِ: الْكَامِلُ فِي اخْتِصَارِ الشَّامِلِ (٧٤/أ).

(٢) انْظُرْ: الْأَمْدِي: أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ (١/٤٥٠).

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ « الْأُسَيْلَةِ »: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْأُسْتَاذُ تُوجِبُ لَهُ سُبْحَانَهُ حُكْمًا ثَابِتًا، وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ أَوْصَافِ التَّعَالِيِّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ تَقَدُّسَهُ عَنِ الْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ.

وَهَذَا كَمَا قَالَ فِي وَصْفِهِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ: إِنَّهُ صِفَةٌ إِبْتَاتٍ تَتَضَمَّنُ اسْتِغْنَاءَهُ. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْأُسْتَاذُ وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ مَا أَثْبَتَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَسَمَّاهُ أَخَصَّ الوَصْفِ، وَعَبَّرَ صِرَارُ بْنُ عَمْرٍو عَنْهُ بِالْمَاهِيَةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَهُ سُبْحَانَهُ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْأَجْرَامِ وَالْأَعْرَاضِ بِصِفَةِ تَخْصُّهُ. فَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْتَاتِ الْبَقَاءِ: أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي حَالِ حُدُوثِهِ لَيْسَ بَاقِيًا، ثُمَّ يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا فِي الثَّانِي، وَيَتَجَدَّدُ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِرِيزَادَةِ مَعْنَى، وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا فِي أَوَّلِ حَالِ وُجُودِهِ، ثُمَّ يَتَجَدَّدُ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَيَتَضَمَّنُ إِبْتَاتَ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَاتِ الْمُتَحَرِّكِ، فَلَوْ تَقَيْنَا الْبَقَاءَ مَعْنَى لِلزِّمِ نَفْيِ الْحَرَكَةِ وَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ. يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا اتَّصَفَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَبْقَى بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَعْنَى هُوَ الْبَقَاءُ.

وَيَبْطُلُ أَنْ يَبْقَى بِنَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَلَا عِبْرَةَ يَقُولُ مَنْ يُسَمِّيهِ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ فِي الْحَالَةِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَوَامِ يُقْطَعُ عَنْهُ الْكَلَامُ، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ اللَّسَانِ: وَجَدَ الشَّيْءُ وَبَقِيَ، وَوُجِدَ وَمَا بَقِيَ، وَلَوْ سَاعَ تَسْمِيَةِ الْمُبْتَدَأِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ بَاقِيًا لَسَاعَ تَسْمِيَتِهِ مُتَحَرِّكًا، وَسَاعَ تَسْمِيَةِ الْحَرَكَةِ بَاقِيَةً، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: لَيْسَ كَلَامُنَا فِي التَّسْمِيَّاتِ، وَإِنَّمَا الْعَرَضُ إِبْتَاتُ فَرْقٍ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ فَرَّقْتُمْ بَيْنَهُمَا: فِي الْحَالَةِ الْأُولَى هِيَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، وَالْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لَيْسَ مَقْدُورًا مِنْهَا بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّا كُنَّا وَإِنْ قُلْتُمْ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ فَلَقَدْ قُلْتُمْ: مُتَعَلِّقُهَا الْإِحْدَاثُ. فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ تَنْقُضُ بِالْقَدِيمِ؛ فَإِنَّهُ فِي كَوْنِهِ مُبْتَدَأٌ لَا يُسَمَّى قَدِيمًا، فَإِذَا عَتَقَ وَتَقَادَمَ

(١) اعترض عليه بأنه منقوض بالقدم؛ إذ مذهبه أن القديم ما تقدم وجوده على سالفه، وأن الشيء لا يسمى قديمًا حتى يمضي لوجوده مدة طويلة، فإن أثبت القدم معنى زائدًا، نقض أصله، وإن نفاء نقض دليله. الأبيكار (١/ ٤٤٢)، والكمال (١٧٤).

زَمَنًا مُتَطَاوِلًا يُسَمَّى قَدِيمًا؛ فَلْيَكُنِ الْقِدَمُ مَعْنَى، فَإِنَّهُ تَجَدُّدٌ وَصَفٍ، لَمْ يَكُنْ كَمَا قُلْتُمُوهُ فِي الثَّانِي، فَإِنْ أَثْبَتُمُ الْقِدَمَ مَعْنَى فَقَدْ نَقَضْتُمْ أَصْلَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تُثَبِّتُوهُ مَعْنَى فَقَدْ نَقَضْتُمْ دَلِيلَكُمْ. قُلْنَا: قَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْقِدَمُ مَعْنَى كَمَا قَدَّمْنَا<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: دَوَامُهُ فِي تَقَدُّمِهِ هُوَ بَقَاؤُهُ كَمَا هُوَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَالْجَوَابُ السَّيِّدُ أَنْ نَقُولَ: إِذَا تَقَادَمَ الشَّيْءُ وَأَجْرِيَ عَلَيْهِ اسْمُ الْقِدَمِ، فَذَلِكَ الْاسْمُ يُشْعِرُ بِإِنْعِطَافِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يَنْفُسِيهِ تَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ هَذَا الْاسْمَ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ، فَبَيَّنَّا أَنَّهُ اسْمٌ مَخْصُصٌ، وَلَا كَذَلِكَ الْبَاقِي؛ فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ بَاقِيًا وَوُصِفَ بِهِ، فَوَصَفُهُ بِهِ لَا يُشْعِرُ بِإِنْعِطَافِ الْوَصْفِ عَلَى حَالَةِ الْحُدُوثِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حَادِثًا، وَلَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، فَبَانَ الْفَرْقُ وَتَبَيَّنَ أَنَّ قِدَمَهُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفُسِيهِ صَارَ مُتَقَدِّمًا [١/٩٢] عَلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ كَانَ نَفْسًا وَلَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، كَمَا كَانَ نَفْسًا وَلَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا، فَتَبَيَّنَ أَنَّ بَقَاءَهُ زَائِدٌ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا أَنَّ حَرَكَتَهُ زَائِدَةٌ عَلَى نَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْبَاقِيَ لَوْ كَانَ عَلَى مَعْنَى لَخَالَفَهُ حَالَةُ الْحُدُوثِ؛ كَمَا يُخَالَفُ حَالُ الْمُتَحَرِّكِ حَالُ السَّائِكِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَادِثِ مَعْنَى، وَأَوَّلُ الْحَالِ يُخَالَفُ بِهِ حَالُ الثَّانِي، كَمَا أَنَّ السَّائِكِينَ لَمَّا كَانَ فِي مُخَالَفَةِ الْمُتَحَرِّكِ، لَزِمَ تَقْدِيرُ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، فَلَوْ خَالَفَ حَالُ الْبَاقِيَ حَالُ الْحُدُوثِ حَالُ الْبَاقِيَ<sup>(٢)</sup>؛ إِذِ الْمُخَالَفَةُ ثَبُتَتْ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَمُسْتَحِيلٌ أَنْ يُخَالَفَ الشَّيْءُ شَيْئًا لَا يُخَالَفُهُ؛

قُلْنَا: لَيْسَ سَبِيلُ اسْتِدْلَالِنَا بِالْمُخَالَفَةِ، وَلَكِنْ قُلْنَا: يَتَبَيَّنُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَقِيضٌ لَهُ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ، وَقَدْ أَثْبَتَ الْمُعْتَرِلُ كَثِيرًا مِنَ الْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَضْدَادٌ تُخَالَفُهَا كَالْأَصَوَاتِ، وَالتَّأْلِيفَاتِ وَالْإِعْتِمَادَاتِ اللَّازِمَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا كَمَا أَنَّ خُصُومَنَا مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ قَضَوْا بِحُدُوثِ إِزَادَاتِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَمْ يُشَبِّتُوا قَبْلَهَا مَا يُضَادُّهَا مِنَ الْمَعَانِي، وَقَدْ كَانَ خَالِيًا عَنْهَا وَعَنْ أَحْكَامِهَا؛ كَخَلْقِ الْجَوَاهِرِ

(١) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

(٢) كذا بالأصل.

فِي أَوَّلِ حَالٍ وَجُودِهِ عَنِ الْبَقَاءِ وَعَنْ ضِدِّهِ، وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «حَالَةُ حُدُوثِ الْجَوْهَرِ تُخَالِفُ حَالَةَ الْبَقَاءِ»، فَأَثْبَتَ ضِدًّا.

وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ: «حَالَةُ الْحُدُوثِ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ لِحَالَةِ الْبَقَاءِ، كَمَا قَالَ الْأُسْتَاذُ، وَلَكِنْ لَأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ الْقُدْرَةِ فِيهَا كَالْمُنَافِيَةِ لِحَالَةِ الْبَقَاءِ لِاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِحَالَةِ الْبَقَاءِ».

وَيَجْعَلُ هَذِهِ النُّكْتَةَ ابْتِدَاءً لِدَلِيلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَيَقُولُ: «الْمُحْدَثُ جَائِزُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُوْجَدَ وَيَسْتَمِرَّ عَدَمًا، فَإِذَا اخْتَصَّ الْوُجُودُ الْمُجُوزُ، افْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضِي وَمُخَصَّصٍ؛ يُخَصِّصُهُ بِالْوُجُودِ، وَيَجْعَلُهُ بِالْوُجُودِ أَوَّلَى مِنْهُ بِالْعَدَمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْقُدْرَةُ، ثُمَّ إِذَا اخْتَصَّ بِالْوُجُودِ اسْتَعْنَى عَنِ الْقُدْرَةِ وَعَادَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى حُكْمِ الْجَوَازِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى وَيَجُوزُ أَنْ يَفْنَى، فَإِذَا اخْتَصَّ بِالْبَقَاءِ فَيَسْتَدْعِي مُقْتَضِيًا لَا مَحَالَهَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُقْتَضِي قُدْرَةً؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالْوُجُودِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا؛ فَثَبَّتَ أَنَّ مُقْتَضَى ذَلِكَ مَعْنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِيهِ يَصِيرُ لَهُ بَاقِيًا، وَهُوَ الْبَقَاءُ، فَالْمُحْدَثُ مَوْجُودٌ مُحَقَّقٌ غَيْرُ أَنَّهُ يُفْرَضُ أَنْ يَبْقَى، وَلَئِنْ بَقِيَ يَخْتَاجُ إِلَى مَعْنَى لِأَجَلِهِ يَصِيرُ بَاقِيًا، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَرْغُوبُ فِيهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: اللَّهُمَّ أَطِلْ بَقَاءَ فَلَانٍ، وَالْمُحْدَثُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْمُحْدَثِ يُحْدِثُهُ، وَفِي بَقَاءِ وَجُودِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُبْتَدِئِهِ، فَبِالْحَالَةِ الْأَوَّلَى يَسْتَعِينُ بِالْقُدْرَةِ عَنِ الْبَقَاءِ، وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ يَسْتَعِينُ بِالْبَقَاءِ عَنِ الْقُدْرَةِ، وَمَنْ لَا يَثْبُتُ الْبَقَاءُ مَعْنَى يَلْزِمُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِخُرُوجِ الْكَائِنَاتِ فِي اسْتِمْرَارِ وَجُودِهَا عَنْ كَوْنِهَا مَمْلُوكَةً لِلَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَجُودُ الْجَوْهَرِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ عَيْنُ وَجُودِهِ فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلَى وَلَيْسَ غَيْرًا لَهُ مُخَالَفَةً أَوْ مُمَازَاةً، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُخَالِفَ نَفْسَهُ، وَإِذَا كَانَ الْوُجُودُ فِي الْحَالَتَيْنِ وَاحِدًا وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلَى، فَكَذَلِكَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ بِالْدَّوَامِ؛ لِتَغْيِيرِ<sup>(١)</sup> حُكْمِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَسْتَمِرُّ لَهُ صِفَةً، حَتَّى يَكُونَ فِي اسْتِمْرَارِهِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِهِ فِي ابْتِدَائِهِ؛ حَتَّى يُقَالَ: كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِلْمِ، وَوَصِفَ آخَرَ لِأَجْلِ الْإِسْتِمْرَارِ، وَهَذَا مُحَالٌ.

(١) أي: لما يلزم عليه من تغير، إلخ.



قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: الوجودُ واحدٌ فكَمَا قلنم، إِلَّا أَنَّهُ تَجَدَّدَ عَلَى الْحُكْمِ وَصَارَ بَاقِيًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا؛ كَمَا أَنَّهُ تَحَرَّكَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا، وَحَالُ الْحُدُوثِ وَحَالُ الْبَقَاءِ كَالْمُتَنَافِسِينَ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ فِي حَالِهِ الْحُدُوثِ، ثُمَّ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مُقَدَّرًا.

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ الْبَقَاءُ إِلَّا دَوَامُ الوجودِ، وَدَوَامُ الوجودِ عِبَارَةٌ عَنِ الوجودِ مُسْتَمِرًّا، وَهُوَ كَدَوَامِ كَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ مُتَحَرِّكًا.

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَهُ تَجَدُّدٌ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ، وَلَمْ يَتَجَدَّدِ الوجودُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي تَجَدُّدِ حُكْمِ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ الدَّوَامُ إِذَا أُطْلِقَ فِي كَوْنِ الرَّبِّ - تَعَالَى - عَالِمًا قَادِرًا فَهُوَ خَيْرٌ عَنْ تَجَدُّدِ [٩٢/ ب] الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ وَأَحْكَامِهَا، وَقَدْ يُقَالُ فِيمَا تَتَجَدَّدُ ذَاتُهُ: بَاقٍ، كَمَا الْأَنْهَارِ وَالسَّحَابِ إِذَا لَمْ يَنْقُطِعْ.

فَإِنْ قَالُوا: حَقِيقَةُ الْبَقَاءِ دَوَامُ الوجودِ، وَدَوَامُ الوجودِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِمَثَابَةِ دَوَامِ الوجودِ فِي الْمَاضِي، ثُمَّ دَوَامُهُ فِي الْمَاضِي لَمْ يَقْتَضِ مَعْنَى كَذَلِكَ دَوَامُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ اسْتِمْرَارَ الوجودِ إِشَارَةٌ إِلَى الْبَقَاءِ، وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ الْحَادِثُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ إِلَى الْبَقَاءِ.

وَأَمَّا الْقِدَمُ: فَإِنَّهُ يَنْعَطِفُ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى؛ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ بِنَفْسِهِ.

وَلَوْ قِيلَ: دَوَامُهُ فِي الْمَاضِي يَقْتَضِي مَعْنَى وَهُوَ الْبَقَاءُ، وَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْبَقَاءِ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ لَكَانَ سَدِيدًا.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يُفِيدُ الْبَقَاءُ وجودًا، ووجودُهُ فِي الدَّوَامِ لِنَفْسِهِ لَا لِلْبَقَاءِ؟!

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ وجودُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِنَفْسِهِ لَكِنْ لِمُحْدِثِهِ، وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: وجودُهُ لِنَفْسِهِ وَلَكِنْ لِمُبْقِيهِ؛ إِذْ خَلَقَ لَهُ الْبَقَاءُ، حَتَّى صَارَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا أُولَى مِنْهُ بِكَوْنِهِ فَايًّا.

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: «لَمْ أَقْصِدْ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَمِلْتُ إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ الْبَقَاءِ مُحَالَفَةً لِمَشَايِخِي وَتَصَدَّيَّا لِأَنَّ أَذْكَرَ بِالْخِلَافِ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ التَّوْحِيدِ وَجْهٌ؛ فَالِدَّلِيلُ هُوَ الْمُتَّبَعُ دُونَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ، وَلَوْ أَثْبَتَ الْبَقَاءُ مَعْنَى رَائِدًا عَلَى الوجودِ، ثُمَّ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ صِفَاتِ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - بَاقِيَاتٌ لِلزَّمَنِ كَوْنُهُ بَاقِيًا بِبَقَاءِ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَلَوْ كَانَ عَلِمَ اللَّهُ بَاقِيًا بِبَقَاءِ لَا يَقُومُ بِهِ، وَهَذَا هَذَا لَأُصُولِ الْعِلَلِ وَنَقْضِ لِلْحَقَائِقِ،

وَلَوْ كَانَ عِلْمُ اللَّهِ بَاقِيًا هُوَ بِنَفْسِهِ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْإِلَٰهَ - سُبْحَانَهُ - بَاقِيًا بَقَاءً هُوَ نَفْسُهُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ بَاقِيًا بَقَاءً هُوَ نَفْسُهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْبَقَاءُ بَاقِيًا لَجَازَ أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ حَيَّةً، وَالسَّوَادُ أَسْوَدًا<sup>(١)</sup>، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَمِنْ أَصْلِهِ أَنْ مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا، وَالْحُكْمُ هُوَ الْحَالُ. ثُمَّ نَاقَضَ فِي مَسَائِلَ كَمَا قَدَّمْنَاهَا فِي أَحْكَامِ الْعِلَلِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ اعْتَدَرَ وَقَالَ: كُلُّ حُكْمٍ لَوْ رُبطَ بِعِلَّةٍ، وَاطَّرَدَ وَانْعَكَسَ، يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ، فَهَذَا جَوَابُ أَبِي الْحَسَنِ فِيمَا صَارَ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مَعْلُومًا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ عِلْمٌ، لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْبَقَاءُ بَاقِيًا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ لِنَفْسِهِ بَقَاءً، وَوُجُودُ الْإِلَٰه - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَقَاءِ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ.

**مَسْأَلَةٌ: [ الْأَعْرَاضُ لَا تَبْقَى ]<sup>(٢)</sup>:**

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا تَبْقَى، بَلْ تَحْدُثُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ بَيْنَ جِنْسِي وَجِنْسِي<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُفِيِّ وَمُتَّبِعِيهِ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٢) انظر مسألة عدم بقاء الأعراض في: المقالات (٢/ ٤٦، ٤٩)، والتمهيد (ص ٤٢)، وأصول الدين (ص ٥٠، ٥٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٠)، والشامل (ص ١٨٦)، والإرشاد (ص ١٣٤)، والأبكار (٣/ ١٦٤، ١٧٥)، وغاية المرام (ص ٣٠١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/ أ)، والجرجاني (٥/ ٣٨)، والتفتازاني (٢/ ٢٣). وأيضًا: التوحيد (ص ٢٦٠)، ودلالة الخائرين (١/ ٢٠٤)، والحلي: كشف الفوائد (ص ١٨)، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد له (ص ١٥٢)، ونهج المسترشدين في أصول الدين له (ص ٥٦)، والقوشجي: شرح تجريد الاعتقاد (ص ٢١٩)، واللاهيجي: شوارق الإلهام (٢/ ١٢٩). وأيضًا: هويدي: محاضرات في الفلسفة الإسلامية (ص ١٤٨، ١٥٤)، والرازي وآراؤه (ص ٣٩٨، ٤٠٦)، والأمدى وآراؤه (ص ٤١٥).

(٣) انظر بقاء الأعراض في: اللمع: (ط مكارثي)، (ص ٥٥)، والتمهيد (ص ٤٢)، والتبصير (ص ٩٦)، والإرشاد (ص ١٣٤)، والكامل (ل ٧٦/ أ).

وخالف الرازي في ذلك مذهب الأصحاب: فذهب إلى أن الأعراض يجوز البقاء عليها؛ بدليل أنه كان ممكن الوجود في الزمان الأول، فلو انتقل إلى الامتناع الذاتي في الزمان الثاني، لجاز أيضًا أن ينتقل الشيء من العدم الذاتي إلى الوجود الذاتي، وذلك يلزم منه نفي احتياج المحدث في المؤثر وأنه محال. انظر: معالم أصول الدين (ص ٣٤).

(٤) انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٧).

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ؛ كَأَبِي الْهُذَيْلِ وَالْجُبَايِّيِّ وَابْنِهِ عَلَى<sup>(١)</sup> جَوَازِ بَقَاءِ الْأَلْوَانِ وَالطَّعْمِ وَالرَّوَائِحِ<sup>(٢)</sup>.

وَلَهُمْ اخْتِلَافُ قَوْلٍ فِي الْأَكْوَانِ<sup>(٣)</sup>.

وَذَكَرْنَا اضْطِرَّابَهُمْ فِي الْعُلُومِ وَالْقُدْرَةِ<sup>(٤)</sup>.

أَمَّا الْأَصْوَاتُ وَالْإِرَادَاتُ فَإِنَّهَا غَيْرُ بَاقِيَةٍ عِنْدَهُمْ<sup>(٥)</sup>.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَبْقَى مِنَ الْأَعْرَاضِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ وَجُودَهَا بِأَوَقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ وَجُودِهَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَلِذَلِكَ مَتَّعُوا إِعَادَتَهَا<sup>(٦)</sup>.

وَذَهَبَ الْكَرَامِيَّةُ إِلَى تَجْوِيزِ بَقَاءِ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ: أَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ لَأَقْتَضَتْ بَقَاءَ، وَالْمَعْنَى لَا يَقْبَلُ مَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا بَقَاءَ الْجَوْهَرِ لِتَحَقُّقِ الْمُعَايَرَةِ بَيْنَهُمَا وَجَوَازِ مُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا الْآخَرِ بِوَجْهِ مَا<sup>(٧)</sup>.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ وَعَوَّلَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنْ قَالُوا: الْأَعْرَاضُ لَوْ بَقِيَتْ لَأَسْتَحَالَ عَدَمُهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا بَقِيَتْ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا مَقْدُورَةً، وَانْسَدَّ سَبِيلُ إِعْدَامِهَا.

وَأِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ عَدَمُهَا، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تُقَدَّرَ عَدَمُهَا بِطَرَيَانِ أَضْدَادٍ عَلَيْهَا، أَوْ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهَا، أَوْ بِانْتِفَاءِ شَرْطِ لَوْجُودِهَا.

(١) كذا بالأصل، والصواب: «فَعَلَى» بإثبات الفاء لصدارة جزاء الشرط.

(٢) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٥١).

(٣) اختلف المعتزلة في الأكوان: هل تبقى أو لا؟ فذهب ابن الجبائي إلى أن الأكوان كلها يجوز عليها البقاء وذهب البلخي إلى أن الأعراض كلها لا يجوز عليها البقاء. انظر: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٧).

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ).

(٥) انظر: الأشعري: المقالات (٤٦/٢) وما بعدها، والبغدادي: أصول الدين (ص ٥١، ٥٢).

(٦) المقالات (٤٧/٢)، واعتراض الجويني عليه بأنه: «هجوم على الحقائق، والحق عدم الاختصاص؛ لاستواء الوقتين بالنسبة إلى القدرة»؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ).

(٧) انظر هذا الدليل في: اللمع (ط مكارني) (ص ٥٥)، وضعفه الجويني ووصفه بأنه فاسد؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/أ)، وكذلك الآمدي ضعفه بترجيح كون الباقي باقياً بنفسه من غير بقاء يقوم به؛ انظر:

الأبكار (١٦٤/٣) وأجاب الجويني عن الاعتراض الذي ذكره الآمدي بأنه منتقض بالأصوات والإرادات؛ انظر:

الكامل (ل ٧٧/ب).

وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ عَدَمِهَا بِطَرَيَانِ الضَّدِّ؛ لِأَنَّ التَّضَادَّ يَسْتَوِي فِيهِ الضَّدَّانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِمُضَادَّةٍ ضِدِّهِ أَوْلى مِنْ صَاحِبِهِ بِمُضَادَّةٍ إِيَّاهُ، [١/٩٣] وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الطَّارِئُ أَقْوَى، بِأَوْلى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: بَلِ الْبَاقِي أَقْوَى وَأَوْلى بِالْمَنْعِ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَقِلٌّ خَارِجٌ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ التَّفْرِيقَ قَدْ لَا يُضَادُّ التَّأْلِيفَ، وَلِذَلِكَ يَضَعُ تَفْكِيكُهُ؛ لِأَنَّ الْبَاقِي أَقْوَى مِنَ الطَّارِئِ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ الْمُتَضَادَّةُ بِكَثْرَةِ التَّضَادِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ انْتِفَاءُ سَوَادٍ بِيَّاضٍ، امْتَنَعَ ذَلِكَ أَيْضًا بِيَّاضَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْبَيَّاضَيْنِ إِلَّا الْمُضَادَّةُ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ مُتَحَقِّقٌ فِي الْوَاحِدِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا طَرَأَ سَوَادٌ عَلَى مَحَلٍّ فِيهِ بَيَّاضٌ، فَإِنْ زَعَمَ الْخَصْمُ أَنَّ السَّوَادَ يَطْرَأُ وَالْبَيَّاضُ مَوْجُودٌ، فَقَدْ التَزَمَ اجْتِمَاعُ الضَّدَيْنِ، وَلَوْ جَارَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، لَجَارَ فِي حَالَتَيْنِ وَأَكْثَرَ، وَبَطَلَ التَّضَادُّ.

فَإِنْ قَالَ: يَنْتَفِي الْبَيَّاضُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَطْرَأُ السَّوَادُ.

فَلَمْ يَكُنْ انْتِفَاءُ بِطَرَيَانِ السَّوَادِ، فَلَا أَثَرَ السَّوَادِ فِي عَدَمِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَنْتُمْ قَائِلُونَ بِتَنَافُيهِمَا، فَيَنْعَكِسُ عَلَيْكُمُ هَذَا الْإِلْزَامُ.

فُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ أَحَدَهُمَا يُعْدِمُ الْآخَرَ، لَكِنْ يَسْتَحِيلُ خُلُوعُ الْمَحَلِّ عَنِ الضَّدَيْنِ، وَيَسْتَحِيلُ الْبَقَاءُ عَلَيْهِمَا؛ فَيُوجَدُ أَحَدُهُمَا فِي حَالِ عَدَمِ الثَّانِي، وَهَذَا مَعْنَى تَعَاقُيهِمَا؛ فَيَتَوَارَدَانِ عَلَى الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ؛ كَتَوَارِدِ الْمَاءِ عَلَى الْمَاءِ فِي النَّاعُورِ مَعَ سُرْعَةِ الْجَرِيِّ، وَهِيَ أَجْرَامٌ مُتَتَابِعَةٌ، وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنْ جِزْمٍ مِنْهَا؛ أَغْنِي مِنَ أَجْرَامِ الْمَاءِ لَا يَجْتَمِعُ جِزْمَانِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: يَنْتَفِي الْعَرَضُ عَنِ الْمَحَلِّ؛ لِانْتِفَاءِ مَا كَانَ شَرْطًا فِي وُجُودِهِ؛ كَالْعِلْمِ الْمُتَنَفِي بِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْحَيَاةُ؛ فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ لَوْجُودِ الْعَرَضِ شَرْطًا لَوْلَاهُ لَمَّا وَجِدَ غَيْرُ

(١) انظر هذا الدليل في: الأبيكار (١٦٩/٣) وضعفه وأطال في الجواب عنه، والكمال في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ - ب).

وأما نسبة هذا الاستدلال إلى القاضي الباقلاني: فلم أقف عليها، والذي في التمهيد استدلال الباقلاني على زوال الأعراض بالأدلة النقلية. انظر: التمهيد (ص ٤٢)، وطبعة بيروت (ص ٣٨)، والإنصاف (ص ١٦)، وقارنه بها في المقالات (٥٧/٢).

الْجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ مَحِلُّهُ، فَمَا مِنْ عَرَضٍ يَعْزِضُ الْكَلَامَ فِيهِ إِلَّا وَيَجُوزُ انْتِفَاؤُهُ عَنِ الْمَحِلِّ مَعَ بَقَاءِ الْمَحِلِّ، وَانْتِفَاءُ الصِّدْقِ عَنِ الْمَحِلِّ أَيْضًا شَرْطٌ لَوْجُودِ الصِّدْقِ الْآخَرِ؛ لِتَحَقُّقِ التَّعَاقُبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْدِمَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ.

وَبَاطِلٌ أَنْ يُنْعَدِمَ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِنَاءَهُ؛ لِأَنَّ الإِعْدَامَ فِعْلٌ، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَوَثَّرُ فِي إِنْبَاتِ فِعْلٍ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِفِعْلٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِفَاعِلِ الْقُدْرَةِ فَاعِلٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: «لَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «نَقْدِرُ عَلَى لَا شَيْءٍ».

فَإِذَا أَبْطَلْتَ هَذِهِ الْأَقْسَامَ: ثَبَتَ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ لَوْ بَقِيَ لاسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَنَحْنُ نُنْذِرُكَ تَعَاقُبِ الْمُتَضَادَّاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمَ تُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: عَدَمَ الْبَيَاضِ الثَّانِي عَنِ الْمَحِلِّ لَا لِمُقْتَضَى؟! قُلْنَا: فَلِمَ اخْتَصَّ عَدَمُهُ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَلَوْ جَازَ انْقِطَاعُ الْبَاقِي - مَعَ جَوَازِ اسْتِمْرَارِهِ مِنْ غَيْرِ اقْتِضَاءٍ مُقْتَضٍ - لَجَازَ حُدُوثُ الْحَادِثِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ مَعَ جَوَازِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا صِرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ يَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهُ؛ فَإِنْ اسْتَمَرَّ الْبَيَاضُ قُلْنَا: هِيَ أَعْدَادٌ مِنَ الْبَيَاضِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ وَلَاءً مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ؛ حَتَّى إِذَا أَرَادَ السَّوَادُ، أَعْدَمَ الْبَيَاضَ، وَخَلَقَ السَّوَادَ فِي حَالِ عَدَمِ الْبَيَاضِ مِنْ غَيْرِ تَحْلُلٍ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ إِنْ اسْتَمَرَّتْ فِيمَا يَتَعَاقَبُ مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَلَا تَطَرُّدُ فِيمَا لَا صِدْقَ لَهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَفِيمَا لَا يُشَاهَدُ انْتِفَاؤُهُ، وَلَوْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي جَوْهَرٍ سَاكِنٍ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ، فَلَا تُنْكَرُ كَوْنُهُ سَاكِنًا بِسُكُونٍ وَاحِدٍ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَبْقَى بِضْدهِ.

قُلْنَا: الدَّلَالَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا صَحِيحَةٌ مُطَرِّدَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَةِ انْعِكَاسُهَا، وَالَّذِي طَالِبْتُمُونَا بِهِ عَكْسُ الدَّلَالَةِ<sup>(١)</sup>، وَنَحْنُ نَقُولُ: الْجَوْهَرُ السَّاكِنُ تَتَوَالَى فِيهِ السَّكَنَاتُ مِنْ غَيْرِ تَحْلُلٍ، وَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ سُكُونٍ بَاقٍ، إِذْ لَوْ بَقِيَ لاسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَفِي اسْتِحَالَةِ عَدَمِ السُّكُونِ مِنْهُ اسْتِحَالَةُ تَحْرِيكِ الْجَوْهَرِ وَنَقْلِهِ عَنِ الْمَكَانِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِالْمَرْكَزِ، وَأَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَخْتَصُّ بِالْجِهَةِ لِنَفْسِهِ.

وَمِمَّا نَسْتَدِلُّ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَدْ وَاثَقْتُمُونَا عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَصْوَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، وَمِنْ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ - ب).

مَذْهَبِ الْجَبَائِيِّ أَنْ كُلَّ عَرَضٍ مَقْدُورٌ لِلْعِبَادِ، فَيَسْتَجِيلُ بَقَاؤُهُ؛ فنَقُولُ: لَا تُبْدُونَ فِي الْأَصْوَاتِ  
وَالْإِرَادَاتِ وَجْهًا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْبَقَاءِ، وَلَا يَبْعُدُ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ الْأَعْرَاضِ، فَاَلْمَانِعُ مِنْ بَقَاءِ  
بَعْضِهَا مَانِعٌ مِنْ بَقَاءِ جَمِيعِهَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا اسْتَحَالَ بَقَاءُ الْأَصْوَاتِ؛ [٩٣/ب] لِأَنَّ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الصَّوْتُ لَوْ سَكَتَ،  
فَلَوْ قُلْنَا: صَوْتُهُ بَاقٍ، لَوَجِبَ أَنْ يُسْمَعَ؛ كَمَا كَانَ يُسْمَعُ قَبْلَ<sup>(٢)</sup> فَعَلِمْنَا اسْتِحَالََةَ بَقَائِهِ، وَلَيْسَ لَهُ  
صِدْدٌ يَنْفِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ مِنَ الْأَعْرَاضِ يَنْفِيهِ الصَّدُّ.

قُلْنَا: السُّكُوتُ يُضَادُّ الصَّوْتَ وَالْكَلَامَ، كَمَا يُضَادُّ السُّكُونُ الْحَرَكََةَ، وَلَيْسَ نَافِي التَّضَادِّ  
بَيْنَ السُّكُوتِ وَالْكَلَامِ بِأَسْعَدَ حَالًا مِنْ تَنَافِيهِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالْحَرَكََةِ وَالسُّكُونِ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا قَوْلُكُمْ فِي الصَّوْتِ الْمُتَمْتِدِّ؟ هَلَا جَعَلْتُمُوهُ شَيْئًا وَاحِدًا؟!  
فَإِنْ قَالُوا: بَلْ هُوَ أَصْوَاتٌ مُتَوَالِيَةٌ مُتَوَاصِلَةٌ، وَمَا مِنْ حَالٍ إِلَّا وَيَكُونُ تَقْدِيرُ قَطْعِ الصَّوْتِ  
فِيهَا.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلُنَا فِي الْأَلْوَانِ وَالطَّعُومِ الْمُتَوَالِيَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ إِذْ مَا مِنْ لَوْنٍ  
إِلَّا وَيَجُوزُ انْقِطَاعُ الْبَيَاضِ فِيهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَارَ دَعْوَى التَّجَدُّدِ فِي اللَّوْنِ الَّذِي تُشَاهِدُهُ جَارَ دَعْوَى النِّظَامِ مِثْلَ ذَلِكَ فِي  
تَجَدُّدِ الْأَجْسَامِ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ حَالًا عَلَى حَالٍ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ؟

فَلَا يَجِدُونَ إِلَى جَامِعٍ سَبِيلًا.

فَإِنْ قَالُوا: مَا الْفَرْقُ؟

قُلْنَا<sup>(٣)</sup>: النَّظَارُ، وَالْقَدْحُ بَعْدَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَأَنْتُمْ مُسْتَدِلُّونَ، فَدُلُّوا عَلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ  
كَالْأَجْسَامِ حَتَّى نَقْدَحَ فِي الدَّلَالَةِ إِنْ عَنَّا لَنَا قَادِحٌ.

(١) انظر هذا الدليل ومناقشته في: الأمدي: أبحاث الأفكار (٣/١٦٥)، وابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل  
(٧٦/ب).

(٢) موضع كلمتين غير واضحتين في الأصل، ولم يتبين لي وجههما.

(٣) موضع كلمة غير واضحة في الأصل.

قَالُوا: إِنَّا كَمَا نُشَاهِدُ هَذَا الْجِسْمَ دَائِمًا، كَذَلِكَ نُشَاهِدُ لَوْنَهُ دَائِمًا.

قُلْنَا: فَإِنَّا نَحْكُمُ بِتَجَدُّدِ اللَّوْنِ حَالًا عَلَى حَالٍ حَتَّى مِنْ حَيْثُ لَا يَتَّبِعَنَّ لِلرَّائِي؛ لِتَوَاصُلِهِ وَعَدَمِ تَقْطُعِهِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الصَّوْتِ الْمُتَمْتِدِّ، وَكَمَا قَالَ الْجُبَّائِيُّ فِي السَّكَنَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْعِبَادِ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ التَّكْلِيفَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ يَتَجَدَّدُ حَالًا عَلَى حَالٍ<sup>(١)</sup>، حَتَّى يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى فِعْلِهَا وَالذَّمَّ عَلَى تَرْكِهَا فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَمِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ السَّكَنَاتُ، وَهِيَ كَالْأَلْوَانِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يُدْرِكُ تَجَدُّدُهَا، فَقَدْ دَخَلُوا فِي قَضِيَّةٍ مَا اسْتَبَعْدُوهُ وَانْعَكَسَ عَلَيْهِمْ مَرَامِهِمْ.

وَقُولُ أَيْضًا: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْأَلْوَانُ فِي تَجَدُّدِهَا مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ؛ كَالْمَاءِ الْمُتَشَرَّبِ مِنْ مَرْمَلَةٍ؛ إِذَا نَظَرَ النَّاطِرُ إِلَيْهِ مِنْ بُعْدٍ فَيَرَاهُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَهُوَ أَشْيَاءٌ مُتَوَاصِلَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي مَرَأَى الْعَيْنِ كَالْبِرْكََةِ الْبَيْضَاءِ، كَذَلِكَ لَهَبُ الشَّمْعِ وَالسَّرَاجِ.

ثُمَّ الَّذِي يَكْشِفُ الْغِطَاءَ: أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ بَقَاءِ الْأَجْرَامِ، وَلَمْ تَقُمْ مِثْلُ هَذِهِ الضَّرُورَةِ فِي الْأَعْرَاضِ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي بَقَائِهَا؟! وَمَا مِنْ حَالَةٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ قَطْعُ اللَّوْنِ عَنِ الْمَحَلِّ بِضِدِّهِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا جَوَازُهُ فِي الْأَجْسَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُكُمْ فِي الْأَعْرَاضِ يُفْسِدُ عَلَيْكُمْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي الْأَجْسَامِ.

قُلْنَا: هَذَا نِهَايَةُ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّ مَا ثَبَتَ عَلَى الضَّرُورَةِ لَا يَنْخَرِمُ بِاعْتِرَاضٍ وَقَدْحٍ، وَإِنَّمَا الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْأَدِلَّةِ دُونَ الضَّرُورِيَّاتِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَأَنَّكُمْ تَنْسُبُونَ النِّظَامَ إِلَى جَحْدِ الضَّرُورَةِ.

قُلْنَا: أَجَلُ؛ قَدْ يَتَّبِقُ جَحْدُ الضَّرُورَةِ مِنَ الْوَاحِدِ، وَإِنْ اسْتَحَالَ ذَلِكَ مِنَ الْجَمَاعَةِ<sup>(٢)</sup>، وَنَحْنُ نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ الَّذِي فَاتَحْنَاهُ الْخِطَابَ هُوَ الَّذِي خَتَمْنَا الْخِطَابَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمُجِيبَ لِسُؤَالِنَا هُوَ الْمُصْغِي إِلَيْهِ، وَلَوْ اعْتَقَدْنَا تَجَدُّدَ الْأَجْسَامِ لِأَحْسَنَاتِنَا بِتَخَلُّلِ الْعَدَمِ وَالْإِنْقِطَاعِ.

وَالنِّظَامُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْجَوَاهِرَ أَعْرَاضَ مُجْتَمِعَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّ الْأَلْوَانِ وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٥٢/١٢).

(٢) هذا الاعتراض ذكره الجويني، ومثل له بإنكار الصيمري وقعة الجمل مع ثبوتها تواترًا. الكامل (٧٧٧/أ - ب).

(٣) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (٥٦/١).

جَوَاهِرُ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ بِانْقِسَامِ الْجُزْءِ إِلَى غَيْرِ نَهَائِيَّةٍ<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: الْأَعْرَاضُ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ؛ كَالْأَلَامِ وَاللَّذَاتِ وَنَحْوِهَا قَدْ يَتَخَيَّلُ الْإِنْسَانُ بَقَاءَهَا، فَإِذَا تَأَمَّلَ وَتَفَكَّرَ فِيهَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا مُتَوَاصِلَةٌ مُتَتَابِعَةٌ، وَالَّذِي لَا يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهِ الْحَيَاةُ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بِمَثَابَةِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحَيَاةُ مِنَ التَّجَدُّدِ حَالًا عَلَى حَالٍ، غَيْرَ أَنَّا لَا نُذَرِّكُ ذَلِكَ، وَلَا نُحْسِنُهُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ غَيْرَ مَشْرُوطَةٍ فِي ثُبُوتِهِ.

وَلِلْمُعْتَرِزَةِ عُدْرٌ وَاهٍ فِي الْأَعْرَاضِ الَّتِي قَضَوْا بِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا:

أَمَّا الْإِرَادَةُ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمُرَادٍ، فَلَوْ وُجِدَ مُرَادُهَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَقَاؤُهَا لِأَدَى [١/٩٤] إِلَى إِرَادَةٍ لَا مُرَادَ لَهَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَاعْتَدَرُوا بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا فِي نَفْيِ بَقَاءِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ أَصَوَاتٌ لَا بَقَاءَ لَهَا.

قُلْنَا: أَلَيْسَ أَتَبْتُ أَبُو هَاشِمٍ عِلْمًا لَا مَعْلُومَ لَهُ<sup>(٢)</sup>! فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِثْبَاتِ إِرَادَةٍ وَأَمْرٍ مِنْ غَيْرِ مُرَادٍ وَمَأْمُورٍ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: مَا الْمَانِعُ مِنْ ثُبُوتِ إِرَادَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِمُرَادَاتٍ إِنْ انْقَطَعَتْ عَنْ بَعْضِهَا بَقِيَتْ عَلَى التَّعَلُّقِ بِسَائِرِهَا؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّهَا تَنْقَطِعُ عَنِ الْمَقْدُورِ بِالْوُجُودِ، كَمَا تَنْقَطِعُ الْإِرَادَةُ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ الْبَاقِيَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَقْدُورَاتٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قَامَ بَيَاضٌ بِمَجْلٍ فَيَجُوزُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي وَجُودُ مِثْلِهِ، وَإِذَا جَارَ وَجُودُ مِثْلِهِ جَارَ بَقَاؤُهُ لَيْسَدَ مَسَدَ مِثْلِهِ؛ إِذْ كُلُّ مِثْلَيْنِ يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَ الْآخَرِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ بِالْأَصَوَاتِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَعَاقُبُ صَوْتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ اللَّوْنِ إِلَى الْوَقْتِ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ عَرَضٍ حَكَمُوا بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى.

(١) المشهور من مذهب أبي إسحاق النظام أنه لم يقبل فكرة الجزء الذي لا ينقسم؛ فقال: « لا جزء إلا وله جزء، ولا بعض إلا وله بعض، ولا نصف إلا وله نصف، وإن الجزء جائز تنجزته أبداً، ولا غاية له من التجزؤ » انظر: الانتصار (ص ٣٢)، والمقالات (١٧/٢)، ونشأة الفكر (١/٤٩٦، ٤٩٧)، وذهب الخياط إلى أن قسمة الجزء عند النظام قسمة وهمية؛ أي بالقوة لا بالفعل، انظر: أبوريده: النظام (ص ١٢٠، ١٢١). ويرى الجرجاني أن النظام لم يكن قائلاً بالجزء الذي لا يتجزأ، وتركب الجسم منه إلا أنه لزمه ذلك من حيث لا يدري؛ فإنه لما وقف على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردّها أذعن لها وحكم بأن الجسم ينقسم انقسامات لا تنهاه لكنه لم يفرق بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل.

(٢) انظر: شرح المواقف (٦/٦٢، ٦٥).



فَإِنْ قَالُوا: لِكُلِّ صَوْتٍ وَقْتُ مُعَيَّنٌ وَمَعْلُومٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مَا سِوَاهُ.  
 قُلْنَا: إِنْ جَازَ لَكُمْ مَعَ الْحُكْمِ بِتَمَائِلِ الصَّوْتَيْنِ جَازَ ذَلِكَ فِي اللَّوْنَيْنِ.  
 ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمِثْلَيْنِ أَنْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي وَقْتٍ وَقُوعِ الثَّانِي، بَلْ مِنْ شَرْطِهِمَا  
 اسْتِوَاؤُهُمَا فِي صِفَتَيِ النَّفْسِ، ثُمَّ قَدْ يَخْتَلِفُ وَقْتُهُمَا وَمَجْلُهُمَا، وَقَدْ لَا يَخْتَلِفُ.  
 ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ وَجَدَ مِثْلُهُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِيلًا، وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَى اسْتِحَالَةٍ، وَلَوْ بَقِيَ  
 وَاسْتَمَرَ كَانَ مُؤَدِّيًّا إِلَى اسْتِحَالَةٍ؛ مِنْ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لَاسْتِحَالَ عَدَمُهُ وَالتَّحَقُّ بِالْقَدِيمِ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا  
 عَلَى جَوَازِ عَدَمِهِ.

### سَأَلَتْهُ فِي الْفَنَاءِ وَحَقِيقَتِهِ<sup>(١)</sup>:

الْفَنَاءُ عَدَمٌ مَخْصُصٌ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى إِبْثَابٍ، وَفَنَاءُ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ عَدَمُهَا، وَقَدْ  
 أَوْضَحْنَا أَنَّ الْأَعْرَاضَ إِنَّمَا تَفْنَى لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا<sup>(٢)</sup>.  
 وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي عَدَمِ الْجَوَاهِرِ ثَلَاثَ طُرُقٍ:  
 إِحْدَاهَا: أَنَّهَا تُعَدَّمُ بِقَطْعِ الْبَقَاءِ عَنْهَا؛ وَهُوَ أَنْ لَا يُخْلَقَ لَهَا الْبَقَاءُ، وَهَذَا مَذْهَبُ  
 أَبِي الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup>.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهَا تُعَدَّمُ بِقَطْعِ الْأَكْوَانِ عَنْهَا<sup>(٤)</sup>.  
 وَالثَّالِثَةُ: أَنَّهَا تُعَدَّمُ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهَا، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي<sup>(٥)</sup>.  
 فَإِذَا قِيلَ لِلْقَاضِي: كَمَا لَا تَعْرِى الْجَوَاهِرُ عَنِ الْأَكْوَانِ، فَكَذَلِكَ لَا تَعْرِى عَنِ الْأَلْوَانِ  
 وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَلِمَ خَصَّصْتَ الْأَكْوَانُ؟!

(١) انظر مسألة الفناء وحقيقته في: المقالات (٥٣/٢)، وأصول الدين (ص ٤٥، ٤٦، ٦٦، ٦٧)، ومجرد مقالات  
 الأشعري (ص ٢٣٠)، والأبكار (٣/٣٦٤، ٣٧٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب)، وشرح المواظف  
 (٣٧/٧).

(٢) هذا الكلام مقتبس من كلام أبي المعالي الجويني؛ قارنه بما في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل  
 (ل ٧٧/ب).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٠، ٢٤٠)، والبغدادى: أصول الدين (ص ٦٧، ٢٣٠).

(٤) انظر: البغدادى: أصول الدين (ص ٢٣١)، والآمدى: أبكار الأفكار (٣/٣٦٦).

(٥) انظر هذا القول لأبي الطيب ومناقشته في: الأمدي: أبكار الأفكار (٣/٣٦٥).

قَالَ الْإِمَامُ: لَعَلَّهُ إِنَّمَا خَصَّصَ الْأَكْوَانَ؛ لِأَنَّ عِنْدَ الْخُصُومِ: يَجُوزُ خُلُوُ الْجَوَاهِرِ عَمَّا عَدَا الْأَكْوَانَ؛ فَقَرَضَ الْكَلَامَ فِي الْأَكْوَانِ تَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ.

وَلَوْ قِيلَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الثَّالِثَةِ: لَوْ كَانَ عَدَمُ الْجَوْهَرِ بَعْدَ وُجُودِهِ بِالْقُدْرَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُهُ قَبْلَ وُجُودِهِ بِالْقُدْرَةِ أَيْضًا، وَهَذَا مُحَالٌ.

أَجَابَ وَقَالَ: الْعَدَمُ قَبْلَ الْوُجُودِ عَدَمُهُ مُسْنِمٌ لَمْ يَتَقَدَّمْ نَقِيضُهُ، وَالْعَدَمُ بَعْدَ الْوُجُودِ حُكْمٌ مُتَجَدِّدٌ، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي تَجَدُّدِ أَمْرِ؛ وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ وُجُودَ الْقَدِيمِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِأَوَّلٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَجَدِّدًا، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي غَيْرُ سَدِيدٍ، وَلَوْ كَانَ سَدِيدًا لَاسْتَغْنَى الْمُعْتَرِلَةُ عَنِ الْقَوْلِ بِالْفَنَاءِ.

وَوَجْهُ النَّظَرِ فِيمَا ذَكَرَهُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا وَجِدَ انْقَطَعَتِ الْقُدْرَةُ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْبَاقِيَ غَيْرُ مَقْدُورٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرُ مُتَعَلِّقًا بِالْقُدْرَةِ، فَكَيْفَ يُؤَثِّرُ فِي نَفْسِهِ، وَلَا تَعَلَّقَ لَهَا بِهِ بَعْدَ الْوُجُودِ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ، وَمُتَعَلِّقُهَا إِمَّا الْوُجُودُ، وَإِمَّا الْعَدَمُ، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ، وَالْوُجُودُ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ يَسْتَعْنِي وَالْقُدْرَةُ أَيْضًا، وَحَقُّ الْقُدْرَةِ أَنْ تُفِيدَ أَثَرًا، فَلَا وَجْهَ إِذَنْ فِي عَدَمِ الْجَوَاهِرِ مَعَ نَفْيِ الْبَقَاءِ إِلَّا قَطْعَ الْأَعْرَاضِ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْبَاقِي لِتُعِدِّمَهُ، كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لِتُوجِدَهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لِتُوجِدَهُ أَنَّ الْحَادِثَ مَسْبُوقٌ بِعَدَمٍ؛ فَمُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ الْوُجُودُ دُونَ الْعَدَمِ، فَإِنَّمَا أَسْتَدْنَاهَا إِلَى الْعَدَمِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهَاهُنَا: الْمَوْجُودُ الْبَاقِي لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِالْقُدْرَةِ أَصْلًا.

فَإِذَا قِيلَ: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِهِ لِتُعِدِّمَهُ، فَذَلِكَ لَعَوٌّ فِي الْكَلَامِ؛ [ ٩٤ / ب ] إِذِ الْقُدْرَةُ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بِالْبَاقِي كَالْقَدِيمِ إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْعَدَمُ فَقَطْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِعْلًا حَتَّى يَكُونَ مَقْدُورًا أَوْ مَفْعُولًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ عَدَمُ الْأَعْرَاضِ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهَا يُوجِبُ وُجُودَ الْجَوَاهِرِ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ عَدَمَ الْأَعْرَاضِ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ، كَمَا تُوجِبُ الْعِلَّةُ الْمَعْلُولَ،

وَكَيْفَ يَسْتَفِيمُ ذَلِكَ وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ أَصْلِ الْقَاضِي أَنَّ النَّفْيَ لَا يُعَلَّلُ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُعَلَّلُ بِهِ، وَلَكِنْ يَسْتَحِيلُ وَجُودُ الْجَوَاهِرِ بِغَيْرِ الْأَعْرَاضِ، وَوُجُودُ الْأَعْرَاضِ دُونَ الْجَوَاهِرِ، فَإِذَا انْقَطَعَ أَحَدُ الْقَبِيلَيْنِ، اسْتَحَالَ ثُبُوتُ الثَّانِي؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ مَعَ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الْحَيَاةُ، انْتَفَى الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ تُوجِبُ الْعِلْمَ، أَوْ عَدَمَهَا يُوجِبُ عَدَمَهُ، وَلَكِنَّهَا شَرْطٌ فِي الْعِلْمِ.

كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: ثُبُوتُ الْأَعْرَاضِ شَرْطٌ فِي وَجُودِ الْجَوَاهِرِ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ لَا يَقُولُ: وَجُودُ الْبَقَاءِ يُوجِبُ وَجُودَ الْجَوْهَرِ، وَلَا عَدَمُهُ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوْهَرِ، لَكِنَّ الْبَقَاءَ يُوجِبُ كَوْنَ الْجَوْهَرِ بَاقِيًا، وَهُوَ حُكْمٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْبَقَاءِ، وَالْمُحْدَثُ مَوْجُودٌ لِنَفْسِهِ بِقَاعِلِهِ، وَفِي حَالَةِ دَوَامِهِ مَوْجُودٌ أَيْضًا لِنَفْسِهِ بِمُقْبِيهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ مَوْجُودٌ لِنَفْسِهِ»:

أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُودِهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا؛ كَمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرِ: «إِنَّهُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ لَا لِقَاعِلِهِ».

أَمَّا الْبَصَرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: فَقَدْ أَثْبَتُوا الْبَقَاءَ مَعْنَى، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مَعْنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ - إِذَا وَجَدَ - يُضَادُّ الْجَوَاهِرَ وَالْأَجْسَامَ مُضَادَّةَ السَّوَادِ الْبَيَاضَ وَالْحَرَكَةَ السَّكُونَ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَبْقَى، وَأَنَّ الْأَجْسَامَ بِجُمْلَتِهَا تَفْنَى بِجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْفَنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِفْنَاءُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ، بَلْ تَفْنَى جَمِيعُهَا بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِهَا كَإِضَافَتِهِ إِلَى كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِبَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ، هَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْبَصَرِيِّينَ<sup>(٣)</sup>.

وَذَهَبَ الْجَاخِظُ وَابْنُ الرَّائِدِي إِلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ لَا يَصِحُّ عَدَمُهَا أَصْلًا<sup>(٤)</sup>، وَمَالَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْكَرَامِيَّةِ.

(١) انظر ما سبق في (١/٥٦).

(٢) انظر مذاهب المعتزلة في البقاء في: ديوان الأصول: (٥٩)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ١٥٦).

(٣) انظر: الأبيكار (٣/٣٦٤)، والرد على مذهب البصريين (٣/٣٧٠)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب).  
(٤) اعترض الجويني على مذهب الجاحظ وابن الرواندي في منع إفناء ما وجد؛ بأن فيه تعجيز القدرة؛ انظر: الكمال في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب)، وإن كنا نرى من المعتزلة من يضعف نسبة القول بعدم إفناء الجواهر إلى الجاحظ، ويعد نسبة هذا المذهب إلى الجاحظ من تشيعات ابن الرواندي على الجاحظ؛ انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٠٨).

فَنَقُولُ لِلْبَصْرِيِّينَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْفَنَاءَ يَنْفِي الْجَوَاهِرَ الْبَاقِيَةَ أَوَّلًا، الْجَوَاهِرُ الْبَاقِيَةُ تَمْنَعُ الْفَنَاءَ مِنَ الطَّرْوَةِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْحَادِثُ أَقْوَى.

فَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا بِالتَّأْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ بَاقٍ وَهُوَ يَمْنَعُ الْإِفْتِرَاقَ وَيُدْفَعُهُ، وَلِذَلِكَ يَضَعُ بُفْكَيكَ الْمُتَأَلِّفَ، فَهَذَا بَاقٍ يَدْفَعُ حَادِثًا، وَهُوَ الْإِفْتِرَاقُ، وَالَّذِي يُحَاوِلُهُ الْمُحَاوِلُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: كَلَامُنَا فِي الصَّدِّينِ الْمُتَعَايِنِينَ، وَالْإِفْتِرَاقُ لَا يُضَادُّ التَّأْلِيفَ، وَإِنَّمَا يُضَادُّ الْمُجَاوِزَةَ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْبَاقِي يَقْوَى عَلَى دَفْعِ مَا لَيْسَ بِضِدِّهِ، فَلَأَنْ يَقْوَى عَلَى دَفْعِ الضِّدِّ أَوْلَى.

ثُمَّ نَقُولُ: الْفَنَاءُ الَّذِي قَدَرْتُمُوهُ مَتَى وَجِدَ يُوجَدُ بَعْدَ فَنَاءِ الْأَجْسَامِ أَمْ مَعَهَا؟ كَمَا قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

ثُمَّ نَقُولُ: دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْفَنَاءَ إِذَا وَجِدَ لَا فِي مَحَلٍّ فَلَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ الَّتِي لَا فِي مَحَلٍّ عِنْدَهُمْ تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَكَذَلِكَ تَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ، فَهَلَّا كَانَ الْفَنَاءُ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ تَوْجِبُ اخْتِصَاصَهُ بِبَعْضِ الْجَوَاهِرِ كَالْإِرَادَةِ<sup>(٢)</sup>!!

ثُمَّ نَسْأَلُهُمْ فَنَقُولُ: قَوْلُكُمْ: «لَا بُدَّ لِلْجَوْهَرِ مِنْ ضِدٍّ»: دَعْوَى خَصْمٍ، وَلَمْ كَانَ كَذَلِكَ، وَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَيْهِ؟!

قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَدَمُهَا اتِّفَاقًا، ثُمَّ لَا وَجْهَ فِي عَدَمِهَا إِلَّا بِتَقْدِيرِ ضِدٍّ يُضَادُّهَا؛ فَإِنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: يَنْعَدِمُ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهُ لَا وَجْهَ لَهُ؛ فَإِنَّ إِعْدَامَهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَفْعَلُ يَفْعَلُهُ، أَوْ لَا يَفْعَلُهُ.

فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ نَفْيُ فِعْلٍ، فَإِضَافَةُ هَذَا الْإِعْدَامِ إِلَى اللَّهِ كِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ. وَإِنْ أَشْرَرْتُمْ إِلَى إِنْبَاتِ فِعْلٍ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِي نَفْسِهِ، وَيَصِيرَ مَحَلَّ الْحَوَادِثِ، ثُمَّ

(١) وهذا الجواب ذكره أبو المعالي؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل (ل ٧٧/ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل (ل ٧٨/أ).

الِاخْتِصَاصُ لِمَا قَامَ بِذَاتِهِ مِنَ الْحَوَادِثِ بِجَوْهَرٍ دُونَ جَوْهَرٍ، وَإِمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ مُبَايِنًا لِذَاتِهِ فَيَكُونُ ضِدًّا لِلْجَوَاهِرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَنَاءُ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ، ثُمَّ شَرَطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مَحَلٍّ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي يُقَدَّرُ لَهُ يَكُونُ جَوْهَرًا، وَكَيْفَ يَكُونُ ضِدًّا لَهُ وَلِجَنْسِهِ، فَقَدْ وَجَدَ فِيهِ وَقَامَ بِهِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ.

قُلْنَا: لَوْ أَثْبَتْنَا الْبَقَاءَ مَعْنَى لَتَخَلَّصْتُمْ مِنْ هَذَا الْخَبْطِ، وَلَوْ قُلْتُمْ: يَنْتَفِي الْجَوْهَرُ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ مِنَ الْأَكْوَانِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي [١/٩٥] لَكَانَ مُتَّجِهًا.

ثُمَّ نَقُولُ: بَيَّنُّوا أَوْ لَا تَجَوِزَ عَدَمُ الْجَوَاهِرِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا جَازَ بُوُجُودِهِ عَدَمُهُ، وَمَا كَانَ لِبُجُودِهِ مُفْتَتِحٌ كَانَ لَهُ مُنْتَهَى.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ: ذَلِكَ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ ذَلِكَ مِمَّنْ يَقُولُ: إِذَا خَرَجَ بُوُجُودُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا؟! فَلَمَّا صَافَتْ بِهِمُ الْمَسَالِكُ التَّجَاوَأْ إِلَى السَّمْعِ وَاسْتَفْقَوْا<sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْعَدَمِ، وَاسْتَدَلُّوا بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصل: ٨٨].

وَقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣].

قُلْنَا: إِنْ قَوْلُكُمْ يَنْفِي الْبَقَاءَ وَجَوَازِ الْفَنَاءِ عَلَى الْأَعْرَاضِ يَجْرُكُكُمْ إِلَى إِحَالَةِ عَدَمِ الْجَوَاهِرِ، فَكَيْفَ يَنْفَعُكُمْ التَّمَسُّكُ بِالسَّمْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلُوا عَنْ أَشْيَائِنَا؟! وَإِذَا انفصلتُمْ عَنْهَا اسْتَغْنَيْتُمْ عَنْ التَّمَسُّكِ بِالسَّمْعِ.

وَالْقَاضِي إِنَّمَا أَثْبَتَ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ بِانْتِفَاءِ الْأَكْوَانِ، وَلَوْ جَوَزَ بَقَاءُ الْأَعْرَاضِ لَانْحَسَمَ عَلَيْهِ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ، ثُمَّ السَّمْعُ لَا يَرُدُّ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ فِيمَا تَمَسَّكُوا بِهِ دَلِيلٌ؛ فَإِنَّ الْمُفَسِّرِينَ حَمَلُوا الْفَنَاءَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ: عَلَى الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ الْهَلَاكُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمَرْتُهَا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أَيْ: مَاتَ.

وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَسُكَّانَهَا لَا يَفْنَوْنَ.

(١) كلمة غير واضحة بالأصل.

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: أَي: كُلُّ شَيْءٍ عُمِلَ لَمْ يُرَدْ بِهِ  
 وَجْهُ اللَّهِ، فَهُوَ هَالِكٌ.  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

\*\*\*

يَتْلُوهُ فِي  
 الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ:  
 الْقَوْلُ  
 فِي الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى  
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
 [٩٥/ب].

\*\*\*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١/٩٦]

( ١ / ٤ / ٨ ) الْقَوْلُ فِي الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَآ<sup>(١)</sup>

التَّسْمِيَةُ عِنْدَنَا تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِ الْمُسَمَّى الدَّالِّ عَلَى الْأَسْمِ، وَالْأَسْمُ لَا يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةٍ، بَلْ هُوَ مَذْلُولُ التَّسْمِيَةِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: زَيْدٌ، كَانَ قَوْلُهُ تَسْمِيَةً، وَكَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَسْمَاءٌ، وَالْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ بِمِثَابَةِ التَّسْمِيَةِ وَالْإِسْمِ؛ فَالْوَصْفُ قَوْلُ الْوَاصِفِ، وَالصِّفَةُ مَذْلُولُ الْوَاصِفِ.

ثُمَّ قَدْ يَرِدُ الْأَسْمُ وَالْمُرَادُ التَّسْمِيَةُ، وَتَرِدُ الصِّفَةُ وَالْمُرَادُ بِهَا الْوَصْفُ، وَلَا يَبْلُغُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَبْلَغَ الْقَطْعِ.

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالتَّسْمِيَةِ، وَالْوَصْفِ وَالصِّفَةِ، وَالتَّرْمُوا عَلَى ذَلِكَ بِذَعَةِ شَيْعَةٍ؛ فَقَالُوا: لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَزْلِهِ أَسْمٌ وَلَا صِفَةٌ؛ فَإِنَّ الْأَسْمَ وَالصِّفَةَ مِنْ أَقْوَالِ الْمُسَمِّينَ وَالْوَاصِفِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَزْلِ قَوْلٌ عَنْدهُمْ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزْلِ صِفَةُ الْإِلَهِيَّةِ فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ. وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَ قَدْ بُرِّدَ بِهِ الْمُسَمَّى حَقِيقَةً وَأَنَّ التَّسْمِيَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْأَقْوَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

﴿يَبْرِكْ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وَإِنَّمَا الْمُسَبِّحُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى دُونَ أَقْوَالِ الدَّاكِرِينَ.

(١) انظر: اللمع (ص ٢٨، ٣١)، وتمهيد الأوائل (ص ٢٦٢)، والإنصاف (ص ٥٧، ٥٨)، والاعتقاد (ص ٧٣)، وأصول الدين (ص ١١٤، ١١٥)، والإرشاد (ص ١٤١، ١٤٢)، والأسنى (ص ٢٤)، والمضنون (ص ٣٣١)، والأبكار (٢/ ٤٩٥، ٥٠٠)، والكامل (ل ١٢١/ أ)، وشرح المواقف (٨/ ٢٢٩، ٢٣٢)، وحجج القرآن (ص ٨١)، وإيضاح الدليل (ص ٧٢)، وأصول الاعتقاد (٢/ ٢٠٤)، والفصل (٥/ ١٩)، والرازي وآراؤه (ص ٢١٣).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١٤١)، وشرح الإرشاد للأصاري (ل ١٠٦)، والأبكار (٢/ ٤٩٥، ٥٠٠)، والكامل (ل ١٢١/ أ).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ [يوسف: ٤٠] وَعَبْدُهُ الْأَصْنَامُ  
مَا عَبَدُوا اللَّفْظَ وَالْقَوْلَ وَإِنَّمَا عَبَدُوا الْمُسَمَّيَاتِ وَهِيَ الْأَصْنَامُ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(١)</sup>: « بِسْمِ اللَّهِ » مَجَازٌ بِاللَّهِ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ لَبِيد<sup>(٢)</sup>:  
إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا<sup>(٣)</sup>

مَعْنَاهُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمَا.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: « الْأَفْعَالُ أَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَخْدَاتِ الْأَسْمَاءِ »<sup>(٤)</sup>.

أَرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ؛ فَإِنَّ الْمُسَمَّيَاتِ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْهُنَّ لَا مِنَ الْأَقْوَالِ.  
وَأَجْمَعَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُسَمَّيَاتِ لَهَا الْأَسْمَاءُ، وَإِنْ سَكَتَ الْمُسْمُونَ عَنْ تَسْمِيَّتِهَا،  
وَلَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُهَا عَلَى أَقْوَالِ الذَّاكِرِينَ.

وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَلِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى كَانَتْ لَهُ فِي الْأَزَلِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى.  
قَالُوا: وَلَوْ كَانَ الْأِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَوَجِبَ تَعَدُّدُهُ لِتَعَدُّدِ الْأِسْمِ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

قَالُوا: وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا »<sup>(٦)</sup>: قَالُوا: وَلَمَّا امْتَنَعَ تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى: التيمي، النحوي البصري، له: مجاز القرآن، وغريب القرآن، والتعليق، وغريب الحديث، توفي سنة (٢٠٩ هـ) بالبصرة. انظر: الفهرست (ص ٧٩)، وطبقات المفسرين (ص ٣٠)، وأبجد العلوم (٣١/٣).

(٢) لبيد بن ربيعة بن مالك، أحد الشعراء المخضرمين؛ الذين أدرکوا الجاهلية والإسلام، ومن أصحاب المعلقات.

(٣) البيت من شواهد اللسان: مادة: (ع ذ ر)، وقد تنابح الأشاعرة على الاستدلال بهذا البيت على مذهبه في مسألة الاسم والمسمى؛ انظر: تمهيد الأوائل (ص ٢٥٨)، والاعتقاد (ص ٧٥)، والأبكار (١/٤٩٧) واعتراض عليه بأن السلام المعهود هو المتبادر إلى الفهم من لفظ السلام عند الإطلاق؛ فلا بد له من دليل، وانظر: الكامل (ل ١٢١/ب)، ومعنى لا إله إلا الله (ص ١٢٧)، وشرح المواقف (٨/٢٣١)، وشرح أصول الاعتقاد (٢/٢١٣).

(٤) تنابح الأشاعرة على الاستدلال بهذه العبارة لسببها؛ انظر: تمهيد الأوائل (ص ٢٥٨)، والأبكار (١/٤٩٧) واعتراض عليه بأنه راجع إلى الإضمار في الكلام ما ليس فيه، وهو ممتنع إلا لضرورة ولا ضرورة. والأبكار (٢/٤٩٩)، ومعنى لا إله إلا الله (ص ١٢٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢١/ب).

(٥) انظر: الزركشي: معنى لا إله إلا الله (ص ١٢٨).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الشروط: باب: ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار: (ح ٢٦٠٦)، ومسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار: باب: في أساء الله تعالى وفضل من أحصاها: (ح ٤٩٦١)، ولأبي نعيم الأصبهاني جزء جمع فيه طرق هذا الحديث ورواياته طبع بتحقيق مشهور بن حسن، بمكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة.



ثَبَّتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْأَقْوَالُ:

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَّرْنَا مِنْ أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَرِدُ وَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّسْمِيَةُ؛ تَوْسَعًا وَمَجَازًا.

وَصَارَ الْأُسْتَاذُ أَبُو نَصْرِ إِلَى أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ حَقِيقَةً، وَيَرِدُ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى حَقِيقَةً، فَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ لَا يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى؛ فَإِنَّ كُلَّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى فِعْلٍ، وَالْأَسْمَاءُ هِيَ الْأَفْعَالُ، فَهِيَ مُتَعَدَّدَةٌ، وَمَا دَلَّ عَلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ لَمْ يَنْعُدْ فِيهَا التَّعَدُّدُ أَيْضًا، وَمَا دَلَّ عَلَى الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَلَا يَنْعُدُ أَيْضًا تَعَدُّدُهَا عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالْأَحْوَالِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ تَسْمِيَةٍ قَوْلٌ دَلَّ عَلَى كُلِّ اسْمٍ، وَكُلُّ تَسْمِيَةٍ فَهِيَ مِنْ وَجْهِ اسْمٍ، وَلَيْسَ كُلُّ اسْمٍ تَسْمِيَةً، فَقَوْلُ الْقَائِلِ إِذَا أَتَبَّا عَنْ اسْمٍ، فَهُوَ تَسْمِيَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى الْأِسْمِ، وَهُوَ اسْمٌ؛ مِنْ حَيْثُ اتَّصَفَ الْقَائِلُ بِكَوْنِهِ قَائِلًا وَيُسَمَّى مُسَمًيًا، فَقَوْلُهُ اسْمُهُ، وَهُوَ تَسْمِيَةٌ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ - مِنْ حَيْثُ كَانَ تَسْمِيَةً - خَيْرٌ [٩٦/ب] فَيَتَعَرَّضُ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَمِنْ حَيْثُ كَانَ صِفَةً وَاسْمًا لِلْقَائِلِ لَا يَدْخُلُهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ؛ فَإِنَّهُ يَتَّصِفُ بِقَوْلِهِ اتِّصَافُهُ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: كُلُّ تَسْمِيَةٍ اسْمٌ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ تَسْمِيَةً، فَهُوَ صَحِيحٌ إِذِ الْعِلْمُ اسْمُ الْعَالِمِ، وَلَيْسَ بِتَسْمِيَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَوْلٍ، وَكُلُّ تَسْمِيَةٍ قَوْلٌ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَقْوَالِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «كَلَامِي صِدْقٌ»، كَانَتْ التَّسْمِيَةُ وَالْإِسْمُ وَالْمُسَمَّى وَاحِدًا؛ إِذْ كَلَامُهُ التَّسْمِيَةُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ، وَهُوَ الْإِسْمُ، وَإِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [الفصل: ٣٠] فَالْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى، وَالتَّسْمِيَةُ لَيْسَتْ غَيْرَ الْمُسَمَّى، وَلَيْسَتْ

(١) نسبته الجويني إلى المحققين من الأصحاب ولم يصرح بأبي نصر بن أبي أيوب؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٢/أ)، والأبكار (١/٤٩٦)، والزركني: معنى لا إله إلا الله (ص ١٣٠)، وشرح المواقيف (٨/٢٣٠).

«والنزاع على قول أبي نصر إنما هو في لفظة: «اسم»، وأنها تطلق على الألفاظ؛ فيكون الاسم عين التسمية بالمعنى المذكور، لا بمعنى فعل الواضع، أو تطلق على مدلولاتها فيكون عين المسمى، وكلا الاستعمالين ثابت؛ كما في قولك: الأسماء والأفعال والحروف، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾؛ أي: مسماه» انظر: شرح المواقيف (٨/٢٣٠، ٢٣١).

(٢) هذا الجواب مما أجاب به أبو المعالي الجويني في الشامل: انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢١/ب).

هِيَ هُوَ؛ فَإِنَّ التَّسْمِيَةَ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْمُسَمَّى يَقُولُهُ: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤، النمل: ٩، القصص: ٣٠] ذَاتُ اللَّهِ، وَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - سِصْفَةُ ذَاتِهِ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ اللَّهُ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ غَيْرُ اللَّهِ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهِذَا: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ، وَهُمَا بِمَثَابَةِ التَّسْمِيَةِ وَالْإِسْمِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ حَرْفًا حَرْفًا:

فَالْوَصْفُ: هُوَ الْقَوْلُ الدَّلَالُ عَلَى الصِّفَةِ.

وَالصِّفَةُ: هِيَ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا الْمَوْصُوفُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْوَصْفُ، وَكُلُّ وَصْفٍ فَهُوَ صِفَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ وَصْفًا.

وَالصِّفَاتُ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمَوْصُوفِ؛ كَالْمَوْجُودِ وَالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ وَنَحْوِهَا، وَمِنْهَا مَا هِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْمَوْصُوفِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: جُمْلَةُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ صِفَاتُ مَحَالِّهَا، وَالْمَحَالُّ مَوْصُوفَةٌ بِهَا، وَصِفَاتُهَا مُغَايِرَةٌ لِمَحَالِّهَا، وَكُلُّ صِفَةٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يُقَالُ فِيهَا: هِيَ الذَّاتُ، وَلَا غَيْرُ الذَّاتِ، وَالْأَفْعَالُ الثَّابِتَةُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى تُسَمَّى: صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُسَمَّى أَيْضًا أَسْمَاءَ اللَّهِ، وَهِيَ صِفَاتُ الْأَفْعَالِ عِنْدَ مُعْظَمِ الْمُحَقِّقِينَ، وَهِيَ أَغْيَاثُ لِدَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمَنْ خَالَفَ فِي تَسْمِيَةِ الْأَفْعَالِ أَسْمَاءَ اللَّهِ - تَعَالَى - خَالَفَ فِي تَسْمِيَتِهَا: صِفَاتِ اللَّهِ.

وَقَسَمَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ أَسْمَاءَ الرَّبِّ - تَعَالَى - ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ كَمَا ذَكَّرْنَا فِي الصِّفَاتِ: فَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ هُوَ هُوَ، وَكُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى وُجُودِهِ كَالْمَوْجُودِ وَالْقَدِيمِ وَنَحْوِهِمَا.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ: كُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى فِعْلِ كَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ وَنَحْوِهِمَا.

(١) هذا النقل عن الإسفرائيني في: الكامل في اختصار الشامل (١/١٢٢ - ب)، والأبكار (٢/٤٩٨) من غير نسبة.

(٢) انظر المسألة في: الإنصاف (ص ٢٧)، والأسنى (ص ١٠، ١٢، ١٧) ووصف بحثها بأنه طويل الذيل قليل النبل، وغاية المرام: (١٤٤)، ووصفها بأن حاصل النزاع فيها مما لا مطمع فيه باليقين، وإنها هو مستند إلى الظن والتخمين، والأبكار (١/٤٧٣، ٤٧٤)، والكامل (١/١٢٢) ب).

وَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا لَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ هُوَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ: كُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى صِفَةٍ قَدِيمَةٍ كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ وَالْحَيِّ وَنَحْوِهِمَا<sup>(١)</sup>.

وَأَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَصِفَاتُهُ وَاحِدَةٌ عِنْدَهُ كَمَا أَوْضَحْنَا.

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ فَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: اللَّهُ عَالِمٌ، فَقَوْلُهُ دَلِيلٌ عَلَى الرَّبِّ الْمَوْصُوفِ بِكَوْنِهِ عَالِمًا، فَلَا اسْمَ كَوْنُهُ عَالِمًا، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: اللَّهُ - تَعَالَى - الْخَالِقُ، وَالْخَالِقُ هُوَ الرَّبُّ، وَهُوَ بِعَيْنِهِ الْاسْمُ، وَالْخَلْقُ لَيْسَ بِاسْمٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ.

وَلَيْسَ يُطْلَقُ هَؤُلَاءِ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ اسْمُ الْعَالِمِ؛ فَيَرْجِعُ مَخْصُولُ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ فَهُوَ الْمُسَمَّى<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى هَذَا: فَالتَّسْمِيَةُ دَلَّتْ عَلَى الدَّاتِ الَّتِي لَهَا هَذِهِ الصِّفَةُ.

وَرَزَعَمَ الْفَرِيقُ الْآخَرُ أَنَّا لَا نُرِيدُ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ إِبْثَاتَ الصِّفَةِ لِلدَّاتِ، وَلَهَا وَضِعَ اللَّفْظُ.

قَالَ الْإِمَامُ - رحمه الله - : « الْمَرْضِيُّ طَرِيقَةُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ؛ فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ تَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ الصِّفَاتِ، فَإِذَا أُطْلِقَتْ وَلَمْ تَقْتَضِ نَفْيًا حُمِلَتْ عَلَى ثُبُوتِ مُحَقِّقٍ، [ ١/٩٧ ] فَإِذَا قُلْنَا: اللَّهُ - تَعَالَى - الْخَالِقُ، كَانَ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْخَلْقِ، وَكَانَ مَعْنَى الْخَالِقِ: مَنْ لَهُ الْخَلْقُ، وَلَا يَرْجِعُ مِنَ الْخَلْقِ صِفَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ إِلَى الدَّاتِ، فَلَا يَدُلُّ الْخَالِقُ إِلَّا عَلَى ثُبُوتِ الْخَلْقِ »<sup>(٤)</sup>.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: اللَّهُ تَعَالَى، قَدْ يُنْبِئُ عَمَّا لَا يُنْبِئُ قَوْلُهُ: اللَّهُ الْخَالِقُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، وَمَنْ رَزَعَمَ أَنَّ جُمْلَةَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تُنْبِئُ عَنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ أَبْعَدَ<sup>(٥)</sup>، وَإِذَا وَضَحَ أَنَّ جَمِيعَهَا لَا يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا، أَوْجَبَ

(١) مجرد المقالات (ص ٣٨)، وأصول الدين (ص ١٢١)، والإرشاد (ص ١٤٣)، والأبكار (٢/ ٤٩٥)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٢٢/ ب).

(٢) انظر: الأبكار (٢/ ٤٩٥)، وبه قال الباقلاني. الإنصاف (ص ٥٧، ٥٨)، والإرشاد (ص ١٤٣، ١٤٤)، والكمال (ل ١٢١/ أ).

(٣) هذا النص من النماذج الواضحة على تأثر أبي القاسم الأنصاري بشيخه الجويني؛ انظر: الكامل (ل ١٢١/ أ).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٤٤).

(٥) في هذا إشارة إلى ابن حزم الظاهري ت (٤٥٦ هـ)؛ الذي ذهب إلى أن الأسماء الحسنی أعلام مرتجلة؛ لا يشتق منها صفات. انظر: الفصل (٢/ ١٢٢، ١٥٩، ١٦١). واعتنى ابن تيمية بمناقشته. الأصفهانية (ص ٧٦، ٧٩، =

ذَلِكَ الْمَصِيرِ إِلَى أَنْ بَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ، وَبَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ، وَبَعْضُهَا إِلَى الْوُجُودِ.

وَأَيْضًا: قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَنْبُتْ لَهُ فِي أَرْزِلِهِ اسْمُ الْخَالِقِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ لَهُ ذَلِكَ فِي لَا يَزَالُ بَعْدَ الْخَالِقِ، فَإِذَا اتَّفَقْنَا عَلَى تَجَرُّدِ الْاسْمِ، وَاسْتِحَالِ التَّجَدُّدِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، وَجَبَ صَرْفُ التَّجَدُّدَاتِ لِلْخَلْقِ، وَلَيْسَ لِلْقَائِلِ الْأَوَّلِ مُتَمَسِّكٌ فِيمَا قَالَهُ إِلَّا اسْتِبْعَادَ النَّاسِ كَوْنِ الْخَلْقِ اسْمًا لِلَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ: الْخِلَافُ فِي هَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: خَالِقُنَا لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَقُولُ: خَالِقٌ لَمْ يَزَلْ.

وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِهِذَا أَنَّ الْأُسْتَاذَ أَبَا مَنْصُورٍ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: «مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْوَصْفَ وَالصِّفَةَ وَاحِدٌ»<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ مَا كَانَ الْمَوْصُوفُ بِهِ مَوْصُوفًا بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ قِيَامُهُ بِالْمَوْصُوفِ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مَوْصُوفًا بِهِ.

وَصَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوَصْفُ مَا قَامَ بِالْوَصِيفِ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ صِفَةً لِلْوَصِيفِ إِذَا قَامَتْ بِهِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ صِفَةً.

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ يَرْجِعَانِ إِلَى الْأَقْوَالِ؛ كَالْتَّسْمِيَةِ وَالْإِسْمِ<sup>(٣)</sup>:

وَمَسَاقُ كَلَامِهِمْ يَجْرُؤُهُمْ إِلَى أَنْ لَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي أَرْزِلِهِ صِفَةُ الْإِلَهِيَّةِ، إِنَّمَا أَثْبَتَهَا لَهُ خَلْقُهُ، وَإِنَّمَا عَظُمَ هَذَا الْإِلْزَامُ عَلَيْهِمْ؛ مِنْ حَيْثُ تَقَوَّا قَوْلًا أَرْزِلِيًّا؛ فَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ اثْبَاتُ صِفَةِ أَرْزِلِيَّةٍ مَضْرُوفَةٍ إِلَى قَوْلٍ أَرْزِلِيٍّ.

وَمِنْ إِطْلَاقِ الْمُقْلَاءِ وَأَرْزَابِ اللِّسَانِ: أَنَّ الْعُلُومَ، وَالْقُدْرَ، وَالْإِرَادَاتِ، وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالشَّجَاعَةَ، وَالْجَبِينَ، وَالْجُودَ، وَالنَّجْدَةَ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ الطُّولُ وَالْقِصَرُ، وَالْعَمَى

=ورسالة في الجواب عن قول إن صفات الرب نسب وإضافات (ص ١٧٠، ١٧١)، المتلقى للذهبي (ص ٨٠)، وابن حزم وموقفه من الإلهيات (ص ١٩٠).

(١) موضع كلمة، تشبه كلمة: الأمولي، ويبدو أنه نسب الأستاذ أبي نصر بن أبي أيوب، ولم أقف عليها في مظانها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١/٢٢).

(٣) انظر مذهب المعتزلة في الصفة والوصف في: مقالات الإسلاميين (١/٢٧٣)، والمقصد الأسنى (ص ١٢)، وأبكار الأفكار (١/٤٧٣، ٤٧٤)، وغاية المرام (ص ١٤٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/٢٢ ب).

وَالْحَوْرُ وَالْدَّعَجُ وَالْكَحْلُ، وَالْقُدْرَةُ وَالْعَجْزُ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَدَعَوْهُمْ أَنْ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلِ خُرُوجٌ عَنْ قَوْلِ الْأَيْمَةِ.

وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ: عَلَى أَنَّ الْجُودَ وَالْكَرَمَ، وَالْفَضْلَ وَالْإِحْسَانَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَجْمَعُوا أَيْضًا: عَلَى أَنَّ مَنْ تَثَبَّتْ لَهُ الصِّفَاتُ، فَلَا يُزِيلُهَا صِفَتُهُ بِسُكُوتِ الْوَاصِفِينَ، بَلْ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهَا، نَطَقَ النَّاطِقُونَ أَوْ سَكَتُوا.

فَإِنْ قَالُوا: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ بِمَنَابَةِ الْوُزْنِ وَالزَّنَةِ، وَالْوَعْدُ وَالْعِدَّةُ؛ وَيُقَالُ: وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وَعِدَةً، وَوَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا وَزِنَةً.

وَهَذَا مِمَّا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَحِلَّ أَسْمَاءَ خَارِجَةً عَنْ قِيَاسِ الْمَصَادِرِ الْمُتَنَاقِصَةِ مَحَلِّ الْمَصْدَرِ؛ فَمِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ: أُعْطِيَ عَطَاءً وَأُعْطِيَ إِعْطَاءً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] وَالْمَصْدَرُ الْمُتَنَاقِسُ: إِنْبَاتًا.

و﴿وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]؛ فَلَا دَلِيلَ إِذَنْ فِي إِخْلَالِ الشَّيْءِ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ الْمُتَنَاقِسِ.

عَلَى أَنَّا لَا نُنْكِرُ إِطْلَاقَ الصِّفَةِ عَلَى مَعْنَى الْوَصْفِ تَوْشُّعًا.

وَعِنْدَ الْأُسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورٍ<sup>(١)</sup> [٩٧/ب] لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً؛ كَمَا قَالَ فِي التَّسْمِيَةِ وَالْإِسْمِ<sup>(٢)</sup>.

### ( أ ) فَضْلُ: [ الصِّفَةُ هَلْ تُوصَفُ؟ ]<sup>(٣)</sup>

قِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: « الصِّفَةُ لَا تُوصَفُ »:

فَلَمْ يَرِدْ بِهَذَا أَنَّ الصِّفَاتِ لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ مَوْجُودَةٌ أَشْيَاءٌ وَذَاتٌ<sup>(٤)</sup>، فَلَا نَظْنَ بِهِ مَعَ عُلُوِّ قَدْرِهِ أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ الْأَعْرَاضِ بِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ حَادِثَةٌ، وَإِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ،

(١) موضع كلمة، تشبه كلمة: الأموي، ويبدو أنه نسب الأستاذ أبي نصر بن أبي أيوب، ولم أقف عليها في مظانها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٣) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٤) في الأصل: « وَذَاتًا » بالنصب ولا وجه له ها هنا.

وَذَلِكَ أَنَّ عِنْدَهُ: الْقَدِيمُ قَدِيمٌ بِقَدَمٍ<sup>(١)</sup>، وَالْبَاقِي بَاقٍ بِبَقَاءٍ<sup>(٢)</sup> يَقُومُ بِهِ<sup>(٣)</sup>، فَاِمْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِأَنَّهَا قَدِيمَةٌ أَوْ بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بِقِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى، فَقَالَ: إِنَّهَا أَزَلِيَّةٌ دَائِمَةُ الوجودِ مُسْتَحِيلَةٌ الْعَدَمِ.

فَيَرْجِعُ مَحْضُولُ مَذْهَبِهِ إِلَى أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ لَوْ أُضِيفَتْ إِلَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ لَمْ يَقْتَضِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى ذَاتِهِ، كَالْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ؛ فَيَجُوزُ وَصْفُ الصِّفَاتِ بِهَا، وَكُلُّ صِفَةٍ لَوْ أُضِيفَتْ إِلَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ لَأَقْتَضَتْ قِيَامَ صِفَتِهِ بِهِ، فَلَا تُوصَفُ الصِّفَاتُ بِهَا؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ الصِّفَةُ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوُصْفُ مَا قَامَ بِالْوَاصِفِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مُوَافَقَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ فِيَمَا قَالَهُ، إِلَّا فِي الْبَاقِي وَالْقَدِيمِ؛ فَإِنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامُهُ بِالْبَاقِي<sup>(٤)</sup> ».

### ( ب ) فَضْلُ: [ أَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تُوجَدُ قِيَاسًا وَاعْتِبَارًا

مِنْ جِهَةِ أدِلَّةِ الْعُقُولِ ]<sup>(٥)</sup>

قَالَ أَصْحَابُنَا: أَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تُوجَدُ قِيَاسًا وَاعْتِبَارًا مِنْ جِهَةِ أدِلَّةِ الْعُقُولِ، وَلَا يُطْلَقُ فِيهِ التَّسْمِيَّاتُ وَالْعِبَارَاتُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ.

وَقَدْ رَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، وَتَحَبَّطُوا فِيهَا، وَنَحْنُ نَذْكُرُ بِعَوْنِ اللَّهِ - تَعَالَى - مَا هُوَ الْمَقْصِدُ فَنَقُولُ:

مَأْخُذُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيفُ، وَالْمَعْنَى بِالتَّوْقِيفِ وُرُودُ الْإِذْنِ؛ فَكُلُّ مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِطْلَاقِهِ أَطْلَقْنَاهُ، وَمَا مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ مَنَعْنَاهُ، وَمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ إِذْنٌ وَلَا مَنَعٌ مِنْهُ، لَمْ نَقْضِ فِيهِ بِجَوَازٍ وَلَا مَنَعٍ، وَلَا تَحْلِيلٍ وَلَا تَحْرِيمٍ؛ إِذْ هُمَا حُكْمَانِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقَضَاءِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِالشَّرْعِ، وَسَبِيلُ هَذِهِ الْحَادِثَةِ كَسَبِيلِ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (ص ٢٢٦).

(٢) انظر: الأشعري: المقالات (ص ٢٢٥).

(٣) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) انظر: أصول الدين (ص ١١٥، ١١٦)، والإرشاد (ص ١٤٣)، شرح الإرشاد (ل ١٠٦)، والأسنى

(ص ١٧٦)، والأبكار (٢/٥٠١، ٥٠٢)، والكامل (ل ١٢٣/ب)، وشرح المقاصد (٤/٣٤٣)، وشرح

المواقف (٨/٢٣٢، ٢٤٠)، وإيثار الحق (ص ٣٠٨).

قَالَ الْإِمَامُ: «ثُمَّ لَا يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الْإِطْلَاقِ وَرُودُ مَا يُقْطَعُ بِهِ فِي الشَّرْعِ، وَلَكِنْ مَا يَقْتَضِي الْعَمَلُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَإِنْ لَمْ يُوجِبِ الْعِلْمُ فَهُوَ كَافٍ، غَيْرَ أَنَّ الْأَقْسَةَ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ الْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِهَا فِي تَسْمِيَّتِهِ - تَعَالَى - وَوَصْفُهُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ غَلَّا<sup>(٢)</sup> بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِشَرْطِ كَوْنِ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ مُقْطُوعًا بِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا وَرَدَ عَلَى شَرْطِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، وَصَحَّحُوهُ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَةِ مُخَيَّلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ فَيَجُوزُ إِطْلَاقُهَا؛ إِذْ إِطْلَاقُهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي نَقَلَهُ الْأَحَادُ يَقْضِي إِلَى إِبْجَابِ الْعَمَلِ، وَعَنِ الْإِمَامِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْأُسْتَاذَ أَبَا إِسْحَاقَ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْهُ تَفْصِيلًا فِي ذَلِكَ فِي مَدَارِكِ الْعُلُومِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ الْإِمَامُ: «وَلَوْ نَقَلْتُ لَفْظَةً مُخْتَلِفَةً مُشْكِلَةً عَنِ الصَّحَابِيِّ فَذَلِكَ يَتَرْتَّبُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ الْمُجْتَهِدِ هَلْ يُخْتَجُّ بِهِ أَمْ لَا؟ وَفِيهِ اخْتِلَافٌ مَشْهُورٌ. فَأَمَّا قَوْلُ التَّابِعِيِّ<sup>(٤)</sup> فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ بِلَا خِلَافٍ»<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «كُلُّ مَا لَمْ يَرَدْ فِيهِ إِذْنٌ وَلَا مَنَعٌ فَإِطْلَاقُهُ مَمْنُوعٌ تَغْلِيلًا لِلْمَنَعِ». وَهَذَا فِي ظَاهِرِهِ يُؤْهِمُ إِثْبَاتَ الْمَنَعِ مِنْ غَيْرِ وَرُودِ الشَّرْعِ فِيهِ، وَالتَّوْقِيفُ يُرَاعَى فِي الْمَنَعِ كَمَا يُرَاعَى فِي الْإِذْنِ.

فَإِنْ قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ نَصَرْنَا [١/٩٨] هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي النَّقْصِ الْكَبِيرِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا الْآنَ خِلَافُهَا، فَالطَّرِيقَةُ الْمَرْضِيَّةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّا وَجَدْنَا أَسَامِيَّ تَصَحَّحَ مَعَانِيهَا فِي أَحْكَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - ثُمَّ امْتَنَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ إِطْلَاقِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ الْفَقِيهِ وَالْعَاقِلِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ الرَّبِّ - تَعَالَى - وَإِنْ كَانَ الْفَقْهُ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ فِي مُوجِبِ اللَّغَةِ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُمْ مُمْتَنِعِينَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٤٣)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٠٦).

(٢) في الأصل: غلى بالأنف المقصورة، والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر ما سبق عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في (ل ٣/أ).

(٤) في الأصل: الشافعي، والصواب ما أثبتناه تبعاً للشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/ب).

(٥) هذا نص كلام الجويني من الجزء المفقود من الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢١/أ).

وَرَأَيْنَاهُمْ أَطْلَقُوا عِبَارَاتٍ مُشْكِلَةً الظَّاهِرِ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ، مُتَعَرِّضَةً لِلتَّأْوِيلِ؛ كَالْإِنْتِلَاءِ،  
وَالْمَكْرِ، وَالْخِدَاعِ، وَالْكَيْدِ، وَالتَّعْطُفِ، وَالْوَكِيلِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَنَحْوَهَا مِمَّا يُشْكِلُ،  
فَتَبَتَ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَنْتَعُوا فِيمَا أَطْلَقُوا مَا يَصِحُّ فِي الْعُقُولِ، وَإِنَّمَا اتَّبَعُوا  
الشَّرْعَ؛ فَوَجِبَ الْقَضَاءُ بِأَنَّ مَا لَمْ يَرَدْ إِذْنٌ وَشَرْعٌ، وَجِبَ الْكَفُّ عَنْهُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَلَيْسَ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَنَعِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الصَّحِيحَةِ الْمَعَانِي مَا يَتَضَمَّنُ  
إِجْمَاعًا عَلَى مَا عَدَاهُ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْقَلُ عَنْ مَوْضِعِهِ وَمَوْقِعِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ادْعَاءِ الْإِجْمَاعِ  
فِي مَسْأَلَةٍ لِإِقْبَاعِهَا فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ قَصَدَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَقْيِسُوا مَا لَمْ يَتَّبَتْ فِيهِ إِجْمَاعٌ عَلَى  
الْمَنَعِ عَلَى مَا تَبَتْ فِيهِ الْإِجْمَاعُ، كَانُوا مُبْعِدِينَ؛ فَإِنَّا كَمَا نَمْنَعُ طَرْدَ الْقِيَاسِ فِي تَجْوِيزِ الْإِطْلَاقِ،  
فَكَذَلِكَ نَمْنَعُ طَرْدَهُ فِي اثْبَاتِ الْمَنَعِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْجَوَازِ.

قُلْنَا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَنَعِ؟!

نُمَّ اعْلَمْ أَنَّا لَا نُرِيدُ بِالْوَقْفِ إِبْجَابَ الْكَفِّ عَنْ إِطْلَاقِهِ، بَلْ نَعْنِي بِهِ أَنَّا لَا نَقْضِي بِمَنَعٍ  
وَلَا إِذْنٍ، فَلَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ مُطْلَقًا، لَمْ نُؤْثِمْهُ؛ كَمَا نُؤْثِمُ مُقَدِّمًا عَلَى أَمْرِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ كُلَّ اسْمٍ تَبَتْ مَعْنَاهُ لِلَّهِ  
تَعَالَى، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ إِطْلَاقِهِ فِي نَعْيِهِ - تَعَالَى - نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ جَارٍ إِطْلَاقُهُ؛ إِذْ  
لَا مَانِعَ فِي الشَّرْعِ مِنْهُ؟!

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ عَدَمَ الْمَنَعِ لَا يَكْفِي؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ، فَإِذَا وَرَدَ الْإِذْنُ بِإِطْلَاقِ تَسْمِيَةٍ  
تَبَعْنَا فِيهِ الْإِذْنَ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لِمَعْنَاهَا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مِنْ أَسَامِيهِ مَا يَجِبُ لَهُ؛ لِصِفَاتٍ تَقُومُ بِهِ عِنْدَكُمْ،  
وَلِنَفْسِهِ عِنْدَنَا، وَمِنْهَا مَا يَجِبُ لَهُ لِأَفْعَالِهِ.

قُلْنَا: حُصُولُ الْإِجْمَاعِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَسَامِيِّ لَهُ، فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ  
عَلَيْنَا أَوْ يَجُوزُ لَنَا أَخْذُهَا مِنْ مَعَانٍ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَرَدْ سَمْعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا  
تَسْمِيَتُهُ عَالِمًا لِأَجْلِ عِلْمِهِ، وَلَا فَاعِلًا لِأَجْلِ فِعْلِهِ، وَلَوْ تَبَتْ تَوْقِيفٌ عَلَى ذَلِكَ، لَكَانَ هَذَا  
الْقَدْرُ عَلَى هَذَا التَّعْيِينِ وَالتَّفْصِيلِ مُسْتَفَادًا مِنَ التَّوْقِيفِ، لَا نَزِيدُ عَلَى قَدْرِ التَّوْقِيفِ فِيهِ؛



لَأَنَّ تَسْمِيَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادَاتِ، لَا وَيَجُوزُ فِيهِ التَّبَدُّلُ مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ، وَمَا كَانَ هَذَا وَصْفُهُ لَمْ يَجْزِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ وَتَعَبُّدٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَا دَخَلَ فِي عُمُومِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - كَقَوْلِهِ: ﴿وَخَلَقَ﴾<sup>(١)</sup> كُلُّ شَيْءٍ وَهُوَ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿[الأنعام: ١٠١]﴾، لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ فِي مُسَمِّيَاتٍ مَخْصُوصَةٍ؛ حَيْثُمَا لَمْ يَرِدِ الْإِذْنُ؛ لَا يُقَالُ: يَا خَالِقَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، وَالْمَرَدَةِ وَالشَّيَاطِينِ، وَيَا خَالِقَ الْكَفَرَةِ، وَيَا خَالِقَ الشَّهَوَاتِ لِلزَّنَا وَطُغْيَانِ الْغَاوِينَ، وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ ~~الكل~~: «الْقَدَرُ خَيْرُهُ» [٩٨/ب] وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: يُمْنَعُ مِنْ إِطْلَاقِهِ الْإِجْمَاعُ.

قُلْنَا: وَلِعَدَمِ الْإِذْنِ أَجْمَعُوا.

فَإِنْ قِيلَ: بَلْ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ الْقَبِيحِ.

قُلْنَا: وَلَوْ وَرَدَ الْإِذْنُ فِيهِ لِمَا قَبِحَ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ يَرُدُّ اسْمَانِ وَأَكْثَرُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَمُنْعٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُمْنَعِ مِنَ الثَّانِي؛ كَالسَّخِيِّ وَالْحَوَادِ، وَالْعَاقِلِ وَالْعَالِمِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الْحَكِيمِ؛ كَمَا مُنِعَ مِنَ الْعَاقِلِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقٌّ مِنْ حَكَمَةِ اللَّجَامِ؛ وَكَمَا أَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْمَنْعُ، وَيُمْنَعُ مِنَ الرَّجِيمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِقَّةِ الْقَلْبِ، وَلَوْ جَبَّ إِطْلَاقُ الرَّحْمَنِ فِي غَيْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِطْلَاقِ وَالْمَنْعِ الْإِذْنُ وَفَقْدُ الْإِذْنِ.

قُلْتُ: وَالْعَجَبُ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ حَيْثُ أَطْلَقُوا اسْمَ الْقَدِيمِ؛ اعْتِبَارًا بِمَا وَرَدَ بِهِ مِنْ اسْمِهِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يُطْلَقُوا الْعَاقِلَ اعْتِبَارًا بِالْحَكِيمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْأَسْمَيْنِ مِنَ الْمَنْعِ، وَكَذَلِكَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ اعْتِبَارًا بِالْغَنِيِّ.

(١) في الأصل: «خالق كل شيء»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرج نحوه الطبراني: المعجم الأوسط: (ح ٢٧٠٨)، والبيهقي: الاعتقاد: (ح ٢٠٣)، وابن بشران: الأمالي: (ح ٧٨٥)، وأبو نعيم موقوفًا: حلية الأولياء (٣/ ٣١٢) من حديث ابن جريج قال: رأيت عطاء يطوف بالبيت فقال، الحديث.

(٣) بناءً على مذهبهم في التحسين والتقييح؛ وهم يرون أن التحسين والتقييح لا مدرك له بالعقل بل مدركه السمع؛ انظر: اللمع (ص ١١٧)، والإيضاح (ص ٤٦)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان (١/ ٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠)، والأربعين (١/ ٣٤٦)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، والأبكار (٢/ ١١٧)، (١٤٤)، والكامل (٢٣٣/ب)، وشرح المواقف (٨/ ٢٠١)، ونشر الطوالع (ص ٢٧٨).

وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنَّا مَنَعْنَا مِنَ الدُّعَاءِ لِلرُّسُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - بَغَيْرَ مَا وَرَدَ بِهِ الْإِذْنُ، وَقَدْ وَرَدَ الْإِذْنُ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ، وَلَمْ يَرِدْ الْإِذْنُ بِالرَّحْمَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ فَيَقَالُ: صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَا يُقَالُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عَلَى الْإِنْفِرَادِ دُونَ أَنْ يَنْصَمَّ إِلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالتَّسْلِيمُ<sup>(١)</sup>، فَكَيْفَ نُجَوِّزُ وَضَعَ الْأَسْمَاءِ لِزَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنَّ مُخَالَفَتَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَرْضَى مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يُسَمِّيَهُ بِمَا يَهُوَاهُ، أَوْ يَضَعَ لَهُ اسْمًا مِنَ الْمَمَادِحِ الَّتِي<sup>(٢)</sup> يَصِحُّ مَعْنَاهَا فِيهِ دُونَ إِذْنِهِ وَرِضَاهُ، ثُمَّ يُجَوِّزُ مِنْ جَاهِلٍ بِحَقَائِقِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ أَنْ يَضَعَ لَهُ اسْمًا مِنْ عِنْدِهِ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ مِنَ اللَّهِ فِيهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قُلْتُمْ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَلَيْسَ فِيهِ إِذْنٌ وَالْعَجَبُ مِنْ الْكِرَامِيَّةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ خَلْقَ شَيْءٍ، يَقُولُ لَهُ: كُنْ، ثُمَّ لَا يُسَمُّونَهُ قَائِلًا بِقَوْلِهِ، وَكَذَلِكَ السَّمِيعُ وَالْبَصِيرُ<sup>(٣)</sup>.

قُلْنَا: قَدْ وَرَدَ التَّوْقِيفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣].

وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا قَدِيمَ الْإِحْسَانِ»<sup>(٤)</sup>، وَالْإِحْسَانُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، ثُمَّ الْإِجْمَاعُ أَقْوَى حُجَّةٍ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْمَرٌ يُخَالِفُ فِيهِ.

قُلْنَا: هُوَ مَخْجُوجٌ بِالْإِجْمَاعِ السَّابِقِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ مُخَالَفَةَ الْإِجْمَاعِ، غَيْرَ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْعَتِيقِ، وَقَدْ قَالَ: إِنَّهُ أَرْزَلِيٍّ وَاجِبُ الْوُجُودِ أَرْلًا وَأَبَدًا، وَالْمُتَكَلِّمُونَ أَطْلَقُوا أَيْضًا الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ كَالْقَدِيمِ، وَقَدْ تَوَقَّفَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ السَّلَفِ فِي إِطْلَاقِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ يَحْسُنُ مِنْ أَهْلِ الْأَلْسِنِ الْمُخْتَلَفَةِ؛ مِنَ الْعَجَمِ أَنْ يُسَمُّوا اللَّهَ تَعَالَى بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلَفَةٍ عَلَى مَا يَعْتَقِدُونَهُ تَعْظِيمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَوْقِيفٌ.

(١) قوله: «والتسليم» هامش الأصل.

(٢) في الأصل: «الذي» والتصحيح بمقتضى السياق.

(٣) قوله: «والعجب من الكرامية... إلخ» هامش الأصل.

(٤) لم أقف عليه في مصادر الحديث والأثر على كثرة ما نقبت عنه فيها.

قُلْنَا: فِيهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ وَرِضَا صَاحِبِ الشَّرْعِ، وَهَذَا مِنْ أَقْوَى أَنْوَاعِ التَّوْقِيفِ.  
قُلْنَا: فَهَذَا مِنْ أَقْوَى شُبْهِهِ الْخُصُومِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

قُلْنَا: الْآبَاءُ لَا يُذَكَّرُونَ بِمَا لَمْ يَأْذَنُوا فِيهِ، وَبِمَا لَمْ يُعْلَمْ رِضَاهُمْ بِهِ.

فَقَدْ تَحَصَّلْنَا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَذَاهِبٍ مِنْهَا:

مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ يَصِحُّ مَعْنَاهُ فِي وَضْفِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - وَلَمْ يَرِدْ مِنْهُ مَنَعٌ فَيَصِحُّ إِطْلَاقُهُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْجَوَازُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ قَالُوا: إِنَّ الْأِسْمَ وَإِنْ ثَبَتَ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ إِذْنٌ نَمْنَعُ إِطْلَاقَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَنَعُ.

الثَّالِثُ: مَا ارْتَضَيْنَاهُ أَنَّ التَّوْقِيفَ مُرْعِيٌّ فِي الْإِذْنِ وَالْمَنَعِ؛ كَمَا قَدَّمَاهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: [١/٩٩] كُلُّ لَفْظٍ مُحْيِلٍ مُوْهِمٍ مُفْضٍ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَا يَتَقَدَّسُ الرَّبُّ - تَعَالَى - سَعْنَهُ فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ، إِلَّا بِثَبَتِ شَرْعِيٍّ، وَكُلُّ مَا صَحَّ مَعْنَاهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ، فَإِنْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْمَنَعِ مِنْهُ مَنَعْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِيهِ بِإِذْنٍ وَلَا مَنَعٍ، تَوَقَّفْنَا فِيهِ، وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِهَا فَهِيَ مَشْهُورَةٌ لَا حَاجَةَ إِلَى تَمْيِيزِهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» أَيُّ: عَلِمَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ جَمَعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى الْأَفْعَالِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ، وَهَذَا الْمُخْتَصَرُّ لَا يَحْتَمِلُ الْبَسْطَ فِي مَعَانِي جَمِيعِهَا.

فَلَوْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى اسْمِ اللَّهِ؟

قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ بِمِثَابَةِ اسْمِ الْعَلَمِ لِلْبَّارِي، وَلَا اسْتِفَاقَ لَهُ.  
وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ.

(١) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ١١٦).

(٢) كذا بالأصل، ولعله من اختصارات النسخ؛ وقد كره العلماء - لاسيما علماء الحديث والأثر - اختصار الصلاة على النبي ﷺ بهذه الصيغة وغيرها من صيغ الاختصار.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِقَاقِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ التَّائِلِ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ بِاللَّهِ، مَعْنَاهُ: الْمَقْصُودُ بِالْعِبَادَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنَ الْوَلَةِ، وَهُوَ الْحَيْرَةُ؛ فَإِنَّ الْعُقُولَ وَلِهَتْ فِي كُنْهِ عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَلِهَتْ إِلَيْهِ؛ أَيْ: فَرَعَتْ إِلَيْهِ، فَسَمِيَ إِلَهًا؛ لِأَنَّهُ مَأْلُوءٌ إِلَيْهِ، فَيُؤَلُّهُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ، وَيُفَرِّغُ إِلَيْهِ فِي النَّوَائِبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ: اللَّهُ مَنْ لَهُ الْإِلَهِيَّةُ، وَالْإِلَهِيَّةُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تُسَمِّي بِهَذَا الْأِسْمِ مَنْ تَعْتَقِدُ فِيهِ مَزِيَّةً وَاخْتِصَاصًا عَنْ غَيْرِهِ بِتِلْكَ الْمَزِيَّةِ، فَتُعْظِمُهُ بِهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ، فَالِإِلَهُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُعْظَمُ، وَلَكِنَّهُمْ أَخْطَأُوا فِي التَّعْيِينِ؛ فَقَالُوا فِي الصَّنَمِ: إِلَهٌ بَنِي فُلَانٍ، فَاسْتَفَدْنَا مِنْهُمْ مَعْنَى اللَّفْظِ، وَاسْتَعْمَلْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ، فَالْصِّفَةُ الَّتِي يَخْتَصُّ الْبَارِي تَعَالَى بِهَا عَنْ غَيْرِهِ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْخَلْقِ، فَذَلِكَ أَحْصَى أَشْمَاءَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَنُصُوصُ التَّنْزِيلِ وَرَدَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وَكَذَلِكَ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ<sup>(١)</sup> مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأحقاف: ٤]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى. ثُمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ تَتَضَمَّنُ عِلْمًا وَإِرَادَةً وَحَيَاةً؛ وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «الْإِلَهِيَّةُ: اسْتِحْقَاقُ أَوْصَافِ الْجَلَالِ، وَمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ وَالْإِرَادَةُ النَّافِذَةُ فِي الْمَرَادَاتِ».

### ( ج ) فَضْلُ: [ الْيَدَانِ وَالْوَجْهَ صِفَاتُ ثَابِتَةٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى ]<sup>(٢)</sup>

ذَهَبَ أَثِمَّتْنَا إِلَى أَنَّ الْيَدَيْنِ وَالْوَجْهَ صِفَاتُ ثَابِتَةٌ لِلرَّبِّ - تَعَالَى - وَالسَّبِيلُ إِلَى إِبْنَاتِهَا السَّمْعُ دُونَ قُصِيَّةِ الْعَقْلِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَرَأَيْتُمْ» وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) انظر مبحث الصفات الخبرية في: المقالات (٢٧١/١)، والتمهيد (ص ٢٦٤، ٢٦٦)، وأصول الدين (ص ١٠٩، ١١٢)، والإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد (ل ١١٧، ١٢١)، والمثل والنحل (٩٢/١)، وأساس التقديس (ص ١٥١، ١٥٩)، والأبكار (٤٥١/١، ٤٧٢)، وغاية المرام (ص ١٣٦، ١٤٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥/ب)، وشرح المقاصد (١٧٤، ١٧٥)، وشرح المواقف (١٢٤، ١٢٩)، والرازي وآراؤه (ص ٢١٧، ٢٢٤)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٣٥، ٣٤٠).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي يَصْحُ عِنْدِي حَمْلُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَحَمْلُ الْعَيْنَيْنِ عَلَى الْبَصَرِ، وَحَمْلُ الْوَجْهِ عَلَى الْوُجُودِ »<sup>(١)</sup>.

وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَنَحْوُهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ.

وَمَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي الْهَدَايَةِ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّنِيَّةَ فِي الْيَدَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ<sup>(٤)</sup>. وَنَحْوُهُ قَالَ الْقَلَانِيسِيُّ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: أَمَّا الْعَيْنُ فَعِبَارَةٌ عَنِ الْبَصَرِ، وَكَانَ فِي الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

وَأَمَّا الْيَدُ وَالْوَجْهُ: فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهَا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ كَانَ فِي [ ٩٩ / ب ] الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَتَيْنِ يَقَعُ بِإِحْدَاهُمَا الْإِصْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ، وَالْإِجْتِبَاءُ بِالتَّقْرِيبِ فِي التَّكْلِيمِ وَالْإِفْهَامِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بِبَيَانِهَا؛ فَسَمِيَ الصِّفَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْإِصْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ يَدًا، وَالصِّفَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّقْرِيبُ فِي التَّكْلِيمِ وَجْهًا.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٥٥)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١١٧).

(٢) انظر: الأشعري: مقالات (١ / ٣٤٥، ٣٥٠)، والإبانة (ص ٢٢). ومذهب أبي الحسن في صفتي الوجه واليدين في: الإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد (ل ١١٧)، والأبكار (١ / ٤٥١، ٤٧٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥ / ب)، وشرح المقاصد (٤ / ١٧٤، ١٧٥)، وشرح المواقف (٨ / ١٢٥).

(٣) حكى الجويني في الشامل نصاً هاماً عن الباقلاني من كتابه الهداية أرى أن أذكره هنا لأهميته؛ لا سيما مع فقد كتاب الهداية لأبي الطيب، وكذا فقد الجزء المتعلق بهذا البحث من الشامل؛ قال « ذهب شيخنا إلى أن اليدين صفتان زائدتان على الذات، سمعيتان موجودتان، وارتضاء القاضي في الهداية؛ فقال: صرحت الآية بإثبات يدين متعلقتين بخلق آدم تعظيماً له وتشريفاً، ولا يجوز حمل اليدين على النعمة؛ لأن نعمة آدم لا تنحصر في نوعين ولا في ضربين، ولأن الخلق لا يتعلق بالنعمة، ولا أثر لتوجيههم بأنه خصه بأنعمه الظاهرة والباطنة، أو العاجلة والآجلة، أو بنعمة النفع والدفع، أو بإسجاد الملائكة وتعليم الأسماء؛ لأن ذلك كله كان مجتمعاً؛ فلا وجه للتخصيص. قال: ولا يحمل أيضاً على القدرة؛ لأن غيره مخلوق بالقدرة؛ فلا اختصاص، ولأن القدرة أيضاً واحدة واللفظ مثني » اهـ: انظر: الكامل (ل ١٢٥ / ب).

(٤) انظر: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٧٩، ٨٠).

(٥) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه، والبغدادي: أصول الدين (ص ١١١).

(٦) انظر: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٧٩، ٨٠).

وَقَالُوا: لَمَّا صَحَّ فِي الْعَقْلِ التَّفْضِيلُ فِي الْخَلْقِ، وَالْإِكْرَامُ وَالتَّقْرِيبُ بِالْإِقْبَالِ، وَجَبَ  
إِثْبَاتُ صِفَةِ لِلَّهِ - تَعَالَى - يَصِحُّ بِهَا مَا قُلْنَا مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ وَلَا مُحَادَاةٍ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بِتَسْمِيَةِ  
إِحْدَيْهِمَا: يَدًا، وَالْأُخْرَى: وَجْهًا.

قَالَ: « وَمَنْ سَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ قَالَ: لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ جَوَازُ وَرُودِ السَّمْعِ بِأَكْثَرِ مِنْهُ،  
وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْأَخْبَارِ، فَطَرِيقُهُ الْأَحَادُ الَّتِي لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ، وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهَا إِثْبَاتُ  
صِفَةٍ لِلْقَدِيمِ، وَإِنْ ثَبَتَ مِنْهَا شَيْءٌ بِطَرِيقٍ تُوجِبُ الْعِلْمَ، كَانَ مُتَأَوَّلًا عَلَى الْعَقْلِ »<sup>(١)</sup>.  
وَقَالَ آخَرُونَ: طَرِيقُ إِثْبَاتِهَا السَّمْعُ الْمَحْضُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْعُقُولِ فِيهِ تَأْيِيدٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَوْ جَازَ وَرُودُ السَّمْعِ بِإِثْبَاتِ صِفَاتٍ، وَلَا يَدُلُّ الْعَقْلُ عَلَيْهَا، لَمْ نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ  
لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٌ لَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ بِهَا، وَلَا صَارَتْ مَعْلُومَةً لَنَا، وَوَجَبَ عَلَى الْقَائِلِ بِذَلِكَ جَوَازُ  
وَرُودِ السَّمْعِ بِصِفَاتِ الْإِنْسَانِ أَجْمَعَ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنْهَا شَبِيهَةً بِصِفَتِهِ.

كَانَ جَوَابُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْمُؤْمِنِينَ بِصِفَاتِهِ، وَحَكَّمَ لَهُمْ بِالْإِيمَانِ  
بِكَمَالِهِ عِنْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ أُخْرَى لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهَا مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا  
فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: « وَالتَّعْوِيلُ عَلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْكَشْفَ عَنِ الْمَعْنَى » هَذَا مَا ذَكَرَهُ  
الْأُسْتَاذُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فَمَنْ أَثْبَتَ هَذِهِ الصِّفَةَ السَّمْعِيَّةَ زَائِدَةً عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ دَلَالَاتُ الْعُقُولِ -  
اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ »<sup>(٢)</sup> [ص: ٧٥].

قَالَ<sup>(٣)</sup>: « وَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَلَا عَلَى الْمَلِكِ؛ فَإِنَّ فِي الْحَمْلِ عَلَى ذَلِكَ  
إِبْطَالَ فَائِدَةِ التَّخْصِصِ؛ إِذْ جُمِلَتْ الْمَخْلُوقَاتُ مَخْلُوقَةً بِالْقُدْرَةِ ».

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَإِنَّ الْعُقُولَ قَضَتْ بِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ؛ فَلَا وَجْهَ  
لِاعْتِقَادِ وَقُوعِ خَلْقِ آدَمَ ~~الطَّلَاةِ~~ بِغَيْرِ الْقُدْرَةِ ».

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٩، ٨٠)، والفتاوى الكبرى (٦/ ٦٠٤، ٦٠٥)، وقد نقل هذا النص بتمامه  
عن الأنصاري.

(٢) انظر: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ ب).

(٣) أي القاضي أبو الطيب الباقلاني في كتاب الهداية، وانظر ما في الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ ب).

قَالَ الْقَاضِي: «الآية: تَدُلُّ عَلَى إِبْثَاتِ يَدَيْنِ صِفَتَيْنِ، وَالْقُدْرَةُ وَاحِدَةٌ لَا تَتَعَدَّدُ».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الثَّنِيَّةَ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ، لَا إِلَى الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، عَلَى أَنَّهُ كَمَا يُعَبَّرُ بِالْيَدِ عَنِ الْإِقْتِدَارِ، فَكَذَلِكَ يُعَبَّرُ بِالْيَدَيْنِ عَنِ الْإِقْتِدَارِ؛ فَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ: مَا لِي بِهَذَا الْأَمْرِ يَدَانِ، يَعْنُونَ: مَا لِي بِهِ قُدْرَةٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]»<sup>(١)</sup>، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَالْقَاضِي: الْمُرَادُ بِالْيَدَيْنِ هَاهُنَا، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا عَمِلْتَ أَيِّدِينَ أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] الْقُدْرَةُ».

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ وَالْقَاضِي - مِنْ إِبْثَاتِ صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ - لَيْسَ بِمُوصِلٍ إِلَى الْقَطْعِ، وَنَحْنُ - وَإِنْ لَمْ تُنْكَرْ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ ثُبُوتُ صِفَةِ عَقْلِيَّةٍ سَمْعِيَّةٍ لَا يَدُلُّ مُقْتَضَى الْعَقْلِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا سَمْعًا - فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ السَّمْعُ مَقْطُوعًا بِهِ، مُوجِبًا لِلْعِلْمِ، وَمَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنَ الظَّوَاهِرِ الْمُحْتَمَلَةِ الَّتِي لَا تُرْجَبُ الْعِلْمُ، وَلَيْسَ فِي الْيَدَيْنِ - عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ - نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا إِجْمَاعًا، وَلَا قَضِيَّةً عَقْلِيَّةً؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ [١/١٠٠] ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْنَا.

وَالظَّاهِرُ مِنْ لَفْظِ الْيَدَيْنِ: حَمْلُهُمَا عَلَى جَارِحَتَيْنِ، فَإِنْ اسْتَحَالَ حَمْلُهُمَا عَلَى ذَلِكَ، وَامْتَنَعَ حَمْلُهُمَا عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْمِلْكِ، وَالتَّعَمَّةِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُمَا مَحْمُولَةٌ عَلَى صِفَتَيْنِ قَدِيمَتَيْنِ تَحْكَمُ مُحْضٌ.

وَقَوْلُهُمْ: فِي حَمْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ إِبْطَالُ التَّخْصِيصِ:

فَلِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِزَالَةُ الظَّاهِرِ مِمَّا اشْتَرَكْنَا فِيهِ؛ فَإِنَّ أَبَا الْحَسَنِ، وَالْقَاضِي، وَكُلَّ مُحَقِّقٍ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ وَالْإِخْتِرَاعَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ.

فَقَوْلُ الْقَاضِي: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِدَنًى﴾ [ص: ٧٥]، وَلَا يَقَعُ الْخَلْقُ عِنْدَكَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِكُلِّ مَقْدُورٍ، وَخَلَقَ آدَمَ مَقْدُورٌ كَخَلْقِ غَيْرِهِ، فَمَا مَعْنَى تَخْصِيصِ آدَمَ ~~الطَّاهِرِ~~ بِالْخَلْقِ بغيرِ الْقُدْرَةِ؟! وَلَا جَوَابَ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِزَالَةِ الظَّاهِرِ: إِجْمَاعُ الْمُحْصِلِينَ عَلَى أَنَّ الْمَخْلُوقَ بِالْيَدِ لَا تُثْبِتُ لَهُ صِفَةً يَسْتَحِقُّ لِأَجْلِهَا أَنْ يُسَجَّدَ لَهُ، كَيْفَ وَمِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّ وُجُوبَ عِبَادَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا يَذَرُكَ إِلَّا

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل (١٢٥/ب).

سَمْعًا<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا لَرِمَ السُّجُودُ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَقَدْ قَالَ: ﴿مَا مَعَكَ آلَا<sup>(٢)</sup> تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ فَتَبَّتْ أَنَّ السُّجُودَ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِخَلْقِهِ إِيَّاهُ بِالْيَدَيْنِ؛ فَالظَّاهِرُ مُتَأَوَّلٌ إِذَنْ، وَالْعَقْلُ قَاضِي؛ فَإِنَّ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْخَلْقُ الْقُدْرَةُ، وَلَا غَيْرَ.

ثُمَّ لَا بَعْدَ فِي تَكْرِيمِ بَعْضِ الْعِبَادِ بِالتَّخْصِصِ بِالذِّكْرِ؛ كَمَا شَرَّفَ عِبَادَهُ الْمُخْلِصِينَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْكَفَرَةُ كَالْمُخْلِصِينَ؛ فِي أَنَّهُمْ عِبَادُ اللَّهِ، وَهَذَا سَبِيلُ تَخْصِصِ الْبَيْتِ وَالنَّاقَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُشَرَّفَاتِ بِإِضَافَتِهَا إِلَى نَفْسِهِ؛ وَقَدْ أَضَافَ رُوحَ آدَمَ وَعِيسَى إِلَى نَفْسِهِ، وَالْإِضَافَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: إِضَافَةِ صِفَةٍ، وَإِضَافَةِ مِلْكِ، وَإِضَافَةِ تَشْرِيفٍ؛ فَتَبَّتْ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا تَوَلَّيْتُ خَلْقَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ سَابِقٍ، وَلَا عَلَى مِثَالٍ مُتَقَدِّمٍ؛ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لِعَبِيدِهِ: لِمَ كَسَرْتَ الْقَلَمَ الَّذِي بَرَيْتُهُ بِيَدَيَّ، وَفِي قَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا﴾ [يس: ٧١].

وَأَمَّا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ وَغَيْرُهُ - مِنْ أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى إِبْنَاتِ صِفَةٍ يَقَعُ بِهَا الْإِضْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ - فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُمْ وَافِقُونَ عَلَى أَنَّ الدَّوَاتِ لَا تَقَعُ بِغَيْرِ قُدْرَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَيْسَ الْأُسْتَاذُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْأَحْوَالِ فَيَمَكِّنُهُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى وَجْهِهِ وَيُقَسَّرَ الْإِضْطِفَاءُ بِهِ.

وَنَقُولُ: إِنَّهَا صِفَةٌ تَحْصُلُ بِالْيَدِ دُونَ الْقُدْرَةِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ فِي مَعْنَى الْكُسْبِ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُطَرَّحٌ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - فَإِنَّ الْقَاضِيَّ إِنَّمَا قَصَدَ بِإِبْنَاتِ تِلْكَ الْحَالِ مُعَارَضَةَ الْمُعْتَرِزَةِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا أَثَرٌ لِلْقَادِرِيَّةِ شَاهِدًا وَغَائِبًا إِلَّا فِي إِبْنَاتِ حَالٍ.

عَلَى أَنَّا - وَإِنْ سَلَّمْنَا لِلْقَاضِي الْقَوْلَ بِالْحَالِ - فَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ آدَمَ عليه السلام - لَمْ يَتَمَيَّزْ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ وَالْمَخْلُوقِينَ بِحَالٍ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْيَدِ دُونَ الْقُدْرَةِ؛ فَهَذَا وَجْهُ الْقَوْلِ فِي الْيَدَيْنِ.

وَأَمَّا الْعَيْنُ وَالْوَجْهُ: فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ لِأَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْعَيْنَيْنِ مَحْمُولَتَانِ عَلَى الْبَصَرِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْيُنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَحْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أَيُّ: بِمَرَأَى مِنَّا وَحِفْظِنَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ب).

(٢) في الأصل: «أن تسجد» ولعله خطأ في النسخ.



وَحَمَلَ الْوَجْهَ عَلَى الْوُجُودِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ<sup>(١)</sup>؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّعَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]  
وَالْبَاقِي بَعْدَ فَنَاءِ خَلْقِهِ هُوَ اللَّهُ ﷻ.

وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وَصَارَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ: الْجِهَةُ الَّتِي يُرَادُّ بِهَا التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَظْهَرَ قَوْلِي [١٠٠/ب] أَبِي الْحَسَنِ فِي الْوَجْهِ أَنَّهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْوُجُودِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَمَنْ سَوَّغَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ بِظَوَاهِرِ هَذِهِ الْآيَاتِ، أَلَزَمَهُ سَوْقُ كَلَامِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْإِسْتِوَاءَ وَالْمَجِيءَ وَالنُّزُولَ وَالْجَنْبَ مِنَ الصِّفَاتِ؛ تَمَسُّكًا بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ تَأْوِيلُهَا فِيمَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ، لَمْ يَبْعُدْ أَيْضًا طَرِيقُ التَّأْوِيلِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ»<sup>(٤)</sup>.

هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ ثُمَّ قَالَ: «وَنَحْنُ نُشِيرُ هُنَا إِلَى جُمْلٍ مِنَ الظَّوَاهِرِ، قَدْ صَرَحَ بِالِاسْتِزْوَاجِ إِلَيْهَا الْمُجَسِّمَةُ، وَأَصْحَابُ الظَّاهِرِ».

قَالَ: «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَنَعِ تَقْدِيرِ صِفَةٍ مُجْتَهِدٍ فِيهَا لِلَّهِ ﷻ، لَا يُتَوَصَّلُ فِيهَا إِلَى قَطْعِ بِعَقْلٍ، أَوْ سَمْعٍ.

وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ الظَّوَاهِرَ يَبْصَحُ تَخْصِيصُهَا أَوْ تَرْكُهَا بِمَا لَا يَقْطَعُ بِهِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَالْأَقْسَى، وَمَا يُتْرَكُ بِمَا لَا يَقْطَعُ بِهِ، كَيْفَ يَقْطَعُ بِهِ؟ وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا الْقَوْلَ فِي الظَّوَاهِرِ قَبْلَ هَذَا.

وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَحَسَرْتُ عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَعْنَاهُ قَصَرْتُ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَعَانِي: لَا وَجْهَ لِحَمْلِ الْجَنْبِ إِلَّا عَلَى جِهَاتِ أَمْرِ اللَّهِ وَمَأْخِذِهَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٦/أ).

(٢) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ١١٠).

(٣) انظر: المقالات (١/٣٤٥، ٣٥٠)، والإبانة (ص ٢٢)، والإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١١٧)، والأبكار (١/٤٥١، ٤٧٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥/ب)، وشرح المقاصد (٤/١٧٤، ١٧٥)، وشرح المواقف (٨/١٢٥).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٥٧، ١٥٨).

وَقَدْ يُرَادُ بِالْجَنْبِ الْجَنَابُ؛ يُقَالُ: لَا يَزَالُ جَنْبُ فَلَانٍ عَائِدًا بِجَنَابِهِ.  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْجَنْبِ كإِطْلَاقِ لَفْظِ الرَّدَاءِ وَالْإِزَارِ فِي قَوْلِهِ: «الْكِبْرِيَاءُ  
رِدَائِي، وَالْعَظْمَةُ إِزَارِي».

وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الفر: ٤٢]: أَيُّ: عَنْ شِدَّةٍ، وَهِيَ أَهْوَالُ  
الْقِيَامَةِ؛ يُقَالُ: قَامَتِ الْحَرْبُ إِلَى سَاقِهَا، أَيُّ: شِدَّتْهَا، كَذَا قَالَ مُعْظَمُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ؛ كَقَوْلِهِ:  
﴿وَالنَّبِيُّ السَّاقُ يَالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]، أَيُّ: الشَّدَّةُ بِالشَّدَّةِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ أَمْرِ عَظِيمٍ.  
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِثْنَانِ، فَلَا يَجُوزُ عَمَلُهُ عَلَى  
الِإِنْتِقَالِ بِالْإِجْمَاعِ، لَكِنَّ مَعْنَاهُ: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ، وَقَضَاؤُهُ الْفَضْلُ، وَحُكْمُهُ الْعَدْلُ.  
وَقَدْ قَالَ: ﴿فَأَنبَأَ اللَّهُ بُلَيْنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] أَيُّ: أَنَاهُمْ أَمْرُهُ، وَقَضَاؤُهُ  
وَعَذَابُهُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿أَنهَذَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَنبَأَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢]، وَإِنَّمَا أَنَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ.  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْفُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الرعد: ٤١]، سَمَّى اللَّهُ إِحْدَاثَ  
فِعْلٍ فِي الْأَرْضِ إِنْثَانًا إِلَيْهِ؛ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ الْمُخَاطَبُونَ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَوْقَعُوا فِعْلًا فِي جِهَةٍ يَأْتُونَهَا،  
ثُمَّ جَازَتْ الْعِبَارَةُ عَنْ إِحْدَاثِ أَمْرٍ فِي جِهَةِ السَّمَاءِ بِالِاسْتِوَاءِ إِلَيْهَا؛ فَقَالَ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى  
السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

وَاللَّهُ تَعَالَى يُخَاطَبُ عِبَادَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُخَاطَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ فَقَالَ لِلْكَافِرِ فِي  
اِجْتِسَائِهِ الْكُفْرَ وَالشِّرْكَ: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وَالْكُفْرُ لَا يَعْمَلُ بِالْيَدِ؛ وَلَكِنْ لَمَّا  
كَانَ الْعَالِبُ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَعْمَالِ مِمَّا يَبَاسِرُ بِالْيَدِ، أَطْلَقَ هَذَا الْإِطْلَاقَ؛ كَذَلِكَ الْعَالِبُ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ  
تُحْمَلُ عَلَى الظُّهُورِ؛ قَالَ: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١] يَغْنِي: الْأَثَامَ، وَلَمَّا  
قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]؛  
وَقَدْ ﴿خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١].

وَأَمَّا النُّزُولُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: فَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا:

(١) للحافظ الدارقطني كتاب بعنوان «النزول»، استعرض فيه الأحاديث الواردة بإثبات صفة النزول لله تعالى.

يَنْزِلُ اللَّهُ - تَعَالَى - إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ ثِقَلَةٍ وَزَوَالٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَخْلُو الْعَرْشَ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالُوا: بِلَا كَيْفٍ.

وَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: يَجُوزُ حَمْلُ النُّزُولِ الْمُصَافِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نُزُولِ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ؛ وَهُوَ بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: ﴿يُذَوِّتُ اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وَ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٣٣]، وَ﴿يُخَادِعُونَ

اللَّهُ﴾ [البقرة: ٩، النساء: ١٤٢]، وَالْمُرَادُ يُخَادِعُونَ، [١٠١/أ] وَيُحَارِبُونَ، وَيُذَوِّتُونَ أَوْلِيَاءَهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا أَسْعَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥] أَيُّ: أَغْضَبُوا أَوْلِيَاءَنَا وَرُسُلَنَا.

وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩، ص: ٧٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وَإِنَّمَا تَوَلَّى النَّفْخَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَمَثَّلَ لِمَرِيَمَ بَشَرًا سَوِيًّا.

وَقَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وَكَذَلِكَ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾

[الأنعام: ٦١].

وَكَذَلِكَ: ﴿مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَهُ كَنُيُوتٌ﴾ [الأنبياء: ٩٤].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وَيَجُوزُ حَمْلُ النُّزُولِ عَلَى إِسْبَاغِ اللَّهِ نِعْمَاءَهُ عَلَى عِبَادِهِ، عَلَى تَمَادِيهِمْ فِي الطُّغْيَانِ، وَذُهُولِهِمْ فِي اللَّيَالِي عَنْ تَدَبُّرِ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَرْكِ مَا هُمْ بِصَدَدِهِ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ؛ وَقَدْ أَصَافَ النُّزُولَ إِلَى الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ الْإِنْتِقَالَ، وَقَدْ يُقَالُ: جَاءَ الرَّبِيعُ، وَذَهَبَ الشَّتَاءُ، وَلَا يُرَادُ بِهِ الْإِنْتِقَالُ، وَنَزَلَ الْأَمِيرُ عَنْ حَقِّهِ، إِذَا وَضَعَ عَنْهُمْ حَقَّهُ، وَيُقَالُ: نَزَلَتْ بِفُلَانٍ الدَّاهِيَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالرَّحْمَةُ، وَجَاءَ الْبَرْدُ، وَأَقْبَلَ الْحَرُّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ: الضَّحِكُ وَالْعَجَبُ.

وَالْمَقْصُودُ بِالضَّحِكِ: إِظْهَارُ الْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى: هُوَ الْمَفْهُومُ فِيمَا بَيَّنَّا.

وَالْعَجَبُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى أَحَدِنَا فَهُوَ: تَغْيِيرُ النَّفْسِ لِاسْتِحْدَاثِ عِلْمٍ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ

هَذَا وَضْفُهُ - فَيَعْظُمُ ذَلِكَ الشَّيْءَ: إِمَّا إِنْكَارًا، وَإِمَّا إِعْظَامًا.  
وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: فَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْإِنْكَارِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ  
أَيُّذَا كُنَّا تُرْبًا أَهْنَا لَنِي خَلْقِي جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].

وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى التَّعْظِيمِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «عَجَبَ رَبُّكُمْ مِنْ شَابٍّ لَا صَبَوَةَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.  
وَهَكَذَا تَأْوِيلُ الرَّحْمَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالسُّخْطِ، وَلَا يُقَاسُ ذُو الْبَنِيَّةِ بِمَنْ يَتَعَالَى عَلَى الْبَنِيَّةِ.

\*\*\*

(١) إسناده حسن: كذا حكم عليه الحافظ الهيثمي في: مجمع الزوائد (١٠ / ٢٧٠) وعزاه إلى الإمام أحمد في مسنده، وأبي يعلى في مسنده، والطبراني في الكبير، وانظر الحديث في زوائد الهيثمي على مسند الحارث (٢ / ٩٨٦).

( ٢ )

## الْقَوْلُ فِيهَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى



[ إثبات رؤية الباري ﷻ ]

وَنُصَدِّرُ هَذَا الْبَابَ

بِإثباتِ جَوَازِ تَعَلُّقِ الرُّؤْيَةِ بِالْبَارِي تَعَالَى،

وَالترتيبُ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ فُصُولٍ تَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الإِذْرَاقَاتِ،

نُمَّ

نَحْوُضُ بَعْدَهَا فِيمَا هُوَ الْمَقْصِدُ؛

فَمِنْ أَهْمِّهَا:

( ٢ / ١ ) إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكَاتِ شَاهِدًا<sup>(١)</sup>

فَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ وَمُعْظَمُ الْمُعْتَرِلَةِ أَنَّ الْمُدْرَكَ شَاهِدًا مُدْرَكَ بِإِدْرَاكِ، كَمَا أَنَّ الْعَالِمَ مِنَّا عَالِمٌ يَعْلَمُ.

وَالْإِدْرَاكُ: عَرَضٌ قَائِمٌ بِالْمُدْرَكَ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>.

وَهُوَ عِنْدَ الْمُعْتَرِلَةِ: قَائِمٌ بِجُزْءٍ مِنَ الْمُدْرَكَ، وَالْجُمْلَةُ هِيَ الْمُدْرَكَةُ بِإِدْرَاكِ فِي بَعْضِهَا<sup>(٣)</sup>.  
وَذَهَبَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ وَشِيعَتُهُ إِلَى نَفْيِ الْإِدْرَاكِ، وَصَارَ إِلَى أَنَّ الْمُدْرَكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، لَمْ يُثْبِتْهُ عَرَضًا زَائِدًا عَلَى الْحَيَاةِ<sup>(٤)</sup>.

وَرَبَّمَا يُسْنَدُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى أَبِيهِ الْجُبَّائِيِّ<sup>(٥)</sup>:

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ إِنَّمَا أَخَذْتَهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَلَمْ يُسَاعِدْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِمَّنْ تَقَدَّمَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكِ أَنَّ نَقُولَ:

كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكَاتِ، وَكَمَا يَتَجَدَّدُ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا وَأَثْبَتْنَا الْعِلْمَ بِتَجَدُّدِ حُكْمِهِ، كَذَلِكَ يَتَجَدَّدُ كَوْنُ الْمُدْرَكَ مُدْرَكًَا<sup>(٦)</sup>.

وَمَنْ حَمَلَ الْمُدْرَكَ مُدْرَكًَا عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا وَانْتِفَاءِ الْآفَةِ عَنْهُ، لَمْ يَتَّجِهْ لَهُ انْفِصَالٌ عَمَّنْ سَلَكَ هَذَا بَعْيَيْنِ فِي الْعُلُومِ وَالْقَدَرِ وَالْإِرَادَاتِ، وَإِنْ حُمِلَ الْإِدْرَاكُ عَلَى حُصُولِ بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ، لَمْ يَتَّعِزْ أَيْضًا حَمْلُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ فَثَبَّتْ أَنَّ نَفْيَ الْإِدْرَاكِ يَطْرُقُ الْقَوَاحِجَ إِلَى سَبِيلِ إِدْرَاكِ الْأَعْرَاضِ<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر هذا البحث في: التمهيد (ص ٣٦، ٣٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٨)، والإرشاد (ص ١٦٦، ١٧٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٤٣)، والأبكار (١/ ٤٠١)، غاية المرام (ص ١٢١، ١٣٣)، والكامل (١٢٦/ أ)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٧)، وتبليس الجهمية (١/ ٦٢٧).

(٢) انظر: مجرد المقالات (ص ١٨) وحكى عن الأشعري أن الإدراك معنى زائد على العلم، وعنه يحدث العلم، والكامل (١٢٦/ أ).

(٣) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٩٦).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٦)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/ أ).

(٥) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٤).

(٦) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٧)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/ أ).

(٧) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٧).

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الطَّرِيقُ [ ١٠١/ب ] إِلَى إِبْثَابِ الْأَعْرَاضِ مَا ذَكَرْتُمْ، وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ إِلَيْهَا أَنَّ الْحُكْمَ الصَّادِرَ عَنْهَا مُتَجَدِّدٌ؛ يَجُوزُ تَقْدِيرُ ثُبُوتِ تَقْيِضِ لَهُ، فَإِذَا تَخَصَّصَ هُوَ بِالثُّبُوتِ دُونَ تَقْيِضِهِ، دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ مُقْتَضِي لَهُ، وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ فَلَا ضِدَّ لَهُ، فَيَجْرِي<sup>(١)</sup> فِيهِ مَا يَجْرِي فِي الْمُتَضَادَّاتِ مِنْ تَقْدِيرِ أَضْدَادِهَا.

وَهَذَا رَكِيقٌ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَاتِ لَهَا أَضْدَادٌ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ. عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَمْنَا لِلْخُصْمِ مَا ادَّعَاهُ، فَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ مُسْتَرَوِّحٌ؛ فَإِنَّ الرَّجْحَ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَى<sup>(٢)</sup> تَجَدُّدِ حُكْمٍ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ، فَإِذَا اخْتَصَّ بِالثُّبُوتِ افْتَقَرَ إِلَى مُخَصَّصٍ، وَلَا أَثَرَ فِي قَضِيَّةِ الدَّلَالَةِ لِتَقْدِيرِ ضِدِّهِ أَوْ نَقِيهِ، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ ثَبَتَ الْبَقَاءُ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ<sup>(٣)</sup>.

وَعِمَادُ التَّغْلِيلِ عَلَى أَصْلِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ ثُبُوتُ الْحُكْمِ؛ فَمَهُمَا تَحَقَّقَ ثُبُوتُهُ زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ كَانَ مُعْلَلًا بِعِلَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ التَّغْلِيلِ شَاهِدًا بِدَلِيلٍ، وَثُبُوتُهُ غَائِبًا بِدَلِيلٍ آخَرَ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ اعْتَرَفَ الْخُصْمُ بِتَبَايُنِ الْحُكْمَيْنِ، وَالدَّالُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ شَاهِدًا تَجَدُّدُ الْحُكْمِ وَجَوَازُهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ غَائِبًا: وَجُوبُ اطِّرَادِ الْعِلَّةِ وَانْعِكَاسِهَا، وَالتَّعْوِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَجُوبُ التَّغْلِيلِ.

ثُمَّ مَا قَالَهُ أَبُو هَاشِمٍ يَبْطُلُ بِالتَّالِيفِ؛ فَإِنَّهُ يُثْبِتُهُ وَلَا ضِدَّ لَهُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ الصَّوْتُ يُثْبِتُهُ وَلَا ضِدَّ لَهُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ الْإِعْتِمَادَاتُ اللَّازِمَةُ لَا أَضْدَادَ لَهَا عَلَى أَصْلِهِ فَبَطُلَ تَعْوِيلُهُ عَلَى نَفْيِ الضِّدِّ<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ دَعَوَاهُ أَنَّ الْمَذْرُوكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ بِاطِلَةٌ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِ الْمَذْرُوكِ مُذْرِكًا انْتِفَاءً جَمِيعِ الْآفَاتِ عَنْهُ، فَقَدْ يَكُونُ مُذْرِكًا مَعَ تَضَاعُفِ الْآفَاتِ عَلَيْهِ؛ كَالْأَعْمَى

(١) المراد النفي؛ أي: الإدراك لا ضد له، حتى يجري فيه ما يجري في المتضادات من تقدير أضدادها.

(٢) كلمة: «على» ليست في الأصل.

(٣) هذا الاستدلال والجواب عنه مما أخذه الأنصاري عن شيخه الجويني؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (١/١٢٦).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

وَالسَّمِيعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَيْسَتْ بِهِ آفَاتٌ تَمْنَعُ الْإِذْرَاكَ، فَقَدْ صَرَّحَ بِإِثْبَاتِ الْإِذْرَاكِ وَإِثْبَاتِ صِدْقِهِ، وَذَلِكَ خِلَافُ مَذْهَبِ الرَّجُلِ.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ: الْعَالِمُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَيْسَتْ بِهِ آفَةٌ تَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا، وَالْمُدْرِكُ هُوَ مَنْ لَهُ الْإِذْرَاكَ، فَلَا مَحِيصَ لَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَدْ ثَبَتَ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَ الْمُدْرِكَ مُدْرِكًا صِفَةً إِثْبَاتٍ كَمَا أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَكَوْنَ الْمُرِيدِ مُرِيدًا -: صِفَةً إِثْبَاتٍ، وَالْحَيُّ يُصَادِفُ نَفْسَهُ غَيْرَ مُدْرِكٍ، ثُمَّ يُصَادِفُهَا مُدْرِكًا، فَيُمَيِّزُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ كَمَا يُمَيِّزُ بَيْنَ حَالَتَيْ كَوْنِهِ سَاهِيًا عَنِ الشَّيْءِ وَكَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ، وَالتَّنْفِي لَا يُؤَثِّرُ فِي إيجابِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالِاتِّفَاقِ.

ثُمَّ نَقُولَ: لَوْ كَانَ الْمُصَحِّحُ لِكَوْنِ الْحَيِّ مُدْرِكًا انْتِفَاءً الْآفَةِ عَنْهُ، لَوَجَبَ - إِذَا انْتَقَبَتِ الْآفَةُ عَنْهُ - أَنْ يُدْرِكَ اللَّطِيفَ؛ كَمَا يُدْرِكَ الْكَثِيفَ، وَيُدْرِكَ النَّائِيَّ؛ كَمَا يُدْرِكَ الدَّانِي<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: إِذْرَاكَ الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي شَرَائِطَ مِنْهَا: اتِّصَالُ الْأَشْجَةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ، وَإِذَا فَقَدْ شَرَطَ مِنْهَا لَا يَتَحَقَّقُ الْإِذْرَاكَ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ؛ فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْحَيَاءُ وَانْتِفَاءُ الْآفَةِ وَاتِّصَالُ الشُّعَاعِ بِالْمُدْرِكَ، كُلُّ ذَلِكَ شَرَطٌ إِمَّا وَجُوبًا، وَإِمَّا عَادَةً، وَالْمُدْرِكُ مُدْرِكٌ بِإِذْرَاكِ يَخْلُقُهُ اللَّهُ عِنْدَ هَذِهِ الشَّرَائِطِ، فَلَيْسَ مَا قُلْتُمْ أَوْلَى مِمَّا قُلْنَا، وَلَا مَخْلَصَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُدْرِكُ مُدْرِكًا بِإِذْرَاكِ، لَلَزِمَ جَوَازُ إِذْرَاكِ الْمُدْرِكَ شَخْصًا بِحَضْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْلُقُ لَهُ الْإِذْرَاكَ، وَيَكُونُ بِحَضْرَتِهِ فَيَلْعَبُ وَلَا يَرَاهَا، وَأَنْعَامُ تَسْرُحُ وَلَا يَرَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ رُؤْيُهَا، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَرَى [١/١٠٢] الشَّخْصَ الْبَعِيدَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ لَهُ رُؤْيَهُ، وَلَا يَرَى الشَّخْصَ الَّذِي بِحَضْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ رُؤْيَهُ، وَكَذَلِكَ يَلْزَمُ سَمَاعُ صَوْتٍ خَفِيِّ مِنْ بَعِيدٍ مَعَ تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِهِ بَوَاقَاتٍ تُضْرِبُ وَهُوَ لَا يَسْمَعُهَا.

قُلْنَا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ غَيْرَ مُسْتَبْعِدٍ فِي الْمَقْدُورِ لَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، لَكِنَّ الْعَادَاتِ مُطَرَّدَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ يَرَى اللَّطِيفَ يَرَى الْكَثِيفَ إِذَا كَانَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ، وَأَنْ مَنْ يَسْمَعُ الْخَفِيفَ مِنَ الْأَصْوَاتِ يَسْمَعُ الرَّفِيعَ مِنْهَا، وَلَمَّا طَرَدَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْعَادَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خَلَقَ لَنَا الْعِلْمَ اضْطِرَارًا

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/ب).



بِأَنْ لَيْسَ يَخْضَرُ مِنْهَا مَا لَا تَرَاهُ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُدْرِكَ الذَّاتُ إِذَا انْتَفَتْ عَنْهَا الْآفَاتُ أَنَّ الذَّاتَ إِذَا سَلِمَتْ تُدْرِكُ كُلَّ مَعْرُوضٍ عَلَيْهَا مِنَ الْمُتَمَثِّلَاتِ وَالْمُخْتَلِفَاتِ، وَإِذْرَاكُهَا لِلَسَّوَادِ كِإِذْرَاكِهَا لِلْبَيَاضِ، وَلَوْ كَانَ مُدْرِكًا بِإِذْرَاكِ، لَجَازَ أَنْ يُدْرِكَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ مِمَّا يُقَابِلُ الْمُدْرِكَ كَمَا أَنَّ الْعَالِمَ مِنَّا لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِعِلْمٍ جَازَ أَنْ يَعْلَمَ السَّوَادَ دُونَ الْبَيَاضِ <sup>(١)</sup> لِتَعَلُّقِ عِلْمِهِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي.

قُلْنَا: قَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالَهَ عَلَى ثُبُوتِ الْإِذْرَاكِ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ غَيْرُ مُخْتَلِفَيْنِ فِي فَضِيَةِ الْإِذْرَاكِ إِذَا وَقَعَا فِي مُتَّصِلِ الشَّعَاعِ فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَضَاءِ الْعُقُولِ؛ هَذَا كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ بَيْتًا مِنَ الْقَصِيدَةِ، فَيَحْضُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِأَكْثَرِ مِمَّا يُرِيدُهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ عَلَى رَأْيِ مُخَالِفِينَ؛ كَمَا فِي الْإِيْلَامِ وَالْإِلْذَادِ، وَالْجَذْبِ وَالْدَّفْعِ، وَالْإِفْهَامِ وَنَحْوِهَا؛ فَلَيْسَ يَقَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ الْمَقْصُودِ، بَلْ تَخْتَلِفُ وَتَتَفَاوَتْ؛ عَلَى مَا يُرِيدُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - وَيَخْلُقُهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَرَدَّدُونَ حَوَالَيْنَا، وَكَذَلِكَ الْجِنُّ وَالشَّيَاطِينُ، وَهُمْ يَرَوْنَنَا وَنَحْنُ لَا نَرَاهُمْ، وَقَدْ بَلَّغْنَا مِنْ مُعْجَزَاتِ الرُّسُلِ وَكَرَامَاتِ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَعْمَى أَبْصَارَ الْأَعْدَاءِ عَنْهُمْ مَعَ سَلَامَةِ بَنِيَّتِهِمْ.

ثُمَّ نَسْأَلُهُمْ فَنَقُولُ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، فَالْمُصَحِّحُ لِكَوْنِهِ مُدْرِكًا ثُبُوتُ كَوْنِهِ حَيًّا أَوْ انْتِفَاءُ الْآفَاتِ عَنْهُ أَوْ كِلَاهُمَا؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: الْمُصَحِّحُ كَوْنُهُ حَيًّا، كَانَ بَاطِلًا، فَرُبَّ حَيٍّ لَا يُدْرِكُ، وَالْإِنْتِفَاءُ هُوَ الْعَدَمُ، فَلَا يُعْلَلُ بِهِ حُكْمٌ ثَابِتٌ مُحْسُوسٌ، لَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَلَا عَلَى الْإِشْتِرَاكِ.

فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ لَمْ نَجْعَلْهُ عِلَّةً، لَكِنْ جَعَلْنَاهُ شَرْطًا.

قُلْنَا: أَتَعْنُونَ بِهِ جُمْلَةَ الْآفَاتِ أَوْ بَعْضَهَا؟

وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّغْنِيمِ؛ فَإِنَّ الْأَعْمَى قَدْ يَسْمَعُ، وَالْأَصَمُّ قَدْ يُبْصِرُ.

وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ آفَةٌ مَخْصُوصَةٌ: فَعَيْنُوهَا، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى التَّغْنِيمِ إِلَّا بِإِثْنَاتِ الْإِذْرَاكِ وَضِدِّهِ.

( ٢ / ١ / ١ ) فَضْلُ: [ الْإِذْرَاكَاتُ هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ؟ ]

اختلفَ جَوَابُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي أَنَّ الْإِذْرَاكَاتِ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، أَمْ هِيَ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ مُخَالَفَةٌ لِأَجْنَاسِ الْعُلُومِ؟

[ وَهَذَا اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُفَيْيِّ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ.

وَقَالَ مَرَّةً: لَيْسَتْ الْإِذْرَاكَاتُ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، بَلْ هِيَ مُخَالَفَةٌ لِأَجْنَاسِ الْعُلُومِ <sup>(١)</sup>.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْقَاضِي وَكَثِيرِ الْأَصْحَابِ مِمَّنْ قَالَ: إِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، فَيُقْطَعُ بِأَنَّهَا تُخَالِفُ كُلَّ عِلْمٍ فَلَا يُسَمَّى إِذْرَاكًا، صُرُورِيًّا كَانَ الْعِلْمُ أَوْ كُسْبِيًّا.

وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْإِذْرَاكَاتِ لِلشَّيْءِ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُجَانِسُ الْعِلْمَ بِهِ وَيُمَازِلُهُ، بَلْ هُمَا عِنْدَهُ عِلْمَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ لِذَاتَيْهِمَا، وَإِنْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا، [ وَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنَزِلَةَ الْإِذْرَاكِينِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ وَإِنْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا ] <sup>(٢)</sup>.

وَنَحْنُ إِنْ فَرَعْنَا عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ؛ فَلَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - يَرَى الْمَعْلُومَ مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ.

وَالدَّلِيلُ [ ١٠٢ / ب ] عَلَى أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ بِهِ وَاتَّحَدَ الْمُتَعَلِّقُ، وَاسْتَوَى الْعِلْمَانِ فِي صِفَاتِ الْأَنْفُسِ، فَلَا يُتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهُمَا، فَلَمَّا خَالَفَ الْإِذْرَاكَ الْعِلْمَ بِالْمُذْرَكِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعَ اتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ وَالِاسْتِوَاءِ فِي الْحُدُوثِ، لَا لِاخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْجِنْسِ.

يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِذْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا بَلِ الْعُلُومُ مِنْ قَبِيلِ الْإِذْرَاكِ.

(١) قوله: « وهذا اختيار الأستاذ... إلخ » بهامش الأصل.

(٢) قوله: « وينزل ذلك منزلة الإذراكين... إلخ » بهامش الأصل.

ثُمَّ مِنْ أَصْلِنَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْأَكْمَةَ الَّتِي لَا يُبْصَرُ كُلُّ وَجْهِ مِنَ الْعِلْمِ حَتَّى يَضَاهِيَ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا الْبَصِيرَ، ثُمَّ هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ، وَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ لَا تَخَرَّمَ هَذَا الْأَصْلُ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: الْإِدْرَاكُ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ اسْتَدَلَّ بِأَنْ قَالَ: لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا، وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ، [ وَمَا ذَاكَ إِلَّا ]<sup>(١)</sup> لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِالْمُدْرِكِ، غَيْرُ أَنَّ لِلْعُلُومِ مُدَارِكَ، فَلَاخْتِلَافِ الْمُدَارِكِ يَتَخَيَّلُ صَاحِبُهَا أَنَّهَا خَارِجَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ، وَهَذَا مِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْكَعْبِيُّ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا، وَلَا يَعْلَمُهُ؛ كَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ وَالْبَهِيمَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالُوا أَيْضًا: كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ لِلشَّيْءِ كَرَاهِيَةٌ لِضِدِّهِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ إِرَادَةُ الشَّيْءِ إِلَّا مَعَ كَرَاهِيَةٍ ضِدِّهِ، وَكَذَلِكَ الْإِدْرَاكُ مَعَ الْعِلْمِ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ يُخَالِفُ الْعِلْمَ يَسْتَدِلُّ بِاتِّفَاقِ الْمُحَصِّلِينَ عَلَى أَنَّ عِلْمَ الرَّبِّ تَعَالَى مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِهَا مَعَ التَّفْصِيلِ، فَلَوْ كَانَتْ الْإِدْرَاكَاتُ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ، وَكَانَ تَعَلُّقُهَا بِالْمُدْرَكَاتِ مِنْ ضَرْبِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومَاتِ، لَوَجَبَ اقْتِضَاءُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَحْكَامَهَا وَتَعَلُّقُهَا بِالْمُدْرَكَاتِ، وَذَلِكَ يُغْنِي عَنِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَوَجَبَ الْإِكْتِفَاءُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ: أَنَّ مَنْ عِلِمَ شَيْئًا، ثُمَّ أَدْرَكَهُ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ تَفْرِقَةَ ضَرُورِيَّةَ بَيْنَ حَالَتَيْهِ، كَمَا يُدْرِكُ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْإِدْرَاكِينِ<sup>(٣)</sup>.

يُؤَكِّدُ هَذَا بِأَنْ نَقُولَ: اتَّفَقَ مُبْتَدِئُ الصِّفَاتِ وَنُفَاتُهَا عَلَى إِحَالَةِ إِبْنَاتِ عِلْمَيْنِ لِلْقَدِيمِ - تَعَالَى - إِذِ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ قَائِمٌ مَقَامَ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ وَالْمُخْتَلِفَةِ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى مَذْهَبِ الْأُسْتَاذِ يُجِيبُ عَنْ هَذَا وَيَقُولُ: نَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِدْرَاكِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُهَا اسْمٌ أَوْ مَعْنَى الْإِدْرَاكِ؛

(١) قوله: « وما ذاك إلا » بهامش الأصل.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/١٣٩).

(٣) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٤).

كَمَا قُلْنَا فِي الْإِذْرَاكَاتِ الْخَمْسِ: إِنَّهُ يَجْمَعُهَا اسْمُ الْإِذْرَاكِ وَخَاصِّيَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ مُخَالَفًا لِلْبَصَرِ، وَلَا يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي، وَالْإِذْرَاكِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَقْتَضِي اتِّصَالَ وَلَا مُقَابَلَةً وَلَا انْطِبَاعَ حَاسَّةِ كَالْعِلْمِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمُدْرِكِ وَالْمَرْئِيَّ وَوُجُودَهُ بِخِلَافِ الْعِلْمِ.

وَقَوْلُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَنْبُتَ لِلْأَكْمَةِ الْعِلْمُ بِالْأَلْوَانِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ فَإِنَّ الْأَكْمَةَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْمَيِّزِ بَيْنَ الْأَلْوَانِ، وَمَا ادَّعَاهُ الْأُسْتَاذُ مِنْ أَنَّ الْإِذْرَاكَ لِلشَّيْءِ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ الْعِلْمِ بِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِذْرَاكِ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ: يُشْكَلُ بِالْإِرَادَةِ مَعَ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُتَصَوَّرُ دُونَ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، ثُمَّ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ لِلْأُسْتَاذِ أَنَّهُ كَمَا لَا يُتَصَوَّرُ مُدْرِكُ لِلشَّيْءِ دُونَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ، كَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ [١٠٣/١] عَالِمٌ بِالشَّيْءِ دُونَ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا لَهُ، وَهَذَا عَرُوضُ الْإِرَادَةِ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَلَنَا فِي الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَفْصِيلٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ. عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لَا يَمْتَنِعُ اقْتِرَانُ قَبِيلَيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ، مَعَ تَمَيُّزِ أَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْأَكْمِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، وَالْأُسْتَاذُ يَقُولُ: إِذْرَاكُ الْأَكْمِ هُوَ الْعِلْمُ نَفْسَهُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِذْرَاكَ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ جَعَلَ شَرْطَ ثُبُوتِهِ ثُبُوتَ الْعِلْمِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ مَعَ الْحَيَاةِ، وَالْقُدْرَةِ مَعَ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّ الْحَيَاةَ شَرْطٌ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنَهَا.

فَإِنْ قَالَ الْكَعْبِيُّ: الْإِذْرَاكِ إِذَا لَمْ يَقْتَضِ تَشْكَلًا لِمَا يُدْرِكُهُ الْمُدْرِكُ، وَلَا مُقَابَلَةً؛ فَلَا يُفِيدُ إِلَّا مَا يُفِيدُهُ الْعِلْمُ:

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعَاقِلَ يُدْرِكُ تَفْرِقَةً بَيْنَهُمَا ضَرُورَةً. فَإِنْ قَالَ: تِلْكَ الْفَرْقَةُ الَّتِي تَتَخَيَّلُونَهَا إِنَّمَا هِيَ انْطِبَاعُ الْحَاسَّةِ بِالْمَحْسُوسِ، وَالْإِذْرَاكِ شُعُورُ النَّفْسِ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْعِلْمُ.

قُلْنَا: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ الْإِذْرَاكِ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، وَالْإِذْرَاكِ الَّذِي هُوَ الْإِبْصَارُ مَحَلُّهُ الْحَدَقَةُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْإِذْرَاكَاتِ؛ فَإِذْرَاكُ الطَّعْمِ مَحَلُّهُ اللِّسَانُ، وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيْبَهُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، وَكَذَلِكَ إِذْرَاكُ اللَّمْسِ وَإِذْرَاكُ الْأَكْمِ مَحَلُّهُ الْعَضْوُ الْحَسَّاسُ، وَالْعِلْمُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ،

وَيَلْزَمُ الْكَنِّيَّ أَنْ يَنْفِي الْإِذْرَاكَاتِ الْخَمْسَ شَاهِدًا بِأَنَّهَا عُلُومٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَدَارِكُهَا.  
قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ<sup>(١)</sup>: «الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ الْإِذْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ أَوْ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِهِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ؛ فَإِنْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عِلْمٌ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِذْرَاكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُهَا قَضِيَّةُ الْإِذْرَاكَ فَهَمَّا بِمَثَابَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ». وَكَانَ الْإِمَامُ يَقُولُ: لَا بَلَّ الْخِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى.

### ( ٢ / ١ / ٢ ) فَضْلُ: [ الْإِذْرَاكَ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ ]<sup>(٢)</sup>

الْإِذْرَاكَ عِنْدَنَا غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ<sup>(٣)</sup> وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ شَرَطُوا الْبِنْيَةَ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِ الْحَيِّ شَاهِدًا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَتَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا<sup>(٤)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَهُوَ الْقَوْلُ فِي الْإِنْسَانِ وَمَاهِيَّتِهِ.  
وَالْمُعْتَزَلَةُ سِوَاءَ أَثْبَتُوا الْإِذْرَاكَ أَوْ نَفَوْهُ، فَالْمُذْرِكُ شَاهِدًا يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى أَصُولِهِمْ.

وَنَحْنُ نَذْكُرُ هُنَا: مَا يَتَّعَى بِهِ الْإِسْتِفْلَالُ، وَنُحِيلُ بَسْطَهُ عَلَى مَوْضِعَيْنِ؛ فَتَقُولُ:  
أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْإِذْرَاكَ<sup>(٥)</sup> لَا يَقُومُ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَيَسْتَحِيلُ انْبِسَاطُهُ عَلَى مَحَلِّينِ وَأَكْثَرٍ، وَإِذَا قَامَ بِالْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ أَفَادَ حُكْمًا لَهُ، وَلَا أَثَرُ لِلْجَوَاهِرِ الْمُحِيطَةِ؛ فَإِنْ كُلُّ جَوْهَرٍ مُخْتَصٌّ بِحَيِّزِهِ، مَوْصُوفٌ بِأَعْرَاضِهِ، وَكَمَا لَا يُؤَثِّرُ جَوْهَرٌ فِي جَوْهَرٍ، فَلَا يَنْبُتُ حُكْمُ عَرَضٍ جَوْهَرٍ لَجَوْهَرٍ آخَرَ، وَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْجَوْهَرِ فِي تَفَرُّدِهِ وَانْضِمَامِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا جَارَ قِيَامُ

(١) كذا بالأصل، ولعل هذه العبارة من النسخ أو من إملاء من المصنف على أحد تلامذته؛ كما كان هذا عادة العلماء في التصنيف.

(٢) انظر هذا البحث في: أصول الدين (ص ١٠٥، ١٠٦)، والإرشاد (ص ١٦٧)، والأبكار (١ / ٤١٨)، وغاية المرام (ص ١٢٩، ١٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٧ ب). وأيضاً: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ٥٠، ٦٤).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢١ / ١٢).

(٤) في الأصل: «سيأتي في موضعه» بالتذكير مع عوده على المؤنث الذي هو المسألة، ولعله من أخطاء النسخ أو من ترك إعجام الحروف واشتباه الباء بالياء بالفاء واضح.

(٥) قوله: «ونحيل بسطه.. إلخ» بهامش الأصل.

الإِذْرَاكِ بِهِ مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْجَوْهَرِ، جَازَ قِيَامُهُ بِهِ مَعَ تَقَرُّدِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحَوَّلُ عَنْ صِفَتِهِ: تَقَرُّدٌ أَوْ انْضِمَامٌ إِلَى غَيْرِهِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لِمَا انْضَمَّ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ يُتَقَضُّ عَلَيْكُمْ بِالْاجْتِمَاعِ؛ فَإِنَّهُ يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ عِنْدَ انْضِمَامِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ عِنْدَ انْفِرَادِهِ، وَصِفَتُهُ لَمْ تَتَغَيَّرْ بِالتَّقَرُّدِ وَالْإِنْضِمَامِ.

قُلْنَا: مَا يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ - عِنْدَ انْضِمَامِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ - مُمَائِلٌ لِمَا يَقُومُ بِهِ عِنْدَ انْفِرَادِهِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقُومُ بِهِ مَا يُخَصِّصُهُ غَيْرُهُ بِحَيْرِهِ، وَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ، وَلَكِنَّ الْكَوْنَ الْقَائِمَ بِهِ يُسَمَّى اجْتِمَاعًا فِي حَالٍ، وَلَا يُسَمَّى اجْتِمَاعًا فِي حَالٍ، وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ الْاجْتِمَاعَ مَعْنَى زَائِدًا [١٠٣/ب] عَلَى الْكَوْنِ الْمُخَصَّصِ.

جَوَابٌ آخَرُ: هُوَ أَنَّ الإِذْرَاكَ لَا يَفْتَضِي صِفَةً نَفْسِيَّةً جَمْعًا وَصَمًا، وَالْاجْتِمَاعُ مُتَضَمِّنٌ لِنَفْسِهِ صَمًا، وَلَا يَسْتَرِيبُ مُحَصِّلٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ.

ثُمَّ مَنْ نَفَى الإِذْرَاكَ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ شَرَطُ الْبِنْيَةِ<sup>(٢)</sup> أَيْضًا شَاهِدًا، وَالشُّرُوطُ يَجِبُ طَرْدُهَا اجْتِمَاعًا، فَلَوْ كَانَتِ الْبِنْيَةُ شَرْطًا فِي كَوْنِ الْمُدْرِكَ مُدْرِكًا، لَوَجَبَ طَرْدُ ذَلِكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُ الرَّبِّ سَمِيعًا بَصِيرًا عِنْدَ الْجَمْعِ مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ كَوْنِهِ جِسْمًا مَبْنِيًّا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُشْتَرَطُ الْبِنْيَةُ فِي الْمُدْرِكَ بِالْإِذْرَاكِ؛ كَمَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْحَيِّ بِالْحَيَاةِ، وَالْعَالِمِ بِالْعِلْمِ، وَالْقَادِرِ بِالْقُدْرَةِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى مُدْرِكٌ لِنَفْسِهِ لَا لِمَعْنَى.

قُلْنَا: هَذَا بِنَاءٌ فَاسِدٌ عَلَى فَاسِدٍ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَوْ كَانَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَى الْبِنْيَةِ لَأَفْتَقَرَتْ أَحْكَامُهَا إِلَى الْبِنْيَةِ، ثُمَّ إِنْ اسْتَقَامَ هَذَا الْعُدْرُ لِلْقَدَمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، لَمْ يَسْتَقِمِ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ؛ فَإِنَّهُ نَفَى الإِذْرَاكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَزَعَمَ أَنَّ الْمُدْرِكَ شَاهِدًا مُفْتَقِرٌ إِلَى الْبِنْيَةِ لِكَوْنِهِ مُدْرِكًا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا ذَكَرْتُمُوهُ يُتَقَضُّ عَلَى أَصْلِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ: لَمَّا كَانَتِ الْحَيَاةُ شَرْطًا فِي ثُبُوتِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ شَاهِدًا كَانَ كَوْنُ الْحَيِّ شَرْطًا فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا.

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ١٦٧)، ونهاية الأقدام (ص ٣٤٧)، وغاية المرام (ص ١٢٩)، والكامل

في اختصار الشامل (ل ١٢٧ ب).

(٢) كلمة: «البنية» بهامش الأصل.

ثُمَّ قُلْتُمْ عَلَى طَبَقِ ذَلِكَ: إِنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى عَالِمٌ قَادِرٌ، وَكَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا، مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ حَيًّا مَعَ نَفْيِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَيَلْزَمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا: كَوْنُهُ تَعَالَى مُدْرِكًا مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا، وَإِنْ كَانَ كَوْنُهُ مُدْرِكًا غَيْرَ مُعَلَّلٍ بِالْإِذْرَاكِ، فَكَمَا أَنَّ نَفْيَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ لَا يُخْرِجُ الْعَالِمَ وَالْقَادِرَ عَنِ اقْتِضَاءِ الشَّرْطِ، كَذَلِكَ نَفْيُ الْإِذْرَاكِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْبَارِيَّ تَعَالَى لَيْسَ يُدْرِكُ بِحَاسَّةٍ وَآلَةٍ؛ كَمَا لَمْ يَفْعَلْ بِالْأَةِ وَأَدَاةٍ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا مُفْتَقِرٌ إِلَى ذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ الْقَدِيمِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ بِالْمُحْدَثِ.

قُلْنَا: فَلْيَكُنِ الْقَدِيمُ تَعَالَى مُسْتَعْنِيًّا فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا عَنْ كَوْنِهِ حَيًّا؛ كَمَا اسْتَعْنَى عَنْ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: لَا تَعْقِلُ الْعَالِمِيَّةُ وَالْقَادِرِيَّةُ دُونَ كَوْنِ الْمَوْصُوفِ بِهَا.

قُلْنَا: وَقَدْ قُلْتُمْ: لَا يَعْقِلُ كَوْنُ الْمُدْرِكِ مُدْرِكًا شَاهِدًا دُونَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا، وَالشَّرْطُ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَغَائِبًا.

ثُمَّ عِنْدَنَا: الْمُدْرِكُ يَكُونُ مُدْرِكًا بِالْإِذْرَاكِ، يَخْلُقُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - لَهُ؛ فَيُسْتَرَطُّ فِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا بُتُ الْإِذْرَاكِ مَعَ الْحَيَاةِ.

( ٢ / ١ / ٣ ) فَضْلٌ: [ الْمُدْرِكُ مِنَّا هَلْ يُدْرِكُ بِأَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ؟ ]<sup>(٢)</sup>



قَدْ أَطْبَقَتِ الْمُعْتَزَلَةُ عَلَى أَنَّ الْمُدْرِكَ مِنَّا لَا يُدْرِكُ إِلَّا<sup>(٣)</sup> بِأَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ؛ كَالْحَاسَّةِ وَنَحْوِهَا<sup>(٤)</sup>.

قَالُوا: وَمِنْ أَدَوَاتِ الرُّؤْيَةِ الْأَشْعَةُ فَيَنْبَغُ مِنْ كُلِّ حَاسَّةٍ سَلِيمَةٍ أَشْعَةٌ عِنْدَ فَتْحِ الْأَجْفَانِ، وَهِيَ أَجْسَامٌ مُضِيئَةٌ تَتَشَكَّلُ وَتَتَحَرَّكُ وَتَتَعَوَّجُ وَتَسْتَقِيمُ، فَإِذَا اتَّصَلَ الشُّعَاعُ الْمُنْبَعِثُ مِنَ النَّاطِرِ

(١) قوله: « والحياة » بهامش الأصل.

(٢) انظر هذا البحث في: أبكار الأفكار ( ١ / ٤٣٢ )، وغاية المرام ( ص ١٣٢ )، والكمال في اختصار الشامل ( ل ١٣٠ / أ ).

(٣) في الأصل بدون أداة الاستثناء: « إلا » والصواب إثباتها تبعًا لمذهب المعتزلة في المسألة، وأيضًا هذا ما يشهد له السياق.

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٤ / ٥٦، ٥٧، ١٢٤ ).

بشيء على حد معلوم مع استقامة واستداد، ولم يقصُر عن حد الحاجة ولم ينبُت، بل تشبَّث به؛ فيرى عند ذلك ما يتصل به الشعاع، وإنما يرى ما يتصل به أو بمحل الشعاع.

وإنما قالوا: أو بمحلّه، فإن الألوان مرئية والشعاع لا يتصل بها، وإنما يتصل بمحلّها.

قالوا: صح<sup>(١)</sup> وإذا بعدت المسافة بين الراي والمرئي بحيث تبتدئ الأشعة ولا تتصل بالمرئي على سداد فلا يرى، وكذلك إذا قربت المسافة بينهما بحيث لا تنبعث الأشعة، فلا يرى<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا لا يرى الراي باطن أجفانه.

قالوا: وإذا تعرّجت<sup>(٣)</sup> الأشعة وتلوّبت فربما يرى الواحد اثنين، وإذا تحقّق انبعاث الشعاع على سداد - غير أنه اعترض مانع يمنع الاتصال بالمرئي - فلا يرى أيضاً، وإن لم يكن في القاعدة - التي هي متصل الشعاع - [١/١٠٤] تصرّس فلا تشبّث الأشعة لصقالته فلا يرى أيضاً، بل إذا كان كذلك فترتد الأشعة إلى الراي فيرى عند ذلك نفسه.

قالوا: وإذا قدر جسم صقيل في مقابلة الراي، وقدر في مقابلة ذلك الجسم الصقيل جسم آخر صقيل يحاذي قفاه، فإنه يرى في المראה التي تقابل وجهه قفاه، وإنما كان كذلك لتردد الشعاع بين المرأتين، وردّ إحداهما الشعاع إلى الأخرى، وردّ ما يقابل الراي الشعاع إلى الحديقة، ولذلك يرى القمر إذا نظر في الماء.

قالوا: وللاشعة حد معلوم وقدر محدود، والزيادة عليه تمنع من الإدراك؛ ولذلك لا يرى جزم الشمس لإفراط الشعاع ومجاوزة الحد، واللطف إنما يرى لقوة الأشعة<sup>(٤)</sup>.  
والدليل على فساد ما قالوه أوجه:

منها: أن القول في الأشعة واشتراطها مترتب على اشتراط الحاسة والبنية المخصوصة، وأوضحنا أن المدرك في كونه مدركاً غير مفتقر إلى شيء منّا، بل يكفي في ثبوت الإدراك حياة المحل، وانتفاء أضداه، ولو كان الشعاع شرطاً في الرؤية لوجب طرد الشرط شاهداً وغائباً، ولما ثبت أن الربّ - تعالى - يرى المراتب مع استحالة اتصال الشعاع والانبعاث، وجب القضاء بأن ذلك غير مشروط أصلاً.

(١) قوله: «أو بمحلّه..... إلخ» هامش الأصل. (٢) قوله: «فلا يرى» هامش الأصل.

(٣) كذا بالأصل، وهو الصواب، وهاشمه: «انفرجت».

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٣٠/أ، ب).



ثُمَّ نَقُولُ: الْأَشِعَّةُ عِنْدَكُمْ أَجْسَامٌ مُضَيَّعَةٌ مُشَكَّلَةٌ، وَالْأَجْسَامُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، بَلِ الرَّبُّ تَعَالَى مُنْفَرِدٌ بِإِبْدَاعِهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَبْنِي عَلَيْهِ مَقْصِدَنَا وَنَقُولُ: تَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَشِعَّةَ الْمُنْبَعِثَةَ عَنْ سَوَادِ الْحَدَقَةِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى ابْتِدَاءً عِنْدَ فَتْحِ الْأَجْفَانِ، أَوْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا مُدَاخِلَةٌ فِي أَجْزَاءِ الْحَدَقَةِ عِنْدَ تَطْيِيقِ الْأَجْفَانِ، وَإِذَا انْفَتَحَتِ انْبَعَثَتِ الْأَشِعَّةُ؟

فَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فَتْحُ الْأَجْفَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ الْأَشِعَّةَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ تَعَالَى خَلْقُ ضَرْبٍ مِنَ الْأَجْسَامِ عِنْدَ انْطِبَاقِ أَجْسَامٍ وَعِنْدَ انْفِتَاحِهَا، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ.

فَلْيَجْرِي عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَفْتَحَ الصَّحِيحُ غَيْرَ الْمَثُوفِ أَجْفَانَهُ فِي ضَوْءِ النَّهَارِ، وَلَا يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَشِعَّةَ؛ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ الْأَشِعَّةَ مُتَسَرِّةٌ بِالْأَجْفَانِ، وَإِنَّمَا تَنْبُعُثُ عِنْدَ فَتْحِهَا.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ: مِنْهَا أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَقِيلًا بِدَاخِلِهِ أَجْرَامًا، وَإِذَا صَقُلَ فَلَمْ يَتَقَلَّبْ عَنْ هَيْئَتِهِ وَصِفَتِهِ، فَمَا بَالُ الْأَشِعَّةِ دَاخِلَتُهُ، وَلَمْ تَكُنْ بِدَاخِلِهِ قَبْلَ؟!

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مِنْ حُكْمِ الْأَجْسَامِ أَنَّهَا سَوَاءٌ عَلَى الْأَحْيَارِ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ كَيْفَ يَرْجِعُ إِلَى نَاطِرِ الْعَيْنِ عِنْدَ انْطِبَاقِ الْأَجْفَانِ، وَلَيْسَ فِي سَوَادِ الْحَدَقَةِ تَخْلُخُلٌ يَسَعُ الْأَشِعَّةَ، وَكَيْفَ تَجْتَمِعُ تِلْكَ الْأَشِعَّةُ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي إِنْسَانِ الْعَيْنِ وَسَوَادِ الْحَدَقَةِ، مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ وَقِلَّةِ تَخْلُخُلِهِ؛ فَإِنَّ النَّاطِرَ إِذَا فَتَحَ أَجْفَانَهُ، يَرَى مُتَسَّعَ الْهَوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَيَرَى السَّهْلَ وَالْجَبَلَ، وَإِنَّمَا يَتَرَاءَى لَهُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِاتِّصَالِ الْأَشِعَّةِ بِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: مَا الْمَوْجِبُ لِانْبِعَاثِ الْأَشِعَّةِ مِنَ النَّاطِرِ؟ وَهَلَّا اسْتَقَرَّتْ فِي أَحْيَازِهَا مُجَاوِرَةً أَوْ مُتَسَرِّةً!!

قَالُوا: الْمَوْجِبُ لِانْبِعَاثِهَا فَتْحُ الْأَجْفَانِ وَتَقْلِيلُ الْحَدَقَةِ؛ فَتَوَلَّدَ حَرَكَاتُ الْحَدَقَةِ وَالْأَجْفَانِ دَفْعَ الْأَشِعَّةِ وَانْبِعَاثِهَا.

قُلْنَا: الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ [ ١٠٤/ب ] بَاطِلٌ عِنْدَنَا، عَلَى أَنَّ مُعْظَمَ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلُّدِ مَنَعُوا تَوَلُّدَ الْحَرَكَاتِ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَوَلَّدَ هِيَ الْإِعْتِمَادَاتُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: مَنْ قُطِعَتْ أَجْفَانُهُ وَسَكَنَ حَدَفَتُهُ - فَإِنَّهُ لَا مَحَالَةَ يَرَى، فَبَطْلُ أَنْ يَكُونَ  
الْمُوجِبُ لِذَلِكَ تَقْلِيلُ الْحَدَقَةِ وَفَتْحُ الْأَجْفَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي الْحَاسَةِ اعْتِمَادَاتٌ تُوجِبُ دَفْعَ الْأَشْعَةِ وَبَسْطَهَا.

قُلْنَا: الْإِعْتِمَادَاتُ اللَّازِمَةُ عَلَى أَصْلِهِمْ إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَ هُوبًا كَاعْتِمَادَاتِ الثَّقِيلِ، أَوْ تَصْعُدًا  
كَاعْتِمَادَاتِ لَهَيْبِ النَّارِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِمَادَاتِ فَإِنَّهَا مُجْتَلَبَةٌ<sup>(١)</sup> مُكْتَسَبَةٌ، وَمَنْ نَظَرَ يَمْنَةً  
أَوْ يَسْرَةً فَلَيْسَ يَكْتَسِبُ اعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ، وَلَا يُحْسِبُ بِهَا حَسَبَ إِحْسَاسِهِ  
تَحْرِيكَ يَدِهِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدَقَةِ اعْتِمَادٌ لَازِمٌ وَلَا مُكْتَسَبٌ فِي جِهَةِ  
الْمَرْئِيِّ، فَبَطْلُ قَوْلِهِمْ فِي الْأَشْعَةِ بُطْلَانًا ظَاهِرًا.

ثُمَّ إِنَّا نَتَمَسَّكُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ بُطْلَانِ أَصُولِهِمْ بِأَمْثِلَةٍ تَهْدِمُ أَرْكَانَهُمْ، وَتُوضَعُ بُطْلَانُ مَا عَوَّلُوا  
عَلَيْهِ:

فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: لَوْ صَحَّ مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ اتِّصَالِ الشُّعَاعِ وَانْعِكَاسِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ:  
إِذَا نَظَرَ النَّاطِرُ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ؛ كَالْمِرْآةِ وَنَحْوِهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ، وَلَا يَرَى الْمِرْآةَ  
فَإِنَّ الشُّعَاعَ مَا تَبَدَّدَ عَلَيْهَا، بَلِ ارْتَدَّتْ مِنْهَا إِلَى النَّاطِرِ.

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: إِنَّمَا يَرَى الْمِرْآةَ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الطَّبَقَةَ الْعُلْيَا مِنْهَا لَا تَخْلُو عَنْ تَضَرُّسٍ فَتَسْتَبْتُ  
أَجْزَاءَ مِنَ الْأَشْعَةِ بِمَوَاقِعِ التَّضَرُّسِ مِنَ الْمِرْآةِ وَلَا يَنْعَطِفُ؛ فَإِنَّهُ يَرَى الْمِرْآةَ بِتِلْكَ الْأَجْزَاءِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ تَحَكُّمٌ؛ لِأَنَّ مِنْ حُكْمِ الصَّقِيلِ عِنْدَهُ أَنْ يَدْفَعِ الْأَشْعَةَ وَيَعْكِسَهَا، تَسَاوَتْ  
أَجْزَاؤُهُ أَوْ تَفَاوَتْ وَتَضَرَّسَتْ، عَلَى أَنَّا نَفَرِّضُ الْكَلَامَ فِي جِسْمٍ صَقِيلٍ مُتَسَاوِيِ الْأَجْزَاءِ مِنْ  
غَيْرِ تَضَرُّسٍ، وَلَا جَوَابَ لَهُمْ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ، لَرَأَى الرَّائِي مَوَاضِعَ التَّضَرُّسِ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهَا.

ثُمَّ نَفَرِّضُ الْكَلَامَ فِي النَّاطِرِ فِي الْمَاءِ الصَّافِي الرَّائِدِ الَّذِي لَا حِرَاكَ بِهِ وَلَا تَضَرُّسٍ،  
وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَالَ الْقَاضِي: إِذَا سَلَّمْنَا لِلْخَضَمِ انْعِكَاسَ الشُّعَاعِ، فَمَا الْمُوجِبُ لِانْعِكَاسِهِ،

(١) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ: «مُخْتَلَفَةٌ»، وَفِي الْهَامِشِ: «مُجْتَلَبَةٌ».

(٢) مَقُولَةٌ: «فَإِنَّ الشُّعَاعَ مَا تَبَدَّدَ عَلَيْهَا» بِهَامِشِ الْأَصْلِ.

ثُمَّ الشُّعَاعُ الْمُنْبَعِثُ مِنَ الْمِرْآةِ لَيْسَ بِشُعَاعِ رَأْيٍ<sup>(١)</sup> فِي الْمَرْئِي، وَالرَّائِي - عِنْدَ الْخَصْمِ -: مَنْ انْبَعَثَ مِنْهُ الشُّعَاعُ، وَالْمَرْئِي: مَا انْصَلَّ بِهِ الشُّعَاعُ، وَإِنَّمَا يَرَى الرَّائِي بِشُعَاعِ عَيْنِهِ لَا بِشُعَاعِ بِنْبَعِثُ مِنَ الصَّقِيلِ.

ثُمَّ النَّاطِرُ إِلَى جِزْمِ الشَّمْسِ، مَا بَالُهُ لَا يَرَى وَجْهَهُ؟! وَمَا بَالُ شُعَاعِ عَيْنِهِ لَا يَنْعَكِسُ عَلَيْهِ هَاهُنَا؟! هَاهُنَا؟!

وَمَذْهَبُ الْأَوَائِلِ أَنَّهُ لَا نَبْرَ إِلَّا الشَّمْسَ، وَالْأَجْسَامُ الصَّقِيلَةُ لَيْسَتْ نَبْرَةً بِطِبَاعِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ قَابِلَةٌ النُّورِ مِنَ الشَّمْسِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ مَنْ رَأَى وَجْهَهُ فِي الْمِرْآةِ، فَقَدْ رَأَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ وُجُودِ مِثْلِهِ فِي الْمِرْآةِ، وَمِنَ الْهَذْيَانِ قَوْلُ<sup>(٢)</sup> مَنْ قَالَ: إِنَّ الشُّعَاعَ يَتَّصِلُ بِالْمِرْآةِ، ثُمَّ يَنْعَكِسُ؛ فَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَوْ كَانَ مَعْقُولًا، لَمْ يَكُنْ يَصِيرُ وَجْهَ الْمِرْآةِ فِي مُحَادَاتِهِ وَلَا الشُّعَاعُ الَّذِي هُوَ فِي مُحَادَاتِهِ<sup>(٣)</sup> هُوَ وَجْهَهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرَى قَفَاهُ فَظَهَرَهُ بِرُؤْيِهِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي عَيْنِهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ فِي قُدَامِي»<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ فَضْلَ الشُّعَاعِ وَانْبِعَاثَهُ مِنَ الرَّائِي، فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ اتِّصَالِهِ بِالْمَرْئِي؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى رُؤْيَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَالْأَشْغَةُ أَجْسَامٌ؛ فَلَا يَصِحُّ التَّدَاخُلُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ [١/١٠٥] بِالْإِتِّصَالِ صَحِيحًا، لَكَانَ شُعَاعُ النَّاطِرِ الْأَوَّلِ يَتَّصِلُ بِالْمَرْئِي، وَشُعَاعُ النَّاطِرِ الثَّانِي والثَّالِثُ لَا يَتَّصِلُ بِهِ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ لَوْ مِثْلُ بَيْنَ يَدَيِ النَّاطِرِ فِي سَمْتِ شُعَاعِهِ، فَلَا يَرَاهُ، وَلَقَدْ انْصَلَّ الشُّعَاعُ بِهِ عَلَى اسْتِدَادِهِ وَيَعْقِدُ عَلَيْهِ، فَمَا بَالُهُ لَا يَرَاهُ؟! فَإِنْ قَالُوا: الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ يَسْتَدْعِي كَثْرَةَ الْأَشْغَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: «راني» ولا وجه لإثبات الباء؛ إذ لا تعريف باللام ولا إضافة.

(٢) كلمة: «قول» بهامش الأصل.

(٣) كلمة: «ولا الشعاع..... إلخ» بهامش الأصل.

(٤) حديث صحيح: أخرجه الإمام مسلم: كتاب الصلاة: باب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما: (ح ٤٢٦).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧١).

قُلْنَا: فَمَا بَالُهُ رَأَاهُ مُنْضَمًّا مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَخْصُهُ مِنَ الشُّعَاعِ إِذَا كَانَ فِي أَكْثَرِ مِمَّا نُخْصِيهِ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا، أَوِ الشُّعَاعُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى أَجْزَاءِ الْجَبَلِ الشَّامِخِ مَا بَالُهُ لَا يُكْتَفَى بِهِ فِي الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِنْ شَرَطْتُمْ فِي الرُّؤْيَةِ اتِّصَالَ شُعَاعٍ بِالْمَرْئِي، فَيَجِبُ أَنْ يَخْكُمُوا بِأَنَّ اللَّوْنَ لَا يَرَى مِنْ حَيْثُ لَا يَتَّصِلُ بِالْعَرَضِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ الْجِسْمُ بِالْجِسْمِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَرَى مَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى إِذَا اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّهِ، قِيلَ: فَمَا بَالُ الطَّعْمِ لَا يَرَى وَكَذَلِكَ الرَّائِحَةُ، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهَا، قَالُوا: اخْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: مَا صَحَّ أَنْ يَرَى<sup>(١)</sup> عَنِ الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ وَنَحْوِهِمَا؛ فَإِنَّهَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَرَى بِخِلَافِ اللَّوْنِ.

قُلْنَا: هَذَا الْآنَ تَنَاقُضُ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا يَرَى اللَّوْنُ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ، فَلَمَّا انْتَقَضَ كَلَامُكُمْ بِالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ، تَرَكْتُمْ هَذَا الْكَلَامَ وَقُلْتُمْ: إِنَّمَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَا يَصِحُّ رُؤْيَاهُ، وَالطَّعْمُ مِمَّا لَا يَصِحُّ رُؤْيَاهُ فِيمَ رُمِئْتُمْ صِحَّةَ رُؤْيَا اللَّوْنِ وَاسْتِحَالَةَ رُؤْيَا الطَّعْمِ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا رَأَى الشَّيْءَ فَشَرَطُ رُؤْيَا الشُّعَاعِ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّهِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنْ الشُّعَاعُ إِذَا اتَّصَلَ بِجَرَمٍ يَجِبُ أَنْ يَرَى جَمِيعَ أَغْرَاضِهِ؛ فَإِنَّ الْمَشْرُوطَ يَفْتَضِي الشَّرْطَ، وَالشَّرْطُ لَا يَفْتَضِي الْمَشْرُوطَ.

قُلْنَا: الشَّرْطُ لَا يَفْتَضِي الْمَشْرُوطَ، وَلَكِنْ يُصَحِّحُهُ وَيُجَوِّزُهُ، فَإِنْ كَانَ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ شَرْطًا فِي رُؤْيَا الشَّيْءِ، فَجَوَّزُوا رُؤْيَا أَغْرَاضِ الْجَوْهَرِ؛ لِاتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِمَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَأَبْدُوا فَرْقًا بَيْنَ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ!!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الطَّعْمُ مَرئيًا لَرَأَيْنَاهُ.

قُلْنَا: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ تَرَ الطَّعْمَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يَخْلُقْ لَنَا رُؤْيَاهُ؛ كَمَا أَنَّا لَا نَعْلَمُ كَثِيرًا مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ ﷻ لَمْ يَخْلُقْ لَنَا الْعِلْمَ بِهِ.

عَلَى أَنْ قَوْلَهُمْ: إِنَّا نَرَى اللَّوْنَ لِاتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِمَحَلِّهِ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْجِسْمَ قَدْ يَرَى مِنْ بَعْدِ وَلَا يَرَى لَوْنَهُ، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) كلمة: «إذا اتصل الشعاع به.. إلخ» بهامش الأصل.

(٢) كلمة: «باطل؛ فإن الجسم.. إلخ» بهامش الأصل.

فَإِنْ قَالُوا: الْجِسْمُ الَّذِي أَشْرَرْتُمْ إِلَيْهِ غَيْرُ مَرِيٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يُرَى أَجْزَاءُ مِنَ الْهَوَاءِ مُتَشَكِّلَةً عَلَى شَكْلِهِ.

قُلْنَا: هَذَا جَعْدُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ، كَيْفَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَرِيًّا لَوَجَبَ أَنْ لَا يَنْفَصِلَ بَيْنَ إِقْبَالِهِ وَإِذْبَارِهِ.

وَيُقَالُ: بِمَ عَرَفْتُمْ أَنَّكُمْ قَدْ رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنَ الْأَجْسَامِ؟!  
وَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَرِيَّ أَجْزَاءُ مِنَ الْهَوَاءِ مُتَشَكِّلَةً بِشَكْلِ الْجِسْمِ، فَكُلُّ مَا يَنْفَصِلُونَ بِهِ فَهُوَ مُتَمَسِّكُنَا.

وَمِمَّا تَمَسَّكُ بِهِ فِي إِبْطَالِ اشْتِرَاطِ الْأَشْعةِ فِي الرُّوْيَةِ: أَنَّهُ لَوْ أَوْقَدَتِ النَّارُ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ بِاللَّيْلِ<sup>(١)</sup>، وَوَقَفَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ وَاقِفٌ، وَوَقَفَ فِي الظَّلَامِ عِنْدَ مُنْقَطِعِ الضَّوْءِ وَاقِفٌ، فَالَّذِي فِي الظَّلَامِ يُبْصِرُ الَّذِي فِي الضَّوْءِ، وَالَّذِي فِي الضَّوْءِ لَا يُبْصِرُ الَّذِي فِي الظَّلَامِ، وَسَبِيلُهَا فِي انْتِبَاطِ الشُّعَاعِ وَتَفْعِيرِهِ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: ضَوْءُ النَّارِ يُبْهِرُ شُعَاعَ الْوَاقِفِ بِجَنْبِهَا، فَلَا يَخْرِقُ شُعَاعُهُ الظُّلْمَةَ. قُلْنَا: غَلَبَةُ الشُّعَاعِ إِذَا كَانَتْ يَخْجِرُ الْوَاقِفَ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّارِ، فَلَأَنْ يَخْجِرَ أَجْزَاءُ الظُّلْمَةِ الْوَاقِفَ فِي الظَّلَامِ أُولَى؛ فَإِنَّ الظُّلْمَةَ بِحَجْرِ الشُّعَاعِ وَمُنَافَرَتِهِ أُولَى.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ جَمَعَهُمَا جَمِيعُ الضَّوْءِ [١٠٥/ب] لَرَأَى كُلُّ وَاحِدٍ صَاحِبَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا بُعْدٌ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ الضَّوْءُ يُبْهِرُهُ وَيَمْنَعُهُ مِنْ رُوْيَةِ صَاحِبِ الظُّلْمَةِ، فَلَأَنْ يَمْنَعَهُ عَنْ رُوْيَةِ نَفْسِهِ وَمَنْ بِالْقُرْبِ مِنْهُ فِي شُعَاعِ النَّارِ أُولَى.

وَيُقَالُ لَهُمْ: مِنْ مَوَانِعِ الرُّوْيَةِ عِنْدَكُمْ الْحُجُبُ الْكَثِيفَةُ؛ فَيَجِبُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَرَى الرَّائِي مَا فِي الْإِنَاءِ الْمُتَّخِذِ مِنَ الْبِلُّورِ وَالزُّجَاجِ؛ فَإِنَّ الشُّعَاعَ لَا يَتَّصِلُ بِهِ، فَلَيْسَ فِي الْبِلُّورِ وَالزُّجَاجِ تَخْلُخُلٌ يُبْعِدُ فِيهِ الْأَشْعةَ وَالْمُسُوحَ وَالشُّوَرُ أَحْرَرُ بِالتَّخْلُخُلِ مِنَ الْبِلُّورِ فَمَا بَالُهَا تَحْجُبُ؟!  
فَإِنْ قَالُوا: أَجْزَاءُ الْبِلُّورِ مُضَيَّئَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْمُعِينَاتِ عَلَى الرُّوْيَةِ.

قُلْنَا: النَّارُ أَلْطَفُ مِنَ الْبِلُّورِ وَالزُّجَاجِ، فَمَا بَالُهَا تَمْنَعُ الرَّائِي عَنْ رُوْيَةِ مَا وَرَاءَهَا<sup>(٣)</sup>؟!

(١) في الأصل في هذا الموضع عبارة: « في ليلة مظلمة » ومضروب عليها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣١/أ - ب).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٢/أ).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِاضْطِرَابِ النَّارِ وَانْتِهَابِهَا.

قُلْنَا: فَيَجِبُ عَلَى قَضِيَّةِ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ لَا يَرَى الرَّائِي فِي مَهَبِّ الرِّيحِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ يُرَدُّ الْأَشْيَعَةَ.

وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا: إِذَا فَتَحَ النَّاطِرُ أَجْفَانَهُ فَإِنَّهُ يَرَى السَّمَاءَ وَالْكَوَاكِبَ عَلَى بُعْدِهَا مِنْهُ، فَكَيْفَ انْتَصَلَ الشُّعَاعُ بِهَا عَلَى بُعْدِهَا فِي أَفْصَى مَا يُقَدَّرُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ بِالْكَوَاكِبِ تَنْتَصِبُ آلَةً لِلْفَاتِحِ أَجْفَانَهُ.

قُلْنَا: فَقَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ أَنَّ شَرْطَ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَتَّصِلَ الشُّعَاعُ بِالْمَرْئِيِّ يَقَعْدَ عَلَيْهِ.

وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ: أَنَّ النَّاطِرَ إِلَى الْكَوَاكِبِ يَرَى الْكَوَاكِبَ قَبْلَ انْتِصَالِ الشُّعَاعِ بِهَا، وَقَدْ قَالَتْ الْأَوَائِلُ: شَرْطُ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَكُونَ الْهَوَاءُ مُضِيئًا فَقَطْ، فَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَشْيَعَةَ تَنْتَصِلُ بِالْكَوَاكِبِ، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى النَّاطِرِ فَهَذَا بَاطِلٌ.

وَأَمَّا مَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنَ الصُّورِ وَالْأَمْثَلَةِ: فَسَبِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا أَنْ نَقُولَ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَحْكَامِ الْإِذْرَاكِ مُسْتَنَدٌ إِلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ مِنَ انْبِعَاطِ الْأَشْيَعَةِ وَتَقَعُّرِهَا عَلَى مَطَارِحِهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: عَلِمْنَا ضَرُورَةَ وَقُوعِ الْإِذْرَاكِاتِ عَلَى الْوُجُوهِ الْمُتَقَسِّمَةِ فِي صُورِ الْإِسْتِشْهَادِ، وَلَا نَعْلَمُ مُقْتَضَى لَهَا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

قُلْنَا: لَا يَنْتَصِبُ عَدَمُ عِلْمِكُمْ عِلْمًا فِي إِثْبَاتِ مَا تُوزَعْتُمْ فِيهِ، وَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْكُمْ ذَهَلْتُمْ عَنْ ذَلِكَ الصَّوْتِ، فَلَا تَجِدُونَ مَخْلَصًا مِنْ هَذِهِ الطَّلِبَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: بِمَ عَرَفْتُمْ أَنَّ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ كَلَامُكُمْ مِنْ قَضِيَّاتِ الْعُقُولِ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مُوجِبِ اطِّرَادِ الْعَادَاتِ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أُمُورًا اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ فِيهَا، وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ خَرَقُ الْعَادَاتِ فِيهَا، وَذَلِكَ بِاطِّرَادِ الْعِلَّةِ فِي أَغْقَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالسَّيِّعِ وَالرَّيِّ، وَأَغْقَابِ تَنَاوُلِ السُّمُومِ زُهُوقِ الرُّوحِ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الْأُمُورِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى أَسْبَابٍ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ.

ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً لِتِلْكَ الْأُمُورِ، وَلَا هِيَ شَرَائِطُ فِيهَا فِي حُكْمِ الْعَقْلِ، وَأَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ مُقْتَدِرٌ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ، وَالسَّيِّعِ وَالرَّيِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ دُونَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، وَقَدْ أَجْرَى هَذِهِ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَ لَنَا الرُّؤْيَةَ

لِلشَّيْءِ إِذَا كَانَ الْهَوَاءُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا نَرَاهُ مُضِيئًا، فَأَمَّا تَقْدِيرُ أَشْعَى مُنْبَعِثَةٍ مِنَ النَّاطِرِ وَمُتَصِلَةٍ  
بِالسَّمَاءِ وَالْكَوَاكِبِ عَلَى بُعْدِهَا لَحْظَةً وَاحِدَةً فَغَيْرُ مَعْقُولٍ.

وَمِمَّا يَلْزَمُ سَائِلِكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ: مُوَافَقَةُ أَصْحَابِ النُّجُومِ وَالْهَيَّاتِ فِي صَرْفِهِمْ اخْتِلَافَ  
أَحْوَالِ الْهَوَاءِ فِي فُصُولِ السَّنَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَائِنَاتِ إِلَى حَرَكَاتِ الْأَفْلَاقِ، وَإِلَى امْتِزَاجِ  
الْعَنَاصِرِ، وَفِيهِمْ مَنْ يَجْعَلُ فِي إثْبَاتِ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْتِقْرَاءِ، وَلَا مُشَبَّهَاتٍ لِأَصْحَابِ الْأَشْعَى  
غَيْرِ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَيَعْنُونَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ وَجُوبَهُمْ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْإِسْتِقْرَاءُ لَيْسَ دَلِيلًا  
عَقْلِيًّا؛ فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ أَبَوَيْنِ، وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ خَلْقُ بَشَرٍ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَبَوَيْنِ، وَهَذَا  
مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَارَ إِسْنَادُ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَى الْعَادَاتِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: تَضَادُّ الْمُضَادَّاتِ مُنْصَرِفٌ  
إِلَى اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ، [١٠٦/١] وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَإِنْ  
كَانَ ذَلِكَ مُسْتَبْعَدًا فِي الْعَادَةِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمْ ضَمُّ دَعْوَى إِلَى دَعْوَى، فَلِمَ رَعَمْتُمْ أَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ بِمَثَابَةِ مَا اسْتَشْهَدْتُمْ  
بِهِ، فَلَا تَجِدُونَ إِلَى ذِكْرِ وَجْهِ سَبِيلًا.

ثُمَّ نَحْنُ نَعْلَمُ وَكَافَّةُ الْعُقَلَاءِ مَعَنَا ضَرُورَةَ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَلَمْ نَسْتَفِدْ  
الْعِلْمَ بِذَلِكَ عَنِ اطِّرَادِ عَادَةٍ، فَهَلْ تَجِدُونَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ سَبِيلًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لِلْسَّوَادِ حَقِيقَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنِ الْبَيَاضِ، وَلِلْبَيَاضِ حَقِيقَةٌ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا،  
وَبِهَا يَتَمَيَّزُ عَنِ السَّوَادِ، فَلَوْ قَدَرْنَا جَوْهَرًا يَجْتَمِعُ فِيهِ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ، لَمَا صَحَّ الْعِلْمُ بِهِ،  
بَلْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْضَبُطَ تَحْتَ الْعِلْمِ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ نَعْلَمَ الذَّاتَ عَلَى حَقِيقَتَيْنِ وَخَاصَّتَيْنِ  
مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ مُتَعَايِرَتَيْنِ، وَحَقِيقَةُ الْإِسْتِحَالَةِ مَا لَا يَنْضَبُطُ تَحْتَ الْعِلْمِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَشَيْعَتِهِ: قَدْ رَدَدْتُمْ عَلَى النَّظَامِ وَمَصِيرِهِ إِلَى أَنَّ الْأَصْوَاتِ أَجْسَامٌ  
تَقَرُّعُ الْمَسَامِعِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ النَّظَامُ مِنَ الشَّوَاهِدِ أَقْرَبُ إِلَى الْأَسَاقِ وَالْإِنْتِظَامِ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ؛  
فَإِنَّ الَّذِي يَسُدُّ صِمَاحَهُ لَا يَسْمَعُ، وَالْمُنْعَمَسَ فِي الْمَاءِ لَا يَسْمَعُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُبُهَائِهِ،  
ثُمَّ مَعَ وُضُوحِ الْأَمْثِلَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا رَدُّدْتُموها إِلَى الْغَرَابَةِ، فَلِمَ أَنْكَرْتُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِيمَا  
ادَّعَيْتُمُوهُ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْ هَذَا الْعَكْسِ بِوَجْهِ.

وَمِمَّا يُصْعَبُ مَوْقِفَهُ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: لَيْنَ كَانَ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ لَا يُرَى لِلطَّافِيهِ، فَمَا بَالُ لَوْنِهِ لَا يُرَى، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ؟!

وَهَذَا يَقْوَى عَلَى ابْنِ الْجُبَّائِيِّ؛ فَإِنَّهُ جَوَزَ تَعَلُّقَ الرُّؤْيَةِ بِسَوَادٍ تَقْدَّرُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ.

( ٤/١/٢ ) فَضْلُ: [ الْإِذْرَاكَاتُ شَاهِدًا خَمْسَةً ]<sup>(١)</sup>

مَا صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ أَنَّ الْإِذْرَاكَاتِ شَاهِدًا خَمْسَةً:

○ السَّمْعُ.

○ وَالْبَصَرُ.

○ وَالْإِذْرَاكَ الْمُتَعَلِّقُ بِالرَّرَائِحِ.

○ وَالْإِذْرَاكَ الْمُتَعَلِّقُ بِالطُّعُومِ.

○ وَالْإِذْرَاكَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ وَاللِّينِ وَالْخُشُونَةِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: الَّذِي عِنْدِي أَنَّ إِذْرَاكَ الْحَيِّ مِنْ نَفْسِهِ الْآلَامَ وَاللَّذَاتِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِذْرَاكِ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ قِبَلِ الْإِذْرَاكَاتِ الْخَمْسَةِ، زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْآلَامِ وَاللَّذَاتِ<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ إِذْرَاكَ الْآلَمِ وَاللَّذَّةِ هُوَ الْعِلْمُ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَالَّذِي عِنْدِي مَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ إِحْسَاسَ الْآلَمِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ بِمَثَابَةِ إِحْسَاسِ كُلِّ مُحْسُوسٍ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، فَلَوْ جَازَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ إِذْرَاكَ الْآلَمِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِهِ، لَجَازَ طَرْدُ هَذَا الْقَوْلِ فِي كُلِّ إِذْرَاكِ وَمُذْرِكٍ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَاقِلَ يَفْصِلُ بَيْنَ حَالِهِ وَهُوَ مُحِسٌّ لِلْآلَمِ، وَحَالِهِ وَهُوَ مُسْتَقِفٌّ لِحُصُولِ الْآلَمِ بِهِ، وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِمَا مَضَى فِي الْآلَامِ وَبِالْوَاقِعِ مِنْهَا فِي الْحَالِ، وَالْآلَمُ فِي

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٣٦، ٣٨)، وطبعة بيروت (ص ٢٨، ٢٩)، وأصول الدين (ص ٩، ١٠)، والإرشاد (ص ١٧٣، ١٧٤)، والأبكار (١/١٠٨، ١٠٩)، وغاية المرام (ص ١٢٤، ١٢٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب)، وشرح المواقف (٦/٢٩، ٣١)، (٧/١٩٨، ٢١١)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٨).

(٢) انظر: التمهيد (ص ٣٧)، والإرشاد (ص ١٧٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب)، ونسب إلى النظام. أصول الدين (ص ١٠).



الجَوَارِحِ وَالْعِلْمُ فِي الْقَلْبِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ: وَإِدْرَاكَ الْحَيِّ عِلْمُهُ وَإِرَادَتُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا<sup>(٢)</sup> الْحَيَاةُ بِجُوزٍ أَنْ يُقَدَّرَ إِدْرَاكَكَ رَأْنِدًا، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يُفْصَحْ بِهِ إِفْصَاحُهُ بِإِحْسَاسِ الْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: إِدْرَاكَ الْحَيِّ مِنْ نَفْسِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا مُرِيدًا لَيْسَ بِإِحْسَاسٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَيْسَ يَتَّضِحُ فِي هَذَا الْقَبِيلِ وَجْهُ الْإِحْسَاسِ كَمَا تَتَّضِحُ الْآلَامُ وَاللَّذَاتُ، وَهَذَا مُمَكِّنٌ، وَهُوَ مِمَّا تَسْتَخِيرُ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَجْدَانٍ مِنْ هَذِهِ الْوَجْدَانَاتِ إِدْرَاكَ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِدْرَاكِ إِلَّا وَجْدَانُ النَّفْسِ مَا تَجَدُّهُ، [١٠٦/ب] وَإِدْرَاكَ هَذَا الْقَبِيلِ مُخَالِفٌ لِإِدْرَاكِ قَبِيلٍ آخَرَ. هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ<sup>(٤)</sup>.

قُلْتُ: وَوَجْدَانُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: «إِدْرَاكَ الْأَلَمِ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَلَمِ لَا غَيْرُ»<sup>(٥)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ضَرْبًا مِنَ الْإِدْرَاكِ مُخَالِفًا لِلْإِدْرَاكَاتِ الثَّابِتَةِ شَاهِدًا؟

قَالَ الْإِمَامُ: «هَذَا السُّؤَالُ لَا يَتَخَصَّصُ بِالْإِدْرَاكَاتِ، بَلْ هُوَ مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ قَبِيلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَاخْتِلَافُ الْأَثَمَةِ فِيهِ مَشْهُورٌ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْأَجْنَاسَ مَحْصُورَةٌ مُتَنَاهِيَةً فِي الْمَقْدُورِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، كَمَا أَنَّ حَالَ كُلِّ قَبِيلٍ لَا يَتَنَاهَى، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ»<sup>(٦)</sup>.

قَالَ: وَمِنْ حَقِّ الْعَاقِلِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ جَوَازِ الشَّكِّ وَبَيْنَ الْجَوَازِ الْمُنَاقِضِ لِلِاسْتِحَالَةِ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب).

(٢) في الأصل: «فيه» بالتذكير.

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٥). (٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٤).

(٥) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب)، وهو منسوب فيه إلى كثير من الأصحاب، دون تعيين، واعترض عليه الجويني بأنه: «لو كان إدراك الألم عين الألم، اطرد في غيره، والعاقِل يفرق بينهما؛ فإن إدراك الألم خاص بالحال، والعلم يتعلق به وبالماضي، وأيضًا: علم الشخص بكونه مريدًا قادرًا ليس إدراكًا للإرادة والقدرة؛ فليس العلم عين الإدراك».

(٦) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

وَهَذَانِ الْبَابَانِ مُلْتَبِسَانِ عَلَى مُعْظَمِ النَّاسِ، وَفِي التَّبَاسُّهِمَا مَثَارُ الْخِلَافِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَنَحْنُ نَضْرِبُ فِي ذَلِكَ مِثَالًا؛ فَقُولُ: إِذَا قَالَ الْقَائِلُ وَقَدْ حَدَّ أَلْوَانَ الْأَجْنَاسِ: أَتَجُوزُونَ مَزِيدًا عَلَى هَذَا الْقَدْرِ؟.

قُلْنَا: لَا تَذَرِي؛ فَلَسْنَا نُبْتُ وَلَسْنَا نَنْفِي، فَهَذَا هُوَ الْجَوَازُ بِمَعْنَى الشَّكِّ.

وَلَوْ قَالَ: السَّمَوَاتُ السَّبْعُ، فَهَلْ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ سَمَاءٌ ثَامِنَةٌ؟

قُلْنَا: نَعَمْ هُوَ مِنَ الْمُجَوِّزَاتِ، وَهَذَا الْجَوَازُ جَوَازٌ إِمْكَانٍ وَلَيْسَ جَوَازَ تَرَدُّدٍ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ مَبْتُوثٌ، وَعَلَيْهِ يُبْنَى الْقَضَاءُ الْبَاتُ بِنَفْيِ النَّهْيَةِ عَنْ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ.

وَعَلَى مُوجِبِهِ أَقُولُ: لَوْ لَمْ تَفْرَضْ حُدُوثَ الْعَالَمِ لَدَلَّ جَوَازُ حُدُوثِهِ عَلَى الْإِلَهِ - تَعَالَى - إِذِ الدَّلَالُ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَدَّثَ جَوَازُهُ<sup>(١)</sup>. اهـ.

( ٥ / ١ / ٢ ) فَضْلُ: [ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - هَلْ يُذْرَكَ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ؟ ]<sup>(٢)</sup>

قَالَ ضَرَارُ بْنُ عَمْرٍو: إِنَّ الْبَارِي ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُذْرَكَ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ لِأَهْلِ الثَّوَابِ حَاسَةً سَادِسَةً تُخَالِفُ الْحَوَاسِّ الْخَمْسَ فَيَرَى بِهَا.

ثُمَّ قَالَ: وَلِلَّهِ سُبْحَانَهُ مَائِيَّةٌ لَا يَعْلَمُهَا فِي وَفْتِنَا إِلَّا هُوَ.

ثُمَّ تَرَدَّدَ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يَصِحُّ أَنْ تُعَلَّمَ مَا هِيَ الْبَارِي فِي الدُّنْيَا وَالْعُقْبَى غَيْرُهُ.

وَقَالَ مَرَّةً: بَلْ يَعْلَمُهَا مَنْ يَرَى الرَّبَّ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ رَأَى نَفْسَهُ، وَعَالِمٌ بِمَا هِيَ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي<sup>(٤)</sup>: .....

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب).

(٢) المقالات (٢٨٧/١)، (٣٤٠/١)، والملل (٩١/١)، والكامل (ل ١٢٨/أ)، وشرح المواقف (٢٩/٦)، وتبليس الجهمية (٣٤٤/١).

(٣) انظر مذهب ضرار بن عمرو في: المقالات (٢٨٧/١)، (٣٤٠/١)، والملل والنحل (٩١/١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ)، وتبليس الجهمية (٤٠٣، ٣٤٤/١).

(٤) كذا بالأصل بالتعبير بالقاضي، وهو حكاية لكلام الجويني في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ - ب)، ولم أقف للقاضي على مثل هذا النص، وليس من عادة الأنصاري التعبير عن شيخه بالقاضي، ولم يتول الجويني القضاء.

إِنْ أَرَادَ ضِرَارٌ بِالْحَاسَةِ الْخَارِجَةِ الْبَنِيَّةِ الْمَخْصُوصَةِ الْمُخَالَفَةِ لِبَنِيَّةِ<sup>(١)</sup> الْحَوَاسِ الْخَمْسِ شَاهِدًا، فَقَدْ سَبَقَ مِنَّا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِذْرَاكَ يَتَفَقَّرُ إِلَى الْبَنِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وإنَّ أَرَادَ بِالْحَاسَةِ الْإِذْرَاكَ، وَقَدْ تَطَلَّقَ الْحَاسَةُ بِمَعْنَى الْإِذْرَاكِ، يُقَالُ: أَحَسَّ فُلَانٌ بَشْيَءً إِذَا أَدْرَكَهُ، فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَسْمِيَةِ سَادِسًا.

وإنَّ أَرَادَ فِيْمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَى اخْتِلَافِ الْإِذْرَاكَاتِ لِاخْتِلَافِ الْمُذْرَكَاتِ، فَتَجَمُّعُ الْإِذْرَاكَاتِ شَاهِدًا عَنِ الْخَمْسِ فَالْخَمْسِينَ.

قَالَ الْقَاضِي: فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا مَذْهَبُ الرَّجُلِ؟

قُلْنَا: مَذْهَبُهُ إِبْتِاثُ الرُّؤْيَةِ، وَصَرْفُ الْحَاسَةِ إِلَى الْبَنِيَّةِ وَالتَّأْلِيفِ دُونَ الْإِذْرَاكِ.

وَأَمَّا الْمَاهِيَّةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا: فَقَدْ صَارَ إِلَى إِبْتِاثِهَا بَعْضُ الْكِرَامِيَّةِ، لَمْ يَسْلُكُوا فِي ذَلِكَ مَسْلَكَ الضَّرَارِيَّةِ، فَإِنَّ عَنِ ضِرَارٍ بِالْمَاهِيَّةِ ثُبُوتُ صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ.

وإنَّ أَشَارَ إِلَى حَالٍ وَصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ فَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ؛ فَإِنَّهُ أَثْبَتَ لِلَّهِ حَالًا وَصِفَةً نَفْسِيَّةً بِهَا يُخَالِفُ خَلْقَهُ، وَهِيَ بَعْضُ صِفَاتِهِ كَمَا قَدَّمَاهُ، وَهُوَ يُسَمِّيْهَا خَاصِيَّةً، وَضِرَارٌ يُسَمِّيْهَا مَائِيَّةً.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَبْعُدُ عِنْدِي فِيْمَا قَالَهُ ضِرَارٌ؛ فَإِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ يُخَالِفُ خَلْقَهُ بِأَخْصُ صِفَاتِهِ.

وَقَدْ تَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي أَنَّ الَّذِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ قَدْ لَا يَعْلَمُونَ تِلْكَ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ أَخْصُ صِفَاتِهِ، وَيُسَمِّيْهَا ضِرَارًا مَاهِيَّةً أَمْ لَا؛ فَمَرَّةً قَالَ: يَعْلَمُونَهَا، وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَعْلَمُهَا أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً تُوجِبُ لَهُ التَّقَدُّسَ عَنِ الْأَحْيَاذِ وَالْجِهَاتِ وَالتَّفَرُّدَ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يُحِيطُ بِهِ الْوَهْمُ مِنْ ذَوِي الْحُدُودِ وَالتَّهَاتِيَاتِ وَالْأَعْرَاضِ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «قال القاضي.. إلخ» هامش الأصل.

(٢) وهذا ما رجحه الجويني؛ حيث ذهب إلى أن مذهبه: «جواز الرؤية وإببات حاسة سادسة وصرفها إلى البنية دون الإدراك لتصريحه افتقار إدراك القديم إلى حاسة سادسة»؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ).

(٣) انظر ما تقدم (ل ٩٩/أ - ب).

وَلَسْنَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَ الْعَالَمِ نَفْيٌ وَجُودُهُ سُبْحَانَهُ [١٠٧/أ]،  
وَأَيْنَمَا نَعْنِي بِهِ إِبْطَاتٌ مَوْجُودٌ مُخَالِفٌ لِمَا نُشَاهِدُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ غَيْرَ مَحْدُودٍ، وَمَنْ أَتُبَتَ  
لِلَّهِ - تَعَالَى - نِهَآيَةٌ وَحَدًّا مِنْ وَجْهِ - فَيَلْزَمُهُمْ إِبْطَاتُ النِّهَآيَةِ فِي سَائِرِ الْجِهَاتِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَحْصَ وَضِيفَهُ - تَعَالَى - قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ مَعَ نَفْيِ النِّهَآيَةِ وَالْحَجْمِيَّةِ،  
وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ؛ فَإِنَّهُ يُفَسِّرُ الْقِيَامَ بِالنَّفْسِ فِي حَقِّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالِاسْتِغْنَاءِ عَلَى  
الِإِطْلَاقِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ فِي أَحْصَ وَضِيفَ الْإِلَهِ - تَعَالَى - شَيْءٌ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ:  
يَنْفَرِدُ - سُبْحَانَهُ - عَنِ الْأَغْيَارِ بِالْأَحْدِيَةِ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ، وَاسْتِحْقَاقُهُ نُعُوتَ  
الْجَلَالِ، فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَعْمَالُهُ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الْإِنْتِصَارِ» عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ أَتُبَتَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ  
الْمَاهِيَّةُ، ثُمَّ فَسَّرَهَا بِصِفَاتِهِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ.  
وَمِنَ الْكَرَامِيَّةِ مَنْ أَتُبَتَ لِلَّهِ مَاهِيَّةٌ وَكَيْفِيَّةٌ.

فَإِنْ هُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ - وَمَا أَرَاهُمْ يُرِيدُونَ ذَلِكَ - فَيَبْقَى  
الْخِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي الْأَسْمِ.

وَالَّذِي عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَاهِيَّةَ تَقْتَضِي الْجِنْسَ، وَالْكَيْفِيَّةُ تَقْتَضِي الْهَيْئَةَ وَالتَّشَكُّلَ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ  
عَنْ سِمَاتِ الْمُحْدَثَاتِ، وَهُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ.

\*\*\*

( ٢ / ٢ ) بَابُ (١): [ كُلُّ مَوْجُودٍ يَجُوزُ أَنْ يُرَى ]

اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ يَجُوزُ أَنْ يُرَى.  
وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى أَنَّ كُلَّ إِذْرَاكِ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِقَبِيلٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ فِي مَجْرَى  
الْعَادَاتِ، فَيَتِمَّاعُ تَعَلُّقُهُ فِي قَبِيلِهِ لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ<sup>(١)</sup>.  
وَالْمُصَحِّحُ لِكَوْنِ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يُرَى أَوْ يُدْرَكُ الْوُجُودُ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْإِذْرَاكَاتِ،  
هَذَا قِيَاسٌ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup>، وَتَابَعَ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.  
وَنَقَلَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: « تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِالْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَمَنْعَ  
تَعَلُّقِهَا بِالصِّفَاتِ ».

وَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْهُ تَرَدُّدًا فِي ذَلِكَ.  
وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّهُ لَا يُرَى إِلَّا الْأَجْسَامُ وَالْأَلْوَانُ، وَاخْتَلَفُوا فِي رُؤْيَةِ الْحَرَكَاتِ<sup>(٣)</sup>.  
وَقَالَ مُعْظَمُ الْمُعْتَزِلَةِ مِنْهُمْ: لَا يُرَى إِلَّا الْأَلْوَانُ فَقَطْ.  
وَمَذْهَبُ جَمِيعِهِمْ اسْتِحَالَةُ رُؤْيَةِ الطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ، وَالْعُلُومِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَاضِ  
سِوَى الْأَلْوَانِ وَالْحَرَكَاتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قَدَّمْتُمْ مِنْ أَصْلِحِكُمْ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى، فَهَلْ تَقُولُونَ: كُلُّ مَرِيٍّ  
يَصِحُّ أَنْ يَرَاهُ كُلُّ رَاءٍ؟

قُلْنَا: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا تَغْيِيمُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، وَاسْتَشْنَى الْقَاضِي عَنْ  
هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَضْلًا؛ فَقَالَ: يَصِحُّ مِنَ الْوَاحِدِ مِنَّا أَنْ يَرَى كُلَّ مَوْجُودٍ إِذَا خَلَقَ اللَّهُ رُؤْيَتَهُ، وَلَكِنْ  
لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى رُؤْيَتَهُ وَمَوَانِعَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَى شَخْصٌ رُؤْيَةَ غَيْرِهِ وَمَوَانِعَهُ.

(١) انظر هذا المبحث في: الأمدى: غاية المرام ( ص ١٥٩ )، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل ( ل ١٣٢ / ب ).

(٢) انظر: اللمع ( ص ٦١، ٦٣ )، والإبانة ( ص ٥١، ٥٢ )، والملل والنحل ( ١ / ١٠٠ )، والمعالم ( ص ٦٨ )،  
والكامل في اختصار الشامل ( ل ١٣٦ / أ ).

(٣) مذهب أبي الحسن أن وجود كل شيء عينه، وأنه لا اشتراك بين الوجودات إلا في اللغة. انظر: شرح المواقيف  
( ١٤٣ / ٨ )، ( ١٤٤ )، ومحمد عبده عبده بين الفلاسفة والكلاميين: ( ٥٣٨ / ٢ ). وانظر مناقشة هذا المذهب في:

المغني ( ٤ / ١٨٠ ).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٤ / ١٨٠ ).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّائِي مِمَّا أَنْ يَرَى رُؤْيَتَهُ وَمَوَائِعَهُ، وَكَذَلِكَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَرَى رُؤْيَةَ غَيْرِهِ وَمَوَائِعَهُ:

وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: إِفْضَاؤُهُ إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: كُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يَرَاهُ الرَّائِي، فَإِذَا لَمْ يَرَهُ فَإِنَّمَا لَمْ يَرَهُ لِمَانِعٍ قَائِمٍ بِالْحَاسَةِ، وَإِذَا جَارَ أَنْ يَرَى رُؤْيَةَ نَفْسِهِ، وَإِذَا لَمْ يَرَهَا فَلِمَانِعٍ مَوْجُودٍ قَائِمٍ بِحَاسَتِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرِ مِنْهُ لِمَنْعٍ آخَرَ؛ فَيَتَسْلَسَلُ الْقَوْلُ وَيُقْضَى لِإِبْطَالِ مَوَائِعٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا.

وَإِذَا قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَى الرَّائِي رُؤْيَةَ نَفْسِهِ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَوْجُودًا لَا يَصِحُّ رُؤْيَتُهُ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِأُصُولِنَا.

قَالَ الْإِمَامُ: وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي: أَنَّ الرُّؤْيَةَ يَصِحُّ أَنْ تُرَى، وَلَا يَصِحُّ رُؤْيَةُ الْمَوَائِعِ، وَذَلِكَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِرُؤْيَةِ الرُّؤْيَةِ لَتَسْلَسَلَ مُرْقُوبٌ فِي الْمَوَائِعِ، لِلزَّمَانِ أَنْ نَقُولَ: لَا يَصِحُّ رُؤْيَةُ [١٠٧/ب] الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنَ الْمَرْتَبَاتِ لَمَا امْتَنَعَتِ الرُّؤْيَةُ فِيهِمَا إِلَّا بِمَوَائِعٍ، ثُمَّ يَنْجَرُّ الْقَوْلُ إِلَى التَّسْلُسِ فِي الْمَوَائِعِ، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ.

وَالَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ عِنْدِي: تَخْصِيصُ مَنْعِ الرُّؤْيَةِ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْضُهَا بِتَعَدُّرٍ جَوَازٍ الرُّؤْيَةَ فِيهِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعْمِيمِ الْقَوْلِ فِي جَوَازِ رُؤْيَتَيْهِمَا؛ لِإِفْضَاءِ ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِ، فَلَا وَجْهَ إِلَّا الْقَطْعُ بِتَنْزِيلِ الْإِدْرَاكَاتِ مَنْزِلَةً مَا لَا تَرَاهُ فِي الْعَادَاتِ مِنَ الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ رُؤْيَتُهُمَا لَوْ خَلَقَ اللَّهُ لَنَا الرُّؤْيَةَ لَهَا.

ثُمَّ الْمَنْعُ الَّذِي وَصَفْنَاهُ وَمَنْعُنَا رُؤْيَتَهُ هُوَ مُرْتَبِئٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِامْتِنَاعِ الرُّؤْيَةِ عَلَيْهِ كَامِتِنَاعِ كَوْنِ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَنَحْوِهَا مَقْدُورَةً بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، ثُمَّ هِيَ مَقْدُورَةٌ بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرَى الرَّائِي رُؤْيَةَ نَفْسِهِ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَرَهَا فَإِنَّمَا لَمْ يَرَهَا لِمَانِعٍ يُنَافِي رُؤْيَةَ الرُّؤْيَةِ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمَنْعُ يَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَةِ الرُّؤْيَةِ وَمِنْ رُؤْيَتِهِ فِي نَفْسِهِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَقْتَضِي وَجْهَيْنِ فِي الْمَنْعِ وَيُضَادُّ إِدْرَاكَ الرُّؤْيَةِ وَإِدْرَاكَهُ فِي نَفْسِهِ.

(١) قوله: «فلا وجه إلا القطع... إلخ» بهامش الأصل.

(٢) اختصر أبو القاسم كلام أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٣٢/أ، ١٣٤/أ).

( ٢ / ٢ / ١ ) فَضْلُ: [ الْمَعْدُومُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى ]<sup>(١)</sup>

وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُومَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى، وَلَمْ يَصِرْ إِلَى تَجْوِيزِ رُؤْيَةِ الْمَعْدُومِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، إِلَّا أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْبَارِي ﷻ يَرَى الْمَعْدُومَ الَّذِي وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيُوجَدُ مُوجُودًا أَوْ مَعْدُومًا، وَنَقَلُوا هَذَا الْمَذْهَبَ عَنْهُ، وَهُوَ لَمْ يُجَوِّزْ رُؤْيَةَ الْمَعْدُومِ الَّذِي سَبَقَ وُجُودُهُ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَعْدُومَيْنِ. وَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنَ الْجَهْلَةِ لَا يُكْتَرِثُ بِهِمْ، وَيَلْزَمُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَعْدُومَ جَوْهَرٌ وَعَرَضٌ، وَسَوَادٌ وَبَيَاضٌ مَذْهَبُ السَّالِمِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الْوُجُودُ شَرْطٌ فِي كَوْنِ الْمَرْئِيِّ مَرِيئًا.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، أَبِالْضَّرُورَةِ عَرَفْتُمْ ذَلِكَ أَمْ بِالذَّلِيلِ؟! وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ.

وَلَوْ قِيلَ لَهُمْ: الْوُجُودُ شَرْطٌ فِي كَوْنِهِ جَوْهَرًا وَعَرَضًا، أَوْ لَوْنًا فَبِمَاذَا تُجِيبُونَ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ تُبْعِدُوا تَعَلَّقَ الْعِلْمِ بِالْمَعْدُومِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَعَلُّقِ الرُّؤْيَةِ بِهِ؟!

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: فَمَا الْفَارِقُ؟!

قُلْنَا: الْفَرْقُ هَذَا الْجَمْعُ، وَلَا جَامِعٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ<sup>(٤)</sup> بِإِنْفَاءِ مَا قَدْ كَانَ أَوْ سَيَكُونُ لِلرُّؤْيَةِ يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمَرْئِيِّ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ تَقْدِيرًا.

(١) انظر هذا البحث في: الإبانة: (٥١)، والكامل في اختصار الشامل: ل، وشرح المواقف (٨/ ١٤٢).

(٢) السالمية: فرقة تنسب إلى محمد بن أحمد بن سالم البصري المتوفى سنة (٢٩٧ هـ) وابنه أحمد المتوفى سنة (٣٦٠ هـ)، وكانوا يجمعون بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية، ومن أشهر المتسبين إلى هذه الطائفة: أبو طالب المكي صاحب قوت القلوب، المتوفى سنة (٣٨٦ هـ)، وتأثر بهذه الطائفة كثير من أعلام التصوف. انظر: النشار: نشأة الفكر الفلسفي (ص ٤٠٠، ٤٠٤).

(٣) انظر مذهب السالمية في جواز رؤية المعدم في: الجويني: الشامل (ص ٥٣٧).

(٤) قوله: «ما الجامع... إلخ» بهامش الأصل.

( ٢ / ٢ / ٢ ) فَصْلُ: [ الْإِذْرَاكُ الْحَادِثُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمُذْرِكٍ وَاحِدٍ ]<sup>(١)</sup>



مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْإِذْرَاكَ الْحَادِثَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمُذْرِكٍ وَاحِدٍ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الْعِلْمِ، وَالتَّفْصِيلُ فِيهِ كَالْتَفْصِيلِ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً، غَيْرَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، وَالْعِلْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى الضَّرُورِيِّ وَالْكَسْبِيِّ، وَإِذَا قُلْنَا: لَا يُتَصَوَّرُ إِذْرَاكُ لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ، فَيَنْتَزِلُ ذَلِكَ مَنَرَةً قَوْلَنَا فِي الْمَعْلُومِينَ اللَّذِينَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْعِلْمِ بِأَحَدِهِمَا مَعَ الذُّهُولِ عَنِ الثَّانِي.

وَقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَ أَصْحَابِنَا فِيهِ، وَكَشَفْنَا عَنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ.

عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ نَقُولُ: الرُّؤْيَةُ الْوَاحِدَةُ تَتَعَلَّقُ بِاللَّوْنِ وَمَحَلِّهِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: وَلَيْسَ هَذَا عَرُوضًا لِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِمُعَايَرَةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ صَاحِبَهُ مَعَ الْجَهْلِ بِمُعَايَرَةِ صَاحِبِهِ لَهُ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا إِنْ امْتَنَعَ رُؤْيُهُ<sup>(٢)</sup> لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ، لَا يَمْتَنِعُ رُؤْيُهُ الْمَحَلِّ دُونَ لَوْنِهِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْمَنْعُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِّلَةِ إِلَى مَنْعِ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ دُونَ مَحَلِّهِ.

وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِابْنِ الْجَبَّائِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « وَلَوْ قَدَرْنَا لَوْنًا لَا فِي مَحَلٍّ، فَهُوَ مَرْنِيٌّ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَيَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ أَحَدُنَا ».

وَصَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى اسْتِحَالَةِ لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَجْوِيزِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيِهِ كُلِّ مَوْجُودٍ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ دُونَ مَحَلِّهِ، وَكَذَلِكَ الْكَوْنُ وَالْحَرَكَةُ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْأُسْتَاذُ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ يُعَوِّدُ إِلَى أَنَّهُ هَلْ وَقَعَ مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ وَفَوْقَهُ.

[ ١٠٨ / ١ ] وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: « يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ لِلْجِسْمِ رُؤْيَةً لِحُزْءٍ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَيَرَاهُ وَلَا يَرَى أَكْثَرَ مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ مَمَاسًا لغيره، وَلَا يَرَى مَا يُمَاسُّهُ ».

قَالَ: « وَمَنْ رَأَى جِسْمًا عَلَى بُعْدٍ، وَقَدَرَهُ صَغِيرًا كَالشَّمْسِ وَنَحْوِهَا، فَإِنَّهُ رَأَى بَعْضَ أَجْزَائِهَا ».

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٧ / أ).

(٢) قوله: « رُؤْيُهُ » بهامش الأصل.



قَالَ: وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ رَجُلَيْنِ لَوْ وَفَّقَا مَوْفَقًا وَاحِدًا، فَرَأَى أَحَدُهُمَا الْهِلَالَ وَمَا حَوْلَهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَالْفَلَكَ، وَرَأَى الْآخَرُ الْجَوْ وَالسَّمَاءَ وَلَمْ يَرَ الْهِلَالَ كَانَ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الرُّؤْيَيْنِ لَا لِبُعْدِ أَوْ عَمَى، وَالْمَرَيَاتُ إِذَا كَانَتْ مُخْتَلِفَةً كَانَتْ الرُّؤْيَةُ مُخْتَلِفَةً، وَإِذَا كَانَتْ مُتَضَادَّةً كَانَتْ الرُّؤْيَةُ مُتَضَادَّةً.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَرَى دُونَ لَوْنِهِ، وَدُونَ الْكَوْنِ الَّذِي فِيهِ، وَعَلَى أَنَّ الظُّلْمَةَ لَا تَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَةِ مَا وَرَاءَهَا، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي نَفْسِهَا دَارُ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ؛ يَرَى فِي الظُّلْمَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَرَى فِي الضُّوءِ؛ كَالْأَسَدِ، وَمِنْهَا مَا<sup>(١)</sup> لَا يَرَى فِي الضُّوءِ؛ كَالْبُومِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَرَى فِي الضُّوءِ الْقَوِي وَالظُّلْمَةِ الْقَوِيَّةِ، وَيَرَى فِي الْإِعْتِدَالِ؛ كَالْخُفَّاشِ، وَمِنْ الْحَيَوَانَاتِ مَا يَرَى فِي الظُّلْمَةِ كَمَا يَرَى فِي الضُّوءِ؛ كَالْهُدُودِ وَنَحْوَهَا.

### ( ٢ / ٣ ) فَضْلٌ: [ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِهَاءُ رُؤْيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ]

وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: أَنَّ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ رُؤْيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، سَوَاءً كَانَتَا مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ، وَالرُّؤْيَتَانِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ مُتَضَادَّتَانِ عَلَى الْمَحَلِّ وَإِنْ تَعَلَّقَتَا بِمُخْتَلِفَيْنِ. قَالَ: « وَإِذَا رَأَيْنَا جِسْمَيْنِ أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ، فَإِنَّمَا رَأَيْنَاهُمَا بِإِذْرَاكَيْنِ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْحَدَقَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِذْرَاكَيْنِ مُخَالِفٌ لِلْآخَرِ ».

قَالَ: « وَالرُّؤْيَةُ يَصِحُّ رُؤْيُهَا، وَإِنَّمَا لَا يَرَى الرَّائِي مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يَرَى غَيْرَ رُؤْيَتِهِ لِغَيْرِ مَا يُضَادُّ رُؤْيَتَهَا، وَلَا حَاجَةَ عِنْدَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَى تَقْدِيرِ مَانِعٍ خَارِجٍ عَنِ قَبِيلِ الرُّؤْيَةِ؛ فَإِنْ رُؤْيَتَكَ لِمَا تَرَاهُ مَنَعَ لِرُؤْيَةِ غَيْرِهِ ».

قَالَ: « وَإِذَا لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الرُّؤْيَةَ لِشَخْصٍ أَصْلًا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَانِعٍ حَقِيقَةٍ؛ عَلَى مَا سَبَّأْتِي فِي بَابِ مَوَانِعِ الرُّؤْيَةِ ».

فَهَذَا جَوَابُهُ، وَهُوَ مُطَرِّدٌ، وَلَكِنَّهُ يَنْبِي عَلَى أَضَلِّ لَا يُعْرِهُ مُحَقِّقُوا الْأَصْحَابِ، وَهُوَ إِحَالَةُ رُؤْيَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

(١) كلمة: « ما » ليست في الأصل.

قَالَ الْقَاضِي وَمُعْظَمُ الْأَصْحَابِ: الَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ تَجْوِيزُ عَدَدٍ مِنَ الرُّؤْيَةِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، كَمَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَلَوْ اِمْتَنَعَ عَلَى الرَّائِي إِدْرَاكُ شُعَاعَيْنِ وَأَكْثَرُ، لَوَجِبَ أَنْ لَا يَرَى أَكْثَرَ مِقْدَارٍ حَدَقْتِهِ وَسَوَادِ مُقْلَتِهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الرَّائِي إِذَا فَتَحَ أَجْفَانَهُ، تَرَاءَى لَهُ الصَّحَارِي وَالْجِبَالُ وَأَفُقُ السَّمَاءِ.

وَقَدْ أَجَابَ الْأُسْتَاذُ عَنْ هَذَا حِينَما أوردَ عَلَيْهِ النَّقْضُ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ يَرَى هَذِهِ الْأَجْسَامَ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَإِنَّمَا يَرَى بَعْضَ أَجْزَائِهَا مُتَبَدِّدَةً، ثُمَّ هِيَ تُبَدَّلُ فِي أَزْمَنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي مِنْهَا الْإِدْرَاكَاتُ؛ فَيَتَحَيَّلُ أَنَّهُ رَأَى جَمِيعَهَا».

وَاسْتَشْهَدَ فِيمَا قَالَهُ بِأَنَّ: مَنْ نَظَرَ إِلَى صَفْحَةٍ فِي كِتَابٍ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَى جَمِيعَ مَا فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَحَيَّلُهُ وَلَا يُفْرَأُ لَهُ جَمِيعُهَا، فَلَمَّا لَمْ يُفْرَأْ إِلَّا بِمِقْدَارٍ مَا يُقَابِلُ نَاطِرِيهِ، تَبَيَّنَ صِحَّةُ مَا أَقُولُ.

وَهَكَذَا قَوْلُهُ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ، وَرُؤْيَةِ جِزْمٍ مِنْهُ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ بَعِيدٍ، فَيَرَاهُ صَغِيرًا، وَهُوَ كَبِيرٌ.

قَالَ: «إِنَّمَا يَرَى بَعْضَ أَجْزَائِهِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا رَدَّدَ نَاطِرِيهِ تَبَدَّدَ نَظَرُهُ، وَبَدَّلَ مَنْظُورُهُ وَرُؤْيَتُهُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنْ رَأَى جَمِيعَهَا، كَذَلِكَ إِذَا نَظَرَ إِلَى صَفْحَةٍ كِتَابٍ فَإِذَا تَأَمَّلَ اسْتَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَرَ إِلَّا بِمِقْدَارٍ نَاطِرِيهِ مِنْهُ أَوْ أَقَلَّ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يُفْرَأُ النَّاطِرُ سَطْرًا سَطْرًا».

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْأَجْسَامَ الَّتِي يَرَاهَا أَكْبَرُ مِنْ مِقْدَارِ نَاطِرِيهِ [١٠٨ ب] عَلَى الْجُمْلَةِ.

قُلْتُ: مِنْ أَصْلِ الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَتَضَمَّنُ عِلْمًا، فَيَسْتَحِيلُ مِنَ الرَّائِي يُدْرِكُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ أَدْرَكَهُ، بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِذَا رَأَى الْكَبِيرَ صَغِيرًا فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ رَأَى جَمِيعَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا رَأَى بَعْضَهُ.

وَلِلْأُسْتَاذِ أَنْ يَقُولَ: الَّذِي رَأَاهُ عِلْمُهُ لَا مَحَالَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ افْتَرَنَ بِرُؤْيَتِهِ اعْتِقَادًا هُوَ ظَنٌّ.

( ٢ / ٢ / ٤ ) فَضْلُ: [ كُلُّ رُؤْيَيْنٍ مُتَعَلِّقَتَيْنِ بِعَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ ]<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْأَصْحَابُ: كُلُّ رُؤْيَيْنٍ مُتَعَلِّقَتَيْنِ بِعَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمَيْنِ.  
وَقَالَ الْمُحَصِّلُونَ: بَلْ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمَيْنِ وَالرُّؤْيَيْنِ<sup>(٢)</sup> بِالْمَعْلُومَيْنِ وَالْمَرْتَبَيْنِ  
الْمُتِمَّاثَيْنِ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ<sup>(٣)</sup> فِي الْجَامِعِ أَنَّ الْعِلْمَيْنِ وَالرُّؤْيَيْنِ إِذَا تَعَلَّقَا بِمِثْلَيْنِ فَهُمَا مُتِمَّاثَانِ.  
وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ مِنْ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ شَرْطَ الْمِثْلَيْنِ أَنْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ.

الثَّانِي: وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رُؤْيِيَّةَ جَوْهَرٍ لَا يَسُدُّ مَسَدَّ رُؤْيِيَّةِ جَوْهَرٍ آخَرَ، وَلَآنَ مَا يُضَادُّ الشَّيْءَ يُضَادُّ  
مِثْلَهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ رُؤْيِيَّةُ الشَّيْءِ مَعَ ثُبُوتِ رُؤْيِيَّةِ مِثْلِهِ، وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي هَذَا الْفَضْلِ.  
يَقُولُ الْأُسْتَاذُ: «رُؤْيِيَّةُ جَوْهَرٍ لَا تَسُدُّ مَسَدَّ رُؤْيِيَّةِ جَوْهَرٍ وَفَوْعًا، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّهُ  
تَقْدِيرًا كَمَا قُلْنَا - فِي سَوَادَيْنِ جَوْهَرَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ تَقْدِيرًا، وَلِهَذَا  
نَحْكُمُ بِتِمَازِلِهِمَا»<sup>(٤)</sup>.

( ٢ / ٢ / ٥ ) فَضْلُ: [ الرُّؤْيِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْمَرْتَبِ ]<sup>(٥)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرُّؤْيِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْمَرْتَبِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيِيَّةُ بِأَخْصَ وَصْفِ الْمَرْتَبِ، وَتَابِعُهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ  
أَصْحَابِهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٧ / ب).

(٢) قوله: «القضاء باختلاف.. إلخ» بهامش الأصل.

(٣) يعني أبا إسحاق الإسفراييني؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل: (ل ١٣٧ / ب).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥ / أ).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ١٢٦، ١٨٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥ / ب).

قَالَ: «لَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الرُّؤْيَةِ هُوَ الوجودُ، وَالوجودُ لَا يَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَةِ الوجودِ لَزِمَ جَوَازُ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ».

قَالَ الْقَاضِي: «وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَعَلَّقُ بِالوجودِ، وَبِالصِّفَةِ الْخَاصَّةِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: «هَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَوَانِعِ الْإِذْرَاكِ».

وَقَدْ اشْتَدَّ جَوَابُ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: وَجُودُ السَّوَادِ فِي حُكْمِ وَجُودِ الْبَيَاضِ، فَلَوْ كَانَ مُتَعَلِّقُ الرُّؤْيَةِ بِالوجودِ، فَيَجِبُ أَنْ يَرَاهُ الرَّائِي عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، فَيَقُولُونَ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ وَجُودَ السَّوَادِ مُخَالِفٌ لوجودِ الْبَيَاضِ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ اخْتِلَافُهُمَا إِلَى صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى وَجُودِهِمَا.

وَاضْطَرَبَتْ أَجُوبَةُ مُثْنِيي الْأَحْوَالِ كَمَا مَرَّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ أَصْلًا، وَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ بِهَا وَهِيَ لَا تَنْصِفُ بِالوجودِ، وَلَوْ جَازَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَةِ بِالصِّفَةِ الْخَاصَّةِ لَجَازَ تَعَلُّقُهَا بِالصِّفَاتِ الْعَامَّةِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَابْنِ الْجُبَّائِيِّ: جَمَعْتَ بَيْنَ نَقِضَيْنِ؛ فَإِنَّكَ قُلْتَ: الْحَالُ لَا تُعْلَمُ وَتَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِهَا مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّ الْعِلْمَ أَعْمُ تَعَلُّقًا مِنَ الرُّؤْيَةِ.

فَإِنْ قَالَ: الْحَالُ لَا تُدْرِكُ، وَإِنَّمَا تُدْرِكُ الذَّاتُ عَلَيْهَا.

قُلْنَا: إِذَا اعْتَرَفْتَ بِكَوْنِ الذَّاتِ مَرْئِيَّةً فَقَدْ أَبْطَلْتَ قَوْلَكَ: إِنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَخْصِ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَالَّذِي يُوَضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا الْجَوْهَرَ فَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ رُؤْيَتُنَا بِوُجُودِهِ وَتَحْيِيزِهِ، وَلَيْسَ التَّحْيِيزُ عِنْدِي مِنْ خَاصٍّ وَصِفِ الْجَوْهَرِ، وَإِنَّمَا أَخْصُ وَصْفِهِ حَالًا لَا يُكَيِّفُ، فَلَا يُسَمَّى، فَإِنَّ أَخْصَ الصِّفَاتِ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ مَا يَتَحَقَّقُ فِي الوجودِ وَالْعَدَمِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَعَلَّقُ بِخَاصٍّ وَصِفِ الشَّيْءِ أَنْ مَنْ رَأَى سَوَادًا أَوْ بَيَاضًا فَيُدْرِكُ اخْتِلَافَهُمَا، وَمَا اخْتَلَفَا لِوُجُودِهِمَا، فَذَلِكَ عَلَى أَنْ دُرِكَ الْإِخْتِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَخْصَيْنِ وَالْحَالَيْنِ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥/ب).

(٢) انظر مسألة أخص وصف القديم عند أبي هاشم والجواب عنها في: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١/٣٤٥).

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي نَصْرِهِ مَذْهَبَ أَبِي هَاشِمٍ:

فَنَقُولُ لِلْقَاضِي: إِذَا جَارَ رُؤْيَةُ الصِّفَةِ الْخَاصَّةِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ رُؤْيَةِ الصِّفَاتِ الْعَامَّةِ إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقُ الرُّؤْيَةِ الْحَالِ، وَهَذَا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

وَمِنْ أَقْوَى الدَّلِيلِ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ: فَرَفُّهُمْ بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ فِي الرُّؤْيَةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تُدْرِكُ السَّوَادِيَّةُ دُونَ اللَّوْنِيَّةِ، وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّوْنِيَّةَ [١/١٠٩] تَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ لَجَارَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَةِ بِهَا وَالسَّوَادِيَّةُ تَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ وَالْوُجُودِ.

وَنَقُولُ لِلْمُعْتَزِّلَةِ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَرَى الْوُجُودَ وَيُضْطَرُّ عِنْدَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْخَاصِّيَّةِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: رَأَيْ يَرَى الْإِخْتِلَافَ فِي الْوُجُودِ.

قُلْنَا: لَا، بَلْ يُدْرِكُ الْوُجُودَ، وَيُضْطَرُّ إِلَى الْعِلْمِ بِالْإِخْتِلَافِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: يَرَى الْإِخْتِلَافَ<sup>(١)</sup> وَيَعْلَمُ الْوُجُودَ صَرُورَةً، وَمَا قُلْنَاهُ أَوْلَى؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ ذَاتٌ تُدْرِكُ عَلَى حِيَالِهَا وَتُعْلَمُ، وَالْخَاصِّيَّةُ عَلَى حَالٍ لَا تُعْلَمُ عَلَى حِيَالِهَا وَلَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ. ثُمَّ تَنَاقَضْتُمْ حَيْثُ قُلْتُمْ: الصِّفَةُ الْعَامَّةُ لَا تُدْرِكُ بَلْ يَسْتَحِيلُ رُؤْيُهَا.

( ٦ / ٢ / ٢ ) قَضَلُ: [ الْمَرِيءِيُّ فِي وَقْتِنَا الْأَجْسَامِ وَالْأَلْوَانِ وَالْحَرَكَاتِ ]

الْمَرِيءِيُّ فِي وَقْتِنَا الْأَجْسَامِ وَالْأَلْوَانِ وَالْحَرَكَاتِ، وَأَمَّا الْهَوَاءُ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ رُؤْيِهَا؛ فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ، وَهَلْ هِيَ مَرِيئَةٌ الْآنَ، اخْتَلَفُوا فِيهِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مَرِيئَةٌ لَيْلًا وَنَهَارًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مَرِيئَةٌ لَيْلًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَتْ مَرِيئَةٌ أَصْلًا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِّلَةِ، وَقَالُوا: لَا لَوْنَ لَهَا، وَإِنَّمَا يَرَى دُونَ اللَّوْنِ.

قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ مَرِيئَةً لَمَا اخْتَلَفَ الرَّائِي فِيهَا؛ فَإِنَّ الْمَحْسُوسَاتِ لَا يَسُوغُ تَقْدِيرُ الْإِخْتِلَافِ

(١) قوله: «رأى يرى الاختلاف.. إلخ» هامش الأصل.

فِيهَا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ مَرْئِيَّةً لَمَيَّزَ الرَّائِي بَيْنَ رَاكِدِهِ وَجَارِيهِ، وَلَا مَعْنَى لِلرَّيْحِ إِلَّا جَرِي  
الْهَوَاءِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَرْئِيَّةٌ، يَسْتَدِلُّ بِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّا نَرَى الشَّمْسَ تَهَيِّطُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَرَى الْفَيَّءَ  
بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى ازْدِيَادٍ، وَالشَّمْسَ إِلَى انْقِرَاضٍ، وَلَيْسَ يَتَغَيَّرُ لَوْنُ الْأَرْضِ إِجْمَاعًا؛ فَإِنَّهَا  
تَحْتَ شُعَاعِ الشَّمْسِ عَلَى لَوْنِهَا فِي الْفَيَّءِ وَالظَّلِّ، وَالْحَلَسُ الْأَسْوَدُ تَحْتَ شُعَاعِ الشَّمْسِ  
عَلَى لَوْنِهِ وَسَوَادِهِ، وَقَدْ أَدْرَكْنَا رُؤْيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ  
فَيُؤَدِّي صَرَفُ ذَلِكَ إِلَى اجْتِمَاعِ جُزْأَيْنِ ذِي لَوْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَحَدُهُمَا الْهَوَاءُ الْمَشْرِقُ، وَالثَّانِي  
الْأَرْضُ الْحُمْرَاءُ وَالْحَلَسُ الْأَسْوَدُ.

الصَّحِيحُ أَنَّ الشُّعَاعَ لَيْسَ زَائِدًا عَلَى الْهَوَاءِ الْمَشْرِقِ الْمُضِيِّ، وَقَدْ يَخْتَلِفُ لَوْنُ الْهَوَاءِ  
بِاِكْتِسَابِهَا الضُّوْءَ مِنَ الشَّمْسِ، وَقَدْ يَسْتَوْعِبُ الضُّوْءُ وَالْإِشْرَاقُ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا، وَقَدْ  
لَا يَسْتَوْعِبُ، وَالْإِنْسَانُ يَرَى ضَوْءَ النَّهَارِ قَطْعًا، وَالْمَرْئِي فِي هَذِهِ الْحَالِ إِمَّا أَجْسَامٌ مُضِيَّةٌ  
وَأَلْوَانٌ دُونَ الْمَحَالِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ رُؤْيُ الْأَلْوَانِ دُونَ الْمَحَالِّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرْئِي هُوَ أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ.  
وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَرْئِيَّةً لَمَا اخْتَلَفَ أَرْبَابُ الْحَوَاسِّ فِيهَا.

قُلْنَا: الْأَلْوَانُ مُحْسُوسَةٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عَدَدِ إِحْسَاسِهَا، وَقَدْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي رُؤْيِ  
الْأَجْرَامِ دُونَ الْأَلْوَانِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَلْوَانُ هِيَ الْمَرْئِيَّةُ دُونَ أَجْرَامِهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْجِرْمُ وَاللَّوْنُ مَرْئِيَانِ.

( ٢ / ٣ ) فَضْلٌ: فِي مُتَعَلِّقِ الْإِذْرَاكَاتِ الْآخِرِ<sup>(١)</sup>

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ لَا مُصَحِّحَ لِكَوْنِ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يُذْرَكَ سِوَى الْوُجُودِ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْإِذْرَاكَاتِ<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَالْقَلَانِيسِيُّ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ اخْتِلَافَ قَوْلِهِ فِي الْأَعْرَاضِ أَنَّهَا مُرْتَبِئَةٌ أَمْ لَا.

وَأَمَّا الْإِذْرَاكَاتُ الْآخَرُ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَالْقَلَانِيسِيُّ: الْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالرَّوَائِحِ، وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالطَّعُومِ لَا يَتَعَدَّاهَا، وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ وَاللِّينِ وَالخُشُونَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا.

وَهَذَا أَيْضًا اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ؛ كَمَا سَنَذْكُرُهُ.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ [ ١٠٩ / ب ] فِي السَّمْعِ الْقَدِيمِ: فَقَالَ مَرَّةً: يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ كَالرُّؤْيَا.

وَقَالَ مَرَّةً: إِنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْكَلَامِ وَالْأَصْوَاتِ، وَالسَّمْعُ الْحَادِثُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْوَاتِ وَبِالْكَلَامِ الْقَدِيمِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ: يَسْتَمِرُّ عَلَى التَّحْقِيقِ غَيْرُ طَرِيقَةٍ أَبِي الْحَسَنِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُسْمَعُ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ؟ وَكَيْفَ يُشْمُ مَا لَيْسَ بِرَائِحَةٍ؟ وَكَيْفَ يُذَاقُ مَا لَيْسَ بِطَعْمٍ؟ وَكَيْفَ يُلْمَسُ مَا لَيْسَ<sup>(٣)</sup> بِجَرَمٍ؟

قُلْنَا: انْفَصِلُوا مِمَّنْ يَقُولُ: كَيْفَ يَرَى مَنْ لَيْسَ بِجَهَّةٍ، وَلَا كَمَالٍ فِيمَا هُوَ فِي جَهَّةٍ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِذْرَاكُ الرَّوَائِحِ وَالطَّعُومِ يَسْتَدْعِي اتِّصَالَ بَيْنَ الْمُذْرَكِ وَبَيْنَ مَا يُذْرَكُهُ.

قُلْنَا: وَالْمُعْتَرِظُ يَقُولُونَ: الرُّؤْيَا أَيْضًا تَسْتَدْعِي اتِّصَالَ أَشْعةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ الْمُرْتَبِي، فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا فِي مُعْتَقِدِكُمْ كَذَلِكَ يَبْطُلُ مَا تَحْيَلْتُمُوهُ، وَنَحْنُ لَا نَسْتَرِطُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ اتِّصَالَ، وَإِنْ جَرَى ذَلِكَ فِي الْوُقُوعِ، فَهُوَ مِنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٦ / أ).

(٢) انظر ما تقدم (ل ١٠٧ / ب).

(٣) قوله: « بصوت وكيف يشم... إلخ » بهامش الأصل.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ كُلَّ إِذْرَاكِ يَتَعَلَّقُ جَوَازًا بِكُلِّ مَوْجُودٍ، فَيَلْزَمُكُمْ تَخْوِيزُ تَعَلُّقِ  
الإِذْرَاكِاتِ الْخَمْسَةِ بِذَاتِ الْبَارِي، وَأَنْ يَكُونَ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - مَشْمُومًا مَذُوقًا مَلْمُوسًا.

قُلْنَا: الشَّمُّ وَالدَّوْقُ وَاللَّمْسُ عِبَارَاتٌ عَنِ الْإِتِّصَالَاتِ بَيْنَ الْأَجْرَامِ، وَلَيْسَتْ هِيَ الْإِذْرَاكِاتِ  
وَلَا شَرَائِطُ فِيهَا، وَإِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ بِهَا، وَالْعَاقِلُ يَقُولُ: شَمَمْتُ التُّفَاحَ فَلَمْ أُذْرِكْ رِيحَهَا،  
وَذُقْتُ الشَّيْءَ فَلَمْ أُذْرِكْ طَعْمَهُ، وَلَوْ كَانَ الشَّمُّ وَالدَّوْقُ إِذْرَاكَيْنِ أَوْ دَالًا عَلَى الْإِذْرَاكِ قَطْعًا،  
لَكَانَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: أُذْرِكْتُ طَعْمَهَا وَرِيحَهَا، وَلَمْ أُذْرِكْهَا؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْإِتِّصَالَ لَيْسَ مِنَ  
الْإِذْرَاكِ، وَلَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ.

فَأَمَّا الْإِذْرَاكِاتُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ الْإِتِّصَالِ فَيَجُوزُ تَعَلُّقُهَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ  
الإِمَامُ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ نَحَا إِلَى<sup>(٢)</sup> مَذْهَبِ أَبِي<sup>(٣)</sup> الْحَسَنِ وَالْقَاضِي، وَسَنَذْكُرُ مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُثْبِتُونَ لِلْبَارِي - سُبْحَانَهُ - سَائِرَ الْإِذْرَاكِاتِ أَمْ لَا؟

قَالَ الإِمَامُ: الصَّحِيحُ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَنَا: وَجُوبُ وَضْفِهِ بِأَحْكَامِ هَذِهِ الْإِذْرَاكِاتِ؛ إِذْ كُلُّ  
إِذْرَاكِ يَنْفِيهِ ضِدٌّ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى وَجُوبِ وَضْفِ بِأَحْكَامِ الْإِذْرَاكِاتِ، ثُمَّ يَتَقَدَّسُ الرَّبُّ عَنْ  
كَوْنِهِ شَامًا ذَائِقًا لَامِسًا، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَالْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ، وَإِذْرَاكِ صِفَةٍ قَدِيمَةٍ  
كَسَائِرِ صِفَاتِهِ.

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ؛ مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَغَيْرِهِ: مَنَعَ ذَلِكَ.

وَحَكَى الإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا لَا أَجَاسِرُ<sup>(٤)</sup> أَنْ  
أُثْبِتَ لِلَّهِ تَعَالَى أَكْثَرَ مِنْ صِفَاتٍ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِمَامُ<sup>(٦)</sup>: «وَسَأَلْتُ الإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ فُورَكٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - عَنِ الْإِذْرَاكِاتِ  
الثَّلَاثَةِ فَتَوَقَّفَ فِيهَا، وَكَذَلِكَ سَأَلْتُ الْأُسْتَاذَ أَبَا مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيَّ فَتَوَقَّفَ فِيهَا».

(١) انظره في: الإرشاد (ص ١٧٣).

(٢) في الأصل: على، والصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: أبا، ولا وجه للنصب ها هنا.

(٤) في الأصل: «إنا لنجاسر»، والتصحيح من هامش الأصل.

(٥) ها هنا موضع كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة: «ثلاث» ولم يتضح لي وجهها.

(٦) لم أقف على المراد به من أئمة الأشاعرة.



قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِمَامُ: وَالصَّحِيحُ إِبْتِائُهَا، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِ «الْإِيضَاحِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ إِلَّا بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَفِي إِبْتِائِ الرِّيَادَةِ عَلَيْهِمَا زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ، وَذَلِكَ تَحَكُّمٌ.

قُلْنَا: فِي وُرُودِ الشَّرْعِ بِإِدْرَاكَيْنِ، وَالتَّمَدُّحِ بِهِمَا تَنْبِيهُ عَلَى ثُبُوتِ الْجَمِيعِ؛ فَإِنَّ فِي وَجْهِ التَّمَدُّحِ بِذَلِكَ انْتِفَاءَ النَّيِّصَةِ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْإِذْرَاكَاتِ الثَّلَاثَةِ.

### فَصْلٌ: [ الشَّمُّ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ تُدْرِكُ بِهِ الرِّوَائِحُ ]<sup>(١)</sup>

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي كِتَابِ الْوَصْفِ وَالْقَدَمِ: «اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ الشَّمَّ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ تُدْرِكُ بِهِ الرِّوَائِحُ، وَأَنَّهُ أَجْتَنَسَ مُخْتَلِفَةً عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشْمُومَاتِ، وَأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ بِهِ إِلَّا الرِّوَائِحُ».

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَشُمُّ الْجِسْمُ إِلَّا الْمُتَّصِلَ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ [ ١/١١٠ ] بِخَلْقِ الرَّائِحَةِ فِي الْمَشَامِّ عِنْدَ قُرْبِ الطَّيِّبِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهَا فِيهِ عَلَى بُعْدِهِ، أَوْ يَخْلُقَهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ لَصَحَّ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ أَجْرَى الْعَادَةِ أَنْ يَخْلُقَ لَهُ الشَّمَّ عِنْدَ وُجُودِ الرَّائِحَةِ فِيهِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ الرَّائِحَةُ وَلَا<sup>(٣)</sup> يَخْلُقَ اللَّهُ لَهُ إِذْرَاكَهَا، وَيَخْلُقُ فِيهِ ضِدَّهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يُدْرِكُ الرِّوَائِحَ عَلَى اخْتِصَاصٍ أَوْصَافِهَا وَتَفْصِيلِهَا مِنْ غَيْرِ حُلُولٍ مَعْنَى فِيهِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى اسْتَحَالَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَشُمُّ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا تَحُلُّ فِيهِ الرَّائِحَةُ، وَأَنَّهُ يُدْرِكُ جَمِيعَ مَا يُوجَدُ مِنَ الرِّوَائِحِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَالْجِسْمُ لَا يُدْرِكُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ إِلَّا وَاحِدًا.

قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الذَّوْقَ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ يُدْرِكُ بِهِ الطَّعْمَ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَطْعُومِ، وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ؛ كَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ مِمَّا يُخَالِفُ الطَّعْمَ.

(١) انظر هذا البحث في: الأمدى: أباكار الأفكار (١/١٠٨، ١٠٩)، وغاية المرام (ص ١٢٥، ١٦٩).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، وتصحيحها تبعًا للسياق، انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١/١٣٦ ب).

(٣) قوله: «يخلق له الشم.. إلخ» بهامش الأصل.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا لِحُلُولِهِ فِيهِ وَلَا جُلُوهَ يُسَمَّى ذَائِقًا، وَلَا سِتِحَالَتِهِ فِي  
الْإِلَهَ ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا وَاحِدًا مِنَ الْجِنْسِ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِيهِ اثْنَانِ مِنْهُ، لَا مِثْلَانِ  
وَلَا مُخْتَلِفَانِ.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُدْرِكُهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَوْصَافِهَا مِنْ غَيْرِ حُلُولِ شَيْءٍ فِيهِ؛ وَلِذَلِكَ  
أَحَالُوا عَلَى اللَّهِ ذَلِكَ، وَأَنْ يُسَمَّى ذَائِقًا.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَجْرَى الْعَادَةِ بِخَلْقِ الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ فِي الذَّائِقِ وَالشَّامِّ عِنْدَ  
التَّقَاءِ الْجِسْمَيْنِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْلُقَ فِيهِ مَعَ التَّمَاسِّ وَالصَّحَّةِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْلُقَ لَهُ الْإِدْرَاكَ  
مَعَ خَلْقِ الطَّعْمِ فِيهِ لَقَدَّرَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ اللَّمَسَ جِنْسُ الْمُمَاسَّةِ، لَكِنَّهُ يُسَمَّى لَمَسًا فِي الْمُمَاسِّ مَعَ وُجُودِ  
الْحَيَاةِ وَنَفْيِ الْآفَاتِ عَنْهُ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْجِسْمِ لِلْجِسْمِ.

وَأَنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنْ يَخْلُقَ فِي اللَّامِسِ عِنْدَ لَمَسِهِ الْحَارَّ وَالْبَارِدَ وَالرَّطْبَ وَنَحْوَهَا  
هَذِهِ الْمَعَانِي.

اتَّقُوا عَلَى أَنْ إِدْرَاكَ هَذِهِ الْمَعَانِي لَيْسَ اللَّمَسَ وَلَا الْمَلْمُوسَ، وَأَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ فِي اللَّامِسِ  
مِنْ جِنْسِ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْمَلْمُوسِ؛ فَيَعْلَمُ وُجُودَهُ فِي نَفْسِهِ مَعَ الْحَيَاةِ وَنَفْيِ الْآفَاتِ.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُدْرِكُهُ وَهُوَ فِي غَيْرِهِ عَلَى اخْتِصَاصِهِ الَّذِي يُدْرِكُهُ فِي نَفْسِهِ وَيَجُوزُ أَنْ  
يَلْمَسَهُ، وَلَا يُحْدِثُ اللَّهُ فِيهِ شَيْئًا مِنْهُ.

وَاتَّقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمَسِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ يَصِحُّ  
الِاتِّصَالُ بِهِ، وَلَا لَهُ الطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ.

قَالَ: وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا أَدْرَكَ الْأَكْمَ وَاللَّذَّةَ وَالْمُمَاسَّةَ وَالْمُبَايَنَةَ، أَدْرَكَ مَا يَحُلُّهُ  
دُونَ مَا مَاسَّهُ وَبَايَنَهُ. « هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

وَحَكَى أَبُو الْقَاسِمِ<sup>(١)</sup> فِي كِتَابِهِ: « الْأَسْئَلَةُ » اخْتِلَافَ قَوْلِ الْأَصْحَابِ فِي أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ  
رَائِحَةَ طَيِّبٍ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ رَائِحَةَ ذَلِكَ الطَّيِّبِ، أَوْ يُدْرِكُ فِي نَفْسِهِ مِثْلَ رَائِحَتِهِ؟ غَيْرَ أَنَّ الْأُسْتَاذَ

(١) موضع كلمة غير واضحة في الأصل.

ذَكَرَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ، وَادَّعَى اتِّفَاقًا فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ فِي دَعْوَى الْعَادَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي يَرْتَضِيهِ.

ثُمَّ قَالَ الْأُسْتَاذُ: « اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْحَوَاسَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعَانِي الْقَائِمَةِ بِالْحَسَّاسِ دُونَ الْأَلَاتِ وَالْأَعْضَاءِ الْمُرَكَّبَةِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَعْنَى وَجَدَ فِي عَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ عَلَى بِنْتِهِ يَصِحُّ وَجُودُهُ فِي الْعَضْوِ الْآخِرِ عَلَى بِنْتِهِ، وَيَجُوزُ وَجُودُهَا بِأَجْمَعِهَا فِي عَضْوٍ وَاحِدٍ؛ فَتَكُونُ سَائِرُ الْإِدْرَاكَاتِ فِي الْعَيْنِ أَوْ الْأُذُنِ أَوْ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا خَمْسَةٌ لَا زِيَادَةَ عَلَيْهَا فِي الْوُجُودِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ<sup>(١)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي [ ١١٠ / ب ] لَا تُدْرِكُ، وَأَنَّ الْمَحَلَّ بِهَا يُدْرِكُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صِفَةَ الْبَارِي الَّتِي بِهَا يُدْرِكُ مَا يُدْرِكُهُ الْجِسْمُ لَيْسَتْ بِحَاسَّةٍ فِي الْمَعْنَى، وَلَا فِي الْأَسْمِ.

\*\*\*

(١) حكاية اتفاق الأصحاب على أن الحواس خمسة لا زيادة عليها في الوجود ولا في القدرة - يعكر عليه ما ذهب إليه القاضي الباقلاني، ورجحه الجويني، وتابعه عليه شيخنا أبو القاسم الأنصاري من إثبات الوجدانيات التي أسموها القوى الباطنة؛ وهي إدراك الحي من نفسه الآلام واللذات، وهذا الإدراك خارج عن قبيل الإدراكات الخمسة زائد على العلم بالآلام واللذات. انظر: فيها سبق (ل ١٠٦ أ)، الباقلاني: التمهيد (ص ٣٧)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٤) وحكاة فيه عن الأئمة، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩ / ب).

## ( ٢ / ٢ ) فَضْلُ: فِي أَضْدَادِ الْإِذْرَاكَاتِ (١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ لِلْإِذْرَاكَاتِ أَضْدَادًا؛ كَمَا أَنَّ لِلْعُلُومِ أَضْدَادًا.  
 ثُمَّ مَا يُضَادُّ الرُّؤْيِيَّةَ يَنْقَسِمُ؛ فَمِنْهُ مَا يُسَمَّى عَمَى، وَهُوَ مَا يُجْرِي اللَّهُ الْعَادَةَ بِتَوَالِيهِ وَتَعَاوِيهِ  
 عَلَى اللَّزُومِ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْمَقْدُورِ أَنْ لَا يَتَوَالَى، وَيَتَخَلَّلُهَا إِذْرَاكَاتٌ.  
 وَاخْتَلَفَ أَيْمُنُنَا فِي الْعَمَى: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ هُوَ مَعْنَى وَاحِدًا، وَلَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مَعَانٍ  
 كَثِيرَةٍ فَإِذَا خَلَقَ اللَّهُ بَعْدَ كُلِّ مَا يَجُوزُ إِذْرَاكُهُ مَعْنَاً فِي إِذْرَاكِهِ، فَجُمِلَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي يُسَمَّى  
 عَمَى، هَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْهِدَايَةِ: « الْعَمَى مَعْنَى وَاحِدٌ، يُضَادُّ جُمْلَةً أَنْوَاعَ الْبَصَرِ، وَيَتَنَزَّلُ فِي  
 مُضَادَّتِهَا مَنَرَلَةُ الْمَوْتِ الْمُضَادِّ لِلْعُلُومِ وَالْإِزَادَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ،  
 هَذَا كَلَامُنَا فِيمَنْ لَمْ يُدْرِكْ شَيْئًا أَصْلًا.

فَأَمَّا مَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ وَلَمْ يُدْرِكْ بَعْضَهَا: فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ  
 كُلَّ مَا لَمْ يُدْرِكْ لِمَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إِذْرَاكِهِ، وَلَيْسَ سَبِيلُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ الْعَالِمُ مِنَّا؛ فَإِنَّا لَمْ  
 يُمَكِّنَا أَنْ نَقْدِّرَ بَعْدَ الْمَعْلُومَاتِ أَضْدَادًا؛ إِذِ الْمَعْلُومَاتُ لَا حَصْرَ لَهَا، وَالْمُدْرَكَاتُ مَضْبُوطَةٌ  
 مَحْصُورَةٌ الْعَدَدِ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَاتِ مَوَانِعِ تَعَدُّدِهَا، إِبْطَاتُ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الْحَوَادِثِ.

وَأَمَّا الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فَإِنَّهُ قَالَ: الْعَمَى مَعْنَى وَاحِدٌ، يَتَنَزَّلُ مَنَرَلَةُ الْآفَةِ، وَإِنْ رَأَى الرَّائِي  
 شَيْئًا وَلَمْ يَرِ شَيْئًا فَفَنَفْسُ رُؤْيِيَّتِهِ لِمَا يَرَاهُ - مُنْعَ لِرُؤْيِيَّةِ مَا لَا يَرَاهُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَمَنْ نَفَى الْإِذْرَاكَ مِنْهُمْ يَقُولُ: الْعَمَى يُعْبَرُ بِهِ عَنِ اخْتِلَالِ الْحَاسَةِ وَانْتِقَاضِ  
 الْبَيِّنَةِ.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْإِذْرَاكَ مَعْنَى: فَصَارَ أَكْثَرُهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَا أَضْدَادَ لَهَا أَصْلًا، غَيْرَ أَنَّهَا مَشْرُوطَةٌ  
 بِسَلَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَالْحَاسَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الشُّرُوطِ، وَكُلَّمَا انْخَرَمَتِ الشَّرِيطَةُ انْتَفَى الْإِذْرَاكَ.

وَذَهَبَ أَبُو الْهَدْيَلِ إِلَى إِبْطَاتِ الْمَوَانِعِ عَلَى حَسَبِ مَا أَثْبَتْنَاهَا، غَيْرَ أَنَّهُ جَوَزَ خُلُوءَ الْمَحَلِّ  
 عَنِ الْإِذْرَاكَاتِ وَالْأَضْدَادِ جَمِيعًا، وَنَحْنُ نَأْبَى هَذَا وَنَحْكُمُ بِوُجُوبِ اتِّصَافِ الْمَحَلِّ بِالْإِذْرَاكِ  
 أَوْ ضِدِّهِ مِنْ أَضْدَادِهِ إِذَا كَانَ حَيًّا، فَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ فِي أَضْدَادِ الْبَصَرِ.

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٨ / ب).

وَالْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْإِذْرَاكَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَصَرِ، فَالْصَّمُّ وَالْخَشَمُ وَالْخَدُّ الْمُنَافِي لِإِذْرَاكِ الْمَسِّ بِمَنَابَةِ الْعَمَى، وَكَذَلِكَ الْمَانِعُ مِنَ الذُّوقِ جُمْلَةً، وَالْقَوْلُ فِي إِذْرَاكِ بَعْضِ<sup>(١)</sup> الْمُدْرَكَاتِ دُونَ بَعْضٍ كَالْقَوْلِ فِي رُؤْيَا بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، وَمَنْ طَبَّقَ أَجْفَانَهُ وَهُوَ لَا يَرَى شَيْئًا فَقَدْ قَامَ بِنَاطِرِهِ فِي حَالٍ تَطْبِيقِ أَجْفَانِهِ مَا يَقُومُ بِعَيْنِ<sup>(٢)</sup> الْأَعْمَى، وَلَكِنْ خَصَّصُوا الْمَوَانِعَ الْمُتَوَالِيَةَ اللَّازِمَةَ فِي الْعَادَةِ بِاسْمِ الْعَمَى، وَالْمَوَانِعَ الَّتِي<sup>(٣)</sup> فِي مُنْتَظَمِ الْعَادَةِ لَا تَتَّصِفُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مُنَازَعَةً فِي عِبَارَةٍ وَتَسْمِيَةٍ.

قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلُقُ الرُّؤْيَا عِنْدَ سَلَامَةِ الْبِنْيَةِ، وَانْفِتَاحِ الْأَجْفَانِ، وَتَضْوِيَةِ الْحَدَقَةِ نَحْوَ الْمَرْئِيِّ، فَإِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرَاطِطِ لَمْ يَخْلُقْهَا -: كَانَ صَحِيحًا، وَالْمَوَانِعُ تُنْبِئُ عَلَى ذَلِكَ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى إِبْتِاثِ الْأَعْرَاضِ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى إِبْتِاثِ الْمَوَانِعِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْمَنْعُ مَعْنَى، لَوْ جَبَّ أَنْ يُدْرِكَهُ صَاحِبُهُ؛ كَمَا يُدْرِكُ سَائِرَ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ قَالُوا: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَا يَرَى شَخْصًا بِأَفْصَى الصِّينِ مَثَلًا، فَلَيْسَ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ مَنَعًا؛ كَمَا لَا يُحِسُّ [١/١١١] مِنْ نَفْسِهِ عَجْزًا عَنِ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ، وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الْإِفْتِدَارُ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: مِنَ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْحَيَاةِ مَا لَا يَجِبُ إِذْرَاكُهَا؛ كَالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ؛ فَتَبَتْ أَنَّهُ لَيْسَ يَطْرُدُ وَجُوبُ الْإِذْرَاكِ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْمَوَانِعَ لَا يَجِبُ إِذْرَاكُهَا، وَلَيْسَ اعْتِبَارُ الْمَوَانِعِ بِالْعِلْمِ أَوْلَى مِنْ اعْتِبَارِهَا بِالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَامِعٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فِي كَلَامِ الْقَاضِي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوَانِعَ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ الْأُسْتَاذِ أَيُّضًا أَنَّهَا مِنْ قِبَلِ الْأَفَاتِ ».

قَالَ الْإِمَامُ: وَالْجَوَابُ السَّيِّدُ عِنْدِي أَنَّ الْمَوَانِعَ مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ تُدْرَكَ وَتُحَسَّ؛ كَمَا أَنَّ مَوَانِعَ الرُّؤْيَا لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَى<sup>(٤)</sup>.

(٢) كلمة: « بعين » بهامش الأصل.

(١) كلمة: « بعض » بهامش الأصل.

(٣) موضع كلمة غير واضحة بالأصل تشبه كلمة: « بمعزل »، ولم أهند إلى وجه الصواب فيها.

(٤) كلام أبي القاسم الأنصاري في هذا الفصل لا يعدو؛ أن يكون تلخيصاً وإعادة صياغة لكلام شيخه الجويني في الإرشاد؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٨ / ب).

## فَصْلٌ: [ الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ يَجِبُ اخْتِصَاصُهَا بِمَحَلِّ الْإِذْرَاكَاتِ ]<sup>(١)</sup>

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ يَجِبُ اخْتِصَاصُهَا بِمَحَلِّ الْإِذْرَاكَاتِ، وَأَنَّهَا أَضْدَادُ، وَلَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ إِلَّا مَعَ إِجَادِ الْمَحَلِّ.

وَالْمُعْتَرِزُ أَثْبَتُوا مَوَانِعَ؛ مِثْلَ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ الْمُفْرِطَيْنِ، وَالْحَبْجِ وَاللَّطَافَةِ، وَاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، وَمُجَاوَزَةِ الْأَشْعةِ الْحَدِّ الْمَعْهُودِ<sup>(٢)</sup>.

وَكُلُّ ذَلِكَ مُتَمَرِّعَةٌ عَلَى أَصْلِ الشَّعَاعِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا اشْتِرَاطَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ أَنْ يُذْرِكَ الْمُذْرِكُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ حَدَّ إِذْرَاكِهِ؟

قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ فَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، فَإِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّا لَا نُنْكِرُ أَنْ يَرَى الطِّفْلُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُهُ، وَكَذَلِكَ الْبَهِيمَةُ، وَمَنْ جَعَلَ إِخْسَاسَ الْأَلَمِ نَفْسَ الْعِلْمِ هَانَ عَلَيْهِ الْمُذْرِكُ، وَمَنْ جَعَلَهُمَا غَيْرَيْنِ - وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ - فَهُوَ يَقْطَعُ بِوُجُوبِ تَلَازُمِهِمَا.

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي فِي خِلَالِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ عَقْلًا أَيْضًا، وَلَكِنْ مِمَّا اسْتَمَرَّ بِهِ الْعَادَةُ، وَالْمُعَمَّى عَلَيْهِ لَا يَأْلَمُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَأْلَمُ بَعْدَ الْإِمَاتَةِ، وَقَدْ تَذَهَّلَ عَنِ إِذْرَاكِ أَلَمِ بِالْمِ اعْظَمَ مِنْهُ، وَهُوَ مُذْرِكٌ لِلْأَلَمِينَ عَلَى الْحَقِيقَةِ » هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

فَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْإِذْرَاكَ ضَرَبٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَهُوَ قَائِمٌ بِالْحَاسَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْإِذْرَاكِ وَهُوَ الْإِسْتِشْعَارُ، ثُمَّ يَتَضَمَّنُ هَذَا الْإِذْرَاكَ عِلْمًا فِي الْقَدْرِ.

وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ: فَقَدْ يَتَضَمَّنُ عِلْمًا فِي الْقُدْرَةِ، وَقَدْ لَا يَتَضَمَّنُ، وَمَنْ أَحَاطَ بِمَا ذَكَرْنَا هَانَ عَلَيْهِ التَّفْرِيعُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

وَالْأُسْتَاذُ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِذْرَاكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ النَّوْمَ الْغَائِرَ يُنَافِي الْإِنْصَارَ؛ كَمَا يُنَافِي الْعِلْمَ، وَهَلْ يُنَافِي

السَّمْعُ؟

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/١).

(٢) انظر القاضي عبد الجبار: المعنى في أبواب العدل والتوحيد (٤/ ١١٦).

اختلفوا فيه: ففي كلام القاضي ما يدل على أنه لا يُنافي السَّمْعُ؛ فإنَّ النَّائمَ إِذَا صَبَحَ بِهِ فَإِنَّهُ يَسْمَعُ وَيَنْتَبِهُ.

وَيَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ انْتَبَهَ أَوْ لَا ثُمَّ يَسْمَعُ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لانتباهه، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: يَسْمَعُ ثُمَّ يَنْتَبِهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: بَلِ النَّوْمُ يُنافي جُمْلَةَ الإِذْرَاكَاتِ، وَالنَّائِمُ لَا يُدْرِكُ الصَّوْتَ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ مِنْهُ جُزْءًا لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ النَّوْمُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: هَذَا هُوَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَنْ ثَقُلَ نَوْمُهُ فَقَدْ لَا يَنْتَبِهُ<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/أ).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

## ( ٥ / ٢ ) فَضْلُ : [ فِي حَقِيقَةِ الرُّؤْيَا ]

مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ تَرْدُ عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَهُوَ إِذَنْ لَمْ يَغْمُرْهُ النَّوْمُ فَالْنَّوْمُ غَفْلَةٌ غَامِرَةٌ فَقَدْ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَقَدْ يَسْتَوْعِبُ بَعْضُهَا وَيَعْشَاهُ، وَإِذَا كَانَ مُسْتَعْرِفًا جَمِيعَ مَحَالِّ الْإِسْتِسْعَارِ، فَلَا يَرَى الرُّؤْيَا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى [ ١١١ ب ] النَّوْمُ الثَّقِيلُ.

وَعِنْدَ الطَّبَّائِيِّينَ: النَّوْمُ خُرُورُ الْقُوَى فِي أَعْمَاقِ الْبَدَنِ، وَإِنَّمَا تَعُورُ لِكَلَالِهَا فِي كَثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَغْنَى اسْتِعْمَالِ الْحَوَاسِّ.

فَنَقُولُ: إِنَّمَا الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ وَاعْتِقَادَاتُ يَظُنُّهَا النَّائِمُ رُؤْيَا لِيُغَوِّرَ الْقُوَى - أَغْنَى قُوَى الْحَوَاسِّ - وَإِذَا انْكَسَرَ سُلْطَانُ الْحَوَاسِّ، وَتَرَدُّ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ فَيَظُنُّهُ الْإِنْسَانُ رُؤْيًى، وَقَدْ تَغْلِبُ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ عَلَى الْمُسْتَيْقِظِ حَتَّى يَتَخَيَّلُ أَنَّ مَا يَعْتَقِدُهُ كَأَنَّهُ مَائِلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: « الرُّؤْيَا سَارِيَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ».

قَالَ: « وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الرُّؤْيَا تَنَبُّهُ الْعَيْنِ وَسَلَامَةُ الْحَاسَّةِ بَلْ شَرْطُهَا حَيَاةُ الْمَحَلِّ وَانْتِفَاءُ الْأَفَاتِ عَنْهُ ».

وَالرُّؤْيَا عَنْدهُ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ؛ قَالَ: فَيَخْلُقُ اللَّهُ الرُّؤْيَا فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَغْمُرْهُ النَّوْمُ أَوْ فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الدِّمَاغِ أَوْ الْحَدَقَةِ، وَيَرَى الشَّيْءَ ثُمَّ يَخْلُقُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ اعْتِقَادًا صَحِيحًا؛ فَيَعْتَقِدُ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَفْتَرِنُ بِرُؤْيَايَتِهِ اعْتِقَادَاتٍ فَاسِدةً؛ فَيَعْتَقِدُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَالْخَلَلُ إِذَنْ فِي الْإِعْتِقَادِ، لَا فِي الْإِدْرَاكِ، وَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ اعْتِقَادَاتُ بَعْضُهَا صَحِيحٌ وَبَعْضُهَا فَاسِدٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ يَرَى النَّفْيَ شَيْئًا، وَالصَّغِيرَ كَبِيرًا، أَوْ يَذُوقُ الشَّيْءَ فَيَجِدُهُ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ، أَهُوَ إِدْرَاكِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَرُؤْيَا أَوْ هُوَ تَخَيُّلٌ؟

قُلْنَا: الْإِدْرَاكِ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ كَانَ تَخَيُّلًا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرُّؤْيَا تَوْشَعًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾ [ الأنفال: ٤٢ ]، وَقَالَ: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّفَقْتُمْ فِي آيَاتِنَا قَلِيلًا ﴾ [ الأنفال: ٤٤ ]، وَقَالَ: ﴿ يَرَوْنَهُمْ يَنْتَهِتُهُمْ رَأْيُ الْعَيْنِ ﴾ [ آل عمران: ١٣ ]، وَقَالَ ﷺ: « أَرَأَاكَ حَقًّا وَارْزُقْنَا ».



اتِّبَاعُهُ، وَأَرِنَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَأَرِزُنَا اجْتِنَابَهُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ حَكَمْنَا مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ مَا تَعَلَّقَ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، ثُمَّ قَدْ يُفَسَّرُ أَنَّهُ اعْتِقَادُ ظَنٍّ كَمَنْ يَرَى الْكَبِيرَ صَغِيرًا.

فَأَمَّا الْأَحْوَالُ وَالصَّفَرَاوِي: فَمَنْ شَرَطَ الْبِنْيَةَ وَسَلَامَتَهَا فِي الْإِدْرَاكِ فَيَقُولُ: الْخَلَلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فِي الْبِنْيَةِ، فَالَّذِي قَامَ بِهِ خَيَالُ الْإِدْرَاكِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُخِيلُ إِلَهُ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، لَمْ يَكُنْ خِيَالًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْكُلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥]، وَقَدْ تَلْقَفَ جُمْلَةً تِلْكَ الْأَفْعَالِ، وَشُوهِدَ ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَإِذَا كَانَ الْمَرْءُ كَامِلَ الْعَقْلِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ مَا يَتَخَيَّلُهُ لَيْسَ إِدْرَاكًا، وَإِذَا كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِدْرَاكٌ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ لَا يَذْكُرُ التَّخَيَّلَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُسَمِّيهِ إِدْرَاكًا. وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ مُقَدِّمَاتٌ لِإِنْبَاتِ جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى.

\*\*\*

(١) وصف ابن كثير هذا الدعاء بأنه من المأثور، وزاد عليه: «ولا تجعله ملتبسًا علينا فنضلل، واجعلنا للمتقين إمامًا». تفسير ابن كثير (١/ ٢٥٢)، وابن شاهين: الكتاب اللطيف (ص ٩٤)، شرح مذاهب أهل السنة له أيضًا (ص ٣٦).

( ٦ / ٢ ) مَسْأَلَةٌ : [ اللَّهُ ﷻ يَجُوزُ أَنْ يُرَى بِالْأَبْصَارِ ]<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَجُوزُ أَنْ يُرَى بِالْأَبْصَارِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ رَأَى نَفْسَهُ - تَعَالَى -  
وُجُوبًا، لَا بِحَاسَّةٍ وَبِنِيَّةٍ؛ فَإِنَّمَا يَرَى الرَّائِي مَا يَرَاهُ بِالرُّؤْيِيَّةِ لَا بِالْحَاسَّةِ، فَلَا مَعْنَى لِتَقْسِيمِ الرَّائِينَ  
إِلَى ذَوِي الْحَوَاسِّ وَإِلَى غَيْرِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ<sup>(٣)</sup> وَالزَّيْدِيَّةُ<sup>(٤)</sup> وَالْحَوَارِجُ: أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ مِنْ ذَوِي الْحَوَاسِّ رُؤْيَةُ  
اللَّهِ؛ فَلَا يُرَى بِالْحَاسَّةِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى مِنْ غَيْرِ حَاسَّةٍ.

(١) انظر مبحث الرؤية في: المقالات ( ١ / ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٧٨، ٣٤٠ )، واللمع ( ص ٦١، ٦٨ )، والإبانة  
( ص ٣٥، ٦٢ )، ورسالة أهل الثغر ( ص ٧٢، ٧٣ )، والتمهيد ( طبعة بيروت )، ( ص ٢٩٢، ٣٠٣، ٣١٧ )،  
والإنصاف ( ص ٤٥، ٤٦ )، والاعتقاد ( ص ١٢٠، ١٢٦ )، وأصول الدين ( ص ٩٧، ١٠٢ )، والتبصير ( ص ٩٤ )،  
والإشارة ( ص ١٣٥ )، والإرشاد ( ص ١٧٦، ١٨١ )، ولمع الأدلة ( ص ١١٥، ١١٩ )، والنظامية ( ص ٣٨، ٣٩ )،  
وقواعد العقائد ( ص ١٦٩ )، وشرح الإرشاد ( ص ١٣٠، ١٣٢ )، ونهاية الأقدام ( ص ٣٥٦، ٣٦٩ )، والملل والنحل  
( ١ / ١٠٠ )، والأربعين ( ١ / ٢٦٦، ٣٠٤ )، والمحصل ( ص ١٨٩، ١٩٣ )، والعالم ( ص ٦٧، ٧٣ )، والأبكار  
( ص ٤٨٤، ٥٤٣ )، وغاية المرام ( ص ١٥٩، ١٧٨ )، وطوالع الأنوار ( ص ٢٩٥، ٢٩٩ )، والكامل في اختصار  
الشامل ( ل ١٣٩، ب ١٤٤ )، وحجج القرآن ( ص ٦٨، ٦٩ )، وشرح المقاصد ( ٤ / ١٨١، ٢١١ )، وشرح  
المواقف ( ٨ / ١٣٠، ١٦٠ )، ونشر الطوالع ( ص ٢٦٥، ٢٦٦ )، وسليمان دنيا: محمد عبده ( ٢ / ٥٣٦، ٥٤٢ ).  
وعند المعتزلة: المغني ( ٤ / ٣٣، ٤٢٠ )، والمحيط بالتكليف ( ص ٢٠٨، ٢١٣ )، وشرح الأصول الخمسة  
( ص ٢٣٣، ٢٧٧ ).

وانظر أيضًا: المسيرة ( ص ١٩، ٢١ )، واستحالة المعية بالذات ( ص ٣٨٦، ٢٠٣ )، والرازي وآراؤه  
( ص ٢٦٤، ٢٧٢ )، والآمدي وآراؤه ( ص ٣٦٧، ٣٧٦ )، ومنهاج الأدلة ( ص ١٨٥، ١٩١ )، ومقدمة المناهج  
( ص ٨١، ٨٨ )، وهناك كتاب التصديق بالنظر للأجري جمع فيه الأخبار التي وردت بإثبات الرؤية، وكذلك  
كتاب: رؤية الله للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.

(٢) همامش الأصل في هذا الموضع عبارة: « ولا خلاف بين أصحابنا أن الله تعالى يرى نفسه وجوبًا لا بالأبصار ».  
(٣) انظر مذهب المعتزلة في الرؤية في: المنهاج في أصول الدين ( ص ١٤، ١٥ )، وشرح الأصول الخمسة ( ص ٢٣٢،  
٢٧٧ )، والمغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٤ / ٣٣، ٢٤٠ )، ومتشابه القرآن ( ص ٩٢، ٩٣، ٢١٠، ٢٥٥، ٢٩١،  
٢٩٨، ٣٢٣، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٦١ - ٣٦٢ )، ( ٢ / ٥٢٩، ٥٥٣، ٦٠٩، ٦٣٢، ٦٧٣ - ٦٧٤، ٦٨٣ )، وأيضًا: والمقالات  
( ١ / ٢٣٨ )، والفرق ( ص ٩٤ )، والتبصير ( ص ٥٢ )، والإرشاد ( ص ١٧٦ )، ولمع الأدلة ( ص ١١٥ ).

(٤) لا يختلف الزيدية في مذهبهم الكلامي عن المعتزلة في شيء من المسائل؛ انظر: الحاكم الجسمي ومنهجه في  
التفسير ( ص ٨٤ ).

وانظر مذهب الزيدية في الرؤية في: الحاكم الجسمي: تحكيم العقول: ( مسألة في نفي الرؤية )، محمد بن يحيى  
مداعس: الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين: ( فصل في الكلام أن الله ﷻ لا تجوز عليه الرؤية بحال من  
الأحوال ).

[ ١١٢ / ١ ] وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَرَى وَلَا يُرَى، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُفْيِيِّ<sup>(١)</sup> وَالتَّجَّارِ<sup>(٢)</sup>.

وَصَارَ شَرِذْمَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَرَى نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى<sup>(٣)</sup> بِالْحَاسَةِ، وَيَسْتَحِيلُ رُؤْيَاهُ عَلَى ذَوِي الْحَوَاسِّ.

وَصَارَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرَى الْكَائِنَاتِ مَا يَصِحُّ رُؤْيَاهُ مِنْهَا. وَنُقِلَ عَنِ التَّجَّارِ أَنَّهُ قَالَ: «يَجُوزُ أَنْ يَنْقُلَ اللَّهُ رُؤْيَا الْقَلْبِ وَعِلْمَهُ إِلَى الْعَيْنِ؛ فَيَرَى بِالْعَيْنِ؛ كَمَا يَرَى بِالْقَلْبِ».

وَهَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُدْرِكُ بِالْأَبْصَارِ؟  
امْتَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَالْقَلَانِسِيِّ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِمَا؛ لِإِعْقَادِهِمْ أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَفْتَضِي تَحْدِيدًا، وَيُنْبِئُ عَنِ اللَّحُوقِ بِالْمُدْرَكِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِحَاطَةِ.

وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِدْرَاكِ وَالرُّؤْيَا، وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ»<sup>(٥)</sup>.  
قَالَ: «وَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكَ يَفْتَضِي تَحْدِيدًا لَمَا صَحَّ وَضْفُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَقَدْ قَالَ: ﴿إِنَّهُ﴾<sup>(٦)</sup> يَكُلُّ شَيْءٌ يُحِيطُ» [فصلت: ٥٤]، وَالْكِنَايَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾: تَرْجِعُ إِلَى مَا فِي قَوْلِهِ: ﴿بَعْلَمَ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾؛ وَالْمَعْنَى: وَلَا يُحِيطُونَ بِمَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ عِلْمًا.

وَاعْلَمْ أَنَّا لَوْ خُلِينَا وَعُقُولُنَا، لَجَوَزْنَا رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْعُقْبَى لِكُلِّ حَيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ وَرَدَ

(١) انظر: المقالات (١/ ٢٣٨)، والتبصير في الدين (ص ٥٢)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٦).

(٢) انظر: أبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ٦١)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٦).

(٣) قوله: «ولا يرى.. إلخ» بهامش الأصل.

(٤) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٩٧)، وأبكار الأفكار (١/ ٤٨٥)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ ب).

(٥) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٨٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ ب).

(٦) في الأصل: «وهو بكل شيء» ولعله من النسخ.

الْخَبِيرِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَالْمَرْجِعُ فِي وَفُوعٍ مَا يَجُوزُ وَفُوعُهُ السَّمْعُ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةِ الْكَفَّارِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

وَلَوْ ادَّعَى بَعْضُ الْأَوَّلِيَاءِ الْيَوْمَ أَنَّهُ رَأَى اللَّهَ تَعَالَى، هَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟  
اِخْتَلَفَ قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يُصَدَّقُ؛ لِأَنَّ مُوسَى ﷺ حُجِبَ عَنِ الرُّؤْيَى.

وَقَالَ مَرَّةً: لَا يَمْتَنِعُ تَصَدِيقُهُ فِيمَا ادَّعَاهُ؛ فَإِنَّ مُوسَى ﷺ إِنْ حُجِبَ فَلَقَدْ خُصَّصَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْإِصْطِفَاءِ وَالْفَضَائِلِ وَالْقُرْبِ؛ كَالْحَيَّةِ، تَرْبُو وَتَرْبِدُ عَلَى الرُّؤْيَى؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا رُؤْيَى لَا تَقْتَضِي كَرَامَةً، وَإِنَّمَا الْكَرَامَةُ فِي قَرَائِنِهَا؛ فَقَدْ تَقْتَرِنُ الرُّؤْيَى بِعَظَمِ هَوْلٍ وَمَخَافَةٍ؛ فَمَنْ بَرَى<sup>(١)</sup> أَوْ السَّبْعَ الضَّارِي، فَإِنَّهُ يُخْلَقُ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ ذَلِكَ أَهْوَالٌ وَشَدَائِدٌ، وَقَدْ بَرَى صَدِيقُهُ، فَيُخْلَقُ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ إِيَّاهُ أَكْمَلُ سُرُورٍ وَأَتَمُّ نِعْمَةٍ وَلَذَّةٍ، وَيَبْرَى أُمَّهُ فَيَجِدُ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا رَحْمَةً وَرِقَّةً، وَيَبْرَى أَبَاهُ فَيَجِدُ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَيْبَةً وَتَعْظِيمًا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَبْرَى الْكَافِرَ رَبَّهُ، فَيُخْلَقُ لِلَّهِ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ أَعْظَمُ هَوْلٍ وَمَخَافَةٍ، وَإِنَّمَا يَحْنُ الْأَصْفِيَاءُ إِلَى رُؤْيَى اللَّهِ؛ لِمَا قَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُخْلَقُ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ أَتَمُّ كَرَامَةٍ، وَأَكْمَلُ سُرُورٍ وَنِعْمَةٍ، وَأَشْرَفَ مَنْزِلَةٍ، وَرِضَا لِلَّهِ، وَذَلِكَ بِمَنْنِهِ وَفَضْلِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - هَلْ يُرَى فِي الْمَنَامِ: فَجَوَزَهُ بَعْضُ الْمُثَنِّيَةِ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا فَايِدَةً فِي الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الرُّؤْيَا خَوَاطِرٌ وَاعْتِقَادَاتٌ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٣)</sup>، وَلَهَا تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»<sup>(٤)</sup>؛ يَعْنِي: لَهُ تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَى اللَّهِ فِي مَذْرَكِ الْعُقُولِ: أَنَّا نَقُولُ: أَدْرَكْنَا - شَاهِدًا - مُخْتَلِفَاتٍ؛ كَالْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ تَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُخْتَلِفَاتُ، وَإِنَّمَا يُتَوَلَّى اخْتِلَافُهَا إِلَى

(١) كلمة غير واضحة بالأصل، لم يتبين لي وجهها.

(٢) انظر: الأمدي: أبحاث الأفكار (١/ ٤٩١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ ب).

(٣) انظر: ما سبق في (ل ١١١/ أ - ب).

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري: كتاب العلم: باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (ح ١٠٩)، ومسلم في كتاب: الرؤيا: باب: قول النبي ﷺ: من رآني في المنام، (ح ٤٣٢٠، ٤٣٢١).

أَحْوَالِهَا الرَّائِدَةُ عَلَى وُجُودِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، [ ١١٢ / ب ] فَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَرَى وَيُمَيِّزُ فِي حُكْمِ الْإِذْرَاكِ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ رَأْيٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ فَلَا أَحْوَالَ لَيْسَتْ بِذَاتٍ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِذْرَاكَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ لَا تَخْتَلِفُ، فَإِذَا رَأَى مُوجُودًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَتُهُ كُلَّ مُوجُودٍ؛ كَمَا إِذَا رَأَى جَوْهَرًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَتُهُ كُلَّ جَوْهَرٍ.

وَسِرُّ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَمَّا جَمَعَتِ الْمُخْتَلِفَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ يَجْمَعُهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَذَلِكَ عِلَّةٌ لِصَحَّةِ رُؤْيَتِهَا، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مُبَيَّنَةٌ عَلَى إِبْنَاتِ الْأَحْوَالِ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ نَفَّاهَا<sup>(٢)</sup> فَيَقُولُ: اخْتِلَافُ الْمُدْرَكَاتِ يَرْجِعُ إِلَى وُجُودِهَا لَا غَيْرَ.

فَإِنْ قَالَ الْكَعْبِيُّ وَشِيعَتُهُ: لَا مَرْتَبِي إِلَّا الْأَلْوَانُ، وَالْجَوَاهِرُ غَيْرُ مَرْتَبِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ كَابَرَ الْعَقْلَ وَجَحَدَ الْحِسَّ؛ فَإِنَّ الرَّائِي يَرَى إِفْبَالَهَا وَإِذْبَارَهَا وَأَشْكَالَهَا؛ كَمَا يَرَى أَلْوَانَهَا وَقَدْ يَرَى أَشْكَالَهَا وَأَجْرَامَهَا وَلَا يَرَى أَلْوَانَهَا، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ بَعِيدَةً.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « إِنَّا نَرَى<sup>(٤)</sup> الْمُخْتَلِفَاتِ وَالْمُتَضَادَّاتِ وَالْمُتَمَثِّلَاتِ، وَلَا مَعْنَى لِيَجْمَعَهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا يُنْكَرُنَ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلًا لَهَا فِي كَوْنِهَا مَرْتَبَاتٍ غَيْرِ الْوُجُودِ ».

وَعَنَى بِالْمُخْتَلِفَاتِ: الْأَلْوَانُ الْمُخْتَلِفَةَ، وَالْأَجْرَامَ الْمُخْتَلِفَةَ بِالْأَشْكَالِ وَالْأَلْوَانِ.

وَمُنْكَرُوا الْأَعْرَاضِ - إِنْ لَمْ يَعْتَرِفُوا بِرُؤْيَةِ الْأَلْوَانِ وَبَعْضِ الْأَكْوَانِ - فَقَدْ اعْتَرَفُوا بِالْتَفَرُّقَةِ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَالْمُتَحَرِّكِ وَالسَّاكِنِ، مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ، مِنْ غَيْرِ حُلُولِ مَعْنَى فِيهَا مِنْهُ، فَالِدَّلَالَةُ تَتَنَاوَلُ جَمِيعَ النَّاسِ، وَثَبَتَ أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ حُكْمٌ لِكُلِّ أَمْرٍ، وَهُوَ مَعْقُولٌ بِالْوُجُودِ<sup>(٥)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمَ تُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الصَّحَّةَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُعَلَّلُ<sup>(٦)</sup>؟!

قُلْنَا: مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ فَلَا أَحْكَامَ كُلُّهَا مُعَلَّلَةٌ عِنْدَهُ.

(١) نهاية الأقدام (ص ٣٥٩) وجوابه (ص ٣٦٢)، والأبكار (١/ ٥١١) مع مناقشة قوية، وغاية المرام (١٦٠)، والكمال (ل ١٤٠/ ب).

(٢) أي: ومن نفى الأحوال.

(٣) انظر: ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٥٣).

(٤) قوله: « وقد يرى أشكالها.. الخ » هامش الأصل.

(٥) هذا الدليل هو معتمد الأشاعرة في إثبات جواز الرؤية؛ وانظره في: البغدادى: أصول الدين (ص ٩٧)، والآمدي: أبكار الأفكار (١/ ٤٨٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/ ب).

(٦) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٥٧) والجواب عنه في (ص ٣٦١).

وَمَنْ يَشْتَبِهَا يَقُولُ: هَذَا السُّؤَالُ أَوْ لَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٌ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ حَكَمُوا بِتَغْلِيلِ التَّمَائِلِ وَالْإِخْتِلَافِ<sup>(١)</sup>، وَقَالُوا: وَجَبَ طَلَبُ عِلَّةٍ لِتَمَائِلٍ مَا يَتِمَّائِلُ مِنْهَا، حَتَّى يَبَيَّنَ اخْتِصَاصُ التَّمَائِلِ مِنَ الَّذِي لَا يَتِمَّائِلُ.

وَهَذَا نَفْسُهُ مُتَحَقِّقٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمَعْلُومَاتِ مُنْقَسِمَةً إِلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى، وَإِلَى مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى؛ فَيَجِبُ اخْتِصَاصُ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى بِمُوجِبٍ.

وَمُقْتَضَى الْجَوَابِ الْآخِرِ أَنَّهُمْ قَالُوا: كُلُّ حُكْمٍ وَرَدَّ بِعِلَّةٍ وَاطَّرَدَ وَانْعَكَسَ وَلَمْ يَنْطَلِ تَغْلِيلُهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ عِنْدَ الْعَرَضِ عَلَى قَضِيَّاتِ الْعُقُولِ - : فَوَاجِبُ تَغْلِيلِهِ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ مُتَحَقِّقٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: الصَّحَّةُ مِمَّا لَا يُعْلَلُ، وَاسْتَشْهَدُوا بِصَحَّةِ كَوْنِ الْعَالَمِ عَالِمًا؛ فَإِنَّهَا تَرْتَبِطُ بِالْحَيَاةِ وَثُبُوتِ الْمَحَلِّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْلِيلِهَا؛ إِذِ الْمَذْرُوكُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ.

قَالَ الْقَاضِي: « صَحَّةُ ثُبُوتِ الْعِلْمِ إِنَّمَا تُعْلَلُ بِالْحَيَاةِ، ثُمَّ فِي ظُهُورِ الْحَيَاةِ ثُبُوتُ الْمَحَلِّ، وَذَلِكَ شَرْطٌ؛ فَإِنَّ الْإِفْتِقَارَ إِلَى الْمَحَلِّ لَا يَخْتَصُّ بِالْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ ».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَسْتُمْ مَنَعْتُمْ التَّغْلِيلَ بِالْحَالِ، وَالْوُجُودَ حَالًا؟!

قُلْنَا: الْوُجُودُ عَيْنُ الذَّاتِ عِنْدَنَا، ثُمَّ هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ مَعَ تَغْلِيلِهِمُ التَّمَائِلَ بِالْأَخْصِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ حَالٌ عِنْدَهُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: جَمَعْتُمْ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ بِجَامِعِ الْوُجُودِ تُشِيرُونَ بِهِ إِلَى اسْمِ الْوُجُودِ، أَوْ إِلَى حَقِيقَةِ الْوُجُودِ؟ فَإِنْ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا بِاسْمٍ، فَلَا أَثَرَ لِلْجَمْعِ بِالْإِسْمِ، فَإِنْ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا بِالْحَقِيقَةِ، فَالْمَوْجُودَاتُ مُخْتَلِفَةٌ عِنْدَ ثِقَاةِ الْأَحْوَالِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ

(١) التماثل والاختلاف معلل عند المعتزلة بالاشتراك في صفة من صفات النفس؛ فإن: « الذي يؤثر في التماثل هو الصفة الذاتية أو المقتضاة عن صفة الذات » انظر: المغني (١٦/٧٨)، وديوان الأصول (ص ٥٢٥)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٦)، والتذكرة في أحكام الجواهر (ص ٢٥٦)، وانظر ما سبق في (ل ٢٨/أ)، ونهاية الأقدام (ص ١٨٥، ١٨٦).

(٢) قوله: « وقد يرى أشكالها... إلخ » بهامش الأصل.

(٣) انظر تحليل التماثل بالأخص عند المعتزلة في: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٦/٧٨)، والنيابوري: ديوان الأصول (ص ٥٢٥)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٦)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٥٦).

بِوَجْهِهِ عِنْدَ مَنْ يَنْفِي الْحَالَ:

قُلْنَا: الوجودُ عِنْدَ الْقَاضِي هُوَ غَيْرُ الذَّاتِ، وَقَدْ جَمَعَ بِالْوُجُودِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ، وَهُوَ مِنْ مُنْتَبِئِي الْأَحْوَالِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَيْضًا: الْفِعْلُ فِي الشَّاهِدِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ [١١٣/١]، فَلْيَدُلُّ فِي الْغَائِبِ عَلَى وُجُودِهِ أَيْضًا، وَيَجْمَعُ بِالْوُجُودِ نَفَاةَ الْأَحْوَالِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ بِالْعِلَّةِ وَالْحَقِيقَةِ أَوْ الْإِخْتِلَافِ فِيهَا فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ، وَإِنَّمَا نُثَبِّتُ الْإِخْتِلَافَ فِي الْأَوْصَافِ الَّتِي لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِالْحَدِّ.

وَقَدْ قَالَ الْكُعْبِيُّ: حَدُّ مَا يَرَى أَنْ يَكُونَ لَوْنًا، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِالْحَالِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ اللَّوْنِيَّةَ تَجْمَعُهَا.

وَقَالَتِ الْبَصْرِيَّةُ: حَدُّ مَا يَرَى أَنْ يَكُونَ لَوْنًا أَوْ مُتَلَوَّنًا.

وَكَذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُونَ الَّذِينَ نَفَوْا الْحَالَ قَالُوا فِي الْعَرَضِ: مَا يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ.

وَقَالُوا فِي حَدِّ اللَّوْنِ: مَا يَتَلَوَّنُ بِهِ الْجَوْهَرُ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا، وَلَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ اللَّوْنِيَّةَ وَالْعَرَضِيَّةَ حَالٌ يَجْمَعُ أَجْنَاسَهَا.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى أَحْوَالٍ فَصَارَى كَلَامُهُ عَائِدَةً إِلَى اسْمٍ؛ إِذِ الْحَالُ لَيْسَتْ بِذَاتٍ وَلَا وَجُودٍ يَقْبَلُ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ، وَلَكِنَّهُمْ اعْتَقَدُوا الْكَوْنِيَّةَ أَوْ الْعَرَضِيَّةَ وَجْهًا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهِ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِالْوُجُودِ الْأَحْوَالَ، وَلَكِنَّهُمْ جَوَّزُوا أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ حَالًا؛ كَمَا يُعْلَمُ تَحَيُّزُ الْجَوْهَرِ وَيُجْهَلُ كَوْنُهُ مَحْدَدًا أَوْ قَائِمًا لِلْعَرَضِ أَوْ قَائِمًا بِالنَّفْسِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ رَاجِعَةً إِلَى النَّفْسِ أَوْ إِلَى الْأَحْوَالِ.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْأَحْوَالَ وَحَكَّمَ بِأَنَّهَا لَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ، وَلَا تُثَبَّتُ عَلَى حَيَالِهَا وَلَا تَبْقَى فِيهَا عَائِدَةً إِلَى اسْمٍ مَخْصِي.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قُلْتُمْ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ: إِنَّمَا تَعَلَّلُ الْحَالَ، وَمَتَجَّهُ الرُّؤْيَةِ لَيْسَتْ حَالًا.

قَالَ الْإِمَامُ: وَهَذَا مِنْ أَغْمَاضِ الْأَسْئَلَةِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْحَالِ، وَمَنْ نَفَى الْحَالَ فَلَا يَجْعَلُ الْحُكْمَ الْمُعَلَّلَ حَالًا<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ: « كَوْنُ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا يُعَلَّلُ بِالْعِلْمِ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا لَيْسَتْ بِحَالٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا: كَوْنُ الْفَاعِلِ فَاعِلًا مُعَلَّلٌ بِالْفِعْلِ، وَكَوْنُهُ فَاعِلًا لَيْسَ حَالًا، وَأَحْكَامُ الشَّرْعِ مُعَلَّلَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ، وَأَحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَيْسَتْ أَحْوَالًا.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْحَالَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: الصَّحَّةُ حُكْمٌ ثَابِتٌ وَحَالٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالصَّحَّةِ نَفْيِ الْإِسْتِحَالَةِ، وَهَذَا مِمَّا تَسْتَحِيرُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِيهِ، فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ جِدًّا لَا سِيَّمَا عِنْدَ مُنْتَبِي الْأَحْوَالِ، مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، وَلَوْ جَعَلُوا الوجودَ عِلَّةً لِصَحَّةِ الرُّؤْيَةِ، لَوَجَبَ قِيَامُ الوجودِ بِالصَّحَّةِ، وَيَجِبُ قِيَامُ كُلِّ مُصَحِّحٍ بِالصَّحَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ الَّتِي أَدْرَكْنَاهَا وَرَأَيْنَاهَا، فَمَا أَكْثَرْتُمْ أَنَّ الْجَامِعَ لِذَلِكَ كَوْنُهَا فِي مُقَابَلَةِ الرَّائِي، وَسَنَجِيبُ عَنْ هَذَا عِنْدَ ذِكْرِنَا شُبَّةَ نَفَاةِ الرُّؤْيَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالوجودِ لَمَا أَدْرَكَ الْمُدْرِكُ الْإِخْتِلَافَ.

قُلْنَا: مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ فَيَقُولُ: الْإِخْتِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى الوجودِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَنَحْنُ قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَقُلْنَا: لَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَخْصِ لَمَا أَدْرَكَ وجودُ الْمُدْرَكَاتِ، وَلَجَارَ تَعَلُّقُ الْإِدْرَاكِ بِالصِّفَاتِ الْعَامَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: نُدْرِكُ الْأَخْصَ، وَتَعْلَمُ الوجودَ.

قُلْنَا: لَا، بَلْ نُدْرِكُ الوجودَ وَتَعْلَمُ الْخَاصِّيَّةَ وَالْإِخْتِلَافَ، وَلَقَدْ قُلْنَا فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ: أَدْرَكْنَا مُخْتَلِفَاتٍ، وَإِخْتِلَافُهَا يَرْجِعُ إِلَى أَجْزَائِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، وَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا يُرَى وَيُمَيَّزُ فِي حُكْمِ الْإِدْرَاكِ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ ذَاتٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ بِذَوَاتٍ، وَلَقَدْ جَمَعَتِ الرُّؤْيَةُ هَذِهِ الْمُخْتَلِفَاتِ، وَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالذَّوَاتِ وَالْمَوْجُودَاتِ، وَهِيَ مُشْتَرَكَاتٌ فِي حَقِيقَةِ الوجودِ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْجَامِعَ لِلْمُخْتَلِفَاتِ [ ١١٣ / ب ] الوجودُ، وَهُوَ الْعِلَّةُ فِي صَحَّةِ الرُّؤْيَةِ.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ لِأَصْحَابِنَا فِي إِبْنَاتِ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ أَنَّ قَالُوا: رُؤْيَةُ اللَّهِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ الْجَائِزَاتِ أَوْ مِنْ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَوُجُوهُ الْإِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ، وَهِيَ مُرْتَفَعَةٌ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَائِزَاتِ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ وَالْحُكْمَيْنِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا أوردَهَا أَبُو الْحَسَنِ وَاعْتَمَدَهَا، وَاسْتَشْهَدُوا فِيهَا قَالَهُ بِكُلِّ جَائِزٍ، مِنْهَا



حُدُوثُ أَمْثَالِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائِزَاتِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ أَمْثَالِهَا وَجْهٌ مِنَ  
الِاسْتِحَالَةِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «وُجُوهُ الْإِسْتِحَالَةِ ثَمَنِي يَجْمَعُهَا شَيْئَانِ:

○ حُدُوثُ الْمَرْتَبِيِّ.

○ أَوْ حُدُوثُ مَعْنَى فِيهِ.

وَأِنَّمَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُ مَعْنَى فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حُدُوثِهِ، وَالرُّؤْيُ لَا تَقْتَضِي اسْتِحَالَةَ فِي  
صِفَةِ الْقَدِيمِ، وَلَا فِي صِفَةِ الْحَادِثِ، وَلَا تَقْتَضِي قَلْبَ حَقِيقَةٍ، وَلَا تَغْيِيرَ صِفَةٍ وَاجِبَةٍ، فَوَجَبَ  
الْقَضَاءُ بِجَوَازِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: تَعَلُّقُ الرُّؤْيَةِ بِالْقَدِيمِ يُوجِبُ حُدُوثَهُ؛ لِأُمُورٍ هِيَ عَلَامَاتُ الْحُدُوثِ؛ مِنْهَا:

○ وَجُوبُ كَوْنِ الْمَرْتَبِيِّ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّائِي.

○ وَمِنْهَا: كَوْنُهُ عَلَى بَنِيَّةٍ مِنْ كَوْنٍ أَوْ تَشَكُّلٍ.

فُلْنَا: أَلَيْسَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ يَرَانَا، وَلَسْنَا فِي جِهَةٍ مِنْهُ، وَلَا فِي مُحَادَاثِهِ، وَلَا هُوَ بِجِهَةٍ مِنَّا؟!  
وَمَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهُ سُبْحَانَهُ رَائِيًا لِلْعَالَمِ، كَانَ خَارِقًا لِجَمَاعِ الْأُمَّةِ، وَمُخَالِفًا لِنُصُوصِ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ، وَلَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَمْ يَرَأَ أَنَّهُ يَرَى﴾ [العلق: ١٤] وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ رَائِيًا لَا فِي جِهَةٍ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرِيئًا لَا فِي جِهَةٍ، وَكَذَلِكَ يَرَى نَفْسَهُ،  
وَلَيْسَ هُوَ فِي مُحَادَاةٍ نَفْسِهِ، وَلَا فِي جِهَةٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَالْوَاحِدُ مِمَّا يَرَى السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ فِي  
حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا يُمَاتِلُ إِلَّا مِثْلَهُ؛ حَجْمًا، وَقَدَرًا، وَمَسَاحَةً، وَكَذَلِكَ يَرَى اللَّوْنَ،  
مَعَ أَنَّ اللَّوْنَ لَا يَقْبَلُ الْمُقَابَلَةَ، وَالْبَاطِنُ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ، وَيَرَى نَفْسَهُ، وَلَيْسَتْ نَفْسُهُ فِي  
مُقَابَلَةِ نَفْسِهِ، وَيَرَى قَفَاءَ وَظَهْرَهُ بَيْنَ الْجِزَاتَيْنِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي تَجْوِيزِ الرُّؤْيَةِ تَجْوِيزُ الْمُقَابَلَةِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي تَجْوِيزِ الْمُخَاطَبَةِ  
وَالْتَكَلِّمِ تَجْوِيزُ الْمُقَابَلَةِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَعَلُّقَ الرُّؤْيَةِ بِالْمَرْتَبِيِّ لَا يَقْتَضِي حُدُوثَ مَعْنَى فِيهِ أَشْيَاءُ؛ مِنْهَا: رُؤْيُ  
اللَّوْنِ وَالْكُونِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى، وَقَدْ جَوَّزَ أَبُو هَاشِمٍ رُؤْيَةَ لَوْنٍ تَقَدَّرَ لَا فِي  
مَحَلٍّ.

ثُمَّ تَعَلَّقَ الرُّؤْيَةَ بِالشَّيْءِ كَتَعَلَّقِ السَّمْعُ بِهِ، وَكَتَعَلَّقِ الْعِلْمُ بِهِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي حُدُوثَ مَعْنَى فِيهِ، وَكَذَلِكَ الرُّؤْيَةُ، وَهَذَا يَفَارِقُ الشَّمَّ وَالتَّدْوُقَ وَاللَّمْسَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي مُمَاسَّةَ بَيْنَ الشَّامِّ وَالْمَشْمُومِ، وَالدَّائِقِ وَالْمَذْذُوقِ، وَاللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ.

فَإِنْ قَالُوا: الرُّؤْيَةُ أَيْضًا يَقْتَضِي اتِّصَالَ شُعَاعٍ مِنَ الرَّائِي بِالْمَرْيُ. فَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْتَعٌ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ فِعْلَ الشُّعَاعِ وَانْبِعَاثَهُ فِي النَّاطِرِ، فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ اتِّصَالِهِ بِالْمَرْيُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى رُؤْيَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَالْأَشْيَعَةُ أَجْسَامٌ لَا يَصِحُّ التَّدَاخُلُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ بِالِاتِّصَالِ صَحِيحًا، وَكَانَ شُعَاعُ النَّاطِرِ الْأَوَّلِ يَتَّصِلُ بِالْمَرْيُ، وَشُعَاعُ النَّاطِرِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ لَا يَتَّصِلُ بِهِ، ثُمَّ نَحْنُ نَرَى اللَّوْنَ، وَنَرَى مَا فِي الْأَوَانِي الْمُتَخَذَةِ مِنَ الْبَلُورِ وَالزُّجَاجِ، وَلَمْ يَتَّصِلْ شُعَاعُهُ بِذَلِكَ، وَنَرَى السَّمَاءَ عَلَى بَعْدِهَا فِي حَالَةٍ لَا تَتَّصِلُ أَشْغَعَتُنَا بِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: الْجَوُّ الْمَشْرِقُ [١١٤/ب] يَعْكِسُ الشُّعَاعَ فَنَرَى السَّمَاءَ.

قُلْنَا: قَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ فِي اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ.

فَإِنْ قَالُوا: الَّذِي يَرَى الشَّيْءَ الْحَسَنَ فَيُعْجِبُهُ فَيُحَدِّثُ فِي الْمَرْيِ آفَةً مِنْ جِهَةِ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُ؛ فَيَقَالُ أَصَابَهُ بِالْعَيْنِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمَلَائِمٍ لِكُلِّ رَأْيٍ، وَإِنَّمَا اللَّهُ يُحَدِّثُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ كَمَا يُحَدِّثُ خَوْفًا عِنْدَ رُؤْيَةِ الْعَدُوِّ، وَيُحَدِّثُ لَهُ سُرُورًا عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّدِيقِ.

فَإِنْ قَالُوا: تَجْوِيزُ رُؤْيَةِ الْقَدِيمِ يَقْتَضِي التَّجَسُّيمَ، وَتَشْبِيهُهُ بِخَلْقِهِ.

قُلْنَا: الْمُشْتَبِهَانِ إِنَّمَا يَشْتَبِهَانِ بِأَنْفُسِهِمَا، وَكُونُهُمَا مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ هُوَ رُجُوعًا إِلَى أَنْفُسِهِمَا، بَلْ هُوَ رُجُوعٌ إِلَى رُؤْيَةِ الرَّائِي لَهُمَا، وَلَوْ كَانَ يَجِبُ بِوُقُوعِ الرُّؤْيَةِ عَلَى الشَّيْئَيْنِ تَشْبِيهُهُمَا، لَكَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِكَ الْمُخْتَلِفَانِ فِي تَعَلُّقِ الرُّؤْيَةِ بِهِمَا، وَنَحْنُ نَرَى السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ، وَلَا يَقَعُ التَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ مَرِيًّا لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَرِيَّاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ رَائِيًّا وَحَيًّا وَعَالِمًا وَقَادِرًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ مَا يَسْتَحِيلُ رُؤْيَتُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى أَصُولِكُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ يَلْزَمُ التَّجْسِيمُ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ فِي الرُّؤْيَةِ، وَالْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ مَرْتَبَةً وَلَا يَلْزَمُ التَّجْسِيمُ.

فَإِنْ قَالُوا: دَعَوَاكُمْ أَنْ وَجْهَ الْاِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ مَمْنُوعَةٌ؛ فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْاِسْتِحَالَةِ وَجْهٌ لَمْ تَعْتَرُوا عَلَيْهِ؟

وَهَذَا يَعْدُونَهُ مِنْ أَصْعَبِ الْأَسْئَلَةِ، وَهُوَ مُنْعَكِسٌ عَلَيْهِمْ عَلَى الْقَوْرِ؛ فَإِنَّا كَمَا نَدَّعِي جَوَازَ رُؤْيَةِ الْقَدِيمِ، نَنْفِي وَجْهَ الْاِسْتِحَالَةِ، وَالْخُصُومُ يَدَّعُونَ اِسْتِحَالَتَهَا بِتَنْفِي طُرُقِ الْجَوَازِ؛ فَيَقُولُونَ: لَوْ كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَرَى، لَرَأَيْنَاهُ فِي وَقْتِنَا؛ إِذِ الْمَوَانِعُ مُنْتَفِيَةٌ، وَيَدَّعُونَ اِنْحِصَارَ الْمَوَانِعِ؛ كَمَا نَدَّعِي نَحْنُ اِنْحِصَارَ وَجْهٍ الْاِسْتِحَالَةِ.

وَطَرِيقُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الْعِلْمِ بِالْاِنْحِصَارِ، أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا وَجْهًا فِي الْجَوَازِ وَالْاِسْتِحَالَةِ غَيْرَ مَا ذَكَرُوهُ، فَاسْتَوَتْ الْأَوْهَامُ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ لَا يُفِيدُ عِلْمًا لِوَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا السُّؤَالِ.

ثُمَّ سَلَكَ الْقَاضِي فِي الْجَوَابِ عَنْهُ طَرِيقًا، وَسَلَكَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ طَرِيقًا، وَأَنَا أَذْكُرُهُمَا. وَأَقْصَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ: أَنَّ أَهْلَ الْمِلَلِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، فَمِنْ قَاطِعِ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ، وَمِنْ قَاطِعِ الْاِسْتِحَالَةِ.

ثُمَّ الَّذِينَ قَطَعُوا بِالْاِسْتِحَالَةِ: حَصَرُوا ذَلِكَ الْاِسْتِحَالَةَ فِي الْجِهَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلَوْ أُبْطِلَتْ عَلَيْهِمُ الْجِهَاتُ، لَكَانُوا مَخْضُورِينَ وَكَانَ مُجَوِّزُ الرُّؤْيَةِ فَائِزِينَ بِالْفَتْحِ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَدَّعِي الْاِسْتِحَالَةَ وَيُجِيلُهَا عَلَى طَرِيقَةٍ لَمْ يَعْتَرُ عَلَيْهَا شَيْخُ الْمُعْتَرِلَةِ، فَمَنْ ادَّعَى وَجْهًا خَارِجًا عَمَّا خَاصَ فِيهِ الْخَائِضُونَ كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، هَذَا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْقَاضِي.

وَأَمَّا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْإِمَامُ: فَهُوَ أَنْ قَالَ: اتَّفَقْنَا عَلَى جَوَازِ حَدُوثِ أَمْثَالِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ.

فَلَوْ قِيلَ لَنَا: مَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا؛ لِوَجْهِ لَمْ تَعْتَرُوا عَلَيْهِ وَلَا أَدْرَكَهُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؟

قُلْنَا: هَذَا يُؤَدِّي إِلَى التَّشْكِيكِ فِي الْمُعْتَقَدَاتِ، فَإِنْ رُمْنَا مُحَاوَلَةً وَجْهِ فِي التَّجْوِيزِ لَمْ يَسْلَمْ فِي الطَّلَبَةِ حَتَّى نَقُولَ: جِهَاتُ الْاِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ، وَلَا وَجْهَ لِتَقْدِيرِ مَزِيدٍ عَلَيْهَا، فَإِذَا انْتَفَت

وَجَبَ الْقَطْعُ بِالْجَوَازِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّالُّ عَلَى جَوَازِ حَدُوثِ أَمْثَالِ مَا حَدَثَ أَنَّ الَّذِي نَتَوَقَّعُهُ مُمَائِلٌ كَمَا وَقَعَ، وَمِنْ حُكْمِ الْمُثَلِّينِ تَشَابُهُهُمَا<sup>(٢)</sup> فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ.

قُلْنَا: هَذَا إِنْ اسْتَقَامَ [ ١١٤/ب ] لِغَيْرِكُمْ، فَلَيْسَ يَسْتَقِيمُ لَكُمْ؛ مَعَ حُكْمِكُمْ بِمُمَائِلَةِ إِرَادَتَيْنِ، فِي حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ الْقَائِمَةِ بِالْمَحَلِّ مَعَ تَعَارُضِهِمَا فِي افْتِقَارِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْمَحَلِّ دُونَ الْأُخْرَى.

وَأَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ قَطَعُوا بِأَنَّ الْأَعْرَاضَ الَّتِي لَا تَبْقَى مُخْتَصَّةٌ فِي الْوُقُوعِ بِأَوْقَاتٍ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهَا فِي غَيْرِهَا، وَهَذَا بَعْضُ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مُوجِبٌ وَقُوعِ صَوْتٍ فِي وَقْتٍ وَيَسْتَحِيلُ وَقُوعُ مِثْلِهِ فِي وَقْتِهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الرُّؤْيَا وَصِفَاتِهَا مُضْبُوطَةٌ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ أَوْ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهَا بِصِفَاتٍ هِيَ عَلَيْهَا، وَلَا يَسْتَرِيبُ أَحَدٌ مِنَ الْخَائِضِينَ فِي الْحَقَائِقِ فِي تَقْدِيرِ حَالٍ أَوْ صِفَةٍ لِبَعْضِ الْحَادِثِ لَمْ يَضْبُطْهَا الْعُقَلَاءُ، وَلَوْ طُنَّ بِنَا هَذِهِ الْإِسْتِرَابَةُ إِلَى الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ لَزُعِرَتْ، وَإِذَا وَضَحَ انضِبَاطُ أَحْوَالِ الرُّؤْيَا وَقَضَايَاهَا، وَبَطَلَ تَوَقُّعُ مَزِيدٍ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَبَرْنَا صِفَاتِ الرُّؤْيَا؛ فَلَمْ نُلَفْ وَاحِدَةً مِنْهَا مُقْتَضِيَةً اسْتِحَالَهَ لَوْ قُدِّرَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَا بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجَوَازُ وَالْقَطْعُ بِهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمَوَانِعِ فَلَيْسَ سَيِّئٌ مِنْهَا مَانِعًا مِنَ الرُّؤْيَا، وَالْمَانِعُ الْحَقِيقِيُّ مَا يُضَادُّ الرُّؤْيَا فِي مَحَلِّهَا؛ فَبَطَلَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ، فَهَذَا سَبِيلُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي إِبْطَاتِ جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ أَنْ قَالُوا: إِنَّ الْبَارِي ﷻ لَوْ لَمْ يَرِ نَفْسَهُ لَمْ يَرِ غَيْرَهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَى الرَّائِي غَيْرَهُ، وَلَا يَرَى نَفْسَهُ<sup>(٣)</sup>.

وَمَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرَى نَفْسَهُ، فَتَقُولُ لَهُ: كُلُّ صِفَةٍ جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ مِنْ نَفْسِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِنَفْسِهِ جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ مِنْ غَيْرِهِ بِهِ؛ كَالْعِلْمِ، وَالذِّكْرِ، وَالْخَبَرِ، وَعَكْسُهُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٠).

(٢) كذا بالأصل، وفي الهامش: «تساويهما».

(٣) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ٥٢، ٥٣، ٥٥)، وأيضاً: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٤٩).

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَيْضًا أَنْ قَالُوا: الرُّؤْيَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَرْئِي؛ كَالْعِلْمِ، وَالْخَبَرِ، وَكُلِّ صِفَةٍ لَا تُؤَثِّرُ فِي مُتَعَلِّقِهَا لَا امْتِنَاعَ فِي تَعَلُّقِهَا بِالْبَارِي؛ كَالْعِلْمِ، وَالْخَبَرِ وَعَكْسُهُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا حَسَنٌ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَقِلُّ مَا لَمْ يُعَصِّدْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ؛ فَإِنْ قَائِلًا لَوْ قَالَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِالْبَارِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ؟! فَنَقُولُ: تَرْتِيبُ الْكَلَامِ إِلَى نَفْيِ طَرِيقِ الْإِسْتِحَالَةِ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ الْأُسْتَاذُ.

وَقَالَ: « أَجْمَعْنَا عَلَى جَوَازِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ وَالْخَبَرِ بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ بِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ بَحَثْنَا عَنْهَا فَلَمْ نَجِدْ فِي التَّصْحِيحِ وَالْمَنْعِ مُشَبَّهًا سِوَى التَّأْثِيرِ وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ؛ فَنَقُولُ: عَدَمُ الْإِسْتِحَالَةِ الْمَرْئِي وَتَغْيِيرُ مُتَعَلِّقِ الرُّؤْيَةِ يُصَحِّحُ تَعَلُّقَهَا بِهِ وَيُسْتَشْهَدُ بِالْعِلْمِ وَالْخَبَرِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْقِيَاسِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِيضَاحِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: أَقْصَى مَا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ عَدَمٌ، وَالْعِلْمُ حَيْثُ قُلْتُمْ: لَمْ نَجِدْ مُصَحِّحًا وَلَا مُجِيلًا سِوَى التَّأْثِيرِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ إِذْ لَا تَنْجُ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْجَوْهَرِ وَلَا لِلْعَرَضِ صِفَاتٌ غَيْرُ مَا عِلْمَانُهُ، وَلَا نَشْكُ فِي ذَلِكَ، وَلَا مُعْتَصَمَ لَنَا فِيمَا نَدَّعِيهِ إِلَّا أَنَا نَقُولُ: لَوْ كَانَ لِهَذِهِ الْأَجْنَاسِ صِفَاتٌ نَفْسٍ غَيْرُ مَا عَرَفْنَاهَا وَعَثَرْنَا عَلَيْهِ، لَعِلِمَانَاهَا ضَرُورَةٌ أَوْ دَلَالَةٌ، فَلَمَّا لَمْ نَعْرِفْ ذَلِكَ حَكَمْنَا بِانْتِفَائِهَا، وَإِنَّمَا النَّظَرُ فُصَّارَاهُ تَقْسِيمَاتٌ مَحْصُورَةٌ، وَعَلِمْنَا انْحِصَارَهَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي شِبْهِ نَفَاةِ الرُّؤْيَةِ.

وَمِمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ [١/١١٥] أَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مَرْتِبًا لَرَأَيْنَاهُ فِي وَقْتِنَا إِذِ الْمَوَانِعِ مِنَ الرُّؤْيَةِ مُتَّفِقَةٌ<sup>(٢)</sup> عَنْهُ، بِالْقُرْبِ وَالبُعْدِ الْمُفْرَطَيْنِ، وَالْحُبِّ الْحَائِلَةِ وَاللِّطَافَةِ، فَلَمَّا لَمْ نَرَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ كَانَ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى أَنَّ لَمْ نَرَهُ لَا سَبِيلَ لِرُؤْيَتِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٦١).

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٧٨).

(٣) انظر هذا الإيراد في: المغني (٤/١١٦، ٩٥، ١٠١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٥٤، ٢٦١). والجواب عنه في: التمهيد (طبعة بيروت)، (ص ٣١٥)، والإرشاد (ص ١٧٨)، والأبكار (١/٥١٦، ٥١٧)، وغاية المرام (ص ١٦٩).

فَيُقَالُ لَهُمْ: لِمَ حَصَرْتُمُ الْمَوَانِعَ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ؟ وَبِمَ أَنْكَرْتُمْ مَزِيدًا عَلَيْهَا؟ فَلَا يَرْجِعُونَ عِنْدَ تَحْقِيقِ الْمُطَالَبَةِ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِمْ: سَبَرْنَا الْمَوَانِعَ، فَلَمْ تَلَفْ مَانِعًا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي مَوَاضِعَ وَقُلْنَا: عَدَمُ الْعِلْمِ لَا يُفِيدُ عِلْمًا، بَلْ يُفِيدُ وَفَقَةً وَحَيْرَةً، وَقَدْ أَوْصَلْنَا<sup>(٢)</sup> إِلَى هَذَا السُّؤَالِ فِي أُدْلَتِنَا، وَعَكَّسْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الطَّلِبَةَ، وَأَوْصَحْنَا اسْتِوَاءَ الْأَقْدَامِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَّحْنَا أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ؛ وَقُلْنَا:

الرُّؤْيَةُ بِصِفَاتِهَا وَقَضَايَاهَا مَعْلُومَةٌ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يَفْتَضِي اسْتِحَالَةَ لَوْ قُدِّرَ تَعَلُّقُهَا بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ، وَإِذَا ادَّعَى الْخَصْمُ أَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ ذِي الْحَاسَةِ بِنَفْسِهَا تَفْتَضِي جِهَةً، وَاتِّصَالَ أَشْيَاءَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَتَخُنُّ نَأْبَى ذَلِكَ وَتَمْنَعُهُ وَأَحْلُنَا مَا ادَّعَوْهُ عَلَى جَزِي الْعَادَةِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ مِنْ ذِي الْبَنِيَةِ إِنَّمَا صَدَرَ مِنَ الْفِكْرِ وَالرُّوْيَةِ، فَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: مِنْ حُكْمِ الْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ ذَا بَنِيَةٍ أَوْ فِكْرَةٍ أَوْ رُوْيَةٍ؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا حَقِيقِيًّا فِي الْعَالِمِ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ الْحَقِيقِيُّ فِي الْعَالِمِ وَالْمُدْرِكِ أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَلَمْ تَكُنْ بِهِ آفَةٌ تُضَادُّ الْعِلْمَ وَالْإِذْرَاكَ.

وَحُصُومُنَا يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِي اعْتَقَدْتُمُوهُ رُوْيَةً وَإِذْرَاكَ إِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ مَخْصُوصٌ، وَقَدْ نَوَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذَا سَلَّمْنَا مَسَلَّكَ الْأُسْتَاذِ، وَكَيْفَ نُوجِّهُ شُبُهَهُمْ عَلَيْنَا فِي الْإِسْتِحَالَةِ، أَوْ كَيْفَ تَوَجُّهُ شُبُهَهُمْ عَلَيْنَا فِي الْجَوَازِ، وَلَمْ تَتَّفِقْ بَعْدُ عَلَى أَمْرِ مَعْلُومٍ فِي حَقِيقَةِ الرُّؤْيَةِ.

وَتَخُنُّ نَقُولُ: مَنْ عِلِمَ شَيْئًا ثُمَّ أَبْصَرَهُ وَأَذْرَكَهُ فَيَجِدُ تَفَرُّقَةً صَرُورِيَّةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ حَالَيْهِ، وَمَنْ أَنْصَفَ عِلِمَ أَنَّ التَّفَرُّقَةَ الَّتِي يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى انْطِبَاعِ حَاسَةِ بِالْمَحْشُوسِ، وَلَا إِلَى اتِّصَالِ شُعَاعٍ بِالْمَرْئِيِّ، وَلَا إِلَى كَرْنِهِ فِي مُحَادَاتِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَجِدُ تَفَرُّقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ مُبْصِرًا لِلشَّيْءِ غَيْرِ مُدْرِكٍ لَهُ بِإِذْرَاكِ السَّمْعِ مَثَلًا، وَكَذَلِكَ يَجِدُ تَفَرُّقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ اعْتِقَادِهِ الشَّيْءَ لَا عَنْ دَلِيلٍ، وَبَيْنَ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِهِ، ثُمَّ التَّفَرُّقَةَ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى عُثُورِهِ عَلَى الدَّلِيلِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالدَّلِيلِ غَيْرِ الْعِلْمِ بِالْمَذْلُولِ، وَقَدْ كَانَ مُعْتَقِدًا لَهُ غَيْرَ مُتَبَيِّنٍ، ثُمَّ انْشَرَحَ صَدْرُهُ وَحَصَلَ لَهُ ثَلَجُ الْفُرَادِ.

كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: الرُّؤْيَةُ وَالْإِنْصَارُ أَمْرٌ مَعْقُولٌ وَرَاءَ الْعِلْمِ، وَوَرَاءَ انْطِبَاعِ الْحَاسَةِ.

(١) وهذا ما أجاب به الجويني أيضًا في الإرشاد (ص ١٧٨، ١٨٨).

(٢) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

ثُمَّ قَالَ الْأَصْحَابُ لِلْمُعْتَزِلَةِ: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ يَرِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ لِمَانِعٍ قَائِمٍ بِالْحَاسَةِ مُضَادٍّ لِإِذْرَاكِهِ، وَالَّذِي يَرَى شَيْئًا فَإِنَّمَا يَرَاهُ بِخَلْقِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - الرُّؤْيَا لَهُ، وَسَبِيلُ مَا يَرَى وَمَا لَا يَرَى كَسَبِيلِ مَا يَعْلَمُ وَمَا لَا يَعْلَمُ، وَلَوْ كَانَ شَرْطُ الْمَرْئِيِّ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّائِي، لَكَانَ شَرْطُ الْمَعْلُومِ - إِذَا كَانَ مُوجُودًا - أَنْ يَكُونَ جُزْءًا أَوْ صِفَةً لِجُزْمٍ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الْكَلَامُ يُفْضِي بِمَقْدُورِهِ إِلَى تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِهِ أَطْلَالٌ وَأَشْخَاصٌ وَفِيلَةٌ تَلْعَبُ وَبُوقَاتٌ تَضْرِبُ وَهُوَ لَا يُدْرِكُهَا [١١٥/ب]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ إِذْرَاكَ<sup>(١)</sup>.

قَالُوا: وَالْتِزَامُ ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ مُوجِبِ الْعَقْلِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ تَعْوِيلٌ عَلَى تَهْوِيلٍ<sup>(٢)</sup> لَا تَحْصِيلَ لَهُ، وَهُوَ عَلَى الْقَوْرِ بِنَعَكِسٍ عَلَيْكُمْ بِالَّذِي يُغْمِضُ أَجْفَانَهُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - قَادِرٌ أَنْ يَخْلُقَ فِي أَوْجَرِ مَا يَقْدِرُ، وَأَسْرَعَ مَا يَنْتَظِرُ مَا فَرَضْتُمُوهُ فَمَا يُؤَمِّنُهُ وَقَدْ أَطْرَقَ رَأْسُهُ وَغَمَضَ أَجْفَانَهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَدَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ - بِاخْتِرَاعِ اللَّهِ - الْأَشْخَاصُ وَالْأَطْلَالُ، وَمُجَوِّزٌ ذَلِكَ مُتَجَاهِلٌ.

وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى اقْتِدَارِ الرَّبِّ ﷻ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ بَشَرًا سَوِيًّا بَدَأَ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَدِّدَ فِي أَطْوَارِ النُّطْفِ وَالْأَمْشَاجِ، وَمَنْ رَأَى بَشَرًا سَوِيًّا ثُمَّ اسْتَرَابَ فِي كَوْنِهِ مَوْلُودًا؛ جَزِيًّا عَلَى مَا نُجَوِّزُهُ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ كَانَ فِي قِمَّةِ الْجَهْلِ.

وَالْجَائِزُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ أَنْ تَجْرِيَ الْأَوْدِيَّةُ دَمًا عَيْطًا، وَتَنْقَلِبَ الْجِبَالُ ذَهَبًا إِبْرِيًّا.

وَلَوْ جَوَّزَ عَاقِلٌ فِي دَهْرِهِ وَقَدَّرَهُ مُمَكِّنًا فِي عَصْرِهِ، كَانَ مُهُوسًا مُوسَّوسًا؛ فَذَلِكَ سَبِيلُ الْقَطْعِ فِي أَنْ لَيْسَ بِحَضْرَتِنَا مَا لَا تَرَاهُ.

فَرَجَعَ ذَلِكَ إِلَى اسْتِقْرَارِ الْعَوَائِدِ وَاسْتِمْرَارِهَا دُونَ مُوجِبَاتِ الْعُقُولِ، كَيْفَ وَقَدْ خُصِّصَ الرُّسُلُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - بِرُؤْيَا الْمَلَائِكَةِ مَعَ الْقُرْبِ مِنْ صُخْبَتِهِمْ، وَكَانُوا لَا يَرُونَهُمْ؛ إِذِ الدَّهْرُ دَهْرٌ انْخِرَاقِ الْعَوَائِدِ، وَوُضُوحُ الْمُعْجَزَاتِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْمُعْتَزِلَةُ تَوَافَقْنَا عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا لِنَفْسِهَا لَا تَسْتَدْعِي الشَّرَاطِطَ الَّتِي ذَكَرُوهَا، وَلَا تَتَحَقَّقُ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٩).

(٢) هذه الكلمة وبعض الكلمات بعدها غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٧٩).

(٣) هذا نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ١٧٩، ١٨٠).

فِيهَا الْمَوَانِعُ الَّتِي قَدَّرُوهَا فِي رُؤْيَةِ ذِي الْحَوَاسِّ؛ فَإِنَّ الرُّسُولَ ﷺ كَانَ يَرَى الْمَلَائِكَةَ مَعَ لَطَافَةِ أَجْسَادِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ يَرَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا تَتَحَقَّقُ فِي حَقِّهِمْ هَذِهِ الْمَوَانِعُ.

وَرُبَّمَا يَقُولُونَ: مِنْ حُكْمِ الرَّائِي أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَرِيءِ أَوْ فِي حُكْمِ الْمُقَابَلَةِ<sup>(١)</sup>. يُقَالُ لَهُمْ: أَعَلِمْتُمْ ذَلِكَ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا؟

فَإِنْ ادَّعَوْا الضَّرُورَةَ، وَنَسَبُوا خُصُومَهُمْ إِلَى جَحْدِهَا، سَقَطَتْ مُحَاجَّتُهُمْ، وَاسْتَبَانَ جَهْلُهُمْ، وَتَطَرَّقَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُجَسِّمَةِ مِثْلُ مَا ادَّعَوْهُ؛ فَإِنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: بِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ اسْتِحَالَةَ مَوْجُودٍ لَا يُجَامِعُ الْعَالَمَ وَلَا يَبَيِّنُهُ، لَمْ نَدْفَعْ هَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا بِمَا دَفَعْنَا بِهِ شُبْهَةَ نَفَاةِ الرُّؤْيَةِ. وَقَدْ نَقَّصْنَا عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيمَا سَبَقَ، وَتَبَعِي لِلْمُبْتَدِئِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ لَا يَغْفَلَ عَنْ مُعَارَضَتِهِمْ بِالْعِلْمِ، وَكَوْنِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مَعْلُومًا فِي كُلِّ مَا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي نَفْيِ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ<sup>(٢)</sup>.

### شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ:

قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَرَى لَجَازَ أَنْ يُشَمَّ وَيَذَاقَ وَيُلَمَسَ<sup>(٣)</sup>.

قُلْنَا: بِأَيِّ جَامِعٍ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا؟!

قَالُوا: كُلُّ مَا يُصَحِّحُ تَعَلُّقَ الرُّؤْيَةِ يُصَحِّحُ تَعَلُّقَ سَائِرِ الْحَوَاسِّ.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ، وَلَا إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَبْوَابِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الرُّؤْيَةُ تَقْتَضِي افْتِضَاءَ مَا بِجِهَةِ كَسَائِرِ الْحَوَاسِّ.

قُلْنَا: لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ افْتِقَارَ الرُّؤْيَةِ إِلَى الْجِهَةِ وَالْمُقَابَلَةِ، لِأَغْنَاكُمْ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ بِالسَّمِّ وَالذُّوقِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٠)، والرازي: معالم أصول الدين (ص ٧٣)، والآمدي: أبحار الأفكار (٥١٥/١).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) هذا الإيراد في المعني (٤/ ١٣٩، ١٣٤)، وجوابه في: نهاية الأقدام (ص ٣٦١)، والأبكار (٥١٥/١)، وغاية المرام (ص ١٦٨).



ثُمَّ قَدَمْنَا أَنَّ الشَّمَّ وَالذَّقَّ وَاللَّمْسَ عِبَارَاتٌ عَنِ اتِّصَالَاتِ بَيْنِ الشَّامِّ وَالْمَشْمُومِ، وَالذَّائِقِ وَالْمَذْذُوقِ، وَاللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ، وَلَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ الْإِذْرَاكَاتِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَذْهَبَ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا.

وَمَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّ الشَّمَّ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّوَائِحِ، وَالذَّقَّ يَتَعَلَّقُ بِالطَّعْمِ، وَاللَّمْسَ يَتَعَلَّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَنَحْوِهَا.

وَقَدْ أَطْلَقَ أَبُو الْحَسَنِ بَأْنَ الْمُصَحِّحِ لِإِذْرَاكِ الشَّيْءِ الْوُجُودُ، وَذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْأَصْحَابِ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرِيئًا لَا كَالْمَرِيَّاتِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَشْمُومًا مَذْذُوقًا مَلْمُوسًا، لَا كَالْمَشْمُومَاتِ وَالْمَذْذُوقَاتِ وَالْمَلْمُوسَاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ رَائِيًا لَا كَالرَّائِينَ، جَازَ أَنْ يَكُونَ شَامًّا ذَائِقًا لَا مِسًّا، لَا كَالشَّامِّينَ وَالذَّائِقِينَ وَاللَّامِسِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلْ رَأَيْتُمْ مَرِيئًا غَيْرَ مَحْدُودٍ وَلَا حَالًا فِي مَحْدُودٍ؟!

قُلْنَا: وَهَلْ رَأَيْتُمْ رَائِيًا غَيْرَ مَحْدُودٍ؟! وَهَلْ رَأَيْتُمْ فَاعِلًا غَيْرَ جِسْمٍ مَحْدُودٍ؟!

قَالُوا: لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا لِكَوْنِهِ جِسْمًا مَحْدُودًا.

قُلْنَا: كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَرِيئًا لِكَوْنِهِ مَحْدُودًا.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ مَحْدُودًا حَدًّا لِلرُّؤْيَةِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لَهَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا يَتَّبَعُ كَوْنُ الشَّيْءِ شَرْطًا: لِذِلِّيلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ، سِوَى الزُّرُومِ فِي الشَّاهِدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِيمَا بَيْنَنَا لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا، وَالشَّيْءُ فِيمَا بَيْنَنَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا [١/١١٦]، ثُمَّ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا لَهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ مَرِيئًا لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَرِيَّاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ رَائِيًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الرَّائِينَ، وَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْلُومَاتِ، وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْفَاعِلِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الرَّائِي إِذَا رَأَاهُ كَيْفَ يُمَيِّزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ؟

قُلْنَا: كَمَا يُمَيِّزُ بَيْنَهُ - تَعَالَى - وَبَيْنَ نَفْسِهِ بِالْعِلْمِ.

ثُمَّ نَحْنُ - فِي الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ رُؤْيَيْنَا لِلَّهِ - تَعَالَى - كَالْأَكْمَةِ الَّذِي لَمْ يَرَ الْأَلْوَانَ؛ فِي الْمَيِّزِ بَيْنَ  
نَوْعٍ مِنْهَا وَنَوْعٍ بِالْعِلْمِ، وَكَمَا لَا يَتَأْتَى لِلْأَكْمَةِ هَذَا التَّمْيِيزُ بِالْعِلْمِ، كَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُنَا الْإِخْبَارُ عَنْ  
كَيْفِيَّةِ رُؤْيَيْنَا لَهُ، أَوْ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ، وَمَنْ لَا كَيْفَ لَهُ لَا يُكَيِّفُ بِالْعِلْمِ وَالرُّؤْيَةِ.  
عَلَى أَنَّا نَقُولُ: مَنْ رَأَى اللَّهَ سُبْحَانَهُ، فَهُوَ مُسْتَهِلِكٌ فِي رُؤْيَيْهِ؛ فَلَا يَرَى غَيْرَهُ، بَلْ هُوَ ذَاهِلٌ  
عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ رَأَى رَبَّهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ  
أَمْ لَا؟ وَاخْتِلَافُهُمْ فِي الْوُقُوعِ ذَلِيلٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْجَوَازِ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) ليس الاختلاف في الوقوع دليلاً على الاختلاف في الجواز هكذا على إطلاقه؛ وذلك أنه لا يلزم من عدم الوقوع عدم الجواز، لأن الجائز لا يجب أن يقع، بل حكم الجائز لا يعدو الإمكان العقلي، بلا إيجاب، وسيأتي في كلام أبي القاسم الأنصاري نفسه أن: «لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ نَفْيِ جَوَازِهَا، قَرَبَ جَائِزٍ لَا يَقَعُ»؛ انظر (١/١١٧).

(٧ / ٢) الْقَوْلُ فِي أَنَّ أَهْلَ الْجَنَانِ يَرَوْنَ اللَّهَ - تَعَالَى - وَغَذَا مِنْهُ حَقًّا<sup>(١)</sup>

قَدْ ثَبَتَ بِمُوجِبِ الْعَقْلِ جَوَازُ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ الْآنَ نُوَضِّحُ الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ عَلَى أَنَّ رُؤْيَةَ اللَّهِ تَعَالَى سَتَكُونُ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، اعْتَصَدَ مُوجِبُ الْعَقْلِ بِالسَّمْعِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ فِي إِقَامَةِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ عَلَى وَقُوعِ الرُّؤْيَةِ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى جَوَازِ وَقُوعِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رُجُوعُ يَوْمٍ نَاضِرٌ<sup>(٢)</sup>﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿[القيامة: ٢٢، ٢٣]. وَالنَّظَرُ الْمُعَدَّى بِحَرْفِ «إِلَى»، الْمَقْرُونُ بِذِكْرِ الْوَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الرُّؤْيَةِ. فَإِنْ قَالُوا: النَّظَرُ تَحْدِيقُ النَّاطِرِ إِلَى جِهَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ وَتَوَجُّهُهُ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ الرُّؤْيَةُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الْقَائِلِ: «نَظَرْتُ إِلَى الْهِلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ». وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ الْمُعَدَّى بِحَرْفِ «إِلَى»، الْمَقْرُونُ بِذِكْرِ الْوَجْهِ -: هُوَ الرُّؤْيَةُ وَالْإِبْصَارُ قَطْعًا.

وَقَوْلُهُمْ: «نَظَرْتُ إِلَى الْهِلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ» افْتِرَاءٌ وَتَحَرُّصٌ عَلَى أَهْلِ اللَّغَةِ، إِنَّمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: «نَظَرْتُ إِلَى صَوْبِ الْهِلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَلَمْ أَرِ الْهِلَالَ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ فَلَمْ أَرِ يَدَيْهِ»، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ الْقَائِلِ: «نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ فَلَمْ أَرِ زَيْدًا»، وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ»؛ تَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى يُوصَفُ بِالنَّظَرِ إِلَى خَلْقِهِ؛ عَلَى مَعْنَى الرُّؤْيَةِ.

(١) انظر مبحث رؤية المؤمنين لله في الجنة في: اللمع (ص ٦١، ٦٨)، والإبانة (ص ٣٥، ٦٢)، ورسالة أهل الثغر (ص ٧٢، ٧٣)، والتمهيد (طبعة بيروت): (ص ٣٠٣، ٣١٧)، والإنصاف (ص ٤٥، ٤٦)، والاعتقاد (ص ١٢٠، ١٢٦)، وأصول الدين (ص ٩٧، ١٠٢)، والتبصير (ص ٩٤)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٥)، والإرشاد (ص ١٨١، ١٨٥)، ولبع الأدلة (ص ١١٥، ١١٩)، والنظامية (ص ٣٨، ٣٩)، وقواعد العقائد (ص ١٦٩)، وشرح الإرشاد (ص ١٣٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٥٦، ٣٦٩)، والأربعين (١/٢٦٦، ٣٠٤)، والمحصل (ص ١٨٩، ١٩٣)، والمعالن (ص ٦٧، ٧٣)، والأبكار (ص ٤٨٤، ٥٤٣)، وغاية المرام (ص ١٥٩، ١٧٨)، وطوابع الأنوار (ص ٢٩٥، ٢٩٩)، والكامل (ل ١٤٠، ب ١٤٤)، وحجج القرآن (ص ٦٨، ٦٩)، وشرح المقاصد (٤/١٨١، ٢١١)، وشرح المواقف (٨/١٣٠، ١٦٠)، ونشر الطوابع (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/٥٣٦، ٥٤٢). وانظر أيضًا: المسابرة (ص ١٩، ٢١)، واستحالة المعية (ص ٣٨٦، ٢٠٣)، والرازي وآراؤه (ص ٢٦٤، ٢٧٢)، والأمدي وآراؤه (ص ٣٦٧، ٣٧٦)، ومناهج الأدلة (ص ١٨٥، ١٩١)، ومقدمته لقاسم (ص ٨١، ٨٨).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، وَلَمْ يَصِرْ أَحَدٌ مِنْ أُنْمَةِ التَّفْسِيرِ إِلَى أَنَّ النَّظَرَ الْمُصَافَ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُؤَلَّةِ؛ كَالِاسْتِوَاءِ وَالِإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ وَنَحْوِهَا؛ فَبُطِّلَ دَعْوَاهُمْ: أَنَّ النَّظَرَ تَقْلِيلُ الْحَقِّقَةِ إِلَى جِهَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ.

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ: أَنَّهُ قُرِنَ بِذِكْرِ الْوَجْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُهُ: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَظَرٌ﴾: مَعْنَاهُ: إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا مُنْتَظَرَةٌ.

قُلْنَا: النَّظَرُ فِي اللُّغَةِ طَلَبُ إِدْرَاكِ الشَّيْءِ، ثُمَّ النَّظَرُ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِنْتِظَارِ، إِذَا تَجَرَّدَ مِنَ الصَّلَاتِ، وَلَمْ يُقْرَنْ بِ «إِلَى» وَلَا بِالْوَجْهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - خَبَرًا عَنِ الْمُتَأَفِّقِينَ -: ﴿أَنْظُرُونَا نَقَسَ مِنْ ثَوْبِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]: مَعْنَاهُ: انْتَظِرُونَا، وَقَوْلِهِ: ﴿مَا<sup>(١)</sup> يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩] مَعْنَاهُ: يَنْتَظِرُونَ.

وَلَأَنَّ الْإِنْتِظَارَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِي مَعْنَى الْآلَامِ، وَعِنْدَ آخَرِينَ مِنْهُمْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّمَنِّي، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ فِي ذَارِ النَّعِيمِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا﴾ [ق: ٣٥]، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: أَنَّ مَنْ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهُ مَا يُرِيدُهُ فِي وَقْتِهِ، وَهُوَ عَلَى اسْتِيقَانٍ مِنْ حُصُولِ مَا يُرِيدُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَلَا يُوصَفُ بِالْإِنْتِظَارِ، وَلِلذَلِكَ لَا يُوصَفُ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ بِالْإِنْتِظَارِ.

فَإِنْ قَالُوا: النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ قَدْ وَرَدَ الْمُعَدَّى بِ «إِلَى» بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِلَهِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِعْتِبَارُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ أَلْقِيَتِ﴾ [آل عمران: ٧٧] أَيُّ: لَا يَزَحْمُهُمْ، وَقَالَ فِي صِفَةِ الْأَصْنَامِ: ﴿وَتَرْنَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

قُلْنَا: الْمَشْهُورُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِلَهِ﴾: الْمُرَادُ بِهِ الرُّؤْيَةُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وَالنَّظَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى نَظَرٍ [١١٦/ب] يَعْقُبُهُ اعْتِبَارٌ، وَنَظَرٍ لَا يَعْقُبُهُ؛ وَكَانَ الْمَعْنَى: أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِلَهِ بِأَبْصَارِهِمْ؛ فَيَتَفَكَّرُوا فِي خَلْقِهَا، وَيَعْتَبِرُوا بِهَا، وَكَذَلِكَ مَعْنَى الْآيَتَيْنِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

(١) فِي الْأَصْلِ: «هَلْ يَنْظُرُونَ»!

وَكَذَلِكَ النَّظَرُ فِي حَقِّنَا مُنْقَسِمٌ إِلَى نَظَرٍ سُخْطٍ وَإِلَى <sup>(١)</sup> نَظَرٍ تَعَطُّفٍ، وَرُؤْيَا اللَّهِ لَا تَخْتَلِفُ، وَلَكِنَّهُ خَاطَبَ الْعَرَبَ عَلَى مَا يَتَفَاهَمُونَ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ مَعْنَاهُ: لَا يَرَحْمُهُمْ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» <sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ» <sup>(٣)</sup> يَغْنِي: نَظَرَ رَحْمَةً، وَقَوْلُهُ: ﴿وَتَرَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾: يَقْلُوبُهُمْ، أَوْ: لَا يُبْصِرُونَ بُغْضًا لَكَ.

وَنَحْوُهُ قَالَ: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعَمَى <sup>(٤)</sup> وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعَمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَتَرَى الْأَصْنَافَ فَتَحَتِ الْعُيُونَ كَأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ؛ تَقُولُ الْعَرَبُ: دُورٌ فَلَانٍ تَتَنَظَّرُ، أَيْ: تَتَقَابَلُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْوُجُوهَ لَيْسَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: بِمَعْنَى الْجَوَارِحِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهَا الْجَمَاعَاتُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَايِرَةٌ <sup>(٥)</sup> تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤، ٢٥]؛ أَيْ: تَنْظُرُ الْجَمَاعَاتُ وَأَصْحَابُ الْوُجُوهِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ، وَيُقَالُ: جَاءَنِي وَجُوهٌ مِنَ النَّاسِ أَيْ: جَمَاعَاتٌ.

قَالُوا: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجُوهِ الْجَمَاعَاتُ لَا الْجَوَارِحُ: أَنَّهُ أَضَافَ النَّظَرَ إِلَى الْوُجُوهِ وَالْوَجْهَ لَا يَنْظُرُ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِالنَّظَرِ صَاحِبُهُ.

قُلْنَا: الْوُجُوهُ إِذَا أُطْلِقَتْ، ثُمَّ وَصِفَتْ مَرَّةً بِالنُّصْرَةِ وَالْأَسْتِيشَارِ، وَمَرَّةً بِالْبُسُورِ وَالْعُبُوسَةِ، لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ الْجَوَارِحِ؛ وَقَدْ قَالَ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ <sup>(٦)</sup> صَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ <sup>(٧)</sup> وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ <sup>(٨)</sup> تَرْفَعُهَا قَرَّةٌ﴾ [عبس: ٣٨ - ٤١].

(١) كلمة: «إلى» بهامش الأصل.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر: أخرجه البخاري: كتاب المناقب: باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذًا خليلاً، حديث: (٣٤٩٣)، ومسلم في صحيحه: كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء، حديث: (٣٩٩٩).

(٣) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم ظلم المسلم، حديث: (٤٧٧٤).

(٤) في الأصل: «أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون» وهي مركبة من الآية ٤٣ من سورة يونس، والآية ٤٠ من سورة الزخرف.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿تَنْظُرُ﴾ <sup>(١)</sup> يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ: يَا مُحَمَّدُ، أَوْ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ، أَوْ يَنْظُرُ أَصْحَابُ  
الْوُجُوهِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْوُجُوهُ لَا تَنْظُرُ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ أَصْحَابُ الْوُجُوهِ.

قُلْنَا: أَحْكَامُ الْمَعَانِي تَرْجِعُ إِلَى الْمَحَالِّ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ تَوْشَعًا وَمَجَازًا،  
ثُمَّ الْوَجْهَ مَحَلُّ الْعَيْنِ النَّاطِرَةِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ <sup>(٢)</sup> وَالنَّهْرُ لَا يَجْرِي،  
لَكِنَّ الْمَاءَ فِيهِ يَجْرِي، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ فِي الْوَجْهِ تَنْظُرُ؛ فَأُضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ تَوْشَعًا.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

وَقَدْ قَالَ الطَّبْرِيُّ: «الْحُسْنَى الْجَنَّةُ، وَالزِّيَادَةُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ» <sup>(٣)</sup>.

وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْيِيهِمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] الْكِتَابَةَ رَاجِعَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي  
قَوْلٍ، وَإِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ فِي قَوْلٍ <sup>(٤)</sup>، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ  
أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٤] وَهَذَا إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا غَيْرُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: رَوَى عَطَاءٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «لَعَلَّكُمْ تَرَوْنَ أَنَّ أَحَدًا يَنْظُرُ إِلَى  
وَجْهِ الرَّحْمَنِ، مَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى: إِلَى أَمْرِ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ» <sup>(٥)</sup>.

(١) المراد قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ لَّيْسَتْ بِأَعْيُنٍ تَنْظُرُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا قَائِرَةٌ﴾.

(٢) تكرر هذا المقطع في القرآن الكريم ستَّ عَشْرَةَ مَرَّةً؛ منها: سورة البقرة: ٢٥، ٢٦٦، آل عمران: ١٥، ١٣٦،  
١٩٥، ١٩٨، النساء: ١٣، ٥٧، ١٢٢، المائدة: ١٢، ٨٥، ١١٩، وغيرها.

(٣) استعرض الطبري في تفسيره (١٠٤/١١) الروايات المرفوعة والموقوفة في تفسير الحسنی والزيادة، وانظر:  
سنن سعيد بن منصور (٣١١/٥)، ومسند الشافعي (٣٨٩/٢)، ومسند إسحاق (٧٩٣/٣)، وشرح أصول  
الاعتقاد (٤٥٧/٣)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٢٥٧/١)، والزهد لابن المبارك (ص ١٢٧)، وانظر: فتح  
الباري (٣٤٧/٨)، وابن القيم: تهذيب سنن أبي داود (٣٨/١٣).

(٤) انظر: القرطبي (١٩٩/١٤)، ويشهد لهذا المعنى ما أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٨٣/٢) من حديث البراء  
ابن عازب قال: ﴿يَحْيِيهِمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ قال: يوم يلقون ملك الموت، ليس من مؤمن يقبض روحه إلا سلم عليه  
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ورجع ابن كثير في تفسيره (٤٩٧/٣) غير هذا القول فجعل  
عود الضمير في الآية على الله تعالى يوم يلقاه المؤمنون يوم القيامة.

(٥) الذي أسنده المحدثون عن عكرمة خلاف ما حكى عنه المصنف هاهنا؛ فقد أخرج الطبري بسند صحيح -  
حكم بذلك الحافظ في الفتح - عن عكرمة في هذه الآية قال: «تنظر إلى ربهَا نظرًا»، وأخرج عنه أيضًا أنه قيل له عند  
ذكر الرؤية: أليس قد قال لا تدركه الأبصار؟! فقال: أليس ترى السماء، أفكلها ترى.

وأخرج عبد بن حميد، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤٦٣/٣) عنه قال: «انظروا ماذا أعطى الله عبده من =

وَرَوَى مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: «تَنْتَظِرُ الثَّوَابَ مِنْ رَبِّهَا، وَلَا يَرَاهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ»<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: رَوَى عَامَّةُ الْمُفَسِّرِينَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ، وَالْكَلْبِيِّ، وَالصَّحَّاحِ، وَعِكْرِمَةَ، وَالْحَسَنِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَغَيْرِهِمْ، كُلُّهُمْ قَالُوا: «يَنْتَظِرُونَ إِلَى اللَّهِ نَظْرًا»<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَى يَزِيدُ النَّخَوِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: تَنْتَظِرُ إِلَى الْخَالِقِ، وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَنْتَظِرَ إِلَى الْخَالِقِ<sup>(٣)</sup>.  
وَرَوَى عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ يَنْتَظِرُونَ إِلَى اللَّهِ، لَا تُحِيطُ بِهِ أَبْصَارُهُمْ مِنْ عَظَمَتِهِ، وَبَصَرُهُ يُحِيطُ بِهِمْ»<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ صَحَّ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ، فَتَأْوِيلُهُ مَا قَالَهُ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ.  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: مَا رَوَى مُجَاهِدٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْفُوعًا عَلَيْهِ وَمَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «وَإِنْ أَكْرَمَهُمْ إِلَى اللَّهِ - أَوْ قَالَ: عَلَى اللَّهِ - مَنْ يَنْتَظِرُ إِلَى وَجْهِهِ عَذْوَةً وَعَشِيَّةً»، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿يُؤْمِرُ بِكُمْ أُنَاسٌ مِمَّنْ لَمْ تَلَوْا بِهِمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣، ٢٤]<sup>(٥)</sup>.  
وَقَدْ رَوَى جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ؛ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ؛ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ».

= النور في عينه من النظر إلى وجه ربه الكريم عياناً؛ يعني: في الجنة، الأثر.

(١) أخرجه الطبري من طرق مختلفة مدارها على منصور عن مجاهد بن جبر المكي وعن الأعمش عن مجاهد أيضاً قال: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ تنتظر الثواب، وهذا مما انفرد به مجاهد بن جبر المكي، وأبو صالح كاتب الليث. رواه في المصنف (٢٠٥/٧).

(٢) انظر الروايات في تفسير الآية في: صحيح البخاري: كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿يُؤْمِرُ بِكُمْ أُنَاسٌ مِمَّنْ لَمْ تَلَوْا بِهِمْ﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ، والطبري (٢٩٩/٧)، وفتح الباري (٤١٩/١٣)، وابن كثير (٤٥١/٤)، ومسند إسحاق (٦٧٢/٣)، وشرح أصول الاعتقاد (٤٦٣/٣)، والاعتقاد (ص ١٢٠)، والمحل بالآثار (٣٤/١)، والدر المنثور (٥٠٢/٨).

(٣) أثر إسناده صحيح: أخرجه الطبري. انظر: الطبري (٢٩٩/٧)، وفتح الباري (٤١٩/١٣).

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٩٩/٧)، (١٩٢/٢٩)، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم (١٦٢/٢).

(٥) أخرجه عبد بن حميد في مسنده والترمذي والطبري وغيرهم وصححه الحاكم. وأخرجه عبد عن شبابه عن إسرائيل. قال الحافظ في الفتح: أخرجه ابن مردويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال: سمعت ابن عمر، ومن طريق عبد الملك بن أبجر عن ثوير مرفوعاً، وقال الحاكم: ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع. قال الحافظ: لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه؛ بل أطبقوا على تضعيفه، وقال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بَيِّنٌ. انظر: ابن حجر: فتح الباري (٤١٩/١٣).

وَقَوْلُهُ: «لَا تُضَامُونَ»: مِنَ الصَّيْمِ [١/١١٧]؛ أَيْ: لَا تُظْلَمُونَ، وَلَا تُكْذَبُونَ.  
وَرُوي: «لَا تُضَارُونَ»: مِنَ الْمُضَارَّةِ، إِمَّا مِنَ الْمُضَايَقَةِ، أَوْ مِنَ الْمَشَقَّةِ، أَوْ مِنَ الْمُخَالَفَةِ  
وَالْمُنَازَعَةِ؛ أَيْ: لَا تُخْتَلَفُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، وَلَا تُشْكُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، وَلَا تَتَرَاخَمُونَ مِنَ الْمُضَايَقَةِ،  
وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى صِحَّتِهِ وَخَرَجَاهُ فِي  
صَحِيحَيْهِمَا<sup>(١)</sup>.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَنْ صُهَيْبٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَ:  
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَحْسَنُوا لِنَسْنَى وَزِيَادَةَ﴾ [يونس: ٢٦]، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، نَادَى مُنَادٍ:  
إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا يَسْتَهَيُّ أَنْ يُنْجِزَ كُمُوهُ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: فَيَرْفَعُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ  
إِلَى وَجْهِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ الرُّؤْيَةِ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ<sup>(٣)</sup>.  
وَرَوَى عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى  
وَجْهِكَ»<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ عَارَضُونَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].  
قُلْنَا: فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: مَسَالِكُ؛ مِنْهَا: أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الْأَبْصَارَ لَا تُدْرِكُهُ،  
فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَذَرَكْ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ نَفْيِ جَوَازِهَا؛ قَرَبَ جَائِزٍ  
لَا يَقَعُ، وَمَا تَمَسَّكْنَا بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى وُقُوعِهَا فَمِنْ ضَرُورَةِ وُقُوعِهَا جَوَازُهَا.

(١) انظر ما تقدم في تخريج الحديث (ل ١١٦/ب).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ،  
حديث (ص ٢٩٧) من حديث صهيب مرفوعاً؛ أما رواية المصنف بلفظ: «يريد أن ينجزكموه» فليست عند  
مسلم، وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (١/١٣٦).

(٣) ممن روى أحاديث الرؤية من الصحابة: جرير بن عبد الله، وأبو رزين، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وصهيب،  
وجابر، وأبو موسى، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، وعدي بن حاتم، وعمار بن  
ياسر، وعمرو بن ثابت الأنصاري، وابن عمر ؓ. انظر: ابن القيم: تهذيب السنن (١٣/٣٨).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥/٣٠٥) عن عطاء بن السائب عن أبيه. وانظر: موارد الظلمات (١/١٣٦)،  
والسنن الكبرى للنسائي (١/٣٨٧)، والجامع لمعمر بن راشد (١٠/٤٤٢)، وشرح أصول الاعتقاد (٣/٤٨٨).



فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَسْتَدِلُّ بِفَحْوَى الْآيَةِ عَلَى اسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ لَا بَظَاهِرَهَا؛ فَإِنَّهَا فِي مَعْرِضِ التَّمَدِّحِ، وَكُلُّ مَا يَتَمَدَّحُ بِهِ إِلَهُهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قُلْنَا: قَدْ تَمَدَّحَ اللَّهُ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأُثْبِتَ مَعَ اللَّهِ أَلْفَ أَلْفِ خَالِقٍ.  
ثُمَّ نَقُولُ: أَقِيمُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ فِي خُرُوجِ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - عَنِ الْمَرَيَّاتِ تَمَدُّحًا، وَقَدْ قُلْتُمْ: الطُّعُومُ وَالرَّوَائِجُ وَالْعُلُومُ وَأَصْدَادُهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَرَيَّاتِ، وَلَا تَمَدُّحَ لَهَا بِذَلِكَ.  
فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَتَى عَلَى نَفْسِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وَإِنْ كَانَتِ الْأَعْرَاضُ تُسَامِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُلْغِ وَجْهَ التَّمَدِّحِ بِمَا تَمَدَّحَ بِهِ.  
قُلْنَا: لَيْسَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ عُرُوضًا لِمَا فِيهِ نِزَاعُنَا؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - مَا أَرَادَ تَخْصِيصَهَا بِالنَّفْسِ، وَلَكِنْ ثَبُوتُهَا عَلَى تَقْدُّسِهِ عَنِ الْغَفَلَاتِ؛ إِذْ كَانَ قِيَوْمَ الْكَائِنَاتِ؛ فَإِنَّ الْقِيَمَ بِأُمُورِ الْمُحَدَّثَاتِ حَقُّهُ أَنْ لَا يَسْهُو.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا تَمَدَّحَ فِي خُرُوجِ الشَّيْءِ عَنْ أَنْ يُرَى، وَإِنَّمَا التَّمَدُّحُ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ مَرِيئًا مَعَ اقْتِدَارِهِ عَلَى أَنْ يَمْنَعَ وَيَحْجُبَ عَنْ رُؤْيَتِهِ مَنْ يَشَاءُ، وَهُوَ الَّذِي يُدْرِكُ الْكَائِنَاتِ، وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى حَجْبِهِ عَنِ إِدْرَاكِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَحْجُبُ مَنْ يَشَاءُ عَنْ إِدْرَاكِهِ، وَهُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى الْكَائِنَاتِ، وَلَا يَطْلُعُ أَحَدٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِإِزَارَتِهِ، وَنَظِيرُ هَذَا فِي التَّمَدِّحِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُحِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وَقَدْ قَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

ثُمَّ نَقُولُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَمِنْ مَذْهَبِ الْكَعْبِيِّ وَشِيعَتِهِ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ مُدْرِكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ سَمِيْعًا بَصِيرًا؛ تَوْسَعًا، فَيَحْمِلُونَ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ﴾ عَلَى خِلَافِ الرُّؤْيَةِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِدْرَاكَ الَّذِي أَثْبَتَهُ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ، وَتَمَدَّحَ بِهِ هُوَ الَّذِي نَفَاهُ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهِمْ حَمْلُ إِدْرَاكِ اللَّهِ عَلَى الرُّؤْيَةِ، امْتَنَعَ حَمْلُ إِدْرَاكِ الْخَلْقِ عَلَى الرُّؤْيَةِ، وَسَقَطَ اسْتِدْلَالُهُمْ، وَقَدْ قَالَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَتَمُّ سَمْعٌ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] وَقَالَ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤].

وَأَمَّا الْبَصَرُ ثَبُوتًا: فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ - سُبْحَانَهُ - بِكَوْنِهِ سَمِيْعًا بَصِيرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّ الطَّبِئَةَ عَلَيْهِمْ أَشَدُّ؛ فَإِنَّ الْأَبْصَارَ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الْمَرَيَّاتِ، وَسَبِيلُهَا سَبِيلُ الطُّعُومِ وَالرَّوَائِجِ،

فَإِنْ حَمَلُوا الْإِذْرَاكَ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى الْعِلْمِ، يَلْزِمُهُمْ حَمْلُ إِذْرَاكِ الْخَلْقِ عَلَى الْعِلْمِ، وَإِذَا تَطَرَّقَ إِلَى الْآيَةِ وَجْهَهُ مِنَ التَّجَوُّزِ، صَارَ مُجْمَلًا؛ وَسَقَطَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ يَرَى - سُبْحَانَهُ - وَلَا يُدْرِكُ، فَمَاذَا جَوَابُهُمْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «هَذِهِ الْآيَةُ: مُطْلَقَةٌ مُتَرَادَّةٌ بَيْنَ مُقَيَّدَيْنِ، فَإِمَّا أَنْ نُقَدِّرَ فِيهِ إِطْلَاقًا فِي الزَّمَانِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ فِي الدُّنْيَا، وَتُدْرِكُهُ أَبْصَارُ الْمُؤْمِنِينَ [١١٧/ب] فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْإِطْلَاقِ فِي الرَّائِيَيْنِ، ثُمَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَتَانِ مُقَيَّدَتَانِ فِي النَّفْيِ وَالْإِنْبَاتِ، فَأَلْتِي فِي الْإِنْبَاتِ قَوْلُهُ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ ⑬ إِنْ رَهْمَا نَاطِرَةٌ ⑭، وَالَّتِي فِي النَّفْيِ قَوْلُهُ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؛ فَكَانَ الْمَعْنَى: لَا تُدْرِكُهُ أَبْصَارُ الْكُفَّارِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَيَرَاهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْمُطْلَقِ فِي النَّفْيِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

فَإِنْ عَارِضُونَا بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - فِي جَوَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قَالُوا: وَكَلِمَةٌ «لَنْ» تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ وَتَأْكِيدَ النَّفْيِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] يَعْنِي مُعَارَضَةً سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لِّى أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وَمِمَّا يَتِمَسَّكُونَ بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [الأعراف: ١٤٣] عُلِقَ الرُّؤْيَةُ عَلَى أَمْرِ مُسْتَحِيلٍ، وَهُوَ اسْتِقْرَارُ الْجَبَلِ فِي حَالٍ تَدْكُدُّهُ؛ قَالُوا: وَهُوَ بِمَثَابَةِ تَعْلِيْقِ دُخُولِ الْكُفَّارِ الْجَنَّةَ بِوُلُوجِ الْجَمَلِ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿بُئْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أَقْوَى دَلِيلٍ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَقْوَى مُتَمَسِّكِ لَنَا فِي إِبْنَاتِ جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ فِي الدِّينِ، وَمَعْرِفَتِهِ صِفَاتِ اللَّهِ، لَا يُظَنُّ بِهِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ مُحَالًا، وَقَدْ قَالَ: ﴿أَرَيْتَ أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ وَمَنْ اضْطَفَّاهُ اللَّهُ لِرِسَالَتِهِ، وَخَصَّصَهُ بِكَلِمَتِهِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَجْهَلَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ مَا يَعْلَمُ الْمُعْتَرِلُ.

وَمَنْ نَفَى الرُّؤْيَةَ وَحَكَمَ بِاسْتِحَالَتِهَا يَنْسُبُ مُنْتَبِي جَوَازِهَا إِمَّا إِلَى مَا يَقْتَضِي تَكْثِيرًا، أَوْ إِمَّا

إِلَى مَا يَنْتَظِي تَضْلِيلًا، وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُبْرَأُونَ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، كَيْفَ وَمِنْ مَذْهَبِ مُخَالِفِينَا  
وَجُوبِ عِصْمَتِهِمْ عَنِ الزَّلَلِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ؛ فَضْلًا عَمَّا بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>.

وَلَقَدْ اخْتَلَفَتْ طُرُقُهُمْ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا:

فَقَالَ أَبُو الْهُدَيْلِ: إِنَّمَا سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَلَمْ يَسْأَلِ الرُّؤْيَى.

وَهَكَذَا قَالَ الْجُبَّائِيُّ وَالْأَكْثَرُونَ.

وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْبُطْلَانِ، وَالرُّؤْيَى وَإِنْ أُطْلِقَتْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِقَرِينَةٍ تَدُلُّ  
عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ طَرْدُهَا مَعَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ، وَالرُّؤْيَى هُنَا افْتَرَنْتَ بِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ  
بِهَا الرُّؤْيَى الْحَقِيقِيَّةَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾.

ثُمَّ الْعَجَبُ: أَنَّ كَافَّةَ الْمُعْتَزِلَةِ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾: لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ  
الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الرُّؤْيَى، وَلَا خِلَافَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَرِنِي﴾،  
وَمِنْ حُكْمِ الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبًا عَلَى السُّؤَالِ، مُتَنَاوِلًا لِقَضِيَّتِهِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا سَأَلَ الرُّؤْيَى لِقَوْمِهِ لِمَعَاذِيرِهِمْ؛ حَيْثُ قَالُوا: ﴿لَنْ  
نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وَهَذَا - أَوَّلًا - مُخَالَفَةٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ فَقِيلَ  
لَهُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ وَلَوْ كَانَ يَسْأَلُهَا قَوْمَهُ لَقَالَ: أَرِهِمْ، وَلَوْ اعْتَقَدَ اسْتِحَالَةَ الرُّؤْيَى لَزَجَرَهُمْ عَنْ  
هَذَا السُّؤَالِ؛ كَمَا زَجَرَهُمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾؛ فَقَالَ: ﴿إِنِّكُمْ قَوْمٌ  
تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وَقَالَ الْكُفَيْيُّ - فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ إِنَّمَا سَأَلَ عِلْمًا مِنْ أَعْلَامِ السَّاعَةِ،  
وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا؛ فَإِنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَانَ مُحْتَوشًا بِالْآيَاتِ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا سَأَلَهَا لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِاسْتِحَالَتِهَا.

قُلْنَا: هَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ تَجْوِيزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَهْلِ زَمَانِنَا عَالِمًا مِنْ  
حُكْمِ اللَّهِ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُوسَى، وَلَوْ جَازَ هَذَا، لَجَازَ أَنْ يَعْتَقِدَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ كَوْنَ الرَّبِّ  
تَعَالَى جِسْمًا غَالِطًا حَتَّى يُعْلَمَهُ اللَّهُ الصَّوَابَ.

(١) انظر هذا الدليل في إثبات الرواية في: الأشعري: الإبانة (ص ٤١، ٤٣).

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ سُؤَالَ مُوسَى دَالٌّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ، فَلَا نَقْدَحُ فِي النُّبُوَّةِ وَتَقْوِيلِهِ عَنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَكَانَ الطَّلَعُ يَظُنُّ مَا اعْتَقَدَهُ جَانِزًا نَاجِزًا، وَأَعْلَمَهُ اللَّهُ مَكُونَ غَيْبِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ صَحِبَ الْخَضِرَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُ أُمُورًا فِي أَحْكَامِ الْغَيْبِ، الَّذِي لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا مَنْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ كَلِمَةَ «لَنْ» تَقْتَضِي التَّائِيدَ فِي النَّفْيِ<sup>(١)</sup>.

فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ لِلْيَهُودِ الَّذِينَ عَاصَرُوا نَبِيَّنَا ﷺ: ﴿فَتَمَتُّوا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ كَادِبِينَ﴾ [١١٨/١] صَدِيقٌ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَنْ يَسْتَمُوتُوا أَبَدًا﴾: أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ ﴿وَلَنْ يَسْتَمُوتُوا أَبَدًا﴾ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴿[البقرة: ٩٤] مِنْ تَحْرِيفِ التَّوْرَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ عَامَّةِ الْكُفَرَةِ أَنَّهُمْ يَسْتَمُوتُونَ الْمَوْتَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْعَذَابِ، فَيَقُولُونَ: ﴿بَلَيْنَا كَانَتْ الْقَاضِيَةُ﴾ [الحاقة: ٢٧] يَعْني: الْمَوْتَ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ فِي نَفْيِ وَقُوعِ الشَّيْءِ نَفْيِ جَوَازِهِ، وَمُوسَى ﷺ إِنَّمَا سَأَلَ الرُّؤْيَةَ نَاجِزًا، وَمَا تَعَرَّضَ لَهَا آجِلًا، وَلَوْ كَانَتْ الرُّؤْيَةُ مُسْتَحِيلَةً فِي نَفْسِهَا، لَكَانَ جَوَابُ مُوسَى أَنَّ يَقُولَ لَهُ: لَا أَرَى، فَلَمَّا قَالَ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾، دَلَّ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ خَصَّصَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ بِيَدِهِ ثِقَاةٌ يَقُولُ لَهُ قَائِلٌ: نَاوِلْنِيهَا لِأَكْلِهَا، يَقُولُ لَهُ: لَنْ تَأْكُلَهَا، فَلَيْسَ يَقْتَضِي هَذَا الْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ.

وَقَوْلُهُمْ: عَلِقَ الرُّؤْيَةُ عَلَى أَمْرِ مُسْتَحِيلٍ.

فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْقَادِرَ عَلَى تَحْرِيكِ الْجَبَلِ، قَادِرٌ عَلَى تَسْكِينِهِ، فَالِاسْتِقْرَارُ لَيْسَ مُسْتَحِيلًا بَعْدَ التَّدَكُّدِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿جَعَلُهُ دَكَّاءَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: تَدَكُّدُكَ الْجَبَلُ بِنَفْسِهِ.

(١) لن: حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا؛ فهي لتأكيد النفي؛ كما ذكره الزمخشري وابن الخياط، وادعى الزمخشري أيضًا أنها لتأييد النفي؛ بقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾، و: ﴿وَلَنْ تَقْعَلُوا﴾: قال ابن مالك: وحله على ذلك اعتقاده في ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ أن الله لا يرى، ورد بأنها لو كانت للتأييد، لم يقيد منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً﴾، ولم يصح التوقيت في: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِيفِينَ حَتَّىٰ يُرْجَعَ إِلَيْنَا فَوْحٌ﴾، ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَنْ يَسْتَمُوتُوا أَبَدًا﴾ تكرارًا، والأصل عدمه، واستفادة التأيد في: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ ونحوه من خارج، ووافقه على إفادة التأيد ابن عطية، وقال في قوله: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبدًا ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه، وعكس ابن الزملاكي مقالة الزمخشري؛ فقال: إن «لن» لنفي ماقرب وعدم امتداد النفي، ولا يمتد معها النفي. الإتيان (١/٥٠٧)، وابن كثير (٢/٢٤٥)، والبرهان للزركشي (٢/٤٢١)، (٣٨٨/٤)، وروح المعاني (٩/٥٠).

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا تَخَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْجَائِزَاتِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَى مُوسَى سُؤَالَهُ، بَلْ قَالَ لَهُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ أَيُّ: لَنْ تَقْوَى عَلَى رُؤْيِي مِنْ حَيْثُ أَنْتَ، وَقَدْ قَالَ مُوسَى ﷺ فِي سُؤَالِهِ: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾، فَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ أَلْقَى اللَّهَ أَثَرًا عَلَى الْجَبَلِ، فَتَذَكَّدَكَ الْجَبَلُ ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَوْعًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَذَلِكَ أَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - تَوَهَّمُ أَنَّهُ كَمَا قَوِيَ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، يَقْوَى عَلَى رُؤْيَيْهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَوَاهُ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، وَأَمَدُهُ بِمَوَادِّ لُطْفِهِ، لَمَا قَدَّرَ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، كَمَا أَنَّ السَّبْعِينَ الْمُخْتَارَةَ لَمَّا سَأَلُوا ذَلِكَ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقْوِهِمْ عَلَيْهِ مَا تَوَا بِأَجْمَعِهِمْ عِنْدَ سَمَاعِ كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ اللَّهُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿بُنْتُ إِلَيْكَ﴾ وَجَهَانٍ مِنَ الْجَوَابِ.

أَحَدُهُمَا: رَجَعْتُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّكَ لَا تَرَى فِي الدُّنْيَا، أَوْ لَا يَرَاكَ أَحَدٌ إِلَّا بِمَعُونَتِكَ وَنُفُوتِكَ إِيَّاهُ، وَكَمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَهِدَايَتِهِ، كَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَى رُؤْيَيْهِ دُونَ إِرَادَتِهِ وَمَعُونَتِهِ، وَلَآئِهْ سَأَلَ الرُّؤْيَا دُونَ إِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا رَأَى مِنَ الْأَهْوَالِ تَابَ عَنْ سُؤَالِهِ وَرَجَعَ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ قَدْ قَتَلَ قَبِيضًا، وَجَرَى عَلَى يَدِهِ ذَلِكَ دُونَ قَضَائِهِ لِلْقَتْلِ، حَتَّى قَالَ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾ [النقص: ١٦] وَعَادَةُ الصَّالِحِينَ أَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا أُمُورًا هَائِلَةً يَفْرَعُونَ إِلَى التَّوْبَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِنِّي﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ يَعْنِي: الَّذِينَ اسْتَصْحَبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِ إِلَى الطُّورِ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ نَفْيَ الْإِيمَانِ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ هَذِهِ الْحَالَةِ، أَيُّ: أَنَا أَوَّلُ مُؤْمِنِي زَمَانِي، فَأَصَافُ الْأَوَّلِيَّةَ إِلَى نَفْسِهِ لَا إِلَى إِيْمَانِهِ.

وَقَدْ اسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾

[النساء: ١٥٣] <sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: لَا شَكَّ أَنَّ إِنْزَالَ كِتَابِ اللَّهِ مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُسْتَحْيَلَاتِ، وَالتَّفَاضُلُ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ مُمَكِّنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَتَبَّتْ أَنَّ الرُّؤْيَا مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

ثُمَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا اسْتَوْجَبُوا التَّوْبِيخَ؛ لَأَنَّهُمْ سَأَلُوا مَا سَأَلُوا؛ تَحَكُّمًا، وَامْتِحَانًا لِمُوسَى،  
وَاسْتِكْبَارًا فِي أَنْفُسِهِمْ، وَلَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قُرَيْشٍ أَنَّهُمْ افْتَرَحُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ  
ذَلِكَ؛ فَقَالُوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُكُتْ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾، فَقَالَ ﷺ: ﴿لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا  
عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [ الفرقان: ٢١ ] وَفِي هَذَا التَّوْبِيخِ أَقْوَى دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجُمْلَةِ مِنَ  
الْجَائِزَاتِ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُفْنَعَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

\*\*\*

# الْغِنِيَّةُ فِي الْكَلَامِ

[ القسم الثالث من « الإلهيات » ]  
[ الأفعال الإلهية ]







( ١ )

## الْقَوْلُ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ<sup>(١)</sup>

قَدْ ذَكَّرْنَا - فِي بَابِ التَّوْحِيدِ - وَخَدَانِيَّةَ الرَّبِّ ﷻ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَإِلَهِيَّتِهِ.  
وَمَعْنَى وَخَدَانِيَّتِهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ: أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا خَالِقَ سِوَاهُ<sup>(٢)</sup>؛  
كَمَا قَالَ - عَزَّ اسْمُهُ - ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].  
وَاتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعَةِ وَالْأَهْوَاءِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَعَلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ  
كُلَّهَا حَدَثَتْ بِقُدْرَةِ الْإِلَهِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعَلَّقَتْ [١١٨/ب] قُدْرَةُ الْعِبَادِ بِهِ، وَبَيْنَ مَا انْفَرَدَ  
الرَّبُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.  
وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ الثَّنَوِيَّةُ وَالْمَجُوسُ؛ فَأَصَافُوا الْخَيْرَ إِلَى النُّورِ، وَالشَّرَّ إِلَى الظَّلَامِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر مبحث خلق الأعمال في: المقالات (٢٩٧/١، ٣١٤، ٣٤٠)، واللمع (ص ٦٩، ١٢١)، والإبانة (ص ١٨١، ٢٢٤)، وتفهيد الأوائل (ص ٣٨٦، ٣٤١)، والإنصاف (ص ١٣٧، ١٦٢)، والاعتقاد (ص ١٤٣، ١٧٣)، وأصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ١٨٧، ٢٢٩)، ولمع الأدلة (ص ١٢٠، ١٢٢)، والنظامية (ص ٣٥، ٣٩)، وقواعد العقائد (ص ٦٠، ٦١)، ونهاية الأقدام (ص ٥٤، ٨٩)، والأربعين (١/٣١٩، ٣٤٢)، والمحصل (ص ١٩٤، ١٩٩)، والعالم (ص ٧٨، ٩٠)، والأبكار (٢/٢٣١، ٤٥٦)، وغاية المرام (ص ٢٠٣، ٢٢٣)، والطوابع (ص ٣٠١، ٣١٢)، والكمال (ل ١٤٤/ب، ٢٠٣/أ)، وشرح المقاصد (٤/٢٢١، ٢٧٣)، وشرح المواقف (٨/١٦٣، ١٧٧)، ونشر الطوابع (ص ٢٦٧، ٢٩٧)، والمنهاج للزنجشيري (ص ١١)، والمغني (٤/٨، ٣/١٧٧)، (١٦/٨٤)، والأصول الخمسة (ص ٨٩، ٣٢٣، ٣٣٦)، ورسائل الشريف (١/١٣٥)، (٢/١٨٠)، (٣/١٨٧)، وإيثار الحق (ص ٢٨١، ٣٦٥)، والمسامرة (ص ٣٦، ٦٢)، ومرهم العلل (ص ٧١)، ومناهج الأدلة (ص ٢٢٣)، والمقدمة (ص ١٠٥)، وابن رشد وفلسفته (ص ١٨٣)، والفيلسوف المقتري عليه (ص ١٤٢)، والرازي وآراؤه (ص ٥٢٠)، والآمدي وآراؤه (ص ٤٦٧)، وللبخاري: خلق أفعال العباد، ولابن القيم: شفاء العليل.

(٢) انظر ما سبق في (٤٧/أ)، باب في وحدانية الله تعالى.

(٣) انظر حكاية هذا الإجماع في: مراتب الإجماع (ص ٦٧)، وانظر: المقالات (٢/٢١٩)، وغاية المرام (ص ٢٠٣).

(٤) انظر: التمهيد (ص ٦٨، ٧٣)، والتبصير (ص ٨٥)، وأعلام النبوة (ص ٣٥)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٨)، =

ثُمَّ تَبَعَتْ طَائِفَةٌ فِي الْمَوْحِدَةِ، فَدَخَلَتْ فِي بَعْضِ مَقَالَاتِ الْمَجُوسِ، وَزَعَمَتْ أَنَّ بَعْضَ الْأَفْعَالِ يَنْقَرِدُ بِهِ الْقَدِيمُ الصَّانِعُ الْعَالَمِ، وَبَعْضُهَا يَنْقَرِدُ بِهِ غَيْرُهُ، فَأَتَّبَتُوا كُلَّ فِعْلٍ وَقَعَ تَحْتَ قُدْرَةِ قَادِرٍ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِاخْتِرَاعِهِ، وَأَخْرَجُوا أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَالْحَيَوَانَاتِ عَنْ تَقْدِيرِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ فَخَالَفُوا بِذَلِكَ سَلَفَ الْأُمَمِ، وَأَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ مُوجِدُونَ لِأَفْعَالِهِمْ دُونَ اللَّهِ، وَأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - لَا يَتَّصِفُ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى مَقْدُورَاتِهِمْ.

ثُمَّ تَجَرَّأَ الْمُتَأَخَّرُونَ فَسَمَوْا الْعَبْدَ خَالِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، ثُمَّ أَبَدَعَ بَعْضُ الْمُتَأَخَّرِينَ مَذْهَبًا شَيْعِيًّا؛ وَقَالَ: الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يُسَمَّى خَالِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَا سَنَبِّئُهُ فِيمَا بَعْدُ.

وَلَمْ يَفْتَرِقْ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِحَالَةِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ<sup>(١)</sup>، إِلَّا الشَّحَامُ مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ قَالَ: مَقْدُورُ الْمُحْدَثِ مَقْدُورٌ لِلْقَدِيمِ، بِشَرْطِ أَنْ يَفْعَلَهُ الْمُحْدَثُ إِنْ تَرَكَهُ الْقَدِيمُ وَلَمْ يَفْعَلْهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَفْعَلُهُ وَالْمُحْدَثُ لَهُ فَاعِلٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ خَلْقِ مَنْ خَالَقَيْنِ، فَصَارَ صَائِرُونَ مِنَ الْمُعْتَرِزَةِ إِلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ عَلَى صَرَبَيْنِ:

صَرَبٌ مِنْهَا: لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلَّا الْقَدِيمُ؛ فَهُوَ - سُبْحَانَهُ - مُخْتَصَّ بِإِخْدَانِهِ؛ كَالْجَوْهَرِ، وَالْأَلْوَانِ، وَالطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْمَوْتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: مَا يَقَعُ مَقْدُورًا لِغَيْرِهِ، وَيَخْدُثُ عِنْدَ إِشَارَتِهِ وَإِرَادَتِهِ لِكُونِهِ؛ كَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَبَعْضِ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَالْإِرَادَاتِ بِإِقْدَارِ اللَّهِ إِيَّاهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ يَكُونُ إِخْدَانًا مُضَافًا إِلَى الْقَدِيمِ حُصُوصًا وَفِعْلًا لِإِلَّهِمَا<sup>(٣)</sup>.

فَجَوَّزُوا فِعْلًا بَيْنَ فَاعِلَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُخْدِئُهُ، وَالْآخَرُ مُكْتَسِبُهُ، وَمَنْعُوا إِخْدَانًا بَيْنَ مُخْدِئَيْنِ،

= غاية المرام (ص ٢٠٦)، وشرح المواقف (٨/ ٥٠)، والرد على القائلين بوحدة الوجود (ص ٣٨)، وإرشاد النقات (ص ٧٠).

(١) انظر في استحالة مقدور واحد بين قادرين عند المعتزلة في: الانتصار (ص ٦١)، والمغني (٨/ ٣٥٧)، والأصول الخمسة (ص ٢٨١)، والمحيط بالتكليف (١/ ١٣٤، ٣٧٧)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٨٢)، والكشاف (٣/ ٢٦). وأيضاً: المقالات (٢/ ٢١٩)، والإرشاد (ص ١١٢، ١٨٩)، ولمع الأدلة (ص ١٢١).

(٢) انظر: المقالات (١/ ٢٧٤)، (٢/ ٢٢٨)، والتبصير (ص ٥١)، وشفاء العليل لابن القيم (ص ٥٠).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٢١٩).

وَهَذَا مَذْهَبُ النَّجَّارِ<sup>(١)</sup> وَضَرَّارِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(٢)</sup> وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ بُرْغوثٍ<sup>(٣)</sup> وَحَفْصِ الْقُرْدِ<sup>(٤)</sup>.  
وَلَأَصْحَابِنَا فِي مَقْدُورِ الْعَبْدِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِعْلُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْمَجَازِ، وَكَسَبُ عَلَى الْحَقِيقَةِ،  
وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ أَبِي الْحَسَنِ<sup>(٥)</sup>، وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَامِلٍ<sup>(٦)</sup> مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ.  
وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَسَبُ الْإِنْسَانِ وَفِعْلُ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَهُ وَتَمْتَصِفُ  
بِخَصَائِصِهِ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مُحْدِثُهُ وَمَوْجِدُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْقَلَانِسِيِّ<sup>(٧)</sup> وَأَحَدُ قَوْلَيْ مُحَمَّدِ بْنِ  
عِيسَى<sup>(٨)</sup> مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُمْ.

وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(٩)</sup> فِي الْمُخْتَصَرِ<sup>(١٠)</sup>.  
وَالْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ: هَذَا الْإِسْمَ - أَعْنِي: كَوْنُهُ فِعْلًا لِلْمُكْتَسِبِ - حَقِيقَةٌ  
أَوْ مَجَازٌ.

وَمَذْهَبُ جَهْمٍ<sup>(١١)</sup> مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(١٢)</sup> أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، وَهُوَ الْفَاعِلُ حَقًّا، وَمَنْ

(١) انظر: القاسم بن محمد بن علي: الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٠٨)، والأشعري: المقالات (٢٢٠/٢).

(٢) انظر: الأشعري: المقالات (٣٣٩/١)، والشهرستاني: الملل والنحل (٩١/١).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢١٩/٢)، والشهرستاني: الملل والنحل (٩١/١).

(٤) انظر: المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

(٥) انظر: اللمع (ص ٦٩)، والمقالات (٢١٩/٢، ٢٢١)، مجرد المقالات (ص ٢٨)، وبمثله قال الماتريدي؛ التوحيد

(ص ٢٢٦)، وانظر أيضًا: الباقلاني: الإنصاف (ص ١٣٨)، وهو ما رجحه الرازي؛ كما في المعالم (ص ٧٨).

(٦) في الأصل: «يحيى بن كامل»، والتصحيح من المقالات (٢١٩/٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٠).

(٧) انظر: شفاء العليل (ص ٥١)، ولم أقف على نسبة هذا القول إلى أبي العباس القلانسي في مصادر الكلام الأشعري.

(٨) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ٥١).

(٩) وهو كتاب «المختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر» للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، قال عنه الإسفراييني: «لم يوجد في الإسلام كتاب مثل حجمه يجمع ما يجمع من النكت في الرد على أهل الزيغ والبدع» التبصير (ص ١١٩).

(١٠) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ٥٠).

(١٢) في نسبة الجهم إلى المعتزلة، أو نسبة المعتزلة إليه نظر؛ فإن الجهمية وإن اتفقت مع المعتزلة في بعض الأصول العامة، فإن بينهما أيضًا فروقًا جوهرية، انظر: تاريخ الجهمية والمعتزلة (ص ٦)، ونشأة الفكر (٣٣٣/١)، وذكر في التبصير (ص ٤٠) أن واصل بن عطاء الغزال، المتوفى سنة (١٣١) هو رأس المعتزلة، وأول من دعا الخلق إلى بدعتهم.

سِوَاهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ، وَلَا مُكْتَسِبٍ، وَلَا قَادِرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «تَحَرَّكَ زَيْدٌ» بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: «مَاتَ زَيْدٌ»، مَعْنَاهُ: أُمِيتَ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «تَحَرَّكَ» مَعْنَاهُ: حُرَّكَ، وَأُدْخِلَ فِيهِ الْحَرَكَةُ. هَذَا مَا نَقَلَ عَنْهُ أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ.

وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَنْ جَهْمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَحَدُنَا مُكْتَسِبٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ.

وَحَكَى أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالتَّظَامِ وَأَصْحَابَيْهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَخْلُقْ عَرَضًا أَصْلًا، وَإِنَّمَا خَلَقَ الْجَوْهَرَ، ثُمَّ الْجَوْهَرُ يَفْعَلُ الْأَعْرَاضَ بَعْضُهَا بِطَبَاعِهَا وَبَعْضُهَا بِالِاخْتِيَارِ، وَمَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ» أَيُّ: خَلَقَ الْجَوْهَرَ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ عَنْ مَعْمَرٍ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: «لَا مَقْدُورٌ لِلْعَبْدِ إِلَّا الْإِرَادَةُ وَالْإِثَارُ، وَمَا سِوَى الْإِرَادَةِ فَإِنَّهُ يَقَعُ ضَرُورَةٌ تَحْتَ الْإِرَادَةِ»<sup>(٢)</sup>.

وَيُعْزَى هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الْحَافِظِ<sup>(٣)</sup>، وَإِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ<sup>(٤)</sup>، وَإِلَى مُحَمَّدِ ابْنِ الْهَيْصَمِ<sup>(٥)</sup>.

(١) أصول الدين (ص ٢٣٩)، والملل (١/ ٦٥، ٦٦) وهو لازمٌ لمذهب الفوطي؛ فمن مذهبه أن الأعراض لا تدل على كونه خالقًا، ولا تصلح الأعراض دلالات، بل الأجسام. الملل (١/ ٧٢)، وشرح المواقف (٨/ ٤١٥)، والتعريفات (ص ٢٨٤)، مادة (١٤٢٣).

(٢) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (ص ٦٧).

(٣) كذا بالأصل ولم يتضح لي وجه الصواب فيها، وليس في كتب المقالات ما يشير إلى هذا اللقب ولا قريب منه. (٤) انظر: الكندي: التنبيه على السعادة (٩) (ط حيدر آباد ١٣٤٦ هـ)، وإحصاء العلوم (ص ١٠٢)؛ فهو يرى أن الفعل الحقيقي: ما كان وليد قصد وإرادة» رسائل الكندي (١/ ١٧٢-١٧٣، ٧٥، ٢١٩).

وأما الفارابي: فإنه وإن كان يذهب - في قضية الإرادة الإنسانية ومدى حريتها - إلى أن «السعادة لا تنال بممارسة الأعمال المحمودة عن السعادة، بل تنال بممارسة الأعمال المحمودة عن إرادة وفهم مقصودين»، إلا أنه مع ذلك يفرق بين الإرادة والاختيار؛ فيرى أن الأولى وليدة شوق ورغبة يعيها الحس والتخيل، في حين أن الاختيار لا يكون إلا وليد تفكير وتدبر وهو مقصور على الإنسان انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة (ص ٤٥).

وأما ابن سينا: فقد اهتم بموضوع حرية الإرادة اهتمامًا بالغًا وأفرد له نصيبًا وافراً من مؤلفاته، ومن رسائله في ذلك: «في سر القدر»، «في القضاء والقدر»، وانظر أيضًا: الرسالة العرشية (ص ١١٦).

وأما ابن رشد: فانظر: مناهج الأدلة (ص ٢٢٨)، وقاسم: مقدمة المناهج (ص ١٠٢، ١٠٤)، وابن رشد وفلسفته الدينية (ص ١٨٨)، وقارنه بها في: الفيلسوف المفترى عليه (ص ١٤٥، ١٤٦).

(٥) انظر: التعريفات (ص ١٥٤)، لكن حكى الشهرستاني عنه خلاف ذلك؛ فحكى من مذهب الهيصمية «إثبات =

وَحُكِّيَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ النَّاشِي مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ قَالَ: الْعَبْدُ مُنْفَعِلٌ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ<sup>(١)</sup>.  
وَهَذَا قَوْلُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ.

وَمَذْهَبُ الْكِرَامِيَّةِ: أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُوجِدٍ، وَأَنَّ فِعْلَهُ مَفْعُولٌ لِلَّهِ يَفْعَلُ  
يَفْعَلُهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ لِلْإِنْسَانِ، فَفِعْلُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ أَصْلًا، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ مَفْعُولٌ  
لِلَّهِ يَفْعَلُ يَفْعَلُهُ اللَّهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَا يُسَمَّى فَاعِلًا.

وَمَذْهَبُ ابْنِ هَبِصَمٍ: أَنَّ لَا مَقْدُورَ شَاهِدًا وَعَائِيًا إِلَّا الْإِرَادَةُ.

فَنَرِسِمُ فُصُولًا فِي حَقِيقَةِ الْخَلْقِ وَالْفِعْلِ وَالْكَسْبِ وَالْإِضْطِرَارِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِعَوْنِ اللَّهِ  
وَتَوْفِيقِهِ.

### فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ الْخَلْقِ<sup>(٢)</sup>

[١/١١٩] قَالَ الْقَاضِي رحمته الله: «اعْلَمْ أَنَّ وَصْفَ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ خَلَقَ يَنْصَرِفُ إِلَى مَعَانٍ ثَلَاثَةٍ:  
أَحَدُهَا: الْإِنْشَاءُ وَالْإِبْدَاعُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٣)</sup> وَنَحْوِهِ  
مِنَ الْآيَاتِ.

وَالثَّانِي: الْخَلْقُ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ صَرْبَانٍ:

فَصَرْبٌ مِنْهُ هُوَ: الْقَصْدُ إِلَى الْفِعْلِ، فَمَا وَقَعَ عَنْ قَصْدٍ وَإِرَادَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ وَصِفَ بِأَنَّهُ خَلَقَ  
وَمَخْلُوقٌ يُرَادُ وَقُوعُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْحَجَّاجِ: إِنِّي لَا أَهْمُ إِلَّا أَمْضِيَّتُ،  
وَلَا أَخْلُقُ إِلَّا قَرِيَّتُ<sup>(٤)</sup>؛ يُرِيدُ: أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ إِلَى فِعْلِ إِلَّا أَنْفَذَهُ وَأَمْضَاهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

القدر خيرُه وشرُه من الله تعالى، وأنه أراد الكائنات كلها خيرها وشرها، وخلق الموجودات كلها حسنًا وقيحها  
وأثبت للبعد فعلًا بالقدرة الحادثة، ويسمى ذلك كسبًا، ومقدرته الحادثة مؤثره في إثبات فائدة زائدة على كونه  
مفعولًا مخلوقًا للباري تعالى، تلك الفائدة هي مورد التكليف، والمورد هو المقابل بالثواب والعقاب «انظر: الملل  
والنحل (١/١١٢).

(١) انظر: المقالات (٢/٢١٩).

(٢) انظر: الأبيكار (٢/٢٣١، ٢٣٤)، وتفسير أسهاء الله الحسنى (ص ٣٥)، وحز الغلاصم (ص ٦٩)،  
والفصل (٣/٣٨)، وحجج القرآن (ص ٣٦).

(٣) تكرر هذا المقطع في غير موضع من القرآن الكريم منها: الأنعام (١، ٧٣)، الأعراف (ص ٥٤)، التوبة (٣٦)،  
يونس: (٣)، هود: (٧)، إبراهيم: (١٩، ٣٢)، النحل: (٣)، الإسراء: (٩٩)، الفرقان: (٥٩)، وغيرها.

(٤) انظر قول الحجاج في اللسان: مادة: (خ ل ق) وهو فيه: «مَا خَلَقْتُ إِلَّا قَرِيَّتُ، وَلَا وَعَدْتُ إِلَّا وَفَيْتُ». وانظر: =

وَلَأَنْتَ تَخْلُقُ مَا فَرَيْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يُفْرِي<sup>(١)</sup>

وَالضَّرْبُ الثَّانِي - مِنَ التَّقْدِيرِ - هُوَ التَّصْوِيرُ، وَجَعَلَ الشَّيْءَ عَلَى مِقْدَارِ صُورَةٍ مَا، وَمِنْهُ قَوْلُ عِيسَى عليه السلام: ﴿أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنْكَ الْطَلِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩] وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: «خَلَقْتُ مِنَ الْأَدِيمِ خُفًا، وَمِنْ الشُّقَّةِ قَمِيصًا»، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] أَيْ: الْمُصَوِّرِينَ، لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ التَّفَاضُلَ لَا يَصِحُّ فِي الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِخْتِرَاعُ، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ لَا يَصِحُّ تَفَاضُلُهَا فِي تَعَلُّقِهَا بِالْمُرَادِ.

وَأَمَّا التَّرَايُدُ فِي حُسْنِ الصُّورَةِ وَالِإِتِّلَافِ وَالِإِخْتِلَافِ فَيَصِحُّ بِالِإِتِّفَاقِ، وَلَسْنَا نُرِيدُ بِالتَّصْوِيرِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُخْدَتِينَ خَلْقَ الصُّورَةِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ جَعَلَ الشَّيْءَ عَلَى صُورَةٍ مَا يُفْعَلُ أَوْ<sup>(٢)</sup> يَخْدُثُ عِنْدَ الصُّورَةِ مِنْ قَبْلِ الْخَلْقِ الْعَلِيمِ؛ فَتُوصَفُ حَرَكَاتُ الْإِنْسَانِ وَاعْتِمَادَاتُهُ بِأَنَّهَا تَصْوِيرٌ، إِذَا وُجِدَ عِنْدَهَا صُورَةٌ فِي الشَّيْءِ؛ كَمَا تُسَمَّى كِتَابَةً وَأَكْلًا وَشُرْبًا وَقَتْلًا إِذَا صَادَفَتْ أُمُورًا تُقَارِنُهَا وَأَشْيَاءَ تَخْدُثُ عِنْدَهَا أَوْ بَعْدَهَا.

هَذَا إِذَا لَمْ تَحْمِلِ الْآيَةَ عَلَى مَا تَأَوَّلَهَا شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ؛ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ نَفْسَهُ مَعَ غَيْرِهِ أَجْرَى عَلَى غَيْرِهِ اسْمُهُ مَجَازًا وَاتَّسَاعًا عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: عَدْلُ الْعُمَرَيْنِ، يَغْنُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ عليه السلام: «هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْأَحْمَرَيْنِ: الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ»، وَقَوْلُهُمْ لِلتَّمْرِ وَالْمَاءِ: الْأَسْوَدَانِ<sup>(٣)</sup>.

= الأبقار (٢/ ٢٣١)، والزجاج: تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٣٦)، وحز الغلام (ص ٦٩)، والأصول الخمسة (ص ٥٤٦).

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٩٤)، في قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان، ومطلعها: لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُسْنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ وفيها يقول:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَاءَةٍ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ  
وانظر الاستشهاد بالبيت في: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٥٠)، وفيه: «وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ»، الإرشاد (ص ٢٥٣)، والأبقار (٢/ ٢٣١). وأيضاً: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، ومثابه القرآن (١/ ٢٨٣)، والفصل (٣٨/ ٣).

(٢) في الأصل: ما، والصواب المثبت؛ تبعاً للسياق.

(٣) انظر: الباقلاني: التمهيد (ط بيروت) (ص ٣٥٠).

وَقَالَ الْقَاضِي: الْخَلْقُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْإِخْتِلَاقِ الَّذِي هُوَ الْكَذِبُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - خَيْرًا عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا لِلرُّسُلِ حِينَ تَوَعَّدُوهُمْ بِالْبَعْثِ وَالْحِسَابِ -: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١)</sup> [الشعراء: ١٣٧] أَيْ: أَفَيْرَ أَوْهُمْ.

وَقَالُوا لَنَبْنِيَنَّ لِلظَّالِمِينَ: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آيَةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾<sup>(٢)</sup> [ص: ٧].

قَالَ الْقَاضِي: «وَالْخَلْقُ بِهَذَا الْمَعْنَى مُسْتَحِيلٌ فِي صِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْخَلْقُ بِمَعْنَى الْإِبْدَاعِ فِي صِفَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْخَلْقُ بِمَعْنَى التَّصْوِيرِ وَالتَّقْدِيرِ مُشْتَرِكٌ جَارٍ فِي صِفَةِ اللَّهِ وَصِفَةِ خَلْقِهِ. وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْخَلْقُ فِي الْأَصْلِ مَا أَخُوذُ مِنْ إِبْدَاعٍ مَا لَمْ يَكُنْ، وَإِنَّ الْحَدَاءَ يُسَمَّى خَالِقًا لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ أَحَدَتْ فِي الْأَدِيمِ عِنْدَ اكْتِسَابِ حَرَكَاتٍ يَدِهِ وَاعْتِمَادِهِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَذَلِكَ سُمِّيَ الْكَذِبُ خَلْقًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَوْلًا لَا أَصْلَ لَهُ؛ فَشُبِّهَ بِمُبْدِعِ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ»<sup>(٣)</sup>.  
فُتَبِتَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْخَلْقَ لَفُظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ الْإِبْدَاعِ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ: «وَالْتَّقْدِيرُ وَرَدَّ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَالْحُسْبَانِ، يُقَالُ: قَدَّرْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ، أَيْ: ظَنَنْتُهُ فِيهَا، وَالْخَلْقُ لَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى».

قَالَ: «وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مُعْظَمُ أَئِمَّتِنَا أَنَّ الْخَلْقَ حَقِيقَةٌ فِي الْإِخْتِرَاعِ مَجَازٌ فِيمَا عَدَاهُ مِنَ الْوُجُوهِ».

وَقَدْ صَارَ الْجَبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ<sup>(٥)</sup>.

(١) قرأ بهذه القراءة - خلق: بسكون اللام على المصدرية -: أبو عمرو وابن كثير والكسائي وابن مسعود وعلقمة والحسن وأبو جعفر ويعقوب. انظر: إتحاف فضلاء البشر للدماطي (ص ٣٣٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٩٥)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري (٢/ ٩٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٧/ ٣٣)، والتيسير للداني (ص ١٦٦)، والقرطبي (١٣/ ١٢٥)، والحجة لابن خالويه (ص ٢٦٨)، والسبعة لابن مجاهد (ص ٢٧٤)، والغيث للسفاقي (ص ٣١٠)، والكشاف للزخشري (٣/ ١٢٢)، والكشف للقيسي (٢/ ١٥١)، والمجمع للطبرسي (٧/ ١٩٧)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٨١)، وتفسير الرازي (٢٤/ ١٥٨)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٥).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوع باسم تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، (ص ٣٤٩).

(٣) انظر نحوه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٥٣).

(٤) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوع باسم تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، (ص ٣٤٩، ٣٥٠).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٧١، ٣٨٠، ٥٨٤) وفيه النص على الخلق هو التقدير من قول أبي علي الجبائي، متشابه القرآن (٢/ ٥٨٥)، وقد حكى عنه القاضي أيضًا ما يوافق قول الأشاعرة في =

وَرَبَّمَا قَالُوا: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ الَّذِي يَتَوَلَّى إِلَى مَعْنَى الظُّنُونِ وَالْحُسْبَانِ.

وَمِنْ هَذَا تَشَبَّهَ بَعْضُهُمْ بِأَن قَالَ: اللَّهُ لَيْسَ بِخَالِقٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو هَاشِمٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا يُسَمَّى الْوَاحِدُ مَنَّا خَالِقًا إِذَا أَوْجَدَ مَا أَوْجَدَ عَنْ تَقْدِيرٍ<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا إِذَا أَوْجَدَ فِي حَالٍ عَقْلِيَّةٍ فَلَا يُسَمَّى خَالِقًا، وَلَا يُسَمَّى فِعْلُهُ خَلْقًا لِخُلُوهِ عَنْ تَقْدِيرٍ فَاعِلِهِ، فَهُوَ مُحَدِّثٌ مُوجِدٌ وَلَيْسَ بِخَالِقٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: لِمَ قُلْتَ: إِنَّ الْخَلْقَ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ الظَّنِّيِّ الْوَهْمِيِّ؟!

فَرَبَّمَا يُحَاوِلُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ إِبْنَاتَ ذَلِكَ بِهَذَا الشَّعْرِ:

وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ انْقِسَامَ الْأَشْعَارِ [١١٩/ب] إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الشَّاعِرَ مُجَوِّزٌ فِي قَوْلِهِ، وَقَدْ أَطْبَقَ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ هَذَا الشَّاعِرُ مَجَازًا؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ أَصْلُهُ - عَلَى هَذَا السَّبِيلِ - تَقْدِيرُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي تَقْدِيرِ النَّفُوسِ وَالظُّنُونِ؛ تَشْبِيهَاً بِالتَّقْدِيرِ، وَشَبَّهَ إِمْضَاءَ الْأَمْرِ بِقَطْعِ الْمُقَدَّرِ؛ فَتَفَسَّسَ مَا اسْتَرَوْحُوا إِلَيْهِ مَجَازًا.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْخَلْقُ تَقْدِيرًا فَمِنْ التَّقْدِيرِ خَلْقُ شَيْءٍ يُقَدَّرُ بِشَيْءٍ، وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي تَقْدِيرِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وَقَالَ: ﴿وَوَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقِيرًا﴾

[الفرقان: ٢]، وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦، يس: ٣٨، فصلت: ١٢].

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ تَسْمِيَةَ الرَّبِّ خَالِقًا لَيْسَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ اللَّغَةُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْعِ»:

بَاطِلٌ؛ وَقَدْ تَلَوْنَا عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ التَّقْدِيرُ الظَّنِّيُّ الْوَهْمِيُّ مِنَ الْمُكْتَسِبِ الَّذِي هُوَ عَيْبَةُ الْعُيُوبِ وَعَرُوضَةُ الْغَفَلَاتِ وَالْآفَاتِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: «إِنْ سُئِلْنَا عَنْ حَدِّ الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِخْتِرَاعُ، قُلْنَا: حَدُّهُ أَنَّهُ فِعْلٌ بِفَاعِلٍ، وَإِنْ سُئِلْنَا قُلْنَا: حَدُّهُ أَنَّهُ حَادِثٌ أَوْ مُحَدَّثٌ أَوْ مَا وَجَدَ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ، وَهَكَذَا قَالَ فِي حَدِّ الْفِعْلِ: إِنَّهُ مُحَدَّثٌ».

= حقيقة الخلق؛ حيث إن أبا علي لا يسمي الإرادة خلقًا، ويجعل الخلق عبارة عن المخلوق؛ كما يقوله الجبائيان في الفعل والمفعول «؛ انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد: (ج ٦) القسم الثاني (ص: ٥٩)، والمرجع نفسه (٧/ ٢٢١)، ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤٢٧).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٣٧١).



وَقَالَ الْإِمَامُ: « تَحْدِيدُ الْفِعْلِ بِالْإِحْدَاثِ أَوْلَى ».

قُلْتُ: وَهَذَا قَرِيبٌ؛ فَإِنَّ الْإِحْدَاثَ هُوَ الْمُحْدَثُ عَلَى أَصُولِنَا، وَقَدْ قِيلَ: الْخَلْقُ يُصَيِّرُ الْعَدَمَ وَجُودًا.

وَقَدْ حَكَيْنَا عَنِ الْقَلَانِسِيِّ وَالْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ<sup>(١)</sup>. وَلَا يَمْتَنِعُ فِعْلٌ بَيْنَ فَاعِلَيْنِ أَحَدُهُمَا مُخْتَرِعٌ وَالْآخَرُ مُكْتَسِبٌ، وَقَدْ وَرَدَ التَّكْلِيفُ بِلَفْظِ الْفِعْلِ وَالْعَمَلِ، وَكَمَا أَنَّ الْعَبْدَ عَابِدٌ وَمُصَلٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لَوُرُودِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ بِهِمَا، فَكَذَلِكَ هُوَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِذَلِكَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] وَقَالَ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحَسَنَةً﴾ [الأعراف: ٢٨] وَقَالَ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفافات: ١٠٢] وَقَالَ: « جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » ﴿وَيَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤] وَ﴿يَصْنَعُونَ﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَقَدْ قَالَ: ﴿وَإِذَا تَخَلَّقَ مِنَ الطِّينِ﴾ [المائدة: ١١٠] وَقَالَ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] وَكُلُّ ذَلِكَ تَوَسُّعٌ كَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالصُّنْعُ.

قُلْنَا: حَمْلُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ عَلَى التَّجَوُّزِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ كَالْخَالِقِ؟! فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْفِعْلَ مَقْدُورٌ وَجَدَ، فَمِنْ مَقْدُورِ خَلْقِي، وَمِنْ مَقْدُورِ كَسْبِ.

### فَصْلٌ [ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ ]<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْقَاضِي رحمته: « اَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، وَفِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْحَاصِلَةِ لَهُ، وَلَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ أَيْضًا مُتَعَلِّقًا بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ فِي صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ؛ لِكُونِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ.

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا صِفَةَ لِلْفِعْلِ لِأَجْلِهَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، إِلَّا حُدُوثُ نَفْسِهِ، وَكَوْنُهُ ذَاتًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ كَوْنُهُ مُكْتَسَبًا غَيْرَ فِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

(١) انظر ما تقدم في (ل: ١١٨ ب).

(٢) انظر مبحث تعلق الفعل بالفاعل في: الأبكار (٢/ ٣٧٢، ٣٨٠). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٨)، (٥/ ١١)، ومتشابه القرآن (١/ ٧٦)، التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٣٢)، ودبوان الأصول (ص ٣٢٩).

وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَةِ الْمُحْدِثِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ مَعْلُومًا مُدْرَكًا، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةُ الْفَاعِلِ الَّتِي لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِهِ؛ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِحْدَاثِ، أَوْ عَلَى جِهَةِ الْإِكْتِسَابِ؛ هِيَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ فَقَطُّ تَارَةً، أَوْ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ، عَالِمًا بِهِ، مُرِيدًا لَهُ أُخْرَى؛ فَمَتَى قُلْنَا فِي الْبَارِي: «إِنَّهُ فَاعِلٌ لِلشَّيْءِ»، وَإِنَّ فِعْلَهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَتِهِ: «فَإِنَّمَا يَزِيدُ بِذَلِكَ عَيْنَهُ عَيْنًا مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَحَاصِلُ بَقُدْرَتِهِ، أَوْ فَعَلَ مَعْنَى لِأَجْلِهِ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمَوْصُوفَةُ بِالصِّفَةِ الَّتِي نَقُولُ: إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفَاعِلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِنَا: إِنْ كُنَّ الْجَوْهَرِ كَاتِنًا فِي الْمُحَادَاةِ الْمَخْصُوصَةِ وَمُتَلَوَّنًا وَحَيًّا قَادِرًا عَالِمًا، فَالْفَاعِلُ لَهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّهُ بِقُدْرَةِ خَالِقِهِ صَارَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَعَلَ فِيهِ فِعْلًا سِوَاهُ لِأَجْلِهِ كَانَ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الشَّيْءِ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ لِلْخَلْقِ، وَمَذْكُورٌ، وَمُدْرَكٌ بِالْفَاعِلِ؛ فَإِنَّمَا نَعْنِي بِهِ أَنَّ الْفَاعِلَ فَعَلَ مَا بِهِ يَكُونُ مَعْلُومًا وَمَذْكُورًا أَوْ مُدْرَكًا.

فَأَمَّا قَوْلُنَا فِي الشَّيْءِ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَمُدْرَكٌ فَلَيْسَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِتَعَلُّقِ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ، وَهِيَ قَدِيمَةٌ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، وَكَوْنُ كَلَامِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَوَعْدًا وَوَعِيدًا، وَإِبَاحَةً وَحَظْرًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِفِعْلٍ، وَلَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى قِدَمِ كَلَامِهِ، وَكَوْنِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَخَبْرًا لِنَفْسِهِ، فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُقَالُ إِنَّمَا [١/١٢٠] صَارَ كَذَلِكَ بِالْفَاعِلِ.

فَأَمَّا كَوْنُ فِعْلِهِ حَسَنًا وَثَوَابًا وَعِقَابًا، وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً فَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ بِفَاعِلٍ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَكُونُ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا لِتَعَلُّقِ أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ بِهِ.

وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْفِعْلِ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً، أَوْ مَحْظُورًا أَوْ مُبَاحًا<sup>(١)</sup> أَوْ مَحْذُورًا؛ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ خَلَقَ اللَّهُ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، وَلَا يُقَالَ خَلَقَهُ حَسَنًا وَقَبِيحًا.

وَكَذَلِكَ يُقَالُ: فَعَلَ الْإِنْسَانُ الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ، وَالْمُبَاحَ وَالْمَحْظُورَ، وَلَا يُقَالُ: فَعَلَ ذَلِكَ طَاعَةً وَمُبَاحًا وَعِصْيَانًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى فِعْلِ مَا لَهُ يَكُونُ الْمُبَاحُ مُبَاحًا، وَالْمَحْظُورُ مَحْظُورًا، وَمَا لَهُ يَكُونُ كَذَلِكَ تَعَلَّقَ صِفَاتِ الْقَدِيمِ بِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَا يُحْدِثُ أَوْ يُكْتَسَبُ أَوْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ.

(١) قوله: «أو محظورًا أو مباحًا» بهامش الأصل.

وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: إِنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ تَعْظِيمًا وَإِهَانَةً يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: الْإِهَانَةُ وَالتَّعْظِيمُ مَفْعُولٌ لِلَّهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِفَاعِلٍ لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ تَعْظِيمًا وَإِهَانَةً.

فَقَبَّتْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ الْحُدُوثِ، وَأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى إِحْدَاثِ الْفِعْلِ قَادِرٌ عَلَى ذَاتِهِ، لَا عَلَى مَعْنَى سِوَاهُ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْإِحْدَاثِ وَالْمُحْدَثِ.

قَالَ: وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْقَدَرِيَّةِ - إِلَّا مَا يَحْكِي عَنْ أَبِي الْهُذَيْلِ<sup>(١)</sup>، وَأَبِي هَاشِمٍ<sup>(٢)</sup> - أَنَّ الْخَلْقَ غَيْرَ الْمَخْلُوقِ<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّهُ إِرَادَةٌ لِمَا يُحْدِثُهُ أَوْ قَوْلٌ.

قَالَ: وَمِنْ حَشْوِ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: الْخَلْقُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ وَهُوَ صِفَةُ الْخَالِقِ.

قَالَ: هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ.

فَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْفِعْلُ<sup>(٤)</sup> لَا جِلِّهِ بِالْفَاعِلِ.

وَأَنَا أَزِيدُ لِمَا ذَكَرَهُ بَيَانًا فَأَقُولُ: الْفِعْلُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الرَّاجِعَةِ إِلَى ذَاتِهِ يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ الْفِعْلِ وَجُودٌ مِنْ عَدَمٍ، وَكُلُّ مَا وَجَدَ مِنْ عَدَمٍ، فَإِنَّ وَجُودَهُ فِي الْجَوَازِ كَعَدَمِهِ؛ فَلَا بُدَّ لِتَخْصِصِ الرُّجُودِ مِنْ سَبَبٍ خَصَّصَهُ بِهِ؛ لَوْلَا لَمْ يَكُنْ وَجُودُهُ أَوَّلَى مِنْ عَدَمِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَشْمَلُ سَائِرَ الْأَفْعَالِ.

فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ الَّذِي لَهُ اقْتَضَى الْفِعْلَ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّ تَوَابِعَهُ - مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَاهُ - تُشَارِكُهُ فِي ثُبُوتِ حَاجَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَعَلُّقِهِ بِهِ؛ لِإِشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَاسْتِوَائِهِمَا فِي الرُّجُوعِ فِيهَا إِلَى ذَاتِهِ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ.

وَلِلْقَاضِي تَفْصِيلٌ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ وَتَعَلُّقِهَا بِالْفَاعِلِ، أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي أَحْكَامِ الْعِلَلِ، وَهُوَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْحَالِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٥٣، ٥١/٢).

(٢) من مذهب أبي هاشم أن المخلوق مخلوق بخلق، وأن الخلق إنما هو الإرادة؛ انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٢٢٠)، و (٨/١٦٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، والمجموع المحيط بالتكليف (٣٤٦/١).

(٣) انظر مبحث الخلق والمخلوق والعلاقة بينهما في: الكامل في اختصار الشامل (ل ١/٦٨).

(٤) كلمة: «الفاعل» بهامش الأصل، وفي صلب الأصل: «الفاعل» والصواب ما في الهامش.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْفِعْلِ: أَنَّ الْفِعْلَ فِعْلٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ مُحَدَّثٌ مَوْجُودٌ عَنْ عَدَمٍ، وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَ بِفَاعِلِهِ، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفَاعِلِهِ لِنَفْسِهِ، لَسْنَا نَعْنِي بِوَصْفِ الْمُحَدَّثِ أَنَّهُ مُحَدَّثٌ وَوُجُودُهُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْجِدٍ، بَلْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَوْجِدٍ يُوجِدُهُ، غَيْرَ أَنَّ تَعَلُّقَهُ بِمَوْجِدٍ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسِهِ كَانَ مَوْجُودًا لَا لِمَعْنَى يُقَارَنُ؛ كَمَا قُلْنَا: الْجَوْهَرُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ، وَالسَّوَادُ سَوَادٌ لِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي قَوْلَنَا: إِنَّهُ جَوْهَرٌ وَسَوَادٌ بِفَاعِلِيهِمَا.

### فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ الْكَسْبِ<sup>(١)</sup>

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ مَقْدُورٍ يَسْتَقِيلُ الْقَادِرُ بِفِعْلِهِ وَيَتَفَرَّدُ بِهِ فَهُوَ الْخَلْقُ، وَتَقْيُضُ ذَلِكَ الْكَسْبُ، وَحَدُّ الْكَسْبِ: مَا وَجِدَ وَعِلَّتُهُ قُدْرَةُ حَادِثَةٍ».

وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْقَادِرِ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْحُدُوثِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ: «وَلَسْنَا نُرِيدُ بِقَوْلِنَا: مَا وَجِدَ وَعِلَّتُهُ قُدْرَةُ حَادِثَةٍ أَنَّ الْقُدْرَةَ قُدْرَةُ عَلَى وُجُودِهِ، بَلِ الْقَادِرُ عَلَى وُجُودِهِ هُوَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ لِلْكَسْبِ تَعَلُّقًا بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ لَا مِنْ بَابِ الْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ».

فَأَمَّا مَعْنَى وَصْفِ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ كَسَبَ فِي وَضْعِ اللَّغَةِ فَهُوَ: مَا اجْتَلَبَ بِهِ نَفْعٌ أَوْ دُفِعَ بِهِ ضَرَرٌ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ كَسُوبٌ.

(١) انظر فكرة الكسب الأشعري في: المقالات (٢/ ٢٢١)، واللمع (ص ٧١، ٧٩، ٩٥)، والإنصاف (ص ١٣٧، ١٣٨)، وأصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ٢٠٨، ٢١٠)، والنظامية (ص ٤٣) ونَصَرُ فِكْرَةَ حُرِيَةِ الْإِرَادَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَنَهَايَةِ الْأَفْعَامِ (ص ٧٢، ٧٩)، وَالْمَلَل (١/ ٨٨)، وَغَايَةِ الْمَرَامِ (ص ٢٢٣)، وَالْكَامِل (ل ١٦٨/ أ، ١٧٠/ ب)، وَشَرَحَ الْمَوَاقِفِ (٨/ ١٦٣)، وَشَرَحَ الْمَقَاصِدِ (٤/ ٢٢٣، ٢٢٦). وَبِالْكَسْبِ قَالَ الْمَاتَرِيدِيُّ: انْظُرْ: التَّوْحِيدَ (ص ٢٢٨)، وَالرَّوْضَةَ الْبَهِيَّةَ لِابْنِ عَدْبَةَ (ص ٢٦). وَرَدَ الْبَعْضُ فِكْرَةَ الْكَسْبِ إِلَى الطَّحَاوِيِّ ت (٣٢١ هـ) حَيْثُ قَالَ: «أَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلَقَ لِلَّهِ تَعَالَى وَكَسَبَ مِنَ الْعِبَادِ»؛ الزَّرْكَانُ (ص ٥٢٤). كَمَا نَسَبَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِلَى أَتْبَاعِ الْجَهْمِ وَالنَّجَارِ؛ مِنْهَاجِ السَّنَةِ (٣/ ٢٠٩). وَانْظُرْ مَنَاقِشَةَ هَذِهِ الْفِكْرَةِ فِي: الْمَنَاجِزِ فِي أَصُولِ الدِّينِ (ص ٢٨)، وَشَرَحَ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ (ص ٣٦٤، ٣٧١)، وَالْمَغْنِي (٨/ ٨٥، ٩٠)، وَالْمَحِيطُ بِالْتَّكْلِيفِ (١/ ٣٧١، ٤٢٩)، وَمَتَشَابِهِ الْقُرْآنِ (ص ٢٠٤، ٤٢٣)، وَدِيَوَانِ الْأَصُولِ (ص ٣١٨، ٣٢٠)، وَالْقَلَانْدِ (ص ٩٥). وَالْعِلْمُ الشَّامِخُ (ص ٢٨٠، ٣١٦، ٣٣٥)، وَالْأَرْوَاحُ النَّوَافِخُ (ص ٢٨٣). وَأَيْضًا: الرَّازِي وَآرَاؤُهُ (ص ٥٢٤، ٥٢٩)، فِي الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (٢/ ١١٥، ١٢٢)، وَالْأَمْدِي وَآرَاؤُهُ (ص ٤٧١، ٤٧٥).

(٢) انْظُرْ: الْأَمْدِي: أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ (٢/ ٤٢٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ: شِفَاءُ الْعَلِيلِ (ص ١٢١).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ ۞ فِي الْمُخْتَصَرِ<sup>(١)</sup>:

« قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: حَقِيقَةُ الْخَلْقِ مِنَ الْخَالِقِ وَقُوَّةُ بَقْدَرَتِهِ، وَحَقِيقَةُ الْكَسْبِ مِنَ الْمُكْتَسِبِ وَقُوَّةُ بَقْدَرَتِهِ مَعَ تَعَذُّرِ انْفِرَادِهِ ».

قُلْتُ: وَأَصَحُّ الْحُدُودِ عِنْدِي مَا قَالَهُ الْقَاضِي.

ثُمَّ مِنْ حُكْمِهِ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْمُكْتَسِبُ فِي ذَاتِهِ بِفِعْلِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَالِمًا [ ١٢٠ / ب ] وَمُرِيدًا لِجَمِيعِ أَوْصَافِهِ، وَيَهْدِيهِ الْوُجُوهُ يُفَارِقُ الْكَسْبُ الْخَلْقَ؛ فَيَخْتَصُّ الْقَدِيمُ بِالْخَلْقِ وَيَشْتَرِكُ الْقَدِيمُ وَالْمُحَدَّثُ فِي الْفِعْلِ، وَيَخْتَصُّ الْمُحَدَّثُ بِالْكَسْبِ.

قَالَ: « وَتَحْقِيقُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي الْخَلْقِ: أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهُ شَيْئًا جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَسَبَ لِلْإِنْسَانِ رُجُوعٌ إِلَى إِبْثَاتِ قُدْرَتِهِ لَهُ عَلَيْهِ؛ كَمَا أَنَا نَقُولُ: مَعْلُومُ الْإِبْثَاتِ عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ ».

ثُمَّ قَالَ فِي إِبْثَاتِ هَذَا الْفَضْلِ: « كُلُّ فِعْلٍ وَقَعَ عَلَى التَّعَاوُنِ، كَانَ كَسْبًا مِنَ الْمُسْتَعِينِ ». وَقَالَ فِي آخِرِ هَذَا الْفَضْلِ: « وَاعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ هُوَ الَّذِي قَالَهُ جَمِيعُ الْقَائِلِينَ بِالْكَسْبِ ».

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ ۞ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمُكْتَسِبِ: « إِنَّ الْمُكْتَسِبَ لَيْسَ هُوَ مُنْشِئُ الْعَيْنِ بِحَقَائِقِهَا، فَلَمْ يَجِبْ - فِي شَرْطِ الْمُكْتَسِبِ - أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ بِاِكْتِسَابِهِ لَهَا صَارَتْ كَذَلِكَ عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي حَصَلَتْ عَلَيْهَا، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْمُوجِدُ لَهُ مِنَ الْعَدَمِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَالِ عَدَمِهَا وَوُجُودِهَا إِذَا وُجِدَتْ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَبُتِيَ أَنَّ قُدْرَةَ الْمُكْتَسِبِ تَتَعَلَّقُ بِمَقْدُورِهِ عَلَى وَجْهِ مَا، وَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ».

قَالَ: « وَلَيْسَ كَوْنُ الْفِعْلِ كَسْبًا عِنْدَنَا مِنْ حَقَائِقِهِ وَلَا مِنْ مَعَانِيهِ الَّتِي تَخْتَصُّهُ، بَلْ يَجْرِي كَوْنُهُ كَذَلِكَ مَجْرَى كَوْنِ الْحَرَكَةِ لَطْمًا، وَالْفِعْلُ لَطْمًا؛ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ مَعْنَى طَرَأَ عَلَيْهِ ».

(١) وهو كتاب « المختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر » للأستاذ الإسفراييني، سبق الكلام عنه في (١٨٨ / ب).

قَالَ: « وَإِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا فِي حَدِّ الْكَسْبِ: مَا وَقَعَ بِقُدْرَةِ مُخَدَّئَةٍ: أَنَّهُ صَارَتْ الْحَرَكَةُ بِهَا كَسْبًا لَا أَنَّهَا حَدَّثَتْ بِهَا، كَمَا قُلْتُمْ مَعَاشِرَ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّ صِغَةَ: « أَفْعَلْ » تَصِيرُ أَمْرًا بِالْإِرَادَةِ، وَلَسْتُمْ تُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهَا حَدَّثَتْ بِالْإِرَادَةِ، وَقُلْتُمْ: إِنَّ اعْتِقَادَ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ بَصِيرُ عِلْمًا بِسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، لَا أَنَّهُ يَحْدُثُ كَذَلِكَ بِهِ، وَالْأَشْيَاءُ قَدْ تَقْتَرِنُ فِي الْوُجُودِ فَتَتَغَيَّرُ أَحْكَامُهَا وَأَوْصَافُهَا؛ فَالْحَرَكَةُ إِذَا صَادَفَ الْمُتَحَرِّكُ بِهَا مَاءً عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ كَانَتْ سِبَاحَةً، وَبَعْضُ الْحَرَكَاتِ يُسَمَّى لَطْمًا، وَبَعْضُهَا مَشْيًا، وَبَعْضُهَا طَيْرَانًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الْكَسْبِ: مَا وَقَعَ بِقُدْرَةِ حَادِئَةٍ ».

هَذِهِ أَقْوَالُ أَتَمَّتِنَا فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْكَسْبِ.

وَسَلَّكَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا طَرِيقَةً أُخْرَى ذَكَرَهَا فِي الرِّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ، وَهِيَ مُخَالَفَةُ لَطَرِيقِ الْأَصْحَابِ فَلَمْ أَذْكُرْهَا هُنَا<sup>(١)</sup>.

وَأَنَا أَقُولُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: مِنْ أَوْصَافِ الْخَلْقِ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا مَعَ اسْتِحَالَةٍ تَغْيِيرِ

(١) يقول إمام الحرمين: « من استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيتارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله أو مستقر في تقليده، مصمم على جهله؛ ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرع، والتكذيب بها جاء به المرسلون » انظر: النظامية (ص ٤٣، ٤٤)، وفي مقدمات البرهان (١/ ٨٩) - بعد لوازم القول بتكليف ما لا يطاق - قال: « لا ينبغي من ذلك تمويه الموهو بذكر الكسب »، وهذه مخالفة صريحة لفكرة الكسب الأشعري؛ حتى لقي الجويني من جزاء هذه المخالفة بعض العنت من بعض تلامذته حتى ألف العلامة الدجاني كتاباً في مناصرته؛ وهو: « الانتصار لإمام الحرمين فيها شنع به عليه بعض النظار »، وانظر تأويل الشيخ حسن العطار لكلام الجويني بما لا يتعارض مع الفكر الأشعري في: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع (٤٦٩، ٤٧٠).

وانظر مخالفة الجويني لفكرة الكسب الأشعري وقوله بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها في: نهاية الأقدام (ص ٧٨، ٩٧) ووصفه بسلوك مملك الفلاسفة؛ « حيث قالوا بتسلسل الأسباب وتأثير الوسائط الأعلى في القوابل الأدنى »، والرازي: المحصل (ص ١٩٤)، والآمدي: أباكار الأفكار (٢/ ٣٨٤)، وغاية المرام (ص ٢٠٧)، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ٣٠١)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ١٢٢)، وابن الوزير: إظهار الحق على الخلق (ص ٢٨٥، ٢٩٤)، والمقبلي: العلم الشامخ (ص ٣٣٠)، والعلامة الألوسي: الأجوبة العراقية (ص ١٠٩، ١١٧)، وسجاقلي زاده: نشر الطوابع (ص ٢٦٩)، والكوثري: تعليقه على النظامية (ص ٤٣) هامش ٢، ومذكور: في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه (٢/ ١١٩، ١٢١)، والزركان: الرازي وآراؤه (ص ٥٢٦)، والشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ٤٧٣).

وما تجدر الإشارة إليه: أن « البرهان في أصول الفقه »، و« العقيدة النظامية » من أواخر مؤلفات أبي المعالي الأصولية والكلامية؛ فالبرهان ألفه بعد التلخيص الذي هو سابق على الإرشاد والشامل، والعقيدة النظامية ألفها بعد عودته إلى مكة وتدرسه في المدرسة النظامية؛ كما يدل على ذلك نسبة الكتاب إلى نظام الملك، الأمر الذي يفيد أن نقد الكسب كان آخر أحوال أبي المعالي.

الْخَالِقِ فِي ذَاتِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَالْكَسْبُ: هُوَ الْمَقْدُورُ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ مَعَ اتِّصَافِ الْقَادِرِ بِخَصَائِصِهِ وَتَغْيِيرِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَالْحَرَكَةُ الْكَسْبُ مَرَّةً يَكُونُ طَاعَةً، وَمَرَّةً يَكُونُ مَعْصِيَةً، وَالْمُكْتَسِبُ هُوَ الْمُوصُوفُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ لَا الْخَالِقُ، وَهُوَ الْمُتَحَرِّكُ.

وَمَذْهَبُ الْجَبَائِثِ وَأَبْنَيْهِ: أَنَّ الْمَخْلُوقَ: مَا يَفْعَلُهُ الْفَاعِلُ بِلَا قُدْرَةٍ وَآلَةٍ وَأَدَاةٍ وَمُعَالَجَةٍ، وَالْمُكْتَسِبُ: مَا يَفْعَلُهُ الْفَاعِلُ بِقُدْرَةٍ وَأَدَاةٍ، وَأَنَّهُ مِمَّا يَفْعَلُهُ فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ بِسَبَبٍ يُخِذُهُ فِي نَفْسِهِ، هَذِهِ جُمْلَةُ الْمَذَاهِبِ فِي الْكَسْبِ.

### فَضْلٌ: [ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي مَقْدُورِهَا ]<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام إِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي مَقْدُورِهَا وَلَمْ يَقَعْ الْمَقْدُورُ وَلَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ بِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ عَامَّةُ أَصْحَابِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ رَدَّدَ الْقَاضِي جَوَابَهُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ مَرَّةً بِقَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ، وَقَالَ مَرَّةً: « الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي اثْبَاتِ الذَّاتِ وَإِحْدَائِهَا، وَلَكِنَّهَا تَقْتَضِي صِفَةً لِلْمَقْدُورِ زَائِلَةٌ عَلَى ذَاتِهِ تَكُونُ حَالًا لَهُ ».

ثُمَّ تَرَدَّدَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ.

وَقَالَ مَرَّةً: « هِيَ الْمَقْدُورَةُ لِلْعَبْدِ وَلِلَّهِ تَعَالَى ».

(١) انظر مبحث القدرة الحادثة ومدى تأثيرها في مقدورها في: أصول الدين ( ص ١٣٣، ١٣٧ )، والإرشاد ( ص ٢١٥، ٢١٧ )، والعقيدة النظامية ( ص ٤٣ ) وتقدمت الإشارة إلى ما فيه من تطور لمذهب أبي المعالي في هذه المسألة نحو نصرة مبدأ الحرية الإنسانية، ونهاية الأقدام ( ص ٥٣، ٨٩ )، والملل ( ١/٩٦، ٩٩ )، والأبكار ( ٢/٣٨٣، ٤٢٥ )، وغاية المرام ( ص ٢٠٧، ٢٢٣ )، والكامل في اختصار الشامل ( ل ١٦٨/ب، ١٧٠/أ )، وشرح المواقف ( ٦/٨٣ )، ( ٨/١٦٣، ١٧٧ )، وعند غير الأشاعرة: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٨/٤٣، ٤٧ )، دفع الشبهة والغرر عن محتج على أفعال العباد بالقدر ( ص ٤٣ ) .

(٢) انظر: نهاية الأقدام ( ص ٧٨ )، والملل والنحل ( ١/٩٦ )، وأبكار الأفتكار ( ٢/٣٨٣ )، وغاية المرام ( ص ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٣ )، والكامل في اختصار الشامل ( ل ١٥٢/ب )، ( ١/١٦٨ )، وشرح المواقف ( ٦/٨٣ )، ( ٨/١٦٣، ١٧٧ ) . وأيضاً: دفع الشبهة والغرر ( ص ٤٣ ) .

(٣) كما قال بهذا القول من غير الأشاعرة: ضرار بن عمرو، وحفص الفرد، والنجار؛ انظر: المغني ( ٨/٣ )، والمقالات ( ١/٣١٢ )، والكامل في اختصار الشامل ( ل ١٦٨/ب ) .

فَأُثْبِتَ عَلَى طَرْدِ ذَلِكَ مَقْدُورًا بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

ثُمَّ مِنْ تَمَامِ جَوَابِهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَا تَثْبُتُ لِمُجَرَّدِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ بِهَا؛ إِذْ لَوْ سَاعَ ثُبُوتُهَا كَذَلِكَ لَسَاعَ تَقْدِيرُ حَرَكَةِ ضَرُورِيَّةٍ عَلَى صِفَةِ الْكَسْبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ لِلْعَبْدِ عَلَيْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَنْفَرِدُ عَنِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ<sup>(١)</sup>.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تَثْبُتُ لِلْمُكْتَسِبِ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عَلَى التَّفَرُّدِ لَا أَثَرُ لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ فِيهَا، وَارْتَضَى هَذَا الْجَوَابَ، لَوْ قُرِعَ عَلَى تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ [١/٢١] الْحَادِثَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُثْبِتُ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُثْبِتُ لَهُ ذَلِكَ مَعَ تَصْمِيمِهِ عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ «، هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَا قَدْ حَكَيْتُ قَوْلَ الْأُسْتَاذِ فِي « الْمُخْتَصَرِ «، وَقَوْلَ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ فِي « شَرْحِ اللَّمَعِ «<sup>(٣)</sup>.

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ الْأُسْتَاذَيْنِ فِي الْمَعْنَى، غَيْرَ أَنَّ الْقَاضِيَّ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَثَرَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ وَحَالٌ، وَالْأُسْتَاذَانِ يُسَمِّيَانِ ذَلِكَ وَجْهًا<sup>(٤)</sup>؛ كَمَا حَكَيْنَاهُ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ؛ وَأَنَّهُ يُعْلَمُ وَيُجْهَلُ، وَيَكُونُ وَصْفًا لِلْمُكْتَسِبِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَتْ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ تُسَمَّى حَالًا.

وَحَكَى الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ، عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: « الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تُؤَثِّرُ بِمَعْنَى «<sup>(٥)</sup>.

أَرَادَ بِهَذَا أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَنْ تُقَارَنَ الْمَقْدُورَ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى هُوَ مُبْدِعُ الذَّاتِ وَمَوْجِدُ الْكَائِنَاتِ، سَوَاءً تَعَلَّقَتْ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ بِهَا أَمْ لَمْ تَتَعَلَّقْ، فَإِذَا

(١) كلام الأنصاري يكاد يطابق كلام شيخه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ ب).

(٣) انظر: ما تقدم في (ل ١٢٠ أ).

(٤) انظر: نهاية الأقدام (ص ٧٨)؛ حيث جمع بين قول القاضي أبي الطيب وبين قول الأستاذين بما جمع بينهما شيخه الأنصاري.

(٥) انظر نسبة القول بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها بالأثر الزائد إلى الإسفراييني في: نهاية الأقدام (ص ٧٧، ٧٨)، وفي الأبكار (٢/ ٣٨٣) عزاه إليه واستنكره لاشتهار إنكاره للأحوال، ولعل هذا الاعتراض مستفاد من كلام الجويني. الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ ب)، وغاية المرام (ص ٢٠٧). وفيه مناقشة لمذهبه في (ص ٢١٨، ٢١٥)، والآمدني وآراؤه (ص ٤٧٢).



كَانَتْ الْقُدْرَةُ تُقَارَنُ الْمَقْدُورَ، فَهِيَ - إِذَنْ - لَمْ تَسْتَقِلْ بِالتَّأْيِيرِ؛ فَلَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِتَأْيِيرِهَا.

أَمَّا مَنْ صَارَ إِلَى إِبْنَاتِ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَسَيَأْتِي مَا يُعَوِّلُونَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَعْدَ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَيَتَخَلَّصُونَ بِذَلِكَ الْأَثَرِ عَنْ شُبْهِ الْمُعْتَزَلَةِ وَتَهْوِيلَاتِهِمْ، وَقَدْ قَدَّمْنَا جَوَابَيْنِ لِلْقَاضِي عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: كَيْفَ يَسْتَفِيمُ عَلَى أَصُولِكُمْ تَخْصِيصُ الْعَبْدِ بِمَقْدُورٍ دُونَ اللَّهِ؟

قُلْنَا: قَدَّمْنَا أَنْ ثُبُوتَ الذَّوَاتِ وَحُدُوثُهَا يَقَعُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَلَا يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ شَيْءٌ مِنَ الذَّوَاتِ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْقَاضِي مَجْهُولَةٌ.

قَالَ الْقَاضِي إِذَا اكْتَسَبَ الْعَبْدُ قَوْلًا، وَأَرَادَ بِهِ التَّغْيِيرَ عَنِ الْإِيجَابِ، فَالصِّفَةُ الَّتِي قَدَّرْتُمُوهَا تَابِعَةٌ لِلْحُدُوثِ حَاصِلَةٌ بِاقْتِضَاءِ الْإِرَادَةِ إِيَّاهَا هِيَ الْحَاصِلَةُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عِنْدِي عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، وَطَرَدَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ.

وَأَمَّا مَنْ نَصَرَ قَوْلَ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَيَقُولُ لِلْقَاضِي: الصِّفَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا مِنْ أَثَرِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ مَجْهُولَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

فَقَالَ الْقَاضِي: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ، وَلَيْسَ الْحُدُوثُ مُتَعَلِّقًا بِالْإِيقَانِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا قُلْنَاهُ مِنْ إِبْنَاتِ صِفَةٍ لِلْمُكْتَسِبِ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَمَّا لَيْسَ كَسْبًا.

قُلْنَا: مِنْ قَضِيَةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْحَرَكَةَ الضَّرُورِيَّةَ مُمَائِلَةٌ لِلْكَسْبِيَّةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَيُّزِ الْكَسْبِيَّةِ عَنِ الضَّرُورِيَّةِ بِصِفَةٍ، وَمَضْمُونُ هَذِهِ يُؤَدِّي إِلَى الْقَدَحِ فِي التَّمَائِلِ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ ادِّعَاءُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي مُتَمَائِلَيْنِ.

(١) انظر ما تقدم أول هذا البحث؛ في (ل ١٢٠/ب)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/ب).

(٢) أشار في نهاية الأندام (ص ٧٤) إلى أن الذين وجهوا هذا الاعتراض على القاضي هم تلاميذه وأصحابه، وناقشه القاضي فيها ذهب إليه في (ص ٧٧)، وعبر الأمدي عن هذا الاعتراض بقوله: «لست أراه مرضيًا» غاية المرام (ص ٢٢٣)، وذكر هذا الاعتراض في الأبيكار (٤٢٤/٢) ولم ينكره.

قَالُوا: الْمُتَمَثِّلَانِ إِنَّمَا يَجِبُ تَسَاوِيهِمَا فِي صِفَاتِ النَّفْسِ، وَالصِّفَةُ الثَّابِتَةُ لِإِخْدَى  
الْحَرَكَتَيْنِ بِالْقُدْرَةِ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ نَفْسٍ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، بَلْ هِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الطَّارِئَةِ، وَهَكَذَا  
الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ، الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ عَلَى رَعْمِ الْمُعْتَرِلَةِ.  
وَالْجُمْلَةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تُثْبِتُ لِإِخْدَى الْحَرَكَتَيْنِ بِالْقُدْرَةِ، كَالصِّفَةِ الَّتِي تُثْبِتُ  
لِأَحَدِ الْجَوْهَرَيْنِ بِالْعِلَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقَادِرُ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ تَأْتِي الْمَقْدُورُ بِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ وَجْهِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، وَبَيْنَ وَجْهِ  
تَعَلُّقِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ لَا يُحِسُّ تَأْتِي الْعُلُومُ بِهِ.  
فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَوْجُهٍ:

مِنْهَا أَنْ نَقُولَ: لَوْ كَانَ عَلَى اعْتِقَادِ التَّائِي وَوَجْدَانِهِ تَعْوِيلٌ، لَوَجَبَ مُوَافَقَةُ الْمُعْتَرِلَةِ فِي  
إثْبَاتِ الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ؛ فَإِنَّا نَرَاهَا مُتَبَايِنَةً عَلَى مُطَرِّدِ الْعَادَةِ حَسَبَ تَأْتِي الْمَقْدُورَاتِ الْقَائِمَةِ  
بِمَحَالِّ الْقُدْرِ؛ إِذْ وَجْهُ تَأْتِي الْإِعْتِمَادِ عَلَى الشَّيْءِ كَوَجْهُ تَأْتِي حَرَكَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ.

ثُمَّ يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي الْمُسَبِّبَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ بِالْإِجْمَاعِ، الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى أَسْبَابٍ؛  
كَالشَّبَعِ وَالرَّيِّ عَقِبَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، وَانْقِدَاحِ النَّارِ عَقِبَ الْقَدْحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا وَجْهُ فِي  
الْمُعَارَضَةِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ لَكُنَّا مُسْعِفِينَ لِلْمُعْتَرِلَةِ مِنْهُمْ، مُتَّبِعِينَ هَوَاهُمْ؛ فَإِنَّ الَّذِي  
يُخَيَّلُ إِلَى مَنْ لَا يُنْعِمُ النَّظَرَ تَأْتِي الْمَقْدُورُ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ يُلْزَمُ [١٢١/ب] فِي نَفْسِ الْخُدُوثِ،  
فَإِنْ سَأَغَ لَنَا مُرَاجَعَةُ الْمُعْتَرِلَةِ وَرَدُّ دَعْوَاهُمْ فِي تَأْتِي الْحَرَكَةِ نَفْسِهَا، فَلِمَ لَا يَسُوعُ أَنْ نُنْكِرَ تَأْتِي  
صِفَةٍ مَجْهُولَةٍ لَا تُعْلَمُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا، فَيَلْزِمُهُ عَلَى طَرْدِ أَصْلِهِ أَنْ يَجْعَلَ  
الْمَقْدُورَ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَا هُوَ أَثَرُ لَهَا؛ فَيُخْرِجُ ذَاتَ الْحَرَكَةِ وَسَائِرَ صِفَاتِهَا الْكَائِنَةِ بِالْقُدْرَةِ  
الْقَدِيمَةِ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ؛ إِذْ لَوْ جَعَلْنَا الْوُجُودَ مَقْدُورًا - وَهُوَ لَيْسَ بِأَثَرٍ  
لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ - فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَقْدُورًا لَمْ تُوَثِّرِ الْقُدْرَةُ فِيهِ، وَهَذَا مَا اسْتَنْكَرَهُ مُشْتَوِ الْأَثَرِ.

وَالْقَاضِي يُثْبِتُ لِلْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ حَالًا، وَيَجْعَلُهَا مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى  
الْحَالِ لَا تَتَعَلَّقُ بِذِي الْحَالِ؛ كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِحَالِ الْجَوْهَرِ يُغَايِرُ الْعِلْمَ بِوُجُودِهِ؛ فَخَرَجَ مِنْ

مَجْمُوع ذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْحَرَكَةِ وَصِفَاتِهَا النَّفْسِيَّةَ؛ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مَقْدُورًا لِلْمُكْتَسِبِينَ، وَإِنَّمَا مَقْدُورُهُمْ صِفَاتُ اكْتِسَابِهِمْ.

وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْقُولِ، وَكَفَى بِذَلِكَ فَسَادًا أَنْ هَؤُلَاءِ رَأَوْا إِبْتَاتِ أَثَرِ الْقُدْرَةِ؛ فَجَرَّهْمَ قَوْلُهُمْ إِلَى إِخْرَاجِ الْفِعْلِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا، وَهَذَا ابْتِدَاءُ دَلِيلٍ فِي إِضْاحِ مَا ارْتَضَيْنَاهُ، وَفِيهِ انْفِصَالٌ عَمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنْ سَلَّمْ لَكُمْ التَّائِي، فَالْحَرَكَةُ هِيَ الْمُتَأَتِيَّةُ، وَهِيَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ عَلَى قَوْدِ أَصْلِكُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ بَاطِلٌ عِنْدَ التَّحْصِيلِ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ السَّلِيمَ إِنَّمَا يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِيهَا الْحَيَاةُ؛ كَالْعُلُومِ وَالْقُدَرِ وَنَحْوِهَا، وَالْحَرَكَةُ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا بُعْدَ فِي قِيَامِ حَرَكَةٍ ضَرُورِيَّةٍ بِالْحَيِّ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهَا؛ كَمَا لَا يَشْعُرُ بِالْوَاوِيهِ وَطُغُومِهِ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا إِذْرَاكُ مِنْ إِذْرَاكِتِهِ، وَالْحَرَكَةُ الْمَقْدُورَةُ إِذَا صُوِّرَتْ غَيْرُ مُدْرَكَةٍ، فَمَا مَعْنَى الْإِحْسَاسِ فِيهَا؟! وَالَّذِي يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ قُدْرَتُهُ عَلَيْهَا.

ثُمَّ التَّائِي لَا مَحْصُولَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ تَوَقُّعُ الْوُجُودِ، فَالتَّوَقُّعُ لَا يُحَسُّ، وَإِنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ التَّائِي - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - اعْتِقَادُ وَقُوعِهِ وَتَمْيِيزُ حُصُولِهِ فِي أَطْرَادِ الْعَادَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودَهَا إِلَّا مَعَ الْمَقْدُورِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُبْدِعَ الْأَعْيَانِ هُوَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَأَنَّ الْمَقْدُورَ لَا يَتَكُونُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ فَالتَّائِي - إِنْ سَلَّمْ إِذْرَاكُهُ - فَإِنَّمَا هُوَ اعْتِقَادُهُ مَانِعِ الْمَقْدُورِ مَعَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ؛ فَصَارَتِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ مَعَ مَقْدُورِهَا جَارِيَةً مَجْرَى الْمَشْرُوطِ مَعَ الشَّرْطِ؛ مِنْ حَيْثُ تَسْجِيلُ وَجُودِهِ دُونَ الشَّرْطِ، وَمِثْلُ هَذَا التَّائِي مُدْرَكٌ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ﷻ.

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَوْنُ الْحَرَكَةِ الْمُكْتَسَبَةِ لَطْمًا أَوْ ضَرْبًا أَوْ سِبَاحَةً؛ فَإِنَّهَا مُتَلَقَّاهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَأَحْوَالِ الذَّاتِ الْحَرَكَةِ أَوْ وُجُودِ أَوْصَافِ لَهَا.

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِهِ وَإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ: « وَدَعَاوَاهُمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ، وَأَنَّ مَا تَنَاولَتْهُ الْقُدْرَةُ مِنْ نَحْوِ كَوْنِهِ حَسَنًا وَفَاحِشًا، أَمْرًا وَنَهْيًا، وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً، وَقَدْ قَالُوا: الْفِعْلُ الْحَادِثُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ ».

فَإِنْ قَالُوا: الْوَجْهُ الرَّائِدُ عَلَى الْحُدُوثِ رَاجِعٌ إِلَى حَقِيقَةِ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ،

فَكَيْفَ صَارَ تَابِعًا لِلْحُدُوثِ وَزَائِدًا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْحُدُوثُ نَفْسُهُ؟! وَأَقْلَ مَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الذَّاتِ وَحُدُوثُهَا هُوَ الذَّاتُ نَفْسُهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَفَصِّلٍ عَنْهُ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَحْوَالُ هِيَ الذَّاتُ فَقَطْ، وَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنْ مَا يَخْدُثُ فَقَطْ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْفَاعِلِ وَيَكُونُهُ قَادِرًا، وَأَنْ كَوْنَ الشَّيْءِ حَسَنًا وَقَبِيحًا تَابِعٌ لِلْحُدُوثِ، وَأَنْ يَصِيرَ كَذَلِكَ يَكُونُ الْفَاعِلُ لَهُ قَادِرًا، بَلْ يَكُونُهُ عَلَى حَالٍ سِوَى كَوْنِهِ قَادِرًا وَهُوَ كَوْنُهُ عَالِمًا وَمُرِيدًا.

قَالَ الْقَاضِي: « وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْمُكْتَسِبَ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَإِنْ قُدْرَتُهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَإِنْ ذَلِكَ التَّعَلُّقُ لَيْسَ هُوَ الْحُدُوثُ، بَلْ هُوَ تَعَلُّقُ مَحْسُوسٍ مَفْعُولٍ وَالْمُكْتَسِبُ الْمَقْدُورُ لَا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: مِنْ حَقِّ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يُخْرِجَ الْمَقْدُورَ [١/١٢٢] مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ أَوْ يَجْعَلَ لَهُ صِفَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَمْ تَكُنْ رَاجِعَةً إِلَى الْحُدُوثِ، وَذَلِكَ كَوْنُهُ حَسَنًا وَقَبِيحًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا وَخَيْرًا وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً، وَإِذَا كَانَ هَذَا أَضْلَكُكُمْ فَلَا تَسْتَبْعِدُوا مَا صِرْنَا إِلَيْهِ. »

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: « وَجَوَابُ آخَرٍ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرُورِيِّ وَالْكَسْبِيِّ: وَهُوَ مَا يُعْهَدُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا هُوَ وَصْفٌ وَحُكْمٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمُكْتَسِبِ، وَحَالَةٌ يَحْصُلُ عَلَيْهَا وَجِبَتْ لَهُ لُجُودُ قُدْرَتِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَسْبِهِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا تَعَلُّقُهُ بِهَا لَجَرَى<sup>(١)</sup> مَعَ الْحَرَكَةِ مَجْرَى اللَّوْنِ الْمُقَارِنِ لَهَا، وَلَيْسَ هَذَا الْفَرْقُ الَّذِي يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ صِفَةً لِلْحَرَكَةِ وَحُكْمًا هِيَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ رُجُوعٌ إِلَى حُكْمٍ وَوَصْفٍ لِلْمُكْتَسِبِ وَحَالَةٌ يَحْصُلُ عَلَيْهَا مِنْ قُدْرَتِهِ، وَلِذَلِكَ نَصِفُ مُتَعَلِّقَهَا بِأَنَّهُ كَسْبٌ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُوجَدُ وَلَا يُحْدِثُ.

وَعَلَى هَذَا الْجَوَابِ: لَيْسَ لِلْكَسْبِ صِفَةٌ فِي نَفْسِهِ فَارَقَ بِهَا الضَّرُورِيَّةَ فَيُقَالُ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الْحُدُوثِ وَتَابِعَةٌ لَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَادِرًا عَلَى مَقْدُورِ الْعَبْدِ؛ كَمَا أَنَّ الْعَبْدَ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ فَقُولُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُكْتَسِبٌ.

قُلْنَا: إِنَّ الْعَبْدَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ فَرْقَيْنِ:

(١) كلمة: « جرى » بهامش الأصل.

أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهَا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ.

وَالثَّانِي: كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا، وَمُعْتَقِدًا أَوْ مُرِيدًا، إِنْ كَانَ كَسْبُهُ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا أَوْ إِزَادَةً أَوْ عِلْمًا، وَالرَّبُّ تَعَالَى يَعْلَمُ قُدْرَتَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَرَكَةِ وَوُقُوعَهَا بِهِ، وَيَعْلَمُ قُدْرَتَهُ عَلَى غَيْرِهَا، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَرْجِعَ حُكْمُ الْقُدْرَةِ إِلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - فَالْمُكْتَسِبُ يَجِدُ نَفْسَهُ قَادِرَةً عَلَى الْكَسْبِ وَمُتَصِفَةً بِهِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَى عَنِ الْإِتِّصَافِ بِسِمَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، بَلْ مَعْنَى كَوْنِهِ فَاعِلًا وَجُودٌ مَقْدُورٌ مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ التَّغْيِيرِ بِالْفِعْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَتَغَيَّرُ بِالْفِعْلِ، وَلَيْسَ يَخْتَاجُ إِلَى أَدَاةٍ وَآلَةٍ لِيَفْعَلَ، فَمَا مَعْنَى إِيجَادِهِ؟!

قُلْنَا: الْفِعْلُ هُوَ الْمَفْعُولُ، وَالْإِيجَادُ هُوَ الْمَوْجُدُ لَا غَيْرُ؛ فَالْفِعْلُ وَجُودُ الْمَقْدُورِ، وَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ إِلَّا بِفَاطِرٍ حَكِيمٍ مُدَبِّرٍ عَلِيمٍ<sup>(١)</sup>.

### فَصْلٌ: [ الْكَلَامُ فِي الْمُضْطَرِّ ]

مِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْبَابِ الْكَلَامُ فِي الْمُضْطَرِّ، فَإِنَّ الْمُعْتَرِلَةَ رَبَّمَا يَقُولُونَ: إِذَا كَانَ مِنْ أَضْلِكُمْ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعِبَادَ مُضْطَرِّينَ إِلَى أَعْمَالِهِمْ.

قَالَ الْجُبَابِيُّ: الْمُضْطَرُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَنْ فَعَلَ غَيْرَهُ فِيهِ فِعْلًا<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمُكْتَسِبُ لِلشَّيْءِ الْمُلْجَأُ إِلَيْهِ الْمُكْرَهُ عَلَيْهِ ».

قَالَ: « وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ اسْمُ الْمُضْطَرِّ إِذَا كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْإِفْدَامِ عَلَيْهِ مَخُوفًا »، هَذَا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْهُ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ رحمته الله فِي « شَرْحِ اللَّمَعِ » عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْمُجْبَرُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ التَّخَلُّصَ عَنْهُ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا؛ كَحَرَكَةِ الْمُرْتَعِشِ ».

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/أ).

(٢) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٤٩)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/ ٢٦٧) القسم الثاني،

(١٦٦/٨).

وَقَالَ الْقَاضِي: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَى مَا عَلَيْهِ فِيهِ ضَرَرٌ بِضَرَرٍ أَعْظَمَ مِمَّا نَالَهُ ». وَشَرَطَ ابْنُ الْجَبَائِي فِي الْمُضْطَرِّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الثَّابِتُ غَيْرَ مَقْدُورٍ لَهُ؛ بِحَيْثُ لَوْ رَامَ مُغَالَبَةَ مَنْ فَعَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلَ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ الْإِمَامُ: « وَالْمَسْأَلَةُ لَفْظِيَّةٌ؛ فَكُلُّ مَنْ وَاظَفَتْهُ اللَّغَةُ فَهُوَ أَسْعَدُ الْقَائِلِينَ مِنَّا حَالًا، وَالْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ: ﴿ إِلَّا مَا أَضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩] وَالْمُقْتَدِرُ عَلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ مُقْتَدِرٌ عَلَى أَكْلِهِ، مَحْمُولٌ عَلَيْهِ. ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةُ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ الْمُلْجَأَ إِلَى الشَّيْءِ وَالْمُجْبِرُ عَلَيْهِ مُقْتَدِرٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُلْزِمُونَا تَسْمِيَةَ الْخَيْرِ - مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلُنَا - خَلْقًا لِلَّهِ، كَانُوا مُصَرِّحِينَ بِمَا يُنَاقِضُ مَا خَذَ الْإِلْجَاءَ وَمَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْمُلْجَأَ إِلَى الشَّيْءِ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمُضْطَرُّ، وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ قَادِرُونَ عَلَى أَكْسَابِهِمْ غَيْرَ مُلْجَبِينَ إِلَيْهَا، وَلَا مَحْمُولِينَ عَلَيْهَا.

### فَضْلٌ فِي إِثْبَاتِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ ̎:

« اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْمُحَدِّثِينَ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ، وَالرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِالْخَلْقِ، وَالْمُحَدِّثُ مَوْصُوفٌ بِالْكَسْبِ، وَيَسْتَحِيلُ مَقْدُورُ بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ [١٢٢/ب] وَاحِدٍ؛ إِمَّا خَلْقًا وَإِمَّا كَسْبًا.

وَالْقَدِيمُ قَادِرٌ عَلَى أَكْسَابِ الْعِبَادِ؛ بِأَنْ يَفْعَلَهَا كَسْبًا لَهُمْ دُونَهُ - سُبْحَانَهُ - وَخَلَقًا لَهُ دُونَهُمْ.

وَقَادِرٌ عَلَى حَرَكَاتِهِمْ الَّتِي تَقَعُ تَحْتَ قُدْرِهِمْ؛ عَلَى أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً لَهُمْ دُونَهُ، وَخَلَقًا لَهُ دُونَهُمْ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ وُقُوعِ غَيْرِ مَقْدُورِ الْإِنْسَانِ بِقُدْرَةِ الْقَدِيمِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ مَعَ عَدَمِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٤٩/٢).

(٢) انظر مبحث المقدور بين قادرين في: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٢)، والإرشاد (ص ١٨٨)، ونهاية الأقدام (ص ٨٢)، والأبكار (٢/٢٥٣، ٢٥٣، ٣٨٥)، وغاية المرام (ص ٨٥، ٢١٤، ٢١٥)، والكمال (ل ١٧٥/ب)، وشرح المواقف (٦/٨٩، ٩١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٨١)، والمحيط بالتكليف (١/٣٧٧)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٨٤).

قُدْرَةُ الْإِنْسَانِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ ضَرُورِيَّةً، وَلَوْ وَجَدَتْ عَلَيْهِ قُدْرَةُ الْعَبْدِ لَكَانَ كَسْبًا، وَعُلِمَ اسْتِحَالَةُ وُجُودِهِ بِقُدْرَةِ الْإِنْسَانِ مُتَقَرِّدًا بِهِ، وَلَا يَكُونُ الْقَدِيمُ مُخْتَرِعًا لَهُ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - بِأَنْ قَالَ: « إِذَا أَقْدَرَ اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى شَيْءٍ، لَزِمَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي أَقْدَرَهُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْإِقْدَارُ تَمَكُّيْنُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالتَّمَكُّيْنُ مِنَ الشَّيْءِ فَوْقَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ ».

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِالْعِلْمِ؛ فَقَالَ: « إِذَا أَعْلَمَ اللَّهُ الْعَبْدَ شَيْئًا، لَزِمَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَا أَعْلَمَهُ، وَإِذَا جَعَلَهُ مُدْرِكًا لَشَيْءٍ، يَجِبُ كَوْنُهُ مُدْرِكًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ ».

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا أَقْدَرَ غَيْرَهُ عَلَى الشَّيْءِ، وَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقْدِرُ عَلَيْهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَّرْنَا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ أَحْصَى وَصَفِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ قُدْرَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ<sup>(٢)</sup>؛ وَلِذَلِكَ تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقْلَاءِ بِأَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢]؛ فَلَوْ جَارَ أَنْ يُقْدِرَ غَيْرُهُ عَلَى الشَّيْءِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ يُقْدِرُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ شَرِيكًا فِيْمَا لِأَجْلِهِ كَانَ إِلَهًا، وَأَبْطَلَ هَذَا التَّعْرِيفَ، وَلَا نَأْمَنُ إِذَنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ إِلَهٌ؛ يَخْلُقُونَ كَمَا يَخْلُقُ.

وَهَذَا أَقْوَى دَلِيلٍ لَنَا فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَلَوْ وَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُمْ عَلَى الشَّيْءِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقْدِرُ عَلَيْهِ، لَوَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُمْ عَلَى الْحَرَكَةِ وَعَلَى الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقْدِرُ عَلَيْهَا، وَأَنْ مَا يُقْدِرُ - سُبْحَانَهُ - عَلَى بَنِيَّةِ الْأَفْعَالِ لَيَكُونُ غَيْرُهُ مَوْصُوفًا بِهَا، لَا هُوَ - سُبْحَانَهُ -؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْعِبَادُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا قَدَرُوا عَلَيْهَا، اتَّصَفُوا بِهَا، وَصَارُوا بِهَا مُتَحَرِّكِينَ قَائِمِينَ أَوْ قَاعِدِينَ، فَإِذَا أَقْدَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى الْحَرَكَةِ مَثَلًا، فَإِنَّمَا أَقْدَرَهُمْ عَلَيْهَا؛ لَيَكُونُوا مُتَحَرِّكِينَ بِهَا، فَإِذَنْ: يَتَصَوَّرُ أَنْ يُقْدِرَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ - سُبْحَانَهُ - يُقْدِرُ عَلَيْهِ، وَفِي تَقْدِيرِ الْإِهْنِ قَادِرِينَ عَلَى الْكَمَالِ إِنْطَالٌ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ، وَإِنْطَالُ التَّكْلِيفِ.

(١) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ١٢٢).

(٢) انظر: ما تقدم في (ل ٩٩/أ).

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي هَذِهِ الدَّلَالَةَ ثُمَّ وَجَّهَ عَلَى نَفْسِهِ سُؤَالَ فَقَالَ: « إِذَا خَلَقَ لِلْعَبْدِ شَهْوَةً، لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ مُشْتَهِيًّا، وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَقَ لَهُ عَقْلَةً أَوْ جَهْلًا، لَمْ يَلْزَمْ اتِّصَافُهُ بِهِ ».

ثُمَّ أَجَابَ وَقَالَ: « الْخَلْقُ يَفْتَضِي اقْتِدَارًا وَعِلْمًا لِلخَلَائِقِ، وَلَيْسَ يَفْتَضِي أَنْ يَتَّصِفَ الْخَالِقُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ؛ فَخَلَقَ الشَّهْوَةَ أَوِ الشَّهْوِ لَا يَفْتَضِي لِلخَالِقِ اقْتِدَارًا أَوْ عِلْمًا بِهِمَا ». ثُمَّ ذَكَرَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي الْمَسْأَلَةِ، نَحْنُ نَذْكُرُهَا فِي أَدِلَّتِنَا فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا جَوَزْتُمْ مَقْدُورًا بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ: إِمَّا الْخَلْقَ، وَإِمَّا الْكَسْبَ. قُلْنَا: هَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ؛ لِإِقَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهَا، فَلَا يَتَأْتِي تَعَلُّقُ الْقُدْرَتَيْنِ الْحَادِثَتَيْنِ بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ فُرِضَ السُّؤَالُ فِي قَدِيمَيْنِ أَوْ حَادِثَيْنِ مَعَ سَبْقِ الْإِعْتِقَادِ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَخْتَرِعُ مَا لَيْسَ فِي مَحَلِّ قُدْرَتِهِ، فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ الْحَادِثُ الْمُقَدَّرُ وَقُوْعُهُ بِالْقُدْرَتَيْنِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَتَأْتَى وَقُوْعُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِهِمَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ تَعَلُّقِهِمَا.

وَإِنْ جَوَزْنَا وَقُوْعَهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، فَلَا يَقَعُ مَقْدُورًا بِالْقُدْرَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ انْفَرَدَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْقُدْرَتَيْنِ لَوَقَعَ الْاِكْتِفَاءُ بِهَا.

وَإِذَا تَعَلَّقْنَا: يَجِبُ أَنْ يَقَعَ الْاِكْتِفَاءُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَفِي ذَلِكَ إِسْقَاطُ أَثَرِ إِحْدَاهُمَا.

ثُمَّ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا أَوَّلَى بِإِسْقَاطِ الْأُخْرَى مِنَ الثَّانِيَةِ، وَسِيَاقُ ذَلِكَ يَجْرِي إِلَى إِسْقَاطِ أَثَرِ بَيْنَهُمَا، فَبِئْسَ تَقْدِيرُ خَلْقٍ بَيْنَ خَالِقَيْنِ مَنَعُ وَقُوْعِهِ مِنْهُمَا جَمِيعًا<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ قَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي خَلْقٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ لَا يَسْتَقِلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِإِقَاعِهِ لَوْ تَفَرَّدَ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اسْتَحَالَ وَقُوْعُهُ [١/١٢٣] خَلْقًا بِهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يُتَصَوَّرُ الْإِنْقِسَامُ فِيهِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَلْيَتَعَلَّقْ كُلُّ قُدْرَةٍ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَوْهْمِ تَبْعِيضٍ، ثُمَّ كُلُّ قُدْرَةٍ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا وَانْقِسَامُ الْأُخْرَى إِلَيْهَا لَا يُقْلِبُ جِنْسَهَا وَلَا يُغَيِّرُ حَقِيقَتَهَا وَحُكْمَهَا، وَكُلُّ مَا لَا يُؤَثِّرُ عَلَى حَيَالِهِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ انْضِمَامِ مِثْلِهِ إِلَيْهِ.

الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: الْعُلُومُ وَالْإِرَادَاتُ وَنَحْوُهَا؛ مِمَّا لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْإِقَاعِ.

(١) انظر هذا الجواب في: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٣٨٥).



وَيُمَثِّلُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِمُوجِبِينَ وَعِلَّتَيْنِ.  
وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْوَاحِدَ الْمُضَافَ إِلَى اثْنَيْنِ يَوْجِبُهُ مِنَ الْوُجُوهِ إِمَّا أَنْ يَنْقَسِمَ  
عَلَيْهِمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيمَا لَهُ حَقِيقَةُ الْإِبْجَادِ، وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ كُلُّهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا،  
وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ لَا يَتَعَدَّدُ فِي الْكَائِنِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ  
تَقْسِيطٍ وَلَا إِضَافَةٍ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: وَقَعَ الْخَلْقُ بِهِمَا، وَلَمْ  
يُؤَثِّرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي الْخَلْقِ وَالْإِيقَاعِ تَأْثِيرًا مَعْقُولًا يُذَكِّرُ وَيُوصَفُ كَانَ مُنَاقِضًا بِآخِرِ كَلَامِهِ  
أَوَّلُهُ.

وَتَحْنُ إِذَا أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قُدْرَةٍ حَادِثَةٍ تُؤَثِّرُ فِي الْإِخْتِرَاعِ، وَأَوْضَحْنَا  
اسْتِحَالَةَ تَقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ فَيَتَحَصَّلُ الْغَرَضُ بِذَلِكَ.  
وَوَجْهٌ آخَرٌ: وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَادِرِينَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِحَقِيقَةِ قُدْرَتِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ،  
فَلَا يَتَأَتَّى مِنْهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الْقَضْدُ إِلَى الْفِعْلِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَدِيمَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ، فَلَا كُفْيَاءَ بِقُدْرَتَيْنِ - دُونَ الثَّلَاثَةِ  
وَالْأَرْبَعَةِ - : تَحْكُمُ مَحْضٌ، وَإِنَّمَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى مُقْتَضِي الْإِكْفَاءِ بِهِ.

فَإِذَا نَجَرَ غَرَضًا مِنْ هَذِهِ الْمَقْدَمَاتِ فَخَوُصُّ الْآنَ فِي الْحِجَاجِ، وَنَذَكُرُ أَدَلَّتَنَا فِي خَلْقِ  
الْأَعْمَالِ، وَتَرْسِمُ عَلَى الْمُخَالِفِينَ ثَلَاثَةَ أَضْرَبٍ مِنَ الْكَلَامِ:

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: نَتَمَسَّكُ فِيهِ بِالْقَطْعِ الْعَقْلِيِّ فِي خُرُوجِ الْعَبْدِ عَنْ كَوْنِهِ مُخْتَرِعًا.

وَنَذَكُرُ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي: إِلْزَامَاتِ الْمُعْتَرِلَةِ وَمَأْخَذَهَا الْمَعْقُولِ أَيْضًا.

وَنَذَكُرُ فِي الضَّرْبِ الثَّلَاثِ: الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنَ الْكَلَامِ: فَيَنْحَصِرُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فِي طَرِيقِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ نَقُولَ لِيُخْصُومَنَا: قَدْ رَعَيْنَا أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً لِلَّهِ - تَعَالَى -  
مَصِيرًا مِنْكُمْ إِلَى اسْتِحَالَةِ مَقْدُورِ بَيْنَ قَادِرَيْنِ، فَنَقُولُ لَكُمْ:

الرَّبُّ ﷻ قَبْلَ أَنْ أَقْدَرَ عَبْدَهُ، وَقَبْلَ أَنْ اخْتَرَعَهُ، هَلْ كَانَ مَوْصُوفًا بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى

(١) انظر: الإرشاد (ص ١٨٨، ٢٠٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٧، أ، ١٩٣/أ)، وشرح المقاصد  
(٢٦٢، ٢٤٨/٤).

مَا كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ؟! فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ<sup>(١)</sup>، فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مَا سَيَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ عَيْنُ مَقْدُورِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِذْ هُوَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ الْجَائِزَاتِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ لَهَا قُدْرَةُ الْعَبْدِ بَعْدَ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَا السُّؤَالَ فِيهَا:

وَلَيْنَ كَانَ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ كَوْنِهِ - سُبْحَانَهُ - قَادِرًا بِمَقْدُورِ الْعَبْدِ؛ مِنْ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ عِنْدَ الْخُصُومِ مَقْدُورٌ بَيْنَ قَادِرَيْنِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ كَوْنُ مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - قَبْلَ أَنْ يَقْدِرَ الْعَبْدُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَإِذَا وَجِبَ كَوْنُ مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مَقْدُورًا لِلَّهِ قَبْلَ أَنْ يَقْدِرَ اللَّهُ عَبْدَهُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا أَقْدَرَهُ، اسْتَحَالَ أَنْ يَخْرُجَ مَا كَانَ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ، وَلَوْ تَنَاقَضَ فِي مُعْتَقَدِ<sup>(٤)</sup> الْخَصْمِ بَقَاؤُهُ مَقْدُورًا لِلرَّبِّ - تَعَالَى -، مَعَ تَجَدُّدِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ بِهِ، فَاسْتِثْقَاءُ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلرَّبِّ - تَعَالَى - وَانْتِفَاءُ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ أَوْلَى مِنَ انْقِطَاعِ تَعَلُّقِ كَوْنِ الرَّبِّ قَادِرًا عَلَيْهِ؛ لِتَجَدُّدِ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ.

وَإِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ كَوْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - فَكُلُّ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لَهُ فَهُوَ مُحْدِثُهُ وَخَالِقُهُ؛ إِذْ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَنْفَرِدَ الْعَبْدُ بِإِبْقَاعِ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ   فِي الْإِرْشَادِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ حُدُوقَ الْمُعْتَرِ لَ لَا يُسَلِّمُونَ لَنَا اتِّصَافَ الرَّبِّ   بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُ وَأَقْدَرَهُ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: لَا شَكَّ أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ خَلَقَ الْخَلْقَ كَانَ مَوْصُوفًا بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى خَلْقِ الْأَجْسَامِ مَعَ نَفْيِ النِّهَايَةِ عَنْ أَعْدَادِهَا، وَإِذَا خَلَقَ جِسْمًا فَهُوَ مَوْصُوفٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى خَلْقِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي عَلَى الْبَدَلِ.

(١) عبارة: «إِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدِ، فَذَلِكَ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ» لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْإِرْشَادِ (ص ١٨٩).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مَا سَيَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ عَيْنُ مَقْدُورِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ الْجَائِزَاتِ»، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْإِرْشَادِ (ص ١٨٩).

(٣) كَلِمَةٌ: «عَلَيْهِ» لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْإِرْشَادِ (ص ١٨٩).

(٤) الَّذِي فِي الْأَصْلِ: «مُعْتَمِدٌ»، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْإِرْشَادِ (ص ١٨٩).

(٥) انْظُرْ الْجَوَابِي: الْإِرْشَادِ (ص ١٨٨، ١٩٠).

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي سَكَنَاتِ جِسْمِ جَمَادٍ مَعَ تَقْدِيرِ نَفْسِي النَّهَائِيَةِ عَنْهَا، أَتَزْعُمُونَ أَنَّهَا مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - عَلَى الْإِبْدَاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، فَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ سَيُخَيِّ هَذَا الْجِسْمَ [١٢٣/ب] وَيُقْدِرُهُ عَلَى الْحَرَكَاتِ، أَمْ تَأْبُونَ ذَلِكَ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - كَانَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ لِهَذَا الْجِسْمِ عَلَى جِنْسِ السُّكُونِ عُمُومًا مِنْ غَيْرِ مَثْنَوِيَّةٍ.

فَمَضْمُونُ ذَلِكَ تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ بِكُلِّ سُكُونٍ، فَإِذَا أَقْدَرَ الْعَبْدَ - وَقَدْ تَمَهَّدَ مَا قَدَّرْنَاهُ - فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَنْقَى تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ عَلَى مَا عَلِمَهُ قَبْلُ، أَوْ يَنْقَطِعَ تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ عَمَّا أَقْدَرَ عَلَيْهِ الْجِسْمُ، فَإِنْ اسْتَمَرَّ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ كَمَا كَانَ قَبْلَ اقْتِدَارِ الْعَبْدِ، فَيَلْزَمُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ التَّصْرِيحُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَتَيْنِ بِالْمَقْدُورَاتِ، ثُمَّ تَعَلُّقُ اقْتِدَارِهِ لَا يَكُونُ اخْتِرَاعًا.

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ مَا سَيُقْدَرُ عَلَيْهِ الْجِسْمُ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِلَّهِ فَضِيحَةً شَنْعَاءُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَقْدُورَ الْعَبْدِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ قَبِيلِ مَقْدُورَاتِ الرَّبِّ - تَعَالَى - لِنَفْسِهِ وَجِنْسِهِ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا لِقَادِرِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ.

فَإِذَا فُرِضَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ خَلْقِ الْعَبْدِ وَإِقْدَارِهِ: فَمَعْلُومٌ انْتِفَاءُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ قَبْلَ خَلْقِهَا<sup>(١)</sup>، وَكَوْنُ الرَّبِّ قَادِرًا لِنَفْسِهِ عِنْدَهُمْ؛ لَوْجُوبِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا كَوْنَهُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ.

وَإِنْ قَالُوا: مَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيُقْدَرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنَ السَّكَنَاتِ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ قَطُّ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْجِسْمَ الَّذِي عَلَى اللَّهِ إِحْيَاؤُهُ وَإِقْدَارُهُ يُتَوَهَّمُ قَبْلَ إِحْيَائِهِ وَإِقْدَارِهِ وَجُودُ سَكَنَاتٍ قَائِمَةٍ بِهِ عَلَى الْبَدَلِ بِلَا نِهَائِيَةٍ، وَمَا مِنْ سُكُونٍ إِلَّا وَقَدْ يُدْرِكُ إِمكَّانَهُ عَلَى الصَّرُورَةِ، وَمَنْ نَقَى الْإِمكَّانَ فِي الْبَعْضِ كَمَنْ نَفَاهُ فِي الْبَاقِي، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ كَانَ وَقُوعُهُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا.

وَإِذَا أَثْبَتْنَا كَوْنَهُ مَقْدُورًا لِلَّهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ الْجِسْمُ بَعْدَ فَيَلْزَمُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ كَوْنُ

(١) انظر: الإرشاد (ص ٢١٨)، وانظر الجواب عن شبه المعتزلة في تقدم القدرة الحادثة على مقدورها في: الكامل (ل ١٦١/ب).

الْجَائِزِ مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ فَإِنَّ الْجَائِزَ حُكْمُهُ أَنْ يُتَصَوَّرَ وَقُوعُهُ، وَإِنَّمَا يَتَأَتَّى وَقُوعُهُ بِالْقُدْرَةِ، فَإِذَا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ مَقْدُورًا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ جَائِزًا، ثُمَّ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِنَاهِيِ الْمَقْدُورَاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: وَافْقُتُمُونَا عَلَى أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْجَائِزَاتِ - فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مَعَ أَنَّ وَقُوعَهُ مَقْدُورٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَكُمْ: لِمَ حَكَمْتُمْ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، كَانَ جَوَابُكُمْ أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ - مُجَابِسٌ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ، وَكَوْنُهُ قَادِرًا يَعُمُّ تَعَلُّقَهُ، فَإِذَا كَانَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مَقْدُورَاتِهِ سُبْحَانَهُ، فَعِلْمُهُ بِأَنَّهُ سَيَقْدِرُ عَبْدُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَحْيَاهُ وَجَبَ أَنْ لَا يُخْرِجَهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ قَبْلَ خَلْقِ الْعَبْدِ<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنْكُمْ وَافْقُتُمُونَا مَعَاشِرَ الْمُعْتَرِلَةِ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَمْثَالِ مَقْدُورَاتِ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، ثُمَّ حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى مِثْلِهِ وَضِدِّهِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا قَاطِعٌ.

وَنَزِيدُهُ تَقْرِيرًا: إِجْمَاعُنَا جَمِيعًا عَلَى وَجُوبِ اقْتِدَارِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - عَلَى أَمْثَالِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِيْنَا الْآنَ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى أَمْثَالِهِ بِالِاتِّفَاقِ، وَهَذَا أَيْضًا قَاطِعٌ فِي أَنَّ مَقْدُورَاتِنَا مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: يَمْ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهَا، بَلْ فَوَضَّ فِعْلَهَا إِلَى الْعِبَادِ.

قُلْنَا: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مَانِعًا رَبَّهُ؛ يَفْعَلُ مَقْدُورَهُ، وَاسْتِبْدَادِهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُلْزَمُ كَوْنُ الْقَدِيمِ مَمْنُوعًا بِفِعْلِ الْعَبْدِ، وَلَوْ كَانَ مُرِيدًا لِفِعْلِ مَقْدُورِهِ، فَيَمْنَعُهُ الْعَبْدُ بِفِعْلِهِ وَاسْتِبْدَادِهِ بِهِ، فَأَمَّا إِذَا فَوَّضَ إِلَى الْعَبْدِ ذَلِكَ، فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا.

قُلْنَا: فَجَوِّزُوا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ قَادِرَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ مُتَّفِقَيْنِ فِي الْإِرَادَةِ، وَفِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ إِبْطَالُ دَلَالَةِ التَّمَانُعِ، وَإِفْسَادُ دَلَالَةِ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي إِبْنَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ أَنَّ

(١) انظر: الآمدي: أبحاث الأفكار (٢/ ٣٨٧)، وغاية المرام (ص ٢١٧).

(٢) انظر: الحياط: الانتصار (ص ٤٥).

إِنْبَاتٍ قَدِيمِينَ إِلَى<sup>(١)</sup> مَنَعَ مَا يَجُوزُ لِكُلِّ قَدِيمٍ، وَلَوْ قُدِّرَ انْفِرَادُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ إِذَا فَعَلَ اللَّهُ فِي الْجِسْمِ حَرَكَةً أَنْ يَكُونَ قَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ عَنْ فِعْلِ السُّكُونِ فِيهِ:

قُلْنَا: الْمَانِعُ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ تَرَكَ الْحَرَكَةَ إِلَى السُّكُونِ، لَصَحَّ ذَلِكَ مِنْهُ، وَلَوْ اخْتَارَ فِعْلَ السُّكُونِ مَعَ فِعْلِ غَيْرِهِ الْحَرَكَةَ، لَتَعَذَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ كَانَ الْقَدِيمُ قَادِرًا عَلَى إِبْطَالِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ قَبْلَ فِعْلِهِ مَقْدُورُهُ بِعَجْزٍ يَخْلُقُهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِبْ - وَإِنْ أَوْجَدَ الْعَبْدُ مَقْدُورُهُ - أَنْ يَكُونَ [١/١٢٤] مَانِعًا لَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ فِعْلِهِ.

قُلْنَا: قُدْرَتُهُ عَلَى إِبْطَالِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَفَعَلَ الْعَبْدُ بِقُدْرَتِهِ مَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ عَلَى الْقَدِيمِ فِعْلٌ مَقْدُورِهِ - عَنْ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ مَانِعًا لِلْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ.

قُلْتُ: وَمِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي بَابِ إِنْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ؛ أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ لَا تَنْتَاهِي<sup>(٢)</sup>، وَقَصْدُنَا بِهِ الرَّدُّ عَلَى الشُّوَيْهِ الْقَائِلِينَ بِالنُّورِ وَالظُّلَامِ، وَأَنَّ الَّذِي يَفْعَلُ الْخَيْرَ لَا يَفْعَلُ الشَّرَّ، وَبَيْنَا أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِنَّمَا هُمَا النِّفْعُ وَالضَّرُّ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالإِصَافَةِ إِلَى الْمُتَنَفِّعِ بِهِ وَالْمُسْتَضَرِّ، وَلَا يَعُودُ إِلَى الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ مِنْ فِعْلِهِ عَائِدٌ، وَإِنَّمَا مَعْنَى كَوْنِهِ فَاعِلًا وَجُودَ مَقْدُورِهِ فَقَطُّ<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْمُعْتَرِلَةِ.

وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي الْهُذَيْلِ وَأَبِي هَاشِمٍ؛ حَيْثُ قَالَ أَبُو الْهُذَيْلِ: «الْخَلْقُ قَوْلٌ يُخْدِتُهُ سُبْحَانَهُ لَا فِي مَحَلٍّ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: «إِذَا فَعَلَ اللَّهُ شَيْئًا يُخْدِتُ لِنَفْسِهِ إِزَادَةً لِدَلِكِ الشَّيْءِ لَا فِي مَحَلٍّ»<sup>(٥)</sup>.

وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمَا غَيْرُ قَادِحٍ فِي غَرَضِنَا؛ فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ قَوْلِنَا: أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مَقْدُورَةٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ إِلَى أَدَاةٍ وَاسْتِعْمَالِ آلَةٍ، وَلَا يَتَجَدَّدُ لِقَادِرَتِهِ سُبْحَانَهُ تَجَدُّدُ حَالٍ أَوْ تَجَدُّدُ تَعَلُّقٍ لِصِفَاتِهِ فِي فِعْلِهِ وَخَلْقِهِ، بَلْ تَحَقُّقُ الْجَوَازِ فِي الْأَمْرِ الثَّابِتِ بِدُلٍّ عَلَى

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب: «مع».

(٢) انظر ما تقدم في (ل ٤٩/ب).

(٣) انظر ما تقدم في (ل ١١٨/ب).

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (٥١/٢).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٥٩/٦) القسم الثاني.

وُفُوعٍ مَقْدُورِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي ذَاتِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْفِعْلِ بِذَاتِهِ، وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ مَحَلٍّ يَحُلُّ فِيهِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ، فَإِذَا فَعَلَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - فِي الْإِنْسَانِ فِعْلاً وَأَقْدَرَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ بِمَعْنَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلاً لِذَلِكَ الشَّيْءِ وَمَوْجِداً لِذَاتِهِ وَجُودَ مَقْدُورِهِ سُبْحَانَهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ، وَمِنْهُ كَوْنُ الْإِنْسَانِ مُكْتَسِباً لِذَلِكَ الشَّيْءِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ قُدْرَتُهُ مَعَ اتِّصَافِهِ بِخَصَائِصِهِ.

وَإِذَا اكْتَسَبَ الْعَبْدُ حَرَكَةً، وَالرَّبُّ تَعَالَى مُوجِدُهَا فِي ذَاتِهِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِالْحَرَكَةِ أَوْ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَالْعَبْدُ هُوَ الْمُحَرَّكُ بِهَا وَالْمُسْتَفْعُ، وَقَدْ تَعَلَّقَتْ قُدْرَتُهُ وَوَقَعَتْ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ الْجَلِيِّ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ تَكْلِيفُهُ وَمُواخَذَتُهُ بِهَا، فَهَذَا هُوَ الْبَيَانُ التَّامُّ، وَهَذَا الْفَصْلُ زِيَادَةٌ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

أَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ لِأَصْحَابِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ قَالُوا: الْأَفْعَالُ الْمُحْكَمَةُ دَالَّةٌ عَلَى عِلْمٍ مُخْتَرِعِهَا، وَتَصُدُّرُ مِنَ الْعَبْدِ أَفْعَالٌ فِي حَالِ غَفْلَتِهِ وَذُهُولِهِ، وَهِيَ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْإِنْتِظَامِ وَصِفَةِ الْإِنْتِفَانِ، وَالْعَبْدُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا، وَبِمَا يَصُدُّرُ مِنْهُ؛ فَيَجِبُ دَلَالَةُ الصَّادِرِ مِنْهُ عَلَى عِلْمٍ مُخْتَرِعِهِ. وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الصَّائِرِينَ<sup>(١)</sup> إِلَى أَنَّ مُخْتَرِعَ الْأَفْعَالِ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَهُوَ الْعَالِمُ بِحَقَائِقِهَا.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ مُخْتَرِعُ أَفْعَالِهِ، وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي صُغْنَا الدَّلَالََةَ فِيهَا، فَقَدْ أَخْرَجَ الْإِحْكَامَ عَنْ كَوْنِهِ دَالاً عَلَى عِلْمِ الْمُخْتَرِعِ، وَذَلِكَ نَقْضٌ لِلدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَوْ سَاعَ وَفُوعٍ مُحْكَمٍ وَمُخْتَرِعُهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهِ، سَاعَ بَطْلَانُ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْفَاعِلِ أَيْضاً<sup>(٢)</sup>. وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ مِمَّا عَوَّلَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي كُتُبِهِ الْوَسِيطَةِ وَالْوَجِيزَةِ، فَقَالَ: «إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْعَافِلِ قَادِراً عَلَى مَا يَصُدُّرُ مِنْهُ، وَاسْتَبَانَ أَنَّ الْإِخْتِرَاعَ يَسْتَدْعِي عِلْماً مِنَ الْمُخْتَرِعِ بِهِ وَإِرَادَةً لَهُ، وَالْعَافِلُ لَا يَتَّصِفُ بِالْوُضُفَيْنِ؛ فَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مُخْتَرِعَ فِعْلِهِ غَيْرُهُ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَرِعُهُ مُحَدَّثاً؛ إِذْ لَا يَفْعَلُ الْمُحَدَّثُ فِي غَيْرِهِ فِعْلاً، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ مُخْتَرِعَهُ الرَّبُّ تَعَالَى».

(١) في الإرشاد: «وإنما يتقرر ذلك على مذهب أهل الحق الصائرين.....» الإرشاد (ص ١٩٠).

(٢) هذا نص كلام شيخه أبي العالي في الإرشاد (١٩٠، ١٩١).

قَالَ الْإِمَامُ: « فَإِنْ عَكَسُوا عَلَيْنَا مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْكَسْبِ وَقَالُوا: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُكْتَسِبُ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُهُ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ الْقَلِيلُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَإِنْ كَانَ غَافِلًا.

قُلْنَا: لَا يَجِبُ عِنْدَنَا كَوْنُ الْمُكْتَسِبِ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْأَفْعَالِ لَوَجَبَ فِي الْقَلِيلِ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: فَجَوَّزُوا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ صُدُورَ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ بِهَا. قُلْنَا: هَذَا مِمَّا نَجُوزُهُ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ وَجُودُهُ فِي أَطْرَادِ الْعَادَاتِ، وَلَوْ انْحَرَقَتْ لَمَّا امْتَنَعَتْ فِي جَوَازِ الْعَقْلِ مَا طَالَبْتُمُونَا بِهِ، وَقَدْ يَصْدُرُ مِنَ الطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ ذَلِكَ وَعِنْدَهُمْ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ ذَكَرْتُمْ فِي [١٢٤/ب] إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الرَّبِّ عَالِمًا أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ اضْطِرَّارًا، وَهَذَا مِمَّا ارْتَضَيْتُمُوهُ هُنَاكَ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَا اسْتَرَوْحْتُمْ إِلَيْهِ الْآنَ؛ حَيْثُ جَعَلْتُمْ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ مُخْتَرِعِهِ عَالِمًا بِهَا.

قُلْنَا: لَا تَنَاقِضُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنَّا وَإِنْ قُلْنَا: نَعْلَمُ أَنَّ الْمُحْكَمَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ بِهِ عَلَى الصَّرُورَةِ، فَحَقِيقَةُ الْقَوْلِ فِيهِ يَتَوَلَّى إِلَى أَنَّ الْمُحْكَمَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ عَالِمًا بِهِ، مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى نَظَرٍ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا، وَكَأَنَّ الْأَدِلَّةَ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا إِلَّا بِالنَّظَرِ، وَمِنْهَا مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى الصَّرُورَةِ، وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَخِيرِ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى مَذْلُولٍ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِمَذْلُولِهِ، وَهَذَا سَبِيلُ الْمُحْكَمِ الدَّالِّ عَلَى عِلْمِ مُخْتَرِعِهِ <sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ: « وَالْأَوَّلَى عِنْدِي فَرَضُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ وَالْغَافِلِ، وَقَدْ فَرَضَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِي كُلِّ فِعْلٍ يَصْدُرُ مِنَ الْمُحَدِّثِ ».

وَقَالَ: « وَالْعَبْدُ وَإِنْ أَحَاطَ بِحُدُوثِ فِعْلِهِ فَهُوَ لَا يُحِيطُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَرَضًا مُحْتَاجًا إِلَى مَحَلٍّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ، ثُمَّ يَقَعُ الْفِعْلُ مِنْهُ عَلَى صِفَاتِهِ مَعَ ذُهُولِهِ عَنْهَا ».

قَالَ: « وَالْأَوَّلَى فَرَضُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَرِظَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا الْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ الْحُدُوثُ الْمُحَاطُ بِهِ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَإِنَّمَا تَقَعُ ثَابِتَةً لِلْحُدُوثِ عَلَى الْوُجُوبِ.

قُلْتُ: وَأَمَّا إِحْكَامُ الْفِعْلِ وَإِتْقَانُهُ وَتَرْتُّبُهُ وَانْتِظَامُهُ فَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ الْوَاجِبَةِ عِنْدَ الْمُعْتَرِئَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَثَرِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: الْإِنْتِقَانُ يَدُلُّ عَلَى الْمُتَقِنِّ، أَوْ حَكَمْنَا بِافْتِرَانِ عِلْمِ الْمُتَقِنِّ بِالْإِنْتِقَانِ وَجُوبًا، فَإِذَا صَدَرَ فِعْلٌ مُحْكَمٌ مُتَقِنٌّ مِنْ غَيْرِ عَالِمٍ بِهِ، فَذَلِكَ يَدْعُو إِلَى تَقْضِي مَا أَصْلَنَاهُ.

وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ حَرَكَاتِ اللِّسَانِ وَالشَّفَةِ - فِي النُّطْقِ أَوْ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ - مُكْتَسَبَةٌ لِصَاحِبِهَا عَلَى التَّوَالِي، وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْأَجْفَانِ وَالْحَدَقَةِ وَتَقَلُّبُهَا عَلَى التَّوَالِي - مُكْتَسَبَةٌ لِصَاحِبِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِهَا وَلَا قَضْدٍ إِلَيْهَا، وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ - فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْمَشْيِ - كُلُّهَا مُكْتَسَبَةٌ مِنَ الْعَاقِلِ، فَثَبَّتَ أَنَّ فَرَضَ الدَّلَالَةِ سَائِعٌ فِي كُلِّ مُكْتَسَبٍ كَمَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: «حَظُّ الْقُدْرَةِ فِي الْفِعْلِ وَقُوْعُهَا بِهَا، وَأَمَّا الْإِخْتِصَاصُ بِالْوُقُوعِ بَعْدَ جَوَازِ الْعَدَمِ، وَالْإِخْتِصَاصُ بِصِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ، وَيَوْقُتُ دُونَ وَقْتٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ - فَهُوَ حَظُّ الْإِرَادَةِ وَالْقَضْدِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِجَمِيعِ الْفَاعِلِينَ، بَلْ هِيَ مَفْقُودَةٌ مِنْ أَكْثَرِ الْمُكْتَسِبِينَ».

بَيَانُهُ: أَنَا وَجَدْنَا أَنْفُسَنَا وَغَيْرَنَا قَدْ تَنَحَّرَكُ وَتَسَكَّنُ، وَتَنَصَّرَفُ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَالْإِفْقَالِ وَالْإِدْبَارِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ، مَعَ فَقْدِ عِلْمِهِمْ بِحَقَائِقِ تَصَرُّفِهِمْ وَمَعَانِي كَسْبِهِمْ، وَيُوجَدُ مِثْلُهَا فِي تَصَرُّفِ النَّاقِصِي الْعُقُولِ وَالتَّمْيِيزِ؛ كَالْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ وَالْبَهَائِمِ، وَهُمْ يَجِدُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ تَحَرُّكِهِمْ اخْتِيَارًا أَوْ اضْطِرَارًا، وَكَذَلِكَ نَجِدُ الْوَاحِدَ مِمَّا يَتَحَرَّكُ أَوْ يَتَكَلَّمُ فَيَدُلُّ كَلَامُهُ أَوْ حَرَكَاتُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ صِفَاتِهِ، مِمَّا لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهَا، وَلَا يُحِسُّ هُوَ بِهَا؛ كَدَلَالَةِ كَلَامِهِ عَلَى شَجَاعَتِهِ أَوْ عَلَى جُبْنِهِ، وَعَلَى فَهْمِهِ أَوْ بَلَادَتِهِ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْخَافِيَةِ، وَهُوَ لَا يَقْصِدُ أَنْ يَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ فَقَدْ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ كَسْبِهِ؟! فَكَذَلِكَ لَا نُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُحَدَّثًا.

قُلْنَا: إِنَّ خُرُوجَهُ عَنِ اسْتِكْمَالِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يُوجِبُ خُرُوجَهُ عَنْ صُورِ الْمُكْتَسِبِينَ؛



إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْعَيْنَ بِحَقَائِقِهَا، وَلَا هُوَ الَّذِي أَوْجَدَهَا مِنَ الْعَدَمِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ الشَّرْطُ لَا زِمًا لِمُبْدِعِ الْعَيْنِ لَا مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ كَمَا لَا يُخْرِجُهُ فَقَدْ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَنْ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا، كَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا.

وَأَمَّا الْخَالِقُ: فَهُوَ مُنْشِئُ الْعَيْنِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَقِيقَةِ مَا هُوَ يَفْعَلُهُ مُرِيدًا لَهُ، وَلَوْ جَارَ فِي الشَّاهِدِ خَالِقٌ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا يَخْلُقُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تُشْتَرِطُ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِي الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ الْمُحْكَمَةِ.

قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ، بَلْ كُلُّ فِعْلٍ [١/١٢٥] فِي نَفْسِهِ مُحْكَمٌ، وَلَيْسَ إِحْكَامُهُ تَوَالِيهِ وَكَثْرَتُهُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا وَيَكُونُ مُحْكَمًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ فِي نَفْسِهِ عَلَى حَقَائِقِ بِهَا خَالَفَ مَا خَالَفَ، وَبِهَا وَافَقَ مَا وَافَقَ، وَيَخْتَصُّ فِي حُدُوثِهِ بِوَقْتٍ وَمَحَلٍّ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَحْدَثَهُ يَعْلَمُهُ عَلَى حَقَائِقِهِ، لَمْ يَجِبْ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَعْمَالِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلُومَ الْكَثِيرَةَ لَمَّا افْتَضَّتْ حَيَاةَ الْمُوصُوفِ بِهَا، افْتَضَى ذَلِكَ فِي الْوَاحِدِ مِنْهَا، وَلَمَّا افْتَضَى أَجْزَاءَ السَّوَادِ مَحَلًّا افْتَضَاهُ الْجُزْءُ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا الْكَلَامُ، وَعَلَى أَصْلِكُمْ شَرْطُ الْمُكْتَسِبِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُ؟! وَلِهَذَا تُسْتَدِلُّونَ بِإِحْكَامِ أَعْمَالِنَا وَإِتْقَانِهَا وَاخْتِصَاصَاتِهَا عَلَى عِلْمِ الْمُكْتَسِبِ وَإِرَادَتِهِ.

قُلْنَا: لَمْ نُقُلْ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ وُجُوهِ مَا اكْتَسَبَهُ، وَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْءُ عِنْدَنَا مِنْ وَجْهِ وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِ، فَيَكُونُ قَصْدُ الْقَاصِدِ إِلَى أَنْ يَنْظِمَ حُرُوفًا كَنْظِمِ الشَّعْرِ، وَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَعَ قَصْدِهِ دَلِيلًا عَلَى جَهْلِهِ، وَوُقُوعُ الْحُرُوفِ مِنْهُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَخْصُلُ عَلَيْهِ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِهِ بِهَا عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ إِذَا التَّبَسَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ زِيدًا هَلْ هُوَ عَالِمٌ بِالْكِتَابَةِ فَرَعُوا إِلَى كِتَابَتِهِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ إِلَى الْفَرْقِ فِي أَعْدَادِ الْأَفْعَالِ بَيْنَ عَدَدٍ وَعَدَدٍ حَتَّى يَكُونَ عَدَدٌ مِنْهَا دَلَالَةً عَلَى الْعِلْمِ دُونَ عَدَدٍ، فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ كَانَ حُكْمُ أَحَدِهَا كَحُكْمِ الْكَثِيرِ مِنْهَا.

وَالَّذِي أَلْجَأَ الْمُخَالِفِينَ إِلَى ذَلِكَ وَخَاصَّةً الْقَائِلِينَ مِنْهُمْ: إِنَّ فِي الْعُلُومِ مُكْتَسَبًا - قَوْلُهُمْ:

إِنَّ أَوَّلَ مَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنَ الْعُلُومِ الْإِرَادَاتُ تَقَعُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ وَلَا مُرَادَةٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَعْلُومَةً لَهْ أَوْ مُرَادَةً يَعْلَمُ وَإِرَادَةً غَيْرَ فِعْلٍ لَهْ لَمْ يَكُنْ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، بَلْ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِ فَاعِلٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ الرَّبُّ تَعَالَى، أَوْ تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَتَنَاهَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ، وَاضْطَرُّوا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ يَسِيرِ الْأَفْعَالِ وَكَثِيرِهَا فِي بَابِ كَوْنِهَا مُحْكَمَةً ذَالَةً عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ نَاقَضُوا بِالسَّاهِي وَالْغَافِلِ وَالنَّائِمِ، وَنَسَبَتَهُمُ الْأَفْعَالُ الْكَثِيرَةَ إِلَيْهِمْ الْمُرْتَبَّةَ وَغَيْرَ الْمُرْتَبَّةِ وَبِالْأَفْعَالِ الْمُتَوَلِّدَةِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُبَاشِرَةِ؛ إِذْ قَدْ يَقَعُ مَعَ عَدَمِ الْفَاعِلِ أَوْ مَعَ عَدَمِ حَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ وَبَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُنْسَبُ الْفِعْلُ إِلَى النَّائِمِ أَمْ لَا<sup>(١)</sup>؟

قُلْنَا: النَّائِمُ وَمَنْ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْعَفْلَةُ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُعْتَرِ لُهُ عَلَى أَنَّ النَّائِمَ يَفْعَلُ الْقَلِيلَ مِنَ الْأَفْعَالِ.

وَذَهَبَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى تَجْوِيزِ وَقُوعِ الْقَلِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ مِنَ النَّائِمِ، ثُمَّ تَوَقَّفُوا فِي أَنَّ الصَّادِرَ مِنَ النَّائِمِ فِعْلُهُ الْمَقْدُورُ لَهُ، أَوْ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى تِلْكَ الْحَرَكَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي أَيْدَهَا الْقَاضِي وَقَوْلُهُ فِي التَّوَقُّفِ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ عِنْدِي؛ فَإِنَّا إِذَا رَأَيْنَا النَّائِمَ يَتَقَلَّبُ، أَوْ يَسْطُ يَدُهُ، أَوْ يَضُمُّ جَنَاحَهُ، أَوْ يَفْتَحُ فَاَهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَلَسْنَا فِي صَرْفِ ذَلِكَ إِلَى قِبَلِ الْمَقْدُورَاتِ مُتَوَقِّفِينَ، وَمَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ كَانَ جَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ نَازِلًا مَنَزَلَةً مَنْ يُنْكِرُ الْقَطْعَ بِتَصَرُّفِ الْيَقْظَانِ، كَيْفَ وَقَدْ يَرْتَعِدُ عَلَى النَّائِمِ، يَخُبُّ فِي نَوْمِهِ وَيَتَقَلَّبُ، وَيَفْصِلُ الْفَاصِلُ بَيْنَ تَقَلُّبِهِ وَعَدَمِهِ حَسَبَ فَضْلِهِ بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الْيَقْظَانِ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ النَّوْمَ لَا يُنَافِي الْقُدْرَةَ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمِ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ الْفِعْلُ مِنْ جَوَارِحِ النَّائِمِ وَأَعْصَابِهِ لَمْ يَقُمْ بِهِ نَوْمٌ، وَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ الْحَقِّ تَبْعُضُ الْأَمْرِ وَصِفَاتِ الْأَحْيَاءِ؛ بِنَاءً عَلَى اخْتِصَاصِ حُكْمِ كُلِّ مَعْنَى بِمَحَلِّهِ الَّذِي قَامَ بِهِ، وَالنَّوْمُ إِذَا تَحَقَّقَ نَافَى الْعُلُومَ وَالْإِدْرَاكَاتِ وَالْقُدْرَ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٧٦/أ - ب).

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا مُحْتَئِلٌ غَيْرُ أَنَّ طَرَفَنَا هَذَا الْمَسْلُوكَ إِلَى الْأُصُولِ تَعَدَّرَ عَلَيْنَا صَوْنُهَا مِنَ الطَّلَبَاتِ؛ فَإِنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: مَا يُؤْمِنُكُمْ - فِي قَضَائِكُمْ بِاخْتِصَاصِ أَحْكَامِ الْعُلُومِ بِمَحَالِّهَا - : أَنَّ عُلُومًا قَامَتْ بِأَطْرَافِ الْوَاحِدِ مِنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِهَا جَمِيعُهُ، وَهَذَا مُشْكِلٌ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْإِنْسَانِ.

وَالْوَجْهُ أَنَّ نَقُولَ: عَلَى اضْطِرَارٍ نَعْلَمُ خُلُوقَ هَذِهِ الْأَطْرَافِ عَنِ الْعُلُومِ، وَإِنْ كَانَتْ مُجَوِّزَةً عَقْلًا، وَسَبِيلُ هَذَا الْعِلْمِ [١٢٥/ب] سَبِيلُ الْعُلُومِ الْمُسْتَنَدَةِ إِلَى مَجَارِي الْعَادَاتِ الْمُسْتَمَرَّةِ الْمُجَوِّزِ فِي الْعَقْلِ أَنْجِرَاقُهَا فَلَا وَجْهَ إِذَنْ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الصَّادِرَ مِنَ النَّائِمِ فِعْلُهُ وَالنَّوْمُ لَا يُنَافِي الْقُدْرَةَ. ».

وَقِيلَ عَنِ الْإِمَامِ<sup>(١)</sup> أَبِي الْقَاسِمِ الْكَعْبِيِّ مَذْهَبَانِ آخَرَانِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ: أَحَدُهُمَا: الْفَضْلُ بَيْنَ فِعْلٍ هُوَ مِنَ الْجِبِلَّةِ وَالطَّبِيعَةِ، وَبَيْنَ فِعْلٍ يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ الْقَصْدِ وَمَخَائِلُ الْإِخْتِيَارِ، فَجَوَّزَ فِي النَّائِمِ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، وَذَلِكَ كَالْتِمَاطِي وَالتَّمَدُّدِ وَالتَّثَاوُبِ، وَمَنَعَ الْقِسْمَ الثَّانِي.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنَّ يُقَالُ: مَا يَصْدُرُ مِنْهُ مِنَ الْفِعْلِ الْإِخْتِيَارِيِّ فَإِنَّمَا يَصْدُرُ فِي حَالِ يَقَظَتِهِ وَانْتِبَاهِهِ، إِلَّا أَنَّهُ بَغْشَاءُ النَّوْمِ عَقِيبَ ذَلِكَ؛ فَيَنْسَى مَا قَدْ فَعَلَ، وَإِنَّمَا النَّوْمُ أَفَّةٌ طَارِئَةٌ، فَلَا يَنْبَعْدُ ارْتِفَاعُهَا وَوُجُودُهَا فِي حَالَتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: لَئِنْ اطَّرَدَتِ الدَّلَالَةُ فَيَمَنْ لَا يُحِيطُ بِفِعْلِهِ عِلْمًا، فَمَا وَجْهُ اطَّرَادِهَا فِي الْمُحِيطِ بِفِعْلِهِ؟

قُلْنَا: مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَةِ اطَّرَادُهَا، وَكَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا انْعِكَاسُهَا. عَلَى أَنَّ نَقُولُ فِي الَّذِي مَا يَعْلَمُهُ الْوَاقِعُ مِنْهُ مَعْلُومًا: يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ وَاقِعًا مَجْهُولًا، وَتَنْقُصُ الدَّلَالَةُ لَوْ قُوعَ مَا يَنْقُضُهَا، كَنْقُضِهَا لِتَجْوِيزِ وَقُوعِ مَا يَنْقُضُهَا.

وَلَوْ سَلَكْنَا الطَّرِيقَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْأُسْتَاذُ، فَيُمْكِنُنَا التَّمَسُّكُ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ؛ فَإِنَّ الْمُكْتَسِبَ سَوَاءً كَانَ بَعْضُ الْجَوَارِحِ أَوْ الْجُمْلَةُ، فَهُوَ غَيْرُ مُحِيطٍ بِتَفَاصِيلِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ عِلْمًا وَإِرَادَةً.

(١) كذا بالأصل، ولم يبين لي وجهها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٧٦/ب).

وَإِنْ قُلْنَا: الْفِعْلُ الْمُحْكَمُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ بَعْضُ الْوُجُوهِ دُونَ الْبَعْضِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَالْإِخْتِرَاعُ يَسْتَدْعِي عِلْمًا وَإِرَادَةً بِجَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَالْمُكْتَسِبُ غَافِلٌ عَنْ مُعْظَمِهَا وَإِنْ كَانَ مُتَقَيِّظًا.

وَمَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ فَهُوَ سَدِيدٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَالصَّبِيَّانُ وَالْمَجَانِينُ وَالْبَهَائِمُ يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ قَادِرِينَ عَلَى حَرَكَاتِهِمْ وَسَكَتَاتِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ غَافِلُونَ سَاهُونَ عَنْ مُعْظَمِهَا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا مُكْتَسِبًا لِلْعَيْنِ وَهُوَ غَافِلٌ عَنْ حَقَائِقِهِ لِلزِّمِّ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمَا ذَكَرَهُ الْكُفِيُّ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ مُحْخِلٌ، وَالْمَذْهَبُ الْآخَرُ أَشْبَهُ.

قُلْتُ: مَا قَالَه الْإِمَامُ مِنْ أَنَّ نَفْضَ الدَّلَالَةِ بِوُقُوعِ مَا يَنْقُضُهَا كَنَقْضِهَا بِتَجْوِيزِ وَُقُوعِ مَا يَنْقُضُهَا يُشْكَلُ بِمَسَائِلٍ؛ مِنْهَا:

أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَأَتَّى لَهُ فِعْلٌ إِرَادَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ اعْتِقَادٌ وَاحِدٌ، وَهُمَا لَا يَفْعَانِ مِنْهُ فِي حَالِ الْغَفْلَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: الْخَالِقُ هُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِاِقْتِدَارِهِ وَبِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَهُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَتَجِبُ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى الْكَمَالِ، ثُمَّ لَا يَغْتَوِرُ عَلَى ذَاتِهِ الْمُتَعَايَاتِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِفِعْلِهِ وَلَا بِتَرْكِهِ، وَالْمُحَدَّثُ عِبْدُ الْعَبَثِ، وَرُبَّمَا لَا يَتَأَتَّى لَهُ عَزْمٌ صَحِيحٌ وَإِرَادَةٌ صَحِيحَةٌ وَاعْتِقَادٌ مُصَمَّمٌ إِلَّا بِجُهْدٍ جَهْدٍ، وَيَجْتَهِدُ فِي سِتْنَيْنِ وَأَعْوَانُهُ أَنْ يَكْتَسِبَ اعْتِقَادًا هُوَ عِلْمٌ، فَلَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَّا ظَنًّا، وَكَذَلِكَ رُبَّمَا يَعْسُرُ عَلَيْهِ اكْتِسَابُ النِّيَّةِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَالنِّيَّةُ هِيَ الْإِرَادَةُ وَالْقَصْدِيَّةُ.

وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ أَنْ نَقُولَ: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَوْ صَلَحَتْ لِاخْتِرَاعٍ لَصَلَحَتْ لِاخْتِرَاعِ كُلِّ ضَرْبٍ؛ إِذْ حَقِيقَةُ الْإِحْدَاثِ وَالْإِبْجَادِ لَا تَخْتَلِفُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُخْتَرَعَاتُ.

وَشَبَّخْنَا الْإِمَامَ ذَكَرَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرَ أَنَّهُ عَدَّهَا مِنَ الْإِزْمَاتِ؛ فَقَالَ:

« الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، ثُمَّ حَقِيقَةُ الْوُجُودِ لِكُلِّ حَادِثٍ لَا تَخْتَلِفُ، وَاخْتِلَافُ الْمُخْتَلَفَاتِ يَقُولُ إِلَى أَحْوَالِهَا الزَّائِدَةِ عَلَى وُجُودِهَا، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَمِنْ أَصُولِ الْقَوْمِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالشَّيْءِ تَتَعَلَّقُ بِأَمثَالِهِ وَأَصْدَادِهِ، وَالْمَوْجُودَاتُ مُشْتَرَكَةٌ فِي حَقِيقَةٍ مَا هُوَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِجَمِيعِ

الْحَوَادِثِ كَالْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَنَحْوَهَا كَمَا يَجِبُ عِنْدَهُمْ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ عَلَى حَرَكَةِ بِجَمِيعِ مَا مَائِلَهَا، وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلْزَمْتُمُونَا فِي الْإِخْتِرَاعِ يُلْزِمُكُمْ فِي الْإِكْتِسَابِ، فَإِذَا تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِنَوْعٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ لِرِزْمِكُمْ مَا أَلْزَمْتُمُونَا مِنْ تَجْوِيزٍ تَعَلُّقُهَا بِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ عِنْدَنَا [١/١٢٦] لَا تَتَعَلَّقُ بِمَخْضِ الْوُجُودِ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ وَأَحْوَالِهَا، وَالذَّوَاتُ مُخْتَلِفَةٌ بِأَحْوَالِهَا، فَلَا يُلْزَمُ - مِنْ حُكْمِنَا بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ - الْحُكْمُ بِجَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِمَا يُخَالِفُهُ، وَإِنَّمَا عَظُمَ مَوْقِعُ هَذَا الْإِلْزَامِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ حَيْثُ قَالُوا: لَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، ثُمَّ الْوُجُودُ فِي حَقِيقَتِهِ لَا يَخْتَلِفُ<sup>(١)</sup>، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

وَهَذَا إِنَّمَا يُلْزَمُ مُشَبَّهِ الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ، فَأَمَّا مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ مِنْهُمْ وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ تَخْتَلِفُ بِأَنْفُسِهَا، فَكَيْفَ يُلْزَمُهُمْ فِي الْحُكْمِ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ الْحُكْمُ بِتَعَلُّقِهَا بِمَا يُخَالِفُهَا؟ وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنْ أَصْحَابِنَا - لَاسِيَّمَا مِنْ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ - أَنْ يُلْزَمَهُمْ ذَلِكَ وَيَسْتَدِلُّوا عَلَيْهِمْ بِهِ؟

وَشَيْءٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْإِخْتِرَاعَ وَالْمُخْتَرَعَ وَاحِدٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَخَلَقَ الْجَوْهَرُ هُوَ الْجَوْهَرُ نَفْسُهُ، وَإِحْدَاثُ الْعَرَضِ هُوَ الْعَرَضُ ذَاتِهِ<sup>(٢)</sup>، فَمَا مَعْنَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِخْتِرَاعِ وَالْإِحْدَاثِ لَا تَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُخْتَرَعَاتُ.

وَلَكِنْ لَمَّا رَأَيْتُ الْأَيْمَةَ أَوْرَدُوا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَرَعَاتِ وَرَأَوْهَا صَالِحَةً لِلتَّطْوِيلِ أَوْرَدْتُهَا فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ اقْتِدَاءً بِهِمْ وَتَبَرُّكًا، وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: الْإِحْدَاثُ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ؛ أَنَّ الْإِحْدَاثَ وَالْإِبْجَادَ إِنَّمَا هُوَ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا، وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُحْدَثَاتُ.

وَبِهَذَا الطَّرِيقِ عَلِمْنَا أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - لَا تَخْتَلِفُ؛ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعُلُومِ الْمُخْتَلِفَةِ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ تَشْمَلُهَا؛ فَيَقَالُ: الْعِلْمُ مَا يُعْلَمُ بِهِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي يَفْتَضِي الْعِلْمَ مَعْلُومًا أَوْ عَالِمًا لَا يَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعُلُومُ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٢، ١٩٣).

(٢) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

وَاخْتَلَفَتِ الْمَعْلُومَاتُ، وَكَذَلِكَ الْمَوْجُودَاتُ يَجْمَعُهَا حَدٌّ وَاحِدٌ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا؛  
كَالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، وَالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، كَذَلِكَ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا لَا يَخْتَلِفُ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهَا بِالْعِلْمِ، ثُمَّ قَالَ: « فَإِنَّ  
عَارِضُونَا وَقَالُوا: لَيْسَ يَتَّفِقُ وَجْهُ تَعَلُّقِ الْعُلُومِ بِالْمَعْلُومَاتِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْمَعْلُومُ، فَهَلَّا  
كَانَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ كَذَلِكَ، فَقَالَ: هُمَا مِنْ وَجْهِ مَا هُوَ حَدٌّ لِهَمَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ فِيمَا لَيْسَ بِحَدٍّ لِهَمَا.

فَنَقُولُ: وَجْهُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ فِيمَا هُوَ وَصْفٌ مُسْتَقِيمٌ، وَفِيمَا هُوَ حَدٌّ مُتَّفِقٌ، فَأَمَّا  
مَا هُوَ وَصْفٌ فَهُوَ أَنْ يُحْدِثَ الْمَعْدُومَ بِهَا، أَوْ يَكْسِبَ الْمَوْجُودَ بِهَا، وَأَمَّا مَا هُوَ حَدٌّ فَهُوَ أَنْ  
يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ بِهَا، مُتِمِّكِنًا مِنَ التَّصَرُّفِ بِهَا فِي مَقْدُورِهِ، خَارِجًا بِهَا عَنْ جُمْلَةِ الْعَجْزَةِ،  
وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الْقَادِرِينَ.

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُخْتَرِعًا لِلْعَيْنِ وَالْآخَرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ: فَلَيْسَ مِنَ الْأَوْصَافِ اللَّازِمَةِ  
فِي تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا اخْتِمَالَ الْفَرْقِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْلُومَ لَمَّا لَمْ يَخْتَصَّ بِكَوْنِ مَعْلُومٍ<sup>(١)</sup>  
مَعْلُومًا لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ يَتَنَوَّعُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مَعْلُومٍ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ  
عَالِمٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَقْدُورٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةٌ كُلِّ قَادِرٍ، وَلَمَّا اخْتَصَّ الْمَقْدُورُ بِبَعْضِ الْقَادِرِينَ حَتَّى  
لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَادِرٌ سِوَاهُ كَالْجِسْمِ مَثَلًا بَانَ وَوَضَحَ أَنَّ طَرِيقَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِمَا يَعُمُّ  
وَيَشْتَرِكُ، دُونَ طَرِيقِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ جَوَابٌ لَهُمْ إِذَا عَارِضُونَا بِالْكَسْبِ، وَقَالُوا: إِذَا تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِحَرَكَةٍ كَسْبًا،  
وَجَبَّ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِهَا بِلَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ كَسْبًا، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: قَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْإِحْدَاثَ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَسْبُ؛  
فَإِنَّمَا يَصِيرُ كَسْبًا بِقُدْرَتَيْنِ، وَلَقَدْ قُلْتُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: « إِنَّ هَذَا الْفَرْقَ مِمَّا لَا أَفْهَمُهُ ».

وَأَقُولُ الْآنَ: أَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ: « إِنَّ الْإِحْدَاثَ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ »:

إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ أَنَّ الْإِمْكَانَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِمْكَانُهُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْمُؤَثَّرَةِ بِهِ، فَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ

الْجَوَازِ وَالْإِمْكَانِ فِي الشَّيْءِ مَعْرِفَةُ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَوْلَاهَا لَمَا تَمَيَّزَ الْمُمَكِّنَاتُ [١٢٦/ب] عَنِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَبِالْإِمْكَانِ وَاخْتِصَاصِهِ بِالثَّبُوتِ تُعْرَفُ الْقُدْرَةُ، وَبِالْقُدْرَةِ يُعْرَفُ الْإِمْكَانُ، وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ الْإِمْكَانُ؛ فَإِنَّ الْمَوْصَلَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ الْخَالِقِ تَحَقُّقُ الْجَوَازِ فِي الْأَمْرِ الثَّابِتِ.

نُمَّ قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مَقْدُورٌ وَحَدٌّ، وَأَنَّهُ مُبْحَاثُهُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي ذَاتِهِ بِالْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ، بَلْ مَعْنَى إِيْجَادِهِ الشَّيْءَ وَجُودُهُ بَعْدَ مَا تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مَقْدُورًا لَهُ، وَقَدْ قَالَ مُوَحِّدَةُ الْفَلَسِيفَةِ تَأْيِيسُ الْأَيْسَاتِ عَنْ لَيْسَ مِمَّا يَخْتَصُّ الْإِلَهَ بِهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَصْيِيرِ الْعَدَمِ وَجُودًا.

وَأَمَّا الْكَسْبُ فَإِنَّهُ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَعَ اتِّصَافِ الْقَادِرِيَّةِ، وَتَغْيِيرِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَحَاجَتُهُ إِلَى الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ: إِنَّهَا تُؤَثَّرُ بِمَعْنَى <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ: وَمِمَّا يَعْظُمُ مَوْقِعُهُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا يَتَأَتَّى بِهَا إِعَادَةُ مَا اخْتَرَعَ بِهَا أَوَّلًا، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْإِعَادَةَ بِمَثَابَةِ النِّشَاءِ الْأُولَى، فَلَوْ كَانَتْ الْقُدْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِإِعَادَةِ مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ إِعَادَتُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَكَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا تَصْلُحَ لِابْتِدَاءِ الْخَلْقِ.

فَإِنْ أَلْزَمُونَا جَوَازَ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْمَعَادِ، التَّرْتَمُتُهَا، فَإِذَا أَعَادَ اللَّهُ مَا كَانَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُعِيدَ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ صَلَحَتْ الْقُدْرَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْإِعَادَةِ، لَكَانَتْ صَالِحَةً لِإِيقَاعِ أَمْثَالِهِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

قِيلَ: وَمَتَى سَلَّمَ لَكُمْ - عَلَى مُوجِبِ أَصْلِكُمْ - تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى، عَلَى أَنَّهُ إِنْ سَلَّمَ لَكُمْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ مُسْتَرَوِّحٌ لَكُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِعَادَةَ هِيَ غَيْرُ الْإِنْشَاءِ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ وَاحِدًا، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ الْعِبَارَاتُ عَنْهُ فِي الْكَسْبِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَرُوضًا لِإِيقَاعِ مِثْلَيْنِ غَيْرَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَكُمْ إِيقَاعُ أَمْثَالٍ فِي أَوْقَاتٍ؛ فَجَوَّزُوا لِذَلِكَ الْإِعَادَةَ؛ إِذْ مِنْ صَرُورَتِهَا أَنْ تَقَعَ فِي غَيْرِ وَقْتِ النِّشَاءِ الْأُولَى.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: « وَمِمَّا يَلْزِمُهُمْ أَنْ نَقُولَ: قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا عَدَا الوجودَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ لَا يَفَعُّ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَعَ أَنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ؛ كَمَا أَنَّ الوجودَ مُتَجَدِّدٌ، وَيَعْنُونَ بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَكَوْنِهِ حَسَنًا وَاجِبًا أَوْ مُنْذُوبًا، طَاعَةً أَوْ قَيْسًا مَعْصِيَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ - مُتَجَدِّدًا، فَمَا الْفَصْلُ بَيْنَ الوجودِ وَالصِّفَاتِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهِ؟! »

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا ثَبَتَ وجودُ الْحَرَكَةِ، وَجَبَ عِنْدَ ثُبُوتِ وجودِهَا ثُبُوتُ أَحْكَامِ لَهَا، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي الْجَائِزِ دُونَ الْوَاجِبِ.

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لوجودِهَا أَوْ تَجْوِيزِ انْتِفَائِهَا أَصْلًا إِذَا انْتَفَى الوجودُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِوجودِهَا أَنَّهَا تَجِبُ عِنْدَ ثُبُوتِ الوجودِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ يَجِبُ الوجودُ عِنْدَ ثُبُوتِهَا؛ فَإِنَّهُ كَمَا يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الوجودِ دُونَ الصِّفَاتِ التَّائِبَةِ لَهُ، فَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الصِّفَاتِ التَّائِبَةِ دُونَ الْحُدُوثِ، فَهَذِهِ الْإِرْمَامَاتُ لَا حِيلَةَ لِلْخُصُومِ فِي دَفْعِهَا <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّالِثُ مِنَ الْكَلَامِ: فَالْعَرَضُ مِنْهُ التَّعَلُّقُ بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ <sup>(٢)</sup>، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى:

- مَا يُتَلَقَّى مِنْ مَوَاقِعِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

- وَإِلَى مَا يُسْتَعَادُّ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ.

فَأَمَّا مَا يُتَلَقَّى مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فَأَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى الْإِنْتِهَالِ إِلَى اللَّهِ، وَإِبْدَاءِ الرَّغْبَةِ إِلَيْهِ فِي أَنْ يَرْزُقَهُمُ الْإِيمَانَ وَيُثَبِّتَهُمْ عَلَيْهِ، وَيُجَنِّبَهُمُ الْكُفْرَ وَالْعِصْيَانَ، وَيَقُولُونَ: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [ الفاتحة: ٦ ] أَيْ: ثَبِّتْنَا عَلَيْهِ وَاحْفَظْنَا، وَلَوْ كَانَتِ الْمَعَارِفُ غَيْرَ مَقْدُورَةٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - لَكَانَتْ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الشَّائِعَةُ بِسُؤَالِ مَا لَا يَقْدِرُ الْبَارِي تَعَالَى عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا الرَّغْبَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى سُؤَالِ الْإِفْتِدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالْإِعَانَةِ عَلَيْهِ؛ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٣، ١٩٤).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٥).



قُلْنَا: كُلُّ مُكَلَّفٍ عَلَى أَصُولِكُمْ قَادِرٌ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَسْأَلُهُ الْإِفْدَارُ عَلَيْهِ، فَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ الدُّعَاءِ عَلَى انْتِفَاءِ مَوْجُودٍ؛ إِذِ الدَّاعِي يَلْتَمِسُ بِدُعَائِهِ مُتَوَقَّعًا مَفْقُودًا<sup>(١)</sup>.  
ثُمَّ السَّلَفُ الصَّالِحُونَ، كَمَا سَأَلُوا الْإِيمَانَ؛ سَأَلُوهُ أَنْ يُجَنِّبَهُمُ الْكُفْرَ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ قُدْرَةٌ عَلَى الْكُفْرِ [١/١٢٧] عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ<sup>(٢)</sup>، فَلَيْنَ كَانَ الرَّبُّ مُعِينًا عَلَى الْإِيمَانِ؛ يَخْلُقِ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعِينًا عَلَى الْكُفْرِ؛ يَخْلُقِ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ.

وَيَقْوَى مَوْجِعُ هَذَا الْإِلْزَامِ إِذَا قَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَنْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا أَقْدَرَهُ كَفَرَ، فَإِذَا أَقْدَرَهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - فَهُوَ بِالْإِعَانَةِ عَلَى الْكُفْرِ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْإِعَانَةِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمِنْ دَعَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فِي ذَلِكَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾<sup>(٣)</sup> [إبراهيم: ٣٥].  
وَلَمَّا نَظَرَ إِلَى الْكَوْكَبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِمَّا مُسْتَدِلًّا أَوْ مُرْشِدًا قَوْمَهُ: ﴿لَنْ يَهْدِيَ رَبِّي الْأَكْوَوتَ مِنْ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وَالْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ مَا يَقَعُ عِنْدَهَا الْإِهْتِدَاءُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧].  
وَقَالَ: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوْرًا يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣].  
فَنَبَتْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الْهِدَايَةَ وَالْإِيمَانَ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ، وَقَدْ قَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ﴾ [يوسف: ٣٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ﴾ [يوسف: ٣٨] يَعْني التَّوْفِيقَ.

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الغنية في أصول الدين (ص ١٢٠، ١٢١).  
(٢) انظر: الأصول الخمسة (ص ٢٨٧، ٣١٤، ٣٩٦، ٤١٥)، والمحيط بالتكليف (٢/ ٨٥)، والمغني (٦/ ١٣٠)، (٤/ ١١)، والمقالات (١/ ٣٠٠). أما عند الأشاعرة: فإن «قول من قال: إن القدرة على الشيء غير القدرة على ضده توسع، وحقيقة الجواب عن ذلك أن التباين إنما يكون بين شيئين موجودين، فإذا وجدت القدرة على الشيء لم يجز أن توجد القدرة على ضده، بل القدرة على الشيء لا يقدر بها إلا عليه وحده» انظر: اللمع (ص ٩٤)، وبجود المقالات (ص ١١٨)، والبرهان (١/ ٨٩)، والكامل (١٤٩/ ب).  
(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٦).

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ سَلَفُنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَائِمَّةَ السَّلَفِ كَانُوا مُجْمِعِينَ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مَالِكُ كُلِّ مَخْلُوقٍ وَرَبُّ كُلِّ مُخْدَبٍ.

وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي - تَعَالَى - مَالِكُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَإِلَهُ مَا لَا يُعَدُّ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ خَلْقٍ مِنْ رَبٍّ وَمَلِكٍ، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ خَالِقًا لِأَعْمَالٍ نَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ رَبُّهَا وَإِلَهَهَا مِنْ حَيْثُ يَسْتَبِدُّ بِالْإِقْدَارِ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ عَظِيمَةٌ فِي الدِّينِ لَا يَبُوءُ بِهَا مُوَفَّقٌ، وَقَدْ دَلَّ فَحَوَى التَّنْزِيلَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ لُحْمٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وَمِمَّا يُتَلَقَّى مِنْ هَذَا الْمَأْخِذِ أَنْ نَقُولَ: الْمَعْرِفَةُ وَالْقُرْبَابُ وَالطَّاعَاتُ أَحْسَنُ مِنْ خَلْقِ الْأَجْسَامِ وَأَعْرَاضِهَا الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الطَّاعَاتِ؛ فَلَوْ اتَّصَفَ الْعَبْدُ بِخَلْقِ الْمَعَارِفِ، لَكَانَ أَحْسَنَ خَلْقًا مِنْ رَبِّهِ، وَلَكَانَ أَوْلَى بِإِصْلَاحِ نَفْسِهِ وَإِرْشَادِهَا وَإِنْقَادِهَا مِنَ الْعَبْدِ وَالْمَعَاطِبِ مِنْ رَبِّهِ، وَمَنْ رَعِمَ أَنَّ الْعَبْدَ أَصْلَحَ لِنَفْسِهِ مِنْ رَبِّهِ، فَقَدْ رَاعِمَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ وَفَارَقَ الْهِمْلَةَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْلَا الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ، لَمَا تَمَكَّنَ الْعَبْدُ مِنْ خَلْقِ الْإِيمَانِ؛ فَالْقُدْرَةُ<sup>(١)</sup> إِذَنْ أَحْسَنُ.

قُلْنَا: مَضْمُونُ ذَلِكَ يُلْزِمُ صَاحِبَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَجْعَلَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ شَرًّا مِنَ الْكُفْرِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَّا بِهَا، وَالْقُدْرَةُ صَالِحَةٌ لِلصَّادِقِينَ، فَلَيْتَ كَانَ الرَّبُّ - تَعَالَى - مُصْلِحًا عَبْدَهُ بِالْإِقْدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، فَلَيْكُنْ مُفْسِدًا لَهُ بِالتَّمَكُّينِ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكُفْرِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى اقْتِدَارِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ حُقُوقِهِ مِنَ الْمَرَدَّةِ وَالطَّاعَةِ، وَأَصُولُ الْمُعْتَرِزَةِ مُخَالَفَةٌ لِذَلِكَ؛ فَإِنَّ الطَّاعَاتِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُكَلَّفِينَ، ثُمَّ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ شَاءُوا وَفَوْهَا وَأَدَّوْهَا، وَإِنْ لَمْ يُرِيدُوا ذَلِكَ، فَالْزَبُّ - تَعَالَى - لَا يَتَّصِفُ بِتَحْصِيلِ حُقُوقِهِ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ، وَمَنْ يَرَى فِي مَلَكُوتِهِ مَا يَكْرَهُهُ وَيَأْبَاهُ يَكُونُ مُعْتَمًا حَزِينًا وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا نَصُوصُ الْكِتَابِ: فَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدْ رُءُوهُ فَتَعَبَّرْ﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ، فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦].

(١) الذي في الأصل: «والقدرة» والتصحيح من الإرشاد (ص ١٩٧).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٨).

وَفَحَوَىٰ هَذِهِ الْآيَاتِ تَتَضَمَّنُ التَّمَدُّحَ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعَ وَالتَّفَرُّدَ بِخَلْقِ كُلِّ مَخْلُوقٍ، فَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ خَالِقًا لَلَّغَا التَّمَدُّحَ بِالْخَلْقِ، وَلَسَاغَ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ خَالِقٌ كُلِّ شَيْءٍ، وَمُرَادُهُ أَنَّهُ خَالِقُ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَمَسَّكُ بِفَحْوَى الصِّغَةِ وَمَضْمُونِهَا لَا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهَا عَلَى الْخُصُوصِ مَعَ مَا اسْتَيْقَنَاهُ مِنَ التَّمَدُّحِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الظَّوَاهِرُ مَتْرُوكَةٌ؛ فَإِنَّهَا تَقْتَضِي كَوْنَ الرَّبِّ خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالشَّيْءُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ.

قُلْنَا: الْمُخَاطَبُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَضِيَّةِ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ <sup>(١)</sup> [١٢٧/ب]، وَنَسْتَدِلُّ بِكُلِّ آيَةٍ دَالَّةٍ عَلَى تَمَدُّحِ الرَّبِّ - تَعَالَى - بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالْمُعْتَرِضُ يَقُولُ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَفْعَالٍ نَفْسِهِ؛ فَيَلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ أَيْضًا قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ١٧، ١٨].

وَقَالَ فِي مَوَاضِعٍ: ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وَأَفْعَالِ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ جُمْلَةِ مَا بَيْنَهُمَا؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] فَأَنْتَى عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْمُلْكِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿وَلَمْ يَخْذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وَمَنْ زَعَمَ أَنْ أَفْعَالِ الْحَيَوَانَاتِ لَيْسَتْ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ، فَقَدْ خَالَفَ الْأُمَّةَ، وَزَاعَمَ نُصُوصَ الْقُرْآنِ.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَخَلَقَ أَعْمَالَكُمْ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَثِيرُ حُجَّةٍ لَنَا؛ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَخَّ قَوْمُهُ عَلَى عِبَادَةٍ مَا يَنْحِتُونَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْخَشَبِ وَالْأَحْجَارِ؛ فَقَالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ⑤ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ [الصفات: ٩٥، ٩٦]؛ يَعْنِي: وَخَلَقَ الْأَصْنَامَ الَّتِي وَقَعَتْ أَعْمَالُكُمْ فِيهَا؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّحَرَةِ: ﴿فَإِذَا هِيَ﴾ يَعْنِي: الْحَيَّةُ ﴿تَلْفُفُ مَا يَأْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥] أَيْ: مَا وَقَعَ إِنْكَهْمُ وَسِحْرُهُمْ فِيهِ، وَهِيَ الْحِبَالُ وَالْعِصِيُّ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

(١) الذي في الأصل: «الموانع» والتصحيح من الإرشاد (ص ١٩٩).

﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] أَعْمَالُهُمُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي مَحَلِّ قُدْرِهِمْ كَالشَّرِكِ وَنَحْوِهِ مِنْ نَحْتِ الْأَصْنَامِ، لِبَطْلِ تَوْبِيخِهِ <sup>(١)</sup> إِيَّاهُمْ لِاعْتِرَافِهِ بِأَنَّ خَالِقَ أَعْمَالِهِمْ غَيْرُهُمْ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافَ أَلْسِنَتِكُمْ وَاللُّوْغَةِ﴾ [الروم: ٢٢]: الْمُرَادُ بِالْأَلْسِنَةِ اللُّغَاتِ، فَقَرَنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْوَانِ فِي كَوْنِهَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ.

وَأَمَّا شُبُهَةُ الْمُعْتَرِجَةِ: فَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَدَارِكِ الْعُقُولِ وَمَا خِذِ السَّمْعِ <sup>(٢)</sup>.

فَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ أَنْ قَالُوا: الْعَاقِلُ يُمَيِّزُ بَيْنَ مَقْدُورِهِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِمَقْدُورٍ لَهُ، وَيُذَرِّكُ تَفَرُّقَهُ بَيْنَ حَرَكَاتِهِ الْإِرَادِيَّةِ وَبَيْنَ أَلْوَانِهِ الَّتِي لَا اقْتِدَارَ لَهُ عَلَيْهَا، وَوَجْهَ الْفَضْلِ بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ أَنَّهُ يُضَادِفُ مَقْدُورَهُ وَاقِعًا عَلَى حَسَبِ قُصُودِهِ وَدَوَائِعِهِ، وَلَا يَقَعُ مِنْهُ مَا لَا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ انْصِرَافِهِ، فَإِذَا صَادَفَ الشَّيْءُ وَاقِعًا عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ وَدَاعِيَّتِهِ لَمْ يَسْتَرْبِ فِي وَقُوعِهِ بِهِ، ثُمَّ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا الْحُدُوثُ، فَلْيَكُنْ مُحَدِّثًا لِفِعْلِهِ، وَلَوْ كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ بِهِ، لَكَانَ بِمَثَابَةِ لَوْنِهِ وَطَعْمِهِ وَصِفَاتِهِ الْخَارِجَةِ عَنْ مَقْدُورَاتِهِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ دَعَاوَى غَيْرَ مَقْرُونَةٍ بِالْإِدْلَةِ؛ فَأَمَّا <sup>(٣)</sup> قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَقْدُورَ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الدَّاعِيَةِ وَالْقَصْدِ فَبَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَعُمُّ الْأَحْوَالَ، وَلَا يَشْمُلُ الْأَفْعَالَ <sup>(٤)</sup>، بَلِ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى الْإِنْقِسَامِ؛ قُرْبَ فِعْلٍ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، وَرُبَّ فِعْلٍ لَا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، فَإِنَّ أَفْعَالَ الْعَاقِلِ الذَّاهِلِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ وَالدَّاعِيَةِ، وَكَذَلِكَ مَا يَصْدُرُ مِنَ النَّائِمِ وَالْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ <sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا لَمْ يَطَّرِدْ مَا قَالُوهُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ فَوْقُوعُ بَعْضِهَا عَلَى حَسَبِ الدَّاعِيَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ وَاقِعًا بِالْقَصْدِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَقَعُ الشَّبُعُ وَالرَّيُّ عَقِيبَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَكَذَلِكَ اكْتِسَابُ الثَّوبِ أَلْوَانًا مَقْصُودَةً عِنْدَ الصَّبْغِ، وَفَهْمُ الْمُخَاطَبِ عِنْدَ الْإِفْهَامِ، وَخَجَلُهُ وَوَجَلُهُ عِنْدَ التَّخْجِيلِ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٠٠).

(٢) الذي في الأصل: «فما» والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٠١).

(٣) الذي في الأصل: «الأحوال» والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٠١).

(٤) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٧٩).

والتَّخْوِيفِ وَالتَّهْوِيلِ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ - مَعَ وُقُوعِهَا عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ - لَيْسَتْ أَفْعَالًا لِذَوِي الْقُصُودِ وَالذَّوَاعِي، فَقَدْ بَطَلَ مَا قَالُوهُ طَرْدًا وَعَكْسًا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهَ، فَلَا يَدْعُوهُ دَاعِيَةٌ إِلَى الْخَلْقِ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْقَصْدُ إِلَى الْإِحْدَاثِ، فَأَفْعَالُ مُعْظَمِ الْخَلِيقَةِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْوَاقِعَ بِالْقَصْدِ عِنْدَ الْخُصُومِ الْحُدُوثُ، وَإِذَا وَصَحَ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ الَّذِينَ ذَكَرْنَا هُمْ بَطَلَ اسْتِزَاحُهُمْ إِلَى الذَّوَاعِي<sup>(١)</sup>.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ نَفَاةَ الْأَعْرَاضِ لَا يَقْصِدُونَ إِلَى إِحْدَاثِ أَعْمَالٍ هِيَ أَغْيَارٌ لَهُمْ، وَلَا يَتَصِفُونَ [١/١٢٨] بِالذَّوَاعِي إِلَيْهَا مَعَ تَصْمِيمِهِمْ عَلَى اعْتِقَادِ نَفْيِ الْأَعْرَاضِ، فَكَمَا لَا يَتَصَوَّرُ مِمَّنْ يَتَعَقَّدُ أَنَّ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهَ - الْقَصْدُ إِلَى الْخَلْقِ وَالْإِحْدَاثِ؛ لَا يَتَصَوَّرُ - مِمَّنْ يَنْفِي الْأَعْرَاضَ - الْقَصْدُ إِلَى إِحْدَاثِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَقْصِدَانِ إِلَى الْفِعْلِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذَا الْقَصْدُ كَافٍ فِي تَحْرِيرِ الدَّلِيلِ. قُلْنَا: هَذَا يُبْطِلُ عُمْدَتَكُمْ؛ فَإِنَّ الْقَادِرَ مَنَّا يَقْصِدُ إِلَى التَّحَرُّكِ، وَكَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا غَيْرُ وَاقِعٍ بِالْقُدْرَةِ، بَلْ هُوَ مَعْلُولٌ بِالْحَرَكَةِ، وَالْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ عِنْدَكُمْ حُدُوثُ الْحَرَكَةِ، وَكَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا حَالٌ صَادِرٌ عَنِ الْحَرَكَةِ، فَالَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْقَصْدُ غَيْرُ مَقْدُورٍ، وَالْمَقْدُورُ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَيْسَ إِلَيْهِ دَاعِيَةٌ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مُعْظَمَ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ غَيْرُ وَاقِعٍ عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « لَا دَلِيلٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ الْاضْطِرَارِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ فِي حَرَكَةِ الْإِكْتِسَابِ.

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: اسْتِزَاحُهُمَا فِي الْحُدُوثِ، وَوُقُوعُهُمَا بِخِلَافِ قَصْدِ الْمُتَحَرِّكِ بِهِمَا مِنْ أَكْثَرِ الْوُجُوهِ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ وَمِنْ ذَلِكَ: لَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ تَحْرِيكَ يَدِهِ فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى حَدِّ مَضْبُوطٍ عِنْدَهُ، فَلَا تَتَأَتَّى الْحَرَكَاتُ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنْ غَيْرِ قُصُودٍ انْجِرَافٍ عَنْهَا وَمَرِيدٍ عَلَيْهَا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْطَّ خَطًّا مُسْتَقِيمًا بِأَصْبَعِهِ، فَقَدْ لَا يَتَأَتَّى لَهُ ذَلِكَ عَلَى مُوجِبِ قَصْدِهِ، بَلْ يَعْسُرُ عَلَيْهِ، وَلَوْ رَمَى حَجَرًا إِلَى جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَأَصَابَ مَوْضِعًا مُعَيَّنًا، فَلَوْ رَامَ دَفْعَ حَجَرٍ آخَرَ فِي مِثْلِ حَجْمِ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ بَعَيْنِهَا، قَرَّبَ مَا

لَا يَصَابُ ذَلِكَ إِلَّا كَرَّةً مِنْ كَرَاتٍ عَلَى نُدُورٍ، وَلَسْنَا نَتَمَسَّكَ بِحَرَكَاتِ الْحَجَرِ؛ مَصِيرًا إِلَى اعْتِقَادٍ وَفُوعٍهَا كَسْبًا لِدَافِعِ الْحَجَرِ، وَلَكِنَّ الْحَجَرَ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ يَنْدَفِعُ فِي جِهَةِ حَرَكَاتِ الدَّافِعِ وَاعْتِمَادَاتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَنِدِ الْحَجَرُ، اسْتَبَانَ مِنْ مِثْلِهِ فَعُلَ الْقُوَّةُ الدَّافِعَةُ، وَيَطْرُدُ هَذَا فِي جُمْلَةِ الصَّنَاعَاتِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الْمَقْدُورَةِ لِلْعِبَادِ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْمُكْتَسِبُ يُفَرِّقُ بَيْنَ كَسْبِهِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِكَسْبِهِ، وَلَا مَقْدُورَ لَهُ بِوُفُوعِ الْكَسْبِ بِهِ.

قُلْنَا: بَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَ حَالَتَيْهِ؛ بِكَوْنِهِ قَادِرًا فِي إِحْدَاهُمَا غَيْرَ قَادِرٍ فِي الْأُخْرَى، فَتَرْجِعُ التَّفْرِقَةُ إِلَى ثُبُوتِ الْحَالَةِ الْمُعْلَلَةِ وَانْتِفَائِهَا، وَهُوَ كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَظْنُونِ مَعَ الْقَطْعِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالظَّنَّ لَا يُؤْثِرَانِ فِي مُتَعَلِّقَيْهِمَا، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مَقْدُورًا لِلْبَشَرِ، وَالْكِتَابَةُ وَالتَّفْرِقَةُ.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ: مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ التَّفْرِقَةَ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى وُفُوعِ الْكَسْبِ مَعَ قُدْرَتِهِ؛ كَالْمَشْرُوطِ مَعَ الشَّرْطِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْصِدُ إِلَى الْحَرَكَةِ إِلَّا وَيُصَادِفُ قُدْرَةَ عَلَيْهَا، وَعِنْدَ وُفُوعِ مَقْدُورِهِ مَعَهَا، وَقَدْ تَرْجِعُ التَّفْرِقَةُ إِلَى وُفُوعِ صِفَةٍ وَحَالَةٍ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَقَدْ يَفْعَلُ الرَّبُّ ﷻ، وَيُقَالُ: فِي الْعَبْدِ حَرَكَةٌ وَلَمْ يَخْلُقْ لَهُ قُدْرَةُ عَلَيْهَا، فَيَتَصَفَّ الْإِنْسَانُ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ عَجْزًا عَنْهَا، وَقَدْ يَفْعَلُ فِيهِ حَرَكَةٌ وَيُقْدِرُهُ عَلَيْهَا فَيُحْسِنُ فِي أَوْصَافِهَا وَأَسْبَابِهَا؛ مِنَ الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ، وَالْبَطْشِ وَالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي الرَّجُلِ فَتَكُونُ مَشْيًا مَرَّةً، وَرَفْصًا مَرَّةً، وَخُطْوَةً مَرَّةً.

ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ مِنْ ضَرُورَةٍ تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ بِالْمَقْدُورِ وَوُفُوعِ الْمَقْدُورِ بِهَا؟! وَلَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى هَذِهِ الطَّلِبَةِ، لَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصًا.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ يَقَعُ عِنْدَكُمْ بِالْقُدْرَةِ إِلَّا الْحُدُوثُ، وَهُوَ ثُبُوتُ الذَّاتِ فَقَطْ، وَالذَّوَاتُ ثَابِتَةٌ عِنْدَكُمْ عَلَى خَصَائِصٍ أَوْصَافِهَا عَدَمًا، وَالَّذِي يَطْرَأُ لَهَا الْحُدُوثُ مِنْ كَوْنِهِ حَسَنًا وَقَبِيحًا فِي قِيَامِهِ بِالْمَحَلِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عِنْدَكُمْ ثُبُوتُهُ عِنْدَ الْحُدُوثِ الْمَقْدُورِ رَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ وَخَصَائِصِهَا وَتَوَابِعِهَا غَيْرَ مَعْقُولَةٍ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ تُثْبِتُوا فِي الشَّاهِدِ مُحَدِّثًا لِأَفْعَالِكُمْ لَمْ يَسْتَقِمْ لَكُمْ عَلَى إِبْتَاتِ الْمُحَدِّثِ فِي الْغَائِبِ دَلِيلٌ.

وَتَحْنُ قَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ، وَمَعْوَلُهُمْ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَى وَفُوحِ الْأَفْعَالِ شَاهِدًا عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ وَالِدَوَاعِي، وَقَدْ نَقَضْنَا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالْمُحْدِثِ غَائِبًا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمُحْدِثِ شَاهِدًا، لَمَا سَاعَ إِبْثَاتُ مُحْدِثٍ لِلْأَجْسَامِ [١٢٨/ب] فِي الْغَائِبِ مِنْ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ لَهَا مُحْدِثًا فِي الشَّاهِدِ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ النَّظَامَ وَثُمَامَةً وَمَعْمَرًا وَالنَّاشِيَّ وَالْجَاحِظَ وَغَيْرَهُمْ يَعْتَقِدُونَ الْمُحْدِثَ غَائِبًا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْمُحْدِثِ شَاهِدًا، وَقَدْ أَوْمَأْنَا إِلَى مَذَاهِبِهِمْ فِي صَدْرِ الْبَابِ.

وَقَالَ ابْنُ هَيْصَمٍ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّ الْأَكْوَانَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ لِلْعِبَادِ.

وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ: لَيْسَ فِي وُسْعِ الْبَشَرِ إِبْجَادُ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ، وَلَا إِخْرَاجُ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ، وَلَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ - تَعَالَى - وَهُوَ مُؤَيِّسُ الْأَيَّامِ عَنْ لَيْسَ، وَرَزَعُمَا أَنَّ كُلَّ قَادِرٍ عَلَى شَيْءٍ فَوَاجِبٌ أَنْ يَأْتِيَ بِفِعْلِهِ عَلَى مَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بِهِ، فَلَمَّا رَأَيْنَا أَنَّهُ يَقْصِدُ الْفَاعِلُ لِأَنْ يَأْتِيَ بِالشَّيْءِ عَلَى غَايَةِ الصَّلَاحِ وَيَقْعُ بَغَايَةِ الْفَسَادِ؛ كَالْكَافِرِ الَّذِي يَقْصِدُ أَنْ يَكُونَ كُفْرُهُ حَسَنًا فَيَقْعُ فِيْحَا، وَجَبَ أَنْ الَّذِي يُصَيِّرُهُ بِخِلَافٍ قَصْدٍ صَاحِبِهِ وَمَحَبَّتِهِ الَّذِي هُوَ أَخَذَهُ.

قَالُوا: فَالْأَفَاعِيلُ خَلَقَ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ، وَاتَّحَسَّبَ لَهُمْ مِنْ جِهَةٍ مَا تَحَرَّكُوا أَوْ سَكَنُوا، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: اعْتِقَادُ الْمُعْتَرِ لَةِ كَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا مُحْدِثًا وَمُخْتَرِعًا غَيْرُ مُتَقَلِّىٍّ مِنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ، فَلَا يَنْقُى إِلَّا النَّظَرُ وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَاقِعِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ فِعْلًا لِلْفَاعِلِ مِنَّا مُسْتَنِدًا إِلَى أَصْلٍ مَذْلُولٍ عَلَيْهِ أَوْ مَعْلُومٍ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَإِنْ تَعَيَّنَ - فِي الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْبَارِي تَعَالَى مُحْدِثًا - إِسْنَادُهُ إِلَى أَصْلٍ فِي الشَّاهِدِ، فَلْيَتَعَيَّنْ - فِي الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا مُحْدِثًا - إِسْنَادُهُ إِلَى أَصْلٍ آخَرَ، وَذَلِكَ يَجْزِي إِلَى التَّسْلُسِ، وَإِنْ سَاعَ الْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا خَالِقًا مِنْ غَيْرِ اسْتِشْهَادٍ بِأَصْلٍ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْبَارِي؟!

وَلَا اكْتِرَاثَ بِمَا نَقُلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ الْمُلقَّبِ بِجُعْلٍ؛ حَيْثُ ادَّعَى أَنَّ كَوْنَ الْوَاحِدِ مِنَّا خَالِقًا مَعْلُومٌ ضَرُورَةً.

وَسَبِيلُ الرَّدِّ عَلَى الْمُلقَّبِ بِجُعْلٍ فِي ادِّعَائِهِ الضَّرُورَةَ فِي أَنَّ مَنْ حَرَّكَ يَدَهُ قَصْدًا فَإِنَّ حَرَكَتَهُ خَلْقٌ لَهُ قَطْعًا أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ فِي وُسْعِ الْبَشَرِ فِعْلُ حَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا حَرَكَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ،

وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرَكَةَ الْوَاحِدَةَ هِيَ الَّتِي تَقُومُ بِالْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ، وَالْجَوْهَرُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالثَلَاثَةُ لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِإِذْرَاقِهَا.

فَيَقَالُ لِهَذَا الْقَائِلِ: إِذَا حَرَّكَتُ أَصْبَعَكَ وَأُنْمَلْتِكَ، فَكَمْ حَرَكَةً عَمِلْتَ؟  
فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي.

قُلْنَا: فَجَوِّزْ فِي الْقَادِرِ تَحْرِيكَ جُمْلَةٍ، مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ بِذَلِكَ، وَذَلِكَ قَدْ حُجِّجَ فِي خَالِقِيَةِ الرَّبِّ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى تَحْرِيكِ أَنْمَلْتِهِ، يَجِبُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى تَحْرِيكِ بَعْضِ أَنْمَلْتِهِ غَيْرِ الْمُفْصَلِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْإِلَهُ، وَهَذَا - إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ عَنْهُ - فَمِنْ أَصْدَقِ الدَّلَالَةِ عَلَى جَهْلِهِ، وَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَطَعَ بِبُطْلَانِ كُلِّ مَا تَمَسَّكَ بِهِ مَشِيخَتُهُ؛ إِذْ لَا مَسَاعٍ لِلْحِجَاجِ فِي الضَّرُورِيَّاتِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِذَا ادَّعَى هَذَا الرَّجُلُ عِلْمًا هَجِيمًا لَا مُدْرِكَ لَهُ، فَذَلِكَ حِمَاقَةٌ عَنْهُ؛ وَإِنْ ادَّعَى عِلْمًا صَادِرًا عَنِ الْبَحْثِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَوْصَلَهُ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ دَعْوَاهُ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، فَقَدْ أَبْطَلْنَا دَعْوَاهُ طَرْدًا وَعَكْسًا؛ فَإِنَّ حَرَكَاتِ اللِّسَانِ، وَالْمَخَارِجِ فِي الْكَلَامِ، وَأَكْلِ الطَّعَامِ، وَحَرَكَاتِ الْأَجْفَانِ وَالْحَدَقَةِ، وَحَرَكَاتِ أَيْدِي الْمُحْتَزِّينَ أَكْثَرُهَا غَيْرُ وَاقِعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا مُكْتَسَبَةٌ عِنْدَنَا وَمُخْتَرَعَةٌ عِنْدَهُمْ.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: الْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ تَأْتِي الْحَرَكَةُ بِهِ.

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ التَّائِي فِي بَابِ الْكَسْبِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.

ثُمَّ وَجَدَانُ النَّفْسِ وَإِحْسَاسُهُ إِنَّمَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَقُمْ دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ تَأْتِي ذَوَاتِ الْحَرَكَاتِ وَصِفَاتِهِ الثَّابِتَةِ لَهَا بِقُدْرَتِهِ، وَعَلَى أَصْلِحِكُمْ تِلْكَ الصِّفَاتُ ثَابِتَةٌ فِي الْعَدَمِ، وَلَا يَبْقَى بِالْقُدْرَةِ إِلَّا الْخُذُوثُ، كَذَلِكَ عَلَى أَصْلِحِنَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ نُحِسَّ تَأْتِي الْفِعْلِ وَوُقُوعَهُ عِنْدَ اقْتِدَارِهِ؛ فَقَدْ بَطَلَ التَّعْوِيلُ عَلَى وَجْدَانِ التَّائِي.

ثُمَّ الْإِنْسَانُ يَجِدُ مِثْلَ هَذَا التَّائِي فِي الْأَفْعَالِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةِ بِقَادِرِيَةِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ مُعْظَمِ الْمُعْتَزِّلَةِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ حَرَكَاتِ الْأَشْجَارِ عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَحَرَكَةَ السُّفُنِ عِنْدَهُ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ؛ مِنْ الشَّبَعِ وَالرَّيِّ عِنْدَ الطَّعَامِ، وَالسُّكْرِ عِنْدَ الشَّرَابِ، وَنَمَاءِ الزَّرْعِ عِنْدَ السَّقْيِ، وَحَرَارَةِ الشَّمْسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ [١/١٢٩] مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ.



وَالْمُعْتَزِلَةُ غَيْرُ أَبِي هَاشِمٍ وَشِيعَتِهِ أَنْكَرُوا التَّوَلَّدَ فِي أَفْعَالِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ<sup>(١)</sup>، وَقَالُوا: كُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِمَّا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ لِكُزَيِّهِ سُبْحَانَهُ قَادِرًا، وَهَذَا مَذْلُولُ الْفِعْلِ وَخِلَافُ الْإِحْسَاسِ وَالْوُجْدَانِ، فَبَطَلَ التَّعْوِيلُ عَلَى وَجْدَانِ النُّفُوسِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ ظُنُونٌ فَايِسَةٌ إِذَا كَانَ مُخَالِفًا لِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ شُبْهِهِمْ أَنْ قَالُوا: الْعَبْدُ مُطَالَبٌ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالطَّاعَةِ، وَيَسْتَحِيلُ فِي الْمَعْقُولِ أَنْ يُطَالَبَ الْعَبْدُ بِمَا لَا يَقَعُ مِنْهُ.

قَالُوا: الْمَقْدُورُ عِنْدَكُمْ بِمِثَالَةِ الْقُدْرَةِ فِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا وَاقِعٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَلَيْسَ إِلَى الْعَبْدِ مِنَ الْمَقْدُورِ شَيْءٌ، فَمَا الْمَطْلُوبُ، وَمَا الطَّالِبُ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مُطَالَبَةِ اللَّهِ عَبْدَهُ بِالْوَانِيَةِ وَإِحْسَاسِهِ، وَبَيْنَ مُطَالَبَتِهِ بِأَفْعَالِهِ.

قَالُوا: وَلَسْنَا نُلْزِمُكُمْ الْآنَ أَمْرًا يَتَعَلَّقُ بِتَفْصِيلِ الْفِعْلِ وَتَحْسِينِهِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْجَمَلِ مَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى حَمْلِ كَلَامِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - عَلَى التَّنَاقُضِ، وَالخُرُوجِ عَنِ الْإِفَادَةِ بَاطِلٌ؛ مِنْ لَغْوِ الْكَلَامِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ لِمَنْ يُخَاطِبُهُ: «افْعَلْ مَا أَنَا فَاعِلُهُ».

ثُمَّ رَأَوْا لِكَلَامِهِمْ تَغْيِيرًا؛ بِالتَّمَسُّكِ بِآيَاتِ الْقُرْآنِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ مَأْمُورُونَ وَمَنْهِيُونَ، وَمُؤَبَّخُونَ عَلَى تَرْكِ مَا أُمِرُوا بِهِ؛ تَوْبِيخٌ مَنْ قَدَرَ عَلَى الطَّاعَةِ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا قَصْدًا، وَمُحَرِّضُونَ عَلَى فِعْلِ مَا أُمِرُوا بِهِ؛ تَحْرِيطٌ مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْفِعْلِ وَيَسْتَبِيدُ بِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٩] وَبَيَّنَ سُهولةَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَوْ أَرَادُوهُ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَنْتُمْ فَعَلْتُمْ مَا يُوعِظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ [الإسراء: ٩٤، الكهف: ٥٥] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

قَالُوا: وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَمْرِ التَّسْخِيرِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، الْأَعْرَافِ: ١٦٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَفَتَبَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، وَأَمْرِ التَّكْوِينِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا فَصَّقَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١٧٧، آل عمران: ٤٧، مريم: ٣٥، غافر: ٦٨]، وَبَيَّنَ أَمْرَ التَّعْجِيزِ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَأَتَوْا سُورَةَ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَبَيَّنَ أَمْرَ الطَّلَبِ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿اعْبُدُوا

(١) انظر: مختصر المحصل (ص ٦٢)، (دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٥، ط ٢)، وانظر منع التوليد في الأفعال في: تهيد الأوائل (ص ٧٥).

رَبِّكُمْ ﴿ [البقرة: ٢١] ، وَ ﴿ وَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَخَوِ ذَٰلِكَ : - كَانَ خَارِجًا عَنِ الْعُقُولِ .

وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ مِنْ أَعْظَمِ تَحْيِيلَاتِهِمْ وَمِنْ هَذَا جَبْنَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ؛ فَأَثْبَتُوا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثْرًا ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مُعَدَّةٌ عِنْدَ مُثَبِّتِيهَا وَمُعْتَقِدِيهَا لِدَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ وَمَا يُضَاهِيهِ ، وَإِنْ جَرَيْنَا عَلَيْهَا ، حَكَمْنَا بِأَنَّ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثْرًا ، هُوَ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِ الْمُكْتَسِبِ وَحُدُودِهِ ، وَذَٰلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَهَذِهِ الصِّفَةُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بِمَنَابَةِ الْوُجُودِ وَالْحُدُوثِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ ، الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ وَذَاتٌ عَلَى خَصَائِصِ الصِّفَاتِ ، وَإِنَّمَا الْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ وَالْوُجُودُ ، فَدَعَاؤُهُمْ عَلَيْنَا تَنَاقُضُ الطَّلَبِ تُبْطِلُهَا هَذِهِ الْمَقَالَةُ ، فَنَعَارِضُهُمْ وَنَقُولُ :

مَا الْمَطْلُوبُ وَمَا الطَّلَبُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ : ذَاتُ الْحَرَكَةِ وَنَفْسُهَا وَخَصَائِصُهَا أَمْ غَيْرُ ذَٰلِكَ ؟

فَمَنْ نَفَى الْحَالَ مِنْهُمْ : فَلَا جَوَابَ لَهُ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ .

وَمَنْ أَثْبَتَ الْحَالَ مِنْهُمْ فَسَيَقُولُونَ : إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ الْحُدُوثُ وَالْوُجُودُ ، وَهُوَ حَالٌ ثَابِتٌ وَصِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِ الْحَرَكَةِ .

وَالصَّحِيحُ الْمَرْضِيُّ عِنْدَنَا : نَفَى أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ ، غَيْرَ أَنَّا لَا نَطْلُقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا أَثَرَ لَهَا ؛ فَإِنَّهَا لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ ، وَالْعَاجِزُ لَا يُؤْمَرُ بِالشَّيْءِ وَلَا يُنْهَى عَنْهُ ، وَالْقَادِرُ عَلَى أَحَدِ الصَّدَيْنِ يَتَهَيَّأُ لِلْإِفْتِدَارِ عَلَى الصَّدِّ الثَّانِي ؛ فَيَتَأَتَّى لَهُ الْخَيْرُ إِذْ ذَٰلِكَ ، وَذَٰلِكَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ ؛ فَلَا يَتَوَجَّهُ التَّكْلِيفُ إِلَّا عَلَى قَادِرٍ عَلَى مَا أُمِرَ بِهِ ، فَاعِلٍ لَهُ ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى ضِدِّهِ ، تَارِكٍ لَهُ ، فَيَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى حَالٍ وَصِفَةٍ لَوْ أَرَادَ فِعْلَ مَا أُمِرَ بِهِ فَصَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ ، لَوْ أَرَادَ تَرْكَ مَا أُمِرَ بِهِ بِفِعْلٍ ضِدِّهِ صَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ ، وَوَجَدَ فِي نَفْسِهِ بِمَكَامِهِ .

ثُمَّ لَا يَتَصَوَّرُ ثُبُوتُ قُدْرَةٍ عَلَى الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ ، إِلَّا وَتُوجَدُ الْمَقْدُورُ مَعَهُ ؛ كَالْمَشْرُوطِ ، فَهَذَا مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ النَّاتِي فِي النَّفْسِ ، وَذَٰلِكَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ وَالطَّلَبِ عِنْدَنَا ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا أَثَرَ لَهَا وَهِيَ لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ ، وَالْمُكَلَّفُ يُحْسِنُ مِنْ نَفْسِهِ

(١) تكررت هذه الجملة في غير موضع في القرآن حتى بلغت اثني عشر موضعًا ، وهي ( البقرة : ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠ ، النساء : ٧٧ ، ١١٣ ، الأنعام : ٧٢ ، يونس : ٨٧ ، الحج : ٧٨ ، النور : ٥٦ ، الروم : ٣١ ، المجادلة : ١٣ ، الزمل : ٢٠ ) .

اِقْتِدَارًا عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ وَتَمَكُّنُهُ مِنْهُ وَاتِّصَافُهُ بِهِ [١٢٩/ب] وَبِخَصَائِصِهِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ وَسُهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاقِعًا بِقُدْرَةِ اللَّهِ كَمَا أَنَّ عَلَى أَصْلِهِمْ يُدْرِكُ الْفَاعِلُ مِنَّا تَأْتِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ بِقُدْرَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ثَابِتَةً مَعَ اِقْتِدَارِهِ، فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَبِهِ يَحْصُلُ شِفَاءُ الْغَلِيلِ.

وَإِذَا لَمْ يَنْعُدْ وَرُودُ الْأَمْرِ مِنَ اللَّهِ بِالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالْإِيلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَأَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لَيْسَا مِنْ مَقْدُورِ الْعِبَادِ بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ إِفْهَامِ الْغَيْرِ وَإِشْبَاعِهِ بِالْإِطْعَامِ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ هَذِهِ الْأُمُورُ يَجِدُ سُهُولَةً ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالتَّسْبِيبِ إِلَيْهَا بِطَرَفِهَا الْمُوصِلَةِ إِلَيْهَا مَعَ تَصَوُّرِ وُجُودِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ دُونَ الْمُسَبَّبَاتِ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الشَّيْءَ عَقِيبَ الْأَكْلِ، أَوْ الْعِلْمَ عَقِيبَ الْإِفْهَامِ، وَالْأَلَمَ عِنْدَ الْإِيلَامِ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْقُدْرَةِ دُونَ الْمَقْدُورِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يُؤَثِّرُ فَالْمَعْنَى بِهِ أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ وَوُجْدَانِ التَّمَكُّنِ بِالنَّفْسِ وَالِاتِّصَافِ بِالْمَقْدُورِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ تَنَاقُضِ الطَّلَبِ: فَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَعْدُومَ ذَاتٌ وَشَيْءٌ وَإِنَّ الْمَطْلُوبَ لَيْسَ ذَاتًا، وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ لَا تَنْصِفُ بِالْوُجُودِ عَلَى حِيَالِهَا وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ لَوْ سَاعَ صَرَفَ أَثَرِ الْقُدْرَةِ إِلَى الْحَالِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا سَكَنَ الْجَوْهَرُ عَنْ تَحَرُّكِ، فَكَوْنُهُ سَاكِناً حَالٌ ثَابِتٌ بِالْقُدْرَةِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِ سُكُونٍ هُوَ عَرَضٌ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، وَهَذَا قَاضٍ بِانْكَارِ الْأَعْرَاضِ أَصْلًا.

وَمِمَّا نَعَكِسُ بِهِ شُبُهَتَهُمْ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: الْعَبْدُ عِنْدَكُمْ مُطَالِبٌ بِالنَّظَرِ ائْتِدَاءً وَلَمْ يَعْتَقِدْ بَعْدَ آمَرًا مُطَالِبًا، فَكَيْفَ يُتَوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالطَّلَبِ قَبْلَ اسْتِيقَانِ الطَّالِبِ الْأَمْرِ؟! ثُمَّ الْإِسْتِطَاعَةُ عِنْدَهُمْ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَيَسْتَحِيلُ عِنْدَهُمْ وَجُودُ الْفِعْلِ حَالَةَ الْاِقْتِدَارِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْاِقْتِدَارُ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ نَفْيَ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَانْقِطَاعَ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ وَجْهِ.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُتَمَسَّكُ بِهِ: أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا الصِّفَاتِ التَّابِعَةَ الْوَاجِبَ ثُبُوتُهَا عِنْدَ الْحُدُوثِ عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْحُسْنِ وَالْقَبْحِ الْمَقْصُودَانِ فِي الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ؛ إِذِ الشَّيْءُ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهِ؛ لِحُسْنِهِ، وَيُنْهَى عَنْهُ؛ لِقُبْحِهِ، وَالْحُدُوثُ يُقْصَدُ لِاسْتِيتَابِ الْحُسْنِ، وَإِذَا خَرَجَ الْحُسْنُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا مَعَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ، فَلْيُخْرِجِ الْحُدُوثُ، وَلَا يَنْفَعَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّمَسُّكُ بِالْأَسْمَاءِ<sup>(١)</sup>

(١) الذي في صلب الأصل: «بالأسباب»، وفي هامش الأصل: «بالأسماء» وهو الصحيح.

وَالْأَلْقَابِ، وَإِذَا سَمَرُوا الْحُدُوثَ مَتَّبِعُوا وَالْحُسْنَ تَابِعًا قَلْبَ عَلَيْهِمْ مَرَامُهُمْ.

وَقِيلَ: لَا بَلِ الْمَتَّبِعُ هُوَ الْحُسْنُ وَالْحُدُوثُ تَابِعٌ.

وَمِمَّا نَعَكِسُ بِهِ شُبْهَهُمْ أَيْضًا: أَنَّهُمْ إِذَا سُئِلُوا عَنْ خِلَافِ الْمَعْلُومِ، وَأَنَّهُ هَلْ هُوَ مَقْدُورٌ أَمْ لَا؟ تَوَقَّفُوا فِي إِطْلَاقِهِ؛ حَدَرًا مِنْ لُزُومِ وَقُوعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

ثُمَّ قَالُوا: إِنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِإِيقَاعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَمُعَاقِبُونَ عَلَى تَرْكِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ مِنْهُمْ إِيقَاعَهُ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ التَّعْجِيزِ؟

وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ تَكْلِيفِ التَّعْجِيزِ وَبَيْنَ تَكْلِيفِ الطَّلَبِ فَقَدْ جَحَدَ الْبِدِيهَةَ، وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَمَا أَلْزَمُونَا مِنْ تَنَاقُضِ الطَّلَبِ: يَنْعَكِسُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا بِمَا لَا يَجِدُونَ عَنْهُ مَحِيصًا؛ وَذَلِكَ أَنَّا نَقُولُ: مِنْ أَصْلِحِكُمْ أَنْ الرَّبَّ - تَعَالَى - مُصْلِحُ عِبَادِهِ بِمَا كَلَّفَهُمْ مِنْ طَاعَتِهِ، وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ عَلَيْكُمْ فَيَمَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَرَمَهُ وَلَمْ يُكَلِّفْهُ، أَوْ لَمْ يُكْمِلْ عَقْلَهُ، لَنَجَا مِنَ الْعَذَابِ، وَلَوْ أَكْمَلَ عَقْلَهُ وَأَقْدَرَهُ لَكَفَّرَ وَطَعَى، فَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ فَصْلَاحُهُ فِي أَنْ يُخْتَرَمَ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ، وَكُلُّ كَلَامٍ فِي افْتِضَاءِ تَكْلِيفٍ فَهُوَ مَقْدُورٌ بِالصَّلَاحِ.

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ: قَالُوا: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي مُتَعَلِّقِهَا، فَسَبِيلُهَا كَسَبِيلِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَعْدُومِ، وَيَلْزَمُ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَجْسَامِ وَبِالْقَدِيمِ وَجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَوَّهُوا بِهِ دَعْوَى، هُمْ بِإِثْبَاتِهَا مُطَالِبُونَ؛ فَكُلُّ مُشَبِّهٍ شَيْئًا بِشَيْءٍ فَهُوَ مُطَالِبٌ بِالذَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِ تَشَابُهِهِمَا فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَتَّبِعُهُ الْمُشَبَّهُ.

وَقَالُوا: الْجَامِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي انْتِفَاءِ التَّأثيرِ فِي الْمُتَعَلِّقِ.

قُلْنَا لَهُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ، وَلَا يَتَخَلَّصُونَ عَنْ هَذِهِ الْمُطَالَبَةِ.

[١/١٣٠] إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْبَاطِلَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، فَاجْعَلُوا قَضَاءَ اللَّهِ بَاطِلًا، وَإِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ قَضَاءَهُ حَقٌّ، وَالْكُفْرُ مِنْ قَضَائِهِ؛ فَاجْعَلُوهُ حَقًّا.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِمَّا قَدَّمْنَاهُ: مِنْ أَنَّا لَا نُضِيفُ الْكُفْرَ إِلَى الْقَضَاءِ، وَلَا الْقَضَاءَ إِلَى الْكُفْرِ مُطْلَقًا، بَلْ نَفْصِلُهُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؛ فنقول: إِنَّهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَحُكْمِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَخِذْلَانِهِ لِلْكَافِرِ؛ فَإِنَّهُ

فَيَبِيحُ مَذْمُومٌ، وَصَاحِبُهُ مُعَاقَبٌ عَلَيْهِ، وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ.  
ثُمَّ الْبَاطِلُ فِي اللُّغَةِ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الزَّائِلِ الْفَائِي، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَا لَيْسَ لَهُ حُكْمُ  
الصَّحَّةِ سَرْعًا، بِالإِصَافَةِ إِلَى الْعِبَادِ، وَقَدْ نَقُولُ: قَضَى اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، بِمَعْنَى حَكَمَ  
بِهِ وَأَرَادَ وَقَدَّرَ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ تَقْدِيرُهُ سُبْحَانَهُ وَتَذْوِيرُهُ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: « الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ  
مِنَ اللَّهِ ».

وَقَالَ: « كُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ »<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: اللَّيْلُ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ وَحُجَجِهِ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: آيَةُ اللَّهِ مُظْلِمَةٌ، نَمْنَعُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ  
الْأَشْجَارُ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ، فَلَوْ انْكَسَرَتْ شَجَرَةٌ لَا يُقَالُ: انْكَسَرَتْ حُجَّةُ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ:  
قَضَاءُ اللَّهِ بَاطِلٌ نَمْنَعُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ، بَلْ كُلُّ مَا أُمِرْنَا بِالرِّضَا بِهِ وَتُعَبَّدْنَا بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ،  
فَيَجِبُ امْتِثَالُ الْأَمْرِ، وَمَا نُهِنَا عَنْ الرِّضَا بِهِ؛ كَمَوْتِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - وَكَذَلِكَ مَوْتُ  
الصَّالِحِينَ، وَوُقُوعُ الْجُدَرِيِّ فِي أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَوُقُوعُ الْهَزِيمَةِ عَلَى جُنُودِ الْمُسْلِمِينَ  
فِي الْغَزَوَاتِ، وَوُقُوعُ الْجَوَائِحِ وَالْآفَاتِ السَّمَاءِيَّةِ وَالْجَرَادِ فِي زُرُوعِ الْمُسْلِمِينَ، وَانْكِسَارُ  
السُّفُنِ فِي الْبَحَارِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْخَسَارَاتِ فَلَا يَجِبُ الرِّضَا بِهِ، بَلْ يَجِبُ الْحُزْنُ عَلَيْهِ،  
وَالِاسْتِعَاذَةُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَلَسْنَا نُرِيدُ بِالرِّضَا بِالْقَضَاءِ اسْتِخْلَاءَ الْبَلَاءِ وَسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَا يَنْبَغِي  
لِلْمَرِيضِ مُعَالَجَةَ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ الْمَرَضَ وَالْوَجَعَ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ، كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، فَلَا يَجِبُ  
مُصَابَرَةُ كُلِّ بَلَاءٍ؛ فَإِنَّ مَنْ وَقَعَ فِي حَرِيقٍ أَوْ غَرِيقٍ، فَيُعْصِي رَبَّهُ لَوْ صَبَرَ عَلَيْهِ إِنْ أَمَكَّنَهُ تَخْلِيصُ  
نَفْسِهِ مِنْهُ.

(١) متفق عليه من حديث عمران بن الحصين ومن حديث علي بن أبي طالب:

أما حديث علي بن أبي طالب: فأخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب: فسنيسره للعسرى، حديث: (٤٦٨٠)،  
ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابه رزقه وأجله وعمله، حديث: (٤٩١٢).

وأما حديث عمران بن الحصين: فأخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَمَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ  
فَهَذَا مِنْ مُذَكِّرٍ﴾، حديث: (٧١٤٨)، ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابه رزقه وأجله  
وعمله، حديث: (٤٩١٤).

وَأِنْ أَرِيدَ بِالرِّضَا بِالْقَضَاءِ تَرْكُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى التَّقْدِيرِ: فَذَلِكَ وَاجِبٌ، وَهُوَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ؛ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]؛ أَيْ: إِلَى الصَّوَابِ وَالْحَقِّ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ بِحَقِّ مَلِكِهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَحْمَدُونَ اللَّهَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْحَمْدُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْمَدْحِ وَالنَّثَاءِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَتُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الشَّرَّورَ مِنَ اللَّهِ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَئِمَّةُ السَّلَفِ فَإِنَّهُمْ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مِنَ اللَّهِ تَقْدِيرًا وَخَلْقًا، وَأَصْرَبُوا عَنِ التَّفْصِيلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيهَامِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ»، وَفِي الْقُنُوتِ: «وَقِنَا شَرَّ مَا قُضِيَْتَ»<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ فِي الدُّعَاءِ وَالنَّثَاءِ يُقَالُ: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وَإِنَّ الْأُمَّةَ أَطْلَقُوا بِأَنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ مِنَ اللَّهِ.

ثُمَّ الْمُعْتَرِزُ لَهُ لَا يُطْلِقُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ أَنْ تَكُونَ الطَّاعَاتُ<sup>(٢)</sup> وَالْقُرْبَاتُ مِنْهُ خَلْقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْمُطِيعِينَ.

وَأَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الشَّرَّ مِنَ اللَّهِ: بِأَنَّهُ يَخْلُقُهُ شَرًّا لِعَبِيدِهِ لَا لَهُ؛ وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ يَكُونُ جُزْءًا مِنْهُ، أَوْ يَخْرُجُ مِنْهُ، أَوْ هُوَ أَصْلُهُ؛ فَيُقَالُ: الْإِنْسَانُ مِنْهُ، وَيُقَالُ: اللَّبَنُ مِنَ الضَّرْعِ، وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ اللَّهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مِنْهُ إِنزَالًا أَوْ خَلْقًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿رُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وَقَدْ تَجَيَّءُ: «مِنْ» بِمَعْنَى الْبَاءِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ [النحل: ٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]؛ أَيْ: بِأَمْرِهِ، وَبِأَمْرِ اللَّهِ.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ - فِيمَا حَرَفَ الْيَهُودُ مِنَ التَّوْرَةِ -: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]؛ يَعْنِي: نَزُولًا وَإِنزَالًا.

(١) أخرجه أحمد (١٩٩/١)، وأبو داود: (١٤٢٥)، والترمذي: (٤٦٤)، والنسائي: (٣٢٤٨)، وابن ماجه: (١١٧٨)، وابن خزيمة (١٥١/٢)، والحاكم (١٨٨/٣)، وابن الجارود (ص ٧٨)، وموارد الظمان (١٣٧/١)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢١٠/٢).  
(٢) في الأصل: «الطاعات».

وَفِي الْحَبْرِ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»<sup>(١)</sup> يَعْنِي: مِنَ الْفِتْنَةِ، وَالْقَضَاءِ السُّوءِ، وَالْعَذَابِ الَّذِي هُوَ مِنْ خَلْقِكَ.

وَفِي الْحَبْرِ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»<sup>(٢)</sup>؛ أَي: لَيْسَ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا شَرُّ الشَّرِّ، أَوْ مَنْ مِنْهُ الشَّرُّ.

قُلْنَا: مَنْ مِنْهُ الشَّرُّ مُعْتَدِيًا، فَهُوَ مَذْمُومٌ شَرْعًا.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: لَوْ كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا لِلظُّلْمِ كَانَ ظَالِمًا؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ فِي اللُّغَةِ: مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ كَمَا أَنَّ الْعَادِلَ هُوَ مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ<sup>(٣)</sup>.

قُلْنَا: إِنْ صَحَّ [ ١٣٠ / ب ] عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ذَلِكَ، فَمَعْنَاهُمْ بِهِ: مَنْ اِكْتَسَبَ الظُّلْمَ، وَارْتَكَبَ مَا نُهِِيَ عَنْهُ، وَفَعَلَ مُحَرَّمًا، أَوْ تَعَدَّى الْحَدَّ الْمَحْدُودَ، وَخَالَفَ مَا رُسِمَ لَهُ، وَالَّذِي فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «الظَّالِمُ مَنْ قَامَ بِهِ الظُّلْمُ، أَوِ الَّذِي فَعَلَ الظُّلْمَ لِنَفْسِهِ».

وَبِهَذِهِ الْحُدُودِ نَمْنَعُهُمْ مِنْ قِيَاسِ الظَّالِمِ وَالْعَادِلِ؛ فَنَقُولُ: الظُّلْمُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ فَمَنْ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ، وَتَعَدَّى الْحَدَّ الَّذِي رُسِمَ لَهُ شَرْعًا، وَارْتَكَبَ مُحَرَّمًا، وَاكْتَسَبَهُ فَهُوَ الظَّالِمُ، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ؛ فَإِنَّهُ مَالِكُ الْأَعْيَانِ، فَلَيْسَ يَحْدُثُ حَدٌّ وَرُسْمٌ وَأَمْرٌ أَمِيرٌ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ يَفْعَلُ الظُّلْمَ، وَهُوَ خَالِقُ لُظْمِ الظَّلْمَةِ؟

قُلْنَا: هُوَ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ؛ كَمَا يَفْعَلُ الْحَرَكَةُ لِغَيْرِهِ، وَالغَيْرُ ظَالِمٌ بِاِكْتِسَابِهِ وَارْتِكَابِهِ مَا نُهِِيَ عَنْهُ، وَقَدْ يَفْعَلُ - سُبْحَانَهُ - الْأَخْلَاقَ الدِّيمِيَّةَ فِي الْغَيْرِ؛ لِيَكُونَ الْغَيْرُ بِهَا مَوْصُوفًا.

(١) الحديث عن عائشة قالت: «فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة، فجعلت أطلبه بيدي» الحديث. ابن خزيمة (١/٣٣٥)، والنسائي في الكبرى (١/٤٥٢)، وابن أبي شيبة (٢/٩٩)، والطبراني: الأوسط (٧/١٤٢).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، حديث: (١٣٣٩) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي» الحديث.

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨/٢٢٧).

(٤) الظالم عند الأشاعرة: من قام به الظلم، والكاذب: من قام به الكذب لا من فعله؛ أصول الدين (ص ١٣٢)، الفرق (ص ١٣٢).

ثُمَّ نَقُولُ: الْأَمْرُ بَيْنَنَا الْآنَ مُتَعَلِّقٌ بِمُوجِبِ اللَّغَةِ؛ فَاضْرِبُوا عَنْ مَدَارِكِ الْعَقْلِ، وَلَقَدْ عَرَفْتُمْ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَوْ أَهْلَكَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَعْدَ مَا خَلَقَهُمْ أَهْلَكَهُمْ غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُمْ، كَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ<sup>(١)</sup>؛ نَطَقَ بِهَذَا نَصُّ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ١٧]، الآية.

وَاعْتَرِفُوا بِأَنَّ مُرَامَكُمْ يَنْبُتُ بِمَا تَنْبُتُ بِهِ اللَّغَةُ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ نَقْلٌ عَنْ أَئِمَّةِ اللَّغَةِ أَنَّ الظَّالِمَ مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ؛ بَلْ كُلُّهُمْ قَالُوا: هُوَ مَنْ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ وَتَعَدَّى الْحَدَّ، فَأَمَّا مَنْ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ بِحَقِّ تَمْلِكِهِ، فَلَيْسَ بِظَالِمٍ، وَنُصُوصُ الْكِتَابِ تَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الظَّالِمُ مَنْ قَامَ بِهِ الظُّلْمُ، لَكَانَ الْعَادِلُ مَنْ قَامَ بِهِ الْعَدْلُ.

قُلْنَا: مَنِ انْقَسَمَ فِعْلُهُ إِلَى الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ؛ فَيَعْدِلُ مَرَّةً، وَيَظْلِمُ أُخْرَى، فَيُشْتَرَطُ قِيَامُ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ بِهِ؛ لِئَلَّا يُودِّيَ إِلَى إِبْطَالِ التَّضَادِّ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمَ، وَلَا يَقَعُ فِعْلُهُ إِلَّا عَدْلًا، فَلَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ فِعْلِهِ بِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَةُ جَمِيعِ الْمَعَاصِي ظُلْمًا؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

وَرُبَّمَا قَالَ الْحَصْمُ: لَوْ كَانَ الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا أَوْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، لَكَانَ الْعَادِلُ: مَنْ فَعَلَ مَأْمُورًا بِهِ طَرْدًا لِلْحُدُودِ وَعَكْسًا.

قُلْنَا: إِذَا قُلْنَا: الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَوَجْهُ الْعَكْسِ أَنْ يُقَالَ: مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَلَيْسَ بِظَالِمٍ، فَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِلْعَدْلِ فَلَا مَعْنَى لَهُ؛ فَإِنَّ الْبَهِيمَةَ لَا تُوصَفُ بِالْعَدْلِ وَلَا بِالظُّلْمِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ رُبُوبِيَّةِ بَيْنِ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ، وَبَيْنِ الْعَادِلِ وَالظَّالِمِ.

ثُمَّ نَقُولُ: عِنْدَكُمْ: الْفَانِي فَإِنْ بَقِيَ؛ فَلْيَكُنِ الْبَاقِي بِاقِيًا بَقَاءً، وَالْمُتَكَلِّمُ: مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَلْيَكُنِ الْأَخْرَسُ: مَنْ فَعَلَ الْخَرَسَ، وَالْمُتَوَفُّ: مَنْ قَامَتْ بِهِ أَفْهٌ؛ فَلْيَكُنِ الْمُدْرِكُ مَنْ قَامَ بِهِ إِذْرَاكٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا يَصْدُرُ مِنَ الْمُكَلَّفِ لَوْ قُدِّرَ صُدُورُهُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْبَهِيمَةِ لَمْ يُسَمَّ

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠)، والطبراني (١٦٠/٥). وروي موقوفًا على أبي بن كعب، وأخرجه أبو داود (ح ٤٦٩٩)، وابن حبان (٥٠٦/٢): موارد الظمان (ص ٤٥٠)، وعبد بن حميد: (ح ٢٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٣/١).



ظَالِمًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ خُرُوجُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مِنَ التَّكْلِيفِ لِنَقْصٍ فِيهِ يَدْرَأُ عَنْهُ اسْمَ الظَّالِمِ، فَلَأَن يَجِبَ تَقْدُّسُ الْبَارِي عَنْهُ؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ أَوْ لَى.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الظَّالِمَ مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ: لَا يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ؛ لَا سِيمَا فِي حَقِّ مَنْ هُوَ مَالِكُ الْأَعْيَانِ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَهْلَكَ الصَّالِحِينَ أَوْ أَتْلَفَ الزُّرُوعَ وَالشَّمَارَ فَلَا يُسَمَّى مُفْسِدًا مُهْلِكًا، وَإِذَا أَقْدَرَ الْعَبْدَ عَلَى الظُّلْمِ وَسَهَّلَ عَلَيْهِ أَسْبَابَهُ، لَا يُشْتَقُّ مِنْهُ لَهُ سُبْحَانَهُ اسْمُ الظَّالِمِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْعَدْلُ نَقِيضُ الظُّلْمِ، وَقُلْتُمْ: إِنَّ الْعَادِلَ: مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ؛ فَلْيَكُنِ الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُسَمَّى أَحَدُنَا عَادِلًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ لَيْسَ عَدْلًا لِعَيْنِهِ، وَلَا الظُّلْمَ ظُلْمًا لِجَنْسِهِ وَعَيْنِهِ، فَالْعَدْلُ: مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَالظُّلْمُ نَقِيضُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذ أَبُو إِسْحَاقَ: « إِنَّ الْعَادِلَ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِ الْإِلَهِ، وَإِنَّهُ صِفَةٌ مَذْحُ لَهُ؛ عَلَى مَعْنَى أَنْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ بِحَقِّ مَلِكِهِ، وَكَذَلِكَ وَضَعَهُ بِأَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ؛ عَلَى مَعْنَى أَنْ أَفْعَالَهُ لَا تَقَعُ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَثْبُتُ لَهُ قَبْلَ فِعْلِهِ وَبَعْدَهُ ».

وَإِذَا وَضَحَ أَنَّ مَا أَخَذَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ اللَّغَاتُ، وَأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ [١/١٣١] التَّمَسُّكُ بِطُرُقِ اللَّغَاتِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَإِذَا خَرَجَتْ اللَّغَاتُ عَنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ، ثُمَّ خَرَجَتْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَنْ مُوجِبِ اللَّغَاتِ، وَابْتَنَتْ عَلَى الْإِذْنِ السَّمْعِيِّ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ لِتَرْقُبِ إِجْرَاءِ الْقِيَاسِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَجْهٌ.

وَأِنَّمَا لَمْ نَقُلْ: الْعَادِلُ: مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ تُسَمِّيهِ عَادِلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَلَا أَوْ لَى أَنْ يُقَالَ: الْعَادِلُ: مَنْ عَدَلَ، أَوْ مَنْ يَعْدِلُ، وَالْجَمَادُ قَدْ يُسَمَّى عَادِلًا لِمَبْلَاغِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَدْ يَتَّصِفُ بِأَسْمَاءٍ مِنْ قَبِيلِ أَفْعَالِهِ، وَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ مِنْ نَقِيضِهَا، فَإِذَا أُنْعِمَ عَلَى الْعِبَادِ بِإِنْبَاتِ الزَّرْعِ وَتَنْمِيَّتِهِ، يُسَمَّى مُنْعِمًا، وَلَوْ أَفْسَدَهُ بَعْضُ الْآفَاتِ لَا يُسَمَّى مُفْسِدًا، وَلَوْ خَلَقَ جُنُودًا لَمْ يُسَمَّ مُجَنِّنًا، وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى بِبَعْضِ الْعَوَافِي مُعَافِيًا.

وَالْعَجَبُ مِنْ خُصُومِنَا: أَنَّهُمْ لَمْ يَطْرُدُوا الْعِلَلَ الْعَقْلِيَّةَ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِوُجُوبِ طَرْدِهَا، ثُمَّ

أَلَمْ نُمَوِّنَا طَرْدَ الْأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ طَرْدُهَا، وَمَأْخُذُهَا التَّرْقِيفُ وَالِإِصْطِلَاحُ، فَإِنْ سَاعَ لَهُمُ الْفَرْقُ هُنَاكَ بِالْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، سَاعَ لَنَا الْفَرْقُ هَاهُنَا؛ بِأَنَّ الْعَبْدَ الْمَمْلُوكَ تَحْتَ أَمْرِ وَزَجْرِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مَالِكِ الْأَعْيَانِ، وَهُوَ مُتَقَدِّسٌ عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرِّ، فَلَا يَقَعُ فِي أَفْعَالِهِ الظُّلْمُ وَالْجَوْرُ، هَذَا إِذَا سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الظَّالِمَ - فِيمَا بَيْنَنَا - مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ.

الْقَوْلُ فِيهَا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ مِنْ ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ<sup>(١)</sup>:

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: أَحْسَنُ الْمُقَدِّرِينَ وَالْمُصَوِّرِينَ، وَقَدْ سَبَقَ تَنَاوِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ذِكْرِ تَقْدِيرِ فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ وَأَطْوَارِهِ مِنَ النُّطْفَةِ إِلَى الْعَلَقَةِ إِلَى تَمَامِ أَطْوَارِهِ.

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ عَلَى رَعْمِكُمْ أَنْ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ خَالِقًا، كَمَا قَالَ: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ إِلَهٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَبِغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وَقَوْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنِّي أَنَا خَلَقْتُ لَكُمْ مِنْكَ الطَّيْنَ﴾ [آل عمران: ٤٩]؛ أَيْ: أَقْدَرُ وَأُصَوِّرُ، وَقَوْلُ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠]؛ أَيْ: أُجَدِّدُ وَأُخْبِرُكَ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] تَوْشَعًا، وَمَنْ فَهَمَ مَعَانِي الْخِطَابِ وَفَحَوَاهُ، عَلِمَ أَنَّ الْخَضِرَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِخَلْقِ الْكَلَامِ وَإِحْدَاثِهِ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ أَنْ يَصْبِرَ مُوسَى وَلَا يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يُخْبِرَهُ بِتَأْوِيلِ مَا يُجْرِيهِ.

وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣]؛ أَيْ: تَنَاقُضٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْمُتَفَاوِتَ لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَيُعْضَدُونَ هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]:

قُلْنَا: ظَاهِرُ الْآيَةِ وَفَحَوَاهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِهِ السَّمَوَاتِ مِنْ تَنَاقُضٍ؛ فَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾، وَسِيَاقُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿فَأَنْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾؛ أَيْ: شُقُوقٍ.

وَمِنْ أَدْعَى عُمُومِ اللَّفْظِ، يُقَالُ لَهُ: إِنْ سَلَّمْنَا لَكَ ذَلِكَ عَلَى بُعْدٍ، فَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ التَّفَاوُتُ لَوْ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ الْمُرَادِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ لَيْسَ وَجْهُ الْقِرْدَةِ مَحَاسِنُهَا فِي الْخَلْقَةِ، لَكِنَّهَا عَلَى وَفْقِ إِدَادَةِ الْفَاطِرِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ خَلَقَ الْأَجْسَامَ وَبَايْنَ بَيْنَ صُورِهَا وَصِفَاتِهَا فِي الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ، كَذَلِكَ الْأَعْرَاضُ خَلَقَهَا مُتَضَادَّةً وَالتَّرَكِيبَاتُ جَعَلَهَا مُخْتَلِفَةً، كُلُّ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ.

وَالْخُصُومُ وَافْقُونَا عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ خَالِقُ الْأَجْسَامِ الْمُتَبَايِنَةِ، وَالْمَعَانِي الْمُتَضَادَّةِ، فَمَاذَا جَوَابُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَهَا مِنَ التَّفَاوُتِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ، وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَاهُ: أَحْكَمَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَاتَّقَنَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَخَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

وَقِيلَ: أَحْسَنَ؛ بِمَعْنَى: عَلِمَ مَا خَلَقَهُ كَيْفَ خَلَقَهُ؟ فَذَلِكَ جَوَابُنَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أَيْ: عَلِمَ، وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَيَتِمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْيَهُودِ وَتَحْرِيفِهِمُ التَّوْرَةَ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

قُلْنَا: ادْعُوا أَنْ مَا حَرَفُوهُ مُنَزَّلٌ [١٣١/ب] مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمُ.

وَيَتِمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ [ص: ٢٧].

قُلْنَا: الْبَاطِلُ هُوَ الْعَبَثُ الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَقَدْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ آيَاتٍ وَحُجَجًا لِلْمُتَفَكِّرِينَ الْمُتَوَسِّمِينَ؛ كَمَا صَدَّرْنَا هَذَا الْكِتَابَ بِذَلِكَ وَتَلَوْنَا الْآيَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى <sup>(١)</sup>.

وَقَدْ قِيلَ: خَلَقَهُمَا لِأَمْرِ حَقٍّ قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ؛ مِنْ ذَلِكَ انْتِفَاعُ الْخَلَائِقِ بِهِمَا، وَمِنْ ذَلِكَ الْحِسَابُ وَالْجَزَاءُ، وَالْإِنْصَافُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - خَالِقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَمِنْ أَعْمَالِهِمْ مَا هُوَ بَاطِلٌ غَيْرُ حَقٍّ.

(١) انظر ما تقدم في (ل ٢/أ) وما بعدها.

قُلْنَا: إِنَّمَا حَكَمْنَا يُبْطِلَانِ الْكُفْرِ وَالْقَبَاحِ بِالشَّرْعِ، فُقْبِحْهَا وَبُطِّلَانَهَا لَيْسَ رَاجِعًا إِلَى أَنْفُسِهَا، وَأَفْعَالُ اللَّهِ - تَعَالَى - حَسَنَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَاعِلُهَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الزَّائِي وَالزَّائِيَةِ؟

قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتُمْ: مِنَ الَّذِي جَمَعَ بَيْنَ التَّزْيِينِ وَالْوَسْوَسَةِ وَالِدُّعَاءِ، فَالشَّيْطَانُ، وَلَمْ يَجْمَعْهُمَا أَحَدٌ جَبْرًا، بَلِ اجْتَمَعَا بِاخْتِيَارِهِمَا.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ: مِنَ الَّذِي خَلَقَ آلَةَ الزُّنَا، وَهَيَّئَهُمَا لِذَلِكَ فَنَتَّهَ لَهُمَا، وَخَلَّى بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ، وَقَوَّاهُمَا لِذَلِكَ وَلَمْ يَمْنَعْهُمَا مِنْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْعِ فَهُوَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَفِي الْحَدِيثِ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ بِالنَّمْلَةِ صَلَاحًا لَمَا خَلَقَ لَهَا جَنَاحًا»<sup>(٢)</sup>.

### فَضْلٌ فِي الْهَدَى وَالضَّلَالِ وَالْخَيْرِ وَالطَّبَعِ<sup>(٣)</sup>

وَعَلِمَ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْعَزِيزِ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى آيَاتٍ دَالَّةٍ عَلَى تَقَرُّدِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - بِهِدَايَةِ الْخَلْقِ وَإِضْلَالِهِمْ، وَالطَّبَعِ عَلَى قُلُوبِ الْكُفْرَةِ مِنْهُمْ، وَهِيَ نُصُوصٌ فِي إِبْطَالِ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

(١) انظر في مسألة التحسين والتقييح عند الأشاعرة: اللمع (ص ١١٧)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان (١/ ٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠، ٣٧٣)، والأربعين (١/ ٣٤٦، ٣٤٩)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، والأبكار (٢/ ١١٧، ١٤٤)، والكمال في اختصار الشامل (٢٣٣/ ب)، وشرح المواقيف (٨/ ٢٠١، ٢١٦).

(٢) أخرجه الكلاباذي في: بحر الفوائد: (ح ١٣٩)، من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام مرفوعاً، في حديث طويل، مقسم إلى جمل قصيرة، تحتوي كل جملة منها على حكمة أو مثال، ومما ورد فيه: «الصلة قربة كل تقي، والحج جهاد كل ضعيف، وجهاد المرأة حسن التبعيل.....» الحديث. والحديث أمارات الضعف والتلفيق بادية عليه رواية ودراية: أما رواية: فلم يُجَرِّجْ في مصادر السنة المعتمدة عند أئمة فن الحديث من الصحاح أو السنن أو المسانيد، وقد نقبت عليه في المثلين من مصادر الحديث والأثر مما يُعني بالأخبار المسندة فأبت منها بخفي حنين. وأما دراية: فإن لغته ظاهرة التلفيق والتجميع، مع بعده عن اللغة النبوية القابضة على قلب البلاغة النابض بين يديها، كما أن فيه من العبارات ما يخالف نصوصاً من الكتاب والسنة الصحيحة؛ من مثل عبارة: «قلة العيال أحد اليسارين»، و: «من ضرب بيده عند المصيبة حبط عمله».

(٣) انظر مبحث الهدى والضلال والختم والطبع في: المقالات (١/ ٣٢٣، ٣٢٤)، والإبانة (ص ١٩٨، ٢٠١)، وأصول الدين (ص ١٤٠، ١٤٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٥)، والإرشاد (ص ٢١٠، ٢١٤، ٢٥٤)، =

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] <sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الأعراف: ١٧٨].

وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ وَرُودَ الْهِدَايَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي قَدَّمْنَاهُ؛ فَقَدْ وَرَدَتْ بِمَعْنَى الدَّعْوَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وَقَدْ قَالَ عليه السلام: «بُعِثْتُ رَاعِيًا وَلَيْسَ لِي مِنْ أَمْرِ الْهِدَايَةِ شَيْءٌ» <sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ وَرَدَتْ بِمَعْنَى الْبَيَانِ، وَنَصَبِ الْأَدِلَّةِ؛ كَقَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ <sup>(٣)</sup> وَ ﴿هُدًى لِلثَّانِيَيْنِ﴾ [البقرة: ٢] إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ <sup>(٤)</sup> [السجدة: ١٣] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ <sup>(٥)</sup> تَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا <sup>(٦)</sup> [الشورى: ٥٢] وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْمِنْ كَانَ مِيثًا فَآخِيْنَتُهُ وَجَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

= غاية المرام (ص ٢٢٥)، والكامل (ل ١٩٨ ب، ٢٠١/أ)، وشرح المقاصد (٤/٣٠٩، ٣١١)، وشرح المواقف (٨/١٨٧، ١٩٢)، ونشر الطوابع (ص ٢٨٧، ٢٩٠)، وحجج القرآن (ص ٢١)، وحز الغلاصم في إتمام المخاصم (ص ٤٨). وعن موقف المعتزلة انظر: رسائل الجاحظ (ص ١٢)، والانتصار (ص ١٨١، ١٨٣)، والمناهج في أصول الدين (ص ١١)، والكشاف (١/١٤٤، ١٥٥، ١٦٢)، (٢/٤٢٦)، (٣/٢٢٨، ٤٦٨)، (٤/٢٨)، والمغني (١٣/١٠٣)، ومتشابه القرآن (ص ٥١، ٥٤، ٢١١، ٢٤٧، ٢٨٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٤٧٩، ٥٥٧، ٦٠٥، ٦١١، ٦٥٤)، والرد على المجبرة (ص ٨١، ٨٣)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١١٢، ١١٥)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ١٠٠، ١٠١)، والإبانة عن مذهب أهل العدل (ص ٢٤). وأيضاً: تأويلات أهل السنة (ص ٤٣)، وشرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة الليثاني (ص ٢٢)، والفصل (٣/٤٤)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٢، ١٠٦)، ومناهج الأدلة (ص ٢٣٥)، وشفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص ٨٨).

(١) مقدمة أبي القاسم لهذا البحث مطابقة لكلام شيخه أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٢١٠، ٢١١).

(٢) لم أقف عليه في مصادر الحديث والأثر على كثرة ما بحثت عنه فيه.

(٣) جزء من الآية: (١٨٥) من سورة البقرة، وقد وصف الله التوراة والإنجيل بهذا الوصف فقال: ﴿وَأَنزَلْنَا الْقُرْآنَ بِالْإِنجِيلِ﴾ [٣، ٤] من سورة آل عمران، وقال في وصف التوراة: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُكُنَّ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٩١] من سورة الأنعام.

(٤) في الأصل: «ولكن جعلناه هدى يهدي به من نشاء من عبادنا»!

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَقَوْلُهُ: «مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ لِلْسَّعَادَةِ اسْتَغْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ» الْحَدِيثَ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ الْهِدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ، وَوُقُوعِ الْخَتْمِ وَالطَّبْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْمُشْتَبِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿تَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ﴾ [الشورى: ٥٢] وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ عَلَى الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِهْتِدَاءَ لَا يَحْصُلُ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ وَلَا يَمْتَنِعُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]؛ أَيُّ: الطَّرِيقَةِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ وَأَصَوَّبُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] أَيُّ: لَمْ يَتَيَّنَّ.

وَقَدْ وَرَدَتِ الْهِدَايَةُ بِمَعْنَى إِرْشَادِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ إِلَى مَسَالِكِ الْجَنَانِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ قِيلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ ① سَبَّحَهُمْ وَيُصَلِّحْ بِأَمْلِهِمْ ﴿[محمد: ٥٤]؛ أَيُّ: سَيُرْشِدُهُمْ إِلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ وَالْجَنَّةِ.

وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَنَّةِ﴾ [الصافات: ٢٣]؛ أَيُّ: اسْلُكُوا بِهِمْ نَحْوَهَا. وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: مِنَ التَّقْدِيمِ، وَالْعُنُقُ يُسَمَّى الْهَادِي؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْبَدَنِ، وَهَوَادِي الْوَحْشِ: اسْمٌ لِلْمُتَقَدِّمَاتِ مِنْهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْإِمَالَةِ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُدَيْتِ الْعَرُوسُ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمِنْهُ الْهَدْيَةُ؛ لِأَنَّهَا تُمَالُ [١/١٣٢] مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ، وَكَذَلِكَ الْهَدْيُ؛ لِأَنَّهَا تُسَاقُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ يَتَهَادَى بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» ② أَيُّ: يَتَمَائِلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا هُدْنَاهُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَهْدُوهُمْ﴾؛ مَعْنَاهُ: قَدِّمُوهُمْ وَأَمِيلُوهُمْ وَسُوقُوهُمْ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَبَدَيْتُهُمْ﴾ [فصلت: ١٨٥] أَيُّ: دَعَوْنَاهُمْ، وَقَضَيْنَا عَلَيْهِمُ الْإِدْلَةَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْهِدَايَةُ لَفْظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ فِي الْمَعْنَيْنِ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا، أَيُّ: خَلَقَ الْإِيمَانَ وَالتَّوْفِيقَ

(١) انظر في معنى الهداية وشواهداها: القرطبي: جامع أحكام القرآن (١/١٤٧).

لَهُ، وَشَرَحَ الصَّدْرَ وَإِمَالَةَ الْقَلْبِ إِلَى الْحَقِّ.

وَالثَّانِي: الْبَيَانُ وَالِدَّعْوَةُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَكَذَلِكَ أَضَافَ الْهِدَايَةَ إِلَى الْقُرْآنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِهْتِدَاءُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧] وَذَلِكَ التَّوْفِيقُ وَشَرَحَ الصَّدْرُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وَأَمَّا الدَّعْوَةُ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ: فَإِنَّهُ يُسَمَّى هِدَايَةً تَوْشَعًا، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْمَوْصَلَ إِلَى الشَّيْءِ وَالسَّبَبَ لَهُ بِاسْمِ الْمُسَبَّبِ، وَقَدْ قَالَ أَيْمَنُ اللَّغَةِ: الْهِدَايَةُ مُعْنَاهَا الدَّلَالَةُ وَالْإِرْشَادُ، وَاشْتِقَاقُ الْكَلِمَةِ إِمَامًا مِنَ التَّقْدِيمِ، أَوْ مِنَ الْإِمَالَةِ وَالْإِرْشَادِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالِدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالتَّوْفِيقِ وَخَلْقِ الْإِيمَانِ، فَإِذَا وَقَعَ الْإِهْتِدَاءُ عِنْدَهَا فَتَكُونُ هِدَايَتُهُ مُنْجَحَةً، وَإِلَّا فَتَكُونُ إِرْزَامًا لِلْحُجَّةِ؛ وَمِنْهُ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي هَدَىٰ أُمَّانًا هُدًى وَشَفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

وَقَالَ فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [١٢٤، ١٢٥].

وَقَالَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا مُقُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] وَالْكَلَامُ فِي الضَّلَالِ وَالْإِضْلَالِ كَالْكَلَامِ فِي الْهُدَى وَالْهِدَايَةِ.

وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ: فَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَقَالَ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ وَقَدْ أَضَافَ الْإِضْلَالَ إِلَى الْأَضْغَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ أَضَلَّلْنِ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] مِنْ حَيْثُ يَضِلُّ النَّاسُ بِسَبَبِهَا، وَكَذَلِكَ أَضَافَ إِلَى الشَّيْطَانِ فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٥]؛ وَمَعْنَاهُ: دَاعٍ إِلَى الْبَاطِلِ بِالْوَسْوَسَةِ وَالتَّزْيِينِ.

وَالْآيَاتُ الَّتِي تَمَسَّكُنَا بِهَا فِي صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا التَّوْفِيقَ، وَخَلَقَ الْإِيمَانَ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [يونس: ٢٥]؛ فَجَمَعَ بَيْنَ الدَّعْوَةِ وَالْهِدَايَةِ، وَعَلَّقَ الْهِدَايَةَ بِالْمَشِيئَةِ، وَإِقَامَةَ الْحُجَّةِ، وَنَصَبَ الْأَدِلَّةَ، وَإِرْشَادِ أَهْلِ الثَّوَابِ إِلَى الْجَنَّةِ - كُلُّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عِنْدَ الْخُصُومِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُ ذَلِكَ بِالْمَشِيئَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَصَبُ الْأَدِلَّةِ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ مَعَ الدَّعْوَةِ، هَلْ هُوَ نِعْمَةٌ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ أَمْ لَا؟

قُلْنَا: قَدْ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي النِّعْمَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ:

فَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمَةٌ أَصْلًا، وَإِنَّ اللَّهَ خَوَّلَهُمْ وَمَتَّعَهُمْ بِهِ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا فَإِنَّمَا هِيَ فِتْنَةٌ وَمَكْرٌ، يُوصِّلُهُمْ بِذَلِكَ إِلَى الْعِقَابِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا تُنَلِّى لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وَقَالَ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ زَيْنٍ ﴿٥٥﴾ شَارِعٌ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥، ٥٦]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ<sup>(١)</sup>.

وَعِنْدَ الْمُعْتَرِلَةِ: لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْقَاضِي: «حَقِيقَةُ النِّعْمَةِ هِيَ اللَّذَّةُ، وَالْكَفَّارُ مِنْ أَهْلِ النِّعْمَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قُلْتُ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الْآيَاتُ وَالْحُجَجُ فِي صُورَةِ النِّعَمِ، فَإِنْ وَفَّى الْمُكَلَّفُ حَقَّهَا، وَأَحْسَنَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، وَتَدَبَّرَ وَتَفَكَّرَ فِيهَا، مُسْتَرَشِدًا مُسْتَبْصِرًا مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ، فَهِيَ فِي حَقِّهِ نِعْمَةٌ مُوصِّلَةٌ إِلَى الْحَقِّ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي بَرَأَ أَمْثَلَهَا هَذِي وَشَفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، [١٣٢/ب] وَإِنْ لَمْ يَوْفِ حَقَّهَا وَأَضْرَبَ عَنْهَا، مُسْتَكْبِرًا مُسْتَهْزِئًا فَذَلِكَ فِتْنَةٌ فِي حَقِّهِ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِ، مُوصِّلَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ لَهُ مِنَ الشَّقَاوَةِ فِي عِلْمِ اللَّهِ.

(١) خلافاً لما روجه الجويني في الشامل من أن مذهب المخلصين: أن «ما يحصل للكفار من تناول اللذات وبلوغ الشهوات ونيل المقاصد - هي نعم عليهم، وهم مطالبون بشكرها، معاقبون على جحدها وكفرها، وهو الصحيح». انظر: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٩٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٧٧).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٩٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٧٧). وانظر مناقشة مذهب المعتزلة في مسألة الإنعام على الكفار في: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ - ب).



وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي مَلَاذِ الدُّنْيَا إِنَّمَا تَنْتَهِضُ نِعَمًا فِي حَقِّ مَنْ اسْتَعْمَلَهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَابْتِغَاءِ مَرْضَاتِهِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُوَفِّ حَقَّهَا، فَتَكُونُ فِتْنَةً فِي حَقِّهِ، مُوصَلَّةٌ إِلَى الْعَذَابِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَنُعَذِّبَهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَى عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ <sup>(١)</sup> [الفن: ٢٤]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مَنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ يَعْنِي: لَمْ يَشْكُرِ النَّاسُ عَلَيْهَا، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ إِنَّمَا أُوتِيَ الْمَالُ لِفَضْلِهِ وَكَفَاءَتِهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾.

وَفِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا.

وَالنِّعْمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ: مَا تُوصِّلُكَ إِلَى الْمُنْعِمِ.

وَالنِّقْمَةُ: مَا تَحْجُبُكَ عَنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ: الْهِدَايَةُ أَنْفَعُ مِنَ الْآيَةِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْوِاسِعَةُ أَلَمَّا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]؛ يَعْنِي: طَرِيقَةُ الْإِسْلَامِ، وَالْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ قُرَيْشٍ، ﴿لَأَسْتَفِينَاهُمْ نَاءً عَدَقًا﴾ <sup>(٢)</sup> لَنَفِينَهُمْ فِيهِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «أَيُّ: لَرَجَعُوا إِلَى عَلِيِّ فِيهِمْ» <sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْآيَاتِ وَالرُّسُلِ؛ فَإِنَّهَا رَحْمَةٌ لِقَوْمٍ، وَفِتْنَةٌ لآخَرِينَ، فَيُوصِّلُهُمْ ذَلِكَ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ فِيهِمْ، وَهَذَا بَيَانُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اعْمَلُوا فِكْلًا مُسِيرًا لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْهِدَايَةَ الْحَقِيقِيَّةَ هِيَ التَّوْفِيقُ: أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - أَضَافَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً، وَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ أُخْرَى؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفصل: ٥٦]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَلَيْسَ الْمُتَّبِتُ هُوَ الْمَنْفِيُّ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَنْفِيَّ عَنْهُ الْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَذَلِكَ التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْخَنَمُ وَالطَّبْعُ وَالْأَكِنَّةُ وَالْغِشَاوَةُ: فَهِيَ مَوَانِعُ مِنَ الْإِيمَانِ <sup>(٤)</sup>، وَمَضْمُونُ الْآيَاتِ وَفَحْوَاهَا وَقَرَأْنُهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَوَانِعُ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> خَنَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ <sup>(٦)</sup> [البقرة: ٦، ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَحَمَّ عَلَى سَمْعِهِ، وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وَقَالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾؛ يَعْنِي: لِثَلَاثِ أَقْسَامٍ وَفَرَّادِيهِمْ وَقَرَأَ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى

(١) في الأصل: «ثم نضطره إلى عذاب النار»!

(٢) لم أقف على هذا الأثر في مظنته من مصادر التفسير بالمأثور.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٩٩/ب).

(٤) في الأصل: «وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه» وهو جزء من الآية: ٢٥ من سورة الأنعام، ومن الآية: ٤٦ من سورة الإسراء، والصواب ما ابتناه تبعاً لتذليل المصنف الآية بقوله تعالى: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ الآية.

أَلْهَدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذَا أَبَدَا ﴿ [الكهف: ٥٧] وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ تَمَدَّحٌ بِاقْتِدَارِهِ عَلَى تَقْلِيلِ الْقُلُوبِ؛ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَتَقْلِبُ أَقْنِدَهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ١١٠]، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ هَذِهِ الْمَوَانِعَ فِي قُلُوبِ الْكُفَّارِ ابْتِدَاءً، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهَا؛ عُقُوبَةً لَهُمْ؛ لِإِضْرَابِهِمْ عَنِ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَحُجَّجِهِ؛ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ بِشِقْهِمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ [المائدة: ١٣]، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٥].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ مَنَعَهُمْ مِنْهُ بِالْخَنْمِ وَالطَّبَعِ؟ قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُمْ هِمَّةُ الْإِيمَانِ وَطَلَبَ الرُّشْدِ، لَصَادَقُوا الْقُدْرَةَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالتَّوْفِيقِ لَهُ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَتَذَبَّرُوا، وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي الْآيَاتِ، وَكَذَّبُوا الرُّسُلَ، وَاسْتَمَعُوا إِلَيْهِمْ اسْتِمَاعَ مُتَعَتِّ، طَالِبٍ لَطْعِنٍ؛ أَوْرَثَهُمْ ذَلِكَ خَنْمًا عَلَى الْقَلْبِ وَطَبَعًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وَقَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ٤٢]؛ أَيْ: لَا يَسْتَعْمِلُونَ عُقُولَهُمْ فِي النَّظَرِ فِي الْآيَاتِ وَالْأَلْفَافِ بِالْمَوَاعِظِ.

ثُمَّ هَذِهِ الْمَوَانِعُ أَعْرَاضٌ غَيْرُ بَاقِيَةٍ، بَلْ هِيَ تَحْدُثُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلَوْ هَدُّوا لِلرَّشَادِ، لَادْعَعُوا لِلْحَقِّ، وَاسْتَبْصَرُوا؛ فَتَرْتَفِعَ الْمَوَانِعُ، وَتَبْدُلُ بِالتَّوْفِيقِ وَالْهِدَايَةِ، وَمَا هَذَا إِلَّا كَالْقَاعِدِ الْمَأْمُورِ بِالْقِيَامِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعُودِ كَالْمَانِعِ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا، وَلَوْ أَرَادَ الْقَاعِدُ الْقِيَامَ لَصَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ عَلَى الْفُورِ، وَكَذَلِكَ يَتَبَدَّلُ الْخَنْمُ بِالتَّوْفِيقِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَمَا نَشَاءُ وَلَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكويد: ٢٩]، فَإِلَى اللَّهِ الْمُسْتَهْيِ، فَلَوْ وَفَّرَ دَوَاعِيَهُمْ لِلْإِيمَانِ وَالْإِدْعَانِ، لَأَرَادُوا الْإِيمَانَ، هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَالْمَشِيشَةُ تَسْتَبِيدُ إِلَى الدَّوَاعِي الصَّرُورِيَّةِ. وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ: فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ الْخَنْمِ وَالطَّبَعِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَسْمِيَةُ اللَّهِ الْكُفْرَةَ بِنَبَزِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُمَدِّحٌ بِاقْتِدَارِهِ عَلَى تَقْلِيلِهِ [١/١٣٣] الْقُلُوبِ؛ كَمَا قَدْ مَنَاهُ،

(١) انظر: الخياط: الانتصار (ص ١٨٢)، وأيضًا: الأشعري: مقالات (١/٣٢٣)، والشريف الجرجاني: شرح المواقف (٨/١٨٧).

وَأَحَدُنَا لَا يَعْجِزُ عَنِ التَّسْمِيَّاتِ وَالتَّلْقِيَّاتِ، فَمَا وَجْهُ اسْتِثْنَاءِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بِهَذَا<sup>(١)</sup>.  
 وَحَمَلَ الْجَبَائِيَّ وَإِنَّهُ الْخَتَمَ وَالطَّبَعَ عَلَى إِظْهَارِ سِمَةٍ وَعَلَامَةٍ عَلَى قُلُوبِ الْكَفَرَةِ لِيَمِيزَ  
 الْمَلَائِكَةَ النَّازِلُونَ بِالرَّحْمَةِ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَبَيْنَ قُلُوبِ الْأَبْرَارِ، فَلَا تَخْتِمَ عَلَى قُلُوبِ الْكُفَّارِ<sup>(٢)</sup>  
 وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مُخَالَفٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ وَفَحْوَاهُ؛ فَإِنَّ الْآيَاتِ نُصُوصٌ فِي أَنَّ اللَّهَ يَصْرِفُ  
 بِالطَّبَعِ وَالْخَتَمِ أَقْوَامًا عَنْ سَنَنِ الرَّشَادِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿ أَكِنَّةٌ أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾<sup>(٣)</sup> مَعْنَاهُ: لِئَلَّا يَفْقَهُوهُ،  
 وَلِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَفْزَعُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَقُولُونَ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨].  
 وَقَالَ عليه السلام لَأَمْ سَلَمَةَ: « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ إِنْ  
 شَاءَ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَرَاغَهُ »<sup>(٤)</sup>.

وَلَقَدْ اعْتَرَفَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ بِأَنَّ الْخَتَمَ وَالطَّبَعَ مَوَانِعُ، غَيْرَ أَنَّهَا عُقُوبَاتٌ مِنَ اللَّهِ  
 لِأَصْحَابِ الْجَرَائِمِ.  
 وَمِمَّنْ صَارَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدِ الْبَصْرِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ: إِذَا عَاقَبَ اللَّهُ مُكَلَّفًا  
 بِالطَّبَعِ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ وَلَا مَنْهِيًّا عَنِ الْكُفْرِ<sup>(٦)</sup>.  
 قَالَ بَكْرُ بْنُ أَخْتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ<sup>(٧)</sup>: « الْخَتَمُ وَالطَّبَعُ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ »<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ٢١٣، ٢١٤)، واستدل على جوابه بقوله تعالى: ﴿ وَتَقَلِّبُ آفِيدَتَهُمْ وَأَبْصَرْتَهُمْ كَمَا لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ أُولَئِكَ سَوءٌ ﴾.

(٢) انظر: الكشف (١/ ١٥٥)، ومتشابه القرآن (١/ ٥١، ٥٤)، والقلائد (ص ١٠١)، والمقالات (١/ ٣٢٣)،  
 والإرشاد (ص ٢١٤)، وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

(٣) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٣، ٢١٤).

(٤) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب القدر: باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، حديث: (٤٩٢٣).

(٥) عبد الواحد بن زيد البصري: من أصحاب الحسن البصري، زاهد صوفي، متروك الحديث، له رواية في مصنفات  
 ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله والنامات والهواتف وغيرها.

(٦) انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والفرق (ص ٢١٢)، وشفاء العليل (ص ٨٨)، والكامل (ل ١٦٤/ أ)،  
 (١٩٩/ ب)، وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

(٧) بكر بن أخْتِ عبد الواحد بن زيد البصري: إليه تنسب طائفة البكرية، كان يوافق النظام في قوله: « إن الإنسان  
 هو الروح، لا هذا القلب الذي تكون الروح فيه »، وكان يقول في التولد بقول أهل السنة، وكان ينفرد بضلالات  
 تكفر بها الكافة. انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والتبصير (ص ٦٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٩).

(٨) انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والفرق (ص ٢١٢)، وشفاء العليل (ص ٨٨)، والكامل (ل ١٩٩/ ب)،  
 وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

وَحِكْمِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَانِعٌ مِنَ الْإِخْلَاصِ دُونَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ<sup>(١)</sup>، الْمَطْبُوعُ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ<sup>(٢)</sup>.

وَاحتَجَّ هَؤُلَاءِ بِآيَاتٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّهَا عُقُوبَاتٌ قَدْ تَلَوْنَا بَعْضَهَا؛ وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿كَلا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].  
وَقَوْلُهُ ~~الطَّبَعُ~~: «مَنْ تَرَكَ جُمُعَةً فَقَدْ اسْوَدَّ ثُلُثُ قَلْبِهِ»<sup>(٣)</sup> الْحَدِيثَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «الْحَتْمُ وَالطَّبَعُ وَنَحْوُهُمَا خِذْلَانٌ مِنَ اللَّهِ وَقَطْعٌ لِلْأَلْطَافِ»<sup>(٤)</sup>.  
وَكُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَنَعَ مِنَ الْإِيمَانِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ قَبِيحٌ، وَمُعَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ حَسَنَةٌ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الطَّبَعُ قَبِيحًا حَسَنًا، وَمِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ وَإِزَاحَةُ الْعِلَلِ وَالْإِمْدَادُ بِالْأَلْطَافِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ يَجُوزُ مُعَاقِبَتُهُمْ بِرَدِّ التَّوْبَةِ وَلَا يَقْبَلَهَا مِنْهُمْ<sup>(٥)</sup>.  
وَقَالُوا: حَتْمٌ عَلَى اللَّهِ قَبُولُهَا مِنَ الْمُكَلَّفِ.

قُلْنَا: وَحَتْمٌ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ أَنْ يَفْعَلَ بِالْمُكَلَّفِ كُلِّ لُطْفٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُؤْمِنُ عِنْدَهُ.  
وَأَمَّا عَلَى أَصُولِ أَهْلِ الْحَقِّ: فَالْحَتْمُ وَالطَّبَعُ كَالسَّهْوِ وَالْعَفْلَةِ<sup>(٦)</sup>، وَمَا أَسْرَعَ إِزَالَتَهَا بِالتَّذْكِرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الَّذِي أَنْتَفَقْنَا إِذَا مَسَّهُمْ طَلِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جِئْنَ خَلْقَ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ دُرِّيَّةً وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ دُرِّيَّةً وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ».

(١) كذا بالأصل.

(٢) انظر: الشريفة الجرجاني: شرح المواقف (١٨٧/٨).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣/٧٢٣)، (٦٦٢٠)، بنحوه، ولم أقف على اللفظ الذي ذكره المصنف هنا.

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (١/٣٢٨).

(٥) هذا الجواب مما استفاده الأنصاري من كلام شيخه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/أ - ب).

(٦) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٣).

فَقَامَ رَجُلٌ وَقَالَ: فَيَمِمْ الْعَمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُبَسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِالْفَاطِ مُخْتَلِفَةً قَالَ فِي بَعْضِهَا: «إِذَا خَلَقَهُ لِلْجَنَّةِ اسْتَغْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِذَا خَلَقَهُ لِلنَّارِ، اسْتَغْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَمُوتُ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ النَّارَ».

قُلْتُ: وَالَّذِي يُؤَيِّدُ هَذَا مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ تَوَّابٌ غَفُورٌ﴾ [النور: ٣٥]،  
الْآيَتَيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، اخْفِظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، اخْفِظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ لَكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ حَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُقِيَ كُنَّا نَسْتَرْفِي بِهَا، وَأَدْوِيَةٌ كُنَّا نَتَدَاوَى بِهَا، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَعَنِ ابْنِ الدِّلْمِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ لَهُ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدَّثَنِي؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَهُ عَنْ قَلْبِي، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقَتْ مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا، مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَإِنْ مِتُّ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلْتُ [١٣٣/ب] النَّارَ».

قَالَ: «وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَحَدَّثَنِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَ مِثْلَ هَذَا».

قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَقَدْ نَجَرَ عَرَضْنَا مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ أَطْنَبْتُ فِيهِ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ بَعْضَ الْإِطْنَابِ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(١) أخرجه أحد في المسند: (ح ٢٦٦٩)، والترمذي: (ح ٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، والحاكم: (ح ٦٣٠٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٨٥)، (ح ٨٧، ٨٨)، والطبراني: المعجم الكبير (٣/١٩٢).

## الْقَوْلُ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ وَكُوهَا<sup>(١)</sup>

العَبْدُ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَقُدْرَتُهُ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَتِ الْجَبَرِيَّةُ إِلَى نَفْيِ الْقُدْرَةِ، وَزَعَمُوا أَنَّ مَا يُسَمَّى فِعْلًا لِلْعَبْدِ أَوْ كَسْبًا لَهُ فَعَلَى التَّجَوُّزِ وَالتَّوَسُّعِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْتَاتِ الْقُدْرَةِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ارْتَعَدَتْ يَدُهُ، ثُمَّ إِنَّهُ حَرَكَهَا قَصْدًا؛ فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ فِي الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ وَالْحَرَكَةِ الَّتِي اكْتَسَبَهَا، وَالتَّفَرُّقُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ الْاضْطِرَارِ وَالِاخْتِيَارِ مَعْلُومَةٌ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَيَسْتَحِيلُ رُجُوعُهَا إِلَى اخْتِلَافِ الْحَرَكَتَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا؛ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ مُمَائِلَةٌ لِلِاخْتِيَارِ قَطْعًا؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ ذَهَابٌ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَانْتِقَالٌ إِلَيْهَا.

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِحَقِيقَةِ الْكَسْبِ، وَصَرَفِهِ إِلَى الْمُكْتَسِبِ، أَوْ إِلَى الْفِعْلِ الْمُكْتَسَبِ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ، وَلَا وَجْهَ لِادِّعَاءِ افْتِرَاقِهِمَا بِصِفَةِ مَجْهُولَةٍ تُدْعَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَخْسِمُ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِتَمَائِلِ كُلِّ مِثْلَيْنِ، فَإِذَا لَمْ تَرْجِعِ التَّفَرُّقَةُ إِلَى الْحَرَكَتَيْنِ صَرَفَهُمَا إِلَى صِفَةِ الْمُتَحَرِّكِ.

ثُمَّ نَسَلُّكَ بَعْدَ ذَلِكَ سَبِيلَ السَّرِّ وَالتَّقْسِيمِ فِي إِبْتَاتِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا سَبَقَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَاوَلَةِ إِبْتَاتِ الْأَعْرَاضِ؛ فَنَقُولُ:

يَسْتَحِيلُ رُجُوعُ التَّفَرُّقَةِ إِلَى نَفْسِ الْمُكْتَسِبِ مِنْ غَيْرِ مَرِيدٍ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَأَسْتَمَرَّتْ صِفَةُ النَّفْسِ مَا دَامَتِ النَّفْسُ، وَإِذَا رَجَعَتِ التَّفَرُّقَةُ إِلَى زَائِدٍ عَلَى النَّفْسِ، لَمْ يَخُلْ ذَلِكَ الزَّائِدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَالًا أَوْ عَرَضًا، وَالْحَالُ الْمُتَحَرِّكَةُ لَا تَطْرَأُ عَلَى الْجَوْهَرِ، بَلْ تَنْبُعُ مَوْجُودًا طَارِئًا؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الزَّائِدُ عَرَضًا فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ قُدْرَةً؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ صِفَةٍ

(١) انظر مبحث الاستطاعة وما يتعلق به في: المقالات (١١٦/١)، ١٤٨، ٢٩٩، ٣٠٠ - ٣٠٦، ٣٤٠)، واللمع (ص ٩٢ - ١٠١)، والإبانة (ص ١٨٥)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٣ - ٣٢٥)، والإنصاف (ص ٤٤ - ٤٥)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٧)، والمعالم (ص ٨٣)، وغاية المرام (ص ٢٤٥)، والكامل في اختصار والشامل (ل ١/١٤٦). وعن موقف المعتزلة انظر: الانتصار (ص ٦١) (المطبعة الكاثوليكية)، ومتشابه القرآن (ص ٤١ - ٤٢، ٥٠، ٨٠ - ٨١، ٢٧٣، ٣٧٧، ٥١٨، ٦٨٦، ٧٠٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ١٦٠)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٤٠٨)، والرد على المجبرة القدريّة (ص ٥٢). وأيضًا: التعرف على مذهب أهل التصوف للكلاباذي (ص ٤٦ - ٤٨)، والماتريدي: شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة للبياضى (ص ٩)، الفصل (٣/ ٢٤)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٥)، وشرح الطحاوية (ص ٤٨٨)، واعتقاد الإمام الميجل للتيمي (ص ٢٩٩)، والشرح البسط على الفقهاء الأكبر والأوسط (ص ١٠٢).

مِنْ صِفَاتِ الْمُكْتَسِبِ غَيْرُ الْقُدْرَةِ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ ثُبُوتُهَا مَعَ انْتِفَاءِ الْإِقْدَارِ؛ كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَنَحْوَهَا، وَتَنْتَفِي مُعْظَمُ الصِّفَاتِ الْمُغَايِرَةِ لِلْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ، وَالْإِرَادَةَ، وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ يُتَصَوَّرُ انْتِفَاؤُهَا مَعَ ثُبُوتِ الْإِقْدَارِ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ مِنْ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْغَفْلَةُ قَدْ يَفْعَلُ مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ.

وَأَمَّا الْحَيَاةُ: فَإِنَّهَا لَا تَنْتَفِي مَعَ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ مَشْرُوطَةٌ بِهَا. وَإِنْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي أَدْرَكْنَاهُ وَبَحَنَّا عَنْ عَلَيْهِ وَمُوجِبِهِ يَثْبُتُ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، كَانَ ذَلِكَ تَسْبِيًا إِلَى نَفْيِ الْأَعْرَاضِ أَجْمَعٍ؛ فَإِنَّهُ جَائِزُ الثُّبُوتِ وَالْإِنْتِفَاءِ، ثُمَّ اخْتَصَّ بِالثُّبُوتِ فَافْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ لَا مَحَالَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَمْ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ صَرَفَ التَّفَرُّقَةَ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ وَصَحَّةِ الْجَارِحَةِ؟! قُلْنَا: هَذَا يَبْطُلُ مِنْ أَوْجِهِ: أَقْرَبُهَا إِلَى غَرَضِنَا: أَنَّ الصَّحِيحَ الْبَنِيَّةَ يُفَرِّقُ بَيْنَ تَحْرِيكِ يَدِ نَفْسِهِ قَصْدًا، وَبَيْنَ تَحْرِيكِ الْغَيْرِ يَدُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بَنِيَّةٌ يَدِهِ فِي الْحَالَتَيْنِ سَوَاءً، أَوْ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ. ثُمَّ نَقُولُ: الْحَالَةُ الَّتِي أَحْسَسْنَاهَا وَصَرَفْنَا التَّفَرُّقَةَ إِلَيْهَا إِنَّمَا هِيَ مُدْرَكَةُ حَالَةِ الْاِكْتِسَابِ لَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا الصَّحَّةُ وَالسَّلَامَةُ فَإِنَّمَا هِيَ حَاصِلَةٌ قَبْلَهَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْبَنِيَّةَ إِنَّمَا تُعْلَمُ ضَرْبٌ مِنَ التَّأَلُّفِ وَالتَّرَكُّبِ، وَكُلُّ تَرَكُّبٍ وَتَأَلُّفٍ يَخْطُرُ لِلْعَاقِلِ فَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ لِلْجَمَادَاتِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ أَحْكَامِ الْقَادِرِينَ لَهَا؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ - فِي ثُبُوتِ ضَرْبٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ - الْحَيَاةُ، وَمَا مِنْ تَرَكُّبٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ لِلْعَجَزَةِ.

وَأَمَّا الصَّحَّةُ: فَإِنْ أُريدَ بِهَا ضَرْبٌ مِنَ الْبَنِيَّةِ، فَقَدْ وَضَحَ الْمَقْصِدُ فِيهِ، وَإِنْ عُيِّنَ بِهَا مَعْنَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ؛ مِنَ الْقُدْرَةِ، فَذَلِكَ خِلَافٌ فِي الْعِبَارَةِ وَمُوَافَقَةٌ فِي الْمَعْنَى.

كَذَلِكَ سَلَامَةُ الْبَنِيَّةِ: إِنْ أُريدَ بِالْآفَاتِ الْعَجْزُ، فَلَا تَصِحُّ السَّلَامَةُ مِنْهَا إِلَّا بِمَعْنَى تَكُونَ مَانِعًا لَهَا؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْقُدْرَةُ، فَإِذَا أَنْ نَسَلَّمَ مِنْ تِلْكَ الْآفَاتِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى يُنَافِيهَا - فَذَلِكَ مُحَالٌ، عَلَى أَنَّ انْتِفَاءَ الْآفَاتِ إِشَارَةٌ إِلَى النِّفْيِ الْمَخْضِيِّ، وَالنِّفْيُ لَا يُوجِبُ حُكْمًا ثَابِتًا.

وَإِنْ فُسِّرَ الصَّحَّةُ بِالْحَيَاةِ: كَانَ مُحَالًا؛ لِانْتِقَاسِ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْقَادِرِينَ وَالْعَجَزَةِ. وَإِنْ فُسِّرَ بِالْحَيَاةِ وَضَرْبٍ مِنَ الْبَنِيَّةِ: فَذَلِكَ تَعْلِيلٌ لِلْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَإِذَا أُبْطِلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ تَعَيَّنَ التَّنْصِصُ عَلَى الْقُدْرَةِ، هَذَا سَبِيلُنَا فِي إِبْتَاتِ كُلِّ عَرَضٍ

نُتَازَعُ فِيهِ، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِأَنَّ الْعَالِمَ أَوْ الْمُتَحَرِّكَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الْمَعَانِي [١/١٣٤]، ثُمَّ طَالَبْنَا بِتَعْيِينِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

ثُمَّ نَقُولُ: كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا فِي حُكْمِ الْمُحِيطِ بِالْمَعْلُومِ، فَوَجَبَ<sup>(١)</sup> أَنْ يَكُونَ الْمُوجِبُ لَهُ فِي حُكْمِ الْإِحَاطَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُوجِبُ لِلتَّحَرُّكِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَرَكَةً وَانْتِقَالًا، كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: الْمُكْتَسِبُ لِلْحَرَكَةِ يُدْرِكُ فِي نَفْسِهِ حَالَ الْقَادِرِيَّةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُوجِبُ لِذَلِكَ قُدْرَةً.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَ لِلْقُدْرَةِ أَثَرٌ.

قُلْنَا: لَا يَتَوَقَّفُ إِدْرَاكُ حَالِ الْقَادِرِيَّةِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَثَرِ؛ كَمَا لَا يَتَوَقَّفُ كَوْنُهُ عَالِمًا مُدْرِكًا عَلَى الْأَثَرِ.

ثُمَّ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ وَالِاتِّصَافِ بِهِ، فَالْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ تُوجَدُ الْحَرَكَةَ وَتَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ وُجُوهِهَا، وَالْمُكْتَسِبُ يُحَسِّنُ مِنْ نَفْسِهِ اتِّصَافًا بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ وَاتِّصَافًا بِالْمَقْدُورِ أَيْضًا، وَتَتَعَلَّقُ قُدْرَتُهُ بِوَجْهِ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ إِنْ وُجِدَا فَإِنَّمَا يَتَعَلَّقَانِ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَصْرِفُ التَّفَرُّقَةَ إِلَى إِرَادَةِ الْحَرَكَةِ وَاخْتِيَارِهِ؟!

قُلْنَا: الْعَاجِزُ وَالْمُعْتَدُّ كَمَا قَدْ يُرِيدُ الْحَرَكَةَ الضَّرُورِيَّةَ فِي نَفْسِهِ، وَلَيْسَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَا يَجِدُهُ عِنْدَ اكْتِسَابِ الْحَرَكَةِ، عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ يَجِدُهَا فِي قَلْبِهِ، وَالْقُدْرَةَ يَجِدُهَا فِي يَدِهِ أَوْ فِي جَوَارِحِهِ، فَتَقُولُ: الدَّاهِلُ عَنْ حَرَكَاتِ جَوَارِحِهِ فِي اكْتِسَابِ الْحَرَفِ، وَحَرَكَاتِ لِسَانِهِ فِي النُّطْقِ وَالطَّعَامِ، وَحَرَكَاتِ أَجْفَانِهِ - يُدْرِكُ تَفَرُّقَهُ فِي أَعْمَالِهِ فِي حَالِ ذُهُولِهِ وَغَفْلَتِهِ وَارْتِقَادِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، وَالذُّهُولِ وَالْغَفْلَةِ يُنَافِيَانِ الْإِرَادَةَ دُونَ الْقُدْرَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ حَالَ الْقَادِرِينَ لَا يَجُوزُ إِسْنَادُهَا إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْبِنْيَةِ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصْلِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْحَيَاةِ بِنْيَةً مَخْصُوصَةً لَا يَسُوعُ ثُبُوتُهَا لِلْمَيِّتِ<sup>(٢)</sup>،

(١) كلمة: «فوجب» بهامش الأصل.

(٢) انظر: المغني (٣٣/٧)، (١١/٣٣٥، ٣٣٨)، وشرح نهج البلاغة (٢/٢٤٢)، وأصول الدين (ص ٢٩، ١٠٥)، والفصل (٣/٥٩)، والغنية في أصول الدين (ص ٩٦)، وشرح المواقف (٢/٢١٥)، وتنزيه الأنبياء (ص ١٠١). وانظر مناقشة هذا الرأي في: الكامل في إختصار الشامل (ل ١٠٥/أ)، (١٦١/أ)، ولباب المحصل (ص ٦٩).



فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى اخْتِصَاصِ الْقَادِرِينَ بِضَرْبٍ مِنَ النِّبْيَةِ لَا يَثْبُتُ لِلْأَحْيَاءِ مِنَ الْقَادِرِينَ، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَيجوزُ تصوُّرُهَا لِلْجَمَادَاتِ.

فَإِنْ قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: النِّبْيَةُ تَرْجِعُ إِلَى التَّأْلِيفِ، وَالتَّأْلِيفُ يَخْتَصُّ حُكْمَهُ بِمَحَلِّهِ كَسَائِرِ الْأَكْوَانِ؛ فَإِنَّهَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا لِلْجُمْلَةِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا تَحْكُمُ، مَنْ يُسَلِّمُ لَهُ أَنَّ حُكْمَ الْقُدْرَةِ يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ سَأَغْفِيَا تَأْلِيفٍ وَاحِدٍ بِجُزْأَيْنِ، فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ صَرْفُ حُكْمِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرَكِيبِ إِلَى جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ سَأَغْفِيَا لِهَذَا الْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْمُدْرِكُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، فَيَمُتُّكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْقَادِرُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ.

ثُمَّ الَّذِي يُعَوِّلُ عَلَيْهِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي إثْبَاتِ الْقُدْرَةِ: أَنَّا نَعْلَمُ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ وَتَعَذُّرُهُ مِنْ بَعْضٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصٍ مَنْ يَتَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ بِحَالَةٍ يُفَارِقُ بِهَا مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ يَنْطُلُّ عَلَيْهِ بِالْمَمْنُوعِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَصْلِهِ.

فَإِنْ قَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ.

وَهَذَا تَعْلِيلٌ مِنْهُ لِلنَّقْضِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ ادَّعَى أَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ، وَقَدْ أُوْرِدَ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ تَعَذُّرُ الْفِعْلِ مِنْ بَعْضِ الْقَادِرِينَ، فَمَا يَتَعَقَّدُ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْلِيلُ النَّقْضِ، وَهَلْ ذَلِكَ إِلَّا بِمِثَابَةِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بَعْدَ نَقْضِ دَلِيلِهِ: إِنَّمَا أَنْقَضُ دَلِيلِي لِكُذَّاءٍ أَوْ كُذَّاءٍ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَازَ الْحُكْمُ بِاقْتِدَارِ الْمَمْنُوعِ مِنْ حَيْثُ يَتَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْعَاجِزُ قَادِرٌ؛ مِنْ حَيْثُ يَتَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْعَجْزِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: تَأْتِي الْفِعْلُ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ مَنْ يَتَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ قَادِرًا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ انْعِكَاسُهُ، فَلَوْ أُلْزِمَ الرَّجُلُ تَأْتِي الْفِعْلِ مَعَ عَدَمِ الْإِقْتِدَارِ، لَكَانَ ذَلِكَ نَقْصًا؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَطْرُدَ، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ عَدَمُ انْعِكَاسِهِ.

قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَفْتَصِّرْ فِي إثْبَاتِ حُكْمِ الْقَادِرِينَ عَلَى تَأْتِي الْفِعْلِ فَحَسَبُ، بَلْ عَوَّلَ عَلَى تَأْتِي

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٣٣، ٤٠)، (٩/ ٤٧)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/ ٥٠٣)، ودیوان الأصول (٨٤، ٨٦، ١٠١)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٥١، ٢١٩، ٢٢٤).

الْفِعْلُ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ وَتَعَدُّرِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَيَتَعَلَّقُ كَلَامُهُ بِنَفْيِ وَإِثْبَاتِ وَتَقْرِيرِ، وَمَنْ اسْتَدَّ دَلِيلُهُ فَقَدْ انْتَزَمَ مُوجِبَ قَوْلِهِ فِي الشَّقَيْنِ وَالطَّرَفَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ: تَأْتِي الْفِعْلُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِحَالٍ.

كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيْهًا بِلَفْظٍ غَيْرِ عَاصِمٍ عَنِ الْإِلْزَامِ؛ فَإِنَّ التَّعَدُّرَ يَتَحَقَّقُ فِي الْمَمْنُوعِ بِحَسَبِ تَحَقُّقِهِ فِي الْعَاجِزِ وَالْمَيِّتِ؛ فَلَيْزِنَ جَارَ الْقَضَاءِ بِكَوْنِ الْمَمْنُوعِ قَادِرًا مَعَ التَّعَدُّرِ؛ مَصِيرًا إِلَى تَقْدِيرِ النَّاتِي عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَانِعِ جَارَ الْحُكْمِ بِكَوْنِ مَنْ نُسِمِيهِ [ ١٣٤/ب ] عَاجِزًا قَادِرًا عَلَى تَقْدِيرِ تَأْتِي الْفِعْلِ مِنْهُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْعَجِزِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَمْ يَتَخَلَّصْ عَمَّا أَلَزَمْنَاهُ مَعَ مَا زَادَ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْبَارِيَّ قَادِرٌ فِي الْأَزَلِ مَعَ عَدَمِ تَأْتِي الْفِعْلِ، وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ.

فَإِنْ قَالَ: امْتِنَاعُ الْفِعْلِ أَرْزَلَ لَمْ يَكُنْ مَنَعًا؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَنَعِ، وَهُوَ بِمِثَالِيَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ مِنَ الْقَادِرِ شَاهِدًا.

فُلْنَا: فِرْدُ فِي كَلَامِكَ أَنَّ الْقَادِرَ هُوَ الَّذِي يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ، إِذَا ارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ.

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ حُذَاقُ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْقُدْرَةِ شَاهِدًا ثُبُوتِ حَالٍ عَلَى الْجَوَازِ، يَعْنِي: حَالِ الْقَادِرِيَّةِ، وَالدَّالُّ عَلَى الْحَالِ تَأْتِي الْفِعْلُ وَتَبَيُّرُهُ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.

وَقَالَ الْجُبَائِيُّ: « كُلُّ مَنْ عَلِمَ صِحَّتَهُ وَانْتِفَاءَ الْآفَاتِ عَنْهُ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ افْتِدَارًا ».

وَقَدْ كَشَفْنَا عَنِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ وَمَعْنَاهُمَا، غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْقُدْرَةِ سَلَامَةَ النِّبْيَةِ وَصِحَّتَهَا، وَيُرِيدُ بِالْعَجْزِ الْآفَاتِ الطَّارِئَةِ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّحَّةِ.

ثُمَّ: لَوْ جَارَ سُلُوكُ هَذَا الْمَسْلُوكِ، لَجَارَ طَرْدُهُ فِي صِفَاتِ الْحَيِّ، حَتَّى يُقْطَعَ بِعِلْمِ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ، ثُمَّ يَجِبُ الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِكُلِّ مَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ نَعْلَمَهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِرَادَةِ وَمَا عَدَاهَا.

وَهَذَا خَبِطٌ وَتَخْلِيطٌ، وَكَمَا يَجُوزُ خُلُوعُ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ عَنِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومَاتِ، جَارَ عُرُوءُ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ عَنِ الْقُدْرَةِ.

وَقَدْ يُحْكِي عَنِ الْجُبَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ - فِي مَاهِيَةِ الْقُدْرَةِ وَحَدِّهَا - : « إِنَّهَا انْطِبَاعُ الْجَوَارِحِ ».

### مَسْأَلَةٌ: [ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ غَيْرُ بَاقِيَةٍ ]<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ غَيْرُ بَاقِيَةٍ؛ لِأَنَّهَا عَرَضٌ كَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ<sup>(٢)</sup>.  
وَوَافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْكَعْبِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وَيَبْنِي عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: اسْتِحَالَةُ تَقْدِيمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ؛ إِذْ لَوْ تَقَدَّمَتْ وَعُدِمَتْ، لَوَقَعَ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ؛ فَإِنَّ أَحَقَّ الْأَوْقَاتِ بِوُجُودِ الْقُدْرَةِ وَقْتُ حَدُوثِ الْفِعْلِ. وَمَذْهَبُنَا فِي أَنَّ الْحَادِثَ مَقْدُورٌ فِي حَالِ حَدُوثِهِ مَذْهَبُ النَّجَّارِ<sup>(٤)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْمُثَلِّبِ بَرُّغوثٍ<sup>(٥)</sup>، وَابْنُ الرَّائِنِيِّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(٦)</sup>.

وَلَوْ قُدِّرْنَا سَبَقَ الْإِعْقَادِ إِلَى بَقَاءِ الْقُدْرَةِ، لَمَا اسْتَحَالَ قَدَمُهَا عَلَى وَقُوعِ مَقْدُورِهَا، بِشَرْطِ أَنْ تَبْقَى إِلَى حَالَةِ الْفِعْلِ؛ وَلِذَلِكَ يَجِبُ الْقَطْعُ بِتَقْدِيمِ الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ عَلَى وَقُوعِ الْمَقْدُورَاتِ بِهَا. وَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَبْقَى، تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ اسْتِحَالَةُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْمَقْدُورِ، وَالْحَادِثُ فِي حَالِ حَدُوثِهِ مَقْدُورٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ<sup>(٧)</sup>، وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فَهُوَ مَقْدُورٌ بِهَا، وَإِذَا بَقِيَ مَقْدُورٌ مِنْ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَهُوَ الْجَوْهَرُ؛ إِذْ لَا يَبْقَى غَيْرُهُ مِنْ الْحَوَادِثِ فَلَا يَتَصِفُ فِي حَالِ بَقَائِهِ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا إِجْمَاعًا.

وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْحَادِثَ فِي حَالِ حَدُوثِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا

(١) انظر مبحث عدم بقاء القدرة الحادثة في: المقالات (١ / ٣٠٠ - ٣٠١)، واللمع (ص ٩٣)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٧٨، ١٣١)، والإرشاد (ص ٢١٧ - ٢١٨)، ونهاية الأقدام (ص ٧٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٥ / ب)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٧). وعن موقف المعتزلة في هذه المسألة؛ انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١ / ١٨١). وأيضًا: الماتريدي: التوحيد (ص ٢٥٦، ٢٧٨).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٧)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٥٢).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (١ / ٣٠٠).

(٤) انظر: الشريف الجرجاني: شرح المواظف (٦ / ١٠٥).

(٥) كلمة: «برغوث» ليست في الأصل.

(٦) المشهور من مذهب المعتزلة أن «الحادث في حال حدوثه يستحيل أن يكون مقدورًا للقديم والحادث، وهو بمثابة الباقي المستمر، وإنما تتعلق القدرة بالمقدور في حال عدمه». انظر: الإرشاد (ص ٢١٩).

(٧) انظر: التمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٥)، والفرق (ص ١٨٦)، والشامل (ص ١٤٦، ١٤٧)، والإرشاد (ص ٢١٩)، ومرهم العلل المضلة في الرد على أئمة المعتزلة (ص ١٠٧)، وشرح المواظف (٣ / ١٧٧).

لِلْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ الْبَاقِي الْمُسْتَمِرِّ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالْمَقْدُورِ فِي حَالِ عَدَمِهِ.  
وَقَالُوا عَلَى طَرْدِ ذَلِكَ: «يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْطِطَاعَةِ عَلَى الْمَقْدُورِ».

قَالُوا: «وَلَا يَجُوزُ مَقَارَنَةُ ذَاتِ الْقُدْرَةِ حَدُوثِ الْمَقْدُورِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِهِ حَالٌ  
وُقُوعِهِ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: أَنَّ الْقُدْرَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ، وَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُهَا دُونَ  
مُتَعَلِّقِ لَهَا، فَإِذَا فَرَضْنَا قُدْرَةً مُتَقَدِّمَةً، وَفَرَضْنَا مَقْدُورًا بَعْدَهَا فِي حَالَتَيْنِ مُتَعَايِنَتَيْنِ، فَلَا يَتَقَرَّرُ  
عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ؛ فَإِنَّا إِن نَّظَرْنَا إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى، فَلَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا  
وُقُوعُ الْمَقْدُورِ، وَإِن نَّظَرْنَا إِلَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ فَلَا تَعَلُّقَ لِلْقُدْرَةِ فِيهَا؛ فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي الْحَالَةِ  
الْأُولَى إِمْكَانٌ، وَلَمْ يَتَقَرَّرْ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ اقْتِدَارٌ، فَلَا يَبْقَى لِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ مَعْنًى<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ: أَنَّهَا إِذَا حَدَّثَتْ أَثَرَتْ فِي الْإِبْجَادِ فِي الْحَالَةِ  
الثَّانِيَةِ، فَهِيَ قُدْرَةٌ عَلَى الْفِعْلِ فِي الثَّانِي.

قُلْنَا: قَدْ فُصِّلَ عَلَيْكُمْ وَجْهُ التَّعَلُّقِ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ لَكُمْ قَدَمٌ، وَنَحْنُ نَزِيدُهُ إِضَاحًا فَنَقُولُ:  
لَا شَكَّ أَنَّكُمْ لَا تَمْنَعُونَ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ قَبْلَ وُجُودِ الْمَقْدُورِ، وَهَذَا التَّعَلُّقُ لَا يَتَضَمَّنُ إِمْكَانَ  
الْفِعْلِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.

وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ فِي الْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ بِالثَّانِيَةِ قَبْلَ تَحَقُّقِهَا، وَلَوْ تَحَقَّقَتْ لَأَنْقَطَعَ تَعَلُّقُ  
الْقُدْرَةِ مِنْهَا؛ وَمَحْضُولُ ذَلِكَ يَتَوَلَّى [١/١٣٥] إِلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِحَالٍ يَسْتَحِيلُ تَعَلُّقُهَا فِيهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى لَا بَعْدَهَا.

قُلْنَا: إِذَا لَمْ تَقْتَضِ إِمْكَانًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، فَلَا مَعْنَى لِتَعَلُّقِهَا فِيهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: أَمَّا الْمَقْدُورُ: فِيمَا<sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ عَدَمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَجُودًا، وَالْعَدَمُ نَفْيُ مَحْضٍ،  
وَالْمَوْجُودُ عِنْدَ الْخَصْمِ غَيْرُ مَقْدُورٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٩، ٢٢٠).

(٢) في الأصل: «أما»، والتصحيح بمقتضى السياق؛ لوقوعها في جواب الشرط لجازم، مع كون الجواب جملة اسمية  
من المصدر المنسبك وما بعده.

(٣) انظر مذهب المعتزلة في عدم تعلق القدرة بالموجود في: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٣)، والفلاتد  
(ص ٦٧).

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الْحَادِثَ بِمَثَابَةِ الْبَاقِي؛ فِي اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مَقْدُورًا، ثُمَّ الْإِمْكَانَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَالْحَالَةَ الْمُتَوَقَّعَةَ بَعْدَهَا لَيْسَتْ حَالَةً تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ، فَإِنْ سَأَغَ ذَلِكَ، فَلْيَكُنِ الْبَاقِي مَقْدُورًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ الْقُدْرَةِ؛ كَمَا أَنَّ الْحَادِثَ مَقْدُورٌ قَبْلَ وَقُوعِهِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ الْقُدْرَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا.

قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: «أَنْ يُفْعَلَ بِهَا»، عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَقَدْ فَصَّلْنَا الْقَوْلَ فِيهِمَا، وَيَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا تَقْيِضَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ أَوْجَبْتُمْ تَقَدُّمَ الْقُدْرَةِ الْأَزَلِّيَّةِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ الْإِمْكَانِ أَزَلًّا.

قُلْنَا: لَمْ يَزَلِ الْقَدِيمُ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ؛ حَيْثُ يُتَصَوَّرُ الْفِعْلُ، وَمِنْ حُكْمِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَلَيْسَ فِي مَنْعِ فِعْلِ أَزَلِّيٍّ إِخْرَاجَ مَقْدُورٍ عَنْ قَضِيَّةِ الْقُدْرَةِ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُمْكِنِ دُونَ الْمُسْتَحِيلِ.

ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا أَلْزَمُونَا وَبَيْنَ مَا أَلْزَمْنَاهُمْ أَنَّا نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ الْإِلَهُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَى مَا يَقَعُ مَقْدُورًا حَالَةً وَقُوعِهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: الْوَاحِدُ مِنَّا قَادِرٌ عَلَى مَا يَقَعُ، غَيْرَ مَقْدُورٍ حَالٍ وَقُوعِهِ، وَيَتَوَلَّى مَحْصُولُ الْقَوْلِ إِلَى أَنَّ الْمَقْدُورَ يُطْلَقُ وَالْمَرَادُ بِهِ تَحْقِيقُ وَاقِعٍ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَقْدِيرٌ وَاقِعٍ، فَالْحَادِثِ مَقْدُورٌ مُحَقَّقٌ حَالِ حُدُوثِهِ، وَالْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ مُتَعَلِّقَةٌ عَلَى الْحَوَادِثِ، وَمَقْدُورُهَا مَقْدُورٌ.

وَسَبِيلُنَا فِيمَا حَقَّقْنَاهُ وَقَدَّرْنَاهُ سَبِيلُ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ؛ حَيْثُ قُلْنَا: الْأَمْرُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدَرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَإِذَا وَجَدَ يَنْجُزُ الْمُعْلَقُ بِهِ تَحْقِيقًا، ثُمَّ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ تَعْلُقِ الْأَمْرِ بِمَا لَوْ قُدِّرَ وَجُودُهُ، لَأَسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا، وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ فِي عِلْمِ اللَّهِ مَجْنُونًا مَثَلًا.

قُلْتُ: وَتَعْلُقُ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ بِالْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي بِمَثَابَةِ تَعْلُقِ الْقَوْلِ فِي التَّقْدِيرِ وَالتَّحْقِيقِ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالضَّادِّينَ، وَبِمَا لَا يَنْتَاهِي، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقُوعُهُ وَأَقْرَبُ شَيْءٍ فِيهِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ صَالِحَةً لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِعَادَةِ وَتَتَعَلَّقُ بِهِمَا، ثُمَّ الْأَعْمَالُ حُكْمُهَا أَنْ تَتَرْتَّبَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَ تَخَلُّلِ عَدَمِ الْمُبْتَدَأِ.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ، وَلَوْ قُدِّرَ تَقَدُّمُهَا عَلَى الْمَقْدُورِ، فَالْفِعْلُ لَا يَقَعُ بِهَذَا التَّعْلُقِ؛ فَإِنَّهَا

لَوْ عُدِمَتْ قَبْلَ وَقُوعِ الْفِعْلِ، لَاسْتَمَرَ الْعَدَمُ، وَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ التَّعَلُّقَ السَّابِقَ لَا أَثَرَ لَهُ، وَبَعْدَ أَنْ وَقَعَ الْفِعْلُ فَتَعَلَّقَ بِهِ فِي تَأْتِي حَالِ الْحُدُوثِ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عُدِمَتْ الْقُدْرَةُ لَاسْتَمَرَ الْوُجُودُ، فَوُجُودُ الْقُدْرَةِ كَعَدَمِهَا فِي الْحَالَتَيْنِ.

فَأَمَّا حَالَةُ الْحُدُوثِ: فَالْقُدْرَةُ لَا بَدْ مِنْهَا لِيَقَعَ الْفِعْلُ بِهَا، وَذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: لِلْفِعْلِ حَاجَةٌ إِلَى الْقُدْرَةِ، وَتَعَلَّقَ بِهَا؛ كَمَا لَهُ حَاجَةٌ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَعَلَّقَ بِهِ، ثُمَّ الْفِعْلُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاعِلِ حَالَ حُدُوثِهِ وَكَوْنِهِ فِعْلًا لَا قَبْلَهُ، كَذَلِكَ الْفِعْلُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَهُ وَقُوعِهِ لَا قَبْلَهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا حَالَهُ وَجُودِهِ.

وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام بِأَنْ قَالَ: «لَوْ جَازَ تَقَدُّمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ بِوَقْتٍ وَاحِدٍ، جَازَ تَقَدُّمُهَا بِأَوْقَاتٍ» <sup>(١)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْأَوَّلَى أَنْ نُورِدَهَا فِي مَعْرِضِ الْإِلْزَامِ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ رُبَّمَا لَا يَسْلَمُ مِنَ الطَّلَبَةِ إِذَا قِيلَ لَهُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْقُدْرَةِ بِوَقْتٍ جَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ بِأَوْقَاتٍ، فَلَا تَسْلَمُ الدَّلَالَةُ مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِأَنْ يُقَالَ: تَأَخَّرَ الْمَقْدُورُ لَا يَقْلِبُ جِنْسَهَا، وَلَا يُنْبِتُ اسْتِحَالَةً، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ الْوَاحِدُ وَالْأَوْقَاتُ».

وَالْأَوَّلَى أَنْ نُسَائِلَهُمْ فَنَقُولَ: إِذَا سَوَّغْتُمْ اسْتِثْنَاءَ الْمَقْدُورِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَأَخُّرِهِ أَوْقَاتًا؟  
فَلَا يَسْتَفِرُّ لَهُمْ قَدَمٌ إِذَا كَانُوا مُسَوِّغِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ مَعَ الْمَقْدُورِ الْوَاقِعِ بِهَا بِمَثَابَةِ النَّظَرِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ.  
قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟

قَالُوا: الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ [١٣٥/ب] لَا تَقَارَنُ الْمَقْدُورَ، وَالْمَقْدُورُ لَا يُقَارِنُهَا، بَلْ يَتَعَقَّبُهَا كَالْعِلْمِ مَعَ النَّظَرِ.

قُلْنَا: هَذَا أَفْصَرُ مِنْكُمْ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَعْقِبُ النَّظَرَ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَارِنَهُ، وَإِذْ قَدْ عَجَزْتُمْ عَنِ الْفَرْقِ، فَهَذَا نَحْنُ نُؤَمِّئُ إِلَى طَرَفٍ فِي الْفَرْقِ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْنَا ذَلِكَ:

(١) اعتمد الأشعري في الاستدلال على بطلان بقاء القدرة الحادثة ببطلان اللازم الذي هو قيام العرض بالعرض. للمع (ص ٩٣).

مِنْهَا: أَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ بِمُوجِدٍ لِلْعِلْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، وَحَقِيقَتُهُ تَتَوَلَّى إِلَى إِزَالَةِ الْعَقْلَةِ.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ: فَإِنَّ خَاصِّيَّتَهَا أَنْ تُوقِعَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا حَالَةُ الْوُقُوعِ؛ كَمَا يُحْتَاجُ الْفَاعِلُ حَالَةَ وُجُودِ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَرَكَةِ غَيْرَ مُبَاشِرَةً لِلْحَرَكَةِ، لَمَا كَانَتْ إِضَافَتُهَا إِلَى الْحَرَكَةِ بِأَوَّلَى مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى غَيْرِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: رَدُّ الْقُدْرَةِ إِلَى الْإِرَادَةِ أَوَّلَى مِنْ رَدِّهَا إِلَى النَّظَرِ؛ وَهِيَ بِهَا أَشْبَهُ مِنْهَا بِالنَّظَرِ، ثُمَّ الْإِرَادَةُ تُقَارَنُ الْمُرَادُ فَلَا تَتَقَدَّمُهُ، فَلَزِمَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِحَادِثٍ، وَهِيَ تَقْتَضِي صِفَةً تَابِعَةً لِلْحَادِثِ عِنْدَ الْخُصُومِ؛ كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ تَقْتَضِي الْمَقْدُورَ حَالَ الْوُجُودِ، فَأَثَرُ الْقُدْرَةِ إِذَنْ كَأَثَرِ الْإِرَادَةِ.

ثُمَّ: يَجِبُ الْإِقْتِرَانُ عِنْدَهُمْ فِي الْإِرَادَةِ، فَلَزِمَ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ أَيْضًا فِي الْقُدْرَةِ.

وَمِنْ وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّظَرِ وَالْقُدْرَةِ: أَنَّ النَّظَرَ إِذَا تَمَّ عَلَى سَدَادِهِ، ثُمَّ طَرَقَ أَفَقٌ، فَيَمْتَنِعُ حُصُولُ الْعِلْمِ، وَعِنْدَكُمْ: الْقُدْرَةُ إِذَا اسْتَعْقَبَتْ عَجْزًا أَوْ مَوْتًا فَإِنَّهُ لَا يُضَادُّ الْفِعْلَ، وَلَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُهُ.

### شُبْهَةُ الْقَائِلِينَ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَقْدُورِ وَجُوبًا<sup>(١)</sup>

فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا لِإِقْبَاعِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَإِذَا تَحَقَّقَ وُجُودُ الْمَقْدُورِ، اسْتَقَلَّ بِوُجُودِهِ وَوُقُوعِهِ عَنِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ<sup>(٢)</sup>، وَيُنَزَّلُ الْحَادِثُ مَنَزَلَةَ الْبَاقِي الْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر هذا البحث في: المقالات (٣٠٠/١)، واللمع (ص ٩٣)، والإرشاد (ص ٢١٧، ٢٢٢)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١٥٠، ١٥٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٥ ب، ١٤٩ ب)، وشرح المواقف (٦/٩٤، ١٠٦). وأيضًا: التوحيد للماتريدي (ص ٢٧٨)، وتأويلات أهل السنة (ص ١٨١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٣٩٦، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦)، ومتشابه القرآن (١/٤١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/١٠٥، ١١٥)، والقلائد لتصحیح العقائد (ص ١٠٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦).

(٣) انظر هذه الشبهة للمعتزلة في تقدم القدرة الحادثة على مقدورها في: الإرشاد (ص ٢٢٠)، والكامل (ل ١٤٦ ب).

وَرُبَّمَا عَصَدُوا كَلَامَهُمْ بِأَن قَالُوا: الْقُدْرَةُ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهَا بِالْبَاقِي، وَالْمُقْتَضِي لِامْتِنَاعِ التَّعَلُّقِ تَحَقُّقُ الوجودِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَحَقِّقٌ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى<sup>(١)</sup>.

رُبَّمَا قَالُوا: وَوجودُ الْبَاقِي هُوَ غَيْرُ وجودِ الْحَادِثِ، وَيَسْتَحِيلُ الْقَضَاءُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِعَيْنٍ مَعَ الْحُكْمِ بِاسْتِحَالَةِ التَّعَلُّقِ بِهَا، وَتَعَاقُبِ الْأَوْقَاتِ لَا يُغَيِّرُ أَحْكَامَ الْأَنْفُسِ وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهَا.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا اخْتِيجَ إِلَيْهَا لِإِجَادِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَقَدْ عَلِمْتُمْ مِنْ مَذْهَبِ الْخُصُومِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَسْتَقِيلُ بِالتَّأْثِيرِ<sup>(٢)</sup>! فَلَا يَسْتَقِيمُ بَعْدَ الْمُمَانَعَةِ كَلَامُهُمْ بَلِ الْقُدْرَةُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا؛ لِيُحَسَّ الْمَكْلَفُ اقْتِدَارُهُ عَلَيْهَا، وَسُهُولَةُ وَقُوعِهِ عِنْدَهُ بِإِيقَاعِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ تَحْتَ قُدْرَتِهِ؛ وَلِذَلِكَ يَصَحُّ تَكْلِيفُهُ.

ثُمَّ إِنْ سُلِّمَ ذَلِكَ لَهُمْ جَدَلًا، فَلِمَ قَالُوا: إِنَّ الْحَادِثَ يَسْتَقِيلُ بِحُدُوثِهِ وَوجودِهِ عَنِ الْقُدْرَةِ؟! وَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟! وَبِمَ يُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَادِثَ إِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ حُدُوثِهِ لَا قَبْلَهُ؟! وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْأَحْوَالَ ثَلَاثَةٌ: حَالَةُ عَدَمٍ، وَحَالَةُ حُدُوثٍ بَعْدَهُ، وَحَالَةُ الْبَقَاءِ، وَأَحْوَالُ الْأَوْقَاتِ بِالِاخْتِيجِ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ الْحُدُوثِ.

وَاسْتَرْوَاحُهُمْ إِلَى الْبَاقِي لَا مَعْنَى لَهُ، وَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِيَ إِنَّمَا اسْتَغْنَى عَنِ الْقُدْرَةِ لِوُجُودِهِ، وَأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِهِ وَوجودُهُ، وَهَذَا مَا لَا يُشْبِهُهُ أَبَدًا<sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى الطَّلِبَاتِ، انْحَسَمَتْ عَلَيْهِمْ مَذَاهِبُ الْكَلَامِ، غَيْرَ أَنَّا نَتَعَدَّاهَا وَنُوضِّحُ فَسَادَ كَلَامِهِمْ فِي كُلِّ مَسْئَلَةٍ فَقُولُ.

قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِإِيقَاعِ الْمَقْدُورِ.

قُلْنَا: فَلْيَكُنْ قُدْرَةٌ عَلَيْهَا حَالَةَ الْإِيقَاعِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي حَاجَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لِتَعَلُّقِهَا بِهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى النَّفْيِ الْمُحْضِ، وَالْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ وجودَ الْفِعْلِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، إِنَّمَا الْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ أَوْ الْحَادِثَةُ، كَذَلِكَ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الوجودَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لَيْسَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَهُوَ وجودٌ وَاحِدٌ، افْتَقَرَ إِلَى مُوجِدٍ فِي وَقْتٍ، وَاسْتَغْنَى عَنْهُ فِي وَقْتٍ، فَقَدْ اتَّسَعَتِ الْأَقْدَامُ فِي هَذِهِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٤٤١).

(٢) انظر مذهب الأشاعرة في القدرة الحادثة ومدى تأثيرها فيما سبق في (ل ١٢٠/ب) وما بعدها.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/أ).



الْخُطَّةِ وَانْعَكَسَ عَلَيْكُمْ مَا أَلَزَمْتُمُونَا، وَكُلُّ مَا تَنْفَصِلُونَ عَنْهُ فَرْقًا بَيْنَ وُجُودِ الْحَادِثِ وَبَيْنَ وُجُودِ الْبَاقِي، فَهُوَ فَضْلُنَا، غَيْرَ أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّمَا تُؤَثِّرُ الْقُدْرَةُ فِي الْحُدُوثِ قَبْلَهُ، وَيَنْقَطِعُ تَعَلُّقُهَا عَنْهُ حَالَةَ الْحُدُوثِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ كَانَ لِلْفِعْلِ حَاجَةٌ إِلَى الْقُدْرَةِ، فَلَتَكُنْ حَاجَتُهُ إِلَيْهَا حَالَةَ حُدُوثِهِ لَا قَبْلَهُ.

[١/١٣٦] ثُمَّ مَا قُلْتُمُوهُ يُبْطِلُ الْحُكْمَ الْمُعْلَلِ بِالْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي حَالِ ثُبُوتِهِ تُقَارِنُهُ الْعِلَّةُ، وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ، لَمْ يُحْتَجْ مَعَ ثُبُوتِهِ إِلَى تَقْدِيرِ عِلَّةٍ مُقَارِنَةٍ لَهُ<sup>(١)</sup>.  
فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلَزَمْتُمُونَا عِلَّةً وَمَعْلُولًا، وَمِنْ حُكْمِ الْعِلَّةِ وَجُوبُ مُقَارِنَتِهَا لِمَعْلُولِهَا، وَالْقُدْرَةُ لَيْسَتْ بِعِلَّةٍ مُوجِبَةٍ مَقْدُورِهَا.

قُلْنَا: هَذَا لَا يُنْجِيكُمْ؛ فَإِنَّ مَعْلُولَكُمْ فِي دَلِيلِكُمْ عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ إِذَا تَحَقَّقَ اسْتَعْنَى عَنِ الْمُؤَثِّرِ فِي إِنْبَاتِهِ، فَطَرَدَ ذَلِكَ يُلْزِمُكُمْ اسْتِغْنَاءَ الْمَعْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ، وَاعْتِصَامُكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنَّ شَرْطَ الْعِلَّةِ مُقَارِنَتُهَا لِلْمَعْلُولِ بِخِلَافِ الْمَذْهَبِ اقْتِصَارًا مِنْكُمْ عَلَى مُجَرَّدِ الْمَذْهَبِ، فَرُمْتُمْ دَفْعَ نَقْضٍ لَا مَخْلَصَ لَكُمْ بِذِكْرِ مَذْهَبٍ فِي صُورَةِ الْمُنَاقَضَةِ، فَإِمَّا أَنْ يَلْتَزِمُوا تَقْدِيمَ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَرِفُوا بِانْتِقَاضِ الدَّلِيلِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ تَقَدَّمَ الْقُدْرَةُ وَعُدِمَتْ أَوْ انْقَطَعَ تَعَلُّقُهَا ثُمَّ ثَبَتَ الْمَقْدُورُ، لَكَانَ ذَلِكَ حُكْمًا يَنْبُتُ الْأَثَرُ وَالْمُؤَثِّرُ مَعْدُومًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَيُمْكِنُ هَذَا تَتَمَسُّكَ فِي الشَّرْطِ مَعَ الْمَشْرُوطِ مَعَ افْتِقَارِهِ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مَشْرُوطٌ بِالْحَيَاةِ. وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ الْعِلْمُ اسْتَفْلَ بِوُجُودِهِ عَنْ وُجُودِ شَرْطِهِ.

وَمِمَّا يَنْقُضُ اعْتِبَارَهُمْ: كُلُّ سَبَبٍ يَجِبُ مُقَارِنَتُهُ لِلْمُسَبَّبِ عَلَى أَصْلِهِمْ؛ فَإِنَّ حَرَكَةَ الْعِلْمِ تُقَارِنُهَا حَرَكَةُ الْيَدِ، ثُمَّ الْمُسَبَّبُ مُرْتَبِطٌ بِالسَّبَبِ فِي حُكْمِ الْإِجَابِ، وَلَمْ يُنْعَ اقْتِرَانُهُمَا<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ: حَقُّ الْعَاقِلِ أَنْ يَفْرَضَ فِي تَصَوُّرِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: حَالَةٌ عَدَمٍ، وَحَالَةٌ حُدُوثٍ بَعْدَهُ، وَحَالَةٌ بَقَاءٍ بَعْدَ الْحُدُوثِ.

فَأَمَّا حَالَةُ الْعَدَمِ: فَجَارِيَةٌ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْإِنْتِفَاءِ.

(١) انظر هذا الجواب بنصه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢٠).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧ ب).

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: فَقَدْ اسْتَمَرَّ الوجودُ مِنْهَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَغْدِيرِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ<sup>(١)</sup>.

وَأِنْ تَوَسَّعْنَا فِي الْكَلَامِ فَاتَّخَذْنَاهُمْ بِنَقْضِ صَرِيحٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْإِحْكَامَ وَالْإِتْقَانَ مِنَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ، وَالْمُؤَثِّرُ فِيهِ الْعِلْمُ أَوْ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَكَذَا وَقُوعُ الصَّيْغَةِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ خَبْرًا، أَوْ وَقُوعُ النِّعْمَةِ تَوَاتًا، أَوْ عَرَضًا، أَوْ فَضْلًا دُونَ أَنْ تَكُونَ بِخِلَافِهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ الْمُؤَثِّرَ فِيهَا الْإِرَادَةُ مَعَ الْعِلْمِ، ثُمَّ يَجِبُ مُقَارَنَةُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَا يَشْتَرِطُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ الْمُحْكَمِ الْبَاقِي<sup>(٢)</sup>.

وَفَصَّلُوا فِي هَذَا الْمُفْتَضَى بَيْنَ حَالَةِ الْحُدُوثِ وَحَالَةِ الْبَقَاءِ، وَلَا مَهْرَبَ لَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ.

وَلَا فَرْقَ فِي طَرْدِ هَذَا الْكَلَامِ بَيْنَ وُجُودِ يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْوُقُوعُ وَبَيْنَ صِفَةِ تَابِعَةٍ؛ إِذِ الثُّبُوتُ مُتَحَقِّقٌ فِي الْمَوْقِفَيْنِ؛ لَا سِيَّمَا وَالْوُجُودُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُغْتَرِلَةِ الْبَصَرَةِ حَالٌ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لَهَا إِلَّا حَالٌ يُسَمَّى وُجُودًا عَلَى رَعْمِهِمْ، وَالْإِرَادَةُ وَالْعِلْمُ مُؤَثِّرَانِ فِي حَالٍ أَيْضًا، وَالذَّاتُ ثَابِتَةٌ وَجُودًا وَعَدَمًا، فَمَا الْفَضْلُ لَوْلَا الْحَيْرَةُ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ كَانَ مَا ذَكَرُوهُ سَدِيدًا، لَوَجَبَ تَصْحِيحُ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِالْبَاقِي فَضْلًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ قَضِيَّةِ الْقُدْرَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ الْمُؤَثِّرِ فِي الْإِتْقَانِ؛ وَجَبَ اشْتِرَاطُ بَقَائِهِ؛ كَمَا اشْتَرِطَ مُقَارَنَتُهُ وَقُوعَ الْمُحْكَمِ، لَوْ وَجَبَ عَلَى رَعْمِهِمْ الْبَيِّنُونَةُ بَيْنَ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَحَالَةِ الْحُدُوثِ، فَفَضْلُهُمْ بَيْنَ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَحَالَةِ الْحُدُوثِ فِيمَا هُوَ مِنْ أَثَرِ الْفِعْلِ وَالْإِرَادَةِ هُوَ فَضْلُنَا بَيْنَهُمَا فِي أَثَرِ الْقُدْرَةِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْبَاقِي هُوَ غَيْرُ الْحُدُوثِ.

قُلْنَا: فَالْتَّعَلُّقُ الْقُدْرَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ بِالْبَاقِي؛ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ قَبْلَ تَحَقُّقِهِ.

ثُمَّ عِنْدَ مُعْظَمِهِمْ: لَا يَمْتَنِعُ طُرُوعُ عَجَزٍ أَوْ مَوْتٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَّةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَقْدُورِ مَعَ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ؛ فَإِنَّ الْعَجَزَ إِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَّةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ وُجُودِ الْعَجَزِ؛ فَلَا مُنَافَاةَ إِذَنْ بَيْنَ وَقُوعِ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢١).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/١).

(٣) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبعثانيين (ص ٨٦).

الْمَقْدُورِ وَبَيْنَ الْعَجزِ وَالْمَوْتِ، وَلَا يَرْتَضِي عَاقِلٌ رُكُوبَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: سَبِيلُ الْقُدْرَةِ مَعَ الْمَقْدُورِ سَبِيلٌ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ؛ فَيُذْرِكُ الْإِنْسَانَ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى مَا سَيَفْعَلُهُ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْإِيمَانِ بَعْدَ الْإِقْتِدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَإِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ كَانَ مُؤْمِنًا عِنْدَكُمْ، وَلَمْ يَكُنْ كَافِرًا مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ، وَضَرَبُوا أَمْثِلَةً:

مِنْهَا: أَنَّ الْهَآوِيَّ [١٣٦/ب] فِي الْبَشَرِ إِذَا لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْبَشَرِ إِلَّا بِحَبْلِ، وَكَانَ الْحَبْلُ عَلَى رَأْسِ الْبَشَرِ، فَيَقَالُ لَهُ: إِنَّمَا تَتَوَصَّلُ إِلَى الْحَبْلِ إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَشَرِ، وَإِذَا خَرَجْتَ اسْتَغْنَيْتَ عَنِ الْحَبْلِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَنَاقِضٌ.

وَيَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّمَا يُقَدَّرُ عَلَى الْإِيمَانِ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَيُقَدَّرُ عَلَى الْحَرَكَةِ قَبْلَهَا، وَيُقَدَّرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ قَبْلَ حُصُولِهِمَا.

قُلْنَا: الْحَقَائِقُ لَا تُدْفَعُ بِمِثْلِ هَذِهِ التَّرَاهَاتِ الَّتِي تَوَسَّعَ بِهَا أَزْبَابُ اللَّسَانِ.

ثُمَّ نُعَارِضُهُمْ بِكُلِّ مَا يُسَاعِدُونَنَا، وَعَلَى وَجُوبِ مُقَارِنِهِ؛ كَالْعِلَّةِ مَعَ الْمَعْلُولِ، أَوْ السَّبَبِ مَعَ الْمُسَبَّبِ، وَكَذَلِكَ مُقَارَنَةُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ أَثَرُهُمَا مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِثْقَانِ وَالْإِخْتِصَاصِ<sup>(١)</sup>. وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي حِزْبَيْنِ لَا وَاسِطَ بَيْنَهُمَا، وَجَوْهَرٍ فِي أَحَدِهِمَا لَا يُتَصَوَّرُ خُرُوجُهُ عَنْ أَحَدِهِمَا إِلَّا لِحُصُولِهِ فِي الثَّانِي، وَنَفْسُ حُصُولِهِ فِي الثَّانِي خُرُوجٌ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْمَكَانِ الثَّانِي قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَكَذَلِكَ نُعَارِضُهُمْ بِالضَّدْبَيْنِ الْمُتَعَاكِبَيْنِ عَلَى الْمَحَلِّ: فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: إِنَّمَا يَنْبَغِي أَحَدُهُمَا بِطَرْدِ الثَّانِي، وَلَا يُتَصَوَّرُ طَرِيأَتُهُ قَبْلَ انْتِفَاءِ ضِدِّهِ، وَإِذَا انْتَفَى قَبْلَ طُرُودِهِ اسْتَغْنَى عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: التَّكْلِيفُ عَلَى أَصْلِكُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةِ الْقُدْرَةِ الَّتِي لَا يَبْصَحُ فِيهَا الْفِعْلُ، أَوْ فِي حَالَةِ الْفِعْلِ الَّتِي لَا اقْتِدَارَ فِيهَا لِلْفَاعِلِ الْمُكَلَّفِ، وَلَيْسَتْ هَاهُنَا حَالَةٌ ثَالِثَةٌ فَمَا الْجَوَابُ، وَمَا الْحِيلَةُ؟! فَلَا إِيْمَانٌ عِنْدَكُمْ، وَلَا انْتِقَالٌ حَالَةِ الْإِقْتِدَارِ، وَلَا اقْتِدَارٌ حَالَةِ الْإِيمَانِ وَحَالَةِ الْإِنْتِقَالِ وَالطَّلَاقِ، وَلَيْسَ فِي الْعَدَمِ طَلَاقٌ وَلَا عَتَاقٌ وَلَا انْتِقَالٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا كَانَ طَلَاقًا وَعَتَاقًا وَانْتِقَالًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/أ).

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: إِذَا رَجَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى نَفْسِهِ أَحْسَنَ مِنْ نَفْسِهِ مَلَكَهَ وَتَمَكَّنَا مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَ  
مُلَابَسَتِهِ الْفِعْلَ، وَذَلِكَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ.

قُلْنَا: الَّذِي أَشْرَفْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الْمَلَكَهَ وَالتَّمَكُّنِ وَوَجَدَانِ تَأْتِي الْفِعْلِ وَسَمَّيْتُمُوهُ اقْتِدَارًا فَذَلِكَ  
يَرْجِعُ إِلَى تَصَوُّرِ تَأْتِي الْفِعْلِ مِنْهُ، وَاعْتِقَادِ تَيَسُّرِهِ عَلَيْهِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ اقْتِدَارًا  
حَقِيقِيًّا، وَمَهْمَا سَلِمَتِ الْبِنْيَةُ وَانْتَفَتِ الْآفَةُ صَادَفَ الْإِنْسَانُ قُدْرَةً عَلَى أَحَدِ الضَّدَيْنِ إِيثَارُهُ  
الْجَمْلِي<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ الْمَحَلَّ لَا يَخْلُو عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْدَادِ، وَإِذَا اتَّصَفَ بِأَحَدِ الضَّدَيْنِ فَتَجِدُ عِنْدَ  
ذَلِكَ تَأْتِي وَقُوعَ الضَّدِّ الْآخَرِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ إِذَا اهْتَمَّ بِهِ وَجَرَدَ قَصْدُهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَجِدُ مِنْ  
نَفْسِهِ مِثْلَ هَذِهِ الْمَلَكَهَ وَالتَّائِي وَالتَّيَسُّرِ فِي تَحْصِيلِ الْكَائِنَاتِ الْوَاقِعَةِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُتَرَتِّبَةِ  
عَلَيْهَا فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ مَقْدُورِ الْبَسْرِ؛ كَحُصُولِ الْأَلَمِ وَالْمَوْتِ  
عَقِبَ الضَّرْبِ وَالْجُرْحِ، وَحُصُولِ الشَّيْءِ وَالرَّيِّ عَقِبَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَحُصُولِ الْفَهْمِ  
عِنْدَ الْإِفْهَامِ، وَالْحَجَلِ وَالْوَجَلِ عَقِبَ الْأَسْبَابِ الْمُفْضِيَةِ إِلَيْهِمَا فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ، وَالْحَرَارَةِ  
وَالْبُرُودَةِ، وَانْقِدَاحِ النَّارِ عَقِبَ أَسْبَابِهَا، وَالشُّكْرِ عَقِبَ الشُّرْبِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو هَاشِمٍ: قَدْ يَتَوَهَّمُ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ مُطْلَقٌ فَإِذَا هُوَ مَمْنُوعٌ، وَكَمْ مِنْ قَاعِدٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ  
مُقْتَدِرٌ عَلَى الْقِيَامِ وَتَمَكَّنَ مِنْهُ، فَإِذَا حَاوَلَ الْقِيَامَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ؛ فَنَبَتْ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ  
فِي نَفْسِهِ قَدْ يَكُونُ ظَنُّنَا مُتْلَفَاءَةً مِنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْحَيَّ لَا يَخْلُو عَنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ أَوْ عَجْزٍ، وَالْقَاعِدُ تَارِكٌ لِلْقِيَامِ،  
وَإِذَا أَحْسَنَ مِنْ نَفْسِهِ تَأْتِي الْقِيَامِ، فَذَلِكَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهُ وَذَلِكَ تَرْكٌ لِلْقِيَامِ،  
وَالْتَارِكُ لِلشَّيْءِ يَعْتَقِدُ تَأْتِي فِعْلٍ مَا قَدْ تَرَكَهُ، فَيَجِدُ فِي نَفْسِهِ خَيْرَةً، فَإِذَا اخْتَارَ الْقِيَامَ الْمَأْمُورَ  
بِهِ، صَادَفَ قُدْرَةً جَدِيدَةً، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ ثَانِيًا هُوَ الَّذِي يَجِدُهُ أَوَّلًا، وَهُوَ قُدْرَتُهُ عَلَى  
الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ الْقِيَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَخْتَارُ الْقِيَامَ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَالْكَلَامُ فِي اكْتِسَابِ الْإِرَادَةِ  
وَالْإِخْتِيَارِ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ فِي اكْتِسَابِ الْقِيَامِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: الْإِرَادَةُ الْكَسْبِيَّةُ تَسْتَنِدُ إِلَى دَاعِيَةٍ ضَرُورَةٍ، فَمَا لَمْ يُخْلَقْ لَهُ تِلْكَ الدَّاعِيَةُ لِامْتِنَالِ الْأَمْرِ

أَوْ لِإِرَادَةِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ لَا يَتَأْتِي لَهُ إِرَادَةٌ [١/١٣٧] امْتِثَالِ الْأَمْرِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكوثر: ٢٩].

وَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ الْمَلَكَهَ وَالنَّاتِي: فَإِنَّمَا ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ وَاعْتِقَادِ تَيْسِيرِهِ وَذَلِكَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَتُهُ لِلْفِعْلِ.

وَمِنْ حَقِّ الْعَاقِلِ أَنْ يُجَدِّدَ عَهْدَهُ بِمَأْخِذِ الْمَذْهَبِ؛ وَذَلِكَ: أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى إِبْتَاتِ الْقُدْرَةِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ وَجْدَانِ التَّفَرُّقَةِ حَالَةَ الْإِكْتِسَابِ وَطَرِيقُ الْحُدَاقِ مِنْهُمْ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَأْتِي الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى الْإِقْتِدَارِ.

ثُمَّ اتَّفَقَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْدُورِ إِلَّا بِوَقْتٍ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ وَشَيْعَتِهِ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ جَوَزَ مِنْهُمْ تَقَدُّمَهَا بِأَكْثَرٍ مِنْ وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَحْدِيدِ الْأَوْقَاتِ وَضَبْطِهَا، فَمَحْصُولُ كَلَامِهِ يَرْجِعُ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ، وَانْتِفَاءِ الْآفَةِ، وَتَيْسِيرِ ذَلِكَ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ النِّزَاعِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِإِطْلَاقَاتِ أَهْلِ اللِّسَانِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: فَلَنْ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ، وَعَلَى الْبَطْشِ، وَعَلَى أَنْ يَبْنِيَ دَارًا أَوْ يَشْتَرِيَ جَارِيَةً، وَيَقْوَى عَلَى كَذَا.

قُلْنَا: مَعْنَاهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ يُصَادَفُ مَقْدَرَةً عَلَيْهِ، أَوْ جَرَّدَ قَصْدُهُ، وَلَيْسَ تَمْنَعُ بِنَيْتِهِ مِنْ اخْتِمَالِ ذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَسْمِيَةِ تِلْكَ الْحَالَةِ اقْتِدَارًا وَاسْتِطَاعَةً وَطَاقَةً تَوْسَعًا، وَتَأْوِيلُ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ مَا بَيَّنَّاهُ.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وَقَالَ: ﴿فَانْفُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وَأَخْبَرَ عَنِ الْعِفْرِيتِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِيَّ عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]؛ يَعْنِي: الْإِنْتِيَانِ بِعَرْشِ بَلْقَيْسٍ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي صِفَةِ ذِي الْقَرْنَيْنِ: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤].

وَفِي صِفَةِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوثر: ٢٠].

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٦/ ب).

وَالْجَوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَزَيَّدُهُ إِضَاحًا فَنَقُولُ:

قَالَ الشَّيْطَانُ: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيَّ﴾ [النمل: ٣٩]؛ فِي اعْتِقَادِي وَسَلَامَةِ بَنِيَّتِي؛ فَإِنَّ الْإِنِّيَّانَ بِعَرْشِ بَلْقَيْسٍ مَيَّسُورٌ لِي، وَإِنِّي لَدُو صِلَابَةٍ وَشِدَّةٍ، فَإِنْ هَمَمْتَ بِهِ صَادَفْتُ افْتِدَارًا عَلَى اعْتِمَادِ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ إِحْضَارَهُ فِي دَارِ سُلَيْمَانَ عليه السلام.

وَقَدْ سَمَى اللَّهَ - تَعَالَى - الْأَدَاةَ الَّتِي يَتَأْتَى بِهَا تَحْصِيلُ الْأَشْيَاءِ قُدْرَةً وَاسْتِطَاعَةً؛ فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسْطِطَاعَةُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطَاعًا سِتِينَ مَسِيكًا﴾ [المجادلة: ٤]؛ مَعْنَاهُ: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]؛ يَعْنِي: مَا دُمْتُمْ أَصِحَّاءَ سَالِمِينَ.

وَقَالَ فِي صِفَةِ الْكُفَّارِ فِي الْآخِرَةِ: ﴿وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]؛ قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: يَجْعَلُ أَصْلَابَهُمْ كَالسَّافِيدِ بِحَيْثُ لَا يَنْحَنِي، يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ كَانُوا﴾ يَعْنِي: فِي الدُّنْيَا: ﴿يَدْعُونَ إِلَى الشُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾؛ أَيُّ: فَكَانُوا مَعَ سَلَامَةٍ أَبَدَانِهِمْ لَا يَسْجُدُونَ.

فَبَيَّنَتْ أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ قَدْ تُذَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ سَلَامَةُ الْجَسَدِ؛ لِاطِّرَادِ الْعَادَةِ، عَلَى أَنَّ مَنْ سَلِمَتْ بَنِيَّتُهُ وَقَصَدَ إِلَى الْفِعْلِ، صَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْبَغْدَادِيِّينَ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ اسْتِحَالَةَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُمْ مَتَى مَا أَرَادُوا ذَلِكَ وَجَدُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، وَالْبَصَرِيُّونَ مِنْهُمْ - وَإِنْ قَالُوا بِبَقَاءِ الْقُدْرَةِ - يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الطَّهَّارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ.

نُمُّ الصَّلَاةِ تَشْتَمِلُ عَلَى أَعْمَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَحَالُ مَا يَشْرَعُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلَهُ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَا تَقْدَمُهُ إِلَّا بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَذْهَبِ

(١) استعرض الطبري الروايات في تفسير آية الحج، ومن فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة في تفسيره (١٥/٤)، وانظر: القرطبي (١٤٧/٤)، وابن كثير (٣٨٦/١)، والحاكم (٦٠٩/١)، والترمذي (١٧٧/٣)، وابن ماجه (٢٨٦٩)، وفتح الباري (٣٧٩/٣).

الْحَدَّاقِ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُطْلِقُونَ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَيُشِيرُونَ بِذَلِكَ إِلَى صِحَّةِ أَبْدَانِهِمْ وَسَلَامَةِ أَجْسَادِهِمْ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالْإِسْطَاعَةِ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى هَلْ تُسَمَّى [١٣٧/ب] اسْطِطَاعَةً أَمْ لَا؟ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ: فَالْأَكْثَرُونَ مَنْعُوا إِطْلَاقَ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْإِذْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَهُ؛ فَإِنَّ الْحَوَارِيَّينَ وَصَفُوا اللَّهَ بِهَا فَقَالُوا لِيَعِيسَى عليه السلام: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢].

وَقَالَ الْبَاقُونَ: لَيْسَ هَذَا تَوْقِيفًا يُفِيدُ عِلْمًا أَوْ غَلَبَةً ظَنًّا، وَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ لَهُمْ عِيسَى: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢].

### مَسْأَلَةٌ: [ الْقُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ ]<sup>(٢)</sup>

الْقُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ عِنْدَنَا. خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا تَعَلُّقَهَا بِالْمُتَضَادَّاتِ<sup>(٣)</sup>، بَلْ أَوْجَبُوا ذَلِكَ. وَصَارَ الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ إِلَى: تَعَلُّقِهَا بِالْمُخْتَلِفَاتِ الَّتِي لَا تَتَضَادُّ. وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ عَلَى تَعَاقُبِ الْأَوْقَاتِ<sup>(٤)</sup>. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يَتَأَتَّى بِهَا إِيقَاعُ مِثْلَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ جَمِيعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ<sup>(٥)</sup>؛

(١) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢١٤)، وابن حزم: الفصل في الملل والنحل (٣/ ٢٤).  
(٢) انظر هذا البحث في: التمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٦)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١١٨)، والإرشاد (ص ٢٢٣، ٢٢٥)، وشرح الإرشاد للأصباري (ل ١٥٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٩/ب)، (١٥١/ب)، ولباب المحصل (ص ٧١)، وشرح المواقيت (٢/ ٤٥)، (٦/ ١٨)، (ص ١٠٨، ١١١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٧٠)، ومتشابه القرآن (٢/ ١٠٥، ١١٥) وما بعدها.  
(٣) انظر مذهب المعتزلة في جواز تعلق القدرة الحادثة بالمتماثل والمختلف والمتضاد في: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٥)، والمغني (١١/ ٤). ونسب هذا القول إلى المعتزلة: الجويني في الإرشاد (ص ٢٢٣)، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥١/ب)، ونهاية الأقدام (ص ٨٩)، والملل والنحل (١/ ٨٥/ ٨٩).  
(٤) انظر: مسائل الخلاف بين البصريين والبيهقيين (ص ٢٧١)، والكامل (ل ١٥١/ب)، وشرح المواقيت (١٠٩/٦).  
(٥) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ)، وشرح المواقيت (١٠٩/٦).

قَالُوا: وَإِنَّمَا يَقَعُ مِثْلَانِ كَذَلِكَ بِقُدْرَتَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى هِيَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَيْنِ.

وَذَهَبَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ وَقَتَ حُدُوثِهِ، وَلَكِنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَى الضَّدَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ<sup>(٢)</sup>.

فَنَقُولُ: لَوْ تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِالضَّدَيْنِ لَوُجِدَ الضَّدَانِ مَعًا؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا فِي وَجُوبِ مُقَارَنَةِ الْمَقْدُورِ الْقُدْرَةَ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

وَنَقُولُ لِلْخُصُومِ: قُولُوا عَلَى مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ: إِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْعِلْمِ قُدْرَةٌ عَلَى السَّهْوِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا ضِدَّانِ يَنْتَفِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ عِيَّاشٍ: «السَّهْوُ لَيْسَ بِمَعْنَى، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْعِلْمُ»<sup>(٤)</sup>.

وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى هَذَا: عِلْمُهُ بِأَنَّ السَّهْوَ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ، وَلَمْ يُرِدِ الْقَدَحَ فِي وَجُوبِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْأَضْدَادِ، ثُمَّ جَرَّهَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْقَدَحِ فِي رُكْنٍ آخَرَ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَاقِيَةِ الَّتِي لَا تَنْتَفِي عَنِ الْمَحَلِّ إِلَّا بِضِدِّهِ، ثُمَّ الْعِلْمُ يَنْتَفِي بِالسَّهْوِ كَمَا يَنْتَفِي بِالْجَهْلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ السَّهْوُ مَعْنَى مُضَادًّا لِلْعِلْمِ لَمَا انْتَفَى الْعِلْمُ بِهِ؛ فَلَمَّا اسْتَيْقَنَ ابْنُ عِيَّاشٍ ذَلِكَ طَرَدَ مَذْهَبَهُ، وَقَضَى بِأَنَّ الْعُلُومَ وَالْإِعْتِقَادَاتِ مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي لَا تَنْتَفِي مِنْ حَيْثُ انْتَفَتْ مِنَ الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ ضِدٍّ، وَهَذَا يَهْدِمُ عَلَيْهِمْ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ يَسْتَمِرُّ لَهُ حَالُهُ كَمَا يَسْتَمِرُّ حَالُ الْقَادِرِ وَالْحَيِّ وَنَحْوِهِمَا.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ فِي السَّهْوِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى غَيْرِ أَنَّهُ لَا يُضَادُّ الْعِلْمَ مُضَادَّةَ التَّرْوِكِ الْمُضَادَّةَ لَأَنْفُسِهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ٢٢٣).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٣٠)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٧)، وشرح المواقف (١٠٩/٦).

(٣) انظر ما سبق في (ل ١٣٥/ب).

(٤) انظر: متشابه القرآن (٢/٨٦)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٤١).

(٥) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٤١).



قَالَ: «وَسَبِيلُ السَّهْوِ فِي مُضَادَّتِهِ لِلْعِلْمِ كَسَبِيلِ الْمَوْتِ الْمُنَافِي لِمَا شَرِطَ الْحَيَاةُ فِي بُيُوتِهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرِطِ الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالشَّيْءِ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَا يُضَادُّ شَرْطَهُ»، فَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ. وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّا لَسْنَا نَعْلَمُ لِلْعِلْمِ شَرْطًا يُنَافِيهِ السَّهْوُ؛ كَمَا قَدَرَهُ فِي الْمَوْتِ الْمُضَادِّ لِشَرِطِ الْعِلْمِ.

وَلَوْ سَاعَ تَقْدِيرُ شَرِطِ لِلْعِلْمِ بِضَادِّ السَّهْوِ، لَسَاعَ سُلُوكُ هَذَا الْمَسْلَكِ فِي جُمْلَةِ الْمُتَضَادَّاتِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ إِبْثَاتُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْمَعَانِي لَمْ تُعْلَمْ ضَرُورَةٌ وَلَا نَظَرًا.

وَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ إِلَى تَجْوِيزِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالشَّيْءِ وَبَعْضِ أَضْدَادِهِ، وَحَكَمَ بِكَوْنِ السَّهْوِ ضِدًّا لِلْعِلْمِ تَحْقِيقًا، وَأَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا، وَقَالَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ: إِنَّ السَّهْوَ مَقْدُورٌ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا مَذْهَبٌ مَتْرُوكٌ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْأَضْدَادِ فِي جُمْلَةِ الْأَبْوَابِ إِلَّا فِي الْعِلْمِ، فَهَذِهِ مَذَاهِبُهُمْ.

وَأَمَّا شُبُهَةُ الْمُعْتَرِجَةِ: فَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: مِنْ حُكْمِ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الضَّدَيْنِ، وَلَوْ كَانَتْ الْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ، لَكَانَ الْعَبْدُ مُلْجَأً إِلَيْهِ غَيْرَ وَاحِدٍ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> مَحِيصًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ دَعْوَى مَحْضَةٍ، وَافْتِصَارٌ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَلَوْ ادَّعَوْا فِي ذَلِكَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا لَكَانُوا مُبَاهِتِينَ؛ فَإِنَّ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي مَوَاقِعِ الْخِلَافِ جَهَالَةٌ، وَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي وَجْهِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ مَعَ الْإِسْتِنَادِ إِلَى النَّظَرِ [١/١٣٨] فِي أَصْلِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: تَعَيَّنُ الْمَقْدُورُ يَتَضَمَّنُ الْتِبَاسَ حَالِ الْمُقْتَدِرِ بِحَالِ الْمُضْطَرِّ.

قُلْنَا: هَذِهِ دَعْوَى، لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْمُضْطَرَّ كَالْمُرْتَعِشِ؛ فَإِنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى رَعَشَتِهِ، وَالْمُتَحَرِّكُ الْقَادِرُ عَلَى حَرَكَتِهِ مُخْتَارٌ لَهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرِطِ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْقُدْرَةُ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا لَكَانَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ قُدْرَةً عَلَى الْعَقْلَةِ عَنْهُ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن (٨٦/٢).

(٢) في الأصل: «منه» والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٢٥).

وَمَعْلُومٌ أَيْضًا: أَنَّ الْغَفْلَةَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْتَهِي بِطَرَايَئِهَا؛ كَمَا يَنْتَهِي السَّوَادُ بِطَرَايَ الْبَيَاضِ<sup>(١)</sup>.

وَنَقُولُ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَمُتَّبِعِيهِ: مَنْ أَحَاطَ بِهِ بِنَاءٌ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَمَنْعُهُ مِنَ التَّقَلُّبِ فِي سَائِرِ جِهَاتِهِ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْكَوْنِ فِي مَكَانِهِ غَيْرَ مَمْنُوعٍ، فَلَوْ كَانَ سُقُوطُ الْإِقْتِدَارِ عَنْ أَضْدَادِ الشَّيْءِ يُوجِبُ سُقُوطَ الْإِقْتِدَارِ عَنْهُ، لَكَانَ الْمَنْعُ مِنَ الْأَضْدَادِ مَنَعًا مِنْهُ.

ثُمَّ مَا ذَكَرُوهُ لَا يَسْتَقِيمُ مِنْهُمْ؛ مَعَ مَصِيرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْمَمْنُوعَ قَادِرٌ عَلَى مَا مُنِعَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْمُقَيَّدُ وَالْمَرْبُوطُ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ وَالتَّخْلِيْقِ فِي الْهَوَاءِ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِذَا سَأَلَ لَكُمْ الْحُكْمُ بِإِبْثَابِ الْإِقْتِدَارِ مَعَ امْتِنَاعِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ، لَمْ يَبْعُدْ مِنَّا إِثْبَاتُ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ عَلَى ضِدِّهِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقَادِرُ عَلَى التَّحَرُّكِ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى التَّحَرُّكِ فِي جِهَةِ الْيَسَارِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى تَرْكِهِ.

قُلْنَا: لَوْ رَافَقْنَاكُمْ عَلَى تَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَقْدُورِهَا<sup>(٣)</sup>، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَسْلِيمِ ذَلِكَ مِنْ تَعَدُّدِ الْقُدْرِ وَتَعَلُّقِ إِحْدَاهُمَا بِأَحَدِ الضَّدَيْنِ، وَتَعَلُّقِ الثَّانِيَةِ بِالضَّدِّ الْآخَرِ؛ فَبَطَلَ دَعْوَاكُمْ أَنَّ مِنْ حُكْمِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالشَّيْءِ تَعَلُّقُهَا بِضِدِّهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: مِنْ أَصْلِحِكُمْ أَنَّ مَنْ يَظُنُّ فِي الشَّيْءِ، وَحَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ، ثُمَّ نَسِيَ نَظْرَهُ وَغَافَلَ عَنْهُ وَعَنِ الْعِلْمِ، ثُمَّ فَاجَأَهُ ذِكْرُ النَّظَرِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ مَقْدُورًا مِنْ غَيْرِ تَوَلُّدِ النَّظَرِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ قُدْرَتُهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - عَلَى الْعِلْمِ لَيْسَتْ قُدْرَةٌ عَلَى تَرْكِهِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ تَحْيِيزٍ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَمْ تَكُنِ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةً عَلَى ضِدِّهِ، لَكَانَ مَنْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى فَاتَهُ الْوَقْتُ وَالصَّلَاةُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهَا، وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

(١) جواب أبي القاسم عن هذه الشبهة مقتبس من كلام شيخه أبي المعالي الجويني؛ كما في الإرشاد (ص ٢٢٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن (٦٢/٢).

(٣) انظر: ما تقدم في (ل ١٣٥/ب) وما بعدها.

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨٦/١٢)، وسامي نصر لطف: الحرية المستولة (ص ٢٠٥)، وانظر

ما سبق (ل ١٢/ب).

قُلْنَا: لَسْنَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُوهِمُ عَجْزَهُ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ، وَلَسْنَا نُطْلِقُ عَدَمَ الطَّاقَةِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، بَلْ إِنَّهُ قَادِرٌ مُسْتَطِيعٌ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ صَحِيحُ الْجَسَدِ، سَلِيمُ الْبَنِيَّةِ، لَا آفَةٌ بِهِ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّ مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَوْ أَرَادَ فِعْلُ مَا أَمَرَ بِهِ، تَمَكَّنَ مِنْهُ، وَصَادَفَ قُدْرَةَ.

وَقَوْلُكُمْ: « إِنَّهُ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ »: يُعْمُ اقْتِدَارًا عَلَى تَرْكِهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: قُدْرَتُهُ عَلَى تَرْكِهِ قُدْرَةٌ عَلَى فِعْلِهِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بَلْ قُدْرَتُهُ عَلَى تَرْكِهِ سَهْلٌ عَلَيْهِ فِعْلُ ضِدِّهِ بِقُدْرَةٍ جَدِيدَةٍ أَوْ إِرَادَةٍ.

وَلَوْ أَنْصَفْتُمْ لَقُلْتُمْ: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجِدُ مِنْ يَدِهِ قُدْرَةً عَلَى الْحَرَكَةِ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ يُحَسُّ مِنْهَا صِحَّةً وَسَلَامَةً، وَانْطِبَاعًا لِمَا أَرَادَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَيَجِدُ مِنْ قَلْبِهِ تَسَرُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ عَلَى حَسَبِ مَجَارِي الْعَادَاتِ، فَالْكَلَامُ فِي وَجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ وَتَقَدُّمِهَا يَنْبَغِي عَلَى اثْبَاتِ الْقُدْرَةِ، وَالَّذِي سَمَّاهُ خُصُومًا قُدْرَةً إِنَّمَا هُوَ سَلَامَةٌ بِنَيْتِهِ، وَذَلِكَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْدُورِ بِأَوْقَاتٍ.

وَسَيَبْلُغُنَا فِي اثْبَاتِ الْقُدْرَةِ: وَجَدَانَا التَّفَرُّقَةَ بَيْنَ الرَّعْشَةِ وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِحَالَةِ الْإِكْتِسَابِ فَقَطْ؛ فَالتَّحْيِيزُ الَّذِي هُوَ أَقْصَى مَرَامِكُمْ فِي مَوْرِدِ التَّكْلِيفِ - نَحْنُ قَائِلُونَ بِهِ عَلَى وَفْقِ مُعْتَقِدِكُمْ.

وَقَدْ يَقُولُ إِخْوَانُكُمْ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ: نَحْنُ قَادِرُونَ عَلَى الْمُضِيِّ إِلَى مَكَّةَ، وَعَلَى بِنَاءِ الدَّارِ، وَعَلَى الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَيُوجِبُونَ الْفَرَائِضَ عَلَى النَّاسِ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ اسْتِحَالَةَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ؛ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُمْ سَيُصَادِفُونَ قُدْرَةً عَلَيْهَا إِذَا أَرَادُوهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْقُدْرَةُ الصَّالِحَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ غَيْرَ صَالِحَةٍ لِلْإِنْتِهَاءِ، وَلَا يَبْقَى إِلَيْهِ.

وَمَنْ جَوَزَ بَقَاءَ الْقُدْرَةِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ يَقُولُ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُتَوَالِيَةِ لَا يَصْلُحُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ تِلْكَ [١٣٨/ب] الْأَفْعَالِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكْوَانِ فِي فِعْلِهِ مِنْ وَقْتٍ، ثُمَّ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ الْمُكَلَّفُ - إِذَا أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ أَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ إِنِّي قَادِرٌ السَّاعَةَ عَلَى إِتِمَامِ الْحَجِّ، وَعَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلُ آخِرِهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِدُخُولِ وَقْتِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ، فَلَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُ الضَّدِّينِ بِالْوُقُوعِ بِالْقُدْرَةِ بَدَلًا عَنِ الثَّانِي، وَصَلَاحُهَا لِلَّذِي لَمْ يَقَعْ كَصَلَاحِهَا لِلْوَاقِعِ؟! فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَقَعُ مِنْهُمَا مَا يُجَرِّدُ الْقَضَدَ إِلَيْهِ؛ فَلِذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْغَافِلَ وَالنَّائِمَ قَدْ يَقَعُ مِنْهُمَا أَحَدُ الضَّدِّينِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ، وَصَلَاحُ الْقُدْرَةِ لِلْوَاقِعِ كَصَلَاحِهَا لِلَّذِي لَمْ يَقَعْ<sup>(٢)</sup>.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: إِذَا وَقَعَتِ الْإِرَادَةُ مَقْدُورَةً، وَالكَرَاهِيَةُ الَّتِي هِيَ ضِدُّ لَهَا مَقْدُورَةً، فَمَا بَالُ الْإِرَادَةِ تَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ، وَالْإِرَادَةُ لَا تُرَادُ عِنْدَكُمْ؟! وَلَا مَخْلَصٌ لِلْمُعْتَرِلَةِ مِنْ هَذَا الْمَضِيقِ.

وَالْوَاقِعُ عِنْدَنَا إِنَّمَا يَقَعُ كَذَلِكَ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا لَا تَضِلُّ لِعَبَرٍ مَا وَقَعَ<sup>(٣)</sup>. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَدَلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِنْدِيِّ وَالْقَلَّائِسِيِّ مِنْ أَتَمَّتِنَا وَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ سُرَيْجٍ وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْكُفْرِ، وَإِنْ قَارَنَهَا الْإِيمَانُ وَفُوعًا، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِيمَانِ، وَإِنْ قَارَنَهَا وَفُوعُ الْكُفْرِ؛ فَقَضُوا بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ وَفُوعِ الْمَقْدُورِ وَاجِبًا لَوْ تَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

فَنَقُولُ لَهُمْ: قَدْ أُعْطِيتُمُونا وَجُوبُ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ، وَكَفَيْتُمُونا مُؤَنَةَ النَّظَرِ، وَالَّذِي صَرَّخْتُمْ بِهِ يُنَاقِضُ مَا اعْتَقَدْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ إِذَا قَارَنَ الْقُدْرَةَ، لَزِمَ الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَسُوعُ الْحُكْمُ بِكَوْنِهَا قُدْرَةً عَلَى الْكُفْرِ وَلَمْ يَقَعْ، فَكَيْفَ يُلَايِمُ هَذَا الْمَذْهَبُ اشْتِرَاطَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ؟!

وَلَوْ سَاعَ الْقَضَاءُ بِتَعَلُّقِ الْمَقْدُورِ بِأَحَدِ الضَّدِّينِ مِنْ غَيْرِ وَفُوعٍ فِيهِ، سَاعَ الْقَضَاءِ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الضَّدِّينِ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٥).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/١).

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) انظر: شفاء العليل (ص ١٤٥)، ودفع الشبهة والغرر (ص ٤٤)، والكامل (ل ١٥٠/ب)، وشرح المواقيت

وَيُقَالُ لَهُمْ: مَتَى تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ: قَبْلَ حُدُوثِهَا أَوْ بَعْدَهُ؟ وَلَيْسَ لَهَا فِي الْقَدَمِ تَعَلُّقٌ، وَإِذَا وَجِدَتْ وَجِدَ بوجُودِهَا الْمَقْدُورُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا كَتَعْلِيلِكُمْ اخْتِصَاصَ الْعَرَضِ بِمَحَلِّهِ بِالْإِرَادَةِ، مَعَ جَوَازِ اخْتِصَاصِهِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْمَحَالِّ:

قُلْنَا: قَوْلُ مَنْ قَالَ: «الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ»: إِبْتِاثٌ لِتَعَلُّقِ حَقِيقِيٍّ، وَذَلِكَ لَا يُضَاهِي الْجَوَازَ وَالصَّلَاحِيَّةَ، هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ، إِلَّا أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ عَلَى الْبَدَلِ، يَعْثُونَ بِهِ الصَّلَاحِيَّةَ.

وَأَيْضًا: فَإِنْ مَعْنَى قَوْلِنَا: «يَخْتَصُّ الْمَحَلَّ بِإِرَادَةِ الْفَاطِرِ»: أَنَّ الْفَاطِرَ إِنْ شَاءَ خَلَقَهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَإِنْ شَاءَ خَلَقَهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، وَلَيْسَ هَذَا عُرُوضًا لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَيْسَ لَهَا تَعَلُّقٌ فِي الْعَدَمِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا وَجِدَتْ وَجِدَ مَعَهَا الْمَقْدُورُ، وَبَعْدَ مَا وَجِدَ الْمَقْدُورُ فَيَجِبُ عَدَمُهَا؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ قُدِّرَ الْكُفْرُ بَدَلِ الْإِيمَانِ، لَكَانَتِ الْقُدْرَةُ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَهَذَا وَجْهٌ تَعَلَّقِ الْقُدْرَةَ بِالضَّدِّينِ<sup>(٢)</sup>.

قُلْنَا: هَذَا خُلْفٌ فِي الْكَلَامِ؛ فَإِنَّا لَوْ قَدَّرْنَا وَقُوعَ الْكُفْرِ، لِلزِّمِ خُرُوجَ الْإِيمَانِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا عِنْدَ وَقُوعِ الْكُفْرِ، فَأَقْصَى مَا يَتَلَقَّى مِمَّا قَالُوهُ: أَنَّ الْقُدْرَةَ قُدْرَةٌ عَلَى أَحَدِ الضَّدِّينِ لَا نَفْسِهِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَقْدُورُ بِالْوُقُوعِ، وَهَذَا تَضَرُّعٌ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ جَمِيعًا، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ: «فَنَقُولُ لَهُؤُلَاءِ: إِنْ قَدَّرْتُمُ الْقُدْرَةَ مُؤَثَّرَةً فِي الْوُجُودِ، فَالذَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَيْكُمْ عَلَى حَسَبِ مَا قَرَّرْنَاهُ.

وَإِنْ سَلَكَتُمْ مَسْلَكَ أَهْلِ الْحَقِّ لَمْ تَسْتَفِيدُوا بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ مَا رُمِّمُوهُ، وَلَمْ تَتَخَلَّصُوا بِمَا حَاوَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي وَرَطَّكُمْ فِي مُخَالَفَةِ الدَّهْمَاءِ مِنْ أَصْحَابِكُمْ اسْتِشْعَارُكُمْ لُزُومَ التَّشْغِيبِ مِنَ الْخُصُومِ؛ حَيْثُ اسْتَبَعَدُوا تَعَلُّقَ الْأَمْرِ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَأْمُورُ.

(١) عدم تعلق القدرة بمقدورها في حال العدم هو أيضًا مذهب المعتزلة؛ انظر: النيسابوري: ديوان الأصول (ص ٣٦٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٦).

فَإِذَا قُلْتُمْ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ: لَا أَثَرُ لِلْقُدْرَةِ فِي الْمَقْدُورِ [١/١٣٩]، وَإِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الضَّدِّينِ مَا يُوقِعُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - ثُمَّ تَعَلَّقَ الْقُدْرَةُ بِهِ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ، فَكَيْفَ تَرْتَجُونَ خَلَاصًا مِنْ اسْتِبْعَادِ الْخُصُومِ وَهَذَا مَقَالُكُمْ.

وَيَتَضَحُّ غَرَضُنَا عَلَى مَنْ فَارَقَ الذَّهْمَاءَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، قَالَ: وَلَعَلَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا ارْتَضَوْا لِأَنْفُسِهِمْ هَذَا الْمَذْهَبَ؛ مِنْ صِلَاحِيَةِ الْقُدْرَةِ عَلَى الضَّدِّينِ عَلَى الْبَدَلِ؛ لِكَيْ يُنْتَبَوا لِلْمُكَلَّفِ خَيْرَةً بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ فَتَدَبَّرْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: هَذَا كَلَامُهُ، وَأَنَا قَدْ بَيَّنْتُ وَصَوَّرْتُ التَّخْيِيرَ، وَالْخَصْمُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ هِيَ قُدْرَةٌ عَلَى الْقِيَامِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ.

وَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ تَوَالِي الْقُدْرَةِ عَلَى التَّرْكِ إِنَّمَا هِيَ قُدْرَةٌ وَاحِدَةٌ بَاقِيَةٌ مُتَعَلِّقُهَا حُدُوثُ الْقِيَامِ، أَوْ حُدُوثُ ضِدِّهِ؛ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْقُعُودِ، هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَلَا بِنِ الرَّائِنْدِيِّ وَاتَّبَاعِهِ شُبَّةٌ:

فَمِنْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْعَجْزِ.

وَمِنْهَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَوْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهَا، لَكَانَ الْقَادِرُ فِي حُكْمِ الْمُلْجَأِ إِلَيْهِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

وَكُلُّ مَا تَمَسَّكَ بِهِ فِي إِبْطَالِ كَلَامِ الْمُعْتَرِزَةِ: فَهُوَ مَتَّجِهٌ عَلَى هَؤُلَاءِ، حَيْثُ قُلْنَا: لَوْ تَعَلَّقَتْ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ فَلِمَ يَخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِالْوُقُوعِ؟!

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: الْقَاعِدُ تَارِكٌ لِلْقِيَامِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْتَدِرَ عَلَى تَرْكِ الشَّيْءِ مَنْ لَا يَفْتَدِرُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ التَّرْكَ إِضْرَابٌ عَنِ الشَّيْءِ اخْتِيَارًا، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى ضِدِّ التَّرْكِ اقْتِدَارٌ، لَمَا تَصَوَّرَ عَلَى التَّرْكِ اقْتِدَارٌ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا دَعْوَى، وَاقْتِصَارٌ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَنَحْنُ قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ الَّتِي تُنْتَبَها حَالَةٌ مُبَاشِرَةُ الْفِعْلِ، فِيمَ تُتَكْرَرُ وَنَهَا - أَعْنِي الْمُعْتَرِزَةَ - وَالْقُدْرَةَ الَّتِي تُنْتَبَها حِسًّا وَوُجْدَانًا إِنَّمَا هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى صِحَّةِ الْجَسَدِ، وَانْطِبَاحِ الْجَوَارِحِ، وَاعْتِقَادِ تَيَسُّرِ الْمَقْدُورِ، وَتَأْتِيهِ بِالْقَلْبِ.

(١) انظر في معنى الترك واشتراط القصد والاختيار فيه في: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٥).

وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ هَذَا الْمَعْنَى سَلَكَ طَرِيقًا فِي إِبْتَاتِ الْقُدْرَةِ فَقَالَ: «وُقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ الْقَضْدِ وَالِدَّاعِيَةِ يَدُلُّ عَلَى الْإِقْتِدَارِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِ هَذِهِ النُّكْتَةَ طَرْدًا وَعَكْسًا، وَهَذَا الْمُخْتَصَرُّ لَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

وَأَمَّا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُخْتَلِفَاتِ.

فَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِي الْفَضْلِ يَعُودُ مُعْظَمُهَا فِي هَذَا الْفَضْلِ، وَلَا فَائِدَةَ فِي إِعَادَتِهَا، إِلَّا أَنَّا نَجِدُ الْعَهْدَ بَعْضُهَا فَنَقُولُ:

إِنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْمُخْتَلِفَاتِ، وَكَانَ صِلَاحُهَا لِيَعْضِهَا كَصِلَاحِهَا لِسَائِرِهَا، فَمَا بَالُ بَعْضِهَا يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ دُونَ سَائِرِهَا؟!

فَإِنْ فَرَعُوا إِلَى الْإِرَادَةِ: أَبْطُلْ كَلَامُهُمْ بِفِعْلِ النَّائِمِ وَالْعَافِلِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ وَالْكَرَاهِيَةُ.

وَإِنْ فَرَعُوا إِلَى الدَّوَاعِي فِي الْإِخْتِصَاصِ: بَطَلَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِرَادَاتِ وَاسْتُعْنِيَ عَنْهَا بِالدَّوَاعِي.

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ فِي هَذَا الْفَضْلِ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا صَلَحَتْ لِجُمْلَةِ الْمُخْتَلِفَاتِ، لَوْ جَبَّ أَنْ تَقْدِرَ النَّمْلَةُ مَثَلًا عَلَى جَمِيعِ الصَّنَاعَاتِ وَالْعُلُومِ؛ بِقُدْرَتِهَا عَلَى الدَّبِيبِ، غَيْرَ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ بِفَقْدِ الْبِنْيَةِ وَعَدَمِ الْأَلَاتِ، وَلَيْسَ مُدَّعِي ذَلِكَ بِأَسْعَدَ حَالًا مِمَّنْ يَدَّعِي أَنَّ الْجَمَادَاتِ مُقْتَدِرَةٌ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْأَمْثَالِ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْأَوْقَاتِ، طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ إِيْقَاعِ مِثْلَيْنِ فِي وَفْتٍ وَاحِدَةٍ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

فَالْوَجْهُ أَنْ بُنِيَ هَذَا الْفَضْلُ عَلَى تَصَادُّ الْمِثْلَيْنِ، وَنَحْنُ قَدْ أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى تَصَادُّ الْمِثْلَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالضَّدِّينِ، وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِمِثْلَيْنِ لَوَجَبَ

(١) انظر نحوه في: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٣٦٠)، (٢/ ١١٥، ١١٦).

(٢) هذا الجواب مستفاد من الإرشاد (ص ٢٢٣)، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/ أ).

(٣) هذا الجواب مما أجاب به الجويني أيضًا؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/ أ).

وُقُوعُهُمَا مَعًا، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ حَرَكَتَيْنِ وَإِرَادَتَيْنِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَمِمَّا نُسَائِلُهُمْ عَنْهُ: أَنَّهُمْ إِذَا رَعَمُوا أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمُخْتَلِفَاتِ وَالْمُتَمَاتِلَاتِ فِي الْأَوْقَاتِ، ثُمَّ لَمْ يَمْتَنِعْ وَقُوعُ مُخْتَلِفَيْنِ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ وَقُوعِ مِثْلَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَضَادَّيْنِ عِنْدَكُمْ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا لَوَجِبَ [ ١٣٩/ب ] أَنْ تَتِمَّكَنَ نَمْلَةٌ مَعَ صَغْفِهَا مِنْ جُمْلَةِ أَثْقَالِ الْجِبَالِ؛ فَإِنَّ الثَّقَلَ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِأَنْ يَفْعَلَ رَافِعُهُ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مِنْ الْإِعْتِمَادَاتِ الْعُلُويَّةِ بَعْدَ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اِرْتَفَعَ حَيْثُذَ، فَلَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ الذَّرَّةَ بِقُدْرَتِهَا تَفْعَلُ أَمْثَالًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، لَلَزِمَ مَا قُلْنَا.

قُلْنَا: هَذَا بِنَاءٌ مِنْكُمْ عَلَى أَصْلِ التَّوَلَّدِ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: هَلَّا وَصَفْتُمُ الذَّرَّةَ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا لِلْمَوَانِعِ وَفَقْدِ  
الْآلَاتِ !!

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا جَوَزْتُمْ إِيقَاعَ مِثْلَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَمَنْعْتُمْ عَلَى ذَلِكَ مَزِيدًا !!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ تَعَدَّتِ الْقُدْرَةُ مِثْلًا وَاحِدًا، لَمْ يَكُنْ عَدَدٌ أَوْلَى مِنْ عَدَدٍ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: لَوْ جَازَ إِيقَاعُ أَمْثَالٍ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، لَمَانَعَ الْعَبْدُ رَبَّهُ؛ إِذَا أَرَادَ إِيقَاعَ السُّكُونِ، وَأَرَادَ الرَّبُّ إِيقَاعَ الْحَرَكَةِ أَوْ الْحَرَكَاتِ، وَاعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةٍ، وَأَرَادَ الرَّبُّ اعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةٍ أُخْرَى.

قُلْنَا: طَالَمَا عَرَفْنَا أَنَّ التَّمَانِعَ يَلْزِمُكُمْ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الرَّبِّ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ الْعَبْدَ يَقْتَدِرُ عَلَى عَدَدٍ مَخْصُوصٍ، وَالرَّبُّ يَقْتَدِرُ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، وَإِنْ لَزِمَ التَّمَانِعُ مَعَ التَّسَاوِي فِي أَعْدَادِ الْمَقْدُورَاتِ، لَزِمَ ذَلِكَ فِي مَقْدُورٍ وَاحِدٍ لِلْعَبْدِ؛ فَإِنَّ السُّكُونَ الْوَاحِدَ يُضَادُّ الْحَرَكَاتِ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ؛ كَمَا يُضَادُّ حَرَكَةً وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>.

(١) انظر هذا الجواب في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ - ب).



## فَصْلٌ: فِي ذِكْرِ مَذَاهِبِ الْهُدَيْلَةِ فِي أَحْكَامِ الْقُدْرَةِ وَاخْتِلَافِهِمْ فِيهَا

فَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا حَدَثَتْ فَمِنْ حُكْمٍ مَقْدُورِهَا عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنْ يُوجَدَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْقُدْرَةِ.

ثُمَّ الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ صَارُوا إِلَى: تَجْوِيزِ انْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَيُوجَدُ مَقْدُورُهَا وَالْقُدْرَةُ مَعْدُومَةٌ.

وَصَارَتْ شِرْذِمَةٌ مِنْهُمْ إِلَى: وَجُوبِ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ إِلَى وَقْتِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْقُدْرَةُ قُدْرَةً عَلَى الْمَوْجُودِ حَالٍ وَجُودِهِ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا وَجُوبَ الْمَقْدُورِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ<sup>(١)</sup>.

وَذَهَبَ أَبُو الْهُدَيْلِ إِلَى: أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لَا بُدَّ مِنْ مُقَارَنَتِهَا وَجُودَ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَجَوَزَ عَدَمَ الْقُدْرَةِ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: « الْقُدْرَةُ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ تَتَعَلَّقُ بِجُمْلَةِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ الْقَائِمَةُ بِالْجَوَارِحِ عَلَى الْأَكْوَانِ وَالْإِعْتِمَادَاتِ لَا تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ ».

وَقَالَ مَرَّةً: « قُدْرَةُ الْقَلْبِ تَتَعَلَّقُ<sup>(٣)</sup> بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَقُدْرَةُ الْجَوَارِحِ تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِجْبَادُ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ بِقُدْرَةِ الْقَلْبِ، أَوْ إِجْبَادُ أَفْعَالِ الْقَلْبِ بِقُدْرَةِ الْجَوَارِحِ؛ لِفَقْدِ الْأَلَاتِ وَعَدَمِ الْبِنْيَةِ<sup>(٤)</sup> ».

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّهُ إِذَا نَفَى الْقُدْرَةَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهَا فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ بِالْمَقْدُورَاتِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى قُدْرَةٌ عَلَى مَا يَقَعُ فِي الثَّانِي، وَفِي الثَّانِيَةِ قُدْرَةٌ عَلَى مَا يَقَعُ فِي الثَّالِثَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَعَاقِبَةِ، وَلَا يَتِمَكَّنُ الْقَادِرُ مِنْ إِقْبَاعِ مَا سَيَقَعُ فِي الثَّالِثَةِ فِي الثَّانِي.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (١/ ٣٠٤).

(٢) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٢٨).

(٣) كلمة: « تعلق » ليست في الأصل، وصححتها تبعاً للسياق.

(٤) انظر أقوال أبي هاشم في تعلق القدرة بأفعال القلوب في: الفرق بين الفرق (ص ١٢٩)، وشرح المواقيت.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ الْفَضْلُ الْمُتَقَدِّمُ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِثْلَانِ فِي وَفَتْ وَاحِدٍ، فَأَتَمَّقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِمَقْدُورٍ فِي الدَّوَامِ، فَإِنَّهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ ».

ثُمَّ قَالَ أَكْثَرُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: الْقُدْرَةُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى قُدْرَةٌ عَلَى مَا سَيَقَعُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِثِ وَسَائِرِ الْأَحْوَالِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، وَلَكِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَةٌ عَلَى مَا سَيَقَعُ فِي الْعَاشِرِ مَثَلًا، فَشَرَطُ وُقُوعِ مَا فِي الْعَاشِرِ اثْنَانِ.

وَفِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا فِي الثَّانِي؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، ثُمَّ هِيَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَقَعُ فِي الثَّالِثِ، وَلَا يَقْضَى بِكَوْنِهَا قُدْرَةٌ عَلَى مَا فِي الْعَاشِرِ إِلَّا فِي النَّاسِخِ.

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ ابْنَ الْجُبَّائِيِّ وَأَتْبَاعَهُ جَوَّزُوا خُلُوقَ الْقَادِرِ عَنْ جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، وَشَرَطُوا فِي ذَلِكَ أَلَّا تَتَّحِدَ الدَّوَاعِي إِلَى إِيقَاعِ الْمَقْدُورَاتِ؛ فَإِنَّهَا لَوْ اتَّحَدَتْ وَلَا مَانِعَ لَهَا، لَوَقَعَ بَعْضُ الْمَقْدُورِ<sup>(١)</sup>.

مِثَالُهُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَلْقَى عَلَى قَفَاهُ مُسْتَرْخًا، فَهُوَ قَادِرٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَأَضْدَادِهِ خَالٍ عَنْهَا؛ إِذْ لَا دَاعِيَةَ تَدْعُوهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِلَى إِيقَاعِ الْمَقْدُورِ، وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا عَلَى شَفِيرٍ بَنِي، فَإِنَّمَا يَبْقَى [١/١٤٠] مُتَّصِبًا بِفِعْلِ اعْتِمَادَاتٍ عُلوِيَّةٍ، لَوْ لَمْ يَفْعَلْهَا، لَهَوَى بِثِقَلِهِ وَلَخَرَّ سَاقِطًا، فَمِثْلُ هَذِهِ لَا تَخْلُو عَنْ إِيقَاعِ الْمَقْدُورِ.

وَأَمَّا الْجُبَّائِيُّ: فَإِنَّهُ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، وَمَنَعَ خُلُوقَ الْقَادِرِ عَنْ جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَلَمْ يَمْنَعْ خُلُوقَهُ عَنْهَا إِذَا ثَبَّتَ الْمَوَانِعَ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ دُونَ الْمُتَوَلَّدَةِ؛ لِجَوَازِ خُلُوقِهِ عَنِ الْمُتَوَلَّدَاتِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: جَوَازُ طَرَيَانِ الْعَجَزِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ. فَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَقَالُوا: لَا يَمْتَنِعُ وَفُوعُ الْمَقْدُورِ مَعَهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/١٩٩)، وأيضًا: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٣/ب)، وشرح المواقف (٦/١٠٤)، والذي شرط ألا تتحد الدواعي إلى إيقاع بعض المقدورات إنها هو الهمداني؛ انظر: الكامل، الموضع السابق.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٣/ب)، والشریف الجرجاني: شرح المواقف (٦/١٠٤).

(٣) انظر: الأشعري: مقالات الإسلاميين (١/٣٠٢)، والبغدادی: الفرق بين الفرق (ص ١٨٦).

وَقَالَ بَعْضُ الْقُدَمَاءِ: يَسْتَحِيلُ وَجُودُ عَجَزٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وَجُودِ الْقُدْرَةِ.  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِجَوَازِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا وَجِدَ، امْتَنَعَ وَجُودُ الْمَقْدُورِ مَعَهُ؛ كَمَا يَمْتَنِعُ بِهِ وَقُوعُ  
الْمَقْدُورِ فِي الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الثَّانِيَةِ مِنْ وَجُودِ الْعَجَزِ.  
وَقَالَ هِشَامُ الْفُوطِيُّ: يَجُوزُ تَقْدِيرُ وَجُودِ الْعَجَزِ فِي الثَّانِي، وَلَكِنْ إِذَا وَجِدَ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ بِهِ  
وَاسْتَحَالَ وَقُوعُ الْمَقْدُورِ<sup>(١)</sup>.

### الْقَوْلُ فِي الْعَجَزِ وَالْوَهْنِ<sup>(٢)</sup>

اتَّفَقَ مُنْبِئُو الْأَعْرَاضِ عَلَى أَنَّ الْعَجَزَ مَعْنَى، وَهُوَ عَرَضٌ ثَابِتٌ مُضَادٌّ لِلْقُدْرَةِ<sup>(٣)</sup>.  
وَكَانَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ عَلَى ذَلِكَ صَدْرًا مِنْ زَمَانِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ مِثْلُهُ إِلَى نَفْيِ الْعَجَزِ<sup>(٤)</sup>.  
وَخَالَفَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي ذَلِكَ، وَأَثَبَتِ الْعَجَزَ مَعْنَى:  
وَكُلُّ دَلِيلٍ أَقْمَنَاهُ عَلَى إِبْتَاتِ الْأَعْرَاضِ، فَهُوَ مُطَرَّدٌ فِي إِبْتَاتِ الْعَجَزِ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ  
الْقُدْرَةَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْبِنْيَةِ وَالصَّحَةِ، فَهُوَ بَعِيْنُهُ دَلِيلٌ عَلَى مُغَايَرَةِ الْعَجَزِ لِلزَّمَانَةِ.  
وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: كُلُّ حُكْمٍ قَدَرَهُ مُنْبِئُو الْعَجَزِ وَاسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى مِنْ تَعَدُّرِ الْفِعْلِ  
وَعَدَمِ تَأْتِيهِ فَذَلِكَ يُمَكِّنُ رِبْطَهُ بِنَفْيِ الْقُدْرَةِ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِبُتُوبِ الْعَجَزِ أَثَرٌ يَخْتَصُّ بِهِ، لَا يُمَكِّنُ  
تَقْدِيرَهُ دُونَهُ؛ فَلَا أَثَرَ لِإِبْتَاتِهِ.  
وَالَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ بُتُوبَ الْأَعْرَاضِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَقْدِيرِ أَحْوَالٍ وَأَحْكَامٍ مُخْتَصَّةٍ  
بِهَا إِيْجَابًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْأَلْوَانَ، وَمَا لَا يُوجِبُ الْأَحْوَالَ مِنْ أَجْنَاسِ الْأَعْرَاضِ ثَابِتَةً، وَإِنْ لَمْ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٤ / ب).

(٢) انظر هذا المبحث في: مقالات الإسلاميين (٣٠٩ / ١)، والمعالم (ص ٨٤)، وأبكار الأفكار (٣٤٠ / ٢)،  
والكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥ / ب)، وشرح المواقف (١١٢ / ٦، ١١٤). وعند المعتزلة: المجموع المحيط  
بالتكليف (٨٧ / ٢)، ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (ص ٢٥٠).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥ / ب).

(٤) انظر: الأبكار (٣٤٠ / ٢)، والكامل (ل ١٥٥ / ب)، وشرح المواقف (١١٢ / ٦، ١١٤). والذي في  
مصادر المعتزلة وحكاية النيسابوري عنه؛ فيما أملاه آخرًا في نقض الأبواب - التوقف في المسألة. مسائل الخلاف  
(ص ٢٥٠).

تَقْتَضِي لِمَحَالِّهَا أَحْكَامًا وَأَحْوَالًا عِنْدَكُمْ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَتَكَبَّرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ يَتَحَقَّقُ بِانْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ كَمَا رَعِمْتَ، وَلَكِنَّ الْعَجْزَ يَثْبُتُ لِلْجُمْلَةِ حَالًا، وَذَلِكَ عَيْنُ الْعَجْزِ الَّذِي يُحْسِنُ الْعَاجِزُ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: لَيْسَ الْجَهْلُ مَعْنَى فَإِنَّ مَا يُقَدَّرُ صَادِرًا مِنَ الْجَهْلِ يُمَكِّنُ رَبْطَهُ بِنَفْيِ الْعِلْمِ.

فَالسَّبِيلُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: الْعِلْمُ وَإِنْ انْتَفَى بِهِ حَالَةُ الْجَهْلِ، فَالْجَهْلُ يُوجِبُ حَالًا لِلْجُمْلَةِ، وَتِلْكَ الْحَالُ تَخْتَصُّ بِوُجُودِ الْجَهْلِ.

وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو هَاشِمٍ أَنْ قَالَ: « قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ ثُبُوتَ بِنْيَةِ مَخْصُوصَةٍ وَصَلَابَةٍ، فَإِذَا عَجَزَ الزَّمَنُ عَنِ الْقِيَامِ، لَمْ يَكُنْ تَقْدِيرُ عَجْزٍ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ انْتِقَاصِ بِنْيَةٍ وَعَدَمِ شَرْطِ مِنْ شَرَائِطِ الْقُدْرَةِ ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَلْزُمُ الْمُعْتَزِلَةَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَجْزَ مَعْنَى، وَلَكِنْ يَنْعَكِيسُ مَا قَالَهُ عَلَيْهِ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّا إِذَا وَجَدْنَا الزَّمَنَ الْمُتَعَدَّ لَا يَنْهَضُ، ثُمَّ أَلْفَيْنَاهُ مُتَمَكِّنًا مِنَ النُّهُوضِ، فَمَا يُؤَمِّنُنَا أَنَّهُ إِنَّمَا تَمَكَّنَ؛ لِصِحَّةِ بِنْيَتِهِ بَعْدَ اخْتِلَالِهَا، لَا لِثُبُوتِ مَعْنَى هُوَ الْقُدْرَةُ، فَكَمَا لَا يَبْعُدُ صَرْفُ الْعَجْزِ إِلَى اخْتِلَالِ الْبِنْيَةِ، كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ صَرْفُ الْقُدْرَةِ إِلَى صِحَّتِهَا وَوُقُوعِهَا عَلَى صِفَاتِ مَعْلُومَةٍ، وَشَرْطُ الْبِنْيَةِ يَلْزُمُ الْقَائِلَ بِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ الَّتِي تُشْتَرِطُ الْبِنْيَةُ فِيهَا، وَلَا يَجِدُ مَخْلَصًا مِنْ إِحَالَةِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْبِنْيَةِ دُونَ غَيْرِهَا<sup>(٢)</sup>، وَنَجَوْنَا عَنْ هَذَا الْخَبْطِ؛ فَإِنَّا لَا نَشْتَرِطُ الْبِنْيَةَ فِي ثُبُوتِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، بَلْ نَكْتَفِي بِحَيَاةِ الْمَحَلِّ وَانْتِفَاءِ الْأَضْدَادِ عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَثْبُتُ الْحَيَاةَ فِيهِ مَخْصُوصَةً، وَالْقُدْرَةَ فِيهِ مَخْصُوصَةً.

ثُمَّ طَرِيقُهُمْ فِي إِبْطَاتِ الْقُدْرَةِ إِحْسَاسُ اقْتِدَارِ يَدُلُّ عَلَيْهِ تَأْتِي الْفِعْلِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ لَا مَعْنَى لِمَا أَحْسُوهُ وَأَحَالُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ إِلَّا الصِّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: طَرِيقُ إِبْطَاتِهَا النَّظَرُ وَالْإِسْتِدْلَالُ، وَهُوَ وَفُوعُ الْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ ب).

(٢) هذا الجواب مطابق لجواب أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل

(ل ١٥٥/ ب).

فَصَلِّ: [ الْعَجْزُ عَجْزٌ عَنِ الْمَعْدُومِ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ ]<sup>(١)</sup>:

الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْعَجْزَ عَجْزٌ عَنِ الْمَعْدُومِ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَقَصُورًا يَتَعَلَّقُ بِهِ بِالضَّدِّينِ مَعَ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا<sup>(٢)</sup>.

[ ١٤٠ / ب ] وَإِلَى هَذَا كَانَ يَمِيلُ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّجَارِ؛ فَإِنَّهُ وَافَقَنَا عَلَى مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِهَا بِالضَّدِّينِ، ثُمَّ أَجَارَ تَعَلُّقَ الْعَجْزِ بِالْمَوْجُودِ، وَأَوْجَبَ تَعَلُّقَهُ بِالْمَعْدُومِ، وَحَكَّمَ بِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ.

وَمَحْصُولُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الزَّمَانَ الْمُقَعَّدَ عَاجِزٌ عَنِ الْقِيَامِ، وَلَا يُوَصَفُ بِكَوْنِهِ عَنِ قَعْدَتِهِ وَإِنْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي آخِرِ أَجْوِبَتِهِ: « الْعَجْزُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِالْكَائِنِ الْمَوْجُودِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُنَاقَضَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ<sup>(٣)</sup>. »

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّا أَوْضَحْنَا وَجُوبَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ، وَأَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى وَجُوبِ اتِّحَادِ مُتَعَلِّقَيْهَا، وَإِذْ بَتَّ ذَلِكَ، فَالْعَجْزُ ضِدُّهَا الْخَاصُّ الْمُنَاقِضُ لَهَا فِي التَّعَلُّقِ بِمَثَابَةِ الْكَرَاهِيَةِ مَعَ الْإِرَادَةِ، وَالْجَهْلُ مَعَ الْعِلْمِ، فَمِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ أَنَّ يَتَعَلَّقَ الْعَجْزُ بِمُتَعَلِّقِ الْقُدْرَةِ، وَلَوْ تَعَلَّقَ الْعَجْزُ بِالْمَعْدُومِ، وَتَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِمَوْجُودٍ، لَمَا تَنَاقَضَا فِي التَّعَلُّقِ، وَلَتَنَزَّلَا مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ وَالْجَهْلِ بِمَوْجُودٍ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَتَضَادَّانِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذِهِ الدَّلَالََةُ إِنَّمَا تَسْتَقِيمُ إِذَا حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ فِيهِ، فَيَتَعَلَّقُ الْعَجْزُ بِهِ عَلَى مُنَاقَضَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، وَإِنْ حَكَمْنَا

(١) انظر هذا البحث في: الأمدي: أبكار الأفكار ( ٣٤٣ / ٢ )، وابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل ( ١ / ١٥٦ ).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل ( ١ / ١٥٦ ).

(٣) حكى عنه الأمدي خلاف هذا القول؛ فإن « الأصح في قول الشيخ الأشعري: أَنَّ الْعَجْزَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ؛ بَلْ بِالْمَوْجُودِ، وَلَهُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ: أَنَّ الْعَجْزَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ دُونَ الْمَوْجُودِ »؛ انظر: الأبكار ( ٣٤٣ / ٢ )، والكامل ( ١ / ١٥٦ )، وشرح المواقيف ( ١١٢ / ٦ )، ( ١١٤ ).

بِأَنَّ الْقُدْرَةَ تُؤَثِّرُ فِي إِثْبَاتِ حَالٍ لِلْمَقْدُورِ؛ لِأَجْلِهَا يَكُونُ كَسْبًا وَمَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الضَّرُورِيِّ - فَبِئْسَ الْحَالُ هِيَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، فَإِذَا ثَبَتَ الْعَجْزُ لَمْ يُمْكِنَّا أَنْ نُثَبِّتَ تِلْكَ الْحَالَةَ؛ إِذْ لَوْ أَثْبَتْنَاهَا مَعَ الْعَجْزِ لَكَانَتْ كَسْبًا، وَلَكِنَّتِ الْإِكْتِسَابُ دُونَ الْقُدْرَةِ، أَوْ مِنْ وَصْفِ الْبَارِي بِأَنَّهُ مُكْتَسِبٌ، وَإِذَا نَفَيْنَا تِلْكَ الْحَالَةَ وَهِيَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، فَلَمْ يَتَّحِدْ إِذَنْ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ.

وَهَذَا خَبْطٌ، وَالْوَجْهُ الْقَطْعُ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ، وَإِنَّ الْمَقْدُورَ يُوجَدُ بِغَيْرِهَا، وَلَا أَثَرَ لِلْعَجْزِ فِيهَا أَيْضًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ فَكَيْفَ يَفْتَرِقَانِ؟!

قُلْنَا: إِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ لَنَا قُدْرَةَ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا وَيَخْلُقْ ذَلِكَ الْفِعْلَ تَحْتَ قُدْرَتِنَا؛ فَيَقَعُ الْفِعْلُ مَقْدُورًا لَنَا عَلَى حَسَبِ إِثَارِنَا الْجُمْلِيِّ، وَنَجِدُ أَنْفُسَنَا قَادِرِينَ عَلَيْهِ، مُوقِعِينَ لَهُ إِيقَاعَ اكْتِسَابٍ، وَإِذَا خَلَقَ فِينَا عَجْزًا عَنِ الشَّيْءِ، فَنَجِدُ وَفُوعَ ذَلِكَ ضَرُورَةً فِينَا مِنْ غَيْرِ إِثَارِنَا، وَنُحِسُّ عَجْزًا عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ اخْتِلَافِ تَعَلُّقِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ تَأْثِيرُهُمَا فِي الْمُتَعَلِّقِ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَ وَالْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقَانِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَثَرَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْمُتَعَلِّقِ<sup>(١)</sup>.

فَهَذَا الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّ الْعَجْزَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْجُودِ؛ كَالْقُدْرَةِ، وَالزَّمَنُ عَاجِزٌ عَنْ قَعْدَتِهِ مَعَ قَعْدَتِهِ، كَمَا أَنَّ الْمُكْتَسِبَ الْقَاعِدَ قَادِرٌ عَلَى قُعُودٍ مَعَ قُعُودِهِ.

وَقَدْ فَصَّلَ النَّجَّارُ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ، فَإِنَّا لَوْ قُلْنَا: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ، لِلزَّمَنِ الْحُكْمُ بِاجْتِمَاعِ الضَّدِّينِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَلَوْ حَكَمْنَا بِتَعَلُّقِ الْعَجْزِ بِالضَّدِّينِ وَصَرْنَا إِلَى أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لَمْ يَكُنْ انْتِفَاءُ الضَّدِّينِ مُسْتَحِيلًا.

وَوَجْهُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: كَمَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ وَجُودِ الْمَقْدُورِ، فَكَذَلِكَ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ مُقَارَنَةِ الْعَجْزِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ، فَلَوْ تَعَلَّقَ بِالضَّدِّينِ، لِلزَّمَنِ مِنْهُ مَا لَزِمَ فِي الْقُدْرَةِ، فَعَلَى النَّجَّارِ أَنْ يُثَبِّتَ أَوْ لَا تَقْدِيمَ الْعَجْزِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ عَرَضَهُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي تَصْوِيرِ الْعَجْزِ عَنِ الْمَعْدُومِ أَنْ قَالُوا: الْقَاعِدُ قَادِرٌ عَلَى قُعُودِهِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى قِيَامِهِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ عَنْهُ عَلَى الْقِيَامِ، وَجَبَ انْتِصَافُهُ بِالْعَجْزِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْمَحَلَّ لَا يَخْلُو

عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْمَقْدُورِ جَنْسُهُ وَالْعَجْزِ عَنْهُ، وَإِذَا ثَبَتَ الْعَجْزُ عَنِ الْقِيَامِ، فَقَدْ تَحَقَّقَ تَقْدُّمُهُ عَلَى الْمَعْجُوزِ عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَإِنَّ الْقَاعِدَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ، وَلَا عَاجِزٌ عَنْهُ، وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنِ الضَّدِّينِ إِذَا كَانَ قَابِلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْبَدَلِ، وَالْإِنْسَانُ فِي اسْتِدَامَةِ قُعودِهِ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْقِيَامِ [١/١٤١]، وَإِذَا لَمْ يُتَصَوَّرِ الْإِقْتِدَارُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَا يُتَصَوَّرُ الْعَجْزُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْجُزُ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ.

وَيَبْضَاحُ ذَلِكَ بِالْمِثَالِ: أَنَّ الْأَجْسَامَ وَالْأَلْوَانَ وَنَحْوَهَا لَمَّا لَمْ يُتَصَوَّرِ الْإِقْتِدَارُ عَلَيْهَا مِنَ الْبَشَرِ، لَمْ يُتَصَوَّرِ الْعَجْزُ عَنْهَا، وَالْقِيَامُ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَقْدُورٍ الْبَشَرِ؛ فَيَسْتَحِيلُ الْإِقْتِدَارُ عَلَيْهِ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ الْإِقْتِدَارُ عَلَى الْجَوَاهِرِ عُمُومًا، ثُمَّ كَمَا اسْتَحَالَ الْإِقْتِدَارُ اسْتِحَالَ الْعَجْزُ.

وَرَبَّمَا سَلَكَ الْقَاضِي مَسْلَكًا آخَرَ فِي الْجَوَابِ فَيَقُولُ: «الْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعودِ ضِدُّ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ كَمَا أَنَّ الْعَجْزَ ضِدُّ لَهَا، فَإِذَا اتَّصَفَ الْفَاعِلُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْقُعودِ، فَلَمْ يَخُلْ عَنْ جَمِيعِ الْأَصْدَادِ، وَكَذَلِكَ الزَّمَنُ الْعَاجِزُ عَنِ الْقَعْدَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا كَمَا يُضَادُّ عَجْزُهُ عَنِ الْقُعودِ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ يُضَادُّ هَذَا الْعَجْزُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ، وَالْعَجْزُ عَنِ الْقِيَامِ؛ مِنْ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ كُلِّ اثْنَيْنِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْقِيَامِ وَالْقُعودِ، كَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْقُدْرَتَيْنِ أَوْ الْعَجْزَيْنِ أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَى أَحَدِ الضَّدِّينِ وَالْعَجْزِ عَنِ الثَّانِي» (١).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ مَنْ قَالَ بِمُضَادَّةِ الْمَوْتِ الْعِلْمَ».

فَإِنْ قَالُوا: الْعُقْلَاءُ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ الزَّمَنَ عَاجِزٌ عَنِ الْقِيَامِ وَالْمَشْيِ (٢).

قُلْنَا: كَيْفَ تَسْتَفِيدُ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنَ الْعُقْلَاءِ مَعَ مُخَالَفَتِنَا، وَلَا عِبْرَةَ بِمُوَافَقَةِ الْعَوَامِّ وَمُخَالَفَتِهِمْ.

وَقَدْ يُطَبِّقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقَاعِدَ السَّلِيمَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ، يَعْنُونَ بِذَلِكَ صِحَّتَهُ وَمُضَادَّتَهُ الْإِقْتِدَارَ لَوْ أَرَادَ.

(١) انظر نحو هذا الجواب منسوبًا إلى أبي بكر الباقلاني أيضًا في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٥٦/ب).

(٢) انظر: الأمدى: أبحار الأفكار (٣٤٤/٢).

وَكَذَلِكَ يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ النَّاسَ عَاجِزُونَ عَنِ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ عَدَمَ الْاِقْتِدَارِ.

### فَصْلٌ فِي حَقِيقَةِ الْمَنْعِ<sup>(١)</sup>:

الْقَادِرُ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا عَنْ مَقْدُورِهِ؛ لِقَوْلِنَا بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَإِذَا وَجَدَ الْمَقْدُورُ اسْتِحَالَ الْمَنْعِ عَنْهُ.

وَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: الْمَنْعُ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ الْعَجْزُ الْمُضَادُّ لِلْقُدْرَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا عَنْ مَقْدُورِهِ، وَلَا يُضَادُّ الْمَنْعُ الْقُدْرَةَ وَلَا يُنَافِيهَا، وَإِنَّمَا يُنَافِيهَا الْعَجْزُ، فَالْمَنْعُ يُضَادُّ الْمَقْدُورَ دُونَ الْقُدْرَةِ، وَالْعَجْزُ يُضَادُّ الْقُدْرَةَ وَلَا يُضَادُّ جِنْسَ الْمَقْدُورِ، وَلَهُمْ تَفْصِيلٌ طَوِيلٌ وَاخْتِلَافٌ كَثِيرٌ<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِذْ جَوَزُوا بَقَاءَ الْقُدْرَةِ<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا الْبَغْدَادِيُّونَ فَقَالُوا: لَا بَقَاءَ لِلْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْفِعْلُ وَالْقُدْرَةُ مَعْلُومَةً، فَمَنْ سَلِمَتْ بِنَيْتِهِ يَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ عَنِ الْفِعْلِ مَا لَا يُنَافِيهِ بِالْقُدْرَةِ<sup>(٤)</sup>.

فَمِمَّا يَسْتَعِينُونَ بِهِ أَنْ قَالُوا: مَنْ لَا قَيْدَ لَهُ وَكَانَ سَلِيمًا صَحِيحًا سَاكِئًا فِي مَحَلٍّ فَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عِنْدَكُمْ عَلَى الشَّيْءِ بِمَثَابَةِ الْمُقَيَّدِ، وَلَا يُمَكِّنُكُمْ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا.

وَهَذَا خِلَافٌ مَا يَتَعَاطَفُهُ الْعُقَلَاءُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا مَنَعَ السَّلِيمِ مِنَ الْإِنْطِلَاقِ وَالْإِنْشَارِ، أَوْ قُوَّةِ الْقَيُودِ وَقَدَرُوا ذَلِكَ مَنَعًا<sup>(٥)</sup>.

وَيُعْصِدُونَ كَلَامَهُمْ بِأَنْ قَالُوا: إِذَا حُلَّ الرِّتَاقُ عَنِ الْمُقَيَّدِ، فَهُوَ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ كَمَا كَانَ وَهُوَ مُقَيَّدٌ؛ لَمْ تَبْدَلْ صِفَتُهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا فِي حَالِ كَوْنِهِ مُقَيَّدًا.

قُلْنَا: الْعَقْلِيَّاتُ لَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِظُنُونِ الْعَوَامِّ وَاتِّفَاقِهِمْ، فَإِنَّمَا أَطْلَقُوا مَا أَطْلَقُوهُ لِاسْتِمْرَارِ

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٦/ب).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/٦٢).

(٣) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبهناديين (ص ٢٥٧، ٢٦٣).

(٤) حكى الجويني إطباق المعتزلة على بقاء القدرة؛ الإرشاد (ص ٢١٧)، وفي الشامل أنه قول أكثرهم؛ الكامل

(ل ١٤٥/ب).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/٦٢).



الْعَادَةُ فِي أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - لَا يَخْلُقُ لِلْمَقِيدِ قُدْرَةً عَلَى الْمَشْيِ وَإِنْ حَاوَلَهُ، بِخِلَافِ الَّذِي لَا قَيْدَ لَهُ، فَإِنَّهُ مُحَلَّى وَالْمَشْيِ.

وَلَيْسَ هَذَا بِأَعْجَبَ مِنْ وُقُوعِ الْمُسَبِّبَاتِ عَقِيبَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا؛ مِنْ: خَلْقِ الشَّيْءِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَالشُّحُونَةِ وَالْبُرُودَةِ عَقِيبَ النَّارِ وَالتَّلَجِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ قَدْ يَتَوَسَّعُونَ فِي تَسْمِيَةِ السَّلِيمِ الصَّحِيحِ قَادِرًا عَلَى أُمُورٍ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا مَعَ تَهَيُّةِ الْأَسْبَابِ إِلَّا بِسِنِينَ وَأَعْوَامٍ، وَلَيْسَ يَعْشُرُونَ بِذَلِكَ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا؛ وَإِنَّمَا يَعْشُرُونَ بِهِ التَّائِي وَالتَّيْسُرَ إِنْ هَيَّأَ اللَّهُ الْأَسْبَابَ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ اخْتِيَارِهِمُ الْأَرَاضِيَّ الرَّكِيَّةَ النَّفِيَّةَ الطَّيِّبَةَ التُّرْبِيَّةَ لِلزَّرَاعَةِ، وَتَجَنُّبِهِمُ السَّيِّئَةَ الْخَبِيثَةَ، وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ الْأَرْضِ عِنْدَ نُفَاةِ الطَّبَائِعِ لَا تُؤَثِّرُ فِي ثَبَتِ الزَّرْعِ، وَلَكِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَةُ وَاسْتَقَرَّتْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ طَيِّبَةً التُّرْبِيَّةَ، كَانَتْ صَالِحَةً لِلزَّرَاعَةِ، فَتَشَبُّثُ الْعُقَلَاءِ بِهَذِهِ الْعَادَاتِ وَأُمُثْلُهُ هَذَا مِنْ تَرْتُّبِ بَعْضِ الْأُمُورِ عَلَى الْبَعْضِ كَثِيرَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ كَانَ يَبْغِضُ أَعْضَائِهِ وَجَعٌ، لَمْ يُخْلَقْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا [١٤١/ب] فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْأَخْذِ وَالْمَشْيِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ كَالْمَقِيدِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قِيدَ مِنْ قِبَلِ الْمَخْلُوقِينَ، وَبَيْنَ مَنْ قِيدَ مِنْ قِبَلِ الْخَالِقِ.

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ صِفَاتِ ذَاتِهِ عَلَى مَا كَانَتْ بَعْدَ أَنْ حُلَّ عَنْهُ الْوَتَاقُ».

إِنْ أَرَادُوا بِذَلِكَ: صِحَّتَهُ وَسَلَامَتَهُ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ.

وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ: الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ فَذَلِكَ مُوَضَّعُ النَّزَاعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ فَطَيَّرَتْ نَوْبًا إِلَى مَوْضِعٍ أَوْ حَرَّكَتَهُ، فَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنْ الْمُعْتَرِلَةِ أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْحَرَكَةَ، وَالتَّوْبُّ يَكُونُ قَادِرًا إِلَّا أَنْ ذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُهُ عِنْدَ هُبُوبِهَا، فَكَذَلِكَ أَجْرَى الْعَادَةُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلُقُ لَهُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمَشْيِ عِنْدَ حُلِّ الْوَتَاقِ، وَلَمْ يَخْلُقْهَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَمِنْ أَصْلِ الْحَضْمِ: أَنَّ الْعُصْفُورَ يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْفِيلُ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِفَقْدِ آلَتِهِ، وَالتَّمْلَةَ تَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ الْقَوِيُّ، وَإِنَّمَا لَا يَتَأَتَّى لَهَا لِفَقْدِ آلَتِهِ<sup>(١)</sup>،

وَمَنْ سَمَحَتْ نَفْسُهُ بِاحْتِمَالِ أَمْثَالِ هَذِهِ الْهُوسَاتِ فَهُوَ مُعْزَى فِي عَقْلِهِ.

وَمَبْنَى كَلَامِهِمْ عَلَى النِّبْيَةِ الصَّلَاحَةِ؛ فَلَا يَحْسُنُ مِنْهُمْ - وَهَذَا رَأْيُهُمْ - اسْتِيعَادُ مَا قُلْنَا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُقَيَّدَ غَيْرَ سَلِيمِ النِّبْيَةِ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ مَنْ سَلِمَتْ نَبِيُّهُ وَانْتَفَتْ عَنْهُ الْآفَاتُ فَإِنَّهُ مُتَهَيِّئٌ لِلْإِقْتِدَارِ عِنْدَكُمْ فِي جَرِي الْعَادَةِ، ثُمَّ مِنْ مَذْهَبِ الْجُبَائِيِّ أَنَّ الْمَنْعَ مَنَعٌ عَمَّا فِي الثَّانِي بِمَثَابَةِ الْعَجْزِ، وَكَذَلِكَ التَّخْلِيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالثَّانِي<sup>(١)</sup>.

وَمَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ: أَنَّ الْمَنْعَ يَفْتَضِي امْتِنَاعَ الْفِعْلِ حَالَةَ حُدُوثِهِ، وَالتَّخْلِيَةُ تَفْتَضِي التَّمَكُّنَ فِي أَوَّلِ حَالِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَالْتَّخْلِيَةُ وَالْإِطْلَاقُ عِبَارَتَانِ عَنِ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ عِنْدَهُمْ<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا أَطْلَقُوا التَّمَكُّنَ عَنَّا بِهِ الْإِقْتِدَارَ وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِ التَّخْلِيَةَ.

وَالْتَّخْلِيَةُ وَالْإِطْلَاقُ عِنْدَنَا عِبَارَتَانِ عَنِ الْإِقْتِدَارِ<sup>(٤)</sup>.

وَعِنْدَ النَّجَّارِ: « الْقَاعِدُ يُخَلِّي وَالْقِيَامُ، فَخَيْرٌ بَيْنَ اسْتِمْرَارِ الْقُعُودِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ بِضِدِّهِ ».

### فَصْلٌ: [ كُلُّ قُدْرَتَيْنِ تَعَلَّقَتَا بِمَقْدُورَيْنِ فَهَمَّا مُخْتَلِفَتَانِ ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ قُدْرَتَيْنِ تَعَلَّقَتَا بِمَقْدُورَيْنِ فَهَمَّا مُخْتَلِفَتَانِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَقْدُورَانِ مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ؛ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَرْنَا فِي الْعِلْمَيْنِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَعْلُومَانِ مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ.

وَالْقُدْرَتَانِ الْمُتَمَاثِلَتَانِ هُمَا الْقُدْرَتَانِ الْحَادِثَتَانِ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِالْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ.

كَذَلِكَ سَبِيلُنَا فِي تَصْوِيرِ الْمِثْلَيْنِ مِنَ الْعُلُومِ، وَلَكِنْ تَخْتَلِفُ الْمَنَاهِجُ فِي التَّصْوِيرِ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِي تَصْوِيرِ عِلْمَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ قَائِمَيْنِ بِعَالِمَيْنِ، وَيَبْعُدُ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا فِي مَحَلِّهَا، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى مَحَلِّينِ، فَوَجْهُ التَّصْوِيرِ

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٨٧/٢، ١٣٤)، إلا أن النيسابوري حكى أن: « لا خلاف بين شيوخنا في أن المنع لا يكون عجزاً » مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٥١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١٣٤/٢).

(٣) انظر: المغني (٣٦/١٥)، والأصول الخمسة (ص ٤٠٤)، والمحيط بالتكليف (١٣٥/٢)، ومتشابه القرآن (٧١٥/٢)، والتوحيد (ص ٢٨٧).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١١٦).

تَقْدِيرُ قُدْرَةٍ حَادِثَةٍ عَلَى حَرَكَةٍ مَثَلًا، ثُمَّ إِعَادَةُ تِلْكَ الْحَرَكَةِ بِعَيْنِهَا مَعَ تَقْدِيرِ قُدْرَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا، فَالْقُدْرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ عَوْدًا مُمَاتِلَةٌ لِلْقُدْرَةِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِهَا فِي النَّشْأَةِ الْأُولَى، هَذَا أَضْلُنَا.

وَأَطْبَقَتِ الْمُعْتَرِظَةُ عَلَى مَنْعِ تَمَاتُلِ الْقُدْرَةِ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ عَلَى أَصْلِهِمْ قُدْرَتَانِ مُتَمَاتِلَتَانِ لِأَنَّهُمَا لَا تَتَعَلَّقَانِ بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>.

### الْقَوْلُ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ<sup>(٢)</sup>

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ رحمه الله فِي الشَّامِلِ: «الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَجْوِبَةٍ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ - رحمه الله - أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ جَائِزٌ عَقْلًا؛ مِثْلُ تَكْلِيفِ جَمْعِ الصَّدِّينَ، وَإِبْقَاعِ مَا يَخْرُجُ عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَتَكْلِيفِ الشَّيْءِ مَعَ تَقْرِيرِ الْمَنْعِ مِنْهُ اسْتِمْرَارًا»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ: «لَا يَسُوغُ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ»، ثُمَّ لَمْ يَصِرْ فِي مَنْعِهِ إِلَى التَّفْقِيحِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِظَةُ.

وَقَالَ فِي الْمَوْجِزِ - حِينَ سُئِلَ عَنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ فَتَوَقَّفَ فِيهِ وَقَالَ -: «هَذَا مِمَّا لَا أَلْتَرِمْ الْجَوَابَ عَنْهُ».

أَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ تَقُمْ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ تَعْيِينِ اعْتِقَادٍ فِيهِ.

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٣٨/٢)، وانظر أيضًا: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٨٥).

(٢) انظر مبحث التكليف بما لا يطاق في: اللمع (٩٨، ١٠١، ١١٢، ١١٣)، والمقالات (١/٢٥٤، ٢٥٦، ٢٩٧) والتمهيد (ط بيروت): (ص ٣٣٢، ٣٣٤)، والإرشاد (ص ٢٢٦، ٢٢٨)، والبرهان (١/٨٩، ٩٠)، وقواعد العقائد (ص ١٤٦)، والمطالب (٣/١٩٠، ١٩٦)، والأبكار (٢/١٧٥، ١٨٤)، والأحكام (١/١٢٤، ١٣٣)، وحجج القرآن (ص ٧٤)، والكمال (ل ١٦٢ أ - ١٦٤ أ)، وشرح المواقف (٨/٢٢٢، ٢٢٣)، وشرح المقاصد (٤/٢٩٦، ٣٠٦)، ونشر الطوالع (ص ٢٩٥، ٢٩٧). وانظر نقد هذه الفكرة عند المعتزلة في: المنهاج في أصول الدين (ص ١٣، ٢٧)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٥٠٩، ٥١٨)، والمغني (ص ١١) الذي خصصه لموضوع التكليف، والمحيط بالتكليف (١١، ٣٢، ٢٢٨، ٢٦٢)، والمعتمد للبصري (ص ١٨٠)، والقلاند (ص ٩٧)، وشرح نهج البلاغة (٣/١٩٥)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١٣٢). وأيضًا: التوحيد (ص ٢٦٣)، وتأويلات أهل السنة (٣/٣٥٥)، وإينار الحق (٣٢٥، ٣٣٩)، والمسامرة (ص ١٠٦، ١١٠)، والماتريدي وآراؤه الكلامية (ص ٢٩٨).

(٣) انظر نحو هذه العبارة في: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/١٧٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل: (ل ١٦٢ أ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَلِيْقُ بِأَبِي الْحَسَنِ وَأَصْحَابِهِ التَّرَدُّدُ فِيهِ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ تُقَارَنُ الْمَقْدُورَ وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْقَاعِدَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ الْمَأْمُورِ بِهِ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِينِ، وَتَكْلِيفُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا كُتِّفَ بِمَثَابَةِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ التَّكْلِيفَ طَلَبُ اقْتِضَاءٍ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْمَقْدُورَ خَلَقَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِمَثَابَةِ<sup>(١)</sup> الْقُدْرَةَ فَمَا وَجَّهَ الطَّلِبَةَ مِمَّا لَيْسَ بِالْمُطَالَبِ الْمُكْلَفِ، فَلْتَنْ سَاعَ تَسْمِيَةِ ذَلِكَ طَلَبًا وَاقْتِضَاءً سَاعَ ذَلِكَ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ.

فُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا سَبَقَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَأَوْضَحْنَا انْعِكَاسَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ شَيْءٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَعْلُومَ شَيْءٌ ثَابِتٌ [ ١/١٤٢ ] بِخَصَائِصِ الصِّفَاتِ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْوُجُودُ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ؛ فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ طَاعَةً وَحَسَنًا لَيْسَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ مَأْمُورًا بِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: وَرُودُ الْأَمْرِ بِالْأُمُورِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ؛ نَحْوُ الْإِبْقَاعِ، وَالْإِبْلَامِ، وَإِفْهَامِ الْغَيْرِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَحْضُ خَلْقِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالْإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ إِلَى الْعِبَادِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْإِضْغَاءُ وَالتَّهَيُّةُ لَهَا، وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ لَا إِمْكَانَ حَالَةَ الْإِفْتِدَارِ، وَلَا افْتِدَارَ حَالَةَ الْفِعْلِ.

وَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايْنِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ: « التَّكْلِيفُ يَنْقَسِمُ إِلَى: تَكْلِيفِ طَلَبٍ وَاقْتِضَاءٍ، وَإِلَى تَكْلِيفِ تَعْجِيزٍ وَتَسْخِيرٍ، وَإِعْلَامٍ بِحُلُولِ الْعِقَابِ »<sup>(٣)</sup>.

وَمَا جَوَزْنَاهُ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ فَلَيْسَ بِاقْتِضَاءٍ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ اقْتِضَاءُ الْمُحَالِ. وَحَكَيْنَا عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا هُوَ الْمَطْلُوبُ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ صِفَةُ الْمُكْتَسِبِ،

(١) من قوله: « تكليف العاجز » إلى هنا بهامش الأصل.

(٢) انظر ما تقدم في (ل ١٢/ب).

(٣) في الأبكار (٢/ ١٨٠) بدون نسبته إلى قائله، ونسبه في الشامل إلى الشيخ الأشعري؛ انظر الكامل (ل ١٦٤/أ).

(٤) انظر مذهب القاضي الباقلاني وغيره من الأشاعرة في القدرة الحادثة ومدى تأثيرها فيها سبق في (ل ١٢٠/ب) وما بعدها.

وَأَنَّ الْحَرَكَةَ الْكُسْبِيَّةَ تَتَمَيَّزُ عَنِ الْحَرَكَةِ الصَّرُورِيَّةِ بِذَلِكَ الْأَثَرِ، وَهُوَ حَالٌ لِلْحَرَكَةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَعَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ: إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ هُوَ الْحَرَكَةُ نَفْسُهَا، وَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ فَإِذَا أَقْدَمَ الْعَبْدُ عَلَيْهَا فَيُوقِعُهَا تَحْتَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ، وَالْعَبْدُ مُكْتَسِبُهَا، فَلَا يُتَصَوَّرُ لِلْعَبْدِ فِعْلٌ إِلَّا وَالرَّبُّ يُوْجِدُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَقُدْرَةُ الْعَبْدِ بِمَثَابَةِ الْمَشْرُوطِ، وَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ بِمَثَابَةِ الشَّرْطِ، فَالشَّرْطُ يُتَصَوَّرُ دُونَ الْمَشْرُوطِ، وَالْمَشْرُوطُ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ الشَّرْطِ.

وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَبْدَعَ لِنَفْسِهِ مَذْهَبًا وَازْتَصَّاهُ وَذَكَرَهُ فِي: «الرَّسَالَةِ النَّظَائِمِيَّةِ» وَغَيْرِهَا، فَقَالَ: «الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تُؤَثِّرُ فِي إِبْجَادِ الْحَرَكَةِ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِالْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ، وَمُقَدَّرُ أَكْسَابِ الْعِبَادِ وَخَالِقُهَا بِوَاسِطَةِ قُدْرِهِمْ، وَهُوَ خَالِقُ قُدْرِهِمْ وَمَالِكُهَا وَمُقَدَّرُهَا، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِخَالِقٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَسْتَعِدُّ بِالْقُدْرَةِ وَلَا بِالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ»<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا مِمَّا أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ وَخَالَفَ بِهِ الْأَصْحَابَ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ. وَقَدْ صَرَّحَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَيْمَةِ أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ مُحَالٌ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَا كُلِّفَ بِهِ؛ لِإِقْتِدَارِهِ عَلَى تَرْكِهِ.

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَالتَّجَارِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الْبَيَانِ عَنِ الْأُصُولِ الْخَمْسِ»: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ الْعَبْدَ مَا لَا يُطِيقُهُ؟

فَيَقَالَ لَهُ: مَا كُلِّفَ اللَّهُ الْعَبِيدَ مَا لَا يُطِيقُونَهُ إِلَّا بِهِ، وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِذَا أَعْطَاهُ الطَّاقَةَ كَانَ مُطِيقًا فِي وَقْتِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْسَّائِلِ: إِنْ مَا لَا يُطَاقُ قَدْ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يُطَاقُ لَوْجُودِ عَجْزٍ وَآفَةٍ مَانِعَةٍ؛ كَالْأَخْرَسِ، وَالْمُقْعَدِ الزَّمَنِ،، وَنَحْوِهِمَا، فَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يُكَلِّفِ اللَّهُ بِهِ أَحَدًا.

(١) سبق الكلام على آخر قول أبي المعالي الجويني بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها فيها سبق. انظر (ل ١٢١/أ).

وَالْآخَرُ: أَنْ يُكَلِّفَهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ؛ لِعَدَمِ طَاقَتِهِمْ عَلَيْهِ، وَوُجُودِ قُدْرِهِمْ عَلَى تَرْكِهِ فَهَذَا عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا قَصَدَهُ.»

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ عُدِمَ مِنْهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ يَصِحُّ أَنْ يُكَلَّفَ مَعْرِفَتَهُ - سُبْحَانَهُ - إِذَا لَمْ يَعْدَمْ مِنْهُ جَمِيعُ الْعُلُومِ، وَمَنْ عُدِمَ مِنْهُ كُلُّ الْعُلُومِ - حَتَّى لَا يَكُونَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ الْبَدِيعِيَّةِ -: لَا يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ، كَذَلِكَ حُكْمُ التَّكْلِيفِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَهَذَا تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ.

قُلْنَا: قَوْلُكَ: «إِنَّهُ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ»: لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ كُلِّفَ مَا لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ أَصْلًا فَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ التَّكْلِيفُ.

وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ أَنَّهُ كُلِّفَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ؛ لِتَرْكِهِ لَهُ وَاشْتِغَالِهِ بِضِدِّهِ، وَلَوْ قَصَدَ مَا كُلِّفَ وَآثَرُهُ، لَوَجِدْتَ لَهُ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ؛ كَمَنْ اشْتَغَلَ بِالتَّجَارَةِ، وَتَرَكَ الْعِبَادَةَ، وَلَوْ أَرَادَ الْعِبَادَةَ لَوَجَدَ قُدْرَةً عَلَيْهَا، فَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَبِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقَبِيحَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ». انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْمُخْتَصَرِ وَغَيْرِهِ مِنْ نَصَانِيهِ: «حَقِيقَةُ التَّكْلِيفِ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَى خِلَافِهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعِقَابِ».

قَالَ: «وَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: يَسْتَحِيلُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ مَا يَقْتَضِيهِ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعَجْزِ لَا لِلْقُبْحِ وَالسَّفَهِ».

قَالَ: «وَيَجُوزُ وَرُودُ اللَّفْظِ عَلَى التَّشْخِيرِ [١٤٢/ب]، وَالْإِعْلَامُ بِحُلُولِ الْعِقَابِ، وَإِظْهَارِ الْقُدْرَةِ، وَسَائِرِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِاسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ: «ثُمَّ بَيَّنُّوا فِيهِ وَجْهَ الْإِسْتِحَالَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: التَّكْلِيفُ يَتِمَّزُ عَمَّا لَيْسَ بِتَكْلِيفٍ بِاسْتِحْقَاقِ نَوْعٍ مِنَ الْعُقُوبَةِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُخَالَفَةِ، وَلَا يَتَوَهَّمُ ذَلِكَ لِلْعَاجِزِ وَمَنْ يَسْتَحِيلُ لَهُ الْقُدْرَةُ.

قَالَ: وَهَذَا يُسْقِطُ سَوَالَ الْقَدَرِيَّةِ عَنْ أَهْلِ الْحَقِّ؛ إِذَا قَالُوا: إِذَا لَمْ يَقْبُحْ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ عِنْدَكُمْ، فَلَا يَقْبُحُ تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ.

قَالَ: وَلَمْ يُكَلِّفْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ قَادِرًا عِنْدَ لُزُومِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْمَوْافَقَةِ، فَلَا يُسْتَحَقُّ الْعِقَابُ إِذَا الْمُخَالَفَةُ مُسْتَحَقَّةٌ عَلَيْهَا.

قَالَ: وَالْمَذْهَبُ الَّذِي لَا يُعْقَلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَذْهَبُ الْقَدَرِيَّةِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُكَلِّفْ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ حِينَ كَلَّفَهُ، وَلَا يَصِحُّ وُجُودُهُ مِنْهُ، وَكَانَ تَكْلِيفُهُ إِبَاهُ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْعَاجِزَ مِمَّا يُتَوَهَّمُ اِرْتِفَاعُهُ بِوُجُودِ الْقُدْرَةِ لَهُ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَفْعَلُ الْمُكَلَّفُ مَا كُلِّفَ بِهِ إِلَّا فِي حَالٍ لَا يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى تَرْكِهِ « هَذَا قَوْلُ الْأُسْتَاذِ، فَأَحَالَ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ لِنَتَاقُضِهِ.

وَأَمَّا الْقَاضِي رحمته الله: فَلَهُ تَرَدُّدٌ فِي تَجْوِيزِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ؛ فَقَدْ جَوَّزَهُ وَقَدْ يَمْنَعُهُ، وَمَنْ تَبَعَ مُتَّفَرِّقَاتِ كَلَامِهِ فِي الْكُتُبِ، اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ الْقَادِرِ عَلَى التَّركِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ «الاجْتِهَادِ»، وَجَوَّزَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» وَقَصَدَ بِهِ الرَّدَّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَإِنَّهُمْ مَنَعُوا تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ، وَالْمَمْنُوعُ، وَقَبْحُهُ عَقْلًا، وَسَوَّوْا بَيْنَ هَذَا التَّكْلِيفِ وَتَكْلِيفِ التَّارِكِ الَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَا كُلِّفَ<sup>(١)</sup>؛ وَلَقَدْ حَكَيْنَا مَذْهَبَ بَكْرِ بْنِ أَخْتِ عَبْدِ الرَّاحِدِ أَنَّهُ قَالَ: «الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ مَانِعَانِ مِنَ الْإِيمَانِ، مَعَ أَنَّ الْمَطْبُوعَ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وَوَقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ: أَنَّهُمْ جَوَّزُوا مِنَ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَ عَبْدَهُ بِإِقْبَاعِ فِعْلٍ فِي وَقْتٍ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيُمْنَعُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ: الْمَطْبُوعَ عَلَى قَلْبِهِ مُعَاقَبٌ بِالْخَتْمِ وَالطَّبْعِ، وَقَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْأَلْطَافُ<sup>(٤)</sup>.

قُلْنَا: فَكَيْفَ يَكُونُ مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَبَيْنَ قَطْعِ اللَّطْفِ عَنْهُ عُقُوبَةً - مُسْتَحِيلٌ؟!

(١) نقل مذهب المعتزلة هاهنا مستفاد من كلام الجويني في الشامل؛ انظر: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/أ).

(٢) انظر ما تقدم في (ل ١٣٣/أ).

(٣) انظر: ابن الأمير: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٦٢/ب).

(٤) انظر: الرمحشري: الكشف (٢/١٣١).

وَحَكَى الْإِمَامُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ عَنِ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: « إِذَا اتَّصَلَ الْخِطَابُ بِالْمُكَلَّفِ، وَلَا يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ أَنَّهُ يَنْقَى عَلَى شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ إِلَى مُضِيِّ وَقْتٍ يَسَعُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ، أَوْ خَرَجَ عَنْ شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ مُضِيِّ وَقْتٍ يَسَعُ آدَاءَهُ تُبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ ».

ثُمَّ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِفْدَامُ عَلَى الْفِعْلِ.

ثُمَّ قَالُوا لِلنَّجَّارِ وَلِأَصْحَابِنَا: إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْقَاعِدَ فِي حَالِ قُعُودِهِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ، ثُمَّ لَمْ تَمْنَعُوا تَكْلِيفَهُ الْقِيَامَ مَعَ امْتِنَاعِهِ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَمْنَعُوا تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْقَاعِدِ الْقِيَامُ فِي حَالِ قُعُودِهِ، يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْقِيَامِ فِي حَالِ قُعُودِهِ، لَكِنْ إِذَا تَرَكَ الْقُعُودَ، اقْتَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ إِذَا قَصَدَهُ؛ فَإِنَّ الْقِيَامَ مُكْرَهٌ عَلَى الْجُمْلَةِ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُورُ بِهِ قِيَامٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، وَالْعَاجِزُ فِي بَيْتِهِ أَفَهُ تَمْنَعُ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْقَادِرِ عَلَى الْقُعُودِ؛ فَإِنَّهُ يَتَسَرَّرُ تَرْكَ الْقُعُودِ بِفِعْلِ ضِدِّهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقُعُودِ تُضَادُّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ وَالْعَجْزِ عَنْهُ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعُودِ تَمْنَعُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ؛ كَمَا يَمْنَعُهَا الْعَجْزُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ وَالنَّجَّارُ أَيْضًا أَنْ قَالُوا: الْمَأْمُورُ بِالْقِيَامِ مِنْهُيٌّ عَنْ ضِدِّهِ، وَهُوَ مُقْتَدِرٌ عَلَى ضِدِّهِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ لَهُ، فَلَيْزَ لَمْ يَفْتَدِرْ عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ فَهُوَ مُقْتَدِرٌ عَلَى ضِدِّهِ وَتَرْكِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَاجِزُ، وَالْمَمْنُوعُ، وَمَنْ كُلفَ مُحَالًا.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا أَمْثَلُ مَا قِيلَ فِي الْجَوَابِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الرُّقْيَى فِي جَوْ السَّمَاءِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ، إِنْ كَانَ الْإِسْتِفْرَازُ عَلَى الْأَرْضِ مُمَكِّنًا مَقْدُورًا وَهُوَ ضِدُّ الرُّقْيَى فِي الْهَوَاءِ، وَلَوْ جَارَ [١/١٤٣] التَّعْوِيلُ فِي تَجْوِيزِ التَّكْلِيفِ عَلَى كَوْنِ ضِدِّ الْمَأْمُورِ بِهِ مَقْدُورًا، لَوَجَبَ تَسْوِيعُ هَذَا التَّكْلِيفِ؛ فَإِنَّ الذَّهَابَ فِي سَائِرِ الْجِهَاتِ تَرْكُ الرُّقْيَى فِي الْهَوَاءِ »<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْإِسْتِفْرَازَ عَلَى الْأَرْضِ ضِدُّ تَمَكُّنِ الْإِسْتِفْرَازِ، وَهُوَ غَيْرُ الرُّقْيَى فِي الْهَوَاءِ، وَذَلِكَ الْقَفْزَةُ وَالْوُثْبَةُ، وَالْأَمْرُ بِأَحْدِهِمَا نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَأَمَّا الرُّقْيَى

(١) الذي نقله المصنف هاهنا من كلام شيخه أبي المعالي في الشامل؛ انظر: الشامل في اختصار الشامل (ل ١٦٣/١).



فِي الْهَوَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَتَّى فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ إِلَّا بِالْأَجْنَحَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَمِمَّا يَبْطُلُ التَّعْوِيلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ: أَنَّ الْقُعُودَ وَإِنْ كَانَ مِنْهُيَا عَنْهُ، فَلَيْسَ مَقْصُودُ الْأَمْرِ الْكَفُّ عَنْهُ، بَلْ مَقْصُودُهُ طَلَبُ مَا لَا قُدْرَةَ لِلْمُكَلَّفِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْقِيَامُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَأَتَّى الْقِيَامَ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِتَرْكِ الْقُعُودِ، فَذَلِكَ مِنْ ضَرُورَةِ الْجِبِلَّةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: اتِّفَاقُنَا عَلَى أَنَّ الْكَفَّ عَنْ أَمْرِ وَاقِعٍ مُسْتَحِيلٌ، وَالْقُعُودَ الَّذِي لَمْ يَفْعَ بَعْدَ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ، كَالْقِيَامِ.

قُلْنَا: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَّا بِتَرْكِ الْقُعُودِ، وَالْأَمْرُ بِالْقِيَامِ نَهَى عَنْ تَرْكِهِ، أَوْ مُتَضَمِّنٌ لَهُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ يَفْعُ مَقْصُودًا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: « الْكَفُّ عَنْ أَمْرِ وَاقِعٍ مُسْتَحِيلٌ ».

قُلْنَا: وَالْإِقْدَامُ عَلَى أَمْرِ وَاقِعٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِيلًا، وَقَدْ أَقْمْنَا الدَّلَالَهَ عَلَى أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ، وَقَدْ تُسَمَّى الصَّحَّةُ وَسَلَامَةُ الْبَنِيَةِ اسْطِطَاعَةً، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ أَحَقَّ الْأَوْقَاتِ بِالِاحْتِجَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِيقَاعُ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْقِيَامِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْقُعُودِ إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ شَيْءٍ وَاقِعٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا مَعَ النَّجَّارِ: الْقَادِرُ عَلَى الْقُعُودِ مَهْمَا أَرَادَ الْقِيَامَ تَمَكَّنَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ. قِيلَ لَهُمْ: الْإِرَادَةُ لَا تُوجِبُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمُرَادِ.

قَالُوا: أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِأَنَّهُ إِذَا جَرَّدَ قَصْدَهُ لِفِعْلٍ صَادَفَ قُدْرَةَ عَلَيْهِ؛ كَمَا أَنَّهُ إِذَا أَصْغَى إِلَى كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ يَخْلُقُ لَهُ السَّمْعَ، وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ - وَهِيَ تُشْتَمِلُ عَلَى أَفْعَالٍ مُخْتَلِفَةٍ - صَادَفَ قُدْرَةَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ عَنِتُّمْ بِالْإِرَادَةِ إِرَادَةً كَسْبِيَّةً، فَالطَّلِبَةُ تَتَوَجَّهُ فِي الْإِرَادَةِ نَفْسَهَا تَوَجُّهًا فِي الْقِيَامِ، فَكَيْفَ يُرِيدُ اكْتِسَابَ الْإِرَادَةِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِرَادَةِ؟!

قُلْنَا: هَذَا الْإِلْزَامُ يَنْعَكِسُ عَلَى كُلِّ قَائِلٍ بِأَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ أَوْ مُكْتَسِبٌ؛ إِذْ لَا يَتَأَتَّى الْفِعْلُ فِي الْقَادِرِ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، ثُمَّ الْإِرَادَةُ تَسْتَنْدُ إِلَى دَاعِيَةٍ ضَرُورِيَّةٍ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكوثر: ٢٩].

قَالَ النَّجَّارُ: « الْقَاعِدُ مُخَلَّى وَفِعْلَ الْقِيَامِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ ».

قَالَ الْإِمَامُ: « الْمُخَلَّى الْمُطْلَقُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ هُوَ الْقَادِرُ ».

قَالَ النَّجَّارُ: « إِنْ لَمْ تُسَمَّوَ مُخَلَّى، وَفِعْلَ مَا أَمَرَ بِهِ، فَسَمَوْهُ مَمْنُوعًا؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا ».

قُلْنَا: اِمْتَنَعَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ؛ فَلَمْ يُسَمَّ مَطْلَقًا وَلَا مَمْنُوعًا، ثُمَّ التَّنَافُسُ فِي ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى عِبَارَةِ مَحْضَةٍ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ أَيْضًا: « مِنْ شَرَائِطِ الْمَمْنُوعِ أَنْ يَكُونَ ذَا قَصْدٍ إِلَى الشَّيْءِ فَيَمْنَعُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا قَصْدٍ إِلَيْهِ، فَلَا يُسَمَّى مَمْنُوعًا ».

وَأَقْرَبُ كَلَامٍ يَذْكُرُهُ النَّجَّارُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَثْمَنِنَا مَا قَالَهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ:

« إِنَّ مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ طَلَبُ مُوَافَقَةٍ؛ فَيَمْدَحُ عَلَيْهَا وَيَكُونُ مُمْتَثِلًا، أَوْ مُخَالَفَةٍ؛ فَيَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَيْهَا وَيَعْصِي، وَالْعَاجِزُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، وَلَا الْفِعْلُ وَلَا التَّرْكُ، وَالْقَاعِدُ يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى حَالَةٍ يَتَيَسَّرُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ لَوْ أَرَادَهُ، بِخِلَافِ الْعَاجِزِ ».

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الَّذِي أَشْرَثُمْ إِلَيْهِ هُوَ الْإِقْتِدَارُ عَلَى الضَّدَيْنِ.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُدْرِكُ حَالَةَ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ، وَقَبْلَ وَقُوعِهِ لَا يَجِدُ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا؛ بَلْ يَجِدُ اقْتِدَارًا عَلَى تَرْكِهِ، غَيْرَ أَنَّ التَّارِكَ لِلشَّيْءِ يَجِدُ نَفْسَهُ بِحَالَةٍ لَوْ أَرَادَ إِيقَاعَ الْمَأْمُورِ بِهِ، صَادَفَ قُدْرَةً حَقِيقِيَّةً؛ إِذْ لَيْسَ بِهِ أَفَّةٌ تَمْنَعُهُ عَنِ الْإِمْتِثَالِ، وَقَدْ تُسَمَّى سَلَامَةُ الْبَنِيَّةِ اقْتِدَارًا تَوْشَعًا، وَقَدْ نَطَقَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ كَمَا سَبَقَ مِنْ ذِكْرِهِ، وَهَذِهِ الْأَجُوبَةُ وَاضِحَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِلضَّدَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جَوَزْتُمْ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ وَالْمَمْنُوعِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَيْهِ؟!

قُلْنَا: قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ [ ١٤٣ / ب ] لَوْ تَصَوَّرَ تَقْدِيرًا، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَكْلِيفَ طَلَبٍ وَافْتِضَاءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ إِعْلَامٌ بِحُلُولِ الْعِقَابِ بِالْمُكَلَّفِ؛ وَهَذَا كَمَا يُكَلِّفُ الْكُفَّارُ بِالسُّجُودِ وَيُمنَعُونَ مِنْهُ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [ القلم: ٤٢ ] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾ [ القلم: ٤٣ ] فَلَمْ يَسْجُدُوا.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ عِنْدَكُمْ مَانِعَةٌ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِيمَانِ؛ كَذَلِكَ الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ مَانِعَانِ مِنَ الْإِيمَانِ.

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا وَقُلْنَا: الْمَخْتُومُ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي الثَّانِي، فَإِنَّهُ مَهْمَا أَرَادَ الْإِيمَانُ يَرْتَفِعِ الْمَنْعُ، وَلَوْ أَرَادَهُ فَمُنِعَ مِنْهُ كَانَ مَمْنُوعًا.

قَالُوا: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ.

قُلْتُ: فَمَنْ جَوَزَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ يَسْتَدِلُّ بِهِذَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْكَفَّارَ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فِي حَالِ الْكُفْرِ وَاقْتِدَارِهِ عَلَيْهِ.

وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَيَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ، وَيَسْتَدِلُّ بِهِذِهِ النُّكْتَةِ.

وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ أُنْمَتِنَا: فَجَوَّابُهُمْ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ مَا قَدَّمْنَاهُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْكَافِرَ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ بِأَن يُقَالَ: اجْعَلِ الْإِيمَانَ بَدَلَ الْكُفْرِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِكَ.

وَسَتَأْتِي مَسْأَلَةُ الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ بَعْدَ هَذَا فِي آخِرِ مَسْأَلَةٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ، وَهَذَا فَضْلٌ نَفِيسٌ فَافْهَمْهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ وَالْمَحَالِّ وَأَنَّ تَكْلِيفَ النَّارِ لِلْقِيَامِ لِاقْتِدَارِهِ عَلَى الْقُعُودِ لَيْسَ بِتَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ اخْتِلَافٌ أُنْمَتِنَا فِي أَنَّ الَّذِي جَوَّزَهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ: هَلْ وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ أَمْ لَا؟

فَصَارَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ.

وَدَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُ مِمَّا يَتَّفِقُ مَوْرَدُهُ، وَاسْتَشْهَدُوا فِي ذَلِكَ بِأَمْرِ أَبِي لَهَبٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَأَنَّهُ سَيَصْلَى النَّارَ، ثُمَّ كَانَ مَأْمُورًا بِأَن يُصَدِّقَ اللَّهَ فِي أَخْبَارِهِ، ثُمَّ مِنْ أَخْبَارِهِ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ؛ فَرَعَمُوا أَنَّهُ كَلَّفَ جَمْعَ الضَّدِّينِ، وَلَوْ اعْتَقَدَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَصْحَابُهُ أَنَّ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْأَعْمَالِ وَبُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْمَقْدُورِ الْقُدْرَةَ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ لَمَا تَرَدَّدُوا فِي وَُقُوعِهِ، وَلَقَضَوْا بِأَنَّ التَّكْلِيفَاتِ كُلَّهَا تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ.

ثُمَّ الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنْ وَُقُوعِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَرِ لَةَ قَطَعُوا بِأَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَابَّا لَهَبَ لَمْ يَكُونَا مَأْمُورَيْنِ بِتَصْدِيقِ اللَّهِ بِأَنَّهُمَا لَا يُصَدِّقَانِهِ، بَلْ هُمَا مَأْمُورَانِ بِتَصْدِيقِ اللَّهِ فِي أَخْبَارِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَصْدِيقُ الْمُمَكِّنِ، وَالَّذِي صَوَّرُوهُ غَيْرَ مُمَكِّنٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ أَبَا لَهَبٍ سَيَصْلَى النَّارَ، وَأَمَرَ أَبَا لَهَبٍ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَلَوْ أَمِنَ لَكَانَ مِمَّنْ يَصْلَى النَّارَ، وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ.

وَمِنْ هَذَا الصَّرْبِ الْأَمْرُ بِالْجَهْلِ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ لِنَتَاقُضِهِ.

وَاسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ فِي تَجْوِيزِ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى - خَبَرًا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ - : ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِيزْ لَنَا بَيْنَهُمَا فَتَحْكُمُوا عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَقَوْلُهُمْ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا لَمَا أَتَى اللَّهَ - تَعَالَى - عَلَيْهِمْ بِهَذَا الدُّعَاءِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ.

قُلْنَا: إِرَادَةُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَتَكْلِيفُهُ سُبْحَانَهُ الْعِبَادَ بِذَلِكَ مِمَّا يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ وَيُبْطِلُ الْإِسْتِصْلَاحَ، ثُمَّ الْمَعْنَى بِالْحِكْمَةِ الْجَزْئِي عَلَى مُقْتَضَى الْعُقُولِ، وَالْقَصْدُ إِلَى الْإِسْتِصْلَاحِ، ثُمَّ فَسَّرْتُمْ ذَلِكَ بِمَا يَسْتَحْسِنُهُ أَصْحَابُ الْأَعْرَاضِ وَيَسْتَقْبِحُونَهُ فِي أَوْضَاعِهِمْ؛ عَلَى حَسَبِ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ.

وَعِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَدْلُ فِي أَفْعَالِهِ نَفْعٌ أَوْ ضَرٌّ، مَنَعَ أَوْ أَعْطَى.

فَإِنْ قَالُوا: الْأَمْرُ بِالضَّدِّينِ يُنبِئُ عَنْ طَلَبِ جَمْعِهِمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُمَا. قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ قَدْ لَا يَتَضَمَّنُ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَلَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ ثُمَّ قَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِهِمْ فَلَوْ لَهُمْ هُدًى﴾ [المائدة: ٤١]، وَقَالَ: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجْزِ تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ؛ لِامْتِنَاعِ الْفِعْلِ مَعَ الْعَجْزِ، لَمْ يَجْزِ تَكْلِيفُ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ؛ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ.

قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ إِنَّمَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِجَوَازِ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ عَقْلًا مَعَ الْعِلْمِ بِعَجْزِ الدَّلِيلِ عَلَى رَدِّ الْإِعْتِزَارِ<sup>(٢)</sup> [١/١٤٤] بِأَنَّهُ مَا وَقَعَ، أَوْ التَّرَدُّدُ فِي وَقُوعِهِ رَدًّا عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ فِي حَجْرِهِمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَحُكْمِهِمْ بِإِجَابِ أَشْيَاءَ عَلَيْهِ، وَحَظَرِ أَشْيَاءَ عَلَيْهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهَا لَكَانَ سَفَهَا وَخُرُوجًا عَنِ الْحِكْمَةِ؛ فَلَمَّا رَأَوْهُمْ يَتَحَكَّمُونَ عَلَى اللَّهِ بِهَذِهِ التَّحَكُّمَاتِ، أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في الاختصار الشامل (ل ١٦٣ / ب).

(٢) قوله: «يعجز الدليل على رد الاعتذار» بهامش الأصل.

أَفْعَالِ عِبِيدِهِ بِحَقِّ مُلْكِهِ؛ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِي حُكْمِهِ، وَلَا مُعْتَرِضَ عَلَيْهِ فِي أَمْرِ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ؛ لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧].

وَأَجْمَعَ الْمُعْتَرِضُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُرِيدَ هَذِهِ الْأُمُورَ؛ لِأَنَّ حِكْمَتَهُ تَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْإِرَادَاتِ وَمِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ الآية.

وَقَالَ نُوحٌ عليه السلام: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغَوِّبَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

وَقَالَ عِيسَى عليه السلام: ﴿إِنْ تَعْلَبْهُمْ فَاثْبِمْهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

**فَضْلُ: [ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ لَّا يُخْرِجُهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُمَكِّنَاتِ ]**

قَالَ أَصْحَابُنَا: «مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ، وَإِقَاعُهُ مُمَكِّنٌ مُقَدُّورٌ لَهُ - سُبْحَانَهُ - وَعِلْمُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُمَكِّنَاتِ، وَلَا يُلْحِقُهُ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ، وَإِنْ امْتَنَعَ وَقُوعُهُ»، وَقَدْ اضْطَرَبَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذَا الْفَضْلِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ: «وَلَا مَحْصُولٌ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ عِنْدِي؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ مُقَدُّورٌ، أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُمَكِّنٌ، وَالْقُدْرَةُ فِي نَفْسِهَا صَالِحَةٌ لَهُ، وَلَا تَقَاصِرُ عَنْهُ؛ حَسَبَ قُصُورِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عَنِ الْأَلْوَانِ وَالْأَجْسَامِ.

ثُمَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَهُوَ مُسْتَحِيلُ الْكُونِ فِي نَفْسِهِ؛ كَاِجْتِمَاعِ الضَّدِّينِ وَنَحْوِهِ - فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ، لَا لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ؛ بَلْ لِاسْتِحَالَتِهِ فِي نَفْسِهِ؛ إِذِ الْعَاقِلُ يُحِيلُ وَقُوعَ ذَلِكَ قَبْلَ النَّظَرِ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَتَعَلُّقِهِ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُمَكِّنَاتِ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُسْتَحِيلَاتِ بِجَوَازِ وَقُوعِهَا، فَلَوْ قَدَّرَ وَقُوعَ مَا جَازَ وَقُوعُهُ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، فَكَيْفَ يَكُونُ حُكْمُهُ؟!

قُلْنَا: مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَيَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ قَطْعًا، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ وَقُوعَهُ لَكَانَ سُبْحَانَهُ عَالِمًا بِوُقُوعِهِ، بَدَلِ عِلْمِهِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْمُخْلَصُونَ يَأْتُونَ إِطْلَاقَ الْبَدَلِ؛ إِذْ لَا بَدَلَ لِلْقَدِيمِ، وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ يُتَوَلَّى إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَسْعَدُ الْقَائِلِينَ حَالًا أَرْعَاهُمَا لِلْحُرْمَةِ وَالْأَدَبِ؛ فَلَا يَقَعُ مِنْ فِعْلِهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا مَا كَانَ مَعْلُومًا لَهُ أَنْ يَقَعُ، وَخِلَافَ الْمَعْلُومِ لَا يَقَعُ».

وَذَهَبَ عَامَّةُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا؛ هَكَذَا نَقَلَهُ الْبَلْخِيُّ، وَالْجَاحِظُ فِي كِتَابِ: «الْمَقَالَاتِ»<sup>(١)</sup>.

وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِلَى أَنَّ خِلَافَ الْمَعْلُومِ مَقْدُورٌ، ثُمَّ قَالُوا: «لَوْ قِيلَ لَنَا: كُلُّ مَقْدُورٍ جَائِزٌ الْوُقُوعِ، فَلَوْ وَقَعَ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَكَيْفَ تَقْدِيرُ الْجَوَابِ؟!

فَنَقُولُ: الْوَجْهُ الْكَفُّ عَنِ الْجَوَابِ؛ إِذْ لَوْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ، كَانَ هَذَا إِخْرَاجًا عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَإِنْ قَدَرْنَا وَقُوعَهُ جَرَّ ذَلِكَ إِلَى<sup>(٢)</sup> انْقِلَابِ كَوْنِ الْبَارِي عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَنُقَلَّ عَنْ عِبَارَةِ الْأَسْوَارِيِّ تَرَدُّدًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ مِثْلُ تَرَدُّدِ الْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَا مَخْصُولٌ لِلِاخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ إِذِ الْعِلْمُ لَا يَسْلُبُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ، وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، فَالْمُمْكِنُ لَا يَنْقَلِبُ مُسْتَحِيلًا فِي نَفْسِهِ؛ يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِامْتِنَاعِ وَقُوعِهِ، وَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْنَا لَأَخْتَلَطَ الْإِمْكَانُ بِالِاسْتِحَالَةِ.

وَالْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِنَّمَا أَنْكَرَا مِنَّا قَوْلَنَا: «لَوْ وَقَعَ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، لَكَانَ عَالِمًا بِوُقُوعِهِ».

وَنَحْنُ لَمْ نُرِدْ بِهَذَا الْقَوْلِ تَجْوِيزَ انْقِلَابِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا الْعِلْمَ أَرْزًا كَذَلِكَ.

وَالْقُرْآنُ قَدْ وَرَدَ بِمِثْلِ هَذَا التَّقْدِيرِ فَقَالَ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آفَاقُوا الثَّورَةَ وَالْإِنْجِلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنَ رَّبِّهِمْ لَآكَلُوا مِنْ قَوْفِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَمَرَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا

سَنَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/ب).

(٢) قوله: «إلى» ليس في الأصل.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/ب).

وَالْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَبَّمَا يَقُولُ: « مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَفْعُ مُسْتَحِيلٌ وَقُوْعُهُ »<sup>(١)</sup>.

وَأِنَّمَا عَنَى بِالِاسْتِحَالَةِ الْإِمْتِنَاعَ؛ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ، وَكَأَنَّهُ يُنَكِّرُ عَلَيْنَا هَذَا التَّقْدِيرَ الَّذِي قَدَرْنَاهُ أَنَّهُ [ب/١٤٤] لَوْ كَانَ، لَكَانَ عِلْمُهُ عِلْمًا بِالْوُقُوعِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَطْلِقُ مَا نَطْلِقُهُ تَقْدِيرًا لَفَظِيًّا؛ دَفْعًا لِسُؤَالِ السَّائِلِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَأَصْحَابُنَا رَبَّمَا يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ وَقُوعِ خِلَافِ مَا عَلِمَ وَقَضَى، وَكَذَلِكَ الْعُقَلَاءُ يَزْجُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيُنَكِّرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مَا اِزْتَكَبُوهُ، وَيُخَوِّفُونَهُمْ عَلَيْهِ، وَيُخَرِّصُونَهُمْ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ.

كَذَلِكَ قَدْ يَنْدِمُ الْعَاقِلُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ أَفْعَالِهِ، وَيَلُومُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: لِمَ فَعَلْتُ؟ وَهَلَّا فَعَلْتُ خِلَافَهُ!! وَلَوْ سَلَكَتْ هَذَا الطَّرِيقَ، لَأَمْتَنَعْتُ مِنَ اللَّصُوصِ، أَوْ لَرَبِحْتُ وَمَا خَسِرْتُ، وَأُمْنَأَلْ ذَلِكَ.

وَكُلُّ ذَلِكَ يَمَّا يَسْتَحْسِنُهُ أَرْبَابُ الْعُقُولِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مَا جَرَى مِنْهُمْ كَانَ مَقْضِيًّا مَعْلُومًا، وَمَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ، وَمَا جَرَى مِنْهُمْ مِنَ النَّدَمِ وَالْأَسَفِ وَالتَّوْبِخِ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ؛ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ هَرَبَ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْوَبَاءُ: « أَفَرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي آخِرِ مَسْأَلَةٍ: « خَلَقِ الْأَعْمَالِ » عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أُمْنَأَلْ ذَلِكَ.

ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَمِنَ الْعُقَلَاءِ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالتَّوْبِخُ عَلَى خِلَافِ مَا قَسَمَ اللَّهُ وَقَضَى عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّكْلِيفَ يَعْتَمِدُ الْإِمْكَانَ، وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يَفْعُ مِنَ الْمُكْلَفِ مَا أَمَرَ بِهِ لَا يَسْلُبُ إِمْكَانَ مَا كَلَّفَهُ وَأَمَرَ بِهِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ آدَمُ بِأَنْ يَهْجُرَ أَشْكَالَهُ مِنَ الْكُفَّارِ بِالْإِيمَانِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ خَالِدًا مُخَلَّدًا.

ثُمَّ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَعَاقِبُ أَحَدًا عَلَى مَا عَلِمَ مِنْهُ دُونَ وَقُوعِهِ مِنْهُمْ فِعْلًا وَكَسْبًا، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُوجِبُ دُخُولَ النَّارِ بِكُفْرِهِ وَإِزْتِكَايِهِ الْمَآئِمَ؛ فَكَانَ التَّكْلِيفُ فِي حَقِّهِ فِتْنَةً، وَالْإِزْمَامُ لِلْحُجَّةِ، وَفِي حَقِّ الْمُطِيعِينَ رَحْمَةً، وَرَأْفَةً، وَذَرِيعَةً إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الثَّوَابِ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى:

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٥/أ).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٧/٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذَقًا﴾ (١) ﴿لَنُفْنِنَهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦، ١٧]؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: «لَرَجَعُوا إِلَى عَلِيٍّ فِيهِمْ، وَإِلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَضَائِي» (٢).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ سَبَقَ الْقَضَاءُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُثِيبُ وَيُعَاقِبُ الْمُكَلَّفَ عَلَى فِعْلِهِ، لَا عَلَى عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ فِيهِ.

وَقَالَ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: كَانَتْ مَعْصِيَةُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبَبًا لِنُفُوزِ قَضَاءِ اللَّهِ فِيهِ وَفِي ذُرِّيَّتِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا تُنَلِّهَ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: مَتَى أَخْرَجَ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ: قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ.

فَقِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: قَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (٣) [البقرة: ٣٠].

وَقَالَ الْإِمَامُ: «الَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيِي الْجُبَائِي وَإِنِّي عَلَيْهِ: أَنَّ خِلَافَ الْمَعْلُومِ لَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ يَجُوزُ وَقُوعُهُ، وَلَكِنْ يُقَطَّعُ بِأَنَّهُ يَصْحُ وَقُوعُهُ؛ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ وَقُوعُهُ» (٤).

### فَضْلُ: فِي الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ (٥)

اعْلَمْ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ أَنْكَرُوا صِحَّةَ الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ، وَأَحَالُوا إِطْلَاقَهَا (٦).

(١) لم أقف على هذا الأثر في مظهره من مصادر التفسير بالمأثور.

(٢) في الأصل: «ولو شاء الله لأسمعهم»!

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٢٨٧)، (ح ٣٠٣٥)، وعزاه إليه السيوطي في الدر المنثور (١/ ١١١).

(٤) وهذا عما نقله المصنف عن الجويني من كتابه الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ أ).

(٥) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ ب).

(٦) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٤٩، ٧٠، ٧٨)، والمغني (١١/ ٥)، وعلل الجويني إحالة المعتزلة البدل

عن الموجود، أو عن الوجود في الماضي «لعدم تعلق القدرة بالحدث عندهم» انظر: الكامل في اختصار الشامل

(ل ١٦٦/ ب).



وَعِنْدَنَا: لَا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُهَا.

وَالْخِلَافَ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى.

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْفَصْلِ: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الشَّيْءُ، صَحَّ تَقْدِيرُ وَقُوعِ ضِدِّهِ فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ بَدَلًا مِنْهُ؛ بِأَنْ لَا يُقَدَّرَ وَقُوعُهُ، وَيُقَدَّرَ وَقُوعُ الْبَدَلِ الْمُقَدَّرِ، فَهَذَا الْبَدَلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَحَّ تَقْدِيرُهُ، وَلَا يُعَدُّ مُحَالًا، وَهَذَا مَذْهَبُ النَّجَّارِ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا سُبُلْنَا عَنْ تَقْدِيرِ وَقُوعِ الْقِيَامِ مَعَ اسْتِمْرَارِ ضِدِّهِ لِأَحْلَانَا؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ. وَإِذَا قُلْنَا لِلْمُعْتَرِثَةِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ قُعُودٌ، هَلْ كَانَ يَصِحُّ وَقُوعُ الْقِيَامِ، لِاتِّكَرُّوا ذَلِكَ؛ فَتَبْتُ أَنَّ التَّنَازُعَ يَتَوَلَّى إِلَى لَفْظٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ - وَإِنْ تَحَقَّقَ الْقِيَامُ أَوْ الْقُعُودُ - بِحُسْنِ إِطْلَاقِ لَفْظِ التَّقْدِيرِ فِي انْتِفَائِهِ أَوْ وُجُودِهِ، وَهُمْ يَأْبُونَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ<sup>(٢)</sup>، فنقول:

جَوَازُ الْإِطْلَاقِ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا يُتَلَقَّى مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِنْبِيَاءَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَهُكُم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكْمَلُوا [١٤٥/أ] مِّن قُوَّتِهِمْ وَبِئْسَ أَتَّجِلُهُمْ﴾ [المائدة: ٦٦].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٥].

وَمَنْ يَتَّبِعِ الْأَخْبَارَ، أَلْفَى مِنْ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً.

وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ تَارِكٌ لِلِإِيمَانِ الْمَأْمُورِ بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا يَسُوعُ إِطْلَاقَ التَّرَكِّ عِنْدَ جَوَازِ الْبَدَلِ<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ لِلْمُحَالِّينَ: مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَهَلْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ فِي تَقْدِيرِهِ أَمْ لَا؟

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦ ب).

(٢) هذا نص كلام الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦ ب).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٧ أ).

(٤) إنها يسوع إطلاق التارك عند جواز البدل لأن التارك - عند الأشعري وأصحابه - «ما يوصف به الحي القادر؛ ولذلك لا يقال للجهاد: إنه تارك؛ لأنه لم يفعل أحد الضدين، وإنما يكون تاركاً إذا فعل أحد الضدين؛ فيكون بما فعل من التارك فاعلاً لضد ما ترك، وكان الأشعري يقول: إن سبيل الضد والتارك سبيل واحد، وإن معنى قولنا «ضدٌ» و«تاركٌ» سواء، وإن كل تركٌ فِضْدٌ، وكل ضدٌ تَرْكٌ». انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٥).

فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ، رَاعَمُوا الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ؛ وَلَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لَنَا نَهْوَ عَنْهُ﴾<sup>(١)</sup> [الأنعام: ٢٨].

وَقَالَ فِي قِصَّةِ أُحُدٍ - حَيْثُ قَالَ الْمُتَأَفِّقُونَ فِي قَتْلِ أُحُدٍ -: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٥]؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾، وَهَذَا تَقْدِيرٌ خِلَافِ الْمَعْلُومِ.

وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: لَوْ مَدَّ اللَّهُ فِي عُمُرِ فُلَانٍ لَأَتَمَّ هَذَا الْبِنَاءَ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ. وَأَيْمَةُ التَّفْسِيرِ فَسَّرُوا الْخُسْرَانَ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ١٥، الشورى: ٤٥]: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ لِكُلِّ مُكَلَّفٍ قَضْرًا فِي الْجَنَّةِ، وَدَرَكَةً فِي النَّارِ، فَإِنْ كَفَرَ خَسِرَ قَضْرَهُ وَأَهْلَهُ، وَوَرِثَ الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>؛ كَمَا قَالَ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠].

وَإِذَا أَلْزَمُونَا تَقْدِيرَ الْبَدَلِ عَنِ الْمَاضِي قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لَا نُرِيدُ بِتَجْوِيزِ الْبَدَلِ تَحَقُّقَ الْوُقُوعِ، وَلَكِنْ نَطْلُقُهُ تَقْدِيرًا لَفْظِيًّا<sup>(٣)</sup>؛ وَقَالَ تَعَالَى خَبْرًا عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وَأَخْبَرَ عَنِ الْكَافِرِ عُقْبَةَ بَنِ أَبِي مُعَيْطٍ أَنَّهُ قَالَ: ﴿يَلَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْبًا﴾<sup>(٤)</sup> يَتَوَلَّى لَيْتَنِي لَوْ اتَّخَذْتُ فَلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧، ٢٨] يَعْنِي أُمِّيَّةً بَنَ خَلْفٍ أَوْ أَخَاهُ أَبِيًّا<sup>(٥)</sup>.

[ وفيما يأتي ردُّ على شبهة المخالفين في مسألة خلق الأعمال ]:

(١) انظر الاستدلال بهذه الأدلة الثقلية ومثلها عند أبي الحسن الأشعري في: الإبانة (ص ١٧٥، ١٧٩)، واللمع (ص ٥٩، ٦٠)، والبالقاني: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٣١٨).

(٢) انظر الروايات في ذلك مجموعة في تفسير الطبري (١٨/٦٠٥).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٧/ب).

(٤) انظر سبب نزول هذه الآية في: تفسير الطبري (١٩/٧)، وتفسير عبد الرزاق الصنعاني (٣/٦٨)، وأبو جعفر النحاس: معاني القرآن (٥/٢١)، وتفسير الواحدي (٢/٧٧٨)، والبقوي: معالم التنزيل (٣/٣٦٧)، وتفسير ابن كثير (٣/٣١٨)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/٢٤٩) إلى ابن مردويه في تفسيره وأبي نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة وصحاح السيوطي إسناداً.

## بَاب: الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلُّدِ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ وَاقِعٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَالْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي إِيْجَادِ الدَّوَاتِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ حُدُوثُ حَادِثٍ بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ وَقُوعُهُ عَلَى وَقُوعِهِ، بَلْ كُلُّ حَادِثٍ يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْأَرْزَلِيَّةِ مِنْ غَيْرِ وَسَائِطٍ.

ثُمَّ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ فِي مَحَلِّهَا، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِمَا بَايْنَ مَحَلِّهَا<sup>(٢)</sup>. وَأَطْبَقَتِ الْمُعْتَزَلَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ.

خَلَا النَّظَامُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ بِالتَّوَلُّدِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالُوهُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَصْلُ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى ثِقِيلٍ فَدَهْوَرُهُ<sup>(٤)</sup>، فَالْحَرَكَاتُ الْقَائِمَةُ بِذَلِكَ الثَّقِيلِ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ السَّبَبِ الصَّادِرِ مِنَ الْوَاقِعِ لِلثَّقِيلِ.

وَهُمْ مُجْمِعُونَ - عَلَى اخْتِلَافٍ مَذَاهِبِهِمْ - عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ أَفْعَالٌ لِفَاعِلٍ الْأَسْبَابِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر مبحث التوليد وموقف الأشاعرة منه في: المقالات (٢/ ٨٦، ٩٢)، والتمهيد (ص ٥٩، ٦٧، ٦٨)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٣٤)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٢)، وأصول الدين (ص ١٣٧، ١٣٩)، والإرشاد (ص ٢٣٠، ٢٣٤)، وشرح الإرشاد (ل ١٦١)، والأبكار (٢/ ٤٢٧، ٤٥٦)، وغاية المرام (ص ٨٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢ / أ - ٢١٥ / ب)، ولباب المحصل (ص ١١٢)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧١، ٢٧٣)، وشرح المواقف (٨/ ١٧٧، ١٨٦)، والتعريفات (ص ٩٨)، ونشر الطوابع (ص ٢٧٢، ٢٧٤). وفي تراث المعتزلة: المغني الجزء التاسع كاملاً و (١٥/ ٣٧٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ١١٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧، ٣٩٠)، والحاكم الجشمي: رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ص ٨٢). وأيضاً: الفصل (٣/ ٥٦)، ونور الدين الصابوني: البداية في أصول الدين (ص ٦٨)، ونشأة الفكر الفلسفي (١/ ٤٧٩، ٤٨٣)، والحرية المسئولة في الفكر الفلسفي الإسلامي؛ وهذا المرجع الأخير يعالج موضوع حرية الإرادة الإنسانية من خلال الأفعال المتولدة عند متكلمي الإسلام.

(٢) مقدمة هذا الفصل تكاد تطابق كلام الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢ / ب).

(٣) انظر مذهب النظام في التولد في: المقالات (٢/ ٨٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢ / ب).

(٤) كذا بالأصل، وعبارة الشامل «واتفق المعتزلة غير النظام على القول بالتولد؛ فأصلهم أن من دفع ثِقِيلاً فتدهور فتلك الحركات القائمة به متولدة من فعل الدافع»؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢ / ب).

(٥) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٤٠١)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/ ٣٨)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، وأيضاً: الإرشاد (ص ٢٣٠)، والحرية المسئولة (ص ١٢٩، ١٥٦)، وفيه بحث ضاف في =

ثُمَّ الْمُتَوَلَّدُ قَدْ يَقَعُ مُبَإِينًا لِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ؛ كَالْإِنْدِفَاعِ فِي الْمَدْفُوعِ، وَالْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ، وَتَفَرُّقِ الْأَجْزَاءِ فِي الْمَقْطُوعِ وَالْمُفْصُولِ، وَقَدْ يَقَعُ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ؛ كَالْعِلْمِ الْمُتَوَلَّدِ عَنِ النَّظَرِ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي مَحَلِّهِ؛ فَالْتَوَلَّدَ عِنْدَهُمْ: كُلُّ فِعْلٍ وَلَدَهُ فَاعِلُهُ بِفِعْلِهِ لَهُ؛ إِذِ الْمُبَاشِرُ يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ، وَلَيْسَتْ الْقُدْرَةُ فِعْلًا لِلْقَادِرِ بِهَا<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ جَمَاهِيرُهُمْ طَرَدُوا أَصْلَهُمْ فِي الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ فِيمَا يَتَأْتَى الْكَفُّ عَنْ بَعْضِهِ مَعَ ثُبُوتِ بَعْضِهِ، وَفِيمَا لَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيهِ.

وَذَهَبَ ضِرَارًا وَحَفْصُ الْفَرْدِ إِلَى أَنَّ مَا يَقَعُ مُبَإِينًا لِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَى قَدْرِ اخْتِيَارِ الْمُسَبِّبِ<sup>(٢)</sup>

= مسألة فاعل المتولدات: هل هو فاعل أسبابها أو السبب نفسه وعلاقة الجواب عن هذا السؤال بمبدأ حرية الأفعال الإنسانية. وهذا الذي حكاه الأنصاري من إجماع المعتزلة على اختلاف مذاهبهم على أن المتولدات أفعال لفاعل الأسباب وافق فيه ما نقله شيخه أبو المعالي في الإرشاد؛ وفي الشامل؛ الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب)، وهو خلاف ما نقلته إلينا كتب الكلام والمقالات، وحكاه الأنصاري نفسه فيما سيأتي في هذا البحث تبعاً لشيخه إمام الحرمين من أن: القاضي عبد الجبار حكى عن المعتزلة قولين في هذه المسألة: الأول: أن المولد للفعل المتولد هو الفاعل للسبب، وقال قائلون: المولد للفعل المتولد هو السبب دون الفاعل. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٤)، ومثله في: المقالات (٩٩/٢). والجوابي كفر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والفرق (ص ١٣٢)، والأبكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

وهو خلاف مذهب معمر أن المتولدات أفعال لا فاعل لها بحال؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، وأصول الدين (ص ٨٤)، وأبكار الأفكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب). وكذلك محمد بن عيسى الملقب ببرغوث الذي خالف النجار في المتولدات؛ فزعم أنها فعل الله تعالى بإيجاب الطبع على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع، وطبع الحيوان طبعاً يآل إذا ضرب؛ انظر: البغدادى: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٩).

ما نقلوه إلينا من أن ثامة كان من رأيه أن الأفعال المتولدة لا فاعل لها؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت؛ مثل ما إذا فعل السبب ومات، ووجد المتولد بعده لم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى؛ لأنه يؤدي إلى فعل القبيح، وذلك محال، فتحير فيه، وقال: المتولدات أفعال لا فاعل لها؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والمثل (١/٧١)، والأبكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب). وكذلك بكر ابن أخت عبد الواحد: الذي وافق الأصحاب في إبطال القول بالتولد وأن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب. الفرق بين الفرق (ص ٢١٢).

وأيضاً: ما نسب إلى الجاحظ في المتولدات من أنه «علقها بالطبع في أفعال الجوارح والمعرفة، ولم يجعل الواقع عند الاختيار سوى الإرادة دون الحركات وما شاكلها»؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والقلائد (ص ٩٥).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٨٠، ٣٦٧، ٤١٢)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/٣٧)، وأيضاً: الإرشاد (ص ٢٣٠)، والأبكار (٢/٤٢٩).

(٢) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

فَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَالْقَطْعِ وَالذَّبْحِ وَالْفَضْلِ وَنَحْوِهَا، وَكُلُّ قَبِيلٍ لَا يَتَوَقَّفُ مَبْلَعُهُ عَلَى قَدْرِ اخْتِيَارِ الْقَادِرِ، فَلَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَالْإِنْدِفَاعِ فِي الثَّقِيلِ، وَالْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ<sup>(١)</sup>.

وَالْبَاقُونَ طَرَدُوا الْقَوْلَيْنِ فِي الْقَبِيلَيْنِ.

ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِالتَّوَلَّدِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلَّدَةَ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ أَسْبَابِهَا.

وَذَهَبَ ثُمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ إِلَى أَنَّهَا حَوَادِثٌ لَا مُحَدِّثَ لَهَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِصْافَتِهَا إِلَى فَاعِلٍ لَهَا<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ مَعْمَرٌ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَعْرَاضِ وَاقِعَةٌ بِطَبَائِعِ الْأَجْسَامِ<sup>(٣)</sup>. وَاسْتَشْنَى مِنْ جُمْلَتِهَا الْإِرَادَةَ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِعْلًا لِلْجِسْمِ، وَمَا عَدَاهَا فَإِنَّمَا تَقْتَضِيهِ طَبَائِعُ الْأَجْسَامِ.

وَقَدْ يُضَافُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى ثُمَامَةَ<sup>(٤)</sup>.

وَذَهَبَ النِّظَامُ إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلَّدَةَ تُضَافُ إِلَى اللَّهِ، وَلَا تُضَافُ إِلَى فَاعِلٍ أَسْبَابِهَا.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يُضَفْ هَذِهِ الْمُتَوَلَّدَاتُ إِلَى الْبَارِي سُبْحَانَهُ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لَهَا بِكَوْنِهِ قَادِرًا، وَلَكِنَّهُ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ [١٤٥/ب] الْأَجْسَامَ عَلَى طَبَائِعٍ وَخَصَائِصٍ تَقْتَضِي ذَوَاتِ الْحَوَادِثِ الْمُعْتَوْرَةِ عَلَى الْأَجْسَامِ؛ فَكَأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - فَاعِلُ الْحَوَادِثِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلُ الْأَجْسَامِ عَلَى طَبَائِعٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>، وَهَذَا مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ.

وَمِمَّا يَحِبُّ الْإِحَاطَةَ بِهِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمُتَوَلَّدُ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ السَّبَبِ، وَمَقْدُورٌ لَهُ بِتَوْسِطِ السَّبَبِ؛ فَاعْتَقَدُوا كَوْنَهُ مَقْدُورًا، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ بِالْقُدْرَةِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المقالات (٢/ ٩١، ٩٢)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب)، وشرح المقاصد (١٧٨/ ٨).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ٧١)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٣) انظر: المقالات (٢/ ٨٩، ٩٠)، وأصول الدين (ص ٨٤، ٢٣٩)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل (ل ٢٠٢/ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧٢).

(٤) انظر: المقالات (٢/ ٩١)، وأصول الدين (ص ١٣٨)، والملل والنحل (١/ ٧١)، والأبكار (٢/ ٤٣٠)، والكامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٥) انظر: المقالات (٢/ ٨٩)، والفرق (ص ١٣٢)، وأصول الدين (ص ١٣٩)، والكامل (ل ٢٠٢/ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧٢).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/ ٣٨)، (١٢/ ٣١٨)، وهو موافق لتعريف المتولد عند أبي هاشم؛ =

وَيُؤْتِرُ عَنْ عَبَادِ الصَّبِيرِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الْمَقْدُورُ هُوَ السَّبَبُ الْمُؤَلَّدُ، وَالْمُتَوَلَّدُ وَاقِعٌ بِالسَّبَبِ  
غَيْرِ مُقْدُورٍ، وَإِنَّمَا كَانَ فِعْلًا لِفَاعِلِ السَّبَبِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ السَّبَبُ فِعْلًا لَهُ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لَهُمْ فَمُعْظَمُهُمْ يُنْكِرُونَهُ.

ثُمَّ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ مُقْدُورٌ اخْتَلَفُوا؛ فَقَالَ مُعْظَمُهُمْ: إِنَّمَا يَتَّصِفُ الْمُتَوَلَّدُ بِكَوْنِهِ مُقْدُورًا  
قَبْلَ وَقُوعِ السَّبَبِ الْمُؤَلَّدِ، فَإِذَا وَقَعَ السَّبَبُ انْقَطَعَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ عَنِ الْمُتَوَلَّدِ وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا  
بَعْدُ<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَبْقَى مُقْدُورًا إِلَى وَقُوعِهِ، وَوُقُوعُ سَبَبِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ  
كَوْنِهِ مُقْدُورًا، وَتَعْرِيلُهُمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى<sup>(٣)</sup>.

وَمِمَّا عَظُمَ فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ: أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ مُتَوَلَّدًا عَنْ سَبَبٍ  
مُقْدُورٍ؟

امْتَنَعَ مِنْ تَجْوِيزِهِ الْأَكْثَرُونَ، وَقَالُوا: إِنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ تَقَعُ مُقْدُورَةً لَهُ، مِنْ غَيْرِ  
تَوَسُّطِ سَبَبٍ.

وَصَارَ مُعْظَمُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ أَفْعَالَ الْبَارِي - تَعَالَى - قَدْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةً عَنْ أَشْيَاءٍ  
يُشِينَهَا اللَّهُ - تَعَالَى - اقْتِدَارًا، وَالَّذِي يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصُولِهِمْ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ  
وَشَيْعَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ مَرَّةً: مَا يَقَعُ مُتَوَلَّدًا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهُ غَيْرَ مُتَوَلَّدٍ.  
وَقَالَ مَرَّةً بِيَخْلَافِهِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ مُتَوَلَّدَةً عَنْ سَبَبٍ مِنَ الْأَنْسَابِ، وَيَتَعَيَّنُ وَقُوعُهَا

= حيث عرفه بأنه: «كل فعل تقدمه أو حدث معه سبب لولاه لم يوجد»؛ انظر: المغني (١٣٨/٩)، وأيضًا: ديوان  
الأصول (ص ٩٣٠).

خلافا لما حكاه ابن المرتضى عن أصحابه من أن «المتولد هو الفاعل، وقيل السبب»؛ انظر: القلائد (ص ١٠٥).

(١) انظر: القلائد (ص ٩٦)، والإرشاد (ص ٢٣٠)، والأبكار (٢/٤٣٠)، والكامل (ل ٢٠٢/ب - ٢٠٣/أ)،  
ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٨).

(٢) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/٤٣٠).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١/٤٠٨)، والأشعري: المقالات (٢/٩٩).

يَكُونُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - قَادِرًا<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْأَعْرَاضِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ الَّذِينَ أَتَبَتُوا لِلَّهِ أَفْعَالًا مُتَوَلِّدَةً عَنْ أَسْبَابٍ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ وَقُوعُ امْتِنَالِ الْمُتَوَلِّدَاتِ مِنَ الْأَسْبَابِ دُونَهَا مَقْدُورَةٌ لَهُ - سُبْحَانَهُ - مِنْ غَيْرِ وَسَائِطِ الْأَسْبَابِ؟ فَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ. وَمَنْعَهُ آخَرُونَ؛ وَقَالُوا: إِنَّ مَا يَقَعُ مُتَوَلِّدًا عَنْ سَبَبٍ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ كَوْنُهُ<sup>(٣)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ لَا تَقَعُ مَقْدُورَةٌ لَنَا مِنْ غَيْرِ وَسَائِطِ الْأَسْبَابِ<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ مَنْ رَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ الْمُتَوَلِّدَ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا بِوُقُوعِ السَّبَبِ اخْتَلَفُوا فِي مِثْلِ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْمُتَوَلِّدَ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا فِي حَقُوقِنَا عِنْدَ وَقُوعِ السَّبَبِ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلَّهِ تَعَالَى إِذَا خَرَجَ فِعْلًا لَهُ.

وَرَعَمُوا أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى بِخِلَافِ الْعَبْدِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ إِذِ الْعَبْدُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَرَى الْمُسَبِّبَاتِ بَعْدَ وُجُودِ الْأَسْبَابِ، وَالرَّبُّ ﷻ مَوْصُوفٌ بِالِاقْتِدَارِ عَلَى دَفْعِ الْمُسَبِّبَاتِ وَإِنْ وَجِدَتْ أَسْبَابُهَا<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حُكْمُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فِي ذَلِكَ بِمِثَالِيَّةِ حُكْمِ الْعِبَادِ.

ثُمَّ الْأَسْبَابُ الْمُؤَلَّدَةُ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ أَرْبَعَةٌ<sup>(٦)</sup>:

مِنْهَا: الْإِعْتِمَادُ<sup>(٧)</sup>، وَمِنْ مَذْهَبِ الْجُبَائِيَّيْنِ أَنَّ الْمُؤَلَّدَ الْحَرَكَةُ دُونَ الْإِعْتِمَادِ<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف ( ٨١ / ١ )، وديوان الأصول ( ص ٣٩٩، ٤٤١، ٤٤٤ )، والكامل ( ٢٠٣ / ب ) .

(٢) انظر: الكامل ( ل ٢٠٣ / أ )، وانظر جواب الأشعري عن وقوع التولد والتوليد في الأعراض في: مجرد المقالات ( ص ١٣١ ) .

(٣) كما بالأصل، ولم يتضح لي وجهها.

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل ( ل ٢٠٣ / أ ) .

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل ( ل ٢٠٣ / أ ) .

(٦) انظر مبحث الأسباب المؤلدة عند ابن الجبائي في: الكامل في اختصار الشامل ( ل ٢٠٣ / أ ) .

(٧) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ١٣٨ / ٩، ١٣٩ ) .

(٨) انظر: الشريف الجرجاني: شرح المواقيت ( ٢٢٧ / ٥ ) .

وَمِنْهَا: الْمُجَاوَرَةُ الْمُؤَلَّدَةُ لِلتَّأْلِيفِ.

وَمِنْهَا: النَّظَرُ الْمُؤَلَّدُ لِلْعِلْمِ.

وَمِنْهَا: الْوَهَاءُ الْمُؤَلَّدُ لِلْأَلَمِ، وَالْوَهَاءُ عِبَارَةٌ عَنْ تَهْدِيمِ الْبِنَاءِ الْمُتَهَيِّئِ لِقَبُولِ الْحَيَاةِ<sup>(١)</sup>، وَعَنْ تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ تَوْلَّدُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ؛ مِنْ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْعُلُومِ وَنَحْوِهَا<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْإِرَادَةَ تُوجِبُ الْمُرَادَ إِذَا كَانَتْ قَصْدًا إِلَيْهِ. فَأَمَّا مَذَاهِبُهُمْ فِي الْمُتَوَلَّدَاتِ:

فَصَارَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّهَا اعْتِمَادٌ، وَحَرَكَةٌ، وَسُكُونٌ، وَعِلْمٌ، وَتَأْلِيفٌ، وَوَهَاءٌ، وَأَلَمٌ. ثُمَّ مِنْهَا: مَا يَتَوَلَّدُ وَيُولَّدُ؛ كَالْإِعْتِمَادِ الَّذِي يُولَّدُ الْإِعْتِمَادَ أَوْ الْحَرَكَةَ، وَيُولَّدُ الْإِعْتِمَادَ وَالْوَهَاءُ؛ يُولَّدُ الْإِعْتِمَادَ، وَهُوَ يُولَّدُ الْأَلَمَ. وَالْعِلْمُ يَتَوَلَّدُ وَلَا يُولَّدُ<sup>(٣)</sup>.

وَالنَّظَرُ يُولَّدُ وَلَا يَتَوَلَّدُ، وَكَذَلِكَ الْمُجَاوَرَةُ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَلْوَانَ قَدْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ أَسْبَابٍ مَقْدُورَةٍ لِلْعِبَادِ<sup>(٤)</sup>، وَجَوَزَ هَؤُلَاءِ تَوَلِيدَ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ الْغَيْرِ بِالتَّيْسِينِ وَالْإِفْهَامِ<sup>(٥)</sup>. وَهَذَا مَذْهَبُ مُسْتَهْجِنٍ عِنْدَ خُذَّافِيهِمْ<sup>(٦)</sup>. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ أَضْلًا<sup>(٧)</sup>.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ يَجُوزُ أَنْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ سِوَى الْإِرَادَةِ.

(١) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣/١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٤٠٨).

(٣) انظر: ابن المرتضى: القلائد لتصحیح العقائد (ص ٩٦).

(٤) انظر: ابن منويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤٧٥)، وانظر أيضاً: الآمدي: أبحار الأفكار

(٢٠٣/٤٥٠، ٤٥١).

(٥) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٤)، والبغدادى: أصول الدين (ص ١٣٧).

(٦) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣/١).

(٧) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٨).



وَاسْتَشْنَى بَعْضُهُمْ مَعَ الْإِرَادَةِ الْفِكْرَ وَالرَّوْيَةَ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْوَاتَ [١/١٤٦] لَا تَفْعُ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ إِلَّا مُتَوَلِّدَةً، وَإِنَّمَا تَفْعُ مُبَاشَرَةً بِكَوْنِ الْقَدِيمِ قَادِرًا<sup>(١)</sup>.

وَذَهَبَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ لَا يَكُونُ مُتَوَلِّدًا عَنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَإِنَّمَا يَفْعُ مُبَاشَرًا بِكَوْنِ الْإِلَهِ قَادِرًا<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ الْجَبَائِثُ إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى الْجُرُوحِ وَالْآلَامِ الْمُتَوَلِّدَةِ، فَهُوَ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ الْآلَامِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي ذَكَرَهُ وَإِنْ كَانَ عَظِيمًا فِي الدِّينِ فَهُوَ قِيَاسٌ مَذْهَبِهِمْ فِي التَّوَلُّدِ ».

وَأَعْلَمَ أَنَّ مُعْظَمَ مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَيْمَةُ - فِي إِبْطَالِ التَّوَلُّدِ - التَّمَسُّكُ بِالْمُنَاقَصَاتِ.

فَأَمَّا أَدِلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ فَنَقُولُ: كُلُّ دَلَالَةٍ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ وَاخْتِرَاعِ جَمِيعِ الْمُخْتَرَعَاتِ، وَأَنَّهُ لَا نِهَايَةَ لِمَقْدُورَاتِهِ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّوَلُّدِ وَالْقَوْلِ بِهِ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلِّدَةَ حَوَادِثَ مُفْتَقِرَةً إِلَى مُحَدِّثٍ؛ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَلَا مَعْنَى لِكُونِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا مُخْتَرِعًا، إِلَّا وُجُودُ مَقْدُورَاتِهِ عَلَى وَفْقِ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَإِذَا أَوْضَحْنَا أَنَّ اللَّهَ مُوجِدُهَا، فَقَدْ نَقَضْنَا أَصُولَهُمْ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَبْقَى إِلَّا الرَّدُّ عَلَى ثُمَامَةٍ وَمَعْمَرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ سَلَّمَ لَكُمْ تَفَرُّدُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ الْقُدَرَ الْحَادِثَةَ لَا يَتَعَدَّى مَقْدُورَهَا مَحَلَّهَا؟!

قُلْنَا: هَذِهِ الطَّلِبَةُ تَخْصُنَا، وَلَا مُسْتَرَوَحَ لِلْمُعْتَزَلَةِ فِيهَا؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ عِنْدَهُمْ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْإِحْدَاثِ<sup>(٥)</sup>؛ .....

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩١)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٤٠٨)، والقلائد (ص ٩٦)، والأبكار (٤٤٧/٢).

(٢) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٤٥١، ٤٥٢)، والشريف الجرجاني (٨/ ١٨٤).

(٣) انظر: المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٣)، ونحوه في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٤/ ب).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/ ٨٩)، و (٨/ ١٠٤)، و (١١/ ٥٠٣)، ونهاية الأقدام (ص ١٥٥)، والملل (١/ ٩٤).

وَلِذَا أورد<sup>(١)</sup> عَلَيْهِمْ كَوْنُ الْمُتَوَلَّدَاتِ عِنْدَهُمْ مُخْتَرَعَةٌ لِلْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فَقَدْ انْتَقَضَ أَصْلُهُمْ.  
ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ تَعَلَّقَتْ قُدْرَةُ الْعِبَادِ بِالْأَعْرَاضِ الْمُتَبَايِنَةِ مِنَّا، جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْجَوَاهِرِ.

الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: قُدْرَةُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ قَادِرًا عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَجَبَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى جَمِيعِهَا؛ فَمَا بِهِ يَمْنَعُونَ جَوَازَ تَعَلُّقِهَا بِالْجَوَاهِرِ قَدْ يُمْنَعُ جَوَازُ تَعَلُّقِهَا بِمَا هُوَ مُبَايِنٌ عَنْ مَحَلِّ تِلْكَ الْقُدْرَةِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي وَصَفُوهُ بِكَوْنِهِ مُتَوَلَّدًا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا أَوْ غَيْرَ مَقْدُورٍ.

فَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا كَانَ بَاطِلًا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّبَبَ عَلَى زَعْمِهِمْ مُوجِبٌ لِلْمُسَبَّبِ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، فَإِذَا كَانَ الْمُسَبَّبُ وَاجِبًا عِنْدَ وُجُوبِ السَّبَبِ أَوْ بَعْدَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَقِلَّ بِوُجُوبِهِ، وَيَسْتَعْيِي عَنْ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ فِيهِ، وَلَوْ تَخَيَّلْنَا اعْتِقَادَ مَذْهَبِ التَّوَلُّدِ، وَخَطَرَ لَنَا وَجُودُ السَّبَبِ وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَاعْتَقَدْنَا مَعَ ذَلِكَ انْتِفَاءَ الْقُدْرَةِ أَصْلًا؛ فَيُوجَدُ الْمُسَبَّبُ مَعَ وُجُودِ السَّبَبِ؛ جَرِيًّا عَلَى مَا قَدَرْنَاهُ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ.  
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُسَبَّبَ لَوْ كَانَ مَقْدُورًا، لَتَصَوَّرَ وَقُوعُهُ دُونَ تَوَسُّطِ السَّبَبِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - إِذَا لَمْ يَسَبِّبِ الْعَبْدُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ مَقْدُورًا لَهُ وَمَخْلُوقًا، مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى تَوَسُّطِ سَبَبٍ.

فَإِنْ قَالُوا: الْبَارِي تَعَالَى قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، وَالْعَبْدُ قَادِرٌ بِالْقُدْرَةِ، وَالْقَادِرُ بِالنَّفْسِ يُخَالِفُ الْقَادِرَ بِالْقُدْرَةِ؛ وَلِذَلِكَ يُوصَفُ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى أَجْنَاسٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْقَادِرُ بِالْقُدْرَةِ.  
قُلْنَا: هَذَا لَا تَحْصِيلَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْمَوْقِعَ لِلْفِعْلِ عِنْدَكُمْ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا، وَلَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ عِنْدَكُمْ.

ثُمَّ هَذَا الْحُكْمُ مُعَلَّلٌ شَاهِدًا بِالْقُدْرَةِ، وَهُوَ غَائِبٌ غَيْرُ مُعَلَّلٍ عِنْدَكُمْ؛ لِوُجُوبِهِ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنْ أَثَرُ كَوْنِ الْقَادِرِ شَاهِدًا وَغَائِبًا الْإِخْتِرَاعُ<sup>(٢)</sup>، وَقَصَيْتُمْ بِاخْتِصَاصِ الْعَبْدِ بِمَقْدُورَاتٍ لَا تَنْتَهِى، وَلَا يُغْنِيكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مُنَاقَضَتُكُمْ أَصْلَكُمْ؛ فِي الْحُكْمِ بِخُرُوجِ بَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَنْ مَقْدُورَاتٍ

(١) كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة « أوضح ».

(٢) في الأصل « الاجتماع » وصحتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٣٢).

الْعِبَادِ، وَأَنْتُمْ مُطَالِبُونَ فِي ذَلِكَ بِمَا أَنْكَرْتُمُوهُ، فَلَمْ يَنْفَعَكُمْ الْإِسْتِزْوَاحُ إِلَى الْقَوَاعِدِ الْفَاسِدَةِ، وَالطَّلِبَةُ عَلَيْكُمْ مَتَوَجِّهَةٌ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ فِي حُكْمِ الْمَقْدُورَاتِ.

فَإِذَا أُبْطِلَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ كَوْنُ الْمُتَوَلَّدِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ، وَهُوَ مَذْهَبُ كَافَّةِ الْمُعْتَرِ لِه، فَلَا يَنْقَى بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْحُكْمُ بِكَوْنِ الْمُتَوَلَّدِ غَيْرَ مَقْدُورٍ، وَإِنْ قَضَى بِذَلِكَ قَاضٍ، كَانَ مُصَرِّحًا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا لِفَاعِلِ السَّبَبِ؛ فَإِنَّ شَرْطَ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا لِلْفَاعِلِ، وَإِذَا جَارَ ثُبُوتُ فِعْلٍ لَا فَاعِلَ لَهُ، جَارَ أَيْضًا الْمَصِيرُ إِلَى أَنْ مَا لَا تَعْلَمُهُ مِنْ جَوَاهِرِ الْعَالَمِ وَأَعْرَاضِهِ لَيْسَتْ فِعْلًا لِلَّهِ، وَلَكِنَّهَا وَاقِعَةٌ عَنْ سَبَبٍ مَقْدُورٍ، مُوجِبٍ لِمَا عَدَاهُ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الدِّينِ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا وَقَعَ الْمُتَوَلَّدُ [١٤٦/ب] عَنِ السَّبَبِ الْمُوَلَّدِ؛ عَلَى رَعْمِكُمْ فَالْمُتَوَلَّدُ حَدَثَ بِالسَّبَبِ أَوْ بِالْقُدْرَةِ أَوْ بِهِمَا جَمِيعًا.

وَأُبْطَلْنَا حَدُوثَهُ بِالْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ مُوقِعٌ عِنْدَ اِرْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَقَدْ عَدَّ الْكُفِيُّ الْأَسْبَابَ مِنَ الْعِلَلِ؛ فَلَوْ حَدَثَ بِالْقُدْرَةِ، لَبْطَلَ إِجَابُهُ؛ كَمَا قَرَرْنَاهُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِالْقُدْرَةِ، لَوَقَعَ دُونَ السَّبَبِ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَوْقُوعِ جِنْسِ الْمُتَوَلَّدِ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ لثُبُوتِ الْقُدْرَةِ.

وَيَسْتَحِيلُ أَيْضًا أَنْ نَقْدَرَ عَدَمَ السَّبَبِ مَانِعًا؛ فَإِنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْمَقْدُورِ ضِدٌّ لِلْمَقْدُورِ دُونَ الْقُدْرَةِ، وَعَدَمُ الْإِعْتِمَادِ لَيْسَ بِضِدٍّ لِرْتِفَاعِ الثَّقِيلِ؛ فَإِنَّ الْعَدَمَ لَا يُضَادُّ شَيْئًا.

وَأِنْ زَعَمَ الْمُخَالِفُ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ حَدَثَ بِالسَّبَبِ دُونَ الْقُدْرَةِ، فَسَنُظِلُّهُ عِنْدَ الرَّدِّ عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ إِجَابُ السَّبَبِ الْمُسَبَّبَ لِأَوْجُهِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُوجِبُ مَا يُوجِبُ لِنَفْسِهِ كَالْعِلَّةِ، وَلَوْ جَارَ ثُبُوتُ الْمَوْجِبِ دُونَ الْمَوْجِبِ فِي حَالٍ، لَمْ يَبْعُدُ تَقْدِيرُ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ فِي كُلِّ حَالٍ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُهُ: أَنَّ السَّبَبَ قَدْ تَقَدَّمَ وَيَعْقِبُهُ الْمُسَبَّبُ، فَأَيُّ أَثَرٍ لَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَوْجِبِ، وَهُوَ مُتَتَّفِعٌ عِنْدَ ثُبُوتِهِ.

(١) انظر هذا الجواب بنصه في: الإرشاد (ص ٢٣١، ٢٣٢)، ونحوه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل

فَإِنْ قَالَ الْحَصْمُ: إِنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَقَعُ بِهِمَا جَمِيعًا، كَانَ بَاطِلًا مِنْ وَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ جَارَ ذَلِكَ لَجَارَ وَقُوعُ مَقْدُورٍ بِقُدْرَتَيْنِ وَحُكْمٍ وَاحِدٍ بِلَعْنَتَيْنِ.  
وَالثَّانِي: أَنَّ السَّبَبَ لَوْ تَخَيَّلْنَاهُ مُنْفَرِدًا، لَا وَجَبَ الْمُسَبَّبُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ؛ فَلَا مَعْنَى لِصَمِّ  
مُؤَثِّرٍ إِلَيْهِ، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ، اقْتَضَى ذَلِكَ فَسَادَ الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ<sup>(١)</sup>.  
فَأَمَّا الْمُنَاقَضَاتُ: فَكَثِيرَةٌ، فَذَكَرُ فَضْلًا جَامِعًا مِنْ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي ذَلِكَ تَمَامُ  
الْعَرَضِ:

قَالَ: «اعْلَمْ: أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْمُسَبَّبِ إِنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنَ السَّبَبِ، لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَخُرُوجِ الْوَلَدِ مِنَ الْجَوْفِ.

وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ لَا جَوْفَ لَهُ، وَيَبْعُدُ ذَلِكَ فِي الْعَرَضِ كُلِّ الْبُعْدِ.

أَوْ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا، فَيَصِيرَ أَشْيَاءَ.

وَهَذَا أَشَدُّ اسْتِحَالَةً مِنْ أَنْ يَفْتَرِقَ مَا لَيْسَ بِمُجْتَمِعٍ قَبْلَهُ فِي الْوُجُودِ، وَاسْتِحَالَةٌ أَنْ يَكُونَ  
الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مُجْتَمِعًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ  
الْفِعْلِ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ.

وَإِذَا اسْتَحَالَتْ فِيهِ هَذِهِ الْوُجُوهُ، لَمْ يُعْقَلْ مَا قَالُوهُ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلًا لَمْ يَصَحَّ  
اخْتِرَاعُهُ عَلَى الْإِفْتِدَارِ.

ثُمَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ مَنْ رَمَى سَهْمًا، ثُمَّ اخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ اتِّصَالِ السَّهْمِ بِالرَّمِيَّةِ، ثُمَّ اتَّصَلَ  
بِهَا، وَصَادَفَ حَيًّا، وَلَمْ يَزَلِ الْجُرْحُ سَارِبًا إِلَى الْإِفْضَاءِ إِلَى زُهُوقِ الرُّوحِ فِي سِنِينَ وَأَعْوَامٍ،  
وَكُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الرَّامِي، فَهَذِهِ السَّرَايَاتُ وَالْآلَامُ أَفْعَالٌ لِلرَّامِي، وَقَدْ رُمَتْ عِظَامُهُ،  
وَلَا مَزِيدَ فِي الْعِنَادِ عَلَى نِسْبَةِ فِعْلٍ إِلَى مَيِّتٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: «وَلَوْ جَارَ وَقُوعُ مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُسَبَّبِ أَوْ عَجْزِهِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ

(١) انظر هذا الإيراد على القول بالتولد ونقده في: الأبيكار (٢/ ٤٣٢، ٤٣٤)، والشريف الجرجاني (٨/ ١٧٧، ١٧٨).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٦٥، ٦٦)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ١٢٣)،  
والتوحيد (ص ٤٨).

يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهُ فِعْلاً لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ وَفُوعَهُ بِقُدْرَةِ مَعْدُومَةِ قَبْلِهِ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ، فِيهِ لَمْ يَكُنْ فِي وَفُوعِهِ مُحْتَاجًا إِلَى الْقُدْرَةِ؛ كَسَائِرِ مَا يَصْحُحُ عَدَمُهُ عِنْدَ حُدُوثِ الْفِعْلِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَتِ الْمُسَبِّبَاتُ فِعْلاً لِلْمُسَبَّبِ، لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ الْمُخْتَكَمِ دَلَالَةٌ عَلَى الْعِلْمِ؛ لِذَهُولِ الْمُسَبَّبِ عَنْ تَفَاصِيلِ مَا يَجْرِي فِي غَفْلَتِهِ، وَعَدَمِ خُطُورِ ذَلِكَ بِيَالِهِ.

قَالَ: « وَلَوْ كَانَتِ الْمُتَوَلِّدَاتُ فِعْلاً لِصَاحِبِ السَّبَبِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَرْكِهُ الْحَيَوَانَاتِ وَتَنْمِيَةِ الْأَشْجَارِ وَالثَّمَارِ فِعْلاً لِلْإِنْسَانِ وَالْبَهَائِمِ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ وَلَا سَبِيلَ لِلْمُعْتَرِلَةِ - مَعَ هَذَا الْقَوْلِ - إِلَى أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْوَلَدِ، وَالثَّمَارِ وَالْأَشْجَارِ، وَالْقُوَّةِ لِلْإِنْسَانِ، وَالْعِزِّ وَالضَّعْفِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأُمُورِ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى أَسْبَابٍ هِيَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ.

وَيَلْزَمُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْبَشَرِ فَاعِلٌ لِلْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ؛ بِطَرِيقِ التَّوَلُّدِ، وَقَاتِلٌ لِلْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ؛ بِتَفْحَةٍ يَفْعَلُهَا فَتَوَلَّدُ مِنْهَا هَذِهِ الْأُمُورُ، وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا قَدْ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ اعْتِمَادَاتٍ تَنْبُعُ مِنْهَا الْأَشْجَعُ، وَهِيَ أَجْسَامٌ مُثَبَّتَةٌ، وَكَذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْكَلَامُ وَالْأَصْوَاتُ، وَهِيَ أَجْسَامٌ أَيْضًا؛ عَلَى قَوْلِ النَّظَامِ<sup>(١)</sup>، فَيَحْصُلُ مِنْهَا مَا يَمْلَأُ الْجَوَّ إِلَى حَيْثُ يَسْمَعُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا تَرْتَّبَتِ النُّطْقَةُ فِي الصُّلْبِ، وَانْدَفَعَتْ عَقِيبَ الْوُطْءِ إِلَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّرَكُّبِ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَمَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ، وَانْدِفَاعُ الثَّقِيلِ مِنْ فِعْلِهِ.

قَالَ: وَمَا أَرَاهُمْ [١/٤٧] يُرِيدُونَ بِالتَّوَلُّدِ إِلَّا إِنْثَابَ الطَّنَعِ، وَإِنْطَالَ صُنْعِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ. قَالَ الْإِمَامُ: « وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا قَضَيْتُمْ بِوُفُوعِ الْمُسَبِّبَاتِ؛ مُتَوَلَّدَةً عَنْ أَسْبَابِهَا الْمَقْدُورَةِ لَنَا شَاهِدًا، فَأَنْتُمْ لَا تَخْلُونَ فِي الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ.

فَإِنْ قَضَيْتُمْ بِأَنَّهَا لَا تَوَلَّدُ الْمُسَبِّبَاتِ، وَأَنَّ الْمُسَبِّبَاتِ الْمُتَعَقِّبَةَ لِلْأَسْبَابِ وَاقِعَةٌ بِكَوْنِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ قَادِرًا، فَذَلِكَ غَضُّ لَأَصْلِ التَّوَلُّدِ شَاهِدًا، فَإِذَا سَأَغَ أَنْ لَا يُوَلَّدَ اعْتِمَادُ الرِّيَّاحِ الْعَاصِفَةِ عَلَى الْأَشْجَارِ وَعَلَى السُّفُنِ تَحْرِيكَ أَغْصَانِهَا، وَجَرَيَانَهَا فِي الْبَحْرِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُوَلَّدَ اعْتِمَادُ الْوَاحِدِ مِنَّا عَلَى الْجِسْمِ تَحْرِيكُهُ، وَازْتِفَاعُهُ، وَانْدِفَاعُهُ.

(١) انظر: التذكرة في أحكام الجواهر (ص ٣٣١)، والمقالات (٧١/٢، ١١٠، ١١٢، ٢٦٠، ٢٧٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣١٨). وانظر نقد مذهب النظام في: المغني (٧/٢٤)، وأيضًا: نهاية الأقدام (ص ٣١٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٠/أ).

وَلَا خَفَاءَ بِأَنْ نَفِي تَأْثِيرِ الْإِعْتِمَادِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، فِي مَوْضِعٍ يَقْضِي بِنَفْيِ تَأْثِيرِهِ عُمُومًا، وَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهُ فَاعِلًا تَحْرِيكَاتِ الْأَشْجَارِ وَجَرَيَانَ السُّفُنِ، عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ وَاعْتِمَادِهَا عَلَيْهَا بِكَوْنِهِ قَادِرًا، كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لَأَكْسَابِ الْعِبَادِ وَحَرَكَاتِهِمْ وَسَكَاتِهِمْ، عِنْدَ إِرَادَتِهِمْ وَاقْتِدَارِهِمْ عَلَيْهَا، فَإِقْدَارُهُ سُبْحَانَهُ إِيَّاهُمْ عَلَى الْأَكْسَابِ، وَخَلْقُهُ الْإِرَادَةُ لَهُمْ بِمَثَابَةِ خَلْقِهِ الرِّيحَ الْعَاصِفَةَ.

وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ مَا يُؤَلَّدُ مِنْ أَفْعَالِنَا لَوْ وَقَعَ فِعْلًا لِلَّهِ - تَعَالَى - لَكَانَ مُؤَلَّدًا. بَنَيْنَا عَلَى ذَلِكَ عَرَضًا مِنَ الدَّلَالَةِ؛ وَقُلْنَا: إِذَا سَوَّغْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْأَسْبَابُ الْوَاقِعَةُ فِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى، مُؤَلَّدَةً لِلْمُسَبِّبَاتِ، وَالْمُسَبِّبَاتُ مُتَوَلَّدَةٌ مِنْهَا، فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ تَكُونَ الْجَوَاهِرُ وَاقِعَةً عَنْ أَسْبَابٍ يَفْعَلُهَا الْإِلَهُ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَا يُقَدَّرُ مُؤَلَّدًا لِلْجَوَاهِرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَرَضًا: فَإِنْ كَانَ جَوْهَرًا: اسْتَحَالَ أَنْ يُؤَلَّدَ الْجَوَاهِرُ؛ إِذْ لَيْسَ جَوْهَرٌ أَنْ يَكُونَ مُؤَلَّدًا أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ مُتَوَلَّدًا.

وَإِنْ كَانَ عَرَضًا: كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى جَوْهَرٍ يَقُومُ بِهِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ كَوْنَهُ مُؤَلَّدًا لِمَحَلِّهِ، وَإِذَا لَمْ يُؤَلَّدَ مَحَلَّهُ لَمْ يُؤَلَّدَ مِثْلُهُ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ قَدْ بَقِيَ مُتَوَلَّدًا عَنْ جَوْهَرٍ مِثْلِهِ، وَقَدْ بَقِيَ مَقْدُورًا؟!

قَالُوا: الْجَوْهَرُ لَا جِهَةَ لَهُ، وَالْإِعْتِمَادُ لَهُ جِهَةٌ؛ إِذْ مِنْهُ عُلُوبِيٌّ وَمِنْهُ سُفْلِيٌّ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنْ مَا يَقَعُ مُبَانًا لِمَحَلِّ السَّبَبِ إِنْمَا يَقَعُ مِنْ جِهَةِ مَا لَهُ جِهَةٌ، وَهُوَ الْإِعْتِمَادُ، وَمَا لَا جِهَةَ لَهُ مِنَ الْمُؤَلَّدَاتِ لَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ مُسَبَّبٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَهَذَا كَالنَّظَرِ الَّذِي يُؤَلَّدُ الْعِلْمُ فِي مَحَلِّهِ.

قَالُوا: وَالْجَوَاهِرُ لَا جِهَةَ لَهَا؛ فَاسْتَحَالَ أَنْ يُؤَلَّدَ مَوْجُودًا لَا يُوجَدُ بِحَيْثُ وَجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَلَدَ جَوْهَرًا لَمَا كَانَ وَقُوعُهُ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ.

وَهَذَا كُلُّهُ تَحَكُّمَاتٌ وَدَعَاوَى، وَالْمَرُضِيُّ عِنْدَنَا نَفِي الْإِعْتِمَادِ أَصْلًا، وَدَعَاؤُهُمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا جِهَةَ لَهُ - لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ كُلُّ حَجْمٍ لَهُ جِهَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ جِهَتُهُ إِلَّا بِكَوْنِ يُخَصِّصُهُ بِهَا. وَقَدْ قَالَ: «إِنَّ الْمُجَاوِرَةَ تُؤَلَّدُ التَّأْلِيفَ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «الْإِرَادَةُ تُؤَلِّدُ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ».

وَالْإِنْفِهَامُ وَالتَّبَسُّيْنِ يُؤَلِّدُ الْعِلْمَ أَيْضًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ جِهَاتٌ وَلَا اعْتِمَادَاتٌ.

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّهُ: لَوْ كَانَ الْمُؤَلَّدُ عَرَضًا، لافْتَقَرَ إِلَى مَحَلٍّ.

فَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا أَعْرَاضًا لَا فِي مَحَالٍّ، كَالْإِرَادَاتِ وَنَحْوِهَا، وَمَنْ جَوَزَ عَرَضًا لَا فِي مَحَلٍّ مُؤَثِّرًا فِي دَرْكِ الْجَوَاهِرِ وَمُضَادَّتِهَا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِمَحَلٍّ، وَلَا بِذِي جِهَةٍ، فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ هَذَا مُعْتَقَدُهُ تَجْوِيزُ جِنْسٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُؤَلَّدٍ لِلْجَوَاهِرِ<sup>(٢)</sup>؟!

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي مُحَاوَلَةِ الدَّفْعِ أَنْ قَالُوا: تَجْوِيزُ جِنْسٍ مُؤَلَّدٍ خَارِجٍ عَمَّا نَعْتَقُهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ - يَجُرُّ إِلَى جِهَاتٍ تَأْبَاهَا الْعُقُولُ.

مِنْ ذَلِكَ: تَجْوِيزُ جِنْسٍ مِنَ الْحَوَادِثِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ، وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ. وَمِنْهَا: تَجْوِيزُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالْإِذْرَاكَاتِ وَغَيْرِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: «أَمَّا الْكَلَامُ فِي تَقْدِيرِ مَوْجُودٍ، خَارِجٍ عَنْ قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَلَمْ أَرَ لِلْأَيِّمَةِ اعْتِنَاءً بِالْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ.

وَأَمَّا تَجْوِيزُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْأَلْوَانِ وَغَيْرِهَا: فَهَذَا اخْتَلَفُوا فِيهَا: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْأَجْنَاسُ مَحْضُورَةٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: غَيْرُ مَحْضُورَةٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ فِيهَا.

وَلَيْسَ هُوَ سُؤَالًا [١٤٧/ب] عَنْ غَيْرِ ذِي مَذْهَبٍ؛ بَلْ هُوَ مَذْهَبُ الْفَلَّاسِقَةِ بِأَسْرِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا مَوْجُودَاتٍ سَمَوْهَا عَقْلًا، وَمَا قَصَّوْا بِتَحْيِيرِهَا، وَلَا قِيَامِهَا بِمَا تَتَحَيَّرُ، وَأَثْبَتُوا النَّفْسَ النَّاطِقَةَ غَيْرَ الْمُتَحَيِّرَةَ وَلَا قَائِمَةً بِمُتَحَيِّرٍ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٤)، والبغدادى: أصول الدين (ص ١٣٧).

(٢) هذا الجواب من كلام أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٥/ب) - (٢٠٦/أ).

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ وَكَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّتِنَا: فَإِنَّهُمْ نَهَجُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْهَجًا لَا يُقْضِي إِلَى الْحَقِّ؛ فَقَالُوا: تَقْدِيرُ مَا سُئِلْنَا مِمَّا لَمْ نُضْطَرَّ إِلَيْهِ، وَلَا تَدُلُّ قُضَيَّاتُ الْعُقُولِ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَقْطُوعٌ بِنَفْيِهِ<sup>(١)</sup>.

وَأَشَارَ الْقَاضِي - رحمه الله - فِي التَّقْرِيبِ وَالتَّقْرِيرِ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ إِلَى أَنَّ النَّفْيَ يَدُلُّ، وَاسْتَشْهَدَ فِيمَا حَاوَلَهُ بِمَا ذَكَرْنَا، وَزَعَمَ أَنَّ انْتِفَاءَ الصَّرُورَةِ وَالِدَلِيلِ دَلِيلٌ عَلَى النَّفْيِ؛ فَقَالَ: «عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ لِلْمُعْجِزَةِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمُعْجِزَةِ دَلِيلًا عَلَى الصِّدْقِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُثِلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي أَحْكَامِ الْأَدْلَةِ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الْقَاضِي بِالرَّدِّ عَلَى مِثْلِهِ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَسَالِكِ النَّظَرِ، فَقَالَ رَادًّا عَلَى الْمُعْتَرِلةِ - لَمَّا قَالُوا: لَيْسَ عَلَى قَدِيمٍ ثَانٍ مُقَدَّرٍ دَلِيلٌ؛ إِذِ الْقَوْلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ مُتَعَارِضٌ، فَقَالُوا: كَمَا لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ مَا سُئِلْنَا عَنْهُ، فَكَذَلِكَ لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِهِ، فَإِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلَانِ سَقَطَا».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالَّذِي عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ فِي نَفْيِ مَا سُئِلْنَا عَنْ تَجْوِيزِهِ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ اعْتَقَدْنَاهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ الثَّانِي، أَوْ كَوْنِهِ لَا بِحَيْثُ الثَّانِي، وَهَذِهِ قِسْمَةٌ بَدِيعِيَّةٌ، فَإِذَا اسْتَبَانَ ذَلِكَ رَبَّنَا عَلَيْهِ غَرَضُنَا؛ وَقُلْنَا: إِذَا قَدَرْنَا مَوْجُودَيْنِ مُتَحَيِّزَيْنِ، ثُمَّ قَدَرْنَا فِيهِمَا طَوْرَيِ الْقِيَامِ وَالْإِنْفِرَادِ، أَوْ قَدَرْنَا انْفِرَادًا بَعْدَ قِيَامٍ، أَوْ قِيَامًا بَعْدَ انْفِرَادٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَفَرُّقَةٍ بَيْنَ سُؤَالٍ إِلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِ الْمَوْجُودَيْنِ مِنَ الثَّانِي فِي الْمُبَايَنَةِ، أَوْ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِالثَّانِي فِي الْقِيَامِ، وَإِذَا قَطَعْنَا بِاسْتِحَالَةِ التَّفَرُّقَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الْإِخْتِصَاصِ جَرْنَا ذَلِكَ إِلَى نَفْيِهِمَا أَوْ نَفْيِ أَحَدِهِمَا، وَفِي ذَلِكَ حُصُولُ غَرَضِنَا؛ فَفِي تَقْدِيرِ مَوْجُودَيْنِ تَجْوِيزُ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِمُبَايَنَةٍ أَوْ قِيَامٍ».

فَإِنْ قِيلَ: الْقَدِيمُ مَوْجُودٌ، وَالْعَالَمُ اخْتَصَّ عَنْهُ بِحَيِّزٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ الْقَدِيمُ عَنْهُ بِحَيِّزٍ أَيْضًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٥/ب - ٢٠٦/أ - ب).

(٢) هو كتاب التقريب والإرشاد في أصول الفقه للقاضي الباقلاني، وقد نسب إلى الباقلاني ثلاثة كتب بهذا العنوان هي: الكبير والأوسط والصغير، وقد طبع الأخير منها بتحقيق الدكتور: عبد الحميد بن علي أبو زينيد بمؤسسة الرسالة في ثلاثة أجزاء.

(٣) انظر: الباقلاني: التقريب والإرشاد في أصول الفقه (ص ٢٠٢، ٢٠٣).



قِيلَ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ اعْتِقَادِ وُجُودِهِمَا - اخْتِصَاصُ كُلِّ وَاحِدٍ بِجِهَةٍ وَحِيزٍ عَنِ الثَّانِي؛ بَلْ إِذَا اعْتَقَدْنَا مَوْجُودًا لَا يَتَحَيَّزُ وَلَا يَقُومُ بِمُتَحَيِّزٍ، وَاعْتَقَدْنَا مُتَحَيِّزًا، فَقَدْ انْفَصَلَ أَحَدُهُمَا - فِي الْعَقْلِ - عَنِ الثَّانِي، وَإِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ مَوْجُودَيْنِ لَا نِهَايَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَدَّ، فَأَمَّا الْإِلَهُ: فَلَا نِهَايَةَ لَهُ وَلَا حَدَّ وَلَا يَدْرِكُهُ زَمَانٌ، وَهُوَ مُنْفَرِدٌ بِذَاتِهِ؛ فَلَا يَتَّصِفُ بِمُبَايَنَةٍ وَلَا اخْتِصَاصٍ بِجِهَةٍ<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: وَلَوْ فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي النَّهَائِي وَعَدَمِ النَّهَائِي، لَكَانَ حَسَنًا؛ فَإِنَّ الْقَائِمِينَ بِأَنْفُسِهِمَا مِنْ ضَرُورَتِهِمَا أَنْ يَكُونَا مُتَنَاهِيَيْنِ فِي الذَّاتِ، أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَيْنِ فِي الذَّاتِ. وَفِي تَقْدِيرِ الْأَوَّلِ: تَحَيُّزُهُمَا وَانْقِطَاعُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِالتَّحَيُّزِ.

وَفِي الثَّانِي: اسْتِحَالَةُ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ كَمَا حُكِيَ عَنْ أَفَلَاتُونٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ اثْنَانِ بِلَا نِهَايَةٍ؛ لِأَنَّ وُجُودَ أَحَدِهِمَا مُنْتَهَى وَوُجُودُ الْآخَرِ، وَالْمُعْتَزَلَةُ أَثْبَتُوا أَعْرَاضًا لَا فِي مَحَالٍّ يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِخَاصِّيَّتِهَا؛ فَلَا يُمَكِّنُهُمُ التَّمَسُّكُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي دَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ، غَيْرَ أَنَّ الْفَلَاسِفَةَ جَوَّزُوا الْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفَصَالَ عَلَى النَّفْسِ وَالْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ عَلَى أَجْزَائِهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَنَاهِيهِمَا.

فَأَمَّا شُبُهَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إِبْنَاتِ التَّوَلَّدِ<sup>(٢)</sup>: فَمِمَّا يُعَوْلُونَ عَلَيْهِ أَنْ قَالُوا: الْأَفْعَالُ الْمُبَاشَرَةُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَفْعَالُ الْقَادِرِينَ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنَّهَا تَتَمَيَّزُ أَفْعَالُ الْقَادِرِينَ عَمَّا لَيْسَ بِأَفْعَالِهِمْ؛ بِوُقُوعِ أَفْعَالِهِمْ عَلَى حَسَبِ قُصُودِهِمْ وَدَوَائِعِهِمْ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تَطْرُدُ فِي الْمُتَوَلَّدَاتِ اطِّرَادَهَا فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ بِالْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ انْدِفَاعَ الْحَجَرِ يَحْصُلُ عَلَى حَسَبِ قُصُودِ الدَّافِعِ وَدَوَائِعِهِ، فَإِنْ قَصَدَ دَفْعُهُ يَنْدَفِعُ، وَإِنْ تَرَكَهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَتَخْتَلِفُ مَبَالِغُ حَرَكَاتِهَا بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الدَّوَائِعِ وَالْقُصُودِ.

قُلْنَا: مُعَوْلُوكُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالدَّوَائِعِ وَالْقُصُودِ، وَقَدْ نَقَضْنَا عَلَيْكُمْ هَذِهِ الشُّبُهَةَ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَأَوْضَحْنَا بَطْلَانَ هَذَا الْإِعْتِبَارِ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ، وَإِذَا وَضَحَ بَطْلَانُ الْأَصْلِ، لَمْ يَبْقَ مَطْمَعٌ فِي تَشْعِيبِ الْفَرْعِ عَنْهُ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٦/ب) وما بعدها.

(٢) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/ب - ٢٠٤/ب).

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْأَفْعَالُ الْمُتَوَلَّدَةُ لَيْسَتْ وَاقِعَةٌ عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ؛ فَإِنَّهَا تَقَعُ مُتَرَتِّبَةً عَلَى  
الْأَسْبَابِ، وَفَاعِلُ أَسْبَابِهَا غَيْرُ قَاصِدٍ إِلَيْهَا، وَلَا تَدْعُوهُ دَاعِيَةٌ إِلَى إِيقَاعِهَا، وَقَدْ تَقَعُ [١/١٤٨]  
الْأَفْعَالُ الْمُتَوَلَّدَةُ بَعْدَ عَجْزِ فَاعِلِ الْأَسْبَابِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَالْمُعْتَرِلَةُ فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ  
وَبَيْنَ الْمُتَوَلَّدَةِ بِأُمُورٍ مِنْهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَجْوِيزٍ وَفُوعٍ أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ عَلَى الْإِتْسَاقِ وَالْإِنْتِظَامِ مِنْ  
الْغَافِلِ وَالنَّائِمِ فِي التَّوْلِيدِ، وَيَمْنَعُونَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْجَمْعُ  
بَيْنَ الْمُبَاشَرِ وَالْمُتَوَلَّدِ بِالْذَّوَاعِي وَالصَّوَارِفِ، وَقَدْ فَصَلْتُمْ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، وَفَرَّقْتُمْ فِي عَيْنِ  
مَا ادَّعَيْتُمُ الْجَمْعَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَنْصَبُ عَلَيْكُمُ الدَّلِيلُ فِيمَا تَتَعَلَّقُ الذَّوَاعِي بِهِ مِنَ الْمُتَوَلَّدَاتِ، وَالدَّلَالَةُ  
تَطَرُّدٌ فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا أَنْ تَتَعَكَّسَ.

قُلْنَا: غَرَضُنَا بِمَا أَلْزَمْنَاكُمْهُ أَنْ نُبَيِّنَ عَدَمَ ازْتِبَاطِ الْمُتَوَلَّدِ بِالْذَّوَاعِي فِي النَّفْيِ وَالْإِنْبَاتِ،  
وَإِذَا وَضَحَ ذَلِكَ بَطَلَتْ عِصْمَتُكُمْ، وَعَادَ وَفُوعُ الْمُتَوَلَّدِ عَلَى حَسَبِ الذَّوَاعِي إِلَى الْإِتْفَاقِ  
الَّذِي لَا يَعُمُّ، وَهَذَا الْقَدْرُ وَإِنْ اجْتَرَيْتُمْ بِهِ، فَهُوَ بَاطِلٌ؛ بِكَثِيرٍ مِمَّا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الذَّوَاعِي فِي  
الْأَغْلَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلًا لِدَوِي الذَّوَاعِي؛ كَالشَّيْبِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَكُلُّ مَا يَدْعِيهِ الطَّبَائِعِيُّونَ  
أَثَرًا طَبِيعِيًّا؛ مِنْ ذَلِكَ: تَبْيِضُ النَّاطِفِ بِالضَّرْبِ بِالسَّوِاطِ، وَتَسْمِينُ الدَّابَّةِ بِالْعَلْفِ، وَتَنْمِيَةُ  
الرُّزُوعِ بِالزَّبْلِ وَالسَّقْفِ، وَانْفِدَاحِ النَّارِ عِنْدَ الْقَدْحِ، وَالتَّسْخِينِ وَالتَّبْرِيدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْمُعْتَرِلَةُ  
يَأْبُونُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلًا لِصَاحِبِ السَّبَبِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: مَا اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهِ، وَلَا يَطَرُّدُ عَلَى وَثِيرَةٍ وَاحِدَةٍ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ الرَّمْيُ وَالْجَرْحُ وَدَفْعُ الثَّقِيلِ وَحَمْلُهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْأَسْبَابِ، لَا عَلَى حَسَبِ الذَّوَاعِي، وَقَدْ  
أَبْطَلْنَا كَوْنَ الْأَسْبَابِ مُقْتَضِيَةً لِلْمُسَبِّبَاتِ بِالْأَدِلَّةِ وَسَبْطُهَا؟!

ثُمَّ الدَّهْمَاءُ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ قَالُوا: هَذِهِ الْكَائِنَاتُ وَاقِعَةٌ بِكَوْنِ الْإِلَهِ قَادِرًا لَا عَلَى طَرِيقِ  
التَّوْلِيدِ.

فَإِنْ قَالُوا: بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ الثَّقِيلَ يَنْدَفِعُ بِدَفْعٍ مَنْ يَتَحَايَلُ عَلَيْهِ.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/ب).

قُلْنَا: كَيْفَ يَسُوعُ دَعَوَى الصَّرُورَةَ مَعَ مُخَالَفَةِ أَكْثَرِ الْأُيَمَّةِ؟! وَنَحْنُ نَقُولُ: جَرَيَانُ السُّفْنِ يَقَعُ عَلَى وَفَى هُبُوبِ الرِّيَّاحِ صَرُورَةً، وَكَذَلِكَ مُعْظَمُ الْأَفْعَالِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ، ثُمَّ صَارَ عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ؛ وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ٧٠] وَقَالَ: ﴿قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكُمْ<sup>(١)</sup> لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] وَقَالَ: ﴿يُنِيتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ﴾ [النحل: ١١] وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْمُعَالَجَاتِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَطْعِمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمُكَلَّفُونَ مَأْمُورُونَ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ وَتَنْزِيلِهِ، وَتَفْرِيقِ مَا يَرَامُ تَفْرِيقُهُ، وَقَدْ وَرَدَتْ الشَّرِيعَةُ بِالْقَتْلِ وَالذَّبْحِ فِي الصَّحَايَا، وَالْإِيلَامِ فِي الْحُدُودِ، وَلَوْ كَانَتْ الْمُؤَلَّدَاتُ وَإِقَاعَةُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ حَسَبَ وَفُوعِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ، فَلَا مَعْنَى لِلْأَمْرِ بِهَا؛ فَتَبَّتْ أَنَّ الْأَمْرَ بِهَا كَالْأَمْرِ بِالْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ.

قُلْنَا: وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِإِشْبَاعِ الْجَائِعِ، وَإِزْوَاءِ الْعَطْشَانِ، وَتَغْطِيرِ الصَّائِمِ، وَتَنْظِيفِ الثَّيِّبِ لِلصَّلَاةِ، وَإِفْهَامِ الْغَيْرِ مَعَانِيِ الْخِطَابِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَكُلِّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ وَفِعْلِهِ عِنْدَ الْمُوَحِّدِينَ، وَمِنْ دَعَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ».

فَإِنْ قَالُوا: الْأَمْرُ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءِ أَمْرٌ بِمُقَدِّمَاتِهَا الْمُسْتَعْقِبَةِ لَهَا عَلَى اطِّرَادِ الْعَادَةِ.

قُلْنَا: كَذَلِكَ الْأَمْرُ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ وَدَفْعِهِ أَمْرٌ بِاعْتِمَادَاتٍ قَائِمَةٍ بِالْمَأْمُورِ بِالْحَمْلِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحَمْلُ مَقْصُودًا، وَهُوَ فِي جَرِيِ الْعَادَةِ مُرْتَّبٌ يَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ، نَصَّتِ الْعِبَارَاتُ عَلَى الْمَقْصُودِ، وَأَضْرَبَتْ عَمَّا بِهِ فِعْلُ الْمَأْمُورِ؛ كَمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِالْإِذْرَاكَاتِ، وَبِالْعُلُومِ، وَبِالْكِتَابَةِ، وَالنَّهْيِ عَنِ التَّصْوِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِالْمُقَدِّمَاتِ وَالتَّسَبُّبِ إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَلِيقُ بِذَوِي التَّحْصِيلِ أَنْ يَتَمَسَّكَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ بِالْفَظَائِلِ تَطْلُقُ تَجَوُّزًا، وَالْإِعْرَاضَ عَنْ صِفَةِ التَّأْوِيلَاتِ.

(١) في الأصل: «وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ لِبَاسًا».

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/١ - ب).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: إِطْلَاقُ الْمُسْلِمِينَ تَحْرِيمَ الْأَعْيَانِ، وَالْمُرَادُ تَحْرِيمُ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ؛ فَالْخَمْرُ مُحَرَّمَةٌ، وَالْأَنْتَهَابُ مُحَرَّمَاتٌ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ حَمَلَ نَفِيلًا يُسَمَّى حَامِلًا، وَيُسَمَّى قَاتِلًا وَمُؤْلِمًا؛ بِالْقَتْلِ وَالْإِيلَامِ، وَمَنْ حَرَّكَ شَيْئًا وَفَرَّقَهُ أَوْ جَمَعَهُ، [١٤٨/ب] يُسَمَّى جَامِعًا أَوْ مُفَرِّقًا وَنَحْوُ ذَلِكَ.

قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ الْحَمْلَ مَعْنَى فِي الْحَامِلِ أَوْ فِي الْمَحْمُولِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَمْلُ قَائِمٌ بِالْحَامِلِ، يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ اعْتِمَادَاتٍ أَوْ حَرَكَاتٍ قَائِمَةٍ بِهِ، وَكَذَلِكَ الضَّرْبُ وَالْقَتْلُ وَالْكِتَابَةُ وَالتَّصْوِيرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ قَائِمَةٌ بِمَا عَلَيْهَا، وَيُصَاغُ لَهُمْ مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِينَ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤، الصفات: ١٢٥]؛ أَيِ: الْمُصَوِّرِينَ، وَقَالَ لِعِيسَى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠]؛ أَيِ: تُصَوِّرُ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْحَمْلُ هُوَ ارْتِفَاعُ الْمَحْمُولِ، وَالضَّرْبُ وَالْقَتْلُ وَإِفْعَانُ بِالْمَقْتُولِ وَالْمَضْرُوبِ.

وَهُوَ نَهَايَةُ مَا يَرْمُونَ، وَهُوَ أَنْ نُسَلِّمَ لَهُمْ أَنْ الْقَتْلَ حَالٌ فِي الْمَقْتُولِ، وَسَبِيلٌ مَنْ يُسَمَّى قَاتِلًا ضَارِبًا كَسَبِيلِ مَنْ يُسَمَّى مُشْبِعًا مُحَرِّقًا مُلِدًا مُؤْلِمًا مُضْحِكًا مُبْكِيًا مُحْزِنًا، وَهَذِهِ الْأَلْفَافُ مُؤَوَّلَةٌ بِالْإِنْفَاقِ.

وَقَالَ عليه السلام: «إِنَّ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وَقَالَ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] وَقَالَ: ﴿يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١].

وَأَضَافَ نَفْخَ الرُّوحِ فِي مَرْئِمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - مَرَّةً إِلَى نَفْسِهِ؛ فَقَالَ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وَمَرَّةً إِلَى جِبْرِيلَ عليه السلام قَالَ: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَمًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩] ثُمَّ نَفَخَ فِي جَنِبِ ذُرْعِهَا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَأَنسَرْتُمْ زُرْعَتَهُمْ أَمْ نَكُنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ثُمَّ يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ، وَقَالَ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

(١) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه، حديث: (١٠٢٥) من حديث عمير مولى أبي اللحم الغفاري.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَارَ مَقْتُولٌ لَا يَقُومُ بِهِ قَتْلٌ، لَجَارَ مُحَرَّكَ لَا يَقُومُ بِهِ حَرَكَةٌ.  
قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟!

ثُمَّ لَا يَطْرُدُ هَذَا الْمِثَالَ؛ فَإِنَّ الْمَقْدُوفَ لَا يَقُومُ بِهِ قَذْفٌ، وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ وَالْمَذْكُورُ، عَلَى  
أَنَّا وَإِنْ تَجَوَّزْنَا فَقُلْنَا: إِنَّ الْقَتْلَ وَالضَّرْبَ وَالْكِتَابَةَ مَعَانٍ فِي الْمَضْرُوبِ وَالْمَقْتُولِ وَالْمَكْتُوبِ،  
وَسَمَّيْنَا الرُّقُومَ الْمُثَبَّتَةَ كِتَابَةً، وَإِنَّمَا أَطْلَقْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ بِخَلْقِ هَذِهِ  
الْمَعَانِي عِنْدَ حَرَكَاتِ أَيْدِي هَؤُلَاءِ؛ فَيُضَافُ ذَلِكَ إِلَى فَاعِلِ الْأَسْبَابِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْإِسْبَاعِ  
وَالْتَّسْخِينِ وَالتَّبْرِيدِ، وَإِضَافَتِهَا إِلَى النَّارِ وَالتَّلَجِّ وَالْمَطْعَمِ، وَكُلُّ فِعْلٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ  
إِنَّمَا يَفْعَلُهُ إِذَا تَسَبَّبَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ، فَيُؤَاخِذُ الْعَبْدَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى؛ كَمَا قُلْنَا فِي  
السُّكْرِ عَقِيبَ الشَّرَابِ، وَالْمَوْتِ عَقِيبَ الْجُرْحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

### بَابُ: الرَّدُّ عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ وَالْفَلَاسِيفَةِ<sup>(١)</sup>

ذَهَبَتِ الْفَلَاسِيفَةُ إِلَى أَنَّ الْكُونَ وَالْفَسَادَ؛ الْمُعَبَّرَ بِهِمَا عَنْ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ وَانْجِلَالِهَا  
بَعْدَ التَّرَكِّبِ مِنْ آثَارِ الطَّبَائِعِ وَالْقُوَى، وَمَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ - وَهُوَ الْمُنْحَطُّ عَنْ فَلَكَ  
الْقَمَرِ - مِنَ الْإِسْتِحَالَاتِ الصُّورِيَّةِ وَالتَّغْيِيرَاتِ، فَكُلُّهَا آثَارٌ طَبِيعِيَّةٌ.

وَمَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ الْعُلَوِيِّ عَنِ الْعَنَاصِرِ فَهُوَ مِنْ آثَارِ نَفْسٍ<sup>(٢)</sup> الْأَفْلَاكِ وَعُقُولِهَا، وَتِلْكَ  
الْآثَارُ عِنْدَهُمْ تَسْتَبِيدُ إِلَى النَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَإِلَى الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْبَارِي تَعَالَى - عَلَى  
رَعْمِهِمْ، وَهُوَ سَبَبُ الْأَسْبَابِ وَمَوْجِبُهَا.

وَلَيْسَ مِنْ مُفْتَضَى أَصْلِهِمْ أَنَّ الْمَوْجُودَ الْأَوَّلَ يَخْتَرِعُ سَبَبًا عَلَى اخْتِيَارٍ فِي إِيقَاعِهِ؛ عَلَى  
مَا اعْتَقَدَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ، بَلْ هُوَ مُوجِبٌ لِلْعَقْلِ وَالنَّفْسِ، ثُمَّ النَّفْسُ وَالْعَقْلُ يُوجِبَانِ الْفَلَكَ  
الْأَعْلَى، وَكَذَلِكَ الْفَلَكَ مَعَ الَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ إِلَى فَلَكَ الْقَمَرِ، ثُمَّ الْآثَارُ الْعُلَوِيَّةُ مُتَنَاسِبَةٌ  
لَا اخْتِلَافَ فِيهَا.

(١) انظر هذا البحث في: التمهيد (ص ٦١، ٦٨)، وأصول الدين (ص ٥٣، ٨٣، ٨٦)، والإرشاد (ص ٢٣٤، ٢٣٧)، ونهاية الأقدام (ص ٥٦)، والأربعين (ص ٣٣٨، ٣٣٩)، والأبكار (٢/ ٢٦١)، وغاية المرام (ص ٢٠٦)،  
والكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٥/ ب)، وعبد المحسن سلطان: فكرة الزمان عند الأشاعرة (ص ٨١).  
(٢) كلمة غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً للإرشاد (ص ٢٣٥).

وَالشَّمْسُ لَا يَتَصَوَّرُ تَقْدِيرُهَا عَلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى غَيْرَ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَتَعَرَّضُ لِقَبُولِ  
الْأَشْكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ هَيُولَى عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، وَالْمَعْنَى بِالْهَيُولَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْجَوَاهِرُ  
عِنْدَهُمْ، وَيُعْبَرُونَ عَنْ أَغْرَاضِهَا بِالصُّورِ.

ثُمَّ حَقِيقَةُ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الْعَالَمَ الْعُلُويَّ وَعَالَمَ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ لَا مُفْتَتَحَ لَهُمَا، وَهُمَا مَعَ  
الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ كَالْمَعْلُولِ مَعَ عَلَّتِهِ، هَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ حَكَيْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ خُذَافِهِمْ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا حَدَثَ الْعَالَمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَتَقَدَّمُ  
الْعِلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْعِلَّةُ الْأُولَى مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ حَقًّا،  
وَلَهُمْ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَفِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ إِنْطِلَالُ أَصُولِهِمْ.

وَمِنَ الْعَنَاصِرِ أَرْبَعَةٌ: النَّارُ، وَهِيَ أَغْلَاهَا، وَيَلِيهَا الْهَوَاءُ، وَيَلِي الْهَوَاءَ الْمَاءُ، وَيَلِي الْمَاءَ  
الْأَرْضُ، وَكُلُّ غُضْرٍ قَارٌّ فِي مَرَكِّزِهِ؛ لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا لِمَزْعَجٍ يُزْعِجُهُ.

قَالُوا: وَهَذِهِ الْعَنَاصِرُ أَجْسَامٌ مُشَكَّلَةٌ [١/١٤٩]؛ فَالنَّارُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْحَرَارَةُ، وَالْهَوَاءُ  
أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الرُّطُوبَةُ، وَالْمَاءُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْبُرُودَةُ، وَالْأَرْضُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْيُبُوسَةُ.  
قَالُوا: وَكُلُّ مُسْتَعْلٍ فَعَالٌ، وَكُلُّ مُتَسَفِّلٍ مُنْفَعِلٌ.

قَالُوا: وَمَا يَكُونُ فِي هَذَا الْعَالَمِ فَهُوَ مِنْ تَجَاوُرِ الْعَنَاصِرِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا تَجَاوَرَتْ تَرَكَبَتْ.  
وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ التَّرَكُّبَ هُوَ الْإِمْتِزَاجُ، وَهُوَ تَدَاخُلُ الْعَنَاصِرِ وَثُبُوتُهَا بِحَيْثُ غُضْرٌ  
وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَرِسْطَاطَالِيْسٌ: بَلْ الْمُرَادُ بِالْإِمْتِزَاجِ: أَنْ تَخْلُوَ الْعَنَاصِرُ عَنْ كَيْفِيَّاتِهَا وَصُورِهَا الَّتِي  
لَهَا قَبْلَ الْإِمْتِزَاجِ، وَاکْتِسَابِ مَوَادِّ الْعَنَاصِرِ صُورَةً أُخْرَى لَيْسَتْ لِأَفْرَادِ الْعَنَاصِرِ.

وَقَالَ: « إِذَا نَظَرْنَا إِلَى ثَبَرِ الذَّهَبِ، وَاعْتَقَدْنَا أَنَّهُ مِنْ مَوَادِّ الْعَنَاصِرِ، فَلَسْنَا نَلْقَى فِيهِ كَيْفِيَّةَ  
غُضْرٍ مِنَ الْعَنَاصِرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّهَا اكْتَسَبَتْ صُورَةً أُخْرَى، وَلِصُورَتِهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ؛  
كَمَا لِصُورَةِ كُلِّ غُضْرٍ حُكْمُ الْإِتِّحَادِ؛ فَاِمْتِزَاجُ الْعَنَاصِرِ إِذَنْ انْقِلَابُهَا إِلَى كَيْفِيَّةٍ لَيْسَتْ لِوَاحِدٍ  
مِنْهَا »، فَهَذَا قَوْلُهُ وَتَفْسِيرُهُ لِإِمْتِزَاجِ الْعَنَاصِرِ، ثُمَّ إِذَا انْحَلَّ فَتَعَوَّدَ الْعَنَاصِرُ إِلَى كَيْفِيَّاتِهَا الَّتِي  
كَانَتْ لَهَا وَهِيَ أَفْرَادٌ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ التَّرَكُّبُ إِلَّا مِنَ الْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِذَا وَصَفُوا الشَّيْءَ بِكَوْنِهِ حَارًّا أَوْ بَارِدًا، لَا يُعْنَوْنَ بِهِ خُلُوهُ عَنِ النَّارِ، أَوْ عَنِ الْمَاءِ؛ بَلْ يُعْنَوْنَ بِهِ أَنَّ الْأَجْزَاءَ النَّارِيَّةَ أَوْ الْمَائِيَّةَ فِيهِ أَكْثَرُ.

ثُمَّ الْعَنَاصِرُ لَا تَزَالُ تَتَرَكَّبُ وَتَتَحَلَّلُ وَلَمْ تَزَلْ كَذَلِكَ، وَسَبَبُ تَرَكُّبِهَا وَانِحْلَالِهَا دَوْرَانُ الْأَفْلَاقِ عَلَيْهَا، وَافْتِرَانُ الْكَوَاكِبِ.

وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ تَرَكَّبٌ وَانِحْلَالٌ، وَلَا غُنْصُرٌ وَلَا طَبِيعَةٌ، وَمَا يُطْلِقُونَ مِنْ أَنَّ الشَّمْسَ حَارَّةٌ يَابِسَةٌ، وَكَذَلِكَ الْمَرِيخُ، فَإِنَّمَا يُعْنَوْنَ بِذَلِكَ أَنَّ اسْتِيْلَاءَ هَذَيْنِ الْكَوْكَبَيْنِ يَفْتَضِي فِي عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ طَبِيعَةَ الْحَرَارَةِ؛ فَسَمَوْهُمَا فِي الْإِطْلَاقِ بِاسْمِ مَا يَجْرِي مِنْ آثَارِهِمَا فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي إِطْلَاقِهِمْ بِأَنَّ زُحْلَ بَارِدٌ يَابِسٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ؛ فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْبُرُودَةَ فِي هَذَا الْعَالَمِ<sup>(١)</sup>.

فَأَوَّلُ مَا نَفَاتِحُهُمْ عَلَيْهِ أَنْ تُسَائِلَهُمْ عَنِ التَّرَكُّبِ وَحَقِيقَتِهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ انْفِسَامُ الرُّكْنِ عَلَى الرُّكْنِ بِالْأَجْزَاءِ الصَّغَارِ فِي أَفْصَى الْإِمْكَانِ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّكُمْ تُسَلِّمُونَ لَنَا أَنَّ الْعَنَاصِرَ أَجْرَامَ شَوَاعِلَ أَحْيَازٍ، وَكُلُّ غُنْصُرٍ يَخْتَصُّ بِحَيِّزِهِ مَوْصُوفٌ صُورَتُهُ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ عَنَاصِرٍ بِحَيْثُ غُنْصُرٌ وَاحِدٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَدَاخُلِ الْأَجْرَامِ، وَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ، فَإِذَا كَانَتْ لَا تَتَدَاخُلُ وَلَا أَثَرُ لِحِزْمٍ فِي حِزْمٍ؛ إِذْ كُلُّ حِزْمٍ مُخْتَصٌّ بِحَقِيقَتِهِ، وَلَا مَعْنَى لِتَمَاسِّ الْحِزْمَيْنِ إِلَّا وَفُوعُهُمَا فِي حَيِّزَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَيِّزٌ ثَالِثٌ، فَإِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْعَنَاصِرُ وَهِيَ قَارَّةٌ فِي مَرَاكِزِهَا فِي التَّرَكُّبِ، فَكَذَلِكَ شَبِيهَتُهَا إِذَا تَجَاوَرَتْ أَجْزَاؤُهَا<sup>(٢)</sup>.

وَنَحْنُ نَقُولُ: نِسْبَةُ جُزْئِيَّاتِ الْأَرْكَانِ إِلَى التَّرَكُّبِ وَالْمِزَاجِ كَنِسْبَةِ كُلِّيَّاتِهَا إِلَى ذَلِكَ، فَلَيْزِنِ أَوْجِبَ تَجَاوُرَ أَجْزَائِهَا مِزَاجًا، فَلْيُوجِبْ تَجَاوُرُ كُلِّيَّاتِهَا مِزَاجًا؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: لَمْ تَزَلْ هَذِهِ الْعَنَاصِرُ بَعْضُهَا مُجَاوِرٌ لِلْبَعْضِ مِنْ طَرَفَيْهِ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ يَأْخُذُ حُكْمَ الْبَعْضِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ فِعْلًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٥/ ب - ٢١٦/ أ).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٦/ ب).

قَالُوا: إِنَّ كُلِّيَّاتِ الْعَنَاصِرِ لَهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ لِتَجَاوُرِهَا؛ كَمَا أَنَّ لَأَجْزَائِهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْمِزَاجِ لِتَجَاوُرِهَا أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْأَرْكَانَ الْمُتَنَافِرَةَ مُتَضَادَّةٌ، فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ الْمُتَضَادَّاتُ؟!

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِي الْمُرَكَّبَاتِ أَجْزَاءً نَارِيَّةً وَلَا مَائِيَّةً وَلَا تُرَابِيَّةً، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى التَّرَكُّبِ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ، لَأَذْرَكْنَا مِنَ الْحَجَرِ حَرَارَةَ النَّارِ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَرْكَانُ تُنْقَلِبُ مِنْ حَقِيقَتِهَا عِنْدَ التَّرَكُّبِ.

قُلْنَا: مَنْ أَصْلِحَكُمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَاتِ مَبَالَةٌ إِلَى الْإِنْجِلَالِ، وَلَا مَبُولٌ إِلَّا لِلْأَرْكَانِ، وَمَا لَيْسَ بِرُكْنٍ لَا يَمِيلُ إِلَى رُكْنٍ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّ التَّجَاوُرَ يَفْتَضِي مِزَاجًا، وَالْمَعْنَى مِزَاجًا: كَيْفِيَّةٌ بَسِيطَةٌ تَحْصُلُ مِنْ تَفَاعُلِ كَيْفِيَّاتِ الْأَرْكَانِ الْمُتَنَافِرَةِ بِانْكِسَارِ سُورَاتِهَا.

قَالُوا: فَلَا يَنْقَلِبُ الرُّكْنُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَلَا مَعْنَى لِلْأَجْزَاءِ [١٤٩/ب] الصَّغَارِ وَانْقِسَامِ الرُّكْنِ عَلَى الرُّكْنِ؛ فَإِنَّهَا مَخْضُ التَّجَاوُرِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُتَوَسِّطُونَ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْأَرْكَانَ تَخْتَلِطُ، وَيَكْسِرُ بَعْضُهَا سُورَةَ الْبَعْضِ، فَهَلْ تَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ عُنْصُرٍ مُسْتَبَقٍ لِصُورَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ؟ أَمْ تَقُولُونَ: إِنَّ صُورَتَهَا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعَنَاصِرَ عَلَى هَيْئَاتِهَا، فَهَلْ يَكْتَسِبُ عُنْصُرٌ صِفَةً عُنْصُرٍ آخَرَ أَمْ لَا؟

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ عُنْصُرٍ لَمْ يَكْتَسِبْ صِفَةً مَا عَدَاهُ مِنَ الْعَنَاصِرِ، فَقَدْ جَحَدُوا الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّ صُورَهَا مُتَضَادَّةٌ، فَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْعَنَاصِرُ مُتَجَاوِرَةً كَيْفِيًّا إِذَا لَمْ تَتَجَاوَرَ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّرَكُّبِ وَالْإِسْتِحَالَةِ مِنْ صِفَةِ الْعَنَاصِرِ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْمُرَكَّبَاتِ.

ثُمَّ الْعُنْصُرُ الَّذِي هُوَ النَّارُ مَثَلًا لَوْ اسْتَبَقَتْ صُورَتُهُ، وَصُورَتُهُ حَرَارَةٌ مُفْرِطَةٌ لَا يَتَوَقَّعُ فَوْقَهَا رُتْبَةٌ فِي الْحَرَارَةِ، وَعَلِمْنَا أَنَّ حَرَارَةَ الْمُرَكَّبِ لَيْسَتْ حَرَارَةُ النَّارِ، فَبَطَلَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ عُنْصَرَ النَّارِ مُسْتَبَقٍ لِصُورَتِهِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ: يُقَرَّرُ الْقَوْلُ فِي كُلِّ عُنْصُرٍ وَصُورَتِهِ.

وَإِذَا بَتَّ خُرُوجُ الْعَنَاصِرِ عَنْ صُورِهَا وَصِفَاتِهَا، فَنَقُولُ لَهُمْ: صِفَاتُ الْعَنَاصِرِ تَزُولُ أَوَّلًا، ثُمَّ تَبْتُ كَيْفِيَّةُ الْمُرَكَّبَاتِ، وَالْكَيْفِيَّةُ الْمُتَجَدِّدَةُ لَهَا مُوجِبَةٌ، وَلَهَا مُوجِبٌ عِنْدَكُمْ، فَإِنْ كَانَ

(١) كذا بالأصل، ولم يتضح لي وجهها.



مُوجِبُهَا أَجْرَامُ الْعَنَاصِرِ، كَانَ بَاطِلًا؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ مُتَحَقِّقَةً وَهِيَ بَسَائِطُ قَارَةٌ فِي مَرَاكِزِهَا.  
وَإِذَا انْحَلَّتْ وَرَجَعَتْ إِلَى الْبَسَائِطِ، فَأَجْرَامُهَا أَيْضًا ثَابِتَةٌ؛ فَالْمُوجِبُ لَا يَزُولُ مَعَ اسْتِمْرَارِ  
الْمُوجِبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُوجِبُ لِكَيْفِيَّةِ الْمُرَكَّبَاتِ بِحَيْثُ ثَبَتَ الْمُوجِبُ لَهُ، انْتَفَى الْمُوجِبُ  
وَذَلِكَ عَلَى مُقْتَضَى قَضَاءِ الْعُقُولِ.

وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُوجِبَ لِكَيْفِيَّةِ تَجَاوُرِ الْعَنَاصِرِ، فَقَدْ حَكَمْنَا عَلَى ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.  
وَمِمَّا يَزِيدُ أَيْضًا: اتِّفَاقُهُمْ عَلَى اسْتِحَالَةِ وُجُودِ شَيْءٍ لَا عَنْ شَيْءٍ.  
وَإِذَا قَالُوا: كَيْفِيَّةُ التَّرَكُّبِ مُخَالِفَةٌ لِصُورِ الْعَنَاصِرِ.  
فَقَدْ أَتَبْنَا مَوْجُودًا مُفْتَحًّا لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَحِلْ وُجُودُ صُورَةٍ مُبْتَدَأَةٍ لَمْ تَكُنْ فَكَانَتْ،  
فَمَا الْمَانِعُ مِنْ وُجُودِ مَادَّةٍ مُفْتَحَّةٍ الْوُجُودِ.  
وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الصُّورَ عِنْدَهُمْ أَحَقُّ بِأَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً، وَالْهَيُولَى بِأَنْ تَكُونَ مُنْفَعِلَةً  
بِالصُّورِ، فَإِذَا التَّرَمُّوا تَجَدَّدَ صُورَةٌ، لَزِمَهُمْ تَجْوِيزُ مَادَّةٍ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ الْمُرَكَّبَ لَوْ زَالَتْهُ صُورُ الْعَنَاصِرِ، وَاسْتَجَدَّ كَيْفِيَّةُ أُخْرَى، لَمَا انْحَلَّ  
مُرَكَّبٌ؛ إِذْ إِنَّمَا يَنْحَلُّ الْمُرَكَّبُ لِحَيْنِ كُلِّ عُنْصُرٍ إِلَى مَرْكَزِهِ، وَالْعُنْصُرُ لَا يَحِنُّ إِلَى مَرْكَزِهِ  
لِمَادَّتِهِ وَهَيُولَاهُ؛ إِذْ مَوَادُّ الْعَنَاصِرِ أَجْرَامٌ، وَالْأَجْرَامُ مُتَمَاثِلَةٌ مُنْفَعِلَةٌ قَابِلَةٌ لِلصُّورِ، وَإِنَّمَا يَحِنُّ  
الْعُنْصُرُ إِلَى مَرْكَزِهِ؛ لِصُورَتِهِ الْمُفْتَضِيَّةِ لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ زَالَتْ الصُّورُ وَتَفَتَّتْ مَوَادُّ الْعَنَاصِرِ عَلَى  
كَيْفِيَّةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْمَوَادِّ لَمَا انْحَلَّ الْمُرَكَّبُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ لَكُمْ زَوَالَ الْعَنَاصِرِ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ فَإِنَّ الْبَسَائِطَ لَا تَنْسَلُّ عَنْ  
صُورِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَا تَسْتَدِيمُ أَيْضًا صُورَهَا الَّتِي كَانَتْ لَهَا وَهِيَ بَسَائِطُ، وَلَكِنَّهَا عَلَى  
رُتْبَةٍ مِنَ النِّقَاءِ عَلَى صُورِ الْإِنْسَاطِ وَبَيْنَ الْخُرُوجِ؛ فَإِنَّ الرُّكْنَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا، فَيَكْسِرُ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُورَةَ الْآخَرِ، فَيَتَفَاعَلُ وَتَتَعَدَّلُ، وَاسْتَشْهَدُوا بِالْمَاءِ الْحَارِّ وَالْبَارِدِ إِذَا اخْتَلَطَا،  
فَتَتَجَدَّدُ كَيْفِيَّةُ أُخْرَى وَيُذَرِّكُهَا الْإِنْسَانُ فَاتِرًا<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: النَّارُ قَبْلَ التَّرَكُّبِ كَانَتْ صُورَتُهَا الْحَرَارَةُ الْمُفْرِطَةُ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِيهَا، أَرَأَلْتَ أَمْ  
بَقِيَتْ؟

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٧٢/أ).

فَإِنْ حَكَمُوا بِزَوَالِهَا: عَادُوا إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

وَإِنْ قَالُوا: لَمْ تَزَلْ تِلْكَ الْحَرَارَةُ: فَقَدْ بَقِيَ كُلُّ عُنْصُرٍ عَلَى صُورَتِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ: فَلَا تَنْبُتُ كَيْفِيَّةُ لِلْمَرْكَبِ؛ فَإِنْ كَيْفِيَّتُهُ تَنَاقُضُ إِفْرَاطَ الْحَرَارَةِ وَإِفْرَاطَ الْبُرُودَةِ عَلَى الضَّرُورَةِ.

فَأَمَّا الْقَوْلُ بِزَوَالِ الصُّورِ أَوْ بَيْقَانِهَا وَلَيْسَ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَالزَّوَالِ رُبُوبَةٌ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّارِ صُورَتَانِ أَوْ حَالَتَانِ، حَالَةً يَكُونُ فِيهَا فِي غَايَةِ الْحَرَارَةِ، وَحَالَةً يَكُونُ فِيهَا دَفِينًا؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَخْرُجَ السَّوَادُ عَنْ حَقِيقَتِهِ مِنْ وَجْهِهِ إِذَا كَانَ مَعَ الْبَيَاضِ، وَيَبْقَى عَلَى خَاصِّيَّتِهِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، فَيَلْزَمُهُمْ اجْتِمَاعُ الْمُتَضَادَّاتِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا يَكْسِرُ سُورَةَ الْبَعْضِ، فَيَتَعَادَلُ؛ كَمَا تَتَعَادَلُ الْعَنَاصِرُ الْمُتَنَافِرَةُ.

وَمَحْصُولُ كَلَامِهِمْ يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ بِانْتِفَاءِ الشَّيْءِ وَبَقَائِهِ [١/١٥٠]، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مُضْطَرَّبٌ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْمَاءِ الْحَارِّ وَالْبَارِدِ إِذَا اخْتَلَطَا:

قُلْنَا: بِمَ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: انْقَسَمَ الرُّكْنُ عَلَى الرُّكْنِ بِالْأَجْزَاءِ الصَّغَارِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْفَحْمِ وَالْجَبِّصِ، إِذَا طُحِنَا وَاخْتَلَطَ بَعْضُ أَجْزَائِهِا بِبَعْضِ.

### فصل: شبه الطبائعين:

قَالُوا: أَشْرَفُ الْحَيَوَانَاتِ الْإِنْسَانُ، فَانْظُرُوا فِي تَرْكِيبِهِ وَانْحِلَالِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْحَلُّ مِنَ الْأَدَمِيِّ مَا يَنْحَلُّ بِالْتَرَدِّ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْغِذَاءِ؛ لِيَكُونَ خَلْقًا عَنِ الَّذِي يَنْحَلُّ عَنْهُ، وَخَلْفُ الشَّيْءِ مِثْلُهُ، وَغِذَاؤُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمَرْكَبَاتِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْأَرْكَانِ؛ فَإِنَّ الْحِنْطَةَ إِنَّمَا تَنْبُتُ فِي التُّرَابِ وَالْمَاءِ، وَتَنْمُو بِالِاسْتِمْدَادِ بِالشَّمْسِ وَالْهَوَاءِ، وَلَوْ أَخَذَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا يَنْبُتُ وَلَا يَنْمُو.

قَالُوا: ثُمَّ هَذِهِ الْأَطْعِمَةُ إِنَّمَا تُغَذِّيهِ؛ لِمُوَافَقَتِهَا لِطَبِيعَتِهِ، وَالْأَدْوِيَةُ لَا تُغَذِّيهِ؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِطَبِيعَتِهِ، ثُمَّ الْغِذَاءُ يَتَرَدَّدُ فِي الْأَمْعَاءِ وَالْعُرُوقِ حَتَّى يَتَصَفَّى وَيَصِيرَ كَالطَّلِّ الرَّذَاذِ؛ فَيَصْلُحُ لِأَنْ يَخْلُفَ مَا انْحَلَّ عَنْهُ، وَمَا لَمْ يَنْحَلَّ شَيْءٌ لَا لِحُجُوعِ، هَذَا بَيَانُ تَرْكِيبِهِ وَنَمَائِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَسْطِ. وَإِذَا كَانَ مَعْنَى كَوْنِ الطَّعَامِ غِذَاءً صَلاَحِيَّتُهُ لِأَنْ يَكُونَ خَلْقًا لِلْمُنْحَلِّ، وَخَلْفُ الشَّيْءِ مِثْلُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ التَّرَكُّبِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ.

وَأَمَّا فِي الْإِنْجَالِ: فَإِلِنْسَانُ إِذَا مَاتَ، فَأَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ الْحَرَارَةُ وَالْبُخَارُ، ثُمَّ يَنْفَسُ مِنْهُ الْهَوَاءَ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْهُ الرُّطُوبَةُ وَيَبْقَى التُّرَابُ، هَذَا هُوَ الْإِبْتِدَاءُ وَالْإِنْتِهَاءُ.

وَرُبَّمَا يَقُولُونَ: خَلَقَ اللَّهُ بَنِيَّ الْعَيْنِ وَمَا فِيهَا مِنَ التَّرَكِّيَّاتِ وَالطَّبَقَاتِ الْعَجِيَّةِ، فَأَنْتُمْ بَيْنَ أَنْ تَقُولُوا: كَانَتْ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ الْمَعْهُودَةُ شَرْطًا فِي الْإِنْصَارِ. فَقَدْ أَثَبْتُمُ الطَّبِيعَةَ إِذَنْ كَمَا قُلْنَا.

وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، فَقَدْ نَسَبْتُمُ الْفَاطِرَ الْحَكِيمَ إِلَى الْعَبَثِ؛ حَيْثُ سَوَّيْتُمْ بَيْنَ بَنِيَّةِ الْعَقَبِ وَبَنِيَّةِ الْعَيْنِ وَالْحَدَقَةِ؛ فِي جَوَازِ الرُّؤْيَةِ بِهَا.

الْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: جُمْلَةُ مَا ذَكَرْتُمْ وَمَا تَذْكُرُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ، وَخُدُوثِ كَيْفِيَّاتِ لِلْمُرَكَّبَاتِ، مُخَالَفَةً لِسَائِطِ الْعَنَاصِرِ، وَقَدْ سَأَلْنَاكُمْ عَنْ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ وَتَصْوِيرِ تَرْكِيبِهَا مَعَ تَضَادِّهَا، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ بُتُوثُ كَيْفِيَّةٍ مِنْ تَرْكِيبِهَا مُخَالَفَةً لِأُصُولِهَا؟! فَلَمْ تُجِيبُوا فِيهِ جَوَابًا، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ لَكُمْ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ، وَمَا وَجَدْنَاكُمْ إِلَّا مُتَحَيِّرِينَ، أَوْ ظَانِّينَ ظُنُونًا مُتَعَارِضَةً؛ يُخَالِفُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِيهَا، فَرَأَيْتَ الْبَنِيَّةَ، وَانْتَقَى الْبُرْهَانَ وَالْحُجَّةَ.

قَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَوْ رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الدَّعَاوَى بِالْأَدِلَّةِ، كَانَ ذَلِكَ دَفْعًا مِنَّا لِإِبْطَالِ الْمَحْسُوسَاتِ بِالْأَقْسَةِ؛ فَالْوَجْهُ أَنْ نَقُولَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا تَخَيَّلْتُمُوهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَرْتِبِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ جَارِي مَجْرَى الْعِلَلِ وَالْأَسْبَابِ؟!

وَيَمُتُّكُمْ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أُمُورٌ مُطَرِدَّةٌ أَجْرَى اللَّهِ الْعَادَةَ بِهَا، وَقَدْ تَنَحَّرَ هَذِهِ الْعَادَاتُ أَحْيَانًا؛ مُعْجِزَةً لِنَبِيِّ، أَوْ كَرَامَةً لِدُلِيِّ، أَوْ سَلَامَةً لِضَعِيفٍ، وَلَوْ كَانَتْ عِلَلًا مُوجِبَاتٍ، لَوَجَبَ تَلَازُمُهَا مِنْ غَيْرِ تَنَاقُضٍ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ فِيمَا تَدْعُونَ حُجَّةً عَقْلِيَّةً وَلَا بُرْهَانَ؟

وَأَقْصَى مَا تَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي ذَلِكَ: الْإِسْتِقْرَاءُ وَالْوِجْدَانُ، وَقَدْ قَالَ حُذَّاقُ الْفَلَسَفَةِ: لَيْسَ الْإِسْتِقْرَاءُ بُرْهَانًا، وَإِنَّمَا الْبُرْهَانُ هُوَ مَا يُوصِّلُ إِلَى الْعِلْمِ قَبْلَ الْوُقُوعِ، فَأَمَّا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ فَلَيْسَ بِبُرْهَانٍ.

ثُمَّ قَدْ نَرَى أَنَا سَا يَضْرِبُونَ حَجَرًا عَلَى حَجَرٍ، وَيَخْتَالُونَ بِغَضِّ الْحَيْلِ؛ فَتَجْتَمِعُ السَّحَابُ، وَتَخْضَلُ الْأَمْطَارُ وَالرِّيَّاحُ، وَالرَّعْدُ وَالْبَرْقُ، وَهَذَا يُبْطِلُ دَعْوَانَكُمْ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَا: اخْتِلَافُ مَذَاهِبِكُمْ فِي كَيْفِيَّةِ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ، وَلَقَدْ وَجَدْنَا لِبَعْضِ الْأَحْبَارِ وَلِبَعْضِ الْأَدْوِيَّةِ خَوَاصَّ لَا تُعْرَفُ مَا هِيَ، فَمَنْ رَامَ تَعْلِيلَ الْخَوَاصِّ وَقَعَ فِي مَتَاهَةٍ وَخَبِيرَةٍ؛ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي التَّرَكِيبَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ.

وَأَمَّا دَعْوَاكُمْ عَلَيْنَا أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ نِسْبَةُ الْفَاطِرِ الْحَكِيمِ إِلَى الْعَبَثِ فِي خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ بِنْيَةِ الْعَيْنِ وَمَا أَوْدَعَ فِيهَا مِنَ الطَّبَقَاتِ وَالْعَجَائِبِ، وَكَذَلِكَ بِنْيَةُ الْقَلْبِ وَالْكَبِدِ وَنَحْوِهَا، إِذَا لَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْإِنْبَارِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَدَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّا لَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ عِلَلًا [١٥٠/ب] فِي الْإِذْرَاكَاتِ؛ لِيُوجِدَانَا هَذِهِ الْأَحْكَامَ دُونَهَا، وَلَوْ كَانَتْ عِلَلًا، لَلَزِمَ اطِّرَادُهَا وَانْعِكَاسُهَا، وَفِي الْحَيَوَانَاتِ؛ مِنَ الْحَشَرَاتِ وَالطَّيَّارَاتِ مُبْصِرَاتٌ وَمُدْرِكَاتٌ وَلَيْسَتْ لَهَا هَذِهِ الْبِنْيَةُ الَّتِي لِلْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالشَّيَاطِينُ وَالْجِنُّ؛ يُبْصِرُونَ وَيَسْمَعُونَ وَيَفْهَمُونَ، وَلَيْسَ لَهُمْ هَذِهِ الْبِنْيَةُ، وَلَكِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَصَدَ بَعْضَ هَذِهِ الصُّورِ تَزْيِينًا وَتَكْرِيمًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

وَقَالَ: ﴿وَصَوَّرَكُمُوهُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤، التغابن: ٣].

وَكَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْإِنْسَانَ فِي لَحْظَةٍ وَحَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى هَذِهِ الزَّيْنَةِ وَالْبِنْيَةِ، وَلَكِنْ خَلَقَهُ أَطْوَارًا فِي الرَّحِمِ، وَجَعَلَهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ وَالتَّرْتِيبِ فِي سِنِينَ وَأَعْوَامٍ لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا وَيَعْتَبِرُوا.

وَكَذَلِكَ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنْ خَلَقَهَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ سِتَّةِ آلَافٍ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ: ﴿وَرَبَّنَا<sup>(١)</sup> السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْنُوعٍ﴾ [فصلت: ١٢].

وَقَالَ: ﴿وَرَبَّنَا لِلنَّظِيرِ﴾ [الحجر: ١٦].

وَقَالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧].

وَقَدْ قَامَ دَلِيلُ الْعَقْلِ، وَوَرَدَتْ نُصُوصُ الْقُرْآنِ؛ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُبْصِرُ بَغَيْرِ حَدَقَةٍ، وَيُدْرِكُ بَغَيْرِ آلَةٍ وَبِنْيَةٍ.

(١) في الأصل «إنا زينا السماء الدنيا بمصابيح»!

وَأَهْلَ الْمَلِكِ مُتَّفِقُونَ عَلَى ظُهُورِ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ الصلوات وَانْقِلَابِ الْعَصَا حَيَّةً، وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَإِنْطَاقِ الْعَجَمَاءِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: فَلَقَى الْبَحْرَ، وَحَسِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي التَّيِّهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَسَخَ بَعْضَهُمْ قِرْدَةً، وَلَوْ كَانَ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ، وَبَنَيْتُمْ عَلَيْهِ أَصُولَكُمْ عِلَلًا لَوْجُودِ هَذِهِ الْكَائِنَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ، لَمَا صَحَّ مَا نَقُلُ تَوَاتُرًا مِنْ هَذِهِ الْخَوَارِقِ.

ثُمَّ نَقُولُ: أَخْبِرُونَا عَنْ حَقِيقَةِ الطَّبْعِ؛ فَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعٌ عَنْ كَوْنِهِ مَعْقُولًا.

قَالُوا: هُوَ حَدُّ لِكُلِّ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ؛ يَغْنُونَ بِهِ الْكُونُ وَالْفَسَادُ.

وَهَذَا تَعْوِيلٌ مِنْهُمْ عَلَى أَمْرِ مَجْهُولٍ.

فَإِنْ قَالُوا: قُوَّةُ إِلَهِيَّةٌ مُدَبَّرَةٌ لِيَدِنَ الْحَيَوَانَ عَلَى جِهَةِ التَّسْخِيرِ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَعْلَمُ مِنَ الْقُوَّةِ الْمُدَبَّرَةِ إِلَّا قُدْرَةَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ مُدَبِّرُ الْكَائِنَاتِ؛ لِقُدْرَتِهِ، فَإِنْ عَنِتُّمْ بِالْقُوَّةِ هَذَا، فَقَدْ أَصَبْتُمْ فِي الْمَعْنَى، وَأَخْطَأْتُمْ فِي إِضَافَةِ التَّذْيِيرِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَاعْلَمُ أَنَّهُمْ يُسِيرُونَ بِالطَّبْعِ إِلَى الْخَاصِّيَّةِ، وَقَدْ قَالُوا: الْخَاصِّيَّةُ صُورَةٌ لِلْمُرَكَّبِ، تَتَّبَعَتْ عِنْدَ تَنَاسُبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ فِي الْمُرَكَّبِ ». فَقَدْ رَدُّوا الْأَمْرَ إِلَى التَّرَكُّبِ، وَقَدْ رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ.

وَاعْلَمُ أَنَّ: الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ الْمُتَقَنَّ، الْمُخْتَصَّ بِخَصَائِصٍ تَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ ضَرُورَةً، وَهُمْ أَضَافُوا هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ الْعَجِيبَةَ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ النَّبَاتِ وَالْأَشْجَارِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْبَدَائِعِ إِلَى الطَّبَائِعِ وَالْقُوَى، الَّتِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، ثُمَّ يَشْنَعُونَ عَلَيْنَا بِأَنَّهُمْ تَنْسُبُونَ الْفَاطِرَ الْحَكِيمَ إِلَى الْعَبَثِ، وَلَوْ أَتَبْنَا فَاطِرًا حَكِيمًا مُدَبِّرًا لِلْكَائِنَاتِ؛ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَالِمًا حَكِيمًا، لِأَعْنَاهُمْ ذَلِكَ عَنِ الطَّبَائِعِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لَعَلَّكُمْ أَنْ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٢].

وَاعْلَمُ أَنَّ: مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ تَنَاسُبَ الْأَقْدَارِ لَا يَتَنَاهَى بِالْقُوَى؛ كَمَا لَا تَتَنَاهَى الْعَنَاصِرُ فِي امْتِكَانِ الْإِنْقِسَامِ.

فَيَقَالُ لَهُمْ: إِذَا كَانَ الْمُتَنَاسِبُ لَا يَتَنَاهَى، فَالْخَوَاصُّ يَجِبُ أَنْ لَا تَتَنَاهَى؛ حَتَّى تَتَوَقَّعُوا مِنْ تَنَاسِبِ الْعَنَاصِرِ أُمُورًا بَعْدَتْكُمْوهَا، وَرَاعَمْتُمْ مَوَارِدَ الشَّرْعِ فِيهَا، وَسَفَهْتُمْ عُقُولَ مُبْتَغِي الشَّرْعِ، فَجَوَّزُوا الْآنَ أَنْ تَتَرَكَّبَ الْعَنَاصِرُ تَرَكُّبًا يَصِيرُ أَدَمِيًّا وَبَشَرًا سَوِيًّا، مِنْ غَيْرِ رَحِمٍ تَشْتَمِلُ عَلَى نُطْفَةٍ؛ إِذْ لَا يَنْضَبِطُ مَا يُتَوَقَّعُ مِنَ التَّنَاسِبِ فِي الْأَقْدَارِ !!

وَلَا نَزَالَ نَجْرُهُمْ جَرًّا عَنِيفًا إِلَى الْإِزَامِهِمْ أُمُورًا عَدُوَهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، ثُمَّ إِذَا أَنْكَرُوهَا أَلْزَمْنَاهُمْ تَصَوُّرَهَا؛ حَفَلًا عَلَى تَنَاسِبِ بَيْنِ الْعَنَاصِرِ [١/١٥١] لَا يَحَاطُ بِتَفْصِيلِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ مُرَكَّبٌ عَلَى هَيْئَةٍ يَجْذِبُ زُبُرَ الْحَدِيدِ، وَذَلِكَ مِنَ التَّرَكُّبِ الَّذِي يُعْلَمُ جُمْلَتُهُ وَلَا يَحَاطُ بِتَفْصِيلِهِ، فَمَا الْمَانِعُ مِمَّا يَلْزَمُهُمْ، وَهَذَا مَا لَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْهُ أَبَدًا.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ: يَلْزَمُهُمُ الْحَدِيدُ وَالْحَجَرُ فَوَاكِهَ غَضَّةٍ؛ بِأَنْ تُرَدَّ إِلَى تَرْكِيبِهَا؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِأَبْعَدَ مِنْ انْقِلَابِ النُّحَاسِ ذَهَبًا عِنْدَ تَنَاسِبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: تَرَكَّبَ الْجَوَاهِرُ فِي الْبَحَارِ وَالْمَعَادِنِ مِنَ اللَّالِئِ وَالْفَيَّرُورِجِ وَالزُّمُرِّدِ وَالْيَاقُوتِ، وَكُلُّ ذَلِكَ كَيْفِيَّاتٌ تَحْصُلُ مِنْ تَنَاسِبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ عِنْدَهُمْ، وَمَهْمَا تَمَكَّنَ النَّاطِرُ مِنْ إِضْاحِ خَطَلِ الْمُبْطِلِ فِي مَذْهَبِهِ بِنَفْسِ مَذْهَبِهِ فَهُوَ الْأَوَّلَى بِهِ.

وَإِنْ هُمْ فَسَّرُوا الطَّبْعَ بِالْعَرَضِ اللَّازِمِ لِلْجِزْمِ، أَوْ بِالْخَاصَّةِ اللَّازِمَةِ لِلذَّاتِ فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْحُكْمُ بِانْقِلَابِ الْأَرْكَانِ، وَلَا بِانْكِسَارِ سُورَاتِهَا؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمُلَازِمَةَ لِلنَّفْسِ يَسْتَحِيلُ مُفَارَقَتُهَا لِلنَّفْسِ، وَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمُوا الْانْقِلَابَ وَلَا الْانْكِسَارَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُرَكَّبِ صُورُ الْعَنَاصِرِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُعْرِفُ الطَّبْعُ بِآثَارِهِ كَمَا يُعْرِفُ الْإِلَهَ بِأَفْعَالِهِ.

قُلْنَا: هَذِهِ الْأَثَارُ تَذُلُّ عَلَى فَاعِلٍ قَادِرٍ مُخْتَارٍ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَثَارُ صَادِرَةً عَنْ مُوجِبٍ؛ فَإِنَّ الْمُوجِبَ لَا يُخَصَّصُ مَثَلًا عَنْ مِثْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الْأَثَارُ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى حَسَبِ تَرْتُّبِ الْقُوَى، وَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الْقُوَى، تَرْتَّبَ ذَلِكَ عَلَى نَتَائِجِهَا.

قُلْنَا: مَا مِنْ حَادِثٍ مِنْ هَذِهِ الْأَثَارِ إِلَّا وَهُوَ عَلَى نَمَطٍ يَجُوزُ فِي التَّقْدِيرِ حُصُولُهُ عَلَى خِلَافِهِ؛ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ إِلَّا بِقَصْدٍ قَاصِدٍ، وَالْقَصْدُ يَسْتَدْعِي عِلْمًا وَفُذْرَةً وَحَيَاةً.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْعَنَاصِرُ الْمُتَنَافِرَةُ، فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ الْخَامِسَةَ تَجْمَعُهَا قَسْرًا، وَرُبَّمَا عَبَّرُوا عَنْهَا بِالنَّفْسِ الْمُدَبَّرَةِ، أَوْ الْقُوَّةِ الْمُدَبَّرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ يُسْنِدُونَ جَمِيعَ ذَلِكَ إِلَى حَرَكَاتِ الْفَلَكَ؛ قَالُوا: إِنَّمَا تَخْتَلِفُ هَذِهِ التَّأثيرَاتُ؛ لِاخْتِلَافِ حُطُوظِهَا مِنَ الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ، وَاخْتِلَافِ مَنَاطِرِهَا وَاتِّصَالَاتِهَا، وَهَذِهِ أَقْوَالٌ مُتَقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى.

وَعَلَى أَصُولِهِمْ: مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَلَهُ نَفْسٌ، وَيَعْنُونَ بِالنَّفْسِ: مَلَكَهَ الشَّيْءِ، وَالنَّفْسُ النَّاطِقَةُ نَسْتَحْدِمُ الْأَجْرَامَ الْعُلُويَّةَ، وَنَسْتَعِينُ بِهَا فِي هَذِهِ التَّأثيرَاتِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَوَاسِّ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مِنْ آثَارِ تَرَكُّبِ الْعَنَاصِرِ، وَتَنَاسُبِ أَقْدَارِهَا.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ آثَارِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

وَأَمَّا الْعُلُومُ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْعُقَلَاءُ: فَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْفَلَّاسِفَةِ أَنَّهَا مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ.

وَصَارَ كَثِيرٌ مِنَ الطَّبَائِعِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا أَيْضًا مِنْ آثَارِ تَرَكُّبِ الْعَنَاصِرِ مِنْ قُوَى الْأَعْدِيَةِ:

وَكُلُّ هَذِهِ تَحَكُّمَاتٌ عَرِيَّةٌ عَنِ الْبُرْهَانِ، وَلَوْ غُورِضَ بَعْضُ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بِالْبَعْضِ لَمْ يَجِدُوا إِلَى دَفْعِهَا سَبِيلًا.

وَمِنْ مَذْهَبِ الْفَائِلِينَ بَأَنَّ الْعُلُومَ مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ: أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَحُلُّ الْعَالِمَ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ اخْتِصَاصَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بِخِلَافِ الْمُحْسُوسِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُحْسِنُ مِنْ نَفْسِهِ عِلْمَهُ؛ كَمَا يُحْسِنُ سَائِرَ صِفَاتِهِ؛ مِنْ: الْحَيَاةِ، وَالْأَلَمِ، وَاللَّذَّةِ، وَنَحْوِهَا، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ عِلْمِهِ الْمُخْتَصِّ بِهِ وَبَيْنَ جَهْلِهِ، وَلَوْ كَانَ إِضَافَةُ الْعِلْمِ إِلَى زَيْدٍ بِمِثَابَةِ إِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ، لَمَا تَمَيَّزَ عَالِمٌ عَنْ عَالِمٍ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الَّذِي يَفِيضُ عَلَى زَيْدٍ مِنَ الْعِلْمِ هُوَ عَيْنُ مَا يَفِيضُ عَلَى عَمْرٍو؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِي النَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَاحِدٌ كَثِيرٌ، وَلَوْ كَانَ الْعُلُومُ مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ، لَمَا اخْتَصَّ بِذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَتَسَاوَوْا فِي الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: مِنْ شَرَطِ الْفَيْضِ أَنْ تَكُونَ بَنِيَّةً وَأَصْلُهُ صَالِحَةً لِلْفَيْضِ.

قُلْنَا: هَذَا حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ قُوَى الطَّبِيعَةِ وَتَنَاسُبِ الْأَقْدَارِ.

وَالَّذِي يَقْدَحُ فِيهِ وَيُيْطِلُ الْمَذْهَبَيْنِ: أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَكَثَرَةُ

التَّجَارِبِ، وَالتَّدْبِيرِ وَالنَّظَرِ فِي الْعَوَاقِبِ، ثُمَّ قَدْ تَخْتَلِفُ أَحْوَالُهُمْ بِالذِّكَاةِ وَالْبَلَادَةِ، وَقَدْ يَقُلُ وَيَكْثُرُ بِالْمُعَالَجَةِ وَالْأَذْوِيَةِ.

وَقَدْ يَنْتَشِهْدُونَ بِفَيْضِ الشَّمْسِ وَانْبِسَاطِ ضَوْئِهَا.

وَهَذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الشَّمْسَ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمَحْدُودَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْجِهَاتِ، فَتَفِيضُ بَصَوْنِهَا عَلَى الْأَجْرَامِ الَّتِي تُقَابِلُهَا، وَلَيْسَتْ النَّفْسُ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْجِهَاتِ، وَكَذَلِكَ الْعَقْلُ وَالْعِلَّةُ الْأُولَى عَلَى رَعِيهِمْ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ مِنْ فَيْضِ الْعِلَّةِ [١٥١/ب] الْأُولَى، وَالنَّفْسُ مِنْ فَيْضِ الْعَقْلِ، وَالْفَلَكَ الْأَعْلَى مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ؛ فَإِنَّهَا الْمَادَّةُ، وَالْعِلَّةُ الْأُولَى مَادَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَإِلَيْهِ الْمُنتَهَى، ثُمَّ حَقِيقَةُ الْفَيْضِ الْوِلَادَةِ، وَالْإِفْتِرَاقُ يُسْتَدْعِي اجْتِمَاعًا قَبْلَهُ، وَالْوَاحِدُ لَا يَجْتَمِعُ، وَمَنْ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْفَيْضُ؟!

عَلَى أَنَّ الْفَيْضَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ، وَفَسَّرُوا الْخَلْقَ وَالْإِبْدَاعَ بِهِ قَضِيَّةً وَاحِدَةً، لَا اخْتِلَافَ فِيهَا؛ لِاسْتِحَالَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ الْأُولَى، فَكَيْفَ اخْتَلَفَتْ نَتَائِجُهَا وَأَنَارُهَا فِي الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ، وَلَا يُذَكَّرُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْمَعْلُولَاتِ؟!

وَكَذَلِكَ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُولُ مُنَاسِبًا لِلْعِلَّةِ وَمُسَاوِيًا لَهَا فِي صِفَاتِ النَّفْسِ حَتَّى كَأَنَّهُ الْعِلَّةُ، ثُمَّ الْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ كَيْفَ تُوجِبُ ذَوَاتٍ مُخْتَلِفَةً مُتَضَادَّةً؟!

وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذِهِ الْأَنَارَ، وَتَفَكَّرَ فِي الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ؛ فِي السَّيْرِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالرُّجُوعِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَالتَّنَائِجِ وَالْأَنَارِ اسْتَيْقَنَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ إِلَهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، وَمِنْ تَقْدِيرِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَهُوَ الْمُوصُوفُ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْكَائِنَاتِ إِلَّا وَشَوَاهِدُ الْعِظَمَةِ بَيِّنَةٌ فِيهِ، وَأَعْلَامُ الصَّنْعَةِ بَادِيَةٌ فِيهِ.

وَقَدْ أَقْمَنَّا وَاضِحَ الدَّلِيلِ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ؛ أَعْنِي الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ، وَقَسَمْنَاهَا قِسْمَيْنِ: الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالْأَجْرَامِ وَالْمَعَانِي، وَأَحْلَنَّا تَقْدِيرَ قِسْمِ ثَالِثٍ يُخَالِفُ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، فَكُلُّ مَا تَصَوَّرَهُ الْوَهْمُ فَهُوَ مُتَنَاءٌ فِي الذَّاتِ؛ كَالْأَجْرَامِ، أَوْ هُوَ مُتَنَاءٌ فِي الْحُكْمِ؛ كَالْعَرَضِ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْبِسَاطِ الْعَرَضِ عَلَى الْجَزْمَيْنِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْإِنْتِهَاءَ يُشْعِرُ بِالنِّهَايَةِ إِمَّا فِي النِّسْبَةِ الزَّمَانِيَّةِ أَوْ الْمَكَانِيَّةِ؛ فَإِنَّ مَا لَمْ يُفْتَحْ عَنْ أَوَّلٍ لَا يَنْتَهِي إِلَى الثَّانِي، وَمَا انْقَطَعَ مِنْ جِهَةٍ يَجِبُ انْقِطَاعُهُ مِنَ الْجِهَاتِ، وَمَنْ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ لَا يَقْبَلُ الْإِئْتِصَالَ وَالْمُبَايَنَةَ،



وَلَا الدُّخُولَ وَالْخُرُوجَ، وَلَا الْقُرْبَ وَالْبُعْدَ؛ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ اثْنَيْنِ مِنْهُ فِي الْمَعْقُولِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صِفَةً الثَّانِي.

وَمَنْ أَحَاطَ عِلْمًا بِهِذَا الْفَضْلِ وَأَنْصَفَ، اسْتَيْقَنَ أَنَّ الْفَيْضَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَلَاسِفَةُ يُشْعِرُ بِالتَّنَاهِي مِنَ الْفَائِضِ وَالْمُفَيْضِ عَلَيْهِ، وَالْإِلَهَ الْحَقَّ الْمُوصُوفُ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ مُخْتَصٌّ بِصِفَةِ تَوْجِبُ لَهُ التَّقْدُسَ عَنِ الْأَحْيَازِ وَالْجِهَاتِ، وَهُوَ الْمُتَعَالِي عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ، الْمَعْلُومُ بِصِفَةِ الْعُقُولِ وَأَدْلَتِهَا، الْمُنْتَزَهُ عَنْ تَطَرُّقِ الْأَوْهَامِ، وَمَنْ هَذَا وَضَعَهُ فَالزَّمَانُ لَا يُدْرِكُهُ، وَالْمَكَانُ لَا يَقْدَرُهُ، وَالْجِهَاتُ لَا تَحْوِيهِ وَتُحَدِّدُهُ - تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى جَدُّهُ - وَإِضَافَةُ الْخَلْقِ وَالْإِبْجَادِ إِلَيْهِ لَيْسَ يُوجِبُ تَغْيِيرَهُ، وَلَا تَجَدُّدَ حَالٍ لِدَايَتِهِ وَلَا لِصِفَاتِهِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ سَلَكَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ قَائِمَيْنِ بِالنَّفْسِ؛ فَقَالُوا: «إِنْ بَاتَ مَوْجُودٌ لَا يُعْلَمُ ضَرُورَةُ وَلَا دَلَالَةُ تَحَكُّمٍ مَخْصُصٍ؛ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعَ عَلَى كَوْنِهِ مَعْقُولًا، وَمَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الْعَقْلِ وَالنَّفْسِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، وَلَا سَمْعِيٌّ، ثُمَّ إِنْ بَاتَ اثْنَيْنِ مَعَ اللَّهِ هُمَا الْعَقْلُ وَالنَّفْسُ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ إِنْبَاتِ ثَلَاثَةٍ».

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا اكْتَفَيْتُمْ بِالْأَفْلَاقِ وَحَرَكَاتِهَا مَعَ الْحُكْمِ بِقَدَمِهَا، وَكَيْفَ يَفْتَقِرُ الْقَدِيمُ الْوَاجِبُ الْوُجُودَ إِلَى مُوجِبٍ، وَلَكِنْ وَجِبَ تَعَلُّقُ كُلِّ ثَابِتٍ قَدِيمٍ بِمُوجِبٍ، وَجِبَ أَنْ يَفْتَقِرَ، وَيَتَعَلَّقَ وَجُودُ كُلِّ مَوْجُودٍ بِمُوجِبٍ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُوجِبِهِ إِلَى غَيْرِ نِهَائَةٍ.

فَإِنْ قَالُوا: كُلُّ مَا لَهُ صُورَةٌ وَكَيْفِيَّةٌ فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ مُوجِبٍ، وَالْأَفْلَاقُ لَهَا صُورَةٌ وَكَيْفِيَّاتٌ، بِخِلَافِ الْمُوجِبِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ الْبَسِيطُ حَقًّا، بِلَا صُورَةٍ، وَلَا كَيْفِيَّةٍ.

قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ قَدَمُ ذِي الصُّورَةِ وَالْكَيفِيَّةِ عَلَى رَعْمِكُمْ، وَتَحَقَّقَ وَجُوبُ وَجُودِهِ، وَجِبَ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْمُوجِبِ؛ كَالْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الْعَقْلُ لَيْسَ فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَيْفِيَّةٌ، وَقَدْ افْتَقَرَ إِلَى الْمَبْدَأِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّمَا افْتَقَرَتِ الْمُرَكَّبَاتُ شَاهِدًا إِلَى الْمُفِيضَاتِ؛ لِتَرْكُوبِهَا وَصُورِهَا؟! وَمَا أَتَّكَّرْتُمْ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا افْتَقَرَتْ إِلَيْهَا لِحَوَازِهَا وَتَعَرُّضِهَا لِلزَّوَالِ وَالتَّغْيِيرِ؟! وَالْأَفْلَاقُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صُورَتِهَا - فَإِنَّهَا لَا تُحَوَّلُ عَنْ صُورِهَا وَلَا تَزُولُ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الزَّوَالُ وَالتَّعَرُّضُ

لِقَبُولِ هَيْئَةٍ أُخْرَى تُخَالِفُ هَيْئَتَهَا، بِخِلَافِ الْمُرَكَّبَاتِ شَاهِدًا؛ فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ الثَّبُوتِ [١/١٥٢]  
مُتَعَرِّضَةٌ لِقَبُولِ غَيْرِهَا مِنَ الصُّوَرِ وَالْكَفَيَّاتِ؛ فَلَا يُمْكِنُكُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ؛  
لِمُجَرَّدِ الصُّوَرِ وَالشَّكْلِ، عَلَى أَنَّكُمْ تَفِيئْتُمْ عَنِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ الصُّورَةَ وَالشَّكْلَ، وَمَعَ ذَلِكَ  
قَضَيْتُمْ بِإِفْتِقَارِهَا إِلَى الْمَوْجِبِ، فَلِمَ أَنْكَرْتُمْ ذَلِكَ فِي الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: جَمَعْنَا بَيْنَ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ مَعَ افْتِرَاقِهِمَا فِي الرُّجُوبِ وَالْجَوَازِ بِمَثَابَةِ جَمْعِكُمْ  
بَيْنَهُمَا فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ، مَعَ قَطْعِكُمْ بِأَنَّ الْمَعْلُولَ شَاهِدًا جَائِزٌ وَهُوَ غَائِبٌ وَاجِبٌ.  
قُلْنَا: قَدَّمْنَا أَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يُعَلَّلُ لِنَفْسِهِ؛ فَلَا أَثَرَ فِيهِ لِلرُّجُوبِ وَالْجَوَازِ، وَإِذَا ثَبَتَ تَعْلِيلُهُ،  
يَجِبُ اطِّرَادُهُ وَانْعِكَاسُهُ.

ثُمَّ: الْعِلَّةُ مُوجِبُهَا الْأَحْكَامَ لَا الذَّوَاتِ، وَعِنْدَكُمْ مُوجِبُهَا الذَّوَاتُ لَا الْأَحْكَامَ، وَقَدْ قَالَ  
مُحَقِّقُو الْأَصْحَابِ: الْعِلَّةُ وَالْمَعْلُولُ بِمَثَابَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْحَقِّ فَلَمْ يَسْتَتِبْ لَكُمْ مَا اسْتَمَرَّأْتُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ بَسِيطٌ حَقًّا؛ فَلَا يَتَوَلَّدُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ؛  
فَأَشْبَهَ بِوَجْهِ مَقْدُورِنَا الرُّوحَانِيِّ لِذَلِكَ وَتَصَوَّرْنَا الرُّوحَانِيَّ لِلنَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

قُلْنَا: الرُّوحَانِيُّ إِمَّا يَكُونُ بَسِيطًا؛ كَالْمَوْجِبِ الْأَوَّلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ مَا لَهُ صُورَةٌ،  
فَإِنْ كَانَ فِي حُكْمِ مَا لَهُ صُورَةٌ؛ فَقَدْ أَوْجَبَهُ الْمَبْدَأُ مَعَ انْقِطَاعِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ كَانَ بَسِيطًا حَقًّا؛ وَكَذَلِكَ يُوجِبُهُ الْمَبْدَأُ الْحَسِّيُّ، يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يَسْتَنِدَ الْمَبْدَأُ إِلَى  
مَوْجِبٍ آخَرَ، وَلَئِنْ جَازَ أَنْ يُوجِبَ الرُّوحَانِيُّ الْبَسِيطُ مُتَصَوِّرًا مُتَشَكِّلًا، لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ  
الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ مُتَصَوِّرًا مُتَشَكِّلًا، وَهَذَا مِمَّا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: النَّفْسُ تُنَاسِبُ الْأَجْرَامَ مِنْ وَجْهِهِ، وَتُنَاسِبُ الْعَقْلَ مِنْ وَجْهِهِ، وَكَذَلِكَ الْعَقْلُ  
يُنَاسِبُ النَّفْسَ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُنَاسِبُ الْمَبْدَأَ مِنْ وَجْهِهِ.

قُلْنَا: كَيْفَ يَثْبُتُ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَجْهَانِ مُخْتَلِفَانِ؟!

وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ، جَازَ أَيْضًا ثُبُوتُ وَجْهَيْنِ لِلْمَبْدَأِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُوجِبَ الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ الْمُتَشَكِّلُ بِوَاسِطَتَيْنِ هُمَا الْعَقْلُ وَالنَّفْسُ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ  
أَنْ يُوجِبَ الْمُتَشَكِّلُ بِوَاسِطَةٍ؛ إِذْ لَا عَدَدَ أَوْلَى مِنْ عَدَدِهِ؟!

وَأِنَّمَا وَقَفُوا فِي هَذِهِ الْمَتَاهَاتِ لِإِسْنَادِهِمُ الْكَائِنَاتِ إِلَى الْمُفِيضِ الْمَوْجِبِ؛ بِطَرِيقِ

الْفَيْضِ، أَوْ بِحُلُولِ النَّفْسِ، فَأَخْرَجَهُمْ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى إِنْبَاتِ مُنَاسِبَةٍ بَيْنَ الْمُوجِبِ وَالْمُوجِبِ، وَإِذَا أَسْنَدُوهَا إِلَى مُدَبِّرٍ مُخْتَارٍ، وَفَاطِرٍ حَكِيمٍ، لَا سْتَعْنُوا عَنْ هَذِهِ الْوَسَائِطِ؛ فَالْفِعْلُ وَالنَّفْسُ هُمَا الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ عِنْدَنَا، وَالْفَيْضُ وَالْوُجُودُ - الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ - هُوَ تَعَلُّقُ الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْفَسَادَ وَالظُّلْمَ وَالشَّرَّ فِي هَذَا الْعَالَمِ يَرْبُو عَلَى الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ فَيْضِ النُّورِ وَالْجُودِ.

ثُمَّ الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ، وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ، وَالسَّعْدُ وَالنَّحْسُ كُلُّهَا مِنْ حَرَكَاتِ الْأَفْلَاقِ، وَاتِّصَالِ الْكَوَاكِبِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ عَلَى زَعْمِكُمْ؛ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنْ فَيْضِ النُّورِ وَالْجُودِ هَذِهِ الْمَنَاحِسُ، مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَبْدَأُ هُوَ الْخَيْرُ الْمَخْضُ، وَالْكَائِنَاتُ كُلُّهَا فِي طَلَبِ الْخَيْرِ الْمَخْضِ؟!

ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا قَائِمَاتٍ بِنَفْسِهَا؛ فَسَمَوْا بَعْضَهَا أَوَّلًا، وَبَعْضُهَا ثَانِيًا، أَوْ ثَانِيًا، مَعَ اسْتِحَالَةِ تَقَدُّمِ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي، وَمَعَ اسْتِحَالَةِ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي بِخَيْرٍ وَحَيْثُ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ دَعْوَى النَّصَارَى فِي الْأَبِ وَالْإِبْنِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ تَقَدُّمِ الْأَبِ عَلَى الْإِبْنِ. ثُمَّ هَذِهِ الدَّوَاتُ قَائِمَاتٌ بِنَفْسِهَا، وَفِي حُكْمِ الْمُتَحَيِّزَاتِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقُوهَا لَفْظًا؛ لِانْقِطَاعِ عَالَمِ الْعَقْلِ عَنْ عَالَمِ النَّفْسِ وَالْمَبْدَأِ، وَاللَّهُ هُوَ الْمُوَفِّقُ.

### فَصْلٌ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُنْجِمِينَ وَذِكْرِ مُنَاقَضَاتِهِمْ

فَمِنْهَا أَنْ نَقُولَ: لَا شَكَّ أَنَّ الْأَنْجُمَ الْجَارِيَةَ فِي أَفْلَاقِهَا أَجْسَامٌ وَأَجْرَامٌ، وَيُشَاهَدُ تَشَكُّلُهَا عَلَى أَقْدَارٍ مَعْلُومَةٍ فِي الصُّغَرِ وَالْكِبَرِ، وَبَعْضُهَا يَخْسِفُ الْبَعْضُ وَيَسْتُرُهُ، إِذَا حَادَاهُ فِي جِهَةِ السُّفْلِ، وَتَرَاهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ، وَمَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهَا أَجْسَامًا فَقَدْ جَحَدَ الْبَدِيهَةَ.

وَإِذَا وَصَحَ ذَلِكَ فَمَا لَهَا لَا تَتَعَرَّضُ لِلْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، وَالتَّرَكُّبِ وَالْإِنْجِلَالِ؛ حَسَبَ مَا تَرَكَّبَتِ الْأُسْطَقْسَاتُ فِي هَذَا الْعَالَمِ.

وَإِذَا سِيلُوا عَنْ تَحْقِيقِ فَرْقِ بَيْنِ الْأَجْرَامِ الْعُلَوِيَّةِ وَبَيْنِ الْأَجْسَامِ السُّفْلِيَّةِ، لَمْ يَزِجُوا إِلَى أَصْلِ.

وَحَقُّ الْمُطَالِبِ أَنْ يُعْضَدَ كَلَامُهُ بِتَجَانُسِ الْأَجْسَامِ وَالْمَوَادِّ، ثُمَّ الْمَوَادِّ وَالْجَوَاهِرُ لَا تَخْتَلِفُ  
لِأَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا يَتَوَلَّى اخْتِلَافُهَا إِلَى الصُّورِ، وَمِنْ مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ أَنْ يَجُوزَ عَلَى كُلِّ جِسْمٍ  
مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ.

وَمِمَّا يُوضِّحُ [ ١٥٢/ب ] غَرَضَنَا: أَنَّ الْأَنْجَمَ يُؤَثِّرُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ فِي إِطْلَاقِهِمْ، ثُمَّ  
يَخْتَلِفُ أَثَرُهَا بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا وَمَوَاقِعِهَا وَاتِّصَالَاتِهَا؛ إِذِ النَّجْمُ تَحْتَ الشُّعَاعِ عَلَى خِلَافِهِ  
إِذَا كَانَ خَارِجًا مِنَ الشُّعَاعِ أَعْلَى شُعَاعِ الشَّمْسِ، وَتَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُ بِالشَّرَفِ وَالِاسْتِقَامَةِ،  
وَالرُّفُوعِ وَالْهُوْطِ وَالْوَبَالِ، وَكَوْنِهِ فِي هَيْئَةٍ أَوْ حِدَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ بِقَبُولِ الْأَنْجَمِ  
الْآثَارَ وَاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ.

وَإِنْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَأَوَّلُوا مَا أَطْلَقُوا مِنْ أَلْفَاطِهِمْ عَلَى غَيْرِ مَا يُبْنَى عَنْهُ ظَاهِرُهَا وَتَوَخَّوْا لِذَلِكَ،  
وَسَقَطَتِ الثَّقَةُ بِكُلِّ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الطَّبَائِعِ وَالْآثَارِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ:  
لَا مَعْنَى لِإِطْلَاقِهِمْ بَأَنَّ الزَّنَجِيلَ حَارٌّ بِطَبِيعِهِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنَّ مَنْ يَتَنَاوَلُهُ  
يُخْلَقُ فِيهِ حَرَارَةٌ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَا حَكَمُوا بِأَنَّهُ بَارِدٌ بِطَبِيعِهِ أَوْ يَابِسٌ أَوْ رَطْبٌ<sup>(١)</sup>.

وَالْأَحْكَامِيُّونَ مُجْمِعُونَ عَلَى تَلْقَى أَحْكَامِ النُّجُومِ مِنَ الطَّبَائِعِ وَامْتِزَاجِهَا، عِنْدَ اخْتِلَافِ  
الْأَشْكَالِ، وَمَطَارِحِ الْأَشْغَةِ، وَقَدْ قَسَمُوا الْبُرُوجَ إِلَى مَا هُوَ حَارٌّ يَابِسٌ نَارِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ بَارِدٌ  
يَابِسٌ أَرْضِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ رِيحِيٌّ هَوَائِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ بَارِدٌ رَطْبٌ مَائِيٌّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي  
الْأَنْجَمِ الثَّابِتَةِ وَالسَّيَّارَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَا فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ خَارِجٌ عَنِ  
الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَانَا بِقَوْلِنَا: إِنَّ الشَّمْسَ حَارَّةٌ: أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي الْحَرَارَةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ فَهِيَ حَارَّةٌ  
بِالْفِعْلِ لَا بِالذَّاتِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْكَوَاكِبِ.

قُلْنَا: إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي نَفْسِهَا حَارَّةً وَلَا بَارِدَةً، فَكَيْفَ تَفْعَلُ الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ؟!.

قَالُوا: إِنَّ الشَّمْسَ تَنْعَكِسُ بُنُورُهَا عَلَى الْأَثِيرِ، وَتُولِّجُهَا فِي مَرَائِرِ مَا عَدَاهَا مِنَ الْعَنَاصِرِ؛  
فَتَحْصُلُ الْأَمْرِجَةُ وَالْمُرْكَبَاتُ.

(١) اشتد تشنيع ابن حزم على الأشاعرة في نفي الطباع والقول بإجراء العادة؛ انظر: الفصل ( ٢١٩/٤ )،

قُلْنَا: فَأَيُّ مَعْنَى لِاخْتِرَاقِ الْكَوَاكِبِ بِالشَّمْسِ، وَقَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّ النَّجْمَ يَضَعُفُ عِنْدَ  
الِاخْتِرَاقِ وَيَتَخَسَّرُ؟!

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي افْتِرَانِ الْكَوَاكِبِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَانْتِحَاسِهَا وَسَعَادَتِهَا.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ كُلَّ نَجْمٍ مِنَ الْأَنْجَمِ السَّيَّارَةِ مُنْفَرِدٌ بِفَلَكَهِ، وَلَا يَجْمَعُ تِلْكَ  
نَجْمٌ إِلَّا فَلَكَ الْبُرُوجِ، وَهُوَ الْفَلَكَ الثَّامِنُ؛ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ الْكَوَاكِبَ الثَّابِتَةَ، وَلَا تَحُلُّ الشَّمْسُ  
وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ بُرْجًا مِنَ الْبُرُوجِ الْإِثْنِي عَشَرَ بِذَاتِهَا، وَلَكِنْ إِذَا حَادَثَ فِي  
مَدَارِهَا الْحَمَلِ، وَإِنْ لَمْ تَحُلْهُ قَبْلُ، حَلَّتْهُ مِنْ حَيْثُ حَادَثَتْهُ فَنَقُولُ:

إِذَا كَانَ زُحْلٌ عَلَى الصَّفْرِ مِنَ الْحَمَلِ، وَكَانَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ أَيْضًا، فَلَيْسَ الْمَعْنَى بِاقْتِرَانِهِمَا  
مُمَاسَّتَهُمَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى بِذَلِكَ تَلَاقِيهِمَا عَلَى حُكْمِ التَّحَاذِي، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، بَيَّنَّا عَلَيْهِ  
غَرَضَنَا، فَنَقُولُ:

إِذَا كَانَ زُحْلٌ نَاطِرًا إِلَى الشَّمْسِ بِتَرْبِيعٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ تَسْدِيسٍ أَوْ مُقَابَلَةٍ، فَهُمَا مُتَحَاذِيَانِ فِي  
هَذِهِ الْأَشْكَالِ الْفَلَكَيَّةِ؛ كَمَا تَحَاذَيَا فِيمَا سَمَّوْهُ قِرَانًا، وَإِذَا رَجَعَ الْإِفْتِرَانُ إِلَى التَّحَاذِي دُونَ  
التَّمَاسِّ، فَلْيَكُنْ كُلُّ نَجْمَيْنِ مُتَنَاطِرَيْنِ عَلَى حُكْمِ الْإِفْتِرَانِ مِنْ حَيْثُ تَحَاذَيَا، وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ  
عَنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَخْتَلِفُ أَثَارُهَا وَمَرَائِبُهَا فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي هَذِهِ الْمَنَاطِرِ؛  
لِاخْتِلَافِ مَوَاقِعِهَا فِي الطَّبِيعَةِ.

وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا يَجْرِي فِي عَالَمِنَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَثَارِ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ عِنْدَ ثُبُوتِ  
ضَرْبٍ مِنَ التَّنَاسُبِ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِحْكَامُ دُونَ التَّنَاسُبِ.

وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِإِخْرَاجِهِمُ الْبُرُوجَ وَالْأَنْجَمَ عَنْ صُورِ الْأُسْطَقْسَاتِ الْأَرْبَعِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ  
بَعْضَ هَذِهِ الْبُرُوجِ يُثِيرُ حَرَارَةً وَبَعْضُهَا بُرُودَةً، وَفِيَّاسُ الطَّبِيعِ أَنَّ تُبَيِّرُ الشَّيْءَ الْبَسِيطَ مَا يُشَاكِلُهُ؛  
إِذَا لَا تُبَيِّرُ النَّارُ بُرُودَةً وَلَا الْمَاءُ حَرَارَةً، فَبَطَلَ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْكَوَاكِبَ لَيْسَتْ فِي أَنْفُسِهَا عَلَى  
طَبِيعَةٍ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهَا تُبَيِّرُ الطَّبَائِعَ.

وَأِنْ هُمْ قَالُوا: إِنَّهَا تَفْعَلُ الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ فِي هَذَا الْعَالَمِ اخْتِيَارًا، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَجْوِيزُ  
افْتِرَابِ النَّجْمِ مَعَ الشَّمْسِ مِنْ غَيْرِ اخْتِرَاقٍ، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ، وَكَيْفَ يُعْقَلُ فِيهَا الْاخْتِيَارُ

وَقَدْ خَلَقَهَا اللَّهُ عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ فِي السَّيْرِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالرُّجُوعِ؟! وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦، يس: ٣٨، فصلت: ١٢].

### فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ<sup>(١)</sup>

اعْلَمْ أَنَّ الْمُنْجِمِينَ افْتَرَقُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ:

فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَنْجُمَ تُؤَثِّرُ تَأْثِيرَ إِيْجَابٍ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تُؤَثِّرُ تَأْثِيرَ اخْتِيَارٍ، وَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ قَادِرُونَ، وَرُبَّمَا عَنْهَا يَكْتَفُونَ بِالصَّانِعِ الْمُخْتَارِ.

[١/١٥٣] وَحَدَّاهُمْ أَثْبَتُوا لَهَا الصَّانِعَ الْمُدَبِّرَ.

وَذَهَبَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَنْجُمَ لَا تَوْجِدُ شَيْئًا، وَلَا هُوَ فَاعِلٌ أَصْلًا، وَلَكِنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ الْأَنْجُمَ إِذَا انتَقَلَتْ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، أَوْ إِذَا اتَّصَلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، يَخْلُقُ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ؛ مِنْ رَخِصِ السَّعِيرِ، أَوْ غَلَاثِيهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِلَّةً إِيْجَابٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى خِلَافِهِ.

وَذَهَبَ قُدَّمَاءُ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى رَدِّ الْأَحْكَامِ وَقَطَعُوا بِطِلَانِ مَذْهَبِ مُشَبِّهِيهَا.

وَتَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ بِوُجُوهٍ: مِنْهَا أَنَّهُمْ إِذَا صَادَفُوا آثَارًا عِنْدَ اتِّصَالِ كَوْكَبٍ بِكَوْكَبٍ، فَمَا يُؤْمِنُهُمْ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِذَلِكَ الْأَشْكَالِ الْآخَرِ الَّتِي تَخْصُلُ لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَنْجُمِ عِنْدَ اتِّصَالِهِمَا، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآثَارُ الْحَاصِلَةُ عَنِ افْتِرَاقِ الْكَوْكَبَيْنِ مَشْرُوطَةً بِثُبُوتِ الْأَشْكَالِ الْآخَرِ كَهَذِهِ الْكَوَاكِبِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ، فَلَوْ قُدِّرَ مِثْلُ ذَلِكَ الْإِفْتِرَاقِ وَالِاتِّصَالِ لِلْكَوْكَبَيْنِ ثَانِيًا وَثَالِثًا، فَلَا يَصَادِفُ افْتِرَاقُهُمَا وَقُوعَ تِلْكَ الْأَشْكَالِ الَّتِي اتَّفَقَتْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَضَاءِ بِوُقُوعِ مِثْلِ تِلْكَ الْآثَارِ لِإِفْتِرَاقِ هَذَيْنِ الْكَوْكَبَيْنِ، مَا لَمْ يَتَّفِقْ مِثْلُ

(١) انظر هذا المبحث في: الأمدى: أبكار الأفكار (٢/ ٢٧٠، ٢٧٥).

(٢) لعل في هذا إشارة إلى ما ذكره الغزالي في جواهر القرآن من القول بتأثير الكواكب وما يتعلق بنظرية الفيض.

تِلْكَ الْأَسْبَابُ وَالْأَشْكَالُ وَالْهَيْئَاتُ؛ فَإِنَّ أَحْكَامَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ مُمْتَزِجَةٌ بِأَحْكَامِ الْكَوَاكِبِ الثَّابِتَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَكِيٌّ تَجَدُّدٌ فِيهِ وَفَتْ مِنْ الْأَوْقَاتِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ عَوْدُ ذَلِكَ بَعِيْنِهِ إِلَّا بَعْدَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ سَنَةٍ؛ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ، أَوْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ أَلْفَ سَنَةٍ؛ عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَمَنْ الَّذِي عَهْدَ تَكَرَّرَ الْأَشْكَالُ؟! وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ التَّعْوِيلُ عَلَى الْأَحْكَامِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَصْحَابَ الْهَيْئَاتِ قَالُوا: لَيْسَ لِلْأَرْضِ بِأَقْطَارِهَا مِقْدَارٌ يُحَسُّ بِالإِضَافَةِ إِلَى جَزِيِ الْفَلَكِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَطْلَانِيْمُوسُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَالَ: « قَدْ دَلَّنَا شَوَاهِدُ الْأَرْضَادِ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ نَجْمٍ مِنَ الثَّوَابِتِ فِي مَرَأَى الْعَيْنِ هُوَ السُّهَى، وَهُوَ مِثْلُ جِزْمِ الْأَرْضِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ قَدَرَهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْفَلَكِ قَدْرَ خَرْدَلَةٍ فِي فَلَاةٍ؛ فَيَسْتَبِينُ مِنْ ذَلِكَ سُقُوطُ قَدْرِ الْأَرْضِ فِي الْحِسِّ بِالإِضَافَةِ إِلَى عَظَمِ الْفَلَكِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: صَاحِبُ الْحِكْمَةِ يَثْبُتُ قَضَاؤُهُ فِي حَقِّ شَخْصٍ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ، وَالْحَادِثُ يُسَيِّدُ حُكْمَهُ إِلَى مَسْقِطِ الْمَاءِ فِي الرَّحِمِ، وَتَعْلُقُ حُكْمُ تِلْكَ النُّطْفَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الْفَلَكِ، وَعَلَى قَطْعِ نَعْلَمُ أَنَّ مِقْدَارَ تِلْكَ النُّطْفَةِ لَا يُحَسُّ بِالإِضَافَةِ إِلَى جِزْمِ الْأَرْضِ، وَإِذَا كَانَ مِقْدَارُ الْأَرْضِ لَا يُذْرِكُ حِسًّا بِالإِضَافَةِ إِلَى الْفَلَكِ، فَكَيْفَ يُذْرِكُ مِنَ الْفَلَكِ الْقَدْرُ الْمُخْتَصُّ بِالنُّطْفَةِ الَّتِي لَا تُحَسُّ بِالإِضَافَةِ إِلَى قَدْرِ الْأَرْضِ، هَذَا لَا مَحِيصَ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ نَصَادِفُ مَوَالِيدَ فِي وَفَاتِ وَاحِدٍ عَلَى طَالِعِ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا أَسْعَدُ الْبَرِيَّةِ مِثْلًا، وَالْآخَرُ أَشْقَاهُمْ، وَأَضْيَقُهُمْ مَعِيْشَةً، فَمَا السَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمَا، وَهَذَا مِمَّا لَا جَوَابَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا لَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ: وَقُوعُ مَوْتٍ عَامٍّ فِي قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ، أَوْ زَلْزَلَةٍ، أَوْ قَتْلِ ذَرِيْعٍ، أَوْ حَرِيْقٍ، أَوْ هَدْمٍ، أَوْ هَلَاكِ سَفِيْنَةٍ فِي الْبَحْرِ، مَعَ اسْتِمَالِهَا عَلَى خَلْقٍ كَثِيْرٍ مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّ السَّعَادَةَ وَالنُّحُوسَةَ تُتْلَقَانِ مِنْ طَوَالِجِ الْمَوَالِيدِ، فَمَا قَوْلُهُمْ فِي الْعَدَدِ الْكَثِيْرِ يُصَابُونَ بِالْقَتْلِ أَوْ بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْغَرَقِ فِي الْبَحْرِ؟! فَمَا بَالُ نَوْعِ وَاحِدٍ مِنَ الْبَلِيَّةِ يَعْهُمُهُمْ وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ فِي فَلَكَ الْبُرُوجِ أَنْجَمًا لَمْ يُضْبَطُوا طَبَائِعُهَا فَلَا يَأْمَنُونَ مَعَ مَا يَقْضُونَ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ الطَّوَالِجِ مِنْ وَقُوعِ نَجْمٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى دَرَجَةِ الطَّالِعِ أَنْ يُغَيَّرَ ذَلِكَ النُّجْمُ جُمْلَةً أَحْكَامِهِمْ؟! وَفِي ذَلِكَ بُطْلَانُ التَّعْوِيلِ عَلَى الْأَحْكَامِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الأمدى: أبقار الأفكار (٢/ ٢٧٢).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ: إِنَّمَا بَنَوْا مُعْظَمَ أَحْكَامِهِمْ؛ لَا سِيَّمَا الْكُلِّيَّاتِ، عَلَى الْإِنْتِهَاءَاتِ وَالْتِسِيرَاتِ  
وَالسَّهَامِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، إِلَّا الْإِسْتِفْرَاءُ، وَالْوَجْدَانُ فِي  
بَعْضِ الْأَوْقَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ الْفَالِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَعِلْمُ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ  
عَلَّامِ الْغُيُوبِ.

ثُمَّ الْحَذَاقُ مِنْهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا يَتَلَبَّغُ الْقَوْلُ فِيهَا مَبْلَغَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ  
فِيهَا الظَّنُّ وَالْحَدْسُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ تُصَدِّقُونَ فِي حُكْمِهِمْ بِافْتِرَانِ الْكَوَائِبِ وَالْحُسُوفَيْنِ؟  
قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي نُنْكِرُهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الْحِسَابِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيَّ  
إِنْكَارِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الْخُسُوفَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا: فَذَلِكَ [ ١٥٣ / ب ] مِمَّا نُنْكِرُهُ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ  
قَضَوْا بِإِنْتِخَاسِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْخُسُوفِ، مَعَ قَطْعِهِمْ بِأَنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُ عَنْ صِفَتِهَا؛ بِأَنَّ تَحْجَبَ عَنِ  
الْأَبْصَارِ وَيَسْتُرُهَا الْقَمَرُ عَنَّا، وَلَا يَحْكُمُونَ بِإِنْتِخَاسِهَا إِذَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سَحَابٌ بِالنَّهَارِ،  
أَوْ جِزْمُ الْأَرْضِ بِاللَّيْلِ.

وَرَعَمُوا أَنَّ خُسُوفَ الْقَمَرِ إِنَّمَا يَكُونُ بِوُلُوجِهِ فِي ظِلِّ الْأَرْضِ.

وَكُلُّ ذَلِكَ دَعَاوَى لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقَائِقِهَا، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمَا  
آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يُخَسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ،  
وَالِإِلَى الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>.

(١) متفق عليه من حديث عائشة ومن حديث عبد الله بن عمر:

أما حديث عائشة: فأخرجه البخاري: في كتاب الجمعة، باب: الصدقة في الكسوف (ح ١٠١٠)، ومسلم في كتاب  
الكسوف، باب: صلاة الكسوف، (ح ١٥٥٧).

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الصلاة في كسوف الشمس (ح ١٠٠٨)، وأخرجه  
مسلم في كتاب كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف: الصلاة جامعة، (ح ١٥١٨).

والحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن عباس في كتاب الجمعة، أبواب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة،  
(ح ١٠١٨)، وعن أبي بكر في كتاب الجمعة، أبواب الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر، (ح ١٠٢٨).

وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله في كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة  
الكسوف.



وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَجْرَى الْعَادَةِ بِإِبْدَاعِ الْأُمُورِ عِنْدَ حَرَكَةِ الْكَوَاكِبِ وَانْتِقَالَاتِهَا. فَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَطْرُدُ، وَمَا كَانَ حُصُولُهُ بِجَرَيِ الْعَادَةِ، فَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورِيٌّ؛ كَالْعِلْمِ بِالشَّيْءِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَنَحْوِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ فِي ذَلِكَ دَعْوَى الْعِلْمِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ قَوْلِ النَّاسِ: إِنَّ الشَّمْسَ إِذَا كَانَ فِي الْجُوزَاءِ وَالسَّرَطَانِ وَالْأَسَدِ، يَصِيرُ الْهَوَاءُ حَارًّا، أَوْ يَكُونُ وَقْتُ إِذْكَ الثَّمَارِ، وَإِذَا صَارَتِ الشَّمْسُ إِلَى الْجُذْيِ وَالذُّلْوِ، جَرَتِ الْعَادَةُ بِبُرُودَةِ الْهَوَاءِ، وَوُقُوعِ الثَّلْجِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الشَّمْسِ وَلَا مِنَ الْكَوَاكِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا حُكْمُ الْمُنْجَمِ بِأَنَّهُ اقْتِرَانُ الْكَوَكِبَيْنِ يَدُلُّ عَلَى كَذَا: فَهُوَ يَعْتَرَفُ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُطَرِّدٍ فِي الْعَادَةِ، وَقَدْ أَنْكَرَ الشَّارِعُ عَلَى الَّذِينَ قَالُوا: «مُطَرِّتَا بَنَوْنِ كَذَا»<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَطَرَ مِنْ سُقُوطِ النَّجْمِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠].

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: «مَا عَامٌ بِأَمْطَرٍ مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) متفق عليه من حديث زيد بن خالد الجهني: أخرجه البخاري في كتاب الأذان، أبواب قصة الصلاة، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، (ح ٨٢٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، (ح ١٣٢).  
(٢) حديث ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/٣٦٣) من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وفيه علي بن حديد السلولي، قال فيه أبو زرعة: لا أعرفه. انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥/١٥٤).  
وروي الحديث موقوفاً على عبد الله بن مسعود: أخرجه الطبري (١٤/١٩، ٢٢). وانظر أيضاً: الديلمي: الفردوس بمأثور الخطاب (٤/٥٣)، وابن حبان: الثقات (٨/٤٦٢)، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم (٢/٥٤٣).

( ٢ )

## الْقَوْلُ فِي الْإِنْسَانِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ

صَدَّرَ الْقَاضِي - رحمه الله - كِتَابَ الْإِنْسَانِ بِالْقَوْلِ فِي أَحْكَامِ الْحَيَاةِ وَصِفَةِ الْمُكَلَّفِ، وَمَنْ هُوَ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ، قَالَ: «اعْلَمْ: أَنَّ الْحَيَاةَ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ<sup>(١)</sup> خِلَافًا لِلْمُعْتَرِ لَه<sup>(٢)</sup> وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى صِحَّةِ جَوَازِ وُجُودِ الْحَيَاةِ فِي الْجُزْءِ الْمُتَفَرِّدِ عَنْ كُلِّ بِنْيَةٍ؟

قَالَ: «يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ:

أَقْرَبُهَا: اتِّفَاقُنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْإِذْرَاكَ لَا يَجُوزُ وُجُودُ شَيْءٍ مِنْهَا فِي مَحَلِّينِ، ثُمَّ الْحَيَاةُ إِمَّا أَنْ تُوجِبَ حَالًا لِمَنْ وَجَدَتْ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا تُوجِبَ حَالًا؛ كَاللَّوْنِ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ كَانَتِ الْحَيَاةُ تَجْرِي مَجْرَى اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَنَحْوِهِمَا، فَالْحَيُّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ذُو الْحَيَاةِ، وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي وَجَدَتْ بِهِ الْحَيَاةُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا تُصَحِّحُهُ الْحَيَاةُ مِنَ الْمَعَانِي.

وَلَا أَثَرُ لِلْبِنْيَةِ وَلَا لِلْجَوَاهِرِ الْمُحِيطَةِ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ، وَإِنْ نَحْنُ أَثَبَّتْنَا الْحَيَاةَ، فَإِنَّمَا نُوجِبُهَا لِمَحَلِّهَا فَقَطْ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْجُزْءِ الْوَاحِدِ، فَلَا يُوجِبُ الْحَالُ إِلَّا لِمَا وَجَدَتْ بِهِ، سَوَاءً كَانَ مَحَلُّهَا مُتَّصِلًا بِبِنْيَةٍ، أَوْ كَانَ مُتَفَرِّدًا لِمَنْ وَجَدَتْ بِهِ لِنَفْسِهَا بِشَرْطِ وُجُودِهَا بِذَاتِهِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ وُجُودُهَا لَآ فِي مَحَلٍّ، لَمْ تَكُنْ إِذَا وَجَدَتْ كَذَلِكَ مُخْتَصَّةً بِذَاتٍ مِنَ الذَّوَاتِ، فَلَمْ

(١) انظر: أصول الدين (ص ٢٨، ٢٩)، ولباب المحصل (ص ٦٩)، والكمال (ل ١٢٧/ب)، (أ/١٥٥)، وشرح المواقف (٢٩٨، ٢٩٥/٥).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٣/٧)، (٣٣٥/١١)، وأيضًا: أصول الدين (ص ٢٩، ١٠٥)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٢٧/ب)، (أ/١٥٥)، وشرح المواقف (٢٩٦/٥).

يَصِحُّ أَنْ يُوجِبَ كَوْنَ بَعْضِ الْأَجْسَامِ حَيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَعْضٍ مَا لَمْ يُوْجَدْ بِهِ إِلَّا كَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا تُوجِبَ الْحَيَاةُ حُكْمًا وَحَالًا إِلَّا لِمَنْ وَجَدَتْ بِهِ وَاخْتَصَّتْ بِهِ، وَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُوجَدْ لِجُمْلَةٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَلَا لِجُزْأَيْنِ مِنْ جُمْلَةٍ، بَلْ لَا يُوْجَدْ إِلَّا فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ، وَجَبَ أَنْ يُوجِبَ الْحَالُ لِمَحَلِّهَا فَقَطْ، وَلَوْ صَحَّ أَنْ يُوجِبَ الْحَالُ لِسَائِرِ أَعْضَاءِ الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً بِهَا، لَصَحَّ أَنْ تُوجِبَ ذَلِكَ لِمَا لَيْسَ لَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي مَحَلُّهَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ مَحَلِّهَا وَبَيْنَ بَاقِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا مِثْلُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْسَامِ الْمُغَايِرَةِ لَهُ، وَاتِّصَالُهُ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مُغَايِرَةِ أَجْزَائِهَا؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ إِيْجَابُهَا الْحُكْمَ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا مِنْ جُمْلَتِهِ؛ كَمَا لَا يُوْجِبُهُ لِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ مَحَلِّهَا مِنْ جُمْلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُوجِبَتْ حَالًا لِلْجُمْلَةِ الَّتِي لَيْسَتْ هِيَ مَوْجُودَةً بِهَا، لَكَانَتْ مُوجِبَةً الْحَالِ لِمَا لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ، جَارَ أَنْ يُوجِبَهَا [١/١٥٤] لِكُلِّ مَا لَمْ يُوْجَدْ بِهِ، وَإِذَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ تُوجِبُ حُكْمًا، فَإِنَّهَا تُوجِبُهُ لِمَحَلِّهَا، وَأَنْ تُجْرِيَ مَجْرَى الْكَوْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ هُوَ الْحَيُّ دُونَ غَيْرِهِ، وَثَبَتَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلاتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، وَالْجَوَاهِرُ الْمُحِيطَةُ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ بِمَثَابَةِ الْجَوَاهِرِ الْمُتَفَصِّلَةِ عَنْهُ، وَإِضَافَةُ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي اخْتَصَّ بِبَعْضِهَا؛ كَرِإْضَافَةِ الْأَجْسَامِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي فَرَضْنَاهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، وَالْجَامِعِ بَيْنَهُمَا عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا يُوْجِبُ حَالًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ بِجُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ يُوجِبُ حَالًا لِلْكَائِنِ فَلَا يَحْتَاجُ مَحَلُّهُ إِلَى اتِّصَالِهِ بِبَيِّنَةٍ حَيٍّ وَلَا غَيْرِهَا.

قَالَ: «وَمِمَّا بَدَّلَ عَلَى مَا قُلْنَا: اتِّفَاقُنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ الْمُضَادَّ لِلْحَيَاةِ مَقْصُورٌ حُكْمُهُ عَلَى مَحَلٍّ، وَأَنَّ الْمَيِّتَ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي مَحَلُّهُ مِنَ الْجُمْلَةِ دُونَ سَائِرِهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَكَانَتِ الْحَيَاةُ ضِدَّ الْمَوْتِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْمَوْتِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَهَذَا سَبِيلُ كُلِّ ضِدِّينِ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمُ: الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا يَكُونُ عِلْمًا وَقُدْرَةً لِلْجُمْلَةِ دُونَ مَحَلِّهَا، كَذَلِكَ ضِدُّهُمَا مِنَ الْجَهْلِ وَالْعَجْزِ بِمَثَابَتِهِمَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ الْمَوْتُ مَعْنَى أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ الْحَيَاةِ.

قُلْنَا: انفصلوا ممَّن يَقُولُ: لَيْسَ لِلْحَيَاةِ مَعْنَى أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ الْحَيَاةِ، وَلَوْ كَانَ وَصَفُ الْمَيِّتِ بِأَنَّهُ مَيِّتٌ: عُرْوُهُ عَنِ الْحَيَاةِ، لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِأَنَّهَا مَيِّتَةٌ، وَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْمَوْجُودَاتُ - الَّتِي لَا مَوْتَ فِيهَا - مَوْصُوفَةً بِأَنَّهَا حَيَّةٌ؛ إِذْ كَانَ لَا مَعْنَى لِلْحَيِّ أَكْثَرُ مِنْ عُرْوِهِ عَنِ الْمَوْتِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَجِبُ مَا قُلْتُمْ مِنْ تَسَاوِي حُكْمِ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ فِي إِيْجَابِهِمَا الْحُكْمَ لِمَحَلِّهِمَا، بَلْ يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْمَوْتِ دُونَ الْحَيَاةِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَا يَحُلُّهُ الْمَوْتُ مِنْ أَجْزَاءِ الْإِنْسَانِ بِمِثَابَةِ الْمُتَفَصِّلِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ لِأَجْلِهِ الْمَوْتُ مِنْ أَجْزَائِهِ كَمَا لَا تُدْرِكُ بِالْمُتَفَصِّلِ عَنْهُ، وَالبَاقِي مِنَ الْجُمْلَةِ يُدْرِكُ بِأَبْعَاضِهِ الْحَيَّةِ الْأَكْمَ وَاللَّدَّةَ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ بِالْبَعْضِ الَّذِي فِيهِ الْمَوْتُ.

قُلْنَا: هَذَا إِعَادَةٌ مِنْكُمْ لِمَذْهَبِكُمْ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَعِنْدَنَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ لِأَنَّهُمَا ضِدَّانِ، وَالَّذِي حَلَّهُ الْمَوْتُ هُوَ الْمَيِّتُ، وَالَّذِي حَلَّتْهُ الْحَيَاةُ هُوَ الْحَيُّ، وَهُوَ الْمُتَفَصِّلُ عَنْ الْجُمْلَةِ بِهَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ بَاقِي الْجُمْلَةِ بِذَلِكَ الْجُزْءِ الَّذِي فِيهِ الْحَيَاةُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ الْجُزْءُ يُدْرِكُ مَا فِيهِ بِالْإِذْرَاكِ الَّذِي فِيهِ دُونَ الْجُمْلَةِ.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي إِبْتَاتِ أَصْلِنَا أَنْ نَقُولَ: لَوْ افْتَقَرَتِ الْحَيَاةُ إِلَى الْبِنْيَةِ وَالْعِلْمِ، وَجَبَ أَنْ يَفْتَقِرَ الْحَيُّ إِلَيْهِمَا؛ كَمَا إِذَا احتَاجَ الْعِلْمُ إِلَى الْمَحَلِّ وَالْحَيَاةِ، احتَاجَ الْعَالِمُ إِلَيْهِمَا، وَهَذَا يُوجِبُ اسْتِحَالَةَ كَوْنِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ حَيًّا؛ لِاسْتِحَالَةِ الْبِنْيَةِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ نَجِدْ فِي الشَّاهِدِ حَيًّا إِلَّا ذَا بِنْيَةٍ.

قُلْنَا: وَلَمْ تَجِدُوا عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا كَذَلِكَ، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْحَيَاةَ وَالْقُدْرَةَ وَالْعِلْمَ تَقْتَضِي الْبِنْيَةَ دُونَ الْمَوْصُوفِينَ بِهَا؟! وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا، مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ حَيًّا كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ مَشْرُوطٌ بِالْحَيَاةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَمْ تَجِدُوا فَاعِلًا إِلَّا جِسْمًا، وَلَمْ تَرَوْا إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ نُطْفَةٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَمِرَّةِ فِي الْعَادَةِ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعُقُولِ، كَذَلِكَ أَمْرُ الْبِنْيَةِ، وَقَدْ يَخْرِقُ اللَّهُ هَذِهِ الْعَادَةَ مُعْجِزَةً لِنَبِيِّ أَوْ كَرَامَةٍ لَوْلِيٍّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّمَا يَلِيْقُ الْقَوْلُ بِالْبِنْيَةِ، وَرُجُوعِ الْحُكْمِ إِلَيْهَا، وَالْقَضَاءِ بِإِيْجَادِهَا بِالْقَائِلِينَ بِانْقِسَامِ الْجُزْءِ وَالْحُكْمِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْجُمْلَةَ، وَأَنَّ لَهَا حُكْمَ الْوَاحِدِ، وَالْقَلْبُ مَنْشَأُ الرُّوحِ الْحَيَوَانِيِّ،

وَالْكَبْدُ مَنْشَأُ الرُّوحِ الطَّبِيعِيِّ، وَالْجَوَارِحُ يَرْتَبُطُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ بِالْأَعْصَابِ وَالشَّرَيَانَاتِ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ، وَالْمُعْتَزِّلَةُ قَائِلُونَ بِأَنَّ الْبِنِيَّةَ أَفْرَادٌ مُجْتَمِعَةٌ، وَالتَّأْلِيفُ لَمْ يَجْعَلْهَا كَالوَاحِدِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْحَيَاةَ قَائِمَاتٌ بِأَجْزَاءٍ مِنَ الْبِنِيَّةِ.

فَإِذَا ادَّعَوْا بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ أَحْكَامَ هَذِهِ الصِّفَاتِ ثَابِتَةٌ لِلْجُمْلَةِ الْبِنِيَّةِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى التَّوَسُّعِ وَالْمَجَازِ، وَنَحْنُ قَدْ سَاعَدْنَاهُمْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ إِذَا اعْتَرَفُوا بِأَنَّهُمْ مُتَوَسِّعُونَ فِيهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ قُلْتُمْ: التَّأْلِيفُ يَقُومُ بِالْجُمْلَةِ؛ فَقُولُوا فِي الْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ قُولُوا: إِنَّ التَّأْلِيفَ يَقُومُ بِالْجُزْءِ الْوَاحِدِ [١٥٤/ب] وَيُفِيدُ حُكْمَهُ لِلْجُمْلَةِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْعِلْمِ.

وَمِنْ عَجِيبِ الْأَمْرِ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ يَتَضَادَّانِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ حَسَبَ تَضَادِّهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ؛ فَتَزَلَّتُمُ الْجُمْلَةُ مَنْزِلَةَ الْمَحَلِّ، مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا أَفْرَادٌ مُجْتَمِعَةٌ!!

وَنَحْنُ إِذَا تَكَلَّمْنَا عَنِ الطَّبَائِعِيِّينَ: نُفِيهِمُ الدَّلِيلَ أَوْ لَا عَلَى ثُبُوتِ الْمَعَانِي؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ لَا يَقُومُ بِمَحَلِّينَ، فَمَنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الْجُمْلَةَ حَيَّةٌ بِحَيَاةٍ فِي بَعْضِهَا، سَفَهُ عَقْلِيهِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِالْفِطْرَةِ الَّتِي يُشَاهِدُونَهَا عَلَى هَذِهِ الْبِنِيَّةِ، فَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعُقُولِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا الزَّيْنَةُ وَحُسْنُ الصُّورَةِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَشَرَاتِ وَالذُّبَابَ وَالْبَعُوضَ أَحْيَاءَ مُذَرَّكَاتٍ، وَلَيْسَ لَهَا هَذِهِ الْبِنِيَّةُ، وَكَذَلِكَ الْأَرْوَاحُ - عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أَجْسَامٌ - أَحْيَاءٌ.

وَنَقُولُ أَيْضًا: لَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ الْمَوْجُودَ بِبَعْضِ الْجُمْلَةِ إِدْرَاكًا لِلْجُمْلَةِ، لَوَجَبَ أَنْ تَأْلَمَ الْجُمْلَةُ وَتَلْتَذُّ بِأَلَمِ وَلَذَّةٍ فِي الْبَعْضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْيَدَ وَالرَّجْلَ لَا يُدْرِكَانِ أَلَمَ الرَّأْسِ، وَلَا يَلْتَذَّانِ بِلَذَّةِ الطَّعَامِ؛ كَمَا يَلْتَذُّ الْقَلَمُ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: قَدَّرَتْ يَدٌ وَعَجَزَتْ أُخْرَى، فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ أَنَّ أَحْكَامَ الْمَعَانِي لَا تَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْحَيُّ الْعَالِمُ يَجِدُ نَفْسَهُ عَالِمَةً وَلَا يَجِدُ فِي كُلِّ عَضْوٍ عِلْمًا.

قِيلَ: فَكَذَلِكَ لَا يَجِدُ كُلُّ عَضْوٍ عَالِمًا.

وَالطَّبَائِعِيُّونَ لَمَّا جَعَلُوا الْبِنِيَّةَ شَرْطًا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي، جَعَلُوهَا شَرْطًا فِي أَحْكَامِهَا؛ وَلِهَذَا لَمْ يُشَبِّهُوا الْأَحْكَامَ غَائِبًا.

وَالْمُعْتَزَلَةَ نَاقِضُوا هَذَا الْأَصْلَ؛ فَأَثْبَتُوا الْأَحْكَامَ غَائِبًا، مَعَ اسْتِحَالَةِ الْبَيِّنَةِ، وَشَرَطُوا الْبَيِّنَةَ شَاهِدًا، وَلَوْ أَنْصَفُوا، لَقَضَوْا بِأَنَّ لَا حَقِيقَةَ لِلْعَالَمِيَّةِ إِلَّا الْعِلْمُ شَاهِدًا وَغَائِبًا.

فَإِنْ قَالُوا: كُلُّ جُزْءٍ فِيهِ حَيَاةٌ فَهُوَ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، أَفَتَقُولُونَ: إِنَّ جُمْلَةَ الْإِنْسَانِ مُؤْمِنَةٌ، أَوْ تَقُولُونَ: إِنَّ بَعْضَهُ مُؤْمِنٌ؟  
قُلْنَا: بَلِ الْجُمْلَةُ مُؤْمِنَةٌ عَلَى أَحَدِ الْجَوَابَيْنِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَفَتَقُولُونَ فِي كُلِّ جُزْءٍ فِيهِ إِيْمَانٌ وَمَعْرِفَةٌ؟

قِيلَ: إِنْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْإِنْسَانِ مُؤْمِنَةٌ بِاللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَعَارِفَةٌ، فَفِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ عِلْمٌ بِاللَّهِ وَمَعْرِفَةٌ، وَهَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ فِي الْعَقْلِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ فِي جَمِيعِهَا وَإِنْ وَجَبَ تَسْمِيَةُ الْأَجْزَاءِ مُؤْمِنَةً مُصَدِّقَةً مِنْ جِهَةِ الدِّينِ وَالتَّعَبُّدِ مِنَ الشَّارِعِ بِذَلِكَ، فَتَقُولُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَرِدِ التَّعَبُّدُ لَمْ تَقُلْهُ، بَلْ كُنَّا نَسَمِّي مَحَلَّ الْعِلْمِ مِنَ الْجُمْلَةِ مُؤْمِنًا دُونَ سَائِرِهَا، وَهَذَا كَمَا يُسَمَّى الرَّجُلُ فِي حَالِ تَوْمِهِ وَعَشِيِّهِ وَعَفْلَتِهِ مُؤْمِنًا؛ تَعَبُّدًا وَتَوْقِيفًا مِنَ الشَّارِعِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ حَيْثُ مَوْضُوعُ اللَّغَةِ، وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمَّى الْجُمْلَةُ مُؤْمِنَةً عَلَى حُكْمِ اللِّسَانِ أَيْضًا؛ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَحَلِّ عِلْمِهِ الْإِيمَانُ؛ كَمَا يُسَمَّى الزُّنْجِيُّ أَسْوَدًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَجْزَائِهِ غَيْرَ أَسْوَدَ.

وَنُصَوِّصُ الْقُرْآنَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ الْإِيمَانِ الْقَلْبُ، وَالْقَلْبُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ عِنْدَكُمْ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْإِيمَانِ، وَأَيْضًا يُسَمَّى الرَّجُلُ سَمِيعًا بَصِيرًا وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ تَسْتَحِقُّ الْجُمْلَةُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ عَلَى إِيْمَانٍ أَوْ كُفْرٍ فِي الْبَعْضِ؟

قُلْنَا: لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا مِنَ الثَّوَابِ وَلَا مِنَ الْعِوَاضِ، وَلَكِنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - جَعَلَ وُجُودَ الْإِيمَانِ بِالْبَعْضِ عَلَمًا لِتَعْمِيمِهِ لِلْجُمْلَةِ، وَوُجُوبِ مَدْحِهَا عَلَيْهِ، وَإِثَابَتِهَا عَلَى مَا وَجَدَ بَعْضُهَا إِنْ وَافَى اللَّهَ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي عِقَابِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، وَهَذَا كَمَا جَعَلَ إِقْرَارَ اللِّسَانِ بِالْإِيمَانِ عَلَامَةً لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ.

وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: كَيْفَ يُجْلَدُ الظَّهْرُ بِالْفَرْجِ وَقَذِفَ اللِّسَانُ، وَيُضْرَبُ الْعُنُقُ بِكُفْرِ الْقَلْبِ، وَيُقَطَّعُ الْيَمِينُ بِسَرَقَةِ الْيَسَارِ؟!

(١) كذا بالأصل، ولم يبين لي وجه الصواب فيها.

فَجُعِلَ اكْتِسَابُ الْأَبْعَاضِ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ عِلْمًا دَالًّا عَلَى وُجُوبِ التَّعَبُّدِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ، وَلِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - التَّعَبُّدُ بِمَا يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ اكْتِسَابِ شَيْءٍ مِنَ الْأَبْعَاضِ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي، وَلَهُ أَنْ لَا يَتَعَبَّدَ بِذَلِكَ وَإِنْ اكْتَسَبَ الْعِظَائِمَ، وَقَدْ أَمَرَ بِاسْتِرْقَاقِ الْأَوْلَادِ بِكُفْرِ الْآبَاءِ، وَيَعْفُو عَنِ الزَّلَّاتِ الْعَظِيمَةِ بِتَوْبَةِ اللِّسَانِ أَوْ بِنَدَمِ الْقَلْبِ.

[١/١٥٥] ثُمَّ نَقَلِبُ هَذَا السُّؤَالَ عَلَى الْخُصُومِ فَنَقُولُ:

السَّارِقُ عِنْدَكُمْ هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ الْيَدِ، وَالْقَاذِفُ الْجُمْلَةُ دُونَ اللِّسَانِ، وَالزَّانِي هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ الْفَرْجِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّهَرَ لَمْ يَزِنْ وَلَمْ يَقْذِفْ، فَكَيْفَ أَوْجَبْتُمُ الْحَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَزِنْ؟! وَكَيْفَ أَوْجَبْتُمُ التَّوْبَةَ وَالنَّدَمَ عَلَى الْقَلْبِ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يَفْعَلْهُ؟! وَهَذَا هُوَ الظُّلْمُ الْمَحْضُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَأْمُورُ بِالْإِيمَانِ الْجُمْلَةُ أَوِ الْبَعْضُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: الْجُمْلَةُ، فَالَّذِي لَمْ يَفْعَلِ الْإِيمَانَ مِنْهَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ قُلْتُمْ: هُوَ الْبَعْضُ، فَعَيْتُوهُ.

قُلْنَا: لَا خِلَافَ أَنَّ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ إِيمَانًا، وَأَنْ مَحَلَّ الْإِيمَانِ مُوقِنٌ، وَأَنَّ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَبْعَاضِ تُسَمَّى مُؤْمِنًا؛ تَعَبُّدًا مِنَ اللَّهِ، وَيَجُوزُ فِي اللُّغَةِ تَسْمِيَةُ الْجُمْلَةِ بِمَا يُوجَدُ فِي الْبَعْضِ، ثُمَّ لَا يَجِبُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْإِيمَانُ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ وَلَمْ يُنَهَ عَنْهُ، بَلْ جُعِلَ حُكْمُهُ تَابِعًا لِحُكْمِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ لِلْبَعْضِ، وَالْقَلْبُ يَسْتَعِدُّمُ جُمْلَةَ الْأَعْضَاءِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَسَدِ لَمُضْغَةً»<sup>(١)</sup> الْحَدِيثُ.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ أَنْ نَقُولَ: قَدْ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ بِالْإِيمَانِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ بِأَبْعَاضِهَا مُؤْمِنَةٌ بِاللَّهِ عَارِفَةٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»<sup>(٢)</sup>؛ قَالَهُ فَيَمَنْ يَلْعَبُ بِلِخِيَّتِهِ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَرْءُ مُؤْمِنًا حَقِيقًا مَا لَمْ تَسْتَقِمَّ لِلَّهِ جَوَارِحُهُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا الْإِيمَانُ، وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِالْإِيمَانِ، دُونَ مَا عَدَاهُ، ثُمَّ

(١) متفق عليه من حديث الثعمان بن بشير: أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه: (ح ٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (ح ٣٠٩٤).

(٢) أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول: (٣/٢١٠)، من حديث أبي هريرة، وانظر: شرح ابن ماجه للسيوطي (٩٥/١)، وابن أبي شيبة (٨٦/٢)، (ح ٦٧٨٧)، مقطوعاً على سعيد بن المسيب.

يَرُدُّ التَّعَبُّدُ بِإِجْرَاءِ الْإِسْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ بِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ، وَتَرَكَ الْإِعْتِبَارُ بِحُكْمِ مَا فِي الْبَاقِي.  
فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْمُبْصِرُ مَحَلَّ الْبَصَرِ لَكَانَ هُوَ الْمُتَوَقِّي مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْبُئْرِ أَوْ الْمَاءِ  
وَنَحْوِهِمَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا تُتَوَقَّى الْجُمْلَةُ؛ لِمَا لَهَا مِنَ الْعِلْمِ بِمَا تَحْذَرُ مِنْهُ، وَتَصِيرَ الْجُمْلَةُ مُسَاوِيَةً لِمَحَالِّ  
الرُّؤْيَةِ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ وَجُودُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةُ بِكُلِّ جُزْءٍ فَعَالٍ؛ كَمَا لَا يَمْتَنِعُ وَجُودُ  
الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ فِيهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الْقَلْبِ عِلْمٌ أَيْضًا بِذَلِكَ وَإِرَادَةٌ، وَإِنْ كَانَ  
الْفِعْلُ لِلْبَعْضِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُرِيدَ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ الذَّهَابَ فِي جِهَةٍ، وَتُرِيدَ الْآخَرَى الذَّهَابَ  
فِي جِهَةٍ أُخْرَى؟

قُلْنَا: الْعَقْلُ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ الْعَادَةَ أَمْتَنَّا مِنْهُ، وَسَيَقْلِبُ اللَّهُ هَذِهِ الْعَادَةَ فِي الْآخِرَةِ؛  
فَيُخْتِمُ اللِّسَانَ، وَتَشْهَدُ الْجَوَارِحُ.

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: يَسْمَعُ الْكَلَامَ فَيَفْهَمُ الْقَلْبُ، وَيُجِيبُ اللِّسَانُ؛ فَاللسانُ هُوَ  
الْمُجِيبُ أَوِ السَّمِيعُ أَوِ الْقَلْبُ؟

قُلْنَا: الْمُجِيبُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْجُزْءُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْقَلْبِ، وَاللسانُ هُوَ الْمُعَبِّرُ  
بِالْعِبَارَةِ عَمَّا فِي الْقَلْبِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ عِلْمٍ فِي اللِّسَانِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الصَّوْتِ وَالْحَرَكَةِ  
وَالْقُدْرَةِ، وَتَقْدِيرُ إِذْرَاكِ فِيهِ لِمَا يُسَمِّيهِ، ثُمَّ لَا يُسَمَّى ذَلِكَ الْإِذْرَاكُ سَمْعًا؛ إِذْ لَمْ يُوجَدْ فِي  
الْأُذُنِ، ثُمَّ يُخْدِثُ اللَّهُ - تَعَالَى - عِلْمًا فِي الْقَلْبِ بِالصَّوْتِ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ بَعْضَ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لِلْبَعْضِ، وَأَجْرَى الْعَادَةَ بِذَلِكَ.  
فَإِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ أَحْيَاءَ عَالِمِينَ قَادِرِينَ، وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ  
اللسانِ.

قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَةٍ دُونَ مَعْنَى؛ فَلَعَلَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ لِكَيْ لَا يَظُنَّ  
ظَانٌّ أَنَّ الْأَحْيَاءَ الْقَادِرِينَ نَاسٌ كَثِيرُونَ؛ وَهَذَا كِتَابُ طَلَقِهِمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ حَيٌّ وَاحِدٌ مَعَ ثُبُوتِ  
أَعْدَادٍ مِنَ الْحَيَاةِ فِيهِ، وَإِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ مَعَ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ حَرَكَةٌ  
فَهُوَ مُتَحَرِّكٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.



ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.  
وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ حُكْمَ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالرُّؤْيَا وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ  
الْمُعَدَّةِ لَهَا عِنْدَ الْخُصُومِ، ثُمَّ يُسَمَّى جُمْلَةُ الْجَسَدِ عَارِفًا مُدْرِكًا سَمِيعًا بَصِيرًا مَرِيدًا.  
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ؟

قُلْنَا: مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ ذَاتُ الْأَبْعَاضِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا مَذْهَبُ الدَّهْمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الرُّوحُ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُشَارِكُ لِهَذَا الْجَسَدِ الظَّاهِرِ، وَالْجَسَدُ  
دِرْعُهَا [ ١٥٥/ب ] وَهَيْكُلُهَا، وَأَنَّهُ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ، غَيْرُ مُخْتَلِفٍ الْجِنْسِ، وَأَنَّهُ حَتَّى عَالِمٌ قَادِرٌ؛  
لِنَفْسِهِ، وَأَنَّ الرُّوحَ مَتَى فَارَقَتِ الْجَسَدَ، صَارَ الْجَسَدُ بِغَيْرِ حِسٍّ وَلَا عَقْلٍ وَلَا فِعْلٍ<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ، وَخِلَافَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ اللِّسَانِ.

وَذَهَبَ مَعْمُرٌ إِلَى: أَنَّ الْإِنْسَانَ عَيْنٌ مِنَ الْأَعْيَانِ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِنْفِسَامُ، وَلَا الْحَرَكَةُ  
وَالسُّكُونُ، وَلَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى مَحَلٍّ يَسْكُنُ فِيهِ، وَأَنَّهُ يُدَبِّرُ هَذَا الْبَدَنَ؛ فَيُحَرِّكُهُ  
وَيُسْكِنُهُ، وَلَا يَجُوزُ إِدْرَاكُهُ وَرُؤْيَا<sup>(٤)</sup>.

فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ الْإِنْسَانَ بِمِثَابَةِ الْقَدِيمِ، وَرَعَمَ أَنَّهُ رَبُّهُ وَمُدَبِّرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَعِيشُ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُ كَيْفَ اخْتَصَّ بِتَدْبِيرِ هَذَا الْبَدَنِ عَلَى الْخُصُوصِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ

(١) انظر: التمهيد (ص ٨٥)، وعند الفلاسفة انظر: إخوان الصفا: الرسائل (٣/٣٤٨).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/٧)، (١١/٣١٢، ٣٢١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/٢٤٢)، والقلائد (ص ١٠٣).

وقد استثنى الجبائي ما لا يكون من جملة الإنسان؛ فحكى عنه أبو هاشم أن العظم والشعر ليسا من من جملة الحي؛  
لأنه لا يلم بقطعهما، وجوز أبو هاشم - رحمه الله - أن يكون في بعض العظم حياة، ويكون من جملة الإنسان؛  
ولذلك يجد الإنسان الخدر والضرس في سنه، ويزول عنه الوجع عند قلع الضرس، كذلك يجد الإنسان الوهي في  
العظم، ويقال: إن النقرس هو تصدع العظم، وأما الدم والروح: فلا حياة فيهما عندهما جيمًا، وكذلك الشعر.  
انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٢، ٣٣٧، ٣٦٤).

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٦)، والمقالات  
(٢٩٩/١)، (٢/٢٦)، والفرق بين الفرق (ص ١٣٥، ٢١٢)، والفصل في الملل والنحل (٥/٦٥).

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٤)، والمقالات  
(٢/٢٧)، والملل (١/٦٧).

لَا مُمَاسَّ وَلَا مُجَاوِرَ، فَمَا وَجْهُ تَذْيِيرِهِ؟!

فَإِنْ قَالَ: اللَّهُ مُدَبِّرٌ لِسَائِرِ أَعْدَانِ الْعَالَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَاسًّا لَهَا، وَلَا كَائِنًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا. فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الْجَسَدُ وَالرُّوحُ جَمِيعًا، فَهُوَ لِمَجْمُوعِهِمَا إِنْسَانٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا قَوْلُ النَّجَّارِ<sup>(١)</sup>، وَيُسْرِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَالصَّالِحِيِّ، وَهَشَامِ الْفُوطِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَهَشَامِ ابْنِ الْحَكَمِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ.

فَقَالَ يُسْرِ بْنُ الْمُعْتَمِرِ: الْإِنْسَانُ هُوَ هَذَا الْجَسَدُ وَالرُّوحُ. وَقَالَ مَرَّةً: هُمَا حَيَّانٌ.

وَقَالَ مَرَّةً: هُمَا حَيٌّ وَاحِدٌ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الصَّالِحِيُّ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْحَيُّ بِالرُّوحِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: الْجَسَدُ مَوَاتٌ، وَالرُّوحُ هُوَ الْحَيُّ الْفَعَّالُ الْمُدْرِكُ، وَإِنَّهُ نُورٌ مِنَ الْأَنْوَارِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ: إِنَّ فِي الْبَدَنِ أَرْوَاحًا جَمَّةً، فَعَالَّةٌ دَرَاكَةٌ، وَإِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْوَاحِ شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْقَلْبِ دُونَ سَائِرِ الْجَسَدِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ إِنَّمَا هِيَ الَّتِي فِي الْقَلْبِ<sup>(٦)</sup>. وَقَالَ أَفْلَاطُونُ: لِلْإِنْسَانِ نَفْسٌ مُسْتَعْمِلَةٌ لِلْبَدَنِ<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، المجموع المحيط بالتكليف (٢/٢٤٤).

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٥٠)، الأشعري: المقالات (١/٢٩٩).

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٢٧).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٥٠)، والأشعري: المقالات (١/٢٩٩).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٤)، والأشعري: المقالات (٢/٢٧).

(٧) انظر: الفارابي: الجمع بين رأيي الحكيمين (ص ١٠٨)، والتعليقات (ص ١٠)، والمقابس (ص ١٦٢)، ونقده في (ص ٣٣٦)، وانظر حالات ترك النفس استعمال البدن في: إخوان الصفا: الرسائل (٣/٢٨٣).

وَأَمَّا الْخَارِجُونَ عَنِ الْجُمْلَةِ فَلَهُمْ مَذَاهِبُ:

فَقَالَ الثَّنَوِيُّ: «الْإِنْسَانُ جَوْهَرَانِ مُمْتَرِجَانِ: أَحَدُهُمَا خَيْرٌ مِنَ النُّورِ، وَالْآخَرُ شَرٌّ مِنَ الظُّلْمَةِ».

وَقَالَتِ الْمَرْقُيُونَةُ: «هُوَ ثَلَاثَةُ جَوَاهِرَ: نُورٌ وَظُلْمَةٌ وَثَالِثٌ بَيْنَهُمَا هُوَ الْفَعَالُ دُونَهُمَا»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْحَوَاسُ الْخَمْسُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَانَوِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِنْسَانُ هُوَ الطَّبَائِعُ الْأَرْبَعُ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا صَحَابَ الْهَيُولَى مَذَاهِبُ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ الْحَيُّ النَّاطِقُ الْمَيِّتُ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ مَلَكَائِيَةُ النَّصَارَى: الْإِنْسَانُ هُوَ النَّفْسُ وَالْعَقْلُ.

وَمِنْ مَذْهَبِ النَّظَّامِ: أَنَّ الرُّوحَ جَوْهَرٌ بَاقٍ لَا يَفْسَدُ وَلَا يَبِيدُ، وَأَنَّ مَكَانَهُ مِنَ الْجَسَدِ مَكَانَ النَّارِ مِنَ الْقَحْمِ، وَأَنَّهُ مَتَى اعْتَدَلَتْ عَلَيْهِ الْأَخْلَاطُ، وَرَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَوَادُّ، فَإِذَا فَسَدَتْ أَخْلَاطُهُ، وَانْقَطَعَتْ عَنْهُ مَوَادُّهُ، انْقَطَعَ عَنْ جَسَدِهِ، وَاتَّصَلَ بِعَالَمِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا الْإِسْلَامِيُّونَ: فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرُّوحَ مَخْلُوقَةٌ جِسْمًا كَانَتْ أَوْ عَرَضًا<sup>(٦)</sup>.

وَعِنْدَ أَرِسْطَالِيْسٍ وَطَّبَائِعِيِّينَ: الْإِنْسَانُ هُوَ الشَّخْصُ الْمُرَكَّبُ مِنَ النَّفْسِ النَّطْقِيَّةِ وَالْعَنَاصِرِ الْحِسِّيَّةِ<sup>(٧)</sup>.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ حَيَاةٌ وَقَدْرَةٌ فَهُوَ حَيٌّ قَادِرٌ مُدْرِكٌ، وَقَدْ يَكُونُ إِنْسَانًا عَاجِزًا مَيِّتًا، وَإِنَّمَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْحَيِّ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِحَيٍّ مِنْهَا، بِقَبُولِهِ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ مِنَ الْقَدْرَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَنَحْوِهَا.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٢٧)، وأبو منصور الماتريدي: التوحيد (ص ١٧١).

(٢) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٣١). (٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٢٧).

(٤) انظر: أبو حيان التوحيدي: المقابسات (ص ١٨٩)، والأشعري: المقالات (٢/ ٢٧).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٣٣٩)، والمقالات (٢/ ٢٨)، والمثل والنحل (١/ ٥٥).

(٦) انظر: الروح (ص ١٤٤، ١٥٦) وفيه استوفى ابن القيم البحث في مسألة خلق الروح، وتوسع جدًا في بيان الأدلة على أن الروح مخلوقة، والجواب عن أدلة المخالفين نفي ذلك.

(٧) انظر: الغزالي: المعارف العقلية: (٣٧) (ط دار الفكر ١٩٦٣ م).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا حَدَّثَ الْإِنْسَانُ عِنْدَكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ مَنْ لَهُ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ، الَّتِي يُفَارِقُ بِهَا بَنِيَّةَ الْبَهِيمَةِ وَالْفَرَسِ وَالنَّحْلَةَ وَنَحْوَهَا؛ فَكُلُّ إِنْسَانٍ فَلَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَعَلَى هَذَا جُمُهُورُ أَهْلِ اللَّسَانِ، وَبِهِ وَرَدَ نَصُوصُ الْقُرْآنِ، وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْجَسَدِ الظَّاهِرِ: هَذَا إِنْسَانٌ، وَشُهْرَةُ هَذَا عَنْهُمْ وَالْعِلْمُ بِقَصْدِهِمْ؛ بِمَثَابَةِ قَوْلِهِمْ فِي الْفَرَسِ وَالِدَّارِ وَالنَّحْلَةِ: هَذَا فَرَسٌ، وَهَذِهِ نَحْلَةٌ، وَهَذَا مَسْجِدٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ قَبْلَ النَّظَامِ وَمَعْمَرٍ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مُدْرِكٌ بِالْأَبْصَارِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتِئِهِ﴾ [الإنسان: ٢].

وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ ﴿١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُفْلَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ [المؤمنون: ١٢، ١٣].

وَقَالَ أَيْضًا: ﴿مِن مَّسْصِلٍ مِّن حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣].

وَقَالَ: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦].

وَقَالَ: ﴿قِيلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ [عبس: ١٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَمَلَهُ، فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١].

[١/١٥٦] ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الظَّاهِرَةُ، وَإِنَّ الْمَلَكَ إِذَا جَاءَ بِصُورَةِ إِنْسَانٍ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَجَوْهَرُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ لَمْ تُقْلَبْ، فَإِذَا عَادَ إِلَى صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، صَارَ مَلَكًا، وَإِذَا صَارَ الْإِنْسَانُ مَيِّتًا، فَهُوَ إِنْسَانٌ مَيِّتٌ، وَالْإِنْسَانُ الْمُصَوِّرُ فِي الْخَشَبَةِ وَغَيْرِهِ يُسَمَّى إِنْسَانًا أَيْضًا.

وَقَالَ قَائِلُونَ: اسْمُ الْإِنْسَانِ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى مَنْ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ، وَإِنَّ الْمَلَكَ، وَإِنْ كَانَ يَأْتِي عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ، فَلَمْ يَكُنْ بَاطِنٌ بِبَنِيَّتِهِ كَبَاطِنِ بَنِيَّةِ الْإِنْسَانِ؛ فَلَا يُسَمَّى إِنْسَانًا، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُصَوِّرِ وَالْخَشَبِ وَغَيْرِهِ، إِنَّمَا يَجْرِي اسْمُ الْإِنْسَانِ عَلَى غَيْرِ مَنْ لَهُ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ تَوْسَعًا.

(١) كذا بالأصل، كان ينبغي له أن يقول: «وهذه دار» تبعًا للأمشلة المضروبة وتساوقًا مع الأفراد المذكورة.

## بَابُ: إِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ مُرَادٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِالْإِرَادَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَا يَخْتَصُّ تَعَلُّقُ مَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ بِصِنْفٍ مِنَ الْحَوَادِثِ دُونَ صِنْفٍ.

وَمِنْ أَيْمَنَاتِنَا مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ عَامًّا وَلَمْ يُطْلِقْهُ تَفْصِيلًا<sup>(٢)</sup>.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: فَالْكُفْرُ وَالْقَبَاحُ، هَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ مُرَادَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - يَجْتَنِبُ<sup>(٣)</sup> إِطْلَاقَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامٍ لِدَلِكِ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُهُ دِينًا؛ إِذْ قَدْ يَتَوَهَّمُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَا يُرِيدُهُ اللَّهُ يَأْمُرُ بِهِ وَيُسَرِّضُ عَلَيْهِ، وَرَبُّ لَفْظٍ يُطْلَقُ عَامًّا وَلَا يُفْصَدُ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْعَالَمُ بِمَا فِيهِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ الرَّوْجَةُ لِلَّهِ، وَهَذَا الْوَلَدُ لِلَّهِ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْقَدَمَاءِ مِنَ الْأَيْمَةِ.

وَأَمَّا شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَتَحَاشَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَقَالَ: يُرِيدُ الْكُفْرَ مُعَاقِبًا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: نَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ الْكُفْرَ بِالْكَافِرِ، وَلَا يُقَالُ: يُرِيدُ الْكُفْرَ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِظَاهِرِهِ عَنِ الرِّضَا، وَقَوْلُهُ: يُرِيدُ بِهِ، لَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

وَكُلُّ هَذَا نِقَاشٌ فِي الْعِبَارَاتِ، وَالْإِخْتِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي الْمَعْنَى.

(١) انظر هذا المبحث في: اللمع (ص ٤٨، ٦٠)، والإبانة (ص ١٦٣، ١٦٥)، والتمهيد (طبروت) (ص ٣١٧)، والإنصاف (ص ١٥١، ١٦٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٦٩)، وأصول الدين (ص ١٠٢)، والإرشاد (ص ٢٣٧، ٢٤٩)، ونهاية الأقدام (ص ٥٤، ٢٤٨، ٢٥٨)، والأربعين (١/ ٣٤٣، ٣٤٥)، والمعالم (ص ٨٩، ٩٠)، والأبكار (١/ ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ٣١٩)، (٢/ ٤٧٧، ٤٩٢)، وغاية المرام (ص ٦٤، ٧١)، والكمال في اختصار الشامل (ل ٩٢/ ب، ١٠١/ أ)، وحز الغلاصم (ص ١٧)، ومرهم العلل المضلة (ص ١١٠)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧٤، ٢٨١)، وشرح المواقف (٨/ ١٩٢، ٢٠١).

(٢) حكى الأشعري في اللمع (ص ٨٤) هذا القول عن بعض الأصحاب، وانظر أيضًا: إيثار الحق على الخلق (ص ٢٤٠).

(٣) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٣٨).

(٤) انظر: الإبانة (ص ١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢)، واللمع (ص ٨٤) وفيه يقول «فأما أنا: فأقول: إن الشر من الله تعالى؛ بأن خلقه شرًّا لغيره لا له» وابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٨)، وأبكار الأفكار (٢/ ٤٧٧)، والكمال (ل ٩٣/ أ).

(٥) الكامل (ل ٩٣/ أ)، وعلله بأن وقوع الحوادث بإرادته تعالى وفاقًا، والأبكار (٢/ ٤٧٨)، وأيضًا: شرح الطحاوية (ص ٢٧٧).

وَمِمَّا يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهُ: أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ قَصْدٌ إِلَى الْإِحْدَاثِ، وَلَا تَنْقَسِمُ إِرَادَتُهُ إِلَى مَا يَكُونُ قَصْدًا إِلَى الْفِعْلِ وَإِلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَنْقَسِمُ ذَلِكَ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ؛ مِنْ حَيْثُ يَتَصَوَّرُ مِنْهُمْ إِرَادَةُ فِعْلِ الْغَيْرِ، فَالْإِرَادَةُ الْقَصْدِيَّةُ مِنَ الْعِبَادِ تُقَارَنُ الْمُرَادَ وَلَا تَتَقَدَّمُ؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْمُرَادِ، وَأَبْطُلْنَا مَذْهَبَ الْكُغْبِيِّ وَالنَّظَّامِ وَالْجَاحِظِ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَقِّ فِي إِطْلَاقِهِ وَمَنْعِ إِطْلَاقِهِ: الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا. فَصَارَ الْمُتَقَدِّمُونَ إِلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُحِبُّ الْكُفْرَ وَلَا يَرْضَاهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ<sup>(٢)</sup>. وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَالْإِرَادَةِ؛ فَيَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ الْكُفْرَ وَيُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ كُفْرًا قَبِيحًا مُعَاقِبًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يُرِيدُ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَرَاهُ حَسَنًا، بَلْ يَدُمُ صَاحِبَهُ وَيَلْعَنُهُ<sup>(٣)</sup>. وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: مَا أَخَذَ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ الشَّرْعُ، فَمَا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِإِطْلَاقِهِ لَا نُطْلِقُهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْمَحَبَّةُ مِنَ اللَّهِ صِفَةٌ خَبَرِيَّةٌ فَتَنْبَغُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ.

وَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا تَحَرُّبُوا حَرْبَيْنِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا يُعَبَّرُ بِهِمَا عَنْ إِنْعَامِ اللَّهِ وَإِفْضَالِهِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ أَفْعَالِهِ؛ فَإِذَا قِيلَ: أَحَبَّ اللَّهُ - تَعَالَى - عَبْدًا، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: تَحَنُّنًا عَلَيْهِ وَمَيْلًا إِلَيْهِ، بَلِ الْمَعْنَى بِهِ: إِنْعَامُهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَمَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ إِذْعَانُهُ لَهُ، وَانْقِيَادُهُ لِعِطَاعَتِهِ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَتَقَدَّسُ عَنْ أَنْ يَمِيلَ أَوْ يَمَالَ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَحْمِلُ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا عَلَى الْإِرَادَةِ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا إِرَادَةُ نِعْمَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَالْمَحَبَّةُ أَخْصَصُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَإِذَا تَعَلَّقَتِ الْإِرَادَةُ بِنِعْمَةٍ تَنَالُ عَبْدًا فَإِنَّهَا تُسَمَّى سَخَطًا وَغَضَبًا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ.

(١) انظر (ل ٥١/ب) فيما سبق، وانظر: الفرق بين الفرق (ص ١٨٢)، ونهاية الأقدام (ص ٢٣٩)، وانظر قول أبي الحسن الأشعري بجواز تعلق الإرادة الحادثة بفعل الغير دون القدرة الحادثة في: مجرد مقالات الأشعري (ص ٧٨)، والكامل (ل ٨٧/أ - ب).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/أ).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/أ).

(٤) قارنه بما في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٨).

وَمَنْ حَمَلَ الْمَحَبَّةَ عَلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ حَمَلَ السَّخَطَ وَالْغَضَبَ عَلَيْهَا، وَالْمُوَالَاةُ فِي حُكْمِ الرِّضَا، وَالْمُعَادَاةُ فِي حُكْمِ السَّخَطِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، فَإِذَا وَرَدَ الْخَبَرُ بِذَلِكَ فَهَلْ يُفَسَّرُ؟

فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُفَسَّرُ وَيُقَوَّضُ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

وَمَنْ فَسَّرَ ذَلِكَ فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَمَلُهُ عَلَى الْأَفْعَالِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ إِرَادَةُ نِعْمَةٍ خَاصَّةٍ، وَإِذَا حَمَلْنَا الْمَحَبَّةَ عَلَى الْإِرَادَةِ فَلَا إِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمُتَجَدِّدٍ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الْمُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَا لَيْسَ بِكَائِنٍ [١٥٦ ب]، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ، وَأَنْ لَا يُعْدَمَ مَا يَجُوزُ عَدَمُهُ.

فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ مَعْنَاهُ: يُرِيدُونَ التَّقَرُّبَ إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِمْ، فَمُتَعَلِّقُ إِرَادَتِهِمْ قُرْبُهُ وَنِعْمَةٌ مَخْصُوصَةٌ تَنَالُهُمْ.

وَأَمَّا الْمُتَعَزِّلَةُ الْبَصْرِيَّةُ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مَرِيدٌ لِأَفْعَالِهِ سِوَى الْإِرَادَاتِ وَالْكَرَاهِيَّاتِ؛ كَمَا قَدْ مَنَّا تَفْصِيلَ ذَلِكَ، وَالشَّطْرُ مِنْ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِكُلِّ مُرَادٍ إِرَادَةً، وَلَا تَتَعَلَّقُ إِرَادَةُ وَاحِدَةٍ بِمُرَادَيْنِ، وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَأَكْسَابِ الْمُحْدَثِينَ فَهِيَ مُنْتَسِمَةٌ إِلَى أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، وَإِلَى أَفْعَالِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ:

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُكَلَّفِينَ: فَتَنْقَسِمُ إِلَى: وَاجِبٍ، وَنَدْبٍ، وَمَحْظُورٍ، وَمُبَاحٍ.

فَأَمَّا الْوَاجِبُ: فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُهُ مِنَ الْمُكَلَّفِ وَيَكْرَهُ تَرْكَهُ.

وَالْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ: فَإِنَّهُ يُرِيدُهُ مِنْهُ وَلَا يَكْرَهُ تَرْكَهُ.

وَأَمَّا الْمَحْظُورُ: فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَكْرَهُ فِعْلَهُ مِنَ الْمُكَلَّفِ، وَيُرِيدُ تَرْكَهُ.

وَأَمَّا الْمُبَاحُ: فَإِنَّهُ لَا يُرِيدُهُ وَلَا يَكْرَهُهُ.

وَأَمَّا أَفْعَالٌ غَيْرُ الْمُكَافِلِينَ؛ كَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ وَالْبَهَائِمِ: فَلَيْسَتْ بِمُرَادَةٍ عَنْهُمْ وَلَا مَكْرُوهَةٍ<sup>(١)</sup>.

وَعِنْدَهُمْ: أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ مَا كَانَ حَسَنًا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ ثَوَابٍ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ مِنَ الْقَبَائِحِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ عِقَابٍ، هَذِهِ جُمْلَةُ الْمَذَاهِبِ. فَأَمَّا أدِلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ فِيمَا صَارُوا إِلَيْهِ فَكَثِيرَةٌ، أَقْوَاهَا: أَنَّ نَبِيَّيَ غَرَضًا عَلَى خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالَهَ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الْأَعْمَالِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ مَخْلُوقٍ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ مَقْدُورَاتِ الْمُحْدَثِينَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَقْدُورَاتِهِمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا قَاصِدًا إِلَيْهَا، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُثَبَّتَةً فِي نَفْسِهَا وَلَكِنَّهَا مُسْتَنَدَةً إِلَى أَصْلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ سُلُوكِ الْبِنَاءِ أَنْ نَقُولَ: لَوْ أَرَادَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَرِهَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، لِأَفْضَى ذَلِكَ إِلَى انْتِسَابِهِ إِلَى الْقُصُورِ؛ فَإِنَّ الْعُقَلَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ نَفَادَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِنْ أَحَقِّ دَلَالَاتِ الْكَمَالِ، وَتَقْيِضُهُ دَلِيلُ تَقْيِصَةٍ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَحْدِهِ.

وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ نَفُوذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِمَّا يُتَمَدَّحُ بِهِ، وَعَدَمَ نَفُوذِهَا مِنْ أَمَارَاتِ الْقُصُورِ وَدَلَالَاتِ الضَّعْفِ، أَوْ مِنْ عَلَامَاتِ الْغَفْلَةِ وَالذُّهُولِ، وَلَا تَقْيِصَةَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: الْأُمُورُ جَارِيَةٌ فِي الْمَمْلَكَةِ أَرَادَهَا الْمَلِكُ أَوْ كَرِهَهَا، وَخُصُومَتَانِ مِنَ الْمُعْتَرِزَةِ يُوَافِقُونَنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى تَخْصِيلِ مُرَادِهِ مِنَ الْعِبَادِ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ، وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ كَانَ مُفْضِيًا إِلَى الضَّعْفِ وَالْقُصُورِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَطِيعُوا اخْتِيَارًا، ثُمَّ لَمْ تَنْفُذْ إِرَادَتَهُ، أَدَّى إِلَى الْقُصُورِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَكَذَلِكَ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ مِنْ أَفْعَالِهِ شَيْئًا ثُمَّ لَا يَكُونُ، كَانَ ذَلِكَ قُصُورًا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا يُرِيدُهُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ<sup>(٣)</sup>.

وَالَّذِي يَوْضَحُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ تَمَدَّحٌ بِنَفُوذِ إِرَادَتِهِ وَمَشِيتِهِ فِي خَلْقَتِهِ فِي أَيِّ كَثِيرَةٍ مِنَ التَّنْزِيلِ؛ مِنْهَا:

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٩)، والآمدني: أباكار الأفكار (٢/ ٤٧٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ أ).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ ب).

(٣) انظر هذا الجواب في المرجعين السابقين، الموضع نفسه.



قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣].  
 وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].  
 وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥].  
 وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧].  
 وَقَالَ: ﴿أَلَمْ يَأْتِئِصَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَن لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١].  
 وَقَالَ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].  
 فَقَدْ ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ نُفُوذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، وَعَدَمُ نُفُوذِهَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ.  
 فَإِنْ قَالُوا: عَدَمُ نُفُوذِ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ فِيَمَا هُوَ مَقْدُورٌ لِلَّهِ، وَيَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَأَمَّا فِي أَفْعَالِ الْغَيْرِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ<sup>(١)</sup>.  
 قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَا يَقْدِّرُ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ؛ فَإِنَّا أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ لَا خَالِقَ غَيْرَهُ وَلَا مُبْدِعَ سِوَاهُ، فَالَّذِي أَبْدَوْهُ مُسْتَرَوِجِينَ إِلَيْهِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ لَوْ تَدَبَّرُوهُ؛ فَإِنَّهُمْ أَشْرَكُوا الْعِبَادَ فِي الْخَلْقِ، وَرَعَمُوا أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ كَمَا يَخْلُقُ اللَّهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ﴾ [١/١٥٧] وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدْ رُءُوهُ نَقِيرًا ﴿[الفرقان: ٢].  
 وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].  
 فَعَلَمْنَا بِأَدِلَّةِ الْعَقْلِ، وَإِجْمَاعِ أئِمَّةِ الدِّينِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ، وَفَحَوَى آيَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْخَلْقِ، وَمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَمَنْ نَفَذَتْ إِرَادَتُهُ فِي الْمُرَادِ.  
 وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ مَنْ تَصَدَّى لِلْمُلْكِ فِي دَهْرِنَا، ثُمَّ جَرَى مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي أَقْطَارِ الْمَمْلَكَةِ مَا يَكْرَهُهُ وَيَأْبَاهُ، وَلَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى تَخْصِيلِ مُرَادِهِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرِيدُهُ؛ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِضَعْفٍ فِيهِ، أَوْ غَفْلَةٍ وَذُهُولِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي جَرَى مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ تَحَوُّطُهُ مَمْلَكَتُهُ، وَتَحْتَوِي عَلَيْهِ قَبْضَتُهُ لِلسُّلْطَةِ، فَإِذَا جَرَى مِمَّنْ هَذَا سَبِيلُهُ، فَمَا ذَاكَ

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٩٣/ب).

إِلَّا لِأَنَّ الْمَمْلَكَةَ لَمْ يَشُدَّ أَرْكَانُهَا وَلَمْ يَقَوْ سُلْطَانُهَا<sup>(١)</sup>.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمَلِكَ مِمَّا لَوْ خُوْطِبَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: تَجَرِي فِي مَمْلَكَتِهِ مَا لَا يُرِيدُهُ لِتَغْيِيرِ  
بِذَلِكَ، وَعَدَّ ذَلِكَ وَبِقِيعَةٍ مِنْ قَائِلِهِ، وَهَذَا فِيمَنْ يَنْسِبُ مَنْ يَتَصَدَّى لِلْمَلِكِ مِمَّا إِلَى الْقُصُورِ،  
وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ أَعْجَزُ الْعَجْزِ، فَكَيْفَ الْقَوْلُ فِيمَنْ يَنْسِبُ رَبَّ الْعَالَمِينَ إِلَى الْقُصُورِ عَنِ  
الْمُرَادِ؟!

وَتَمَسَّكَ الْأَيْمَةُ بِكَلِمَةٍ شَائِعَةٍ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامِ وَالْخَاصِ فِي عَرْضِ الْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ:  
« مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ »<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ قَائِلُونَ بِهَذَا؛ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَخْصِيلِ مُرَادِهِ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ<sup>(٣)</sup>.

قِيلَ لَهُمْ: أَتُجَوِّزُونَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُجْبِرَ الْخَلْقَ عَلَى الْإِيمَانِ وَيَضْطَرَّهُمْ إِلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا تُجَوِّزُهُ؛ فَإِنَّهُ قَبِيحٌ؛ إِذْ لَا يُتَمَعُّ بِمِثْلِ هَذَا الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّهُ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿ فَلَمْ  
يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ [ غَاوِرٌ: ٨٥ ]، وَلَوْ سَمَحَتْ أَنْفُسُهُمْ بِتَجْوِيزِ ذَلِكَ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ  
فُبْحَهُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَبِيحَ، فَلْيَتَّسِعُوا صَدْرًا بِأَنَّهُ يُرِيدُ جُمْلَةَ الْكَائِنَاتِ خَيْرَهَا وَشَرَّهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: فَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِلْجَاءِ لَا يُرِيدُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهُ عِنْدَكُمْ<sup>(٤)</sup>، وَالَّذِي  
يُرِيدُهُ مِنْ حُصُولِ الْإِيمَانِ مِنْ عِبَادِهِ اخْتِيَارًا لِيَنْفَعَهُمْ بِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ  
قَدَمٌ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمُ الْإِلْجَاءُ إِلَى الْإِلْجَاءِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَإِنَّهُمْ يَفْسِرُونَ الْإِلْجَاءَ بِإِظْهَارِ  
آيَاتِ هَائِلَةٍ كَمَا قَالَ: ﴿ إِنْ شَأْنُ نَزَلِ عَلَيْهِمْ مِنْ آسْمَاءِ آيَةٍ فَظَلَّتْ أَعْنَفُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [ الشُّعْرَاءُ: ٤ ]،  
وَهَذَا أَفْصَى مُتَمَسِّكُهُمْ فِي فِعْلِ الْإِلْجَاءِ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَوِرٍّ فِي جُمْلَةِ الْكُفْرَةِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ:  
﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَكِّيَّةَ وَلَكَّمْهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾  
[ الْأَنْعَامُ: ١١١ ].

(١) انظر هذا المثال من كلام الأشعري في اللمع ( ص ٤٨ )، والإبانة ( ص ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨ )، والباقلاني:  
التمهيد ( ط: بيروت ) ( ص ٣١٩ ).

(٢) انظر هذا الدليل على عموم تعلق الإرادة في: الأشعري: الإبانة ( ص ١٦٣ )، وابن الأمير: الكامل في اختصار  
الشامل ( ل ٩٣ / ب ).

(٣) انظر: الجواب عن اعتماد المعتزلة على الإلجاء في: اللمع ( ص ٥٣ )، والتمهيد ( ط: بيروت ) ( ص ٣١٨ )،  
وشرح المقاصد ( ٤ / ٢٧٥ ).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٨ / ١٧٢ ).

وَقَالَ: ﴿إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥]؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الْآيَاتِ لَا تَجْرُ إِلَى هُدًى، وَلَا تَصُدُّ عَنْ رَدًى، فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنَّ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْعُتَاةِ وَالْمَرَدَةِ عَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشَّقْوَةُ؛ فَلَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِلْجَاءَ لَا يَسْلُبُ الْاِفْتِدَارَ عِنْدَ الْخُصُومِ، وَالْمُلْجَأُ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّ مَا أُلْجِئَ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ أَبَا جَهْلٍ كَفَّرَ فِي حَيَاتِهِ، وَسَيَكْفُرُ فِي الْآخِرَةِ وَيَقُولُ فِي فُقَرَاءِ الصَّحَابَةِ: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> [الأنعام: ١١].

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْإِلْجَاءُ يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْهُدَى، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي مَقْدُورِ اللَّهِ لُطْفٌ، لَوْ فَعَلَهُ لِأَمَنِ النَّاسِ كُلُّهُمْ طَوْعًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السَّجْدَةُ: ١٣].

وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرَّعْدُ: ٣١]، وَإِنَّمَا يَكُونُونَ مُهْتَدِينَ حَقًّا لَوْ ءَامَنُوا طَوْعًا.

وَقَالَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ٢٥]. وَأَصْحَابُنَا يَتَمَسَّكُونَ بِالْإِجْمَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»<sup>(٣)</sup>؛ وَالْمَعْنَى: وَمَا شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ لَا يَكُونُ؛ وَنَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِهِذِهِ الْكَلِمَةِ التَّمَدُّحَ، وَلَمْ يُرِيدُوا تَخْصِيصَ كَلَامِهِمْ بِضَرْبِ دُونَ ضَرْبٍ.

فَإِنْ عَارَضُونَا بِقَوْلِ السَّلَفِ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ»؛ قَالُوا: وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَكْرَهُ الْفَوَاحِشَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٨]. فُلْنَا: مَا تَمَسَّكْنَا بِهِ كَلِمَةً شَائِعَةً مُسْتَفِيضَةً، صَادِرَةٌ عَنِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، [١٥٧/ب]، وَالَّذِي تَمَسَّكْتُ بِهِ إِنَّمَا يَنْقُلُهُ الْآحَادُ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٣٩٥)، (١٢/٣١٧).

(٢) لم أقف عليه في مظانه من مصادر التفسير بالمأثور وأسباب النزول.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٥/ب).

وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ شُيُوعَهُمَا، فَالْوَجْهُ أَنْ لَا يُحْمَلَا عَلَى التَّنَاقُضِ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ نِسْبَةُ الْأَمَّةِ الْمَعْصُومَةِ إِلَى الزَّلَلِ؛ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: «مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ»: مِمَّا ذَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَنَهَى عَنْهُ، فَإِنْ مَنْ كَرِهَ شَيْئًا؛ نَهَى عَنْهُ، وَذَمَّ عَلَيْهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] أَيْ: مَذْمُومًا، مِنْهُيَّا عَنْهُ، فَيُحْمَلُ عَلَى مَعْنَاهُ؛ كَمَا يُحْمَلُ الْأَسْفُ عَلَى مَعْنَاهُ مِنَ الْغَضَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا﴾ [الرُّحُوف: ٥٥]؛ وَتُحْمَلُ الرَّحْمَةُ عَلَى النَّعْمَةِ أَوْ إِرَادَةِ النَّعْمَةِ، وَتُحْمَلُ الْمَحَبَّةُ عَلَى إِثْبَاتِ مَنَزِلَةٍ شَرِيفَةٍ لِلْمَحْبُوبِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا عَظَّمَهُ.

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ أَنْ قَالُوا: أَجْمَعَ فَقَهَاءُ الْأَمَّةِ عَلَى أَنَّ الْمَذْبُورَ الْمُوسِرَ إِذَا قَالَ لِمُسْتَحِقِّ الدِّينِ: وَاللَّهِ لَا أَقْضِيَنَّ حَقَّكَ غَدًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَلَا تَنْعَقِدْ لَهُ يَمِينٌ، وَإِذَا انْقَضَى الْيَوْمُ الْمَعْنِيُّ لِلْقَضَاءِ، وَلَمْ يَفِ بِقَوْلِهِ، لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَعِنْدَ الْخُصُومِ: الرَّبُّ - تَعَالَى - يَشَاءُ قَضَاءَهُ مِنَ الْمُوسِرِ، وَأَمْرُهُ بِهِ، وَأَوْجِبَهُ عَلَيْهِ، وَيَكْرَهُ الْمُطْلَ؛ فَقَدْ شَاءَ اللَّهُ قَضَاءَهُ، فَهَلَّا انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ؟!

كَمَا أَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ قَضَاءَ دِينِهِ عَلَى مَشِيئَةِ زَيْدٍ، ثُمَّ شَاءَ زَيْدُ الْقَضَاءِ، وَلَوْ فَرَضَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَقْضِ، كَانَ حَاثِنًا، وَلَوْ اسْتَبْهَمَتْ مَشِيئَتُهُ فَلَا يَحْنُثُ، وَهَذَا مِمَّا يَعْظُمُ وَقَعَهُ عَلَى الْمُعْتَرِلَةِ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي ذَلِكَ وَاخْتَلَفَتْ فِيهِ أَجْوِبَتُهُمْ.

فَقَالَ الْكُفَيْيُّ: مَعْنَاهُ: لَا أَقْضِيَنَّ حَقَّكَ غَدًا، إِنْ أَبْقَانِي اللَّهُ وَمَكَّنَنِي مِنْهُ.

وَهَذَا إِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي نَفْيِ الْإِرَادَةِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ تَحَكُّمُ مَخْصُصٍ؛ فَإِنْ الْمَشِيئَةُ مَعْلُومَةٌ الْمَعْنَى إِجْمَاعًا، فَلَا يَسُوغُ حَمْلُهَا عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا انْقَضَى الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ، وَالْحَالِفُ مُمَكِّنٌ فِيهِ مِنَ الْأَدَاءِ، غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْضِ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْنُثَ عَلَى قَوْلِ الْكُفَيْيِّ، وَأَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: مَعْنَى الْكَلَامِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَلْجَأَنِي إِلَيْهِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ، إِذْ لَيْسَ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ تَعَرُّضٌ لِلْإِلْجَاءِ وَلَا لِلْإِخْتِيَارِ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، ثُمَّ شَاءَهُ اخْتِيَارًا، وَلَمْ يَقْضِ الْحَالِفُ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ مَشِيئَتِهِ عَلَى إِرَادَةِ

(١) هذا الإجماع حكاه ابن عبد البر في التمهيد (١٤/ ٣٧٣).

(٢) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٨٢).

الإِلْجَاءُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ قَصْدَ الإِلْجَاءِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ؟  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَا قُضِيَ حَقُّكَ غَدًا طَائِعًا مُخْتَارًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -  
فَلَا يَحْتُسُّ إِذَا انْقَضَى الْوَقْتُ الْمُؤَقَّتُ بِالإِجْمَاعِ، وَإِنْ قَيَّدَ قَضَاءَهُ بِالِاخْتِيَارِ.  
وَلَمَّا عَلِمَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ ضَيْقَ الْمَخْرَجِ فِيمَا أَلْزَمُوهُ، سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ؛ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْنَا  
التَّعَرُّضُ لِذِكْرِ مَعْنَى قَوْلِ الْحَالِفِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنَّا نَعْلَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ  
مَوْضُوعَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ لِتَحِلَّةِ الْإِيمَانِ، وَمَنْعِهَا عَنِ الْإِنْعِقَادِ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الشَّارِعِ فِيمَا  
حَكَمَ بِهِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ شَيْخُنَا الإِمَامُ رحمته الله: « وَهَذَا أَمْتَلُ قَوْلٍ قَالُوهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ التَّحْصِيلِ، وَالَّذِي يُوَضِّحُ  
ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْجَنَّتَ لَا يَتَحَقَّقُ فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ، فَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى  
أَنَّ قَوْلَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَيْسَ مِنَ الْمُجْمَلَاتِ الَّتِي لَا يُتَعَرَّضُ لِمَعَايِنِهَا، وَمَنْ ادَّعَى إِجْمَالًا فِيمَا  
اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى بَيَانِهِ كَانَ خَارِقًا لِلِإِجْمَاعِ »<sup>(٢)</sup>.

قَالَ<sup>(٣)</sup>: « وَيَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَيُّ: إِنْ شَاءَ لُطْفًا يَقَعُ عِنْدَهُ الْأَدَاءُ  
اخْتِيَارًا، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ وَلَمْ يَقَعِ الْأَدَاءُ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَعْلُومِ لُطْفٌ يَقَعُ عِنْدَهُ الْأَدَاءُ،  
فَلَمْ يَحْتَسُّ لِذَلِكَ »<sup>(٤)</sup>.

وَهَذَا إِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى فَاسِدٍ، وَأَصْلُهُ فِي اللَّطْفِ، وَسَرَدُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ.  
ثُمَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ تَصَدَّرُ عَنِ الْغَيْرِ الْغَيْبِيِّ؛ الَّذِي لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَالِهِ مَعْنَى اللَّطْفِ عَلَى مَوْضِعِ  
أَصْلِ الْمُعْتَزَلَةِ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ اللَّفْظِ الْعَامِّ عَلَيْهِ.  
وَمِمَّا يَتِمَسَّكُ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ أَنْ قَالَ: « مَنْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ فِعْلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَهُوَ مُتَمَنٍّ،  
وَمَا قَالَهُ الْمُعْتَزَلَةُ مِنْ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ مِنْ عِبْدِهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ - تَمَنٍّ مَخْصُصٍ،  
وَلَا يَجُوزُ التَّمَنِّيُّ عَلَى اللَّهِ بِالإِجْمَاعِ »<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٢، ٢٤٣).

(٢) هذا من كلام أبي المعالي في كتابه الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/أ).

(٣) القائل هنا هو أبو هاشم الجبائي.

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/أ).

(٥) انظر: الأشعري: اللمع (ص ٥٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/ب).

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: « التَّمَنَّى يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ: لَيْتَ مَا لَمْ يَكُنْ كَانَ، أَوْ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ »<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الصَّامِتَ يَتَمَنَّى، كَمَا أَنَّ النَّاطِقَ يَتَمَنَّى، فَبَطَلَ رَدُّهُ إِلَى الْقَوْلِ<sup>(٢)</sup>.  
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤، الجمعة: ٦]: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ:  
مَعْنَاهُ: تُرِيدُوهُ [١/٥٨].

شُبْهَةُ الْمُغْتَرَلَةِ فِي أَنَّ اللَّهَ لَا يُرِيدُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ<sup>(٣)</sup>:

قَالُوا: كُلُّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ مَرِيدٌ لَهُ؛ إِذْ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَأْمُرَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - عَبْدَهُ بِالطَّاعَةِ، ثُمَّ لَا يُرِيدُ طَاعَتَهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ افْتِضَاءِ الطَّاعَةِ وَطَلِبِهَا مِنَ الْمَأْمُورِ وَبَيْنَ كَرَاهِيَةِ وَقُوعِهَا جَمْعٌ بَيْنَ تَقْيِضَيْنِ؛ بِمَثَابَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: أَمْرُكَ بِكَذَا وَأَكْرَهُ مِنْكَ فِعْلُهُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَمْرُكَ بِكَذَا وَأَنْهَاكَ عَنْهُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ يَقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ مَرِيدٌ وَقُوعَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا لِإِيمَانِهِمْ وَإِنْ عَلِمَ كُفْرَهُمْ.

قُلْنَا: مُعْوَلَّتُكُمْ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَأْمُورٍ بِهِ مُرَادٌ لِلْأَمْرِ، وَكُلٌّ مِنْهِي عَنْهُ مَكْرُوهٌ لِلنَّاهِي، وَنَحْنُ نُرِيدُكُمْ الْآنَ أَنَّ فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ بُطْلَانَ مُعْوَلَّتُكُمْ، فَإِنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ الْأَمْرُ مِنَّا بِالشَّيْءِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ وَقُوعَهُ، وَذَلِكَ يُتَصَوَّرُ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

مَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « لَوْ أَنَّ نَبِيًّا أَخْبَرَ وَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ وَقَالَ: إِنَّكَ لَوْ أَمَرْتَ وَلَدَكَ بِخَمْسٍ خِلَالٍ وَاقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ، عَصَاكَ، وَلَوْ أَمَرْتَهُ بِعَشْرِ خِلَالٍ، ثُمَّ حَطَّطْتَ عَنْهُ خَمْسًا، لِأَطَاعِكَ فِي الْخَمْسِ الْبَاقِي، وَإِنَّمَا غَرَضُ الْأَبِ مِنْ وَلَدِهِ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الطَّاعَةُ فِي الْخَمْسِ، فَأَمَرَ وَلَدَهُ بِالْخِلَالِ الْعَشْرِ، وَهُوَ عَلَى قَصْدٍ حَطَّ خَمْسٍ مِنْهَا، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْأَمْرُ بِالْخِلَالِ الْعَشْرِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ مِنْهَا إِلَّا خَمْسًا؛ فَثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ لَا يُقَارَنُ الْإِرَادَةَ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٧/٦)، ومسائل الخلاف (ص ٣٦٦)، وأيضًا: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/ب).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) انظر هذا المبحث في: الأشعري: اللمع (ص ٥٨)، والإبانة (ص ١٧٢)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٤٣).

(٤) انظر هذا المثال في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٧أ)، من غير نسبتها إلى أبي الحسن الأشعري.

وَفِي حَدِيثِ الْمِعْرَاجِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَمَرَ نَبِيَّنَا ﷺ بِخَمْسِينَ صَلَاةً، ثُمَّ لَمْ يَرِدْ مِنْهَا إِلَّا الْخَمْسُ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا فِي الْخَبَرِ.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مَلَكَ عَبْدًا، فَاتَّهَمَهُ سُلْطَانُ الْبَلَدِ أَنَّهُ قَصَدَ بِجَمْعِهِمْ تَشْوِيشَ الْمَمْلَكَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ يَضْرِبُ عَبِيدَهُ وَيُجْهِدُهُمْ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْمَلِكِ فَأَحْضَرَهُ الْمَلِكُ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَوَبَّخَهُ فَاعْتَذَرَ عَمَّا مِنْهُ صَدْرًا، وَقَالَ: إِنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَنِي فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَيَّ كَلَامِي، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمَلِكُ، فَيَأْتُرُ عَبِيدَهُ فِي مَجْلِسِ الْمَلِكِ بِأَمْرِ وَيَقُولُ لَهُمْ: افْعَلُوا كَيْتَ وَكَيْتَ، فَلَا تَسْتَرِيبُ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - أَنَّهُ لَا يُرِيدُ طَاعَتَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ امْتِحَانٌ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ.

قُلْنَا: هَذَا الْآنَ مُرَاعِمَةٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ الْعَبِيدَ عَلِمُوا عَلَى اضْطِرَارٍ أَنَّ سَيِّدَهُمْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ بِحَضْرَةِ الْمَلِكِ أَمْرًا، وَهَذَا مُسْتَبِينٌ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَمُنْكَرُهُ جَاوِزٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ إِذْ يُسَوِّغُ لِلْقَائِلِ أَنْ يَدَّعِي مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي كُلِّ أَمْرٍ حَتَّى يُقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَوْامِرِ اللَّهِ لِلْكَفَّارِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي عِلْمِهِ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَمْرٍ حَقِيقِيٍّ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عُذْرَ الرَّجُلِ لَا يَتِمُّهُدُ عِنْدَ الْمَلِكِ إِلَّا بِأَنْ يُوجِبَ عَلَى عَبِيدِهِ أَمْرًا جَزْمًا، ثُمَّ أَنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَهُ، فَمَا لَمْ يَأْتِ بِمَا يَقْتَضِي إِجَابًا فِي اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ، ثُمَّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْمُخَالَفَةُ لَا يَكُونُ عُذْرًا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَجَدَ مِنْهُ صُورَةُ الْأَمْرِ، وَلَكِنْ لَيْسَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ، فَإِنَّهُ عَلَى خِيفَةٍ لَوْ أُطِيعَ.

قُلْنَا: وَلَوْ قِيلَ لَكُمْ: إِنَّهُ لَا يَجِدُ الْأَمْرَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْامِرِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يُطَاعُ، فَمَا جَوَابُكُمْ عَنْهُ؟

ثُمَّ قَوْلُهُ: افْعَلْ - مَعَ مَا افْتَرَنَ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ - تَرْجِمَةٌ لِلْإِجَابِ الْهَاجِسِ فِي النَّفْسِ، سَوَاءً أَرَادَ الْامْتِثَالَ أَوْ لَمْ يَرِدْ، وَلَقَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ أَنْ تَقْتَرِنَ بِهِ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ، فَإِذَا أَرَيْنَاكُمْ

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (ح ٧١١٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، (ح ٢٦٥)، والحديث أخرجه البخاري من حديث مالك بن صعصعة ؓ في كتاب المناقب، باب المعراج، (ح ٣٧٣٠).

(٢) انظر هذا المثال في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٤، ٢٤٥)، والآمدّي: أبحار الأفكار (٢/ ٤٨٧، ٤٨٨).

صُورَةٌ وَاحِدَةٌ يُقَارَنُ فِيهَا الْأَمْرُ الْإِرَادَةُ، فَقَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ، وَلَا يَنْفَعُكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْلِيلُ الْبَعْضِ؛  
بِأَنَّهُ يَقُولُوا: إِنَّمَا بَطَلَ مَا ادَّعَيْنَاهُ لِكَذَا وَكَذَا.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْهَى عَمَّا يَأْمُرُ بِهِ فَرَقًا وَخَوْفًا؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا.

قُلْنَا: كَمَا أَنَّ الْخَوْفَ لَا يُسَوِّغُ جَمْعَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُسَوِّغَ  
الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَارَنَ الْأَمْرُ الْإِرَادَةُ، إِذَا عَلِمَ الْأَمْرُ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَا يَكُونُ، فَالرَّبُّ  
سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَالِمُ بِأَنَّ مَعْظَمَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يُطِيعُونَ وَلَا يُؤْمِنُونَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مَا عَلِمَ اللَّهُ  
أَنَّهُ يَكُونُ مِمَّا أَمَرَ بِهِ - فَإِنَّهُ يُرِيدُهُ، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ - فَإِنَّهُ لَا يُرِيدُهُ، وَإِنْ أَمَرَ بِهِ لِعَلِّمِهِ بِأَنَّهُ  
[١٥٨/ب] لَا يَكُونُ.

وَمَا قُلْنَاهُ أَوْلَى؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِرَادَةَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، هَذَا مِمَّا يَبْعُدُ  
تَصْوِيرُهُ لِلْعَاقِلِ لَوْ أَنْصَفَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا لَوْ عَلِمَ أَنْ عِنْدَهُ لَا يَفْعَلُ مَا أَمَرَهُ بِهِ، فَقَبِي هَذِهِ الْحَالَةَ لَوْ أَمَرَهُ  
بِشَيْءٍ، وَيُرِيدُ امْتِثَالَهُ الْمَأْمُورَ، لَسَفَهُ عَقْلُهُ، وَبَطَلَتْ حِكْمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ تَجْهِيلَ نَفْسِهِ، وَتَكْذِيبَهُ  
فِي خَبَرِهِ.

وَنَقُولُ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ يَتَضَمَّنُ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالنَّهْيُ يَتَضَمَّنُ كَرَاهِيَةَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ،  
فَلَوْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُكَلَّفِينَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ نَهَاَهُمْ عَنْهُ، فَقَدْ صَارَ مَا كَانَ مَأْمُورًا بِهِ مِنْهُيًا عَنْهُ، وَرَجَبُ أَنْ  
يَكُونَ كَارِهَا لَمَّا أَرَادَهُ، وَقَدْ قَالُوا بِأَجْمَعِهِمْ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ شَيْئًا سَيِّئًا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكْرَهُهُ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ  
مَا يُرِيدُهُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْبَدَاءُ؛ فَتَبَّتْ أَنَّ حَقِيقَةَ النَّسخِ تَهْلِكُ عَلَيْهِمْ مَا بَنَوْهُ<sup>(١)</sup>؛ وَلِهَذَا قَالُوا:  
لَيْسَ النَّسخُ رَفْعًا لِلْحُكْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَبْيِينُ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٥، ٢٤٦)، وانظر الجواب عن هذه الشبهة في: غاية المرام (ص ٣٥٨).

(٢) المعروف في مذهب المعتزلة، الذي توافروا على القول به: أن النسخ عندهم: «إزالة مثل الحكم الثابت بدلالة شرعية بدليل آخر شرعي، على وجه لولاه لثبت ولم يزل مع تراخيه عنه» انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٦/٩٤، ٩٥) وفيه إحالة هذا القول إلى العمدة في أصول الفقه للقاظمي، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٨٤)، ومتشابه القرآن (١/١٠٣)، وأبو الحسين البصري: المعتمد (١/٣٩٥) وفيه حكاية هذا القول عن أبي هاشم الجبائي =



وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ خَلَطُ النَّسخِ بِالتَّخْصِصِ<sup>(١)</sup>.

فَنَقُولُ لَهُمْ: مِنْ أَصْلِحِكُمْ أَنْ تَأْخِيرَ الْبَيَانَ عَنْ مَوْرِدِ اللَّفْظِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ<sup>(٢)</sup>، فَلَوْ كَانَ النَّسخُ ذَلِكَ لَمَا اسْتَأْخَرَ عَنِ اللَّفْظِ، فَلَمَّا لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ فِي النَّسخِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْبَيَانَ لَا يُؤَخَّرُ<sup>(٣)</sup>، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّسخَ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْبَيَانِ لِلْمَنْسُوخِ وَالتَّخْصِصِ لِمُدَّتِهِ؛ بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُجَدَّدٌ<sup>(٤)</sup>.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَا يَتَضَمَّنُ إِزَادَتَهُ: أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ إِسْمَاعِيلَ أَوْ إِسْحَاقَ - عَلَيْهِمُ السَّلَامَ - وَلَمْ يَرِدْ ذَلِكَ مِنْهُ<sup>(٥)</sup>.

= (١/٣٩٧)، خلافاً لما حكاه عنهم القاسم بن محمد من تفسير النسخ ببيان مدة انتهاء الحكم؛ انظر الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٥٧).

ومن الغريب أن نجد الجويني - مع ما سبق حكايته عن المعتزلة - ينسب إليهم القول بأن النسخ بيان انتهاء مدة الحكم لا رفع له؛ كما في: الإرشاد (ص ٢٤٦، ٣٣٩) وذكر أن إليه ميل بعض أئمة الأشاعرة، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٧/ب) وتابعه عليه تلميذه الأنصاري ها هنا، وكذلك في شرح الإرشاد (ل ١٧٠) وفيه حكى النزاع في تفسير النسخ: هل إزالة ورفع للحكم، أو بيان انتهاء مدة العمل به، هذا كله مع تصريح البغدادى بأن معنى النسخ عند الأصحاب: «بيان انتهاء مدة العبادة» أصول الدين: (٢٢٦)، وانظر النسخ عند الأصوليين والاختلاف فيه في: التقريب والإرشاد (٣/٧٦)، والبرهان (٢/١٢٩٣)، والمستصفي (١/١٠٧)، وأصول السرخسي (٢/٥٤)، والمحصل (١/٣/٤٢٣)، وشرح تنقيح الفصول (ص ٣٠١)، والشيرازي: اللمع (ص ٣١)، والإبهاج (٢/٢٤٦).

(١) انظر في الفرق بين التخصيص والنسخ: التقريب والإرشاد (٣/٧٦)، والبحر المحيط للزركشي (٤/٣٢٧)؛ حيث ذكر الفرق بينهما من ثمانية عشر وجهاً، وروضة الناظر (ص ٧٢)، والمحصل (١/٩/٩)، وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (١/٣٠٠)، والعدة في أصول الفقه (٣/٧٧٩)، والإبهاج (٢/١١٩).

(٢) انظر منع المعتزلة تأخير البيان إلى وقت الحاجة في: التمهيد في تحريج الفروع على الأصول للأسنوي (ص ٤٢٩).

(٣) لأبي الحسين البصري - وهو شيخ أصولي المعتزلة بعد القاضي عبد الجبار - تفصيل في مسألة تأخير البيان إلى وقت الحاجة: حيث «منع من تأخير البيان فيما له ظاهر وقد استعمل في خلافه، وزعم أن البيان الإجمالي كاف فيه، وجوز تأخير البيان فيما ليس له ظاهر إلى وقت الحاجة» انظر: جمال الدين الحلبي: مبادئ الوصول إلى علم الأصول (١٦٦)، وهذا يجعل القول بإجماع المعتزلة على منع تأخير البيان إلى وقت الحاجة مما لا تطمئن إليه النفس، يضاف إلى هذا أن أبا الحسين حكى عن أبي علي وأبي هاشم الجبائين وعن القاضي عبد الجبار أيضاً القول بجواز تأخير بيان الأمر دون الخبر عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة؛ انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد (١/٣٤٢).

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٨/أ).

(٥) انظر هذا الدليل عند الأشاعرة في: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٢١)، والإرشاد (ص ٢٤٦، ٢٤٨)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٩٨/ب).

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْرًا حَقِيقِيًّا، بَلْ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يَذْبَحُهُ فَحَسِبَ.

قُلْنَا: فَلِمَ قَالَ لَهُ ابْنُهُ: ﴿يَتَأْتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٢]؟

قَالُوا: لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَسِبَهُ أَمْرًا.

قُلْنَا: هَذَا إِزْرَاءٌ عَظِيمٌ بِالْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - وَسُوءٌ ظَنٌّ بِهِمْ فِيمَا أَقْدَمُوا عَلَيْهِ أَوْ بَلَّغُوهُ إِلَى الْأُمَّةِ وَشَرَّعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ؛ فَكَيْفَ يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ أَنْ يَقْصِدَ ذَبْحَ وَلَدِ زَكِيٍّ طَاهِرٍ، مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ صَرِيحٍ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا أُمِرَ بِمُقَدَّمَاتِ الذَّبْحِ، وَذَلِكَ مَا فَعَلَهُ مِنَ الرِّبْطِ وَالشَّدِّ، وَصَرَغِهِ لِلْجَبِينِ، وَإِمْرَارِهِ الشَّفَرَةَ عَلَى الْحَلْقِ.

قُلْنَا: هَلْ عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ ذَلِكَ، أَمْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمَ حُثَالَةَ الْمُعْتَزِلَةِ؟!

وَهَذَا سُوءٌ ظَنٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ؛ فِيمَا شَرَّعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ وَبَلَّغُوا.

وَإِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ حَقِيقَةَ الْمَأْمُورِ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَلَاءً مُبِينًا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ آتِلَتُوا النَّاسَ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٦]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَقَدَّيْتَهُ يَذْبَحُ عَظِيمًا﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٧]؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الذَّبْحُ، فَلَا مَعْنَى لِلْفِدَاءِ بِالذَّبْحِ الْعَظِيمِ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مَا فَعَلَهُ مِنْ مُقَدَّمَاتِ الذَّبْحِ: أَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِهَا قِيلَ لَهُ: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٥].

قُلْنَا: لَمْ يَقُلْ حَقِيقَةَ الرَّؤْيَا، بَلْ قِيلَ صَدَقْتَ يَعْنِي: اعْتَقَدْتَ صَدَقَهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ خِلَافَ نَصِّ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي

الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٢].

وَصَارَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ أُمِرَ بِذَبْحِ الْوَلَدِ حَقِيقَةً، وَقَدْ فَعَلَ مَا فِي وَسِعِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مُنِعَ مِنْ إِمْضَائِهِ؛ كَمَا وَرَدَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ لَمَّا هَمَّ بِإِمْرَارِ الشَّفَرَةَ عَلَى الْحَلْقِ، لَأَقَى غِرَارَهَا صَفِيحَةً مِنْ نَحَاسٍ.

قُلْنَا: مَا لَكُمْ نَسِيتُمْ أَصْلَ حَالَةِ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ مَعَ الْمَنْعِ عَنْهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ ذَبَحَ وَلَدَهُ حَقِيقَةً، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ جُزْءًا إِلَّا التَّامَ.

قُلْنَا: هَذَا - أَوَّلًا - خِلَافَ مَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ التَّفْسِيرِ، وَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ لَمَا فُذِيَ بِالْكَبْشِ وَالذَّبْحِ الْعَظِيمِ، عَلَى أَنَّ الذَّبْحَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ الْإِبَانَةُ مَعَ بَقَاءِ الْحُلُقُومِ مُبَانًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ. ثُمَّ الَّذِي يَحْسِمُ التَّشْغِيبَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَنْ نَقُولَ: مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ الْقَتْلَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُوجِبٍ مُحَرَّمٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ ذَبْحِ الْبَهَائِمِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ الْأَمْرُ بِذَبْحِ الْبَرِيِّ الطَّاهِرِ الرَّكِي؟!

فَإِنْ قِيلَ: صِغَةُ الْإِيجَابِ لَا تَتَمَيَّزُ عَنْ صِغَةِ النَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ إِلَّا بِإِرَادَةِ الْإِيجَابِ. قُلْنَا: كَلَامُ اللَّهِ عِنْدَنَا لَيْسَ بِصِغَةٍ وَلَا عِبَارَةٍ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ ذَلِكَ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: صِغَةُ الْإِيجَابِ تَتَمَيَّزُ عَنْ صِغَةِ النَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ؛ بِإِرَادَةِ الْإِيجَابِ مِنْ صَاحِبِ الصِّغَةِ، لَا بِإِرَادَةِ وَقُوعِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْمُكَلَّفِ يُمَيَّزُ بَيْنَ الصِّغَتَيْنِ بِالْقَرَأْنِ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ تَكَلَّفٌ، مَعَ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ، مَعَ وُرُودِ نُصُوصٍ صَرِيحَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُرَدْ مِنْهُمْ الْإِيمَانُ، بَلْ أَرَادَ مِنْهُمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ [١/١٥٩] مِنَ الضَّلَالِ، وَقَدْ تَلَوْنَا بَعْضَ هَذِهِ الْآيَاتِ:

وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤١]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النُّور: ٤٠]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَأْنِيهِمْ<sup>(١)</sup> مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزُّحُرُف: ٧]، ثُمَّ قَالَ: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحَجَر: ١٢]؛ يَعْنِي: الْاسْتِهْزَاءَ وَالْكَفْرَ، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الحَجَر: ١٣] الْآيَةَ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الْأَنْعَام: ١٠٧]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُغْوِضْهُ سَكْرَةً، صَافِحًا حَرَجًا﴾ [الْأَنْعَام: ١٢٥]. وَقَوْلُهُ فِي قِصَّةِ عَزْرَةَ تَبُوكَ حِينَ أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِالْخُرُوجِ، فَقَالَ: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٤١]، فَلَمَّا تَكَاسَلُوا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ ابْتِغَاءَهُمْ فِتْنَةً﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٦].

فَإِنْ قِيلَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ فِي

إِظْهَارِ الْخُصُوعِ: إِنِّي أَفْعَلُ مَا تُرِيدُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَفْعَلُ مَا تَأْمُرُ، فَتَبَتَ أَنَّ الطَّاعَةَ مُوَافَقَةُ الْإِرَادَةِ.  
قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُتَكَبَّرُ اقْتِرَانِ الْإِرَادَةِ بِالْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، أَوْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ فِيمَا  
بَيَّنَّا، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْأَمْرِ حَتَّى لَا يُفْعَلَ إِلَّا كَذَلِكَ.

عَلَى أَنَّهُ: لَوْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مُوَافَقَةً الْإِرَادَةِ، لَكَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُطِيعًا لغيرِهِ إِذَا فَعَلَ مَا أَرَادَهُ،  
وغيرِ مُطِيعٍ إِذَا فَعَلَ مَا يَكْرَهُهُ، ثُمَّ كُلُّ مُطِيعٍ خَاضِعٍ لِلْمُطَاعِ، وَلَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ الرَّبِّ تَعَالَى  
خَاضِعًا؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَدْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِهِ فِعْلًا فَيَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا يُرِيدُهُ، وَمُوقَعُهُ لَمْ يَشْعُرْ بِكَوْنِهِ مَرِيدًا  
لَهُ، فَيَسْتَحِيلُ مَعَ ذَلِكَ كَوْنُهُ مُطِيعًا، وَكَذَلِكَ قَدْ يُرِيدُ مِنْ نَفْسِهِ فِعْلًا فَيَفْعَلُهُ، ثُمَّ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ  
أَطَاعَ نَفْسَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مُتَابَعَةً الْإِرَادَةِ لَكَانَتْ الْمَعْصِيَةُ مُخَالَفَةً الْإِرَادَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الطَّاعَةُ مُوَافَقَةُ إِرَادَةِ الْأَمْرِ.

قُلْنَا: قَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَكُمْ: إِنَّ الْأَمْرَ يَتَضَمَّنُ الْإِرَادَةَ بِمَا فِيهِ مُفْنَعٌ.

ثُمَّ: لَوْ كَانَ مُوَافَقَةُ الْمُرِيدِ فِي إِيقَاعِ مُرَادِهِ طَاعَةً، لَكَانَ مُوَافَقَةُ الْمُرِيدِ فِي إِرَادَتِهِ طَاعَةً  
لِلْمُرِيدِ أَيْضًا، وَاللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ مَوْتَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَبَقَاءَ الشَّيَاطِينِ، وَلَا يَصِحُّ  
مِنْ الْوَاحِدِ مِنَّا مُوَافَقَتُهُ سُبْحَانَهُ فِي الْإِرَادَةِ لِيَكُونَ مُطِيعًا لَهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَى أَنَّ الطَّاعَةَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ، يُقَالُ: فَلَانُ مُطَاعُ الْأَمْرِ،  
وَلَا يُقَالُ: مُطَاعُ الْإِرَادَةِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِشَعْرِ مَجْهُولٍ لَمْ يُعْرِفْ قَائِلُهُ:

رَبِّ مَنْ أَجَجْتُ غَبِظًا قَلْبَهُ يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ<sup>(٢)</sup>

وَكُنِّي بِالْتَمَنِّي عَنِ الْأَمْرِ.

(١) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٥)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٤٩).

(٢) البيت في معجم قواعد العربية باب الميم، يستشهد به الشيخ عبد الغني الدقر على جواز دخول (رب) على  
النكرة، ولم ينسبه لشاعر معين، والبيت عنده:

رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتَ غَبِظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

والبيت استشهد به متكلمو الأشاعرة، انظره في: الأمدي: أبحار الأفكار (٢/ ٤٨١)، وابن الأمير: الكامل في  
اختصار الشامل (ل/ ١٩٩).

عَلَى أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ مُوَافَقَةَ الْمُتَمَنَّى لَيْسَ بِطَاعَةٍ لِلْمُتَمَنَّى.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا جَازَ أَنْ يَأْمُرَ الرَّبُّ - تَعَالَى - فَيُعْصَى، وَلَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ نَقِصَةً، جَازَ أَنْ يُرِيدَ وَلَا يَكُونَ مَا يُرِيدُهُ، وَلَا يُوجِبُ نَقِصَةً.

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ؟! وَلَوْ جَازَ دَعْوَى الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، جَازَ دَعْوَى الْفَرْقِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

ثُمَّ نَعَارِضُهُمْ فَنَقُولُ: كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ فَيُعْصَى، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ، جَازَ أَنْ يُرِيدَ إِنْجَاءَ عِبَادِهِ إِلَى فِعْلٍ، ثُمَّ لَا يَقَعُ مَا يُرِيدُهُ، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ.

ثُمَّ نَقُولُ: عَدَمُ وَقُوعِ الْمَأْمُورِ بِهِ، إِنَّمَا لَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ، إِذَا لَمْ يَرِدْ الْأَمْرُ وَقُوعُهُ، وَإِذَا وَقَعَ مَا أَرَادَهُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْكَمَالِ، فَعَدَمُ وَقُوعِهِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ.

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ<sup>(١)</sup>:

قَالُوا: مُرِيدُ السَّفَةِ سَفِيهٌ، وَمُرِيدُ الظُّلْمِ ظَالِمٌ، فَلَوْ كَانَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مَرِيدًا لِلظُّلْمِ وَالسَّفَةِ لَكَانَ ظَالِمًا سَفِيهًا.

قُلْنَا: لَمْ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟!

وَلَا تَمْتَسِكْ لَهُمْ إِلَّا الْفَرْعَ إِلَى الشَّاهِدِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَهُمْ شَاهِدًا، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُبَيِّنُوا وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا لَوْ مَكَّنَ عِبِيدَهُ وَإِمَاءَهُ مِنَ الْفُجُورِ، وَأَمَدَّهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْعَتَادِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ مَا أَمَدَّهُمْ بِهِ إِلَّا فِي الْفَسَادِ، لَكَانَ سَفِيهًا، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنَعِهِمْ مِنْ فُجُورِهِمْ وَظُلْمِهِمْ، وَلَوْ قَطَعَ عَنْهُمْ مَا أَمَدَّهُمْ بِهِ لَمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ الْفَسَادُ<sup>(٢)</sup>.

وَالرَّبُّ ﷻ يَعْلَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْفَجَرَةِ، ثُمَّ هُوَ - مَعَ [١٥٩/ب] الْعِلْمِ بِذَلِكَ - يُقَوِّيهِمْ وَيَزِيدُ فِي عُدَّتِهِمْ، وَيُمِلِّي لَهُمْ لَيَزِدَادُوا إِنَّمَا، وَيَعْلَمُ أَنَّ فِي إِمْلَائِهِ لَهُمْ هَلَاكَهُمْ، وَيَتَوَصَّلُونَ بِذَلِكَ

(١) انظر هذا المبحث في: اللمع (ص ٥٨)، والإبانة (ص ١٧٢، ١٧٤)، والتمهيد (ط: بيروت)، (ص ٣٢١)، والإرشاد (ص ٢٤٩)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٩/ب).

(٢) انظر هذا المثال عند أبي الحسن الأشعري في (ص ٥٨، ٥٩).

إِلَى شَتَمِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَخْرِيبِ الْمَسَاجِدِ، ثُمَّ لَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ ذَلِكَ بِالْإِنْفَاقِ.

وَكَذَلِكَ نَسْمَعُ مَا يَقُولُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي كِتَابِهِمْ؛ مِنَ الطَّعْنِ فِي الدِّينِ الْحَقِّ، وَالْوَقِيعَةِ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْخَوْصِ فِي صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ؛ بِمَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، ثُمَّ يَنْهَى الْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ بَعْدَ آدَاءِ الْجِزْيَةِ لَهُمْ.

وَلَوْ كَانَ إِرَادَةُ السَّفَةِ سَفَهَا، لَكَانَ الْإِعَانَةُ عَلَى السَّفَةِ سَفَهَا، وَتَخْلِيَةُ السَّفِيهِ وَالسَّفَةِ - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْعِ - سَفَهَا.

وَكُلُّ ذَلِكَ يَمْنَعُهُمْ مِنْ اغْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ، وَلَوْ كَانَ مَرِيدُ السَّفَةِ سَفِيهَا، لَكَانَ مَرِيدُ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ مُطِيعًا وَعَابِدًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ شَاهِدًا أَنَّ مَرِيدَ السَّفَةِ سَفِيهَا، فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنِ إِرَادَةِ السَّفَةِ، فَمِنْ حَيْثُ ازْتَكَبَ مَا نَهَى عَنْهُ صَارَ سَفِيهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ: «إِنَّمَا يَتَّصِفُ بِالسَّفَةِ وَيَقْتَضِيهِ الْمُحَدَّثُ، فَأَمَّا الْقَدِيمُ - سُبْحَانَهُ - فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِرَادَةُ اللَّهِ أَرْزَلِيَّةٌ؛ فَلَا يُوصَفُ بِالسَّفَةِ وَلَا بِضِدِّهِ، وَالْإِرَادَةُ الْحَادِثَةُ تَتَّصِفُ بِذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

وَالْوَاحِدُ مِنَّا لَوْ اِكْتَسَبَ عُلُومًا بِالْفَوَاحِشِ، صَارَ سَفِيهَا، وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا نَهَاهُمْ عَنْ فِعْلٍ، وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ، ثُمَّ يَرِيدُ وَقُوعَهُ مِنْهُمْ كَانَ قَبِيحًا. قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟ وَلَا مَفْزَعٌ لَهُمْ إِلَّا الشَّاهِدُ، وَقَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا بِأُمُورٍ:

مِنْهَا: أَنَا نُهَيْنَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ مَا قَالُوهُ يَبْطُلُ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهُمْ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ، وَإِذَا لَمْ يُبْعَدْ أَنَّ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا مَعَ الْعِلْمِ، لَمْ يُبْعَدْ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا مَعَ إِرَادَتِهِ وَقُوعِهَا مِنْهُمْ، وَهُوَ ﷻ خَلَقَ فِيهِمْ شَهْوَةَ الزَّانَا وَالْحَسِدِ وَالْبُخْلِ وَالْكِبْرِ وَالْغَضَبِ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ، وَيُرِيدُهَا مِنْهُمْ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ بِالْكَفِّ عَنْهَا وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الِاسْتِمْرَارِ عَلَيْهَا.

(١) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٤).

(٢) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٣).

فَصُلِّ فِي مُتَعَلِّقَاتِهِمْ مِنْ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ<sup>(١)</sup>:

فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: ٧].

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: مَا قَدَّمَاهُ مِنْ طَرِيقَةٍ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الرِّضَا وَالْإِرَادَةِ؛ قَالُوا: مَعْنَاهُ: لَا يَقْبَلُ مِنْ عِبَادِهِ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِي، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ عِنْدَهُ مَوْقِعَ الْإِجْرَاءِ؛ بَلْ يَدْمُهُمْ عَلَيْهِ وَيَلْعَنُهُمْ وَيُعَاقِبُهُمْ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> مِنْ تَخْصِيصِ الظَّاهِرِ، قَالَ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ مِنْهُمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ أَضَافَ الْعِبَادَ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ إِلَّا الْخَوَاصَّ مِنْهُمْ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الْإِنْسَان: ٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢، الإسراء: ٦٥].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّخْصِيصِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجْدَةُ: ١٣].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الْأَعْرَاف: ١٧٩] الْآيَةِ.

وَقِيلَ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ: دَيْنًا لَهُمْ وَشَرْعًا.

وَمَنْ أَرَادَ مِنَّا شِرَاءَ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةٍ، فَشَاوَرَ صَدِيقَهُ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا الصَّدِيقُ يَعْلَمُ بِمَا يُرِيدُ شِرَاءَهُ عَيْبًا، فَيَقُولُ لَهُ: أَنَا لَا أَرْضَى لَكَ هَذَا؛ يَعْنِي: أَنَّ لَهُ عَيْبًا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ، وَسَتَنْدَمُ عَلَى شِرَائِهِ.

فَلِذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: ٧]؛ فَإِنَّهُ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، كَثِيرُ الْمَضَرَّةِ، سَيِّئُ الْمَعْبَةِ، وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ.

وَلَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «مُرَادُ اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يُطِيعُوهُ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَمَنِ الَّذِي حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُرَادِهِ».

(١) انظر هذا المبحث في: الإرشاد (ص ٢٥٠، ٢٥٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٥٨)، والكمال في اختصار الشامل: ل.

وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَرَادَ [١/١٦٠] اللَّهُ أَنْ لَا يُعْصَى لَمَا خَلَقَ إِبْلِيسَ»<sup>(١)</sup>.

وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُقِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧].

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ كَمَا يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، يُرِيدُ أَيْضًا مِنَ الْيَهُودِ أَنْ يُرِيدُوا إِمَالَةَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْحَقِّ، فَكَانَ كَمَا أَرَادَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]: إِنَّمَا وَرَدَ فِي التَّرْخِيصِ فِي الْإِفْطَارِ بِعُذْرِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْيُسْرُ الَّذِي يُرِيدُهُ اللَّهُ بِهِمْ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: يُرِيدُ بِكُمْ خِلَافَ الْعُسْرِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْقَدِيمَةَ لَا تُوصَفُ بِالنَّفْيِ. فَإِنْ قَالُوا: اللَّفْظُ عَامٌّ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فُلْنَا: إِجْمَاعُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ أَقْوَى دَلِيلٍ فِيهِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَرِزِ: الْعُمُومُ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيصُ يَصِيرُ مُجْمَلًا فِي الْبَاقِي، فَلَا يُخْتَجُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>، هَذَا لَوْ سَلِمَ لَهُمْ أَنَّ الْيُسْرَ وَالْعُسْرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ.

وَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - فِي خِطَابِهِ لِلَّذِينَ أَخَذُوا الْفِدَاءَ مِنْ أَسَارَى بَدْرٍ -: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] يَعْنِي: ثَوَابَهَا إِنْ صَبَرُوا عَنْ مُقَادَاةِ الْأَسَارَى.

فُلْنَا: لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ إِرَادَةِ الثَّوَابِ لَهُمْ عَلَى شَرْطِ مَعْلُومٍ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ عَرَضَ الدُّنْيَا لَهُمْ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ أَرَادَ عَرَضَ الدُّنْيَا لَهُمْ، لَمَا قَالَ لَهُمْ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، وَلَكِنَّهُ عَاتَبَهُمْ عَلَى إِثَارِهِمْ عَرَضَ الدُّنْيَا، عَلَى التَّعَفُّفِ الَّذِي يَغْنَبُهُ ثَوَابٌ عَظِيمٌ، وَدَعَاَهُمْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ لَهُمْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ، إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ لَوْ كَانَ قَدْ نَهَاَهُمْ عَنْ أَخْذِ الْفِدَاءِ، وَلَمْ يَرِذْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ.

(١) حديث حسن: عزاه ابن كثير (١/ ٥٣٩) إلى البزار في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال بعده: «قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية: هذا حديث موضوع غنخلت باتفاق أهل المعرفة»، وانظر الحديث في: عبد الله بن أحمد: السنة (٢/ ٤٢٥)، المنفردات والوحدان للإمام مسلم (١١٩) ح (٢١٠)، كتاب القدر للفريابي (ص ١٩٤)، مسند الشاميين: (ح ١٢١٤)، الأسماء والصفات: (ح ٣٢٦)، الاعتقاد: (ح ١١١)، الشريعة: (ح ٣٢٧، ٥٢٦)، كشف الخفا (٢/ ٥٤٣). والحديث حسنه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ١٩٥)، وناقش حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على الحديث بالوضع.

(٢) انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه (١/ ٢٥٦).



وَعِنْدَ الْخَصِمِ: إِنَّمَا يُرِيدُ لَهُمْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ عِنْدَ الطَّاعَةِ، وَلَا طَاعَةَ عِنْدَ عَدَمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غَائِرٌ: ٣١]، وَ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨].

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: لَا يَظْلِمُهُمْ، وَلَا يَفْعَلُ فِعْلًا يَكُونُ فِيهِ ظُلْمٌ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَظْلِمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وَقَالَ: ﴿عِبَادًا لَنَا أُولَىٰ بِأُسْ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَلِ الذِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]؛ أَيُّ: فَطَافُوا الْبِلَادَ، وَقَتَلُوا أَهْلَهَا، وَخَرَّبُوا مَسْجِدَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَقَدْ نَصَرَ اللَّهُ الرُّومَ عَلَىٰ مَجُوسِ فَارِسَ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَقِطُونَ﴾ [الرُّوم: ٣] إِلَىٰ قَوْلِهِ - فِي سِيَاقِ الْآيَةِ: - ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ① يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الرُّوم: ٤، ٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]؛ مَعْنَاهُ: لَا يُحِبُّ ذَلِكَ شُرْعًا لَهُمْ وَدِينًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]؛ أَيُّ: مَا جَعَلَهُ دِينًا لَهُمْ وَشُرْعًا.

وَيَتَمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨، يُؤْتَس: ٣٩].

وَيَقُولُهُ: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠]، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: لَوْ تَدَبَّرْتُمْ حَقَّ التَّدَبُّرِ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ: وَأَنْصَفْتُمْ لَعَلِمْتُمْ أَنَّ الْآيَةَ: حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ مِنْ وُجُوهِ:

مِنْهَا: عِلْمُكُمْ بِأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ، وَمُعْتَقِدِينَ أَنَّ الْكَائِنَاتِ وَاقِعَةٌ عَلَىٰ وَفْقِ إِرَادَتِهِ وَمَشِئَتِهِ، وَالْعِلْمُ بِالْمَشِئَةِ فَرَعُ الْعِلْمِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَصْحَحْ مَعْرِفَتَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، كَيْفَ يَتَقَدُّ أَنَّ الْأَشْيَاءَ وَاقِعَةٌ عَلَىٰ مُقْتَضَىٰ إِرَادَتِهِ؟! وَهَلْ

يَصُدُّ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الاسْتِهْزَاءِ بِالْمُؤْمِنِينَ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ،  
وَالْمُعْتَدِينَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَلُّلِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى الشُّرْكِ.

وَلَقَدْ تَوَاتَرَتْ عَلَى أَسْمَاعِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ جِهَةِ آيَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْأُمُورَ بِمَشِيئَةِ  
اللَّهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ شَاءَ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا؛ فَاجْتَحُوا بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ؛ مُتَعَلِّلِينَ وَمُسْتَهْزِئِينَ؛  
لِيَذَرُوا [١٦٠/ب] عَنْ أَنْفُسِهِمْ حُجَّةَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقُولُوا  
ذَلِكَ عَنْ عَقِيدَةٍ خَالِصَةٍ صَحِيحَةٍ؛ وَهَذَا كَتَكْذِيبِهِ الْمُنَافِقِينَ فِي شَهَادَتِهِمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَنَّهَا  
تَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ حَيْثُ قَالُوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١] وَالشَّهَادَةُ  
تَقْتَضِي مَشْهُودًا عَلَيْهِ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١]؛ أَيْ  
فِي شَهَادَتِهِمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ؛ كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ قَالَ: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ  
هُمْ إِلَّا يَخْرَصُون﴾ [الزُّخْرَف: ٢٠]، فَقَدْ كَانُوا يُثْبِتُونَ الْإِلَهَ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَعَثَ  
مُحَمَّدًا رَسُولًا.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا  
[بِس: ٤٧]؛ مُتَعَلِّلِينَ أَوْ مُسْتَهْزِئِينَ: ﴿أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ [بِس: ٤٧].

وَكَذَلِكَ نَحْنُ نَمْنَعُ أَصْحَابَ الْكِبَائِرِ - إِذَا رَجَرَتَاهُمْ وَوَبَّخْنَاهُمْ عَلَى فِعْلِهِمْ - أَنْ يَتَعَلَّلُوا  
بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ تَمْهِيدًا لِلْعُذْرِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمُ التَّعَلُّلُ بِمَا أُريدُ مِنْهُمْ، كَمَا لَيْسَ لَهُمُ التَّعَلُّلُ بِمَا  
عَلِمَ مِنْهُمْ.

وَلَقَدْ صَارَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ إِنَّمَا عَبَّرُوا بِالْمَشِيئَةِ عَنِ الْأَمْرِ؛ مَصِيرًا مِنْهُمْ  
إِلَى افْتِرَائِهِمَا فِي الْعَالِبِ؛ فَقَالُوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَنَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا  
حَرَمَانًا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup> [النَّحْل: ٣٥]؛ يَغْنُون: لَوْ لَمْ يَأْمُرْنَا اللَّهُ بِذَلِكَ لَمَا فَعَلْنَاهُ، وَلَا فَعَلَهُ  
آبَاؤُنَا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ دَانُوا بِدِينِ آبَائِهِمْ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ آبَاءَهُمْ إِنَّمَا تَلَقَّوْا الدِّينَ مِنَ اللَّهِ.

وَنُظِيرُ هَذِهِ الْآيَةَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُلُوا فَعَلُوا فَحَسَءَ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهِمَا آيَاتِنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، وَقَالَ  
سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الْأَعْرَاف: ٢٨].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ: أَنَّهُ قَالَ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ

(١) وقع خطأ في نص هذه الآية في الأصل تم إصلاحه.

عَلِمَ فَخَرَجُوهُ لَنَا ﴿ [الأنعام: ١٤٨] ؛ أَي: مِنْ كِتَابٍ، أَوْ خَبِيرٍ مَأْثُورٍ ذَالٌّ عَلَى مَا تَدَّعُوهُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَكُم بِذَلِكَ! ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا أَظْنَ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فَرَّصُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ثُمَّ قَالَ: فِي تَأْكِيدِ مَا قُلْنَا: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وَرُبَّمَا يَتَمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذَّارِيَات: ٥٦].

قُلْنَا: الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ خَلَقَهُمْ لِلْجَنَّةِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السَّجْدَة: ١٣].

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: هَؤُلَاءِ خَلَقْتُهُمْ لِلْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ »<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾ لَامُ الْعَاقِبَةِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ لَامُ الْعَاقِبَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فَالْقَلْبَةُ أَلْ يَرْمُوتُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرًّا ﴾ [الفصص: ٨]، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ لَمْ يَكُنْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، الْآيَةُ: يَخْرِمُ قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ: الَّتِي تَمَسَّكْتُمْ بِهَا ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ عِنْدَكُمْ التَّمَكِينَ، وَالتَّسْهِيلَ، وَإِزَاحَةَ الْعِلَلِ، وَخَلَقَ الْأَلْطَافُ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا امْتِثَالُ الْمَأْمُورِ<sup>(٢)</sup>؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَذَلِكَ نُورٌ يُقَذِّفُ فِي الْقَلْبِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشُّورَى: ٥٢]، وَهَذَا قَاطِعٌ لَوْ تَدَبَّرْتُمْ.

وَرُوي عَنْ عَلِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ

(١) أخرجه الحاكم (٨٠/١)، (ح ٧٤)، وابن حبان (٣٧/١٤)، (ح ٦١٦٥)، والضياء في المختارة (٤٠٧/١) (ح ٢٨٩)، وابن أبي عاصم: السنة (٨٧/١).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والترحيد (٤٣١/١١)، (١٧/١٣)، (٦٥، ٤٢٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢٣٠/٢)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٧٩)، وإن كان فيها أثر عن القاضي عبد الجبار في بعض مصنفاته ما يشير إلى عدم اشتراط اللطف عند المعتزلة في التكليف؛ انظر: المغني (١٦٥/١١). وانظر: نهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿١﴾؛ أَيُّ: لِأَمْرِهِمْ بِالْعِبَادَةِ<sup>(١)</sup>؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤].

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾: «أَيُّ: لِيَخْضَعُوا وَلِيَكُونُوا عِبِيدًا إِلَيَّ مُسَخَّرِينَ»<sup>(٢)</sup>؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ﴾ [١/١٦١] مَنْ فِي السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴿[آل عمران: ٨٣].

وَقَالَ: ﴿كُلُّ لَهُ فَتَيْنُونَ﴾ [البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّبِيَّانَ وَالْمَجَانِينَ مُسْتَنْوَنَ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وَالْعُمُومُ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ يَصِيرُ مُجْمَلًا لَا يُحْتَاجُ بِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنْ خُصُومِنَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «لَوْ أَرَادَ الْخَلْقُ أَنْ يَنْفَعُوكَ شَيْءٌ لَمْ يَرُدَّهُ اللَّهُ لَمَّا قَدَرُوا عَلَيْهِ»، الْحَدِيثُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

### فَصْلٌ: فِي التَّوْفِيقِ وَالْعِصْيَةِ<sup>(٣)</sup>

التَّوْفِيقُ فِي اللُّغَةِ: مَا يَتَّفِقُ بِهِ الشَّيْءُ، ثُمَّ يَخْتَصُّ هَذَا الْإِسْمُ بِمَا يَتَّفِقُ بِهِ الْخَيْرُ، دُونَ مَا يَتَّفِقُ بِهِ الشَّرُّ عُرْفًا شَرْعِيًّا؛ فَيُسَمَّى مَا يَتَّفِقُ بِهِ أَوْ عِنْدَهُ الطَّاعَةُ تَوْفِيقًا، وَالَّذِي يَتَّفِقُ بِهِ الطَّاعَةُ هُوَ الْقُدْرَةُ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: «التَّوْفِيقُ: الْقُدْرَةُ»<sup>(٤)</sup> عَلَى الطَّاعَةِ، وَالْخُذْلَانُ: خَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ الْحَرَمَانُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: البغوي: معالم التنزيل (٤/ ٢٣٥)، والقرطبي (١٧/ ٥٥)، ولم أقف على هذا الأثر مسندًا في مظانه.

(٢) انظر: البغوي: معالم التنزيل (٤/ ٢٣٥).

(٣) انظر هذا المبحث في: المقالات (١/ ٣٢٦، ٣٢٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٣)، والإرشاد (ص ٢٥٤)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٧، ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤١١)، ولباب المحصل (ص ١٢٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠ ب، ٢٠١ أ)، وشرح المقاصد (٤/ ٣١٢)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٦٥، ١٦٩). وفي مصادر الاعتزال: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/ ١٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩، ٧٨٠)، ومتشابه القرآن (١/ ١٨٤)، (٢/ ٧٣٥)، والقلاند (ص ١٠٥).

(٤) انتقد إمام الحرمين تفسير التوفيق بخلق القدرة على الطاعة بناءً على أنه لا داعي لذكر القدرة في التعريف؛ لثلاثيهم وقوعه بها إذ لا أثر لها، ومن قال: إنها تؤثر؛ تعرض لذكرها؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠ ب).

(٥) انظر: الإرشاد (ص ٢٥٤)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٧)، والكامل (ل ٢٠٠ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ٣١٢).

وَأَمَّا الْعِصْمَةُ: فَيَقْرُبُ مَعْنَاهَا مِنَ التَّوْفِيقِ؛ فَإِنَّهَا فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، وَالْمَعْصُومُ مِنَ الْكُفْرِ: الْمَمْنُوعُ مِنْهُ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ لَهُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْإِيمَانِ، فَكُلُّ مُوَفَّقٍ عِنْدَنَا مَعْصُومٌ، وَقَدْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ بِخَلْقِ قُدْرَةٍ عَلَى فَعَلٍ مُبَاحٍ، فَيُمْنَعُ بِذَلِكَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطِيعًا، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يُفَارِقُ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ، فَكُلُّ مُوَفَّقٍ مَعْصُومٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَعْصُومٍ مُوَفَّقًا؛ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ خَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ اللَّطْفُ، وَالْمُوفَّقُ لَا يَعْصِي؛ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي نَقِيضِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ:

فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: «التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ مَعْنَاهُمَا: الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ، وَإِظْهَارُ الْحُجَّةِ»<sup>(١)</sup>. وَصَارَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى الْأَلْطَافِ، وَالتَّوْفِيقُ لُطْفُ الرَّبِّ بِعَبْدِهِ، وَالْخُذْلَانُ قَطْعُهُ اللَّطْفَ عَنْهُ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُوا الْعِصْمَةَ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّمَا تُسَمَّى الْأَلْطَافُ عِصْمَةً إِذَا وَقَعَ عِنْدَهَا الْإِيمَانُ، وَقَبْلَ وَقْعِ الْإِيمَانِ لَا تُسَمَّى عِصْمَةً»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّمَا تُسَمَّى عِصْمَةً قَبْلَ وَقْعِ الْإِيمَانِ إِذَا كَانَ فِي مَعْلُومٍ لِلَّهِ أَنَّهَا سَتَقُودُ الْعَبْدَ إِلَى الْإِيمَانِ».

وَحَمَلَ الْبُصْرِيُّونَ الْخُذْلَانَ عَلَى الدِّمِّ لِلْعِصَاةِ<sup>(٤)</sup>.

وَيَحْمِلُ الْكُفْيِيُّ وَشَيْعَتُهُ الْخُذْلَانَ عَلَى قَطْعِ الْأَلْطَافِ عَنِ الْكُفَّارِ وَالْفُسَّاقِ<sup>(٥)</sup>:

(١) لم أقف في مصادر المعتزلة المتوفرة بين أيدينا على تفسير التوفيق بالدعوة والبيان وإظهار الحجة أو ما في معناها، بل الذي توأمت عليه مصادرهم وانهقدت عليه كلمتهم: تفسير التوفيق والعصمة بلطف الرب بعبد، وهو القول الثاني الذي حكاه أبو القاسم عنهم وسيأتي توثيق نسبته إلى المعتزلة من مصادرهم.

أما تفسيرها بالبيان وإظهار الحجة: فقد عزا إليهم الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٤١١)، وحكاها ابن خلدون في لباب المحصل (ص ١٢٠) من غير نسبة إليهم.

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/١٥، ١٧)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/٣٣٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩، ٧٨٠)، ومتشابه القرآن (٢/٧٣٥)، والفتاوى (ص ١٠٥). وأيضاً: مقالات (١/٣٢٦)، والإرشاد (ص ٢٥٤، ٢٥٥).

(٣) انظر: الزمخشري: الكشف (٣/٧٠).

(٤) انظر: الأشعري: مقالات (١/٣٢٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/ب).

(٥) انظر: الكشف (٣/١٨١)، والفتاوى (ص ١٠٥)، والمقالات (١/٣٢٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/ب).

فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: «إِنَّ التَّوْفِيقَ هُوَ الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ»:

فَيَلْزِمُ عَلَى ذَلِكَ: إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْكُفَّارَ وَالْفُجَّارَ مُوقَّفُونَ لِلْإِيمَانِ وَمَعْصُومُونَ عَنِ الْكُفْرِ، بِمَثَابَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَصْفِيَاءِ؛ فَإِنَّ الْبَيَانَ وَالْدَّعْوَةَ يَعْطُهُمْ جَمِيعًا وَيَشْمَلُهُمْ، وَسَنَعِدُ أَبَا فِي اللُّطْفِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَرَزَّدُ عَلَيْهِمْ تَحَكُّمَاتِهِمْ هُنَاكَ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْعِصْمَةُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهَا: الْمَنْعُ، وَالْأَلْطَافُ لَا تَتَّصِفُ بِكَوْنِهَا مَنَعًا؛ إِذِ الْمُكَلَّفُ مَعَهَا عَلَى اخْتِيَارِهِ وَاقْتِدَارِهِ، ثُمَّ الرِّغْبَاتُ فِي الدَّعَوَاتِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مُتَّجِهَةٌ فِي الْعِصْمَةِ وَانْتِفَاءِ التَّوْفِيقِ، وَلَا مَعْنَى لِسُؤَالِ التَّوْفِيقِ وَاللُّطْفِ؛ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَرِلةِ؛ فَإِنَّ التَّمَكُّنَ مِنَ الْأَلْطَافِ فِي الدِّينِ يَقَعُ لَا مَحَالَةَ، وَمَا لَمْ يَقَعْ؛ فَلَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا، فَلَا مَعْنَى لَانْتِفَائِهِ.

وَيَلْزِمُ مِنْ مَجْمُوعِ أَصْلِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: لَا يَتَّصِفُ الرَّبُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى أَنْ يُوفَّقَ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ.

وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ الدِّينِ، وَخِلَافٌ نُصُوصِ الْقُرْآنِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْذِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [السَّجْدَةُ: ١٣].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْذِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يُونُس: ٩٩]؛ فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلَ الْمَشِيئَةِ عَلَى الْإِلْجَاءِ بِهَذَا الْمَعْنَى.

قَالَ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمَرَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [يُونُس: ١٠٠] أَيْ: بِتَبْيِيسِهِ وَتَوَفِيقِهِ. فَإِنْ قَالُوا: إِذَا حَمَلْتُمُ الْعِصْمَةَ عَلَى الْمَنْعِ، فَعِنْدَكُمْ: خَلْقُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكُفْرِ مَنَعٌ مِنَ الْإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ وَالْعِشَاوَةُ<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا سَلَفَ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ هُنَا؛ فَإِنَّ الْخَتْمَ وَالطَّبْعَ لَيْسَا مَنَعًا فِي الْإِسْتِقْبَالِ<sup>(٢)</sup>.

قَالُوا: وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَى﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٩٤، الْكَهْفُ: ٥٥] تَصْرِيحٌ بِانْتِفَاءِ الْمَنْعِ عَنِ الْكُفَّارِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ [١٦١/ب]: ﴿وَمَا دَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٩]؛ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مَيَسُورٌ لَهُمْ.

(١) انظر مذهب الأشاعرة في أن الختم والطبع منع من الإيمان في: الأشعري: الإبانة (ص ١٩٨، ١٩٩).

(٢) انظر ما سبق في (ل ١٤٣/ب).

قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُونَ مَمْنُوعِينَ عَمَّا أُمِرُوا بِهِ، إِذَا قَصَدُوا الْفِعْلَ فَمُنِعُوا مِنْهُ جَبْرًا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ اِرْتَفَعَ التَّكْلِيفُ عَنْهُمْ، فَأَمَّا إِذَا كَانُوا بِوَصْفٍ لَوْ قَصَدُوا امْتِنَالِ الْأَمْرِ لَصَادَفُوا قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُونَ مَمْنُوعِينَ.

وَأَمَّا الْهُدَى فِي قَوْلِهِ: ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ [الإسراء: ٩٤، الكهف: ٥٥] مَعْنَاهُ: الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٨٥]، ثُمَّ مَعْنَى الْآيَةِ: لَمْ يَمْنَعَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ إِلَّا اسْتِنَاعُهُمْ بَعَثَهُ بَشَرًا رَسُولًا، وَإِلَّا طَلَبْتُهُمْ سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ، أَنْ سُنَّتَنَا فِي الْعُقُوبَةِ بِالْأَوَّلِينَ.

وَلَيْسَ الْمَقْصَدُ مِنَ الْآيَةِ: نَفْيُ الْمَانِعِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْهُ، فَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]؛ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ قَوْمٍ صَالِحٍ وَمُوسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿وَلَكِنْ أَطْعَمْتُمْ بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِكَ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

وَقَالَ خَبْرًا عَنْ قُرَيْشٍ: ﴿وَيَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ص: ٤].

وَقَالَ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] الْآيَةَ.

### فَضْلُ: فِي الْقَدَرِيَّةِ<sup>(١)</sup>

اتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَلِ عَلَى دَمِّ الْقَدَرِيَّةِ وَلَعْنِهِمْ، وَقَالَ ﷺ: «لُعِنَتِ الْقَدَرِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة (ص ١٩٧، ١٩٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٦)، والإرشاد (ص ٢٥٥، ٢٥٦)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٩، ١٨٠)، ونهاية الأقدام (ص ٨٦)، والممل والنحل (١/ ٤٣)، والأبكار (٩٨/ ٥، ٩٩)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠١/ ب، ٢٠٢/ أ)، والتعريفات (ص ٢٢٢)، ومرهم العلل المضلة (ص ٩٠)، وحز الغلاصم (ص ١٠٩).  
وانظر أيضًا: التوحيد (ص ٣١٤)، وتأويلات أهل السنة (ص ١٠٠)، وشرح الطحاوية (ص ٥٩٣)، ومنهاج السنة النبوية (٨٢/ ٣).

هذا وقد ارتبط وصف القدرية بالقول بالقدر إيجابًا وسلبيًا؛ فكما أن أهل الإثبات يرمون نافي القدر بالقدرية، كذلك نافو القدر يصمون مثبتيه بالقدرية؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٧٧٢، ٧٧٥)، والقاسم الرسي: كتاب العدل والتوحيد (ص ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨)، والرعد على المجبرة والقدرية (ص ٦٧) (المرجعان الأخيران كلاهما ضمن رسائل العدل والتوحيد)، والقلائد (ص ٩٩)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١١٩).

وانظر في جواب الأشاعرة عن وصفهم بالقدرية: اللمع (ص ٩٠، ٩١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠١/ ب).  
(٢) حديث ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨٣/ ٥) من حديث ابن عمر موقوفًا عليه، وذكر الذهبي في =

ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةَ حَاوَلُوا دَرَّةَ هَذَا النَّبَزِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ؛ فَقَالُوا: أَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ؛ إِذِ اعْتَقَدْتُمْ إِضَافَةَ الْقُدْرَةِ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا مِنْهُمْ تَوَافُحٌ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup>.

وَأَوَّلُ مَا نَفَاتِحَتْهُمْ بِهِ: اشْتِهَارُ هَذَا الْإِسْمِ عَلَى الشُّيُوعِ فِي جَمِيعِ النَّاسِ، وَمَنْ أَرَسَدَ إِلَى مَنَازِلِ الْقَدَرِيَّةِ مِمَّنْ لَا يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبٍ، يُشِرُّ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى مَسَاكِينِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَمِنْ أَصْدَقِ الدَّلَالَاتِ عَلَى أَنَّ هَذَا النَّبَزَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ: أَنَّ مَجْمَعًا لَوْ جَمَعَ الْمُعْتَزِلَةَ وَخُصُومَهُمْ، ثُمَّ تَرَشَّحَ لِلْعِنِ الْقَدَرِيَّةُ قَائِمٌ عَلَى أَهْلِ الْمَجْلِسِ، فَلَا هُوَ بِالْحَرِيِّ مَخِيلَةُ الْغَضَبِ، وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِنْتِقَامِ إِلَّا الْمُعْتَزِلَةُ.

وَقَدْ قَالَ عليه السلام: « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ »<sup>(٢)</sup>: فَشَبَّهَهُمْ بِهِمْ؛ لِتَقْسِيمِهِمُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ فِي حُكْمِ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ حَسَبَ تَقْسِيمِ الْمَجُوسِ، وَصَرَفَهُمُ الْخَيْرَ إِلَى يَزْدَانَ، وَالشَّرَّ إِلَى أَهْرَمَنْ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ يَصِفُ الْقَدَرَ إِلَى نَفْسِهِ فَيَعْتَقِدُ صِفَتَهُ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يُقَدِّرُ أَفْعَالَهُ دُونَ خَالِقِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّصِفُ بِالْقَدَرِيَّةِ أَوَّلَى مِمَّنْ يُضِيفُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْقَدَرِيُّ: هُوَ الَّذِي يَدَّعِي لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ الصَّائِغَ هُوَ مَنْ يَصُوغُ دُونَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُصَاغُ لَهُ، وَمَنْ أَتَبَّتِ الصَّيَاغَةُ لِغَيْرِهِ وَأَصَافَهَا إِلَيْهِ لَا يَكُونُ صَائِغًا.

وَلَوْ كُنَّا قَدَرِيَّةً يَقُولُنَا: « إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ أَفْعَالَنَا، وَخَلَقَهَا مُقَدَّرَةً »، لَكَانُوا قَدَرِيَّةً يَقُولُهُمْ: « إِنَّ اللَّهَ فَعَلَ أَفْعَالَهُ مُقَدَّرًا ».

= ميزان الاعتدال (٢١٩/٧) هذا الحديث من بلایا یحیی بن محمد بن خشیش، وفي (٤٥/٨) قال: قال الدارقطني في غرائب مالك: هذا إسناد مغربي، ورجاله مجهولون ولا يصح، وانظر: لسان الميزان (٢٨١/٤)، (٢٧٦/٦)، وتاريخ بغداد (٣١٩/١٤).

(١) انظر: الإبانة (ص ١٩٧، ١٩٨)، والإرشاد (ص ٢٥٦)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٩)، والكمال (ل ٢٠١/ب).

(٢) أخرجه الحاكم (١٥٩/١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر ولم ينحراه، وذكر له شاهدًا، وكذا أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠٣/١٠)، وأبو داود: (ح ٤٦١٩)، واللالكائي (٧٤٣/٤).

(٣) انظر في بيان مذهب المجوس في فاعل الخير والشر في: الإبانة (ص ١٩٦)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٨٧)، والتبصير (ص ٨٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٥٦)، وحز الغلاصم (ص ١٠٧)، وأيضًا: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧١/٥).



وَلَوْ كُنَّا بِقَوْلِنَا: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الْمَعَاصِيَ» -: قَدَرِيَّةٌ، لَكَانُوا بِقَوْلِهِمْ: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الطَّاعَاتِ» -: قَدَرِيَّةٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ السَّمَةَ سَمَةٌ ذَمٌّ؛ لِأَنَّ الذَّمَّ وَرَدَ فِي السَّنَةِ مُتَعَلِّقًا بِهَذِهِ السَّمَةِ، وَلَوْ كَانَ دَعْوَى مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ مُقَدَّرَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ -: صَادِقَةٌ صَحِيحَةٌ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا الذَّمُّ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ الذَّمُّ بِمَا ادَّعَى الْمُسْلِمُونَ بِهَا مَا كَانُوا كَاذِبِينَ فِيهَا، فَأُضِيفَ ذَلِكَ إِلَى دَعْوَاهُمْ الْكَاذِبَةِ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَقَرِّدُ بِخَلْقِ أَعْمَالِنَا مُقَدَّرَةً عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَقَدْ تَبَرَّأْنَا مِنَ الدَّعْوَى فِيهَا لِأَنفُسِنَا، وَلَا يُسَمَّى بِالشَّيْءِ مِنْ تَبَرُّأٍ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وَقَالَ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ فَقَدَرَهُ بَقَدَرٍ﴾ [الفرقان: ٢].

وَقَدْ سَأَلَ حَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: رُفِيَ لَنَا؛ نَسْتَرْقِي بِهَا، وَأَدْوِيَةَ نَسْتَعْمِلُهَا، هَلْ تُرَدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: «ذَلِكَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ».

وَعَنِ ابْنِ الدِّينَلِيِّ، وَحُذَيْفَةَ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَغَيْرِهِمْ، يَرْفَعُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَسَّرَ الْقَدَرَ فَقَالَ: «مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»<sup>(١)</sup>.

رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ [١/١٦٢] قَدَّرَ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْقَدَرِيَّةُ هُمُ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الَّذِي يَقْدَرُ أَفْعَالَهُ، وَإِلَيْهِ سَعَادَتُهُ وَشَقَاوَتُهُ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي مُسْتَأْنَفِ الْأَمْرِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَأَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ، وَأَنْتُمْ خُصَمَاءُ اللَّهِ بِإِصْافَتِكُمُ الْفَوَاحِشَ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نَقْسِمُ الْخَلْقَ إِلَى خَالِقِينَ وَمَالِكِينَ، وَأَنْتُمْ أَتَبْتُمْ مَعَ اللَّهِ شُرَكَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالْمُلْكِ، وَالْعَبْدُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى فِعْلِ الْفَوَاحِشِ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - هُوَ الَّذِي

(١) أخرجه ابن حبان (٥٠٥/٢) (ح ٧٢٧)، والحاكم (٦٢٤/٣) (ح ٦٣٠٤)، والضياء في المختارة (٢٧٤/٨)، وموارد الظمآن (٤٥٠/١)، ومجمع الزوائد (١٩٨/٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠).

(٢) حديث صحيح: أخرجه الترمذي (ح ٢١٦٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وذكره السيوطي في الجامع الصغير وعزاه إلى أحمد في مسنده، وصححه الألباني في صحيح الجامع: (ح ٤٣٨٠).

خَلَقَ لَهُمُ الْقُدْرَةَ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي الْفَوَاحِشِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ الْمُجْبِرَةُ الْمَذْمُومُونَ بِكُلِّ لِسَانٍ.

قُلْنَا: شَتَانُ بَيْنَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مَقْهُورٌ - إِنْ صَدَقَتْ دَعْوَى الْمُعْتَرِلَةِ - وَبَيْنَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ خَالِقٌ مَعَ اللَّهِ، وَشَرِيكٌ لَهُ فِي مُلْكِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: الْعَبْدُ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَهُوَ الْمُؤَاخَذُ بِأَفْعَالِهِ، وَلَا حُجَّةَ عَلَى اللَّهِ فِيمَا كَلَّفَهُ بِهِ، وَالْمُعْتَرِلَةُ يُلْجِئُونَ الرَّبَّ - عَلَى رَعْمِهِمْ - إِلَى قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَفِعْلِ الثَّوَابِ وَالْعَوَاضِ.

وَعِنْدَ أَبِي الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيِّ: الْعَبْدُ يُلْجِئُ الرَّبَّ - تَعَالَى - إِلَى خَلْقِ الْكَلَامِ لِنَفْسِهِ، إِذَا هُوَ افْتَتَحَ قِرَاءَةَ كِتَابِهِ أَوْ كِتَابَتَهُ وَحَفَظَهُ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ ذَمِّ الْمُجْبِرَةِ لَمْ يُوْجَدْ فِي خَيْرٍ وَلَا أَثَرٍ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ.

\*\*\*

(١) مدرك مذهب أبي علي الجبائي وأبي الهذيل العلاف في الكلام عندهما إنما ينبغي على أن « الحروف غير الأصوات، وأن الكلام هو الحروف؛ ولذلك يقول في المکتوب والمحفوظ: إنها كلام » انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد: ( ١٥ / ٧ )، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض: ( ٣٦٢ ) ونقده في: ( ٤٢٠ )، وانظر أيضا: الجويني: الإرشاد: ( ١٢٢، ١٢٣ )، والشهرستاني: الملل والنحل: ( ٨٠ / ١ )، ونهاية الأقدام: ( ٣٢٠ ).

( ٣ )

## الْقَوْلُ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ<sup>(١)</sup>

اعْلَمْ أَنَّ التَّعْدِيلَ: نِسْبَةُ الْغَيْرِ إِلَى الْعَدْلِ.

وَالْتَّجْوِيرُ: نِسْبَةُ الْغَيْرِ إِلَى الْجَوْرِ.

وَهَذَا الْكِتَابُ يُسَمَّى: « كِتَابُ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ »؛ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ، وَمَعْنَى الْعَادِلِ وَالْجَائِرِ وَالظَّالِمِ، وَمَا يَنْفَرُ عَنْهُمَا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَلَامِ وَالْأَعْوَاضِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ يَرْجِعُ مَعْنَاهَا إِلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَصْلُهَا.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ عليه السلام: « الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ الشَّيْءِ وَقُبْحِهِ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَإِنَّمَا يُتَلَقَّى التَّحْسِينُ وَالتَّقْبِيحُ مِنْ مَوَارِدِ الشَّرْعِ، وَمَوْجِبِ السَّمْعِ »<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة (ص ١٨١، ٢٢٤)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٨٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٣٩)، والإرشاد (ص ٢٥٧)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٨٠٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠ ب).

(٢) انظر مبحث التحسين والتقبيح عند الأشاعرة في: اللمع (ص ١١٧)، والإنصاف (ص ٤٦)، والتقريب والإرشاد (١/ ٢٧٨، ٢٨٧)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٩٥، ١٤١)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ٧٩، ٨٧)، والتلخيص في أصول الفقه (١/ ٦٠، ٧٠)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠، ٣٧٣)، والأربعين (١/ ٣٤٦، ٣٤٩)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، وأبكار الأفكار (٢/ ١١٧، ١٤٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٦١)، والبحر المحيط للزركشي (١/ ٧٠)، والكامل في اختصار الشامل (٢٣٠ ب، ٢٣٧ ب)، وشرح المواقيف (٨/ ٢٠١، ٢١٦)، وسجاقلي زاده: نشر الطوابع (ص ٢٧٨، ٢٨١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٧٦، ٣٢٦، ٤٥٧)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٣٩، ٣٧٠)، (٢/ ١٧٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١/ ١١، ٣٢، ٣٣)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ٣٦٤)، وديوان الأصول (ص ٢٠٨)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٥٥). (٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٥٢٨).

أَرَادَ ﷻ يَقُولُهُ: « فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ » - أَيُّ: فِي حُكْمِ اللَّهِ شَرْعًا لَنَا؛ فَإِنَّ لَفْظَ « الْحَسَنِ » قَدْ تَشْتَرِكُ فِيهِ مَعَانٍ، وَيُتَخَيَّلُ مِنْ إِطْلَاقِهِ مَقَاصِدٌ؛ عَلَى مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللِّسَانِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ « الْقَبِيحِ »: فَقَدْ يُطْلَقُ الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ حُسْنُ الصُّورَةِ وَقُبْحُهَا، وَقَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الْقَبِيحِ، وَيُرَادُ بِهِ مَا يَأْبَاهُ الطَّبْعُ، وَيَنْفُرُ مِنْهُ، فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ؛ كَالْأَلَامِ، وَمَا يُؤْدِي إِلَيْهَا فِي غَالِبِ الْأَمْرِ، وَالْقَوْلُ فِي الْحُسْنِ يَنْقَسِمُ أَيْضًا: فَقَدْ يُطْلَقُ، وَالْمُرَادُ مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النُّفُوسُ فِي مَجْزَى الْعَادَاتِ.

وَعَرَضْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبِيحِ: أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالتَّكْلِيفِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالتَّعَبُّدِ. وَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَنَدِينُ بِهِ: أَنَّ لَا حَسَنَ يُتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ عَقْلًا؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُقَدِّمَ عَلَيْهِ يَسْتَوْجِبُ ثَوَابًا مِنَ اللَّهِ، وَلَا قَبِيحَ يُتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ عَقْلًا؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُقَدِّمَ عَلَيْهِ يَسْتَوْجِبُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ مَلَامًا.

وَأِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَحْسُنُ لِنَفْسِهِ وَجَنَسِهِ، وَصِفَةِ نَفْسِيَّةٍ لَا رِمَّةَ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ يَتَقَاعَدُ الْعَقْلُ عَنْ دَرْكِهِ؛ فَقَدْ يَحْسُنُ الشَّيْءُ شَرْعًا، وَيَقْبُحُ مِثْلُهُ الْمَسَاوِي لَهُ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِ النَّفْسِ؛ فَبَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ مُتَلَقًى مِنْ مَوَارِدِ الشَّرْعِ.

فَالْمَعْنَى بِالْحَسَنِ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالتَّنْائِ عَلَى فَاعِلِهِ.

وَالْمَعْنَى بِالْقَبِيحِ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِذَمِّ فَاعِلِهِ.

وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ مُتَلَقَّاءٌ مِنَ الشَّرْعِ، وَأَحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَا تَرْجِعُ إِلَى أَنْفُسِهَا، وَلَا إِلَى صِفَاتِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ - عِنْدَ التَّحْصِيلِ - آيِلَةٌ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَإِذَا وَرَدَتْ الشَّرَائِعُ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، فَلَا تَقْتَضِي الشَّرِيعَةُ إِنْبَاتَ صِفَاتٍ لِلْمُقْبَحَاتِ وَالْمُحَسَّنَاتِ، بَلْ هِيَ بَعْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ فِي نَفْسِهَا وَصِفَاتِهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ تَقْدِيرِ وَرُودِ الشَّرْعِ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ يَتَجَوَّزُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، يَقُولُ: « الْحُسْنُ لَا يُسْتَدْرَكُ عَقْلًا، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ شَرْعًا [١٦٢/ب]، وَهَذَا بَظَاهِرِهِ يُوهِمُ ثُبُوتَ الْحُسْنِ قَبْلَ الشَّرْعِ، وَتَوَقُّفُ إِدْرَاكِهِ عَلَى وَرُودِ الشَّرْعِ، وَهَذَا مُجَانِبٌ لِمَذْهَبِ الْحَقِّ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِنَا أَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ يَرْجِعَانِ إِلَى نَفْسِ الشَّرْعِ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُمَا يُدْرَكَانِ بِالشَّرْعِ؟! »

(١) انظر في حكم التكليف والتحسين والتقبيح قبل ورود الشرع في: البغدادى: أصول الدين (ص ٢٠٢).

وَمَحْصُولُ ذَلِكَ يُقُولُ إِلَى أَنَّ الْحُسْنَ يُسْتَدْرَكُ بِالشَّرْعِ: فَالْحَسَنُ هُوَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُ صَاحِبِ الشَّرْعِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَكَذَلِكَ الْقَبِيحُ، وَلَيْسَ لِمُتَعَلِّقِ الْقَوْلِ مِنَ الْقَوْلِ صِفَةٌ، كَمَا لَيْسَ لِمُتَعَلِّقِ الْعِلْمِ مِنَ الْعِلْمِ صِفَةٌ.

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الثَّنَوِيَّةُ وَالتَّنَاسُخِيَّةُ<sup>(١)</sup> وَالْبَرَاهِمَةُ وَالْحَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْكَرَّامِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ الْعَقْلَ يُسْتَدْرَكُ التَّقْيِيحُ وَالتَّحْسِينُ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ وُرُودِ الشَّرْعِ.

ثُمَّ مِنْ حَقِيقَةِ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَقْبُحُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ؛ لِصِفَةِ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَهَذَا قَوْلُ مُعْظَمِهِمْ فِي الْحُسْنِ، وَسَبِيلُ الْعَقْلِ يُوَصِّلُ إِلَى دَرْكِهَا.

وَلَيْسَ مِنْ أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ يُسْتَدْرَكُ بِمَخْضِ الْعَقْلِ كُلِّ حَسَنٍ وَكُلِّ قَبِيحٍ، بَلْ يَقُولُونَ: مِنْهُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُرُودِ الشَّرْعِ، ثُمَّ الَّذِي يَرُدُّ الشَّرْعُ بِتَقْيِيحِهِ، فَهُوَ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِ وَجْهِ قُبْحِهِ، لَكِنْ إِذَا اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ فِي تَحْسِينٍ أَوْ تَقْيِيحٍ، تَبَيَّنَ أَنَّ الْقَبِيحَ وَالْحَسَنَ عَلَى صِفَتَيْنِ، يَثْبُتُ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ لِأَجْلِهِمَا، وَلَكِنَّ مَخْضَ الْعَقْلِ لَا يُفْضِي إِلَى دَرْكِهِمَا<sup>(٣)</sup>.

وَالسَّمْعُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يَفْتَضِي تَثْبِيتَ حُسْنٍ فِي شَيْءٍ حَتَّى يُقَالَ: لَوْلَا الشَّرْعُ لَمَا كَانَ حَسَنًا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ يَدْرِكُ بِالْعَقْلِ حُكْمُ أَمْ لَا؟

قُلْنَا: بِالْعَقْلِ يَدْرِكُ كُلُّ مَعْقُولٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا يُعْقَلُ إِلَّا بِالْإِجَابِ مِنَ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولٍ؛ يُخْبِرُنَا بِالْإِجَابِ عَنِ اللَّهِ، وَلَوْلَا صِحَّةُ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَقْلِ لَمَا عُرِفَ الرَّسُولُ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ؛ لَوْ أَنَّ عَاقِلًا قَبْلَ الرَّسُولِ قَصَدَ إِلَى مَعْرِفَةِ حَدِيثِ الْعَالَمِ، وَمَعْرِفَةِ مُخْدِثِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا أَعْمَالُهُ، لَوَصَلَ إِلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ مَا يُمْكِنُهُ مَعْرِفَتُهُ لِمُجَرَّدِ عَقْلِهِ - لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّهُ حَسَنٌ أَوْ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الرَّسُولِ هَذِهِ الْأَلْفَافُ فِي أَهْلِ اللِّسَانِ؛ لَأَنَّهُمَا أَسَامِيٌّ مَوْضُوعَةٌ بَيْنَهُمَا لِمَعَانٍ مَعْقُولَةٍ، إِلَّا أَنَّ مَا وَصَفُوهَا لَا يَجِبُ أَنْ

(١) التَّنَاسُخِيَّةُ: هُمُ الْقَائِلُونَ بِاتِّفَاقِ الرُّوحِ مِنْ جَسَدٍ إِلَى آخَرَ، وَقَدْ وَجَدَ هَذَا الْمَذْهَبُ فِي الْهِنْدِ، وَلَدَى الْفِيثَاغُورِيِّينَ مِنَ الْيُونَانِ، قَالَ عَنْهُمْ الشَّهْرِسْتَانِي: وَمَا مِنْ مِلَّةٍ إِلَّا وَلِلتَّنَاسُخِ فِيهَا قَدَمٌ رَاسِخٌ. الْمُلِلُ وَالنَّحْلُ (٢ / ٣٥٨)، وَابْقَالَانِي: التَّمْهِيدُ (ط بَيْرُوت)، (ص ٢١٦)، وَالْمَلْطِي: التَّنْبِيهُ وَالرَّدُّ (ص ٢٢)، وَابْغَدَادِي: أَصُولُ الدِّينِ (ص ٢٧٠، ٢٧٦).

وَانْظُرْ مَقَالَةَ التَّنَاسُخِ وَالْجَوَابَ عَنْهَا فِي: الْأَشْعَرِي: الْمَقَالَاتُ (١ / ٦٧)، وَالْأَمْدِي: غَايَةُ الْمَرَامِ (ص ٣٢٣).

(٢) انْظُرْ: الْإِرْشَادُ (ص ٥٢٨)، وَغَايَةُ الْمَرَامِ (ص ٢٣٣)، وَالْكَامِلُ فِي اخْتِصَارِ الشَّامِلِ (ل ٢٣٠ / ب).

(٣) انْظُرْ: الْمَجْمُوعُ بِالْمَحِيطِ بِالتَّكْلِيفِ (١ / ٢٣٩).

يَكُونُ كَذَلِكَ فِي حُكْمِ اللَّهِ لَنَا، وَلِلَّهِ أَنْ يُغَيِّرَ مَا حَكَمُوا بِقُبْحِهِ إِلَى الْحَسَنِ، وَمَا حَكَمُوا بِحُسْنِهِ إِلَى الْقَبِيحِ.

وَقَالَ مُعْظَمُ أَتَمَّتِنَا: لِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ يُعْرِفُ حُسْنَ أَعْمَالِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا بِمَجَرَّدِ مَعْرِفَتِهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ.

فَلَا يُظَنُّ بِحَالِ أَنَا نَقُولُ: بِالْعَقْلِ لَا يُعْرِفُ مَعْنَى الْوَاجِبِ وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، بَلْ يُعْرِفُ كُلَّ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِوُرُودِ الرَّسُولِ مِنَ اللَّهِ.

فَالْوَاجِبُ: مَا هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْأَمْرِ بِهِ إِجْبَابًا.

وَالْمَحْظُورُ: هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِالنَّهْيِ عَنْهُ تَحْرِيمًا.

ثُمَّ الْمُعْتَرِ لَهُ قَسَمُوا الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، وَرَعَمُوا أَنَّ مِنْهَا مَا يُدْرِكُ قُبْحُهُ وَحُسْنُهُ عَلَى الصَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى نَظَرٍ، وَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ الْحُسْنَ وَالْقُبْحُ فِيهِ بِنَظَرٍ عَقْلٍ.

وَسَبِيلُ النَّظَرِ عِنْدَهُمْ: اعْتِبَارُ النَّظَرِيِّ مِنَ الْمُحَسَّنَاتِ وَالْمُقَبَّحَاتِ بِالصَّرُورِيِّ، وَالصَّرُورِيِّ مِنْهَا بِأَنْ يُعْتَبَرَ مُفْتَضَى التَّفْصِيحِ وَالتَّحْسِينِ فِي الصَّرُورِيَّاتِ، ثُمَّ يَرَدُّ إِلَيْهَا مَا يُشَارِكُهَا فِي مُفْتَضَيَاتِهَا: فَالْكُفْرُ مَعْلُومٌ قُبْحُهُ بِالصَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ، وَكَذَلِكَ الصَّرَرُ الْمَخْصُ الَّذِي لَا يُتَخَيَّلُ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَكَذَلِكَ الْكَذِبُ الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا تَصَدَّى لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ يَحْصُلُ بِخَبَرِ صَدِيقٍ، وَهُوَ بَعَيْنُهُ يَحْصُلُ بِخَبَرِ كَذِبٍ، فَهُوَ يُؤَيِّرُ الصَّدَقَ وَيَجْتَنِبُ الْكَذِبَ، وَلَا وَجْهَ لِحَمْلِهِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا كَوْنُ الْكَذِبِ قَبِيحًا؛ فَتَسْتَبِينُ بِذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْبَحُ مِنْ حَيْثُ كَذَبَ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْكَذِبِ الَّذِي مَنَفْعَةٌ<sup>(١)</sup>.

وَسَبِيلُنَا أَنْ نُوجِّهَ<sup>(٢)</sup> الْقَوْلَ عَلَيْهِمْ فَنَقُولُ: مَا ادَّعَيْتُمْ قُبْحَهُ أَوْ حُسْنَهُ صَرُورَةً، فَانْتُمْ فِيهِ مُنَارِعُونَ، وَعَنْ دَعَوَاتِكُمْ مَذْفُوعُونَ، وَإِذَا بَطَلَ ادِّعَاءُ الصَّرُورَةِ فِي الْأَصُولِ، بَطَلَ رَدُّ النَّظَرِيَّاتِ إِلَيْهَا.

(١) انظر: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ٨٣).

(٢) في الأصل: «نوجز»، وصحتها تبعاً للإرشاد (ص ٢٦٠)، وإن كان في بعض نسخ الإرشاد: «نوجز» إلا أن ما اخترناه أوفق للسياق.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَلَى إِيجَازِهَا تَهْدِيهِمْ أَصُولَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ وَالطُّلْفِ وَأَبْوَابِ [ ١/١٦٣ ] الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مُتَقَلِّبٌ مِنْهَا، فَتَنْحَسِمُ عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ الْكَلَامِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: لِمَ ادَّعَيْتُمُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مَعَ عِلْمِكُمْ بِأَنَّ مُخَالَفَتَكُمْ طَبَقُوا وَجْهَ الْأَرْضِ، وَلَا يَسُوغُ اخْتِصَاصُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ بِضَرْبٍ مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ مَعَ اسْتِوَاءِ الْجَمِيعِ فِي مَدَارِكِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَافَقْتُمُونَا عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ فِي مَوَاضِعِ الضَّرُورِيَّاتِ، وَإِنَّمَا خَالَفْتُمُونَا فِي الطَّرِيقِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ، فَزَعَمْتُمْ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ السَّمْعُ دُونَ الْعَقْلِ، وَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْكَذِبَ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا دَفْعَ - قُبْحٌ - كَمَا قُلْنَا، غَيْرَ أَنَّكُمْ أَحَلَلْتُمْ قُبْحَهُ عَلَى السَّمْعِ، وَتَحَنُّنُ أَحْلَانَاهُ عَلَى الْعَقْلِ، وَلَا يَبْعُدُ اخْتِلَافُ الْعُقَلَاءِ فِي الضَّرُورِيَّ [ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ يَغْفُبُهَا الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ، وَقَدْ ذَهَبَ الْكُفْيُ ]<sup>(١)</sup> وَاتَّبَاعُهُ إِلَى أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِمَا تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ عَنْهُ الاسْتِذْلَالُ، وَذَلِكَ لَا يَفْدُخُ فِي الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِمَا تَوَاتَرَ الْخَبَرُ عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ لَا حَاصِلَ وَرَاءَهُ، وَفِي تَفْصِيلِنَا الْمَذْهَبَ قَبْلَ - مَا يُسْقِطُهُ؛ فَإِنَّا قُلْنَا: لَيْسَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ صِفَتَيْنِ لِلْحَسَنِ وَالْقُبْحِ، وَجِهَتَيْنِ يَقَعَانِ عَلَيْهِمَا، وَلَا مَعْنَى لِلْحَسَنِ وَالْقُبْحِ إِلَّا نَفْسُ وَرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ يُوضِّحُ أَنَّ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي السَّبِيلِ الْمُفْضِي إِلَيْهِ.

وَمِمَّا يَوْضُحُ الْحَقَّ فِي ذَرِيَّتِهِمْ عَنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ: أَنَّ الَّذِي ادَّعَاهُ قَبِيحًا عَلَى الضَّرُورَةِ، قَدْ أَطْبَقَ مُخَالَفَتَهُمْ عَلَى تَجْوِيرِهِ وَاقْعًا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِكَوْنِهِ حَسَنًا؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لِلَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يُؤَلِّمَ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ ابْتِدَاءً، مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَلَا تَعْوِضٍ عَلَى الْأَكْمِ، وَمِنْ غَيْرِ جَلْبٍ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعٍ ضَرٍّ، مُوفِينَ عَلَى الْأَكْمِ.

ثُمَّ كَمَا قَطَعُوا بِتَجْوِيرِ ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ قَطَعُوا بِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَكَانَ حَسَنًا مِنْ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وقد استدركته من الإرشاد (ص ٢٦١).

اللَّهِ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ، وَفِيهِ فُرْصُ تَحْسِينِ الْعَقْلِ<sup>(١)</sup> فِي الصُّورَةِ الَّتِي ادَّعَى الْمُعْتَرِلُ الْعِلْمَ الصَّرُورِيَّ بِالتَّقْيِيحِ فِيهَا، وَمَهْمَا اسْتَبَانَ تَحَكُّمُهُمْ فِي دَعْوَى الصَّرُورَةِ لَمْ يَسْلَمُوا وَمَنْ يُعَارِضُ دَعْوَاهُمْ بِتَقْيِيضِهَا، وَيَدَّعِي الْعِلْمَ الصَّرُورِيَّ بِحُسْنِ مَا قَبَّحُوهُ، وَقُبْحِ مَا حَسَّنُوهُ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ تَقْدِيرٌ مَا لَا تَحْصِيلَ لَهُ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ فِي وَقْتِنَا عَتِيدٌ، وَالَّذِي رُمْنَاهُ مِنْ غَرَضِنَا حَاصِلٌ، وَهُوَ تَسْلِيمُ قُبْحِ الْكُذْبِ الَّذِي لَا غَرَضَ فِيهِ.

قُلْنَا: نَحْنُ الْآنَ نَعْتَقِدُ اعْتِقَادًا نَاجِزًا لَا تَوَقُّفَ فِيهِ أَنَّ الشَّرْعَ لَوْ ارْتَفَعَ لَمَا قُبِحَ الْكُذْبُ، وَأَنْتُمْ تَدَّعُونَ أَنَّهُ قَبِيحٌ، فَهَذَا مَنَعٌ ظَاهِرٌ، عَلَى أَنَّا قَدَّمْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِمْ فِي قُبْحِ الْكُذْبِ وَغَيْرِهِ مِمَّا قَبَّحُوهُ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَتِلْكَ الصِّفَةُ مُحَاطٌ بِهَا عَقْلًا، وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ عِنْدَنَا فِي وَقْتِنَا، فَالَّذِي أَثْبَتْنَاهُ نَحْنُ مُصَمِّمُونَ عَلَى نَفْيِهِ، وَمَعْنَى قُبْحِهِ عِنْدَنَا وَرُودُ النَّهْيِ عَنْهُ، فَالْقَبِيحُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: «لَا تَفْعَلُوهُ»، وَأَنْتُمْ لَا تَكْتَفُونَ بِهَذَا الْقَدْرِ، فَقَدْ وَضَحَ الْحَقُّ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي الْعُقَلَاءِ طَوَائِفٌ يُحَسِّنُونَ وَيُقَبِّحُونَ مَعَ جَحْدِ الشَّرَائِعِ كَالْبَرَاهِمَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُمْ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ، يَعْلَمُونَ قُبْحَ الظُّلْمِ وَالْكَفْرِ، وَحُسْنَ الشُّكْرِ وَالْإِحْسَانِ.

قُلْنَا: إِذَا صَدَدْنَاكُمْ عَنِ التَّمَسُّكِ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ قَاطِبَةً لَوْ أَجْمَعُوا كَمَا زَعَمْتُمْ، فَمَا يُغْنِيكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّمَسُّكُ بِاتِّفَاقِ شَرِذْمَةٍ ضَالَّةٍ عَنِ الرَّشَادِ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا أَنَّهُ احْتِجَاجٌ فِي مَوْضِعِ الصَّرُورَةِ عَلَى دَعْوَاهُمْ، وَكَيْفَ يَسْتَمِرُّ النَّظَرُ فِي مَوَاقِعِ الْبِدَايَةِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ مَنْ يُسَلِّمُ لَكُمْ كَوْنَ الْبَرَاهِمَةِ الْمُنْكَرِينَ لِلشَّرَائِعِ عَالِمِينَ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؟!

هَذَا مِمَّا يُنَازَعُونَ فِيهِ، وَلَا بُدَّ فِي تَصْمِيمِ طَوَائِفَ عَلَى اعْتِقَادِ مَعَ حُسْبَانِهِمْ إِيَّاهُ عِلْمًا، وَإِنْ

(١) كلمة: «العقل» ليست في الأصل واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٦٣).

(٢) هذا نص كلام أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٢٥٩، ٢٦٠).

(٣) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ٨٣)، والتلخيص في أصول الفقه:

(١/ ٦٩).

(٤) الْبِدَايَةُ بتسهيل الهمزة أصلها الْبِدَائَةُ، وهو جمع بديهة، والمراد أن هذا الأمر مقرر ضرورة، ولا يحتاج في إثباته إلى نظر ولا استدلال، ويبدو أن مُحَقِّقِي الإرشاد لم يقطنا إلى هذا المعنى؛ فذكرنا هذه اللفظة في غير موضع منه بالتاء المعقودة هكذا: «البداية»؛ بل وفسراها في موضع منه بأن المراد منها «بداية النظر، وذلك مفهوم»؛ انظر: الإرشاد (ص ٢٢٣، ٢٦٢).



لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، وَهَذَا سَبِيلُ الْمُقَلِّدِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ.

وَالَّذِي يُقَرَّرُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْبَرَاهِمَةَ كَمَا وَافَقُوا الْمُعْتَزِلَةَ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ، فَكَذَلِكَ اعْتَقَدُوا فُبِحَ دَبْحِ [١٦٣/ب] الْبَهَائِمِ وَتَعْرِيضِهَا لِلنَّصَبِ وَالتَّعَبِ، ثُمَّ اعْتَقَادُوا فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ جَهْلٌ، فَكَمَا لَا يَبْعُدُ تَضَمُّنُهُمْ عَلَى جَهْلٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ إِصْرَارُهُمْ عَلَى اعْتِقَادِ لَيْسَ بِعِلْمٍ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِالْحُسْنِ وَالْفُبْحِ؛ عَلَى حَسَبِ أَوْضَاعِهِمْ وَأَغْرَاضِهِمْ، فَذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي غَرَضِنَا وَمَقْصِدِنَا؛ فَإِنَّ الَّذِي تَنَازَعُ فِيهِ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْعَقْلَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ هُوَ التَّقْيِيعُ وَالتَّحْسِينُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ، فَأَمَّا مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْأَغْرَاضِ، فَلَسْنَا نُنْكِرُهُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُغَيِّرَ مَا حَكَمُوا بِقُبْحِهِ إِلَى الْحَسَنِ، وَمَا حَكَمُوا بِحُسْنِهِ إِلَى الْقَبِيحِ.

وَمِمَّا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ فِي ادِّعَاءِ الضَّرُورَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْعَاقِلُ إِذَا سَنَحَتْ لَهُ حَاجَةٌ، وَغَرَضُهُ مِنْهَا يَحْصُلُ بِالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَلَا مَزِيدَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الثَّانِي فِي تَمَكُّنِهِ مِنْهُمَا، وَإِنْدَفَاعِ الضَّرَرِ عَنْهُ مِنْهُمَا، فَإِذَا تَسَاوَا لَدَيْهِ، وَتَمَازَلَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْعَاقِلُ يُؤْثِرُ الصِّدْقَ لَا مَحَالَةَ، وَيَجْتَنِبُ الْكَذِبَ، وَإِنَّمَا يَخْتَارُ الْكَذِبَ إِذَا تَخَيَّلَ فِيهِ غَرَضًا زَائِدًا عَلَى مَا يَتَوَقَّعُهُ فِي الصِّدْقِ، فَأَمَّا إِذَا تَسَاوَتْ الْأَغْرَاضُ، فَالْعَقْلُ قَاضٍ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْكَذِبِ وَإِثَارِ الصِّدْقِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكُونِ الصِّدْقِ حَسَنًا عَقْلًا.

وَهَذَا الَّذِي عَوَّلُوا عَلَيْهِ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ زَوْمٌ اخْتِجَاجٍ فِي مَوْضِعِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ، وَمَا كَانَ ضَرُورِيًّا لَمْ يَسْتَقِمَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ تَصْوِيرُ اسْتِثْنَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَتَقْدِيرُ تَمَازُلِ الْأَغْرَاضِ فِيهِمَا، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْمُقَدَّمَ عَلَى أَحَدِهِمَا - وَهُوَ الْكَذِبُ - يَسْتَحِقُّ الدَّمَ وَالْعِقَابَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَالثَّانِي بِخِلَافِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَاقِلَ يُؤْثِرُ الصِّدْقَ لَا مَحَالَةَ عِنْدَ اسْتِثْنَاءِ الْأَغْرَاضِ يُوجِبُ خُرُوجَ الصِّدْقِ

عَنْ حُكْمِ التَّكْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ كَالْمُلْجَأِ إِلَى الشَّيْءِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ الَّذِي لَا ثَوَابَ لَهُ عَلَى إِثَارِهِ، وَلَا دَمَ وَلَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ.

ثُمَّ إِنْ اسْتَقَامَ لَهُمْ مَا ادَّعَوْهُ، فَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ؛ لِيُطْرِدَهُمْ كَلَامُهُمْ فِي حَالَةِ اسْتِقْرَارِ الشَّرَائِعِ وَتَحْسِينِ الصَّدَقِ وَتَفْصِيحِ الْكَذِبِ.

قَالُوا: إِنَّمَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَنْ يُنْكِرُ الشَّرَائِعَ، وَفِيمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَهُوَ غَيْرُ مُصَمِّمٍ عَلَى اعْتِقَادِنَا فِي تَفْصِيحِ الْكَذِبِ عَقْلًا، وَاسْتَوَى لَدَيْهِ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ:

قُلْنَا: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا نُسَلِّمُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنَّهُ يُؤْثِرُ الصَّدَقَ قَضَاءً إِلَيْهِ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ إِثَارُ الْكَذِبِ فَبَطَلَ مَا مَوْهُو بِهِ.

وَلَا يَزَالُونَ فِي حَيْرَةٍ وَعَمَةٍ، فَتَارَةً يُثْبِتُونَ الْقُبْحَ بِاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ، وَتَارَةً يُثْبِتُونَ اسْتِحْقَاقَ الْعُقُوبَةِ بِالْقُبْحِ، وَهُمْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنَازِعُونَ، وَغَايَتُهُمْ مُحَاوَلَةُ إِبْثَاتِ مَمْنُوعٍ بِمَمْنُوعٍ. عَلَى أَنَّا وَصَحْنَا أَنَّا إِنَّمَا نَفَيْنَا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَمَا اسْتَفْبَحَهُ الْعُقَلَاءُ وَاسْتَحْسَنُوهُ عَلَى حَسَبِ أَغْرَاضِهِمْ وَأَوْضَاعِهِمْ، فَلَا تُنْكِرُهُ أَصْلًا؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ يُفَضِّلُ بَيْنَ مَنْ يُنْعِمُ عَلَيْهِ بِالْإِطْعَامِ وَالْكُسُوفَةِ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ الْأَذَى، وَيَقِيهِ مِنَ الْبَلَاءِ وَفُتُونِ الْأَلَامِ، وَيَبْنِي مَنْ يُعَرِّضُهُ لَأَنْوَاعِ الْعِقَابِ وَالْمَشَقَّاتِ، فَيَلْتَذُّ فِي إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ وَيَفْرَحُ، وَيَجِبُ الْمُنْعَمُ عَلَيْهِ، وَتَمِيلُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَيَعْتَمُّ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَيَتَأَلَّمُ، وَيُبْغِضُ الْمُسِيءَ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْقَدَرُ مُسَلَّمٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ غَرَضِنَا؛ فَإِنَّ مَقْصُودَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْئَانِ هُمَا مَقْصُودَانِ فِيمَا صَوَّرُوا:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْصُوفَ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِزَةِ؛ فَإِنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنََّّهُمَا عَلَى صِفَتَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الصَّرُورَةِ فِيهِ، وَلَا إِلَى إِبْثَاتِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَنْ يَصْدُرُ مِنْهُ الْفِعْلُ فَيَتَعَرَّضُ إِمَّا لِعُقُوبَةِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ، أَوْ لِإِثَابَتِهِ وَمَدْحِهِ، وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِيمَا ذَكَرُوهُ، وَإِنْ ادَّعَوْهُ كَانُوا مَمْنُوعِينَ مِنْ دَعْوَاهُمْ [١/١٦٤]؛ إِذْ هُوَ غَيْبٌ، لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ، إِلَّا بِخَبَرٍ صَادِقٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِيَاسِ أَفْعَالِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - مَعَ تَقْدِيرِهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ - عَلَى أَفْعَالِنَا، وَنَحْنُ عَيْبَةُ الْعَيْبِ وَغُرُضَةُ الْأَقَاتِ.

وَمِمَّا يُوَضِّحُ عَرَضَنَا: أَنَّ الْبَهِيمَةَ الضَّارِيَةَ الْمُؤَدِّيَةَ مُبْعَضَةً إِلَى النَّاسِ، وَالذَّلُولَةَ النَّافِعَةَ مَحْبُوبَةً، ثُمَّ لَا تُوصَفُ إِحْدَاهُمَا بِالتَّعَرُّضِ لِلْعِقَابِ، وَلَا تُوصَفُ الْأُخْرَى بِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالنَّعَاءِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَمْ يُعْقَلِ الْحُسْنُ قَبْلَ الشَّرِّ، لَمَا عُقِلَ وَفِيهِمْ عِنْدَ وُرُودِهِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا مِنْ رَكِيكِ الْكَلَامِ، وَفِي تَفْصِيلِنَا الْمَذْهَبَ فِي صَدْرِ الْمَسْأَلَةِ مَا يَذَرُّ عَنَّا هَذَا السُّؤَالَ؛ فَإِنَّا إِذَا صَرَفْنَا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ - فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ - إِلَى وُرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَلَا يَمْتَنِعُ الْعِلْمُ بِالْأَمْرِ إِذَا قُدِّرَ وُرُودُهُ قَبْلَ وُرُودِهِ، وَهَذَا بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ بِالنَّبَوَاتِ، وَيُعْلَمُ - قَبْلَ ظُهُورِ الْمُعْجِزَاتِ - أَنَّ الدَّالَّ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ ظُهُورُ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ؛ عَلَمًا وَأَمَارَةً دَالَّةٌ عَلَى صِدْقِهِ، ثُمَّ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ قَبْلَ وُقُوعِهَا.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَخْسِنُونَ إِنْقَاذَ الْعَرَفَى، وَتَخْلِيصَ الْهَلَكَى، وَيَسْتَفْجِحُونَ الظُّلْمَ وَالْعُدْوَانَ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِأَلَيْهِمْ سَمْعٌ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا وَأَوْضَحْنَا أَنَّا لَا نُنْكِرُ مِثْلَ الطَّبَاعِ وَنُفُورِهَا مِنْ أَصْحَابِ الْأَعْرَاضِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ التَّرَاعِ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِيْمَا يَحْسُنُ أَوْ يَقْبُحُ فِي حُكْمِ اللَّهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّ الْعَادَةَ كَمَا اطَّرَدَتْ بِاسْتِقْبَاحِ الْعُقَلَاءِ وَاسْتِحْسَانِهِمْ عَلَى رَعْمِكُمْ، فَكَذَلِكَ اسْتَوَتْ عَادَتُهُمْ فِي تَقْبِيحِ تَخْلِيَةِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ؛ يَفْجُرُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، يَمْرَأَى مِنَ السَّادَةِ، وَمَسْمُوعٌ مِنْهُمْ، وَهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ حَجَرِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ، فَإِذَا تَرَكُوهُمْ سُدَى - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - كَانَ مُسْتَقْبَحًا عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي مَهَّدُوهَا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبُحُ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْبَرَاهِمَةُ إِذَا قَبِّحُوا الْكِذْبَ فِي وَفَيْنَا فَاغْتَقَادَهُمْ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ؟

قُلْنَا: لَوْ حَكَمْنَا بِفَسَادِ اعْتِقَادِهِمْ كَانَ سَدِيدًا؛ فَإِنَّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا شَرْعًا، وَمَا هُوَ التَّقْبِيحُ لَمْ يَعْتَقِدُوهُ، وَمَا اعْتَقَدُوهُ تَقْبِيحًا لَيْسَ بِتَقْبِيحٍ عِنْدَنَا.

وَجَوَابُ آخَرِ أَنْ نَقُولَ: أَمَّا اعْتِقَادُهُمْ مَا اعْتَقَدُوهُ، فَلَا نُنْكِرُهُ عَلَى أَوْصَاعِهِمْ، وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُمْ الْعِلْمَ بِقُبْحِ الْكِذْبِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ الْقُبْحَ - تَحْقِيقًا - مَنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّرْعَ تَحْقِيقًا،

وَرُبَّ اعْتِقَادٍ لَا يُقْضَى بِفَسَادِهِ وَلَا يَكُونُهُ عِلْمًا؛ كَاعْتِقَادِ الْمُقْلَدَةِ لِلْمَعَارِفِ، وَالْجَوَابِ الْأَوَّلِ  
أَمْثَلُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى مَا ارْتَضَيْتُمُوهُ؟ وَلِمَ غَيَّرْتُمُ التَّرْتِيبَ، وَافْتَتَحْتُمُ الْمَسْأَلَةَ  
بِذِكْرِ شَيْءٍ الْمُخَالِفِينَ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا حَمَلْنَا عَلَى ذَلِكَ ادِّعَاؤُهُمُ الضَّرُورَةَ فِي أَصُولِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ، وَلَوْ فَاتَخَنَاهُمْ  
مِنْهَا جِجَاعٌ لَرَدُّوهُ جَرِيًّا عَلَى مَا اعْتَقَدُوهُ مِنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ.

فَمَنْ أَصَرَّ مِنْهُمْ عَلَى دَعْوَاهُ، فَسَبِيلُ مِكَالَمَتِهِ مَا مَضَى.  
وَمَنْ انْحَطَّ عَنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ، اخْتَجَجْنَا عَلَيْهِ فَنَقُولُ: إِذَا وُصِفَ الشَّيْءُ بِكَوْنِهِ قَيْحًا  
لَمْ يَخُلْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يُقَالَ: كَوْنُهُ قَيْحًا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ.

وَأِمَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَا إِلَى صِفَةِ نَفْسِهِ

وَيَبْطُلُ رُجُوعُهُ إِلَى نَفْسِهِ وَصِفَةِ نَفْسِهِ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا - وَهُوَ الْأَقْرَبُ - : أَنَّ الْقَتْلَ ظُلْمًا يُمَاتِلُ الْقَتْلَ حَدًّا وَافْتِصَاصًا قَطْعًا، وَمَنْ أَنْكَرَ  
تَسَاوِيَ الْقَتْلَيْنِ فَقَدْ جَحَدَ مَا لَا يُجْحَدُ، وَالتَّزَمَ انْتِفَاءَ الثَّقَةِ بِتَمَاتِلِ كُلِّ مِثْلَيْنِ.

وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ مَا صَدَرَ مِنَ الْعَاقِلِ - لَوْ صَدَرَ مِنْ صَبِيٍّ غَيْرِ مُكَلِّفٍ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّصِفُ  
بِكَوْنِهِ قَيْحًا مَعَ وُجُودِهِ.

وَلَوْ كَانَ قُبْحُهُ رَاجِعًا إِلَى صِفَةِ نَفْسِيَّةٍ، لَوَجَبَ أَنْ يَقْبَحَ مِنَ الصَّبِيِّ وَمِنْ الْبَهِيمَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي قُبْحَهُ إِنْ صَدَرَ عَنِ الْبَهِيمَةِ، وَهَذَا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ التَّقْيِيعَ فِي حُكْمِ الدِّمِّ؛  
وَلِذَلِكَ لَا يُصَافُ إِلَى جَمَادٍ، وَلَوْ قَبَحَتْ أَفْعَالُ [١٦٤/ب] الْبَهَائِمِ، لَكَانَ فِي حُكْمِ الدِّمِّ لَهَا.

ثُمَّ يُقَالُ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِصُدُورِ قَيْحٍ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ لَوْمُهُ، فِيمَ تُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: تَوَجَّدُ  
الْقَبَائِحُ بِاخْتِرَاعِ اللَّهِ إِذَنْ مَعَ اسْتِحَالَةِ تَعَرُّضِهِ سُبْحَانَهُ لِلدِّمِّ وَاللَّوْمِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْقُبْحُ صِفَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ لِلْفِعْلِ تَتَّبِعُ الْوُجُودَ؛ كَتَجَدُّدِ التَّحْزِيرِ لِلْجَوْهَرِ وَقَبُولِهِ  
لِلْعَرَضِ.

وَهَذَا بُهْتُ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ، وَقُصَّارَاهُ إِثْبَاتُ صِفَةِ مَجْهُولَةٍ لِأَحَدِ الْأَكْمِينِ وَالْقَبِيلَيْنِ غَيْرِ مَعْقُولَةٍ، وَلَوْ سَاعَ ذَلِكَ سَاعَ أَنْ يُقَالَ: يَخْتَصُّ أَحَدُ الْجَوْهَرَيْنِ بِصِفَةِ مُتَجَدِّدَةٍ تَابِعَةٍ لِلْحُدُوثِ غَيْرِ التَّحْيِزِ، وَهَذَا بَابٌ لَا يَرْتَجِعُ عَلَى فَاتِحِهِ.

وَإِذَا بَطَلَ كَوْنُ الْقَبِيحِ قَبِيحًا لِنَفْسِهِ أَوْ لِصِفَةٍ تَابِعَةٍ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَخُلُ الْقَوْلُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى كَوْنِهِ قَبِيحًا: وَرُودُ الشَّرْعِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ؛ كَمَا صَرَّنَا إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: يَقْبَحُ لِأَمْرٍ غَيْرِ نَفْسِ الْقَبِيحِ وَغَيْرِ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَيُطْلَقُ قَوْلٌ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُبْحَ صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ لِلْقَبِيحِ؛ فَإِنَّ الْمُوصُوفَ بِكَوْنِهِ قَبِيحًا مِنْ قِبَلِ الْأَعْرَاضِ، وَلَا يَتَّصِفُ الْعَرَضُ بِحُكْمٍ يُتْلَقُ مِنَ الْعَرَضِ. وَإِنْ قِيلَ: يُتْلَقُ حُكْمُهُ مِنْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ.

فَالصِّفَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يُؤَثِّرُ؛ كَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ عَلَى خَبْطِ لَهُمْ، وَنَعُودُ إِذَنْ عَلَى هَذَا التَّنْذِيرِ إِلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِ الْأَكْمِينِ بِصِفَةٍ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ.

وَالِى مَا لَا يُؤَثِّرُ؛ كَالْعِلْمِ وَالذِّكْرِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَبَطَلَ أَنْ يُقَالَ: يَقْبَحُ لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْأَكْمَ الْمَحْكُومَ يَقْبَحُهُ يُمَائِلُ الْأَكْمَ الْمَحْكُومَ بِحُسْنِهِ؛ فَلَا مَعْنَى لِلْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا قَبِيحًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ ضَرَرِهِ لَهُ عَلَى الثَّانِي.

فَلَا يَبْقَى بَعْدَ هَذَا السَّبْرِ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الْقَبِيحَ مَا نَهَى الْمَالِكُ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا عُلِمَ الشَّيْءُ قَبِيحًا، وَمُتَعَلَّقُ الْعِلْمِ كَوْنُهُ مِنْهَا عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ نَفَرِّقُ بَيْنَ الْأَكْمِينِ بِمَعْنَى وَرَاءَ مَا عَدَدْتُمُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَهُوَ جَلْبُ النِّفَعِ وَدَرَاءُ الضَّرَرِ؛ فَإِنَّ فِي الْقِصَاصِ تَشْفِيًا، وَدَفْعًا لِلْفِتْنَةِ، وَهُوَ ضَرَرٌ يَسُوبُهُ نَفْعٌ، وَأَمَّا الظُّلْمُ فَإِنَّهُ ضَرَرٌ مُحْضٌ، وَالْعَقْلُ يَسْتَحِثُّ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَيَزْجُرُ عَنِ الْآخَرِ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: نَحْنُ لَا نَعَرِّضُ لِصِفَةِ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ؛ فَتَلَزُمُونَا عَلَيْهَا مَا يَصْدُرُ مِنْ غَيْرِ الْعُقَلَاءِ وَالْبَالِغِينَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْعَاقِلَ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ يَذْكُرُ تَفَرُّقَ بَيْنِ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ، وَهِيَ فِعْلُ الْعَاقِلِ، وَفِعْلُ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ.

قَالُوا: وَهَذَا الْوِجْدَانُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَرُودِ الشَّرْعِ وَعَدَمِ وَرُودِهِ، فَعَلِمْنَا بِهِذَا تَمَيَّزَ الْقَبِيحُ عَنِ الْحَسَنِ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يُورِدُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ تَمَوُّبُهُ وَتَلْيِيسُ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ الَّذِي تُشِيرُونَ إِلَيْهِ حُكْمَ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكْمُ الْعُرْفِ، وَاسْتِخْبَاتُ النَّفْسِ وَمِثْلُهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ التَّرَاجُعِ، وَالَّذِي فِيهِ التَّرَاجُعُ هُوَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَهَذَا مَفْقُودٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

وَالَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ اخْتِلَافُ جِلَّةٍ فَطَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَيْهَا فَأَلْفُوها، وَبَنَوْا عَلَيْهَا، وَتَوَهَّمُوا أَنَّهَا أَحْكَامُ الْعَقْلِ، وَهِيَ هَاتِي؛ فَإِنَّ صِفَةَ الْعَقْلِ لَا تَمَيِّزُ بَيْنَهُمَا، بَلْ هِيَ عَادَاتٌ مُسْتَمِرَّةٌ، صَادِرَةٌ عَنِ الضَّرَرِ وَالنَّفْعِ، وَإِنَّمَا تَعْتَرِي هَذِهِ الْأَخْلَاقَ فِي ذَوِي الْأَغْرَاضِ، وَالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَغْرَاضِ، وَعَنِ التَّحْنِ وَالرَّقَّةِ وَالْمِيلِ، وَعَنِ التَّلَطُّيِّ وَالشَّفْيِ، وَلَوْ قُدِّرَ تَسَاوِي الْأَفْعَالِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنَّا؛ فَلَا يَتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ حَسَنٌ وَلَا قَبِيحٌ؛ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقَدَّرُ وَنُهُ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - يُخَلِّدُ الْكُفْرَةَ فِي النَّارِ بِفِعْلِ يَسِيرٍ صَدَرَ عَنْهُمْ، مُوَافِقٍ لِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، ثُمَّ لَا يَرَحْمُهُمْ.

وَاسْتُحْسِنَ مِنَ النَّاسِ ذَبْحُ النَّعَمِ فِي الْهَدَايَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأَمْهَاتِ، مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْلُفُهَا وَيَرْقُ قَلْبُهُ لَهَا، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ إِذَنْ نِسْبَةُ أَفْعَالِ ذَوِي الْأَغْرَاضِ بِأَفْعَالِ مَنْ يَتَقَدَّسُ عَنِ الْأَغْرَاضِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وَقَالَ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

فَثَبَّتْ أَنَّ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ [١/١٦٥] النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ نَتَائِجُ الْأَغْرَاضِ.

وَمَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ الْعَاقِلَ يَسْتَفْهِجُ أَمْرًا مِنَ الْعَاقِلِ، وَلَا يَسْتَفْهِجُ مِثْلُهُ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ. فَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ نَتَائِجِ الْغَرَضِ وَمِثْلِ النَّفْسِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَمَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ كَرَاهِيَةً وَنُفُورًا عَنْ قَتْلِ الْعَمْدِ، الصَّادِرِ عَنِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ اعْتِدَاءً وَظُلْمًا وَيَجِدُ مِثْلَ تِلْكَ الْحَالَةِ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُرَاهِقِ الْمُمَيِّزِ، وَإِنْ كَانَ الشَّرُّ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ كَرَاهِيَةً وَنُفُورًا عِنْدَ ذَبْحِ الْبَهَائِمِ وَالطُّيُورِ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَفْرَاحِهَا، وَإِنْ كَانَ الشَّرُّ يُحَسِّنُ ذَلِكَ، وَهَذَا تَحْرِيرُ الدَّلَالَةِ.

وَمِمَّا يَعْصِدُ هَذِهِ الدَّلَالَةَ، وَيَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ دَلِيلًا أَنْ نَقُولَ: رَعَمْتُمْ أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ لِنَفْسِهِ، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ الْمُفْتَضِي لِقَبْحِهِ كَوْنُهُ كَذِبًا؛ فَنَقُولُ:

أَتَقْضُونَ بِقُبْحِ كُلِّ كَذِبٍ أَمْ لَا؟

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ مِنْهُ مَا لَا يَقْبَحُ: يُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ فِي قَبِيلِ الْكَذِبِ مَا يَحْسُنُ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُجَوِّزُوا مِنَ اللَّهِ أَنْ يَخْلُقَ لِنَفْسِهِ كَذِبًا، تُقَدَّرُونَ حُسْنَ مِنْهُ مِنَّا، وَهَذَا مَا لَا يَصِيرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ أَبَدًا؛ فنَقُولُ: مُسْتَرَوْحُكُمْ فِيمَا تَنْقُونَ وَتُثْبِتُونَ عَادَاتُ الْعُقَلَاءِ وَاسْتِقْبَاحُهُمْ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْكَذِبَ قَدْ يَتَغَيَّرُ فِي حُكْمِ الْعُقُولِ؛ فَإِنَّ وَاحِدًا مِنَ الظَّلَمَةِ لَوْ قَصَدَ نَبِيًّا، وَهَمَّ بِقَتْلِهِ، وَهَرَبَ النَّبِيُّ، وَاخْتَفَى فِي بَيْتِ إِنْسَانٍ، فَجَاءَ الظَّالِمُ فِي طَلَبِهِ، وَاسْتَخْبَرَ صَاحِبَ الدَّارِ عَنْهُ، وَعَلِمَ صَاحِبُ الدَّارِ أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَ فِي خَبَرِهِ، كَانَ سَاعِيًا فِي هَلَاكِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَكَتَ أَوْ عَرَّضَ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَالْعُقَلَاءُ يُحْسِنُونَ ذَلِكَ.

وَنَقُولُ لَهُمْ: قَدْ قَسَمْتُمْ الضَّرَرَ إِلَى مَا يَقْبَحُ، وَإِلَى مَا يَحْسُنُ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَقْسِيمِ الْكَذِبِ إِلَى مَا يَقْبَحُ وَإِلَى مَا يَحْسُنُ؟! وَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِحُسْنٍ مِثْلِ هَذَا الْكَذِبِ لَزِمَهُ تَجْوِيزُ مِنْهُ فِي فِعْلِ اللَّهِ.

وَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ عَلَى إِيجَازِهِ مُفْنِعٌ<sup>(١)</sup>.

### فَضْلُ: فِي ذِكْرِ مَذَاهِبِ الْهَفْطَرَةِ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ<sup>(٢)</sup>

وَالَّذِي إِلَيْهِ صَفُّ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ أَنَّ الْحَسْنَ وَالْقَبِيحَ يَخْتَصَّانِ بِصِفَتَيْنِ وَوَجْهَيْنِ لِأَجْلِهِمَا يُوصَفُ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ<sup>(٣)</sup>.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامٌ مِنْ قَبْلِ الْجَبَائِي: أَنَّ الْحَسْنَ لَا يَتَخَصَّصُ لِصِفَةٍ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَبِيحُ<sup>(٤)</sup>.

وَهَذَا قِيَاسُ مَذْهَبِهِمْ، مَعَ مَصِيرِهِمْ إِلَى نَفْيِ الْأُخْوَالِ.

وَزَعَمَ الْجَبَائِي أَنَّ: الْحَسْنَ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي حُسْنَهُ، زَائِدًا عَلَى عُرْوِهِ عَنْ وَجْهِ الْقَبِيحِ<sup>(٥)</sup>.

(١) يلاحظ أن أبا القاسم في هذا البحث كاد يقتصر على نص كلام شيخه أبي المعالي الجويني في الإرشاد، ولا يكاد يضيف إليه شيئاً ذا بال في مسألة التحسين والتقبيح العقلي على مذهب الأشاعرة والجواب عن أدلة المعتزلة القائلة بالتحسين والتقبيح العقلي؛ انظر: الإرشاد (ص ٢٥٨، ٢٦٧).

(٢) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠/ب).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٢٦، ٤٧٥).

(٤) انظر: الأمدي: أبقار الأفكار (١١٧/٢).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١/٢٣٩)، وأيضاً: الأمدي: أبقار الأفكار (١١٧/٢).

وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ هَذَا الْمَذْهَبُ مَعَ مَصِيرِهِ إِلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ؟  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَبِيحَ يَقْبُحُ لِعُرْوِهِ عَنْ وُجُوهِ الْحُسْنِ<sup>(١)</sup>.

وَمَذَاهِبُهُمْ عَلَى إِبْتِائِ الْوَجْهِ لِلْقَبِيحِ أَذَلُّ، وَعَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ يَنْبَغِي اخْتِلَافُهُمْ، وَأَنَّ مَا يَصْدُرُ مِنَ الضَّرَرِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ، هَلْ يُوصَفُ بِالْقُبْحِ أَمْ لَا؟  
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُوصَفُ، وَهَذَا يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ يَخْتَصُّ بِصِفَةٍ تَقَعُ عَلَيْهِمَا مِمَّنْ يُلَايِمُ وَمِمَّنْ لَا يُلَايِمُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُوصَفُ مَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِ الْمُكْلَفِ - بِالْفَتْحِ - بِالْقُبْحِ، وَهَذَا يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلْفِعْلِ الْقَبِيحِ، وَإِنَّمَا يَتَّصِفُ الْفِعْلُ بِالْقُبْحِ لِأَحْكَامِ تَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ.  
وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَيْسَ لِلْحَسَنِ صِفَةٌ تَتَمَيَّزُ عَنِ الْقَبِيحِ، فَقَدْ قَرَّبَ مِنَ الْحَقِّ؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَمَائَلَّ الضَّرَرَانِ، مَعَ الْحُكْمِ يَقْبُحُ أَحَدُهُمَا وَحُسْنِ الثَّانِي، فَمَا الْوَجْهُ فِي تَحْسِينِ الْحَسَنِ، إِلَّا مَا قَالَهُ أَهْلُ الْحَقِّ مِنْ أَنَّ الْحَسْنَ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْقَبِيحِ بِصِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ صَاحِبِ الْأَمْرِ وَمَالِكِ الْأَعْيَانِ، وَلِلْمَالِكِ أَنْ يُعَيَّنَ لِمَمْلُوكِهِ أَحَدَ الْأَمْثَالِ فَيَأْمُرُهُ بِهِ، وَيَنْهَاهُ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ<sup>(٢)</sup>.

فَمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ يَقَالُ لَهُ: إِذَا تَمَائَلَّ الْفِعْلَانِ، وَلَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِصِفَةٍ، وَلَا اعْتِبَارَ بِالْأَمْرِ عِنْدَكُمْ، فَمَا وَجْهُ الْحُكْمِ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ قَبْلَ الشَّرْعِ؟  
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ لِاسْتِحْقَاقِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: فَمَا بَالُ [ ١٦٥/ب ] الثَّنَاءِ اسْتِحَقَّ عَلَى أَحَدِ الْمُثْلَيْنِ؟ وَمَا بَالُ اللَّوْمِ اسْتِحَقَّ عَلَى الثَّانِي<sup>(٣)</sup>؟

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ حَسَنًا؟  
فَيَقُولُونَ: لِاسْتِحْقَاقِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

(١) وهذا قول أبي عبد الله البصري من المعتزلة؛ انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢٣٩/١).

(٢) انظر: الجويني: الكافية في الجدل (ص ٣٨).

(٣) انظر: الأمدى: أبحاث الأفكار (١١٩/٢).



قِيلَ: وَلِمَ يَسْتَحَقُّ عَلَيْهِ؟

فَيَقُولُونَ: لِكَوْنِهِ حَسَنًا، فَلَا يَزَالُونَ فِي حَيْرَةٍ وَعَمَةٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ صِفَتَانِ لِلْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ: فَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا الْمَذْهَبَ فِي سِيَاقِ الدَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَلَمِينَ اللَّذَيْنِ قَضَى الشَّرْعُ بِحُسْنِ أَحَدِهِمَا وَفُجِحَ الثَّانِي مُتَسَاوِيَانِ فِي صِفَاتِ النَّفْسِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِ صِفَةِ مَجْهُولَةٍ تُدْعَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الثَّقَةَ بِتَمَائِلِ الْمُثَلِّينِ وَاخْتِلَافِ الْمُخْتَلِفِينَ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَبِيحَ يَقْبَحُ لِصِفَةٍ بِخِلَافِ الْحَسَنِ: فَهُوَ تَحَكُّمٌ مَخْصُصٌ، وَلَوْ قَالَ: لَا بَلِ الْحَسَنُ يَحْسَنُ لِصِفَةٍ دُونَ الْقَبِيحِ، وَإِذَا تَمَائِلَتِ الطَّرِيقَتَانِ، لَزِمَ وَصْفُ فِعْلٍ السَّاهِي بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ؛ مِنْ حَيْثُ انْتَفَتْ وَجُوهُهُمَا.

ثُمَّ اعْلَمُوا: أَنَّ مِنْ أَصْلِ كَافِيهِمْ أَنَّ مَنْ فَعَلَ حَسَنًا، وَاسْتَحَقَّ ثَنَاءَ جَمِيلًا، أَوْ ثَوَابًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِصِفَةٍ، وَمَنْ أَقْدَمَ عَلَى فِعْلِ قَبِيحٍ فِي الْعَقْلِ فَيَتَمَيَّزُ لَا مَحَالَةَ فَاعِلِ الْقَبِيحِ عَنْ فَاعِلِ الْحَسَنِ بِصِفَةٍ، وَلَا أَجْلَهَا يَسْتَحَقُّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ.

فَنَقُولُ لِنَقَاةِ الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ: الْحَسَنُ مِثْلُ الْقَبِيحِ فِي وُجُودِهِ وَصِفَاتِهِ، وَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ - عَلَى قَاعِدَةِ نَفْيِ الْأَحْوَالِ - تَقْدِيرُ صِفَةٍ لِلْفَاعِلِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الصِّفَاتُ عَنِ الْفِعْلِ، انْتَفَتْ أَيْضًا عَنِ الْفَاعِلِ؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: عَلَى مَاذَا يَسْتَحَقُّ الْفَاعِلُ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ، وَوُجُودُ الْحَسَنِ كَوُجُودِ الْقَبِيحِ؛ لَا تَهْمَا مِثْلَانِ، ثُمَّ يَلْزِمُ أَنْ يَسْتَحَقَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ عَلَى فِعْلِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُكَلَّفُ.

وَإِنْ رَاعُوا أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ مَا يَسْتَحِقُّهُ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَقَصْدِهِ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: الْعِلْمُ لَا يَثْبُتُ لِلْمَعْلُومِ صِفَةً، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ، وَالَّذِي اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْعِقَابُ مِثْلُ لِمَا يَسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الثَّوَابُ، فَكَيْفَ يَتَمَيَّزَانِ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ؟!

فَلَا يَبْقَى لَهُمْ بَعْدَ هَذَا التَّقْرِيرِ إِلَّا الْمَصِيرُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ الْأَحْوَالَ مِنْهُمْ: يُقَالُ لَهُمْ: وَافَقْتُمُونَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يُوجِبُ حَالًا لِلْفَاعِلِ، فَمَا الَّذِي تَعْنُونَ بِثُبُوتِ صِفَةٍ لِلْفَاعِلِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِحُسْنِ مَا يَفْعَلُهُ مَعَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِحْسَانِ بِكَوْنِهِ إِحْسَانًا صِفَةً، فَالْقَصْدُ إِلَيْهِ وَالْعِلْمُ بِهِ بِمِثَابَةِ الْقَصْدِ

إلى القبيح والعلم به قبل تقدير ورود الشرائع، وتمييز المنهي عنه عن المأمور به، وهذا قاطع إذا تأملته.

**فضل: في ذكر عبارات الناس في تحديد الحسن والقبيح<sup>(١)</sup>:**

فَأَمَّا عِبَارَاتُ الْمُعْتَرِلَةِ:

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَسَنُ هُوَ الْفِعْلُ الْعَارِي عَنْ جَمِيعِ وُجُوهِ الْقُبْحِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الدَّمَ عَلَيْهِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْعِبَارَتَانِ مَنْقُوصَتَانِ بِأَفْعَالِ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ.

وَقَالَ الْجَبَانِيُّ: مَا لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، مَعَ وُقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي حُسْنَهُ، زَائِدًا عَلَى عُرُوه عَنْ وُجُوهِ الْقُبْحِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الْقَبِيحُ: فَإِنَّهُمْ حَدُّوهُ بِعَكْسِ مَا حَدُّوا بِهِ الْحَسَنَ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ عَلَيْهِ الدَّمَ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ مَانِعٌ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ عَلَيْهِ الدَّمَ، مَعَ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ<sup>(٥)</sup>.

وَأِنَّمَا اضْطَرَبَتْ حُدُودُهُمْ لِأَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ اخْتَأَجُوا فِي حَدِّ الْقَبِيحِ إِلَى التَّعَرُّضِ لِاسْتِحْقَاقِ الدَّمَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْقَبِيحُ يَقَعُ مِمَّنْ لَا يُكَلِّفُ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِاسْتِحْقَاقِ الْمَذْحِ وَالْدَّمَ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْحَسَنِ بِصِفَةٍ ثَابِتَةٍ مُحَقَّقَةٍ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الدَّمَ غَيْرَ رَاجِعٍ إِلَى وُرُودِ الشَّرْعِ، فَمَا بَالُ الْعَقْلِ يَقْضِي بِالدَّمَ عَلَى فِعْلٍ، وَلَا يَقْضِي بِهِ عَلَى مِثْلِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: « مَا لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ فِعْلُهُ »:

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ / ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ / ب).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٣٩).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١، ٣٠٩).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ / ب).

إِنْ عَنَوَا بِهِ وَرُودَ الإِذْنِ مِنَ اللَّهِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ حَسَنَةٌ عِنْدَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْعُقْلَاءِ إِذْنٌ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ عَنَوَا بِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ: فَيَبْطُلُ بِأَفْعَالِ [١/١٦٦] الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ.

وَالْتَقْيِدُ بِالْعِلْمِ لَا أَثَرَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يُغَيِّرُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ.

وَأَمَّا عِبَارَاتُ أَصْحَابِنَا، فَيَقُولُونَ: الْحَسَنُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ.

وَهَذَا أَمْثَلُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: مَا أُمِرْنَا بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ<sup>(٢)</sup>؛ إِذِ الْمُبَاحُ يَتَجَهُّ وَصْفُهُ بِالْحُسْنِ وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْقَبِيحُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِذَمِّ فَاعِلِهِ، أَوْ مَا أُمِرْنَا بِذَمِّ فَاعِلِهِ، وَالْمَكْرُوهُ خَارِجٌ عَنْ وَصْفِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ جَمِيعًا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ حَسَنٌ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ عَدِّ الْمَنْهِي عَنْهُ مِنَ قَبِيلِ الْقَبِيحِ؛ فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ فِي تَعَلُّقِ النَّهْيِ بِهِ بِمَثَابَةِ الْمَنْدُوبِ إِلَيْهِ فِي تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُقَابِلَةِ الْأَلْفَافِ بِالْأَلْفَافِ؛ فَإِنَّ الْمُبَاحَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ أَصْلًا، فَلَيْسَ يُرَاعَى فِي التَّحْسِينِ تَقْرِيرُ أَمْرٍ، لَا عَلَى الْإِيجَابِ وَلَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

وَأَمَّا الْقَبِيحُ: فَهُوَ الَّذِي يَذَمُّ صَاحِبُهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الذَّمِّ عَلَى غَيْرِ الْمُحَرَّمَاتِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَرَبَّمَا جَرَى التَّوْبِيحُ عَلَى الْمَكْرُوهَاتِ شَرْعًا كَالَّذِي يُضْرَبُ عَنِ النَّوَافِلِ، فَقَدْ يُوبَّخُ، وَيُقَالُ لَهُ: أَسَأْتَ فِيمَا فَعَلْتَ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ - فِي الْوُضُوءِ - : « مَنْ رَأَى عَلَى الثَّلَاثِ فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ »<sup>(٤)</sup>؛

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه ( ٨٣ / ١ )، والكامل في اختصار الشامل ( ل ٢٣٥ / أ )، وشرح المواقف ( ٢٠٢ / ٨ ).

(٢) هذا تعريف القاضي الباقلاني؛ انظر: التقريب والإرشاد ( ٢٨٠ / ١ )، ونسبه إليه الجويني في التلخيص ( ١٥٤ / ١ )، وانظره أيضًا في: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي ( ٥٠ / ١ ).

(٣) إننا فضل الجويني تعريف الحسن بما أمرنا بالثناء عليه، دون تعريف القاضي الباقلاني: ما أمرنا بمدح فاعله؛ لكون تعريف الباقلاني غير مانع؛ بناءً على مذهب أبي المعالي أن المباح يسمى حسنًا، ولا يتحقق توجه الأمر بمدح فاعله؛ انظر: التلخيص في أصول الفقه ( ١ / ١٦١ )، والإحكام في أصول الأحكام ( ١ / ١١٤ ).

وانظر في تعريف الحسن والقبيح: المستقصى ( ٥٦ / ١ )، والعدة ( ١ / ١٦٧ )، والمحصل ( ١ / ١٣٢ )، والإحكام ( ٧٩ / ١ )، ومنتهى السؤل والأمل ( ١ / ١٩٨ )، والكامل في اختصار الشامل ( ل ٢٣٧ / أ ).

(٤) حديث حسن: أخرجه النسائي ( ١ / ٣٣ )، وابن ماجه ( ١ / ١٦٣، ١٦٤ ) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه =

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِهَذَا التَّوْيِخِ نِسْبَةُ صَاحِبِهِ إِلَى تَفْوِيْهِ عَلَى نَفْسِهِ الْفَضَائِلِ،  
وَالِى انْتِسَابِهِ إِلَى حِرْمَانِ نَفْسِهِ ثَوَابِ النَّوَافِلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الذَّمِّ فِي شَيْءٍ <sup>(١)</sup> هَذَا مَا قَالَهُ  
الإمام.

وَسُئِلَ بَعْضُ مَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الْبَلَاءِ،  
فَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ » <sup>(٢)</sup>: فَقَالَ: هُمْ أَهْلُ الْغَفَلَاتِ عَنِ اللَّهِ، وَلَا دَاءَ أَذْوَى مِنْ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ.  
وَكَانَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايْنِيُّ يَقُولُ - فِي حَدِّ الْمُبَاحِ - : « هُوَ الْمَأْذُونُ فِيهِ وَنَقِيضُهُ  
الْمَكْرُوهُ » <sup>(٣)</sup>.

وَكَانَ يَقُولُ فِي حَدِّ الْمَكْرُوهِ: « مَا الْأَوَّلَى تَرْكُهُ »؛ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ.  
فَالْحَسَنُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ، وَانْدَرَجَ تَحْتَ هَذَا الْحَدِّ الْوَاجِبَاتُ وَالْمَنْدُوبَاتُ  
مِنْ أَفْعَالِنَا، وَانْطَوَى هَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا عَلَى أَفْعَالِ اللَّهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ؛ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ  
عَلَى أَنَّ لِلَّهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ بِحَقِّ مُلْكِهِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَمَرْنَا  
بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَأَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ أَيْضًا فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.  
وَأَمَّا الْمُبَاحُ: فَقَدْ أُبِيحَ الثَّنَاءُ عَلَى فَاعِلِهِ، وَذَلِكَ سَرْعٌ.  
وَأَمَّا أَفْعَالُ مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَجَانِينِ وَغَيْرِهِمْ: فَلَا مَعْنَى لِلثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ؛ قَالَه الْإِمَامُ:

= عن جده: بلفظ: « هكذا الرضوء ، فمن زاد على هذا ، فقد أساء وتعدى وظلم . يعني الرضوء ثلاثاً ثلاثاً » انظر:  
الألباني: السلسلة الصحيحة ( ١١٩٦ / ٦ ) ، وإرواء الغليل له ( ١٣٤ / ١ ) ، ومشكاة المصابيح ( ص ٤١٧ ) .  
(١) هذا من كلام أبي المعالي في الشامل؛ انظره في: الكامل في اختصار الشامل ( ٢٣٧ / أ - ب ) .  
(٢) لم أقف على تخرجه .

(٣) عرف إمام الحرمين المباح بأنه: ما ورد الإذن من الله تعالى في فعله وتركه من حيث هو ترك له من غير تخصيص  
أحدهما باقتضاء ذم أو مدح. التلخيص في أصول الفقه ( ١ / ١٦١ ) ، واحترز بقوله: « من حيث هو ترك له » عما إذا  
ترك المباح لفعل معصية؛ فإنه يذم، لكن لا على أنه ترك المباح، بل على أنه فعل المعصية.  
ومن الحق: أن أبا المعالي الجويني استفاد هذا التعريف من كلام شيخ الأصوليين أبي بكر الباقلاني في التقريب  
والإرشاد ( ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ) .

وانظر تعريف المباح في: الكافية في الجدل ( ص ٤٢ ) ، والبرهان في أصول الفقه ( ١ / ٣١٣ ) ، والعدة في أصول  
الفقه ( ١ / ١٦٧ ) ، والبايجي: الحدود في الأصول ( ص ٥٥ ، ٥٦ ) ، والمستصفى ( ١ / ٦٦ ) ، وجمع الجوامع للسبكي  
( ١ / ٨٣ ) ، وأمير بادشاه: تيسير التحرير ( ٢ / ٢٢٥ ) ، والفتوح: شرح الكوكب المنير ( ١ / ٤٤٢ ) ،  
والزرکشي: البحر المحيط ( ١ / ٧٣ ) .

وَأِنَّمَا عَنَى بِهِ الْبَهَائِمَ وَالْمَجَانِينَ ذُونَ الصَّبِيَّانِ الْمُمَيِّزِينَ؛ فَإِنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ،  
وُيُنَى عَلَيْهِمْ بِفِعْلِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَفْعَالُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: فَإِنَّهَا حَسَنَةٌ أَيْضًا<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: « الْحَسَنُ مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَالْقَبِيحُ مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ،  
وَأَفْعَالُ مَنْ لَا يَفْعَلُ لَا تُوصَفُ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَأَفْعَالُ اللَّهِ - تَعَالَى - يُعْرَفُ حُسْنُهَا عَقْلًا؛  
لَأَنَّهُ مَالِكُ الْأَعْيَانِ ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: « الْحَسَنُ مِنْ أَفْعَالِنَا مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْقَبِيحُ مَا نَهَى عَنْهُ ».

فَأَمَّا الْعَدْلُ وَالظُّلْمُ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

الْعَدْلُ: مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالظُّلْمُ: مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ فِي الْمُخْتَصَرِ:

« الْعَدْلُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعِهِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْحُسْنِ.

وَالْجَوْرُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْقَبِيحِ ».

وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ.

وَقَالَ: « وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَدْلٌ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ ».

وَقَالَ فِي تَرْتِيبِ الْمَذْهَبِ: « قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ: مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

فَلَمَّا انْتَهَتْ الثُّبُوتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ حَقِيقَةُ الظُّلْمِ مَا نُهِيَ عَنْهُ، وَجَبَ  
أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةُ الْعَدْلِ وَالْحُسْنِ مَا أُمِرَ بِهِ، وَاجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - عَادِلٌ، وَلَيْسَ  
تَحْتَ أَمْرِ أَمِيرٍ؛ فَعَدَلَ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَقَالَ: حَدُّ الظُّلْمِ مَا لَيْسَ لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ<sup>(٣)</sup>، وَاطَّرَدَ  
الْحَدُّ وَانْعَكَسَ ».

قَالَ الْأُسْتَاذُ: « وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ السُّؤَالِ، فَيَقَالُ: إِذَا كَانَ الْقُبْحُ وَالظُّلْمُ مَا نُهِيَ عَنْهُ،

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٧/أ).

(٢) انظر: نقد القاضي عبد الجبار لهذا الحد في: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٤٧).

(٣) جزء غير واضح في الأصل بمقدار كلمتين، ولم يتضح لي وجهها.

فَالْحُسْنُ وَالْعَدْلُ مَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَيْسَ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ .

قَالَ: « وَهَذَا الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ [١٦٦/ب] <sup>(١)</sup> وَالْبَهَائِمِ عَدْلٌ، وَحُسْنُهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا غَيْرُ مَنِيهٍ عَنْهَا وَلَا لَوْمَ عَلَيْهَا . »

قَالَ: « وَقَالَ آخَرُونَ: الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: حَسَنٌ، وَقَبِيحٌ، وَمُهِمَلٌ، فَالْمُهِمَلُ: هُوَ فِعْلٌ مَنْزِلٌ لَا عَقْلَ لَهُ، وَلَا يَكْمُلُ عَقْلُهُ . »

وَقَالَ آخَرُونَ: الْفِعْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا، فَالْقَبِيحُ مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَمَا لَيْسَ بِقَبِيحٍ فَهُوَ حَسَنٌ .

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى وَصَفِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ عَدْلٌ؟

قِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ عَادِلٌ، وَأَنَّ الْعَدْلَ مِنْ فِعْلِهِ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ فِعْلِهِ تَوْسَعًا، وَيُقَالُ: رَجُلٌ عَدْلٌ إِذَا تَكَرَّرَ الْعَدْلُ مِنْ فِعْلِهِ، وَكَذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ حَقٌّ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ حُكْمَهُ حَقٌّ، وَفِعْلُهُ حَقٌّ؛ وَكَذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ نَوْرٌ، مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مُنَوَّرٌ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْجُوزُ عَلَى أَصْلِكُمْ أَنْ يُوجَدَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - مَا لَيْسَ بِضَرٍّ وَلَا نَفْعٍ؟ قُلْنَا: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَ خَلَقَ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ مَوَاتًا لَا حَيٍّ فِيهِ، وَلَا مُغْتَبَرٍ وَلَا مُسْتَفْعٍ؛ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ عِبْثًا، بَلْ يَكُونُ حِكْمَةً وَصَوَابًا .

ثُمَّ أَغْلَمَ: أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ جِهَةَ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى الْأَفْعَالِ وَرُودُ السَّمْعِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِلةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا يَجِبُ اسْتِحْقَاقُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ .

وَمِنْ أَصْلِنَا: أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُ قَبِيحٍ مِنَ اللَّهِ، وَلَا وَصْفُهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَا لَوْ وَقَعَ لَكَانَ قَبِيحًا مِنْهُ .

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ: فَدَهَبَ النَّظَامُ وَالْجَاظُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ قُدَمَائِهِمْ إِلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الظُّلْمِ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَدَلَّ عَلَى جَهْلِهِ وَحَاجَتِهِ؛ فَلِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَغِنَاهُ عَنْهُ لَا يَفْعَلُهُ .

(١) جزء غير واضح في الأصل بمقدار كلمتين، ولم يتضح لي وجهها .

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣١٣) ونقد مذهبيها في (ص ٣١٤) .

## مَسْأَلَةٌ: [ الْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبٍ وَاجِبٍ ]<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبٍ وَاجِبٍ: لَا عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى الْعِبَادِ. وَخَالَفْنَا فِي ذَلِكَ الْمُعْتَرِلَةَ؛ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ.

وَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْحُسْنِ الْمُطْلَقِ هُوَ الْمُبَاحُ، وَهُوَ الَّذِي تَبَيَّنَ لِلْعَاقِلِ أَنَّ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ وَلَا فِي تَرْكِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ مَذْحٌ وَلَا دَمٌ، وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْمُحْسَنَاتِ، وَلَا يَقَعُ مُرَادًا<sup>(٢)</sup>.

وَمَحْضُولُ مَا نَقَلَهُ الْقَاضِي مِنْهُمْ يُثَوِّلُ إِلَى: أَنَّ التَّحْسِينَ - هُوَ ارْتِفَاعُ الْحَجَرِ عَنِ الشَّيْءِ مَعَ تَحْقِيقِ الْعِلْمِ، ثُمَّ قَدْ يَجِبُ وَقَدْ يَنْدُبُ إِلَيْهِ، وَالْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ وَجَهَانِ رَاثِدَانِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّحْسِينَ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَسَمُوا الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةَ أَقْسَامًا؛ فَرَعَمُوا أَنَّ مِنْهَا: مَا يَجِبُ لِصِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَتَخُصُّهُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ شُكْرِ الْمُنْعَمِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِنْصَافِ، وَقَضَاءِ الدُّيُونِ، وَرَدِّ الْوَدَائِعِ وَالْغُصُوبِ، فَهَذَا الْقَبِيلُ إِنَّمَا يَجِبُ لِصِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

قَالُوا: وَمِنْ أَقْسَامِ الْوَاجِبَاتِ مَا يَجِبُ لَكُونِهِ لُطْفًا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَعَدُّوا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ النَّظَرَ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ النَّظَرُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: الْعَادَاتُ الشَّرْعِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا أَلْطَافٌ فِي الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَا يَتَوَصَّلُ بِالْعَقْلِ إِلَى دَرْكِ وَجُوبِهَا؛ مِنْ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَوْنُهَا لُطْفًا، وَوُقُوعُهَا فِي الْمَعْلُومِ كَذَلِكَ.

وَالنَّظَرُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، فَالْعَقْلُ مُوَصَّلٌ إِلَى إِفْضَائِهِ إِلَى مَا يَجِبُ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَهُمْ مَا يَجِبُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَرْكًا لِلْقَبِيحِ، وَذَلِكَ عِنْدَ جَمَاهِيرِهِمْ يَتَجَهُّ فِي قُبْحِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا تَرْكٌ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَتِ التَّرَوُّكُ، فَلَا تَتَّصِفُ أَحَادُهَا بِالْوُجُوبِ؛ إِذْ لَوْ وَصِفَ أَحَادُهَا بِالْوُجُوبِ، لَلَزِمَ الْقَضَاءُ بِوُجُوبِ الْمُبَاحَاتِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ مُبَاحٍ يَضَادُّ مَحْظُورًا.

(١) انظر هذا المبحث في: أصول الدين (ص ٢٠٢، ٢٠٥)، والإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٧٢)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٨٦، ١٨٨)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٧)، والمحصل (ص ٢٠٤)، وأبكار الأفكار (١٤٥/٢)، ١٥٠)، وغاية المرام (ص ٢٤١، ٢٤٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد: الجزء السادس: القسم الأول (ص ٧).

وَدَهَبَ الْكَعْبِيُّ إِلَى أَنْ مَا كَانَ تَرْكًا لِمَحْظُورٍ - فَهُوَ وَاجِبٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَرَكَ لَهُ، سَوَاءٌ تَعَدَّدَتِ التُّرُوكُ أَوْ اتَّحَدَتْ.

وَمِنَ الْوَاجِبَاتِ: مَا يَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَفَعَ لِضَرَرٍ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْقِسْمِ التَّوْبَةُ، وَلِلنَّظَرِ أَيْضًا انْدِرَاجُ تَحْتَهُ.

ثُمَّ الْوَاجِبُ عِنْدَ مُعْظَمِهِمْ فِعْلٌ<sup>(١)</sup>.

وَدَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ وَشَيْعَتُهُ إِلَى انْقِسَامِهِ إِلَى فِعْلٍ، وَإِلَى مَا لَيْسَ بِفِعْلٍ؛ وَهُوَ أَنْ لَا يَفْعَلَ الْقَبِيحَ<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا مَذْهَبُ الذَّمِّ؛ الَّذِينَ سُمُّوا ذَمِّيَّةً؛ لِإِجَابِهِمُ الذَّمَّ عَلَى لَا فِعْلٍ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ، فَأَمَّا دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ فَلَا يَجِبُ إِلَّا سَمْعًا إِلَّا أَنْ يَتَضَرَّرَ فِي نَفْسِهِ لِضَرَرِ الْغَيْرِ<sup>(٤)</sup> فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ عَقْلًا دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ إِذْ ذَاكَ؛ وَلِلذَلِكَ لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ وَجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ مِنْ حَيْثُ [١/١٦٧] إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالضَّرَرِ.

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ مِنْهُمْ: أَنَّ الْعِبَادَاتِ إِنَّمَا تَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَلْطَافٌ، وَلَا تَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا شُكْرٌ لِلْمُنْعِمِ<sup>(٥)</sup>.

وَدَهَبَ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ تَجِبَ شُكْرًا لِلْمُنْعِمِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه (٩/١).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١)، والتبصير (ص ٥٣)، وانظر دفاع القاضي عن مذهب أبي هاشم في المغني (١٨٤/١٤).

(٣) من قوله: «وهو ألا يفعل القبيح.....» إلى هنا بهامش الأصل.

(٤) من قوله: «فلا يجب إلا سماعًا.....» إلى هنا بهامش الأصل.

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٢٠/١١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٦٤، ٥١٩)، ومتشابه القرآن (٧١٩/٢)، والشهرستاني: الملل والنحل (٤٥/١).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٨٩/١٢)، (١٤/١٦١، ١٨٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٥).

وفد شدد الآمدي في غاية المرام (ص ٢٤١) على المعتزلة التكبير بقولهم هذا لما يلزم عليه من التناقض؛ إذ «كيف السبيل إلى الجمع بين القول بوجوب الطاعة على العبد شكرًا، والثواب على البارئ جزاءً؟! وهل ذاك إلا دور ممتنع؟! من جهة أن الشكر لا يجب إلا بعد سابقة الثواب المتطول به، لا ما وقع بطريق الوجوب؛ فإن ذلك لا يستحق شكرًا، =



ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ وُجُوبَ الشُّكْرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِفَاعِ الْمَشْكُورِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَشْكُرَ رَبَّهُ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ قَبُولِ الْإِنْتِفَاعِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ شُكْرُ الْمُنْعَمِ فِيمَا بَيَّنَّا وَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ.

وَأَمَّا الْقَبَائِحُ: فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ:

مِنْهَا: مَا يَقْبَحُ لِنَفْسِهِ وَصِفَةِ تَخُصُّهُ؛ كَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ، وَكُفْرَانِ النِّعَمِ، وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ: الْعَبَثُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَقْبَحُ لِكُونِهِ تَرْكَاً لَوَاجِبٍ.

وَالثَّالِثُ مِنَ الْقَبَائِحِ: مَا يَكُونُ مَفْسَدَةً فِي الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهِيَ تَقْتَضِي مَا يَكُونُ لُطْفًا فِيهَا، فَمَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ، وَقَعَتْ مَعَهُ الْقَبَائِحُ الْعَقْلِيَّةُ، فَهُوَ مَفْسَدَةٌ، ثُمَّ لَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِجِنْسٍ مَخْصُوصٍ كَمَا لَا يَخْتَصُّ اللَّطْفُ بِجِنْسٍ<sup>(١)</sup>.

قَالُوا: وَالْكَلَامُ يَقْبَحُ لِكُونِهِ كَذِبًا أَوْ لِكُونِهِ أَمْرًا يَقْبَحُ أَوْ نَهْيًا عَنْ حَسَنٍ، وَيَقْبَحُ؛ لِكُونِهِ عَبَثًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَيَقْبَحُ لِكُونِهِ خَطَابًا مَعَ إِجْمَالٍ لَا بَيَانَ فِيهِ؛ كَمُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِالْتُرْكِيَّةِ، وَيَقْبَحُ إِذَا كَانَ اقْتِضَاءً مُحَالًا.

وَالْإِرَادَةُ تَقْبَحُ لِنَتَعَلُّفِهَا بِالْقَبِيحِ.

وَالْإِعْتِقَادُ يَقْبَحُ لِكُونِهِ جَهْلًا<sup>(٢)</sup>، هَذِهِ جُمْلَةُ مَذَاهِبِهِمْ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْوَاجِبَاتِ سَمْعِيَّةٌ، وَلَا يَتَلَفَّى وَجُوبُ شَيْءٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَقْلِ.

وَالْكَلَامُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْخُصُومِ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْوَاجِبِ، وَلَيْسَ لِلْوَاجِبِ بوجوبه صفةٌ عِنْدَنَا؛ فَقَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ، مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ أَحَدُهُمَا بِصِفَةِ حَقِيقَةٍ تَخُصُّهُ.

وَقَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ فِي وَاقْتٍ وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ فِي وَاقْتٍ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْأَوْقَاتَ لَا أَثَرَ لَهَا فِي اقْتِضَاءِ الطَّاعَاتِ لِلذُّوَاتِ.

= والجزاء الواجب لا يكون إلا بعد سابقة خدمة وطاعة متبرع بها، لا ما وقع بطريق الإيجاب؛ وانظر أيضًا في نقد هذه

الفكرة: الإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٧١)، والاقتصاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٧).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/١٥٤)، والمجموع المحيط بالتكليف

(١/٢٣٤).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٥٣١).

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ؛ فَالْعَقْلُ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ، وَلَا مَعْنَى لِلْجُوبِ  
إِلَّا تَعَلُّقُ الْأَمْرِ الْجَازِمِ بِالشَّيْءِ، وَلِمَالِكِ الْأَعْيَانِ أَنْ يُعَيِّنَ لِعَبِيدِهِ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْثَالِ فَيَأْمُرَ بِهِ،  
وَيُعَيِّنَ وَاحِدًا فَيَنْهَى عَنْهُ.

وَإِذَا اضْطَرَرْنَا الْخُصُومَ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَالْأَمْرُ عِنْدَهُمْ حَدِيثٌ:  
فَمَا لَمْ يَثْبُتْ لَا يَقْضِي بِرُجُوبِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

وَمَذْهَبُ الدَّهْمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ شُكْرَ الْمُنْعِمِ يُدْرِكُ وَجُوبُهُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا بَيْنُ  
مِنْ أَصْلِهِمْ، مَعَ أَنَّ تَرَكَ هَذَا الشُّكْرِ قَبِيحٌ عَلَى الضَّرُورَةِ؛ فَقَالُوا: إِذَا عَلِمْنَا ضُرُورَةَ وَجُوبِ  
الشُّكْرِ، فَمَنْ وَافَقْنَا فِي ذَلِكَ أَغْنَانَا عَنْ تَكْلِيفِ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ، وَمَنْ أَبْدَى مِرَاءً، ضَرَبْنَا لَهُ  
الْأَمْثَالَ؛ فَإِنْ مَنْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ لَا تَقَامُ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ، بَلْ تُضَرَّبُ لَهُ الْأَمْثَالُ.

ثُمَّ افْتَتَحُوا طَرِيقَهُمُ الْمَشْهُورَةَ فَقَالُوا: الْعَاقِلُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا، وَجَوَزَ فِي ابْتِدَاءِ نَظَرِهِ  
أَنْ يُرِيدَ مِنْهُ الرَّبُّ الْمُنْعِمُ شُكْرًا، فَلَوْ شَكَرَهُ لِأَثَابَةِ وَلَوْ كَفَرَ لِعَاقِبَةٍ، فَإِذَا خَطَرَ لَهُ الْخَاطِرَانِ،  
وَتَسَاوَى عِنْدَهُ الْجَاوِزَانِ، فَالْعَقْلُ يُرْشِدُهُ إِلَى إِثَارٍ مَا يُؤَدِّي بِهِ إِلَى الْأَمْنِ مِنَ الْعِقَابِ، وَارْتِقَابِ  
الثَّوَابِ<sup>(١)</sup>.

وَضَرَبُوا مِثَالًا فَقَالُوا: مَنْ تَصَدَّى فِي سَفَرِهِ مَسْلُكًا يُؤَدِّي كُلَّ وَاحِدٍ إِلَى مَقْصِدِهِ،  
وَأَحَدُهُمَا آمِنٌ وَالْآخَرُ مَخُوفٌ، وَلَيْسَ لَهُ غَرَضٌ ظَاهِرٌ فِي السَّبِيلِ الْمَخُوفِ، فَالْعَقْلُ يَقْضِي  
بِسُلُوكِ السَّبِيلِ الْمَأْمُونِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ نَقُولَ: مَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ لَمْ يَخْطِرْ لَهُ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ، فَكَيْفَ يُتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ  
وُجُوبِ الشُّكْرِ وَالْحَالَةِ هَذِهِ؟!

قَالُوا: مَنْ كَمَّلَ عَقْلَهُ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَخْطِرَ لَهُ هَذَانِ الْخَاطِرَانِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ قَدْ تَسَمَّرَ عَلَيْهِ دُحُورٌ وَهُوَ مِنْهُمْ كَفِي لِدَّاتِهِ، لَا اهْتِمَامَ لَهُ بِغَيْرِهَا،  
وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ عَادَاتٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ، فَقَدْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ فِي أَثْنَاءِ دَعْوَى الضَّرُورَةِ.

(١) انظر هذا المثال والجواب عنه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٨).

(٢) انظر هذا المثال والجواب عنه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٦٩).

وَالَّذِي يُوَضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّا نَرَى الْمُتَدَيِّنَ الْمُطَهِّرَ إِلَى اعْتِقَادِهِ قَدْ يُضْرَبُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، مَعَ قَطْعِهِ بِتَعَرُّضِهِ لِلْعِقَابِ؛ اتِّبَاعًا لِلْهَوَى، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِمَنْ يَنْظُرُ ابْتِدَاءً؟!

فَإِنْ قَالُوا: أَلَسْتُمْ فِي الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُتَمَكِّنَ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِالْوُجُوبِ؟! فَأَقْبِلُوا مِنَّا مِثْلَ ذَلِكَ [١٦٧/ب] فِي هَذَا الْمَقَامِ.

قُلْنَا: وَلَا سَوَاءَ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْأَوَّلَ لَهُ طَرِيقٌ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ فَإِنَّ مُدَّعِيَ النُّبُوَّةِ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِالْإِيجَابِ، وَمَعَهُ الْمُعْجِزَةُ الَّتِي هِيَ دَلِيلُ الْإِيجَابِ، وَحَذَرٌ وَأَنْذَرٌ، وَالْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ النَّظَرُ، الْمُوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ، فَقَدْ تَوَقَّرَ دَوَاعِيهِ إِلَى النَّظَرِ فِي مُعْجِزَتِهِ، فَيَنْظُرُ، وَإِذَا لَمْ تَتَوَقَّرْ لَهُ الدَّوَاعِي فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، فَإِذَا تَوَاتَى فِيهِ، فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى التَّقْصِيرِ، فَهَذَا سَبِيلُ وَجُوبِ النَّظَرِ فِي أُمُورِ مُدَّعِيَ النُّبُوَّةِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ فِي أَبْوَابِ النَّظَرِ بُطْلَانَ مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يُعْرِفُ وَجُوبَ النَّظَرِ بِالْعَقْلِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا شُكْرُ الْمُنْعِمِ: فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوبِهِ ضَرُورَةً وَلَا نَظَرًا، وَلَيْسَ الْعَاقِلُ عَالِمًا بِوُجُوبِهِ، وَلَا فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِهِ أَصْلًا؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ»: أَنَّ لَهُ طَرِيقًا يُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا هَاهُنَا، فَلَوْ تَمَمَّ نَظَرُهُ وَأَنْتَاهُ نَهَائَتُهُ، لَمَا أَوْصَلَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوبِ الشُّكْرِ؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَبٌّ يُرِيدُ مِنْهُ الشُّكْرَ، يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَاقِبَهُ عَلَى فِعْلِ الشُّكْرِ؛ حَيْثُ قَابَلَ نِعْمَهُ الْجَلِيلَةَ بِشُكْرِهِ النَّزْرَ الْيَسِيرَ، الَّذِي لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ.

وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَا وَاجِبَ قَبْلَ الشَّرْعِ صِحَّةُ كَوْنِ الصَّادِّينَ مُرَادًا عَلَى الْبَدَلِ، وَذَلِكَ يَقْضِي عَلَى الْعَاقِلِ بِالتَّوَقُّفِ»<sup>(٢)</sup>.

بَيَانُهُ: أَنَّ مَنْ خَافَ التَّلَفَ مِنْ شَيْئَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلَى التَّعَيِّنِ، وَجَبَّ التَّوَقُّفُ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَذَكَرَ طَرِيقَةً أُخْرَى فَقَالَ: «فِي عُقُولِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ مَنْ لَهُ الْإِيجَابُ، فَالْإِيجَابُ حَقُّهُ،

(١) انظر ما تقدم في هذا الكتاب في (ل ٦/أ) وما بعدها فصل: «النَّظَرُ الْمُوَصَّلُ إِلَى الْمَعَارِفِ وَاجِبٌ وَمُذْرَكٌ وَجُوبِهِ السَّمْعُ».

(٢) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٨٩).

وَصَاحِبُ الْحَقِّ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّهِ، وَلَهُ أَنْ لَا يُطَالِبَ، سَيِّمًا إِذَا كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنِ الْمُطَالَبَةِ بِهِ، وَعَنْ تَحْصِيلِهِ، وَقَبْلَ الرَّسُولِ لَا سَبِيلَ لِلْعَاقِلِ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ يُطَالِبُنَا بِمَا لَهُ مِنَ الْحُقُوقِ عَلَيْنَا، أَوْ يَنْفَضِّلُ عَلَيْنَا بِالْإِسْقَاطِ لِنَغْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ».

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا اعْتَرَضَتِ الْخَوَاطِرُ كَمَا ادَّعَيْتُمْ، فَلَيْسَ فِي اعْتِرَاضِهَا مَا يَقْتَضِي إِجْبَابَ شُكْرٍ، وَلَا إِزْرَامَ نَظَرٍ؛ فَإِنَّكُمْ فَرَضْتُمْ خَوَاطِرَ عَلَى وَفْقِ مُرَادِكُمْ وَغَرَضِكُمْ، وَلَوْ اسْتَوْعَبْتُمْ مَا يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُهُ فِي النَّفْسِ لَأَسْتَقْبَيْتُمْ بُطْلَانِ مَذْهَبِكُمْ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ كَمَا يَخْطُرُ لَهُ مَا يَدْعُونَ؛ فَقَدْ يَعَارِضُهُ خَوَاطِرُ تُعَارِضُ ذَلِكَ الْخَاطِرَ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَقَدْ يَخْطُرُ بِإِلَهِ أَيْضًا أَنَّهُ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ مَوْلَاهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَوْ أُنْعِبَ نَفْسَهُ وَأَنْصَبَهَا لَصَارَتْ مَكْدُودَةً مَجْهُودَةً، وَقَدْ يَعْتَصِدُ هَذَا الْخَاطِرُ عِنْدَهُ بِأَنَّ الرَّبَّ الْمُنْعَمَ عَنِّي عَنْ شُكْرِ الشَّاكِرِينَ، وَأَنَّهُ كَمَا يَبْدِئُ بِالنِّعَمِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، لَا يَتَّبِعِي بَدَلًا عَلَيْهَا، لَا سَيِّمًا وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِالشُّكْرِ، وَإِذَا عَارَضَ هَذَا الْخَاطِرَ مَا ذَكَرُوهُ، فَضَى الْعَقْلُ بِالتَّوَقُّفِ<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْمَلِكَ الْعَظِيمَ إِذَا مَنَحَ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِهِ رَغِيفًا، ثُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ أَخَذَ يَطُوفُ فِي الْبِلَادِ وَيُثْنِي عَلَى الْمَلِكِ بِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّغِيفِ، فَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مُسْتَحْسَنًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنَ الْعَطَاءِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى قَدْرِهِ نَزَرُ مُسْتَحَقَّرٍ، وَجُمْلَةُ النِّعَمِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ أَقَلُّ وَأَذَلُّ مِنَ الرَّغِيفِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُلْكِ مَلِكٍ.

فَثَبَّتْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ إِذَا خَطَرَ لَهُ مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْخَوَاطِرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِالتَّعَرُّضِ لِلْعِقَابِ وَلَوْ كَفَرَ، وَاسْتِجَابَ الثَّوَابِ لَوْ شُكِرَ، وَمَنْ لَا يَقْطَعُ بِمَكْرُوهِ بَنَائِهِ وَهُوَ فِي حَالَةٍ فِي رَغَدٍ مِنَ الْعَيْشِ وَدَعَا مِنَ اللَّذَّةِ، فَلَا يَقْضِي الْعَقْلُ بِإِثَارِ الْمَتَاعِ، وَافْتِحَامِ الْمَنَاصِبِ، وَالْإِضْرَابِ عَنِ اللَّذَاتِ النَّاجِزَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْطَأُ الْعَاقِلُ وَيَنْظُرُ فِي الْعَوَاقِبِ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ التَّوَقُّفُ فِي الْأَمْرِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ مَا هُوَ الْأَصُوبُ<sup>(٢)</sup>.

وَمَا قَالُوهُ فِي الْمِثَالِ فِي الْمُسَافِرِ:

إِنْ سَلَّمَ لَهُمْ، فَإِنَّمَا يُسَلِّمُ إِذَا اسْتَوَتْ الْأَعْرَاضُ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَقَدْ يَقْضِي الْعَقْلُ عَلَى زَعْمِهِمْ بِمَا ذَكَرُوهُ، فَأَمَّا إِذَا عَنَّ لِلْعَاقِلِ فِي سُلُوكِ الطَّرِيقِ [١/١٦٨] الْمَخُوفِ

(١) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٩).

(٢) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٩، ٢٧٠).

أَغْرَاضُ يُفْصَدُ أَمْثَالُهُ، وَلَمْ يَسْتَيْقِنِ الْخَوْفَ فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ، فَقَدْ يَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ سُلُوكُهُ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ.

وَنَظَرُ ذَلِكَ أَنْ يَتَصَدَّى لِلْإِنْسَانِ بَرٌّ وَبَحْرٌ، وَهُوَ يَرْقُبُ فِي رُكُوبِ الْبَحْرِ أَرْبَاحًا كَثِيرَةً، وَلَكِنَّ الْبَحْرَ لَا تَخْفَى مَخَاوِفُهُ، فَلِلْعَاقِلِ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنْ يَرْكَبَ الْبَحْرَ.

وَهَذَا نَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ لَوْ التَّرَمَّ الشُّكْرَ، لَنَالَهُ مِنَ الْمَتَاعِ مَا يَحْجِرُهُ عَنْ لَذَائِهِ، وَهُوَ عَلَى ظُنُونٍ وَحَدْسٍ فِيمَا يَنَالُهُ بِالشُّكْرِ لَوْ شَكَرَ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: وَزَانُ مَسْأَلَتِنَا فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمِثَالِ أَنْ يَتَصَدَّى لِلْمُسَافِرِ طَرِيقَانِ، وَيَأْتِيهِ إِنْسَانٌ، وَيَقُولُ لَهُ: اسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهُ آمِنٌ، وَلَا تَسْلُكْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مَخُوفٌ، فَيَأْتِيهِ إِنْسَانٌ آخَرُ وَيَقُولُ لَهُ: لَا تَقْبَلْ قَوْلَ هَذَا الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهُ دَلِيلُ اللَّصُوصِ، وَالْأَوَّلَى بِهِ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - التَّوَقُّفُ إِلَى أَنْ يَتَيَّنَّ لَهُ حَقِيقَةُ الْحَالِ، فَإِذَا اسْتَبَانَ الْعَاقِلُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ اتِّسَاعِ مَجَالِ الْخَوَاطِرِ، فَلَا سَبِيلَ لِيَذِي الْخَوَاطِرِ إِلَّا أَنْ يَتَرَقَّبَ وَجُودَ الشَّرْعِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَيُقَالُ لِمَنْ ادَّعَى الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِوُجُوبِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ: مَنْ تَخَيَّلَ مِنْكُمْ الضَّرُورَةَ، فَإِنَّمَا يَتَخَيَّلُهَا فِيمَا إِذَا فُرِضَتْ نِعْمَةٌ وَفُرِضَ مِنَ الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ مُقَابَلَتُهَا بِالْجُحُودِ وَالْكُفْرَانِ، فَهَذَا مِمَّا قَبَحَهُ بَعْضُ إِخْوَانِكُمْ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَأَمَّا إِذَا فُرِضَ إِضْرَابُ الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ عَنِ الشُّكْرِ وَالْكُفْرَانِ، وَتَسَاغُلُهُ بِمَا يَخْصُهُ مِنْ أُمُورِهِ، فَمَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ عَقْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدَّعِي الضَّرُورَةَ فِي قُبْحِ الْأَغْرَاضِ عَنِ الشُّكْرِ وَالْكُفْرِ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُوجِبُ شُكْرَ الْمُنْعِمِ؟

قُلْنَا: الشُّكْرُ يُنْعِبُ الشَّاكِرَ، وَلَا يُنْفَعُ الْمَشْكُورُ، فَلَا فَائِدَةَ فِي فِعْلِهِ؛ لَا اسْتِوَاءَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: رَبَّمَا يَذْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا.

قُلْنَا: لَا، بَلْ رَبَّمَا يَجْلِبُ إِلَيْهِ ضَرَرًا؛ كَمَا قَدَّمَائِهِ، وَأَوْضَحْنَا بَطْلَانَ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: « إِنَّ الْوُجُوبَ صِفَةٌ لِلوَاجِبِ ».

وَقَدْ تَمَسَّكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِظَوَاهِرِ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥] فَأَمَّا نَحْنُ مِنَ الْعَذَابِ قَبْلَ بَعَثَةِ الرُّسُلِ، وَالْوَاجِبُ حَقِيقَتُهُ: مَا لَا يُؤْمَنُ الْعَذَابُ فِي تَرْكِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ فَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْقِسْمِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شُعْبَةٌ مِنَ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ، وَسَبِيلُ تَخْرِيرِ دَلِيلٍ فِيهَا أَنْ نَقُولَ لِحُصُومِنَا: مَا الَّذِي تَعْنُونَ بِالْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ؟

فَإِنْ عَنَيْتُمْ تَوَجُّهَ أَمْرِ عَلَيْهِ: فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ الْآمِرُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرٌ مِنْ غَيْرِهِ. وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرْتَقِبُ ضَرَرًا لَوْ تَرَكَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ: فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرِّ؛ بِأَنْ مَعْنَاهُمَا اللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ، وَالرَّبُّ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَمْرَيْنِ. وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِالْوُجُوبِ حُسْنَهُ وَقَبْحَ تَرْكِهِ، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ كَوْنَهُ حَسَنًا صِفَةً نَفْسِيَّةً: فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالُوا: نَعْنِي بِهِ وَجُوبَ حِكْمَةٍ، ثُمَّ يُفْسَرُونَ الْحِكْمَةَ بِالْإِسْتِصْلَاحِ، فَسَبْطُطِلْ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مَالِكُ الْأَعْيَانِ وَمَالِكُ الْحُقُوقِ، مِلْكًا مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَلَا مَثْنَوِيَّةٍ.

وَمُخَالَفَتُنَا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ أَوْجُبُوا لِلْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْحُقُوقِ مِثْلَ مَا أَوْجَبُوا لِلَّهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ بِعُقُولِهِمُ الَّتِي هِيَ أَوْضَاعٌ جَبَلِيَّةٌ، مَنشَأُهَا النَّفْعُ وَالضَّرُّ، وَمِثْلُ الطَّبَاعِ وَتَفَرُّقِهَا.

### فَضْلُ: فِي بَيَانِ أَلْفَافٍ لَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا

فَمِنْ ذَلِكَ النِّعْمَةِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَقِيقَتِهَا:

فَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّهَا: اللَّذَّةُ فَقَطْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِلَى هَذَا مَالُ الْقَاضِي<sup>(٢)</sup> وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الكلام على مسألة نفي الوجوب على الله تعالى في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٧١، ٢٧٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٧٨).

(٣) انظر: أبو سعيد النيسابوري: أصول الدين (ص ١٩٤، ١٩٥).

وَصَارَ أَبُو الْحَسَنِ وَعَبْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَنَّهَا: اللَّذَّةُ الْخَالِصَةُ عَنْ شَوَائِبِ الضَّرَرِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ.

وَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى: أَنْ لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُتَرَفِّينَ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ وَلَا دُنْيَوِيَّةٌ<sup>(١)</sup>.

وَالْقَاضِي وَافَقَ أَبَا الْحَسَنِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكَفَرَةِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>.

وَالْمُعْتَزَلَةُ [ب/١٦٨] أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْعَمَ عَلَى الْكَفَرَةِ؛ بِالذُّعْوَةِ وَالْبَيَانِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْأَلْطَافِ، وَأَنَّهُ هَدَاهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَسَاءُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ، وَبَخَسُوا حُقُوقَهُمْ؛ بِالْعِنَادِ وَالِاسْتِكْبَارِ، وَنَسُوا النَّظَرَ؛ فَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِمَوَاعِظِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْبَلُوا نَصِيحَةَ الرُّسُلِ، وَتَصَامَمُوا عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

قَالُوا: « وَقَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ؛ بِمَا خَوَّلَهُمْ وَأَعْطَاهُمْ وَمَتَّعَهُمْ بِهِ مِنَ الْمَلَادِّ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ شُكْرَهَا؛ كَمَا قَالَ لِقَوْمِ عَادٍ وَثَمُودَ: ﴿ فَادْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٧٤]، بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية، وَقَالَ فِي قِصَّةِ قَارُونَ: إِنَّهُ قِيلَ لَهُ: ﴿ وَاحْزِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٧٧] ».

قَالُوا: « وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ الشُّكْرَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ الشُّكْرَ عَلَى النِّعْمَةِ ». قَالُوا: « وَمَنْ قَدَرَ عَلَى إِهْلَاكِ شَخْصٍ بِالْقَتْلِ جَهَارًا، فَلَا يَفْعَلُهُ، بَلْ دَسَّ السِّمَّ فِي حَلَاوَةٍ وَقَدَّمَهَا إِلَيْهِ، فَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِه ».

وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ أَبِي الْحَسَنِ وَاتَّبَاعِهِ قَالُوا: لَا تُنْكِرُ أَنَّ اللَّهَ دَعَا الْمُكَلِّفِينَ إِلَى الْحَقِّ، وَأَقَامَ الْأَدِلَّةَ، وَأَوْضَحَ السَّبِيلَ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ، وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ؛ بَيَانًا لِلنَّاسِ، وَمَوْعِظَةً لَهُمْ وَرَحْمَةً، وَلَكِنَّهُ قَالَ: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وَقَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَهَدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [السجدة: ١٣].

الآيَةُ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ، ١٨٦/أ).

(٢) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ)، ودفع الشبهة والغرر (ص ٤٦). وأيضًا: الفصل (٤/١٦٧)، ومنهاج السنة النبوية (٣/١٤٣)، وشرح الطحاوية (ص ٤٩٠) (ط المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ).

(٣) انظر: متشابه القرآن (١/١٨٤)، وانظر الجواب عن قولهم هذا ومناقشة أبي الحسن الأشعري لهم في: الإبانة (ص ١٩٨، ٢٢٥).

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧].

وَقَالَ: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ وَمَا يَسْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ مَا نُنْفِئُ عَنْكَ هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ صَلُّوا السَّبِيلَ ۝﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَلْبِغِي <sup>(١)</sup> لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَاؤَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴿[الفرقان: ١٧، ١٨]؛ أَي: هَلَكُوا فِي سَابِقِ الْقِسْمَةِ.

وَإِذَا كَانَتِ الْقِسْمَةُ بِالشَّقَاوَةِ قَدْ سَبَقَتْ، وَالْكَلِمَةُ بِالْعَذَابِ لَهُمْ قَدْ تَقَدَّمَتْ وَحَقَّتْ، وَوَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُكَلِّمَهُمْ، لَنَجَّوْا وَاسْتَوْجَبُوا النِّعْمَةَ لِلأَبَدِ، تَفْضُلًا مِنَ اللَّهِ، وَأَنَّ التَّكْلِيفَ لِمَنْ هَذَا وَصْفُهُ لَمْ يَكُنْ نِعْمَةً وَلَا صَلَاحًا، وَكَيْفَ يُرِيدُ بِالتَّكْلِيفِ صَلَاحًا، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ لَهُمْ، وَسَبَبٌ إِهْلَاكِهِمْ، وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَبَيِّنَاتٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤].

وَأَمَّا النِّعْمَةُ الدُّنْيَاوِيَّةُ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا: فَلَا يُنْكَرُ أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ مَا مَتَّعَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَمَهَّدَهُمْ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَبَسَطَ لَهُمْ مِنَ التَّمَكِّنِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ كُلُّهَا مَلَأْدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ <sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلِكَ يَخْجُبُهُمْ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَيَشْغَلُهُمْ عَنْهَا، فَيَهِيَ - بِأَنَّ كَانَتْ نِغْمَةً وَفِتْنَةً لَهُمْ - أَوْلَىٰ مِنْ أَنْ تَكُونَ نِغْمَةً.

وَالَّذِي يَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطَمِّلُ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِسْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وَقَالَ: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ ۝﴾ شَارِعُ لَهُمْ فِي الْغَيْرِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿[المؤمنون: ٥٥، ٥٦].

وَقَالَ: ﴿نُتِمُّهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [لقمان: ٢٤].

وَقَالَ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]؛ بَيِّن - سُبْحَانَهُ - أَنَّ مَا حَوَّلَهُمْ مِنَ التَّرَفِّ وَالتَّنْعُمِ، وَطُولِ الْعُمُرِ، وَكَثْرَةِ الْإِتْبَاعِ، وَالتَّمَكِّنِ مِنَ الْمَلَأْدِ - انْتَهَصَ سَبَبًا لَطُغْيَانِهِمْ وَهَلَاكِهِمْ.

(١) في الأصل: «ما كان لنا أن نتخذ» الآية!

(٢) خلافًا لما حكاه ابن حزم: الفصل (١٦٧/٤)؛ عن أبي الحسن من أنه: «ليس لله على الكفار نعمة دنيوية أصلاً» مما جعل يشنع على أبي الحسن وأصحابه أشد التشنيع والإنكار حتى وصفهم بالضلال.



وَالْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا فِي صُورِ النِّعَمِ، فَإِذَا قُوبِلَتْ بِالشُّكْرِ، صَارَتْ نِعْمَةً حَقِيقَةً، خَالِصَةً عَنِ الشَّوَائِبِ، مُوَصَّلَةً إِلَى ثَوَابِ الْإِلَهِ، وَإِذَا قُوبِلَتْ بِالْجُحُودِ وَالْكَفْرَانِ، صَارَتْ فِتْنَةً مُوَصَّلَةً إِلَى الْهَلَاكِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْتَهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلِ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ سَمَّاها نِعْمَةً، فَلَمَّا جَحَدَهَا الْمُنْعَمُ عَلَيْهِ، سَمَّاها فِتْنَةً.

وَقَالَ: ﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقِ لَأَسْفِنَهُمْ نَأً عَذَابًا﴾ ❶ ﴿لَتَفْنِيَهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦، ١٧]؛ وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَعَانِي الْفَرَاءِ وَغَيْرِهِ: إِنَّهَا فِي صُورَةِ النِّعْمَةِ؛ كَمَا قُلْنَا.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ﴾ [١/١٦٩] فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَيْتُ أَكْرَمَنِي [الفجر: ١٥]، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: ﴿كَلَّا﴾؛ أَيُّ: لَيْسَ هَذَا إِكْرَامًا، فَهَذَا سِرُّ الْمَسْأَلَةِ وَمُسْتَهْأَهَا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

وَمِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ مَا ابْتَلَى اللَّهُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ الصَّابِرِينَ؛ عَلَى الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ نِعْمٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَوَصَّلُ لَهُمْ إِلَى الثَّوَابِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِهَانَةً لَهُمْ.

يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَهُ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَيْتُ أَهَنَّنِي﴾ ❷ ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦، ١٧]. أَيُّ: لَيْسَ ذَلِكَ إِهَانَةً، لَوْ صَبَرُوا عَلَيْهَا مُحْتَسِبِينَ الثَّوَابِ.

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهِذَا الْبَابِ: الْكَلَامُ فِي مَعْنَى الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالتَّعْظِيمِ:

فَالْحَمْدُ الْمُطْلَقُ: أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شُكْرَ النِّعْمَةِ وَالشَّيْءِ عَلَى الْمُحْسِنِ بِمَنَاقِبِهِ وَخِصَالِهِ الْحَمِيدَةِ.

وَالشُّكْرُ: مَقْصُورٌ عَلَى النِّعْمَةِ، وَيُذَكَّرُ أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى الْآخَرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١]، الْآيَةُ؛ فَالْحَمْدُ هَا هُنَا بِمَعْنَى الشَّيْءِ، وَالْأَيْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجِنْسِ؛ أَيُّ: جَمِيعُ الْمَحَامِدِ وَالْمَادِحِ لَهُ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»، وَيُقَالُ: «حَمِدْتُ فَلَانًا عَلَى نِعْمَتِهِ»، أَيُّ: شَكَرْتُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ❸.

(١) الآية: ٢ من سورة الفاتحة، وجزء من الآية: ٤٥ من سورة الأنعام، ومن الآية: ١٠ من سورة يونس، والآية ١٨٢ =

« هُوَ أَنْ صَنَعَ إِلَى عِبَادِهِ فَشَكَرُوهُ »<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي يُوجِبُهُ الشَّرْعُ مِنْ شُكْرِ النِّعْمَةِ وَحَمْدِهِ عِنْدَنَا: هُوَ قَوْلُ فِي الْقَلْبِ، وَاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ عَلَى جِهَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ، ثُمَّ يُعْبَرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ وَالْإِشَارَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا.

وَيَجِبُ أَيْضًا التَّعْظِيمُ لِلْمُنْعِمِ بِحَقِّ إِنْعَامِهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى إِدَامَةِ هَذَا الْإِعْتِرَافِ وَالتَّعْظِيمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يُبْطِلَهُ؛ بِإِسَاءَةٍ تُؤْفِي عَلَيْهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ.

وَأَمَّا الْعِبَارَةُ عَنِ اعْتِرَافِ الْقَلْبِ بِالْأَصْوَاتِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا: فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ مِنْهَا قَدْرُ مَا يُعْرَفُ بِهِ اعْتِرَافُ الْقَلْبِ، وَقَدْ يَنْقُطُ أَحْيَانًا عَنْ بَعْضِ النَّاسِ؛ كَالْأَخْرَسِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ مَا يَجِبُ بِالشَّرْعِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا نِيعَمًا رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وَقَالَ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الظُّوَاهِرِ.

وَشُكْرُ النِّعْمَةِ: إِظْهَارُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّعْنَةُ، وَتَعْظِيمُ الْعَبْدِ لِلَّهِ؛ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَتَعْظِيمُ مَا أَمَرَ بِتَعْظِيمِهِ، وَالطَّاعَةُ لَهُ: قَوْلًا وَفِعْلًا، فَمَنْ قَالَ: الشُّكْرُ هُوَ الْإِعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ عَلَى جِهَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ لِلْمُنْعِمِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧]؛ أَيُّ: مُجَازِيًا عَلَى الطَّاعَةِ، وَمِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ: الشُّكُورُ.

وَمَنْ قَالَ: « الشُّكْرُ هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ؛ بِذِكْرِ إِحْسَانِهِ »؛ فَالرَّبُّ يُسَمَّى شَاكِرًا عَلَى هَذَا الْحَدِّ.

قَالَ الْقَاضِي: « وَأَمَّا التَّعْظِيمُ مِنَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فَعَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْنَى فِي النَّفْسِ، زَائِدٌ عَلَى الْقَوْلِ، وَعَلَى الْعِلْمِ؛ بِكَوْنِهِ مُنْعِمًا.

وَالثَّانِي: الْقَوْلُ وَالْمَدْحُ لَهُ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ مِنَ الْأَعْمَالِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ الْأَقْوَالِ، الْوَاقِعَةِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ؛ نَحْوُ إِمْسَاكِ الْإِنْسَانِ بِرِكَابٍ غَيْرِهِ، وَتَقْدِيمِ فِعْلِهِ، وَالْقِيَامَ لَهُ، وَرَفْعِهِ عَلَى مَجْلِسِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ».

فَأَمَّا التَّعْظِيمُ مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ: فَهُوَ مَدْحُهُ لَهُمْ بِطَاعَتِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ تَعْظِيمُهُ لَهُمْ إِزَادَتَهُ لِنَفْعِهِمْ وَإِكْرَامُهُمْ فِي دَارِ النِّعَمِ.

= من سورة الصافات، ومن الآية: ٧٥ من سورة الزمر، ومن الآية: ٦٥ من سورة غافر.

(١) لم أفد عليه في مظانه من مصادر الآثار أو التفسير بالمأثور.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِّلَةُ:

فَقَالَ عَبَّادٌ: «هُوَ الْعِلْمُ بِحَالِ الْمُعْظَمِ».

وَصَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «هُوَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ زَائِدٌ عَلَى الْقَوْلِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ مُعْظَمٌ لِأَهْلِ الثَّوَابِ، وَمُهِينٌ لِأَهْلِ الْعِقَابِ؛ بِمَعْنَيَيْنِ يَخْلُقُهُمَا لَا فِي مَحَلٍّ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا قَالَ فِي الْإِرَادَةِ.

قُلْتُ: وَالتَّعْظِيمُ الَّذِي أَطْلَقَهُ الْقَاضِي إِنْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، فَهُوَ بِمَثَابَةِ الْمَحَبَّةِ وَالرَّضَا، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

مَسْأَلَةٌ: فِي أَنْ لَا عِلَّةَ وَلَا غَرَضَ لِلْفَعَالِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْعَالَمَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ خَالِقًا لَهُ، لَا لِعِلَّةٍ، وَلَا لِذَاعٍ وَبَاعِثٍ وَخَاطِرٍ؛ يَدْعُوهُ إِلَى الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ الْعِلَلَ وَالْأَغْرَاضَ مَقْصُورَةٌ عَلَى اجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَأَمَّا النِّفَعُ وَالضَّرُّ وَاللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ، فَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: خَلَقَهُ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ عِلَّةٌ لَهُ فِي الْخَلْقِ وَدَاعِيَةٌ إِلَيْهِ، بَلْ يُقَالُ: خَلَقَ مَنْ نَفَعَهُ بِخَلْقِهِ، وَضَرَّ مَنْ ضَرَّهُ بِخَلْقِهِ، وَقَدْ خَلَقَ كَثِيرًا مِنَ الْجَمَادَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ لَا لِمَنْفَعَةٍ وَلَا لِمَضَرَّةٍ لَا لِأَنْفُسِهَا، وَلَا لِغَيْرِهَا [١٦٩/ب]، وَكَمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر ما تقدم من الكلام على مذهب المعتزلة البصريين في أن الله يريد للحوادث بإرادات يخلقها لا في محال (ل ٥١/أ).

(٢) انظر فيما تقدم (ل ١٥٦/أ) وما بعدها.

(٣) انظر هذا البحث عند الأشاعرة في: اللمع (ص ١١٥، ١٢٢)، والتمهيد (ص ٥٠، ٥٢)، وأصول الدين (ص ٨٢، ٨٣)، والنظامية (ص ٣٥)، ونهاية الأقدام (ص ٣٩٧، ٤٠٤)، والمحصل (ص ٢٠٥)، والأربعين (١/٣٥٤، ٣٥٠)، والعالم (ص ٨٧، ٨٩)، والأبكار (٢/١٥١، ١٦٦)، وغاية المرام (ص ٢٢٤، ٢٤٥)، وشرح المقاصد (٤/٢٩٦، ٣٠٦)، وشرح المواقف (٨/٢٢٤، ٢٢٨)، والطوابع (ص ٣١١)، ورسالة التوحيد (ص ٧٠، ٧٤)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/٥٥٨، ٥٦٥). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤/٧)، (٣٢)، (١١/٥٨، ١٣٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٠١، ٣١٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٢٧١). وأيضًا: الكلاباذي: التعرف على مذهب أهل التصوف (ص ١٩٣، ١٤١)، وبيان تلبيس الجهمية (ص ٢١٤، ٢١٧)، وشفاء العليل (ص ٢٠٩)، والقرطبي: الإعلام بها في دين النصارى من الفساد والأوهام (ص ١٠٧).

وُجُودُهُ سُبْحَانَهُ عِلَّةٌ لَوْ جُودِ الْعَالَمِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ الْقَدِيمُ وَإِرَادَتُهُ الْقَدِيمَةُ عِلَّةً لِلْعَالَمِ؛  
لَأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَسْبِقُ الْمَعْلُولَ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «صُنْعُهُ عِلَّةٌ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا عِلَّةٌ لِصُنْعِهِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ: «وَلَوْ كَانَ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا لِلْعَالَمِ لِعِلَّةٍ، لَكَانَتِ الْعِلَّةُ:

إِمَّا قَدِيمَةً: فَيَلْزِمُ قَدَمَ الْعَالَمِ.

وَأَمَّا مُحَدَّثَةً: فَيَسْتَنْدِ إِلَى عِلَّةٍ أُخْرَى، وَيُقْضَى إِلَى التَّسْلُسِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَمَخْصُوعُ قَوْلِنَا: «لَا عِلَّةٌ لِصُنْعِهِ»: إِنْطَالُ قَوْلٍ مَنْ قَالَ بِالْهَيُولَى وَالنَّفْسِ؛ فَلَا يَحْتَاجُ فِي  
فِعْلِهِ إِلَى أَدَاةٍ وَآلَةٍ وَسَبَبٍ.

فَإِنْ قَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ: الْفَاعِلُ بِالْقُوَّةِ لَنْ يَصِيرَ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ إِلَّا لِعَرَضٍ، وَفِي نَفْيِ الْأَعْرَاضِ  
التَّزَامُ الْعَبَثِ، وَالْإِلَهُ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

وَمِنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الشُّبْهِ صَارَ جَمَاعَةٌ مِنْ قَدَمَاءِ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى إِثْبَاتِ أَصْلَيْنِ قَدِيمَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا نَفْسٌ حَكِيمٌ غَيْرٌ عَاقِلٍ، وَالْآخَرُ نَفْسٌ جَاهِلٌ هُوَ الْمُبْدِعُ لِلْعَالَمِ، وَأَثْبَتُوا الْهَيُولَى قَدِيمَةً،  
وَلَجَّهَلِهِ بِالْعَوَاقِبِ أَبَدَعَ الْعَالَمَ؛ فَإِنَّ الْعَالَمَ يَسْتَمِلُ عَلَى الْأَلَامِ وَالْمَضَارِّ، وَالسَّرِيقَةِ، وَالْحَيَوَانَاتِ  
الْمُؤَذِّيَةِ وَالضَّارَّةِ، وَتَسْلُطُ الْأَقْوِيَاءُ عَلَى الضُّعَفَاءِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَبِيحٌ فِي الْعُقُولِ.

وَجُمْلَةُ شُبْهَتِهِمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْصِيقِ الْعَقْلِيِّينِ، وَاعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ، وَأَهْلُ  
الْحَقِّ بَرُّوا مِنَ التَّزَامِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا بَطْلَانَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: لِمَ اعْتَبَرْتُمْ الْغَائِبَ بِالشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا سَبِيلٍ إِلَى دَعْوَى  
الضَّرُورَةِ فِيهِ؟!

وَبِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنْ وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ مِنَّا، فَإِنَّمَا يَجِبُ لِمَا يُحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ

(١) انظر: دفع شبه من تشبه وتمرد (ص ٢٠)، وشفاء العليل (ص ٢٠٩)، والإعلام بها في دين النصاري (ص ١٠٧).

(٢) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: التمهيد (ص ٥١)، ونهاية الأقدام (ص ٣٩٨)، والأربعين (ص ٣٥٠)،  
(٣٥١)، وقد أرجع بعض الباحثين الاعتماد على فكرة الغنى الإلهي والتنزه عن الغرض عند الأشاعرة إلى التأثير  
بابن سينا؛ انظر: غاية المرام: (٢٢٦) هامش: (٣).

(٣) انظر في نقد دليل اعتبار الغائب بالشاهد فيها تقدم في (ل ٢٠/أ) وما بعدها.

إِلَى كُلِّفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، وَقَدْ فُطِرَ عَلَى بَنِيَّةٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَعَهَا جُرُّ الْمَنَافِعِ وَدَفْعُ الْمَضَارِّ، فَإِذَا وَقَعَ فِعْلُهُ قَاصِدًا إِلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ جَلْبٍ نَفْعٍ أَوْ دَفْعٍ ضَرٍّ، كَانَ غَائِبًا.

إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ إِلَى آلَةٍ وَأَدَاةٍ، بَلْ يُصِيرُ الْعَدَمَ وَجُودًا؛ عَلَى وَفْقِ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَعِلْمِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَحْتَاجُ - فِي الْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ - إِلَى إِحْدَاثِ حَوَادِثٍ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي مَحَلٍّ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَسْتَنِدُّ إِلَى دَاعِيَةٍ تَدْعُوهُ إِلَيْهِ؛ كَمَا قَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ، وَلَيْتَنِ اسْتَعْنِيَ عَنِ الدَّاعِيَةِ؛ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْمَشِيئَةِ، فَلَيْسَتْغْنِي بِهِمَا عَنْ إِحْدَاثِ الْحَوَادِثِ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي مَحَلٍّ.

وَقَدْ تَعَاطَتِ الْقَدْرِيَّةُ جَوَابَ الدَّهْرِيَّةِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَقَالُوا: خَلَقَ الْعَالَمَ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ هُوَ سُبْحَانَهُ بِهِ.

قَالُوا: وَنَحْنُ نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مَنْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ؛ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ؛ كَأِنْقَاذِ الْغَرِيقِ وَالْحَرِيقِ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ حَكِيمًا، وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ.

فُلْنَا: وَمَتَى تُسَلِّمُ لَكُمْ الدَّهْرِيَّةُ ذَلِكَ، وَتَقُولُونَ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِدَفْعِ رِقَّةٍ قَلْبِهِ، أَوْ لِيَكْتَسِبَ بِهِ ثَنَاءَ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَرِقَّةَ الْقَلْبِ، وَالْمُتَضَرَّرُ يُزِيلُهُ عَنْ نَفْسِهِ؟! وَلَوْ وَجِدَ ذَلِكَ مِنْهُ، مَعَ الْعُرْوِ عَنِ الْأَغْرَاضِ، كَانَ يَفْعَلُهُ غَائِبًا.

ثُمَّ نَقُولُ لِلْمُعْتَرِ لَةِ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: إِنَّمَا يَحْسُنُ مِنَ الْقَدِيمِ الْفِعْلُ إِذَا قَصَدَ بِهِ نَفْعَ غَيْرِهِ؟ قَالُوا: أَرَادَ نَفْعُهُمْ.

فُلْنَا: أَرَادَ بِهِ غَيْرَ مُوجِبِهِ لِنَفْعِهِمْ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَرِيدُ - عَلَى أَصْلِكُمْ - مَا لَا يَكُونُ، ثُمَّ قَدْ يَسْتَضِرُّونَ بِخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ، وَبِتَكْلِيفِهِ لَهُمْ مَعَ الْإِرَادَةِ لِنَفْعِهِمْ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَكِيمٌ.

وَلَوْ قِيلَ: خَلَقَ هَذِهِ الْإِرَادَةَ عَبَثًا، لَمْ يَكُنْ يَبْعُدُ؛ فَإِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي خَلْقِهَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَلْقُهُمْ وَأَرَادَ بِهِمُ الضَّرْرَ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَكِيمٌ؛ فَلَا تَأْثِيرَ إِذَنْ لِإِرَادَةِ الضَّرَرِ فِي الْإِضْرَارِ، وَلَا لِإِرَادَةِ النَّفْعِ فِي النَّفْعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا طَالَبَكُمْ بِهِ الدَّهْرِيُّ لِأَزْمَا لَكُمْ؛ مِنْ وَجُوبِ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُسَيِّئًا لِلنَّظَرِ؛ بِخَلْقِ مَنْ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِخَلْقِهِ وَبِتَكْلِيفِهِ وَإِكْمَالِ عَقْلِهِ، وَلَا أَثَرٍ لِإِرَادَتِهِ الصَّلَاحَ، ثُمَّ الدُّنْيَا كُلُّهَا لَا يَبْقَى عِطْرُهَا بِصِنَانِهَا، وَلَا تَبْقَى لِدَاتِهَا بِآلِمِهَا.

وَقِيلَ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ بِالنَّمْلِ صَلَاحًا، لَمَا خَلَقَ لَهُ جَنَاحًا».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ يَسْأَلُ أَهْلُ النَّارِ الرَّجْعَةَ إِلَى دُنْيَاهُمْ، فَلَا يُجِيبُهُمْ إِلَى ذَلِكَ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ رَدَّهُمْ إِلَيْهَا، لَعَادُوا لِمَا نُتُوهَا عَنْهُ [١/١٧٠]، وَكَانَ سُبْحَانَهُ قَدْ عَلِمَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُمْ، فَلَوْ أَرَادَ صَلَاحَهُمْ لِمَا خَلَقَهُمْ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهُمْ إِلَى الدُّنْيَا إِرَادَةً لِيَنْفَعَهُمْ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ سُبْحَانَهُ حَكِيمٌ فِي أَعْمَالِهِ»: أَنَّهُ مُصِيبٌ فِي ذَلِكَ، وَمُحْكِمٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ مِنْ مَالِكِ الْأَعْيَانِ فِي مِلْكِهِ؛ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ بِوَجْهِ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْحِكْمَةِ: الْعِلْمُ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ، فَالْمَعْنَى بِكَوْنِهِ حَكِيمًا فِي أَعْمَالِهِ أَنَّهُ فَعَلَهَا عَلَى مُقْتَضَى إِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ وَخَبِيرَتِهِ.

وَنَحْنُ نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ خَلَقَ مَنْ نَفَعَهُ بِخَلْقِهِ، وَخَلَقَ مَنْ ضَرَّهُ بِخَلْقِهِ، وَالَّذِي نُنْكِرُهُ مِنَ الْعَرَضِ وَنَنْفِيهِ عَنِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ - إِنَّمَا هُوَ قِيَامٌ حَادِثٌ بِذَاتِهِ؛ مِنْ إِرَادَةٍ، أَوْ دَاعِيَةٍ وَخَاطِرٍ؛ يَحْمِلُهُ عَلَى الصَّنْعِ وَالْإِبْجَادِ، وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ: إِنَّمَا خَلَقَ الْقَدِيمُ الْعَالَمَ؛ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَإِظْهَارًا لِآيَاتِهِ؛ لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَيْهِ؛ فَيُعْرِفَ، وَيَعْبُدَ وَيُعْظَمَ، فَيَسْتَحِقَّ بِذَلِكَ ثَوَابَ الْأَبَدِ، وَيَسْتَوْجِبَ الْمُعْرِضُ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا الْعِقَابَ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ بِآيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَلِیَجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾

[الباقية: ٢٢].

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَالَ: «كُنْتُ كُنْتُ مُحْصَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أُعْرِفَ»<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَيُقَالُ لَهُؤُلَاءِ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: إِنَّهُ خَلَقَ الْعَالَمَ؛ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَلِيُعْرِفَ بِهِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ امْتِحَانًا قُدْرَتِهِ، أَوْ اسْتِفَادَةً عِلْمٍ بِالْخَلْقِ، أَوْ لِيُسْتَفْعَلَ بِعِبَادَتِهِمْ إِيَّاهُ، أَوْ لِيَنْفَعَهُمْ بِخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ:

(١) في الأصل: «وخلق الله السموات والأرض ولتجزى كل نفس» الآية!!.

(٢) لا أصل له: ذكر بلفظ: «كنت كنزاً مخفياً فأردت أن أعرف» الحديث، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة

(١/١٦٥) وأحال إلى رقم (٦٠٢٣) ما لم يطبع بعد من سلسلته، قال القاري في المصنوع في الحديث الموضوع

(ص ١٤١): نص الحفاظ؛ كابن تيمية والزرکشي والسخاوي على أنه لا أصل له، ونحوه حكاها عنهم العجلوني

في كشف الخفا (١٧٣/٢).

فَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَجِيلٌ فِي نَعْيِهِ، وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - غَنِيٌّ لِدَايَتِهِ، عَرِيقٌ فِي إِلَهِيَّتِهِ، لَا يَتَجَمَّلُ بِعِبَادَةِ خَلْقِهِ.

وَكَيفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَلَوْلَا تَوْفِيقُهُ وَتَيْسِيرُهُ لَمَا عَبَدَهُ عَابِدٌ، وَلَمَا عَرَفَهُ عَارِفٌ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: «خَلَقَهُمْ لِيَنْفَعَهُمْ»؛ فَإِنَّ الَّذِينَ أَعْرَضُوا عَنِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ أَكْثَرَ مِمَّنْ عَرَفُوهُ، وَلَوْلَا خِذْلَانُهُ الَّذِي لَحِقَهُمْ، لَكَأُتُوا مِنَ الْعَارِفِينَ وَالْعَابِدِينَ، لَا يَقْبَلُونَ إِلَّا فِي قَبْضَتِهِ، وَلَا يَتَحَرَّكُونَ وَلَا يَسْكُنُونَ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ، وَمُقْتَضَى عِلْمِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَنِ الَّذِي يُنْكِرُهُ؟! بَلْ أَنْكَرَهُمْ فَأَنْكَرُوهُ، وَهُوَ الَّذِي عَرَفَهُمْ نَفْسَهُ وَإِلَهِيَّتَهُ، فَعَرَفُوا الْجَلَالَ نَعْتَهُ، وَالْكِبْرِيَاءَ وَصْفَهُ، وَالْإِلَهِيَّةَ حَقَّهُ.

إِنَّمَا التَّزَاوُعُ فِي إثْبَاتِ عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ لِلْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، أَوْ نَفْيِهَا.

وَلَسْنَا نُنْكِرُ وَفُوقَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ وَالْمَشِيئَةِ، وَالْآيَاتِ الَّتِي تَمَسَّكْتُمْ بِهَا إِنَّمَا هِيَ حُجَجٌ وَبَصَائِرٌ لِمَنْ اسْتَبَصَّرَ، وَتَنْبِيهَاتٌ وَتَعْرِيفَاتٌ لِمَنْ نَظَرَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا بَنِي عَبَّاسٍ: «قُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ»، فَقَالَ بَعْضُ السَّامِعِينَ: أَلَا نَتَكَلَّلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ: «اعْمَلُوا؛ فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَإِنَّ التَّكْلِيفَ وَتَهْيِئَةَ الْأَسْبَابِ بِمَثَابَةِ الْمَحَكِّ لِلصَّيَّارَةِ؛ يُتَبَيَّنُ بِهِ الْجِدُّ مِنَ الرَّدِيِّ؛ كَذَلِكَ التَّكْلِيفُ وَالْعَقْلُ وَخَلْقُ الشَّهَوَاتِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ كُلُّهَا أَمَارَاتٌ تَظْهَرُ عِنْدَهَا أَسْرَارُ النَّقْدَيْنِ.

وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَخْرَجَ مِنْ بَيْنِ ظَهْرِ آدَمَ ذُرِّيَّتَهُ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَبِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ»، الْحَدِيثُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا<sup>(٢)</sup>﴾ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿[الطلاق: ١٢]، الْآيَةِ: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِتَعْلَمُوا﴾ لَا مَ صَيْرُورَةَ وَعَاقِبَةَ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) حديث صحيح: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٧٨٨).

(٢) في الأصل: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الْآيَةِ، وَلَعَلَّهُ خَطَأً نَاسَخَ.

﴿ فَالْقَطْعُ ۚ أَلْ ذَرَعَتُكَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ [ القصص: ٨ ]؛ أَي: لِيَعْلَمَ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيَعْلَمُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ آيَاتٍ لِّتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [ يونس: ٦٧ ]؛ لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ <sup>(١)</sup> لِّيَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ﴾ [ يونس: ٥ ].

فَكُلُّ ذَلِكَ مُسَلَّمٌ لَا نِزَاعَ فِيهِ؛ كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَمَا عَلِمَ اللَّهُ كَوْنَهُ، فَهُوَ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ، وَالصِّفَاتُ الْأَرِثِيَّةُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْجَوَازُ.

وَلَا يُقَالُ: لِمَ كَانَ الْعِلْمُ عِلْمًا بِسَعَادَةِ قَوْمٍ دُونَ غَيْرِهِمْ، أَوْ شَقَاوَةِ آخَرِينَ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ؛ كَمَا لَا يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي وُجُودِ الْإِلَهِ وَالْهَيْتَةِ، وَكَمَا لَا تُعْلَلُ ذَاتُهُ؛ لَا تُعْلَلُ صِفَاتُهُ، وَلَا تُعْلَلَاتُ صِفَاتِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يُعْلَلُ صُنْعُهُ وَأَفْعَالُهُ.

وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ تَبْسِيرَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَحْدَهُ وَنِعْمَ الْمُعِينُ [ ١٧٠/ب ].

### الْقَوْلُ فِي الدَّلَامِ وَأَخْكَاهَا<sup>(٢)</sup>

الْأَلَامُ وَاللَّدَاتُ لَا تَفْعُ مَقْدُورَةً لِغَيْرِ اللَّهِ - وَإِذَا وَقَعَتْ فِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى فَهِيَ مِنْهُ حَسَنٌ، سَوَاءٌ وَقَعَتْ ابْتِدَاءً أَوْ مُسَمَّاءَ جَزَاءً، وَلَا حَاجَةَ عِنْدَنَا فِي تَقْدِيرِهَا حَسَنَةً إِلَى تَقْدِيرِ سَبْقِ اسْتِحْقَاقِ، أَوْ اسْتِيجَازِ التَّزَامِ أَعْوَاضٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَوْمٍ<sup>(٣)</sup> جَلْبِ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، مُؤَفِّينَ عَلَى الْأَلَمِ،

(١) في الأصل: « جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً لتعلموا عدد السنين والحساب »!!.

(٢) انظر هذا المبحث عند الأشاعرة في: المقالات (١/٣١٨، ٣١٩)، واللمع (ص ١١٦، ١١٧)، والإرشاد (ص ٢٧٣، ٢٧٨)، والاقتصاد (ص ٨٣)، وقواعد العقائد (ص ٢٥٥)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٠)، والأبكار (٢/١٦٧، ١٧٤)، وغاية المرام (ص ٢٢٥، ٢٤٥)، وشرح المواقف (٨/٢١٩، ٢٢١)، وسليمان دنيا: ومحمد عبده (٢/٥٥٠). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٣٩، ١٤٦، ١٦٤، ١٧٤)، (١٣/٢٢٧)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤). وأيضاً: الفصل في الملل والنحل (٣/١٦٦)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ٢٤٨، ٢٥٠).

(٣) الذي في الإرشاد (ص ٢٧٣): « روح » والصواب: « روم » كما في نقل أبي القاسم ها هنا وهو الأوفق للسياق.



بَلْ مَا وَقَعَ مِنْهَا فَهُوَ مِنَ اللَّهِ حَسَنٌ، لَا مُعْتَرَضَ عَلَيْهِ.

وَاضْطَرَبَتِ الْأَرْءُ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَتِ الشَّوْبَةُ: الظُّلْمُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ، عَلَى أَيِّ وَجْهِ قُدِّرَ، وَالْآلَامُ بِجُمْلَتِهَا صَادِرَةٌ مِنْ «أَهْرَمَنْ»  
دُونَ «يَزْدَانِ»، وَهِيَ قَبِيحَةٌ لِأَعْيَانِهَا<sup>(١)</sup>.

وَدَهَبَتِ الْبَكْرِيَّةُ<sup>(٢)</sup> إِلَى: أَنَّ الْبَهَائِمَ لَا تَتَأَلَّمُ أَصْلًا، وَكَذَلِكَ الْأَطْفَالُ الَّذِينَ لَا تُمَيِّزُ لَهُمْ.

وَدَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ غَلَاةِ الرَّوَافِضِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى التَّنَاسُخِ<sup>(٣)</sup>؛ فَقَالُوا: إِنَّمَا تَتَأَلَّمُ الْبَهَائِمُ؛ لِأَنَّ  
أَرْوَاحَهُمْ كَانَتْ فِي أَجْسَادِ وَقَوَالِبِ أَحْسَنَ مِنْ أَجْسَادِ الْبَهَائِمِ، وَقَدْ ارْتَكَبَتْ كَبَائِرُ؛ فَفُقِلَتْ إِلَى  
أَجْسَادِ أُخْرَى؛ لِتَعَذِّبَ فِيهَا، فَإِذَا اسْتَوْفَتْ عِقَابَهَا، وَتَوَفَّرَ عَلَيْهَا مَا اسْتَحَقَّتْهُ مِنْ عَذَابِهَا، رُدَّتْ  
إِلَى أَحْسَنِ بَنِيَّةٍ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الرَّبَّ ﷻ لَا يَنْتَدِي بِإِيلَامٍ إِلَّا عَنِ اسْتِحْقَاقِ سَابِقٍ، وَلَا يَحْسُنُ الْاَلَمُ  
عِنْدَهُمْ لِتُعْوِضَ عَلَيْهِ، وَلَا لِيَجْلِبَ نَفْعٌ.

ثُمَّ الْهَيَاكِلُ وَالْأَشْخَاصُ عَلَى رُتَبٍ وَدَرَجَاتٍ فِي الْخِصَّةِ وَالرَّذَالَةِ، وَالتَّعَرُّضِ لِفُنُونِ الْآلَامِ،  
مُتَقَلِّبَةً فِي رُتَبِهَا وَدَرَجَاتِهَا. وَالْأَرْوَاحُ عَلَى حَسَبِ رَلَاتِهَا.

ثُمَّ أَصْلُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ الْبَهَائِمَ مُكَلَّفَةٌ، عَالِمَةٌ بِمَا يَجْرِي عَلَيْهَا مِنَ الْآلَامِ: عَذَابًا  
وَعِقَابًا، وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ ذَلِكَ، لَمَا كَانَتِ الْآلَامُ رَاجِعَةً لَهَا عَنِ الْعَوْدِ إِلَى أُمُثَالِ  
مَا قَارَفَتْهَا.

(١) انظر في بيان مذهب المجوس في فاعل الخير والشر في: الإبانة (ص ١٩٦)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٨٧)،  
والتبصير (ص ٨٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٥٦)، وحز الغلاصم (ص ١٠٧)، وأيضًا: المغني في أبواب  
العدل والتوحيد (٧١/٥)، وأما قولهم في الآلام فانظر: الإرشاد (ص ٢٧٤).

(٢) البكرية: أتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زياد كان في أيام النظام، وانفرد بضلالات أكفرته الأمة بسببها؛  
المقالات (٣٤٢/١)، والتبصير (ص ٦٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٩). وانظر مقالة البكرية في الآلام  
ونقدها في: المقالات (٣١٧/١)، وأصول الدين (ص ٢١٢، ٢١٣)، والإرشاد (ص ٢٧٤)، والأبكار  
(١٧٠/٢)، وغاية المرام (ص ٢٣٢)، وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٣)، والمغني في أبواب  
العدل والتوحيد (٣٨٦، ٣٨٢/١٣).

(٣) انظر فكرة التناسخ في الآلام ونقدها في: الإرشاد (ص ٢٧٤)، وأبكار الأفكار (١٦٩/٢)، وغاية المرام  
(ص ٢٣٢)، ولباب المحصل (ص ١٢٤)، وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٠٥/١٣)، وشرح  
الأصول الخمسة (ص ٤٨٣).

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ كُلَّ جِنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْحَيَوَانَاتِ، فَمِنْهُ شَيْءٌ مُبْتَعَثٌ إِلَى آحَادِ الْجِنْسِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلَةُ: فَلَهُمْ مَذَاهِبٌ سَنُشِيرُ إِلَيْهَا فِيمَا بَعْدُ.

فَأَمَّا الثَّنَوِيَّةُ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْآلَامُ وَالْغُمُومُ وَالْهُمُومُ كُلُّهَا قَيْبَحَةٌ لَأَنْفُسِهَا، وَالْعِلْمُ بِقُبْحِهَا ضَرُورِيٌّ، وَإِنَّ الْمَنَافِعَ وَاللَّذَاتِ وَالسُّرُورَ حَسَنَةً فِي الْعَقْلِ.

قَالُوا: وَجَدْنَا الْعُقَلَاءَ يَمْنَعُونَ وَيَمْتَنِعُونَ مِنْ نُزُولِ الْآلَامِ بِهِمْ، وَالطَّبَّاعُ تَنْفِرُ مِنْهَا، وَالْعَاقِلُ لَا يُؤْثِرُ الْآلَمَ وَلَا يَتَغَيَّبُهُ، وَإِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ يَرُومُ خَلَاصًا مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ضَارَةً إِلَّا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ آلَامًا، لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُمْ الْمَنْعُ وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْهَا، فَدَلَّ جَمِيعُ ذَلِكَ عَلَى قُبْحِ الْآلَامِ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُنَازِعُكُمْ فِي أَنَّ الْآلَمَ ضَرَرٌ تَأْبَاهُ النَّفْسُ، وَتَنْفِرُ مِنْهُ الطَّبَّاعُ، وَلَكِنْ لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعُقَلَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى وَجُوبِ الْمَنْعِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنْ نُزُولِ الْآلَامِ بِهِمْ، وَمُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهَا مَضَارٌّ، وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ - مِمَّنْ وَافَقَكُمْ عَلَى إيجابِ الْعُقُولِ وَحَظَرِهَا - يَمْنَعُ ذَلِكَ أَشَدَّ الْمَنْعِ، وَيَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ بِعَكْسِ مَا قُلْتُمْ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ؛ لَأَنَّا كَمَا نَجِدُهُمْ يَمْنَعُونَ وَيَمْتَنِعُونَ وَيَهْرُبُونَ مِنْ نُزُولِ الْآلَمِ بِهِمْ؛ فَإِنَّا نَجِدُهُمْ يَطْلُبُونَ إِنْزَالَ كَثِيرٍ مِنَ الْآلَامِ بِهِمْ، وَيَدْعُونَ إِلَى فِعْلِهَا، بَلْ لَهُمْ أَحْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ؛ فَقَدْ يُوجِبُونَ نُزُولَ الْآلَمِ بِهِمْ إِذَا اعْتَقَدُوا أَنَّ فِيهَا نَجَاةً مِنْ هَلَاقٍ وَتَلَفٍ عُضْوٍ هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا يُقَاسُونَهُ مِنَ الْآلَامِ؛ مِنْ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ الْكَرِيهَةِ، وَاسْتِسْلَامٍ لِلْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ، وَالْكَيِّ وَالْقَطْعِ، وَإِجْبَابِهِمْ ذَلِكَ، وَقَدْ يُدْخِلُونَ الضَّرَرَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ؛ بِالْعَدْوِ عَلَى الشَّوْكِ عِنْدَ الْمَخَافَةِ مِنَ السَّبْعِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ مَا ادَّعَيْتُمْ عَلَى الْعُقَلَاءِ؛ مِنْ وَجُوبِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْ كُلِّ ضَرَرٍ، إِنَّمَا يَمْتَنِعُ [١٧١ / أ] أَوْ يَمْنَعُ الْعَاقِلُ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهِ فِي عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ، وَلَا دَفْعَ ضَرَرٍ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْآلَامُ الَّتِي تَعْقُبُ الْمَنَافِعَ وَدَفَعَ الْمَضَارَّ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ مِنْهَا لَيْسَتْ بِالْآلَامِ.

قُلْنَا: هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالْبَدِيهَةِ، وَمَنْ أَنْكَرَ نُفُورَ الطَّبَّاعِ عَنْ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ، وَقَطْعِ الْعُضْوِ، وَتَأَلُّمِ النَّفْسِ؛ مِنْ رُكُوبِ الْأَخْطَارِ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ؛ طَمَعًا فِي أَخْذِ شَيْءٍ يَسِيرٍ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَدْ يَنَالُونَ وَقَدْ لَا يَنَالُونَ قُطِعَ عَنْهُ الْكَلَامُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَرْغَبُونَ إِلَى اللَّهِ فِي إِزَالَةِ الْآلَامِ.

قُلْنَا: وَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِهِ، بَلْ إِنَّمَا حَسُنَ مِنْهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الرَّغْبَةِ، وَإِنَّمَا حَسَنَتِ الرَّغْبَةُ فِي إِزَالَتِهَا لِلتَّأْذِي بِهَا وَتُفُورِ الطَّبَاعِ عَنْهَا؛ فَإِنَّا وَغَيْرُنَا - مِنَ الْأُمَّةِ - لَا نَحْكُمُ بِقُبْحِ الْآلَمِ لِتُفُورِ الطَّبَاعِ عَنْهُ، وَلَوْ قُلْنَا ذَلِكَ لَأَبْطَلْنَا جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ وَالْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ الشَّاقَّةِ؛ وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ وَالصَّوْمَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْآلَمُ يَحْسُنُ؛ لِنَفْعِ يُؤْتَى عَلَيْهِ، لَجَازَ مِنَ الْعَاقِلِ إِذْخَالُ الْآلَمِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِيُوصِلَهُ ذَلِكَ إِلَى الْمَنَافِعِ.

قُلْنَا: قَدْ يَجُوزُ ذَلِكَ، بَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ إِذَا حَكَمَ أَهْلُ الْبَصَرِ بِذَلِكَ؛ كَثْرَبِ الدَّوَاءِ، وَالْفَضْدِ، وَالْحِجَامَةِ، فَإِنْ لَمْ نُجَوِّزْ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، فَإِنَّا لَمْ نُجَوِّزْهُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْعَوَاقِبِ، وَالرَّبُّ عَالِمٌ بِمَقَادِيرِهَا وَمَا لَهَا، فَيَحْسُنُ مِنْهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْآلَمَ قَبِيحٌ ائْتَفَقْنَا عَلَى أَنَّ الظُّلَمَ قَبِيحٌ.

قُلْنَا: إِنَّمَا قُبْحُ ذَلِكَ شَرْعًا، لَا عَقْلًا، وَلَا لِتُفُورِ النَّفْسِ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَبْطُلُ بِهِ كَلَامُهُمْ: أَنَّ لَوَمَ الْمُسِيِّءِ، وَمُعَاقَبَةَ الْمُجْرِمِ، وَإِبْلَامَهُ، وَتَعَرُّضَهُ لِلْهُمُومِ وَالْغُمُومِ حَسَنٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وَالِدُّعَاءُ إِلَى الْخَيْرِ حَسَنٌ عِنْدَهُمْ، وَاللَّوْمُ وَالذَّمُّ لِمَنْ خَلَا عَنْهُ مُسْتَحْسَنٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُبْطَلُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْآلَمَ يَقْبَحُ لِعَيْنِهِ.

وَأَمَّا الْبَكْرِيَّةُ: فَقَدْ جَحَدُوا الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ تَأَلَّمَ الْبَهَائِمُ وَالْأَطْفَالُ وَقَلَقَهُمْ عِنْدَ الضَّرْبِ، وَبُكَاءُ الصِّبْيَانِ مِنَ الْأَوْجَاعِ، وَلَوْ سَاعَ جَحَدُ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَسَاعَ جَحَدُ حَيَاتِهِمْ وَإِحْسَاسِهِمْ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَرَادُوا بِمَا قَالُوهُ: إِنَّ الْبَهَائِمَ وَالْأَطْفَالَ لَا تَغْتَمُّ بِالْآلَامِ اغْتِمَامَ الْعُقَلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ الْبَكْرِيَّةُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِتَفْيِيحِ الْعَقْلِ وَتَحْسِينِهِ، وَلَمْ يَرْتَضُوا مَذْهَبَ الشُّنُوبَةِ وَالتَّنَاسُخِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَازْتَكَبُوا هَذَا الْمَذْهَبَ، وَهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ مُبْطِلُونَ فِي دَعْوَاهُمْ.

وَأَمَّا التَّنَاسُخِيَّةُ: فَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ أَمْرٌ يَلْزِمُ الْمُعْتَزِلَةَ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْإِنْتِدَاءُ بِالْإِبْلَامِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ قَبِيحٌ، وَلَا يَحْسُنُ أَيْضًا لِلتَّعْوِضِ عَلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّفَضُّلِ بِأَمْثَالِ الْعَوَاضِ، وَلَا يُحْسِنُهُ قُضْدُ اعْتِبَارِ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَبْقَى وَجْهٌ يُحْسِنُهُ إِلَّا تَقْدِيرُهُ عِقَابًا عَلَى أَمْرِ شَاقٍ، وَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ يَسْتَدْعِي تَقْدِيرَهُ تَكْلِيفٌ وَفَرَضٌ مُخَالَفَةٌ فِيهِ، وَجَرِيَانُ الْآلَمِ النَّاجِزِ عِقَابًا عَلَى

مَا قَرَطَ؛ فَأَلْجَأَهُمْ هَذَا الْإِغْتِقَادُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الرُّوحَ هُوَ الْمُكَلَّفُ غَيْرُ الْجُمْلَةِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ هُوَ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ هُوَ الْمُكَلَّفُ، وَيَتَنَقَّلُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا إِذَا فَسَدَتِ الْجُمْلَةُ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: مَا قَوْلُكُمْ فِي ابْتِدَاءِ التَّكْلِيفِ؟ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ الْإِزَامُ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَالْأَمْرُ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ الْإِزَامُ الْآلَامُ ابْتِدَاءً؛ لِلثَّوَابِ الْعَظِيمِ.

قُلْنَا: هَلَّا حَسَنْتُمْ إِيْلَامَ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ [١٧١/ب] بِأَعْوَاضٍ شَرِيفَةٍ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّفَضُّلَ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ جَائِزٌ، وَالتَّفَضُّلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ مُمْتَنِعٌ: كَانَ مَا أَنْكَرُوهُ تَحَكُّمًا؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مَبْلَغٍ مِنَ النِّعَمِ إِلَّا وَالرَّبُّ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ مُتَّفَضِّلًا وَمُثِيبًا وَمُعَوِّضًا.

فَإِنْ قَالُوا: مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ.

قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ الْإِزَامُ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مُهْمَلًا سُدِيَ، فَكَيْفَ نَصَوْرُ الْإِجْتِرَامِ؟! وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ اسْتَحَقَّتِ الْآلَامُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: كَلَّفَهُمْ مَلَادًا لَا مَشَقَّةَ فِيهَا.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مِنْ ضَرُورَةِ الْإِزَامِ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ أَنْ يَعْتَقِدَ الْمُكَلَّفُ لُزُومَ مَا أُلْزِمَ، وَفِي وَجُوبِ الْإِعْتِقَادِ عَلَيْهِ وَالتَّزَامِ الْعِقَابَ - لَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ لُزُومَهُ - تَعْرِضُهُ لِلْمَشَقَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَرَضَ الرَّبُّ ﷻ الْإِزَامَ التَّكْلِيفَ إِلَى خَيْرَةِ الْأَرْوَاحِ.

قُلْنَا: إِذَا قُبِحَ الْأَكْمُ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ قُبِحَ التَّعْرِضُ لَهُ وَالتَّخْيِيرُ فِيهِ.

ثُمَّ لَنَا عَلَيْهِمْ بَعْدَ هَذِهِ الْمُطَالَباتِ وَجْهَانِ مِنَ الْكَلَامِ:

أَحَدُهُمَا: نَسَبْتُهُمْ إِلَى جَحْدِ الضَّرُورَةِ؛ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْبَهَائِمَ تَعْقُلُ، وَيَدْعُوهَا نَبِيُّهَا، فَتَفْهَمُ تَبْلِغَ الرِّسَالَةِ، وَذَلِكَ جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْمُجَوِّزَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الذُّبَابُ وَالِدِيدَانُ مُفَكَّرَةً فِي دَقَائِقِ الْعُلُومِ، فَاهِمًا بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِ الْحِجَاجِ وَالْإِسْتِدْلَالِ، وَذَلِكَ هُزْءٌ لَا يُلْتَزِمُهُ لَيْبٌ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْمُكَلَّفَ هُوَ الْجُمْلَةُ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْمَخْلُوقُ مِنَ الطِّينِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّا نُنِيبُ عَلَيْهِمُ الشَّرَائِعَ، وَإِذَا ثَبَّتَتْ، تَرْتَّبَ عَلَيْهَا بَطْلَانُ مَذَاهِبِهِمْ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْقَوْلِ بِالتَّنَاسُخِ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الصُّورُ الْحَسَنَةُ ثَوَابُ الْمُطِيعِينَ، وَالصُّورُ الْقَبِيحَةُ عِقَابُ لِلْعُصَاةِ، وَهَذَا يُوجِبُ اسْتِحَالَةَ ابْتِدَاءِ لِحَلْقِ الصُّورِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو إِذَا ابْتَدَأَهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً فَيَكُونُ ثَوَابًا، أَوْ قَبِيحَةً فَيَكُونُ عِقَابًا، وَالْأَرْوَاحُ عِنْدَهُمْ أَشْخَاصٌ عَلَى صُورٍ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمَا فَهِمَتِ التَّكْلِيفَ وَمَا عَقَلَتْ، وَلَمْ يَتَصَوَّرْ مِنْهَا الطَّاعَةُ وَالْمَعْصِيَةُ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ مَا أَصْلُوهُ يُوجِبُ أَنْ لَا يَمُوتَ الْمُكَلَّفُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يُنْقَلُ مِنْ هَيْكَلٍ إِلَى آخَرَ، وَيَتَكَرَّرُ فِي الْأَشْخَاصِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِزُ: فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الْأَلَامَ تَحْسُنُ لِأَوْجُهِ:

مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُسْتَحَقَّةً عَلَى سَوَابِقِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا: أَنْ تُجْتَلَبَ بِهَا مَنَافِعُ مُوفِيَةٍ عَلَيْهَا بِرُتْبَةٍ بَيِّنَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهَا: أَنْ يُقْصَدَ بِهَا دَفْعُ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْهَا.

وَصَارُوا إِلَى أَنْ آلَامَ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ، إِنَّمَا حُسْنَتْ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ يَعْوِضُهُمْ عَلَيْهَا فِي دَارِ الثَّوَابِ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا نَالَهُمْ مِنَ الْأَلَامِ.

ثُمَّ صَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَوَضَ الْمُلتَزِمَ عَلَى الْأَلَامِ أَحْطُ رُتْبَةً مِنَ الثَّوَابِ الْمُلتَزِمِ عَلَى الطَّاعَاتِ التَّكْلِيفِيَّةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَوَضِ: هَلْ يَدُومُ دَوَامَ الثَّوَابِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَتَصَوَّرُ التَّفَضُّلُ بِمِثْلِ الْعَوَضِ ابْتِدَاءً:

فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ كَمَا يَمْتَنِعُ التَّفَضُّلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ التَّفَضُّلَ بِمِثْلِ الْعَوَضِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ.

وَذَهَبَ عَبَادُ الصَّيْمَرِيِّ إِلَى: أَنَّ الْأَلَامَ تَحْسُنُ بِمَحْضِ الْإِعْتِبَارِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ تَعْوِيزٍ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/٢٢٧، ٣٩٠)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤)، وأيضًا: الإرشاد (ص ٣٧٦)، وأبكار الأفكار (٢/١٦٧)، وشرح المواقيف (٨/٢٢١).

(٢) القول بحسن الآلام إذا ترتب عليها منافع موفية عليها - قول أبي هاشم الجبائي؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤)، وانظر أيضًا: الجويني: الإرشاد (ص ٣٧٦)، والآمدني: أبكار الأفكار (٢/١٦٧).

(٣) انظر: الإرشاد (ص ٢٧٦، ٢٧٧)، وأبكار الأفكار (٢/١٦٨)، وشرح المواقيف (٨/٢٢١).

فَهَذِهِ أَصُولُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي إِيْلَامِ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ:

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ؛ لِكُونِهِ عِقَابًا عَلَى أَمْرِ فَارِطٍ [١/١٧٢]، فَهُمْ فِيهِ مُنَارِعُونَ:  
فَيَقَالُ لَهُمْ: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟

قَالُوا: قَدْ مَضَى الْعَقْلُ بِأَنَّ مَنْ ظَلِمَ وَبُعِيَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> وَأُولِمَ ابْتِدَاءً أَوْ اعْتِدَاءً، فَيَحْسُنُ مِنْهُ  
الْإِنْتِصَافُ مِمَّنْ ظَلَمَهُ وَعَدَا عَلَيْهِ، وَإِذَا أَسَاءَ الْعَبْدُ أَدَبَهُ، لَمْ يَقْبَحْ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ زَجْرُهُ:

قُلْنَا: بِمَ تُنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْمُتَنَصِّفِ مِنْ انْتِصَافِهِ شِفَاءً  
غَلِيلِهِ، وَدَرَّةَ الْحَقِّ عَنْ نَفْسِهِ، يَرْجِعُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّخْصِيلِ إِلَى دَفْعِ أَلَمِ بَأَلَمٍ، وَكَلَامُنَا فِي إِيْلَامِ  
الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ الْغِبْطَةِ وَالْحَقِّ، فَهَلَّا قُلْتُمْ: لَا يَحْسُنُ مِنْهُ  
الْأَلَمُ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ، وَلَا يَجْرِي حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ مَجْرَى أَحْكَامِ الْعِبَادِ.

قَالُوا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا عَنْ مُعَاقِبَةِ الْمُجْرِمِينَ، فَلَوْ تَرَكَ ذَلِكَ، لَكَانَ إِغْرَاءً  
بِالْفَوَاحِشِ، وَارْتِكَابِ الْكَبَائِرِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ بِقَبُولِ التَّوْبَةِ؛ فَإِنَّهُ حَتْمٌ عَلَى اللَّهِ عِنْدَكُمْ، وَفِيهِ إِغْرَاءٌ بِالذَّنْبِ  
وَالْقَبَائِحِ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي عُقُولِ الْعُقَلَاءِ ذَمُّ الْمُسِيءِ؛ عَلَى إِسَاءَتِهِ مِنْ غَيْرِ التَّنْفَاتِ إِلَى انْتِفَاعِ الدَّامِّ بِهِ  
وَاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْمُتَنَصِّفِ بِدَمِّهِ وَعِقَابِهِ، وَلَوْ قُدِّرَ خُلُوهُ  
عَنْ ذَلِكَ، لَكَانَ عَبَثًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ فِعْلُ الْوَاجِبِ لِكُونِهِ وَاجِبًا فِي الْحِكْمَةِ، انْتَفَعَ بِهِ مُسْتَوْفِيهِ  
أَوْ لَا يَنْتَفِعُ:

قُلْنَا: هَذَا مَوْضِعُ الزَّعَامِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ كَمَا قُلْتُمْ، فَقَدْ قَصَدَ بِدَمِّ الشَّيْءِ إسْقَاطَ الْوُجُوبِ عَنْ  
نَفْسِهِ، فَفِيهِ أَعْظَمُ نَفْعٍ جَزَاءً إِلَى نَفْسِهِ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ يَحْسُنُ تَأْدِيبُ الْمُسِيءِ وَزَجْرُهُ عَنْ إِسَاءَتِهِ لِيُرْعَوْيَ عَنْهُ، وَلَا يَعُودَ إِلَيْهِ:

(١) عبارة غير واضحة في الأصل وصحتها تبعاً للإرشاد (ص ٢٨٢).

قُلْنَا: فَهَذَا قَوْلٌ بِتَحْسِينِ الْأَلَمِ؛ لِيَجْلِبَ نَفْعٌ مُؤَبَّدٌ عَلَيْهِ، وَسَنُجِيبُ عَنْهُ.  
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَلَمَ قَدْ يَحْسُنُ لِلتَّعْوِيزِ عَلَيْهِ بِنَعِيمٍ يَرَوُّوْهُ عَلَيْهِ:  
فَبَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّبَّ ﷻ قَادِرٌ عَلَى التَّفْضِيلِ بِمِثْلِ يُقَدَّرُ عَوَضًا، فَلَا غَرَضَ فِي تَقْدِيرِ أَلَمٍ  
وَتَعْوِيزِ عَلَيْهِ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ بِمِثْلِهِ ابْتِدَاءً، وَهَذَا أَكَّدُ فِي حُكْمِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّهُ  
الْقَادِرُ عَلَى الْكَمَالِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَارَ التَّفْضِيلُ بِمِثْلِ الْعَوَظِ، لَجَارَ التَّفْضِيلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ:  
قُلْنَا: هَكَذَا<sup>(١)</sup> نَقُولُ، وَتَرَدُّ عَلَى مَنْ حَادَّ عَنْهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: لَوْ جَارَ الْإِبْلَامُ مَعَ التِّزَامِ الْعَوَظِ، لَجَارَ مِنَّا ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يُؤْلَمَ  
غَيْرُهُ، مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ مِنْهُ لِتَعْوِيزِهِ عَلَيْهِ، كَمَا يَحْسُنُ مَعَ اللَّهِ.

قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنَ الرَّبِّ؛ لِعِلْمِهِ بِالْإِفْتِدَارِ عَلَى التَّعْوِيزِ، وَالوَاحِدُ مِنَّا لَا يَعْلَمُ  
ذَلِكَ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُؤْلَمَ نَفْسُهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ عَلَيْهِ؛ فِي تَرْقُبٍ مَنْفَعَةٍ مُؤَبَّدَةٍ عَلَى  
مَا يَنَالُهُ مِنَ النَّصَبِ وَالتَّعَبِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَظْنُونًا، وَلَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا يَقِينًا، وَإِذَا حَسُنَ ذَلِكَ  
مِنْهُ مَعَ انْطِوَاءِ الْعَاقِبَةِ عَنْهُ، حَسُنَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ بَطُلَ مَا حَاوَلُوا بِهِ الْفَضْلَ بَيْنَ حُكْمِ  
اللَّهِ وَحُكْمِ الْعَبْدِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ - فِي تَحْسِينِ الْأَلَمِ عِنْدَهُمْ - وَهُوَ<sup>(٣)</sup> أَنْ يُدْفَعَ بِهِ ضَرَرٌ أَعْظَمُ -:  
فَبَاطِلٌ لَا مَخْصُولَ لَهُ فِي حُكْمِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ ضَرَرٍ يُقَدَّرُ اِرْتِفَاعُهُ بِأَلَمٍ، إِلَّا وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ -  
مُقْتَدِرٌ عَلَى دَفْعِهِ دُونَ ذَلِكَ الْأَلَمِ، فَلَيْسَ فِي الْإِبْلَامِ إِذَنْ غَرَضٌ صَحِيحٌ.  
وَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ حَسُنَ مِنَ الْعَاقِلِ تَحَمُّلُ ضَرَرٍ؛ لِدَفْعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْهُ، لِحَسَنِ مِنْهُ الْإِضْرَارُ  
بِغَيْرِهِ؛ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لِنَفْسِهِ، أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ عَنْهَا.

(١) الذي في الإرشاد (ص ٢٨٤): «هذا ما نعاقد ونرد على من حاد عنه».

(٢) عبارة: «حسن ذلك في غيره»: ليست في الأصل، واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٨٤).

(٣) كلمة: «وهو»: ليست في الأصل، واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٨٥).

[ ١٧٢ / ب ] فَإِنْ قَالُوا: <sup>(١)</sup> دَفَعَ ضَرَرِ الظُّلْمِ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ:

قُلْنَا: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ حَسَنٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ نَفْعِ الْفَاعِلِ لَهُ لِنَفْسِهِ، وَحِفْظِ نَتِيجَتِهِ <sup>(٢)</sup>، وَلَا يَقْبُحُ إِذَا حَصَلَ مِنْهُ هَذَا الْوَجْهُ، وَإِنْ أَصَرَ بِغَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ لِحُلْبِ نَفْعٍ أَزِيدَ عَلَيْهِ:  
قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟

قَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَحْسِنُونَ ذَلِكَ؛ فَيَرْكَبُونَ الْبَحَارَ وَقَطَعُوا الْبَرَارِي؛ لِتَرْقُبِ نَفْعٍ يُوفِي عَلَى مَا يَتَحَمَّلُونَهُ مِنَ الْمَشَاقِّ.

قُلْنَا: مَتَى يَسْتَحْسِنُونَ ذَلِكَ؟ مِمَّنْ يُتَوَصَّلُ إِلَى نَيْلِ مَا يَتَوَقَّعُهُ وَأَكْثَرُ مِنْهُ، دُونَ تَحْمُلِ الْمَشَاقِّ، وَكَلَامُنَا فِي إِيْلَامِ اللَّهِ عِبَادَهُ بِالتَّكْلِيفِ أَوْ بِأَنْوَاعِ الْبَلَايَا، مَعَ الْإِفْتِدَارِ عَلَى التَّفَضُّلِ بِمِثْلِ الثَّوَابِ وَالْأَعْوَاضِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِتَحْسِينِ الْأَلَمِ لِاعْتِبَارِ غَيْرِ الْمُؤَلِّمِ فَذَلِكَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ نُصْفَةِ الْحُكْمِ إِنْْعَابُ شَخْصٍ لِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: « إِنَّمَا يَحْسُنُ الْأَلَمُ لِلتَّعْوِيزِ وَاعْتِبَارِ الْغَيْرِ كِلَاهُمَا، وَلَا يَحْسُنُ لِانْفِرَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ » <sup>(٣)</sup>.

قُلْنَا: هَذَا لَا يُنْجِيكُمْ؛ فَإِنَّ الْغَرَضَ الْمَحْضَ إِذَا لَمْ يُخْرِجِ الْأَلَمَ عَنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَيَنْتَفِي بِالْإِعْتِبَارِ الْمُجَرَّدِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَعْلَمَهُ نَبِيٌّ أَنَّ فِي إِيْلَامِهِ الْغَيْرِ اعْتِبَارَ الْغَيْرِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْلِمَ، وَيَلْزَمُ الْعِوَضُ.

وَقَوْلُ عِبَادِ الصِّمْرِئِ بَاطِلٌ، فَإِنَّهُ الظُّلْمُ الْمَحْضُ، وَلَوْ جَاَزَ ذَلِكَ، جَاَزَ فِعْلُ الظُّلْمِ، وَإِنْ أَصَرَ بِالْمَظْلُومِ، إِذَا انْتَفَعَ بِهِ الظَّالِمُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ.

(١) عبارة غير واضحة في الأصل بمقدار كلمتين.

(٢) كذا بالأصل.

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٢٢٧ / ١٣ )، وشرح الأصول الخمسة

( ص ٤٨٤ ).



**فَضْلُ: فِي الْعَوَاضِ وَاخْتِلَافِ أَقْوَالِ الْمُعْتَزِلَةِ فِيهَا:**

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ كَانَ أَبُو الْهَدَيْلِ وَالْجُبَّائِيُّ وَالسَّلَفُ مِنْهُمْ يُجَوِّزُونَ فِعْلَ الْأَكْمِ لِلْعَوَاضِ فَقَطْ<sup>(١)</sup>. أَنْكَرَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ: إِنَّمَا يَحْسُنُ لِأَجْلِ الْعَوَاضِ وَالْإِعْتِبَارِ جَمِيعًا، وَأَبْطَلْنَا الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا. وَلِلْجُبَّائِيِّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ لَا فَايِدَةَ لَنَا فِي ذِكْرِهِ؛ فَرُبَّمَا يَقُولُ: يَحْسُنُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ، غَيْرَ أَنَّهُ - تَعَالَى - عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ عَوَاضٌ إِلَّا عَلَى أَلَمٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ. وَامْرَأَةٌ يَقُولُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَوَاضَ مُسْتَحَقَّ، وَالتَّفْضُّلَ غَيْرَ مُسْتَحَقَّ. وَالثَّوَابَ عِنْدَهُمْ يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضُّلِ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى التَّفْضُّلِ لَا يَحْسُنُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِهِ. وَالْآخَرُ: تَعْظِيمٌ وَإِجْلَالٌ لِلْمُثَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضُّلِ بِزِيَادَةِ مِقْدَارٍ، وَلَا بِزِيَادَةِ صِفَةٍ؛ فَإِنَّ الْمُعَاوَضَةَ بِالْأَبْدَانِ وَالْأَمْوَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا تَكُونُ تَعْظِيمًا لِلْمُعَوَّضِ الَّذِي قَدْ وَفِيَ لَهُ مِثْلُ الَّذِي لَهُ.

وَهَذِهِ الْعِلَّةُ تُوجِبُ عَلَيْهِمْ سُقُوطَ تَعْظِيمِ الْمُثَابِ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَعَلَ مَا وَجَبَ فِي عَقْلِهِ، وَدَعَاهُ إِلَيْهِ عَقْلُهُ، الَّذِي لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ، لَكَانَ ظَالِمًا لِنَفْسِهِ، مُسْتَحِقًّا لِلدَّمَ وَالْعِقَابِ، فَإِنَّمَا زَالَ مِنْ نَفْسِهِ الدَّمُ وَالْعِقَابُ، فَلَا وَجْهَ لَتَعْظِيمِهِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ يُنَالُ بِهِ الْخُلُودُ فِي التَّنْعِيمِ؛ عَلَى جِهَةِ الثَّوَابِ، وَذَلِكَ مُوفٍ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ فِي أَوْجِهِ تَعْظِيمِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بِأَنَّ الْعَوَاضَ يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضُّلِ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقَّ وَالتَّفْضُّلُ غَيْرُ مُسْتَحَقَّ فَإِنَّهُ مَشُوبٌ بِالْمِنَةِ.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلَوْ عَرَفَهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، لَعَلِمَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْتَحِقُّ

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٨٥، ٤٩٤)، ونقدها في: الإرشاد (ص ٢٨٣)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٦)، والأبكار (١٦٧/٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤)، والآمدني: أبكار الأفكار (١٦٧/٢).

عَلَى الْعِبَادِ بِحَقِّ مَلِكِهِ، وَأَحَدٌ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَكُلُّ مَا يُنْعَمُ بِهِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الثَّوَابِ وَالْعَوَضِ، فَهُوَ فَضْلٌ مِنْهُ، وَهُوَ الْمُتَفَضَّلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

وَدَعَوَاهُمْ أَنْ التَّفَضَّلَ مَثُوبٌ بِالْمِنَّةِ: دَعَا بَاطِلَةٌ [١٧٣/أ]، وَهِيَ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيلُ الْمَمْلُوكُ نِعْمَةً مَالِكِهِ وَفَضْلَهُ، وَالْمِنْنُ إِنَّمَا <sup>(١)</sup> وَالْإِكْفَارُ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَيْبَةِ فِي الدِّينِ؛ كَمَا قَالَ إِبْلِيسُ: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، وَ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢]، ص: [٧٦]، فَلَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ الْإِلَهِيَّةِ وَحَقِيقَةَ الْعُبُودِيَّةِ، فَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

وَالْقَوْلُ الْحَقُّ: مَا قَالَهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨] فَإِنَّهُ لَا يَصْرُكَ كُفْرُهُمْ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى ابْنِ الْجَبَائِي وَشَبِيعَتِهِ؛ وَقَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِ الْعَوَضِ تَفَضُّلاً، أَوْ عَلَى أَنَّ الْعَوَضَ مُنْقَطِعٌ غَيْرُ دَائِمٍ، وَعَلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَلَمِ لَا عَلَى الْعَوَضِ فَقَطْ سَفَهٌ وَعَبَثٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ سُبْحَانَهُ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْعَوَضُ.

وَالْآخَرُ: كَوْنُهُ مَضْلَحَةً وَلُطْفًا فِي الدِّينِ؛ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ خَلْقًا مِنَ الْمُكَافِينَ لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَا يَجْتَنِبُونَ الْقَبِيحَ إِلَّا عِنْدَ فِعْلِ الضَّرِّ بِهِمْ، أَوْ بَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَا تَكْلِفُ عَلَيْهَا، فَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ عَبَثًا.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ لِلْعَوَضِ الْمَخْضِ لَا يُحْسِنُهُ، فَكَيْفَ يَصِيرُ إِنْ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ جِهَةً لِحُسْنِهِ.

بَلْ مَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: يَجِبُ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا لِرُوحَيْنِ مِنَ الْقُبْحِ؟! وَسَتَكَلِّمُ عَلَى اللَّطْفِ بَعْدَ هَذَا.

وَمِمَّا نَذَكَّرُهُ هَاهُنَا: أَنَّا أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّ مَنْ أَخَذَ يَدَ غَرِيقٍ لِيُنْقِذَهُ، أَوْ الْمُشْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ لِيُخَلِّصَهُ؛ فَأَفْضَى إِلَى خَلْعِ يَدِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوَضُ عَلَى هَذَا الْأَلَمِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ بِهِ مَا هُوَ الْأَعْظَمُ مِنْهُ مِنَ الضَّرَرِ بِرُوحِهِ؛ فَكَذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي فِعْلِ الْأَلَمِ، الَّذِي عَلِمَ أَنَّ فِيهِ لُطْفًا

(١) موضع كلمتين غير واضحتين بالأصل.

فِي الدِّينِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُلتَزَمَ بِذَلِكَ الْعِوَضُ.

وَمِنْ أَصُولِ الْمُعْتَرِلةِ: أَنَّ ضَمَانَ الْعِوَضِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَفْعَلُهُ عَلَى جِهَةِ الْعِوَضِ؛ لِأَجْلِ الْأَلَمِ، وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْأَلَمِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذَا الضَّرْبَ.

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: يَفْعَلُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِنْتِصَافِ مِنَ الظُّلْمَةِ لِلْمَظْلُومِ<sup>(١)</sup>.

فَيَقَالُ لَهُمْ: فَكَيْفَ سَبِيلُ الْإِنْتِصَافِ فِي الْبَهَائِمِ؟! وَكَيْفَ طَرِيقُهُ فِي الْمُكَلِّفِينَ؟!

قَالُوا: أَمَّا طَرِيقُهُ فِي الْمُكَلِّفِينَ، هُوَ أَنْ يُصْرَفَ إِلَى الْمَظْلُومِينَ مِنْ أَعْوَاضِ الظَّالِمِينَ الَّتِي يَسْتَحِقُّونَهَا عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - بِقَدْرِ مَا يَقَابِلُ مَا أَذْخَلُوهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآلَامِ، فَيَقَعُ بِذَلِكَ الْإِنْتِصَافِ.

يُقَالُ لَهُ: هَبْ أَنَّهُ يَصِحُّ مِمَّنْ ظَلَمَ غَيْرَهُ، وَلَهُ عَلَى اللَّهِ أَعْوَاضُ الْآلَامِ الَّتِي أَذْخَلَهَا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ الْإِنْتِصَافُ مِمَّنْ لَا عِوَضَ لَهُ عَلَى اللَّهِ مِنْ نِعْمَةٍ قَطُّ، وَلَا أَمْرَضَهُ وَلَا أَذْخَلَ عَلَيْهِ ضَرَرًا غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ بِحَالٍ، فَكَيْفَ الْإِنْتِصَافُ مِنْ هَذِهِ حَالُهُ إِذَا أَلَمَ غَيْرُهُ وَظَلَمَهُ؟!

قَالُوا: إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ حَالِ مَنْ يُرِيدُ ظَلَمَ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا عِوَضَ لَهُ عِنْدَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَمْنَعَهُ مِمَّا يُحَاوِلُهُ مِنَ الظُّلْمِ، إِمَّا بِالْجَبْرِ وَالْإِلْجَاءِ إِلَى تَرْكِهِ، أَوْ رَفَعَ قُدْرَتِهِ، أَوْ صَرَفَهُ عَنْهُ بَعْضَ الْوُجُوهِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْبَهَائِمِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْعِوَضَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْبَهَائِمِ مِنَ الْآلَامِ مَتَى تَقَعُ<sup>(٢)</sup>.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِي الْآخِرَةِ: إِمَّا فِي الْمَوْقِفِ، وَإِمَّا فِي الْجَنَّةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُصَوِّرُهَا إِذْ ذَاكَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ؛ بِحَيْثُ يَسُرُّ الْمُؤْمِنَ رُؤْيُهَا وَيَلْتَذُّ بِهَا، وَيَكُونُ عِوَضُهُمْ دَائِمًا كَالثَّوَابِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ قَدْرًا مِنْهُ<sup>(٣)</sup> [١٧٣/ب]، يَجُوزُ فِي الْبَهَائِمِ وَسَائِرِ الدَّوَابِّ الْمُضَارَّةِ أَنْ يُعَوِّضَهَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَوِّضَهَا فِي الْعَرَصَاتِ فِي الْمَوْقِفِ، ثُمَّ يُدْخِلُ ذَوَاتِ السُّمُومِ مِنْهَا النَّارَ عَذَابًا لِأَهْلِهَا، وَلَا يَلْحَقُهَا مِنَ أَلَمِ النَّارِ شَيْءٌ؛ كَمَا لَا يَنَالُ خَزَنَةُ النَّارِ مِنَ أَلَمِ النَّارِ شَيْءٌ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/٥٠٦).

(٢) انظر: الأمدي: أبحاث الأفكار (٢/١٦٩).

(٣) موضع كلمتين غير واضحتين بالأصل.

وَصَارَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّهُ: يَجِبُ أَنْ يُكْمَلَ مَعَ ذَلِكَ عُقُولُهَا فِي الْجَنَّةِ؛ لِكَيْ يَعْلَمَ أَنَّ ثَوَابَهَا دَائِمٌ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

وَقَالَ جُمْهُورُ النَّاسِ وَجَمَاعَةُ أَهْلِ الْحَقِّ: إِنَّهَا تَصِيرُ تَرَابًا.

وَيَجُوزُ عِنْدَنَا - مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ - أَنْ يَتَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِمَنَافِعَ وَنِعَمٍ دَائِمَةٍ، تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ آلَمِهَا الَّتِي أَصَابَهَا فِي الدُّنْيَا، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ ثُبُوتُهُ إِلَّا سَمْعًا وَتَوْقِيفًا، وَلَا تَوْقِيفَ فِي ذَلِكَ، وَالْعَقْلُ لَا يُوَجِّهُهُ، وَالْأُمَّةُ قَبْلَ أَنْ تُبْعَثَ الْمُعْتَزِلَةُ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا تَصِيرُ تَرَابًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ: إِنَّ لِلْبَهَائِمِ دَارًا فِي الْآخِرَةِ تُعَوِّضُ فِيهَا، وَهِيَ غَيْرُ الْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ جَنَّةُ الْآدَمِيِّينَ.

وَقَالَ فِي الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا تَتَأَلَّمُ فِي الدُّنْيَا: يَجُوزُ أَنْ تُعَادَ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تُعَادَ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِدَوَامِ الْعَوَاضِ.

فَأَمَّا مَنْ لَا يَقُولُ بِدَوَامِهِ: فَمَقْيَاسُ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُعَوِّضَ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ تُعَوِّضَ فِي الْمَوْقِفِ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِقْتِصَاصِ لِبَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَتَرْكُهُ ظُلْمٌ، وَلَوْ عَلِمَ الرَّبُّ - تَعَالَى - أَنَّهُ لَا عَوَاضَ لِلْمُؤْلَمِ مِنْهُ فِي الْقِيَامَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ إِيلَامٍ غَيْرِهِ.

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «يُقْتَصَّ لِلشَّاةِ الْجَمَاءِ مِنَ الْقَرَنَاءِ» فَيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُؤْلَمُ الْقَرَنَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَلَمٍ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُصْرَفُ مِنْ أَعْوَاضِهَا الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا عَلَى اللَّهِ إِلَى الْجَمَاءِ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا.

وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْحَبَرُ: فَقَدْ كُفِينَا مُؤَنَةَ الْكَلَامِ عَلَى تَأْوِيلِهِ.

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ الْعَلَافَ وَالْجُبَائِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالُوا: «إِنَّ الْأَعْوَاضَ الْوَاجِبَةَ عَلَى اللَّهِ تَدْوُمُ دَوَامِ الثَّوَابِ»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤)، وانظر أيضًا: الأمدي: أبحار الأفكار (١٦٧/٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «أَبَدًا تَنْقَطِعُ، وَلَا تَدُومُ»<sup>(١)</sup>.

وَيُقَالُ: إِنَّ الْجُبَّائِيَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْأَعْوَاضَ الْمُسْتَحَقَّةَ عَلَى الْخَلْقِ بِالْآلَامِ وَالْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ مُنْقَطِعَةٌ.

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ عِقَابَ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ إِذَا كَانَ مُسْتَحِقًّا دَائِمًا، يُحِطُّ عَوَاضَ الْمَهْنَةِ»<sup>(٣)</sup> كَمَا يُحِطُّ ثَوَابَ أَعْمَالِهَا<sup>(٤)</sup>.

وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى قَوْلِهِ بِدَوَامِ الْعَوَاضِ، وَمَتَى لَمْ يُؤْتَرْ عِقَابُ مَا اسْتَحَقَّهُ مِنْ دَوَامِ الْعِقَابِ فِي إِحْبَاطِهِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ فِي الْآخِرَةِ لِلنَّعِيمِ وَالْعِقَابِ جَمِيعًا، وَلَوْ جَارَ هَذَا لَجَارَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْفَاسِقُ الْمُوحَّدُ الثَّوَابَ عَلَى تَوْحِيدِهِ وَالْعِقَابَ عَلَى فِسْقِهِ عَلَى الدَّوَامِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِهِمْ.

وَأَمَّا ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: فَإِنَّهُ خَطَأً أَبَاهُ، وَقَالَ: «لَا يَجِبُ الْمُحَابَطَةُ بَيْنَ الْعِقَابِ؛ لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَالْإِهَانَةِ وَالْتَعْظِيمِ»<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: «يَجِبُ تَأْخُرُ الْعَوَاضِ، وَزِيَادَةُ عَلَى قَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ تَعَجُّلاً»

وَخَالَفَ ابْنَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَهُمْ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَهُوَ أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الظَّالِمِ مِنَ الْمَنَافِعِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا عَلَى اللَّهِ إِلَى الْمَظْلُومِ، قَدْرَ مَا يُقَابِلُ ظُلْمُهُ [١/١٧٤] فَيَصِيرُ ذَلِكَ انْتِصَافًا، وَيَكُونُ الرَّبُّ بِفِعْلِ ذَلِكَ مُنْتَصِفًا.

قَالُوا: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِفَ الْمَظْلُومُ بِالثَّوَابِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الظَّالِمُ عَلَى عَمَلِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ سَبِيلِ الثَّوَابِ أَنْ يُفْعَلَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، فَلَوْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الظَّالِمِ إِلَى الْمَظْلُومِ، لَوَجَبَ أَنْ يُنْقَلَ عَلَى صِفَتِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يُنْقَلَ الثَّوَابُ إِلَيْهِ مُعْظَمًا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤) وفيه نسبته إلى العلاف والجبائي وقوم من البغدادية (ص ٦٢٦، ٦٢٧)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٤٦٥)؛ وهو الذي رجحه القاضي عبد الجبار وضعف مقابله، وانظر: أبعاد الأفكار (١٦٧/٢).

(٢) لم أقف في مصادر المعتزلة على من نسب إلى أبي علي الجبائي رجوعه عن قوله في دوام الأعواض دوام الثواب. (٣) كذا بالأصل.

(٤) انظر: الأمدي: أبعاد الأفكار (١٦٨/٢).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٢٦).

(٦) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/٥٤٥).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ: «يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْإِنْتِصَافُ مِنَ اللَّهِ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ؛ بِأَعْوَاضٍ يَتَفَضَّلُ بِهَا عَلَيْهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلظَّالِمِ عَوَاضٌ عَلَى اللَّهِ بِسَيِّئِ ضَرِّهِ بِهِ».

وَرَعَمَ أَبُو هَاشِمٍ وَمُتَّبِعُوهُ أَنَّ التَّفَضُّلَ لَا يَقَعُ بِهِ انْتِصَافٌ؛ لِأَنَّ التَّفَضُّلَ لَيْسَ يَجِبُ فِعْلُهُ<sup>(١)</sup>. وَمِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنْ قَالُوا: «لَوْ كَانَ فِي الظُّلْمَةِ مَنْ لَا عَوَاضَ لَهُ عَلَى اللَّهِ، لَوَجَبَ فِي حُكْمِهِ أَنْ يُزِيلَ عَنْهُ التَّكْلِيفَ جُمْلَةً؛ حَتَّى لَا يَقَعَ مِنْهُ الظُّلْمُ، أَوْ يَضْرِفَهُ عَنْ هَذَا الظُّلْمِ يَفُونِ الصَّوَارِفِ».

وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِنْسَانِ إِذَا أَلَمَّتْهُ دَابَّةٌ، أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنَ الْمَجَانِينِ وَالْأَطْفَالِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ صَرْفُ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْأَعْوَاضِ بِقَدْرِ مَا يُقَابِلُ الضَّرَرَ الَّذِي أَدْخَلُوهُ عَلَى الْغَيْرِ.

وَلَوْ فَرَضَ الْكَلَامُ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ دَابَّةٍ لَا عَوَاضَ لَهَا عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - بِجُوعٍ أَوْ عَطَشٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ الْبَهِيمَةَ أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنْ فِعْلِ الْأَلَمِ بِالْغَيْرِ جَبْرًا، أَوْ لَمْ يَخْلُقْ لَهَا شَهْوَةَ الْإِفْتِرَاسِ، أَوْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهَا بِأَنْ يُعَوِّضَ الْمَظْلُومَ مِنْ عِنْدِهِ؛ يَنْفَعُ يُوَازِي ذَلِكَ الْأَلَمَ.

وَمِنْ أَصُولِهِمْ: أَنَّ الْأَلَمَ النَّازِلَ مَنْ قِبَلِ اللَّهِ بِالْمُطِيعِينَ، وَبِمَنْ لَا تَكْلِيفَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ؛ كَالصَّبِيِّ وَالْبَهِيمَةِ؛ فَإِنَّهَا امْتِحَانٌ بِهِ يَسْتَحَقُّ عَلَيْهَا الْأَعْوَاضَ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهَا بِهِمْ لِلْعَوَاضِ عِنْدَ الْجَبَائِي. أَوْ لِلْعَوَاضِ وَاللُّطْفِ عِنْدَ ابْنِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَلَمِ الَّتِي يُدْخِلُهَا عَلَى الْكُفَّارِ وَالْفَسَاقِ:

فَقَالَ الْجَبَائِي: «يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ امْتِحَانًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِقَابًا عَلَى الْعِصْيَانِ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ تَعَجُّلُ بَعْضِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الْعِقَابِ فِي الدُّنْيَا إِذَا كَانَ قَلِيلًا، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ جَمِيعِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ».

قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا وَمَصْلَحَةً، وَإِنْ كَانَ عِقَابًا؛ كَمَا قَالُوا فِي الْحُدُودِ».

(١) ضرب القاضي عبد الجبار على ذلك مثلاً مفاده: «أن قاضي بلدة إذا سارع إليه خصمان، فأراد القاضي الانتصاف منهما، فإنه يأخذ الحق من المستحق عليه ويضعه في المستحق، فأما أن يوفر ذلك من كبسه على المستحق دون أن يتعرض للمستحق عليه؛ فإنه لا يكون منتصفاً». انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٠٥).

وَقَالَ ابْنُهُ: « لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِقَابًا، بَلْ هُوَ امْتِحَانٌ <sup>(١)</sup> مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ مَأْمُورٌ بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا، فَأَمَّا الْحُدُودُ وَنَحْوُهَا: فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْهَرَبُ مِنْهَا وَالْجَزَعُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا عِقَابٌ ».

قَالَ الْقَاضِي: « وَلَا اغْتِبَارَ بِمَا قَالُوهُ عِنْدَنَا، وَلِيَحْمَدَ اللَّهُ أَهْلَ الْحَقِّ عَلَى الْعِصْمَةِ لَهُمْ، وَالسَّلَامَةِ مِنْ عَظِيمِ هَذَا الْحَجَرِ عَلَى اللَّهِ فِي حُكْمِهِ، وَإِعْجَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ.

وَلِيَعْلَمَ الْمُتَدَبِّرُ أَنَّ دَهْشَ <sup>(٢)</sup> النَّاسِ فِي الْقَوْلِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ، وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ هُوَ الَّذِي أَثْمَرَ تَشْتَتِ آرَائِهِمْ، وَاخْتِلَافَ مَذَاهِبِهِمْ، وَمِنْ الْغَلَطِ فِي ذَلِكَ صَارَ فِي النَّاسِ: زَنَادِفَةٌ: يَنْفُونَ الصَّانِعَ.

وَبَرَاهِمَةٌ: يَنْفُونَ الرُّسُلَ.

وَتَنَوِيَّةٌ: تَقُولُ بِإِثْبَاتِ النُّورِ وَالظُّلُمَةِ.

وَطَبَائِعِيُونَ: يُنْكِرُونَ الصَّانِعَ الْمُخْتَارَ.

وَتَنَاسُخِيَّةٌ: يَقُولُونَ بِنَقْلِ الْأَرْوَاحِ فِي الْهَيَاكِلِ.

وَبَكْرِيَّةٌ: يُنْكِرُونَ أَلَمَ الْبَهَائِمِ.

وَقَدَرِيَّةٌ: تَفَرَّقَتْ بِهِمُ الطَّرِيقُ [ ١٧٤ / ب ]، وَلَمْ يَتَّظِمِ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ لَهُمْ.

وَأِنَّمَا أَلْجَأَهُمْ إِلَى ذَلِكَ: سُوءُ نَظَرِهِمْ، وَاعْتِبَارُهُمُ الْغَائِبَ بِالشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ عَقْلِيٍّ، وَلَا ثَقَلٍ سَمْعِيٍّ.

وَالْحَقُّ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ: مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْخَلْقَ خَلَقَهُ، وَالْمُلُوكَ مُلْكُهُ؛ فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ سُبْحَانَهُ، وَتَرْكُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، وَلَهُ الْحُكْمُ وَالْأَمْرُ، ﴿ لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [ الأنبياء: ٢٣ ].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [ المائدة: ١٧ ]؛ ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾.

(١) في الأصل: « امتحانًا » بالنصب، والصواب الرفع كما أثبتناه؛ على الخبرية، أو يجوز النصب بشرط حذف الضمير المنفصل « هو »، وتكون معطوفة على « عقابًا ».

(٢) كذا بالأصل.

## الْقَوْلُ فِي حُكْمِ إِيْلَامِ الْأَطْفَالِ إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ جَمَاعَةُ الْمُعْتَزِلَةِ: « إِنَّهُ لَا يَجِبُ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ إِعَادَةُ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ، وَلَا وَاحِدٍ مِنْهُمْ، إِذَا لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ لَهُمْ عَوْصٌ عَلَى أَلَمٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمْ، أَوْ كَانُوا مِمَّنْ عَوْصٌ عَلَى الْأَلَمِ فِي الدُّنْيَا <sup>(١)</sup> ».

قَالُوا: « وَإِنَّمَا يَجِبُ الْقَوْلُ بِإِعَادَةِ الْأَطْفَالِ، وَالتَّفَضُّلِ عَلَيْهِمْ؛ بِإِدْخَالِ الْجَنَّةِ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، الْأُمَّةُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَطْفَالِ يُعَادُونَ ».

ثُمَّ قَالَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ <sup>(٢)</sup> وَأَكْثَرُ الْخَوَارِجِ <sup>(٣)</sup> وَالْمُرْجِئَةُ وَالزَيْدِيَّةُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ - فِي حِكْمَةِ اللَّهِ - إِيْلَامُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَطْفَالِ فِي الْآخِرَةِ؛ بِالنَّارِ وَلَا بِغَيْرِهَا، سَوَاءً كَانُوا مِنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَمُتَّفَضِّلٌ عَلَيْهِمْ بِالنَّعِيمِ فِيهَا.

وَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: إِنَّ أَطْفَالَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ آبَائِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ <sup>(٤)</sup>.

وَرَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَارًا مُخْتَلِفَةً فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَرَوَوْا عَنْ عَائِشَةَ وَخَدِيجَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَبَرًا:

أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: فَإِنَّهَا قَالَتْ فِي طِفْلِ مَاتَ مِنْ أَطْفَالِ الْأَنْصَارِ: بَخٍ بَخٍ، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « وَمَا يُدْرِيكَ، لَوْ شِئْتَ لَأَسْمَعْتِكَ بِضَاعَتَهُمْ <sup>(٥)</sup> فِي النَّارِ - يَعْنِي: أَصْوَاتَهُمْ - قَالَتْ: فَأَيْنَ أَطْفَالِي مِنْكَ؟ فَقَالَ: « فِي الْجَنَّةِ » <sup>(٦)</sup> ».

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٣١٠).

(٢) انظر: المقالات (١/ ٣١٩) وحكى أبو الحسن عنهم الإجماع على عدم جواز إيلام الأطفال في الآخرة خلافا لما حكاه المصنف هاهنا من أنه قول جمهور المعتزلة.

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (١/ ٢٠٥).

(٤) انظر: ابن الوزير: إيثار الحق (ص ٣٤٠).

(٥) كذا في الأصل، وذكر الحافظ ابن حجر الحديث في فتح الباري (٣/ ٢٤٦) بلفظ: تضاغيهم.

(٦) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب: معنى: كل مولود يولد على الفطرة، (ح ٤٩٣٧، ٤٩٣٨)، وليس في شيء من روايات حديث عائشة عبارة: « فأين أطفالي منك »، لكن روى الدولاقي في الذرية الطاهرة: (ح ٤٢)، والبيهقي في القضاء والقدر: (ح ٥٥٦)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (ح ١٤١٧) من حديث أم المؤمنين خديجة بنت خويلد قالت: يا رسول الله، أين أولادي منك؟ قال « في الجنة ». قالت: بلا عمل؟ قال: « الله أعلم بما كانوا عاملين ». قالت: فأولادي من المشركين؟ قال: « في النار ». قالت: بلا عمل؟ قال: « الله أعلم بما كانوا عاملين ».



وَرَوَوْا أَخْبَارًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَوْا خَبْرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصَحَّحُوهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُوجِّعُ نَارًا لَهُمْ - يَعْنِي: لِأَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَأْمُرُهُمْ بِافْتِحَائِهَا، فَمَنْ افْتَحَمَهَا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>.

فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَيَقُولُ: فَمَنْ افْتَحَمَهَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَوْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَمَنْ لَمْ يَفْتَحَمَهَا، فَهُوَ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَخَدِيجَةَ: «لَوْ شِئْتَ لَأَسْمَعْتُكَ ...» الْحَدِيثِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ: «إِنَّ مَنْ عَلِمَ اللَّهَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ يَعْبُدِي لَوْ كُفِّ فِي هَذِهِ الدَّارِ -: أَدْخَلَهُ النَّارَ، وَمَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ يُطِيعُهُ لَوْ كُفِّ -: أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: «أَمَّا أَطْفَالُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ.

وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْأَطْفَالِ: فَإِنْ وَرَدَ تَوْفِيقٌ وَإِجْمَاعٌ مِنَ الْأُمَّةِ؛ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ فِي الْجَنَّةِ أَوْ فِي النَّارِ صَرْنًا إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ سَمْعٌ بِهِ، وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي أَمْرِهِمْ، وَرَدُّ ذَلِكَ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ.

وَالْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ أَخْبَارٌ لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْقَطْعَ، ثُمَّ هِيَ مُتَعَارِضَةٌ، وَلَوْ لَا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُمْ يُعَادُونَ لَوَجَبَ التَّوَقُّفُ [١/١٧٥] فِي إِعَادَتِهِمْ».

وَقَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَمَّا أَطْفَالُ الْمُؤْمِنِينَ: فَقَدْ انْتَشَرَتْ فِيهِمُ الْأَخْبَارُ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «تَنَاجَوْا، تَكْتُمُوا؛ فَإِنِّي أَبْأُهِ بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى بِالسَّقَطِ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) رواه ابن منده في المعرفة (٢/ ٢٦١) وعزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الطبراني في الأوسط، وصححه عن سلمان موقوفًا.

قال الحافظ في فتح الباري (٣/ ٢٤٦) - في أحاديث كون أطفال المشركين خدام أهل الجنة في الجنة -: «فيها حديث عن أنس ضعيف؛ أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبراني والبخاري من حديث سمرة مرفوعًا وأولاد المشركين خدام أهل الجنة وإسناده ضعيف»، وانظر: الألباني: السلسلة الصحيحة (٣/ ٤٥٢)، وصحيح الجامع: (ح ١٠٢٤).

(٢) عزاه في السلسلة الصحيحة (١/ ٤١٩) إلى البغوي: (ق ١/ ٩٤)، والدبليبي (١/ ١٧١) من حديث أبي سعيد، وأحال إلى الصحيحة ح (٢٤٦٨).

(٣) عزاه السيوطي إلى عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن أبي هلال مرسلًا، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (ح ٢٤٨٤).

وَقَوْلِهِ <sup>(١)</sup>: « يَظُلُّ السَّقَطُ مُجَبَّنًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ: لَا أَدْخُلُ أَوْ يَدْخُلُ مَعِيَ أَبَوَايَ »<sup>(٢)</sup>.  
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْمَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [ الطور: ٢١ ]؛ قَالَ  
جَمَاعَةُ الْمُفَسِّرِينَ: ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ﴾ حُكْمًا، يَعْنُونَ: بِإِيمَانِ آبَائِهِمْ، وَهُمْ الْأَطْفَالُ عَلَى  
هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

وَأَمَّا أَطْفَالُ الْكُفَّارِ: فَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمُ الْأَخْبَارُ، وَلِلَاخْتِمَالِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ، وَالْمَرْجِعُ فِي  
ذَلِكَ الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحُ؛ فَكُلُّ حَدِيثٍ حَكَمَ أَهْلُ النُّقْلِ بِصِحَّتِهِ، فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، وَغَلَبَةُ  
الظَّنِّ فِي ذَلِكَ كَافٍ<sup>(٣)</sup>.

### الْقَوْلُ فِي الصَّلَاحِ وَالنَّصْلِجِ<sup>(٤)</sup>

اِخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي عُقُودِ هَذَا الْبَابِ:  
وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مَشَايِخُ الْبَغْدَادِيِّينَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فِعْلُ الْأَصْلَحِ<sup>(٥)</sup> لِعِبَادِهِ  
فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ تَبْقِيَةُ وَجْهِ مُمَكِّنٍ فِي الصَّلَاحِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ،  
بَلْ عَلَيْهِ فِعْلُ أَقْصَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي اسْتِصْلَاحِ عِبِيدِهِ<sup>(٥)</sup>:

(١) لم أقف عليه في مظانه من مصادر الحديث والأثر.

(٢) انظر مسألة حكم أطفال المشركين في: النيسابوري: أصول الدين ( ص ٢٠٩ )، وتبيين كذب المفتري ( ص ١٦٢ )، وإيثار الحق ( ص ٣٣٩ )، واجتماع الجيوش الإسلامية ( ص ١٨٧ )، وشفاء العليل ( ص ٢٨٥ ).  
(٣) انظر هذا البحث عند الأشاعرة في: المقالات ( ٣١٥ / ١ )، واللمع ( ص ١١٥ ، ١٢٢ )، وبمجرد مقالات  
الأشعرى ( ص ١٢٦ )، وأبو سعيد النيسابوري: أصول الدين ( ص ١٧٢ )، والإرشاد ( ص ٢٨٧ ، ٣٠٠ )، والملل  
والنحل ( ٥٦ / ١ ، ٥٧ )، ونهاية الأقدام ( ص ٤٠٦ )، والأبكار ( ١٥١ / ٢ ، ١٦٦ )، وغاية المرام ( ص ٢٢٤ ،  
٢٤٥ )، وشرح المقاصد ( ٣٢٩ / ٤ ، ٣٣٤ )، وشرح المواقيت ( ٢١٨ / ٨ ، ٢١٩ )، والطوابع ( ص ٣١٠ )، وسليمان  
دنيا: محمد عبده ( ٥٤٨ / ٢ ، ٥٥٠ ). وعند المعتزلة: المغني ( ٢٢٦ / ١٣ )، ( ١٤ / ٣٣ ، ١٨٠ ). وأيضاً: تأويلات  
أهل السنة ( ص ١٧٤ )، والفصل في الملل والنحل ( ٩٢ / ٣ ، ١٠٥ ).

(٤) فسر القاضي عبد الجبار المراد بالأصلح في اصطلاح المعتزلة: فقال: « إنا لا نريد بها ما يجري مجرى المبالغة؛ بل  
نعني به الفعل الذي لا شيء أولى أن يطع المكلف عنده منه، فوضعنا قولنا: ( أصلح ) موضع قولنا: أولى الأشياء  
بأن يختار المكلف ما كلف عنده، فكما لا يقال بذلك النفع، فكذلك إذا قلنا فيه: ( أصلح ) وبيننا أن تحت قولنا:  
( أصلح ) فوائد لا تحصل بقولنا: إنه صلاح؛ فلذلك عبرنا بهذه العبارة، وإن كانت هذه اللفظة فيها استعملناها  
مستعارة، وإن كانت بالاصطلاح قد صارت في هذا الوجه كأنها حقيقة » انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد  
( ٣٧ / ١٤ ، ٦١ ).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد ( ص ٢٨٧ ).

فَقَالُوا - عَلَى مُوجِبِ مَذْهَبِهِمْ - : « اِبْتِدَاءُ الْخَلْقِ حَتْمٌ عَلَى اللَّهِ، وَاجِبٌ وَجُوبٌ حُكْمِي، وَإِذَا خَلَقَ الَّذِينَ عَلِمَ أَنَّهُ يُكَلِّفُهُمْ، فَيَجِبُ إِكْمَالُ عُقُولِهِمْ، وَإِقْدَارُهُمْ، وَإِرَاحَةُ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ مَا يَنَالُ الْعَبْدَ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ، فَهُوَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَهُ مِنَ الْبُؤْسِ وَالشَّدَةِ وَالْفَقْرِ، وَالصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْغِنَى وَالْتَرَفِ وَالنَّعَمِ، حَتَّى<sup>(٢)</sup> ارْتَكَبُوا عَلَى طَرْدِ هَذَا الْأَصْلِ جَحْدَ الصَّرُورَةِ؛ فَقَالُوا: خُلُودُ أَهْلِ النَّارِ مَعَ السَّلَاسِلِ وَالْأَغْلَالِ أَصْلَحَ لَهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلَحُ لِلْفَسَقَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ وَيُحِيطَ طَاعَتَهُمْ<sup>(٣)</sup> ».

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ مُرَادَ الْكَعْبِيِّ وَشَبِيعَتِهِ بِالْأَصْلَحِ وَقُوعُهُ فِي الْمَعْلُومِ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَقَعُ خِلَافٌ مَا عَلِمَ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا عَلَى اللَّهِ فِعْلَ الْأَصْلَحِ فِي الدِّينِ، وَفِي هَذَا النِّقْلِ زَلٌّ؛ إِذْ قَدْ يَتَوَهَّمُ الْمُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ عِنْدَهُمُ الْإِبْتِدَاءُ بِإِكْمَالِ الْعَقْلِ؛ لِأَجْلِ التَّكْلِيفِ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبًا لَهُمْ، فَالَّذِي يَنْتَحِلُهُ الْبَصْرِيُّونَ: أَنَّ اللَّهَ مُتَفَضِّلٌ بِإِكْمَالِ الْعَقْلِ إِبْتِدَاءً، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ أَسْبَابِ التَّكْلِيفِ، وَلَأنَّهُ إِذَا كَلَّفَ عَبْدًا، فَيَجِبُ بَعْدَ تَكْلِيفِهِ تَمَكِينُهُ وَإِقْدَارُهُ، وَإِرَاحَةُ عَلَيْهِ، وَاللُّطْفُ بِهِ، بِأَفْصَى الصَّلَاحِ.

فَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْفِتَّانُ: وَجُوبُ قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَالثَّوَابُ عَلَى مَسَاقِ التَّكْلِيفِ، وَالْأَعْوَاضُ عَلَى الْآلَامِ غَيْرِ الْمُسْتَحَقَّةِ، وَأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ عَبْدًا وَأَكْمَلَ عَقْلَهُ، فَلَا يَتْرُكُهُ سُدىً، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَدِّرَهُ وَيُمَكِّنَهُ مِنْ تَبِيلِ الْمَرَاشِدِ، فَإِذَا كَلَّفَهُ، يَجِبُ أَنْ يُلْطَفَ بِهِ، وَيَفْعَلَ أَفْصَى مُمَكِّنٍ فِي مَعْلُومِهِ؛ مِمَّا يُؤْمِنُ أَوْ يُطِيعُ عِنْدَهُ.

وَمِمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ: إِحْبَاطُ الطَّاعَاتِ بِالْفُسُوقِ، وَإِحْبَاطُ الصَّغَائِرِ عِنْدَ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

(١) في شرائط التكليف عند المعتزلة انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ٤٣١ / ١١ )، ( ١٧ / ١٣ )، ٦٥، ( ٤٢٠ )، والمجموع المحيط بالتكليف ( ٢٣٠ / ٢ )، والمعتمد في أصول الفقه ( ص ١٧٩ )، وأيضاً: نهاية الأقدام ( ص ٤٠٤ ).

(٢) في الأصل يوجد في هذا الموضع كلمة: « إذا » وليست في نص الإرشاد، وبأياها السياق.

(٣) هذه الفقرة تكاد تطابق كلام أبي المعالي الجويني في الإرشاد ( ص ٢٨٧ ).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد ( ص ٢٨٨، ٢٨٩ ).

وَأَعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَةَ الْوَاجِبِ [ ١٧٥/ب ] عِنْدَنَا: مَا يَحْسُنُ الْعِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ مَا يَلَامُ أَوْ يُدْمُ عَلَى تَرْكِهِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ مُعْتَزِلَةِ الْبَصْرَةِ: « الْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يُفْعَلْ، أَوْجَبَ نَقْصًا فِي الْحِكْمَةِ؛ لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يُدْمُ، لَكِنْ يُوجِبُ بِالْجُودِ وَالْكَرَمِ »<sup>(٢)</sup>.

فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ لَهُمْ: « هَذَا خِلَافٌ فِي عِبَارَةِ دُونَ مَعْنَى، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ عَلَى صِفَةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ؟

قُلْنَا: الصَّلَاحُ هُوَ النَّفْعُ، وَالْأَصْلَحُ هُوَ الْأَنْفَعُ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ مَعْنَى الصَّلَاحِ أَنَّهُ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ؟

قُلْنَا: فَيَجِبُ - عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - أَنْ يَكُونَ خُلُودُ أَهْلِ النَّارِ صَلَاحًا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا مَعْنَى الْجُودِ وَالْبُخْلِ عَلَى أَصْلِحِكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ النَّفْعُ الْوَاقِعُ عَلَى جِهَةِ التَّفَضُّلِ، مَعَ الْقَصْدِ إِلَى النَّفْعِ بِهِ.

وَأَمَّا الْبُخْلُ: فَهُوَ مَنَعُ الْوَاجِبِ مِنَ الْفِعْلِ، دُونَ مَنَعِ التَّفَضُّلِ<sup>(٤)</sup>.

وَأِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبُخْلَ صِفَةُ دَمٍّ، وَمَنْ مَنَعَ مَا لَهُ مِنْهُ، لَا يَكُونُ مَذْمُومًا.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: مَانِعُ التَّفَضُّلِ مَذْمُومٌ أَيْضًا، وَلَكِنْ دُونَ دَمٍّ مَانِعِ الْوَاجِبِ؟

(١) انظر تعريف الواجب عند جمهور أهل السنة والجماعة من المتكلمين والأصوليين: أصول الدين (ص ١٩٩)، وغاية المرام (ص ٢٢٩).

وانظر تعريف الواجب بهذا الحد عند الأصوليين في: الجصاص: الفصول في الأصول (٢/ ٩٢)، والباقي: أحكام الفصول (١/ ٤٩)، والشيرازي: التبصرة في أصول الفقه (ص ٩٤)، والكلوداني: التمهيد في أصول الفقه (١/ ٦٤)، وغيرها.

(٢) انظر: أبو المظفر الإسفرائيني: التبصير في الدين (ص ٥٦).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٦، ١٢٧).

(٤) انظر التفسير للبخل عند أبي الحسن الأشعري في: اللمع (ص ١١٤، ١١٥)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٢)، وأيضًا: المغني في أبواب العدل والترجيد (١١/ ١٢٧).

قُلْنَا: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَخُلْ وَاحِدٌ - وَإِنْ جَادَ بِالكَثِيرِ مِنْ مَالِهِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ بِخِيَلٍ أَوْ مَذْمُومًا.

فَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْبُعْدَادِيِّينَ أَنْ نَقُولَ: مُفْتَضَى أَصْلِكُمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْبَارِي أَفْصَى مُمَكِّنٍ فِي كُلِّ اسْتِضْلَاحٍ، وَإِذَا رُوجِعْتُمْ فِيمَا اتَّخَلْتُمُوهُ<sup>(١)</sup>، بَعْدَ تَسْلِيمِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيعِ الْعَقْلِيِّ لَكُمْ جَدَلًا، فَرَعْتُمْ إِلَى أَمْتِلَةٍ فِي الشَّاهِدِ؛ تَوْهَمْتُمْ فِيهَا حَسَنًا وَقَبِيحًا، وَحَاوَلْتُمْ بَعْدَ اعْتِقَادِ ذَلِكَ رَدَّ الْغَائِبِ إِلَى الشَّاهِدِ:

فَإِذَا كَانَ هَذَا أَصْلِكُمْ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُوجِبُوا عَلَى الْوَاحِدِ مَنَّا أَنْ يُضْلِحَ غَيْرُهُ بِأَفْصَى الْإِمْكَانِ؛ مَصِيرًا إِلَى وَجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ شَاهِدًا وَغَائِبًا<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا لَمْ تُوجِبُوا فِعْلَ الْأَصْلَحِ شَاهِدًا، وَهُوَ الْأَصْلُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِيمَا يُتَنَافَسُ فِيهِ غَائِبًا، فَقَدْ نَقَضْتُمْ دَلِيلَكُمْ. وَنَفَرِضُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ فِي اسْتِضْلَاحِ الْعَبْدِ<sup>(٣)</sup> نَفْسَهُ، وَقَدْ وَاظَمُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَسْعَى فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ فِي بَابِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: «لَوْ وَجَبَ عَلَى اللَّهِ التَّفَضُّلُ؛ لِأَجْلِ صَلَاحِنَا»<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّ كُلَّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ صَلَاحِنَا وَلِيُضْلِحَنَا بِهِ يَجِبُ عَلَيْنَا لِنُضْلِحَ بِهِ.

قَالُوا: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْعَبْدِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِتَكْلِيفِ ذَلِكَ مَكْدُودًا مَجْهُودًا [ فَجَازَ أَنْ لَا يُكَلَّفَ الْأَفْصَى وَالنَّهْيَةَ الْقُضْوَى ]<sup>(٥)</sup>، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى نَفْعِ غَيْرِهِ وَإِصْلَاحِهِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ تَضَرُّرِهِ بِمَا يَفْعَلُهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ لَا مَحْضُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ التَّعَرُّضَ لِلنَّصَبِ وَالتَّعَبَّ لَوْ كَانَ فَاصِلًا بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ فِيمَا أَلَزَمْتَاهُمْ، لَوَجَبَ الْفَضْلُ بِهِ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ اتِّفَاقًا؛ حَتَّى يُقَالَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَكَايِدُهُ مِنَ الْمَسَاقِ؛ كَالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ.

(١) في الأصل: «انتخبتموه» وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «أو غائبًا» وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٨٩).

(٣) في الأصل: «القتل» وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٩٠).

(٤) كذا بالأصل، وجواب الشرط مفقود من النص، ولعل معنى جواب الشرط الساقط من هذا النص: لوجب علينا مراعاة الأصلح في حق غيرنا، ولم أفق على حكاية هذا النقل عن أبي إسحاق عند غير أبي القاسم الأنصاري من أصحابه الأشاعرة.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، واستدركته من الإرشاد (ص ٢٩٠).

قَالُوا: مَا يَنَالُهُ مِنْ ثَوَابٍ لِلطَّاعَاتِ يَرْبُو<sup>(١)</sup> عَلَى مَا يَنَالُهُ مِنَ الْمَسَاقَاتِ.

يُقَالُ لَهُمْ: فَاسْلُكُوا هَذَا الْمَسْلَكَ فِي جَلْبِ الْأَصْلَحِ فِي مَوْقِعِ الْإِلْزَامِ، وَلَا تُسْقِطُوا وَجُوبَ مَا طَوَّلْتُمْ بِهِ [١/١٧٦]؛ بِالتَّعَرُّضِ<sup>(٢)</sup> لِلْمَتَاعِبِ، وَهَذَا مَا لَا مَخْرَجَ مِنْهُ.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ وَهُوَ يُدَانِي مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ نَقُولَ: النَّوَافِلُ وَالْقُرْبَاتُ [فِي فِعْلِهَا صَلَاحٌ لِلْعِبَادِ، وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: دُعَاءُ الرَّبِّ - تَعَالَى - إِلَيْهَا وَحُثُّهُ عَلَيْهَا، وَلَا يَنْدُبُ الرَّبُّ - تَعَالَى - إِلَّا إِلَى الصَّلَاحِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، فَإِذَا وَضَحَ كَوْنُ فِعْلِهَا إِصْلَاحًا؛ فَلْيَجِبْ عَلَى الْعِبَادِ مَا يُصْلِحُهُمْ] <sup>(٣)</sup>، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَانْقَسَمَ حُكْمُ الْعِبَادِ إِلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَى مَا يُنْدُبُ إِلَيْهِمْ اسْتِحْبَابًا، فَلْتَنْقَسِمِ أَفْعَالُ اللَّهِ إِلَى مَا يَجِبُ فِي الْحِكْمَةِ، وَإِلَى مَا يُعَدُّ تَفَضُّلاً.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قَسَمَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - الْأَحْكَامَ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْإِسْتِحْبَابِ؛ لِعِلْمِهِ - سُبْحَانَهُ - بِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ الْقُرْبَاتِ بِأَسْرَها، لَكَفَرُوا وَطَغَوْا، فَقَدَّرَ اللَّهُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ.

قُلْنَا: هَذَا تَمْوِيهٌ يُذْخِضُهُ<sup>(٤)</sup> أَذْنَى تَنْبِيهِ؛ إِذْ فِعْلُ النَّوَافِلِ صَلَاحٌ مَدْعُوٌّ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْفَعُهُمُ الْإِسْتِزَاحُ إِلَى الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِ الْعِبَادِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ عَلِمَ الرَّبُّ أَنَّهُ لَوْ كَلَّفَهُ لَعَصَى وَطَعَى، وَلَوْ اخْتَرَمَهُ قَبْلَ إِكْمَالِ عَقْلِهِ فَآزَ وَنَجَا، فَيَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعْرِيزُهُ لِلْمَرْتَبَةِ الْأَعْلَى؛ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَعْطِبُ دُونَ دَرَكِهَا، فَهَلَّا قَالُوا: لَمَّا كَانَ فِعْلُ الْعَقْلِ صَلَاحًا، وَجَبَ إِجَابُهُ، مِنْ غَيْرِ أَكْثَرِ آثِ بِمَا يَقَعُ فِي الْمَعْلُومِ، وَلَا مُخْلَصَ لَهُمْ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: حَقِيقَةُ التَّفَضُّلِ<sup>(٥)</sup>: إِيصَالُ النَّفْعِ الْخَاصِّ إِلَى الْغَيْرِ، عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ بِهِ الْمَدْحَ وَالتَّعْظِيمَ وَوصَفَهُ بِأَنَّهُ مُحْسِنٌ مُتَّفَضِّلٌ، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا يَلْحَقُ تَارِكُهُ الذَّمُّ وَالتَّقْصُصُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا حَقِيقَةَ التَّفَضُّلِ، وَكَانَ الْقَدِيمُ

(١) في الأصل: «يربى» وكذا في الإرشاد (ص ٢٩٠)، والصواب: «يربو» كما أثبتناه؛ ومعناه: يزيد، والذي يظهر لي: أن مأخذه يرجع إلى طريقة النسخ في كتابة هذه اللفظة.

(٢) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٠).

(٣) الذي في الأصل: «صَلَّاحٌ فِي فِعْلِ الْعِبَادِ يَنْدُبُ عَلَى الْعِبَادِ مَا يُصْلِحُهُمْ» واستفدت النص بتمامه من الإرشاد (ص ٢٩١).

(٤) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٢).

(٥) انظر في بيان حقيقة التفضل: الكشاف (٢٢١/٣)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١٥٥/٤)، (٣٧/٦)،

(١٣/٥٥٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٨٥، ٦١٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٢٤٤).

سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَىٰ إِصْلَاحِ الْمَنَافِعِ الْخَالِصَةِ إِلَىٰ خَلْقِهِ، وَلَمْ تَكُنْ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ، وَجَبَ لِذَلِكَ كَوْنُهُ مُتَفَضِّلًا بِفِعْلِهَا.

هَذَا عَلَىٰ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَىٰ وُجُوبِ وَضْفِهِ سُبْحَانَهُ بِالتَّفَضُّلِ وَالْإِحْسَانِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ نَفْعٍ يُوصِلُهُ إِلَىٰ خَلْقِهِ وَاجِبًا مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ بِهِ مُتَفَضِّلًا، وَلَا مُحْسِنًا، وَلَا مُنْعِمًا، وَلَا مَحْمُودًا، وَلَا مَشْكُورًا؛ كَمَا لَا يَكُونُ مُتَفَضِّلًا؛ بِفِعْلِ الثَّوَابِ عِنْدَهُمْ، وَكَذَلِكَ بِفِعْلِ الْعِوَضِ.

فَإِنْ قَالُوا: جِهَةٌ كَوْنِ الْفِعْلِ تَفَضُّلًا أَنَّهُ يَقَعُ حَاجِبًا بِفَاعِلِهِ، وَيَسْتَنْصِرُ بَعْدْلِهِ، وَيَنْتَفِعُ بِحَبْسِهِ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ صِفَةُ الْعِبَادِ فِيمَا يَنْدُلُونَهُ، فَلِذَلِكَ صَارُوا مُتَفَضِّلِينَ بِهِ، وَهَذَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَنْصَرُّ بِالْبَدَلِ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِالْإِمْسَاكِ.

قُلْنَا: لَيْسَ مَعْنَى التَّفَضُّلِ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ مَا ذَكَرْتُمْ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى التَّفَضُّلِ مَا ذَكَرْتُمْ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَاضِي دَيْنِهِ، وَرَأَى الْوَدِيعَةَ الَّتِي فِي يَدِهِ مُتَفَضِّلًا بِالرَّدِّ وَالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ لِلْغَيْرِ مَعَ حَاجَةِ الْقَاضِي وَصَاحِبِ الْوَدِيعَةِ إِلَىٰ ذَلِكَ، وَاسْتِضْرَارِهِ بِخُرُوجِ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ.

وَمِمَّا تَنَمَّسْتُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَضَاؤُكُمْ بِوُجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَى اللَّهِ وَرَطَكُمُ فِي جَحْدِ الضَّرُورَاتِ؛ وَذَلِكَ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: الْأَصْلَحُ لِأَهْلِ النَّارِ مِنَ الْكُفَّارِ الْخُلُودُ فِيهَا، وَذَلِكَ أَصْلَحُ لَهُمْ مِنَ الْخُلُودِ فِي الْجَنَّةِ، وَهَذَا جَحْدُ الْبَدِيعَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ أَنْقَذَهُمْ مِنْهَا، لَعَادُوا لِمَا نَهَوْا عَنْهُ، وَاسْتَوْجَبُوا مَزِيدَ الْعِقَابِ.

قُلْنَا: هَلَا أَمَانَتُهُمْ، وَسَلَبَ عُقُولَهُمْ، وَقَطَعَ عِقَابَهُمْ؛ حَتَّى لَا يَعْصُوهُ؛ إِذْ لَيْسَتْ الْآخِرَةُ [١٧٦/ب] دَارَ تَكْلِيفٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لِمَنْ يَعْلَمُ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَنَّهُ يَكْفُرُ، فَهَلَّا قِيلَ<sup>(٢)</sup>: كَانَ الْأَصْلَحُ إِنْقَادَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ خَلَّصَهُ لَعَادَ إِلَىٰ عِبَادِهِ؛ فَإِنَّ الْإِنْقَادَ مِنَ الْعَذَابِ رَوْحٌ<sup>(٣)</sup> تَاجِزٌ، وَالتَّكْلِيفُ فِي حَقِّ مَنْ يَكْفُرُ تَنْجِيزٌ مَسْقُوعٌ، مِنْ غَيْرِ ارْتِقَابِ ثَوَابٍ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّ هَذَا الْمُعَذَّبَ لَوْ تَخَلَّصَ يَعُودُ إِلَى الدَّرَجَةِ الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا مِنْ تَكْلِيفِهِ؛ إِنْ كَانَ الْمُتَنَعِي صَلَاحَهُ، بَلْ

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ وَرِكَازَةُ الْأُسْلُوبِ وَاضِحَةٌ فِيهِ وَلَعَلَّ فِيهِ سَقَطًا.

(٢) غَيْرَ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَصَحِّحْتُهَا تَبَعًا لِمَا فِي الْإِرْشَادِ (ص ٢٩٣).

(٣) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِرْشَادِ (ص ٢٩٣).

الْأَصْلَحَ لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ أَنْ لَا يُخْلَقَ أَصْلًا، وَلَكِنْ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ حُكْمٌ لَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣].

ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: بَلِ الْأَصْلَحُ لِمَنْ هَذَا وَضَعُهُ، وَهُوَ فِي الْجَحِيمِ أَنْ يَعْفُو عَنْهُ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْكُفْرِ ثَانِيًا وَثَالِثًا يَغْفِرْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ الْعَزِيزُ الَّذِي لَا يَتَضَرَّرُ بِكُفْرِهِ وَعِصْيَانِهِ. فَإِنْ قَالُوا: إِذَا كَانَتِ الْعُقُوبَةُ أَصْلَحَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ تَوَعَّدَهُ بِذَلِكَ، وَوَعَدُهُ حَقٌّ.

فَقُولُوا: إِنَّمَا صَارَتِ الْعُقُوبَةُ صَلاَحًا لَهُ؛ لِأَجْلِ الْخَبَرِ عَنْ عِقَابِهِ، وَوَجِبَ أَنْ تَصِحَّ الْأَخْبَارُ بِذَلِكَ.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يُخْبَرْ بِذَلِكَ، كَانَ أَغَرَّ بِالْمَعَاصِي، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَفِ بِمَا أَخْبَرَ، لَمْ تَحْصُلِ الثِّقَةُ بِخَبَرِهِ.

قُلْنَا: إِذَا أَرَادَ عَنْهُ التَّكْلِيفَ فِي الْآخِرَةِ، لَا يَحْصُلُ هَذَا الْإِغْرَاءُ، وَلَا عَدَمُ الثِّقَةِ بِالْخَبَرِ. وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ بِعَبْدِهِ، فَهُوَ حَتْمٌ عَلَيْهِ، فَيُسَبِّغِي أَنْ تَقْضُوا بِأَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ شُكْرًا؛ كَمَا لَا يَسْتَوْجِبُ بِإِصْصَالِ الثَّوَابِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ حَمْدًا وَلَا شُكْرًا فِي الْجَنَّةِ؛ إِذِ الْعَقْلُ عَلَى قِيَاسِهِمْ يَقْضِي بِأَنَّ مَنْ يُؤَدِّي وَاجِبًا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شُكْرًا؛ كَالَّذِي يَرُدُّ وَدِيعَةً أَوْ دَيْنًا لَارِمًا.

فَإِنْ قَالُوا: الثَّوَابُ عِوَضٌ، وَلَيْسَ عَلَى الْعِوَضِ عِوَضٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِتِّدَاءُ بِالنَّعْمَةِ. قُلْنَا: إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْوُجُوبِ، لَا يُؤَثِّرُ افْتِرَاقُهُمَا فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ.

ثُمَّ شُكْرُ النَّعْمَةِ عِوَضٌ عَنِ النَّعْمَةِ، وَهُوَ مُقَابَلُ بِثَوَابٍ. وَمِمَّا نَطْلُبُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا أَوْجَبْتُمْ فِعْلَ الْأَصْلَحِ فِي الدُّنْيَا، وَمَقْدُورَاتُ اللَّهِ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ لِلذَّاتِ، فَأَيُّ قَدَرٍ تَضِيطُونَهُ فِي الْأَصْلَحِ؟

قَالُوا: الْقَدَرُ الَّذِي لَا يُطْغِيهِ فِي الْمَعْلُومِ.

قُلْنَا: لَا أَتَرَى لِلْعِلْمِ عِنْدَكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ أَوْجَبْتُمْ تَكْلِيفَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ بَعْدَ التَّكْلِيفِ. وَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُزِيلُ يَقْدَرُ مَا بَنَاءُ﴾ [الشورى: ٢٧]؛ بِحَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى الطُّغْيَانِ:



قُلْنَا: إِنَّمَا وَرَدَ هَذَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَخْصُوصِينَ بِهِذَا.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَدْ بَسَطَ الرُّزْقَ عَلَى مُعْظَمِ الْكَفَرَةِ وَالْفَجَرَةِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَجَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لَطُغْيَانِهِمْ وَاسْتِعْبَادِهِمْ ضُعَفَاءَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿لَفَتْنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١، الجن: ١٧].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَأَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ﴾ [الفرقان: ١٨] [١٧٧/أ] وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ قَالَ: «أَخْبِرُونَا بِمَا كَانَ أَصْلَحَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يُبْقِيهِ مِائَةً عَامٍ يَقُومُ فِيهَا بِحُقُوقِ اللَّهِ، وَيُرْشِدُ النَّاسَ إِلَى الْمَحَجَّةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، فَيَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ ثَوَابَ مِثْلِهِ، أَوْ أَنْ يُمِيتَهُ وَهُوَ ابْنُ نِيفٍ وَسِتِينَ سَنَةً؟

فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ التَّعْمِيرُ: فَقَدْ اقْتَضَعَهُ بِالْإِمَامَةِ.

وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ الْإِمَامَةُ: فَفِيهِ قَطْعُ الْعَمَلِ وَالثَّوَابِ وَمَنَافِعِ النَّاسِ بِهِ؛ فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا تَوَفَّاهُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ بَقَا لَفَسَقَ؛ لِأَنَّ إِزْسَالَ مَنْ هَذَا وَصْفُهُ وَحَالُهُ فِي الْمَعْلُومِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ».

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ حَمَى نَبِيَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - عَنْ تَعَلُّمِ الْخَطِّ وَالكِتَابَةِ، وَالْفُظَاظَةِ فِي الْخَلْقِ؛ لِئَلَّا يَنْفُضَ النَّاسَ عَنْهُ، فَكَيْفَ تُجَوِّزُونَ مَا هُوَ قَوْفُهُ مِنَ الْفُسْقِ وَنَحْوِهِ.

ثُمَّ يُلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: أَنَّ يُمِيتَ كُلَّ مُؤْمِنٍ مُطِيعٍ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ ارْتَدَّ وَكَفَرَ أَوْ فَسَقَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ بَقَا وَفَسَقَ حَبِطَ عَمَلُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ الرَّسُولُ، لَكَانَ فِيهِ اسْتِفْسَادُ بَعْضِ الْأُمَّةِ؛ فَلِهَذَا أَمَاتُهُ.

قُلْنَا: فَقَدْ مَنَعَ الْأَصْلَحُ لَهُ لِأَجْلِ نَفْعِ غَيْرِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: أَيُّ عَقْلٍ يَقْبَلُ أَنَّ فِي تَعْمِيرِ إِبْلِيسَ صَلَاحًا لَهُ وَلِلْخَلْقِ، وَفِي تَعْمِيرِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَادٌ لِلْخَلْقِ؟

فَإِنْ قَالُوا: فِي تَعْمِيرِ إِبْلِيسَ امْتِحَانُ الْمُكَلَّفِينَ:

قُلْنَا: وَفِي إِمَاتَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِبْقَاعُ الْفِتْنَةِ فِي الدِّينِ، وَكَثْرَةُ الْإِخْتِلَافِ وَالْحُرُوبِ فِي الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ حَكِيمٌ:  
قُلْنَا: إِنْ عَنِتُّمْ بِالْحِكْمَةِ الْعِلْمِ: فَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِالْغَيْرِ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ.

وَإِنْ عَنِتُّمْ بِهَا الصَّوَابَ وَالْعَدْلَ: فَأَقِيمُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِعْلُ كُلِّ صَوَابٍ وَحِكْمَةٍ إِذَا كَانَ تَقْضِيًّا، وَفِي وُجُوبِ فِعْلِ الْجُودِ وَالْكَرَمِ اخْتِلَافًا.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْبَصَرِيِّينَ: فَإِنْ مَنَعْنَا التَّحْسِينَ وَالتَّقْيِيعَ الْعَقْلِيِّينَ، وَأَوْضَحْنَا نَفْيَ الْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ، فَفِي ذَلِكَ صَدُّهُمْ عَنْ مَرَامِهِمْ.

وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ هَذَا الْأَصْلَ قُلْنَا لَهُمْ بَعْدَهُ: قَدْ أَوْجَبْتُمْ - بَعْدَ التَّكْلِيفِ - الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ، فَهَلَّا أَوْجَبْتُمْ الْأَصْلَحَ فِي الدُّنْيَا !! وَأَيُّ فَضْلٍ بَيْنَهُمَا؟!

وَيَطْرُدُ عَلَيْهِمْ شُبْهَةُ الْبَعْدَادِيِّينَ مِنَ الْجُودِ وَالْكَرَمِ، وَأَنَّهُ لَا يُسْتَضَرُّ بِالْبَدْلِ وَالْعَطَاءِ، فَكَيْفَ لَا يُوسَّعُ النَّعَمَ عَلَى ذَوِي الْحَاجَاتِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَنَعَهُمْ ذَلِكَ لِئَلَّا يَطْغَوْا فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

وَمِمَّا يُحْصَى بِهِ التَّفَرُّيقُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّمَا حَسَسْتُمُ التَّكْلِيفَ؛ لِتَفَرُّيْضِ الْمُكْلَفِ لِلثَّوَابِ الدَّائِمِ، وَإِذَا عَلِمَ الرَّبُّ تَعَالَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَرَمَ عَبْدُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَكَمَالَ الْعَقْلِ، لَكَانَ نَاجِيًّا، وَلَوْ أَهْمَلَهُ، وَسَهَّلَ لَهُ النَّظَرَ، لَعَانَدَ وَجَحَدَ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَرَادَ الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ مِمَّنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ؟!

وَهَذَا الْفَضْلُ مِمَّا نُفَرِّدُهُ بِالْحُكْمِ فَنَقُولُ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً عَلَى حُسْنِ تَكْلِيفِ [١٧٧ ب] الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَيَهْلِكُ.

وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الشَّنَوِيَّةِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ سَفَهٌ مِنْ طَبَعِ الظَّلَامِ.

وَمُقْتَضَى أُصُولِ الْقَدَرِيَّةِ فُبْحُ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّكْلِيفِ عِنْدَهُمُ الْإِسْتِصْلَاحُ وَالتَّعَرُّضُ لِأَسْنَى الدَّرَجَاتِ، الَّتِي لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْأَعْمَالِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ - لَا مَحَالَةَ -

أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ مُسَيِّئًا لِلنَّظَرِ لِمَنْ خَلَقَهُ وَأَكْمَلَ عَقْلَهُ وَكَلَّفَهُ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَهْلِكُ وَيَخْسَرُ حَظَّهُ مِنَ التَّقْضِيلِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ مَانِعًا لَهُ عَنْ إِرَادَتِهِ وَالتَّعْرِيزِ لِمَنْ هَذِهِ حَالَتُهُ لِلنَّفْعِ وَالثَّوَابِ.

وَكُلُّ عَاقِلٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، وَعَلِمَ خَيْرَ نَبِيِّ إِيَّاهُ عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ وَلَدَهُ إِلَى بَلَدٍ فِي تِجَارَةٍ لِيَرْبَحَ وَيَلْبِيَ الْوَلَايَاتِ، وَأَمَدَّهُ بِالْأَمْوَالِ وَالْعُدَدِ لَذَلِكَ، لَهْلَكَ وَلَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ، وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا يَخْرِجُهُ لِأَجْلِهِ، أَنْ عِلْمُهُ بِذَلِكَ يَصْرِفُهُ عَنْ هَذِهِ الْإِرَادَةِ<sup>(١)</sup>.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْبَرَهُ نَبِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ وَلَدَهُ السَّلَاحَ وَالْمَالُ لِجِهَادِ الْمُشْرِكِينَ، قَتَلَ بِذَلِكَ نَفْسَهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، لَصَرْفَهُ عِلْمُهُ عَنْ إِرَادَتِهِ؛ لِنَفْعِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ: وَكَانَ اللَّهُ عَالِمًا بِأَنْ مَنْ كَلَّفَهُ مِنَ الْكُفَّارِ يَهْلِكُ وَيُخَالِفُ وَتَسْتَوْجِبُ الْخُلُودُ فِي النَّارِ، وَجِبَ - لَا مَحَالَةَ - أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ مَانِعًا عَنْ إِرَادَةِ نَفْعِهِ وَتَعْرِيزِهِ لِلثَّوَابِ، بَلْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَفْسَدَةِ وَسُوءِ النَّظَرِ فِي عَقْلِ كُلِّ عَاقِلٍ.

فَإِنْ قَالُوا: الْوَالِدُ إِنْ امْتَنَعَ عَنْ دَفْعِ السَّلَاحِ إِلَى وَلَدِهِ؛ لِمَا ذَكَرْتُمْ، فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ بِسَبَبِ أَنَّهُ يَغْتَمُّ بِهَلَاكِ وَلَدِهِ وَذَهَابِ مَالِهِ، فَيَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ هَذِهِ الْإِرَادَةِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَى عَنِ الْإِغْتِمَامِ وَالنَّدَامَةِ.

قُلْنَا: هَذَا بُهْتُ مِنْكُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَالِدَ سَوَاءٌ يَغْتَمُّ بِهَلَاكِ وَلَدِهِ أَوْ لَا يَغْتَمُّ بِهِ، بَلْ يَسْرُهُ ذَلِكَ، فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ أَنْ يَدْفَعَ السَّيْفَ إِلَيْهِ؛ بِإِرَادَةِ النَّفْعِ، وَالتَّعْرِيزِ لِلْفَائِذَةِ، مَعَ الْعِلْمِ بِعَاقِبَةِ أَمْرِهِ، بَلْ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِهِ هَلَاكَهُ وَالْخَلَاصَ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ الرَّبُّ مُقَدِّسًا عَنْ هَذِهِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْزِي بَنِي آدَمَ، فَكَيْفَ تَحْدُثُ لِنَفْسِهِ هَذِهِ الْإِرَادَاتُ؛ أَعْنِي: إِرَادَةَ الصَّلَاحِ وَالنَّفْعِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَتَحْدُثُ لَهُ أَحْوَالٌ مِنْ تِلْكَ الْإِرَادَةِ، فَخَلَقَ هَذِهِ الْإِرَادَاتِ عَبَثٌ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَبْعَثَ رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ، وَيُكَلِّفُهُ الْأَدَاءَ عَنْهُ مِنَ الْأُمَّةِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي؛ فَإِنْ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي يَصْرِفُهُ عَنْ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ وَيَهْلِكُ؛ وَجِبَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنْ إِرَادَةِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ بِهِ.

وَهَذَا بِمَثَابَةِ مَنْ أَدْلَى حَبْلًا إِلَى غَرِيقٍ؛ لِيُخَلِّصَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْغَرَقِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَخْشَقُ

(١) انظر هذا المثال في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٩٧، ٢٩٨).

نَفْسُهُ بِهِ، فَقَدْ أَسَاءَ النَّظَرَ لَهُ، بَلْ قَصَدَ بِهِ هَلَاكَهُ، لَا صَلَاحَهُ؛ وَقَدْ أَعْطَوْنَا أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي تَكْلِيفِهِ الْعَبْدَ الْإِيمَانَ فَسَادَ الْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ، أَوْ فَسَادَ الْإِنْتِنِ؛ فَإِنَّهُ يَفْجَحُ تَكْلِيفُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفْسَادُ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ عِنْدَ تَكْلِيفِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

وَمِمَّا يُطَالَبُ بِهِ الْبَصَرِيَّيْنِ أَنْ يَقُولَ: الرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى التَّفْضِيلِ بِمِثْلِ الثَّوَابِ، فَأَيُّ غَرَضٍ لَهُ فِي تَعْرِضِ الْعِبَادِ لِلْبَلْوَى وَالْمَشَاقِّ؟<sup>(١)</sup>

[١/١٧٨] فَإِنْ قَالُوا: لَا يَتَّصِفُ الرَّبُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّا لَوْ قَدَّرْنَا ذَلِكَ، لَكَانَ الرَّبُّ مُتَّفَضِّلًا بِهِ، وَاسْتِيفَاءً الْمُسْتَحَقَّ أَهْنَى<sup>(٢)</sup> مِنْ قَبُولِ الْفَضْلِ.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَا يَعْرِفُ الرُّبُوبِيَّةَ وَلَا الْعُبُودِيَّةَ، وَمَنْ الَّذِي يَسْتَنْكِفُ، وَهُوَ عَبْدٌ مَرْبُوبٌ مِنْ قَبُولِ<sup>(٣)</sup> فَضْلِ اللَّهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَّفَضِّلٌ بِإِتْدَاءِ الْخَلْقِ وَالْعَقْلِ وَالتَّكْلِيفِ؛ عَلَى أُصُولِكُمْ، فَالثَّوَابُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا الْفَصْلِ فِي بَابِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - مُتَّفَضِّلٌ بِإِتْدَاءِ الْخَلْقِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَوْ خَلَقَهُمْ وَأَسْكَنَهُمُ الْجَنَّةَ، كَانَ حَسَنًا مِنْهُ، وَلَوْ خَلَقَهُمْ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ أَمَاتَهُمْ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ، أَوْ بَلَّغَهُمْ مَبْلَغَ التَّكْلِيفِ وَلَمْ يَكْلِفْهُمْ - كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ حَسَنٌ؛ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَإِلَى حُكْمِهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَصِيرُ.

### الْقَوْلُ فِي اللَّطْفِ وَرَغْفَانِهِ<sup>(٤)</sup>

قَالَ الْمُعْتَزَلَةُ: اللَّطْفُ هُوَ الْفِعْلُ<sup>(٥)</sup> الَّذِي عَلِمَ الرَّبُّ - تَعَالَى - أَنَّ الْعَبْدَ يُطِيعُ عِنْدَهُ، وَلَا يَتَخَصَّصُ ذَلِكَ بِجِنْسٍ، قَرَّبَ شَيْءٌ هُوَ لُطْفٌ فِي إِيْمَانِ عَبْدٍ، وَلَيْسَ بِلُطْفٍ فِي إِيْمَانِ عَبْدٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر هذا الإيراد في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٩٩).

(٢) كذا في الأصل، والذي في الإرشاد (ص ٢٩٩): «أولى».

(٣) في الأصل: «قبل»، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٩٩).

(٤) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ٣٠٠، ٣٠١).

(٥) في الأصل: «العقل»، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٩٠).

(٦) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/٣٧، ٦١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩).

وَقَدْ يُطَلَّقُ اللَّطْفُ مُضَافًا إِلَى الْكُفْرِ؛ فَيُسَمَّى مَا يَقَعُ الْكُفْرُ عِنْدَهُ لُطْفًا فِي الْكُفْرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ.

ثُمَّ يَجِبُ عَلَى أَصْلِحِهِمْ: أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ أَقْصَى مُمَكِّنٍ فِي اللَّطْفِ <sup>(١)</sup>.

وَقَالُوا: لَيْسَ <sup>(٢)</sup> فِي مَقْدُورِ الرَّبِّ - تَعَالَى - لُطْفٌ لَوْ فَعَلَهُ بِالْكَفَرَةِ لَأَمْنُوا <sup>(٣)</sup>.

وَعِنْدَنَا: اللَّطْفُ خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ <sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ مَقْدُورٌ لِلَّهِ؛ بَلْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥].

قَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

وَلَا يُمْكِنُ حُمْلُ هَذَا عَلَى الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِهِدَى عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ فِي مَعْنَى اللَّطْفِ <sup>(٥)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي: «وَلَكِنَّ عَادَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ عِنْدَهُ فِعْلٌ آخَرُ يَكُونُ كَالدَّاعِي لَهُ، وَالسَّبَبُ فِي وَقْعِهِ.

وَالْأَعْلَبُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْفِعْلَ الَّذِي يَقَعُ صَلاَحُ الْمُكَلَّفِ وَطَاعَتُهُ عِنْدَهُ لُطْفًا، دُونَ مَا يَقَعُ عِنْدَهُ كُفْرُهُ وَمَعْصِيَتُهُ <sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِجِنْسٍ مَخْصُوصٍ، بَلْ هُوَ فِعْلٌ يَقَعُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، فَيَحْدُثُ ذَلِكَ مِنَ الْمُكَلَّفِ؛ فِعْلٌ مَخْصُوصٌ، وَيَكُونُ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ ذَلِكَ، فَيُسَمَّى لُطْفًا فِي كَوْنِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ.

(١) انظر: المغني (١١/ ٤٣١)، (١٣/ ١٧، ٦٥، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (٢/ ٢٣٠)، والمعتمد (ص ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٢) في الأصل: «ليست»، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٣٠٠، ٣٠١).

(٣) انظر: الانتصار (ص ١١٥)، وحكى رجوع بشر عن هذه المقالة، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٠)، ونسب الأشعري هذه المقالة إلى بشر؛ والمقالات (١/ ٣١٣) بدون ذكر رجوعه عنها. وانظر نقد الأشعري لهذه المقالة في: الإبانة (ص ١٨٢، ١٨٣).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٤).

(٥) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٤، ٥١٩، ٧٧٩)، ومنشابه القرآن (٢/ ٧١٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٣٣٤).

قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنْ فِعْلِ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ.

وَقَدْ يَكُونُ اللَّطْفُ عَدَمَ فِعْلٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَاعِيًا لِلْإِنْسَانِ إِلَى فِعْلِ طَاعَةٍ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ اللَّطْفُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

فَمِنْهُ مَا هُوَ لُطْفٌ لِجَنْسِهِ؛ كَالْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ.

وَالثَّانِي: هُوَ الَّذِي يَسْهُلُ عَلَى الْمَرْءِ إِيقَاعُهُ، وَيَدْعُوهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَيْسَ بِلُطْفٍ

لِعَيْنِهِ.

وَكِلَا اللَّطْفَيْنِ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ فِعْلُهُمَا.

قَالَ الْإِمَامُ: «الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِمَّا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ».

وَقَالَ الْجَبَائِي: وَابْنُهُ وَجَمَاعَةُ الْبَصَرِيِّينَ: «لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ لِعِبَادِهِ إِذَا هُوَ لَمْ يَكْلَفْهُمْ، فَأَمَّا إِذَا كَلَّفَهُمْ فِعْلَ الْوَاجِبِ [١٧٨/ب] فِي عُقُولِهِمْ، وَاجْتِنَابِ الْقَبَائِحِ، وَخَلَقَ فِيهِمْ الشَّهْوَةَ لِلْقَبِيحِ، وَالنُّفُورَ مِنَ الْحَسَنِ، وَرَكَّبَ فِيهِمْ الْأَخْلَاقَ الدِّمِيَّةَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ - عِنْدَ هَذَا التَّكْلِيفِ - إِكْمَالُ الْعَقْلِ، وَنَضْبُ الْأَدِلَّةِ وَالْقُدْرُ وَالْآلَاتِ؛ مَا يَكُونُ مُزِيحًا لِعِلَلِهِمْ<sup>(٢)</sup> فِيمَا أَمَرَهُمْ بِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ أَدْعَى الْأُمُورِ إِلَى فِعْلٍ مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ، وَأَرْجَرَ الْأَشْيَاءِ لَهُمْ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ الَّذِي نَهَاَهُمْ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>».

فَيُقَالُ لَهُمْ: لِمَ أَوْجَبْتُمْ عَلَى اللَّهِ اللَّطْفَ فِي الدِّينِ؟ وَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَقْطَعُ اللَّطْفَ تَعْظِيمًا لِلْمِحْنَةِ وَتَعْرِيضًا لِلْمُكَلَّفِينَ لِعِظَمِ الْمَشَقَّاتِ مَعَ قَطْعِ الْأَلْطَافِ لِلثَّوَابِ الْأَجْزَلِ<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ قَالُوا: مَنَعَ اللَّطْفُ فِي فِعْلِ الطَّاعَةِ بِمَثَابَةِ الْمَنَعِ مِنْ نَفْسِ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ عِنْدَ وُجُودِ اللَّطْفِ يَخْتَارُ الْإِيمَانَ، وَعِنْدَ عَدَمِهِ لَا يَخْتَارُهُ؛ فَجَرَى مَجْرَى التَّمَكِينِ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ وُجُوبِ اخْتِرَامٍ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا كَلَّفَهُ يَكْفُرُ، وَإِذَا لَمْ يَكْلَفْهُ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/٢٥٩)، (١٢/٤١٥).

(٢) في الأصل: «لعيبيهم» والصواب ما أثبتنا تبعًا لما تقدم من شرائط التكليف عند المعتزلة؛ انظر فيما تقدم: (ل ٦١/ب).

(٣) انظر: المغني (١١/٤٣١)، (١٣/١٧، ٦٥، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (٢/٢٣٠)، والمعتمد للبصري (ص ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٤) انظر هذا الاعتراض في: الجويني: الإرشاد (ص ٣٠١).

يَنْجُو أَوْ يَقُورُ بِالنَّعِيمِ؟! وَأَنْ يَكُونَ مَنُّهُ مِنَ الْإِخْتِرَامِ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ السَّلَامَةُ بِمِثَابِهِ مَنُّهُ مِنَ الْإِيمَانِ؟!

وَإِذَا حَسَنَ مَنُّ الْإِخْتِرَامِ مِمَّنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَكْفُرُ، وَيَحْسُنُ حَظُّهُ مِنَ التَّفَضُّلِ بِالنَّعِيمِ، فَمَا أَتَكَرَّرْتُ أَيْضًا مِنْ حُسْنِ مَنِّهِ اللَّطْفَ مَعَ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ ثَوَابَهُ مَعَ مَنِّ اللَّطْفِ أَوْفَرُ وَأَجْزَلُ؟! فَإِنْ قَالُوا: الْغَرَضُ أَنْ يُؤْمِنُوا.

قُلْنَا: أَيُّ غَرَضٍ فِي تَكْلِيفِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ؟!

وَإِذَا حَكَمْنَا الْعُقُولَ: فَاخْتِرَامُ مَنْ هَذَا سَبِيلُهُ، هُوَ اللَّطْفُ بِهِ دُونَ تَعْرِيزِهِ لِلتَّكْلِيفِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا لُطْفَ فِي الْمَعْلُومِ يُؤْمِنُ الْمُكَلَّفُ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فَهَذَا مَبْلَغُ غَرَضِنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ،،  
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

\*\*\*





# الْغِنِيَّةُ فِي الْكَلَامِ

## الفهارس العامة للنص المحقق

---

وتشمل:

أولاً: الفهارس الفنية.

ثانياً: الفهارس التحليلية الموضوعية.





## أولاً: الفهارس الفنية

- ١ - فهرس الآيات.
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣ - فهرس الآثار.
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات.
- ٥ - فهرس الأعلام والأماكن.
- ٦ - فهرس الفرق والطوائف.
- ٧ - فهرس الكتب والمصادر.



## ١ - فهرس النيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سُورَةُ الْفَاتِحَةِ		
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٢	١٠٢٧
﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	٦	٨٣٤
سُورَةُ الْبَقَرَةِ		
﴿ هُدًى لِلنَّاسِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾	٢	٨٥٥
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾		
﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾	٧، ٦	٨٥٩
﴿ يُخَذِّلُكُمْ اللَّهُ ﴾	٩	٧١٧، ٣٧٠
﴿ مُمْ بِكُمْ عُمِّي ﴾	١٧١، ١٨	٦٦٨
﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	٢٠	٦٥٦
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ	٢١ - ٤٢	٢٤٩
﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ	٢١	٨٤٤
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا	٢٣	٨٤٣، ٢٥٣
﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا	٢٤	٧٨٨
﴿ نَمُ اسْتَوِيَ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ	٢٩	٧١٦، ٦٥٦، ٣٩٣
﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً	٣٠	٩١٤، ٤٤٤، ٢٥٧
﴿ أَوَيْسُوا الْهَضْرَةَ	٤٣	٨٤٤
﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهَنَّمَ	٥٥	٧٨٩
﴿ كُولُوا مِن دَرَّةٍ خَضِيدٍ	٦٥	٨٤٣، ٦٥٥
﴿ وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ	٧٥	٦٦٨

٤٥٤	٢٥٣، ٨٧	﴿وَأَيَّدَنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾
٩٧٦، ٧٩٠	٩٤	﴿فَتَسْمَعُوا النُّوْتِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
٥٥١	١٠٣	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقَوْا لَمُتُّوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَتَّىٰ﴾
٤١٥، ٣٩٥	١١٥	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ وَالْقُرْبِ قَابِلِينَ تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ﴾
٩٩٠	١١٦	﴿كُلُّ لَمْ قَدْ تَنَبَّهْتَ﴾
٢٥٤	١٢١	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ﴾
٩١٤	١٢٦	﴿ثُمَّ أَصْطَرُّوا، إِنْ عَذَابِ النَّارِ﴾
٨٣٥	١٢٨	﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾
٢٥٨	١٣١	﴿أَسْلِمَ قَالَ أَتَسْلِمُكَ لِزِيٍّ الْعَلِيِّينَ﴾
٣٦٦	١٣٧	﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُكُمْ بِهِ﴾
٨٤٨، ٤٠٢	١٥٦	﴿الَّذِينَ إِذَا أَصْبَحُوا بِمُصِيبَةٍ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾
٨٤٨	١٥٧	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾
٢٤٧، ٢١٩	١٦٣	﴿وَاللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
		﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَتَخْلُفِ الْبَلَدِ وَالنَّهَارِ﴾
٢١٩	١٦٤	﴿وَالْفَلَاحِ الْبَحْرِ فِي الْبَحْرِ﴾
٥٦٤	١٦٥	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾
٨٤٣	١١٧	﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
٨٧٩	١٨٤	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيعُونَهُ وَذِيَّةٍ﴾
٩٩٣، ٩٨٦، ٨٥٥، ٥٨٢	١٨٥	﴿أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ﴾
٤٥٧	١٨٦	﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾
٧٠٩	٢٠٠	﴿فَإِذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ﴾
٣٩٠	٢١٢	﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا قَوْمَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٤٠٠، ٣٧٠	٢٤٥	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾
٤١٠	٢٤٧	﴿وَزَادَهُ، بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾
٩٨٧	٢٥٣	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا﴾
٧٨٧، ٥٥١، ٥٤٣، ٣٩٠، ٣٨٩	٢٥٥	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾
٢٥٧، ٢٥٢	٢٦٠	﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُنْزِلُ السَّمَاءَ﴾
٧٨٤	٢٦٦	﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾
٦٦٨	٢٨٥	﴿وَكُنَالُوا سَمِينًا وَطَمَنًا﴾
٩١٠	٢٨٦	﴿رَبَّنَا وَلَا تُجِزِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾

سُورَةُ الْاِٰنْشِرَاقِ

٥٤٣	٢	﴿ اَللهُ لَا اِلَهَ اِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ ﴾
٨٦١	٨	﴿ رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ اِذْ هَدَيْتَنَا ﴾
٧٦٢	١٣	﴿ يَرْوِيهِمْ فَيُنْزِلُهُمْ رَأْسَ الْعَيْنِ ﴾
٣٩٥، ٢٥١	١٨	﴿ شَهِدَ اللهُ اَنَّهُ لَا اِلَهَ اِلَّا هُوَ وَالسَّجْدَةُ وَهُوَ الْعَزِيزُ ﴾
٨٤٨	٢٦	﴿ يَبْدُوكَ الْخَيْرَ اِنَّكَ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾
٨٤٣	٤٧	﴿ اِذَا فَصَحَّ اَمْرًا فَلَا تَأْخُذْ بِهٖ ۚ لَئِنْ فَعَلْتَ لَئِنَّكَ لَمِّنَ الْفَاعِلِينَ ﴾
٨٥٢، ٨٠٠	٤٩	﴿ اَيُّهَا النَّاسُ لَكُمْ مِنَ الْطَّيْرِ مَثَلٌ
٤٥٢	٥٥	﴿ اِنِّي مُتَرَفِّعٌ وَرَافِعٌ اِلَيْكَ ﴾
		﴿ اِنَّكَ مَثَلُ عِيسَىٰ عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ
٤٥٤	٥٩	﴿ مِنْ رُّبَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ ... ﴾
٧٨٣، ٧٨٢	٧٧	﴿ وَلَا يَنْظُرُ اِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾
٨٥٣، ٨٤٨	٧٨	﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ
٩٩٠	٨٣	﴿ وَلَهُ اسْلَمَ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا
٨٨٠	٩٧	﴿ وَاللهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ عَلِيمٌ اِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا فِي سَبِيلِكَ
٩٨٧	١٠٨	﴿ وَمَا اللهُ بِرَبِّدٍ لَّنَا لَعَالِيَنَ ﴾
٩١٥، ٩١٢	١١٠	﴿ وَلَوْ مَا مِنْ اَهْلِ الْكِتٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ
٣٩٠	١٣٩	﴿ وَلَا يَحْزَنُوْنَ اَنۢ نَّاسُ الْاَعْلٰوِنَ ﴾
		﴿ اَمْ حَسِبْتُمْ اَنۢ تَدْخُلُوْا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَلْمِزْاَكُمُ
٥٤٨	١٤٢	﴿ الَّذِيْنَ جَاهَدُوْا فِيْ سَبِيلِ اللهِ
٦٠٩	١٥٤	﴿ يَخْفَوْنَ فِيْ اَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُوْنَ لَكَ
٩١٦	١٥٦	﴿ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ﴾
٦٠٩	١٦٧	﴿ يَقُولُونَ اِقْضُوْهُمْ مَا لَيْسَ فِيْ قُلُوْبِهِمْ
١٠٢٦، ٩١٤، ٨٥٨	١٧٨	﴿ وَلَا يَخْشَى الَّذِيْنَ كَفَرُوْا اِنَّمَا تُحِبُّ اَنْفُسَكَ اِنَّ اَنْفُسَكَ
		﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ مُّسْلِمٌ مِّنْ قَبْلِ يٰۤاَبِيْسَ وَآلِوَيْهٖ قُلْتُمْ
٢٦٥	١٨٣	﴿ فَاِذَا قَتَلْتُمْهُمْ اِنَّكُمْ لَمِّنْهُمْ صٰدِقِيْنَ
٢٨٢	١٨٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذٰۤاۤئِقَةُ الْعَذَابِ
		﴿ اِنَّكَ فِيْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ
٢٤٧، ٢٤٣، ٢١٩	١٩٠	﴿ وَاصْنَعِ الْاِلٰهَ الْاَوَّلَ وَالْاٰخِرَ لَئِنۡ لَّاۤ اُولٰٓئِكَ لَآٰتِيْبِ
٢٥٤، ٢٤٨	١٩١	﴿ وَتَبَعَكَ رُوْنَ فِيْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ

سُورَةُ النِّسَاءِ

		﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ إِلَيْكُمُ الْيُسْرَىٰ وَيَخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ إِلَيْكُمُ الْيُسْرَىٰ وَيَخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ إِلَيْكُمُ الْيُسْرَىٰ وَيَخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ﴾
٩٨٦	٢٧	الْمُتَّحِدِينَ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ إِلَيْكُمُ الْيُسْرَىٰ وَيَخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ إِلَيْكُمُ الْيُسْرَىٰ وَيَخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ إِلَيْكُمُ الْيُسْرَىٰ وَيَخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ
٤٣٦	٢٨	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ۖ﴾
		﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ﴾
٩٩٢، ٨٤٣	٣٩	وَأَنفَعُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ۖ﴾
٦٦٨	٤٦	﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ﴾
٦٥٨، ٦٥٦	٤٧	﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ۖ﴾
٩٩٠	٦٤	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ﴾
٨٤٣	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ۖ﴾
٤٠٢	١٠٠	﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْنِنَا مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ﴾
٦٧٤	١٢٢	﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ۖ﴾
٧١٧، ٣٧٠	١٤٢	﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ ۖ﴾
١٠٢٨	١٤٧	﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاحِكًا عَلِيمًا ۖ﴾
٩٨٧	١٤٨	﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَىٰ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ۖ﴾
٧٩١	١٥٣	﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرًا ۖ﴾
٨٦٠، ٨٥٩	١٥٥	﴿بَلْ صَحَّحَ اللَّهُ عَلَيْهَا يَكْفُرِينَ فَلَا يُؤْمِنُونَ ۖ﴾
٤٥٣	١٥٩	﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ، قَبْلَ مَوْتِهِ ۖ﴾
١٠٢٤	١٦٥	﴿لِنَلَّا بِكَوْنِ النَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۖ﴾
٥٣١	١٦٦	﴿أَنزَلَهُ، بِعِلْمِهِ ۖ﴾
٨٤٨، ٣٢٧	١٧١	﴿وَرُوحٌ مِنْهُ ۖ﴾
		﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ ۖ﴾
٤٥٥	١٧٢	﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ۖ﴾
٦٩٥	١٧٦	﴿إِنْ أَمَرْنَا هَٰذَا ۖ﴾

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

٤٣٦	١٢	﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ۖ﴾
٨٦٠	١٣	﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ فَيَقْضِيهِمْ لَمْ يُفْلِتْهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ۖ﴾
		﴿قُلْ مَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ ۖ﴾
		الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۖ﴾
١٠٤٩، ٩١١، ٨٥٠	١٧	وَبِهِ مِثْلُ السَّعِيرِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ﴾



٨٣٧	١٨، ١٧	﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾
٨٥٢	٣٢	﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾
٧١٧	٣٣	﴿بِحَارِبُونَ اللَّهَ﴾
٩٨١، ٩١٠	٤١	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ قُلُوبَهُمْ﴾
٤٠٢	١٠٥، ٤٨	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾
٧١٣	٦٤	﴿بِلِ يَدَا مَبْشُوطَتَيْنِ﴾
٧١٦	٦٤	﴿يَدِ اللَّهِ مَقْلُوبَةٌ﴾
٩١٥، ٥٥١	٦٥	﴿لِكَقْرَأْنَاهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخُلْنَاهُمْ جَنَّةَ النَّعِيمِ﴾
٥٥١	٦٦	﴿لَاكُلُوا مِنْ قَوْفِهِمْ﴾
٩١٥، ٩١٢	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِحْسَانَ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ دَرَجَةٍ﴾
٥٤٣	٧٣	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ فَلَقَدْ تَلَقَّى﴾
٤٥٤	٧٥	﴿كَأَنَّا بِأَعْيُنِنَا قَطَمَ﴾
٩٨٧، ٦٥٧	١٠٣	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا بِحُسْنِ عِلْمٍ﴾
٩٣٤، ٨٠٣	١١٠	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾
٨٨١	١١٢	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ وَبُذْ﴾
		﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي
٥٤٣	١١٦	وَأُخَى إِلَهِتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
٤٥٢	١١٧	﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ﴾
		﴿إِنْ تَعَذَّلْتُمْ فَلَأَتَّيْنَنَّ عِبَادَكُمُ وَإِنْ تَوَفَّرْ لَهُمْ
١٠٤٤، ٩١١	١١٨	فَأِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
٨٣٧	١٢٠	﴿وَمَا فِيهِ﴾

#### سُورَةُ الْأَنْعَامِ

		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ
٢٤٩	١	ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾
٣٧٣	١	﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾
٤٠٢	٣	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾
٢٤٩	٤	﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ دَابَّةٍ مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا كَأَنَّهُمْ عِثَابُ مَرِيضِينَ﴾
		﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ۖ يُخْرِجُ الْمَتَى مِنَ النَّسِيطِ
٢١٩	٩٥	وَيُخْرِجُ النَّسِيطَ مِنَ الْحَبِّ﴾
٣٨٩	٦١، ١٨	﴿وَهُوَ الْغَافِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾

٢٨٧	١٩	﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا اللَّهَ ﴾
٨٦١، ٨٦٠، ٢٥٥	٢٥	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْجِلُ بِكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾
٩١٦، ٩١٢، ٥٥١	٢٨	﴿ وَلَوْ رَدُّوا لَمَادُوا لِبَاءَهُ أَعْتَبَهُ ﴾
٧١٦	٣١	﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ ﴾
		﴿ فَإِنْ أَسْطَقْتَ أَنْ تَبْنِيَنَّ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَكًا فِي السَّمَاءِ
٩٧٣	٣٥	فَتَأْتِيهِمْ بَيَاقُوتٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾
١٠٦٣، ٩٧١، ٢٦٤	٣٥	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾
٩٨١، ٩٧١، ٨٥٧، ٨٥٥	٣٩	﴿ مَنْ يَنْسَأْ اللَّهُ يَرْبِطْهُ بِمَا بَغَىٰ يُجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
٥٦٦	٥٢	﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
٦٦٧	٥٤	﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾
٣٩٨	٦٠	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾
٤٥٢	٦٠	﴿ يَتَوَفَّكُم بِأَنْبِلٍ ﴾
٩٣٤، ٧١٧	٦١	﴿ تَوَفَّيْتُهُ وَمَلَكْنَا ﴾
٧١٣	٧١	﴿ وَمَا عَمِلْتَ آيَةً ﴾
٢٥١	٧٥ - ٨٣	﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
		﴿ وَبِذَلِكَ حُجِّجْنَا مَعَهُ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾
٢٤٧	٧٦ - ٨٣	﴿ نَزَعَ دَرَجَتَيْنِ مِّنْ شَأْنِهِ ﴾
٨٣٥، ٣٩٧، ٢٦٢	٧٧، ٧٦	﴿ لَا أُحِبُّ الْآذِلِينَ ﴾
٤٠٣، ٣٩٥، ٣٦٨، ٢٤٧	٧٩	﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾
٢٦٥	٩١	﴿ مَنْ أَرْزَلَ السَّحَابَ الَّذِي جَاءَ بِهٖ مُوسَىٰ ﴾
٥٥١، ٤١٥	٩١	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾
٣٩٢	٩٢، ١٥٥	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ بِمِثْقَالٍ ﴾
٩٥٢، ٨٠٢	٩٦	﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾
٧٨٢	٩٩	﴿ أَنْظِرُوا إِنِّي مُعْرِضٌ إِذَا أَمَرْتُ ﴾
٦٥٧	١٠٠	﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ شُرَكَاءَ ﴾
٧٠٧	١٠١	﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾
٧٨٦، ٧٦٥	١٠٣	﴿ لَا تُذِرْكُهُ الْأَبْصَارَ ﴾
٧٨٧	١٠٣	﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾
٩٨١، ٩٧١، ٢٦٤	١٠٧	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْرَكُوا ﴾
٨٦٠	١١٠	﴿ وَتَغْلِبُ أَعْيُنُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ كَمَا لَا يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَٰئِكَ مَرَرُوا ﴾

٩٧٢، ٩١٠	١١١	﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَىٰ آلِهِمُ الْمَلْجَأَ كَمَا كَانُوا يَتَزَوَّجُونَ﴾ وَحَرَّزْنَا عَلَيْهِم مِّنْ شَيْءٍ فَبُذِلُوا لِيُظَاهَرُوا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ۚ
٤١٦	١١٥	﴿وَتَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَأُتِي بِالْقُرْآنِ﴾ وَتَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَأُتِي بِالْقُرْآنِ ۚ
٨١٦	١١٩	﴿إِلَّا مَا أَهْطَرْتَ عَلَيْهِ﴾ إِلَّا مَا أَهْطَرْتَ عَلَيْهِ ۚ
٨٥٥	١٢٢	﴿أَوَمِنْ كَانَ مَيْبُتًا فَأَخِيْتَهُ﴾ أَوَمِنْ كَانَ مَيْبُتًا فَأَخِيْتَهُ ۚ
٩٧٣، ٨٥٧، ٨٥٥	١٢٥	﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۚ
١٠٢٥، ٩٩٠، ٩٨١	١٢٥	﴿وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ۚ
٩٨٩	١٤٨	﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا قَوْمٌ مَّوَدُونٌ﴾ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا قَوْمٌ مَّوَدُونٌ ۚ
٩٨٧	١٤٨	﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ
٩٨٩	١٤٩	﴿قُلْ لِلَّهِ الْمُلْكُ الْخَالِدُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ قُلْ لِلَّهِ الْمُلْكُ الْخَالِدُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ۚ
٨٥٣، ٣٩٢	١٥٤	﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ۚ

### سُورَةُ الْأَعْرَافِ

٣٩٢	١١	﴿تَلَقَّيْنَاهُم مِّنْ مَّوَدِّنِهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ فِيهَا سَآئِرَ الْبَرْزِ الْأَعْرَافِ﴾ تَلَقَّيْنَاهُم مِّنْ مَّوَدِّنِهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ فِيهَا سَآئِرَ الْبَرْزِ الْأَعْرَافِ ۚ
١٠٤٤	١٢	﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ۚ
٧١٤	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَعْبُدُنِي أَنْتَ وَمَنِ اسْتُفْزِئَ مِن دُونِي﴾ مَا مَنَعَكَ آلَا تَعْبُدُنِي أَنْتَ وَمَنِ اسْتُفْزِئَ مِن دُونِي ۚ
٩٣٣، ٦٦٨	٢٦	﴿وَقَدْ أَرْسَلْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ بِالْحَقِّ﴾ وَقَدْ أَرْسَلْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ بِالْحَقِّ ۚ
٩٨٨، ٨٠٣	٢٨	﴿وَأَوْفَىٰ بِوَعْدِهِمْ إِسْرَافًا﴾ وَأَوْفَىٰ بِوَعْدِهِمْ إِسْرَافًا ۚ
٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٥٤	﴿أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ﴾ أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ ۚ
٦٥٦	٥٤	﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَلْسُنُ﴾ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَلْسُنُ ۚ
٣٩٨	٥٤	﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ
٩٥٢	٥٤	﴿وَالنَّجْمِ وَالْجُودِ وَالْمُجَرِّمِ الْمَكْرُومِ﴾ وَالنَّجْمِ وَالْجُودِ وَالْمُجَرِّمِ الْمَكْرُومِ ۚ
١٠٢٥	٧٤	﴿فَإِذْ كُنَّا فِيهَا كَاذِبِينَ﴾ فَإِذْ كُنَّا فِيهَا كَاذِبِينَ ۚ
٨٣٧، ٧٦٣	١١٧	﴿فَلَمَّا جَاءَ الْوَعْدُ﴾ فَلَمَّا جَاءَ الْوَعْدُ ۚ
٣٩٠	١٢٧	﴿سَنُقَبِّلُهُمْ بِوَعْدِهِمْ﴾ سَنُقَبِّلُهُمْ بِوَعْدِهِمْ ۚ
٧٨٩	١٣٨	﴿أَجْمَلْنَا إِلَهُكَ كَمَا لَمْ يُعْطِ﴾ أَجْمَلْنَا إِلَهُكَ كَمَا لَمْ يُعْطِ ۚ
٧٩٠	١٤٣	﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ جَعَلَهُ دَكًّا ۚ
٧٨٩، ٧٨٨	١٤٣	﴿أَرَأَيْتَ إِنْ تَوَلَّيْنَا﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ تَوَلَّيْنَا ۚ
٧٨٨	١٤٣	﴿ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ﴾ ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ ۚ
٧٨٨	١٤٣	﴿فَرَأَىٰ اسْتِفْزَافَهُمْ فَسَوْفَ نَنصُرُ﴾ فَرَأَىٰ اسْتِفْزَافَهُمْ فَسَوْفَ نَنصُرُ ۚ

٧٩١	١٤٣	﴿ فَلَمَّا نَحَلَ رُجْمَهُ لِلْجَبَلِ ﴾
٧٩٠ ، ٧٨٨	١٤٣	﴿ لَنْ نَرِيكَ ﴾
٧٩١	١٤٣	﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٤١٠	١٤٨	﴿ عَجَلًا جَدًّا لَهُ حَوَارٌ ﴾
٧٩١	١٥٥	﴿ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِنِّي ﴾
٨٥٦	١٥٦	﴿ إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ ﴾
		﴿ أَلَيْسَ الْأَمْرُ بِالَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا
٦٦٧ ، ٦٦٦	١٥٧	عِنْدَهُمْ فِي التَّورَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾
٨٤٣ ، ٦٥٥	١٦٦	﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾
٥٤٨	١٧٦	﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾
٨٥٥	١٧٨	﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِىَ ﴾
٩٩٠	١٧٩	﴿ هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بَيًّا ﴾
٩٩٠ ، ٩٨٥ ، ٣٧٣	١٧٩	﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾
		﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّى فَادْعُوهُ بِهَا ۖ
٧٠٨ ، ٦٩٨ ، ٦٧٣	١٨٠	وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۖ
٣٦٨	١٩٥	﴿ أَلْهَمُوا أَرْجُلًا يَمْشُونَ بِهَا ﴾
٧٨٣ ، ٧٨٢	١٩٨	﴿ وَتَرَاهُمْ يُقْبِرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾
٢٥٨	٢٠٠	﴿ وَإِنَّمَا يَرْتَضَاكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾
		﴿ إِنَّكَ أَلْيَمٌ أَتَقْنَأُ إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ
٨٦٢ ، ٢٥٨	٢٠١	تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾
٢٥٨	٢٠٢	﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾

### سُورَةُ الْأَنْفَالِ

		﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ
٩٣٤	١٧	إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾
٩١٤ ، ٦٥٣	٢٣	﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾
٧٦٢	٤٣	﴿ إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي سَابِغِكَ قَلِيلًا ﴾
٧٦٢	٤٤	﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ إِذَ الْقَيْمِمْ فِي آيَاتِكُمْ قَلِيلًا ﴾
٩٨٦	٦٧	﴿ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۚ
٦٥٣ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٤٤٣	٧٠	﴿ إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا ﴾

## سورة التوبة

٦٦٩، ٦٦٨	٦	﴿ فَأَيِّرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾
٣٩٠	٤٠	﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْفَلَكِ ﴾
٩٨١	٤١	﴿ يُبَيِّرُوا جَفَاً وَفِيَّالاً ﴾
٩٨١، ٥٨٢	٤٦	﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ ابْتِغَاءَهُمْ قَتْلَهُمْ ﴾
		﴿ فَلَا تُجِيبَكَ أَمْرُهُمْ وَلَا تَرْزُقُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ
١٠٥٩	٥٥	لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
٨٥٧	١٢٥، ١٢٤	﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ إِنَّمَا هُوَ ذُرُّهُوَ إِلَيْنَا ﴾

## سورة يونس

٩٩٣	٢	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ﴾
٢٤٨	٢ - ٨	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾
٣٩٨، ٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٣	﴿ اسْتَوَى عَلَى الصَّرْحِ يُذِيرُ الْأَمْرَ ﴾
٢٢٠	٣ - ٦	﴿ إِذْ رَكَضَتْهُ اللَّهُ ﴾
٣٩٨	٤	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾
		﴿ جَعَلَ الْفَسَسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ
١٠٣٤	٥	لِيَعْلَمُوا عَدَدَ السَّيِّئِينَ وَالْحَسَابِ ﴾
٧٨٢	١٤	﴿ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾
٥٨٢	١٨	﴿ أَتُنْفِثُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾
٩٣٣	٢٢	﴿ هُوَ الَّذِي يُسَوِّدُ فِي الظَّيْرِ وَالْبَحْرِ ﴾
٧١٦	٢٤	﴿ أَتَنْهَأُنَّ أَشْرًا بَلَاءً أَوْ تَهَارَا ﴾
٨٥٨، ٨٥٤	٢٥	﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
٧٨٦، ٧٨٤	٢٦	﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْمُسَى وَرِيَادَةُ ﴾
		﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
٢٢٠	٣١، ٣٢	أَمَّنْ يَمْلِكُ النَّفْسَ وَالْأَجْسَرَ ﴾
٩٨٧	٣٩	﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾
٦٦٠	٣٩	﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا بَأْنَاهُمْ تَأْوِيلُهُ ﴾
٨٦٠، ٢٥٥	٤٢	﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَعْمُونَ إِلَٰهَ أَفَآتَتْ شَيْعَ النَّفْسِ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾
٧٨٣	٤٣	﴿ أَفَآتَتْ تَهْدِي النَّفْسَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾
٦٥٠	٥٥	﴿ إِلَّا إِلَٰهَ اللَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
١٠٣٤	٦٧	﴿ جَعَلَ لَكُمْ آيَاتٍ لِّتَعْلَمُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا... ﴾

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِئًا

أَفَآتٍ تَكْرَهُ النَّاسُ حَتَّى يَكُونُوا هُزُوبًا ۖ﴾ ٩٩ ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٧

﴿وَمَا كَانَتْ لِيَئْتِيَ أَنْ تُؤْمِرَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ﴾ ١٠٠ ٩٩٢

﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ﴾ ١٠١ ٢٤٢

### سُورَةُ هُودٍ

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ۖ﴾ ٤ ٤٠٢

﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُصَوِّبَكُمْ أَوْ يَرِيكُمْ ۖ﴾ ٣٤ ٩١١

﴿يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۖ﴾ ٥٢ ٣٧٢

﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ۖ﴾ ١٠٧ ٥٧٦

### سُورَةُ يُوسُفَ

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ۖ﴾ ٢ ٦٦٧

﴿إِنِّي تَرَكْتُ بِلَهُ قَوْمٍ ۖ﴾ ٣٨، ٣٧ ٨٣٥

﴿مَا تَقْبَلُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَبَّحْتُمُوهَا ۖ﴾ ٤٠ ٦٩٨

﴿وَقَوَّحْ كُلِّي ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ۖ﴾ ٧٦ ٣٩٠

﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ مُكَدِّرٍ ۖ﴾ ٩٥ ٥٣٣، ٣٣١

﴿وَكَيْفَ يَنْزِلُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ﴾ ١٠٥ ٢٥٥، ٢٤٨

﴿يُنَزِّلُ عَلَيْهَا مَائِمًا مَعْرِضُونَ ۖ﴾ ١٠٨ ٢٤٨

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ﴾ ١٠٨ ٢٤٨

### سُورَةُ الزُّعْمِ

﴿أَسْمَوِي عَلَى الْغُرَى ۖ﴾ ٢ ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥

﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ ۖ﴾ ٢ ٤٢٧

﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَسَّحْ قَوْلَهُمْ أَهَذَا كُنَّا نُنْزِلُهَا إِلَيْكَ خَلْقَ جَدِيدٍ ۖ﴾ ٥ ٧١٨

﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ۖ﴾ ١١ ٨٤٨

﴿وَلَهُ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ﴾ ١٥ ٣٣٩

﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ اللَّفْقُ عَلَيْهِمْ ۖ﴾ ١٦ ٨٣٦، ٧١٠، ٢٦٢

﴿أَلَمْ يَأْتِئِصَّ الَّذِينَ مَأْسُومَانِ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جِئًا ۖ﴾ ٣١ ٩٧٣، ٩٧١

﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ۖ﴾ ٣٣ ٦٥٧

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْفُسُهَا مِنْ تَلَاهُهَا ۖ﴾ ٤١ ٧١٦

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ۖ﴾ ٤٣ ٢٥١

### سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

٣٧٣	١٥	﴿وَنَابَّ كَلْبُ بَنِي عَصِيدٍ﴾
٨٣٥	٣٥	﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾
٨٥٧	٣٦	﴿إِنَّهُمْ أَصْلَحُوا كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ﴾

### سُورَةُ الْحَجَرِ

٦٧٤	٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
٢٥٩	٩	﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
٩٨١	١٢	﴿كَذَلِكَ فَتَلْهِكُمْ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾
٩٨١	١٣	﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٩٤٢	١٦	﴿وَرَزَقْنَاهَا لَلشَّيْطَانِ﴾
٩٦٦	٢٦، ٢٨، ٣٣	﴿مِنْ سُلَيْمٍ مِنْ حَمَلٍ تُحْمِلُونَ﴾
٧١٧، ٤٥٤	٢٩	﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَعَّخْتُ يَدِي مِنْ رُؤُوسِهِ﴾
٩٨٥	٤٢	﴿إِنَّا عِبادُكَ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْكَ مِنْ سَمَانٍ مُطَهَّرٌ﴾
٦٥٧	٩١	﴿الَّذِينَ جَمَعُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾

### سُورَةُ التَّحْلِ

٤٨٩	١	﴿أَفَأَمَرَ اللَّهُ﴾
٨٤٨	٢	﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾
٩٣٣	١١	﴿يُنَبِّئُكُمْ بِذُرُوعِ الزَّيْتُونِ وَالْأَنْجِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾
٩٧١	١٧	﴿أَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾
٧١٦	٢٦	﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَوَائِدِ﴾
		﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ
٩٨٨، ٩٨٧	٣٥	نَحْنُ وَلَا آبَاءُؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾
٤٤٢	٤٠	﴿أَنْ نَقُولَ﴾
٦٥٦، ٦٥٥، ٤٤٢	٤٠	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
٣٣٩	٤٨	﴿يَتَفَتَّحُونَ أَبْوَابَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالْأَسْمَائِلِ سُبْحَانَ اللَّهِ﴾
٣٨٩	٥٠	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾
٦٥٧	٥٧	﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْإِنْسَانَ﴾
١٠٠٨	٦٠	﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾
١٠٠٨	٧٤	﴿فَلَا تَقْرِئُوا لِلَّهِ الْقُرْآنَ﴾

﴿ وَصَرَّبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبَى كُفْرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى نَفْسِهِ وَ

وَهُوَ كَلٌّ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُؤْمِنَ بِرَبِّهِمْ لَا يَأْتِ بِخَبَرٍ ﴿ ٣٧١ ٧٦

﴿ يَمْزُجُونَ بَيْنَهُ أَتَوْا اللَّهَ شُرَكَاءُ رَبُّهُمْ ﴾ ﴿ ١٠٢٨ ٨٣

﴿ وَجَدْنَاهُمْ بِآلَتِي هِنَ أَحْسَنُ ﴾ ﴿ ٢٥٣ ١٢٥

### سُورَةُ الْإِنشِرَاءِ

﴿ لِلرَّيْبَةِ مِنْ مَآبِنِنَا ﴾ ﴿ ٤٠٢ ١

﴿ عِبَادَ لَنَا أُولَى نَاسٍ شَدِيدِ قَبَاسُوا جَلَلِ الْإِشَارِ ﴾ ﴿ ٩٨٧ ٥

﴿ إِنَّ هَذَا الْقَوْمَ يَهْدِي لِيَئِ هِيَ أَقْرَمُ ﴾ ﴿ ٨٥٦ ٩

﴿ وَمَا كُنَّا مُعْذِرِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ ﴿ ١٠٢٣، ٩١٤ ١٥

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُبْلِكَ قَوْمًا أَمْرًا مَرْوَبًا فَصَفَّوْا فِيهَا

فَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ تَدْرِئَنَهَا نَذِيرًا ﴾ ﴿ ١٠٢٦، ٥٤٨، ٤٣٦ ١٦

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ﴿ ٧٠٨ ٣٦

﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُومًا ﴾ ﴿ ٩٧٤، ٩٧٣ ٣٨

﴿ أَفَأَمْسَكُوا رِبْضَكُمْ بِالْبَئِثِينَ وَالْمُتَكَبِّرِينَ إِنَّا أَنْكُرُ لِنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ ﴿ ٣٧١ ٤٠

﴿ لَوْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا أَنْبَغُوا إِلَى رَبِّهِمْ سَبِيلًا ﴾ ﴿ ٨٥٢، ٢٥٣ ٤٢

﴿ نَسُجُّ لَهُ الشُّجُونِ السَّبْعَ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا وَلَكِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا بِسُحْرِ مَقْشُورٍ

وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ ﴿ ٣٣٩ ٤٤

﴿ مَا تَسْبُحُونَ مِنْ خَلْقَتِ يَدَيْهِ ﴾ ﴿ ١٠٤٤ ٦١

﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ ﴿ ٩٨٥ ٦٥

﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْوَيْهِ وَالْبَحْرِ ﴾ ﴿ ٩٣٣، ٤٢٨ ٧٠

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ ﴿ ٩٤٢ ٧٠

﴿ وَفَرَدَّاهُ الْفَجْرِ ﴾ ﴿ ٦٤٨ ٧٨

﴿ وَلَكِنْ شِئْنَا ﴾ ﴿ ٥٤٨، ٤٤٣ ٨٦

﴿ قُلْ لَيْنِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا

بِغِيثٍ هَذَا الْقَوْمَ لَا يَأْتُونَ بِغِيثٍ ﴾ ﴿ ٧٨٨، ٦٥١ ٨٨

﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ ﴿ ٩٩٣ ٩٤

﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾ ﴿ ٩٩٢، ٨٤٣ ٩٤

﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَوْهُ الْمُهْتَدِ ﴾ ﴿ ٨٥٧، ٨٣٥ ٩٧

﴿ وَزَكَّاهُ نَزِيلًا ﴾ ﴿ ٦٦٧ ١٠٦

﴿ الْحَسْبُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ ﴾ ﴿ ١٠٢٧، ٨٣٧ ١١١



### سُورَةُ الْكَهْفِ

٩٤٢	٧	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ رِيشَةً لِّمَا نَسْأَلُوهُمْ أَجْرَهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾
٨٥٧، ٨٣٥	١٧	﴿ مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾
٦٥٦، ٤٤٠، ٢٨٧	٢٣	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾
٩٦٩، ٥٦٦	٢٨	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْفَدَوِّ وَالْقِسِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
٤٤٢	٥٠	﴿ فَجَعَدُوا إِلَّا إِلَيْسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾
٤٤١	٥١	﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٩٩٣، ٩٩٢، ٨٤٣	٥٥	﴿ وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِرُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَى ﴾
٨٥٩	٥٧	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾
٧٩٠	٦٥	﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾
٨٥٢	٧٠	﴿ حَتَّىٰ أَهْلِكَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾
٨٧٩	٨٤	﴿ إِنَّا سَكَّنَا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾
٦٧٣	١٠٩	﴿ لَنُنَادِيَ الْبَحْرَ قَبْلَ أَنْ نَعْدَّكَ مِنْ رَبِّ ﴾

### سُورَةُ مَرْيَمَ

٩٣٤	١٩	﴿ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾
٤٥٤	٣٠	﴿ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾
٨٤٣، ٦٥٦	٣٥	﴿ إِذَا فَصَقَ أَمْرًا فَإِنَّا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٣٦٥	٦٥	﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾
٤٥٥	٩١ - ٩٣	﴿ أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾

### سُورَةُ طه

٦٥٢	١٢	﴿ فَخَلَعَ تَغِيَّتِكَ ﴾
٧٠٠	١٤	﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾
٧٦٣	٢٠	﴿ فَأَوْدَاهِيَ حَيَّةً فَتَمَضَّى ﴾
٧٨٧	٤٦	﴿ إِنِّي مَكْنُوءٌ آتَيْتُكَ وَأَرَى ﴾
٣٦٨، ٢٤٧	٥٠	﴿ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾
٣٧٠	٥١، ٥٢	﴿ قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴿٥١﴾ قَالَ عَلَّمَاهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ﴾
٧٦٣	٦٦	﴿ يَخْلُقُ إِلَيْنَا مِنْ سِحْرِهِمْ إِنَّمَا تَنصَى ﴾
٤٣٦، ٣٩٠	٦٨	﴿ فَلَمَّا لَا تَخَفْ بِذَٰلِكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾
٤١٠	٨٨	﴿ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خَوَارٍ ﴾
٧٦٥، ٥٥١	١١٠	﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾

٢٥٨	١١٤	﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾
١٠٥٩	١٣١	﴿ وَلِيُنْفِزَهُمْ فِيهِ ﴾

### سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

٦٥٧، ٦٥٦، ٦٣٦	٢	﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾
٣٩٨	١٩	﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾
٥٥١، ٤٦٤، ٢٥٣	٢٢	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
١٠٤٩، ٣٩٧، ٣٣٩	٢٣	﴿ لَا يَسْتَلْ عَمَّا يُفَعَّلُ وَهُمْ يَسْتَأْذِنُونَ ﴾
٢٨٢	٣٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
٩٣٤، ٧١٧، ٤٥٤	٩١	﴿ فَتَفَحَّشْنَا فِيهِمَا مِنْ زُوجِنَا ﴾
٧١٧	٩٤	﴿ وَإِنَّا لَهُ كَنُيُوتٌ ﴾
٢٦٥	٩٨	﴿ إِنَّا نَكُفِّرُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَسْبُ جَهَنَّمَ ﴾
٢٦٥	١٠١	﴿ إِذَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾

### سُورَةُ الْحَجِّ

٢٨٦	١	﴿ إِنَّكَ زَلَّزِلَةَ السَّاعَةِ ۖ عَظِيمٌ ﴾
٢٥٣	٨	﴿ وَمِنَ الْقَائِمِ مَنْ يُبَدِّلُ فِي اللَّهِ يَتَّبِعْ عَلِيمٌ وَلَا تُكْتَبُ شَيْئًا ﴾
٧١٦	١٠	﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ بَدَاةَ ۖ
		﴿ أَلَمْ نَرَاكَ اللَّهُ يَسْجُدُ لَهُ ۖ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ
٣٣٩	١٨	﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ ۖ
٨٠٣	٧٧	﴿ وَأَقْمَرُوا الْحَبَرَ ۖ

### سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

٩١٦	١٠	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴾
		﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُكُلَاتٍ مِنْ طِينٍ ۝
٩٦٦، ٢٥٣	١٣، ١٢	﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْقَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۖ
٩٣٤، ٨٥٢، ٨٠٠	١٤	﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۖ
٩٩٣	٣٤	﴿ وَلَئِنْ أَلْمَعْتُمْ بَشَرًا فَنَنْكُرْ إِنَّكُمْ إِذَا الْأَعْيُنُ ۖ
٢٦٢	٣٦	﴿ هَبَّاتٍ هَبَّاتٍ لَمَّا تَوَعَّدُونَ ۖ
٩٩٣	٤٧	﴿ فَقَالُوا أَنْزِلْهُنَّ لِشَرِّينَ وَمِلَا ۖ
١٠٢٦، ٨٥٨	٥٦، ٥٥	﴿ أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُنَادِيهِمْ ۖ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ۖ شَاعِ ۖ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْفُتُورِ ۖ
٢٥٣	٧١	﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَ هُم لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ۖ
٧٨٧	٨٨	﴿ وَهُمْ يُجِيرُونَ وَلَا يَحْصُرُونَ عَلَيْهِ ۖ

﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا أَذْعَبَ كُلَّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقَ ﴾

٩١ ٢٥٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٨٣٦

### سُورَةُ الشُّورِ

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٣٥ ٣٦٨، ٣٧٢، ٨٦٣

﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾

٣٥ ٣٧٣

﴿ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾

٣٥ ٣٧٢

﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾

٤٠ ٣٧٣، ٨٥٧، ٩٨١

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ﴾

٤٥ ٣٢٧

﴿ إِلَّا إِيَّاكَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٦٤ ٦٥٠

### سُورَةُ الْفُرْقَانِ

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بَعْدَ إِعْدَادِهِ ﴾

٢ ٨٠٢، ٨١٧، ٨٣٦، ٩٩٥

﴿ وَلَمْ يَخُذْ وَلَكًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ﴾

٢ ٨٠٢، ٨٣٧، ٩٧١

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بَعْدَ إِعْدَادِهِ ﴾

٢ ٨٠٢، ٨٣٧، ٩٧١

﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ وَمَا يَسْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾

١٨، ١٧ ١٠٢٦

﴿ فَيَقُولُ أَسْأَلُكُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ ﴾

١٨ ١٠٥٩

﴿ وَلَكِنْ تَتَّبِعُهُمْ وَهَابَاءَ هُمْ حَقُّ نُحُوسِ الْفُكْرِ ﴾

٢١ ٧٩٢

﴿ لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا مِثْلَ الْبَلْغَمَةِ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ﴾

٢١ ٧٩٢

﴿ يَنْتَقِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾

٢٨، ٢٧ ٩١٦

﴿ يَتَوَلَّىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَلَا تَحِلُّ لَكَ إِلَٰهٌ ﴾

٤٨ ٩٥٥

﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾

٥٠ ٩٥٥

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾

٥١ ٥٤٨

﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾

٥٢ ٢٤٣

﴿ فَلَا طُلُوعَ الْكَافِرِينَ وَحَيْهَاتُمْ بِرِءٍ ﴾

٥٩ ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٨

﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾

٥٩ ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٨

﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾

٤ ٩٧٢، ٦٥٣

### سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

﴿ إِنْ شَاءَ نَزَّلَ عَلَيْهِمُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُلْقَتْ أَصْنَعُهُمْ فَهُوَ حَصِيدٌ ﴾

١٦ - ٢٤ ٢٤٨

﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٢٣ - ٣٠ ٣٦٨

﴿ وَمَا زُتِ الْعَالَمِينَ ﴾

٢٤ ٤٠٣

﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٢٤ ٤٠٣

٢٥٢	٢٨ - ٢٤	﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِنَّكُمْ مُوقِنِينَ ﴾
٧٦٣	٤٥	﴿ فَإِنَّا مِنَّا تَلَقَّفَ مَا يَأْتِيكَونَ ﴾
٢٤٨	٨٢ - ٧٧	﴿ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ الَّذِي خَلَقَ نَهْرَ يَبْرِينَ ﴾
٦٣٦، ٨٠١	١٣٧	﴿ إِن مَثَلًا إِلَّا خُلِقَ الْأَوَّلِينَ ﴾
٦٦٨، ٦٦٧	١٩٣، ١٩٤	﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَی قَلْبِكَ ﴾

### سُورَةُ الشَّحْلِ

٦٠١	١٦	﴿ عَلَيْنَا سِطْرُ الظُّلُمِ ﴾
٦٠١	١٨	﴿ قَالَتْ نَسْلَةٌ ﴾
٦٠١	٢٢	﴿ أَحَاطَتْ بِمَا لَمْ يُحِطْ بِهِ ﴾
٨٨٠، ٨٧٩	٣٩	﴿ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَتَوِيءُ أَمِينٌ ﴾
٦٦٨	٨٠	﴿ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتُ ﴾
٨٥٣	٨٨	﴿ سَخَّ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَعَنَّا كُلَّ شَيْءٍ ﴾

### سُورَةُ الْفَصَصِ

١٠٣٤، ٩٩٠	٨	﴿ فَالْتَقَطَهُ ءَالُ يَضْعَوْنَ لِهُنَّ عُدُوًّا وَحَرَزْنَا ﴾
٨٥٧	١٥	﴿ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾
٧٩١	١٦	﴿ رَبِّ إِنِّي ظَنَنْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَقَسَرْتَهُ ﴾
٦٩٩	٣٠	﴿ إِيَّتَى أَنَا اللَّهُ ﴾
٨٥٩، ٨٥٤	٥٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾
١٠٢٥	٧٧	﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾
٦٩٦، ٦٩٥	٨٨	﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾

### سُورَةُ النَّكَوَاتِ

٧٨٢	٢٠	﴿ قُلْ يَسِّرُوا فِي الْأَرْضِ فَأَنْظِرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾
٤٠٢	٢٦	﴿ مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي ﴾
٦٦٢	٤٥	﴿ أَنْتَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾
٦٦٢، ٢٥٤، ٢٤٨	٤٩	﴿ بَلْ هُوَ مَا بَيْنَتْ يَدَيْكَ فِي سُودٍ أَلْبَنٍ أَوْتُوا الْعِلْمَ ﴾
٢٨٢	٥٧	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْعَذَابِ ﴾
٢٤٢	٦٩	﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾

### سُورَةُ الرُّومِ

٩٨٧	٣	﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُكَ ﴾
		﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْسَحُ الْمَوْتُونَ ﴿٣﴾

٩٨٧	٥، ٤	يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ ۖ
٢٤٢	٨	﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
		﴿ وَمِنَ الْإِنْيَاءِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
٨٣٨	٢٢	وَأَخْلَقَ الْإِنْيَكُمْ وَأَتَوَيْكُمْ ۖ
٩٩٠	٢٦	﴿ كُلُّ لَهُ قَنِينُونَ ۖ
٤١٠، ٢٦٢	٢٧	﴿ وَمُوا الَّذِي يَبْدُرُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمُوا أَمُوتَ عَلَيْهِ ۖ
٧٨٢، ٢٢٩	٥٠	﴿ مَا نَظُرُ إِلَى عَائِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ ۖ
٦٦٨	٥٢	﴿ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتِ ۖ

### سُورَةُ لُقْمَانَ

٤٤١	١٠	﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ رُؤْيَا ۖ وَالْفَنَى فِي الْأَرْضِ رُؤْيَا ۖ
٢٥٣	٢٠	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ ۖ
١٠٢٦، ٨٥٩	٢٤	﴿ يُعَذِّبُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ ۖ
٦٧٤، ٦٧٣	٢٧	﴿ مَا تَقِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ۖ

### سُورَةُ التَّجْوِيدِ

٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٤	﴿ أَسْتَوِي عَلَى الْمَرْصِ ۖ
٨٥٣، ٨٥٢	٧	﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، ۖ
٩٣٤	١١	﴿ يَتَوَفَّيْكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ ۖ
		﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي
٩٨٥، ٩٧٣، ٨٥٦	١٣	لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۖ
١٠٢٥، ٩٩٢، ٩٧١، ٩٩٠		
١٠٥٨	١٣	﴿ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ۖ
٨٠٣	١٧	﴿ يَحْمِلُونَ ۖ
٨٥٦	٢٦	﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ۖ

### سُورَةُ الْأَحْزَابِ

٦٥٨، ٦٥٦	٣٧	﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ۖ
٧٨٤	٤٤	﴿ تَحِيَّاتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ۖ
٧٠٣	٤٩	﴿ وَسَيَرْجُوهُمْ رَبُّكَ رَاجِعِينَ ۖ
٧١٧، ٣٧٠	٥٧	﴿ يُؤْذُونَ اللَّهَ ۖ

### سُورَةُ سَبَأٍ

٦٥٣	٩	﴿ إِنْ نَشَأْ غَضِبْ بِهِمُ الْأَرْضَ ۖ
-----	---	---

سُورَةُ فَاطِر

٧١٠	٣	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ ﴾
٢٥٣	٥	﴿ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾
٤٠٢، ٣٩٨	١٠	﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَبِيرُ الْعَلِيُّ ﴾
٤٠٢	١٠	﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾
٥٣١	١١	﴿ وَلَا تَضَعُ إِلَّا إِلَهُيَ ﴾
٢٥١	٢٨	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُسْلِمُونَ ﴾
٦٦٢	٢٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ﴾
٤٢٨	٤١	﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا ﴾
٨٥٧	٤٢	﴿ فَلَسَاءَ لَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾

سُورَةُ يَس

١٠٢٦، ٤١٦	٧	﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٢٦٤	١٢	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَارٍ مُبِينٍ ﴾
		﴿ إِنَّا نَحْنُ مُخِي السَّمَوَاتِ نَزَعْنَاهُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ
٧١٧، ٦٧٤	١٢	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَارٍ مُبِينٍ ﴾
٩٥٢، ٨٠٢	٣٨	﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾
٥٣٣، ٣٣١	٣٩	﴿ كَالْمُجْرِمِ الْقَدِيرِ ﴾
٩٨٨	٤٧	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا رَزَقْنَا اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا
٧٨٢، ٢٢٩	٤٩	﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾
٤٣٦	٥٨	﴿ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّهِ رَجِيمٍ ﴾
٧١٦، ٧١٤	٧١	﴿ أَوَلَمْ نَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا صِلَاتٍ أَيْدِينَا ﴾
٢٦٢	٧٨	﴿ مَنْ يُحِبِ الْيَغْلَمَ وَهِيَ رَيْبٌ ﴾
٢٦٢	٧٩	﴿ قُلْ يُحِبُّهَا الَّذِينَ أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾
٢٦٣	٨٠	﴿ الَّتِي جَعَلَ لَكُمُ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾
٢٦٢	٨١	﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ يَغْلَمًا ﴾
٦٥٦	٨٢	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾

سُورَةُ الصَّافَات

٨٥٦	٢٣	﴿ فَأَمْدُومُ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَنِيمِ ﴾
٨٣٧	٩٦، ٩٥	﴿ اتَّبِعُوا مَا نَتْلُو ﴿٢٠﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾
٨٣٧	٩٦	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾

٨٣٨	٩٦	﴿وَمَا تَكْمُلُونَ﴾
٤٠٢	٩٩	﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾
٩٨٠	١٠٢	﴿إِنِّي أَرَىٰ فِي السَّمَاءِ آيَةً أَذْهَبُكَ﴾
٩٨٠، ٨٠٣	١٠٢	﴿يَتَأْتَيْنَ أَفْضَلُ مَا تَوَسَّرُ﴾
٩٨٠	١٠٥	﴿قَدْ سَدَفْتُ الرُّبَا﴾
٩٨٠	١٠٦	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْبَاقِي﴾
٩٨٠	١٠٧	﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي نَبِيِّهِ عَظِيمٍ﴾
٩٣٤	١٢٥	﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾
٦٥١	١٨٠	﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾

## سُورَةُ ص

٩٩٣	٤	﴿وَنَجِئُكَ أَنَّ جَاءَهُمْ مُّذِيبُهُمْ﴾
٨٠١	٧	﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْآيَةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُنَا﴾
٨٥٣	٢٧	﴿وَمَا عَلَّمْنَا النِّسَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَعُولًا﴾
٢٤٨	٢٩	﴿كُتِبَ إِلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ كِتَابُكَ يُدَبَّرُونَ مَا يَتَّبِعُونَ﴾
٤٠٠	٤٧	﴿وَلَا يَهْتَمُّ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُسْلِمِينَ الْآخِرِينَ﴾
٧١٧، ٤٥٤	٧٢	﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾
٧١٣، ٧١٢، ٦٥٠	٧٥	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِإِيدِي﴾
١٠٤٤	٧٦	﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾
٣٧٣	٨٥	﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّنْ تَتَّبِعُ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

## سُورَةُ الزُّمَر

٤٥٥	٤	﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَلَفَ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾
		﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يَكُونُ إِلَهُ عَلَى السَّمَاءِ وَيَكُونُ السَّمَاءُ
٢٢٠	٦، ٥	﴿عَلَى الْإِلَهِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
٩٨٥	٧	﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾
٢٥١	٩	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
٩١٦	١٥	﴿خَبِيرًا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٨٥٧، ٣٧٣	٢٢	﴿أَمَّنْ نَّرَجَىٰ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾
٦٥٧، ٦٥٦	٢٣	﴿اللَّهُ زَلَّ الْحَدِيثَ﴾
٩٣٤، ٧١٧	٤٢	﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾
		﴿فَإِذَا مَنَّ الْإِنْسَانُ شَرًّا عَاطَا ثُمَّ إِذَا حَوَّلَتْهُ نِعْمَةً مِنَّا

١٠٢٧، ٨٥٩	٤٩	قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ۚ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ۝
٢٥٢	٥٣	﴿يَتَّبِعَانِي الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ ۝﴾
٧١٥، ٣٧٣	٥٦	﴿بَحْسَرْتُ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ۝﴾
٥٥١، ٤١٥	٦٧	﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۝﴾
٣٧٢	٦٩	﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ۝﴾

### سُورَةُ غَافِرٍ

٣٩٨	٣	﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ۝﴾
٢٦٠	٥	﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِثُوا بِهِ الْحَقَّ ۝﴾
٩٨٧	٣١	﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ ۝﴾
٣٩٨	٣٧، ٣٦	﴿أَبْنِ لِي صَرْعًا ۝﴾
٢٦٢	٥٧	﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ۝﴾
٨٣٦	٦٢	﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۝﴾
٩٤٢، ٢٢٠	٦٤	﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَسْرًا وَالسَّمَاءَ بِسَاءٍ ۝﴾
٨٤٣	٦٨	﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝﴾
٩٧٢	٨٥	﴿فَلَنَرَّكَ يَوْمَ يَصِفُهُمْ إِنَّمَا رَأَوُا بِالْهَسَاءِ ۝﴾

### سُورَةُ فُصِّلَتِ

٨٤٣، ٤٤٢	١١	﴿أَنفِيًا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ۝﴾
٣٩٣، ٢٨٦	١١	﴿ثُمَّ أَسْتَوِي إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ۝﴾
٩٥٢، ٨٠٢	١٢	﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝﴾
٩٤٢	١٢	﴿وَرَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ ۝﴾
٥٣١	١٥	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ يَوْمًا ۝﴾
٨٥٦	١٧	﴿وَأَمَّا سُودٌ فَهَدَيْتَهُمْ ۝﴾
٢٥٨	٣٦	﴿وَأَمَّا بَرَعَتُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ ۝﴾
٤٠٠، ٣٩٨	٣٨	﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ ۝﴾
١٠٢٦، ٨٥٨، ٨٥٧	٤٤	﴿قُلْ هُوَ الَّذِي مَسَّوَا هَٰؤُلَاءِ مِنْكُمْ وَشِئَاءٌ ۝﴾
٥٣١	٤٧	﴿وَلَا تَضَعْ إِلَّا إِلَهُيَّ ۝﴾
٧٦٥	٥٤	﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ۝﴾

### سُورَةُ الشُّورَى

٣٩٠، ٣٨٩	٤	﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۝﴾
٤١٥، ٣٦٧، ٣٦٦، ٢٦٤	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾



١٠٥٨	٢٧	﴿ وَلَوْ نَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ نُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَنْشَاءُ ﴾
٩١٦	٤٥	﴿ خَيْرُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾
٨٥٩، ٨٥٧، ٨٥٥	٥٢	﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
١٠٢٥	٥٢	﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾

### سُورَةُ الرَّحْمٰنِ

٦٥٧، ٦٥٦	٣	﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾
٦٦٦	٤	﴿ وَإِنَّهُ فِي أُنْثَى الْكَاتِبِ ﴾
٩٨١	٧	﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾
٩٨٨، ٩٨٧	٢٠	﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾
٩٨٧	٢٠	﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾
٩٧٤، ٧١٧، ٣٧٠	٥٥	﴿ فَلَسَاءَ مَا سَمِعْنَا ﴾
٢٥٥	٥٨	﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَبِيثُونَ ﴾
٢٦٥	٥٨	﴿ أَلَيْسَ خَبِيرًا هُوَ ﴾
٢٦٥	٥٩	﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾
٣٢٧	٦٠	﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ فِرْعَوْنَ كَذَّابًا يَخْلَقُونَ ﴾
٦٤٩	٦١	﴿ وَإِنَّهُ لَیْلَمٌ لِلشَّاعِوِ ﴾
٧١٧	٨٠	﴿ بَلْ رُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْفُرُونَ ﴾
٤٠٢	٨٤	﴿ وَمَوْالَاؤِیْ فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِی الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾

### سُورَةُ الذَّحٰرِیْنَ

٣٩٠	٣١	﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا عَلَیَا مِنَ الْمُسْرِیِّیْنَ ﴾
٥٣١	٣٢	﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ عَلَىٰ عَیْمٍ ﴾

### سُورَةُ الْجَاثِیَةِ

٢٥٥	٨، ٧	﴿ وَبَلِّغْ لِكُلِّ آفَآءٍ أَلْبِیْرٍ ﴿١﴾ نَسِیْعَ مَا بَنَىٰ اللَّهُ ثُلُثَ عَلَیْهِ ثُمَّ بُعِثَ مُنْشَكِرًا ﴾
٨٤٨، ٤٥٤، ٣٧٢، ٣٢٧	١٣	﴿ وَسَخَّرَ لَكُمَا فِی السَّمَوَاتِ وَمَا فِی الْأَرْضِ جِیْمًا مِّنْهُ ﴾
١٠٣٢، ٢٤٣	٢٢	﴿ وَلَيُخْرِجَنَّ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴾
٥٣١	٢٣	﴿ وَأَسْأَلُهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾
٨٥٩	٢٣	﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَلِقَابِهِمْ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِمْ عِشْرُونَ فَرَسًا مِّنْ تَبْدِيدِهِمْ وَمِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾

### سُورَةُ الْأَحْقَافِ

٧١٠	٤	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾
٩٧٣	١١	﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾
٥٣٣	١١	﴿ إِنْكَ فَذِيرٌ ﴾
٨٠٣	١٤	﴿ يَسْمَلُونَ ﴾

### سُورَةُ مُحَمَّدٍ

٨٥٦	٤	﴿ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قُلْ أَعْمَلْتُمْ سَيِّئَاتٍمْ وَصَلِحْ بَالَهُمْ ﴾
٥٤٨	٣١	﴿ حَقَّ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾

### سُورَةُ الْفَتْحِ

٦٦٨	٤	﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٣٩٠	١٠	﴿ يَدُ اللَّهِ قَوَىٰ أَيْدِيهِمْ ﴾
٤١٦	٢٦	﴿ وَالزَّمَنُ كُلُّهُ لِنَفْسٍ وَكَانُوا لِحَقِّهَا وَاهِلَةً ﴾

### سُورَةُ الْحَجَرَاتِ

٨٣٥	١٧	﴿ بَلَىٰ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ إِنَّ مَدَنكَ لِلْبَاقِينَ ﴾
-----	----	--

### سُورَةُ ق

٢٦٢	٣	﴿ أَوَدَا بِنَا وَكُنَّا نَرَاكَ ... ﴾
٤٥٧	١٦	﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾
٤٨٩	١٩	﴿ وَبَيَّاتٌ سَكْرَةُ اللَّوْنِ بِالْحَقِّ ﴾
٧٨٢	٣٥	﴿ لَمْ نَأْتِكُمْ مِنْهَا بِشَاءٍ ﴾

### سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

٦٥٨	٥	﴿ إِنَّمَا نُوعِدُ الْعَادِينَ ﴾
٩٩٠	٥٦	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي ﴾
٥٣١	٥٨	﴿ دُرُ الْقُرَىٰ السَّيْنِ ﴾

### سُورَةُ الطُّورِ

١٠٥٢	٢١	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ قُلْهُمْ فِي دُورَتِهِمْ ﴾
٢٥٢	٣٥	﴿ أَمْ خُلِيقًا مِنْ غَيْرِ مَخْلُوقٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾

### سُورَةُ النَّجْمِ

٤٠٤	٨ - ٥	﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ زَهَّابًا لَّا أَقْبَىٰ الْأَعْنَ ۝ ثُمَّ مَّا فَتَدَكَ ۝
٤٠٤، ٤٠٣	٩، ٨	﴿ ثُمَّ مَّا فَتَدَكَ ۝ لَكَّانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝



٤٥٧، ٣٩٦	٧	﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ ﴾
٦٠٩	٨	﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ ﴾
٦٦٧	٢٢	﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾
سُورَةُ الْحَشْرِ		
٧١٦	٢	﴿ فَأَنذَرْتُهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾
سُورَةُ الصَّافِّ		
٨٦٢	٥	﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾
سُورَةُ الْجُمُعَةِ		
٩٧٦	٦	﴿ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ		
٩٨٨	١	﴿ نَسْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾
٤١٠	٤	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾
سُورَةُ النَّكَاسِ		
٩٤٢	٣	﴿ وَصَوَّرَكَ فَأَخْسَنَ سَوَّرَكَ ﴾
٢٤٢	١١	﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَجِدْ لَهُ سَلٰةً ﴾
٨٨٠، ٨٧٩	١٦	﴿ فَانْفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾
سُورَةُ الطَّلَاقِ		
١٠٣٣، ٩٤٣	١٢	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾
سُورَةُ الْحَزِينِ		
٦٧٣، ٤٥٤	١٢	﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنُيُو. ﴾
سُورَةُ الْمُلِكِ		
٨٥٢	٣	﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾
٨٥٢	٣	﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ﴾
٩١٦، ٦٦٨	١٠	﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾
٤٠٢، ٣٩٦	١٧، ١٦	﴿ ءَأَمِنُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾
سُورَةُ الْفَلَقِ		
٩٠٨، ٨٨٠	٤٢	﴿ وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾
٣٧١، ٣٦٨	٤٢	﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَافٍ ﴾
سُورَةُ الْحَاقَّةِ		
٧٩٠	٢٧	﴿ بَلَلْنَاهَا حَبًّا قَالَيْتَ فَتَابِيَةً ﴾

### سُورَةُ الْحَاجِّ

﴿مَنْحُ الْمَلَكَةِ وَالرُّوحِ إِلَيْهِ﴾ ٤ ٤٠١، ٣٩٨

### سُورَةُ شُوع

﴿يُرْسِلُ السَّحَابَ عَلَيْكُمْ يُدْرِكُوا﴾ ١١ ٣٧٢

﴿وَاللَّهُ أَلْبَسَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ثِيَابًا﴾ ١٧ ٧٠٣

### سُورَةُ الْجِنِّ

﴿وَالَّذِينَ اسْتَفْسَرُوا عَلَى الْطَّرِيقَةِ لَأَتَّبِعَنَّهُمْ مَا تَدْعُو ۖ لَنَلْبِسَنَّهُمْ فِيهِ﴾ ١٧، ١٦ ١٠٢٧، ٩١٤، ٨٥٩

﴿لَنَلْبِسَنَّهُمْ فِيهِ﴾ ١٧ ١٠٥٩

﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ ٢٨ ٢٦٤

### سُورَةُ الشَّرَقِ

﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ ١٨ ٦٥٨، ٦٥٦

### سُورَةُ الْقِيَامَةِ

﴿وَجُودُهُ يُوسِّدُ لَيْلَةً ۖ إِنَّ رَبَّهَا نَاظِرٌ﴾ ٢٣، ٢٢ ٧٨٨، ٧٨٥، ٧٨٢، ٧٨١

﴿وَجُودُهُ يُوسِّدُ لَيْلَةً ۖ نَظُنُّ أَنْ يُفْلِتَ بِهَا قَافِرٌ﴾ ٢٥، ٢٤ ٧٨٣

﴿وَاللَّيْلِ النَّاسِ الْيَاسَافِ﴾ ٢٩ ٧١٦، ٣٧١

### سُورَةُ الْإِنشَانِ

﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ طَلْعَةِ الْأَشَاجِ نَبْتِيهِ﴾ ٢ ٩٦٦

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ٦ ٩٨٥

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٣٠ ٩٠٧، ٨٧٩، ٨٦٠

### سُورَةُ النَّازِعَاتِ

﴿إِنَّا رَزَقْنَكُمْ الْأَعْلَىٰ﴾ ٢٤ ٣٩٠

### سُورَةُ عَبَسَ

﴿قِيلَ لِلْإِنْسَانِ مَا أَكْفَرٌ﴾ ١٧ - ٢١ ٩٦٦

﴿وَجُودُهُ يُوسِّدُ لَيْلَةً ۖ مَا جِئَكَ شَتِيرٌ ۖ﴾ ٢١ ٧٨٣

﴿وَجُودُهُ يُوسِّدُ لَيْلَةً ۖ رَعْمَهَا قَدْرٌ﴾ ٣٨ - ٤١ ٧٨٣

### سُورَةُ التَّكْوِيْنِ

﴿إِنَّهُ، لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۖ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ٢٠، ١٩ ٤٠٣

﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ٢٠ ٨٧٩

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٢٩ ٩٠٧، ٨٧٩، ٨٦٠

### سُورَةُ الْاِنْفِطَارِ

﴿بَيِّنَّا الْاِنْسَانَ مَا عَلِمَ بِرَبِّكَ الْكَبِيرِ﴾ ٦ ٩٦٦

### سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ

﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ١٤ ٨٦٢

﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ ١٥ ٧٨٨ ، ٧٨٧ ، ٧٦٦

### سُورَةُ الْبُرُوجِ

﴿فَقَالَ لَنَا يَرْبُّدُ﴾ ١٦ ٥٧٦

﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٥٠﴾ فِي لَوْحٍ مَحْضُورٍ﴾ ٢٢ ، ٢١ ٦٦٢

### سُورَةُ الْاَعْصَى

﴿سَجَّ اسْمَ رَبِّكَ الْاَعْلَى﴾ ١ ٦٩٧ ، ٣٨٩

### سُورَةُ الْغَاشِيَةِ

﴿اَفَلَا يَنْظُرُونَ اِلَى الْاِلْبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ ١٧ ٧٨٢

### سُورَةُ الْفَجْرِ

﴿فَإِنَّمَا الْاِنْسَانُ اِذَا مَا ابْنَلْنَاهُ رُبَّهُ، فَأَكْرَمَهُ، وَنَحْنُهُ، فَيَقُولُ رَبِّتْ أَكْرَمَنِ﴾ ١٥ ١٠٢٧

﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْنَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّتْ أَهْنَنِ كَلَّا﴾ ١٦ ١٠٢٧

﴿أَنْجِبْنِي اِلَى رَبِّكَ﴾ ٢٨ ٤٠٢

### سُورَةُ الْبَلَدِ

﴿أَوْ يَسْجَدَا دَا مَرْيَمَ ﴿٥٠﴾ تَذَكَّرَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ١٧ ، ١٦ ٣٩٢

### سُورَةُ الضُّحَى

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ١١ ١٠٢٨

### سُورَةُ الشِّعْرِ

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْاِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾ ٤ ٩٤٢

### سُورَةُ الْكَافِ

﴿أَلَرَأَيْتُمْ يَازَّنَّ اللَّهُ بَرَى﴾ ١٤ ٧٨٧ ، ٧٧١

﴿وَأَسْجَدَ وَأَقْرَبَ﴾ ١٩ ٤٠٠

### سُورَةُ الْاِخْلَاصِ

﴿وَلَمْ يَكُنْ لََّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ٤ ٤١٥ ، ٣٦٥ ، ٢٦٤

## ٢ - فهرس الأحاديث النبوية



### الصفحة

### الحديث

إذا خلقه للجنة استعمله بعمل أهل الجنة.....	٨٦٣
أسألك لذة النظر إلى وجهك.....	٧٨٦
اعملوا فكل ميسر لما خلق له.....	٨٦٣
ألا إن الدين النصيحة.....	٥٧٨
أما معاوية، فصعلوك لا مال له، وأما فلان، فإنه لا يضع عصاه عن عاتقه.....	٥٧٧
الأمر بخمسين صلاة ليلة المعراج مع أنه لم يرد إلا الخمس.....	٦٠٤
أن الرحم يأخذ بِحَقْوِيّ الرحمن.....	٤٠٠
إن الله خلق آدم على صورته.....	٣٧٤، ٣٦٨
إن الله يوجع نارًا لهم (أطفال المشركين) يوم القيامة، ويأمرهم باقتحامها.....	١٠٥١
إن بين منكبي الكافر مثل ما بين كذا وكذا من البلاد.....	٣٧٤
إن في الجسد لمضغة.....	٩٦١
إن لكم عند الله موعدًا يشتهي أن ينجزكموه.....	٧٨٦
إن لله تسعة وتسعين اسمًا.....	٧٠٩، ٦٩٨، ٦٧٣
أن من كواهل حملة العرش إلى شرفاته... الحديث.....	٤٠١
أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي.....	٤٠٠، ٣٦٩
أنا عند ظن عبدي بي.....	٤٠٠، ٣٦٩
إني أغار، ولا أحد أغير من الله.....	٥٧٨
أين الله (حديث الجارية).....	٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٨
بش الخطيب أنت، قل: ما شاء الله ثم شئت.....	٤٥٧
تراءى له جبريل على صورته وله ستانة جناح في الهواء.....	٤٠٤
تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق.....	٣٦٧، ٢٥٩

- حتى تبدو نواجذه..... ٣٧٠
- الحجر الأسود يمين الله في الأرض..... ٤٠١
- خرج رسول الله في مرضه يتهدى بين العباس وعلي..... ٨٥٦
- خلق آدم على صورته، وطوله ستون ذراعًا..... ٣٧٦
- خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون..... ٨٦٢
- سباب المسلم فسوق وقتاله كفر..... ٢٦٩
- الصدقة تقع بيد الله ثم بيد السائل..... ٤٠٢
- عليكم بدين العجائز..... ٢٥٩
- فمن أعدى الأول..... ٢٦٣
- القدرية مجوس هذه الأمة..... ٩٩٤
- القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء..... ٣٦٩
- كان الله ولم يكن معه شيء غيره..... ٢٨٢، ٢٥٤
- الكبرياء ردائي والعظمة إزاري..... ٤١٥
- كل ميسر لما خلق له..... ٨٥٦
- كم تعبدون من إله؟ (لأُمّ جميل زوج أبي لهب)..... ٤٠٥
- لا تبصق تجاه القبلة؛ فإن الله قبل وجه المصلي..... ٣٩٥
- لا تزال جهنم تقول: ﴿هَلْ مِنْ مُزِيدٍ﴾..... ٣٦٨
- لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو..... ٦٤٨
- لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر..... ٣٧٠
- لا تشوه خلقي بالنار..... ٤٤١
- لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن..... ٣٧٥
- لا شخص أغير من الله..... ٤٠٥
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد..... ٢٦٩
- لا عدوى ولا طيرة..... ٢٦٣
- لا فكرة في الرب..... ٣٦٧
- لا يزال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت له سمعًا وبصرًا..... ٤٠٠، ٣٧٦، ٣٧٠
- لا يقولن أحد لفثاه أو مملوكه قبح الله وجهك... الحديث..... ٣٧٤
- لعل ولدك نزع عرق..... ٢٦٣
- لعنت القدرية على لسان سبعين نبيًا..... ٩٩٣
- لله أفرح بتوبة العبد من الأعرابي الذي وجد ضالته..... ٣٦٩



- لو أراد الخلق أن ينفعوك بشيء لم يرده الله لما قدروا عليه..... ٩٩٠
- لو أراد الله أن لا يعصى لما خلق إبليس..... ٩٨٦
- لو أراد الله بالنملة صلاحًا لما خلق لها جناحًا..... ٨٥٤
- لو خشع قلبه لخشعت جوارحه..... ٩٦١
- لو شئت لأسمعتك..... ١٠٥١
- ما ترددت في شيء أنا فاعله كترددى في قبض روح عبدي..... ٤٠٠، ٣٧٦
- مرضت فلم تعدنى..... ٤٠٠، ٣٦٩
- من أتاني يمشي أتيت هرولة..... ٣٦٩
- من آذى لي وليًا فقد آذاني..... ٤٠١
- من ترك الصلاة عمدًا فقد كفر..... ٦٦٠، ٢٦٨
- من ترك جمعة فقد اسرد ثلث قلبه..... ٨٦٢
- من تقرب إلي شبرًا تقربت إليه ذراعًا..... ٤٠٠
- من خلقه الله للسعادة استعمله بعمل أهل السعادة..... ٨٥٦
- من زاد على الثلاث ( في الوضوء ) فقد أساء وتعدى وظلم..... ١٠١٣
- نحن أولى بالشك من إبراهيم..... ٢٥٧
- هؤلاء في الجنة، ويعمل أهل الجنة يعملون..... ١٠٣٣
- هل تجد فيما أنزل الله من التوراة أن الله يبغض الخبر السمين..... ٢٦٤
- هي من قدر الله ( الأدوية والرقي )..... ٨٦٣
- وكان الله ولا شيء معه..... ٢٦٣
- ويل لمن لا كهيا بين لحيه، ولم يتفكر فيها..... ٢٥٤، ٢٤٣
- يا غلام، احفظ الله يحفظك..... ٨٦٣
- يا قديم الإحسان..... ٧٠٨
- يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة..... ٣٧٠، ٣٦٨

### ٣ - فهرس الآثار

#### الأنثر

- ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾: تنتظر الثواب من ربها، (أبو صالح) ..... ٧٨٥
- ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾: ليخضعوا وليكونوا عبيداً إلى مسخرين ..... ٩٩٠
- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾: لآمرهم بالعبادة (علي وابن عباس) ..... ٩٩٠
- ﴿يَوْمَ يَكْتُفُ عَنْ سَاقٍ﴾: يكشف عن أمر عظيم (عبد الله بن عباس) ..... ٧١٦، ٣٧٢
- أخرج آدم من الجنة قبل أن يخلق (عبد الله بن عباس) ..... ٢٥٧
- الاستواء ثابت بلا كيف (أم سلمة) ..... ٣٩١
- أفر من قدر الله إلى قدر الله (عمر بن الخطاب) ..... ٩١٣
- إن أرحى آية في القرآن: ﴿وَلَكِنَّ يَلْتَظِمَنَّ قَلْبِي﴾ (ابن عباس) ..... ٢٥٧
- إن الله لا يحتجب بشيء، ولكن يحجب غيره عنه (علي بن أبي طالب) ..... ٢٥٦
- أن حملة العرش لما رأوا أقدامهم معلقة في الهواء قالوا سبحان حامل حملة العرش ..... ٤٢٨
- إن قلت أملكها (أفعاله) دون الله، فقد أثبت مع الله مالكاً (علي بن أبي طالب) ..... ٢٥٧
- توحيد المصحف (عثمان بن عفان) ..... ٢٦٨
- جمع المصحف (أبو بكر الصديق) ..... ٢٦٨
- زوررت في نفسي كلاماً، فسبقني إليه أبو بكر (عمر بن الخطاب) ..... ٦٠٩
- صفات الله كلها غير مخلوقة (إسحاق بن راهويه) ..... ٢٧٠
- كان يكره أن يقال في اللفظ: مخلوق أو غير مخلوق (أحمد بن حنبل) ..... ٦٥٤
- لا والله، خاب من افتري، ولكننا القرآن فرأينا فيه رأياً (علي بن أبي طالب) ..... ٢٦٦
- لا يقال لأمر الله «كيف»، إنما ينزل بلا كيف (إسحاق بن راهويه) ..... ٢٦٩
- لم يجدد لهم وعظاً إلا قابله بالهزؤ واللعب (ابن عباس) ..... ٦٥٧
- لم يزل الله متكلماً (أحمد بن حنبل) ..... ٦٥٤
- لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم (أبي بن كعب) ..... ٨٦٣

- ما حكمت مخلوقاً، إنها حكمت القرآن ( علي بن أبي طالب ) ..... ٢٥٦
- ما زلت أسمع أصحابنا يقولون أفعال العباد مخلوقة ( يحيى بن سعيد القطان ) ..... ٦٥٥
- ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن ( السلف ) ..... ٥٨٢
- ما يأتيهم من وعظ من ربهم إلا والذي أتاهم بعده أحدث من الأول ( ابن عباس ) ..... ٦٥٧
- من قال « لفظي بالقرآن مخلوق » فهو كافر ( أحمد بن حنبل ) ..... ٦٥٤
- من قال بأن كلام العباد ليس بمخلوق فهو كافر ( حماد بن زيد ) ..... ٦٥٥
- من قال: القرآن مخلوق، فقد زعم أن القدرة والمشيئة مخلوقة ( إسحاق بن راهويه ) ..... ٦٥٤
- هي ( أحاديث النزول ) كما جاءت لا بكيف إسحاق بن راهويه ..... ٣٩٧، ٢٦٩
- والذي أين الأين، لا يقال له أين ( علي بن أبي طالب ) ..... ٢٥٦

\*\*\*

## ٤ - فهرس النشعار والدرجاز وأنصاف الذبيات



### الصفحة

٣٥١ .....	وإنما لذة ذكرناها
٦٩٨ .....	
٦٠٩ .....	جعل اللسان على الفؤاد دليلا
٦٤٨ .....	يقطع الليل تسبيحا وقرأنا
٣٩٥ .....	جعلناهم صرعى لنسر وكاسر
٦٥٠ .....	
٣٥١ .....	أصبح منسوبنا إلى العبي
٨٠٠ .....	ض الخلق يخلق ثم لا يفري

### البيت

أساميا لم تزده معرفة  
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما  
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما  
ضحوا بأشمط عنوان السجود به  
فلما علونا واستويناهم  
قفنا نبك من ذكرى جيب ومنزل  
وكل من أظن في وصفه  
ولأنت تخلق ما فريت وبع

٥ - فهرس الأعلام والأماكن

العلم/المكان	الصفحة	العلم/المكان	الصفحة
إبراهيم الخليل عليه السلام.....	٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٨، ٢٤٧	أبو الحسن الباهلي.....	٥٥٤
٢٥٧، ٢٦١، ٣٦٨، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٣		أبو الحسن التيمي علي بن عاصم.....	٣٩٦
٩٨٠، ٩٧٩، ٨٣٧، ٨٣٥، ٤٥٥		أبو الحسين البصري محمد بن علي.....	٥٥٣
ابن أبي حاتم.....	٢٦٩	أبو الحسين الصالحي.....	٩٦٤، ٣١٠
ابن الإخشيد.....	٣٥٦	أبو العباس القلانسي.....	٥٤٢، ٣٥٧، ٣٤٨
ابن الدليمي.....	٩٩٥، ٨٦٣	أبو العباس الناشي.....	٨٤١، ٧٩٩، ٢٨٦
ابن الراوندي.....	٦٠٧، ٦١٠، ٦٣٠، ٦٩٣	أبو القاسم الأسفرائيني.....	٦٧٢، ٦٧٩، ٦٨٠، ٧٢٧، ٧٥٤، ٧٥٥، ٨١٠
٨٦٩، ٨٨٢، ٨٨٦، ٨٨٨، ٩٦٤			
ابن خزيمة محمد بن إسحاق.....	٣٧٤، ٣٧٦		
ابن سريج.....	٨٨٦		
ابن كلاب عبد الله بن سعيد.....	٤٥٨، ٤٥٧، ٣٤٨		
٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٧٦، ٦٧٧			
٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧١١			
٧٤٣، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٦٥، ١٠١٥			
ابن هيصم = محمد بن هيصم			
أبو إسحاق الإسفرائيني.....	٨١٠، ٩٠٢		
أبو إسحاق النظام.....	٢٩١، ٢٩٤، ٤٧٥، ٤٧٦		
٥٧٤، ٥٧٦، ٥٩٣، ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٣٠، ٦٨٨			
٦٨٩، ٦٨٧، ٧٣٧، ٧٩٨، ٨٤١، ٩١٧، ٩١٩، ٩٢٧			
٩٦٣، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ١٠١٦			
أبو إسحاق بن عياش.....	٢٨١، ٨٨٢		
أبو الحسن بن سالم.....	٧٤٥		
أبو الحسن الأشعري.....	٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥		
٢٦٦، ٢٦٨، ٣٠٠، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٨			

٧٥١، ٧٥٠، ٧٤٩، ٧٤٦، ٧٤١، ٧٣٨، ٧٣٧  
 ٨٢٣، ٨١٦، ٨٠٩، ٨٠٥، ٨٠٢، ٨٠١، ٧٧١  
 ٨٩٢، ٨٩١، ٨٨٤، ٨٨٢، ٨٧٨، ٨٦١، ٨٤٣  
 ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٠٠، ٩٠٦، ٩١٢، ٩١٤، ٩٢٠  
 ٩٢١، ٩٧٥، ٩٧٦، ١٠١٨، ١٠٢٩، ١٠٤٢  
 ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٦٤  
 أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر..... ٣٧٦، ٣٧٤  
 أبو يعقوب الشحام..... ٧٩٦، ٦٥٥، ٥٩٨، ٢٨٠  
 أبي بن كعب..... ٩٩٥، ٨٦٣، ٢٦٨  
 أحد بن حنبل..... ٦٥٥، ٦٥٤، ٦٥٣، ٣٩٦، ٣٩١  
 آدم عليه السلام..... ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٦٨، ٢٥٧  
 ٣٧٦، ٤٥٤، ٦٥٠، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٨٦٢  
 ٩١٤، ٩٩٠، ١٠٣٣  
 أرسطاليس..... ٩٦٥، ٣٢٣  
 الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني..... ٢٢٧، ٢٢٣  
 ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٣٥  
 ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٦٥  
 ٣٨٤، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٥٢، ٤٥٦  
 ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٠٦  
 ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٢، ٥٥٧  
 ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٨٢، ٥٩٨  
 ٦٠٠، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٦٩، ٦٧٠  
 ٦٧٤، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٩٩  
 ٧٠٥، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧٢٤، ٧٢٥  
 ٧٢٦، ٧٣٣، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٦  
 ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦  
 ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣  
 ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٩٧، ٨٠٣، ٨٠٧، ٨١٠  
 ٩١٣، ٩٢٦، ١٠١٥، ١٠٢١، ١٠٥٥  
 الأستاذ أبو بكر بن فورك..... ٥٧٣، ٥٠٥، ٤٥٦  
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠١، ٦١٣، ٦٣١، ٧٠١، ٧٠٢  
 ٧٥٥، ٨١٠، ٩٠٣  
 الأستاذ أبو منصور البغدادي..... ٧٠٣، ٧٠٢، ٥٩٧  
 ٧١٥، ٧٥٥  
 الأستاذ أبو نصر..... ٦٩٩

أبو القاسم الكعبي..... ٢٨١، ٣٠٩، ٣١١، ٤٦٥  
 ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٦٨٤  
 ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٩  
 ٧٨٧، ٧٨٩، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٦٩، ٨٧٩، ٩٢٥  
 ٩٦٨، ٩٧٤، ٩٩١، ١٠١٨، ١٠٥٣  
 أبو الهذيل العلاف..... ٢٨٠، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٥٦  
 ٤٣٩، ٥٢٨، ٥٧٤، ٥٩٨، ٦١٢، ٦٤١، ٦٥٥  
 ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٨٥، ٧٥٨، ٧٨٩، ٨٠٥  
 ٨٢٣، ٨٩١، ٩٩٦، ١٠٤٣  
 أبو بكر الصديق..... ٢٥٨، ٢٦٨، ٦٠٩  
 ٦٦٠، ٨٠٠، ٨٦٢  
 أبو بكر القفال..... ٣٩٨  
 أبو حاتم الرازي..... ٢٦٩  
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي..... ٢٦٧، ٨٨٦  
 أبو زرعة الرازي..... ٢٦٩  
 أبو سليمان الخطابي..... ٢٦٨، ٣٩٧، ٦٥٩  
 أبو صالح الزيات..... ٤٥٢، ٧٨٥  
 أبو عبد الله البصري..... ٥٣٩، ٥٤٧، ٨٤١، ٨٨٣  
 أبو علي الجبائي..... ٣٣١، ٣٥٦، ٤٢٣، ٤٢٤  
 ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠١، ٥٢٩  
 ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٥٥، ٥٨٢  
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦١٢، ٦١٩، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٦٣  
 ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٦  
 ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧٢٠، ٧٨٩، ٨٠١، ٨٠٩  
 ٨١٥، ٨٦١، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٩٢، ٩٠٠، ٩١٢  
 ٩١٤، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٩٦، ١٠٠٩، ١٠١٢  
 ١٠٤٣، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٦٤  
 أبو عيسى الوراق..... ٦٠٧، ٦٣٠  
 أبو هاشم الجبائي..... ٢٣٩، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٤١  
 ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٧٩  
 ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٥، ٥٠١  
 ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩  
 ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٧٥، ٥٩٧  
 ٥٩٩، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٦٥، ٦٦٩، ٦٧١  
 ٦٨٥، ٦٩٠، ٦٩٤، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٣٢

الجهم بن صفوان ..... ٥٤٤، ٥٤٣، ٢٨٧  
 ٧٩٨، ٧٩٧، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥  
 الحارث المحاسبي ..... ٦٥٣  
 الحاكم أبو عبد الله الحافظ ..... ٦٥٤  
 حذيفة بن اليمان ..... ٩٩٥، ٨٦٣  
 حسان بن ثابت ..... ٦٤٨  
 الحسن البصري ..... ٧٨٥  
 حفص الفرد ..... ٩١٨، ٧٩٧  
 حكيم بن خزام ..... ٩٩٥، ٨٦٣  
 حماد بن زيد ..... ٦٥٥  
 حنبل بن إسحاق ..... ٦٥٤  
 خديجة بنت خويلد ..... ١٠٥١، ١٠٥٠  
 الخليل بن أحمد الفراهيدي ..... ٣٧٣  
 داود بن سليمان القفطاني ..... ٦٠١، ٤٥٥  
 الزجاج ..... ٣٩٤  
 زيد بن ثابت ..... ٨٦٣، ٦٦٠، ٢٦٨  
 سفيان الثوري ..... ٣٩٣  
 سفيان بن عيينة ..... ٣٩٦  
 سليمان القفطاني ..... ٨٨٠، ٦٠١  
 سيويه ..... ٦٩٨، ٤٤١  
 الشافعي محمد بن إدريس ..... ٣٩٧، ٣٩١، ٢٦٧  
 ٦٠٧، ٦٠٦  
 شعيب بن حرب ..... ٣٩٦  
 الصاحب بن عباد ..... ٤٨٩، ٤٨٨، ٢٨٢  
 صالح القفطاني ..... ٩٩٣  
 صهيب الرومي ..... ٧٨٦  
 الضحاك بن مزاحم ..... ٧٨٥، ٤١٥، ٣٩٢  
 ضرار بن عمرو ..... ٩١٨، ٧٩٧، ٧٤١، ٧٤٠  
 عائشة بنت أبي بكر الصديق ..... ١٠٥١، ١٠٥٠  
 عباد الصيمري ..... ١٠٤٢، ١٠٣٩، ٩٢٠، ٢٨٦، ٢٨١  
 العباس بن عبد المطلب ..... ٨٥٦  
 عبد الرحمن بن مهدي ..... ٣٩٧  
 عبد الله بن أحمد بن حنبل ..... ٦٥٤  
 عبد الله بن الزُّبَيْرِي ..... ٢٦٥، ٢٥٥  
 عبد الله بن المبارك ..... ٣٩٧

إسحاق القفطاني ..... ٩٧٩  
 إسحاق بن راهويه ..... ٦٥٤، ٣٩٧، ٣٩١، ٢٦٩  
 إسماعيل القفطاني ..... ٩٧٩، ٨٣٥  
 إسماعيل بن أبي خالد ..... ٧٨٥  
 أفلاطون ..... ٩٦٤، ٩٣١، ٣١٢  
 أم جميل زوج أبي جهل ..... ٤٠٥  
 أم سلمة ..... ٨٦١، ٣٩١  
 إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ..... ٢٤٥، ٢٣٩  
 ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٣، ٣٢٥، ٣٢٢، ٣٠٢، ٢٤٦  
 ٤٧٢، ٤٦٨، ٤٦٦، ٤٢٦، ٤٢١، ٣٨٢، ٣٤٦  
 ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٢، ٤٧٤  
 ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٦، ٥١٥، ٥١١، ٤٩٣، ٤٩٢  
 ٥٥٣، ٥٥٠، ٥٤٢، ٥٣٨، ٥٣٦، ٥٣١، ٥٢٢  
 ٥٩٧، ٥٧٤، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٨، ٥٥٨، ٥٥٧  
 ٦٥٨، ٦٤٤، ٦٤١، ٦٣٤، ٦٣٢، ٦٣١، ٦١٠  
 ٧٠١، ٦٩٢، ٦٧٩، ٦٧٦، ٦٧٠، ٦٦٩، ٦٦٠  
 ٧١٣، ٧١٢، ٧١١، ٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٢  
 ٧٤٦، ٧٤٤، ٧٣٩، ٧٣٨، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧١٥  
 ٧٦٣، ٧٦١، ٧٦٠، ٧٥٩، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٠  
 ٨١٠، ٨٠٨، ٨٠٣، ٨٠١، ٧٧٥، ٧٧٣، ٧٦٩  
 ٨٣١، ٨٣٠، ٨٢٩، ٨٢٨، ٨٢٥، ٨٢٠، ٨١٦  
 ٩٠١، ٨٩٧، ٨٩٢، ٨٨٧، ٨٧٢، ٨٣٤، ٨٣٣  
 ٩١٢، ٩١١، ٩٠٩، ٩٠٨، ٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٣  
 ٩٤٣، ٩٤١، ٩٣٠، ٩٢٩، ٩٢٧، ٩٢٣، ٩١٤  
 ١٠٥١، ١٠٢٣، ١٠١٤، ١٠١٣، ٩٩٧، ٩٧٥  
 ١٠٦٤، ١٠٥٣  
 الأوزاعي ..... ٣٩١  
 البخاري محمد بن إسماعيل ..... ٧٨٦، ٦٦٢، ٦٥٤، ٤٠٥  
 بشر بن المعتز ..... ٩٦٤  
 بكر ابن أخت عبد الواحد .....  
 ابن زيد البصري ..... ٩٠٥، ٨٦١  
 البلخي ..... ٩١٢  
 ثعلب ..... ٣٩٤  
 ثمامة بن أشرس ..... ٩٢٣، ٩١٩، ٨٤١  
 جابر بن عبد الله بن حرام ..... ٧٨٥





٩٦٤، ٢٨٧.....	هشام بن الحكم.....	٣٧٨، ٣٥٨، ٣٥٧.....	النجار أبو عبد الله.....
٣٩٥.....	الواحدى النيسابورى.....	٦٦٢، ٦٣٢، ٦٣٠، ٥٨٠، ٤٨١، ٤٧٨، ٤٧٦.....	
٢٥٥.....	الوليد بن المغيرة.....	٩٠٠، ٨٩٦، ٨٩٥، ٨٦٩، ٧٩٧، ٧٦٥، ٦٦٣.....	
٦٥٥، ٣٩٧.....	يحيى بن سعيد القطان.....	٩٦٤، ٩١٥، ٩٠٨، ٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٣.....	
٧٩٧.....	يحيى بن كامل.....	٢٥٥.....	النضر بن الحارث.....
٧٨٥.....	يزيد النحوى.....	٢٤٧.....	هارون الرشيد.....
٣٩٦.....	يزيد بن هارون.....	٤٠٣، ٣٩٨.....	هامان.....
٢٥٥.....	مكة.....	٩٦٤، ٨٩٣، ٢٨١.....	هشام القوطى.....

\*\*\*

## ٦ - فهرس الفرق والطوائف



الصفحة	الفرقة/ الطائفة	الصفحة	الفرقة/ الطائفة
٩٤٧، ٩٣٤، ٩١٣، ٩١١، ٩١٠، ٩٠٩، ٩٠٧		٤٥٥	الأريوسية.....
٩٨٥، ٩٧٣، ٩٦٩، ٩٦٨، ٩٦٧، ٩٦٦، ٩٤٨		٣٢٧	الأزلية القائلون بقدّم العناصر.....
١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٣، ١٠١٥، ١٠١٣، ٩٩٨		٢٢٦، ٢٢٣، ٢٢٢	الأشاعرة (أصحابنا).....
١٠٦٣، ١٠٥١		٢٥١، ٢٤٤، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٢، ٢٢٨	
١٠٠٥، ١٠٠٣، ٣٩٠	أصحاب الأغراض.....	٣٠١، ٣٠٠، ٢٨٩، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧١، ٢٥٣	
١٠٥٠	أصحاب الحديث.....	٣٢١، ٣١٨، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٣، ٣٠٢	
٣٢٢	أصحاب الطبيعة.....	٣٥٥، ٣٥٢، ٣٤٩، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٣٣، ٣٢٣	
٣٧٧، ٣٦٨، ٢٣٦، ٢٣٠	أصحاب الظاهر.....	٣٨٧، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٦٥، ٣٦١، ٣٦٠	
٧١٥، ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٥٠، ٦٣٦، ٣٩٥		٤٢٠، ٤١٨، ٤١٦، ٤١٣، ٤٠٨، ٤٠٧، ٣٩٠	
٩٥٣، ٧٣٧	أصحاب النجوم والهيئات.....	٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢١	
٣٢٧	أصحاب النور والظلمة.....	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٦، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦	
٣٣٠، ٣٢٧، ٣٢٤، ٢٨٢	أصحاب الهيرولي.....	٥١٣، ٥١٠، ٥٠٦، ٥٠٣، ٤٩٥، ٤٩٣، ٤٨٤	
٩٦٥، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٣٥		٥٣٥، ٥٣١، ٥٢٢، ٥٢١، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٤	
٦٣٥، ٢٣٠	الإمامية.....	٥٦٨، ٥٦٦، ٥٥٤، ٥٥٢، ٥٥٠، ٥٤٢، ٥٤١	
٦٣٥، ٢٥٨، ٢٤٣	أهل الأهواء.....	٦١٦، ٦١٤، ٦١٣، ٦٠٠، ٥٨٢، ٥٧٤، ٥٧٠	
٦٥٩، ٢٦٩، ٢٦٨	أهل الحديث.....	٦٦٦، ٦٥٦، ٦٥٥، ٦٤٩، ٦٣٤، ٦٢٩، ٦٢٦	
٥٤٠، ٤٧٨، ٣٥٦، ٢٣٠	الباطنية.....	٦٨٢، ٦٨١، ٦٧٩، ٦٧٨، ٦٧٢، ٦٧٠، ٦٦٩	
١٠٠٥، ١٠٠٣، ١٠٠٢، ٩٩٩، ٢٧٢	البراهمة.....	٧٠٧، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠١، ٦٩٩، ٦٩٢، ٦٩١	
١٠٤٩، ١٠٣٧، ١٠٣٥	البكرية.....	٧٣٣، ٧٢٧، ٧٢٤، ٧١٥، ٧١٣، ٧١١، ٧٠٩	
٨٩٢، ٥٣٨، ٤٩٥، ٣٦١، ٣٥٦	البهشية.....	٧٤٨، ٧٤٧، ٧٤٦، ٧٤٥، ٧٤٣، ٧٤٢، ٧٣٨	
١٠٤٩، ١٠٣٧، ٩٩٩	التناسخية.....	٧٦٥، ٧٦٢، ٧٦٠، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٤٩	
٤٦٠، ٣٤٠، ٣٢٩، ٣٢٨	الثنوية.....	٨٠٨، ٧٩٧، ٧٨٨، ٧٨٤، ٧٧٩، ٧٧٧، ٧٧٠	
١٠٣٥، ٩٩٩، ٩٦٥، ٨٢٣، ٧٩٥، ٦٧٥، ٤٦١		٨٣٢، ٨٣١، ٨٢٤، ٨١٦، ٨١٥، ٨١٤، ٨١١	
١٠٦٠، ١٠٣٧، ١٠٣٦		٨٨٨، ٨٨١، ٨٥٨، ٨٤٩، ٨٤٨، ٨٤٤، ٨٣٧	
٢٥٦	الجهمية.....	٩٠٦، ٩٠٣، ٩٠٢، ٩٠٠، ٨٩٨، ٨٩٦، ٨٩٥	

التكلمون.....٢٥٦، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٧،  
 ٤٢٧، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٨، ٤٦٣، ٥٠٣، ٥٠٧،  
 ٥١٠، ٥١٧، ٥٥٤، ٥٥٨، ٦١١، ٦٢٠، ٧٠٨،  
 ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٦٩، ٩١١، ٩٣٥، ١٠٦٣  
 المجسمة.....٣٢٠، ٣٨٧، ٤١٢، ٧١٥، ٧٧٨  
 المجوس.....٣٢٩، ٧٩٦، ٧٩٥، ٩٩٤  
 المرجئة.....١٠٥٠  
 المرقبونية.....٣٢٨، ٣٢٩، ٩٦٥  
 المشبهة.....٣٦٦، ٣٧٧، ٤٠٦، ٤١٢، ٥١٩  
 المعتزلة.....٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٧٠، ٢٧٢،  
 ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢،  
 ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١،  
 ٣١٢، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨،  
 ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٨، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٧، ٤١٨،  
 ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٦٠،  
 ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٨٩،  
 ٥٠١، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٣،  
 ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٥٢،  
 ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٣،  
 ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٩٨، ٦٠٠،  
 ٦٠٢، ٦١٠، ٦١٤، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧،  
 ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠،  
 ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٦٩، ٦٧٠،  
 ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨١، ٦٨٦، ٦٩٢، ٦٩٧،  
 ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٢٨،  
 ٧٢٩، ٧٣١، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٨،  
 ٧٦٠، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٨٨،  
 ٧٨٩، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٨، ٨١١، ٨١٢،  
 ٨١٣، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٣،  
 ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٥، ٨٣٦،  
 ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٥٨،  
 ٨٦٠، ٨٦٦، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٨١، ٨٨٢،  
 ٨٨٣، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٩١، ٨٩٤، ٨٩٨، ٨٩٩،  
 ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢،  
 ٩١٤، ٩١٥، ٩١٧، ٩٢٣، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٣٠،  
 ٩٣١، ٩٣٢، ٩٥٦، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦٣، ٩٦٤

الخوارج.....٢٥٦، ٦٣٥، ٧٦٤، ٩٩٩، ١٠٥٠،  
 الدهرية.....٢٨٢، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٨٦،  
 ٥١٩، ٦٢٢، ١٠٣٠، ١٠٣١  
 الديبانية.....٣٢٨، ٣٢٩  
 الرواندية.....٨٨٨  
 الروم.....٤٥١  
 الزيدية.....٦٣٥، ٧٦٤، ١٠٥٠  
 السلف.....٢٣١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٧،  
 ٢٦٨، ٢٩١، ٣٩٥، ٣٩٧، ٥٨٢، ٦٤٧، ٦٥١،  
 ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦١، ٦٧٠، ٧٠٨، ٧١٦، ٨٣٥،  
 ٨٣٦، ٨٤٨، ٩٧٣، ١٠٤٣  
 السمنية.....٢٣٠، ٢٣٢  
 السوفطانية.....٢٢١  
 الصحابة.....٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧،  
 ٢٥٩، ٢٦٦، ٧٨٦، ٧٨٠، ٩٧٣، ١٠٥٩  
 الطبائعون.....٢٧٥، ٢٩٤، ٣٢٨، ٤٢٥،  
 ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٧٨، ٧٦٢، ٩٢٥، ٩٣٢،  
 ٩٣٥، ٩٤٠، ٩٤٥، ٩٥٩، ٩٦٥، ١٠٤٩  
 العابدية.....٣٧٨، ٣٨٤  
 الفلاسفة(الأوائل).....٢٣٠، ٢٩١، ٣١٦، ٣٢١،  
 ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٥٦، ٤٠٧، ٤٢٦، ٤٢٧،  
 ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٣٠، ٧٣٣،  
 ٧٣٦، ٧٩٨، ٨٣٣، ٨٤١، ٩١٩، ٩٢٩، ٩٣١،  
 ٩٣٥، ٩٤١، ٩٤٥، ٩٤٧، ٩٥٢، ٩٦٤، ١٠٣٠،  
 ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١،  
 ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧،  
 ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣،  
 ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩،  
 ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥،  
 ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١،  
 ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧،  
 ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣،  
 ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩،  
 ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥،  
 ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١،  
 ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧،  
 ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣،  
 ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩،  
 ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥،  
 ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١،  
 ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧،  
 ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣،  
 ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩،  
 ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥،  
 ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١،  
 ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧،  
 ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣،  
 ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩،  
 ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥،  
 ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١،  
 ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧،  
 ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣،  
 ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩،  
 ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥،  
 ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١،  
 ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧،  
 ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣،  
 ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩،  
 ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥،  
 ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١،  
 ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧،  
 ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣،  
 ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩،  
 ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥،  
 ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١،  
 ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧،  
 ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣،  
 ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩،  
 ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥،  
 ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١،  
 ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧،  
 ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣،  
 ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩،  
 ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥،  
 ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١،  
 ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧،  
 ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣،  
 ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩،  
 ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥،  
 ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١،  
 ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧،  
 ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣،  
 ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩،  
 ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥،  
 ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١،  
 ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧،  
 ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣،  
 ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩،  
 ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥،  
 ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١،  
 ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧،  
 ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣،  
 ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩،  
 ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥،  
 ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١،  
 ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧،  
 ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣،  
 ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩،  
 ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥،  
 ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١،  
 ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧،  
 ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣،  
 ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩،  
 ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥،  
 ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١،  
 ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧،  
 ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣،  
 ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩،  
 ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥،  
 ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١،  
 ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧،  
 ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣،  
 ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩،  
 ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥،  
 ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١،  
 ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧،  
 ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣،  
 ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩،  
 ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥،  
 ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١،  
 ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧،  
 ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣،  
 ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩،  
 ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥،  
 ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١،  
 ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧،  
 ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣،  
 ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩،  
 ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥،  
 ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١،  
 ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧،  
 ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣،  
 ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩،  
 ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥،  
 ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١،  
 ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧،  
 ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣،  
 ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩،  
 ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥،  
 ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١،  
 ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧،  
 ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣،  
 ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩،  
 ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥،  
 ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١،  
 ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧،  
 ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣،  
 ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩،  
 ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥،  
 ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١،  
 ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧،  
 ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣،  
 ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩،  
 ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥،  
 ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١،  
 ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧،  
 ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣،  
 ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩،  
 ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥،  
 ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١،  
 ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧،  
 ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣،  
 ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩،  
 ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥،  
 ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١،  
 ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧،  
 ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩

٢٧٢.....	منكرو النبوات.....	٩٨٦، ٩٨٣، ٩٨٠، ٩٧٦، ٩٧٥، ٩٧٤، ٩٧٠
٢٩١.....	المهندسون.....	١٠٠١، ١٠٠٠، ٩٩٩، ٩٩٦، ٩٩٤، ٩٩٢، ٩٩١
٦١٦، ٤٨٢.....	النجارية.....	١٠١٢، ١٠٠٩، ١٠٠٤، ١٠٠٣، ١٠٠٢
٤٤٩، ٤٤٧.....	النسطورية.....	١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٠، ١٠١٧، ١٠١٦
٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٢٥٥، ٢٤٩.....	النصارى.....	١٠٣٩، ١٠٣٧، ١٠٣٦، ١٠٣١، ١٠٢٩
٩٨٤، ٩٤٩، ٥٤٣، ٥٢٩، ٤٥٨، ٤٥٥، ٤٥٣		١٠٥٠، ١٠٤٦، ١٠٤٥، ١٠٤٣، ١٠٤٠
٧٩٨، ٤٧٦.....	النَّظَامِيَّة.....	١٠٦٣، ١٠٦٢، ١٠٥٢، ١٠٥١
٥١٥، ٥٠٦، ٥٠٤، ٤٩٧.....	نفاة الأحوال.....	٣١٥، ٣٠٩، ٣٠١، ٢٨٠.....
١٠١١، ٨٣١، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٥٠		٥٧٢، ٥٤٤، ٤٧٩، ٤٧٦، ٤٦٢، ٤٢٣، ٣٦٥
٨٣٩، ٣٠١.....	نفاة الأعراض.....	٧٦٩، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٨٥، ٦٣٧، ٦٢٩، ٥٧٦
٥٣١، ٤٧٨، ٤٥٨.....	نفاة الصفات.....	٩٧٤، ٩٦٩، ٨٩٨، ٨٨٠، ٨٧٦، ٨٤٤، ٧٨٧
٧٤١، ٦٣٥، ٥٣٢		١٠٦٠، ١٠٥٤، ١٠٥٣، ١٠٥٢، ١٠١٨، ٩٩١
٨٩٩.....	نفاة الطباع.....	١٠٦٤، ١٠٦٢
١٠٤٤، ١٠١٨، ٩٢٠، ٨٤٣، ٧٣٧، ٧٢٠.....	الهاشمية.....	٤٦٢، ٣١٥، ٣٠٩.....
٣٨٤، ٣٧٨.....	الهيصمية.....	١٠٥٢، ١٠١٨، ٩٠٥، ٨٩٨، ٨٨٥، ٨٨٠، ٧٢٤
٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧.....	اليعقوبية.....	١٠٦٠، ١٠٥٥
٢٦٤، ٢٥٥، ٢٤٩.....	اليهود.....	٣٦٧، ٢٤٩.....
٩٨٦، ٩٨٤، ٨٥٣، ٨٤٨، ٧١٦، ٤٥٣، ٤١٥		٢٤٩.....
		٩٦٥.....
		٤٥٠، ٤٤٧.....
		الملكانية من النصارى.....
		الملكية.....

٧ - فهرس الكتب والمصادر

١١١

الكتاب/ المصدر	الصفحة	الكتاب/ المصدر	الصفحة
الاجتهاد للقاضي الباقلاني.....	٩٠٥	الرسالة النَّظَامِيَّة لأبي المعالي الجويني.....	٩٠٣، ٨٠٨
الإرشاد لأبي المعالي الجويني.....	٨٢٠	الشامل في أصول الدين لأبي المعالي الجويني.....	٩٠١، ٦٧٩
الأسئلة لأبي القاسم الإسفراييني.....	٦٨٠، ٦٧٢	شرح الإرشاد للمصنف.....	٨٣٢، ٤٢١
الانتصار لأبي بكر الباقلاني.....	٧٤٢	شرح الجمل والمقدمات لأبي بكر بن فورك.....	٥٩٧
الإيضاح لأبي الحسن الأشعري.....	٣٤٨	شرح لمع الأدلة لأبي بكر بن فورك.....	٦١٣، ٦٠١
البيان عن الأصول الخمسة للأستاذ أبي بكر.....	٩٠٣	.....	٨١٥، ٨١٠
تاريخ نيسابور لأبي عبد الله الحاكم.....	٦٥٤	صحيح البخاري.....	٤٠٥
تزكية أصحاب الحديث.....	٦٥٤	صحيح مسلم.....	٢٥٨
التوحيد لابن خزيمة.....	٣٧٤	كتاب الإنسان للقاضي.....	٩٥٦، ٨٢٩
التوراة.....	٨٥٣، ٨٤٨، ٧٩٠، ٦٧٣، ٢٦٥، ٢٦٤	لمع الأدلة لأبي الحسن الأشعري.....	٣٣٧، ٣٢٤
الجامع للأستاذ أبي إسحاق.....	٧٤٩، ٥٦٩، ٥٢٤	المختصر للأستاذ أبي إسحاق.....	٨١٠، ٨٠٧، ٢٤٥
الحث على البحث (استحسان الخوض		.....	١٠١٥، ٩٠٤
في علم الكلام).....	٢٦٠	المقالات للجاحظ.....	٩١٢
حلية الأولياء.....	٢٥٢	النقض الكبير للقاضي أبي بكر الباقلاني.....	٧٠٥
خلق أفعال العباد للإمام البخاري.....	٦٥٤	الهداية للقاضي أبي بكر الباقلاني.....	٧١١، ٥٧١
الرسالة الناصحية لأبي سليمان الخطابي.....	٦٥٩، ٢٦٨	.....	٩٠٥، ٧٥٨
		الوصف والقَدَم للإستاذ أبي إسحاق.....	٧٥٥

\*\*\*



## ثانيًا: الفهارس التحليلية الموضوعية

- ١ - معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات.
- ٢ - فهرس القواعد والكليات: ويشمل:
  - أ - القواعد المنهجية الاستدلالية.
  - ب - القواعد الفلسفية.
  - ج - القواعد العقدية.
  - د - القواعد الشرعية ( الأصولية والفقهية ).
  - هـ - القواعد والمسائل اللغوية.
- ٣ - فهرس المقالات والنحل.
- ٤ - فهرس آراء المصنف الكلامية.





## ١ - معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات

المصطلح/ رأس الموضوع	الصفحة
التأثير: استحالة تأخر التأثير عن الطبع المؤثر.....	٣٣٨
الأزلي: تقدير فعل أزلي مستحيل.....	٦٢٢
حقيقة الأزل.....	٣١٣
التأليف: أقل التأليف بين جوهرين.....	٤١١، ٤٠٧، ٢٨٨
الجوهران المتألفان هل هما جسمان أو جسم واحد.....	٢٨٩
الإله: حقيقة الإله.....	٣٤٦
تقدس الإله عن خصائص الجوهر.....	٤٢٨
الله: معنى لفظ الجلالة.....	٧٠٩، ٦٤٩
هل لفظ الجلالة جامد أو مشتق.....	٧٠٩، ٦٤٩
هل هو من الأسماء المشتقة أو لا؟.....	٢٨٨
الأمر: الأمر بالشيء نهي عن أضداده.....	٦٧٥، ٦٧٢، ٥٧٠، ٥٦٨، ٥٥٦
الأمر كلام.....	٦٠٢
الأمر والنهي معنيان متلازمان.....	٥٥٦
الأمر يتعلق بما يتعلق به العلم.....	٦٤٥
حقيقة الأمر.....	٥٧٠
ليس يعقل أمر ولا مأمور به.....	٦٤٢
من حكم الأمر والنهي أن يصادفا مأمورًا ومنهيًا.....	٦٤٢
أهل الحديث: موقف أهل الحديث عن أول آيات وأحاديث الصفات.....	٦٥٩
أول الواجبات: اختلاف من قال بوجوب النظر في أول ما يجب شرعًا.....	٢٤٦
البدعة: هل في الإسلام بدعة حسنة (هامش).....	٦٦٠، ٢٥٩
البصر: إثبات صفة البصر.....	٤٨٢

٤٨٢	الدليل على أنه تعالى بصير على الحقيقة
٥٦٥	الباقى: الباقي لا يراد
٦٨٨	الباقى من الأعراض ينفيه الضد
٦٨٦	هل الباقي أولى أو الطارئ
٦٨٠	البقاء: الدليل على إثبات البقاء
٦٧٥	القول في البقاء واختلاف الناس فيه
٦٨٣	هل البقاء مجرد دوام الوجود
٧٠٥	التابعى: قول التابعى ليس بحجة بلا خلاف
٦٢٤	التارك: التارك للشيء يسير عليه فعل المتروك
٦٢٣	الترك: حقيقته
٦٢٣	ترك الفعل الواحد أصداد كثيرة يستحيل الجمع بينها
٢٣٦	التعليميون: حصر مصادر العلم في الرسول أو المعصوم، والرد عليهم
٢٨١	الثبوت: الجواب عن مذهب المعتزلة في التفريق بين الثبوت والوجود
٤٢٤	الثقل والخفة: حقيقتها
٢٦٠، ٢٥٣	الجدال بالباطل: حقيقته
٢٩١	الجزء: حقيقة الذي لا يتجزأ
٥٩٥	الأجسام: البشر لا يقدر على الأجسام
٤٠٦	التجسيم: نفي التجسيم
٣١٠	الجسم: استحالة خلو الجسم عن المتضادات بعد قبوله لها
٦٢١	الاجتماع: الاجتماع في الجوهرين بالتقارب والتجاور
٦٢١	الاجتماع في العرضين بالحيشة
٤٢١	الاجتماع والافتراق: حقيقتها
٥٩٥	التجانس: تجانس الأجسام
٥٦٠	الجهل: الجهل من أصداد العلوم
٥٦٠، ٢٢٢	حقيقة الجهل
٣٠٨	الجائز: الجائز لا يختص بالثبوت دون مقتض
٣٣٧	افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتض
٣٠٩	الجواهر: استحالة تعري الجواهر عن الأعراض
٣١٣	استحالة تعري الجواهر عن الأعراض بعد أن قبلتها
٣١١	استحالة خلو الجواهر عن الأكوان

استحالة قيام جوهر بجوهر.....	٥٠٣
الجواهر جنس واحد متماثلة.....	٥٠٣، ٢٩٤
الجواهر متساوية في الجثة والتحيز وقبول الأعراض والقيام بالنفس.....	٢٩٤
الدليل على حدوث الجواهر.....	٣١٦
الرد على قال: إن الجواهر أعراض تجتمع فتتحيز.....	٢٩٥
طرق تعليل عدم الجواهر.....	٦٩١
من الصفات الجائزة للجواهر الكون في المكان.....	٢٩٥
من الصفات الجائزة للجواهر تعيين الأحياء.....	٢٩٥
من الصفات الجائزة للجواهر قبول آحاد الأعراض على البدل.....	٢٩٥
من الصفات الواجبة للجواهر اختصاصها بالأحياء.....	٢٩٥
من الصفات الواجبة للجواهر قبول الأعراض جملة.....	٢٩٥
يستحيل على الجواهر التداخل.....	٢٩٤
الجواهر والأعراض: الفارق بين الجواهر والأعراض.....	٢٩٠
الجوهر: استحالة اجتماع الجوهرين في الحيز الواحد.....	٦٢٠
الجوهر إذا أحاطت به ستة من الجواهر ثم تحرك الجسم فهل يعطى حكم الحركة؟.....	٤١٨
الجوهر إذا استقر على جوهر، ثم ترحل السفلى، فأيهما المتحرك؟.....	٤١٨
الجوهر الواحد لا طرف له.....	٣٠٣، ٢٩٣
الجوهر يتناهى في الوجود والذات.....	٣٨٧
تحيز الجوهر وقبوله للأعراض.....	٢٩٠
حقيقة الجوهر.....	٥٠٥، ٣٤٧، ٣١٢، ٢٩٠، ٢٨٩
من صفات الجوهر أن له حجماً وجثة.....	٢٩٠
هل يسمى الجوهر قائماً بالنفس.....	٢٩٠
يستحيل وجود الأعراض دون الجواهر.....	٦٩٣
المحبة: الفرق بين المحبة والإرادة.....	٥٦٤
حقيقة محبة الله العبد.....	٥٦٦
الحاجة: حقيقتها.....	٣٥٣
الإحداث: حقيقته.....	٤٤٣
الحادث: الحادث في أول حال حدوثه لا يسمى باقياً.....	٦٧٦
حقيقة الحادث.....	٣٣٦، ٣٣١، ٣١٨
سبيل كل حادث أن ينتفي ثم يثبت.....	٦٢٢

٦٨٣	لا يفترق الحادث في حال حدوثه إلى البقاء.....
٣٣٤، ٣٣٢	المحدث: حقيقة الحادث.....
٢٨٧	المحدثات: أقسام المحدثات.....
٣١٦	حدث العالم: إثبات حدث العالم.....
٣٠٥	الطريق إلى إثبات حدث العالم.....
٢٧٩	المسألة بعامة.....
٥١٧	الحد: التركيب الممنوع في الحدود.....
٥١٤	الحد والحقيقة والمعنى والعلة واحد.....
٥١٣	حقيقة الحد.....
٥١٣	هل الحد صفة المحدود.....
٥١٧	هل يجوز تركيب الحد من وصفين؟.....
٣٨٧	الحد والنهاية: نفي الحد والنهاية عن القديم سبحانه.....
٦١١	الحروف: الحروف ليست كلاماً.....
٦١١	حقيقة الحروف.....
٦٥٣	لم يقل أحد من السلف بقدم الحروف.....
٦٢٠	الحركة: الحركة في جنسها لا تضاد العجز.....
٦٢٥	الحركة والسكون إنها يتضادان بخصوص أو صافهما.....
٦٢٣	هل الحركة ترك للسكون؟.....
٦٢٠	الحركة الضرورية: الحركة الضرورية عاتلة للحركة الكسبية.....
٦٢٠	العجز عن الحركة الضرورية لا يجمع الحركة الكسبية.....
٦٢٠	العجز يوجد مع الحركة الضرورية.....
٤١٧	الحركة: حقيقة الحركة.....
٤٢٦	حركة الأرض: المذاهب في حركة الأرض.....
٢٣٤	الحسن: الحسن بشرائطه يحصل العلم.....
٢٢٨	الحواس الخمس: تعدادها.....
٦٢٤	الحسن والقبح: الحسن والقبح راجعان إلى قضية الشرع.....
٥١٩	الحقيقة: الحقيقة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد.....
٥٠٣	الأحكام: انقسام الأحكام إلى معلل وإلى غير معلل.....
٥٠٣	الحكم: الحكم الواحد لا يثبت بعلتين.....
٣٤٧	الحال: أقسام الحال.....

التعرض للأحوال بالإثبات والنفي.....	٤٨٥
حقيقة الحال التي لا تعلل.....	٤٨٧، ٣٤٧
التحيز: حقيقة التحيز.....	٢٨٩
الحيز: الحيز ليس شيئاً معلوماً على حiale.....	٣٥٠
المستحيل: حقيقته.....	٤٦٩
الحياة: ما لا يشترط فيه الحياة، لا يمتنع أن يشترط فيه التجدد حالاً على حال.....	٦٩٠
المصحح لكون الواحد منا عالماً قادراً مريداً - كونه حياً.....	٥٨١
الخبر: الخبر يتعلق بما يتعلق به العلم.....	٦٤٥
انقسام الخبر إلى متواتر وآحاد.....	٢٢٨
تعلق الخبر بالخبر بمثابة تعلق العلم بالمعلوم.....	٦٧٥
الخبر: الخبر المتواتر إذا استجمع أوصافه يفيد علماً ضرورياً.....	٢٢٨
شروط الخبر المتواتر.....	٢٢٨
مراتب الأخبار.....	٢٢٨
الخبر المرسل: لا يفيد العمل وحده ويصح للترجيح.....	٢٢٨
الخبر المستفيض: يفيد علماً استدلالياً.....	٢٢٨
الخبر المنقطع: لا يفيد العمل وحده ويصح للترجيح.....	٢٢٨
خبر الآحاد: يفيد علماً استدلالياً.....	٢٢٨
خبر الواحد هل يوجب العلم.....	٧١٢
خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي.....	٢٢٨
خبر الآحاد الفرد المطلق: يفيد العمل.....	٢٢٨
اختصاص: المقتضي الموجب اختصاص الأجرام بحيزها مخصص فاعل موجد.....	٣٣٨
كل قائم بمحل يختص به اختصاصاً يجب أن يضاف إليه عند العبارة عنه.....	٦٣٨
الاختصاص بالجهة: الاختصاص بالجهات يتضمن تحديداً وتقديراً وتبعيضاً ونهايةً.....	٣٨٣
حقيقة الاختصاص بالجهة.....	٣٨٣
الأخص: الأخص ليس راجعاً إلى أمر ثابت وإنما هو عبارة إضافية.....	٣٦٣
الرد على المعتزلة في تجويزهم الاجتماع في الأخص مع اختلاف الأوصاف.....	٣٦١، ٣٦٠
الخاص: حقيقته.....	٤٩٣
الخاصية: من حكم الخاصية للشيء أن تلزمه ولا تتعدها.....	٥٢٨، ٤٤٧
كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتض بضرورات العقول.....	٣٣٧
الخاطر: تلقي الواجب من الخاطرين.....	٢٧١

الخواطر: الخواطر هل يسمعها صاحبها.....	٥٩٩
المختلفان: كل شئين لا يسد أحدهما مسد الآخر فهما مختلفان.....	٤١٩، ٣٥٤
الخالق: حقيقته.....	٢٦٤
ما يدل عليه اسم الخالق.....	٧٠١
كون الله خالقاً يرجع إلى غيره، لم يعد إلى ذاته من فعله عائد.....	٦٤٤
الخلق والمخلوق: الفرق بينهما.....	٤٣٨، ٣٤٠
خلق القرآن: تكفير القائل بخلق القرآن.....	٢٦٧
الإدراك: رب أمر تدركه العقول ولا تتصوره الأوهام.....	٣٨٦
الإدراكات: الإدراكات هل هي من العلوم أم هي زائدة عليها؟.....	٦٧٠
الأدلة: الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي.....	٢٤١
حقيقة الأدلة.....	٥١٨، ٢٤١
شرائط الأدلة.....	٥١٨
في تكثير الأدلة زيادة لليقين.....	٢٤٠
الأدلة العقلية: أقسام الأدلة العقلية.....	٥١٩
الأدلة العقلية هي الطريق إلى معرفة الله وصفاته.....	٢٣٧
الدلالة: الدلالة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد.....	٥١٩
شرط صحة الدلالة الاطراد، وليس من شرط صحتها الانعكاس.....	٥٢٢
الدليل: الدليل لا يجب انعكاسه.....	٥٢٢
حقيقة الدليل.....	٥٢٢، ٢٣٧
مدلول الدليل لا يختلف شاهداً وغائباً.....	٥٣١
الدليل السمعي: حقيقة الدليل السمعي.....	٢٤١
الدليل العقلي: حقيقة الدليل العقلي.....	٢٤١
ما لا دليل عليه يجب نفيه: حجته عند المعتزلة.....	٥٢١
الدوام: الدوام خبر عن تجدد المعاني والصفات وأحكامها.....	٦٨٣
الذمية: لماذا سمي أبو هاشم وأصحابه بالذمية.....	٦٢٣
الرضا: لا فرق بين الرضا والإرادة.....	٥٦٤
المركز: القول بالمركز عند الطوائعين.....	٤٢٥
الإرادة: إثبات صفة الإرادة.....	٤٧٥
إرادة الشيء كراهية ضده.....	٥٨٢، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٦٦
إرادة الشيء مع الذهول عنه.....	٥٧٣

إرادة فعل الغير.....	٥٧٥، ٥٧٠، ٥٦٢
الإرادة لا تتعلق إلا بالممكنات والحداثات.....	٦٥٢، ٥٨٠، ٥٧٢، ٤٦١
الإرادة تخصص بعض الممكنات بالوقوع على حسب تعلق العلم والقدرة.....	٦٧١
الإرادة لا تستلزم التمني أو التشهي.....	٤٧٨
الإرادة من قبيل الأفعال فتقديرها في الأزل محال.....	٥٧٨
الإرادة هل توجب مرادها؟.....	٥٧٤
الإرادتان للضدين يتضادان.....	٥٦٩، ٥٦٧
الدليل على أن إرادة الرب سبحانه قديمة ( الأشاعرة ).....	٥٨٠، ٥٧٨
الرد على النظام في إيجاب إرادة المراد.....	٥٧٦
القول في متعلق الإرادة.....	٥٧١
تقدير إرادة لا مراد لها.....	٥٧٣
حقيقة الإرادة وأحكامها.....	٥٦١
لا يصح التسوية بين العلم والإرادة.....	٥٨٠
ليس يمتنع إرادة متقدمة متعلقة بالمراد ( الأشاعرة ).....	٤٧٨
الإرادات الحادثة: الإرادات الحادثة يستحيل بقاؤها بالاتفاق.....	٥٧٥
الإرادة القصدية: الإرادة القصدية إن تقدمت كان عزماً.....	٥٧٥
الإرادة القصدية تقع مع المراد.....	٥٧٥
إرادة الله: الإرادة إنها تتعلق بالكائنات.....	٥٨٢
المراد: ضابط ما يجوز أن يكون مراداً.....	٥٧٤
من شرط كون الشيء مراداً أن يكون معلوماً للمريد أو معتقداً.....	٥٧٣
الزمن: حقيقة الزمن.....	٣٥٠
السبر والتقسيم: اعتباره من أصول الأدلة.....	٥٢٠
أقسام السبر والتقسيم.....	٥٢٠
من أمثلة الاحتجاج بالسبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات.....	٥٢١
السكوت: السكوت يناقض الكلام.....	٦٣١
حقيقة السكوت.....	٦٣١
السكون: حقيقة السكون.....	٤١٨
السلف: موقف السلف من أحاديث الصفات.....	٢٦٩
السمع: إثبات صفة السمع.....	٤٨٢
معنى السمع وإطلاقاته.....	٦٦٨

٤٨٢	السميع: الدليل على أنه تعالى سميع على الحقيقة.
٦٩٧	الاسم: الاسم قد يراد به المسمى حقيقة.
٦٩٧	التسمية: ترجع إلى الأقوال.
٦٩٧	القول في الاسم والمسمى وما يتعلق بهما.
٧٠١	الأسماء: الأسماء الحسنى جميعها لا يجري مجرى واحدًا.
٧٠٠	الأسماء والذات: أقسام الأسماء الحسنى من حيث تعلقها بالذات.
٦٤٩	الأسماء الشرعية: الأسماء الشرعية هل يجوز تقدير اشتقاق فيها.
٥٧٠	السهو: السهو الغفلة هل تنافي فعل الجوارح.
٦٣١	السهو والغفلة من أضرار العلم.
٥٦٦	السهو يضاد الإرادة.
٤٤٩	الاستواء: حقيقة الاستواء.
٧٠٤	الأسماء الحسنى: أسماء الله تعالى لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول.
٧٠٩	كل لفظ خيل موهم لا يجوز إطلاقه، إلا ثبت شرعي.
٣٦٨	التشبيه: تأويل النصوص الموهمة للتشبيه.
٣٥٤	حقيقة التشبيه.
٥١١	الشرط: الشرط لا يوجب المشروط ولكن يتضمن تصحيحه.
٥١٠	الشرط هل يعمل.
٥١١	الشرط هل يكون علة في تصحيح الحكم.
٥١٠	حقيقة الشرط.
٢٩٥	الأشعة: الأشعة لا تداخل فيها اتفاقًا.
٥٦١	الشك: الشك من أضرار العلوم.
٥٦١، ٢٢٢	حقيقة الشك.
٥٢٠	الشاهد: حقيقته.
٥٦٣	الشهوة: حقيقتها.
٥٦٢	مخالفة الشهوة الإرادة.
٧٠٥	الصحابي: قول الصحابي المجتهد هل يحتاج به أم لا؟
٥١١	الصحة: الصحة ليست بحكم ولا حال، وإنما هي إشارة إلى أنه لا يستحيل.
٥١٢	حقيقتها.
٢٣٣	الصحة والفساد: لا واسطة بين الصحة والفساد.
٦٦٠، ٢٦٨	المصحف: توحيد المصحف.



٢٦٨، ٢٥٨	جمع المصحف في عهد أبي بكر
٦٤٠	التصديق: التصديق من أقسام الكلام
٦٢٣	الصلاة: المصلي في الدار المغصوبة، يعصي بكونه منهياً، ولا يعصي بفعله الصلاة
٣٤٨، ٣٣٣	الصانع: إثبات الصانع
٣٣٧	طريق أبي الحسن الأشعري في إثبات الصانع
٣٤٨	صانع العالم: صانع العالم قديم
٦٦٧	الأصوات: الأصوات لا تنتقل ولا يتقل بها
٥٩٥	الصوت: الرد على من جعل الصوت جسماً
٥٩٧	حقيقة الصوت
٦٢٠	الأضداد: أحكام الأضداد
٦٢١	التضاد: أجناس ما يتضاد
٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٢	التضاد إنما يتحقق عند تقدير اجتماع في محل
٦٢٤، ٦٢٢	التضاد إنما يرجع إلى صفات الأجناس
٣٠٨	التضاد قضية إضافية يشترك فيها الضدان
٦٢٦، ٦٢٠	التضاد يتعلق باستحالة الاجتماع
٦٢٤	التضاد يرجع إلى الصفة الخاصة
٦٨٦	التضاد يستوي فيه الضدان
٦٢٦	تضاد العلم والموت
٦٢٣	حقيقة التضاد
٦٢١	ما يقع فيه التضاد
٦٨٧	الضد: انتفاء الضد عن المحل شرط لوجود الضد الآخر
٦٢٠، ٣٠٨	الضدان: الضدان لا يجتمعان لذاتيهما لا لأمر خارج
٦٢٠، ٣١٠	حقيقة الضدين
٦٨٦	يستحيل خلو المحل عن الضدين
٤٦٧	المتضادات: المتضادات لا تنهاى بها يدخل في حيز الإمكان
٥٧١	الإضراب: الإضراب إنما يتصور في فعل الغير
٦٥٠	الإضافة: أقسام الإضافة في اللغة ( الاختصاص، الصفة، الشيء إلى نفسه، الملك )
٣٢٩	الطبائع: الرد على القائلين بقدم الطبائع
٢٩٨	الاطراد: حقيقة الاطراد
٥١٤	الطرد: حقيقة الطرد

٢٩٢	الطفرة: إنكار القول بالطفرة.....
٥٦١، ٢٢٢	الظن: حقيقة الظن.....
٥٦١	الظن من أضداد العلوم.....
٣٠٦	الظهور والكمون: الظهور والكمون من صفات الأجسام.....
٦٣٠	العبارات: أضداد العبارات.....
٦١٠، ٦٠١	هل العبارات كلام؟.....
٦٠٨	العبارة: العبارة ترجمة دالة على معنى.....
٤٦٧	المعجز: حقيقة المعجز.....
٦٤٦	المعجزة: حقيقة المعجزة.....
٦٢٤	العدل والجور: العدل والجور راجعان إلى قضية الشرع.....
٥٢٢	العدم: العدم هل يكون دليلاً أو لا؟.....
٦٢٦	تقدير العدم شرطاً.....
٣٣٦	حقيقة العدم.....
٢٨١	المعدوم: الجواب عن المعتزلة في إثباتهم للمعدوم خصائص الصفات.....
٦٤٥	المعدوم ليس بمأمور على التحقيق.....
٢٢٥	المعدوم معلوم ولس بشيء.....
٢٧٩	حقيقة المعدوم.....
٢٨٠	معنى تعلق العلم بالمعدوم.....
٦٤٤	مناقشة المعتزلة في استحالة كون المعدوم مأموراً.....
٦٤٢	يستحيل كون المعدوم مأموراً.....
٣٠٤، ٣٠٣	الأعراض: إثبات الأعراض.....
٦٢٢	اجتماع الأعراض المختلفة في المحل الواحد.....
٢٩٧	أجناس الأعراض.....
٢٩٦	أحكام الأعراض.....
٢٩٦	الأعراض أجناس مختلفة.....
٣١٢	الأعراض إذا اجتمعت يكون بعضها بحيث البعض، ويجوبها الجوهر.....
٦٩٠	الأعراض التي يشترط في ثبوتها الحياة هل هي باقية أو متجددة.....
٦٩١	الأعراض إنما تنفى لاستحالة بقائها.....
٣٠٠	الأعراض تختص ببعض المحال دون بعض بتخصيص الله إياها به.....
٦٨٥، ٦٨٤، ٣٠٦، ٣٠٠	الأعراض لا تبقى.....

الدليل على أن العرض لا يقوم بنفسه.....	٣٠٧، ٣٠٦
الدليل على حدوث الأعراض.....	٣١٦
الرد على نفاة الأعراض.....	٢٩٧
القول في حدوث الأعراض.....	٣٠٦
المصحح لقبول الأعراض القيام بالنفس.....	٣٠٧
تقدير أعراض في محل واحد.....	٢٨٩
حقيقة الأعراض.....	٥٠٥، ٣٤٧، ٢٨٩، ٢٨٨
متناهل الأعراض متضادة.....	٦٢٧
العرض: العرض لا يتصور إلا وهو قائم بجوهر.....	٦٢٢
العرض لا يقوم به عرض.....	٣٠٣
العرض لو بقي لاستحال عدمه.....	٦٨٧
العرض يتناهى في الذات حكماً.....	٣٨٧
انتفاء العرض مع بقاء محله.....	٦٨٧
العرض يجوز انتفاؤه بمثله أو بضده مع بقاء الجوهر.....	٢٩٦
من صفة نفس العرض افتقاره إلى محل يختص به.....	٢٩٥
معرفة الله: الطريق إلى معرفة الله النظر في آياته.....	٢٤٨، ٢٤٣
العزم: العزم هل يوجب الفعل المعزوم عليه.....	٥٧٥
حقيقة العزم.....	٥٦٤، ٤٧٨
العظمة: معنى العظمة والعلو والفوقية.....	٣٨٨
العقل: حقيقة العقل.....	٧٠٧، ٢٢٧
الانعكاس: حقيقة الانعكاس.....	٢٩٨
العكس: حقيقته.....	٥١٤
التعليل: التعليل بالقياس على المعلن.....	٥٢٣
قبول الجوهر للعرض هل هو معلن أم لا؟.....	٥١٣
العلة: العلة الواحدة لا توجب مختلفات.....	٥٠٣، ٥٠٠
العلة لا بد أن تكون وجودية.....	٤٩٧
حقيقة العلة وجملة الكلام فيها.....	٤٩٥
من حكم العلة أن تكون ذاتاً مفتقرة إلى محل.....	٥٠٣
من شرط العلة قيامها بذات من له الحكم.....	٦٨٤، ٤٩٧
العلة العقلية: العلة العقلية شرطها أن تطرد وتنعكس.....	٤٩٩، ٢٤١

٥٠٣	.....	العلة الموجبة: المعلول لا يتأخر عن العلة الموجبة.
٥٠٨	.....	لا يمتنع تلازم العلة الموجبة وما توجبه.
٥٠٣	.....	من شرط العلة الموجبة للشيء ثبوت مناسبة وعلاقة بينها.
٣٣٨	.....	المعلول: استحالة استخار المعلول عن العلة.
٢٢٥	.....	العلوم: أقسام العلوم.
٥٦١، ٥٦٠	.....	أضداد العلوم ( الشك، الظن، الموت ).
٥٦٠	.....	كل متماثلين من العلوم متضادان.
٢٣٤	.....	منع حصر مدارك العلوم في الحواس.
٥٠١	.....	العالم: معنى كون العالم عالماً.
٢٨٨	.....	حقيقة العالم.
٥٨٠	.....	كل معلوم هل يصح أن يعلمه كل عالم؟
٥٤٥	.....	العالية: حقيقتها.
٥٥٦	.....	عالية الإله سبحانه تتعلق بكل معلوم بلا اختصاص.
٢٢٢	.....	العلم: اعتقاد المقلد هل هو علم.
٥٥٢	.....	العلم بالجملة يناقض العلم بالتفصيل.
٢٨٥	.....	العلم كما يتعلق بالثبوت يتعلق بالنفي.
٥٣٧	.....	العلم كما يتعلق بالمعلوم يتعلق بنفسه.
٥٣٨	.....	العلم لا يكتسب صفة من المعلوم.
٥٣٨	.....	العلم لا يكسب المعلوم صفة إلا كونه معلوماً لأجله.
٥٥٧	.....	العلم من الصفات المشروطة بالحياة.
٢٢٢	.....	العلم من قبيل الاعتقاد ( المعتزلة ).
٥٥١، ٥٤٦	.....	العلم يتبع المعلومات ولا يستتبعها.
٣٠٢	.....	العلم يقتضي معلوماً.
٥٨٠	.....	العلم يتعلق بالواجب والمستحيل.
٢٢١	.....	إنكار السوفسطائية العلوم.
٢٢١	.....	ترتب العلم على إثبات حقائق الأشياء وخواصها.
٥٣٨	.....	حق العلم أن يتعلق بكل معلوم يعرض عليه.
٣٠٧، ٢٢٢، ٢٢١	.....	حقيقة العلم.
٢٥٠، ٢٢٥	.....	شرف العلم بشرف المعلوم.
٢٢٥	.....	العلم صفة شرف ومدح.

٢٢١	العلم يتبع المعلومات ولا يستتبعها
٥٤٩	كل عالم يعلم فهو لا محالة عالم بمعلوم العلم
٥٥٩	كل علمين تعلقا بمعلومين فهما مختلفان
٥٦٠	لو اختلف العلمان من شخصين، واتحد المعلوم فهل هما مثلان؟
٣٠٢	ليس يختلف العلم لاختلاف المعلوم
٢٢٧	مدارك العلوم ( حس، ونظر، وخبر )
٤٧٣	مسالك الأشاعرة في إثبات صفة العلم
٢٢٤	مناقشة المعتزلة في تعريفهم العلم بالاعتقاد مع سكون النفس
٦٢٧	يشترط في ثبوت العلم انتفاء ضده
٦٤٥	العلم الأزلي: العلم الأزلي يتعلق بالمعلومات تقديرًا وتحقيقًا
٥٥٥	العلم الحادث: الأدلة على أن العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد
٥٤٠	العلم الحادث إنما يسمى ضروريًا بالاقتران بضرر أو حاجة
٥٦٠، ٥٥٤، ٥٤٩	العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد
٥٥٢	العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة
٢٢٦	العلم الضروري: أقسام العلوم الضرورية
٢٢٦	حقيقة العلم الضروري
٢٢٦	العلم الضروري لا يتأتى الانفكاك عنه ولا الشك فيه
٥٤٩	العلم القديم: العلم القديم حقه أن يتعلق بكل معلوم وجودًا وعدمًا
٥٥٨	العلم القديم لا يفرض فيه اختصاص، فلا يفتقر إلى تخصص
٥٤٩	لا معلوم بالإضافة إلى العلم القديم أولى من معلوم
٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥٠	معلومات الرب لا تنهاى
٢٢٦	العلم الكسبي: حقيقة العلم الكسبي
٢٢٦	شرط العلم الكسبي الصدور عن النظر الصحيح
٢٢٦	في المقدور إحداث علم كسبي من غير تقدم نظر خلافًا للعادة
٢٢٦	العلوم البديية: أمثلة على العلوم البديية
٢٢٦	حصول العلوم البديية من غير سبب
٢٢٦	من أقسام العلم البديي الأمور الواقعة عن تجارب العادات
٥٤٣	العلوم الحادثة: نفي تعلق العلوم الحادثة بالله تعالى ( الأشاعرة )
٥٦٠	العلوم المختلفة: العلوم المختلفة لا تضاد فيها أصلاً
٥٦٠	لا يمتنع اجتماع علوم مختلفة في محل واحد

المعلومات: أقسام المعلومات.....	٢٧٩
لا يجتمع للواحد منا جميع المعلومات.....	٥٦٠
علم الكلام: اشتغال الصحابة بعلم الكلام.....	٢٥٦، ٢٥٤
الدفاع عن علم الكلام والرد على الطاعنين عليه.....	٢٦٠
النهي عن الخوض في علم الكلام.....	٢٦٧
تأويل ما ورد عن السلف في ذم علم الكلام.....	٢٥٦
علم الكلام أشرف العلوم.....	٢٥٠
علم الكلام أصل العلوم الشرعية.....	٢٥٠
مسائل علم الكلام أصولها موجودة في الكتاب والسنة.....	٢٦٥
العلو: دلالة ظواهر النصوص على العلو والوقوة.....	٤١٥
الاعتقاد: القول بالاعتقاد أو نفيه عند المتكلمين.....	٤٢٦
العام: حقيقة العام.....	٤٩٤، ٤٩٣
المعاد: المعاد معاد لمعنى.....	٣٠٣
الإعجاز: لا إعجاز إلا من حادث.....	٦٥١
العدم والإعدام: الإعدام فعل، والعدم نفي محض.....	٦٨٧
المعنى: قيام المعنى بالمعنى محال.....	٦٨٣
الغفلة: السهو والغفلة من أضرار العلم.....	٦٣١
الغفلة تضاد الإرادة.....	٥٦٦
الغني: حقيقة الغني.....	٣٥٣
الغائب: حقيقة الغائب.....	٥٢٠
التغير: حقيقة التغير.....	٤٣٥
الغيران: حقيقة الغيرين.....	٥٤١، ٣٥٥
الأفعال: أقسام الأفعال عند المعتزلة.....	٢٧٣
الأفعال لا تتضاد من حيث إنها أفعال.....	٦٢٤
لا يتحقق التضاد في صفة ترجع إلى الأفعال.....	٦٢٤
أفعال العباد: وجوب قيام أفعال العباد بفاعلها.....	٦٢٤
أفعال الله: أفعال الإله سبحانه لا تتضمن تجدد صفات له.....	٦٢٤
الفاعل: الفاعل لا بد له من فعل.....	٣٠٨
كل فاعل عالم بفعله يجب أن يكون قاصداً إلى فعله.....	٥٧١
الفعل: الفعل يدل على القدرة، وعلى العلم والإرادة.....	٦٥٥

٦٢٩، ٦٢١	الفعل لا ضد له
٥٠٥، ٣٤١	حقيقة الفعل
٥٧٠	دلالة الفعل على الإرادة والقصد
٣١٤	الفعل ما ابتدئ إيجاد
٦٩١	الفناء: حقيقة الفناء
٦٩١	فناء الجواهر والأعراض عدها
٦٣١	الفناء يضاد الجواهر
٦٤٢	الإنهاهم: حقيقة الإنهاهم
٣٨٩	الفوقية: تأويل النصوص الموهمة للفوقية (الأشاعة)
٦٢٨	فاعل: استحالة تقدير فاعلين لفعل واحد
٦٤٥	الاقتدار: الاقتدار عند كثرة القدرة
٦٧١	القدرة: صلاحية القدرة لإيجاد بعض الجائزات كصلاحيتها لمثله أو ضده
٦٨٧	القدرة إنها تؤثر في إثبات فعل
٦٩٢	القدرة إنها تؤثر في تجدد أمر
٥٧٢	القدرة إنها تتعلق بالمقدور من حيث أن يكون ويجوز أن لا يكون
٦٩٢	القدرة لا تعلق لها بالباقي
٦٩٢	حق القدرة أن تفيد أثرًا
٦٢٤	لا يصح الفعل بقدرة معدومة حال إيقاع الفعل
٤٧٣	مسالك الأشاعة في إثبات صفة القدرة
٥٧٢	القدرة الحادثة: القدرة الحادثة قد تؤثر في إثبات حال لها حكم التجدد
٦٢٤	القدرة الحادثة لا تبقى زمانين
٥٧٢	وجوب مقارنة القدرة الحادثة بالمقدور
٦٤٥	المقدور: لا مقدور ولا مأمور إلا الوجود
٦٣٩	مقدورات الله: ليس كل ما كان مقدورًا لله يجب وقوعه
٤٦٨، ٤٦٧	مقدورات الرب لا تنتهى
٣٤٨، ٣٠٣	القديم: القديم قديم لنفسه أو لمعنى؟
٦٧١	القديم لا يقبل الاختصاص
٦٥١	القديم هل يتحدى به
٦٢٢	القديم يضاد الحادث
٣٤٩، ٣٣١، ٣٠٧	حقيقة القديم

- ٤٦٧ ..... نفى قديم عاجز.
- ٦٩٢ ..... وجود القديم استحال أن يكون من أثر القدرة.
- ٦٢٢ ..... يستحيل اجتماع الحادث والقديم بوجه.
- ٣١٩ ..... قدم العالم: شبه القائلين بقدم العالم.
- ٣٢٧ ..... قدم العناصر: الرد على القائلين بقدم العناصر والطابع.
- ٦٦٤ ..... القراءة: رد مذهب العلاف والجبائي في القراءة والمقروء.
- ٦٦١ ..... القراءة والمقروء والقارئ.
- ٦٦٢ ..... هل القراءة غير المقروء؟
- ٦٥٦ ..... القرآن: استدلال المعتزلة بالقرآن لإثبات أنه مخلوق.
- ٦٥٥ ..... الأدلة على أن القرآن غير مخلوق.
- ٦٦٦ ..... القرآن في المصاحف هل يلزم تقييده بالكتابة.
- ٦٤٩ ..... القرآن هل يجوز تقدير اشتقاق فيه.
- ٦٦٠ ..... جمع القرآن هل هو من البدع الحسنة.
- ٦٦٧ ..... المراد بإنزال القرآن.
- ٦٤٨ ..... معاني القرآن وإطلاقاته.
- ٦٦١ ..... المقروء: المقروء لا يحمل القارئ ولا يقوم به.
- ٢٩٢ ..... القسمة: حقيقة القسمة.
- ٣٣٩ ..... المقتضي: حقيقة المقتضي.
- ٣٣٧ ..... افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى.
- ٣٣٧ ..... كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتضى بضرورات العقول.
- ٣٥٣ ..... القيام بالنفس: الدليل على وجوب قيام القديم بنفسه واستحالة حلوله في غيره.
- ٤٤٦ ..... الأقسام: حقيقة.
- ٥٧٩ ..... القول: ليس في الأقوال بداء.
- ٣٥٢، ٢٩٠ ..... القائم بالنفس: حقيقته.
- ٧٠٧ ..... اعتراض المؤلف على إطلاق الأشاعرة اسم القائم بالنفس على الله.
- ٣٥٢ ..... الرب سبحانه وتعالى قائم بنفسه.
- ٥١٩، ٣٢١ ..... قياس الغائب على الشاهد: الجوامع بين الشاهد والغائب.
- ٧٠٧ ..... القديم: اعتراض المؤلف على إطلاق الأشاعرة اسم القديم على الله.
- ٦٦١ ..... أصوات القراء: أصوات القراء وألفاظهم ليست كلام الله القائم بذاته.
- ٦٦٧، ٦٣٨ ..... الكتابة: حقيقة الكتابة.



الكراهية: الكراهية تضاد الإرادة.....	٥٦٦
كراهية الضدين هل هما متضادتان؟.....	٥٦٨
كراهيتان لضدين هل يتضادان أم لا؟.....	٥٦٧
الكراهية من قبيل الأفعال فتقديرها في الأزل محال.....	٥٧٨
الكسب: حقيقة الكسب.....	٥٠٦
تكفير: تكفير من قال بخلق القرآن.....	٢٦٨، ٢٦٧
التكليف: وجه تعلق التكليف بأفعال العباد مع كون الله مرجدها.....	٤٦٩
الكلام: إثبات العلم بكون الرب سبحانه متكلماً بكلام يختص به.....	٥٩٣
أضداد الكلام.....	٦٢٩، ٦٢٠
الأدلة على أن المتكلم من قام به الكلام.....	٦١٥
الجواب عن حد الكلام عند المعتزلة.....	٦١٠
شبه منكري صفة الكلام.....	٦٤٢
مناقشة النجار في الفصل بين كلام الله وكلام المخلوقين في وجوب التعلق.....	٦٣٢
القول في إثبات الكلام لله.....	٦٣٣
الكلام أعم من لفظ اللسان.....	٦٠٣، ٥٩٩
الكلام شرطه المواضعة.....	٦٠١
الكلام معنى له ضد.....	٦١٧
الكلام من صفات الحي.....	٦١٥، ٦١٤
الكلام هل يفتقر إلى بنية مخصوصة؟.....	٦١٩
حقيقة الكلام وحده.....	٦٠٠، ٥٩٣
خطة مسائل باب الكلام.....	٥٩٣
صعود الكلام.....	٦٦٧
مذهب المعتزلة في الكلام يمنهم من الاستدلال بالمعجزة.....	٦٤٠
من حكم الكلام اختصاصه بالمتكلم.....	٦١٥
مناقشة أهل الظاهر فيما ذهبوا إليه في حقيقة الكلام.....	٦٥٨
هل الإفادة شرط في الكلام.....	٦١١
هل يجوز أن يتكلم بضرب ويسكت عن بعض.....	٦٣١
الكلام الأزلي: إثبات الكلام الأزلي ( الأشاعرة ).....	٦٣٧
الكلام الأزلي هل يكون خبراً؟.....	٦٤٢
كلام العباد: حقيقة كلام العباد.....	٦٣٠

- كلام الله: كلام الله تعالى منزل على الأنبياء عليهم السلام..... ٦٦٧
- كلام الله خبر عن كل ما يصح الإخبار عنه صدقاً وتحقيقاً..... ٦٣٦
- كلام الله سبحانه وتعالى صدق..... ٦٧٤
- كلام الله سبحانه وتعالى واحد متعلق بجميع متعلقاته (الأشاعرة)..... ٦٧١
- كلام الله قرينة العلم القديم؛ فيتعلق به حسب تعلق العلم الأزلي..... ٦٧١
- كلام الله مسموع في إطلاق المسلمين..... ٦٦٨
- كلام الله ليس حالاً في المصحف، ولا بقلب الحافظ..... ٦٦٦
- كلام الله هذه الحروف المجموعة المؤلفة..... ٦٤٧
- معنى كون كلام الله مسموعاً..... ٦٦٨
- هل سمع النبي وجبريل كلام الله ليلة المعراج؟..... ٦٦٩
- هل يلزم القائلين بوحدة الكلام أن تكون الكتب السماوية شيئاً واحداً..... ٦٧٣
- الكلام النفساني: الدليل على إثبات الكلام النفساني (الأشاعرة)..... ٦٠٢
- الكلام القائم بالنفس إيجاب وخبر ونهي لنفسه..... ٦٤٣
- الكلام القائم بالنفس كلام على الحقيقة..... ٦١٠
- لا كلام إلا القائم بالنفس..... ٦١٤
- التكلم: التكلم من قام به الكلام..... ٦١٣
- الأكوان: إثبات الأكوان..... ٢٩٨
- حقيقة الأكوان..... ٤١٧، ٢٩٦
- كونان: كل كونين أوجبا الاختصاص بمكان واحد فهما متماثلان..... ٤١٩
- الإلجاء: الإلجاء لا يسلب قدرة الملجأ..... ٤٦٤
- الله تعالى قادر على تحصيل مراده من العباد بطريق الإلجاء (المعتزلة)..... ٤٦٤
- الملجأ: الملجأ إلى الأفعال المكره عليها عالم بفعله يجب قاصد إليه..... ٥٧١
- التماثل: أقسام ما لا يصح فيه التماثل..... ٣٥٥
- التماثل حكم واحد في التماثلات..... ٣٦١
- التماثل عما لا يعمل..... ٣٥٨، ٥٣٢
- الاجتماع في الأخص متماثلان..... ٥١٣
- المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس..... ٣٦٣، ٣٥٦، ٢٩٤
- هل يجوز أن يتماثل الشيطان من وجه ويختلفا من وجه؟..... ٣٦٣
- المثال: نفي المثال عن الله تعالى..... ٣٥٤
- المثالان: حقيقة المثالين..... ٥٣٢، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤

كل مثلين يسد أحدهما مسد الآخر.....	٦٩٠
شرط المثلين استواءهما في صفتي النفس.....	٦٩١، ٣٦٣
تمائل العلمَين: حقيقة تماثل العلمين.....	٥٥٩
المادة: شبه القائلين بالمادة.....	٣٢٦
المهاسة: المهاسة هل لها أضداد أم لا؟.....	٤٢١
لا فرق بين المهاسة وبين التأليف والمجاورة والاجتماع.....	٤٢٢
الإمكان: الإمكان والأزل لا يجتمعان.....	٦٤٥
الممكن: حقيقة الممكن.....	٤٦٩
التمانع: اعتماد دليل التمانع في القرآن الكريم.....	٤٦٤، ٤٥٨
دليل التمانع لا يستمر على أصول المعتزلة.....	٤٦٤
التمانع لا يرجع إلى ذاتي القديمين، بل إلى الأفعال المتضادة.....	٤٦٣
المنوع من الشيء من يريده، لا من كان مضرّباً عنه.....	٤٦٢
من لم تنفذ إرادته مع قصده إلى التنفيذ دلّ ذلك على ضعفه.....	٤٦٤
المانع: المانع الواحد لا يمتنع تعلقه بأمر.....	٥٦٠
التمني: التمني يخالف الإرادة.....	٥٦٣
حقيقة التمني.....	٥٦٣
الموت: الموت يضاد الحياة وكل صفة لا تثبت دون الحياة.....	٦٢٦
الموت لا يتوقف ثبوته على إثبات تقدير حياة متقدمة عليه.....	٥٦١
الموت من أضداد العلوم.....	٥٦١
حقيقة الموت.....	٥٦١
الماهية: الماهية عند ضرار بن عمرو.....	٦٨٠
هل تعلم ماهية الباري.....	٣٤٥
النصارى: الرد على النصارى في الإلهيات.....	٤٤٥
الرد على القول بالواحدية بالجواهر والثلاثية بالأقنوم.....	٤٤٦
النطق: الأخرس ناطق بمنوع من التصويت.....	٦٣٠
النظر: إثبات النظر والكشف عن حقيقته.....	٢٢٩
أضداد النظر ( الشك، الجهل، التقليد، العلم ).....	٦٢٧، ٢٣٩، ٢٣٨
أقسام النظر.....	٢٣٧
الدليل على أن النظر من مدارك العلوم.....	٢٣٢
الرد على أبي هاشم في وجوب مقارنة النظر الشك.....	٢٣٩، ٢٣٨

٢٤٠	العلم الحاصل عقيب النظر هل هو مقدور للناظر أو يقع ضرورة.....
٢٧١	العلم بوجوب النظر إنها يكون بعد الفراغ منه.....
٢٤٠، ٢٣٤	النظر الصحيح بشرائطه يحصل العلم.....
٢٤٢	النظر الموصل إلى المعارف واجب ومدرك وجوبه السمع.....
٢٣٩، ٢٢١	النظر قد يصدر عن علم بديهي أو محسوس أو نظري.....
٤١٤، ٢٥١، ٢٣٦، ٢١٩	النظر هو الطريق إلى معرفة الله وصفاته.....
٢٤٣	النظر يجب وجوب كفاية.....
٦٠٦	زيادة النظر على الإرادة.....
٢٣٩، ٢٣٧	شرائط النظر.....
٢٣٧، ٢٣٦	عوارض النظر الصحيح.....
٢١٩	النصوص في إثبات النظر طريقاً إلى العلم بالوحدانية.....
٥٥٤	يمتنع جمع نظرين ؛ لتضادهما.....
٣٠٢	النظر السمعي : النظر السمعي يترقب عرضه على الأصول وسلامته عن النقوض.....
٢٣٧	النظر الصحيح : حقيقة النظر الصحيح.....
٢٣٧	النظر الفاسد : حقيقة النظر الفاسد.....
٣١١	التنافي : حقيقة التنافي.....
٦٤٥	النفي : النفي المحض ليس أثراً للقدرة.....
٢٣٢	تناقض : التناقض في إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان.....
٢٣٢	ليس في تصحيح الشيء بما يدعى له الصحة تناقض.....
٥٧٠	النهى : حقيقة النهي.....
٢٤٧	النية : حقيقة النية.....
٣٢٤	المهيولي : الرد على أصحاب المهيولي.....
٣٢٥	حقيقة المهيولي.....
٤٥٢	المتواتر : عدد أهل التواتر.....
٤٥٢	هل القدح في المحسوس يطل خبر التواتر.....
٦٠٨	الإيجاب : الإيجاب معنى في النفس يتميز بخاصة وصفة عن الاستحباب.....
٤١٤	الواجب : الواجب يستحيل تقدير انتفائه ببدل.....
٢٧٠	الواجبات عندنا سمعية.....
٢٧٠	أول الواجبات.....
٤٨٥	جواز تعليل الواجب من الأحكام.....

٣٣٥	حقيقة الواجب.....
٢٨٣	الإيجاد: حقيقة الإيجاد.....
٥٠٨	الموجد: الموجد من ضرورته تقدمه على ما يوجد.....
٢٨٧	الإيجاد: أقسام الموجودات.....
٤٤٣، ٢٧٩	حقيقة الإيجاد.....
٦٩٣	معنى قولنا « المحدث موجود لنفسه ».....
٢٨٧	الموجود: أقسام الموجودات.....
٣٧٧	الجهة: الدليل على تقدس الباري عن الأماكن والجهات.....
٣٧٩	الدليل على نفي الجهة عن الباري.....
٣٨٥	الرد على مثبتي الجهة.....
٧١٠	الوجه: الوجه صفة ثابتة للرب تعالى.....
٤٤٨	الاتحاد: حقيقة الاتحاد.....
٤٥٨	التوحيد: الدليل على وحدانية الله تعالى ونفي الشريك عنه.....
٤٥٨، ٤٥٦	الوحدانية: حقيقتها وإثباتها.....
٢١٩	النظر هو الطريق إلى العلم بالوحدانية.....
٣٤٥	الصفات: أحكام الصفات.....
٥٢٥	اقتضاء الوصف للصفة كإقتضاء الصفة للوصف.....
٧٠٠، ٣٤٧	أقسام الصفات.....
٦٧١	الصفة الأزلية إذا كانت متعلقة، فيجب أن يعم تعلقها جميع متعلقاتها.....
٧٠٣	الصفة هل توصف؟.....
٣٤٧	القول فيما يجب لله تعالى من الصفات.....
٤٧٢	جملة الكلام على باب الصفات وما يضبطه.....
٧٠٠، ٦٩٧	حقيقة الصفات الإلهية.....
٥٢٤	زيادة الصفات على الذات.....
٧٠٩	كل ما صح معناه من الألفاظ، موقوف على إذن الشارع.....
٣٤٨	الصفات المعنوية: حقيقة الصفات المعنوية.....
٧٠٢	الموصوف: حقيقة الموصوف.....
٦٨٠	الوصف: أخص الوصف عند القاضي الباقلاني.....
٧٠٢، ٧٠٠، ٦٩٧	حقيقة الوصف.....
٣٦٣	صفات الأنفس: الطوارئ الجائزة لا تحيل صفات الأنفس.....

هل التعرض لصفات النفس قول بالأحوال؟.....	٥١٦
حقيقة صفة النفس.....	٣٥٦، ٣٤٧، ٢٨٠
التوقف: التوقف في القرآن.....	٢٦٧
التوقيف: الأسماء الحسنى مردها التوقيف.....	٧٠٤
التوقيف في الأسماء الحسنى يراعى في المنع كما يراعى في الإذن.....	٧٠٩، ٧٠٥
اليد: البدان صفة ثابتة للرب تعالى ( متقدمو الأشاعرة ).....	٧١٠
اليقين: اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة.....	٢٥٢
في تكثير الأدلة زيادة لليقين.....	٢٤٠

\*\*\*

## ٢ - فهرس القواعد والكمليات

### أولاً: القواعد المنهجية الاستدلالية

الصفحة	القاعدة
	<b>قواعد النظر العقلي:</b>
١٠٧ - ٩١	المسألة بعامة.....
٢٥٠	شرف العلم بشرف المعلوم.....
٢٧١	لا سبيل للعقلاء إلى الامتناع عن النظر.....
٢٥٠	لا يعلم الشرع إلا بالعقل.....
٦٨٣	ليس للتقليد في أصول التوحيد وجه.....
٢٣٨	المعتقد لا يتأتى منه النظر والتفكر في معتقده.....
٣٠٢	المعقول لا يتقضى.....
٤٧٤	النظر الصحيح يفضي إلى العلم ضرورة.....
٣٠٢	النظر العقلي لا يرد عليه النقض.....
٢٥٢	اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة.....
	<b>قواعد المصطلحات والمفاهيم ( الحدود ):</b>
١١٥ - ١٠٨	المسألة بعامة.....
٥١٨، ٥١٧	الحد المركب صحيح.....
٥١٤، ٥١٣	الحد يرجع إلى صفة المحدود، لا قول الحادِّ.....
٦١١	الحدود يُتَوَقَّى فيها التكرار.....
٦١٢، ٦١٠، ٥١٧، ٥١٥، ٥١٤، ٤١١	شرط الحد الجمع والمنع والاطراد والانعكاس.....
٥١٧	العبرة في الحدود بالمعاني لا بالعبارات والمباني.....
٥١٤	لكل حقيقة حدٌّ نفياً كان أو إثباتاً.....
٥١٤	مقصد الحدِّ ذكر خاصية الشيء التي بها يتميز عن غيره.....

٥١٧	مقصود الحدّ بإيجاب العلم بحكم المحدود
٥١٨، ٥١٤	مقصود الحدود الكشف والبيان
٥١٦	مَنْ لا يعرف الحدّ، لا يعرف المحدود
٥١٣	يراعى في الحدّ خاص وصف المحدود
	<b>قواعد الدليل والمدلول والعلاقة بينهما:</b>

١٣١ - ١١٥	المسألة بعامة
٥١٩	الدلالة شرطها الاطراد
٤٧٤	الأدلة تنقسم إلى الضروري والنظري
٤٧٨، ٢٩٨	التعليل بالعلة الوجودية الثابتة أولى من التعليل بالنفي
٥٢٣	الدليل لا ينعكس
٦٨٣	الدليل هو المُتَّبَعُ دون أصحاب المذاهب
٦٢٩	زيادة اليقين تحصل بكثرة الأدلة الموصلة إليه
٦٨٧، ٥٢٢، ٥١٩، ٥٠٩، ٣٠١، ٢٤١	شرط صحة الدليل الاطراد، لا الانعكاس
٤٧٨	لا يفسر الحكم الثابت بالنفي
٥٥٤	لا يمتنع أن يتعلّق دليل واحد بمدلولين
٥٢٣	ليس من شرط تقدير دليل تقدير دليل آخر متعلّق بنقيضه
٥٢٣، ٥١٩، ٣٠١، ٢٤١	من شرط الدليل الاطراد، وليس من شرطه الانعكاس
٢٩٨	النفي لا يكون علة في حكم ثابت
٤٧٤	يجب من العلم بالدليل العلم بمدلوله
٥٢٣	يجوز أن يدل على المدلول الواحد أدلة مختلفة
٢٥٢	اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة
	<b>قواعد للاستدلال بالأدلة النقلية:</b>

٢٠٦ - ١٩٠	المسألة بعامة
٢٤١	الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي
٧٠٤	الأسماء الحسنى لا توجد قياساً واعتباراً من جهة أدلة العقول
٦٢٤، ٤٤٦	الأسماء الحسنى يراعى في إطلاقها الإذن والتوقيف
٧٠٥	الأقيسة لا يجوز التمسك بها في تسميته تعالى ووصفه
٢٤١	حقيقة الدليل السمعي
٢٦٦	حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع الرد إلى أصول الشرع التي طريقها السمع
٦٣٦	خبره تعالى يتعلّق بكلّ مُخْبَرٍ عنه على ما هو عليه



٧١٢	طريق إثبات اليدين والوجه السمع المحض
٧٠٥	كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليبا للمنع
٤٣٣	اللَّه سبحانه أزل لا يدرك العقل حقيقته وكنه عظمته ولا يُصَوَّرُهُ الوَهْم
٧٠٩	ما صح معناه، إن ورد الشرع بمنعه منعاه، وإلا توقفنا فيه
٧٠٥، ٧٠٤	مأخذ أساء الله تعالى التوقيف
٧٠٦	المسلمون لم يبتغوا فيما أطلقوا ما يصح في العقول، وإنما اتبعوا الشرع
٢٦١	النبي ﷺ تكلم في كل ما يحتاج إليه في أمور الدين
	<b>قواعد تفسير النصوص:</b>
٤١١	« أَفْعَلُ » إذا استعملَ مع « مِنْ » أنبأ عن المبالغة لا محالة
٦٠٨	إذا اقترنت القرائن بالألفاظ، اضطرب المخاطب إلى درك مقصود اللفظ
٦٠٤	إذا دخلت الصيغة على معنى في بعض الأحوال، فليدل مثلها على مثل ذلك المعنى
٦٣٨	إذا قامت صفةً بمحلٍّ اشتقَّ للمحل اسمٌ من تلك الصفة
٦٤٩	الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها
٥٣٠	الاسم المشتقُّ يُثَبِّتُ للموصوف به الصفة التي اشتقَّ منها
٤٤٥	إنما يبحث المتكلمون في الحقائق لا المجازيات
٥٧٢	حق المحقق أن يتبع المعاني، ولا يشتغل بموارد الألفاظ
٥٢٢	عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام
٣٣٢	قد يحمل مطلق الاسم على غير ما يحمل عليه مُقَيِّدُهُ
٦٣٨	كل قائم بمحل يختص به اختصاصاً يجب أن يشق له وصف منه
٤٤٦	لا نفاسة في الجثث والمباني، وإنما النفاسة في المعاني
٦٥٥	لا يجوز العدول عن الظاهر من غير دليل
٣٣٢	لا يخرج الاسم عن حقيقته عند التقييد
٦٥٤	المطلق محمول على المقيد
٣٣٢	المطلق والمقيد لا يختلفان في المعنى في موضوع اللغة
٣٥٧	المقصد من العبارات معناها
٣٦٩	المقصود من الخطاب إفهامُ المخاطبِ المعاني
٤١١	نتلقى عن العرب معاني كلامها، ولا نحاكمهم في التعيين
٥١١، ٣٥٨، ٣٥٧	نفي النفي إثبات
٣٧١	هل المفهوم حُجَّةٌ أو لا
٣٣١	يجب حمل اللفظ على الحقيقة إلا لقرينة

المسائل المخرّجة على الاستدلال باللغة..... ٣٨٤، ٣٨٢، ٣٧٠، ٣٥٠، ٣٤٩  
٧٢٢، ٧١٨، ٦٦٨، ٦٦٧، ٦٣٢، ٦٢٨، ٤٧٠، ٤٦٣، ٤٢٩، ٤٢٧، ٤١٩، ٤١٣، ٤٠٦، ٤٠٤، ٣٩٤، ٣٩٠

#### قواعد الاستدلال بالقرآن الكريم:

إذا تعارضت الآيات فليس بعضها بالاحتجاج به أولى من بعض..... ٣٩٦  
استمداد دليل التنازع من القرآن الكريم..... ٤٦٤، ٤٥٨  
الكلام في التوحيد مأخوذ من الكتاب..... ٢٦٢  
القرآن إنما أنزل لتدبر آياته..... ٢٤٨  
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالكتاب..... ٢٨٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٤٩  
٢٨٢، ٣٠٥، ٣٤٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤١٥، ٤١٦، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٨٢، ٥٥٠، ٥٦٢، ٦٢٨، ٦٧٤، ٦٧٥  
٦٨١، ٦٨٨، ٧١٧، ٧١٨، ٧٣٢

#### قواعد الاستدلال بالسنة النبوية:

تجوز المواضع على الكذب في التواتر محال..... ٦٥٩  
تحري خبر الصدوق قرينة العلم..... ٦٣٥  
الخبر المرسل لا يحتج به عند أهل الأثر (من كلام ابن خزيمة)..... ٣٧٦  
طريقة الأحاد لا توجب العلم..... ٧١٢  
طريقة الأحاد لا يجوز بمثلها إثبات صفة للقديم..... ٧١٢  
لا احتجاج بخبر الأحاد في العقائد (حديث الجارية)..... ٤٠٤  
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالسنة..... ٤٧٥، ٤٤٦، ٤٠٤، ٣٨٥، ٢٨١، ٢٧٨، ٢٧١

#### قواعد الاستدلال بالإجماع:

الإجماع إنما دلّ السمع على حجته..... ٤٨٣، ٤٤٦  
الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه..... ٧٠٦  
إنما الحجة في إجماع علماء الأئمة، لا العوام..... ٦١٨  
لا يجوز إحداث قول ثالث بعد انعقاد الإجماع على قولين..... ٦٥٣  
لا يجوز ادعاء الإجماع في مسألة لإيقاعها في مسألة أخرى..... ٧٠٦  
ما نُقِلَ بالأحاد، لا تصح دعوى الإجماع فيه..... ٦٥١  
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالإجماع..... ٤٥٤، ٣٩١، ٣٢٩، ٣٠٩، ٣٠٠، ٢٩٠، ٢٥١، ٢٢٥  
٤٥٩، ٤٦٤، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٤٩، ٥٥٧، ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨٤، ٥٩٠، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٤  
٦٥٥، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٠، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩٤، ٧٠٣، ٧١٢، ٧١٥  
٧١٧، ٧١٨، ٧٢٣، ٧٢٦

#### قواعد الاستدلال بقول الصحابي:

قول الصحابي المجتهد هل يحتج به أو لا؟..... ٧٠٥

المسائل المخرّجة على الاستدلال بقول الصحابي.....٢٧٤، ٣٩٠، ٦٢٨، ٦٧٦

#### قواعد الاستدلال بالادلة العقلية:

قواعد عامة في الدليل العقلي:

الأدلة العقلية يلزم اطرادها.....٤٧٧

الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي.....٢٤١

إنها خوطبنا على قدر أفهامنا واعتقادنا.....٣٩٠

حكم مسائل العقلية الرد إلى البداهة والمحسوسات والضروريات.....٢٦٦

العقل ما يقع به التمييز ويستدل به على ما وراء المحسوس.....٢٢٧

لا يجوز في العقلية معارضة مذهب بمذهب.....٣٠٣

لا يسوغ اختلاف العقلاء في العلوم الضرورية.....٦٥٩

النظر العقلي لا يرد عليه النقض.....٣٠٢

المبادئ العقلية العامة:

- قواعد مبدأ التلازم:

المشروط لا يتصور ثبوته دون شرطه.....٢٨٤، ٣١٥، ٥١٩

التقدير كالتحقيق ( الفروض العقلية ).....٣٢٠، ٣٤٩، ٥٤٥

الحكم إذا صار مستفاداً من معنيين فلا ينتفي بانتفاء أحدهما.....٥٠٣

الفاعل لا بد له من فعل.....٣٠٨

قضية التاتل تعم جملة صفات النفس.....٣٦٠

كل متعلقين تلازماً، فالأصح أنه يتعلق بهما متعلق واحد.....٥٦٨

لا افتراق إلا عن اجتماع.....٣٢٤، ٣٤٠

لا يمتنع التركيب في الشرط.....٥١٠

ما صاحب الحادث ولم يسبقه فهو حادث قطعاً.....٣٤١، ٣٠٥

من المستحيل أن يخالف الشيء شيئاً لا يخالفه.....٦٨١

المشروط لا يتصور ثبوته دون الشرط.....٢٨٤، ٣١٥، ٤٧٥، ٥١٩

المصحح من حكمه أن يتقدم على ما يصححه.....٣١٤

من حكم الخاصة للشيء أن تلزمه.....٤٤٧

من صحت له جهة واحدة وجبت له سائر الجهات.....٣٨٣

وجوب استواء المتهاثلات في الصفات النفسية.....٤٦٨، ٥١٦

- قواعد مبدأ عدم التناقض ( رفع الثالث ):

إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان تناقض.....٢٣٢

- ٣١٨..... إثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض.
- ٦٨٧، ٦٢٣، ٤٧٠، ٤٦٥..... استحالة اجتماع الضدين.
- ٢٧٢..... تصوير الفرع أصلاً تناقض.
- ٦٢٤، ٦٢١..... التضاد إنما يقع بين جنسين مخصوصين، أو مثلين متجانسين.
- ٦٨٦، ٣٠٨..... التضاد قضية إضافية يتساوى فيها الضدان.
- ٥٥٠..... الجمع بين التفصيل وانتفاء النهاية جمع بين التقيضين.
- ٦٢٢، ٥٦٧، ٥٥٩، ٤٩٨، ٣٨١، ٣٢٢، ٣٠٨، ٢٨٩، ٢٦٣..... شرط التضاد اتحاد الجهة.
- ٦٨٢، ٦٠٢، ٤٩١، ٣٠٤، ٣٠٢..... الشيء لا يخالف نفسه ولا يغيرها.
- ٥٦٨..... كراهية الضدين غير متضادتين.
- ٤٨٢، ٤٦٥..... كل قابل لتقيضين على البديل يستحيل خلوه عنهما.
- ٥٦٧..... لا استحالة في خلو المحل عن الضدين.
- ٣٥٧..... لا واسطة بين النفي والإثبات.
- ٥٤٢، ٥٠٣، ٤٨٩، ٣٤٨، ٢٨٥..... لا واسطة بين الوجود والعدم.
- ٦٣١..... لا يتصور ساكت متكلم.
- ٤٦٨..... لا يتصور عاجز عن الشيء مع مقارنة التمكن لعجزه.
- ٥١٤..... ما من محقق إلا وله حقيقة وضد.
- ٦٢١..... ما يكون ضدًا لشيء يكون ضدًا لنوعه.
- ٤٦٧..... المتضادات لا تتناهى بها يدخل في حيز الإمكان.
- ٥٦٥..... المختلفان يجوز ثبوت أحدهما مع ضد الثاني.
- ٥٧١، ٥٦٧..... يستحيل إرادة الضدين.
- قواعد مبدأ الهوية (ثبات الحقائق):
- ٦٤٣..... الحقائق لا تختلف.
- ٣٢٤..... التداخل في الأجرام مستحيل.
- ٢٩٥..... انقلاب الأجناس من جملة المحال.
- بدهيات عقلية أخرى:
- ٣٤٩..... استحالة تقدير حوادث يترتب بعضها على بعض بلا أول.
- ٢٣٨..... الحاصل لا يمتهد في تحصيله.
- ٢٣٨..... الموجود لا يطلب.
- قياس الغالب على الشاهد:
- ١٥٢ - ١٣٥..... المسألة بعامه.

- إذا ثبت الحكم مشروطاً شاهداً، وجب القضاء بالشرط غائباً..... ٥١٩
- إذا علمنا حكماً، علمنا أن موجهه يشاركه في قضيته..... ٥٢١
- إذا قام دليل على علة حكم ما، وجب تعليل الحكم المساوي له بها..... ٥٢٣
- إذا قُدِّرَ حكيمان لا يتقرر ثبوت أحدهما دون الثاني، ساغ تعليلهما بعلّة واحدة..... ٥٠١
- الاستدلال بالفعل على وجود الفاعل واقتداره شاهداً وغائباً..... ٥١٦
- أصول القياس مستمّدة من السنة النبوية..... ٢٦٤
- افتراق الحكمين في الوجوب والجواز لا يمنع من طرد العلة..... ٣٨٠
- افتقار قياس الغائب على الشاهد إلى جامع بين الأصل والفرع..... ٤٨٠، ٤٩٢، ٥١٩، ٥٨٢، ٦٢٧، ٦٨٨
- أنواع الجوامع بين الشاهد والغائب..... ٥١٩
- حقيقة الوجود تثبت على وجه واحد شاهداً أو غائباً..... ٣٦٤
- الحقيقة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد..... ٥١٩
- الحكم إذا ثبت معللاً شاهداً لزم تعليله غائباً..... ٣٠١، ٣٨٠، ٣٥٩، ٥١٩
- الدلالة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد..... ٥١٩
- الذي نمنعه إطلاق التشبيه بين القديم والحادث..... ٣٦٤
- رد الشيء إلى شكله ونظيره..... ٢٦٤
- سبيل إثبات الحكم غائباً رده إلى الشاهد..... ٣٣٦
- ضعف الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد..... ٣٣٦، ٣٨٥، ٥١٩، ٥٢٠
- طرْدُ اشتراط الحياة في العالم شاهداً وغائباً..... ٥١٠
- العقل يُفَصِّلُ بين المحسوس المُشَكَّل، وبين المعقول غير المتوَهَّم..... ٤٨٨
- كل حكم لو ربط بعلّة، واطرد وانعكس، يحكم بصحته..... ٦٨٤
- كل حكمين معلّنين ثبت أحدهما دون الثاني فليسا معلّنين بعلّة واحدة..... ٥٠١
- كل ما اقتضى شيئاً اقتضى مثله ما اقتضاه..... ٣٠٠
- كل ما دلّ على أمر شاهداً دلّ عليه غائباً..... ٥١٩
- كل ما شارك الجسم في خاص وصفة شاركه في حكمه..... ٤١٤
- كل مشتبهين حكمهما واحد فيما اشتبهاه فيه..... ٢٦٤
- ليس في المعقول قياس أصلاً..... ٥٢٠
- ما ثبت شاهداً بشرط الاطراد، وجب القضاء به على الغائب..... ٥٢٠
- ما قدر نفيه غائباً ولم يناف علماً شاهداً لا يحكم فيه بالشاهد على الغائب..... ٥٢٠
- مدلول الدليل لا يختلف شاهداً وغائباً..... ٥٣٠، ٥٣١

المرعي في التائيل التساوي في صفات الأنفس.....	٣٦٣، ٣٥٥، ٢٩٤
نفي التعليل عن الحكم غائبًا يتضمن نفيه عن الحكم شاهدًا.....	٥١٩
نفي الشرط غائبًا يقضي إلى نفيه شاهدًا.....	٥١٩
المسائل المخرّجة على مطلق القياس.....	٧٠١، ٦٩٢، ٦٥٤، ٦٣٧، ٦٣٤، ٤٦١، ٤٥٦، ٣٠٣، ٢٨٢
المسائل المخرّجة على قياس الغائب على الشاهد.....	٥٠٣، ٥٠٠، ٤٩٥، ٤٥٨، ٤٥٦، ٣٢٨، ٣١٩، ٣١١
	٦٩٤، ٥٩٩، ٥٤٩، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨

#### قياس الأول:

المسألة بعامة.....	١٥٤ - ١٥٢
لله المثل الأعلى ونعوت الجلال وصفات الكمال مع تعاليه عن الأعضاء والجوارح.....	٣٧١
المسائل المخرّجة على قياس الأولى.....	٨٥١، ٥٥١، ٤٨٤

#### السبر والتقسيم:

المسألة بعامة.....	١٦٦ - ١٥٤
الاحتجاج بالسبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات.....	٥٢١
إذا انحصرت الأقسام وبطل جميعها إلا واحدًا، ثبت هذا الواحد قطعًا.....	٥٢٠
التقسيم الدائر بين النفي والإثبات يفيد العلم ضرورة.....	٥٢٠، ٣٣٣
السبر والتقسيم الذي لا يستند إلى نفي وإثبات لا يعلم الانحصار فيه على القطع.....	٥٢٠
السبر والتقسيم المنحصر يفيد علمًا، وإن لم يدر بين النفي والإثبات.....	٥٢١
المسائل المخرّجة على السبر والتقسيم.....	٥٤٠، ٥٢١، ٤٩٢، ٤٩١

#### بطلان الدليل مؤذن ببطلان الهدلول:

المسألة بعامة.....	١٦٧، ١٦٦
ضعف هذا الدليل.....	٥٢٣، ٥٢١، ٤٦٦، ٤٣٧
العدم لا يصح أن يكون دليلًا.....	٥٢٢

#### انتفاء الهدلول بانتفاء دليليه ( ها لا دليل عليه يجب نفيه ):

المسألة بعامة.....	١٧٠ - ١٦٨
التعليل بالعلة الوجودية الثابتة أولى من التعليل بالنفي.....	٤٧٨، ٢٩٨
الجواب عن استدلال المعتزلة بقاعدة ما لا دليل عليه يجب نفيه.....	٥٢١
صفة النفي لا تقتضي موجبًا ثابتًا.....	٦٧٩
عدم العلم ليس علمًا بالعدم.....	٦١٠، ٤٣٧
عدم الفعل لا يدل على عجز الفاعل.....	٢٤١
عدم الفعل لا يدل على عدم الفاعل.....	٣٠١، ٢٤١

٢٨٥	العلم كما يتعلق بالثبوت يتعلق بالنفي
٤٨٢	لا يجوز تعليل الحكم الثابت بعلتين إحداهما نفي
٤٧٨	لا يفسر الحكم الثابت بالنفي
٦٩٣، ٥١١، ٥٠٤، ٤٩٧، ٢٩٨	النفي لا يعلل، ولا يعلل به
٢٩٨	النفي لا يكون علة في حكم ثابت
٢٨٩	المسائل المخرّجة على قاعدة: ما لا دليل عليه يجب نفيه
	<b>الاستدلال بالصحة على صحة الهتل وبلاستحالة على استحالاته:</b>
١٧٣ - ١٧٠	المسألة بعامة
٣٣٤	من حكم المتماثلات استواؤها في الواجبات والجانزات
٧٦٦، ٢٦٢	المسائل المخرّجة على هذا الدليل
	<b>الاستدلال بالهتفق عليه على المختلف فيه:</b>
١٧ - ١٧٣	المسألة بعامة
٣٢٨	المسائل المخرّجة على الاستدلال بالهتفق عليه على المختلف فيه
	<b>الاستدلال بالهتقتضي السالم عن المعارض:</b>
١٧٧	المسألة بعامة
٥٢٢	عدم المعارض دليل الصحة
٥٢٢، ٣٩٩	المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض
	<b>الاستدلال بالهتقدحات الكلامية الهتتلف فيها:</b>
	<b>مقدمة: الكمّال والنقصان:</b>
١٨٤ - ١٧٧	المسألة بعامة
٦٩٤، ٦٥٦، ٦٥٢، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٩١	المسائل المخرّجة على مقدمة الكمّال والنقصان
	<b>مقدمة: تقابل الصفات:</b>
١٩٠ - ١٨٤	المسألة بعامة
٥٨١	استحالة أن يجتمع لله الوصف بالشيء ونقيضه
٤٧٣	أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم
٤٧٣	الحي إذا لم يكن عالمًا كان بضده موصوفًا
٤٧٣	الحي إن لم يكن قادرًا وجب كونه عاجزًا
٥٠١	الصفات الأزلية لها بخصوص وصفها ضدّ يخصّها
٦٣٣	في ثبوت ضدّ للكلام قديم نفي لكون الإله سبحانه أمرًا ناهيًا
٣١٠	كل ذات قبل معنى له ضدّ فيستحيل خلوّ الذات عنه وعن ضدّه

- كل قابل لنقيضين على البديل يستحيل خلوه عنهما..... ٤٨٢، ٤٦٥
- كل ما ضاد شيئاً ضاد كل ما هو من جنسه..... ٦٢٢
- كل معنى له ضد فشرطه قيامه بمن وصف به..... ٦١٨، ٦١٧، ٦١٥
- لا واسطة بين النفي والإثبات..... ٣٥٧
- لا واسطة بين الوجود والعدم..... ٥٤٢، ٤٨٩، ٣٤٨، ٢٨٥
- لا يتصور ساكت متكلم..... ٦٣١
- لو قبل ذات القديم حادثاً له ضد لاستحال خلوه عنهما..... ٤٣٣
- ما من محقق إلا وله حقيقة وضد..... ٥١٤
- يستحيل العرو عن ضدّين لا واسطة بينهما..... ٦٨٦، ٥٦٧
- المسائل المخرّجة على مقدمة تقابل الصفات..... ٦٣٧، ٦٢٣، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٧٣
- مقدمة الوجوب والإمكان:
- افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى..... ٣٣٧، ٣٠٨
- كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتضى بضرورات العقول..... ٣٣٧
- من أبواب الدلالة اقتضاء الجواز في الثابت الافتقار إلى مقتضى فاعل..... ٥٢٠
- المسائل المخرّجة على مقدمة الوجوب والإمكان..... ٣٨٥، ٣٦٧، ٣٥٤، ٣٥١، ٣٤٠، ٣١٦
- ٧٠٧، ٧٠٢، ٧٠٠، ٥٧٧، ٥٣٩، ٤٩١، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٣٤، ٤٣٢، ٣٩٧
- مقدمة: الاستدلال على البطلان يبطلان اللازم:
- كل ما علق حدوثه وثبوته بمحال أو على محال كان محالاً..... ٣١٧
- المسائل المخرّجة على الاستدلال على البطلان يبطلان اللازم..... ٤٨٣، ٣٥٩، ٣٥٥، ٣٥٤
- ٦٦٢، ٦٥٨، ٦٥٤، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٠، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٢٧، ٦١٤، ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٧٩، ٥٥٨
- ٧٢٢، ٧١٢، ٧١١، ٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٤، ٦٩١، ٦٨٦، ٦٧٤
- مقدمة: ليس عدد أولى من عدد:
- المسائل المخرّجة على الاحتجاج بهذا الدليل..... ٥٧٤، ٤٨٤، ٤٦٦، ٤٦٥
- مقدمة الاستدلال على الصفات فرع الاستدلال على الذات:
- المسائل المخرّجة على وجوب الصفات بوجوب الذات..... ٥٧٠
- مقدمة الإحكام والإتقان:
- إحكام الفعل وإتقانه يدل على كون المتقن عالماً..... ٥٩٩، ٥٥٤، ٤٧٣
- الإتقان في الفعل يدل على العلم، وعدمه لا يدل على الجهل..... ٥٢٢
- أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم..... ٤٧٣
- الأفعال تدل على قدرة الفاعل وعلمه وحياته وإرادته..... ٤١٣
- المسائل المخرّجة على دليل الإحكام والإتقان..... ٦٩٩، ٦٥٣، ٥٧٣، ٥٤٨، ٥٤١، ٤٩٥، ٤٩٢، ٤٩١



### الاستدلال بالمعجزة:

- عدم المعارضة دليل على صحة المعجزة..... ٥٢٢  
لا تكون المعجزة إلا فعلاً خارقاً للعادة..... ٦٤٦  
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمعجزة..... ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٤

### الاستدلال بالبديهة والضرورة:

- لا تُنكّر المخالفة في الضروريات ممن لا تقوم به الحجة..... ٦٥٩  
لا يسوغ اختلاف العقلاء في العلوم الضرورية..... ٦٥٩  
ما ثبت على الضرورة لا ينخرم باعتراض وقدح..... ٦٨٩  
يجوز الاعتراض على الأدلة ( الظنية ) دون الضرورية..... ٦٨٩  
يستحيل جحد الضرورة من الجماعة..... ٦٨٩  
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالبديهة والضرورة..... ٣٤٥، ٣٤٢، ٣٣٧، ٣٣٤، ٣٢٩، ٣١٠  
٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٧٩، ٣٩٧، ٤٣٨، ٤٥٢، ٤٦٨، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٨، ٦٣٤، ٦٥٨، ٦٦٩، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٨٤، ٧٠٩

### الاستدلال بالفطرة:

- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالفطرة..... ٣٥٧

### الاستدلال بالחס:

- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالחס..... ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٨١، ٦١٣، ٦٢٤، ٦٧٩، ٦٨٤

### الاستدلال بالعرف والعادة المستقرة:

- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالعرف والعادة المستقرة..... ٣١٢، ٣٥٠

### قواعد العلاقة بين الدليل العقلي والدليل النقلي:

- المسألة بعامة..... ٢٠٦ - ٢٠٨  
إن ثبت من الآحاد ما يوجب العلم كان متأولاً على العقل..... ٧١٢  
خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي..... ٢٢٨  
السمع لا يرد على خلاف العقل..... ٦٩٥  
صرف اللفظ عن ظاهره إذا عارض المعقول..... ٢٦٠  
لا يعلم الشرع إلا بالعقل..... ٢٥٠  
مستند السمع دلالة العقل..... ٢٤٤  
النظر السمعي يُترَقَّبُ عرضُه على الأصول العقلية..... ٣٠٢  
المسائل المخرّجة على تقديم العقل على النقل..... ٣٧١، ٣٧٢

### قواعد الجدل وأدب البحث والمناظرة:

٢٣٤ ، ٢٣٢	إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان تناقض
٣٠٢	إبطال مسألة فرعية لا ينعكس على أصلها بالإبطال
٢٣١	الاحتجاج بالفرع على بطلان أصله تناقض
٤٨٧	إذا وضع التناقض استبان الحكم ببطلان أصل المذهب
٢٦٥	أمثلة على المغالطة من القرآن
٢٦٥	أمثلة على النقض من السنة
٢٦٥	أمثلة على النقض من القرآن
٤٧٧	انخرام الاستدلال يمنع حصول العلم بالمدلول
٢٧٢	تصيير الفرع أصلاً تناقض
٤٨٧	التعرض للمذاهب بالرد والقبول يترتب على ثبوتها
٣٠٢	عسر الانفصال عن مسألة لا ينعكس على أصلها بالإبطال
٥٠٣	في نقض العكس نقض الطرد
٦٨٨	القدح إنما يكون بعد الاستدلال
٦٤٢	الكلام على المذهب ردّاً وقبولاً فرع على كونه معقولاً
٥٣٨	لا سبيل للمحصّل إلى بحث التفاصيل بعد بطلان الأصل
٣٠٣	لا يجوز في العقلية معارضة مذهب بمذهب
٢٣٢	ليس في تصحيح الشيء بما يدعى له الصحة تناقض
٦٨٩	يجوز الاعتراض على الأدلة ( الظنية ) دون الضرورية

### ثانياً: القواعد الفلسفية

#### ( كليات مهات البحث الوجود )

#### النوع الأول: قواعد الوجود عامة:

٥٤٢ ، ٥٠٣ ، ٤٨٩ ، ٣٤٨ ، ٢٨٥	لا واسطة بين الوجود والعدم
٣٦٤	من ضرورة الاختلاف بين الشيئين اشتراكهما في الوجود
٦٨٣ ، ٣٦١	الوجود حكم واحد في الموجودات
٥١٢	الوجود مصحح لتعلق الإدراك به
٣٣٥	الوجود والعدم كالمشائعين

#### النوع الثاني: قواعد الوجود الواجب:

٤٧١	إثبات قديم غير حي تحكّم
٤٧١	إثبات قديم غير عالم بمعلوم تحكّم

٤٧١	إثبات قديم غير قادر على مقدور مُحْكَم
٣٥٣، ٣١٤	الأزلي لا يزول
٤٨١	الحكم المتعدي الثابت للنفس يجب أن يعم في تعلقه جملة المتعلقات
٣٣٨	الطبع المؤثر لا يتخير بين مثلين
٤٦٧	العقل يقضي باستحالة العجز القديم
٤٤١	القديم واجب الوجود
٥٠٧، ٢٦٣	ما لا أول له يستحيل أن يتعلق بفاعل
٣١٧	ما لا نهاية له لا عدد يحصره
٣١٧	ما لم يُفْتَح عن أول لا ينتهي إلى آخر
٣٦٧	من لا نهاية له في ذاته لا نهاية له في وجوده
٣٨٦	من لا نهاية له في ذاته لا يقبل النسبة مما له نهاية
٣٣٨	الموجب بالذات لا يتخير بين مثلين، ولا يخصص الشيء عن مثله
٦٩٢	وجود القديم يستحيل أن يكون من أثر القدرة
	<b>النوع الثالث: قواعد الاستحالة:</b>
٤٢٢	استحالة ثبوت المجاورة دون المماسية
٤٦٧	استحالة تقدير حركة قديمة
٥٠٣	استحالة قيام جوهر بجوهر
٤٤٨	استحالة قيام عرض بمحلين
٦٤٥	الإمكان والأزل لا يجتمعان
٤٤٨	الانتقال على المعاني مستحيل
٥٧١	تستحيل إرادة اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما
٣٥٠	تقدير جوهرين في حيز واحد محال
٤٣٧	تقدير فعل لا مفعول له مستحيل
٤٦٨	تقدير ممنوع في الأزل محال
٣٦٤	التماثل من جميع الوجوه مستحيل
٤٦٧	التمكن من الفعل يستحيل أن يقارن العجز عنه
٥٥٠	الجمع بين التفصيل وانتفاء النهاية جمع بين النقيضين
٣٠٣	العرض لا يقوم به عرض
٥٠٧، ٥٠٣، ٤٦٧	الفعل لا يكون أزلياً
٤٧٤	القصد إلى ما لا يعلم مستحيل

قيام المعنى بالمعنى محال.....	٦٨٥، ٦٨٣، ٣٠٦
كل ما كان محالاً فلا تخصص استحالاته بأرضٍ أو مستقبل.....	٣١٩
لا يتقرر في العقل وجودان لموجود واحد.....	٣٦٠
لا يكون اثنان بلا نهاية.....	٣١٢
ليس المحال مقدوراً فيسأل على تعلق القدرة به.....	٤٧٠، ٤٤٠
ما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد.....	٣١٧
ما لا نهاية له لا حدوث له.....	٢٦٣
ما لا يتناهى لا جزء له ولا يقبل النقصان.....	٢٩٢
المانع الأزلي لا يزول.....	٣١٤
المحال لا يجوز تقديره واقعاً، تابعاً أو متبوعاً.....	٦٤٦
المستحيل لا يترقب وجوده.....	٣٥٣
المستحيل لا يقع متعلقاً للقدرة، فلا عجز عنه.....	٤٦٧
المعدوم لا يتكون بنفسه.....	٦٥٥، ٣٣٦
يستحيل إحصاء ما لا يتناهى.....	٢٦٤
يستحيل العرو عن ضدين لا واسطة بينهما.....	٦٨٦، ٥٦٧
يستحيل أن تمضي الآحاد على التوالي ( تسلسل الحوادث ).....	٣١٧
يستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري إلا ما يحصره عدد.....	٣١٨
يستحيل أن يكون الساهي عن الشيء مريدًا له.....	٥٦٦
يستحيل ثبوت الخواص دون المختص بها.....	٣٣٠
يستحيل وجود الأعراض دون الجواهر.....	٦٩٣

#### النوع الرابع: قواعد الوجود الممكن:

الجائز لا يقع بنفسه من غير مقتضى.....	٤٦٨، ٣٣٣
التغير يدل على الحدوث.....	٤٣٥
الحركة لا بد وأن تكون مسبقة بكون في مكان.....	٤٦٧
الحادث في أول حال حدوثه لا يسمى باقياً.....	٦٧٦
تقدير اختصاص الحادث بما لا يتناهى في ذاته مستحيل.....	٤٣٥
الحدوث يدل على القدرة.....	٥٢٩
المجتمعان في الأخص متماثلان.....	٥١٣
المحدث جائز الوجود والعدم، فإذا اختص بالوجود اقتضى مخصصاً.....	٣٣٦
اجتماع الأعراض يتصور بالحيشة.....	٣١٢

الأجسام تقبل التأليف والتفريق والاجتماع والافتراق.....	٤١٢
الأحوال لا أحوال لها.....	٣٦٢
الأحوال لا يتأتى فيها النفي والإنبات.....	٢٨٣
الاختصاص بالجهات يتضمن تحديداً وتقديراً وتبعيضاً ونهايةً.....	٣٨٣
الاختصاص يدل على الإرادة.....	٥٢٩
الاختصاص يمنع التماثل.....	٣٦٥
الاختلاط والامتزاج والحلول من صفات الأجسام.....	٤٤٨
الإدراك يقتضي تعيين المدرك.....	٤٩١
الإرادة إنما تتعلق بالحدث أو المتجدد لا المستحيل.....	٥٧١، ٤٧٨
الأعراض في أنفسها مختلفة متضادة؛ لا تجتمع في ذات واحدة مع تضادها.....	٤٣٣
الافتراق لا يتصور إلا عن اجتماع.....	٣٢٤
الأفعال لا تتضاد من حيث إنها أفعال.....	٦٢٤
الافتقار في الفعل الممكن يتضمن تجويز وقوعه إذا لم يكن القادر ممنوعاً.....	٤٦٥
الإمكان لا نهاية له.....	٤٧٠، ٤٦٨
الأوقات لا أثر لها في الذوات وخصائص الصفات.....	٥٥٩
الباقي لا يراد.....	٥٦٥
تتعلق الإرادة بما يكون.....	٥٧١
التخصيص إنما يقع بالإرادة.....	٥٧٦
التخصيص لا بد له من مخصص.....	٣٣٦
التقديرات الجائزة في حق كل معلوم من جوهر أو عرض لا تنتهى.....	٥٥٠
الجائزات إنما تتميز عن المستحيل بتصور وقوعه وصحة وجوده.....	٤٦٩، ٤٤٣
الجزء لا يتقسم أبداً بلا نهاية.....	٢٦٤
الجسم لا يقطع مكانين في حالة واحدة.....	٢٩٢
الجواهر جنس واحد.....	٥٠٣
الجواهر لا اختصاص لها ببعض الأحكام دون بعض.....	٥٠٣
الجوهر العرّي عن الأعراض غير ممكن.....	٤٧١
الجوهر لا يقوم بالعرض.....	٥١٢
الجوهر يصح قيام العرض.....	٥١٢
الجوهران يستحيل ثبوت أحدهما بحيث الثاني.....	٢٩٠
الحدوث يدل على المحدث ووجوده.....	٥٢٩، ٥٢٢

- الحركة لا تنسب على محلين ولا على فاعلين معاً..... ٤١٦
- الحركة مسبوبة يكون ثم تكون الحركة انتقالاً منه..... ٤١٧، ٤٦٧
- حق القادر أن يتمكن من إيقاع مقدوره..... ٤٧١
- الحكم لا يختلف بالدوام..... ٦٨٢
- شرط المثلين استواؤهما في صفتي النفس..... ٦٩١
- الطريق إلى معرفة حدوث الجواهر قبولها للحوادث..... ٤٣٣
- الطوارئ الجائزة لا تحيل صفات الأنفس..... ٣٦٣
- العرض في حكم المتناهي..... ٣٨٢
- العرض لا يوصف بأوصاف الجسم إلا على التجوز..... ٤٠٩
- العرض يجب افتقاره إلى المحل..... ٢٨٤
- العرض يجوز انتفاؤه عن المحل مع بقاء المحل..... ٢٨٧، ٢٩٦
- العلم الضروري بافتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضي..... ٣٣٧
- الكائنات لا تضاف إلى ما لا يتناهي بالنسبة والجزئية..... ٥٥١
- كل ثابت موجود عند العقلاء..... ٥٤٢
- كل حجم وجرم وجثة فهو متناهٍ في ذاته يقبل الاتصال..... ٢٩٠
- كل قبيل من الأعراض يشتمل على متضادات ومتاثلات..... ٤٧١
- كل ما استوى في حكم العقل تقديره وتقدير ضده التحق بالجائزات..... ٤٣٣
- كل ما يتطرق إليه النقصان يكون متناهياً لا محالة..... ٢٩٢
- كل مثلين يسد أحدهما مسد الآخر..... ٦٩٠
- كل مشبهين حكمهما واحد فيما اشتبهتا فيه..... ٢٦٤
- لا حجم للأعراض..... ٢٨٩
- لا فرق بين الثبوت والوجود..... ٢٨١
- لا يتصور حدوث حادث إلا مختصاً بوقت وصفة..... ٥٧٦
- لا يتعدى حكم صفة محلها..... ٦١٥
- لا يتعلق الاقتدار إلا بالمكن..... ٦٤٥، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٤٣، ٣٣٦
- لا يثبت حدث الجواهر إلا بإثبات الأعراض..... ٥٠٨
- لا يفتقر الحادث في حال حدوثه إلى البقاء..... ٦٨٣
- لا يمتنع تقدير أعراض في محل واحد..... ٢٨٩
- لكل جسم نهاية..... ٢٦٤
- ليس التقدير كالتحقيق في حق المحدثين..... ٥٤٧

ليس للشيء الواحد صفات بعضها أعم وبعضها أخص.....	٣٦٣
ليس من حكم القدرة التمكن بها ناجزًا.....	٤٦٧
ما افتقر في اختصاصه بجهة إلى مخصص كان حادثًا.....	٣٦٧
ما تطرق إليه التغير اطردت عليه دلالة حدوث الأجسام.....	٤٣٥، ٣٢٧
ما جاز وقوعه جاز وقوع مثله وأمثاله.....	٤٦٨
ما حصره الوجود، وثبت أوليته فهو متناهٍ لا محالة.....	٣٢٠
ما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها.....	٤٣٣، ٣٤١، ٣٢٨، ٣١٦
ما لا يسبق الحوادث فهو حادث.....	٤٣٣، ٣٤١، ٣٢٨، ٣١٦، ٣٠٥
المحاذاة مؤذنة بالحشية.....	٣٨٢
المحدث جائز الوجود والعدم.....	٤٤١، ٣٣٦، ٣٣٣
المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس.....	٣٦٣، ٢٩٤
المصحح للأنساب الزمانية والمكانية النهايات والأقدار.....	٣٦٧
الممكنات لا تخص بالوجود إلا لموقع مخصص.....	٤٧٠، ٤٦٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٣
من حكم المتماثلات استواءها في الواجبات والجاثرات.....	٣٣٤
الموت يضاد الحياة ويضاد كل صفة شرطها الحياة.....	٦٢٦
النفي المحض ليس أثرًا للقدرة.....	٦٤٥

#### النوع الخامس: قولعد العلة والمعلول ( السببية ):

إذا انتفت العلة لزم انتفاء المعلول.....	٤٩٩، ٣٥٩
إذا قُدِّرَ حكمان لا يتقرر ثبوت أحدهما دون الثاني، ساغ تعليلها بعلة واحدة.....	٥٠١
استحالة استئثار التأثير عن الطبع المؤثر.....	٣٣٨
استحالة استئثار المعلول عن العلة.....	٣٣٨
الإضافات لا تعلل.....	٤٣٦، ٣٠٢
تتجدد العلة عند تجدد الحكم.....	٥٤٥
التركيب ممتنع في العلل العقلية.....	٥١٠، ٥٠٣
الحادث لا يقع بعلتين ولا يستند إلى سببين.....	٥٧٥
الحكم إذا صار مستفادًا من معنيين فلا يتفي بانتفاء أحدهما.....	٥٠٣
الحكم الواحد يمتنع تعليله بعلم مختلفة.....	٥٠٤، ٣٦١
الحياة شرط كل قادر عالم مرید.....	٤٧٥
شرط العلة اختصاصها بذات من له الحكم.....	٥٠٣، ٢٩٩
الشرط لا يوجب المشروط ولكن يتضمن تصحيحه.....	٥١١

- ٤٧٣ صدور الفعل ممن ليس بقادر مستحيل.....
- ٥٠٦، ٥٠٤ الضابط فيما لا يعلل كل ما لا يشترك فيه الوجود والعدم.....
- ٣٠٣ العرض لا يقوم به عرض.....
- ٥٢٤، ٥٢٢، ٥١٩، ٥١٠، ٥٠٥، ٣٠١، ٢٤١ العلة العقلية موجبة.....
- ٥٠٣ العلة الواحدة لا توجب مختلفات.....
- ٣٠٨ الفاعل لا بد له من فعل.....
- ٥٠٥ الفاعل لا يلزم فعله ولا قدرته تلازمه.....
- ٤٧٤ الفعل الرصين المحكم المتين يستحيل صدوره من الجاهل به.....
- ٣٤٨ الفعل يدل على صفات قائمة بالفاعل.....
- ٤٧٣ الفعل يدل على قصد الفاعل وإرادته.....
- ٥٣١، ٣٤٨، ٢٤١ الفعل يدل على وجود الفاعل.....
- ٥٠٩ في نفي الأعراض نفي حدث العالم، ونفي الافتقار إلى المحدث.....
- ٤٧٧ القدرة تتعلق بما لم يقع.....
- ٤٦٧ القدرة تقتضي تمكننا من الفعل.....
- ٦٩٢ القدرة لا تتعلق لها بالباقي.....
- ٤٦٧ القدرة مصححة للفعل.....
- ٥٠١ كل حكيم معلل ثبت أحدهما دون الثاني فليس معلل بعلة واحدة.....
- ٦١٨ كل معنى له ضد يجب قيامه بالفاعل منا.....
- ٤٨٢ لا يجوز تعليل الحكم الثابت بعلمين إحداهما نفي.....
- ٤٧٤ لا يستربب اللبيب في امتناع الاختراع من الموتى والعجزة.....
- ٥١٠، ٥٠٨ لا يمتنع تعليل الحكم الواجب بعلة واجبة تلازمه.....
- ٥٠٣ ما لا يؤثر عند انفراده لا يؤثر مع غيره.....
- ٥٠٣، ٣٤٠، ٣٢١ المعلول لا يتأخر عن العلة الموجبة.....
- ٦٧٧ المعنى لا يقوم به معنى.....
- ٥٠٠ من حكم العلة أن لا تثبت دون معلولها.....
- ٥٢٣، ٥٠٩، ٤٩٩، ٤٧٥، ٣٠١، ٢٩٨ من شرط العلة العقلية الاطراد والانعكاس.....
- ٥٠٣، ٣٤٠ من ضرورة الفاعل أن يسبق فعله.....
- ٤٦٨ المنع يقتضي ممنوعاً.....
- ٦٩٣، ٥١١، ٥٠٤، ٤٩٧، ٢٩٨ النفي لا يعلل، ولا يعلل به.....
- ٤٢٠ الواحد لا ينقسم على حيزين.....



وجود الفعل دليل على وجود الفاعل.....	٣٠١
يتجدد الحكم عند تجدد العلة.....	٥٤٥
يستحيل تقدير الحكم المعلق دون علته، ولا العلة المطردة دون حكمها.....	٤٩٩
يستحيل ثبوت العلة دون ثبوت المعلول.....	٤٩٩

### ثالثاً: القواعد الكلامية

#### ( ١ ) القواعد الحاكمة لموضوع للإمليات:

استغناء القديم عن الأغيار وعن جملة الحاجات.....	٣٥٣، ٣١٣
استغناء الله وقيامه بنفسه صفة إثبات.....	٦٨٠، ٥١٣
الباري سبحانه أحدي الذات بلا انقسام ولا اختلاف.....	٣٤٠
الباري سبحانه متعالٍ عن سمات الحدوث.....	٣٣٩
التغير محال على القديم.....	٦٤٣
تقدسُ الرب وتنزهه عن سمات الحدوث.....	٣٦٧
الرب سبحانه متعالٍ عن تطرق الأوهام وتمثل الأفكار.....	٣٦٧
الرب سبحانه وتعالى قائم بنفسه.....	٣٥٢
القديم أحدي الذات، سر مدي الصفات، لا يناسب ذوي النهايات.....	٣٥١
القديم تعالى لا نهاية له في ذاته.....	٣٨٧
القديم خلاف خلقه.....	٣٦٤
القديم لا يعقل فيه الاختصاص.....	٦٧١، ٥٤٩
القديم واجب الوجود مستمر الثبوت.....	٣٥١
القديم يتعالى وجوده عن الامتداد.....	٣٥١
القديم يضاد الحادث.....	٦٢٢
لا تتعاقب على الله الأحوال.....	٥٤٧، ٥٤٦
لا نسبة بين القديم والحادث.....	٣٢٠
الله سبحانه هو الغني.....	٣٥٣
منع قيام الحوادث بذات القديم.....	٣١١
الواجب الذات يستحيل تغييره وانقلابه عن حقيقته.....	٣٢٨، ٣٢٦
واجب الوجود يستحيل أن يفرض له عدم جائر.....	٣٠٨
الواجب لا يعلل.....	٥٣٩، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٨١، ٣٥٩
يستحيل اجتماع الحادث والقديم بوجه.....	٦٢٢
يستحيل عدم القديم في وقت مخصوص.....	٣٣٥

( ١ / ١ ) قواعد إثبات الصانع:

٣٤٩	استحالة تقدير حوادث يترتب بعضها على بعض بلا أول
٢٦٣، ٢٥٣	الاستدلال بالافتقار على النشأة الأولى على إثبات النشأة الثانية
٢٥١	التغير دليل على الحدوث
٦٧١	التناهي يدل على الحدوث
٣٠٨	الجائز لا يختص بالثبوت دون مقتضى
٢٦٤	الجزء لا ينقسم
٢٥١	الحدوث دليل على المحدث
٦٢٢	سبيل كل حادث أن لا يثبت شيء ثم يثبت
٤٦٦	الصانع الواحد لا بد منه في إسناد الصنع إليه
٢٤٨	الطريق إلى معرفة الله النظر في آياته
٣٠٦	العرض لا يبقى
٣٠٦	العرض لا يقوم بنفسه
٤٥٩	كل ما دل وقوعه على الحادث والاتصاف بنقص القصور - دل جوازه على مثله
٣٣٨	مأخذ العلم بالمحدث افتقار الجواز إليه
٣٣٨	مأخذ حدث العالم جوازه
٣٣٩، ٣٣٨	الموجب اختصاص الأجرام بحيزها، تخصّص فاعل موجد
٤١٥	وجود الإله سبحانه مما لا يعلل
٦٧٧	يستحيل أن يكون العرض باقياً بقاء الجوهر
	( ٢ / ١ ) قواعد الوجدانية:

٤٦٦	تقدير صانع قديم، لا يقدر على تعريف العقلاء بنفسه مستحيل
٤٦٧	تقدير قديمين صانعين، لا يتميز أحدهما عن الآخر مستحيل
٤٦٥	تقدير قديمين مستقلين مستحيل
٢٨٢	كان الله في الأزل ولا شيء معه
٢٥٣	كل أمر يتعلق باثنين لا يجري على النظام
٤٦٣	لو قدرنا قديمين، فمجرد الشبهة تدل على قصور أحدهما
	( ٣ / ١ ) قواعد الأسماء والصفات:

٥٩٩، ٥٥٤، ٤٧٣	إحكام الفعل وإتقانه يدل على كون المتنقناً عالماً
٤٧٧	الاختصاص يدل على القصد إلى التخصيص
٦٤٩	الأسماء الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها

استحالة التجدد في الذات والصفات القديمة.....	٧٠٢
استحالة أن يجتمع لله الوصف بالشيء ونقيضه.....	٥٨١
استحالة تقدير قديم عاجز.....	٤٥٨
استحالة ثبوت العلم بالشيء دون الخبر عنه (ارتباط العلم بالكلام).....	٦٣٥
استحالة حلول الحوادث بذات الباري.....	٦٣٧، ٦٢٤، ٣١١
الأسماء الحسنى لله تعالى يراعى في إطلاقها الإذن والتوقيف.....	٦٢٤، ٤٤٦
الأسماء الحسنى لا توجد قياساً واعتباراً من جهة أدلة العقول.....	٧٠٤
الأسماء والصفات يلزم لإطلاقها التوقيف من الشارع.....	٦٢٤، ٥٦٤، ٤٥٧، ٤٤٦
الأصل في إطلاق الأسماء والصفات ومنعها الإذن الشرعي.....	٧٠٧
أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم.....	٤٧٣
أفعال الإله لا تتضمن تجدد صفات لوجوده سبحانه.....	٦٢٤
الأفعال الثابتة بالقدرة تُعدُّ صفات، كما تُعدُّ أسماء.....	٧٠٠
الأفعال الثابتة بقدرة الله تعالى أغيار للذات.....	٧٠٠
الأفعال دالة على كونه سبحانه حيًّا.....	٤٨٢
الأفعال لا تقوم بذات القديم سبحانه.....	٣٢٢
أقل ما يلزمُ مُثَبِّتُ صفة أو نافيها بغير حق التفسير والتضليل.....	٦٧٨
الأقيسة لا يجوز التمسك بها في تسميته تعالى ووصفه.....	٧٠٥
تسمية الله تعالى بالأسامي من جملة العبادات (توقيفية).....	٧٠٦
التشبيه مما يُتَوَقَّى في العقائد.....	٣٥٨
تعلق الصفات الأزلية بما لا سبيل إلى تعليله.....	٤١٥
تعيين الصفة الأزلية بتعيين وقوع ما يقع من متعلقاتها - مما لا يعمل.....	٤١٥
تقديرُ صفةٍ لموصوفٍ وليست الصفةُ عينَ الموصوفِ ولا غيره غير مقبول.....	٥٤٠
تقدير فعل أزلي مستحيل.....	٦٢٢
التوقيف يراعى في المنع كما يراعى في الإذن.....	٧٠٩، ٧٠٥
الحياة تصحح صفات الحي.....	٥١٢
الخبر إذا ورد على شرط أهل الصنعة، وفيه إطلاق عبارة مُخَيَّلَة جاز إطلاقها.....	٧٠٥
خبره تعالى يتعلق بكل خبر عما هو عليه.....	٦٣٦
خلق الأشياء يدل على العلم الأزلي.....	٦٣٤
درك الصفة أغمض من درك الموصوف.....	٥٥١، ٥٤٠، ٣٠٣
الذات التي لا اختصاص لها بأخرى لا يوجب تغيير أحكام صفاتها.....	٤٦١

- الذي نمنعه أن نطلق لفظ التشبيه بين القديم والحادث ..... ٣٦٤
- رُبَّ اسم يفيد معنيين وأكثر ..... ٣٥٣
- الرب سبحانه لا يشبه شيئاً من المحدثات، ولا يشبهه شيء منها ..... ٣٥٤
- الصفات الأزلية لها بخصوص وصفها ضدَّ يُخَصُّها ..... ٥٠١
- صفات الإله لا يطلق عليها التماثل والاختلاف لاستحالة التغير ..... ٣٥٥
- صفات الباري لا نهاية لها في ذواتها ومتعلقاتها ..... ٣٦٥
- صفات الرب سبحانه أزلية ..... ٥٤٠
- صفات القديم باقيات ببقاء الإله سبحانه ..... ٥٢٧
- الصفات القديمة في حكم المختلفات ..... ٣٦٥
- صفات الله تعالى واجبة الذات وتقتضيها الأفعال ..... ٤١٤
- صفات الله؛ أزلية لا مفتتح لها، أبدية لا منقطع لها في ذواتها ومتعلقاتها ..... ٣٦٥
- الصفات باقيات ببقاء الإله سبحانه ..... ٦٧٧
- صفات ذات الله لا تنتهي في ذواتها، ولا وجودها، ولا متعلقاتها ..... ٣٨٧
- صفاته الباري أزلية لا مفتتح لها، أبدية لا منقطع لها ..... ٣٦٥
- الصفة الأزلية إذا كانت متعلقة، فيجب أن يعمّ تعلقها جميع متعلقاتها ..... ٦٧١
- الصفة القديمة لا يلحقها التغير بإضافتها إلى الحوادث فيما لا يزال ..... ٥٤٦
- صفة النفي لا تقتضي موجباً ثابتاً ..... ٦٧٩
- العجز نقص، يدل على حدوث من اتصف به ..... ٤٧٣
- قد يرد اسمان وأكثر على بمعنى واحد، ويُمنع من أحدهما دون الثاني ..... ٧٠٧
- قد يوصف الشيء بما يفيد نفياً (الوصف العدمي) ..... ٣٤٩
- القدرة صلاحيتها لإيجاد بعض الجائزات كصلاحيتها لمثلها أو ضده ..... ٦٧١
- القدرة لا تتعلق بالواجب والمستحيل ..... ٥٥٢
- القديم سبحانه متعال عن تعاقب الأكوان عليه ..... ٤٣٤
- القديم لا اختصاص له ببعض الجهات ..... ٣٨١
- القديم لا اختصاص له ببعض الحوادث، ولا بعض الأحكام ..... ٦٧١، ٥٠٣، ٥٤٩
- القديم لا يتطرق إليه التخصيص ..... ٥٤٩
- القديم لا يشارك الحوادث في الوجود وشيء من صفات الإثبات ..... ٣٥٧
- القديم لا ينتفي ..... ٣٠٦
- القديم والحادث قد يشتركان في بعض صفات الإثبات ..... ٣٥٧
- القول بوحدة العلم الذي يوجب الإحاطة بجميع المعلومات ..... ٥٠٠

قيام حادث بذات القديم مستحيل.....	٣٥٣
كل أصل يجرنا إلى تقدير الإله وتبعيضه فهو كفر.....	٣٨٢
كل جائز في صفات الخلق يستند إلى صفة واجبة لله.....	٦٣٤
كل شئيين يستحيل قيامهما بذات الله، يستحيل الحكم بأنها تنضاد على الذات.....	٦٢٤
كل صفة ثبتت أزلية يستحيل انتفاؤها.....	٦٢٢
كل صفة قائمة بالذات، لا يقال فيها: عين الذات، ولا غير الذات.....	٧٠٠
كل صفة قديمة لها تعلق بمعلق فلا نهاية لمتعلقاتها.....	٥٥٠
كل لفظ مفض بظاهره إلى ما يتقدس الرب عنه، فلا يجوز إطلاقه، إلا بإذن.....	٧٠٩
كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليبا للمنع.....	٧٠٥
كل وصف صح أصله وفيه مبالغة وجبت المبالغة فيه كما وجب أصله.....	٤١٦
لا تجري المغايرة بين صفات الله وبين ذاته، ولا بين الصفات أنفسها.....	٥٤١، ٥٢٧
لا يتصور الاجتماع في أخص وصف النفس إلا مع التساوي في سائر صفات النفس.....	٣٦٠
لا يجب الاشتباه بالاشتراك في صفة واحدة.....	٣٦٤
لا يجتمع مختلفان في الأخص.....	٣٦٠
لا يجوز أن يسمى الله بأسماء الألقاب.....	٤٠٨
لا يجوز تسمية القديم بما ينشئ عما يستحيل في حقه بلا إذن.....	٤١٢
لا يرجع إلى القديم صفة حقيقة من الخلق.....	٦٣٧
لا يعقل في حق العلم القديم الاختصاص بمعلوم دون معلوم.....	٣٠٣
لا يعود إلى ذاته سبحانه من فعله عائد.....	٦٤٤
لا يمتنع أن تكون صفات ذاته تعالى باقيات ببقاء بقوم بذاته.....	٦٧٧
لو قبل ذات القديم حادثا له ضد لاستحال خلوه عنها.....	٤٣٣
ليس بين الاختلاف والتماثل رتبة.....	٣٦١
ليس لله تعالى من فعله حال ولا صفة.....	٦٥٠
ليس من شرط البقاء قيامه بالباقي.....	٦٧٧، ٥٢٧
ليس يبعد عندنا إضافة فعل لله سبحانه لورود الإذن.....	٦٥٠
ليس يتجدد لله حال ولا حكم.....	٦٤٤، ٥٥١، ٥٤٦، ٥٠٠، ٣٠١
ما دخل في عموم النصوص من الأسماء، لا يجوز تخصيصه إلا بإذن.....	٧٠٧
ما صح معناه، إن ورد الشرع بمنعه منعناه، وإلا توقفنا فيه.....	٧٠٩
ما كان في حيز الإمكان، فالقدرة لا تتقاعد عنه.....	٥٥٠
ما لم يرد به إذن وشرع، وجب الكف عنه.....	٧٠٦

- ٧٠٥ ..... ما يفيد الظن من الأخبار كافٍ في جواز إطلاق الأسماء الحسنی.
- ٦٣٦ ..... ما ينبی عن التخرص، وجب الامتناع عن إطلاق الاسم المشتق منه في حق الله.
- ٧٠٥، ٧٠٤ ..... مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف.
- ٣٥٨ ..... محاذرة التعطيل أولى من محاذرة التشبيه.
- ٤٨١ ..... المحذور من قيام الحوادث بذاته تجدد الأحكام عليه.
- ٧٠٦ ..... المسلمون لم يبتغوا فيها أطلقوا ما يصح في العقول، وإنما اتبعوا الشرع.
- ٣٢٠ ..... المصحح لقبول الأنساب الزمانية والمكانية هو التناهي.
- ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥٠ ..... معلومات الرب لا تنهاى.
- ٥٣٥ ..... المعلومات بالإضافة إلى العلم القديم كالمعلوم الواحد (وحدة العلم).
- ٣٥٤ ..... من صفات نفس القديم مخالفتة للحوادث.
- ٢٦٢ ..... من قَدَرَ على فعل شيء لا على مثال سابق فهو أقدر على أن يفعل فعلًا مَحْتَدِيًا.
- ٣٦٥، ٣٦٤ ..... نفي المثل والشبه عن القديم.
- ٣٦٤ ..... نفي المشابهة بين القديم والحادث.
- ٤٦٩ ..... النقص يدل على الحدوث.
- ٧٠٢ ..... وجوب صرف التجددات للمخلق.
- ٥٣٩ ..... وجوب مماثلة الصفة القديمة للذات؛ من حيث اشتركا في القَدَم.
- ٤١٥ ..... وجود الإله سبحانه مما لا يعقل.
- ٣٤٧ ..... وجود الإله لا يعقل دون صفات ذاته.
- ٣٦٥ ..... وجود الله سبحانه غير مكَيَّف ولا مُمَثَّل مصوِّر في الأوهام.
- ٣٢٠ ..... وجود الله سبحانه ليس مجال الأفكار، ولا مناط الأوهام.
- ٤٦٩ ..... يتعالى الخالق المبدع عن أن نعود إليه بخصائص أو صاف الفعل.
- ٣٣٦ ..... يجوز أن يكون النفي مُتَعَلِّقًا للعلم والإرادة.
- ٣١٨ ..... يستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري إلا ما يحصره عدد.
- ( ٤ / ١ ) قواعد التكليف وخلق الأفعال:
- ٢٥٠ ..... التكليف إنها يصح ممن يتصف بالاقتدار على تعريف العباد ما يأمرهم به وينهاهم عنه.
- ٦٢٣ ..... فعل الشيء ترك لما يضاده.
- ٤٦٩ ..... القديم سبحانه هو الموجد المخترع لأفعال العباد جملة وتفصيلاً.
- ٤٦٩ ..... كون الفعل خيرًا أو شرًا إنما يرجع إلى الفاعل لا إلى عين الفعل.
- ٦٧١ ..... لا مأمور يصح أن يكون مأمورًا أولى من مأمور (الشرائع وضعية)؟.
- ٦٢٣ ..... إنها يُسْتَحَقُّ المدح والذمُّ على فعل.

٦٤٥	لا مقدور ولا مأمور إلا الموجود.....
٤٦٨	لا يتصور عاجز عن الشيء مع مقارنة التمكن لعجزه.....
٦٦١	لا يتعلق الثواب والعقاب إلا بما هو من اكتساب العباد.....
٤٦٣	اللّه سبحانه لا يريد شيئاً إلا كان كما أرادته.....
٦٥٣	لو قدر المأمور به على خلاف ما وقع لكان الأمر القديم أمراً به.....
٦٣٩	ليس كل ما كان مقدوراً للّه يجب وقوعه.....
٦٨١	ليس من شرط ثبوت الحكم أن يتقدم عليه نقيض له في حكم المخالفة.....
٦٤٢	ليس يعقل أمر ولا مأمور به.....
٦٤٢	من حكم الأمر والنهي أن يصادفا مأموراً ومنهياً.....
٦٧١	يجب تعلق الأمر بكل ما يصح كونه مأموراً.....
٦٦١	يستحيل ارتباط التكليف بصفة أزلية خارجة عن الممكنات.....
٦٤٢	يستحيل كون المدوم مأموراً.....
	( ٢ ) قواعد النبوات:
٤٥٩	المعجزة دالة على صدق مدعي النبوة.....

#### رابعاً: القواعد الشرعية ( النصولية والفقهية )

٧٠٦	الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه.....
٢٦٦	أحكام حوادث الفروع ترد إلى الأصول.....
٦٠٧	إذا عجز المعبر عن إظهار ما في النفس بالعبارة اكتفي بالدلالة عليه بالإشارة.....
٢٦٠	الاستدلال بالخبر فرع ثبوته.....
٥٣٠	الاسم المشتق يثبت للموصوف به الصفة التي اشتق منها.....
٧٠٦	الأصل عدم الجواز.....
٧٠٤	التحليل والتحرير حكمان لا سبيل إليهما إلا بالشرع.....
٥٤٨	الجزاء من اللّه إنما يكون على العمل، لا على العلم.....
٧٠٤	جملة الأحكام لا سبيل إلى القضاء فيها إلا بالشرع.....
٢٦٦	حكم مسائل الشرع الرد إلى أصول الشرع التي طريقها السمع.....
٢٦٦	حكم مسائل العقلية الرد إلى البدائيه والمحسوسات والضروريات.....
٧٠٥	الخبر الذي نقله الآحاد يقضي بإيجاب العمل.....
٢٢٨	خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي.....
٦٠٨	الدليل على الإيجاب يجب أن يتميز عن الدليل على الاستحباب.....
٥٧٧	الدين النصيحة.....

٢٦٠	رب بدعة فيها من المصالح والبركات ما في السُّنة
٢٧٣	الرب لا يأمر العبد بما ليس فعلاً له
٢٦٠	صرف اللفظ عن ظاهره إذا عارض المعقول
٢٤٧	العبادات منوطة بالنية
٢٧٠	عدم العلم بالوجوب لا يسقط الوجوب
٥٢٢	عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام
٢٤٥	العلم بالفقه ينقسم إلى كفاي وعيني
٢٤٨	القرآن إنما أنزل لتدبر آياته
٧٠٦	لا سبيل إلى ادعاء الإجماع في مسألة لإيقاعها في مسألة أخرى
٢٤٥	لا يخلو عصر عن متبحر
٥٢٢	لا يصح عدم الناسخ دليلاً على استمرار الشريعة
٢٤٣	ما لا يتأدى الواجب إلا به - فهو واجب
٦٥٤	المطلق محمول على المقيد
٦٤٥	المعدوم ليس بمأمور على التحقيق
٢٦١	النبي ﷺ تكلم في كل ما يحتاج إليه في أمور الدين
٥٢٢	النص على الشريعة يدل على استمرارها بشرط أن لا يرد ناسخ

### خاتمة: القواعد اللغوية

٤١١	« أَفْعَلُ » إذا اسْتُعْمِلَ مع « مِنْ » أنبأ عن المبالغة لا محالة
٤٠٦	« أَيْنَ » كما يُسْتَخْبَرُ به عن المكان، يستخبر به عن المكانة والمنزلة
٣٩١	« ثُمَّ » تفيد العطف مع التراخي
٢٢٩	اختلاف معنى النظر باختلاف صلاته
٦٠٤	إذا دخلت الصيغة على معنى في بعض الأحوال، فليدل مثلها على مثل ذلك المعنى
٦٩٩	الاسم قد يرد والمراد منه التسمية؛ توسعاً ومجازاً
٤٠٨	أسماء الأجناس والألقاب لا تقبل التزايد
٦٩٨	الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء (سيويه)
٤١٠	بناءً « أَفْعَلُ » قد يرد على غير إرادة المبالغة
٦٥١	تسمية الشيء بما تعلق به
٦٥٧	الجعل بمعنى الوصف سائغ في اللغة
٣٨٦	حروف الظرف إنما تستعمل في ذوي الحدود والنهايات
٦٤٩	الدلالة قد تسمى باسم المدلول



٦٠٤	الصيغ إنها وضعت للإنباء عن المعاني التي في النفس
٦٠٤	صيغة الإيجاب تقترن بها إرادة الامتثال في الغاية
٦٠٥	العبارة ليست كلامًا بنفسها، بل هي موضوعة لفهام المعنى
٣٦٦	العرب إذا أرادت التأكيد في نفي المشابهة تجمع بين حرفي التشبيه
٦٤٨	العرب تسمي الشيء بالشيء؛ إذا كان منه تبسب
٣٧٢	العرب تسمي ما منه الشيء باسم الشيء
٧٠٣	العرب قد تحل أساء خارجة عن قياس المصادر المتقاسة محل المصدر
٦٥٨	الفاعل قد يرد بمعنى المصدر
٦٠٤	قوله: «افعل» دلالة تقتضي - مدلولًا - اقتضاء الطاعة
٦٠٤	لو ساغ ثبوت صيغة لا مدلول لها، بطل كونها دلالة
٦٤٩	ليس يبعد في قياس اللغة تسمية الفاعل بالمصدر أو بالاسم المنزل منزلة المصدر
٤٠١	معنى: «عَذْتُ بِحَقْرِ فُلَانٍ»
٤١١	نتلقى عن العرب معاني كلامها، ولا تحاكمهم في التعيين
٣٧١	هل المفهوم حُجَّةٌ أو لا
٣٩٢	ورود «ثُمَّ» بمعنى الواو
٣٢٧	ورود حرف الجر «مِنْ» بمعنى «بَعْدَ»
٣٢٧	ورود حرف الجر «مِنْ» بمعنى «فِي»
٣٣٢	وصف القديم من أبنية المبالغة
٧٠٣	يجوز إطلاق الصفة على معنى الوصف توسعًا
٦٠٤	يجوز في اللفظ إنشاء صيغة الأمر مع التجرد عن القرائن المشعرة بإرادة الطاعة

### ٣ - فهرس المقالات والنحل

المقال	الصفحة
ابن الإخشيد:	
المثلان هما المشتركان في أحص الوصف.....	٣٥٦
ابن الرّاوَندي:	
إثبات كلام النفس.....	٦٠٧
الأجسام لا يصح عدها أصلاً.....	٦٩٣
الأمر والنهي والخبر ما قام بالنفس.....	٦٠٧
النطق هو نطق القلب.....	٦٣٠
ابن كُلاب عبد الله بن سعيد:	
الباقى باقى ببقاء يقوم به.....	٧٠٤
البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده.....	٦٧٧، ٦٧٦، ٣٤٨
شَرَطُ الْقَدَمِ قيامه بالقديم.....	٦٧٧
صفات الذات أزلية.....	٦٧٧
صفات الله أزلية دائمة الوجود مستحيلة العدم.....	٧٠٤
الصفات إنما توصف بما لا يقتضي معنى زائداً.....	٧٠٤
الصفة لا توصف.....	٧٠٣
الصفة ما قام بالموصوف، والوصف ما قام بالواصف.....	٧٠٤، ٧٠٢
القَدَمُ زائد على الوجود.....	٦٧٨
القديم قديم بَقَدَم.....	٧٠٤، ٣٤٨
القديم قديم بمعنى هو القَدَم.....	٦٧٧
الكلامُ الأزليُّ من صفات الأفعال.....	٦٥٢، ٦٤٢
الكلامُ الأزليُّ يكون أمراً ونهياً بوجود المكلفين.....	٦٤٢

٦٥٣	كلام الله ليس بحروف ولا أصوات.....
٦٧٧	لم يصرح بأن صفات الذات باقيات ولا قديمة.....
٦٧٧	المعنى لا يقوم به معنى.....
٤٥٧	منع القول بأن الصفات معدودة.....
٧١١	الوجه صفة ثابتة لله تعالى.....
٧١١	اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله.....
	أبو إسحاق النظام:
٥٩٥	إبطال القول بالتولد.....
٦٨٨	الأجسام متجددة حالاً على حال.....
٥٧٤	الإرادة توجب المراد.....
٤٧٥	الإله غير مرید على الحقيقة.....
٦٨٩	الألوان ونحوها من الأعراض جواهر.....
٥٩٥	التزام التولد في الأجسام.....
٦٩٠، ٢٩١	الجزء ينقسم أبداً بلا نهاية.....
٥٩٤	جميع السامعين سمعوا كلاماً واحداً.....
٢٩٤	جواز التداخل على الجواهر اللطيفة.....
٦٨٩	الجواهر أعراض مجتمعة.....
٥٩٦	القول بتعدد الأجسام.....
٥٩٣	الكلام جسم لطيف.....
٦٣٠	كلام كل متكلم يقوم بالجَوِّ.....
٥٩٦، ٥٩٤	يلزمه أنه يسمع ما يماثل الكلام.....
	أبو إسحاق بن عياش:
٢٨١	المعدوم شيء.....
	أبو الحسن الأشعري:
٥٣٣	أخص وصف الإله ما لا يوصف به غيره.....
٦٧٠	الإدراكات علوم مخصوصة.....
٥٦٩، ٥٦٨	إرادة الشيء كراهية لخصه.....
٥٦٩، ٥٦٧	الإرادتان للضدين يتضادان.....
٣٩١	الاستواء من صفات الفعل (أحد قولي).....
٣٩١	الاستواء من صفات المعاني.....

- أسماء الله وصفاته واحدة..... ٧٠١
- الأعراض تختص بمحالتها لأعيانها..... ٣٠٠
- الأعراض لو بقيت لاستحال عدمها..... ٦٨٥
- الأمر الأزلي على صفة الاقتضاء..... ٦٤٣
- الباقي من له البقاء..... ٦٧٧
- البقاء زائد على وجود الباقي..... ٦٧٨، ٦٧٥، ٥٢٧
- البقاء علة بقاء الذات والصفات..... ٥٠١
- البقاء لا ضد له..... ٦٧٧
- البقاء يوجب كون الجوهر باقياً..... ٦٩٣
- التمني إرادة ما علم أنه لا يكون..... ٥٦٣
- ثبوت كونه عالمًا يستلزم إثبات العلم..... ٦٧٩
- الجواهر تعدم بقطع البقاء عنها..... ٦٩١
- الجوهر الفرد فيه كونٌ يَخَصُّصُه بحيزه..... ٤٢١
- الحذُّ لا يقبل التركيب..... ٥١٧
- الدليل هو المرشد..... ٥١٨
- الرب باقٍ ببقاء يقوم بذاته..... ٦٧٨، ٦٧٧
- الشيء يعلم بالعلم..... ٦٧٨
- صحة الرؤية معللةٌ بالوجود..... ٥١١
- صفات الإله باقيات ببقائه، وبقاؤه باقٍ ببقاء هو نفسه..... ٦٧٨، ٦٧٧، ٥٢٧
- الصفات الفعلية يقال فيها: إنها غيره..... ٧٠٠
- الصفة القديمة ليست إياه ولا غيره..... ٧٠١، ٧٠٠
- الصوت اصطكاك الأجرام الصلبة..... ٥٩٧
- العبارات دلالاتٌ، وليست بكلام على الحقيقة..... ٦٠٠
- العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد..... ٥٥٤، ٥٥٢، ٥٣٧، ٥٣٦
- العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة..... ٥٥٢
- العلم ما أوجب كون محله عالمًا..... ٥١٧
- الغيران يجوز مفارقة أحدهما الآخر..... ٣٥٥
- القائم بالنفس هو المستغني عن المحل..... ٣٥٢
- القدرة على الخلق أخص أسماء الله تعالى..... ٧١٠
- القديم قديم لنفسه، أو لمعنى..... ٦٧٩، ٦٧٧، ٦٧٦، ٣٤٨

٣٣١	القديم هو المتقدم في الوجود بشرط المبالغة
٦٤٣	الكلام الأزلي لم يزل متصفاً بكونه أمراً مهيئاً خبراً
٦٧٠	كلام الله مسموع على الحقيقة
٦٠٠	الكلام ينطلق على المعنى النفسي واللفظ
٦٧٨	لا حقيقة للعالمية إلا العلم
٥٦٤	لا فرق بين المحبة والرضا وبين الإرادة
٥٥٢	لا يجمع الجهل بالتفصيل العلم بالتفصيل
٥٩٧	لا يجوز قيام صوت بجوهر فرد (على أصله)
٥٤١	لا يقال صفته غيره، ولا يقال إنها هو
٦٤٥	لا يتمتع قيام الأمر النفسي مع غيبة المأمور
٧١٠	الله من له الإلهية
٤٤٢	الله يخلق الأشياء على وفق علمه وقدرته
٤٢١	المجاورة تغاير المماسة
٦٩٣	المحدث موجود لنفسه بفاعله
٦٤٣	المعدوم مأمور بالأمر الأزلي على تقدير الوجود
٣٥٥	نفي الأحوال
٧١١	الوجه صفة ثابتة لله تعالى
٧٠٢	الوصف والصفة واحد
٥٣٦	يجوز تغلق العلم الحادث بها لا يتناهى
٧١١	اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله
٦٧٧	يستحيل أن يكون العرض باقياً بقاء الجوهر
٤٢٠	يستحيل عرض واحد في محلين
٤٢٠	يستحيل مثلاً في محل واحد
	أبو الحسن الباهلي:
٥٥٤	تعلق العلم الضروري بأكثر من معلوم، بخلاف النظري
	أبو الحسن التيمي علي بن عاصم:
٣٩٦	ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه
	أبو الحسين البصري محمد بن علي:
٥٥٣	العلم يتعلق بمعلومات إذا كان مقصودها واحداً

أبو الحسين الصالحى:

٣١٠ ..... يجوز خلو الجوهر عن جميع الأعراض

أبو العباس القلانسي:

٦٧٦ ..... البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده

٧١١ ..... التثنية في اليدين ترجع إلى اللفظ

٣٤٨ ..... القديم قديم لمعنى هو القديم

٣٥٧ ..... المثلان هما المشتركان في صفة من صفات الإثبات

٥٤٢ ..... علمه شيء، وإرادته شيء، وليساشيئين ولا أشياء

أبو العباس الناشي:

٢٨٦ ..... لا شيء إلا القديم

أبو القاسم الإسفراييني:

٥٥٣ ..... تعلق العلم الحادث بمعلوم على الجملة لا يتصور

٥٥٣ ..... يجوز أن يُعلمَ الشيء من وجه ويجهل من وجه

أبو القاسم الكعبي:

٦٨٤ ..... الأعراض لا تبقى

٤٧٥ ..... الإله غير مريد على الحقيقة

٤٨٢ ..... تفسير السمع والبصر بالعلم بالمعلومات

٣١١، ٣٠٩ ..... جواز خلو الجوهر عن الأعراض إلا الألوان

٤٦٥ ..... دليل الوجدانية استحالة تقدير قديمين مُستغنيين

٢٨١ ..... المعدوم ليس بشيء

أبو الهذيل العلاف:

٦٧١ ..... أثبت سماع ما ليس بصوت

٥٧٤ ..... الإرادة توجب المراد

٣٥٥ ..... التماثل والاختلاف في الجواهر دون الأعراض

٦٨٥ ..... جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح

٦٤١، ٣٤٠ ..... الخلق قول مخلقه لا في محل

٤٣٩ ..... الخلق هو قوله: «كن»، يخلقه الله لا في محل

٣٥٦ ..... الرب سبحانه لا يقوم به معنى

٣٥٦ ..... السواد واليباض خلاfan، وليسا بمختلفين

٣٥٦ ..... العرض لا يقوم به معنى

٣٥٦	القديم لا يخالف الحادث.....
٥٢٨	اللّه عالم بعلم هو نفسه، ونفسه ليس بعلم.....
٦٦٩	المسموع هو الأصوات والكلام الموجود مع الأصوات.....
٢٨٠	المعدوم ليس بشيء.....
	أبو بكر القفال الشاشي:
٣٩٨	الاستواء محمول على انتظام أمر الملكوت.....
	أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس:
٢٦٩	صفات اللّه كلها غير مخلوقة.....
	أبو رزعة الرّازي عبيد اللّه بن عبد الكريم:
٢٦٩	صفات اللّه كلها غير مخلوقة.....
	أبو سليمان الخطابي:
٣٩٧	نزول الرب حق بلا نُقْلة وزوال ولا كيف.....
	أبو عبد اللّه البصري:
٥٣٩	للقديم أحوال لا تتناهى، فله بكل معلوم حال.....
	أبو علي الجبائي:
٦٧١	أثبت سماع ما ليس بصوت.....
٤٨٧	الأحوال تثبت للجُمَل التي المحل منها.....
٤٢٤	اختلاف أجناس التأليفات.....
٥٣٢	أخص وصف الإله قدمه.....
٦٦٥	إذا حكى واحد قول الجماعة قام به كلامهم.....
٦١٩	إذا خلق اللّه كلامًا في جسم، كان هو المتكلّم به.....
٥٧٥	الإرادة لا توجب المراد.....
٥٢٩	إطلاق صفة العلم إثبات للذات على الانفراد.....
٦٦٥	أنكر الكلام القائم بالنفس.....
٦٧٦	الباقى على الحقيقة هو اللّه تعالى.....
٦٨٩	التكليف من أفعال العباد يتجدد حالًا على حال.....
٥٣٢	جهة وجوب الصفات مماثلتها قدمها.....
٦٨٥	جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح.....
٦٨٩	السكنات من أفعال العباد، متجددة.....
٤٨٢	السميع البصير الحي الذي لا آفة به شاهدًا وغائبًا.....

- صفات الله راجعة إلى ذاته ..... ٥٠١
- صفة النفس لا تتعدد ..... ٣٥٦
- الصوت معنى واحد يترتب على الحركة ..... ٥٩٧
- القراءة كلام الله، وكلام القارئ ..... ٦٦٣
- الكتابة تُؤلَّد في الرَّقِّ كلامًا للكاتب ..... ٦٦٥
- كل عَرَض مقدور للعباد يستحيل بقاؤه ..... ٦٨٨
- كلام الله حروف مسموعة عند أصوات القَرَاءة ..... ٦٦٣، ٦٤٧
- كلام الله حروف مقارنة للأصوات مغايرة لها ..... ٦٦٩، ٦٥٥، ٦١٩، ٥٩٨
- الكلام مفتقر إلى حركة مخصوصة قائمة بالمحل ..... ٦١٩
- الكلام يفتقر إلى بنية مخصوصة ..... ٦٦٤، ٦١٩
- لا قديم إلا الله ..... ٣٣١
- لا يصح إرادة الإرادة ..... ٤٧٩
- لو قرأ ألف قارئ آية وُجِدَ في كل قارئ تلك الآية ..... ٦٦٣
- المثلان هما المشتركان في صفة النفس ..... ٣٥٦
- مدلول الأحكام شاهدا العلم، وغائبا الذات ..... ٥٣٠
- معظم الأرض تتجدد سكنات عليه ..... ٤٢٧
- من قرأ آية وُجِدَ مع قراءته كلام الله ..... ٦٦٣
- يقوم بالقارئ كلام غيره، إذا قصد حكاية كلامه ..... ٦٦٥، ٦٦٣
- أبو عيسى الوراق:
- إثبات كلام النفس ..... ٦٠٧
- الأمر والنهي والخبر ما قام بالنفس ..... ٦٠٧
- تختلف العبارة بحسب اللغة، والمعنى المعبر عنه واحد ..... ٦٠٧
- النطق هو نطق القلب ..... ٦٣٠
- أبو هاشم الجبائي:
- إثبات ذوات في العدم لها خصائص الصفات ..... ٤٨٩
- إثبات سماع ما ليس بصوت ..... ٦٧١
- إثبات علم لا معلوم له ..... ٦٩٠
- أحكام الصفات معللة بأخص صفات الباري ..... ٤٨٥
- أخص صفة علمنا بالسواد كونه علمًا به ..... ٥٣٢
- أخص وصف الإله حال توجب له الصفات ..... ٥٣٩، ٣٤٦



- الإرادة المقارنة يصح إرادتها، بخلاف المقدمة..... ٤٨٠، ٤٧٩
- الإرادة لا توجب المراد..... ٥٧٥
- الاشتراك في الأخص يوجب الاجتماع في الصفات المعنوية..... ٣٥٦
- الافتراق لا يصاد التآليف، بل المجاورة..... ٦٩٤
- افتقار الكلام شاهدًا إلى بنية مخصوصة..... ٦١٩
- أوجب الذم على لا فعل..... ٦٢٣
- تارك المأمور لمباح يعصي بترك المأمور لا بفعل المباح..... ٦٢٣
- تخصيص الأحوال بالمعاني التي شرطها الحياة..... ٤٨٧
- تردد في أن الخواطر هل يسميها صاحبها..... ٥٩٩
- الترك هو الإعراض عن الشيء..... ٦٢٣
- تسمية صفة النفس بالأخص..... ٣٥٦
- تعلييل الصفات بصفة هي أخص وصف الإله..... ٥٠٩
- التمني منوط بالمستحيل..... ٥٦٣
- التمني هو التلهف، وهو ضرب من الاعتقاد..... ٥٦٣
- جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح..... ٦٨٥
- جواز خلو المأمور عن فعل ما أمر به، وعن ضده..... ٦٢٣
- جواز وجود الصوت ابتداءً دون تقدم الحركة..... ٥٩٧
- الجوهر المعدوم على صفة توجب تحيُّره عند الوجود..... ٥٣٤، ٣٦١
- الجوهر المعدوم يباثل الموجود..... ٣٦١
- الحال لا يُثبت، ولا يُنفى..... ٥٣٠
- حقيقة تأليف الجوهرين المتجاورين..... ٤٢٣
- الخلق إرادة يحدثها الله لا في محل..... ٥٤٥، ٤٣٩، ٣٤١
- الخواطر أصوات خفية..... ٦٦٩، ٥٩٩
- الرب قادر على أن يخلق كلامًا بغير بنية..... ٦١٩
- السبق إلى القول بإثبات الأحوال..... ٤٨٥
- السميع البصير هو الحي الذي لا آفة به..... ٤٨٢
- علة استقرار الأرض..... ٤٢٨
- العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة..... ٥٥٢
- العلم الحادث يختص بمعلوم..... ٥٣٧
- الكتابة تُؤلِّد في الرقِّ كلامًا للكاتب..... ٦٦٥

- الكلام غائبًا لا يفتقر إلى حركة..... ٦٢٠
- للعلم القديم اختصاص بالمعلوم..... ٥٣٧
- لله حالٌ في علمه بالمعلومات..... ٥٣٨
- لم يزل الرب سبحانه وتعالى تاركًا..... ٦٢٤
- المثلان هما المشتركان في أخص الوصف..... ٣٥٦
- المحالات لا يتعلق العلم بها وليست معلومة..... ٢٨٠
- مدلول الإحكام كون العالم عالمًا..... ٥٣٠
- المعلول صفة زائدة وحال..... ٤٩٥
- المقتضي للصفات حال واحدة زائدة على القدم..... ٥٤٢، ٥٣٨
- مماثلة الصفات لا يتلقى من جهة مماثلتها قدمها..... ٥٣٢
- النظر يجب مقارنته للشك..... ٢٣٩
- نفي الكلام النفسي..... ٥٩٩، ٥٦٣
- النفي والإثبات لا يتحقق في قولك: عالم وليس بعالم..... ٥٣٠
- الواجب مشروط بسلامة المكلف إلى الأداء..... ٢٧٢
- أبو يعقوب الشحام:
- إثبات قيام العرض بالجوهر..... ٢٨٠
- التزام وجود الجسم في العدم..... ٢٨٠
- الكلام حروف مسموعة مع الأصوات..... ٦٥٥، ٥٩٨
- المحالات ليست معلومة..... ٢٨٠
- أحمد بن حنبل:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا بلا كيف..... ٣٩١
- إسحاق بن راهويه:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦، ٣٩١
- أصحاب الظاهر:
- إثبات المكان والجهة لذات الباري..... ٣٧٧
- الأصوات على تقطعها وتواليها أزلية قائمة بالذات..... ٦٥٨
- الحروف المكتوبة والمسموعة، عينُ كلام الله..... ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٨
- العبارات من حروف القرآن قديمة وليست مخلوقة..... ٦٥٠
- القراءة عين المقروء..... ٦٦٢، ٦٥٨
- القطع بأن القرآن محدث وحديث..... ٦٣٦

٦٥٨	كلام الله حروف وأصوات.....
٦٥٨	كلام الله قديم أزلي.....
٢٦٦	لا قرآن إلا الحرف والصوت.....
٢٣٠	لا مجال للنظر العقلي في الدين.....
٦٣٦	لا نقول: القرآن قديم، ولا مخلوق، بل نتوقف فيه..... أكثر أهل الظاهر:
٦٣٦	القطع بأن القرآن ليس بمخلوق..... بعض أصحاب الظاهر:
٦٦١	الأخذ بظواهر الكتاب والسنة وأقوال السلف.....
٦٦٠	اسم الله إذا كتب فالرُّفْعُ المَرْبِيُّ هو الإله المعبود.....
٦٥٨	أطلق أن القرآن المسموع صفة الله.....
٦٥٩	القول بقدّم الإيمان، وإنكار أن يكون مخلوقاً..... أصحاب الهيولي:
٢٨٢	إثبات الجواهر في الأزل.....
٣٢٧	تغير العنصر القديم عن صفته.....
٤٣٥	علمنا حدوث الهيولي بتغيرها.....
٢٨٢	نفي التحيز عن الجواهر..... أصحاب عبد الله بن المبارك:
٣٩٧	ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يجلو العرش عنه..... الأريوسية:
٤٥٥	اتخذ الله عيسى ابناً تكريباً..... الأزلية:
٣٢٧	القول بقدّم العناصر..... الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني:
٥٧٠	الإباء واسطة بين الإرادة والكراهية، مغاير لهما.....
٣٨٤	إثبات صفة توجب التقديس عن الأماكن هي أخص صفاته.....
٤٢٠	اجتماع الجوهرين يمنع تضاد الكونين.....
٥٩٨	الأجسام لا تفعل شيئاً من الأصوات إلا باعتماد وحركة.....
٦٧٠	الإدراكات علوم مخصوصة.....
٥٦٩	الإرادة للشيء لا تكون كراهية لصدّه.....

٥٧٣	الإرادة يصح تعلقها بمنع الحدود
٥٩٨	الأصوات تحدث في الأجسام
٤٢٠	إطلاق اسم التضاد على اجتماع جوهرين في حيز واحد
٧٠٥	إطلاق الأسماء موقوف على الإذن
٢٢٣	الاعتقاد السديد علم
٧١٠	الإلهية استحقاق أوصاف الجلال
٧١٢	إن ثبت من الآحاد ما يوجب العلم كان متأولاً على العقل
٥٨٢	الباري يريد ما علم أنه يقع
٧١١	الثنية في اليمين ترجع إلى اللفظ
٦٩٩	التسمية والاسم والمسمى واحداً
٥١٣	حد الشيء معناه أو حقيقته أو خاصته
٥١٤	الحد والحقيقة والمعنى والعلة شيء واحد
٦٨٢	حدوث الجوهر يخالف بقاءه
٣٤٦	حقيقة الإله صفة اقتضت القدس عن الأحياز ومناسبة الحدّثان
٥٦٠	الحكم بتضاد الإدراكات المختلفة
٥٦٠	الحكم بتضاد العلمين المختلفين
٦٧٨	الرب باقٍ ببقاء يقوم به
٣٥٥	صفات الإله لا يطلق عليها التائيل والاختلاف
٧١٢	طريقة الآحاد لا توجب العلم
٧١٢	طريقة الآحاد لا يجوز بمثلها إثبات صفة للقديم
٢٢٧	العقل ما يقع به التمييز ويستدل به على ما وراء المحسوس
٥١٤	العلة والمعلول واحد
٥٣٦	العلم الحادث قائم بذات متناهية
٥٣٦	العلم الحادث لا ينبسط على محلين
٥٣٦	العلم الحادث متناهٍ في نفسه وفي تعلُّقه
٥٣٦	العلم القديم غير متناهٍ
٧١١	العين عبارة عن البصر
٣٤٩	الغنى صفة إثبات تتضمن نفياً
٣٥٢	القائم بالنفس هو المستغني عن المحل
٣٤٩	القديم صفة إثبات تتضمن نفياً

- القديم سبحانه لا يوصف بالكراهية على التحقيق..... ٥٦٦
- القديم لا يوصف بالتمني..... ٥٨٢
- قول الله تعالى صفة ذاته..... ٧٠٠
- القيام بالنفس صفة إثبات تتضمن نفياً..... ٣٤٩
- الكراهية حقيقتها النفور، وهي من الآلام..... ٥٦٦
- الكلام هو التدبير..... ٦٠٠
- الكلام هو القول القائم بالنفس..... ٦٠٠
- لا معنى للعالم بعلمه إلا ذلك العلم..... ٥٥٧
- لا معنى للعلم بالشيء إلا كون صاحبه عالماً به..... ٥٥٧
- لا يجوز أن يكون الرب بفعله الكلام متكلماً..... ٦١٧
- المؤمن المقلد عاصٍ بترك النظر..... ٢٤٥
- المثلان: ما لا يصح اختصاص أحدهما بصفة..... ٣٥٥
- المسمى بقوله: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ ذات الله..... ٧٠٠
- نفوذ الإرادة..... ٥٧٣
- يصح خلق الأصوات بلا حركة خرقاً للعادة..... ٥٩٨
- الأستاذ أبو الهذيل العلاف:
- إذا حفظ الحافظ كلام الله وَجَدَ كلام الله حالاً في الحافظ..... ٦٦٣
- إذا حكى واحد قول الجماعة قام به كلامهم..... ٦٦٣
- إذا حكى واحد قول غيره قام به كلامه..... ٦٦٣
- الكلام حروف مسموعة مغايرة للأصوات..... ٦٦٣، ٦٥٥، ٥٩٨
- لو قرأ ألف قارئ آية وَجَدَ في كل قارئ تلك الآية..... ٦٦٣
- من قرأ آية وَجَدَ مع قراءته كلام الله..... ٦٦٣
- الأستاذ أبو بكر بن فورك:
- إرادة الباري تتعلق بأن يحدث وبأن لا يحدث..... ٥٧٣
- خالقنا لم يزل..... ٧٠٢
- الصوت عَرَض واحد (على أصل الأشعري)..... ٥٩٧
- الصوت نوع من الحركة..... ٥٩٨، ٥٩٧
- الفعل علّة كون الفاعل فاعلاً..... ٥٠٥
- كل اسم فهو المسمى بعينه..... ٧٠١
- الكلام هو المسموع..... ٦٠٢، ٦٠١

- المعلول ما استحق العلة أو تعلق به..... ٥٠٥، ٤٩٥
- الأستاذ أبو منصور البغدادي:
- جواز إطلاق الصفة بمعنى الوصف..... ٧٠٣
- الأستاذ أبو نصر:
- الاسم يرد بمعنى التسمية وبمعنى المسمى حقيقة..... ٦٩٩
- الأشاعرة:
- إثبات صفة أزلية يصح الفعل لأجلها في لا يزال..... ٤٦٨
- إثبات قَدَم الكلام، لا قدم العبارة والتلاوة..... ٦٥٧
- إثبات كلام ليس بحرف ولا صوت..... ٦٤١
- اختصاص إضافة الكلام إلى الله اختصاص قيام..... ٦٤١، ٦٣٧
- اختصاص العلم الحادث بمعلوم معين..... ٥٣٤
- اختصاص العلم القديم بالإحاطة بجميع المعلومات..... ٥٣٤
- إذا قرئ كلام الله بالعربية سَمِّيَ قرآنًا، وبالعبرانية يسمى تورا وإنجيلًا..... ٦٧٣
- إرادة الشيء كراهية ضده..... ٥٨٢، ٥٧٣، ٥٦٦
- الإرادة تقارن المراد..... ٥٧٥
- الإرادة لا تجتمع السهو والغفلة..... ٥٦٧
- الإرادة لا تضاد العلم..... ٥٦٧
- استثثار الرب بخلق الأفعال..... ٦١٦
- استحالة قيام الحوادث بذات الباري..... ٤٢٨
- استغناء الرب عن الأماكن والأحيار لمعنى..... ٦٧٩
- استقرار الحمل لسكون مخلقه الله في المحمول..... ٤٢٦
- أسماء الله لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول..... ٧٠٤
- إضافة الأفعال إلى الله موقوفة على ورود الإذن..... ٦٥٠
- إطلاق اسم القديم اعتبارًا باسم الأول..... ٧٠٧
- الاعتقاد لا يوجب حركة ولا يولدها..... ٤٢٦
- الاعتقاد لو قدر ثبوته لما اقتضى هويًا ولا تصعدًا..... ٤٢٦
- الإعدام هو المعدوم..... ٤٣٩
- الأعراض لا تبقى..... ٦٨٧، ٦٨٤
- الافتقار عند كثرة القدرة..... ٦٤٥
- أقل التأليف بين جوهرين..... ٤١١، ٤٠٧، ٢٨٨

٦٥٧	الألفاظ والعبارات والتلاوة حادثة.....
٤٦٨	امتناع تأخر المقدور عن القدرة الحادثة.....
٢٨٥	الانتفاء معلوم وليس بشيء.....
٢٧٠	أول الواجبات النظر.....
٢٨٣	الإيجاد جعل ما ليس بذواتٍ وأشياء ذواتٍ وأشياء.....
٤٣٩	الإيجاد هو الموجد.....
٤١٧	الباري غير موهوم ولا محدود.....
٦٣٧	الباري متكلمٌ بكلام قديم أزلي.....
٥٢٧	الباقى باقٍ ببقاء يزيد عليه.....
٥٧٤	الباقى لا يكون مرادًا.....
٥٧٤	الباقى لا يكون مقدورًا.....
٦٨٨	الباقى من الأعراض ينفيه الضد.....
٦٨٧، ٤٢٥	بطلان القول بالمركز.....
٥١١	بطلان كون النفي علة موجبة.....
٧١١	تأويل العينين بالبصر.....
٧١١	تأويل الوجه بالوجود.....
٧١١	تأويل اليدين بالقدرة.....
٥٧٩	تبدل الإرادة يدل على البداء في العلم.....
٦٩٧	التسمية ترجع إلى لفظ المسمّى.....
٦٩٩	التسمية قولٌ دالٌّ على الاسم.....
٦٢٥	التضاد واقع بين المعاني من غير اشتراط الحياة.....
٦٢٥	التضاد يقع عند قيام معنيين متضادين في محل واحد.....
٤٦٧	تعلق القدرة القديمة بالتضادات.....
٦٥٢	تعلُّق علمِ الله وعالمِيَّتِهِ بالمعلومات لا يختلف.....
٣٨٤	تقدس الباري عن خصائص الجوهر والعرض ومخالفته لهما.....
٤٢٣	تقدير قيام تأليف بجوهرين محال.....
٤٦٩	تناهي المقدور والمعلوم دليل على حدوث القدرة والعلم.....
٦٧٣	التوراة والإنجيل، والزبور، والفرقان شيء واحد (وحدة الكلام).....
٥٠٦	الجائز لا يجب تعليله لجوازه.....
٤٠٧	الجسم هو المؤتلف.....

- جواز إطلاق وصف الفوقية للباري شرعاً مع نفي المكان والجهة..... ٣٧٨
- جواز الصفات التابعة للحدوث..... ٢٨٤
- جواز تقدّم القدرة على الفعل..... ٤٦٧
- جواز وصف الباري بالكراهية..... ٥٦٦
- الجوهر لا يختص بالجهة لنفسه..... ٦٨٧
- الجوهر لا يخلو عن العرض أو ضده..... ٣١١، ٣٠٩
- حدّوا الجواهر بالحجم دون التحيز وقبول العرض..... ٥١٢
- الحدوث والمحدث واحد..... ٤٣٨
- حقيقة الجوهر..... ٥٢٨
- حكم كل صفة يختص بمحلها..... ٦٢٥
- الخبر الذي نقله الأحادُ يقضي إلى إيجاب العمل..... ٧٠٥
- خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي..... ٢٢٨
- خلاف المعلوم مقدور لله تعالى..... ٤٥٩
- الخلق والمخلوق واحد..... ٤٣٨
- الخواطر كلام ليس بحرف ولا صوت..... ٦٠٠
- الرب سميع بصير على الحقيقة..... ٤٨٢
- الرب عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحية..... ٤٨٤
- الرب متكلم، أمر، ناه، مخبر، واعد، متوعد..... ٦٣٣
- السبر والتقسيم الحاصر يفيد العلم..... ٥٢١
- السكوت إضراب النفس عن الكلام..... ٦٣٢
- سمع موسى كلام الله بلا كيف..... ٦٧٠
- السهو والغفلة لا يجامعان إرادة فعل الغير..... ٥٧٠، ٥٦٦
- شرط الكلام قيامه بالمتكلم..... ٦٣١، ٦٣٠، ٦١٤
- الشك شرط النظر وضده..... ٢٣٨
- صانع العالم مرید على الحقيقة..... ٤٧٥
- صفات الأجناس المقتضي لإثباتها القدرة..... ٥٠٨
- صفات الذات واحدة، متعلقة بجميع متعلقاتها..... ٦٣٦
- صفات الله أشياء موجودة..... ٥٤٢
- العالمية حكم واحد..... ٣٦٢
- العبارات دلالات على الكلام، وليس بكلام على الحقيقة..... ٦٥٢، ٦٣٠، ٦٠٠



العدم هل يكون دليلاً أم لا؟.....	٥٢٢
العلة العقلية لا تتركب.....	٥٠٣
العلة هي الصفة الجالبة للحكم.....	٤٩٥
العلم الحاصل عقيب النظر يقع مكتسباً ( المشهور ).....	٢٤٠
العلم القديم لا يقوم مقام سائر الصفات.....	٣٥٥
العلم القديم يتعلق بكل معلوم وجوداً وعدمًا.....	٥٤٩
علم الله وقدرته شيان موجودان.....	٥٤٢
العلم لا يتناهى.....	٦٤٦
العلم ليس من قبيل الاعتقاد.....	٢٢٣
الغيران يصح مفارقة أحدهما الآخر.....	٥٤١
الفاعل للشيء مريدٌ له.....	٤٧٩
القدرة القديمة لا تتناهى.....	٤٦٧
القدرة لا تقتضي التمكن في الحال.....	٤٦٨
القدرة مصحّحة للفعل.....	٤٦٧
القراءة أصوات القراءة وفعالهم.....	٦٦١
قراءة القرآن عبارة عن كلام الله وليست عين كلام الله.....	٦٦٩
القرآن في المصاحف هل يلزم تقييده بالكتابة.....	٦٦٦
القرآن من الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها.....	٦٤٩
القول هو القائم بالفس المدلول عليه بالعبارات.....	٦٠٠
القيام بالفس استغناء عن الأماكن والجهات.....	٤١٢
الكراهة تضاد الإرادة.....	٥٦٦
كل عرضين مثلين، فإنه يستحيل اجتماعهما في محل واحد.....	٦٢٧
كل ما ينافي حديث النفس فهو ضد للكلام.....	٦٣٠
الكلام القديم صفة واحدة، وتختلف العبارات عنه بحسب اختلاف اللغات.....	٦٧٣
الكلام القديم هو الكلام القائم بالنفس.....	٦٤١
الكلام القديم يستحيل أن يكون حروفاً ( الكلام النفسي ).....	٦٥١
كلام الله مع وحدته أمر ونهي وخبر.....	٥٣٥
كلام الله واحد وهو مع وحدته متعلق بجميع متعلقات الكلام.....	٦٣٦
الكلام جنس ذو حقيقة، له أضداد.....	٦٢٩، ٦٠٢
الكلام من صفات الحي.....	٦١٥، ٦٣٢، ٦٣٠، ٦١٤

- الكلام هو المعنى القائم بالنفس..... ٥٩٨
- الكلام يضاده آفات النطق ( الخرس، السكوت، السهو، البهيمية، الطفولية )..... ٦٣١، ٦٣٠
- الكون الأول بعد خلق الجوهر فيه سكون..... ٤١٧
- لا بقاء للعلوم ولا لأضدادها..... ٥٦٠
- لا تثبت الإرادة بعد الكراهية..... ٥٧٩
- لا صفة للعموم..... ٦٥٦
- لا فرق بين الأعراض والأبعاض..... ٢٩٦
- لا قائم بالنفس إلا الله..... ٣٨٥
- لا كلام إلا القائم بالنفس..... ٦١٤
- لا معنى للتضاد إلا التناقض..... ٥٦٧
- لا نشترط مقارنة إمكان وقوع المقدور القدرة..... ٤٦٧
- لا يبعد قيام علم وجهل بجزأين من جملة واحدة..... ٦٢٥
- لا يتجدد لله كلام..... ٦٧٥
- لا يتقرر قيام اعتنادين متماثلين في الجوهر..... ٤٢٥
- لا يدل الوجوب والجواز على تعليل ولا على منعه..... ٥٠٦
- لا يصح من الساهي فعل..... ٥٧٠
- لا ينكرون كون العبارات خلقاً لله..... ٦٤١
- للجسم نهاية والجزء لا ينقسم..... ٢٦٤
- لم يثبت لله تعالى في أزله اسم الخالق، بل في لا يزال بعد الخالق..... ٧٠٢
- الله إله واحد، له صفات الإلهية..... ٥٤٣
- الله خلق في موسى معنى أدرك به كلامه..... ٦٦٩
- الله سبحانه أزي لا يدرك العقل حقيقته وكنهه عظمتة ولا يُصَوَّرُهُ الوَهم..... ٤٣٣
- الله سبحانه لا يريد شيئاً إلا كان كما أَرَادَهُ..... ٤٦٣
- لو اختلف العلمان من شخصين، فهما متماثلان..... ٥٦٠
- ليس الإبقاء هو المبقى..... ٤٣٩
- ليس الاعتماد من التأليف ولا مولداً له..... ٤٢٤
- ليس بين الأصحاب خلافٌ يؤدي إلى التكفير أو التضليل..... ٦٧٨
- ليس من معتقدا بقاء العلوم الحادثة..... ٥٤٧
- ما زاد على جوهرين لا يجوز أن يقال جسم واحد..... ٤٠٨
- ما ضاد الشيء ضاد مثله..... ٦٢٥

المتكلم من قام به الكلام.....	٦١٤، ٦١٣
متماثل الأعراض متضادة.....	٦٢٧، ٥٥٩، ٤٧١، ٤١٩
المتماثلان يتماثلان لأنفسهما، وكذلك المختلفان.....	٣٦٣، ٣٥٥
المثلان هما المستويان في جميع صفات النفس.....	٥٣٤
مجمل الصفات الإلهية.....	٣٤٥
مخالفة العلم الحادث العلم القديم.....	٥٢٦
مدلول العبارات من كلام الله لا يختلف.....	٦٥٢
المرعي في التماثل التساوي في صفات النفس.....	٣٥٦، ٣٥٥
مصادر المعرفة عند الأشاعرة.....	٢٤٤
المعدوم الذي لا يوجد لا يتعلق به التكليف.....	٦٤٤
المعدوم ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت.....	٢٧٩
المعلوم إما موجود أو معدوم.....	٢٧٩
معلومات الله لا تنهاى.....	٥٥٠
معنى المسموع من القرآن.....	٦٦٩
مقدورات الرب لا تنهاى.....	٤٦٨، ٤٦٧
المقروء هو الكلام القديم.....	٦٦٣
منع القول بالتولد.....	٦١٦، ٤٢٣
منع تقدير معدوم - علم الله انتفاء وجوده - مأمورًا.....	٦٤٤
المنع من القول بأن الله معدود مع غيره.....	٤٥٧
المنع من تسمية خالق الكلام متكلمًا به.....	٦٤١
مهما أمكن تحديد الشيء بنفسه أو بصفته كان أولى.....	٥١٢
الموجب اختصاص الأجرام بحيزها، تخصّص فاعل موجب.....	٣٣٩، ٣٣٨
الموجب لا يتخير بين مثلين.....	٣٣٩
موسى أدرك معنى كلام الله من غير واسطة.....	٦٧٠
النظر الصحيح يتضمن العلم بالمنظور فيه.....	٢٧٤، ٢٤٠
نفي الاعتماد.....	٤٢٦
نفي المثل والشبه عن القديم.....	٣٦٥
نفي المماسات الزائدة على الكون المخصص.....	٤٢٣
النقص يدل على الحدوث.....	٤٨٤
هل سمع النبي وجبريل كلام الله ليلة المعراج؟.....	٦٦٩

- الواجب من الأحكام لا يمتنع تعليله لوجوبه..... ٥٠٦
- الواجبات سمعية..... ٢٧٠
- الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه..... ٤٥٦
- الوجه صفة ثابتة للرب ( متقدمو الأشاعرة )..... ٧١٠
- وجوب النظر مما يدرك سمعًا..... ٢٧٢
- وجوب قيام أفعال العباد بفاعلها..... ٦٢٤
- الوجود علة الإدراك..... ٥١٢
- الوجود والوجود واحد..... ٤٣٨
- اليدان صفتان ثابتتان للرب ( متقدمو الأشاعرة )..... ٧١٠
- يستقر الجسم الثقيل بأكوان متجددة تخصصه بجهة..... ٤٢٨
- يهوي الثقيل بأكوان تخصصه بجهة السفلى..... ٤٢٦
- أكثر الأشاعرة:
- البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده..... ٦٧٥
- الثقل يرجع إلى ذوات الأجسام..... ٤٢٥، ٤٢٤
- العلم الحادث يتعلق بمعلوم واحد..... ٥٥٤
- القديم هو الذي لا أول لوجوده..... ٣٣١
- بعض الأشاعرة:
- استحالة تعلق القدرة بحالة البقاء..... ٦٨٢
- إطلاق الأسماء موقوف على الإذن..... ٧٠٩
- إظهار خوارق العادة على يدي الكاذب ممكن..... ٤٥٩
- الأعراض تختص بمحالتها لأعيانها..... ٣٠٠
- الثقل معنى زائد على الاعتماد..... ٤٢٥
- الجسم هو المؤلف..... ٤٠٧
- الجوهران المجتمعان جسم واحد أو جسمان..... ٤٠٧
- الحدوث يخالف البقاء..... ٦٨٢
- حقيقة الإله قيامه بنفسه بلا نهاية..... ٣٤٦
- الحياة شرط العلم، والموت لا يضاده..... ٦٢٦
- صفة الإله ليست هي هو، وليست هي غيره..... ٥٤١
- طريق إثبات اليمين والوجه السمع المحض..... ٧١٢
- العدل شاهدًا يضاد الجور..... ٦٢٥

- العدم لا يكون شرطاً في الصفات، بل الحياة مع عدم الأضداد..... ٥١٠
- العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم أو بمعلومات على الجملة..... ٥٥٢
- العلم الحاصل عقيب النظر يقع ضرورة..... ٢٤٠
- فعل الحركة يضاد فعل السكون..... ٦٢٥
- القَدَم يرجع إلى نفي الأولية عن الموجود..... ٣٤٩
- القديم قديم لمعنى هو القَدَم..... ٣٠٣
- كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليياً للمنع..... ٧٠٥
- كلام الله مسموع على الحقيقة..... ٦٧٠
- كون الشيء قائماً بالنفس يدل على أنه قَبْلَ الصفة..... ٥١٣
- لا سبيل للعقلاء إلى الامتناع عن النظر..... ٢٧١
- لا يتمتع تقدير العدم شرطاً..... ٥١٠
- اللبث شرط في السكون..... ٤١٨
- الله خالق رازق في الأزل ( بعض المتقدمين )..... ٤٤٣
- المُعَاد مُعَاد لمعنى..... ٣٠٣
- المقصد من: « كن » بيان نفوذ الإرادة في المراد، بلا اعتياص..... ٤٤٢
- متأخرو الأشاعرة:
- كل اسم فهو المسمى بعينه من غير تفصيل..... ٧٠١
- مثبتو الأحوال من الأشاعرة:
- الكلام يوجب لمحلله حكماً؛ هو كونه متكلاً..... ٦١٣
- محققو الأشاعرة:
- الخالق اسم مشتق من معنى هو الخلق..... ٤٤٤
- معنى المعلول اختصاص العلة به..... ٤٩٥
- معظم الأشاعرة:
- مَنْع التركيب في الحدود..... ٥١٨
- الإمام أحمد بن حنبل:
- ألفاظ الآدميين كيفما دارت مخلوقة..... ٦٥٤
- تحركات الآدميين وأصواتهم وسكانتهم مخلوقة..... ٦٥٥
- القرآن كلام الله ليس بمخلوق..... ٦٥٤، ٦٥٣
- كان يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء فيقول: « مخلوق، أو غير مخلوق »..... ٦٥٤
- لم يتعرض لماهية القرآن، وهل هو قديم أو لا؟..... ٦٥٣

- لم يزل الله متكلمًا ..... ٦٥٤
- من قال « لفظي بالقرآن مخلوق » فهو كافر ..... ٦٥٤
- من قال القرآن مخلوق فهو كافر ..... ٦٥٤
- من قال علم الله مخلوق فهو كافر ..... ٦٥٤
- الإمام إسحاق بن راهويه:
- من قال: « القرآن مخلوق » فقد زعم أن القدرة والمشيئة مخلوقة ..... ٦٥٤
- الإمام البخاري محمد بن إسماعيل:
- الكلام المتلو الثبوت في المصاحف، المزعى في القلب، هو كلام الله ليس بمخلوق ..... ٦٥٥
- الإمام الشافعي محمد بن إدريس:
- نزول الرب حق بلا نُقْلَةٍ وزوال ولا كيف ..... ٣٩٧، ٣٩١
- الإمامية:
- الدين إنما يتلقى من الرسول أو الإمام المعصوم ..... ٢٣٠
- كلام الله حادث مفتتح الوجود ..... ٦٣٥
- أم سلمة:
- الاستواء ثابت بلا كيف ..... ٣٩١
- الأوزاعي:
- الاستواء ثابت بلا كيف ..... ٣٩١
- أهل المعاني واللغة:
- الاستواء من صفات الفعل ..... ٣٩١
- الباطنية:
- الاشتراك في صفة النفي لا يوجب الاشتباه، بخلاف الإثبات ..... ٣٥٦
- الدين إنما يتلقى من الرسول أو الإمام المعصوم ..... ٢٣٠
- فسروا العلم والقدرة والحياة بنفي الجهل والعجز والموت ..... ٤٧٨
- بعض الأصوليين:
- المحبة جنس يخالف الإرادة ..... ٥٦٤
- البهشية:
- إثبات إرادة حادثة مماثلة لإرادتنا ..... ٥٧٦، ٣٦١
- الاشتراك في الأخص يوجب الاجتماع في سائر الصفات التي تثبت لا لمعنى ..... ٣٥٦
- الجوهر المعدوم يباثل الجوهر الموجود ..... ٣٦١
- القديم على حال في كونه عالمًا وقادرًا وحياً والمقتضي لها حال واحدة زائدة ..... ٥٣٨

- لله تعالى حال واحدة في كونه عالماً بجميع المعلومات..... ٥٣٨
- الله مريد بالمريديّة أو بالمشيئة..... ٥٧٧
- المثلان هما المشتركان في أحص الوصف..... ٣٥٦
- المعلول صفة زائدة وحال، وهي تنبسط على الجملة التي المحل منها..... ٤٩٥
- ثعلب:
- تفسير الاستواء على العرش بالفصد إلى خلقه..... ٣٩٤
- الثنوية:
- إثبات مدبرين للعالم أحدهما خالق الخير والثاني خالق الشر..... ٣٤٠
- النور أجسام متصّدة بلا نهاية علوّاً، لا تسفلّاً، بعكس الظلمة..... ٣٢٨
- الجويني، أبو المعالي (إمام الحرمين):
- الإباء أمر يجده العاقل من نفسه..... ٥٧١
- الإباء والإضراب واسطة بين الإرادة والكرهية..... ٥٧١
- الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه..... ٧٠٦
- إذا تعلق العلم بالسواد فإنها يدرك صاحبه كونه عالماً به بإدراك النفس..... ٥٥٧
- الأسماء تنزل منزلة الصفات..... ٧٠١
- إسناد العلم بالمحدث إلى ضرورة العقل..... ٣٣٣
- الأقيسة لا يجوز التمسك بها في الأسماء والصفات..... ٧٠٥
- إن اشتمل الحد على جنس واحد فيستقيم على نفي الأحوال..... ٥١٥
- البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي..... ٦٧٦
- تقدسه تعالى عن الأحياء صفة نفي..... ٦٧٩
- التقسيم الدائر بين النفي والإثبات يفيد العلم ضرورة..... ٣٣٣
- تكليف العوام النظر تكليفاً بما لا يطاق..... ٢٤٥
- الحد إن اشتمل على مختلفات، لم يستقم على نفي الأحوال..... ٥١٥
- السبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات لا تقطع بانحصاره..... ٥٢٠
- صفة النفي لا تقتضي موجباً ثابتاً..... ٦٧٩
- العلم يتميز عن الاعتقاد..... ٢٤٦
- العلم يقع ضرورة بعد تصرف النظر..... ٢٤٦
- العوام إنها كلفوا الاعتقاد السديد ولم يكلفوا العلم..... ٢٤٥
- القديم قديم لنفسه..... ٧٠٤
- قول التابعي ليس بحجة..... ٧٠٥

- القول بالحال متناقض يُدرك تناقضه بالبدية. ٤٨٧
- كان من مثبتي الأحوال في الابتداء، ثم رجع عنها. ٤٨٦
- لا حكم للجوهر من الكون إلا اختصاصه بحيزه. ٤٢١
- لا معنى لاعتبار الغائب بالشاهد. ٤٩٢، ٣٢٢
- لا يرجع من الخلق صفة متحققة إلى الذات. ٧٠١
- لا يمتنع مزية تقتضي العلم بحقيقة الإله. ٣٤٦
- اللّه تعالى يعلم حقيقة نفسه ووجوده. ٣٤٦
- لو سمي مسم إدراك النفس عقلاً، كان مصيباً. ٥٥٨
- ليس من شرط البقاء قيامه بالباقي. ٧٠٤
- ما يفيد الظن من الأخبار كافٍ في جواز إطلاق الأسماء الحسنى. ٧٠٥
- المتكلم بضربٍ من الكلام لا يتصف بكونه ساكناً. ٦٣٢
- من علم أن معلومات اللّه لا تنهاى فقد تعلق علمه بمعلومات. ٥٥٣
- النظر بضاد جملة أضداد العلم (الجهل والشك والظن). ٢٣٩
- الوجود لا يعلل شاهداً وغائباً. ٥٠٧
- الوقف لا يعني إيجاب الكف، بل عدم القضاء بمنع ولا إذن. ٧٠٦
- الجهنم بن صفوان:
- إثبات علوم حادثة للّه تعالى. ٥٤٣
- جواز قيام علم بجسم مع رجوع حكمه إلى اللّه. ٥٤٤
- الرب مشئُ الأشياء وليس بشيء. ٢٨٧
- لا شيء إلا الحادث. ٢٨٧
- اللّه سبحانه عالم لنفسه. ٥٤٣
- يتجدد على اللّه الحال بتجدد المعلوم والمتعلق. ٥٤٦
- الجهمية:
- القول بخلق القرآن. ٢٥٦
- القول بنفي الرؤية والصفات. ٢٥٦
- الحارث المحاسبى:
- كلام اللّه ليس بحروف ولا أصوات. ٦٥٣
- حماد بن زيد:
- من قال بأن كلام العباد ليس بمخلوق - فهو كافر. ٦٥٥



الخوارج:

كلام الله حادث مفتتح الوجود..... ٢٣٥

الدهرية:

إثبات الجواهر في الأزل..... ٢٨٢

الجوهر يجوز خلوه عن العرض وعن ضده..... ٣٠٩

الرب سبحانه كان تاركاً للفعل أزلاً..... ٦٢٢

كل صفة ثبتت أزلية يستحيل انتفاؤها..... ٦٢٢

نفي الخلاء..... ٣٨١

الديسانية:

الظلام موات يقتضي الشر بطبعه، والنور حي يعقل الخير قصداً..... ٣٢٩

الروم:

الأقانيم تخالف الجوهر بالأقنومية..... ٤٥١

التصريح بإثبات ثلاثة آلهة..... ٤٥١

الجوهر يوافق الأقانيم بالجوهريّة..... ٤٥١

الزجاج:

تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤

الزيدية:

كلام الله حادث مفتتح الوجود..... ٢٣٥

سفيان الثوري:

تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤

سفيان بن عيينة:

ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦

السلف:

الاستواء صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر..... ٣٩١

إشار الإعراض عن المسائل الكلامية وكراهية التعمق فيها..... ٦٥٣

ترددوا في القراءة والمقروء..... ٦٧٠

تكفير القائل بخلق القرآن..... ٢٦٧

التوقف في إطلاق اسم القائم بالنفس على الله..... ٧٠٨

الفوقية صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر..... ٣٩١

كرهوا البحث والتفتيش عن الأشياء الغامضة، إلا ما بينه الرسول..... ٦٥٤

- كلام الله غير مخلوق، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر..... ٦٥٤، ٦٥١
- متزّهون عن القول بقدم الحروف والأصوات..... ٦٥٤
- النزول صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر..... ٣٩١
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧، ٣٩١
- السميّة:
- لا مدرك للعلم إلا الحس والخبر..... ٢٣١، ٢٣٠
- شعيب بن حرب:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦
- الطبايعون:
- ثقل العنصر حنينه إلى المركز، وخفته حصوله في المركز..... ٤٢٥
- الجواهر مختلفة الأجناس..... ٢٩٤
- الطبايع كانت أفراداً فامتزجت..... ٣٢٨
- نفي الإرادة عن الصانع..... ٤٧٨
- طوائف من الدهرية:
- أثبتوا عنصراً قديماً يسمونه هيولي ومادة..... ٣٠٩
- العابدية:
- إثبات الفوقية والمباينة للباري..... ٣٧٨
- التصريح بنفي التحيز والمحاذة..... ٣٧٨
- تناهي المسافة بين ذات الباري وبين العرش..... ٣٧٨
- عباد الصيمري:
- المعدوم شيء..... ٢٨١
- عبد الرحمن بن مهدي:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧
- علي بن عيسى الرماني:
- تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤
- عمرو بن بحر الجاحظ:
- إرادة فعل الغير ترجع إلى ميل النفس..... ٥٦٢، ٤٧٦
- الأجسام لا يصح عدمها أصلاً..... ٦٩٣
- المريد هو الفاعل الذي ليس بساء ولا جاهل..... ٥٦٢
- أنكر أصل الإرادة..... ٥٦٢، ٤٧٦

- لا معنى للقصد إلى الفعل إلا نفس الفعل..... ٥٦٢، ٤٧٦  
الفراء:
- تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤  
الفلاسفة:
- إثبات نفس قديم جاهل، هو مبدع العالم..... ٣٤٠  
الأحياز في حكم المتناهي..... ٣٣٠  
إنكار إفشاء النظر إلى العلم..... ٢٣٠  
الجزء يتقسم أبداً بلا نهاية..... ٢٩١  
الجسم هو الطويل العريض العميق..... ٤٠٧  
صرف النطق إلى نطق القلب..... ٦٣٠  
الصوت اصطكاك الأجرام..... ٥٩٧  
كرة الأرض مخوفة بالماء والنار والهواء، وجلتها مخوفة بجرم الفلك..... ٣٣٧  
لم تزل دورة للفلك قبل دورة إلى غير أول..... ٣١٦  
بعض الفلاسفة:
- الأرض غير واقفة بل هي متحركة متابعة الدوران..... ٤٢٦  
الأرض هاوية أبداً..... ٤٢٧  
الأرض واقفة لحصولها في المركز..... ٤٢٧  
أزلية الطبائع الأربع..... ٣٢٦  
أزلية العنصر والزمان والفضاء والفاعل..... ٣٢٦  
الاشتراك في صفة النفي لا يوجب الاشتباه..... ٣٥٦  
الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه..... ٣٥٦  
أول ما خلق الله (العنصر، الماء، النار، الهواء)..... ٣٢٦، ٣٢٥  
الصوت انسداد الهواء من مضيق..... ٥٩٨  
معظم الفلاسفة:
- قالوا بحدث العالم وأزلية الإله..... ٣٢١  
القائلون بقدم العناصر:
- تغير العنصر القديم عن صفته..... ٣٢٧  
القاضي أبو بكر الباقلاني:
- الإباء أمر يجده العاقل من نفسه..... ٥٧١  
الإباء والإضراب واسطة بين الإرادة والكراهية..... ٥٧١

٣٤٧	إثبات الأحوال
٦٩٥	إثبات انتفاء الجواهر بانتفاء الأكوان
٤٢٠	اجتماع جوهريين في حيز واحد لنفسيهما لا معنى سواهما مستحيل
٤٨٧	الأحوال تثبت للمحال التي تختص بها المعاني
٤٨٧	الأحوال لا يمتنع كونها معلومات
٣٦٠	أخص وصف العلم القديم أنه على صفة توجب له الإحاطة بجميع المعلومات
٥١٨	الأدلة هي التي يتوصل بصحيح النظر فيها إلى العلم الكسبي
٥٦١	الإرادة اختيار حادث
٥٦١	الإرادة إشار المراد
٥٦٩	الإرادة لا تكون كراهية
٥٦١	الإرادة مشيئة متجددة
٥٦٩، ٥٦٧	الإرادتان للضدين لا يتضادان
٤٩٧	استحالة قيام الأمر والنهي بالأعيان
٥١٦	الاستدلال بالفعل على وجود الفاعل واقتداره شاهداً وغائباً
٥٩٨	الأصوات تحدث في الأجسام
٣٥٤	إطلاق الصفات العليا موقوف على الإذن الشرعي
٤٢٦	الاعتقاد معنى
٦٨٥	الأعراض لا تبقى
٥٢٧	الباقى باقى لنفسه
٦٧٦	البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي
٤٩٧	التحريم والتحليل في المحرمات والمحللات معللة بالأمر والنهي
٥١٠	التركيب ممتنع في العلل
٥٠٦	تعلق الصفة القديمة بمتعلقها على العموم لا يعلل
٥٠٦	تعليق الشيء بنفسه مستحيل
٥٦٣	التمني جنس يخالف الإرادة
٤٢٥	الثقل عبارة عن اعتماد الشيء في جهة السفلى
٥٣٠	جعل الأحكام دلالة على الحال والعلم جميعاً
٤٥٨	جواز إطلاق القول بأن الصفات معدودة
٦٩١	الجواهر تعدم بإعدام الله إياها
٦٩١	الجواهر تعدم بقطع الأكوان عنها

- الحدُّ قول الحادِّ، ليس بموجب..... ٥١٨، ٥١٣
- الحد يرجع إلى المحدود..... ٥١٤
- الحركة الضرورية ماثلة للحركة الكسبية..... ٦٢٠
- الحركة في جنسها لا تضاد العجز..... ٦٢٠
- حقيقة الشيء ومعناه يرجع إلى صفته دون قول القائل..... ٥١٤
- الخلافاً كل غيرين لا يقوم أحدهما مقام الآخر ولا يسد مسده..... ٣٥٤
- الدليل هو الدلالة حقيقة لا مجازاً..... ٥١٨
- الدليل هو المُتَّعِدُون أصحاب المذاهب..... ٦٨٣
- السواد والبياض متماثلان في الصفات التي اشتركا فيها..... ٣٦٤
- الشرط ما تحقق الافتقار إليه، وهو غير موجب..... ٥١٠
- شرط وجود الجوهر أن يكون في حيز عدم غيره..... ٤٢٠
- صفات القديم في حكم المختلفات..... ٣٥٤
- صفات القديم ليست متغايرة..... ٣٥٤
- الصفات ثمانية دون الصفات الخبرية..... ٤٥٨
- صفة الإله ليست هي هو، وليست هي غيره..... ٥٤١
- ضابط ما لا يعمل كل ما لا يشترك فيه الوجود والعدم..... ٥٠٦
- العجز عن الحركة الضرورية لا يجامع الحركة الكسبية..... ٦٢٠
- العجز يوجد مع الحركة الضرورية..... ٦٢٠
- عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام..... ٥٢٢
- العدم بعد الوجود حكم متجدد..... ٦٩٢
- العدم قبل الوجود عدمه مستمر لم يتقدمه نقيضه..... ٦٩٢
- العقل بعض العلوم الضرورية..... ٢٢٧
- العلة من حيث إنها علة لا تختلف..... ٤٩٧
- العلم يفترق ثبوته إلى انتفاء الأضداد..... ٥١٠
- فعل الله تعالى علة في كونه فاعلاً، ويستحيل قيامه به..... ٤٩٧
- الفعل لا ضد له..... ٦٢١
- قد يتصور الاجتماع في الأخص مع الاختلاف في بعض الأوصاف (أحد قوليه)..... ٣٦٠
- قد يدل الشيء الواحد على مدلولين..... ٥٣٠
- القدرة الحادثة تؤثر في إثبات حال للمكتسب زائدة على وجوده..... ٥٧٢
- القدرة إنها تؤثر في تجدد أمر..... ٦٩٢

- قوله بإثبات الأحوال ..... ٥٠٦، ٤٨٥
- كل إرادة لحدوث شيء كراهية لعدمه ..... ٥٦٩
- كل حكم ثابت لذات قائمة بنفسها فهو معلل ..... ٥٠٦
- كل حكم لو ربط بعلة، واطرد وانعكس، يحكم بصحته ..... ٦٨٤، ٥١٢
- كل معلومين لا يجوز العلم بأحدهما دون الآخر فالعلم الواحد يتعلق بهما ..... ٥٥٥
- كل معنى قائم بمحل فهو يوجب له حالاً ..... ٤٨٧
- الكلام مما يُجَدُّ ..... ٦٠٠
- الكلام هو القول الذي لا يتخصص بمواضعة وتوقيف ..... ٦٠١
- كما لا يقال صفته غيره، لا يقال ليست غيراً له ..... ٥٤٢
- كون المأمور مأموراً لا يعلل ..... ٥٠٦
- كون المقدور مقدوراً لا يعلل ..... ٥٠٦
- كون المنهي منهياً لا يعلل ..... ٥٠٦
- لا أطلق القول بأن الصفات أشياء ؛ حذراً من إيهام العدد ..... ٤٥٨
- لا تختص الأحوال بالمعاني التي شرطها الحياة ..... ٤٨٧
- لا حكم للجوهر من الكون إلا اختصاصه بحيزه ..... ٤٢٣، ٤٢١
- لا يجوز إحداث قول ثالث بعد انعقاد الإجماع في مسألة على قولين ..... ٥٣٨
- لا يصح تعليل صحة كون المعلوم معلوماً ..... ٥٠٤
- لا يصح فعل شيء من الأصوات إلا باعتقاد وحركة ..... ٥٩٨
- لا يكون التمني من قبيل الإرادة ..... ٥٦٣
- لله تعالى أخص وصف لا يدرك اليوم ..... ٣٤٦
- لم يكن للتقليد في أصول التوحيد وجه ..... ٦٨٣
- ما من محقق إلا وله حقيقة وضد ..... ٥١٤
- المثلان كل غيرين يقوم كل واحد منهما مقام صاحبه، ويسد مسده ..... ٣٥٤
- المثلان كل موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس ما ثبت للثاني ..... ٣٥٤
- مدلول الإحكام شاهداً الحال ..... ٥٣٠
- المعلول صفة زائدة وحال، وهي صادرة عن العلة ثابتة لمحلها ..... ٤٩٥
- المعلوم والمقدور والمدرك معللة بالعلم والقدرة والإدراك ..... ٤٩٧
- من جهل تضاد شيئين يُتَصَوَّرُ منه إرادتهما جميعاً ..... ٥٦٧
- من حقيقة المثلين أن لا يختص أحدهما عن الآخر بصفة نفسية ..... ٣٦٣
- من شرط العلة أن تكون ذاتاً وموجوداً ..... ٤٩٧

من شرط العلة قيامها بذات من له الحكم.....	٦٨٤، ٥١١، ٤٩٧
منع اجتماع المختلفين في الأخص (أرجح قوله).....	٣٦٠
مَنْعُ إطلاق القول بأن الله معدود مع غيره.....	٤٥٨
منع إطلاق أن القديم يباثل الحادث في الوجود.....	٣٦٤
منع تعليل صحة الحكم بالشرط.....	٥١١
نفي الأحوال لا يمنع من القول بالحدود والحقائق.....	٥١٥
نفي الاعتماد هو الأجدر بأصولنا.....	٤٢٦
نفي البقاء زائداً على وجود الباقي.....	٦٧٨
النفي لا يعلل، ولا يعلل به.....	٦٩٣، ٥٠٤، ٤٩٧
الوجه صفة ثابتة لله تعالى.....	٧١١
وجود القديم مخالف لوجود الحادث.....	٥١٦
الوجود حقيقة تشترك فيها المختلفات.....	٥١٦
الوجود ليس بحال، وإنما هو محض الذات.....	٥١٦
وقوع الفعل مما لا يعلل.....	٥٠٥
يجوز الهجوم على النظر من غير شك وتردد في المنظور فيه.....	٢٣٨
يجوز أن تقتضي العلة الواحدة تصحيح ضروب من الأحكام.....	٥٠٠
يجوز تعدد الشروط دون العلل.....	٥١٠
اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله.....	٧١١
يستحيل كراهية التقيضين.....	٥٦٧
يصح من الله خلق الأصوات من غير حركة.....	٥٩٨
يتنفي الجوهر لانتفاء شرطه من الأكوان.....	٦٩٥
القدريّة:	
القول بخلق القرآن.....	٢٥٦
نفي الرؤية والصفات.....	٢٥٦
الكرامية:	
إثبات إرادات حادثة لله تتعلق بتفاصيل المحدثات.....	٤٣٠
إثبات العلو والفوقية لله سبحانه.....	٤٣٣، ٣٨٩، ٣٧٧
إثبات المكان والجهة لذات الباري.....	٣٧٧
إثبات صدور الأفعال عن الرب مع استحالة كونه فاعلاً بها.....	٣٤١
إثبات مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته.....	٤٣٠

أحالوا أن يكون الفعل مفعولاً

٤٤٣

٤٤٤ ..... إذ خلق الخلق يشق له اسم الخالق حقيقة

٧٠٨ ..... إذا قال لشيء: « كن »، لا يسمّى قائلاً

٤٣٨ ..... الأعراض لا تتعلق بالمفعول بواسطة الخلق

٤٣٩ ..... الإيجاد والإعدام غير الموجد والمعدوم

٣٧٨ ..... الباري سبحانه بجهة فوق، وبينه وبين العالم بُعد لا يتناهى ( حذاقهم )

٣٧٧، ٤٣٣ ..... الباري سبحانه محاذ للعرش

٣٨٨ ..... الباري سبحانه يلاقى من جهة واحدة جميع أجزاء العرش

٤٣٧ ..... الباري لم يكن قبل خلق العرش مستويًا عليه

٣٧٨ ..... الباري مبين عن العالم بينونة أزلية ( حذاقهم )

٣٨١ ..... الباري يفعل في ذاته أفعالاً ولا يصير بها فاعلاً

٣٨١ ..... تجدد الاسم يوجب التغير

٦٨٥ ..... تجويز بقاء جملة الأعراض من غير فصل

٤٤١ ..... التصريح بأنه سبحانه خلق ما في ذاته من حوادث

٤٢٩ ..... التفريق بين الخلق والمخلوق، والإيجاد والموجد، والإعدام والمعدوم

٤١١ ..... الجسم هو القائم بالنفس

٤٠٩ ..... الجسم يخص بالقيام بالنفس دون التأليف

٤٣٤، ٣١٠ ..... جواز خلو الجواهر عن جملة الأعراض سوى الأكوان

٦٧٦ ..... الحادث في أول حال حدوثه يسمى باقياً

٦٨١ ..... حدوث إرادات لله تعالى

٤٤١، ٤٣٠ ..... الحوادث القائمة بذات الله يستحيل عدمها

٤٣٠ ..... الحوادث لا توجب لله صفًا

٣٤١ ..... الخلق قول وإرادة يحدتها الله تعالى في ذاته

٤٣٩ ..... الخلق هو ما يحدته القديم في ذاته من القول والإرادة

٤٢٩ ..... زعموا في ذاته حوادث كثيرة واقعة بالقدرة سوى الإيجاد والإعدام

٤٤٣ ..... علم الله معلوم له

٤٤٣ ..... فعل أحدنا مفعول لله

٣٥٢ ..... القائم بالنفس هو المنفرد عن المحل

٥٧٥ ..... القدرة تؤثر في الإرادة، ثم الإرادة تؤثر في المراد

٤٤٤ ..... القدرة متقدمة على الفعل، ومتعلقة بالضدين



- القديس سبحة في أزلته مختص بجهة يكون قديم..... ٦٧٣، ٣٨١
- القديس سبحة مابين عن العالم بينونة قديمة..... ٣٨١
- القرآن قول الله، وليس بكلام الله..... ٦٣٦
- القول لا ضده..... ٦٣٠
- قيام كثير من الحوادث بذات الله تعالى..... ٤٢٩
- كلام الله تعالى قديم، وقوله حادث قائم بذاته..... ٦٣٦
- الكلام هو القدرة على القول، وضده العجز..... ٦٣٠
- لا يتجدد لله اسم ولا وصف من الأفعال..... ٤٤٣
- لا يتصف القديم بأوصاف الحوادث ولا يتجدد له منها اسم..... ٤٣٦
- لا يصح العدم على الحوادث..... ٤٣٢
- الله جسم..... ٤٣٢، ٤٠٦
- الله خالق بالخالقية، وهي قدرته على الخلق..... ٤٤٣
- الله لا يوصف بأنه قاتل..... ٦٣٦
- ما يحدث في ذات الله منه أمر التكوين، وأمر التكليف، ونهي التكليف..... ٤٣١
- ما يحدث في ذاته سبحانه من الحوادث إنها يحدث بقدرته..... ٤٢٩
- ما يحدث مابئاً لذاته سبحانه فإنها يحدث بواسطة الإحداث..... ٤٢٩
- المحدث إنها يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث..... ٤٣١
- المقروء أقوال حادثة قائمة بذات الإله سبحانه..... ٦٦٣
- أكثر الكرامية:
- الإيجاد والإعدام هما القول والإرادة..... ٤٢٩
- الجسم هو القائم بالنفس..... ٤٠٧
- لكل موجد إيجاد ولكل معدوم إعدام..... ٤٢٩
- بعض الكرامية:
- أثبت آلة السمع والبصر والتسمعات والتبصرات..... ٤٣٠
- الأجسام لا يصح عديمها أصلاً..... ٦٩٣
- الأرض واقفة، وسبب وقوفها الهواء المحيط بها..... ٤٢٧
- إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد..... ٤٢٩
- التفريق بين الكلام والقول..... ٦١٢
- تفسير السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر..... ٤٣٠
- الجسم هو الطويل العريض العميق..... ٤٠٧

- ٤٠٧ ..... الجسم هو القابل للصفات
- ٤٠٧ ..... الجسم هو ما يباس غيره من أحد جهاته
- ٦١٢ ..... القدرة على الحروف كلام على الحقيقة وليست بحروف
- ٦١٢ ..... الكلام حروف مرتبة ترتيباً يفيد المعنى المقصود بها
- ٦١٢ ..... الكلام هو القدرة على ترتيب الحروف
- ٦١٢ ..... الكلام هو ما يكون المتكلم به متكلماً
- ٤٤٣ ..... من أثبت لله علمين كل واحد معلوم بالآخر
- ٤٣٧ ..... من يفسر السمع والبصر بإضافة المسموع والمبصر إلى سمعه وبصره
- متأخرو الكرامية:
- ٦١٢ ..... إثبات كلامين لله تعالى قديم وحادث
- ٦١٢ ..... الكلام هو القدرة على التكليم والتكلم
- الكعبية:
- ٦٨٤ ..... الأعراض لا تبقى
- ٣٠٩ ..... جوزوا خلوا الجوهر عن الأعراض سوى الألوان
- ٤٨٢ ..... معنى كونه سمياً بصيراً علمه بالمعلومات
- مالك بن أنس (الإمام):
- ٣٩١ ..... كيفية الاستواء مجهولة، والإيمان به واجب
- المتكلمون:
- ٣٣٠ ..... الأحياء لا تنتهى حكماً
- ٧٠٨ ..... أطلقوا على الله اسم القائم بالنفس
- ٥٠٣ ..... العلة لا توجب ذاتاً، ولا توجد
- ٥١٧ ..... المركب ليس بحد (أكثر المتكلمين)
- مشتو الأحوال:
- ٤٨٨ ..... الأحوال ليست بموجودة بل هي ثابتة
- ٤٩٠ ..... الجوهر والعرض إنما يفترقان بحالتيهما أو أخصيتيها
- ٦٤٤ ..... الحال عند مثبتها لا تطرأ على الذات من غير مقتضى
- ٤٩٠ ..... الذوات موجودات مطلقة دون أحوالها المخصصة لها
- ٦٩٩ ..... الصفات النفسية لا يبعد تعددها
- ٤٩٥ ..... المعلول صفة زائدة وحال

المجسمة:

- أثبتوا للقديم النهاية من ست جهات..... ٣٨٧  
أحالوا كون القديم وسط العالم..... ٣٨٨  
جوزوا نسبة التأليف والتركيب و التشكُّل إلى القديم..... ٤١٢

المجوس:

- قدم النور وحدث الظلام..... ٣٢٩  
محمد بن هيصم:

- الإرادة توجب المراد على التحقيق..... ٥٧٦  
الإيجاد والإعدام هو الإرادة والإيثار..... ٤٢٩  
لا مقدور شاهداً وغائباً للإرادة والإيثار..... ٥٧٦

محمد بن يوسف الفريابي:

- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦  
المرقيونية:

- أثبتوا أصلاً ثالثاً ليس بنور بحث، ولا ظلام بحث هو المعدل بين النور والظلام..... ٣٢٩  
المشبهة:

- إثبات المكان والجهة لذات الباري..... ٣٧٧  
الباري سبحانه امتلاً العرش به..... ٣٧٧  
الباري سبحانه تماس للصفحة العليا من العرش..... ٣٧٧  
الباري على بعض أجزاء العرش..... ٣٧٧  
تجويز التحول والانتقال على الباري..... ٣٧٧  
لم يتحاشوا من نسبة التأليف والتركيب والاختصاص ببعض الأشكال إلى القديم..... ٤١٢

المعتزلة:

- اتفقوا على تضاد معينين من غير تقدير قيام بمحل..... ٦٢٦  
إثبات أحكام الصفات لله دون إثبات الصفات..... ٤٧٢، ٣٦٥  
إثبات الأحوال..... ٣٤٧  
إثبات الاعتماد..... ٤٢٦  
إثبات التولد في أفعال العباد..... ٢٧٣  
إثبات جملة من الأحكام الجائزة، غير المعللة..... ٥٠٨  
إثبات صفات تابعة للحدوث، لا تقع بالقدرة..... ٥١٠  
إثبات صفات ثبوتية للمعدوم..... ٣٤٨

- ٥٧٣ ..... إثبات علم لا معلوم له.
- ٦٨١ ..... إثبات كثير من المعاني من غير أن يكون لها أعداد.
- ٤٨٧ ..... الأحوال ليست معلومة على حياها، بل تعلم الذات عليها.
- ٦٢٧ ..... اختلفوا في السكونين؛ هل يجتمعان في المحل الواحد.
- ٤٨١ ..... أخرجوا أفعال المخدّثين عن كونها مقدورة لله.
- ٥٣٤ ..... أخص صفات العلم الحادث اختصاصه بمعلوم معين.
- ٧٠٢ ..... إذ خَلَقَ الخَلْقَ يُشْتَقُّ له اسم الخالق حقيقة.
- ٥٧٨ ..... إرادة الباري لأفعال غيره يجوز تقدمها على أفعالهم.
- ٥٧٨ ..... إرادة الباري لأفعاله تتقدم على أفعاله بحالة واحدة.
- ٦٢٦ ..... الإرادة التي لا في محل تضاد كراهية لا في محل.
- ٥٧٣ ..... إرادة أن لا يحدث الشيء إرادة لا مراد لها.
- ٥٧٣ ..... الإرادة تتعلق بالحدوث.
- ٦٩٠ ..... الإرادة لا تبقى.
- ٥٦٧ ..... استحالة اجتماع الإرادة مع السهو والغفلة.
- ٦٩٧ ..... الاسم والصفة من أقوال المسمّين والواصفين.
- ٥٣٤ ..... الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيها عداه.
- ٦٨٥ ..... الأصوات والإرادات غير باقية.
- ٦٤٨ ..... إضافة الأفعال إلى الله ليس من التعبد.
- ٦٥٠ ..... إضافة السور والآيات إلى الله إضافة حقّ وملك.
- ٦٤٨، ٦٤١، ٦٣٧ ..... إضافة الكلام إلى الله اختصاص فعل بالفاعل.
- ٥٣٤ ..... الاعتراف بوجود تماثل المثليين.
- ٢٢٢ ..... اعتقاد المقلد ليس من قبيل العلم.
- ٤٠٧ ..... أقل الجسم ثمانية أجزاء.
- ٦٩٠، ٦٤٥ ..... الأمر لا يبقى.
- ٢٧٤ ..... إنكار التولد في أفعال الله.
- ٦٢٣ ..... إنها يُسْتَحَقُّ المدحُ والذمُّ على فعل.
- ٢٧٠ ..... أول الواجبات النظر في جسم ليمتحن دليلته على الصانع.
- ٣٧٨ ..... الباري في كل مكان بالتدبير (أوائل المعتزلة).
- ٦٨٦ ..... الباقي أقوى من الطارئ.
- ٥٣٩ ..... بطلان القول بتعدد أحوال للتقديم لتجدد المعلومات.

البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي.....	٦٧٦
تجويز إرادات حادثة لله تعالى.....	٦٨١
تجويز الاجتماع في الأخص مع الاختلاف في بعض الأوصاف.....	٣٦١
التحيز لا يعلل.....	٥٢٦
تذكر النظر لا يولد العلم.....	٢٧٤، ٢٧٣
التزمو تجديد الأحوال على الله.....	٤٨١
التسوية بين الاسم والتسمية، والوصف والصفة.....	٦٩٧
تعلق العلمين بالمعلوم الواحد يوجب تماثلها.....	٥٢٧
تعليل التماثل بالأخص.....	٣٦٣
التفريق بين الثبوت والوجود وبين الثابت والموجود.....	٢٨١
التفريق قد لا يضاد التأليف.....	٦٨٦
الجسم هو الطويل العريض العميق.....	٤٠٧
الجملة في حكم المحل الواحد في المعاني المشروطة بالحياة.....	٤٨٧
الجملة في منزلة المحل الواحد من حيث وقوع التضاد فيها.....	٦٢٥
جواز الحكم ليس بعلة، بل دليلُ التعليل.....	٥٠٩
جواز وجود عَرَض لا في محل.....	٢٩٣
الجوهرُ جوهرٌ في العدم، ثم يتصف بالوجود من غير علة تقتضيه.....	٥٠٨
الجوهر يجوز خُلُوهُ عن العرض وعن ضده.....	٣٠٩
الحادث أقوى من الباقي.....	٤٢٨
الحادث غير مقدور في حال حدوثه.....	٥٠٩
الحال ليست مقدورة ولا معلومة على حيالها.....	٥٤٢، ٢٨٣
حدُّ المرئي ما يكون لونًا أو متلونًا.....	٥١٧
حدوث الكلام والإرادة والأمر والنهي والوعد والوعيد.....	٥٤٠
حقيقة الشيء هو المعدوم طردًا وعكسًا.....	٢٧٩
حكم المقدور المباشر بالقدرة تحييز الفاعل بين الفعل والترك.....	٢٧٤
الحكيم يريد الحَسَنَ الحُسْنِ، ويكره القبيح لِقُبْحِهِ.....	٥٧٨
الخواطر ليست بكلام، بل اعتقادات وإرادات.....	٦٠٠
الدال على ثبوت الصفات جواز الأحكام.....	٤٧٢
الرب لا يخلق الشك.....	٢٧٣
السواد ينافي البياض ويضاده ويعدمه.....	٢٨٣

- ٦٥١، ٦٥٠ ..... السور والآيات مثلُ كلام الله وحكاية له.
- ٥٢٤ ..... شرط الكلام ثبوت البينة.
- ٢٧٣ ..... شرط المتولد أن يكون مبايناً عن محل القدرة إلا في النظر.
- ٦٢٧، ٢٣٨ ..... شرط النظر الشك في المنظور فيه.
- ٣٦١ ..... الشيء يماثل مثله بما يخالف به خلافه.
- ٥٢٦ ..... الصفات الثابتة الواجبة يجوز ثبوتها ويجوز انتفاؤها.
- ٦٨٩ ..... الصوت الممتد يتجدد حالاً على حال.
- ٥١٠ ..... طردوا شرط الحياة في العالم شاهداً وغائباً.
- ٤٦٠ ..... الظلم مقدور لله إلا أنه لا يقع منه.
- ٦٤٦ ..... العالمية تتعلق بما لا يتناهى من المعلومات على الحقيقة.
- ٥٦٤ ..... العزم هو الإرادة المتقدمة على المراد.
- ٦٢٥ ..... العلم إذا قام بجزء من القلب، فالعالم بذلك الجزء الجملة التي المحل منها.
- ٢٧٥، ٢٧٣ ..... العلم الحاصل عقيب النظر فغل الناظر بطريق التولد.
- ٢٢٢ ..... العلم من قبيل الاعتقاد.
- ٦٢٥ ..... العلم والموت ليسا بضدين.
- ٥٧٣ ..... الفناء قَدْزَوْهُ ضِدًّا للجوهر.
- ٥٣٤ ..... في إثبات العلم لله تعالى ما يدل على مماثلته للعلم الحادث.
- ٥٧٥ ..... القدرة تتضمن إحداث المراد بواسطة السبب.
- ٥٦٥ ..... القديم سبحانه يُحِبُّ.
- ٥٧٤، ٥٦٥ ..... القديم هل يجوز أن يكون مراداً؟.
- ٣٣١ ..... القديم هو الذي لا أول لوجوده.
- ٦٦٢ ..... القراءة غير المقروء.
- ٢٢٣ ..... قولهم بنفي الصفات.
- ٢٢٣ ..... قولهم بنفي رؤية الله.
- ٥٢٦ ..... قيام العرض بالمحل لا يعلل.
- ٥٦٦ ..... الكراهة تضاد الإرادة.
- ٧٠٩ ..... كل اسم يصح معناه في وصف الإله تعالى، ولم يرد منه مَنَعٌ فيصح إطلاقه.
- ٣١٠ ..... كل عرض باقٍ في المحل لا ينتفي عن المحل إلا بضد يعدمه.
- ٢٧٩ ..... كل معدوم معلوم فهو شيء.
- ٦٣٥ ..... كلام الله حادث مفتتح الوجود.

٦٣٠	كلام الله لا يقوم به؛ لأنه فعله.
٦١٦، ٦١٠، ٥٩٨	الكلام حروف منتظمة ضرباً من الانتظام مفيدة.
٦٢٩	الكلام لا ضد له.
٦٠٢	الكلام ليس جنساً بنفسه بل بالمواضعة.
٦٤٥	الكلام يتولد من الجو.
٦٦٢	كلامه سبحانه ليس بحالاً في القارئ ولا في المصحف.
٤١٧	الكون الأول في خلق الجوهر لا يسمى سكوناً ولا حركة.
٥١٠	كون العالم عالماً مشروط بكونه حياً.
٥٧٤	كون العقل كسباً يُجوز أن يكون مراداً.
٦٧٢	كون القديم حياً عالماً قادراً أوصاف موجود واحد.
٥٠٧	كون القديم حياً عالماً قادراً لما كان واجباً لم يكن معللاً.
٥٠٧	كون القديم مريداً لما لم يكن واجباً عندهم كان معللاً.
٥٧٣	لا تتعلق الإرادة بالنفي المحض.
٦١٧، ٦١٦	لا كلام إلا الأصوات.
٣١٤	لا مرئي إلا اللون.
٥٧٧	لا يتجدد لله من فعله حكم.
٦٢٥	لا يجوز قيام علم بجزء من القلب، وقيام جهل بجزء آخر منه.
٦٨٦	لا يختلف أثر التضاد بكثرة التضادات.
٦٢٧	لا يمتنع اجتماع عَرَضَيْنِ متماثلين في محل واحد.
٦٢٩	لا يمتنع حصول علمين مثليين وحالّين بمحل واحد.
٤١٨	اللبث شرط في السكون.
٦٢٧	لم يجعلوا النظر مضاداً للعلم بالمنظور فيه.
٦١٤	لم يشترطوا قيام الكلام بالمتكلم.
٥٦٧	لم يطلقوا لفظ التضاد بين السهو والغفلة وبين الإرادة.
٦٦٢	لم يفرقوا بين القراءة والمقروء.
٦٩٧	لم يكن في الأزل قول.
٦٩٧	لم يكن لله تعالى في أزاله اسم ولا صفة.
٦٧٠	الله خلق أصواتاً في الشجرة، وأسمعها موسى.
٥٨١، ٤٨١	الله سبحانه عالم لذاته.
٤٨١، ٤٨٠	الله سبحانه قادر لنفسه.

- ٤٦٤ ..... اللّٰه قادر على تحصيل مراده من العباد بطريق الإلجاء.
- ٥٨١ ..... اللّٰه لا يوصف بالاعتدال على مقدورات العباد.
- ٦١٤ ..... لو خلق اللّٰه كلامًا ضروريًا في الواحد منا كان اللّٰه هو المتكلّم به.
- ٦١٤ ..... ليس للفاعل من فعله حكم يرجع إلى ذاته.
- ٦٦٢، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٥ ..... ليس للّٰه في وقتنا كلام، وأن ما وجد من كلامه عدم.
- ٦٨٥، ٦٤٥ ..... ما لا يبقى من الأعراض لا يجوز إعادته.
- ٦٨٥ ..... ما لا يبقى من الأعراض يختص وجودها بأوقات مخصوصة.
- ٥٣٢ ..... ما مائل الشيء في أخص وصفه مائله في جميع صفاته.
- ٥٣٩، ٥٠٧ ..... ما وجب للرب تعالى في أزاله لا يعلل، وما ثبت له في لا يزال فإنه معلل.
- ٥٧٨ ..... ما وقع لا يراد ولا يكره.
- ٦٤٤ ..... المأمور به إذا وجد خرج عن كونه مأمورًا.
- ٦٤٤ ..... المأمور به معدوم.
- ٦٣٩، ٦٣٣، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٥٢٤ ..... المتكلم من قَعْلَ الكلام.
- ٦٢٧ ..... متناهي الأعراض غير متضادة.
- ٢٧٣ ..... المتولد فعل لفاعل السبب.
- ٦٢٧ ..... المثان لا يتضادان.
- ٦٧٠، ٦٦٢ ..... المسموع من القارئ قراءته لا كلام اللّٰه.
- ٦٤٤ ..... المعدوم مأمور به.
- ٦٤٤ ..... المعدوم يخرج عند الوجود عن كونه مأمورًا.
- ٤٣٧ ..... المقذور منه ما يتعدى محل القدرة بوسائل الأسباب، وما لا يتعدى محلها.
- ٦٦٢ ..... المقروء حروف مقدرة منتظمة.
- ٤٤٢ ..... المقصد من: « كن » بيان نفوذ الإرادة في المراد، بلا اعتياص.
- ٥٣٥، ٥٢٧ ..... مماثلة العلم القديم - لو ثبت - العلم الحادث.
- ٦٦٢ ..... من أنشد قصيدة فإنشاده يدل على كلام مقدّر.
- ٥٦٧ ..... من حكم الضدين أن يضاد كل واحد ما ضاد صاحبه.
- ٤٦٤ ..... من حكم القادر على الشيء أن يكون قادرًا على ضده.
- ٥٢٣ ..... منع قياس الغائب على الشاهد من غير جامع بينها.
- ٥٧٩ ..... منع نسخ العبادة قبل مرور الوقت الكافي لأدائها.
- ٥٦٣ ..... منعوا أن يكون التمني من قبيل الإرادة.
- ٤٨٧ ..... الموجودات تتمايز بأحوالها وصفات أنفسها.



الموقعُ للمراد القدرة لا الإرادة.....	٥٧٦
نفوا الإرادة القديمة لله تعالى.....	٥٦٤
نفوا قولاً أزليّاً.....	٧٠٢
نفي الرؤية والصفات.....	٣٦٥
نفي الصفات جملةً.....	٤٨٤
الواجب لا يعلل.....	٥٣٩، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٢٦، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٨١، ٣٦٣
الواجب يتلقى من الخاطرين.....	٢٧١
الواجبات منها العقلية ومنها السمعية.....	٢٧٠
وجوب اشتراط البنية لصفات الحي.....	٤٨٧
وجوب الصفات التابعة للحدوث.....	٢٨٤
وجوب النظر بما يدرك عقلاً.....	٢٧٢
الوجود حال تطرأ على ذات الجوهر.....	٥٠٩
الوصف والصفة يرجعان إلى الأقوال.....	٧٠٢
يجوز خلو الجواهر عما عدا الأكوان.....	٦٩٢
يرجع موجب التضاد إلى الجملة فيما شرطه الحياة.....	٦٢٥
يستحيل اجتماع العلم والموت.....	٦٢٥
يقع من العباد ما لا يريده الرب تعالى.....	٤٦٤
أكثر المعتزلة:	
إثبات الموت معنًى، غير مضاد لصفات الحي.....	٦٢٦
إطلاق لفظ المخلوق على كلام الله.....	٦٣٦
التردد في متماثل الأعراض هل هي متضادة.....	٦٢٧
العلم الحادث يتعلق بمعلوم واحد.....	٥٥٤
القرآن المتلوّ ليس بكلام الله.....	٦٤٧
كلام الله أصوات تصرمت وانقضت.....	٦٤٧
لا مسموع إلا الأصوات.....	٦٦٩
منع اجتماع الحركتين في المحل الواحد.....	٦٢٧
بعض المعتزلة:	
إثبات جواهر في العدم.....	٣٢٥، ٣١٢
أحكام الصفات ثابتة لله لا لنفسه ولا لعله.....	٤٨٥
أقل الجسم أربعة أجزاء.....	٤٠٧

- أول الواجبات التردد والشك ..... ٢٧٠
- أول الواجبات النظر ..... ٢٧٠
- تفاوت التأليفات من جسم إلى آخر ..... ٤٢٤
- تفسير حدوث كلام المتكلم ..... ٦٣٠
- حقيقة الإله قَدَمُهُ ووجوب وجوده ..... ٣٤٦
- حل الموت على انتقاض البنية ..... ٦٢٦
- العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة، وبمعلومات على الجملة ..... ٥٥٢
- الكلام هو الصوت الخارج عن اعتمادات الخارج ..... ٦٣٠
- لا يتضاد العلم والجهل في جزأين من الجملة، ولكن يستحيل اجتماعهما ..... ٦٢٦
- اللَّه حي عالم قادر لنفسه ..... ٤٨٥، ٤٨٢
- اللَّه سميع بصير لنفسه ..... ٤٨٢
- المعدوم ثابت ..... ٤٨٨
- المعلومات أشياء وذوات على خصائصها ..... ٤٨٨
- نفي العلة مع الاعتراف بأحكام الصفات، ونفي التعليل بالذات ..... ٤٨٥
- معتزلة بغداد:
- لم يشبوا لله الإرادة ..... ٤٦٢
- معتزلة البصرة:
- إثبات إرادات حادثة لله تعالى في غير محال ..... ٥٤٤
- إثبات البقاء معنى يخلقه الله لا في محل ..... ٦٩٣
- أثبتوا جواهر وأعراضاً في العدم، وأثبتوا لها خصائص الصفات ..... ٣٦٥
- أثبتوا للمعدوم خصائص أوصاف الأنفس ..... ٢٨٠
- الأجسام بجملتها تفنى بجزء واحد من الفناء ..... ٦٩٣
- إذا وقع الجوهر بين ستة جواهر قام بالجواهر السبعة تأليف واحد ..... ٤٢٣
- الإرادات الحادثة في ذات الباري غير مرادة ..... ٤٧٩
- الإرادة التي لا في محل تختص بالقديم ..... ٦٩٤
- الإرادة التي لا في محل تختص ببعض المراتد دون بعض ..... ٦٩٤
- الإرادة لا تتراد ..... ٥٤٤
- الإله سبحانه مرید للحوادث بإرادات يحدثها لا في محال ..... ٤٧٦
- البقاء من المعاني التي لا تبقى ..... ٦٩٣

جوزوا خلو الجواهر عن جملة الأعراض سوى الأكوان.....	٣١١، ٣٠٩
حقيقة تأليف الجوهرين المتجاورين.....	٤٢٣
الرب سبحانه متكلم بكلام مخلقه في غيره.....	٥٤٥، ٤٦٢
الرب سبحانه مرید بإرادة مخلقه في غيره.....	٤٦٢
صفة النفس ما يلزم النفس وجودًا وعدمًا.....	٢٨٠
الفناء إذا وجد لا في محل فلا يختص ببعض الأجسام دون بعض.....	٦٩٤، ٦٩٣
الفناء ينفي الجواهر الباقية أولاً.....	٦٩٤
القول بالوسطاء في ستة من التأليفات.....	٤٢٣
لا أثر للقادرية شاهدًا وغائبًا إلا إثبات حالة زائدة على الذات.....	٥٧٢
لا بد للجوهر من ضد.....	٦٩٤
لا معلوم إلا الشيء.....	٢٨٠
لم يشتوا قيام العرض بالجوهر إلا الشحام.....	٢٨٠
لم يشتوا للجوهر الحجمية والتحيز.....	٢٨٠
لم يشتوا للعرض القيام بالمحل.....	٢٨٠
المحالات لا تتعلق العلم بها وليست معلومة.....	٢٨٠
نفوا الإدراك شاهدًا.....	٣٠١
نفوا التعليقات والإضافات.....	٢٨٠
الوجود حال زائدة على الجوهر والعرض.....	٦٢٩
معمر بن عباد السلمي:	
الإرادة توجب المراد على التحقيق.....	٥٧٦
لا مقدور للعبد بالإرادة.....	٥٧٦
الملكية:	
الجوهر غير الأتاني.....	٤٥٠
فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج.....	٤٤٧
المهندسون:	
الجزء ينقسم أبدًا بلا نهاية.....	٢٩١
النجار أبو عبد الله:	
أثبت لكلام المخلوقين أضدادًا، ومنع ذلك في كلام الله.....	٦٣٠
أفعالنا المقدورة لنا يجب قيامها بنا، ويستحيل قيام أفعال الله به.....	٦٣٢، ٦٣١
الإله سبحانه مرید لنفسه، بمعنى أنه غير مغلوب، ولا مستكره.....	٤٧٦

- ٣٧٨ ..... الباري سبحانه في كل مكان بالتدبير.
- ٦٦٣ ..... الذي سُمِعَ من القارئ بحاسة السمع كلام الله.
- ٦٣٠ ..... كلام الواحد منا يجب قيامه به، وكلام الباري يستحيل قيامه به.
- ٤٨١ ..... الله مريد لنفسه لبعض المراتد.
- ٦٦٣ ..... المتكلم من فعل الكلام.
- ٣٥٧ ..... المثلان هما المشتركان في صفة من صفات الإثبات.
- ٥٨٠ ..... يجوز أن يكون الله مريدًا لبعض المراتد على الخصوص.
- ..... النجارية:
- ٦١٦ ..... الرب تعالى خالق أعمال العباد.
- ٦١٦ ..... المتكلم من فعل الكلام.
- ٤٨٢ ..... معنى كونه سميعًا بصيرًا علمه بالمعلومات.
- ..... النسطورية:
- ٤٤٩ ..... الجوهر ليس بغير للأفانيم.
- ٤٥١ ..... الكلمة إله، والروح إله، والأب إله، والثلاثة إله واحد.
- ٤٤٧ ..... فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج.
- ..... النصرى:
- ٤٥٠ ..... الإجماع على القول بالتثليث.
- ٤٤٩ ..... الإجماع على أن المسيح إله.
- ٥٤٣ ..... الأفانيم آلهة.
- ٥٤٣ ..... الإله موجود واحد له ثلاثة أفانيم.
- ٥٤٣ ..... جعلوا عيسى عليه السلام وأمه إلهين.
- ٤٥٠ ..... الجوهر يوافق الأقنوم بالأقنومية ويخالفها بالجوهرية.
- ٤٤٨ ..... الحدوث على الكلمة مستحيل.
- ٤٤٨ ..... الحلول اختصاص الكلمة بجسد المسيح.
- ٥٢٩، ٤٤٨ ..... الحياة هي القدرة.
- ٤٤٦ ..... الحياة والعلم ليسا بوصفين زائدين موجودين.
- ٤٤٥ ..... الرب جوهر.
- ٤٤٦ ..... القديم سبحانه أصل الأفانيم.
- ٤٥٠ ..... القول باختلاف الأفانيم.
- ٤٤٧ ..... الكلام مخلوق.

- الكلمة اتحدت بجسد المسيح وتَدَرَّعَتْ بالناسوت منه ..... ٤٤٧
- لا يسمون العلم قبل تَدَرُّعِهِ بالمسيح ابنًا؛ بل بعد التَدَرُّعِ ..... ٤٤٧
- اللَّهُ سبحانه واحد بالجواهر ثلاثة بالأقنومية ..... ٤٤٦
- يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس ..... ٤٤٧
- نفاء الأحوال:
- الأحكام كلها معللة نفيًا وإثباتًا ..... ٤٩٧
- صحة كون المعلوم معلومًا بصحة العلم به ..... ٥٠٤
- لا فرق بين الصفات وبين أحكام الصفات ..... ٤٧٢
- لا فرق بين العلة والحقيقة ..... ٥٠٦
- لا يتمتع تعليل الشيء بنفسه ..... ٥٠٦
- لم يكن الجوهر متحركًا في الأزل لعدم الحركة ..... ٥٠٤
- لم يكن الرب سبحانه خالقًا في الأزل لعدم الخلق ..... ٥٠٤
- الموجودات والذوات تتماثل وتختلف بأنفسها ..... ٤٨٧
- نفاء الصفات:
- اللَّهُ عالم قادر حي لنفسه ..... ٦٣٥
- هشام القوطي:
- المعدوم ليس بشيء ..... ٢٨١
- هشام بن الحكم:
- الشيء هو الجسم ..... ٢٨٧
- الهيصمية:
- إثبات الجهة للباري ..... ٣٨٤
- إثبات بُعْدٍ غير متناهٍ بين الباري وبين العرش ..... ٣٨٤
- الباري سبحانه مبين عن العالم ..... ٣٨٤
- الرؤية تقتضي المقابلة ..... ٣٨٤
- عينوا للباري جهة فوق، وأنه يرى في تلك الجهة ..... ٣٨٤
- منعوا محاذاة القديم ونهايته ..... ٣٨٤
- يحيى بن سعيد القطان:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه ..... ٣٩٧
- يزيد بن هارون:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه ..... ٣٩٦

اليقونية:

- ٤٤٩..... الجوهر ليس بغير للأقانيم
- ٤٤٧..... فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج
- ٤٥١..... الكلمة إله، والروح إله، والأب إله، والثلاثة الأقانيم إله واحد
- ٤٤٨..... الكلمة انقلبت لحمًا ودماً

\*\*\*

## ٤ - فهرس آراء المصنّف الكلاميّة

الرأي	الصفحة
إرادة الشيء ليست كراهية لخصه.....	٥٦٩
الاعتراض على إطلاق الأشاعرة اسم القديم على الله.....	٧٠٧
إنكار ولوج الجن في الإنس ( المس ).....	٦١٨
تغيّر التسمية بالفعل لا توجب تغيّر الذات.....	٤٤٤
الخبر إذا ورد على شرط أهل الصنعة، وفيه إطلاق عبارة مُخَيَّلَة جاز إطلاقها.....	٧٠٥
زيادة الصفات على الذات.....	٥٢٤
عدم الجواهر يكون بقطع الأعراض عنها.....	٦٩٢
القائم بالنفس هو المخصّص عن جميع وجوه الحاجات.....	٣٥٢
القديم قديم لنفسه.....	٣٤٨
المحبة تخالف الإرادة.....	٥٦٥
الوجود لا يعلل شاهداً ولا غائباً.....	٥٠٧

\*\*\*

## فهرس المصادر والمراجع

\* الأجرى (أبو بكر محمد بن الحسن):

- التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة: تحقيق/ سمير بن أمين الزهيري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- الشريعة: تحقيق/ الوليد بن محمد، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، مؤسسة قرطبة، مصر.  
\* آل تيمية:

- المسودة في أصول الفقه: ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.

\* آل عبد اللطيف (أحمد):

- منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة عرض ونقد: الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

\* الأمدى (سيف الدين):

- أبحاث الأفكار في أصول الدين: تحقيق: أحمد محمد المهدي، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، طبعة دار الكتب والوثائق المصرية بالقاهرة.

- أبحاث الأفكار في أصول الدين: مخطوط محفوظ في مكتبة آيا صوفيا رقم: (٢١٦٥، ٢١٦٦)، منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم: (١، ٢) توحيد وملل.

- الإحكام في أصول الأحكام: سنة (١٩٨٠م)، الطبعة الأولى، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

- غاية المرام في علم الكلام: تحقيق أستاذنا الدكتور/ حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: ت عبد الأمير الأعسم، (١٩٨٧م)، دار المناهل - لبنان.

\* ابن الأبار (أبو عبد الله):

- المعجم في أصحاب القاضي الصديقي: الطبعة الأولى، (١٨٨٥م)، دار صادر - بيروت - لبنان.

\* الأناسى (إبراهيم بن موسى، برهان الدين):

- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: تحقيق: صلاح فتحي هلال، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

\* ابن الأثير (أبو السعادات):

- النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق/ طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، ط الأولى، سنة (١٣٨٣هـ/

١٩٦٣م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.



- \* ابن الأثير (علي):
- الكامل في التاريخ: ط دار صادر، (١٩٧٩ م).
- \* أحمد أمين:
- ضحى الإسلام: مكتبة النهضة المصرية، سنة (١٩٦١ م).
- ظهر الإسلام؛ بحث في الحالة الاجتماعية ومراكز الحياة العقلية من عهد المتوكل إلى آخر القرن الرابع الهجري: ط: ٥، (١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م)، دار الكتاب العربي - بيروت.
- فجر الإسلام: الطبعة العاشرة، (١٩٦٥ م)، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة.
- \* أحمد أمين وزكي نجيب محمود:
- قصة الفلسفة اليونانية: الطبعة الثانية، (١٩٣٥ م)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- \* أحمد إبراهيم الشريف:
- العالم الإسلامي في الحاضر العباسي: الطبعة الثانية (١٩٧٣ م)، دار الفكر العربي، القاهرة.
- \* أحمد بن حنبل:
- الرد على الجهمية والزنادقة: تحقيق/ محمد حسن راشد، ط المطبعة السلفية.
- المسند: طبعة مؤسسة قرطبة - مصر.
- \* أحمد فريد الرفاعي:
- عصر المأمون: ط: الأولى، (١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- \* أحمد محمود صبحي:
- في علم الكلام دراسة فلسفية لأراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (١) المعتزلة: (١٩٩٢ م)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- في علم الكلام دراسة فلسفية لأراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (٢) الأشاعرة: (١٩٩٢ م)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- \* أحمد بن ناصر الحمد:
- ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦ هـ)، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- \* الأحمد نكري:
- جامع العلوم المعروف بدستور العلماء: ت/ قطب الدين الحيدر أبادي، حيدر أباد الدكن، الهند.
- \* الأخضري:
- السلم المروتنق في علم المنطق (١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م)، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان.
- \* الأخطل (غوث):
- شعر الأخطل: طبعة دار الشروق، بيروت - لبنان.
- \* الأدرنوي (أحمد بن محمد):
- طبقات المفسرين: تحقيق/ سليمان بن صالح الخزري، الطبعة الأولى، (١٩٩٧ م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- \* أؤفلد كوليه:
- المدخل إلى الفلسفة: نقله إلى العربية وعلق عليه: د/ أبو العلا عفيفي، الطبعة الخامسة، (١٩٦٥ م)، مكتبة

النهضة المصرية، بالقاهرة.

\* الأشعري (أبو الحسن):

- الإبانة عن أصول الديانة: تحقيق/ فوقية حسن محمود، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، دار الأنصار، القاهرة.

- استحسان الخوض في علم الكلام: طبعت تحت مراقبة/ السيد شرف الدين أحمد (١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.

- أصول أهل السنة والجماعة، المسماة برسالة أهل الثغر: تحقيق الدكتور/ محمد السيد الجليند، بدون بيانات، طبعة خاصة بالمحقق.

- رسالة إلى أهل الثغر (أصول أهل السنة والجماعة): تحقيق/ عبد الله شاكر محمد الجنيدي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٨م)، مكتبة العلوم والحكم، دمشق.

- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: تحقيق/ حمودة غرابية، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصورة عن نسخة مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة (١٩٥٥م). ورجعت أحياناً إلى نسخة الأب مكارثي بالمطبعة الكاثوليكية (١٩٥٢م) بيروت، مع التنبيه على ذلك في موضعه.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: تحقيق/ ريتز، الطبعة الثالثة، سنة (١٩٨٥م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، مصورة عن نسخة دار النهضة المصرية، سنة (١٩٥٥م).

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، المكتبة العصرية، بيروت، مصورة عن مكتبة النهضة المصرية، (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

\* الأصبهاني (أبو نعيم):

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ط: ٤ (١٤٠٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- جزء فيه طرق حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»: تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

\* ابن أبي أصيبعة:

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ط المطبعة الأهلية بمصر (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م).

\* الأعسم (الدكتور عبد الأمير):

- المصطلح الفلسفي عند العرب: الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٩م)، نسخة خاصة للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

\* الألباني (محمد ناصر الدين):

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: الطبعة الرابعة، (١٤٢٢هـ ٢٠٠٢ م)، مكتبة المعارف بالرياض.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثره السيئ على الأمة: الطبعة الخامسة، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، مكتبة المعارف بالرياض.

- صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير: الطبعة الثالثة، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

- ظلال الجنة في نخرىج السنة لابن أبى عاصم: الطبعة الرابعة، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، المكتب الإسلامى، بيروت - لبنان.
- \* ألبىر نصرى نادر:
- فلسفة المعتزلة: بدون تاريخ، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية.
- \* الألوسى (أبو النشاء شهاب الدين):
- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى: الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ)، دار إحياء التراث العربى، بيروت - لبنان.
- \* الألوسى (السيد محمود شكرى):
- مختصر التحفة الاثنى عشرية: بعناية/ حسين حلمى بن سعيد إستانبولى، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، المكتبة إيشىق، إستانبول - تركيا.
- \* الألوسى (نعمان):
- جلاء العينين فى محاكمة الأحمدىين: بدون تاريخ، دار الكتب العلمىة، بيروت - لبنان.
- \* أمىر بادشاه (محمد أمىن الحنفى):
- تسىر التحرير شرح كتاب التحرير فى أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفىة والشافعىة لكمال الدين ابن الهمام: بدون تاريخ، دار الفكر - بيروت.
- \* ابن الأمىر:
- الكامل فى اختصار الشامل: مخطوط محفوظ بمكتبة أحمد الثالث بتركىا، تحت رقم (١٣٢٢هـ)، علم الكلام، منه مصورة بمعهد المخطوطات.
- \* ابن أمىر الحاج:
- التقرير والتحبىر شرح التحرير (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، دار الفكر - بيروت - لبنان.
- \* أمىرة حلمى مطر:
- الفلسفة عند اليونان: الطبعة الثانية، (١٩٦٨م)، دار الثقافة للنشر والتوزىع، القاهرة.
- \* الأنبارى (أبو البركات عبد الرحمن):
- البىان فى غرىب إعراب القرآن: تحقىق/ طه عبد الحمىد طه، ومصطفى السقا، (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، الهيئة المصرىة العامة للكتاب.
- \* الأنبارى (أبو بكر محمد بن القاسم):
- إىضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله ﷻ: تحقىق: محىى الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربىة بدمشق.
- \* الأنصارى (زكرىا):
- غاية الوصول شرح لب الأصول (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)، دار مصطفى البابى الحلبى، القاهرة.
- \* الأنصارى (عبد العلى محمد نظام الدين):
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: نسخة مصورة عن المطبعة الأمىرىة ببولاق المحمىة (١٣٢٤هـ)، مصر، مطبوع على هامش المستصفى للغزالى، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مصورة دار إحياء التراث العربى ومؤسسة التاريخ العربى، بيروت - لبنان.

\* الأنصاري ( أبو القاسم سليمان بن ناصر):

- شرح الإرشاد: مخطوط، منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: (٧١٥)، وتوجد نسخة أخرى برقم: (٧٣٣/٤٠)، وتوجد نسخة ضمن مجموع، أوله « شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد » بمكتبة الكتاني بالخزانة العامة بالرباط، برقم: (٤٧٢) كتاني.

\* إخوان الصفا:

- رسائل إخوان الصفا: ت / خير الدين الزركلي سنة (١٩٢٨هـ).

\* الإسفرايني ( أبو المظفر):

- التبصير في الدين: تحقيق/ الشيخ محمد زاهد الكوثري، تقديم/ محمد محمود الخضيرى، الطبعة الأولى، سنة (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م)، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

\* الإسماعيلي ( أبو بكر أحمد):

- اعتقاد أئمة الحديث: تحقيق/ محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ)، دار العاصمة، الرياض.

\* الإسنوي ( جمال الدين عبد الرحيم):

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: تحقيق/ محمد حسن هيتو، الطبعة الرابعة، (١٩٨٧م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول في علم الأصول: تأليف القاضي البيضاوي: ومعه شرح البدخشي المسمى: مناهج العقول، (١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة دار الفكر (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م) وهذه الأخيرة مصورة عن طبعة مكتبة صبيح التجارية بالقاهرة.

\* ابن باجة ( أبو بكر محمد بن يحيى):

- رسائل ابن باجة الإلهية: تحقيق/ د/ ماجد فخري، (١٩٦٨م)، دار النهار للنشر، بيروت - لبنان.

\* الباجي ( أبو الوليد سليمان بن خلف):

- إحكام الفصول في أحكام الأصول: تحقيق ودراسة/ عبد الله محمد الجبوري، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، مؤسسة الرسالة - بيروت، كما رجعت إلى طبعة دار الكتاب الإسلامي.

- الحدود في الأصول: تحقيق د/ نزيه حماد، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، دار الآفاق العربية، القاهرة.

\* الباقلاني ( أبو بكر محمد بن الطيب):

- إعجاز القرآن: تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة، (١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م)، دار المعارف - القاهرة.  
- الانتصار للقرآن: طبع في سنة (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م) في مجلدين بتحقيق محمد عصام القضاة، عن أصل رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان.

- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- التفریب والإرشاد الصغير في أصول الفقه: قدم له محققه وعلق عليه/ عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- التمهيد طبعة بيروت المطبوعة باسم: ( تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ): تحقيق/ عماد حيدر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٧م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.

- التمهيد في الرد على الملحدة والرافضة: تحقيق/ محمود محمد الخضيرى ومحمد عبد الهادى أبو ريدة، الطبعة الأولى (١٩٤٧م)، دار الفكر العربى.
- نكت الانتصار لنقل القرآن: تحقيق/ محمد زغلول سلام، (١٩٧١م) منشأة المعارف، الإسكندرية.
- \* البُجَيْرِمى (سليمان):
- التجريد لنفع العبيد (حاشية البجيرمي على شرح المنهج): دار الفكر العربى.
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب): دار الفكر العربى.
- \* البخارى (محمد بن إسماعيل):
- الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية: تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، دار المعارف - السعودية، الرياض.
- \* البخارى (علاء الدين):
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: دار الكتاب الإسلامى، بدون تاريخ.
- \* البدخشى (محمد بن الحسن):
- مناهج العقول في شرح منهاج الوصول: للقاضى البضاوى، (١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة دار الفكر، (على حاشية نهاية السؤل).
- \* بدران الدمشقى (عبد القادر):
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر: بدون بيانات.
- \* البرسوى (إسماعيل):
- روح البيان في تفسير القرآن.
- \* البزدوي (أبو اليسر محمد):
- أصول الدين: ت/ هانز بيتر لنس، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، مصورة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
- \* ابن بشران (عبد الملك بن محمد):
- الأمالى في الحديث: تحقيق/ عادل بن يوسف العزازى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، دار الوطن - الرياض.
- \* ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك):
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم: ط سنة (١٩٥٥م)، دار الثقافة الإسلامية، القاهرة.
- \* البصرى (أبو الحسين):
- المعتمد في أصول الفقه: ت: خليل الميس، ط: ١، (١٤٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- \* البَطَلَيْسَى (ابن السيد):
- الحقائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة: نشره: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، (١٩٤٦م).
- \* البغدادى (إسماعيل باشا):
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: سنة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، مصورة دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان.

\* البغدادي (عبد القادر بن عمر):

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: الطبعة الأولى (١٩٩٨م)، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

\* البغدادي (عبد القاهر):

- أصول الدين: الطبعة الأولى، سنة (١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م)، مطبعة الدولة، إستانبول - تركيا.

- الفرق بين الفرق: ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

\* البغدادي (ابن ملكا):

-المعتبر في الحكمة: الجزء الأول منها طبع سنة (١٣٥٧م)، الطبعة الأولى، حيدر أباد الدكن، الهند.

\* البغوي (الحسين بن مسعود الفراء):

- معالم التنزيل: تحقيق/ خالد العك ومروان سوار، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، دار المعرفة،

بيروت - لبنان.

\* البلخي (أبو القاسم):

- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (١٩٧٤هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس.

\* ابن البنا الحنبلي (أبو علي البغدادي):

- المختار في أصول السنة: تحقيق/ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ)،

مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

\* البناني (عبد الرحمن البناني العلامة):

- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر

(١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).

\* ابن البهريز:

- حدود المتنطق: بتصحيح محمد تقي دانشي يُدوه، طهران (١٣٧٥هـ).

\* البهوتي (منصور بن يونس):

- الروض المربع شرح زاد المستقنع في الفقه الحنبلي: الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، دار الكتاب

العربي، بيروت - لبنان.

\* البهي (محمد):

- الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي: الطبعة الثانية، (١٣٧١هـ/ ١٩٥١م) دار إحياء الكتب العربية،

عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

\* البوطي (محمد سعيد رمضان):

- كبرى اليقينيات الكونية - وجود الخالق ووظيفة المخلوق: الطبعة السادسة، سنة (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)،

دار الفكر العربي، دمشق.

\* البيضاوي (ناصر الدين):

- طوابع الأنوار من مطالع الأنظار: تحقيق/ محمد ربيع محمد الجوهري، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/

١٩٩٨م)، توزيع دار الاعتصام، القاهرة.

- معاني التنزيل وأسرار التأويل: تحقيق/ عبد القادر بركات العشا حسونة، الطبعة الثانية، (١٤١٦هـ/

١٩٩٦م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

※ البيهقي (الحافظ):

- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠١هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.

- الأسماء والصفات: تحقيق/ عماد الدين أحمد حيدر، سنة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- سنن البيهقي الكبرى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الباز - مكة المكرمة.  
- شعب الإيمان: الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

※ الترمذي (أبو عيسى):

- الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي: تحقيق/ أحمد محمد شاكر، بدون تاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

※ ابن تغري بردي:

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.  
※ الفتازاني (مسعود بن عمر):

- شرح التلويع على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، تحقيق/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

- شرح المقاصد: تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، وقدم له/ صالح موسى شرف، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

- شرح النسفية: ت/ أحمد حجازي السقا، ط: ١، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، الكليات الأزهرية.  
※ التميمي (عبد الواحد):

- اعتقاد الإمام المجلد أحمد بن حنبل: ضمن طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء الحنبلي.  
※ التهانوي (محمد):

- كشاف اصطلاحات الفنون (١٣١٧هـ)، مطبعة إقدام، إستانبول، تركيا.  
※ التوحيد (أبو حيان):

- الإمتاع والمؤانسة: صححه وضبطه وحققه/ أحمد أمين وأحمد الزين، طبعة خاصة بالهيئة العامة لقصور الثقافة، ضمن سلسلة الذخائر برقم: (٨٣)، مصر.

- المقابسات: ت/ حسن السندوبي، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، مصورة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة عن نشرة المكتبة التجارية بالقاهرة سنة (١٩٢٩م).

※ توفيق الطويل:

- أسس الفلسفة: الطبعة الخامسة (١٩٦٧م)، دار النهضة العربية، القاهرة.  
※ ابن تيمية (نقي الدين):

- الأسماء والصفات: ضمن مجموع الفتاوى.

- الإكليل في المتشابه والتأويل: ضمن مجموعة الرسائل الكبرى.

- بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: تحقيق: د. موسى سليمان الدويش الطبعة الأولى

(١٤٠٨م)، مكتبة العلوم والحكم، الرياض.

- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: جمع/ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ)، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.

- التدمرية، أو: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: الطبعة الخامسة، سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، مكتبة العبيكان، بالرياض.

- التسعينية: تحقيق/ محمد بن إبراهيم العجلان، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

- تفسير سورة الإخلاص: راجع نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، ط الأولى (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، الدار السلفية، بومباي - الهند.

- توحيد الألوهية: ط ٢، جمع: عبد الرحمن بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية.

- جامع الرسائل: ت/ محمد رشاد سالم، ط ١، سنة (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، مطبعة المدني، مصر.

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: ت/ علي حسن ناصر وعبد العزيز إبراهيم العسكر وحمدان محمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ)، دار العاصمة، الرياض.

- درء تعارض العقل والنقل: تحقيق/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، جامعة الإمام، الرياض، وكذلك نشرته القديمة باسم: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية: مؤسسة علوم القرآن - دمشق - (١٤٠٤هـ)، الطبعة الثانية، تحقيق/ أستاذنا الدكتور/ محمد السيد الجليند.

- الرد على المنطقيين: تحقيق/ عبد الصمد شرف الدين (١٩٧٦م)، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، وطبعة مؤسسة المعرفة ببيروت.

- رسالة في الكلام على الفطرة: (ضمن مجموع الفتاوى).

- شرح العقيدة الأصفهانية: ت/ إبراهيم سعيداي، ط ١ (١٤١٥هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.

- شرح حديث النزول: ط ٦ (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، المكتب الإسلامي، لبنان.

- الصلفية: تحقيق: محمد رشاد سالم (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، دار الفضيلة، الرياض.

- الفتاوى الكبرى: تقديم حسنين مخلوف، بدون تاريخ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- الفتوى الحموية الكبرى: ضمن مجموعة الرسائل الكبرى.

- مجموع الفتاوى: جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ولده محمد، بدون تاريخ، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.

- مجموعة الرسائل والمسائل: طبع سنة (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تحقيق/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مؤسسة قرطبة بالقاهرة، توزيع الرياض.

- النبوات: ت/ عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٦هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة.

- نقد مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.



- \* ثعلب (أحمد بن يحيى):
- مجالس ثعلب: بتحقيق/ عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- \* جابر بن حيان:
- مختار رسائل جابر بن الحيان: نشرة: بول كراوس (١٣٥٤هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- \* الجاحظ (أبو عثمان):
- رسائل الجاحظ: ت/ عبد السلام هارون، ط: ١ (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- \* الجرجاني (الشريف):
- التعريفات: ت/ إبراهيم الأبياري، ط ١، (١٤٠٥هـ)، دار الكتاب العربي، لبنان.
- شرح المواقف بحاشيتي السيلالكوتي والجلبي: تحقيق/ محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* ابن الجزري:
- النشر في القراءات العشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* ابن الجزري (محمد):
- غاية النهاية في طبقات القراء: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* الجصاص (أحمد بن علي الرازي):
- الفصول في الأصول: ت/ عميل جاسم النشمي، ط ١ (١٤٠٥هـ)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت - الإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية.
- \* جلال الدين (المحلي):
- شرح جمع الجوامع: عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- \* الجلال الدواني (محمد):
- شرح العقائد العضدية: طبعة سنة (١٣٢٢هـ)، المطبعة الخيرية بمصر.
- \* الجلبي (حسن بن محمد شاه الفناري):
- حاشية على شرح الجرجاني على المواقف: تحقيق/ محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* ابن جماعة (القاضي بدر الدين):
- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: تحقيق/ وهبي سليمان غاوجي الألباني، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار السلام، بيروت - لبنان.
- \* الجمحي (محمد بن سلام):
- طبقات فحول الشعراء: تحقيق وشرح/ محمود محمد شاكر، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- \* جميل صليبا:
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية: (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)، الشركة العالمية للكتاب، بيروت - لبنان.
- \* ابن الجوزي (أبو الفرج):
- أعمار الأعيان: ت/ محمود الطناحي، سنة (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ذم الهوى: تحقيق/ مصطفى عبد الواحد (١٩٦٢م).

- صفة الصفوة: ت/ محمود فاخوري وخرج أحاديته/ محمد رواس قلعجي، ط الأولى ( ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م)، دار الوعي، حلب.
- المنتظم في التاريخ: ط الأولى (١٣٥٨هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان.
- ✽ الجويني (إمام الحرمين):
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: تحقيق/ محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد (١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م)، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد، ورجعت أحياناً إلى نسخة بتحقيق/ سعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية.
- البرهان في أصول الفقه: تحقيق/ عبد العظيم الديب، الطبعة الثالثة ( ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م)، دار الرفاء، مصر.
- التلخيص في أصول الفقه: تحقيق/ عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م)، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ومكتبة دار الباز بمكة المكرمة.
- الشامل في أصول الدين: تحقيق/ علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير محمد مختار (١٩٦٩م)، منشأة المعارف - الإسكندرية، كما رجعت إلى نشرة هلموت كلوفر، ( ١٩٨٨هـ / ١٩٨٩م)، دار العرب للبستاني، القاهرة.
- الشامل في أصول الدين: مخطوط، نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية، تحت رقم: ( ١٤٢ ) توحيد وملل ونحل.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: تحقيق/ محمد زاهد الكوثري (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- غياثي الأمم في التياث الظلم: تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، د. مصطفى حلمي، الطبعة الأولى (١٩٧٩م)، دار الدعوة، الاسكندرية.
- الكافية في الجدل: تقديم وتحقيق د/ فؤاد حسين محمود، الطبعة الأولى (١٩٧٩م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- لمع الأدلة في قواعد عقائد الملة: تحقيق/ فؤاد حسين محمود، الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- ✽ ابن الحاجب (عثمان بن عمر أبو عمر):
- مختصر المنتهى الأصولي بشرح العضد الإيجي وحاشية الشريف الجرجاني: ط الأولى (١٩٨٣م)، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: ط الأولى (١٤٠٥هـ)، ط دار الكتب العلمية، نشر مكتبة الباز بمكة المكرمة.
- ✽ حاجي خليفة (جلبي):
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: بدون تاريخ، مكتبة المثنى، بغداد - العراق.
- ✽ الحاكم الجشمي (المحسن بن محمد):
- تحكيم العقول في تصحيح الأصول: تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه، الطبعة الأولى ( ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م)، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان - الأردن.
- رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس ( ويسمى: رسالة الشيخ أبي مرة إلى إخوانه المجبرة): بدون بيانات،

طبع باليمن.

\* الحاكم ( أبو عبد الله النيسابوري ):

- المستدرك على الصحيحين: تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ( ١٤١١هـ / ١٩٩٠م )، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

\* ابن حبان ( أبو حاتم محمد بن حبان البستي ):

- الثقات: تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى ( ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م )، دار الفكر، بيروت لبنان.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية ( ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م )، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

\* حجازي ( عوض الله ):

- دراسات في العقيدة الإسلامية: طبعة خاصة بطلبة كلية أصول الدين، بدون بيانات.

- ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي: طبعة مجمع البحوث الإسلامية عام ( ١٩٧٢م )، والطبعة الثالثة ( ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ) بدار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

\* ابن حجر ( العسقلاني ):

- الإصابة في تمييز الصحابة: تحقيق/ علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة ( ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م )، دار الجيل، بيروت - لبنان.

- تغليق التعليق: تحقيق/ سعيد عبد الرحمن موسى القزفي، الطبعة الأولى، سنة ( ١٤٠٥ هـ )، المكتب الإسلامي ودار عمار، بيروت، عمان - الأردن.

- تقريب التهذيب: ت: محمد عوامة، ط ١ ( ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م )، دار الرشيد - سوريا.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ( ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م )، بالمدينة المنورة.

- تهذيب التهذيب: الطبعة الأولى ( ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م )، دار الفكر - بيروت - لبنان.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الطبعة الأولى ( ١٤٠٧هـ / ١٠٨٦م )، دار الريان للتراث، مصر، مصورة عن نسخة المكتبة السلفية.

- لسان الميزان: ط دائرة المعارف النظامية بالهند.

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: بدون تاريخ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: تحقيق/ محب الدين الخطيب، بدون تاريخ، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

\* ابن أبي الحديد ( أبو حامد عز الدين ):

- شرح نهج البلاغة: تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم ( ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م )، دار الجيل، بيروت - لبنان.

\* ابن حزم ( أبو محمد ):

- الإحكام في أصول الأحكام: مقابلة على تحقيق أحمد محمد ( ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م )، دار الآفاق الجديدة - بيروت. كما رجعت إلى نسخة دار الحديث بالقاهرة: الطبعة الأولى، ( ١٤٠٤هـ ).

- الأصول والفروع: تحقيق وتعليق: عاطف العراقي وسهير مختار أبو وافية وإبراهيم هلال، الطبعة الأولى ( ١٩٧٨م )، دار النهضة العربية، القاهرة.

- الفصل في الملل والنحل والأهواء والبدع: الطبعة الثانية ( ١٩٧٥م )، دار المعرفة، بيروت - لبنان، كما رجعت إلى طبعة مكتبة الخانجي.
- المحلى بالآثار: تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: الطبعة الثالثة ( ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م )، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- النبذ في أصول الفقه: تحقيق/ محمد أحمد عبد العزيز الطبعة الأولى ( ١٤٠٥هـ )، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- \* حسان بن ثابت:
- ديوان حسان بن ثابت: ت/ سيد حنفي حسنين، الطبعة الأولى ( ١٩٧٣م )، دار المعارف، القاهرة.
- \* حسن العطار ( الشيخ ):
- حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للسبكي: بدون بيانات الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* حسن إبراهيم حسن:
- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ( ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م )، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- \* حسن حنفي:
- من العقيدة إلى الثورة ( ١٩٨٨م )، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- \* حسين أمين:
- تاريخ العراق في العصر السلجوقي ( ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م )، المكتبة الأهلية، بغداد.
- \* حسين مؤنس:
- أطلس تاريخ الإسلام: طبعة أولى ( ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م )، الزهراء للإعلام، القاهرة.
- \* الحصني ( نقي الدين ):
- دفع شبه من تشبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام الجليل أحمد: تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الأولى ( ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م )، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- \* الحكيم ( الترمذي ):
- نوادر الأصول في أحاديث الرسول: تحقيق: د/ عبد الرحمن عميرة ( ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م )، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- \* الحلبي ( جمال الدين ):
- أنوار الملكوت في شرح الباقوت: ت/ محمد النجمي الزنجاني، مكتبة الرضي، طهران.
- كشف القوائد: طهران.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: مكتبة المصطفوي، طهران.
- مبادئ الوصول إلى علم الأصول: إخراج وتعليق وتحقيق/ عبد المحسن محمد علي البقال ( ١٩٨٤م )، المطبعة العلمية، طهران.
- نهج المسترشدين في أصول الدين: ت/ السيد أحمد الحسيني، مجمع الذخائر الإسلامية، قم.

- \* حماية ( محمود علي ):
- ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان: الطبعة الأولى (١٩٨٣م)، دار المعارف، القاهرة.
- \* الحموي ( ياقوت ):
- معجم البلدان: ط دار الفكر، بيروت.
- \* حنا خياز ( الأستاذ ):
- الفلسفة في كل العصور: أو ملخص الآراء الفلسفية : عني بطبعه السيد أسعد باسيلي، بمصر، سنة (١٩٣٣م)، مطبعة الشمس بالقاهرة.
- \* أبو حنيفة ( النعمان بن ثابت الكوفي ):
- الشرح المبسط على الفقهاء الأكبر والأوسط المنسوب إلى أبي حنيفة: تحقيق/ محمد عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٩م)، مكتبة الفرقان، عجمان.
- \* أبو حيان الأندلسي ( محمد بن يوسف ):
- تفسير البحر المحيط: الطبعة الأولى ( ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م )، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- \* الخادمي ( محمد بن محمد بن مصطفى ):
- بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية في سيرة أحمديّة: بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة.
- \* ابن خالويه ( الحسين بن أحمد أبو عبد الله ):
- الحجة في القراءات السبع: الطبعة الرابعة ( ١٤٠١هـ )، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت - لبنان.
- \* الخبيصي ( أبو بكر ):
- التذهيب شرح تهذيب المنطق للسعد (بحاشيتي الدسوقي والقطار عليه): بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- \* ابن خزيمة ( أبو بكر محمد بن إسحاق ):
- التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ: تحقيق/ عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة الخامسة ( ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م )، مكتبة الرياض.
- مختصر المختصر المسمى بصحيح ابن خزيمة: تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ( ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م )، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.
- \* الخطيب البغدادي:
- تاريخ بغداد: ط دار الكتب العلمية، مصورة، بدون بيانات، بيروت - لبنان.
- \* الخطيب التبريزي ( محمد بن عبد الله ):
- مشكاة المصابيح: بتحقيق الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م )، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان .
- \* ابن خلدون ( عبد الرحمن ):
- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: الطبعة الخامسة ( ١٩٨٤م )، دار القلم، بيروت - لبنان.

- **لباب المحصل:** تحقيق/ رفيق العجم (١٩٩٥م)، دار المشرق، بيروت - لبنان.
- **مقدمة ابن خلدون:** بدون تاريخ، دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار القلم (١٩٨٤م).
- \* **ابن خلكان (أبو العباس):**
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** تحقيق: إحسان عباس، بدون تاريخ، دار الثقافة - لبنان.
- \* **الخوارزمي (الكاتب):**
- **الحدود الفلسفية:** ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.
- **مفاتيح العلوم:** دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- \* **الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد):**
- **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد:** تحقيق/ محمد جحازي، بدون تاريخ، نسخة بالجمع التصويري بمكتبة الخانجي بالقاهرة، توزيع مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- \* **الدارقطني (أبو الحسن علي بن عمر):**
- **رؤية الله:** تحقيق/ مبروك إسماعيل مبروك، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مكتبة القرآن، القاهرة.
- **سنن الدارقطني:** ت: السيد عبد الله هاشم، سنة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، دار المعرفة، لبنان.
- \* **الداعي المطلق (علي بن الوليد):**
- **دامغ الباطل وحتف المناضل:** تقديم وتحقيق: د/ مصطفى غالب (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م)، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- \* **الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان):**
- **التيسير في القراءات السبع:** الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- \* **أبو داود (السجستاني):**
- **السنن:** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - لبنان.
- \* **ابن درياس (عبد الملك):**
- **رسالة في الذب عن الأشعري:** ط ٢ دائرة المعارف الإسلامية - حيدر آباد الدكن - بدون تاريخ.
- \* **الديمياطي (البنّا):**
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:** ت/ علي محمد الضباع، المشهد الحسيني.
- \* **الدولابي (أبو بشر):**
- **الذرية الطاهرة:** ت/ سعد المبارك الحسن، ط ١، سنة (١٤٠٧هـ)، الدار السلفية، الكويت.
- \* **الديب (عبد العظيم):**
- **إمام الحرمين:** حياته وعصره: طبع سنة (١٤٠٠هـ)، دار القلم - الكويت.
- **فقه إمام الحرمين خصائصه، أثره، منزلته:** الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، دار الوغاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- \* **الديلملي (أبو شجاع شيرويه بن شهر دار):**
- **الفردوس بمأثور الخطاب:** تحقيق/ السعيد بن بسيوني بن زغلول، الطبعة الأولى (١٩٨٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

※ الذهبي (شمس الدين):

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- تذكرة الحفاظ: الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- سير أعلام النبلاء: الطبعة التاسعة (١٤١٣م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- العبر في خبر من غبر: مطبعة حكومة الكويت (١٩٨٤م)، ط٢، تحقيق/ صلاح الدين المنجد.
- العلو للعلي الغفاري: تحقيق/ أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٥م)، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- الكاشف عن له رواية في الكتب الستة: تحقيق/ محمد عوامة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علو، جدة.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الطبعة الأولى (١٤٠٤م)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- المعين في طبقات المحدثين: الطبعة الأولى (١٤٠٤م)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان - الأردن.
- المغني في الضعفاء (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ت/ حازم القاضي، دار الكتب العلمية، لبنان.
- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال (مختصر منهاج السنة النبوية): تحقيق/ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تحقيق/ علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ※ الذهبي (الشيخ محمد حسين):
- التفسير والمفسرون بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه: الطبعة الرابعة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ※ راجع الكردي:
- علاقة صفات الله تعالى بذاته: الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، مكتبة المؤيد بالرياض بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا.
- ※ الرازي (ابن عبد القادر):
- مختار الصحاح: ط١ (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ت/ محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- ※ الرازي (فخر الدين):
- الأربعين في أصول الدين: تحقيق/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- أساس التقديس: تحقيق/ أحمد حجازي السقا (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- اعتقادات فرق المسلمين والمشركون: تحقيق/ علي سامي النشار، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- البراهين في علم الكلام: تصحيح وتقديم: السيد محمد باقر السبزوئي، بدون تاريخ، طهران.
- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات: بتحقيق/ المعتمد بالله البغدادي (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمنكلمين: تحقيق/ د: عبد الرؤوف سعد، بدون بيانات، مكتبة الكليات الأزهرية.
- المحصول في علم أصول الفقه: دراسة وتحقيق: د/ طه جابر فياض العلواني (١٣٩٩ - ١٤٠١هـ/ ١٩٧٩ - ١٩٨١م)، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود - لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر.
- المطالب العالية من العلم الإلهي: ضبطه وخرج آياته/ محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- معالم أصول الدين: تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، بدون بيانات، مكتبة الكليات الأزهرية.
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: الطبعة الثالثة، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- نهاية العقول في دراية المعقول: رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين بالقاهرة.
- \* الرازي (أبو الفضائل):
- حجج القرآن: ت/ أحمد عمر المحمصاني، الطبعة الثانية (١٩٨٢م)، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان.
- \* الراغب الأصفهاني:
- المفردات في غريب القرآن: تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - لبنان.
- \* الراهبر مزي (أبو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد):
- أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ: الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان.
- \* الرسي (القاسم):
- أصول العدل والتوحيد: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- كتاب العدل والتوحيد: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- \* ابن رشد (الحفيد):
- تفسير ما بعد الطبيعة: تحقيق الأب موريس بويج، سنة (١٩٧٣م) دار المشرق، بيروت - لبنان.
- تلخيص كتاب النفس: تحقيق: د/ أحمد فؤاد الأهواني (١٩٥٠م)، القاهرة.
- نهافت التهافت: تحقيق د/ سليمان دنيا، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- رسالة ما بعد الطبيعة: تقديم وضبط وتعليق: جبار جهامي، رقيق العجم (١٩٩٤م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان.
- مناهج الأدلة في عقائد الملة: تقديم وتحقيق/ محمود قاسم، الطبعة الثالثة (١٩٥٥م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.



- \* الرافعي ( مصطفى صادق ):
- تاريخ آداب العرب ( ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٠ م )، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- \* الرماني ( علي ):
- معاني الحروف: تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، بدون تاريخ، مصر للطبع والنشر، القاهرة
- \* أبو ريان ( محمد علي ):
- تاريخ الفكر الفلسفي، الفلسفة اليونانية ( الجزء الأول من طاليس إلى أفلاطون ) ( ١٩٧٦ م )، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- \* أبو ريدة ( محمد عبد الهادي ):
- إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية ( ١٣٥٦ هـ / ١٩٤٦ م )، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- \* الريسوني ( أحمد ):
- البحث في مقاصد الشريعة، نشأته وتطوره ومستقبله: بحث غير منشور، مناولة من المؤلف، حفظه الله!
- \* ابن الزاغوني ( أبو الحسن علي بن عبيد الله ):
- الإيضاح في أصول الدين: بتحقيق أحمد عبد الرحيم السايح وإحسان عبد الغفار مرزا، الطبعة الأولى ( ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م )، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- \* الزبيدي ( أبو بكر ):
- طبقات النحويين واللغويين: ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- \* الزجاج ( إسحاق ):
- تفسير أسماء الله الحسنى: تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.
- \* الزرقاني ( محمد ):
- مناهل العرفان في علوم القرآن: الطبعة الأولى ( ١٩٩٦ م )، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- \* الزركان ( محمد صالح ):
- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية: بدون بيانات، دار الفكر.
- \* الزركشي ( بدر الدين محمد بن بهادر ):
- البحر المحيط في أصول الفقه: تحرير عبد القدر العاني، مراجعة: سليمان الأشقر ( ١٩٩٢ م )، الغردقة - مصر، وزارة الأوقاف الإسلامية بالكويت ودار الصفوة بالغردقة.
- البرهان في علوم القرآن: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ( ١٣٩١ هـ )، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن النسخة الأصلية لدار التراث بمصر.
- معنى لا إله إلا الله: تحقيق/ علي محبي الدين علي القره داغي، الطبعة الأولى، سنة ( ١٩٨٥ م )، دار الاعتصام، القاهرة.
- \* الزركلي ( خير الدين ):
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: الطبعة الثانية عشرة ( ١٩٩٧ م )، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- \* الزمخشري ( جار الله محمود بن عمر ):
- أساس البلاغة ( ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م )، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- الفائق في غريب الحديث: تحقيق/ علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل: الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، دار الريان للتراث، القاهرة.
- المنهاج في أصول الدين: تحقيق/ عباس حسين عيسى شرف الدين، مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي، صنعاء - اليمن.
- \* الزينيدي (عبد الرحمن بن زيد):
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي دراسة نقدية في ضوء الإسلام: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، مكتبة المؤيد بالرياض بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- \* زهدي حسن جار الله:
- المعتزلة (رسالة في تاريخ المعتزلة وعقائدهم وأثرهم في تطور الفكر الإسلامي): بدون تاريخ ولا بيانات، المكتبة الأزهرية، القاهرة (مصورة عن النسخة القديمة).
- \* زهير (محمد أبو النور):
- أصول الفقه: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- \* الزيلعي (عبد الله الحنفي):
- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (١٣٥٧هـ)، ت/ يوسف البنوري، دار الحديث - مصر.
- \* سامي نصر لطف:
- الحرية المسئولة في الفكر الفلسفي الإسلامي: مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.
- فكرة الجوهر في الفكر الفلسفي الإسلامي: ط ١ (١٩٧٨م)، مكتبة الحرية الحديثة.
- \* الساوي (عمر بن سهل):
- البصائر النصيرية في علم المنطق: تحقيق الشيخ محمد عبده، مكتبة صبيح بالقاهرة.
- \* السبني (أبو الحسن بن أحمد الأموي):
- تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء: تحقيق/ محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان.
- \* ابن السبكي (تاج الدين):
- جمع الجوامع: مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق/ محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- \* السبكي (تقي الدين علي بن عبد الكافي):
- السيف الثقيل في الرد على نونية ابن زفيل: تحقيق/ محمد زاهد الكوثري، بدون تاريخ، ط المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- \* السبكي (محمود محمد خطاب):
- إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات: أشرف عليه/ يوسف أمين خطاب، الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

- \* السبكي وولده (تقي الدين وتاج الدين):  
 - الإبهاج في شرح المنهاج: تحقيق د/ محمد شعبان إسماعيل، ط المكتبة الأزهرية، مصر، وطبعة دار الكتب العلمية (١٤٠٤ هـ).
- \* سجاقل زاده (المرعشلي):  
 - نشر الطوابع: الطبعة الأولى، (١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٤ م)، مكتبة العلوم العصرية ومطبوعاتها، القاهرة.
- \* السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن):  
 - فتح المغيب شرح ألفية الحديث: تحقيق/ صلاح محمد محمد عويضة، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- \* السرخسي (أبو بكر محمد بن أحمد):  
 - أصول السرخسي: حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني (١٣٧٣ هـ)، لجنة إحياء المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن.
- \* سركيس (يوسف إيلان):  
 - معجم المطبوعات العربية والمعربة: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون بيانات الطبعة.
- \* سزكين (فؤاد):  
 - تاريخ التراث العربي: نقله إلى العربية: د/ فهمي أبو الفضل وراجعه: د/ محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- \* سعد الدين صالح:  
 - العقيدة اليهودية: رسالة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.
- قوانين الفكر بين الاعتقاد والإنكار: رسالة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.
- \* ابن سعد (محمد):  
 - الطبقات الكبرى: ط دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- \* أبو السعود (محمد بن محمد بن مصطفى):  
 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: تحقيق د/ محمد عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- \* أبو سعيد المتولي (النيسابوري):  
 - الغنية في أصول الدين: تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٧ م)، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت - لبنان.
- المغني في أصول الدين على طريقة أبي الحسن الأشعري: مخطوط بمعهد المخطوطات العربية، رقم (٢٢٢) توحيد وملل ونحل، وطبع بعنوان: الغنية في أصول الدين، السابق الذكر.
- \* السفاريني (محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان):  
 - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في شرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية أهل السنة والجماعة: ط ١ (١٩٩٨ م)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض.

\* السفاقي (النوري):

- غيث النفع في القراءات السبع: على هامش سراج القارئ المبتدئ، مصطفى البابي الحلبي.

\* السِّلَفِي (أبو طاهر):

- معجم السفر: تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

\* سليم عيد الهاللي:

- المنهل الرقراق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾: ط ١ (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، دار ابن الجوزي، الرياض.

\* سليمان دنيا:

- محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (حاشيته على شرح الدواني على العضدية): بدون بيانات، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

\* السمعاني (أبو مظفر):

- فواطع الأدلة في أصول الفقه: ت/ محمد حسن هيتو، ط ١ (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، بيروت.

\* السنوسي:

- مختصر في المنطق: مطبعة السعادة، مصر (١٣٣٠هـ).

\* ابن السَّنيّ (أحمد بن محمد الدينوري):

- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه ﷺ ومعاشرته مع العباد: ت/ كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

\* السهروردي (المقتول):

- اللمحات: تحقيق إميل المعلوف، بدون بيانات.

\* سهير محمد مختار:

- التجسيم عند المسلمين (مذهب الكرامية): الطبعة الأولى، سنة (١٩٧١م).

\* السيالكوتي (عبد الحكيم):

- حاشية على شرح الجرجاني على المواقف: تحقيق/ محمود عمر الديماطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

\* السيرافي (أبو سعيد):

- أخبار النحويين البصريين: ت/ فرنس كرنكو (١٩٣٦م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

\* ابن سينا الرئيس (أبو علي الحسين):

- أحوال النفس، رسالة في النفس بقائها ومعادها: حققه وقدم له: أحمد فؤاد الأهواني، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.

- الإشارات والتنبيهات: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة الثالثة، سنة (١٩٨٣م)، دار المعارف، القاهرة.

- تسع رسائل في الحكمة والإلهيات - رسالة في القوى الإنسانية وإدراكاتها: الطبعة الهندية بمصر

(١٩٢٨م).

- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.

- رسالة في الحدود: (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب).

- الشفاء - السماع الطبيعي: القاهرة (١٩٦٠م).

- الشفاء - النفس: ط الهيئة المصرية العامة للكتاب تحقيق محمود الخضيري
- الشفاء - النفس ٢: ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عيون الحكمة: تحقيق/ عبد الرحمن بدوي، ذكرى ابن سينا (١٩٥٤م)، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.
- النجاة الطيعيات والإلهيات: ت/ محي الدين صبري، الطبعة الثانية (١٩٣٨م)، القاهرة.
- \* السبوطي (جلال الدين):
- الإتيقان في علوم القرآن (١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، الطبعة الأولى، ت سعيد المندوب، دار الفكر - لبنان.
- الأشياء والنظائر في النحو: الطبعة الأولى، ١٤٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ت/ عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير: تحقيق محمد عبد الرؤوف، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، دار طالب العلم، جدة.
- الدر المثنور في التفسير بالمأثور: تحقيق د/ مازن المبارك، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٣م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- طبقات المفسرين: الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- \* الشاطبي (أبو إسحاق):
- الاعتصام: ضبطه وصححه/ أحمد عبد الشافي (١٩٩١م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الموافقات في أصول الشريعة، أو: عنوان التعريف بأسرار التكليف: تحقيق/ الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت - لبنان، بدون بيانات، مصورة عن الطبعة القديمة.
- \* الشافعي (الدكتور حسن):
- الأمدي وآراؤه الكلامية: الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، دار السلام، القاهرة.
- المدخل إلى دراسة علم الكلام: الطبعة الثانية، (١٤١١هـ/١٩٩١م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- لمحات من الفكر الكلامي (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، دار الثقافة الإسلامية، مصر.
- \* الشافعي (الإمام المظلي):
- الرسالة في أصول الفقه الرسالة (١٣٥٨هـ/١٩٣٩م)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.
- مسند الشافعي: بدون تاريخ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- \* ابن شاهين (أبو حفص عمر بن أحمد):
- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنة: الطبعة الأولى (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع - القاهرة.
- الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنة: الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)، ت/ عبد الله بن محمد البصري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - السعودية.

\* الشربيني (محمد):

- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

\* الشريف الرضي:

- رسائل الصابي والشريف الرضي: تحقيق: د/ محمد يوسف نجم (١٩٦١م)، الكويت.

- شرح الكافية: تحقيق/ حسن بن محمد الحفطي (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، طبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود بالرياض.

\* الشنقيطي (ابن مایابی):

- استحالة المعية بالذات وما يضاهاها من متشابه الصفات: المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة.

\* الشنقيطي (محمد الأمين):

- آداب البحث والمناظرة: بدون تاريخ، مكتبة العلم بجدة، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، بدار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

\* الشهرستاني (أبو الفتح):

- مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ( تفسير الشهرستاني ): تحقيق/ محمد علي آذرشب، الطبعة الأولى (١٩٩٧م)، شركة النشر العلمي والثقافي، طهران.

- الملل والنحل: ت/ محمد سيد كيلاني، ط ١ (١٤٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- نهاية الأقدام في علم الكلام: حرره وصححه/ ألفرد جيوم، بدون بيانات.

\* شوقي ضيف:

- المدارس النحوية: الطبعة الرابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

\* الشوكاني (محمد):

- إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات: الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، تحقيق: محمد سعيد البدری أبو مصعب، دار الفكر - بيروت - لبنان.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: تحقيق/ علي محمد عمر، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- القول المفيد في الاجتهاد والتقليد.

\* ابن أبي شيبه (محمد بن عثمان العبي):

- العرش وما روي فيه: تحقيق/ محمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مكتبة المعلا، الكويت.

\* شيث بن إبراهيم:

- حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر: تحقيق/ عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

\* أبو الشيخ الأصفهاني (عبد الله بن محمد):

- العظيمة: تحقيق/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، دار العاصمة، الرياض.

✽ الشيرازي (أبو إسحاق):

- الإشارة إلى مذهب أهل الحق: تحقيق د/ محمد السيد الجليلند (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

- التبصرة في أصول الفقه: شرحه وحققه د/ محمد حسن هيتو، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، دار الفكر، دمشق.

- طبقات الفقهاء: تحقيق: خليل الميس، دار القلم - بيروت - لبنان.

- اللمع في أصول الفقه: ط دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ).

✽ الصالح (محمد بن يوسف الصالح الشامي):

- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، تحقيق عادل أحمد

عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

✽ الصدر (محمد باقر):

- فلسفتنا: الطبعة العاشرة (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان.

✽ الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك):

- نكت الهميان في نكت العميان: تحقيق/ أحمد زكي شيخ العروبة (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، مكتبة الثقافة

الدينية، القاهرة.

- الوافي بالوفيات (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث -

بيروت - لبنان.

✽ ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن):

- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: تحقيق/ موفق عبد الله عبد القادر، ط الثانية (١٤٠٨هـ)، دار

الغرب الإسلامي، بيروت.

✽ الصنعاني (محمد بن إسماعيل الأمير):

- إجابة السائل شرح بغية الآمل في أصول الفقه: الطبعة الأولى (١٩٨٦م)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد

السايعي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

✽ طاش كبرى زاده:

- مفتاح السعادة: ط حيدر آباد - الهند.

✽ طبانة (د/ بدوي):

- صاحب بن عباد الوزير الأديب العالم: بدون تاريخ، ضمن سلسلة: أعلام العرب برقم: (٢٧)، المؤسسة

المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

✽ الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد):

- المعجم الأوسط: تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الطبعة

الأولى، سنة (١٤١٥هـ)، دار الحرمين، القاهرة.

- المعجم الكبير: تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م)، مكتبة

العلوم والحكم، الموصل - المغرب.

✽ الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير):

- التبصير في معالم الدين (تبصير أولي النهى ومعالم الهدى): تحقيق/ علي بن عبد العزيز الشبل، الطبعة

الأولى (١٤١٦هـ)، دار العاصمة، الرياض.

- جامع البيان في تفسير القرآن: تحقيق د/ مصطفى مسلم محمد، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- \* الطبري (أبو الحسن):
- تأويل الآيات المشابهة: تحقيق الباحث/ عبد الحميد الغمري، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- \* الطنطاوي (علي):
- نشأة النحو: طبعة وادي الملوك (١٩٦٩م).
- \* طه حسين:
- في الشعر الجاهلي: نشرة مجلة القاهرة، العدد (١٤٩) في أبريل (١٩٩٥م)، تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- \* طه رمضان:
- أصول الدين عند الإمام الطبري: ط الأولى (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، دار الكيان، الرياض.
- \* الطوسي (علاء الدين):
- الذخيرة (١٩٨٢م)، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن - الهند.
- الذخيرة المطبوع باسم نهافت الفلاسفة: تحقيق وتحليل/ رضا سعادة (١٩٩٠م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان.
- \* الطوسي (محمد):
- تجريد الكلام: طبعة طهران (١٢٨٥هـ).
- تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- \* ابن عادل (الحنبلي):
- اللباب في تأويل الكتاب المعروف بتفسير ابن عادل الحنبلي.
- \* ابن عاشور (محمد الطاهر):
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، المعروف بتفسير ابن عاشور: الدار التونسية للنشر (١٩٨٤م).
- \* ابن أبي عاصم (عمرو الضحاك الشيباني):
- السنة: تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- \* ابن عباد (الصاحب):
- الإبانة عن مذهب أهل العدل: تحقيق/ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الثانية، سنة (١٩٦٣م)، دار النهضة، بغداد.
- \* العبادي (ابن قاسم):
- الآيات البينات حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: تحقيق زكريا عميرات، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.



\* عبد الجبار ( القاضي ):

- الأصول الخمسة: ت/ عبد الريم عثمان، ط١ ( ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م )، مكتبة وهبة.
- شرح الأصول الخمسة: تحقيق/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: تحقيق/ فؤاد السيد ( ١٩٧٤م )، الدار التونسية للنشر.
- متشابه القرآن: تحقيق/ عدنان محمد زرزور ( ١٩٦٩م )، دار التراث، القاهرة.
- المجموع المحيط بالتكليف: تحقيق/ الأب يوسف هوين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان ج ١، ودار المشرق ج ٢.
- المغني في أبواب العدل والتوحيد ( ١٩٥٨م )، طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، بتحقيقات مختلفة.
- \* عبد الحكيم بلع:
- أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجري: بدون تاريخ، مكتبة نهضة مصر، مصر.
- \* عبد الحليم محمود:
- التفكير الفلسفي الإسلامي: بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- \* عبد الرحمن بدوي:
- أرسطو: ضمن سلسلة خلاصة الفكر الأوروبي، سلسلة الينايع، الطبعة الثالثة ( ١٩٥٣م )، مكتبة النهضة المصرية.
- ربيع الفكر اليوناني: الطبعة الخامسة ( ١٩٧٩م )، وكالة المطبوعات بالكويت بالاشتراك مع دار القلم، بيروت - لبنان.
- \* عبد الغني الدقر:
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، وذيل بالإملاء ( ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م )، دار القلم، دمشق.
- \* عبد الفتاح لاشين:
- بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية: بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.
- \* عبد الكريم عثمان:
- نظرية التكليف، آراء القاضي عبد الجبار الكلامية ( ١٣٩١هـ )، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- \* عبد اللطيف محمد العبد:
- الحدود في ثلاث رسائل: تأليف الفاكهي وإخوان الصفا وابن سينا، تقديم وتحقيق د/ عبد اللطيف محمد العبد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- \* عبد الله بن أحمد بن حنبل:
- السنة: ت/ محمد سعيد سالم القحطاني، ط١ ( ١٤٠٦هـ )، دار ابن القيم، الدمام.
- \* عبد المحسن عبد المقصود:
- فكرة الزمان عند الأشاعرة: ط١ ( ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م )، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- \* عبد المنعم حفي:
- المعجم الفلسفي: الطبعة الأولى ( ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م )، الدار الشرقية.

\* ابن عبد البر ( يوسف بن عبد الله القرطبي ):

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: تحقيق/ علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة ( ١٤١٢ هـ )، دار الجيل، بيروت - لبنان.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الطبعة الأولى، سنة ( ١٣٨٧ هـ )، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب.

- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ( ١٣٩٨ هـ )، دار الكتب العلمية - لبنان.  
\* ابن عبد ربه ( الأندلسي ):

- العقد الفريد: ط: ٣ ( ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م )، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

\* ابن عبد الشكور ( محب الدين ):

- مسلم الثبوت: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية ( ١٣٢٤ هـ )، مصر، مطبوع على هامش المستصفى للغزالي، الطبعة الثالثة ( ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م )، مصورة دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.

\* العجلوني ( إسماعيل بن محمد الجراحي ):

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: مؤسسة الرسالة - بيروت - ( ١٤٠٥ م )، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش  
\* عدنان زرزور:

- الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير: بدون بيانات، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

\* ابن عدي ( عبد الله بن عدي الجرجاني ):

- الكامل في ضعفاء الرجال: تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م )، دار الفكر، بيروت - لبنان.

\* ابن عذبة ( حسن ):

- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية: ( ط حيدر آباد، ١٣٢٢ هـ ).

\* العراقي ( الحافظ ):

- المغني عن حمل الأسفار: ( بهامش إحياء علوم الدين ).

\* العراقي ( محمد عاطف ):

- ثورة العقل في الفلسفة العربية: الطبعة الخامسة ( ١٩٨٤ م )، دار المعارف، القاهرة.

- الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا: الطبعة الثانية، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

- النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد: الطبعة الثانية ( ١٩٧٩ م )، دار المعارف، القاهرة.

\* ابن العربي ( أبو بكر محمد بن عبد الله ):

- قانون التأويل: تحقيق/ محمد السليمان، الطبعة الأولى ( ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م )، دار القبلة للثقافة الإسلامية بالرياض ومؤسسة علوم القرآن بسوريا.

- المحصول في أصول الفقه: تحقيق حسين علي البديري، الطبعة الأولى ( ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م )، دار البيارق،

عمان - الأردن.

\* ابن أبي العز الحنفي ( علي بن علي بن محمد ):

- شرح العقيدة الطحاوية: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،

- بيروت ، ورجعت إلى نسخة المكتب الإسلامي بتحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني.
- ✽ عز الدين ( ابن عبد السلام ):
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: الطبعة الأولى ( ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م )، دار القلم، دمشق.
- ✽ ابن عساكر ( علي بن الحسن الدمشقي ):
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري ( ١٩٩٥ م )، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: الطبعة الثالثة ( ١٤٠٤هـ )، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ✽ العسكري ( أبو هلال الحسن بن عبد الله ):
- الفروق اللغوية: تحقيق/ محمد باسل عيون السود ( ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م )، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ✽ ابن عطية ( أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي ):
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ( ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م )، دار الكتب العلمية - لبنان.
- ✽ العكبري ( أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ):
- إملأ ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور - باكستان.
- ✽ العلوي ( يحيى بن حمزة ):
- مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار: تحقيق وتقديم: د/ محمد السيد الجلند، بدون تاريخ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر.
- ✽ علي إبراهيم حسن:
- التاريخ الإسلامي العام: الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية: طبع سنة ( ١٩٧١م )، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- ✽ علي فهمي خشيم:
- الجبائين أبو علي وأبو هاشم: الطبعة الأولى، سنة ( ١٩٦٨م )، دار الفكر العربي، طرابلس.
- ✽ علي مصطفى الغرابي:
- أبو الهذيل العلاف: الطبعة الأولى ( ١٩٤٩م )، مكتبة الحسين التجارية، مصر.
- تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين: طبعة مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بدون بيانات.
- ✽ العليمي ( أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد ):
- الأئس الجليل بتاريخ القدس والخليل: تحقيق/ عدنان يوسف عبد المجيد نباتة ( ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م )، مكتبة دنيس، عمان - الأردن.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: تحقيق/ رياض عبد الحميد مراد ( ١٩٩٧م )، دار صادر، بيروت - لبنان.

\* ابن العماد الحنبلي ( عبد الحي بن أحمد ):

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: تحقيق/ عبد القدر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار ابن كثير، دمشق.

\* عماد خفاجي سالم:

- مناهج التفكير في العقيدة الإسلامية بين النصيين والعقليين: رسالة ماجستير مطبوعة على الاستنسل، بكلية أصول الدين - قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، بالقاهرة.  
\* عمر رضا كحالة:

- معجم المؤلفين: الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

\* أبو عوانة (الاسفراييني):

- المستخرج على صحيح مسلم: دار المعرفة، بيروت - لبنان.

\* عويس (منصور):

- ابن تيمية ليس سلفياً: نسخة خاصة بالمؤلف، بدون بيانات.

\* عياض (القاضي عياض بن موسى اليحصبي):

- الإلمام إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: الطبعة الأولى (١٣٧٩هـ/ ١٩٧٠م)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة بالاشتراك مع المكتبة العتيقة بتونس.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعيان مذاهب الإمام مالك: تحقيق/ محمد سالم هاشم، سنة (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

\* ابن عيسى (أحمد بن إبراهيم):

- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٦هـ)،

ط المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان

\* العيني (بدر الدين محمود بن أحمد العيني):

- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

\* غرابة (الدكتور حمودة):

- الأشعري أبو الحسن: ط (١٩٥٣م)، الرسالة، القاهرة.

- ابن سينا بين الدين والفلسفة (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، مجمع البحوث الإسلامية.

\* الغزالي (أبو حامد):

- إحياء علوم الدين: بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

- الاقتصاد في الاعتقاد: ت/ إبراهيم جوبوقجي وحسين أتاي (١٩٦٢م)، جامعة أنقرة، طبع مصطفى

أبو العلا (١٩٧٢م)، وطبعة بشرح الدكتور جيب الله حسن أحمد.

- إلجام العوام عن علم الكلام: تحقيق/ سميح غديم، الطبعة الأولى (١٩٩٣م)، دار الفكر اللبناني،

بيروت - لبنان. كما رجعت إلى النسخة المطبوعة ضمن القصور العوالي.

- تهافت الفلاسفة: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.

- فضائح الباطنية: ت/ عبد الرحمن بدوي، ط ١ (١٤١٣هـ)، مؤسسة دار الثقافة، الكويت.

- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: ضمن القصور العوالي.

- القسطاس المستقيم: ضمن القصور العوالي.
- قواعد العقائد: ت/ موسى بن نصر، ط الثانية (١٩٨٥ م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- محك النظر: طبعة القاهرة.
- المستصفى في علم الأصول: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية (١٣٢٤ هـ)، مصر، الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م)، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- المضمون به على غير أهله: ضبطه وقدم له: رياض مصطفى العبد الله، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م)، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت.
- المعارف العقلية: تحقيق/ عبد الكريم عثمان (١٩٦٣ م)، دار الفكر، دمشق.
- معارج القدس: ضمن القصور العوالي.
- معيار العلم في فن المنطق: بدون بيانات، دار الأندلس، بيروت - لبنان.
- مقاصد الفلاسفة: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة الثانية (١٩٦٠ م)، دار المعارف، القاهرة.
- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، دار الجفان والجابي، قبرص.
- المنخول من تعليقات الأصول: حققه/ محمد حسن هيتو (١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م)، دمشق.
- المنقذ من الضلال: ت/ عبد الحليم محمود، ط: الثانية، ١٩٥٥ م، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- \* الفارابي (أبو نصر):
- إحصاء العلوم: ت/ عثمان أمين ط ٢ (١٩٤٩ م)، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر.
- الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون الإلهي وأرسطوطاليس: تحقيق/ ألبير نصري نادر (١٩٦٠ م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان.
- الرسائل، التعليقات (١٣٤٦ هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.
- السياسة المدنية: حققه/ فوزي ميري نجار (١٩٦٤ م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- فصوص الحكم: ضمن مجموعة فلسفة أبي نصر الفارابي، ط مصر (١٩٠٧ م).
- كتاب الحروف: تحقيق/ محسن مهدي، دار المشرق، بيروت - لبنان.
- مقالة في معاني العقل: الطبعة الأولى (١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧ م)، مطبعة السعادة، القاهرة.
- المنطق عند الفارابي، كتاب البرهان: ت/ ماجد فخري (١٩٨٧ م)، دار المشرق، بيروت.
- \* ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس):
- معجم مقاييس اللغة: تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية (١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م)، دار الجيل - بيروت - لبنان.
- \* الفتني (الهندي):
- تذكرة الموضوعات: بدون بيانات.
- \* الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله):
- معاني القرآن: الطبعة الثانية (١٩٨٠ م)، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- \* فرغلي (محمود محمد):
- بحوث في السنة المطهرة: طبعة سنة (١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م)، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

✽ **الْمُرْهَارِيُّ (محمد):**

- النبراس في شرح العقائد: نسخة بخط اليد من مطبوعات المكتبة الإمدادية، باكستان.

✽ **ابن فورك (أبو بكر):**

- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري: تحقيق/ دانيال جيماريه (١٩٨٧ م)، دار المشرق، بيروت - لبنان.

- مشكل الحديث وبيانه: تحقيق/ موسى محمد علي (١٩٧٩ م)، دار الكتب الحديثة.

✽ **فوقية حسين:**

- الجويني إمام الحرمين: سلسلة أعلام العرب، العدد: (٤٠)، القاهرة (١٩٦٥ م).

✽ **الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب):**

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م)، تحقيق/ محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

- القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من كلام العرب شماطيط: مؤسسة الرسالة.

✽ **فيصل بدير عون:**

- فكرة الطبيعة في الفلسفة الإسلامية مع بيان مصادرها: الطبعة الأولى (١٩٨٠ م)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.

- الفلسفة الإسلامية في المشرق: طبعة سنة (١٩٨٢ م)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.

✽ **القاري (ملا علي بن سلطان الهروي):**

- الرد على القائلين بوحدة الوجود: تحقيق/ علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الطبعة الأولى، سنة

(١٩٩٥ م)، دار المأمون للتراث، دمشق.

- شرح كتاب الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان: تحقيق/ علي محمد دندل (١٤١٦ هـ)، دار الكتب

العلمية، بيروت.

- المصنوع في الحديث الموضوع: تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٤ هـ)، مكتبة

الرشد، الرياض.

✽ **القاسم بن محمد بن علي:**

- الأساس في عقائد الأكياس: تحقيق/ ألبيير نصري نادر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٠ م)، دار الطليعة،

بيروت - لبنان.

✽ **القاسمي (جمال الدين):**

- تاريخ الجهمية والمعتزلة: الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- قواعد التحديث: دار إحياء السنة النبوية، بدون بيانات الطبعة.

✽ **ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن عمر):**

- طبقات الشافعية: تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى (١٤٠٧ م)، عالم الكتب، بيروت -

لبنان.

✽ **ابن قتيبة (الدينوري):**

- تأويل مختلف الحديث: تحقيق/ محمد زهري النجار، الطبعة الأولى (١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٢ م)، دار الجيل،

بيروت - لبنان.

- تأويل مشكل القرآن: شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المعارف: تحقيق/ دكتور ثروت عكاشة، الطبعة الرابعة، دار المعارف - القاهرة.
- \* ابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله):
- تحريم النظر في علم الكلام: تحقيق/ عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار عالم المکتب، الرياض.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: راجعه وأعد فهرسه/ سيف الدين الكاتب (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- \* القرافي (شهاب الدين):
- أنوار البروق في أنواء الفروق: الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: حققه/ طه عبد الرؤوف سعد (١٩٧٣م)، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان.
- نفائس الأصول في شرح المحصول: تحقيق/ عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
- \* القرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر):
- الإعلام بما في دين النصاري من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام: تحقيق/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩٨هـ)، دار التراث العربي، القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن: دار الشعب - القاهرة.
- \* القزويني (عبد الكريم بن محمد الرافي القزويني):
- التدوين في أخبار قزوين: سنة (١٩٨٧م)، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- \* القسطنطيني (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي):
- نعمة الذريعة في نصره الشريعة: الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المسير، الرياض.
- \* القفطي (جمال الدين):
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء: بدون تاريخ، مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) دار الفكر العربي، القاهرة.
- \* القنوجي (صديق حسن خان):
- أبجد العلوم أو الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: تحقيق/ د. عبد الوهاب زكار، الطبعة الأولى (١٩٧٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* قوشتي (الدكتور أحمد):
- حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة: رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة.

\* القوشجي (علي):

- شرح تجريد الاعتقاد: بدون بيانات، مكتبة بيدار، تبريز.

\* القيسي (مكي):

- الكشف عن وجوه القراءات: ت/ محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

\* ابن القيم (شمس الدين):

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- حاشية على سنن أبي داود (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، لبنان.

- الروح: تحقيق: ضياء الحسن السلفي، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: تحقيق/ محمد بدر الدين أبو فراس النعماني الحلبي، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩٨هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: تحقيق/ علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، دار العاصمة، الرياض.

- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: دار الكتب العلمية - بيروت.

\* كارل بروكلمان:

- تاريخ الأدب العربي: ترجمة محمود فهمي حجازي (١٩٩٣م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

\* الكتاني (محمد بن جعفر):

- الرسالة المستطرفة في علوم السنة المشرفة: تحقيق/ محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، الطبعة السادسة، سنة (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

\* الكتاني (محمد الدكتور):

- جدل العقل والنقل في مناهج التفكير الإسلامي في الفكر الحديث: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب.

- جدل العقل والنقل في مناهج التفكير الإسلامي في الفكر القديم: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب.

\* ابن كثير (إسماعيل):

- البداية والنهاية: ت/ محمد عبد العزيز النجار، ط: ١ (١٩٩١م)، دار الغد العربي، القاهرة.

- تفسير القرآن العظيم: ت/ أحمد يوسف الدقاق، ط: ١ (١٤٠١هـ)، دار الفكر، بيروت.

\* الكرمي (مرعي بن يوسف المقدسي):

- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

\* الكفوي (أبو البقاء):

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.



- \* الكلاباذي (أحمد بن محمد البخاري):  
- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المعروف برجال البخاري: تحقيق: عبد الله الليثي، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- \* الكلاباذي (تاج الإسلام أبو بكر):  
- التعرف على مذهب أهل التصوف: الطبعة الأولى (١٤٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* الكلوزاني (أبو الخطاب محفوظ بن أحمد):  
- التمهيد في أصول الفقه: دراسة وتحقيق د/ مفيد أبو عمنشة ومحمد بن علي بن إبراهيم (١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥ م)، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- \* الكمال بن الهمام (محمد السيواسي):  
- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية: طبع في جمادى الأولى (١٣٥١ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- المسامرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة: راجع أصولها وعلق عليها / الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ، المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة.
- \* الكندي (أبو يوسف):  
- آراء أهل المدينة الفاضلة: ت/ ألبير نصري نادر (١٩٥٩ م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- الحدود والرسوم: (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب).
- رسائل الكندي الفلسفية: تحقيق/ محمد عبد الهادي أبي ريدة (١٩٥٠ م)، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر.
- \* اللالكائي (هبة الله بن الحسن بن منصور):  
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: تحقيق/ أحمد سعد حمدان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٢ هـ)، دار طيبة، الرياض.
- \* اللامشي (أبو الثناء الحنفي الماتريدي):  
- التمهيد لقواعد التوحيد: تحقيق/ عبد المجيد التركي، الطبعة الأولى (١٩٩٥ م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- \* اللاهيجي (عبد الرزاق):  
- شوارق الإلهام: مكتبة الشيخ رضا كتابقروش، تبريز.
- \* ابن اللحام (علي بن عباس):  
- المختصر في أصول الفقه: ت/ مظهر بقا، ط جامعة عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- \* الماتريدي (أبو منصور):  
- تأويلات أهل السنة: ت/ إبراهيم عوضين وسيد عوضين (١٣٩١ هـ/ ١٩٧١ م)، القاهرة.
- التوحيد: ت/ فتح الله خليف، ط: الثانية (١٩٧٧ م)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- شرح الفقه الأكبر: الطبعة الثانية (١٩٤٨ م)، طبعة حيدر آباد الدكن - الهند.
- \* ابن ماجه (القرويني):  
- سنن ابن ماجه: تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ، دار الريان للتراث، مصر.

\* المازري (أبو عبد الله):

- المعلم بفوائد مسلم: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

\* ابن ماكولا (علي بن هبة الله بن أبي نصر):

- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى: الطبعة الأولى (١٤١١هـ)،

دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

\* المالقي (أحمد):

- رصف المباني: تحقيق/ أحمد محمد الراط (١٣٩٤هـ)، مجمع اللغة العربية، دمشق.

\* مالك بن أنس:

- الموطأ: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

\* ابن مالك (محمد بن عبد الله الطائي الجباني):

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): الطبعة الأولى (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، تحقيق:

د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

\* الماوردي (أبو الحسن):

- أدب الدنيا والدين: بدون بيانات الطبعة، دار مكتبة الحياة.

- أعلام النبوة: ت/ محمد المعتمد بالله، ط: ١ (١٩٨٧م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

\* المبرد (محمد بن يزيد):

- الكامل في الأدب: مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان، بدون بيانات الطبعة.

- المقنن في النحو: تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة (١٩٨٦م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،

القاهرة.

\* المتقي الهندي (علاء الدين علي):

- كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال: الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، تحقيق: محمود عمر

الديماطي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

\* ابن متويه:

- التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض: تحقيق/ سامي نصر لطف وفيصل بدير عون، الطبعة الأولى، سنة

(١٩٧٥م)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

\* ابن مجاهد (البغدادي):

- كتاب السبعة في القراءات: ط الثانية (١٤٠٠هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر.

\* مجمع اللغة العربية:

- المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

\* المحاسبي (الحارث بن أسد بن عبد الله):

- شرف العقل وماهية: تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان.

- ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه: تحقيق/ سحيم القوتلي، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٨هـ)،

دار الكندي ودار الفكر، بيروت - لبنان.

- \* محمد الخضر حسين:  
- نقض كتاب في الشعر الجاهلي: بدون بيانات، مصورة بالمكتبة الأزهرية، القاهرة.  
\* محمد أبو زهرة:  
- ابن حزم حياته وعصره - آراؤه الفقهية: بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.  
\* محمد أحمد الدالي:  
- مسائل نافع ابن الأزرق عن عبد الله بن عباس من طريقين: طبع سنة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، الجفان والجاني للطبع والنشر، قبرص.  
\* محمد جمال الدين سرور:  
- تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق.  
\* محمد حسن:  
- منهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام: رسالة ماجستير بكلية أصول الدين - قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، بالقاهرة.  
\* محمد حسنين مخلوف:  
- بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول: الطبعة الثانية (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، تحقيق/ حسنين محمد مخلوف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.  
\* محمد رمضان عبد الله:  
- الباقلاني وآراؤه الكلامية: رسالة دكتوراه بأصول الدين - القاهرة.  
\* محمد عبده:  
- رسالة التوحيد: قدم لها/ حسين يوسف الغزال، الطبعة الخامسة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان.  
\* محمد عمارة:  
- رسائل العدل والتوحيد: جمع وتحقيق، سنة (١٩٧١م)، دار الهلال، مصر، والطبعة الثانية (١٤٠هـ/ ١٩٨٨)، دار الشروق بالقاهرة.  
\* محمد غلاب:  
- الفلسفة الإغريقية: طبع بالقاهرة سنة (١٩٣٨م)، طبعة خاصة بدون بيانات.  
- الفلسفة الشرقية: طبع بالقاهرة سنة (١٩٣٨م)، طبعة خاصة بدون بيانات الطبع.  
- مشكلة الألوهية: الطبعة الثانية (١٣٧١هـ/ ١٩٥١م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.  
\* محمد فؤاد عبد الباقي:  
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، دار الحديث - القاهرة.  
\* محمد فريد بك:  
- تاريخ الدولة العلية العثمانية: طبعة دار النفائس، بدون تاريخ، بيروت - لبنان.  
\* محمد كرد علي:  
- أمراء البيان: الطبعة الثانية (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

\* محمد مصطفى:

- نظرية المعرفة عند المعتزلة: رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

\* محمد بن يحيى مداعس:

- الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين.

\* المحمصاني (صبحي):

- فلسفة التشريع الإسلامي في الإسلام: الطبعة الثانية (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، دار الكشاف.

\* محمود (عبد الرحمن):

- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: الطبعة الأولى (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م) مكتبة الرشد، الرياض.

\* محمود قاسم:

- ابن رشد وفلسفته الدينية: (الطبعة الثانية من كتاب الفيلسوف المفترى عليه) (١٩٦٤م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد: بدون تاريخ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- في النفس والعقل لفلاسفة الإسلام والإغريق: الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- مقدمة في نقد مدارس علم الكلام (بحث قدم به لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد): الطبعة الثالثة (١٩٥٥م)،

مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

\* مخلوف (عبد الرؤف):

- الباقلائي وكتابه إعجاز القرآن: (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ١٩٦٥م).

\* مذكور (إبراهيم):

- في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه: نشرة المكتب المصري للطباعة والنشر.

\* مذكور (محمد سلام):

- المدخل للفقه الإسلامي تاريخه ومصادره ونظرياته العامة: الطبعة الثالثة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)،

دار النهضة العربية - القاهرة.

\* مراد وهبة وآخران:

- المعجم الفلسفي: طبعة بدون بيانات، وقدم لها مراد وهبة بتاريخ ٢١ مارس (١٩٦٦م).

\* ابن المرتضى (أحمد):

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وبهامشه: جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة

البحر الزخار: تصحيح القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- رياضة الأنفهام في لطيف الكلام: ضمن البحر الزخار.

- طبقات المعتزلة: عني بتحقيقه/ سوسنة ديفلد - فلزر، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، دار المنتظر،

بيروت - لبنان.

- غرر الفوائد ودرر القلائد (المعروف بأمالى ابن المرتضى): تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة

الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- فرق وطبقات المعتزلة المعروف بالمنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل: تحقيق وتعليق/ علي سامي

النشار وعصام الدين محمد علي (١٩٧٢م)، دار المطبوعات الجامعية. كما رجعت إلى الكتاب نفسه ضمن

البحر الزخار في معرفة مذاهب علماء الأمصار، المجلد الأول.

- الفلاند في تصحيح العقائد: تحقيق/ ألبير نصري نادر (١٩٩٥م)، دار المشرق، بيروت - لبنان، كما رجعت إليه في أول البحر الزخار له.
- معيار العلوم في علم الأصول: ضمن البحر الزخار في معرفة مذاهب علماء الأمصار الأول.
- \* المرزوقي (أبو يعرب):
- مفهوم السببية عند الغزالي: الطبعة الأولى، بدون تاريخ، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.
- \* المرصفي (سيد بن علي):
- رغبة الأمل من كتاب الكامل: الطبعة الأولى (١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م)، مطبعة النهضة بمصر.
- \* مرعي بن يوسف الكرمي:
- دفع الشبهة والفرغ عن محتج على فعل المعاصي بالقدر: الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق/ أسعد محمد المغربي، دار حراء - مكة المكرمة - السعودية.
- \* مسلم (ابن الحجاج النيسابوري):
- الجامع الصحيح المعروف بصحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان.
- المنفردات والوحدان: تحقيق/ عبد الغفار سليمان البنداري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* مصطفى حلمي:
- قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي: بحوث في العقيدة الإسلامية: الطبعة الثانية (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، دار الدعوة بالإسكندرية.
- \* الْمُطَرِّزِيُّ (أبو المكارم):
- الْمُغَرَّب في ترتيب المغرب: دار الكتاب العربي.
- \* المطيعي (محمد بخيت):
- حاشية على شرح الدردير على خريدة التوحيد: مطبعة الإسلام (١٣١٤هـ)، طبعة خاصة.
- سلم الوصول، حاشية على نهاية السؤل للإسنوي: المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- \* المعري (أبو العلاء):
- رسالة الغفران: وضع حواشيه وقدم له/ علي حسن فاعور، الطبعة الأولى (٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- \* معمربن راشد الأزدي:
- الجامع: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٣هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، مطبوع في نهاية كتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني.
- \* المغربي (علي عبد الفتاح):
- إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- \* المفضل الضبي:
- المفضليات: ط: السابعة، ت/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

✽ المقبلي (صالح):

- الأرواح النوافخ: مطبوع بهامش العلم الشامخ، دار البيان، دمشق.

- العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: دار البيان، دمشق.

✽ المقداد السيوري (الفاضل):

- إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: تصحيح السيد محمود المرعشي والسيد مهدي الرجائي، مكتبة آية

الله العظمى المرعشي، طهران.

✽ المقدسي (أبو حامد محمد بن موسى):

- رسالة في الرد على الرافضة: تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، بدون تاريخ، الدار السلفية، بومباي -

الهند.

✽ المقدسي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله):

- الأحاديث المختارة: تحقيق/ عبد الملك بن عبد الله بن دهبش، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، مكتبة النهضة

الحديثة، مكة المكرمة.

✽ المقدسي (محمد):

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (١٩٨٠م)، تحقيق/ غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي -

دمشق.

✽ المقرئ (أحمد):

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: طبعة بولاق (١٣٢٧هـ)، القاهرة.

✽ المكي (عبد العزيز):

- الحيدة: مطبعة السعادة بمصر.

✽ الملقط (أبو الحسين):

- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية (١٩٧٧م)،

المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

✽ المناوي (عبد الرؤوف):

- التوقيف على مهمات التعاريف: ت/ محمد رضوان، ط ١ (١٤١٠هـ)، دار الفكر، بيروت.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير: ط ١ (١٣٥٦هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

✽ ابن منجويه (الأصبهاني):

- رجال صحيح مسلم: ت: عبد الله الليثي، ط: الأولى (١٤٠٧هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

✽ ابن منده (أبو عبد الله):

- الرد على الجهمية: تحقيق/ علي محمد ناصر الفقيهي - المكتبة الأثرية - باكستان.

✽ المنذري (عبد العظيم):

- الترغيب والترهيب: ت/ إبراهيم شمس الدين، ط ١ (١٤١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

✽ ابن منظور (محمد بن مكرم المصري):

- لسان العرب: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، دار صادر، بيروت - لبنان، كما رجعت إلى

نسخة دار المعارف بتحقيق سيد رمضان وآخرين.

- \* ابن الموصلي ( محمد ) :  
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة: صححه/ زكريا علي يوسف، بدون تاريخ، مكتبة المتنبى، مصر.  
\* ابن ميمون ( القرطبي ) :  
- دلالة الحائرين: ط ( ١٩٧٢ م ) مطبعة جامعة أنقرة، تركيا.  
\* ابن ميمون ( أبو بكر ) :  
- شرح الإرشاد: ت/ حجازي السقا ( ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م )، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.  
\* ناصر الدين الأسد:  
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: ط ٧ ( ١٩٨٨ م )، دار الجيل، بيروت - لبنان.  
\* ابن النجار ( محمد بن أحمد الفتوحى ) :  
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: تحقيق/ محمد الزحيلي ونزيه حماد، ( ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م )، مكتبة العيكان، الرياض، وأيضاً نشرة مطبعة السنة المحمدية.  
\* النجرائي ( تقي الدين محمود العجالي المعتزلي ) :  
- الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء: دراسة وتحقيق د/ السيد محمد الشاهد ( ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م )، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.  
\* النحاس ( أبو جعفر ) :  
- إعراب القرآن: الطبعة الثالثة ( ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م )، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت - لبنان.  
\* ابن النديم ( أبو الفرج محمد بن إسحاق ) :  
- الفهرست: تحقيق د/ صالح الضامن، الطبعة الأولى، سنة ( ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م )، دار المعرفة، بيروت - لبنان.  
\* النسائي ( أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ) :  
- السنن الصغرى المعروف بالمجتبى من السنن الكبرى: الطبعة الثانية ( ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م )، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا.  
- السنن الكبرى: تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، سنة ( ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م )، دار الكتب العلمية، بيروت.  
\* النسفي ( أبو المعين ) :  
- بحر الكلام: طبعة القاهرة ( ١٩٢٣ م ).  
- تبصرة الأدلة في أصول الدين: رسالة للدكتوراه بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتحقيق ودراسة الدكتور: محمد ربيع الجوهري، كما رجعت إلى طبعة المعهد العالمي الفرنسى للدراسات العربية بدمشق، بتحقيق كلود سلامة، الطبعة الأولى ( ١٩٩٠ م ) دمشق.  
- التمهيد لقواعد التوحيد: تحقيق/ جيب الله حسن أحمد، الطبعة الأولى، سنة ( ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م )، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.  
\* النسفي المفسر ( عبد الله بن أحمد ) :  
- تفسير النسفي المعروف بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: تحقيق/ أحمد عبد العليم البردونى، الطبعة الثانية ( ١٣٧٢ هـ )، دار الشعب، القاهرة.

\* النشار (علي سامي):

- التصور الذري عند علماء المسلمين.

- فلسفة وفرق المعتزلة: (بحث في نهاية فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار).

- مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي: الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: الطبعة الثامنة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

\* نشوان الحميري (أبو سعيد نشوان بن سعيد):

- الحور العين: ت/ كمال مصطفى، الطبعة الثانية (١٩٨٥م)، طبع بدار آذال للطباعة والنشر ببيروت، بالاشتراك مع المكتبة اليمنية بصنعاء.

\* ابن نقطة (محمد بن عبد الغني البغدادي):

- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: تحقيق/ كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

\* النوبختي (الحسن):

- فرق الشيعة: الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الأضواء - بيروت - لبنان.

\* نور الدين الصابوني:

- البداية في أصول الدين: باهتمام/ بكر طوبال أوغلي، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق.

\* النووي (محيي الدين):

- شرح صحيح مسلم: تحقيق/ عبد الله أحمد أبو زينة، بدون تاريخ، دار الشعب، مصر.

\* النيسابوري (أحمد بن محمد):

- كتاب أصول الدين: تحقيق/ عمر سعيد الداعوق، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٨م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

\* النيسابوري (أبو رشيد):

- ديوان الأصول في التوحيد: ت/ محمد عبد الهادي أبو ريدة (١٩٦٩م)، دار الكتب، القاهرة.

- المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين: تحقيق/ رضوان السيد ومعن زيادة (١٩٧٩م)، معهد الإنماء العربي، بيروت - لبنان.

\* الهشمي (علي بن أبي بكر):

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٠٧هـ)، دار الريان للتراث بالقاهرة بالاشتراك مع دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

\* ابن هداية الحسيني:

- طبقات الشافعية: تصحيح ومراجعة الشيخ/ خليل الميس، دار القلم، بيروت - لبنان.

\* هراس (محمد خليل):

- باعث النهضة السلفية، ابن تيمية السلفي نقد لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

\* ابن هشام (جمال الدين الأنصاري):

- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: تحقيق وتعليق: د/ عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.



- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة (١٩٨٥م)، دار الفكر - دمشق - لبنان.
- \* ابن هشام (المعافري):
- السيرة النبوية: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١هـ)، دار الجيل، بيروت.
- \* هنري لاووست:
- نظريات شيخ الإسلام في السياسة والاجتماع: ترجمة محمد عبد العظيم، تقديم وتعليق: د/ مصطفى حلمي، بدون تاريخ، دار الأنصار، القاهرة.
- \* الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد):
- أسباب النزول: دراسة وتحقيق: د/ السيد الجميلي، دار الريان للتراث، بدون تاريخ.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق/ صفوان عدنان داودي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ)، دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: تحقيق/ محمد حسن أبو العزم الزفيتي، سنة (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- \* الواسطي (أحمد بن إبراهيم):
- النصيحة في صفات الرب: تحقيق/ زهير الشاوش، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- \* وزارة الأوقاف الكويتية:
- موسوعة الفقه الإسلامي: وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالكويت.
- \* ابن الوزير (محمد بن المرتضى اليماني):
- إشار الحق على الخلق: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- العواصم والقواصم: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- \* ولتر ستيس:
- تاريخ الفلسفة اليونانية: ترجمة محمد عبد المنعم مجاهد (١٩٨٤م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- \* ولتر ملفيل باتون:
- أحمد بن حنبل والمحنة: ترجمة/ عبد العزيز عبد الحق، ومراجعة/ محمود محمود، طبع دار الهلاب، دون بيانات.
- \* البازجي (ناصيف):
- العرف الطب في شرح ديوان أبي الطيب: بدون تاريخ، وخاتمة الطبعة بتاريخ (١٨٨٧م)، مصورة دار القلم، بيروت - لبنان.
- \* اليافعي (عبد الله):
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان: (ط حيدر آباد ١٣٣٩ هـ)

- مرهم العلل المضلة في الرد على أئمة المعتزلة: تحقيق/ محمود محمد محمود حسن نصار، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٢ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- \* يحيى بن الحسين (الإمام):
- الرد على المجبرة القدريّة: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- \* يحيى هاشم حسن فرغل:
- الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية: بدون بيانات، دار الفكر العربي، القاهرة.
- \* يحيى هويدي:
- محاضرات في الفلسفة الإسلامية: ط ١، سنة (١٩٦٦ م)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- \* ابن أبي يعلى الفراء:
- طبقات الحنابلة: تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- \* أبو يعلى الفراء:
- العدة في أصول الفقه: تحقيق: د/ أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣ م)، مكتبة الرشد، الرياض.
- \* يوسف خليف:
- حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني الهجري (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨ م)، ضمن سلسلة المكتبة العربية التي تصدرها المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بوزارة الثقافة بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مصر.
- \* يوسف كرم:
- تاريخ الفلسفة الحديثة: الطبعة الخامسة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

\*\*\*

## السيرة الذاتية للمحقق

مصطفى حسنين عبد الهادي:

من مواليد القاهرة، عام ( ١٩٧١ م ).

حاصل على:

- الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.
- الليسانس في الشريعة الإسلامية من كلية الشريعة والقانون، بجامعة الأزهر.
- الماجستير في الفلسفة الإسلامية، التخصص الدقيق: في علم الكلام بعنوان: الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري دراسة وتحقيق قسم الإلهيات، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد المنعم مذكور.
- الدراسة الحالية:
- باحث دكتوراه بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، في موضوع: « الكليات الكلامية وأثرها في استدلال المتكلمين ».
- الخبرات العملية:
- تدرج في عدد من المراكز البحثية وشركات تقنية المعلومات بدءاً من شركة « حرف » لتقنية المعلومات، والشركة العالمية لتقنية المعلومات « صخر » وغيرها.
- العمل الحالي:
- يعمل باحثاً شرعياً بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، بمشروع: معلمة القواعد الفقهية، في إعداد أبحاث القواعد المقاصدية والأصولية.
- أعمال علمية سابقة:
- تحقيق كتاب شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، راجعه وقدم له الأستاذ الدكتور مصطفى حلمي، أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، وطبع بمكتبة ابن تيمية، مصر ( ٢٠٠٥ م ).
- المشاركات الإعلامية:
- تسجيل عدة حلقات بالبرنامج الثقافي بإذاعة جمهورية مصر العربية، ببرنامج: « قصة مخطوطة »، وكان هذه الحلقات تهدف إلى التعريف بمصادر الفكر الإسلامي الأصيل.
- إعداد وتقديم حلقة خاصة عن موضوع: « نحو غد أفضل »، تتحدث عن الوضع الثقافي الراهن في البيئة المصرية وسُبل تقويمه.
- المشاريع العلمية التي يعنى بها:
- أولاً في مجال تحقيق التراث:
- ١ - تحقيق كتاب شرح تنقيح الفصول في شرح المحصول للإمام القرافي مع حاشية العلامة الشيخ محمد

الطاهر بن عاشور عليه والمسمأة: « التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح ».  
- ثانيا: في مجال البحث العلمي:

١ - أصالة المنهجية المعرفية في الفكر الإسلامي عند المتكلمين والأصوليين .

٢ - إعداد موسوعة مقاصد الشريعة، وهي موسوعة تُعنى بجمع النصوص المقاصدية من مظانها الفكرية والأصولية والفقهية، وترتيبها موضوعيا.

\*\*\*

رقم الإيداع

٢٠١٠ / ١٤٧٠٣

I. S. B. N الترقيم الدولي

978 - 977 - 342 - 923 - 2

